

مَنَارُكَ الْغُرُوبَ وَالْأَشْهُارَ

وَبِالسَّيْحَةِ

تَالِيَةً

الْمَكِّيَّةَ مُحَمَّدًا عَبْدَ اللَّهِ وَآلِهِ

١-٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه الشيعة – كتاب الطهارة

كاتب:

ابوالقاسم خوئي

نشرت في الطباعة:

آفاق

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٥ | الفهرس |
| ٢٦ | فقه الشيعة - كتاب الطهارة |
| ٢٦ | اشارة |
| ٢٦ | الجزء الأول |
| ٢٦ | كلمة المؤلف |
| ٢٧ | [كتاب الطهارة] |
| ٢٧ | اشارة |
| ٢٨ | [فصل في المياه] |
| ٢٨ | اشارة |
| ٣٧ | [مسألة ١) الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر] |
| ٥٢ | [مسألة ٢) الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه] |
| ٥٣ | [مسألة ٣) المضاف المصعد مضاف] |
| ٥٣ | [مسألة ٤) المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد] |
| ٥٤ | [مسألة ٥) إذا شك في مائع أنه مضاف أو مطلق] |
| ٥٦ | [مسألة ٦) المضاف النجس يطهر بالتصعيد] |
| ٥٨ | [مسألة ٧) إذا ألقى المضاف النجس في الكرا] |
| ٦٠ | [مسألة ٨) إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين] |
| ٦٢ | [مسألة ٩) الماء المطلق بأقسامه - حتى الجارى منه - ينجس] |
| ٧٠ | [مسألة ١٠) لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة] |
| ٧٠ | [مسألة ١١) لا يعتبر في تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه] |
| ٧٣ | [مسألة ١٢) لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارض] |
| ٧٤ | [مسألة ١٣) لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس] |
| ٧٦ | [مسألة ١٤) إذا وقع النجس في الماء فلم يتغير، ثم تغير بعد مدة] |

- ٧٧ [مسألة ١٥] إذا وقعت الميتة خارج الماء و وقع جزء منها في الماء
- ٧٨ [مسألة ١٦] إذا شك في التغيير و عدمه، أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاة
- ٧٨ [مسألة ١٧] إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فأحمر بالمجموع
- ٧٨ [مسألة ١٨] الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر
- ٨١ [فصل في الماء الجارى]
- ٨١ اشارة
- ٩٠ [مسألة ١] الجارى على الأرض من غير مادة نابغة أو راشحة
- ٩٠ [مسألة ٢] إذا شك في أن له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة
- ٩٥ [مسألة ٣] يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالمادة
- ٩٥ [مسألة ٤] يعتبر في المادة الدوام
- ٩٧ [مسألة ٥] لو انقطع الاتصال بالمادة- كما لو اجتمع الطين
- ٩٧ [مسألة ٦] الراكد المتصل بالجارى كالجارى
- ٩٨ [مسألة ٧] العيون التى تنبع في الشتاء- مثلا- و تنقطع في الصيف
- ٩٨ [مسألة ٨] إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة
- ٩٩ [فصل في الماء الزاكد]
- ١٠٠ اشارة
- ١٢١ [مسألة ١] لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسة
- ١٣٧ [مسألة ٣] الكر بحقه الاسلامبول- و هى مأتان و ثمانون مثقالا
- ١٣٧ [مسألة ٤] إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل
- ١٣٧ [مسألة ٥] إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاة السافل
- ١٣٧ [مسألة ٦] إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ الكر ينجس بالملاقاة
- ١٣٧ [مسألة ٧] الماء المشكوك كرتته مع عدم العلم بحالته السابقة
- ١٤١ [مسألة ٨] الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسة
- ١٤٥ [مسألة ٩] إذا وجد نجاسة في الكر و لم يعلم أنها وقعت فيه

- ١٤٥ [مسألة ١٠] إذا حدثت الكرية و الملاقاء في آن واحد حكم بطهارته
- ١٤٦ [مسألة ١١] إذا كان هناك ماءان أحدهما كر و الآخر قليل
- ١٤٨ [مسألة ١٢] إذا كان ماءان أحدهما المعين نجس فووقت نجاسة
- ١٤٨ [مسألة ١٣] إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف فووقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته
- ١٤٩ [مسألة ١٤] القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس نجس
- ١٥٤ [فصل ماء المطر]
- ١٥٤ اشارة
- ١٥٧ [مسألة ١] الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر
- ١٥٩ [مسألة ٢] الإناء المتروس بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما
- ١٦٠ [مسألة ٣] الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها
- ١٦١ [مسألة ٤] الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر
- ١٦٢ [مسألة ٥] إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا
- ١٦٢ [مسألة ٦] إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر
- ١٦٢ [مسألة ٧] إذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف
- ١٦٢ [مسألة ٨] إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا
- ١٦٣ [مسألة ٩] التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه
- ١٦٣ [مسألة ١٠] الحصير النجس يطهر بالمطر
- ١٦٣ [مسألة ١١] الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه
- ١٦٤ [فصل ماء الحمام]
- ١٦٩ الجزء الثاني
- ١٦٩ [تتمة كتاب الطهارة]
- ١٦٩ اشارة
- ١٦٩ [تتمة فصل في المياه]
- ١٦٩ [ماء البئر]

- اشارة ١٦٩
- [(مسألة ١) ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله] ١٩٠
- [(مسألة ٢) الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال] ١٩١
- [(مسألة ٣) لا فرق بين أنحاء الاتصال في حصول التطهير] ١٩١
- [(مسألة ٤) الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر] ١٩٢
- [(مسألة ٥) الماء المتغير إذا القي عليه الكر فزال تغيره به يطهر] ١٩٢
- [(مسألة ٦) تثبت نجاسة الماء- كغيره- بالعلم] ١٩٣
- [(مسألة ٧) إذا أخبر ذو اليد بنجاسته، و قامت البيئة على الطهارة] ٢٠٤
- [(مسألة ٨) إذا شهد اثنان بأحد الأمرين] ٢٠٦
- [(مسألة ٩) الكرية تثبت بالعلم و البيئة] ٢٠٧
- [(مسألة ١٠) يحرم شرب الماء النجس] ٢٠٩
- [فصل: الماء المستعمل] ٢١٥
- اشارة ٢١٥
- [(مسألة ١) لا إشكال في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل] ٢٥٢
- [(مسألة ٢) يشترط في طهارة ماء الاستنجاء أمور] ٢٥٣
- [(مسألة ٣) لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد] ٢٥٦
- [(مسألة ٤) إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض، ثم عاد لا بأس] ٢٥٦
- [(مسألة ٥) لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسل الأولى، و الثانية في البول] ٢٥٧
- [(مسألة ٦) إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي] ٢٥٧
- [(مسألة ٧) إذا شك في ماء أنه غسالة الاستنجاء، أو غسالة سائر النجاسات] ٢٥٨
- [(مسألة ٨) إذا اغتسل في كر كخزانة الحمام، أو استنجى فيه] ٢٥٩
- [(مسألة ٩) إذا شك في وصول نجاسة من الخارج، أو مع الغائط يبنى على العدم] ٢٦١
- [(مسألة ١٠) سلب الطهارة، أو الطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر] ٢٦٢
- [(مسألة ١١) المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر] ٢٦٢

- ٢٦٣ [(مسألة ١٢) تطهر اليد تبعا بعد التطهير]
- ٢٦٥ [(مسألة ١٣) لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى فى طهارته]
- ٢٦٥ [(مسألة ١٤) غساله ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول]
- ٢٦٧ [(مسألة ١٥) غساله الغسله الاحتياطية استحبابا]
- ٢٦٨ [فصل فى الماء المشكوك]
- ٢٦٨ اشارة
- ٢٧٢ [(مسألة ١) إذا اشتبه نجس أو مغصوب فى محصور]
- ٢٧٤ [(مسألة ٢) لو اشتبه مضاف فى محصور يجوز أن يكرر الوضوء]
- ٢٧٥ [(مسألة ٣) إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه، و إضافته]
- ٢٧٦ [(مسألة ٤) إذا علم إجمالا أن هذا الماء إما نجس، أو مضاف يجوز شربه]
- ٢٧٩ [(مسألة ٥) لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة]
- ٢٨١ [(مسألة ٦) ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة]
- ٢٨٧ [(مسألة ٧) إذا انحصر الماء فى المشتبهين تعين التيمم]
- ٢٩٢ [(مسألة ٨) إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهرا]
- ٢٩٢ [(مسألة ٩) إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمر]
- ٢٩٣ [(مسألة ١٠) فى الماءين المشتبهين إذا توضحا بأحدهما، أو اغتسل]
- ٢٩٣ [(مسألة ١١) إذا كان هناك ماءان توضحا بأحدهما، أو اغتسل]
- ٢٩٥ [(مسألة ١٢) إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبية لا يحكم عليه بالزمان]
- ٢٩٨ [فصل فى الأستار سور نجس العين كالكلب، و الخنزير، و الكافر]
- ٣٠٥ [فصل فى النجاسات]
- ٣٠٥ اشارة
- ٣٠٦ [الأول و الثانى البول و الغائط]
- ٣٠٦ اشارة
- ٣٢٢ [(مسألة ١) ملاقة الغائط فى الباطن لا توجب النجاسة]

- ٣٢٦ [(مسألة ٢) لا مانع من بيع البول]
- ٣٣٦ [(مسألة ٣) إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم، أو لا]
- ٣٤٦ [(مسألة ٤) لا يحكم بنجاسة فضله الحية]
- ٣٤٦ [٣- نجاسة المنى:]
- ٣٥٦ [٤- نجاسة الميتة]
- ٣٥٦ اشارة
- ٣٧٦ [(مسألة ١) الأجزاء المبانة من الحي مما تحله الحياء]
- ٣٧٩ [(مسألة ٢) فأرة المسك المبانة من الحي طاهرة على الأقوى]
- ٣٨٥ [(مسألة ٣) ميتة ما لا نفس له طاهرة]
- ٣٨٧ [(مسألة ٤) إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان، أم لا]
- ٣٨٨ [(مسألة ٥) المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه، أو قتل]
- ٣٩٣ [(مسألة ٦) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم، أو الشحم، أو الجلد محكوم بالطهارة]
- ٣٩٧ [(مسألة ٧) ما يؤخذ من يد الكافر، أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة]
- ٣٩٧ [(مسألة ٨) جلد الميتة لا يطهر بالدبغ]
- ٤٠١ [(مسألة ٩) السقط قبل ولوج الروح نجس]
- ٤٠٣ [(مسألة ١٠) ملاقات الميتة بلا رطوبة مسرية لا توجب النجاسة على الأقوى]
- ٤٠٧ [(مسألة ١١) يشترط في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده]
- ٤٠٧ [(مسألة ١٢) مجرد خروج الروح يوجب النجاسة، و ان كان قبل البرد]
- ٤١٠ [(مسألة ١٣) المضغة نجسة]
- ٤١١ [(مسألة ١٤) إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به فهو طاهر]
- ٤١١ [(مسألة ١٥) الجند المعروف كونه خصية كلب الماء إن لم يعلم ذلك]
- ٤١٢ [(مسألة ١٦) إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع معه شيء من اللحم]
- ٤١٢ [(مسألة ١٧) إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين]
- ٤١٣ [(مسألة ١٨) الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذي له نفس]

- ٤١٣ [(مسألة ١٩) يحرم بيع الميتة]
- ٤١٨ الجزء الثالث
- ٤١٨ [المقدمة للمحقق]
- ٤١٨ اشارة
- ٤١٨ معطيات الفقه الإسلامى
- ٤١٩ مهمة الكتاب
- ٤١٩ الاجتهاد و عامل الزمن
- ٤١٩ قيمة الاعتبارات العقلية
- ٤٢٠ التعليقات و الظنون الشخصية
- ٤٢٠ دور العلة و الحكمة التشريعتين
- ٤٢١ الاجتهاد و التصويب
- ٤٢١ مكانة المؤلف من هذه المحاضرات
- ٤٢٢ [مقدمة المؤلف]
- ٤٢٢ [تتمة كتاب الطهارة]
- ٤٢٢ [تتمة فصل فى النجاسات]
- ٤٢٢ [تتمة فصل فى تعداد النجاسات]
- ٤٢٢ [الخامس الدم]
- ٤٢٢ اشارة
- ٤٣٤ [(مسألة ١) : العلقة المستحيلة من المنى نجسة]
- ٤٣٥ [(مسألة ٢) : المتخلف فى الذبيحة و ان كان طاهرا لكنه حرام]
- ٤٣٨ [(مسألة ٣) : الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس]
- ٤٣٨ [(مسألة ٤) : الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس]
- ٤٣٩ [(مسألة ٥) : الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح]
- ٤٣٩ [(مسألة ٦) : الصيد الذى ذكاته بألة الصيد فى طهارة]

- ٤٣٩ [مسألة ٧]: الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا]
- ٤٤٢ [مسألة ٨]: إذا خرج من الجرح أو الدملى شىء أصفر]
- ٤٤٢ [مسألة ٩]: إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في أنها دم أو ماء أصفر]
- ٤٤٢ [مسألة ١٠]: الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر]
- ٤٤٣ [مسألة ١١]: الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس]
- ٤٤٦ [مسألة ١٢]: إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً، فى بدنه]
- ٤٤٦ [مسألة ١٣]: إذا استهلك الدم الخارج من بيان الأسنان]
- ٤٤٧ [مسألة ١٤]: الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد]
- ٤٤٨ [السادس و السابع الكلب و الخنزير]
- ٤٥٨ [الثامن الكافر]
- ٤٥٨ اشارة
- ٤٨٢ [مسألة ١]: الأقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين]
- ٤٨٣ [مسألة ٢]: لا إشكال فى نجاسة الغلاة]
- ٤٩٦ [مسألة ٣]: غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين]
- ٥٠٢ [مسألة ٤]: من شك فى إسلامه و كفره طاهر]
- ٥٠٣ [التاسع الخمر]
- ٥٠٣ اشارة
- ٥١٧ [مسألة ١]: ألحق المشهور بالخمر العصير العنبى]
- ٥٤١ [مسألة ٢]: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان]
- ٥٤٣ [مسألة ٣]: يجوز أكل الزبيب، و الكشمش، و التمر فى الأمراق]
- ٥٤٣ [العاشر الفقاع]
- ٥٤٣ اشارة
- ٥٤٦ [مسألة ٤]: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم]
- ٥٤٧ [الحادى عشر عرق الجنب من الحرام]

- ٥٤٧ اشارة
- ٥٥١ [مسألة ١: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس]
- ٥٥٢ [مسألة ٢: إذا أجنب من حرام ثم من حلال]
- ٥٥٣ [مسألة ٣: الجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل]
- ٥٥٥ [مسألة ٤: الصبي غير البالغ إذا أجنب من حرام]
- ٥٥٦ [الثاني عشر عرق الحيوان الجلال]
- ٥٥٩ [فصل في أحكام النجاسات]
- ٥٥٩ اشارة
- ٥٥٩ [مسألة ١: الأحوط الاجتناب عن الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و العقرب، و الفأر]
- ٥٦٢ [مسألة ٢: كل مشكوك طاهر]
- ٥٦٤ [مسألة ٣: الأقوى طهارة غسله الحمام]
- ٥٦٦ [مسألة ٤: يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصرى]
- ٥٦٧ [مسألة ٥: فى الشك فى الطهارة و النجاسة لا يجب الفحص]
- ٥٦٨ [فصل طرق ثبوت النجاسة]
- ٥٦٨ اشارة
- ٥٧٢ [مسألة ١: لا اعتبار بعلم الوسواسى]
- ٥٧٤ [مسألة ٢: العلم الإجمالى كالتفصيلى]
- ٥٧٥ [مسألة ٣: لا يعتبر فى البيئة حصول الظن بصدقها]
- ٥٧٥ [مسألة ٤: لا يعتبر فى البيئة ذكر مستند الشهادة]
- ٥٧٧ [مسألة ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى]
- ٥٧٧ [مسألة ٦: إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما]
- ٥٨٠ [مسألة ٧: الشهادة بالإجمال كافية أيضا]
- ٥٨١ [مسألة ٨: لو شهد أحدهما بنجاسة الشئ فعلا، و الآخر بنجاسته سابقا]
- ٥٨٣ [مسألة ٩: لو قال أحدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجسا و الان طاهرا]

- ٥٨٤ [مسألة ١٠: إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما في يدها]
- ٥٨٤ [مسألة ١١: إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين]
- ٥٨٥ [مسألة ١٢: لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقا أو عادلا]
- ٥٨٥ [مسألة ١٣: في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال]
- ٥٨٦ [مسألة ١٤: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال]
- ٥٨٧ [فصل في كيفية تنجس المتنجسات]
- ٥٨٧ [اشارة]
- ٥٩٢ [مسألة ١: إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين]
- ٥٩٢ [مسألة ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب]
- ٥٩٥ [مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأرة في الدهن أو الدبس الجامدين]
- ٥٩٧ [مسألة ٤: إذا لاقت النجاسة جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى الى سائر إجزائه]
- ٥٩٧ [مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء من ماء على الأرض النجسة]
- ٥٩٨ [مسألة ٦: إذا خرج من أنفه نخاعة غليظة]
- ٥٩٨ [مسألة ٧: الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس]
- ٥٩٩ [مسألة ٨: لا يكفي مجرد الميعان في التنجس]
- ٦٠٠ [مسألة ٩: المتنجس لا يتنجس ثانيا]
- ٦٠٢ [مسألة ١٠: إذا تنجس الثوب- مثلا- بالدم مما يكفي فيه غسله مرة]
- ٦٠٣ [مسألة ١١: الأقوى ان المتنجس منجس]
- ٦٢٥ [مسألة ١٢: قد مر أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره]
- ٦٢٥ [مسألة ١٣: الملاقاة في الباطن لا توجب التنجيس]
- ٦٢٦ [الجزء الرابع]
- ٦٢٦ [اتمة كتاب الطهارة]
- ٦٢٦ [اتمة فصل في النجاسات]
- ٦٢٦ [فصل في اشتراط صحة الصلاة بإزالة النجاسة]

- ٦٢٦ اشارة
- ٦٣٨ [(مسألة ١): إذا وضع جبهته على محلّ بعضه طاهر و بعضه نجس صحّ]
- ٦٤٠ [فصل وجوب إزالة النجاسة عن المساجد]
- ٦٤٠ اشارة
- ٦٤١ [(مسألة ٢): تجب إزالة النجاسة عن المساجد]
- ٦٥١ [(مسألة ٣): وجوب إزالة النجاسات عن المساجد كفاي]
- ٦٥٢ [(مسألة ٤): إذا رأى نجاسة في المسجد و قد دخل وقت الصلاة]
- ٦٥٤ [(مسألة ٥): إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا]
- ٦٥٨ [(مسألة ٦): إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا]
- ٦٥٩ [(مسألة ٧): لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز]
- ٦٦٠ [(مسألة ٨): إذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره]
- ٦٦٢ [(مسألة ٩): إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع]
- ٦٦٢ [(مسألة ١٠): لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خرابا]
- ٦٦٣ [(مسألة ١١): إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة]
- ٦٦٣ [(مسألة ١٢): إذا توقف التطهير على بذل مال وجب، و هل يضمن من صار سببا للتنجس؟]
- ٦٦٥ [(مسألة ١٣): إذا تغيّر عنوان المسجد بأن غصب و جعل دارا، أو صار خرابا]
- ٦٦٦ [(مسألة ١٤): إذا رأى الجنب نجاسة في المسجد]
- ٦٦٩ [(مسألة ١٥): في جواز تنجيس مساجد اليهود و النصرى إشكال]
- ٦٦٩ [(مسألة ١٦): إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه جزءا من المسجد]
- ٦٦٩ [(مسألة ١٧): إذا علم إجمالا بنجاسة أحد المسجدين]
- ٦٧٠ [(مسألة ١٨): لا فرق بين كون المسجد عاما أو خاصا]
- ٦٧١ [(مسألة ١٩): هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة؟]
- ٦٧٣ [فصل وجوب إزالة النجاسة عن المشاهد المشرفة و المصحف الشريف]
- ٦٧٣ اشارة

- [(مسألة ٢٠): المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس] ٦٧٤
- [(مسألة ٢١): تجب الإزالة عن ورق المصحف الشريف و خطه] ٦٧٦
- [(مسألة ٢٢): يحرم كتابة القرآن بالمركب النجس] ٦٧٨
- [(مسألة ٢٣): لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر] ٦٧٩
- [(مسألة ٢٤): يحرم وضع القرآن على العين النجسة] ٦٨٠
- [(مسألة ٢٥): يجب إزالة النجاسة عن التربة الحسينية] ٦٨٠
- [(مسألة ٢٦): إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترقات في بيت الخلاء] ٦٨٠
- [(مسألة ٢٧): تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره] ٦٨١
- [(مسألة ٢٨): وجوب تطهير المصحف كفاي] ٦٨٢
- [(مسألة ٢٩): إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال] ٦٨٤
- [(مسألة ٣٠): يجب إزالة النجاسة عن المأكل] ٦٨٥
- [(مسألة ٣١): الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسة] ٦٨٦
- [(مسألة ٣٢): كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه] ٦٨٩
- [(مسألة ٣٣): لا يجوز سقى المسكرات للأطفال] ٦٩٣
- [(مسألة ٣٤): إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا فورد عليه ضيف و باشره] ٦٩٤
- [(مسألة ٣٥): إذا استعار طرفا أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده] ٦٩٥
- [فصل حكم من صَلَّى في التنجس] ٦٩٦
- إشارة ٦٩٦
- [(مسألة ١) ناسى الحكم تكليفا أو وضعاً كجاهله] ٧٣٣
- [(مسألة ٢) لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صَلَّى فيه] ٧٣٥
- [(مسألة ٣): لو علم بنجاسة شئ، فنسى و لاقاه بالرطوبة و صَلَّى] ٧٣٩
- [(مسألة ٤): إذا انحصر ثوبه في نجس] ٧٣٩
- [(مسألة ٥): إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما يكرر الصلاة] ٧٤٩
- [(مسألة ٦): إذا كان عنده مع الثوبين المشتهين ثوب طاهر] ٧٥٣

- ٧٥٣ [(مسألة ٧): إذا كان أطراف الشبهة ثلاثة]
- ٧٥٤ [(مسألة ٨): إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا]
- ٧٥٩ [(مسألة ٩): إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتهما فلا يسقط الوجوب]
- ٧٦١ [(مسألة ١٠): إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث]
- ٧٦٤ [(مسألة ١١): إذا صلى مع النجاسة اضطرارا لا يجب عليه الإعادة بعد التمكن من التطهير]
- ٧٦٥ [(مسألة ١٢): إذا اضطر إلى السجود على محل نجس]
- ٧٦٦ [(مسألة ١٣): إذا سجد على الموضع النجس جهلا أو نسيانا لا يجب عليه الإعادة]
- ٧٦٨ [فصل العفو عن بعض النجاسات]
- ٧٦٨ اشارة
- ٧٦٨ [الأول دم القروح و الجروح]
- ٧٦٨ اشارة
- ٧٧٧ [(مسألة ١): كما يعفى عن دم الجرح، كذا يعفى عن القيح المتنجس الخارج مع]
- ٧٧٨ [(مسألة ٢): إذا تلوث يده في مقام العلاج]
- ٧٧٨ [(مسألة ٣): يعفى عن دم البواسير]
- ٧٧٩ [(مسألة ٤): لا يعفى عن دم الرعاف]
- ٧٧٩ [(مسألة ٥): يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه من دمه]
- ٧٧٩ [(مسألة ٦): إذا شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا]
- ٧٨١ [(مسألة ٧): إذا كانت القروح أو الجروح المتعددة متقاربة]
- ٧٨٢ [الثاني الدم الأقل من الدرهم]
- ٧٨٢ اشارة
- ٨٠٧ [(مسألة ١): إذا تفشى من أحد طرفي الثوب إلى الآخر فدم واحد]
- ٨٠٨ [(مسألة ٢) الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبة من الخارج]
- ٨٠٩ [(مسألة ٣): إذا علم كون الدم أقل من الدرهم و شك في أنه من المستثنيات أم لا]
- ٨١٢ [(مسألة ٤) المتنجس بالدم ليس كالدم في العفو عنه]

- ٨١٣ [(مسألة ٥) الدم الأقل إذا أزيل عينه]
- ٨١٣ [(مسألة ٦) الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل و لم يتعد عنه]
- ٨١٣ [(مسألة ٧) الدم الغليظ الذى سعتة أقل عفوا]
- ٨١٤ [(مسألة ٨): إذا وقعت نجاسة أخرى كقطرة من البول - مثلاً - على الدم الأقل]
- ٨١٥ [الثالث ما لا تتم فيه الصلاة]
- ٨٢٢ [الرابع المحمول المتنجس]
- ٨٢٢ اشارة
- ٨٢٨ [(مسألة ١) الخيط المتنجس الذى خيط به الجرح يعد من المحمول]
- ٨٢٩ [الخامس ثوب المربىة للصبي]
- ٨٢٩ اشارة
- ٨٣٥ [(مسألة ١) إلحاق بدنها بالثوب فى العفو عن نجاسته محل إشكال]
- ٨٣٥ [(مسألة ٢) فى إلحاق المربى بالمربىة إشكال]
- ٨٣٨ [السادس العفو عن النجاسة حال الاضطرار]
- ٨٣٩ الجزء الخامس
- ٨٣٩ اشارة
- ٨٣٩ [تتمه كتاب الطهارة]
- ٨٤٠ [فصل فى المطهرات]
- ٨٤٠ اشارة
- ٨٤٠ [(أحدها) الماء]
- ٨٤٠ اشارة
- ٨٥٨ [(مسألة ١) المدار فى التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها]
- ٨٥٨ [(مسألة ٢) انما يشترط فى التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال]
- ٨٦١ [(مسألة ٣): يجوز استعمال غسالة الاستنجاء فى التطهير على الأقوى]
- ٨٦٣ [(مسألة ٤) يجب فى تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل]

- [(مسألة ٥): يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرّات] ٨٩٤
- [(مسألة ٦) يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرّات] ٩٠٨
- [(مسألة ٧): يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا] ٩١٠
- [(مسألة ٨) التراب الذي يعفّر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال] ٩١٣
- [(مسألة ٩) إذا كان الإناء ضيقا لا يمكن مسحه بالتراب] ٩١٤
- [(مسألة ١٠) لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب] ٩١٦
- [(مسألة ١١) لا يتكرر التعفير بتكرار الولوغ من كلب واحد] ٩١٧
- [(مسألة ١٢) يجب تقديم التعفير على الغسلتين فلو عكس لم يطهر] ٩١٩
- [(مسألة ١٣) إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث] ٩١٩
- [(مسألة ١٤): في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صبّ الماء فيه] ٩٢٥
- [(مسألة ١٥) إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات] ٩٢٦
- [(مسألة ١٦) يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال الغسالة] ٩٢٧
- [(مسألة ١٧) لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع] ٩٣٩
- [(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون] ٩٤٠
- [(مسألة ١٩) قد يقال بطهارة، الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار] ٩٤١
- [(مسألة ٢٠) إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصلة] ٩٤١
- [(مسألة ٢١) الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت] ٩٤٤
- [(مسألة ٢٢) اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره] ٩٤٥
- [(مسألة ٢٣) الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر] ٩٤٦
- [(مسألة ٢٤): الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا] ٩٤٧
- [(مسألة ٢٥) إذا تنجس التنور يطهر بصبّ الماء في أطرافه من فوق الى تحت] ٩٤٨
- [(مسألة ٢٦): الأرض الصلبة أو المفروشة بالأجر و الحجر تطهر بالماء القليل] ٩٤٨
- [(مسألة ٢٧) إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر] ٩٥٠
- [(مسألة ٢٨) فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالي الغسلتين] ٩٥٠

- [(مسألة ٢٩) الغسلة المزيلة للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء تعد من الغسلات] ٩٥١
- [(مسألة ٣٠): النعل المتنجسة تطهر بغمسها في الماء الكثير] ٩٥٢
- [(مسألة ٣١): الذهب المذاب و نحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا] ٩٥٢
- [(مسألة ٣٢): الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة] ٩٥٥
- [(مسألة ٣٣) النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير] ٩٥٥
- [(مسألة ٣٤) الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر] ٩٥٦
- [(مسألة ٣٥): اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير و القليل] ٩٥٦
- [(مسألة ٣٦): الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها- كالحب المثبت فى الأرض] ٩٥٦
- [(مسألة ٣٧): فى تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر] ٩٥٩
- [(مسألة ٣٨): إذا غسل ثوبه المتنجس، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين] ٩٥٩
- [(مسألة ٣٩): فى حال اجراء الماء على المحل النجس، من البدن أو الثوب] ٩٦٠
- [(مسألة ٤٠): إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته] ٩٦٢
- [(مسألة ٤١): آلات التطهير- كاليد، و الظرف الذى يغسل فيه- تطهر بالتبع] ٩٦٣
- [الثانى: من المطهّرات الأرض] ٩٦٤
- اشارة ٩٦٤
- [(مسألة ١) إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى] ٩٨٨
- [(مسألة ٢) فى طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال] ٩٨٩
- [(مسألة ٣) الظاهر كفاية المسح على الحائط] ٩٩٠
- [(مسألة ٤) إذا شك فى طهارة الأرض يبني على طهارتها] ٩٩١
- [(مسألة ٥) إذا علم وجود عين النجاسة، أو المتنجس، لا بد من العلم بزوالها] ٩٩١
- [(مسألة ٦) إذا كان فى الظلمة، و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض] ٩٩١
- [(مسألة ٧) إذا رقع نعله بوصلة طاهرة، فتنجست، تطهر بالمشى] ٩٩٣
- [(الثالث) من المطهّرات الشمس] ٩٩٣
- اشارة ٩٩٣

- [(مسألة ١) كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل] ١٠١٦
- [(مسألة ٢) إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس] ١٠١٩
- [(مسألة ٣) ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل] ١٠١٩
- [(مسألة ٤) الحصى و التراب و الطين و الأحجار، و نحوها] ١٠٢٠
- [(مسألة ٥): يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة إن كان لها عين] ١٠٢٠
- [(مسألة ٦) إذا شك في رطوبة الأرض حين الإشراق] ١٠٢٢
- [(مسألة ٧): الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر] ١٠٢٢
- [(الرابع) الاستحالة] ١٠٢٤
- [(الخامس) الانقلاب] ١٠٣٧
- اشارة ١٠٣٧
- [(مسألة ١) العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر] ١٠٤١
- [(مسألة ٢): إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر] ١٠٤٢
- [(مسألة ٣) بخار البول أو الماء المتنجس طاهر] ١٠٤٥
- [(مسألة ٤) إذا وقعت قطرة خمر في حب خل] ١٠٤٦
- [(مسألة ٥) الانقلاب غير الاستحالة] ١٠٤٦
- [(مسألة ٦) إذا تنجس العصير بالخمر، ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب خلا] ١٠٤٧
- [(مسألة ٧) تفرّق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة] ١٠٤٩
- [(مسألة ٨): إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة] ١٠٥٠
- [(السادس): ذهب الثلثين في العصير العنبي] ١٠٥٠
- اشارة ١٠٥١
- [(مسألة ١): بناء على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان] ١٠٥٧
- [(مسألة ٢): إذا كان في الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر] ١٠٦٠
- [(مسألة ٣): إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه] ١٠٦٠
- [(مسألة ٤): إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى بعد ذلك] ١٠٦٣

- ١٠٦٣ [(مسألة ٥): العصير التمرى أو الزبيبي لا يحرم و لا ينجس بالغليان]
- ١٠٦٤ [(مسألة ٦): إذا شك فى الغليان يبنى على عدمه]
- ١٠٦٤ [(مسألة ٧): إذا شك فى أنه حصرم]
- ١٠٦٤ [(مسألة ٨): لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار، أو نحو ذلك]
- ١٠٦٥ [(مسألة ٩): إذا زالت حموضة الخل العنبى و صار مثل الماء لا بأس به]
- ١٠٦٧ [(مسألة ١٠): السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر]
- ١٠٦٨ [(السابع): الانتقال]
- ١٠٦٨ اشارة
- ١٠٧٥ [(مسألة ١) إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله، و خرج منه الدم]
- ١٠٧٦ الجزء السادس
- ١٠٧٦ [تتمه كتاب الطهارة]
- ١٠٧٦ كلمة المؤلف
- ١٠٧٧ [تتمه فصل فى المطهرات]
- ١٠٧٧ اشارة
- ١٠٧٨ [(الثامن): الإسلام]
- ١٠٧٨ اشارة
- ١٠٨١ [(مسألة ١) لا فرق فى الكافر بين الأصلي، و المرتد الملى]
- ١٠٨٩ [(مسألة ٢): يكفى فى الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين]
- ١٠٩٣ [(مسألة ٣): الأقوى قبول إسلام الصبى المميز]
- ١٠٩٧ [(مسألة ٤): لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبة تعريض نفسه للقتل]
- ١٠٩٨ [التاسع: التبعية]
- ١٠٩٨ اشارة
- ١٠٩٨ [(أحدها): تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه]
- ١٠٩٨ [(الثانى): تبعية ولد الكافر له فى الإسلام]

- ١٠٩٩ [(الثالث): تبعية الأسير للمسلم الذي أسره]
- ١١٠٠ [(الرابع): تبعية ظرف الخمر له]
- ١١٠١ [(الخامس): آلات تغسيل الميت]
- ١١٠١ [(السادس): تبعية أطراف البئر]
- ١١٠٢ [(السابع): تبعية الآلات المعمولة في طبخ العصير]
- ١١٠٢ [(الثامن): يد الغاسل، و آلات الغسل في تطهير النجاسات]
- ١١٠٣ [(التاسع): تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل كالخيار]
- ١١٠٤ [(العاشر) من المطهرات: زوال عين النجاسة، أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان]
- ١١٠٤ اشارة
- ١١١٥ [(مسألة ١): إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر]
- ١١١٧ [(مسألة ٢): مطبق الشفتين من الباطن]
- ١١١٩ [(الحادى عشر): استبراء الحيوان الجلّال]
- ١١٢٩ [(الثانى عشر): حجر الاستنجاء، على التفصيل الآتى]
- ١١٢٩ [(الثالث عشر): خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف]
- ١١٣٠ [(الرابع عشر): نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة فى البئر على القول بنجاستها، و وجوب نزحها]
- ١١٣٠ [(الخامس عشر): تيمم الميت بدلا عن الأغسال عند فقد الماء]
- ١١٣١ [(السادس عشر): الاستبراء بالخرطاط بعد البول و بالبول بعد خروج المنى]
- ١١٣١ [(السابع عشر): زوال التغير فى الجارى، و البئر]
- ١١٣٢ [(الثامن عشر): غيبة المسلم]
- ١١٣٦ أقوال آخر مردودة فى المطهرات
- ١١٣٦ اشارة
- ١١٣٧ [(مسألة ١) ليس (١) من المطهرات الغسل بالماء المضاف]
- ١١٤٠ [(مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكية]
- ١١٤٢ [(مسألة ٣) ما يؤخذ من الجلود من أيدى المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية]

- ١١٤٣ [(مسألة ٤) ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية]
- ١١٤٤ [(مسألة ٥) يستحب غسل الملاقى فى جملة من الموارد]
- ١١٤٩ [فصل طرق ثبوت الطهارة]
- ١١٤٩ اشارة
- ١١٤٩ [او طريق الثبوت أمور]
- ١١٤٩ اشارة
- ١١٤٩ [(الأول) العلم الوجدانى]
- ١١٤٩ [(الثانى) شهادة العدلين]
- ١١٥١ [الثالث: إخبار ذى اليد]
- ١١٥٢ [(الرابع): غيبة المسلم]
- ١١٥٢ [(الخامس): إخبار الوكيل فى التطهير بطهارته]
- ١١٥٣ [(السادس): غسل المسلم له بعنوان التطهير]
- ١١٥٣ [(السابع): إخبار العدل الواحد عند بعضهم]
- ١١٥٤ [(مسألة ١): إذا تعارض البيّتان، أو إخبار صاحبى اليد فى التطهير و عدمه تساقطاً]
- ١١٥٥ [(مسألة ٢): إذا علم بنجاسة شيئين، فقامت البيّنة على تطهير أحدهما غير المعين]
- ١١٥٩ [(مسألة ٣) إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهارة، فى أنه هل أزال العين أم لا؟]
- ١١٦١ [(مسألة ٤): إذا علم بنجاسة شىء، و شك فى أن لها عينا أم لا؟]
- ١١٦١ [(مسألة ٥): الوسواسى يرجع فى التطهير الى المتعارف]
- ١١٦٢ [فصل فى حكم الأوانى]
- ١١٦٢ اشارة
- ١١٦٣ [(مسألة ١) لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين، أو الميتة]
- ١١٧٤ [(مسألة ٢) أوانى المشركين و سائر الكفار محكومة بالطهارة]
- ١١٧٨ [(مسألة ٣): يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها]
- ١١٨٢ [(مسألة ٤) يحرم استعمال أوانى الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب]

- [(مسألة ٥): الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله] ١١٩٣
- [(مسألة ٦): لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما] ١١٩٤
- [(مسألة ٧): لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما] ١١٩٩
- [(مسألة ٨): يحرم ما كان ممتزجا منهما] ١١٩٩
- [(مسألة ٩): لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما] ١١٩٩
- [(مسألة ١٠): الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس، و الكوز] ١٢٠٤
- [(مسألة ١١): لا فرق في حرمة الأكل و الشرب من آنية الذهب، و الفضة] ١٢٠٦
- [(مسألة ١٢): حكم الشرب من القورى الذهبى] ١٢٠٨
- [(مسألة ١٣): إذا كان المأكول أو المشروب فى آنية من أحدهما] ١٢٠٨
- [(مسألة ١٤): إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل فى إحدى الآيتين] ١٢٠٩
- [(مسألة ١٥): لا فرق فى الذهب و الفضة بين الجيد منها و الردى و المعدنى و المصنوعى] ١٢١٣
- [(مسألة ١٦): إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم] ١٢١٣
- [(مسألة ١٧): الأواني من غير الجنسين لا مانع منها] ١٢١٤
- [(مسألة ١٨): الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس] ١٢١٤
- [(مسألة ١٩): إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة] ١٢١٥
- [(مسألة ٢٠): إذا دار الأمر فى حال الضرورة بين استعمالهما] ١٢١٥
- [(مسألة ٢١): يحرم اجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما] ١٢١٦
- [(مسألة ٢٢): يجب على صاحبهما كسرهما] ١٢١٦
- [(مسألة ٢٣): إذا شك فى آنية أنها من أحدهما أم لا،] ١٢١٨
- تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ١٢١٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة

إشارة

يديد آورنده (شخص) خوئي، ابوالقاسم، ١٢٨٧ -، شارح
 عنوان فقه الشيعة
 تکرار نام يديد آور [شارح] ابوالقاسم الموسوي الخوئي
 مشخصات نشر .. ١٤٠٠ ق. = ١٣٦ - مؤسسه آفاق ([بي جا: نيكوئن]).
 مشخصات ظاهري ج. نمونه
 مندرجات ج.. كتاب الطهارة
 يادداشت اين كتاب بخش الطهارة از كتاب عروه الوثقى محمد كاظم بن عبدالعظيم يزدي است
 يادداشت فهرستنويسی بر اساس جلد پنجم: ١٤١٠ ق. = ١٣٦٨
 يادداشت كتابنامه به صورت زيرنويس
 موضوع يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٢٤٧ ؟ - ١٣٣٧ . عروه الوثقى
 موضوع اصول فقه شيعه
 شناسه افزوده (شخص) يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٢٤٧ ؟ - ١٣٣٧ . عروه الوثقى. شرح
 شناسه افزوده (شخص) موسوي خلخالي، محمد مهدي، گرد آورنده
 رده كنگره ١٨٣/٥، BP، ١٣٧٤، ٤٠٢، ٤٤
 رده ديوي ٢٩٧/٣٤٢
 شماره مدرک م ٦٩-١٥٨٩

الجزء الأول

كلمة المؤلف

حمدا لك اللهم على ما أوليتنا به من تفقه في الدين، و هداية إلى الحق.
 و صلاة زاكية على سيدنا محمد - ص - صاحب الشريعة الخالدة السمحاء.
 و سلاما على آله الطيبين الاطهار، حماة الدين، و حملة الأحكام، و دعاء الحق المبين و بعد:
 إن الفقه الإسلامي من أمثل العلوم، و أكثر المعارف إنارة لحياء الإنسان، و إشراقا لطريقه إلى الحق و الخير. فلم يضع تشريعاته الدقيقة
 عقل أنساني خاص، ليقف عند جيل معين لا يتعداه، بل وضعته حكمة السماء بأوسع مداركها لصالح الإنسانية في كل جيل، فأدر كته
 العقول البشرية النيرة بالإذعان و الاعتناق. و كل ما تتقدم الأجيال في تفكيرها يتسنى للفقه الإسلامي هذا أن يعطى أسراراً أخرى، و
 أحكاماً قيمة لصالح هذا التطور، و لتنظيم تلك الحياة الجديدة التي سترتقى إليها البشرية في حياتها الدائمة المتطورة إلى الأفضل.
 و في الفقه الإسلامي حياة عملية و طدت دعائهما على أساس نظام اجتماعي دقيق، وضعت الناس مقاييس للتعامل العادل، و موازين
 يرجعون إليها في تنظيم سوقهم، و تصحيح تجارتهم، كما يرجعون إليها في تأدية عباداتهم لخالقهم جل و علا، و تنظيم سياستهم فيما
 بينهم، و في سائر أمور معاشهم و معادهم.

و الفقه الإسلامى مصدر تشريعى من أقوم المصادر التى تجعل من المجتمع المتمسك بتعاليم دينه مجتمعا سليما سويا، بعيدا عن المشاكل و الملاسات الاجتماعية يسود فيه النظام، و تحكم الطمأنينة و الرضا، و الثقة المتبادلة بين جميع الافراد. و فقهاء الإسلامى الذى ينبثق من معين الوحي شريعة سمحاء، جاء بها محمد-ص- و حملها أبناؤه الأئمة الطاهرون، الذين أذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا، كيف لا- يزداد حرصنا عليه، و لا- يقوى إيماننا به، و لا تنفى حياتنا فى سبيل الإبقاء عليه! فان كان تشريعه من الله، و تبليغه من محمد-ص- و حملته

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧

أهل البيت عليهم السلام كيف يستطيع الخطأ و الباطل أن يتطرق إليه، و كيف يستطيع مسلم أن يتقاعس عن معرفته و تعلمه، و التفقه فى أموره لديناه أو آخرته، و لمعاشه و معاده! و فى الكتاب العزيز الذى هو المصدر الأول للتشريع حث على التفقه فى الدين، و دعوة شديدة إلى الاجتهاد فيه: «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لَتُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذْ رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» كما ورد فى السنة الكريمة الحث على ذلك بما لا يحصى عدده، فأدرك رجال العلم و حملة الدين الأبرار أهمية الفقه الإسلامى و علو شأنه، فأتعبوا نفوسهم فى تنقيح قواعده، و تهذيب مداركه، و صنفوا فيه كتبا قيمة، و وضعوا أسفارا محكمة، و مشى ذلك فى مختلف العصور، حتى أصبح فى عصرنا الحاضر كتاب (العروة الوثقى) للفقيه الجليل آية الله العظمى السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى (قده) محطاً للأنظار، و محورا لأبحاث العلماء، حيث علقوا نظرياتهم على الكتاب فيما اختلفوا معه فى الرأى و الاجتهاد. و قد أغناهم ذلك الكتاب الجامع عن تأليف كتاب آخر لاعتمادهم عليه.

و ممن عنى بهذا الكتاب و جعله عنوانا لمحاضراته الفقهية فى (البحث الخارج) و محطاً لنظرياته العلمية هو الأب الروحى، أستاذ الفقهاء و المجتهدين، حجة عصره، و غرة دهره، مصباح المهتدين، و بغية الطالبين، المحقق البارع و المؤسس الجامع، آية الله العظمى فى العالمين سيدنا الأستاذ السيد أبو القاسم الخوئى دام ظلّه العالى. و قد وفقت بحمد الله تعالى لحضور أبحاثه الشريفة فى الفقه، و الأصول، و التفسير، محررا ذلك كله حريصا على الاحتفاظ به. و من جملة ما حررته: هو ما ألقاه بحثا عن مدارك العروة الوثقى و أدلتها، فجاء بحمد الله شرحا وافيا، و مستندا كافيا لكتاب العروة الوثقى. و قد اشتمل هذا الشرح على ذكر تعليقات سيدنا الأستاذ دام ظلّه على الكتاب المذكور مع الإشارة إلى وجه مخالفة نظره مع المصنف (قده)، و نقده على ما يمكن أن يكون دليلا لما ذهب إليه الماتن. و ربما أوضحت المقصود، أو استدركت بعض ما أعرض عنه الأستاذ دام

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨

ظلّه اختصارا للبحث فى بعض التعليقات التى سيمر عليها القارئ الكريم.

و أسأله تعالى أن ينفعنى به و إخوانى من أهل العلم، و أن ينظر اليه بعين الرضا و القبول، و يجعله ذخرا ليوم لا ينفع فيه مال و لا بنون، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

محمد مهدى الموسوى الخلىالى ١٣٧٨ هـ. ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩

[كتاب الطهارة]

إشارة

فصل فى المياه أقسام المياه:

الماء المطلق الماء المضاف الماء المتغير.

الماء الجارى الماء الراكد بلا مادّة- الماء الكر، الماء القليل ماء المطر ماء الحمام ماء البئر الماء المستعمل الماء المشكوك نجاسته

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠

أقسام الماء، طهورية الماء المطلق، الماء المضاف، الماء المضاف لا يرفع الحدث، الشك فى الإضافة و الإطلاق، صور تحقق الإضافة و الاستهلاك، الماء المتغير، التغير التقديرى، تغير بعض الماء، زوال التغير، أقسام التغير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١

[فصل فى المياه]

إشارة

فصل فى المياه الماء إما مطلق (١) أو مضاف كالمعتصر من الأجسام، أو الممتزج بغيره مما يخرج عنه عن صدق اسم الماء.

كتاب الطهارة

(١) للمائع أقسام ثلاثة:

(الأول): ما لا- يصح إطلاق لفظ الماء عليه و لو مجازاً، كالحليب، و الدهن المائع، و الزيت، و نحوها، فإن إطلاق الماء على المذكورات يعد من الأغلاط، لعدم مصحح للاستعمال حتى المجاز، كإطلاق الفرس على الكتاب.

(الثانى): ما لا يصح إطلاقه عليه من دون إضافته إلى المتخذ منه، أو المختلط به، إلا على سبيل المجاز، كماء الرمان، و ماء الورد، فإن إطلاق الماء عليهما يكون مجازاً، و هذا هو المراد بالماء المضاف.

(الثالث): ما يصح إطلاقه عليه حقيقة بلا إضافة شىء، و هو الماء المطلق.

و من هنا يعلم أن تقسيم الماء إلى المطلق و المضاف إنما هو تقسيم للمعنى الجامع بين الحقيقى و المجازى، نظير تقسيم الصلاة إلى الصحيحة و الفاسدة، بناء على وضعها لخصوص الصحيحة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢

.....

أما القسم الأول: (و هو المائع الذى لا يطلق عليه الماء بوجه) فلا خلاف فى أنه لا يكون مطهراً لغيره، لا من الخبث و لا من الحدث، و إن كان طاهراً فى نفسه.

و أما القسم الثانى: (و هو المضاف) فسيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى و المشهور على أنه ليس بمطهر مطلقاً، كالقسم الأول، و ذهب الصدوق إلى جواز الوضوء، و غسل الجنابة بماء الورد.

و أما القسم الثالث: و هو «الماء المطلق» [١] فمن ضروريات الدين أنه طاهر فى نفسه، و مطهر لغيره من الخبث و الحدث، و نسب إلى عبد الله بن عمر: أن التيمم أحب إليه من الوضوء بماء البحر، إلّا أنه شاذ لا يعاب به كما فى الجواهر. و فيه عن سعيد بن المسيب عدم جواز الوضوء بماء البحر.

و يستدل على ذلك- مضافاً إلى الإجماع و الضرورة- بالآيات و الأخبار المتواترة.

[١] ما ذكره دام ظله يرجع إلى حكم الماء، و أما مفهومه فهو و إن كان من المفاهيم العرفية الواضحة فى الجملة، إلا أنه مع ذلك ربما

يشك في بعض مصاديقه، إما لأجل الشك في المصدق، وإما لأجل الشك في الصدق، والشك في المصدق ينشأ عن الشك في ماهية الفرد، واشتباه الأمور الخارجية، كما إذا شك في مقدار الملح الموجود في ماء إناء معين، بين كمية لا تمنع عن صدق الماء عليه، وبين كمية تمنع عن صدقه عليه. والشك في الصدق ينشأ عن الشك في سعة المفهوم وضيقة عرفا، كما إذا شك في صدق مفهوم الماء على ماء إناء معين إذا امتزج بمثقالين من التراب مثلا للشك في شمول المفهوم لهذا الفرد في نظر العرف مع العلم بشموله للماء القراح، أو الماء الممتزج بقليل من التراب، ومع العلم بعدم شموله للماء الممتزج بتراب كثير كالوحد. وربما يدعى ان هذا هو الشأن في أغلب المفاهيم العرفية، لعدم انكشاف مناط صدقها على وجه التفصيل، بحيث لا يبقى له مورد اشتباه. ومن هنا أوكلوا ذلك إلى العرف، وقالوا في تعريفه: (هو ما يستحق عرفا إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة) و عليه فلو شك في صدق مفهوم الماء على مصداق بنظر العرف فلا بد من الرجوع إلى الأصول العملية بالنسبة إلى رفع الحدث والخبث والنسبة إلى طهارته ونجاسته بالملاقاة، وهكذا الحال في الشك في المصدق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣

.....

أما الآيات فمنها قوله تعالى في مقام الامتنان على الخلق وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا «١» والظاهر أن المراد من الطهور [١] هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره، كما ذكره جمع من الفقهاء واللغويين في تفسير معنى الطهور، لأن

[١] قد استعمل لفظ الطهور في معان كثيرة.

(أحدها): المصدر، كقولهم تطهرت طهورا حسنا، كما عن سيويه، وفي القاموس:

الطهور المصدر.

(ثانيها): الصفة المشبهة بمعنى الطاهر، وجعلوا منه قوله تعالى شَرَابًا طَهُورًا.

وعن أبي حنيفة وغيره، إن طهورا بمعنى الطاهر لا غير، مستدلين بان فعولا للمبالغة لا يكون متعديا، والفاعل منه غير متعد. (ثالثها): المبالغة في الطاهر بالمعنى اللازم وفي الكشف الجزء الثالث ص ٢٢٤ في تفسير الآية (طهورا بليغا في طهارته) ثم أنكر على من جعله متعديا.

(رابعها): المطهر أو الطاهر المطهر كما في تعبير بعضهم، وهم بين قائل بدلالته على المبالغة أيضا وبين ناف لذلك، ومن القائلين بدلالته على المبالغة مع التعدية الشهيد الثاني في اللمعة. قال: (و الطهور مبالغة في الطاهر والمراد هنا الطاهر في نفسه المطهر لغيره جعل بحسب الاستعمال متعديا، وإن كان بحسب الوضع لازما كالأكل) وحاصل مراده (قده) أن فعولا بحسب الوضع وإن لم يكن متعديا ومأخوذا من التفعيل - كما صرح به الزمخشري وغيره - إلا أنه بحسب الاستعمال قد يكون مأخوذا منه، كما في الطهور فيدل على كونه مطهرا، فهو على خلاف القياس، فإن قياس فعول في المبالغة هو عدم ملاحظة المفعول، وإن كان الفعل متعديا كالأكل، فإنه بمعنى كثير الأكل من غير ملاحظة المأكل، و ضرور بمعنى كثير الضرب وهكذا الودود، والحسود ونحوهما. و صرح بذلك جملة من أهل الفن، و يكفي ذلك ردا على أبي حنيفة وغيره ممن منع عن استعمال طهور في متعدي. و ممن فسر الطهور بالمطهر - من دون إضافة المبالغة - صاحب الجواهر، ونسبه إلى جملة من الفقهاء واللغويين، والمفسرين بنقل عبائهم، واستشهد على ذلك بروايات كثيرة فراجع (ص ٦٢ - ٧٠ الجواهر الطبعة السادسة) وفي القاموس: الطهور المصدر و اسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر.

(خامسها): ما يتطهر به، كما يقال الوقود لما يوقد به، والسحور لما يتسحر به، والفظور لما يفطر به، والوضوء - بالفتح لما يتوضأ به. و

نص على ذلك جملة من اللغويين كالصالح،

(١) الفرقان: ٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤

.....

الظاهر أن فعولا بهيئته في الآية الشريفة اسم لما يتطهر به، كما يقال الوقود لما يوقد به، فيدل بالالتزام على كونه طاهرا في نفسه، لأنه لازم كون الماء ما يحصل به الطهارة.

وربما يناقش في دلالتها على ذلك تارة بأن أحد معاني الطهور هو الطاهر، و يحتمل إرادته من الآية الشريفة، و أخرى بأن طهورا مبالغة في الطاهر، كصبور، و حسود، و نحوهما، فإن هيئة فعول تكون من صيغ المبالغة أيضا. و عليه فلا تدل على مطهريه الماء، بل على شدة الطهارة فيه.

و يندفع الأول: بأن الطهور بمعنى الطاهر لا يختص بالماء، بل جميع الموجودات عدا النجاسات طاهرة، فلا خصيصة في الماء، حتى يستحق الذكر بخصوصه في مقام الامتتان.

و فسر به الآية الشريفة أيضا قال: الطهور ما يتطهر به كالفطور و السحور و الوقود قال الله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. و كالفاموس و قد تقدم عبارته، و غيرهما، بل عن الذخيرة أنه قد جاء طهور لما يتطهر به باتفاق من وصل إلى كلامه من أهل اللغة، و هو بالفتح لا غير و قد فسر الآية الشريفة بذلك العلامة في التذكرة.

إذا عرفت ذلك فنقول: إن الأنسب بالآية الشريفة هو المعنى الخامس، لأن توصيف الماء بالمصدر خلاف الظاهر، و إرادة الطاهر لا تناسب كون الآية في مقام الامتتان. و إرادة الطاهر - و كذلك المطهر مع المبالغة فيهما - لا تناسب الطهارة الشرعية على ما أفيد في المتن.

و إرادة المطهر بالمعنى المتعدى بدون مبالغة لا تناسب اللغة، لأن فعولا ليس من التفعيل لغة كما صرح به بعضهم على ما عرفت فيتعين المعنى الخامس أى (ما يتطهر به).

و أما من فسره بالمطهر فالظاهر أنه أراد التفسير باللازم، كما يظهر ذلك من عبارة العلامة في التذكرة. قال: (و الطهور هو المطهر لغيره، و هو فعول بمعنى ما يفعل به أى يتطهر به كغسول، و هو الماء الذى يغتسل به لقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ثم قال: وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ - الأنفال: ٨- لأنهم فرقوا بين ضارب و ضروب و جعلوا الثانى للمبالغة. و أما ما استشهد به من الروايات على إرادة المطهر من الطهور كقوله (عليه السلام) و قد سئل عن الوضوء بماء البحر «هو الطهور ماؤه و الحل ميتته». الوسائل ج ١ ص ١٠٢ ب ٢ من أبواب الماء المطلق ح ٤) فقابله للحمل على ما يتطهر به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥

.....

و يندفع الثانى: بما ذكرناه في الأصول من أن الأحكام الشرعية - و منها الطهارة و النجاسة - هي أمور اعتبارية كالملكية، و الزوجية، و نحوهما، فلا تكون قابلة للشدة و الضعف، فلا يصح أن يقال: إن ملكية الدار أشد و أقوى من ملكية الكتاب مثلا، أو إن زوجية فلان أشد من زوجية آخر، لأن الأمر الاعتبارى فعل من أفعال النفس، يقوم بها قياما صدوريا، فيكون أمره دائرا بين الوجود و العدم، لا الشدة و الضعف.

نعم بعض الأمور الواقعية يكون قابلاً لذلك، وهو ما يقع فيه الحركة، كمنقولة الكيف مثل الألوان فإن سواد جسم يمكن أن يكون أشد من سواد جسم آخر، إلا أنا قد برهننا في محلنا: أن الطهارة والنجاسة الشرعيتين ليستا من الأمور الواقعية التي كشف عنها الشارع كما زعم، بل هما من الأحكام الشرعية، والأمور الاعتبارية التي لا تكون قابلة للشدة والضعف.

نعم يمكن أن يكون الاعتبار متعلقاً بالمرتبة الشديدة من الشيء، كما يمكن أن يتعلق بالمرتبة الضعيفة منه، فتكون الشدة أو الضعف ملحوظة في المعبر لا في الاعتبار، وبهذه الملاحظة لا مانع عقلاً من اعتبار الطهارة الشديدة في الماء، إلا أنه مع ذلك لا يصح القول بأن طهارة الماء أشد من طهارة غيره، فإن الطهارة الشرعية لم يتحصل للشدة فيها معنى معقول. نعم النجاسة قابلة لذلك، فتكون النجاسة في بعض النجاسات أقوى وأشد من النجاسة في غيره، كما ورد التعبير بالأنجس في الكلب في بعض الروايات.

فإن قيل: لعل شدة الطهارة في الماء من جهة عدم انفعاله بملاقاة النجاسة، وهذا بخلاف غيره من الأجسام الطاهرة. فإنه يقال إنه لو تم لاختص ببعض المياه، وظاهر الآية المباركة الواردة في مقام الامتثال و صريح بعض الروايات، إن الماء طهور بجميع أفرادها، على أن عدم انفعال الجسم الطاهر بملاقاة النجاسة لو صح صدق الطهور عليه، لصح فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦

.....

صدقته على البواطن بل على ظاهر الحيوان أيضاً على وجه غير بعيد.

فعليه لا يمكن دعوى إرادة المبالغة من هيئة (طهور) في الآية الشريفة، مع إرادة الطهارة الشرعية، فيتعين إرادة ما يتطهر به، كما يقال الوقود لما يوقد به، والسحور لما يتسحر به، والفطور، لما يفطر به، فحينئذ تدل بالمطابقة على مطهرته للغير، وبالالتزام على طهارته في نفسه، لأن النجس لا يكون مطهراً للغير.

ومما يدلنا على أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر، ولا بمعنى المبالغة في الطهارة مضافاً إلى ما ذكرناه - توصيف التراب والأرض في بعض الأخبار بالطهور.

كقوله (عليه السلام) في حديث «إن الله عز وجل جعل التراب طهوراً، كما جعل الماء طهوراً» (١). وقوله (صلى الله عليه وآله) «جعلت لى الأرض مسجداً و طهوراً» (٢).

إذ لا معنى لإرادة الطاهر منه، لأن إرادته لا تناسب مواردنا كما أنه لا موجب لاختصاص الطاهر بالتراب والأرض، لأن بقية الأجسام تكون طاهرة أيضاً، ولا وجه متحصل لإرادة المبالغة فيها. وأظهر من ذلك توصيف التيمم بالطهور في بعض آخر من الروايات. كقوله (عليه السلام) «التيمم أحد الطهورين» (٣)، إذ التيمم ليس إلا الضرب والمسح، ولا معنى لكونه طهوراً إلا كونه رافعاً للحدث. وبالجملة المستفاد من هيئة طهور - ولو بمعونة الروايات - كون الماء مطهراً للغير بالدلالة المطابقة، و طاهراً في نفسه بالالتزام كما أشرنا إليه، ولعل هذا هو مراد من فسره من الأعلام بأنه الطاهر في نفسه والمطهر لغيره، لا أن المجموع من حيث

(١) وسائل الشيعة ج ٢ / ص ٩٩٤ / ب ٢٣ من أبواب التيمم ح ١، ب ٢٤ ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ / ص ٩٦٩ / ب ٧ من أبواب التيمم ح ٢، ٣، ٤.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ / ص ٩٩١ / ب ٢١ من أبواب التيمم ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧

.....

المجموع هو معنى الطهور.

و ربما يناقش في دلالة الآية الشريفة بأنها تختص بماء المطر، فلا تعم غيره من المياه.

و يندفع: بأن المراد من إنزال الماء من السماء أما الانزال الخارجى، و إما إنزال خلقه و تقديره، كما فى قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ ﴿١﴾ و قوله تعالى يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَ رِيشًا وَ لِبَاسٌ الثَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴿٢﴾ و قوله تعالى وَ إِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَ مَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٣﴾ إذا لم ينزل الحديد من السماء خارجا و إنما أنزل من السماء أو العالم العلوى قضاؤه و خلقه، و كذلك نزول اللباس و الريش بل نزول كل شىء يكون من عند الله تعالى كما فى الآية الثالثة.

و الجواب: أما بناء على إرادة الإنزال الخارجى، فيقال: إن مبدأ جميع مياه الأرض، كالآبار، و العيون، و الأنهار يكون من السماء، لأن مياه الأمطار تدخل جوف الأرض و الجبال فيتكون منها العيون التى هى مبدأ للأنهار و الآبار كما قال تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَ إِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ ﴿٤﴾ و قال تعالى أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ ﴿٥﴾ و قال تعالى أَيْضًا أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَهُ بِقَدَرِهَا ﴿٦﴾.

و وجه دلالتها ظاهر، لأنها وردت فى مقام الامتنان مع التخويف، و لا يحصل كمال ذلك إلا بأن يكون جميع مياه الأرض من السماء، بل مياه البحار أيضا

(١) الحديد: ٢٥.

(٢) الأعراف: ٢٦.

(٣) الحجر: ٢١.

(٤) المؤمنون: ١٨.

(٥) الزمر: ٢١.

(٦) الرعد: ١٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨

.....

تكون من السماء على ما فى بعض الروايات الدالة على وجود مياه فى السماء نزلت إلى الأرض و تكونت منها البحار، و إن أبيت عن ذلك، فلا يضرنا خروج ماء البحر عن عموم الآية الشريفة، بعد عدم القول بالفصل بينه و بين سائر المياه.

و اما بناء على المعنى الثانى، أى التقدير و الخلق كما فى آية الحديد و غيرها فالجواب أظهر، لأن نزول جميع المياه يكون من السماء بهذا المعنى لكون جميعها مخلوقا له تعالى.

و قد يناقش فى عموم الآية بأن كلمة الماء فيها نكرة فى سياق الإثبات فلا تفيد العموم.

و يندفع: بأن قرينة الامتنان تقتضى الشمول لعدم حصول المنة بطهوريته ماء مجهول، فإن الآية الشريفة وردت فى مقام الامتنان على جميع البشر كما أشرنا إليه، و هو قرينة على عدم اختصاص الطهور بصنف خاص، فهذه المناقشات كلها مندفة.

إلا أنه مع ذلك يشكل [١] الاستدلال بها على طهورية الماء بالمعنى الشرعى، لأن الظاهر من الآية الشريفة أنها فى مقام الامتنان على البشر بجعل الماء رافعا للقدارات و الأوساخ العرفية، لا النجاسة الشرعية التى هى من الأمور الاعتبارية كما قدمنا.

[١] و مما يؤيد الإشكال التعليل المذكور في الآية التي بعد هذه الآية لإنزال الماء الطهور من السماء، بقوله تعالى لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَ نُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَا سَيِّ كَثِيرًا - الفرقان: ٤٩.

فإن إحياء البلد الميت، أى الأرض اليابسة بإنبات الزرع فيها بسبب نزول المطر و كذلك سقى الأنعام و الأناسى بالماء لتعلق حياتهم به لا- يتوقف على كونه طاهرا بالطهارة الشرعية المصطلحة كما هو واضح، و إنما يتوقف على كون الماء نقيا عما يضر بحياة النبات و الحيوان من الأمور التكوينية التى ترجع إلى الخالق الحكيم دون الأحكام الاعتبارية الراجعة إلى الشارع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩

.....

و وجه الامتنان هو أن البشر لا- يستطيع أن يعيش بغير الماء حتى من غير جهة شربه، لأنه معرض للاوساخ و القذارات، فيحتاج إلى شىء يرفعها عنه، و يزيلها به، فخلق الله تعالى الماء لذلك، و جعله مزيلا لأوساخه تفضلا منه تعالى عليه، إذ ليس هناك شىء آخر مثل الماء مزيلا لها، بل ربما يوجب مزيد الوساخ كالغسل بماء الرمان و ماء الرقى مثلا، نعم سائر الحيوانات لا تحتاج إلى الماء بقدر احتياج الإنسان إليه فى إزالة أوساخه كما هو المشاهد فى جملة من الحيوانات التى تزيل أوساخ بدنها باللطع و نحوه.

و إن شئت فقل، إنه لم يثبت معروفة الطهارة الشرعية المصطلحة فى عصر نزول هذه الآية الشريفة عند المسلمين فى بدء الإسلام، كما صارت معروفة فى عصور الأئمة الأطهار (عليهم السلام) عند المتشعبة حتى الآن، فلا بد من حملها على إرادة المعنى اللغوى للطهارة، و هى النظافة بل يكفينا الاحتمال فى بطلان الاستدلال.

و منها قوله تعالى وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ «١». و هذه الآية الشريفة صريحة فى المطهريه، فىكون الاستدلال بها سالما عن جملة من المناقشات السابقة.

نعم يمكن المناقشة فيها بما نوقش فى الأولى أيضا من جهة وقوع النكرة فى سياق الإثبات فلا تدل على العموم، و يندفع بما تقدم من أن قرينة الامتنان توجب رفع احتمال ارادة الفرد الخاص الذى لا فائدة فى جعله مطهرا.

نعم تختص هذه الآية بإشكال، و هو إنها نزلت فى وقعة بدر [١] فتكون خطابا

[١] وقعة بدر على ما فى مجمع البيان و غيره، هى أن الكفار قد سبقوا المسلمين إلى الماء، فاضطر المسلمون و نزلوا على كتيب رمل سيال لا- تثبت به الأقدام، و أكثرهم خائفون لقتلهم و كثرة الكفار، لأن أصحاب النبى (صلى الله عليه و آله) كانوا ثلاثمائة و ثلاثة عشر رجلا، و كان المشركون ألفا فبات أصحاب النبى (صلى الله عليه و آله) تلك الليلة على غير

(١) الأنفال: ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠

.....

إلى أصحاب النبى (صلى الله عليه و آله) حيث أنهم احتاجوا إلى غسل الجنابة و الوضوء و لم يكن عندهم ماء، فانزل الله تعالى المطر فاغتسلوا و توضأوا، فلا- تدل على مطهريه مطلق المياها و لو غير المطر و لا على مطهريه المطر فى غير موردها، بل مدلولها مطهريه خصوص ماء المطر، فى خصوص وقعة بدر.

و يندفع: بما ورد فى الأخبار الكثيرة (ذكرها فى مقدمه تفسير البرهان) «١» من أن القرآن يجرى مجرى الشمس و القمر، فىكون شاملا

للأمة الحاضرة، و الأجيال المستقبلية، فلا يختص القرآن بمن نزل فيهم، لاستلزام القول بالاختصاص بهم ذهاب القرآن بذهاب من نزل فيهم، فلا يكون مورد النزول موجبا للاقتصار على المورد.

و توهم اختصاص الحكم بماء المطر مندفع بأن الغالب هو الاستفادة من مياه الأمطار في الغسل و الوضوء و الشرب بعد نزولها و اجتماعها في الأرض، فتكون كبقية المياه التي في الأرض، و تخرج عن عنوان ماء المطر الذي هو موضوع لأحكام خاصة به كما سيأتي ذكره، و عليه تكون الآية مفيدة لمطهرية الماء النازل

ماء فاحتمل أكثرهم فأصبحوا محدثين و مجننين و أصابهم الظمأ، و وسوس إليهم الشيطان، فقال:

تزعمون أنكم على الحق و أنتم تصلون بالجنابة و على غير وضوء، و قد اشتد عطشكم، و تسوخ أقدامكم في الرمل و لو كنتم على الحق ما سبقوكم إلى الماء، و إذا أضعفكم العطش قتلوكم كيف شاؤا. فأنزل الله تعالى عليهم المطر حتى اغتسلوا من الجنابة، و تطهروا به من الحدث، و تلبدت به أرضهم و أوحت أرض عدوهم، و أذهب عنهم رجس الشيطان أي وسوسته، و نزلت الآية الشريفة

إِذْ يُعَشِّيكُمُ النَّعَاسَ أَمْنَةً مِنْهُ وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُم بِهِ وَ يُذْهِبَ عَنْكُمُ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَ لِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَ يُبَيِّنَ بِهَ الْأَقْدَامَ - الأنفال: ١١.

و من المحتمل أن يكون المراد من رجس الشيطان الاحتلام فتدل على أن الاحتلام من الشيطان كما في بعض الأخبار و المراد بربط القلوب اشتدادها و تشجعها و زيادة وثوقها بما وعد الله نبيه (صلى الله عليه و آله) و يحتمل أن يكون هذا هو المراد بثبت الأقدام أو تثبيتها في الرمل كما ذكرنا.

(١) مقدمة تفسير البرهان/ ص ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١

.....

من السماء بعد نزوله و اجتماعه في الأرض فلا يختص الحكم بماء المطر. و انتفاع أهل بدر به كان بعد نزوله و اجتماعه في الأرض لا حال تساقطه، و هذا هو الغالب في الانتفاع بماء المطر، فتدل الآية الشريفة على مطهرية الماء بما هو ماء، لا بما هو نازل من السماء، و الانزال من السماء إنما يكون مقدمة للانتفاع بالماء لا قيدا للانتفاع به.

هذا و لكن الاستدلال بها على ما نحن بصده من رافعية الماء حتى للنجاسة المصطلحة لا يخلو عن الإشكال، و ذلك لما ذكرناه من أن الطهارة و النجاسة الشرعيتين من الاعتبارات المستحدثة في لسان الأئمة الأطهار (عليه السلام) بحيث لم يكن منهما عين و لا أثر في صدر الإسلام، بل ليس في القرآن ذكر (النجس) إلا في قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا «١» و الظاهر إرادة نجاسة الكفر و هي خبث باطن المشركين، و سوء اعتقادهم، بقريته النهي عن دخولهم في المسجد الحرام، فإن النجاسة الشرعية لا- مانع من إدخالها المسجد، و عليه فلا بد من حمل الطهارة في الآية الشريفة على معناها اللغوي، أي النظافة من الأوساخ و القذارات الخارجية التي يبتلى بها الإنسان في كل يوم عادة أكثر من سائر الحيوانات لممارسته ما لا تمارسه في المأكل و المشرب و غيرهما، و لا يتمكن من رفع تلك الأوساخ غالبا إلا بالماء، بخلاف بقية الحيوانات، كما هو المشاهد، فالإنسان أشد حاجة إلى الماء فمن الله تعالى عليه بإنزال الماء من السماء، فهذه الآية الشريفة إنما تكون في مقام الامتنان بأمر تكويني لا في مقام تشريع حكم وضعي فتكون أجنبية عن المقام، نعم لا بد من الالتزام بشمولها لرفع الحدث، و مطهرية الماء عنه، بقريته تطيقها على موردها (أعني وقعة بدر) فإن أصحاب النبي (صلى الله عليه و آله) كانوا يحتاجون إلى الماء، لغسل الجنابة و الوضوء كما أشرنا إليه، و بقريته

قوله تعالى:

(١) التوبة: ٢٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢

.....

وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «١» فان المراد به الغسل بالماء، ولا منع في ذلك بعد أن كانت الصلاة مشروطة بالطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر من أول تشريعها.

و أما ما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» «٢». فلا دلالة فيها على أنها تكون ناضرة لتفسير الآيات الشريفة - مضافا إلى ضعف سندها - لأنها من طرق العامة، فتحصل من جميع ما ذكرنا إنه لا يمكن الاستدلال بالآيات الشريفة على رافعية الماء للخبث.

و أما الأخبار فقد بلغت حد التواتر معنى و هي على طوائف، منها ما تدل على طهارته في نفسه.

كرواية المشايخ الثلاثة (قدس سرهم) بأسانيدهم عن الصادق (عليه السلام) قال: «الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر» «٣». وهذه الرواية تدل على طهارة الماء في نفسه، و دلالتها على ذلك - بناء على أن صدرها مسوق لبيان الحكم الواقعي، و ذيلها مسوق لبيان الحكم الظاهري بجعل قاعدة الطهارة أو استصحابها - فظاهرة، لصراحة الصدر حينئذ في المطلوب. و أما بناء على أنها صدرها ذيلا، مسوق لبيان الحكم الظاهري فقط فدلالتها على ثبوت الطهارة الواقعية للماء حينئذ تكون بالالتزام، لأن الحكم بالطهارة الظاهرية عند الشك في الطهارة الواقعية يلازم الحكم بطهارة الماء في نفسه لتكون الطهارة متعلقة للشك من جهة احتمال عروض النجاسة لأمر خارجي، كما هو واضح و مثلها في الدلالة على طهارة الماء جميع أخبار الكر.

(١) المائدة: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠١ / ب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٠ / ب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣

.....

كقوله (عليه السلام) «إذا كان الماء قدر كثر لم ينجسه شيء» «١» فإنها تدل على طهارة الماء في نفسه، و انه لا ينفعل بملاقاة النجس إذا كان كرا و ينفعل بها إذا كان أقل، و مثلها في الدلالة الأخبار الواردة في ماء البئر من أن «ماء البئر واسع لا يفسده شيء» «٢» فإن المراد إنه لا ينجسه شيء من النجاسات إلا إذا تغير، فتدل على كونه طاهرا في نفسه.

و منها الأخبار الدالة على كون الماء مطهرا عن الخبث كصحيحة داود ابن فرقد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، و قد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الأرض و جعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون» «٣» و دلالتها على كون الماء طاهرا في نفسه و مطهرا لغيره عن الخبث ظاهرة.

و كرواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) «الماء يطهر و لا يطهر» «٤» و موضع الاستشهاد قوله (صلى الله عليه وآله) الماء يطهر (بالكسر) و أما قوله و لا يطهر (بالفتح) فالظاهر أن المراد انه لا يطهره غيره لا أنه لا

يقبل التطهير لو تنجس كالماء القليل. و مثلها في الدلالة على كون الماء رافعا للخبث جميع الأخبار الإمرة بغسل الأواني و الثياب و الفرش و نحوها عن النجاسات بالماء فإنها تدل على كون الماء طاهرا في نفسه و مزيلا للنجاسة. و منها الأخبار الدالة على كون الماء رافعا للحدث و هي الأخبار الإمرة بالوضوء و الغسل بالماء فإنها تدل على طهارة الماء في نفسه فإن النجس لا يتطهر به بل تدل على رافعيته للخبث لبطلانها بالماء النجس، و يكون مفاد هذه الأخبار

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١١٧ / ب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٢٥ / ب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٠ / ب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٠ / ب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤

و المطلق أقسام (١): الجارى، و النابع غير الجارى، و البثر، و المطر، و الكر، و القليل.

مفاد آية الوضوء.

ثم إنه لا يمكن الاستدلال بالآيات و الأخبار الدالة على مطهريه الماء، على كيفية الغسل [١] لعدم كونها في مقام بيان هذه الجهة، بل في مقام بيان أصل الطهورية. نعم الأخبار الإمرة بغسل المتنجس يمكن الاستدلال بها على كفاية غسله واحدة للإطلاق إلا أن يدل دليل على اعتبار التعدد كما ستعرف تفصيله.

أقسام المياه

(١) قسم جملة من الفقهاء، منهم المحقق في الشرائع مياه الأرض باعتبار تأثير النجاسة بوقوعها فيها و عدمه إلى ثلاثة أقسام (جار و محقون و ماء بثر). و أما المطر فخارج عن المقسم، ثم قسموا الماء المحقون إلى القليل و الكر. و أما العيون فقد يقال بدخولها في الجارى، بتوهم عدم اعتبار وصف الجريان الفعلى فيه، و كفاية مجرد النبع ما لم يصدق عليه عنوان البثر، حتى أن بعضهم عرفها بالنابع غير البثر.

و يشكل بعدم صدق الجارى عليها عرفا و لا لغة، لاعتبار وصف الجريان الفعلى في مفهومه و ربما يقال بدخولها في البثر. و يشكل بعدم الصدق أيضا، و ألحقوا ماء الحمام بالجارى كما في عبارة الشرائع (و يلحق بحكمه «يعنى بالجارى» ماء الحمام إذا كانت له مادة) «٢». و فرارا من هذه الإشكالات صرح المصنف (قده)

[١] بل لا يمكن الاستدلال بها على مطهريه الماء لجميع المتنجسات، لعين الوجه المذكور، و لكفاية لكونه مطهرا لبعض الأشياء في صدق أنه مطهر، فلو شك في قابلية شىء للطهارة به كان مقتضى الأصل بقاءه على النجاسة، و عليه لا فائدة مهمة في الاستدلال بهذه الآيات و الأخبار بعد عدم إمكان الرجوع إليها في شىء من الجهتين، أى كيفية التطهير، و قابلية الشىء للطهارة به.

(٢) شرائع الإسلام ج ١ / ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥

.....

بذكر جميع الأقسام من دون إدخال بعضها في بعض آخر موضوعاً أو حكماً. و كان عليه إضافة ماء الحمام إليها، لأنه يختص بمباحث سيأتي ذكرها في محله إن شاء الله تعالى. و لا يدخل في الجارى موضوعاً لعدم صدقه عليه، إذ المراد به ماء الحياض الصغار، و هى إن كانت متصله بالمادة لكنها مادة جعلية، و لا- يصدق مفهوم الماء الجارى على مثل ذلك، كما أنه لا يلحق بالجارى حكماً، لما سيأتى إن شاء الله تعالى من اختلاف الأقوال فى ماء الحمام، فإن بعضهم قد اعتبر كرية المادة فيه، و بعضهم اكتفى بكون مجموع ما فى الحوض الصغير و ما فى المادة كرا، و بعضهم لا يعتبر الكرية أصلاً، و يكتفى بمجرد الاتصال بالمادة و لو كانت أقل من الكر. و أما الجارى فلا يعتبر فيه الكرية إجماعاً و المخالف شاذ، فظهر أن ذكر جميع الأقسام- كما صنع المصنف (قده) بإضافة ماء الحمام إليها- أولى من حصرها فى الثلاثة.

ثم إن كان حصر الأقسام فى الثلاثة: (الجارى و المحقون و ماء البثر) بلحاظ اختصاص كل قسم منها بأحكام خاصة و إلحاق الباقي بأحد هذه الأقسام حكماً و إن لم يكن داخلها فيها موضوعاً.

ففيه إن ماء العين لا يلحق بشيء من هذه الأقسام فى الحكم، أما عدم لحوقه بالجارى فلعدم اعتبار التعدد فى غسل الثوب المتنجس بالبول فيه بلا- إشكال، بخلاف ماء العين فإن الأظهر اعتباره فى الغسل فيه كما ستعرف. و أما عدم لحوقه بالبثر فلاعتبارهم الترح فى طهارته إذا وقع فيه النجس، كما عليه القدماء، أو فى رفع الكراهة. كما عليه المتأخرون، أو محض التعبد، كما قال به بعضهم، و لم يعتبروا ذلك فى ماء العيون بوجه، و أما عدم لحوقه بالمحقون، فلانفعال القليل منه بخلاف العيون فإنها لا تنفعل بملاقاة النجاسة و إن كانت أقل من الكر لأن لها مادة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦

و كل واحد منها مع عدم ملاقاة النجاسة طاهر مطهر (١) من الحدث، و الخبث.

[مسألة ١) الماء المضاف مع عدم ملاقاة النجاسة طاهر]

(مسألة ١) الماء المضاف مع عدم ملاقاة النجاسة طاهر، لكنه غير مطهر (٢) لا من الحدث و لا من الخبث

و إن كان بلحاظ الانفعال بالنجاسة و عدمه- كما أشير إليه فى صدر البحث- فالأولى تقسيمه بوجه آخر لثلا يبقى ماء الحمام و العين خارجاً عنها، فيحتاج إلى تكلف فى إلحاقهما بأحدهما موضوعاً أو حكماً و هو أن يقال: الماء إما قليل أو كثير، و على الأول إما أن يكون له مادة أو لا.

أما الكثير- و هو الكر- فلا ينفعل بالملاقاة و إن لم يكن له مادة.

و أما القليل فإن كان له مادة فلا ينفعل أيضاً سواء أ كانت مادته أصلية- كالماء الجارى، و البثر، و العين- أم جعلية، كماء الحمام، فيقابل الكر من هذه الجهة، و إن لم يكن له مادة، فينفعل بالملاقاة فيقابل القسمين الآخرين، من جهة عدم الكرية و عدم المادة. ثم إن كل واحد منها مع عدم ملاقاة النجاسة، طاهر مطهر من الحدث و الخبث، و لو لم يكن، نازلاً من السماء حتى باعتبار أصله، كمخلوق الساعة لصدق الماء عليه، فلا مانع من الوضوء أو الغسل، أو إزالة النجاسة بالمصعد من الأجسام، أو المتقاطر من تصعيد الأبخرة إذا صدق عليه الماء.

(١) تقدم الكلام فيه و فيما يدل عليه من الآيات و الأخبار و الإجماع بل الضرورة، مع المناقشة فى دلالة بعضها فراجع.

الماء المضاف

(٢) و قد تقدم تعريفه بأنه ما لا- يصح إطلاق لفظ الماء عليه حقيقة إلا بإضافته إلى المتخذ منه أو المختلط به، على وجه يسلبه الإطلاق.

ثم إنه لا خلاف ولا إشكال في أن الماء المضاف طاهر في نفسه إذا كان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧

.....

المأخوذ منه أو المختلط به طاهرا، مع عدم ملاقاته النجاسة، وإنما وقع الكلام في حكمه في مسائل ثلاث: (الأولى) في رافعيته للحدث، (الثانية) في رافعيته للخبث، (الثالثة) في انفعال كثيرة.

الماء المضاف لا يرفع الحدث أما المسألة الأولى وهي رافعيته للحدث فالمشهور بل ادعى الإجماع في كلمات كثير من الأصحاب على عدم رافعيته له، وخالف في ذلك الصدوق في الفقيه، وقال: لا بأس بالوضوء والغسل من الجنابة والاستياك بماء الورد. ونقل عن ظاهر ابن أبي عقيل إنه جوز الوضوء بل مطلق الطهارة بمطلق المضاف عند الضرورة، وعدم وجود الماء [١]. ويستدل للمشهور بالإجماع والآيات والأخبار.

أما الإجماع فهو وان تكرر دعواه في كلمات جملة من الأصحاب حتى إنهم دفعوا قول الصدوق بانعقاد الإجماع على خلافه قبله وبعده، ولكن لم يحرز كونه إجماعا تعديدا كاشفا عن رأى المعصوم (عليه السلام) لاحتمال استناد المجمعين إلى سائر الوجوه لو لم ندع القطع بذلك.

و أما الآيات فمنها قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا «٢» بدعوى أنها واردة في مقام الامتنان على العباد، ولو كان غير الماء محصلا للطهارة أيضا لكان الامتنان بالأعم أولى، فالاختصاص بالماء يدل على عدم حصول الطهارة

[١] المنقول عن ابن أبي عقيل، انه قال: (ما سقط في الماء مما ليس بنجس ولا محرم، فغير لونه، أو طعمه، أو رائحته، حتى أضيف إليه مثل ماء الورد، و ماء الزعفران، و ماء الخلق، و ماء الحمص، و ماء العصفر فلا يجوز استعماله عند وجود غيره و جاز في حال الضرورة عند عدم غيره) و مقتضى إطلاق قوله: بجواز الاستعمال حال الضرورة، الشمول لرفع الحدث و الخبث، و لذا أسند النقل إلى ظاهره و عن بعض ان خلافه مختص برفع الخبث.

(٢) الفرقان: ٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨

.....

بغيره.

و فيه (أولا) أنه قد ذكرنا، أن ظاهر الطهارة في الآيات الشريفة، النظافة من القذارات العرفية، و الأوساخ الخارجية لأن الطهارة الشرعية اصطلاح متأخر، و لا أقل من احتمال ذلك و عدم الظهور فيها.

و (ثانيا) لو سلم شمولها للطهارة الشرعية، يحتمل أن يكون تخصيص الماء بالذكر، مع أن غيره محصل للطهارة أيضا. لأجل أنه أكثر وجودا و أعم نفعا و أسهل تناولا- من غيره، فالتخصيص بالذكر، لا يلازم التخصيص بالحكم، إذا كان هناك ما يوجب التخصيص بالذكر.

و منها قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا «١»، فان تعالى أمر بالتيمم عند فقدان الماء، و لو كان الوضوء أو الغسل بغير الماء من المائعات المضافة جائزا لم تصل التوبة إلى التيمم، مع أن الآية الشريفة في مقام بيان ما يحصل به الطهارة فدلالته على سقوط الوسطة

بين الماء و التيمم تامة.

و أما الأخبار فمنها: رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل يكون معه اللبن أ يتوضأ منها للصلاة؟ قال: لا، إنما هو الماء و الصعيد» (٢).

و مورد الرواية، (و هو اللبن) و ان لم يكن من المضاف، فالنهي عن الوضوء به لا يشمل المقام، إلا أن حصر الطهور للصلاة في الماء و الصعيد في ذيل الرواية بقوله (عليه السلام) (إنما هو الماء و الصعيد) يدل على نفى غيرهما و من الظاهر عدم صدق الماء بإطلاقه على الماء المضاف.

و منها رواية عبد الله بن مغيرة عن بعض الصادقين قال: «إذا كان الرجل لا يقدر على الماء، و هو يقدر على اللبن فلا يتوضأ باللبن إنما هو الماء أو التيمم

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٦ / ب ١ من أبواب الماء المضاف ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩

.....

الحديث «١» و هذه كسابقتها من جهة الصدر و الذيل [١].

و أما قول الصدوق فمستنده رواية محمد بن عيسى عن يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاة؟ قال: لا بأس بذلك.

هذا و لكن يشكل الاستدلال بها على مذهبه لضعف سندها بسهل بن زياد الواقع في طريقه، و لم تثبت وثاقته، و بمحمد بن عيسى الذي حكى الصدوق فيه عن شيخه ابن الوليد (ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس و حديثه لا أعتمد عليه) و قال الشيخ في التهذيب «٣». «انه خبر شاذ شديد الشذوذ و ان تكرر في الكتب و الأصول، فإنما أصله يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) و لم يروه

[١] و يدل أيضا على عدم رافعية المضاف للحدث، الأخبار الكثيرة الآمرة بطلب الماء مع الإمكان، و مع عدمه يتيمم كصحيحة زرارة عن أحدهما (عليه السلام) قال: إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتميم و ليصل الحديث (الوسائل ج ٢ ص ٩٦٣ ب ١ من أبواب التيمم ح ١).

فلو كان الوضوء بغير الماء جائزا، لم يجب طلب الماء، و مع عدمه لم تصل النوبة إلى التيمم، بل يتعين الوضوء بالماء المضاف. و نحوها الأخبار الآمرة بالتيمم عند عدم الوصول إلى الماء كصحيحة الحلبي أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركية، و ليس معه دلو، قال: ليس عليه أن يدخل الركية، لأن رب الماء هو رب الصعيد فليتميم (الوسائل ب ٣ من أبواب التيمم ح ١). و كذلك الأخبار الدالة على وجوب التيمم على من معه ماء نجس أو مشتببه بالنجس.

كموثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر، و هو لا يدرى أيهما هو و حضرت الصلاة، و ليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: يهريقهما جميعا و يتيمم (الوسائل ج ١ ص ١١٦ ب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٤).

هذا كله مضافا إلى استصحاب بقاء الحدث مع الشك في رافعية المضاف.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٤٦-١٤٧ ب ١ من أبواب المضاف ح ٢ وب ٢ ح ١.

(٣) ج ١ ص ٢١٨-٢١٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠

.....

غيره، وقد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره».

و أما دلالتها فقد أولها الشيخ (قده) في التهذيب «١» باحتمال أن يكون المراد من الوضوء، التحسين للصلاة أى التطيب لها بماء الورد، كما سمي ذلك بالوضوء فى بعض الأخبار [١] لا الوضوء الشرعى، و هكذا يكون المراد من الغسل اللغوى، أى النظافة للصلاة، لا غسل الجنابة.

و فيه انه حمل على خلاف الظهور لأن ذكر الصلاة يكون قرينه على ارادة المعنى المصطلح من الاغتسال و الوضوء مضافا إلى أن التطيب بماء الورد لا يحتمل مانعيته عن صحة الصلاة، حتى يقع تحت السؤال.

و ربما يناقش فيها باحتمال [١] قراءة (الورد) بكسر الواو أى الماء الذى يرد الدواب و غيرها، و هو مظنة السؤال لاحتمال مانعيته عن الوضوء بالماء المذكور، أو لاحتمال نجاسة الماء، لأنه يكون حينئذ معرضا لبول الدواب فيه،

[١] كموثقة عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الدقيق يتوضأ به؟ قال لا بأس يتوضأ به و ينتفع به (الوسائل ج ٢ ص ٩٧١ ب ٧ من أبواب التيمم ح ٧) - قال الشيخ - قده - فى التهذيب ج ١ ص ٢١٩ «معناه أنه يجوز التمسح به، و التوضؤ الذى هو التحسين دون الوضوء للصلاة».

و قد وردت روايات كثيرة فى جواز الدلك بالدقيق بعد الطلى بالنورة، لقطع ريحها، و فى بعضها انه لا يكون إسرافا إنما الإسراف فيما أتلّف المال.

كرواية إسحاق بن عبد العزيز، قال سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن التدلك بالدقيق بعد النورة، فقال لا بأس. قلت يزعمون أنه إسراف، فقال ليس فيما أصلح البدن إسراف، و إنى ربما أمرت بالنقى، فإلت لى بالزيت، فأتدلك به، إنما الإسراف فيما أتلّف المال، و أضر بالبدن (الوسائل ج ١ ص ٣٩٧ ب ٣٨ من أبواب آداب الحمام ح ٤). و نحوها غيرها و هى متعددة مذكورة فى نفس الباب.

[٢] كما فى الجواهر قال - قده - و يحتمل أن يقال الورد - بكسر الواو - أى ما يورد منه الدواب، و هو مظنة للسؤال، لاحتمال ان الوضوء يحتاج إلى ماء خال عن ذلك (جواهر ج ١ ص ٣١٤ الطبعة السادسة).

(١) ج ١ ص ٢١٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١

.....

و هو نجس عند العامة [١].

و يندفع بأن قراءة الصدوق و الشيخ و غيرهما له (بالفتح) تنفى هذا الاحتمال، و لم تكن كيفية نقل الروايات بعضهم عن بعض بالكتابة، حتى يحتمل فيه الوجهان، بل كانت بقراءة بعضهم على بعض، و قراءة (الورد) فى هذه الرواية كانت عند الرواة (بالفتح) و

يشهد لذلك فتوى الصدوق الذي هو الراوى إلينا بمضمونها، وكذلك حمل الشيخ (قده) التوضى به على التحسين و التطيب، و هذا أقوى شاهد على عدم قرائتهم له (بالكسر) و فتح باب هذه الاحتمالات فى الروايات يوجب تأسيس فقه جديد. و التحقيق أن يقال إن ماء الورد، على ثلاثة أقسام:

(الأول) الماء المعتصر من الورد، كالمعتصر من بقیة الأجسام، كماء الرمان، و ماء العنب، و هذا القسم لو وجد يكون مضافا قطعاً، لعدم صدق الماء المطلق عليه، لكن لم يتعارف أخذ ماء الورد بهذا النحو فى الخارج.

(الثانى) الماء المجاور للورد بحيث اكتسب منه رائحة بسبب المجاورة، كما إذا ألقى مقدار من الورد فى حب من الماء، فإنه يصدق عليه ماء الورد، لكن لا يصير مضافاً بذلك قطعاً، لأن مجرد اكتساب الرائحة من مجاورة الورد - لا يوجب سلب الإطلاق عنه.

(الثالث) الماء المصعد من قدر يغلى فيه الورد، و هو المسمى - بالجلاب - و فى الفارسية يسمى - بگللاب - و كیفیته أن یلقى مقدار من الورد فى الماء و يغلى بالنار، فيتصاعد منه البخار فيتقاطر من غطاء يكون على القدر على وجه

[١] فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١ ص ١٦) فى مقام عد النجاسات (و منها فضله ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالحمار و البغل) ثم ذكر فى ذیل الصحیفة خلاف الحنفیة، و قال (الحنفیة قالوا فضلات غیر مأکول اللحم فیها تفصیل، فان كانت مما يطير فى الهواء فنجاستها مخففة، و إلا فمغلظة غیر انه یعنى عما یكثر منها فى الطرق من روث البغال و الحمیر دفعا للخرج).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢

.....

مخصوص، فيجمع ذلك الماء و يسمى بماء الورد و له رائحة طيبة. و الظاهر أن هذا القسم أيضا يكون باقيا على إطلاقه، و يكون إضافة الماء إلى الورد حينئذ إضافة لا تقتضى تغيرا فى المعنى، كماء البئر، و ماء الحوض، و ماء المطر، و هذه الإضافة لا توجب خروجه عن الماء المطلق بخلاف ما إذا كانت الإضافة مقتضية لتغير فى المعنى كماء الرمان و ماء العنب، و السر فى ذلك، هو أن الماء المصعد من القدر الذى يغلى فيه الورد. انما هو نفس الماء المطلق المتحول إلى البخار بإصابة النار ثم يتحول البخار إلى الماء ثانيا لاصابة البرودة. نعم قد اكتسب هذا الماء رائحة طيبة لمجاورته مع الورد، و ذلك لا يوجب خروجه عن كونه ماء مطلقاً، كما إذا ألقى فيه قطرة أو أكثر من - العطر - و الحاصل أن المصعد من الماء المطلق مطلق.

و توهم خلط الماء المصعد من القدر باجزاء غير مائية من الورد، و إلا لم يكتسب رائحة منه، و ذلك يوجب خروجه عن الإطلاق. مندفع بمنع تصاعد تلك الأجزاء مع البخار، و يكفى فى كسب الرائحة مجرد المجاورة، و لم سلم فإنما هو بالدقة العقلية و النظر الفلسفى، لا - العرف العام المعول عليه فى أمثال المقام، فلا يكون مثل ماء الكر حيث أن اختلاطه بالماء يوجب سلب الإطلاق عنه فى نظر العرف.

و مما يشهد لما ذكرناه أنه لو بقى ماء الورد - هذا - مدة من الزمن، و زالت عنه رائحة الورد، فلا يشك فى صدق الماء عليه حينئذ. و هذا أقوى شاهد على كونه ماء قبل ذلك أيضا، لأن مجرد وجود الرائحة فى الماء لا يوجب أن يكون مضافاً و عليه لا مانع من حمل الرواية على هذا القسم، بل هو حمل على الفرد المتعارف من ماء الورد، أو هو مع القسم الثانى فلا تكون الرواية على خلاف القاعدة فى الوضوء و الغسل بالماء. فظهر أن فتوى الصدوق (ره) ليست على خلاف الإجماع كما توهم، و لا على خلاف القاعدة حتى يحتاج فيها إلى دليل خاص. لخروج ماء الورد عن المضاف الذى هو معقد الإجماع على المنع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣

.....

فالأقوى [١] جواز الوضوء والغسل بهذا القسم من ماء الورد، وإن كان الأحوط تركه خوفاً عن توهم خلاف المشهور أو الإجماع و لو سلم أنه مضاف وقعت حينئذ المعارضة- بين هذه الرواية وآية التيمم الدالة على انحصار المطهر في الماء والصعيد- بالعموم من وجه، فتطرح الرواية، لأنها مخالفة للكتاب، ولا داعي إلى تأويلها بما تقدم عن الشيخ وغيره.

هذا مضافاً إلى ضعف سندها في نفسها كما تقدم.

و أما قول ابن أبي عقيل فإنه وإن لم يظهر له مستند، إلا أنه ربما يستدل له بذيل رواية عبد الله بن المغيرة المتقدمة فإنه ذكر فيها بعد ذلك «فإن لم يقدر على الماء، وكان نبيذ فإني سمعت حريزا يذكر في حديث، إن النبي (صلى الله عليه وآله) قد توضأ بنبيذ، ولم يقدر على الماء» [٢] بدعوى عدم الفرق بين النبيذ وغيره من المياه المضافة، فذكر النبيذ يكون من باب عدم حصول القدرة إلا عليه اتفاقاً، ولا ينبغي احتمال إرادة النبيذ المسكر النجس لبطلان الوضوء به قطعاً لنجاسته، وخروجه عن الماء رأساً، لأنه حقيقة أخرى غير الماء، فالمراد ما ينبذ فيه التمر بحيث يصير مضافاً.

وقد تصدى بعض الفقهاء [٢] لتوجيه الرواية باحتمال أن يكون المراد من النبيذ- الماء الذي ينبذ فيه بعض التميرات ولم تغير اسمه، كما ورد أن النبيذ

[١] وعن الشيخ في الخلاف ان قوماً من أصحاب الحديث قالوا بجواز الوضوء بماء الورد وعن المحدث الكاشاني في المفاتيح (و يحتمل قويا الجواز- لصدق الماء على ماء الورد) وعنه في الوافية بعد نقل رواية يونس و فتوى الصدوق بها، و معارضة الشيخ- قده- معه و تأويله في الرواية- (ان هذا الاستدلال غير صحيح، إذ لا منافاة بين الحديثين، فان ماء الورد ماء استخراج من الورد).

[٢] كصاحب الجواهر- قده- (ج ١ ص ٣١٤ الطبعة السادسة) وفي الوسائل بعد ذكر الحديث (و حمل على ما سيأتي في بيان النبيذ المذكور) و مراده مما سيأتي رواية الكلبي ح ٣ في نفس الباب و رواية محمد بن علي بن الحسين ح ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ١/١٤٧/ب ٢ من أبواب الماء المضاف ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤

.....

- بهذا المعنى- حلال، و أن أهل المدينة لما شكوا إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فساد طبائعهم أمرهم (صلى الله عليه وآله) بأن ينبذوا، و كانوا يضعون الكف من التمر فيلقوه في الشن الذي يسع ما بين الأربعين إلى الثمانين رطلاً من أرتال العراق، فكان شربهم منه و طهرهم منه. و أشار بذلك إلى رواية الكلبي النسابة، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن النبيذ؟ فقال: حلال، فقال: إنا ننبذ فنطرح فيه العكر و ما سوى ذلك؟ فقال: شه شه تلك الخمر المنتنة. قلت: جعلت فداك فأى نبيذ تعنى؟ فقال: إن أهل المدينة شكوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) تغير الماء، و فساد طبائعهم، فأمرهم أن ينبذوا، و كان الرجل يأمر خادمه أن ينبذ له، فيعمد إلى كف من تمر فيقذف به في الشن، فمنه شربه، و منه طهوره فقلت: و كم كان عدد التمر الذي في الكف؟ قال: ما حمل الكف. قلت واحدة أو اثنتين؟ فقال: ربما كانت واحدة، و ربما كانت اثنتين. فقلت: و كم كان يسع الشن ماء؟ فقال ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى ما فوق ذلك. فقلت: بأى الأرتال؟

فقال: أرتال مكيال العراق «١».

وهذه صريحة في أن النبيذ- الذي يكون حلالا ومطهرا هو ما لا تبلغ حد الإضافة. ومثلها:

مرسله الصدوق، قال: لا بأس بالنبيذ، لأن النبي (صلى الله عليه وآله) قد توضع به و كان ذلك ماء قد نبذت فيه تمرات، و كان صافيا فوقها فتوضأ به «٢».

(ولا يخفى) أن هذا التوجيه خلاف ظاهر الرواية، لأنها تدل على جواز الوضوء بالنبيذ عند عدم القدرة على الماء. و النبيذ- بالمعنى المذكور- ماء يجوز الوضوء به، حتى مع وجود ماء غيره.

نعم يشكل الاستدلال بالرواية من وجوه آخر:

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٧ / ب ٢ من أبواب الماء المضاف ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٨ / ب ٢ من أبواب الماء المضاف ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥

.....

أحدها- إن التعبير عن الإمام (عليه السلام) ببعض الصادقين- بصيغة الجمع لم يكن مألوفاً في الروايات، و لم نثر على غير هذه الرواية بهذا التعبير.

نعم قد جاء التعبير بأحد الصادقين بصيغة التثنية و المراد بها الباقر و الصادق (عليهما السلام)، و لكن التعبير ببعض مضافاً إلى صيغة الجمع لم يذكر في غير هذه الرواية، فمن المحتمل إرادة غير الإمام (عليه السلام).

ثانيها- احتمال أن يكون ذيل الرواية من كلام عبد الله بن المغيرة، لا الإمام (عليه السلام) لبعده إسناد الإمام الحكم إلى السماع من شخص آخر ينقل عن النبي (صلى الله عليه وآله).

ثالثها- احتمال التقيّة فيها لموافقته لأشهر مذاهب العامة على ما في الوسائل [١] و إن لم نجد ذلك في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة [٢] فلم يتم مستند لقول ابن أبي عقيل.

[١] قال في الوسائل بعد ذكر الحديث: أقول: و يأتي في النجاسات و الأطحمة ما يدل على نجاسة النبيذ، و تحريمه، و وجوب اجتنابه، فيجب حمل هذا على التقيّة لمعارضه الأحاديث المتواترة، و الإجماع، و لموافقته لأشهر مذاهب العامة.

[٢] في بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني الحنفى (ج ١ ص ١٧) نبيذ التمر هو أن يطرح في الماء تمرات، ليخرج من الملوحة إلى الحلاوة. فإن كان رقيقاً يتوضأ به عند أبي حنيفة، و إن كان غليظاً كالرب فلا يجوز التوضى به بلا خلاف، و كذا إن كان رقيقاً لكنه غلا و اشتد و قذف الزبد لأنه صار مسكراً و المسكر حرام فلا يجوز التوضى به. هذا إذا كان التمر نياً.

و إن كان مطبوخاً أدنى طبخه و إن غلا و اشتد و قذف الزبد فعند الكرخى يجوز الوضوء به، لأن اسم النبيذ كما يقع على النبي يقع على المطبوخ، فيدخل تحت النص (هو رواية ابن مسعود إن النبي (صلى الله عليه وآله) توضأ بالنبيذ). و عند أبي طاهر الدباس لا يجوز. و هذا القول أقرب إلى الصواب. و في مختصر الطحاوى عند أبي حنيفة يجوز الوضوء به كما يجوز شربه.

و عند محمد لا يجوز شربه، و لا الوضوء، و عند أبي يوسف يجوز شربه و لا يجوز الوضوء به. و أما نبيذ الزبيب و سائر الأنبيذ فلا يجوز الوضوء به عند عامة العلماء. و قال الأوزاعي يجوز الوضوء بالأنبيذ كلها نياً كان النبيذ أو مطبوخاً حلواً كان أو مرا قياساً على نبيذ التمره.

و في البحر الرائق لابن نجيم الحنفى (ج ١ ص ١٣٦) النبيذ هو أن يلقى في الماء تمرات،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦

.....

الماء المضاف لا يرفع الخبث و أما المسألة الثانية و هي رافعية المضاف للخبث فالكلام فيها يقع في مقامين: (الأول)- أنه هل يعتبر الغسل في تطهير المتنجس، أو يكفي مجرد زوال عين النجاسة- و لو بغير الماء كالمسح بخرقة. (الثاني)- أنه بناء على اعتبار الغسل هل يعتبر الغسل بخصوص الماء المطلق، أو يكفي، بمطلق الماء و لو كان مضافا. أما المقام الأول فالمشهور بل المجمع عليه اعتبار الغسل، و عدم كفاية مجرد زوال العين، إلا في جسم الحيوان غير الإنسان و بواطن الإنسان. نعم عن المحدث الكاشاني الاكتفاء بمجرد زوال العين، إلّا فيما ورد النص فيه بالغسل كالثوب و البدن، و نسب ذلك إلى السيد المرتضى (قده) في تطهير الأجسام الصقيلة. قال في كتاب المفاتيح- على ما حكى عنه:- (يشترط في الإزالة إطلاق الماء على المشهور، خلافا للسيد و المفيد، و جوزا بالمضاف، بل جوز السيد تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح، بحيث تزول العين

فيصير رقيقا يسيل على الأعضاء غير مسكر و لا- مطبوخ. و إنما قلنا حلوا لأنه لو توضع قبل خروجه إلى الحلاوة يجوز الوضوء به بلا خلاف، و إذا كان مسكرا لا يجوز الوضوء به بلا خلاف، و إذا طبخ فالصحيح أنه لا يتوضأ به. و سائر الأنبذة لا يجوز الوضوء به عند عامة العلماء. و عن أبي حنيفة فيه ثلاث روايات. الأولى- يتوضأ به و يضيف إليه التيمم استحبابا. الثانية- يجمع بينه و بين التيمم.

الثالثة- ييمم و لا- يتوضأ به، و إليه رجوع، و هو الصحيح و به قال أبو يوسف، و الشافعي، و مالك، و أحمد، و أكثر العلماء و اختاره الطحاوي. و المذهب الصحيح المعتمد عندنا عدم جواز الوضوء به موافقة للأئمة الثلاث، و إذا لم يجز الوضوء به- لا يجوز به الغسل .هـ

هذه كلماتهم في هذا الباب و تراهم اختلفوا في الجواز و عدمه و يكفي في الحمل على التقية موافقة بعض العامة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧

.....

لزوال العلة، و لا يخلو من قوة، إذ غاية ما يستفاد من الشرع و جوب اجتناب أعيان النجاسات، أما وجوب غسلها بالماء عن كل جسم فلا، فكلما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره إلا ما خرج بدليل، حيث اقتضى فيه اشتراط الماء كالثوب و البدن. و من هنا يظهر طهارة البواطن كلها بزوال العين مضافاً إلى نفي الحرج، و يدل على الموتق، و كذا أعضاء الحيوان المتنجسة غير الآدمي كما يستفاد من الصحاح).

و المتحصل من كلامه (قده) عدم انفعال المتنجس بملاقاة النجس مع الرطوبة، فيكون زوال العين كافياً في طهارته، لزوال العلة، و هي عين النجاسة.

- وفيه:- أولاً- إن ظاهر الأمر بالغسل الوارد في الروايات في مقام بيان كيفية تطهير كثير من المتنجسات. حتى غير الثوب و البدن، كالأواني، و الفرش، و البسط، و الأرض التي لم تصبها الشمس و نحو ذلك- هو الإرشاد إلى أن المعتبر في طهارتها شرعاً إنما هو الغسل و عدم كفاية زوال عين النجاسة، بل في بعضها التصريح بالغسل بالماء، كالروايات الآمرة بغسل إناء ولوغ الكلب، و الخنزير، و

الخمير، و موت الفأرة، و غير ذلك مع إمكان زوال العين بالمسح و التعفير بالتراب و نحو ذلك، بل في إناء الولوغ التصريح بالغسل بالماء بعد تعفيره، مع زوال أثر لعاب الكلب بالتعفير، خصوصا فيما إذا كان الإناء صيقليا كالزجاج، فالمستفاد من مجموع الروايات الواردة في كيفية التطهير في مقامات مختلفة - عدم الاكتفاء بزوال العين، و اعتبار الغسل في جميع الموارد، للقطع بعدم خصوصية لموارد النصوص، من حيث المورد، و من حيث النجاسة. و أما الاكتفاء بزوال العين في بواطن الإنسان و جسم الحيوان، فهو لدليل خاص لا يجوز قياس بقية الموارد عليهما.

و (ثانيا) إن عموم موثقة عمار الدالة على وجوب غسل كل ما أصابه الماء الذي وقعت فيه ميتة الفأرة يشمل غير الثوب و البدن أيضا، مع عدم وجود عين النجس فيما أصابه ذلك الماء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨

.....

و هي ما عن عمار بن موسى السباطي، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يجد في إنائه فأرة، و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت الفأرة متسلخه، فقال: إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل، أو يتوضأ، أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة، و إن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمسه من ذلك الماء شيئا، و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. ثم قال: لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها «١» و هي صريحة في اعتبار الغسل و عدم كفاية زوال العين. فإن ما أصابه الماء الذي وقعت فيه ميتة الفأرة، لم يكن فيه عين النجس [١].

اعتبار الغسل بالماء و أما المقام الثاني، فالمشهور أيضا، بل في الجواهر دعوى الإجماع على عدم

[١] و يرد على المحدث الكاشاني أيضا، إن الطهارة و النجاسة من الأحكام الشرعية، و هي أمور اعتبارية يكون وضعها و رفعها بيد الشارع، فإذا حكم الشارع بتنجس الملاقى للنجس مع الرطوبة، يثبت الحكم فيه إلى أن يتحقق الرفع، و لا بد في ارتفاعه من مطهر شرعي، و لم يثبت في الشرع ان مجرد زوال العين يكون مطهرا إلا - في موردين فمقتضى الاستصحاب هو الحكم بالنجاسة و لو بعد زوال العين، فالقاعدة الأولية تقتضي عكس ما أفاده المحدث المذكور - قده - و انه يعتبر الغسل بالماء للشك في رافعيه غيره للنجاسة. هذا مضافا إلى قيام الدليل على اعتباره كما أفيد في المتن. ثم لا يخفى أن ورود هذا الإشكال و كذا ما أورده سيدنا الأستاذ دام ظله على المحدث المذكور إنما يبتنى على القول بانفعال الشيء بملاقاة النجس كما هو الصحيح، لأنه بناء عليه يصح النزاع في أن المطهر له هل هو زوال العين. أو الغسل بالماء، و لكن قد عرفت أن ظاهر كلامه عدم الالتزام بذلك، لأنه لا يرى إلا وجوب الاجتناب عن أعيان النجاسات، فإذا زالت العين لا يجب الاجتناب عن ملاقيتها، إلا ما خرج بالنص كالثوب و البدن، فالمهم إنما هو تصحيح المبنى المذكور، و هو موكول إلى بحث السراية فانتظر.

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٦ / ب ٤ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩

.....

رافعية الماء المضاف للخبث. و ذهب السيد المرتضى (ره) إلى الجواز، و حكاه عن الشيخ المفيد (قده) و عن ابن أبي عقيل التفصيل

بين حال الضرورة و غيرها، فيجوز في الأول دون الثاني كما في رفع الحدث به. احتج السيد (قده) - على ما حكى عنه - بوجوه: (أحدها) - و هو عمدتها - إطلاق الأمر بالغسل من النجاسة من غير تقييد بالماء المطلق في جملة من الأخبار، و هي كثيرة مذكورة في أبواب النجاسات منها: - صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألت عن البول يصيب الثوب؟ قال اغسله مرتين» (١).

و صحيحة إبراهيم بن أبي محمود. قال قلت للرضا (عليه السلام): الطنفسة، و الفراش يصيبهما البول كيف يصنع بهما و هو تخين كثير الحشو؟ قال: يغسل ما ظهر منه في وجهه» (٢).

و صحيحة زرارة - و هي مضمرة إلا أن إضمارها لا يضر - قال قلت: أصاب ثوبي دم رعاف، أو غيره، - أو شيء من منى - إلى أن قال قلت: - فإني قد علمت أنه قد أصابه، و لم أدر أين هو فاغسله؟ قال: تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك» (٣).

و نحوها غيرها.

و ربما يورد عليه: بأن المنصرف من إطلاق الأمر بالغسل هو الغسل بما جرت العادة عليه، و لم تقض العادة بالغسل بغير الماء، لعدم معهودية الغسل بالماء المضاف، بل ادعى بعضهم أن الغسل حقيقة في الغسل بالماء، و بعض أطلق لفظ الحقيقة، و بعض قيدها بالشرعية.

و يندفع بأنه انصراف بدوى ناشئ من غلبة الفرد الخارجى، و مجرد جريان

(١) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٠١ / ب ١ من أبواب النجاسات ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٠٤ / ب ٥ من أبواب النجاسات ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٠٦ / ب ٧ من أبواب النجاسات ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠

.....

العادة على استعمال فرد أكثر من غيره لا يوجب اختصاصه به لغه، أو انصرافه إليه عرفاً، بعد فرض شمول اللفظ لكليهما فى اللغه. (و بعبارة أخرى) إن لفظ الغسل صادق على الغسل بالماء المضاف حقيقة. و لم يقيد فى الروايات بالماء المطلق. فحذف المتعلق يفيد العموم فى المغسول به، و لا موجب للخروج عنه إلا توهم الانصراف البدوى.

نعم يرد عليه أن مقتضى الجمع بين هذه المطلقات - و ما ورد من الروايات المقيده للغسل بالماء فى موارد كثيرة - هو حمل المطلق على المقيده و إن كانا مثبتين لورود القيد فى مقام بيان ما يغسل به، فيثبت له المفهوم و إن كان لقباً بل فى بعضها حصر المطهر فى الماء بأداة الحصر: كقوله (عليه السلام) فى رواية بريد ابن معاوية [١]: «و لا - يجزى من البول إلا الماء» (٢) و لا - فرق بين البول و سائر النجاسات من هذه الجهة، و إن اعتبر فيه التعدد دون غيره.

و فى بعضها الآخر بمفهوم الشرط: كقوله (عليه السلام) فى صحيحة على بن جعفر: «إن وجد ماء غسله، و إن لم يجد ماء صلى فيه، و لم يصل عريانا» (٣) فإنه لو كان الماء المضاف مطهراً لم تجز الصلاة فى الثوب النجس مع إمكان التطهير به. و فى بعضها بقرينة الامتنان كصحيحة داود بن فرقد المتقدمه ص.

و أما الروايات المقيده فهى كثيرة:

(منها) صحيحة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب فى ثوبه و ليس معه ثوب غيره (آخر)؟ قال: يصلى فيه

فإذا وجد الماء غسله» (٤).

[١] ضعيفة بقاسم بن محمد الظاهر في انه الجوهرى بقرينه رواية بن سعيد عنه، و لم يصرح أحد بتوثيقه و لا مدحه.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ٢٢٣ / ب ٩ من أبواب أحكام الخلوة ح ٦.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٦٧ / ب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٥.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٦٦ / ب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١

.....

و (منها): صحيحة فضل أبي العباس (في حديث) «أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب؟ فقال: رجس نجس لا يتوضأ بفضله، و أصيب ذلك الماء، و أغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» (١).

و (منها) حسنة حسين بن أبي العلاء (في حديث) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصبي يبول على الثوب؟ قال: تصب عليه الماء قليلا ثم تعصره» (٢).

و (منها) موثقة عمير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «إنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب و لا تحل الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال:

يتيمم و يصلى فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة» (٣).

إلى غير ذلك من الروايات الآمرة بالغسل بالماء، بحيث إذا لم يجد الماء، يبقى الثوب على نجاسته، و تجوز الصلاة فيه مع النجاسة إلى أن يتمكن من الماء.

ثانيها- الإجماع، كما حكاه عنه العلامة في المختلف، و استظهره صاحب الحقائق (قده) من كلامه في المسائل الناصرية. و لم يوافق السيد المرتضى (قده) في هذه الدعوى إلا الشيخ المفيد (ره) بل عن المحقق (ره) في بعض مصنفاته: أنهما أضافا ذلك إلى مذهبنا.

ولا- يخفى أن مرادهما الإجماع على القاعدة، و هى حكم العقل بعدم المنع عما لم يرد فيه نهى من الشارع، ثم تطبيقها على المقام بزعم أنه لم يرد فى الشرع نهى عن الغسل بالماء المضاف. و أما الإجماع التعبدى فى خصوص المقام- فمقطوع العدم، لأنه لم ينسب الخلاف- فى هذه المسألة- إلا إلى السيد و المفيد (ره) فكيف بانعقاد الإجماع على رافعية الماء المضاف للخبث.

و فيه: أن الأصل المذكور محكوم باستصحاب نجاسة المحل ما لم يعلم

(١) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠١٥ / ب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٠٢ / ب ٣ من أبواب النجاسات ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٦٧ / ب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢

.....

رافعها. فإذا شككنا في رافعية الماء المضاف للخبث، نستصحب نجاسة المغسول به، لعدم قيام الدليل على كونه رافعا له. هذا بناء على المشهور من جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية. و أما بناء على المختار- من عدم جريانه- فيصح التمسك بالأصل المذكور لو لم يقد دليل على المنع، لأن مقتضى قاعدة الطهارة هو طهارة المحل بعد الغسل بالمضاف، ومقتضى أصالة الحل جواز أكله و شربه كما أن مقتضى أصالة البراءة جواز الصلاة فيه، بناء على جريانها في الأقل و الأكثر- كما هو المختار- لكنك قد عرفت قيام الدليل على اعتبار خصوص الماء في رفع الخبث.

ثالثها- قوله تعالى وَبِأَبْكَ فَطَهَّرْ «١» حيث أنه أمر تعالى بتطهير الثوب من دون تقييده بالماء. وفيه:

(أولا) أن الظاهر إرادة الطهارة اللغوية- أي النظافة- في القرآن الكريم كما تقدم.

و (ثانيا): سلمنا إرادة المعنى المصطلح في الكتاب العزيز. لكن وردت روايات [١] عديدة- في تفسير هذه الآية الشريفة- بأن المراد بالتطهير فيها إنما هو رفع الثياب و تشميرها- كما في بعض الأخبار- أو تقصيرها- كما في بعض آخر- أي اتخاذها قصيرة لا تسحل على الأرض، من باب «ضيق فم الركية»، أو أن المراد نفسك فطهر من الرذائل.

و (ثالثا): سلمنا إرادة المعنى المصطلح حتى من هذه الآية الشريفة، و أغمضنا عن جميع ما ذكر. لكن الأمور به فيها إنما هو أصل التطهير، و أما كيفيته

[١] في الكافي «ج ٢ ص ٢٠٧» عن الصادق (عليه السلام) قال: «أى فشمّر» و في رواية يقول: ارفعها و لا تجرها، و في أخرى عن الكاظم (عليه السلام) إن الله عز و جل قال لنبيه (صلى الله عليه و آله) وَبِأَبْكَ فَطَهَّرْ. و كانت ثيابه طاهرة. و إنما أمره بالتشمير- و في التفاسير ما يقرب من ذلك فراجع.

(١) المدثر ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣

.....

فلم تذكر فيها، و أنها هل تكون بخصوص الماء أم يكتفى بغيره؟ فلا بد من مراجعة دليل آخر يدلنا على ذلك. (رابعها) أن الغرض من التطهير إزالة عين النجاسة، و هو حاصل بالمائعات غير الماء وجدانا. و تدلنا على أن الغرض منها مجرد زوال العين روايات.

(منها) رواية حكيم الصيرفي أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال له: أبول فلا أصيب الماء، و قد أصاب يدي شيء من البول، فأمسحه بالحائط و بالتراب، ثم تعرق يدي فامسح به وجهي، أو بعض جسدي، أو يصيب ثوبي؟ قال: لا بأس به «١».

و (منها) رواية غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبيه عن علي (عليه السلام) قال: لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق «٢» بدعوى أن البصاق من المضاف، و لا قائل بالفصل بينه و بين غيره.

و (منها) رواية أخرى لغياث عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا يغسل بالبصاق غير الدم «٣».

و (منها) مرسله الكليني قال روى أنه لا يغسل بالريق شيء إلا الدم «٤».

و عن المفيد (ره) الاستدلال على دعواه بالرواية عن الأئمة (عليهم السلام) فهي أيضا في حكم المرسله، لعدم تصريحه بالسند. و يحتمل أن يريد ما ذكرناه من الروايات.

(و فيه) إنه لا يمكن الاستدلال بشيء من هذه الروايات على ذلك، أما رواية حكيم بن حكيم، فهي أجنبية عن المقام، لعدم دلالتها

على طهارة اليد بالمسح بالحائط و التراب. و الخصم أيضا لا يدعى ذلك، بل اعتبر الغسل و لو

- (١) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٠٥ / ب ٦ من أبواب النجاسات ح ١.
 (٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٩ / ب ٤ من أبواب النجاسات ح ٢.
 (٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٨ / ب ٤ من أبواب النجاسات ح ١.
 (٤) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٩ / ب ٤ من أبواب النجاسات ح ٢.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤
 و لو في حال الاضطرار

بالمضاف، حتى أن المحدث الكاشاني- القائل بكفاية زوال العين- لا يقول به في البدن، فلا يزول البول عن الجسد بالتراب، باتفاق منا و من الخصم. نعم تدل الرواية، على عدم تنجيس المتنجس، لو تم سندها [١].
 و أما رواية غياث بن إبراهيم، فهي ضعيفة- سندا- بغياث، لأنه منسوب إلى البطرية [٢] و دلالة- لأنها واردة في خصوص البصاق، فلو قلنا بأنه من المضاف، لكانت أخص من المدعى، و دعوى التعميم- إلى غيره من المانعات بعدم القول بالفصل- مندفة بمعارضتها بمرسلة الكافي المتقدمة الدالة على عدم رافعية الريق إلا الدم.
 و أما مرسلة المفيد فهي- مع احتمال إرادته الروايات المذكورة التي عرفت ما فيها- لا يصح الاعتماد عليها، للإرسال. و من هنا نقل عن المحقق [٣] أنه قال:

نمنع من دعواه- أي من دعوى المفيد (ره)- و نطالبه بنقل ما ادعاه.

و أما ما عن ابن أبي عقيل من جواز رفع الخبث بالمضاف في حال الضرورة- فلم نثر على مستند له سوى رواية عبد الله بن المغيرة الواردة في وضوء النبي (صلى الله عليه و آله) بالنبيذ عند عدم القدرة على الماء. بدعوى دلالتها على جواز استعمال المضاف بدلا من الماء في حال الضرورة مطلقا- سواء في رفع

[١] و لا إشكال في سندها إلا من جهة حكم بن حكيم الذي قال النجاشي في ترجمته:

«كوفي مولى ثقة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) ذكر ذلك أبو العباس في- كتاب الرجال، و قد نوقش في توثيقه من جهة إسناده إلى أبي العباس، و هو مشترك بين الثقة و غيره، هذا و لكن ربما يستظهر رجوع الإشارة إلى خصوص روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام) لا إلى جميع ما ذكره.

[٢] و يمكن توثيقه فإن النجاشي وثقه من غير غمز في مذهبه و ذلك لا ينافي ضعف عقيدته كما في غيره. نعم هي ضعيفة بموسى بن الحسن الواقع في طريقها فإنه مجهول إلا أنه واقع في طريق الرواية الأولى لغياث دون الثانية.

[٣] كما في الحدائق ص ٤٠٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥

و إن لاقى نجسا تنجس و إن كان كثيرا. بل و إن كان مقدار ألف كر، فإنه ينجس بمجرد ملاقاته النجاسة و لو بمقدار رأس إبره في أحد أطرافه فينجس كله

الحدث و الخبث- لكن قد عرفت الإشكال في سندها و دلالتها.

انفعال كثير المضاف و أما المسألة الثالثة- و هي في انفعال الماء المضاف و إن كان كرا- فيقع البحث عنها في مقامين (الأول) أصل انفعال الماء المضاف بملاقاة النجس (الثاني) عدم الفرق بين قليله و كثيره في ذلك.

أما المقام الأول: و هو أصل انفعاله بالنجس- فيدل عليه مضافا إلى الإجماع المستفيض نقله- جملة من الروايات.

منها الروايات الكثيرة الدالة على نجاسة سؤر الحيوانات النجسة، كالكلب، و الخنزير، و على نجاسة سؤر اليهود و النصارى و النواصب، و إطلاق السؤر يشمل المضاف و لا موجب لاختصاصه بالماء، إذ المراد من السؤر هو مطلق ما بشره جسم الحيوان- على ما يظهر من جملة من الروايات- و إن لم تكن المباشرة بأكل أو شرب، فلا اختصاص له ببقية الشيء، أو بقية الأكل و الشرب، فيشمل المضاف، بل كل مائع و إن لم يكن من المشروب و المأكول و نجاسة السؤر تدل بالالتزام على نجاسة الحيوان الذى بشره، لأن نجاسته من أحكام نجاسته.

كرواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال ليس بفضل السنور بأس ان يتوضأ منه و يشرب، و لا يشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضا كبيرا يستقى منه «١» و نحوها ما دل على نجاسة ما شرب منه الكلب أو الخنزير فإن إطلاق المشروب يشمل المضاف كصحيحة على بن جعفر عن موسى بن جعفر (عليه السلام) في حديث قال: «و سألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٦٣ ب ١ من أبواب الأستار ح ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦

.....

قال: يغسل سبع مرات» «١».

و صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال: اغسل الإناء. الحديث» «٢». و منها صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا وقعت الفأرة في السمن فماتت، فإن كان جامدا فألقها و ما يليها و كل ما بقى، و إن كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به. و الزيت مثل ذلك» «٣».

و موردها. و إن كان السمن و الزيت- لكن المستفاد منها- بقرينة المقابلة بين الجمود و الذوبان- ان علة التنجس هي الذوبان فتسرى العلة إلى مطلق المائع كالمضاف. فظهر أنه لا وجه لتضعيف بعضهم الاستدلال بهذه الصحيحة على انفعال المضاف. بدعوى أن مورد الرواية ليس مما نحن فيه. وجه الاندفاع ظهور الرواية بقرينة المقابلة في أن ملاك التنجس هو الميعان.

و منها رواية السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت و إذا في القدر فأرة؟ قال: يهرق مرقها، و يغسل اللحم و يؤكل» «٤».

و رواية زكريا بن آدم المروية بطرق ثلاثة. قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير، و مرق كثير؟

قال يهراق المرق، أو يطعم أهل الذمة، أو الكلب، و اللحم اغسله و كله، الحديث» «٥».

فإن المرق، إما من المضاف لأنه ماء فيه اللحم المطبوخ، و إما أن يكون

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٦٢ ب ١ من أبواب الأستار ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٦٢ ب ١ من أبواب الأستار ح ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٤٩ ب ٥ من أبواب الماء المضاف ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ / ١٥٠ ب ٥ من أبواب المضاف ح ٣.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٥٦ ب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧

.....

تنجسه بلحاظ ميعانه السارى فى المضاف أيضا.

و احتمال أن يكون الأمر بإراقة المرق فى الرواية الثانية لأجل اشتماله على المحرم من النيذ، و الخمر، لا لأجل تنجسه بملاقاتهما- مندفع بأن القطرة منهما يستهلك فى القدر- خصوصا إذا كان القدر كبيرا كما هو مورد الرواية- فلا موضوع- للمحرم- مضافا إلى دلالة الأمر بغسل اللحم ثم أكله على أن المنع إنما هو لأجل النجاسة لا الحرمة. هذا و لكن ضعف سند الروايتين يسقطهما عن الاستدلال بهما فلا تصلحان إلا للتأييد.

و منها: موثقة عمار الساباطى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الخنفساء، و الذباب، و الجراد، و النملة، و ما أشبه ذلك يموت فى البئر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس «١».

فإن لفظ «شبهه» يشمل المضاف و لم نجد من استدل بهذه الموثقة على انفعال الماء المضاف. و لعله غفلة منهم. و أما المقام الثانى و هو انفعال كثير المضاف بملاقاة النجس فيدل عليه إطلاق السؤر فى الروايات الكثيرة فإنه يشمل الكثير لما ذكرناه من أن المراد بالسؤر هو مطلق ما بشره جسم الحيوان لا خصوص بقية أكله أو شربه كى يقال: إنه مختص بالقليل. بل رواية أبى بصير المتقدمة «٢» كالصريحة فى انفعال المضاف الكثير و ذلك لأن المستثنى فيها هو حوض كبير يستقى منه، فيعتبر فى الخارج عن عموم المنع- أمران:

أحدهما، أن يكون ماء بقرينه الاستقاء.

الثانى: أن يكون كرا فإذا اتففى أحد الأمرين لا يجوز شرب سؤر الكلب لتنجسه بملاقاته. فإذا كان سؤره من المضاف يتنجس و إن كان كرا، لانتفاء أحد

(١) وسائل الشيعة ج ٢ / ١٠٥١ ب ٣٥ من أبواب النجاسات ح ١.

(٢) ص ٤٥

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨

نعم إذا كان جاريا من العالى (١) إلى السافل، و لاقى سافله النجاسة

القيدين «و هو المائىة» عنه. و لا موجب لاختصاص السؤر بالماء بعد شمول إطلاقه لغيره. و لا يكون استثناء خصوص الماء دليلا على اختصاص المستثنى منه به، لأن خصوص المستثنى لا ينافى عموم المستثنى منه لغير جنس المستثنى.

و مثل إطلاق السؤر إطلاق التعليل بالذوبان المستفاد من صححة زارة المتقدمة «١». فإن التعليل المذكور يشمل الكثير. و لا موجب للترديد فى شموله- كما عن بعض- و كذلك إطلاق رواية السكونى. و رواية زكريا بن آدم، فإن بعض القدور يسع الكر كالقدور المستعملة فى الأعراس و نحوها خصوصا على مسلكنا من الاكتفاء بسبعة و عشرين شبرا فى مقدار الكر. و يؤيده التعبير بلحم كثير. و مرق كثير فى رواية زكريا. و نحو ما ذكر إطلاق «شبهه» فى موثقة عمار الساباطى. فإذا شملت هذه الروايات بإطلاقها الكر فلا وجه للتفصيل بين كر واحد و أكرار كثيرة، لأن المانع الشرعى عن الانفعال لو كان إنما هو الكر فإن لم يمنع الكر الواحد لم يمنع الأكرار.

هذا مضافا إلى أن المنع عن انفعال المضاف الكثير إذا بلغ أكرارا- كما قيل- لا يرجع إلى ضابط معين يمكن الاعتماد عليه. بحيث يرجع إليه في تشخيص ذلك المقدار، فهو إحالة إلى أمر مجهول. وبالجملة مقتضى إطلاق الروايات المعتبرة و معاهد الإجماعات المستفيضة بل المتواترة نجاسة المضاف بالملاقاة و إن بلغ أكرارا. و لا دليل للقائل سوى مجرد الاستبعاد المنذوع بالدليل، فعيون النفط يحكم بنجاستها إذا علم بمباشرة يد الكافر لها برطوبة مسريته. و أما أدلة مانعية الكر عن الانفعال فهي مختصة بالماء فلا- تشمل المضاف كما لا يخفى على من راجع رواياتها فلا تصلح لتقييد هذه الإطلاقات.

(١) جاء في تعليقه- دام ظلّه- على قول المصنف «قده» «جاريا من

(١) ص ٤٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩

لا ينجس العالي منه كما إذا صب الجلاب من إبريق على يد كافر فلا ينجس ما في الإبريق و إن كان متصلا بما في يده

العالي»: (المناطق في عدم التنجس أن يكون الجريان عن دفع و قوة من دون فرق بين العالي و غيره).

بيانه: أن ملاقة المضاف مع النجس تكون على أنحاء ثلاثة:

(الأول) أن يكون المضاف و النجس في سطح واحد، بأن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر.

(الثاني): أن يكون النجس عاليا و المضاف في الأسفل مع عدم تدافع السافل إلى العالي، كما إذا صب الماء النجس على مائع مضاف أو أدخل اليد النجسة في المضاف، و لا إشكال في تنجس المضاف في الفرضين، لتنجس جزء المضاف الملاقي مع النجس، و اتحاده مع الباقي. فيتنجس الكل.

و السر في ذلك هو أن كل جسم من الأجسام المائعة يكون مجموع أجزائه المجتمعة في الوجود موضوعا واحدا للانفعال في نظر العرف، بخلاف الجوامد فإن النجاسة فيها تختص- في نظرهم- بموضع الملاقاة.

(الثالث) عكس الثاني و هو أن يكون المضاف عاليا و النجس في الأسفل مع جريان المضاف عليه بدفع كما إذا صب الجلاب من إبريق على يد الكافر و لا- يتنجس العالي حينئذ و ذلك لعدم اتحاد ما في الإبريق مع الجزء الملاقي للنجس، لعدم اتحاد العالي مع السافل- في نظرهم- إذا كان العالي جاريا عليه بدفع و قوة.

و ليس في الروايات ما يدل على حكم هذه الصورة، لأن مورد جميعها إنما هو غير فرض الجريان، لأن السؤال فيها إما عن وقوع النجس في المائع كرواية زرارة و السكوني و غيرهما المتقدم ذكرها، و إما عن إصابة النجس له كروايات السور.

فحينئذ يدور الحكم بالنجاسة و عدمها مدار وحدة الجزء الملاقي للنجس مع الباقي و عدمها. و المرجع في ذلك إنما هو نظر العرف. و لا إشكال في عدم اتحادهما في نظرهم في الصورة المذكورة. و هذا لا يختص بالمضاف بل يعم مطلق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٠

[مسألة ٢) الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه]

(مسألة ٢) الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه نعم لو مزج معه غيره و سعد كماء الورد يصير مضافا (١) [١].

المائعات، الماء و غيره.

و من هنا ورد السؤال عن حكم ماء الحمام من حيث اعتصامه بالعالى الجارى عليه، و عدمه. و سبب السؤال إنما هو عدم اتحاد مياه الحياض الصغار مع الماء الذى يجرى عليها من المادة «أى الخزائنه» فى نظرهم، فسألوا الإمام (عليه السلام) عن اعتصام مياه الحياض بها و عدمه فيما إذا لاقاها النجس كيد اليهودى و النصرانى فكما أن نجاسة السافل لا يسرى إلى العالى الجارى عليه لعدم اتحادهما، كذلك اعتصام العالى لا يكون موجبا لاعتصام السافل، لنفس الملاك و عدم الملازمة بين طهارة أحدهما أو نجاسته مع طهارة الآخر و نجاسته.

و عليه يكون الحكم بعدم انفعال ماء الحمام لأجل اتصاله بالمادة حكما تعديا. و من هنا يعلم أنه لا ينفعل السافل - إذا كان خارجا مع الدفع و القوة كالقوارة - بملاقاة العالى للنجس، لعدم الاتحاد أيضا.

(١) أقول: المذكور فى هذه المسألة فرعان:

(الفرع الأول): فى خروج المطلق بالتصعيد عن الإطلاق و عدمه و الصحيح هو الثانى لصدق الماء عليه بعد التصعيد أيضا. و لكنه ربما يستشكل فى بقاءه على صفة الطهورية حيثئذ بأنها إنما ثبتت لخصوص الماء النازل من السماء - أى المطر - كما هو المستفاد من الآيات الشريفة كقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ أَيْ مَاءً طَهُورًا «٢» و المصعد يخرج بالتصعيد عن كونه ماء السماء لاستحالاته إلى البخار ثم استحالاته إلى الماء ثانيا، و لا دليل على طهورية مطلق المياه.

و قد يجاب بأن التصعيد لا يوجب خروجه عن كونه ماء السماء. بل هو ذلك

[١] جاء فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «يصير مضافا» فى إطلاقه منع ظاهر و المدار على الصدق العرفى، و منه تظهر حال المسألة الآتية.

(٢) الفرقان: ٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥١

[مسألة ٣) المضاف المصعد مضاف]

(مسألة ٣) المضاف المصعد مضاف (١)

[مسألة ٤) المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد]

(مسألة ٤) المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد (٢) لاستحالاته بخارا ثم ماء.

الماء إلا أنه صار بخارا فى زمان ثم تحول إلى أصله ثانيا، كالغبار المصعد إلى السماء فإنه نفس التراب ثم يرجع و يجتمع ثانيا. (و فيه) أن التصعيد يوجب الاستحالة، و من هنا قال المصنف (قده) فى المسألة الرابعة «إن المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد، لاستحالاته بخارا ثم ماء» و لو لا ذلك لم يكن وجه لطهارته بعد ما كان نجسا. و قياس البخار على الغبار مع الفارق، لأن البخار شىء آخر غير الماء وجدانا بخلاف الغبار، فإنه نفس التراب المنتشر فى الهواء. بل الصحيح فى الجواب هو وجود الدليل على طهورية مطلق المياه فى العالم كما تقدم.

(الفرع الثانى) فى تصعيد المطلق بعد مزجه بغيره. ذكر المصنف (قده) أنه لو مزج معه غيره و صعد كماء الورد يصير مضافا، و هذا

على إطلاقه غير صحيح، لأنه قد يصدق الماء على المصعد أيضا، كما لو مزج بالتراب و صعد فإنه يكون المصعد أيضا ماء، لعدم صعود التراب معه. و في مزجه بالورد يجرى الكلام المتقدم في أن ماء الورد هل هو مضاف أو مطلق. نعم لا- نضايق أن يصير في بعض الموارد بالمزج و التصعيد مضافا، فالمدار إنما هو على الصدق العرفي لا غير.

(١) لا يتم هذا على إطلاقه كما عرفت في المسألة السابقة، إذ قد يصير بالتصعيد ماء مطلقا- كما في العرقا- فإنها في الحقيقة ماء ذو رائحة كما ذكرنا في ماء الورد.

(٢) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف: «يطهر بالتصعيد»: «بل الحكم كذلك في الأعيان النجسة فيما إذا لم يكن المصعد بنفسه من أفرادها كما في المسكرات».

و ذلك لأنه يطهر المطلق أو المضاف المنتجس بالتصعيد، لاستحالته إلى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٢

[مسألة ٥] إذا شك في مائع أنه مضاف أو مطلق

(مسألة ٥) إذا شك في مائع أنه مضاف أو مطلق، فإن علم حالته السابقة أخذ بها [١]، و إنما فلا يحكم عليه بالإطلاق و لا بالإضافة. لكن لا يرفع الحدث و الخبث، و ينجس بملاقاة النجاسة إن كان قليلا. و إن كان بقدر الكر لا ينجس لاحتمال [٢] كونه مطلقا (١) و الأصل الطهارة.

البخار ثم إلى الماء. و الاستحالة من جملة المطهرات، لانعدام الموضوع السابق، و تجدد موضوع آخر، فيكون المرجع قاعدة الطهارة، فالقطرات النازلة من سقف الحمام المتصاعدة من أبخرة سطح الحمام النجس طاهرة، و لا يزم ذلك طهارة عرق الأعيان النجسة المتحول من أبخرتها، كالعرق الحاصل من صعود بخار البول، أو الدم، و نحوهما. و لا بأس بالالتزام به لما ذكر إلا أن يصدق عليه عنوان آخر هو موضوع للنجاسة- كعرق الخمر- فإنه مسكر. و كل مسكر حرام و نجس.

(١) أقول: إن الشك في الإطلاق و بالإضافة يكون تارة من حيث الشبهة المصدقية، و أخرى من حيث الشبهة المفهومية. أما الشبهة المصدقية التي هي مفروض المتن على الظاهر فلها صور أربع لأنه إما أن يعلم بالحالة السابقة أم لا. و على الأول إما أن تكون حالته السابقة الإطلاق أو بالإضافة، و على الثاني إما أن تكون حالته السابقة مجهولة رأسا، أو تكون من باب توارد الحالتين. الصورة الأولى: أن يشك في الإطلاق و بالإضافة مع كون الحالة السابقة الإطلاق كما إذا ألقى مقدار من الملح في مقدار معين من الماء و شك في أن الملح كان حقة مثلا حتى يجعله مضافا أو نصف حقة، فيكون باقيا على إطلاقه، و لا

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «أخذ بها»: (هذا إذا كان الشك لأمر خارجي كما لعله المراد في المسألة و أما إذا كانت الشبهة مفهومية فلا يجرى الاستصحاب).

[٢] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «لا ينجس لاحتمال كونه مطلقا» (الظاهر أنه ينجس و لا أثر للاحتمال المزبور).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٣

.....

إشكال حينئذ في جريان استصحاب الإطلاق، و ترتيب آثار الماء المطلق عليه.

الصورة الثانية: هي عين الفرض مع كون الحالة السابقة بالإضافة كما إذا كان الماء مضافا كماء الرمان مثلا، فألقى عليه مقدار من الماء

و شك في بقاءه على كونه ماء رمان، و انقلابه إلى الإطلاق، و المرجع فيه استصحاب الإضافة بلا كلام. الصورة الثالثة: هي أن يشك في الإطلاق و الإضافة مع الجهل بالحالة السابقة رأسا كما إذا شك في ماء إنه ماء مطلق أو ماء الورد بناء على أنه من المضاف. و لا يجرى فيه الاستصحاب الموضوعي، و لا الحكمي، لعدم العلم بالحالة السابقة فلا يجرى استصحاب كونه ماء، و لا- كونه مضافا، كما لا يجرى فيه استصحاب أحكام الماء، و لا أحكام المضاف للشك في تحقق موضوعها. فالمرجع حينئذ بقاء الأصول العلمية و هي استصحاب الحدث و الخبث إذا استعمل في رفعهما لعدم ارتفاعهما إلا بالماء و لم يحرز، كما أن مقتضى عموم دليل الانفعال نجاسة هذا المائع بالملاقاة مع النجس إذا كان قليلا. و أما إذا كان كرا فبناء على مسلك شيخنا المحقق النائيني (قده) من اعتبار إحراز المخصص الترخيصى للعام الإلزامي أو ما بحكمه، يتمسك بعموم دليل الانفعال، لأن الخارج منه هو ما أحرز أنه كر من الماء. و في المقام لم يحرز ذلك على الفرض. و قد مثل لذلك بقول المولى لعبده: لا تدخل على أحدا إلا أصدقائي، فإنه لا يجوز له إدخال أحد إلا من أحرز أنه صديق للمولى. و أما المشكوك فيكون باقيا تحت عموم المنع. و فيه نظر لأن ظاهر الكلام خروج نفس العنوان الواقعي، و دعوى الفهم العرفي على ذلك ممنوعة، فيكون من التمسك بالعام في الشبهة المصدقيه فيرجع إلى قاعدة الطهارة كما في المتن. نعم بناء على ما هو المختار عندنا في الأصول من جريان الاستصحاب في الاعداد الأزلية يحرز دخول الفرد المشتبه في أفراد العام فيشملة عموم دليل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٤

.....

الانفعال [١]، لاستصحاب عدم كونه ماء قبل وجوده و لا يعارضه استصحاب عدم كونه مضافا، لعدم إثباته أنه ماء. الصورة الرابعة: هي أن يكون الشك في الإطلاق و الإضافة من جهة توارد الحالتين. و لا يجرى فيها استصحاب الإطلاق و لا الإضافة، إما للمعارضه على ما هو المختار، و إما لعدم جريانه رأسا، لعدم إحراز اتصال زمان اليقين بالشك على رأى صاحب الكفاية (قده). و لا يجرى استصحاب أحكام الماء، و لا أحكام المضاف من جهة أنه لم يحرز الموضوع، و مع التنزل عن ذلك فمن جهة المعارضه أو عدم إحراز اتصال زمان اليقين بالشك، فيرجع إلى استصحاب بقاء الحدث و الخبث إذا استعمل في رفعهما. و يحكم بنجاسته بالملاقاة إذا كان قليلا. و أما إذا كان كرا فلا بد من الحكم بالنجاسة على مسلك شيخنا الأستاذ (قده) و على مسلكنا يحكم بالطهارة، و لا يجرى فيه استصحاب العدم الأزلي للعلم بانتقاض الحالة السابقة.

و أما الشبهة المفهومية: مثل ما إذا مزج مضاف أو مائع آخر بماء مطلق معلومي المقدار، و شك في صدق مفهوم الماء على هذا الممزوج، لأجل الشك في سعة مفهوم الماء و ضيقه كما إذا ألقى نصف كر من الحليب على كر من الماء مثلا و شك في أنه ماء للشك في سعة المفهوم و ضيقه فلا- يجرى فيه الاستصحاب الموضوعي- أي استصحاب الإطلاق و الإضافة- لعدم الاشتباه في الموجود الخارجي، للعلم بأن مقدارا منه كان ماء و مقدارا منه كان حليبيا. و إنما الشك في صدق مفهوم الماء على هذا المركب المعلوم حقيقته. و يكون الاستصحاب في المقام من قبيل استصحاب النهار، أو عدم الليل، لو شك في ان المغرب الشرعي هل هو استتار القرص أو ذهاب الحمرة المشرقية. و قد أوضحنا في محله أن

[١] و هذا هو الوجه لما في تعليقه دام ظله على المتن من الحكم بالنجاسة و لو كان الماء كرا.

[مسألة ٦) المضاف النجس يطهر بالتصعيد]

(مسألة ٦) المضاف النجس يطهر بالتصعيد- كما مر- و بالاستهلاك في الكر أو الجارى (١).

الاستصحاب لا يجرى في أمثال المقام. و لا يجرى استصحاب أحكام الماء و لا أحكام غير الماء للشك في بقاء موضوعه، فيكون من الشبهة المصدقية لدليل الاستصحاب- و تفصيل الكلام في الأصول- فالمرجع حينئذ بقية الأصول. و يجرى فيها ما تقدم في الصورة السابقة، فلا يرفع حدثا و لا خبثا و ينجس بالملاقاة إذا كان قليلا. و أما إذا كان كرا فينجس أيضا بناء على مسلك الأستاذ النائيني (قده) من جواز التمسك بعموم دليل الانفعال في المقام إلا أنه قد عرفت ضعفه.

(١) تقدم في المسألة الرابعة طهارة الماء النجس بالتصعيد سواء أ كان مضافا أم مطلقا. و وجه التطهير به هو الاستحالة فلم يبق الموضوع السابق حتى يجرى فيه استصحاب النجاسة. و قد أضاف المصنف (قده) في هذه المسألة التطهير بالاستهلاك في الكر أو الجارى و هما من باب المثال. إذ لا- اختصاص بهما، لأنه يطهر بالاستهلاك في كل عاصم، كالمطر و ماء البئر، و ماء الحمام حال اتصاله بالمادة و استهلاك شيء في شيء هو انعدامه فيه عرفا بحيث يتفرق أجزاءه فيه على نحو لا يبقى له وجود مستقل في نظر العرف، و لو كان باقيا بالدقة العقلية، فإذا انعدم المضاف في المطلق العاصم يكون بقاءه على الطهارة هو مقتضى عموم ما دل على اعتصامه قبل استهلاك شيء فيه.

ثم إن مزج المضاف النجس بالمطلق العاصم، يكون على أنحاء ثلاثة:

أحدها: استهلاكه في المطلق على نحو لا- يتغير المطلق بشيء من أوصاف المضاف، كما إذا وقعت قطرة من ماء الرمان في حوض الماء. لا- إشكال و لا- خلاف في بقاء المطلق حينئذ على طهارته. و التعبير بتطهير المضاف بذلك لا يخلو من مسامحة لعدم بقاء موضوعه.

ثانيها: استهلاكه فيه مع تغير المطلق بصفات المضاف من لون أو طعم أو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٦

.....

رائحة، كما إذا ألقى مقدار كثير من ماء الرمان النجس في الحوض بحيث صار لون الماء أحمر، و فيه أيضا يطهر المضاف و لا يتنجس الكر، أما الأول فللاستهلاك، و أما الثاني فلأن التغير بأوصاف المتنجس لا يوجب النجاسة على الأصح كما سيأتى إن شاء الله تعالى، و على تقديره فالنجاسة لأجل التغير لا الإضافة.

ثالثها: استهلاك المطلق في المضاف النجس بحيث يخرج عن الإطلاق إلى الإضافة، و فيه يحكم بالنجاسة كما يأتى في المسألة الآتية.

ثم إن ظاهر المصنف انحصار مطهر المضاف في الأمرين، الاستحالة و الاستهلاك، و يجمعهما انعدام المضاف. النجس اما بنفسه، أو في المطلق. و نسب إلى العلامة (قده) [١] القول بطهارة المضاف بمجرد الاتصال بالعاصم كما في الماء المطلق، و لم نر من وافقه على ذلك، و لم ينقل عنه الاستدلال على ذلك بشيء. و لا دليل يساعده، لأن الآيات و الأخبار الدالة على طهورية الماء التي تقدم ذكرها إنما تكون في مقام بيان أصل تشريع مطهريه الماء، فلا إطلاق لها من حيث كيفية التطهير، و لا من حيث ما يقبل التطهير و ما لا يقبله فلا- عموم لها يشمل كل متنجس، سلمنا و لكن لا إطلاق لها بالنسبة إلى كيفية التطهير قطعا. نعم هناك روايتان ربما يقال بإمكان الاستدلال بهما لقول العلامة، و إن لم يستدل هو بهما.

إحداهما: مرسلته في المختلف عن أبي جعفر (عليه السلام) إنه قال «إن

[١] نسبة إليه الشهيد في الذكرى و لم ينقل التصريح بذلك عن العلامة في شيء من كتبه نعم قال في القواعد و المنتهى: «إذا اختلط مقدار الكر بالمضاف، و سلبه الإطلاق تحصل الطهارة، و تذهب الطهورية» و يحتمل أن يكون الوجه في حصول الطهارة للمضاف حينئذ هو مجرد ملاقاته مع الكر، كما يحتمل أن يكون الامتزاج و استهلاك المضاف في الكر مقارنا مع حصول الإضافة أو قبله، و ان كان هذا قابلا للمنع، فتصح النسبة المذكورة إليه بناء على الاحتمال الأول دون الثاني إن تم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٧

.....

هذا (مشيرا إلى غدیر الماء) لا يصيب شيئا إلى طهره» (١).

ثانيهما: مرسله الكاهلي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (٢).

بدعوى أن مقتضى الإطلاق فيهما كفاية مجرد إصابة الماء في طهارة المصاب و لو في تطهير المضاف.

وفيه: مضافا إلى إرسال الروايتين و إن كان ظاهر العلامة الاعتماد على الاولى، لأنه أرسلها إرسال المسلمات و لكنه لا يفيد بالنسبة إلينا- إن مقتضى الجمود على ظاهرهما كفاية مجرد إصابة الماء لبعض الجسم المتنجس في طهارة جميعه، و هذا معلوم البطلان في غير الماء المتنجس، فإنه لا يظهر جميع الثوب المتنجس مثلا بإصابة المطر لبعضه، بل مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع هو اعتبار وصول الماء لجميع أجزاء الجسم المتنجس، لأن إصابة الماء له إنما هي لأجل إزالة النجاسة عنه، و لا تزول النجاسة إلى بوصول الماء إلى جميع أجزاء المتنجس. فعليه لا- بد في تطهير المضاف النجس من القول باعتبار وصول الماء إلى جميع أجزاء المضاف، و هو مساوق لانقلابه إلى الإطلاق و استهلاكه في الماء المطلق، إذ بدونه لا- يصل الماء إلى جميع أجزائه. بل لو لا الدليل الخاص لقنا بذلك في المياه المتنجسة أيضا، و كان مقتضاه القول باعتبار المزج و المنع عن كفاية إصابة المطر و نحوه لسطح الماء المتنجس في طهارة جميعه.

و لكن ورد الدليل الخاص على كفاية مجرد اتصال الماء المتنجس بالماء العاصم في طهارة جميع أجزاء الماء المتنجس، و عمدته التعليل المذكور في صحيحه ابن بزيع لطهارة ماء البئر إذا زال تغيره بقوله (عليه السلام):- «لأن له مادة» (٣)

(١) مستدرك الوسائل ج ١ / ١٩٨ / ب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٨- الطبعة الجديدة.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٩ / ب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٥.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٥ / ب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٨

.....

إذ يدل على أن مجرد الاتصال بالمادة كاف في طهارة ماء البئر، و من المقطوع به أنه لا- خصوصية لمادة البئر، و ان الملاك في مطهريتها هو اعتصامها الموجود في الكر و الجارى و المطر. و نحوها الروايات الواردة في ماء الحمام، فإنها دلت على أن مجرد اتصال مياه الحياض الصغار بالمادة الجارية عليها من الخزائن كاف في طهارتها و أنه لا يعتبر الامتزاج بها. هذا مضافا إلى دعوى الإجماع على كفاية مجرد الاتصال في خصوص الماء المتنجس، و لا يتأتى شيء من هذه الوجوه في المضاف كما هو ظاهر.

و لا يقاس طهارة جميع المضاف بطهارة بعضه باتصال ذاك البعض بالعاصم على نجاسة جميع بنجاسة بعضه الملقى للنجس، فإنه إذا لاقى النجس طرفا من المضاف يحكم بنجاسة جميعه و لو كان كثيرا كما تقدم.

و وجه عدم القياس أمران أحدهما: دلالة الروايات الواردة في مقامات مختلفة على نجاسة جميع أجزاء المائع بملاقاة النجس لبعضه، كالروايات الدالة على تنجس المرق و الدهن الذائب و الزيت و ما أشبه ذلك إذا وقع فيها النجس، و قد تقدمت «١» فإنها دلت على وجوب الاجتناب عن الجميع لا خصوص موضع الملاقاة.

الثاني: مساعدة الارتكاز العرفي في طرف النجاسة دون الطهارة، فإن الناس يستقذرون جميع الماء أو مائع آخر بوقوع قدر في طرف منه، كما إذا امتخط أحد في حب من الماء، فإنهم يستقذرون جميع هذا الماء و يمتنعون عن شربه، و هذا بخلاف جانب النظافة فإنهم يعتبرون في نظافة الشيء رفع القذارة عن جميعه بال غسل بالماء إذا كان القذر ثوبا و نحوه، أو بوصول الماء إلى جميع أجزائه إذا كان القذر مائعا، نعم قام الدليل التعبدي على كفاية مجرد الاتصال بالعاصم في خصوص المياه المتنجسة.

(١) ص ٤٥-٤٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٩

[مسألة (٧) إذا ألقى المضاف النجس في الكر]

(مسألة ٧) إذا ألقى المضاف النجس في الكر، فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة، تنجس إن صار مضافا قبل الاستهلاك، و إن حصل الاستهلاك و الإضافة دفعة لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه، لكنه مشكل (١) [١].

(١) قد عرفت أن عد استهلاك المضاف في الكر مطهرا للمضاف لا يخلو عن مسامحة واضحة، لانعدامه بالاستهلاك، فلا مضاف كى يحكم بطهارته أو نجاسته، فيرجع البحث في الحقيقة إلى طهارة الماء المستهلك فيه و نجاسته. فنقول: المتحصل من كلام المصنف هو أن فروض المسألة ثلاثة.

الأول: استهلاك المضاف في الكر قبل حصول الإضافة للكر بحيث يبقى زمانا ما على إطلاقه ثم ينقلب مضافا بمرور الزمان أو بعلاج، و هو محكوم بالطهارة، لعدم حصول صفة الإضافة للماء بالملاقاة مع المضاف النجس، و انقلابه إلى المضاف بعد الملاقاة لا يوجب نجاسته، لأنه انقلاب من طاهر إلى طاهر.

و هذا الفرض لوضوحه لم يتعرض له المصنف.

الثاني: استهلاك المضاف في الكر بعد حصول الإضافة له بحيث ينقلب الكر مضافا بمجرد إلقاء المضاف النجس عليه ثم يستهلك المضاف فيه و يعود ماء مطلقا، و حكمه النجاسة، لأنه بالملاقاة صار الجميع مضافا ملاقيا لمضاف نجس لفرض بقاء المضاف النجس على إضافته و قلبه المطلق إلى الإضافة أيضا لغلبيته عليه، و عوده ماء مطلقا باستهلاك المضاف فيه بعد ذلك لا أثر له في رفع نجاسته السابقة.

الثالث: حصول الاستهلاك و الإضافة دفعة و قال المصنف: لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه و هو أنه حين الملاقاة مع المضاف النجس يكون الكر باقيا على إطلاقه و اعتصامه، فلم يتنجس بالملاقاة و حين حصول الإضافة لا- ملاقاة مع المضاف النجس كى يتنجس بها لفرض استهلاكه فيه في هذا الحال، فيبقى

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «لكنه مشكل» (الظاهر أن يحكم بنجاسته على تقدير إمكان الفرض لكن الأظهر

استحالتة، كما يستحيل الفرض الأول).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٠

.....

الكر على طهارته السابقة. و الظاهر أن هذا الفرض كسابقه غير معقول و لو سلم تعقلهما فهما محكومان بالنجاسة. فيقع البحث في مقامين.

و ليعلم قبل ذلك أن محل الكلام هو ما إذا كان الملاقي للمضاف بمقدار كر واحد أو أكثر و حصلت صفة الإضافة لجميع أجزاء الماء، و أما إذا كان الماء أكثر من كر واحد و انقلب بعضه مضافا بالملاقاة فلا يحكم بنجاسته إذا كان الباقي بمقدار الكر كما هو ظاهر، و يظهر المقدار المضاف أيضا إذا زالت إضافته بالمزج و نحوه، لأن الاتصال بالكر مطهر له.

أما المقام الأول: و هو في إمكان حصول الإضافة و الاستهلاك معا، أو حصول الاستهلاك بعد الإضافة.

فتقول: صور امتزاج المضاف بالماء ثلاثة: إحداها: ما يوجب استهلاك المضاف في الماء بغلبة الماء عليه. و حقيقة الاستهلاك انعدام شيء في شيء آخر عرفا و إن لم ينعدم عقلا، لبقاء الأجزاء الصغار بالدقة العقلية، كما إذا ألقى قطرة من ماء الرمان في حوض كبير من الماء فإن هذه القطرة تنعدم بنظر العرف في الحوض و ليس لها وجود مستقل، إذ لا يقال الموجود في الحوض ماء مع قطرة من ماء الرمان بل يقال إن جميعه ماء مطلق، و ليس هذا من باب المسامحات العرفية.

بل هو من التوسعة في المفاهيم، فإن مفهوم الماء مثلا- أعم من الماء الساذج كماء المطر و مما اختلط به شيء يسير من غير الماء كأغلب مياه الأرض بل كلها.

ثانيها ما يوجب استهلاك الماء في المضاف كما لو امتزج قليل من الماء بمضاف كثير، فإنه لا يسلبه الإضافة فالظرف المملوء من ماء الرمان إذا اختلط بماء قليل يقال عرفا فيه ماء الرمان، و من هنا قلنا بصحة بيع الحليب الممزوج بقليل من إماء بحيث لا يخرج عن صدق اسم الحليب عليه، و إن كان للمشتري الخيار إذا جهل ذلك.

ثالثها: ما لا- يوجب الاستهلاك، لعدم غلبة أحدهما على الآخر، كما إذا كان كل من الممتزجين بقدر الآخر أو مع الاختلاف في الزيادة و النقيصة بقليل، و ربما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦١

.....

يحصل من تركيبهما شيء ثالث، فإذا اختلط الماء بقدره من ماء الرمان مثلا يصير المجموع مضافا، و ربما يصدق عليه اسم آخر غير ما كان لكل منهما. فتحصل أن الوجود الاستقلالي في فروض الامتزاج، أما للمطلق أو للمضاف أو للمجموع المركب منهما. فالإضافة و الاستهلاك نقيضان لا يجتمعان لاستحالة اجتماع وجود الشيء و عدمه [١] و ظهر من ذلك أن تحقق الاستهلاك بعد حصول الإضافة في الماء أيضا غير معقول، لعدم حصول الإضافة فيه إلا مع غلبة أجزاء المضاف عليه و عدم اندكاكه فيه، و لا يتحقق ذلك إلا مع كثرة المضاف بمقدار يغلب على الماء، و في الفرض كيف يمكن حصول استهلاك المضاف في الماء بعد ذلك.

[١] ربما يقال: إن استهلاك المضاف و إن كان مساوقا لانعدامه عرفا، و لكنه مع ذلك لا يلزم بقاء المطلق الممزوج به على إطلاقه، لإمكان انقلاب المطلق إلى مضاف آخر مقارنة لانعدام المضاف الأول بسبب الامتزاج بحيث يكون مغايرا مع الأول في نظر العرف، نظير الاستحالة، فلا- يجرى استصحاب النجاسة، لعدم بقاء الموضوع الأول، و لا موجب لفرض الكلام في استهلاك المضاف في

المطلق كى يقال باعتبار بقاء المستهلك فيه على إطلاقه، بدعوى أن استهلاك شىء فى شىء يساوق انعدامه فيه، فلا بد من بقاء المستهلك فيه على عنوانه السابق، لأنه يكفى فى صدق استهلاك المضاف بسبب مزجه مع المطلق مجرد انعدامه عرفاً و لو كان بوجوده الواقعى العقلى مؤثراً فى تحقق عنوان آخر مضاف بسبب الامتزاج الحقيقى مع المطلق، فاستهلاك المضاف بالامتزاج مع المطلق لا- يساوق مع بقاء المطلق على إطلاقه، بل يمكن فرضه و لو بتحقيق مضاف آخر مغاير للمضاف الأول عرفاً، و لا إشكال فى إمكان هذا الفرض كما يقال بتحقيقه فى التركيبات الكيمائية. و الجواب: أن استهلاك المضاف النجس فى الماء المطلق إن كان بمعنى بقاء إطلاق الماء على حاله كما هو مفروض المتن ففرض الاستهلاك بعد الإضافة أو معها فرض غير معقول و إن كان بمعنى بقاء الإضافة و لكنه انقلب المجموع إلى مضاف آخر فالفرض معقول إلا أنه لا موجب لتوهم الحكم بالطهارة حينئذ فيما إذا حصلنا معاً، إذ الانقلاب لا- يكون مطهراً إلّا فى مورد النص، و لو فرض الحكم بالطهارة بالانقلاب لحكم بها من دون فرض الامتزاج بالماء المطلق أيضاً. و إن كان بمعنى الاستحالة فالحكم بالطهارة صحيح إلا أنه يجرى فى جميع الفروض و لا يختص بصورة دون صورة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٢

.....

نعم انقلاب المضاف إلى المطلق بتفرق أجزائهما عن الآخر و إن كان أمراً معقولاً كما إذا امتزج مقدار من الماء بالتراب بحيث سلبه الإطلاق ثم رسب التراب تحت الماء و بقى الماء الصافى فوقه إلّا أن ذلك ليس من تحقق الاستهلاك بعد الإضافة، بل هو من انقلاب المضاف إلى المطلق بتفرق الأجزاء المائية عن غيرها. و أيضاً حصول الإضافة بعد الاستهلاك بمرور الزمان أو غيره أمر معقول، و ذلك كما فى الماء المختلط بالنشاء، فإنه إذا كان قليلاً لا يوجب سلب الإطلاق عن الماء و لكن إذا غلى بالنار يصير مضافاً. أما المقام الثانى: و هو فى حكم الفرضين على تقدير إمكانهما فقد عرفت أن المصنف حكم بنجاسة الماء فيما إذا حصل الاستهلاك بعد الإضافة، و بطهارته فيما إذا حصلنا معاً، و قدمنا ذكر وجه الحكم بالطهارة فيه. و لكن الظاهر هو الحكم بالنجاسة فى كلا الفرضين على تقدير إمكانهما، و ذلك لما ذكرنا من أن مفروض الكلام إنما هو كراهة واحدة، أو أن يكون الباقي بعد حصول الإضافة أقل من الكراهة.

و عليه إذا ألقى المضاف النجس على الماء يتنجس الجميع لاستحالة الاستهلاك الدفعى، لأن المضاف يسرى إلى الماء تدريجاً، إذ لا بد فى استهلاك المضاف فى الماء من تفرق أجزائه فيه و امتزاجه به، و لا يتحقق ذلك فى الخارج إلا بمرور زمان ما. و يشهد لما ذكرنا أنه إذا ألقى مقدار من الصبغ فى حوض الماء ثم يلحظ كيفية وصول الصبغ إلى تمام الحوض شيئاً فشيئاً و أنه لا يصل إلى جميع أجزاء الماء دفعة واحدة، نعم الإحاطة الدفعية و إن كانت ممكنة فى نفسها فى بعض الموارد كإحاطة القوة الكهربائية لما تتصل به من الأجسام ماء كان أو غيره إلا أن مثلها خارجة عن محل الكلام، لأن النزاع إنما هو فى إلقاء ماء على ماء و إمكان استهلاكه فيه دفعة و عدمه.

و مما يتفرع على ما ذكرنا أنه لو لم يبق دليل خاص على كفاية مجرد اتصال الماء القليل المتنجس بالكر فى تطهيره لاعتبرنا المزج بجميع أجزائه.

و بالجملة: بعد ما اتضح أنه لا يمكن امتزاج المضاف بالماء إلا تدريجاً، و أنه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٣

[مسألة ٨] إذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين

(مسألة ٨) إذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين، ففى سعة الوقت يجب عليه أن يصبر حتى يصفو و يصير الطين إلى الأسفل، ثم

يتوضأ على الأحوط (١) [١] و في ضيق الوقت يتيمم، لصدق الوجدان مع السعة، دون الضيق.

يحتاج المزج إلى مضي آتات من الزمان لا يمكن الحكم بطهارة الماء، لأنه في الزمان الأول و هو زمان الملاقاة ينقلب قسم من الماء إلى الإضافة لا محالة، لمزج المضاف به، و يبقى قسم آخر منه على إطلاقه و هو الجزء الذي لم يصل المضاف إليه و يبقى مقدار من المضاف باقيا على إضافته و هو الجزء الذي لم يصل إليه الماء بعد، فيتشكل في هذا الزمان ثلاثة أقسام من الماء قسم مضاف محض و قسم مطلق محض و قسم مخلوط منهما، و في هذا الآن يتنجس الجميع، لملاقاة الباقي من المطلق مع المضاف النجس، لأن المفروض أن الباقي منه لا يبلغ الكر لما ذكرناه من أن محل الكلام إنما هو الكر الواحد أو ان يكون الباقي أقل منه، و إلا فلا يحكم بنجاسة الماء حتى في فرض حصول الاستهلاك بعد الإضافة مع أنه حكم المصنف بنجاسته من دون ترديد فيه.

فتحصّل أن الأظهر هو الحكم بالنجاسة في كلا-الفرضين على تقدير إمكانهما، لاشتراكهما في وجه الحكم بالنجاسة، و أنّ الحكم بالطهارة في فرض حصول الاستهلاك و الإضافة معا مبني على إمكان حصول الاستهلاك و الإضافة دفعة و هو محال في محال، لاستحالة الإضافة الدفعية كما يستحيل الاستهلاك الدفعي لعين الوجه فالحكم بالطهارة في هذا الفرض مبني على فرض محال في محال.

(١) بيان ذلك: أنه إذا كان موضوع جواز التيمم و سقوط الطهارة المائية عدم وجدان الماء في مجموع الوقت بأن لا يكون متمكنا من الماء من أول الوقت

[١] جاء في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» «ثم يتوضأ على الأحوط» (بل على الأظهر).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٤

.....

إلى آخره، فلا يصح التيمم في سعة الوقت فيما إذا كان عند المكلف ماء مخلوط بالطين يصفو مع الصبر، لدخوله حينئذ في موضوع وجوب الطهارة المائية، و هو الواجد للماء في مجموع الوقت، للمقابلة بين الموضوعين و أما إذا كان موضوع جواز التيمم هو عدم وجدان الماء حين العمل، أي حين إرادة الصلاة، كما هو ظاهر قوله تعالى إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ. «١» فإن ظاهر الآية الشريفة هو مراعاة حال إرادة الصلاة و القيام إليها، كما هو الحال في بقیة الموضوعات كالسفر و الحضر في وجوب القصر و التمام و التقية و الاختيار في تطبيق العمل على طبقهما حين إتيانه، لصح التيمم في الفرض، لعدم وجدان الماء حال إرادة الصلاة، فالمدار في صحة التيمم و عدمها لذوى الأعذار هو أن يكون موضوعه عدم الوجدان حين العمل أو في تمام الوقت من دون فرق في ذلك بين أن يكون المراد من عدم الوجدان في الآية المباركة عدم القدرة على الماء، أو عدم وجوده في الخارج. فتوهم ابتناء عدم صحة التيمم على أن المسقط للطهارة المائية عدم القدرة على الماء لا عدم وجوده، و أنّ من كان عنده ماء مخلوط بالطين يكون قادرا على الطهارة المائية بالصبر إلى أن يصفو الماء و إن لم يجد الماء بالفعل فاسد.

وجه الفساد هو أنه لا فرق بين عدم القدرة على الماء و عدم وجوده في بطلان التيمم إذا كانت العبرة بمجموع الوقت، لأنه كما يكون قادرا على الماء في بعض الوقت كذلك يكون واجدا له في بعضه، فيكون واجدا للماء بكلا معنيي الوجدان في مجموع الوقت بما هو مجموع، كما أنه لا فرق بين الأمرين في صحة التيمم إذا كانت العبرة بحين العمل، لأنه في هذا الحين كما أنه ليس عنده الماء كذلك ليس قادرا على استعماله.

و بالجملة: احتمال جواز البدار في المقام مبني على اعتبار عدم وجدان الماء حين العمل، كما هو ظاهر الآية الشريفة في نفسها سواء أ

كان عدم وجدانه بمعنى

(١) المائدة: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٥

[مسألة (٩) الماء المطلق بأقسامه - حتى الجارى منه - ينجس]

(مسألة ٩) الماء المطلق بأقسامه - حتى الجارى منه - ينجس إذا تغير (١) بالنجاسة في أحد أوصافه الثلاثة من الطعم، و الرائحة، و اللون.

عدم القدرة عليه أو عدم وجوده في الخارج. و لكن الأظهر هو وجوب الصبر إلى أن يصفو الماء ثم يتوضأ به، للروايات الآمرة بتأخير التيمم إلى آخر الوقت لمن يحتمل وجدان الماء قبل خروج الوقت معللاً بأنه إذا فاته الماء لم تفتت الأرض. منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سمعتة يقول: إذا لم تجد ماء و أردت التيمم فأخر التيمم إلى آخر الوقت فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض» (١).

و نحوها غيرها، و بها نخرج عن ظاهر الآية الشريفة الدالة على جواز البدار. و أما عدم جزم المصنف بوجوب التأخير في هذه المسألة فلاحتمال جواز البدار لذوى الأعذار، و إن علم بزوال العذر قبل خروج الوقت مع أنه يجزم بلزوم التأخير إذا علم بزوال العذر قبل خروج الوقت في بحث التيمم (٢) فلا يخلو كلامه هنا عن شبه تناف مع ما ذكره هناك.

هذا كله في سعة الوقت، و أما في الضيق فيتعين التيمم لحصول شرطه و هو عدم الوجدان سواء أ كانت العبرة بعدم الوجدان في مجموع الوقت أو بعدمه حال القيام إلى الصلاة، و كان الأنسب ذكر هذه المسألة في أحكام التيمم.

الماء المتغير

(١) تقدّم أن أقسام المياه بلحاظ الاعتصام و عدمه ثلاثة، لأنه إما أن يكون له مادة أو لا، و على الثاني إما أن يكون كرا أو لا، و لا يتنجس المتصل بالمادة و الكر بملاقاة النجس، و يتنجس الماء القليل إذا لم يكن له مادة بالملاقاة. و لكن جميع هذه الأقسام تتنجس إذا تغيرت بالنجاسة في أحد أوصافه الثلاثة على

(١) وسائل الشيعة ج ٢ / ٩٩٣ / ب ٢٢ من أبواب التيمم ح ١.

(٢) في فصل أحكام التيمم في المسألة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٦

.....

المشهور المختار، و إن خالف بعضهم في التغير باللون كما تعرف.

و يدل على ما ذكرناه الروايات الكثيرة التي لا- تبعد دعوى تواترها، و فيها الصحاح و الموثقات. و هي على طوائف ثلاث، منها ما وردت في مطلق المياه، و منها ما وردت في خصوص ماله مادة، و منها ما وردت في خصوص ما ليس له مادة.

أما الطائفة الأولى: فمنها صحيح حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب» (١).

و منها: موثقة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل يمر بالماء. و فيه دابة ميتة و قد أنتت؟ قال: إذا كان التنن

الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» (٢).

و أما الطائفة الثانية: فمنها صحيحة ابن بزيع عن الرضا (عليه السلام) قال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فيترج حتى يذهب الريح، و يطيب طعمه لأن له مادة» (٣).

و أما الطائفة الثالثة: فمنها صحيح زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «إذا كان الماء أكثر من راوية لمن ينجسه شيء، تفسخ فيه أو لم يفسخ، إلا أن تجيء ريح تغلب على ريح الماء» (٤).

و منها: رواية عبد الله بن سنان قال: «سئل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر عن غدير أتوه و فيه جيفة؟ فقال: إن كان الماء قاهرا و لا توجد فيه الريح فتوضأ» (٥).

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٢ / ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٤ / ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٥ / ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١٢.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٤ / ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

(٥) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٥ / ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٧

.....

و منها: صحيح أبي خالد القمط، «إنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام) إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ منه، و إن لم يتغير ريحه و طعمه فاشرب و توضأ» (١).

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ٦٧

و منها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب؟ فقال: إن تغير الماء فلا يتوضأ منه، و إن لم يتغيره أبوالها فتوضأ منه، و كذلك الدم إذا سال في الماء و أشباهه» (٢).

و مورد الاستدلال بها قوله (عليه السلام) و كذلك الدم و أشباهه من النجاسات و أما صدرها فإما محمول على التقيية، لقول العامة بنجاسة أبوال الدواب، و إما على إرادة الأعم من الكلب و الخنزير.

هذه جملة من روايات الباب، و نحوها غيرها، و معها لا حاجة إلى الاستدلال ببعض الروايات الضعاف الواردة في المقام، كما صنعه جمع من المتأخرين، إذ لا تصح دعوى انجبارها بعمل المشهور لمنعه صغرى، لاحتمال استنادهم إلى بقية الروايات، و كبرى لعدم انجبار ضعف السند بعملهم - كما هو المختار عندنا - و من تلك الضعاف النبوي المرسل إنه قال (صلى الله عليه و آله): «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا - ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (٣) و لم ينقل هذا الحديث في شيء من كتب الأخبار و إنما ذكره بعضهم في الكتب الفقهية.

و اعترف بضعفه صاحب الحدائق (قده) (٤) إذ قال: فأتانا لم نقف عليه في شيء من كتب أخبارنا بعد الفحص التام. و قال: و بذلك

صرّح أيضا جمع ممن تقدّمنا، و من

- (١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٣ / ب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٤.
 (٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٣ / ب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٣.
 (٣) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠١ / ب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩.
 نقله عن المحقق في المعبر، و عن ابن إدريس في أول السرائر مراسلا.
 (٤) ج ١ ص ١٨٠ الطبع الحديث.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٨

.....

جملة من تقدّم عليه السيّد في المدارك في بحث نجاسة البئر بالملاقاة للنجس، و الشيخ البهائي في حبل المتين. و مع هذا لا وجه لدعوى السيّد المذكور في بحث تغيير الماء بالنجاسة إنه من الأخبار المستفيضة، مع أنه مناقض لما ذكره في بحث نجاسة البئر بالملاقاة [١].

و منها: رواية دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين قال: «في الماء الجاري يمر بالحييف و العذرة و الدم يتوضأ منه و يشرب منه ما لم يتغير أوصافه طعمه و لونه و ريحه» (٢).

فان مؤلف هذا الكتاب - و هو أبو حنيفة القاضي نعمان المصري - لو سلم أنه من أجله علماء الشيعة و ثقافتهم لما أمكن الاعتماد على رواياته في الكتاب المذكور، لإرسالها و عدم ذكر أسنادها. و قد فصّلنا الكلام فيه و في كتابه في بحث المكاسب عند تعرض شيخنا الأنصاري (قده) لروايته في أول الكتاب فراجع.

التغير باللون لا خلاف و لا إشكال في أن التغير بريح النجاسة و طعمها يوجب نجاسة الماء، و إنما وقع الإشكال و الخلاف عن بعضهم في تأثير التغير باللون في نجاسة الماء كالسيد في المدارك، و الشيخ البهائي في حبل المتين - على ما حكى عنهما - زعما منهما عدم ورود رواية يمكن الاعتماد عليها في التغير باللون. و يرده - مضافا إلى دعوى الإجماع بل الضرورة كما في الجواهر على تأثيره النجاسة في الماء - الروايات الخاصة و فيها الصحيحة الدالة على أن التغير باللون أيضا يوجب

[١] و يظهر بذلك أيضا ضعف ما عن السرائر من أنه متفق على روايته، و ما عن ابن أبي عقيل من أنه تواتر عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه عليهم السلام خلق الله الماء طهورا. كما يظهر ضعف ما عن الذخيرة من أنه عمل الأمة بمدلوله و قبلوه، إذ لم يثبت استنادهم إلى هذا الحديث مع وجود روايات أخرى معتبرة في المقام.

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ / ١٨٨ / ب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١ الطبعة الجديدة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٩

.....

النجاسة.

منها: صحيحة شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله (عليه السلام) و فيها، و جئت تسأل عن الماء الراكد من الكر، فما لم يكن فيه تغير

أو ريح غالبية، قلت:

فما التغيير؟ قال: الصفرة، فتوضاً منه» [١].

و ذكر خصوص الصفرة إنما هو بلحاظ وقوع الجيفة في الماء التي هي مورد الرواية، وإلا خصوصية لها.

ومنها: رواية العلاء بن الفضيل قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض يبال فيها؟ قال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول» [٢].

ومنها: ما عن الفقه الرضوي: «كل غدیر فيه من الماء أكثر من كر لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا أن تكون فيه الجيف، فتغير لونه و طعمه و رائحته، فإذا غيرته لم يشرب منه و لم يتطهر منه» [٣].

ومنها: رواية دعائم الإسلام المتقدمة [٤] و سند بعض هذه الروايات و إن كان ضعيفا إلا أنه لا بأس بها تأكيدا للحكم. و أما من حيث الدلالة فلا قصور في شيء منها.

هذا مضافا إلى وجود الملازمة بين التغيير بالطعم أو الريح مع التغيير باللون

[١] و تمام الحديث هو ما رواه في كتاب بصائر الدرجات، عن محمد بن إسماعيل يعنى البرمكي، عن علي بن الحكم، عن شهاب بن عبد ربه قال: أتيت أبا عبد الله أسأله فابتدأني فقال: إن شئت فسل يا شهاب و إن شئت أخبرناك بما جئت له قلت: أخبرني قال: جئت تسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة، أتوضأ منه أم لا؟ قال: نعم قال: توضأ من الجانب الآخر إلا أن يغلب الماء الريح فينتن، و جئت تسأل عن الماء الراكد من الكر فما لم يكن فيه تغيير أو ريح غالبه، قلت: فما التغيير؟ قال: الصفرة فتوضأ منه و كلما غلب كثرة الماء فهو طاهر.

وسائل الشيعة ج ١ / ١١٩ / ب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠٤ / ب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

(٣) كتاب الفقه الرضوي ص ٥.

(٤) ص ٦٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٠

بشرط أن يكون التغيير بملاقاة النجاسة فلا يتنجس إذا كان بالمجاورة (١) كما إذا وقعت ميتة قريبا من الماء فصار جائفا

في النجاسات، كما ذكر ذلك صاحب الحدائق أيضا، بل احتمال أن يكون تغيير الطعم أو الريح أسرع من تغيير اللون. و لعل هذا أو ذاك هو السر في عدم ذكر التغيير باللون في أكثر روايات الباب، لعدم ثمره في ذكره حينئذ. و كيف كان فلا ينبغي التشكيك في أن التغيير اللوني أيضا يوجب النجاسة لو انفرد عن التغيرين الآخرين، لدلالة هذه الروايات المشتملة على الصحيحة عليه.

التغيير بالمجاورة

(١) إذا تغير الماء بأحد أوصاف النجس بمجاورته له لا- بوقوعه فيه، كما إذا وقعت ميتة قريبا من الماء فجاف الماء لا يحكم عليه بالنجاسة، و عن بعض نفى الخلاف في ذلك. و ربما يتوهم تنجسه به، لإطلاق قوله (عليه السلام): «إلا أن يتغير ريحه أو طعمه» في صحيحة ابن بزيع، فإن التغيير أعم من أن يكون بالملاقاة أو بالمجاورة. و يندفع بأن القرينة تمنع من الأخذ بالإطلاق، لأن المراد من (الشيء) ليس مطلقه بل خصوص ما يترب من التنجيس، و من الظاهر أنه لا يترقب إلا بالملاقاة، ففي الماء القليل نفس الملاقاة كافية في نجاسته، و أما غيره من الكر أو ماله مادة فمجرد الملاقاة لا تكفي في نجاسته، بل يعتبر فيه تغييره بأحد أوصاف النجس بحيث يغلب

عليه النجاسة، فالملاقاة مفروضة الوجود لا محالة. و عليه فمفاد الصحيحة أن ما ينجس القليل لا ينجس البئر، لأنه واسع إلا إذا غير أحد أوصافه و غلب عليه، فلا إطلاق في الصحيحة ليصح التمسك به. و أما بقية الروايات فهي صريحة في وقوع النجس كالميتة و الجيفة و غيرهما من النجاسات في الماء فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧١

و أن يكون التغير بأوصاف النجاسة دون أوصاف المتنجس (١) فلو وقع فيه دبس نجس فصار أحمر، أو أصفر، لا ينجس إلا إذا صيرته مضافا.

نعم لا يعتبر أن يكون بوقوع عين النجس فيه، بل لو وقع فيه متنجس حامل لأوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس أيضا.

التغير بأوصاف المتنجس

(١) التغير بأوصاف المتنجس يكون على أنحاء أربعة:

أولها: أن يكون المتنجس حاملا لأجزاء النجس فيقع في الماء فيحصل التغير بنفس أجزاء النجس، كما إذا مزج مقدار من الماء بالدم فألقى في الكر فتغير بلون الدم، و هذا محكوم بالنجاسة لتغير الماء بالنجس و إن كان محمولا لغيره.

ثانيها: أن يكون المتنجس موجبا لإضافة الماء، كما إذا ألقى دبس متنجس في الكر فصار مضافا، و هذا أيضا محكوم بالنجاسة، لأنه ماء مضاف بالمتنجس، و هذان لا كلام فيهما.

ثالثها: أن يكون المتنجس موجبا لتغير أوصاف الماء بأوصاف نفسه لا بوصف النجس، كما إذا ألقى الصبغ الأحمر المتنجس بإصابة البول مثلا في الماء فصار لون الماء أحمر. و المشهور فيه هو الحكم بالطهارة لعدم الدليل على نجاسته بذلك، و لم ينقل فيه خلاف إلا عن الشيخ (قده) في المبسوط فإنه ربما يستظهر من عبارته [١] القول بنجاسة الماء إذا تغير بأوصاف المتنجس. و لا يخفى أن مورد

[١] قال الشيخ في المبسوط (ج ١ ص ٥ الطبعة الثانية عام ١٣٨٧ هـ. ق) في كيفية تطهير المضاف: و لا طريق إلى تطهيرها «يعنى المياه المضافة» بحال إلا- أن يختلط بما زاد على الكر من المياه الطاهرة المطلقة ثم تنظر فيه، فان سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز استعماله بحال، و ان لم يسلبه إطلاق اسم الماء و غير أحد أوصافه إما لونه أو طعمه أو رائحته فلا يجوز أيضا استعماله بحال، و إن لم يتغير أحد أوصافه و لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة فيه أ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٢

.....

أكثر روايات الباب هو التغير بأوصاف النجس، لأن المفروض فيها وقوع عين النجس كالميتة و الجيفة و الدم و نحوها في الماء. نعم ربما يستدل للقول بالنجاسة بإطلاق قوله (عليه السلام): ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير. في صحيحة ابن بزيع، فان لفظ (الشيء) مطلق يشمل المتنجس، و هو ينجس الماء القليل بالملاقاة فينجس الكثير بالتغير (و فيه) أن القرينة في نفس الصحيحة تمنع من الأخذ بالإطلاق و هي قوله (عليه السلام) في ذيلها: «فيتزح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه»، و التطيب لا- يكون إلا- من عين النجاسة، و أما المتنجس الطاهر بالذات فلا نفورة في ريحه أو طعمه غالبا، كما في الصبغ المتنجس أو العطر الملقى ليد الكافر مثلا و نحو ذلك، فان ريحه في نفسه طيب لا كراهة فيه حتى يذهب و يطيب الماء.

و أما الاستدلال بإطلاق الموصول في النبوى «خلق الله الماء طهورا لا- ينجسه شيء إلا- ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (١) بدعوى شموله للمتنجس، و انه لا قرينة على التقييد بالنجس فيه.

(فيرده) ضعف المستند ولا جابر لضعفه لو سلم الانجبار بعمل المشهور، لذا بهم في محل الكلام إلى القول بالطهارة، فالمرجع حينئذ أصالة الطهارة لعدم الدليل على النجاسة.

رابعها: أن يكون المتنجس مكتسبا أو صاف النجاسة فيتغير الماء بوقوعه فيه بتلك الأوصاف، كالماء المكتسب رائحة الميتة فألقى في كر فتغير ريح الماء بريح

و عبارته هذه كالصريحة في أن التغير بأوصاف المضاف المتنجس فموجب لتنجس المطلق فان قوله: وان لم يسلبه إطلاق اسم الماء إلخ ظاهره الدلالة على ذلك. والعجب من صاحب الجواهر (قده) انه استظهر منها عدم حكمه بالنجاسة، وكأنه لم يلاحظ كتاب المبسوط و أخذ عبارته من غيره على نحو لا يؤدي مقصود الشيخ، فراجع المجلد الأول ص ٨٤ من كتاب الجواهر الطبعة السادسة.

(١) وسائل الشيعة ج ١ / ١٠١ ب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٣

.....

الميتة، والأقوى فيها النجاسة.

و يستدل لها بوجوه:

الأول: ما ذكره المحقق الهمداني (قده) من أن الغالب أن ملاقات عين النجس لا-توجب التغير، بل الموجب له هو ملاقات المتغير بأوصاف النجس، فإن الميتة الواقعة في الماء بنفسها لا تغيّر إلا الماء المجاور لها ثم بقيه الماء البعيدة عن الميتة تتغير بذاك الماء المجاور المتغير بها، فالغالب لو لا الدائم أن التغير إنما يكون بملاقات المتنجس الحامل لأوصاف النجس لا بعين النجس، فإذا شملت الروايات هذا المورد تشمل المقام أيضا. لأنه من مصاديقه، فإن التغير يكون بالمتنجس الحامل لأوصاف النجس، و الجمود على اعتبار التغير بعين النجس يوجب حمل الروايات على الفرد النادر.

و يرد: انه إذا كان الظاهر من أخبار الباب- كما ذكرنا- هو حصول التغير بملاقات النجس، بأن تكون عين النجس واقعة في الماء فلا بد و ان تكون الملاقاة مع النجس مفروضة الوجود، إلا أنه في القليل توجب النجاسة بنفسها، و في الكثير لا توجبها إلا مع التغير. و عليه فلا- أثر للتغير فيما إذا لم يحصل بملاقاة عين النجس. و الحاصل أنه لو كان مطلق التغير كافيا في الحكم بالنجاسة لزم الحكم بها في صورة التغير بالمجاورة أيضا، و إن اعتبرنا الملاقاة مع النجس فلا يكفي التغير بالمتنجس الحامل لأوصاف النجس.

الوجه الثاني: هو أنه لو فرضنا امتزاج ماء حامل لأوصاف النجس بكر من الماء المطلق فحصل التغير في المجموع بوصف النجس، فلا يخلو حكم هذا الممتزج عن أحد ثلاث، إما الحكم بنجاسة المجموع و هو المطلوب، و إما الحكم بطهارته كذلك و هو خلاف النص و الإجماع على اعتبار زوال التغير في طهارة المتغير. و إما الحكم ببقاء كل ماء على حكمه قبل الامتزاج فيبقى الكر على طهارته و ذاك الماء المتنجس على نجاسته، و هذا أيضا خلاف الإجماع على أن الماء الواحد له حكم واحد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٤

.....

و يرد: ان صور هذا الامتزاج ثلاثة، لأنه إما أن يستهلك المتنجس في الكر أو بالعكس أو لا هذا و لا ذاك بحيث لا يغلب أحدهما على الآخر، فيحصل من المجموع ماء متغير بأوصاف النجس.

أما الأولى: فلا ينبغي التأمل فيها في طهارة المجموع، لاستهلاك المتغير في الكر الطاهر، كما إذا ألقى أوقية من الماء المتغير بأوصاف النجس في أكرار من الماء.

و أما الثانية: فلا ينبغي الشك في نجاسة المجموع فيها. وذلك لاستهلاك الكر في المتغير و ليس الحكم بالنجاسة فيها لأجل اعتبار زوال التغير في طهارة المتغير بل لأجل انعدام الكر في المتغير.

و أما الثالثة: فيتعارض فيها دليل نجاسة المتغير مع دليل مطهريه الكر، لأن المفروض فيها عدم زوال أوصاف المتنجس و عدم استهلاكه في الكر، فمقتضى دليله البقاء على نجاسته، كما أن مقتضى دليل عاصمية الكر البقاء على الطهارة، و بما أن الماء الواحد لا يحكم بحكمين فله حكم واحد إما الطهارة و إما النجاسة، فيتعارض الدليلان و بعد التساقت يرجع إلى قاعدة الطهارة، و إن قلنا بجريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، لأن المرجع أيضا قاعدة الطهارة، لسقوط استصحاب كل من الطهارة و النجاسة بالمعارضة. فإن كان مراد المستدل بهذا الوجه الذي هو أشبه بوجه عقلي هذه الصورة فمقتضى القاعدة فيها هو الحكم بالطهارة، و لكن يأتي في الوجه الرابع ما يدل على نجاسته من إطلاق النص.

الوجه الثالث: أن المستفاد من قوله (عليه السلام): فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له مادة- في صحيحه ابن بزيع المتقدمة «١»- أنه ليس سبب طهارة ماء البئر المتغير مجرد النزح، لأن النزح لا- يوجب إلا قلة الماء، و مجرد القلة لا يوجب الطهارة، كما في الماء الراكد بلا مادة، بل السبب الاتصال بالمادة

(١) ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٥

و أن يكون التغير حسيا فالتقدير لا يضر (١).

فلو كان لون الماء أحمر، أو أصفر، فوقع فيه مقدار من الدّم كان يغيره لو لم يكن كذلك، لم ينجس [١] و كذا إذا صب فيه بول كثير لا لون له بحيث

و تجدد الماء إلى أن يزول الريح و يطيب طعم الماء، فقبل زوال التغير يتنجس الماء الخارج عن المادة بالملاقاة مع الماء المتغير، لحصول التغير في المجموع فدلّت الصحيحة على أن المتغير بأوصاف النجس أيضا يوجب تنجس ما غيره من الماء و إن كان عاصما في نفسه.

و يرد: أن الماء المتجدد الذي يخرج تدريجا عن مادة البئر يستهلك في المتغير، فلا بقاء له عرفا حتى يقال بتنجسه بالتغير. الوجه الرابع: و هو الصحيح إطلاق (الشيء) في قوله (عليه السلام) ماء البئر واسع لا- يفسده شيء إلى أن يتغير- في الصحيحة المزبورة- فإنه يشمل النجس و المتنجس الحامل لأوصاف النجس، و غير الحامل لها، بل يشمل الأعيان الطاهرة و لكن مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع الاختصاص ما يترقب منه التنجيس- كما ذكرنا- كما أن قوله (عليه السلام) حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، قرينه على خروج المتنجس إذا لم يكن حاملا- لأوصاف عين النجس، لعدم التنفّر من طعمه أو ريحه، فيسقط الإطلاق من هاتين الجهتين.

و أما المتنجس الحامل لأوصاف النجس فلا قرينه على خروجه، لتنفّر الطبع من وصفه المكتسب من النجس، كتفريه من وصف عين النجس فيبقى تحت الإطلاق. و نحو الصحيح إطلاق الموصول في النبوى و لكن ضعف سنده أسقطه عن الاستدلال به و إن صلح للتأييد.

التغير التقديرى

(١) المشهور عدم كفاية التغير التقديرى فى الحكم بنجاسة الماء. بل

[١] جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنّف «قده» «لم ينجس»: (الحكم بالنجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٦

لو كان له لون غيره، و كذا لو كان جائفا فوق فيه ميتة كانت تغيره لو لم يكن جائفا، و هكذا فى هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الإطلاق محكوم بالطهارة على الأقوى.

اعتبروا أن يكون التغير محسوسا بأحد الحواس الظاهرة، ففى تغير الطعم يعتبر دركه بالذائقة، و فى اللون بالباصرة. و فى الريح بالشامه، فلا- يكفى التغير الواقعى الغير المحسوس من جهة قلة النجاسة، كما إذا وقعت قطرة من الدم فى كر من الماء، فإنه يحصل بها تغير واقعى فى الماء، لانتشار أجزائها فيه و يتغير بها لون الماء واقعا، و إن لم يظهر للحس. و ذلك لأن موضوع الحكم هو التغير فى نظر العرف المنزل عليه الخطابات الشرعية، و فى مورد قلة النجاسة لا يرى العرف تغيرا فى الماء. و لا يكفى التغير التقديرى أيضا فيما إذا كانت النجاسة مسلوبة الصفات أو ضعيفا، كدم ضعيف اللون، فلا يحكم بنجاسة الماء إذا وقع فيه مثل هذا النجس، لعدم حصول التغير فى الماء و ان فرض تغيره به لو كان النجس على صفته المتعارفة، و لم ينقل الخلاف فى ذلك إلا عن العلامة (قده) و بعض من تأخر عنه، فقالوا بكفاية التغير التقديرى فيما إذا كان الماء متصفا بصفات النجاسة بحيث يمنع عن ظهور وصف النجاسة فى الماء، كما لو كان الماء مصبوغا بظاهر أحمر فوق فيه الدم (و دعوى) [١] ان الملاك فى الحكم بنجاسة الماء بالتغير إنما هو غلبة النجاسة على الماء بوجود كمية كثيرة من النجس فيه بحيث تغلب على الماء و غيره، فيكون التغير أماره عليها، فمع فرض بلوغ النجاسة إلى تلك الكمية يتنجس الماء و إن لم يكن تغير فعلى. و حاصل الدعوى إن التغير طريق إلى معرفة غلبة النجاسة على الماء لا أنه بنفسه موضوع للحكم (مندفعة): أولا

فيه و فى الفرض الثالث لو لم يكن أقوى فلا ريب أنه أحوط).

[١] قرب هذه الدعوى صاحب الحدائق، و بنى عليها الحكم بالنجاسة فيما إذا كانت النجاسة مسلوبة الصفات، و حكاها عن العلامة أيضا، فإنه ذهب إلى كفاية التقدير فى هذه الصورة أيضا مبتئا على الوجه فراجع ص ١٨١-١٨٤ ج ١ من الطبع الحديث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٧

.....

بأنه إحالة إلى المجهول. فلا- ينبغى جعله طريقا إلى معرفة كمية النجاسة، إذ لا- تنضبط الكمية، لاختلاف مقادير المياه و مقادير النجاسات الواقعة فيها.

و ثانيا بأنه أشبه بالاستحسان و تنقيح المناط الظنى، لأن ظاهر النصوص هو اعتبار حصول التغير الفعلى الظاهر فى الحسى، لا أنه يكون أماره على كمية النجاسة فى الماء.

ثم إنه يظهر من صاحب الحدائق (قده) أن الأصحاب فرّقوا بين ما إذا كانت النجاسة مسلوبة الصفات، فاختلّفوا فيه على قولين، و ذهب المشهور إلى الطهارة نظرا إلى أن التغير يكون حقيقة فى الحسى، و خالف بعضهم كالعلامة (قده) و غيره، و حكموا فيه بالنجاسة نظرا إلى كفاية التقدير، و بين ما إذا اشتمل الماء على صفة توافق صفات النجاسة بحيث تمنع من ظهور التغير فيه مع بقاء النجس على صفاته الأصلية، فادعى الاتفاق على نجاسته.

أقول: عدم التغير الفعلى فى الماء إنما هو لأحد أمور ثلاثة.

أحدها: عدم المقتضى فى النجاسة، كما إذا فرض خفة لون الدم.

ثانيها: عدم الشرط، كعدم حرارة الهواء، فإن الحرارة تكون شرطاً لتعفن الميتة الواقعة فى الماء فمع برودة الهواء لا يتغير الماء بالميتة الواقعة فيه.

ثالثها: وجود المانع عن الحس فى الماء، كما إذا كان لون الماء أحمر، فوقع عليه الدم و لم يظهر أثره للباصرة.

و لا ينبغي الإشكال فى عدم تنجس الماء فى الصورة الأولى و الثانية، لعدم حصول التغير فى الماء لا حساً و لا واقعا، و إنما هو التقدير فقط، و قد عرفت أنه لا أثر لكمية النجاسة لظهور الأدلة فى دخل التغير الفعلى فى موضوع الحكم بالنجاسة.

و أما الصورة الثالثة: فيحكم فيها بالنجاسة لحصول التغير فى الماء واقعا، لتامية المقتضى و الشرط على الفرض إلا أنه منع عن دركه بالحس، فالمانع إنما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٨

[مسألة ١٠] لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة

(مسألة ١٠) لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة من أوصاف النجاسة مثل الحرارة، و البرودة، و الرقة، و الغلظة، و الخفة، و الثقل، لم ينجس

منع عن رؤية لون الدم مثلا لا عن حصول التغير فى الماء [١] نظير ما إذا كان لون جدار الحوض أحمر بحيث يتخيل للحس أن الماء الموجود فيه أحمر، فصب فيه كمية من الدم، و لم يظهر لونه فى الماء لحمرة لون الحوض.

(و توهم) استحالة اجتماع المثليين فإذا كان الماء متلوناً بمثل لون النجاسة كيف يتلون بلونها ثانيا، فلا يتغير حتى واقعا، كما عن بعض مصرًا على عدم النجاسة حتى فى هذه الصورة.

(مندفع) بأن حقيقة الصبغ هو وصول كل جزء من أجزاء اللون إلى أجزاء الماء لما حققه أهله من أن نفس أجزاء الماء لا تتحمل لونا، و إنما التلون عبارة عن وصول كل جزء من أجزاء اللون إلى كل جزء من أجزاء الماء، فيرى الماء أحمر مثلا، و هذا المعنى حاصل فى الماء الأحمر الممتزج بالدم.

ثم إن المصنف ذكر أمثلة ثلاثة، اثنتان من قبيل وجود المانع، و هما الأول و الثالث، و أحدها من قبيل عدم المقتضى، و هو الثانى، و حكم بعدم النجاسة فى الجميع.

و لكن قد عرفت أن التحقيق هو الحكم بالنجاسة فى الفرض الأول و الثالث، و بالطهارة فى الثانى، و قد ظهر وجه ذلك مما قدمنا.

[١] نعم إذا كان المانع مانعا عن التغير لا عن دركه، فلا يحكم عليه بالنجاسة، كما إذا فرضنا اشتمال الماء على الأجزاء الكبرى - أو الملحية و نحوها - المانعة عن تعفن الماء بالميتة و تأثيرها فيه، لعدم حصول التغير واقعا لا أنه حصل و لم يظهر للحس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٩

ما لم يصير مضافا (١).

[مسألة ١١] لا يعتبر فى تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه

(مسألة ١١) لا يعتبر في تنجسه أن يكون التغيير بوصف النجس بعينه، فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس، كما لو أصفر الماء مثلاً- بوقوع الدم تنجس. و كذا لو حدث فيه بوقوع البول أو العذرة رائحة أخرى غير رائحتهما، فالمناط تغيير أحد الأوصاف المذكورة بسبب النجاسة

التغيير بما عدا الثلاثة

(١) إذا تغير الماء بالنجاسة في غير الأوصاف الثلاثة- كالأمثلة المذكورة- لا يحكم عليه بالنجاسة، للأصل إذ لا دليل على التنجس بمطلق التغيير، لأن الأخبار المتقدمة ظاهرة بل بعضها صريحة في حصر النجاسة في التغيير بالريح و الطعم، كقوله (عليه السلام): لا يفسده شيء إلا- أن يتغير ريحه أو طعمه، في صحيحة ابن بزيع المتقدمة «١» و أحقنا بهما التغيير باللون، لورود النص الخاص فيه، فالمطلقات الواردة في الباب.

كرواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب؟ فقال إن تغير الماء فلا تتوضأ منه.» «٢».

لا- بد من حملها على المقيدات. و أما الاستدلال على ذلك بالإجماع- كما عن بعض- فمخدوش بأنه لم يثبت إجماع تعبدى في المقام، لاحتمال استناد المجمعين إلى الأخبار المذكورة المستفاد منها الحصر في الثلاثة لو لم نقل بالاطمئنان بذلك.

و أضعف منه الاستدلال بالنبوى: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» لأنه عامى مرسل كما تقدم «٣».

(١) ص ٦٦

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٣ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

(٣) ص ٦٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٠

و إن كان من غير سنخ وصف النجس (١).

التغيير بغير وصف النجس

(١) هل يعتبر في تنجس الماء التغيير بوصف النجس و لو بمرتبة ضعيفة كالصفرة بوقوع الدم أو يكفى تغيير الماء بوقوعه فيه و لو بحدوث وصف آخر مغاير لوصف النجس، كما إذا حدث للماء بوقوع العذرة فيه رائحة غير رائحة العذرة، وجهان، بل قولان. و قوى في الجواهر [١] الأول. و لكن الأقوى هو الثانى كما فى المتن.

ثم إنه هل يعتبر أن يكون الوصف الزائل عن الماء خصوصاً أوصافه الأولية الطبيعية أو يكفى زوال مطلق وصفه و لو كان وصفاً عرضياً بحيث يرجع الماء إلى وصفه الأصلي بوقوع النجس فيه، كما إذا كان لون الماء أحمر فوقع فيه البول فصار أبيض، و هذا ما تعرض له المصنف فى المسألة الآتية.

و الفرق بين المسألتين هو أن الكلام فى الأولى من حيث المتغير إليه أى الوصف الحادث فى الماء و أنه هل يعتبر أن يكون وصف النجس أو يكفى مطلق الوصف، و فى الثانية من حيث المتغير عنه أى الوصف الزائل عن الماء فالأولى من تقسيمات التغيير و الثانية من تقسيمات الماء، فهما من باين، و من الممكن التفصيل بينهما بدعوى انصراف التغيير فى الأخبار إلى خصوص التغيير بوصف النجس، و لا يدعى ذلك بالنسبة إلى خصوص الأوصاف الأولية للماء. أو بالعكس، فهناك إطلاقان أحدهما بالنسبة إلى التغيير و الآخر بالنسبة إلى الماء و من الجائز تسليم أحدهما دون الآخر، فلا وجه لجعلهما مبنيين على أساس واحد

[١] قال في الجواهر (ج ١ ص ٧٧) الطبعة السادسة: ولعلّ الأول (يعنى التغير إلى أوصاف النجس) هو الأقوى استصحاباً للطهارة مع الاقتصار على المتيقن، وفيه أن إطلاق الروايات المذكورة في المتن تكون حاكمة على الاستصحاب، ولا إجمال فيها حتى يؤخذ بالمتيقن، ودعوى انصرافها إلى خصوص وصف النجس ممنوعه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨١

.....

كما عن بعض.

و كيف كان فالظاهر في المسألة الأولى هو كفاية التغير ولو إلى غير وصف النجس، لإطلاق قوله (عليه السلام) في. صحیحته أبي خالد القمط: «إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب، ولا تتوضأ، وإن لم يتغير ريحه و طعمه فأشرب منه و توضأ» «١» و قوله (عليه السلام) في صحیحته ابن بزيع التي هي العمدة في الباب: إلّا أن يتغير ريحه أو طعمه - الشامل للتغير بريح غير النجس و طعمه و قوله (عليه السلام) في ذيلها: فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه - لا يصلح للقرينية على إرادة خصوص ریح النجس أو طعمه في الصدر بدعوى أن التطيب إنما يكون من ریح النجس أو طعمه، لأنه التتن غالباً، و ذلك لحمله على ما هو الغالب في مياه الآبار التي هي مورد الصحیحته من وقوع الميته فيها، و التغير بأوصافها، فقوله (عليه السلام) هذا محمول على الغالب لا أنه قرينة على الاختصاص.

فما عن الجواهر من دعوى الانصراف إلى خصوص أوصاف النجس و لو كانت من نسخها مندفع بثبوت الإطلاق في الصحیحتين و غيرهما، و بتأييده بقوله (عليه السلام): لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول - في رواية العلاء بن الفضيل المتقدمة «٢» فإن مفهومه أنه إذا لم يغلب لون الماء لون البول ففيه بأس، سواء غلب لون البول على لون الماء أو لا بحيث لا يغلب أحدهما على الآخر. و لعل منشأ توهم الانصراف هو غلبة الموجود في المياه المتغيرة بالتركيب المزجي مع النجاسات، و هو انصراف بدوى زائل بالتأمل. توضيحه: أن التغير الحاصل في الماء بوقوع النجس فيه قد يكون بالتركيب المزجي بين الماء و النجس بتفرق أجزاء النجس في الماء، كتفرق أجزاء العذرة أو

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٣ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

(٢) ص ٦٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٢

.....

البول أو الدم في الماء و امتزاج أحدهما بالآخر، و قد يكون بالتركيب بالخاصية بأن يحصل التغير في الماء من دون تفرق أجزاء الميته في الماء.

و الغالب في الأول هو تغير الماء بأوصاف النجس قبل الملاقاة، لشيوع أجزاء النجس فيه، و لكن هذا لا يوجب إلا الانصراف البدوى، لأن غيره ليس من الفرد النادر.

و أما الثاني فليس فيه الغلبة المذكورة، إذ قد يحصل من اجتماعهما صفة في الماء لم تكن في النجس قبل الملاقاة، كما هو الشأن في التركيب بالخاصية، نظير تركيب النورة مع الماء، فإنه يحدث في الماء حرارة لم تكن قبل الاختلاط في أحدهما، و مقتضى إطلاق

الروايات هو شمول كلا- القسمين، بل مورد أغلبها هو وقوع الميتة أو الجيفة في الماء. نعم الغالب في التغير بالريح هو التغير بريح الجيفة قبل الملاقاة، و أما الطعم و اللون فلا. بل لا سبيل إلى معرفة طعم الجيفة غالباً.

و مما ذكرنا ظهر فساد توهم دلالة بعض الروايات على التخصيص بأوصاف النجس، كصحيحة شهاب الواردة في الماء الذي وقع فيه الجيفة لقوله (عليه السلام) فيها: «إلا أن يغلب الماء الريح فيتن إلى قوله قلت: فما التغير؟ قال:

الصفرة» (١) الدال على اعتبار غلبة ريح الميتة على الماء حتى يصير نتنا و غلبة لونها عليه حتى يصير أصفر.

وجه الفساد هو ورودها مورد الغالب، لأن الجيفة إذا وقعت في الماء أثرت فيه ريحها، و أوجب في الصفرة، لأن اللحم إذ وقع فيه الماء يؤثر فيه الصفرة. بل يمكن أن يستفاد من هذه الرواية أن العبرة بمطلق التغير فإن الصفرة ليست من أوصاف الميتة غالباً. و نحوها في الحمل على الغالب قوله (عليه السلام) في موثقة سماعة: «إذا كان التنن الغالب على الماء فلا يتوضأ و لا يشرب» (٢) لأن

(١) تقدّمت ص

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٤ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٣

[(مسألة ١٢) لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارضى]

(مسألة ١٢) لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارضى، فلو كان الماء أحمر أو أسود لعارض فوقه فيه البول حتى صار أبيض تنجس، و كذا إذا زال طعمه العارضى أو ريحه العارضى (١).

موردها وقوع الدابة الميتة في الماء.

فتحصل: أن العمدة في المقام هو التمسك بإطلاق الروايات الصحيحة الشامل لغير أوصاف النجس من دون موجب لتقيدها، و عدم صحة دعوى الانصراف فلاحظ و تدبر.

زوال الوصف الأصلي و العارضى

(١) قدّمنا الإشارة إلى هذه في ضمن المسألة المتقدمة، و قد ذكرنا أنه لا ملازمة بينهما، لجواز التعميم في إحداهما دون الأخرى، لاختلاف الإطلاقين - أعنى إطلاق التغير و إطلاق الماء المتغير - في الروايات إلا أنه مع ذلك يكون مقتضى إطلاق صحيحة ابن بزيع (أى إطلاق ماء البئر فيها) عدم الفرق بين أن يكون الماء باقياً على أوصافه الذاتية، أو يكون متصفاً بصفة عرضية، فيتنجس و لو تغير وصفه العارضى بوقوع النجس فيه، كالمثال المذكور في المتن. بل الغالب في ماء البئر الذي هو مورد الصحيحة زوال الوصف العارضى، لعروض الملوحة و المرارة أو طعم آخر لمياه الآبار حسب تأثير الأراضى المختلفة، أو عوامل طبيعياً أخرى في ذلك مع أن الماء النازل من السماء الذي هو منشأ تكون الآبار طبيعة واحدة ذات صفة واحدة، و لكنه يتأثر من صفات الأراضى المختلفة التي ينزل عليها المطر بالمجاورة، كما في آبار بلدتنا المقدسة النجف الأشرف، فإنها مالحة بسبب ملوحة الأرض. و بما أن الحكم بالنجاسة بسبب التغير في الصحيحة يكون على نحو القضية الحقيقية يثبت لجميع أفراد موضوعها المقدر وجودها في الخارج، لشمول الموضوع لجميع أفراد الآبار المختلفة مياهها من حيث اللون و الطعم و العذوبة و الملوحة و غيرها من الصفات، و معه لا مجال لدعوى الانصراف إلى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٤

[مسألة (١٣) لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس]

(مسألة ١٣) لو تغير طرف من الحوض مثلا- تنجس، فإن كان الباقي أقل من الكر، تنجس الجميع، وإن كان بقدر الكر، بقي على الطهارة، وإذا زال تغير ذلك البعض، طهر الجميع و لو لم يحصل الامتزاج على الأقوى (١).

خصوص الوصف الذاتي، فإن كان ثمة انصراف وإنما هو انصراف بدوى زائل بالتأمل.

تغير بعض الماء

(١) إذا تغير طرف من الحوض مثلا- و كان الباقي أقل من الكر تنجس الجميع، لانفعال الباقي بملاقاة المتغير، وإن كان كرا بقي على طهارته، وهذا كسابقه ظاهر. وإنما الكلام في أنه إذا زال تغير ذاك البعض فهل يطهر، بمجرد الملاقاة مع الكر أو يعتبر الامتزاج معه، وهذا من مصاديق البحث المعروف في ان الماء المتنجس هل يطهر بمجرد الاتصال بالعاصم أو يعتبر فيه المزج. والمشهور على كفاية مجرد الاتصال، ولم ينسب الخلاف إلى من قبل المحقق (ره) والقول الآخر هو اعتباره كما نسب إليه، وحكى عن آخرين أيضا. والأصح ما عليه المشهور.

و يستدل له بوجوه:

الأول: الإجماع على أن الماء الواحد ليس له إلا حكم واحد، وهذا الماء لا يمكن أن يحكم على مجموعه بالنجاسة، لأن الطرف الآخر كر لا ينفعل بالملاقاة، فلا محالة يحكم عليه بالطهارة، وأما الحكم بنجاسة ما زال تغيره و طهارة الكر فهو خلاف الإجماع. وفيه أولا: إن الإجماع التعبدى غير محتمل في المقام، لوجود مدارك أخر استند إليها القائلون بعدم اعتبار الامتزاج، فلم يحصل لنا القطع بعدم جواز حكمين مختلفين للماء الواحد، فمن الجائز أن يحكم على بعضه بالنجاسة و على البعض الآخر بالطهارة، كما كان قبل زوال تغير ذاك البعض.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٥

.....

الوجه الثانى: ما هو بمنزلة التعليل الوارد فى أخبار ماء الحمام لطهارة ماء الحياض كقوله (عليه السلام): أ ليس هو جار- فى موثقة حنان قال: «سمعت رجلا- يقول لأبى عبد الله (عليه السلام): إنى أدخل الحمام فى السحر و فيه الجنب و غير ذلك، فأقوم فأغتسل فينتضح على بعد ما أفرغ من مائهم؟ قال: أ ليس هو جار؟ قلت: بلى قال: لا بأس» (١).

إذ الحكم بطهارة مياه الحياض الصغار- و هى المراد من ماء الحمام- فى حال الجريان شامل بإطلاقه لصورتى الدفع و الرفع، و جريانها إنما هو باعتبار اتصالها بالمادة و هى الخزائنة الكبيرة المتصلة بها بواسطة أنبوب جار عليها يفتح عند الحاجة، و إطلاق الحكم بطهارتها أعم من زوال النجاسة عنها، بحيث كانت قبل اتصال المادة بها متنجسة، فترفع النجاسة عنها بالاتصال بالمادة، و من دفعها عنها، فلا تنتجس بملاقاة النجس، و يتعدى عن مورد الموثقة إلى مطلق الماء المتنجس المتصل بالعاصم، إما للقطع بعدم خصوصية للحمام، أو لعموم التعليل المذكور فيها. بل ربما يقال إن طهارة الماء المتنجس بالاتصال بالكر أولى من طهارة ماء الحمام المتصل بالخزانة بواسطة أنبوب و نحوه.

و أما توهم حصول الامتزاج القهرى فى مياه الحياض الصغار، لاستلزام جريان المادة عليها تموجها، و اختلاط بعض أجزاء الماء فيها ببعض، و إشاعة الماء الطاهر فى سائر الأجزاء خصوصا حال الاستعمال.

(فمدفع) أولا: بأن التعليل فى الموثقة إنما هو بنفس الجريان الحاصل من الاتصال بالمادة لا به و بالامتزاج معا.

و ثانيا: بأننا لا نسلم حصوله قهرا كما يظهر بصب جوهر أحمر مثلا في حوض الماء، فإنه لا يمتزج بجميع الماء إلا بالعلاج و الخلط.
و أما رواية بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «ماء الحمام لا

(١) الوسائل ج ١ ص ١٥٤ باب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٦

.....

بأس به إذا كانت له مادة» (١).

فدلالتها على المطلوب و إن كانت واضحة، لتعليق عدم البأس فيها على وجود المادة لماء الحمام، و بإطلاقها تشمل الدفع و الرفع إلا أن ضعف سندها يسقطها عن الاستدلال بها و إن صلحت للتأييد.

و أما صحيحة داود بن سرحان قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في ماء الحمام؟ قالت: هو بمنزلة الماء الجاري» (٢).
فسندها و إن كان قويا إلا أنها قاصرة الدلالة، لأن تنزيل ماء الحمام بمنزلة الجاري لا يدل إلا على ثبوت حكمه له في الجملة، فلا دلالة للتنزيل المذكور على حكم الجاري، و انه إذا تنجس بعضه فهل يعتبر في طهارته امتزاجه بما يخرج من المادة أو لا، فلا بد في إثبات ذلك من دليل خارج. نعم تدل على اعتصام ماء الحمام عن الانفعال بملاقاة النجس كالماء الجاري.

الوجه الثالث: التعليل الوارد في صحيحة ابن بزيع لتهارة ماء البئر بعد زوال تغيره بالنزح (بأن له مادة) مع عدم احتمال اختصاصه بخصوص ماء البئر بمناسبة الحكم و الموضوع، و عدم احتمال اختصاص المادة بالنزح. لأن ملاكها العصمة الثابتة في الكر أيضا. و هي ما تقدم ذكرها «٣» عن الرضا (عليه السلام) أنه قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، لأن له مادة. و تقريب الاستدلال بهذه الصحيحة الشريفة التي هي العمدة في المقام هو أن يقال إن الظاهر أن المراد من الواسع شرعا- أي واسع الحكم- في مقابل ما ينفعل بالملاقاة، كالماء القليل، فيكون قوله (عليه السلام): لا يفسده شيء تفسيراً للواسع. و أما إرادة الوسعة الخارجية بمعنى الكثرة فبعيدة عن لسان الشارع المتصدى لبيان الأحكام.

(١) الوسائل ج ١ ص ١١١ باب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٠ باب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٣) ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٧

.....

ثم إن التعليل المذكور في الصحيحة فيه احتمالات ثلاثة بل أربعة.

(الأول): التعليل لخصوص قوله (عليه السلام) واسع فالمعنى أنه لا يتنجس ماء البئر بملاقاة النجس لاتصاله بالمادة، فلا تدل حينئذ على رفع النجاسة عنه بمجرد الاتصال بها الذي هو المطلوب. بل غايته الدلالة على دفعها عنه لذلك. و هذا الاحتمال و إن كان صحيحا في نفسه إلا أن تخصيص التعليل به مع بعده لفظا، و إمكان رجوعه إلى أقرب منه وحده، أو رجوعه إليهما معا خلاف الظاهر.

(الاحتمال الثاني): رجوعه إلى ترتب زوال الريح و طيب الطعم على النزح، نظير قول القائل: (لازم غريمك حتى يوفيك حقه) فإنه يكره ملازمتك) فإنه تعليل لترتب وفاء الحق على ملازمة الغريم. و هذا و إن كان صحيحا في نفسه إلا أنه تعليل لأمر تكويني خارج

عن وظيفة الشارع بما هو شارع مبين للأحكام وعلل تشريعها.

(الاحتمال الثالث): رجوعه إلى خصوص طهارة الماء بعد زوال تغيره المستفادة من قوله (عليه السلام): فينزع حتى يذهب الريح ويطيب الطعم، لأن المستفاد منه هو طهارة الماء بذلك، لأن النزع لا يكون واجبا نفسيا. بل هو مقدمة لزوال التغير الذي هو شرط طهارة الماء. و عليه يكون تعليلا- لخصوص رفع النجاسة، كما أنه على الاحتمال الأول تعليل لخصوص دفعها، وهذا الاحتمال صحيح في نفسه، و ليس له أى مبعث خصوصا مع ملاحظة القرب اللفظي، فالقدر المتيقن إرادته من التعليل المذكور.

(الاحتمال الرابع): هو الجمع بين الاحتمال الأخير و الأول، فيكون تعليلا- للدفع و الرفع معا. و هذا هو الظاهر و المتعين من بين الاحتمالات المذكورة، و إن لم يتوقف عليه الاستدلال، لما ذكرناه فى الأصول فى بحث الاستثناء المتعقب للجمل من أن القدر المتيقن هو رجوعه إلى الأخير، و إذا أمكن الرجوع إلى جميع ما سبق تعين ذلك، لعدم الترجيح، فرجوعه إلى الجميع أولى من تخصيصه بالأخير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٨

[مسألة ١٤] إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير، ثم تغير بعد مدة

(مسألة ١٤) إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير، ثم تغير بعد مدة، فإن علم استناده إلى ذلك النجس تنجس، و إلا فلا (١).

و هذا البحث لا يختص بالاستثناء. بل يجرى فى كل قيد مذكور فى الكلام، كما إذا قال القائل: لا تسافر و لا تصم يوم الجمعة، فإن الظرف مردد بين رجوعه إلى خصوص الصوم أو رجوعه إليه و إلى السفر معا، و الثانى أولى، إذا لم يكن ترجيح فى الاختصاص بالأخير، و إن كان إرادته متيقنا على كل حال.

و مما ذكرنا يندفع ما عن شيخنا البهائى (قده) فى حبل المتين من إجمال التعليل، لاحتمال رجوعه إلى ترتب زوال التغير على النزع، مع احتمال رجوعه إلى الأول أو الأخير.

وجه الاندفاع أن رجوعه إلى أمر تكوينى ليس من وظيفة الشارع و رجوعه إلى الأول و الثالث معا هو الظاهر، لعدم مرجح للاختصاص بأحدهما كما قدمنا.

ثم إنه ربما يشكل على الاستدلال بهذه الصحيحة بأن موردها البثر و فيه يحصل الامتراج القهري بالنزع و تجدد الماء من منابع البثر، لأن خروجه تدريجا يوجب خلطه بالباقي فيحصل الامتراج لا محالة.

و يندفع: بأن موردها و إن كان كذلك إلا أن تعليل طهارة ماء البثر فيها إنما هو بخصوص وجود المادة له، لا به و بالامتراج معا، فيعلم أنه لا دخل له فى الحكم بالطهارة و إلا لوجب التعليل بالمجموع.

و بالجملة المتحصل من الصحيحة هو أنه يعتبر فى طهارة ماء البثر المتغير بالنجاسة أمران، أحدهما: زوال التغير إذ بدونه لا يحكم بطهارة الماء و إن كان متصلا بالمادة، سواء حصل بالنزع كما فى مفروض الرواية لأنه المجعول غاية للنزع أم بغيره من علاج أو صفق الرياح و نحو ذلك، لعدم خصوصية للنزع قطعاً. الثانى: الاتصال بالمادة فالنزع علة لزوال تغير الماء و الاتصال بالمادة علة لطهارته فكأنه قال (عليه السلام) فينزع حتى يزول التغير فيطهر لأن له مادة.

(١) إذا وقع النجس فى الماء الكر، فإن لم يتغير به فلا إشكال فى الطهارة،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٩

و إن تغير به فإن علم استناد التغير إلى النجس - كما إذا وقع دم كثير فيه فتغير لونه - فلا إشكال في النجاسة سواء أ كان حصول التغير بمجرد الملاقاة، كما في المثال، أم بعدها و لو بعد خروج النجس من الماء أيضا، لكن بشرط العلم باستناد التغير إلى النجس السابق، لصدق التغير بالنجاسة في كلا الفرضين، نظير استناد الموت إلى أكل السم و لو مع تأخر الموت عنه بأيام، و لم يقيد الدليل بحصول التغير بمجرد الملاقاة أو ببقاء النجس في الماء حال التغير، فمقتضى إطلاقه شمول كلا الفرضين.

و أما إذا شك في استناد التغير إلى النجس - كما إذا فرضنا وجود ميتة سمكة في الماء و شككنا في استناد تغير ريحه مثلا بميتها الطاهرة أو بميتها الشاة التي كانت في الماء قبل ذلك - فلا يحكم حينئذ بالنجاسة، لاستصحاب عدم تغير هذا الماء بالنجس، فالتغير و الملاقاة مع النجس و إن كانا مفروضين و محرزين بالوجدان إلا - أن استناد التغير إلى ملاقاة النجس مشكوك فيه على الفرض، فيستصحب عدمه. و معه لا مجال لاستصحاب طهارة الماء و لا لقاعدتها، لحكومة الأصل الموضوعي على الأصل الحكمي.

فإن قيل: إن موضوع الاستصحاب هو التغير و لا حاله سابقة لعدم استناده إلى النجس كي يستصحب، لأنه حينما وجد وجد مستندا إما إلى النجس و إما إلى الطاهر.

قلت أولا: ليس الموضوع التغير. بل هو الماء، لأنه المتنجس بسبب حصول التغير، كما هو المستفاد من أخبار الباب، فيقال هذا الماء لم يكن متغيرا بالنجاسة سابقا و الآن كما كان.

و ثانيا: سلمنا ذلك إلا أنه لا مانع معه من استصحاب العدم الأزلي، و لا يحتاج فيه إلى تحقق وجود الموضوع خارجا، كما في المرأة المستصحب عدم كونها قرشية بالعدم الأزلي السابق على وجودها في الخارج، و لا يعارض ذلك باستصحاب عدم استناده إلى الطاهر، لأنه لا أثر له إلا بالملازمة العقلية، لأن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٠

[مسألة ١٥] إذا وقعت الميتة خارج الماء و وقع جزء منها في الماء

(مسألة ١٥) إذا وقعت الميتة خارج الماء و وقع جزء منها في الماء، و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج تنجس (١) بخلاف ما إذا كان تمامها خارج الماء.

موضوعه هو الاستناد إلى النجس الملازم عقلا لعدم استناده إلى الطاهر، و هو من الأصل المثبت الذي تحقق عدم حجته. و لو سلم فيتساقطان بالمعارضة و يرجع إلى قاعدة الطهارة أو استصحابها.

التغير بالداخل و الخارج

(١) تقدم أن التغير إنما يوجب نجاسة الماء إذا كان حاصلًا عما من شأنه تنجيس الماء القليل. و من الظاهر أنه لا يتنجس القليل إلا بملاقاة النجس معه لا بالأعم منه و من المجاورة، فالملاقاة وحدها كافية في تنجس القليل.

و أما في الكثير فيحتاج في الحكم بنجاسته إلى غلبه النجاسة عليه و تغير أحد أوصافه، و لا تكفي الملاقاة وحدها. و من هنا قد ذكرنا أنه لا يصح التمسك بإطلاق صحيحة ابن بزيع للنجس بالمجاورة باعتبار أن (الشيء) المذكور فيها أعم من أن يكون ملاقيا للماء أو مجاورا له فيما إذا أوجب تغيره.

و بالجملة: لا بد من استناد التغير إلى الملاقاة محضا، فإذا وقع بعض الميتة في الماء و بعضها الآخر خارج الماء، و تغير بالمجموع لا يمكن الحكم بالنجاسة لعدم شمول الدليل له، و إلا لزم الحكم بها في صورة التغير بالمجاورة أيضا لصدق التغير بالنجاسة و لكن قد عرفت عدم صحته، و ان المعتبر إنما هو صدق التغير بملاقاة النجس و من هنا يعلم عدم وجود إطلاق لنصوص الباب كما توهم، لأن موضوعها الملاقاة كما عرفت.

و أما توهم أن الغالب في الجيفة التي تكون في الماء بروتز بعضها فإذا حكم فيها بالنجاسة مع استناد التغير إلى مجموع الداخل و الخارج فلا بد من الحكم بها في المقام، لعدم الفرق بينهما في نظر العرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩١

[مسألة ١٦] إذا شك في التغير و عدمه، أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاة

(مسألة ١٦) إذا شك في التغير و عدمه، أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاة، أو كونه بالنجاسة أو بطاهر لم يحكم بالنجاسة (١).

[مسألة ١٧] إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فأحمر بالمجموع

(مسألة ١٧) إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فأحمر بالمجموع لم يحكم بنجاسته (٢).

(فمندفع): بأن بعضها و إن كان بارزا خارج الماء إلا أن التغير مستند إلى الجزء الداخل في الماء الملقى له لا إلى المجموع، فلا وجه لتفصيل المصنف بين التغير بالمجاورة و بين التغير بمجموع الداخل و الخارج.

التغير بالخارج دون الداخل إذا لاقى الماء بعض جسد الميتة مما لا يغيره و تغير بالبعض الآخر - كما إذا وقعت جيفة بجنب الماء و وقع شعرها أو صوفها فيه، و تغير بريح الجيفة الخارجة من الماء - لا يحكم عليه بالنجاسة، لأن الملقى للماء لم يكن مغيرا له، و ما أوجب تغيره لم يكن ملاقيا معه. و قد عرفت لزوم استناد التغير إلى ملاقاة النجس.

(١) لأن المرجح في جميع الفروض الثلاثة الأصل. و هو أصالة عدم التغير في الأول. و أصالة عدم الملاقاة مع النجس في الثاني. و أصالة عدم التغير بالنجاسة في الثالث. و الفرض الأخير هو ما تقدم في (مسألة ١٤). و معه لا مجال للأصل الحكمي لحكومة الأصل الموضوعي عليه، كما تقدم. و موضوع الحكم في المقام هو الماء المتغير بملاقاة النجس، فهو مركب من قيود ثلاثة، فإذا شك في قيد من قيوده يكون مقتضى الأصل عدمه.

التغير بالنجس و الطاهر

(٢) إذا تغير الماء بالمجموع من الطاهر و النجس ففيه صورتان:

الأولى: أن يكون النجس وحده كافيا في التغيير لو انفرد عن الطاهر، و لو بمرتبة ضعيفة، إلا - أنه مع ذلك انضم إليه الطاهر، فتغير بالمجموع على نحو أشد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٢

[مسألة ١٨] الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر

(مسألة ١٨) الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر. نعم الجارى و النابع إذا زال تغيره بنفسه طهر، لاتصاله بالمادة. و كذا البعض من الحوض إذا كان الباقي بقدر الكر كما مر (١).

كما في مثال المتن. و فيها يحكم بالنجاسة، لصحة استناد التغير إلى النجس و إن لم يكن محسوسا، لأن المانع إنما يمنع عن الرؤية و الحس لا عن تغير الماء بالنجس كما تقدم في (مسألة ٩). و قد تقدم أيضا توهم اجتماع المثليين حينئذ مع جوابه.

الثانية: أن لا يكون النجس وحده كافيا في ذلك. بل المجموع المركب منه و من الطاهر كان مؤثرا في تغير الماء بحيث كان كل

منهما جزء العلة. وفيها يحكم بالطهارة، لعدم استناد التغير إلى النجس وحده. نعم لو كان غير النجس دخيلاً في حصول التغير بالنجس حكم بنجاسته. لاستناد الأثر إلى المقتضى وإن أنيط تأثيره بوجود الشرط. وظاهر المصنف إرادة الصورة الثانية، لحكمه بالطهارة، و يحتمل إرادة الأولى أيضاً بدعوى أن التغير فيها تقديري لا حسي، وهو لا يكفي في الحكم بالنجاسة، كما تقدم تفصيله في (مسألة ٩).

زوال التغير

(١) إذا زال تغير الماء بنفسه لا بالمزج مع الكثير سواء أ كان بعلاج أم بغيره كتصفيق الريح وأشعة الشمس ونحو ذلك لم يطهر من غير اتصاله بالكر أو الجارى وإن كان كثيراً، فالمراد من قوله: (بنفسه) ما يقابل الاتصال بالكر أو الجارى. والكلام تارة في الماء القليل وأخرى في الكثير.

أما القليل: فقد يستند في الحكم بنجاسته إلى الإجماع، فإن تم وإلا فيشترك مع الكثير في وجه الحكم بالنجاسة من الاستصحاب والأخبار.

و أما الكثير: فيقع الكلام فيه في مقامين:

(الأول) فيما يقتضيه الأصل العملي.

و (الثاني) فيما هو مقتضى الدليل الاجتهادي من حيث دلالة على الطهارة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٣

.....

أو النجاسة.

أما المقام الأول: فالمعروف فيه هو التمسك باستصحاب النجاسة. ولا يرد عليه الإشكال بتعدد الموضوع بتوهم أن المحكوم بالنجاسة سابقاً هو الماء المتغير، وما يشك في بقاء النجاسة له غير المتغير، لاندفاعه بأن الموضوع في نظر العرف هو الماء. والتغير من حالاته، وإنما الشك من جهة أن التغير هل هو علة للنجاسة حدوثاً وبقاءً أو حدوثاً فقط، كما حقق في محله. نعم يرد عليه ما ذكرناه في مباحثنا الأصولية من الإشكال على الاستصحاب في الشبهات الحكمية من جهة معارضته دائماً باستصحاب عدم الجعل أزلاً بالنسبة إلى الزمان المشكوك فيه.

ففي المقام يكون استصحاب النجاسة إلى ما بعد زوال التغير معارضاً باستصحاب عدمها في هذا الحال، فالمرجع بعد التساقت بالمعارضة قاعدة الطهارة.

و أما المقام الثاني: فقد يستدل فيه على طهارة الماء بعد زوال تغيره - وقد حكى القول بها عن بعض - [١] بوجوه، الأول: ما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) «إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً» (٢).

بدعوى دلالتها على أن بلوغ الماء كراً لا يجتمع مع حملة الخبث، وهو عام يشمل الدفع والرفع، خرج منه حال التغير بالنص، فيبقى ما بعد زواله تحت العموم بناء على ما هو التحقيق من لزوم الرجوع إلى عموم العام لا استصحاب حكم المخصص فيما إذا لم يكن للدليل التخصيص إطلاقاً يشمل ما بعد زمان التخصيص.

[١] كما في الجواهر: أنه لم ينقل عن أحد الخلاف في عدم الطهارة إلا عن يحيى ابن سعيد في الجامع، وعن العلامة في نهاية الأحكام أنه تردّد في حصول الطهارة بزوال التغير من قبل نفسه خاصة، وفي المنتهى نقل لخلاف فيه عن الشافعي وأحمد، ولم ينسبه لأحد من أصحابنا ص ١٦٦ ج ١ الطبعة السادسة.

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٧ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٤

.....

و فيه أولاً: ضعف السند [١] و ثانياً: قصور الدلالة، لأن الظاهر من قوله (صلى الله عليه وآله) لم يحمل خبثاً دفع النجاسة لا الأعم منه و من الرفع، فيكون مفاده مفاد بقیة الروایات الدالة على عدم تنجس الكر بملافة النجس، كقوله (عليه السلام) في عدة روايات: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» [٢].

الثاني: قوله (عليه السلام) في صحیح ابن بزيع المتقدمة [٣] «حتى يذهب الريح و يطيب طعمه» بناء على كون (حتى) تعليلاً للنزح لا أنه غاية لاستمراره، فيدل على أن مجرد زوال التغيير كاف في طهارة الماء، لأن المعنى أنه ينزح لكي يذهب ریح الماء و يطيب طعمه فيطهر بذلك.

و فيه: أن الاستدلال به يبتنى على أمرين ممنوعين.

(الأول): كون (حتى) تعليلية نظير قولك: «أسلم حتى تدخل الجنة: و لازم غريمك حتى يوافيك» مع أن ظاهره أنه لبيان الغاية كما في قولك «سر حتى تدخل الكوفة» فلو أمكن في الكلام ذلك و جب الحمل عليه إلا أن تقوم قرينة على الخلاف، كما في الأمثلة، فلا موجب لصرفه عن ظهوره. و بما أن النزح مقدمة

[١] لأنها لم ينقل في كتب الحديث عن الأئمة عليهم السلام، و إنما رواها ابن إدريس في السرائر مرسلًا عن النبي (صلى الله عليه وآله) و كذلك المرتضى و الشيخ في الخلاف على ما حكى عنهم. و المرسل لا يكون حجة. فدعوى ابن إدريس أنها مجمع عليها بين المخالف و المؤلف ظاهرة المنع، كدعوى صاحب الجواهر من أن إرسالها لا يمنع عن العمل بها، لأنه رواها من لا يطعن في روايته كالمرتضى و الشيخ مع عملهما بها مع أن المرتضى لا يعمل بأخبار الآحاد، بل ادعى انجبارها بنقل ابن إدريس إجماع الأصحاب على طهارة القليل بإتمامه كرا مع استدلاله بهذه الرواية على الطهارة أيضاً. وجه الضعف أن جلاله شأن المرسل لا يخرج الرواية عن الإرسال بالنسبة إلينا و إن عمل به المرسل مع عدم إحراز عملهما بها، و أما الانجبار بمجرد نقل الإجماع على ما دل عليه الرواية فأظهر منعا، لعدم ثبوت استناد المجمعين إليها أولاً، و عدم الانجبار بعملهم ثانياً، كما مر مرارا.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٧ و ١١٨ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١ و ٥ و ٦.

(٣) ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٥

.....

إعدادية للحكم بالطهارة و لم يعلم مقداره و أنه عشرة دلاء أو عشرين أو أكثر فيبين الإمام (عليه السلام) أن حده زوال التغيير. هذا مضافاً إلى استلزامه رجوع التعليل بقوله: «لأن له مادة» إلى أمر عرفي خارج عن وظيفة الشارع، و هو ترتب زوال التغيير على النزح لا إلى طهارته، كما تقدم استظهاره.

(الثاني): عموم التعليل كى يشمل ماء البئر و غيره و منه المقام، مع أن الظاهر من اللام في قوله (عليه السلام) «حتى يذهب الريح» أنه

للعهد، فيكون إشارة إلى ماء البئر، كما أن مرجع الضمير في قوله (عليه السلام) «و يطيب طعمه» أيضا ذلك، فيحتمل خصوصية المورد، فلا- عموم في التعليل. و عليه لا يمكن التعدى إلا إلى مثل البئر مما له مادة كالجارى و لو سلم كون «حتى» تعليلية. و لو منع عن الظهور فيما ذكرناه فلا أقل من الإجمال.

(الثالث): دلالة الأخبار على دوران النجاسة مدار التغير حدوثا و بقاء، فإذا زال التغير ارتفع الحكم بالنجاسة، كما هو شأن كل عنوان أخذ موضوعا للحكم، كجواز الاقتداء بالعدل و التقليد للمجتهد.

و فيه: أنه لا دلالة للأخبار إلا على حدوث النجاسة بحدوث التغير فى الماء و لا دلالة فيها على الدوران المذكور، كما لا يخفى على من راجعها. بل ربما يستظهر منها بقاء النجاسة حتى بعد زوال التغير. فتحصل مما ذكرناه أنه لا يتم شىء من أدلة القول بالطهارة. و الأقوى هو القول بالنجاسة، كما هو المشهور، و يدل عليه إطلاق الأخبار الناهية عن الوضوء و الشرب عن الماء إذا تغير، كقوله (عليه السلام) فى صحيحة حريز: «إذا تغير الماء و تغير الطعم فلا- توضع منه و لا تشرب» (١) فإن الموضوع فيه نفس الماء، و حكم عليه بالنجاسة بشرط حدوث التغير فيه، و مقتضى إطلاقه

(١) تقدّمت ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٦

.....

شمول الحكم لما بعد التغير أيضا، و ليس الموضوع فيه الماء المتغير حتى يشكل بانتفائه عند زوال قيده، فتكون هذه الروايات نظير ما دل على عدم جواز شرب الماء إذا لاقاه البول، فإنه يشمل بإطلاقه لما بعد الملاقاة. بل يمكن استفادة الإطلاق مما دل على الحكم الوضعى - أى النجاسة- كقوله (عليه السلام) فى صحيحة ابن بزيع: «إلا أن يتغير» لدلالته على الحكم بنجاسة الماء بمجرد حدوث التغير. و لو نوقش فى ذلك فيكفينا إطلاق ما دل على الحكم التكليفي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٧

[فصل فى الماء الجارى]

إشارة

فصل فى الماء الجارى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٨

.....

تعريف الماء الجارى، اعتصام الماء الجارى، النابع الواقف فى حكم الجارى، الشك فى وجود النبع، استصحاب العدم الأزلّى، الرّاكد المتّصل بالجارى كالجارى، إذا تغيّر بعض الجارى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٩

فصل الماء الجارى- و هو النابع السائل على وجه الأرض، فوقها، أو تحتها، كالقنوات (١).

فصل فى الماء الجارى

(١) نتكلم فى الماء الجارى فى مقامين، الأول فى موضوعه، و الثانى فى حكمه.

أما المقام الأول: اعتبر المشهور فى الماء الجارى الذى هو موضوع لأحكام خاصة أمرين: (النبع و السيلان) و هو المنسوب إلى الفهم العرفى من لفظ (الماء الجارى). و النسبة بين الأمرين العموم من وجه كما هو واضح.

و ذهب بعضهم إلى كفاية مجرد السيلان و الجرى على الأرض نظرا إلى صحة إطلاق الماء الجارى على المياه الجارية من ذوبان الثلوج من فوق الجبال، كما عن ابن أبى عقيل.

و أورد عليه بمنع الصدق عرفا، لأن الكلام فى مفهوم الماء الجارى الذى هو قسم خاص من أقسام المياه، و له أحكام خاصة، دون لفظ الجارى لغه، و إلا- فيصدق الجارى على الماء المنصب من الإبريق و نحوه، و لم يتوهم أحد صدق الماء الجارى عليه. بل و كذلك الجارى من ذوبان الثلج إذا كان قليلا، فإنه ينصرف عنه الإطلاق جزما. بل عن جامع المقاصد: إن الجارى لا عن نبع من أقسام

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٠

.....

الراكد يعتبر فيه الكرية اتفاقا ممن عدا ابن أبى عقيل.

أقول: إن كان مراد ابن أبى عقيل دعوى صدق الماء الجارى على مطلق ما يجرى على وجه الأرض حتى مثل ماء الإبريق المنصب على الأرض ففيه منع ظاهر. و إن كان مراده صدقه على ما يكون الجريان الفعلى وصفا لازما له عرفا- أى ما يكون جاريا بالفعل بحسب طبعه- كما فى الأنهر الجارية من العيون أو من ذوبان الثلوج فلا- محيص عن الالتزام به، لأن منع صدق الماء الجارى على الأنهر الجارية من ذوبان الثلوج التى على الجبال مكابرة محضة، و موجب لخروج أكثر أفراد الماء الجارى عن مفهومه، لما عن أهل الخبرة من أن أكثر أنهر العالم يتشكل من ذوبان الثلوج، فلا- وجه لاعتبار النبع من الأرض فى مفهوم الماء الجارى، فيصدق هذا المفهوم على مطلق ماله مادة طبيعية سواء أ كانت العيون أو الثلوج أو غيرهما كالنهر الجارى من البحر، فإن البحر مادة له عرفا و إن كان هو راكدا، و محكوما بحكمه. نعم الماء الجارى من الثلج القليل بحيث لا يصدق عليه أنه ذو مادة لا يكون من مصاديق هذا المفهوم، فلا ينبغى النقض به، و نحوه مياه السيول لعدم الدوام فى مادتها، كما أنه لا يصدق على ماله مادة جعلية، كماء الحمام و ماء الأنابيب المتعارفة فى عصرنا إذا لم يكن متصلا بالنهر و كان متصلا بحياض الماء فقط. نعم يثبت حكم الجارى للماء القليل المتصل بالكر من حيث عدم انفعاله بملاقاة النجس بتعبد شرعى لورود النص بذلك فى ماء الحمام. بل يدل عليه عموم التعليل فى صححة ابن بزيع الواردة فى ماء البئر بقوله (عليه السلام) «لأن له مادة» فإنه يشمل مطلق المياه القليلة المتصلة بالمادة و لو غير ماء الحمام.

و ذهب بعضهم إلى كفاية مجرد النبع فى صدق الماء الجارى بلا اعتبار السيلان، كما عن الشهيد الثانى (قده) فى المسالك. فإنه قال: «المراد بالجارى النابع غير البئر سواء جرى أم لا- و إطلاق الجريان عليه مطلقا تغليب أو حقيقة عرفية». (و فيه) أن الظاهر من الجارى عرفا هو الجارى بالفعل لا ما فيه اقتضاء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠١

لا ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير (١) سواء كان كرا أو أقل.

الجريان و إن لم يجر بالفعل لعلو أطرافه، كما فى العيون، فالعرف العام لا يساعد على ذلك، و عرف الفقهاء غير ثابت. بل ثبت عدمه، لتصريح كثير منهم باعتبار الجريان الفعلى. فإن أراد (قده) من التعميم إلحاق العيون الواقعة بالجارى حكما من حيث عدم انفعال قليله لاتصاله بالمادة فلا بأس، إلا أنه لا يدخل بذلك فى موضوع الماء الجارى بحيث يثبت له ما بقيت للجارى من الأحكام، كعدم اعتبار

التعدد في الثوب المتنجس بالبول إذا غسل في الجارى كما فى.

صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله فى المركز مرتين، فإن غسلته فى ماء جار فمرة واحدة» (١).

فالمتحصل: ان الظاهر من لفظ الماء الجارى فى العرف الثابت به اللغوة هو الماء السائل عن مادة طبيعية سواء سال فوق الأرض أو تحتها، كالفنوت والآبار الجارية. و أما اعتبار الفوران و عدمه بحيث يكفى الرشح فىأتى الكلام فيه عند تعرض المصنف له. هذا تمام الكلام فى المقام الأول، و يأتى الكلام فى المقام الثانى.

(١) ذكرنا أن المقام الثانى الذى نبحث فيه هو فى بيان حكم الماء الجارى.

فنقول: لا خلاف فى تنجس الماء الجارى إذا تغير بالنجاسة فى أحد أوصافه الثلاثة (الطعم و الريح و اللون) لدلالة الروايات الكثيرة على ذلك، كما أنه لا خلاف فى عدم تنجسه بملاقاة النجس إذا كان كرا. و إنما الخلاف فى تنجسه بالملاقاة إذا كان أقل من الكر. و المشهور- بل ادعى الإجماع فى كلمات جملة من الأعلام- على عدم اشتراط الكرية، و لم يصرح بالخلاف إلا العلامة فى بعض كتبه، و تبعه الشهيد الثانى فى المسالك، و نسب إلى بعض قدماء الأصحاب أيضا، و إن كان فى النسبة نظر. و كيف كان فالصحيح ما ذهب إليه المشهور، لدلالة جملة من الروايات و استفاضته نقل الإجماعات عليه.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٢

.....

و الكلام فيها يقع من جهتين:

(الأولى) فى دلالتها على عدم اشتراط الكرية.

(الثانية) فى معارضتها على تقدير الدلالة بما دل على انفعال الماء القليل الذى هو حجة العلامة (قده)، فإن النسبة بين الطرفين العموم من وجه لأن مفهوم قوله (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء» (١).

هو تنجس الماء إذا كان أقل من الكر و إن كان جاريا، و لو نوقش فى مفهوم مثل هذه الرواية فلا إشكال فى دلالة بقية الروايات على اعتبار الكرية فى عدم الانفعال، كصحيح إسماعيل بن جابر قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الذى لا ينسجه شىء؟ فقال: كر.» (٢).

فإنه فى مقام بيان تحديد الماء الذى لا ينفعل بالنجس، و بين (عليه السلام) أنه كر من الماء، فالأقل من الكر خارج عن الحد و إن كان جاريا.

أما الجهة الأولى: ففى دلالة الروايات على عدم اشتراط الكرية فى الجارى. و هى على طوائف:

منها: الروايات الواردة فى البول فى الماء الجارى. و هى على قسمين:

(أحدهما) ما سئل فيه عن حكم الماء الجارى الذى يبال فيه.

(ثانيهما) ما سئل فيه عن حكم البول فى الجارى.

أما الأول: و هو العمدة فى الاستدلال كما عن المحقق الهمدانى (قده) فكرواية سماعة قال: «سألته عن الماء الجارى يبال فيه؟ قال: لا بأس به» (٣).

فإن السؤال فيها إنما هو عن حكم الماء الجارى الذى يبال فيه. و من الظاهر أن المراد من نفى البأس بالماء حينئذ هو جواز استعماله

فيما يشترط فيه الطهارة

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٧ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٨ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٠٧ باب ٥ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٣

.....

من الشرب و الوضوء و الغسل و نحو ذلك، و إلا فلا يتوهم محذور آخر في الماء كى يستل عنه، و إطلاقها يشمل الجارى القليل. و توهم انصراف الماء الجارى إلى ما يكون كرا أو أكثر، لقلته ما دون الكر.

(مندفع): بأنه لو سلم فهو انصراف بدوى نشأ من غلبة الفرد الخارجى و إلا فالجارى القليل كثير فى نفسه. بل لعل أغلب العيون الجارية فى القرى و الصحارى لا تبلغ الكر، لصرفها فى المزارع و الشرب و نحو ذلك. و الإنصاف انها مجملته [١] لا دلالة لها على المطلوب، لاحتمال أن يكون السؤال فيها على المحمول لا الموضوع، لأن الضمير فى قوله (عليه السلام): (لا بأس به) يحتمل رجوعه إلى البول فى الماء المدلول عليه بقوله: (يبال فيه) كما يحتمل رجوعه إلى الماء، فكما يصح السؤال بهذه العبارة عن الماء الجارى إذا وقع فيه البول من حيث طهارته و نجاسته كذلك يصح أن يكون عن البول فيه من حيث الكراهة و عدمها. و قد وقع هذا التعبير فى كثير من الروايات مع إرادة السؤال عن المحمول، كما فى رواية الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يغتسل بغير إزار حيث لا يراه أحد؟ قال: لا بأس» [٢]. فإن السؤال فيها إنما هو عن المحمول أى الغسل بغير إزار سواء كان المغتسل رجلاً أم امرأة، لا خصوص الرجل.

و نحوها السؤال فى بعض الروايات عن الرجل يصلى النافلة عن جلوس.

[١] لا- يخفى أن مقتضى كون الجملة بعد النكرة صفة، و أن المعرف بلام الجنس فى حكم النكرة هو ظهور الكلام فى السؤال عن الموضوع، فأن قول السائل (يبال فيه) جملة واقعة بعد المعرف بلام الجنس أى (الماء الجارى) فكأنه قال: سألته عن الماء الجارى الذى يبال فيه و النقض بالموارد المذكورة غير وارد، لعدم معنى محصل للسؤال فيها عن الموضوع و هو قرينه على صرف السؤال إلى المحمول هذا. و لكن مع ذلك لا يمكن الاعتماد على هذه الرواية لمناقشة فى سندها فراجع.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٣٧٠ باب ١١ من أبواب آداب الحمام ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٤

.....

فإن السؤال فيه أيضاً عن المحمول، و الصلاة عن جلوس، لا عن الرجل بخصوصه.

هذا مع أن الظاهر أن المرتكز فى ذهن السائل هو المنع عن البول فى الماء كما هو المستفاد من القسم الثانى، فسأل عن حكم البول فى خصوص الجارى، لاحتمال الفرق بينه و بين الراكد، فلو كان مراد السائل السؤال عن حال نفس الماء كان الأنسب التعبير بقوله: سألته عن الماء الجارى يقع فيه البول مثلاً.

و أما القسم الثاني: و هو ما سئل فيه عن البول في الماء الجارى فكصحيحة الفضيل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجارى، و كره أن يبول في الماء الراكد» (١).

و رواية عنبسة بن مصعب قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول في الماء الجارى؟ قال: لا بأس به إذا كان الماء جاريا» (٢).

و نحوهما غيرهما.

و استدل بهما على المطلوب بدعوى أنه لو كان ملاقة الجارى القليل للبول سببا لتنجسه لكان على الإمام (عليه السلام) التنبيه عليه، فمقتضى إطلاق الدلالة الالتزامية عدم انفعال الجارى بالبول فيه، و إن كان أقل من الكر.

(و فيه) منع الدلالة، لأنها ليست في مقام البيان من جهة انفعال الجارى بالنجاسة و عدمه. بل في مقام بيان حكم البول في الجارى من حيث الكراهة و عدمها، فلا تعارض ما دل على اشتراط الكرية في اعتصام الماء.

و (منها): صحيحة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في الممرن مرتين، فإن غسلته في ماء جار

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٧ باب ٥ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٧ باب ٥ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٥

.....

فمرة واحدة» (١) [١].

و الاستدلال بها من وجهين أشار إليهما المحقق الهمداني في مصباح الفقيه (٣).

(الأول): ما تقدم في تقريب الاستدلال بالقسم الثاني من الطائفة الأولى من أنه لو كان ملاقة النجس للجارى القليل سببا لتنجسه لكان على الإمام (عليه السلام) التنبيه عليه و يبتنى هذا الوجه على عدم اعتبار ورود الماء القليل في تطهير الثوب المغسول به، و أنه يكفي في طهارته مجرد الغسل، و إن ورد الثوب على الماء. و عليه لو كان الجارى القليل متنجسا بالثوب- و إن طهر الثوب به، لعدم المنافاة بين نجاسة الغسالة و طهارة المغسول- لزمه البيان.

و يرد: أيضا ما ذكرناه من أنها ليست في مقام بيان تنجس الماء و عدمه بغسل المتنجس فيه، لأن السؤال فيها إنما هو عن كيفية تطهير الثوب المتنجس بالبول، فأجاب (عليه السلام) بالفرق بين الجارى و الراكد، و أنه لا يعتبر التعدد في الأول و يعتبر في الثاني. فالسؤال و الجواب ناظران إلى كيفية التطهير فقط.

و من هنا لم يبين الامام (عليه السلام) نجاسة الممرن المغسول فيه الثوب إذا كان أقل من الكر مع أنه يتنجس بالملاقة قطعاً.

(الوجه الثاني): إن الصحيحة قد دلت على طهارة الثوب المتنجس الوارد على الجارى الصادق على الكر و ما دونه للتعبير بكلمة (في) دون (الباء) في قوله (عليه السلام): «فإن غسلته في ماء جار» فلو كانت الكرية معتبرة في طهارة المغسول فيه لزم التقييد بها، لعدم طهارة الثوب إلا مع هذا الشرط بناء على اعتبار الورود فيما إذا كان الغسل بالماء القليل، فتدل الصحيحة بهذا التقريب على عدم اعتبار الكرية في الجارى مطابقة.

[١] عن الجوهرى الممرن: الإجابة التي تغسل فيها الثياب.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.

(٣) ص ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٦

.....

و يرد: أولاً: ابتناؤه على ما ذكر من اعتبار ورود الماء القليل على المتنجس.

و هو أول الكلام، إذ لنا منع المبنى، كما هو مقتضى صدر الصحيحة الدال على طهارة الثوب المغسول في المركز مرتين مع أنه أقل من الكر. نعم نلتزم بالمبنى المذكور في خصوص ما ورد النص فيه بصب الماء عليه، كم سيأتي تفصيله في بحث المطهرات إن شاء الله تعالى. و عليه فلنا أن نلتزم بطهارة الثوب النجس الوارد على الجارى القليل مع تنجس الجارى به، إذ لا منافاة بين طهارة المغسول و نجاسة الغسالة.

و ثانياً: إنا لو سلمنا كليه المبنى فلا مانع من الالتزام بتخصيصها بهذه الصحيحة في خصوص الجارى فنلتزم باعتبار ورود القليل على النجس إلا في الجارى، فلا تدل على عدم انفعاله و إن دلت على طهارة الثوب المغسول فيه، لما أشرنا إليه من عدم المنافاة بين نجاسة الغسالة و طهارة المغسول. هذا كله من إمكان المنع عن شمول الجارى في الصحيحة للجارى القليل، لقلته بل ندرته في بلاد السائل، فلا يبعد دعوى انصرافه عن ذلك.

و (منها): ما تدل على عدم نجاسة الجارى بما هو جار بحيث لو اشترط فيه الكرية لم يكن لتعليق عدم النجاسة على الجارى معنى محصلاً.

كمرسلة الراوندى عن علي (عليه السلام) «الماء الجارى لا ينجسه شيء» (١).

و ما عن الفقه الرضوى: «إعلموا رحمكم الله أن كل ماء جار لا ينجسه شيء» (٢).

و رواية دعائم الإسلام عن علي (عليه السلام) «في الماء الجارى يمرّ بالجيف و العذرة و الدم يتوضأ منه و يشرب و ليس ينجسه شيء ما لم يتغير أوصافه طعمه

(١) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٦ باب ٥ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٦ باب ٥ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٧

.....

و لونه و ريحه (١).

و هذه الروايات و إن كانت ظاهرة الدلالة على المطلوب، لشمول إطلاقها للجارى القليل و لكن جميعها ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد على شيء منها. أما الأولى فمرسلة و أما الفقه الرضوى و دعائم الإسلام فقد حققنا حالهما في بحث المكاسب، و ذكرنا هناك أنه لم يعلم أن الفقه الرضوى روايات. بل ظاهرة أنه فتوى مستنبطة من الروايات، و لو سلم فهي مراسيل. و أما دعائم الإسلام فمؤلفه و لو سلم إنه جليل القدر إلا أنه أرسل روايات كتابه.

و (منها): صحيحة داود قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ما تقول في ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجارى» (٢).

بتقريب أن الظاهر منها هو أن المسئول عنه حكم المياه القليلة الموجودة في الحياض الصغار المتصلة بالمادة، وهي الخزانة، فإنه يتوهم تنجسها بملاقاة النجس خصوصاً في تلك الأعصار، لدخول اليهود والنصارى والنواصب في حمامات المسلمين، وكانوا يغتسلون من تلك الحياض، كما ورد ذلك في بقية روايات الحمام فقال (عليه السلام) «هو بمنزلة الجارى» فكما أن الجارى لا ينقل بملاقاة النجس، لاتصاله بالمادة، كذلك ماء الحمام، لأنه متصل بالمادة أيضاً، فيستدل بإطلاق المنزل عليه على عدم انفعاله ولو كان أقل من الكر. هذا ولكن الظاهر أن منشأ السؤال عن حكم ماء الحمام هو توهم عدم وحدة مياه الحياض الصغار مع الماء الموجود في الخزانة، لعدم كفاية الاتصال بأنبوب ونحوه بينهما في صدق الوحدة بنظر العرف فيتوهم تنجس الماء الموجود فيها، لأنه قليل يلاقى النجس مع انفصاله عن المخزن عرفاً فقال (عليه السلام) دفعا لهذا التوهم: «هو بمنزلة الجارى» أى فى أن بعضه عاصم للبعض الآخر، فكما أن ملاقاة النجس للجزء

(١) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٥ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٠ باب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٨

.....

السافل من الجارى لا يوجب نجاسته، لاتصاله بالجزء العالى، فكذلك ماء الحمام، لاعتصامه بماء المخزن المتصل به و المتحد معه تعبداً، فهذا المقدار من الاتصال فى ماء الحمام كاف فى عدم انفعاله بنظر الشرع و أن لم يساعد عليه العرف، فالرواية ناظرة سؤالاً و جواباً إلى حيثية وحدة المائين و عدمها فقط، و إنه يعتصم الماء بالوحدة التعبديّة. و أما ان هذه العصمة هل تكون مشروطة بالكريه أم لا- فليست الرواية فى مقام بيانها كى يستدل بإطلاقها. فكأنه قال (عليه السلام) ماء الحمام بمنزلة الجارى فى اعتصام بعضه ببعضه، فتكون و زان الصحيحة و زان رواية ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «قلت له أخبرنى عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب، و الصبى، و اليهودى، و النصرانى، و المجوسى؟ فقال (عليه السلام) إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً» (١).

فإنها صريحة فى مطهريه بعض الماء الموجود فى النهر للبعض الآخر بمعنى المنع عن الانفعال لا زوال النجاسة كما فى قوله تعالى وَ يُطَهِّرْكُمْ تَطْهِيراً فليس فى الرويتين دلالة على عدم اعتبار الكريه فى الجارى فلا بد فى إثباته من دليل خارج.

و (منها): صحيحة ابن بزيع المتقدمة (٢) و هى أحسن ما يستدل به على عدم اشتراط الكريه فى الجارى، إذ قد عرفت الخدشة فى الروايات المتقدمة سندا أو دلالة، و هذه ظاهرة الدلالة و قويه السند. و يمكن تقريب الاستدلال بها على كل من احتمالى رجوع التعليل إلى الذيل أو الصدر.

أما الأول فبوجهين (أحدهما) الملازمة القطعية بين عليته المادة لرفع النجاسة عن الماء و عليتها لدفعها عنه، لأن دفع الشئ أهون من رفعه حسب الارتكاز، فإذا دلت الصحيحة على أن علّة ارتفاع النجاسة عن ماء البئر بعد

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٢ باب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

(٢) ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٩

.....

زوال تغيره هي المادة- كما هو مقتضى رجوع التعليل إلى الذيل على ما استظهرناه- تدل بالأولية على عليتها لدفعها عنه. و بما أن إطلاق ماء البثر يشمل ما دون الكر و أن مقتضى عموم التعليل التعدي إلى غير مادة البثر- كمادة العين الجارى- تدل الصحيحة على عدم تنجس مطلق المياه إذا كان لها مادة نبيئة، و منها الجارى و إن كان أقل من الكر.

(ثانيهما): هو أنه لو سلمنا عدم دلالة الصحيحة على دفع النجاسة بالأولية فلا إشكال في دلالتها على رفعها عند زوال التغير، لأجل الاتصال بالمادة سواء كان ماء البثر كرا أم أقل. و عليه فالحكم بنجاسته بالملاقاة آنا ما في فرض القلة ثم ارتفاعها عنه للاتصال بالمادة لغو محض لا يليق صدوره بالحكيم.

توضيحية: إن ماء البثر إما كر أو أقل. و على الأول لا يتنجس بالملاقاة للكريه، فلا مجال لتعليل طهارته بالمادة، لعدم انفعال الكر و إن لم يكن متصلًا بها. و على الثاني فلا- يخلو الحال فيه من أحد أمور ثلاثة. إما الحكم بعدم تنجسه بالملاقاة لاتصاله بالمادة، و هو المطلوب. و إما الحكم ببقائه على النجاسة مع اتصاله بالمادة، و هذا مناف لصريح الرواية في عليه المادة لرفع النجاسة الحاصلة بالتغير، فكيف بالحاصلة بالملاقاة، إذ لا يمكن الالتزام برفع الأولى دون الثانية. و أما الحكم بارتفاع النجاسة بعد حصولها آنا ما، و هذا لغو، لعدم فائدة في الحكم بنجاسة الماء آنا ما ثم الحكم بارتفاعها في الآن الثاني، فلا مناص عن الالتزام بعدم انفعال البثر القليل بالملاقاة صونا للكلام عن اللغو و يتعدى عنه إلى الجارى لعموم التعليل.

و أما الثاني: و هو دلالة الصحيحة على عدم اشتراط الكرية بناء على رجوع التعليل إلى الصدر فواضح، لأن المراد من الوسعة كما قدمنا هو عدم انفعال بوقوع النجس فيه و إذا علل ذلك (بأن له مادة) يتعدى منه إلى غيره مما له مادة، كالجارى، و مقتضى الإطلاق شموله للكثير و القليل. فالمتحصل من الصحيحة عدم اشتراط الكرية في مطلق ماله مادة و منه الجارى. هذا تمام الكلام في الجهة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٠

.....

الأولى.

و أما الجهة الثانية: و هي معارضة الصحيحة بما دل على انفعال الماء القليل من الأخبار الدالة على اشتراط الكرية مفهوماً أو منطوقاً فلا إشكال في تقدم الصحيحة عليها تقدم النص على الظاهر و الخاص على العام، لأن التعليل بمنزلة النص على وجود سبب آخر للاعتصام، فيرفع اليد عن ظهور أخبار الكر في السببية المنحصرة بصريح التعليل، فيكون هناك سببان لعدم انفعال الماء- الكرية و المادة- و عليه فلا تصل التوبة إلى ملاحظة النسبة بين الطرفين و أنها عموم من وجه فيتعارضان في القليل الذي له مادة و بعد التساقت يرجع إلى عموم النبوى «خلق الله الماء طهوراً لا- ينسجه شيء.» «١» الدال على اعتصام الماء مطلقاً، أو إلى أصالة الطهارة بناء على ضعف سنده- كما تقدم- لما عرفت من لزوم تخصيص تلك الروايات بالصحيحة.

هذا مع أنه لو قطعنا النظر عن التعليل المذكور، و لا حظنا النسبة بين صدر الصحيحة و تلك الأخبار لزمنا تقديمها عليها في مورد المعارضة و هو البثر القليل و إن كانت النسبة عموماً من وجه، لاستلزام العكس إلغاء عنوان البثر، و هو أحد مرجحات العامين من وجه- كما ذكرنا في مباحث التعادل و الترجيح.

و توضيحه: إن العامين من وجه قد يكونان على نحو لا يلزم من ترجيح أحدهما على الآخر لغوية العنوان المعلق عليه الحكم في الدليل المرجوح لتخصيصه بغير مورد المعارضة- كما في أكرم العلماء و لا تكرم الفاسق- ففي مورد المعارضة- و هو العالم الفاسق- لو قدم دليل الوجوب بقى تحت دليل الحرمة الجاهل الفاسق، كما أنه لو قدم دليل الحرمة بقى تحت دليل الوجوب العالم العادل، و لا محذور في الالتزام بكل منهما، و بما أنه لا مرجح لأحدهما على الآخر فلا بد من الرجوع إلى المرجحات السندية.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠١ باب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١١

.....

وقد يكونان على نحو يلزم من ترجيح أحدهما على الآخر لغوية العنوان في المرجوح لبقائه بلا مورد - كما في اغسل ثوبك من أبواب ما لا يؤكل لحمه. ولا بأس بخراء الطائر وبوله - ففي مورد المعارضة - وهو الطائر غير المأكول كالخفاش - لو قدمنا دليل النجاسة يلغو عنوان الطائر بما هو طائر، فلا يبقى وجه لتعليق طهارة الخراء والبول على عنوان الطائر، لأن الباقي تحت دليل الطهارة حينئذ إنما هو الطائر المأكول، وليس لعنوان الطائر دخل فيها، لأن مجرد كونه مأكول اللحم يكفي في الحكم بطهارة بوله وخرئه. وهذا بخلاف العكس فإنه لو قدمنا دليل الطهارة، والتزامنا بطهارة بول الطائر وخرئه مطلقا وإن كان محرم الأكل - كما هو الأظهر - بقي تحت دليل النجاسة الحيوان غير المأكول إذا لم يكن طائرا.

وفي المقام لو قدم دليل انفعال الماء القليل على الصحيحة فلا يبقى لعنوان البثر خصوصية في الحكم بالطهارة، لاختصاصها حينئذ بالبثر الكر. والكر بنفسه عاصم سواء البثر وغيره. بخلاف العكس، فإنه إذا قدم الصحيحة يختص دليل انفعال القليل بغير البثر من المياه القليلة الراكدة، فتكون للبثر خصوصية في عدم الانفعال وإن كان أقل من الكر، وهذا هو المتعين. ثم يتعدى عن موردها إلى كل ما له مادة من المياه كالجاري والعيون والقنوات بمقتضى عموم التعليل هذا.

(ولا يخفى): إن غاية ما يستفاد من التعليل هو ثبوت الحكم لكل ماله مادة نبعية تحت الأرض كالبثر. وأما غيره - كالمياه الجارية من ذوبان الثلج - فيشكل التعدى إليه، والحكم بعدم انفعاله إذا كان أقل من الكر وإن صدق عليه عنوان (الماء الجاري) لعدم عموم في التعليل بحيث يشمل غير ما يسانخ البثر في المادة، للفرق بين القسمين في نظر العرف. ومن هنا يتوجه الفرق بين الجاري عن مادة نبعية، والجاري عن ذوبان الثلج في التنجس بالملاقاة، ففي الأول لا يشترط الكرية، بخلاف الثاني. نعم الأحكام الثابتة للجاري بما هو جار، كعدم اعتبار

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٢

و سواء كان بالفوران أو بنحو الرشح (١).

التعدد في الغسل به، يثبت لمطلق الجاري، لأن موضوع الدليل هو هذا العنوان كما في قوله (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم «فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة» (١).

فالمتحصل مما ذكرنا: أنه لا دليل على اعتصام الماء الجاري بما هو جار، كى يشمل القليل والكثير منه. وإنما العصمة ثابتة لكل ماله مادة نبعية سواء الجاري عن نبع أو غيره، كالعيون الواقفة والقنوات، لعموم التعليل في الصحيحة.

(١) لصدق المادة على ما يخرج بنحو الرشح وقد عرفت أن عمدة الدليل على اعتصام الماء الجاري هو عموم التعليل في صحة ابن بزيع الدال على أن مجرد الاتصال بالمادة مانع عن الانفعال بالنجاسة، ولم يقيد المادة فيها بما إذا كانت على نحو الفوران. بل الغالب في الآبار التي هي مورد الصحيحة هو الرشح كما لا يخفى فالاعتناء به في غيرها أولى.

وفي الحدائق (٢) عن والده: إنه كان يطهر تلك الآبار (يعنى ما كان ماؤها بطريق الترشح من الأرض) حيث كانت في قريته متى تنجست بإلقاء الكر عليها دون مجرد النزح منها. إلا أن تطهيره لها بإلقاء الكر عليها كان يجعل الكر في ظروف متعددة. ثم أشكل على والده في كيفية التطهير، لاعتبار الدفعة في إلقاء الكر. وهذا الإشكال في محله، ويشكل أيضا بعدم الحاجة إلى التطهير رأسا، لما عرفت من كفاية الترشح في عدم الانفعال.

ثم إن المراد من الرشح [١] ما يخرج على نحو التزيز- نظير المياه المجتمعة في الحفرات على جوانب الشطوط- و الفوران هو الخروج بدفع و قوة.

[١] و في اللغة رشح الإناء: تحلب من الماء، و رشح: ندى بالعرق، و الراشح: ما يجري من الماء خلال الحجارة، و الجبال الرواشح: جبال تندى. و عليه إذا جرى الراشح فهو من الماء الجارى، و إلا فمن ذى المادة، و الفرق في حكمهما يظهر من المتن.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.

(٢) ص ١٧٢: الطبع الحديث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٣

و مثله كل نابع و إن كان واقفا (١).

[مسألة ١) الجارى على الأرض من غير مادة نابعة أو راشحة]

(مسألة ١) الجارى على الأرض من غير مادة نابعة أو راشحة إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاة (٢) نعم إذا كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل لا ينجس أعلاه (٣) بملاقاة الأسفل للنجاسة، و إن كان قليلا.

[مسألة ٢) إذا شك في أن له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة]

(مسألة ٢) إذا شك في أن له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة (٤).

(١) أى في عدم التنجس بملاقاة النجس- لا في مطلق أحكام الماء الجارى- لما عرفت من عموم التعليل في صحيحة ابن بزيع الدال على مانعية الاتصال بالمادة عن الانفعال بملاقاة النجس.

(٢) لعدم صدق (الماء الجارى) الذى هو قسم خاص من أقسام المياه و له أحكام خاصة على مطلق ما يجرى على الأرض و إن لم يكن له مادة، و عدم شمول التعليل في الصحيحة لما ليس له مادة، فيشملة أدلة انفعال الماء القليل.

(٣) لما تقدم «١» من عدم سراية النجاسة إلى العالى عرفا، لأن الجريان من الأعلى يوجب تعدد العالى مع السافل في نظر العرف، فتنجس السافل لا- يلزم تنجس العالى. نعم إذا لم يكن جاريا و لاقى أسفله النجس تنجس الجميع، لصدق الوحدة حينئذ، كما في الإناء إذا كان تحته ثقب و لاقى النجس أسفله، و من هنا يظهر أن المناطق في عدم التنجس هو الدفع بلا فرق بين العالى و غيره، لأن الدفع هو الموجب لتعدد المائين، فلو كان الدفع من الأسفل و لاقى الأعلى النجاسة لم يتنجس السافل.

(٤) إذا شك في نجاسة الماء القليل بالملاقاة للشك في اتصاله بالمادة فمقتضى قاعدة الطهارة أو استصحابها و إن كان الحكم بطهارته، إلا أن الأقوى الحكم فيه بالنجاسة- كما هو المعروف- و الكلام في مدرك ذلك. و يمكن الاستدلال عليه بوجوه.

(١) ص ٤٨- ٤٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٤

.....

(أحدها): عموم ما دل على انفعال الماء القليل بالملاقاة، لإحراز موضوعه مع عدم إحراز موضوع الخاص.
(وفيه): انه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، لخروج القليل المتصل بالمادة عن تحت العموم، فيسقط العام عن الحجية في الخاص و إن كان التخصيص بدليل منفصل، لتقيد موضوع الحجية في العموم بعدم ذاك الخاص بمقتضى الجمع بين الدليلين، فمع احتمال وجود الخاص لم يحرز موضوع الحجية في العام لتقيده بعدمه.

وقد أوضحنا الكلام في ذلك في بحث العام والخاص من مباحثنا الأصولية.

ولكن الذى يظهر من المصنف: القول بحجية العام في الشبهة المصدقية للخاص، لما بنى عليه جملة من الفروع التى يقع البحث عنها فى طى الكتاب إنشاء الله تعالى و إن منع عن التمسك به فى موارد أخر بدعوى عدم كونه من مصاديق العام، فيمكن أن يكون حكمه بالنجاسة فى هذه المسألة أيضا مبنيًا على القول المذكور.

(ثانيها): قاعدة المقتضى والمانع، إذ الملاقاة مع النجس تقتضى تنجس الماء، ويشك فى وجود المانع - وهو الاتصال بالمادة - و يبنى على عدمه كما هو مبنى القاعدة المذكورة، وقد استند إليها جملة من القدماء و بعض المتأخرين. بل أرجع الاستصحاب إلى هذه القاعدة.

(وفيه): إنه لا دليل عليها لا شرعا ولا عقلا، فإن تم أركان الاستصحاب فى مورد فهو و إلا فلا مجرى لهذه القاعدة، و التفصيل فى محله.

(ثالثها): ما أفاده شيخنا المحقق النائنى (قده)، و بنى عليه جملة من الفروع، و منها هذا الفرع، من أنه إذا كان دليل العام مشتملا على حكم إلزامى أو ما فى حكمه، و خصص بعنوان وجودى فمقتضى الفهم العرفى هو اعتبار إحراز عنوان الخاص فى رفع اليد عن عموم العام، فمع الشك لا بدّ من الرجوع إلى العموم لا البراءة، لأن الخارج هو خصوص ما أحرز صدق الخاص عليه فإذا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٥

.....

قال المولى لعبده لا تدخل على أحدا إلا أصدقائى فشك العبد فى رجل انه صديق المولى أم لا، فليس له أن يأذن له بالدخول تمسكا بالبراءة، لأن الخارج خصوص ما علم صداقته، فالمشكوك كالمتيقن فى البقاء تحت عموم النهى. و المقام من هذا القبيل، لأن الخارج عن عموم ما دل على تنجس الماء بملاقاة النجس هو المتصل بالمادة، فلا بد من إحراز الاتصال فى الحكم بعدم الانفعال، و مع الشك يرجع إلى عموم دليته.

(وفيه): ما ذكرناه فى الأصول [١] من أنه لا أساس لهذا الكلام، إذا لم يساعد عليه الفهم العرفى و إن كان المستثنى عنوانا وجوديا. بل حاله حال بقية التخصيصات فى أن الخارج نفس عنوان الخاص، فيشكل التمسك بالعموم.

نعم لا محذور فى استصحاب عدم الخاص إذا تم أركانه - كما فى المثال - فإنه يستصحب عدم حصول علقه الصداقة بينه و بين المولى و به ينقح موضوع العام.

(رابعها) - و هو العمدة - استصحاب العدم الأزلى فى المادة، إذ به يحرز موضوع العام بضم الوجدان إلى الأصل، فإنه بعد تخصيص عموم ما دل على انفعال الماء القليل بما دل على اعتصام ذى المادة يكون الباقي تحت العام القليل الذى لا مادة له، و القلة محرزة بالوجدان، و عدم الاتصال بالمادة بالأصل. توضيح المقال: هو أن صور الشك فى اتصال القليل بالمادة أربعة.

(إحداها): الشك فى بقاء الاتصال بها مع العلم بسبقه.

(ثانيتهما): الشك في بقاء عدم الاتصال مع العلم بسبق عدمه. وفيهما يجرى الاستصحاب بلا كلام، فيحكم في الأولى بعدم انفعال الماء بالملاقاة، وفي الثانية بانفعاله.

[١] في موارد منها بحث مجهولي التاريخ من مباحث الاستصحاب وقد أوضح الكلام دام ظلّه في الجواب، فراجع كتاب (مباني الاستنباط) من تقارير أبحاثه دام ظلّه ص ٢١٥-٢١٩).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٦

.....

(ثالثتها): الشك في المتأخر من الاتصال و عدمه لتوارد الحالتين على الماء.

و يأتي الكلام فيها.

(رابعتها): الشك في مقارنته للمادة من أول وجوده، اما لعدم العلم بالحالة السابقة، أو لم تكن له حالة سابقة- نظير الشك في كون المرأة قرشية- وهذه هي محل الكلام في المقام، و انه هل يجرى فيها استصحاب عدم اتصاله بالمادة أزلا أو لا.

(و الحق): فيه تبعاً لصاحب الكفاية (قده) جريانه، إلا أن شيخنا المحقق النائيني (قده) منع عنه، و بالغ في المنع حتى أنه مهد لتحقيق مرامه مقدمات رتب عليها عدم صحة الاستصحاب المذكور، و لا بأس بالتعرض لها و الجواب عنها على وجه الإجمال، كي نعول على ما نذكره هنا فيما بعد إن شاء الله تعالى «١».

(المقدمة الأولى): إن تخصيص العام بأمر وجودي أو عدمي سواء كان بمتصل أو بمنفصل استثناء كان المتصل أو غيره يوجب تقييد موضوع العام بغير ذاك الخاص، فإذا كان التخصيص بأمر وجودي يتقيد العام بعدمه لا محالة، فموضوع الحكم في قول القائل: (أكرم العلماء إلا فساقهم) العالم غير الفاسق (و الوجه في ذلك) هو أن الإهمال في الواقعات أمر مستحيل، فلا يخلو حال أي خصوصية من خصوصيات العام من دخل وجودها أو عدمها أو عدم دخل شيء منها في ترتب الحكم عليه واقعا، فإذا أخرج المولى قسماً من أقسام العام على الحكم يكشف ذلك عن تقييد موضوع الحكم بعدم الخارج، و دخل عدمه في ترتب الحكم عليه، لأن دخل وجوده ينافي التخصيص و عدم دخله لا وجوداً و لا عدماً يستلزم التناقض، لأن الموجبة الكلية تناقض السالبة الجزئية، فلاستثناء في المثال يكشف عن دخل عدم الفسق في وجوب إكرام العالم.

(المقدمة الثانية): إن موضوع الحكم إذا كان مركباً من العرض و محله فلا بد

(١) و ان شئت التفصيل فراجع (أجود التقريرات) ص ٤٦٤-٤٨٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٧

.....

و ان يكون التقييد على نحو التوصيف به لا مجرد مقارنة العرض مع المحل، لأن انقسام الشيء باعتبار أوصافه و نعوته القائمة به في مرتبة سابقة على انقسامه باعتبار مقارناته، فإذا قيد العام بوجود العرض أو بعدمه فلا بد و ان يكون على نحو مفاد «كان أو ليس الناقتين» المعبر عنهما ب «الوجود و العدم النعتين».

و الوجه في ذلك: هو أنه إذا قيد المحل بوجود العرض أو بعدمه على نحو المقارنة و مفاد «كان أو ليس التامتين» المعبر عنهما ب «الوجود و العدم المحمولين» فإما أن يكون بالإضافة إلى الاتصاف بوجود العرض، أو عدمه باقياً على إطلاقه أو مقيداً به. و كلاهما

باطل، أما بقائه على الإطلاق فلأدائه إلى التدافع، لاستحالة أن يكون الواجب إكرام العالم الذي لا يكون معه فسق سواء كان فاسقا أم لا، و أما التقييد به فلاستلزامه لغوية التقييد بالوجود أو العدم المحمولين، لأن التقييد بهما على وجه النعتية يغني عن التقييد بهما على وجه المحمولية.

(المقدمة الثالثة): انه لا- بد في «العدم النعتي» من وجود الموضوع خارجا «كالوجود النعتي» إذ هو عبارة عن اتصاف شيء بعدم العرض، و لا- بد في الاتصاف من وجود الموصوف خارجا سواء أ كانت الصفة أمرا وجوديا أو عدميا، فإن اتصاف الجسم بعدم البياض لا بد فيه من وجود الجسم خارجا كاتصافه بوجوده، و هذا بخلاف «العدم المحمولى» فإنه لا يعتبر فيه وجود الموضوع إذ هو عدم الماهية فالتقابل بين «العدم النعتي» و «الوجود النعتي» تقابل العدم و الملكة فلا بد فيهما من وجود الموضوع، و التقابل بين «العدم المحمولى» و «الوجود المحمولى» تقابل السلب و الإيجاب فلا يعتبر فيهما وجود الموضوع.

إذا عرفت هذه المقدمات تعرف أن استصحاب العدم الأزلي لا يحرز به موضوع العام، لأن عدم الوصف أزلا إنما هو عدم محمولى، لأنه عدم نفس العرض، و عدمه للمحل بعد وجوده عدم نعتي، لما عرفت في المقدمة الثانية من لزوم التقييد به على نحو مفاد: ليس الناقصة، و استصحاب العدم المحمولى أزلا لا يثبت العدم النعتي، فإشكاله (قده) في استصحاب العدم الأزلي إنما هو من أجل أنه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٨

.....

من الأصل المثبت، لأن استصحاب عدم الاتصاف لا يثبت الاتصاف بالعدم، و ليس مراده أن العدم الأزلي غير العدم المحمولى، و أن عدم العارض عند عدم المعروض غير عدمه عند وجوده فلا يكون أحدهما عين الآخر كي تكون القضية المتيقنة متحدة مع القضية المشكوكة، حتى يدفع بأن بناء الاستصحاب على صدق الشك في البقاء عرفا لا عقلا. و ذلك لوضوح أنه ليس العدم عدمين إذ لا ميز في الإعدام و إن استند العدم أزلا إلى عدم المقتضى، و فيما لا يزال إلى وجود المانع، بل الإشكال ما أشرنا إليه من عدم ثبوت العدم النعتي بالعدم المحمولى.

هذه خلاصة ما أفاده شيخنا الأستاذ (قده) في المقام.

(أقول): ما ذكره (قده) في المقدمة الأولى و الثانية لا إشكال فيه، و إنما الإشكال في المقدمة الثالثة التي هي العمدة في استدلاله على المنع. و ذلك للفرق بين تقييد العام بعنوان وجودي و تقييده بعنوان عدمي في لزوم رجوع الأول إلى التقييد بالاتصاف دون الثاني. بيان الفارق: هو أنه إذا كان موضوع الحكم مركبا من وجود العرض و محله فالتقييد به يكون تقييدا باتصاف المحل به لا محالة لا لما ذكره (قده) من البرهان. بل لأن وجود العرض في نفسه عين وجوده لغيره، و لا- معنى للاتصاف إلا- ثبوت شيء لشيء، ففي قول القائل: «أكرم العلماء العدول» الموضوع هو العام المتصف بالعدالة لا محالة.

و أما إذا كان مركبا من المحل و عدم العرض فما هو الموافق للخارج و طبيعة نفس الأمر التقييد بعدم العرض، لأن المحل لم يتصف بالعرض الخاص حقيقة و في نفس الأمر.

و أما الاتصاف بعدمه فهو أمر اعتباري يحتاج إلى اللحاظ و مؤنة زائدة، فلا بد في التقييد به من نصب قرينه في الكلام تدل عليه، و المفروض عدمها، فإذا خصص العام بعنوان وجودي كان الباقي تحته بعد التخصيص ما ليس بذاك الخاص، لا المتصف بعدمه، ففي المثال يكون موضوع الحكم العالم غير المتصف

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٩

.....

بالفسق لا المتصف بعدمه، و أما الاستدلال عليه بما ذكره (قده) فيمكن قلبه: بأن يقال: إذا قيد الموضوع بالاتصاف بالعدم، فإما أن يكون بالإضافة إلى عدم الاتصاف باقيا على إطلاقه أو مقيدا به، و الأول موجب للتهافت، و الثاني لغو. و الحل: هو أن كلا- من التقييدين يغنى عن الآخر، و لا- يبقى مجالا- للإطلاق أو التقييد فيه، غير أن التوصيف بالعدم أمر اعتباري لحاظي لا واقعي حقيقي، و الانقسامات التي لا بد لكل متكلم غير غافل من لحاظها إنما هي الانقسامات الحقيقية كأنقسام العالم إلى المتصف بالعدالة و غير المتصف بها فإذا ثبت التقييد بغير المتصف بالأمر الوجودي كان ذلك مغنيا عن التقييد بالاتصاف بالعدم. و أن شئت قلت أن الإطلاق و التقييد بالإضافة إلى الاتصاف بالعدم إنما يلحقان الماهية بعد أعمال المؤنثة الزائدة، و بدونها لا موضوع للإطلاق و التقييد، فإن المعروف في طبعه إما متصف بالعرض أو غير متصف به، و أما اتصافه بالعدم فهو محتاج إلى أعمال عناية زائدة كما عرفت.

فظهر مما ذكرنا أن الباقي تحت عموم ما دل على انفعال الماء القليل بعد تخصيصه بما دل على اعتصام ماله المادة القليل الذي لا مادة له على نحو العدم المحمولي إذ الخارج عنوان وجودي فيتقيد العام بعدمه لا محالة فموضوع الانفعال مركب من الماء القليل و عدمه اتصاله بالمادة، و هو قبل وجوده لم يكن متصلا بها من باب السلب بانتفاء الموضوع، و بعده كذلك بمقتضى الاستصحاب، و به يتم كلا جزئي الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل، و ما ذكرناه هو الموافق لما عليه المحقق صاحب الكفاية (قده) من صحة استصحاب العدم الأزلي.

و أما (الصورة الثالثة): و هي توارد الحالتين- و لم يتعرض لها المصنف في المقام:- فلا يجرى فيها استصحاب العدم الأزلي، لانقطاعه بالعلم بالاتصال بالمادة في زمان، كما أن استصحاب عدم اتصاله بها بعد وجوده أيضا غير جار، إما لمعارضته باستصحاب اتصاله بالمادة في زمان- كما هو المختار في جميع موارد توارد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٠

.....

الحالتين- و إما لعدم جريانه في نفسه، لعدم اتصال زمان اليقين بالشك- كما عليه صاحب الكفاية- و كيف كان فلا- مجرى للاستصحاب الموضوعي في هذه الصورة. و أما الرجوع إلى عموم ما دل على نجاسة الماء القليل فهو من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية لعدم جريان الأصل المنقح لموضوعه، و قاعدة المقتضى و المانع غير تامه، و نحوها القاعدة التي عول عليها شيخنا المحقق النائيني من لزوم إحراز المخصص الوجودي للعام المشتمل على حكم إلزامي- كما عرفت- نعم يأتي من المصنف «١» الحكم بعدم تنجس الماء المشكوك كبريته بالملاقاة مع عدم العلم بحالته السابقة، و أنه لا يحكم بطهارة متنجس غسل فيه، و هذا الفرع نظير ما نحن فيه لو لم نقل فيه بجريان استصحاب العدم الأزلي في الكرية، إذ مع عدمه لا بد من ملاحظة الأصل في كل من الماء و ما غسل فيه، أما الماء فمقتضى الأصل فيه الطهارة إما للاستصحاب أو لقاعدة الطهارة، كما أن مقتضى الاستصحاب نجاسة المغسول فيه. و لا مانع من التفكيك بين المتلازمين في الأحكام الظاهرية و إن استحال في الحكم الواقعي، إذ بقاء الماء على طهارته الواقعية يلزم طهارة المغسول فيه واقعا كما ان نجاسة المغسول واقعا تلازم نجاسة الماء، إلا- أن قد ذكرنا في محله، ان التفكيك في مجارى الأصول- أى التفكيك بين المتلازمين في الحكم الظاهري- غير عزيز، و مجرد العلم بكذب أحد الأصليين ما لم يستلزم مخالفة عملية لا محذور فيه، و ليس المقام داخلا في مسألة الأصل السببي و المسببي حتى يكون الأصل في السبب حاكما على الأصل في المسبب- كما في غسل الثوب بالماء المشكوك طهارته- لأن الشك في طهارة الماء هناك لم ينشأ من ناحية غسل الثوب فيه. بل نشأ من جهة خارجية بخلاف المقام، إذ الشك في بقاءه على الطهارة إنما هو من ناحية غسل النجس فيه.

و بالجملة: لو منعنا عن استصحاب العدم الأزلي في الكرية فلا فرق بين

(١) في المسألة (٧)، من فصل الماء الراكد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢١

[مسألة ٣) يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالمادة]

(مسألة ٣) يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالمادة (١) فلو كانت المادة من فوق تترشح و تتقاطر. فإن كان دون الكر ينجس. نعم إذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس.

المسألين على مسلك المصنف.

ولكن لا يخفى أن الحكم بطهارة الماء عملا بالاستصحاب أو بقاعدة الطهارة و إن كان متينا، إلا أن الحكم بنجاسة ما غسل فيه لا يستقيم على إطلاقه، لأننا إذا لم نعتبر ورود الماء القليل على المغسول به و اكتفينا بمجرد الغسل في طهارة المغسول و إن ورد النجس على الماء - كما قيل - فلا - وجه للحكم بنجاسة المغسول فيه، للقطع بحصول طهارته و إن لم يكن القليل متصلا بالمادة، أو لم يكن الماء كرا، و أما إذا اعتبرنا الورد فلا بد من النظر في دليله، فإن كان الدليل ما قيل من تنجس الماء إذا ورد عليه المتنجس بملاقاته أول جزء منه و يسقط عن قابلية التطهير به فلا - يأتي في المقام، لما عرفت من لزوم الحكم بطهارة الماء، للأصل نعم إذا كان الدليل الجمود على لفظ الصب المذكور في الروايات الواردة في كيفية غسل المتنجسات، و استظهار شرطية الورد منها إذا كان الماء قليلا فلا بد من الحكم بنجاسة المغسول، للشك في حصول الشرط حينما كان الماء الذي يرد عليه الجسم المتنجس قليلا يشك في اتصاله بالمادة، أو كان مشكوك الكرية.

(١) قد عرفت أن العبرة في اعتصام الجارى على ما صرح به في صحيحة ابن بزيع كونه ذا مادة و ظاهره بمقتضى الفهم العرفي هو الاتصال بها، لا مجرد وجود المادة و إن لم تكن متصله، فلو انفصلت عن الماء من جهة قصور في المقتضى لضعف المادة أو من جهة وجود المانع، لفصل بالطين و نحوه يفعل الماء بملاقاة النجس إذا كان أقل من الكر، فلو كان الماء المجتمع من الرشح و التقاطر منفصلا عنها و كان أقل من الكر ينجس بملاقاة النجس. نعم محل الرشح لا ينجس بالملاقاة لاتصاله بالمادة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٢

[مسألة ٤) يعتبر في المادة الدوام]

(مسألة ٤) يعتبر في المادة الدوام (١) فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض، و يترشح إذا حفرت لا يلحقه حكم الجارى.

(١) مراده (قده) من دوام النبع كما يظهر من التفريع بقوله: فلو اجتمع الماء من المطر. أن يكون النبع في المادة بحسب طبعها لا بالجعل و عارض خارجي، كما إذا اجتمع ماء المطر تحت الأرض أو صب الماء في محل، فإن ذلك لا يكفي في اعتصام الماء و لو جرى بحفر الأرض، لانصراف صحيحة ابن بزيع عن مثله - كما لا - يخفى - فلا - إجمال في مراد المصنف، بل لا يخفى ظهوره فيما ذكرناه بقرينة التفريع.

نعم اعتبر الشهيد الأول (قده) في الدروس دوام النبع في الجارى، و تبعه في ذلك الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد في موجهه - على ما حكى عنه في الحقائق - و الظاهر أنه لم يسبقه أحد من العلماء في هذا الشرط و قد اختلفوا في تفسير مراده على احتمالات:

(أحدها) ما عن أكثر المتأخرين عنه منهم الشهيد الثاني في روض الجنان من أن المراد بدوام النبع عدم الانقطاع في أثناء الزمان - ككثير من المياه التي تخرج زمن الشتاء و تجف في الصيف - إذ لا يحتمل إرادة عدم الانقطاع إلى الأبد، إذ لعله لم يوجد له مصداق في الخارج، فالمراد الاحتراز عما ذكرناه فينفع بملاقاة النجس و لو في زمان نبعه، و اعترض عليه بعد أن فسره بذلك: بأنه لا دليل عليه، و أورد عليه صاحب الحدائق (قده) مضافا إلى ذلك: بأنه إن أريد به ما يعم الزمان كله فلا ريب في بطلانه، إذ لا سبيل إلى العلم به، و إن خص ببعضها فهو مجرد تحكم. فلا ضابطة لهذا الشرط و ما ذكره متين جدا، و لعله لضعف هذا التفسير و وضوح بطلانه عبر المحقق الثاني (قده) عن فسره بذلك: ببعض من لا تحصيل له. و كيف كان فضعف هذا الاحتمال من الظهور بمكان و إن كان ظاهر اللفظ هو ذلك. و من هنا نبه المصنف على عدم اعتبار هذا المعنى في المسألة السابعة بقوله: العيون التي تنبع في الشتاء مثلا و تنقطع في الصيف يلحقها الحكم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٣

.....

في زمان النبع.

(الاحتمال الثاني) أن يكون المراد بدوام النبع استمراره حال ملاقاته النجاسة كما احتمله المحقق الثاني (قده) فالجاري القليل الذي يخرج مائه آنا فآنا بحيث لم يكن له مادة بين الزمانين لضعفها يحكم عليه بالنجاسة إذا لاقى النجس، للشك في وجود المادة حال الملاقاته، فيشمله عموم ما دل على انفعال الماء القليل من دون معارض.

(و فيه) أولا: إن هذا لا يزيد على اشتراط المادة، إذ حال الانقطاع و الفصل بين الزمانين لا مادة له، فزيادة هذا القيد لا فائدة فيها. و ثانيا: أنه لو سلم إرادته من القيد المذكور فلا يصح التمسك بعموم أدلة الانفعال عند الشك في خروج المادة، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية - و قد عرفت فسادها - و حيث أن المفروض توارد الحالتين على الماء فلا يجري فيه استصحاب العدم الأزلي، كى ينقح به موضوع العام، للعلم بانتفاض الحالة السابقة، و استصحاب عدم الاتصال فيما لا يزال معارض باستصحاب الاتصال به، فالمرجع قاعدة الطهارة في الماء، و استصحاب النجاسة في المغسول فيه - كما تقدم في ذيل المسألة الثانية في الصورة الرابعة. (الاحتمال الثالث) ما عن بعض الفضلاء المحدثين - على ما في الحدائق - «١» من أنه احتراز عما لا ينبع ثانيا إلا بعد حفر جديد، فإنه فسر النابع على وجوه:

(أحدها): أن ينبع الماء حتى يبلغ حدا معيناً ثم يقف و لا ينبع ثانيا إلا بعد إخراج بعض الماء.

و (ثانيها): أن لا ينبع ثانيا إلا بعد حفر جديد كما هو المشاهد في بعض الأراضي.

(١) ج ١ ص ١٩٦ الطبعة الأخيرة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٤

.....

و (ثالثها): أن ينبع الماء و لا يقف إلى حد كما في العيون الجارية. و قال:

«و شمول الأخبار المستفاد منها حكم الجارى للوجه الثانى غير واضح، فيبقى تحت ما يدل على اعتبار الكرية و كأن مراد شيخنا الشهيد (رحمه الله) ما ذكرنا، و بذلك اندفع عنه ما أورد عليه.»

(و فيه): أن دوام النبع بهذا المعنى و إن لم يكن بعيدا عن كلام الشهيد إلا أنه لا يزيد على اعتبار الاتصال بالمادة، فإنه لا مادة لهذا

الماء الموجود في الحفرة إذا فرض أنه لا يخرج منها الماء إلا بحفر جديد. وذلك لأن الظاهر من لفظ المادة هو ما يستمد منه الماء شيئاً فشيئاً بحيث يمد الماء إذا أخذ منه مقدار - كما في العيون والآبار المتعارفة - فإن مادة البئر هي التي تزودها ماء بمقدار ما نزع بحيث يتجدد الماء كما أخذ منه. وهذا المعنى هو المستفاد من صحيحة ابن بزيع التي هي العمدة في المقام فإنه (عليه السلام) رتب فيها ذهاب الريح و طيب طعم الماء على النزع من البئر بقوله (عليه السلام): «فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه» و علل طهارتها بعد النزع بوجود المادة لها، و من المعلوم أنه لا يترتب على النزع ذهاب أوصاف النجس إلا بخروج ماء جديد شيئاً فشيئاً بحيث كلما نزع مقدار من الماء خرج مثله إلى أن يخلو البئر من الماء المتغير فالمادة التي علل بها طهارة البئر في الصحيحة إنما هي هذا القسم فلا يمكن التعدي إلى ما يحتاج في تجدد نبعه إلى الحفر، فلو كان أقل من الكر حكم بنجاسته بالملاقاة.

(الاحتمال الرابع) أن يراد به عدم انقطاع النبع لمانع - كالطين و نحوه - فإذا انقطع بذلك تنجس بالملاقاة، لعدم اتصاله بالمادة في ظرف الملاقاة و إن كانت المادة قوية في نفسها.

(و فيه): أن هذا أيضاً لا يزيد على اعتبار الاتصال بالمادة، فاشتراط دوام النبع يكون مستدركا، فلا بد من حمله على التوضيح لو كان مراده هذا المعنى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٥

[مسألة ٥) لو انقطع الاتصال بالمادة - كما لو اجتمع الطين]

(مسألة ٥) لو انقطع الاتصال بالمادة - كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع - كان حكمه حكم الراكد (١) فإن أزيل الطين لحقه حكم الجارى و إن لم يخرج من المادة شيء، فاللازم مجرد الاتصال.

(الاحتمال الخامس) أن يكون المراد من دوام النبع قوته و شدته بحيث يفيض و يحصل فيه الجريان، فيكون احترازا عما لم يجر لعلو أطرافه، كما في الآبار و أكثر العيون التي يقف نبعها بوصول الماء إلى حد خاص دون سطح الأرض أو لا يتجاوزه.

(و فيه): أنه لا دليل على اعتبار ذلك، و إنما يعتبر الاتصال بالمادة، كما دل عليه الصحيحة، و هي لا تختص بما له شدة و قوة. نعم لو كان الدليل ما أخذ فيه عنوان الجارى لكان لهذا الاحتراز وجه، لعدم صدق الجارى على ما ذكر. نعم لا يثبت أحكام الجارى - ككفاية الغسل مرة في ما تنجس بالبول - في غير ماله جريان بالفعل، إلا أنه خارج عن محل الكلام.

و الأولى أن يفسر كلام الشهيد (قده) بما فسرنا به كلام المصنف من أنه يعتبر في المادة أن تكون طبيعية لا جعلية - كما تقدم - و هذا معنى صحيح لا إشكال في اعتباره، لعدم الدليل على كفاية غيره، إلا أنه مع ذلك لا يزيد على اعتبار الاتصال بالمادة بعد ظهورها في المادة الطبيعية النابعة من عروق الأرض.

فتلخص من جميع ما ذكرنا أن محتملات كلامه (قده) لا تخلو إما من اعتبار الاتصال بالمادة و هو أمر صحيح إلا أنه ليس شرطاً آخر و إما من اعتبار أمر آخر لا دليل عليه، فالمعتبر في عدم انفعال القليل هو اتصاله بمادة طبيعية فقط.

(١) و ذلك لما تقدم من اعتبار الاتصال بالمادة و مع وجود المانع لا اتصال بها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٦

[مسألة ٦) الراكد المتصل بالجارى كالجارى]

(مسألة ٦) الراكد المتصل بالجارى كالجارى (١) [١] فالحوض المتصل بالنهر بساقية يلحقه حكمه، و كذا أطراف النهر، و إن كان

ماؤها واقفا.

[مسألة ٧) العيون التي تتبع في الشتاء - مثلا - و تنقطع في الصيف]

(مسألة ٧) العيون التي تتبع في الشتاء - مثلا - و تنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها (٢).

[مسألة ٨) إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة]

(مسألة ٨) إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة (٣) و إن كان قليلا، و الطرف الآخر حكمه حكم الراكد (٤) إن تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير، و إلا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط، لاتصال ما عداه بالمادة.

(١) لا- بد من تقييده بخصوص عدم الانفعال بملاقاة النجس إذ بقيه أحكام الجارى- كالاكتفاء بالمرء في غسل المتنجس بالبول- مختصة بما فيه وصف الجريان بالفعل، فلا تثبت في الراكد المتصل به.

(٢) و الوجه فيه ظاهر، لأن مناط الاعتصام بالاتصال بالمادة فيدور مداره وجودا و عدما و قد تقدم «٢» احتمال إرادة هذا المعنى من دوام النبع في كلام الشهيد (قده) إلا أن الاحتراز عن مثل ذلك حتى في حال النبع لا وجه له- كما تقدم.

(٣) لاتصاله بالمادة و إن كان من الطرف الآخر متصلا بالمتغير.

(٤) لأن الفصل بالمتغير كالفصل بعين النجس أو بالحائل في كونه قاطعا عن المادة.

توضيح المقال: إن التغير إما أن يستوعب لجميع الماء أو لبعضه، و على الأول فلا إشكال

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «المتصل بالجارى كالجارى»: (في الاعتصام و عدم انفعاله بالملاقاة).

(٢) في ذيله مسألة ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٧

.....

في نجاسة جميعه- كما تقدم- و على الثانى فإما أن لا- يكون البعض المتغير قاطعا لعمود الماء- بأن كان غير المتغير متصلا ببعضه ببعض- فلا- يحكم إلا- بنجاسة خصوص البعض المتغير، و أما الباقي فمحكوم بالطهارة و إن كان أقل من الكر، لاتصاله بالمادة، و إما أن يكون قاطعا- بأن استوعب التغير في ذلك البعض قطر الماء في أبعاده الثلاثة- و فيه يحكم بنجاسة المتغير، و اما ما بعده ففي حكم الراكد، فإن كان كرا يبقى على طهارته، و إن كان أقل يحكم بنجاسته، لملاقاته مع المتغير، فيشمله عموم أدلة انفعال القليل، لانقطاعه عن المادة، لأن الفصل بالمتغير كالفصل بعين النجس أو بحائل آخر في كونه قاطعا عن المادة، إذ الظاهر مما دل على اعتبار الاتصال بالمادة الاتصال بنفس الماء، فالفصل بالمتغير كالفصل بالأجنبي في نظر العرف، فلا ينبغي توهم الاتصال- كما عن بعض.

نعم في الجواهر «١» بعد أن ضعّف احتمال أن يكون المتغير سببا للاتصال فيشك في شمول أدلة الجارى له قال: «يمكن أن يقال إن تغير بعض الجارى لا- يخرج البعض الآخر من هذا الإطلاق، و أيضا احتمال الدخول تحت الجارى معارض باحتمال الخروج، فيبقى أصل الطهارة سالما، فيحكم عليه حينئذ بالطهارة فتأمل جيدا».

أقول: قد ذكرنا أنه ليس بأيدينا من الأخبار المعتبرة ما يدل على عدم انفعال الجارى - بهذا العنوان - كى يتمسك بإطلاقه، لما عرفت من ضعف ما يتوهم دلالته على ذلك إما سندا أو دلالة، وإنما اعتمدنا فى عدم انفعال الجارى على ما دل على الاعتصام بالمادة - أعنى عموم التعليل الوارد فى صحيحة ابن بزيع بقوله (عليه السلام): لأن له مادة - وما بعد المتغير المستوعب لعمود الماء لا يكون متصلا بها، لأن المادة - كما ذكرنا - هى ما يمد الشئ بحيث كلما نقص عنه تخلف مكانه من المادة، وهذا الماء الذى هو بعد المتغير لا يستمد من المادة،

(١) ج ١ ص ٨٩ الطبعة السادسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٨

.....

لانفصاله عنها بالماء النجس بل يستمد من المتغير لو أخذ منه شئ، فالفصل به كالفصل بالحاجب كالطين و الخشب و نحوهما، فلو كان قليلا يحكم بنجاسته بلا تديد و إذا كان كرا فيعتصم بنفسه لا بالمادة.

ثم إنه لو شك فى صدق الاتصال مع الفصل بالمتغير فهل المرجع أصل الطهارة - كما أفاد قده - أولا؟

و (الصحيح): ان المقام من صغريات دوران الأمر بين الرجوع إلى العام أو استصحاب حكم المخصص، لأن مقتضى عموم ما دل على انفعال الماء القليل هو نجاسته مطلقا و إن اتصل بالمادة، خرج منه المتصل بها، فإذا كان فرد من الماء متصلا بالمادة سابقا كان فى هذا الحال محكوما بحكم الخاص - أعنى الاعتصام - فإذا شك فى بقاءه على ما هو عليه من جهة انفصاله عن المادة بالماء المتغير، و شكنا فى بقاء حكمه، لإجمال المخصص من جهة الشك فى صدق الاتصال على ما انفصل بالمتغير يدور الأمر بين الرجوع إلى عموم ما دل على انفعال القليل أو استصحاب الاعتصام الذى كان ثابتا له قبل الفصل بالمتغير، فإن قلنا بأن المرجع هو استصحاب حكم المخصص مطلقا، أو فى خصوص ما إذا لم يكن الزمان مكثرا للموضوع - بأن كان مأخوذا على نحو الظرفية و الاستمرار للحكم كما فى المقام: فإن هذا الفرد من الماء كان محكوما بالاعتصام قبل انفصاله بالمتغير لاتصاله بالمادة يقينا ثم يشك فى بقاءه على ما كان للشك فى بقاء الاتصال - كان المرجع استصحاب الطهارة. و إن قلنا بالتوقف و لم نتمكن من ترجيح أحد القولين كان المرجع قاعدة الطهارة لسقوط الدليلين.

و لعل صاحب الجواهر (قده) كان يرى المرجع استصحاب حكم المخصص أو قاعدة الطهارة.

هذا و لكن حققنا فى بحث الاستصحاب أن المرجع فى تلك المسألة هو عموم العام حتى فيما لم يكن الزمان مفردا، لما ذكرناه هناك من أن مرجع الشك فى مفهوم المخصص سعة و ضيقا من جهة إجمال المفهوم إلى الشك فى الأقل و الأكثر،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٩

.....

فيشك فى التخصيص الزائد، فيؤخذ بالقدر المتيقن من التخصيص، و يرجع فى الباقي إلى عموم العام، للشك فى التخصيص الزائد، و مقتضى العموم فى المقام هو الانفعال فالمتجه هو القول بتنجس ما بعد المتغير إذا كان أقل من الكر حتى لو شك فى صدق الاتصال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣١

إشارة

فصل في الماء الزاكد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٢

.....

الماء الزاكد بلا مادة، انفعال الماء القليل بالنجاسة، أقوال العامة في تحديد الماء الكثير، انفعال الماء القليل بالمتنجس مع الواسطة، لا فرق بين الوارد و المورود، حدّ الكرّ بالوزن، حدّ الكرّ بالمساحة، الماء المشكوك كرتيته، القليل المتمم كرا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٣

فصل الراكد بلا مادة إن كان دون الكر ينجس بالملاقاة (١).

فصل في الماء الراكد

(١) اعلم أنه لا- إشكال و لا- خلاف في أن الكر و ما فوقه لا- يتنجس بملاقاة النجس، و نطقت بذلك الروايات الصحيحة، و إنما يتنجس بخصوص التغير بالنجاسة في أحد أوصافه الثلاثة، كما أنه لا إشكال في نجاسة ما دون الكر بالتغير. و إنما الكلام في أنه هل يتنجس بمجرد ملاقاة النجس أو لا.

المشهور بل ادعى الإجماع في كلمات كثير من الأعلام على انفعاله بها، و لم ينسب الخلاف إلا إلى ابن أبي عقيل و تبعه الفيض الكاشاني. و قد رأيت رسالة للسيد نور الدين الجزائري ذهب فيها إلى القول بعدم الانفعال أيضا. و لعل هناك من الأعلام نفرا معدودين أيضا ذهبوا إلى هذا القول [١].

[١] كالشيخ الفتونى، و السيد عبد الله الشوشترى- المصدر مفتاح الكرامة ص ٧٣.

و اما المخالفون فعن المالكية أن القليل لا- يتنجس بملاقاة النجس إلا أنه يكره استعماله، و عن الشافعية التفصيل بين ما إذا كانت النجاسة معفوا عنها كميته ما لا- دم له، و كان وقوعها بغير اختيار فلا يتنجس، و فى غيره يتنجس،- المصدر: الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦- (و فى مفتاح الكرامة ص ٧٤) حكاية هذا القول عن كثير منهم، و منهم مالك،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٤

.....

و البحث في هذه المسألة يقع عن جهات:

(الأولى): فى أصل الانفعال و عدمه فى الجملة فى مقابل السلب الكلى إذ لسا- فعلا- فى مقام إثبات تنجسه مطلقا و لو بالمتنجس أو بما لا يدركه الطرف و إن خالف فيهما بعضهم، و إنما نريد إثبات دلالة الأخبار على نجاسته فى الجملة فى مقابل المخالف رأسا كابن أبي عقيل إذ يكفى فى رفعه الإيجاب الجزئى.

و يقع الكلام فيها فى مقامين.

(الأول): فى ذكر ما دل من الأخبار على الانفعال.

(الثانى): فى بيان ما توهم دلالتها على عدمه، و العلاج بينهما.

أما المقام الأول: ففي ذكر الأخبار الدالة على مذهب المشهور المنصور عندنا. وهي تبلغ حد التواتر الإجمالي بمعنى أنا نقطع بصدور بعضها من الإمام (عليه السلام) إذ لا نحتمل كذب جميعها، كيف وقد ادعى بلوغها إلى ثلاثمائة رواية [١] وإن لم تصل إلينا جميعها. على أن فيها الصحاح والموثقات فلا مجال للتشكيك في سند هذه الروايات. وهي على طوائف:

(الطائفة الأولى): الأخبار الناهية عن الوضوء والشرب من الإناء الذي وقع فيه قطرة دم أو شرب منه طير على منقاره دم أو قدر، فإن النهي فيها إرشاد إلى النجاسة، لعدم احتمال الحرمة التعبدية في الوضوء بالنجس، وحرمة الشرب إنما هي لنجاسة الماء لا لغيرها. (منها): صحيحة على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: «و سألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطرة في إنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال:

إلى أن قال: بل نسب القول بالطهارة إلى مشهور قدمائهم.

[١] في مفتاح الكرامة ص ٧٣ عن أستاذه في أثناء تدريسه في الوافي ان الروايات الواردة في ذلك مما تزيد على ثلاثمائة رواية. وعن الرياض أنه قد جمع بعض الأصحاب منها مائتي حديث. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٥

.....

لا) «١».

و (منها): صحيحة على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: «سألته عن الدجاجة والحمامة وأشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة؟ قال:

لا إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كرم من الماء» «٢».

و (منها): موثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) «و سئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب؟ فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى في منقاره دماً فإن رأيت في منقاره دماً فلا توضأ منه ولا تشرب» «٣».

و (منها): موثقة أيضاً عنه (عليه السلام) «و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة؟ قال: إن كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب، وإن لم يعلم أن في منقارها قدر توضأ منه واشرب» «٤».

(الطائفة الثانية): الأخبار الدالة بمفهومها على انفعال ما نقص عن الكر أو الرواية، إما بمفهوم الشرط، أو بمفهوم القيد الوارد في مقام البيان.

(منها): صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) «و سئل عن الماء تبول فيه الدواب، و تلغ فيه الكلاب، و يغتسل فيه الجنب؟ قال: إذا كان الماء قدر لم ينجسه شيء» «٥».

و (منها): صحيحة زرارة قال: «و قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا كان الماء أكثر من رواية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أو لم يفسخ، إلا أن يجيء له ريح

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٢ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١ و ص ١٢٥ باب ١٣ ح ١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٧ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٦٦ باب ٤ من أبواب الأستار ح ٢.

(٤) الوسائل ج ١ ص ١٦٦ باب ٤ من أبواب الأستارح ٣.

(٥) الوسائل ج ١ ص ١١٧ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٦

.....

تغلب على ریح الماء» (١).

و (منها): صحیحة إسماعیل بن جابر قال: «قلت لأبی عبد الله (عليه السلام) الماء الذي لا ینجسه شیء؟ قال: ذراعان عمقه فی ذراع و شیر سعتة» (٢).

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ایران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ١٣٦

و (منها): صحیحته الأخری قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الذي لا ینجسه شیء؟ فقال: کر. الحديث (٣).

و فی الحدائق [١] إنها صحیحة عبد الله بن سنان و الظاهر أنه سهو من قلمه الشریف و الصحیح أن الروایة لإسماعیل بن جابر عن الصادق (عليه السلام) نعم فی طریقها ابن سنان [٢].

و هاتان صریحتان فی الدلالة، لأنهما فی مقام التحديد و إعطاء الضابط لعدم تنجس الماء بالملاقاة.

(الطائفة الثالثة): الأخبار الآمرة بإراقة الإناء الذي أدخل فيه اليد القذرة من نجاسة البول أو المنى أو غيرهما أو وقع فيه قدر، و فی بعضها الأمر بالتيمم بعد الأمر بالإهراق، و ليس ذلك إلا للنجاسة كى لا يستعمل الماء الموجود فى الإناء فيما يشترط فيه الطهارة- كالشرب و الوضوء و نحوهما- لعدم احتمال وجوب الإراقة تعبدا.

(منها): صحیحة أحمد بن محمد بن أبى نصر قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده فى الإناء و هى قذرة؟ قال: يكفى الإناء» (٤).

[١] ج ١ ص ٢٨١- الطبع الحديث و أسند نفس الرواية إلى إسماعیل بن جابر فى ص ٢٦٢ فما وقع منه هنا سهو.

[٢] سيأتى الكلام فى بحث تحديد الكثر فى أن ابن سنان هذا الواقع فى طريق هذه الرواية هل هو عبد الله أو محمد و ربح صاحب الحدائق (قده) إنه عبد الله.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٤ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢١ باب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١١٨ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

(٤) الوسائل ج ١ ص ١١٤ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٧

.....

و (منها): موثقة سماعة قال: «سألته عن رجل يمس الطست، أو الركوة ثم يدخل يده في الإناء قبل أن يفرغ على كفيه؟ قال: يهريق من الماء ثلاث جففات و إن لم يفعل فلا بأس، و إن كانت أصابته جنابة فأدخل يده في الماء فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شيء من المنى، و إن كان أصاب يده فأدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله» (١).

و (منها): موثقة أيضا قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدرى أيهما هو، و ليس يقدر على ماء غيره؟ قال: يهريقهما جميعا و يتيمم» (٢).

(الطائفة الرابعة): الأخبار الآمرة بغسل الأواني التي شرب منها حيوان نجس العين - كالكلب و الخنزير - و من الظاهر عدم مباشرة الحيوان لنفس الإناء عند شربه منه، و إنما يباشر الماء الموجود فيه بالولوج، فيتنجس الإناء بملاقاته مع الماء المتنجس الموجود في الإناء، و الأمر بالغسل في مثل المقام إرشاد إلى النجاسة لعدم احتمال الوجوب التعبدى.

(منها) صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال: أغسل الإناء. الحديث» (٣).

و (منها): صحيحة الفضل أبي العباس عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث «أنه سأله عن الكلب؟ فقال: رجس نجس لا يتوضأ بفضله، و أصيب ذلك الماء و أغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» (٤) «٥».

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٤ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٠.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٣ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٦٢ باب ١ من أبواب الأستار ح ٣.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٩١ باب ٧٠ من أبواب النجاسات ح ١.

(٥) و هذه الصحيحة قطعت في الوسائل في أبواب متفرقة منها باب ١ من أبواب الأستار ح ١ و ٤ و باب ١١ من أبواب النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٨

.....

و (منها): صحيحة على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: «و سألته عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات» (١).

و هناك روايات آخر وردت على المضامين السابقة و أعرضنا عنها خوف الإطالة و إن شئت فراجع الأبواب المذكورة و غيرها و في هذه غنى و كفاية في الدلالة على المطلوب.

هذا تمام الكلام في المقام الأول.

و أما المقام الثاني: ففي ذكر ما توهم دلالته من الاخبار على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس.

و هي أيضا على طوائف:

(الأولى): ما روى عن النبي (صلى الله عليه و آله) «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (٢).

مدعى استفاضته عنه (صلى الله عليه و آله) كما عن الفيض الكاشاني و دلالته على حصر منجس الماء في التغير بأحد أوصافه الثلاثة بالنجاسة، فمجرد الملاقاة مع النجس لا يكون موجبا لنجاسته و إن كان قليلا.

و الجواب عنها انها ضعيفة السند لأنها عامى مرسل، إذ لم تنقل في شيء من كتب أحاديثنا لا مسندا و لا مرسلا، فكيف بالاستفاضة. و الظاهر أنها لم تكن مستفيضة حتى عند العامة. و مما يقضى منه العجب دعوى الكاشاني استفاضته مع إحاطته التامة بالأخبار، و كيف

كان فهي ساقطة سندا.

مضافا إلى ما ستعرف من ضعف دلالتها عند الجواب عن الطائفة الثانية.

(الثانية): الأخبار الكثيرة الواردة من طرقنا المعتبرة الدالة على حصر ما يوجب نجاسة الماء في التغير وإن كان الماء قليلا.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٧ باب ١٣ من أبواب النجاسات ح ١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠١ باب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٩

.....

(منها): صحيحة حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب. فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب» [١].

و (منها): صحيحة عبد الله بن سنان قال: «سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر عن غدير أتوه و فيه جيفة؟ فقال: إن كان الماء قاهرا و لا توجد منه الريح فتوضأ» [٢].

و (منها): رواية سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل يمر بالماء و فيه دابة ميتة قد أنتنت؟ قال: إذا كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ و لا تشرب» [٣] [١].

و (منها): رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه سأل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب؟ فقال: إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، و إن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه، و كذلك الدم إذا سال في الماء و أشباهه» [٥].

و (منها): صحيحة أبي خالد القمط أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول «في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ منه، و إن لم يتغير ريحه و طعمه فاشرب و توضأ» [٦] [٢].

[١] كالضعيف بوقوع عثمان بن عيسى في طريقها و لو ثبت وثاقته كما عن بعض فهي موثقة.

[٢] عثر عنها في الحدائق (ج ١ ص ١٧٩) بالصحيحة و في (ص ٢٩١) بالرواية، و يمكن الإشكال فيها تارة من جهة إبراهيم بن عمر اليماني الواقع في طريقها فقد ضعفه

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٢ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٥ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١١.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٠٤ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٦.

(٥) الوسائل ج ١ ص ١٠٣ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

(٦) الوسائل ج ١ ص ١٠٣ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٠

.....

و نحوها غيرها، و هذه الروايات تدل على أن الماء إذا لم يتغير أو صافه بالنجاسة يبقى على طهارته و إن كان قليلا، لأن المستفاد منها إناطة انفعال الماء قليلا كان أو كثيرا- كما هو مقتضى إطلاقها- بحصول التغير في أحد أوصافه، و ان مناط اعتصام الماء قاهرته على التتن، أو الجيفة، و غلبته على النجاسة، فلا ينفعل بشيء آخر و إن كان هو ملاقاته النجس.

(و الجواب عنها) أولا: أن مورد السؤال في أغلب هذه الروايات المياه الكثيرة الواقعة في الطرقات، و هي تبلغ الأكرار فضلا عن كر أو كرين، لأن مياه الغدران و الأنقعة الواقعة في الطرق مياه مجتمعته في الحفرات الكبيرة من السيول، و الأمطار، أو من نزح الآبار إليها فكانت المارة تستفيد منها، و تشرب منها دوابهم، و تكون معرضا لبول الدواب فيها بطبيعة الحال، لأنها تردها لتشرب فتبول فيها، و معرضا لرمي الجيفة و ميتة الحيوانات فيها، و مثل هذه المياه تكون كثيرة لا محالة.

و الحاصل: إن القرائن الخارجية و الداخلية في نفس الروايات- كالتعبير بالغدير و النقيع و نحو ذلك- تدلنا على أن مورد السؤال و الجواب فيها المياه الكثيرة.

و يؤيد ذلك: صحيحة صفوان الجمال قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض التي ما بين مكة إلى المدينة تردها السباع، و تلغ فيها الكلاب، و تشرب منها الحمير، و يغتسل فيها الجنب، و يتوضأ منها؟ قال: و كم قدر الماء؟ قلت: إلى نصف الساق، و إلى الركبة، فقال: توضحاً منه» (١).

فإنه (عليه السلام) سأل عن عمق الماء دون مساحته لعلمه بسعة تلك الحياض الواقعة بين الحرمين فلما عرف عليه السلام بلوغه الكثرة التي لا ينفعل معها الماء بمجرد ملاقاته النجس أمره بالوضوء منها.

ابن الغضائري إلا- أنه وثقه النجاشي و غيره، و أخرى من جهة أبي خالد القمط المشترك بين الثقة و غيره، و لكن الأظهر أنه الثقة بقرينه رواية إبراهيم بن عمر اليماني عنه بناء على كونه راويا عن يزيد أبي خالد القمط.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٠ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤١

.....

و ثانيا: لو سلم عدم اختصاصها بالكثير فلا يحتمل اختصاصها بالقليل. بل غاية ما يدعى فيها الإطلاق الشامل للقليل، فتقيد بالطائفة الأولى من الروايات المتقدمة الدالة على انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة و إن لم يتغير، فإن مورد تلك الروايات عدم التغير قطعا، لأن وقوع قطرة من الدم في الإناء- كما في صحيحة علي بن جعفر- و كذا دخول الدجاجة و الحمامة التي و أوطأت النجس في الماء- كما في صحيحته الأخرى- و كذا شرب الطير الذي في منقاره الدم- كما في موثقة عمّار- و غيرها من الروايات التي موردها من هذا القبيل لا يوجب تغير الماء بالنجس لقلته النجاسة المفروضة فيها.

و إن شئت فقل: إن هذه الأخبار التي استدلت بها الخصم على عدم انفعال القليل بالملاقاة- و هي ما دلت على اعتبار التغير في النجاسة- لا بد من تقييدها بمفهوم أخبار الكر، فإن المراد من النجاسة في قوله (عليه السلام): «إذا بلغ الماء قدر كر لا ينجسه شيء» ليس النجاسة بالتغير، لأن الكر يتنجس بالتغير. بل المراد النجاسة بالملاقاة، و مفهوم الشرط هو نجاسة ما دون الكر بها، فيقيد إطلاق هذه الأخبار بمفهوم أخبار الكر جمعا بينهما، فتتقلب النسبة حينئذ بينها و بين ما دلت من الأخبار الكثيرة على انفعال القليل بوقوع قطرة الدم أو ولوغ الكلب أو إصابة اليد القذرة للماء و نحوها مما لا يوجب التغير في الماء من الإطلاق و التقييد إلى التباين، لأنه بعد تقييد إطلاقها بمفهوم أخبار الكر يكون الباقي تحتها خصوص الماء الكثير. و هذه طريقة أخرى للجمع فتفطن.

و يلحق بها استدلالا و جوابا المطلقات الواردة في مياه الطرق من دون تعرض فيها للتغير.

(منها): رواية عثمان بن زياد قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أكون في السفر فأتى الماء النقيع و يدي قدرة فأغمسها في الماء؟ قال: لا بأس» [١].

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢١ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٢

.....

(و منها): موثقة أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): انا نساfer فر بما بلينا بالغدير من المطر يكون إلى جانب القرية، فتكون فيه العذرة و يبول فيه الصبي و تبول فيه الدابة، و تروث؟ فقال: إن عرض في قلبك منه شيء فقل هكذا يعني أفرج الماء بيدك ثم توضأ، فإن الدين ليس بمضيق فإن الله يقول:

﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [١].

(الثالثة): ما توهم ورودها في خصوص الماء القليل كحسنه محمد بن ميسر قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق، و يريد أن يغتسل منه و ليس معه إناء يغرف به و يدها قدرتان؟ قال:

يضع يده و يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [٢].

(و الجواب عنها) أولا: انه لو سلمنا دلالة هذه الرواية على عدم انفعال الماء القليل كانت معارضة للروايات السابقة الدالة على الانفعال، و لا بد من ترجيحها على هذه، لشهرتها و وضوح صدورها عن المعصوم (عليه السلام)، فتكون مما لا ريب فيه، كيف و هي بالغه حد التواتر، فيكون معارضتها من الشاذ النادر الذي لا بد من طرحه.

و ثانيا: إن منشأ «التوهم» وقوع لفظ القليل فيها، فتوهم إرادة ما دون الكر «و يدفعه» ان الظاهر إرادة القليل العرفي لا المصطلح في مقابل الكر، لعدم ثبوت اصطلاح في ذلك في عهد ورود الروايات، كيف و هو اصطلاح مستحدث في السنة الفقهاء، بل لم يثبت الاصطلاح المذكور حتى عند الفقهاء المتقدمين، فالقليل في الرواية هو القليل العرفي بالإضافة إلى المياه الكثيرة الواقعة في الطرقات، لأنها كثيرة تبلغ الأكرار غالبا، فما زاد على الكر يسيرا قليل بالنسبة إليها، و لعل منشأ

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٠ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١٤.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٣ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٣

.....

السؤال عن الغسل بهذا الماء البالغ حد الكر هو ما ذهب إليه جماعة من العامة من نجاسة الماء بغسل الجنب فيه إذا لم يكن كثيرا [١]. و اختلفوا في حد الكثرة فعن أبي حنيفة أنه عشرة أذرع في عشرة [٢] فإن

[١] في البحر الرائق لابن نجيم الحنفى (ج ١ ص ٩٩) أن عن أبي حنيفة روايتين، في رواية محمد عنه أنه (يعنى الماء المستعمل في الحدث) طاهر غير طهور. إلى أن قال: و في رواية أبي يوسف و الحسن بن زياد: إنه نجس، غير أن الحسن روى عن التعليل، و أبا

يوسف روى عنه التخفيف. إلى أن قال: وذكر النووي أن الصحيح من مذهب الشافعي أنه طاهر غير طهور، و به قال أحمد، و هو رواية عن مالك،. إلى أن قال: وجه رواية النجاسة قوله (صلى الله عليه وآله): «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، و لا يغتسلن فيه من الجنابة ه» ثم أخذ في تقريب الاستدلال به. فظهر أن القائل بنجاسة الماء القليل المستعمل في رفع الحدث من المذاهب الأربعة هو أبو حنيفة فقط، و الباقيون يقولون بطهارته و إن لم يكن مطهرا، و الخدشة في سند الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله و دلالتها ليس هذا محلها.

[٢] اختلف أقوال العامة في تحديد الكثير الذي لا يفعل بملاقاة النجس، و أكثر التقادير ما عليه الحنفية- كما تعرف ذلك فيما يلي:-
في بدائع الصنائع للكاساني الحنفى (ج ١ ص ٧٢) أنه عند أبي حنيفة إذا تحرك أحد أطراف الماء بتحريك الطرف الآخر فهو قليل، و إلا فهو كثير، و معرفة ذلك، إما بالاعتسال فيه من غير عنف، أو الوضوء منه، أو بتحريكه باليد من غير غسل و لا وضوء.
ثم ذكر اختلاف مشايخ الحنفية فعند أبي حفص البخارى اعتبار الخلوص بالصبغ. فإن ظهر الصبغ قليل، و إلا فكثير.
و عند الجوزجاني إن كان عشرة أذرع في عشرة فهو كثير و إلا فقليل.
و عند أبي مطيع البلخي إن كان خمسة عشر في خمسة عشر أرجو أنه يجوز الوضوء به، و إن كان عشرين في عشرين فلا أجد في قلبي منه شيئا.

و روى عن محمد إنه قدره بمسجده و كان داخله ثمانيا في ثمانية، و خارجه عشرا في عشر انتهى ملخصا.
فإن كان مرادهم من التحديد بالمساحة تعيين مساحة المجموع فعلى الأول تبلغ (١٠٠) ذراع، لأنها مضروب (١٠ في ١٠) و (٤٠٠) شبر مضروب (٢٠ في ٢٠) لأن كل ذراع من ذراع آدمى شبران، و على الثانى تبلغ مساحة المجموع (٢٢٥) ذراعا و (٩٠٠) شبر، و زيادة هذه المقادير على الكر المعبر عندنا بمراتب مما لا يخفى لأنه إما (٤٣) شبرا إلا ١٨ شبر كما
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٤

.....

كان مراده مساحة المجموع فيبلغ مائة ذراع و إن كان مضروب بعدي و إيكال البعد الثالث على وضوحه قياسا على البعدين كما هو مقتضى التحديد فى الأجسام فيبلغ ألف ذراع، و هذا الحد كما ترى يتجاوز الكر المعبر عندنا بكثير

هو المشهور أو (٢٧) شبرا كما هو مختار سيدنا الأستاذ دام ظلّه و إن كان المراد تحديد البعدين فقط و إيكال البعد الثالث عليهما بأن يكون العمق بمقدار الطول و العرض، كما احتمله فى بدائع الصنائع (ص ٧٣) فيبلغ الكثير عندهم بحيرة صغيرة لأنه على الأول يكون (١٠٠٠) ذراع مضروب (١٠ في ١٠ في ١٠) و (٨٠٠٠) شبر مضروب (٢٠ في ٢٠ في ٢٠)، و على الثانى يكون (٣٣٧٥) ذراعا مضروب (١٥ في ١٥ في ١٥) و (٢٧٠٠٠) شبر مضروب (٣٠ في ٣٠ في ٣٠).

- و لَمَّا رَأَوْا قُبْحَ هَذَا الْمَعْنَى فِي تَحْدِيدِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ فَذَهَبُوا فِي تَحْدِيدِ الْعَمَقِ إِلَى أَقْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ فَعَنَ بَعْضُهُمْ أَنَّ يَكُونُ الْعَمَقُ زِيَادَةً عَلَى عَرْضِ الدَّرْهِمِ الْكَبِيرِ وَقِيلَ أَنَّ يَكُونُ شَبْرًا، وَقِيلَ أَنَّ يَكُونُ ذِرَاعًا، وَقِيلَ أَنَّ يَكُونُ بَحِيثَ لَوْ رَفَعَ إِنْسَانُ الْمَاءَ بِكَفَيْهِ لَا يَنْحَسِرُ أَسْفَلَ الْمَاءِ (بدائع الصنائع ج ١ ص ٧٣).

و كل ذلك تخرص بالغيب، لعدم الدليل على شىء من ذلك لا من الشرع و لا من العقل و من هنا قال فى فتح القدير لابن همام (ج ١ ص ٤٨) الصحيح عدم الحكم بتقدير معين و الكل تحكيمات، و قال الفخر الرازى فى تفسيره (ج ٦ ص ٤٨٧) فى ذيل الكلام فى قوله تعالى:

وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. و أما تقدير أبى حنيفة بعشر فى عشر فمعلوم أنه مجرد تحكم.

(أقول) و ما ذاك إلا من جهة أنهم اتكلوا على الظن بوصول النجاسة إلى جميع أطراف الماء، و عدم وصولها إليها في تعيين القلة و الكثرة، كما صرح بذلك في البحر الرائق لابن نجم الحنفى (ج ١ ص ٧٨) قال: أجمع العلماء على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة لا- تجوز الطهارة به قليلا كان أو كثيرا جاريا أو غير جار، و إن لم يتغير بها فالقليل عند مالك ان تغير أوصافه بالنجاسة فهو قليل لا- يجوز الوضوء به و إلا- فهو كثير. إلى أن قال: و قال أبو حنيفة يعتبر فيه أكبر رأى المبتلى به، فان غلب على ظنه انه لا تصل النجاسة إلى الجانب الآخر يجوز الوضوء به و إلا فلا ه. و لا يخفى عدم تمامية هذا أيضا، لاختلاف المياه و النجاسات كثرة و قلة فربما يكون الماء كثيرا و النجاسة قليلة و ربما ينعكس الأمر، فلا ضابطه يعول عليها في حد القلة و الكثرة بل هو إحالة إلى مجهول كما أنه لا يتم التحديد بحركة الماء بتحريك طرف منه، لاختلاف المياه في الكثرة و القلة و اختلاف ما به التحريك من حيث الكبير و الصغر و شدة الحركة و خفتها، كما أشكل عليهم ذلك في كتاب المحلى لابن حزم (ج ١ ص ١٤٧).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٥

.....

فيحمل القليل في السؤال في مقابل الكثير بهذا المقدار، فأجاب (عليه السلام) بعدم المنع في الغسل منه و إن لم يبلغ إلى هذا الحد. و كيف كان فلسنا في مقام إثبات أن المراد من القليل أكثر من الكر، إذ يكفينا في تفنيد الاستدلال بها للخصم

- و أما الشافعية: فقالوا إذا بلغ الماء قلتين فهو كثير و إلا فقليل. في (بدائع الصنائع ج ١ ص ٧١) و قال الشافعي: إذا بلغ الماء قلتين فهو كثير، و القلتان عنده خمس قرب كل قربة خمسون منا فيكون جملته مائتين و خمسين منا. إلى أن قال: و احتج الشافعي بقول النبي (صلى الله عليه و آله) إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا، و في رواية (نجسا) أى يدفع الخبث عن نفسه. قال الشافعي: قال ابن جريح المراد بالقلتين قلال هجر كل قلة يسع فيها قربتين و شىء. و قال الشافعي: و هو شىء مجهول فقدرته بالنصف احتياطا ه. و في كتاب الأم لابن دريس الشافعي (ج ١ ص ٣ و ٤ ما يصرح بذلك كله).

و في كتاب المحلى لابن حزم (ص ١٥٠) الرواية هكذا: «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شىء و لم يقبل الخبث» و حكى التصريح عن الشافعي بتحديد قلتين بخمسائة رطل بالبغدادى، و فى الفقه على المذاهب الأربعة (ص ٥ ج ١) تحديدهما ب (٧٣-٤٤٦) بالرطل المصرى.

و ضعف الحنفية حديث قلتين سندا و دلالة و إن شئت الإحاطة بذلك فراجع البحر الرائق (ج ١ ص ٨١) و الحلى (ج ١ ص ١٥٤) و بدائع الصنائع (ج ١ ص ٧٢) و تفسير الرازى (ج ٦ ص ٤٨٧).

و أما الحنابلة فقد وافقوا الشافعية فى التحديد بالقلتين و ذهبوا إلى انفعال ما كان دون قلتين، و عدم انفعال ما زاد عليهما. فى المغنى لابن قدامة الحنبلى (ج ١ ص ٢٤) إذا لاقى النجاسة ما دون قلتين و لم يتغير بها فالمشهور فى المذهب النجاسة و فى رواية أخرى عن أحمد: إن الماء لا- ينجس إلا بالتغير قليلا كان أو كثيرا، و ما زاد على قلتين و لم يتغير بها و لم تكن النجاسة بولا أو عذرة فلا خلاف بين الحنابلة فى طهارته (و اختلف) أصحابهم فمنهم من قال: إن ذلك الحد تقريب، و منهم من قال: انه تحديد و فائدة الخلاف تظهر فيما لو نقص عن الحد شيئا سيرا فعلى التحديد يتنجس الماء بملاقاة النجس و على التقريب لا يتنجس (كما فى المغنى ص ٢٧).

و أما المالكية فذهبوا إلى عدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس إلا أن يتغير، كما قدمنا فى التعليقة ص ١٢٦ نقلا- عن الفقه على المذاهب الأربعة) و هو خيرة الفخر الرازى فى تفسيره (ج ٦ ص ٤٨٥-٤٨٩) مستدلا عليه باثنى عشر وجها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٦

.....

عدم ثبوت اصطلاح فى تلك الأعصار للفظ القليل فى ما دون الكر. و عليه كان لفظ القليل مطلقا، فيقيد بالأخبار المتقدمة الدالة على انفعال القليل - أى ما دون الكر- و أما ما يظهر من السؤال من أن السائل كان قد توهم تنجس الماء بوضع يده القذرة فى الماء، و ليس ذلك إلا- من جهة أن الماء كان أقل من الكر، إذ مع فرض الكرية لا- موجب للسؤال فلا- دلالة له على أن الماء دون الكر، إذ من الممكن فى حقه توهم ذلك حتى بالنسبة إلى ما زاد على الكر بيسير، لعدم وضوح حد الكر عند الجميع بحيث لا يحتاج إلى السؤال كوجوب الصلاة الذى هو من الضروريات. و قد حملها بعض الأصحاب منهم المحقق الهمداني على التقية، لأن جملة من العامة لا يقولون بنجاسة الماء القليل بالملاقاة مستشهدا على ذلك بمقارنئة الوضوء مع غسل الجنابة فيها، مع أن مذهبنا الاجترأ بغسل الجنابة عن الوضوء هذا، و لكن يمكن أن يراد بالوضوء معناه اللغوى - أى التنظيف من القذارات و الأوساخ - كما تنبه له المحقق المزبور بعد أن استقرب الحمل على التقية، فيكون أمره (عليه السلام) بوضع يده فى الماء و التوضى به لكونه مقدمة للغسل.

و من جملة ما يستدل به للقول بعدم الانفعال ما ورد فى خصوص الماء القليل.

(منها): صحيحة زرارة عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس» (١).

و هناك مذاهب آخر للعامة فى تحديد الكثير. ففى تفسير الفخر الرازى (ج ٦ ص ٤٨٥) عن ابن عباس أنه قال: لا يغتسل الجنب فى الحوض إلا أن يكون فيه أربعون قرية قال: و هو قول محمد بن كعب القرظى، و عن ابن عمر أنه قال إذا كان الماء أربعين قلة لم ينجسه شىء، و عن سعيد بن جبير أن الراكذ إذا كان قدر ثلاث قلال لم ينجسه شىء، و حكى أيضا عن ابن سيرين و مسروق اعتبار الكثرة و القلة من غير تحديد لهما.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٥ باب ١٤ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٧

.....

وجه الدلالة أن الاستقاء بالحبل المذكور لا ينفك غالبا عن تقاطر الماء من الحبل فى الدلو، و احتمال كون الدلو كرا فى غاية البعد، فجواز الوضوء بماء الدلو - مع أنه قليل - يدل على عدم انفعاله بملاقاة النجس.

(و الجواب عنها) أنه لم يعلم أن جهة السؤال فيها هى تنجس ماء الدلو بتقاطر الشعر فيه، إذ يحتمل أن تكون توهم حرمة استعمال أجزاء نجس العين حتى فيما لا- يشترط فيه الطهارة، لأنه لم يفرض فيها تقاطر الماء من الحبل على الدلو، إذ من الممكن جعل فاصل بينهما بقطعة حبل آخر بحيث لا يدخل الحبل الذى من شعر الخنزير فى ماء البئر، و لو سلم فغايتة الإطلاق، إذ لم تكن الرواية مختصة بصورة لتقاطر، و لا بد من تقيدها بما دل على انفعال القليل. على أنه يمكن أن تكون الصحيحة ناظرة إلى عدم نجاسة شعر الخنزير، كما ذهب إليه السيد المرتضى و استدلل له بهذه الصحيحة، و عليه فلا بد من حملها على التقية، لموافقها فتاوى جماعة من العامة.

(و منها) رواية أبى مريم الأنصارى قال: «كنت مع أبى عبد الله (عليه السلام) فى حائط له فحضرت الصلاة، فترج دلوا للوضوء ممن زكى له، فخرج عليه قطعة من عذرة يابسة، فأكفأ رأسه، و توضأ بالباقي» (١).

و هذا الرواية صريحة الدلالة على عدم الانفعال، لأن وقوع العذرة في ماء الدلو منجس له قطعاً، إلا أن الشيخ (قده) حملها على عذرة ما يؤكل لحمه، ولا يخفى ضعفه، لأن العذرة تطلق على ما فيه رائحة تنته أي خبيثة كعذرة الإنسان و السنور و الكلب، فلا تطلق على ما ليس كذلك كروث الحمير و البغال. و في الوسائل الحمل على إرادة باقى ماء البئر، لا باقى ماء الدلو، أو على أن الدلو كان كرا و كلا- الحملين بعيدان غايته، و ليسا مما خفى عليه (قده) إلا أن رأيه الجمع بين الاخبار مهما أمكن، و لو بمحامل بعيدة. و كيف كان فلا يمكن الاعتماد على

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٥ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٨

.....

هذه الرواية و إن فرض صراحة دلالتها على دعوى الخصم، لضعف سندها من جهة وقوع (بشير) فيه [١] و لو سلم صحة سندها، و وضوح دلالتها فهى معارضة بالروايات المتقدمة و الترجيح مع تلك الروايات، لشهرتها- كما تقدم.

(ومنها): رواية زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قالت له: «راوية من ماء سقطت فيها فأرة أو جرد أو صعوة ميتة؟ قال (عليه السلام): إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها، و لا تتوضأ، و صبها، و إذا كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و إطح الميتة إذا أخرجتها طرية، و كذلك الجرء و حب الماء و القربة و أشباه ذلك من أوعية الماء و قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أو لم يتفسخ، إلا أن يجيء له ريح تغلب على ريح الماء» [٢].

وجه الدلالة جواز الوضوء و الشرب من ماء الراوية و الجرء و الحب و القربة و أشباه ذلك من أوعية الماء التى سقطت فيها ميتة الفارة و الجرد و الصعوة، و هى تقل عن الكر.

(و الجواب عنها): إنها ضعيفة سنداً، من جهة وقوع على بن حديد فى طريقها، و دلالة، لعدم عمل أحد من الأصحاب بمضمونها، لأن القائلين بالنجاسة لم يفرقوا بين صورة تفسخ الميتة و عدمه فى الحكم بالنجاسة.

كما أن القائل بالطهارة- كابن أبى عقيل- لا يفرق بينهما فى الحكم بالطهارة، فالتفصيل الواقع فى الرواية بين صورة تفسخ الميتة و عدمه فيما إذا كان الماء بمقدار الرواية أو أقل مما لم يقل به أحد. و الحمل على حصول التغير بالتفسخ فعدم جواز الوضوء و الشرب من الرواية إذا تفسخت فيها الميتة إنما هو لأجل تغييرها بها لا بالملاقاة لا وجه له، لعدم الفرق بين الرواية و ما يزيد عليها

[١] فإنه مجهول تمييزاً و ضعيف أيضاً بأبى القاسم عبد الرحمن بن حماد أو ابن عبد الرحمن على كلام.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٤ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٨ و ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٩

.....

بقليل فى حصول التغير فيهما بالتفسخ، كما أن تحديد اعتصام الماء بما إذا كان أكثر من الرواية إلا أن يتغير ليس بصحيح، إذ لا خصوصية للرواية، فإنها أقل من الكر بمراتب، بل لا بد إما من التفصيل بين الكر و القليل- كما هو الصحيح- أو بين التغير و عدمه- كما عليه ابن أبى عقيل- هذا مع شدة اختلاف ميتة الفارة و الجرد فى اقتضاء التغير، فإن الفارة و الصعوة لصغرهما قد لا توجبان تغيراً

في الراوية، و الجرد لكبرها توجب تغير ما زاد عليها بيسير، فلا ضابطه كليه في التغير بالميتة كى يفصل بين ما زاد على الراوية و ما كان بمقدارها أو أقل هذا و لو سلم صحتها سندا و وضوحها دلالة فلا تصلح لمعارضة تلك الروايات الراجعة عليها سندا. الكلام مع المحدث الكاشاني.

و ذكر بقية الوجوه التي استدل بها المحدث المذكور على عدم انفعال الماء القليل.

قد تقدم (الوجه الأول) و هو الأخبار المتقدمة التي توهم دلالتها على عدم الانفعال، و قد عرفت الجواب عنها بالخدشة في سندها أو في دلالتها أو فيهما معا، و لو كانت سالمه عن ذلك كله فهي قابلة للجمع مع الأخبار الدالة على انفعال الماء القليل. و قد تصدى المحدث المزبور لحمل الأخبار الدالة على الانفعال على وجوه بعيدة تهيئة لمذهبه، فحمل الأخبار الناهية عن الوضوء و الشرب من الإناء التي وقع فيها قطرة من الدم أو البول، و الأخبار الآمرة بغسل الأواني التي شرب منها نجس العين، أو التي أمر بإهراقها، لوقوع النجس فيها على التنزيه، و الاستحباب، و عقد لها بابا في كتاب الوافي و سماها ب (باب ما يستحب التنزه عنه في رفع الحدث و الشرب و ما لا بأس به) «١» ثم أورد فيه الأخبار التي ذكرناها.

و حمل الأخبار الدالة على اشتراط الكرية على أنها مناط و معيار للمقدار الذي

(١) الجزء الرابع ص ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٠

.....

لا- يتغير من الماء بما يعتاد وروده من النجاسات و عقد لها أيضا بابا و سماها ب (باب قدر الماء الذي لا يتغير بما يعتاد وروده من النجاسات) «١» ثم أورد أخبار الكر فيه هذا، و قد عرفت ظهور هذه الأخبار في ما ذهب إليه المشهور و لا نعيد. (الوجه الثاني): إنه لو كان معيار نجاسة الماء و طهارته نقصانه عن الكر، و بلوغه إليه لما جاز إزالة الخبث بالقليل منه بوجه من الوجوه مع انه جائز اتفاقا.

و تقريبه: بتوضيح منا من وجهين:

(الأول): إن كل جزء من أجزاء الماء الملاقي للثوب المتنجس - مثلا- يتنجس في أول زمان الملاقاة للمحل المتنجس، فيسقط عن قابلية التطهير به، إذ ما لم يلاقه لا- يكون مطهرا، لو كانت الملاقاة مناط التنجس لزم تنجس القدر الملاقي لا محالة، فلا يحصل التطهير. (و توهم) ان الانفعال يحصل بعد الانفصال (و توهم) أن الانفعال يحصل بعد الانفصال- كما عن بعضهم.

(فاسد) لعدم معقولية طهارة الماء حال الملاقاة مع النجس بل طهوريته و نجاسته بعد المفارقة.

(التقريب الثاني): إن نجاسة الماء الملاقي للمحل النجس توجب نجاسته ثانيا، و هكذا كلما صب عليه الماء لتطهيره فلا يمكن تطهيره أبدا، و هذان التقريبان و إن لم يكونا في صريح كلامه إلا أنه يمكن تقريب هذا الدليل بهما.

(و يرد على الأول) أنه ممنوع صغرى و كبرى.

(أما الصغرى) و هي تنجس الماء القليل بوروده على المتنجس - فلابتنائها على انفعال الماء القليل من دون فرق بين ورود الماء على النجاسة و ورودها عليه، و على انفعاله من دون فرق بين ملاقاته النجس و المتنجس، و أما إذا منعنا المبني الأول، و قلنا بعدم تنجس الماء إذا ورد على النجس و اختصاص انفعال الماء القليل بما إذا وردت النجاسة على الماء كما هو مورد أغلب روايات الباب أو

(١) الجزء الرابع ص ٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥١

.....

جميعها و عليه السيد المرتضى (قده) فلا- يتم الدليل المذكور، و هكذا إذا منعنا المبني الثاني، و قلنا بعدم انفعال القليل بملاقاة المتنجس، و التزمنا باختصاص الانفعال بملاقاة الأعيان النجسة التي هي القدر المتيقن من روايات الباب، لأن مفاد أخبار الكر انفعال القليل في الجملة في مقابل السلب الكلي. و هذا غير بحث تنجيس المتنجس، إذ يمكن الالتزام بعدم انفعال الماء القليل بملاقاة المتنجس كما اختاره المحقق الخراساني (قده) و لو بنينا على تنجيس المتنجس، فيمكن منع الصغرى بأحد هذين الوجهين، و لو بنينا على عدم الفرق- كما هو الصحيح- أمكن المنع عن نجاسة خصوص الغسالة- كما سيأتي في محله- فيكون ما دل على طهارة المحل المتنجس بالماء- كأخبار الآمرة بصب الماء على المتنجس لأجل تطهيره و غيرها- مخصصا لما دل على انفعال الماء القليل.

(و أما الكبرى) فلأننا لو سلمنا نجاسة الغسالة فلا نسلم عدم طهارة المحل بها، إذ غاية ما ثبت بالدليل هو اعتبار طهارة الماء قبل الملاقاة للمحل النجس، و أما بعدها فلا، فبملاقاته للمحل يحمل النجاسة و يزيلها عنه.

(و بعبارة أخرى) أن أقصى ما يستفاد من الأخبار هو عدم جواز التطهير بما تنجس قبل التطهير، لا بما تنجس به، و لا استبعاد في ذلك لوقوع نظيره في العرف و الشرع، فإن العرف يستعملون الماء في رفع القذارات، و الأوساخ العرفية. و يرون نظافة المحل و إن صار الماء قدرا بالغسل، و جاز في الشرع الاستنجاء بالأحجار مع تصريحهم باشتراط طهارتها قبل الاستعمال، و أن النجس منها لا يكون مطهرا مع أنها حين الاستعمال تنجس بملاقاة النجاسة و له نظائر أخرى ذكرها الفقهاء (قدس سرهم) في مقام النقض عليه (منها: الماء المستعمل في الطهارة الكبرى، فإنه يخرج به عن الطهورية- على تقدير القول به- فإنه بسبب استعماله، و ملاقاته لبدن الجنب وقت الغسل يصير كذلك (و منها) الأرض التي تطهر باطن النعل.

(و أما التقريب الثاني) فيدفعه أنا لو قلنا بطهارة الغسالة فلا إشكال، و إن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٢

.....

قلنا بنجاستها فلنترجم بعدم تنجس المحل بها ثانيا، و ذلك من جهة التخصيص فإن ما دل على جواز التطهير بالماء القليل يخص به ما دل على تنجيس المتنجس.

(الوجه الثالث): إن ما يدل على المشهور- أي انفعال الماء القليل- إنما هو مفهوم أخبار الكر و المفهوم لا يعارض المنطوق، لأقوائته عنه.

(و يرد عليه) أن مجرد كون الدلالة بالمنطوق لا- يوجب التقديم، لأن المفهوم أيضا من الدلالات اللفظية. بل لا بد من الجمع إذا أمكن، و إلا فيؤول الأمر إلى المعارضة، و اعمال قواعدها (و بعبارة أخرى) مناط تقديم أحد الدليلين على الآخر إنما هو أقوائته الظهور، و لا- خصوصية للمنطوق بما هو منطوق في مقام الترجيح، فإذا كان المفهوم أخص من المنطوق يتقدم المفهوم، للجمع العرفي بين العام و الخاص- كما في المقام- فإن مفهوم أخبار الكر إنما هو نجاسة الماء القليل، و ما دل على عدم انفعال الماء عام يشمل الكر و القليل، فيتقدم الأول على الثاني. بل قد ذكرنا في بحث الأصول أن التعارض في الحقيقة بين المنطوقين، لأن المفهوم تابع لخصوصيات المنطوق، و لا- استقلال له في نفسه، فإذا دل المنطوق على الحصر يثبت له المفهوم، فعدم معارضة المفهوم للمنطوق كلام لا يبتنى على أساس صحيح. على أنك قد عرفت أن جملة من الروايات كانت دلالتها بالمنطوق.

(الوجه الرابع): إن وقوع الاختلاف في روايات الكر من حيث تعيينه مساحة و وزنا يؤيد أن التحديد به مبني على التخمين و المقايسة

بين قدرى الماء و النجاسة من جهة تغيير الماء بها و عدمه، إذ لو كان أمرا مضبوطا واحدا محدودا لم يقع الاختلاف الشديد فى تقديره، لا مساحة، و لا وزنا، فيظهر أنه ليس مناط الاعتصام إلا عدم التغير بالنجاسة.

(و يرد عليه): ان الاختلاف فى الروايات ليس بعزيم فى أبواب الفقه، و لا يدل ذلك على عدم اهتمام الشارع بمورد الاختلاف، بل لا بد من العلاج، و إلا لزم تأسيس فقه جديد، لندرة باب من أبواب الفقه لم تقع المعارضة فى رواياته، و مقتضى الجمع بين روايات الكر هو كفاية الأقل - و هو سبعة و عشرون شبرا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٣

.....

على المختار عندنا- و حمل الزائد على الرجحان كما سيأتى توضيحه.

(الوجه الخامس): إنه لو كان الماء القليل ينفعل بملاقاة النجس لوقع السؤال عن كيفية حفظه عن ذلك فى الروايات، و لم ينقل واقعه تتضمن السؤال عن كيفية حفظ الماء عن النجاسات، هذا مع أنه لو كان القليل منفعلا لكان أولى المواضع بتعذر الطهارة مكه و المدينة المشرفتين، إذ لا يكثر فيهما المياه الجارية، و لا الراكدة الكثيرة، و كانت أوانى مياههم يتعاطاها الصبيان، و الإمام.

و الذين لا يتحرزون عن النجاسات، بل الكفار كما هو معلوم لمن تتبع.

(و يرد عليه): أما قضية عدم السؤال عن كيفية الحفاظ فبأنه ليس من شأن النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمة عليهم السلام بيان ذلك، إذ بعد معلومية الحكم عند الناس يوكل أمر الحفاظ إليهم، فبطبيعة الحال يتحفظون على ما عندهم من المياه و غيرها عن النجاسات، كما يتحفظون على أموالهم عن التلف، و لا- حاجة إلى سؤال الإمام (عليه السلام) عن ذلك، إذ هو أمر خارج غير مربوط بالأحكام الشرعية و أما حديث تعذر طهارة المياه فى الحرمين فغير مسموع، لجريان قاعدة الطهارة مع الشك فى النجاسة و لو باحتمال ضعيف، هذا (و لكن) دعوى القطع، أو الاطمئنان بملاقاتها للمتنجس و لو لم نقل بملاقاتها لعين النجاسة أمر لا يقبل الإنكار، لأن الغالب فى البلدين أنهم يحفظون المياه فى الدور فى أماكن مثبتة فى البناء لا- تسع الكر، و الأغلب أنها فى بيت الخلاء تحت السقف لا تراه الشمس و لا المطر. و يغترفون الماء عنها بآنية للاستنجاء و غيره من الاستعمالات- كما لا يخفى ذلك كله على من سافر إلى الحرمين المكرمين- و من المقطوع به لو لا المكابرة، و مخالفة الوجدان أن هذه المياه تنجس لا محالة فى مثل هذه الأمكنة، و لو مرة واحدة فى طول الزمان، و تبقى على النجاسة، لعدم طر و مطهر عليها، و تسرى النجاسة منها إلى سائر مياه البلد و لو بوسائط عديدة، لمعاشرة أهل البلد بعضهم مع بعض، خصوصا فى المجامع العمومية كالحمامات و المقاهى و نحوها، هذا (و لا يخفى) أن القطع بنجاستها بهذا التقريب مبنى على

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٤

.....

أمرين قابلين للمناقشة:

(أحدهما) انفعال الماء القليل بالمتنجس، لعدم العلم بملاقاتها لعين النجس، كما أشرنا، و إنما المقطوع به حسب العادة ملاقاتها للمتنجس من يد و إناء و نحو ذلك.

(الثانى) تنجيس المتنجس مع الوساطة. فلو منعنا (الأمر الأول) و قلنا بعدم انفعال الماء بالمتنجس- كما عليه المحقق الخراسانى (قده) و تبعه على ذلك بعض مشايخنا المحققين (قدس سرهم) فى مجلس درسه- أو قلنا بعدم تنجيس المتنجس مطلقا- كما اختاره المحقق الهمداني (قده)- لم يحصل لنا العلم بنجاسة مياه الحرمين، لأن المقدار المعلوم- و هو ملاقاتها مع المتنجس- لا يوجب نجاستها و ما

يوجب نجاستها- وهو الملاقاة مع عين النجس- غير معلوم لنا. وقال «١» المحقق الهمداني في تقريب دعواه عدم تنجيس المتنجس رأسا ما مضمونه: «إن مدعى عدم القطع بملاقاة نحو هذه المياه للمتنجس من يد الصبيان وغيرها لا يليق باستنباط الأحكام الشرعية لقصور فهمه عن درك مثل هذا الأمر الواضح» وقال: «و لو لا وحشة الانفراد لأفتيت بذلك»، والإنصاف صحة ما ذكره (قده) كما يظهر ذلك من ملاحظة أحوال أهل البوادي الذين يتعاطون غالب الأدهان والألبان ونحوها. من عدم اجتنابهم عن النجاسات فيباشرون بأيديهم المتنجسة هذه الأدهان، والألبان، وغيرها، مما يبعونها على أهل البلدان، فلو كان المتنجس منجسا مطلقا لزم تنجس جميع أهل البلد، كما أنه لو منعنا (الأمر الثاني) وقلنا بعدم تنجيس المتنجس مع الواسطة وإن سلمنا تنجيسه بلا واسطة لم يحصل لنا العلم بنجاسة مياه الحرمين أيضا، لعدم العلم بملاقاتها للمتنجس بلا واسطة كما لا يخفى.

(١) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٥

.....

كلام مع المحقق الخراساني (الجهة الثانية) في انفعال الماء القليل بالمتنجس، و عدمه. بعد البناء على انفعال الماء القليل في الجملة يقع الكلام: في أنه هل ينفع بمطلق الملقى نجسا كان أو متنجسا أو لا ينفع إلا بعين النجس؟ المشهور: هو الأول، و ذهب المحقق الخراساني (قده) [١] إلى الثاني، و وافقه على ذلك بعض مشايخنا المحققين (قده) في مجلس درسه- كما أشرنا. و تقريب ما أفاده: هو أن الدليل على تنجس الماء القليل، إما الإجماع، و إما مفهوم أخبار الكر. و إما الأخبار الخاصة، و شيء منها لا يدل على انفعال الماء القليل بالمتنجس.

أما الإجماع: فحيث أنه دليل لبي، فالقدر المتيقن منه هو تنجسه بعين النجس، و لذا عد ابن أبي عقيل، و من تبعه من المخالفين للإجماع، لأنه أنكر انفعال الماء القليل رأسا، و أما تنجسه بالمتنجس فلم يثبت فيه إجماع. و الإنصاف صحة ما أفاده في إنكار الإجماع، إذ مجرد دعوى بعض الإجماع على ذلك لا يوجب القطع برأى المعصوم (عليه السلام).

و أما مفهوم أخبار الكر: فهو تنجس ما دون الكر في الجملة، لأن نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية، فمفهوم قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» هو أنه إذا لم يكن قدر كر ينجسه شيء ما، لا كل شيء. و حيث أن أخبار الكر قد دلت على تنجس الماء القليل بشيء لا- يتنجس به الكر فعلم أنه غير التغير بالنجاسة، فإنه يتنجس به الكر أيضا، فإذا يكون المفهوم هو تنجسه بالملاقاة في الجملة، و مقتضى الاكتفاء به تنجسه و لو بإحدى النجاسات، إلا أنه قام الإجماع القطعي على عدم الفرق بينها، هذا- مضافا إلى ورود أخبار الكر في جملة من النجاسات، كولوغ الكلب، و اغتسال الجنب، و وطى الدجاجة

[١] في رسالة له في الطهارة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٦

.....

العدرة، فيعلم منها عدم خصوصية لنجاسة دون أخرى، فلا بد من التعميم لجميع النجاسات، و أما التعميم بالإضافة إلى المتنجسات فلم يدل عليه دليل. و (دعوى) أن المراد من قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء. إلخ» تعليق كل فرد من أفراد العام، لا تعليق عمومها، و أن المراد من الشيء مطلق ما يترقب منه التنجيس، سواء كان عين النجس، أو المتنجس، فيدل على تنجس ما دون الكر بكل من النجس،

و المتنجس (فمنوعه) لظهور القضية المذكورة في تعليق العموم، لا كل فرد فرد، و إرادة الأعم من الشيء في المنطوق لا يلزم إرادة العموم في المفهوم إذ يكفي في رفع السلب الكلي الإيجاب الجزئي.

و أما الأخبار الخاصة: فموردها الملاقاة مع عين النجس، كالدم، و البول، و الكلب، و غيرها من النجاسات، فلا تشمل المتنجس، كصحيحه على بن جعفر المتقدمه «١» الواردة في الرعاف.

و صحيحته الأخرى في (كتابه) عن أخيه، قال: «سألته عن جرّة ماء فيه ألف رطل وقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه أو الوضوء منه؟ قال: لا يصلح» «٢».

و رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) (في حديث) قال: «و لا تشرب من سؤر الكلب، إلا أن يكون حوضا كبيرا يستقى منه» «٣».

و نحوها غيرها.

(و لكن) يدفع هذا القول الروايات الشاملة بإطلاقها لملاقاة الماء مع المتنجس، لأنها قد دلت على انفعال الماء الملاقى لما أصابه النجس سواء كانت العين باقية فيه أم لا.

(منها): موثقة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب

(١) ص ١٢٧

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٦ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٦.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١١٧ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٧

.....

الرجل جنبه، فأدخل يده في الإناء فلا بأس، إذا لم يكن أصاب يده شيء من المنى» «١».

فإن مفهومها ثبوت البأس إذا أصاب يده المنى، و الإصابة أعم من تلوث اليد به.

(منها): موثقة الأخرى - المتقدمة «٢» - و صرح فيها بالمفهوم بقوله (عليه السلام): «و إن كان أصاب يده. إلخ» و إطلاقه يشمل صورة زوال العين - كما ذكرنا.

(منها): حسنه شهاب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في الرجل جنب يسهو، فيغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها؟ انه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده بشيء» «٣» [١].

(منها): صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر - المتقدمة «٥» فإنه (عليه السلام) أمر بإهراق الماء إذا أدخل يده القدره في الإناء، و القدر يطلق على المتنجس و إن لم يكن متلوثا بعين النجاسة كما يدل عليه.

رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن الجنب يحمل (يجعل خ ل) الركوة، أو التور، فيدخل إصبعه فيه؟ قال: إن كانت يده قدره فأهرقه، و إن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا مما قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ «٤».

فإن الاستفادة منها: إن القدر هو ما أصابه القذاره بقريئه المقابلة مع قوله

[١] عبر عنها بالصحيحه في بعض الكلمات (و لكن) في طريقها على بن الحكم المشترك بين الموثق و غيره فيمكن تضعيفها من هذه الجهة.

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٤ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

(٢) ص ١٣٠.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١١٣ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

(٥) ص ١٢٩

(٦) الوسائل ج ١ ص ١١٥ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٨

.....

(عليه السلام): «و إن كان لم يصبها قدر» فإن التفصيل قاطع للشركة. و بالجملة:

لا ينبغي إنكار وجود إطلاقات في المقام تدل على انفعال الماء القليل بالمتنجس إلا أنه ربما (يتوهم) لزوم تقييدها بخصوص النجس، لرواية أبي بصير، عنهم عليهم السلام قال: «إذا أدخلت يدك في الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس، إلا أن يكون أصابها قدر بول، أو جنابة، فإن أدخلت يدك في الماء وفيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء» (١).

بدعوى: أن المستثنى من عدم البأس إنما هو خصوص ما كان فيه قدر البول، أو الجنابة لقوله (عليه السلام): «و فيها شيء من ذلك» فالممنوع إنما هو إدخال اليد في الإناء إذا كان فيه عين البول، أو المنى، فالباقى تحت عموم الرخصة هو ما لم يصبه النجس رأساً، أو أصابه و لكن لم يكن متلوثاً به.

(و تندفع): بأنه مبنى على أن يكون المراد بالقدر (معناه الوصفى) فتكون الإضافة بيانية، و تكون الإشارة بقوله «ذلك» إلى عين النجس لا محالة، إلا أنه من المحتمل إرادة (المعنى المصدرى) أى- النجاسة- الناشئة من البول، أو المنى، لا نفس البول، و المنى. و عليه يكون مرجع الإشارة نجاستهما لأنفسهما، و يكون المراد من الشيء حينئذ فرد من أفراد نجاسة البول، أو المنى و لا قرينية لقوله (عليه السلام): «و فيها شيء من ذلك» على إرادة الاحتمال الأول، لصحة إرجاع الإشارة إلى القدر بكلا- معنييه (الوصفى، و المصدرى) و هكذا لا قرينية له على إرجاع الإشارة إلى المضاف إليه، و مع هذه الاحتمالات تصبح الرواية مجملة ساقطة عن قابلية الاستدلال بها على اعتبار بقاء عين النجس في اليد هذا كله مع ضعف سندها بعبد الله بن مغيرة و لم يثبت أنه البجلي الثقة.

(الجهة الثالثة): في انفعال الماء القليل بالمتنجس مع الواسطة و عدمه.

لم أجد من تعرض للفرق بين المتنجس بدون الواسطة، و المتنجس معها في

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٣ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٩

.....

انفعال الماء القليل، و الذى يقوى في النظر التفصيل بينهما، لو لا- الإجماع على خلافه، و لا نرى بأساً في الالتزام بعدم انفعال الماء القليل بالمتنجس مع الواسطة و إن التزمنا بتنجسه بلا واسطة، خلافاً للمحقق الخراسانى (قدس سره)- كما تقدم- و ذلك لقصور الأدلة عن التعميم، إذ غاية ما يدل عليه الإطلاقات المتقدمة إنما هي تنجس الماء بخصوص المتنجس بعين النجس- كاليد التي أصابها البول، أو المنى، أو غيرها من النجاسات- و أما المتنجس باليد التي أصابها البول- مثلاً- فغير مشمولة لتلك الإطلاقات، و لفظ القدر و

إن كان يطلق على المتنجس - كما ذكرنا - إلا أن إطلاقه على المتنجس مع الوساطة غير معلوم.

نعم ربما (يتوهم) استفادة الإطلاق من روايتين واردتين في سؤر الكلب.

(إحدهما) صحيحة الفضل أبي العباس - المتقدمة «١» - بدعوى: أن عموم التعليل لمنع الوضوء بسؤر الكلب بقوله (عليه السلام):

«رجس نجس» يشمل المتنجس و لو مع الوساطة، لإطلاق النجس على المتنجس [١] لأنه مقابل الطاهر.

(الثانية): رواية معاوية بن شريح قال: سألت عذافر أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن سؤر السنور، والشاة، والبقرة، والبعير، و

الحمار، والفرس، والبغل، والسباع، يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه، و توضأ قال:

قلت له الكلب؟ قال: لا. قلت: أليس هو سبغ؟ قال: لا والله أنه نجس، لا والله أنه نجس «٣».

وهي كالصحيحة في تقريب الاستدلال بها.

(ويندفع) الاستدلال بالصحيحة أولاً: بأن الظاهر من (النجس) إذا أردف

[١] كما في رواية ابن أبي عمير. قال فيها: قيل لأبي عبد الله (عليه السلام) في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال:

يباع ممن يستحل أكل الميتة (الوسائل ب ١١ من أبواب الأستار ح ١).

(١) ص ٤١

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٦٣ باب ١ من أبواب الأستار ح ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٠

.....

مع (الرجس) إرادة عين النجس، لأنه يتبعه لفظاً ومعنى فيقرأ بالكسر - كما في المجمع - و (الرجس) هو القذر بالذات الذي لا يقبل التطهير المعبر عنه بالفارسية ب (بليد).

و ثانياً: أن جوابه (عليه السلام) ليس في مقام بيان كل ما يوجب التنجيس، أو العلة التامة لوجوب الاجتناب عن سؤر الكلب، كي

يتمسك بإطلاقها، بل ليس في مقام التعليل رأساً، وإنما هو في مقام بيان الفرق بين الكلب، و سائر الحيوانات التي سنل عن سؤرها -

كالهرة، والشاة، والبقرة - بأن الكلب فيه خصوصية، وهي أنه رجس نجس يجب الاجتناب عن فضله، دون سائر الحيوانات، و من هنا

لم يلتزم التعفير في غيره من النجاسات، مع أنه مذكور في ذيلها، و منه يظهر الجواب عن (الرواية الثانية) فإنه (عليه السلام) إنما يكون

في مقام دفع توهم السائل عدم الفرق بين الكلب و سائر الحيوانات بأنه نجس لا يقاس على سائر السباع.

هذا مضافاً إلى ضعف سندها بمعاوية بن شريح لعدم توثيقه في كتب الرجال و أولى منهما بالاستدلال.

صحيحة زرارة الواردة في الوضوءات البيانية قال: «قال أبو جعفر (عليه السلام): أ لا أحكى لكم وضوء رسول الله (صلّى الله عليه و

آله) فقلنا: بلى، فدعا (بقعب) فيه شيء من ماء، فوضعه بين يديه، ثم حسر عن ذراعيه، ثم غمس فيه كفه اليمنى، ثم قال: هكذا إذا

كانت الكف طاهرة.» «١».

إذ هي صحيحة السند، و واضحة الدلالة من حيث شمول إطلاقها للمتنجس مع الوساطة فإنها تدل بالمفهوم على أنه إذا لم تكن الكف

طاهرة لا يجوز غمسها في الماء، و ليس ذلك إلا من جهة تنجس الماء بالكف الغير الطاهرة، و المتنجس مع الوساطة لا يصدق عليه

الطاهر، هذا.

(١) الوسائل ج ١ ص ٢٧٢ باب ١٥ من أبواب الوضوء ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦١

.....

(و لكن) للمناقشة في دلالتها أيضا مجال، لأن عدم جواز الوضوء بالماء الملقى للكف الغير الطاهرة أعم من تنجسه بها، لاحتمال أن يكون جهة المنع هي كون الماء مستعملا في رفع الخبث، فإنهم اتفقوا على عدم جواز استعماله في رفع الحدث، وإن اختلفوا في طهارته- كالماء المستعمل في الاستنجاء- مع أنه ظاهر بلا كلام، إذ طهارة الماء لا تلازم جواز رفع الحدث به، وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك في فصل الماء المستعمل إن شاء الله تعالى. وبالجملة: إن تم الإجماع المدعى على تنجيس المتنجس مطلقا فهو، وإلا فالأقوى عدم تنجس الماء القليل بالمتنجس مع الواسطة، وإن قلنا بتنجسه بالمتنجس بلا واسطة، ومع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه، وسيجىء تمام الكلام في بحث تنجيس المتنجس إن شاء الله تعالى.

(الجهة الرابعة): في انفعال الماء القليل إذا لم يستقر على النجس.

ذهب بعض المحققين من المتأخرين إلى التفصيل بين ما كان الماء مستقرا على النجس، وما لم يكن مستقرا عليه. فقال: بنجاسة الأول، و طهارة الثاني فإذا صب الماء على النجس، أو المتنجس تكون القطرات المترشحة محكومة بالطهارة، واستدل على ذلك برواية عمر بن يزيد قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أغتسل في مغتسل يبال فيه، و يغتسل من الجنابة، فيقع في الإناء ما ينزو من الأرض؟ فقال:

لا بأس به» (١).

وهي ظاهرة الدلالة على المدعى، لظهورها في أن مفروض السؤال (نزو) الماء إلى الإناء من الأرض المتنجسة بالبول، والمنى، إذ لا موجب للسؤال إذا كان النزو من الأرض الطاهرة، ولا أقل من شموله للأرض النجسة بترك الاستفصال في الجواب. والحمل على السؤال عن حكم ملاقى أطراف الشبهة المحصورة

(١) الوسائل ج ١ ص ١٥٤ باب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل ح ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٢

من غير فرق بين النجاسات حتى برأس إبرة من الدم الذي لا يدركه الطرف (١).

- المحكوم بالطهارة- للعلم الإجمالي بنجاسة بعض المكان، أو عن ملاقى الأرض التي تكون معرضا للنجاسة، وإن لم يعلم بنجاستها بالفعل، لتوهم وجوب الاجتناب عنه خلاف الظاهر جدا، خصوصا الاحتمال الثاني، لوضوح جريان قاعدة الطهارة في الأرض. نعم يشكل الاعتماد عليها، لضعف سندها (بمعلى بن محمد) الواقع في طريقها، لعدم توثيقه في كتب الرجال. ومنه يظهر ضعف استدلال بعضهم بها على عدم تنجس الماء القليل بالمتنجس كما هو خيرة المحقق الخراساني، أو على عدم تنجيس المتنجس مطلقا كما قواه المحقق الهمداني و يأتي في محله التعرض لذلك إن شاء الله تعالى.

(١) تبه بذلك على خلاف الشيخ الطوسي (قده) في الاستبصار، و المبسوط [١] حيث ذهب إلى عدم تنجس الماء بما لا يمكن التحرز منه مثل رؤوس الإبر من

[١] قال الشيخ (قده) في الاستبصار (ج ١ ص ٢٣ ب ١٠ ح ١٢)- الطبعة الثانية- في (باب الماء القليل يحصل فيه شيء من النجاسة): «و

أما ما رواه محمد بن علي بن محبوب.

- إلى أن ذكر الحديث المذكور مسندا إلى علي بن جعفر - فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا كان ذلك الدم مثل رأس الإبرة التي لا تحس، ولا تدرك فأن مثل ذلك معفو عنه».

و في المبسوط (ج ١ ص ٧) بعد أن ذكر القليل، و تنجسه بأى نجاسة كان استثنى و قال:

«إلا ما لا يمكن التحرز عنه مثل رؤوس الأبر من الدم، وغيره، فإنه معفو عنه، لأنه لا يمكن التحرز عنه»، و دعواه في المبسوط صريحة في عدم اختصاص الاستثناء بالدم، كما أن مقتضى استدلاله بعدم إمكان التحرز العموم لسائر النجاسات و كلامه في الاستبصار مقصور على توجيه الرواية الواردة في خصوص الدم - كما عرفت - هذا، و لكن لا يتم شيء من الدليلين، أما الرواية فلما ذكر في المتن من المناقشة في دلالتها باحتمال عدم إصابة الدم للماء الموجود في الإناء، بل لا يبعد دعوى الظهور في ذلك، و أما قضية عدم إمكان التحرز ففيها أولا: أنه لا محذور في التحرز عن الأجزاء الصغار من النجاسات، كما جرت عليه السيرة، و ثانيا: ان لزوم الحرج في الاجتناب لا يقتضى الحكم بطهارة الملاقى، بل غاية العفو عن الصلاة فيه. إلا أنه (قده) استثنى ذلك عن النجاسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٣

.....

الدم، من النجاسات.

لصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن رجل رعف، فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعا صغارا، فأصاب إنائه، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: ان لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس، و ان كان شيئا بينا فلا تتوضأ منه. الحديث» (١).

فحملها (قده) على ما بيان للطرف، و ما لا بيان له بحيث يحتاج دركه إلى دقة النظر - كرؤوس الأبر من الدم - و ان الثاني لا يوجب تنجس الماء، و تمامية الاستدلال بها على ذلك مبنى على أن يكون المراد من الإناء الماء الموجود فيه - كما لا يخفى. و حملها شيخنا الأنصارى (قده) في كتاب الرسائل [١] على حصول العلم الإجمالي بوقوع الدم في الإناء، أو في خارجه، فيكون المراد من الاستتابة العلم، و من الإناء أعم من الظرف و المظروف فجوابه (عليه السلام) بعدم البأس فيما إذا لم يستبين شيء في الماء مبنى على تنجيز العلم الإجمالي، بخروج ظهر الإناء عن محل الابتلاء، فلا مانع من جريان قاعدة الطهارة في الماء، إذ لم يعلم بوقوع النجس فيه تفصيلا.

و حمل الرواية صاحب الوسائل [٢] و كان يقويه شيخنا المحقق الشريعة الأصفهاني (قده) في درسه على الشبهة البدوية في الماء، و أن إصابة الدم للإناء - أى الظرف - معلوم تفصيلا، فلا يكون المظروف طرفا للعلم الإجمالي كما هو مفروض كلام العلامة الأنصارى (قده) و لا معلوم الإصابة تفصيلا كما هو مقتضى كلام الشيخ الطوسي (قده) فتجربى قاعدة الطهارة في الماء بلا تأمل،

[١] في التنبيه الثالث من تنبيهات قاعدة الاشتغال.

[٢] قال في الوسائل بعد ذكر الرواية: «الذي يفهم من أول الحديث إصابة الدم للإناء، و الشك في إصابة الماء، كما يظهر من السؤال و الجواب، فلا إشكال فيه».

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٢ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٤

.....

فأن الظاهر من قوله: «أصاب إنائه» إصابة الظرف فقط، فاستصحاب عدم الإصابة في الماء، أو قاعدة الطهارة فيه محكم. (أقول) المذكور في بعض نسخ الوسائل بعد قول السائل: «فأصاب إنائه» هذه الجملة «و لم يستتب ذلك في الماء» إلا أن الظاهر أنه غلط، وقعت زائدة، ولأجله حذفت في النسخ المصححة، كما أنها لم تذكر في نسخ الكافي «١» وإلا لكانت الرواية ظاهرة فيما ذكره في الوسائل، إلا أنه مع ذلك لا تخلو من تحمل هذا الوجه. بل لا يبعد دعوى الظهور فيه، لظهور (الإناء) في الظرف، دون المظروف، و لا- الأعم، إذ إرادة كل منهما مجاز لا- يصار إليه، إلا- مع القرينة، و بما أن المفروض في السؤال إصابة الإناء يحمل على معناه الحقيقي، فيكون محصل السؤال أنه لم يعلم إلا- إصابة الإناء، و أما الماء الموجود فيه فلم يعلم بوصول الدم إليه و لو لم نقل بظهوره في ذلك فلا أقل من الاحتمال فتكون مجملته لا تصلح دليلاً للشيخ (قده). و منه يظهر ضعف ما ذكره الشيخ الأنصاري (قده) في توجيه الرواية، لتوقفه على إرادة الأعم من الظرف و المظروف من الإناء- كما ذكرنا.

نعم ربما يستظهر ما ذكره الشيخ الطوسي من جواب الإمام (عليه السلام) عن الماء بقوله: «إن لم يكن شيء يستبين في الماء»، لدلالته على أن مفروض السؤال أيضا كان نفس الماء تطابقاً للجواب مع السؤال (و يندفع) بأن ذلك لا يوجب الظهور، لأن الجواب عن حكم الماء إنما يكون من جهة التنبيه على أن العلم بإصابة الدم للإناء لا يمنع عن الوضوء بالماء المشكوك إصابة الدم له، لأنها محكومة بالطهارة، و المتوضى لا حاجة له إلى الإناء و إن علم بإصابة النجس له، و إنما حاجته إلى الماء و لم يعلم بوصول النجس إليه فيكون محكوماً بالطهارة.

و أما (توهم) أنه لا مجال لسؤال مثل على بن جعفر عن حكم الماء المشكوك

(١) فروع الكافي ج ١ ص ٢٣- و كذلك في الاستبصار ج ١ ص ٢٣ الطبعة الثانية، و التهذيب ج ١ ص ٤١٢ الطبعة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٥

سواء كان مجتمعاً أم متفرقاً مع اتصالها بالسواقي (١) فلو كان هناك حفر

طهارته مع وضوح قاعدة الطهارة عند الشك.

(فمندفع) بأن قاعدة الطهارة إنما وضحت بأمثال هذه السؤالات، و ورود أمثال هذه الروايات عنهم عليهم السلام و إلا فمن أين كان يتضح لنا ذلك خصوصاً مع ظن النجاسة كما في المقام، لمعرضة الماء الموجود في الإناء لإصابة الدم له، و قد صدر نظير هذا السؤال من زرارة، و أكثر في السؤال مع وضوح الجواب في مسألة انتقاض الوضوء بالخففة و الخفقتين في حديث الاستصحاب. فتلخص من جميع ما ذكرنا: أنه لو كان مراد الشيخ (قده) عدم تنجس الماء القليل بالقليل من النجاسة الذي لا يدرك إلا بدقه النظر كرؤوس الإبر فلا دليل عليه بعد شمول إطلاقات أدلة انفعال الماء القليل له.

نعم ربما يحتمل أن يكون مراده (قده) أن القليل من النجاسة ربما يبلغ إلى حد من القلة لا يصدق معه الملاقاة مع النجس، لأنه من المعدوم في نظر العرف، و إن كان موجوداً بالدقة العقلية، و لا بأس بذلك، إلا أنه من السالبة بانتفاء الموضوع، لعدم وجود النجس حينئذ، لا أنه قليل لا يدركه البصر، و من هنا لم يلتزم أحد فيما نعلم بنجاسة الغبار المتصاعد من الأراضى المتنجسة بالبول، و العذرة، و غيرها من النجاسات، و الحكم بتنجس الوجه أو سائر أعضاء بدن الإنسان إذا لاقته مع الرطوبة المسرية، كما يتفق غالباً في أيام الصيف، لعرق بدن الإنسان، و تصاعد الغبار من الطرقات، و الأزفة المتنجسة، إلا أن ذلك لا يختص بالدم و لا ينبغي التعبير عنها بمثل رؤوس الإبر، لأن الأجزاء التي ذكرناها معدومة عرفاً و مستهلكة في الغبار قبل الملاقاة مع الطاهر، لا أنه تستهلك بها كما في مثل

رؤوس الإبر من الدم الواقعة في الماء.

(١) لأن الاتصال مساق للوحدة عرفاً، فإذا كان المجموع قابلاً للانفعال - كما إذا كان أقل من الكر - يتنجس المجموع بإصابة النجاسة للبعض لشمول أدلة الانفعال وإن لم يكن قابلاً للانفعال - كما إذا كان المجموع كرا - لا يتنجس فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٦

متعددة، فيها الماء واتصلت بالسواقي، و لم يكن المجموع كرا إذا لاقى النجس واحدة منها تنجس الجميع، وإن كان بقدر الكر لا ينجس وإن كان متفرقا على الوجه المذكور، فلو كان ما في كل حفرة دون الكر، و كان المجموع كرا، و لاقى واحدة منها النجس لم تنجس، لاتصالها بالبقية.

[مسألة ١) لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسة]

(مسألة ١) لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسة، أو مورودا (١).

شئ منه، لإطلاق أدلة اعتصام الكر، فما عن صاحب المعالم (قده) من اعتبار الاجتماع فلم نعرف له وجهاً صحيحاً، ولعله لتوهم انصراف الإطلاقات إلى صورة الاجتماع، إلا أنه توهم فاسد، لعدم ثبوت الانصراف رأساً، و لو سلم فهو بدوى زائل بالتأمل في ما ذكرناه من أن الاتصال مساوق للوحدة في نظر العرف إذ لا يرون المجموع مياها متعددة. و لا فرق فيما ذكرناه بين أن يكون السطوح متساوية، أو كان بعضها أعلى من بعض من دون جريان من العالى إلى السافل، و إلا - فمع الجريان لا - ينفعل العالى بملاقاة السافل للنجس لعدم صدق الوحدة حينئذ - كما تقدم.

الفرق بين الوارد و المورود

(١) تبه بذلك على خلاف السيد المرتضى (قده) للمشهور حيث فصل بين الماء الوارد على النجس، و المورود عليه، و قال بطهارة الأول، و نجاسة الثانى، و استدل على ذلك فى كتاب الناصريات [١] «بأنه لو حكمنا بنجاسة القليل

[١] قال السيد المرتضى (قده) فى كتاب الناصريات بعد قول الناصر: «المسألة الثالثة - و لا فرق بين ورود الماء على النجاسة، و بين ورود النجاسة على الماء» ما لفظه. «و هذه المسألة لا أعرف فيها نصاً لأصحابنا، و لا قولاً صريحاً، و الشافعى يفرق بين ورود الماء على النجاسة، و ورودها عليه، فيعتبر القلتين فى ورود النجاسة على الماء، و لا يعتبر فى ورود الماء على النجاسة. و خالفه سائر الفقهاء فى هذه المسألة.

و يقوى فى نفسى عاجلاً إلى أن يقع التأمل لذلك صحة ما ذهب إليه الشافعى و الوجه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٧

.....

الوارد على النجاسة، لأدى ذلك إلى أن الثوب لا - يطهر من النجاسة إلا - بإيراد كر من الماء عليه، و ذلك يشق، فدل على أن الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة و الكثرة، كما يعتبر فيما يرد النجاسة عليه.

(أقول): مقتضى الجمود على مورد الأخبار الخاصة - الدالة على انفعال الماء القليل المتقدم «١» ذكر جملة منها - و إن كان تخصيص الحكم بالنجاسة بصورة ورود النجس على الماء بل و كذلك مفهوم أخبار الكر، لما ذكرنا من عدم دلالتها إلا على تنجس الماء القليل بالنجس فى الجملة، فليس له عموم أفرادى فضلاً عن العموم الاحوالى، و القدر المتيقن منه هو مورد الأخبار الخاصة - من ورود

النجس على الماء- (و لكن) الارتكاز العرفي لا- تساعد على التخصيص، إذ الملا-ك في نظر العرف في تنجس الملاقى للنجس هو مجرد الملاقاة سواء ورد النجس عليه، أو ورد هو على النجس، كما هو المرتكز عندهم في القذارات العرفية إذا لاقى الماء، أو غيره من المائعات، فإنهم يستقذرون الماء إذا وقع على

فيه أنا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة، لأدى ذلك إلى أن الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بإيراد كر من الماء عليه، و ذلك يشق، فدل على أن الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة و الكثرة، كما يعتبر فيما يرد النجاسة عليه» و ظاهر الدعوى- كما ترى- عموم الحكم بعدم الانفعال لمطلق الوارد على النجاسة، إلا أن الدليل المذكور أخص من المدعى، لاختصاصه بما يستعمل في التطهير، و لا يبعد دعوى اختصاص كلام السيد بذلك، و يؤيدها ما عن الحلبي- في بحث غسله الولوغ- الحكم بطهارة الغسالة الثانية و الثالثة ناسبا ذلك إلى المذهب، و مؤيدا ذلك بكلام السيد (قده) حيث قال: «و ما قوى في نفس السيد هو الصحيح المستمر على أصل المذهب و فتاوى الأصحاب» و لو تم هذه النسبة إلى الأصحاب فإنما هي في خصوص الغسالة، لا مطلق الماء الوارد على النجس و لو في غير ما يستعمل في التطهير- كما إذا صب الماء على البول أو الدم مثلا- فتأمل. و قد مال إلى ما هو ظاهر دعوى السيد المرتضى صاحب المدارك- على ما نسب إليه في الحدائق (ص ٣٢٧ ج ١) الطبع الحديث. بل جنح إليه صاحب الحدائق أيضا في (ص ٣٢٨) و إن تردد في آخر كلامه.

(١) ص ١٢٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٨

.....

قذر عرفي، و خالطه بلا- تأمل منهم في ذلك، و من هنا لا- نشك في أنه إذا قيل لأحد من أهل العرف «إذا وقع الدم على ثوبك يتنجس» لا يفهم من هذا الكلام اختصاص نجاسة الثوب بصورة ورود الدم عليه، بل يفهم أن الملاك مجرد الملاقاة و إن وقع الثوب على الدم. و لا نظن بوقوع تصرف من الشارع في باب النجاسات على خلاف المرتكز العرفي من هذه الجهة، فبضميمة هذا الارتكاز نخرج عن مورد الروايات الخاصة، و نقول بعدم الفرق بين الورودين. بل مقتضى تعليل السيد (قده) طهارة الماء الوارد على النجس بعدم إمكان تطهير الثوب من النجاسة هو ثبوت هذا الارتكاز، و إنما التجأ إلى الخروج عنه لوجود المانع (و لكن) قد عرفت «١» الجواب عن هذا المانع في دفع الشبهات التي أوردها الفيض الكاشاني على القول بانفعال الماء القليل مطلقا بأنه لا محذور في الالتزام بنجاسة الغسالة، و طهارة المغسول، إذ القدر المسلم هو اعتبار طهارة الماء قبل الملاقاة، لا بعدها.

و مما يؤيد عدم الفرق بين الورودين بعض الروايات التي يستفاد منها إناطة الحكم على مجرد الملاقاة دون ورود النجس على الماء كقوله (عليه السلام) في رواية أبي بصير الواردة في النبيذ: «ما يبيل الميل ينجس حبا من ماء، يقولها ثلاثا» (٢).

فإن إطلاقه يشمل ما إذا ورد الماء على ما يبيل الميل من النبيذ كما إذا كان الإناء ملطخا بالنبيذ و صب فيه الماء. و كقوله (عليه السلام) في صحيحة الفضل المتقدمة «٣» في سؤر الكلب: «رجس نجس» فإن الاقتصار في الجواب عن سؤره على مجرد كونه نجسا من دون تخصيص بوروده على الملاقى يدل على أن الملاك

(١) في ص ١٤٣-١٤٤

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٧٥ باب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة و ج ٢ ص ١٠٥٦ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٦.

(٣) ص ٤١

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٩

(مسألة ٢) الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقي (١)

في وجوب الاجتناب عن سؤره مجرد الملاقاء من دون فرق بين الورودين [١].

حد الكر بالوزن

(١) ذكر الفقهاء (قدس الله أسرارهم) للكر حدين - بالوزن و المساحة - تبعاً للروايات الواردة في المقام. و قد وقع الكلام في كل من الحدين، و نتعرض لتطبيق كل منهما على الآخر بعد ذكرهما، و تحقيق الحال فيهما.

أما الحد الأول و هو الوزن: فالمشهور أنه (١٢٠٠) رطل ب (العراقي) و ذهب الصدوقان، و المرتضى (قدس سرهم) إلى أنه (مدني) و هو يزيد على (العراقي) بالنصف، و عليه يكون وزنه ب (العراقي) (١٨٠٠) رطل. فلم يقع الخلاف بينهم في العدد و إنما اختلفوا في المراد من الرطل الوارد في مرسله ابن أبي عمير الآتية.

أما الروايات الواردة في بيان هذا الحد: فهي.

مرسله محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الكر من الماء الذي لا ينجسه شيء ألف و مائة رطل» (٢).

و صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال:

«و الكر ستمائة رطل» (٣).

فحمل المشهور الرطل في المرسله على (العراقي) و في الصحيحة على (المكي) الذي هو ضعف (العراقي) و يقع الكلام في الجمع بين هاتين الروايتين تارة: على المسلك المشهور من تصحيح ما يصح عن ابن أبي عمير، و العمل بمراسيله، و انها بمنزلة المسانيد بدعوى: أنه لا يروى إلا عن الثقة، فروايته عن

[١] لا يخفى أنه لا يتم الاستدلال على عدم الفرق بشيء من هذه الروايات، لأنها ليست إلا في مقام بيان نجاسة الشيء، و أما كيفية تنجيته الملاقي فخارجة عن نطاقها رأساً.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢٣ باب ١١ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٢٤ باب ١١ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٠

.....

الوسائل توثيق منه لهم، و أخرى: على مسلكنا من عدم الاعتماد على مراسيله، كمراسيل غيره، لما ثبت من روايته عن غير الثقة أيضاً، إما غفلة، أو اعتقاداً منه بوثاقه من ليس بثقة عندنا، فيحتمل أن تكون الوسائط في مراسيله من هذا القبيل - و من جملتها هذه - و هذا يكفي في إسقاطها عن الحجية.

فإن قلنا بمسلك المشهور فهل هناك معارضة بين الروايتين أولاً؟ الصحيح هو الثاني، لا لما قيل «١» من لزوم حمل المرسله على الرطل (العراقي) لأن المرسل فيها (ابن أبي عمير) و هو من أهل العراق، بضميمة استظهار أن مراده عن (بعض أصحابنا) بعض مشايخه

الذين هم عراقيون أيضا و عرف السائل في الكلام مع الحكيم العالم بعرف المخاطب مقدم على المتكلم، أو بلده، فالإمام (عليه السلام) و إن كان في المدينة إلا أن السائل حيث أنه كان من أهل العراق فأجابه على عرفه، و كذلك الكلام في الصحيحة، إذ السائل فيها (محمد بن مسلم) و هو طائفي - كما قيل - و الطائف من قرى مكة، فيحمل الرطل على عرفه - أي الرطل المكي - لما فيه: أولا من عدم ثبوت أن المخاطب في المرسله من أهل العراق، و إن كان المرسل عراقيا، إذ لا ظهور في أن المراد من (بعض أصحابنا) هم مشايخ ابن عمير، و هكذا لم يثبت: ان (محمد بن مسلم) من أهل الطائف، بل عن جماعة أنه كوفي، و ثانيا: لا نسلم تقديم عرف المخاطب على المتكلم، بل الظاهر جريان المخاطبات على العكس، و ان الملحوظ فيها عرف المتكلم، ما لم يقدّم دليل على الخلاف. بل للجمع العرفي بينهما برفع إجمال كل منهما بصراحة الأخرى. (بيانه): أن كلا منهما صريح في العدد، و مجمل في المعدود، لإجمال لفظ (الرطل) في كل من الروايتين على الفرض من حيث احتمال إرادة أحد الثلاثة (العراقي، و المدني، و المكي) إلا أن المرسله صريحة في اعتبار (١٢٠٠) رطل، و أنه لا يكفي الأقل، لأنها في مقام التحديد و إن كان مجملا من حيث المراد من الرطل،

(١) كما في الجواهر ج ١ ص ١٦٩ - الطبعة السادسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧١

.....

و لا- يلائم اعتبار هذا العدد، إلا مع إرادة (المكي) في الصحيحة، إذ على تقدير إرادة (العراقي، أو المدني) فيها يلزم جواز الاكتفاء بالأقل من (١٢٠٠) و هو إما (٦٠٠) أو (٩٠٠) بالعراقي - و هذا مناف لصريح المرسله - كما أن الصحيحة صريحة في الاكتفاء ب (٦٠٠) رطل، لأنها أيضا في مقام التحديد، و به يرفع إجمال المرسله في المعدود، إذ لا- يلائم الاكتفاء بهذا العدد إلا مع إرادة (العراقي) في المرسله، لأنه على تقدير إرادة (المدني، أو المكي) فيها لا يجوز الاكتفاء ب (٦٠٠) رطل - بأى معنى كان - و ذلك يناهض صريح الصحيحة إذ لو كان المراد من المرسله (المدني) كان ب (المكي) (٩٠٠) و إذا كان (المكي) لزم اعتبار (١٢٠٠) أرطال مكية، و كلاهما مناف لصريح الصحيحة (و بعبارة أخرى) لكل من الروايتين عقد إيجابي مجمل، و عقد سلبي مبین، و يكون المبین في كل منهما رافعا لإجمال المجمل في الآخر - بعد فرض أنهما في مقام بيان حد الكر - فإن المرسله تدل على اعتبار (١٢٠٠) رطل، و عدم كفاية الأقل و تدل الصحيحة على اعتبار (٦٠٠) رطل، و عدم اعتبار الأزيد، و العقد السلبي في الصحيحة يرفع الإجمال عن الإيجابي في المرسله، لأن عدم اعتبار الأكثر من (٦٠٠) لا- يلائم إلا مع إرادة (العراقي) في المرسله الدالة على اعتبار (١٢٠٠) إذ لو كان المراد فيها (المدني، أو المكي) لزم اعتبار الأكثر من (٦٠٠) ب (المكي) و هذا مناف لصريح الصحيحة، و السلبي في المرسله يرفع الإجمال عن العقد الإيجابي في الصحيحة، لأن عدم كفاية الأقل من (١٢٠٠) في المرسله لا- يلائم إلا مع إرادة (المكي) في الصحيحة، لأنه لو كان المراد فيها (المدني، أو العراقي) لزم الاكتفاء بالأقل من (١٢٠٠) فتدبر، و نظير هذا الجمع شائع في الفقه حيث يرفع اليد عن ظهور إحدى الروايتين بصريح الأخرى. هذا على مسلك المشهور.

و أما على مسلكنا: من عدم اعتبار مراسيل ابن أبي عمير كغيره فينحصر دليل وزن الكر في الصحيحة و لا بد من حملها على (المكي) أيضا لوجه.

الوجه الأول: الإجماع على عدم الاكتفاء بالأقل من (١٢٠٠) رطل ب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٢

.....

(العراقي) فحمل الصحيحة على غير (المكي) خلاف الإجماع.

الوجه الثاني: أنه لو حملت الصحيحة على غير الأبطال (المكية) لم تنطبق على شيء من أخبار التحديد بالمساحة، فإن أقل التقادير فيها (٢٧) شبرا، وقد وزنا هذه المساحة ثلاث مرات، وكانت (١٢٠٠) رطل بالعراقي فلو حملت الصحيحة على الرطل (العراقي) لزم التحديد بنصف تلك المساحة أي (١٣) شبرا كما أنه لو حملت على (المدني) لزم التحديد بثلاثها - أي (١٨) شبرا - ولم يقل أحد بكفاية الأقل من تلك المساحة، حتى الراوندي المنسوب إليه الاكتفاء بعشرة أشبار ونصف، حملا لما ورد في تحديد كل من الأبعاد الثلاثة بثلاثة أشبار ونصف على الجمع، لا الضرب إذ قد ينطبق على هذه المساحة، وأخرى: على ما ذهب إليه المشهور وهو ما بلغ تكسيره اثنين وأربعين شبرا، وسبعة أثمان شبر (٧/٨ - ٤٢) وثلاثة: على الأقل من ذلك ولم يقل باعتبار ثلاثة عشر ونصف المنطبق على (٦٠٠) رطل ب (العراقي) أو ثمانية عشر شبرا المنطبق على (٩٠٠).

و يؤيد ما ذكرنا: رواية على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: «سألته عن جرء ماء فيه ألف رطل، وقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه، أو الوضوء منه؟ قال: لا يصلح» (١).

فإن أقل التقادير في الرطل هو (العراقي) مع أنه (عليه السلام) منع عن استعمال ما بلغ ألفا، فيظهر أن الأقل من (١٢٠٠) رطل محكوم بالنجاسة، فهذه تؤيد إرادة (المكي) من الصحيحة، إذ لو كان المراد فيها (المدني، أو العراقي) لم يكن مانع عن التوضؤ والشرب من مقدار (١٠٠٠) رطل إذا لاقاه البول، لأن أكثر التقديرين حينئذ (المدني) وهو يبلغ (٩٠٠) رطل ب (العراقي).
الوجه الثالث: ان حمل الأبطال على (المكية) في الصحيحة هو مقتضى القاعدة عند الشك، إذ مقتضى الإطلاقات، والعمومات الدالة على انفعال المياه

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٦ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٣

.....

بملاقاة النجس الحكم بتنجس كل ماء لاقاه النجس قليلا كان، أم كثيرا ما لم يعلم بخروجه عن العموم، وبما أن دليل التخصيص وهو ما دل على أن الماء الكر لا ينفعل بالملاقاة مجمل لدوره بين الأقل والأكثر، لشبهه مفهوميته يؤخذ بالقدر المتيقن، ويرجع في الباقي إلى عمومات الانفعال، لأنه شك في التخصيص الزائد، والأصل عدمه والمتيقن من دليل التخصيص هو ما إذا كان الماء بالغا (٦٠٠) رطل ب (المكي) الموافق مع (١٢٠٠) رطل ب (العراقي)، دون ما كان أقل من ذلك، ولا عموم فوق يرجع إليه في الحكم بطهارة المياه عند الشك، لما عرفت من المناقشة في سند ما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير. الحديث» بل لو سلم صحة سندها لم يجز الرجوع إليه بعد تخصيصها بما دل على الانفعال.
توضيح ذلك: أن جملة الروايات الواردة في المقام على طوائف أربع.

(الأولى): العمومات أو الإطلاقات الدالة على عدم انفعال الماء إلا بالتغير بالنجاسة، فإن مقتضى إطلاقها عدم تنجس مطلق المياه بمجرد الملاقاة وإن كان راكدا أقل من الكر (منها): صحيحة حريز، وموثقة سماعه المتقدمين «١» فإنهما تدلان على أن غلبة الماء على النجاسة تمنع عن انفعاله بها، وإن كان النجس موجودا فيه.

(الطائفة الثانية): العمومات، أو الإطلاقات الدالة على انفعال الماء مطلقا بملاقاة النجس، وإن لم يتغير، كما يشهد به موردها.

(منها): صحيحة شهاب بن عبد ربه الدالة بمفهومها على تنجس الماء بيد الجنب، إذا أصابها المنى (في حديث) قال له أبو عبد الله

(عليه السلام): «جئت تسألني عن الجنب يسهو فيغمر (فيغمس خ ل) يده في الماء قبل أن يغسلها؟

(١) ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٤

.....

قلت: نعم، قال: إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس. الحديث «١».

و (منها): موثقتي عمّار المتقدمين «٢» فإن الأولى قد دلت على أن منقار الطير إذا كان فيه الدم ينجس الماء، كما أن الثانية تدل على تنجسه بمنقار الدجاجة إذا كان فيه القدر، و من الواضح: أن ملاقاته منقار الطيور، أو يد الجنب إذا كان فيها النجس لا توجب تغيراً في الماء، فتكون النجاسة لأجل الملاقاة لا محالة، فتعارض هذه الروايات الطائفة الأولى بالتباين، لدلالاتها على انفعال الماء بالملاقاة و دلالة تلك على عدم انفعاله بها، و قد ورد التخصيص على الطائفة الثانية بمخصّصين أحدهما مبين و الآخر مجمل.

أما المبين فهي (الطائفة الثالثة) من أخبار المقام الدالة على عدم انفعال ماله مادة بالملاقاة كصحيحه ابن بزيع المتقدم «٣» لأنها تدل بعموم التعليل: على أن مطلق ماله المادة لا ينفعل بملاقاة النجس، قليلاً كان أم كثيراً.

و أما المجمل فهي (الطائفة الرابعة): الدالة على عدم انفعال الكر، إذ هي مجمله على الفرض، لدوران مفهوم الكر بين الأقل و الأكثر. و لا بد من العلاج، و الجمع بين هذه الروايات، و بعد تخصيص الطائفة الثانية بالثالثة تنقلب النسبة بينها و بين الأولى من التباين إلى العموم المطلق، لأن الباقي تحتها - بعد التخصيص - هو ما ليس له مادة، فتقدم على الأولى تقدم الخاص على العام، و تكون هي المرجع في غير ماله مادة لا محالة، فإذا شك في تخصيصه زائداً على المتيقن من الطائفة الرابعة يرجع إليها، لا إلى عمومات الطهارة. و بما ذكرناه يظهر أنه لو كان المروي عن النبي (صلى الله عليه و آله) صحيحاً لكان ملحقاً بالطائفة الأولى لمطابقتها لدلالاتها معها - كما لا يخفى - فالمتحصل: انه لا بد من

(١) الوسائل ج ١ ص ٥٢٩ باب ٤٥ من أبواب الجنابة ح ٢.

(٢) ص ١٢٨

(٣) ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٥

و بالمساحة ثلاثة و أربعون شبراً «١» إلا ثمن شبر (١).

حمل الصحيحة على إرادة (الأرطال المكية) و لو كان المشتهر، و الأكثر استعمالاً في تلك العصور (الرطل العراقي) حتى في المدينة - على ما قيل - لأنه (عليه السلام) لاحظ عرف السائل - و هو محمد بن مسلم - حيث أنه من أهل طائف مكة - على ما قيل.

حد الكر بالمساحة

(١) الحد الثاني للكر مساحته بالأشبار - كما في الروايات -:

و الأقوال في تحديد الكر بالمساحة خمسة.

(أحدها) ما بلغ مجموع تكسير أبعاده (١٠٠) مائة شبر كما عن ابن الجنيد، و لم نثر على مستند له في هذا القول من رواياتنا، و لم يوافق في ذلك أحد من أصحابنا فيما نعلم. و لعله لم يعثر على ما ورد من الروايات عن طرقنا المعتبرة في حد الكر.

(الثاني): ما بلغ تكسيه (٨/٧ - ٤٢) اثنين و أربعين شبرا و سبعة أثمان شبر، و هذا هو أشهر الأقوال بل المشهور. بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه.

(الثالث) ما بلغ تكسيه (٣٦) ستة و ثلاثين شبرا كما عن ظاهر المعبر، و مال إليه السيد في المدارك.

(الرابع) ما بلغ مجموع أبعاده الثلاثة (١٠ - ٢/١) عشرة أشبار و نصف، من دون اعتبار ضرب بعضها في بعض، كما عن القطب الراوندي، و هذا القول قد ينطبق على القول المشهور و على الأقل - كما نشير إليه إن شاء الله تعالى.

(الخامس) ما بلغ تكسيه (٢٧) سبعة و عشرين شبرا و هو المختار عندنا، كما هو مذهب القميين، و إختاره جملة من المتأخرين، منهم العلامة في المختلف،

(١) جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنّف «و بالمساحة ثلاثة و أربعون» (على الأحوط. و الأظهر أنه سبعة و عشرون شبرا).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٦

.....

و الشهيد الثاني في الروضة، و روض الجنان، و المحقق الأردبيلي في المجمع، و المحقق الشيخ علي في حواشي المختلف، و السيد بحر العلوم في المصباح [١].

و نتكلم في المختار في مقامين: (الأول) فيما يدل عليه (الثاني) فيما يعارضه من الروايات و الجواب عنها.

أما المقام الأول: فيدل على المختار صحيحة إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع و شبر وسعه (سعة خ ل)» [٢].

و صحيحته الأخرى قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الماء الذي لا ينجسه شيء؟ فقال: كر، قلت: و ما الكر؟ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار» [٣].

و يقع الكلام في هاتين الروايتين. تارة: في سندهما، و أخرى: في دلالتهما.

(أما الأولى) فلا إشكال في سندها [٢].

و أما دلالتها على المختار: فمن أجل ظهورها في أن سطح الماء المفروض فيها إنما هو على نحو الدائرة، لأنه (عليه السلام) حدد سعة سطح الماء ببعد واحد - أي ذراع و نصف - و مقتضى إطلاقه أن يكون ذلك سعة من جميع الأطراف، لا بعضها دون بعض، و لا يصح ذلك إلا في الدائرة، إذ هي التي لها سعة واحدة، عدا سائر السطوح، لأن جميع الخطوط الممتدة من محيطها المارة على المركز تكون متساوية، بخلاف بقية السطوح حتى المربع المتساوي الأضلاع،

[١] و في مفتاح الكرامة (ص ٧١ ج ١) إنه عدل عن هذا القول في الهداية.

[٢] بل عن المدارك: أنها أصح رواية وقف عليها إلا أنه حمل السعة على كل من جهتي الطول و العرض فيكون كل منهما ذراع و شبر - أي ثلاثة أشبار فتضرب الثلاثة في الثلاثة تبلغ تسعة فتضرب في أربعة العمق فتبلغ ستة و ثلاثين شبرا و من هنا نسب إليه الميل إلى القول بأن الكر (٣٦) شبرا.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢١ باب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ١.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١١٨ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٧

.....

فإن أضلاعه و إن كانت متساوية، إلا أن الخط الممتد من إحدى الزاويتين إلى الأخرى تكون أطول من أضلاعها، فالسطح الذي له بعد واحد لا يقبل الزيادة، و النقيصة إنما هي الدائرة فقط هذا مضافا إلى ما قيل من أن الكر هو مكياال أهل العراق، و كان مدورا، و من المعلوم أن المناسب بمساحة المدور أى الجسم الذى يكون على شكل الأسطوانة أن يذكر قطره، و عمقه، إذ يكفى ذلك فى معرفة الكر للعوام، و إن لم يعرفوا تكسير المجموع، ثم الذراع ذراع اليد و هو يساوى شبرين كما يدل عليه الاختبار فى أغلب الناس المتناسى الخلقه، و يساعده بعض الأخبار الواردة فى المواقيت من تحديد الذراع بشبرين، و لا ينافيه ما ورد فى تلك الأخبار من أن الذراع قدمان، إذ القدم أيضا شبر أولا يزيد عليه إلا بيسير لا يلتفت إليه فى العرف، و لو سلم الزيادة بمقدار (السدس) كما قيل فهو مختص بالمواقيت و لا- يعم المقام، و أما إنكار المحقق الهمداني (قده) «١» ذلك و دعواه العيان على أن الذراع أطول من شبرين بمقدار يسير فخلافا للوجدان، و من الغريب أنه (قده) أيضا ادعى الوجدان على ذلك. و بالجملة: لا يزيد الذراع على شبرين، و لا ينقص عنه غالبا. و عليه يكون عمق الماء أربعة أشبار و سعة الدائرة- أى قطرها- ثلاثة أشبار.

(و طريق) معرفة مساحة المجموع حينئذ أن يعرف أولا مساحة سطح الدائرة، ثم تضرب فى العمق، و يعرف مساحة الدائرة بضرب نصف القطر- و هو الشعاع- فى نصف المحيط، و المحيط ثلاثة أمثال القطر تقريبا، و زيادته على هذا المقدار بقليل- كالسبع على ما قيل- مما يتسامح فيها عند العرف. بل لم تتعين تلك الزيادة تحقيقا عند أهل الفن، فسقوطها فى المحاورات العرفية مع العوام أمر غير خفى، فإذا كان القطر ثلاثة أشبار يكون المحيط تسعة أشبار، و عليه يضرب نصف القطر- و هو شبر و نصف- فى نصف المحيط- و هو أربعة أشبار

(١) ص ٣٠ من مصباح الفقيه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٨

.....

و نصف- فتكون النتيجة ستة أشبار و ثلاثة أرباع شبر و يضرب هذا العدد فى العمق و هو أربعة أشبار فتكون النتيجة سبعة و عشرين شبرا [١].

و أما الصحيحة الثانية لإسماعيل بن جابر: فهى واضحة الدلالة على المطلوب، إذ عدم ذكر البعد الثالث فيها يدل على مساواته مع البعدين المذكورين إذ إرادة الزيادة، أو النقيصة تحتاج إلى التنبه فان ما يراد بيان مساحته إنما هو الجسم- أى حجم الماء- و هو ذو أبعاد ثلاثة، لا السطح المشتمل على بعدين فقط، فعدم التعرض لمقدار البعد الثالث كاشف عن مساواته للبعدين المذكورين. هذا مضافا إلى أن إرادة الأقل من ثلاثة أشبار، كالواحد، و الاثنى خلاف الإجماع، و إرادة الزائد عليها لا دليل عليه فيحمل على المساواة، فيبلغ تكسير المجموع حينئذ إلى سبعة و عشرين شبرا لأنها نتيجة ضرب ثلاثة فى ثلاثة فى ثلاثة [٢] و أما سندها: فقد وصفها جملة من الأصحاب بالصحة، منهم صاحب

[١] و صورته هكذا ١/٥ فى ٤/٥ فى ٢٧٤ و هذه الطريقة مبنية على غرض النظر عن زيادة المحيط على ثلاثة أضعاف القطر ب (سبع)

كما جرى عليه بعض الأصحاب، و أما مع إضافة (السبع) فتبلغ مساحة المجموع (٢٨ - ٧/٢) ثمانية و عشرين شبرا و سبعين، و هذه

أيضا مبنية على الطريقة القديمة.

و هناك طريقة حديثة في استخراج مساحة الدائرة، و أدرجت فيها مقدار زيادة المحيط على ثلاثة أمثال القطر تحقيقا، و هي أن يضرب شعاع الدائرة في نفسها، ثم يضرب الحاصل في عدد (بي) و هو (١٤ ر ٣) و تكون مساحة الدائرة في مفروض الكلام (٥٦٥ ر ٧) و هذه صورته ٥ ر ١ في ٥ ر ١ في ١٤/٣/٥٦٥ هذه مساحة الدائرة.

ثم يضرب الحاصل في العمق و هو (٤) أشبار، و يكون الحاصل (٢٦ ر ٢٨) و صورته ٥٦٥ ر ٧ في ٢٦٤ ر ٢٨ شبرا و هذه تزيد على الطريقة الأولى بشبر و ربع تقريبا، إلا أن هذه الزيادة لم تكن ملحوظة، لابتنائها على الدقة، و كشف مقدار زيادة محيط الدائرة على ثلاثة أضعاف قطرها بأربعة عشر جزء من مائة جزء، بل قيل انها أيضا تقريبي، و لم تنكشف الزيادة حتى الآن، و عليه كيف يعرفها العامة، و لم يحدد الكرفي الروايات مبنيا على هذه الزيادة، بل تبتنى على الإغماض عنها.

[٢] و لا يجوز حملها على المدور كما صنعنا في الصحيحة الأولى، لأنه يبلغ مجموع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٩

.....

الحدائق (قده) [١] بل عن البهائي في (مشرق الشمسين) أنها توصف بالصحة من زمن العلامة إلى زماننا هذا. و أن الطاعن في سندها بعض الفضلاء الذين عاصروه (و وجه الطعن) في سندها هو أن ابن سنان المتوسط بين البرقي - أي محمد بن خالد - و إسماعيل بن جابر هو (محمد ابن سنان) و هو ضعيف لا عبد الله: و الشيخ و إن صرح بأنه (عبد الله) في الاستبصار و في موضع من التهذيب، إلا أنه خطأ، و الصحيح أنه (محمد) كما ذكر ذلك في موضع آخر من التهذيب، و ذلك لما تقتضيه ملاحظة طبقات الرواة في التقدم و التأخر، لأن (البرقي و محمد) من طبقة واحدة. فإنهما من أصحاب الرضا (عليه السلام) و أما «عبد الله» فليس من طبقة «البرقي» لأنه من أصحاب الصادق (عليه السلام) فرواية «البرقي» عن «عبد الله» بغير واسطة مستنكرة. هذا، مضافا إلى أن المناسب «لعبد الله» أن يروى عن الصادق (عليه السلام)، مشافهة لا مع الواسطة، لأنه من أصحابه (عليه السلام) بخلاف «محمد»، فإن زمانه متأخر عن الصادق (عليه السلام) هذا مع أن الموجود في نسخ الكافي إنما هو «ابن سنان» من غير تعيين و احتمال أن «عبد الله و محمد» هما معا روياء هذه الرواية مستبعد، فالمتعين أنه «محمد» هذا حاصل ما قيل في وجه ضعفها «و يندفع» بأن شيئا من هذه الوجوه لا يصلح لتضعيف الرواية. أما ما في الكافي من التعبير «باب سنان» من دون تعيين فمحمول على عبد الله، لما ذكره صاحب الوافي في إحدى المقدمات «إنا لم نكتف عن عبد الله بن سنان بابن سنان، كما في نظرائه من العباد له، مع كثرة ذكره، لئلا يشبهه بمحمد بن سنان. فإنهم قد يعبرون عنه أيضا بذلك كما

تكسيرها (١/٤ - ٢٠) عشرين شبرا و ربع و هو خلاف الإجماع.

و هذه صورته ١/٥ في ٤/٥ في ٣/١ - ٢٠.

[١] في (ج ١ ص ٢٦٢) و ذكر في (ص ٢٧٠) «إنه قد طعن فيها جماعة من متأخري المتأخرين، منهم المحقق الشيخ حسن في المنتقى، و السيد في المدارك» و أول من تصدى للجواب عن التضعيف هو شيخنا البهائي (قده) في كتاب مشرق الشمسين (فراجع).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٠

.....

نبهنا عليه فيما سلف» انتهى «١» ثم صرح في باب الكرفي في سند هذه الرواية بعبد الله فعين أن ابن سنان الواقع في عبارة الكافي إنما هو

«عبد الله» لا- «محمد» فلا- إجمال في طريق الكافي. و أما الشيخ في التهذيب: فلا استبعاد في أن يكون ما ذكره في موضعين منه روايتين، كما يشهد بذلك اختلاف سندهما في غير ابن سنان.

فراجع، و أما استبعاد أن ينقل البرقي عن عبد الله، لاختلاف طبقتيهما فأجاب عنه البهائي (قده) في مشرق الشمسيين بأن «البرقي» و إن لم يدرك زمان الصادق (عليه السلام) لكنه قد أدرك بعض أصحابه، و نقل عنهم بلا واسطة، فذكر (قده) عدة روايات التي نقلها البرقي عن أصحاب الصادق (عليه السلام) و قال:

«و كيف لا تنكر روايته عنهم بلا واسطة، و تنكر الواسطة عن عبد الله بن سنان» و أيضا فالشيخ عد «البرقي» في أصحاب الكاظم (عليه السلام) و أما استبعاد تخلل الواسطة بين «عبد الله» و بين الإمام الصادق (عليه السلام) فأجاب عنه أيضا بأنه إنما يتم فيما إذا لم توجد واسطة في شيء من الأسانيد بينه و بين الصادق (عليه السلام) مع أن الواسطة توجد بينهما، ثم ذكر جملة من الوسائط بينهما بل ذكر أنه «قد يتوسط شخص واحد بعينه بين كل من «عبد الله و محمد» و بين الصادق (عليه السلام) كإسحاق ابن عمار هذا كله، مع أن «محمد بن سنان» هذا الواقع في سند هذه الصحيحة هو من الثقات- كما عليه الأكثر- إذ هو «محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري» و هو غير أخو عبد الله بن سنان الضعيف القليل الرواية، و قد ذكر في مميزات «محمد» هذا «محمد بن خالد» و كثرة رواياته في الأبواب المختلفة في الفقه و ثقته المفيد، و المجلسي، و ابن طاوس، و الحسن بن علي بن شعبه، و العلامة في المختلف، و الشيخ الحر، و غيرهم، و روى الكشي له مدحا جليلا يدل على جلالته، و أنه كان من أصحاب السر، و ما قيل في تضعيفه إما محمول على غيره، أو لا ينافي وثاقته، كما يظهر من مراجعة ما قيل في قدحه،

(١) الوافي ج ١ ص ١٥ في الهامش.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨١

.....

و مدحه، مما يوجب الاطمئنان بوثاقته و جواز العمل برواياته.

فالمتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا مانع من العمل بهذه الصحيحة سندا، و متنا، و احتمال حذف كلمة نصف منها كما عن الهمداني (قده) لا يصغى إليه، فتكون هذه شارحة للصحيحة الأولى، و مفسرة للمراد منها، لو كان فيها إجمال.

هذا تمام الكلام في المقام الأول.

و أما المقام الثاني: ففي ذكر ما يتوهم معارضته لما ذكرنا من الروايات و هي روايتان استند إليهما المشهور.

(إحدهما): رواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء قلت: و كم الكر؟ قال ثلاثة أشبار و نصف عمقها، في ثلاثة أشبار و نصف عرضها» «١».

و هذا نص الكافي، و التهذيب، كما هو المذكور في الوسائل [١] أيضا فهو خال عن ذكر (الطول) إلا أنه في الاستبصار «٣» زيادة ذلك. و هذا نصه «قال ثلاثة أشبار و نصف طولها، في ثلاثة أشبار و نصف عمقها، في ثلاثة أشبار و نصف عرضها، فالمذكور في نص الاستبصار جميع الأبعاد الثلاثة «و لكن» الظاهر أن هذه الزيادة اشتباه من النسخ، إذ في تعليقه الاستبصار «٤» «ان هذه الزيادة لم ترد في النسخة المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي صاحب المزار المصححة على نسخة المصنف». هذا مضافا إلى أن الترجيح مع نسخ الكافي، لأنها أصح و أضبط، كما جرى عليه طريقة الأعلام.

[١] كذا في النسخ القديمة و في الطبع الحديث في طهران (ص ١١٨) إضافة هذه الزيادة إلا أنه نبه على ذلك في آخر الجزء الأول من

المجلد الثاني.

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٨ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٨ و ص ١٢٢ باب ١٠ ح ٥.

(٣) ج ١ ص ٣٣ من طبع النجف.

(٤) ج ١ ص ٣٣ رقم (٤) طبع النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٢

.....

(ثانيهما): رواية أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكر من الماء كم يكون قدره؟ قال: إذا كان الماء ثلاثة أشبار و نصف، في مثله ثلاثة أشبار و نصف في عمقه في الأرض، فذلك الكر من الماء» [١].

و هاتان الروايتان هما مستند المشهور في اعتبار اثنين و أربعين شبرا، و سبعة أثمان الشبر «بدعوى»: عدم ذكر البعد الثالث فيهما، و لا بد من تقديره بمقدار البعدين المذكورين، للدلالة سوق الكلام عليه قياسا للمحذوف على المذكور، إذ إرادة الزيادة أو النقيصة تحتاج إلى قرينة زائدة، و يكون حاصل ضرب الأبعاد الثلاثة بعضها في بعض هو العدد المذكور.

(و الجواب): أما عن الرواية الأولى فبأنها ضعيفة السند، و الدلالة أما ضعف السند فبحسن بن صالح الثوري [٢] و انجبار ضعفها بعمل المشهور ممنوع كما مر مرارا، و أما ضعف دلالتها فلائنه لا قرينة في الكلام على حذف البعد الثالث، إذ لا تعين للمسوح في المربع، كي يلتزم بتقدير بعد ثالث. بل مقتضى إطلاقها أنه ليس للمسوح إلا -بعدين- العمق، و العرض- و لا- ينطبق ذلك إلّا في الشكل الدوري، كما ذكرنا في صحيحتي إسماعيل بن جابر، على أن موردها البئر، و هي في الغالب على نحو الدائرة، هذا مضافا إلى ما ذكرنا من أن الكر هو مكيال العراق، و كان على هذا الشكل، و عليه تكون مساحة المجموع اثنين و ثلاثين شبرا و شيء، لأنها نتيجة ضرب نصف القطر في نصف المحيط في العمق و تزيد على

[١] الوسائل ج ١ ص ١٢٢ باب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٦ قوله (عليه السلام):

«في مثله» مرجع الضمير فيه الماء، و قوله: «ثلاثة أشبار و نصف» بدل من مثله، و قوله (عليه السلام): «في عمقه في الأرض» إما صفة لقوله «ثلاثة» و إما حال من مثله، و المعنى واحد و عليه لا يكون المذكور في الرواية إلا مقدار العمق و أحد البعدين.

[٢] فإنه زیدی، بتری، متروک العمل بما يختص بروایته و إليه ينسب الصالحية- كذا في جامع الرواة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٣

.....

(٢٧) خمسة أشبار و شيء [١] و تحمل هذه الزيادة. إما على التنزيه دفعا لتسرع القذارة إلى الماء، أو على أن الغالب في الآبار أن يكون قعرها أعمق من أطرافها، لاجتماع التراب، و الأوساخ في الأطراف غالبا، فاعتبار هذه الزيادة إنما هو لأجل حصول العلم باشمالها على المقدار المعبر و هو (٢٧) شبرا و عليه لا تعارض في البين.

و أما الرواية الثانية: فقد طعن في سندها جملة من المتأخرين منهم السيد في المدارك، و الشيخ البهائي في حبل المتين باشمال طريقها على (أحمد بن محمد ابن يحيى) فإنه مجهول و (عثمان بن عيسى) فإنه واقفي و (أبي بصير) فإنه مشترك بين الثقة و الضعيف. هذا.

و يمكن الجواب: إما من جهة (أحمد بن محمد بن يحيى) فبان هذا اللفظ و إن كان في التهذيب (و لكن) الموجود في الكافي (أحمد بن محمد) من دون زيادة (ابن يحيى) فالمذكور في سند الكافي هكذا «عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن مسكان، عن أبي بصير» و الظاهر أن (أحمد بن محمد) هو (أحمد بن محمد بن عيسى) - و هو ثقة جليل - بل في الحدائق «٢» «لا ريب أنه أحمد بن محمد بن عيسى، لرواية محمد ابن يحيى العطار عنه، و روايته هو عن عثمان بن عيسى مكررا» و الوجه في ذلك أن من جملة المميزات الراوى عنه، و الراوى إليه، و عليه ما وقع في التهذيب من زيادة كلمة (يحيى) إما

[١] و هو (٣٢ / ٥) خمسة أجزاء من اثنين و ثلاثين جزء - المعبر عنها في الجواهر (ج ١ ص ١٧٥ - الطبع الحديث في النجف) بثمان و ربع ثمن و بلوغ مساحة المجموع إلى هذا العدد مبنى على أن القطر ثلاثة أمثال الدائرة كما صرح به في الجواهر، و أما مع ملاحظة زيادة (السبع) فتبلغ مساحة المجموع (١١ / ١٦ - ٣٣) ثلاثة و ثلاثين شبرا، و أحد عشر جزء من ستة عشر جزء من الشبر - المعبر عنها بخمسة أثمان الشبر و نصف ثمنه - و على الطريقة الحديثة التي أشرنا إليها في تعليقه ص (١١ / ٣٢ - ٣٣)

(٢) ج ١ ص ٢٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٤

.....

غلط من النسخ، أو أنه تصحيف (عيسى) و لأجله لم يطعن جملة من المتأخرين، كالعلامة، و غيره في سند الرواية، إلا بعثمان بن عيسى، و أبي بصير.

و أما من جهة (عثمان بن عيسى) فوقفه لا يضر بوثاقته فعن الشيخ في العدة نقل الانفاق على العمل بروايته، و رواية أمثاله من ثقة الواقفية، و الفطحية، و عن الكشي عن بعضهم أن (عثمان بن عيسى) ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه و أقرؤا له بالفقه، و العلم «١» بل عنه أيضا نقل القول بأنه تاب و رجع من الوقف، و ممن وثقه صاحب الحدائق (قده) «٢».

و أما من جهة أبي بصير فربما يقال بأنه الموثق و هو (يحيى بن القاسم) أو (ابن أبي القاسم) ليث المرادى بقرينه رواية (ابن مسكان) الذي هو (عبد الله) عنه، قال في الحدائق «٣» «الراوى عن أبي بصير هنا هو ابن مسكان، و لا يخفى على الممارس أنه عبد الله، و هو قرينه ليث المرادى لتكرر روايته عنه في غير موضع. إلخ» و المستفاد من مجموع كلامه (قده) هذا و ما بعده في (أبي بصير) الواقع في طريق هذه الرواية أنه يحصل الظن: بأن أبا بصير هذا هو الثقة (و لكن) لا يمكننا المساعدة على ذلك، إذ مجرد الظن لا يغنى ما لم يثبت بطريق معتبر، فالإنصاف أن الخدشة في سند هذه الرواية من جهة اشتراك أبي بصير بين الثقة، و الضعيف غير قابلة الدفع، فلاحظ.

و أما دلالتها على القول المشهور فمبنى على حذف البعد الثالث - و هو الطول - قياسيا للمحذوف على المذكور. و قد ذكرنا عند الخدشة في دلالة رواية الثوري: أنه لا موجب للتقدير في الكلام بعد صحة حمله على المدور الذي ليس فيه إلا بعد ان - العمق و القطر - إذ ليس لسطح الماء حينئذ إلا بعد واحد و هو القطر.

(١) كذا في جامع الرواة و كذا رجوعه عن الوقف ص ٥٣٤ ج ٢.

(٢) ج ١ ص ٢٧٠ - الطبع الحديث.

(٣) ج ١ ص ٢٤٨ - الطبع الحديث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٥

.....

وقد تكلف شيخنا البهائي (قده) في كتاب جبل المتين «١» بتوجيه الرواية على نحو يشتمل على جميع الأبعاد الثلاثة من دون حاجة إلى تقدير البعد الثالث بإرجاع الضمير في قوله (عليه السلام) (مثله) إلى المقدار المدلول عليه بقوله «ثلاثة أشبار ونصف» لا إلى الماء، بدعوى أنه لا محصل لرجوعه إليه، فيكون بيانا للبعد الثاني - أي الطول - وكذلك الضمير في قوله (عليه السلام) «في عمقه» أي في عمق ذلك المقدار في الأرض، فيكون المراد أن الكر هو ما كان ثلاثة أشبار ونصف عرضا في مثل هذا المقدار طولاً في ثلاثة أشبار ونصف عمقا (و فيه) أن هذا تكلف ظاهر لا موجب لحمل الكلام عليه، إذ تذكير الضمير في «مثله» ينافي رجوعه إلى «ثلاثة أشبار ونصف»، إلا - بتأويله إلى المقدار، وهو خلاف الأصل لا يصار إليه، إلا مع الضرورة، ولا محذور في إرجاعه إلى الماء في مقابل غيره، إذ محصل المعنى حينئذ هو لزوم أن يكون تمام العمق ماء، لا مركبا منه ومن غيره كالوحد، والتراب، ونحو ذلك، لأنه حينئذ ينقص عن مقدار الكر، لوجود غير الماء في العمق، هذا مضافا إلى عدم تمامية ذلك إلا بتقدير حرف الجر في قوله ثانيا «ثلاثة أشبار ونصف» إذ على هذا التقدير ينقطع عما قبله، لعدم كونه بدلا عن «مثله» حينئذ، إذ هو بيان للبعد الثالث فرضا، فلا يتم الكلام إلا بتقدير «في» وهو خلاف الأصل أيضا، فلا بد من حمل الرواية على ما يشتمل على بعدين فقط ولا يصح ذلك إلا في ذلك الماء المدور على شكل الأسطوانة، إذ يعرف مساحته بمعرفة القطر والعمق. وتكون مساحة المجموع (٣٢) شبرا وجزأ من شبر، وحيث أنه لا قائل بهذا العدد يحمل الزائد عن (٢٧) شبرا على الاستحباب، أو الاحتياط بحملها على مياه الغدران أو الآبار ونحوها مما لا يكون قعر الماء فيه مسطحا. لاجتماع التراب ونحوه في أطراف الماء، جمعا بينها وبين صحبتي إسماعيل بن جابر كما ذكرنا في رواية الثوري.

(١) ص ١٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٦

.....

ودعوى: أن مساحة المدور مما لا يعرفها العوام، لاختصاص معرفة مساحته بالخواص من علماء الهيئة كما في الجواهر. مندفعه: بأنها إنما تتم لو كان المراد معرفة نتيجة ضرب الأبعاد بعضها في بعض، وصعوبة معرفتها على العوام لا تختص بالمدور، إذ معرفة مساحة المربع وغيرها من الإشكال أيضا تصعب عليهم. بل المراد ذكر علامة الكر، وهي أن يكون كل من قطر الماء وعمقه ثلاثة أشبار ونصف، وهذا شيء يعرفه عامة الناس. فتحصل: أنه لا يصح الاستدلال بالرويتين لمذهب المشهور، لضعفهما، سندا و دلالة، فلا تصلحان لمعارضة صحبتي إسماعيل بن جابر، وعلى تقدير التنزل و تسليم المعارضة فيكفيينا. صحبته زرارة - في حديث - قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا كان الماء أكثر من رواية لم ينجسه شيء تفسخ فيه، أو لم يفسخ، إلا أن يجيء له ريح تغلب على ريح الماء» «١».

لدلالاتها على عدم تنجس الماء إذا كان أكثر من الرواية. وهي القرية الكبيرة ومقتضى إطلاقها الاكتفاء بما زاد عليها ولو بقليل، إلا أنه لا بد من تقييدها بما إذا بلغ الزيادة إلى (٢٧) شبرا للإجماع، وإطباق الروايات الواردة في تحديد الكر على عدم كفاية الأقل، وأما الأزيد فلا دليل عليه فيشملة الإطلاق.

و مما يؤيد المختار مرسلتان لعبد الله بن مغيرة.

(الأولى) عنه عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء، و القلتان جرتان» (٢). فإن القلة هي الجرة الكبيرة تشبه الحب، و كأنها سميت قلة لأن الرجل القوي يقلها أى يحملها كما عن بعض أهل اللغة إلا أنه مع ذلك يبعد جدا أن

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٤ باب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ٩.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢٣ باب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٧

.....

تسع كل واحدة منها نصف ما عليه المشهور أى (٢١) شبرا و نصف شبر تقريبا كى تكون القلتان كرا، و لكن لا بعد فى أن تسع (١٣) شبرا و نصف إذا كانت كبيرة.

(الثانية) عنه عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

«الكر من الماء نحو حبي هذا، و أشار إلى حب من تلك الحباب التى تكون بالمدينة» (١).

فإن الحب الخايبة الكبيرة، و هى مهما بلغت فى الكبر لا تسع مقدار (٤٣) شبرا إلا- ثمن شبر من الماء. نعم لا بعد فى أن تسع مقدار (٢٧) شبرا، بل يوجد مثل هذا الحب فى زماننا أيضا.

و مما يؤيد المختار بل يدل عليه انطباق هذه المساحى على الوزن المقدر ب (١٢٠٠) رطل بالعراقى كما ستعرف.

بقية الأقوال قد ذكرنا أن الأقوال فى مساحة الكر خمسة، و اخترنا القول الخامس، و هو ما ذهب إليه القميون، و جملة من المحققين، و قد عرفت الدليل عليه.

و أما القول الأول- و هو ما ذهب إليه ابن جنيد من تحديده ب (١٠٠) شبر فقد ذكرنا أنه لم نعر له على مستند.

و أما القول الثانى- و هو ما ذهب إليه المشهور- فقد عرفت ما فيه من ضعف ما استندوا إليه من الروايات سندا، و دلالة.

و أما القول الثالث- و هو ما عليه المحقق فى المعتبر، و مال إليه صاحب المدارك من تحديده ب (٣٦) شبرا- فمستنده صحيحة إسماعيل بن جابر الأولى «٢» بحمل (السعة) فيها على كل من جهتي الطول و العرض، فيكون كل

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٢ باب ١٠ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

(٢) تقدمت ص ١٦٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٨

.....

منهما ذراعا و نصف أى ثلاثة أشبار فتضرب الثلاثة فى ثلاثة تبلغ تسعة فتضرب فى أربعة العمق فتبلغ (٣٦) شبرا، إلا انك قد عرفت ان الأظهر حملها على المدور، فتدل على مذهب القميين.

و أما القول الرابع- و هو ما ذهب إليه الراوندى من بلوغ مجموع أبعاده الثلاثة عشرة أشبار و نصف على طريق الجمع- فمستنده هو نفس ما استند إليه المشهور من رواية أبى بصير، و غيرها، إلا أنه حمل (فى) فى الروايات على معنى (مع) لا الضرب، و هذا القول بظاهره غير صحيح قطعا، لأنه قد ينطبق على مذهب المشهور، كما إذا كان كل من الأبعاد الثلاثة فى الماء، ثلاثة أشبار و نصف، فان

جمع الأبعاد فيه يكون عشرة أشبار و نصف، و تكسيها بالضرب تبلغ (٤٣) شبرا إلا ثمن شبر. و قد ينطبق على الأقل و هو ذو مراتب مختلفه جدا، إذ قد يكون تكسيه (٤٠) شبرا و نصف، كما إذا كان طوله ثلاثة أشبار، و عرضه ثلاثة، و عمقه أربعة أشبار و نصف، و قد يكون (١٢) شبرا، كما إذا كان طوله ستة أشبار، و عرضه أربعة، و عمقه نصف شبر، و قد يكون أربعة أشبار و نصف، كما إذا كان طوله تسعة أشبار، و عرضه شبر، و عمقه نصف شبر، بل قد يكون أقل من شبر، كما لو فرض طوله عشرة، و عرضه ربع شبر و عمقه أيضا ربع، فان تكسيه حينئذ يكون خمسة أثمان شبر و إن كان مجموع الأبعاد عشرة و نصف، و ربما يكون أقل من ذلك أيضا كما لو فرض طوله عشرة و ربع، و كل من عرضه و عمقه ثمن شبر.

و هذا من أفحش الأغلاط، إذ لازمه القول بان مقدار إناء صغير كالفنجان يكون كرا لا ينفعل بالملاقاة فلعله (قده) أراد من التحديد بكون المجموع عشرة و نصف كونه كذلك في صورة تساوى الأبعاد الثلاثة، كما هو مورد الروايات لا مطلقا.

مقايسة الوزن مع المساحة تحصل من جميع ما ذكرنا: أن دقة النظر في روايات المساحة سندا، و دلالة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٩

.....

تقضى بان الكر (٢٧) شبرا لدلالة صحيتى إسماعيل بن جابر على ذلك، و عدم نهوض بقية الروايات الدالة على اعتبار الأكثر لمعارضتهما، لضعفها سندا و قصورها دلالة عما ذهب إليه المشهور، فتحمل الزيادة فيها على الاستحباب، أو الاحتياط دفعا للتنافى. و قد عرفت أيضا: ان مقتضى الجمع بين روايات الوزن هو اعتبار (١٢٠٠) رطل بالعراقى، و بذلك رفعنا ما يترأى من التنافى بين رواياته.

و بقى علينا ملاحظة انطباق أحدهما على الآخر، و انه هل هناك تناف بين نصوص الحدين أو لا؟

فنقول: أشكل على المشهور: بان الوزن على ما اعتبره [١] لا يبلغ المساحة المشهورة، بل هو دائما أقل منها بكثير، فكيف التوفيق بين التحديدين؟

مع أن التحديد بالأقل و الأكثر فى موضوع واحد غير معقول.

و أحسن ما قيل فى الجواب فى وجه الجمع بين روايات الحدين: هو جعل الوزن حدا واقعا للكر، و جعل المساحة طريقا لمعرفته، بحمل روايات المساحة على المعرفه، و صرفها عن ظهورها فى التحديد جمعا بينها و بين روايات الوزن، لأن الأكثر يمكن أن يكون طريقا لمعرفة الأقل، دون العكس، فالتصرف فى روايات المساحة أولى منه فى روايات الوزن، بل هو المتعين.

(و لا يخفى): أن هذا الجواب يتم لو كان الاختلاف بينهما يسيرا يغتفر عند العرف، إذ لا بد من المناسبه بين الطريق و ذى الطريق، و اما إذا كان الاختلاف كثيرا فلا معنى لجعل أحدهما معرفا للآخر، فهذا الجواب لا يدفع الاشكال عن المشهور، للاختلاف الشديد بين الحدين على مسلكتهم، لأننا قد وزنا (١٢٠٠) رطل بالعراقى من الماء المتعارف فى بلدتنا المقدسه النجف الأشرف ثلاث مرات

[١] عن الأمين الأسترآبادى انه وزن ماء المدينة فكان يساوى (٣٦) شبرا تقريبا، و عن المجلس فى مرآة العقول ان وزنه يساوى (٣٣) شبرا تقريبا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٠

.....

كان يساوى مساحته ل (٢٧) شبرا، أو يزيد عليها بقليل تبلغ الشبر، فالتفاوت بين الوزن و ما عليه المشهور من المساحة يكون ب (١٦)

شبرا، فيه تزيد على الوزن بما يزيد على الثلث، فكيف يمكن أن تجعل اماره عليه مع هذا الاختلاف الفاحش، فالإنصاف أن التوفيق بين الحدين على المذهب المشهور في غاية الإشكال، بل غير ممكن، ولا يصح الذب عنه بما ذكر.

و أما على المختار في المساحة فينطبق أحد الحدين على الآخر، لتساويهما في الصدق غالبا- كما أشرنا- فنحن في غنى عن الجواب إلا انه مع ذلك قد يتخلف أحدهما عن الآخر، إذ العبرة بأقل الأشبار المتعارفة، و هي قد تتخلف عن الوزن بان يبلغ الماء حد الوزن. دون أن يبلغ المساحة، كما أنه قد ينعكس الأمر، لاختلاف المياه خفة و ثقلا، لأن الأجسام كلما ازداد ثقلها قلت مساحتها، فلا بد حينئذ من الالتزام بأن الكر هو الجامع بين الحدين فيجزى أسبقهما وجودا، و ان لم يتحقق الثاني.

توضيح ذلك: أن موضوعات الأحكام تكون على نحوين.

(أحدهما): أن يكون الموضوع مختلفا باختلاف الأشخاص، فينحل الحكم تبعا لانحلال موضوعه بالإضافة إلى شخص دون شخص، و هذا كما في وجوب غسل الوجه في الوضوء، فان كل شخص مكلف بغسل وجهه بما له من السعة و الضيق، و لا منع في جعل أصابع كل شخص حدا لوجهه، و كما إذا أمر المولى عبيده بمشى كل واحد منهم مائة خطوة، فان الملحوظ في ذلك خطوات كل واحد منهم قصرا و طولا مع قطع النظر عن الآخر، فلكل مسافة في المشى بلغها الآخر، أو زاد عنها أم نقص.

(ثانيهما): أن يكون الموضوع واحدا بالإضافة إلى جميع المكلفين، بحيث يكون الموضوع أمرا واقعا لا- تقبل الزيادة و النقص، و يكون الكل فيه على حد سواء، و هذا كما في المسافة الشرعية لوجوب القصر و الإفطار، فإن حداها أربعة فراسخ، و كل فرسخ ثلاثة أميال، و ذكروا ان الميل كذا مقدار من الاقدام، و كل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩١

.....

قدم كذا مقدار من الشعيرات، و ذكرنا هناك أنه لا- بد من حمل القدم على أقل المتعارف، إذ الإقدام المتعارفة في الأشخاص المستوى الخلقة أيضا متفاوتة، مع أنه لا يختلف حد المسافة بالإضافة إلى المكلفين بان يجب القصر على شخص في حد معين لتحقيق المسافة بالإضافة إليه لقصر أقدامه، و لا- يجب على آخر في نفس ذاك الحد لطول قدمه، فالميزان في مثله أقل الأفراد المتعارفة، لصدق الموضوع عليه، فإذا تحقق الموضوع عم الحكم الجميع، و الكر من قبيل الثاني، لأن الماء إذا بلغ حد الكر لا ينفعل بالنسبة إلى جميع المكلفين، و إذا لم يبلغ إلى هذا الحد ينفعل كذلك، فلا بد من حمل الأشبار في بيان تحديده على أقل المتعارف، و عليه إذا لوحظ النسبة بين الوزن و المساحة لا- تخلو عن إحدى صور أربع، لأنه إما أن يتطابقا دائما. أو تزيد الأشبار على الوزن، أو يكون بالعكس، أو تكون النسبة بينهما عموما من وجه، أما على الأولى: فيحملان على المعرف لأمر واقعي يكشف عن وجوده كل منهما، و أما على الثانية: فلا بد من جعل الوزن للتحديد و الأشبار معرفا له، لأن الأكثر يكون معرفا للأقل إذا كانت الزيادة قليلة، و مصلحته التسهيل، و ينعكس الأمر على الثالثة تسهила أيضا. و أما على الرابعة فلا بد من جعل كل منهما كافيا في عدم الانفعال بمعنى تحقق الجامع بتحقيق أحدهما ثم إذا لا حظنا المياه الخارجية وجدناها على الصورة الرابعة، لأن المياه الصافية المتعارفة ينطبق فيها الحدان، كما وزناها ثلاث مرات، و قد يزيد وزن الماء بواسطة الخليط، كالمح و الجص و الزرنيخ و نحو ذلك. فيتحقق الوزن قبل المساحة، و لا بد من جعله كافيا في عدم الانفعال و ان لم يتحقق المساحة. لأن الخليط كالمح و نحوه قد يمنع عن تسرى القذارة إلى الماء، كما هو المشاهد في مياه الآبار المالحة، و قد تزيد مساحته كما في الماء المقطر و ماء المطر قبل أن يصل إلى الأرض فتتحقق المساحة فيه قبل الوزن، و هي تكفي في اعتصامه.

و بالجملة لا- اختلاف في طبيعة الماء بما هي، و إنما يطرأ عليها الاختلاف بواسطة ما يختلط به من الأجزاء الترابية و غيرها، كما هو الغالب و بذلك يحصل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٢

فبالمن الشاهي و هو الف و مأتان و ثمانون مثقالا- أى الصيرفي- يصير أربعة و ستين منا الا عشرين مثقالا.

[مسألة ٣) الكر بحقه الاسلامبول - و هي مأتان و ثمانون مثقالا]

(مسألة ٣) الكر بحقه الاسلامبول- و هي مأتان و ثمانون مثقالا مأتا حقه و اثنتان و تسعون حقه و نصف حقه [١].

[مسألة ٤) إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل]

(مسألة ٤) إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل.

[مسألة ٥) إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاة السافل]

(مسألة ٥) إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاة السافل، كالعكس (١) نعم لو كان جاريا من الأعلى (٢) [٢] إلى الأسفل لا ينجس العالى بملاقاة السافل من غير فرق بين العلو التسيمى و التسريحي.

الاختلاف فى أوزانها.

و المتحصل مما ذكرناه: أن الأوفق بالقواعد على المختار فى المساحة أن يكون الكر هو الجامع بين الحديد، و أما على المشهور فلا يمكن التوفيق بينهما بوجه.

(١) لصدق الوحدة من جهة الاتصال، فإذا تنجس البعض يتنجس الكل لإطلاق ما دل من الأخبار على انفعال القليل بملاقاة النجس، و لو بمعونه الارتكاز العرفى فى ملاقاته القذارات للأجسام المائعة.

(٢) أشرنا آنفا إلى أن العبرة فى تنجس جميع أجزاء الماء بصدق الوحدة، فمع عدمه لا يتنجس إلا الجزء الملاقى للنجس، و يحصل التعدد بمجرد الدفع و القوة سواء أ كان من العالى أو السافل، فكما ان الماء الموجود فى الإبريق لا يتنجس بصبه على النجس، كذلك لا يحكم بنجاسة العالى بملاقاة السافل الخارج بدفع كالفوارة و نحوها، لوحدة الملاك، فلا وجه لتخصيص الحكم

[١] جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «و نصف حقه» (و بالكيلوات ثلاثمائة و سبعة و سبعون كيلو تقريبا).

[٢] جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «جاريا من الأعلى» (تقدم أن المناط فى عدم التنجس هو الدفع).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٣

[مسألة ٦) إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ الكر ينجس بالملاقاة]

(مسألة ٦) إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ الكر ينجس بالملاقاة و لا يعصمه ما جمد (١) بل إذا ذاب شيئا فشيئا ينجس أيضا، و كذا إذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه أقل من الكر فإنه ينجس بالملاقاة و لا يعتصم بما بقى من الثلج.

[مسألة ٧) الماء المشكوك كرتيه مع عدم العلم بحالته السابقة]

(مسألة ٧) الماء المشكوك كرتيه مع عدم العلم بحالته السابقة في حكم القليل على الأحوط (٢) [١].

بخصوص الجارى من الأعلى، إذ ليس لهذا العنوان دخل في الحكم لا شرعا ولا عرفا، و عليه لو كان الماء جاريا من العالى لا بدفع و قوة كما إذا صب على الأرض المسرحة قليلا- على نحو لا- يبلغ العلو التسنيمي أو التسريحي القريب منه، أو جرى الماء بطبعه على الأرض المسطحة و لاقى أسفله النجاسة يحكم بنجاسة الجميع، لصدق الوحدة في هذا الحال.

و لو شك في صدق الوحدة لا يمكن التمسك بعموم أدلة الانفعال، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، فالمرجع قاعدة الطهارة أو استصحابها.

(١) لعدم صدق الماء عليه فلو جمد بعض الكر نقص عنه بهذا المقدار فلا يكون الباقي عاصما، و هكذا إذا جمد الكل ثم ذاب منه أقل من الكر، فإذا تنجس يحكم بنجاسة الجميع و إن بلغ كرا بالذوبان تدريجيا، لأنه من المتمم كرا.

(٢) الماء المشكوك كرتيه يكون على أقسام ثلاثة:

«الأول»: ما علم حالته السابقة، و لا إشكال في جريان استصحاب تلك الحالة سواء أ كانت الكرية أو القلة، كما أشار إليه المصنف (قده) في ذيل المسألة.

«الثاني»: ما لا يعلم حالته السابقة، إما لعدم وجودها، كالماء المخلوق ساعة، أو لعدم العلم بها، كما في مياه الغدران و نحوها و قوى المصنف الحكم بعدم تنجسه بملاقاة النجس، مع عدم ترتب آثار الكرية عليه، فلا يحكم بطهارة ما

[١] جاء في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» «في حكم القليل على الأحوط»: (بل على الأظهر).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٤

.....

يحتاج في تطهيره إلى إلقاء الكر عليه، و لا بطهارة المغسول فيه، كالثوب و نحوه، و ذلك لجريان الأصل في كل منهما، فيجرى أصالة الطهارة أو استصحابها في الماء، كما أنه يجرى استصحاب النجاسة في المغسول فيه، و لا محذور في التفكيك بين المتلازمين في الأحكام الظاهرية ما لم يستلزم مخالفة عملية، و هو ليس بعزيز في الفقه، إلا انه مع ذلك احتاط بالحكم بنجاسة الماء - و هو الأظهر كما جزم به بعضهم - و يمكن أن يكون الوجه فيه أحد الأمور التي تقدمت [١] في نظير الفرع من مسائل الماء الجارى، و لا بأس بالإشارة إليها إجمالا إيكالا على ما تقدم.

(الأول): التمسك بعموم ما دل على انفعال الماء بملاقاة النجس.

(و فيه) أنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، لأنه بعد تخصيصه بالكر يكون الباقي تحت العام هو القليل و المفروض الشك في قلة الماء.

(الثاني): قاعدة المقتضى و المانع، فإن الملاقاة تقتضى النجاسة، و يشك في وجود المانع و هو الكر.

(و فيه) أنه لا دليل عليها لا شرعا و عقلا.

(الثالث): أن الخارج عن العموم الإلزامى أو بحكمه إذا كان عنوانا وجوديا فمقتضى الفهم العرفى فيه هو اعتبار إحراز عنوان الخاص في رفع اليد عن عموم العام، فمع الشك كان المرجع العموم، و بما ان الخارج عن عموم الانفعال هو الكر فمع الشك فيه يرجع إلى العموم.

(و فيه) ما عرفت من عدم الدليل عليه، و لا يساعده الفهم العرفى.

(الرابع): الاستصحاب، ويمكن تقريبه من وجهين.

أحدهما: استصحاب عدم الموضوع رأسا بمعنى استصحاب عدم وجود

[١] سبق الكلام فيها في ذيل المسألة الثانية من مسائل الماء الجارى، وهى ما إذا شك في وجود المادة للجارى القليل راجع ص ١١٠

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٥

.....

الكر فى المحل الخاص.

وفيه: أنه لا- يثبت عدم كرية الماء الموجود إلا على القول بالأصل المثبت، لأن عدم كريته من اللوازم العقلية لعدم وجود الكر فى المحل، وهو نظير استصحاب وجود الكر لإثبات كرية الماء الموجود فى الحوض الذى منع عنه شيخنا الأنصارى (قده) لعين الوجه. ثانيهما: وهو المعتمد عندنا استصحاب عدم اتصاف الماء بالكريه على نحو العدم الأزلى، فإن الماء قبل وجوده لم يتصف بالكريه فيستصحب عدم اتصافه بها إلى ما بعد وجوده، وقد أوضحنا تقريبه فيما سبق «١» ولا حاجة إلى الإعادة. وعليه فيتمسك بعموم ما دل على الانفعال بعد تنقيح موضوعه بالأصل المذكور، فظهر أن الأوفق بالدليل هو الحكم بالنجاسة كما أشرنا فى التعليقه.

وربما يفصل بين عوارض الوجود و عوارض الماهية بجريان استصحاب العدم الأزلى فى الأولى دون الثانية. بدعوى: أنه فى الأولى يصح استصحاب عدم الوصف على نحو السالبة بانتفاء الموضوع، إذ الشئ قبل وجوده لم يتصف بعوارض الوجود فيستصحب عدمها إلى ما بعد وجوده، كاليابض للجسم و العدالة لزيد، و الحمرة للماء. و هذا بخلاف الثانية، فإنها ثابتة للماهية قبل وجودها، فلا يصح فيها استصحاب العدم على نحو السالبة بانتفاء الموضوع، و طبق ذلك على المقام بدعوى: أن الكريه نحو سعة فى مرتبة الطبيعة، فلا يصح أن نشير إلى كرم من الماء، و نقول: هذا قبل وجوده ليس بكر، فكأنه جعل الكريه من عوارض الماهية لا الوجود. و لا يخفى: أن للمنع عن التفصيل المذكور كبرى و صغرى مجال واسع أما منع الكبرى: فلأنه ان كان المراد بعارض الماهية الخارج المحمول، و هو ما كان تصور نفس الذات كافيا فى انتزاع الوصف عنها. كالأمكان بالنسبة إلى

(١) راجع ص ١١٢-١١٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٦

.....

الإنسان، فإن الماهية بذاتها ممكنة لا بلحاظ وجودها فى الخارج، كيف و لا معنى لتساوى نسبة الوجود و العدم بالإضافة إلى الماهية الموجودة، إلا- باعتبار وجودها فى الآنات المتأخرة، و هذا بخلاف المحمول بالضميمة الملحوظ فى صحة حمله شئ آخر وراء الذات، كيباض الجسم، و عدالة زيد- فالمنع عن جريان استصحاب العدم الأزلى فيه و إن كان فى محله، إلا انه ليس من جهة عدم سبقه بالعدم الأزلى، بل من جهة عدم العلم بالحالة السابقة الذى هو أحد ركنى الاستصحاب، فلو شككنا فى مورد فى صحة انتزاع وصف عن الماهية، كما لو شككنا فى إمكان العنقاء- مثلا- لا- يمكن إحراز عدمه باستصحاب العدم الأزلى، لعدم العلم بعدم الاتصاف ازلا، لأن الماهية فى صقعها الماهوى اما ان يكون ممكنة أولا، فليس المنع عن جريانه تفصيلا فى محل الكلام، لاستناده إلى عدم تحقق أحد ركنى الاستصحاب المعتبر فى جميع الاستصحابات لا إلى أن الوصف فيه لم يكن مسبوqa بالعدم. و من هذا القبيل

باب الملازمات، فإنها أمور واقعية في مقابل الفرض و التقدير، فلو شككنا في ثبوت الملازمة بين شيئين، كوجوب المقدمة و وجوب ذبيها لا يمكن إحراز عدمها بالاستصحاب لعدم العلم بالحالة السابقة الأزلية.

و إن كان المراد لانزم الوجودين الذهني و الخارجي، فإن من الأعراض ما هو عارض الوجود الذهني و هي المعقولات الثانوية، كالنوع، و ما هو عارض الوجود الخارجي كالإحراق في النار، و ما هو عارض الوجودين المعبر عنه في الاصطلاح بلازم الماهية أيضا، كزوجية الأربعة، إذ هي لازمة لوجود الأربعة في الذهن و الخارج، فإنا إذا تصورنا الأربعة تكون قابلة للانقسام الذهني إلى متساويين، كما أنها إذا وجدت في الخارج تقبل القسمة الخارجية، و التعبير بلازم الماهية في هذا القسم محض اصطلاح، و إلا فنفس ماهية الأربعة مع قطع النظر عن الوجودين لا- معنى لانقسامها بمتساويين، لأنها في نفسها معدومة، و لا معنى لقبليتها انقسام المعدوم إلى متساويين، كيف و الزوجية من مقولة كيف التي هي

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٧

.....

إحدى المقولات التسع التي من عوارض الوجود- فلا محذور في جريان استصحاب العدم الأزلي فيه بهذا المعنى، لأنها قبل وجودها لم تكن متصفة بهذا الوصف على نحو السالبة بانتفاء الموضوع، فيستصحب عدمه إلى ما بعد وجودها.

فالمتحصل: أنه إن كان المراد بعارض الماهية الخارج المحمول فالمنع في محله إلا أنه ليس من جهة عدم الحالة السابقة بل من جهة عدم العلم بها، و إن كان المراد عارض الوجودين فلا- وجه للمنع عن استصحاب العدم الأزلي فيه، فلا فرق بين عارض الوجود و عارض الماهية بالمعنى الثاني من حيث شمول دليل الاستصحاب لهما.

و أما منع الصغرى: فلأجل أن الكرية إنما هي من عوارض وجود الماء خارجا، كيف و هي من مقولة الكم إما المتصل أو المنفصل على التقديرين في الكر- الوزن و المساحة- و مقولة الكم هي إحدى الأعراض التسعة التي هي من عوارض الوجود، و اما طبيعة الماء بما هي فلا تقتضى القلة أو الكثرة، و إنما تعرضها إحدى الكميتين إذا وجدت في الخارج. و عليه فلا محذور في استصحاب عدم اتصاف الماء بالكرية من باب السلب بانتفاء الموضوع، فيقال: هذا الماء لم يعرضه الكمية الخاصة- أي الكرية- قبل وجوده فيستصحب عدمها إلى ما بعد وجوده.

و بالجملة: لا محذور في جريان استصحاب العدم الأزلي في الكرية على نحو العدم المحمولى، و لو سلم المنع إما لما ذكر أو لابتناءه على الدقة العقلية التي لا تصلها افهام العامة، و أدلة الاستصحاب منزلة على الفهم العرفي- كان استصحاب العدم النعتي في الماء المشكوك كبريته جاريا بلا- مانع، لأن جميع المياه مسبوقة بالقلة، و ذلك لما يستفاد من الآيات الشريفة كقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا و الروايات الكثيرة المؤيدة بقول المكتشفين في هذه الأعصار:

من أن مبدأ جميع مياه العالم هي الأمطار النازلة من السماء، و عليه يكون جميع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٨

و ان كان الأقوى عدم تنجسه بالملاقاة (١) نعم: لا يجرى عليه حكم الكر فلا يطهر (٢) ما يحتاج تطهيره إلى إلقاء الكر عليه.

المياه مسبوقة بالقلة، لنزولها من السماء متقاطرا، فهي بعد وجودها تتصف بالقلة، و يشك في انقلابها كرا فيستصحب عدمه، و بضميمة عموم ما دل على انفعال القليل يحكم بنجاسته بالملاقاة، و لو سلم المنع عن الاستصحاب مطلقا كان المرجع في كل من الماء و المغسول فيه الأصول العملية كما هو الحال في.

(القسم الثالث): و هو صورة توارد الحالتين على الماء، لانقطاع استصحاب العدم الأزلي فيه بالعلم بعروض الكرية على الماء، و

معارضة استصحاب العدم النعتي باستصحاب الكرية على المختار في أمثال المقام، أو لعدم جريانه رأساً، لعدم اتصال زمان اليقين بالشك على مسلك المحقق صاحب الكفاية (قده) و كيف كان فلا سبيل إلى إثبات الكرية أو عدمها في هذا القسم، فلا بد من الرجوع إلى الأصل العملي كما سندر فيما يلي توجيهها لكلام المصنف (قده).

(١) إمّا لقاعدة الطهارة أو لاستصحابها، إلا انه قد عرفت ان الأظهر هو الحكم بالنجاسة تسمى كما بعموم ما دل على انفعال القليل بعد تنقيح موضوعه باستصحاب العدم المحمولي أو النعتي.

(٢) إمّا لاستصحاب نجاسته بناء على جريان الاستصحاب في الأحكام الجزئية كما هو الظاهر من صحیحہ زرارۃ الوارده في الاستصحاب، أو لاستصحاب عدم ورود المطهر عليه لو منع عنه في الأحكام مطلقاً. و الأولى في المقام ان يقال: انه قد يفرض الماء ان متصلين بلا امتزاج فعلى القول باعتبار المزج يحكم على الماء المتنجس ببقاء نجاسته و على القول بكفاية الاتصال يجري في كل من المائين الاستصحاب، كما كان هو الحال في الثوب المغسول، اللهم إلا ان يقوم الإجماع على ان الماء الواحد لا يحكم عليه بحكمين و لو ظاهراً، فيقع التعارض بين الاستصحابين، و قد يفرض الماء ان ممتزجين. و عليه فيتصور صور ثلاث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٩

و لا يحكم بطهارة متنجس غسل فيه (١) و إن علم حالته السابقة يجري عليه حكم تلك الحالة.

[مسألة ٨) الكر المسبوق بالقلّة إذا علم ملاقاته للنجاسة]

(مسألة ٨) الكر المسبوق بالقلّة إذا علم ملاقاته للنجاسة و لم يعلم

الأولى: ان يستهلك الماء المتنجس في المشكوك كريبته لقلّة المتنجس.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ١٩٩

الثانية: عكس الأولى.

الثالثة: أن لا يستهلك أحدهما في الآخر بحيث يحصل من امتزاجهما ما هو مركب منهما، كما لو تساوت كمية المائين، أو اختلافا قليلاً، و في الأولى: يستصحب طهارة الماء المشكوك كريبته، لانعدام المتنجس فيه عرفاً، و في الثانية: يستصحب نجاسة الماء المتنجس الملقى عليه، مشكوك الكرية، لانعدامه فيه كذلك، و في الثالثة: يتعارض الاستصحابان - مع بقاء موضوعهما على الفرض - لا من جهة الإجماع على ان الماء الواحد لا يحكم بحكمين و لو ظاهراً، كى ينتقض بالكثير أو الجارى المتغير بعضه، أو بالتمم كرا كما عن بعضهم، بل من جهة القطع بأن الأجزاء المتداخلة من الماء لا يختلف حكمها من حيث الطهارة و النجاسة، و بعد التعارض و تساقط الأصلين يرجع إلى قاعدة الطهارة في المجموع الحاصل من امتزاج المائين، و يمكن ان يقال: ان استصحاب الطهارة غير جار في نفسه، لعدم ترتب الأثر العملي على طهارة بعض الأجزاء المتداخلة، فإن أثر الطهارة في الماء اما جواز شربه أو رفع الحدث أو الخبث به، و شىء من ذلك لا يترتب على الأجزاء المتداخلة، فاستصحاب النجاسة بلا معارض.

(١) لاستصحاب نجاسة المغسول فيه. كالثوب و نحوه، لاحتمال قلّة الماء، و فقدان الشرط المعبر في التطهير بالماء القليل، و هو ورود الماء على النجس، لما في الروايات من الأمر بصب الماء القليل على اليد و نحوها، و لو منع عن الاستصحاب الحكمي فيكفينا الاستصحاب الموضوعي - أى استصحاب عدم وقوع المطهر عليه - هذا كله إذا غسل الثوب و نحوه في الماء المشكوك كريبته، و أما

إذا كان الغسل على نحو الصب على المتنجس فلا إشكال في حصول الطهارة به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٠

السابق من الملاقاة والكريه إن جهل تاريخهما، أو علم تاريخ الكريه حكم بطهارته، وإن كان الأحوط التجنب (١) [١] و إن علم تاريخ الملاقاة حكم بنجاسته.

(١) ذكر المصنف في هذه المسألة فرعين:

(الأول): إن يكون هناك ماء قليل طاهر ثم يتوارد عليه حالتان الكريه و الملاقاة مع النجس، و يشك في المتقدم منهما، فإن كان هو الكريه فلا يحكم بنجاسته، و إن كان الملاقاة فيحكم بها.

(الثاني): إن يكون الماء كرا ثم يتوارد عليه القلة و الملاقاة، و يجرى فيه ما تقدم من احتمالي الحكم بالطهارة أو النجاسة من حيث سبق الملاقاة أو القلة و لكل منهما صور ثلاث بلحاظ الجهل بتاريخ الحادثين معاً، و العلم بتاريخ أحدهما دون الآخر.

أما الفرع الأول: «فتارة» يجهل فيه تاريخ كل من عروض الكريه و الملاقاة «و أخرى» يعلم تاريخ الكريه دون الملاقاة «و ثالثة» يعلم تاريخ الملاقاة دون الكريه، فهل يحكم بالطهارة في جميع الصور الثلاث، أو بالنجاسة كذلك، أو يفصل بين الأولين فيحكم بطهارة الماء فيهما، و الثالثة فيحكم بنجاسته؟ وجوه بل أقوال اختار المصنف (قده) الأخير، و هو مبنى على عدم جريان الاستصحاب في معلوم التاريخ، كما عليه شيخنا الأنصارى (قده).

و عليه ففي الصورة الأولى: يرجع إلى قاعدة الطهارة أو استصحابها بعد تعارض استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان الكريه الذي أثره الطهارة مع استصحاب عدم الكريه إلى زمان الملاقاة الذي أثره النجاسة، هذا إذا قلنا بجريان الأصل في مجهولي التاريخ، كما حققنا في الأصول، و أما بناء على ما ذهب إليه المحقق صاحب الكفاية (قده) من قصور دليل الاستصحاب عن شموله له،

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «الأحوط التجنب»: (بل الأظهر ذلك).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠١

.....

لعدم اتصال زمان اليقين بالشك فيرجع إلى قاعدة الطهارة أو استصحابها ابتداء.

و في الصورة الثانية: يجرى استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان الكريه بلا معارض، و أثره الطهارة.

و في الصورة الثالثة: يجرى استصحاب عدم الكريه إلى زمان الملاقاة بلا معارض، و أثره النجاسة، لتتحقق موضوعها بضم الوجدان إلى الأصل.

و قد الحق شيخنا الأستاذ المحقق النائيني (قده) في حاشيته على المتن صورة الجهل بتاريخهما بصورة العلم بتاريخ الملاقاة، فحكم فيهما بالنجاسة، و في النسخ المصححة الحكم بنجاسة الماء في جميع الصور الثلاث، إلا أنه ليس بملاك واحد في جميعها.

أما في مجهولي التاريخ فيمكن أن يكون الوجه فيه أحد أمرين (الأول):

استصحاب عدم الكريه إلى زمان الملاقاة، إذ به يحرز موضوع النجاسة بضم الوجدان إلى الأصل، كما ذكرنا آنفاً، و لا يعارضه استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان حدوث الكريه، لعدم ترتب الأثر عليه إلا على القول بالأصل المثبت، و ذلك لما افاده (قده) من أن المستفاد من قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء» لزوم سبق الكريه على الملاقاة و لو آنا ما في عدم انفعال الماء بملاقاة النجس، فيعتبر ورود الملاقاة على الكر، و على ذلك بنى (قده) عدم كفاية تميم المتنجس كرا، و نجاسة الماء فيما إذا

حصلت الملاقاة و الكرية في زمان واحد، و بما ان سبق الكرية على الملاقاة من اللوازم العقلية لعدم تحقق الملاقاة إلى زمان الكرية، فإنباته باستصحاب عدم الملاقاة إلى زمان الكرية يكون من الأصل المثبت.

(الثاني): انه لو سلم جريان الاستصحابين معا و تحققت المعارضة بينهما كان المرجع بعد تساقطهما عموم ما دل على انفعال الماء بناء على مسلكه (قده) من لزوم إحراز المخصص الوجودي للعام الإلزامي في رفع اليد عن عموم العام، و بما انه في المقام لم يحرز الكرية على الفرض فيرجع إلى عموم الانفعال، و يحكم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٢

.....

بنجاسة الماء، و معه لا مجال للتمسك بأصالة الطهارة، كما هو واضح.

و أما في صورة العلم بتاريخ الكرية دون الملاقاة فما في حاشيته من الحكم بطهارة الماء فيها تبعا للمصنف (قده) مبني على الرجوع إلى قاعدة الطهارة، لعدم جريان الاستصحابين عنده في هذه الصورة، أما استصحاب عدم الكرية فلمعلومية التاريخ، و أما استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان حدوث الكرية فلكونه مثبتا- كما ذكرنا- و اما ما في النسخ المصححة من الحكم بنجاسة الماء في هذه الصورة أيضا، و هو عدول عما ذهب إليه أولا من الحكم بطهارة الماء، فيبتنى على الرجوع إلى عموم الانفعال بالتقريب المتقدم.

أقول: لا- مانع من جريان الاستصحاب في معلوم التاريخ كما يجري في مجهوله، خلافا لشيخنا الأنصاري و شيخنا الأستاذ (قدس سرهما) و ذلك لما ذكرناه في بحث الاستصحاب من ان الشك في البقاء في معلوم التاريخ و ان كان مرتفعا بالنسبة إلى أجزاء الزمان، لليقين بعدم حدوثه في زمان و بحدوثه في زمان آخر، فلا مجرى فيه للاستصحاب من هذه الجهة، إلا أن ذلك لا ينافي الشك في حدوثه في زمان الحادث الآخر بعد العلم بعدم حدوثه فيه قبل ذلك، و لو من باب السلب بانتفاء الموضوع، إذ معلومية الشيء من جهة لا- ينافي الشك فيه من جهة أخرى، و بما ان حدوث الكرية- مثلا- في زمان الملاقاة يكون مشكوكا فيجري استصحاب عدمها من هذه الجهة التي هي موضوع الأثر، و إلا فحدوثها في زمان دون آخر لا أثر يترتب عليه، إذ الملاقاة إذا كانت في زمان قل الماء توجب نجاسته و إذا كانت في زمان كيرته لا توجب النجاسة، و عليه تقع المعارضة بين الأصلين في جميع الصور، فيرجع إلى قاعدة الطهارة، فيحكم بطهارة الماء في جميعها، كما في حاشية بعض الأعلام على المتن و التمسك بعموم الانفعال غير صحيح لأنه من التمسك للعام في الشبهة المصدقية، و ما أفاده شيخنا الأستاذ (قده) في أمثال المقام لا يمكن الالتزام به، لأن الخارج هو ذات الكر لا ما أحرز كيرته، هذا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٣

.....

و لكن الأقوى- مع ذلك- هو الحكم بالنجاسة في جميع الصور، و ذلك بملاك واحد، و هو إحراز موضوع النجاسة بضم الوجدان إلى الأصل باستصحاب عدم الكرية إلى زمان حدوث الملاقاة، فإن موضوعها الماء القليل الملاقى للنجس، و بما ان الملاقاة محرزة وجدانا فيلتأم كلا جزئي الموضوع باستصحاب عدم الكرية إلى زمانها.

و ذلك لما ذكرناه في بعض تنبيهات الاستصحاب من مباحثنا الأصولية من أن موضوع الحكم أو متعلقه إذا كان عنوانا انتزاعيا من اجتماع أمرين أو أمور، كعنوان المقارنة، و الضم، و الاجتماع، أو من تقدم أحدهما على الآخر، كعنوان السبق و اللحق لا يمكن إحرازه بضم الوجدان إلى الأصل، لأنه من الأصل المثبت، لأن العنوان الانتزاعي لازم عقلي لوجود منشأ انتزاعه في الخارج، كما قيل بذلك في درك المأموم و ركوع الإمام في صلاة الجماعة بتقريب ان موضوع درك الجماعة مقارنة ركوعه لركوع الإمام، فلو شك

المأموم في دركه ركوع الإمام فلا- يجديه استصحاب بقاء الإمام راعيا إلى زمان ركوعه، لأنه لا- يثبت عنوان المقارنة، فيجري استصحاب عدم وصوله إلى ركوع الإمام، أو عدم مقارنته ركوعه لركوع الامام بلا معارض.

و هذا بخلاف ما إذا كان الموضوع أو المتعلق مركبا من ذات الجزئين أو الأجزاء بحيث يكفي مجرد وجود أحدهما في زمان الآخر في ترتب الحكم، فإنه يحرز الموضوع أو المتعلق باستصحاب أحد الجزئين إلى زمان وجود الآخر، كما في المقام، فإنه يستصحب القلة أو عدم الكرية إلى زمان الملاقاة مع النجس، و لا يعارضه استصحاب عدم مقارنته أحدهما للآخر، لا لما ذكره شيخنا المحقق النائيني (قده) من ان الشك في حصول المقارنة مسبب عن الشك في وجود أحدهما في زمان الآخر و الأصل في السبب حاكم على الأصل في المسبب، لأن السببية و ان كانت تامة إلا انها عقلية لا شرعية، فلا مجال فيها للحكومة، بل لعدم ترتب الأثر على عنوان المقارنة كي ينفي باستصحاب عدمها، كما انه لا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٤

و أما القليل المسبوق بالكرية الملقى لها فان جهل التاريخان، أو علم تاريخ الملاقاة حكم فيه بالطهارة مع الاحتياط المذكور، و إن علم تاريخ القلة (١) [١] حكم بنجاسته.

يعارضه استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان حصول الكرية، لأنه لا يثبت تحقق الملاقاة في زمانها، كي يتم به موضوع الاعتصام. هذا تمام الكلام في الفرع الأول، و يأتي الكلام في الفرع الثاني.

(١) الفرع الثاني- الذي سبق الإشارة إليه- هو ما إذا كان الماء مسبوقا بالكرية ثم توارد عليه حالتان- القلة و الملاقاة للنجس- و شك في التقدم و التأخر، و صورته أيضا ثلاث من حيث الجهل بتاريخهما، و العلم بتاريخ أحدهما دون الآخر، و هل يحكم بالنجاسة في جميعها، أو بالطهارة كذلك، أو يفصل بين ما إذا جهل تاريخهما و ما علم فيه تاريخ الملاقاة فيحكم فيهما بالطهارة، و بين ما علم فيه تاريخ القلة فيحكم فيه بالنجاسة؟ و جوه.

إختار المصنف (قده) التفصيل المذكور، و هو مبني على عدم جريان الأصل في معلوم التاريخ- كما ذكرنا في الفرع الأول- ففي صورة الجهل بتاريخهما يرجع إلى قاعدة الطهارة بعد تعارض كل من استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان القلة المقتضى للنجاسة، و استصحاب الكرية إلى زمان الملاقاة المقتضى للطهارة، و في صورة العلم بتاريخ الملاقاة يرجع إلى استصحاب الكرية إلى زمان الملاقاة من دون معارض، فيحكم بطهارة الماء، و في صورة العلم بتاريخ القلة يرجع إلى استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان القلة و أثره نجاسة الماء، إلا أنه مع ذلك احتاط في الأوليين بالاجتناب، و لم يظهر له وجه صحيح عدا ما سنذكره مع ضعفه. و في حاشية الأستاذ المحقق النائيني (قده) في النسخ المصححة الحكم بنجاسة الماء في صورة الجهل بتاريخهما أيضا بعد أن كان أصل النسخة تضعيف

[١] جاء في تعليقه- دام ظله على قول المصنف (قده) «و ان علم تاريخ القلة» (الأظهر هو الحكم بالطهارة فيه أيضا).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٥

.....

الاحتياط- الذي قال به المصنف- و هو مبني على مسلكه من التمسك بعموم دليل الانفعال في أمثال المقام. لعدم إحراز الكرية و معه لا مجال للرجوع إلى قاعدة الطهارة بعد تساقط الاستصحابين بالمعارضة، إلا انه قد عرفت ضعف المبني مما ذكرناه في الفرع الأول. و الأقوى: هو الحكم بطهارة الماء في جميع الصور الثلاث، لاستصحاب عدم القلة إلى زمان الملاقاة، و أثره عدم انفعال الماء بورود

النجس عليه من دون فرق في ذلك بين أن تكون القلّة مجهولة التاريخ أو معلومة، لما ذكرناه في الفرع الأول من جريان الاستصحاب في معلوم التاريخ، كما يجري في مجهوله، ولا يعارضه استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان حدوث القلّة في الماء، لأنه لا يثبت تأخر الملاقاة عن القلّة الذي هو موضوع لانفعال الماء القليل، إذ تأخرها عنها لا يزم عقلي لعدم حصولها إلى زمان حصول القلّة للعلم الإجمالي بتأخر إحداها عن الأخرى، و النجاسة إنما هي من آثار الملاقاة حال القلّة لا من آثار عدم الملاقاة إلى زمان حصولها. فظهر مما ذكرناه، ان الحكم بنجاسة الماء فيما علم تاريخ القلّة - كما في المتن - غير صحيح، لابتناؤه على الأصل المثبت، أو أصالة تأخر الحادث، و كلاهما مما لا أساس له، كما حقق في محله.

و لو سلّم جريان الاستصحاب المذكور و ترتب النجاسة عليه كان معارضا باستصحاب الكرية إلى زمان الملاقاة و ان كانت القلّة معلومة التاريخ، و بعد تساقطهما في جميع الصور الثلاث يرجع إلى قاعدة الطهارة.

ثم إنه لم يظهر وجه صحيح للاحتياط المذكور في المتن في شيء من الصورتين، لأن المرجع في صورة الجهل بتاريخهما قاعدة الطهارة بعد تساقط الاستصحابين بالمعارضة - كما عرفت - و في صورة العلم بتاريخ الملاقاة يرجع إلى استصحاب عدم القلّة إلى زمان حدوث الملاقاة و أثره الطهارة، و لا يعارضه الأصل في الطرف الآخر بناء على مسلكه (قده) من عدم جريانه في معلوم التاريخ، فليس في البين مستند للاحتياط في الفتوى إذ لا بد فيه من وجه و لو كان ضعيفا،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٦

[مسألة ٩) إذا وجد نجاسة في الكر و لم يعلم أنها وقعت فيه]

(مسألة ٩) إذا وجد نجاسة في الكر (١) و لم يعلم أنها وقعت فيه قبل الكرية أو بعدها يحكم بطهارته، إلا إذا علم تاريخ الوقوع.

كقيام شهرة أو أصل أو رواية ضعيفة و نحو ذلك، و الاحتياط في العمل لا يختص بالمقام، بل يجري في كل ما يحتمل نجاسته و لو كان مجرى قاعدة الطهارة، بل يحسن حتى مع قيام الامارة على الطهارة. اللهم إلا - أن يقال انه يكفي في حسنه في المقام مجرد استصحاب عدم الملاقاة إلى زمان القلّة بدعوى ترتب النجاسة عليه، أو بضميمة أصالة تأخر الحادث و ان كان معارضا في الصورة الأولى باستصحاب الكرية إلى زمان الملاقاة، و غير جار على مختاره في الصورة الثانية، لمعلومية التاريخ.

(١) علّق دام ظلّه في الحاشية على قوله (قده) إذا وجد نجاسة في الكر: (هذه المسألة مندرجة في المسألة السابقة).

و ذلك ظاهر، لأنها الفرع الأول من تلك المسألة بعينه و هو المسبوق بالقلّة مع تفاوت في الجملة من حيث وجود النجاسة في الكر في مفروض هذه المسألة و مجرد العلم بملاقاة الماء مع النجس في المسألة السابقة، إلا ان هذا لا يوجب تفاوتاً في الحكم. و قد عرفت: ان مذهب المصنف (قده) فيه هو التفصيل، كما يدل عليه استثناء صورة العلم بتاريخ وقوع النجس في الماء في هذه المسألة أيضاً، فإنها محكومة عنده بالنجاسة، و لو لا - ذلك لأمكن حملها على ما يغيّر المسألة السابقة من صورة الجهل بالحالة السابقة على تواردها الحالتين، و مقتضى القاعدة فيها - على المختار - هو الحكم بنجاسة الماء في جميع صورها الثلاث، لاستصحاب عدم الكرية إلى زمان وقوع النجس في الماء على نحو العدم الأنزلي أو النعتي، إذ به يتم موضوعها بضم الوجدان إلى الأصل، فلا فرق بين صورتى الجهل بالحالة السابقة و العلم بسبق القلّة في الحكم بنجاسة الماء مطلقاً على المختار.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٧

[مسألة ١٠) إذا حدثت الكرية و الملاقاة في آن واحد حكم بطهارته]

(مسألة ١٠) إذا حدثت الكرية و الملاقاة في آن واحد حكم بطهارته (١) و إن كان الأحوط الاجتناب.

(١) لا إشكال في اعتصام الماء فيما إذا سبقت الكرية على الملاقاة زمانا، و لو آنا ما. و أما إذا تقارنتا في الزمان فهي على نوعين، لأنه إما أن تحصل الكرية بنفس الملاقاة كما إذا تمم كرا بالمتنجس، و يأتي الكلام فيه في (مسألة ١٤). و إما أن تحصل من غير جهة الملاقاة، كما إذا فرضنا اتصاله بالكر و النجس في آن واحد، و هل يحكم فيه بالاعتصام أولا؟ قولان مبنيان على عدم اعتبار سبق الكرية على الملاقاة زمانا، فيكفي تقارنهما في الزمان، و على اعتباره كذلك. إختار المصنف (قده) الأول، و ذهب الأستاذ المحقق النائيني (قده) إلى الثاني، كما في حاشيته على المتن.

و الأقوى: هو الأول، لإطلاق الأدلة، فإن كان مدرك اعتبار السبق هو لزوم تقدم الموضوع على الحكم بلحاظ ان موضوع الاعتصام و عدم الانفعال بملاقاة النجس هو الكر فلا بد من تقدمه عليه، و بعبارة أخرى، ان طبع الماء على الطهارة سواء القليل أو الكثير، و إنما يختص الاعتصام - بمعنى عدم الانفعال بالملاقاة - بالكر فلا بد من فرض سبقه على ورود النجس عليه.

ففيه: أنه يكفي السبق الرتبي في كون الشيء موضوعا لحكم، و لا يعتبر فيه السبق الزماني، و على ذلك بنى (قده) أساس الترتب، فان عصيان الأمر بالأهم مع انه شرط للأمر بالمهم - و هو في حكم الموضوع له - يكون مقارنا معه في الزمان كما أوضحه (قده) في ذاك البحث، و إلا لزم هدم أساس الترتب كما ذكرنا هناك.

و ان كان مدركه هو استظهار السبق الزماني من الروايات الواردة في الكر بدعوى ان المستفاد من قوله (عليه السلام): «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» ان الموضوع لعاصمية الماء هو كريته السابقة على الملاقاة، حتى تكون الملاقاة واردة على الكر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٨

[مسألة ١١) إذا كان هناك ماء ان أحدهما كر و الآخر قليل]

(مسألة ١١) إذا كان هناك ماء ان أحدهما كر و الآخر قليل، و لم يعلم أن أيهما كر، فوقت نجاسة في أحدهما معينا أو غير معين لم يحكم بالنجاسة [١] (١) و إن كان الأحوط في صورة التعيين الاجتناب.

ففيه: أنه لو تم هذا الظهور فإنما يتم في مثل ذلك، و لا يتم في مثل قوله:

«كر من الماء» في جواب السؤال عن الماء الذي لا ينجسه شيء، فإنه لا ينبغي التأمل في إطلاق الجواب من حيث المقارنة و السبق الزماني، على أنه لا نسلم ذلك في مثل ما ذكر أيضا، لأن إطلاق كون الماء كرا يشمل حال الملاقاة. فالمتحصل: أن مقتضى إطلاق الأدلة كفاية حدوث الكرية في زمان الملاقاة في الحكم بطهارة الماء. و بلا دليل على لزوم السبق الزماني.

(١) إذا علم إجمالا بكرية أحد المائين فوقت نجاسة في أحدهما فاما ان تقع في أحدهما معينا أو غير معين، فيقع الكلام في صورتين، و حكم المصنف (قده) فيهما بعدم النجاسة، و احتياط استحبابا في الصورة الأولى بالاجتناب، لتأتي الوجوه المتقدمة للنجاسة في المشكوك كريته - التي لم تتم عنده - فيها دون الثانية، إذ في صورة عدم التعيين لم يعلم بتحقيق الملاقاة مع المشكوك كريته، لاحتمال كون الملقى هو الكر الواقعي، فلا يمكن الإشارة إلى شيء من المائين، و يقال: ان هذا قد لاقتة النجاسة، و هو مشكوك الكرية كي تجرى فيه تلك الوجوه.

و كيف كان فحكمه (قده) بالطهارة في الصورة الأولى مبنى على ما تقدم منه في (مسألة ٧) من الحكم بطهارة المشكوك كريته إذا لاقاه النجس، و لم يعلم حالته السابقة، لعدم تمامية الوجوه المذكورة للنجاسة فيرجع إلى أصالة الطهارة أو استصحابها، مع عدم إجراء

أحكام الكر عليه كما سبق. و أما الماء الآخر فهو طاهر وجدانا، لعدم ملاقاته للنجس فرضا.

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «لم يحكم بالنجاسة» (الظاهر أن يحكم بنجاسته إلا إذا سبقت كريتته).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٩

.....

و في تعليقه الأستاذ المحقق النائيني (قده) الحكم بنجاسة الماء في هذه الصورة، و هو مبني على مسلكه من التمسك بالعموم في أمثال المقام مما لم يحرز فيه المخصص الوجودي على ما سبق بيانه هناك، فيتمسك في المقام بعموم الانفعال، لعدم إحراز كرية الملاقى للنجس، فكل منهما قد جرى على مبناه في المسألة، و وافق المصنف في الحكم بالطهارة في الصورة الثانية، و هو مبني على استصحاب عدم كون الملاقاة مع القليل المعلوم في البين، و وقوع النجس في الكر لا أثر له، فإنه طاهر على كل تقدير سواء وقع فيه النجس أم لا، فالماءان محكومان بالطهارة أحدهما- و هو القليل المعلوم في البين- بالأصل و الآخر- و هو الكر- بالوجدان فلا أثر للعلم الإجمالي بوقوع النجس في أحدهما غير معين.

و الصحيح في المقام هو التفصيل في صورة الوقوع في المعين بين مسبق القلة، و مجهول الحال، فيحكم فيهما بنجاسة ما وقع فيه النجس، و بين مسبق الكرية، فيحكم بطهارته، و أما في صورة الوقوع في غير المعين فالحكم فيها بالطهارة في جميع صورها كما في المتن بيان ذلك: انه إذا كان الماءان مسبوقين بالقلة ثم علم إجمالا بحدوث الكرية في أحدهما، أو كانا مجهولي الحال فوقع النجس في أحدهما معينا فمقتضى استصحاب عدم كرية الماء الملاقى للنجس بالعدم الأرتلي أو المحمولي هو الحكم بنجاسته، لإحراز موضوعها بضم الوجدان إلى الأصل، كما سبق في ذيل (مسألة ٨).

و لا يعارضه استصحاب عدم الكرية في الآخر، لعدم ترتب الأثر عليه بعدم العلم بطهارته على كل حال سواء أ كان قليلا أم كرا، لعدم ملاقاته للنجس. على أن الملاك في تعارض الأصول- على المختار- هو استلزامها المخالفة العملية، و هي غير لازمة في المقام، كما لا يخفى، فلا محذور في جريان الأصلين معا، كما لا يعارضه استصحاب عدم مقارنة القلة للملاقاة في نفس الماء الملاقى للنجس، لعدم ترتب الأثر على عنوان المقارنة، كما سبق في تلك المسألة أيضا.

و أما إذا كانا مسبوقين بالكرية ثم علم إجمالا بطرو القلة على أحدهما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٠

.....

فمقتضى استصحاب الكرية في الملاقى للنجاسة إلى زمان وقوعها فيه هو الحكم بطهارته، و لا يعارضه استصحاب الكرية في الطرف الآخر، لما ذكرناه آنفا من عدم ترتب الأثر عليه بعد العلم بطهارته على كل تقدير، و أما في صورة وقوع النجس في غير المعين فيحكم فيها بطهارة المائين في جميع صورها، كما ذكرنا.

أما في (صورة سبقهما بالقلة) فلاستصحاب عدم كون القليل المعلوم في البين ملاقيا للنجس، و لا يعارضه استصحاب عدم كون الطرف الآخر الكثير ملاقيا له، لعدم ترتب الأثر عليه بعد القطع بطهارته و ان لاقاه النجس، لأنه كر على الفرض، و لا يثبت الأصل المذكور كون الملاقاة مع القليل، و منه يعلم رفع توهم معارضته باستصحاب عدم كرية الملاقى، لأنه أيضا لا يثبت كون الملاقاة معه، و بدونه لا أثر للأصل المذكور بعد إحراز طهارة أحد المائين بالوجدان و الآخر بالأصل.

و هذا نظير ما لو كان إناء في جنب الكر فوقعت قطرة دم- مثلا- في أحدهما و لا ندرى أنها وقعت في الإناء أو في الكر، فإن الإناء

يكون محكوماً بالطهارة، لأن استصحاب عدم كرية الملاقى لا- يثبت كون الملاقاة مع الإناء، فيجرى فيه استصحاب عدم ملاقاته للنجس بلا معارض، فإذا صح ذلك في المعين يصح في غير المعين أيضاً، ولو سلم صحة الاستصحاب المذكور كان المرجع بعد تساقطهما أصالة الطهارة في القليل، و أما الكر فهو طاهر وجدانا.

و مما ذكرنا يعلم حكم (صورة الجهل بالحالة السابقة) في المائين، لجريان استصحاب عدم كون القليل المعلوم في البين ملاقياً للنجس فيها أيضاً، و يأتي فيها توهم المعارضة و دفعه، إلا أن المتوهم فيها جريان استصحاب عدم كرية الملاقى بالعدم الأزلي أو النعتي على وجه سبق ذكره.

و أما في (صورة سبقهما بالكرية) و عروض القلة على أحدهما غير معين فالوجه في طهارتهما هو استصحاب كرية الملاقى للنجس، و الآخر طاهر وجدانا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١١

[مسألة ١٢] إذا كان ماءان أحدهما المعين نجس فوقت نجاسة

(مسألة ١٢) إذا كان ماءان أحدهما المعين نجس فوقت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس أو الطاهر لم يحكم (١) بنجاسة الطاهر.

[مسألة ١٣] إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف فوقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته

(مسألة ١٣) إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف فوقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته (٢) [١].

(١) لانحلال العلم الإجمالي بنجاسة أحدهما غير معين بالعلم التفصيلي بنجاسة أحدهما المعين، و الشك البدوي في الطرف الآخر، فلا مانع من الرجوع إلى الأصل فيه.

(٢) أما حكم المصنف (قده) بالطهارة فمبنى على ما سبق في المشكوك كريته الملاقى للنجس - بعينه - من الرجوع إلى قاعدة الطهارة أو استصحابها.

لاحتمال الكرية هناك و احتمال الإطلاق - بعد فرض الكرية - هنا، إلا انه مع ذلك لا يجوز ترتيب آثار الماء المطلق عليه، فلا يكون رافعا للحدث و لا الخبث، لأن الأصل المذكور لا يثبت كونه ماء، إذ الملازمة بين عدم انفعاله بملاقاة النجس: و كونه كرا من الماء عقلياً لا شرعياً، كما سبق نظيره في المشكوك كريته من عدم كونه مطهراً لما يحتاج في تطهيره إلى إلقاء كره عليه، و عدم طهارة متنجس غسل فيه، و ان حكم بعدم تنجس الماء بملاقاة النجس بمقتضى الأصل، لأنه لا يثبت كونه كرا، فالمقام نظير ما إذا كان كر لم يعلم انه بول أو ماء، فان مقتضى أصالة الطهارة فيه و ان كان الحكم بطهارته إلا انه مع ذلك لا يجوز استعماله في رفع الخبث أو الحدث.

هذا و لكن الصحيح هو الحكم بالنجاسة إلا إذا كان مسبوqa بالإطلاق، و ذلك لعين ما ذكرناه في تلك المسألة من جريان استصحاب عدم الأزلي في القيد الوجودي المشكوك، إذ به يحرز موضوع العام بضم الوجدان إلى الأصل ففي المقام يستصحب عدم كونه ماء مطلقاً، و به يحرز موضوع عموم ما دل على انفعال

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «لم يحكم بنجاسته» (الظاهر أن يحكم بنجاسته. إلا إذا كان مسبوqa بالإطلاق).

و إذا كان كران أحدهما مطلق و الآخر مضاف و علم وقوع النجاسة في أحدهما و لم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما (١).

[مسألة (١٤) القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس نجس]

(مسألة ١٤) القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس نجس على الأقوى (٢).

مطلق الملاقي للنجس سواء الماء أم غيره كقوله (عليه السلام) في موثقة عمار المتقدمة: «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» فان المستفاد منه تنجس كل ما أصابه الماء النجس من دون خصوصية لشيء دون شيء، و قد خرج عن العموم المذكور الكر من الماء، فيكون الباقي تحته مطلق الملاقي للنجس غير الكر من الماء، و بما ان الملاقاء محرزة بالوجدان، و عدم كونه ماء بالأصل فيلتأم كلا جزئي الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل، فيتمسك بعموم الدليل لإثبات نجاسته، و لا يعارضه استصحاب عدم كونه مضافا بدعوى: ان الماء قبل وجوده كما انه لم يكن له صفة الإطلاق كذلك لم يكن له صفة الإضافة- لأنه لا يثبت كونه ماء مطلقا، و أثر النجاسة- بعد تخصيص عموم الانفعال بأدلة الكر- انما يكون مترتبا على ما ليس بكر من الماء، لا عنوان المضاف أو سائر العناوين الخاصة، لأن الباقي تحت العموم بعد تخصيصه بعنوان وجودى هو ما ليس بذاك الخاص، فالأصل المذكور كما أنه لا يثبت موضوع الطهارة كذلك لا ينفي موضوع النجاسة، فلا مجرى له بوجه لعدم ترتب أثر عليه على أى حال.

نعم: إذا كان الماء مسبقا بالإطلاق فمقتضى استصحابه هو عدم انفعاله بالملاقاء إذ به يحرز موضوع الخاص و هو الكر من الماء، و ذلك ظاهر.

(١) لعين ما ذكرناه في الصورة الثانية من (مسألة ١١) غاية الأمر ان احتمال الانفعال هناك كان لأجل احتمال القلة و هنا لأجل احتمال الإضافة، فيجرى في المقام استصحاب عدم كون المضاف ملاقيا للنجس، فيحرز طهارته بالأصل.

و أما المطلق فطهارته محرزة بالوجدان، لأنه كر على الفرض.

(٢) اختلف الأصحاب (قدس سرهم) في تطهير القليل النجس بإتمامه كرا على

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٣

.....

أقوال ثلاثة.

(أحدها): القول بالبقاء على النجاسة مطلقا سواء أ كان المتمم- بالكسر- طاهرا أم نجسا، كما فى المتن، و هو المشهور كما فى طهارة شيخنا الأنصارى (قده) و المنقول عن الشيخ فى الخلاف، و ابن الجنيد، و أكثر المتأخرين. و هو الأظهر.

(ثانيها): القول بالطهارة كذلك، كما عن ظاهر السيد المرتضى (قده) فى المسائل الرسيه، و جماعة آخرين. بل عن جامع المقاصد: انه مذهب أكثر المحققين، و عن ابن إدريس التصريح بعدم الفرق بين الإتمام بطاهر أو نجس.

(ثالثها): القول بالتفصيل بين الإتمام بالطاهر و النجس، فيظهر فى الأول، دون الثانى، كما عن ابن حمزة فى الوسيلة، و عن الشيخ فى المبسوط تقويته، و نسبه إلى بعض الأصحاب.

و الذى ينبغى التكلم فيه هو القول الأول و الثانى.

و أما التفصيل فلا وجه له حسب ما استدلوا به على مدعاهم من القول بالطهارة، و ان كان له وجه بملاحظة الأصول العملية بعد تساقط أدلة الطرفين على ما أتى بيانه، لأنه لو لم يتم أدلة القائلين بالطهارة، و لم نقل بكفاية الكرية اللاحقة فى طهارة الماء، و دفع النجاسة عنه كان مقتضى أدلة انفعال الماء القليل نجاسة المتمم كرا من دون فرق بين التميم بطاهر أو نجس، كما هو الأظهر، و لو تمت و قلنا

بالكفاية كان لازمه عدم الفرق بينهما أيضا، لأنّ الملا-ك في اعتصام الماء حينئذ هو بلوغ الماء كرا، و لو كان متأخرا عن ملاقة النجس، و هو كما يحصل بالتميم بالظاهر كذلك يحصل بالتميم بالنجس، بل مقتضاه الالتزام بطهارته لو تمم بغير الماء كالحليب و المياه المضافة إذا لم يوجب إضافته. بل كفاية التميم بعين النجس كالبول و الدم إذا لم يوجب تغيره، و لا يخفى بعد ذلك كله حتى انه حكى عن الشيخ في المبسوط نفى الشك عن نجاسة الكل إذا تمم بالنجس، و كل هذا مما يقرب القول المشهور، و الالتزام بنجاسة المتمم كرا مطلقا.

و كيف كان فقد استدل السيد المرتضى (قده) على مذهبه بوجهين

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٤

.....

(أحدهما): أن بلوغ الماء حد الكر يوجب استهلاك النجاسة، فيستوى ملاقاتها قبل الكرية و بعدها.

و فيه: أنه مصادرة محض، لأن استهلاك النجس في الماء قبل بلوغ الكرية أول الكلام، و ما دل عليه النص إنما هو استهلاكه فيه بعد بلوغ الماء كرا، و دعوى عدم الفرق قياس محض، بل لا بد من متابعة ظواهر الأدلة.

(الثاني): الإجماع على طهارة الماء الكر إذا وجدت فيه نجاسة و لم يعلم بوقوعها فيه قبل الكرية أو بعدها، و ليس ذاك إلا لتساوى الحاليتين عندهم، إذ لو كان في صورة الوقوع فيه قبل بلوغه كرا نجسا لم يكن وجه للإجماع على طهارة الماء مطلقا. و لازم ذلك الإجماع على الطهارة في المقام أيضا. لأنه إحدى صورتى تلك المسألة.

و فيه: أن الحكم بالطهارة في تلك المسألة حكم ظاهري مبني على قاعدة الطهارة أو استصحابها، لا على طهارة الماء واقعا على كل تقدير. و عبارة أخرى:

ان موضوع الحكم هناك هو صورة الشك في زمان وقوع النجاسة في الماء الموجب للشك في نجاسته، و أين هذا مما هو محل الكلام من الطهارة الواقعية للماء الذي يعلم بوقوع النجس فيه قبل بلوغه كرا. على أنك قد عرفت في ذيل (مسألة ٨) أن الصحيح هو الحكم بنجاسة الماء فيها في بعض صورها، و الإنصاف أن الاستدلال بهذا الوجه لا يخلو من غرابة.

و استدل ابن إدريس - بعد الإجماع - بما زعم إجماع المخالف و المؤلف على روايته من قوله (صلى الله عليه و آله): «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا» و تقريب الاستدلال به: هو أن عدم حمل الماء الخبث عبارة عن عدم اتصافه به، لأن المعروض حامل لعرضه، فنفي الحمل يساوق نفى الاتصاف، و بما ان الخبث نكرة في سياق النفي يعم الخبث السابق و اللاحق، فالمتحصل من معنى الرواية حينئذ:

هو عدم اتصاف الكر بالنجاسة أعم من الرفع و الدفع. و من هنا تراه لم يستدل بما اشتهر من طرق عديدة في رواياتنا المعتمدة من قولهم عليهم السلام: «إذا كان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٥

.....

الماء قدر كر لم ينجسه شيء» لعدم عموم فيه بالنسبة إلى الرفع، لأن التنجيس من التفعيل، و هو ظاهر في أحداث النجاسة في الماء، فيكون مفاده ان شيئا من النجاسات لا يوجب حدوث النجاسة في الكر، فيختص بصورة الدفع، و لا يعم ما هو محل الكلام من رافعية الكر للنجاسة السابقة.

و ربما يستشكل في دلالتها على العموم باستحالة الجمع بين الرفع و الدفع في إنشاء واحد في مثل قوله (صلى الله عليه و آله): «لم

يحمل خبثاً» بدعوى أن رفع النجاسة عن الماء يستلزم فرض تنجسه في مرتبة سابقة، لأن البقاء و الارتفاع متفرعان على الحدوث. فلا بد من فرض الماء نجسا كي ترتفع نجاسته بالكربة اللاحقة، و دفعها عنه يستلزم فرض طهارته في تلك المرتبة كي تكون الكربة دافعة للنجاسة عنه، و الجمع بين الحكمين في كلام واحد يستلزم الجمع بين المتناقضين، لاستلزامه فرض الماء نجسا و طاهرا في مرتبة واحدة و عليه فلا بد من حمل الخبر على أحد المعنيين إما الدفع فيتحد مع الرواية المشهورة في المفاد، و إما الرفع فيخالفها فيه، و الأظهر هو الأول، لأن الحمل على الثاني يحتاج إلى تقييد الماء بالماء النجس قبل البلوغ كرا، و ليس في الخبر تقييد.

و يندفع: بما أشرنا إليه في تقريب الاستدلال به من أن عدم تحمل الماء للخبث عبارة عن عدم اتصافه به، و هذا لا يستدعي المناقضة، لأن الموضوع للقضية حينئذ هو طبعى الماء من دون لحاظ تنجسه في مرتبة سابقة و عدمه، فمقتضى إطلاقها شمول الحكم لكلا القسمين، إذ عدم اتصاف شىء بأمر في زمان أعم من اتصافه به قبل ذاك الزمان و ارتفاعه عنه فيه، و من عدم اتصافه به رأسا، كما يظهر ذلك بملاحظة أمثاله من الاستعمالات العرفية، فإنه يقال: فرس جموح للفرس المستعصى من حمل الراكب على ظهره. و هو كما يصدق مع امتناعه عن الركوب عليه ابتداء، كذلك يصدق مع إلقاء الراكب من على ظهره بعد الركوب عليه، فيكون مفاد الرواية: ان الماء الكر لم يحمل الخبث، و هذا أعم من تحمله له قبل بلوغه كرا و رفعه عنه بعد ذلك، و من عدم تحمله له بعد بلوغه كرا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٦

.....

و من هنا يظهر ضعف ما ادعاه المحقق الهمداني (قده) من أن المتبادر إلى الذهن من الرواية: أنه إذا بلغ الماء قدر كرا لا يتجدد فيه حمل الخبث، لا- أنه لا- يكون حاملا للخبث، نظير قولك إذا بلغ الماء كرا لم يحمل لون الدم، فان المتبادر منه ان كثرته تعصمه عن الاستقدار، لا- انه لو كان قدرا يرفعه عن نفسه، و بالغ في ذلك حتى إحالة إلى العرف، فيكون مفاد الرواية عنده مفاد الرواية المشهورة.

إذ فيه: منع ظاهر- كما ذكرنا- فان تعبير هذه الرواية يختلف عن الرواية المشهورة، إذ هي ظاهرة في الإطلاق، و كذلك المثال، فالإنصاف انه لا ينبغي المناقشة في دلالة رواية ابن إدريس كما عن جملة. نعم: المناقشة و كل المناقشة في سندها، إذ لم ترد من طرقنا مسندا و كتب الأحاديث خالية عنها، و إنما أرسلها السيد و الشيخ (قدس سرهما) كما عن المحقق في المعبر [١] بل قال إنه لم يعمل بها حتى المخالفون عدا ابن حى، و أظهر العجب ممن يدعى إجماع المخالف و المؤلف فيما لا يوجد إلا نادرا، و هو في محله.

و الانتصار لابن إدريس- كما عن بعضهم [٢] بأن نقله إجماع المخالف و المؤلف يكون جابرا لضعف سند روايته في غير محله، لمعارضته بنقل المحقق (قده) خلو كتب الحديث عن الأئمة (عليهم السلام) عن هذه الرواية رأسا عدا مرسله السيد و الشيخ (قدس سرهما) كما ذكرنا، على أنا لا نقول بحجية الإجماع المنقول، كما هو المحقق في محله. بل لم نتحقق نقلها بهذا المضمون في كتب المخالفين إلا- ما عن بعضهم مما يقرب من هذا المضمون كقوله: «إذا كان الماء قدر كرا لم يحمل القدر» أو: «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجسا» [٣] و كيف كان

[١] حكى في الحدائق عبارته بتمامها إن شئت فراجع ص ٣٤٧ ج ١ طبع النجف عام ١٣٧٧.

[٢] كالمحقق الشيخ على كما عن المدارك و صاحب الجواهر «قده» كما في ج ١ ص ١٥٢ طبع النجف عام ١٣٧٨.

[٣] و في تعليقه الحدائق ج ١ ص ٢٤٦ طبع النجف عام ١٣٧٧ نقل الأول عن ابن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٧

.....

فلا بد من طرح هذه الرواية، لقصورها سنداً و ان تمت دلالة.

ثم انه لو سلم صحة سندها أيضاً تقع المعارضة بينها وبين أدلة انفعال الماء القليل بالعموم من وجه، فيتساقطان في مورد المعارضة - و هو المتمم كرا - فتصل النوبة إلى الأصول العملية، إلا إذا كان عام فوق يرجع إليه بعد تساقط الدليلين. بيان ذلك: ان في أخبار انفعال الماء القليل إطلاقاً من جهتين.

الأولى: ان النجاسة إذا حدثت في الماء لا ترتفع عنه و لم تتم كرا إلا بمزيل قطعي من الاتصال بالكر أو الجارى أو المطر. الثانية: انفعال الماء القليل بملاقاة النجس و لو كانت الملاقاة سبباً لحدوث الكرية فيه، و يستفاد أيضاً ما هو مفاد الإطلاق من الجهة الأولى مما ورد من النهى في عدة روايات [١] عن الاغتسال بغسالة الحمام معللاً بأنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لأهل البيت عليهم السلام، و هو شرهم، الشاملة بإطلاقها ما إذا بلغت حد الكر، بل الغالب انها تبلغ الأكرار لاجتماع الغسالات الكثيرة في محل واحد، و عليه تقع المعارضة بين روايات غسالة الحمام و أخبار الانفعال من حيث إطلاقها من الجهة الأولى و بين رواية ابن إدريس في المتمم بالنجس، لدلالة تلك الروايات - بإطلاقها - على بقاء نجاسة القليل و لم تتم كرا بالنجس، و دلالة هذه الرواية على ارتفاع نجاسته بتتميمه كرا، كما انه تقع المعارضة بينها و بين أخبار الانفعال من حيث إطلاقها من الجهة الثانية في المتمم كرا بظاهر، كما هو واضح، و بما أن المعارضة في مورد الاجتماع يكون بالإطلاق

الأثير في النهاية في حديث ابن سيرين و الثاني في رواية أخرى عنه كما في تاج العروس.

[١] المروية في الوسائل ج ١ ص ١٥٨ و ١٥٩ في ب ١١ من أبواب الماء المضاف (منها): موثقة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا- تغتسل من البثر التي يجتمع فيها غسالة الحمام، فان فيها غسالة و ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غسالة الناصب و هو شرهما. الحديث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٨

.....

لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر، فلا محالة يسقطان عن الحجية و تصل النوبة إلى الأصول العملية، أو عام فوق.

فنقول: إذا بنينا على جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية - كما عليه المشهور - فلا بد من التفصيل بين المتمم بنجس و المتمم بظاهر، لأنه في الأول يجرى استصحاب النجاسة في كل من المتمم - بالكسر - و المتمم - بالفتح - بعد الشك في ارتفاع النجاسة عنهما بالتتميم كرا، و في الثاني يرجع إلى قاعدة الطهارة بعد تعارض كل من استصحابي نجاسة المتمم - بالفتح - و طهارة المتمم - بالكسر - سواء حصل الامتزاج بينهما أم لا.

أما التعارض بينهما في صورة حصول المزج بينهما فواضح، لو حدة الموضوع حينئذ عرفاً.

و أما في صورة عدم الامتزاج - كما إذا كان كل منهما في إناء و وصل بينهما بأنبوب و نحوه - فمبنى على ثبوت الإجماع على وحدة حكم الماء الواحد واقعا و ظاهرا. و أما إذا لم نقل بجريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، كما هو المختار كان المرجع في جميع الصور قاعدة الطهارة من الأول سواء تم بنجس أو بظاهر، و سواء حصل المزج بين المائين أم لا، و هذا من ثمرات الخلاف بيننا و بين المشهور في جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية و عدمه، و لعل هذا هو مبنى القول بالتفصيل بين المتمم بنجس و المتمم بظاهر، كما عليه الشيخ في المبسوط حيث حكى التصريح منه بنجاسة الماء المتمم بالنجس.

بل الصحيح انه لا تصل النوبة إلى الأصل العملي في المتمم بظاهر مع عموم ما دل على اعتصام المياه ما لم تتغير بالنجاسة من الروايات

المتقدمة [١] الدالة على طهارة الماء ما لم يتغلب عليه أوصاف النجس فإنها بإطلاقها تشمل الماء الطاهر المتمم للقليل النجس كرا، و تدل بالالتزام على حصول الطهارة في

[١] تقدمت في بحث الماء المتغير ص ٦٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٩

.....

المتمم - بالفتح - لحجية مثبتات الأمارات في باب الألفاظ بعد البناء على ثبوت الملازمة بين طهارة الماءين واقعا، لاتحادهما بالاتصال لا سيما إذا حصل المزج بينهما، ومعه لا حاجة إلى التمسك بالنبوي الضعيف: خلق الله الماء طهورا والعموم المذكور وإن خصص بما دل على انفعال القليل، إلا أن المفروض ابتلائه بالمعارض في المتمم كرا، وهو خبر ابن إدريس بعد تسليم صحته سنداً و دلالة، و بذلك يسقط المخصص عن الحجية في مورد المعارضة.

و ربما يستدل لظاهرة المتمم كرا بظاهر الرواية المشهورة من قولهم عليهم السلام: «إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء» و تقريره: ان مفادها عدم تنجس الماء بملاقاة النجس إذا كان كرا حال الملاقاة، و مقتضى إطلاقها شمول الحكم لما إذا حدثت الكرية و الملاقاة في زمان واحد، كما هو الصحيح على ما سبق منا في ذيل (مسألة ١٠) من عدم اعتبار سبق الكرية على الملاقاة زمانا، فالرواية تشمل بإطلاقها الماء الطاهر المتمم للقليل النجس كرا، لحصول الكرية له حال ملاقاته مع القليل النجس، فلا ينفعل به. بل يحكم بطهارة المجموع، لدالاتها بالالتزام على طهارة المتمم - بالفتح - للإجماع على اتحاد الحكم الواقعي للماء الواحد. بل لا حاجة إليه في صورة حصول المزج كما سبق.

و فيه: أنا و إن قلنا بكفاية حصول الكرية للماء في زمان الملاقاة في عدم انفعاله بها، إلا أن الظاهر من الرواية لزوم تحقق الكرية للماء من غير جهة ملاقاته مع النجس كما إذا وصل أنوبان في آن واحد بماء قليل أحدهما يوصله بالكر و الآخر بالنجس بحيث حدثت الكرية و الملاقاة له في زمان واحد فان ظاهرها فرض الماء كرا مع قطع النظر عن ملاقاته النجس، لا الأعم منه و مما كان كرا بالملاقاة، فإذا حصلت الكرية للماء من جهتها كما في المقام كان خارجا عن مفادها.

و المتحصل من جميع ما تقدم: هو عدم تمامية شيء من أدلة القائلين بالطهارة.

فالمرجع عموم أدلة انفعال الماء القليل و مقتضاه هو الحكم بنجاسة المتمم كرا و لو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٠

.....

بظاهر، و لو سلم تماميتها كان المرجع فيه بعد تساقط أدلة الطرفين بالمعارضة قاعدة الطهارة و لو تمم بنجس، لعدم حجية الاستصحاب في الشبهات الحكمية عندنا، فتدبر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢١

.....

فصل في ماء المطر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٢

.....

اعتصام ماء المطر، لا يعتبر العصر و لا التعدد في التطهير بالمطر، تطهير الماء المتنجس بالمطر، تطهير الأرض النجسة بالمطر، فروع و تطبيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٣

[فصل ماء المطر]

إشارة

فصل ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجاري (١) فلا ينجس ما لم يتغير و إن كان قليلا.

فصل في ماء المطر

(١) أى فى تقوم بعضه ببعض مع ان القطرات النازلة من السماء مياه قليلة ينفصل بعضها عن بعض، إلا أن الشارع قد حكم باعتصامها- كالماء الجارى المعتصم بماذته- فلا ينفعل بملاقاة النجس ما لم تتغير بالنجاسة. بل تطهر غيره، و سيأتى التعرض لكيفية التطهير بماء المطر من حيث اعتبار التعدد أو العصر أو التعفير و عدمه فى بحث المطهّرات [١] و بالجملة لا إشكال و لا خلاف بينهم فى اعتصامه و مطهّريته للغير فى الجملة، و إن وقع الكلام بينهم فى اشتراطه بالجريان مطلقا، أو من الميزاب على ما ستعرف. و يدل على ذلك- بعد الإجماع- النصوص الكثيرة.

(منها): مرسله الكاهلى عن أبى عبد الله (عليه السلام) (فى حديث) قال:

«قلت: يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير، و أرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه، و البيت يتوضأ على سطحه فيكفّ على ثيابنا؟»

قال: ما بذنا بأس لا تغسله كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر» [٢].

[١] بل يأتى التعرض لذلك كله فى المسائل الآتية أيضا.

[٢] الوسائل ج ١ ص ١٠٩ ب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٥ لا بد من حمل التغير فيها

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٤

.....

و دلالتها على المطلوب واضحة فإن قوله (عليه السلام) فى ذيلها: «كل شىء يراه ماء المطر.» دال على أن مطلق إصابة المطر كافية فى طهارة ما أصابه من ماء نجس أو أرض أو ثياب أو ظروف أو نحو ذلك، إلا- أن ضعفها بالإرسال يمنعنا عن العمل بها. و دعوى: انجبارها بعمل المشهور ممنوعه كبرى لما حققناه فى الأصول، و صغرى لوجود روايات صحاح فى المقام يحتمل استناد المشهور إليها، كما أنها تغنينا عن الاستدلال بهذه المرسله، و هى ثلاثة.

(منها): صحيحة هشام بن الحكم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى ميزابين سالا- أحدهما بول و الآخر ماء المطر فاختلطا فأصاب ثوب رجل لم يضره ذلك» «١».

و لا بد من حملها على فرض غلبة المطر على نحو يستهلك فيه البول إما بقرينة الإجماع على نجاسة مطلق المياه بالتغير بالنجاسة لو فرض عدم استهلاك البول فيه بحيث أوجب تغير الماء، و عدم صدق المطر لو استهلك الماء في البول، أو بقرينة فرض سيلان المطر من الميزاب في نفس الرواية الملازم غالباً مع كثرة المطر، و الميزاب الآخر سواء كان بول صبي أو بول رجل يستهلك فيه مع الاختلاط لا- محالة لقلته بالنسبة إلى المطر في هذا الحال، و بالجملة المستفاد من الصحيحة اعتصام المطر و عدم انفعاله بملاقاة النجس.

(و منها): صحيحة هشام بن سالم أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): «عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب؟ فقال: لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه» (٢).

على التغير بما يكشف عن ملاقاته الماء للنجس من جريه على الموضع النجس لا- التغير بأوصافه الموجب لنجاسته قطعاً بالإجماع و النصوص، فيكون المراد من رؤية آثار القدر رؤية أجزائه الصغار فيه بحيث لا يوجب تغيراً في الماء.

(١) الوسائل في الباب المتقدم ح ٤.

(٢) الوسائل ج ١ ب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٥

سواء جرى من الميزاب (١) أو على وجه الأرض أم لا بل و إن كان قطرات بشرط صدق المطر عليه.

و الظاهر من قول السائل: «عن سطح يبال عليه» أنه كان متخذاً مبالاً، كما كان متعارفاً في تلك الأزمنة بل استمر حتى الآن في بعض البلدان مع كثرة المياه و الكنائف في البيوت. فاعتبار أكثرية المطر من البول في قوله (عليه السلام): «ما أصابه من الماء أكثر.» إنما هو بلحاظ غلبته على البول، و إزالة أثره من السطح، فالمستفاد من الصحيحة: أنه لا يكفي في حصول الطهارة مجرد إصابة المطر كما في المرسله، بل يناط بالغلبة، و بالجملة: نفى البأس عن القطرات النازلة من السقف يدل على طهارة السطح المتخذ مبالاً بنزول المطر الغالب عليه.

(و منها): صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) «قال:

سألته عن البيت يبال على ظهره، و يغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر أو يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: إذا جرى فلا بأس به.

قال: و سألته عن الرجل يمر في ماء المطر و قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلح فيه قبل أن يغسله؟

فقال: لا يغسل ثوبه و لا رجله و يصلح فيه و لا بأس (به خ) «١».

و هي صريحة الدلالة على اعتصام المطر، و عدم انفعاله بملاقاة الخمر، بل قد دلت على مطهريته للتغير بشرط الجريان مضافاً إلى الغلبة كما في جواب السؤال الأول و يأتي الكلام فيها من هذه الجهة ان شاء الله تعالى.

و المتحصل من هذه الصحاح الثلاث اعتصام المطر و مطهريته للتغير في الجملة.

(١) إشارة إلى الخلاف المنسوب إلى الشيخ (قده) في التهذيب و الاستبصار و ابن سعيد من اشتراط الجريان من الميزاب، و إلى

الخلاف المنسوب إلى ابن حمزة من اشتراط الجريان على مطلق وجه الأرض، و المشهور عدم اعتبار الجريان مطلقاً، و عن المحقق

الأردبيلي (قده) اشتراط الجريان التقديري، و لا يخفى: أن

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٨. في الباب المتقدم ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٦

.....

اشتراط الجريان من الميزاب مقطوع العدم، إذ لازمه الحكم بعدم اعتصام المطر فيما إذا لم يكن للسطح ميزاب يجرى و إن كان المطر غزيراً، أو كان و لكن لم يجر منه الماء لعلوه عن السطح أو لمانع آخر، مع الحكم باعتصام ما هو أقل من ذلك إذا جرى من الميزاب لتسلط السطح عليه. و من هنا حملوا ذكر الميزاب في كلام الشيخ (قده) على المثال، و أن المعتبر عنده مطلق الجريان الفعلي، و هذا أيضاً لا يمكن الالتزام به إذ لازمه الحكم بعد اعتصامه فيما إذا لم يحصل له الوصف كما إذا نزل على أرض رملية أو وقع في البحر و نحو ذلك، مع الحكم بظهوريته فيما هو أقل من ذلك إذا حصل له الوصف كما إذا جرى على أرض صلبة، بل مقتضاه تبعض الحكم في أرض واحدة إذا كان بعضها رخوة و بعضها صلبة، فشيء من الأمرين لا يمكن الالتزام به.

و من هنا ذهب المحقق الأردبيلي (قده) إلى اشتراط الجريان التقديرى - بمعنى بلوغ المطر حداً يكون من شأنه الجريان في الأماكن المعتدلة- و حمل على ذلك صحيحة على بن جعفر المتقدمة جمعاً بينها و بين سائر الروايات و إن كان خلاف ظاهرها.

و عليه فلا بد من ملاحظة الروايات الواردة في المقام التي قد يتوهم دلالتها على اناطة الحكم بمطلق الجريان، أو من خصوص الميزاب كى يتضح الحال.

فنقول ربما يتوهم توقف صدق مفهوم المطر عرفاً على بلوغ القطرات النازلة من السماء حداً يكون قابلاً للجريان على وجه الأرض، و إن لم يجر بالفعل، فإذا كانت أقل فهي رشح و قطرات، فالإطلاقات الأولية كافية في إثبات الاشتراط بالجريان التقديرى، و لا حاجة إلى التماس دليل بالخصوص، إلا- أن فيه منعا ظاهراً، فإن المفهوم صادق على مطلق ما ينزل من السماء إلا على نحو قطرة أو قطرات يسيرة جداً، فإذا تصل النوبة إلى ملاحظة الروايات الخاصة التي توهم اناطة الحكم فيها بالجريان، و هي صحيحة هشام بن الحكم المتقدمة (١)

(١) تقدمت ص ٢١٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٧

.....

الواردة في ميزابين سالا أحدهما بول و الآخر مطر، و ربما يستشهد بها لمذهب الشيخ (قده) و لكنه في غير محله، لأن فرض الجريان من الميزاب إنما جاء في السؤال، فأجاب الإمام (عليه السلام) بنفى البأس عنه في مفروضه من دون تعليق للحكم عليه في الجواب، فلا دلالة فيها على اختصاص الحكم به بوجه، و هذا ظاهر.

نعم في صحيحة على بن جعفر (١) تعليق الحكم على الجريان في نفس الجواب بقوله (عليه السلام): «إذا جرى فلا- بأس» و ربما يستشهد بها على اعتبار مطلق الجريان في اعتصام المطر، فيقيد بها إطلاق صحيحة هشام بن سالم المتقدمة (٢) و لكنه أيضاً توهم فاسد، لأن الظاهر أن التعليق فيها إنما هو بلحاظ خصوصية المورد احترازاً عن تغير الماء بالنجاسة لو لا الجريان، لا لبيان مناط الحكم على الوجه الكلى، و ذلك من جهة أن مورد السؤال هو الأخذ من ماء المطر النازل على ظهر البيت- الذى كان يبال عليه و يغتسل من الجنابة- و هو كناية عن كون ظهره معداً لقضاء الحاجة، و توارد النجاسات المختلفة من البول و الغائط و المنى عليه، و فى مثله لا يكفى مجرد إصابة المطر فى تطهيره لبقاء أثر البول، بل و عين الغائط عليه، فلا- بد فى تطهيره من مطر غزير يجرى على ظهره كى تزول به عين النجاسات التى عليه، و إلا لتغير بملاقاتها لغلبة النجاسة.

فظهر مما ذكرنا: ان حمل الجريان في الصحيحة على تقاطر المطر من السماء تنبيها على اشتراطه في اعتصام الماء الجارى من الميزاب أو المجتمع في محل في مقابل وقوفه كما عن المحقق الهمداني (قده) أو حملة على الجريان التقديرى كما عن المحقق الأردبيلي (قده) كلاهما خلاف الظاهر، خصوصا الثانى، لأنه مضافا إلى بعده في نفسه ينافيه فرض السائل الأخذ من مائه للوضوء، فان هذا لا يكون

(١) تقدمت ص ٢١٥

(٢) تقدمت ص ٢١٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٨

و إذا اجتمع في مكان و غسل فيه النجس طهر و إن كان قليلا (١) لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء.

إلا مع الجريان الفعلى.

و ربما يستدل للقول بالجريان بروايتين أخريين تكون أضعف دلالة مما سبق.

إحداهما: رواية الحميرى في (قرب الاسناد) و فيها «و سألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصبه المطر فيكيف فيصيب الثياب أ يصلى

فيها قبل ان تغسل؟ قال: إذا جرى من ماء المطر فلا بأس». «١»

و فيه مضافا إلى ضعف سندها ب (عبد الله بن الحسن) ان الظاهر من الجملة الشرطية فيها- لمكان اشتغالها على كلمة (من)- انما هو

بيان ان القطرة النازلة من فوق البيت إذا كانت من المطر فلا- بأس بها في مقابل ما إذا كانت من البول، لا تعليق الحكم على النحو

الكلى على الجريان.

ثانيتها: رواية على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى (عليه السلام) «قال: سألته عن المطر يجرى في المكان فيه العذرة، فيصيب

الثوب أ يصلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: إذا جرى به (فيه خ) المطر فلا بأس» «٢».

و فيه: أن التعليق على الجريان أنما هو لخصوصية المورد احترازا عن تغير الماء بالعذرة الموجودة في المكان خصوصا إذا كانت رطبة،

لا لأجل إناطة الحكم به مطلقا- كما ذكرنا في صحيحته المتقدمة.

فتحصل مما ذكرناه: أنه لا دليل على اشتراط الجريان في اعتصام المطر و مطهريته، لا فعلا، و لا تقديرا، فلا مانع من التمسك بإطلاق

صحيحة هشام ابن سالم الدالة على كفاية مجرد غلبة المطر في طهارة ما أصابه.

(١) لا إشكال في اعتصام القطرات النازلة من السماء، لصدق المطر عليها

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٩ ب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

(٢) الوسائل في الباب المتقدم ح ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٩

[مسألة ١) الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر]

(مسألة ١) الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر، و لا يحتاج إلى العصر أو التعدد (١) و إذا وصل إلى

بعضه دون بعض طهر ما وصل إليه.

حقيقته، إلا إذا كانت نحو قطرة أو قطرتين بحيث لا يصدق عليه العنوان عرفاً، وهذا واضح.

و أما الماء المجتمع من المطر في حفرة و نحوها فالظاهر الحاقه بها أيضا حال تقاطر السماء عليه، فلا ينفعل بملاقاة النجس. بل يكون مطهرا لما يغسل فيه و ان كان أقل من الكره، لوجه إما لصدق ماء المطر عليه في هذا الحال، و إما لاتصاله به الموجب لاعتصامه، كاعتصام الماء الجارى بالمادة، فان المطر من المياه العاصم - كما عرفت - و إما لصحيحة على بن جعفر لصراحة سؤاله الثاني في ان المسئول عنه هو اعتصام ماء المطر المجتمع في الأرض، و عدم انفعاله بالخمير المنصب فيه، فمورده ما نحن فيه بعينه. نعم لا بد من تقييده بحال تقاطر السماء إما لمعلوماته من السؤال الأول، أو بأدلة انفعال الماء القليل.

و أما إذا انقطع عنه السماء و كان أقل من الكره فيتنجس بالملاقاة، لعموم أدلة انفعال الماء القليل.

و توهم: أن صدق ماء المطر عليه يمنع عن شمولها له - كما يمنع عن شمولها له في حال التقاطر.

مدفوع: بأن الإضافة في قولنا: «ماء المطر» بيانية لا نشوه، فما كان أصله المطر لا يكون داخلا تحت هذا العنوان، و إلا فجميع المياه الأرضية يكون أصلها المطر - كما ذكرنا سابقا - و لازمه القول باعتصام الماء المحرز في الخابية و نحوها لصدق ماء المطر عليه باعتبار أصله، و هو كما ترى.

(١) هل يعتبر في التطهير بالمطر ما يعتبر في التطهير بغيره من المياه من العصر و التعدد و التعفير فيما يعتبر فيه ذلك أم لا؟

أما العصر فالظاهر عدم اعتباره، لا لما قيل من أن العمدة في دليل اعتبار

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٠

.....

العصر هو ارتكاز العرف من جهة انفعال الماء المغسول به و مع اعتصام الماء - كما في المقام - لا مجال له، و كذا في كل ماء معتصم، لأن عمدة الدليل فيه ليس ذلك بل عدم صدق مفهوم الغسل المعتبر في الروايات في التطهير بالمياه، إلا مع انفصال الغسالة بالعصر أو ما بحكمه كالدلك فيما ينفذ فيه الماء كالثوب و نحوه و من هنا نقول باعتبار العصر حتى في التطهير بالماء الكثير و الجارى خلافا للمصنف (قده) حيث لا يعتبره فيهما، لأن المأخوذ في الدليل عنوان الغسل، فكما يتوقف صدقه على العصر عند الغسل بالماء القليل كذلك يتوقف صدقه عليه عند الغسل في الكثير و الجارى، و سيأتى توضيحه في بحث المطهرات إنشاء الله تعالى.

بل الوجه في عدم اعتباره في المقام هو ان المعتبر في التطهير بماء المطر عنوان الإصابة، لا - الغسل لقوله (عليه السلام) في مرسله الكاهلي: «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» بناء على المعروف من جواز العمل بها بدعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور لو تمت، و للتعليل الوارد في صحيحة هشام بن سالم بقوله (عليه السلام): «ما أصابه من الماء أكثر منه» و هي أعم من الغسل، لأن صدقها لا يتوقف على انفصال الغسالة مما أصابه، فالثوب إذا أصابه المطر و نفذ فيه يطهر سواء انفصل عنه الغسالة بعصر و نحوه أم لا. و النسبة بين هاتين الروايتين و ما دل على اعتبار العصر في مطلق المياه من إطلاقات أدلة الغسل و ان كانت العموم من وجه، إلا أنه لا بد من تقديمها عليها، إذ العكس يستلزم لغوية عنوان المطر، و هو أحد وجوه تقديم أحد العامين من وجه على الآخر - كما ذكرناه في محله - هذا مضافا إلى أن التعارض بينها و بين المرسله بالإطلاق و العموم، و الثاني مقدم على الأول، لما قرر في محله من تقديم الظهور التنجيزى على التعليقى.

و مما ذكر يعلم عدم اعتبار التعدد فيما يعتبر فيه ذلك كالثوب المتنجس بالبول و إناء الخمر، لإطلاق المرسله و الصحيحة لا سيما و ان مورد الثانية التنجس بالبول فإنه قد اكتفى فيهما بمطلق إطابة المطر مكان الغسل من دون تقييد بمرتين أو أكثر، فإصابة المطر تقوم مقام الغسل بغيره نظير ان الغسل مرة واحدة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣١

هذا إذا لم يكن فيه عين النجاسة و إلا فلا يطهر إلا إذا تقاطر عليه بعد زوال عينها (١)

[مسألة ٢) الإناء المتروك بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما]

(مسألة ٢) الإناء المتروك بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه طهر مائه (٢) و إنائه بالمقدار الذى فيه ماء، و كذا ظهره و أطرافه إن وصل إليه المطر حال التقاطر.

فى الجارى قائم مقام الغسل فى غيره مرتين.

و أما التعفير فىأتى الكلام فيه فى ذيل (مسألة ١١) إن شاء الله تعالى.

(١) لا- يبعد القول بكفاية الإصابة على وجه تزول النجاسة عن المحل بغلبة المطر عليها، فلا يعتبر التقاطر بعد زوال العين بل تكفى مجرد الإصابة المزيلة للنجاسة، و ذلك لإطلاق قوله (عليه السلام) فى صحيحة هشام بن سالم: «ما أصابه من الماء أكثر.» الدال على كفاية أكثرية المطر و غلبته على النجس فى حصول طهارة المحل به، و يؤيده إطلاق رؤية المطر فى مرسله الكاهلى.

(٢) لا- كلام فى مطهريه المطر لغير الماء المتنجس- كالثوب و الفرش و الأرض و نحو ذلك كما يأتى- و إنما الكلام فى مطهريته للماء المتنجس. و المشهور بين الأصحاب حصول تطهيره به، بل حكى الإجماع على ذلك فى الجملة بناء منهم على انه بحكم الجارى، و ان وقع الكلام بينهم فى بعض الخصوصيات كالمنزج.

و ربما يشكل بأنه ليس فى نصوص الباب ما يدل على حصول تطهيره به عدا قوله (عليه السلام) فى مرسله الكاهلى: «كل شىء يراه ماء المطر فقط طهر» الشامل بعمومه للماء المتنجس إلا انه لا يكفى فى الاستدلال، لعدم صدق الرؤية إلا بالإضافة إلى السطح الملاقى للقطرات، و هو السطح الفوقانى لا غير، و هذا لا يكفى فى طهارة جميع الماء، و إلا لزم القول بطهارة المضاف بإصابة المطر لبعضه، و لم يقل به أحد و ان كان مقتضى ما عن العلامة (قده) فى طهر المضاف باتصاله بالجارى قوله به هنا أيضا.

و الحاصل: أن حكم الماء المتنجس حكم الجوامد فكما أن إصابة المطر فيها

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٢

.....

لا- يوجب إلا الحكم بطهارة خصوص الجزء الذى أصابه المطر فكذلك فى الماء المتنجس، إلا أنه لا أثر لإصابته فيه إذ بعد انقطاع السماء يتنجس الجميع ثانيا لبقاء التحت على نجاسته، فالعمدة إذا فى حصول طهارته بالمطر الإجماعات المستفيضة على انه بحكم الجارى، أو الإجماع المحكى على طهارته بوقوع المطر عليه، أو الإجماع على ان الماء الواحد له حكم واحد و بما ان السطح الفوقانى يطهر بالتقاطر عليه كذلك السطوح التحتانية.

أقول: لا حاجة إلى الاستدلال بالمرسلة و لا بالإجماعات المحكية، لضعف الاولى بالإرسال، و عدم تمامية الثانية إذ ليس نحو هذه الإجماعات مما يمكن التعويل عليها فى الحكم الشرعى و إن صلحت للتأييد، إلا أنه يكفينا الاستدلال بصحيحة هشام بن الحكم المتقدمه «١» لانطباق موردها على المقام بأدنى تأمل فى مضمونها.

توضيح ذلك: إن الاختلاط بين ميزابى المطر و البول الذى هو مورد الصحيحة و استهلاك البول فيه لا يمكن حصوله دفعة. بل تكون هناك آتات ثلاثه، ففى أول زمان الملاقاة بينهما تتشكل طبيعة ثالثة مركبة من البول و الماء لتساوى مقدارهما، و لا يصدق عليها شىء من العوانين، ثم بغلبة المطر تدريجا يصير المختلط منهما فى الآن الثانى ما متغيرا، ثم يغلبه المطر أيضا و يستهلك البول فيه فى

الآن الثالث و حكم الامام (عليه السلام) بطهارته في هذا الحال، و لا يكون ذلك إلا من جهة اتصاله بالمطر و لو ببعضه، إذ مجرد زوال التغير لا يكفي في طهارته، فالمتحصل من الصحيحة أن المطر بمنزلة المادة للماء الجارى. فكما أنها توجب طهارة بعضه ببعض، فكذلك المطر.

و مما ذكرنا: يظهر الوجه في طهارة داخل الإناء أيضا، لأن اتصاله بالماء العاصم يكفي في حصول طهارته كما في اتصاله بالكر و الجارى، و منه يعلم طهارة

(١) تقدمت ص ١١٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٣

و لا يعتبر فيه الامتزاج (١) بل و لا وصوله إلى تمام سطحه الظاهر (٢) و ان كان الأحوط ذلك.

داخل الحوض بتقاطر السماء على الماء الموجود فيه، أما حصول الطهارة لظهر الإناء و أطرافه بوصول المطر إليه فأظهر، لصدق إصابة المطر له مباشرة.

(١) و يدل على عدم اعتباره وجوه.

(أحدها): إطلاق الرؤية في قوله (عليه السلام) في مرسله الكاهلى: «كل شئ يراه ماء المطر فقد طهر» بضميمة الإجماع على ان الماء الواحد له حكم واحد لو تم، لعدم تحقق الرؤية إلا بالإضافة إلى سطح الماء.

(الثانى): عموم التعليل المستفاد من قوله (عليه السلام) «لأن له مادة» في صحيحة ابن بزيع المتقدمة [١] الواردة في ماء البئر، فإنها قد دلت على أن مجرد اتصال ماء البئر بها كاف في طهارته بعد زوال التغير من دون حاجة إلى المزج و بعد إلغاء خصوصية المورد حسب الارتكاز العرفى يتعدى إلى مطلق الماء العاصم الذى منه ماء المطر.

(الثالث): إطلاق صحيحة هشام بن الحكم، فإنها قد دلت على طهارة الماء الجارى من الميزاب بعد زوال تغيره باستهلاك البول فيه - على التقريب المتقدم - و ليس الحكم بطهارته إلا - من جهة اتصاله بما يجرى من الميزاب ثانيا من دون تقييده بالامتزاج مع الجزء المختلط بالبول أولا.

(٢) ظهر مما ذكرناه أنفا من كفاية الاتصال بالمطر في حصول طهارة الماء المتنجس من دون تقييد بالمزج: أنه لا يعتبر وصول المطر إلى تمام سطحه الظاهر، لصدق إصابة المطر و لو بالإصابة لبعضه.

نعم: لا بد و ان يكون التقاطر على بعض سطح الماء بمقدار معتد به بحيث يصدق أنه أصابه المطر، فلا يكفي إصابة قطرة أو قطرتين و نحو ذلك مما لا يصدق

[١] تقدمت ص ٦٦ و تقدم في ص ٨٦ تقريب الاستدلال بها على عدم اعتبار المزج فى الكر بما لا مزيد عليه فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٤

[مسألة (٣) الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها]

(مسألة ٣) الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها بشرط أن يكون من السماء و لو بإعانة الريح، و أما لو وصل إليها بعد الوقوع على محل آخر، كما إذا ترشح بعد الوقوع على مكان، فوصل مكانا آخر لا يطهر (١) نعم لو جرى على وجه الأرض فوصل إلى مكان مسقف بالجريان إليه طهر.

معه المفهوم.

وقد بالغ بعضهم حيث ذهب إلى الاكتفاء بإصابة قطرة واحدة.

وهذا القول وان لم يستلزم صدق المطر على القطرة، لإمكان الالتزام بعدم صدقه إلا على القطرات الكثيرة، إلا أنه مع ذلك يكتفى بإصابة قطرة منها في تطهير الماء المتنجس، ولكن يدفعه أنه ينافيه اعتبار إصابة المطر للمتنجس في الروايات، وعدم صدقها بإصابة قطرة واحدة من المطر غير خفي.

وقد أفرط آخرون حيث ذهبوا إلى اعتبار الامتراج جموداً على ظاهر لفظ الإصابة إذ لا تحصل إلا بمزج المطر مع جميع أجزاء الماء، ولكن قد عرفت الدليل على جواز الاكتفاء بإصابة مقدار معتد به من المطر لبعض السطح، وعمدته عموم التعليل في صحيحة ابن بزيع بضميمة أن المطر من المياه العاصمة كما دل عليه الصحاح المتقدمة، وان كان الأحوط استحباباً وصوله لتمام السطح.

(١) إصابة المطر للأرض النجسة ونحوها تكون على أنحاء ثلاثة أشار إليها في المتن، لأن إصابته لشيء إما أن تكون بلا واسطة أو معها، وعلى الثاني إما أن تكون على نحو المرور على الواسطة أو على نحو المكث عليها ثم الوصول إلى المتنجس.

أما القسم الأول فلا إشكال في حصول التطهير به، لصدق إصابة المطر بلا عناية ومجاز سواء كانت بخط مستقيم أو منكسر ولو بإعانة الريح.

وأما القسم الثاني وهو ما كانت الإصابة فيه على نحو المرور على الواسطة كما إذا أصاب المطر في حال نزوله على الأرض حائطاً أو ورق شجر ونحو ذلك من دون مكث عليه - فلا ينبغي الإشكال في حصول التطهير به أيضاً، لصدق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٥

[مسألة ٤) الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر]

(مسألة ٤) الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر (١) وكذا إذا كان تحت السقف وكان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض، بل وكذا لو أطارته الريح حال تقاطره فوقه في الحوض، وكذا إذا جرى من ميزاب فوقه فيه.

المفهوم.

وأما القسم الثالث وهو ما كانت الإصابة فيه على نحو المكث على الواسطة فإن كانت على نحو الاتصال بتقاطر السماء، كما إذا نزل على السطح ثم جرى من ميزاب ونحوه على الأرض النجسة، أو نزل على الأرض فوصل إلى مكان مسقف بالجريان إليه حال نزول المطر عليه من السماء، فلا - إشكال أيضاً في حصول التطهير كما هو مورد صحيحة هشام بن الحكم، فان ماء المطر بمنزلة المادة في الجارى.

وأما إذا كانت مع الانقطاع عنه بحيث ينزل المطر أولاً - على الواسطة، ثم ينتقل منه إلى محل آخر - فقد منع المصنف (قده) عن حصول التطهير به مطلقاً، كما في مثال الترشح المذكور في هذه المسألة، ومثال وقوعه على ورق الشجر ثم منه على الأرض كما يأتي في (مسألة ٥) بدعوى: خروجه عن عنوان المطر حينئذ، ولكن الصحيح هو التفصيل بين موارد الصدق العرفي وعدمه، ومن هنا نفرق بين المثالين ففي المثال الأول يصح ما ذكره (قده) لعدم صدق المفهوم، فإذا وقع المطر على عتبة الباب - مثلاً - ثم ترشح منها إلى داخل الغرفة يشكل صدق إصابة المطر عرفاً، فلا يظهر داخل الغرفة بذلك، بخلاف المثال الثاني، فإنه يصدق عرفاً أن المطر قد أصاب الأرض الواقعة تحت الأشجار. ومن هنا لا نتأمل في أنه يصدق على من جلس تحت الشجرة حال نزول المطر من السماء أنه أصابه المطر.

و ان كانت القطرات تقع عليه بعد مكثها على أوراق الشجر، كما يصح أن يقال:

«أمطرت المزرعة» و لو كانت في بستان تحت الأشجار.

و لذا كتبنا في التعليقة على (مسألة ٥) إن ما ذكره المصنف (قده) في مثال ورق الشجر من المنع عن حصول الطهارة به مبنى على الاحتياط.

(١) لا إشكال في طهارة الحوض النجس في الفروض المذكورة في المتن،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٦

[مسألة ٥) إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا]

(مسألة ٥) إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا (١) بل و كذا إذا [١] وقع على ورق الشجر ثم وقع على الأرض. نعم لو لاقى في الهواء شيئا- كورق الشجر أو نحوه حال نزوله- لا يضر إذا لم يقع عليه ثم منه على الأرض، فمجرد المرور على الشيء لا يضر.

[مسألة ٦) إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر]

(مسألة ٦) إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس (٢) إذا لم يكن معه عين النجاسة و لم يكن متغيرا.

[مسألة ٧) إذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف]

(مسألة ٧) إذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون (٣) تلك القطرات نجسة. و إن كان عين النجاسة موجودة على السطح و وقع عليها، لكن بشرط أن يكون ذلك حال تقاطره من السماء، و أما إذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجسا، و كذا الحال إذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس.

و انما الكلام في المقدار المعبر من إصابة المطر له، و أنه هل يعتبر المزج مع جميع ماء الحوض، أو تكفي أصابه قطرة واحدة، أو يعتبر إصابة مقدار معتد به من المطر لمقدار من سطح الحوض بحيث يصدق عرفا أنه أصابه المطر أقوال ثلاثة.

و الأقوى هو الأخير و قد سبق ذكرها مع أدلتها في ذيل (مسألة ٢) عند التعرض لتطهير الإناء المتروس من الماء النجس فراجع.

(١) هذا فيما إذا كان منقطعاً عن السماء و إلا فحكمه حكم ماء المطر.

(٢) لا اعتصام المطر حال تقاطر السماء. نعم: إذا كان مع الماء المنفصل عين النجاسة أو تغير بالملاقاة يحكم بنجاسته كما هو واضح.

(٣) إذا رسب ماء المطر في السقف و تقاطر منه، و كان السطح نجسا لوجود عين النجاسة عليه فتلك القطرات طاهرة، و إن لاقى النجاسة حال تقاطر

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف (قده) «و كذا إذا وقع» (على الأحوط) و سبق وجه ذلك في ذيل (مسألة ٣) فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٧

[مسألة ٨) إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا]

(مسألة ٨) إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء (١) سواء كان السطح أيضا نجسا أم طاهرا.

[مسألة ٩) التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه]

(مسألة ٩) التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه إذا وصل إلى أعماقه حتى صار طينا.

[مسألة ١٠) الحصر النجس يطهر بالمطر]

(مسألة ١٠) الحصر النجس يطهر بالمطر، وكذا الفراش المفروش على الأرض، وإذا كانت الأرض التي تحتها أيضا نجسة تطهر إذا وصل إليها.

السماء، لأنها حال الملاقاة لم تنتجس لاعتصامها بالمطر، وبعد نزولها في جوف السقف طاهرة لم تلاق النجس، و مجرد اتصال ثخن السقف بالرطوبة لا يوجب تنجسها، كما في مثل الثوب المرطوب إذا لاقى النجاسة بعض أطرافه. لعدم الدليل على سريته النجاسة بالاتصال بالرطوبة في غير المائعات، وإن كانت فيه رطوبة مسرية، وإلا لزم الحكم بنجاسة جميع البلد عند نزول المطر إذا كان بعض أطرافها نجسا، لاتصال بعضه ببعض.

و المحل النجس في مفروض الكلام إنما هو خصوص السطح الملاقي للعدرة- مثلا- و أما جوف السقف يكون طاهرا و إن كان متصلا بالمحل النجس برطوبة مسرية.

نعم: لو انقطع المطر و كانت القطرات قد لاقى النجاسة بعد انقطاع المطر عنها تكون نجسة، فإذا رسبت في السقف و تقاطرت منه يحكم بنجاستها، و كل ذلك ظاهر.

(١) إذا كان السقف الداخل نجسا فتقاطر منه الماء فان كان حال نزول المطر يحكم بطهارة القطرات، لاعتصامها بالاتصال بالقطرات النازلة من السماء- كما هو مورد صحيحة هشام- سواء كان السطح أيضا نجسا أم طاهرا، بل يطهر السقف بذلك. و لا بد من فرض غزارة في المطر في الجملة كي تكون القطرات متصلة بالمطر و إلا فيشكل الحكم بالطهارة.

و أما إذا كان التقاطر بعد انقطاع المطر يحكم بنجاستها، لملاقاتها مع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٨

نعم: إذا كان الحصر منفصلا عن الأرض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه إذا تقاطر منه عليها نظير ما مر [١] من الإشكال (١) فيما وقع على ورق الشجر و تقاطر منه على الأرض.

[مسألة ١١) الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه]

(مسألة ١١) الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه. نعم: إذا كان نجسا بولوج الكلب يشكل طهارته بدون التعفير (٢) لكن بعده إذا نزل عليه يطهر من غير حاجة إلى التعدد.

السقف النجس، فيشمها أدلة انفعال الماء القليل.

(١) مر الكلام في التقاطر من ورق الشجر في ذيل (مسألة ٣).

(٢) لأن الظاهر مما دل على مطهريته أصابه المطر هو قيامها مقام الغسل بغيره من المياه، و أما ما يعتبر في طهارة الشيء من أمر آخر غير الماء- كالتعفير بالتراب في آنية و لوج الكلب- فلا تكون في هذه الروايات دلالة على نفيه، لعدم كونها في مقام البيان، إلا من جهة

التطهير بالماء، فلا يجوز التمسك بإطلاق نحو مرسله الكاهلي و الصحاح المتقدمة من هذه الجهة.
نعم بعد التعفير لا حاجة إلى التعدد كما سبق «١».

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف (قده) «نظير ما مر» «الظاهر أن حكمه حكم الورق و سبق منه (قده) الجزم بالعدم بدون إشكال».

(١) سبق في ص ٢٢٠

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٩

.....

فصل في ماء الحمام

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٠

.....

ماء الحمام، الأقوال في ماء الحمام، روايات ماء الحمام، لا يختص الحكم بالطهارة بماء الحمام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤١

[فصل ماء الحمام]

فصل ماء الحمام بمنزلة الجارى (١) بشرط اتصاله بالخزانة، فالحياض الصغار فيه إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاة إذا كان ما فى الخزانة وحده أو مع ما فى الحياض بقدر الكر.

فصل في ماء الحمام

(١) أى فى اعتصام مياه الحياض الصغار- التى لا تبلغ الكر المعمولة فى الحمامات المتعارفة فى العصور السابقة- عن الانفعال بالنجاسة لكن بشرط اتصالها بالمادة- وهى الخزانة- فالمراد بماء الحمام ما فى حياضه الصغار، و من المادة الخزانة التى يجرى منها الماء إلى الحياض المذكورة، و من هنا تضمن بعض الأخبار [١] اشتراط المشابهة بوجود المادة له، فيعلم منه ان ماء الحمام غير المادة المتصلة به.

و اختلف الأصحاب (قدس سرهم) من حيث اشتراط الكرية فى المادة و عدمه، و من حيث دفع النجاسة عما فى الحياض و رفعها عنه على أقوال.

(الأول): ما ذهب إليه المشهور من اشتراط الكرية فى المادة وحدها دفعا و رفعها.

(الثانى) ما ذهب إليه صاحب الحدائق (قده) و نسبه إلى المحقق فى المعتبر، و إلى جملة من المتأخرين و متأخريهم من عدم اشتراطها فى دفع النجاسة عما فى الحياض مطلقا، لا فى المادة، و لا فى المجموع منها و مما فى الحياض، فذهبوا إلى خصوصية فى ماء الحمام تمتاز بها عن مطلق الماء القليل. نعم: لو تنجس ما فيها

[١] كرواية بكر بن حبيب عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: ماء الحمام لا- بأس به إذا كانت له مادة (الوسائل ب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ٤).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٢

.....

كان طهرها بجريان المادة عليها إذا كانت بقدر الكر.

(الثالث): التفصيل بين بلوغ المجموع كرا و عدمه من دون فرق بين الدفع و الرفع، كما عن جماعة.

(الرابع): التفصيل بين الدفع و الرفع ففي الأول لا- يشترط الكرية في المادة، بل يكفي بلوغ المجموع حد الكر، و في الثاني يشترط كرية المادة وحدها.

و القول الأخير هو الأوجه- كما في المتن- لعدم ثبوت خصوصية لماء الحمام عن بقاء أفراد المياه و ان توهمها بعضهم. و عليه فيعتبر في عدم انفعال ما في الحياض بلوغ المجموع حد الكر. لعدم حصول الاعتصام بدون ذلك، كما أنه يعتبر في تطهيره اتصاله بالكر، لعدم كفاية التتميم كرا في رفع النجاسة عن القليل كما سبق، هذه أقوال المسألة [١].

و أما الروايات [٢] الدالة على أنه بحكم الجارى و بمنزلته فعمدتها صحيحة

[١] و هناك قول آخر و هو التفصيل بين تساوى السطوح و عدمه- ففي الأول يكفي بلوغ المجموع كرا، و في الثاني يشترط كرية المادة وحدها، و هو مبنى على القول بعدم تقوى السافل بالعالي- كما عن بعضهم.

[٢] منها: صحيحة داود بن سرحان قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول في ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجارى (الوسائل ج ١ ص ١١١ ب ٧ من أبواب الماء المطلق ح ١).

(و منها): رواية بكر بن حبيب المتقدمة في تعليقه (ص) و هي ضعيفة ببكر ابن حبيب.

(و منها): رواية ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت أخبرني عن ماء الحمام يغتسل فيه الجنب و الصبى و اليهودى و النصرانى و المجوسى؟ فقال: إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا (الوسائل ج ١ ص ١١٢ فى الباب المتقدم ح ٧) ضعيفة بالإرسال و بابن جمهور.

(و منها): رواية (قرب الاسناد) عن إسماعيل بن جابر بن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: ابتدأنى فقال ماء الحمام لا ينجسه شيء (الوسائل فى الباب المتقدم ح ٨) ضعيفة بصالح بن عبد الله.

(و منها): ما فى (كتاب الفقه الرضوى) قال عليه السلام و ماء الحمام سيبله سبيل الجارى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٣

.....

داود بن سرحان، إذ باقى الروايات الواردة بهذه المضمون ضعاف لا يمكن الاعتماد على شيء منها.

و أما رواية بكر بن حبيب فضعيفة أيضا بجهالة بكر. و دعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور- كما فى الجواهر- ممنوع كبرى و صغرى، كما مر مرارا فى مثلها.

و يتلوه فى الضعف ما فى طهارة شيخنا الأنصارى (قده) من أن الظاهر أنه (بكر بن محمد بن حبيب) الذى حكى عن ظاهر النجاشى، و صريح الخلاصة:

انه من علماء الإمامية، و عن ابن داود عن الكشي انه ثقة، فهو غير (بكر بن حبيب) الضعيف. وجه الضعف: ان (بكر بن محمد بن حبيب) كان في عصر أبي جعفر الثاني و هو الامام الجواد (عليه السلام) و يمتنع [١] روايته عن أبي جعفر الأول و هو الامام الباقر (عليه السلام) الذي هو المراد في هذه الرواية بقرينة وقوع منصور- الذي هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) في السند. و لعل منشأ ذلك اشتباه أبي جعفر الأول بالثاني.

و أما دعوى تصحيحها برواية صفوان عنه و هو ممن أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه، و عن الشيخ في العدة أنه قال في حقه: انه لا يروى إلا عن ثقة.

فيدفعها: أن الإجماع المزبور قد يكون بمعنى ان المجمعين يشهدون بوثاقه كل من روى عنه صفوان و أضرابه شهادة إجمالية، و قد يكون بمعنى ان صفوان- مثلا- أخبرهم بوثاقه كل من روى عنه، و قد يكون بمعنى ان المجمعين قد علموا من جهة الاستقراء و غيره ان صفوان- مثلا- لم يرو عن غير الثقة من

إذا كانت له مادة (ص ٤) ضعيف بأنه لم يعلم ان الكتاب المذكور رواية عن الرضا عليه السلام.

[١] لأن وفاته (عليه السلام) كان في سنة ١١٤ و كان وفاة بكر بن محمد بن حبيب سنة ٢٤٨ فالفرق بينهما ١٣٤ سنة فكيف يمكن روايته عنه، بل في ترجمته انه لم يرو عنهم عليهم السلام راجع تنقيح المقال في ترجمته حاله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٤

.....

دون أن يكون ذلك توثيقاً لمن يروى عنه، فعلى الأولين كان الإجماع دليلاً على وثاقه كل من روى عنه صفوان- مثلا- و أما على الأخير فلا، إذ فرق واضح بين أن يقال كل من روى عنه صفوان ثقة، و ان يقال انه لم يرو إلا عن ثقة، فإن الأول يفيد الحصر في دائرة المروى عنه، و الثاني يفيد الحصر في دائرة الرواية، و حيث انا قد علمنا ان أصحاب الإجماع قد اتفق أنهم رويوا عن غير الثقة، و لو جهلا- و غفلة فيعلم ان الإجماع المزبور كان مبنيًا على الحدس و التخمين، إذ لا يعقل الإجماع المزبور مع تصريح علماء الرجال بضعف بعض من روى عنه أصحاب الإجماع، أو بأنه مجهول، و على ذلك فلا يمكن إثبات وثاقه (بكر بن حبيب) برواية صفوان عنه، و لو سلم صحة سندها فهي لا تزيد على صحيحة داود في الدلالة، و يشتركان في تطرق الإشكال على الاستدلال بهما للقول بعدم اشتراط الكرية في ماء الحمام.

فنقول: قد استدل من ذهب إلى عدم اشتراط الكرية مطلقاً، لا- في المادة، و لا- في المجموع منها و مما في الحوض الصغير بعموم المنزلة في قوله (عليه السلام) في صحيحة داود بن سرحان: «هو بمنزلة الماء الجاري» و إطلاق المادة في قوله (عليه السلام) في رواية بكر: «ماء الحمام لا- بأس به إذا كانت له مادة» بدعوى ان عموم المنزلة في الأولى يقتضى كون ماء الحمام كالجاري في جميع الجهات، و منها عدم اشتراط الكرية لا فيه و لا في مادته، كما أن إطلاق المادة في الثانية يشمل ما إذا كانت أقل من الكر. و يندفع: بمنع ذلك بوجهين:

الأول: ان الظاهر من روايات الباب أنها ناظرة سؤالا و جوابا إلى اعتصام مياه الحياض الصغار بالمادة الجارية عليها من الفوق، و منشأ السؤال هو ما ارتكز في أذهان العرف من عدم تقوى السافل بالعالي لتعدد المائين في نظرهم، فلا- عموم في التنزيل يشمل سائر الجهات، بل تخصص جهة التنزيل بكون المادة الجعلية كالمادة الطبيعية في اعتصام ذى المادة بها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٥

.....

توضيح ذلك: أنه إذا اختلف سطح المائتين و جرى من العالى إلى السافل بواسطة زملة و نحوها فالعرف لا يرونهما ماء واحدا بذلك، و ان تحقق بينهما الوحدة العقلية من جهة ما ذكره أهله من أن الاتصال مساوق للوحدة، إلا أنه لا أثر لذلك فيما هو المرتكز فى أذهان العامة من تعددهما، لعدم ابتناء نظرهم على الدقة الفلسفية، فعليه لا- يرون تقوى السافل بالعالى، فإذا لاقى الأسفل نجسا فبمقتضى هذا الارتكاز يحكم بنجاسته عندهم، و إن اتصل من الفوق بماء عاصم، إذ طهارة العالى لا تؤثر فى نظرهم فى دفع النجاسة عن السافل، كما أن قذارة السافل لا يسرى إلى العالى بعين الملاك، كما يظهر ذلك بملاحظة حالهم فى القذارات العرفية، فلو صب ماء الورد من الإبريق على قذر لا يستقذرون ما فى الإبريق بذلك، و من هنا استبعدوا طهارة مياه الحياض الصغار فى الحمامات مع توارد النجاسات الكثيرة عليها باغتسال الجنب و اليهود و النصارى و المجوسى منها، فسألوا الإمام (عليه السلام) عن حكم ذلك فى الشرع، و أنه هل هو على طبق العرف أو انه يخطأهم فى ذلك، فما وقع فى الجواب من تشبيه ماء الحمام بالجارى أو بماء النهر انما هو لدفع هذه الشبهة، و التبعد بأن المادة الجعلية كالمادة الطبيعية فى تقوى الماء القليل بها، كما فى الجارى و النهر بحيث لو لا هذه الأخبار لم نحكم باعتصام ماء الحمام بذلك، لعدم صدق الوحدة العرفية، و أما أنه هل يعتبر الكرية فى المادة أم لا فلا تعرض فى الروايات لبيانها، إذ هى ساكنة من هذه الجهة، فلا بد فيه من الرجوع إلى القواعد العامة فى معرفة ذلك.

و بالجملة: النسبة بين أدلة انفعال القليل و هذه الروايات و ان كانت العموم المطلق، لأن ما فى الحياض أقل من الكر، إلا انه مع ذلك لا- يمكن تخصيصها بها كما صنع فى الحدائق، لأنه فرع كونها فى مقام البيان من الجهة المبحوث عنها فى المقام، و قد عرفت انها ليست ناظرة إلى هذه الجهة.

و الثانى: ان مورد الروايات هو الحمامات المعمولة فى البلاد المعدة لاستعمال جميع أهل البلد، لأن الظاهر ان اللام فيها للعهد الخارجى لا الجنس الصادق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٦

من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة أو عدمه (١).

على مطلق ما يسمى حماما و لو فى مثل حمامات البيوت و نحوها، و من الظاهر ان خزانة الحمام المعد لاستعمال أهل البلد تشتمل على أكرار من الماء بحيث لو أضيف إليها لدى الحاجة كر أو أكثر من الماء البارد لم يؤثر فى تبريد مائها. و عليه:

فلا يبقى مجال توهم عموم المنزلة أو إطلاق فى المادة من جهة الكرية و عدمها، إذ كرية المادة تكون مفروض الوجود فى السؤال، فينحصر وجه السؤال فيما ذكرناه من استبعاد اعتصام مياه الحياض بما يجرى عليها من الخزانة.

و الحاصل: انا لا نقول بان المورد يكون مخصصا للوارد. بل المراد ان السؤال و الجواب انما وقعا عن مورد خاص و قسم مخصوص و لو على نحو القضية الحقيقية فى هذا القسم، و فى مثله لا بد من ملاحظة ما هو المفروض فى موضوع الحكم بحسب الخارج و المعهود بين الناس، فيدور البحث فى المقام على ان المسئول عنه مطلق ما يسمى حماما أو القسم الخاص منه المعهود فى البلاد فى عصر ورود الروايات، و بما ان الثانى هو الظاهر فلا يبقى مجال للإطلاق. و عليه:

فلا بد من ملاحظة القواعد المقررة من جهة الانفعال و عدمه، و هى تقتضى التفصيل بين الدفع و الرفع، فان كانت مياه الحياض متصلبة بالمادة فيكفى بلوغ المجموع منها و من المادة كرا فى دفع النجاسة عنها، فلا- تتنجس بالملاقاة ان كانت طاهرة قبل الاتصال، و ان كانت منقطعة عنها فتتنجس بملاقاة النجس، فلا بد فى تطهيرها من الاتصال بالكر لما سبق «١» من عدم كفاية التتميم كرا فى تطهير الماء المتنجس، و انه لا بد فى تطهيره من الاتصال بالماء العاصم كالكر و الجارى و المطر.

(١) و من غير فرق بين أن تكون المادة عالية فيجرى منها على الحياض بمثل (المزملة) و ان تكون سافلة فيما إذا جرى الماء منها إلى

ما في الحياض من ثقب تكون تحتها و لو من جهة الضغط الخارجى، لتحقق الوحدة بين المائين في

(١) سبق ذلك في ص ٢٢٢

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٧

و إذا تنجس ما فيها يطهر بالاتصال (١) بالخزانة بشرط كونها كرا و إن كانت أعلى و كان الاتصال بمثل - المزملة - و يجرى (٢) هذا الحكم فى غير الحمام أيضا فإذا كان فى المنيع الأعلى مقدار الكر أو أزيد، و كان تحته حوض صغير نجس، و اتصل بالمنيع بمثل - المزملة - يطهر، و كذا لو غسل فيه شىء نجس، فإنه يطهر مع الاتصال المذكور.

جميع الصور.

أما فى صورة تساوى السطحين فبحكم العقل و العرف، و لا حاجة فيها إلى التعبد الشرعى و ان شملها إطلاق أخبار الباب أيضا. و أما فى صورة اختلافهما فبالتعبد بالنص الخاص كصحيحة داود بن سرحان و رواية بكر لو تم سندها، فإن إطلاقهما يشمل صورة اختلاف السطحين. و بما ان التعبد بالوحدة قد اختص بأحد الطرفين - و هو تقوى السافل بالعالى - دون الطرفين معا فلا يمكن التعدى إلى صورة العكس، و هو تقوى العالى بالسافل و ان بلغ المجموع كرا، فإذا كانت المادة - وحدها - أقل من الكر و لاقتها النجاسة يتنجس الجميع و ان كان المجموع كرا.

(١) و لا حاجة إلى المزج لإطلاق الصحيحة و غيرها من أخبار الباب، و معه لا عبرة بصدق الوحدة العرفية و عدمها نعم: لا بد من كرية المادة لعدم كفاية التميم كرا فى رفع النجاسة عن الماء القليل، كما سبق تفصيله.

(٢) للقطع بعدم دخل لخصوص الحمام فى الحكم باعتصام الحياض الصغار بالماء الجارى عليها من المادة فى اخبار الباب فيتعدى إلى غيره أيضا، فيطهر الإناء المتروس بالماء المتنجس إذا اتصل بمزملة و نحوها بالكر الموجود فى المنيع الأعلى توضيح ذلك: انه قد عرفت ان منشأ السؤال عن حكم ماء الحمام فى الأخبار انما هو استبعاد العرف تقوى الماء السافل بالعالى، و هذا لا يفرق فيه بين أن يكون الماء فى الحمام أو الدار أو غيرهما، إذ خصوصية المكان لا دخل لها فيما هو منشأ السؤال المذكور، إذ الملحوظ فيه انما هو كيفية وضع المائين

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٨

.....

و اختلاف سطحهما الموجب لتعددتهما فى نظرهم و هذا لا يفرق فيه بين مكان دون مكان، و انما وقع السؤال عن خصوص ماء الحمام لكثرة الابتلاء به مع توارد النجاسات عليه باغتسال اليهود، و النصارى، و الجنب، و غيرهم منه، فالتعبد بوحدة المائين، و إلغاء نظر العرف فى ذلك لا يختص بماء الحمام قطعا و ان كان السؤال و الجواب عنه بالخصوص، لأن منشأ السؤال قرينه على التعميم. و من هنا لا نشك فى بقاء الحكم المذكور و لو انهدم الحمام و بقى الماء على وضعه السابق.

و أما ما فى شذرات المحقق الخراسانى (قده) من تعليل التعدى إلى غير الحمام بعموم التعليل فى بعض أخبار الباب بقوله (عليه السلام): «لأن له مادة» فغريب، لأنه ليس فى أخباره ما يشتمل على التعليل و لو فى خبر ضعيف، و انما الموجود فى بعضها التقييد بأنه «إذا كانت له مادة» كما فى رواية بكر ابن حبيب المتقدمة فى قوله (عليه السلام): «ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة» و ما عن الفقه الرضوى قال (عليه السلام) «و ماء الحمام سبيله سبيل الجارى إذا كانت له مادة» «١» فالأولى فى التعدى هو ما ذكرناه من عدم احتمال دخل لخصوصية المكان فى الحكم.

هذا آخر ما جاء في (الجزء الأول) من كتاب الطهارة من كتابنا (مدارك العروة الوثقى) - حسب التجزئة في الطبعة الثالثة - وقد احتوى على جملة من مباحث المياه و أفردنا مباحث الاجتهاد و التقليد في جزء مستقل، لاستقلال مباحثه عن باقى مباحث هذا الكتاب، و أسأله تعالى التوفيق لإكمال بقية الأجزاء، إنه وليّ التوفيق.

محمد مهدي الموسوي الخلخالي ١٤١٨ هـ. ق

(١) ص ٤ سطر ٣٢.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

الجزء الثاني

[تتمة كتاب الطهارة]

اشارة

مباحث المياه ماء البئر الماء المستعمل في رفع الحدث ماء الاستنجاء ماء الغسالة الماء المشكوك
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢

[تتمة فصل في المياه]

[ماء البئر]

اشارة

ماء البئر بمنزلة الجارى اعتصام ماء البئر الأخبار الدالة على الاعتصام القول بانفعال ماء البئر الأخبار الموهوم للانفعال و الجواب عنها
فروع تبنتى على القول بالانفعال طرق ثبوت نجاسة الماء طرق ثبوت كرية الماء
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣
فصل ماء البئر النابع بمنزلة الجارى لا ينجس (١) إلا بالتغير، سواء كان بقدر الكر أو أقل.

فصل في ماء البئر

(١) يقع الكلام في ماء البئر في مقامين (الأول): في تنجسه بالملاقاة- و ان كان بقدر الكر فما زاد- و عدمه (الثاني): في حكم نزع المقدرات المنصوصة بناء على القول بعدم النجاسة، و ان الأمر بالنزع في النصوص هل يحمل حينئذ على الوجوب التعبدى - كما عن العلامة في المنتهى و الشيخ في التهذيب و ان نسب اليه القول بالنجاسة أيضا- [١] أو يحمل على الوجوب الشرطى، أو على الاستحباب كذلك، أو لا يثبت شيء من هذه الأمور حملا لتلك النصوص على التقيّة- كما يأتي الكلام على ذلك كله.

[١] منشأ اختلاف الأصحاب في فهم مراد الشيخ «قده» في كتابيه التهذيب والاستبصار راجع مفتاح الكرامة ج ١ ص ٧٩-٨٠ و التهذيب ج ١ ص ٣٣٢ طبعه النجف عام ١٣٧٧ هو الاستبصار ج ١ ص ٣٢ طبعه النجف عام ١٣٨٥ هـ.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤

.....

أقوال علماء الشيعة في ماء البئر أما المقام الأول. فاختلفت فيه الخاصة على أقوال- بعد اتفاقهم على نجاسة ماء البئر بالتغير و طهره بزواله.

(الأول): التنجس مطلقاً، و هو المشهور بين قدماء الأصحاب، بل عن بعضهم دعوى الإجماع عليه.

(الثاني): البقاء على الطهارة مطلقاً، و هو المشهور بين المتأخرين و عن بعض دعوى إجماعهم عليه.

(الثالث): التفصيل بين الكر و ما دونه فلا ينجس في الأول و ينجس في الثاني - كما عن الشيخ ابى الحسن محمد بن محمد البصرى من قدماء أصحابنا الإمامية- فلم تكن عنده خصوصية لماء البئر، فحاله عنده حال المياه الراكدة في اشتراط عدم انفعالها بالكريهة، فلو لم تكن للبئر مزية على المياه الراكدة فلا تقل عنها. و من هنا أشكل بعضهم [١] على القائمين بالنجاسة باستلزام قولهم دوران الانفعال مدار المادة، و هو غريب، إذ بدونها لا- يحكم بانفعال الماء فيما لو كان كرا خارج البئر فكيف يحكم به فيما إذا كان كرا أو أكثر و متصلاً بالمادة في البئر.

(الرابع): التفصيل بين ما إذا كان الماء مشتملاً على ذراعين في أبعاده الثلاثة فلا ينجس و الا فينجس، و يمكن إرجاعه الى ما قبله من اعتبار الكريهة الا انه حدد الكر بهذا المقدار، نسب هذا التفصيل إلى الجعفي، هذه أقوال الخاصة.

[١] كما في الجواهر ج ١ ص ١٩٩ طبع النجف عام ١٣٧٨ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥

.....

أقوال علماء السنة و أما علماء السنة [١] فاختلّفوا ايضاً فذهب أبو حنيفة إلى القول بانفعال ماء البئر بملاقاة النجس مطلقاً. و ذهب مالك الى القول بعدم انفعاله مطلقاً الا مع التغير، و انه يندب النزع بقدر ما تطيب به النفس و ذهب الشافعي و أحمد إلى التفصيل بين ما إذا كان قلتين فلا ينجس الا بالتغير، و ما كان أقل فينجس بمجرد الملاقاة، و هذا يشبه التفصيل بين الكر و الأقل عند بعض أصحابنا الا ان الكثير عندهما هو ما كان قلتين. و عن الشافعي انه خص التنجس بما إذا كان وقوع النجس في البئر بالاختيار و الا- كما إذا وقع بإطاره الريح و نحوه- فلا ينجس و ان كان أقل من القلتين. ثم اختلفت أقوالهم في المقدار الواجب من النزع اختلافاً شديداً حتى في نجاسة واحدة كميته الإنسان هذه أقوال المذاهب الأربعة، و أما غيرها فلا بد في الاطلاع عليها من مراجعة كتبهم.

النظر في الأخبار و كيف كان فالمتبع هو اخبار الباب. و هي على طائفتين. (الأولى) ما تدل على اعتصام البئر و عدم انفعالها بالملاقاة (الثانية): ما تدل بظاها على انفعالها بها- كالقليل الراكد- فلا بد من ملاحظة كل من الطائفتين و الجمع بينهما ان أمكن و إلا فتطرح إحداهما.

[١] ج ١ من كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الطبعة الخامسة ص ٧، و هكذا في الطبعة الأولى- التي هي ترتيب عبد الرحمن الجزيري- ص ٤٢-٤٤ الا ان هناك اختلافاً في الترتيب بين الطبعتين و إسقاطاً لجملة أمور ذكرت في الطبعة الأولى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦

.....

الأخبار الدالة على اعتصام ماء البئر أما الطائفة الاولى: وهى عمدة أدلة القائلين بالطهارة فهى عدة روايات.
(منها): صحیحة محمد بن إسماعيل بن بزيع [١] المروية بعدة طرق عن الرضا عليه السلام قال ماء البئر واسع لا يفسده شىء [٢] الا ان يتغير ريحه أو طعمه فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له مادة.
و هذه ظاهرة بل صريحة فى الدلالة على اعتصام ماء البئر و عدم انفعاله بملاقاة النجس، لان الظاهر ان المراد ب «السعة» السعة فى الحكم- بمعنى عدم قبول النجاسة- لا- السعة التكوينية- بمعنى الكثرة- لأن اللائق بمقام الامام المبين للأحكام انما هو الأول دون الثانى، كما انه ليس المراد منها الكرية، لعدم ثبوت اصطلاح من الشارع و لا من المتشعبة فى إرادة الكر من لفظ «واسع»، فيتعين الحمل على السعة فى الحكم، على انه عليه السلام فسر السعة بقوله: «لا يفسده شىء» الظاهر فى عدم النجاسة [٣] دون عدم الفساد التكويني- بمعنى عدم القذارة و الكثافة- الذى لا يخفى على أحد و يعرفه كل ناظر الى الماء، على ان استثناء صورة التغير قرينة جلية على ان المراد من المستثنى منه عدم تنجس ماء البئر بملاقاة النجس- الذى هو المراد

[١] الوسائل ج ١ ص ١٠٥، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث ١٢، وفى الباب ١٤، الحديث ٦ و ٧.

[٢] وفى الاستبصار ج ١ ص ٣٣، الحديث ٨٧ طبع النجف عام ١٣٧٥ هـ (لا ينجسه شىء).

[٣] و يؤيده ما فى الاستبصار ج ١ ص ٣٣، الحديث ٨٧ طبع النجف عام ١٣٧٥ هـ من نقل الرواية: (لا ينجسه شىء).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧

.....

من لفظ شىء- فان التغير يوجب نجاسة الماء بلا كلام. فيكون المستثنى منه نقيض ذلك أضيف الى ذلك كله تعليقه عليه السلام ذلك بقوله: «لان له مادة» فإن المناسب لمقامه عليه السلام ان يكون تعليلا لحكم شرعى لا لأمر تكوينى واضح لكل أحد، و هذا من دون فرق بين أن يكون تعليلا للصدر أو الذيل، أما على الأول فواضح، و أما على الثانى فلأنه حينئذ يكون تعليلا «ليطهر» المقدر فى الكلام بعد الترح الموجب لذهاب التغير لدلالته حينئذ على ان المادة تكون رافعة للنجاسة من دون حاجة الى مطهر خارجى، فتدل على دفعها بها بطريق أولى، لأن الدفع أهون من الرفع. و بالجملة ملاحظة هذه القرائن توجب صراحة الصحیحة فى الدلالة على المطلوب- اى عدم انفعال ماء البئر بملاقاة النجس. و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الكر و الأقل، فلا ينبغى المناقشة فى دلالتها، فما ذكره الشيخ «قده» فى الاستبصار «١» من أن المراد انه لا يفسده شىء فسادا لا ينتفع بشىء منه الا بعد نزع جميعه الا ما يغيره لأنه إذا لم يتغير ينجس و ينزع منه مقدار و ينتفع بالباقي، خلاف الظاهر جدا، و من هنا قال «٢» المحقق الهمداني «قده»: «ان طرح الرواية ورد علمها إلى أهله أولى من إبداء هذا النحو من الاحتمالات العقلية التى لا يكاد يحتمل المخاطب ارادتها من الرواية خصوصا فى جواب المكاتبه [١] و قال:

[١] و قد نقلت هذه الصحیحة على وجه المكاتبه أيضا كما فى الوسائل فى الباب- ١٤- من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

(١) ج ١ من كتاب الاستبصار ص ٣٣ طبع النجف عام ١٣٧٥ هـ و هكذا فى التهذيب ج ١ ص ٤٠٩ طبع النجف عام ١٣٧٧ هـ.

(٢) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٣٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨

.....

انما التجأ الى مثل هذا التوجيه الذى يتوجه عليه وجوه من الاعتراض بعد التزامه بالنجاسة لترجيح اخبارها فرارا عن طرح مثل هذه الصحيحة المشهور نقلها عن ابن بزيع.

هذا كله من جهة دلالة الصحيحة، و هى واضحة لا مجال للمناقشة فيها.

و أما المناقشة فى سندها: بان أعراض المشهور من أصحابنا الأقدمين عنها، و عدم افتائهم بمضمونها- مع وضوح دلالتها، و كونها بمرأى منهم و مسمع- يسقطها عن الحجية، لأن ذلك قرينه على اطلاعهم على جهة ضعف فيها خفيت على المتأخرين.

فمندفعه أولا: بمنع الكبرى، لما ذكرناه مرارا من أن مجرد إعراض المشهور عن رواية معتبرة لا يقدر فى حجيتها، لما حققنا فى محله من انه لا أصل لما اشتهر من ان عمل الأصحاب برواية ضعيفة جابر لضعفها، و إعراضهم عن رواية معتبرة كاسر لقوتها، و ثانيا: بأن المقام ليس من صغريات تلك الكبرى، لأنها انما تكون فى مورد تفرد الرواية و عدم وجود معارض لها، و فى المقام- بعد إن كانت الأخبار متعارضة- يحتمل أن يكون طرحهم لهذه الصحيحة من باب ترجيح المعارض عليها، و تقديم أخبار النجاسة لجهة مرجحة فى نظرهم ككثرة العدد، و الموافقة للاحتياط، و نحو ذلك، بحيث لو لا المعارض لعملوا بهذه الصحيحة، فيكون طرحها من باب ترجيح معارضها عليها لا لضعف فيها.

(و منها): صحيحة على بن جعفر «١» عن أخيه موسى بن جعفر

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٧- الباب- ١٤- من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩

.....

عليه السلام قال: «سألته عن بئر ماء وقع فيها زبيل (زنبيل خ ل) من عذرة رطبة أو يابسة، أو زبيل من سرقين أ يصلح الوضوء منها؟ قال لا- بأس» و هذه صريحة أيضا فى عدم انفعال ماء البئر بملاقاة النجس، لنفى البأس عن الوضوء منه مع وقوع زبيل من العذرة فيه، ضرورة عدم جواز الوضوء بالماء النجس.

و قد نوقش فى دلالتها بوجوه (أحدها) احتمال عدم إصابة العذرة للماء، لان وصول الزنبيل الى الماء لا يستلزم وصول العذرة اليه فالقدر المعلوم انما هو وصول نفس الزنبيل الى الماء و أما العذرة- التى فيه- فيشك فى إصابتها الماء.

و يندفع أولا: بأن الظاهر من قول السائل: «زنبيل من عذرة» انه بيان لمقدارها لا انها كانت فى الزنبيل فوقع فى البئر لان «من» بيانية و لا يصلح ان تكون بيانا لنفس الزنبيل فلا بد و ان تكون بيانا لمقداره فلو كان المراد وقوع العذرة مع ظرفها كان الأنسب أن يسئل عن «زنبيل فيه العذرة» و ثانيا: لو سلم ذلك كان احتمال عدم وصول الماء إلى العذرة بعيدا جدا لان المتعارف ان يصنع الزنبيل من ورق النخيل و نحوها و هو مما ينفذ فيه الماء لا من غيره مما يمنع النفوذ كالحديد فلو فرض ذلك لم يكن وجه لسؤال مثل على بن جعفر عن وقوعه فى البئر، إذ فى هذا الفرض لا يحتمل نجاسة الماء بوجه.

(ثانيها): حمل العذرة على مدفوع غير الإنسان من الحيوانات المأكولة اللحم- كالبقرة و الشاة.

و يندفع أولا: بأن العذرة- على ما صرح به أهل اللغة- مرادفة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠

.....

للخرف والغائط و هي مدفوع الإنسان، أو مطلق مدفوع الحيوان التنن، كخرف الكلب و الهرة و نحوهما، كما أطلق على ذلك في بعض الروايات [١] ايضاً فلا تطلق هذه الكلمة على فضله ما يؤكل لحمه، كما لا يطلق عليها ما يرادفها في اللغة الفارسية. و ثانياً: لو سلم عدم الاختصاص بذلك كان مقابلتها مع السرقين قرينه على ارادة عذرة ما لا يؤكل لحمه، لان السرقين - و هو معرب سرگين - انما يطلق على مدفوع ما يؤكل لحمه من الحيوانات.

(ثالثها): احتمال ارادة نفى البأس بالوضوء منه بعد النزح المقدر، جمعاً بين المطلق و المقيد، لإطلاق نفى البأس في هذه الصحيحة، فيقيد بما دل على وجوب النزح.

(و يندفع): بأن هذا أشبه بالألغاز المنافية للحكمة و ليس الجمع المذكور من الجمع العرفي، و فتح باب هذه الاحتمالات في الروايات يوجب تأسيس فقه جديد.

(و منها): صحيحة معاوية بن عمار «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعتة يقول: لا يغسل الثوب، و لا تعاد الصلاة مما وقع في البئر الا ان يتنن، فإن أنتن غسل الثوب، و أعاد الصلاة، و نزحت البئر».

و هذه ظاهرة في عدم انفعال ماء البئر بملاقاة ما وقع فيه من النجاسات ما لم يتغير، لدلالاتها على عدم وجوب غسل الثوب الذي اصابه

[١] كما في صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله. قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى و في ثوبه عذرة من انسان أو سنور أو كلب، أي يعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب - ٤٠ - من أبواب النجاسات، الحديث ٥)

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢٧ - الباب - ١٤ - من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١

.....

من مائها، و عدم إعادة الصلاة الواقعة في ذلك الثوب، و لا يبعد ان يكون استثناء التغير بالتنن دون سائر الأوصاف قرينه على أن المفروض وقوعه في البئر خصوص الميته النجسة من انسان أو شاة أو فأرة و نحو ذلك - مما يغلب وقوعها في البئر - لسرعة تغير الماء بريح النجس حينئذ دون و صفة الآخرين و أما احتمال شمول إطلاق ما وقع في البئر للشىء الطاهر فهو ضعيف، و ذلك بملاحظة استثناء صورة التغير، فإن التغير بالطاهر لا يوجب نجاسة الماء قطعاً.

(و منها): صحيحة الأخرى عن الصادق عليه السلام «١» في الفأرة تقع في البئر، فيتوضأ الرجل منها و يصلى و هو لا يعلم، أي يعيد الصلاة و يغسل ثوبه؟ فقال: «لا يعيد و لا يغسل ثوبه».

و الظاهر من وقوع الفأرة في البئر موتها فيها، لأنه كناية عن ذلك، كما في غير العربية من اللغات، و دلالتها على عدم انفعال ماء البئر بميته الفأرة ظاهرة. و ربما (يناقش): فيها باحتمال ارادة صورة الشك في سبق وقوع الفأرة في البئر على الوضوء، فتجرى استصحاب الطهارة في الماء حال الوضوء و حال اصابته للثوب كما هو مقتضى القاعدة، و عليه فلا دلالة فيها على عدم تنجس ماء البئر بملاقاتها. (و يندفع): بأن عطف الوضوء بالفاء - الدال على الترتيب - يدل على ان مفروض السؤال هو سبق وقوع الفأرة على الوضوء و إن تأخر العلم به عنه، فلا ينبغي المناقشة في دلالتها على المطلوب، و عدم استثناء صورة التغير لعله كان لعدم تغير ماء البئر بميته الفأرة لصغرها.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٧- الباب-١٤- من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢

.....

و منها موثقة أبي بصير «١» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام بئر يستقى منها و يتوضأ به، و غسل منه الثياب و عجن به، ثم علم أنه كان فيها ميت؟ قال: لا بأس، و لا يغسل منه الثوب، و لا تعاد منه الصلاة».

و الظاهر أن المراد من الميت خصوص ميت الإنسان- كما هو المنسب منه عند الإطلاق- أو الأعم منه و من غيره مما له نفس سائلة، فلا يعم الميتة الطاهرة [١] و دلالتها على سبق وقوع النجس في البئر على الاستعمالات من الاستقاء و الوضوء و الغسل و العجن ظاهرة جدا و إن كان العلم به متأخرا عنها، فالاحتمال المتقدم هنا أضعف. و لا يخفى: أنه لا إطلاق لها لتشمل صورة التغير بالنجس من جهة ترك الاستفصال في الجواب بين المتغير و غيره، لأن مفروض السؤال إنما هو حصول العلم بوقوع الميت في البئر بعد الاستعمالات المذكورة، و لا يمكن ذلك إلا مع فرض عدم التغير حين الاستعمال، إذ لو كان الماء متغيرا حينه لعلم ذلك عادة في صفات الماء من الطعم و اللون و الرائحة.

هذا كله في ذكر الأخبار الدالة على اعتصام ماء البئر و عدم انفعاله بملاقاة النجس. و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الكر و الأقل، كما أشرنا.

[١] بل مع فرض التعميم يمكن الاستدلال بها أيضا من جهة ترك الاستفصال في الجواب بين الميتة الطاهرة و النجسة لحكمه عليه السلام بعدم البأس و عدم وجوب غسل الثوب و إعادة الصلاة مطلقا.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٦- الباب-١٤- من أبواب الماء المطلق الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣

.....

القول بالتفصيل بين الكر و الأقل حكى عن الشيخ البصرى أنه وافق مشهور المتأخرين في القول بعدم تنجس ماء البئر لو كان كرا و قال بتنجسه فيما إذا كان أقل. و يستدل له بموثقة عمار «١» قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن البئر يقع فيها زبيل عذرة يابسة أو رطبة؟ فقال: لا بأس إذا كان فيها ماء كثير».

و في الحدائق «٢» نسبتها الى (أبي بصير) و الظاهر أنه سهو قلم، أو اشتباه من النسخ، إذ لم يوجد رواية بهذا المتن عن أبي بصير. و كيف كان فتقريب الاستدلال بها واضح، لأن مفهوم الشرط فيها ثبوت البأس بماء البئر إذا لم يكن فيها ماء كثير، فيقيد بها إطلاق ما دل على عدم انفعال ماء البئر مطلقا.

و فيه أولًا- انه ليس للشارع و لا- للمشرعة اصطلاح في لفظ «الكثير» بمعنى الكر، فالمراد به الكثرة العرفية. و الظاهر ان اعتبارها في مفروض السؤال إنما هو لعدم حصول التغير في ماء البئر بزبيل من العذرة، لأن وقوع هذا المقدار من العذرة في البئر يوجب تغيرها إذا لم يكن فيها ماء كثير يستولى على النجاسة الواقعة فيها و إن كان بمقدار الكر، فالتقييد بالكثرة في الرواية إنما هو لأجل عدم حصول التغير لأجل اشتراط عدم الانفعال بها، فمرجهه إلى التفصيل بين التغير و عدمه لا الكر و الأقل.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٥. و في ص ١٤٠ في الباب ٢٠ الحديث ٥.

(٢) ج ١ ص ٣٦٢ طبع النجف عام ١٣٧٦ هـ

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤

.....

و ثانيا: ان صحيحة بن بزيع المتقدمة «١» صريحة في عدم انفعال البثر مطلقا و لو لم تبلغ حد الكر، لأنها قد حصرت سبب انفعالها في التغير بالنجاسة، و انها لا تفعل في فرض عدم التغير، لاعتصامها بالمادة. فلو سلم دلالة الموثقة على اشتراط الكرية، و انها المراد من لفظه «كثير» قدمت عليها الصحيحة تقدم النص على الظاهر، لأن الحصر ب «الا» و التعليل بوجود المادة لعدم الانفعال في فرض عدم التغير أصرح من الجملة الشرطية في المفهوم.

و يستدل له أيضا برواية الحسن بن صالح الثوري «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء قلت: و كم الكر؟ قال: ثلاثة أشبار و نصف طولها، في ثلاثة أشبار و نصف عمقها، في ثلاثة أشبار و نصف عرضها» و لكنها ضعيفة السند ب (الحسن بن صالح) على أنه لم يعمل بها أحد من الأصحاب، لأنها قد فسرت الكر في موردها بما يبلغ مجموع مساحته اثنين و ثلاثين شبرا و بعض الشبر - كما سبق «٣» - و لم يلتزم أحد من الأصحاب بهذه المساحة في مقدار الكر. فهذه الطائفة من الروايات كسابقتها لا تصلح لتقييد إطلاق أخبار الطهارة، فالقول بالتفصيل ضعيف [١].

[١] و قد يستدل لهذا القول بإطلاق ما دل على انفعال الماء القليل الشامل للبثر و يردده ان

(١) تقدمت في ص ١٦.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨. و في ص ١٢٢ في الباب ١٠ الحديث ٥ بتفاوت في المتن.

(٣) في الجزء الأول: القسم الثاني ص ١٧٤-١٧٥ الطبعة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥

.....

الأخبار الدالة على الانفعال و القول بانفعال ماء البثر و لا بد من النظر في الأخبار التي استدلت بها لهذا القول. (الطائفة الثانية): من الأخبار هي ما استدلت بها للقول بتنجس ماء البثر بملاقاة النجس و إن بلغ حد الكر، فتكون معارضة للطائفة الأولى، و هي أيضا على طوائف.

(الأولى): الأخبار «١» المتواترة إجمالا- التي ورد الأمر فيها بنزع المقدرات المختلفة باختلاف النجاسات التي تقع في البثر فإن ظاهر الأمر به - بمناسبة الحكم و الموضوع - هو الإرشاد إلى تنجس ماء البثر بملاقاة النجس و ان النزع يكون مطهر إله، نظير الأمر بغسل الثوب الملقى للبول أو غيره من النجاسات، فإنه إرشاد إلى نجاسة البول و تنجس الثوب به، و انه يطهر

- النسبة بينه و بين ما دل على عدم انفعال ماء البثر العموم من وجه. و دعوى انصرافه الى ما يبلغ الكر، لأنه الغالب في الآبار غير مسموعة، إذ مجرد الغلبة في الوجود لا- يوجب الانصراف ما لم يلحق غير الغالب بالنادر، بل يمكن منع الغلبة أيضا، فحينئذ تقع

المعارضة بين الطرفين في البئر القليل، و الترجيح مع اخبار الطهارة، أما أولاً: فلنصوصية صحيحة ابن بزيع في ان المادة علة لعدم انفعال ماء البئر و لو كان قليلاً، فتتقدم على اخبار انفعال الماء القليل تقدم النص على الظاهر، و يكون نتيجة الجمع بينهما ان المانع عن الانفعال أمران الكرية و المادة إلغاء للانحصار في كل من الطرفين. و اما ثانياً: فلأن تقديم أدلة انفعال القليل يوجب لغوية عنوان البئر و إسقاطه عن الموضوعية بخلاف العكس، و لو سلم بقاء المعارضة كان المرجح قاعدة الطهارة، أو عمومات الفوق الدالة على طهارة مطلق المياه لو سلمت عن الخدشة في إسنادها.

(١) ذكرت في الوسائل ج ١ من ص ١٢٥ الى ص ١٤٣ في الباب ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من أبواب الماء المطلق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦

.....

بالغسل، و مثله الأمر بتعفير الإناء بالتراب عند و لوغ الكلب، فإن الأوامر المتعلقة بالنزع و الغسل و التعفير كلها ظاهرة في الإرشاد إلى تنجس الملاقي للنجس و طهره بهذه الأمور، فظهور هذه الأخبار- في نفسها- في الدلالة على تنجس ماء البئر بملاقاة النجس مما لا يقبل الإنكار. و أما إرادة الوجوب التعبدى أو الشرطى مع بقاء الماء على طهارته فبخلاف ظاهر الأمر في أمثال المقام- مما يكون ظاهر الأمر فيه إرشاداً الى ان المأمور به- كالنزع و الغسل و التعفير- مزيل لنجاسة ما اصابه النجس.

على أن في بعض هذه الروايات قد صرح الامام عليه السلام بأن نزع الدلاء مطهر للبئر، و ظاهره الطهارة الشرعية، كما في صحيحة علي بن يقطين «١» عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن البئر تقع فيها الحمامة و الدجاجة أو الكلب أو الهرة؟ فقال: يجزيك ان تنزع منها دلاء، فان ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى».

و في بعضها تقرير الامام عليه السلام للسائل على كون النزع مطهراً لماء البئر كما في صحيحة ابن بزيع «٢» قال: «كتبت الى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للوضوء، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذرة، كالبعرة و نحوها، ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام بخطه في كتابي ينزع دلاء منها».

فان الظاهر من قول السائل: «ما الذى يطهرها» هو مفروغية نجاسة

(١) الوسائل ج ١ ص ١٣٤ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٣٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧

.....

البئر بوقوع النجس فيها، و لم يردعه الامام عليه السلام عن ذلك. هذا مضافاً الى قرائن أخرى داخلية في بعض آخر من هذه الروايات تدل على ذلك (منها): تعليقه عليه السلام جواز الشرب و الوضوء من البئر- فيما إذا وقع فيها النجس- على النزع، و هذا من أحكام نجاسة الماء قبل النزع، و الافع طهارته لا فرق في الجواز بين ان يكون الشرب أو الوضوء قبله أو بعده، و ذلك في عدة روايات، كما في رواية الفضل البقباق «١» قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام في البئر يقع فيها الفأرة، أو الدابة، أو الكلب أو الطير، فيموت؟ قال: يخرج ثم ينزع من البئر دلاء ثم يشرب منه و يتوضأ» و كما في

صحيحه على بن جعفر «٢»- في حديث- قال: «سألته عن رجل ذبح دجاجة أو حمامة فوَقعت في بئر، هل يصلح أن يتوضأ منها قال عليه السلام: ينزح منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها.»
فإنه عليه السلام لم يرخص في الشرب و الوضوء الا بعد نزح الدلاء، و ظاهر ان ذلك لنجاسة الماء قبله.
(و منها): تفصيله عليه السلام بين صورتى تغير البئر بالنجاسة و عدمه بالنزح المزيل للتغير فى الأولى، و بنزح دلاء معينة فى الثانية، فإنه عليه السلام أمر- فى جملة من الروايات- بالنزح الى ان يزول التغير فيما إذا تغير الماء بالنجس، و فيما إذا لم يتغير أمر بنزح دلاء معينة حسب اختلاف النجاسات.
و لا- إشكال فى نجاسة الماء بالتغير، فتكون المقابلة قرينة على نجاسته بالملاقاة أيضا الا ان الفرق بينهما انه يطهر فى الأول بالنزح المزيل للتغير، و فى الثانى

(١) الوسائل ج ١ ص ١٣٥ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٤١ الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨

.....

بنزح دلاء معينة. و من تلك الروايات:

موثقة سماعة «١» قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الفأرة تقع فى البئر، أو الطير قال عليه السلام: ان أدركته قبل ان يتنن نزحت منها سبع دلاء، و ان كانت سنورا أو أكبر منه نزحت منها ثلاثين دلوا، أو أربعين دلوا، و ان أنتن حتى يوجد ريح التنن فى الماء نزحت البئر حتى يذهب التنن من الماء.»

و رواية أبى خديجة [١] عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الفأرة تقع فى البئر قال عليه السلام: إذا ماتت و لم تتنن فأربعين دلوا، و إذا انتفخت فيه، و نتنت نزح الماء كله.»

فالإنصاف ان دلالة هذه الطائفة من الروايات على نجاسة ماء البئر بالملاقاة- لا سيما بملاحظة هذه القرائن- مما لا ينبغي التأمل فيها.
(و دعوى): ان شدة اختلاف هذه الاخبار فى تعيين مقدار الدلاء المنزوحه فى نجاسة واحدة قرينة داخلية على ارادة مراتب الاستحباب، لأنها تدل على عدم الاهتمام بشأنها، و حصول العمل بالاستحباب فى كل من المقادير المذكورة.

(مندفعة): بان اختلاف الروايات فى بيان عدد الواجب بالزيادة و النقيصة لا قرينية فى على الاستحباب و إلغاء الوجوب بالمره، بل مقتضى الجمع العرفى بينها هو وجوب الأقل، لعدم المعارض فيه، و استحباب الزائد كما فى تسيحات الركوع و السجود و نحو ذلك.
هذا مضافا الى ان ثبوت

[١] الوسائل ج ١ ص ١٣٨ الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤. و الظاهر انها موثقة، لأن أرجح الأقوال فى ابى خديجة- و هو سالم بن مكرم- انه ثقة. راجع تنقيح المقال ج ٢ ص ٥.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٣٥ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩

.....

الاستحباب التعبدى - على نحو لو أريد طم البئر كان نزع المقدر مستحبا أيضا - بعيد جدا.

الجمع بين الأخبار و عليه فلا بد من الجمع بين هذه الطائفة و التى دلت على الطهارة فإن كان هناك جمع عرفى فهو، و الا فيرجع الى المرجحات السندية من موافقة الكتاب أو مخالفة العامة و ستعرف ان الترجيح مع اخبار الطهارة فيقع الكلام فى المقام الثانى فى الجمع بين أخبار الطهارة و اخبار النزع و حكم نزع المقدرات المنصوصة بناء على القول بالطهارة قيل فى الجمع وجوه. (أحدها): حمل الأمر بالنزع فى هذه الأخبار على الوجوب مع بقاء البئر على الطهارة - كما عن الشيخ فى التهذيب و العلامة فى المنتهى - بتقريب ان الأمر حقيقة فى الوجوب، فيبقى على ظاهره، و لا ينافى وجوب النزع طهارة الماء، و بذلك يجمع بين الطائفتين إبقاء لكل منهما على ظاهرها.

و الجواب عن ذلك: انه ان كان المراد الوجوب النفسى - على نحو لو أريد طم البئر لم يجر ذلك بل كان النزع واجبا ايضا، و أثره ان يكون المخالف فاسقا مستحقا للعقاب كما إذا خالف غيره من الواجبات النفسية - فغير محتمل فى نفسه. و من هنا لم يذكر فى شيء من الأخبار انه من المكلف بذلك، هل هو المالك أو من أوقع النجس فى البئر عينا أو أحد المكلفين كفاية مع أن هذا الأمر كان ما ينبغى التنبيه عليه فى الروايات.

و ان كان المراد الوجوب الشرطى - بمعنى انه يشترط فى حصول الطهارة عن الحدث و الخبث بماء البئر نزع المقدرات و إن كان الماء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠

.....

طاهرا، و كذا يتوقف رفع حرمة الشرب أو استعماله فى المأكول على ذلك - مع انه بعيد ايضا قد صرح فى جملة من الروايات المتقدمة «١» فى الطائفة الأولى بأنه لا- تجب إعادة الوضوء، و لا- غسل الثياب إذا استعمل فيهما ماء البئر التى وقع فيها النجس، و لا يمكن ذلك الا- مع عدم اشتراط الطهارة عن الحدث و الخبث بالنزع، فالحمل على الوجوب بكلا- معنييه غير صحيح و ان كان الوجوب الشرطى أوفق لأصل ظهور الأمر فى الإرشاد فى المقام.

(ثانيها): ان يحمل الأمر بالنزع على الاستحباب جمعا بين الطائفتين نسب ذلك الى مشهور المتأخرين القائلين بالطهارة.

و الجواب عنه: انه ان كان المراد بذلك الاستحباب النفسى فلا يتم إلا إذا كان الأمر بالنزع مولويا أريد به الطلب، إذ مقتضى الجمع العرفى حينئذ ان يصرف عن ظهوره فى الوجوب الى الاستحباب بقريته أخبار الطهارة، كما فى جميع الأوامر المولوية المحمولة على الاستحباب لقريته متصلة أو منفصلة تدل على الترخيص فى الترك. و اما إذا كان الأمر به إرشادا إلى تنجس البئر بملاقاة النجس - كما هو الصحيح - فلا يمكن حمله على الاستحباب لأنه حينئذ بمنزلة الاخبار عن التنجس فتعارض ما دل على الطهارة على وجه المباشرة و لا تكون إحداها قرينة على الأخرى، كى يمكن الجمع بينهما بما ذكر بتقديم ظهور القرينة على ذيهما، فحمل الأمر الإرشادى - الذى هو بمنزلة الحكاية عن النجاسة - على الاستحباب المولوى بقريته أخبار الطهارة ليس من الجمع العرفى. على ان أخبار الطهارة لا تصلح ان تكون قرينة على الاستحباب إذ غاية ما هناك رفع اليد عن ظهور هذه الاخبار فى الحكم

(١) تقدمت فى ص ٢١ و ٢٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١

.....

بالنجاسة، و أما الحكم بالاستحباب فلا، إذ لا- مانع حينئذ من حملها على الوجوب الا من جهة قرينة خارجية. هذا مضافا الى بعد الاستحباب النفسى- فى نفسه- كالوجوب النفسى، إذ يبعد جدا ان يكون أحد المستحبات نزع البثر التى وقع فيها النجس و ان أريد طمها- كما أشرنا.

فيكون المقام نظير ما ورد فى أخبارنا من الأمر بإعادة الوضوء عند القبلة، و مس الفرج، أو الذكر [١] فان ظاهره الإرشاد إلى ناقضية هذه الأمور للوضوء.

و فى بعضها التصريح بأن القىء و الرعاف [٢] ايضا ينقضان

[١] كما فى رواية أبى بصير عن ابى عبد الله-ع- قال: «إذا قبل الرجل مرأة من شهوة، أو مس فرجها أعاد الوضوء» (الوسائل ج ١ ص ١٩٣ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩).

و موثقة عمار عن ابى عبد الله-ع- قال: «سئل عن الرجل يتوضأ، ثم يمس باطن دبره؟ قال: نقض وضوءه، و ان مس باطن إحليله فعليه ان يعيد الوضوء، و ان كان فى الصلاة قطع الصلاة و يتوضأ، و يعيد الصلاة، و ان فتح إحليله أعاد الوضوء و أعاد الصلاة» (الوسائل ج ١ ص ١٩٣ فى الباب المذكور، الحديث ١٠).

و فى الوسائل: يجب حمل الحديثين على التقيء لموافقتهما لها، قاله جماعة من الأصحاب.

[٢] كما فى رواية سماعة قال: «سألته عما ينقض الوضوء؟ قال: الحدث تسمع صوته، أو تجد ريحه، و القرقرة فى البطن إلا شيئا تصبر عليه، و الضحك فى الصلاة و القىء» (الوسائل ج ١ ص ١٨٦ الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١١).

و رواية أبى عبيدة الحذاء عن ابى عبد الله-ع- قال: «الرعاف و القىء و التخليل يسيل الدم إذا استكرهت شيئا ينقض الوضوء، و ان لم تستكرهه لم ينقض الوضوء» (الوسائل ج ١ ص ١٨٧ فى الباب المذكور، الحديث ١٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢

.....

الوضوء فتعارض الأخبار الدالة على عدم ناقضية هذه الأمور «١» و ما دلت على حصر النواقض «٢» فى النوم و الجنابة و ما يخرج من الأسفلين من البول و الغائط و الريح و المنى، إذ لا يمكن حمل تلك الأخبار على استحباب الوضوء بقرينة الإجماع، أو بقرينة الأخبار المذكورة، و إن قيل به، لعدم استعمال الأمر فيها فى الطلب المولوى كى يحمل على الاستحباب جمعا لظهور الأمر فى تلك الأخبار فى الإرشاد إلى الناقضية و قد صرح فى بعضها بذلك كما ذكرنا، و لا يمكن حمله على الاستحباب، فلا محمل له الا التقيء، لموافقته للعام «٣» و كذلك المقام.

و ان كان المراد باستحباب النزع هو الاستحباب الشرطى- بمعنى انه يشترط فى رفع كراهة استعمال ماء البثر التى وقع فيها النجس نزع المقدرات المنصوصة- فهو ايضا ليس بجمع عرفى، لأن ظاهر الأمر فى المقام الوجوب الشرطى- بمعنى اشتراط جواز الاستعمال بالنزع، و هذا هو معنى الإرشاد إلى النجاسة- فالحمل على الاستحباب الشرطى بمعنى ارتفاع كراهة الاستعمال لا يكون جمعا عرفيا.

نعم يمكن الاستدلال على الاستحباب بموثقة أبى أسامة و أبى

(١) كما فى الروايات المتضاربة ذكرها فى (الوسائل ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١ فى الباب ٦ و ٧ و ٩ من أبواب نواقض الوضوء).

(٢) كما فى الروايات المتضاربة ذكرها فى (الوسائل ج ١ ص ١٧٧ و ١٧٩ فى الباب ٢ و ٣ من أبواب نواقض الوضوء).

(٣) راجع المجلد الأول من كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦٦ و ٦٧ و ٧٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣

.....

يوسف «١» عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «إذا وقع في البئر الطير و الدجاجة و الفأرة فانزح منها سبع دلاء قلنا: فما تقول في صلاتنا، و وضوءنا، و ما أصاب ثيابنا؟ فقال لا- بأس به» فإن الأمر بالنزح فيها ليس للإرشاد إلى النجاسة قطعاً- مع ان الواقع في البئر الميتة النجسة من الطير و الدجاجة و الفأرة- لما في ذيلها من التصريح بعدم البأس بالصلاة و الوضوء و ما أصاب الثوب من مائها، لأن نفى البأس عما ذكر لا يصح الا مع طهارة الماء، فلا بد من حمل الأمر بالنزح على الإرشاد إلى رفع القذارة الموجبة لكرهه الاستعمال الا ان ذلك من أجل اتصال القرينة المانعة عن انعقاد ظهور الأمر في الإرشاد إلى النجاسة، و هذا بخلاف الأوامر المطلقة التي انعقد ظهورها في ذلك، لان حملها على الاستحباب بقريته أخبار الطهارة ليس من الجمع العرفي، إذ فرق بين القرينة المتصلة و المنفصلة من هذه الجهة في أمثال المقام، فتدبر. فإذا ثبت الاستحباب في مورد الرواية أمكن دعواه في غيره من النجاسات بعدم القول بالفصل. كما أنه يمكن الاستدلال على ذلك بما ورد «٢» من الأمر بالنزح في الميتة الطاهرة إذا وقعت في البئر- كالوزغة و العقرب و نحوهما- فالميتة النجسة تكون اولى بذلك.

(ثالثها): حمل الأمر بالنزح على الإرشاد إلى مرتبة ضعيفة من النجاسة ترتفع بالنزح، و لا تثبت لها أحكام النجاسة من حرمة الشرب و بطلان الوضوء و الغسل و بقاء نجاسة المغسول و غير ذلك من أحكامها،

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٨ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

(٢) كما في الوسائل ج ١ ص ١٣٧ و ص ١٤٢ الباب ١٩، و الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤

.....

لاختصاص تلك الأحكام بالمرتبة القوية منها، و يحمل ما دل على طهارة ماء البئر على مطلق الطهارة التي تجامع المرتبة الضعيفة من النجاسة جمعاً بين الدليلين بدعوى ان هذا هو الذي يساعده الفهم العرفي في أمثال المقام.

(و فيه): ان هذا في نظر العرف من الجمع بين الضدين، لان أذهان العامة لا تساعد في مثل قولنا هذا طاهر و نجس على حمل كل منهما على مرتبة لا- تنافي الأخرى، بل يعد ذلك من الألغاز، لثبوت التضاد بينهما في نظرهم، فالجمع بينهما بما ذكر يكون من التديقات العقلية التي لا يصار إليها في الخطابات العرفية.

بل يستحيل اجتماعهما عقلاً لو كان المراد الطهارة المطلقة، كما هو ظاهر أدلتها، لأنها لا تجامع و لو مع مرتبة ضعيفة من النجاسة. نعم يمكن تصوير اجتماع مرتبتين خفيفتين منهما، سواء قلنا بأنهما من الأمور الواقعية التي كشف عنها الشارع، أو من الأحكام الشرعية، أما على الأول فواضح. و أما على الثاني فلأنه لا- تضاد في الأحكام بأنفسها- كما ذكرنا في محله- و انما التضاد بينهما إما من ناحية المبدء، أو من ناحية المنتهى، و لا تضاد في المقام من ناحية المبدء كما هو ظاهر، كما انه لا تضاد بينهما من ناحية المنتهى، لاجتماع أحكامهما كما ذكر، و لا ينافي ذلك عدم قابلية الاعتبار للشدة و الضعف لانه لو تمّت كانتا في المعتبر لا في الاعتبار.

ترجيح أخبار الطهارة فتحصل من جميع ما ذكرنا: ان الوجوه التي ذكرت في المقام جمعاً بين الاخبار ليس شيء منها جمعاً عرفياً.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥

.....

و عليه تكون المعارضة باقية على حالها، فلا بد من الرجوع الى المرجحات السندية، و هي - كما قررنا في محله - اثنان، الأول موافقة الكتاب و الثاني مخالفة العامة، و الترجيح في المقام مع اخبار الطهارة، لثبوت المرجحين فيها. أما «الأول» فلموافقتها للكتاب العزيز في قوله تعالى «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» (١) و قوله تعالى «وَيُنزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ كُفْرًا بِهِ» (٢) الا انها مبنية على شمول الآيات الكريمة للطهارة عن الخبث بمعناها الشرعي المصطلح، و قد ناقشنا في أول مباحث المياه (٣) في شمولها لذلك، لعدم ثبوت الاصطلاح المذكور في عصر نزول الآيات فتحمل على إرادة الطهارة بمعناها اللغوية - و هي النظافة - نعم ذكرنا هناك في ذيل الآية الثانية ان شمولها للطهارة عن الحدث مما لا بد منه، لنزولها في وقعة بدر التي احتاج فيها أصحاب النبي صلى الله عليه و آله الى غسل الجنابة و الوضوء، فانزل الله عليهم المطر، ليتطهروا به. على ان الصلاة كانت مشروطة بها من أول تشريعها كما دل عليه آية الوضوء، فإذا تدل الآية الكريمة بالالتزام على طهارة الماء، للملازمة بين كون الماء رافعا للحدث و كونه طاهرا في نفسه، لعدم ارتفاع الحدث بالماء النجس، و بهذا التقريب يتم موافقة اخبار طهارة البئر للكتاب العزيز.

و لو أغمضنا النظر عن ذلك وصلت النبوة إلى (المرجح الثاني) و هو

(١) الفرقان ٢٥: ٤٨.

(٢) الأنفال ٨: ١١.

(٣) في القسم الثاني من الجزء الأول ص ١٠ - ١١، الطبعة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦

.....

مخالفة أخبار الطهارة للعامة (١) فإنهم ذهبوا الى القول بالنجاسة، إما مطلقا كأبي حنيفة، أو مع اشتراط ان يكون ماء البئر أقل من قلتين كالشافعي و أحمد، نعم ذهب مالك الى القول بعدم انفعال الماء من دون تغير مطلقا من دون فرق بين ماله مادة و غيره، و لكن مع ذلك تكون أخبار الطهارة مخالفة له أيضا، لأنها قد دلت على أن سبب اعتصام البئر انما هو وجود المادة، و مفهومه أنه مع انقطاعها تنفعل بالملاقاة إذا لم يكن هناك عاصم آخر كالكرية و مذهب مالك عدم الانفعال مطلقا و لو كان الماء قليلا بلا مادة، فلا يمكن ان تكون في أخبار الطهارة تقيية من شيء من المذاهب الأربعة بخلاف أخبار النجاسة، فتدبر.

و لو أغمضنا النظر عن ذلك ايضا كان المرجح قاعدة الطهارة، لتساقط الاخبار بالمعارضة، إذ لم يثبت عندنا دليل على التخيير - كما ذكرنا في محله.

فظهر مما ذكرنا أنه يشكل الحكم باستحباب النزع من جهة الجمع بين الأخبار، إذ بعد حمل أخباره على التقيية، أو سقوطها عن الحجية بالمعارضة كيف يمكن الاستدلال بها على الاستحباب.

و مما يؤيد صدور أخبار النزع على وجه التقيية ما يلوح من بعضها من إجمال الإمام عليه السلام في الجواب مع اقتضاء المقام للشرح و البيان و ذلك كما في صحيحة ابن بزيع المتقدمة (٢) «فإن قوله عليه السلام: «ينزح دلاء منها» من دون تعيين لعدددها يظهر منه آثار التقيية، حيث أجمل عليه السلام في

(١) ذكرنا المصدر في تعليقه ص ١٥.

(٢) تقدمت في ص ٢٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧

.....

الجواب مع ان المقام كان مقتضيا للبيان، لأن السائل إنما سأل عما يحتاج إليه في مقام العمل، و ما يكون مطهرا للبشر على وجه يمكن الوضوء منها، فلا يمكن حمل الرواية على بيان نوع المطهر، لظهور السؤال في كونه عن المطهر بخصوصياته، دون أصله و نوعه، و أنه هل هو التزح أو غيره؟ فجوابه عليه السلام عن ذلك بقوله: «ينزح دلاء» الشامل بإطلاقه لدلاء ثلاثة- التي هي أقل مراتب الجمع- إعراض عن السؤال تقيّة، إذ لم يقل أحد من الفريقين بكفاية ذلك في مورد الرواية- من البول و الدم و العذرة.

كما ظهر انها ليست من المطلقات التي يمكن تقييدها بدليل منفصل - كما قيل - لأن إيكال القيد و البيان إلى دليل منفصل في مثل ذلك مناف للحكمة، إذ لا يناسب الامام عليه السلام بل كل من كان بصدد بيان الأحكام- كالمفتين- ان يجملوا في جواب مثل هذه الأسئلة التي تقتضى الشرح و البيان في أجوبتها- لا سيما في المكاتبات- إلا إذا كان هناك محذور في ذلك.

و هل هذا الا نظير أن يستفتى العالم فيما يراه مطهرا للثوب المتنجس بالبول- مثلا- فيجب بأنه اغسله بالماء الشامل بإطلاقه للغسل مرة واحدة مع فرض أنه قائل بالتعدد فيه، فان مثل هذا الجواب- مع اقتضاء المقام لبيان الواقع- قبيح لا يصار اليه الا إذا كانت هناك تقيّة في الجواب الحقيقي.

هذا مضافا الى أن نفس هذا الراوى قد روى صحيحته الأخرى التي هي كالصريحة في عدم انفعال ماء البثر، و هي قوله عليه السلام: «ماء البثر واسع لا يفسده شيء الا أن يتغير ريحه، أو طعمه، فينزح حتى يذهب الريح و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨

.....

يطيب طعمه، لأن له مادة» (١) فلو كانت هذه الصحيحة في مقام بيان الحكم الواقعي و أنه النجاسة لوقع السائل في الحيرة، لتناقض الجوابين، و كان عليه أن يسأل الإمام عليه السلام عن رفع مشكلته ذلك مع أنه لم يظهر منه التوقف.

و مثل هذه الصحيحة في ظهور أثر التقيّة عليه قوله عليه السلام في صحيحة على بن يقطين: «يجزيك ان تنزح منها دلاء» (٢) إذ لم يقل أحد بكفاية مطلق الدلاء- الشامل لدلاء ثلاثة- في موردها من الحمامة و الدجاجة و الكلب و الهرة [١].

فتحصل: ان الترجيح يكون مع اخبار الطهارة، و أما (القدح) فيها بأن أعراض مشهور القدماء عنها- و عدم اعتمادهم عليها مع انها قد خرجت على أيديهم، و لا يحتمل خفائها عليهم، و هم أبصر بمعاني الأخبار و بالقرائن المقترنة بها، و مع ذلك رجحوا أخبار النجاسة- يكشف عن اطلاعهم على خلل في أخبار الطهارة خفيت على المتأخرين. (فمردود): بان هذا أشبه بمقالة خطائية، لمنعه كبرى و صغرى، أما الكبرى فلان أعراض المشهور عن رواية معتبرة لا يسقطها عن الحجية- كما مر مرارا- و أما الصغرى فلانه يحتمل ان لا يكون أعراض القدماء عنها لخلل فيها بل كان لترجيح في أخبار النجاسة في نظرهم، إما لكونها موافقة للاحتياط، أو لكونها أكثر عددا، أو من جهة انها أقوى دلالة حتى أنهم تصدوا لتوجيه

[١] المشهور في الحمامة و الدجاجة أن ينزح سبع دلاء، و في الكلب و السنور أربعون دلا.

(٢) تقدمت في ص ٢٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩

.....

أخبار الطهارة بما لا ينافي النجاسة- كما سبق «١»- جمعا بين الطائفتين.

و مما يؤيد القول بالطهارة و ترجيح اخبارها استبعاد نجاسة ماء البئر فيما إذا كان كرا أو أكثر مع ان له مادة، فإنها لو لم توجب مناعة في الماء عن الانفعال بالنجاسة فلا تقتضى انفعالها.

الأخبار الناهية عن اغتسال الجنب في البئر (الطائفة الثانية): ما ورد فيه النهي عن اغتسال الجنب في البئر.

كصحيحة عبد الله بن أبي يعفور، و عنبسة بن مصعب جميعا «٢» عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أتيت البئر و أنت جنب، فلم تجد دلوا، و لا شيئا تعرف به فتيمم بالصعيد، فان رب الماء (خ ل هو) رب الصعيد، و لا تقع في البئر، و لا تفسد على القوم مائهم».

(بدعوى): أن الإفساد ظاهر في التنجيس - كما اعترف به القائل بالطهارة فيما استدل به من الأخبار، كقوله عليه السلام في صحيحة بن

بزيع المتقدمة «٣»: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء» أى لا ينجسه- هذا مضافا الى أن الأمر بالتيمم لا يصح الا مع فرض نجاسة الماء، و

الا فمع وجود ماء طاهر لا يسوغ التيمم، فتدل الصحيحة على تنجس ماء البئر باغتسال الجنب فيها لنجاسة بدنه.

(١) في ص ١٧.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ٩٦٥ الباب ٣ من أبواب التيمم، الحديث ٢، و في الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق ج ١ ص ١٣٠ الحديث ٢٢.

(٣) في ص ١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠

.....

(و يدفعها): أن لفظ «الفساد»- في نفسه- غير ظاهر في النجاسة لا لان له معنيين أو أكثر، من دون قرينة معينة على ارادة بعضها دون

بعض بل لأن له معنى كلياً، و مفهوما عاما تكون النجاسة أحد مصاديقه في نظر الشرع، فلا بد من نصب قرينة في الكلام تدل على

ارادتها منه، و ليس في الرواية ما يصلح لذلك، أما أولا: فلأنه لم يفرض في الرواية نجاسة في بدن الجنب كى يكون ذلك قرينة على

إرادة النجاسة من لفظ «الفساد»، و لا غلبة خارجية توجب الحمل عليها، لأن طهارة بدنه ليس فردا نادرا ينصرف الإطلاق عنه، بل لا

يبعد دعوى العكس، لقله المياها في العصور السابقة، و كان اغتسالهم- غالبا- بالماء القليل حتى في الحمامات، لأخذه من الحياض

الصغار لأنه لم يكن فيها خزانات ماء يدخلها الناس كالمعمولة اليوم، فلا محالة كانوا يضطرون إلى تطهير البدن قبل الغسل لئلا يفسد

الغسل لتنجس الماء بملاقاة البدن (و بالجملة): اغتسال الجنب في البئر مع طهارة بدنه لا يوجب نجاستها الا عند بعض العامة [١]

القائلين بنجاسة الماء المستعمل في رفع الحدث، و سيأتى في الفصل الآتى فساد هذا القول ان شاء الله تعالى. و أما ثانيا: فلانه لو سلم

نجاسة بدن الجنب، و تنجس البئر بدخوله فيها بطل غسله لنجاسة الماء حينئذ بملاقاة بدنه، فكان التعليل ببطلان الغسل اولى من التعليل

بإفساد الماء على القوم، بل هو المتعين، و هذا أقوى شاهد على ان علته النهي عن وقوع الجنب في البئر، و اغتساله فيها ليس تنجس

الماء بذلك، بل شيء آخر، و هو تضرر الغير به، دون الغاسل، فكأن قوله عليه السلام: «و لا تفسد على القوم مائهم» بمنزلة التعليل

للنهي عن وقوعه في البئر، بحيث لو فرض

[١] كأبي حنيفة وأصحابه - كما أشرنا الى ذلك في الجزء الأول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١

.....

عدم مزاحمة الغير بالاعتسال فيها، أما لكونها ملكاله، أو لعدم حق للغير في استعمالها، أو فرض عدم حاجة الناس إليها لصح غسله، لانتفاء علته النهي حينئذ.

فإذا لا بد من حمل الفساد على معنى آخر غير النجاسة، ولا يخلو ذلك من أحد أمرين، إما ارادة تنفر الطباع عن ماء البئر إذا اغتسل فيها الجنب لتنفرها عن الماء الراكد الذي دخل فيه انسان لا سيما إذا اغتسل فيه من الجنابة و ان كان بدنه طاهرا، لأنه لا يخلو - غالبا - من الوسخ والعرق ونحوهما مما يوجب النفرة عن الماء و ان لم يكن نجسا، فلا محالة يمتنع عن استعماله في الأكل والشرب، ونحوهما، وهذا مما يوجب صعوبة الأمر عليهم و يدخلهم الضرر بذلك، وهذا هو المراد من إفساد الماء على القوم و إما ارادة تغييره بالوحد والأوساخ المترسبة في قعر البئر - غالبا - بدخول انسان فيها، فيفسد الماء على القوم ايضا بذلك.

ومما ذكرنا يعلم وجه الأمر بالتييم مع وجود الماء، إذ لا ينحصر وجهه في نجاسة الماء بدخول الجنب فيه - كما توهم في تقريب الاستدلال - بل يكفي فيه مزاحمة حق الغير و لو بإفساد الماء على أحد الوجهين المذكورين - الموجبين لسقوطه عن الانتفاع - فانتقال الفرض الى التيمم انما هو لاستلزام الغسل ضررا على الغير من غير جهة النجاسة. فظهر ان الأمر بالتييم ايضا لا يصلح أن يكون قرينة على ارادة النجاسة من لفظ «الفساد» كما انه غير ظاهر فيها في نفسه. و أما (النقض):

بصحيحه ابن بزيع حيث حملنا لفظ «الفساد» فيها على النجس (فمندفع): بان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢

.....

الموجب لذلك وجود قرائن في تلك الصحيحة أشرنا إليها هناك «١».

الأخبار الناهية عن ماء البئر إذا وقعت فيه الميتة (الطائفة الثالثة): ما دل بمفهومه على ثبوت البأس بماء البئر فيما إذا وقع فيها الميتة النجسة.

كرواية أبي بصير «٢» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع في الآبار؟ فقال: أما الفأرة، و أشباهها فينزح منها سبع دلاء إلا أن يتغير الماء فينزح حتى يطيب، فان سقط فيها كلب فقدرت أن تنزح مائها فافعل، و كل شيء وقع في البئر ليس له دم، مثل العقرب، و الخنافس، و أشباه ذلك، فلا بأس».

فان نفى البأس عن وقوع ما ليس له نفس سائله - كالعقرب و الخنافس و نحوهما - في البئر يدل بمفهومه على ثبوت البأس بوقوع ماله نفس سائله، و ظاهر البأس في المقام النجاسة.

و ربما يناقش: فيها بان ثبوت البأس أعم من النجاسة، لإمكان ارادة الكراهة في الاستعمال.

و يندفع: بأن مناسبة الحكم و الموضوع قرينة على ارادة خصوص النجاسة، لأن ظاهر السؤال عما يقع في الآبار هو السؤال عن تنجس البئر بوقوعه فيها و عدمه، لأنه المهم في نظر السائل دون مجرد الكراهة و حصول القذارة في الماء، إذ المانع عن استعمال مائها فيما هو محل الابتلاء من

(١) في ص ١٦-١٧.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٣٦ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣

.....

الاستعمالات المشروطة بالطهارة هو النجاسة، دون غيرها من الأحكام غير الإلزامية.

نعم يشكل الاستدلال بها من جهة ان مقتضى إطلاق المفهوم ثبوت البأس سواء تغير ماء البئر بوقوع الميته النجسة فيها أم لا، لأن المفهوم تابع للمنطوق في الإطلاق والتقييد، و لم يقيد المنطوق بصورة عدم التغير و عليه فلا بد من تقييد المفهوم بما دل من الروايات المتقدمة على عدم انفعال ماء البئر ما لم يتغير، جمعا بين المطلق والمقيد. و إن أبيت إلا عن الإطلاق فلتكن هذه الرواية كبقية الروايات الدالة على النجاسة المعارضة لاخبار الطهارة، فتحمل على التقييد - بناء على عدم إمكان الجمع بين الطائفتين.

أخبار التباعد بين البئر و البالوعة (الطائفة الرابعة): الأخبار الدالة على لزوم التباعد بين البئر و البالوعة بسبعة أذرع أو خمسة حسب اختلاف الأرض رخاوة و صلابة و اختلاف فوقية البئر أو البالوعة. بدعوى: ان اعتبار التباعد بينهما بالمقادير المذكورة ليس إلا لأجل تنجس البئر بالبالوعة لو كان البعد أقل و الا فلا وجه لاعتبار البعد المخصوص بل في بعضها التصريح بالنجاسة فيما لو كان البعد أقل. (منها): مرسله قدامة بن أبي زيد الجماز «١» عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سألته كم أدنى ما يكون بين البئر و الماء و البالوعة فقال: إن كان سهلا فسبع أذرع، و ان كان جبلا فخمسة أذرع.»

(١) الوسائل ج ١ ص ١٤٥ الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤

.....

(و منها): رواية حسن بن رباط «١» عن ابي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن البالوعة تكون فوق البئر؟ قال: إذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع، و ان كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع من كل ناحية، و ذلك كثير.» و نحوهما غيرهما.

و يدفعها: انه لم ينحصر وجه اعتبار التباعد بالمقادير المذكورة في تنجس البئر بالبالوعة لو كان البعد أقل، إذ من المحتمل ان يكون ذلك لأجل التحفظ على البئر من تغيرها بها، لغلبة النجاسة عليها، فيتنجس بها لا بالملاقاة، أو يكون ذلك من جهة دفع القذارة العرفية الموجبة لتنفر الطباع من دون حصول أى نجاسة أصلا، كما يؤيد ذلك رواية محمد بن القاسم «٢» عن أبي الحسن عليه السلام: «في البئر يكون بينها و بين الكنيف خمسة أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قرب و لا بعد، يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء» فإنها صريحة في عدم تنجس البئر بالبالوعة سواء كانت بعيدة منها أم قريبة ما لم تتغير.

و نحوها رواية أبي بصير «٣» انه قال: «نزلنا في دار فيها بئر إلى جنبها بالوعة ليس بينهما الا نحو من ذراعين، فامتنعوا من الوضوء منها، فشق ذلك عليهم، فدخلنا على أبي عبد الله عليه السلام، فأخبرناه فقال: توضؤا منها، فان لتلك البالوعة مجارى تصب في واد ينصب في البحر» فإنها أيضا تدل على

(١) الوسائل ج ١ ص ١٤٥ الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ و في الباب ٢٤ ج ١ ص ١٤٦ الحديث ٧.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٤٥ الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥

.....

طهارة ماء البئر مع قرب البالوعة منها بنحو ذراعين، فعليه يتعين حمل تلك الروايات على دفع القذارة جمعا.
نعم في حسنة الفضلاء «١» الثلاثة (زرارة و محمد بن مسلم و أبي بصير) التصريح بالنجاسة. كلهم قالوا: «قلنا له بئر يتوضأ منها يجرى البول قريبا منها أ ينجسها؟ قال: فقال: ان كانت البئر في أعلى الوادي يجرى فيه البول من تحتها، فكان بينهما قدر ثلاثة أذرع، أو أربعة أذرع، لم ينجس ذلك شيء، و ان كانت أقل من ذلك نجسها.» و لفظ «النجاسة» في هذه الرواية و ان كانت ظاهرة في إرادة النجاسة المصطلحة الا انه لا يمكن العمل بظاهرها حتى عند القائلين بانفعال ماء البئر، لأن مجرد تقارب البالوعة مع البئر من دون سراية إليها لا يوجب الانفعال باتفاق الأصحاب، و من هنا صرح القائلون بالانفعال بلزوم العلم بالسراية في صورة قرب أحدهما من الآخر فإذا يدور الأمر بين تقيدها بصورة العلم بالسراية، أو حمل النجاسة على معنى القذارة العرفية الموجبة لتنفر الطباع عن الماء و ليس الأول أولى من الثاني.

(و دعوى): ان التحديد المذكور في الروايات إنما هو بلحاظ أن الغالب حصول العلم بالسراية فيما إذا كان البعد أقل من المقادير المذكورة، فيظهر انها بصدد بيان ضابط كلي لحصول العلم بها، فإذا كان البعد بينهما أقل من ثلاثة أذرع أو أربعة يحصل العلم بالسراية، و إذا كان بهذا المقدار أو أكثر فلا علم بها (مجازفة): لا دليل عليها، لإمكان حصول العلم بالسراية فيما إذا كان البعد أكثر من هذا المقدار، و عدم حصوله فيما لو كان أقل. و يؤيد ذلك

(١) الوسائل ج ١ ص ١٤٤ الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦

.....

اختلاف الروايات [١] في مقدار البعد فإنه أقوى شاهد على انها ليست في مقام بيان ضابط كلي لتنجس البئر بالبالوعة، بل هي بصدد بيان أمر راجح لولاه لم يكن مانع عن استعمال الماء. هذا مع إمكان حمل الحسنه على إرادة صورة تغير الماء بالنجاسة فيما إذا كان البعد أقل من ثلاثة أذرع أو أربعة، لأن المنساق منها كثرة النجاسة بجريان البول في قرب البئر و من هنا نهى عليه السلام في ذيلها عن الوضوء بماء البئر فيما إذا استنقع البول كله في الأرض، فإن ذلك مما يوجب تغير الماء، فهذه الحسنه أيضا لا دلالة فيها على انفعال ماء البئر بمجرد الملاقاة، و لو سلم فلا بد من الخروج عن ظاهرها بنفس اخبار التباعد الدالة على الطهارة جمعا، و مع الغض عن ذلك فهي معارضة بالأخبار الدالة على عدم انفعال ماء البئر، و قد عرفت ان الترجيح مع تلك الاخبار، لموافقتهما للكتاب و مخالفتها للعامة، فيكون حال هذه الطائفة حال سائر الأخبار الدالة على نجاسة البئر المحمولة على التقيّة.

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان اخبار طهارة ماء البئر معتبرة السند، و ظاهرة الدلالة. و أما اخبار النجاسة فهي على طائفتين (إحدهما): ما هي صريحة في النجاسة غير قابلة للتأويل فتقع المعارضة بينها و بين تلك الاخبار و الترجيح مع أخبار الطهارة لموافقتهما للكتاب، و مخالفتها للعامة،

[١] راجع الوسائل في الباب المذكور فإن الحسنه قد دلت على اعتبار التباعد بينهما بثلاثة أو أربعة أذرع فيما لو كانت البئر فوق البالوعة بالجهة، و في صورة العكس يعتبر تسعة أذرع.

و في رواية محمد بن سليمان الديلمي انه يكتفى في الصورة الأولى بأذرع، و في الصورة الثانية لا أقل من اثني عشر ذراعاً «ح ٦» و في رواية العلاء انه إذا كان البئر مما يلي الوادي فعشرة أذرع «ح ٨» و قد استظهر منها ان المراد بكونها تلي الوادي يعنى كونها في جهة الشمال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧

.....

فتحمل أخبار النجاسة على التقيء (ثانيتها): ما تكون ظاهرة في ذلك، فيجمع بينها و بين أخبار الطهارة بحملها على إرادة القذارة العرفية الموجبة لتنفير الطباع و من المعلوم اهتمام الشارع بنظافة المياه التي يستعملها الناس، فيكون الأمر بالنزح لأجل دفع هذا الاستقذار العرفي، نظير الأمر بسكب مقدار من الماء الذي وقع فيه فأرة، أو عقرب، أو أشباه ذلك كما ورد في:

رواية هارون بن حمزة الغنوي «١» عن ابي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن الفأرة، و أشباه ذلك يقع في الماء، فيخرج حيا، هل يشرب من ذلك الماء، و يتوضأ منه؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات، و قليله و كثيره بمنزلة واحدة، ثم يشرب منه و يتوضأ منه.».

إذ لا- خلاف في طهارة العقرب، و كذلك الفأرة إذا خرجت من الماء حيا، فليس أمره عليه السلام بالسكب الا لدفع الاستقذار عن سطح الماء، فإذا سكب منه مقدار ارتفع ذلك، كما انه بنزح دلاء من البئر يخرج الماء الذي في سطحها، إذ التنفير في أمثال هذه الموارد يكون- غالبا- عن سطح الماء لا- عن جميعه فيزول بإزالة ما عليه من السطح الظاهر. و أما (دعوى): انه لا- يمكن الالتزام بالطهارة، لمخالفته لإجماع القدماء على القول بالنجاسة (فمندفعة): بأن الإجماع التعبدى في المقام معلوم العدم، إذ القائلون بالنجاسة انما يستدلون بالأخبار الدالة على ذلك، و يأولون أخبار الطهارة، و لا أقل من احتمالها، و معه لا حجية لمثل هذا الإجماع، بل لا بد من ملاحظة سند المجمعين، أو ما يحتمل استنادهم إليه.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٣٨ الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨

.....

فروع بقيت فروع تبتنى على القول بانفعال ماء البئر لا بأس بالإشارة إلى بعضها:

طهارة آلات النزح بالتبع (الأول): لو قلنا بانفعال ماء البئر فهل يطهر آلات النزح- كالدلو و الرشاء- و ثياب الناظر، و بدنه، و نحو ذلك مما جرت العادة بملاقاة ماء البئر عند النزح- كأطراف البئر- تبعا لطهارة البئر بتمام النزح؟ صرح جمع من الأصحاب بحصول الطهارة التبعية لها، و هو الصحيح، و لا بد من إخراج ما لم تجر العادة بإصابة ماء البئر له عند النزح، كثوب المار على البئر حينه، و نحو ذلك، فان محل الكلام انما هو المباشر للنزح، و ما ينزح به و نحوهما مما جرت العادة بإصابة الماء له لا مطلقا.

و يستدل على ذلك بوجوه (أحدها): ما عن المحقق في المعتمد في حكم الدلو من انه لو كان نجسا بعد انتهاء النزح لم يسكت عنه الشارع. و هذا الوجه صحيح متين، و هو كما يجرى في الدلو يجرى في غيره مما جرت العادة بملاقاة ماء البئر له عند النزح، كالرشاء، و ثوب الناظر، و يده، و نحو ذلك، لكثرة الابتلاء بهذه الأمور عند عامة الناس، فلو كانت نجسة لزم التنبيه عليه مع انه لم يرد في شيء

من الروايات التعرض لذلك، سؤالاً و جواباً و عدم البيان في مقام الحاجة- لا سيما إذا كانت شديدة- دليل على عدم النجاسة و انها تطهر بتبع طهارة البئر.

(ثانيها): ما عنه أيضا من ان استحباب نزع الزائد على المقدار

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩

.....

الواجب دليل على عدم نجاسة الدلو. بيان ذلك: انه قد اختلفت الروايات في عدد الدلاء المنزوحة في بعض النجاسات بالزيادة و النقصان، فجمعوا بينها بحمل الأقل على الواجب، و الزائد على الاستحباب، فلو بقي الدلو على نجاسته بعد تمام النزع الواجب لتنجس البئر ثانيا بملاقاة الدلو عند نزع المقدار المستحب، فيلزم تطهيرها ثانيا بالنزع المقدر لها، فإذا لا يمكن العمل بالاستحباب، و كان جعله لغوا محضاً. (و دعوى): إمكان العمل به بتطهير الدلو بعد النزع الواجب خارج البئر، ثم إدلاؤه في البئر لنزع المستحب (مردودة): بأن الناظر في الروايات يقطع بخلافه، إذ لو كان الأمر كذلك لزم بيانه. و هذا الوجه كسابقه في غاية المتانة إلا انه لا يختص بالدلو بل يجري في مطلق آلات النزع- كالرشا- إذا جرت العادة بملاقاتها لماء البئر عند النزع المستحب.

(ثالثها): ما ذكره في الحدائق «١» من التمسك بأصالة البراءة عن وجوب تطهير هذه الأشياء بعد تمام النزع، لعدم ورود حكم ذلك في شيء من الروايات. و ضعفه ظاهر، إذ لا مجال للتمسك بالأصل مع وجود عمومات أدلة الانفعال، فلا بد في إزالة النجاسة من ورود المطهر إلا ان يدل دليل خاص على عدم الحاجة إليه، كما عرفت وجوده في المقام.

ثم انه على القول بعدم انفعال البئر، و تخصيص النجاسة بصورة التغير لا يسعنا القول بالطهارة التبعية فيما ذكر لو زال تغيرها بالنزع، لعدم تمامية الوجهين في هذه الصورة، إذ لا يكثر الابتلاء بذلك بمثابة يكون سكوت الشارع مخلاً بالعرض. كما ان اختلاف الروايات في المقدرات انما هو في

(١) ج ١ ص ٣٧٢-٣٧٣ طبع النجف عام ١٣٧٦ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠

.....

النجاسة بالملاقاة لا بالتغير، فلا يتأتى الوجه الثاني أيضا، فإذا لا بد من الجرى على طبق القاعدة الأولى من الحكم ببقاء نجاسة الملاقى لماء البئر من آلات النزع و ثياب النازح و نحوها.

النزع التدريجي و الدفعي (الفرع الثاني): هل يعتبر في طهارة البئر- على القول بانفعالها- نزع الدلاء تدريجاً، أو يكفي إخراج الماء بأي وجه اتفق كأن ينزع بدلو كبير يسع عدد الدلاء الصغيرة، أو يسحب الماء بالمكائن، و نحو ذلك مما يمكن إخراج المقدر به دفعة واحدة، أو يفصل بين النجاسة بالملاقاة، فيجب النزع بالدلاء تدريجاً الا- ان يجب نزع الجميع، و بين النجاسة بالتغير فيكفي مطلق الإخراج.

الأظهر هو الثالث، أما في صورة التغير فظاهر، إذ المقصود زواله بالامتزاج بما يخرج من المادة، كما يظهر من قوله عليه السلام في صحيحة ابن بزيع: «فينزع حتى يذهب الريح، و يطيب طعمه، لأن له مادة» بل قد عرفت سابقاً ان الظاهر من الصحيحة هو ان المطلوب زوال التغير بأي وجه كان، و لو بعلاج، أو من قبل نفسه. لأن المجعول غاية للنزع انما هو ذهاب الريح و طيب الطعم، و عليه لا محذور في سحب ما يزيل تغيره دفعة، أو دفعتين بأنبوب أو دلو كبير و نحوهما، و هكذا لو قلنا بلزوم نزع الجميع في صورة التغير، أو كان

المقدر في النجاسة بالملاقاة نرح الجميع - كما في بعض النجاسات [١]- إذ العبرة حينئذ بإخراج جميع الماء و إعدامه و لو بالغور في الأرض، و تجدد ماء البئر من المادة. و يلحق به ما كان المقدر فيه نرح مقدار

[١] كالمسكر، و الفقاع، و المنى، و أحد الدماء الثلاثة، و موت البعير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١

.....

كر من الماء، إذ المقصود فيه إخراج هذا المقدار.

و أما في صورة التنجس بالملاقاة و لزوم نرح مقدار خاص (فربما يقال): ان المقصود أيضا نرح المقدار المعين - كأربعين دلوًا - و هو حاصل بمطلق الإخراج، كالنرح بدلوا يسع هذا العدد مرة واحدة. و التحديد بالعدد في الروايات انما هو للانضباط، و حصول العلم بخروج المقدار لا لخصوصية فيه (و يردده): انه لا قطع لنا بذلك، لاحتمال ان يكون لتكرر النرح دخل في حصول الطهارة، لأن الماء يخرج من المادة شيئًا فشيئًا بالمقدار الذي يؤخذ منها بالدلاء، و يختلط بماء البئر تدريجًا، فيستهلك الماء القدر بالامتزاج بالماء النظيف على هذا النحو، و هذا بخلاف ما لو أخذ من البئر مقدار أربعين دلوًا - مثلًا - مرة واحدة، فإنه لا يخرج من المادة دفعةً هذا المقدار كي يستهلك فيه الماء القدر، و من الجائز دخل الكيفية المزبورة في حصول الطهارة الشرعية، فمقتضى الجمود على ظاهر الروايات الواردة في نرح المقدرات هو تعدد النرح بالعدد المعين - كأربعين و الخمسين و نحوهما - عم لا عبرة بخصوص ما يسمى دلوًا عرفًا أو لغةً، بل يكفي مطلق ما يسع هذا المقدار من الماء - كالقدر و نحوه - تعيين دلاء النرح (الفرع الثالث): هل للدلو الذي ينرح به تقدير خاص؟ فعن بعضهم الاكتفاء بما يعتاد على تلك البئر إذا كان مما يستقى به في البلد غالبًا، و عن آخرين اعتبار ان يكون ثلاثين رطلا، و عن الجعفي أنه أربعون رطلا. و يمكن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢

.....

الاستدلال له بما في الفقه الرضوي [١] من اعتبار الدلاء الهجرية - و هي أربعون رطلا - الا انه قد مر مرارا ضعف رواياته، بل لم يعلم كونه روايةً فالصحيح عدم اعتبار تقدير خاص، بل يكفي أقل الدلاء المتعارفة، لصدق الدلو عليه عرفًا، كما هو الحال في جميع المقدرات المختلفة بالزيادة و النقصان، فان الضابط الكلي فيها هو الأخذ بأقل المتعارف، كما في تقدير المسافة بالإقدام على ما مر (٢).

تطهير البئر بالمياه العاصمة (الفرع الرابع): هل تختص البئر - على القول بانفعالها - بمطهرية النرح، أو يكفي في تطهيرها اتصالها بالمياه العاصمة - كالكر و الجارى و المطر - على ما هو الحال في سائر المياه المتنجسة؟ قولان: فعن المشهور طهرها بغير النرح من المطهرات، و عن جملة آخرين طهرها بالنرح خاصة، و هو الأظهر، إذ لا - عموم في سائر المطهرات بحيث يشمل البئر، بمعنى انه ليس في أدلة مطهرية الجارى أو الكر أو المطر عموم أو إطلاق يشمل المقام، لأن العمدة في الاكتفاء في تطهير الماء المتنجس باتصاله بالعاصم هو عموم التعليل المستفاد من قوله عليه السلام في صحيحه ابن بزيع (٣) «لأن له مادة» فإننا قد ذكرنا انه يستفاد منه ان الاتصال بمطلق العاصم كاف في رفع نجاسة

[١] في الفقه الرضوي ص ٥ «و إذا سقط في البئر فأرة، أو طائر، أو سنور، و ما أشبه ذلك فمات فيها، و لم يتفسخ نرح منه سبعة أدل

من دلاء هجر- و الدلو أربعون رطلا-».

(٢) في الجزء الأول: القسم الثاني ص ١٨٤- الطبعة الثانية.

(٣) تقدمت في ص ١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣

و نزع المقدرات في صورة عدم التغير مستحب (١) و أما إذا لم يكن له مادة

الماء الممتنجس، فلو قطعنا النظر عن هذه الصحيحة لم يبق في البين ما يصح الاستدلال به على كفاية الاتصال بالمياه العاصمة في تطهير البئر، إذ القائلون بانفعالها لم يعتمدوا على هذه الصحيحة من جهة إعراض مشهور القدماء عنها، فارتكبوا فيها ضرورا من التأويل كما سبق «١» و عليه فينحصر مطهر البئر في النزع لا- غير. نعم لو فرض استهلاك ماء البئر في الماء العاصم، كما إذا اتصل بالجاري على نحو صار جزءاً منه، أو القى عليها أكرار من الماء و كانت هي كرا أو أقل بحيث خرجت عن إطلاق الاسم عليها تطهر بذلك، إلا ان هذا خروج عن محل الكلام.

و هناك فروع آخر مترتبة على القول بتنجس البئر لا يهمننا التعرض لها بعد ظهور فساد هذا القول، و ان الأقوى هو القول بالاعتصام. استحباب النزع

(١) القول باستحباب النزع يبتنى على حمل الأمر به في الأخبار على ذلك جمعا بينها و بين ما دل على اعتصام البئر، إلا انه قد ذكرنا «٢» في ذيل تلك الأخبار ان ظاهر الأمر بالنزع هو الإرشاد إلى نجاسة البئر و مطهريه النزع- كما في أمثاله- فلا يمكن حمله على الاستحباب لعدم كونه من الأوامر المولوية القابلة للحمل على الاستحباب جمعا بينها و بين ما دل على الترخيص، و من هنا حملناها على التقيّة، لعدم إمكان الجمع العرفي فيها، و

(١) في ص ١٧.

(٢) في ص ٢٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤

نابعة فيعتبر، في عدم تنجسه الكرية (١) و ان سمى بئرا، كالأبار التي يجتمع فيها ماء المطر و لا ينبع لها.

[مسألة ١) ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله]

(مسألة ١) ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله و لو من قبل نفسه (٢)

عليه لا وجه للحكم باستحباب النزع مولويا. نعم الاستحباب الشرطي بمعنى اشتراط دفع القذارة بالنزع لا محذور فيه كما سبقت «١» استفادته من بعض الأخبار.

البئر بلا مادة

(١) لأنه من الماء الراكد، فينفع بالملاقاة إذا كان أقل من الكرة، و مجرد تسميته بئرا لا أثر له في عدم الانفعال، لأن المستفاد من التعليل في صحيحة ابن بزيع ب «ان له مادة» أن الملاك في اعتصام البئر كونها ذا مادة لا مجرد تسميتها بئرا.

نجاسة البثر بالتغير

(٢) لأن العبرة بزوال التغير بأى وجه اتفق. و لا دخل للنزح أو غيره فى ارتفاع النجاسة، لأن العاصم لماء البثر - على القول باعتصامه - انما هو وجود المادة، فإذا ارتفع المانع - وهو التغير - بأى وجه كان أثر المقتضى أثره. و أما ما ورد فى صحيحة ابن بزيع و غيرها من الروايات من الأمر بالنزح الى ان يزول التغير يستفاد منها - بحسب الارتكاز العرفى - ان النزح

(١) فى ص ٣١ - ٣٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥

فضلا عن نزول المطر عليه، أو نزحه حتى يزول، و لا يعتبر (١) خروج ماء من المادة فى ذلك.

[مسألة ٢) الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال]

(مسألة ٢) الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال (٢) بكر طاهر، أو بالجارى، أو النابع غير الجارى و ان لم يحصل الامتزاج على الأقوى، و كذلك بنزول المطر.

مقدمة لزوال التغير لا ان له دخلا فى ارتفاع النجاسة.

(١) لأن الظاهر من قوله عليه السلام فى الصحيحة: «لأن له مادة» كفاية الاتصال بها - سواء تجدد خروج الماء منها أم لا - بإطلاق التعليل يشمل صورة عدم الخروج أيضا.

كيفية تطهير المياه

(٢) لوجوه سبقت «١» على وجه التفصيل فى الفصل الأول من مباحث المياه تدل على كفاية الاتصال بالعاصم فى تطهير الماء المتنجس من دون اعتبار الامتزاج، عمدتها عموم التعليل فى صحيحة ابن بزيع لظهور ماء البثر بعد زوال تغيره ب «أن له مادة» الشامل لمطلق العاصم بعد إلغاء خصوصية مادة البثر بمقتضى الفهم العرفى، و الشامل بإطلاقه لصورة عدم الامتزاج، و قد سبق «٢» بعض الكلام فى ذلك فى تطهير الماء المتنجس بالمطر أيضا.

(١) فى ذيل «مسألة ١٣» من الفصل الأول فى الجزء الأول: القسم الثانى ص ٧٨ - ٨٣.

(٢) فى ذيل «مسألة ٢» ص ٢٢٥ - ٢٢٧ من الجزء الأول: القسم الثانى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦

[مسألة ٣) لا فرق بين أنحاء الاتصال فى حصول التطهير]

(مسألة ٣) لا فرق بين أنحاء الاتصال (١) فى حصول التطهير، فيطهر بمجرد و ان كان الكر المطهر - مثلا - أعلى و النجس أسفل، و على هذا فإذا ألقى الكر لا يلزم نزول جميعه، فلو اتصل ثم انقطع كفى. نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل، و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر الفوقانى بهذا الاتصال.

[مسألة ٤) الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر]

(مسألة ٤) الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر (٢) و لا يلزم صب مائه، و غسله.

(١) أى سواء تساوى سطح الماء النجس مع سطح الطاهر أم اختلفا، أما فى صورة التساوى فلا إشكال فى كفاية الاتصال، لما دل على ان مجرد الاتصال بالعاصم كاف فى حصول التطهير- كما أشرنا إليه آنفا- و أما فى صورة علو المطهر فقد سبق «١» فى بحث ماء الحمام ان تقوم السافل بالعالى و ان كان على خلاف المرتكز العرفى، إلا ان النصوص الواردة فى ماء الحمام قد دلت على دفع هذا الارتكاز و التعبد بتقومه به دفعا و رفعا كما أوضحنا الكلام فيه هناك و أما فى صورة العكس، و علو الماء المتنجس فلا دليل على تقوم العالى بالسافل، لتعددتهما بنظر العرف، و عدم ورود تعبد بالوحدة من الشرع فى هذه الصورة، كما سبق الكلام فى ذلك فى بحث ماء الحمام أيضا.

(٢) أى نفس الكوز، و أما الماء النجس الذى فيه فهو كغيره من المياه النجسة، و قد سبق منه «قده» انه يكفى فى تطهيرها مجرد الاتصال بالعاصم من دون حاجة الى الامتراج، فلا موجب للتكرار، و أما نفس الكوز فيطهر بالغمس فى الماء الكثير- كالحوض- كما أفاد، لشمول إطلاقات أدلة الغسل

(١) فى ص ٢٣٧- ٢٤٠ من الجزء الأول: القسم الثانى- الطبعة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧

[مسألة ٥) الماء المتغير إذا القى عليه الكر فزال تغيره به يطهر]

(مسألة ٥) الماء المتغير إذا القى عليه الكر فزال تغيره به يطهر (١) و لا حاجة الى إلقاء كر آخر بعد زواله. لكن بشرط (٢) ان يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال أجزائه، و عدم تغيره.
فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس، أو تفرق بحيث لم يبق مقدار

للغسل مرة واحدة، و لا حاجة الى صب ما فى الكوز لانه يطهر بالاتصال بالحوض، و يصدق الغسل بالماء الطاهر على المجموع. و أما ما ورد من الأمر بغسل الأواني ثلاث مرات، فى موقفة عمار «١» فسيأتى فى محله انه مختص بالماء القليل.

(١) لعموم التعليل الوارد فى صحيحة ابن بزيع- التى هى العمدة فى كفاية الاتصال بالعاصم فى تطهير المياه النجسة- لأن المستفاد منها ان الاتصال بالمادة سبب للطهارة، و ان التغير مانع عن تأثيرها بحيث إذا ارتفع أثر المقتضى أثره من دون فرق فى ذلك بين ان يكون زوال التغير مقارنة للاتصال أو كان قبله. و مورد الصحيحة و ان كان بقاء الاتصال الى ما بعد زوال التغير إلا انه لا يكون مخصصا لعموم التعليل، و عليه يطهر الماء المتغير إذا زال تغيره بإلقاء كر عليه، لتقارن الزوال مع الاتصال بالعاصم، و لا دليل على لزوم سبق زوال التغير، بل مقتضى الإطلاق المذكور عدمه.

(٢) و لا بد من اشتراط أمر آخر زائدا على الأمرين المذكورين فى المتن و هو زيادة المطهر على الكر بمقدار يكون الباقي بعد زوال التغير عن الملقى و الملقى اليه كرا تاما، لأن مقدارا منه يتغير بإلقائه على الماء المتغير لا- محالة، فلا بد من فرض زيادته على الكر بالمقدار المذكور.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٤ الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨

الكر متصلًا باقيا على حاله تنجس و لم يكف في التطهير. و الأولى إزالة التغير أولا ثم إلقاء الكر، أو وصله به.

[مسألة ٦) تثبت نجاسة الماء - كغيره - بالعلم]

(مسألة ٦) تثبت نجاسة الماء - كغيره - بالعلم (١)

كيف تثبت نجاسة الماء؟ ١- ثبوتها بالعلم

(١) الأقوال فيها ثلاثة. المشهور ثبوتها بالعلم، و ما يلحق به من الأمارات المعتمدة، كالبيئ، و خبر العدل، و نحوهما. و عن ابن البراج انه اقتصر في طريق ثبوتها على العلم، و أنكر ثبوتها حتى بالبيئ التي هي أقوى الأمارات، و عن الشيخ في النهاية و ابى الصلاح الحلبي القول بثبوتها بمطلق الظن، سواء حصل من أماره شرعية أم من غيرها من الأسباب.

ثبوتها بالأمارات الشرعية و الصحيح هو ما ذهب اليه المشهور المدعى عليه الإجماع - كما سيتضح ان شاء الله تعالى - و أما القولان الآخران فيبين مفترط و مفرد، إذ لا ينحصر طريق إثبات النجاسة في العلم، كما انه لا يجوز الاكتفاء بمطلق الظن في إثباتها لأن حالها حال سائر الموضوعات الخارجية. و ليعلم ان محل الكلام إنما هو حدوث النجاسة لا بقائها، إذ لا خلاف بينهم في حجية استصحاب النجاسة حتى عند القائل باعتبار العلم في إثباتها، فلو علم بالحدوث و شك في البقاء جرى الاستصحاب بلا كلام بينهم. كيف و قد ادعى المحدث الأسترآبادي الإجماع على حجية الاستصحاب في الموضوعات.

و توضيح الحال في المقام إنما يتم بذكر أدلة كل من القولين الآخرين و تزييفها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩

.....

القول بثبوت النجاسة بمطلق الظن استدلال الحلبي على ما ذهب اليه من حجية مطلق الظن في إثبات النجاسة بابتناء الشرعيات على الظن، و قبح ترجيح المرجوح على الراجح، كما استدلل له أيضا بجملة من الاخبار التي يستظهر منها الاكتفاء بالظن في إثباتها كالأخبار الناهية عن الصلاة في الثوب المشتري من النصراني [١] أو الذي أعاره [١] ممن يشرب الخمر حتى يغسله، إذ ليس ذلك إلا من جهة أنه مظنة النجاسة، لأنه في معرض ملاقاته بدن الكافر، أو شارب الخمر مع الرطوبة - غالباً.

(و فيه): أما دعواه ابتناء الشرعيات على الظن فان كان مراده بذلك انه لا يعتبر خصوص العلم في الشرعيات فهو و إن كان صحيحاً، إلا انه لا- تترتب عليه حجية مطلق الظن و لو كان من غير طريق معتبر لا في الأحكام، و لا في الموضوعات، بل غاية ما يترتب على ذلك حجية الظنون الخاصة. و ان كان مراده حجية مطلق الظن في الشرعيات فممنوع جداً، لعدم قيام دليل على ذلك إلا في خصوص الصلاة و القبلة. نعم لو تم دليل الانسداد

[١] كصحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (في حديث) قال: سألته عن رجل اشترى ثوبا من السوق للباس لا يدري لمن

كان هل تصلح الصلاة فيه؟ قال: ان كان اشتراه من مسلم فليصل فيه، و ان اشترى من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله» (الوسائل ج ٢

ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث (١).

[١] كصحيحه عبد الله بن سنان قال: «سأل أبي أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل اللحم البحري «الجرى خ ل» و يشرب الخمر فيرده أ يصلى فيه قبل ان يغسله؟ قال: لا يصلى فيه حتى يغسله» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٩٥ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠

.....

- كما تم عند بعض المتأخرين - كان الظن حجة مطلقا، إلا- انه يتم في خصوص الأحكام الشرعية دون الموضوعات الخارجية، كالطهارة و النجاسة، و عليه لا ترفع اليد عن استصحاب الطهارة ما لم تقم أماره معتبره على خلافه.

و منه يعلم الجواب عما ذكره من قبح ترجيح المرجوح، إذ لا- قبح فيه إذا كان لحجة معتبره من أصل أو اماره، بل هو من ترجيح الراجح، و أما الاخبار المذكوره فهي معارضه في خصوص موردها بأقوى منها دلالة و أكثر عددا [١].

بل في بعض الروايات [١] التصريح بعدم اعتبار الظن بالنجاسة

[١] و قد وردت روايات كثيرة صريحه في جواز لبس الثياب التي تعملها المجوس، و النصرى، و اليهود، و الصلاة فيها من دون غسل. (منها) رواية معاوية ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريه يعملها المجوس، و هم أحياء «إجناب خ ل» و هم يشربون الخمر، و نساؤهم على تلك الحال، ألبسها و لا اغسلها و أصلى فيها؟ قال: نعم. قال معاوية: فقطعت له قميصا و خططته و فتلت له أزرارا و رداء من السابري ثم بعثت بها إليه في يوم جمعه حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج بها الى الجمعة» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

و نحوها غيرها في نفس الباب المذكور، فراجع الحديث ٢ و ٣ و ٥ و ٧ و ٩ و في الباب ٨٤ الحديث ٣.

و قد ورد أيضا جواز الصلاة في الثوب الذي أعاره الذمي من دون غسل. كصحيحه عبد الله بن سنان قال: «سأل أبي أبا عبد الله -ع- و انا حاضر انى أعير الذمي ثوبى و انا اعلم انه يشرب الخمر، و يأكل لحم الخنزير فيرده على فأغسله قبل ان أصلى فيه؟ فقال أبو عبد الله -ع-: صل فيه و لا- تغسله من أجل ذلك فإنك أعرتة إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه فلا بأس ان تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجسه».

(الوسائل ج ٢ ص ١٠٩٥ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

[١] كحسنه الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه منى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١

.....

فمقتضى الجمع بينها حمل تلك إما على الاستحباب، كما يستظهر من بعض الاخبار [١] أو على حصول العلم بالنجاسة في موردها أو على الاحتياط.

فظهر أن القول باعتبار الظن مطلقا ضعيف غايته.

القول باعتبار خصوص العلم و أما القول باعتبار خصوص العلم في إثبات النجاسة- كما ذهب إليه ابن البراج- فاستدل القائل به بأن الطهارة معلومه بالأصل، و شهادة الشاهدين لا تفيد إلا الظن، فلا يترك المعلوم بالمظنون. و يمكن الاستدلال له بالأخبار الدالة على

عدم ثبوت النجاسة إلا بالعلم، كقوله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر، فإذا علمت فقد قدر و ما لم تعلم فليس عليك»
«١» وقوله عليه السلام: «الماء كله طاهر حتى يعلم انه

فليغسل الذي أصابه فإن ظن أنه أصابه منى و لم يستيقن و لم ير مكانه فلينضحه بالماء.» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات الحديث ٤).

و صحيحة زرارة قال: «قلت له أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شيء من منى - الى ان قال - فان ظننت انه قد أصابه و لم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئاً ثم صليت فرأيت فيه؟ قال: تغسل و لا تعيد الصلاة قلت: لم ذلك؟ قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك أبدا.» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٣ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

[١] كرواية ابي على البزاز عن ابيه قال: «سألت جعفر بن محمد - ع - عن الثوب يعمله أهل الكتاب أصلى فيه قبل ان يغسل؟ قال: لا بأس و ان يغسل أحب إلى» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، الحديث ٥).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢

.....

قدر» «١» وقول أمير المؤمنين عليه السلام: «ما أبالى أبول أصابنى أو ماء إذا لم أعلم» «٢».

(و الجواب): أما عن الدليل الأول فبأن الطهارة الثابتة بالأصل إنما هي طهارة ظاهرية ثابتة للشاك بالاستصحاب، أو بقاعدة الطهارة، و مع فرض حجية البيئنة يرتفع موضوع الأصل، لأنها إحراز تعبدى و إلا - فلا - تتقدم على شيء من الأصول، و قل مورد لم يكن على خلافها أصل.

و أما عن الدليل الثانى - أعنى الإخبار - فبان العلم المجعول غاية للطهارة فى مثل هذه الروايات علم طريقي لا - موضوعى. فتقوم الأمارات - البيئنة و خبر العدل و نحوهما - مقامه، لحكومة أدلتها على مثل ذلك، كما حرر فى محله فىكون حال العلم المجعول غاية للطهارة الظاهرية كحال العلم المجعول غاية للحل الظاهرى بقوله عليه السلام: «كل شيء يكون فيه حرام و حلال فهو لك حلال ابدا حتى تعرف الحرام منه.»

[١] فى انه علم طريقي يقوم مقامه الأمارات و الأصول المحرزة. و إلا لانسد باب استنباط

[١] الوسائل ج ١٦ ص ٤٩٥ الباب ٦٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٢، مع تصحيح فى عدد أبواب الكتاب.

و مثله خبر عبد الله بن سليمان المروى فى الوسائل ج ١٧ ص ٩٠ الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة، الحديث ١. و خبر معاوية بن عمار، الحديث ٧ فى نفس الباب ص ٩٢. و يقرب من هذا المضمون روايات أخر فى البابين المذكورين، و فى الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجارة ج ١٢ ص ٥٩.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٠ الباب ١ من أبواب الماء المطلق: الحديث ٥.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣

و بالبيننة (١).

الأحكام الشرعية، لعدم العلم الوجداني بها إلا في موارد قليلة، فظهر مما ذكرنا انه كما تثبت النجاسة بالعلم الوجداني تثبت بالعلم التعبدى أيضا، فإذا لا بد من ملاحظة ما ثبت اعتباره شرعا، و هي أمور. منها البيننة - كما يأتي.

٢- ثبوت النجاسة بالبيننة

(١) قد عرفت آنفا انه لا- ينحصر طريق ثبوت النجاسة بالعلم، كما انه لا تثبت بمطلق الظن، بل الصحيح - كما هو المشهور - ثبوتها بالعلم و بالأمارات المعتمدة شرعا. (منها): البيننة، و هي حجة بلا اشكال، و إن خالف فيها بعضهم. و يقع الكلام في مدرك ذلك، و يستدل على حجيتها بأمور:

(أحدها): الإجماع - كما حكي عن النراقي و غيره - (و فيه): انه لم يعلم كونه إجماعا تعديدا، لاحتمال استناد المجمعين إلى سائر الوجوه الآتية، على انه يمكن المناقشة في تحققه، لوجود المخالف، و هو ابن البراج، فإنه نفى حجية البيننة في المقام - كما عرفت - بل حكي الخلاف عن الشيخ و القاضي و الكاتب أيضا، فدعوى الإجماع في المقام ضعيف من وجهين.

(ثانيها): الأولوية القطعية المستفادة من حجية البيننة في موارد الخصومات. و تقريبه أن يقال: انه لا اشكال و لا خلاف في حجيتها في تلك الموارد مع معارضتها لقول صاحب اليد و يده، ففي غير موارد الخصومات السالمة عن المعارض تكون حجة بالأولوية القطعية، و بهذا التقريب أراد القائل دفع ما أورد على عموم حجية البيننة بحيث يشمل المقام، لعدم وجود عموم في ذيلها، لان قوله صلى الله عليه و آله: «إنما أفضى بينكم بالبينات و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤

.....

الايمان» (١) لا عموم فيه يشمل جميع الموضوعات الخارجية، و إنما هي مختصة بالخصومات و القضاء فيها، فدفع هذا الإيراد بالوجه المذكور. و إن شئت فقل في تقريبه: ان المتتبع في موارد اعتبار البيننة لا يشك في عدم مدخلية خصوصيات تلك الموارد فيها، بل العبرة بكونها طريقا الى الواقع تعبدنا الشارع بها من دون لحاظ خصوصية في موردها. نعم أضاف قيودا في بعض المقامات لمصالح هناك، ككون الشهود أربعة في الزنا، و كون الشاهدين رجلين في الهلال، و هذا غير المبحوث عنه في المقام من ثبوت النجاسة بها.

(و فيه): منع واضح، إذ لا قطع بالأولوية، لأننا نحتمل أن تكون حجية البيننة في مورد الخصومة لأجل قطع النزاع، و فصل الخصومة بها، إذ لولاها لاختل النظام، و وقع الهرج و المرج بين الناس، و من هنا كان اليمين حجة في باب المرافعات دون غيرها من الموضوعات، إذ لا نحتمل حجية اليمين في إثبات مثل النجاسة، و نحوها، فمن الجائز أن لا يكون الملاك في حجية البيننة مجرد طريقتها و كشفها عن الواقع، لوجود مزية أخرى فيها كما ذكرنا فيكون حال البيننة حال اليمين في عدم إمكان التعدي بها عن باب المرافعات.

(الوجه الثالث): رواية مسعدة بن صدقة (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعتة يقول: كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه، فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته، و هو سرقة، و المملوك عندك لعله حرّ قد باع نفسه، أو خدع فبيع قهرا، أو

(١) الوسائل ج ١٨ ص ١٦٩ الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم و الدعاوى، الحديث ١ صحيحة هشام بن الحكم.

(٢) الوسائل ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٥

.....

امرأة تحتك، و هي أختك أو رضيعتك. و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البيئته». فإنها قد دلت على انه لا رافع للحلية الثابتة في الأمثلة المذكورة فيها- الثوب و المملوك و الزوجة- إلا العلم بالخلاف، أو قيام البيئته عليه، إلا أن هذه الموارد ذكرت من باب المثال، لصراحة قوله عليه السلام في ذيلها: «و الأشياء كلها على هذا». في عموم الحكم، فان كلمة «الأشياء» جمع محلي باللام و هو يفيد العموم- لا سيما إذا أكدت بلفظة «كل»- فتدل الرواية على ثبوت الحلية في جميع الأشياء الى أن يعلم الخلاف، أو تقوم البيئته على ذلك.

فمقتضى عمومها حجية البيئته في سائر الموضوعات- التي لها أحكام شرعية غير الأمثلة المذكورة- و منها نجاسة، لترتب جملة من الأحكام، كحرمة الشرب و الأكل، و عدم جواز الوضوء و الغسل عليها، فإذا قامت البيئته على نجاسة شيء تترتب الأحكام المذكورة. و ربما يناقش في دلالتها: بأن مدلولها حجية البيئته على الحرمة، لأن قيام البيئته فيها إنما جعل غاية للحل الذي هو المراد من اسم الإشارة، و كونها حجة على الحكم لا يقتضى حجيتها على الموضوع.

و يندفع: بأن مورد الرواية من الشبهات الموضوعية التي تترتب عليها أحكام شرعية، و هو قرينه على ارادة قيام البيئته على موضوع الحرمة- الذي هو منشأ الشبهة- ككون الثوب سرقة، و المملوك حراً، و المرأة أختاً نسباً أو رضاعاً، و جميع ذلك من الموضوعات التي تترتب عليها الحرمة، إلا- أنه يحكم بالحلية في الأولين مع الشك بمقتضى اليد التي هي أمانة الملكية، و في الأخير بمقتضى استصحاب عدم تحقق النسب أو الرضاع، و يستمر على

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٦

.....

ذلك الى أن يعلم بالحرمة، أو تقوم بها البيئته باعتبار قيامها على موضوعها. و إلا فالبيئته على الحكم لا تكون حجة قطعاً، فلا بأس بدلالة الرواية على المطلوب.

و مما يؤيد عمومها رواية عبد الله بن سليمان «١» الواردة في الجبن:

«كل شيء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان ان فيه ميتة» إلا انها ضعيفة السند، و دلالتها أيضاً لا تخلو عن المناقشة، لكن لا بأس بكونها مؤيدة للمطلوب، هذا.

و لكن الجواب عن هذا الوجه: هو أن رواية «مسعدة» و إن كانت ظاهرة الدلالة كما عرفت إلا انها ضعيفة السند، و إن وقع التعبير عنها بالموثقة في كلمات جملة من الأعلام، كالشيخ الأنصاري، و صاحب الحدائق و غيرهما، لعدم ثبوت وثاقته، بل ضعفه بعضهم كالمجلسي و العلامة، و غيرهما.

(و دعوى): الوثوق برواياته، لمطابقتها لروايات الثقات، و عدم الاضطراب في متنها (غير مسموعة): إذ شيء من ذلك لا يوجب وثاقته الراوى التي هي الميزان في حجية الروايات، و لا الوثوق بصدورها.

و الصحيح في المقام أن يقال: انه لم يثبت للفظ «البيئته» حقيقة شرعية في شهادة العدلين، و هي لغة بمعنى ما يتبين به الأمر و يظهر، لأنها من البيان بمعنى الظهور و الاتضح، و إرادته خصوص شهادة العدلين إنما هي اصطلاح متأخر بين العلماء، أو كان ثابتاً من الدور الأخير من زمن الأئمة الأطهار عليهم السلام. و عليه لا موجب لحمل ما في الكتاب و السنة- لا سيما ما كان عن النبي صلى الله عليه و آله- على ارادة خصوص ذلك، بل من المعلوم

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٩١ الباب ٦١ من أبواب الأئمة المباحة، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٧

.....

عدمه في جملة من الآيات الشريفة. كقوله تعالى فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ «١» وقوله تعالى إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي «٢» وقوله تعالى حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ «٣» وقوله تعالى بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ «٤» الى غيرها من الآيات التي يراد من البيئنة فيها ما يتبين به الأمر - بمعنى الدليل والحجة.

ومثلها ما عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان». الحديث [١] - أي بالحجج والأيمان - والمراد: أنه إنما أفضى بينكم بذلك سواء طبقت الواقعة أم لا، لا بما أعلمه من طريق النبوة، فلا يذهب أحدكم بمال أخيه ظلماً وجوراً، كما يظهر ذلك من ذيل هذه الرواية، وروايات أخر [٢].

[١] كما في صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (ع) قال: «قال رسول الله (ص): إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان، وبعضكم ألحن بحجته من بعض، فأيا رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فإنما قطعت له به قطعة من النار» (الوسائل ج ١٨ ص ١٦٩ في الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى، الحديث ١).

[٢] كما في رواية عدى عن أبيه قال: «اختصم امرؤ القيس ورجل من حضرموت الى رسول الله في أرض، فقال: ألك بيئنة؟ قال: لا، قال: فيمينه؟ قال: إذن والله يذهب بأرضي، قال: ان ذهب بأرضك بيمينه كان ممن لا - ينظر الله اليه يوم القيامة، ولا يزكيه، وله عذاب أليم، قال: ففزع الرجل وردّها إليه» (الوسائل ج ١٨ ص ١٧٢ في الباب ٣ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى، -

(١) الانعام ٦: ١٥٧.

(٢) الانعام ٦: ٥٧.

(٣) البيئنة ٩٨: ١.

(٤) الفاطر ٣٥: ٢٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٨

.....

وعليه لا موجب لحمل البيئنة في كلامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - هذا - على إرادة شهادة العدلين - بعد ما عرفت من عدم ثبوت حقيقة شرعية لها في ذلك - وحيث انه لا دلالة له على تعيين الحججة عن غيرها، فلا بد في معرفتها من دليل خارج يدل عليه، لأنه إنما يدل على جواز القضاء بما يكون مفروغاً عن حججته، وما يكون بيئنة في نفسه مع قطع النظر عن القضاء به، فإنه في مرتبة متأخرة عن حججة ما يقضى به. نعم لما ثبت من الخارج انه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان يقضى بشهادة العدلين علمنا انها كانت عنده من مصاديق الحججة، وحيث انه لا تقييد في الكلام باختصاص حججتها بباب المرافعات نستكشف انها حجة على الإطلاق و لو في غير ذاك الباب.

و يؤيد ما ذكرنا مقابلة اليمين للبيئنة في الرواية المذكورة، فإن اليمين لا يكون حجة إلا في باب الخصومات، فكأنه قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أفضى بينكم بما يكون حجة مطلقاً، وما يكون حجة في خصوص باب الخصومات.

(و دعوى): ان مقتضى ذلك جواز القضاء بعلم الحاكم لأنه انكشف للواقع و بيئنة عليه - بالمعنى المذكور - موكولة إلى محلها، و لعلنا

نقول به إذا

الحديث (٧).

و في تفسير العسكري (ع) عن أمير المؤمنين (ع) قال: «كان رسول الله يحكم بين الناس بالبينات و الايمان في الدعاوى، فكثرت المطالبات و المظالم، فقال: ايها الناس إنما أنا بشر و أنتم تختصمون، و لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، و انما أفضى على نحو ما اسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذنه، وإنما اقطع له قطعه من النار» (الوسائل ج ١٨ ص ١٦٩ في الباب ٢ من الأبواب المذكورة، الحديث ٣).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٩

و بالعدل الواحد (١) على إشكال [١] لا يترك فيه الاحتياط.

كان من أسباب عاديته، لا بمثل الرمل و الجفر و نحوهما. فتدبر و الله الهادي و لم أجد من تمسك بهذا الوجه لحجية البيئه، و هو غاية ما يمكننا إثبات حجيتها به على نحو العموم، فان تم، و إلا- فلا- دليل على اعتبارها بعنوان انها بيئه في غير باب المرافعات من الموضوعات الخارجية كالطهارة و النجاسة، كما عرفت.

ثم لا يخفى ان الكلام في حجية البيئه إنما يكون مع قطع النظر عن حجية خبر العدل، و الا فلا إشكال في حجيتها، لشمول أدله حجيتها لها لكن لا- بعنوان أنها بيئه بل بعنوان أنها خبر العدل، إذ لا فرق فيه بين أن يكون واحدا أم متعددا. نعم تظهر ثمره النزاع في موارد المعارضة، إذ لو قلنا بحجية البيئه بعنوانها تتقدم على جميع الأمارات و الأصول عدا الإقرار لأنها أقوى الأمارات، فلو أخبر ذو اليد بطهارة شيء، و قامت البيئه على نجاسته قدمت البيئه، و هذا بخلاف ما إذا كانت حجة من باب خبر العدل، فإنها لا تتقدم على اخبار ذي اليد، كما يأتي.

٣- ثبوت النجاسة بإخبار العدل

(١) اختلفوا في ثبوت النجاسة بخبر العدل على قولين، نسب الى المشهور عدم ثبوتها به، و عن جماعة القول بالثبوت، و هو الأقوى. و العمدة في ذلك هي ما أثبتنا به حجيته في الأحكام، و هي السيرة العقلانية المستمرة على العمل بخبر الثقة في أمور معاشهم و معادهم في الموضوعات و الأحكام

[١] جاء في تعليقه (دام ظله): «الأظهر ثبوتها به بل لا يبعد ثبوتها بمطلق قول الثقة و ان لم يكن عدلا».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٠

.....

من دون ردع من الشارع، فإذا ثبت حجيته في الأحكام بذلك مع اهتمام الشارع بها كان حجيته في الموضوعات أولى، ثم ان السيرة قد استقرت على مجرد كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب- كما أشرنا- فلا نعتبر العدالة في المخبر، و لا حصول الوثوق الفعلي من خبره، بل يكفي كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب و إن لم يكن عدلا أو إماميا.

(و قد يتوهم): ردع الشارع عن السيرة المذكورة بمفهوم الحصر الوارد في ذيل رواية مسعدة المتقدمة «١» لأنه عليه السلام قد حصر غاية الحلية الثابتة للأشياء في استبانة الحرمة، أو قيام البيئه على ذلك، حيث قال عليه السلام: «و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البيئه» و خبر العدل أو الثقة ليسا منهما.

(و يندفع): بأنها لا تصلح للرادعية سندا و دلالة أما السند فلما تقدم «٢» من ضعفه، و أما الدلالة فلأن الحصر فيها إضافي بلحاظ مورد الرواية، و ذلك من جهة أن خبر الثقة لا يكون حجة فيما إذا كان معارضا ليد المسلم، أو قول صاحب اليد، أو فعله، فلو أخبر ذو اليد بطهارة شيء - مثلا - و أخبر الثقة بنجاسته قدم قول صاحب اليد، نعم لو لم يكن له معارض كان حجة، كما هو حاله في باب المرافعات و الخصومات، حيث لا يقدم فيها على الأمور المذكورة إلا البيئ، و الأمثلة المذكورة في الرواية من هذا القبيل لأن منشأ الحلية في الثوب و العبد هو قول ذي اليد، و لا يرفع اليد عن هذه الحلية إلا بالعلم بالحرمة، أو قيام البيئ عليها، فالحصر إنما يكون بلحاظ مورد

(١) في الصفحة ٦٤.

(٢) في الصفحة ٦٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧١

.....

الرواية لا مطلقا، فكأنه قال عليه السلام: ما يرتفع به حلية الأشياء منحصر في أمرين العلم بالحرمة، أو قيام البيئ عليها، إذ لو كانت من موارد المعارضة قدمت البيئ على معارضها، و إن لم تكن من موارد كانت البيئ حجة بلا معارض. هذا على أنه يمكن أن يقال بشمول البيئ لخبر الثقة أيضا، لما ذكرناه «١» أنفا من عدم ثبوت حقيقة شرعية للفظ البيئ في شهادة العدلين، بل هي على معناها اللغوي بمعنى الحجة، فلو أثبتنا حجية خبر الثقة بالسيرة كان هو أيضا من مصاديق البيئ، و لا تصلح هذه الرواية للردع عنها، لأنها لا تتعرض لحال المصاديق الخارجية نفيًا، أو إثباتًا - كما عرفت.

و بالجملة: لا يمكن الاستدلال على ردع السيرة بهذه الرواية، بل قد يستفاد من بعض الأخبار الواردة في أبواب متفرقة إمضائهم عليهم السلام لها و تقريرهم للعرف على الأخذ بها، و هي و إن لم تصلح للاستدلال - كما صنع في الحدائق - «٢» أما لضعف السند أو الدلالة، لأن غاية ما يثبت بها حجية خبر العدل أو الثقة في تلك الموارد الخاصة، إلا انه لا بأس بكونها مؤيدة للمطلوب. (منها): رواية هشام بن سالم [١] الواردة في ثبوت عزل الوكيل بخبر

[١] عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله - ع - (في حديث): «ان الوكيل إذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض ابداء، و الوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه أو يشافه بالعزل عن الوكالة» (الوسائل ج ١٣ ص ٢٨٨ في الباب ٣ من كتاب الوكالة، الحديث (١) موثق.

(١) في الصفحة ٦٦.

(٢) في الجزء الخامس ص ١٢٥ طبع النجف عام ١٣٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٢

.....

الثقة. و (منها) رواية إسحاق بن عمار [١] الواردة في ثبوت الوصية بخبر مسلم صادق - و هو الثقة. و (منها) رواية سماعة [٢] فيمن تزوج امرأة، و ادعى رجل انها زوجته فقال عليه السلام: «إن كان ثقة فلا يقربها».

(و منها) الأخبار [٣] الواردة في جواز وطء الأمة إذا كان البائع ثقة قد أخبر بالاستبراء.

(و منها) الأخبار «٤» الواردة في جواز التعويل على أذان الثقة، العارف بدخول الوقت.

و أما آية النبأ فدلالته على حجية خبر العدل لا- تخلو عن مناقشة- كرهاها في الأصول- فلو سلمت عنها لدلت على حجيتها في الموضوعات، كما

[١] عن إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله-ع- قال: «سألته عن رجل كانت له عندى دنانير، و كان مريضاً، فقال لى ان حدث بى حدث فأعط فلانا عشرين ديناراً، و أعط أخى بقیة الدنانير، فمات و لم اشهد موته، فأتانى رجل مسلم صادق، فقال لى: انه أمرنى أن أقول لك انظر الدنانير التى أمرتك ان تدفعها الى أخى، فتصدق منها بعشرة دنانير أقسمها فى المسلمين، و لم يعلم أخوه ان عندى شيئاً؟

فقال: «ارى ان تصدق منها بعشرة دنانير» (الوسائل ج ١٣ ص ٤٨٢ فى الباب ٩٧ من كتاب الوصية، الحديث ١) موثق.

[٢] عن سماعة قال: «سألته عن رجل تزوج امه (جارية خ ل) أو تمتع بها، فحدثه رجل ثقة أو غير ثقة فقال: ان هذه امرأتى، و ليست لى بينه؟ فقال: «ان كان ثقة فلا يقربها، و ان كان غير ثقة فلا يقبل» (الوسائل ج ١٤ ص ٢٢٦ فى الباب ٢٣ من أبواب عقد النكاح، و أولياء العقد، الحديث ٢) موثق.

[٣] حفص بن البخترى عن ابي عبد الله-ع-: «فى الرجل يشتري الأمة من رجل، فيقول إنى لم أطأها؟ فقال: ان وثق به فلا بأس ان يأتيها. الحديث» (الوسائل ج ١٤ ص ٥٠٣ فى الباب ٦ من أبواب نكاح العبيد و الإمام، الحديث ١) الظاهر انها حسنة، و نحوها غيرها فى نفس الباب.

(٤) راجع الوسائل ج ٤ ص ٦١٨ فى الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٣

و بقول ذى اليد (١) و إن لم يكن عادلاً.

تدل على حجيته فى الأحكام.

فتحصل: انه لا ينبغى التأمل فى حجية خبر الثقة، فضلاً عن أن يكون عدلاً، و إن كان الاحتياط حسناً.

٤- إخبار ذى اليد بالنجاسة

(١) كما عن المشهور بل فى الحدائق «١»: «إن ظاهر الأصحاب الاتفاق على قبول قول المالك فى طهارة ثوبه، و إنائه، و نحوهما، و نجاستهما» وهذا هو الصحيح، و عمدة دليلنا السيرة القطعية على معرفة حال الأشياء من إخبار المستولى عليها، لأنه أعرف من غيره بحال ما فى يده، و هذا من دون فرق بين أن يكون ذو اليد عادلاً أم لا، لقيام السيرة على قبول قوله و إن كان فاسقاً. بل الظاهر انه لا فرق فى قبول قوله بين أن يكون ذو اليد مالكا أم لا، كالوكيل، و المستأجر، و المستعير، و نحوهم. بل لا يبعد قبول قول المستولى على الشئ غصباً، لتحقق الملا-ك- و هو الاستيلاء- فى جميع ذلك، إذ لا مدخيلة للملك، أو الإذن الشرعى فى قبول قول صاحب اليد بالإضافة الى ما تحت يده، لأن مجرد الاستيلاء كاف فى قبول قوله. بل لا يبعد قبول قول أمهات الأولاد، و مربياتهم، فيقبل إخبارهن بنجاسة ثيابهم، و أبدانهم و طهارتها، لتحقق الاستيلاء فى أمثال هذه الموارد أيضاً.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٤

.....

إخبار ذى اليد بالطهارة بل يمكن الاستيناس لحجية إخباره بالطهارة بعموم التعليل الوارد فى حجية اليد فى باب الملكية، و جواز الشهادة بالملك استنادا اليه من انه «لو لم يجز هذا لم يقيم للمسلمين سوق» [١].
فان الاستفادة من التعليل ان كل ما يستلزم ان لا- يبقى معه سوق للمسلمين فهو منقى، فإذن لا بد من الالتزام بحجية اليد فى باب الطهارة، و إلا لم يجز شراء الخبز و اللبن و غيرهما مما تصيبه يد البائع، لاستصحاب نجاسة يده المعلومة فى الاستنجاء و غيره و معه يحكم بنجاسة تلك الأشياء، و يتوقف المسلمون عن شرائها. على انه إذا لم تكن اليد حجة اختل النظام و لم يبق لهم سوق و لا غيره لجريان استصحاب النجاسة فى كثير من الأشياء، كبدن الأشخاص و ثيابهم و أوانيهم و فرشهم و غير ذلك مما يكثر الابتلاء به عند المعاشرة مع الناس فى كل يوم مرة أو مرات، للعلم القطعى بملاقاة هذه الأشياء للنجاسة و لو مرة واحدة فى تمام المدّة، و هكذا الكلام فى لحوم الذبائح و جلود الحيوانات و أصوافها، فإن الغالب ملاقاتها للدم الخارج من

[١] كما فى رواية حفص بن غياث عن ابي عبد الله-ع- قال: «قال له رجل إذا رأيت شيئا فى يدي رجل يجوز لى ان اشهد انه له؟ قال: نعم. قال الرجل: أشهد انه فى يده و لا أشهد انه له فلعله لغيره؟! فقال أبو عبد الله عليه السلام: أ فيحل الشراء منه؟ قال: نعم. فقال أبو عبد الله-ع-: فلعله لغيره فمن اين جاز لك ان تشتريه، و يصير ملكا لك ثم تقول بعد الملك: هو لى، و تحلف عليه، و لا يجوز ان تنسبه الى من صار ملكه من قبله إليك! ثم قال أبو عبد الله-ع-: لو لم يجز هذا لم يقيم للمسلمين سوق» ضعيفه.
(الوسائل ج ١٨ ص ٢١٥ الباب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى، الحديث ٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٥

.....

الذبيحة، و مع الشك فى طرو المطهر يستصحب النجاسة فى جميع ذلك الى أن يعلم بالمزيل، و ليس فى البين سوى أخبار ذى اليد بالتطهير، أو فعله المستلزم لاخباره بذلك بحيث لو لم يعمل بقوله لوقع الناس فى الحرج و المشقة الشديدة، لوجب الاجتناب عن أكثر الأشياء التى بأيدى الناس، فاليد فى باب الطهارة أولى بالحجية من اليد فى باب الملكية.
و قد استدل فى الجواهر «١» لحجية قول ذى اليد بالطهارة بالأخبار «٢» المتضافرة الدالة على طهارة ما يوجد فى أسواق المسلمين من الجلود، و اللحوم، و نحوهما.
(و فيه) أنها أخص من المدعى، لأنها واردة لدفع احتمال طرو النجاسة ابتداء، لا لإثبات الطهارة بعد العلم بالنجاسة الذى هو مجرى استصحابها.

هذا كله فى إخبار ذى اليد بالطهارة.

حجية قول ذى اليد بالنجاسة، و دلالة الأخبار عليها و اما إخباره بالنجاسة فيدل على حجيته- مضافا الى السيرة- الأخبار [١] الواردة فى بيع الدهن المنتجس، الدالة على وجوب إعلام

[١] منها موثقة أبى بصير قال: «سألت أبا عبد الله-ع- عن الفارة تقع فى السمن، أو فى الزيت فتموت فيه؟ فقال: ان كان جامدا فطرحها، و ما حولها، و يؤكل ما بقى. و ان كان ذائبا فأسرج به و

(١) ج ٦ ص ١٨٠ طبع النجف عام ١٣٧٩ هـ.

(٢) المروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٦

.....

المشترى بنجاسة الدهن المبيع، ليستصبح به، ولا يأكله. فإن وجوب الإعلام على البائع ملازم لوجوب عمل المشتري بقوله - وهو معنى الحجية - وإلا كان إخباره بالنجاسة لغوا، لأن مقتضى الأصل في المبيع المحتمل نجاسته الطهارة. وربما يناقش [١] في دلالتها: بأن وجوب الاعلام لعله لدفع التسيب الى وقوع المشتري في الحرام بأكله النجس، وبمجرد الاعلام لا يكون مسببا الى شربه، ومع هذا الاحتمال يسقط الروايات عن الدلالة على حجية إخبار البائع بالنجاسة. ويندفع: بأن سكوت البائع إنما يكون تسيبا فيما إذا كان إخباره بالنجاسة حجة، وإلا كان الاعلام و عدمه سياتن في أن الوقوع في الحرام يستند الى ترخيص الشارع في ارتكاب المشتري ما يحتمل نجاسته بلا دخل لسكوت البائع و عدم إعلامه بالنجاسة، على انه قد جعلت في الروايات

أعلمهم إذا بعته».

(و منها) موثقة معاوية بن وهب: «عن ابي عبد الله -ع- في جرد مات في زيت ما تقول في بيع ذلك؟ فقال: بعه، و بينه لمن اشتراه ليستصبح به».

(و منها) رواية إسماعيل بن عبد الخالق: «عن ابي عبد الله -ع- (في حديث) و اما الزيت فلا تبعه إلا لمن تبين له، فيبتاع للسراج».

(الوسائل ج ١٢ ص ٦٦ في الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣ و ٤ و ٥).

[١] المناقش هو الشيخ المحقق الأصفهاني «قده» في رسالته المعمولة في قاعدة اليد حينما استدلل بهذه الأخبار لحجية اخبار ذي اليد بالنجاسة فراجع ذيل (المجلد الثالث من نهاية الدراية في شرح الكفاية ص ٣٤٩).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٧

.....

الغاية من الاعلام الاستصباح بالدهن، و هو يناسب حجية قول البائع لا- دفع التسيب عنه فاذن لا- ينبغى الإشكال في دلالتها على المطلوب. و هذه الأخبار أولى من غيرها التي استدلل بها على حجية قول ذي اليد بالنجاسة، لأنها لا تخلو عن النقاش سندا أو دلالة، كما يأتي فيما يلي.

(منها) موثقة عبد الله بن بكير «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعار رجلا ثوبا، فصلى فيه، و هو لا يصلى فيه؟ قال:

لا يعلمه. قال: قلت: فإن أعلمه؟ قال: يعيد».

بدعوى: أن النهي عن اعلام صاحب الثوب يدل على وجوب قبول قوله، و إلا كان النهي لغوا، و من هنا أمر عليه السلام بالإعادة لو أعلمه.

إلا انه لا يمكن العمل بمضمونها، لدلالتها على خلاف ما هو التحقيق و المتسالم عليه بين الأصحاب من عدم وجوب إعادة الصلاة مع الجهل بالنجاسة لدلالة جملة من النصوص المعتمدة على ذلك.

كصحيحة العيص بن قاسم «٢» الواردة في نفس المضمون، الدالة على عدم الوجوب. قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أياما، ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلح فيه؟ قال: لا يعيد شيئا من صلاته». «و احتمال» كون المانع في الأولى غير النجاسة من موانع الصلاة، و في الثانية النجاسة.

- (١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٩ في الباب ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.
 (٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٠ في الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٦ و الباب ٤٧ ج ٢ ص ١٠٦٩ الحديث ٤.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٨

.....

«يدفعه» ترك الاستفصال إن لم تكن ظاهرة في كون المانع النجاسة أيضا، و من هنا التجأوا الى حمل الاولى على الاعلام قبل الصلاة، أو على الاستحباب، و الثانية على الاعلام بعدها، أو على نفى الوجوب.
 (و منها) الأخبار «١» الدالة على جواز شرب البختج إذا أخبر ذو اليد بأنها قد طبخت على الثلث.
 (و فيه) انها تدل على الجواز من حيث الحلية لا الطهارة، لأن الأقوى عدم نجاسة العصير بالغليان - كما يأتي ان شاء الله تعالى.
 (و منها) غيرها من الروايات التي استدلت بها لذلك، و لا نطيل المقام بذكرها، لأنها غير خالية عن النقاش، فالعمدة في إثبات حجية إخبار ذي اليد بالنجاسة إنما هي الأخبار الواردة في بيع الدهن المتنجس - كما عرفت - في إثبات حجته مطلقا - سواء الطهارة أو النجاسة - السيرة المستمرة.

نعم ربما يستثنى من حجية إخبار ذي اليد بالطهارة ما إذا كان إخباره موردا للتهمة مستدلا بما ورد من المنع عن شرب العصير إذا أخبر ذو اليد بذهاب ثلثيه، و هو يشربه على النصف - عصيانا أو اعتقادا بالحلية في هذا الحد.
 كصحيح معاوية بن عمار «٢» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيه بالبختج، و يقول: قد طبخ على الثلث و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟ فقال: لا تشربه قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على و

- (١) المروية في الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٣ في الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة.
 (٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٤ في الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث ٤.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٩
 لا يثبت بالظن المطلق (١) على الأقوى.

[مسألة (٧) إذا أخبر ذو اليد بنجاسته، و قامت البيئته على الطهارة]

(مسألة ٧) إذا أخبر ذو اليد بنجاسته، و قامت البيئته على الطهارة قدمت البيئته (٢)

الثلث، و لا يستحل على النصف، يخبرنا ان عنده بختجا على الثلث و قد ذهب ثلثاه، و بقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: نعم». بل في بعضها [١] اعتبار الايمان و الورع، هذا. و لكن فيه نظر لأن الاستدلال بها على المطلوب مبني على القول بنجاسة العصير

بالغليان، ولا نقول بها- كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى- فعليه تكون الأخبار المذكورة خارجة عما هو محل الكلام، فلا تصلح لأن تكون مخصصة لحجية اخبار ذى اليد بالطهارة، لأن غايتها الدلالة على عدم حجية قول ذى اليد في اخباره بحصول شرط الحلية- اعنى ذهاب الثلثين- لو كان المخبر متهما في ذلك لشربه العصير على النصف، ولا- يبعد الالتزام بالتخصيص في خصوص هذا المورد، للنص المذكور من دون تعد الى غيره.

(١) تقدم الكلام في ذلك، وقلنا: انه لا- دليل على حجية مطلق الظن لا في باب النجاسات، ولا غيرها و إن ذهب اليه بعضهم في خصوص النجاسات.

تعارض خبر ذى اليد مع البيئنة

(٢) يشترط في تقديم البيئنة على خبر ذى اليد أن يعلم، أو يحتمل

[١] كموثقة عمار عن ابي عبد الله-ع- (في حديث): «انه سئل عن الرجل يأتي بالشراب، فيقول مطبوخ على الثلث؟ قال: ان كان مسلما ورعا، مؤمنا، فلا بأس ان يشرب» (الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٥ في الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث ٦).
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٠

.....

استناد البيئنة إلى العلم، وإلا لم تكن حجة بما هي بيئنة- كما أشرنا في التعليقة [١].

أما وجه تقديم البيئنة على اخبار ذى اليد مع الشرط المذكور فهو ان عمدة الدليل على حجية خبره هي السيرة، والقدر المتيقن منها هو ما إذا لم تعارضه بيئنة على خلافه، فيكون اعتباره في صورة المعارضة بلا دليل.

بل مقتضى إطلاق ما دل على اعتبار البيئنة من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ:

«إنما أفضى بينكم بالبينات و الايمان»- على التقريب المتقدم «٢»- قيام الدليل على سقوطه عند معارضة البيئنة معه، لأن مقتضى إطلاق الحديث تقدم البيئنة على خبر ذى اليد بشيء لا خصومة فيه، كما تتقدم عليه عند الخصومة، إذ قل مورد في الخصومات لم تكن البيئنة فيها معارضة بدعوى ذى اليد. هذا كله مبني على اعتبار البيئنة بما هي بيئنة- كما هو الصحيح.

و أما لو قلنا باعتبارها من باب حجية خبر العدل فلا تتقدم على خبر ذى اليد، لأن عمدة الدليل على حجية خبر العدل، أو الثقة هي السيرة أيضا ولا تشمل صورة معارضته باخبار ذى اليد، بل الأمر بالعكس لقيام السيرة على الأخذ بقول ذى اليد، و ضم خبر العدل الى مثله لا يوجب اقوائته في الحجية.

[١] في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «ره» «قدمت البيئنة»: (هذا إذا علم أو احتمل استناد البيئنة إلى العلم (الحس أو ما بحكمه)، وإلا لم تكن حجة بما هي بيئنة، و حينئذ يقدم اخبار ذى اليد عليها، و بذلك يظهر الحال في بقية المسألة).

(٢) في ص ٦٩- ٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨١

و إذا تعارض البيئتان تساقطتا (١) إذا كانت بيئنة الطهارة مستندة إلى العلم، و إن كانت مستندة إلى الأصل تقدم بيئنة النجاسة.

و يؤيد [١] ذلك عدم حجية خبر العدل الواحد- جزما- إذا أخبر بغصبيته ما في يد غيره.

و ما ذكرناه ثمرة مهمة تبتنى على حجية البينة بعنوانها، أو بعنوان خبر العدل.

هذا كله بالإضافة إلى أصل تقديم البينة على قول ذى اليد، و اما اشتراطه بما إذا علم، أو احتمال استناد البينة إلى العلم فيظهر وجهه فيما نذكره في تعارض البيتين بعيد هذا، ان شاء الله تعالى.

تعارض البيتين

(١) صور تعارض البيتين - فيما إذا قامت إحداها على نجاسة شيء، و الأخرى على طهارته - ثلاث، لأنهما إما ان تستندا الى العلم الوجداني، أو ما يقوم مقامه من الأمارات المعتبرة أو الى الأصل العملي - بناء على جواز الاستناد إليه فى الشهادة على ما بحثنا عنه فى المكاسب فى بحث خيار العيب - و تكونا مختلفتين فى المستند بأن تستند إحداها إلى العلم أو العلمى و الأخرى الى الأصل العملي. أما الصورة الأولى: فتقع المعارضة بينهما، و تسقطان معا عن الحجية كما هو مقتضى القاعدة الأولى فى جميع الأمارات المتعارضة، من دون فرق

[١] وجه كونه مؤيدا لا دليلا هو احتمال ان يكون تقدم قول ذى اليد فى المثال من أجل تقدم اليد - التى هى أمارة الملكة - على خبر العدل الواحد، لا من أجل تقدم قول ذى اليد عليه و لو فى غير مورد الملك - كالطهارة و النجاسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٢

.....

بين قيامها على الأحكام الكلية، أو الجزئية، أو الموضوعات الخارجية - كما قرر فى محله - و الاخبار العلاجية غير شاملة للمقام، كما لا فرق بين أن يكون مدركهما العلم الوجداني - كما هو ظاهر كل بيته ما لم تصرح بمدرك شهادتها، أو فرض التصريح به - أو كان مدركهما أمارة معتبرة، كاخبار ذى اليد و نحوه و بعد التساقت لا بد و ان يرجع الى غيرهما مما يدل على طهارة الشيء أو نجاسته كاخبار ذى اليد إن كان، و إلا فإلى الاستصحاب ان تم أركانه، و إلا فإلى قاعدة الطهارة.

و مما ذكرنا يظهر الحال فى (الصورة الثانية) و هى ما إذا استندتا معا الى الأصل العملي، لأنهما فى هذه الصورة أيضا تسقطان بالمعارضة، لعدم الترجيح. هذا إذا اتحد سنخ الأصل فيهما - كما إذا استند كل من بينتى الطهارة و النجاسة إلى الاستصحاب - و أما لو استندت بينة الطهارة إلى قاعدتها، و بينة النجاسة إلى استصحابها قدمت بينة النجاسة، لأن بينة الطهارة لا تكون حجة فى نفسها، فان موضوع القاعدة محرز عند المشهود له وجدانا، فلا معنى لثبوته بالتعبد. على انه مع الإغماض عنه كان الاستصحاب حاكما. و ان شئت فقل: ان المشهود به لبينة النجاسة حينئذ هى النجاسة الواقعية المحرزة لديها بالاستصحاب، و مع ثبوتها لدى المشهود عنده بقيام البينة عليها كذلك لا يبقى موضوع للبينة الأخرى القائمة على الطهارة الظاهرية الثابتة بقاعدتها، اللهم الا ان تكون البينة المستندة إلى أصالة الطهارة نافية للنجاسة السابقة فحينئذ تتقدم بينة الطهارة، و الوجه فيه ظاهر.

و أما الصورة الثالثة - و هى ما إذا استند احدى البيتين الى العلم، أو أمارة معتبرة، و الأخرى الى الأصل - فتقدم فيها الاولى على الثانية، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٣

[(مسألة ٨) إذا شهد اثنان بأحد الأمرين]

(مسألة ٨) إذا شهد اثنان بأحد الأمرين، و شهد أربعة بالآخر يمكن، بل لا يبعد [١] تساقط الاثنين بالاثنين، و بقاء الآخرين (١).

لحكومة الإمارات على الأصول مطلقاً. و بعبارة أخرى: إذا ثبت لدى المشهود عنده الطهارة أو النجاسة الواقعتين بقيام البيئة المخبرة عن الواقع علماً أو ظناً معتبراً لم يبق مجال للبيئة المعارضة المستندة إلى الأصل العملي، إذ مع إحراز الواقع بالأولى يرتفع موضوع الثانية.

و مما ذكرنا ظهر وجه تقديم قول ذى اليد على البيئة لو كانت مستندة إلى الأصل، كما ظهر صحة ما ذكره المصنف (قده) في المقام و ان لم يصرح ببعض الشقوق.

تعارض بيئته مع بيتين

(١) و الوجه في ذلك هو (توهم) تحقق التعارض بين العددين المتكافئين و بقاء الزائد بلا معارض، فيكون حجة على ما قام عليه من الطهارة أو النجاسة (و يندفع) بأنه لا تعين للمعارض عن غير المعارض حتى يطرح، و يؤخذ بغيره، بل نسبة دليل الحجية إلى الجميع على حد سواء، فتقع المعارضة بين الأربعة جميعها مع الاثنين. و بعبارة أخرى: موضوع دليل الحجية هو طبعاً شهادة العدلين سواء تحقق في ضمن اثنين أو أكثر، فإذا اختلفت مصاديقها في المشهود عليه تقع المعارضة لا محالة، كما هو الحال في جميع الإمارات المتعارضة منها الروايات، فإنه لم يتوهم أحد تساقط العدد المتكافئ فيها، و بقاء الزائد بلا معارض، فإن كثرة عدد روايات أحد

[١] و في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «بل لا يبعد»: (بل هو بعيد جداً).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٤

.....

الطرفين لا- توجب سقوط المعارضة، و العمل بالزائد، و لا يظن بالمصنف أن يلتزم بذلك هناك، و الترجيح بالشهرة هناك ليس بمعنى الترجيح بكثرة عدد روايات أحد الطرفين، إذ هي بمعنى الظهور و الوضوح، مأخوذ من شهر السيف إذا سلّه و أظهره. مضافاً إلى أن الترجيح بها مختص بالروايات المتعارضة، لا جميع الإمارات حتى البيئات القائمة على الموضوعات الخارجية.

و أما ما ورد في بعض الروايات [١] في باب القضاء- فيما إذا ادعى أحد مالا في يد آخر، و أقام بيئته، و أقام من في يده المال بيئته أخرى على انه له- ن انه يقدم قول من كان شهوده أكثر من الطرف الآخر مع اليمين فهو من باب تقدم قول أحد المتخاصمين باليمين لا بكثرة الشهود، و إلا لم تكن حاجة إلى اليمين. نعم: تدل هذه الروايات على أن كثرة الشهود تكون مرجحة لطلب اليمين ممن كان شهوده أكثر، و هذا غير ما نحن فيه- من سقوط إحدى البيئتين عن الحجية بمجرد كثرة عدد الأخرى، بحيث لا تحتاج إلى مثبت آخر للدعوى كاليمين- و من هنا ورد في بعض [١] تلك الروايات

[١] كموثقة أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عن الرجل يأتي القوم فيدعى داراً في أيديهم، و يقيم البيئته، و يقيم الذي في يده الدار البيئته أنه ورثه عن أبيه، و لا يدري كيف كان أمرها؟ قال: أكثرهم بيئته يستحلف و تدفع إليه. الحديث» (الوسائل ج ١٨ ص ١٨١ في كتاب القضاء في الباب ١٢ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى، الحديث ١).

[٢] كصحيحه الحلبي قال: «سئل أبو عبد الله-ع- عن رجلين شهدا على أمر، و جاء آخران فشهدا على غير ذلك فاختلفوا؟ قال: يقرع بينهم، فأيهم قرع فعليه اليمين، و هو أولى بالحق».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٥

[(مسألة ٩) الكرية تثبت بالعلم و البيئته]

(مسألة ٩) الكرية تثبت بالعلم و البيئنة (١) و في ثبوتها بقول صاحب اليد وجه [١] و إن كان لا يخلو عن إشكال (٢)

انه لو كان عدد شهود الطرفين سواء يقرع بينهم على أيهم يصير اليمين، فالأكثرية في الشهود مرجحة لطلب اليمين لا لإحدى البيئتين على الأخرى.

نعم لو كانت الكثرة في إحداهما على نحو أوجبت العلم أو الاطمئنان بكذب الأخرى أو خطائها سقطت عن الحجية، إلا أن هذا من جهة العلم بالخطأ لا من جهة مجرد الأكثرية.

ثبوت الكرية بالعلم و البيئنة

(١) لعموم دليل اعتبار البيئنة لمطلق الموضوعات الخارجية على البيان المتقدم «٢» فيكون حالها حال العلم.

عدم ثبوت الكرية بقول ذي اليد

(٢) إذ لم يرد فيه نص خاص، كما انه لم يثبت سيرة من المتشعبة على العمل بأخبار ذي اليد بالكرية، لعدم ابتلاء الناس في أعصار الأئمة الأطهار صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين؟؟؟ بالكر، كما هو محل الابتلاء في مثل

و رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله -ع- قال: «كان على -ع- إذا أتاه رجلان بشهود عدلهم سواء و عددهم أقرع بينهم على أيهما تصير اليمين. الحديث» (الوسائل ج ١٨ ص ١٨٣ و ص ١٨٥ في كتاب القضاء في الباب المتقدم، الحديث ١١ و ٥).

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ایران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٨٥

[١] في تعليقه (دام ظلّه): «لكنه ضعيف».

(٢) في ص ٦٩ - ٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٦

.....

زماننا بحياض الماء في الدور و نحوها، لأن أكثر المياه كانت حينذاك مياه قليلة يدخرها الناس في البيوت للشرب و الاستعمال، فلم تكن كثرة الابتلاء بالكر على نحو لو لم يكن إخبار ذي اليد عنه حجة لدى الشارع كان سكوته عن الردع قبيحا بحيث يستكشف إمضاه لسيرتهم العملية على ذلك، كما استكشفناه في الطهارة و النجاسة - على ما تقدم - لكثرة ابتلاء الناس بهما من أول زمان التشريع. بل ذكرنا ان في بعض الأخبار أيضا كفاية في إثبات حجية إخبار ذي اليد بالنجاسة، لصحته سندا و دلالة، فلا يمكن قياس الكرية على الطهارة و النجاسة.

و أما (دعوى) ان السيرة العملية و إن لم تكن ثابتة إلا أن السيرة الارتكازية على عدم الفرق بين الكرية و النجاسة و غيرها محققة، إذ لا فرق في نظر المتشعبة بين الكرية و غيرها في جواز الاعتماد على خبر ذي اليد عنها بحيث لو كان الكر موجودا، و أخبر عنه ذو اليد كان إخباره مقبولا عندهم كما هو مقبول في إخباره عن الطهارة و النجاسة، و السيرة الارتكازية حجة كالسيرة العملية. و هذا نظير ما

ادعاه الشيخ (قده) من الإجماع التقديرى على حجيه الظن المطلق بدليل الانسداد لو تمت مقدماته.

(فمندفعة) بأن السيرة الارتكازية ما لم تصل إلى مرتبة الفعلية، والعمل على طبقها خارجا بحيث يكون بمراى و مسمع من الشارع لا تكون حجة (توضيحه): إن الارتكاز قد يكون بنفسه كاشفا عن إمضاء الشارع له، لما ثبت من الخارج من وجود الدليل على إمضائه لما بنى عليه العقلاء، و ارتكز فى أذهانهم، وهذا نظير اشتراط تساوى العوضين فى المالىة فى البيع، فإنه قد ثبت بدليل أوفوا بالعقود ان الشارع قد أمضى العقود بما لها من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٧

.....

الشروط المصرحة، أو المرتكزة، و المفروض تحقق العقد مشروطا بتساوى العوضين على نحو الشرط الارتكازى، فيكون ممضى شرعا، كالشرط المصرح به. و من هنا قد ذكرنا فى محله أن عمدة الدليل على خيار الغبن هى ارتكاز تساوى العوضين فى المالىة مع توفر الدواعى على المبادل فى الأموال مع التحفظ على مالىتها، فالسيرة الارتكازية فى مثل ذلك يكون محققا لموضوع الإمضاء الشرعى، و كاشفا عنه، لأن المفروض ان الشارع قد أمضى العقد بما لها من الشروط- و إن كانت ارتكازية- و أخرى لا يكون الارتكاز كاشفا عن الإمضاء، لعدم الدليل عليه إلا من جهة عدم الردع، فلو فرض عدم تحقق السيرة العملية على طبق السيرة الارتكازية فى مثل ذلك- كما هو المفروض- فى اخبار ذى اليد بالكريه لندرة الابتلاء بها فى عصرهم عليهم السلام لم يكن استكشاف إمضاء الشارع لهذا الارتكاز، إذ لا موضوع حتى يكون سكوت الشارع و عدم ردعه عنه إمضاء له، فليست السيرة الارتكازية كالسيرة العملية فى الحجية ما لم تبلغ إلى مرتبة الفعلية، لعدم الطريق الى كشف إمضاء الشارع لها حينئذ.

نعم لا يعتبر قيام السيرة العملية على كل واحد من الموضوعات الخارجيه فيما إذا اتحدت سنخا بحيث يطمئن النفس بعدم الفرق بينها لدى الشارع، و أما إذا اختلفت فى ذلك كالنجاسة و الكريه فلا يمكن الجزم بالإمضاء ما لم تتم السيرة العملية على نفس المشكوك. و أشكل من ذلك أخبار ذى اليد عما يكون خارجا عن تحت يده و اختياره كاخبار صاحب الدار بأن قبله داره فى جهة خاصة، فإن الدار و ان كانت تحت يده إلا أن كون القبلة فى جهة خاصة منها خارجة عن اختياره، و اخباره بأنه قد بنى حائط داره إلى القبلة لا أثر له، لأن الشرط فى الصلاة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٨

كما أن فى إخبار العدل الواحد أيضا إشكالا (١) [١]

[مسألة ١٠] يحرم شرب الماء النجس

(مسألة ١٠) يحرم شرب الماء النجس (٢)

التوجه إلى القبلة لا إلى حائط دار هذا الشخص. نعم لو كان صاحب الدار عدلا أو ثقة كان قوله حجة إلا انه خارج عن محل الكلام. (١) أشكل المصنف (قده) فى ذلك، و لكن التحقيق ما تقدم من قبول قول العدل بل الثقة، لقيام السيرة على ذلك، فلاحظ ما تقدم.

حرمة شرب الماء النجس

(٢) لا خلاف فى حرمة شرب الماء النجس اختيارا، بل لعلها من الضروريات عند المشرعة، و يدل عليها مضافا الى ذلك جملة من الأخبار.

١ (منها) الأخبار الناهية عن الوضوء و الشرب من ماء شرب منه طير على منقاره دم أو قدر [٢] أو شرب منه الكلب [٣] أو وقع فيه بول [٤]

[١] و في تعليقه (دام ظله): «و لا يبعد ثبوتها به بل باخبار مطلق الثقة».

[٢] كموثقة عمار عن ابي عبد الله -ع- (في حديث) فقال: «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا ان ترى في منقاره دما، فإن رأيت في منقاره دما فلا تتوضأ منه، و لا تشرب».

و موثقة الأخرى أيضا عنه -ع-: «و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة؟ قال: ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ و لم يشرب.» (الوسائل ج ١ ص ١٦٦ في الباب ٤ من أبواب الأستار، الحديث ٢ و ٣).

[٣] كرواية معاوية بن شريح قال: «سأل عذافر أبا عبد الله -ع- و أنا عنده عن سؤر السنور و الشاة (الى ان قال) فقال -ع-: نعم اشرب منه، و توضأ منه. قال: قلت له الكلب؟ قال: لا. قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا و الله انه نجس، لا و الله انه نجس» و عموم التعليل يشمل سائر النجاسات.

و مثلها موثقة أبي بصير (في حديث): «و لا يشرب سؤر الكلب، إلا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه» (الوسائل ج ١ ص ١٦٣ في الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٦ و ٧).

[٤] كرواية علي بن جعفر في (كتابه) عن أخيه قال: «سألته عن جرء ماء فيه الف رطل وقع فيه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٩

.....

أو دم [١] و لا- فرق بين النجاسات جزما، و النهى في هذه الأخبار يدل على اشتراط الشرب و الوضوء بالطهارة، فمع عدمها يحرم الشرب، و يبطل الوضوء.

٢ (و منها) الأخبار [٢] الناهية عن شرب الماء المتغير و الوضوء به، إذ ليس المانع إلا النجاسة.

٣ (و منها) الأخبار [٣] الآمرة بإراقة الماء الذي أصابه النجس

أوقية بول، هل يصلح شربه، أو الوضوء منه؟ قال: لا يصلح» (الوسائل ج ١ ص ١١٦ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٦). [١] و كموثقة سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله -ع- عن الجرء تسع مائة رطل من ماء يقع فيها أوقية من دم اشرب منه، و أتوضأ؟ قال: لا» (الوسائل ج ١ ص ١١٤ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨).

[٢] كصحيحة حريز عن ابي عبد الله -ع- قال: «كلما غلب الماء على الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء، و تغير الطعم فلا تتوضأ، و لا تشرب».

و صحيحة أبي خالد القمط انه سمع أبا عبد الله -ع- يقول: «في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة؟ فقال أبو عبد الله -ع-: ان كان الماء قد تغير ريحه، أو طعمه فلا تشرب، و لا تتوضأ منه. الحديث» (الوسائل ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٢ في الباب ٣ من أبواب الماء المطلق الحديث ١ و ٤) و نحوهما غيرهما في الباب المذكور.

[٣] كموثقة سماعة (في حديث): «و إن كان أصابته جنابة، فأدخل يده في الماء فلا بأس إن لم يكن أصاب يده شيء من المني، و إن كان أصاب يده فادخل يده في الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله».

و صحيحة أحمد بن محمد بن ابي نصر قال: «سألت أبا الحسن -ع- عن الرجل يدخل يده في الإناء و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٠

.....

الظاهرة في سقوطه عن الانتفاع به رأساً - كالشرب و الوضوء و نحوهما مما يشترط فيه الطهارة - فلو جاز شربه مع كونه من المنافع المعتد بها للماء لم يكن وجه للأمر بإراقتة.

٤ (و منها) الأخبار [١] الآمرة بإراقة الإنائين المشتبهين - بالتقريب المتقدم في الطائفة السابقة.

٥ (و منها) الأخبار الآمرة بإراقة المرق المتنجس [٢] و بطرح ما يلي الفأرة من الدهن الجامد [٣] و بيع العجين الذي عجن من الماء إلا في

هي قدره؟ قال: يكفي الإناء» (الوسائل ج ١ ص ١١٣ و ١١٤ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ و ٧) و نحوهما غيرهما من الروايات المذكورة في نفس الباب، فراجع.

[١] كموثقة عمار عن ابي عبد الله - ع - (في حديث) قال: «سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو، و حضرت الصلاة و ليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: يهريقهما جميعاً، و يتيمم».

و مثلها رواية سماعة (الوسائل ج ١ ص ١١٣ و ١١٦ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤ و ٢).

[٢] كرواية السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «ان عليا سئل عن قدر طبخت، و إذا في القدر فأرة؟ قال: يهرق مرقها، و يغسل اللحم و يؤكل» (الوسائل ج ١ ص ١٥٠ في الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٣).

و نحوها رواية زكريا بن آدم المروية في (الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٦ في الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٨).

[٣] كحسنة زرارة عن ابي جعفر - ع - قال: «إذا وقعت الفأرة في السمن، فماتت فان كان جامدا -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩١

الضرورة (١)

المتنجس على من يستحل أكل الميتة [١] إذ لو لم يكن الأكل حراماً لم يكن وجه للأمر بإهراق المرق، و طرح الدهن و بيع العجين على من يستحل الميتة، و لا فرق بين المأكول و المشروب المتنجسين في الحرمة.

و مثلها: ما ورد فيه النهي [٢] عن أكل الدهن و الزيت المتنجسين بموت الفأرة فيهما.

(١) لا يجوز استعمال الماء المتنجس في رفع الخبث حتى مع الانحصار لاشتراط الطهارة في رافعه. و كذلك لا يجوز استعماله في رفع الحدث، لدلالة الأخبار [٣] على عدم جواز الوضوء بالماء المتنجس، بل ينتقل الفرض حينئذ إلى التيمم، و المراد بعدم الجواز فيهما البطلان، لا الحرمة التكليفية، لعدم

- فألقها و ما يليها، و كل ما بقي، و إن كان ذائباً فلا تأكله، و استصبح به. و الزيت مثل ذلك» (الوسائل ج ١ ص ١٤٩ في الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١).

[١] كرواية ابن ابي عمير عن بعض أصحابنا قال: «قيل لأبي عبد الله عليه السلام: في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال: يباع ممن يستحل أكل الميتة» (الوسائل ج ١ ص ١٧٤ في الباب ١١ من أبواب الأستار، الحديث ١).

[٢] كحسنة زرارة المتقدمة آنفاً.

[٣] كصحيحه على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر - ع - (في حديث) قال:

«فسألته عن رجل رعف و هو يتوضأ، فتقطر قطرة في إنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا» (الوسائل ج ١ ص ١١٢ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١).

و نحوها غيرها (كالحديث ٨ و ١٥ و ١٦ في الباب المذكور) و كذلك الأخبار المتقدمة الآمرة بإراقة الماء المتنجس، و المائين المشتبهين، لدالتها على سقوطه عن الانتفاع. و من أهمه استعماله في رفع الخبث و الحدث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٢

و يجوز سقيه (١) للحيوانات.

الدليل على الحرمة الذاتية لاستعماله في ذلك، نعم يحرم تشريعاً. و أما شربه فيحل عند الضرورة، لأدله نفي الضرر و الحرج، و لبعض الأخبار [١] الدالة على حلية ما حرمه الله لمن اضطر إليه.

سقى الماء النجس للحيوان

(١) لا اشكال بل لا خلاف في جواز سقى الحيوانات، و الأشجار و بل الطين، و نحو ذلك بالماء المتنجس، و يدل عليه أصالة البراءة بعد عدم تمامية ما توهم دلالة على حرمة الانتفاع بالمتنجس - كما أوضحنا الكلام في ذلك في بحث المكاسب. نعم يستفاد من بعض الأخبار [١] كراهة سقى البهيمة بما لا يحل للمسلم شربه، و أما أصل الجواز فلا ينبغي الإشكال فيه.

[١] كموثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) و قال: «ليس شيء مما حرم الله إلا و قد أحله لمن اضطر إليه» (الوسائل ج ١٦ ص ١٦٥ كتاب الايمان في الباب ١٢، الحديث ١٨).

و يقرب منها: ما ورد في الأتعمة المحرمة، كرواية المفضل بن عمر عن ابي عبد الله (في حديث):

«خلق الخلق فعلم ما تقوم به أبدانهم، و ما يصلحهم فأحله لهم، و اباحه تفضلاً عليهم به، لمصلحتهم، و علم ما يضرهم فنهاهم عنه، و حرمه عليهم، ثم اباحه للمضطر، و أحله له في الوقت الذي لا يقوم بدنه إلا به.» (الوسائل ج ١٦ ص ٣٧٦ كتاب الأتعمة و الأشرية في الباب ١ من أبواب الأتعمة المحرمة، الحديث ١).

[٢] عن ابي بصير عن ابي عبد الله - ع - قال: «سألته عن البهيمة البقرة و غيرها تسقى أو تطعم ما لا يحل للمسلم أكله أو شربه، أ يكره ذلك؟ قال: نعم يكره ذلك» (الوسائل ج ١٧ ص ٢٤٦ في الباب ١٠ من أبواب الأشرية المحرمة، الحديث ٥).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٣

بل و للأطفال أيضا (١)

سقى الماء النجس للأطفال

(١) يقع الكلام في موضعين: «الأول» في جواز سقى الماء النجس للأطفال، و من يلحق بهم كالمجانين «الثاني» في جواز سقيه لأولى الأعدار من المكلفين كالجاهل، و الغافل، و الناسي.

أما الموضع الأول - و هو في سقى الماء النجس للأطفال و المجانين - الأقوى فيه الجواز، و يكفينا الأصل.

و ربما يقال بالحرمة، و عمدة ما يستدل له هو ان النهي عن شربه و إن لم يشمل الصبي و المجنون، لحديث رفع القلم، أو لعدم قابليتهما للتكليف رأساً إلا انه يكشف لا محالة عن وجود مفسدة في متعلقه، لا ابتداء الأحكام على ملاكات واقعية تعم المكلف و غيره، لأنها أمور تكوينية يشترك فيها الجميع فان الخمر - مثلاً - فيه ضرر واقعي سواء شربه المكلف أو الصبي، و عليه يكون سقى النجس

للطفل إيقاعا له في المفسدة، وفيما هو مبعوض للشارع واقعا، وإضرارا به، وهو حرام.

وفيه أولا: ما ذكرناه في بحث الأصول من أنه لا طريق لدينا لاستكشاف الملاك إلا وجود الحكم، ومع عدمه لا يسعنا دعوى الجزم بوجوده، لعدم الطريق إليه، إذ يحتمل اختصاص الملاك بمن اختص به الحكم، فنحتمل وجدانا أن تكون مفسدة شرب النجس مختصة بالمكلفين، ولا تعم الأطفال والمجانين، كما لا يعمهم التكليف، فيكون شربهم الماء النجس كشربهم الماء الطاهر بلا مفسدة أصلا، وعليه لا محذور في سقيه لهم للأصل.

و ثانيا: ان سلم وجود المفسدة في شرب غير المكلفين أيضا فلا نسلم مبعوضيه صدورها حتى من غيرهم، إذ لا ملازمة بين وجود المفسدة و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٤

.....

المبعوضيه، ومع عدمها لا- دليل على حرمة التسيب. توضيح ذلك: ان مفاصد المحرمات تكون على نحوين «الأول» ما تكون فيه المفسدة بمرتبة لا يرضى الشارع بوقوعها في الخارج حتى من غير المكلفين - كما في شرب الخمر والزنا واللواط - لما ورد في جملة من الاخبار من وجوب ردع الصبي عن ذلك، لو أراد ارتكابها، و حرمة التسيب في مثله ظاهر، لأنه إذا وجب الردع حرم التسيب قطعا. بل ثبت في بعض المحرمات مبعوضيه وجوده مطلقا حتى من الحيوان فضلا عن الإنسان، كما في قتل النفس المحترمة، لما ثبت في الشرع من وجوب حفظها على المكلفين فيجب عليهم حفظها من الحيوان، بل من الجماد، فكيف بالإنسان، و حرمة التسيب في مثله أظهر.

«الثاني» ما لا تبلغ المفسدة فيه الى تلك المرتبة بحيث لا تكون مبعوضة إلا من المكلف خاصة، و في مثله لا يحرم التسيب الى صدور الفعل من غيره، و يحتمل أن يكون شرب النجس من هذا القبيل، إذ لا- دليل على مبعوضيته على الإطلاق، لأن النهي مختص بالمكلفين، و لم يقد دليل من الخارج على مبعوضيته من غيرهم، فيما اذا تستكشف المبعوضيه المطلقة، و عليه فمقتضى الأصل جواز سقيه لمن لم يشمله النهي كالأطفال و المجانين.

سقى الماء النجس للجاهل الموضوع الثاني: في سقى الماء النجس لأولى الأعداء من المكلفين - كالجاهل و الغافل و الناسي و غيرهم - أما الجاهل فالحرمة فيه ظاهرة، لأن المستفاد من الأدلة الأولية - على ما هو المرتكز في أذهان العرف - رمه إيقاع الجاهل في الحرام الواقعي و إن لم يكن منجزا في حقه، كما يحرم إيقاعه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٥

.....

بالمباشرة بمعنى أن مدلول النهي عن شرب النجس - مثلا - و لو بلحاظ الدلالة الالتزامية أعم من المباشرة و التسيب، لا أن مدلوله المطابق أعم من الشرب و الإشراب - كما قد يتوهم - و لذا إذا نهى المولى عبده من الدخول عليه، و كان يريد بذلك الخلوة، و علم بالنهي بعضهم، و جهل آخرون قبح على العالم بالحرمة من عبده تغير الجاهل منهم، و إدخاله على المولى، كما يقبح دخوله بنفسه، و لعل السر في ذلك هو ان تفويت غرض المولى بإيجاد المفسدة، أو ترك المصلحة قبيح عقلا، من دون فرق في ذلك بين المباشرة و التسيب، و نسبة التفويت الى العالم بالحرمة أقوى من نسبته الى الجاهل بها، لمكان جهله فان تغير الجاهل بالأحكام الواقعية و إن لم يوجب مخالفة المغرور التكليف الإلزامية إلا أنه يوجب تفويت غرض المولى، و لو على يد الجاهل، و هو قبيح عقلا و حرام شرعا. هذا مضافا الى دلالة جملة من الأخبار على حرمة تغير الجاهل.

منها الأخبار «١» الواردة في بيع الدهن المتنجس الآمرة بأعلام المشتري، وليس ذلك إلا لأجل عدم وقوع الجاهل في الحرام الواقعي، فيشمل المقام وغيره. وقد فصلنا الكلام في ذلك بما لا مزيد عليه في بحث المكاسب المحرمة. ومما ذكرنا يظهر الحال في تغرير الغافل والناسي، لأن فيه أيضا تفويتا لغرض المولى، فإن الحرمة وإن كانت مرفوعة عنهما واقعا- كما ذكرنا في محله- بخلاف الجاهل، فإن رفع التكليف عنه ظاهري، إلا أن الرفع عنهما يكون من باب الامتنان، وهو إنما يتناسب مع تحقق مقتضى الجعل من المصالح والمفاسد الواقعية، وأن الشارع لم يجعل على طبقها الأحكام

(١) تقدمت في ص ٧٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٦

.....

الإلزامية في حقهما من جهة الامتنان والإرفاق، فيكون تغريرهما بسقى الماء النجس - مثلا- تفويتا لغرض المولى - ولو على يد الغافل والناسي المعذورين في المخالفة- وهو قبيح.

ثم انه هل يجب اعلام الجاهل والغافل والناسي إذا أرادوا بأنفسهم شرب النجس من دون تغرير من الغير. الظاهر عدم الوجوب، لعدم الدليل عليه فيرجع فيه الى الأصل، إذ ليس الاعلام مصداقا للنهي عن المنكر - كما قيل - لعدم تحقق الصغرى، لأن الفعل ليس بمنكر منهم، لعدم تنجز الحرمة في حقهم والنهي عن المنكر يختص بما إذا كان الفاعل عالما ملتفتا إلى حرمة عمله، ومع عدمه لا دليل على الوجوب، ولو مع العلم بوجود المفسدة الفعلية، كما انه لا يدخل تحت عنوان إرشاد الجاهل، وتبليغ الأحكام الكلية، لأن الشبهة موضوعية. بل المستفاد من بعض الاخبار [١] عدم وجوب اعلام المرتكب للحرام جهلا أو نسيانا، وما ذكرناه من نفى الأمرين وإن كان ظاهرا بالنسبة إلى الجاهل، إلا أنه أظهر بالنسبة إلى الغافل والناسي، لإباحة الفعل في حقهما واقعا، لأن رفع التكليف بالنسبة إليهما واقعي، وبالنسبة إلى

[١] كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دما وهو يصلي؟ قال: لا يؤذنه حتى ينصرف» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٩ في الباب ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

وصحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله -ع- قال: «اغتسل ابي من الجنابة، فقليل له: قد أبقيت لمعة في ظهرك، ولم يصبها الماء. فقال له: ما عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعة بيده» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٩ الباب المتقدم، الحديث ٢).

ومقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين الجاهل والناسي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٧

و يجوز بيعه (١) مع الإعلام (٢)

الجاهل ظاهري- كما أشرنا إليه آنفا و أوضحنا الكلام فيه في بحث الأصول.

(١) على ما هو الصحيح من جواز بيع المتنجس مطلقا،- من دون فرق بين ما يكون قابلا للتطهير، وما لا يكون- لإطلاق ما دل على صحة البيع، وعدم تمامية ما ذكر في المقام من وجوه المنع- على ما قررناه في محله.

ولعلنا نذكر «١» بعض الكلام عند تعرض المصنف لبيع الأعيان النجسة والمتنجسة إن شاء الله تعالى.

(٢) هل يجب الإعلام مطلقا، أو فيما إذا كان المشتري بصدد استعماله فيما هو مشروط بالطهارة- كالشرب والوضوء ونحوهما- و

على كل تقدير فهل الوجوب شرطي - بمعنى اشتراط صحة البيع به - أو نفسي بحيث يكون التارك آثماً فقط؟ وجوه. الأظهر كونه واجباً نفسياً مختصاً بما إذا كان المشتري في معرض ذلك، فلا يجب بدونه، كما لا يجب في صورة عدم التسليم. والوجه في ذلك - ضافاً إلى أن السكوت عند البيع نحو إيقاع للجاهل في الحرام الواقعي، وهو حرام - الأخبار «٢» الدالة على وجوب الإعلام عند بيع الدهن المتنجس - بعد إلغاء خصوصية المورد - و تفصيل الكلام في محله.

(١) في ذيل (مسألة ٣١) من فصل اشتراط الصلاة بالطهارة في البدن و اللباس.

(٢) تقدمت في ص ٧٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٨

[فصل: الماء المستعمل]

إشارة

فصل: الماء المستعمل:

الماء المستعمل في الوضوء، الماء المستعمل في الأغسال المندوبة الماء المستعمل في الحدث الأكبر، جواز استعماله في رفع الحدث، تحرير محل النزاع، أدلة المانعين و الجواب عنها، ماء الاستنجاء، ماء الغسالة، شرائط ماء الاستنجاء،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٩

فصل الماء المستعمل في الوضوء طاهر، و مطهر من الحدث و الخبث (١)

فصل في الماء المستعمل

(١) إذا استعمل الماء في تنظيف شيء طاهر من القذارات، و الأوساخ العرفية، أو استعمل في تطهير النجس مع الحكم بنجاسته - كالغسالة التي لا تتعقب طهارة المحل - فلا اشكال و لا خلاف في حكمه، إذ الأول طاهر و مطهر من الحدث و الخبث، و الثاني نجس غير مطهر، و هذا واضح.

و اما المستعمل في غير ذلك فهو على أربعة أقسام: (أحدها) أن يكون رافعاً للحدث الأصغر، كالوضوء الرفع (ثانيها) أن لا يكون رافعاً للحدث أو الخبث، كالماء المستعمل في الأغسال المندوبة فيما إذا لم يكن المغتسل محدثاً بالأكبر و لا بالأصغر، أو كان و لكن لم نقل بكونه رافعاً للحدث، و كالوضوء التجديدي (ثالثها) أن يكون رافعاً للحدث الأكبر من الجنابة و الحيض و نحوهما (رابعها) أن يكون رافعاً للخبث مع الحكم بطهارته، كماء الاستنجاء و الغسالة المتعقبية لطهارة المحل - بناء على الحكم بطهارتها كما هو الصحيح - و لا بد من بيان حكم كل من هذه الأقسام الأربعة تبعاً لما في المتن.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٠

.....

الماء المستعمل في الوضوء أما القسم الأول - و هو المستعمل في رفع الحدث الأصغر - فلا اشكال و لا خلاف بيننا في كونه طاهراً، و

مطهرا من الحدث و الخبث، فيجوز استعماله في الوضوء ثانيا و ثالثا و هكذا للمتوضئ الأول أو غيره. بل ادعى ضرورة المذهب على طهارته، و الإجماع على طهوريته. و يكفي فيهما مضافا الى ذلك إطلاقات ما دل على طهوية الماء من الآيات و الأخبار «١» لأنها لم تقيد بما قبل استعماله في رفع الحدث، و معها لا- حاجة الى أصالة الطهارة في إثبات طهارته، لعدم احتمال طرو النجاسة، لأن المفروض طهارة أعضاء الوضوء، فيكون الماء الذي لاقاها طاهرا ضرورة، و لا الى الاستصحاب في إثبات طهوريته كى يقال بأنه استصحاب تعليقى، أو أن الشبهة حكيمية، و لا يجرى فيه الاستصحاب. نعم مع قطع النظر عن الإطلاقات تصل النوبة إلى الأصول، و مقتضاها ما ذكر.

هذا مضافا الى ما فى بعض الروايات من التصريح بجواز استعماله فى الوضوء، كما ورد فى ذيل رواية عبد الله بن سنان «٢» عن أبى عبد الله عليه السلام: «و أما الذى يتوضأ الرجل به، فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره، و يتوضأ به». و ما روى زرارة [١] عن أحدهما عليهما السلام قال: «كان

[١] الوسائل ج ١ ص ١٥٢ فى الباب ٨ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١.
وقد روى من طرق العامة ما يقرب من ذلك: ففى عمده القارئ فى شرح البخارى ص ٨٢٣

(١) ذكرناها فى الجزء الأول: القسم الثانى ص ٥-١٥، الطبعة الثانية.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٥٤ فى الباب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١٣.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠١

.....

النبى صلى الله عليه و آله إذا توضأ أخذ ما يسقط من وضوئه، فيتوضؤون به».

و بالجملة: اتفقت أقوال الخاصة على طهارة الماء المستعمل فى الوضوء، و كونه رافعا للحدث و الخبث من دون نقل خلاف فى ذلك، إلا عن المفيد «١» فإنه قال: باستحباب التنزه عنه.
نعم نسب [١] الى أبى حنيفة القول بنجاسة الماء المستعمل فى

روى عن أبى جحيفة انه قال: «خرج علينا النبى -ص- بالهاجرة فأتى بوضوء فتوضأ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به».

ثم قال فى ص ٨٢٤ فى بيان استنباط الأحكام من هذا الحديث: ان فيه دلالة ظاهرة على طهارة الماء المستعمل إذا كان المراد انهم كانوا يأخذون ما سال من أعضائه عليه السلام، لا ما فضل فى الإناء لتبركه بوصول يده المباركة فيه انتهى ملخصا. و نحوها غيرها من الروايات رواها فى سنن البيهقى ج ١ ص ٢٣٥ (باب طهارة الماء المستعمل).

[١] ففى كتاب بدائع الصنائع للكاسانى الحنفى ج ١ ص ٦٦: «و روى محمد عن أبى حنيفة انه- يعنى الماء المستعمل- طاهر غير طهور، و به أخذ الشافعى، و هو أظهر أقوال الشافعى. و روى أبو يوسف و الحسن بن زياد عنه: انه نجس غير ان الحسن روى عنه انه نجس نجاسة غليظة يقدر فيه بالدرهم، و به أخذ. و أبو يوسف روى عنه: انه نجس نجاسة خفيفة، يقدر فيه بالكثير الفاحش، و به أخذ. (الى ان قال) ثم مشايخ بلخ حققوا الخلاف، فقالوا الماء المستعمل نجس عند أبى حنيفة، و ابى يوسف، و عند محمد طاهر غير طهور و مشايخ العراق لم يحققوا الخلاف، فقالوا انه طاهر غير طهور عند أصحابنا حتى روى عن القاضى أبى حازم العراقى: انه كان

يقول: انا نرجو أن لا تثبت رواية نجاسة الماء المستعمل عن أبي حنيفة، و هو اختيار المحققين من مشايخنا بما وراء النهر». وفي كتاب المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٨٥: «و قال أبو حنيفة لا يجوز الغسل، و لا الوضوء بماء قد

(١) كما فى الحدائق ج ١ ص ٤٣٦-٤٣٧ طبع النجف ١٣٧٦ هـ نقلا عن الشهيد فى الدروس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٢

.....

الوضوء و الغسل. و قد روى [١] عنه أيضا القول بأنه طاهر غير طهور، إلا أن بعضهم «٢» قوى نسبة القول بالنجاسة اليه، و إن اختلفوا فى روايته عنه انه نجس نجاسة مخففة، فيجوز الصلاة مع الثوب الذى أصابه الماء المستعمل، إلا أن يكون فاحشا، أو مغلظة حتى انه إذا أصاب الثوب أكثر من درهم لا يجوز الصلاة فيه و استثنى القطرات، لأن نجاستها أو الاجتناب عنها حرجية، و هو من غرائبه، إذ لا موجب لنجاسة الماء مع فرض طهارة بدن المتوضى و المغتسل. و أما باقى المذاهب [٢] فانفقوا على انه طاهر، و اختلفوا فى انه طهور أم لا.

- توضأ به، أو اغتسل به، و يكره شربه. و روى عنه: انه طاهر. و الأظهر عنه انه نجس، و هو الذى روى عنه نصاب، و انه لا ينجس الثوب إذا أصابه الماء المستعمل، إلا ان يكون كثيرا فاحشا (الى ان قال) و قال أبو حنيفة و أبو يوسف: ان كان رجل طاهر قد توضأ للصلاة، أو لم يتوضأ لها، فتوضأ فى بئر فقد تنجس ماؤها كله، و تنزح كلها، و لا يجزيه ذلك الوضوء إن كان غير متوضى، فان اغتسل فيها أيضا انجسها كلها. و كذلك لو اغتسل و هو طاهر غير جنب فى سبعة آبار نجسها كلها. و قال أبو يوسف: ينجسها كلها و لو انها عشرون بئرا».

[١] كما عرفت مما نقلناه آنفا من كتابى بدائع الصنائع و المحلى. و فى عمدة القارئ فى شرح البخارى للعيني الحنفى ج ١ ص ٨٢٢ «باب استعمال فضل وضوء الناس»: اختلف الفقهاء فيه فعن أبي حنيفة ثلاث روايات (الاولى) ما رواه عنه أبو يوسف: انه نجس مخفف (الثانية) رواية الحسن بن زياد عنه: انه نجس مغلظ (الثالثة) رواية محمد بن الحسن عنه: انه طاهر غير طهور، و هو اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر، و عليه الفتوى عندنا.

[٢] فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٤: عد الماء القليل المستعمل من أنواع الماء

(٢) كما فى بدائع الصنائع و المحلى كما ذكرنا آنفا و غيرهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٣

و كذا المستعمل فى الأغسال المندوبة (١)

الماء المستعمل فى الأغسال المندوبة

(١) هذا هو القسم الثانى من أقسام الماء المستعمل - التى تقدم الإشارة إليها آنفا - و هو ما لا يرفع حدثا و لا - خبثا - كالأغسال المندوبة، سواء وجبت بنذر و شبهه أم لا، بناء على انها لا ترفع الحدث، أو أن المغتسل لم يكن محدثا، و كالوضوء التجديدى - و هذا كالقسم الأول لا ينبغى الإشكال فى طهارته، و لا فى كونه رافعا للحدث و الخبث، لإطلاق أدلة طهورية الماء من دون أن يثبت لها تقييد فى المقام.

و لم ينقل الخلاف في ذلك إلا عن المفيد في المقنعة حيث ذهب الى استحباب التزهر عما استعمل في طهارة مندوبة من الغسل و الوضوء، بل الغسل المستحب- كغسل اليد للأكل- و «أورد عليه» المشهور بأننا لم نقف له

الطاهر غير الطهور قولاً واحداً في طهارته. و كان مؤلفيه لم يحققوا نسبة القول بالنجاسة الى ابي حنيفة، و في أدنى الصفحة: ان المالكية قالوا استعمال الماء لا يسلب طهوريته، و لو كان قليلاً، فهو من قسم الطهور. فيظهر منه اتفاق المذاهب الأربعة على طهارته، و ان اختلفوا في طهوريته. ثم ذكر في ص ٥: اختلاف المذاهب في تعريف الماء المستعمل، إلا انه يظهر مما ذكره في أدنى الصفحة اتفاقهم على ان الماء الذي يرفع به الحدث من أقسام الماء المستعمل. فراجع.

و في عمدة القارئ ج ١ ص ٨٢٢: «و قال قاضيخان و رواية التغليظ رواية شاذة غير مأخوذ بها، و به يرد على ابن حزم قوله: الصحيح عن أبي حنيفة نجاسته. و قال عبد الحميد القاضي: أرجو ان لا تثبت رواية النجاسة فيه عن أبي حنيفة. و عند مالك طاهر و طهور، و هو قول النخعي، و الحسن البصري و الزهري، و الثوري، و ابي ثور. و عند الشافعي طاهر غير طهور، و هو قوله الجديد، و عند زفران كان مستعملة طاهراً فهو طاهر و طهور، و ان كان محدثاً فهو طاهر غير طهور». و في كتاب الأم للشافعي ج ١ ص ٢٥ التصريح بطهارته و عدم طهوريته، فراجع. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٤

.....

على دليل من الأخبار، بل و لا من الاعتبار. و «أجاب عنه» شيخنا البهائي (قده) في جبل المتين «١» باحتمال أن يكون مستنده ما رواه في الكافي «٢» عن محمد بن علي بن جعفر عن الرضا عليه السلام (في حديث) قال: «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه، فأصابه الجذام فلا يلوم من إلا نفسه».

و قال: «و إطلاق الغسل في هذا يشمل الغسل الواجب و المندوب. و في كلام المفيد (طاب ثراه) في المقنعة تصريح بأفضلية اجتناب الغسل و الوضوء بما استعمل في طهارة مندوبة، و لعل مستنده هذا الحديث و أكثرهم لم يتنبهوا له».

و «أورد عليه» في الحدائق «٣» بما حاصله: إن صدر الحديث- و هو ما نقله من الخبر- و إن كان مطلقاً يشمل ماء الحمام و غيره، إلا أن عجز الرواية المذكورة يكون قرينة على أن مورد الخبر إنما هو ماء الحمام، فلا يمكن التعدي إلى مطلق الماء المستعمل في طهارة مندوبة، حيث قال في تنمة الرواية: «فقلت إن أهل المدينة يقولون: إن فيه شفاء من العين! فقال: كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزاني و الناصب الذي هو شرهما، و كل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين».

و قال: «و هذا هو أحد العيوب المترتبة على تقطيع [١] الحديث، و

[١] روى (في الكافي ج ٢ ص ٢٢٠) تمام الحديث. بإسناده عن محمد بن علي بن جعفر، عن ابي

(١) الصفحة- ١١٦- ٠

(٢) ج ٢ ص ٢٢٠- و في الوسائل ج ١ ص ١٥٨ في الباب- ١١- من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٢.

(٣) ج ١ ص ٤٣٧ طبع النجف عام ١٣٧٦ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٥

.....

فصل بعضه عن بعض، فإنه بذلك ربما تخفى القرائن المفيدة للحكم كما هنا.

و عليه فظاهر الخبر كراهة الاغتسال من ذلك الماء من حيث كونه ماء الحمام الذي يغتسل منه هؤلاء المعدودون في الحديث، لا مطلق الماء المستعمل في الطهارة. على أن مورد الخبر هو الغسل، فلا يعم المستعمل في الوضوء، والمدعى أعم من ذلك، فإشكال المشهور على المفيد لا دافع له.

أقول: ان الذيل و إن كان مختصا بماء الحمام إلا أنه لا يوجب تقييد الصدر، لأنه أجنبي عنه لا قرينية لأحدهما على الآخر فالإنصاف [١] ان إطلاق قوله عليه السّلام: «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه.» يشمل مطلق الماء المستعمل، و لو لم يعتبر فيه النية - كغسل اليد و نحوه - لصدق الغسل على مطلق مباشرة الماء لجسم حيوان أو غيره، فيمكن أن يكون صدر الحديث مدركا لقول المفيد - كما ذكر شيخنا البهائي.

الحسن الرضا عليه السّلام قال: «من أخذ من الحمام خزفة فحك بها جسده، فأصابه البرص فلا يلومن إلا نفسه، و من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه، فأصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه، قال محمد بن علي: فقلت لأبي الحسن عليه السّلام: إن أهل المدينة يقولون ان فيه شفاء من العين! فقال: كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزاني و الناصب الذي هو شرهما و كل من خلق الله؟ ثم يكون فيه شفاء من العين! إنما شفاء العين قراءة الحمد، و المعوذتين، و آية الكرسي، و البخور بالقسط، و المرو اللبان.»

[١] الإنصاف ان القرينة تامة لأن مرجع الضمير في قول الراوي «ان فيه شفاء من العين» هو بعينه ما يكون موضوعا للحكم في الصدر، فكأن السائل قد تعجب من قول الامام - ع - إن الغسل فيه يوجب الجذام، فقال: كيف ذلك مع ان أهل المدينة يقولون فيه شفاء من العين، و هو شاهد قوى على وحدة الموضوع - و هو ماء الحمام - و إرجاع الضمير الى بعض افراد ما ذكر في الصدر استخدام لا يصار اليه إلا مع القرينة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٦

.....

نعم أصل الاستدلال به على إثبات استحباب التنزه عن الماء المستعمل أو كراهة الاغتسال منه غير سديد، لأن ظاهر قوله عليه السّلام: «فأصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه» انه في مقام الإرشاد إلى مضرّة استعمال نحو هذا الماء على البدن، و ما فيه من المفسدة، لا في مقام بيان حكم مولوى.

وقد ورد نظير ذلك في كثير من الروايات [١] التي تبين المصالح و المفاسد الموجودة في الأفعال، و لا يمكن إثبات الاستحباب، أو الكراهة الشرعيتين بذلك، إذ لا ملازمة بينهما، فإن الأئمة الأطهار عليهم السّلام كما يبينون الأحكام الإلهية قد يبينون المنافع و المضرات الموجودة في بعض الأمور إرشادا للناس الى ما فيه صلاحهم و فسادهم، و من جملة ما يرجع الى التحفظ على صحة أبدانهم بالاجتناب عن ماء استعمال في إزالة أوساخ أبدان الناس - التي قد توجب سراية الأمراض - كما أن من جملة ما ورد في الروايات من خواص المأكولات و المشروبات، و كيفية أكلها و شربها [٢] فان جميع ذلك بيانات إرشادية لا يمكن إثبات أحكام شرعية من الاستحباب و الكراهة بها. و من هنا يمكننا التعدي عن مورد هذا الحديث

[١] منها صدر نفس الحديث. عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام قال: «من أخذ من الحمام خزفة فحك بها جسده، فأصابه البرص فلا

يلومن إلا نفسه.» (الوسائل ج ١ ص ٣٧٩ في الباب - ٢٠- من أبواب آداب الحمام، الحديث ٣).

[٢] منها ما ورد في شرب الماء من قيام نهاراً، أو ليلاً، كمرسلة الصدوق عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «شرب الماء من قيام بالنهار أدر للعروق، و أقوى للبدن قال: و قال عليه السلام شرب الماء بالليل من قيام يورث الماء الأصفر» (الوسائل ج ١٧ ص ١٩٢ في الباب - ٧- من أبواب الأشرية المباحة، الحديث ٨ و ٩) و نحوها غيرها في الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٧

و أما المستعمل في الحدث الأكبر فمع طهارة البدن لا إشكال في طهارته و رفعه للخبث (١)

الى مطلق الماء المستعمل الذي يحتمل فيه سراية المرض، كالوضوء مما اغتسل فيه غيره أو توضأ به، بل الى مطلق استعمال الماء الذي استعماله غيره، و لو في الغسل العرفي مما لا يعتبر فيه النية، كغسل اليد، لما في استعماله من احتمال سراية الأمراض. فتحصل: أن جواب شيخنا البهائي (ره) لا يدفع الاشكال عن المفيد (قده) فلا يسعنا الحكم بكراهة الماء المستعمل في الأغسال المندوبة.

الماء المستعمل في الحدث الأكبر

(١) هذا هو القسم الثالث من الأقسام الأربعة للماء المستعمل - كما أشرنا إليه فيما تقدم - لا اشكال و لا خلاف في طهارته، لانه ماء طاهر لاقي بدنا طاهرا و من يقول من العامة بنجاسة المستعمل في الوضوء يقول بها هنا أيضا. و أما رافعيته للخبث فلا ينبغي التأمل فيه أيضا، لأنه بعد فرض طهارته لا مانع من رافعيته للخبث، و يكفي فيه إطلاقات طهورية الماء، و ادعى عليه الإجماع، و لم ينقل الخلاف في ذلك إلا عن الوسيلة [١] حيث صرح بعدم رافعيته للحدث و الخبث، بل ربما يستظهر من عبارته القول

[١] راجع مفتاح الكرامة ج ١ ص ٨٨ سطر ١٨. و قال في محكي عبارة الوسيلة: «و المستعمل في الطهارة الكبرى، و في إزالة النجاسة لا يجوز ذلك - يعني استعماله ثانيا في رفع الحدث و إزالة النجاسة - فيها إلا ان يبلغ كرا فصاعدا بالماء الطاهر» و لعل وجه الاستظهار ان جهة المنع عن استعماله في إزالة النجاسة ليس الا تنجس الماء باستعماله في الطهارة الكبرى، و إلا فلا موجب للمنع عن استعماله في رفع الخبث، و لكن يمكن ان يقال: ان المانع حصول قذارة معنوية في الماء أسقطته عن الرافعية مطلقا مع بقائه على الطهارة نظير الماء المضاف، فإنه طاهر لا يرفع الحدث و الخبث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٨

و الأقوى جواز استعماله في رفع الحدث أيضا (١)

بنجاسته، و لا يخفى غرابته.

(١) وقع الخلاف بين الأصحاب في ان الماء المستعمل في الحدث الأكبر هل يجوز رفع الحدث به ثانيا و ثالثا و هكذا؟ و بعبارة أخرى: هل يتحمل الماء المذكور قذارة معنوية - باستعماله في رفع الحدث الأكبر - بحيث تسقطه عن الطهورية، فلا يجوز رفع الحدث به ثانيا أم لا؟

المشهور بين المتأخرين الجواز، و عن الصدوقين و المفيد و الشيخ الطوسي و جمع آخرين «١» القول بالمنع، بل عن الخلاف انه مذهب أكثر أصحابنا و هو مؤذن بشهرة المنع في الصدر الأول، فصح أن يقال إن في المسألة قولين معروفين. و لا يخفى أن مقتضى القاعدة الأولية هو القول بالجواز، لإطلاقات أدلة طهورية الماء، إلا أن يتم دليل على المنع، و لم يتم كما ستعرف.

و لا يخفى: ان محل الكلام إنما هو الماء القليل المفصل عن البدن بمقدار يمكن الغسل أو الوضوء به مرة ثانية، فالقطرات الناضحة في الإناء من بدن الجنب خارجة عن محل النزاع، كما يأتي، و سيأتي «٢» أيضا خروج الماء المعتصم - كالكر و الخزانة و الغدران -

عن محل النزاع، فمحل الخلاف إنما هو ما كان أقل من الكر سواء دخل فيه الجنب، أو انفصل عن بدنه، و اختلفوا في أن مثل هذا الماء هل تتحمل قذاره معنوية- باستعماله في رفع الحدث الأكبر- بحيث يسقطه عن الطهورية أم لا، و الأظهر هو ما عليه المتأخرون من القول

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ٨٨.

(٢) في (مسألة ١) و (مسألة ٨).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٩

.....

بالجواز، و يكفي فيه إطلاقات أدلة طهورية الماء- كما ذكرنا- و لا مخرج عنها عدا ما استدل به المانعون من روايات لا تصلح لتقييدها.

و هي عدة روايات، أظهرها رواية عبد الله بن سنان (١) عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال (خ ل و قال): الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه، و أشباهه. و أما الماء الذي يتوضأ الرجل به، فيغسل به وجهه، و يده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به».

و المنع- عن الوضوء في هذه الرواية- يعم الماء المستعمل في مطلق الحدث الأكبر، سواء كان جنابة أو حيضاً أو نفاساً أو غير ذلك، بناء على قراءة الجر في كلمة «و أشباهه» لكونها حينئذ عطفاً على الضمير المجرور في «منه» [١] لأن شبه الماء المستعمل في غسل الجنابة ليس إلا- الماء المستعمل في بقية الأغسال الرافعة، كغسل الحيض و النفاس و نحوهما. و من هنا قلنا: أنها أظهر روايات الباب لأن غيرها تختص بغسل الجنابة- كما يأتي- و أما بناء على قراءتها بالرفع عطفاً على «أن يتوضأ» بتأويله المصدر فيختص المنع

[١] ربما يتوهم انه يحتاج إلى إعادة الجار، كما هو المحكى عن جملة من النحاة في مسألة العطف على الضمير المجرور، إلا ان بعض محققيهم أنكرو ذلك كابن مالك مستدلاً بثبوت العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار في النظم و النثر الصحيح منها قوله تعالى «الَّذِي تَسْتَأْتُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ- النساء- ١» بناء على قراءة الجر، كما عن جملة من القراء، فالاحتمال المذكور ليس على خلاف القواعد العربية.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٥٥ في الباب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٠

.....

بالماء المستعمل في غسل الجنابة، لأن المراد حينئذ شبه الوضوء، و ليس هو إلا الغسل، فتدل الرواية على المنع عن الوضوء، و الغسل بالماء المستعمل في غسل الجنابة، كما هو مدلول بقية الروايات الواردة في المقام، فحينئذ يحتاج تعميم المنع للماء المستعمل في سائر الأغسال إلى القطع بعدم الفرق، و ليس لنا قطع بذلك. كما ان إثباته بالإجماع التعبدى ممنوع.

و يقع الكلام في هذه الرواية- تارة- من جهة السند، و- أخرى- من جهة الدلالة، و هي ضعيفة من الجهتين، فلا يمكن الاعتماد عليها بوجه.

أما السند فلما طعن فيه جملة من الأصحاب - منهم صاحب الحدائق «قده» الذي ليس من شأنه الطعن في الأخبار المروية في الكتب الأربعة - اشتماله على «أحمد بن هلال العبرثائي» الذي حاله في الضعف أشهر من أن يذكر، حيث انه نسب الى الغلو تارة، و الى النصب أخرى. و روى اللعن و الذموم الكثيرة عن العسكري عليه السلام في حقه [١].

[١] عده الشيخ «قده» في رجاله في أصحاب الهادي - ع - تارة، و في أصحاب العسكري - ع - أخرى. و قال انه غال. و عنه في الفهرست: انه غال متهم، و عنه في التهذيب: «ان أحمد بن هلال مشهور باللعة و الغلو.» و ربما نسب الى الوقف على ابي جعفر - ع - كما عن الشيخ في كتاب الغيبة في قضية إنكار أحمد بن هلال و كاله محمد بن عثمان العمري عن صاحب الزمان - ع -: «انه وقف على ابي جعفر - ع - فلعنوه و تبرأوا منه - يعنى الشيعة - ثم ظهر التوقيع على يد ابي القاسم الحسين بن روح بلعنه و البراءة منه في جملة من لعن» و قد يقال: انه رجع الى النصب، كما عن الصدوق في كتاب إكمال الدين عن سعد بن عبد الله انه يقول: «ما سمعنا و لا رأينا بمتشيع رجع من تشيعه الى النصب إلا أحمد بن هلال.»

و ربما يوجه: ان المراد من نصبه نصب العداوة للفرقة الناجية الإمامية، لا الأئمة الأطهار عليهم السلام، فلا ينافي غلوه، أو وقفه على ابي جعفر - ع - و ربما يجمع بين غلوه و نصبه بحمل كل منهما -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١١

.....

قال شيخنا الأنصاري «قده»: و بعد ما بين المذهبين لعله يشهد بأنه لم يكن له مذهب رأسا» إلا أنه مع ذلك تصدى لتصحيح سند الرواية بذكر قرائن ادعى أن التأمل فيها يلحق الرواية بالصحاح، و إن كان أحمد بن هلال ملعونا مذموما. ثم أخذ في ذكر القرائن، و هي عديدة:

(الأولى): إن الراوى عن أحمد بن هلال «حسن بن علي» [١] و هو من بنى فضال، و قد ورد في شأنهم في الحسن كالصحيح عن العسكري عليه السلام «خذوا ما رووا و ذروا ما رأوا» فيؤخذ برواية «حسن بن علي» و لا ينظر الى من روى عنه، ثم أضاف الى ذلك ما محصله: انه لو نوقش في كون «حسن بن علي» هو ابن فضال، و خروج رواية المقام عن مورد الحسنة يمكننا مع ذلك الاستدلال بها على جواز العمل بروايات مثل ابن هلال ممن روى حال الاستقامة، لاتحاد الملاك. و لذا استدل بها الشيخ الجليل أبو القاسم بن روح «قده» حيث أفتى أصحابه بجواز العمل بكتب الشلمغانى،

على إمام بأن كان غاليا بالنسبة الى أمير المؤمنين - ع - ناصبا بالنسبة الى الأخير - ع - و لا يخفى بعدهما. و كيف كان فقد روى الكشى عن الإمام العسكري - ع - ذموما في حقه و اللعن و الدعاء عليه بأدعية عديدة لا يدعو الامام - ع - بها على المرتد الخارج من الدين و المذهب فهو ضعيف الى الغاية. راجع تنقيح المقال ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠.

[١] رواها الشيخ عن المفيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي، عن احمد بن هلال، عن الحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن ابي عبد الله - ع - (الوسائل ج ١ ص ١٥٥ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١٣) و (الوافى في باب ما يستحب التنزه عنه في رفع الحدث. ص ١٠).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٢

.....

فقال بعد السؤال عن كتبه أقول فيها: ما قاله العسكري عليه السلام لما سئل عن كتب بني فضال: «خذوا ما رووا». إلخ، فكما انه تعدى عن مورد النص الى كتب الشلمغاني يمكننا أن نتعدى إلى رواية مثل «أحمد بن هلال» ممن روى حال الاستقامة، لاستكشاف ذلك عن عدم خصوصية لبني فضال في جواز العمل برواياتهم التي رووها حال استقامتهم. وقد ذكر «قده» نظير ذلك في رواية بن فرقد (١) الواردة في باب المواقيت، الدالة على اختصاص أول الوقت بمقدار أربع ركعات بالظهر، واختصاص آخره بالعصر كذلك، لأن الراوى عن داود هو حسن بن علي بن فضال، فيؤخذ بروايته، ولا ينظر الى من روى هو عنه.

و (للمناقشة) في هذه القرينة مجال واسع. أما أولاً: فلأنه لم يثبت أن «حسن بن علي» الراوى عن «ابن هلال» هو حسن بن علي بن فضال بل عن بعضهم [١] انه يكاد يقطع بامتناعه، فان ابن فضال أعلى طبقة من ابن هلال. و أما ثانياً: فلأنه لو سلم انه ابن فضال فلا تدل الرواية المذكورة إلا- على وثاقتهم، وانهم لا- يكذبون، لا- انهم لا يروون إلا عن ثقة، فيكون حالهم حال سائر الرواة الثقات- كزرارة، و محمد بن مسلم، و أضرابهما- في أنه لا بد من النظر فيمن يروون عنه، و لا يؤخذ بروايتهم عن غير الثقة، فكذلك

[١] هو البحراني في كتاب المعراج، فان «ابن فضال» من أصحاب الرضا-ع- و «أحمد بن هلال» من أصحاب الإمام الهادي، أو العسكري عليهما السلام، و قد اختلفت كلمات القوم في تشخيص «حسن بن علي» هذا، الراوى عن ابن هلال على خمسة أقوال أحدها انه «ابن فضال» إلا انه لم ينقح شيء من تلك الأقوال، كما في تنقيح المقال ج ١ ص ١٠٠-١٠١.

(١) الوسائل ج ٣ ص ٩٢ في الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ٧. و هي مرسله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٣

.....

بنو فضال. و بعبارة أخرى: إن غاية ما يدل عليه النص المزبور أن انحراف بني فضال في العقيدة لا يضر بوثاقتهم في الحديث، لا انه لا بد من الأخذ برواياتهم من دون فحص عمن رووا عنه، بحيث يزيدهم الانحراف أهمية و اعتباراً عن حال استقامتهم، فاذن لا يمكن الأخذ برواية المقام، لضعف «ابن هلال» و لو كان الراوى عنه ابن فضال.

و أما دعواه التعدى عن مورد النص- الوارد في بني فضال- الى المقام كما صنع ذلك حسين بن روح في كتب الشلمغاني فغير مجدية، لعدم ثبوت وثاقه «أحمد بن هلال» حال استقامته كي يكون مثل بني فضال، أو الشلمغاني بل غايته أنه شيعي إمامي، فلا يمكن التعدى إلى المقام عن مورد النص- من جهة اتحاد الملاك- أيضاً.

(القرينة الثانية): ان الراوى عن ابن فضال هنا «سعد بن عبد الله الأشعري» و هو ممن طعن على «ابن هلال» حتى قال: ما سمعنا بمتشيع يرجع من التشيع الى النصب، إلا- أحمد بن هلال، و هو مع شدة اهتمامه بترك روايات المخالفين بحيث يحكى عنه: انه قال: «لقي إبراهيم بن عبد الحميد أبا الحسن الرضا عليه السلام، فلم يرو عنه، فتركت روايته، لأجل ذلك» فكيف يجوز أن يسمع من «ابن فضال الفطحي» ما يرويه عن «ابن هلال الناصبي» إلا- أن تكون الرواية في كتاب معتبر مقطوع الانتساب الى مصنفه، بحيث لا يحتاج إلى ملاحظة حال الوساطة، أو محفوظه بقرائن موجبة للوثوق بها.

(و الجواب عنها) أولاً: فإنه لم يثبت عدم رواية «سعد بن عبد الله» من غير الشيعة مدة حياته و لو مرة واحدة، بل غايته انه لم يوجد في رواياته انه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٤

.....

روى من غير الشيعة. و ثانيا: لو سلم ذلك و ان تعصبه للأئمة الأطهار عليهم السلام كان يمنعه من أن يروى من غير الشيعة، فمن المحتمل انه روى هذه الرواية عن ابن هلال حال استقامته، و مع هذين الاحتمالين كيف يمكن دعوى الجزم بأنه وجد الرواية في كتاب مقطوع الانتساب؟ و ثالثا: ان وجدان «سعد بن عبد الله» هذه الرواية في كتاب معتبر مقطوع الانتساب إلى مؤلفه عنده بحيث لا يحتاج إلى ملاحظة الوساطة، أو احتفافها بقرائن عنده يوجب وثوقه بها، لا يجدى لنا ما لم ينسب الرواية إلى الكتاب المزبور، أو تتم تلك القرائن عندنا، و غاية هذا الوجه أن تكون الرواية حجة له، لا لغيره.

(القرينة الثالثة): ان «ابن هلال» روى هذه الرواية عن «ابن محبوب» و الظاهر قرائته عليه في كتاب ابن محبوب المسمى بالمشيخة، الذي هو أحد الأصول الموصوفة في أول الفقيه بالصححة، و اعتماد الطائفة عليها، و حكى عن ابن الغضائرى الطاعن كثيرا فيمن لا يطعن فيه غيره: ان الأصحاب لم يعتمدوا على روايات «ابن هلال» إلا ما يرويه عن مشيخة ابن محبوب و نوادر ابن أبي عمير، و حكى عن السيد الداماد إلحاق ما يرويه ابن هلال عن الكتابين بالصحيح.

(و يدفعها): انه لو سلمنا الكبرى، و أن كتاب المشيخة لابن محبوب من الكتب المعتمد عليها عند الأصحاب فلا يسعنا إثبات الصغرى في المقام، و أن هذه الرواية قد رواها «ابن هلال» قراءة على «ابن محبوب» في كتاب المشيخة، لاحتمال انه رواها عنه من غير الكتاب المذكور، و مع عدم العلم بمطابقتها لما في كتاب المشيخة يتوقف الأخذ بها على وثاقه الراوى، و المفروض عدمها. و استظهار الشيخ «قده» لم يعلم وجهه، فيكون عذرا له، لا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٥

.....

لغيره.

(القرينة الرابعة): اعتماد القميين على الرواية - كالصدوقين، و ابن الوليد، و سعد بن عبد الله - و قد عدوا ذلك من أمارات صححة الرواية باصطلاح القدماء إذ اعتماد هؤلاء على رواية لا ينقص عن توثيق أهل الرجال.

(و يدفعها): انه إن كان المراد من اعتماد القميين مجرد نقلهم للرواية فهو لا يدل على حجيتها عندهم، و إن كان المراد من اعتمادهم عليها عملهم بها فالقدر المسلم إنما هو عمل الصدوقين بها، لما حكى عنهما من القول بعدم الجواز، دون غيرهما من القميين. نعم عن المفيد، و الشيخ الطوسي أيضا القول بالمنع، إلا - أن عمل هؤلاء لا - يجدى في جبر ضعف الرواية - لو قلنا بانجبار ضعفها بعمل المشهور - لعدم تحقق الشهرة بهذا المقدار، لا سيما بملاحظة مخالفة جل من المحققين - كالسديدن و الشهيدن و العلامة و غيرهم - لهم بل عن بعضهم «١» دعوى الشهرة على الجواز، و مقتضى إطلاقها الشهرة قديما و حديثا، فإثبات صغرى عمل المشهور بهذه الرواية مشكل. على انه لو سلم تحقق الشهرة في الصدر الأول على القول بالمنع - كما قيل «٢» - فالكبرى ممنوعة، لما ذكرنا مرارا من أن عمل المشهور لا يكون جابرا لضعف الرواية.

و مما ذكرنا ظهر الجواب: عن دعوى انجبار ضعفها باعتماد المشايخ الثلاثة على رواية «أحمد بن هلال» فان مجرد نقلهم لرواياته في كتبهم - الكافي و الفقيه و التهذيب و غيرها - لا يدل على اعتبارها عندهم، لاشتمال

(١) كما عن الروض و الدلائل «مفتاح الكرامة» ج ١ ص ٨٨.

(٢) كما عن حاشية المدارك. «مفتاح الكرامة» ج ١ ص ٨٨.

.....

كتبهم على كثير من الروايات الضعاف. نعم ذكر الصدوق في مقدمته كتابه- من لا يحضره الفقيه-: «إنما أورد في هذا الكتاب ما هو حجة بيني وبين ربي» و الظاهر ان مراده انه قد التزم بأن لا يورد في كتابه إلا ما رواه كل امامي لم يظهر منه فسق، لأنه حجة عنده بناء منه على أصالة العدالة في كل مسلم إمامي، و كأنه ثبت عنده ان روايات «ابن هلال» كانت حال استقامته بقريته رواية «سعد بن عبد الله» عنه الذي لا يروى إلا عن الإمامي كما ذكرنا «١» فاذن نقل الصدوق عن «ابن هلال» أيضا لا يدل على توثيقه له.

فتحصل: ان شيئا من هذه القرائن لا توجب اعتبار سند الرواية، لا من جهة وثاقه الراوي، و لا من جهة الوثوق بصدورها عن المعصوم عليه السلام و إن مال الى ذلك المحقق الهمداني «قده» أيضا تبعا للشيخ الأنصاري «قده» فهي باقية على ضعفها، هذا كله في سند الرواية.

و أما دلالتها على المنع فضعيفة أيضا، لأن الظاهر منها و لو بضميمة القرينة الخارجية، و الداخلية في نفس الرواية أن المنع إنما هو من جهة نجاسة الماء المستعمل، لا من جهة رفع الحدث به. بيان ذلك: ان الاستدلال بهذه الرواية للمنح مبنى على ثبوت الإطلاق في قوله عليه السلام: «أو يغتسل به الرجل من الجنابة» من حيث طهارة بدن الجنب، و إلا- فمع فرض نجاسته بالمنى فلا إشكال في المنع، لتنجس الماء القليل حينئذ بملاقاة بدنه، فلا يجوز استعماله في رفع الحدث لنجاسته، و هذا خارج عن محل الكلام. و مقتضى الجمود على العبارة و إن كان هو الإطلاق، بل و كذلك بالنسبة إلى الماء المستعمل في غسل الثوب لأن قوله عليه السلام في المعطوف عليه: «الماء الذي

(١) في ص ١١٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٧

.....

يغسل به الثوب» أيضا يكون مطلقا بالإضافة إلى نجاسة الثوب و عدمها، فيعم المنع لكلا الإطلاقين، إلا أنه لا بد من تقيدهما بصورة النجاسة للقرينة الخارجية و الداخلية- كما يأتي- فلا يمكن الأخذ بالإطلاق فيهما.

و من هنا منع بعضهم عن الاستدلال بالرواية بحمل النهي فيها على التنزيه لاحتمال أن يكون المراد من غسل الثوب ازالة الوسخ عنه دون النجاسة، فلا محالة يكون النهي في المعطوف و المعطوف عليه للكرهه، لا التحريم، للإجماع على عدم التحريم في الثوب حينئذ إلا أن هذا تقييد بلا شاهد، بل لا بد من العكس فيهما بحمل الثوب و بدن الجنب على صورة نجاستهما- كما ذكرنا.

أما في الثوب فلأن لفظ «الغسل» و إن كان لغه و عرفا يشمل جميع أنحاء من ازالة الوسخ و النجاسة و نحوهما بالماء إلا أن الظاهر منه في الاستعمالات الشرعية هو الغسل المزيل للنجاسة، و من هنا ذكرنا أن المستفاد من نحو قوله عليه السلام: «اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمة» «١» نجاسة بول غير المأكول، و طهارة ما أصابه بالغسل. هذا مضافا الى ما سيجيء من القرينة على ذلك في ذيل الرواية.

و أما الجنب فلا بد من حمله- في الرواية- على ما هو الغالب فيه من بقاء نجاسة بدنه الى حين الغسل، فان الغالب- لا سيما في تلك الأزمنة التي كانت تقل فيها المياه- تطهير ما أصاب البدن من نجاسة المنى عند الاغتسال بحيث يصدق على المجموع انه ماء مستعمل في غسل الجنابة، و يشهد للحمل المذكور القرينة الخارجية، و الداخلية.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ فى الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٨

.....

أما الأولى: فهى الروايات [١] الواردة فى كيفية غسل الجنابة، لاشتمالها على الأمر بغسل الفرج قبل الشروع فى غسل البدن حتى كأن غسله جزء من الغسل، و ليس ذاك إلا من جهة ان الغالب بقاءه على النجاسة إلى حين الغسل بحيث لو لم يغسله يفسد غسله، لتنجس الماء بملاقاته. و احتمال أن يكون غسل الفرج فى مكان، و غسل البدن فى مكان آخر- بحيث لا يصدق الماء المستعمل فى غسل الجنابة على ما أزيل به نجاسة الفرج- بعيد غايته، لأنه على خلاف الطبع، و ما جرت به العادة.

و مثلها الروايات «٢» الواردة فى دخول الجنب فى الماء، لما فيها من التفصيل بين الكر و الأقل بعدم تنجس الماء فى الأول و تنجسه فى الثانى، و ليس ذاك إلا من جهة نجاسة بدن الجنب، و الا فمجرد اغتسال الجنب فى الماء القليل لا يوجب نجاسته لو لم يكن بدنه متلوثا بالمنى.

و أما الثانية- أعنى القرينة الداخلية- فهى قوله عليه السّلام فى ذيل الرواية: «و أما الماء الذى يتوضأ به الرجل، فيغسل به وجهه و يده فى شىء

[١] كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن غسل الجنابة؟ فقال:

تبدأ بكفيك، فتغسلهما، ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك ثلاثاً.» الحديث. (الوسائل ج ١ ص ٥٠٢ فى الباب ٢٦ من أبواب الجنابة، الحديث ١). و فى بعضها: «ثم بدأ بفرجه، فأنقاه بثلاث غرف» كما فى صحيحه زرارة، الحديث ٢ فان ظاهره النقاء من النجاسة. و فى بعضها: «ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى، ثم اغسل فرجك» فان المراد من الأذى هو أذى نجاسة المنى، و كان غسله جزء من الغسل، لوروده جواباً للسؤال عن كيفية غسل الجنابة. و نحوها غيرها فى الباب المذكور، و فى الباب ٣٤، الحديث ١ ج ١ ص ٥١٥.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١٧ فى الباب ٩ من أبواب الماء المطلق ج ١ و ٥ و ١٢ و ١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٩

.....

نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره، و يتوضأ به» فإنه صريح فى أن مناط جواز الوضوء بالماء الذى يتوضأ به الغير إنما هو طهارته، و انه فى شىء نظيف، كما هو الغالب فى الماء المستعمل فى الوضوء، إذ لا- موجب لنجاسة أعضاء الوضوء سوى الطوارى، و العوارض الخارجية الموجبة لتنجسها، بخلاف الجنب، فان الغالب فيه تلوث بدنه بالمنى، و بقاءه إلى حين الغسل. و (بالجملة) المقابلة بين الصدر و الذيل بإناطة الجواز فى الذيل على طهارة الماء أقوى شاهد على أن ملاك المنع فى الصدر نجاسة الماء، لا كونه مستعملاً فى رفع الحدث تحكيماً للمقابلة، فمع هاتين القرينتين لا يبقى مجال لتوهم الإطلاق (فدعوى) ان الحمل على صورة نجاسة بدن الجنب خلاف ظاهر العبارة المذكورة فى الخبر، و لا- سيما بملاحظة العطف على ما يغسل به الثوب (واضحة الدفع) بعد ملاحظة القرينتين المذكورتين، و لا شهادة للعطف المذكور على إرادة الإطلاق، إذ العطف لا يقتضى تغاير الملاك فى المعطوف و المعطوف عليه لو لم يدل على وحدته. و يؤيد ما ذكرنا قوله عليه السّلام فى بدء الرواية قبل ذلك كله: «لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل» لدلالته على

أن مجرد صدق عنوان الماء المستعمل على الماء لا يمنع عن الوضوء به إلا أن يكون نجسا، كما في المغسول به الثوب، والمستعمل في غسل الجنابة الذين ذكرهما بعد ذلك، فيظهر من ذلك أن سبب المنع إنما هو النجاسة لا الاستعمال في رفع الحدث. فتحصل من جميع ما ذكرنا: ان النهى عن الوضوء بغسالة الثوب، أو بالمستعمل في غسل الجنابة- في هذه الرواية- إنما هو نهى تحريمي، إلا أن الظاهر أنه بملاك النجاسة، لا التبعيد الصرف- بحيث يشمل صورة طهارة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٠

.....

الثوب و بدن الجنب- وقد أشرنا فيما تقدم «١» ان هذه الرواية تعم المستعمل في رفع مطلق الحدث الأكبر على أحد الاحتمالين فيها، و أما بقية الروايات فتختص بالمستعمل في غسل الجنابة، و التعميم الى غيره يحتاج إلى إثبات الإجماع و أنى لنا بإثباته. و من الروايات- التي استدلت بها على المنع- صحيحة محمد بن مسلم «٢» عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن ماء الحمام؟ فقال: ادخله بإزار، و لا تغتسل من ماء آخر، إلا أن يكون فيهم (خ ل فيه) جنب أو يكثر أهله فلا تدرى فيهم جنب أم لا». بدعوى دلالة الاستثناء على المنع عن الاغتسال بماء الحمام إذا اغتسل فيه الجنب، أو كان مظنة ذلك لكثرة أهله، و ليس ملاك النهى إلا صيرورة ماء الحمام غسالة الجنب، و حينئذ يجب الاغتسال بماء آخر. و هذه الرواية و إن كانت صحيحة السند إلا أن الكلام في دلالتها.

و قد ناقش فيها صاحب المعالم «قده» بأن عدم الاغتسال بماء الحمام عند مباشرة الجنب له إنما استفيد من الاستثناء عن النهى عن الاغتسال بماء آخر، و هو لا يدل على الوجوب، لأن نفي الحرمة أعم من الوجوب فيجتمع مع الإباحة، فالمتحصل من الرواية حينئذ: أنه إذا لم يكن في الحمام جنب فليس له أن يغتسل من ماء آخر، و أما إذا كان فيه جنب فيجوز له الاغتسال من أيهما شاء- الماء الآخر، أو ماء الحمام- فلا دلالة في الرواية على المنع عن الاغتسال بماء الحمام إذا باشره الجنب.

(١) ص ١٠٩.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١١١ في الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢١

.....

و أجابه صاحب الحدائق بأن الاستثناء من النهى دال على الوجوب، كما في قولنا لا تضرب أحدا إلا زيدا، فإنه يدل على وجوب ضرب زيد، كما ان الاستثناء من الوجوب يدل على الحرمة، كما في قوله عليه السلام: «اقتلوا المشركين إلا أهل الذمة» [١] لدلالته على حرمة قتل أهل الذمة، و استشهد على مدعاه بكلام نجم الأئمة في تعريف المستثنى: بأنه المذكور بعد «إلا» و أخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا و إثباتًا.

و في هذا الجواب نظر ظاهر، فان كلام نجم الأئمة و ان كان متينا، لأن الاستثناء من النفي إثبات، و بالعكس. الا أنه لا يثبت به دعوى صاحب الحدائق، إذ يكفي في نفي الحرمة رفعها دون إثبات الوجوب، فاستثناء صورة وجود الجنب في الحمام انما يدل على رفع المنع عن الاغتسال بماء آخر لا وجوب الاغتسال به الملازم للمنع عن الاغتسال بماء الحمام. نعم قد يستفاد الإلزام من قرائن خارجية، كما في مثال القتل، لما ثبت في الشرع من حرمة قتل النفس المحترمة و منها الدمى، و الا فمجرد الاستثناء من الوجوب لا يدل على حرمة المستثنى، كما ان الاستثناء من الحرمة لا يدل على وجوبه، و لا دلالة في كلام نجم الأئمة على ذلك بوجه، لأنه أعم. و من هنا

لا- دلالة في قول القائل: «لا- تأكل من مال أحد إلا- برضاه» على وجوب الأكل مع الرضا، بل غايتها رفع الحرمة الى غير ذلك من الأمثلة، فهذا الجواب لا يدفع الاعتراض.

بل الصحيح في دفعه أن يقال: ان النهي عن الاغتسال بماء آخر في المستثنى منه ليس نهياً تحريمياً، ولا تنزيهياً قطعاً كي يرد عليه الاعتراض

[١] قال في تعليقه الحقائق (ج ١ ص ٤٤٣): انه لم نجد حديثاً بهذا المضمون.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٢

.....

المذكور ضرورة انه لا حرمة في الاغتسال بماء آخر غير ماء الحمام بوجه تكليفاً أو وضعاً، سواء علم بوجود الجنب في الحمام، أو علم بعدمه، أو شك في ذلك، فليس المراد به الا الترخيص في ترك الاغتسال بماء آخر دفعا لتوهم السائل وجوب ذلك من جهة توهمه المنع عن الاغتسال بماء الحمام لتقذره بتوارد الأيادي المختلفة النجسة والقذرة عليه، واغتسال الناس منه، بحيث صار ذلك منشأ لسؤاله عن ماء الحمام، فأجابه الإمام عليه السلام بما محصله: انه لا محذور في الاغتسال منه، ولا يجب إعتاب نفسك بالاغتسال من ماء آخر إلا- إذا كان في الحمام جنب، أو كان مظنة لذلك لكثرة أهله، فلا تغتسل حينئذ بماء الحمام و اغتسل بماء آخر، كما هو قضية الاستثناء فان الاستثناء من عدم الوجوب يدل على ثبوت الوجوب في المستثنى - كما ذكرنا- و استعمال النهي في مقام دفع توهم الوجوب كثير في المحاورات العرفية و الخطابات الشرعية.

و بهذا البيان و التقريب يمكن الاستدلال بهذه الرواية على المنع، لأن وجوب الاغتسال بماء آخر عند مباشرة الجنب لماء الحمام أو احتمالها ملازم لحرمة الاغتسال بماء الحمام حينئذ، الا انه مع ذلك لا دلالة فيها على أن سبب المنع كونه مستعملاً في رفع الحدث- الذي هو محل الكلام.

توضيح ذلك: ان الاستفادة من الرواية ان الماء الآخر المذكور فيها أيضاً كان من المياه الموجودة في الحمام، لأن في الرواية تفريع الاغتسال منه على الدخول في الحمام لأنه عليه السلام بعد أن أمره بالدخول في الحمام مثترا قال: «و لا تغتسل من ماء آخر» و ظاهره ان ذلك حكم الداخل، فهو إما أن يغتسل من ماء الحمام أو من الماء الآخر الموجود فيه، إذ لا مجال حينئذ

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٣

.....

لا احتمال أن يغتسل في هذا الحال من ماء آخر في الخارج.

فعليه لا- بد من معرفة هذين القسمين، و انه ما المراد من ماء الحمام الذي نهى عن الاغتسال منه في فرض مباشرة الجنب له أو احتمالها، و ما هو المراد من الماء الآخر الذي رخص في تركه إلا في هذا الفرض، لما عرفت من ورود النهي عنه في مقام دفع توهم الوجوب. فنقول: ان المياه الموجودة في الحمامات على ثلاثة أقسام: «أحدها» ماء الخزانة و «ثانيها» ماء الحياض الصغار المتصلة بها و «ثالثها» الغسالات المجتمعة في مكان منخفض معد لها في نفس الحمام عوضاً عن البالوعة، على ما كان متعارفاً في الأزمنة السابقة، بحيث كانوا يغتسلون فيها أيضاً على ما يظهر من بعض الروايات (١) فاذن لا يخلو المراد من ماء الحمام- الذي نهى عن الاغتسال منه في الفرض المزبور- عن أحد هذه الثلاثة، و في مقابلة الماء الآخر- الذي يجب الاغتسال منه في هذا الفرض - فهنا احتمالات ثلاثة:

أما الاحتمال الأول فهو أن يكون المراد من ماء الحمام الخزانة، و في مقابلة الماء الآخر و المراد به إما الحياض الصغار، أو الغسالة، و

هذا غير صحيح، أما أولاً: فلأن الاغتسال في الخزانة لم يكن متعارفاً في تلك الأزمنة، بل كان المتعارف الاغتسال حول الحيض الصغار بالاعتراف منها بالكؤوس والأكف، وكانت الخزانات مخزناً ومادة لتلك الحيض لا يدخلها أحد- كما هو الحال في بعض البلدان الى زماننا الحاضر- و أما ثانياً: فلأن الخزانة من المياه المعتصمة، لاشتمالها على أضعاف الكبر، و

(١) راجع الوسائل ج ١ ص ١٥٨ و ٣٧١ في الباب ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، و الباب ١٣ من أبواب آداب الحمام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٤

.....

سيأتي «١» أنها خارجة عن محل البحث، إذ لا اشكال بل لا خلاف في جواز الاغتسال في المياه العاصمة، و ان اغتسل فيها الجنب، فمحل الكلام إنما هو الماء القليل المستعمل في رفع الحدث و أما ثالثاً: فلأن المراد من الماء الآخر حينئذ إما الحيض الصغار، أو الغسالة- كما ذكرنا- و كلاهما غير صحيح، لأنه لو كان دخول الجنب في الخزانة مانعاً عن الاغتسال فيها أو منها لزمه المنع عن الاغتسال بما في الحيض بطريق أولى، لاتصالها بها، وهكذا الغسالة، لأنهما من الماء المستعمل في رفع الحدث حينئذ.

و أما الاحتمال الثاني و هو ان يراد من ماء الحمام الحيض الصغار، و من الماء الآخر الغسالة- و أما ارادة الخزانة منه فقد عرفت منعها، لعدم تعارف الاغتسال فيها- فهو أيضاً غير ممكن و إن أصرّ عليه المحقق الهمداني «قده» أما أولاً: فلعدم صيرورتها من الماء المستعمل في رفع الحدث، لأن المتعارف الاغتسال حول الحيض بأخذ الماء منها في إناء و نحوه، و صبه على البدن، لا الدخول فيها، بل لا يمكن ذلك لصغرها، فلا تنالها إلا يد الجنب، فكيف يصير من الماء المستعمل؟! و أما احتمال أن يكون سبب المنع تنجسها بملاقاة يد الجنب، أو صيرورتها مستعملاً بوقوع القطرات الناضحة من بدنه فيها فضعفه ظاهر، لأن اتصالها بالمادة يعصمها عن الانفعال كما انها تمنعها عن صيرورتها ماء مستعملاً- كما أشرنا- بل سيأتي «٢» ان الاستفادة من بعض الروايات ان القطرات الناضحة في الإناء من بدن الجنب لا تصيره من الماء المستعمل، لاستهلاكها في ماء الإناء. و أما ثانياً: فلأن لازمه المنع عن

(١) في ذيل (مسألة ٨).

(٢) في ذيل (مسألة ١).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٥

.....

الاجتسال بالماء الآخر أيضاً، لما عرفت من ان المراد به حينئذ غسالة الحمام فإنه أيضاً يكون من الماء المستعمل في الحدث الأكبر، بل هو أولى بذلك، فكيف يؤمر بالاغتسال منه عند اغتسال الجنب من ماء الحمام المحمول على الحيض الصغار كما هو مفروض الكلام؟! فإذا سقط هذان الاحتمالان يتعين (الاحتمال الثالث) و هو أن يراد من ماء الحمام- المنهى عنه عند وجود الجنب في الحمام، أو احتمالها- الغسالة المجتمعة في الحمام، و يجب عليه في هذا الحال الاغتسال من الماء الآخر، كما هو قضية الاستثناء على ما عرفت، و يكون المراد بالماء الآخر ماء الحيض الصغار، فيكون حاصل معنى الرواية: انه يجوز الاغتسال بغسالة الحمام، و لا يجب أن تغتسل بماء آخر- أي بماء الحيض- إلا- إذا كان في الحمام جنب أو كان مظنة ذلك لكثرة أهله فحينئذ لا تغتسل بالغسالة، لأنها غسالة الجنب، فاغتسل بماء الحيض لسلامتها عن ذلك.

نعم ربما يدعى الجزم بعدم إمكان حمل الرواية على هذا المعنى- كما عن المحقق الهمداني- بدعوى عدم معهودية الاغتسال من

غسالة الحمام بين الناس، لتنفّر الطباع عنها، فكيف يمكن تنزيل إطلاق السؤال عليه؟! و أضاف على ذلك: أن اللازم على الامام عليه السلام على هذا التقدير إرشاده إلى الاغتسال من ماء الحياض، لا أمره بال غسل من غير ماء الحمام. و يندفع: أما اعتراضه الأول فبأنه مجرد استبعاد لا يقدر في حمل الرواية عليه، بل لا استبعاد فيه بوجه، كيف و قد وردت روايات كثيرة [١]

[١] (منها): رواية حمزة بن احمد عن أبي الحسن الأول -ع- قال: «سألته، أو سأله غيري عن -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٦

.....

تدل على تعارف الاغتسال من غسالة الحمام في الأزمنة السابقة، و ان الأئمة عليهم السلام كانوا ينهون الناس عن ذلك، و ان حمل النهي فيها على الكراهة إلا مع العلم بالنجاسة. جمعا بينها و بين ما دل على الجواز. و أما اعتراضه الثاني فمندفع بما ذكرنا من أن ظاهر الصحيحة ان الماء الآخر من أقسام الماء الموجود في الحمام، لا الموجود في الخارج، و المراد به على الاحتمال الأخير هو ماء الحياض. ثم ان الظاهر من الصحيحة ان النهي فيها عن الاغتسال بغسالة الحمام تنزيهي ملاكته التجنب عن النجاسة، لا كونها من الماء المستعمل في الحدث الأكبر، فلا يمكن الاستدلال بها على ما هو محل الكلام بوجه. أما كونه تنزيهيا فلاجل أن غسالة الحمام محكومة بالطهارة ما لم يعلم بنجاستها - على ما هو قضية الأصل فيها- و إن ذهب جماعة إلى القول بنجاستها تقدما للظاهر فيها على الأصل، إلا أن الصحيح أنها محكومة بالطهارة فلا محذور في الاغتسال بها من هذه الجهة. كما دل عليه جملة من الأخبار أيضا.

الحمام؟ قال: ادخله بمئزر، و غض بصرك، و لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم. (و منها) رواية ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله -ع- قال: «لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسالة الحمام، فان فيها غسالة ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء.» (الوسائل ج ١ ص ١٥٨ في الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل الحديث ١ و ٤).

و نحوهما حديث ٣ و ٥ في نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٧

.....

(منها): صحيحة محمد بن مسلم «١» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحمام يغتسل فيه الجنب، و غيره، أغتسل من مائه؟ قال: نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب، و لقد اغتسلت فيه، ثم جئت فغسلت رجلي، و ما غسلتها إلا مما لزق بهما من التراب.» إذ من المستبعد جدا أن رجله عليه السلام لم يصب الغسالة الجارية على سطح الحمام، و مع ذلك لم يغسله من أجل ملاقاته لها، بل غسله من جهة ما لزق به من وسخ التراب، و هذه ظاهرة الدلالة على أن غسالة الحمام محكومة بالطهارة ما لم يعلم بنجاستها. و يؤيدها رواية أبي يحيى الواسطي «٢» عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: «سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب؟ قال: لا بأس.»

وهذه وإن كانت ظاهرة الدلالة على المطلوب، إلا أنها ضعيفة بالإرسال، هذا مضافا إلى أن عطف استثناء صورة الشك في وجود الجنب في الحمام بقوله عليه السلام: «أو يكثر أهله فلا تدرى فيهم جنب أم لا» أقوى شاهد على أن المنع في المستثنى إنما يكون على وجه التنزيه لا الحرمة، سواء كان بملاك احتمال النجاسة أو احتمال كون الغسالة من الماء المستعمل في رفع الحدث، إذ شيء من الاحتمالين لا يوجب الحرمة قطعا.

و أما استناد المنع المذكور الى احتمال النجاسة دون كون الغسالة من الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر فيدل عليه أولا عدم صدق غسالة

(١) الوسائل ج ١ ص ١١١ في الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٥٤ في الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٨

.....

الجنب على غسالة الحمام، لاجتماعها من المياه المختلفة، كالمستعمل في إزالة الأوساخ، و غسل الثياب، و تطهير البدن، و نحو ذلك من المياه المستعملة في الحمام التي منها غسالة الجنب المستهلكة في ضمن المجموع. و ثانيا استثناء الامام عليه السلام عن الجواز صورة العلم بأصل وجود الجنب في الحمام، أو احتمال بقوله: «إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله فلا تدرى فيهم جنب أم لا». و لم يفرض انه اغتسل الجنب في الحمام، أو احتمال ذلك، و هذا دليل على أن ملاك النهي ليس إلا نجاسة بدنه الموجبة لنجاسة الغسالة، و لو لم يغتسل من الجنابة، و إلا- كان الأنسب استثناء صورة ما إذا علم باغتساله منها أو احتمال ذلك، دون ما إذا علم أو احتمال وجوده في الحمام، إذ استثناء الأخير من آثار نجاسة بدنه لا اغتساله من الجنابة.

و يؤيد ما ذكرنا تعليل النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام في روايات أخر [١] باجتماعها من غسالة اليهودي، و النصراني، و المجوسي، و الناصب، و من الظاهر انه ليس المانع في هؤلاء إلا نجاستهم- لا سيما بملاحظة التعليل في الناصب بأنه أنجس من الكلب- فالمنع في هذه الصحيحة أيضا يكون لنفس الملاك، لبقاء أثر النجاسة على بدن الجنب- غالبا- الى حين الاغتسال- لا

[١] كموثقة ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله-ع- (في حديث) قال: «و إياك ان تغتسل من غسالة الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودي، و النصراني، و المجوسي، و الناصب لنا أهل البيت، فهو شرهم، فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و ان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه (الوسائل ج ١ ص ١٥٩ في الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٥) و نحوها غيرها. راجع الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٩

.....

سيما عند قلّة الماء، كما في الأزمنة السابقة.

و من جملة ما استدل به على المنع الأخبار الدالة على عدم جواز استعمال الماء القليل إذا اغتسل فيه الجنب.

كصحيحه محمد بن مسلم «١» عن ابي عبد الله عليه السلام: «و سئل عن الماء تبول فيه الدواب، و تلغ فيه الكلاب، و يغتسل فيه الجنب؟ قال إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء».

و ضعفه ظاهر، لصراحتها في أن المانع تنجس الماء القليل، لا صيرورته من المستعمل في رفع الحدث الأكبر. و من هنا فصل عليه السّلام بين الكر و الأقل بعدم انفعال الأول بالنجاسة دون الثاني، و لا- يتحقق ذلك في الجنب الا مع فرض نجاسة بدنه الى حين الاغتسال- على ما هو الغالب فيه- فينفع الماء القليل بملاقاة بدنه لا محالة، فالرواية و ان كانت صحيحة السند، و ظاهرة الدلالة على المنع، الا أن سبب المنع فيها ليس إلا نجاسة بدن الجنب، لا صيرورة الماء القليل من الماء المستعمل في رفع الجنابة، و لو مع فرض طهارة بدنه- لا سيما بملاحظة ذكر و لوغ الكلب، و بول الدواب مع اغتسال الجنب- فان ظاهر السؤال و الجواب ان المانع في جميعها شيء واحد، و ليس هو إلا النجاسة و من هنا اجابه الامام عليه السلام بجواب واحد، و هو انه إذا كان الماء بمقدار الكر لا ينجسه شيء من هذه الأمور، أو غيرها.

و مما استدل به على المنع صحيحة ابن مسكان [١] قال: «حدثني

[١] الوسائل ج ١ ص ١٥٧ في الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٢. «الوهدة» الأرض المنخفضة- أقرب الموارد و غيره.

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٧ في الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١. و نحوها الحديث ٥ و ١٢. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٠

.....

صاحب لي ثقة: أنه سئل أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق فيريد أن يغتسل، و ليس معه إناء، و الماء في وهدة، فإن هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع؟ قال: ينضح بكف بين يديه، و كفا من خلفه، و كفا عن يمينه، و كفا عن شماله، ثم يغتسل».

و قريب منها ما عن المعتمر و السرائر «١» عن محمد بن ميسر، بتوهم:

ان منشأ السؤال فيهما عن كيفية الغسل بمثل هذا الماء ليس الا ما أعتقده السائل من مانعية رجوع غسله الجنب الى الماء عن صحة الغسل به، لا متراجه بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر، و أقوه الإمام عليه السّلام على ذلك بذكر علاج يمنع عود الغسالة، و هو نضح الأكف الأربعة على الجوانب الأربعة، اما بأن يكون المراد رش أطراف الوهدة، ليكون أسرع في جذب الماء إلى الأرض، و اما المراد نضح أطراف البدن، ليجرى عليه ماء الغسل بسرعة و يكمل الغسل قبل عود الغسالة الى الوهدة.

و يندفع: (أولاً) بأن تقريب الاستدلال بهما بهذا الوجه يبتنى على أن يكون المراد من الاغتسال غسل الجنابة، و يمكن منعه باحتمال ارادة الغسل العرفي- بمعنى التنظيف، و ازالة الوسخ- أو ازالة النجاسة عن البدن، كما انه يحتمل ارادة الأغسال المستحبة كغسل الجمعة، و نحوها «٢» و لو سلم ذلك لظهوره في ان المراد ما هو وظيفة الجنب شرعا من الغسل للجنابة، فيرد عليه (ثانياً) انه لا تعين لمنشأ السؤال فيما ذكر، إذ يحتمل أن يكون منشأ تنجس الماء الذي في الوهدة برجوع غسله الجنب اليه، لنجاسة بدنه- غالباً- و قلّة

(١) الوسائل في نفس الباب بعد ذكر الحديث.

(٢) كما احتمله الشيخ «قده» في الاستبصار ج ١ ص ٢٨ طبع النجف عام ١٣٧٥ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣١

.....

الماء المفروض في السؤال، لا صيرورته من الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر، فتصبح الرواية مجمله من هذه الجهة. ولو سلم طهارة بدنه فيرد عليه (ثالثاً) انه يحتمل أن يكون منشأ السؤال حينئذ تخيل السامع كراهة الاغتسال بالماء المذكور، لتقذره برجوع الغسالة اليه مصحوبة لأوساخ الأرض، لا حرمة من جهة كونه من المستعمل في رفع الحدث. ولو سلم ذلك أيضاً فيرد عليه (رابعاً) أن عمدة ما يتوقف عليه الاستدلال بهما هو إثبات دلالتهما على تقرير الامام عليه السلام لما في ذهن السامع بذكر العلاج المذكور، و هو ممنوع غايته، لأن ما ذكره عليه السلام من نضح الماء الى الجوانب الأربعة سواء كانت من البدن، أو من الأرض لا يكون مانعاً عن رجوع الغسالة الى ما في الوهدة كيف و بل البدن توجب سرعة جريان الماء عليه، و انفصال الغسالة عنه، و عودها الى مركزها، كما ان رطوبة الأرض تمنع عن رسوب الماء فيه ثانياً، فلا محالة يزداد سرعة جريانه على الأرض، فيكون أسرع في وصوله الى ما في الوهدة، و لا أقل من عدم كونه مانعاً- لا سيما في الأراضي الصلبة- نعم الأراضي الرخوة ربما يكون نضح الماء عليها موجبا لسرعة الجذب إليها، إلا أن ذلك لا يكون مصححاً لإطلاق الجواب مع كثرة الأراضي الصلبة، فيعلم من ذلك انه عليه السلام لم يكن بصدد بيان علاج يمنع عن رجوع الغسالة إلى الماء و إلا- فكان الأولى بل المتعين أن يأمره بوضع حائل من تراب و نحوه مما يمنع عن جريان الماء إلى الوهدة، أو يأمره بالاكْتفاء بأقل ما يجزى في الغسل من صب قليل من الماء على جزء من بدنه، و إيصاله إلى الباقي بالمسح من دون أن ينفصل عن بدنه غسالة تجرى على الأرض، لما عرفت من أن رش الأرض أو بله البدن لا يمنع عن رجوع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٢

.....

الغسالة مطلقاً.

و عليه فلا بد من حمل الأمر بالنضح إما على الاستحباب، و أنه من آداب الغسل، أو الوضوء بالماء القليل الموجود في الطرقات الذي يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه، أو على رفع استقذار الطباع من الوضوء، أو الغسل به، لذلك، فيؤخذ من وجه الماء أكفاً و ينضح على الأرض كي تطيب به النفس، كما تطيب بنزح الدلاء من البئر عند وقوع نجس فيها. و من هنا ورد الأمر به في الوضوء بمثل هذا الماء أيضاً.

كما في حسنة الكاهلي «١» قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

إذا أتيت ماء، و فيه قلة فانضح عن يمينك، و عن يسارك، و بين يديك، و توضأ».

مع دعوى اتفاقهم على عدم المنع عن رفع الحدث بالمستعمل في الوضوء، فلا بد من حمل الأمر بالنضح فيه على غير توهم المنع عن رجوع الغسالة، كالتعبد، أو دفع الاستقذار.

فظهر مما ذكرنا: ان دعوى دلالة الروايتين على الردع عما توهم كونه في ذهن السائل أولى من دلالتهما على التقرير، لدلالتهما على عدم مانعية رجوع الغسالة عن صحة الغسل بالماء الذي في الوهدة، فهما على خلاف المطلوب أدل، و من هنا استدل بهما بعضهم على الجواز.

و مع قطع النظر عن هذا كله، و تسليم دلالتهما على المنع لا يمكن الاستدلال بهما على ذلك، لمعارضتهما بصحيفة على بن جعفر الدالة بصراحتها على جواز الغسل بمثل هذا الماء الذي يعود فيه الغسالة.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٥٨ في الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٣.

.....

و هي ما رواه «١» عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية، أو مستنقع أو يغتسل منه للجنابة، أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره، و الماء لا يبلغ صاعا للجنابة، و لا مدا للوضوء، و هو متفرق فكيف يصنع، و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه؟

فقال: ان كانت يده نظيفة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة، فلينضحه خلفه، و كفا أمامه، و كفا عن يمينه، و كفا عن شماله، فإن خشى ان لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات، ثم مسح جلده بيده، فان ذلك يجزيه، و ان كان الوضوء غسل وجهه، و مسح يده على ذراعيه، و رأسه و رجليه. و ان كان الماء متفرقا فقد أن يجمعه، و الا اغتسل من هذا و من هذا. و ان كان في مكان واحد، و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل، و يرجع الماء فيه، فان ذلك يجزيه».

لصراحة قوله عليه السلام في ذيلها: «و ان كان في مكان واحد و هو قليل.» في جواز الاغتسال بماء قليل يرجع فيه الغسالة، و غاية الجمع بينها و بين الرويتين السابقتين - لو سلم دلالتهما على المنع - هو الحمل على الكراهة.

نعم ربما يقال بعدم المعارضة، لاختصاص هذه الصحيحة الدالة على الجواز بصورة الاضطرار الى الغسل بماء يمتزج به الغسالة، لأن المفروض فيها عدم وجدان ماء آخر، لقول السائل في صدرها: «إذا كان لا يجد غيره» فيختص ما دل على المنع بما إذا تمكن المكلف من غيره. و من هنا احتمل الشيخ «قده» في الاستبصار «٢» عند تعرضه للجمع بين الأخبار جواز

(١) الوسائل ج ١ ص ١٥٦ في الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١.

(٢) ج ١ ص ٢٨ طبع النجف عام ١٣٧٥ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٤

.....

التطهر بالماء المستعمل في حال الاضطرار.

و فيه أولا: ان ظاهر الرويتين أيضا الاختصاص بصورة الاضطرار و عدم وجدان ماء آخر، لظهورهما في تحير السائل في كيفية الغسل فيما إذا عثر على ماء قليل في الطريق لا يتمكن الا من الاغتسال على نحو ترجع غسالته اليه لعدم وجود ماء آخر، و لا إناء يغترف به، و يغتسل في مكان بعيد لا تعود الغسالة منه الى الماء، فتكون المعارضة مستقرة، لاتحاد مورد الروايات.

و ثانيا: ان التحقيق انه لا اضطرار في مفروض شيء من روايات الطرفين الى الغسل كذلك، لإمكان الاكتفاء فيه بأقل ما يجزى في الغسل بأن يبلل يده، أو يملأه ماء، و يصبه على بدنه، و يمسح بها باقى جسده على وجه يحصل به أقل مسمى الغسل المعبر عنه بالتدهين «١» من دون زيادة غسالة ترجع الى الماء، و مع التمكن من ذلك لا اضطرار الى الغسل بماء يمتزج بالغسالة.

نعم إذا أراد الاغتسال على النحو المتعارف بأن يستوعب الماء بنفسه لتمام بدنه بصبه عليه تدريجا، لانفصلت الغسالة حينئذ عن البدن، و رجعت الى الحفرة إذا كانت قريبة منه، فإذا كان الماء قليلا و أراد الاغتسال بهذه الكيفية المتعارفة يحتاج لا محالة إلى امتزاجه بالغسالة لفرض القلة، فالعبرة في تحقق الاضطرار بعدم التمكن إلا من الغسل بهذا الوجه، لا بعدم وجود ماء آخر، و قد عرفت تمكنه من الغسل بكيفية أخرى التي لا تستلزم انفصال الغسالة عن البدن، و مع ذلك دلت الصحيحة على جواز الغسل المتعارف المستلزم لعود الغسالة إلى أصل الماء، فتدل على أن جواز الاغتسال بالماء

(١) للروايات الدالة على كفاية ذلك، راجع (الوسائل ج ١ ص ٥١٠ ب ٣١ من أبواب الجنابة)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٥

و ان كان الأحوط مع وجود غيره التجنب عنه (١)

المستعمل ليس من جهة الضرورة، بل لأجل جوازه مطلقاً.

ثم انه قد ظهر مما ذكرنا دفع مما قد يترأى من المناقضة في الصحيحة بين فرض قلة الماء، و عدم كفايته للغسل مع قوله عليه السلام: «لا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه» لأن المراد عدم كفايته وحده من دون امتزاجه بالمستعمل في الغسل المتعارف- بأن يصب الماء على بدنه، و يستوعبه الماء بنفسه- هذا لا ينافي كفايته للغسل بضميمة الغسالة المنفصلة عن البدن، و هما لا ينافيان كفايته للاغتسال على نحو التدهين- المراد بأقل مسمى الغسل- من دون عود الغسالة إلى أصل الماء رأساً، لأن ما تحتاج إليه الصورة الأخيرة من الماء أقل مما تحتاج إليه صورتان الأوليتان، كما ان الثانية تحتاج إلى أقل مما تحتاج إليه الأولى، فلا مناقضة في الصحيحة بوجه.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: انه لا دليل على عدم جواز استعمال الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر فيما يشترط فيه الطهارة من الخبث، أو الحدث.

(١) قد عرفت: انه لم يتم شئ من الأخبار التي استدلت بها على المنع إما سنداً أو دلالة. نعم ربما يستدل للمنع بالأصل العملي،- و لو بضميمة دعوى انصراف الإطلاقات عن المقام- فيقال: ان مقتضى قاعدة الاشتغال عدم جواز استعماله في رفع الحدث، للشك في رافعيته، و معه لا يحصل القطع بفرغ الذمة عما يكون مشروطاً بالطهارة، فلا بد من الاحتياط بالوضوء، أو الغسل بماه آخر، و مع عدمه يحتاط بالجمع بين التيمم و التطهر بالماء المستعمل.

و يندفع أولاً: بأن المقام من الشك في الأقل و الأكثر، للشك في اشتراط عدم كون ماء الوضوء، أو الغسل مستعملاً في رفع الحدث الأكبر و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٦

و أما المستعمل في الاستنجاء و لو من البول (١)

المرجع فيه- على ما هو التحقيق- البراءة لا الاشتغال. و ثانياً: انه يرتفع الشك باستصحاب طهورية الماء قبل استعماله، لحكومته على قاعدة الاشتغال، إلا أنه مبني على جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، و هو ممنوع عندنا- كما مرت الإشارة إليه مراراً- و ثالثاً: ان مقتضى إطلاق أدلة طهورية الماء جواز التطهير بالماء المستعمل في رفع الحدث، لصديق الماء عليه، و هو كاف في شمول الإطلاق، و لم يثبت ما يدل على التقييد- كما عرفت- و دعوى الانصراف ممنوعة، لعدم الموجب، فاذن لا وجه للاحتياط الوجوبي في المقام- كما عن بعض المحشين- نعم لا بأس بالاحتياط الندبي سواء كان هناك ماء آخر أم لا، خروجاً عن خلاف من قال بالمنع مطلقاً، فمع وجود ماء آخر يحتاط بالتجنب عن الماء المستعمل، و مع عدمه يحتاط بالجمع بين التيمم، و الوضوء أو الغسل بالماء المستعمل. نعم مقتضى صححة على بن جعفر المتقدمة «١» عدم الحاجة إلى ضم التيمم، و جواز الاكتفاء بالغسل به في هذه الصورة، لأن المفروض فيها انه إذا لم يجد ماء غيره، و كان الماء قليلاً لا يكفي لغسله فلا عليه أن يغتسل، و ان رجعت غسالته إلى أصل الماء، إلا أن ذلك لا ينافي الاحتياط المذكور.

ماء الاستنجاء

(١) هذا هو القسم الرابع من أقسام الماء المستعمل، و المراد به ما استعمل في رفع الخبث، و هو على قسمين، لأنه إما أن يستعمل في

تطهير

(١) ص ١٣٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٧

.....

موضع النجو- و هو الغائط- أو غيره من المتنجسات من سائر أعضاء البدن أو غيرها، فيقع الكلام أولاً في ماء الاستنجاء ثم في سائر الغسالات، لاختصاص الأول بما لا يجري في الثاني.

ما هو ماء الاستنجاء والمراد بماء الاستنجاء ما يعم غسالة مخرج البول، و من هنا لم ينقل القول بالفرق بين غسالة المخرجين من أحد، بل عن جماعة التصريح بعدم الفرق بينهما «١» و هو الصحيح. لأنه لو قلنا بصدق لفظ «الاستنجاء» على غسل مخرج البول كما عن بعضهم [١] فظاهر لشمول إطلاق النص لها حيثئذ و أما إذا قلنا باختصاصه لغه [٢] بغسل مخرج الغائط، لأنه من النجو الذي

[١] كما في الحدائق ج ١ ص ٤٦٩ طبع النجف عام ١٣٧٦ هـ، و الجواهر ج ١ ص ٣٥٧ طبع النجف عام ١٣٧٨ هـ.

و يؤيد ذلك إرادته في بعض الروايات كما في روايات عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله-ع-: «في الرجل يبول، ثم يستنجي، ثم يجد بعد ذلك بللاً؟ قال: إذا بال فخرط ما بين المقعدة، و الأثنين ثلاث مرات، و غمز ما بينهما، ثم استنجي، فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (الوسائل ج ١ ص ٢٠٠ في الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢).

إذ لا إشكال في ان المراد من الاستنجاء فيها غسل مخرج البول.

[٢] في أقرب الموارد: استنجى الرجل غسل موضع النجو، أو مسحه بالحجر، أو المدر. و قال في معنى «النجو»: انه ما يخرج من البطن من ريح أو غائط.

و مثله في المنجد. هذا و لكن أصل «النجو» في اللغة بمعنى الخلاص من الشيء، فيكون الاستنجاء

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ٩٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٨

فمع الشروط الآتية طاهر (١)

هو بمعنى الغائط، أو انصرافه اليه، كما أصر عليه شيخنا الأنصاري «قده» مدعياً وضوح ذلك لمن تتبع موارد استعماله في الاخبار، و كلمات الأصحاب، حيث يقابل الاستنجاء فيها بغسل مخرج البول- مع أن مذهبهم عدم الفرق بينهما- فيدل على حكمها نفس أخبار الباب التزاماً، و ذلك لعدم انفكاكها- غالباً- عن الاستنجاء من الغائط، لقضاء العادة بندرة انفراد الغائط عن البول، فتجتمع غسالتهما في محل واحد لا- محالة، إذ لم يتعارف الاستنجاء من كل منهما على حده، فاذن ما دل من الاخبار على طهارة ماء الاستنجاء من الغائط، أو العفو عنه- على الخلاف الآتي- يدل بالالتزام على ثبوت الحكم المزبور لغسالة مخرج البول أيضاً، لعدم انفكاكها عنها.

و (دعوى) اختصاص النصوص بالاستنجاء من الغائط- فقط- ضاء لحمل اللفظ على معناه الحقيقي، أو المنصرف إليه.

(مندفعة) باستلزامها لحملها على الفرد النادر، لندرة انفكاكها عن الاستنجاء من البول- كما ذكرنا- و بالجملة: جريان العادة قاضية بإرادة مجموعهما. هذا حكم غسالة مخرج البول حال اجتماعها مع الاستنجاء من الغائط، و أولى منها ثبوت الحكم لها حال الانفراد- كما هو واضح.

الأقوال في ماء الاستنجاء

(١) اختلف الأصحاب في ماء الاستنجاء على أقوال ثلاثة: «أحدها»

بمعنى الاستخلاص منه، فإطلاقه على غسل مخرج الغائط من باب إطلاق الكلى على بعض مصاديقه، و عليه يحمل تفسير اللغويين له بذلك، فدعوى شموله لغسل مخرج البول غير بعيدة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٩

.....

انه نجس معفو عنه من حيث السراية- فقط- فلا يجوز شربه، و لا استعماله في شيء مما يشترط فيه الطهارة، كما لا يجوز رفع الخبث و الحدث به. نعم لا- ينجس ملاقيه- كالثوب و البدن و نحوهما- بدعوى دلالة الأخبار على نفى البأس عن ملاقيه- فقط- من دون تصريح فيها بطهارة نفسه فيبقى تحت عموم ما دل على انفعال الماء القليل. حكى هذا القول عن صريح الشهيد «قده» في الذكرى، و عن ظاهر كل من قال بالعفو عنه من دون تصريح بطهارته «ثانيها» انه طاهر، و مطهر من الخبث و الحدث، كما عن المستند، و هو خيرة صاحب الحدائق «١» ناسب له الى المحقق الأردبيلي «قده» في شرح الإرشاد، قائلاً بدلالة الاخبار على طهارته، فيبقى على طهوريته من الخبث و الحدث، الا أن يثبت دليل على الخلاف، و لم يثبت سوى دعوى الإجماع عن بعضهم على عدم رافعيته للحدث، و هي ليست بحجة «ثالثها» انه طاهر و مطهر عن الخبث دون الحدث- كما لعله المشهور و الموافق لما في المتن- لما أشرنا إليه آنفاً من الإجماعات المنقولة على عدم رافعيته للحدث.

أقول: إذا ثبت طهارة ماء الاستنجاء، و انه خارج عن حكم الغسالة فمقتضى القاعدة ان تترتب عليه جميع آثار الطهارة- من جواز استعماله في الأكل و الشرب، و طهارة ملاقيه، و رفع الخبث و الحدث به الى غير ذلك من الآثار المترتبة على الماء الطاهر- فنحتاج في استثناء بعض تلك الآثار إلى إقامة دليل يدل عليه- كما ادعى الإجماع على عدم جواز رفع الحدث به- و على العكس من ذلك فيما لو قلنا بنجاسته، و انه باق تحت عموم ما دل على انفعال الماء القليل، إذ على هذا القول لا بد من ترتيب جميع آثار النجاسة التي

(١) ج ١ ص ٤٧٧ طبع النجف عام ١٣٧٦ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٠

.....

منها الحكم بنجاسة ملاقيه، فلا بد في الخروج عن ذلك من اقامة الدليل على عدم السراية أيضاً- كما ثبت ذلك بالاخبار على ما ستعرف- و بالجملة:

التفكيك بين آثار النجاسة، كالتفكيك بين آثار الطهارة يحتاج الى الدليل.

فعليه لا- بد من التكلم في مقامين: (الأول) في طهارته، و نجاسته و (الثاني) في انه على القول بالطهارة هل هناك دليل على المنع عن رفع الحدث به، أو على القول بالنجاسة هل هناك ما يدل على العفو عن ملاقيه؟

أما المقام الأول: فيقع الكلام فيه تارة من حيث القاعدة الأولية، و أخرى من حيث دلالة الأخبار الواردة في المقام.

أما القاعدة فتقتضى نجاسته، لعموم ما دل على انفعال الماء القليل بملاقاته للنجس، و ماء الاستنجاء يلاقي البول، أو العذرة، أو المتنجس بهما لو فرض خلو المحل من عين النجاسة، فلا- يكون رافعا للخبث أو الحدث، كما ان مقتضى قاعدة تنجيس المتنجس

الحكم بنجاسة ملاقيه، فان هذه القاعدة و ان كانت محل الخلاف بين الاعلام من حيث الكبرى الكلية، و عمومها للجوامد، الا انه لا كلام بينهم في منجسية الماء المتنجس، بل مطلق المائعات المتنجسة، لعموم ما دل على السراية فيها، كموثقة عمار [١] الدالة على وجوب غسل كل ما اصابه الماء المتنجس. و بالجملة: مقتضى القاعدتين-

[١] عن عمار بن موسى الساباطي: «انه سأل أبا عبد الله-ع- عن رجل يجد في إنائه فأرة، و قد توضع من ذلك الإناء مرارا، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت الفأرة متسلخة؟ فقال: إن كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل، أو يتوضأ، أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه، و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة.» إلخ (الوسائل ج ١ ص ١٠٦ في الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤١

.....

قاعدة انفعال الماء القليل، و قاعدة تنجيس المتنجس - نجاسة ماء الاستنجاء، و نجاسة ملاقيه، فلا بد من ملاحظة أخبار المقام، و انها تكون مخصصة لأي منهما.

و هي - بجملتها- تدل على طهارة الثوب الملقى لماء الاستنجاء بلا كلام لما فيها من نفى البأس عنه، أو التصريح بعدم نجاسته- على اختلاف ألسنتها كما ستعرف- و الظاهر انه لا خصوصية للثوب، بل يحكم بطهارة مطلق الملقى له، كما هو المتسالم عليه عندهم. و السؤال في الروايات عن خصوص الثوب إنما هو من جهة كثرة الابتلاء بوقوعه في ماء الاستنجاء في حال التطهير، لا لخصوصية فيه جزما. نعم وقع الكلام بين الاعلام في أن عدم نجاسته هل هو من باب السلب بانتفاء الموضوع، لعدم نجاسة ملاقيه- أي ماء الاستنجاء- كما هو المشهور المنصور عندنا، و المدعى عليه الإجماع عن غير واحد تخصيصا في قاعدة انفعال الماء القليل بالروايات، بحيث يكون خروج الملقى له عن قاعدة السراية خروجا موضوعيا، أو هو من جهة عدم سراية نجاسة ماء الاستنجاء إلى ملاقيه تخصيصا في قاعدة السراية بالروايات المذكورة، فالسلب فيه بانتفاء المحمول و يكون خروجه عن تلك القاعدة خروجا حكيميا؟ فاذن لا بد من ملاحظة أخبار الباب، و بيان الحق فيها.

أخبار الباب (منها) رواية الصدوق «١» في (العلل) بإسناده عن يونس بن عبد الرحمن، عن رجل عن الغير، أو عن الأحول انه قال لأبي عبد الله

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦١ في الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٢

.....

عليه السلام (في حديث): «الرجل يستنجي، فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به؟ فقال: لا بأس، فسكت فقال: أو تدري لم صار لا بأس به. قال: قلت لا و الله، فقال: لأن الماء أكثر من القدر.»

و لعل هذه الرواية هي عمدة الوجه عند المشهور القائلين بطهارة ماء الاستنجاء، لما في ذيلها من التعليل بأكثرية الماء من القدر الدال على عدم انفعاله به، لغلبيته عليه، و عدم تغيره به، إذ لو لا- هذا التعليل لكان صدرها دالا- على طهارة الملقى فقط، لظهوره في ان المنفى عنه البأس هو الثوب، لأن السؤال عنه لا عن الماء، و ظاهر نفى البأس عن شيء- في أمثال المقام مما يحتمل فيه نجاسة ذاتية أو

عرضية- هو طهارة ما نفى عنه البأس، و عليه لا- يمكن إثبات طهارة نفس الماء بهذا المقدار، لعدم محذور عقلي، أو شرعى فى تخصيص قاعدة السراية، و على هذا تكون الرواية ساكنة عن حكم نفس الماء، إلا أن التعليل المذكور أوجب قلب الظهور، و رجوع نفى البأس و الضمير فى قوله عليه السلام: «لا بأس به» الى نفس الماء، لمناسبة التعليل بالأكثرية، و أن النجاسة الملاقيه للماء لا تؤثر فى انفعاله لبيان حكم الماء نفسه، فىكون عدم نجاسة الثوب من جهة عدم مقتضى، لا عدم السراية. هذا و لكنها ضعيفة السند، و الدلالة. أما السند فلأنها فى حكم المرسل، لجهالة الرجل الذى روى عنه يونس «و دعوى» أن يونس بن عبد الرحمن ممن أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه، فىعمل بمراسيله، كما يعمل بمسائده «لا تجدى» لما ذكرنا مرارا من عدم إمكان الاعتماد على المراسيل مطلقا، سواء كان المرسل من أصحاب الإجماع أم غيرهم، إذ لم يثبت عدم ارسالهم إلا عن الثقة بل ثبت خلافه، مضافا الى عدم حجية الإجماع المنقول

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٣

.....

عن الكشى، أو غيره على العمل بمراسيلهم كمسائدهم.

و أما الدلالة فلأنها فى حكم المجمع، لعدم إمكان الأخذ بعموم العلة، إذ مقتضاه عدم انفعال القليل مطلقا إلا بالتغير لعموم العلة، لأكثرية الماء عن النجس الملاقيه له دائما، و قد سبق فى بحث الماء الراكد ان التحقيق انفعال القليل بالملاقاة، لدلالة الأخبار المتواترة عليه، و لزوم طرح المعارض، و أن التغير إنما يعتبر فى نجاسة المياه العاصمة، دون القليل. فاذن لا يبقى مورد لعموم العلة المذكورة سوى ماء الاستنجاء، و التخصيص به مستهجن لا- يصار اليه، و الحمل على ارادة مطلق الغسالة بمناسبة موردها كى تكون من أدلة طهارة الغسالة مطلقا- كما فى الجواهر «١» لا وجه له بعد ما كانت العلة عامة تشمل غيرها، كما ان الأخذ بالمعلول و طرح العلة رأسا غير محتمل فيدور أمرها بين رفع اليد بها عن انفعال القليل مطلقا، أو تخصيص عموم العلة بموردها، و لا يمكن الالتزام بشىء منهما، لما عرفت. فاذن تسقط الرواية عن الاستدلال بها على طهارة ماء الاستنجاء، و لا بد من حملها على خلاف الظهور، و الذى يسهل الخطب انها ضعيفة بالإرسال- كما أشرنا.

و (منها) حسنة محمد بن النعمان الأحول «٢» قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام أخرج من الخلاء، فأستنجى بالماء، فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به؟ فقال: لا بأس به».

و هذه الرواية و ان كانت معتبرة سندا، إلا- انها ظاهرة فى نفى البأس عن الثوب، أو عن وقوعه فى ماء الاستنجاء، لظهور السؤال فى كونه عنه

(١) ج ١ ص ٣٥٤ طبع النجف.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٦٠ فى الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٤

.....

لا عن الماء، فلا تدل- كسابقتها- على طهارة نفس الماء، بل غايتها الدلالة على طهارة الثوب الملاقيه له.

و (منها) صحيحة عبد الكريم بن عتبة الهاشمي «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به أ ينجس ذلك ثوبه؟ قال: لا».

و هذه صريحة الدلالة على عدم نجاسة الثوب الملقى لماء الاستنجاء من دون تعرض فيها لحكم الماء نفسه، و أن عدم نجاسته هل هو للعفو، أو لطهارة الملقى - بالفتح.

و (منها) صحيحة محمد بن النعمان «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له أستنجي ثم يقع ثوبى فيه، و أنا جنب؟ فقال: لا بأس به».

ربما يستظهر منها ان المراد الاستنجاء من المنى بقرينة قوله: «و أنا جنب» حتى قال القائل: انه ينبغي استثناء الاستنجاء من المنى أيضا، كالأستنجاء من الغائط. و عليه تكون الرواية أجيبه عما نحن فيه، لأنها تدل على طهارة الثوب الملقى لماء الاستنجاء من المنى. (و يمكن دفعه) بأنه لم يفرض فيها وجود نجاسة المنى على بدن الجنب، إذ فرض الجنبه أعم من ذلك، فالأظهر هو كون السؤال عن حكم الاستنجاء من الغائط، و لعل ذكر الجنبه لتوهم صيرورة الماء المماس لبدن الجنب من المياه المستعملة المسلوب عنها الطهورية، لتحمله نجاسة معنوية حديثة - كما يقوله بعض العامة [١] -

[١] راجع كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - ج ١ ص ٦ و ٧ - و لاحظ ما ذكره فى التعليقه عن

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦١ فى الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٥.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٦١ فى الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٥

.....

إلا انه مع ذلك كله لا تدل على طهارة نفس الماء، بل غاية نفى البأس عن الثوب الملقى له، كبقية روايات الباب. هذه جملة الروايات، و هى بأجمعها انما تدل على طهارة الملقى لماء الاستنجاء، فلا بد فى الحكم بطهارة نفس الماء من التماس دليل آخر، إذ لا محذور عقلا فى نجاسة الماء، و الحكم بطهارة ملاقيه، لأن قاعدة السرايه ليست من الأحكام العقلية غير القابلة للتخصيص، إذ لا ملازمة عقلا بين طهارة المتلاقيين.

نعم ربما يتوهم: ان الحكم بطهارة نفس الماء هو مقتضى القاعدة و الصنائه، لدوران الأمر فى المقام بين التخصيص، و التخصص، و الثانى أولى، لأن الأول خلاف الأصل. بيان ذلك: أنه لو قلنا بنجاسة ماء الاستنجاء تكون طهارة ملاقيه من باب التخصيص فى قاعدة السرايه - أعنى قاعدة تنجيس النجس أو المتنجس - بخلاف ما إذا حكمنا بطهارته، فان خروجه عن تلك القاعدة يكون بالتخصص و هو أولى من التخصيص تحفظا على عموم العام. و يندفع بما ذكرناه فى الأصول من انه إذا كان الفرد معلوم الحكم

الشافعية. و عليه ينحل السؤال فى الرواية إلى أمرين «أحدهما» حكم الثوب من جهة ملاقاته لماء الاستنجاء و «الثانى» حكمه من جهة ملاقاته للماء المماس لبدن الجنب، و انه هل يمنع عنه من كلتا الجهتين، أو إحداهما، أو أن شيئا منهما لا يقتضى المنع، فان الماء الملقى لبدن الجنب و إن كان طاهرا حتى عند القائل من العامة بسلب الطهورية عنه، إلا انه يمكن توهم المنع عن الصلاة فى الثوب بسبب ملاقاته للماء المتحمل لخباثة معنوية بملاقاته لبدن الجنب، كما يمنع عن الصلاة فيه بملاقاته للماء المتنجس بنجاسة خبيثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٦

.....

و دار أمره بين التخصيص أو التخصص لم يثبت من العرف التمسك بعموم العام لإثبات عدم كونه من أفرادها، و خروجه عنه تخصصاً، كما إذا قال المولى أكرم العلماء، ثم قال: لا تكرم زيدا، و شك في زيد أنه عالم أو جاهل، إذ لم يثبت فيه التمسك بعموم و جوب إكرام العالم لإثبات أنه جاهل. نعم إذا كان الفرد مشكوك الحكم يتمسك بالعموم، كما إذا قال المولى - في المثال - لا تكرم زيدا، و تردد بين شخصين أحدهما عالم و الآخر جاهل، و شك في المراد، إذ في مثله يتمسك بعموم و جوب إكرام العالم، و يلتزم بأن المراد هو زيد الجاهل تحفظاً على العموم. و مقامنا من قبيل الأول، لأن ملاقى ماء الاستنجاء معلوم الحكم، و أنه طاهر على أى تقدير، و إنما الشك في خروجه عن قاعدة السراية بالتخصيص أو التخصص، و لا يمكن التمسك بعموم القاعدة لإثبات طهارة الماء كى يكون خروج الملاقى عنها بالتخصص، بل مقتضى أصالة العموم فى أدلة انفعال القليل الحكم بنجاسته.

فالقول بنجاسة ماء الاستنجاء، و العفو عن ملاقيه - كما عن الشهيد «قده» - هو مقتضى الجمع بين قاعدة الانفعال، و أخبار الاستنجاء الدالة على طهارة ملاقى ماء الاستنجاء [١] هذا.

[١] قد يتوهم: ان أصالة العموم فى أدلة انفعال الماء معارض بأصالة العموم بالنسبة إلى الملاقى، إذ لو حكمنا بنجاسة الماء لزم الالتزام بالتخصيص فى أدلة السراية، و إذا قلنا بطهارته لزم الالتزام بالتخصيص فى أدلة انفعال الماء القليل، فلنا علم إجمالى بالتخصيص فى إحدى القاعدتين - قاعدة انفعال القليل و قاعدة السراية - و معه لا يمكن التمسك بالعموم فى شىء منهما. و لكنه يندفع: بأنه لو تم لزمه عدم جريان أصالة العموم بالنسبة إلى الملاقى أيضاً، للمعارضه، و لا بد من الحكم بطهارة ماء الاستنجاء لأصالة الطهارة إلا - ان الصحيح هو ما فى المتن من عدم جريان أصالة العموم فى نفسها بالنسبة إلى الملاقى، للعلم بحكمه، فتبقى أصالة العموم فى الماء بلا معارض.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٧

و يرفع الخبث أيضاً، لكن لا يجوز استعماله [١] فى رفع الحدث (١)

و لكن لا - ينبغى التأمل فى ان الفهم العرفى لا - يساعد على التفكيك فى حكم المتلاقيين من حيث الطهارة و النجاسة، لأنهم يرون السراية من اللوازم القهرية للنجس لا يمكن التخلف فيها، و لم يعهد لديهم وجود نجس غير منجس، فإذا حكم بطهارة الملاقى ينسب إلى أذهانهم طهارة الملاقى - الفتح - أيضاً، كما انه لو حكم بنجاسته يفهم منه نجاسة الملاقى أيضاً، و من هنا جرى ديدن الأصحاب على الاستدلال على طهارة جملة من الأشياء بحكم الشارع بطهارة ملاقيها - فى الروايات - كما انهم يستدلون على نجاستها بالحكم بنجاسة ملاقيها من غير نكير فى ذلك من أحد، و هذا هو الحال فى المفتين و المستفتين، فإنه إذا أراد المستفتى معرفة طهارة شىء أو نجاسته، فسئل المفتى عن حكم ملاقيه، و أجابه بأنه طاهر، أو نجس يعرف من ذلك حكم ذاك الشىء من حيث الطهارة و النجاسة، فإذا حكم المفتى بطهارة الثوب الملاقى لبول الخفاش - مثلاً - يفهم من ذلك طهارة نفس البول أيضاً.

و بالجملة، الإنصاف انه لا قصور فى دلالة الروايات على طهارة ماء الاستنجاء دلالة التزامية عرفية، و إن كان مدلولها المطابقى طهارة الثوب الملاقى له فقط، فاذن يخرج بها عن عموم انفعال القليل، و مقتضى القاعدة حينئذ جواز رفع الخبث و الحدث به لأنه ماء طاهر، و لا بد فى المنع عن رفع الحدث به من اقامه دليل، و يأتى الكلام على ذلك.

(١) سبق أن الأقوال فى المقام ثلاثة: «أحدها» القول بنجاسة ماء الاستنجاء، و العفو عن ملاقيه «ثانيها» القول بطهارته، و طهوريته من

[١] على الأحوط - كما فى تعليقه (دام ظلّه).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٨

.....

الخبث و الحدث «ثالثها» القول بطهارته، و عدم طهوريته من الحدث، و قد عرفت ضعف القول الأول بما لا مزيد عليه، و الظاهر [١] ان القائمين بالطهارة لم يختلفوا في جواز استعماله في رفع الخبث، و إنما الكلام في جواز استعماله في رفع الحدث، و مقتضى إطلاقات أدلة طهوية الماء الطاهر هو الجواز، إلا انه ذهب جماعة إلى المنع، و يمكن الاستدلال لهم بوجهين: (الأول): الإجماع، و ينقل على نحوين «أحدهما» الإجماع على عدم جواز رفع الحدث بمطلق الغسالة، و منها ماء الاستنجاء - كما عن المعبر و المنتهى - و عن المدارك و المعالم و الذخيرة الاعتراف به «٢» «ثانيهما» الإجماع على عدم الجواز في خصوص المقام - كما حكى عن المعالم.

(و فيه) أولاً: أنه لا يخرج بذلك عن الإجماع المنقول، و ان نقله جمع من الأعلام، إذ المراد به ما لا يبلغ حد التواتر بحيث يقطع برأى المعصوم عليه السلام و نقل هؤلاء الجماعة لا يوجب لنا ذلك، بل لا يفيد الظن الشخصي، و لو كان فهو نوعي لا دليل على حجته في المقام، و عهدة دعوى حصول القطع برأى الامام عليه السلام من نحو هذه الإجماعات المنقولة على مدعيها. و ثانياً: أن جملة من القائمين بالمنع استندوا الى الوجه الثاني، و هو خبر ابن سنان المتقدم و لا أقل من احتمال استنادهم اليه، و عليه يسقط الإجماع عن الحجية، لخروجه عن الإجماع التعبدى حتى لو فرض تحصيل اتفاق الكل، لأنه معلوم المدرك أو محتمله، فلا بد من ملاحظة مستندهم، فان

[١] كما صرح بذلك في مفتاح الكرامة (ج ١ ص ٩٣) في حكم المستعمل في غسل النجاسة، و منه المستعمل في الاستنجاء.

(٢) كما في مفتاح الكرامة (ج ١ ص ٩٢-٩٣).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٩

.....

تم سندا و دلالة فهو، و إلا فلا عبرة بالإجماع المذكور سواء كان منقولاً أم محصلاً [١].

هذا مضافاً الى احتمال ابتناء دعوى الإجماع المذكور على نجاسة مطلق الغسالة - كما لعلها المعروف بينهم - و عليه يكون المنع عن استعمال ماء الاستنجاء في رفع الحدث هو مقتضى القاعدة، لأنه من أفراد الغسالة، هذا و لكن لا بد من الخروج عنه في خصوص ماء الاستنجاء، لحكاية الإجماع على طهارته.

(الوجه الثاني): خبر ابن سنان المتقدم «٢» لما فيه من قوله عليه السلام:

«الماء الذى يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه».

فإنه من المقطوع به عدم خصوصية للثوب، بل المراد مطلق الغسالة الشاملة لماء الاستنجاء، كما يؤيد إرادة العموم، بل يدل عليها مقابلته مع ما فى ذيل الخبر من قوله عليه السلام: «و أما الذى يتوضأ الرجل به، فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره، و يتوضأ به» لدلالة المقابلة على ان علة النهى فى الصدر إنما هى نجاسة المغسول، لا كونه ثوباً، فيدل الخبر على عدم جواز الوضوء بمطلق ما أزيل به النجاسة الشامل لماء الاستنجاء و أما الغسل به فان قلنا بأن كلمة «أشباهه» عطف على «أن

[١] بل فى مفتاح الكرامة (ج ١ ص ٩٤) حكاية الخلاف عن جمع كالأردبيلي، و ظاهر جامع المقاصد، و الذكري، و المهذب البارع،

حتى انه «قده» فرع على خلاف هؤلاء ان معقد الإجماع على المنع غير ماء الاستنجاء.

(٢) في ص ١٠٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٠

.....

يتوضأ» بتأويله المصدر فيعمه المنع أيضا، لأن المراد بها حينئذ شبه الوضوء من الروافع، وليس هو إلا الغسل، و أما إذا كان عطفًا على الضمير في «منه» فينتى عدم جواز الغسل بالمستعمل في رفع الخبث على القطع بعدم الفرق بينه وبين الوضوء - كما هو غير بعيد - فيكون ذكر الوضوء من باب المثال.

فالمتحصل من الرواية: أنه لا يجوز رفع الحدث بغسالة النجس سواء أ كانت غسالة الاستنجاء أم غيرها.

(و فيه): ان الخبر المذكور ضعيف السند كما عرفت فلا يمكن الاستدلال به في شيء، على انه يمكن المناقشة في دلالتها على ذلك أيضا، وذلك من جهة ان أكثر القائلين بعدم جواز رفع الحدث بماء الاستنجاء - ولا كلهم - ذهبوا الى القول بنجاسة الغسالة، فعليه لا يسعهم الاستدلال بهذه الرواية على المنع في ماء الاستنجاء المحكوم بالطهارة - على الفرض - جواز أن تكون علة النهى فيها نجاسة غسالة الثوب، لا مجرد كونها مستعملة في رفع الخبث كى تعم الغسالة الطاهرة - كما ماء الاستنجاء - ولا يمكن التعدى عن موردها الى غيره بلا دليل. وهذا نظير ما ناقشنا به في الاستدلال بالإجماع على المنع من احتمال استناد المجمعين إلى نجاسة الغسالة، فلا يكون من الإجماع التعبدى كى يشمل الغسالة الطاهرة أيضا.

نعم ان قلنا بطهارة مطلق الغسالة، أو بعضها كخصوص المتعقبه لطهارة المحل - كما هو المختار - أو غير المزيلة للعين - كما هو خيرة آخرين - لشم الخبر ماء الاستنجاء أيضا، إذ لا يحتمل حينئذ أن تكون علة النهى نجاسة الغسالة، لأن المفروض طهارتها مطلقا، أو طهارة بعض أقسامها، فلا يكون النهى إلا من جهة التعبد المحض، و كون الغسالة، مستعملة في رفع الخبث، و لو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥١

و لا فى الوضوء، و الغسل المندوبين (١)

كانت محكومة بالطهارة - كما ماء الاستنجاء.

فظهر مما ذكرنا: انه بناء على القول بطهارة ماء الاستنجاء - كما هو المستفاد من الروايات - كان مقتضى القاعدة الأولية جواز ترتيب جميع آثار الطهارة عليه من طهارة ملاقيه و جواز شربه و رفع الخبث و الحدث به - كما هو مختار صاحب الحدائق، و المحقق الأردبيلي «قدس سرهما» - إلا - أن يقوم دليل على المنع عن شيء من ذلك و قد عرفت منعه. نعم الأحوط ترك استعماله في رفع الحدث خروجًا عن خلاف القائلين بالمنع لو لم يكن الاحتياط في خلافه، كما إذا انحصر الماء فيه، إذ الاحتياط حينئذ بالجمع بين الوضوء أو الغسل به، و التيمم في سعة الوقت، و الاكتفاء برفع الحدث به في الضيق، لأن الاقتصار على التيمم في هذا الحال خلاف الاحتياط.

(١) قد عرفت أن ما يستدل به على عدم جواز استعمال ماء الاستنجاء في رفع الحدث أمران الإجماع، و رواية ابن سنان، و قد عرفت الإشكال فيهما، و أولى بالإشكال الاستدلال بهما على المنع عن الوضوء و الغسل غير الرافعين إذ معقد الإجماع إنما هو عدم جواز رفع الحدث بمطلق الغسالة، أو خصوص ماء الاستنجاء، فلا يعم غير الرافع، و الاستدلال بالرواية مبنى على ثبوت الإطلاق في النهى عن الوضوء و الغسل بالغسالة بالنسبة الى غير الرافع، مضافا إلى ضعف دلالتها حتى في الرافع مع الغض عن سندها فراجع ما ذكرناه آنفا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٢

و أما المستعمل في رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله في الوضوء، و الغسل (١) و في طهارته و نجاسته خلاف، و الأقوى ان ماء الغسل المزيل للعين نجس، و في الغسل غير المزيل الأحوط الاجتناب [١].

ماء الغسالة

(١) يقع الكلام في الماء المستعمل في رفع الخبث غير الاستنجاء- المعبر عنه بالغسالة- في مقامين (أحدهما) في جواز رفع الخبث و الحدث به (الثاني) في طهارته و نجاسته.

أما المقام الأول: فالكلام فيه بعينه ما تقدم في ماء الاستنجاء، فان قلنا بنجاسة الغسالة فلا يجوز استعمالها فيما يشترط فيه الطهارة مطلقا، و إن قلنا بطهارتها فقد عرفت ان مقتضى القاعدة حينئذ ترتب جميع آثار الطهارة من دون فرق بين استعمالها في الأكل و الشرب، أو رفع الخبث أو الحدث بها، إلا أن يقوم دليل على المنع في شيء منها، و ليس في البين سوى دعوى الإجماع، و خبر ابن سنان الدال على عدم جواز رفع الحدث بمطلق الغسالات، و قد سبق الخدشة فيهما، و أن الأظهر هو الجواز، فالعمدة هي صرف الكلام الى المقام الثاني: الذي هو المهم في هذا الباب. فنقول: انه قد اختلف الأصحاب في حكم الغسالة فيما إذا لم تتغير بالنجاسة على أقوال عمدتها أربعة بعد اتفاقهم على الحكم بنجاستها فيما لو تغيرت بها (أحدها) القول بالنجاسة مطلقا من دون فرق بين الغسالات، كما عن الأشهر، بل المشهور خصوصا بين المتأخرين (ثانيها) القول بالطهارة مطلقا، كما عن جماعة، بل في

[١] في تعليقه (دام ظلّه): «و ان كان الأظهر طهارة الغسالة التي تتعقبها طهارة المحل فحكمها حكم ماء الاستنجاء المحكوم بالطهارة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٣

.....

الجواهر عن اللوامع ان عليه المرتضى، و جل الطبقة الأولى، و عن جامع المقاصد انه الأشهر بين المتقدمين، و قواه صاحب الجواهر [١] و أصر عليه غاية الإصرار مستدلا عليه ب «قاعدة أن المتنجس لا يطهر» مرجحا لها على «قاعدة انفعال القليل» بوجه كثيرة، مدعيا أن المتأمل في عمل القائلين بالنجاسة يقطع بأن عملهم مخالف لما يفتون به، لعدم اجتنابهم عنها، فكأنه «قده» يرى طهارتها من الواضحات (ثالثها) التفصيل بين غسالة الغسل المزيل للعين فيحكم بطهارتها، و اختاره المصنف «قده» إلا انه احتاط بالاجتناب عنها أيضا (رابعها) التفصيل بين بشيء آخر، أو لعدم عين للنجاسة، فيحكم بطهارتها، و هو المختار عندنا- و لا فرق في الأولى بين أن تكون مزيل للعين، أم لا، فبناء على كفاية الغسل مرة واحدة في تطهير المتنجس بغير البول تكون الغسالة طاهرة، و إن كانت مزيل للعين النجاسة- فيما إذا لم تتغير بها- لتعقبها بطهارة المحل، كما انه لا فرق في الثانية بين أن تكون مزيل للعين أم لا، فبناء على اعتبار التعدد في تطهير الثوب المتنجس بالبول- كما هو الصحيح- يحكم بنجاسة الغسالة الأولى و إن لم تكن مزيل للعين- كما إذا زال البول قبل الغسل- لعدم تعقبها بطهارة المحل، فالنسبة بين الغسالة النجسة، و المزيل

[١] ج ١ ص ٣٤٤-٣٤٥. و ربما يظهر من بعض كلماته انه لا يقول بطهارة الغسالة المزيل للعين النجاسة حيث قال في (ص ٣٤٨): «و الأقوى في النظر الحكم بطهارة الغسالة مطلقا من غير فرق بين الأولى و الثانية. نعم يشترط ان لا تكون الغسالة التي فيها زوال عين النجاسة». إلخ. و لكن التأمل في مجموع كلامه يعطى بأنه قائل بطهارتها ايضا، إما لكونها جزء للمطهر، أو لطهارة المحل بعدها،

فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٤

.....

للعين العموم من وجه، كالنسبة بين الغسالة الطاهرة، و ما لا تكون مزيله لها، وهذا القول هو الأوفق بالقواعد، و المختار عندنا - كما أشرنا.

فنقول: في تحقيقه ان مقتضى القاعدة الأولية الثابتة بالآيات و الروايات طهارة مطلق المياه الغسالة أو غيرها فلا بد في الحكم بنجاسة فرد - الغسالة - من اقامه دليل عليه فان تم فهو مخصص لتلك القاعدة و إلا فيرجع الى الأصل المذكور و هو يقتضى الطهارة - كما عرفت.

و قد استدل على نجاسة مطلق الغسالة بوجوه: «أحدها» الإجماع «ثانيها» قاعدة انفعال القليل «ثالثها» الأخبار الخاصة، و شيء من هذه الوجوه لا يسلم عن الإشكال.

أما (الوجه الأول): فهو ما حكى عن العلامة في المنتهى من دعوى الإجماع في بعض جزئيات المسألة، و هو نجاسة غسالة بدن الجنب و الحائض إذا كان على بدنهما نجاسة، حيث قال - على ما حكى عنه في الحقائق -: «و متى كان على جسد الجنب، أو المغتسل من حيض و شبهه نجاسة فالمستعمل ان قل عن الكر نجس إجماعاً» و من المعلوم أنه لا خصوصية لبدن الجنب، أو الحائض، و لا لنجاسة المنى، أو الدم، بل العبرة بمطلق المتنجس بأى نجاسة كانت.

(و فيه) أولاً: أنه إجماع منقول لا - نقول بحجته - لا - سيما في أمثال المقام مما يحتمل استناد المجمعين إلى بقاء الوجوه الآتية التي استدل بها جمع من القائلين بالنجاسة - و ثانياً: أنه أخص من المدعى، إذ غاية أن تثبت به نجاسة خصوص غسالة الغسلة المزيله للعين، لأن مفروض كلامه «قده» بقاء عين النجاسة من المنى، أو الدم على بدن المغتسل، فغسالة غير الغسلة المزيله

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٥

.....

خارجة عن معقد الإجماع المذكور، فالالتزام بطهارتها لا ينافيه.

و أما (الوجه الثاني) - و هو قاعدة انفعال القليل - فقد يقال في تقريبه:

إن مقتضى العموم الأفرادى لما دل على انفعال الماء القليل هو تنجسه بملاقاة أى فرد من أفراد النجس أو المتنجس، كما أن مقتضى إطلاقه الأحوالى عدم الفرق بين ورود الماء على النجس، أو العكس، و أيضاً عدم الفرق بين أن يكون الوارد مستعملاً في تطهير المورود عليه، و بشرائطه، أم لا. و يترتب على ذلك الحكم بنجاسة الغسالة مطلقاً، سواء أ كانت متعقبه لظاهرة المحل، أم لا، لأنها من الماء الملاقي للمتنجس - و إن كان مستعملاً في تطهيره.

(و فيه): انه قد ذكرنا في بحث انفعال القليل «١» ما محصله: انه ليس بأيدينا من الأخبار ما يدل على هذا العموم، و الإطلاق، لأن مقتضى الجمود على الأخبار الخاصة الدالة على تنجس الماء القليل إنما هو تخصيص الحكم بالنجاسة بصورة ورود النجس، أو المتنجس على الماء، كما ان مقتضى مفهوم أخبار الكر هو الحكم بنجاسة ما دون الكر بملاقاة نجس ما في الجملة، فليس لمفهومها عموم أفرادى بالنسبة الى جميع أفراد النجاسات فضلاً عن المتنجسات كما انه ليس له إطلاق أحوالى بالنسبة إلى الورودين، أو الواردين. بيان ذلك: ان مفهوم قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» هو انه إذا لم يكن بمقدار الكر ينجسه شيء ما في بعض الحالات، لا كل شيء في جميع الحالات، لأن نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية. و الوجه في ذلك هو ان مقتضى العموم

الأفرادى للمنطوق عدم تنجس الكر بشيء مما يترقب منه التنجيس من النجاسات أو المتنجسات،

(١) في الجزء الأول، ص ١٥٥-١٥٦، الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٦

.....

كما ان مقتضى إطلاقه الأحوال عدم تنجسه مطلقا سواء أ كان الكر واردا على النجس، أم مورودا، فمفاد المنطوق سالبه كلية، و هي ان الكر لا ينجسه شيء من النجاسات أو المتنجسات في شيء من الحالات، فيكون نقيضها رفع هذا العموم، و يكفي في صدقه تنجس ما دون الكر ببعض النجاسات- و لو في بعض الحالات- وهذا معنى ان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية، فنفس المفهوم ليس فيه عموم أفرادى و لا- إطلاق أحوالى. نعم قام الإجماع القطعى، و تم الاستقراء على عدم الفرق بين أفراد النجاسات في نظر الشرع، بل يمكن استفادة ذلك من نفس أخبار الكر لورودها «١» في جملة من النجاسات، كولوج الكلب، و اغتسال الجنب، و وطى الدجاجة العذرة، فيعلم منها بمناسبة الحكم و الموضوع أن لا خصوصية لنجاسة دون أخرى، و قد ألحقنا «٢» المتنجسات بالأعيان النجسة بما دل من الأخبار على تنجس الماء القليل بالمتنجس أيضا بلا واسطة أم مطلقا. و المتحصل: ان العموم الأفرادى و ان كنا قد أثبتناه في محله إلا أنه ليس من جهة نفس مفهوم أخبار الكر، بل بمعونة القرائن الخارجية- كما أشرنا.

و أما الإطلاق الأحوالى فبالنسبة إلى الورودين- أى ورود الماء على النجس أو العكس- فتأبث أيضا لما ذكرناه «٣» فى الرد على السيد المرتضى «قده» حيث ذهب الى التفصيل بين أن يكون الماء واردا على النجس فلا ينجس و بين أن يكون مورودا فينجس- من أن القدر المتيقن من مفهوم

(١) لاحظ اخبارها فى (الوسائل ج ١ ص ١١٧ فى الباب ٩ من أبواب الماء المطلق).

(٢) فى الجزء الأول، ص ١٥٦، الطبعة الثالثة.

(٣) فى الجزء الأول، ص ١٦٦-١٦٧، الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٧

.....

أخبار الكر، أو سائر الأخبار الخاصة و إن كان اعتبار ورود النجس على الماء، إلا أن الارتكاز العرفى لا تساعد على التخصيص به، إذ العبرة فى نظر العرف فى سراية النجاسة بمجرد الملاقاة- بأى وجه كانت- كما استوضحنا ذلك بملاحظة ما هو المرتكز فى أذهانهم فى القدارات العرفية، فإذا قيل لأحد من أهل العرف إن الثوب ينجس بوقوع البول عليه لا يفهم منه إلا أن ملاقاة البول موجبة لنجاسته، و إن وقع الثوب عليه، و لم يرد تصرف من الشارع فى باب النجاسات على خلاف المرتكز العرفى، بل أحيل الأمر فيها الى ما هو المغروس فى أذهانهم، فبضميمة هذا الارتكاز يثبت الإطلاق الأحوالى لمفهوم أخبار الكر، أو غيرها من الروايات الخاصة الدالة على انفعال القليل بالإضافة إلى الورودين.

و أما الإطلاق الأحوالى بالنسبة إلى الواردين (أعنى الماء المستعمل فى التطهير بشرائطه، و غيره) فهل يكون ثابتا، أو لا، بحيث لو قلنا بثبوته لزمننا الحكم بنجاسة الغسالة مطلقا حتى المتعقبه لطهارة المحل، لأنها من الماء القليل الملاقى للنجس، أو المتنجس، و الظاهر عدم الثبوت. و نقول فى توضيحه: إن الغسالة ان لم تكن متعقبه لطهارة المحل - كالغسالة الأولى فيما يعتبر فيه التعدد، كما فى الثوب

المتنجس بالبول، أو الأواني المتنجسة، أو فيما كانت العين باقية بعد الغسل الأولى بحيث تحتاج في إزالتها إلى الغسل مرة ثانية - فلا محذور في الالتزام بنجاستها، لشمول الإطلاق الأحوالي لها، و لو بمعونة الارتكاز العرفي، لأنها من الماء الوارد على النجس، و لو كانت مستعملة في إزالته، إذ العبرة في نظرهم في انفعال الماء بمجرد الملاقاة مع النجس، أو المتنجس - كما ذكرنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٨

.....

و ان كانت متعقبه لطهارة المحل - كما في الغسالة الأخيرة فيما يعتبر فيه التعدد، أو الأولى فيما لا يعتبر فيه ذلك - فلا يمكن الالتزام بنجاستها، لمنع شمول الإطلاق الأحوالي لها، و ذلك لان القائل بالنجاسة لا بد و ان يلتزم بأحد أمرين (إما) دعوى نجاستها بعد الانفصال عن المحل بحيث كانت ظاهرة حال الاتصال ثم طرئتها النجاسة بعده، و (إما) دعوى استمرار نجاستها من حين الملاقاة و طهارة المحل بانفصالها، و شيء من الدعويين لا يمكن الالتزام به.

(أما الدعوى الأولى) فيردها: أنه لا - موجب للحكم بنجاسة الغسالة بعد الانفصال مع فرض طهارتها حال الاتصال مع النجس، لأن الملاقاة لو كانت مؤثرة في تنجس الملقى لأثرت فيه من حينها، فان ظاهر الأدلة هو التنجس بالملاقاة من حينها، لا بعد مضي زمان. نعم لا استحالة في ذلك عقلا إلا أن الكلام في دليله.

و (أما الدعوى الثانية) فيردها أولاً: أن الالتزام بنجاسة الغسالة حال الاتصال يلزمه القول بنجاسة المتخلف في المغسول أيضاً، إذ لا يعتبر في خروج الغسالة إلا الصدق العرفي، و هو لا ينافي بقاء أجزاء مائية في المغسول كالثوب - مثلاً - على وجه لو عصر شديدا زائدا على المتعارف لخروج منه قطرات من الماء، فلو كانت الغسالة المنفصلة نجسة كان المتخلف في الثوب أيضاً نجسا، لأنهما ماء واحد، و هذا مما لم يقل به أحد، إذ لازمه القول بلزوم التجفيف في تطهير المتنجسات، و هو كما ترى. و بعبارة أخرى: إن قلنا بأن الجزء المتخلف طاهر قبل انفصال الغسالة لزمه اختلاف حكم الماء الواحد، و ان قلنا بطهارته بعده لزمه الحكم بطهارته من دون مطهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٩

.....

و ثانياً: ان القول بنجاستها حال الاتصال يستلزم بقاء المحل على النجاسة، و عدم إمكان تطهيره إلى الأبد، فإن الماء الموجود فيه المغسول به نجس، فكيف يؤثر في طهارته، و بعد انفصاله لا - مطهر للمحل - فرضاً - فيبقى على النجاسة لا - محالة، و من هنا عد المصنف «قده» خروج الغسالة من جملة المطهرات، إلا انه لا يمكننا الالتزام به، لبعده عن الأذهان العرفية، و كفى به مانعاً عن الالتزام بنجاسة الغسالة، و عن ثبوت الإطلاق الأحوالي لأدلة انفعال القليل بالنسبة إلى الغسالة المتعقبه لطهارة المحل، و هذا هو الوجه لما ذكرناه من منع الإطلاق المذكور لمفهوم أخبار الكرم بالنسبة إلى الماء المستعمل في التطهير، لأن الإطلاق انما يثبت لو لم يكن هناك قرينة على الخلاف، و الاستبعاد المذكور تصلح للقرينية.

و ثالثاً: إن الالتزام بنجاسة الغسالة قد توجب سراية النجاسة إلى تمام الجسم المتنجس بعضه، و ذلك فيما لو فرضنا تنجس بعض أطراف الثوب - مثلاً - فصب عليه الماء لأجل التطهير، فلا محالة تجرى غسلته الى غير الموضع المتنجس، فيتنجس، فإذا أريد تطهير ما وصل إليه الغسالة فلا محالة تجرى غسلته التطهير الثاني الى غير الموضع المتنجس بالغسالة الأولى، و هكذا الى أن تعم النجاسة لجميع الثوب، و هذا أمر بعيد لا يسعنا الالتزام به، و قد نشأ من الالتزام بنجاسة الغسالة.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: أن القول بنجاسة الغسالة المتعقبه لطهارة المحل لا يخلو الحال فيه من الالتزام بأحد أمرين (إما) الالتزام بنجاستها بعد الانفصال و (إما) الالتزام بنجاستها من حين الملاقاة للمحل و على (الأول) يلزم محذور الحكم بنجاسة الغسالة بلا موجب

و على (الثاني) يلزم المحاذير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٠

.....

الثلاثة: - ١- نجاسة الجزء المتخلف في المغسول - ٢- بقاء المحل على النجاسة إلى الأبد - ٣- سراية النجاسة إلى تمام الجسم المتنجس بعضه و لا يمكن الالتزام بشيء من هذه الأمور التي هي بعيدة عن الأذهان العرفية، و معه كيف يمكن دعوى شمول الإطلاق الأحوال لأدلة انفعال الماء القليل بالإضافة إلى الغسالة المتعقبة لطهارة المحل - كما عن بعض - بل الأوفق بالقواعد الحكم بطهارتها - كما هو المختار.

أما الوجه الثالث - و هي الأخبار الخاصة التي استدلت بها على نجاسة الغسالة - (فمنها): رواية ابن سنان المتقدمة «١» لقوله عليه السلام فيها: «الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ به و أشباهه». بدعوى: ان علة النهي عن استعمال غسالة الثوب، أو الجنب في الوضوء و شبهه ليست إلا نجاستها، و إلا فلا موجب للمنع لو كانت طاهرة.

و يدفعها أولاً: ضعف السند بأحمد بن هلال - كما تقدم - و ثانياً:

ضعف الدلالة، لعدم دلالة النهي عن استعمال غسالة الثوب، أو الجنب على النجاسة، لاحتمال أن تكون العلة فيه التبعيد المحض، و إن كانت طاهرة. و من هنا قد استدلت القائلون بطهارة الغسالة بنفس هذه الرواية على عدم جواز رفع الحدث بالماء المستعمل في رفع الخبث، أو الحدث، فلا ملازمة بين المنع عن الاستعمال، و النجاسة. كيف و قد ذهب المشهور إلى طهارة ماء الاستنجاء و مع ذلك منعوا عن استعماله في رفع الحدث.

(١) في ص ١٠٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦١

.....

و (منها): رواية عيص بن القاسم «١» قال: «سألته عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء؟ فقال: إن كان من بول، أو قذر فيغسل ما أصابه».

بدعوى: أن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين ما إذا كان في الطشت عين البول و القذر، أم لا، لصدق الوضوء من البول، أو القذر على غسالة المتنجس بهما بعد زوال العين. أقول: للمناقشة في سند هذه الرواية، و دلالتها أيضاً مجال واسع.

أما السند فلقوة احتمال القطع فيه، لعدم نقلها في شيء من كتب الأخبار و إنما ذكرها الفقهاء في كتبهم الفقهية، و قد رواها في الوسائل عن «الشهيد في الذكرى» و «المحقق في المعبر» مرسله عن العيص، و لم يذكر سندهما اليه، و كذا نقلها في الحدائق «٢» عن الشيخ «قده» في الخلاف، و قال في ذيلها: و زاد بعضهم في آخر هذه الرواية «و إن كان وضوء الصلاة فلا يضره» و لم يثبت كون هذه الزيادة من الرواية، و من هنا لم ينقلها في الوسائل و أسندها في الحدائق إلى البعض. و كيف كان فالظاهر ان نقل الشيخ في الخلاف هو الأصل في رواية غيره - كالشاهد، و المحقق - و مع ذلك لم يسندها في الوسائل اليه، و على أي حال لا يمكن الاعتماد عليها، لعدم ذكر الشيخ في الخلاف طريقه الى العيص، فتكون مقطوعة لا محالة، لعدم احتمال المشافهة، و حيث أن الوسطة بينهما مجهولة تسقط الرواية عن الحجية.

و الاعتذار عن ذلك - كما في الحدائق وغيره - بأن الظاهر من نسبة

(١) الوسائل ج ١ ص ١٥٦ في الباب ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل، الحديث ١٤.

(٢) ج ١ ص ٤٧٧-٤٧٨، وفي كتاب الخلاف في ذيل (مسألة ١٣٥).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٢

.....

الشيخ الرواية إلى العيص - بعد عدم احتمال المشافهة - أنه أخذها من كتابه - وجادة - و طريقه في الفهرست الى كتابه حسن على المشهور بإبراهيم ابن هاشم، و صحيح عند آخرين - كما صرح به في الحدائق - و عليه تخرج الرواية عن كونها مقطوعة، لنقل الشيخ «قده» لها عن كتاب العيص بالوجادة مع حسن طريقه الى الكتاب المذكور.

غير مسموع، لمنع الظهور المدعى على نحو يمكن الاعتماد عليه، لقوة احتمال نقلها من غير كتابه مع الواسطة، و يشهد له عدم ذكرها في كتابه المعدين لجمع الأخبار - التهذيب و الاستبصار - و إنما اختص بذكرها في كتاب الخلاف فلو كانت معتبرة عنده «قده» لم يكن وجه لتركها فيهما، و لعل ذكرها في الخلاف كان من باب التأييد، لا الاستدلال، فان الفقيه قد يتوسع في الكتب الاستدلالية بذكر المؤيدات، كالرواية الضعيفة و نحوها، مما لا يتوسع به في كتب الحديث. نعم لو ثبت نقل الشيخ لها وجادة عن كتاب العيص لكفى في حجيتها، لما ذكرنا من حسن طريقه الى هذا الكتاب، إلا أن الكلام في إثبات ذلك.

و أما المناقشة في دلالتها فلأنها أخص من المدعى، لأنها إنما تدل على نجاسة ما في الطشت من الماء المجتمع مما يستعان به على إزالة عين النجاسة، و المستعمل في التطهير، و نجاسة المجموع لا يلازم نجاسة الثاني - الذي هو محل الكلام في المقام.

بيان ذلك: إن الظاهر من قوله عليه السلام: «إن كان من بول أو قدر» بقاء عينهما في المغسول، و البول من الأعيان النجسة، فكذلك المراد من «القدر» لأن الظاهر أنه بفتح الذال، و المراد به غير البول من سائر أعيان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٣

.....

النجاسات، كالعذرة و الدم، بقريته المقابلة مع البول، و هو غير «القدر» بالكسر المراد به المتنجس، و عليه يحتمل أن يكون سبب الأمر بغسل ما أصابه قطرة من الطشت المذكور هو احتمال ما في الطشت على ما يستعان به لازالة عين النجس قبل التطهير، فان الغالب المتعارف - في صورة بقاء العين في المحل - استعمال مقدار من الماء في إزالتها عنه بمعونة ذلك، و نحوه، و هو محكوم بالنجاسة بلا خلاف حتى من القائلين بطهارة الغسالة، لأنه من الماء الملاقي لعين النجس، فما يقع في الطشت بعد ذلك من الماء المستعمل في التطهير - مستمرا أو مع فصل - يتنجس بملاقاته لما كان فيه أولا، و الرواية إنما دلت على نجاسة المجموع، لا - نجاسة خصوص المستعمل في التطهير الذي هو محل الكلام.

وقد ظهر بذلك فساد القول بوجود الإطلاق في الرواية - بحيث تشمل صورة زوال العين قبل التطهير - كى يتم الاستدلال بها على نجاسة الغسالة - وحدها - غير مجتمعة مع ما أزيل به العين، كما ذكره المحقق الهمداني «١».

بدعوى: أن كثيرا ما يكون غسل البول، أو غيره بعد جفافه بحيث لا تكون نجاسته إلا حكمية. وجه الفساد: أن جفاف البول لا يوجب زوال عينه، لبقائه حتى بعد الجفاف، إلا أنه بول يابس، فالماء المستعمل في غسله لا ينفك عما أزيل به العين المحكوم بالنجاسة قطعا، هذا. مع أن المعتبر في تطهير المتنجس بالبول تعدد الغسل، فالغسالة الاولى لا تتعقبها طهارة المحل، فيحكم بنجاستها - على المختار -

فيكون المجتمع منها و من الغسالة الثانية

(١) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٦١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٤

.....

أيضا نجسا، و إن كانت الثانية- في نفسها- طاهرة. فتحصل: أن الاستدلال بهذه الرواية على نجاسة ما هو محل الكلام من الغسالة أيضا ممنوع.

و (منها) موثقة عمار «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الكوز و الإناء يكون قذرا كيف يغسل؟ و كم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه، ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر، فيحرك فيه، ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر، فيحرك فيه، ثم يفرغ منه. و قد طهر.

بدعوى: ظهور الرواية في اشتراط تطهير الإناء بإخراج الغسالة، و لا موجب له سوى النجاسة، إذ لو كانت الغسالة طاهرة لم يتوقف التطهير على إخراجها، لا سيما في المرة الثالثة، لاحتمال أن يكون لزوم إفراغ الاولى و الثانية من جهة توقف صدق تعدد الغسل المعتبر في الأواني عليه.

و يدفعها: أن إفراغ الغسالة في غسل الأواني بالماء القليل مقوم لصدق عنوان الغسل، و لا ينتقض بغسلها في الكر، و الجارى، و المطر حيث لا يلتزم بالإفراغ في تطهيرها بهذه الأمور- كما ذكر المحقق الهمداني «قده»- لأن مجرد الإصابة في المياه العاصمة كافية في صدق الغسل بخلافه في القليل، و من هنا لو صب الماء في إناء أو أخذه بكفه للشرب- مثلا- لا يقال إنه غسل الإناء، أو غسل كفه و عليه فيمكن أن يكون الأمر بإفراغ الغسالة من جهة توقف صدق الغسل عليه، لا من جهة نجاستها، و حيث أنه يعتبر في تطهير الأواني تعدد الغسل ثلاث مرات يجب إفراغ الغسالة حتى في المرة الثالثة مقدمة لتحقيق الغسل، لا تخلصا من الغسالة النجسة.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ في الباب ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٥

.....

و (منها) الروايات [١] الناهية عن الاغتسال بغسالة الحمام، إذ لو كانت طاهرة لم يكن وجه للمنع عن الاغتسال بها، و لا يعارضها ما دلت من الاخبار [٢] على طهارتها، لأنها محمولة على صورة اتصالها بالمادة، و لو بجريان الماء إليها من الحياض الصغار التي يجرى عليها الماء من الخزانة، فمقتضى الجمع بينهما هو الحكم بنجاسة غسالة الحمام لو لا اتصالها بالمادة. فلا تعارض في البين.

و في الاستدلال بهذه الاخبار- لما هو محل الكلام من نجاسة الغسالة مطلقا- نظر و إشكال، لأن غاية ما تدل عليه هذه الروايات هي نجاسة غسالة الحمام، و هي مجمع الغسالات الكثيرة التي لا بد من الحكم بنجاسة بعضها بلا خلاف، فيكون المجموع نجسا لا محالة بسبب امتزاج بعضها ببعض، فإن بئر الحمام تتكون من الغسالات المختلفة، كالغسالة المستعملة في إزالة العين من منى أو بول أو غيرهما من النجاسات، و من التي تكون متعقبه لطهارة المحل و ما لا تكون كذلك، بل يجرى فيها من المياه ما يلقى عين النجاسة من دون أن يكون مستعملا في التطهير، أو إزالة العين و هذا المجموع

[١] المروية في الوسائل ج ١ ص ١٥٩ في الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل كرواية ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله -ع- قال لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام. الحديث ٤.

و في حديثه الآخر: انه قال -ع- و إياك ان تغتسل من غسالة الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودى و النصرانى و المجوسى. الحديث ٥. و نحوها غيرها.

[٢] كمرسلة الواسطى عن ابي الحسن الماضى -ع- قال: «سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب؟ قال: لا بأس» (الوسائل ج ١ ص ١٥٤ فى الباب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٩).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٦

.....

يكون نجسا لا محالة، لنجاسة بعضه جزما، و أين هذا من الحكم بنجاسة الغسالة مطلقا حتى المتعقبه لطهارة المحل، إذ لا إطلاق فى هذه الأخبار تشمل ذلك، لما عرفت من أن موردها خصوص غسالة الحمام المجتمعة من الغسالات المختلفة- التي بعضها نجس قطعا- نعم لا بأس بالاستدلال بها للرد على القائلين بطهارة الغسالة مطلقا- كصاحب الجواهر «قده»- لدلالاتها على نجاسة الغسالة فى الجملة [١] و أما القول بالتفصيل بين المتعقبه لطهارة المحل و غيرها- كما هو المختار- فهذه الأخبار قاصرة عن منعه.

(تمت) حكى المحقق الهمدانى «قده» [٢] عن بعض القائلين بطهارة الغسالة: أنهم أيدوا مذهبهم بخلو كلام القدماء عن التعرض لبيان حكم الغسالة، و سائر فروعها الخفية كحكم القطرات العالقة على المحل، و غيره من الفروع المتكاثرة- مع عموم البلوى بها و شدة الحاجة الى معرفتها بناء على النجاسة.

و أورد عليهم بأن عدم تعرضهم لذلك يدل على إيكالهم معرفة حكمها الى ما ذكروه فى مبحث الماء القليل من انه ينجس بملاقاة النجس، لكونه جزئيا من جزئياته، و لذا خصوا ماء الاستنجاء بالذكر، و لم يتعرضوا لغيره فهذا يشعر باختصاصه بالخروج عن القاعدة الكلية التي ذكروها فى ذلك المبحث.

[١] بل لا تكفى لرد هذا القائل أيضا، لما عرفت من تكون غسالة الحمام المجتمعة فى البئر من المياه الملاقيه لعين النجاسات من دون ان تكون مستعملة فى تطهيرها، لا سيما بالنظر الى الملاقي لبدن الكافر و الناصب الذى لا يقبل التطهير فالأولى ان يقال: انها أجنبية عن بحث الغسالة رأسا.

(٢) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٦٤.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ١٦٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٧

.....

أقول: ما أفاده «قده» من إشعار الاستثناء المذكور باختصاص ماء الاستنجاء بالخروج عن قاعدة الانفعال إنما يتم فى قبال من يقول

بطهارة الغسالة مطلقاً- كصاحب الجواهر- إذ على هذا القول لا وجه لاستثناء خصوص ماء الاستنجاء، لعدم الفرق بينه وبين غيره من أقسام الغسالات في الحكم بالطهارة على وجه الإطلاق، وأما على القول بالتفصيل بين المزيلة وغيرها، أو بين المتعقبه لطهارة المحل وغيرها فلا- ريب في صحة الاستثناء، إذ على هذين القولين تكون الغسالة غير المتعقبه لطهارة المحل، أو المزيلة للعين محكومة بالنجاسة، فيكون استثناء ماء الاستنجاء متيناً جداً، لأنه محكوم بالطهارة مطلقاً، وإن لاقى عين النجس من بول أو غائط- كما هو الغالب فيه- لخروجه عن حكم الغسالة بالدليل الخاص.

بل يمكن الالتزام بصحة الاستثناء حتى على القول بطهارة مطلق الغسالة لتغير ماء الاستنجاء في أول أجزائه بملاقاته للبول أو الغائط- غالباً- ثم يستهلك في الباقي تدريجاً، فلو لا الدليل على طهارته لحكمنا فيه بالنجاسة، لا من جهة الغسالة، بل من جهة الاجتماع مع المتغير بالنجاسة. والحاصل: أن مقتضى القاعدة هو الحكم بنجاسة ماء الاستنجاء حتى على القول بطهارة مطلق الغسالة، لا متزاجه بالمتغير بالنجاسة، فيتم استثناءه على جميع الأقوال، فليس في استثناءه أي اشعار بتسالم القدماء على نجاسة الغسالة بوجه. فتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا دليل يعتمد عليه في القول بنجاسة الغسالة مطلقاً، لورود الخدشة في جميع الأدلة حتى الإطلاق الأحوال لمفهوم أخبار الكر- الذي هو العمدة في المقام- فالأقوى هو التفصيل بين غسالة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٨

[مسألة ١) لا إشكال في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل]

(مسألة ١) لا إشكال (١) في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل و لو قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الأكبر.

الغسل المتعقبه لطهارة المحل، وغيرها، لقصور أدلة انفعال القليل عن شمول الأولى، فتبقى على طهارتها بمقتضى القاعدة الأولى من دون حاجة إلى إقامة دليل على طهارتها، وهذه بخلاف غيرها، فإنها تدخل في عموم قاعدة الانفعال، كما سبق.

القطرات الناضحة في الإناء

(١) لا مانع من الاغتسال بالماء الذي تقع فيه القطرات الناضحة من بدن الجنب عند الغسل. أما على القول بجواز رفع الحدث بغسالة الحدث الأكبر فظاهر. وأما على القول بالمنع فلوجهين (الأول): قصور أدلة المنع عن شمول مثله. توضيحه: أن دليل المنع ليس إلا أمرين «أحدهما» الإجماع- ما سبق دعواه عن بعضهم- ولا إشكال في عدم شموله للمقام- لو سلم تحققه في أصل المسألة- وذلك لذهاب الأكثر إلى الجواز هنا، بل يظهر من بعضهم «١» عدم الخلاف فيه، فكيف بالإجماع على المنع «ثانيهما» رواية عبد الله بن سنان المتقدمة «٢» وهي مع غض النظر عما في سندها، وداليتها من الأشكال- كما سبق- لا تشمل ما نحن فيه، لأن موضوع النهي فيها هو الماء المستعمل في غسل الجنابة، ولا يصدق هذا العنوان على ماء الإناء الذي تقع فيه القطرات الناضحة من بدن المغتسل، أو من الأرض، لاستهلاكها فيه

(١) راجع الحدائق ج ١ ص ٤٤٦ طبع النجف.

(٢) في ص ١٠٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٩

لا بمعنى استحالتها، و تبدلها عما هي عليه من المائيه بسب الامتراج، كى يقال: لا استهلاك مع وحده الجنس، و انما يوجب امتراج أحدهما بالآخر زياده المجموع، بل بمعنى أن وقوعها فى الإناء لا يوجب ارتفاع العنوان عما فى الإناء من كونه ماء غير مستعمل فى رفع الحدث، لعدم زوال هذا العنوان منه بوقوع القطرات اليسيرة المنبثه فيه. و ان شئت فقل: ان القطرات تستهلك فى ماء الإناء بعنوانها الثانوى- أى يزول عنها عنوان الماء المستعمل باضمحلالها فى الإناء- و ان لم تستهلك فيه بعنوانها الأولى، لبقائها على عنوان المائيه، و ظاهر الروايه ترتب الحكم على الماء المستعمل بما هو كذلك، لا على ذات الماء.

(الوجه الثانى): وجود المانع عن شمول أدله المنع لو سلم عدم قصورها فى نفسها، و هى الأخبار [١] الكثيره- التى فيها الصحاح- الداله على نفى البأس عن الاغتسال من الإناء الذى ينضح فيه الماء من بدن الجنب، أو من الأرض، و بها نخرج عن تلك العمومات لو تمت فهذا مما لا ينبغى التأمل فيه.

و انما الكلام فى الممتراج بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر- على

[١] و هى عدة روايات:

(منها) صحيح الفضيل قال: «سئل أبو عبد الله-ع- عن الجنب يغتسل، فينتضح من الأرض فى الإناء؟ فقال: لا بأس هذا مما قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (الوسائل ج ١ ص ١٥٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ١). و (منها) صحيح شهاب بن عبد ربه عن أبى عبد الله-ع- انه قال: «فى الجنب يغتسل، فيقطر الماء عن جسده فى الإناء، فينتضح الماء من الأرض فيصير فى الإناء انه لا بأس بهذا كله» (فى الباب المذكور، الحديث ٦). و نحوهما غيرهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٠

.....

نحو لا- يستهلك أحدهما فى الآخر، كما إذا كانا متساويين فى المقدار، أو كان أحدهما أقل بمقدار لا يوجب الاستهلاك- فهل يجوز رفع الحدث بالمتراج منهما؟ قال شيخنا الأنصارى «قده»: «يمكن التزام الجواز مع تساويهما فى المقدار حيث أن ظاهر دليل المنع كون الاغتسال به، و ظاهره انحصار الغسل به الا أن يقال: ان المراد استعماله فى الغسل، و ان كان بضميمه غيره فيختص الجواز بصوره الاضمحلال».

أقول: الظاهر هو صحة ما أفاده أولاً من جواز الغسل به، و ذلك لعدم صدق عنوان الماء المستعمل فى رفع الحدث على المركب منه و من غيره، و ان كان جزءاً من المجموع، لوضوح ان المركب من الداخل و الخارج خارج، و هذا مما لا ينبغى الريب فيه، لأن عنوان الجزء لا يصدق على الكل، فلا يشمل إطلاق دليل المنع، كما هو الحال فى نظائره من المركبات، فان الممزوج من الذهب و النحاس لا يصدق عليه الذهب، فالنهي عن لبس الذهب- مثلاً- لا يشمل، و هكذا. و بالجملة: عدم اضمحلال الغسله فى الممتراج به- من جهة تساوى مقدارهما، أو كون التفاوت بمقدار لا يوجب الاستهلاك- لا يقتضى شمول دليل المنع للمركب منهما، لعدم صدق العنوان- لممنوع- عليه، و لو سلم صدقه على جزئه، كما انه لا يقتضى صدق الوضوء بالماء المستعمل فى ضمن المجموع- بعد فرض الامتراج بغيره- نعم لو توضع بالماء المستعمل، و غيره بأن غسل بعض أعضائه بأحدهما، و الباقي بالآخر صدق ذلك الا أنه خارج عن الفرض، فظهر أن حكم الممزوج حكم المستهلك فى غيره.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧١

[(مسألة ٢) يشترط فى طهارة ماء الاستنجاء أمور]

(مسألة ٢) يشترط في طهارة ماء الاستنجاء أمور: «الأول» عدم تغييره في أحد الأوصاف الثلاثة (١)

شرائط ماء الاستنجاء

(١) لو تغير ماء الاستنجاء في أحد أوصافه الثلاثة يحكم عليه بالنجاسة بلا خلاف، ويدل عليه عموم ما دل نجاسة الماء بالتغير، ولا يعارضه الأخبار الدالة على طهارة ماء الاستنجاء، لانصرافها الى عدم النجاسة بالملاقاة، لظهورها في أن جهة السؤال فيها انما هي توهم انفعاله بملاقاة العذرة، لما هو المرتكز في أذهان المتشرعة من انفعال القليل بملاقاة النجس، ففرض التغير بالنجاسة خارج عن منصرف هذه الأخبار، لا سيما بملاحظة عدم تحققه الا نادرا، لما سيأتي في الشرط الثالث من اعتبار عدم التعدي الفاحش إلى أطراف المحل، ومعه لا تكون النجاسة الباقية في المحل صالحة لتغيير ماء الاستنجاء. وعليه لا تكون جهة التغير ملتفتا إليها في الروايات - سؤالا و جوابا - هذا مع أنه لم يعهد في الشريعة المقدسة ماء لا يفسده التغير حتى المياه العاصمة - كالكر و الجارى و المطر - فكيف بالماء القليل - كماء الاستنجاء - ومعهودية هذه القاعدة تؤكد بل تكفى للانصراف المذكور، إذ تغير الماء بالنجس كأنه تحوله اليه، ولا يدع مجالاً لتوهم البقاء على الطهارة، هذا. مع انه لا خلاف بين الأصحاب، بل عن غير واحد دعوى الإجماع على النجاسة حينئذ. وان أبيت عن هذا كله جموداً على ما يوهمه إطلاق أخبار الباب فتقع المعارضة بين أخبار الطرفين بالعموم من وجه، لشمول أخبار المقام لماء الاستنجاء غير المتغير بالنجاسة، وشمول أخبار التغير لغير ماء الاستنجاء فتقع المعارضة في ماء الاستنجاء المتغير، الا أنه مع ذلك لا بد من ترجيح

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٢

«الثاني» عدم وصول نجاسة إليه من خارج (١)

أخبار التغير، لأن فيها ما يدل على الحكم بالعموم، ودلالة أخبار الباب - لو تمت - فهي بالإطلاق، ولا بد من تقديم الاولى على الثانية، لما تقرر في محله من لزوم تقديم ما هو بالوضع على ما هو بمقدمات الحكمة، إذ من أخبار التغير. صحیحة حريز «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء، و اشرب، فإذا تغير الماء، و تغير الطعم فلا تتوضأ منه، و لا تشرب».

فان ذيلها تدل بالعموم على نجاسة كل ماء بالتغير، و من مصاديقه ماء الاستنجاء إذا تغير بالنجاسة، كما أن صدرها تدل على طهارة كل ماء لم يتغيره الملاقاة مع النجس، الا انه قد خصص بأدلة انفعال القليل المخصصة بما دل على طهارة ماء الاستنجاء ما لم يتغير. (١) أى خارج عما يستنجى منه - من البول أو الغائط - وهذا من دون فرق بين أن يكون وصول النجاسة الخارجية إلى ماء الاستنجاء بعد انفصاله عن المحل، كما إذا كانت الأرض التي يقع عليها ماء الاستنجاء نجسة، أو قبله، كما لو فرض تنجس المحل بنجاسة خارجية - كالدّم - قبل ملاقاته لما يستنجى منه، أو حينها، أو بعدها، و من دون فرق بين النجس و المتنجس، كما إذا كانت يده متنجسة بنجاسة خارجية. و الوجه في هذا الشرط هو ما أشرنا إليه في الشرط السابق من تمحض روايات الباب - سؤالا و جوابا - في عدم انفعال ماء الاستنجاء بخصوص النجاسة التي يستنجى منها، و أما

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٢ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٣

«الثالث» عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء (١) «الرابع» أن لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسة أخرى (٢) - مثل

الدم-

النجس أو المتنجس الخارجيان فمقتضى إطلاق أدلة انفعال القليل هو الحكم بتنجس ماء الاستنجاء بملاقاتهما أو بملاقاة المحل المتنجس بهما، فإن عدم انفعال الماء بنجس أو متنجس خاص لا ينافي انفعاله بآخر، كما أن عدم تنجس المحل بنجاسة لا حقه لعدم تنجس المتنجس لا- ينافي ترتب الأثر على ملاقاتها للمحل- لو كان لها أثر خاص- كالحكم بنجاسة الغسالة المستعملة في تطهيره بلحاظ ملاقاته للنجاسة اللاحقة.

(١) و أما إذا كان التعدي بالمقدار المتعارف بحيث لا يخرج عن صدق الاستنجاء- عرفا- فلا بأس به، لإطلاق الأدلة، بخلاف التعدي الفاحش، فإنه خارج عن الإطلاقات، لعدم الصدق، فهذا الشرط في الحقيقة بيان لحقيقة الموضوع، إذ بانتفائه ينتفى الصدق العرفي، لأن المراد بالاستنجاء غسل موضع النجس الذي هو بمعنى الغائط، فلا يشمل غسل غيره، فلو فرض تعدى النجاسة إلى فخذه أو ساقه- مثلا- لمرض الإسهال أو نحوه يكون الماء المستعمل في تطهيره محكوما بالنجاسة، لعموم قاعدة الانفعال من دون مخصص.

(٢) إذ مع خروجها معهما لا يصدق على الماء المستعمل في تطهير المحل أنه ماء الاستنجاء، لما ذكرنا أنفا من كونه عبارة عن الماء المستعمل في غسل موضع النجس، ولا يصدق ذلك على الماء المستعمل في غسل الممتزج بنجاسة أخرى- كالدم- و ان شئت فقل: ان نظر الروايات الى غسل الغائط، و أما غسل الدم- مثلا- فخارج عن موردها، فمقتضى عموم الانفعال تنجس الماء به، و عليه لا فرق في منع شمول إطلاق أخبار الاستنجاء بين أن تكون

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٤

نعم الدم الذي يعد جزءا من البول، أو الغائط لا بأس به (١) «الخامس» أن لا يكون فيه الأجزاء من الغائط بحيث يتميز (٢)

النجاسة خارجية- كما سبق في الشرط الثاني- أو داخلية- كما هنا- و بعبارة أخرى: خروج الدم سبب مستقل لوجوب الغسل حتى لو فرض صدق الاستنجاء بلحاظ خروج الغائط معه، و قد عرفت: أن منصرف روايات الباب هو إلغاء سببية الغائط في التنجيس، لا مطلق النجاسة، و ان كانت متعارفة في بعض الأشخاص- كالدم في المبتلى بالبواسير- و لا أقل من الشك في شمول الإطلاق لمثله.

(١) هذا الاستثناء [١] إنما يتم لو استهلك الدم فيهما على نحو لا يصدق على الخارج الا عنوان البول أو الغائط، كي يشملهما أدلة الاستنجاء، إذ لا أثر حينئذ للدم المستهلك بعد شمول الإطلاق، لتحقق موضوعه. و مع عدم الاستهلاك يشكل الحكم بالطهارة، لما ذكرناه من عدم صدق ماء الاستنجاء على الماء المستعمل في غسل الممتزج بالدم، بل للدم تأثير مستقل في تنجيس الغسالة حينئذ، و لا سيما في البول لعدم ورود نص فيه بالخصوص، و إنما ألحقناه بالغائط للملازمة العادية بين استنجائهما، إذ لم يتعارف الاستنجاء من كل منهما على حده، و القدر المتيقن في الإلحاق- بالدلالة الالتزامية- هو ما لا يختلط بالدم اختلاطا يوجب زوال الاسم، إذ خروج الدم مع البول إنما يكون لمرض و اختلال في المزاج، فليس أمرا دائما أو غالبا كي يشمل الإطلاق.

(٢) لأنها بمنزلة النجاسة الخارجية، فيشملها أدلة الانفعال، و لا يشملها

[١] و في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «يعد جزء من البول»: (على نحو يستهلك في البول أو الغائط) و يظهر وجهه مما ذكرناه في المتن.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٥

و أما إذا كان معه دود، أو جزء غير منهضم من الغذاء، أو شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به (١).

إطلاق أخبار الاستنجاء - كما قد يتوهم - «١» و لعله لدعوى عدم الفرق في صدق ماء الاستنجاء بين وجود أجزاء متميزة منفصلة عن المحل في الماء و عدمه لأن المراد به الماء المستعمل في موضع النجوس، و هو يصدق على ما ذكر، إلا أنه (يدفعه) ظهور الروايات سؤالاً - و جواباً في بيان حكم الماء بلحاظ ملاقاته للغائط في المحل، فدلت على عدم انفعاله به في هذا الحال، و أما ملاقاته له بعد الانفصال فخارجة عن موردها، و ان كانت النجاسة منفصلة عن المحل بالغسل، لأنها إذا كانت متميزة في الماء يصدق الملاقاء خارج المحل.

(١) و ان كان متنجساً، و لاقى المحل، لتعارف خروج ذلك مع الغائط بحيث لو كان موجبا لنجاسة ماء الاستنجاء لزم التنبيه عليه في الروايات، و مع عدمه لا - مانع من التمسك بالإطلاق، إذ خروج مثل ذلك مع الغائط لا يمنع عن صدق ماء الاستنجاء على الماء المستعمل في تطهير المحل - بعد فرض كونه متعارفاً - فلا - يقاس المقام على خروج النجس، كالدم غير المستهلك، أو المتنجس الخارجى حيث حكمنا فيهما بنجاسة الماء بملاقاتهما، أو بملاقاة المحل الملاقى لهما، لعدم صدق ماء الاستنجاء على المستعمل في غسلهما، لاعتبار تمحضه في غسل موضع النجوس، كما عرفت.

و مما ذكرنا ظهر ضعف ما مال إليه في الجواهر «٢» و جزم به شيخنا الأنصارى «قده» من الحكم بالنجاسة، بدعوى عدم شمول الروايات للمتنجس الداخلى، كالأمثلة المذكورة في المتن، و المتنجس الخارجى، كاليد

(١) كما في الحدائق ج ١ ص ٤٧٦ طبع النجف.

(٢) ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ طبع النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٦

[(مسألة ٣) لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد]

(مسألة ٣) لا يشترط (١) في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد، و ان كان أحوط.

[(مسألة ٤) إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض، ثم عاد لا بأس]

(مسألة ٤) إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء، ثم أعرض، ثم عاد لا بأس (٢) إلا إذا عاد بعد مدة ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء،

المتنجسة إذا أصابها ماء الاستنجاء حين الغسل، لمنع الغلبة في الأول كالثانى، و لكن الإنصاف أن إخراج مثل ذلك عن الإطلاقات يوجب التقييد بغير الغالب، لما ذكرناه من غلبة خروج ذلك مع الغائط، و منعها لا يخلو عن مكابرة، هذا. الا أن الاحتياط حسن على كل حال.

(١) حكى «١» عن بعض المتأخرين اشتراط ذلك، بدعوى أنه لو سبقت اليد على الماء تنجست، و كانت كالنجاسة الخارجية. (و يدفعها) أن العبرة في عدم التنجس بجعل اليد آلة للاستنجاء من دون فرق بين سبق الماء عليها، أو سبقها على الماء، لتعارف كلتا صورتين، فيشملهما إطلاق النص بحيث لو اعتبر سبق الماء لزم التنبيه عليه في النصوص، بل يثبت الحكم و ان لم يتعارف سبق اليد، فإنه نظير عدم جريان العادة بالاستنجاء باليمين، و هل يتوهم اعتبار الاستنجاء باليسار من جهة جريان العادة على ذلك؟ نعم إذا أصابت اليد نجاسة خارجية، أو تنجست بملاقاة المحل لغرض آخر لا - يشملها الإطلاق لأن نجاستها حينئذ لم تكن من جهة كونها آلة

للاستنجاء، فالأقوى ما عليه الأكثر من عدم الاشتراط.

(٢) لصدق التنجس بالاستنجاء حينئذ.

(١) كما في الحدائق ج ١ ص ٤٧٦ طبع النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٧

فينتفى حكمه (١).

[مسألة ٥) لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسلة الأولى، و الثانية في البول]

(مسألة ٥) لا فرق (٢) في ماء الاستنجاء بين الغسلة الأولى، و الثانية في البول الذي يعتبر فيه التعدد.

[مسألة ٦) إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي]

(مسألة ٦) إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتياد كالطبيعي [١]

(١) لانتفاء موضوعه، و هو التنجس بالاستنجاء، بل يكون في حكم التنجس بنجاسة خارجية، و هكذا إذا لم يقصد الاستنجاء، كما إذا قصد حك المحل و نحوه، و تنجست يده، ثم أراد الاستنجاء، لعين ما ذكر.

(٢) ربما يتمسك لعدم الفرق المذكور بإطلاق أدلة الاستنجاء، و لكنه غير صحيح، إذ ليس في المقام دليل لفظي يدل على طهارة ماء الاستنجاء من البول، لأن الاستنجاء هو غسل موضع الغائط، و إنما ألحقنا المستعمل في الاستنجاء من البول بالمالزمة العرفية، و لغوية الحكم بطهارة المستعمل في غسل الغائط دونه، لعدم الانفكاك بينهما غالباً- كما سبق- بل الصحيح أن يقال: انه لما استفيد طهارة المستعمل في الاستنجاء من البول- و لو بالدلالة التزامية- لا يفرق فيه بين الغسلة الأولى و الثانية، لأن الموضوع هو المستعمل في تطهير البول بشرائطه الواقعية سواء أ كانت مرة أو مرتين، و كما جرت العادة على الاستنجاء من البول و الغائط في مكان واحد كذلك جرت على عدم التفكيك بين الغسلة الأولى و الثانية في الاستنجاء من البول- على تقدير اعتبار التعدد فيه- فلا يمكن الحكم بطهارة الغسالة الثانية دون

[١] في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «فمع الاعتياد كالطبيعي»: (فيه اشكال بل منع).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٨

و مع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاحتياط من غسلته (١).

الأولى، و إلا كان لغوا، كما أن الحكم بطهارة المستعمل في الاستنجاء من الغائط دون المستعمل في الاستنجاء من البول كان كذلك. (١) فصل المصنف «قده» في غير المخرج الطبيعي بين صورتى الاعتياد و عدمه، فمع الاعتياد جعله كالطبيعي في الحكم بطهارة استنجائه- كما لو انسد المخرج الأصلي لمرض أو علاج، و فتح ثقب في بطنه لخروج الغائط منه، أو لم ينسد و لكن اعتاد الخروج منهما معاً- و مع عدمه يحكم بنجاسة غسلته- ما لو خرج الغائط لشق في بطنه اتفاقاً- فكأنه «قده» جعل العبرة بالاعتياد من دون فرق

بين الطبيعي وغيره، فلو لم يكن خروجه اعتياديا كان حكمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاجتناب عن غسلته. ويشكل: بأن موضوع الحكم في الروايات هو الاستنجاء، لا غسل مطلق مخرج الغائط، ولا خصوص المحل المعتاد منه، وإن لم يكن طبيعيا والاستنجاء في اللغة [١] أخص من الأمرين المذكورين، إذ هو عبارة عن غسل موضع النجس أو مسحه بالحجر أو المدر، و ظاهره الموضع الطبيعي الأصلي، كما ان ظاهر تفسيرهم لل «نجس» بأنه ما خرج من البطن من ريح أو غائط هو ما خرج من المخرج الأصلي دون مطلق الغائط أو الريح الخارجين من البطن. والحاصل: أن النجس في اللغة ما خرج من الموضع الطبيعي، والاستنجاء هو التخلص منه بغسل ذلك الموضع، فعليه لا يصدق الاستنجاء

[١] تقدم ذلك عن بعض اللغويين في تعليقه ص ١٤٠ وفي المجمع: «استنجيت غسلت موضع النجس أو مسحته، ومنه الاستنجاء اعنى إزالة ما يخرج من النجس».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٩

[مسألة (٧) إذا شك في ماء أنه غسله الاستنجاء، أو غسله سائر النجاسات]

(مسألة ٧) إذا شك في ماء أنه غسله الاستنجاء، أو غسله سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة [١] وإن كان الأحوط الاجتناب (١).

على غسل غير المخرج الأصلي، وإن اعتاد الخروج منه، لا سيما في البول إذ قد عرفت عدم صدق الاستنجاء عليه رأسا، وإنما ألحقناه بالغائط للملازمة العادية بين استنجائهما، والقدر المتيقن في الإلحاق هو ما خرج من الموضع الطبيعي، فغيره يبقى تحت عموم انفعال القليل.

هذا كله مع قطع النظر عن انصراف الأخبار الى الاستنجاء المتعارف بحيث لو سلم الإطلاق، وشمول الاستنجاء لغسل مطلق مخرج الغائط، وإن لم يكن طبيعيا لكفانا انصراف الأخبار - سؤالاً وجواباً - الى ما تعارف وجوده في الخارج بحسب الخلقة الأصلية، لأن غيره من الفرد النادر الذي لا يلتفت إليه في أسئلة السائلين، فالأحوط لو لم يكن الأقوى هو الاجتناب عن غسله غير المخرج الطبيعي، وإن كان معتادا، للشك في تخصيص عموم انفعال القليل به.

(١) إذا علم إجمالا - أن ماء معيناً إما غسله الاستنجاء، وإما غسله سائر النجاسات فإن كان الطرف الآخر أيضا مما يحكم بطهارته - كالغسل المتعقب لظهوره المحل - فلا كلام فيه، لعدم الأثر حينئذ، لأن المفروض طهارة كلا الطرفين، وأما إذا كان الطرف الآخر من الغسل النجس - كغير المتعقب لظهوره المحل - فالحكم فيه بالطهارة، كما عليه المصنف «قده» مبني على الرجوع الى قاعدة الطهارة، أو استصحابها.

[١] في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «يحكم عليه بالطهارة»: (بل يحكم عليه بالنجاسة إذا كان طرف العلم الإجمالي من الغسلات النجسة).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٠

.....

ولا يخفى: انه لا تصل النوبة الى الأصل إلا بناء على عدم جواز التمسك بعموم ما دل على انفعال القليل في المقام. بدعوى: أنه من

التمسك بالعام في الشبهة المصدقية من دون جريان أصل موضوعي ينقح به موضوعه، لأنه بعد تخصيص عموم الانفعال بماء الاستنجاء لم يحرز انطباقه على المشكوك، و في مثله لا يجوز الرجوع الى العموم. و هذه الدعوى مبنية على القول بأن تخصيص العام بمتصل أو منفصل يوجب تعنون الباقي تحته بعنوان وجودي، أو كالوجودي كعنوان «الغير» يشك في صدقه على الفرد المشكوك من دون جريان أصل يحرز به ذاك العنوان، ففي المقام إذا خصص عموم انفعال القليل بالمستعمل في الاستنجاء يكون الباقي تحته بعد تخصيص القليل المتصف بعدم كونه ماء الاستنجاء، أو القليل غير المستعمل في الاستنجاء، و مع الشك في ماء انه من أى الغسالات لم يحرز انطباق المتبقي تحت عموم الانفعال عليه، كي يجرى عليه حكمه، فلا- محالة تصل النوبة الى الأصل العملي، من قاعدة الطهارة، أو استصحابها.

هذا و لكن حققنا في الأصول بطلان هذا القول بما لا مزيد عليه، و ذكرنا ان تخصيص العام مطلقا لا يوجب تعنون الباقي تحته بعنوان وجودي أو ما يشبهه، بل مقتضى الفهم العرفي هو تقييد العام بعدم ذاك الخاص، فإذا قال المولى أكرم العلماء- مثلا- ثم خصصه بقوله لا تكرم فساقهم يكون الباقي تحت العموم هو العالم اللافاق، بمعنى من لا يكون متصفا بالفسق، لا المتصف بالعدالة أو بعدم الفسق. و السر فيه هو أنهم يرون الفسق مانعا عن وجوب الإكرام، فإذا ارتفع المانع أثر المقتضى أثره، فلا يعتبر في وجوبه إلا عدم المانع، و أما اتصاف الباقي تحت العام بوصف وجودي أو كالوجودي فهو و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨١

[مسألة ٨) إذا اغتسل في كر كخزانة الحمام، أو استنجى فيه]

(مسألة ٨) إذا اغتسل في كر كخزانة الحمام، أو استنجى فيه لا يصدق عليه غسله الحدث الأكبر (١).

ان كان ممكنا في نفسه، إلا أنه يحتاج إلى مؤنة زائدة و عناية في الكلام لا دليل عليها، و التفصيل في محله. و عليه يكون الباقي تحت عموم الانفعال بعد تخصيصه بماء الاستنجاء هو ما لا يكون ماء الاستنجاء، لا المتصف بعدمه، فاذن لا مانع من جريان الأصل الموضوعي، فيجرى استصحاب عدم كونه مستعملا في الاستنجاء، على نحو العدم النعتي، لأن الماء حين وجوده لم يكن مستعملا في شيء من الغسالات، و يشك في بقائه على ما كان، و لا يعارضه استصحاب عدم استعماله في سائر الغسالات، لأنه لا يثبت استعماله في الاستنجاء إلا بالملازمة العقلية، و لم يترتب أثر عليه في نفسه، لترتب الطهارة على المستعمل في الاستنجاء لا على ماء لم يستعمل في سائر الغسالات، فالأقوى هو الحكم بالنجاسة تمسكا بعموم الانفعال، و معه لا مجال للرجوع الى الأصل. الاغتسال في الماء الكثير

(١) هل يختص المنع عن استعمال المستعمل في رفع الحدث الأكبر في رفع الحدث ثانيا- على القول به- بالقليل أو يعم الكثير الظاهر أنه لا- خلاف في الاختصاص، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه. و نعم ما عن المحقق في المعبر من قوله: «لو منع هنا لمنع و لو اغتسل في البحر» إذ لا فرق في الكثير بين كر و أكرار، و هذا هو الصحيح، بل يختص الحكم ببعض مصاديق القليل حتى أنه لا يشمل المنع ما نقص عن الكر بقليل يمنع عن صدق الغسالة على الباقي عرفا، كما سنبين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٢

.....

و الوجه في ذلك هو قصور أدلة المنع عن شمول الكثير، لأن عمدتها- بعد نقل الإجماع الممنوع تحقيقه كما سبق- قوله عليه السلام

في رواية ابن سنان المتقدمة «١»: «الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ به.» و هي - مع غض النظر عن سندها، و المناقشة في دلالتها - لا - تدل على المنع في الماء الكثير، لأن ال «باء» فيها للاستعانة و لا استعانة إلا بالمقدار المماس للبدن المزال به الحدث، و أما المقدار الزائد على ذلك فأمر خارج عما استعمل في الغسل، لعدم تحقق المماسه معه، و ذلك لأن الغسل عبارة عن مس الماء للبشرة مع النية، بل في بعض الروايات «٢» كفاية مثل الدهن فلا يصدق عنوان الغسالة إلا على خصوص الجزء المماس للبدن - عرفا - دون المجموع المركب منه، و من المقدار الزائد على ذلك، و هذا من دون فرق بين الصب، و الارتماس في القليل، فإنه لو كان الماء قليلا في حب و نحوه، و دخل فيه الجنب يصدق الاغتسال به لمماسه بدنه مع مجموع أجزاء هذا الماء - و لو عرفا - و هذا بخلاف الماء الكثير - كالكر و الخزانة - فإنه لا تتحقق المماسه إلا مع بعض أجزائه، حتى في نظر العرف إذ لا يحتمل صدق غسالة الجنب على مثل الخزانة، باغتساله فيها، و عدم الصدق في الكثير لا يفرق فيه أيضا بين الصب و الارتماس، فلو صب كر أو أكثر على البدن دفعة لا يصدق عليه غسالة الجنب، لعدم إصابة جميع أجزائه للبدن حتى في نظر العرف، بل يرون الجزء المستعمل مستهلكا في الباقي، فلا يصدق على المجموع عنوان الغسالة. و الحاصل: أن المدار على صدق الاغتسال بالماء سواء أ كان

(١) في ص ١٠٩.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٥١٠ الباب ٣١ من أبواب الجنابة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٣

.....

ذلك على نحو الصب أو الارتماس، و هذا يختص بالقليل.

و مما ذكرنا ظهر صحه ما أفاده الشيخ الأنصاري «قده» في المقام بقوله:

«لا ينبغي الإشكال في الجواز في الماء الكثير، و إن قلنا بالمنع في غيره، لاختصاص دليل المنع بما يغتسل به لا فيه» فان مراده ما ذكرناه من عدم صدق الغسالة على الكثير، لأن الممنوع هو الاغتسال بالماء لا - فيه، و لا - يصدق ذلك إلا في القليل. نعم لو كان الممنوع الاغتسال في الماء لشمول الكثير أيضا، لأنه يصدق أنه اغتسل في الخزانة، أو الحوض، و نحوهما.

كما ظهر دفع الإشكال عليه بأن ال «باء» في قوله عليه السلام: «يغتسل به الجنب» باء الاستعانة، و هي كما تصدق في القليل تصدق في الكثير. وجه الدفع: أنه لا - استعانة بما يزيد على الجزء المماس للبدن، فكيف يصدق الاستعانة بالكثير مع أن المماس للبدن جزئه المستهلك في الباقي.

و على ما ذكرنا لا يدور صدق الغسالة و عدمه مدار القلة و الكثرة الشرعيتين - بمعنى القليل في مقابل الكر - بل على القليل و الكثير العرفيين فلا تصدق الغسالة حتى على ما دون الكر في بعض مصاديقه، و لو كان الاغتسال بالدخول فيه، كما أنه لا يدوران مدار غير العاصم، و العاصم، فتصدق الغسالة على عين كان فيه ماء قليل اغتسل فيه الجنب، فلا يجوز استعمال ذاك الماء ثانيا في رفع الحدث - على القول بالمنع - لصدق الغسالة عليه، و لا - منافاة بين الاعتصام، و عدم جواز الاستعمال في رفع الحدث، إلا - أن يثبت الإجماع القطعي على خروج المياه العاصمة مطلقا عن محل الكلام، أو يتجدد النع بحيث يخرج عن عنوان الغسالة بالامتزاج.

ثم إنه لو سلم شمول دليل المنع لمطلق الماء المستعمل في الجنابة و لو كان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٤

.....

كثيراً، كالخزانة ونحوها لزم الخروج عنه بما دل من الأخبار على الجواز في الكثير إلا- أن مقتضاها الاقتصار على إخراج الكثير الشرعي- أي الكر- فيبقى الباقي تحت عموم المنع، حتى لو كان من المياه العاصمة، كالجاري، والعين إذا كانا أقل من الكر، إلا أن يثبت الإجماع على عدم الفرق في الجواز بين الكر وغيره من المياه العاصمة.

و أما ما دل على الجواز فهي صحيحة صفوان الجمال «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي ما بين مكة إلى المدينة تردها السباع، وتلغ فيها الكلاب، وتشرب منها الحمير، ويغتسل فيها الجنب، ويتوضأ منها؟ قال: وكم قدر الماء؟ قلت: إلى نصف الساق، وإلى الركبة. فقال: توضع منه».

فإنها تدل على جواز الوضوء بالماء البالغ حد الكر، وإن اغتسل فيه الجنب، فإن المراد من بلوغ الماء إلى نصف الساق، أو الركبة بلوغه حد الكر، إذ لا- خصوصية لغيره، فإن الأقل يتنجس ببولغ الكلب وإن بلغ الساق، أو الركبة. هذا مع أن المتعارف في الغدران التي تكون عرضة لهذه الأمور في الطرقات اشتغالها على ماء كثير يبلغ الأكرار.

وصحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع «٢» قال: «كتبت إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء، ويستقى فيه من بئر، فيستنجدى فيه الإنسان من بول، أو يغتسل فيه الجنب ما حده الذي لا يجوز؟ فكتب لا توضع من مثل هذا إلا من ضرورة إليه».

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٩ في الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٢٠ في الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٥

أو غسله الاستنجاء، أو الخبث (١).

[مسألة ٩] إذا شك في وصول نجاسة من الخارج، أو مع الغائط يبنى على العدم

(مسألة ٩) إذا شك في وصول نجاسة من الخارج، أو مع الغائط يبنى على العدم (٢).

وهذه أيضاً محمولة على بلوغ الكر، كسابقتهما، وأما استثناء الضرورة فمحمول على الكراهة بدونها، لا عدم الجواز، للإجماع على عدم الفرق بين الضرورة والاختيار في الجواز وعدمه، إذ القائل بالمنع يقول به حتى في حال الاضطرار بانتقال فرضه إلى التيمم، إذا لم يكن عنده ماء غير الغسالة، كما أن القائل بالجواز يقول به حتى في حال الاختيار ووجود ماء غيرها.

وبالجملة مفاد هاتين الصحيحتين جواز الاغتسال بالماء الكثير البالغ حد الكر، وإن اغتسل فيه الجنب، وبهما يخصص عموم ما دل على المنع- لو سلم وجوده- وقد أشرنا آنفاً إلى حكم المياه العاصمة لو كانت أقل من الكر من جهة احتمال بقائها تحت العموم.

(١) وذلك لما تقدم من عدم شمول الإجماع المدعى على المنع للكثير، وهكذا رواية ابن سنان، لعدم صدق الغسالة على الكثير المغسول فيه الثوب هذا. مضافاً إلى ما تقدم من احتمال اختصاص سبب المنع فيها بنجاسة الغسالة ولا يتأتى ذلك في الكثير، لعدم انفعاله بملاقاة النجس، ولو سلم شمولها للغسالة الطاهرة- كالمتعقبه لطهارة المحل- لاختصاص وجه المنع بعدم الشمول ولو سلم ذلك أيضاً لكفانا في التخصيص الصحيحتان المتقدمتان لصفوان، وابن بزيع، لا سيما مع التصريح في الثانية بالاستنجاء في الغدير.

(٢) هذا من فروع اشتراط طهارة ماء الاستنجاء بالشرط الثاني، والرابع حيث اشترطنا في طهارته عدم وصول نجاسة إليه من الخارج، وعدم خروج نجاسة أخرى- كالدم- مع الغائط، فإن أحرز الشرطان فهو، وإلا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٦

[مسألة ١٠) سلب الطهارة، أو الطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر]

(مسألة ١٠) سلب الطهارة، أو الطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر، أو الخبث استنجاؤه أو غيره (١) إنما يجري في الماء القليل دون الكر فما زاد، كخزانة الحمام، ونحوها.

[مسألة ١١) المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر]

(مسألة ١١) المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر، فلو أخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغسالة (٢) وكذا ما يبقى في الإناء بعد إهراق ماء غسلته.

فيستصحب عدم وصول نجاسة خارجية إلى الماء، وعدم خروج نجاسة أخرى مع الغائط.

(١) لا تخلو العبارة عن نحو من المسامحة، لعدم سلب الطهارة عن الماء المستعمل في رفع الحدث، والاستنجاؤه، وإنما الكلام في سلب الطهورية عنه، فلا يبعد أن يكون ذكر الطهارة سهواً من قلمه الشريف، أو يقال إن ذكر الأمرين بلحاظ مجموع الأمور الثلاثة، لسلب الطهارة عن غسله سائر النجاسات، وسلب الطهورية عنها وعن الآخرين، ومع ذلك كله تكون هذه تكراراً لل «مسألة ٨».

الماء المتخلف بعد العصر

(٢) لا- إشكال في ثبوت حكمين للماء المتخلف في المغسول بعد خروج الغسالة المتعارفة «أحدهما» طهارته إذا كان متخلفاً بعد الغسل المتعقب لظهوره المحل - على المختار - وأما في غيرها فهو باق على النجاسة - كالمحل - «ثانيهما» عدم ترتب أحكام الغسالة عليه، فلو انفصل عن المغسول بعلاج غير متعارف كعصر شديد، أو كبس، أو نحو ذلك جاز استعماله في رفع الحدث والخبث إلا أنه لا يفرع الحكم الثاني على الأول، كما يظهر من عبارة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٧

.....

المصنف «قده» حيث أنه بعد أن حكم بطهارة المتخلف في الثوب فرع عليه الحكم الثاني بقوله: «فلو أخرج بعد ذلك». لأن مجرد طهارته لا يكفي في عدم جريان تلك الأحكام، لأن بعض أقسام الغسالة مع أنها محكومة بالطهارة يثبت لها أحكامها، وذلك كماء الاستنجاؤه، فإنه وإن كان طاهراً، إلا أنه مع ذلك يلحقه أحكام الغسالة، بل العبرة في عدم ترتب هذه الأحكام بعدم كون المتخلف غسالةً، فيكون من باب انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه، فكان الأليق به أن يعكس الأمر، ويفرغ طهارة المتخلف في الثوب على عدم كونه غسالةً.

و كيف كان فلا كلام لنا في ثبوت أصل الحكمين المذكورين للمتخلف بعد الغسالة، أما طهارته فيما لم يقبل من ثبوت الطهارة التبعية له، وإما لما هو الصحيح من طهارة الغسالة في نفسها - أي المتعقب لظهوره المحل - وسيأتي البحث عن ذلك في مبحث المطهرات إن شاء الله تعالى.

و أما عدم جريان أحكام الغسالة عليه فلعدم الصدق، فيكون من باب السلب بانتفاء الموضوع. و توضيحه: أن الغسالة عبارة عما ينفصل

عن المغسول على النحو المتعارف، لتقوم مفهوم الغسل بوصول الماء للمحل، و انفصاله عنه على الوجه المعمول، و ليس المقدار المتخلف في المغسول مما غسل به الشيء. و ان شئت فقل: ان موضوع الأحكام انما هو غسالة التطهير- كما يظهر من قوله عليه السلام في رواية ابن سنان المتقدمة «١»: «الماء الذي يغسل به الثوب.»- و هو ما تعارف انفصاله عن المغسول بحيث يحكم بعد انفصاله بطهارته، و لو بقي فيه رطوبة، لأنها ليست مما يتحقق به الغسل المطهر، و

(١) في ص ١٠٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٨

[مسألة ١٢) تطهر اليد تبعا بعد التطهير]

(مسألة ١٢) تطهر اليد تبعا (١) بعد التطهير، فلا حاجة الى غسلها و كذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب، و نحوه.

يشترط بانفصالها طهارة المغسول جزما.

فلو استخرجت بطرق غير مألوفة- كالعصر الشديد و نحوه- لا يصدق عليه غسالة التطهير، و ان صدق عليه الغسالة لغه، لأنها مطلق الماء المنفصل عن المغسول، فاذن لا مانع من رفع الحدث بالمياه المستخرجة من ثياب متعددة بعد خروج الغسالة المتعارفة- لو كانت تفي بذلك- لبقائها تحت عمومات ما دل على طهورية الماء من دون مخصص بالنسبة إليها، و كذا الحال في المتخلف في الأواني المغسولة بعد اهراق غسالتها المتعارفة.

طهارة اليد و الظرف تبعا

(١) سيأتي الكلام في بحث المطهرات- ان شاء الله تعالى- فيما يثبت له الطهارة التبعية في بعض الموارد الخاصة، كآلات تغسيل الميت من السدة، و يد الغاسل، و الخرقه التي تستر بها عورته، و كذا آلات نزع البثر، و أطرافها، و يد النازح- بناء على القول بنجاسة البثر و طهارتها بالنزح- الا أنه لا دليل على التبعية على وجه الإطلاق بحيث يشمل المقام- أعني آلات التطهير، كيد الغاسل، و الظرف الذي يغسل فيه الثوب، و نحوه، كما نشير اليه هناك- بل لا بد من ملاحظة كل مورد بخصوصه، لأن عمده ما يستدل به للطهارة التبعية في أمثال المقام انما هي الإطلاق المقامي، و سكوت الشارع عن بيان حكم التابع مع حكمه بطهارة المتبوع، و استبعاد التفكيك بينهما في الحكم بالطهارة، و النجاسة، بحيث يبقى التابع على نجاسته مع الحكم بطهارة المتبوع، و عدم تنجسه به مع غلبة الملافة أو استمرارها. فيقال في تقريبه: انه قد حكم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٩

.....

الشارع بطهارة الثوب المغسول- مثلا- و سكت عن حكم يد الغاسل و لو كانت باقية على النجاسة لزم التنبيه عليه، و على كيفية تطهيره، و الا- لتنجس الثوب بملاقاتها ثانيا، إذ من المستبعد جدا بقاءها على النجاسة، و عدم انفعال الثوب بها، فيعلم من ذلك أنه حكم أيضا بطهارة اليد تبعا لطهارة الثوب و قس عليه حال الظرف المغسول فيه، هذا.

و لكن هذا الاستدلال إنما يتم فيما إذا لم يكن هناك وجه آخر لسكوت الشارع، بحيث يمكن الاعتماد عليه في الحكم بطهارة التابع كما في الآلات المعمولة في طبخ العصير على القول بنجاسته، و آلات تغسيل الميت، و آلات النزح إذ ليس هناك وجه لطهارتها إلا

التبعية- كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بحث المطهرات و تقدم «١» في أحكام البثر- وهذا بخلاف المقام، فان اليد و الظرف يغسلان غالبا مع الثوب، فيصب الماء على اليد حين صبه على الثوب فتطهر مستقلا بصب الماء عليها، كما أنه يطهر الظرف بصب الماء فيه لأجل غسل الثوب. و بالجملة لا بد من الحكم بطهارة اليد و الظرف حين طهارة الثوب لكن بطهارة استقلالية لا تبعية، لعدم تامة دليلها فيهما، لكفاية انغسالهما بالتبع في السكوت عن حكمهما.

و تظهر الثمرة بين الطهارتين فيما يعتبر فيه التعدد- كالمتنجس بالبول- لو لم يغسل في المرة الثانية ما لاقته الغسالة في المرة الاولى، فلو أصاب أعالي اليد غسالة الغسلة الاولى، و لم ينصب عليها الماء في المرة الثانية يبقى ذاك المحل على نجاسته بناء على ما ذكرناه من الطهارة الاستقلالية، لعدم غسله ثانيا، و يحكم بطهارته على القول بالطهارة التبعية حين طهارة الثوب قضاء

(١) في ص ٤٨-٤٩ و سيأتي في الأمر التاسع من المطهرات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٠

.....

للتبعية، و كذلك الحال فيما إذا لم يبلغ الماء المنصب في الظرف في المرة الثانية إلى الحد الذي بلغه الماء في المرة الأولى، فإن الحد الأول يبقى على نجاسته على ما ذكرناه، و يحكم بطهارته على ما ذكرناه.
إشكال و دفع:

ربما يتوهم دلالة صحيحة محمد بن مسلم- الواردة في كيفية غسل الثوب المتنجس بالبول- على طهارة الظرف تبعا للثوب المغسول فيه، و هي:

ما رواه «١» عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سأله عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المرحن مرتين، فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة».

فإنها قد دلت على اعتبار التعدد- مرتين- في الثوب المتنجس بالبول إذا غسل في المرحن بالماء القليل، و طهارته تستلزم طهارة المرحن المغسول فيه، و إلا لتنجس الثوب بملاقاته، لأن المعتبر في غسل الأواني ثلاث مرات، كما دل عليه موثقة عمار [١] فلا مناص عن الجمع بينهما بحمل الصحيحة على طهارة المرحن تبعا لطهارة المغسول فيه، و حمل الموثقة على اعتبار التعدد فيه ثلاث مرات إذا غسل مستقلا.

و يندفع بأن مفهوم الإناء غير صادق على المرحن، لأن الظاهر أن الإناء هو الظرف المعد للأكل، و الشرب، أو ما يستعمل في مقدماتهما

[١] عمار عن أبي عبد الله-ع- قال: «سئل عن الكوز، و الإناء يكون قدرا كيف يغسل؟ و كم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات.» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ الباب ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ في الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث ١. و عن الجوهري:

المرحن: الإجابة التي تغسل فيها الثياب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩١

[مسألة ١٣] لو أجرى الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفى فى طهارته

(مسألة ١٣) لو أجرى الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفى فى طهارته فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر (١) و إن عد تمامه غسله واحدة، و لو كان بمقدار ساعه، و لكن مراعاة الاحتياط أولى.

- كالقدر، و نحوه- لا- مطلق الظرف الشامل لمثل المركز، و الطشت المعد لغسل الثياب فيه، و من هنا يختص المنع عن استعمال أو انى الذهب و الفضة بما كان كذلك، و لا يعم مطلق الظرف- كما سيأتى «١»- فعليه لا تعارض فى البين، لاختلاف موضوع الروايتين، فتكون طهارة المركز بنفس ما يطهر به الثوب المغسول فيه من صب الماء عليهما.

(١) لحصول الطهارة بمجرد صدق الغسل عرفاً فى أول آتات جرى الماء على المغسول، و انفصاله عنه بالمقدار المتعارف، فلو استمر صبه على المحل بمقدار ساعه- مثلاً- كان الزائد ملاقياً لجسم طاهر، و خارجاً عن عنوان غسل النجس، كما أن الأجزاء المنفصلة بعد تحقق المقدار الكافى فى طهارته ليست من الغسالة فى شىء، لأنها عبارة عن الماء المستعمل فى التطهير، و قد فرضنا حصول الطهارة قبل ذلك.

و قد يتوهم: صدق الغسل المطهر على الجميع، لأن الاتصال مساوق للوحدة، فيصدق الغسالة على الماء المجتمع من المجموع، فيكون ذلك منشأ للاحتياط بالاجتناب- كما فى المتن.

و يندفع: بأن وحدة الغسل المستمر لا يلزم حصول الطهارة بمجموعه إذ يكفى فيه مجرد تحقق عنوان الغسل فى أول آتاته، و لا دخل لاستمراره فى حصول الطهارة بوجه، فهذه الغسله الواحدة مطهرة ببعضها لا بمجموعها و

(١) فى المسألة العاشرة من فصل الأوانى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٢

[مسألة ١٤] غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول

(مسألة ١٤) غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول- مثلاً- إذا لاقى شيئاً لا يعتبر فيها التعدد (١) و إن كان أحوط.

منه يعلم الحال فى عدم كون المجموع غسالة النجس، لأنها خصوص الأجزاء المنفصلة فى أول آتات تحقق الغسل، و أما الأجزاء المنفصلة بعد ذلك ليست من الغسالة فى شىء، فلا يترتب عليها أحكامها، فلا مانع من استعمالها فى رفع الحدث و الخبث، و تكون محكومة بالطهارة حتى على القول بنجاسة الغسالة- فيما إذا لم تمتزج بالمنفصل فى أول آتات الصب- و مما ذكرنا ظهر ضعف الاحتياط فى المتن. نعم وحدة الغسل بسبب الاتصال إنما تمنع عن الطهارة فيما يعتبر فيه التعدد، لعدم صدق التعدد، و الغسل مرتين، أو ثلاث إلا- بانقطاع الغسل السابق، و لا- ضير فى الالتزام بأن الانقطاع مؤثر فى حصول الطهارة شرعاً، و إن كان وصول الماء الى المحل أكثر فى صورة الاستمرار.

حكم ملاقى الغسالة

(١) كان الأنسب ذكر هذه المسألة فى باب المطهرات، لأنها من كفيات التطهير بالماء، و إنما أشار إليها المصنف «قده» هنا بمناسبة ذكره لأحكام الغسالة، و لعلنا نبسط المقال هناك إن شاء الله تعالى.

و مجمل الكلام على وجه يناسب المقام هو أنه هل يجرى على الغسالة حكم النجاسة التي انفلتت بها- من حيث اعتبار التعدد في غسل ملاقيها، و عدمه- أولاً؟ فعلى الأول يجب التعدد في ملاقي الغسالة الأولى للبول، بل الثانية بناء على القول بنجاسة الغسالة مطلقاً، و لو كانت متعقبه لطهارة المحل و على الثاني يكفي فيها الغسل مرة واحدة، كغسالة سائر النجاسات التي تكفي المرة في تطهير ما تنجس بملاقاتها بأنفسها، أو يفصل بين الغسالة الأولى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٣

.....

فيعتبر فيها التعدد، و الثانية فيكفي فيها المرة بأن تكون الغسالة محكومة بحكم المحل قبلها لا قبل الغسل، بدعوى حصول ضعف في النجاسة بالغسل مرة، و جوه.

و الكلام في ذلك يقع- تارة- من حيث الأصل العملي- و أخرى- من حيث الدليل الاجتهادي أما الأصل فمقتضاه الحكم بلزوم التعدد مطلقاً بناء على جريان استصحاب النجاسة الى أن يحصل العلم بالمطهر، فيجب الغسل مرتين في ملاقي غسالة البول حتى الثانية، لاحتمال بقاء النجاسة إلى أن يحصل مطهر ملاقي نفس البول، بل مقتضاه وجوب السبع في غسالة ما يعتبر فيه ذلك، كآنية و لوع الخنزير، هذا. و لكن الصحيح منعه، لأنه من الاستصحاب في الشبهات الحكمية، و لا نقول بحجته كما مر مراراً، فالمرجع حينئذ قاعدة الطهارة بعد الغسل مرة واحدة. هذا كله فيما إذا لم يكن هناك دليل اجتهادي يدل بإطلاقه، أو عمومه على كفاية الغسل مرة، و معه لا تصل النوبة إلى الرجوع الى الأصل سواء استصحاب النجاسة، أو قاعدة الطهارة كي يبتنى ذلك على الخلاف بيننا، و بين الأصحاب في جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، إذ لا مجال للأصل مع وجود الامارة.

و أما الدليل الاجتهادي فهو ما وجدناه من إطلاق جملة من الروايات الآمرة بغسل المنتجسات من دون تقييده بمرتين أو أكثر، و مقتضى ذلك كفاية الغسل مرة واحدة، لصدق الطبيعي عليه، فيختلف حكم ملاقي النجس عن ملاقي غسالته، و ذلك نظير ما اتفقوا عليه من عدم وجوب التعفير في ملاقي غسالة إناء الولوغ، و إن كان يجب ذلك في نفس الإناء فمقتضى القاعدة هو الاكتفاء بالمرة في مطلق النجاسات، إلا أن يقوم دليل على التخصيص،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٤

.....

كما في البول، و الأواني.

(منها): صحیحہ زرارة (١) قال: «قلت له أصاب ثوبى دم رعا ف أو غيره، أو شيء من منى، فعلمت أثره الى أن أصيب له الماء، فأصبت و حضرت الصلاة، و نسيت أن بثوبى شيئاً، و صليت، ثم إنى ذكرت بعد ذلك؟ قال: تعيد الصلاة، و تغسله.»

فان قوله عليه السلام: «تغسله» مطلق يصدق على الغسل مرة واحدة.

(و منها): صحیحہ الحلبي (٢) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في ثوبه، و ليس معه ثوب غيره (خ ل آخر)؟ قال: فإذا وجد الماء غسله.»

و هذه في الإطلاق كسابققتها.

(و منها): موثقة عمار (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن رجل ليس عليه الا ثوب، و لا تحل الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال: يتيمم، و يصلى، فإذا أصاب ماء غسله، و أعاد الصلاة.»

(و منها): رواية محمد بن إسماعيل «٤» عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام: «في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام الا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر، فإن أصابه بعد ثلاثة أيام فاغسله، و إن كان الطريق نظيفا لم تغسله».

- (١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.
 (٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١.
 (٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٨.
 (٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٩٦ الباب ٧٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٥

.....

و الروايتان الأخيرتان تشملان بإطلاقهما مطلق النجاسات، لعدم اختصاص السؤال في الأولى منهما ببعضها دون بعض، فان المراد من قول السائل: «و لا تحل الصلاة فيه» إنما هو عدم الحل من جهة النجاسة دون جهة أخرى، كالغصب، أو كون الثوب من غير مأكول اللحم بقريئة قوله بعد ذلك:

«و ليس يجد ماء يغسله» و لم يفرض في السؤال تنجس الثوب بنجاسة خاصة، فيشمل بإطلاقه مطلق النجاسات، كما أن قوله عليه السلام: «قد نجسه شيء بعد المطر» في الرواية الثانية يكون مطلقا.

(و منها): رواية العيص المتقدمه «١» الواردة في خصوص ملاقى الغسالة، و هي و إن كانت ضعيفة السند كما تقدم إلا أنه لا بأس بجعلها مؤيدة للمطلوب، لما فيها من الأمر بطبيعي الغسل أيضا، لا سيما بملاحظة ما فيها من غسالة البول.
 و بالجملة: مقتضى إطلاق الغسل في هذه الروايات، و غيرها مما يعثر عليها المتتبع في الأبواب المتفرقة حصول الطهارة لمطلق المتنجسات- التي منها ملاقى الغسالة- بمجرد صدق الغسل بالماء المتحقق في ضمن المرة، إلا أن يرد دليل على التعدد، كما ورد في بعضها، و مع الغرض عن ذلك فيكفي ما هو المرتكز في أذهان المتشرعة من اتحاد كيفية التخلص عن القذارات الشرعية، و العرفية، فكما يكتبون في الثانية بإزالتها بمجرد الغسل من دون حاجة الى التكرار فكذلك في الأولى، إلا أن يثبت ردع من الشارع عن هذه الطريقة في مورد بخصوصه، لعلمه بما يقتضى التكرار من رسوخ القذارة، و نحو ذلك.

(١) في ص ١٦١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٦

[مسألة ١٥) غسالة الغسلة الاحتياطية استحبابا]

(مسألة ١٥) غسالة الغسلة الاحتياطية استحبابا يستحب (١) الاجتناب عنها.

(١) وجه الاحتياط في الأصل «أعنى المغسول» هو احتمال النجاسة فكذلك غسالته. نعم استحباب الاجتناب عن الغسالة الاحتياطية يبتنى على القول بنجاسة الغسالة، و عدم جواز استعمالها في رفع الحدث، و إلا فلا وجه لاستحباب الاجتناب عنها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٧

[فصل في الماء المشكوك]

إشارة

فصل في الماء المشكوك:

المشكوك نجاسته، المشكوك إطلاقه، المشكوك إباحته، حكم الشبهة المحصورة، الشبهة غير المحصورة، العلم الإجمالي بأن الماء اما نجس أو مضاف و ملحقاته، ملاقى الشبهة المحصورة، انحصار الماء فى المشتبهين، التيمم فى هذه الحالة، حكم التوضى بهما، إراقة أحد المشتبهين، ضمان المشتبه بالغضب،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٨

فصل الماء المشكوك نجاسته طاهر (١) إلا مع العلم بنجاسته سابقا،

فصل فى الماء المشكوك و هو على أقسام ١- الماء المشكوك نجاسته ٢- الماء المشكوك إطلاقه ٣- الماء المشكوك إباحته الماء المشكوك نجاسته

(١) لا- إشكال فى الحكم بطهارة الماء المشكوك نجاسته، لقاعدة الطهارة العامة الجارية فى الماء، و غيره، و يدل عليها قوله عليه السلام فى موثقة عمار «١»: «كل شىء نظيف حتى تعلم أنه قذر، فإذا علمت فقد قذر، و ما لم تعلم فليس عليك» و كذا قاعدتها الخاصة بالماء، و يدل عليها

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٩

و المشكوك إطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق إلا مع سبق إطلاقه (١)

قوله عليه السلام فى رواية حماد ابن عثمان «١»: «الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قذر» بل يمكن جريان استصحاب الطهارة الأصلية بضميمة ما دل على طهارة الماء فى نفسه، لأن الماء خلق طهورا، أى طاهرا فى نفسه، و مطهرا لغيره- كما فى جملة من الروايات «٢»- و انما يحكم بنجاسته لظرو النجاسة العرضية، فلو شك فى بقاء الطهارة الأصلية فيه فالأصل بقائها. نعم إذا علم بطرو النجاسة ثم شك فى زوالها فمقتضى الاستصحاب بقائه على النجاسة الى أن يعلم عروض المطهر و معه لا- مجال لقاعدة الطهارة، لإحراز النجاسة بالاستصحاب.

الماء المشكوك إطلاقه

(١) لو شك فى ماء أنه مطلق، أو مضاف فان علم حالته السابقة من إطلاق أو اضافة فيترتب عليه آثارها بمقتضى الاستصحاب، و ان لم يعلم حالته السابقة اما لعدمها، أو للجهل بها، أو لتوارد الحالتين فلا يجرى عليه أحكام الماء المطلق، فلا يجوز استعماله فى رفع الحدث، و الخبث للشك فى تحقق موضوعها، و هو الماء، لأن احتمال الإضافة مساوق لاحتمال عدم كونه ماء، و لا أصل يحرز به أنه ماء سوى الاستصحاب، و المفروض عدم جريانه، لعدم العلم بالحالة السابقة، كما لا يجرى عليه أحكام الماء المضاف. نعم يحكم بتنجسه بالملاقاة، و إن كان كرا خلافا للمصنف «قده» حيث حكم بالطهارة

- (١) الوسائل ج ١ ص ١٠٠ الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.
 (٢) المروية في الوسائل ج ١ ص ٩٩ في الباب ١ من أبواب الماء المطلق.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٠

و المشكوك بإباحته محكوم بالإباحة، إلا مع سبق ملكية الغير، أو كونه في يد الغير المحتمل كونه له (١).

تمسكا بقاعدتها لاحتمال كونه ماء مطلقا، و قد تقدم تفصيل الكلام في الفصل الأول من فصول المياه «١».
 الماء المشكوك بإباحته

(١) إذا شك في إباحة ماء، و حرمة، و كان هناك أصل موضوعي يثبت به أحدهما كان هو المرجع، كما لو كان الماء ملكا له، و شك في انتقاله عنه الى الغير بهبة، و نحوها، فشك في حلية التصرف فيه لذلك كان مقتضى الاستصحاب بقائه على ملكه، و يترتب عليه جميع آثار الملكية التي منها حلية التصرف فيه، كما أنه لو كان مسبوqa بملكية الغير، و شك في انتقاله اليه بسبب من أسباب النقل جرى استصحاب بقائه على ملك الغير، و حرم التصرف فيه بغير رضا مالكة، و هكذا لو كان في يد الغير و احتمل كونه له، فإنه يحرم التصرف فيه أيضا بغير رضاه، لأن اليد أمارة الملك، و لا يجوز التصرف في ملك الغير إلا برضاه.
 و أما إذا لم يكن في الين أصل موضوعي - إما بأن لا يكون المال مسبوqa بإحدى الملكيتين، أو كان مسبوqa بملك الغير الا أنه علم إجمالا- بانتقاله عنه اما اليه و اما الى غيره- فيقع الكلام فيه من جهتين: (الاولى) في جواز التصرفات الخارجية- كالشرب و الرش و نحوهما من الانتفاعات المرغوبة من الماء- (الثانية) في ترتيب آثار الملك- كالبيع و الهبة و غيرهما

(١) في ذيل المسألة الخامسة، فراجع الجزء الأول، ص ٥٢، الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠١

.....

من المعاملات.

اما الجهة الأولى: فلا ينبغي الإشكال فيها في الرجوع إلى عموم أصالة الحل «١» و قد يقال بعدم جريانها في الأموال - كما أشار إليه شيخنا الأنصاري «قده» في ذيل تنبيهات البراءة- بتوهم تخصيصها بالإجماع على أصالة الحرمة في الأموال المشكوكة حتى يعلم حليتها، و برواية محمد بن زيد الطبري [١] عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «لا يحل مال الا من وجه أحله الله» بدعوى دلالتها على توقف حلية التصرف في الأموال على سبب محلل، و مع الشك فيه كان الأصل عدمه، و يترتب عليه عدم جواز التصرف، لانتفاء المسبب بانتفاء السبب، هذا.

و لكن القول المزبور غير صحيح لعدم صحته مستنده، أما الإجماع فلأننا لم نتحققه إجماعا تعديدا في المقام، لا سيما مع احتمال استناد القائمين الى الخبر المذكور، و ثبوت القدر المتيقن له من تحققه فيما إذا كان هناك أصل موضوعي يستكشف به الحرمة- كما ذكرنا- و أما الرواية فلضعفها سندا و

[١] الكليني عن محمد بن الحسن، و عن علي بن محمد جميعا، عن سهل عن احمد بن المثنى، عن محمد بن زيد الطبري قال: «كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبي الحسن الرضا-ع- يسأله الاذن في الخمس، فكتب بسم الله الرحمن الرحيم، إن الله واسع

عليه، ضمن على العمل الثواب، وعلى الضيق الهم، لا- يحل مال إلا من وجه أحله الله، إن الخمس عوننا على ديننا، وعلى عيالنا و على موالينا. وما نبذ له، و نشترى من أعراضنا ممن تخاف سطوته، فلا- تزووه عنا و لا- تحرموا أنفسكم دعانا ما قدرتم عليه، فإن إخراجهم مفتاح رزقكم، و تمحيص ذنوبكم.» (الوسائل ج ٦ ص ٣٧٥ الباب ٣ من أبواب الأنفال، و ما يختص بالإمام، الحديث ٢).

(١) قد أشرنا إلى محل رواياتها في تعليقه ص ٦٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٢

.....

دلالة، أما السند فلعدم ثبوت وثاقه جملة من رجاله، منهم سهل بن زياد، و ان وثقه المجلسي اعتمادا على كونه من مشايخ الإجازة الا أن ذلك لا- يجدى في ثبوت وثاقته، على أن في سنده غيره ممن هو مهمل، كأحمد بن المثنى، أو مجهول، كنفس محمد بن زيد الطبري.

و أما ضعف الدلالة فلوجهين (الأول): أن السؤال فيها انما وقع عن حكم مال يعلم كونه ملكا للغير، لأن السائل يستأذن الإمام عليه السلام عن التصرف في سهمه من الخمس الذي هو ملكه، و حصته، فلم يأذن له الامام عليه السلام في ذلك معتذرا بحاجته اليه، للاستعانة به على دينه، و دنياه، و بذله، و عطاءه، تحفظا على كرامته، و شراء لعرضه ممن يخاف سطوته، مستدلا على حرمة التصرف فيه بدون الاذن بقوله عليه السلام «و لا يحل مال الا من وجه أحله الله» و كأنه يشير بذلك الى قوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ (١) الذي مفاده عدم جواز أكل مال الغير إلا على وجه التجارة عن تراض، و أين هذا مما يشك في كونه ملكا للغير - كما هو مفروض الكلام - فلو كان مراد الامام عليه السلام بيان حكم المشكوك - كما يرويه القائل - لم يرتبط الجواب بالسؤال بوجه فالصحيح أنها أجنبية عن المقام رأسا.

(الوجه الثاني): هو أنه لو أبيت إلا- عن عموم الرواية لما نحن فيه و أغمضت النظر عما ذكرنا قلنا دعوى العموم في قوله عليه السلام: «إلا من وجه أحله الله» فان من وجوه الحل و أحد أسبابه أصالة الإباحة الجارية في المشكوك، فإنها بعمومها تشمل الأموال، و لا تصلح الرواية لتخصيصها،

(١) النساء ٤: ٢٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٣

.....

لعدم المنافاة بينهما بوجه.

و أما (الجهة الثانية) و هى فى جواز ترتيب آثار الملك على المشكوك كونه ملك الغير فيقع الكلام فيها فى ضمن فروع تحيط بصور المسألة.

(الأول): ما إذا كان المال مسبوqa بالإباحة الأصلية- كسمك البحر و حطب البر، و ماء النهر، و نحو ذلك- و شك فى ملكيته له بالحيازة من جهة احتمال سبق حيازة الغير له، و المرجع فيه استصحاب عدم حيازة الغير لأنها أمر حادث و الأصل عدمها، و بضمه إلى حيازة نفسه المحرزة بالوجدان يتم موضوع ملكيته له، و تترتب عليها آثارها من نفوذ المعاملات، و جواز الانتفاعات الخارجية.

(الثانى): ما إذا كان المال حينما وجد وجد إما ملكا له، أو لغيره من دون سبق الإباحة الأصلية، و ذلك مثل ما إذا تردد ماء بين كونه

من بثره، أو بثر الغير، أو في بيضة أنها من دجاجته، أو دجاجة الغير، و في ثمر أنه من بستانه، أو بستان الغير، و هكذا. و في مثله لا تترتب آثار شيء من الملكيتين، لا ملكية نفسه، و لا ملكية الغير، فلا ينفذ شيء من معاملاته الواقعة عليه، كما لا يحرم التصرف فيه بدون إذن الغير، أما «الأول» فلاستصحاب عدم دخوله في ملكه، لأن الملكية لا بد و ان تستند إلى أسباب معينة، و هي مشكوك التحقق بالنسبة الى هذا المال، للشك في كونه نماء ملكه، و الأصل عدمه، و لا يعارضه استصحاب عدم دخوله في ملك الغير لأنه لا يثبت كونه ملكا له، إلا بالملازمة العقلية، و لو سلم المعارضة و تساقط الأصلين جرى الأصل في نفس المعاملة، و هو أيضا يقتضى فسادها، لأنه لو شك في صحة البيع - مثلا - كان مقتضى الاستصحاب عدم انتقال المبيع إلى المشتري، و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٤

.....

هكذا.

و أما «الثاني» فلأن مقتضى أصالة الحل جواز التصرف في المال المشكوك حرمة، فيجوز أكله، و شربه، و نحوه من دون توقف على إذن من يحتمل كونه ملكا له، و عموم حرمة التصرف في مال الغير إلا- برضاه غير جار في المقام، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، بل مقتضى الأصل عدم دخوله في ملك الغير أيضا، و العلم الإجمالي بعدم مطابقة أحد الأصلين للواقع لا يضر بجريانهما ما لم يستلزم مخالفة عملية، كما قررنا في محله.

(الثالث): ما لو كان المال مسبوqa بملكية الغير، ثم علم إجمالا بانتقاله عنه إما إليه، أو الى غيره. و في هذه الصورة أيضا لا ينفذ شيء من المعاملات المتوقفة على الملك، لعين ما ذكرناه في الفرع السابق من استصحاب عدم دخوله في ملكه، و قضية المعارضة باستصحاب عدم دخوله في ملك الغير قد عرفت ما فيها، على أن الأصل الجارى في نفس المعاملة يقتضى فسادها أيضا.

بل لو قلنا بجريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلى ثبت بقاءه على ملك الغير، و أثره عدم نفوذ معاملات غير المالك، إذ المال قبل ذلك كان ملكا للغير يقينا، و هو المالك السابق، و يشك في بقاءه على ما كان، و لو في ضمن فرد آخر مقارن لزوال الأول، فيستصحب كلى ملك الغير، إلا أنه قد قررنا في محله منع جريان الاستصحاب في هذا القسم من الكلى، هذا كله بالنسبة إلى الآثار المتوقفة على الملك.

و أما التصرفات الخارجية فهل تكون جائزة في هذه الصورة أيضا، كالصورتين السابقتين أولا، الظاهر عدم الجواز، لان المال لما كان مسبوqa

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٥

.....

بملك الغير فلا بد في حل التصرف فيه إما من تجارة عن تراض، كما هي مفاد الآية الكريمة [١] أو رضاء المالك بالتصرف فيه، لحرمة التصرف في مال الغير إلا بطيبة نفسه، كما دلت عليها الأخبار [٢] و مع الشك في تحققهما يستصحب عدمهما، و معه لا مجال للرجوع إلى أصالة الحل، لحكومة الاستصحاب المذكور عليها، و بذلك يفرق بين هذه الصورة و صورتين السابقتين، و الآتية. (الرابع) ما إذا علم بكون المال له في زمان، و لآخر في زمان آخر و شك في السبق و اللحق جهلا بتاريخهما، و في هذه الصورة يسقط

[١] قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض النساء ٤: ٢٩.

[٢] و هي عدة روايات: (منها) موثقة سماعة عن ابي عبد الله -ع- (في حديث) ان رسول الله -ص- قال: «من كانت عنده أمانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرء مسلم، و لا ماله إلا بطيبة نفس منه».

و (منها) رواية تحف العقول عن رسول الله -ص- انه قال في خطبة الوداع: «ايها الناس إنيما المؤمنون إخوة، و لا يحل لمؤمن مال أخيه إلا عن طيب نفس منه». مرسله: (الوسائل ج ٣ ص ٤٢٤ الباب ٣ من أبواب مكان المصلي، الحديث ١ و ٣).

و (منها) رواية أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي قال: كان فيما ورد على الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان العمري «قده» في جواب مسائلي الى صاحب الدار -ع- (في حديث): «فلا يحل لأحد ان يتصرف في مال غيره بغير إذنه».

(الوسائل ج ٦ ص ٣٧٧ الباب ٣ من أبواب الأنفال، الحديث ٧) رواها عن الصدوق في إكمال الدين، و عن الطبرسي في الاحتجاج.

و قريب (منها) رواية محمد بن زيد الطبري المتقدمة في تعليقه ص ٢٠٤ لقوله عليه السلام فيها «لا يحل مال إلا من وجه أحله الله» ضعيفة كما ذكرنا، كما انه لا دلالة لها على اعتبار الرضا، لأنها أعم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٦

[مسألة (١) إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور]

(مسألة ١) إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور كإناء في عشرة- يجب الاجتناب عن الجميع (١)

الاستصحابان بالمعارضة على مسلكتنا، و لا- يجريان من رأس على مسلكت صاحب الكفاية «قده» لشبهه عدم اتصال زمان اليقين بالشك، و على كل تقدير لا- ينفذ شيء من المعاملات المتوقفة على الملك، لعدم إحراز موضوعها، كما لا- يحرم التصرفات الخارجية، لأصالة الحل، كما مر.

فتحصل من جميع ما ذكر: أنه لا تترتب آثار الملكية في شيء من الصور الأربع إلا في الأولى، كما انه لا تحرم التصرفات الخارجية في شيء منها إلا في الثالثة.

الشبهة المحصورة للنجس أو المغصوب

(١) لتنجز العلم الإجمالي بتعارض الأصول في الأطراف، فيحكم بطلان الوضوء في كلتا صورتين، لاشتراط الطهارة، و الإباحة في مائه، و لم تحرزا مضافا الى تنجز احتمال حرمة التصرف في الصورة الثانية، و المراد هو الاكتفاء بالوضوء بأحد الأطراف، و أما الوضوء بالجميع مع تخلل تطهير الأعضاء بالإناء الثاني في صورة الاشتباه بالنجس فيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى «١» و بالجملة إذا كانت الشبهة محصورة كما إذا تردد إناء نجس أو مغصوب بين إناءين - مثلا- فلا إشكال و لا خلاف في وجوب الاجتناب عن الجميع لتنجز العلم الإجمالي بتعارض الأصول من قاعدة الطهارة، أو

(١) في (مسألة ١٠).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٧

و إن اشتبه في غير المحصور- كواحد في ألف [١] مثلا- لا يجب الاجتناب عن شيء (١)

الحل، و نحوهما في أطرافه. فيكون التكليف المحتمل منجزا في كل واحد منها، ففي محتمل النجاسة لا يجوز استعماله في شيء مما يشترط فيه الطهارة، كالوضوء، و الغسل، و الشرب، و في محتمل الغصيبة لا يجوز شيء من التصرفات حتى ما لا يشترط فيه الطهارة،

كالرش على الأرض، و نحوه، و هذا واضح.

الشبهة غير المحصورة لهما

(١) الحكم بعدم وجوب الاجتناب عن أطراف الشبهة في المثال المذكور في المتن - أي الواحد في ألف - يبتنى على «كبرى» عدم تنجيز العلم الإجمالي في الشبهات غير المحصورة و «صغرى» أن الواحد في ألف من الشبهة غير المحصورة - دائما - و كلتاهما قابلتان للمنع.

ما هي الشبهة غير المحصورة؟ أما الكبرى فلعدم ثبوتها بدليل، لأن ما يستدل به عليها من أنه لو بلغ أطراف العلم الإجمالي من الكثرة بمقدار كان احتمال انطباق المعلوم بالإجمال على كل واحد من الأطراف ضعيفا بحيث عد من الموهوم في نظر العقل لم يكن العلم الإجمالي منجزا، و إن لم يكن هناك مانع آخر عن التنجيز،

[١] في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «كواحد في ألف»: (في كون اشتباه الواحد في ألف من الشبهة غير المحصورة دائما، و في عدم وجوب الاجتناب عنها اشكال، بل منع).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٨

.....

- كالحرج، أو الاضطرار، أو الخروج عن محل الابتلاء، و نحو ذلك - بدعوى:

استقرار بناء العقلاء على عدم الاعتناء بمثل هذا الاحتمال الموهوم، كما يظهر ذلك بمشاهدة عملهم في الأمور الخارجية، كما لو حصل لهم العلم الإجمالي بوجود فاكهة مضرّة بين ألف - مثلا - فإنهم لا يعتنون بهذا الاحتمال و يأكلون منها، فلو علم بوجود إناء نجس، أو مغصوب بين ألف جرى فيه ذلك، و لا يجب الاجتناب عن شيء من الأطراف.

فممنوع لما حققناه في الأصول - بما لا مزيد عليه - من أنه لا عبرة بضعف الاحتمال، و قوته في تنجيز العلم الإجمالي بوجه، سواء أ كان الضعف ناشئا من كثرة الأطراف، أم غيرها من الأمور الأخرى، بل الملا - ك فيه تعارض الأصول في أطرافه، و بعد تساقطها بالمعارضة يكون احتمال التكليف منجزا في كل واحد من الأطراف، لعدم المؤمن حينئذ، من دون فرق بين قوة الاحتمال، و ضعفه فيها، كما هو الحال في الشبهة المحصورة، كما لو كان التكليف موهوما في بعض أطرافها لعلّه خارجيّة، و مظنوننا في الآخر كذلك، فلا فرق بين المحصور و غيره من هذه الجهة، كما أنه لا فرق بينهما من حيث التمكن من الموافقة القطعية فقط، أو المخالفة القطعية كذلك، أو هما معا، لتنجز التكليف في جميع الصور الثلاث، و لا بد من ترتيب كلا الأثرين إن أمكن، و إلا فيترتب الممكن منهما. و السرفيه هو أن مجرد احتمال التكليف في كل واحد من الأطراف يوجب التنجيز بعد سقوط المؤمن بالمعارضة، فيجب الاجتناب عنه، و لو لم يتمكن من المخالفة القطعية للمعلوم بالإجمال بارتكاب جميع أطراف العلم الإجمالي بالحرمة - كما في المثال - فان الشخص لا يتمكن من الشرب من جميع ألف إناء - عادة - إلا أنه مع ذلك يجب الموافقة القطعية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٩

.....

بالاجتناب عن الجميع، إذ لا ملازمة بين الأثرين، فسقوط الأول بالعجز لا يوجب سقوط الثاني - على ما قررناه في محله - فتحصل مما ذكرنا: أن كبرى عدم تنجيز العلم الإجمالي في الشبهة غير المحصورة بملا - ك كثرة الأطراف الموجبة لضعف الاحتمال، كما عن بعض، أو بملاك الملازمة بين وجوب الموافقة القطعية، و حرمة المخالفة القطعية، كما عن آخرين، غير تامة.

و «توهم» ثبوت بناء العقلاء على عدم الاعتناء بالاحتمال الضعيف على وجه الإطلاق «ممنوع» و من هنا نراهم يعتنون بالاحتمالات الضعيفة في الأمور المهمة الدنيوية، كالموت، و نحوه، و العقاب الأخرى أولى بذلك.

المناقشة في الصغرى و أما الصغرى فوجه المنع عنها أن الواحد من الألف لا يكون دائما من الشبهة غير المحصورة، بل يختلف الحال فيه باختلاف الموارد، فان الواحد في الألف إن كان في مثل شاء من ألف شياها البلد، أو في امرأة من ألف نساء البلد، كما لو علم إجمالا بحرمة إحداها عليه، لوقوع رضاع محرم بينهما- مثلا- صح عده من الشبهة غير المحصورة، و هب أنه لا يجب الاجتناب عن أطرافها، و أما إذا كان في مثل حبة من ألف حبة أرز فلا يصح عده من الشبهة غير المحصورة جزما، و من هنا لا يحتمل أحد عدم وجوب الاجتناب عن طعام من الأرز في إناء علم بنجاسة حبة واحدة منها، مع أن في الإناء آلافا من الحبات، بل ربما يشتمل على الملايين، كما لو كانت في قدر كبير، و نحوه. مع وضوح وجوب الاجتناب عن مثل القدر المذكور.

فالمتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه يجب الاجتناب عن الإناء النجس،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٠

[مسألة ٢) لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرر الوضوء]

(مسألة ٢) لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرر الوضوء، أو الغسل الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه (١) فإذا كانا اثنين يتوضأ بهما و إن كانت ثلاثة أو أزيد يكفي التوضؤ باثنين إذا كان المضاف واحدا، و إن كان المضاف اثنين في الثلاثة يجب استعمال الكل، و إن كان اثنين في أربعة تكفي الثلاثة و المعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد.

و إن اشتبه في غير المحصور جاز استعمال كل منها [١] كما إذا كان المضاف واحدا في ألف، و المعيار أن لا يعد العلم الإجمالي علما،

أو المغصوب المردد بين ألف، إما لمنع الصغرى، أو هي مع الكبرى، و قد بسطنا الكلام في تحديد الشبهة غير المحصورة على اختلاف المشارب فيها في بحث الأصول، و تخرجنا هناك بأنه لا مفهوم محصل لها، و أنه لا يفرق الحال في وجوب الاجتناب بين موارد العلم الإجمالي بوجه، فلاحظ.

المضاف المشتبه في المحصور

(١) لو اشتبه مضاف في محصور فلا إشكال في لزوم الاحتياط بأن يتوضأ على نحو يحصل له العلم بالوضوء بالماء المطلق، لعدم حرمة التوضؤ بالمضاف تكليفا غايته البطالان- بخلاف المغصوب- فإذا كرر الوضوء بعدد يزداد على عدد المضاف المعلوم بالإجمال بواحد- كالأمثلة المذكورة في المتن- يحصل له اليقين بالطهارة المائية، إلا أن الكلام في الشبهة غير المحصورة على ما يأتي.

[١] في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «جاز استعمال كل منها»: (بل اللازم هو الاحتياط بتكرار الوضوء حتى يعلم بحصول التوضي بالماء المطلق. على تفصيل ذكرناه في محله).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١١

و يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم (١) فلا يجري عليه حكم الشبهة البدوية أيضا، و لكن الاحتياط أولى.

المضاف المشتبه في غير المحصور

(١) إن قلنا بعدم الفرق في تنجيز العلم الإجمالي بين المحصور، وغيره - كما هو الصحيح على ما عرفت في ذيل المسألة السابقة - فلا يفرق الحال بين فروض المسألة، فيجب الاحتياط بتكرار الوضوء بمقدار يحصل العلم بالتوضؤ بالماء المطلق مطلقاً حتى لو كان المضاف المعلوم بالإجمال واحداً من ألف، فيجب التوضؤ باثنين تحصيلاً للفراغ اليقيني.

المعيار في الشبهة غير المحصورة و أما لو قلنا بعدم تنجيذه في الشبهات غير المحصورة - كما هو المعروف - وجعلنا المثال المذكور من مصاديقها فهل يجوز الاكتفاء بالتوضؤ بإناء واحد لو تردد المضاف في ألف إناء، أولاً. وجهان مبنيان على ما اختلف الأعلام فيه من أن الشبهة حينئذ كلاً شبهة - أي المعلوم بالإجمال في حكم العدم - أو أن العلم الإجمالي كلاً علم لسعة أطرافه، فيجوز عليه حكم الشبهة البدوية، وقد خلط المصنف «قده» بين الأمرين حيث قال في المتن:

«المعيار أن لا يعد العلم الإجمالي علماً، ويجعل المضاف المشتبه بحكم العدم.» مع أنه يختلف الحكم في كون المعيار هذا، أو ذاك، إذ لو قلنا بأن العلم الإجمالي في حكم العدم جرى على كل واحد من الأطراف حكم الشبهة البدوية ولا بد فيها من الرجوع إلى الأصول العملية، حسب اختلاف الموارد، وهو - في المقام - يقتضي الاحتياط فلا يجوز الاكتفاء بالوضوء بواحد من الأطراف، لبقاء احتمال الإضافة في كل واحد منها، ولا بد من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٢

.....

إحراز كون المستعمل في الوضوء ماء مطلقاً، ولم يحرز، فيجب التكرار إلى أن يحصل العلم بالطهارة بمقتضى قاعدة الاشتغال، وهذا بخلاف ما لو قلنا بأن المعلوم بالإجمال في حكم العدم، وأن المضاف المعلوم كالمعدوم، إذ لا يجري عليه حينئذ حكم الشبهة أيضاً، وكأن الجميع ماء، فلا - يجب التكرار، إلا أن ظاهر عبارته «قده» اختيار المبنى الثاني حيث صرح بعدم جريان حكم الشبهة البدوية أيضاً.

و كيف كان فدعوى فرض العلم الإجمالي في الشبهات غير المحصورة كلاً علم غير مجدية في المقام، للزوم التكرار بمقتضى قاعدة الاشتغال، لأنها الأصل الجارى في الأطراف، و دعوى فرض المعلوم بالإجمال كالمعدوم و إن كانت مجدية، لفرض المضاف حينئذ كالمعدوم، و كأنه لا يحتمله إلا أنه لا دليل عليه، و «دعوى» بناء العقلاء على إلغاء الاحتمال في الشبهات الكثيرة الأطراف بشهادة عملهم في المضار الدنيوية، فإنهم لا يعتنون بها فيما لو كانت في أطراف كثيرة، حتى مع العلم الإجمالي بوجودها في بعضها «غير ثابتة» كما أشرنا في ذيل المسألة السابقة، لعدم ثبوته بالنسبة إلى المضار العظيمة، كالموت، و نحوه من المضار الدنيوية، فكيف بمثل العقاب من المضار الأخروية.

فالمحصل: أنه يجب الاحتياط بالتكرار في محتمل الإضافة في موارد الشبهات غير المحصورة حتى على القول بعدم تنجيز العلم الإجمالي فيها، لأن غاية ما يمكن إثباته إلغاء العلم، لا - المعلوم فان احتمال انطباق المعلوم بالإجمال على كل واحد من الأطراف وجداني، و لا دليل على إلغاءه، لا من الشرع، و لا من العقلاء، فلا بد من إجراء الأصل، و هو يقتضي التكرار في المقام. و الذي

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٣

[مسألة ٣) إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه، وإضافته]

(مسألة ٣) إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك (١) إطلاقه، وإضافته و لم يتيقن أنه كان في السابق مطلقاً يتيمم للصلاة، و نحوها، و الأولى الجمع بين التيمم، و الوضوء به.

يسهل الخطب أن العلم الإجمالي مطلقا يكون منجزا.

صور الماء المشكوك إطلاقه

(١) لهذه المسألة صور:

(إحداها): أن يكون الماء المشكوك إطلاقه وإضافته ذا حالة سابقة معلومة، و هي إما الإطلاق و إما الإضافة، و فيها يجرى استصحاب تلك الحالة السابقة، و تترتب عليها أحكامها، فإن كانت ماء و جب الوضوء، و هذا ظاهر.

(الثانية): أن لا يكون للماء حالة سابقة معلومة بحيث يشك في إطلاقه، و إضافته من أول آتات حدوثه، و يجرى فيها على المختار استصحاب العدم الأزلي - أي استصحاب عدم كونه ماء أزلا - لأن المائئة صفة حادثة لهذا المائع، و مع الشك في حدوثها له يستصحب عدمها، و لو بالعدم الأزلي قبل وجود الموصوف، و لا يعارض باستصحاب عدم كونه مضافا، لأنه لا يثبت كونه ماء، فيجب التيمم للصلاة، و نحوها مما يشترط فيه الطهارة، لعدم وجود الماء، لأن المشكوك محكوم بعدم كونه ماء بمقتضى الاستصحاب نعم لا بأس بالاحتياط بضم الوضوء اليه، لمجرد احتمال كونه ماء، لأن التعبد بعدمه لا ينفي الاحتمال الوجداني، فما في المتن من الحكم بالتيمم للصلاة في هذه الصورة يتم على هذا المبنى، و أما إذا لم نقل به فيجرى فيها ما يجرى في الصورة.

(الثالثة): و هي ما إذا كان الماء مما توارد عليه الحالتان - الإطلاق و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٤

.....

الإضافة - و شك في المتقدم منهما و المتأخر، إذ لا يجرى فيه حينئذ استصحاب العدم الأزلي، لانقطاعه بالعلم بانتقاضه بكونه ماء في زمان، لأن المفروض العلم باتصافه بصفة المائئة في زمان، و إنما الشك في تقدمها على صفة الإضافة و تأخرها عنها، كما لا يجرى فيها استصحاب الحالتين أما بالمعارضة، أو بعدم جريانه في نفسه، و عليه يستقر الشك في كونه ماء أو مضافا من دون أصل يحرز به أحدهما، و ينشأ من ذلك علم إجمالي بوجود الوضوء، أو التيمم، لوجوب الأول على الأول، و الثاني على الثاني، و هل يكون مثل هذا العلم الإجمالي المتعلق بأمرين طوليين، كالوضوء، و التيمم منجزا، فيجب الاحتياط بالجمع بينهما أم لا، فيجوز الاكتفاء بالتيمم، كما هو الأقوى؟ كلام ستعرض له في ذيل المسألة الخامسة - إن شاء الله تعالى - عند تعرض المصنف لحكم إراقة أحد المشتبهين بالمضاف، و الظاهر أن المصنف «قده» لم يرد هذه الصورة في المقام، و إنما أراد الصورة الثانية [١]

[١] وجه الاستظهار أنه «قده» اكتفى في هذه المسألة عند عدم العلم بالحالة السابقة بالتيمم، و جعل الجمع بينه، و بين الوضوء أولى، و لكنه أوجب الاحتياط بالجمع بينهما في ذيل المسألة الخامسة فيما لو أريق أحد المشتبهين بالمضاف و بقي الآخر، فإنه احتاط - وجوبا - بالجمع بين الوضوء بالإبقاء الباقي، و التيمم و لا فارق بين المسألتين إلا جريان استصحاب العدم الأزلي في صفة المائئة في المقام، و عدم جريانه في المسألة الآتية، للعلم بانتقاض الحالة السابقة الأزلية، كما هو الحال في الصورة الثالثة - أعنى توارد الحالتين - التي فرضناها هنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٥

[(مسألة ٤) إذا علم إجمالا أن هذا الماء إما نجس، أو مضاف يجوز شربه]

(مسألة ٤) إذا علم إجمالاً أن هذا الماء إما نجس، أو مضاف يجوز شربه، ولكن لا يجوز التوضؤ به، وكذا إذا علم أنه إما مضاف، أو مغصوب.

و إذا علم أنه إما نجس، أو مغصوب فلا يجوز شربه أيضاً، كما لا يجوز التوضؤ به (١)

العلم الإجمالي بأن الماء إما نجس، أو مضاف

(١) المذكور في هذه المسألة صور ثلاث:

(الأولى): أن يعلم إجمالاً أن هذا الماء إما مضاف، أو نجس، وهذا يجوز استعماله في كل ما لا يعتبر فيه الإطلاق، كالشرب، ونحوه، واحتمال النجاسة مدفوع بقاعدة الطهارة، وأما احتمال الإضافة فغير ضائر، لجواز شرب المضاف.

ولا يجوز استعماله في رفع الحدث سواء الوضوء، أو الغسل، بل وكذا في رفع الخبث، للعلم التفصيلي ببقائهما إما من جهة نجاسة الماء، أو من جهة إضافته، إذ يعتبر في رافعهما الطهارة، والإطلاق - معاً - ونعلم إجمالاً بفقد أحدهما.

العلم الإجمالي بأن الماء إما مضاف، أو غصب (الثانية): أن يعلم إجمالاً أن هذا الماء إما مضاف، أو مغصوب، وهذه الصورة حكمها كالصورة الأولى، فيجوز استعمال المشكوك فيما لا يشترط فيه الإطلاق، كالشرب، واحتمال الحرمة من جهة الغصب مدفوع بأصالة الإباحة، ولا - ضمير في احتمال الإضافة - كما ذكرنا - ولا يستعمل في رفع الحدث، ولا الخبث، أما الحدث فللعلم التفصيلي ببقائه المتولد من العلم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٦

و القول (١) بأنه يجوز التوضؤ به ضعيف جداً.

الإجمالي بفقد أحد الشرطين - نظير ما ذكرناه في الصورة الأولى - إذ كما يعتبر في رافع الحدث الإطلاق، والطهارة، كذلك يعتبر فيه الإطلاق والإباحة، ونعلم إجمالاً بفقد أحدهما. وأما الخبث فإنه وإن لم يشترط في رفعه إباحة الماء، لزوال النجاسة بالماء المغصوب، إلا أنه يعتبر فيه الإطلاق ومع الشك فيه يستصحب نجاسة المغسول، إذ لا أصل يحرز به الإطلاق. وإن شئت فقل: أنا نعلم إجمالاً أن هذا الماء إما أنه لا يرفع الخبث - على تقدير الإضافة - وإما أنه يحرم التصرف فيه - على تقدير الغصبة - فيثبت الأثر الشرعي على كل تقدير.

العلم الإجمالي بأن الماء إما نجس، أو غصب (الثالثة): أن يعلم إجمالاً بأن الماء إما نجس، أو مغصوب، وهذا لا يجوز شربه، للعلم التفصيلي بالحرمة على كل تقدير - سواء أ كان نجساً، أم غصباً - ولا يجوز أيضاً استعماله في رفع الحدث، للعلم بالبطلان إما من جهة النجاسة، أو من جهة الغصبة، كما أنه لا يجوز استعماله في رفع الخبث، للعلم الإجمالي إما بعدم كونه رافعاً للخبث - على تقدير كونه نجساً - وإما بحرمة التصرف فيه - على تقدير كونه غصباً - وفي المقام قول بجواز التوضؤ به، كما أشار إليه في المتن، وتعرض له، ولضعفه بعيد هذا.

كلام مع الشيخ محمد طه نجف (قده)

(١) نسب هذا القول الى العالم الجليل الشيخ محمد طه نجف، و تبعه تلميذه الشيخ على آل صاحب الجواهر، و بيتنى ذلك على ما اشتهر بينهم،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٧

.....

بل ادعى عليه الإجماع من أن عدم الغضب من الشرائط العلمية لصحة العبادة لا الواقعية، فالغضب بوجوده الاحرازي يكون مانعا عن صحة العبادة، لا- بوجوده الواقعي، و على ذلك بنوا صحة الصلاة في الدار المغضوبة في حال الجهل، و كذلك الوضوء بالماء المغضوب- حتى بناء على امتناع اجتماع الأمر و النهي - معللين ذلك بأن الحرمة المجهولة لا تنافي قصد القربة، فتصح العبادة لا محالة.

و عليه لا أثر في المقام لأحد طرفي العلم الإجمالي، إذ لو كان الماء غضبا واقعا لا يوجب بطلان الوضوء، لأنه مجهول، فينحصر المانع في احتمال النجاسة، و هو مدفوع بقاعدة الطهارة، و معنى ذلك أنه يجري الأصل في أحد طرفي العلم الإجمالي من دون معارض، إذ لا اثر للمعلوم بالإجمال على تقدير كونه غضبا بالنسبة إلى صحة الوضوء، و لا تنجيز للعلم الإجمالي إلا بتعارض الأصول في أطرافه، و لا تعارض الا فيها إذا ترتب الأثر على جميع الأطراف.

و لا- ينتقض المقام بما إذا علم إجمالا بغضبية أحد الإنائين حيث اتفقوا على عدم جواز الوضوء بشيء منهما، و ذلك لأن الغضب هناك معلوم بالإجمال و الجهل انما هو في انطباقه على هذا، أو ذاك، فيكون منجزا بالعلم الإجمالي لتعارض الأصول في أطرافه حينئذ، و هذا بخلاف المقام، فإنه لم يعلم بالغضب لا تفصيلا، و لا إجمالا، لأن العلم قد تعلق بالجامع بينه، و بين النجس، فلا وجه للإيراد عليهما بذلك.

نعم يرد عليهما فساد المبني، و الابتناء.

أما (الأول) فلما ذكرناه في بحث اجتماع الأمر، و النهي من أنه لا أصل لما اشتهر من أن عدم الغضب شرط علمي، لا واقعي، لعدم ثبوته بدليل،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٨

.....

و الإجماع التعبدى غير متحقق في أمثال المقام، و تعليلهم ذلك بأن الغضب الواقعي لا يكون مانعا عن التقرب عليل، لأن المبعوض لا يصلح لأن يكون مقربا، فلو كان العبد جاهلا، و قصد التقرب فهو تقرب خيالي، لا واقعي، فإن قتل ابن المولى - مثلا- مبعوض له واقعا، و ان قصد العبد التقرب به بتخيل أنه عدوه، بل قد ذكرنا في ذاك البحث أنه لو كانت الحرمة ناشئة من قبل الموضوع، كالوضوء بالماء المغضوب، و السجدة على الأرض المغضوبة، و نحو ذلك، كانت العبادة باطله من دون ابتناؤه على القول بامتناع اجتماع الأمر و النهي، و تقديم جانب الحرمة، لأن ذلك من قبيل النهي في العبادة، لتخصيص دليل الوجوب بغير الفرد المحرم، و لا يرتبط ذلك ببحث اجتماع الأمر و النهي أصلا، و بالجملة: ثبوت الحرمة الواقعية يمنع عن تحقق الامتثال، و صدق المأمور به على الفرد المحرم، فتكون العبادة باطله لا- محالة من دون فرق بين صورتى العلم، و الجهل، لبقاء الأمر على حاله، فيجب إعادة الوضوء، و كذا الصلاة عند انكشاف الخلاف، و ارتفاع الجهل.

و عليه يكون الأثر- و هو بطلان الوضوء- ثابتا على كل تقدير.

و أما (الثاني)- أعنى فساد الابتناء لو سلم المبني- فلأن الغضب على هذا المبني و ان لم يكن له أثر في حال الجهل بالنسبة إلى بطلان العبادة، لأن المفروض أنه مانع بوجوده العلمي، لا الواقعي، الا أنه يترتب عليه الأثر بلحاظ التصرفات الخارجية، لحرمة جميع أنحاء التصرف في الماء المغضوب- من غسل النجس، أو القذر به أو رشه على الأرض، و نحو ذلك- و موضوعها- حسب ما هو ظاهر الأدلة- الغضب الواقعي، لا المعلوم، فلا محالة يكون الغضب في محل الكلام طرفا للعلم الإجمالي بلحاظ هذا الأثر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٩

[مسألة ٥] لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة

(مسألة ٥) لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة، أو الغصيبة لا يجوز التوضؤ بالآخر (١)

- أعنى حرمة التصرف- و ان لم يكن طرفا له بلحاظ بطلان الوضوء، لحصول العلم الإجمالي حينئذ اما بفساد الوضوء بهذا الماء- على تقدير النجاسة- أو بحرمة التصرف فيه- على تقدير الغصيبة- فتكون قاعدة الطهارة معارضة بأصالة الحل، و ينتجز العلم الإجمالي بذلك بالنسبة إلى احتمال الغصب، فلا يجوز الوضوء به.

و بيان آخر: ان الوضوء بالماء المغصوب حيث أنه من أحد أنحاء التصرف في مال الغير يكون حراما لا محالة مع قطع النظر عن كونه عبادة لأن الوضوء عبارة عن الغسل بالماء على وجه مخصوص، و هو من أحد أنحاء التصرف و هذه الحرمة و إن لم تكن طرفا للعلم الإجمالي من حيث مانعيتها عن الوضوء وضعا على الفرض، إلا- أنها تكون طرفا له من حيث كونها حكما تكليفيا يوجب مخالفتها العقاب، فحينئذ ينشأ من العلم الإجمالي بنجاسة الماء، أو غصيبته علم إجمالي بفساد الوضوء به- على تقدير النجاسة- و بحرمة- على تقدير الغصيبة- فإذا تنجزت الحرمة بذلك، لتعارض قاعدة الطهارة مع أصالة الإباحة حكم ببطلان الوضوء به، على كل تقدير، لأن الحرمة المنجزة في حكم الحرمة المعلومة من حيث اقتضاها بطلان العبادة، فتدبر.

إراقة أحد المشتبهين بالنجس أو الغصب

(١) لبقاء احتمال النجاسة، أو الحرمة في الباقي من دون مؤمن، لأن الأصل فيه معارض بقاء بالأصل الجارى في المراق حدوثا، فتكون المعارضة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٠

و ان زال العلم الإجمالي (١) و لو أريق أحد المشتبهين من حيث الإضافة لا- يكفى الوضوء بالآخر، بل الأحوط الجمع بينه، و بين التيمم (٢) [١]

باقية حتى بعد إراقة أحدهما، لبقاء العلم الإجمالي بأن النجس، أو الغصب إما هو المراق، أو الباقي بعد الإراقة، فتكون قاعدة الطهارة، أو الحل في المراق في ظرف وجوده معارضة بجريانها في الباقي. نعم لم يبق بعد إراقة بعض الأطراف علم إجمالي ببقاء النجس أو الغصب بالفعل إلا أن ذلك لا ينافى بقاء العلم الإجمالي بحدوثهما في أحدهما، فظهر أنه لا فرق في وجوب الاجتناب عن الباقي بين أن يكون التنجيز بملاك نفس العلم الإجمالي، أو بملاك التعارض في الأصول، لبقاء المعارضة حتى بعد الإراقة- كما ذكرنا- و عليه لا يجوز الوضوء بالباقي، بل ينتقل الفرض الى التيمم إذا لم يكن عنده ماء آخر.

إراقة أحد المشتبهين بالمضاف

(١) أى بقاء النجس، أو الغصب بالفعل، و إلا- فالعلم الإجمالي بحدوث أحدهما إما في المراق، أو في الباقي فباق على حاله، كما ذكرنا آنفا.

(٢) إذا علم إجمالا- بأن أحد الإناءين مضاف يجب عليه أن يكرر الوضوء بهما عند الانحصار تحصيليا للطهارة المائية، فلو أريق أحدهما فهل يجب الوضوء بالباقي أيضا، كما كان قبل ذلك، أو يحتاط بالجمع بين الوضوء به و التيمم- كما في المتن- أو يجوز له الاكتفاء بالتيمم وحده- كما هو المختار-

[١] فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «بل الأحوط الجمع»: (و إن كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالتيمم).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢١

.....

احتمالات ثلاثة:

(الأول): تعين الوضوء بالباقي، والوجه فيه استصحاب وجوب الوضوء، لأنه قبل الإرافة كان يجب عليه الوضوء، للعلم بوجود الماء في البين، وبعد إرافة أحد الإناءين يشك في بقاء الوجوب، للشك في بقاء الماء لاحتمال كون المراق هو المضاف، فيستصحب. (و فيه): أن هذا من استصحاب الكلي القسم الثاني، لأن الشك في أن الحادث هو الزائل، أو الباقي، وهو وإن كان حجة - كما حققنا في محله - إلا أنه لا يترتب عليه أثر في المقام، إذ لا يثبت أن الإناء الباقي هو الماء المطلق، ولا بد في وجوب الوضوء به من إحراز كونه ماء مطلقاً.

(الثاني): وجوب الاحتياط بالجمع بين الوضوء بالباقي والتيمم. والوجه فيه وجود العلم الإجمالي بوجوب أحدهما، لأنه لو كان الباقي هو الماء المطلق وجب الوضوء به، وإن كان هو المضاف وجب التيمم، فلا بد من الاحتياط بالجمع بين الأمرين، وهذا هو الوجه لمختار المصنف «قده».

(و فيه): أن مثل هذا العلم الإجمالي المتعلق بأمرين طويلين - كالتيمم والوضوء - لا يوجب التنجيز، لأن الأصل في أحدهما حاكم على الأصل في الآخر، وبه ينحل العلم الإجمالي. «و توضيحه»: أن المستفاد من الآية الشريفة [١] إنما هو أن الوضوء وظيفه الواجد للماء، والتيمم وظيفه من لم يجد، لان التفصيل بين الواجد والفاقد - في الآية الكريمة - قاطع للشركة فلا يكون شخص واحد مكلفاً بهما معاً، لانه إما واجد للماء، أو ليس بواجد له

[١] قوله تعالى إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ. وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ، أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. المائدة ٥: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٢

.....

ثم إن المراد من عدم الوجدان ما هو أعم من عدم الوجدان التكويني، إذ يعمه والتشريعي - كالممنوع من استعمال الماء لمرض و نحوه - بقرينة ذكر المريض في الآية الكريمة في عداد من يجب عليه التيمم، و ورود روايات «١» كثيرة تدل على أن من يضره الماء يتيمم، فالقرينة الداخلية في الآية الكريمة والخارجية تدلان على أن المراد من عدم الوجدان أعم ممن لم يكن عنده ماء، أو كان و لكن لم يتمكن من استعماله، لمرض و نحوه. بل أعم منه و ممن لا يتمكن من الطهارة المائية، و لو تمكن من استعماله تكوينياً و تشريعاً - كما إذا انحصر الماء في ملك الغير، و أذن له في جميع التصرفات إلا الوضوء، و الغسل - فإن مثل هذا الشخص لا يتمكن من الطهارة المائية، لتوقفها على نية القربة، و لا تتحقق منه مع منع المالك عن الوضوء، لحرمة هذا التصرف الخاص، و إن جاز له غسل الوجه و اليدين بلا نية، لإذن المالك فيه - فرضاً - و بالجملة: موضوع وجوب التيمم - بعد ضم الأدلة بعضها ببعض - هو من لم يجد الماء و لو تشريعاً، و بتعبير آخر هو من لم يتمكن من الطهارة المائية، و في مقابلة المتمكن منها، فيكون وظيفته الوضوء.

إذا عرفت ذلك فنقول: إن من انحصر مائه في الباقي من الإناءين المشتبهين بالمضاف - بعد إرافة أحدهما - لا يتمكن من تحصيل الطهارة المائية لأنه مستصحب الحدث بعد الوضوء به - دائماً - من جهة الشك في أن المستعمل في الوضوء ماء مطلق، أو مضاف، و من كان مستصحب الحدث بعد الوضوء بهذا الماء ليس ممن يتمكن من الطهارة المائية - بحكم الشارع - لأنه محدث في حكمه -

دائماً- فكيف يكون متمكناً من تحصيل الطهارة المائية

(١) الوسائل ج ٢ ص ٩٦٦ الباب ٥ من أبواب التيمم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٣

[مسألة ٦) ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة]

(مسألة ٦) ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة (١) لكن الأحوط الاجتناب [١].

بمثل هذا الماء، ومثله يخرج عن موضوع وجوب الوضوء، ويكون داخلاً فيمن وظيفته التيمم، لأن التفصيل قاطع للشركة، كما أشرنا. وإذا كان الأصل الجارى فى أحد طرفى العلم الإجمالى الطولين منقحا لموضوع الطرف الآخر انحل العلم الإجمالى إلى علم تفصيلى بتعين الطرف الآخر، فان استصحاب بقاء الحدث بعد الوضوء بالماء المذكور ينقح به موضوع وجوب التيمم- وهو من لم يتمكن من الطهارة المائية- فلا يعارضه استصحاب الحدث بعد التيمم، لحكومة الأصل فى ذاك الطرف عليه، لأنه به يتم موضوع التيمم دون العكس، إذ لا يترتب على استصحاب الحدث بعد التيمم أنه واجد للماء، وهذا بخلاف استصحابه بعد الوضوء بالماء المذكور، فإنه يترتب عليه أنه فاقد للماء، فيتعين عليه التيمم لا- غير، فالأقوى هو ما نهنا عليه فى التعليقة من جواز الاكتفاء بالتيمم وهو الاحتمال (الثالث) من الاحتمالات المذكورة فى المقام، فتدبر.

ملاقى الشبهة المحصورة

(١) لا يخفى: أن وجوب الاجتناب عن أطراف الشبهة المحصورة ليس من جهة كونها محكومة بالنجاسة، كيف والحكم بالنجاسة الواقعية مناف للعلم الإجمالى لتعلقه بنجاسة بعضها- واقعا- دون جميعها، والحكم

[١] فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «لكن الأحوط الاجتناب»: (هذا إذا كانت الملاقاة بعد العلم الإجمالى، وإلا وجب الاجتناب عن الملاقى ايضا على تفصيل ذكرناه فى محله).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٤

.....

بالنجاسة الظاهرية تشريع محرم، لعدم قيام أماره، أو أصل تثبت ذلك على الفرض؟! بل من جهة استقلال العقل به، لاحتمال انطباق المعلوم بالإجمال على كل واحد من الأطراف، وعدم وجود المؤمن، لتساقط الأصول المؤمنة بالمعارضة وكم فرق بين الحكم بنجاسة الأطراف شرعا، والحكم بوجوب الاجتناب عنها عقلا؟! فإن الأول حكم شرعى وضعى، والثانى حكم عقلى إرشادى. نعم غايته ثبوت احتمال النجاسة فى كل واحد منها، و عليه يكون ملاقى الأطراف أولى بأن لا يحكم بنجاسته، لا واقعا، ولا ظاهرا، بل غايته وجوب الاجتناب عنه، كنفس الأطراف فما وقع فى كلمات بعضهم كالمصنف «قده» من عدم الحكم بنجاسة الملاقى ليس المراد به ما يوهمه ظاهر العبارة من كونه فى مقابل احتمال الحكم بالنجاسة، كى يقال: إن عدم الحكم بنجاسته مما لا ينبغى الإشكال فيه، بل المراد أنه لا يجب الاجتناب عنه بخلاف نفس الأطراف، و عليه يكون الاحتياط فى المتن استحيابيا، لأنه مسبق بفتوى عدم الحكم عليه بالنجاسة بالمعنى الذى ذكرناه، لا وجوبيا، كما قد يتوهم.

و كيف كان فلا- بأس بتفصيل الكلام فى ملاقى أطراف الشبهة المحصورة فى الجملة، كى يتضح لك حكم جميع الأقسام و (هى خمسة) نذكرها فى طى صور ثلاث، لأن الملاقاة إما أن تكون بعد حدوث العلم الإجمالى بنجاسة أحد الأطراف، أو تكون قبله، و على الثانى إما أن تكون الملاقاة، و العلم بها سابقين على العلم الإجمالى، أو تكون الملاقاة سابقة عليه، و العلم بها متأخرا عنه. و بعبارة أخرى: قد يكون العلم الإجمالى سابقا على نفس الملاقاة، و على العلم بها- معا- و اخرى يكون متأخرا عنهما- معا- و ثالثة يكون متوسطا بينهما، بأن يسبقه الملاقاة، و يتأخر عنه العلم بها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٥

.....

(أما الصورة الأولى)- و هى ما إذا كانت الملاقاة بعد حدوث العلم الإجمالى بنجاسة أحد الأطراف و تنجز المعلوم بالإجمال به قبل تحقق الملاقاة- فهل يجب الاجتناب عن الملاقى حينئذ؟
ربما يقال بوجوب الاجتناب، و يستدل له بوجهين:

(الوجه الأول): ان نجاسة المتلاقيين نجاسة واحدة توسعت بالملاقاة فثبتت لشيئين بعد أن كانت ثابتة لشيء واحد، فهى نظير ما إذا قسم أحد الأطراف إلى قسمين، كما إذا أفرغ من أحد الإناءين فى إناء ثالث، فصار المجموع ثلاثة، فإنه لا إشكال حينئذ فى وجوب الاجتناب عن الجميع، فكذلك فى المتلاقيين، و الطرف الآخر.

و الجواب عنه: أن هذه الشبهة مبنية على القول بالسراية، و لا نقول بها، بل النجاسة فى الملاقى حكم جديد ثابتة له بسبب الملاقاة، فهناك سبب و مسبب، لا توسعه فى نجاسة واحدة، و هل نجاسة الملاقى إلا كطهارة المغسول بالماء الطاهر؟ فكما أن الثوب المغسول بالكر- مثلا- يثبت له طهارة مستقلة غير طهارة الكر، كذلك ملاقى النجس يثبت له نجاسة مستقلة غير نجاسة الملاقى- بالفتح.

(الوجه الثانى): أنه يتولد بالملاقاة علم إجمالى جديد بنجاسة الملاقى- بالكسر- و الطرف الآخر، و مقتضاه وجوب الاجتناب عن الملاقى أيضا لتعارض الأصل الجارى فيه مع الأصل فى الطرف الآخر.

و أجاب عنه شيخنا الأنصارى «قده»: بأننا لا ننكر وجود هذا العلم إلا أنه لا أثر له من حيث تنجزه المعلوم بالإجمال، و ذلك لتنجز الحكم فى الطرف الآخر بالعلم الإجمالى الأول، لتعارض الأصول فى أطرافه، فلا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٦

.....

يكون العلم الثانى منجزا على كل تقدير، لتنجز الحكم فى أحد طرفيه و هو طرف الملاقى- بالفتح- بمنجز سابق فإنه كان محكوما بوجوب الاجتناب عنه قبل حدوث العلم الثانى، و المنتجز لا يتنجز ثانيا، فيكون الشك فى الملاقى فى حكم الشك البدوى فيجرى فيه الأصل بلا معارض.

أقول: الصحيح هو التفصيل بين ما إذا لم يختص الطرف الآخر بأصل طولى يجرى فيه دون الملاقى- بالفتح- و بين ما إذا اختص به، ففى الأول لا يجب الاجتناب عن الملاقى- بالكسر- بخلاف الثانى، فهنا قسمان:

(القسم الأول): هو ما إذا لم يختص الطرف الآخر بأصل طولى غير معارض، كما إذا علم إجمالا بنجاسة أحد الإناءين، فإن جميع الأصول فيهما متعارضة، سواء أ كان أصلا موضوعيا، أم حكما سببيا، أم مسببا فان استصحاب عدم ملاقاة كل منهما للنجس معارض به فى الآخر، و كذا استصحاب طهارته، أو قاعدتها، كما أن أصالة الإباحة فى كل منهما معارض بها فى الآخر، فان جميع هذه الأصول مع اختلاف مراتب بعضها عن بعض من حيث الطولية و العرضية معارضة فى الطرفين، لجريان جميعها فى كل منهما و فى هذا

القسم لا- يجب الاجتناب عن الملاقى، لأنه من الشك في حدوث نجاسة جديدة، لتنجز المعلوم بالإجمال في الزمان السابق، فيكون مجرى للأصل النافى لاحتمال النجاسة- من استصحاب عدم ملاقاته للنجس، أو استصحاب طهارته، أو قاعدتها- من دون معارض، فيكون محكوما بالطهارة لا محالة.

(القسم الثانى): هو ما إذا اختص الطرف الآخر بأصل طولى غير معارض، وذلك كما إذا علم إجمالاً بنجاسة الإناء، أو الثوب- مع فرض

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٧

.....

ملاقاة شىء للثوب- فان جميع الأصول المتقدمة جارية في الطرفين إلا أصالة الإباحة، فإنها تختص بالماء، ولا تجرى في الثوب، لأن الثوب النجس لا يحرم لبسه، بخلاف الماء، فإنه يحرم شربه إذا كان نجسًا، ومع الشك في حرمة من جهة احتمال النجاسة يجرى فيه أصالة الإباحة من دون معارض فيحل شربه وإن لم يجز الوضوء به، والشك في الحرمة وإن كان مسبباً عن الشك في النجاسة إلا أنه لم تصل النوبة إلى الأصل في المسبب إلا- بعد سقوط الأصل في السبب بالمعارضه وبالجملة لا مانع من جريان الأصل الطولى المختص ببعض الأطراف، لما ذكرنا في محله من أن تنجز العلم الإجمالى بالنسبة إلى الموافقة القطعية إنما هو بتعارض الأصول في أطرافه لا- بنفس العلم- كما قيل- للفرق بين العلم التفصيلى والإجمالى، فإن الثانى مشوب بالشك فى انطباق المعلوم بالإجمال على كل واحد من الأطراف، فمن الجائز أن يرخص المولى فى ارتكاب بعضها، ويكتفى بالامتنال بالباقي بدلا عن الواقع، لأن أمر ذلك بيد المولى، إذ لا محذور فيه عقلا، وعليه إذا كانت الأصول الترخيصية جارية فى جميع الأطراف سقطت بالمعارضه، فيكون نفس احتمال التكليف فى كل واحد منها منجزا للواقع، لعدم المؤمن، وإذا اختص بعضها بأصل طولى فيجرى فيه بلا معارض، وليس شأن العلم الإجمالى المنع عن جريانه فيه- كما أشرنا- وعلى هذا يجب الاجتناب عن الملاقى فى هذا القسم، لتعارض الأصل الجارى فيه مع الأصل المختص بالطرف الآخر، ففي المثال تكون قاعدة الطهارة فى ملاقى الثوب معارضه بأصالة الحل فى الماء، لحدوث علم إجمالى جديد بنجاسة الملاقى- بالكسر- أو حرمة شرب الماء، وبعد تعارض الأصلين فى طرفيه يكون منجزا لمتعلقه، فيجب الاجتناب عن الملاقى، بل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٨

.....

يجب الاجتناب عن شرب الماء أيضا، وإن كان جائزا قبل الملاقاة، فإن العلم المذكور أوجب سقوط الأصل فى الطرفين. (أما الصورة الثانية) وهى أن تكون الملاقاة والعلم بها سابقتين على العلم الإجمالى بالنجاسة- بأن حصلت الملاقاة والعلم بها، ثم حصل العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى- بالفتح- أو الطرف الآخر- فهل يجب الاجتناب عن الملاقى فى هذه الصورة؟ فيه خلاف بين الاعلام، فذهب صاحب الكفاية «قده» الى القول بالوجوب مستدلا على ذلك بقوله: «ضرورة أنه حينئذ نعلم إجمالاً إما بنجاسة الملاقى والملاقى، أو بنجاسة الآخر، كما لا يخفى، فيتجزئ التكليف بالاجتناب عن النجس فى البين، وهو الواحد أو الاثنين» ويريد بذلك أن العلم الإجمالى قد تعلق بنجاسة المتلاقيين، والطرف الآخر، فأحد طرفيه أمران، والطرف الآخر أمر واحد، ولا فرق فى التنجيز بين وحدة كل من الأطراف، وتعددده، وهل هذا إلا نظير ما إذا علم إجمالاً بنجاسة الإناء الكبير، أو الإنائين الصغيرين، أو بوجوب قضاء صلاة الفجر، أو الظهرين؟! فإنه لا- يتوهم أن تكون أحد الإنائين الصغيرين طرفا للعلم الإجمالى مع الإناء الكبير دون الآخر، أو تكون صلاة الظهر طرفا للعلم الإجمالى مع الفجر دون العصر، بل يكون طرف الإناء الكبير الإنائين الصغيرين معا، وكذا

طرف صلاة الفجر الظهرين معا، هذا.

و لكن شيخنا الأستاذ «قده» لم يرتض بذلك، و ذهب الى القول بعدم وجوب الاجتناب في هذه الصورة أيضا- كالأولى- تبعا لشيخنا الأنصارى «قده» و أورد على المحقق المزبور بأن الأصل الجارى فى الملاقي متأخر رتبة عن الأصل الجارى فيما لاقاه، لأن نجاسته مسببة عن نجاسته، فإذا كان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٩

.....

الأصل فى السبب مبتلا بالمعارض جرى الأصل فى المسبب من دون معارض، فكم فرق بين المقام، و المثالين؟! فان نجاسة أحد الإنائين الصغيرين ليست مسببة عن نجاسة الآخر، بل نجاستهما فى عرض واحد، و كذا ليس وجوب العصر مسببا عن وجوب الظهر، كى يكون الشك فى أحدهما مسببا عن الشك فى الآخر، فالإناءان، و الظهران يكونان طرفا للعلم الإجمالى فى عرض واحد، فتكون الأصول متعارضة لا محالة.

أقول: الصحيح هو التفصيل بين ما إذا كان زمان المعلوم بالإجمال سابقا على زمان الملاقاة، و بين أن يكونا متقارنين فى الزمان، فلا يجب الاجتناب عن الملاقي فى الأول، دون الثانى، و لا أثر للسبق و اللحق الرتيبين فى هذا الباب بوجه- كما ستعرف- فهذه الصورة أيضا قسما:

(القسم الأول): هو أن يكون زمان النجاسة المعلومه بالإجمال سابقا على زمن الملاقاة، كما إذا تحققت الملاقاة يوم الجمعة، و علم بها، ثم علم يوم السبت بنجاسة الملاقي- بالفتح- أو الطرف الآخر من يوم الخميس، فيكون زمان النجاسة المعلومه بالإجمال يوم الخميس، و زمان الملاقاة يوم الجمعة، و زمان العلم الإجمالى يوم السبت، و فى هذا القسم لا يجب الاجتناب عن الملاقي، و ذلك لجريان الأصل فيه بلا معارض، لسبق زمان المعلوم بالإجمال على زمان الملاقاة، و إن تأخر العلم به عنها، و العبرة بزمان المنكشف، لا الكاشف، بمعنى ان المنكشف يتنجس من حينه، و إن تأخر الكاشف. و السر فيه هو ان زمان المعلوم بالإجمال حيث كان سابقا على الملاقاة لا يحتمل انطباقه على الملاقي، بل هو خارج عن أطرافه، لأن المفروض نجاسة أحد الإنائين يوم الخميس، و حصول الملاقاة يوم الجمعة،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٠

.....

فلو كان الملاقي نجسا فإنما هو فرد آخر من النجس حدث يوم الجمعة، فدائرة المعلوم بالإجمال منحصرة فى نفس الإنائين، و أما نجاسة الملاقي- لو كانت- فهى نجاسة جديدة يشك فى أصل حدوثها فى زمان متأخر، فتكون مجرى الأصل بلا معارض، و إنما التعارض فى نفس الأطراف.

نعم: لو كان الطرف الآخر مختصا بأصل طولى وقعت المعارضة بينه و بين الأصل فى الملاقي، فيجرى فى هذا القسم ما أسلفناه فى الصورة الأولى من القسمين. و مما ذكرنا ظهر الفرق بين المقام، و المثالين الذين قدمناهما فى تقريب ما ذهب اليه صاحب الكفاية «قده» فان الإنائين الصغيرين يكونان معا طرفا للعلم الإجمالى مع الإناء الكبير، و كذا الظهرين مع صلاة الفجر، فالحق فى هذا القسم هو ما ذهب اليه شيخنا الأستاذ «قده» من عدم وجوب الاجتناب عن الملاقي، لكن لا بالملاك الذى أفاده من التقدم و التأخر الرتيبين بين الأصل فى المتلاقيين، لما نشير الى ضعفه فى القسم الثانى من هذه الصورة، بل بالملاك الذى ذكرناه، فلاحظ.

(و أما القسم الثانى):- و هو أن يتحد زمان المعلوم بالإجمال، و الملاقاة مع تأخر العلم الإجمالى عنهما، كما إذا فرضنا إناء ماء فيه

ثوب، و علمنا في يوم الجمعة بوقوع نجاسة فيه، أو في إثناء آخر يوم الخميس - فالحق فيه ما ذهب إليه صاحب الكفاية «قده» من وجوب الاجتناب عن الملاقي. و الوجه فيه: أن المتلاقيين يكونان طرفا للعلم الإجمالي - معا - فيشملهما دائرة المعلوم بالإجمال في عرض واحد، لأن العلم الإجمالي كما تعلق بنجاسة أحد الإنائين، كذلك تعلق بنجاسة الثوب، و الإناء الآخر، فليس هناك شك في حدوث نجاسة جديدة غير المعلومه بالإجمال، كما كان الحال في القسم الأول

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣١

.....

من هذه الصورة، لعدم سبق زمانى بين النجاسة المعلومه بالإجمال، و الملاقاء فيكون المقام نظير العلم الإجمالي بنجاسة الإناء الكبير، أو الإنائين الصغيرين أو العلم بفوات صلاة الفجر، أو الظهرين، فيتعارض الأصول من الجنابيين في عرض واحد، لتساوى نسبة العلم الإجمالي إلى الطرفين.

و قد ذكرنا: أن شيخنا الأستاذ ذهب الى القول بعدم وجوب الاجتناب في هذه الصورة تبعا لشيخنا الأنصارى «قدس سرهما» مستدلا على ذلك بجريان الأصل في الملاقي من دون معارض، بدعوى تأخر رتبة الأصل الجارى فيه عن الأصل فيما لاقاه، لأن نجاسته مسببة عن نجاسته، فإذا كان الأصل في السبب معارضا بمثله في الطرف الآخر فلا محالة يبقى الأصل في المسبب بلا معارض، فيحكم بطهارة الملاقي لا محالة.

و يدفعه أولا: أن مجرد السبق، و اللحق الرتيب لا يجديان شيئا في المقام بعد فرض اتحاد نسبة العلم الإجمالي إلى المتلاقيين، و الطرف الآخر من حيث الزمان على حد سواء، من دون أن يكون هناك سبق، و لحوق، و ذلك لأن نجاسة الملاقي و إن كانت متأخرة عن نجاسة ما لاقاه رتبة قضاء للسببية بينهما، إلا أن المفروض في المقام اتحاد زمان حصولهما إذ في زمان واحد قد حصلت النجاسة إما في المتلاقيين، أو في الطرف الآخر فيكون نسبة العلم الإجمالي إلى الجميع على حد سواء بحسب الزمان، ففي الطرف الذى يجرى الأصل في الملاقي يجرى فيما لاقاه أيضا، إذ الأصول العملية ناظرة إلى مقام الخارج، و عمل المكلفين، من دون لحاظ سبق، و لحوق بحسب الرتبة، و لا- تقاس الأحكام الشرعية على الأحكام العقلية المترتبة على الرتب، فعليه يكون الأصل في الطرف الآخر معارضا للأصل الجارى في المتلاقيين، و هذا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٢

.....

بخلاف ما إذا تقدم زمان النجاسة المعلومه بالإجمال على زمن الملاقاء، فإنه في الطرف السابق تكون الأصول في أطراف العلم الإجمالي متعارضة، و إنما الشك في حدوث نجاسة جديدة بعد حدوث النجاسة الاولى، فيجرى فيها الأصل من دون معارض له في الزمان اللاحق.

و الحاصل: أن التقدم الرتبى و إن كان مجديا لحكومة الأصل السببى على الأصل المسببى و تقدمه عليه، إلا أن ذلك في موارد المعارضة بينهما مع فرض جريانه في السبب فيزول الشك عن المسبب بجريان الأصل فى سببه، و فى المقام لا تعارض بين الأصلين فى المتلاقيين، بل الأصل فى السبب غير جار فى نفسه، لا بتلائه بالمعارض، و هو كما يعارض الأصل السببى كذلك يعارض الأصل المسببى، لاتحاد زمانهما الموجب لتساوى نسبة العلم الإجمالي الى جميع الأطراف على حد سواء.

و ثانيا: أن تأخر الأصل فى الملاقي عن الأصل فى ما لاقاه رتبة لا يلازم تأخره بالرتبة عن الأصل الجارى فى الطرف الآخر، بل هما فى عرض واحد، لأن السبق الرتبى لا- يكون إلا- مع تحقق ملا- كه من العلية، أو الشرطية، و هو و إن كان متحققا بين المتلاقيين، إلا أنه

مفقود بين الملاقى و الطرف الآخر، و تأخر شىء عن أحد المتساويين فى الرتبة لا يلازم تأخره عن الآخر، إذ لا يجرى قياس المساواة فى الرتب، بل يختص بالزمان، و الشرف. و من هنا يكون وجود المعلول متأخرا عن وجود العلة رتبة، و لا يكون متأخرا عن عدم علته بالرتبة مع أن وجود العلة و عدمها فى مرتبة واحدة، و على هذا تقع المعارضة بين الأصل فى الملاقى، و الطرف الآخر لأنهما فى مرتبة واحدة، فيجب الاجتناب عن الملاقى أيضا كالطرفين - كما هو المختار.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٣

.....

و أما (الصورة الثالثة)- و هى ما إذا تقدمت الملاقاة على العلم الإجمالى و كان العلم بها متأخرا عنه، بأن تتحقق الملاقاة أولا، ثم يعلم إجمالا- بنجاسة ما لاقاه، أو الطرف الآخر، ثم يعلم بتحقق الملاقاة، كما إذا حصلت الملاقاة يوم الأربعاء، و علم إجمالا يوم الخميس بنجاسة أحد الإنائين ثم علم يوم الجمعة بحصول الملاقاة فيكون العلم الإجمالى متوسطا بين الملاقاة و بين العلم بها فهل يجب الاجتناب عن الملاقى حينئذ؟- فلها قسمان أيضا، لأن زمان المعلوم بالإجمال ربما يكون مقدما على زمان الملاقاة، و أخرى يتحد زمانهما.

أما (القسم الأول):- و هو كما إذا علم فى المثال بحصول النجاسة من يوم الثلاثاء، فتكون النجاسة المعلومه متقدما زمانا على الملاقاة التى هى يوم الأربعاء- فلا- يجب فيه الاجتناب عن الملاقى، لجريان الأصل فيه بلا معارض، لما تقدم من أن العبرة بزمان المعلوم، لا العلم، لتنجز التكليف من حينه، و لو تعلق العلم به متأخرا، فتكون النجاسة المعلومه بالإجمال منجزه من حين تحققها، و تتعارض الأصول فى أطرافها من حينه، فيكون الشك فى نجاسة الملاقى من الشك فى حدوث نجاسة جديدة، لتأخر زمانها عن المعلوم بالإجمال، فيجرى فيها الأصل بلا معارض. نعم: إذا كان الطرف الآخر مختصا بأصل طولى تقع المعارضة بينه و بين الأصل الجارى فى الملاقى- كما عرفت فى الصورة الاولى.

و أما (القسم الثانى):- و هو ما لو اتحد زمان المعلوم بالإجمال، و الملاقاة كما إذا علم- فى المثال- بحدوث النجاسة و الملاقاة معا فى يوم الأربعاء- فربما يقال فيه بعدم وجوب الاجتناب عن الملاقى، من جهة أن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٤

.....

سبق حدوث العلم الإجمالى بالنجاسة أوجب تنجزها، بتعارض الأصول فى أطرافه، فإذا حصل العلم بالملاقاة بعد ذلك كان مرجعه الى الشك فى حدوث نجاسة جديدة للملاقى فتكون مجرى الأصل، كما إذا تأخرت الملاقاة عن العلم الإجمالى أيضا، هذا. و لكن الصحيح وجوب الاجتناب، لأن تنجز التكليف يدور مدار منجزه حدوثا و بقاء، فكما انه يحتاج فى حدوثه الى حدوث المنجز، كذلك فى بقاءه يحتاج الى بقاءه، ففى المقام العلم الإجمالى بالنجاسة و ان كان قد حدث قبل العلم بالملاقاة، و أوجب تنجز المعلوم، إلا- أنه بعد أن علم بالملاقاة من حين حدوث النجاسة ينقلب الى علم إجمالى آخر، و هو العلم بنجاسة المتلاقيين أو الطرف الآخر، فيستند التنجز بقاء الى هذا العلم، لزوال الأول فيجب الاجتناب عن الجميع، كما إذا كان العلم بالملاقاة قبل العلم الإجمالى بالنجاسة، و هذا نظير ما إذا علم أولا بنجاسة الإناء الكبير، أو أحد الصغيرين، ثم علم أيضا بنجاسة الكبير أو الصغيرين معا، فإنه لا ينبغي التأمل فى وجوب الاجتناب عن الجميع، لانقلاب العلم الإجمالى الأول الى الثانى الموجب لتنجز الحكم فى جميع الأطراف، كما إذا حدث ابتداء.

هذا تمام كلامنا فى الأقسام الخمسة لملاقى أطراف الشبهه فى ضمن صور ثلاث، و الغالب منها هو القسم الأول، و هو محكوم

بالطهارة- كما عرفت.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٥

[مسألة (٧) إذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم]

(مسألة ٧) إذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم (١)

انحصار الماء في المشتبهين بالنجس

(١) كما في النص، و هو موثق عمار «١» عن أبي عبد الله عليه السلام:

«أنه سئل عن رجل معه إنا آن فيهما ماء، وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو، و حضرت الصلاة، و ليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: يهريقهما جميعاً، و يتيمم» و مثله رواية سماعة «٢».

و ينبغي التكلم في مقامات ثلاثة (الأول) في أن مشروعية التيمم عند انحصار الماء في المشتبهين - الثابتة بالنص - هل هي حكم على القاعدة، أو أنها تعبد محض؟ و على الأول يجوز التعدي عن مورد النص - و هو الماء القليل - إلى ما إذا كان ألماً آن أو أحدهما كثيراً، بخلاف الثاني. (الثاني) في أن وجوبه تعيني، أو تخيري؟ بمعنى أنه لو أمكن الاحتياط بالمائتين المشتبهين على نحو يحصل له القطع بالإتيان بصلاة مقترنة بالطهارة عن الحدث و الخبث - كما سنذكر - فهل له ذلك، أو يتعين في حقه التيمم؟ (الثالث) في أن الأمر بإراقة المائتين في النص هل هو من باب التعبد، أو لكون الإراقة شرطاً للتيمم، أو أنه إرشاد محض؟ مشروعية التيمم أما (المقام الأول): فنقول إذا لم يتمكن المكلف من تحصيل الطهارة

(١) الوسائل ج ١ ص ١١٦ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤.

(٢) في الباب المتقدم، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٦

.....

الحدثية، و الخبثية بالمائتين المشتبهين - على النحو الآتي - إما من جهة العسر و الحرج، أو لقله المائتين، أو لضيق الوقت و نحو ذلك كان وجوب التيمم حينئذ هو مقتضى القاعدة من دون حاجة فيه إلى النص، فيجوز التعدي عن مورده إلى غيره، و أما إذا تمكن من ذلك - كما في بعض الصور الآتية - فمشروعيته حينئذ تخالف القاعدة الأولية، إذ لا يسوغ التيمم مع التمكن من الطهارة المائية، فلا بد من الاقتصار على مورده - و هو الماء القليل -، و لتوضيح الحال و تحقيق ما هو الحق في المقام في كل من الأقسام لا بد من بيان صور التوضؤ، أو الاغتسال بالمائتين المشتبهين، و أنه في أي منها يحصل اليقين بالصلاة مقترنة بالطهارة عن الحدث و الخبث، و في أي منها لا يحصل.

و هي ثلاثة (الأولى): أن يتوضأ أولاً بأحد المائتين، و يصلي، ثم يطهر أعضاء الوضوء بالماء الثاني، و يتوضأ به ثانياً، فيصلي مرة أخرى عقيب الوضوء الثاني، فإذا عمل بهذه الكيفية فلا - إشكال في أنه يجزم بصحة إحدى الصلاتين، و بفراغ ذمته بها، لصحة أحد الوضوءين، لأن المفروض تخلل تطهير الأعضاء بينهما.

و أما قضية الابتلاء بنجاسة البدن بمقتضى الاستصحاب أو العلم الإجمالي - كما يأتي تقريبهما في الصورة الثالثة - فلا تضر بالجزم

بصحة إحدى الصلاتين و القطع بفراغ الذمة - على هذه الكيفية - إذ المفروض تكرار الصلاة عقيب كل وضوء بداعي رجاء الواقع، فبعد الفراغ عنهما يجزم بتحقيق صلاة صحيحة مقترنة بالطهارة، إذ على تقدير أن يكون الوضوء الأول بالماء الطاهر فقد ارتفع حدثه به، و لم يتنجس بدنه، فكانت أولى الصلاتين صحيحة، و على تقدير أن يكون الوضوء الثاني بالماء الطاهر كانت الصلاة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٧

.....

الثانية صحيحة، لأن المفروض تطهير الأعضاء قبل الوضوء الثاني. نعم:

لا يجوز له الدخول في الصلوات الآتية إلا مع تطهير ما أصابه الماءان من أعضاء بدنه و هذا غير ما نحن فيه.

فلو تمكن المكلف من الصلاة مع تحصيل الطهارة المائية بالمائتين المشتهين بهذه الكيفية لسعة الوقت، و كفاية المائتين، كان مقتضى القاعدة تعينها عليه، إلا أن إطلاق النص يدل على مشروعية التيمم حتى مع التمكن منها بهذه الصورة، فلا بد من الاقتصار على مورده من كون المائتين قليلين لمخالفة مشروعية التيمم فيها للقاعدة الأولية، و لعل تشريعه في هذا الحال يكون من باب التسهيل على العباد، لأن الصلاة مع الاحتياط المذكور لا تخلو عن مشقة نوعية. نعم: لو استلزم الحرج كان الحكم بجواز التيمم مطابقاً للقاعدة، إلا أن النص لا يختص به.

(الصورة الثانية): أن يتوضأ بكل من المائتين المشتهين متعاقباً من دون تخلل تطهير الأعضاء في البين، ثم يأتي بصلاة واحدة عقيهما. و في هذه الصورة يجزم بطلان الصلاة، لفقدتها الطهارتين، أما فقدتها الخبثية فبالوجدان، للعلم بتنجس بدنه أما بملاقاة الأول أو الثاني، و أما فقدتها الطهارة الحديثة فبالتعبد، لاستصحاب الحدث من جهة احتمال بطلان الوضوء بالإناء الأول من جهة نجاسته، و بطلان الوضوء بالثاني من جهة احتمال نجاسة الأعضاء بملاقاة الماء الأول. نعم: لو كان الماء الأول طاهراً لارتفع حدثه به فمع الشك يستصحب الحدث.

فلو فرض عدم تمكن المكلف من التوضؤ بالمائتين المشتهين إلا بهذه الكيفية، إما لقله المائتين على نحو لا يفى الثاني بغسل الأعضاء في البين، أو لمانع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٨

.....

آخر كضيق الوقت، و نحوه كان وظيفته التيمم، فيكون النص في هذه الصورة موافقاً للقاعدة، فيصح التعدد عن مورده الى ما إذا كان الماءان، أو أحدهما كثيراً، فهاتان صورتان لا اشكال فيهما، و إنما الإشكال في (الصورة الثالثة): و هي متوسطة بين الأولين، و هي أن يتوضأ بكل من المائتين المشتهين، و يطهر أعضائه بين الوضوئين بالماء الثاني، و يكتفى بصلاة واحدة عقيهما، و فيها يجزم المتوضئ بحصول الطهارة الحديثة، لصحة أحد الوضوئين واقعا لأن المفروض تخلل تطهير أعضاء الوضوء في البين إذ لو كان الأول هو النجس فقد طهر أعضائه بالثاني و توضحاً به، فيعلم برفع الحدث إما بالأول ان كان الثاني هو النجس و إما بالثاني ان كان النجس هو الأول، و هذا ظاهر.

و أما الطهارة الخبثية فهل يمكن تحصيلها بقاعدة الطهارة، أو أن المرجع استصحاب النجاسة، و على الأول يكون النص في هذه الصورة أيضاً على خلاف القاعدة، دون الثاني.

فصل صاحب الكفاية «قده» [١] بين مورد النص - و هو فرض قلة المائتين - و بين ما إذا كان الثاني كرا، و قال بالرجوع إلى استصحاب النجاسة في الأول، فيكون الأمر بالتيمم في مورد النص على طبق القاعدة من جهة ابتلاء الموضئ بنجاسة بدنه، و معه ليس له الدخول

فى الصلاة، بخلاف الثانى فإنه يرجع فيه الى قاعدة الطهارة، و لا يشرع فيه التيمم، لتمكن المكلف من تحصيل الطهارتين. و حاصل ما أفاده فى وجه التفصيل هو أنه لو كان الماءان قليلين،

[١] فى ذيل التنبيه الثانى من تنبيهات بحث اجتماع الأمر و النهى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٩

.....

فتوضأ بالأول ثم غسل مواضع الوضوء بالثانى، و توضأ به ثانيا، فبمجرد وصول الماء الثانى إلى بدنه يحصل له العلم التفصيلى بنجاسته، إما بالماء الأول أو الثانى، و بعد انفصال الغسالة المعتبر فى التطهير بالماء القليل يشك فى ارتفاع النجاسة، لاحتمال أن يكون النجس هو الماء الثانى، فيجرى الاستصحاب و يحكم بنجاسة بدنه، و لا يعارضه استصحاب طهارته المعلومة بالإجمال، إما قبل الغسل بالماء الثانى أو بعده، لأنها مجهولة التأريخ، بخلاف النجاسة فإن تأريخها معلوم، و هو أول آن وصول الماء الثانى لبدنه، فيجرى استصحاب النجاسة من دون معارض، و معه ليس له الدخول فى الصلاة، و حيث أن الوضوء بالمائين المشتبهين على هذا الوجه فى فرض قلتها يوجب ابتلاء المتوضىء بالنجاسة حكم الشارع بوجود التيمم و إراقتها، لأن الطهارة المائية لها بدل بخلاف الطهارة عن الخبث. و أما إذا كان الثانى كرا فلا يحصل له العلم التفصيلى بنجاسة بدنه فى تأريخ معين، لكفاية مجرد إصابة الكر فى طهارة المغسول من دون حاجة الى انفصال الغسالة، أو التعدد فى الغسل به، فحين وضع يده- مثلا- فى الكر لا يجزم بنجاسة بدنه فى هذا الحال بخصوصه لاحتمال طهارة الكر، فيطهر البدن بإصابته. نعم: يحصل له العلم الإجمالى بنجاسة بدنه إما فى هذا الحال أو حال إصابة الماء الأول، كما يحصل له العلم الإجمالى بطهارته فى إحدى الحالتين، فيكون من موارد الشك فى المتقدم و المتأخر من الحادثين، و لا يجرى فيهما الاستصحاب على مسلكه «قده» للجهل بتأريخهما، بل المرجع حينئذ قاعدة الطهارة، هذا بالنسبة إلى الطهارة الخبيثة، و أما الطهارة الحديثة فقد عرفت الجزم بحصولها، فمشروعية التيمم فى هذا الفرض تكون على خلاف القاعدة،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٠

.....

إلا أنه قد عرفت اختصاص النص بالمائين القليلين.

أقول: يرد عليه أولاً: أن حصول العلم بنجاسة البدن فى تأريخ معلوم لا- يختص بالقليين، بل يحصل ذلك حتى فيما إذا كان الثانى كرا، لأنه حال ملاقاته جزء من بدنه للماء الثانى يحصل له العلم بنجاسة بدنه فى هذا التأريخ بعينه، لحصول العلم الإجمالى فى هذا الحال إما بنجاسة العضو المغسول بالثانى- على تقدير أن يكون هو النجس- أو نجاسة الأعضاء غير المغسولة بملاقاة الأول- لو كان النجس هو الأول- و يحصل له هذا العلم الإجمالى حتى فيما إذا كان الماء الثانى كثيراً، و دخل فيه على نحو الارتماس، إذ لا يحيط الماء بتمام البدن فى آن عقلى، بل لا بد من تدرج الزمان فى حصول الإحاطة، فإذا رمس أول جزء من بدنه كرجله- مثلاً- فى الماء يحصل له العلم الإجمالى بنجاسة بعض أعضاء بدنه فى هذا الزمان، اما يده أو رجله، فإذا استمر فى الغسل الى تمام الأعضاء يشك فى بقاء هذه النجاسة المعلومة بالإجمال، و المعلومة التأريخ من جهة احتمال ارتفاعها بالماء الثانى لو كان طاهراً واقعا، و مقتضى الاستصحاب بقاءها.

فلو فرضنا جريان استصحاب النجاسة المعلومة التأريخ فى هذا الباب من دون معارض لم يفرق الحال فيه بين القليلين و غيرهما فى كون التيمم على طبق القاعدة مطلقاً من جهة الابتلاء بنجاسة البدن بمقتضى الاستصحاب.

و ثانيا: إن هذا التفصيل إنما يتم على مسلكه «قده» من عدم جريان الاستصحاب في مجهول التاريخ حيث أنه يجري استصحاب النجاسة في فرض قلّة المائين من دون معارض، و أما على ما هو الصحيح من جريانه فيه- كما قررناه في محله- فيعارضه استصحاب الطهارة المعلوم تحققها، إما قبل الغسل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤١

.....

بالماء الثاني أو بعده، و بعد التسايط يرجع الى قاعدة الطهارة، فلا يفرق الحال بين ما إذا كان الماء ان قليلين، أو كان الثاني كثيرا في كون التيمم على خلاف القاعدة فيهما، لإثبات الطهارة الخبيثة بقاعدة الطهارة بعد تعارض الاستصحابين، هذا. و لكن الصحيح أن يقال: انه لا- مجال لجريان قاعدة الطهارة في شيء من الفروض، فإنها و إن كانت جارية في نفسها لتعارض الاستصحابين- كما هو الصحيح- إلا أن العلم الإجمالي بنجاسة أحد العضوين بعد غسله، أو العضو الآخر قبل غسله مانع عن الرجوع الى قاعدة الطهارة، لما ذكرناه آنفا من أنه بعد غسل بعض الأعضاء بالماء الثاني- سواء كان قليلا أو كثيرا- يحصل له العلم الإجمالي إما بنجاسة العضو المغسول بالماء الثاني، أو الأعضاء التي لم تغسل به بعد، و معه لا مجال للرجوع إلى قاعدة الطهارة- سواء في فرض قلّة المائين أو كثرة الثاني- فإذن لا يمكن إحراز الطهارة الخبيثة في شيء من صورتين- الثانية و الثالثة- فتكون مشروعية التيمم فيهما على طبق القاعدة فلا موجب للاقتصار على مورد النص- أي فرض قلّة المائين- بل يتعدى الى ما إذا كان الثاني كثيرا.

هل وجوب التيمم تعييني أو تخيري؟ و أما (المقام الثاني): ففي ان وجوب التيمم مع التمكن من الاحتياط بالوضوء بالمائين المشتبهين على الكيفية المتقدمة في الصورة الأولى هل هو تعييني أو تخيري؟ ربما يقال بالأول جمودا على ظهور الأمر الوارد في النص في الوجوب التعيني، و لكن الصحيح هو الثاني، لأن الأمر و ان كان في نفسه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٢

.....

ظاهرا في ذلك إلا انه لما كان واقعا موقع توهم الحظر يصرف عن ظهوره في التعيين الى التخير، لأنه لو انحصر الماء عند المكلف في المائين المشتبهين ربما يحتمل أن تكون وظيفته المنحصرة هي تحصيل الطهارة المائية مهما أمكن، و لو على الكيفية المتقدمة في الصورة الأولى، لصدق أنه واجد للماء الطاهر حقيقة و معه لا يشرع في حقه التيمم، و هذا الاحتمال صار منشأ للسؤال عن الوظيفة في هذا الحال، فالأمر الواقع في الجواب لا يدل إلا على مجرد الجواز و مشروعية التيمم، فينتج التخير بينه، و بين الطهارة المائية. و لعل حكمه الترخيص في التيمم مع التمكن من الطهارة المائية بهذه الصورة دفع ابتلاء المتوضئ بالنجاسة في بدنه، فرخص الشارع في ترك ماله البدل الى ما ليس له البدل.

بل لنا القول بأن الحكم بالتخير في هذا الحال حكم على القاعدة من دون حاجة الى نص خاص، و ذلك لما أشرنا إليه في طي كلماتنا من أن الوضوء بالمائين المشتبهين لا- يخلو عن الحرج- غالبا- و معه يرتفع الوجوب، إذ غاية ما دل على نفيه إنما هي نفي الإلزام به، لأنه الموافق للامتنان لا نفي المشروعية. نعم: لا بد في ذلك من مراعاة الحرج الشخصي، لا النوعي لدوران الحكم مدار الأول، دون الثاني.

بقي أمران:

(الأول): إن التخير بين التيمم، و الطهارة المائية هل يؤدي الى التناقض بدعوى: أن التيمم حكم فاقد الماء، و الطهارة المائية حكم للواجد فكيف يجتمعان في شخص واحد؟ فجوازهما لشخص واحد أشبه بالتناقض إذ لا يعقل أن يكون شخص واحد واجدا للماء و

غير واجد له، و بذلك

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٣

.....

أشكل شيخنا الأستاذ «قده» في بعض تعاليقه على المتن [١] حيث حكم المصنف «قده» بالتخيير بين الطهارتين، لحكمه بصفة الوضوء الحرجي، إذا تحمل الضرر من ألم البرد، ونحوه، وإن كان يجوز معه التيمم، وقال مستشكلا عليه: «لا يبعد القطع بعدم التخيير بين الطهارة المائية و الترابية».

و الجواب عن هذه الشبهة هو ان تشريع الأحكام بيد الشارع المقدس و أى مبعده عقلي أو شرعي فى أن يكون تكليف نوع خاص من الواجدين للماء التخيير بين الوضوء و التيمم، لما فى تعيين الوضوء من نوع مشقة و حرج أو غير ذلك مما يمكن أن يدعو الشارع الى الترخيص فى التيمم و لو مع وجدان الماء، فلا مانع من الالتزام بالتخيير بعد مساعدة الدليل، كما فى المقام و غيره.

(الثانى): هل يجوز الاحتياط بالمائين المشتبهين عند وجود ماء معلوم الطهارة، أو يتعين عليه الوضوء بالماء الطاهر؟ يبتنى ذلك على القول بجواز الامتثال الإجمالى مع التمكن من الامتثال التفصيلي و عدمه، و قد حققنا فى محله جوازه، لعدم تنافيه مع ما يعتبر فى صحة العبادة من قصد القرية، فالامتثالان فى عرض واحد، و يأتى ذلك فى المسألة العاشرة.

هل تجب إراقة المائين قبل التيمم؟ و أما (المقام الثالث): ففى أن الأمر بإراقة المائين المشتبهين - الوارد فى النص - هل هو للوجوب التعبدى، أو الشرطى، أو أنه إرشاد محض؟

احتمالات ثلاثة أما (الأول) فللجمود على ظاهر النص، و أما (الثانى)

[١] كما فى (مسألة ١٨) من فصل التيمم، و فى الأمر الخامس من مسوغاته.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٤

و هل يجب إراقتهمأ أولا الأحوط ذلك، و ان كان الأقوى العدم (١)

فلصدق الواجد على من يكون عنده الماء ان المشتبهان، لوجود الماء الطاهر فى البين، فلا يكون فاقد الماء، إلا بعد إراقتهمأ فتكون الإراقة شرطا فى صحة التيمم و أما (الثالث) فلسقوط المائين عن الانتفاعات المرغوبة، إذ بعد العلم الإجمالى بنجاسة أحدهما لا يجوز استعمالهما فيما يشترط فيه الطهارة من الأكل، و الشرب، و نحوهما، و لا يمكن استعمالهما فى رفع الحدث للصلاة، إلا على الكيفية المذكورة فى الصورة الاولى، و استعمالهما و لو كذلك توجب ابتلاء المصلى بالنجاسة فى ثيابه و سائر أعضاء بدنه، لترشح ماء الوضوء على أطراف الثياب، و البدن - غالبا - و معه لا يمكن الدخول فى الصلاة، للعلم بنجاسة أطراف ثيابه و بدنه، لملاقاتها لطرفى العلم الإجمالى، و التحفظ عن ذلك لا يخلو عن مشقة نوعية، فعليه يكون وجود مثل هذين المائين كعدمهما، لفقد المنافع المقصودة بهما إلا - النادرة، كالرش، و نحوه. الظاهر هو الاحتمال الأخير بقرينه ما ذكر، فالأقوى عدم وجوب إراقتهمأ و صحة التيمم مع وجودهما، و إن كان الأحوط الإراقة.

(١) لأن الأمر بالإراقة الوارد فى النص إرشاد إلى سقوطهما عن الانتفاع، دون الوجوب الشرطى، أو التعبدى، كما تقدم آنفا فى المقام الثالث، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٥

[مسألة ٨] إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر

(مسألة ٨) إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر، فإريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهارة [١] و هذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين، و أريق أحدهما فإنه يجب الاجتناب عن الباقي، و الفرق ان الشبهة في هذه الصورة بالنسبة إلى الباقي بدوية، بخلاف الصورة الثانية، فإن الماء الباقي كان طرفا للشبهة من الأول، و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب (١)

حكم إراقه أحد المائين المعلوم نجاسة أحدهما

(١) يعتبر في تنجيز العلم الإجمالي أن يكون المعلوم بالإجمال ذا أثر على كل تقدير، أي سواء كان المعلوم بالإجمال منطبقا على هذا الطرف، أو ذاك، فلو فرض عدم ترتب الأثر على بعض أطرافه لم يكن العلم الإجمالي منجزا حينئذ، و تكون الشبهة بالنسبة إلى الطرف الآخر بدوية، و عليه لو علم تفصيلا بنجاسة أحد الإنائين معينا، و بطهارة الآخر كذلك، ثم أريق أحدهما، و لم يعلم أنه أيهما لظلمة و نحوها بحيث لا يميز الباقي عن المراق حكم على الباقي بالطهارة بمقتضى الأصل، لحدوث العلم الإجمالي بنجاسة أحدهما بعد الإراقه، و لا أثر للمعلوم بالإجمال على تقدير انطباقه على الإناء المراق لانعدامه على الفرض.

نعم: إذا كان له ملاق قبل إراقته، فحصل العلم الإجمالي بنجاسة أحدهما لم يحكم بطهارة الباقي، لحصول علم إجمالي آخر بنجاسة الملاقى - بالكسر - أو الباقي، و يكون المعلوم بالإجمال ذا أثر على كل تقدير، إذ لو كان النجس هو المراق كان أثره نجاسة الملاقى بالفعل، فالأصل في الإناء

[١] و في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «فالباقي محكوم بالطهارة»: (هذا إذا لم يكن للماء المراق ملاق له أثر شرعى، و إلا لم يحكم بطهارة الباقي).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٦

[مسألة ٩] إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمرو

(مسألة ٩) إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمرو، و المفروض أنه مأذون من قبل زيد - فقط - في التصرف في ماله لا يجوز له استعماله، و كذا إذا علم أنه لزيد - مثلا - لكن لا يعلم أنه مأذون من قبله أو من قبل عمرو (١).

الباقي يكون معارضا بالأصل في ملاقى الإناء التالف، فيجب الاجتناب عن كليهما، هذا كله فيما إذا حصل العلم الإجمالي بعد الإراقه. و أما إذا علم إجمالا بنجاسة أحد الإنائين أولا، ثم أريق أحدهما بعد ذلك فيجب الاجتناب عن الباقي لحدوث العلم الإجمالي في زمان كان الأثر ثابتا في المراق قبل إراقته، فيكون الأصل فيه في الزمان السابق معارضا بالأصل في الباقي في الزمان اللاحق، و العلم المزبور باق حتى بعد إراقه أحدهما و يدور التنجيز مداره حدوثا و بقاء.

العلم الإجمالي بالإذن في التصرف

(١) الشك في إذن المالك قد يكون من ناحية عدم المعرفة بالمالك، و أخرى من ناحية عدم العلم باذنه، و مقتضى الأصل عدمه في كلا-الفرضين فيرجع الى عموم ما دل على حرمة التصرف في مال الغير، لأن الخارج إنما هو صورة إذن المالك، و مع الشك في تحققه يجرى استصحاب عدمه، و العلم الإجمالي بأن المالك هو الآذن أو غيره - كما في المثال الأول في المتن - أو أن الآذن هو

المالك أو غيره- كما في المثال الثاني- لا يجدى شيئاً لأن المعتبر في حل التصرف في مال الغير أمران- الاذن و الملكية- فإحراز أحدهما دون الآخر لا- أثر له، فلا- أثر لإحراز الإذن دون الملكية- كما في الأول- أو إحراز الملكية دون الاذن- كما في الثاني- و استحباب عدم ملكية غير الآذن لا
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٧

[مسألة ١٠] في المائين المشتهين إذا توضأ بأحدهما، أو اغتسل

(مسألة ١٠) في المائين المشتهين إذا توضأ بأحدهما، أو اغتسل، و غسل بدنه من الآخر ثم توضأ به، أو اغتسل صح وضوءه، أو غسله على الأقوى [١] (١) لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهارة، و مع الانحصار الأحوط ضم التيمم أيضاً.

يثبت ملكية الآذن، كما أن استحباب عدم إذن غير المالك لا يثبت إذن المالك، إلا على القول بالأصل المثبت فيهما. و العلم بتحقيق الاذن في الجملة مردداً بين كونه من المالك أو غيره لا يمنع عن استحباب عدم اذن المالك بخصوصه بعد ترتب الأثر على الثاني دون الأول، و هل المقام إلا نظير استحباب حياة زيد مع العلم بموت شخص مردد بينه و بين عمرو؟! إذ لا إشكال في ترتب آثار حياته من جواز تقليده، و حرمة تزويج زوجته، الى غير ذلك من الآثار الشرعية.

كيفية التطهير عن الحدث بالإنائين المشتهين

(١) كما تقدم في ذيل المسألة السابعة في الصورة الاولى من الصور الثلاث التي ذكرناها هناك فراجع. ثم ان ظاهر المصنف «قده» في تلك المسألة هو تعيين التيمم، و صريح كلامه هنا هو جواز التوضؤ أيضاً، و قد ذكرنا أن الصحيح هو التخيير في الصورة الأولى- فقط- و تعيين التيمم في الصورتين الأخيرتين، و لا فرق فيما

[١] و في تعليقه (دام ظله) على قوله «على الأقوى»: (نعم الأمر كذلك الا انه لا تصح الصلاة عندئذ للعلم الإجمالي بنجاسة بدنه، بملاقاة الماء الأول أو الثاني، و ان كان الثاني كرا على ما بيناه في محله، و حينئذ فلا بد من غسل تمام المحتملات حتى يحكم بصحة الصلاة، و بذلك يظهر الحال في صورة الانحصار).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٨

[مسألة ١١] إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما، أو اغتسل

(مسألة ١١) إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما، أو اغتسل، و بعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجسا، و لا يدري أنه هو الذي توضأ به، أو غيره ففي صحة وضوءه، أو غسله إشكال، إذ جريان قاعدة الفراغ هنا محل اشكال [١] (١).

ذكرناه بين وجود ماء آخر، و عدمه بناء على أن الامتثال الإجمالي في عرض الامتثال التفصيلي، لا في طوله.

العلم الإجمالي بنجاسة أحد الإنائين بعد الاستعمال

(١) منشأ احتمال اعتبار الالتفات حين العمل في جريان قاعدة الفراغ و عدمه، إذ على الأول لا تجرى القاعدة في مفروض المسألة، لحصول العلم الإجمالي بعد العمل، و أما حينه فكان غافلا- عن النجاسة، بخلافه على الثاني فإنه يحكم بالصحة متمسكا بالقاعدة

المذكورة.

و الصحيح - كما فصلنا في محله - هو الأول، إذ لا دليل على ثبوت هذه القاعدة فيما لو احتتمل التمامية لمجرد الصدفة مع فرض الغفلة حين العمل عن الخصوصيات المعتبرة فيه، كما إذا توضأ، أو اغتسل، و كان في يده خاتم ثم شك بعد الفراغ في وصول الماء تحته - صدفة - مع العلم بعدم تحريكه حين العمل للغفلة عن كونه في يده.

و ذلك لوجهين (أحدهما): أن الظاهر أن هذه القاعدة ليست تعبدية محضة، بل هي قاعدة ارتكازية أمضاها الشارع، و لا تكون ثابتة إلا في

[١] في تعليقه (دام ظله): «و الأظهر بطلان الوضوء فيما إذا كان الطرف الآخر، أو ملاقيه باقيا، و الا فالوضوء محكوم بالصحة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٩

.....

صورة الالتفات أو احتمالها. بيان ذلك: أن كل عاقل لو احتتمل فساد عمله المركب بعد أن فرغ منه فلا يخلو الحال من استناد هذا الاحتمال إما الى احتمال ترك جزء، أو شرط عمدا، أو احتمال تركهما غفلة، و قد جرى بناء العقلاء على عدم الاعتناء بشيء من الاحتمالين، أما الأول فلكونه نقضا للغرض، لأن المفروض أنه أراد إتيان العمل إما امتثالا لأمر المولى، و تفرغا لذمته - كما لو كان العمل مأمورا به - أو لغرض شخصي دعاه الى العمل و إلا فلم يشرع في العمل من الأول، و أما الثاني فلأصالة عدم الغفلة بمعنى ثبوت بنائهم على استمرار الالتفات الى آخر العمل، و من هنا قلنا بثبوت هذه القاعدة حتى في صورة احتمال الالتفات، لاستقرار بنائهم على عدم الغفلة من الأول، أو في الأثناء، فعليه لا - بد في إجراءاتها من إحراز الالتفات أو احتمالها، و أما إذا علم بالغفلة فلا يستند احتمال الصحة إلا إلى مجرد الصدفة، و لا ارتكاز منهم على وجود الشيء بمجرد احتمالها من دون توسيط اختيار الفاعل، و منصرف الروايات الواردة في الباب أنها إمضاء لهذه القاعدة العقلية، و إنما وقع السؤال في جملة منها عن حكم ذلك توهما لردع الشارع بتخيل تأسيسه أصلا في قباهم، فلا يكشف عن عدم هذا الارتكاز.

(الوجه الثاني): أن التعليل الوارد في بعض روايات الباب بالأذكريه حين العمل، أو بالأقربيه إلى الواقع حينه قرينه على عدم شمول القاعدة لموارد الغفلة، و احتمال وجود المشكوك صدفة، و إلا فكيف يجتمع الذكر مع الغفلة، و الأقربيه إلى الواقع مع بعد الغافل عنه.

و ذلك كما في موثقة بكير بن أعين «١» قال: «قلت له: الرجل يشك

(١) الوسائل ج ١ ص ٣٣١ الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٠

.....

بعد ما يتوضأ؟ قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك».

و صحيحة محمد بن مسلم «١» عن أبي عبد الله عليه السلام إنه قال: «إذا شك الرجل بعد ما صلى، فلم يدرأ ثلاثا صلى أم أربعا، و كان يقينه حين انصرف أنه كان قد أتم لم يعد الصلاة، و كان حين انصرف أقرب الى الحق منه بعد ذلك».

إذ هما تدلان على أن الملحوظ إنما هو رعاية الواقع، و القرب اليه حين العمل لا مجرد التعبد بالبناء على إتيان المشكوك، و لا يتم

ذلك إلا مع فرض الالتفات حين العمل أو احتمالاه دون الغفلة، و عليه لو سلم وجود إطلاق في بعض روايات الباب، و عدم انصرافها إلى صورة الالتفات كان حملها على المقيدات طريق الجمع، إذ لا موجب لصرف القرينة المذكورة إلى الحكمة بعد ظهورها في العلية التي يدور مدارها الحكم.

و أما حسنة حسين بن أبي العلاء (٢) التي قد يتوهم ظهورها في جواز المضى و لو مع النسيان. و هي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا اغتسلت؟ قال: حوله من مكانه، و قال: في الوضوء تدره فان نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا أمرك أن تعيد الصلاة».

فهي أجيبه عن المقام رأساً، لأنها في مقام بيان حكم تعبدى من حيث تحويل الخاتم عن مكانه في الغسل، و إدارته في الوضوء، و لو لا العلم الخارجى لقلنا بوجوبهما في ظرف الالتفات تعبداء، و ليست في مقام بيان عدم الاعتناء باحتمال عدم وصول الماء الى تحت الخاتم من جهة النسيان، و إلا فلا

(١) الوسائل ج ٥ ص ٣٤٣ الباب ٢٧ من أبواب الخل في الصلاة، الحديث ٣.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٣٢٩ الباب ٤١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥١

و أما إذا علم بنجاسة أحدهما المعين، و طهارة الآخر فتوضأ، و بعد الفراغ شك في أنه توضأ من الطاهر أو من النجس، فالظاهر صحة وضوئه، لقاعدة الفراغ (١) نعم لو علم أنه كان حين التوضؤ غافلاً عن نجاسة أحدهما يشكل جريانها.

[مسألة ١٢] إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصية لا يحكم عليه بالضمان

(مسألة ١٢) إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصية لا يحكم عليه بالضمان (٢) إلا بعد تبين أن المستعمل هو المغصوب.

وجه للتفصيل بين الوضوء و الغسل، بإدارة الخاتم في الأول، و التحويل في الثانى، إذ في كليهما يجوز إيصال الماء تحت الخاتم على نحو واحد، و عليه لا بد من حمل الرواية على الاستحباب.

(١) لأن المفروض تحقق الالتفات إلى نجاسة أحدهما المعين حين العمل، و إنما وقع الشك بعد الفراغ. نعم لو فرض العلم بالغفلة عن النجاسة حين الوضوء لم تجر القاعدة، كما ذكرنا آنفاً.

هل يحكم بضمان المشتبه بالغصب

(٢) لأصالة عدم الضمان، لعدم إحراز موضوعه- و هو إتلاف مال الغير- لاحتمال أن يكون التالف مال نفسه. توضيح المقام على وجه الإجمال:

هو أنه يعتبر في تنجيز العلم الإجمالى أن يكون المعلوم بالإجمال حكماً فعلياً، أو تمام الموضوع للحكم الفعلى، و أما إذا لم يكن هذا، و لا ذاك، بل كان جزء الموضوع فلا يترتب عليه التنجيز، لعدم فعليه الحكم إلا بفعليه تمام موضوعه.

كما هو الحال في العلم التفصيلى، فإنه لا يترتب عليه التنجيز إلا بتعلقه بالحكم الفعلى، أو بموضوعه التام، فلو علم بنجاسة شىء، و شك في الملاقاة، أو علم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٢

بالملاقاة، و شك في نجاسة الملقى - بالفتح - لم يحكم بنجاسة ما لاقاه، لتركب موضوعها من أمرين النجاسة، و الملاقاة، و لم يحرز كلاهما.

و كذا الحال في العلم الإجمالي، و أمثلتها كثيرة:

(منها) ما لو علم إجمالاً - بأن أحد الميتين ميت الآدمي دون الآخر، فإنه لا يجب الغسل بمس أحدهما، للشك في تحقق موضوعه، لتركبه من جزئين المس، و كون الممسوس آدمياً، و الجزء الأول و ان كان متحققاً، إلا - أن الجزء الآخر مشكوك فيه، لاحتمال أن يكون الممسوس غير ميت الآدمي، فلا - أثر للعلم الإجمالي المذكور بالنسبة إلى وجوب غسل المس عند مس أحد الميتين. نعم: يترتب عليه التنجيز بالإضافة إلى الآثار التي يكون ميت الآدمي تمام الموضوع لها، كوجوب الغسل، و الكفن، و الدفن و نحوهما.

(منها) ملاقى أطراف الشبهة المحصورة، فإنه لا يحكم بنجاسته، لعدم إحراز تمام موضوعها.

(منها) ما ذكره في المتن من إتلاف أحد المشتبهين بغصبيته، فإنه لا يوجب الحكم بضمان المتلف، لتركب موضوعه من أمرين - مال الغير و إتلافه أو الاستيلاء عليه بغير إذنه - و هذا لم يحرز بتمامه عند إتلاف بعض أطراف العلم الإجمالي، لأن أحد جزئي الموضوع - و هو الإتلاف - و إن كان محرزا بالوجدان، إلا أنه لم يعلم كون التالف للغير، لاحتمال أن يكون ملك نفسه، و مع الشك يكون مقتضى الأصل عدمه. نعم: يترتب عليه التنجيز بالإضافة إلى حرمة التصرف في المشتبهين، للعلم بتحقيق تمام موضوعها - و هو الغصب - في البين، كما أنه لو أتلّفهما معا يحكم عليه بالضمان، لعين الوجه. و هكذا لو تبين بعد الإتلاف أن المستعمل هو المغصوب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٣

.....

ثم انه ربما يقال بالتفصيل بين ما إذا كان العلم الإجمالي بغصبيته أحد المشتبهين قبل استعمال أحدهما، و بين ما إذا كان بعده، فيحكم بعدم الضمان في الأول، دون الثاني. بدعوى: أنه لو كان العلم الإجمالي قبل الاستعمال يجرى استصحاب عدم ضمان التالف بلا معارض، لتساقط أصالة الإباحة في الطرفين بالمعارضة، فلا يحكم بالضمان في هذه الصورة. و أما لو كان العلم الإجمالي بعد الاستعمال كان استصحاب عدم ضمان التالف معارضا بأصالة الإباحة في الباقي، إذ لا أثر للتالف حينئذ بالنسبة إلى حرمة التصرف، بل أثره الضمان فقط، فيكون الأصل فيه معارضا بأصالة الإباحة في الباقي. و ان شئت فقل: إنه يتولد من العلم الإجمالي بغصبيته أحدهما بعد التصرف علم إجمالي بضمان التالف لو كان هو المغصوب، أو حرمة التصرف في الباقي لو كان هو المغصوب، فيكون الأصل في كل منهما معارضا بالأصل في الآخر، و بعد التساقط يجب الخروج عن عهده ضمان التالف، و يحرم التصرف في الباقي.

فيكون المقام نظير ملاقى أطراف الشبهة المحصورة، حيث أنه لا يجب الاجتناب عن الملاقى لو حصل العلم الإجمالي بنجاسة أحد الطرفين قبل الملاقاة، لجريان الأصل فيه بلا معارض، و هذا بخلاف ما لو حصل بعد الملاقاة، فإنه يتعارض الأصل في المتلاقيين مع الأصل في الطرف الآخر، فيجب الاجتناب عن الملاقى أيضا كما تقدم في المسألة السادسة.

أقول: لو كان الأصل الجارى في الباقي من الأصول النافية للتكليف - كأصالة الحل - تم ما ذكر، لمخالفة كلا الأصلين حينئذ للمعلوم بالإجمال، فيسقطان بالمعارضة، و أما إذا كان الأصل فيه مثبتا للتكليف فيجرى الأصل النافى في التالف بلا معارض، و يسقط العلم الإجمالي عن التأثير، و الأصل في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٤

.....

الأموال المتعارفة التي بأيدي الناس، إلا في بعض الفروض النادرة يقتضى الحرمة لأن الشك في حليتها مسبب عن الشك في السبب الناقل - من شراء، أو هبة أو إرث و نحو ذلك- و مقتضى الأصل عدمه، كما أن مقتضى الأصل عدم إذن المالك لو علم ببقائه على ملك الغير، و شك في اذنه. و عليه لا- مجال للرجوع إلى أصالة الحل في الباقي، لحكومة الأصل المزبور عليه، و هو يقتضى حرمة التصرف فيه- كما عرفت- فيجوز أصالة عدم الضمان في التالف من دون معارض، لأن الأصل في الباقي موافق للمعلوم بالإجمال، لا أنه مخالف له.

و هذا مبنى على ما حققناه في الأصول من أن وجوب الموافقة القطعية للعلم الإجمالي إنما يستند الى تعارض الأصول في الأطراف، لا إلى نفس العلم الإجمالي، و لا- تعارض إلا- إذا كان الأصل في الطرفين مخالفا للمعلوم بالإجمال بحيث يلزم من جريانها المخالفة العملية، فلو كان الأصل في أحد الطرفين موافقا للمعلوم بالإجمال- أى مثبتا للتكليف- فلا- مانع من الرجوع الى الأصل النافي في الطرف الآخر، و به يسقط العلم الإجمالي عن التأثير، و من هنا لو علم إجمالا بقضاء صلاة الصبح، أو عدم الإتيان بالظهرين فلا مانع من الرجوع الى قاعدة الحيلولة النافية لوجوب قضاء الصبح، لأن الأصل في الظهرين مع بقاء وقتها يقتضى الاشتغال، كما أنه لو علم بنجاسة أحد الإناءين كان أحدهما مستصحب النجاسة فلا مانع من جريان قاعدة الطهارة في الآخر.

و كذلك المقام، لأن الأصل في الباقي يقتضى الحرمة، فيجوز أصالة عدم الضمان في التالف بلا معارض، و لو كان العلم الإجمالي بعد الاستعمال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٥

.....

نعم: لو كان طرف المشتبهين بالغصية من المباحات الأصلية بأن علم إجمالا أن أحدهما غضب، و الآخر مباح أصلي كان الأصل في الباقي أيضا نافيا للتكليف، لأن الأصل فيه حينئذ أصالة الحل، لأن المفروض عدم سبق ملك الغير كى يجرى فيه أصالة عدم السبب الناقل، أو عدم إذن المالك، فاذن لا يمكن الرجوع الى أصالة عدم ضمان التالف، لمعارضته بأصالة الحل في الباقي، فيتجز المعلوم بالإجمال، و يحكم بضمنان التالف، إلا أن هذا من الفروض النادرة- كما أشرنا- لأن الغالب في الأموال المتعارفة التي بأيدي الناس هو سبق ملك الغير، و الأصل فيها يقتضى الحرمة- كما عرفت.

و مما ذكرنا ظهر أن قياس المقام على ملاقى أطراف الشبهة مع الفارق لأن الأصلين فيها في الطرفين نافيان للتكليف، فلو تأخر العلم عن الملاقاة تنجز المعلوم بالإجمال، و هذا بخلاف المقام، لأن الأصل مثبت للتكليف في أحد الطرفين، دون الآخر، و معه لا تنجز للعلم الإجمالي بالنسبة إلى الموافقة القطعية، فالتفصيل المذكور لا وجه له.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٦

.....

فصل فى الأسفار:

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٢٥٦

معنى السؤر، سؤر نجس العين، سؤر ما لا- يؤكل لحمه، سؤر المسوخ، سؤر الجلال، سؤر المؤمن، سؤر الهرة، سؤر مكروه اللحم، سؤر

الحائض، سُور المتهم بالنجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٧

[فصل في الأستار سُور نجس العين كالكلب، و الخنزير، و الكافر]

فصل سُور (١) نجس العين كالكلب، و الخنزير، و الكافر [١]

فصل في الأستار معنى السُور

(١) و هو في اصطلاح الفقهاء مطلق ما باشره جسم حيوان، سواء أ كان ماء أم غيره، و سواء باشره بالفم، أم بغيره من أعضاء بدنه. و قيل إنه في اصطلاحهم ماء قليل لاقى جسم حيوان، و الصحيح هو الأول، إذ لا وجه للاختصاص بالماء القليل بعد مساعدة اللغوة [٢] على إرادة مطلق ما باشره جسم الحيوان، و دلالة الروايات الواردة في حكم الأستار على التعميم، فإنه

[١] في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «و الكافر»: (على الأحوط في الكتابي).

[٢] عن (القاموس): ان السُور الفضلة، و البقية من كل شيء. و كذا عن بعض آخرين. و في (أقرب الموارد) السُور بالضم البقية، و هو في الأصل بقية الماء يبقيا الشارب في الإناء، أو الحوض، ثم أستعير لبقية الطعام، و غيره، كقوله: يا واردا سُور عيش كله كدر. إلخ فما عن بعض اللغويين من تفسيره ببقية الشرب لعله من باب التفسير بما كان استعماله فيه أكثر من باقى الأفراد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٨

نجس (١)

قد أطلق لفظ السُور في بعضها [١] على بقية طعام الحيوان، و في بعضها [٢] على الماء الذى باشره جسم الإنسان - كالحائض و الجنب - على أنه لا ميز للماء القليل عن بقية ما باشره جسم الحيوان من حيث الحكم بنجاسته و عدمه، و لعل منشأ توهم الاختصاص ذكرهم لحكم الأستار في باب المياه.

سُور نجس العين

(١) لملاقاته مع النجس، و في بعض الروايات «١» تعليل النهى عن سُور الكلب بأنه رجس نجس، و لا بد من فرض السُور مما ينفعل بالملاقاة فإن كان ماء فلا بد فيه من فرض القلة، و القول بعدم انفعاله ضعيف - كما تقدم - و إن كان جسماً جامداً فلا بد من كونه مع الرطوبة، و إن كان مائعا

[١] كصحيحه زرارة عن ابى عبد الله - ع - قال: «في كتاب على - ع - ان الهر سبع، و لا بأس بسُوره، و إنى لأستحي من الله ان ادع طعاماً لأن الهر أكل منه» (الوسائل ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث ٢).

و رواية حسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن آباءه عليهم السلام (في حديث المناهى) ان النبى - ص - نهى عن أكل سُور الفأر (الوسائل ج ١ ص ١٧٢ الباب ٩ من أبواب الأستار، الحديث ٧) مجهولة بشعيب بن واقد.

[٢] كرواية العيص بن قاسم قال: «سألت أبا عبد الله - ع - عن سُور الحائض؟ فقال: الا توضحاً منه، و توضحاً من سُور الجنب إذا كانت مأمونه، ثم تغسل يديها قبل ان تدخلها في الإناء.» (الوسائل ج ١ ص ١٦٨ الباب ٧ من أبواب الأستار، الحديث ١). يمكن المناقشة في سندها ب «محمد بن إسماعيل النيسابورى البندقى أو بندفر» لأنه لم يرد تصريح بوثاقته غير انه من مشايخ الكلينى.

(١) كصحيحه الفضل (الوسائل ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٤).

و رواية معاوية بن شريح في (الباب المتقدم، الحديث ٦).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٩

و سؤر طاهر العين طاهر، و إن كان حرام اللحم (١)

آخر - كالمضاف - فلا - يشترط فيه شيء منهما. ثم انه لا - كلام في نجاسة الكلب، و الخنزير، و أما الكافر فالقدر المتيقن منه هو المشرك، و منكرو الصانع، و أما الكتابي فوقع الكلام بين الأعلام في نجاسته، و طهارته، و على القول بالنجاسة فهو ملحق بالمشرك في هذا الحكم، و سيأتي البحث عن ذلك في النجاسات إن شاء الله تعالى، و يلحق بالكافر بعض أصناف المسلمين ممن حكم بنجاسته، كالنواصب، و الغلاة.

سؤر الحيوان الطاهر، و سؤر ما لا يؤكل لحمه

(١) المشهور بين الأصحاب طهارة سؤر كل حيوان طاهر العين، و جواز استعماله في الأكل، و الشرب، و غيرهما، من دون فرق بين مأكول اللحم و غيره، بل عن بعض دعوى الإجماع على ذلك، و يكفي فيه عدم مقتضى للنجاسة، إذ ملاقاته الطاهر لا توجب نجاسة، كما أن مقتضى الأصل جواز استعماله، و لو كان ذو السؤر مما يحرم أكله.

و هناك قولان آخران (أحدهما) ما عن الشيخ في المبسوط من عدم جواز استعمال سؤر ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الأنسي، إلا الآدمي، و الطير، و ما لا يمكن التحرز منه، كالهرة، و الفأرة، و الحية، و جواز استعمال سؤر الطاهر من الحيوان الوحشي طيرا كان أو غيره (ثانيهما) ما عن الحلبي في السرائر من القول بنجاسة سؤر ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحضر عدا ما استثني في كلام الشيخ «قده» و القول الأخير بظاهره لا يخلو عن غرابية، إذ كيف تكون ملاقاته الطاهر موجبة للنجاسة، إلا أن يؤل بإرادة حرمة الاستعمال. و كيف كان فعن الشيخ في الاستبصار الاستدلال على ذلك بمفهوم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٠

.....

موثقة عمار «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عما تشرب منه الحمامة؟ فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره، و اشرب، و عن ماء شرب منه باز، أو صقر، أو عقاب؟ فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى في منقاره دما.»

و مثلها صحيحه عبد الله بن سنان «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس أن يتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه.»

لان مفهومهما أن ما لا يؤكل لحمه لا يجوز التوضؤ بسؤره، و لا يشرب منه، و إلا لم يعلق الحكم بالإباحة على حلية لحم ذى السؤر. و الظاهر أنه لا قصور في دلالة الروايتين - في نفسهما - على إناطة حلية السؤر على حلية لحم ذى السؤر، إما من جهة كونهما في مقام التحديد و إعطاء الضابط الكلي لما يجوز استعمال سؤره من الحيوانات، و إما من جهة مفهوم الوصف على ما قربناه أخيرا في بحث الأصول، إذ لا ينبغي الإشكال في دلالة الوصف على دخله في ترتب الحكم، و إلا كان ذكره لغوا، لو لم تكن هناك نكتة أخرى في ذكره تدل عليه الكلام، فعليه يدل الوصف على الانتفاء عند الانتفاء لا محالة. نعم: لا دلالة له على انحصار العلة فيه بحيث لو قام هناك دليل آخر على ثبوت الحكم بعنوان آخر كان معارضا لهذا المفهوم، و من هنا يظهر أن السؤال الثاني الوارد في الموثقة عن بعض الطيور المحرم أكله - كالباز و الصقر و العقاب - لا - ينافي ما ذكرناه من ثبوت المفهوم للوصف، لاین المراد دلالته على عليه

الوصف للحكم، لا على انحصار العلة فيه، فعليه يمكن أن

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦٦ الباب ٤ من أبواب الأستار، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأستار، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦١

.....

يكون لحلية السور سببان أحدهما حلية لحم الستار، والثاني كونه طائراً، والنسبة بينهما العموم من وجه، فظهر أنه لا معارضة بين جوابي الإمام عليه السلام في الموثقة - كما قيل.

إلا- انه مع ذلك لا يمكن العمل بظاهر الروايتين لمعارضتهما بروايات كثيرة تدل على نفى البأس عن سور ما لا يؤكل لحمه، وطريق الجمع بين الطائفتين حمل هاتين على الكراهة.

ومن تلك الروايات صحيحة الفضل «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الإبل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع، فلم أترك شيئاً إلا- سألته عنه؟ فقال: لا- بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله.»

فإنها قد دلت صريحا على نفى البأس عن سور السباع و إن لم تكن مأكول اللحم، كما أنها صريحة في أن علة النهي عن الوضوء بسور الكلب إنما هي نجاسته، لا كونه غير مأكول، فالمستفاد من هذه الرواية ان الحرمة تدور مدار نجاسة الحيوان، لتنجس سورته بملاقاته، و أما حرمة لحمه فلا عبرة بها في حرمة سورة، أو نجاسته.

و مثلها رواية معاوية بن شريح [١] هذا كله مضافا الى ان الالتزام

[١] قال: «سأل عذافر أبا عبد الله -ع-، و انا عنده عن سور السنور و الشاة و البقرة و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه، أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه، و توضأ منه، قال:

قلت له: الكلب؟ قال: لا قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا و الله إنه نجس، لا و الله إنه نجس» (الوسائل ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٦) مجهولة بمعاوية بن شريح.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٢

أو كان من المسوخ (١) أو كان جلالاً (٢)

بحرمة سور ما لا يحل أكله لعله يستلزم تخصيص الأكثر، لورود النص في كثير منها على الجواز.

سور المسوخ

(١) اختلفوا في طهارة سور المسوخ، و نجاسته، و المشهور هو القول بالطهارة، و عن بعضهم كابني جنيد، و حمزة، و الشيخ القول بنجاسة سورها و منشأ الخلاف في ذلك هو الخلاف في طهارة المسوخ، و نجاستها، و إلا فحكم السور- على كل من القولين- ظاهر و سيأتي في بحث النجاسات أن الأقوى ما هو المشهور من القول بطهارتها.

سُور الجلال

(٢) الظاهر ان الخلاف في سُور الجلال نشأ أيضا من اختلاف الأصحاب في طهارة نفسه - كالمسوخ - وإلا فلا دليل على نجاسة سُوره مع فرض طهارة نفسه، كما أورد بذلك على القائلين بهذا القول، كالشيخ، والسيد، وابن الجنيد. وربما يستدل لهم بأن رطوبة أفواهها ينشأ من غذاء نجس، فيجب الحكم بنجاستها، أو أنها تلاقى النجس فتنجس، فإذا أصابت شيئا تنجسه لا محالة. ولا يخفى: أن الاستدلال بنحو هذا إنما هو من باب حرفه العاجز و ينشأ من الالتزام بتوجيه كلام الأكابر، وإلا ففساده غنى عن البيان.

أما قضية تكون اللعاب من النجاسة فيدفعها أنه بعد استحالة النجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٣

نعم يكره سُور حرام اللحم (١)

الى اللعاب لم يبق الموضوع الأول، كى يجرى عليه حكمه، و الا فينتقض بما لو استمر انسان مسلم على أكل الميتة، أو لحم الخنزير حتى نشأ على ذلك، فإنه لا بد من الحكم بنجاسة لعابه، بل و جميع بدنه، لنشوه من النجس.

و أما قضية تنجس لعابه بملاقاة النجس فيدفعها أولا: ان هذا لو تم فلا يختص بالجلال الذى هو عبارة عن الحيوان المتغذى بعذرة الإنسان إلى حد يحرم أكله على الوجه المذكور فى محله، بل يعم كل حيوان آكل لأى نجاسة، و لو مرة واحدة، لكفايتها فى الانفعال. و ثانيا: ان هذا الوجه يختص بما إذا باشر شيئا بفمه، أو لسانه، و قد عرفت أن المراد بالسُور فى المقام هو مطلق ما باشره جسم الحيوان، و لو بغير فمه. و ثالثا: انه لا- دليل على تنجس الباطن، كداخل الفم، أو الرطوبات الموجودة فيه بملاقاة النجس. فالمتحصل: ان الأظهر هو طهارة سُور الجلال، و حليته. نعم: ذهب بعض منهم المحقق فى الشرائع إلى الحكم بكراهته، و لعله لإطلاق ما دل على كراهة سُور ما لا يؤكل لحمه، و ان كانت الحرمة عرضية، إلا انه لا يبعد دعوى انصرافه إلى الحرمة الذاتية، و الحكم بكراهته من باب التسامح فى أدلة السنن و لو بفتوى البعض فرض فى فرض، إذ لم تتم عندنا الكبرى فضلا عن شمولها للمكروهات.

سُور ما لا يؤكل لحمه

(١) كما هو مقتضى الجمع بين الروايات المتقدمة «١» على ما عرفت، و

(١) فى ص ٢٦٠-٢٦١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٤

ما عدا المؤمن (١) و الهرة على قول (٢)

يؤيدها مرسله الوشاء «١» عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه كان يكره سُور كل شيء لا يؤكل لحمه» بناء على ظهورها فى الكراهة- بالمعنى المصطلح- و هذا مع قطع النظر عن ضعفها بالإرسال.

سُور المؤمن

(١) كيف و قد ورد فى الروايات أن سُور المؤمن شفاء، بل فى بعضها أنه شفاء من سبعين داء، عقد لها بابا [١] فى الوسائل سماه ب «باب استحباب الشرب من سُور المؤمن تبركا» فيها يخصيص عموم ما دل على كراهة سُور ما لا يؤكل لحمه، بل قد ذكرنا فى بحث الصلاة أن عنوان ما لا يؤكل لحمه منصرف عن الإنسان، فإنه فرض آكلا لا مأكولا.

سُور الهرة

(٢) لجملة من النصوص تدل على عدم كراهة سورها حتى أنه عنون في الوسائل بابا سماه ب «باب طهارة سؤر السنور، و عدم كراهته» فهو ممن

[١] و هو (الباب ١٨ من أبواب الأشربة المباحة ج ١٧ ص ٢٠٨) روى فيه عن الخصال بسند غير نقى ب «قاسم بن يحيى» عن علي - ع - في حديث الأربعمائة قال: «سؤر المؤمن شفاء» و عن ثواب الأعمال - في الصحيح - عن عبد الله بن سنان قال: «قال أبو عبد الله - ع - في سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء» و عن محمد بن إسماعيل رفعه قال: «من شرب سؤر المؤمن تبركا به خلق الله بينهما ملكا يستغفر لهما حتى تقوم الساعة» في (الباب المذكور، الحديث ٣ و ١ و ٢).

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأستار، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٥

و كذا يكره سؤر مكروه اللحم (١) كالخيل، و البغال، و الحمير

اختار هذا القول الذي أشار إليه في المتن.

(منها): صحيحة زرارة «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في كتاب علي عليه السلام أن الهر سبع، و لا بأس بسؤره، و إنى لأستحي من الله أن ادع طعاما، لأن الهر أكل منه».

و في بعضها الحكم بأنها من أهل البيت كموثقة «٢» سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن عليا عليه السلام قال: إنما هي من أهل البيت» و نحوها صحيحة معاوية بن عمار «٣».

سؤر مكروه اللحم

(١) كما عن المشهور، و لكن لم ترد رواية تدل على كبرى كراهة سؤر ما يكره لحمه، و لا نص خاص في خصوص الأمثلة المذكورة في المتن - الخيل و البغال و الحمير - و من هنا تمسك بعض بذيل قاعدة التسامح في أدلة السنن - بناء على شمولها للمكروهات - لفتوى المشهور بالكراهة، إلا أنها فرض في فرض، و علل بعضهم الكراهة في السؤر بكراهة اللحم، أو أن السؤر - غالبا - يكون بالفم، و فضلاته تابعة للحمة في الكراهة، الى غير ذلك من الوجوه الضعيفة التي ألجأت بعض المتأخرين - كما في الجواهر «٤» - الى اختيار القول بعدم الكراهة، هذا.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث ٥.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث ١.

(٤) ج ١ ص ٣٨٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٦

و كذا سؤر الحائض المتهمة (١)

و لكن يمكن الاستدلال على كراهة سؤر ما يكره لحمه من الدواب بمفهوم موثقة سماعة «١» قال: «سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب، و يتوضأ منه؟ قال: أما الإبل، و البقر، و الغنم فلا بأس».

فإن الاستفادة منها- بقرينة كونها في مقام بيان ما يجوز شرب سؤره من الدواب- ثبوت البأس في غير ما اقتصر عليه في الجواب من الأغنام الثلاثة، وظاهر البأس وإن كان الحرمة، إلا أنه لا بد من حمله على الكراهة لصراحة بعض الروايات في جواز شرب سؤر الدواب [١] بل يدل بعضها على الجواز في مطلق الحيوانات الطاهرة، وإن كانت محرمة الأكل، كصحيحة الفضل المتقدمة «٣» لما فيها من التصريح بجواز شرب فضل الوحش والسباع. وطريق الجمع هو ما ذكرناه من الحمل على الكراهة. وشمول مفهوم الموثقة لغير مكروه الأكل لا يقدح في الاستدلال به على حكم مكروه الأكل إذ غاية التخصيص لو ثبت عدم الكراهة في غير مكروه الأكل في مورد.

سؤر الحائض

(١) لا بأس بالتنبه على أمرين قبل الدخول في البحث (الأول): أنه لم يرد في شيء من الروايات ما يدل على كراهة سؤر الحائض على وجه الإطلاق، بحيث يعم استعماله في الشرب، وغيره، وإنما اتفقت الأخبار على

[١] كصحيحة جميل بن دراج قال: «سألت أبا عبد الله-ع- عن سؤر الدواب والغنم والبقر أيتوضأ منه ويشرب؟ قال لا بأس» (الوسائل ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأسئار، الحديث ٤).

(١) الوسائل ج ١ ص ١٦٧ الباب ٥ من أبواب الأسئار، الحديث ٣.
(٣) في ص ٢٤١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٧

.....

النهى عن الوضوء بسؤرها. و أما الشرب منه ففي بعض الأخبار [١] التصريح بجوازه، وفي بعضها «٢» السكوت عن ذكره، واختصاص النهى فيه بالوضوء فقط، و من هنا التجأ بعضهم الى الاستدلال على التعميم بالإجماع على عدم الفرق، و هو كما ترى، إذ بعد تصريح الروايات بالجواز المراد به نفى الكراهة كيف يمكن إثبات كراهته بالإجماع؟ على أن دعواه في أمثال المقام فيه ما فيه.
(الثاني): أنه لم يرد في شيء من روايات الباب تقييد الحائض بالمتهمه و إنما ورد التقييد بها في كلمات جملة من الفقهاء. نعم: في بعض الأخبار «٣» تقييد جواز الوضوء من سؤرها بما إذا كانت مأمونة- كما سنذكر- و المتبادر منها من يظن أو يطمئن بتحفظها عن النجاسة، و في مقابلها غير المأمونة، و هي أعم من المتهمه، و مجهولة الحال، فمقتضى مفهوم القيد الوارد في الأخبار هو الحكم بكراهة سؤر مجهولة الحال- أيضا- كالضيف الوارد، فإنها إذا كانت حائضا و لم يعلم حالها يكره سؤرها. فالمتحصل من الأمرين: هو أنه لا بد من

[١] كصحيحة على بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر-ع- قال: «سألته عن الحائض؟

قال: تشرب من سؤرها، و لا تتوضأ منه».

و رواية عنبسة عن ابي عبد الله-ع- قال: «اشرب من سؤر الحائض و لا تتوضأ منه» ضعيفة بعنبسة بن مصعب أو لاشتراك «عنبسة» بين الثقة و الضعيف.

و حسنة الحسين بن ابي العلاء قال: «سألت أبا عبد الله-ع- عن الحائض يشرب من سؤرها؟ قال:

نعم، و لا يتوضأ منه» (الوسائل ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأسئار، الحديث ٤ و ١ و ٢).

- (٢) كرواية ابن ابي يعفور، و ابي بصير، و على بن يقطين، و العيص الآتي ذكرها في المتن.
 (٣) كرواية علي بن يقطين و رواية العيص - علي رواية الكافي في الثاني - و يأتي ذكرهما في المتن.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٨

.....

تخصيص الكراهة بالوضوء من سورها، لا مطلق الاستعمالات، و تعميم الحائض لمطلق غير المأمونة الشاملة للمتهمة، و المجهولة.
 إذا عرفت ذلك فنقول الأخبار الواردة في المقام على أنحاء.
 (الأول): الأخبار المطلقة الناهية عن الوضوء بسور الحائض.
 (منها): رواية ابن ابي يعفور [١] قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أ يتوضأ الرجل من فضل المرأة؟ قال: إذا كانت تعرف الوضوء، و لا تتوضأ من سور الحائض».
 و (منها): رواية ابي بصير [٢] عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سألته هل يتوضأ من فضل وضوء الحائض؟ قال: لا» و نحوهما غيرهما [٣].
 (الثاني): ما يكون مقيدا لنفي البأس عن سورها بما إذا كانت مأمونة الدال بمفهومها على النهي عن سورها فيما إذا لم تكن مأمونة.
 و هي رواية علي بن يقطين [٤] عن ابي الحسن عليه السلام: «في الرجل

[١] الوسائل ج ١ ص ١٧٠ الباب ٨ من أبواب الأستار، الحديث ٣.

ضعيفة بمعلي بن محمد البصري.

[٢] الوسائل في الباب المتقدم، الحديث ٧.

ضعيفة بوقوع «علي بن محمد بن الزبير» في طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن فضال حيث انه لم يصرح بوثاقته.

[٣] كصحيحة علي بن جعفر - في كتابه - عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الحائض؟ قال: تشرب من سورها و لا تتوضأ منه» (في الباب المتقدم، الحديث ٤).

[٤] في الباب المتقدم، الحديث ٥.

و المناقشة في سندها بما تقدم آنفا من وقوع «علي بن محمد بن الزبير» في طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن فضال جارية فيها أيضا.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٩

.....

يتوضأ بفضل الحائض؟ قال: إذا كانت مأمونة فلا بأس».

و مقتضى القاعدة هو الجمع بينهما بتقييد الأخبار المطلقة برواية علي بن يقطين - بحمل المطلق على المقيد - و تخصيص الكراهة بما إذا لم تكن الحائض مأمونة لظهور نفي البأس عن المأمونة فيها في النفي المطلق - أي عدم وجود مرتبة من الكراهة حتى الضعيفة - إلا أن هناك رواية أخرى في المقام نعددها النحو (الثالث): من روايات الباب قد تلجأنا الى القول باختلاف مراتب الكراهة في الحائض.
 و هي رواية العيص [١] قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سور الحائض؟ فقال: لا توضأ منه، و توضأ من سور الجنب إذا كانت مأمونة ثم تغسل يديها قبل أن تدخلهما في الإناء، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل هو و عائشة في إناء واحد، و يغتسلان

جميعاً».

هكذا في رواية الكافي أى مع ذكر كلمة «لا» و عليه يكون مفاد الرواية كراهة سؤر الحائض مطلقاً- سواء أ كانت مأمونة أم لا- بقرينة مقابلتها مع الجنب حيث قيد الجواز فيها بكونها مأمونة، لأن التفصيل بينهما بذلك قاطع للشركة، فلا تشترك الحائض مع الجنب في هذا القيد، بل تكون مكروهة السؤر مطلقاً فاذن لا يمكن جعل هذه الرواية في عداد مطلقات

[١] الوسائل ج ١ ص ١٦٨ الباب ٧ من أبواب الأستار، الحديث ١.

يمكن المناقشة في سندها عن طريق الكليني ب «محمد بن إسماعيل النيسابورى البندقى أو بندفر» الذى لم يصرح بوثاقته غير انه من مشايخ الكليني و ب «على بن محمد بن الزبير» عن طريق الشيخ الى على بن الحسن بن فضال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٠

بل مطلق المتهم (١)

الباب، كى يمكن تقييدها بما ذكر، لأن المقابلة بين الحائض و الجنب بذلك تجعلها كالصريح فى إثبات الكراهة لها مطلقاً، فتأبى عن التقييد بشىء، و عليه لا- بد من الالتزام باختلاف مراتب الكراهة فى الحائض بأن نلتزم بثبوت مرتبة منها فى مطلق الحائض، و ثبوت مرتبة شديدة فى الحائض غير المأمونة و السر فيه إباء هذه عن التقييد لما ذكرناه، هذا.

و لكن رواها الشيخ «قده» فى كتابيه- الاستبصار و التهذيب- بإسقاط كلمة «لا» و عليه يرجع القيد إليهما- أى الحائض و الجنب- معاً، فتعد هذه الرواية فى عداد الروايات المقيدة للمطلقات، و تنفى الكراهة بإطلاقها عن المأمونة، حتى المرتبة الخفيفة، فحينئذ إن قلنا بتعارض روايتى الشيخ، و الكليني تسقط عن الحجية، من جهة اضطراب المتن، و تنحصر روايات المقام بالنحوين الأولين، و أما إذا قلنا بترجيح نسخ الكافي، لكونها أضبط فلا بد من الالتزام بمرتبة ضعيفة من الكراهة فى مطلق الحائض.

إلا أن الذى يسهل الخطب إمكان الخدشة فى سند الرواية، و إن وصفت بالصحة فى بعض الكلمات، أما على رواية الكافي فبمحمد بن إسماعيل النيسابورى، فإنه لم يصرح بوثاقته، و أما على رواية الشيخ فلضعف طريقه الى على بن الحسن بن فضال.

سؤر المتهم بالنجاسة

(١) قد عرفت أن موضوع الحكم بالكراهة إنما هو الحائض غير المأمونة، دون المتهمه. ثم إن التعدى عنها الى غيرها- كالنفساء و المستحاضة أو مطلق من يباشر النجس- مبنى على استفادة إناطة الكراهة فى نصوص

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧١

.....

الباب بوصف عدم الأمن عن الاجتناب، فيتعدى عن موردها الى مطلق من لا يؤمن عليه، هذا. و لكن إثبات ظهور النص فى ذلك لا يخلو عن تأمل لاحتمال الاختصاص بالحائض، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٢

[فصل فى النجاسات:]

إشارة

و هي اثنتا عشرة ١- البول ٢- الغائط ٣- المنى ٤- الميتة ٥- دم ما لا نفس سائلة له ٦- الكلب ٧- الخنزير ٨- الكافر ٩- الفقاع ١١- عرق الجنب من الحرام ١٢- عرق الإبل الجلالة
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٣

.....

البول و الغائط من الحيوان المحرم أكله، بول الطيور و خرؤها، خرؤ الخفاش و بوله، أبوال الدواب، أبوال ما لا نفس له، ملاقاته نجاسة في الباطن، بيع النجاسات، حكم الحيوان المشكوك، لحم الحيوان المشكوك، قبول التذكية، فضله الحية و التمساح،
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٤
فصل النجاسات اثنتا عشرة

[الأول و الثاني البول و الغائط]

إشارة

«الأول و الثاني» البول و الغائط من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه (١).

فصل في النجاسات و هي اثنتا عشرة الأول و الثاني «البول و الغائط»

(١) لا- اشكال و لا خلاف في نجاستهما من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه في الجملة و ان وقع الكلام في بعض مصاديقه- كالطير و الخفاش على ما سيأتي- بل لا يبعد دعوى ضرورة الحكم عند المسلمين قاطبة. و ما كان هذا حاله لا حاجة فيه الى الاستدلال، إلا انه مع ذلك هناك روايات كثيرة مستفيضة، أو متواترة يمكن الاستدلال بها على المطلوب.
(منها): ما تدل على نجاسة البول مطلقا، و هي عدة روايات (منها):
صحيح محمد بن مسلم «١» عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن البول يصيب الثوب؟ فقال: اغسله مرتين».

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٥

.....

هذا لو لم نقل بانصرافها الى بول الآدمي، و إلا فتدل على نجاسة بوله خاصة، دون غيره.

(منها): ما تدل على نجاسة بول كل ما لا يؤكل لحمه كحسنة عبد الله ابن سنان «١» قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه».

و عنه بطريق آخر [١] عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه».

و الأمر بال غسل - في أمثال المقام - إرشاد إلى نجاسة المغسول منه قطعاً لعدم احتمال الوجوب التعبدي، بل لم نستفد نجاسة جملة من

النجاسات إلا من الأمر بغسل ملاقيها- كما ستمر عليك- هذا كله في البول على نحو العموم وقد ورد النص على نجاسته في بعض الموارد الخاصة أيضا [٢].

و أما الغائط فإنه وإن لم يرد على نجاسته دليل عام، إلا أنه يتم الحكم فيه بعدم القول بالفصل بينه، وبين البول- من حيث الطهارة و النجاسة- بل استقر ارتكاز المشرع على عدم الفرق بينهما في ذلك، و هو كاشف عن

[١] الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ و هي- عن الطريق الثاني- ضعيفة بالإرسال لقطع السند بين «علي ابن محمد بن بندار» و «عبد الله بن سنان» لاختلاف طبقتهم و بنفس علي بن محمد حيث انه لم يرد تصريح بوثاقته غير انه من مشايخ الكليني.

[٢] كما ورد ذلك في السنور كما في موثقة سماعة عن الصادق-ع- قال: «ان أصاب الثوب شيء من بول السنور فلا تصح الصلاة فيه حتى تغسله» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٧ الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٦

.....

ثبوت الحكم في الشريعة المقدسة.

هذا مضافا الى ورود النص في بعض الموارد الخاصة التي لا يحتمل الفرق بينها و بين غيرها، كما ورد في الاستنجاء من الغائط «١» و ما ورد في العذرة يطأها الرجل [١] أو حيوان آخر [٢] من الأمر بغسل ما أصابته، أو النهي [٣] عن الوضوء من الماء الذي دخله ذاك الحيوان الا أن يكون الماء كرا، و ما ورد من الأمر بإعادة الصلاة إذا كان يعلم ان في ثوبه عذرة من إنسان أو كلب أو سنور [٤] و ما ورد من الأمر بطرح الدقيق الذي أصابته

[١] كرواية الحلبي عن ابي عبد الله-ع- «في الرجل يطأ في العذرة، أو البول أ يعيد الوضوء؟

قال: لا، و لكن يغسل ما أصابه» (الوسائل ج ١ ص ١٩٤ الباب ١٠ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢).

ضعيفة بسهل بن زياد و محمد بن سنان.

[٢] كصحيح موسى بن القاسم عن علي بن محمد قال: «سألته عن الفأرة، و الدجاجة، و الحمام و أشباهها تطأ العذرة، ثم تطأ الثوب أ يغسل؟ قال: ان كان استبان من أثره شيء فاغسله، و إلا فلا بأس» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٣).

[٣] كصحيحه علي بن جعفر عن أخيه موسى-ع- قال: «سألته عن الدجاجة، و الحمامة، و أشباههما تطأ العذرة، ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، إلا ان يكون الماء كثيرا قدر كر من ماء» (الوسائل ج ١ ص ١١٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤).

[٤] كصحيح عبد الرحمن ابن ابي عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى و في ثوبه عذرة من انسان، أو سنور، أو كلب أ يعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥) و مفهومه وجوب الإعادة إذا علم.

(١) تقدمت رواياته في بحث الاستنجاء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٧

.....

خرء الفأرة [١] الى غير ذلك مما يظن، أو يطمأن بعدم الفرق بينه وبين غيره مما لم ينص عليه بالخصوص من الحيوان المحرم أكله، ومن الظاهر أن الأمر والنهي في أمثال المقام إرشاد إلى النجاسة.

بل يمكن الاستيناس للمطلوب بما دل [١] على طهارة مدفوع ما يؤكل لحمه، فإنه يشعر بنجاسته من غير المأكول. ونحن وإن قربنا أخيراً ثبوت المفهوم للوصف، إلا أنه ليس بمعنى العلية المنحصرة، بل بمعنى أصل الدخل والعلية، فلا ينافي ثبوت الحكم بعنوان آخر، وعليه تقصر هذه الروايات عن الدلالة على المطلوب، وإن كانت لا تخلو عن الاشعار به.

ومثلها ما دل [٣] على طهارته من الطائر، والنسبة- بين هذه، وبين ما دل على نجاسته من غير المأكول- وإن كانت العموم من وجه، إلا أنه مع ذلك لا بد من تقديمها على تلك، كما سيأتي تقريره في بول الخفاش.

فيستشعر من هاتين الطائفتين بعد ضم إحدهما إلى الأخرى أنه لو

[١] عن علي بن جعفر في المسائل عن أخيه-ع- قال: «سألته عن الدقيق يقع فيه خراء الفأرة هل يصلح أكله إذا عجن مع الدقيق؟ قال: إذا لم تعرفه فلا بأس، وإن عرفته فاطرحه» (البحار ج ٤ ص ١٥٥).

و موثقة عمار عن ابي عبد الله-ع- «انه سئل عن الدقيق يصيب فيه خراء الفأر هل يجوز اكله؟

قال: إذا بقي منه شيء فلا بأس، يؤخذ أعلاه» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٦).

[٢] كموثقة عمار عن ابي عبد الله-ع- قال: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (الوسائل ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٢).

[٣] كموثقة أبي بصير عن ابي عبد الله-ع- «كل شيء يطير فلا بأس ببوله، وخرئه» (الوسائل ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٨

إنساناً، أو غيره، برياً أو بحرياً، صغيراً أو كبيراً (١) بشرط أن يكون له دم سائل (٢) حين الذبح. نعم في الطيور المحرمة الأقوى عدم النجاسة (٣)

كان الحيوان مأكول اللحم، أو طائراً لم يكن بوله أو خرؤه نجساً بخلاف ما لو كان محرماً غير طائر، فإنه يحكم بنجاستهما فيه. وبالجملة: لا ينبغي التأمل في نجاستهما من حيوان لا يؤكل لحمه في الجملة وإنما وقع الكلام في موردين: (أحدهما)- في بول، وخرء الطائر الذي لا يؤكل لحمه. (الثاني)- في خصوص الخفاش، و سيأتي الكلام فيهما.

(١) لإطلاق النصوص المتقدمة «١» أو عمومها، وخلاف ابن جنيد في بول الرضيع، أو الصبي قبل ان يأكل اللحم أو الطعام ضعيف، لضعف مستنده، كما يأتي، كما أن وجود حيوان بحري ذي نفس سائلة غير معلوم. نعم لو وجد- كالتمساح، على ما حكى عن الشهيد «قده» من أنه ذو نفس سائلة- كان من صغريات المقام.

(٢) لما يأتي- بعيد هذا- من دلالة النصوص على طهارتهما مما لا نفس له كالسمك المحرم، ونحوه.

خرء الطيور المحرمة و بولها

(٣) اختلف الأصحاب في بول و خراء الطيور المحرمة على أقوال ثلاثة: (أحدها)- القول بنجاستهما و هو المشهور. (ثانيها)- القول بالطهارة

(١) في ص ٢٧٤-٢٧٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٩

.....

كما عن جمع من الأصحاب كالجعفي، و الحسن ابن أبي عقيل العماني «١» و الصدوق في الفقيه، و الشيخ في المبسوط مستثنيا بول الخفاش، و تبعهم جملة من المتأخرين «٢» منهم العلامة في المنتهى، و صاحب الحدائق «٣» و غيرهما. (ثالثها)- القول بطهارة الذرق مع التردد في حكم البول، كما عن المدارك «٤» و البحار، و الذخيرة، و غيرهم. و لا يخفى: أن منشأ اختلاف الأقوال في المقام إنما هو اختلاف الروايات الواردة فيه، و اختلاف كيفية الجمع بينها- حسب اختلاف الأنظار- فإذن لا بد من ذكرها، و بيان ما هو الصحيح في طريق الجمع، و هي على طوائف:

الأخبار و طرق الجمع (الأولى)- ما دلت بإطلاقها على نجاسة مطلق البول، سواء أ كان من مأكول اللحم، أم من غيره، و سواء أ كان من الطائر، أم غيره.

(منها)- صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه «٥».

و (منها)- صحيحته الأخرى «٦» قال: «سألت أبا عبد الله

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٣٦.

(٢) راجع كتاب الجواهر ج ٥ ص ٢٧٥ طبعه النجف الأشرف.

(٣) ج ٥ ص ١١ طبعه النجف الأشرف.

(٤) كما في الجواهر ج ٥ ص ٢٧٥ طبعه النجف الأشرف.

(٥) في ص ٢٧٤.

(٦) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٠

.....

عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المرحن مرتين، فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة».

و (منها)- حسنة حسين ابن أبي العلاء «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين».

و هذه الروايات تشمل بإطلاقها جميع أقسام البول حتى ما كان من الطائر غير المأكول لو لم نقل بانصرافها الى بول الإنسان.

(الطائفة الثانية)- ما تدل على نجاسة بول خصوص ما لا يؤكل لحمه كصحيح عبد الله بن سنان، أو حسنته المتقدمة «٢» بضميمة عدم

القول بالفصل بين البول و الخراء، و إطلاقها يشمل الطائر و غيره.

(الطائفة الثالثة)- ما تدل على طهارتهما من الطائر، و هي أيضا مطلقة تشمل محرم الأكل و محلله.

كموثقة أبي بصير (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل شيء يطير فلا بأس ببوله وخرثه». والنسبة بين الأخيرتين العموم من وجه، لأن كلا منهما أعم من جهة، وأخص من جهة أخرى، كما هو واضح، ومادة الاجتماع الطائر المحرم أكله، فتعارضان فيه، لأن مقتضى حسنة ابن سنان نجاسة فضلاته، ومقتضى الموثقة طهارتها. والمشهور رجحوا الحسنه إما لكونها أشهر، أو أصح سنداً، فذهبوا

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

(٢) في ص ٢٧٥.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨١

.....

الى القول بالنجاسة. وربما يقال بالتساوق لعدم الترجيح بما ذكر، فلا بد من الرجوع الى العام الفوق، وهو في المقام الطائفة الاولى، و هي تدل على نجاسة البول من مطلق الحيوان، فتكون النتيجة أيضا القول بالنجاسة. وقد سلك شيخنا الأنصاري «قده» مسلكا ثالثا في ترجيح مقالة المشهور حيث جمع بين الطائفتين بحمل الموثقة على خصوص المأكول من الطير، فيكون غير المأكول باقيا تحت إطلاق الحسنه، واستشهد على هذا بما اعتمد عليه من: رواية العلامة في (المختلف) نقلا عن كتاب عمار بن موسى «١» عن الصادق عليه السلام قال: «خرء الخطاف لا بأس به، هو مما يؤكل لحمه، ولكن كره أكله، لأنه استجار بك، و آوى الى منزلتك، و كل طير يستجير بك فأجره». بدعوى دلالة تعليل طهارة خراء الخطاف بكونه مأكول اللحم على أن الملاك في الطهارة هو كون الحيوان مأكول اللحم، لا الطيران، لأنه لو كان هو الموجب لها لكان الأنسب التعليل به دونه، فعليه يكون الطائر المحرم أكله باقيا تحت عموم الحسنه الدالة على النجاسة. أقول: الصحيح هو القول بطهارة بول الطائر وخرثه مطلقا- المأكول وغيره- كما ذهب إليه جملة من المتأخرين ممن تقدم ذكر بعضهم واختاره في المتن، وذلك لفساد جميع الطرق الثلاثة المشار إليها التي سلكوها في معارضة حسنة ابن سنان مع موثقة أبي بصير، لترجيح قول المشهور.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٢٠. وفي الباب ٣٩ من أبواب الصيد، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٢

.....

أما طريقة المشهور من ترجيح الحسنه على الموثقة فإن كانت من أجل الشهرة، فيدفعها أن الشهرة في المقام إنما هي الشهرة في الفتوى، لا الشهرة في الرواية. وقد حقق في محله عدم كونها من مرجحات باب التعارض، لأن المراد بالشهرة في ذاك الباب الشهرة في الرواية، بمعنى ظهورها، ومعلومية صدورها، و وضوح حالها عند الرواة، بحيث تكون الرواية المعارضة من الشاذ النادر الساقط عن الحجية، والحسنه في المقام لم تكن بهذه المثابة وإن كانت الروايات الدالة على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه أكثر عددا. وإن كانت من أجل أصحية السند، فيدفعها أنه قد حققنا في بحث التعادل و التراجيح: أن صفات الراوى لا تكون من المرجحات في باب تعارض الروايات، وإن رجح بها بعضهم، بل هي من المرجحات في باب القضاء، فمجرد كون رواية ابن سنان صحيحة- على ما في تعبير

بعضهم - لا- يوجب تقديمها على الموثقة، على أنه عبر عنها في الحدائق وغيره بالحسنة، و الظاهر انه لوقوع «إبراهيم بن هاشم» في طريقها، فلم تثبت انها صحيحة عند الجميع.

و أما توهم الترجيح بموافقة السنة، بدعوى موافقة الحسن للروايات المطلقة الدالة على نجاسة مطلق البول، فيدفعه أنه على تقدير تسليم المعارضة فالمطلقات أيضا طرف للمعارضة بناء على ما هو الصحيح من انقلاب النسبة كما حققنا في محله، فلو كان للعام مخصص منفصل لوحظت نسبته بعد التخصيص فاذن لا بد من تقييد المطلقات بما دل «١» على طهارة بول مأكول

(١) تقدم بعض روايته في تعليقه ص ٢٧٧ و راجع الوسائل ج ١ ص ١٠١١ في الباب ٩ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٣

.....

اللحم، فيكون الباقي تحتها بعد التقييد بول محرم الأكل فتنفق مع الحسن في الدلالة على نجاسة بول خصوص ما يحرم أكله، فيكون الجميع طرفا للمعارضة مع الموثقة، و بعد التساقط في الطائر غير المأكول يرجع الى قاعدة الطهارة في بوله و خثرته.

هذا كله لو لم نقل بانصراف المطلقات الى بول الآدمي، أو بتوقف صدق موافقة الكتاب أو السنة على كونها بالعموم، لا الإطلاق. أى على كون الدلالة لفظية لا بمقدمات الحكمة، و إلا فالجواب أظهر، فتأمل.

و أما طريقة الشيخ «قده» و هى الجمع بينهما بقريته رواية المختلف فيدفعها أولا- أنه لم يظهر من الرواية ان قوله عليه السلام: «هو مما يؤكل لحمه» علة للحكم بطهارة خثره الخطاف، لقوة احتمال أن يكون حكما مستقلا فى قبال الحكم الأول، فكأنه عليه السلام بين للخطاف حكيمين: أحدهما- طهارة خثرته، و الثانى- جواز أكل لحمه.

و مما يؤيد ذلك استدراكه بقوله عليه السلام: «و لكن كره أكله» إذ هو قرينه على انه عليه السلام بصدد بيان أحكام هذا الطائر من طهارته، و جواز أكل لحمه، لكن على كراهة.

و ثانيا- أنه لو سلم ظهورها فى التعليل كانت معارضة برواية «١» الشيخ لها بإسقاط كلمة «الخثر» و عليها تكون أجنبية عما نحن فيه، لأنها فى مقام بيان حكم نفس الخطاف دون بوله، و مع الاختلاف فى النقل تكون مضطربة المتن، ساقطة عن الحجية. و بالجملة: لا يمكن ترجيح الحسن على الموثقة، و لا حملها على غير

(١) الوسائل ج ١٦ ص ٢٩٩ الباب ٣٩ من أبواب الصيد، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٤

.....

المأكول، فلم يبق فى البين إلا دعوى التساقط، و الرجوع إلى إطلاقات الفوق الدالة على نجاسة مطلق البول، و هى أيضا غير تامة، لأن المعارضة بينهما و إن كانت بالعموم من وجه، إلا أنه لا بد من تقديم الموثقة، لأن دلالتها بالعموم لاشتمالها على لفظه «كل» بخلاف الحسن فإنها بالإطلاق. و قد حرر فى محله لزوم تقديم الظهور التنجيزى على التعليق.

نعم هناك رواية أخرى «١» لابن سنان تعارض الموثقة بالعموم، لاشتمالها أيضا على لفظه «كل» لقوله عليه السلام فيها: «اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه» إلا أنها- لضعف السند [١]- لا تصلح لمعارضة الموثقة.

و مع التسليم لا بد من تقديم الموثقة أيضا و ذلك لوجهين آخرين:

(الأول)- هو أنه لا بد في استقرار المعارضة بين العامين من وجه من عدم استلزام تقديم أحدهما حمل الطرف الآخر على الفرد النادر، أو المعدوم، وإلا وجب العكس صونا للكلام عن اللغوية، وهذا هو أحد المرجحات التي ذكروها لتقديم أحد العامين من وجه على الآخر.

و على هذا لو قدمنا الحسنه على الموثقة، و حكم بنجاسة بول الطائر غير المأكول للزم حمل الموثقة على الفرد النادر، أو المعدوم، لأن الباقي تحتها

[١] بالإرسال لقطع السند في الوسط، لأن الكليني يرويها عن علي بن محمد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله -ع- و علي بن محمد هو «علي بن محمد بن بندار» من مشايخ الكليني «قده» و هو لم يدرك عبد الله بن سنان الذي هو من أصحاب الصادق -ع- فكيف يمكن روايته عنه؟ فلا بد من سقوط الواسطة بينهما. على ان «علي بن محمد» لم يصرح بوثاقته غير انه من مشايخ الكليني، و لو ثبت اتحاده مع علي بن محمد ابن ابي القاسم لكان ثقة، فراجع. (تنقيح المقال ج ٢ ص ٣٠٣).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٥

.....

حينئذ هو الطائر المأكول اللحم، و لم يعهد له بول، و هذا بخلاف العكس، إذ لو قدمت الموثقة على الحسنه، و قيد بها إطلاقها. بقي تحت الحسنه غير الطائر من الحيوانات المحرم أكلها، و هي كثيرة.

بل ربما يدعى انصراف الحسنه عن الطائر رأسا، لعدم معهودية بول للطير، أو ندرته، كما في الخفاش، هذا.

و لكن يمكن المناقشة في هذا الوجه بما قاله بعضهم من أن بول الطائر يخرج مع ذرقه من مخرج واحد دفعة واحدة، فلا يخرج من مخرج مستقل، و لا مستقلا عن الذرق، لا أنه ليس له بول رأسا، و مما يشهد بصدق هذه الدعوى ملاحظة ذرق الدجاج، و غيرها من الطيور الأهلية، فإنه قد يشاهد فيها مائع يشبه الماء، فليكن هو بولها، و عليه لا يصلح هذا الوجه لتقديم الموثقة على الحسنه، بل المعتمد هو (الوجه الثاني): و هو ان تقديم الحسنه يوجب لغوية عنوان الطائر في الموثقة، إذ الباقي تحتها بعد التخصيص هو المأكول من الطائر، فالنجاسة و الطهارة تدوران مدار حرمة اللحم و حليته، فلم يبق لعنوان الطائر دخل في الحلية، فيصبح أخذه في موضوع الطهارة في الموثقة لغوا محضا، و ذكر عنوان لا دخل له في الحكم مستهجن عرفا، و هذا بخلاف العكس، فإنه لو قدمت الموثقة، و قيد بها إطلاق الحسنه كان الباقي تحتها ما حرم أكله من غير الطائر، و هذا لا محذور فيه، لأن عنوان ما لا يؤكل لحمه لم يسقط بذلك عن الموضوعية لنجاسة البول، بل غاية ما هناك أنه قيد بغير الطائر، و هذا مما يوجب صيرورة الموثقة في حكم الخاص المطلق، و لزوم تقديمها على الحسنه تقدم الخاص على العام، فتكون نتيجة الجمع بينهما أنه لا بد في النجاسة من اجتماع قيدين «أحدهما» حرمة لحم الحيوان و «الثاني» عدم كونه طائرا و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٦

لكن الأحوط (١) فيها أيضا الاجتناب خصوصا الخفاش (٢)

مع انتفاء أحدهما يحكم بالطهارة، و هذا الوجه يستدعي تقدم أحد العامين من وجه على الآخر مطلقا، و لو كان دلالة بالإطلاق، و دلالة الآخر بالعموم، لأنه يجعله بمنزلة النص، فلا يفرق في ذلك بين كون الحسنه عاما أو مطلقا، فإن الموثقة تتقدم عليها على أي

حال.

على أنه لو سلم المعارضة لا يمكن الرجوع الى المطلقات على ما عرفت من انقلاب النسبة، فالمرجع قاعدة الطهارة. وتحصل من جميع ما ذكرناه: انه ليس الوجه في تقديم الحسنه على الموثقة- عند الأصحاب- إعراض المشهور عن الموثقة- كما توهم- بل الوجه فيه دعوى الشهرة، أو أصحيه السند، أو موافقة السنه- على ما عرفت- و لو سلم فليس الاعراض قادحا في الحجية عندنا- كما مر مرارا- كما أنه ليس العمل جابرا لضعف السند. فالأوفق بالقواعد، والأظهر بحسب الأدلة طهارة بول الطائر، و خرنه مطلقا، و إن لم يكن مأكول اللحم. هذا كله في غير الخفاش، و أما هو فيأتي الكلام فيه بعيد هذا.

(١) خروجا عن مخالفة المشهور، و ان كان مستندهم ضعيفا- كما عرفت.

خرء الخفاش و بوله

(٢) الظاهر ان نظره «قده» في تخصيص الخفاش بالاحتياط الى ما ورد من النص الدال على نجاسة بوله- و هو خبر داود الرقي الآتي- و إن و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٧

خصوصا بوله (١)

كان ضعيفا بضميمة الإجماع على عدم الفرق بين خرنه الحيوانات، و بولها في الطهارة و النجاسة، و يظهر من ذلك وجه أشد في الاحتياط في بوله، لأنه بنفسه مورد النص، هذا.

و لكن الصحيح أن غيره من الطيور المحرم الأكل أولى بالاحتياط منه، لما يأتي من طهارة فضلات ما لا نفس له من الحيوانات- الطير أم غيره- و قد اخترنا هذا الطائر- مضافا الى شهادة جماعة- و لم نجد لها نفسا سائلة فينبغي القطع بطهارة خرنه- الذي لا نص على نجاسته- [١].

و الظاهر ان المشهور القائلين بنجاسة خرنه الخفاش إنما قالوا بذلك زعما منهم أن لها نفسا سائلة، و حيث أنهم قائلون بنجاسة فضلات مطلق الحيوان غير المأكول الطائر أم غيره طبقوا تلك الكبرى على هذا الطائر أيضا، و التزموا بنجاسة خرنه، و لكن الصحيح عدم الانطباق بعد تخصيصها بما لا نفس له، هذا كله في خرنه، و يأتي الكلام في بوله.

(١) لما عن المختلف من دعوى الإجماع على نجاسته، و عن الشيخ في المبسوط التصريح بنجاسته مستثيا له عن بول سائر الطيور المحرم الأكل مستندا في ذلك- على ما حكى عنه- إلى رواية داود الرقي «٢» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشاشيف يصيب ثوبي، فأطلبه فلا أجد؟ فقال: اغسل ثوبك».

أقول: أما الاستدلال بالإجماع ففيه ما لا يخفى- كما مر غير مرة- هذا

[١] بل في رواية المختلف التصريح بعدم البأس بخرنه، إلا أنها معارضة برواية الشيخ بحذف «الخرء» كما تقدم في ص ٢٨٣.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٨

.....

مضافا الى أنه لم يصرح الأصحاب بنجاسة بوله بالخصوص، إذ لم ينسب التصريح بذلك إلا الى الشيخ «قده» في المبسوط - كما أشرنا. نعم قامت الشهرة على نجاسة بول مطلق ما لا يؤكل لحمه، وإن كان طائرا، فطبق ذلك على بول الخفاش أيضا. و أما الاستدلال برواية داود الرقي ففيه أولا: أنه لا بد من حمل الأمر بالغسل فيها على التنزيه، دون الإرشاد إلى النجاسة لما يأتي قريبا من الإجماع القطعي على طهارة فضلات ما لا نفس له، وقد ذكرنا شهادة الاختبار على أن هذا الطائر ليس له نفس سائلة، ولا نحتمل تخصيص تلك الكبرى بالنسبة الى هذا الفرد بمثل هذه الرواية، وإنما قال من قال بنجاسة بوله زعما منه أن له نفسا سائلة، ومع قطع النظر عن ذلك فيرد عليه ثانيا:

أنها ضعيفة السند [١] و ثالثا: أنها معارضة برواية غياث «٢» عن جعفر عن أبيه قال: «لا بأس بدم البراغيث و البق، و بول الخشاشيف». و رواية البحار «٣» عن الراوندى فى كتاب النوادر أنه روى بسنده فيه عن موسى بن جعفر عن آباءه عليهم السلام قال: «سئل على ابن أبى طالب عليه السلام عن الصلاة فى الثوب الذى فيه أبوال الخفافيش، و دماء البراغيث؟ فقال: لا بأس».

[١] لأن فى طريق الرواية «موسى بن عمر، عن يحيى بن عمر» و كلاهما لم يوثقا، و فى طريق ابن محبوب «موسى بن عمر، عن بعض أصحابه».

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٣ الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

(٣) ج ١٨ ص ٢٦ الطبعة القديمة، و ج ٨٠ ص ١١٠ ح ١٣ الطبعة الحديثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٩

و لا فرق فى غير المأكول بين أن يكون أصليا كالسباع، و نحوها أو عارضا (١)

و لعل الترجيح مع المعارض، لقوة السند [١] و أظهرية الدلالة، لصراحة نفي البأس فى نفي النجاسة، فىكون قرينة على حمل الأمر بالغسل فى رواية داود على الاستحباب. و رابعا: أنه لو سلم تكافؤ الطرفين سندا، و دلالة، و سقوطهما بالمعارضة كان المرجع عموم ما دل على طهارة فضلات ما لا- نفس له، هذا لو جزمنا بذلك، و مع الشك فيه كان المرجع قاعدة الطهارة، إذ لا مجال للرجوع الى عموم ما دل على نجاسة فضلات الحيوان غير المأكول، أو ما دل على نجاسة البول مطلقا- لو تم- لأنه بعد تخصيصه بما لا نفس له يكون من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية. فتحصل: أن الأقوى طهارة بول الخفاش فضلا عن خرثه.

(١) لإطلاق حسنة عبد الله بن سنان، أو عموم روايته الأخرى، فإنهما كما تشملان المحرم الأصلي كذلك تشملان المحرم العرضي- كالأمثلة المذكورة فى المتن- فان عنوان «ما لا يؤكل لحمه» صادق على الجميع، و لا وجه لإلغاء العنوان، و جعله مشيرا الى الذوات الخارجية المحرم الأكل بالذات- كالسباع- بعد ظهور الدليل فى كونه بنفسه موضوعا للحكم، و

[١] بل الأظهر اعتبار سند رواية غياث، لأنه إن كان فيه كلام فى غياث و هو «غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي» و الصحيح انه ثقة، أو موثق، و ثقة النجاشي من غير غمز فى مذهبه، و كذا العلامة فى الخلاصة، إلا- انه قال: و كان تبريا- و هم من فرق الزيدية- و تضعيف بعض المتأخرين له ضعيف، فراجع «تنقيح المقال ج ٢ ص ٣٦٦».

نعم رواية البحار لا يمكن الاعتماد عليها إذ لم نتحقق سند الراوندى إلى موسى بن جعفر-ع- فى كتاب النوادر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٠

كالجلال و موطوء الإنسان، و الغنم الذى شرب لبن خنزيرة، و أما البول و الغائط من حلال اللحم فطاهر (١)

هذا نظير ما ذكرناه في باب لباس المصلي من أن الأظهر بطلان الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه، و لو كانت الحرمة عرضية، لظهور موثقة ابن بكير [١] في أن العبرة بمجرد حرمة اللحم، و إن كانت عرضية.

نعم: لا ينبغي توهم شمول الحكم بالنجاسة في المقام، أو المنع عن الصلاة في باب لباس المصلي للعناوين المحرمة بالنسبة الى بعض، دون بعض، كالضرر، و النذر، و الغصب، و نحو ذلك من العناوين الطارئة الموجبة لحرمة الحيوان في حق بعض المكلفين، فإن أكل المضر حرام بالنسبة الى من يضره، دون غيره، و كذلك أكل منذور الترك حرام على الناذر، دون غيره، إذ المراد من محرم الأكل هو ما كان كذلك بحسب طبعه، و بالنسبة الى جميع المكلفين سواء كان ذاتياً، أم عرضياً، فإن الجلال - مثلاً - حرام على الجميع، و هكذا الموطوء، و الغنم الشارب لبن الخنزيرة، حتى اشتد عظمه، كالمحرم بالأصالة. نعم: قد يصير جميع ذلك حلالاً - بالعرض، حتى المحرمات الأولية من جهة الاضطرار إلى أكلها، إلا أن ذلك لا ينافي حرمتها الذاتية في حق الجميع، و إن شئت فقل: أنه لا بد من حرمة اللحم بما أنه لحم حيوان، لا بما أنه مضر، أو مغصوب، و نحو ذلك.

(١) للإجماع القطعي على طهارتهما من كل حيوان معد للأكل، كالغنم و الإبل، و البقر، و نحوها و هذا مما لا اشكال، و لا خلاف فيه، و تدل عليه

[١] الوسائل ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث ١، و يأتي نقلها في البحث عن نجاسة أبوال الدواب الثلاث، فلاحظ التعليقة هناك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩١

حتى الحمار، و البغل، و الخيل (١)

جملة من النصوص الآتية [١] المصرحة بطهارة ما يخرج من كل حيوان يؤكل لحمه، و القدر المتيقن منها ما يكون معداً للأكل.

أبوال الدواب الثلاث و أرواؤها

(١) اختلفت الأقوال في أبوال الدواب الثلاث، و أرواؤها (أحدها) القول بطهارتهما على كراهة، و هو المشهور بين الأصحاب قديماً، و حديثاً، (ثانيها) القول بنجاستهما - كما عن ابن الجنيد، و الشيخ في النهاية من قدماء أصحابنا الإمامية. (ثالثها) القول بنجاسة أبوالها دون أرواؤها نظراً الى أن الأخبار الواردة إنما تدل على نجاسة أبوالها، لا غير. ذهب اليه بعض متأخري المتأخرين، و قد أصر عليه صاحب الحدائق «قده» أشد الإصرار حتى قال: «إن القائلين بالطهارة فيها لم يعطوا المسألة حقها من التحقيق» و عن المحقق الأردبيلي «قده» الميل الى هذا القول، و استظهر في الحدائق توقف صاحب المدارك في المسألة مع اعترافه بصحة الروايات الدالة على النجاسة، و صراحتها، و عدم صلاحية المعارض للمعارض رعاية لشهرة القول بالطهارة بين الأصحاب.

أقول: منشأ الاختلاف في المقام هو اختلاف الروايات الواردة نظير اختلافها في بول الطائر المحرم الأكل - على ما عرفت - فلا بد من ذكرها، و ملاحظتها سنداً، و دلالة، ثم بيان كيفية الجمع بينها، أو طرح بعضها، دون بعض، و هي على طوائف:

[١] و هي الطائفة الاولى من الروايات التي نذكرها في بول الدواب الثلاث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٢

.....

(الأولى): ما تدل على طهارة فضلة مطلق الحيوان المأكول اللحم، و لو كان مكروها.
 كموثقة عمار «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه».
 وحسنه زرارة «٢» انهما قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه».
 و موثقة عبد الرحمن ابن أبي عبد الله «٣» عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث): «و كل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله».
 و رواية أبي البختری «٤» عن جعفر عن أبيه أن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: «لا بأس ببول ما أكل لحمه».
 (الطائفة الثانية): ما تدل من الروايات على نجاسة أبوال هذه الدواب الثلاث بخصوصها، لما فيها من الأمر بغسل ما أصابته أبوالها، و قد ذكرنا غير مرة أن الأمر بالغسل ظاهر في الإرشاد إلى نجاسة المغسول منه، و تنجس المغسول بذاك النجس، و هي بين ساكتة عن حكم أرواثها، و بين مصرحة بعدم نجاستها.
 و من «الأولى»: صحيحة الحلبي «٥» قال: «سألت

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٢.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.

(٤) الوسائل الباب المتقدم، الحديث ١٧. ضعيفة بوهب بن وهب أبي البختری.

(٥) الوسائل ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٣

.....

أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال الخيل، و البغال؟ فقال: اغسل ما أصابك منه».

و نحوها غيرها من الروايات الصحاح و الموثقات [١].

و من «الثانية»: صحيحة الحلبي أيضا «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بروث الحمير، و اغسل أبوالها».

و هذه صريحة في التفصيل بين بول الدابة، و روثها بنجاسة الأول، و طهارة الثاني، فتدل على عدم الملازمة بينهما في الطهارة، و

النجاسة، فلو تم إجماع على عدم الفرق بينهما فإنما يتم في غير المقام، للنص على التفصيل هنا.

مضافا الى وجود القائل بالفرق في المقام - كما ذكرنا - (الطائفة الثالثة): ما تدل على طهارة بول الدواب المذكورة، و هي روايتان:

(الأولى) رواية الأعز النخاس «٣» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني أعالج الدواب، فربما خرجت بالليل، و قد بالت و راثت،

[١] كموثقة عبد الرحمن ابن ابى عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله -ع- عن رجل يمسه بعض أبوال البهائم أ يغسله أم لا؟ قال: يغسل

بول الحمار، و الفرس، و البغل».

و حسنه محمد بن مسلم عن الصادق -ع- قال: «سألته عن أبوال الدواب و البغال و الحمير؟ فقال:

اغسله، فان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فان شككت فانضح» (الوسائل في الباب المتقدم، الحديث ٩ و ٦).

و موثقة سماعة قال: «سألته عن بول السنور و الكلب و الحمار و الفرس؟ قال: كأبوال الإنسان» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٨ من

أبواب النجاسات، الحديث ٧).

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٤

.....

فيضرب أحدها برجله أو يده، فينضح على ثيابه، فأصبح فأرى أثره فيه؟
فقال: ليس عليك شيء».

(الثانية) رواية المعلى بن خنيس، و عبد الله ابن أبي يعفور «١» قال:

«كنا في جنازة، و قدامنا حمار فبال، فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا و ثيابنا، و دخلنا على أبي عبد الله فأخبرناه، فقال: ليس عليكم بأس».

هذه جملة أقسام الروايات الواردة في المقام، و تقع المعارضة بين الطائفتين الأخيرتين، إلا أن أخبار الطهارة ضعاف [١] لا يمكن الاعتماد عليها و «دعوى» انبجارها بعمل المشهور، لقيام الشهرة قديما و حديثا على الطهارة. «ممنوعه» كبرى، لما مرّ غير مرة من عدم تماميتها عندنا. و صغرى، لعدم ثبوت استناد المشهور الى الروايتين المذكورتين لا سيما القدماء الذين لم يألّفوا كتباً استدلالية توجب الاطلاع على مستندهم في الفتوى، و لعلمهم استندوا في المقام الى غير الروايتين.

نعم: لو تم سندهما في نفسه، أو بالانجبار كان مقتضى الجمع العرفي بين الطائفتين حمل الأمر بالغسل في أخبار النجاسة على التنزيه بقرينة نفي البأس الصريح في عدم النجاسة في الروايتين، و كان يندفع بذلك ما في الحدائق «٣»

[١] اما «الأولى» فبابي الأعز النخاس بالعين المهملة، و الزاي المعجمة، و عن الميرزا انه ربما قرء بالعين المعجمة، و الراء المهملة و كيف كان فهو مهمل في كتب الرجال، و لم يبين اسمه ايضا «تنقيح المقال فصل الكنى ص ٣».

و اما «الثانية» فبحكم بن مسكين، و معلى بن خنيس فإنه لم يثبت وثاقتهما.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٤.

(٣) ج ٥ ص ٢٤ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٥

.....

من توهم استقرار المعارضة بين الطرفين، فان ما ذكرناه جمع دلالي مقبول عند العرف - كما في أمثال المقام - إلا أن الشأن في إثبات حجية روايات الطهارة.

و بالجملة: لو لا ضعف أخبار الطهارة كان مقتضى القواعد ما ذكرناه إلا أن ضعفها يمنعنا عن الأخذ بها، فاذن لا بد من تخصيص الطائفة الأولى الدالة على طهارة بول مطلق ما يؤكل لحمه بما دل من الروايات على نجاسة بول الدواب الثلاث، لأن النسبة بينهما العموم و الخصوص المطلق.

على أنه يمكن دعوى عدم شمول تلك العمومات، أو الإطلاقات للخيل، و البغال، و الحمير، لقرب دعوى انصرافها الى الحيوان المعد للأكل، لا مطلق ما جاز أكله، و إن لم يكن معدا له - كالدواب الثلاث - فإنها معدة للحمل و الركوب، و إن جاز أكل لحمها أيضا،

بخلاف الأنعام التي مخلوقه للأكل كما يشير إلى ذلك كله قوله تعالى «وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفْعًا، وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ. إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا، وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ» (١).

بل ورد التصريح بذلك في بعض الروايات.

كرواية زرارة [١] عن أحدهما عليهما السلام: «في أبوال الدواب تصيب الثوب؟ فكرهه. فقلت: أليس لحومها حلالاً؟ فقال: بلى، و لكن ليس مما جعله الله للأكل».

[١] الوسائل ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

ضعيفة بقاسم بن عروة، لعدم ثبوت وثاقته، بل ولا حسنة.

(١) النحل ١٦: ٥ و ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٦

.....

فإنها تدل على أن العبرة في طهارة البول بكون الحيوان معداً للأكل، لا مجرد حليته لحمه.

كما انه يظهر ذلك بوضوح من المقابلة بينها، و بين ما يؤكل لحمه في موثقة عبد الرحمن ابن أبي عبد الله «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يمسه بعض أبوال البهائم، أي يغسله أم لا؟ قال: يغسل بول الحمار، و الفرس، و البغل. فأما الشاة، و كل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله».

فتحصل من جميع ما ذكرناه أن مقتضى صناعة الجمع بين الأخبار هو العمل بأخبار النجاسة، فإنها أخص مما دل على طهارة بول مطلق ما يؤكل لحمه، أو لم تكن معارضة لها رأساً.

و بذلك يظهر ضعف استدلال المحقق الهمداني «قده» على الطهارة بعموم موثقة ابن بكير [١]، الواردة في لباس المصلي، المصرحة بإناطة جواز الصلاة في بول حيوان، أو روثه، أو كل شيء منه بحليته لحمه، سواء أ كان معداً للأكل أم لا، و جواز الصلاة في شيء ملازم لطهارته، ضرورة بطلان الصلاة

[١] عن ابن بكير قال: «سأل زرارة أبا عبد الله -ع- عن الصلاة في الثعالب، و الفنك، و السنجاب، و غيره من الوبر، فاخرج كتاباً زعم انه إمام رسول الله -ص- ان الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله، فالصلاة في وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله اكله. ثم قال: يا زرارة هذا عن رسول الله -ص- فاحفظ ذلك يا زرارة، فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز إذ أعلمت أنه ذكي، و قد ذكاه الذبح، و إن كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله، و حرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد، ذكاه الذبح، أو لم يذكه» (الوسائل ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلي الحديث ١).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٧

.....

فى النجس.

و ذلك لوقوع المقابلة- فى الموثقة- بين ما يحل أكله، و ما يحرم بجواز الصلاة فى اجزاء الأول و بوله و روثه، و عدمه فى الثانى، و من المعلوم ان المراد بحرمه الأكل هى الحرمة التكليفية، و بقرينة المقابلة يعلم أن المراد من الحلية هى الحلية كذلك، لا الاستعداد للأكل و قال المحقق المزبور- بعد نقل الرواية- إنها نص فى أن المراد بما أحل الله أكله ما كان مقابلا لما حرم أكله، لا ما يقابل غير المأكول حتى يمكن تفسيره بما جعله الله للأكل، فاذن تكون الدواب الثلاث مندرجة فى القسم الذى تكون الصلاة فى بوله جائزة. هذا مضافا الى عدم الخلاف فى جواز الصلاة فى سائر أجزائها من الجلد، و الشعر، و اللبن، و غيرها. هذا حاصل ما أفاده «قده».

و يدفعه: ما أشرنا إليه فى طى الكلام من أن عموم ما دل على طهارة بول مطلق مأكول اللحم غير آب عن التخصيص بأخبار نجاسة بول الدواب الثلاث و لو كان المراد مجرد حلية الأكل، لأن النسبة بينهما العموم، و الخصوص المطلق، فمهما بلغت هذه الموثقة من التصريح بإناطة طهارة البول بمجرد حلية اللحم كان دلالتها على طهارة بول خصوص الدواب بالعموم، لا النصوية و إن كانت نصا فى المراد من الحلية، فلا مانع من تخصيصها بأخبار نجاسة بول هذه الثلاث، فيلتزم بعدم جواز الصلاة فى بولها من جهة النجاسة، و بجوازها فى روثها، و اجزائها من جهة حلية اللحم، و الطهارة.

و دعوى إبانها عن التخصيص - كما أصر عليه «قده» - مجازفة لا شاهد عليها.

فالإنصاف أن صناعة الجمع بين الأخبار تعطى ما ذهب اليه صاحب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٨

.....

الحدائق «قده» من القول بالنجاسة، و لكن مع ذلك كله لا يمكن الالتزام به، و ذلك لقيام السيرة القطعية بين المسلمين من زمن الأئمة المعصومين الى يومنا الحاضر على عدم الاجتناب عن أبوال هذه الدواب من دون ردع منهم عليهم السلام لذلك، و إلا لظهر، و بان لكثرة الابتلاء بهذه الحيوانات فى الحمل، و الركوب فى الأسفار و غيرها، لا سيما فى الأزمنة السالفة التى كانت الوسائط النقلية منحصرة فى هذه تقريبا فكيف يمكن خفاء حكم أبوالها من حيث الطهارة و النجاسة مع ابتلاء أغلب الناس بها، لا أقل فى اليوم مرة، أو مرات، و هذا مما يوجب القطع بعدم النجاسة، و إلا- لظهر حكمها و بان، كما ظهر الحكم فى سائر الحيوانات التى يتلى بها عامة الناس، و لم ينحصر القائل بالنجاسة فى اثنين من القدماء، و نفر قليل من المتأخرين، لشبهه عرضتهم من الأخبار، فاذن لا بد من حمل أخبارها على التنزيه، أو التقيء لذهاب أكثر العامة لا سيما المذاهب المعروفة، و بالخصوص الحنفية إلى النجاسة [١] و قد تنبه لذلك صاحب الحدائق «قده» أيضا، إلا أنه مع ذلك لم يحملها على التقيء، لضعف المعارض، و معه لا تصل النوبة إلى الترجيح السندى، و هذا منه و إن كان صحيحا، إلا أن الموجب للحمل لم ينحصر فى المعارض بل يكفى فيه قيام السيرة و نحوها على خلافها كما ذكرنا ذلك فى نفى وجوب الإقامة

[١] عد فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة من النجاسات «فضله ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالحمار و البغل» ثم ذكر فى أدنى الصفحة ما يدل على التزام أبى حنيفة بشدة النجاسة، و هاك نصه «الحنفية- قالوا فضلات غير مأكول اللحم فيها تفصيل، فان كانت مما يطير فى الهواء، كالغراب فنجاستها مخففة، و إلا فمغلظة غير انه يعفى عما يكثر منها فى الطرق من روث البغال و الحمير دفعا للخرج» (ج ١ ص ١٦ الطبعة الخامسة).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٩

و كذا من حرام اللحم الذي ليس له دم سائل (١) كالسمك، و نحوه.

مع قوة أخبارها سندا، و دلالة، هذا كله في بول الدواب الثلاث.

و أما روئها فهي طاهرة جزما لورود أخبار كثيرة ربما يدعى استفاضتها على ذلك و قد تقدم «١» بعضها.
أبوال ما لا نفس له

(١) كما هو المشهور، بل في كلمات جمع «انه لا خلاف فيه» مستدلين على ذلك بأصالة الطهارة بعد منعهم عن شمول ما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه لما لا نفس له، لمناقشات مزيفة ذكرها في المقام.

(أحدها): منع وجود البول لما لا نفس له- كالذباب، و القمل، و الزنبور. و الخنفساء و نحوها- أو منع صدق البول، أو الغائط- مما هو موضوع أدلة النجاسة- على ما يخرج منها من الماء، أو الرجيع، و أنه بمنزلة عصارة النباتات، و لعله لزعم أن لسيرها في المجارى المتعارفة لسائر الحيوانات دخل في التسمية عرفا، فاذن لا تشمل أدلة النجاسة لفضلات ما لا نفس له، و الأصل فيها الطهارة.

و (يندفع): بأن المشاهد في بعضها- كالسحفاة، و نحوها من الحيوانات الكبار- وجود البول، و ان أمكن المنع في الأمثلة المذكورة، و منع الصدق مجازفة محضه. نعم: لا يبعد عدم صدق الغائط، و العذرة على رجيعها، و من هنا يمكننا دعوى الجزم بطهارتها- كما يأتي.
(ثانيها): دعوى لزوم تخصيص أدلة النجاسة بالإجماع على طهارة

(١) في ص ٢٩٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٠

.....

فضلات ما لا نفس له.

و (يندفع): بأن إحراز الإجماع التعبدى في أمثال المقام مشكل، و إن لم ينقل الخلاف صريحا من أحد من علمائنا، سوى أن المحقق في المعبر، و الشرائع قد تردد ابتداء ثم استظهر الطهارة أيضا [١].

(ثالثها): منع صدق ما لا يؤكل لحمه، أو ما يؤكل على ما لا نفس له، كما أصر عليه في الحدائق.

و (يندفع): بوضوح الصدق على ما فيه لحم معتد به، كالأسمك المحرمة، و الحية، و نحوها.

و الذى ينبغى أن يقال فى المقام أن ما لا نفس له يكون على قسمين:

«أحدهما»: ما ليس له لحم- كالخنفساء، و الذباب، و الزنبور، و نحوها- «ثانيهما»: ما له لحم- كالسمك المحرم، و الحية، و نحوهما.

أما (القسم الأول): فلا- ينبغى التأمل فى طهارة فضلاته رجيعا كانت أم بولا، أما «الأول» فواضح، لما عرفت من عدم ورود نص عام يشمل خرق جميع الحيوانات، و إنما وردت نصوص خاصة فى بعضها- كالإنسان و الكلب، و السنور، و نحوها- و أثبتنا النجاسة فى

الباقى بالإجماع على عدم الفرق بين الحيوانات المحرم الأكل، أو على عدم الفرق بين البول و الخرق فيما

[١] و فى الجواهر: «انه قد يقال بتحقيقه- أى تحقق الخلاف- هنا، لإطلاق أو تعميم جملة من الأصحاب الحكم بنجاستهما مما لا يؤكل لحمه، من غير تقييد بذى النفس، كالمقنعة، و الخلاف، و جمل الشيخ، و الوسيلة، و الغنية و اشارة السبق، و الدروس، بل و النافع خصوصا مع التقييد بذلك فى الميتة، و الدم، و تركه هنا، فلعل هؤلاء قائلون بالنجاسة».

(ج ٥ ص ٢٨٦ طبعة النجف الأشرف).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠١

.....

ثبت نجاسة بوله، و لا إجماع فى المقام على شىء من الأمرين كيف و قد ادعى الإجماع على طهارتهما فيما لا نفس له، و لا أقل من تحقق الشهرة، و يمكن دعوى السيرة على عدم الاجتناب عن فضلات هذا القسم.

و أما «الثانى» أعنى بوله فظاهر أيضا، لعدم شمول ما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه لهذا القسم، إذ لا لحم له فرضا فهو خارج عن تلك الأدلة تخصصا. نعم: قد يتوهم شمول ما دل على نجاسة البول مطلقا له، إلا أنه يندفع بما ذكرناه قريبا من قوة احتمال انصرافه الى بول الإنسان، كما لا يخفى على من راجع رواياته «١» و لا أقل من انصرافه عن بول ما لا نفس له.

و أما (القسم الثانى): فالكلام فى رجيعة هو الكلام بعينه فى القسم الأول، لعدم قيام إجماع، أو ارتكاز على الملازمة بين نجاسة رجيعة، و نجاسة بوله، و لا الإجماع على عدم الفرق بينه و بين سائر الحيوانات، و من هنا قال فى المدارك معترضا على المحقق: «إنى لا أعرف وجهها للتردد فى رجيعة» و إنما الكلام و الاشكال فى حكم بوله، لشمول ما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه له، لأن المفروض وجود اللحم لهذا القسم، و ليس فيه عند الأعلام سوى دعوى الانصراف، أو قيام الإجماع على الطهارة، و قد عرفت الخدشة فى الكل، كما ان احتمال انصراف اللحم الى المعهود فلا يشمل لحم مثل الحية، و الوزغ، و نحوهما واضح الدفع.

نعم: دعوى الانصراف فى أدلة نجاسة مطلق البول غير بعيدة- كما ذكرنا آنفا- و لكن فى شمول ما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه بالعموم

(١) تقدم بعضها فى ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٢

.....

أو الإطلاق كروايتى عبد الله بن سنان المتقدمين «١» غنى و كفاية فى الدلالة على النجاسة.

نعم: يمكن الاستدلال على الطهارة بما دل من الروايات على عدم نجاسة ميتة ما لا نفس له.

كموثقة عمار الساباطى «٢» عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الخنفساء، و الذباب، و الجراد، و النمل و ما أشبه ذلك يموت فى البئر، و الزيت، و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس».

فإن مقتضى إطلاقها عدم البأس بميتة ما لا نفس له، سواء تفسخت فيما ماتت فيه من الماء، أو غيره- كالزيت، و السمن و شبهه- أم لم تتفسخ، و من المعلوم أنه فى صورة التفسخ يخرج ما فى جوف الحيوان من البول، و الخراء، و الدم و غيره و مع ذلك حكم الامام عليه السلام بطهارة المائع الذى مات فيه الحيوان.

و لو منع عن ذلك بدعوى «٣» انسباق نفى البأس فيها إلى إرادته من حيث الموت فيكفيها التمسك بإطلاق ما دل على عدم فساد الماء بما لا نفس له، فإنه بإطلاقه يدل على عدم تنجسه به بجميع شؤونه من ميتته، و دمه، و بوله، و خثرته، و كل ما يوجب نجاسة الماء لو كان من ذى النفس.

كموثقة حفص بن غياث «٤» عن جعفر بن محمد عن أبيه

(١) فى ص ٢٧٥.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

(٣) كما في الجواهر ج ٥ ص ٢٨٦.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٣

.....

قال عليه السلام: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة».

ولا موجب لدعوى انصرافها إلى ميتة ما لا نفس له بعد وجود الإطلاق الشامل لجميع ما ذكر مما يترقب تنجس الماء به لو كان من ذى النفس، وإن ذكرها الأصحاب في باب طهارة ميتة ما لا نفس له - كما في الوسائل، وغيره - والنسبة بين هذه الروايات، وما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه وإن كانت العموم من وجه، إلا أن هذه حاكمة على تلك، لفرض وجود الفساد فيها في الجملة، إلا أنه قد نفى ذلك مما لا نفس له، فلا محالة تكون ناظرة إلى أدلة النجاسات من البول، والدم، والمنى، والميتة وغير ذلك، فإن جميع ذلك يوجب فساد الماء - أى نجاسته - فتدل هذه الروايات على عدم وجود ذاك الفساد مما لا نفس له، فتكون ناظرة إلى تلك الأدلة، وحاكمة عليها، ومن جملة ما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل.

فتحصل: أنه لا - ينبغي الإشكال في طهارة فضلات ما لا نفس له، سواء أ كان له لحم أم لم يكن، لإطلاق هذه الروايات المخصصة لعموم ما دل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه مؤيدا بما ذكره الأصحاب من الوجوه التي قد عرفت ضعفها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٤

[مسألة ١) ملاقاته الغائط في الباطن لا توجب النجاسة]

(مسألة ١) ملاقاته الغائط في الباطن لا توجب النجاسة (١) كالنوى الخارج من الإنسان، أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معه شيء من الغائط، وإن كان ملاقيا له في الباطن.

نعم، لو أدخل من الخارج شيئا فلاقى الغائط في الباطن كشيئته الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب عنه [١] و أما إذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسة، فلو خرج ماء الاحتقان، ولم يعلم خلطه بالغائط، ولا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته.

ملاقاته الغائط في الباطن

(١) لا - فرق بين النوى، و شيشة الاحتقان في أنهما أمران خارجيان لاقيا الغائط في الباطن، سوى أن الأول يدخل الجوف من طريق الفم، و الثانى من طريق آخر، فلا - بد و أن يتحدا في الحكم بالطهارة لو كانت الملاقاته في الباطن لا توجب انفعال الملاقى، فالحكم بالطهارة في الأول، و الاحتياط بالاجتناب في الثانى كما في المتن لا وجه له، بل هو أشبه بالتناقض.

نعم: يمكن الفرق بين النوى و الدود الخارج من الإنسان، لأنه كسائر الحيوانات إما أن لا يتنجس، أو يظهر بزوال العين، فيكون الدود الخارج من الإنسان، كالذود الخارج من الكنيف الذى ورد النص [١] على طهارته.

[١] و فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «فالأحوط الاجتناب عنه»: (و الأظهر طهارته و لم يظهر الفرق بينه و بين النوى).

[٢] روى على بن جعفر عن أخيه موسى - ع - قال: «سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب أ يصلى فيه؟ قال: لا بأس إلا ان ترى

فيه أثرا فتغسله» ضعيفة بمحمد بن أحمد العلوي لعدم ثبوت وثاقته.
(الوسائل ج ٢ ص ١٠٩٩ الباب ٨٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١).
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٥

.....

و كيف كان تفصيل الكلام في المقام على وجه يتضح حكم جميع الأقسام هو أن يقال إن صور الملاقاة في الباطن أربع، لأن المتلاقيين في الباطن إما أن يكونا داخليين، أو خارجيين، أو يكون الملقى داخلية، و النجس خارجيا، أو بالعكس.
أما (الصورة الأولى): فيحكم فيها بطهارة الملقى، أما أولا: فلعدم الدليل على نجاسة البول، و الغائط، و الدم، و المنى في الباطن - كما يأتي توضيحه في الصورة الرابعة - فتكون طهارة مجرى البول، أو الغائط - مثلا - الملقى لهما من باب السلب بانتفاء الموضوع، لعدم نجاسة البول، أو الغائط في الداخل، و أما ثانيا: فلقصور أدلة الانفعال عن بواطن الإنسان، بل مطلق الحيوان - لو سلم نجاسة هذه الأشياء في الباطن - لأن انفعال الملقى مستفاد من الأمر بغسله، و لا أمر بغسل البواطن من شيء من النجاسات، و لا ارتكاز على عدم الفرق بين الملقى الخارجى، و الداخلى بل دلت بعض الروايات على عدم وجوب غسل البواطن، كداخل المقعد عند الاستنجاء [١] و باطن الأنف عند الرعاف [٢] مع ملاقاة الأول للغائط، و الثانى للدم، و إنما أمرت بغسل الظواهر فقط. و احتمال قصور هذه الروايات عن إثبات المدعى بدعوى أن غايتها عدم وجوب تطهير البواطن مندفع بأنه

[١] في موثقة عمار عن ابى عبد الله - ع - (في حديث) قال: «إنما عليه ان يغسل ما ظهر منها يعنى المقعدة، و ليس عليه ان يغسل باطنها».

[٢] كموثقة عمار قال: «سئل أبو عبد الله - ع - عن رجل يسيل من انفه الدم، هل عليه ان يغسل باطنه يعنى جوف الأنف؟ فقال إنما عليه ان يغسل ما ظهر منه» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٣٢ الباب ٢٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٦ و ٥).
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٦

.....

إذا لم يجب تطهيرها، و لم ينجس ملاقيا كان الحكم بنجاستها لغوا محضا. و أما ثالثا: فلجملة من الروايات الدالة على عدم نجاسة ما يخرج من مجارى النجاسات في بدن الإنسان، فلو كانت الملاقاة في الباطن توجب النجاسة لزم الحكم بنجاسة تلك الأمور.
(منها): ما تدل [١] على طهارة البلبل الخارج من فرج المرأة، مع أنها تلاقى مجرى النجاسات - من البول، و الدم، و المنى - فلو كانت النجاسات المذكورة توجب نجاسة المجرى لزم الحكم بنجاسة بلبل الفرج، لتنجسها به.
و (منها): ما تدل [٢] على طهارة المذى، و الودى، و الودى مع ملاقاتها لمجرى البول و المنى.
فتحصل: أنه لو كان المتلاقيان داخليين لزم الحكم بطهارة الملقى بلا

[١] كصحيحة إبراهيم ابن ابى محمود قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة عليها قميصها، أو إزارها يصيبه من بلل الفرج، و هى جنب، أ تصلى فيه؟ قال: إذا اغتسلت صلت فيهما» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٧ الباب ٥٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١).
و رواية عبد الرحمن عن ابى عبد الله - ع - قال: «سألته عن رجل مس فرج امرأته؟ قال: ليس عليه شيء، و إن شاء غسل يده و القبلة لا تتوضأ منها» ضعيفة بقاسم بن محمد الجوهرى فإنه ضعيف أو مجهول.

(الوسائل ج ١ ص ١٩٢ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦).

[٢] كصحيحة ابن ابي عمير، عن غير واحد من أصحابنا، عن ابي عبد الله -ع- قال: «ليس في المذى من شهوة، ولا من الإنعاض، ولا من القبلة، ولا -من مس الفرج، ولا -من المضاجعة وضوء، ولا -يغسل منه الثوب، ولا الجسد» (الوسائل ج ١ ص ١٩١ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢).

و نحوها غيرها من الروايات المروية في (الوسائل ج ١ ص ١٩٥ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، وفي الباب ١٧ من أبواب النجاسات ص ٢٠٧) فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٧

.....

اشكال.

و أما (الصورة الثانية):- وهي أن يكون المتلاقيان خارجيين، و حصلت الملاقاة في الباطن - فلا - ينبغي التردد في الحكم بنجاسة الملاقى حينئذ، و إن تردد فيه بعض، إذ لا تصور في أدلة النجاسة، و لا في أدلة السراية عن شمول هذه الصورة، إذ لا دخل لظرف الملاقاة في التنجيس بعد فرض كون المتلاقيين خارجيين، و مجرد كون الملاقاة في الباطن لا يوجب الفرق بين أقسامها، أ فهل يشك أحد في تنجس إصبعه الطاهر إذا أدخله في فمه مع إصبعه المتنجس بالدم، و تلاقيا في داخل الفم، أو إذا جعل الخبز الطاهر في فمه، و شرب عليه الماء النجس، و لا يحتمل في مثل ذلك عدم تنجس الملاقى بمجرد كون الملاقاة في الباطن بعد شمول أدلة النجاسة لهذا الفرد. و من أمثلة هذه الصورة ملاقاة الأسنان المصنوعة في باطن الفم مع طعام، أو ماء متنجس بمضمضة، أو غيرها، فإنه لا بد من الحكم بنجاسة الأسنان.

و مما يؤكد ما ذكرنا عموم موثقة عمار [١] الدالة على وجوب غسل كل ما أصابه الماء المتنجس، فإنها بعمومها تشمل مثل الأسنان، أو غيرها، إذا لاقت الماء المتنجس في جوف الإنسان، أو حيوان آخر، و من هنا يحكم بنجاسة ما ابتلعه الحيوان، إذا خرج من بطنه ملاقيا في الباطن للماء النجس الذي شربه الحيوان فوقه.

و أما (الصورة الثالثة):- وهي أن يكون الملاقى داخليا و النجس

[١] و هي ما وردت في حكم الماء الذي وجد فيه ميتة الفأرة من قوله -ع- «فعليه ان يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء، و الصلاة.» (الوسائل ج ١ ص ١٠٦ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٨

.....

خارجيا، كما إذا شرب الماء المتنجس، أو عين النجس، كالخمر، و لاقي باطن فمه، و أسنانه - فلا - يحكم فيها بنجاسة الملاقى، كالصورة الأولى، لعين الوجه المتقدم في تلك الصورة من عدم الدليل على تنجس باطن الإنسان، بل مطلق الحيوان، لأن تنجس شيء إنما يستفاد من الأمر بغسله، و لا أمر بغسل البواطن في شيء من الأدلة، و لم يعهد من أحد من المتشرعة غسل باطنه باتصال الماء الطاهر الى جوفه، و لو بنحو من الأنحاء فيما لو أكل أو شرب نجسا، و كذا لم يعهد منهم تطهير باطن الحلق، أو الفم، و الأسنان لذلك.

و لو سلم تنجس الباطن فلا مناص عن الالتزام بطهارته بمجرد زوال العين للقطع بعدم لزوم تطهيره.

و مما يؤيد ذلك ما دل [١] على طهارة بصاق شارب الخمر، إذ لو كان داخل فمه نجسا بملاقاة الخمر لكان بصاقه أيضا محكوما بالنجاسة، لملاقاته لداخل الفم، فيعلم من ذلك عدم تنجس باطنه، أو طهارته بزوال العين.

و أما (الصورة الرابعة):- وهي أن يكون الملاقي خارجيا، و النجس داخليا، كملاقاة شيشة الاحتقان، أو النوى للغائط في جوف الإنسان مع

[١] كرواية عبد الحميد قال: «قلت لأبي عبد الله-ع- رجل يشرب الخمر فيصق، فأصاب ثوبى من بصاقه؟ قال: ليس بشيء» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٨ الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١) ضعيف بعبد الحميد ابن ابى الديلم فإنه مجهول، و يمكن الاستدلال لذلك أيضا بصحيفة إبراهيم ابن ابى محمود المتقدمة فى تعليقه ص ٣٠٦ فإنها بإطلاقها تشمل ما إذا كانت جنابة المرأة يانزال الرجل فى فرجها، بل هو الظاهر منها، و مع ذلك حكم الامام-ع- بطهارة البلل الخارج من فرجها، فيعلم من ذلك عدم تنجس باطن الفرج بملاقاة المنى، أو طهره بزواله، و إلا كانت البلل محكومة بالنجاسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٩

.....

فرض خروجهما بلا تلوث، أو ملاقاة إبرة التزيق للدم فى بدن الإنسان، أو عروقه، فهل يحكم فيها بنجاسة الملاقي أو لا؟ الصحيح هو التفصيل بين ما إذا كان النجس ظاهرا لإحدى الحواس، و ما إذا لم يكن كذلك، ففي الأول يحكم بالنجاسة، دون الثانى.

أما وجه الحكم بالنجاسة فى الأول فهو أن النجس إذا خرج عن محله الأصلي، و ظهر لإحدى الحواس، كالدّم الخارج من بين الأسنان يشمله أدلة النجاسة، فإذا لاقى الدم المذكور طعاما، أو ماء فى داخل الفم يتنجس بملاقاته، إذ لا فرق بين الدم الخارج من بين الأسنان الباقى فى الفم، و بين الدم المهراق على الأرض فى أن كليهما دم مسفوح، و خارج عن محله. و من أمثلة ذلك ملاقاة الأسنان المصنوعة للدم الخارج من اللثة، فإنه لا بد من الحكم بتنجسها أيضا.

و أما وجه الحكم بالطهارة فى الثانى- و هو ما إذا لم يظهر النجس لإحدى الحواس، و لاقاه شىء فى الباطن، كالأمثلة المتقدمة- فهو قصور أدلة النجاسة عن شمول النجاسات الداخلية- كما أشرنا- بمعنى أنه لا دليل على نجاسة البول أو الغائط، أو الدم، أو المنى قبل خروجه عن محله المخصوص، و ظهوره للحس، فالدم الجارى فى العروق- مثلا- لا- مانع من الحكم بطهارته، لعدم الدليل على النجاسة فى هذا الحال، و ذلك لأن نجاسة هذه الأمور إنما تستفاد من الأمر بغسلها، أو غسل ملاقيتها، و لا أمر فى شىء من الروايات بغسل ملاقيتها فى الباطن، فمن أين يمكن استكشاف حكم الشارع بنجاستها، مع ان الأمر بالغسل قد اختص بملاقاة النجاسة الخارجيه، كما لا يخفى على من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٠

.....

لاحظ الروايات المتفرقة الواردة فى النجاسات المختلفة، فإن ما دل [١] منها على نجاسة البول، و الغائط قد ورد فيها الأمر بغسل ما أصابه أحدهما من الثوب، أو البدن، و من المعلوم أنه لا يصيبهما إلا البول، و الغائط الخارجيان، و نحوها ما دل [٢] على غسل الرجل إذا وطئ على العذرة، و ما دل على طهارة باطن القدم، أو النعل المتنجسين بوطأ العذرة أو البول بالمشى على الأرض النظيفة، أو المسح بها، فإنه لا يتحقق الوطء إلا على العذرة، أو البول الخارجيين [٣] و كذا ما دل منها على نجاسة الدم و

[١] كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما -ع- قال: «سألته عن البول يصيب الثوب؟ قال اغسله مرتين».

و صحيحه البنزطي قال: «سألته عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين».

(الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث ١ و ٧) ونحوهما غيرهما.

[٢] كرواية الحلبي عن ابي عبد الله -ع- «في الرجل يظأ في العذرة، أو البول أ يعيد الوضوء؟

قال: لا، ولكن يغسل ما أصابه» ضعيفه سهل بن زياد، و محمد بن سنان. (الوسائل ج ١ ص ١٩٤ الباب ١٠ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢).

[٣] كصحيحه زرارة بن أعين قال: «قلت لأبي جعفر -ع- رجل وطأ على عذرة، فساخت رجله فيها، أ ينقض ذلك وضوئه، و هل يجب

غسلها؟ فقال: لا يغسلها إلا ان يقدرها، ولكنه يمسحها حتى يذهب أثرها، و يصلي» و رواية الحلبي عن ابي عبد الله -ع- قال: «قلت له

إن طريقي الى المسجد في زقاق يبالي فيه فرما مررت فيه، و ليس على حذاء، فيلصق برجلي من نداوته؟ فقال: أ ليس تمشي بعد ذلك

في أرض يابسة؟

قلت: بلى، قال: فلا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضا.» و في طريقها مفضل بن عمر الجعفي الذي اختلف في وثاقته. (الوسائل ج ٢

ص ١٠٤٨ الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٧ و ٩). و نحوهما غيرهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١١

.....

المني [١] فإنها أيضا قد اشتملت على الأمر بغسل الثوب الذي أصابه، و لا يصيب الثوب إلا الدم، و المنى الخارجيان، و لا ملازمة

عرفية، أو شرعية بين نجاسة هذه الأشياء في الخارج، و الداخل، فاذن لا مانع من الحكم بطهارة الغائط -مثلا- في الباطن، لعدم الدليل

على نجاسته، فتكون طهارة شيشة الاحتقان -مثلا- الملاقية له في الجوف على طبق القاعدة، لعدم المقتضى لانفعالها، و كذا ماء

الاحتقان لو خرج، و لم يعلم خلطه بالغائط، و لو علم بالملاقة.

و يؤكد ما ذكرنا ما ورد من الأخبار [٢] الدالة على طهارة القيء، مع أن الظاهر أن ما يأكله الإنسان يلقى الدم، أو الرطوبات الملاقية

له في الباطن، و مع ذلك حكم بطهارته.

[١] كصحيحه زرارة قال: «قلت له أصاب ثوبي دم رعاف، أو غيره أو شيء من منى، فعلمت أثره الى ان أصيب له الماء، فأصبت، و

حضرت الصلاة، و نسيت ان بثوبي شيئا و صليت، ثم اني ذكرت بعد ذلك؟ قال: تعيد الصلاة، و تغسله.» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٣

الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٢).

و نحوها ما دل على نجاسة المنى فلاحظ الروايات في (الباب ١٦ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٢١).

[٢] كموثقة عمار قال: «سألت أبا عبد الله -ع- عن الرجل يتقيأ في ثوبه، أ يجوز ان يصلى فيه، و لا يغسله؟ قال: لا بأس به».

و نحوها روايته الأخرى (الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٠ الباب ٤٨ من أبواب النجاسات، الحديث ١ و ٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٢

[(مسألة ٢) لا مانع من بيع البول]

(مسألة ٢) لا مانع من بيع البول، و الغائط (١) من مأكول اللحم.

بيع الأرواث

(١) يقع الكلام في هذه المسألة في ضمن مسائل ثلاث أشار إليها المصنف «قده». (الأولى): في جواز بيع البول، والغائط من مأكول اللحم.

أما غائطها- كأرواث البقر، والغنم، والإبل، والحمار ونحو ذلك- فمما لا- اشكال ولا- خلاف في جواز بيعه، كما عليه السيرة المستمرة قديما وحديثا بلا ردع عنها لطهارتها، واشتمالها على منفعة محللة مقصودة لعامة الناس، لاستعمالها في الحرق، والطبخ، والتسميد ونحو ذلك، فيشمّلها جميع الأدلة الدالة على صحة البيع التي منها قوله تعالى «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» و«أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» و«تِجَارَةٌ عَنِ تِرَاضٍ».

و أما أبوها فهل يجوز بيعها؟ مقتضى العمومات، والإطلاقات فيها أيضا جواز البيع- كما هو المعروف- إلا أنه قد يمنع عن صحته لوجهين ضعيفين.

(الأول): اعتبار المايّة في المبيع، و من هنا ذكر في المصباح «أن البيع مبادلة مال بمال» و أبوال ما يؤكل لحمه و إن كانت طاهرة، إلا انها ليست من الأموال في نظر العقلاء، و العرف العام، إذ يعتبر في المايّة كون الشيء بحيث مما يتنافس عليه العقلاء، و يبذلون بإزائه الأموال، لوجود منفعة فيه معتدة بها عندهم، و حيث أن البول الطاهر مما يستقذره العرف لم يكن فيه منفعة مقصودة، و لا غرض يوجب التنافس عليه، و جواز شربه أحيانا للدواء- كما ورد في بول الإبل، و كذا البقر و الغنم- [١] لا يوجب ماليته ما لم يكن

[١] كما في موثقة عمار عن ابي عبد الله-ع- قال: «سئل عن بول البقر يشربه الرجل؟ قال: إن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٣

.....

الداعي إلى شربه عاما، فاذن لا تشمل أدلة صحة البيع لأبوال ما يؤكل لحمه حتى الإبل، و إن حكى الإجماع على جواز بيعه. و يرد عليه أولا: أنه لا دليل على اعتبار المايّة في عوضى البيع سوى تعريف المصباح، و هو ليس بدليل، لأن دأب اللغويين- غالبا- على شرح الاسم، مضافا الى عدم حجية قولهم ما لم يوجب الاطمئنان، و المناط في تحقق مفهوم البيع هو صدق عنوان المعاوضة على الشيء مع كون أحد العوضين عرضا، و الآخر ثمنا، و عليه فلا مانع من صحة بيع كل شيء كان متعلقا لغرض شخصى للمشتري- فقط- بحيث لا- يرغب فيه سواه من العقلاء، و لا يبذلون بإزائه غالبا، و لا رخيصا، إلا أنه يشتريه هذا الشخص بأعلى القيم، و ذلك كسواء ورقة عليها خط والده مثلا فان ابنه يرغب في شرائها، و إن كانت الورقة عتيقة، و الخط الذى عليها رديا، و قد يبذل بإزائها الأموال الطائلة لتحصيلها، كل ذلك لأجل كونها تذكارا لوالده، و أثرا من آثاره، مع أن غيره من العقلاء لا يرغب فيها لعدم تعلق غرض لهم بها، و لا يظن بأحد من أهل العرف، و اللغة أن ينكر صدق البيع على مثل هذه المعاملة، سواء اللغة العربية و غيرها، إذ لا ينحصر عندهم صدق مفهوم البيع على بيع مثل الخبز، و اللحم، و الماء و نحو ذلك مما يرغب فيه عامة الناس. و عليه فلتكن أبوال ما يؤكل لحمه من هذا القبيل، إذ قد يتعلق الغرض الشخصى بها من المريض، أو غيره.

كان محتاجا اليه يتداوى به يشربه، و كذلك أبوال الإبل، و الغنم» (الوسائل ج ٢ ص ١٠١٢ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٥).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٤

.....

و ثانيا: أنه لو سلم اعتبار المالية في مفهوم البيع كفى في تحقق مالية الشيء تعلق غرض العقلاء به عند الحاجة اليه و لو أحيانا، إذ لا يعتبر في مالية الشيء رغبة العقلاء فيه دائما، و في كل يوم، و ذلك في مثل الأدوية، فإن عامة الناس يرغبون فيها، لوجود منفعة مقصودة فيها، إلا أنها ليست دائمية، بل عند المرض، و الحاجة، و لو كان حصول المرض الخاص الموجب لاستعمال هذا الدواء قليل التحقق، كما في بعض الأدوية، فهل يمكن في مثله القول ببطلان الشراء ممن لا- يحتاج اليه بالفعل، فليكن أوبال ما يؤكل لحمه المستعملة في التداوي أحيانا كسائر الأدوية مشمولة لأدلة صحة البيع أيضا.

و ثالثا: لو سلم توقف مالية الشيء على تعلق غرض العقلاء به نوعا بحيث لو لم يكن الداعي إلى استعماله عاما لم يكن مالا عرفا لكفى في صحة المعاوضة على أوبال مأكول اللحم صدق عنوان التجارة عن التراض، فيشمها آية التجارة، لأنها أعم من البيع، لعدم اعتبار مالية العوضين في مفهومها، و مثلها قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ.

(الوجه الثاني): ما روى عن طرق العامة عن النبي صلى الله عليه و آله «ان الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» [١] و لا فرق بين

[١] عن ابن عباس قال: «رأيت رسول الله -ص- جالسا عند الركن، فرفع بصره الى السماء، فضحك و قال: لعن الله اليهود- ثلاثا- إن الله حرم عليهم الشحوم، فباعوها و أكلوا أثمانها، إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه» (سنن البيهقي ج ٦ ص ١٣) و (سنن ابى داود ج ٢ ص ١٠٣- الطبعة القديمة- و ج ٣ ص ٣٨- الطبعة الحديثة-) و (مسند احمد ج ١ ص ٢٤٧ و ٢٩٣) و (المستدرک ج ٢ فى الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ص ٤٢٧ عن غوالى اللثالى عن النبى -ص- و كذا عن دعائم الإسلام) مع اختلاف يسير فى نقل هذه الكتب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٥

.....

الأكل و الشرب، و يحرم شرب الأوبال و ان كانت من مأكول اللحم، كما يدل عليه مفهوم موثقة عمار «١» فيحرم بيعها بمعنى البطلان، لأن حرمة ثمن الشيء من آثار بطلان بيعه، فهذه الرواية نخرج عن عمومات صحة البيع، و التجارة عن تراض.

و يندفع أولا: بضعف سند هذه الرواية، لأنها لم ترو في أصول أحاديثنا، و إنما ذكرها أصحابنا فى كتبهم الفقهية قديما، و حديثا، مرسلا عن النبى الأكرم صلى الله عليه و آله متضمنة لكلمة «أكل» تارة، و بدونها أخرى، كما لعله الأكثر. نعم: ذكرها العامة فى أصول حديثهم مسندا عن ابن عباس مع إضافة كلمة «أكل» فى قضية حرمة الشحوم على اليهود، و أنهم باعوها حين حرم الله تعالى عليهم أكلها، فأكلوا ثمنها، إلا انه لا اعتبار بإسنادهم عندنا فهى ضعيفة على كل حال سواء أ كانت مسندة من طرق العامة، أو مرسله من طرقنا، و الظاهر أن أصحابنا القدماء أخذوها من كتب العامة، و تبعهم المتأخرون فى النقل على وجه الإرسال.

و ثانيا: بضعف دلالتها، إذ لم يعمل بمضمونها أحد من الفريقين كما اعترف به فى جوهر النقى فى حاشية سنن البيهقي «٢» قائلا: «عموم هذا الحديث متروك اتفاقا بجواز بيع الآدمى، و الحمار، و السنور، و نحوهما».

فكثير من الأمور يحرم أكلها، و لا- يحرم بيعها، و من جملةتها أرواث ما يؤكل لحمه التى قد عرفت عدم الخلاف فى جواز بيعها، بل قيام السيرة عليه.

(١) المتقدمة في تعليقه ص ٣١٢-٣١٣.

(٢) ج ٦ ص ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٦

و أما بيعها من غير المأكول فلا يجوز [١] (١).

(١) هذه هي المسألة الثانية من المسائل الثلاث التي أشار إليها المصنف «قده» في ضمن هذه. ويقع الكلام فيها تارة في بيع بول مالا يؤكل لحمه و أخرى في غائظه، لورود روايات خاصة في الثاني، دون الأول، فلا بد من أفراد كل منهما بالبحث. أما (المقام الأول): ففي بيع بول مالا يؤكل لحمه، المشهور عدم الجواز، بل ادعى عليه الإجماع في كلمات جمع من الأصحاب، هذا. و لكن الصحيح جواز بيعه، للعمومات، و الإطلاقات الدالة على صحة البيع، أو التجارة عن تراض، إلا انه مع ذلك يستدل على المنع بوجوه مزيفة أو جبت توهم خروج بيعه عن تلك الأدلة.

(الأول): دعوى الإجماع على فساد بيعه. و يندفع بأن دعوى الإجماع المذكور و ان تكررت في كلمات جمع من الأعلام، إلا أن إثبات الإجماع التعبدى- في أمثال المقام مما يطمأن، أو يحتمل استناد المجمعين إلى سائر الوجوه المذكورة في المقام- مشكل جدا، لأن ملاك حجية الإجماع هو حصول القطع برأى المعصوم لا من جهة قيام دليل تعبدى على حجيته، و لا قطع مع الاحتمال المذكور، على أن الإجماع المحصل غير حاصل لنا، و المنقول منه ليس بحجة. (الوجه الثاني): دعوى أن بول ما لا يؤكل لحمه ليس بمال عرفا، لا سيما بملاحظة حرمة شربه الموجبة لسقوطه عن الانتفاع المعتد به، و يعتبر في صحة البيع مالىة العوضين.

[١] في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «فلا يجوز»: (على الأحوط الأولى)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٧

.....

(و فيه): ما عرفت «١» من فساد هذه الدعوى كبرى و صغرى، و حرمة شربه لا يوجب سقوطه عن الانتفاع مع وجود منافع آخر له محللة، كالتسميد، و استخراج الأدوية، و الغازات- كما قيل- فيكون مالا باعتبار تلك المنافع الظاهرة، و إلا فالشرب ليس من منافع الأبوال- لا سيما أبوال غير مأكول اللحم.

(الوجه الثالث): النهى الوارد في رواية تحف العقول «٢» عن بيع النجس لقوله عليه السلام فيها: «أو شئ من وجوه النجس، فهذا كله حرام محرم، لان ذلك كله منهى عن أكله و شربه و لبسه و ملكه و إمساكه و التقلب فيه، فجميع تقلبه في ذلك حرام». (و فيه): انها ضعيفة بالإرسال، و إن كان المرسل لها هو «أبو محمد الحسن بن على بن الحسين بن شعبة الحراني، أو الحلبي» «٣» من وجوه أصحابنا، و هو رجل فاضل جليل القدر رفيع الشأن، إلا أنه لم يذكر رواياته في الكتاب المذكور مسنده، بل أرسلها عن الصادق عليه السلام، فلا تكون مشمولة لأدلة حجية الخبر. و دعوى اعتماد الأصحاب على كتابه لو تمت لا تكون جارية لضعفها، لما مرّ غير مرة من أن القول بانجبار الضعف بالشهرة غير تام عندنا و قد بسطنا الكلام حول سند هذه الرواية، و اعتباره في بحث المكاسب المحرمة، على أنه قد علل في الرواية حرمة بيع النجس بحرمة جميع التقلبات فيه، و هذا خلاف ما تسالموا عليه من جواز الانتفاع بالنجس في

(١) في ص ٣١٣-٣١٤.

(٢) الوسائل ج ١٢ ص ٥٤ الباب ٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

(٣) راجع ترجمته في ج ١ من تنقيح المقال للمامقاني «قده» ص ٢٩٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٨

.....

غير ما يشترط فيه الطهارة، فهذا يكشف عن عدم استنادهم في الحكم بالطلاق الى هذه الرواية، فكيف يمكن دعوى انجبار ضعفها بالعمل؟

و إن شئت فقل إن مقضى التعليل المذكور دوران المنع عن بيع النجس مدار حرمة جميع التقلبات فيه، وهذا غير منطبق في أكثر النجاسات، ومنها بول ما لا يؤكل لحمه، لجواز الانتفاع بها في غير ما يشترط فيه الطهارة- كما أشرنا- فلا يمكن الاستدلال على المنع بهذه الرواية، إلا مع إثبات حرمة جميع التقلبات في الأبوال، و أتى لنا بإثبات ذلك؟! (الوجه الرابع): النبوي المشهور: «إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمناً» المروي في بعض كتب فقهاءنا كالشيخ في المبسوط، والعلامة في المستند، وغيرهما بضميمة دعوى حرمة جميع الانتفاعات بالنجس، أو أكثرها بحيث يصح أن يقال: إن الله حرمه على وجه الإطلاق، لندرة الانتفاع المحلل.

(و فيه): ان الظاهر أنه لا أصل لما اشتهر من نقل الرواية بهذه الكيفية أعني إسقاط لفظه «أكل» فإنها و ان رويت - كذلك - مرسله في بعض كتب فقهاءنا إلا أنا لم نجد لها بعد الفحص التام في كتب أحاديثنا، بل هي مروية في أصول أحاديث العامة، والأصح فيها أنها بإضافة كلمة «أكل» و «ان الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمناً» لإطباق كتبهم على روايتها عن ابن عباس مع إضافة هذه الكلمة عن النبي صلى الله عليه و آله في ذيل بعض روايات قضية حرمة الشحوم على اليهود - كما ذكرنا - «١».

نعم في موضع [١] من مسند أحمد روايتها عنه بإسقاط كلمة «أكل»

[١] ج ١ ص ٣٢٢، عن ابن عباس ان النبي - ص - قال: «لعن الله اليهود حرم عليهم الشحوم، فباعوها فأكلوا أثمانها، و ان الله إذا حرم على قوم شيئاً حرم عليهم ثمناً».

(١) في تعليقه ص ٣١٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٩

.....

إلا أنه بنفسه نقله في موضع آخر «١» من كتابه بإضافة هذه الكلمة، والظاهر سقطها في الموضع الأول، لاتحاد الرواية و اطباق كتبهم على اشتمال هذه الكلمة، فإن الراوي عن ابن عباس في جميعها هو «بركة» المكنى بأبي الوليد و الراوي عنه أيضاً واحد و هو «خالد» كما ان بعض فقهاءهم كالدميمري في كتاب حياة الحيوان [١] أيضاً سهى و نقل الحديث بإسقاط كلمة «أكل» نقلاً عن سنن أبي داود، مع ان الموجود في سننه «٢» مشتمل على هذه الكلمة.

و بالجملة: ان ما اشتهر من النبوي من روايته بإسقاط كلمة «أكل» غير ثابت كى يمكن الاستدلال به على حرمة بيع أبوال ما لا يؤكل لحمه لو ثبت حرمة جميع منافعها أو أكثرها، و ما ثبت روايته فهو مشتمل على هذه الكلمة، إلا أنه لا يمكن العمل بمضمونه لاستلزامه تخصيص الأكثر المستهجن - كما ذكرنا - لأن كثيراً من الأمور يحرم أكلها، و مع ذلك لا يحرم بيعها بلا اشكال - عند الفريقين - على

أنه مروى من طرق العامة، هذا كله في بيع بول ما لا يؤكل لحمه.

[١] ص ٢٢٠-٢٢١ قال- في مادة الحمام:- «و اما بيع ذرق الحمام و سرجين البهائم المأكولة و غيرها فباطل، و ثمنه حرام هذا مذهبنا- الى ان قال- و احتج أصحابنا بحديث ابن عباس ان الله إذا حرم على قوم شيئاً حرم عليهم ثمنه، و هو حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح، و هو عام إلا ما خرج بدليل كالحمار».

(١) ج ١ ص ٢٤٧ و ٢٩٣ كما تقدم في تعليقه ص ٣١٤.

(٢) ج ٢ ص ١٠٣- الطبعة القديمة- و ج ٣ ص ٣٨- الطبعة الحديثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٠

.....

بيع العذرة و أما غائطه فمقتضى الإطلاقات جواز بيعه، و الوجوه المتقدمة للمنع عن بيع بوله يمكن الاستدلال بها على المنع عن بيع غائطه أيضاً، إلا انه قد عرفت الخدشة في جميعها، و مع ذلك المعروف بينهم القول بالمنع. بل ادعى الإجماع عليه، لأنه عذرة نجسة و قد دلت النصوص على فساد بيعها. فالعمدة هي النظر الى الروايات الخاصة الواردة في بيع العذرة، و هي على أنحاء ثلاثة (منها): ما هي مصرحة بالمنع. و (منها): ما تكون مصرحة بالجواز. و (منها): مجمل لم يعلم المراد منها.

أما (الأولى): فهي رواية يعقوب بن شعيب [١] عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثمن العذرة من السحت».

و رواية دعائم الإسلام [٢]: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن بيع العذرة، و قال هي ميتة».

و النهى في باب المعاملات إرشاد إلى فسادها.

و أما (الثانية): فهي رواية محمد بن مضارب [٢] عن أبي عبد الله

[١] الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١. ضعيفه ب «على بن مسكين أو سكن» كما يأتي.

[٢] الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

و هي ضعيفة بمحمد بن مضارب، فإنه لم يصرح بوثاقته، و رواية بعض الأجلة و الثقات عنه لا تكفي في إثباتها لإمكان روايتهم عن الضعيف، و ما روى مما يدل على لطف الصادق-ع- في حقه لا-

(٢) المستدرک ج ٢ ص ٤٢٧. ضعيفه بالإرسال كما يأتي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢١

.....

عليه السلام قال: «لا بأس ببيع العذرة» و في بعض نسخ المكاسب و حواشيه محمد بن مصادف و هو غلط، لما في النسخ المصححة من الكافي و الوسائل و غيرهما انه «محمد بن مضارب».

و أما (الثالثة): فهي موثقة سماعه [١] قال: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا حاضر قال: إني رجل أبيع العذرة فما تقول؟ قال:

حرام بيعها و ثمنها، و قال لا بأس ببيع العذرة».

و الرواية الأخيرة إما مجملة إذا كانت من الجمع في المروى لمناقضة صدرها مع ذيلها مع أنها كلام واحد، فإن حرمة البيع - المذكورة في الصدر - تقتضى البطلان، لا سيما بملاحظة حرمة الثمن التي هي من آثار بطلانه، فلا تلائم ذلك مع نفى البأس عن بيعها في الذيل، و اما متعارضة إذا كانت من الجمع في الرواية بأن يكون قوله: «و قال لا بأس.» رواية أخرى يرويها سماعه منضمًا إلى الرواية الأولى، لا انه يكون من تمام الأولى في مجلس واحد، و الظاهر هو الثاني لا عادة قوله: «قال» و لوضع المظهر مكان المضمّر، فلو كانت رواية واحدة كان الأنسب أن يقول: «و لا بأس ببيعها» لا أن يقول:

«و قال لا بأس ببيع العذرة».

فعلى الأول تسقط عن الحجية رأساً لأنها مجملة لم يعلم المراد منها، و على الثاني تدخل في المعارضة، و هو الأرجح - كما ذكرنا - فيكون حالها حال

- يكفي في إثبات حسنه المصطلح الموجب للاعتماد على روايته لا سيما و ان الراوى لها هو بنفسه، فراجع (تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ١٨٨).

(١) الوسائل ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٢

.....

الرواية الأولى مع الثانية في أنهما متعارضتان، فاذن تكون مجموع الروايات على طائفتين، مانعة، و مجوزة.

و قد تصدى الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) للجمع بينهما بوجوه تعرض لها شيخنا الأنصارى «قده» في المكاسب، و تبعناه على ذلك في البحث عن الكتاب المذكور، و شيء منها لا يسلم عن الخدشة، بل بعضها من الفساد بوضوح، و أمتنها ما عن السبزواري بحمل روايات المنع على الكراهة بقريته روايات الجواز المصرحة بنفى البأس عن بيعها، فيرفع اليد عن ظهور تلك بصراحة هذه، إلا أن شيخنا الأنصارى «قده» لم يرتض بهذا الوجه، و استبعده و كأنه لدعوى صراحة كلمة «السحت» الواردة في رواية ابن شعيب في الحرمة، لما قيل من أن المراد بها الحرمة الشديدة فتأبى الحمل على الكراهة و إن أمكن ذلك في رواية دعائم الإسلام حيث أن الدال على الحرمة فيها هو «مادة النهي» و يمكن حملها على الكراهة بقريته الجواز.

أقول: لا بد أولاً من ملاحظة سند هذه الروايات فلو تمت حجية كلا الطرفين كان مقتضى القاعدة ابتداء الجمع الدلالي بينهما إن أمكن، و إلا - فيرجع الى المرجحات السندية، فان لم يمكن ترجيح أحد الطرفين تسقطان بالمعارضة فيرجع الى عمومات الفوق و ستعرف ان مقتضى النظر في جميع هذه المراحل الثلاث هو الحكم بجواز بيع العذرة.

أما ملاحظة أسنادها فتؤدي الى طرح روايات المنع رأساً غير الموثقة بناء على كونها روايتين.

أما رواية ابن شعيب فلضعفها ب «على بن مسكين أو سكن» لأنه مجهول و أما رواية دعائم الإسلام فلضعفها بالإرسال و إن كان مؤلفه

من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٣

.....

أعظم الأصحاب نظير ما ذكرناه في روايات تحف العقول.

خويي، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٣٢٣

و دعوى انجارهما بعمل الأصحاب مندفعه كبرى - كما مرّ غير مرة - و صغرى، لأن الأصحاب إنما ذهبوا الى المنع عن بيع مطلق النجس بل المتنجنس إلا - ما استثنى كالدهن المتنجنس، و من مصاديق النجس العذرة، فلا يمكن استنادهم في الكبرى الى الروايتين المختصتين بالمنع عن بيع العذرة نعم لو اخصص منعهم بها أمكن دعوى استنادهم الى هذه الروايات.

فالى هنا ليس في البين رواية معتبرة تدل على أن ثمن العذرة سحت كى يدعى عدم إمكان حملها على الكراهة، لأن المشتمل على هذه الكلمة رواية ابن شعيب و هي ضعيفة فحينئذ إما أن تكون رواية الجواز و هي رواية محمد بن مضارب «١» بلا معارض، لو قلنا بأن موثقة سماعة مجمله و من الجمع في المروي، و إما أن تكون معارضة بالموثقة، ان قلنا بأنها من الجمع في الرواية - كما استظهرنا - و هي لا تأبى عن الحمل على الكراهة لإمكان حمل «الحرام» على الكراهة الشديدة - بقرينة نفي البأس كما جرى عليه دأب الفقهاء في غير المقام - و لو أغمضنا النظر عن سند رواية ابن شعيب و سلمنا اعتبارها كان مقتضى الجمع العرفي أيضا حملها على الكراهة و إن كان المذكور فيها كلمة «السحت» لأنها لا تأبى عن الحمل على الكراهة، و منع الشيخ عنه ممنوع، لتصريح بعض أهل اللغة [١] باستعمالها في الكراهة، كما

[١] في لسان العرب ج ١ ص ٣٤٦: «السحت» يرد في الكلام على المكروه مرة و على الحرام اخرى و يستدل له بالقرائن. و في نهاية ابن الأثير «السحت» كما يطلق على الحرام يطلق على المكروه.

(١) قد أشرنا إلى ضعفها في تعليقه ص ٣٢٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٤

.....

تستعمل في الحرمة. بل في جملة من النصوص إرادة الكراهة من لفظه «السحت» لما فيها من إطلاق كلمة «السحت» على ثمن جلود السباع [١] و كسب الحجام [٢] و اجرة تعليم القرآن مع الاشتراط [٣] و قبول الهدية مع

[١] عن علي - ع - قال: «من السحت ثمن الميتة. الى ان قال: و ثمن القرد و جلود السباع؟» في المستدرک ج ١٣ ص ٦٩ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١ عن الجعفریات) ضعيفة، لأن كتاب الجعفریات المعروف في كتب الرجال بالأشعثيات لإسماعيل بن موسى بن جعفر - ع - يرويه عنه ابنه موسى بن إسماعيل، و هو مجهول الحال لم يثبت وثاقته، و قد حاول المحدث النورى في خاتمة المستدرک (ج ٣ ص ٢٩١ - ٢٩٢) إثبات اعتبار هذا الكتاب بما لا مزيد عليه إلا انه مع ذلك لم يأت بما يوجب الحجية، فراجع.

و عن علي - ع - انه قال: «من السحت ثمن جلود السباع» (المستدرک ج ١٣ ص ١٢٠ في الباب ٣١ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢. عن دعائم الإسلام) مرسله. (ط المؤسسة: قم)

[٢] عن سماعة قال: قال أبو عبد الله - ع -: «السحت أنواع كثيرة منها كسب الحجام إذا شارط.» ضعيفة بمحمد بن أحمد ابى عبد الله

الرازي.

و مثلها موثقة إلا انه ليست فيها جملة شرطية (الوسائل ج ١٢ ص ٦٢ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢ و ٦).
 و عن علي - ع - «من السحت كسب الحجام» (المستدرک ج ١٣ ص ٧٤ فى الباب ٨ من أبواب ما يكتسب به، ح: ١ (ط المؤسسة: قم)
 عن الجعفریات، تقدم آنفا ضعف سند الجعفریات بموسى بن إسماعيل.
 [٣] عن ابن عباس فى قوله تعالى «أَكَاوُنَ لِلشُّحْتِ» قال: «اجرة المعلمين الذين يشارطون فى تعليم القرآن» (المستدرک ج ١٣ ص
 ١١٦ فى الباب ٢٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢ عن فقه الرضا) ضعيفة.
 و عن علي - ع - قال: «من السحت ثمن الميتة. الى ان قال و اجرة القارئ الذى لا يقرأ القرآن إلا -
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٥

.....

قضاء الحاجة [١] مع انه لا ينبغي الإشكال فى جواز ذلك كله للروايات المصرحة بصحة بيع جلود السباع [٢] و الدالة على جواز أخذ
 الأجرة على الحجام [٣] و تعليم القرآن [٤].
 و لو أبيت إلا عن ثبوت المعارضة و عدم إمكان الجمع الدلالى بين

بالأجر» (المستدرک ج ١٣ ص ٦٩ فى الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١ عن الجعفریات) ضعيفة بموسى بن إسماعيل كما
 تقدم آنفا.

[١] عن علي - ع - فى قوله تعالى «أَكَاوُنَ لِلشُّحْتِ» قال: «هو الرجل يقضى لأخيه الحاجة ثم يقبل هديته» (الوسائل ج ١٢ ص ٦٤ الباب
 ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١١ عن كتاب عيون اخبار الرضا) ضعيفة بجهالة اسناد الكتاب المذكور.

[١] كصحيحة علي بن جعفر فى كتابه عن أخيه قال: «سألته عن جلود السباع و بيعها و ركوبها أ يصلح ذلك؟ قال: لا بأس ما لم يسجد
 عليها» (الوسائل ج ١٢ ص ١٢٤ الباب ٣٧ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥).

و رواية أبو مخلد السراج قال: «كنت عند ابى عبد الله - ع - فدخله رجلا، فقال أحدهما انى رجل سراج أبيع جلود النمر؟ فقال:
 مدبوغة هى؟ قال: نعم. قال: ليس به بأس» ضعيفة بأبى مخلد (الوسائل ج ١٢ ص ١٢٤ الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١).

[٣] كموثقة زرارة قال: «سألت أبا جعفر عن كسب الحجام؟ فقال: مكروه له ان يشارط و لا بأس عليك ان تشارطه و تماسكه؟ و انما
 يكره له و لا بأس عليك» (الوسائل ج ١٢ ص ٧٣ الباب ٩ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٩).

و نحوها غيرها فى الباب المذكور.

[٤] كرواية الفضل ابن أبى قره قال: «قلت لأبى عبد الله - ع - إن هؤلاء يقولون ان كسب المعلم سحت؟ فقال: كذبوا أعداء الله إنما
 أرادوا ان لا يعلموا القرآن، و لو ان المعلم أعطاه الرجل دية و ولده كان للمعلم مباحا» ضعيفة بفضل (الوسائل ج ١٢ ص ١١٢ الباب ٢٩
 من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٦

الطرفين مصرا على أن كلمة «السحت» تأبى الحمل على الكراهة لزم الرجوع الى المرجحات السندية، و الأرجح هى روايات الجواز
 لمخالفتها للعامة فإنهم

مطبوقون [١] على المنع عن بيع العذرة حتى أبى حنيفة، و ما نسبه إليه العلامة فى التذكرة من تجويزه بيع السرجين النجس بعيد عن

التحقيق. نعم انما يقول بجواز بيعها إذا اختلطت بالتراب لا- مطلقا، و لعل منع شيخنا الأنصاري «قده» حمل روايات المنع على التقيّة مبنى على هذا الزعم، و تبعه على ذلك بعض المحشين [٢] قائلان: ان مجرد كون المنع مذهب أكثر العامة لا يفيد في الحمل على التقيّة، مع أن معاصر الامام الصادق عليه السّلام الصادر عنه الروايات- و هو أبو حنيفة- أفتى بالجواز، و لكن قد عرفت أن أبا حنيفة أيضا يمنع عن بيع العذرة الخالصة و إن كان مجوزا للمختلط منها بالتراب.

بل يمكن ترجيح أخبار الجواز بموافقته للكتاب لموافقته لما دل على صحة البيع، و التجارة عن تراض. و لو أغمضنا النظر عن ذلك كله، و سلمنا عدم ترجيح روايات الجواز

[١] في الفقه على المذاهب الأربعة (ج ٢ ص ٢٣١- الطبعة الخامسة).

قال في المتن: و من البيوع الباطلة بيع النجس أو المتنجس على تفصيل في المذاهب. ثم قال في ذيل الصفحة:

المالكية: قالوا: لا يصح بيع النجس كعظم الميتة. الى ان قال: و زبل ما لا يؤكل لحمه. الى ان قال:

الحنابلة: قالوا: لا يصح بيع النجس كالخمر و الخنزير و الدم و الزبل و النجس. الى ان قال.

الحنفية: قالوا: لا يصلح بيع الخمر و الخنزير و الدم. الى ان قال: «و لا ينعقد بيع العذرة فإذا باعها كان البيع باطلا، إلا إذا خلطها بالتراب فإنه يجوز بيعها إذا كانت لها قيمة مالية كأن صارت «سباخا» و يصح بيع الزبل و يسمى «سرجين أو شريقين». إلخ. [٢] هو العلامة المامقاني.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٧

بمخالفة العامة أو موافقة الكتاب سقط الطرفان بالمعارضة، و كان المرجع عمومات ما دل على جواز مطلق البيع و التجارة عن تراض، و مقتضاها نعم يجوز الانتفاع بهما في التسميد و نحوه (١)

صحة بيع العذرة مما لا يؤكل لحمه.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الأوفق بالأدلة جواز بيع البول و الغائط مما لا- يؤكل لحمه و ان كان الاحتياط مما لا ينبغي تركه خروجا عن خلاف المشهور ليس إلا.

حكم التسميد

(١) هذه هي المسألة الثالثة المذكورة في ضمن هذه المسألة و هي في جواز الانتفاع بالبول و الغائط مما لا يؤكل لحمه. فنقول المشهور بل ادعى الإجماع [١] على عدم جواز الانتفاع بالأعيان النجسة إلا ما استثنى بدليل خاص [٢] بل ربما يدعى الإجماع على عدم جواز الانتفاع بالمتنجس أيضا إلا ما خرج كالدهن المتنجس للاستصباح.

و لا يخفى: ان مقتضى الأصل جواز الانتفاع بجميع ذلك في غير ما يشترط فيه الطهارة، كالانتفاع بالعذرة في التسميد أو غيره، و مع ذلك فقد

[١] كما عن المبسوط في فصل ما يصح بيعه و ما لا- يصح: «نجس العين لا يجوز بيعه و لا إجارته و لا الانتفاع به و لا اقتنائه بحال

إجماعا إلا الكلب فان فيه خلافا.» و عن النهاية في المكاسب المحظورة:

«جميع النجاسات محرم التصرف فيها.»

[٢] كالمملوك الكافر، و ادعى الإجماع على جواز بيعه، و غير الكلب الهراش من أقسام الكلب، ككلب الصيد و السلوقي و الماشية،

كما دلت عليه الروايات، واستثنوا العصير العنبي إذا غلى قبل ذهاب ثلثيه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٨

يستدل على المنع بآيات لا دلالة فيها، وبروايات عمدتها رواية تحف العقول لاشتغالها على النهي عن بيع وجوه النجس معللا بحرمة جميع التقلبات فيها، و

[(مسألة ٣) إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم، أو لا]

(مسألة ٣) إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم، أو لا، لا يحكم بنجاسة بوله وروثه (١).

قد ذكرها شيخنا الأنصاري «قده» في بحث المكاسب المحرمة، و تعرضنا لها نحن أيضا في ذاك البحث مع ما يرد عليها و لا موجب لإطالة الكلام بذكرها في المقام.

و الأظهر وفاقا له «قده» جواز الانتفاع بالعين النجس فضلا عن المتنجس فيما لا يشترط فيه الطهارة إلا ما خرج بالدليل، كالخمر، لحرمة مطلق الانتفاع به إذ لا- عموم في البين لا- في الكتاب و لا في الروايات المعتبرة يدل على حرمة الانتفاع بالنجس مطلقا، فالمرجع هو أصل الحل. و قد بسطنا الكلام في بحث المكاسب المحرمة، فراجع.

روث الحيوان المشكوك حليته

(١) يقع الكلام في هذه المسألة في مقامين: (الأول) في حكم البول و الروث من حيوان تردد بين كونه محلل الأكل، أو محرما من حيث الطهارة و النجاسة: (الثاني) في حكم لحم هذا الحيوان من حيث الحلية و الحرمة.

أما (المقام الأول): فالشبهة فيه اما ان تكون حكمية أو موضوعية.

الشبهة الحكمية أما الشبهة الحكمية- كما في الحيوان المتولد من حيوانين لا يتبع شيئا منهما في الاسم كالمتولد من الذئب و الشاة مع عدم تبعيته في الاسم لأحدهما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٩

و لا- لغيرهما مما يكون محللا أو محرما- فيرجع فيها إلى قاعدة الطهارة بعد الفحص عن دليل يدل على حكمه من حيث الحلية و الحرمة كما هو الحال في

جميع الشبهات الحكمية، و بدونه لا مجال للرجوع الى الأصل، بل يجب الاجتناب قبله.

الشبهة الموضوعية و أما الشبهة الموضوعية- كما إذا تردد حيوان بين كونه غنما أو خنزيرا لبعض العوارض الموجبة للاشتباه من ظلمة و نحوها- فالمرجع فيها أيضا قاعدة الطهارة من دون اشتراطها بالفحص و الاختبار عن حال الحيوان على ما هو المقرر في محله من عدم و جوب الفحص في الشبهات الموضوعية، لإطلاق الأدلة كقوله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر.» [١] الشامل لما قبل الفحص من دون ورود مخصص لها بالنسبة الى ما قبل الفحص.

و قد استشكل في ذلك صاحب الجواهر «قده» [٢] و احتمال عدم الرجوع الى قاعدة الطهارة إلا بعد الفحص و الاختبار بدعوى توقف امتثال الأمر بالاجتناب عن النجس على الاحتياط في موارد الشك و الاجتناب عن المشكوك كالمعلوم كي يحصل اليقين بالبراءة قياسا على الموضوعات

[١] كما في موثقة عمار المروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٤ في الباب ٣٧ من أبواب النجاسات الحديث ٤.

[٢] ج ٥ ص ٢٨٩ طبعه النجف الأشرف- و محل كلامه و ان كان من حيث الشك في ذى النفس إلا انه لا فرق بين المقامين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٠

التي علق الشارع عليها أحكاما، كالصلاة للوقت و القبلة و نحوهما، كما احتمل أيضا التفصيل بين الملاقي، و نفس البول أو الخمر فلا يجب الاجتناب

عن الملاقي لاستصحاب الطهارة، بخلاف نفسها لما ذكر، كما احتمل ثالثا الرجوع الى الأصل ابتداء، و قال: لم أعر على تنقيح لشيء منها في كلمات الأصحاب.

أقول: لا مجال لاحتمال وجوب الاحتياط و لزوم الفحص في المقام كسائر موارد الشبهات الموضوعية، لا تطلق أدلة الأصول العملية- كما أشرنا- و قياس المقام على الصلاة المقيدة بالوقت و القبلة قياس مع الفارق، لان الشك هنا في التكليف، و في تلك في المكلف به.

توضيحه: أن الحكم بوجوب الاجتناب عن النجس انحلالى إلى أفراد البول أو الغائط أو غيرهما من النجاسات، فكل فرد من أفراد البول أو الغائط له حكم مستقل غير مربوط بالفرد الآخر، كما هو الحال في جميع المحرمات كالخمر و نحوه، لأنها مجعولة على نحو القضايا الحقيقية- التي مرجعها الى قضايا شرطية مقدمها وجود موضوعاتها في الخارج و تاليها ثبوت تلك الأحكام- و عليه فما علم كونه بولا- لحيوان محرم الأكل يتنجز فيه الحكم بوجوب الاجتناب للعلم بالتكليف بسبب العلم بموضوعه، و ما لم يعلم كونه بولا لمحرم الأكل لم يتنجز فيه الحكم، لانه من الشك في التكليف للشك في موضوعه، و المرجع فيه البراءة و قاعدة الطهارة.

و هذا موافق لما ذكره شيخنا الأنصارى «فده» في الشبهات الموضوعية التحريمية ردا على توهم عدم جريان قاعدة قبح العقاب بلا بيان نظرا الى أن الشارع بين حكم الخمر- مثلا- فيجب حينئذ اجتناب كل ما يحتمل كونه خمر من باب المقدمة العلمية، فالعقل لا يقبح العقاب على تقدير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣١

مصادفة الواقع.

بما حاصله ما ذكرناه من أن تعلق التكليف بالمشكوك كونه خمر غير معلوم، فيرجع فيه الى البراءة، و لا يحتاج فيه الى مقدمة علمية بعد الاجتناب عن الافراد المعلومه. نعم: يجب الاجتناب عن المشكوك في موارد العلم الإجمالى مقدمة للاجتناب عن الحرام الواقعي المعلوم تنجزه في البين، و أين هذا من الشبهات البدوية.

فعلم مما ذكرنا فساد قياس المقام على الصلاة المقيدة بالوقت و القبلة، لأنهما من قيود المأمور به لا الأمر فمع الشك فيهما يجب الاحتياط، لان التكليف معلوم و إنما الشك في مقام الامتثال.

و بالجملة: الأقوى طهارة فضلتى الحيوان المشكوك كونه محلل الأكل لأصالة الطهارة، سواء في الشبهات الحكمية أو الموضوعية مع فرق بينهما، كما عرفت.

ربما يقال: لا مجال لأصالة الطهارة- في بول المشكوك حليه لحمه- مع وجود الإطلاقات الدالة على نجاسة مطلق البول [١] بضميمة استصحاب عدم كون الحيوان محلل الأكل على نحو العدم الأزل، إذ به ينقح موضوع تلك الإطلاقات و يثبت له حكمها. فان الإطلاقات المزبورة و إن كانت مخصصة بما دل على طهارة بول ما يؤكل لحمه بدليل منفصل [٢]، و الحيوان

[١] كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما-ع- قال: «سألته عن البول يصيب الثوب؟ فقال:

اغسله مرتين» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ١).

و نحوها غيرها في نفس الباب، و تقدمت في ص ٢٧٩-٢٨٠.

[٢] كصحيحه زرارة أو حسنته انهما قالوا: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٢

.....

المشكوك بإباحته يكون من الشبهات المصدقية للعام حينئذ، إلا- انه لما كان الباقي تحته بعد التخصص هو ما لا يحل أكله لأن الخارج عنوان وجودى و هو الحيوان المحلل فيتقيد العام بعدم هذا العنوان لا محالة، فيمكن إحراره بمعونه استصحاب عدم حلية الحيوان على نحو العدم الأزلى و به يحرز بقاء المشكوك تحت الإطلاقات، فيحكم بنجاسة بوله، لأنه حيوان بالوجدان و لا يحل أكله بالأصل، فإذا ثبت نجاسة بوله بذلك يحكم بنجاسة روثه أيضا للإجماع على اتحادهما فى الحكم.

و يرد: إمكان المنع عن كلا الأمرين أما الإطلاقات فلقوة انصرافها الى بول الإنسان- كما أشرنا- و أما الاستصحاب فلأننا و ان صححنا جريانه فى الأعدام الأزلية بما لا مزيد عليه، إلا انه لا مجال لجريان استصحاب عدم الحلية إذ يكفى فى ثبوت الحلية مجرد عدم الإلزام بالفعل أو الترك، و ذلك لأن الحلية بمعنى السعة و عدم الضيق فيقابل الوجوب و التحريم اللذين هما تضيق فى حرية العبد بإلزامه الفعل أو الترك، و من هنا قال بعض أهل اللغة [١] فى وجه تسمية الحلال انه: «سمى حلالا لانحلال عقده الحظر عنه ضد الحرام».

و بالجملة: ما يحتاج الى جعل وجودى إنما هى الأحكام الإلزامية أو ما يرجع إليها، و أما الحلية فلا تحتاج الى جعل كذلك. بل يكفى فيها عدم

(الوسائل ج ٢ ص ١٠١٠ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤).

و نحوها غيرها فى نفس الباب.

[١] كما فى أقرب الموارد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٣

.....

جعل الحرمة أو الوجوب، فإن الإنسان بحسب طبعه الأولى يفعل أو يترك و يرى نفسه مختارا الى أن يرد المنع أو الإلزام من قبل المولى، و لذا كان المسلمون أو غيرهم من أهل أديان لا يلتزمون بشيء فعلا أو تركا قبل أن يأمرهم النبى الأكرم صلى الله عليه و آله أو غيره من الأنبياء عليهم السلام به أو ينهاهم عنه، و يشهد بذلك نزول الأحكام الإلزامية فى الشريعة المقدسة نجوما و قبله كان المسلمون فى سعة من الفعل أو الترك. و النتيجة انه يصح استصحاب عدم الحلية و بدونه يكون التمسك بالإطلاقات من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية.

على أنه لم يثبت أن موضوع النجاسة هو ما ليس بمحلل الأكل- أى المقيّد بالقيّد العدمى- لما فى الروايات من إثباتها للمحرم أكله كقوله عليه السلام فى حسنة ابن سنان: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» «١» و ظاهره دخل وصف حرمة الأكل فى ترتب النجاسة، فيكون موضوع النجاسة مقيدا بعنوان وجودى لا يمكن إثباته بالاستصحاب لعدم الحالة السابقة، و استصحاب عدم الحلية لو سلم جريانها لا يثبت الحرمة إلا على القول بالأصل المثبت، و هذا لا ينافى ما فى الروايات من إثبات الطهارة لما يحل أكله لاحتمال

أخذه في الموضوع من باب الملازمة فإن الحلية و الحرمة في المقام ضدان لا ثالث لهما، فيكون وجود أحدهما ملازما لعدم الآخر فلو فرضنا دخل حرمة الأكل في نجاسة البول كان عدمها الملازم للحلية موضوعا للطهارة فأخذ الحلية في الموضوع بلحاظ انها لازمه دون نفسه، فاذن ينعكس الأمر إذ مع الشك في حرمة اللحم يستصحب عدمها، و به

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٤

.....

ينقح موضوع الطهارة، و لا يعارضه استصحاب عدم الحلية لعدم ترتب أثر شرعى عليها على الفرض. و أما توهم استصحاب عدم ذات المحلل أكله كالشاة- مثلا- لا بوصف انه محلل كى يورد عليه بما ذكرناه. فمندفع بأن الخارج- بحسب الروايات- إنما هو هذا العنوان لا أفراد المعنون بحيث يكون العنوان ملحوظا آله و مرآة للأفراد. فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان أصالة الطهارة في المقام لا يورد عليها بشيء من الأدلة. بل مقتضى الاستصحاب أيضا في وجه هو الحكم بطهارة بول المشكوك لحمه.

ثم انه قد يتوهم التنافى بين الحكم بطهارة بول الحيوان المشكوك و خروئه مع الحكم بحرمة لحمه- كما في المتن- لما سبق من نجاستهما من الحيوان المحرم أكله، فكيف يمكن الجمع بين طهارتهما و حرمة لحم الحيوان؟! و يندفع: بأنه لو منعنا عن أصالة الحرمة في اللحوم- كما ستعرف- فيتطابق الأصلان لأن مقتضى الأصل في لحمه حينئذ الحلية، و في فضليته الطهارة. و لو سلمنا الأصل المزبور فيندفع التوهم أيضا بأنه لا ملازمة بين نجاسة البول و الخراء، و مطلق الحرمة الثابتة للحيوان و لو لأمر عرضي، أو بمقتضى الأصل العملى- كما في المقام- و إنما ثبتت الملازمة بين نجاستهما و حرمة الحيوان في نفسه. بيان ذلك: أن المستفاد من الأدلة إنما هو نجاسة البول و الخراء من كل حيوان محرم الأكل بما هو حيوان، سواء أ كان محرما بعنوانه الاولى، كالسباع،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٥

.....

أو بعنوانه الثانوى، كالجلال و الموطوء، و أما الحرمة الثابتة له لعارض خارجي، كعدم وقوع التذكية عليه حال حياته، إما من جهة عدم قبوله لها، أو من جهة حرمة أكله حال حياته فلا تكون موضوعا للنجاسة إذ هذه حرمة عرضية ثابتة للحيوان لأمر خارج، نظير عنوان الغصب و الضرر و نذر عدم أكله و نحو ذلك من الأمور الخارجة عن ذات الحيوان الموجبة لحرمة أكله، فإن الشاة المغصوبة- مثلا- يحرم أكل لحمها إلا أن بولها و روثها محكومان بالطهارة.

و عليه لا يمكن الحكم بنجاسة فضلتى الحيوان المشكوك و إن حكم بحرمة لحمه لا قبل الذبح و لا بعده، أما فى الأول فلان الحرمة ثابتة للحيوان لأمر عرضي- و هو عدم وقوع التذكية عليه- لا بما هو حيوان، و أما فى الثانى فلتبوتها له بمقتضى الأصل لاستصحاب الحرمة الثابتة له فى حال الحياة إما من جهة الشك فى قبوله للتذكية، أو من جهة حرمة أكله حال الحياة- بناء على حرمة أكل الحيوان الحى- و إن شئت فقل إن الحرمة المستصحية موضوعها اللحم لا الحيوان بما هو حيوان، و مثلها لا توجب نجاسة مدفوعيه.

نعم: استصحاب حرمة لحم الجلال من جهة الشك فى الاستبراء يترتب عليه نجاسة بوله و روثه، لتبوتها للحيوان نفسه، و لو بعنوانه الثانوى، إلا أنه خارج عن محل الكلام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٦

و إن كان لا يجوز (١) أكل لحمه بمقتضى الأصل [١].

أكل لحم الحيوان المشكوك حليته

(١) قد ذكرنا أن البحث في (المقام الثاني) يقع عن جواز أكل لحم الحيوان المردد بين كونه محرم الأكل أو محللاً، والشك فيه قد يتمحض في الحلية و الحرمة فقط مع العلم بقبوله للتذكية، و اخرى يشك في كلا- الأمرين - أى الحلية و الحرمة، و قبول الحيوان للتذكية- فهنا قسمان.

أما القسم الأول: فالشبهة فيه إما حكمية، كما لو شك في أن الأرنب محلل أو محرم مع فرض العلم بقبوله للتذكية و طهارته بها، و إما موضوعية كما لو شك في أن حيوانا شاء أو ذئب، للعوارض الخارجية، كظلمة و نحوها و كثيرا ما يتفق ذلك في الطيور، لأنها قابلة للتذكية إلا أنه لم يعلم أنها من القسم الحلال أو الحرام.

أما الشبهة الحكمية: فالأمر فيها ظاهر لأن المرجع قاعدة الحل - كما في كل مشكوك الحلية- و لا مخرج عنها إلا ما يقال من أصالة الحرمة في اللحوم و الشحوم التي بنى عليها جمع من المحققين، كالشاهد و غيره.

و لم يعرف لها وجه سوى توهم استصحاب الحرمة الثابتة للحيوان قبل وقوع الذكاة عليه، بدعوى أن الحيوان قبل ذبحه يكون حراما يقينا، و بعده يشك في ارتفاعها فتستصحب، و يكون استصحابها حاكما على أصالة الحل.

و فيه أولا: ما مر مرارا من عدم جريان الاستصحاب في الشبهات

[١] في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «بمقتضى الأصل»: (لا أصل في المقام يقتضى الحرمة، اما مع العلم بقبول الحيوان للتذكية فالأمر ظاهر، و اما مع الشك فيه فلأن المرجع حينئذ هو عموم ما دل على قبول كل حيوان للتذكية إذا كانت الشبهة حكمية، و استصحاب عدم كون الحيوان المشكوك فيه من العناوين الخارجة إذا كانت الشبهة موضوعية).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٧

.....

الحكمية لمعارضته دائما باستصحاب عدم الجعل أزلا، هذا على مسلكتنا، و أما على مسلكت القوم من جريانه فيها فيرده ما نذكره. ثانيا: من عدم الدليل على حرمة أكل الحيوان الحي لو كان محلل اللحم في نفسه، كالسمكة الحية، أو العصفور الحي و الجراد و نحو ذلك من الحيوانات الصغار التي يمكن ابتلاعها حيا، و الاستثناء في قوله تعالى:

«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» [١] بقوله عز من قائل: «إلا- ما ذكيتم» لا- يدل على أن المحلل هو خصوص المذكى حتى يكون الباقي في المستثنى منه كل ما لم يذك، سواء أ كان حيا أم ميتا حتف أنفه أو مذبوحا بغير وجه شرعى، لأن ظاهر الآية الكريمة هو أن المستثنى منه الحيوان الميت بأحد الأسباب المذكورة فيها- كأكل السبع، و النطح، و التردى و نحوها- لأنه المعد للأكل دون الحيوان الحي، فكان الآية الشريفة سمت الحيوان الميت الى قسمين المذكى، و غيره، فحللت الأول، و حرمت الثاني، و أما الحيوان الحي فخارج عن المقسم.

و بالجملة: الأمور المتصورة في المقام ثلاثة (أحدها): القطعة المبانة من الحي، و هى و إن كانت محرمة- كما سيأتى- لأنها ميتة إلا انها خارجة عن البحث، لأن المستصحب هى حرمة نفس الحيوان قبل ذبحه و أما القطعة المبانة فلا موضوع لها قبل ذلك. (ثانيها): لحم الحيوان المشكوك بعد تذكيته، و هذا هو محل الكلام من حيث الجواز و عدمه. (ثالثها): نفس الحيوان حال حياته، و هذا لا

دليل على حرمة أكله حيا، و المقصود بالاستصحاب إنما هو

[١] قوله تعالى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ.» المائدة ٥: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٨

.....

سحب هذه الحرمة الى ما بعد الذبح، وقد عرفت منعها.

و ثالثا: أنه لو سلم ثبوت الحرمة للحيوان حال حياته كان استصحابها الى ما بعد ذبحه من القسم الثالث من أقسام الكلى، و ذلك لان الحرمة السابقة كانت ثابتة لعنوان غير المذكى، و بوقوع الذكاة عليه ترتفع تلك الحرمة بارتفاع موضوعها يقينا، و المحتمل وجودها بعد التذكية إنما هي حرمة اخرى ثابتة للحيوان لخصوصية فيه يحتمل مقارنتها مع الحرمة الزائلة، فليس الشك في بقاء تلك الحرمة بل في حدوث حرمة اخرى مقارنته مع تلك الحرمة، و هو وجود آخر لا يجرى فيه استصحاب الكلى كما حقق في محله. و شبهه كون وصف اللامذكى جهة تعليلية لا تقييدية لا يصغى إليها بعد حكومه العرف في أمثال المقام.

و رابعا: انه لو سلم جريان استصحاب الحرمة- في نفسه- كان محكوما بعموم الآيات [١] الدالة على حل مطلق الطيبات- التى منها الحيوان المذكى- إلا ما خرج بالدليل، و كذا إطلاق قوله تعالى «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ.» [١] و نحوها إطلاق الروايات الواردة فى صيد البر [١] و

[١] كقوله تعالى «يَسْئَلُونَكَ مَاذَا ذُكِّبَ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ، وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ.»

و قوله تعالى «الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ.» المائدة ٥: ٤ و ٣ و نحوهما- آية ١٥٧ من سورة الأعراف.

[٢] «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ.» الانعام ٦: ١٤٥.

[٣] كصحيحه محمد بن قيس عن ابى جعفر- ع- قال: «من جرح صيدا بسلاح، و ذكر اسم الله-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٩

.....

البحر [١] التى يمكن استفادة حل مطلق الصيد البرى و البحرى منها إلا- ما خرج، و مع وجود هذه العمومات و الإطلاقات لا مجال للرجوع الى استصحاب الحرمة.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا مجال لأصالة الحرمة فى اللحوم- التى قال بها جمع من الأصحاب- فى الشبهة الحكمية من هذا القسم. بل مقتضى الأصل اللفظى و العملى فيها الحلية.

و أما الشبهة الموضوعية: فمقتضى الأصلين فيها أيضا ذلك إلا أن التمسك بعمومات الحل فيها إنما يتم بضميمة استصحاب العدم الأزلى فى العنوان الخاص المحرم عدما أزليا، كاستصحاب عدم كون الحيوان ذئبا- مثلا- فيما لو شك انه شاء أو ذئب، إذ بدونه يكون من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية.

عليه ثم بقى ليله أو ليلتين لم يأكل منه سبع و قد علم ان سلاحه هو الذى قتله فليأكل منه إن شاء.»
و صحيحة محمد بن مسلم عن ابى جعفر-ع- قال: «كل من الصيد ما قتل السيف و الرمح و السهم.»
و صحيحة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله-ع- عن الصيد يضربه الرجل بالسيف أو يطعنه بالرمح أو يرميه بسهم فيقتله، و قد سمي حين فعل؟ فقال: كل لا بأس به.» (الوسائل ج ١٦ ص ٢٧٤ الباب ١٦ من أبواب الصيد، الحديث ١ و ٢ و ٣).
[١] كصحيحة الحلبي أو حسنته عن ابى عبد الله-ع- قال: «سألته عن صيد الحيتان و ان لم يسم عليه؟ قال: لا بأس به.»
و رواية زيد الشحام عن ابى عبد الله-ع- «انه سئل عن صيد الحيتان و إن لم يسم عليه؟ قال لا بأس به إن كان حيا ان تأخذه» ضعيفة بمفضل بن صالح أبو جميلة الأسدي (الوسائل ج ١٦ ص ٢٩٢ الباب ٣٣ من أبواب الصيد، الحديث ١ و ٢).
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٠

.....

و أما إذا شك فى حلية لحم الحيوان و فى قابليته للتذكية- معا- فهل يجرى فيه أصالة عدم التذكية؟ الصحيح عدم جريانها سواء فى الشبهات الحكمية أو الموضوعية.

أما أولاً: فلأنه بعد تحقق الذبح الشرعى يشك فى حليته فيرجع فيها إلى أصالة الحل، كما فى كل مشكوك الحلية.
نعم: ربما يقال بحكومة أصالة عدم التذكية عليها لأنها أصل موضوعى حاكم على الأصل الحكمى، و قد وجه شيخنا الأنصارى «قده» بذلك ما ذهب اليه المحقق و الشهيد الثمانين من أصالة الحرمة فى الحيوان المشكوك قبوله للتذكية.
بتقريب: أن من شرائط التذكية قابلية المحل و هى مشكوك- على الفرض- فبعد تحقق الذبح الجامع للشرائط المعتبرة يشك فى حصول التذكية للشك فى القابلية و الأصل عدمها، و أثره حرمة الأكل، لأن المحلل بمقتضى قوله تعالى «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» هو المذكى فغيره يكون حراماً.

و ربما (يورد) عليه بأنه لو بنى على أن التذكية عبارة عن الأفعال الخارجية من فرى الأوداج و غيرها مع القابلية- على أن تكون القابلية جزء لمفهومها أو شرطاً- لا يجرى استصحاب عدم التذكية. أما على الأول فلأن الشك فيها نشأ من الشك فى القابلية، و لا يمكن إجراء أصالة عدمها إذ القابلية لم يحرز لعدمها حالة سابقة لأنها من لوازم الماهية فلا يجرى فيها أصالة العدم حتى لو بنى على جريانها فى الأعدام الأزلية لاختصاص القول بجريانها بعوارض الوجود. و أما على الثانى فلأنه لو شك فى التذكية للشك فى القابلية مع تحقق الأفعال الخاصة لا مجال لجريان أصالة عدم الوجود

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤١

.....

الخاص إذ لا شك فى الوجود و إنما الشك فى الخصوصية و هى ليست مجرى لأصل العدم.
و (يندفع): بأن التذكية تقع على الموجود الخارجى و القابلية لها لا محالة تكون من صفات الموجود الخارجى فكيف يمكن دعوى أنها من صفات الماهية و لوازمها، إذن لا مانع من التمسك بأصالة عدم القابلية بناء على جريان الأصل فى الأعدام الأزلية، و أما على الشرطية فالأمر أوضح فإن إضافة الوجود إلى الماهية الخاصة مشكوك فيها لا محالة و الأصل عدمها، و لا ينافيه العلم بأصل الوجود كما هو ظاهر.

بل الصحيح فى الجواب ان يقال انه ليس فى شىء من الروايات عين و لا أثر عن حديث القابلية- بأن تكون القابلية من شرائط التذكية أو جزء لمفهومها- بل غاية ما هناك انه قد حكم الشارع بحل بعض الحيوانات و طهارته عند ذبحه الشرعى، و لم يحكم بذلك فى

البعض الآخر و لو ذبح كذلك.

نعم: لا بد من الالتزام بتبعية الأحكام الشرعية للمصالح و المفسدات الواقعية في متعلقاتها إلا أن هذا أجنبي عن الالتزام بوجود صفة خاصة تكوينية في الحيوان تسمى بقابليته للتذكية- على حد تعبير الفقهاء- و تكون من شرائطها، و إلا لانسد باب أصالة الحل في مطلق ما يشك في حليته للشك في قابليته لحكم الشارع فيه بالحل، فيجرى استصحاب عدمها، فلو عبرنا في المقام- أحيانا- بالشك في القابلية كان ذلك جريا على اصطلاح القوم، و إلا- فلا نريد بذلك إلا حكم الشارع بحل الحيوان و طهارته عند وقوع الذبح المشروع عليه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٢

.....

فبعد إلغاء هذا الحديث نقول: إن كانت التذكية عبارة عن نفس الذبح الخارجى مع الشرائط المعتمدة لم يكن مجال لاستصحاب عدمها، لأنها مقطوعة الوجود حينئذ، و إنما الشك في حلية لحم الحيوان و طهارته بعد الذبح فيرجع الى الأصل فيهما- أصالة الحل و الطهارة.

و إن كانت التذكية أمرا وجوديا بسيطا مترتبا على الذبح الخاص يستصحب عدمها، لأنها من الشك في المحصل- الذى يكون مجرى لأصالة العدم- نظير الطهارة المترتبة على الوضوء و الغسل- على القول بالتسبب فيها- أو الملكية الحاصلة من الإيجاب و القبول للشك في تحققها حينئذ و الأصل عدمها من دون فرق بين الشبهات الحكمية و الموضوعية. و هكذا الحال لو قلنا بأنها نفس الذبح المقيد بالقابلية شرطا أو جزءا التى قد عرفت منعها، هذا.

ولكن بالنظر الى موارد استعمال التذكية في اللغة [١]. و فى قوله تعالى:

«إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» و كذا الروايات الواردة فى أحكام التذكية و شرائطها يتعين الاحتمال الأول، لإسناد التذكية فيها الى الذابح الظاهر فى كونها فعلا من

[١] فى أقرب الموارد، و المنجد ذكى الذبيحة تذكية: ذبحها.

و فى مجمع البحرين فى تفسير قوله تعالى «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» أى إلا ما أدرتكم ذبحه على التمام.

و قال معنى ذكيتم ذبحتم أى قطعتم الأوداج.

و قال أيضا: التذكية الذبح و النحر، و انه قد تستعمل بمعنى الطهارة- كما فى الحديث- «كل يابس ذكى» أى طاهر، و منه «ذكاة الأرض يبسها» أى طهارتها من النجاسة. أقول استعمالها بمعنى الطهارة لا ينافى كونها عنوانا لنفس الفعل أى الذبح لا امرا اعتباريا مترتبا عليه كما فى إطلاق الطهارة على نفس الوضوء و الغسل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٣

.....

أفعاله الاختيارية قال عليه السلام فى موثقه ابن بكير «١» الواردة فى شرائط لباس المصلى: «فإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاة فى كل شىء منه فاسدة ذكاه الذابح أو لم يذكه» حيث أسند فيها التذكية إلى الذابح، و فى بعض النسخ «ذكاه الذبح أو لم يذكه» و لا فرق بينهما فى الدلالة على أن التذكية من أفعال الذابح لا أنها أمر اعتبارى مترتب على الذبح.

و قد روى على ابن أبى حمزة [١]، (فى حديث) قال: «قلت أو ليس الذكى مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى إذا كان مما يؤكل لحمه.»

فإنها أيضا تدل على المطلوب، لإمضاء الإمام عليه السلام بقوله: «بلى» ما أسنده السائل من فعل التذكية بالحديد الى الذابح. و أما التقييد بما يؤكل لحمه فلاجل كونه شرطا في لباس المصلى الذى هو مورد الرواية دون التذكية لوقوعها على ما لا يؤكل لحمه - كالسباع - أيضا.

و بالجملة: هذه الروايات و غيرها [٢] تدلنا على أن «التذكية» فعل

[١] الوسائل ج ٣ ص ٢٥٢ الباب ٣ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣ ضعيفه بعبد الله بن إسحاق العلوى فإنه مهمل و بمحمد بن سليمان الديلمى فإنه مجهول أو ضعيف.

[٢] كموثقة سماعة قال: «سألته عن الذكاة؟ فقال: لا تذك إلا بحديدة.» (الوسائل ج ١٦ ص ٣٠٨ الباب ١ من أبواب الذبائح، الحديث ٤).

و موثقة أبى بصير عن ابى عبد الله -ع- قال: «لا تأكل من فريسة السبع و لا الموقوذة و لا المتردية إلا ان تدركها حية فتذكي» (الوسائل ج ١٦ ص ٣٣٣ الباب ١٩ من أبواب الذبائح، الحديث ٥).

و رواية عبد الله بن سليمان عن ابى عبد الله -ع- قال: «فى كتاب على عليه السلام إذا طرفت العين -

(١) الوسائل ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٤

.....

المذكى كسائر أفعاله الاختيارية. نعم قد اعتبر الشارع فيها قيودا و شرائط - كالتسمية و الاستقبال و غيرهما - فاذن لا مجال لاستصحاب عدم التذكية عند الشك فى قابلية الحيوان لها، للعلم بوجودها جامعة للشرائط المعتمدة، كما ذكرنا.

و أما (ثانيا): فلأنه لو سلمنا جريان استصحاب عدم التذكية إما لكون القابلية جزءاً أو شرطا فيها و لم تحرز على الفرض، أو لكونها أمرا وجوديا بسيطا مترتبا على الذبح كان محكوما بعموم ما دل على أن كل حيوان قابل للتذكية إلا ما خرج بدليل خاص، كالكلب و الخنزير و المسوخ - على قول فى الأخير - و المفروض ان المشكوك فيه فى الشبهات الحكمية لم يصدق عليه تلك العناوين الخاصة بالوجدان، و فى الشبهات الموضوعية ببركة استصحاب العدم الأزلّى، إذ به يخرج التمسك بالعام عن كونه من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية. و يدل على العموم المذكور.

صحيح على بن يقطين [١] قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام

- أو ركضت الرجل أو تحرك الذنب فأدر كته فذكه» ضعيفه بعبد الله بن سليمان، و الظاهر انه النخعى الكوفى و هو لم تثبت وثاقته أو مردد بينه و بين غيره ممن هو مجهول الحال (الوسائل ج ١٦ ص ٣٣٣ الباب ١١ من أبواب الذبائح الحديث ٧).

[١] الوسائل ج ٣ ص ٢٥٥ الباب ٥ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١.

و نحوها صحيحة ريان بن صلت قال: «سألت أبا الحسن الرضا -ع- عن لبس الفراء و السمور و السنجاب و الحواصل و ما أشبهها و المناطق و الكيمخت و المحشو بالقر و الخفاف من أصناف الجلود؟

فقال: لا بأس بهذا كله إلا الثعالب» (الوسائل الباب المذكور، الحديث ٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٥

.....

عن لبس الفراء، و السمور، و الفنك، و الثعالب و جميع الجلود؟ قال: لا بأس بذلك».

فان نفى البأس عن جميع الجلود يدل بإطلاقه على جواز لبسها حتى في الصلاة فيدل بالالتزام على قبولها للتذكية، إذ لو لم تكن كذلك لم يجز لبسها في الصلاة أو مطلقا بناء على القول بعدم جواز الانتفاع بالميتة، كما سيأتى إن شاء الله تعالى. و ربما يناقش في التمسك بمثل هذا العموم بأنه- بعد تخصيصه بما دل على عدم جواز لبس الميتة مطلقا أو في خصوص الصلاة- من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، لأن الباقي تحته- بعد التخصيص المذكور، و لو بمنفصل- يكون هو المذكى، و المفروض انه يشك في قابلية الحيوان للتذكية.

و يدفعه: أن الميتة- لغة و شرعا- هو الحيوان الذى مات حتف أنفه أو ذبح بغير الوجه الشرعى، و المفروض وقوع الذبح بشرائطه المعتمدة على الحيوان المشكوك فيه، فلا ينبغى توهم كونه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، و أما خروج ما لا يقبل التذكية بهذا العنوان، فلم يدل عليه دليل، و حكم الشارع بحل الأكل و الطهارة في بعض الحيوانات و عدمه في بعض آخر لا يدل على ذلك، كما عرفت.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: أن مقتضى الأصل و الدليل في الحيوان المشكوك فيه و لو من جهة الشك في قبوله التذكية هو الحل لا الحرمة كما ذهب إليها بعضهم، و منهم المصنف «قده».

ثم انه على تقدير جريان استصحاب عدم التذكية هل يحكم بنجاسة الحيوان المشكوك فيه كما يحكم بحرمة، الظاهر عدم الحكم بالنجاسة، كما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٦

و كذا إذا لم يعلم ان له دما سائلا أم لا (١) كما إذا شك في شىء انه من فضلة حلال اللحم أو حرامه، أو شك في أنه من الحيوان الفلانى حتى يكون نجسا أو من الفلانى حتى يكون طاهرا، كما إذا رأى شيئا لا يدري أنه بعره فأرأه أو بعره خنفساء، ففي جميع هذه الصور يبنى على طهارته.

أوضحنا الكلام في ذلك في الأصول بما لا مزيد عليه و سيأتى في ذيل (المسألة الخامسة من نجاسة الميتة) لأن موضوع النجاسة هي الميتة و استصحاب عدم التذكية لا يثبتها، لأنها عنوان وجودى ملازم لعدم التذكية.

نعم تثبت به آثار غير المذكى، كحرمة الأكل و عدم جواز الصلاة فيه، و من هنا لا مانع من الحكم بطهارة الجلود المستوردة من بلاد الكفر و كذا اللحوم المشكوك تذكيتها و إن كان يحرم أكلها لاستصحاب عدم وقوع التذكية الشرعية عليها.

حكم روث الحيوان المشكوك كونه ذا نفس

(١) أى يحكم بطهارة فضلته لقاعدة الطهارة، كما في الحية، لاختلافهم في أن لها نفسا سائلا أم لا.

و قد (يتوهم): جواز، التمسك بعموم ما دل على نجاسة بول كل حيوان لا يؤكل لحمه بضميمة استصحاب عدم كون المشكوك فيه مما لا نفس له لأنه الخاص الخارج عن ذاك العموم فيستصحب عدمه، و به ينقح موضوع العام فيحكم بالنجاسة، كما في نظائر المقام مما يجرى فيه استصحاب عدم الخاص لا حراز بقاء المشكوك تحت العام.

و (يندفع): بأن استصحاب عدم الأزلى إنما يجرى في إحراز بقاء الفرد المشكوك فيه تحت العام فيما إذا كان الخاص من العناوين الوجودية الخارجة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٧

[مسألة ٤) لا يحكم بنجاسة فضلة الحية]

(مسألة ٤) لا يحكم بنجاسة فضلة الحية (١) لعدم العلم بأن دمها سائل. نعم حكى عن بعض السادة أو دمها سائل، ويمكن اختلاف الحياة في ذلك، وكذا لا يحكم بنجاسة فضلة التمساح للشك المذكور، وإن حكى

عن تحت العموم، لأنها مسبوقة بالعدم الأزلي، وفي المقام يكون الخاص عنوانا عدما وهو ما ليس له نفس سائلة، فالاستصحاب يثبت له أنه ينفيه، فاستصحاب عدم الأزلي في المقام ينتج عكس المطلوب إذ به يحرز عنوان الخاص الخارج لا الباقي تحت العام، فلا بد من الحكم بالطهارة حتى بلحاظ الاستصحاب.

ثم انه قد تقدم «١» اشكال صاحب الجواهر «قده» في التمسك بقاعدة الطهارة في أمثال المقام مع جوابه في جميع الشبهات الموضوعية، ومنها هذه الصورة، و اللتان ذكرهما في المتن بعدها (إحدهما) - أن يكون منشأ الشك في طهارة الفضلة أيضا احتمال كون الحيوان مما لا نفس له إلا انه من جهة تردده بين حيوانين أحدهما ذو النفس دون الآخر كما إذا ترددت بين كونها من الفأرة أو الخنفساء. (ثانيتها) - تردد الحيوان بين محرم الأكل و محلله كما لو تردد في الفضلة بين كونها من شاة أو ذئب، فإن المرجع في جميع هذه الصور أصالة الطهارة بلا محذور.

فضلة الحية

(١) قد علم حكم فضلة الحية و التمساح - لو شك في كونهما ذا النفس - مما ذكرناه في المسألة السابقة لأنهما من مصاديق الكبرى التي أشار إليها

(١) في ص ٣٢٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٨

عن الشهيد أن جميع الحيوانات البحرية ليس لها دم سائل إلا التمساح، لكنه غير معلوم و الكلية المذكورة أيضا غير معلومة.

بقوله: «و كذا إذا لم يعلم أن له دما سائلا أم لا» و إنما تعرض لهما المصنف «قده» بالخصوص لوقوع الخلاف بين الاعلام في كونهما ذا النفس أم لا [١] كما يظهر من المتن.

[١] ففي مفتاح الكرامة (ج ١ ص ١١٨ في منزوحات البئر) عن المعتبر: «و الذي أراه وجوب النزح في الحية لأن لها نفسا سائلة و ميبتها نجسة» و في الجواهر (ج ٥ ص ٢٩٦) طبعة النجف الأشرف: «أنها من ذوات النفس السائلة صريح المعتبر و المنتهى. بل عن بعضهم نسبتها الى المعروف بين الأصحاب و يقتضيه ما عن المبسوط ان الأفاعي إذا قتلت نجست إجماعا، أو انها ليست منها كما لعله مال إليه في جامع المقاصد و الروضة. بل في المدارك ان المتأخرين استبعدوا وجود النفس لها. قلت: إرجاع الأمر إلى الاختبار هو اللائق».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٩

[٣- نجاسة المنى:]

٣- نجاسة المنى: منى الإنسان، منى الحيوان غير مأكول اللحم، منى الحيوان المأكول اللحم، منى ما لا- نفس له، المذى، الودى، الودى،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٠

«الثالث» المنى من كل حيوان له دم سائل حراما كان أو حلالا [١] برياً أو بحرياً (١)

الثالث «المنى»

(١) توضيح الكلام فى نجاسة المنى يقتضى بسطه فى ضمن مسائل أربع:

(الأولى): فى نجاسة منى الإنسان رجلاً كان أو امرأة، وقد تحقق على نجاسته إجماعنا المحصل و المنقول- كما عن غير واحد- بل هى من ضروريات مذهبنا لم يختلف فيها اثنان، هذا مضافاً الى ورود روايات كثيرة فيها الصحاح و الموثقات تدل على نجاسته، و لا يبعد دعوى تواترها على ذلك.

(منها) الروايات التى ورد فيها الأمر بغسل الثوب إذا أصابه المنى، و الأمر بالغسل فى أمثاله إرشاد إلى تنجس المغسول بما أصابه و طهارته بالغسل كما هو الحال فى جملة من النجاسات التى استفيد نجاستها من الأمر بغسل ملاقبها.

كصحيحه محمد بن مسلم «٢» عن أحدهما عليهما السلام- فى حديث- «فى المنى يصيب الثوب؟ قال: إن عرفت مكانه فاغسله، و إن خفى عليك فاغسله كله» و نحوها غيرها [٢].

[١] فى تعليقه «دام ظلّه» (على الأحوط).

[٢] كحسنه الحلبي عن ابى عبد الله- ع- قال: «إذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه منى فليغسل-»

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٢١ الباب ١٦ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥١

.....

(و منها) الروايات التى ورد فيها الأمر بإعادة الصلاة لو صلى فى ثوب أصابه المنى و كان قد علم به قبل الصلاة، كما هو الحال فى بقية النجاسات.

كصحيحه محمد بن مسلم «١» عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ذكر المنى و شدّده و جعله أشد من البول ثم قال: إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاة فعليك إعادة الصلاة، و إن أنت نظرت فى ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك، و كذلك البول».

و نحوها غيرها [١].

(و منها) الروايات الدالة على تنجس الماء القليل بملاقاة اليد المصابة بالمنى.

كموثقة سماعة «٣»- فى حديث- «و إن كانت أصابته جنبته فأدخل

الذى أصابه.» (فى الباب المذكور، الحديث ٤) و مثلها الحديث ٣ و ٦٥ فى نفس الباب.

[١] كصحيحه زرارة قال: «قلت له أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شىء من منى فعلمت أثره الى ان أصيب له الماء فأصببت و

حضرت الصلاة و نسيت ان بثوبى شيئا و صليت ثم إنى ذكرت بعد ذلك؟ قال: تعيد الصلاة و تغسله.» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٢).

و صحيحة أو حسنة عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله -ع- عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم؟ قال: إن كان علم انه أصاب ثوبه جنابة أو دم قبل ان يصلى ثم صلى فيه، و لم يغسله فعليه ان يعيد ما صلى.» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٣).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٢ الباب ١٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

(٣) (الوسائل ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠) و نحوها فى نفس الباب، الحديث ٣ و ٤ و ٩ و ١١ ج ١ ص ١١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٢

.....

يده فى الماء فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شىء من المنى و إن كان أصاب يده فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله.»

فإن الأمر بالإراقة ظاهر فى سقوط الماء عن معظم الانتفاع به، و لا يكون ذلك إلا بنجاسته.

الى غير ذلك من الروايات الواردة فى أبواب متفرقة [١] بحيث لا يبقى لمن لاحظها مجال للتشكيك فى نجاسة المنى فى مذهبنا.

نعم وردت بإزائها روايات معدودة ظاهرها طهارة المنى، و لا بد من تأويلها- و لو على وجه بعيد- بحيث لا تنافى أخبار النجاسة، أو حملها على التقية.

(منها)- صحيحة زرارة قال: «سألته عن الرجل يجنب فى ثوبه أ يتجفف فيه من غسله؟ فقال: نعم لا بأس به إلا أن تكون النطفة فيه رطبة، فإن كانت جافة فلا بأس.»

حملها الشيخ «قده» على التجفيف بالموضع الذى لم يصبه المنى، و هو بعيد إذ لا فرق حيثئذ بين النطفة الجافة و الرطبة لطهارة الموضع الذى لم يصبه

[١] ك بعض أحاديث الكر لما فيها من تعليق عدم نجاسة الماء الذى تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب على ما إذا كان كرا بناء على ظهورها فى اغتسال الجنب فيه مع وجود المنى على بدنه كما هو الغالب، لاحظ (الوسائل ج ١ ص ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٥ و ١٢).

و ك بعض الأحاديث الواردة فى سؤر الجنب لاحظ (الوسائل ج ١ ص ١٦٨ الباب ٧ من أبواب الأستار) و نحوها غيرها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٣

.....

المنى على أى تقدير [١] سواء أ كان المنى رطبا أم جافا.

(و منها) موثقة أبى أسامة زيد الشحام «٢» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب تكون فيه الجنابة فتصيبنى السماء حتى يبتل على؟ قال:

لا بأس».

و قد توجه بأن المراد الإصابة المطهرة للثوب أو المراد عدم العلم بإصابة المطر للموضع الذى تنجس بالمنى بحيث تسرى النجاسة إلى بدنه، ولا يخفى ما فى كليهما من البعد.
و نحوها غيرها [٢] مما يجب تأويلها فى مقابل تلك الروايات، أو

[١] و قد يوجه التفصيل المذكور فى الصحيحة بأن من طرح ثوبه ليغتسل فمعلوم أن أجزاءه تماس بعضها مع بعض، فان كان المنى فيه رطبا يتنجس بعض المواضع الطاهرة أيضا بملاقاته للمننى الرطب عادة، و ربما لا يميزه المغتسل عند ارادة التنشيف بالثوب لجفاف تلك المواضع مدة الغسل، فتصبح مواضع الثوب أطرافا للعلم الإجمالى لاشتباه الطاهر بالنجس، و من هنا منع الامام-ع- عن التجفيف به فى هذه الصورة، و هذا بخلاف ما إذا كان المنى جافا، فإنه لا يتنجس بملاقاته سائر مواضع الثوب فيجوز التجفيف به مع الاجتناب عن الموضع المعلوم نجاسته بالمنى. و هذا التوجيه و ان كان ارق من ظاهر التوجيه المذكور عن الشيخ «قده» الا انه ايضا لا يخلو عن تكلف و بعد.

[٢] كحسنه أبى أسامة قال: «قلت لأبى عبد الله-ع- تصيبنى السماء و على ثوب فتبله و انا جنب فيصيب بعض ما أصاب جسدى من المنى أفصلى فيه؟ قال: نعم» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٣٧ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٣) و حملت على عدم الرطوبة فى المحل الملاقى للمننى أو على زوال النجاسة بالمطر كما فى موثقه.
و رواية على بن أبى حمزة قال: «سئل أبو عبد الله-ع- و انا حاضر عن رجل أجنب فى ثوبه فيعرق

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٣٨ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٤

.....

حملها على التقيء، لذهاب جمع من العامة منهم الشافعى و أحمد إلى القول بطهارة منى الإنسان، و أما منى الحيوان فقللا بطهارته أيضا غير أن الأول خصها بما إذا كان نفس الحيوان طاهرا بدعوى أنه أصل للحيوان الطاهر، فكأنه يريد بذلك أن الفرع لا يزيد على أصله، فإذا كان الحيوان طاهرا فلا بد و ان يكون أصله- و هو المنى- أيضا طاهرا، و خصها الثانى بما إذا كان الحيوان مأكول اللحم «١».
و استدلت الشافعى لطهارة منى الإنسان- مضافا إلى الوجه الاعتبارى المتقدم الذى يعم الإنسان و غيره- بما رواه البيهقى «٢» عن النبى صلى الله عليه و آله: «أنه سئل عن المنى يصيب الثوب؟ فقال: انما هو بمنزلة البصاق أو المخاط».
كما استدلت الحنابلة بما رووه عن عائشة «٣» من انها قالت: «كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه و آله ثم يذهب فيصلى فيه».

فإذا كان هذا مذهب هؤلاء فاذن يتعين حمل الأخبار المذكورة على

فيه؟ فقال: ما أرى به بأسا. قال: انه يعرق حتى لو شاء ان يعصره عصره؟! قال: فقطب أبو عبد الله-ع- فى وجه الرجل فقال: ان أيتم فشىء من ماء فانضح به» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٣٧ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤) و هى ضعيفة بقاسم بن محمد الجوهري فإنه ضعيف أو مجهول و حملت على ارادة الجماع فى الثوب، و منشأ السؤال توهم نجاسة بدن الجنب فتعدى الى الثوب بالعرق- كما لعله يلوح هذا التوهم من بعض الأخبار المذكورة فى نفس الباب كحسنه أبى أسامة، الحديث ١.

(١) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٧- الطبعة الخامسة.

(٢) في سننه ج ٢ ص ٤١٨.

(٣) سنن البيهقي ج ٢ ص ٤١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٥

.....

التقية لو تعذر الجمع بينها وبين أخبار النجاسة.

و تأخر زمان هذين عن عصر الإمام الصادق عليه السلام [١] لا ينافي ذلك، لاحتمال شيوع مستندهما من الروايتين عن النبي صلى الله عليه وآله قبل زمانهما و وجود العامل بهما من العامة غير هذين [٢] وهذا المقدار يكفي في الحمل على التقية.

(أما المسألة الثانية) ففي منى ما لا- يؤكل لحمه من الحيوان ذى النفس السائلة سواء كان نجس العين كالكلب والخنزير، أم طاهرا كالسباع و المسوخ، و نجاسته أيضا إجماعية لا خلاف فيها بيننا و يدل عليها- مضافا إلى ذلك- إطلاق صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (٣) لما فيها من قوله: «و ذكر المنى و شدده و جعله أشد من البول» فان ظاهر اللام فيه و فى البول كونه للجنس فيشمل مطلق ما يصدق عليه المنى و لو من غير الإنسان و ارادة العهد كى يكون المراد خصوص منى الإنسان خلاف الظاهر لا يصار اليه ما لم تكن هناك قرينة. بل جعله أشد من البول لا يبعد أن يكون قرينة على التعميم و انه نجس من كل حيوان يكون بوله نجسا و إن كان نفس الحيوان طاهرا.

و اعتبار تعدد الغسل فى البول لا ينافى أشدية المنى، لأنه يمكن أن تكون أشديته باعتبار ثخنه و لزوجه بحيث يحتاج فى إزالته إلى الفرک و

[١] كانت وفاة الامام الصادق-ع- فى سنة ١٤٨ هـ و قد تولد الشافعى سنة ١٥٠ هـ و احمد بن حنبل سنة ١٦٤ هـ.

[٢] كما يظهر ذلك من مراجعة كتاب المغنى لابن قدامة الحنبلى ج ٢ ص ٩٢ و غيره.

(٣) فى ص ٣٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٦

.....

الدلك بالصابون أو اليد و نحوهما، بخلاف البول لسهولة زوال عينه بصب الماء عليه. بل فى بعض الروايات [١] ما يشعر بذلك من انه ماء صب عليه الماء.

و لا ينافى الإطلاق المذكور قوله عليه السلام بعد ذلك: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاة فعليك إعادة الصلاة.» (بتوهم)- أن بيان حكم الصلاة فى المنى يكون قرينة على إرادة منى خصوص الإنسان لندرة ابتلاء الشخص فى ثوبه بمنى غيره من الحيوانات فيكون المراد منى نفسه لا محالة و ذلك يوجب صرف الإطلاق فى الصدر إليه أيضا. (لاندفاعه) بأن هذا حكم آخر ذكره الامام عليه السلام بعد الحكم بنجاسة مطلق المنى، و اختصاصه بمنى الإنسان لا يوجب تخصيص الحكم الأول به أيضا.

نعم الروايات التى تكون على وزن الحكم المذكور فى ذيل هذه الصحيحة- مما دلت على نجاسة الثوب أو البدن بالمنى، أو وجوب

إعادة الصلاة إذا صلى في ثوب متنجس به، كالروايات التي تقدمت الإشارة إليها في المسألة الأولى - لا يمكن الاستدلال بها على التعميم، لقوة الانصراف المزبور

[١] كصحيحه البزنطي قال: «سألته عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء.».

و رواية الحسين ابن ابي العلاء قال: «سألت أبا عبد الله -ع- عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء.».

يمكن تضعيفها بحسين ابن ابي العلاء لعدم ثبوت وثاقته و لا حسنه المصطلح الموجب للاعتماد على روايته (الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث ٧ و ٤).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٧

.....

فيها، لاستبعاد ابتلاء الإنسان في ثوبه أو بدنه بمنى غيره من الحيوان حتى أن بعضهم قد ادعى أنها ظاهرة في ذلك كالعياض بحيث لا يحتاج الى البيان «١» فالمعتمد بعد الإجماع القطعي في المقام صدر الصحيحه المذكورة، وفيها غنى و كفاية. فما في الحدائق «٢» من التردد في المسألة: «و أن الأحوط ما ذكره لأنه لم يقف له على دليل شاف» كما ترى.

بقي شيء، و هو انه قد (يتوهم) - من تفسير «القاموس» للمنى بأنه ماء الرجل و المرأة و «الصحيح» بأنه ماء الرجل - عدم شمول الصحيحه لمنى غير الإنسان، لاختصاصه به - لغة - فلا يمكن إثبات نجاسته من غيره بما دل على نجاسة المنى.

و (دفعه) ظاهر، إذ لا نشك في المراد من لفظ المنى لعدم إجماله في لغة العرب كى يرجع فيه الى قول اللغوى، و يلجأ الى ملاحظة القيود المذكورة فيه، لأن المنى عبارة عن الماء الخارج بدفع و قوة عند الشهوة غالباً و يصلح لأن يكون مبدأ لنشوء حيوان آخر، و لا يفرق في ذلك بين الإنسان و غيره كما يرشد الى ذلك قوله عز من قائل: «خلق من ماء دافق» «٣» أى الخارج بدفع و قوة، و هذا هو المسمى بالمنى خرج من أى حيوان إنساناً كان أم غيره فما وقع فى كلامهما محمول على تفسير الجامع بأظهر أفراده كما فى أمثاله.

و أما (المسألة الثالثة) ففى منى الحيوان المأكول لحمه، كالشاة و البقر و نحوهما. و الظاهر نجاسته أيضاً للإجماع المتقدم المنعقد على نجاسة منى مطلق

(١) كما فى الجواهر ج ٥ ص ٢٩٠ طبعه النجف.

(٢) الجزء الخامس ص ٣٣ طبعه النجف.

(٣) الطارق ٨٦: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٨

.....

الحيوان الذى له نفس سائلة، لنقل الإجماع عن غير واحد من الأصحاب على نجاسة المنى من كل حيوان ذى نفس سائلة و إن كان مأكول اللحم «١» و لو لا الإجماع المزبور يشكل إثبات نجاسته من مأكول اللحم بالروايات لعدم دلالة شىء منها على ذلك.

أما غير صحيحه محمد بن مسلم من الروايات المتقدمة فواضح، لانصرافها أجمع إلى منى الإنسان، كما عرفت.

و أما الصحيحه المذكورة فهى أيضاً قاصرة الدلالة، لأنها إنما تدل على نجاسته المنى من كل حيوان يكون بوله نجساً، لأنه - عليه السلام - جعله أشد من البول و مقتضى صيغة التفضيل اشتراكهما فى أصل المبدأ و أرجحية أحدهما على الآخر، و ليس ذلك فى

المقام إلا النجاسة، فلا تدل الصحيحة على نجاسة المنى من حيوان يكون بوله طاهرا كالمأكول لحمه، ولا ينبغي توهم ان ذلك هو مقتضى الأشدية، إذ المناسب حينئذ التعبير بالتوسعة و التعميم، لا الشدة المقتضية للاشتراك في أصل النجاسة- كما ذكرنا. بل هناك روايتان تدلان على طهارته من مأكول اللحم بحيث لو سلم عموم الصحيحة لزم تخصيصها بهما: (إحدهما) موثقة عمار «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه». فإن إطلاق الموصول يشمل المنى وغيره.

(١) راجع مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٣٦.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠١١ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٩

.....

(ثانيتها) موثقة ابن بكير «١» لقوله عليه السلام فيها: «فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز». فإن عموم «كل شيء» يشمل منيه، فلو كان نجسا لم تجز الصلاة فيه. نعم: يشكل الثانية بأنها في مقام البيان من حيث جواز الصلاة في اجزاء مأكول اللحم لا من جميع الجهات، فلا ينافى المنع من جهة أخرى، و من هنا لا ينافيه ما دل على نجاسة دمه و عدم جواز الصلاة فيه من حيث النجاسة مع أن عموم «كل شيء منه» يشمل الدم أيضا، و بذلك يرتفع التناهي بينهما و بين ما لو دل دليل على نجاسة منيه أيضا هذا، و لكن موثق عمار قوى الدلالة على الطهارة، إلا انه لا بد من الخروج عن إطلاقه بالإجماع القائم على نجاسة المنى من كل حيوان ذى نفس سائلة- كما ذكرنا. و أما (المسألة الرابعة) ففي منى حيوان لا نفس سائلة له سواء أ كان محلل الأكل - كالسمكة- أو محرمة- كالحية- بناء على عدم وجود نفس سائلة لها. المشهور بل ادعى الإجماع «٢» على طهارته منه، و لم ينقل الخلاف فيه صريحا من أحد سوى أن المحقق تردد في حكمه أولا ثم اختار الطهارة، و هو الصحيح لعدم قيام دليل على نجاسته منه لا من الروايات، لانصراف غير صحيحة محمد بن مسلم إلى منى الإنسان، و أما هي فقد عرفت اختصاصها بحيوان يكون بوله نجسا فلا تكون شاملة لذي النفس المأكول اللحم- كما ذكرنا في المسألة الثالثة- فكيف بما لا نفس له، و لا من الإجماع كيف و قد ادعى الإجماع على الطهارة فيه فاذن يكون المرجع قاعدة الطهارة. بل يمكن

(١) الوسائل ج ٣ ص ٢٤٩ الباب ١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١.

(٢) كما عن الرياض و مجمع البرهان على ما فى الجواهر ج ٥ ص ٢٩٢ طبعه النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٠

و أما المذى و الودى و الودى فظاهر (١) من كل حيوان

اقامة الدليل على طهارته منه، و هو ما أقمناه دليلا على طهارة بوله من مفهوم قوله عليه السلام: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة» «١» فإن إطلاقه يشمل ما لا نفس له بجميع شؤونه و لو بخروج ما فى جوفه من البول و المنى و غيرهما، و ملاقاته للماء. المذى و الودى و الودى

(١) أما المذى- و هو الماء الخارج عقيب الشهوة- فالمشهور فيه بل ادعى إجماعنا على طهارته، و لم ينقل الخلاف فيه إلا عن ابن

الجديد، فإنه قال بنجاسته وناقضيته للوضوء و لعله استند في خصوص نجاسته الى روايتين لحسين ابن أبي العلاء يأتي ذكرهما، إلا أن قوله مردود بالإجماع على خلافه، و بالروايات المستفيضة الدالة على الطهارة الموجبة للخروج عن ظاهر تلك الروايتين، أو لحملهما على التقية كما ستعرف.

وقد أطبقت مذاهب العامة الأربعة [١] على نجاسة المذي و الودي، و لا يقضى العجب من الشافعي و أحمد كيف ذهبوا إلى طهارة المني و نجاسة هذين بل أعجب من ذلك ما عن أبي حنيفة [٢] من قوله بنجاسة مطلق ما

[١] كما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١ ص ١٧- الطبعة الخامسة) حيث انه عد من النجاسات «المذي و الودي» نعم في ذيل الصفحة عن الحنابلة انهم قالوا بطهارتهما إذا كانا من مأكول اللحم.

[٢] في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١ ص ١٦ من تلك الطبعة) ما نصه: «الحنفية قالوا:

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦١

.....

يسيل من البدن حتى الدمعة إذا كانت لعله لا من البكاء و لعلمهم توهموا نجاسة المذي و الودي بسبب خروجهما عن مجرى البول، و لم يلتزم الشافعي و أحمد بذلك في المني للروايتين عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله «١» إلا انه توهم فاسد، لأن الملاقاة في الباطن لا توجب النجاسة، كما عرفت. و كيف كان فلنعطف الكلام على مذهبتنا الذي هو الصحيح و هو القول بطهارة «المذي» لدلالة الأخبار الكثيرة عن أهل البيت عليهم السلام عليه و فيها المعتمرات.

(منها)- صحيحة ابن أبي عمير «٢» عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس في المذي من الشهوة، و لا من الإنعاط، و لا من القبلة، و لا من مس الفرج، و لا من المضاجعة و وضوء، و لا يغسل منه الثوب و لا الجسد».

و (منها)- صحيحة زيد الشحام و زرارة و محمد بن مسلم «٣» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي و

- إن ما يسيل من البدن غير القيح و الصديد إن كان لعله و لو بلا ألم فنجس، و إلا فظاهر و هذا يشمل النفط- و هي القرحة التي امتلأت و حان قشرها- و ماء السرة و ماء الاذن و ماء العين، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس و لو خرج من غير ألم كالماء يسيل بسبب الغرب- و هو عرق في العين يوجب سيلان الدمع بلا ألم.

و الشافعية: قيدوا نجاسة السائل من القروح غير الصديد و الدم بما إذا تغير لونه أو ريحه، و إلا فهو طاهر كالعرق».

(١) كما قدمناهما في ص ٣٥٤.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٩١ الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٩٦ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢ و ذيله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٢

.....

أنت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقض له الوضوء وإن بلغ عقيبك فإنما ذلك بمنزلة النخامة.»
و (منها) - حسنة زيد الشحام «١» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام المذى ينقض الوضوء؟ قال: لا ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد إنما هو بمنزلة البزاق والمخاط.» و نحوها غيرها [١].

نعم بإزائها حسنتان لحسين ابن أبي العلاء ظاهرهما نجاسة «المذى» ولعله استند إليهما ابن جنيد في القول بالنجاسة.
(إحداهما) - ما رواه [٢] الشيخ عنه انه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب؟ قال: إن عرفت مكانه فاغسله، وإن خفى عليك مكانه فاغسل الثوب كله.»

(ثانيتها) - ما رواه «٤» عنه أيضا انه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب فيلتزق به؟ قال يغسله ولا يتوضأ.»
و قد حملهما الأصحاب - و منهم الشيخ «قده» - على الاستحباب جمعا

[١] و هي كثيرة مروية في الوسائل في البابين المتقدمين و الباب ١٦ و ١٧ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٢١ و ١٠٢٣، فراجع.
[٢] الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٤ الباب ١٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.
يمكن المناقشة في سندها و ما بعدها بحسين ابن ابى العلاء فإنه لم تثبت وثاقته و لا حسنه المصطلح الموجب للاعتماد على رواياته و ان حاول بعضهم جعله من الحسان لو لم يكن من الثقات.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٩٦ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٣ الباب ١٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٣

.....

بينهما و بين ما دل من الروايات الكثيرة على الطهارة صريحا و قد تقدم بعضها.

و ربما يؤيد الحمل المذكور برواية ثالثة لنفس الراوى و هي ما رواه «١» الشيخ أيضا عن حسين ابن أبى العلاء قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب؟ قال: لا بأس به، فلما رددنا عليه قال: ينضح بالماء.» فإن قرينه الاستحباب فيها ظاهرة، لأن الأمر بالنضح - بعد نفي البأس عنه - إنما كان بإصرار من السائل و تكراره السؤال على الامام عليه السلام.

و مثلها في التأييد للحمل المذكور من جهة اشتماله على الأمر بالنضح بالماء دون الغسل معلقا له على المشيئة.

صحيحه محمد بن مسلم «٢» عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن المذى يصيب الثوب؟ قال: ينضح بالماء إن شاء.»

هذا و لكن يشكل الحمل على الاستحباب بما ذكرناه في أمثال المقام من أن الأمر فيه بالغسل إرشاد إلى نجاسة المغسول لا مولوية فيه كى يخرج عن ظهوره في الوجوب الى الاستحباب بقرينه.

بل يتعين حمل الروايتين في المقام على التقيء، لما عرفت من اطباق المذاهب الأربعة على نجاسة «المذى» فالمعول هي روايات الطهارة.

و أما «الوذى» - و هو ما يخرج بعد المنى - و «الودى» - و هو ما يخرج

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٣ الباب ١٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٣ الباب ١٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٤

.....

بعد البول [١]- فلم يدل على نجاستهما دليل من الأخبار ولا من غيرها فمقتضى الأصل فيهما الطهارة.

بل يستدل لها بما دل من الأخبار [٢] على طهارة البلل المشتبه الخارج بعد الاستبراء من المنى و البول إذ لو كان مطلق ما يخرج من المجرى نجسا لم يكن مجال لاحتمال طهارة الخارج.

بل صريح صحيحة زيد الشحام المتقدمة «٣» طهارة «الودي» هذا مذهبنا.

و أما العامة فذهبوا الى القول بنجاسة «الودي» «٤» على ما عرفت.

[١] في مرسله ابن رباط (في حديث): «و اما المذى فيخرج من شهوة و لا شىء فيه، و اما الودي فهو الذى يخرج بعد البول، و اما الودي فهو الذى يخرج من الأدواء و لا شىء فيه» (الوسائل ج ١ ص ١٩٧ الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦) و الأدواء جمع داء و هى العلة و المرض.

و فى المجمع: «الودي بالذال المعجمة ما يخرج عقيب إنزال المنى» و لا منافاة لاحتمال تعدد السبب، و اما المذى و الودي فقد فسرا فى اللغة بما ذكر فى المرسله كما يظهر ذلك من بعض الأخبار ايضا، و لعلنا نبسط المقال فى ذلك فى بحث نواقض الوضوء ان شاء الله تعالى.

[٢] كصحيحة حفص بن البخترى عن ابى عبد الله -ع- فى الرجل يبول قال ينتره ثلاثا ثم ان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (الوسائل ج ١ ص ٢٠٠ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣).

و رواية عبد الملك بن عمرو، الوسائل ج ١ ص ٢٠٠ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، ح ٢. و نحوهما غيرهما فى الباب المذكور.

(٣) فى ص ٣٦٠.

(٤) كما فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١ ص ١٧- الطبعة الخامسة).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٥

إلا نجس العين (١) و كذا رطوبات الفرج (٢) و الدبر (٣) ما عدا البول و الغائط.

(١) لنجاسته بجميع أجزائه - على ما هو ظاهر أدلته نجاسته.

حكم الرطوبات

(٢) للأصل مضافا الى صحيحة إبراهيم ابن أبى محمود «١» قال:

«سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة عليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج، و هى جنب أ تصلى فيه؟ قال: إذا اغتسلت صلت فيهما».

و هذا أيضا مما لا خلاف فيه بيننا. نعم حكى عن بعض العامة «٢» القول بنجاستها معللا بخروجها من مجرى النجاسة، و فيه منع ظاهر.

(٣) للأصل، مضافا الى ما فى ذيل صحيحة زيد الشحام المتقدمة «٣» من قوله عليه السلام: «و كل شىء خرج منك بعد الوضوء فإنه

من الجبائل أو من البواسير فلا تغسله من ثوبك إلا أن تقدره». فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن مطلق ما يخرج من المخرجين طاهر سوى البول والغائط والمنى والدم.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٧ في الباب ٥٥ من أبواب النجاسات، ح ١.

(٢) لاحظ مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٣٨.

(٣) في ص ٣٦١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٦

[٤- نجاسة الميتة]

إشارة

٤- نجاسة الميتة: ميتة حيوان لا نفس سائلة له، الأجزاء المبانة من الحي، ما لا تحله الحياة، بيضة الميتة، الأنفحة، لبن الضرع، فارة المسك، ميتة ما لا نفس له، الحيوان المشكوك، تحقيق موضوع نجاسة الميتة، أمارات التركيبة،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٧

(الرابع) الميتة من كل ما له دم سائل (١)

الرابع: «الميتة»

(١) لا إشكال في نجاسة الميتة مما له نفس سائلة، ولم ينقل التشكيك في ذلك إلا عن شاذ كما ستعرف، وعن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع عليها، وفي الجواهر «١» أنها مما اتفق عليها الأصحاب بل لعلها من ضروريات المذهب بل الدين [١].

و الإنصاف أن دعوى الضرورة فيها غير بعيدة، لتواتر الروايات - في أبواب مختلفة - على نجاستها، بل لم يرد في شيء من النجاسات بكثرة ما ورد في نجاسة الميتة من الروايات - كما اعترف به الفقيه الهمداني «قده» - مما يشرف الفقيه على القطع بالحكم وهي على طوائف:

(الأولى) - الأخبار الآمرة بنزع البئر لموت جملته من الحيوانات فيها «٣» التي يظهر من ملاحظة مجموعها أنه لا خصوصية لبعضها دون بعض وأن العبرة بمطلق الميتة، بل في بعضها [٢] فرض وقوع مطلق الميتة في البئر.

[١] فإن العامة قد اتفقوا على نجاسة ميتة الحيوان البري غير الآدمي إذا كان له نفس سائلة، واختلفوا فيما لا نفس له، وقالوا بطهارة ميتة الإنسان وميتة الحيوان البحري ولو كان له نفس سائلة. كما في (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٤ الطبعة الخامسة).

[٢] كصحيحه محمد بن مسلم انه «سأل أبا جعفر - ع - عن البئر تقع فيها الميتة؟ فقال: إن كان لها ريح نزع منها عشرون دلوًا» (الوسائل ج ١ ص ١٤٢ الباب ٢٢ من الأبواب المذكورة، الحديث ١) و

(١) ج ٥ ص ٢٩٩ طبعة النجف الأشرف.

(٣) المروية في الوسائل ج ١ ص ١٣١ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٤١ في الباب ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٢١ من أبواب الماء المطلق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٨

.....

وجه الدلالة ظهور الأمر بالنزح في الإرشاد إلى نجاسة ما وقع في البئر من ميتة تلك الحيوانات و يؤيد ذلك إردافها في بعضها [١] بغيرها من النجاسات، لظهورها في أن جهة السؤال إنما هي معرفة حكم البئر من حيث وقوع النجس فيها. ولا ينافي ذلك القول باعتصام البئر لجواز أن يكون النزح من آثار ملاقاته النجس لماء البئر لا تنجس مائها به، ونحن وإن أنكرنا ثبوت الاستحباب النفسي للنزح على القول بالاعتصام كما سبق «٢» في ذاك البحث بما لا يزيد عليه إذ ليست الأوامر- في أمثال المقام- مولوية كي تحمل على الاستحباب بالقرائن الترخيضية، إلا- أنه قد ذكرنا ان المستفاد من بعض تلك الروايات ثبوت الاستحباب الشرطي للنزح. وهذا المقدار كاف في كونه أثرا لنجاسة ما وقع في البئر وإن لم يفعل به ماؤها، إذ لا فرق- في كون

موثقة عمار قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ذبح طيرا فوقع بدمه في البئر؟ فقال: ينزح منها دلاء، هذا إذا كان ذكيا فهو هكذا، وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلوا، وأقله العصفور ينزح منها دلو واحد، وما سوى ذلك في ما بين هذين» (الوسائل ج ١ ص ١٤١ الباب ٢١ من تلك الأبواب، الحديث ٢).

[١] كرواية زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله- ع- بئر قطرت فيها قطرة دم أو خمر؟ قال: الدم والخمر والميت ولحم الخنزير في ذلك واحد ينزح منه عشرون دلوا، فان غلب الريح نزحت حتى تطيب» (الوسائل ج ١ ص ١٣٢ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣) ضعيفه ب «بشير» لتردده بين اشخاص لم تثبت وثاقتهم و بنوح بن الشعيب الخراساني لأنه مجهول الا ان ثبت اتحاده مع البغدادي الثقة، و لم يثبت.

(٢) راجع فصل ماء البئر: الجمع الثاني بين الروايات المتعارضة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٩

.....

النزح من آثار نجاسة الملقى للبئر- بين كونه مطهرا للماء أو رافعا لقدارته الحاصلة بالملاقاة مع النجس. على أن في الروايات [١] الدالة على تنجس ماء البئر بالتغير بالميتة غنى و كفاية، لما فيها من الأمر بالنزح الى أن يطيب الماء و يزول تغييره.

(الثانية)- الأخبار الدالة على نجاسة الماء الكثير إذا تغير بالميتة أو الجيفة كما سبقت في بحث الماء المتغير [٢] لما فيها من النهي عن الوضوء و الشرب من الماء المتغير بها. و ما دلت «٣» على تنجس القليل بملاقاة ميتة الفأرة، لما فيها من الأمر بغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و إعادة الصلاة و الوضوء الذي كان به، و قد مرّ غير مرة أن الأمر و النهي- في أمثال المقام-

[١] و هي عدة روايات: (منها): صحيحة زيد الشحام عن ابي عبد الله- ع- «في الفأرة و السنور و الدجاجة و الكلب و الطير؟ قال: فإذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، و ان تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح» (الوسائل ج ١ ص ١٣٥ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧) و (منها)- الحديث ٤ و ١١ في نفس الباب ص ١٣٥ و الحديث ٤ من الباب ١٨ ص ١٣٧ و الحديث ٧

من الباب ٢٢ ص ١٤٣.

[٢] في القسم الثاني من (ج ١ ص ٦٠) وهي عدة روايات:

(منها) صحيحة حريز عن ابي عبد الله -ع- قال «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب».

و موثقة سماعه، و فيها: «عن الرجل يمر بالماء و فيه دابة ميتة قد أنتنت» و صحيحة أبي خالد، و فيها: «الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة» المروية في (الوسائل ج ١ ص ١٠٢ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٦ و ٤) و نحوها غيرها.

(٣) كموثقة عمار، الوسائل ج ١ ص ١٠٦ في الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٠

.....

ظهران في الإرشاد إلى النجاسة، على أن بعضها [١] صريح في تنجس الماء في فرض القلة بمجرد الملاقاة للميتة و عدمه في فرض الكثرة إلا مع التغير حسب دلالاته المفهومية و المنطوقية.

(الثالثة) - الأخبار [٢] الواردة في أن الفأرة و نحوها إذا ماتت في الزيت أو السمن و نحوهما أو وقعت فيه الميتة - و كان مائعا - يحرم أكله، و يجوز الاستصباح به أو بيعه ممن يستصبح به مع بيان الحال، و إن كان جامدا فتلقى و ما حولها و يؤكل الباقي، و ظهورها في تنجس المائع بملاقاة ميتة الفأرة و نحوها مما لا يقبل الإنكار، لما ذكرناه آنفا.

[١] كصحيحة زرارة عن ابي جعفر -ع-: «إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه أو لم يتفسخ، إلا ان يجيء له ريح تغلب على ريح الماء» (الوسائل في الباب المتقدم ص ١٠٤، الحديث ٩) و لا بد من حملها على ما إذا بلغ حد الكر بقرينة الروايات الدالة على تنجس ما دونه.

[٢] و هي كثيرة منها صحيحة زرارة أو حسنته عن ابي جعفر -ع- قال: «إذا وقعت الفأرة في السمن فماتت فيه، فان كان جامدا فألقها و ما يليها و كل ما بقي، و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به، و الزيت مثل ذلك».

و صحيحة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله -ع- عن الفأرة و الدابة تقع في الطعام و الشراب فتموت فيه؟ فقال: ان كان سمنا أو عسلا أو زيتا - فإنه ربما يكون بعض هذا - فان كان الشتاء فانزع ما حوله و كله، و ان كان الصيف فارفعه حتى تسرح به، و ان كان بردا فاطرح الذي كان عليه و لا تترك طعامك من أجل دابة ماتت عليه».

و موثقة سماعه قال: «سألته عن السمن تقع في الميتة؟ فقال: ان كان جامدا فألق ما حوله و كل الباقي. و قلت الزيت؟ فقال أسرح به» (الوسائل ج ١٦ ص ٤٦٢ الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٢ و ٣ و ٥) و نحوها غيرها في نفس الباب و في الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ج ١٢ ص ٦٦، ح ٣ و ٤ و ٥ و الباب ٥ من أبواب الماء المضاف ص ١٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧١

.....

(الرابعة) - ما ورد [١] فيه النهي عن الأكل في آنية أهل الذمة إذا كانوا يأكلون فيها الميتة، و الدم، و لحم الخنزير.

(الخامسة) - ما ورد [٢] فيه الأمر بإراقة المرق الذي وجد فيه ميتة الفأرة و بغسل اللحم و أكله.

(السادسة) - ما ورد (٣) فيه النهى عن الانتفاع بأليات الغنم المقطوعة من الحى حتى فى الاستصباح، معللا ذلك بأنه يصيب الثوب و اليد و هو حرام.

و ظاهره إرادة النجاسة. و إلا فالحرمة التكليفية غير محتملة، ضرورة جواز تنجيس اليد أو الثوب بأى نجاسة كانت.

(السابعة) - ما ورد (٤) فيمن يعمل أعماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثوبه فيصلى فيه من الأمر باتخاذ ثوب آخر للصلاة، و ظهوره فى تنجس تلك الثياب بإصابة جلد الميتة واضح.

(الثامنة) - ما ورد (٥) فيما لا نفس سائلة له من قوله عليه السلام: «لا

[١] كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن آنية أهل الذمة؟

فقال: لا تأكلوا فى آنيهم إذا كانوا يأكلون فيها الميتة، و الدم و لحم الخنزير» (الوسائل ج ١٦ ص ٤٧٦ الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٦).

[٢] و هى رواية السكونى الوسائل ج ١ ص ١٥٠ ب ٥ من الماء المضاف ح ٣ - ضعيفة بالنوفلى.

(٣) كرواية الحسن الوشاء المروية فى الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٤ الباب ٣٢ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ١.

(٤) كرواية القاسم الصيقل المروية فى الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٠ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

(٥) كما فى موثقه حفص بن غياث، الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ ب ٣٥ من النجاسات، ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٢

.....

يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة» لدلالته بالمنطوق على نجاسة ميتة ما له نفس سائلة إذ المراد بالفساد النجاسة، و إلا فالفساد العرفى يحصل مما لا نفس له أيضا.

(التاسعة) - الأخبار [١] الناهية عن الصلاة فى جلد الميتة و إن كان من مأكول اللحم، لظهورها فى ان علته النهى نجاسته، لما فيها من انه لا تجوز الصلاة فيه و إن دبغ سبعين مرة تعريضا على العامة القائلين بأن ذكاه الجلود دباغها.

و بالجملة هذه الأخبار و غيرها تشرف الفقيه على القطع بنجاسة مطلق الميتة، لتواترها - إجمالا - على ذلك بحيث لا تدع مجالاً للتشكيك فى سند بعضها أو دلالة بعضها الآخر على أصل الحكم، أو عمومها لجميع أفراد الميتة.

و لقد أطلنا عليك المقام بذكر الروايات الدالة على المطلوب دفعا لما عن صاحب المعالم «قده» من التشكيك فى دلالتها على نجاسة مطلق الميتة بدعوى قصورها عن إثبات نجاستها إلا فى الموارد الجزئية، و من هنا اعتمد فى التعميم على الإجماع المتكرر نقله فى كلمات الأصحاب.

و (يدفعه) وجود إطلاقات فى أخبار الباب (٢) تغنى عن التمسك بالإجماعات المنقولة، لما فى جملة منها من التعبير بلفظ «الميتة و الجيفة»

[١] كصحيحه محمد بن مسلم قال: «سألته عن الجلد الميت أ يلبس فى الصلاة إذا دبغ؟ قال لا و لو دبغ سبعين مرة» (الوسائل ج ٣ ص

٤٢٢ الباب ١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١) و نحوها غيرها فى الباب المذكور و فى الباب ٦١ من أبواب النجاسات ج ٢ ص

١٠٨٠.

(٢) لاحظ ما ذكرناه من الروايات في ذيل الطائفة «١»، «٢»، «٣»، «٨»، «٩».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٣

.....

الشاملة لجميع أفرادها، و معها لا مجال للتشكيك في دلالة الأخبار على العموم [١].

و أغرب من ذلك ما عن صاحب المدارك «قده» من التشكيك في أصل نجاسة الميتة بدعوى عدم دلالة الأخبار و لا تمامية الإجماع على النجاسة حيث ادعى أن النهي عن أكل ملاقى الميتة أو الصلاة في جلدها أو الانتفاع بها أعم من النجاسة و أن الأمر بغسل ما يؤخذ من الشعر و الصوف و القرن و نحوها الوارد في صحيح حريز [٢] أو حسنته بقوله عليه السلام: «و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه» لا يتعين كونه للنجاسة، لاحتمال أن يكون لإزالة الأجزاء الملتصقة بها المانعة عن الصلاة فيها، كما يشعر به قوله عليه السلام: «و صل فيه» و بالجملة زعم «قده» قصور دلالة الروايات على النجاسة حتى ادعى انه لم يقف على نص يعتد به يدل على

[١] و يؤيد العموم المذكور رواية جابر عن ابي جعفر -ع- قال: «أناه رجل، فقال: وقعت فأرة في خابية فيها سمن أو زيت فما ترى في أكله؟ قال: فقال له أبو جعفر -ع- لا- تأكله. فقال له الرجل: فأرة أهون على من ان اترك طعامي من أجلها قال: فقال له أبو جعفر -ع- انك لم تستخف بالفأرة و انما استخففت بدينك، ان الله حرم الميتة من كل شيء (الوسائل ج ١ ص ١٤٩ الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢).

إذ المراد بالحرمة النجاسة و الا فالحرمة التكليفية لا تسرى إلى الملقى، و هي صريحة في العموم إلا انها ضعيفة السند ب «عمر و بن شمر» و من هنا تكون مؤيدة للمطلوب لا دليلا عليه.

[٢] عن حريز قال: قال أبو عبد الله -ع- لزرارة و محمد بن مسلم: «اللبن و اللبأ و البيضة و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر، و كل شيء ينفصل من الشاة و الدابة فهو ذكي، و ان أخذته منه بعد ان يموت فاغسله و صل فيه» (الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٧ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٣).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٤

.....

نجاسة الميتة.

بل اعتضد لعدم النجاسة بما رواه الصدوق في أوائل الفقيه مرسلا «١» عن الصادق عليه السلام: «انه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما ترى فيه؟ فقال: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن و توضأ منه و اشرب، و لكن لا تصل فيه».

فإنها كالصريحة في عدم النجاسة، و حرمة الصلاة في جلدها محضا.

و استظهر فتوى الصدوق بذلك أيضا- دفعا لوحشة الانفراد قادحا بخلافه تحقق الإجماع في المسألة- و ذلك لما ذكره الصدوق في أوائل الفقيه قبل نقل الرواية المذكورة بقليل بقوله «إنه لم يقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، قال: بل إنما قصدت إلى إيراد ما أفتى به و احكم بصحته، و اعتقد فيه انه حجة فيما بيني و بين ربي تقدس ذكره و تعالت قدرته» و من البعيد غايته عدوله عما ذكره مع هذا القرب و إن حكى عنه العدول بعد ذلك في مطاوى الكتاب.

وجه الغرابة هو عدم التفاته إلى أنه لم يرد في أكثر النجاسات تصريح بنجاستها، وإنما استفيد ذلك من الأمر بغسل ملاقيها من الثوب و البدن أو النهي عن الصلاة فيه، أو الأمر بإراقة ما أصابه النجس من الماء القليل، و النهي عن شربه و الوضوء به الى غير ذلك من آثار النجاسة، و قد مرّ غير مرة ان الأمر و النهي - في أمثال ذلك - إرشاد إلى النجاسة، لعدم احتمال التعبد المحض، و من هنا استدل هو أيضا على نجاسة البول بما ورد في

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٥

.....

الروايات من الأمر بغسل ملاقيه بل في محكى كلامه «١» «إن سائر الأعيان النجسة إنما استفيد نجاستها من أمر الشارع بغسل الثوب و البدن من ملاقاتها» و أى فرق بينها و بين الميتة التى ورد الأمر بغسل ما أصابها فى الأخبار [١] أيضا على انه لا فرق بين الأمر بغسل ملاقى الشيء إذا كان مما يغسل كالثوب و البدن أو النهي عن أكله أو شربه إذا كان من المأكول أو المشروب فى كونهما من آثار نجاسة الشيء، لعدم احتمال التعبد المحض فى شيء منهما.

و أما ما نسبته الى الصدوق - من فتواه بطهارة الميتة بمجرد نقله المرسله الظاهرة فى ذلك - فيقع البحث فيه فى مقامين: (الأول) - فى ثبوت فتواه بمجرد ذلك. (الثانى) - فى حجيتها بالنسبة إلينا.

أما (الأول): فلم يثبت ان الصدوق «قده» كان يفتى بمضمون المرسله بمجرد نقلها فى الفقيه، لأن ما التزم به فى أول كتابه مما نقلناه عنه و ان كان يبعد عدوله عنه مع الفصل القريب، إلا أنه لا يدل على أكثر من التزامه بذكر الأخبار التى تكون حجة - فيما بينه و بين ربه - فى نفسها. و هذا لا يستدعى الفتوى بمضمونها، كيف؟ و لا بد فى الأخبار المتعارضة من العلاج إما بالجمع الدلالى إن أمكن، و إما بطرح المعارض إن لم يمكن ذلك، و لا إشكال فى أنه «قده» قد ذكر فى طى كتابه روايات متعارضة فى أبواب مختلفة، و لا يحتمل

[١] كصحيحه الحلبي عن ابى عبد الله - ع - (فى حديث) قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال: يغسل ما أصاب الثوب (الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٠ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢).

(١) كما فى الحدائق ج ٥ ص ٦٠ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٦

و كذا أجزاءها المبائة (١) منها و إن كانت صغارا.

إفتاؤه بمضمون المتعارضين، بل لا بد له من الجمع أو الطرح، فكون هذه المرسله حجة عنده - فى نفسها - لا يلزمه الفتوى بمضمونها، كيف؟ و هى معارضة بغير واحد من الأخبار الدالة على نجاسة الميتة، و لعله يلتزم بترجيح أخبار النجاسة، أو حمل هذه المرسله على ارادة جلد ما لا نفس له، كما ادعى تعارف وضع السمن و الزيت فى بعضها، أو المدبوغ مما له النفس - كما هو المتعارف فى الجلد المتخذ لذلك - لقول بعضهم بطهارته بالدبغ، و إن كان فاسدا.

و أما (المقام الثانى): فنقول فيه ان مجرد اعتماد الصدوق على رواية لا - يكفى فى حجيتها بالنسبة إلينا، لاحتمال كون الرجال

المحذوفين من السند ممن لا نعتد عليهم - كما هو غير بعيد - لأن مسلك القدماء في العدالة هو مجرد عدم ظهور الفسق من الراوى، وهذا المقدار لا يكفى فى حجية الرواية عندنا بل لا بد من ثبوت وثاقه الرواء. هذا مضافا الى أن الالتزام بطهارة جلد الميتة - كما هو مفاد المرسله - لا - يلزم القول بطهارتها بجميع أعضائها حتى فى غير الجلد، فإنه ذهب بعض أصحابنا - كما أشرنا، كابن الجنييد و الكاشانى فى مفاتيحه - الى طهارته بالدبغ، كما هو مذهب العامة، و إن اعترفا بنجاسة بقيه أعضائها، إلا ان الأصحاب أنكروا عليهما ذلك أشد الإنكار، لورود روايات معتبرة تصرح ببقائه على النجاسة حتى بعد الدبغ، فمع تسليم اعتبار المرسله لا بد من طرحها، لمعارضتها بأخبار كثيرة، و موافقتها للعامة.

الأجزاء المبانة من الميتة

(١) لا فرق فى نجاسة أجزاء الميتة بين حالتى الاتصال و الانفصال،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٧

.....

لإطلاق ما دل على نجاسة الميتة بلحاظ الحالتين، و ذلك لأن مقتضى الفهم العرفى من قول القائل: «الميتة نجسة» مثلا هو نجاسة هذا الجسم من دون دخل للهيئة الاتصالية. بحيث لو تفرقت و صارت قطعاً يزول عنها الحكم بالنجاسة، إذ لا - دخل للعنوان فى الحكم بنجاسة أجزاء الجسم فى نظرهم. و بالجملة: لفظ «الميتة» و إن كان اسماً للحيوان الميت دون إجزائه، إلا - أن الاستفادة من دليل نجاستها - حسب الفهم العرفى - هو نجاسة أجزاء هذا الجسم من دون فرق بين التفرقة و الجمع، و ذلك نظير ما دل على نجاسة الكلب و الخنزير - مثلا - فان الاستفادة منه نجاسة أجزائها و لو بعد الانفصال، و من هنا لم يستشكل أحد فى نجاسة يد الكلب - مثلا - لو انفصلت عنه، فالهيئة الاتصالية و إن كانت دخيلة فى الاسم إلا انها ليست دخيلة فى الحكم بالنجاسة.

و من هنا ظهر فساد المناقشة المحكية عن صاحب المدارك «قده» فى دلالة دليل نجاسة الميتة على نجاسة أجزائها إذا انفصلت عنها بعد الموت بعد مناقشته فى أصل الدليل على نجاستها، كما عرفت. بدعوى: أن غاية ما يستفاد من الأخبار نجاسة جسد الميت، و هو لا يصدق على الأجزاء قطعاً ثم حاول تصحيح الحكم بالنجاسة بالاستصحاب و إن لم يرتضه أيضا.

وجه الفساد هو ما عرفت من ان الاستفادة من الأدلة - بمقتضى الفهم العرفى - عدم دخل الهيئة الاتصالية فى الحكم بالنجاسة و إن كانت دخيلة فى صدق عنوان الميتة، و إلا لزم القول بطهارتها إذا كان موتها بقطعها نصفين أو أكثر، و هو كما ترى، فنفس الدليل الدال على نجاسة الميتة كاف فى إثبات نجاسة أجزائها متصلة أو منفصلة هذا مضافا الى ورود الدليل على نجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٨

عدا ما لا تحله الحياة منها (١) كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن.

بعض أجزائها كجلدها «١» حتى بعد الدبغ، و احتمال الفرق بين الأجزاء غير سديد، على أن حصر الأجزاء المستثناءة من الميتة فى الروايات «٢» فيما لا تحله الحياة، و تعليل الاستثناء بعدم الروح فيها - كما ستعرف - دليل على نجاسة بقيه أجزائها التى تحلها الحياة كما لا يخفى، فمع هذه الأدلة كيف يبقى مجال للاستصحاب. هذا أولا.

(و ثانياً) - أنه أخص من المدعى، لاختصاصه بما إذا كان القطع بعد الموت، و أما إذا كانا متقارنين كما إذا مات الحيوان بقطعه نصفين فلا يجرى الاستصحاب، لعدم الحالة السابقة على انها من الاستصحاب فى الشبهة الحكيمية.

الأجزاء التى لا تحلها الحياة

(١) لا خلاف فى طهارة الأجزاء التى لا تحلها الحياة من الميتة - كالأمتلة المذكورة - و من الظاهر ان المنفى هو الحياة الحيوانية و إلا

فالحياة النباتية موجودة فيها، وقد استفاضت الروايات [١] على استثناء ما لا تحله

[١] (منها) صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله-ع- قال: «لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة، ان الصوف ليس فيه روح» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٩ الباب ٦٨ من أبواب النجاسات،-

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٢٢ الباب ١ من أبواب لباس المصلي و الباب ٦١ ج ٢ ص ١٠٨٠ من أبواب النجاسات.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٢ الباب ٦٨ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٩

.....

الحياة من حكم الميتة، و هي و إن تضمنت أكثر هذه الأمور إلا أن التعليل في

الحديث (١).

و (منها) صحيحة زرارة عن ابي عبد الله-ع- (في حديث): «قلت و الصوف و الشعر و عظام الفيل و الجلد و البيض يخرج من الدجاجة؟ قال: كل هذا لا بأس به» (الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٨ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٩).

قال في الحدائق: و الجلد في الخبر ليس في الفقيه، و هو الأصح، و الظاهر انه من سهو قلم الشيخ «قده». و قال في الوسائل: حكم الجلد في رواية الشيخ محمول على التقية مع احتمال كون إثباته سهوا من بعض النساخ.

(و منها) صحيحة حريز أو حسنته المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٣.

و (منها) رواية الكافي عن الحسين بن زرارة قال: «كنت عند ابي عبد الله-ع- و ابي يسأله عن اللبن من الميتة و البيض من الدجاجة و إنفحة الميتة. فقال: كل هذا ذكي» قال: و زاد فيه علي بن عقبة، و علي بن الحسين بن رباط قال: الشعر و الصوف كله ذكي.

و قال الكليني: و في رواية صفوان عن الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله-ع- قال: «الشعر و الصوف و الريش و كل نابت لا يكون ميتا قال و سألته عن البيض تخرج من بطن الدجاجة الميتة؟

فقال يأكلها» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٩ الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ و ٣ و ٤).

و هي ضعيفة بحسين بن زرارة، فإنه لم تثبت وثاقته، و الدعاء المروي عن ابي عبد الله-ع- في حقه و أخيه الحسن لا يكفي في إثبات حسنه المصطلح الموجب للاعتماد على روايته (راجع الدعاء المذكور في رواية الكشي ذكرها في تنقيح المقال ج ١ ص ٤٤١ في ترجمة زرارة).

و (منها) مرسله الصدوق قال: «قال الصادق-ع- عشرة أشياء من الميتة ذكية القرن و الحافر و العظم و السن و الأنفحة و اللبن و الشعر و الصوف و الريش و البيض» (الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٨ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٨).

و نحوها غيرها من الروايات المذكورة في البابين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٠

.....

بعضها «١» بعدم وجود الروح فيها يعم الحكم بالطهارة لكل جزء لا يكون فيه روح حيواني و إن لم ينص عليه بالخصوص. و بالجملة:

لا ينبغي التأمل في ظهور هذه الروايات في طهارة ما لا تحله الحياة من أجزاء الميتة، لما فيها من نفى البأس عنها الظاهر في الطهارة. بل في بعضها «٢» التصريح بأنها ذكي، فيها نخرج عن عموم ما دل على نجاسة الميتة. وقد يقال «٣» بعدم الحاجة الى دليل الاستثناء في المقام (بتوهم) قصور دليل نجاسة الميتة عن شمول ما لا تحله الحياة من أجزاء الميتة، لعدم صدق الميتة عليها، لأن الموت فرع الحياة، فيكفي فيها أصالة الطهارة، والإجماع. و (يندفع): بأن الدقة العقلية وإن كانت تقتضى ذلك، إلا أن الفهم العرفي لا يساعده، لصدق الميتة - عرفاً - على الحيوان الميت بجميع أجزائه وإن لم تحلها الحياة، فلو لا هذه الأخبار لحكمنا بنجاستها أيضاً. ثم إن هذا القائل قد ناقش أيضاً في دلالة أخبار الاستثناء على الطهارة حتى التجأ إلى التمسك بأصالة الطهارة والإجماع. ولكن لا يجديهِ الأصل في مقابل الدليل على النجاسة، كما لا يجديهِ الإجماع المحتمل استناده الى دليل الاستثناء، إلا أن الذي يسهل الخطب قوة ظهور الأخبار المذكورة في الطهارة. بل كادت تكون صريحة في ذلك، فلاحظ.

(١) كصحيحة الحلبي المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٨.

(٢) كصحيحة حريز المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٣ ورواية حسين بن زرارة المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٩.

(٣) كما عن المحقق الخوانساري في شرح الدروس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨١

و البيضة إذا اكتست القشر الأعلى (١)

ثم ان مقتضى إطلاق نفى البأس في الروايات، و نفى عنوان الميتة عما لا تحله الحياة للتعليل الوارد في النص بعدم الروح فيه هو رفع جميع آثار الميتة عنه، فتجوز الصلاة فيه، و حمله في الصلاة، و الانتفاع به حتى على القول بالمنع في الأخيرين في سائر أجزاء الميتة. بيضة الميتة

(١) لا خلاف بين الأصحاب «قدس سرهم» في طهارة بيضة الدجاجة أو غيرها من الطيور طهارة ذاتية، و إن كانت تتنجس بملاقاة رطوبات الميتة، إلا أن أكثرهم قيدوها باكتساء البيضة بالقشر الأعلى كما في تعبير المتن، و في بعض الكلمات التقييد بالقشر الصلب، أو القشر الغليظ، أو الفوقاني، و نحو ذلك، و الظاهر وحدة المراد.

أما أصل الطهارة فيكفي فيها قاعدتها، لعدم شمول دليل النجاسة لمثل البيضة التي لا تكون من أجزاء الميتة. بل هي ظرف لها تتكون في جوفها كتكون الجنين في بطن أمه، هذا مضافاً الى ورود روايات كثيرة تدل على طهارتها، كصحيحة حريز «١» و صحيحة زرارة «٢» و رواية صفوان «٣» و مرسله الفقيه «٤» و غيرها «٥» على انها مما لا تحله الحياة فيشمّلها تعليل

(١) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٣.

(٢) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٩.

(٣) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٩.

(٤) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٩.

(٥) المروية في الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٤ في الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٢

.....

استثناء تلك الأجزاء بأنها ليست مما فيه الروح.

ثم ان مقتضى الأصل و إطلاق الروايات المشار إليها طهارتها مطلقا و إن لم تكن مكتسبة بالقشر الأعلى الصلب، و كفاية اكتسائها بالجلد الرقيق المانع عن نفوذ النجاسة إلى جوفها، و لا دليل على تقييدها بالقشر الصلب سوى رواية غياث بن إبراهيم «١» عن أبي عبد الله عليه السلام «في بيضه خرجت من است دجاجة ميتة قال: إن كانت اكتست البيضة الجلد الغليظ فلا بأس بها». فإنها تدل بمفهوم الشرط على ثبوت البأس بها إذا لم تكن مكتسبة بالجلد الغليظ.

و عن صاحب المدارك و صاحب المعالم رميها بالضعف، و من هنا تأملا في التقييد عملا بالإطلاقات، و تبعهما على ذلك بعض من تأخر، منهم صاحب الجواهر «قده» حتى التجأ إلى تقويتها بعمل المشهور.

أقول: الصغرى و إن كانت مسلمة لعدم احتمال مستند آخر للمشهور سوى هذه الرواية، إلا أنه قد مرّ غير مرة عدم تمامية كبرى الانجبار بالعمل و لكن مع ذلك لا حاجة بنا الى تلك الكبرى في هذه الرواية لأنها موثقة كما في تعبير الفقيه الهمداني «قده» و تضعيف العلمين لها مبنى على مسلكهما من حجية خصوص الصحاح من الروايات التي زكى رواتها بعدلين، إلا أن التحقيق - كما عليه المتأخرون - كفاية وثاقه الراوى في الحجية، و رواة هذه الرواية كلهم ثقات لأن الراوى لها و هو «غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي» ثقة و ثقة النجاشي و غيره، و الظاهر انه غير «غياث بن إبراهيم التبري الزيدي» و على تقدير الاتحاد ففساد مذهبه لا يضر بوثاقته، و

(١) الوسائل في الباب المتقدم، الحديث ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٣

سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام (١)

الراوى عنه هو «محمد بن يحيى» و هو إما الخزاز أو الخثعمي و كلاهما ثقتان يروى عنهما «احمد بن محمد» و هو ابن عيسى الأشعري و هو أيضا ثقة، و كذا الراوى عنه و هو «محمد بن يحيى العطار» الذي يروى عنه الكليني، فلا ينبغي الإشكال في سند الرواية على مسلك المتأخرين المختار لدينا، إلا أنه مع ذلك لا تصلح لتقييد إطلاق ما دل من الروايات على طهارة البيضة مطلقا و لو لم تكن مكتسبة بالقشر الأعلى، لظهورها في نفى البأس عن أكل بيضة الميتة - الذي هو النفع المقصود منها الموجب لصرف الرواية إليه سؤالا و جوابا - و من هنا ترى الأصحاب ذكروها في باب الأطعمة و ما ينتفع بالميتة، و عليه تكون هذه الرواية أجنبية عن الروايات الدالة على طهارة البيضة.

نعم لا بد من أن تقيدها بما دل [١] على جواز أكلها مطلقا، و هذا غير ما رامه المشهور. فاذن لا مانع من الالتزام بطهارتها و لو لم تكن مكتسبة بالقشر الأعلى، و لا ينافي ذلك تقييد جواز أكلها بما إذا كانت مكتسبة به بعد مساعدة الدليل عليه.

(١) لعموم قاعدة الطهارة، و إطلاق الروايات الدالة على طهارة البيضة من الميتة، و أما ما دل على حرمة بيض الطيور المحرم أكلها فلا تصلح لتقييد ما ذكر، لعدم المنافاة بين الطهارة و حرمة الأكل، كما في نفس الطائر.

فما عن العلامة - في النهاية و المنتهى - من تقييد الطهارة بما إذا كانت

[١] كرواية صفوان المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٩ لما فيها من قوله: «و سألته عن البيضة تخرج من بطن الدجاجة الميتة قال - ع - تأكلها».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٤

و سواء أخذ ذلك بجز أو نتف أو غيرهما (١)

البيضة من طائر محلل الأكل لم يعرف له مستند ظاهر. بل لم ينقل الخلاف من غيره في المسألة. ودعوى انصراف البيضة في الأخبار المطلقة إلى إرادتها مما يحل أكله، لأنه النفع المقصود من البيضة الموجب لانصراف الإطلاق إليه، لا سيما بملاحظة ورود بعضها «١» في حكم أكل البيضة- لو تمت- لا تجدى في التقييد المزبور، لما أشرنا إليه آنفا من عدم اختصاص الدليل بالروايات كي يلحظ فيها الانصراف و عدمه. بل يرجع في غير المحلل إلى أصالة الطهارة، فإن دليل نجاسة الميتة لا يشمل بيضتها كي نحتاج في الخروج عنه الى دليل الاستثناء- كما عرفت- على أن عموم التعليل فيما لا تحله الحياة بعدم وجود الروح له يشمل البيضة من غير المأكول أيضا.

(١) كما هو المشهور، و عن الشيخ «قده» في النهاية التفصيل بين المأخوذ بالجز فيحكم بطهارتها، و بين المأخوذ بالتف فيحكم فيها بالنجاسة و يمكن أن يستند في هذا التفصيل الى أحد أمرين (الأول) دعوى أن أصول الشعر و الصوف و نحوهما المتصلة ببدن الحيوان تعد من أجزاء الميتة التي تحلها الحياة، و لا تستحيل إلا بعد صيرورتها أحد هذه الأمور، فإذا أخذت بطريق التف استصحابتها تلك الاجزاء من الميتة، و بقيت على النجاسة غير قابلة للتطهير.

و (فيه): ان أصول الشعر و الصوف و نحوهما إنما تعد في نظر العرف جزء منها لا شيئاً في قبالتها، فيشملها دليل استثناء نفس هذه الأمور، و لو سلم

(١) كرواية صفوان المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٥

.....

كونها شيئاً آخر في قبالتها، و انها خارجة عن مسمى الصوف- مثلاً- فلا نسلم كونها مما تحله الحياة، لعدم كونها لحماً، بل هي شيء أبيض لا يحله الروح الحيواني، و التأذى بنتفها ليس من جهة كونها مما تحلها الحياة، بل من جهة اتصالها بما فيه الحياة، فيشملها عموم التعليل الواردة في صحيحة الحلبي «١» و لا أقل من الشك في ذلك فيرجع فيها إلى أصالة الطهارة، على انه لو سلم ذلك فإنما يتم في غير الصوف، و أما هو فلمكان لطافته و رفته لا يقلع شيء من أصوله بالتف، بل الغالب قلعه من فوق أصله.

(الوجه الثاني): رواية الفتح بن يزيد الجرجاني «٢» عن أبي الحسن عليه السلام قال: «كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً؟

فكتب عليه السلام: لا ينتفع من الميتة بإهاب و لا عصب، و كلما كان من السخال الصوف- إن جز- و الشعر و الوبر و الانفحة و القرن و لا يتعدى الى غيرها إن شاء الله [١].»

لتقييد الصوف فيها بالجز.

و (يضعفه): ضعف الرواية سنداً [٢] و دلالة لأنها أخص من المدعى لدلالاتها على الاشتراط في خصوص الشعر دون غيره، مع ان الصوف لرفته لا يقلع من أصله بخلاف الشعر و الوبر و الريش فإنها تقلع من أصولها غالباً،

[١] قوله-ع- «كل ما كان» خبره محذوف اي ينتفع به.

[٢] لأنها مهملة ببعض رجال سندها «كالمختار بن محمد بن المختار» و مجهولة ببعضهم الآخرين ك «عبد الله بن الحسن العلوي، و الفتح بن يزيد الجرجاني».

(١) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٨.

(٢) الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٨ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٦

نعم يجب غسل المنتوف (١) من رطوبات الميتة.

و يلحق بالمدكورات الإنفحة (٢)

فيحتمل ورود القيد مورد الغالب من جز الصوف عن ظهر الحيوان لا للتحرز عن قلعه، لعدم الفرق بينهما من هذه الجهة، على انها لا تخلو عن اضطراب في المتن لقوة احتمال السقط فيها لعدم تلائمها بظاهاها، كما لا يخفى.

فتحصل: انه لا فرق في طهارة هذه الأمور بين الجز و التفت لعدم ما يصلح للتفصيل بينهما.

(١) أى المنتجس بملاقاة الميتة مع الرطوبة، كما يشير الى ذلك أيضا قوله عليه السلام في صحيحة حريز «١»: «و إن أخذته منه بعد ان يموت فاغسله و صل فيه» حتى أنه قد يتوهم من إطلاقه وجوب الغسل حتى في صورة الجز لصدق الأخذ، و ضعفه ظاهر لظهور الأمر بالغسل في كونه من جهة نجاسة المغسول نجاسة عراضة قابلة للزوال بالغسل، فيختص - لا محالة - بصورة التفت، و بموضع الملاقاة من المنتوف للميتة، و هو أصله - كما أشرنا - لعدم نجاسة غيره، فالمجزوز و غير موضع الملاقاة من المنتوف خارجان عن تحت الأمر بالغسل، و احتمال التبعد المحض - في أمثال المقام - مقطوع بعدم.

إنفحة الميتة

(٢) الإنفحة و اللغء و هى بكسر الهمزة و فتح الفاء أو كسرهما و تخفيف الحاء أو تشديدها

(١) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٧

.....

و قد يقال لها- في العرف العام- «المجنبة» [١] و قد اختلفت كلمات اللغويين و على أثرها الفقهاء في تفسيرها على وجوه ثلاثة. فإنه يظهر من تفسير بعضهم [٢] ان «الإنفحة» شىء اصفر يستخرج من بطن الجدى أو الحمل الرضيع، فيعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغليظ كالجبين فهى ما استحال اليه اللبن الذى يشربه الرضيع فتكون اسما للمظروف

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٣٨٧

[١] فى (محيط المحيط)- فى مادة «نفتح»- الانفحة و الانفحة شىء يستخرج من بطن الجدى قبل ان يطعم غير اللبن اصفر فيعصر فى صوفة مبتلة فى اللبن فيغليظ كالجبين فاذا أكل الجدى غيره فهو كرش و مجبته. و قريب منه فى (المنجد).

[٢] فى «القاموس» فى مادة- نفتح- «الانفحة بكسر الهمزة، و قد تشدد الحاء، و قد تكسر الفاء، و المنفحة و البنفحة شىء يستخرج من

بطن الجدى الرضيع اصفر، فيعصر في صوفة فيغلظ كالجبين، فإذا أكل الجدى فهو كرش، و تفسير «الجوهري» الإنفحة بالكروش سهو- يعنى من السهو- انه لا بد من تقييده بما بعد الأكل كما نبه على ذلك فى «شرح منظومة الفصيح» دفعا للإشكال عن الجوهري لما نذكره من عبارته المشتملة على التقييد بذلك، و كيف كان فصدر عبارة القاموس يستظهر منه ان الإنفحة هى اللبن المستحيل فى جوف الجدى.

و مثله ما فى «المغرب»: «و إنفحة الجدى بكسر الهمزة و فتح الفاء و تخفيف الحاء و تشديدها و قد يقال منفحة أيضا و هى شىء يستخرج من بطن الجدى اصفر يعصر فى صوفة مبتلة فى اللبن، فيغلظ كالجبين و لا يكون الا لكل ذى كرش، و يقال كرشه الا انه ما دام رضيعا سمي ذلك الشىء إنفحة، فإذا فطم و رعى العشب قيل استكرش- اى صارت إنفحته كرشا-» فان صدر عبارته مثل القاموس.

و قريب منه ما فى «المصباح عن التهذيب» و فى «لسان العرب عن الليث» و فى «أقرب الموارد» و «البستان» و «محيط المحيط» الا انه قال: «فإذا أكل غيره فهو كرش و مجبنة» و فى «المنجد» ما يقرب من ذلك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٨

.....

خاصة، و اختاره عدد من الفقهاء [١].

و يظهر من آخرين انها كرش الحمل أو الجدى قبل أن يأكل أى ما دام رضيعا، فإذا أكل تسمى كرشا فهى اسم للجلدة أعنى الوعاء خاصة [٢]

[١] كالعلامة فى القواعد قال: «الإنفحة و هى لبن مستحيل فى جوف السخلة طاهرة و ان كانت ميتة» و كذا عن النهاية، و كشف الالتباس. و عن المدارك الميل اليه كذا فى (مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٥٥).

[٢] لا- يخفى انه اتفقت كلمات اللغويين فى مادة- كرش- كما لاحظنا على ان الإنفحة هى نفس الكرش قبل ان يرعى الحمل أو الجدى النبات، فإذا رعى فهى كرش، فعباراتهم فى ذيل هذه المادة صريحة فى اتحاد المسمى بلحاظ الحالتين- قبل الأكل و بعده- فى «صحاح الجوهري» فى مادة- كرش-:

«الكروش تسمى إنفحة ما لم يأكل الجدى فإذا أكل تسمى كرشا، و قد استكرشت» و مثله فى «لسان العرب»: «يقال استكرش الجدى و كل سخل يستكرش حين يعظم بطنه و يشتد أكله، و استكرشت الإنفحة، لأن الكرش يسمى إنفحة ما لم يأكل الجدى فإذا أكل يسمى كرشا و قد استكرشت» و فى «القاموس»: «استكرشت الإنفحة صارت كرشا و ذلك إذا رعى الجدى النبات» و مثله فى «تاج العروس» و «البستان» و «محيط المحيط» و «أقرب الموارد» و «المجمع» و «المنجد» و غيرها من كتب اللغة فى نفس المادة، فلاحظ.

نعم اختلفت كلماتهم فى تفسير «الإنفحة» فى مادة- نفع- فبعضهم جرى على ما جرى عليه فى مادة- كرش- و فسر الإنفحة بأنها الكرش قبل الأكل ك «الصحاح» قال: «الإنفحة بكسر الهمزة و فتح الفاء مخففة كرش الحمل أو الجدى ما لم يأكل فإذا أكل فهو كرش عن ابى زيد و كذلك المنفحة بكسر الميم» و مثله فى «جمهرة اللغة للزادى» و هى من اللغات القديمة: «الإنفحة كرش الحمل و الجدى قبل ان يستكرش و قد ثقل قوم الحاء» و احتج على ذلك بقول الشاعر العربى:

«كم قد أكلت كبدا و إنفحة ثم ادخرت أليمة مشرحة»

و هكذا فى «لسان العرب» و فى «تاج العروس» عن ابن درستويه: «هى آلة تخرج من بطن الجدى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٩

.....

و اختار هذا القول جمع كثير من الفقهاء «١».

- فيها لبن منعقد يسمى اللبأ و يغير به اللبن الحليب فيصير جبنا. و عن ابن الهيثم: الجفر من أولاد الضأن و المعز ما قد استكرش و فطم بعد خمسين يوما من الولادة، أو شهرين أى صارت إنفحته كرشا حين رعى النبت و إنما تكون إنفحة ما دامت ترضع». و فسرها آخرون فى مادة- نفع- بما سبق فى تعليقه ص ٣٨٧ من أنها «شئ اصفر». و استظهر من عبارتهم هذه ان مرادهم ما فى الكرش و هو الحليب المستحال لا نفسها، هذا. و لكن الظاهر ان مرادهم من الشئ الأصفر هو نفس الجلد و الوعاء و اما ما يصير كالجبين فهو ما يستخرج منها بالعصر بشهادة ذيل عبارتهم كعبارة «القاموس» المتقدمة هناك «فإذا أكل فهو كرش» و أصرح منها ما فى ذيل عبارة «المغرب» من قوله «و يقال كرشه». و غيرهما فان هذا الذيل قرينه على ان المراد من الصدر نفس الوعاء لا انه اشارة إلى وقوع الخلاف فى معنى الانفحة- كما قيل- فاذن يتحد التفسيران فى أنها الوعاء خاصة غاية انهم فسروها ببعض خواصها من انها اصفر يستخرج منها مائع يغلظ فيصير كالجبين، و إن أبيت إلا عن ظهور صدر عبارتهم فى إرادة المظروف فالأقرب أن إطلاقها عليه مجاز كما فى «معيار اللغة» فإنه بعد ان فسر الانفحة بكرش الحمل ما دام رضيعا قال: «و قد يطلق الانفحة على اللبن الذى يجتمع فيها تسمية الحال باسم المحل» و كذا فى «تاج العروس» عن بعض أفاضل أهل اللغة من ان تفسيرها بما فى الكرش مجاز لعلاقة المجاورة، و يؤيد ذلك اتفاقهم تفسير الكرش بالإنفحة بعد الأكل- فى مادة كرش- كما ذكرناه، و احتمال استحالة اللبن الى الكرش «كما فى الجواهر ج ٥ ص ٣٢٧ طبعه النجف» كما ترى. و إن كانت قدرة الله تعالى شاملة لكل شئ مع استلزامه عدم وجود اسم لنفس الجلد قبل الأكل، و قد أطننا الكلام فى المقام حسما لنزاع القوم، فلاحظ و تأمل. و اما ما فى بعض الروايات من ارادة المظروف بالقرينه كما سنشير.

(١) كما عن السرائر و الروضة و المسالك و التنقيح و جامع المقاصد و الدلائل و شرحى الفاضل كما فى (مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٥٥).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٠

.....

و قوى بعضهم «١» انها اسم لمجموع الظرف و المظروف.

أقول لا يسعنا تحقيق مفهوم «الانفحة» على وجه الجزم لشدة اختلاف اللغويين و الفقهاء فى تفسيرها- كما أشرنا- و لكن الذى يغلب على الظن أنها اسم للظرف خاصة «٢» إذ من المستبعد جدا ان لا يكون للوعاء اسم خاص فى لغة العرب مع سعتها، و لم يذكروا له اسما غير هذه اللفظة، و أما الذى فى جوف هذا الوعاء فهو اللبن المستحيل إلى شئ أصفر يصير كالجبين بعد عصرها فى صوفة و نحوها، و هو الذى يجعل فى الجبن، و يقال له فى الفارسية «پنيرمايه» «٣» و الا- فالجلدة- أعنى نفس الوعاء- لا يجعل فى الجبن، و بالجملة: لا يمكن الجزم بمسمى الانفحة بعد اختلاف التفاسير من اللغويين، و الفقهاء، و صعوبة رد بعضها الى بعض، و ان حاوله فى الجواهر «٤» و قوى إرادة الجميع ما يصير كرشا للجدى بعد أن يشرع فى العلف، لقوة ظهور الكلمات فى اختلاف المعنى، فاذن تصبح هذه اللفظة مجملة و ان كان المظنون أنها اسم للوعاء خاصة- كما ذكرنا- إلا انه لا اعتماد على مثل هذا الظن. الإنفحة و الروايات أطبقت رواياتنا «٥» على طهارتها و ان كانت من الميتة، كما انفقت

(١) كالفقيه الهمداني في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٣١.

(٢) لاحظ ما أسلفناه في تعليقه ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) كما في كتاب «لغت نامه» المدون في اللغة الفارسية.

(٤) ج ٥ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ طبعه النجف.

(٥) المروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٨ الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، و الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة.

وقد تقدم بعضها في تعليقه ص ٣٧٨ - ٣٧٩ و يأتي بعضها في تعليقه ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩١

.....

كلمات أصحابنا [١] على ذلك، فنفس الحكم مما لا إشكال فيه، إلا ان الكلام في موضوعه لما عرفت من إجمال لفظ «الانفحة» و مقتضى الصناعة هو الأخذ بالقدر المتيقن في الخروج عن نجاسة الميتة، و هو الحكم بطهارة المظروف خاصة، لأنه ظاهر على جميع التقادير سواء أ كانت الانفحة اسما له خاصة، أو للجلدة كذلك، أو للمجموع.

نعم تظهر الثمرة في الجلدة - أي الوعاء - لأنها على الأول تكون محكومة بالنجاسة إما مطلقا أو خصوص سطحها الظاهر، و على الأخيرين تكون طاهرة، كالمظروف.

توضيحه: انه إن كانت الانفحة اسما لخصوص ما في الجلدة من المائع الأصفر تثبت طهارتها الفعلية بالروايات، فان طهارتها الذاتية و إن لم نحتج فيها الى دليل، لأنها حينئذ مما لا تحله الحياة، فتكون طاهرة بالذات كالبيضة في جوف الدجاجة الميتة، إلا أنها لما كانت من المائعات تنجس - لا - محالة - بملاقاة باطن الجلدة التي هي من أجزاء الميتة، فنحتاج في إثبات طهارتها بالفعل الى الأخبار، فإذا دلت على طهارة المظروف بالمطابقة فتدل بالالتزام على طهارة باطن الظرف الملاصق له أيضا احترازا عن اللغوية، لأن الحكم بطهارة المظروف المائع مع الحكم بنجاسة باطن الظرف الملاصق له لغو محض،

[١] وافقنا على ذلك الحنفية، و اما باقي المذاهب الأربعة فقالوا بنجاستها (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٥ - الطبعة الخامسة).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٢

.....

لتنجسه بالملاقاة، و سقوطه عن الانتفاع مع دلالة بعض الروايات [١] على ان الحكم بطهارة الانفحة إنما يكون لأجل الانتفاع بها في الجبن، و لا - انتفاع بالمظروف إلا - إذا كان طاهرا بالفعل، و الالتزام بعدم السراية و إن كان ممكنا في نفسه، إلا انه بعيد عن أذهان المتشرعة، إذ لم يعهد عندهم نجس غير منجس. و كيف كان فبقاء ظاهر الجلدة على النجاسة لا محذور فيه، لعدم دليل على خروجه عن عموم أجزاء الميتة. و أما باطنها فاما طاهر أو غير منجس.

و أما إذا كانت اسما للظرف فيكون الجميع طاهرا، أما الظرف فبدليل خاص - أي الروايات - و أما المظروف فلعدم موجب لنجاسته ذاتا و لا - عرضا، أما الأول فلعدم كونه من أجزاء الميتة، لأنه اللبن - كما عرفت - و أما الثاني فلعدم ملاقاته مع نجس يوجب تنجسه، لفرض طهارة الظرف.

و أما إذا كانت اسما للمجموع فظاهر. هذا كله في النجاسة الذاتية.

[١] كرواية أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر - ع - (في حديث): «ان قتادة قال له: أخبرني عن الجبن؟ فقال: لا بأس به. فقال: انه ربما جعلت فيه إنفحة الميتة؟ فقال: ليس به بأس، ان الإنفحة ليس لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم إنما تخرج من بين فرث و دم، وإنما الإنفحة بمنزلة دجاجه ميتة أخرجت منها بيضة.» ضعيفة بمحمد بن فضيل أو مجهولة به، وقد استدل بها على ان مسمى الإنفحة هو المائع الأصفر - اعني المظروف - و يمكن دفعه بان المراد فيها و ان كان ذلك، إلا انه مع القرينة، و الاستعمال أعم من الحقيقة. و رواية يونس عنهم عليهم السلام قالوا: «خمس أشياء ذكية مما فيه منافع الخلق الإنفحة و البيض و الصوف و الشعر و الوبر.» مجهولة بإسماعيل بن مرار و هي أيضا تدل على ان طهارة الإنفحة لأجل الانتفاع بها، فيتعين ان يكون المراد المظروف. (الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٤ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ١ و ٢).

و رواية فتح بن يزيد الجرجاني المتقدمة في ص ٣٨٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٣

.....

و أما النجاسة العرضية القابلة للزوال بالتطهير فلا إشكال في عروضها على الظرف - لو قلنا بطهارتها ذاتا - لتنجسه بملاقاة رطوبات باطن الميتة.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: أن القدر المتيقن في الحكم بالطهارة إنما هو المظروف و باطن الظرف، و أما ظاهره فباق تحت عموم ما دل على نجاسة أجزاء الميتة، و معه لا مجال للتمسك بأصالة الطهارة في إثبات طهارته - كما عن المدارك - إذ لا مجال للأصل مع الدليل، و منع دليل عام على نجاسة مطلق أجزاء الميتة كما عنه «قده» ممنوع كما سبق «١».

ثم ان الظاهر عدم اختصاص الحكم بإنفحة الجدى و الحمل المذكورة في بعض الروايات [١] لوجود الإطلاقات [٢] الشاملة لمطلق الميتة فالتقييد في مثل صحيحة زرارة و غيرها بالجدي أو الحمل لا يوجب تقييد الإطلاقات، لعدم التنافي بين المثبتين، و لعل ذكر هذه الحيوانات من باب غلبة الاستفادة من انفتحها في الجبن، على انه لا يحتمل الفرق بين الحيوانات المحللة

[١] كصحيحة زرارة عن أبي عبد الله - ع - قال: «سألته عن الإنفحة تخرج من الجدى؟ قال لا بأس به.»

و رواية حسين بن زرارة عن أبي عبد الله - ع - (في حديث) قال: «سأله أبي عن الإنفحة في بطن العناق و الجدى، و هو ميت؟ قال لا بأس به.» ضعيفة به كما تقدم في تعليقه ص ٣٤٥ (الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٨ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة الحديث ٩ و ١١).

[٢] كرواية أبي حمزة الثمالي، و رواية يونس المتقدمتين في تعليقه ص ٣٩٢ و رواية الفتح بن يزيد الجرجاني المتقدمة في ص ٣٨٥، و رواية الحسين بن زرارة، و مرسله الصدوق المتقدمتين في تعليقه ص ٣٧٩. وقد تقدم تضعيف جميع ذلك، فلاحظ.

(١) في ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٤

و كذا اللبن في الضرع (١) و لا ينجس بملاقاة الضرع النجس، لكن الأحوط في اللبن الاجتناب.

و لم يقل أحد بذلك أيضا، فلا بد من حمل القيد على الغالب و لو لم يكن هناك إطلاق.

الفرق بين إنفحة المأكول و غير المأكول.

ربما (يتوهم) شمول إطلاقات الباب لكل حيوان كانت له إنفحة و لو كان محرم الأكل، فتكون انفتحته طاهرة، و محلل الأكل. و (يندفع) بأن دليل استثناء الانفحة- و هي الاخبار- إنما ينظر الى نفى النجاسة و الحرمة الطارئتين على الحيوان بسبب الموت لا من جميع الجهات، فلا- ينافي ثبوت الحرمة له من جهة أخرى، ككون الحيوان مما يحرم أكله ذاتا- كالثعلب و الذئب و الأرنب و نحو ذلك- أو عرضا، كالحيوان المغصوب أو المسموم بسم يضر بآكله، و نحو ذلك من موجبات الحرمة، فالاطلاقات غير شاملة للحيوانات المحرم أكلها، لاختصاصها بنفى النجاسة و الحرمة من جهة كونها ميتة لا من جميع الجهات. و بعبارة واضحة: ان الاخبار التي دلت على طهارة الانفحة إنما تخصص أو تقيد عموم أو إطلاق ما دل على نجاسة أجزاء الميتة و حرمتها، و أما عموم سائر الأدلة الدالة على الحرمة من جهات أخر فباق على حاله، و هي بخلاف البيضة حيث انها لا تحتاج في طهارتها الى دليل، لأنها مما لا تحله الحياة فتكون طاهرة حتى من محرم الأكل، فما عن غير واحد من الحكم بطهارة الانفحة و إن كانت من غير المأكول ضعيف غايته.

لبن الضرع

(١) اختلف الأصحاب في طهارة لبن ضرع الميتة، فعن المشهور- كما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٥

.....

عن اللمعة و البيان- «١» القول بالطهارة، و عن الذخيرة انه مذهب الشيخ و الصدوق و كثير من الأصحاب. بل عن الشهيد في الدروس ان رواية التحريم ضعيفة و القائل بها نادر. بل عن الخلاف و الغنية نقل الإجماع على الطهارة.

و ذهب جماعة إلى القول بالنجاسة منهم العلامة في جملة من كتبه، و المحقق الثاني. بل عن المنتهى و جامع المقاصد أنه المشهور. بل عن السرائر انه لا- خلاف فيه بين المحصلين من أصحابنا، لأنه مائع في ميتة ملامس لها، لكن رده في كشف الرموز بقوله: «ان الشيخين مخالفاه و المرتضى و أتباعه غير ناطقين به فما أعرف من بقى معه من المحصلين» و كيف كان فالمسألة ذات قولين، و الأقوى هو الأول للروايات الكثيرة التي فيها الصحاح و الموثقات الدالة على الطهارة.

كصحيحة زرارة «٢» (في حديث) قلت: «اللبن يكون في ضرع الشاة و قد ماتت؟ قال لا بأس به.» و صحيحة حريز أو حسنته «٣».

و في هذه الاخبار غنى و كفاية في الدلالة على المطلوب، و لا بد من الالتزام أيضا إما بطهارة باطن الضرع، و كذا المقدار الذي يصيب اللبن حين الحلب من ظاهر ثقبه، و إما بعدم انفعال اللبن بملاقاة الميتة- بهذا المقدار- صونا لكلام الحكيم عن اللغوية، هذا.

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٥٤.

(٢) الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٨ الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٩.

(٣) المتقدمة في تعليقه ص ٣٧٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٦

.....

و الذي يمكن أن يستدل به للقول الثاني- أي نجاسة اللبن في ضرع الميتة- وجوه ثلاثة لا يعتمد على شيء منها. (الأول): قاعدة الانفعال، فان اللبن و إن لم يكن نجسا في نفسه لعدم كونه جزءا من الميتة إلا انه يلاقى الضرع الذي هو من أجزائها فيتنجس به، و لميعانه غير قابل للتطهير، و الى ذلك يشير ما تقدم من كلام السرائر من أنه «مائع في ميتة ملامس لها».

و (يندفع): بأن هذه القاعدة ليست من القواعد العقلية التي لا تقبل التخصيص، بل هي قاعدة تعبدية لا مانع من تخصيصها بالأخبار المعتمدة الدالة على طهارة اللبن في ضرع الميتة، فنلتزم بعدم انفعاله بالملاقاة، أو بطهارة باطن الضرع - كما أشرنا - و تخصيص هذه القاعدة غير عزيز - كما التزمنا به في ماء الاستنجاء.

(الثاني): رواية وهب بن وهب «١» عن جعفر عن أبيه عليهما السلام:

«ان عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن؟ فقال علي عليه السلام: ذلك الحرام محضاً».

و (يندفع): بأن هذه الرواية في غاية الضعف لأن وهب و هو أبو البختری كذاب عامي. بل قيل في حقه إنه من أكذب البرية، فلا بد من طرحها أو حملها على التقيّة، لموافقتها لمذهب أكثر العامة [١].

[١] (المالكية) قالوا بنجاسة جميع الخارج من الميتة و (الشافعية) قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره و (الحنابلة) قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض الخارج من ميتة

(١) الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٩ الباب ٣٣ من أبواب الأظعمة المحرمة، الحديث ١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٧

.....

(الثالث): مكاتبة الجرجاني المتقدمة «١» لحصرها ما ينتفع به من الميتة في الصوف و الشعر و الوبر و الانفحة و القرن، للتصريح فيها بأنه لا يتعدى الى غيرها، فتدل على نجاسة غير المذكورات و منه اللبن.

و (فيه): أولاً: ما سبق من ضعف المكاتبة سندا، و ثانيا: ان غايتها العموم فتكون قابلة للتخصيص بالروايات الدالة على طهارة اللبن كقاعدة الانفعال التي خصصناها بها.

فتحصل مما ذكرنا: ان الأقوى هو القول بالطهارة، و أن القول بالنجاسة ضعيف غايته.

و العجب من شيخنا الأنصاري «قده» حيث انه بعد ان ناقش في هذه الوجوه بما يقرب مما ذكرنا، و قوى القول بالطهارة تصدى لتقوية القول بالنجاسة بما هو غريب منه. و حاصل ما أفاده في وجهه هو ان روايات الباب متعارضة، و لكن الترجيح مع ما دل على النجاسة لموافقتها للقواعد العامة المسلمة و مخالفة أخبار الطهارة لها، فإن رواية وهب، و ان كانت ضعيفة السند بمن هو من أكذب البرية، و موافقة لمذهب العامة، إلا أنها منجبرة بالقاعدة كما ان روايات الطهارة، و إن كانت صحيحة و موثقة، إلا

ما يؤكل لحمه ان تصلب قشره. و اما (الحنفية) فقالوا بطهارة ما خرج من الميتة من لبن و إنفحة و بيض رقيق القشر أو غليظها و نحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة. كذا في (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٤-١٥: الطبعة الخامسة).

فاتفقت ثلاثة من المذاهب على نجاسة «لبن الميتة».

(١) في ص ٣٨٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٨

.....

أنها مخالفة للقاعدة. و طرح الأخبار الصحيحة المخالفة لأصول المذهب غير عزيز، إلا أن تعضد بفتوى الأصحاب - كما في الإنفحة - أو بشهرة عظيمة توجب شذوذ المخالف، و ما نحن فيه ليس كذلك، لأن المسألة خلافية.

و لا يخفى ضعف هذا الكلام، و عدم الالتزام به من أحد من الأعلام و ان اشتهر بينهم انجبار ضعف الرواية بعمل المشهور، و كسر قوتها بإعراضهم عنها، إلا - أن هذا غير ما ذكره «قده» في المقام، و هو أيضا لم يلتزم به في الأصول حيث انه لم يعد هناك من المرجحات موافقة الرواية للقواعد العامة، و من موجبات الطرح مخالفتها لها. وجه الضعف هو ان القواعد الشرعية ليست إلا عمومات أو إطلاقات مستفادة من الروايات أو غيرها من الأدلة، و هي مهما بلغت في الظهور لا تأبى عن التخصيص، حتى قيل ما من عام إلا و قد خص، و مراده «قده» من القواعد التي أشار إليها في كلامه ليس إلا عموم دليل نجاسة أجزاء الميتة، و عموم ما دل على انفعال المائع بملاقاة النجس، و رواية وهب توافق هاتين القاعدتين، و روايات طهارة لبن الضرع تخالفهما، و لكن من المعلوم ان مجرد موافقة رواية ضعيفة لعموم أو إطلاق لا تصلح لجبر ضعفها و تقديمها على المعارض، و إن كان نفس العام أو المطلق معتبرا - في حد ذاته - إلا أن حجيتها لا تستدعي حجية الخاص الموافق لهما، كما ان مخالفة رواية معتبرة لعموم أو إطلاق لا تسقطها عن الحجية. بل الأمر بالعكس فيخصص العموم و يقيد الإطلاق بها، و تخصيص العمومات و تقييد المطلقات مما لا يحصى عددا في الفقه.

فاذن لا مانع من الالتزام بعدم انفعال اللبن بملاقاة باطن الميتة تخصيصا في قاعدة الانفعال، أو بعدم نجاسة باطن الضرع تخصيصا في عموم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٩

خصوصا إذا كان من غير مأكول اللحم (١)

نجاسة أجزاء الميتة بالروايات المعتبرة الدالة على طهارة اللبن في ضرعها.

فلا يقاس المقام على ما اشتهر من انجبار ضعف الرواية بعمل المشهور و كسر اعتبارها بإعراضهم عنها، فان هذا الكلام و إن ناقشنا فيه في محله إلا - أن له وجهها نظرا الى دعوى أنهم من أهل الخبرة فعملهم برواية ضعيفة يوجب الوثوق بعثورهم على قرينة تدل على صدورها عن المعصوم عليه السلام لم تصل إلينا، كما أن أعراضهم يقتضى العكس من ذلك، لكن أين هذا من موافقة رواية ضعيفة لعموم أو إطلاق، و مخالفة رواية معتبرة لهما، و لم يثبت أعراض المشهور عن روايات الطهارة في المقام كيف و قد عرفت ان القول بها هو الأشهر، بل المشهور لا سيما بملاحظة ما أسلفناه من كشف الرموز. فلزوم عمل المشهور برواية معتبرة مخالفة للقواعد العامة - كما أفاد - ممنوع كبرى و صغرى، لما عرفت من عمل المشهور بروايات المقام، فالأقوى هو القول بالطهارة.

الفرق بين لبن الحيوان المحرم أكله، و المحلل

(١) ربما يتوهم عدم الفرق بينهما، و ان لبن الميتة كبيضتها يكون طاهرا مطلقا و لو كان من الحيوان المحرم أكله نظرا إلى الإطلاقات، و لكن الظاهر أنه كالإنفحة فيختص الحكم بطهارته بما إذا كان من الحيوان المحلل لاختصاص بعض الروايات باستثناء لبن الشاة كصحيحة زرارة المتقدمة «١» و أما

(١) في ص ٣٩٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٠

و لا بد من غسل ظاهر (١) الإنفحة الملاقي للميتة.

هذا في ميتة غير نجس العين، و أما فيها فلا يستثنى شيء (٢)

المطلقات كحسنة حريز ورواية حسين بن زرارة «١» فهي منصرفه عن المحرم أكله، لظهورها في إثبات الطهارة له من جهة الانتفاع به- كالإنفحة- و المنفعة الظاهرة منهما إنما هي الأكل دون غيره من الانتفاعات، وهذا بخلاف البيضة فإننا لا نحتاج في إثبات طهارتها الى دليل من الروايات، لأنها مما لا تحلها الحياة فهي طاهرة بمقتضى أصالة الطهارة الشاملة لما إذا كانت البيضة من الحيوان المحرم، و اللبن في الضرع و إن كان كذلك إلا انه يتنجس بملاقاة الميتة كالمائع الموجود في الانفحة، فنحتاج في إثبات طهارتهما بالفعل الى دليل من الروايات، و هي منصرفه إلى المحلل أكله- كما ذكرنا ذلك في الإنفحة و أشرنا آنفا.

(١) هذا إذا كانت الإنفحة نفس الظرف- أي الجلدة- كما هو ظاهر عبارته «قده» و هو الأرجح- كما عرفت- لتنجس ظاهرها حينئذ بملاقاة الميتة فيجب تطهيره من النجاسة العرضية، بخلاف ما لو كانت الانفحة المظروف- أي اللبن- فإنها لا تحتاج حينئذ إلى التطهير، لما ذكرنا من لزوم الالتزام إما بعدم انفعالها بملاقاة باطن الجلدة، أو بطهارة باطنها أيضا، و إلا فيكون الحكم بطهارة الانفحة لغوا لأنها- على هذا القول- مائع لو تنجس بالملاقاة لا يقبل التطهير و لو جمد بعد ذلك مع ان الروايات قد دلت على طهارتها بالفعل.

(٢) لاختصاص أدلة الاستثناء بنجاسة الميتة، فلا تشمل النجاسة

(١) تقدمت الاولى في تعليقه ص ٣٧٣ و الثانية في تعليقه ص ٣٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠١

.....

الذاتية، لأن ظاهر الروايات المتقدمة عدم تأثير الموت في نجاسة ما لا تحله الحياة من الميتة، و كذا الانفحة، و لبن الضرع، فلا تنافي ثبوت النجاسة لها من جهة أخرى.

و لم ينقل الخلاف في ذلك إلا عن السيد المرتضى «قده» «١» في الناصريات فحكم بطهارة شعر الكلب و الخنزير. بل استظهر منه ذلك في كل ما لا تحله الحياة من نجس العين.

و لا يخفى ما فيه فان أدلة نجاستهما شاملة لجميع أجزائهما متصله أو منفصله ما تحله الحياة أو ما لا تحله حيا أو ميتا كما ذكرنا «٢» ذلك في بحث نجاسة أجزاء الميتة، و ذلك لظهور الدليل- حسب الفهم العرفي- في ثبوت النجاسة لهذا الجسم بجميع أجزائه من دون دخل للهيئة الاتصالية أو الحياة فشعر الكلب- مثلا- و ان لم يصدق عليه عنوان الكلب إلا أنه يشمله دليل نجاسته.

فلا ينبغي توهم طهارة شعر الكلب أو الخنزير من جهة عدم صدق العنوان عليه- سواء أ كانا حين أم ميتين.

كما لا- ينبغي توهم الاستدلال على طهارة ما لا تحله الحياة من ميتة نجس العين بما دل على طهارته من الميتة، لاندفاعه بأن ظاهر الدليل المذكور هو ان الموت لا يؤثر في نجاسة ما لا تحله الروح من الحيوان لا أنه يقتضى طهارته، فان الموت إذا لم يوجب النجاسة فلا يوجب الطهارة، فإذن لا ينافي ذلك ثبوت النجاسة له من جهة أخرى، ككون الحيوان نجسا ذاتا.

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ١- ص ١٣٩.

(٢) في ص ٣٧٤ و ٣٨٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٢

.....

كما لا ينبغي الاستدلال على طهارة شعر الخنزير.

بصحيحة زرارة «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر أ يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس».

(بتوهم) أن نفى البأس عن الماء الذي يستقى به دال على طهارته و الا لئلا ينجس الماء بملاقاته، أو بوقوع قطرات منه في ماء الدلو. ل (اندفاعه) بأن الحكم بطهارة ماء الدلو أعم من طهارة الشعر المستقى به. أما أولاً: فلا مكان أن يكون ذلك من جهة احتمال عدم اصابه الشعر أو ما يتقاطر منه لماء الدلو، لا سيما إذا كان بينهما فاصل بقطعة حبل آخر.

و أما ثانياً: فلأنه لو سلمت الإصابة فغاية ما هناك دلالة الصحيحة على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس لا عدم نجاسة الملاقي - أى الشعر - فتكون معارضة بما دل على انفعاله، و لا بد من العلاج على ما ذكرناه فى بحث انفعال القليل «٢» بل لا يبعد دعوى دلالة الصحيحة على المفروغية عن نجاسة شعر الخنزير، لسؤال الراوى عن حكم الماء المستقى به دون نفس الشعر و كيف كان فلا يصح الاستدلال بهذه الصحيحة على مذهب السيد المرتضى «قده» بوجه، فالأقوى ما عليه المشهور من نجاسة أجزاء ميتة نجس العين مطلقاً و إن لم تحلها الحياة.

(١) الوسائل ج ١ ص ١٢٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

(٢) فى الجزء الأول ص ١٣٩ - ١٤٠ الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٣

[مسألة ١) الأجزاء المبانة من الحى مما تحلها الحياة]

(مسألة ١) الأجزاء المبانة من الحى مما تحلها الحياة كالمبانة من الميت (١)

الأجزاء المبانة من الحى

(١) كما هو المعروف. بل لم ينقل الخلاف فيه منا [١] حتى ادعى «٢» إجماع الشيعة على نجاسة القطعة المبانة من الحى، و فى المدارك انه مقطوع به فى كلام الأصحاب.

و ربما (يستدل): لنجاستها بصدق الميتة على الجزء المبان من الحى، لأنها عبارة عما خرج عنه الروح، و هذا مشترك بين الكل و البعض، فاذن يشمله دليل نجاسة الميتة لصدق الميتة على البعض كما تصدق على الكل - حكى ذلك عن المنتهى.

و (فيه): ان هذا المعنى و إن كان صحيحاً بحسب الدقة العقلية، إلا انه لا يساعده الفهم العرفى - الذى هو المعيار فى مفاهيم الألفاظ - لعدم شمول لفظ «الميتة» - فى نظرهم - للقطعة المبانة من الحى و إن خرج عنها الروح. بل هى عندهم الحيوان الميت، و من هنا لا يحتمل شمول مثل الروايات المتضمنة للسؤال عن وقوع الميتة فى السمن أو الزيت و نحوهما للقطعة المبانة من الحى، كما ان دعوى تعميم الملاك واضحة المنع، كدعوى ظهور الروايات الدالة على طهارة ما لا تحلها الحياة من الميتة معللة بأنه ليس فيه روح «٣» فى ان العبرة فى النجاسة بما فيه الروح و لو كان بعض الحيوان، لا اختصاص تلك

[١] خالفنا من العامة الحنفية، و اما باقى المذاهب فاتفقوا على النجاسة راجع (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٩ - الطبعة

(الخامسة).

(٢) كما عن شرح المفاتيح.

(٣) كما في صحيحه الحلبي المتقدمه في ص ٣٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٤

.....

الروايات بإجزاء الميتة فلا تشمل الجزء المبان من الحي، فإذن لا بد من التماس دليل آخر، و يدل على نجاسته طائفتان من الروايات.

(الاولى)- الروايات الواردة فيما قطعه جبالات الصيد.

(منها): صحيحه محمد بن قيس أو حسنته «١» عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين ما أخذت الجباله من صيد فقطعت منه يدا أو رجلا فذروه فإنه ميت، و كلوا مما أدرتم حيا، و ذكرتم اسم الله عليه».

(و منها): موثقه عبد الرحمن ابن أبي عبد الله «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما أخذت الجباله فقطعت منه شيئا فهو ميت.»

و نحوهما غيرهما [١] و قد دلت هذه الروايات على أن القطعة المبانة من الحي- في الصيد- بمنزلة الميتة، و عموم التنزيل يشمل جميع الآثار أو الآثار الظاهرة، و لا ريب في ان النجاسة من أظهر آثار الميتة فتكون ثابتة لما نزل منزلتها، و معه لا ينبغي الإصغاء إلى مناقشة المحقق الهمداني «قده» «٤» في شمول التنزيل لأثر النجاسة و اختصاصه بحرمة الأكل، لأنه تخصيص بلا

[١] في (الباب المتقدم). و في بعض الروايات ما يدل على نجاسة القطعة المبانة من الإنسان.

كمرسله أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله-ع- قال: «إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة.» (الوسائل ج ٢ ص ٩٣١ الباب ٢ من أبواب غسل المس، الحديث ١).

(١) الوسائل ج ١٦ ص ٢٨٥ الباب ٢٤ من أبواب الصيد، الحديث ١.

(٢) الوسائل ج ١٦ ص ٢٨٥ الباب ٢٤ من أبواب الصيد، الحديث ٢.

(٤) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٥

.....

مخصص بعد ظهور كون النجاسة من أظهر آثار الميتة كالحرمه.

ثم ان نسبة كون ما أخذته الجباله ميتا الى أمير المؤمنين عليه السلام- في صحيحه محمد بن قيس- مما يشهد لما ذكرناه من عدم صدق الميتة على القطعة المبانة من الحي- عرفا- و الا- فلا حاجة الى نسبة كونها ميتة الى أمير المؤمنين عليه السلام، فان صدق المفاهيم العرفية على مصاديقها الواقعية موكول الى نظر العرف لا الشرع، فيظهر من ذلك أن صدقها على القطع المبانة إنما يكون بالتنزيل و تعبد من الشارع لا على وجه الحقيقة، و قد ذكرنا شموله للأثرين- الحرمة و النجاسة.

(الطائفة الثانية) الروايات الواردة في الاليات المقطوعة من الغنم الأحياء. و هي عديدة.

(منها): موثقه أبي بصير [١] عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «في أليات الضأن تقطع و هي أحياء؟ انها ميتة.»

و نحوها غيرها [٢] و هذه و إن وردت في خصوص الاليات المقطوعة

[١] الوسائل ج ١٦ ص ٣٦٠ الباب ٣٠ من أبواب الذبائح، الحديث ٣ و في طريقها «علي بن الحكم» و هو على تقدير اشتراكه بين الثقة و غيره يكون هو الثقة بقريته رواية «أحمد بن محمد» عنه و هو إما ابن عيسى أو ابن خالد البرقي.

[٢] كرواية الكاهلي قال: «سأل رجل أبا عبد الله -ع- و أنا عنده عن قطع أليات الغنم؟ فقال:

لا- بأس بقطعها إذا كنت تصلح مالك. ثم قال: ان في كتاب علي -ع- إن ما قطع منها ميت لا ينتفع به» (الوسائل في الباب المتقدم، الحديث ١).

ضعيفة ب «عبد الله بن يحيى الكاهلي» لعدم ثبوت وثاقته و لا حسنه المصطلح الموجب للاعتماد على روايته، مضافا الى ضعفها عن طريق الكليني بسهل بن زياد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٦

إلا الأجزاء الصغار (١) كالثالوث و البثور، و كالجلدة التي تنفصل من الشفة، أو من بدن الأجرع عند الحك، و نحو ذلك.

إلا انه يتم الحكم في غيرها بعدم القول بالفصل بين الأجزاء المبانة عن الحي.

بقي الكلام في الجزء الميت المتصل بالحيوان -بمعنى خروج الروح من جزء متصل بالبدن، كاليد و الرجل و نحوهما، كما في المفلوج- فهل يحكم بنجاسته أيضا؟ الظاهر العدم، لعدم شمول الأخبار المتقدمة له، لاختصاصها بالجزء المنفصل، كما انه لا يشمل لفظ «الميتة» لعدم شمولها للجزء المنفصل فضلا عن المتصل، لأنها وصف للحيوان دون بعضه. هذا مضافا الى قيام السيرة القطعية على عدم الاجتناب عن أعضاء المفلوج و نحوه ما دام متصلا ببدنه، و لم ينقل عن أحد من الأعلام القول بنجاسته، فيرجع فيه الى أصالة الطهارة. نعم: لو ضعف الاتصال بحيث عد منفصلا -عرفا- يحكم بنجاسته كما إذا اتصل العضو -كاليد- بجلدة رقيقة.

(١) كما هو المعروف، لقاعدة الطهارة بعد عدم شمول دليل النجاسة- من الروايات المتقدمة «١» الواردة في المقطوع بحالات الصيد و المقطوع من أليات الغنم- لمثل الأجزاء المذكورة و نحوها، كما يعلو الجراحات و

و رواية حسن بن علي الوشاء قال: «سألت أبا الحسن -ع- فقلت جعلت فداك ان أهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها؟ قال:

هي حرام (حرام و هي ميتة خ ل) فقلت جعلت فداك يستصبح بها؟ فقال: اما علمت انه يصيب اليد و الثوب و هو حرام» (الوسائل في الباب المتقدم، الحديث ٢).

ضعيفة ب «معلى بن محمد البصري» و المراد بقوله -ع-: و هو حرام النجاسة، لعدم حرمة إصابة اليد و الثوب للنجس قطعاً.

(١) في ص ٤٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٧

.....

الدمامل و ما يحصل في الأظفار أو يكون على باطن القدم، لأنها لا تعد جزء من بدن الحيوان -عرفا- بل هي في نظرهم من الأوساخ و الفضولات فلا تشملها الروايات المذكورة، لاختصاصها بأجزاء الحيوان و إن كانت صغيرة.

و ربما يستدل للطهارة - كما عن المدارك و غيره.

بصحيحة علي بن جعفر «١»: «انه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح هل يصلح له ان يقطع الثالول و هو في صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: ان لم يتخوف ان يسيل الدم فلا بأس، و إن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله».

بدعوى: ان جهة السؤال فيها و إن كانت مختصة بمعرفة حكم هذا الفعل من حيث مانعته عن الصلاة- كما ربما يؤيده سؤاله قبل ذلك: «عن الرجل يتحرك بعض أسنانه و هو في الصلاة هل ينزعه؟ قال: ان كان لا يدميه فليزعه، و إن كان يدميه فليصرف» «٢»- لكن أجاب الإمام عليه السلام- تفضلا منه- بزيادة نفي المحذور عنه من جميع الجهات بقريته تقييد الجواز بعدم سيلان الدم، فإنه يدل على انه عليه السلام أراد بيان الجواز الفعلي و من جميع الجهات، و إلا لم يكن وجه للتقييد بما يكون خارجا عن محل السؤال، إذ عدم كون قطع الثالول فعلا كثيرا غير قادح في الصلاة لا يفرق فيه بين ان

(١) الوسائل ج ٤ ص ١٢٤٧ و ١٢٧٧ الباب ٢، الحديث ١٥ و الباب ٢٧، الحديث ١ من أبواب قواطع الصلاة.

و في الباب ٦٣ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠٨٢، الحديث ١.

(٢) الوسائل ج ٤ ص ١٢٧٧ الباب ٢٧ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٨

.....

يوجب سيلان الدم أم لا، فاذن يتمسك بإطلاقها من حيث إصابة اليد المرطوبة و لو برطوبة العرق للثالول المقطوع و عدمها من جهة ترك الاستفصال في الجواب، فتدل على الطهارة، و إلا وجب التنبيه على تنجس اليد بإصابتها مع الرطوبة، لبطلان الصلاة مع نجاسة البدن، و هذا مع قطع النظر عن عدم جواز حمل النجس في الصلاة، و إلا فلا يعتبر رطوبة اليد أيضا، لأنه لو قطعها بيده كان حاملا للنجس- و لو في زمان قليل- حال الصلاة و هو يوجب البطلان- كما قيل.

و الجواب عن ذلك: أن الصحيحة لا تصلح للاستدلال و إن لم تكن خالية عن الاشعار و إن أصر شيخنا الأنصاري «قده» على دلالتها أشد إصرار إذ لا- قريته للقيود المذكور على ارادة بيان الجواز من جميع الجهات، لأن ذكره إنما هو من أجل كونه أثرا غالبا لقطع الثالول، فإنه يستلزم- غالبا- خروج الدم، و هو يوجب تنجس البدن و اللباس الموجب لبطلان الصلاة، و أما تنجس اليد بملاقاة نفس الثالول المقطوع مع الرطوبة- على تقدير نجاسته- فليس كذلك، لإمكان قطعه بتوسيط آله أو اليد اليابسة، و أما المنع عن حمل النجس في الصلاة- لا سيما هذا المقدار- فغير ثابت، و إنما الثابت المنع عن لبسه في الصلاة. و بالجملة: تنجس اليد بالثالول المقطوع ليس أثرا غالبا لقطعه، و الحمل و إن كان كذلك إلا انه لا يضر، كما ذكر. و السؤال إنما يختص بمعرفة حكم قطع الثالول في الصلاة من جهة توهم انه فعل كثير قاطع للصلاة، فالجواب بعدم البأس يختص ببيان حكمه من هذه الجهة، فاذن العمدة في الاستدلال هي أصالة الطهارة بعد عدم قيام دليل على النجاسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٩

[مسألة ٢) فارة المسك المبانة من الحي طاهرة على الأقوى]

(مسألة ٢) فارة المسك المبانة من الحي طاهرة على الأقوى (١)

فأرة المسك

(١) فأرة المسك هي جلدة يتكون فيها دم مجتمع في أطراف سره الغزال، ثم يعرض للموضع حكة يسقط بسببها الجلدة، و يسمى الدم المجتمع فيها بالمسك، و نفس الجلدة بفأرة المسك، و هي على أقسام ثلاثة، لأنها إما أن تنفصل عن المذكي، أو الحي، أو الميتة. أما (فأرة المذكي): فلا إشكال في طهارتها، لأنها كبقية أجزائه محكومة بالطهارة. و أما (فأرة الحي): - أي المنفصلة عن الغزال حال حياته - فالمشهور طهارتها. بل عن ظاهر التذكرة و الذكرى دعوى الإجماع عليها، و عن كاشف اللثام القول بالنجاسة سواء انفصلت عن حي أم ميت، إلا إذا كان ذكيا، و مقتضى القاعدة هو الحكم بالطهارة، لعدم دليل على النجاسة عدا ما (يتوهم): من كونها من القطعة المبانة من الحي، و قد تقدم أنها بحكم الميتة في الحكم بالنجاسة. و (يندفع): بانصراف دليلها عن مثل فأرة المسك من أجزاء الحيوان التي تكون في عرضة الانفصال عنه بطبعها، بحيث كأنها من فضول بدنه التي لا يعتد بانفصالها عن الحي، فلا يشملها دليل نجاسة القطعة المبانة من روايات «١» الألية المقطوعة، و ما قطعتة جباليت الصيد، لانصرافها الى غير ما ذكر من الأجزاء. بل ربما يقال بعدم كونها من اجزاء الطيبى في نظر العرف لأنها في نظرهم من ثمراته، و إن كانت متصله ببدنه - كثمره الشجرة، و بيضة

(١) المتقدمة في ص ٤٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٠

.....

الذجاجة - فتكون خارجة عن روايات القطعة المبانة من الحي موضوعا، و يحكم بطهارتها استقلالاً، لا بتبع الحيوان. و يؤيد الحكم بالطهارة غلبة اتخاذ المسك من فأره الحي التي يلتقطها سكان البوادي في البر من غزال المسك، فان غيره من أقسام المسك التي نشير إليها قليلة - كما قيل - فالقدر المتيقن من الأدلة الدالة على طهارته من الإجماع، و السيرة، و الروايات هو هذا القسم، فتكون فأرته أيضا محكومة بالطهارة، إذ الالتزام بعدم انفعاله بها، أو لزوم تطهير سطحه الظاهر، و إن كان ممكنا، إلا أنه بعيد غايته. و عن كاشف اللثام - كما أشرنا - القول بنجاسة الفأرة مطلقا، و لو كانت منفصلة عن الحي، إلا المذكي، و في الجواهر «١» «أنى لم أعرف له موافقا عليه ممن تقدمه و تأخر عنه. بل لعله مجمع على خلافه في المنفصلة عن الحي» و مع ذلك فقد يستدل له. بصحيفة عبد الله بن جعفر «٢» قال: «كتبت إليه - يعنى أبا محمد عليه السلام - يجوز للرجل أن يصلى و معه فأرة المسك؟ فكتب لا بأس به إذا كان ذكيا».

حيث دلت بمفهومها على ثبوت البأس بفأرة غير المذكي، سواء أ كانت من حي، أم ميت، و لا يحتمل ثبوت البأس في المقام من غير جهة النجاسة و إن كان المنع عن الصلاة في شيء أعم من ذلك كالمنع عن الحرير، و المغصوب و غير المأكول.

(١) ج ٥ ص ٣١٩ طبعة النجف.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١١

.....

و لا يخفى أن الاستدلال بهذه الصحيحة على نجاسة مطلق الفأرة يبتنى على أمرين كليهما محل المناقشة:

(الأول) رجوع الضمير المذكور في قوله عليه السلام: «إذا كان ذكياً» إلى الظبي المتصيد من ذكر الفأرة (الثاني) مقابلة المذكى للحى و الميته - معا - لا خصوص الميته.

و (يدفع الأول) أنه لا تعين في رجوع الضمير إلى الظبي المقدر في الكلام، إذ يحتمل رجوعه إلى «ما معه» الصادق على الفأرة، فتدل الرواية على أن للفأرة قسمين ذكياً و غير ذكياً، فيجوز حمل الأولى في الصلاة، دون الثانية، و ذكاه الفأرة أعم من كونها متخذة من الظبي المذكى، أو من الحى، كما أنها أعم من الطهارة الذاتية، و عدم عروض نجاسة خارجية. و الحاصل: أن الرواية - على هذا الاحتمال - لا دلالة فيها على أكثر من نجاسة قسم من الفأرة، و يكفى فيه نجاسة المنفصلة عن الميت، و مع تردد الرواية بين الاحتمالين تصحح مجملته لا تكون دليلاً للخصم.

و (يدفع الثاني) أن المذكى في مقابل الميته خاصة، لأنهما - في اصطلاح الشرع - قسمان للحيوان الذى زهق روحه، و أما الحى فهو قسيم لمقسمهما، لا - لهما، فالتقييد في الرواية بالمذكى إنما هو في مقابل الميته، لا الأعم منها و من الحى. فتحصل: أن الأقوى هو طهارة فأرة المسك المبانة من الحى.

و أما (المبانة عن الميت) فهل يحكم بنجاستها - كما عن بعضهم كالعلامة في المنتهى - أو هي محكومة بالطهارة أيضاً - كما عن المشهور - يبتنى ذلك على أن تكون الفأرة من أجزاء الظبي و لو كانت معدة للانفصال، أو أنها من ثمراته الخارجة عنه و لو كانت متصلة ببدنه نظير بيضة الدجاجة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٢

.....

فإن قلنا بالأول - كما هو الأقرب - يحكم بنجاستها، لعموم ما دل على نجاسة الميته بجميع أجزائها التى تحل فيها الحياة مطلقاً، و لا منافاة بين شمول دليل نجاسة الميته لجميع أجزائها حتى المعدة للانفصال، و عدم شمول دليل تنزيل القطعة المبانة من الحى منزلة الميته لمثل هذا الجزء - كما ذكرنا في الفأرة المبانة عن الحى - و ذلك لأن مورد السؤال في روايات القطع المبانة من الحى هو الجزء المعد للاتصال، كأليات الغنم، و ما قطعته جباليت الصيد من يد الحيوان، و رجله، و نحو ذلك، بخلاف دليل نجاسة الميته فإن موضوع الحكم فيها عنوان الميته الصادق على جميع أجزائها حتى المستعدة للانفصال. و (دعوى): عدم حلول الحياة في الفأرة، فتكون كالصوف و الشعر محكومة بالطهارة. ظاهرة (الدفع): لظهور حلول الحياة فيها لأنها جلدة كبقية جلود الحيوانات.

و لو قلنا بالثانى حكم بطهارتها و لو كانت مبانة من الميت، لعدم كونها حينئذ من أجزاء الميته، إذ هي نظير البيضة المتكونة في بطن الدجاجة خارجة عن أجزاء الحيوان محكومة بحكم مستقل، و إن كانت متصلة به نحو اتصال نظير كون الدجاجة ظرفاً للبيضة المتكونة في جوفها. هذا كله فيما تقتضيه القاعدة الأولية.

و أما بالنظر الى الروايات فهل يختلف الحكم عن مقتضى القواعد العامة أو لا؟ فنقول: قد ورد في المقام ما قد (يستدل) به من الروايات على طهارة فأرة المسك مطلقاً سواء أ بينت من الحى، أم من الميت، و هي صحيحة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٣

نعم لا إشكال في طهارة ما فيها من المسك (١)

على بن جعفر «١» عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن فأرة المسك تكون مع من يصلى، و هي فى جيبه، أو ثيابه؟ فقال: لا بأس بذلك».

فان مقتضى ترك الاستفصال في الجواب بين المتخذة من الميتة، أو الحي عدم الفرق بينهما في جواز الحمل حال الصلاة. و (يضعفه) أن الاستدلال بها يتوقف على عدم جواز حمل النجس، أو خصوص الميتة في الصلاة، و كلاهما محل منع - كما يأتي في محله - فجواز الحمل في الصلاة لازم أعم للطهارة هذا أولاً.

و ثانياً: أنها منصرفه إلى ما هو المتعارف من أقسام الفأرة و هي التي تنفصل عن الحي - كما ذكرنا - فاذن لا إطلاق في الصحيحه تشمل الفأرة المبائة عن الميت.

هذا كله بالنسبة إلى نفس الفأرة. و تحصل: أن المبائة عن المذكي، و الحي طاهرة و أما المبائة عن الميت فالأظهر أنها نجسة، و أما المسك الموجود فيها فيأتي الكلام فيه بعيد هذا.

(١) و هذا هو المسك المتعارف و هو مسك الفأرة، و الا فلا إشكال في نجاسة بعض أقسامه المتخذ من دم الطبي، و لتوضيح الحال لا بأس بذكر ما حكاه شيخنا الأنصاري «قده» عن التحفة في بيان أقسام المسك و أعقب كلا منها بحكمه، و هي أربعة. (أحدها): المسك التركي، و هو دم يقذفه الطبي بطريق الحيض أو البواسير، فينجمد على الأحجار.

(١) الوسائل ج ٣ ص ٣١٤ الباب ٤١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٤

.....

(ثانيها): المسك الهندي، و لونه أخضر، و هو دم ذبح الطبي المعجون مع روثه، و كبده، و لونه أشقر، و قال «قده»: «و هذان مما لا إشكال في نجاستهما» و الأمر كما أفاد، لإطلاق أدلة نجاسة الدم و الانجماد أو الخلط بشيء آخر ليسا من المطهرات، و لا مما يوجب الاستحالة لا سيما في الفرض الثاني، غاية ما هناك أنه دم ذو رائحة طيبة.

(ثالثها): دم يجتمع في سره الطبي بعد صيده يحصل من شق موضع الفأرة، و تغميز أطراف السرة حتى يجتمع الدم فيجمد، و لونه أسود و قال «قده»: «و هو طاهر مع تذكية الطبي و نجس لا معها» أقول: لا بد من تقييده بما إذا كان اجتماع الدم في السرة قبل الذبح كي يكون من الدم المتخلف في الذبيحة، و إلا فهو نجس أيضاً.

(رابعها): مسك الفأرة و هو دم يجتمع في أطراف سره الطبي، ثم يعرض للموضع حكة يسقط بسببها الدم مع جلده هي وعائه، و قد حكم بطهارة هذا القسم، و هو الصحيح لانه القدر المتيقن من الإجماع و السيرة القطعية على طهارة المسك.

و لصحيفة عبد الله بن سنان (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كانت لرسول الله صلى الله عليه و آله ممسكة إذا هو توضعاً أخذها بيده و هي رطبة، فكان إذا خرج عرفوا أنه رسول الله صلى الله عليه و آله برائحته».

و الحكم بطهارة هذا القسم اما من باب التخصيص في أدلة نجاسة الدم بما ذكر من الإجماع، و السيرة، و الرواية إن قلنا بأنه دم منجمد، أو من باب التخصيص، اما بدعوى الاستحالة، أو عدم كونه من الأجزاء الدموية رأساً،

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٨ الباب ٥٨ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٥

و أما المبائة من الميت ففيها اشكال (١).

و كذا في مسكها [١] (٢)

كما حكي ذلك عن بعض محققى الفن فى هذه الأعصار بدعوى أن المسك مفهوم مبين للدم كالمنى، و البول و نحوهما من فضلات الحيوان و ان كانت المواد المسكية يحملها دم الطيبى فإذا وصلت الى الفأرة افرزت عن الاجزاء الدموية، لاشتمال الفأرة على آلة الافراز، و هذا الافراز يكون تدريجيا الى أن تمتلى الفأرة من المسك، هكذا قيل. و لكن لا تترتب ثمرة عملية على تحقيق ذلك، لاین هذا القسم من المسك محكومة بالطهارة على كل حال- كما عرفت- و لا- إطلاق فى دليله كى يشمل سائر الأقسام، فتلك محكومة بالنجاسة لعموم أدلة نجاسة الدم.

(١) وجه الاشكال هو عموم ما دل على نجاسة الميتة بجميع أجزائها و لو كانت معدة للانفصال، الا انه قد تقدم إمكان المناقشة فى صغرى الجزئية لاحتمال كون الفأرة من ثمرات الطيبى الخارجة عن اجزائه، و مع الشك فى أنها جزية أم لا يرجع الى قاعدة الطهارة، و لكن الأقرب- كما ذكرنا- أنها تكون جزء لبدن الحيوان فيشملها دليل نجاسة الميتة.

(٢) لا إشكال فى طهارة مسك الفأرة الطاهرة، كالمبأنه عن الحى أو المذكى، لعدم نجاسته ذاتا، لانه القدر المتيقن من أدلة طهارة المسك، و لا عرضا لان المفروض طهارة وعائه.

و أما مسك الفأرة النجسة- و هى المبأنه عن الميت- فهل يحكم

[١] فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «و كذا فى مسكها»: (الظاهر أن المسك فى نفسه طاهر، نعم: لو علم بملاقاته النجس مع الرطوبة حكم بنجاسته).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٦

.....

بطهارته أيضا؟ استشكل فيه المصنف «قده» و لا يخلو وجه الاشكال عن أحد أمرين:

(الأول): ان المسك دم فيشمله عموم دليل نجاسة الدم و القدر المتيقن من دليل الاستثناء- من الإجماع و السيرة و الرواية- هو مسك الفأرة الطاهرة و أما غيره فباق تحت العموم.

(الثانى): عموم دليل نجاسة أجزاء الميتة و منها دمها.

و (يندفع الأول): بأنه مبنى على ثبوت عموم أحوالى لدليل نجاسة الدم بحيث يمكن الالتزام بالتخصيص فى بعض حالاته دون بعض، و هو ممنوع، فهذا الخاص إما ان يكون مشمولاً لدليل نجاسة الدم مطلقاً و فى جميع حالاته أولاً كذلك، و حيث أنه من المقطوع به خروجه عن العموم لو انفصل عن الطيبى حال حياته فلا يمكن الالتزام بشموله له لو انفصل عنه بعد موته.

و (يندفع الثانى): بأن الدم و ان كان من اجزاء الميتة الا انه مما لا تحله الحياة، فإذن لا دليل على نجاسة مسك الفأرة النجسة لا من حيث كونه دماً و لا من حيث كونه جزء للميتة فيرجع فيه الى أصالة الطهارة، فيحكم بطهارته أيضاً، كما هو المشهور. بل فى الجواهر «١» استظهار دعوى الإجماع على طهارة مطلق المسك- و لو كان مبأنا عن الميتة- عن غير واحد من الأصحاب لو لم يكن صريحهم ذلك.

نعم قد تعرضه النجاسة بسبب ملاقاته الفأرة النجسة مع الرطوبة و ذلك فيما إذا لم ينجمد دم المسك حال حياة الطيبى، أو انجمد و لكن لاقى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٧

نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها [١] و لو لم يعلم أنها مبانة من الحي، أو الميت (١)

الفأرة مع الرطوبة، فإنه يتنجس المسك حينئذ بملاقاة النجس، إلا أنها نجاسة عرضية غير قابلة للزوال في الفرض الأول، و قابلته له في الفرض الثاني بغسل سطحه الظاهر، أو إزالته بحك و نحوه، و قد يبقى على طهارته الذاتية، كما لو انجمد حال حياة الطيب، و لم يلاق الفأرة برطوبة. و من هنا ذكرنا في التعليقة:

«الظاهر أن المسك في نفسه طاهر نعم لو علم بملاقاته النجس مع الرطوبة حكم بنجاسته».

(١) صور الشك في طهارة فأرة المسك ثلاث نحتاج في الحكم بطهارة بعضها إلى أمارات التذكية دون بعض بمعنى أنه يحكم بطهارتها في بعض الصور و لو أخذت من يد الكافر.

(الأولى): أن يشك في أخذ الفأرة من الحي أو المذكي أو الميتة مع الشك في حياة الطيب بالفعل.

(الثانية): نفس الصورة مع العلم بموته في الحال- أي في زمان الشك في طهارة الفأرة.

(الثالثة): أن يعلم بأخذ الفأرة بعد موت الطيب مع الشك في ذكاته فان قلنا بمقاله كاشف اللثام من اعتبار التذكية في طهارة الفأرة فيحكم بالنجاسة في جميع الصور، لاستصحاب عدم التذكية- بناء على ما هو المعروف من ترتب النجاسة عليه- إلا أن تقوم أماره على

التذكية من يد المسلم و نحوها

[١] و في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «يحكم بطهارتها»: (و كذا إذا أخذت من يد الكافر نعم: لو علمت انها مبانة من الميت، و تردد الأمر بين أخذها من المذكي، و غيره كان الحكم بالطهارة مختصا بما إذا أخذت من يد المسلم، أو ما بحكمها).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٨

.....

و لكن قد عرفت ضعف هذا القول.

و أما على مقالة المشهور- المنصور عندنا- من طهارة الفأرة و لو أبيت من الحي، فيختلف الحال باختلاف الصور.

ففي (الصورة الأولى): يحكم بالطهارة من دون حاجة إلى أماره على التذكية، لاستصحاب حياة الطيب إلى زمان الشك، و به يتم موضوع الإبانة من الحي بضم الوجدان الى الأصل، لأن الإبانة وجدانية، و حياة الطيب ثابتة بالأصل، و أي حاجة بنا إلى أماره تدلنا على التذكية بعد ثبوت الطهارة بثبوت موضوعها، فالفأرة محكومة بالطهارة و لو أخذت من يد الكافر.

و كذا في (الصورة الثانية): و هي ما علم بموت الطيب، و شك في إبانة الفأرة منه قبل موته، أو بعده، و ذلك لاستصحاب الحياة إلى زمان الإبانة، و به يتم موضوع الطهارة- كما ذكرنا- و لا يعارضه استصحاب عدم الإبانة إلى زمان الموت، لأنه لا يثبت الإبانة بعده التي هي موضوع النجاسة الا على القول بالأصل المثبت، و لو سلم المعارضة كان المرجع بعد تساقطهما قاعدة الطهارة.

و هذا كله من دون فرق بين الجهل بتاريخ الحادئين- أعنى الموت و الإبانة- و العلم بتاريخ أحدهما دون الآخر، لما هو الصحيح عندنا من جريان الاستصحاب في معلوم التاريخ أيضا كما مر تفصيله «١» ففي هذه الصورة أيضا يحكم بالطهارة، و لو أخذت من يد الكافر.

و أما (الصورة الثالثة):- و هي ما علم بأخذ فأرة المسك بعد موت الطيب مع الشك في ذكاته- فيحكم فيها بالنجاسة، لاستصحاب عدم

(١) فى الجزء الأول ص ١٩٥، الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٩

[مسألة ٣) ميتة ما لا نفس له طاهرة]

(مسألة ٣) ميتة ما لا نفس له طاهرة (١) كالوزغ والعقرب والخنفساء والسمك، وكذا الحية والتمساح، وان قيل بكونهما ذا نفس، لعدم معلومية ذلك مع أنه إذا كان بعض الحياة كذلك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك.

التذكية المترتب عليه آثاره التى من جملتها النجاسة على المشهور، فنحتاج فى الحكم بالطهارة إلى أمارة تدلنا على ذكاة الحيوان من يد المسلم، أو ما بحكمها.

هذا ولكن الصحيح عدم الحاجة إليها فى هذه الصورة أيضا بناء على ما حققناه من أن استصحاب عدم التذكية لا يثبت النجاسة، لأنها من آثار الميتة والأصل بالمزبور لا يثبتها- كما سيأتى «١» تفصيل الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى- فالمرجع حينئذ قاعدة الطهارة، فما وقع منا فى التعليق من أنه «لو علمت أنها مبانة من الميت، و تردد الأمر بين أخذها من المذكى وغيره كان الحكم بالطهارة مختصا بما إذا أخذت من يد المسلم، أو ما بحكمها» مبنى على المسلك المعروف الذى عليه المصنف «قده» أيضا من ثبوت النجاسة باستصحاب عدم التذكية، فلا تغفل.

ميتة ما لا نفس له

(١) كما هو المعروف والمشهور بين الأصحاب بل عن جمع كثير «٢» دعوى الإجماع على طهارتها و ينبغى التكلم فى هذه المسألة فى مقامين

(١) فى ذيل (مسألة ٦ و ٧).

(٢) لاحظ مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٠

.....

(الأول) فى كبرى طهارة ميتة ما لا نفس له من الحيوان الطاهر (الثانى) فى حكم ميتة حيوان يشك فى كونه ذا نفس أم لا حيث وقع الخلاف فى بعض المصاديق كالحية والتمساح.

أما (المقام الأول): فلا ينبغى الإشكال فيه، بل لم نتحقق خلافا منا [١] فى ثبوت كبرى طهارة ميتة ما لا نفس له من الحيوان الطاهر [٢] نعم وقع الخلاف فى طهارة بعض ما لا نفس له من الحيوان- كالوزغ والعقرب- فإنه ذهب بعض القدماء الى نجاستهما حيا- كما عن القاضى و الشيخ فى بعض كلماته- و ذهب بعضهم إلى نجاسة خصوص الوزغ- كما عن المقنعة،

[١] و اما العامة ففى (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة) عدوا من الأعيان الطاهرة ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل، كالذباب و السوس و الجراد و النمل و البرغوث.

و ذكر في ذيل الصفحة خلاف (الشافعية) حيث انهم قالوا بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد و خلاف (الحنابلة) حيث انهم قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة كدود الجرح (ج ١ ص ١٢ من الكتاب المذكور الطبعة الخامسة).

[٢] ربما يستظهر الخلاف عن ظاهر كل من يقول بوجود نرح ثلاث دلاء بموت الوزغة و العقرب في البثر من القدماء القائلين بتنجس البثر بملاقاة النجس من دون تصريح منهم بطهارة ميتتهما كما عن «المبسوط، و النهاية، و الفقيه، و المهذب، و الإصباح» و لعل بعض هؤلاء يقولون بنجاستهما حيا كما نذكر في الشرح.

و عن الصدوق انه «إذا ماتت العظاية في اللبن حرم» و في المنجد «العظاية- دويبة ملساء أصغر من الحرذون تمشى مشيا سريعا ثم تقف، و تعرف عند العامة بالسقاية، و هي أنواع كثيرة» و من الظاهر ان «العظاية» مما لا نفس له فبذلك يمكن جعل الصدوق مخالفا في المسألة، إذ لا وجه للحرمة سوى النجاسة راجع (مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٤٨ و ١٥٠).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢١

.....

و المراسم و غيرهما- (١) فاضافوا بهما إلى عدد النجاسات، كما عن بعضهم القول بنجاسة بعض الحيوان مما له النفس - كالثعلب و الأرنب- و البحث عن طهارة هذه الحيوانات و نجاستها حتى ما لا- نفس له منها خارج عن محل الكلام، إذ الكلام هنا في نجاسة الميتة، لا الحيوان بما هو حيوان و سنتعرض لحكمها فيما بعد (٢) تبعا للمصنف «قده» إن شاء الله تعالى.

و بالجملة تدل على الكبرى المذكورة- بعد دعوى التسالم و الإجماع- جملة من الروايات.

(منها): موثقة حفص بن غياث (٣) عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة».

فإنها تدل بمفهوم الحصر على عدم فساد الماء بميتة ما لا نفس له، و هي إما مختصة منطوقا و مفهوما بميتة الحيوان، أو تعمها و مطلق ما يضاف إليه من دمه، و بوله و غائطه و نحو ذلك- كما استظهرناه (٤) في بحث نجاسة البول و الغائط من الحيوان ذى النفس- و على أى تقدير فلا إشكال في دلالتها على حكم الميتة منطوقا، و مفهوما.

و (منها): موثقة عمار (٥) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن

(١) راجع مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٥٠.

(٢) في ذيل (مسألة ١) بعد ذكر النجاسات.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٢، و الباب ١٠ من أبواب الأستار ج ١ ص ١٧٣، الحديث ٢.

(٤) في ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٥) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٢

.....

الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة، و ما أشبه ذلك يموت في البثر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس». و الظاهر أن المراد ان لا يكون له دم سائل، لا أصل الدم، و إلا فالذباب الواقع في السؤال له دم جزما إلا انه غير سائل، و ظاهر الجواب شمول نفى البأس له أيضا كسائر ما ذكر في السؤال فلا معارضة بين الروايتين.

و (منها): رواية أبي بصير (١) عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) «و كل شيء وقع في البثر ليس له دم مثل العقرب و الخنافس،

و أشباه ذلك فلا بأس».

و نحوها غيرها من الروايات (٢) فتحصل ان الكبرى ثابتة، و ما نسب (٣) إلى بعضهم من الخلاف في ميتة الوزغ و العقرب، كما عن الوسيلة، و المذهب يمكن إرجاعه إلى الخلاف في أصل طهارتهما حيا، على أنه مردود بما ذكرناه من الروايات الدالة على طهارة ميتة مطلق ما لا نفس له هذا كله في المقام الأول.

و أما (المقام الثاني): ففي حكم الحيوان المشكوك كونه ذا النفس، كالتمساح و الحية، فإنه ذهب بعضهم [١] الى وجود النفس لهما مطلقا أو في

[١] كما عن القواعد، و الشهيد وجود النفس للتمساح (كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٣٣ و ١٣٧) و عن المعتمر، و غيره وجود النفس للحية (كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ١١٨).

(١) الوسائل ج ١ ص ١٣٦ الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١ ضعيفة بمحمد بن سنان.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٥٢ الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ و ٥ و ٦.

(٣) كما في الجواهر ج ٥ ص ٢٩٥ طبعه النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٣

[مسألة (٤) إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان، أم لا]

(مسألة ٤) إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان، أم لا فهو محكوم بالطهارة (١) و كذا إذا علم أنه من الحيوان لكن شك في أنه مما له دم سائل، أم لا.

بعض أقسام الحية، و ان أنكره الأكثر. فنقول: ان ثبت وجود نفس سائلة لهما- و لو بالاختبار- فلا بد من الحكم بنجاسة ميتتهما و الا فيحكم بالطهارة سواء أ قلنا بجريان الاستصحاب في الأعدام الأزلية أم لا أما «على الثاني» فواضح، لان المرجع حينئذ قاعدة الطهارة، لعدم جواز التمسك بعموم ما دل على نجاسة الميتة، فإنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية- بعد خروج ما لا نفس له عن العموم المذكور- و أما «على الأول»- كما هو المحقق عندنا- فلان الاستصحاب حينئذ يثبت الخاص الخارج عن عموم نجاسة الميتة لأنه أمر عدمي، و هو ما ليس له نفس سائلة، و المفروض أنه محكوم بالطهارة، و بذلك يفرق بين المقام و غيره مما يكون الخاص فيه عنوانا وجوديا كعنوان القرشية، فإنه باستصحاب عدمه يثبت موضوع العام، و هو ما ليس بذاك الخاص الوجودي، فيتمسك بالعموم، و هذا بخلاف المقام، فان الخاص فيه عنوان عدمي يثبت الاستصحاب، لا أنه ينفيه، و كذا كل ما كان من هذا القبيل، هذا فيما إذا شك في وجود نفس سائلة للتمساح أو الحية و كذا الحال فيما إذا تردد أن المشكوك من أي القسمين، كما إذا تردد الميتة بين الفارة و الوزغ مثلا أو علمنا أن بعض أقسام الحية ذو النفس و شك في حية أنها منه، أو من القسم الذي لا نفس له.

(١) هذا و ما بعده أيضا من الشبهات الموضوعية، و المرجع فيها قاعدة الطهارة، أو استصحاب عدم كون الشيء من أجزاء الحيوان، أو مما له نفس سائلة، و به يثبت موضوع الخاص المحكوم بالطهارة، كما تقدم في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٤

[مسألة ٥) المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه، أو قتل]

(مسألة ٥) المراد من الميتة (١) أعم مما مات حتف أنفه، أو قتل، أو ذبح على غير الوجه الشرعى.

المسألة الثالثة.

تعريف الميتة

(١) الميتة- فى عرف الشارع- هى الحيوان الميت بسبب غير شرعى سواء مات حتف أنفه أو بسبب من أسباب الموت- كالتردى و الخنق و أكل السم و نحو ذلك- فى مقابل الميت بسبب شرعى المعبر عنه بالمذكى، فالميتة شرعا أخص من الميتة فى مقابل الحى، و أعم من الميتة بمعنى الميت حتف أنفه، لأن لها معنى بين المعنيين.

و نعم ما استشهد به شيخنا الأنصارى «قده» على ذلك من مقابلة الميتة للمذكى فى جملة من الروايات، فإنها تدل على انها- فى نظر الشارع- من الضدين لا ثالث لهما، و حيث ان المذكى هو ما ذبح على الوجه الشرعى فتكون الميتة بخلافه.

(منها): موثقة سماعة «١» قال: «سألته عن جلود السباع ينتفع بها؟

قال: إذا رميت و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا».

فان المرمى بالسهم مع التسمية هو المذكى- شرعا- و فى مقابله الميتة.

و (منها): حسنه على ابن أبى حمزة [١] (فى حديث) قال عليه السلام:

[١] الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من الأبواب المتقدمة، الحديث ٤ و فى طريقها «محمد بن عيسى بن عبد الله الأشعري» والد

احمد وثقه المتأخرون و لم يرد تصريح بوثاقته عن القدماء، الا ان

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٥

.....

«و ما الكيمخت؟ قال: جلود دواب منه ما يكون ذكيا، و منه ما يكون ميتة.

فقال عليه السلام: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه».

و (منها): مكاتبه القاسم الصيقل «١» قال: «كتبت الى الرضا عليه السلام انى اعمل أعماد السيوف من جلود الحمر الميتة. (الى ان قال)

فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكية؟ فكتب عليه السلام الى: كل اعمال البر بالصبر يرحمك الله، فان كان ما تعمل وحشيا

ذكيا فلا بأس».

و يمكن الاستشهاد للمطلوب أيضا بإطلاق الميتة- فيما تقدم «٢» من الروايات- على ما قطعته جبالات الصيد من اجزاء الحى، و

الاليات المقطوعة من الغنم الأحياء، لا سيما بملاحظة ما فى بعضها من تعليل الحكم بنجاستها بأنها ميتة، فإنها تدل على أن ما لا تقع

عليه الذكاه يكون ميتة فى نظر الشارع و هذا واضح مما لا اشكال فيه.

موضوع النجاسة و حرمة الأكل و انما الكلام فى ان موضوع النجاسة، و حرمة الأكل و غيرهما من الأحكام هل هو عنوان الميتة، أو

غير المذكى؟ و هذان و ان كانا متلازمين فى

النجاشي ذكر انه شيخ القميين و وجه الأشاعرة و لعله يكفى ذلك في حسنه، و بذلك تكون الرواية حسنه، و اما على بن أبي حمزة فقد وثقه الشيخ في العدة، و هو خيرة الأستاذ دام ظله فيه.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٠ و ١٠٧٠ الباب ٣٤ و ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤ و ١ مجهولة بالقاسم الصيقل.

(٢) في ص ٤٠٤-٤٠٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٦

.....

الخارج، لما ذكرناه من أن المذكي، و الميتة ضدان لا ثالث لهما، لان موت الحيوان اما أن يستند الى سبب شرعي، فيكون مذكي، أو يستند الى سبب غير شرعي، فيكون ميتة، فوجود أحدهما يلزم عدم الآخر، الا- أن الكلام في أن موضوع الأحكام هل هو عنوان وجودي- أي الميتة- لأنها في عرف المتشعبة عبارة عما استند موته الى سبب غير شرعي، أو العنوان العدمي- أي غير المذكي- إذ هو عبارة عما لم يستند موته الى سبب شرعي، فيكون أمرا عدميا.

و تظهر الثمرة بين الأمرين في المشكوك ذكاته، فإنه لو كان موضوع تلك الأحكام عنوان الميتة فلا تترتب على استصحاب عدم التذكية، الا على القول بالأصل المثبت الذي لا نقول بحجته، و اما لو كان موضوعها غير المذكي كان أثر الاستصحاب ترتب تلك الأحكام، لأنها آثار لنفس المستصحب دون لازمه العقلي.

كلام مع صاحب المدارك خلافا لصاحب المدارك «قده» حيث أنكر حجية الاستصحاب و لو كانت النجاسة من آثار غير المذكي، و ذلك لعدم حجية الاستصحاب رأسا، و لو سلم العمل به فهو دليل ظني و النجاسة- سواء الميتة أم غيرها- لا تثبت إلا باليقين، أو بالظن الحاصل من البيئنة لو سلم عموم دليلها لها، مستشهدا لذلك بقول الصادق عليه السلام في صحيحه الحلبي «١»- في الجلد المشكوك أنه ميتة أو مذكي-: «صل فيه حتى تعلم أنه ميت بعينه». و بقوله عليه السلام

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٧

.....

في حسنه على ابن أبي حمزة «١»: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه» لدلالتهما على جواز الصلاة في الجلد المشكوك ما لم يعلم بكونه ميتة، و استصحاب عدم التذكية لا يوجب العلم بالمستصحب.

و يرد: أن كون الاستصحاب دليلا ظنيا- لو سلم أنه من الأمارات- لا ينافي القطع بحجته، كما هو الحال في جميع الأمارات، و إلا لم يجز العمل بشيء منها في مقابل الأصول العملية، حتى البيئنة لأنها أيضا لا تفيد إلا الظن مع ان غاية الأصول- أصل الطهارة و الحل- إنما هو العلم، و مع ذلك لا إشكال في حجية الأمارات- الروايات و غيرها- في قبالتها. و السر فيه هو أن العبرة في جواز العمل بشيء إنما هو بالعلم بحجته، سواء أفاد العلم بالمؤدى أو الظن به، أم لم يفد شيئا منهما كالاستصحاب، بناء على ما هو الصحيح فيه من كونه أصلا عمليا و إن كان مقدا على سائر الأصول، و حيث أن الغاية في الأصول هو العلم الطريقي فتقوم الأمارات أو ما هو بمنزلتها- كالاستصحاب- مقامه، لحكومة أدلتها على أدلة الأصول العملية، كما قرر في محله.

و عليه لا مجال للرجوع إلى قاعدة الطهارة في الجلد المشكوك مع ثبوت نجاسته باستصحاب عدم التذكية الحاكم عليها، بناء على كون النجاسة من آثار غير المذكي، لا الميتة، كما هو مفروض الكلام.

و أما استشهاده بالروايتين ففي غير محله، لأن موردهما وجود الامارة على التذكية، و من المعلوم أنه لا يرفع اليد عنها إلا إذا علم خلافها.

فإن «الأولى» هي ما رواه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) تقدمت في ص ٤٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٨

.....

عن الخفاف التي تباع في السوق؟ فقال: اشتر، و صل فيها حتى تعلم أنه ميتة بعينه».

فان الظاهر أن المراد بالسوق سوق المسلمين، و هو من الأمارات المعتبرة شرعا- كما سيأتي في المسألة الآتية.

و أما «الثانية» فهي رواية على ابن أبي حمزة: «أن رجلا سأل أبا عبد الله عليه السلام، و أنا عنده عن الرجل يتقلد السيف، و يصل في فيه؟ قال:

نعم، فقال الرجل إن فيه الكيمخت؟ قال: و ما الكيمخت؟ قال: جلود دواب منه ما يكون ذكيا، و منه ما يكون ميتة، فقال ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه».

و يقرب فيها دعوى انصراف السؤال الى السيف المنتقل اليه من سوق المسلمين، على أن العلم المجعول غاية لجواز الصلاة فيهما ملحوظ على نحو الطريقة كما هو الحال في الأصول العملية، و قد حققنا في محله قيام الاستصحاب مقام العلم الطريقي.

و بالجملة: لا ينبغي الإشكال في حجية استصحاب عدم التذكية، و ترتب أثرى النجاسة، و حرمة الأكل، أو غيرهما من الآثار عليه لو كانت آثارا لغير المذكي.

و من الغريب ما ذكره صاحب الحدائق «قده» «١» حيث انه بعد أن قال: «المشهور في كلام متأخري أصحابنا بنجاسة الجلد لو وجد مطروحا، و إن كان في بلاد المسلمين جديدا، أو عتيقا، مستعملا، أو غير مستعمل لأصالة عدم التذكية، و نحو ذلك اللحم أيضا».

(١) ج ٥ ص ٥٢٦- طبعه النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٩

.....

أورد عليهم بما حاصله أن هذا خروج عن القواعد المنصوصة، لأن المقرر عندهم أن الأصل يخرج عنه بالدليل، و الدليل موجود، و هو القاعدة الكلية المتفق عليها نضا، و فتوى من أن «كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه» «١» و «كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قذر» [١] فجعل «قده» هاتين القاعدتين دليلا مخرجا عن أصالة عدم التذكية.

و لا- يخفى ظهور فساده، لأن قاعدتي الحل و الطهارة من الأصول العملية المجعولة وظيفه للشاك، و ليستا من الأمارات الناظرة الى الحكم الواقعي كي تقدا على الاستصحاب. بل دليل الاستصحاب يخرج مورده عما لا يعلم حرمة، أو نجاسته، و يدرجه في معلوم الحرمة و النجاسة، و معه كيف يصح التمسك بدليل حلية المجهول، أو طهارته، هذا.

ولكن الذى ينبغى ان يقال فى المقام: هو أن المستفاد من الأدلة التفصيل بين الأحكام الأربعة، و ترتب اثنين منها- حرمة الأكل و حرمة الصلاة- على غير المذكى، و ترتب الآخرين منها- النجاسة و حرمة الانتفاعات على القول بها- على عنوان الميتة، فيثبت الأولان باستصحاب عدم التذكية فيحرم أكل اللحم المشكوك ذكاته و لا تجوز الصلاة فى الجلود المشكوكه دون الأخيرين، لأن استصحاب عدم التذكية لا يثبت عنوان الميتة- كما ذكرنا- فلا تترتب عليه النجاسة، و لا حرمة الانتفاع

[١] هذه القاعدة مستفادة من بعض الروايات، إذ لم يرد نص صريح بهذا المضمون، راجع الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٣ فى الباب ٣٧ من أبواب النجاسات.

(١) الوسائل ج ١٢ ص ٥٨ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٠

.....

بالمشكوك ذكاته.

أما ترتب الأولين على غير المذكى فلتعليق جواز الأكل- فى قوله تعالى «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» [١] و كذا فى الروايات «٢»- على التذكية، فغير المذكى يحرم أكله، و لا ينافيه إثبات الحرمة فى صدر الآية الكريمة بقوله تعالى:

«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ.» و كذا فى جملة من الروايات «٣» لعنوان الميتة أيضا، لأن غايته كون الموضوع أعم من غير المذكى و الميتة، و هذان و ان كانا متلازمين بحسب الخارج إلا أنه تظهر الثمرة فى صورة الشك، و تثبت الحرمة باستصحاب عدم التذكية ثبوت الحكم لموضوعه من دون واسطة. و هكذا قد علق جواز الصلاة على المذكى فى موثق ابن بكير «٤» الوارد فى المنع عن الصلاة فيما لا يؤكل لحمه فإنه قال عليه السلام فى ذيل الحديث: «فان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة فى وبره، و بوله و شعره و روثه، و ألبانه، و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى، و قد ذكاه الذبح.»

و من الظاهر أن المراد من العلم بالتذكية هو العلم الطريقي، كالتبين فى قوله تعالى «وَكُلُوا، وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ

[١] «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، وَالدَّمُ، وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَ الْمُنْخَنِقَةُ، وَ الْمَوْقُودَةُ، وَ الْمْتَرْدِيَةُ، وَ النَّطِيحَةُ، وَ مَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» المائدة ٥: ٣.

(٢) الوسائل ج ١٦ ص ٤٨١ الباب ٥٧ من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٣) الوسائل الباب ١ و ٥٦ من الأبواب المذكورة ص ٣٧٦ و ٤٧٨.

(٤) الوسائل ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣١

.....

الْأَسْوَدَ مِنَ الْفَجْرِ.» «١» فموضوع الحكم نفس المذكى، لا-المعلوم كونه كذلك بما هو معلوم، و عليه تثبت حرمة الصلاة أيضا

باستصحاب عدم التذكية.

و أما ترتب الحكمين الآخرين - النجاسة و حرمة الانتفاعات - على عنوان الميته فلبثوتهما في الروايات لهذا العنوان، فان الروايات السالفة «٢» التي أثبتنا بها نجاسة الميته كلها مطبقة على إثبات الحكم لهذا العنوان دون غير المذكي كما ان الروايات [١] التي يستدل بها على حرمة الانتفاع بالميته أيضا تكون كذلك.

على أنه لو شك في ذلك، و لم يعلم أن موضوع الحكمين أي من العنوانين لكفانا ذلك في عدم حجية استصحاب عدم التذكية بالنسبة إليهما، فيرجع إلى قاعدتي الحل و الطهارة. و لو سلم حجية الأصل المثبت، و ثبوت الميته باستصحاب عدم التذكية لعارضه استصحاب عدم كونه ميته لإثبات كونه مذكي، و كان المرجع بعد تساقطهما أيضا للقاعدتين، هذا.

[١] و هي كثيرة (منها): موثقة ابن مغيرة قال: «قلت لأبي عبد الله -ع- الميته ينتفع منها بشيء؟ فقال لا.» (الوسائل ج ١٦ ص ٤٥٢ الباب ٣٤ من أبواب الأطحمة المحرمة، الحديث ١) و نحوها غيرها في نفس الباب، و غيره.

(١) البقرة ٢: ١٨٧.

(٢) في ص ٣٦٧ - ٣٧٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٢

.....

كلام مع المحقق الهمداني (قده) و قد زعم المحقق الهمداني «قده» «١» ان النجاسة أيضا من آثار غير المذكي مستدلا له. بمكاتبة القاسم الصيقل «٢» قال: «كتبت إلى الرضا عليه السلام إنني أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميته، فتصيب ثيابي، فكتب إلى: اتخذ ثوبا لصلاتك، فكتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام كنت كتبت إلى أبيك عليه السلام بكذا، و كذا، فصعب على ذلك، فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشية الذكية؟ فكتب إلى كل أعمال البر بالصبر يرحمك الله، فان كان ما تعمل وحشيا ذكيا فلا بأس.»

(بدعوى) أن مفهوم قوله عليه السلام: «فان كان ما تعمل وحشيا ذكيا فلا- بأس» هو ثبوت البأس لو لم يكن ذكيا، و المراد بالبأس النجاسة، لأنها المسئول عنها في الرواية بقرينة قول السائل: «فتصيب ثيابي، فأصلى فيها» و من هنا أمره الرضا عليه السلام بان يتخذ ثوبا لصلاته. و بالجملة: مقتضى تعليق الطهارة على التذكية هو ثبوت النجاسة لغير المذكي، و عليه تكون أصالة عدم التذكية كافية في إثباتها.

و (يدفعها) قصور الرواية عن الاستدلال بها سنداً، و دلالة، أما السند فلجهالة «القاسم الصيقل» و أما الدلالة فلان الظاهر أن المذكي المذكور في الجواب إنما هو في مقابل الميته المذكورة في كلام السائل في صدر الحديث، لا في مقابل غير المذكي، فلا مفهوم لها، إذ لا دلالة لها حينئذ على ثبوت الطهارة لعنوان المذكي في مقابل غيره بحيث يكون غير المذكي موضوعا للنجاسة.

(١) في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٦٥٣.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٠ و ١٠٧٠ الباب ٣٤ و ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤ و ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٣

.....

بل غايتها إثبات الطهارة له في مقابل الميتة و مما يؤيد ذلك بل يدل عليه ذكر الوحشية في الجواب مع انه لا دخل لها في ثبوت الطهارة للمذكي بوجه و اما تعليق الطهارة على المذكي في مقابل غيره و ان لم يصدق عليه عنوان الميتة- كما يرومه المحقق المزبور- فلا. فتحصل من جميع ما ذكرنا أمور.

الأول- ان المستفاد من الأدلة- الكتاب و السنة- هو ان موضوع حرمة الأكل و الصلاة انما هو غير المذكي و موضوع النجاسة و حرمة سائر الانتفاعات هو عنوان الميتة.

الثاني- ان الحيوان المشكوك ذكاته لا يحكم عليه بالنجاسة و لا يحرم الانتفاع به لان استحباب عدم التذكية لا يثبتها نعم لا تجوز الصلاة في جلده و لا يجوز أكل لحمه لأنهما من آثار غير المذكي.

الثالث- انه لا حاجة بنا في الحكم بطهارة الجلود المشكوك ذكاتها الى أمارات التذكية- من سوق المسلمين أو يدهم أو نحو ذلك- بل يحكم بطهارتها و لو أخذت من يد الكافر أو علم بسبق يده عليها نعم نحتاج إليها في الحكم بصحة الصلاة فيها و في جواز أكل اللحم المشكوك ذكاته و بدونها يمنع عنهما- فقط- كما يظهر ذلك من تعليقنا على المسألة السابعة.

و ممن وافقنا في الحكم بطهارة الجلد المشكوك و حلية الانتفاع به صاحب الحدائق «قده» (١) كما عرفت إلا أنه إخطاء في الاستدلال على ذلك بقاعدتي الحل و الطهارة مع الغفلة عن أن استحباب عدم التذكية- على تقدير جريانه- حاكم عليهما، بل الصحيح في طريقة الاستدلال هو ما ذكرناه.

(١) ج ٥ ص ٥٢٦- طبعه النجف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٤

[مسألة ٦) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم، أو الشحم، أو الجلد محكوم بالطهارة]

(مسألة ٦) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم، أو الشحم، أو الجلد محكوم بالطهارة [١]، و ان لم يعلم تذكيته (١)، و كذا ما يوجد في أرض المسلمين مطروحا إذا كان عليه أثر الاستعمال، لكن الأحوط الاجتناب.

أمارات التذكية

(١) قد ذكرنا آنفا أن مقتضى أصالة عدم التذكية في الحيوان المشكوك ذكاته حرمة أكله، و عدم جواز الصلاة في جلده و ان كان محكوما بالطهارة و بجواز سائر الانتفاعات به غير الأكل- على المختار- و على المعروف يحكم بنجاسته و حرمة الانتفاع به أيضا إلا انه لا بد من الخروج عن هذا الأصل مهما كان مؤداه بوجود أماره شرعية على التذكية، و هي عدة أمور.

يد المسلم (أحدها): يد المسلم، و لا خلاف في حجيتها، و عن المستند دعوى الإجماع عليها، و لا بد من تقييدها بما إذا عامل المسلم مع ما في يده معاملة المذكي باستعماله فيما يشترط فيه الطهارة، كاللبس في الصلاة و عدم الاجتناب عنه مع الرطوبة، و منه جعله عرضة للبيع- بناء على عدم جواز بيع الميتة مطلقا، أو من دون إعلام بالنجاسة- و أما إذا لم يعلم منه ذلك و احتمل ان احتفاظه باللحم أو الجلد المشكوكين كان لأجل الإحراق أو الإلقاء في المزبلة، و نحو ذلك فلا تكون يده حينئذ أماره شرعية على التذكية لعدم الدليل على حجيتها في هذا الحال لا من السيرة و لا من الأخبار، لان القدر المتيقن من الأول غير ذلك، و لا إطلاق في الأخبار يشمل غير صورة

[١] في تعليقه (دام ظلّه): «و كذا إذا أخذت من يد الكافر».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٥

.....

تصرف المسلم فيما بيده تصرفاً يتوقف على التذكية - كما لا يخفى على من لا حظ الأخبار الآتية.

ثم لا فرق في أمارية يد المسلم - بعد تحقق الشرط المذكور - بين أن يكون مؤمناً أو مخالفاً، ولا بين أن يكون المخالف مستحلاً لذبائح أهل الكتاب أو لا، ولا بين أن يرى طهارة الجلد بالدبغ أو لا، ولا بين أن يكون يده مسبوقة بيد الكافر - كما في الجلود المستوردة في عصرنا من بلاد الكفر - أو لا، إلا إذا علم من حاله أنه أخذها من الكافر مع عدم مبالاته بكونها من ميتة أو مذكية. كل ذلك لإطلاق ما دل على أمارية يد المسلم على التذكية - من السيرة، والأخبار.

أما السيرة فهي مستمرة بين المسلمين خلفاً عن سلف، بحيث لولاها لما قام للمسلمين سوق، فإنهم يشرون اللحوم والشحوم والجلود من كافة المسلمين من دون مسألة عن ذكاتها.

و أما الأخبار فهي ما دل من الروايات على أمارية سوق المسلمين لظهورها - ولو بعد ضم بعضها الى بعض - في أن سوق المسلمين ليس حجة برأسه في قبال يد المسلم، بل لكونه أماراً كاشفة عن كون البائع مسلماً، فالعبرة أولاً وبالذات إنما تكون بيد المسلم، و السوق يكون طريقاً إليها، فهو أماراً على أماره أخرى لا في عرضها.

ثم انه ظهر مما ذكرنا ضعف ما عن العلامة من الإشكال في طهارة الموجود في يد من يستحل الميتة بالدبغ من العامة، بل عن الذكرى الحكم بنجاسته. وجه الضعف هو أن إطلاق أخبار الباب غير قاصر الشمول عن مثله، فان لفظ «المسلم» الوارد في الأخبار شامل للمخالف بأقسامه، بل في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٦

.....

بعضها [١] «المسلم غير العارف» و هو صريح في إرادة المخالف و في آخر [٢]: «إني أدخل سوق المسلمين أعني هذا الخلق الذين يدعون الإسلام، و هو أيضاً صريح في إرادة المخالفين، فاذن لا ينبغي التأمل في أمارية يد المخالف، و لو كان ممن يرى طهارة الميتة بالدبغ، و لا يجب الفحص عن حال ما في يده من الجلد المشكوك، أو غيره.

سوق المسلمين (ثانيها) سوق المسلمين و يدل على اعتباره مضافاً الى السيرة القطعية جملة من الأخبار المعتمدة.

[١] كما في رواية إسماعيل بن عيسى قال: «سألت أبا الحسن - ع - عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل، أ يسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال: عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، و إذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٧) مجهولة بإسماعيل بن عيسى.

[٢] كرواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: «قلت لأبي عبد الله - ع - إني ادخل سوق المسلمين اعني هذا الخلق الذين يدعون الإسلام، فاشترى منهم الفراء للتجارة، فأقول لصاحبها أ ليس هي ذكية؟

فيقول: بلى، فهل يصلح لي ان أبيعها على انها ذكية؟ فقال: لا، و لكن لا بأس ان تبيعها، و تقول قد شرط لي الذي اشتريتها منه انها ذكية. قلت: و ما أفسد ذلك؟ قال: استحلال أهل العراق للميتة، و زعموا ان دباغ جلد الميتة ذكاته، ثم لم يرضوا ان يكذبوا في ذلك

إلا على رسول الله - ص - (الوسائل ج ٢ ص ١٠٨١ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٤).
فإنها تدل على جواز شراء الفراء منهم، وبيعها على آخرين من دون اشتراط التذكية الواقعية، لاحتمال التخلف المستلزم للكذب، لعدم حصول الجزم من اخبارهم بذلك. و هي ضعيفة السند بمحمد بن عبد الله بن هلال، فإنه مهمل في التراجم.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٧

.....

(منها): صحيحة الحلبي «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق؟ فقال: اشتر، وصل فيها حتى تعلم أنه ميتة بعينه».

و (منها): صحيحة البنظي «٢» قال: «سألته عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكية هي أم غير ذكية، أ يصلى فيها؟ فقال: نعم ليس عليكم المسألة، إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم، إن الدين أوسع من ذلك».

و (منها): صحيحته الأخرى «٣» عن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الخفاف يأتي السوق، فيشتري الخف، لا يدري أذكي هو أم لا، ما تقول في الصلاة فيه، و هو لا يدري أ يصلى فيه؟ قال: نعم أنا أشتري الخف من السوق، و يصنع لي، و أصلى فيه، و ليس عليكم المسألة».

و نحوها غيرها «٤» و في بعضها ذم من يضيق عن معاملة الطهارة مع ما يأخذه عن سوق المسلمين مما يشك في تذكته كرواية الحسن بن الجهم [١] قال: «قلت لأبي الحسن عليه السلام اعترض السوق، فأشتري خفا، لا أدري أذكي هو أم لا؟ قال: صل فيه. قلت: فالنعل؟ قال: مثل ذلك. قلت،

[١] الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٩ ضعيفة بسهل ابن زياد، و بالإرسال بعده.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

(٤) و هي عدة روايات مروية في نفس الباب، و في الباب ٢٩ من أبواب الذبائح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٨

.....

إني أضيق من هذا؟ قال: أترغب عما كان أبو الحسن عليه السلام يفعل».

و إطلاق هذه الأخبار يشمل سوق مطلق المسلمين، و لو كانوا غير مؤمنين ممن يرون طهارة الميتة بالدبغ أولا- كما ذكرنا- و إخراجهم عن الإطلاق مع كثرتهم و تشكّل الأسواق منهم- لا سيما في تلك الأعصار- و خفاء المؤمنين و قلتهم واضح الفساد.

نعم: لا ينبغي توهم شمول إطلاق لفظ «السوق» في الروايات لسوق الكفار، أما أولا: فلانصرافه الى سوق المسلمين، إذ لم يعهد سوق للكفار في بلاد المسلمين يتعاطون فيها ما يعتبر فيه التذكية من اللحوم و الشحوم و الجلود و لو كان فالإطلاق منصرف عنهم. و بعبارة أخرى «اللام» فيه للعهد الخارجي، و المعهود هو سوق المسلمين لا الجنس كى يشمل ما يصدق عليه عنوان السوق و لو كان للكفار،

فالحكم في الروايات يكون على نحو القضية الخارجية التي لا- إطلاق فيها بل لا بد فيها من ملاحظة الخارج لا القضية الحقيقية المتحملة لشقوق الإطلاق.

و أما ثانيا: فللزوم تقييده- لو سلم إطلاقه- بما دل من الروايات على عدم العبرة بسوق الكفار.

كصحيحه فضيل، و زرارة، و محمد بن مسلم «١» «أنهم سألوا أبا جعفر عليه السلام عن شراء اللحوم من الأسواق، و لا يدرى ما صنع القصابون؟ فقال: كل إذا كان ذلك في سوق المسلمين، و لا تسأل عنه».

فان مقتضى مفهوم الشرط- فيها- هو عدم أمارية سوق الكفار، فلا بد من تقييد الإطلاقات بسوق المسلمين، و مثلها في الدلالة على التقييد رواية

(١) الوسائل ج ١٦ ص ٣٥٨ الباب ٢٩ من أبواب الذبائح، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٩

.....

إسماعيل بن عيسى [١] لقوله عليه السلام فيها: «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، و إذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» إلا ان ضعف سندها يخرجها عن الاستدلال إلى التأييد.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في عدم العبرة بسوق الكفار، و لا يدهم، إذ مع الغض عما ذكرناه يكفينا الشك في شمول الإطلاقات له، و المرجع حينئذ أصالة عدم التذكية.

ثم إن الظاهر أن سوق المسلمين إنما جعل أماره على التذكية من جهة كونه كاشفا نوعيا عن كون البائع مسلما- كما ذكرنا- لأن الغالب من المتعاطين بالبيع، و الشراء في أسواقهم مسلمون، فالسوق أماره غالبية توجب الظن بكون البائع مسلما، فالعبرة بغلبة المسلمين في البلاد، و إلا فلا دخل- جزما- لما يسمى سوقا في العرف من البناء و السقف المخصوص بحيث يختص الحكم به، و لا يعم مثل ما إذا كان البائع في شارع أو زقاق، و نحو ذلك مما لا يطلق عليه لفظ السوق- لغة- و يدل على ما ذكرنا:

صحيحه إسحاق بن عمار «٢» عن العبد الصالح عليه السلام انه قال: «لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني، و فيما صنع في أرض الإسلام. قلت: فان فيها غير أهل الإسلام؟ قال إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس».

فإنها تدل على أن العبرة في جواز ترتيب آثار التذكية على ما انتقل إليه من الفراء بغلبة المسلمين في البلاد دون ما يسمى سوقا.

و عليه لا بأس بالشراء من مجهول الحال إذا كان في سوق المسلمين،

[١] المتقدمة في تعليقه ص ٤٣٦ و تقدم ضعفها بإسماعيل بن عيسى.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٠

.....

لأنه ملحق بالأغلب بمقتضى الصحيحة الدالة على حجية الغلبة في المقام، فلا يجب إحراز إسلام البائع. نعم: لا يجوز الشراء من معلوم الكفر و لو كان في سوق المسلمين، لما ذكرناه من عدم العبرة بعنوان السوق، و إنما اعتبر لكونه كاشفا نوعيا عن كون البائع

مسلمًا، و مع العلم بالعدم فلا حجية للأماره، فتكون المرجع فيه أصالة عدم التذكية، فما عن بعضهم من الاكتفاء بمجرد الأخذ من سوق المسلمين، و لو أخذ من يد الكافر ضعيف جدا.

مصنوع بلاد الإسلام (ثالثها): مصنوع بلاد الإسلام و يدل على أماريته على التذكية صحيحة إسحاق بن عمار المتقدمه آنفا. المطروح في أرض المسلمين (رابعها): المطروح في أرض المسلمين إذا كان عليه أثر استعمال البشر بحيث يتنفى احتمال كونه فريسه للسباع بأن يكون اللحم مطبوخا، و الجلد حذاء أو لباسا، و نحو ذلك من آثار تصرف الإنسان، و يدل على أماريته إطلاق صحيحة إسحاق بن عمار إذ لم يقيد فيها جواز الصلاة في مصنوع أرض الإسلام بما إذا انتقل اليه من يد مسلم. بل يعم ما إذا عثر عليه مطروحا في أرضهم، و خصوص صنعة الجلد بجعله فروا لا دخل له - جزما - بل يكفي مطلق ما دل على جرى يد المسلم عليه. نعم: لا بد من تقييد الأثر بما إذا كان من آثار التذكية بحيث أمكن استعمال المطروح فيما يشترط فيه الطهارة كالطبخ للأكل، و جعل الجلد فروا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤١

[مسألة ٧) ما يؤخذ من يد الكافر، أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة]

(مسألة ٧) ما يؤخذ من يد الكافر، أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة (١) [١] إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

لبس حتى في الصلاة و نحو ذلك، لقصور الدليل عن شمول غيره، هذا مجمل الكلام في أمارات التذكية، و لعلنا نبسط المقال في بحث لباس المصلى إن شاء الله تعالى.

(١) لأصالة عدم التذكية فيهما، لا لكون يد الكافر أو أرضهم أماره على عدم التذكية، لعدم قيام دليل على أماريتهما على ذلك، هذا. و لكن قد عرفت في ذيل المسألة الخامسة ان الأصل المذكور لا يجدى في إثبات النجاسة لترتيبها على عنوان الميتة و هو لا يثبت. نعم يترتب عليه عدم جواز الأكل و الصلاة - فقط - لأنهما من آثار غير المذكى.

الجلود المستوردة من الخارج و عليه فالجلود و الأحذية المستوردة من بلاد الكفر في مثل عصرنا تجرى فيها قاعدة الطهارة بلا محذور. نعم لا بد من احتمال سبق يد المسلمين عليها بحيث نحتمل أن الكفار أخذوا تلك الجلود من المسلمين ثم عملوا فيها و صنعوها أحذية أو غيرها و أرسلوها الى بلاد المسلمين، إلا أنه مع ذلك لا تجوز الصلاة فيها كما لا يجوز أكل اللحوم المأخوذة من يدهم إذا شك في

[١] و في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «محكوم بالنجاسة»: (لا يخلو الحكم بالنجاسة من اشكال بل منع، لأن النجاسة مترتبة على عنوان الميتة و هو لا يثبت باستصحاب عدم التذكية. نعم المأخوذ من يد الكافر أو ما يوجد في أرضهم لا يجوز اكله، و لا الصلاة فيه. و بذلك يظهر الحال في كل ما يشك في تذكيتها و عدمها و ان لم يكن مأخوذا من يد الكافر كاللقطة في البر و نحوها في غير بلاد المسلمين).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٢

[مسألة ٨) جلد الميتة لا يطهر بالدبغ]

(مسألة ٨) جلد الميتة لا يطهر بالدبغ (١)

ذكاتها كما أشرنا آنفاً و أوضحنا الكلام في ذلك في ذيل تلك المسألة.

جلد الميتة لا يطهر بالدبغ

(١) لا خلاف بين المسلمين - قاطبةً - في طهارة ميت الإنسان بالغسل كما أنه لا خلاف بينهم في عدم قابلية ميتة بقية الحيوانات - في غير جلدها - للتطهير بشيء.

و إنما الخلاف في طهارة خصوص جلد الميتة بالدبغ، و قد ذهب أكثر العامة [١] إلى طهارة جلدها بالدباغة، و خالفهم الإمامية قاطبةً، إذ لم ينسب القول بذلك إلى أحد منا سوى ابن الجنيد، و قد أنكر عليه جميع الأصحاب حتى أنهم رموه بمخالفة قوله للإجماع. بل لضرورة المذهب، و عن الكاشاني في مفاتيحه الميل إلى هذا القول و هو لا يخرج عن الشذوذ. نعم: ربما يستظهر ذلك من الصدوق أيضاً في الفقيه لروايته مرسلًا:

عن الصادق عليه السلام (٢): «انه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن

[١] قالت الحنفية: انه تطهر جلود الميتة بالدبغ إذا كانت تحتل الدبغ، اما ما لا يحتمله كجلد الحية فإنه لا يطهر بالدبغ، و الترموا بذلك حتى في جلد الكلب بدعوى انه ليس بنجس العين.

و اما الشافعية: فقد خصوا الدبغ المطهر بما له حرافة و لذع في اللسان بحيث يذهب رطوبة الجلد و فضلاته حتى لا يتن بعد ذلك.

و اما المالكية: فالمحققون منهم ايضاً يقولون بمطهرية الدبغ، و المشهور عندهم لا يقولون بها.

و اما الحنابلة: فلم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات. راجع (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٣٢ - الطبعة الخامسة).

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥١ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٣

.....

و الماء و السمن ما ترى فيه؟ فقال: لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء، أو لبن، أو سمن، و تتوضأ منه، و تشرب، و لكن لا تصل فيه».

بعد حملها على إرادة صورة دباغ الجلد، إما بقرينة المورد، لأن الجلود المتخذة لجعل اللبن و الماء و السمن و نحو ذلك فيها لا بد من أن تكون مدبوغة - كما هو المتعارف - و الا لتفسد، و يفسد ما فيها، أو بقرينة سائر الروايات الدالة على نجاسة الميتة. بل الإجماع القطعي على نجاسة جلد الميتة بدون الدباغة حتى من مثل ابن الجنيد.

و بالجملة: يستظهر من ذكره هذه المرسله في «الفقيه» بضميمه ما التزم به في أوائل هذا الكتاب من انه لا يروى فيه إلا - ما يفتى بمضمونه و يحكم بصحته و تكون حجة بينه و بين ربه أنه ملتزم بطهارة جلد الميتة بالدباغة.

و قد يؤيد هذا الاستظهار بما حكى عن «مقنعه» من التصريح بنفى البأس عن أن يتوضأ من الماء إذا كان في زق من جلد الميتة بعد حمله على المدبوغ لما ذكر حتى أنه قال الفقيه الهمداني (١) «و الذي يغلب على الظن التزامه بطهارة الجلد بالدبغ، و حمل الرواية عليه كما يشهد لذلك وقوع التصريح به في الفقه الرضوي الذي تتحد فتاوى الصدوق معه غالباً» و ستمر عليك عبارة الفقه الرضوي بعيد هذا. و كيف كان فما يمكن الاستدلال به لهذا القول الضعيف روايات لا تخلو عن المناقشة سنداً، أو دلالة. بل لم يثبت كون

بعضها رواية.

(منها): مرسله الصدوق المتقدمه آنفا.

و ضعفها ظاهر بالإرسال، و إن كان المرسل مثل الصدوق.

(١) في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٤

.....

و (منها): الفقه الرضوي «١»: «و ذكاه الحيوان ذبحه، و ذكاه الجلود الميتة دباغها».

و لم يثبت كونه رواية فضلا عن اعتبار سنده كما مر غير مرة.

و (منها): رواية الحسين بن زرارة «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام: «في جلد شاة ميتة يدبغ، فيصب فيه اللبن، أو الماء فاشرب منه، و أتوضأ؟ قال:

نعم. و قال: يدبغ، فينتفع به، و لا يصلى فيه.»

و هذه ضعيفة السند [١] لا يمكن الاعتماد عليها في نفسها، و مع الغض عن ذلك فهي و ما تقدمها معارضة بالمستفيضة الآتية الدالة على نجاسة جلد الميتة حتى بعد الدبغ، بل في بعضها «٤» التصريح بأن ما زعموا من أن دباغ جلد الميتة ذكاته من مفتريات العامة على رسول الله صلى الله عليه و آله، و الترجيح مع الأخبار المعارضة، لموافقته للسنة، أعنى بها الروايات المطلقة الدالة على نجاسة الميتة بجميع أجزائها التي منها جلدها و لو بعد الدبغ، و مخالفتها للعامة فتحمل هذه الروايات مع الغض عن سندها على التقيء، و مع قطع النظر عن ذلك كله، و عدم إمكان الترجيح كان المرجح بعد تساقط الطرفين الإطلاقات و العمومات الأولية، و هي ما دل من الروايات على نجاسة الميتة بجميع أجزائها في جميع الحالات و أما الروايات المعارضة فهي كثيرة تبلغ حد الاستفاضة.

[١] بحسين بن زرارة فإنه لم يثبت وثاقته، و لا حسنه كما تقدم في تعليقه ص ٣٧٩.

(١) في ص ٤١.

(٢) الوسائل ج ١٦ ص ٤٥٣ الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٦.

(٤) كخبير عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه في تعليقه ص ٤٣٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٥

.....

(منها): صحيحة على بن أبي المغيرة «١» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال: لا. قلت: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه و آله مرّ بشاة ميتة، فقال ما كان على أهل هذه الشاة إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها (بجلدها خ ل)؟! فقال: تلك شاة كانت لسودة بنت زمعة زوجة النبي صلى الله عليه و آله كانت شاة مهزولة لا ينتفع بلحمها، فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله ما كان على أهلها إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها، أي تذكي».

و هي صريحة في عدم جواز الانتفاع بجلد الميتة إلا بالتذكية، و إلا فمع إمكان الانتفاع به بالدبغ لا معنى لدم رسول الله صلى الله عليه

و آله أهل الشاة بأنهم لم تركوها حتى ماتت بحيث سقطت عن الانتفاع حتى بجلدها، و ليس ذلك - حسب ارتكاز المتشعة - إلا من جهة النجاسة الطارئة بالموت غير القابلة للرفع بشيء حتى بمثل الدباغة، و عليه لا يصغى الى ما عن الكاشاني في مفاتيحه عند الجمع بين الروايات، و دفع المعارضة بينها من أن عدم جواز الانتفاع لا يستلزم النجاسة، فيمكن الالتزام بالطهارة بالدبغ، و مع ذلك لا يجوز الانتفاع به تعبداً. وجه الدفع ما أشرنا إليه من استقرار ارتكاز المتشعة في أمثال المقام على دوران جواز الانتفاع و عدمه مدار الطهارة و النجاسة، و أما التعبد المحض فلا تلتفت إليه أذهانهم، و أغرب من ذلك تصديه للجمع بحمل المطلق على المقيد. وجه الغرابة ان هذه كالصريحة في انحصار طريقة الانتفاع بجلد الشاة في التذكية، و معه كيف تقبل الحمل على

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ و في الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٦

.....

صورة عدم الدباغة، و عليه فالمعارضة ثابتة لا مناص عنها.

و (منها): موثقة أبي مريم «١» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام السخلة التي مر بها رسول الله صلى الله عليه وآله و هي ميتة، فقال ما ضر أهلها لو انتفعوا بإهابها؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: لم تكن ميتة يا أبا مريم، و لكنها كانت مهزولة، فذبحها أهلها، فرموا بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان على أهلها لو انتفعوا بإهابها».

و هذه كسابقتها في الدلالة على المطلوب من توقف جواز الانتفاع بجلد الحيوان على الذكاء، و الظاهر أنهما قضيتان رويتا عن النبي صلى الله عليه وآله إحداهما في الشاة الميتة، و الأخرى في السخلة المذكاة، لا قضية واحدة، فلا تنافي. و لا يخفى ما فيهما من نحو تعريض على العامة القائلين بجواز الانتفاع بجلد الميتة بالدباغة.

و (منها): موثقة سماعة «٢» قال: «سألته عن جلود السباع أ ينتفع بها؟

قال: إذا رميت، و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا».

و (منها): صحيحة محمد بن مسلم «٣» قال: «سألته عن جلد الميتة أ يلبس في الصلاة إذا دبغ؟ قال: لا، و إن دبغ سبعين مرة».

فإن المتفاهم العرفي منها أن جهة المنع ليس إلا النجاسة، لا التعبد المحض.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٨١ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ و الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ - الباب ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٧

و لا يقبل الطهارة شيء من الميتات (١) سوى ميت المسلم فإنه يطهر بالغسل.

و (منها): رواية أبي بصير [١] عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) ان علي بن الحسين عليه السلام كان يبعث إلى العراق، فيؤتى مما قبلكم بالفرو، فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه، و ألقى القميص الذي يليه، فكان يسئل عن ذلك؟ فقال إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، و يزعمون أن دباغه ذكاته».

و (منها): رواية عبد الرحمن بن الحجاج «٢» و في الأخيرتين تعريض على العامة في قولهم الباطل بطهارة جلد الميتة بالدبغ. و

المتحصل من جميع ما ذكرنا: هو أن الروايات الدالة على طهارته بذلك ضعيفة في نفسها غير قابلة للاعتماد عليها، و مع التسليم فيعارضها ما هو أقوى سندا، و أوضح دلالة، و ترجح على تلك لموافقته للسنة، و مخالفتها للعامه، فتحمل روايات الطهارة على التقيّة- كما مر- و مع غض النظر عن ذلك و تسليم التكافؤ كان المرجع إطلاق ما دل على نجاسة الميتة حتى بعد الدبغ، فمذهب الإمامية هو المؤيد المنصور بالأدلة.

طهارة ميت الإنسان بال غسل

(١) لعدم الدليل على زوال نجاستها بشيء بل مقتضى إطلاق ما دل على نجاسة الميتة ثبوتها حتى بعد الغسل و مع الشك يرجع الى الاستصحاب

[١] الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ و في الباب ٦١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢ ج ٣ ص ٣٣٨ مجهولة بعدة مجاهيل في سندها.

(٢) تقدمت في تعليقه ص ٤٣٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٨

[مسألة ٩) السقط قبل ولوج الروح نجس]

(مسألة ٩) السقط قبل ولوج الروح نجس (١)

الا- أنه من الاستصحاب في الشبهة الحكمية الذي لا نقول بحجيته هذا حكم غير ميت المسلم و أما هو فينجس بالموت ايضا- كما يأتي في (مسألة ١٠)- و لكنه يظهر بال غسل- بالضم- و يدل على ذلك بعد الإجماع جملة من الروايات. (منها)- صحيحة الصفار «١» قال: «كتبت اليه رجل أصاب يده أو بدنه ثوب الميت الذي يلي جلده قبل ان يغسل. هل يجب عليه غسل يده أو بدنه؟ فوقع عليه السلام إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل». و (منها)- رواية إبراهيم بن ميمون [١] قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت؟ قال: ان كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، و إن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه يعني إذا برد الميت». فإنها تدل على طهارة ميت الإنسان بال غسل- بالضم. نجاسة السقط

(١) أما نجاسته بعد ولوج الروح فيه- و هو بعد تمام أربعة أشهر- فثابته بلا كلام، لصدق الميت عليه في هذا الحال، كغيره.

و أما قبل الولوج بان كان دون الأربعة فهل يحكم بنجاسته؟ حكى

[١] الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٠ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ١ ضعيفة بإبراهيم ابن ميمون لعدم ثبوت وثاقته.

(١) الوسائل ج ٢ ص ٩٢٨ الباب ١ من أبواب غسل المس، الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٩

و كذا الفرخ في البيض [١]

عن بعضهم دعوى عدم الخلاف في النجاسة، بل عن بعضهم دعوى الإجماع عليها، و يستدل لهم- بعد دعوى الإجماع القابل للمنع صغرى لعدم تعرض الأكثر، و كبرى كما مر غير مرة- بوجه.

(الأول): ان الجنين جزء من امه، و قد تقدم أن القطعة المبانة من الحي بحكم الميتة.

و أورد عليه في الجواهر «٢» أولاً: بمنع كونه جزء من الحيوان أو الإنسان، بل هو بمنزلة البيضة في بطن الدجاجة، لأن الأم ظرف للجنين. و ثانياً: لو سلم كونه جزء منها فهو من الأجزاء التي لا- تحلها الحياة، و هي محكومة بالطهارة. و ثالثاً: انصراف أدلة القطعة المبانة عن مثله، لانحصارها فيما دل على نجاسة ما قطعه حبالات الصيد، و ما ورد في قطع أليات الغنم، و شىء منهما لا يشمل مثل السقط. و رابعاً: أن لازمه القول بوجود غسل المس لو كان مشتملاً على العظم- على المشهور في مس القطعة المبانة من إنسان حي، أو ميت إذا كان فيها عظم- فان السقط قبل ولوج الروح قد يشتمل على العظم لا سيما عظم الرأس، مع أن المستدل لا يلتزم بذلك، بل ينفي وجوب غسل المس عنه مطلقاً.

(الثاني): ما استقر به المحقق الهمداني «قده» «٣» من قوله عليه السلام «ذكاة الجنين ذكاة أمه» «٤» بدعوى دلالة هذا الكلام على أن الجنين قابل

[١] في تعليقه (دام ظله): «الحكم بالنجاسة فيهما لا يخلو من اشكال و الأحوط الاجتناب عنهما».

(٢) ج ٥ ص ٣٤٥ طبعة النجف.

(٣) في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٣٨.

(٤) و هو المذكور في عدة روايات ذكرها في الوسائل ج ١٦ ص ٣٢٨ في الباب ١٨ من أبواب الذبائح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٠

.....

للكذاة، و أن ذكاته بذكاة أمه، فيعلم منه ان الجنين- في حكم الشارع- قسمان مذكى و ميتة، و المذكى هو ما ذكى امه، و الميتة ما لا تكون كذلك، و حيث أن المفروض عدم وقوع الذكاة على الأم لفرض سقط الجنين، فيكون ميتة لا محالة، و يحكم بنجاسته. و الاستدلال بمثله غريب، لأن المقسم للمذكى و الميتة إنما هو الحيوان و هو بعد ولوج الروح، و أما قبله فليس السقط إلا قطعة لحم مشتمل على العظم أو بدونه، و لا معنى لوقوع الذكاة عليه، و الرواية إنما تدل على جواز الاكتفاء بذكاة الأم عن ذكاة الجنين، و انه لا يحتاج إلى تذكئة مستقلة في قبال الأم، بحيث لو أخرج ميتا من بطن أمه المذكاة كفى ذلك في ذكاته و لا يكون ذلك إلا في المورد القابل، و هو الحيوان لا الأعم مما يكون قابلاً لان يصير حيواناً.

(الثالث) صدق الميتة على الجنين حقيقة، فيشمله إطلاق ما دل على نجاستها، و ذلك لان التقابل بين الموت و الحياة تقابل العدم و الملكة، فكل شىء كان قابلاً لان يكون حياً فهو ميت و ان لم يكن مسبقاً بالحياة فلا يعتبر سبق الاتصاف بها في صدق عنوان الموت، كما هو الحال في كل ما يكون من هذا القبيل كالعمرى، و البصر، فإنه لا يعتبر في صدق العمرى على شخص أن يكون مسبقاً بالبصر بل يصدق عليه الأكمه لو تولد أعمى، و كذا يصدق الموات على الأراضى غير المعمورة من دون اعتبار سبق الاتصاف بالعمران، و هكذا. فاذن لا مانع من شمول إطلاق ما دل على نجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥١

.....

الميتة للسقط أيضا.

و ربما يناقش في هذا الوجه بأنه لا إطلاق في أخبار نجاسة الميتة بحيث يشمل غير المسبوق بالحياة، لاختصاصها بوقوع مثل الإنسان، أو الدابة أو الفأرة، أو السنور، و نحو ذلك في البئر، أو بمثل الفأرة تقع في ماء، أو زيت، أو سمن، و نحو ذلك، فتختص دلالتها بنجاسة الميتة من الحيوان المسبوق بالحياة كالأمثلة المذكورة، فلا تعم محل الكلام.

و (يندفع): بأنه يكفينا ما في بعض الأخبار من ترتب النجاسة على عنوان الميتة، كما ورد ذلك في بعض أخبار تغير الماء بالميتة كصحيحه أبي خالد القماط «١» أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «في الماء يمر به الرجل، و هو نقيع فيه الميتة، و الجيفة؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان الماء قد تغير ريحه، أو طعمه فلا تشرب، و لا تتوضأ، و إن لم يتغير ريحه، و طعمه فاشرب و توضأ». فإنها تدل على نجاسة مطلق الميتة، فتشمل السقط، و دعوى الانصراف إلى ميتة الحيوان غير مسموعة لعلها ناشئة من كثرة الاستعمال، فلو كان فهو انصراف بدوي.

و نحوها ما اشتملت على لفظ الجيفة كنفس الصحيحة.

و صحيحة حريز «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء، و تغير الطعم فلا توضأ منه، و لا تشرب».

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٢ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٢ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٢

[مسألة ١٠) ملاقات الميتة بلا رطوبة مسرية لا توجب النجاسة على الأقوى]

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٤٥٢

(مسألة ١٠) ملاقات الميتة بلا رطوبة مسرية لا توجب النجاسة (١) على الأقوى، و ان كان الأحوط غسل الملاقى خصوصا في ميتة الإنسان قبل الغسل.

بل هي أولى بالاستدلال على المطلوب، لعدم توهم اعتبار سبق الحياة في صدق عنوان «الجيفة» على شيء، و لا يحتمل نجاسة الشيء حال كونه جيفة و طهارته قبل صيرورته جيفة. بل هو إما جيفة لنجس من الأول أو لظاهر كذلك، فالسقط إذا أنتن يصدق عليه الجيفة و يشمل الحكم بالنجاسة في هذا الحال و قبله لما ذكر. نعم نخرج عن هذا الإطلاق بما دل على طهارة ميتة ما لا نفس له مطلقا و لو أنتنت، و بما دل على طهارة المذكى و لو صار نتنا فيبقى الباقي تحت الإطلاق و منه جيفة السقط.

و الظاهر أن أحسن ما يمكن الاستدلال به لنجاسة السقط هو إطلاق ما دل على نجاسة الجيفة، بل الميتة، و منه يظهر حكم الفرخ في البيض قبل ولوج الروح فيه، لأنها أيضا من الجيفة، فالأقوى هو النجاسة فيهما، و إن تأمل بعضهم في الاستدلال عليها حتى انه تشبث بذيل الإجماع المدعى في المقام، أو ارتكاز المتشعبة مع عدم الحاجة إلى شيء منهما - كما ذكرنا.

(١) المشهور نجاسة الميتة مطلقا، سواء أ كانت ميتة آدمي، أم غيره من الحيوانات، و أنه لا ينجس ملاقئها إلا مع الرطوبة المسرية كما هو الحال في بقية النجاسات، و في المقام أقوال أخر.

(القول الأول): عدم نجاسة ميت الآدمي، و حمل ما في الاخبار على إرادة الخبائث المعنوية، كنجاسة الجنب مستأنسا لذلك بالأخبار الدالة على ان الميت ينجب بموته، فوجوب غسله إنما يكون لأجل رفع الخبائث المعنوية الطارئة بالموت، كالجنازة في الحي، لا لأجل رفع النجاسة الظاهرية نسب هذا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٣

.....

القول الى المحدث الكاشاني.

(القول الثاني): أنه نجس غير منجس، نسب ذلك إلى المحدث المزبور أيضا في خصوص ميت الآدمي، أو في مطلق الميتة، و عن الحلبي القول بذلك في خصوص ميت الآدمي، لكن العبارة المحكية عنه فيما ادعاه لا تدل على ذلك، بل ظاهرها عدم سراية النجاسة من ملاقي الميتة إلى الغير فمرجع قوله إلى عدم تنجيس المتنجس، لا- عدم منجسية ميت الآدمي، قال في محكي عبارته: «إذا لاقى جسد الميت إناء و جب غسله، و لو لاقى ذلك الإناء مائعا لم ينجس المائع لأنه لم يلاق جسد الميت، و حملة على ذلك قياس، و الأصل في الأشياء الطهارة الى أن يقوم دليل، إلا أن عبارته المحكية في مقام الاستدلال تدل على منع السراية بالمعنى المعهود، و أن وجوب غسل الملاقي يكون تعديا، لا لأجل التطهير، إذ حاصل ما استدل به على ذلك وجهان (أحدهما): أنه لو كان بدن مغسل الميت نجسا لم يجز له الدخول في المساجد للإجماع على وجوب تجنب المساجد عن النجاسات، مع أنه لا خلاف في أن من غسل ميتا يجوز له الدخول في المسجد (ثانيهما): أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى طاهر بغير خلاف، و من جملة الأغسال غسل من مس ميتا، و لو كان ما لاقى الميت نجسا لما كان الماء الذي يغتسل به طاهرا. و هذان الوجهان و ان كانا قابلين للمنع، الا أن مقتضاهما عدم منجسية ميت الآدمي فلا يبعد صحة نسبة هذا القول اليه.

(القول الثالث): ما يقابل هذين القولين، و هو القول بسراية نجاسة الميتة مطلقا آدميا كان، أم غيره، مع الرطوبة أو لا معها، حكى هذا القول عن ظاهر بعضهم، كالعلامة في نهايته ناسبا له إلى الأصحاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٤

.....

(القول الرابع): التفصيل بين ميت الآدمي فيسرى نجاسته إلى الملاقي و لو مع الجفاف، و بين ميتة غيره، فلا- تسرى الامع الرطوبة كسائر النجاسات، حكى القول به عن غير واحد كالعلامة، و الشهيدين، و غيرهما من المحققين، بل عن بعضهم نسبته الى المعروف من المذهب، أو المشهور.

و الصحيح من هذه الأقوال هو ما ذهب اليه المشهور، و اختاره المصنف «قده» لبطان سائر الأقوال لعدم دليل صالح لإثباتها.

أما (القول الأول)- فيدفعه أولا: إطلاق ما دل على نجاسة الميتة من الاخبار المتقدمة «١» الشاملة بإطلاقها لميت الإنسان و غيره من الحيوانات و ثانيا: ورود الأمر بغسل ملاقي جسد ميت الإنسان بخصوصه من الثوب، و اليد، و نحوهما الظاهر في الإرشاد إلى نجاسته-

كما في غير المقام- وإلا لانسد باب استظهار النجاسات، لأن عمدة الدليل على نجاستها إنما هي ورود الأمر بغسل ملاقيها، و قل في الروايات التصريح بنجاسة شيء منها- كالكلب- فإنه ورد فيه في بعض الاخبار «٢» أنه رجس نجس، و أما غيره فالدليل فيه ما ذكرنا من الأمر بغسل الملاقي، كما ورد في ميت آدمي في عدة روايات (منها)- صحيح الحلبي، أو حسنته «٣» عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال يغسل ما أصاب الثوب».

(١) راجع ص ٣٦٧-٣٧١ و ص ٤٣١.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٤ و الباب ١١ من أبواب النجاسات ج ٢ ص ١٠١٤، الحديث ١.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٠ الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٥

.....

(منها)- رواية إبراهيم بن ميمون المتقدمة «١» فإنهما تدلان على وجوب غسل الأثر الحاصل في الثوب من الميت، و لو لا نجاسته لما أمر بغسله.

(منها)- التوقيعان [١] الواردان في أجوبة مسائل محمد بن عبد الله ابن جعفر الحميري المرويان عن احتجاج الطبرسي، و كتاب الغيبة للشيخ، لما فيهما من الأمر بغسل يد من مس الميت.

و أما (القول الثاني)- فظهر اندفاعه بما ذكرناه آنفا من الروايات، فإنها تدل على تنجس ملاقي جسد الميت من الثوب، و اليد بالمطابقة، و على نجاسة نفس الميت بالالتزام. فكيف يمكن القول بأنه نجس غير منجس؟! و أما (القول الثالث)- و هو القول بمنجسية الميتة مطلقا و لو بلا رطوبة

[١] (في الاحتجاج) قال: «مما خرج عن صاحب الزمان-ع- إلى محمد ابن عبد الله، بن جعفر الحميري حيث كتب اليه: روى لنا عن العالم-ع- انه سئل عن إمام قوم يصلون بهم بعض صلاتهم، و حدثت عليه حادثه، كيف يعمل من خلفه؟ فقال: يؤخر، و يتقدم بعضهم، و يتم صلاتهم، و يغتسل من مسه. «التوقيع» ليس على من مسه إلا غسل اليد.»

و عنه قال: «و كتب اليه، و روى عن العالم ان من مس ميتا بحرارته غسل يده، و من مسه و قد برد فعليه الغسل، و هذا الميت في هذا الحال لا- يكون إلا- بحرارته. فالعمل في ذلك على ما هو، و لعله ينحيه بثيابه، و لا يمسه، فكيف يجب عليه الغسل؟ «التوقيع» إذا مسه على «في» هذه الحال لم يكن عليه إلا- غسل يده» (الوسائل ج ٢ ص ٩٣٢ الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث ٤ و ٥) هما ضعيفان من طريق الاحتجاج بالإرسال، و من طريق الشيخ «قده» في كتاب الغيبة بأحمد بن إبراهيم النوبختي، فإنه مهمل في كتب الرجال، لاحظ سند الشيخ في كتاب الغيبة في خاتمة الوسائل ص ٥٢١.

(١) في ص ٤٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٦

.....

مسرية، و هو إفراط في المقام، كما أشرنا- فقد (استدل) له بإطلاق ما دل من الروايات على تنجس ملاقي جسد الميت الشامل لصورة

الجفاف، كصحيحة الحلبي، ورواية ابن ميمون، و التوقيعين المتقدم ذكر جميعها، فإن الأمر بغسل الثوب في الأوليين، و كذلك الأمر بغسل اليد في التوقيعين لم يقيدا بصورة الرطوبة.

و (يدفعه) أولا: انصراف الإطلاق فيها إلى صورة الملاقاة بالرطوبة المسرية لارتكاز العرف على توقف سراية النجاسة على الرطوبة، كما في القذارات العرفية. و ثانيا: أنه لو سلم إطلاقها فهي معارضة بموثقة ابن بكير الدالة على أن كل يابس ذكي [١]. و النسبة بينها، و بين المطلقات و ان كانت العموم من وجه، و مورد المعارضة ملاقات الميته مع اليبوسة، الا أنها تتقدم على تلك، لان دلالتها بالعموم لاشتمالها على لفظه «كل» و تلك بالإطلاق، و قد حقق في محله تقدم الأول على الثاني، فلا تصل النوبة إلى قاعدة الطهارة بتوهم تساقطهما بالمعارضة. و ثالثا: لزوم تقييدها.

بصحيحة على بن جعفر «٢» عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله؟

قال ليس عليه غسله، و ليصل فيه، و لا بأس».

[١] عن عبد الله ابن بكير قال: «قلت لأبي عبد الله -ع- الرجل يبول، و لا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: كل شيء يابس ذكي» (الوسائل ج ١ ص ٢٤٨ الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥).

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٥).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٧

.....

فإن النسبة بين هذه الصحيحة، و تلك المطلقات و ان كانت التباين، لدلالة هذه على عدم نجاسة ملاقي الميته مطلقا و لو مع الرطوبة، و دلالة تلك على نجاسته مطلقا و لو مع اليبوسة على الفرض، الا أنه لا بد من تقييدها بما سبق من الروايات الدالة على سراية نجاسة الميته إلى ملاقيها مع الرطوبة، كالروايات «١» الدالة على نجاسة السمن و الزيت و الماء و غيرها بموت الفأرة فيها، فإنه لا إشكال في دلالة هذه الروايات على تنجس ملاقي الميته مع الرطوبة المسرية، فلا بد من تقييد هذه الصحيحة بها و بعده تنقلب النسبة بينها، و بين مطلقات المقام من التباين الى العموم و الخصوص المطلق، لأنها بعد تقييدها بتلك تكون أخص من هذه، لاختصاصها حينئذ بالملاقاة مع الجفاف، فيقيد بها المطلقات الدالة على نجاسة ملاقي الميته مطلقا مع الرطوبة أو بدونها.

و مما ذكرنا يظهر اندفاع (القول الرابع)- أي التفصيل بين ميت الأدمي و غيره- فان الروايات المتقدمة الموهمة للإطلاق من صحيح الحلبي، و خبر ابن ميمون، و التوقيعين و ان كان موردها خصوص ميت الإنسان و لذلك فصل بعضهم بينه، و بين غيره من الحيوانات من دون إلغاء خصوصيته جمودا على مورد النص، الا انها لا تثبت هذا القول أما أولا: فلانصرافها إلى صورة الملاقاة مع الرطوبة- كما ذكرنا- و ثانيا: لزوم تقييدها بموثقة ابن بكير الدالة بعمومها على أن كل يابس ذكي.

فظهر من جميع ما ذكرنا: أن الأقوى، و الأوفق بالأدلة انما هو القول المشهور المذكور في المتن من عدم سراية نجاسة الميته، و لو كانت ميته

(١) المتقدمة في تعليقه ص ٣٦٩-٣٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٨

[مسألة ١١] يشترط في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده

(مسألة ١١) يشترط في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده فلو مات بعض الجسد، و لم تخرج الروح من تمامه لم ينجس (١)

[مسألة ١٢] مجرد خروج الروح يوجب النجاسة، و ان كان قبل البرد

(مسألة ١٢) مجرد خروج الروح يوجب النجاسة، و ان كان قبل البرد (٢) من غير فرق بين الإنسان و غيره.

الإنسان، إلا مع الرطوبة.

(١) لو خرج الروح من بعض جسد الحيوان، كما لو شل يده أو رجله - مثلاً - فهل يحكم بنجاسة خصوص هذا العضو، أم لا؟ الصحيح هو الثاني، و ذلك لان موضوع الأخبار الدالة على نجاسة الميتة هو الحيوان لا الأعم منه و من عضوه، فإنه يسئل في الروايات عن وقوع الفأرة - مثلاً - في السمن و نحوه، أو عن وقوع حيوان في البئر كالإنسان و الحمار و غيرهما، و من الواضح عدم صدقه على بعضه، فان بعض الحمار لا يصدق عليه انه حمار.

نعم: قد دل الدليل على نجاسة خصوص القطعة المبانة من الحي و انها بمنزلة الميتة، بحيث لو لم يرد الدليل لقلنا بطهارتها أيضاً، و أما العضو المتصل فلم يرد دليل على نجاسته، فهو محكوم بالطهارة بمقتضى الأصل.

نجاسة الميت قبل البرد

(٢) لا - إشكال في اشتراط وجوب غسل المس ببرد الميت الإنساني كما دلت عليه الأخبار «١» التي يأتي ذكرها في محلها ان شاء الله تعالى.

و أما النجاسة فهل تحصل بمجرد خروج الروح، أو تتوقف على برد الميت أيضاً؟ قولان. و الأقوى هو الأول من غير فرق بين ميت الآدمي و

(١) الوسائل ج ٢ ص ٩٢٧ الباب ١ من أبواب غسل المس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٩

.....

غيره كما لعله المشهور بل عن «١» الخلاف و المعتبر و غيرهما دعوى الإجماع على نجاسة ميت الإنسان مطلقاً، لإطلاق ما دل على نجاسة مطلق الميتة، و كذا ما دل على نجاسة ميت خصوص الإنسان، كصحيح الحلبي أو حسنته «٢» لإطلاقه من حيث اصابة الثوب لجسد الميت قبل البرد أو بعده بل و صريح أحد التوقيعيين [١] المتقدمين هو وجوب غسل اليد إذا كان المس بحرارة. و أما ما في ذيل رواية ابن ميمون المتقدمة [٢] من التفسير بقوله «يعنى إذا برد الميت» فلم يثبت كونه من الامام عليه السلام. بل الظاهر كونه تفسيراً من الراوى - كما يأتي - على أنها ضعيفة السند. و ذهب جماعة إلى القول بعدم نجاسة ميت الآدمي قبل البرد، كما عن الجامع «٥» و نهاية الأحكام و الذكري و الدروس و كشف الالتباس و جامع المقاصد و المدارك و غيرهم.

و يستدل لهم بوجوه كلها ضعيفة (أحدها) - عدم صدق الموت قبل البرد، و بقاء علقه الحياة ما دامت الحرارة باقية فلا موت إلا بعد

البرد، أو أنه لا يحصل الجزم به مع الحرارة. و (يدفعه) - أنه لا ينبغي التشكيك في صدق الموت بمجرد خروج الروح لغته و عرفا، و إلا لم يجز شيء من تجهيزات الميت الإنساني من الغسل و الكفن و غيرهما قبل برده، و لا تترتب عليه سائر أحكامه في نسائه و

[١] و هو التوقيع الثاني المتقدم في تعليقه ص ٤٥٥.

[٢] في ص ٤٤٨ و تقدم وجه ضعفها.

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ٥١٥.

(٢) المتقدمة في ص ٤٥٤.

(٥) كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٥٣ و ٥١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٠

.....

ميراثه لعدم جواز ذلك في حال الحياة، و هذا مما لم يلتزم به أحد. على أن مقتضى هذا الوجه عدم نجاسة ميتة سائر الحيوانات قبل بردها، و هو خلاف ما اتفقوا عليه من نجاسة الميتة بمجرد خروج الروح، و من قال باشتراط البرد فقد خصه بميت الآدمي لا غير. (الثاني) - دعوى الملازمة بين الغسل - بالفتح - و الغسل - بالضم - فما لم يجب الثاني لم يجب الأول، و من الظاهر عدم وجوب غسل المس قبل البرد.

و (يدفعه) - انه لا دليل على هذه الملازمة. بل كل منهما حكم مستقل يتبع دليله، و قد علق غسل المس على البرد بمقتضى النصوص المعتمدة، و النجاسة على الموت بمقتضى الإطلاقات - كما أشرنا.

(الثالث) - روايات توهم دلالتها على تعليق نجاسة ميت الآدمي على البرد.

(منها) - خبر ابن ميمون المتقدمة [١] لما في ذيلها «و إن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه يعني إذا برد الميت» لصراحتها في تعليق وجوب غسل الثوب على برد الميت.

و (فيه): ان الظاهر ان جملة «يعني إذا برد الميت» من الراوى بل المضمن به هو ذلك، لعدم الحاجة الى التفسير بكلمة «يعني» لو كانت من كلام الامام عليه السلام بل اللازم حينئذ أن يقول «بعد البرد» أو «إذا برد الميت» من دون إضافة كلمة «يعني».

و يؤيد ذلك أن الكليني قد روى هذه الرواية في الكافي بطريقتين على

[١] في ص ٤٤٨ و تقدم ضعفها بإبراهيم بن ميمون.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦١

.....

كيفيتين إحداهما [١] مذيلة بهذه الجملة، و هى التى رواها فى الوسائل و الثانية [٢] ليس فيها هذه الزيادة، و قد أشار إليها فى الوسائل أيضا إلا انه لم ينبه على عدم وجود هذه الجملة فيها.

و (منها) - صحيحة محمد بن مسلم «٣» عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«مس الميت عند موته، و بعد غسله، و القبلة ليس بها بأس».

بدعوى إطلاق نفى البأس بالنسبة إلى نجاسة الملاقى فكأن مفادها هو ان مس الميت عند موته و بعد غسله لا يؤثر شيئاً من وجوب غسل المس أو نجاسة الماس، إذ احتمال نفى الحرمة التكليفية مقطوع البطلان، لعدم احتمال حرمة مس الميت أو تقييله، هذا. و لكن نمنع دلالتها على ذلك أولاً: بأن الظاهر من قوله عليه السلام:

«عند موته» هو حال النزح، و من المعلوم عدم تحقق الموت في هذه الحالة و محل الكلام إنما هو فيما بعد الموت و قبل البرد. و ثانياً: سلمنا ان المراد ب «عند الموت» هو ما بعده بلا فصل لكن نمنع عن شمول الإطلاق لنفى النجاسة، لظهورها في أن المنفى هو وجوب غسل

[١] و هي التي رواها في الكافي في (باب الكلب يصيب الثوب و الجسد و غيره مما يكره ان يمس شيء منه) «ج ١ ص ٦٠ طبعة دار الكتب الإسلامية بطهران» رواها عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن إبراهيم بن ميمون. و متنها ما تقدم في ص ٤٤٨.

[٢] رواها في الكافي في (باب غسل من غسل الميت و من مسه و هو حار و من مسه و هو بارد) «ج ١ ص ١٦٠» رواها عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن إبراهيم بن ميمون. و متنها ما سبق بإسقاط جملة «يعني إذا برد الميت».

(٣) الوسائل ج ٢ ص ٩٣١ الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٢

.....

المس - فقط - لأن الموضوع فيها مجرد مس الميت بما هو، و هو لا يوجب إلا الغسل بشرط أن يكون بعد البرد و قبل تغسيل الميت، و لو كان المس مع الجفاف و هذا لا ينافي تأثيره في نجاسة الملاقى إذا كان مع الرطوبة، و لو قبل البرد و في حال حرارة بدن الميت و مفروض الصحيحة هو الأول دون الثاني.

و ثالثاً: سلمنا شمول إطلاقها لنفى النجاسة و عدم اختصاصها بنفى وجوب غسل المس لكن لا بد من تقييدها بما سبق من الروايات الدالة على نجاسة الميت بمجرد الموت كصحيحة الحلبي أو حسنته «١» و رواية ابن ميمون «٢» بل ورد التصريح في أحد التوقيعين [١] بوجوب غسل اليد و لو كان المس بحرارة.

و رابعاً: أغمضنا النظر عن ذلك أيضاً، إلا أنه لا بد من حملها على صورة وقوع المس و القبلة مع الجفاف، و أما مع الرطوبة فتوجب نجاسة الملاقى لحسنه الحلبي الدالة على نجاسة الميت بمجرد موته بعد حملها على صورة الملاقاة مع الرطوبة إما بقرينة الارتكاز العرفي، أو جمعا بينها و بين موثقة ابن بكير كما سبق «٤».

و (منها) - صحيحة إسماعيل بن جابر «٥» قال: «دخلت على

[١] المتقدم في تعليقه ص ٤٥٥ و قد تقدم ضعف رواية ابن ميمون و التوقيعين.

(١) المتقدمة في ص ٤٥٤.

(٢) المتقدمة في ص ٤٤٨.

(٤) في ص ٤٥٦.

(٥) الوسائل ج ٢ ص ٩٣١ الباب ١ من أبواب غسل المس، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٣

.....

أبي عبد الله عليه السلام حين مات ابنه إسماعيل الأكبر فجعل يقبله و هو ميت.

فقلت: جعلت فداك أليس لا ينبغي أن يمسه الميت بعد ما يموت، و من مسه فعليه الغسل؟ فقال: أما بحرارته فلا بأس، إنما ذاك إذا برد.

(بدعوى): شمول إطلاقها لنفى النجاسة بالتقريب المتقدم فى صحيحة ابن مسلم.

و (يدفعها): ما ذكرناه فى ذيل تلك الصحيحة من ظهورها فى ان المنفى هو غسل المس دون النجاسة، لأن موضوع السؤال فيها هو ما يقتضيه المس بما هو مس و لو كان مع الجفاف، و هو لا يقتضى إلا الغسل - بالضم - بشرط أن يكون بعد البرد، فتكون هذه الرواية فى سياق الروايات «١» الدالة على نفى وجوب غسل المس بتقبيل الميت أو مسه قبل برده. على أنها مطلقاً لا بد من تقييدها بما دل على نجاسة ملاقى جسد الميت مع الرطوبة - كما ذكرنا آنفاً - ثم إن ما ذكرناه من نجاسة بدن الميت بالموت لا يشمل المعصومين صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين، لأن أجسادهم طاهرة مطهرة، فإنه تعالى أذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيراً، و كذا من شرع [١] له تقديم الغسل فاغتسل كالمرجوم و المقتص منه فإنه قدم غسلهما على الموت، و سيأتى الكلام فيه فى محله إن شاء الله تعالى.

و أما الشهيد فى الجواهر «٣» التصريح باستثنائه أيضاً، و لم نعرف له

[١] كما ورد به النص رواه فى الوسائل ج ٢ ص ٧٠٣ فى الباب ١٧ من أبواب غسل الميت.

(١) المروية فى الوسائل ج ٢ ص ٩٣١ فى الباب ١ من أبواب غسل المس.

(٣) ج ٥ ص ٣٠٧ طبعة النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٤

نعم وجوب غسل المس للميت الإنسانى مخصوص بما بعد برده (١).

[مسألة (١٣) المضعفة نجسة]

(مسألة ١٣) المضعفة نجسة [١] (٢) و كذا المشيمة، و قطعة اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل.

و أما الشهيد فى الجواهر «٢» التصريح باستثنائه أيضاً، و لم نعرف له وجها و إن كان يساعده الذوق سوى ما استظهره عما دل على سقوط الغسل عن الشهيد من عدم نجاسته بهذا الموت إكراماً و تعظيماً له من الله تعالى شأنه.

و لكن يشكل ذلك بأن غاية ما يستفاد من تلك الروايات «٣» وجوب دفن الشهيد بثيابه و دمائه كى يحشر يوم القيامة على هذه الحالة، و هذا لا ينافى نجاسة بدنه بالموت، كما يتنجس بملاقاة دمه يقينا لو قلنا بطهارة بدنه فى نفسه.

(١) كما يأتى فى محله.

(٢) يدل على نجاسة المضغ ما قدمناه في نجاسة السقط، وعمدته عموم ما دل من الروايات على نجاسة الجيفة، وليست الجيفة بعنوانها من النجاسات- كما تقدم- بل لو كانت نجسة في هذا الحال لزم كونها نجسة من الأول، أى قبل صيرورتها جيفة. بل لا يبعد القول بكون المضغ جيفة من الأول، وهكذا الدليل على نجاسة المشيمة والقطعة من اللحم التي تخرج حين الولادة مع الطفل، فإنهما أيضا من مصاديق الجيفة و لو بعد بقائهما بيسير، و أما الاستدلال على نجاسة هذه الأمور بكونها من القطعة المبانة من الحي فقد عرفت منعه بوضوح في الاستدلال على نجاسة السقط، فراجع.

[١] في تعليقه (دام ظلّه): «الحكم بنجاسة المذكورات مبني على الاحتياط».

(٢) ج ٥ ص ٣٠٧ طبعه النجف الأشرف.

(٣) المروية في الوسائل ج ٢ ص ٦٩٨ في الباب ١٤ من أبواب غسل الميت.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٥

[مسألة ١٤] إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به فهو طاهر

(مسألة ١٤) إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به فهو طاهر ما دام الاتصال، و ينجس بعد الانفصال. نعم لو قطعت يده- مثلا- و كانت معلقة بجلده رقيقة فالأحوط الاجتناب [١] (١).

[مسألة ١٥] الجند المعروف كونه خصية كلب الماء إن لم يعلم ذلك

(مسألة ١٥) الجند المعروف كونه خصية كلب الماء إن لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من اجزاء الحيوان فطاهر و حلال (٢) و إن علم كونه كذلك فلا إشكال في حرمة، لكنه محكوم بالطهارة لعدم العلم بأن ذلك الحيوان مما له نفس.

العضو المقطوع

(١) تقدمت الإشارة الى هذه المسألة في القطعة المبانة من الحي، و حاصل الكلام ان العضو المقطوع لو كان معدودا من توابع البدن- كما لو كان القطع يسيرا- فهو طاهر لطهارة الحيوان، و إن لم يكن كذلك بحيث لا يقال انه جزء من بدنه كما إذا كانت معلقة بجلده رقيقة فهو نجس، لأنه بحكم المقطوع رأسا.

(٢) ما يسمى بخصية كلب الماء لو شك في كونه جزء من الحيوان و احتمالنا أنه شيء آخر سمي بهذا الاسم فهو محكوم بالطهارة و الحلية للقاعدة الجارية في كل مشكوك الطهارة و الحلية. و أما لو أحرز كونه جزء من الحيوان و انه حقيقة خصية كلب الماء فهو محكوم بالطهارة أيضا إما للقطع بكون الحيوانات البحرية لا نفس لها، أولا أقل من الشك في بعضها ككلب الماء، و أما من حيث الأكل فمحكوم بالحرمة لحرمة كلب الماء، لا- سيما الخصية منه، إذ لو كان نفس الحيوان حلالا- كانت خصيته حراما كما في الحيوانات البرية.

[١] في تعليقه (دام ظلّه): «لا يترك الاحتياط فيما إذا لم يعد المنفصل من توابع البدن عرفا».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٦

[مسألة (١٦) إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع معه شيء من اللحم]

(مسألة ١٦) إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فإن كان قليلا جدا فهو طاهر (١) و إلا فنجس.

[مسألة (١٧) إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين]

(مسألة ١٧) إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهارة حتى لو علم أنه من الإنسان و لم يعلم أنه من كافر أو مسلم (٢).

(١) لعدم عدّه في نظر العرف من القطعة المبانة من الحي كى يشمله دليل نجاستها كما ذكرنا «١» في الثالول و القشور التي تقع من بدن الإنسان بالحك و نحوه، و هذا بخلاف ما لو كان اللحم المقطوع بمقدار يعد في نظرهم من أجزاء بدن الإنسان فإنه يشمله دليل نجاسة القطعة المبانة، و قد علم حكم هذه المسألة مما أسلفناه هناك فهي أشبه بالتكرار.
العضو المشكوك كونه لطاهر، أو نجس

(٢) لو شك في عظم غير الإنسان أنه من نجس العين أو من غيره - كما لو شك انه من كلب أو شاة - فلا إشكال في جريان قاعدة الطهارة، و أما لو علم أنه عظم إنسان و لم يعلم انه من كافر أو مسلم و لم تكن هناك أماره على كونه من مسلم فقد (يتوهم): عدم جريان قاعدة الطهارة فيه، لحكومة استصحاب عدم الإسلام المثبت للكفر عليها، لأنه أصل موضوعى حاكم على الأصل الحكيمى.
بتقريب: أن التقابل بين الكفر و الإسلام تقابل العدم و الملكة - كالعنى و البصر - لأن الكفر عبارة عن عدم الإسلام في المحل القابل و حيث أن

(١) في ذيل (مسألة ١).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٧

.....

الإسلام أمر وجودى إذ هو الاعتقاد بأصول الدين فعند الشك في تحقيقه يستصحب عدمه، و يحكم بكفر المشكوك بضم الوجدان الى الأصل، لأن قابلية المحل محرزة بالوجدان و عدم إسلامه يحرز بالأصل فإذا حكم بكفر ذى العظم يحكم بنجاسة عظمه لا محالة. و (يندفع): أما أولا: فإنه قد تسالم الأصحاب حتى ادعى الإجماع على ترتيب آثار الإسلام من الحكم بالطهارة و وجوب التجهيز و نحو ذلك بالنسبة الى من يشك في كفره و إسلامه، لا سيما فى لقيط دار الإسلام أو دار الكفر إذا كان فيه مسلم يحتمل تولده منه على ما سيأتى فى بحث غسل الميت و الصلاة عليه - إن شاء الله تعالى - حتى أصبح أصالة الإسلام من الأصول المسلمة عندهم، فإنهم و ان استدلو عليها بوجوه لا تخلو عن المناقشة كالنبوى «١» المعروف «الإسلام يعلو و لا يعلى عليه» أو ما روى من أن كل مولود يولد على الفطرة و نحو ذلك إلا - أن أصل القاعدة مما لا ينبغى التأمل فيها - كما يأتى - فإذا كان هذا حال الإنسان نفسه فكيف؟ يمكن الحكم بنجاسة عظمه بعد موته من جهة الشك فى إسلامه و كفره.

و أما ثانيا: فبان استصحاب عدم الإسلام لا يثبت عنوان الكفر- الذى هو موضوع النجاسة- لأنه عنوان وجودى بسيط منتزع عن عدم الإسلام عمن من شأنه أن يسلم و التقابل بين الكفر و الإسلام و إن كان تقابل العدم و الملكة- و هما ضدان لا ثالث لهما فى المورد القابل فمن ليس بمسلم كافر و بالعكس- إلا أن عنوان الكفر ليس مركبا من عدم الإسلام و قابلية المحل كى يقال بإمكان إحراز أحد جزئية بالأصل و الآخر بالوجدان

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٣٧٦ الباب ١ من أبواب الإرث، الحديث ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٨

.....

نظير سائر الموضوعات المركبة، كاستصحاب عدم إسلام الوارث مع إحراز موت المورث لإثبات موضوع إرث الطبقة المتأخرة. بل هو مفهوم وجودى بسيط منتزع عما ذكر، لأن عدم الملكة عبارة عن الاتصاف بالعدم لا عدم الاتصاف بالوجود، و كذلك مفهوم العمى، فإنه ليس عدم البصر، بل هو عنوان وجودى بسيط منتزع عنه، و يكفى فى إثبات ذلك ضرورة أن قولنا فلان كافر أو أعمى قضية إيجابية لا سلبية، و أصل الكفر بمعنى الستر، و لا ريب انه أمر وجودى، فإذا لا يجدى استصحاب عدم الإسلام فى إثبات الكفر إلا- على القول بالأصل المثبت و لا نقول به على انه يكفى فى المنع عن جريانه الشك و عدم إحراز أن الكفر أمر عدمى محض كما هو ظاهر. و عليه لا- مانع من الرجوع الى قاعدة الطهارة إذ لا يعتبر فى الحكم بها إحراز كون الشخص مسلما لأن كل انسان محكوم بالطهارة خرج عنه الكافر و بقى الباقي.

و بالجملة: ان المشكوك كفرة و إسلامه محكوم بالطهارة، لعدم ثبوت موضوع النجاسة فيه. بل يمكن نفيه عنه باستصحاب عدم الكفر، لما ذكرنا من انه مفهوم وجودى بسيط فيكون مسبوqa بالعدم لا محالة فيجربى استصحاب عدمه، و لا يعارضه استصحاب عدم الإسلام إذ ليس الإسلام موضوعا للحكم بالطهارة لما ذكرنا آنفا من أن كل انسان محكوم بالطهارة إلا الكافر. و بذلك يمكن التمسك بعموم أو إطلاق ما دل على طهارة كل إنسان إلا الكافر- لو كان- لإحراز موضوعه بضم الوجدان الى الأصل فيثبت له الطهارة الواقعية، و إلا فيرجع الى أصالة الطهارة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٩

[مسألة ١٨) الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس]

(مسألة ١٨) الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس أو من غيره كالسمك- مثلا- يحكم بطهارته (١).

[مسألة ١٩) يحرم بيع الميتة]

(مسألة ١٩) يحرم بيع الميتة (٢)

و هذا الوجه هو الذى نعتد عليه فى أصالة الإسلام بمعنى لزوم ترتيب آثار الإسلام من وجوب الغسل و الكفن و الدفن و نحو ذلك و منها الحكم بالطهارة بالنسبة الى من يشك فى كفره و إسلامه، لأن مقتضى الأدلة و وجوب ذلك لكل انسان خرج عنه الكافر، و هو-

في صورة الشك - إما محرز العدم أو غير محرز الوجود.

فما ذكره المصنف «قده» في المتن من الحكم بطهارة العظم المردد و لو كان من الإنسان هو الصحيح.

(١) إما لقاعدة الطهارة، أو لاستصحاب عدم كون حيوانه مما له نفس سائلة بناء على ما هو الصحيح من جريان الاستصحاب في الأعدام الأريئة.

بيع الميتة و الانتفاع بها

(٢) يقع الكلام في الميتة في مقامين (الأول) في حكم بيعها و (الثاني) في حكم الانتفاع بها في غير ما يشترط فيه الطهارة.

أما (المقام الأول) - فالمشهور فيه هو الحرمة تكليفاً و وضعاً و لو قلنا بجواز الانتفاع بها في غير المشروط بالطهارة، بل عن جمع دعوى الإجماع على المنع، و نسب القول بالجواز الى من رمى بالضعف و الندره.

و قد استدلل على المنع بوجوه فصلنا الكلام فيها في بحث المكاسب المحرمة عمدتها الروايات، و هي و إن كانت متعارضة في بادي النظر إلا أن الترجيح مع اخبار المنع - كما ستعرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٠

.....

(منها) - صحيحة البزنطي «١» الواردة في أليات الغنم المقطوعة عن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الرجل تكون له الغنم يقطع من ألياتها و هي أحياء أ يصلح له أن ينتفع بما قطع؟ قال: نعم يذبيها و يسرح بها و لا يأكلها و لا يبيعه» و النهي في المعاملات إرشاد إلى فسادها.

و (منها) عدة روايات [١] تدل على أن ثمن الميتة من السحت، فيكون بيعها باطلا لا محالة.

و (منها) - رواية علي بن جعفر [٢] عن أخيه قال «سألته عن الماشية تكون للرجل فيموت بعضها يصلح له بيع جلودها، و دباغها و لبسها قال:

لا، و لو لبسها فلا يصل فيها».

لرجوع النهي الى ما سبق في السؤال و منه البيع.

و (منها) - رواية تحف العقول [٣] لما فيها من عد بيع الميتة من وجوه

[١] كرواية النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله - ع - قال: «السحت ثمن الميتة.» ضعيفة بالنوفلي عن طريق الكليني، و بموسى بن عمران عن طريق الصدوق في الخصال.

و مرسله الصدوق (في حديث) قال: «قال - ع - ثمن الميتة سحت.» ضعيفة بالإرسال.

و روى مسندا في وصية النبي - ص - لعلي - ع - قال: «يا علي من السحت ثمن الميتة.» مجهولة بحماد بن عمرو و انس بن محمد (الوسائل ج ١٢ ص ٦٢ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥ و ٨ و ٩).

و عن الجعفریات عن علي - ع - قال: «من السحت ثمن الميتة.» مجهولة بموسى بن إسماعيل (المستدرک ج ٢ ص ٤٢٦).

[٢] الوسائل ج ١٢ ص ٦٥ الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٦ مجهولة بعبد الله ابن الحسن.

[٣] الوسائل ج ١٢ ص ٥٤ الباب ٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١ ضعيفة بالإرسال و ان كان المرسل من الأجلة.

(١) الوسائل ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧١

.....

البيع المحرم.

هذه أخبار المنع و يعارضها ما تدل على الجواز، و هي.

رواية أبي القاسم الصيقل [١] و ولده: «كتبوا الى الرجل جعلنا الله فداك إنا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشة، و لا تجارة غيرها، و نحن مضطرون إليها و إنما غلافها (خ ل علاجها) جلود الميتة من البغال و الحمير الأهلية لا يجوز في أعمالنا غيرها فيحل لنا عملها و شراؤها و بيعها و مسها بأيدينا و ثيابنا و نحن نصلى في ثيابنا، و نحن محتاجون الى جوابك في هذه المسألة يا سيدنا لضرورتنا؟ فكتب عليه السلام اجعلوا ثوبا للصلاة».

و هذه كالصريحة في جواز بيع جلود الميتة من حيث تقريره عليه السلام لذلك مع إصرار السائل على الجواب عما ذكره في السؤال و لم يجب الامام عليه السلام الا بالمنع عن الصلاة في الثوب الذي تصيبه تلك الجلود.

و قد حملها شيخنا الأنصاري «قده» على التقية بلحاظ أنها مكاتبه يمكن عثور المخالفين عليها و لا وجه لهذا الحمل أما أولا فلان العامة (٢) أيضا يمنعون عن بيع الميتة النجسة.

و (توهم): إمكان حصول التقية بلحاظ تجويز العامة لبيع جلود الميتة بعد الدبغ لارتفاع المانع - و هي النجاسة - حينئذ فإنهم يرون طهارتها بالدبغ

[١] الوسائل ج ١٢ ص ١٢٥ الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤ مجهولة بأبي القاسم الصيقل.

(٢) كما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٣١ - الطبعة الخامسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٢

.....

و لا تستعمل الجلود في صنع الأعمدة و نحوها الا بعد ذلك.

(مندفع): بأنه لا تقيه في المكاتبه حتى من هذه الجهة بقريته أمره عليه السلام لهم بان يتخذوا ثوبا للصلاة، و ليس ذلك الا بلحاظ تنجسه بمباشرة الجلود المذكورة و لو كانت مدبوغة.

و قد يجمع بين الطائفتين - كما في كلام شيخنا الأنصاري «قده» أيضا - بحمل المكاتبه على جواز بيع الغمد المصنوع من جلد الميتة تبعا للسيف لا مستقلا و لا منضمما معه بحيث يكون جزء من الثمن في قبالة، بل يكون تمام المبيع هو السيف و الغمد تابع له محضا، و ذلك لان مورد السؤال عمل السيوف و بيعها و شرائها لا خصوص الغلاف مستقلا و لا في ضمن بيع السيف، فاذن لا تنافي هذه المكاتبه ما دل على المنع عن بيع الميتة استقلالا.

و لعل هذا الجمع من غرائب الكلام. أما أولا: فلانه لا يحتمل أحد من المسلمين حرمة عمل السيوف و مسها و بيعها و شرائها، و لم يقل بذلك أحد من فقهاء الفريقين، كى يسئل الامام عنه، و لعل منشئه توهم رجوع الضمائر في قول السائل: «فيحل لنا عملها». الى السيوف مع أنه من الظاهر جدا رجوعها الى جلود الميتة، لا سيما بلحاظ فرض الشراء في السؤال فإنهم يشترون الجلود ليعملوها غلافا للسيوف، و بلحاظ السؤال عن الصلاة في ثيابهم الظاهر في كونه من جهة نجاستها بمباشرة جلود الميتة، فيتعين أن يكون مورد السؤال

في المكاتبه هي الجلود، و ذكر عمل السيوف في صدرها يكون من باب المقدمة لذلك. و أما ثانيا: فلانه لو سلم أن مورد المكاتبه عمل السيوف و بيعها فلا نسلم أن يكون الغمد مقصودا بالتبع دائما، إذ ربما يكون أعلى قيمة من السيف من جهة العوارض الخارجية كترييبه بالجواهر الثمينه و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٣

.....

نحو ذلك. و أما ثالثا: فلأنه لو سلم التبعية في البيع دائما فلا نسلم كونه كذلك في الشراء مع اشتغال الرواية على السؤال عن شراء جلود الميته لصنعها أعماد السيوف، و شرائها لهذه الغاية يكون بالاستقلال دائما.

و المتحصل: انه لا قصور في دلالة المكاتبه على جواز بيع جلود الميته و شرائها و مقتضى القاعدة هو الجمع بين الطائفتين بحمل اخبار المنع على الكراهه، فإنه جمع دلالي يساعده العرف، و معه لا تصل النوبه إلى حمل المجوزة على التقيء، و لا الى الحمل الذي تكلفه الشيخ «قده» و لا محذور في حمل السحت في الاخبار المانعة على الكراهه لاستعمالها فيها أيضا.

إلا ان الذي يسهل الخطب ان روايه الجواز و هي المكاتبه ضعيفه السند ب «ابى القاسم الصيقل» فإنه لم يوثق في كتب الرجال، فلا يمكن الاعتماد على روايته، فتبقى روايات المنع بلا معارض فالأقوى و الأحوط هو القول بحرمة بيع الميته.

نعم هناك روايات [١] تدل على جواز بيع الميته المختلطة بالمذكي ممن القول بحرمة بيع الميته.

[١] كصحيحه الحلبي قال: «سمعت أبا عبد الله -ع- يقول: إذا اختلط المذكي و الميته باعه ممن يستحل الميته، و أكل ثمنه».

و حسنته عن ابى عبد الله -ع-: «انه سئل عن رجل كان له غنم و بقر و كان يدرك الذكي منها فيعزله و يعزل الميته، ثم إن الميته و المذكي اختلطا كيف يصنع به؟ قال: يبيعه ممن يستحل الميته، و يأكل ثمنه فإنه لا بأس».

(الوسائل ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به الحديث ١ و ٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٤

لكن الأقوى جواز (١) الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهارة.

نعم هناك روايات [١] تدل على جواز بيع الميته المختلطة بالمذكي ممن يستحلها، و لا بأس بالعمل بها في خصوص موردها و هي أجنبيه عما نحن فيه من بيع الميته وحدها.

(١) قد مر ان الكلام في الميته يقع في مقامين و قد تقدم المقام الأول و اما (المقام الثاني)- ففي جواز الانتفاع بها في غير ما يشترط فيه الطهارة و المشهور فيه الحرمة و ربما يقال بالجواز و منشأ الاختلاف أيضا اختلاف الروايات إذ هي على طائفتين.

(الأولى) ما تدل على حرمة الانتفاع بالميته مطلقا حتى في غير ما يشترط فيه الطهارة، و هي كثيرة.

(منها)- موثقه على بن أبى المغيرة «٢» قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام جعلت فداك الميته ينتفع منها بشيء؟ فقال لا».

فإن إطلاقها يشمل الانتفاع غير المشروط بالطهارة.

و (منها)- موثقه سماعه «٣» قال: «سألته عن جلود السباع أ ينتفع بها؟

[١] كصحيحه الحلبي قال: «سمعت أبا عبد الله -ع- يقول: إذا اختلط المذكي و الميته باعه ممن يستحل الميته، و أكل ثمنه».

و حسنته عن ابى عبد الله -ع-: «انه سئل عن رجل كان له غنم و بقر و كان يدرك الذكي منها فيعزله و يعزل الميته، ثم إن الميته و

المذكي اختلطا كيف يصنع به؟ قال: يبيعه ممن يستحل الميتة، و يأكل ثمنه فإنه لا بأس.».

(الوسائل ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به الحديث ١ و ٢).

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٠ الباب ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٥

.....

فقال: إذا رميت و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا.».

و هذه كسابقتها في الإطلاق.

و نحوها غيرها من الروايات «١» تعرضنا لها في بحث المكاسب و هاتان الموثقتان هما عمدتها من حيث اعتبار السند و قوة الدلالة، و هناك روايات تعارض هذه، و هي.

(الطائفة الثانية) التي تدل على الجواز، و هي أيضا كثيرة (منها) صحيحة البزنطى المتقدمة «٢» فإنها صريحة في جواز الانتفاع في الإسراج التي لا يشترط فيه الطهارة، و حرمة الأكل المشروط بها.

و (منها): رواية الحسن الوشاء [١] قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: جعلت فداك إن أهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها؟ فقال حرام هي (و في الوافي هي ميت) فقلت: جعلت فداك فيستصبح بها؟ فقال أما علمت انه يصيب اليد و الثوب و هو حرام.».

فإنها تدل على جواز الانتفاع بالميتة في الاستصباح من حيث هو و انما يمنع منه لأمر خارجي و هو تنجس اليد و الثوب، لأنها نجسة إذ المراد بالحرام في قوله عليه السلام «و هو حرام» النجس إذ لا يحتمل الحرمة التكليفية

[١] الوسائل ج ١٦ ص ٤٤٤ الباب ٣٢ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ١ و هي ضعيفة بمعلی بن محمد البصرى لعدم ثبوت وثاقته و لا حسنه.

(١) المروية في الوسائل ج ١٦ ص ٣٥٩ الباب ٣٠ من أبواب الذبائح، الحديث ١ و الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة ج ١٦ ص ٤٤٨، الحديث ٦ و الباب ٣٤ منها الحديث ٤ و ٥ ص ٤٥٣.

(٢) في ص ٤٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٦

.....

في إصابة اليد و الثوب بدهن الاليات المقطوعة و نحوها غيرها «١».

و الجمع بين الطائفتين إما بحمل أخبار المنع على الكراهة جمعا بين النص و الظاهر، و إما بحملها على عدم جواز الانتفاع بالميتة على النحو الذي ينتفع بالمذكي، بمعنى أنه لا يجوز الانتفاع بها على وجه الإطلاق كما يجوز الانتفاع كذلك بالمذكي بل يقتصر فيها على ما لا يشترط فيه الطهارة.

و لعل الثاني أقرب إلى الذوق كما يشهد به موثقة سماعه، فإن تعليق جواز الانتفاع بجلد السباع - فيها - على التسمية يدل على عدم الجواز في الميتة على النحو الذي ينتفع بالمذكي بقرينة المقابلة.

فالصحيح هو القول بالجواز في غير المشروط بالطهارة وفاقا للمصنف «قده» هنا خلافاً للمشهور جمعاً بين الأخبار. و ما سيأتي منه «قده» في فصل حكم الأواني من لزوم الاحتياط بترك استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة يناهض ما اختاره هنا: و كيف كان فالأوفق بالقواعد هو القول بالجواز - كما ذكرنا.

هذا آخر ما أوردناه في الجزء الثاني من كتابنا هذا و قد تم تحريره في جوار باب مدينة علم الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله على أمير المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه في النجف الأشرف على يد مؤلفه الأقل محمد مهدي خلف العلامة الفقيه السيد فاضل الموسوي الخليلي (قدس سره) في شهر محرم الحرام ١٣٧٨ هـ و أحمدته تعالى على ذلك و أسأله التوفيق لإخراج بقية الأجزاء انه ولى التوفيق.

(١) المروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ و في الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة الحديث ٧ ج ١٦ ص ٤٥٣.

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ایران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

الجزء الثالث

[المقدمة للمحقق]

إشارة

المقدمة بقلم فضيلة السيد مرتضى الحكيمى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩

.....

باسمه تعالى ان الفقه الإسلامى - بكامل انظمتة و تشريعاته - استجابة واقعية و دقيقة لجميع حاجاتنا، و متطلبان حياتنا و حضارتنا، و ان مختلف تلك الانظمة و التشريعات التى تنسق مختلف تصرفات الإنسان و فعالياته: تنظم - كذلك - علاقاته و اتجاهاته من الناحية الروحية و السلوكية.

معطيات الفقه الإسلامى

و يتجه الفقه الإسلامى فى أشمل خطوطه و موضوعاته إلى استيعاب:

العبادات، و المعاملات، و العقود و الإيقاعات، و الأحكام. و هى - بمجموعها - تحدد وظيفة الإنسان و تنظم مختلف علاقاته و شؤونه، و تعالج مشكلاته العامة و الخاصة على صعيد الحلول الجذرية، و تحمى حقوق افراده و جماعته بكثير من تشريعاته الحقوقية الكفوءة، و تضمن - كذلك - مصالحهم فى ظل قوانين اقتصادية رشيدة تنظم صناعتهم و زراعتهم و تجارتهم، كما تحقق أمنهم و

سلامتهم بكلّ تشريعاته السياسية العادلة التي تخطط لهم الجهاد و الدفاع و انظمة القضاء، و سائر أنواع الحدود و العقوبات الواقية، و ما إلى ذلك مما تعالج به الشريعة الإسلامية واقع الحياة البشرية بطريقة الواقية، و التوجيه و الهداية.

و يدور الفقه الإسلامي - في فاعليته - على تصعيد الافراد إلى مستويات ذات قدرة ذاتية على التصرف السليم، و تكييف المجتمعات إلى مستويات حضارية بفعل نوااميس تقيم العدل و التكافؤ و المساواة، لإيجاد حياة متطورة، و حضارة بعيدة عن التعقيد و المتناقضات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠

مهمة الكتاب

و أبحاث الكتاب هذا، و ان بدأت في تصوير و استيعاب الجانب الأول من الفقه الإسلامي، و هو تشريعات العبادة التي تقرب الإنسان و توثق علاقاته بخالقه بالطراز الصحيح من العبادات، و لكنها تنتقل - مرحلة بعد مرحلة - إلى الموضوعات الفقهية الأخرى، و تنتهي إليها.

و الكتاب في جميع مجالاته - بعد ذلك - يبحث عن دليل الحكم، و مستند التشريع، و يلتمس طريق الوصول إلى الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، فان النفاذ إلى أصول الأحكام و مصادرها، و معرفة استنباطها من تلك الأصول و المصادر الأساسية يعطينا الدليل القاطع على شرعيتها، و تنجزها في حق المكلفين بها.

الاجتهاد و عامل الزمن

و يدور الاجتهاد على اختيار المباني و القواعد الأصولية العامة، و التماس النصوص الشرعية المعتمدة التي يستخرج منها - ضمن هذا الإطار - مختلف الأحكام الفقهية. و في ظل ممارسة عمليات الاجتهاد يبقى الفقه الإسلامي كائنا حيا ينمو و يتكامل، و تتجدد أحكامه و دلالاته، و تبقى منطبقة على واقع الحياة الإنساني في جميع أدوار المجتمع و حالاته.

و لهذه الضرورة الحياتية ظل الاجتهاد قائما عند الشيعة الإمامية، و ظل عامل الزمن من مقومات إبداعه و جدّة أحكامه و تشريعاته، و ظل الفقه الشيعي يستوعب جميع متطلبات الحياة، و يتحكم فيها بفعل مرونته و قابليته و حكمته.

قيمة الاعتبارات العقلية

و بالرغم من منطقيّة الفقه الشيعي، و انسجامه و ترابطه مع الواقع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١

.....

الزمني المتطور فإنه لا- يتجه إلى اعتبار ان للعقل - بمعناه العام - أو للتحليلات العقلية دورا إيجابيا في إدراك الأحكام، أو جعلها، أو استنباطها لأن: «دين الله لا- يصاب بالعقول» و لان الله لم يوكل الإنسان إلى مجرد عقله، فأرسل له دينا يهتدى به لنفسه، و يتبصر به إلى سبيله. و قد نحا إلى ذلك الفقه السني أيضا- في بعض مذاهبه- في خصوص العبادات، باعتبار أنها أمور توقيفية لا مجال لإدراك العقل لعلها، و لا مسرح للتحليلات العقلية فيها. أأ اللهم المستقلات العقلية، باعتبار: «ان كل ما حكم به العقل حكم به الشرع» سواء في ذلك ما استحسنة العقل استحسانا ذاتيا فأوجه الشارع و دعا إليه، أو ما استقبحه - كذلك - فحرمه الشارع و نهى عن ارتكابه.

التعليات و الظنون الشخصية

كما ان الفقه الشيعي - أيضا - لا- يتجه الى اعتماد التعليقات الكيفية- بطريق أولى- فى تشريع الأحكام، و اعتبارها مصادر لها صفة الحجية و الاعتبار الشرعى، أو العقلى القاطع.

فليس للذوق و لا- للاستحسان و أشباههما- مما يأخذ به الفقه السننى- اعتبار شرعى فى تشريع الأحكام و استنباطها، كما انه ليس للمصالح المرسله، و لا للقياس غير منصوص العلة- الذى مناطه مظنة العلة- محلا فى أصول الأحكام و مبانيها. إذ ليس للظنون غير المعتره حجية فى مفهوم الفقه الشيعي، و لا لمطلق الظن أى اعتبار شرعى، ما لم يستند جعله و اعتباره الى الشارع الحكيم.

و يتمسك الفقه السننى بهذه المباني الموضوعه على أساس: ان النصوص و القواعد العامه، و جميع الإطلاقات و العمومات قاصره عن ادراك جميع الأحكام. و هى- بمفردها- لا تستوعب الحوادث الواقعه عبر الزمن، و بدون هذه المباني لا يمكن ان يستوعب التشريع الإسلامى المتناهى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢

.....

ما يتجدد من هذه الوقائع الجزئية غير المتناهية. و الحججه فى الأخذ بها هى:

التأكيد على نقصان الدين، و نقصان أصوله التشريعية العامه، و هى مبان تستند الى الظنون و الاستحسانات الشخصية، و إذا كان دين الله لا- يصاب بالعقول فكيف يصاب بظنون المجتهدين و استحساناتهم، أو يكمل بها. و مع ذلك فقد سدوا باب الاجتهاد لكثرة تناقضاته على أساسها، و لقصوره و تخلفه عن مواكبة الحياة. بينما الفقه الشيعي لا يرى أى نقص فى الدين- بعد أن أكمله الله و أتمه- لتتداركه هذه المباني الموضوعه، كما لا يرى سد باب الاجتهاد و تعطيله الا عزلا للدين عن الحياة، و عجزا منه عن مجاراتها، و مجاراة تطورها، بل ان الدين عنده هو الذى يطور الحياة، و يصعد بها الى مدارج الحضارة و التكامل.

و ليس ما يتميز به الفقه الشيعي من التكامل، و سعة الاستيعاب، و عمق الاجتهاد و استمراره، و ادراكه لجميع وقائع الحياة و ابعادها و ابداعاتها: الا لتدققه من معدن الوحي، و معين العتره، و استنباطه من الأصول التشريعية الأصيلة.

دور العلة و الحكمة التشريعتين

كما ان الفقه الشيعي لا يستند فى أحكامه إلى الحكمة الخاصة من جعلها و تشريعها فان وجود هذه الحكمة لا يدخل ضمن مصادر الفقه، و لا- ضمن اختصاص الفقيه و واجباته بل ان جميع العلل الواقعية التى أوجدت لها هذه الأحكام الإلهية لا يمكن- أيضا- ان يكون مستندا فقهيا لحكم من الأحكام، الا ان تكون عللا منصوصه أدركها الشارع الحكيم. و أما ما تكون منها علمه مظنونه يفرضها المجتهد و يظنها- كما عليه القياسيون- فليست لها آية حجية شرعية تحكى عن ادراك الشارع لها، و اعتباره إياها. بل ان الفقه الشيعي يلح على إبطال هذا القياس، و يشدد فى نكيره، و يؤكد على: «ان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣

.....

السنة إذا قيست محق الدين».

و فى عرض هذا التقويم للعلة غير المنصوصه، و الحكمة الخاصة بكل حكم من الأحكام، فان هناك حكمة عامه لهذه التشريعات الإلهية يمكن معرفتها، و الوصول إليها عن طريق الاعتقاد بان مناط جميع هذه الأحكام فى نظر المشرع الحكيم هو إما وجود المصالح

الملزمة التي تنشأ عنها تلك الأحكام التشريعية المعبر عنها بالواجبات في جميع الأوامر الإلهية الإلزامية، و إما وجود مفساد منهى عنها، وهى التي يتفرع عليها تشريع كثير من المحرمات التي يجب الاجتناب عنها في جميع النواهي الإلهية الإلزامية أيضا في فقها هذا. وهذا ما يتدارك به عن فهم ادراك كل حكمة تشريعية خاصة، أو علة يمكن ان تعتبر سببا لوجود بعض الأوامر والواجبات المأمور بها، أو النواهي والمحرمات المنهى عنها.

الاجتهاد والتصويب

و كما ان تركيز الاجتهاد على الأصول العامة عصمت الفقه الشيعي من ان تدخلها، أو تتخللها أحكام فقهية شاذة تقتضيها تلك المباني الموضوعية: فإن الأدلة الاجتهادية، والأصول العامة التي يلتبسها المجتهدون للوصول إلى الأحكام الإلهية الواقعية قاصرة عن تبديل تلك الأحكام، أو إنشائها على وفقها. إذ لم يحصل بهذه الأدلة غير أحكام ظاهرية أو تنزيلية أدت إليها تلك الأدلة الاجتهادية، أو الأصول العملية، نعم: ان تعبد الشارع بطريقتها، واعتبار معذريتها ومنجزيتها في حق المكلفين بها جعلت مؤداها أحكاما واقعية يسقط بها البحث عن حكم آخر لم تصل إليه هذه الأدلة الشرعية المعتمدة، كما يسقط بها التكليف في مجال الامتثال والعمل عن المكلفين بها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤

.....

و على هذا: فان حكم الله الواقعي لم يكن تابعا لآراء المجتهدين - كما عليه المصوبون من الأشاعرة والمعتزلة، و هو تصويب باطل لخلو الواقع عن الحكم عند خطأه وانكشاف خلافه، بل ان جميع تلك الأدلة - على اختلاف رتبها - طرق ظنية كاشفة عن تلك الأحكام الإلهية الواقعية، و تابعة لها، و موصلة إليها، قد تخطئ أو تصيب.

و لذلك: لم يكن الفقه الشيعي فقها تصويبيا من حيث الغاية و المؤدى، كما انه لم يكن فقها استحسانيا من حيث المبدأ و المبنى.

مكانة المؤلف من هذه المحاضرات

و أما هذه المحاضرات الفقهية فتتميز بسعة التحقيق، و شمول الأدلة، و محاكمتها و غربلة الأحاديث و فحصها، و تحقيق نصوصها في كل ما حفلت به هذه الموسوعة الفقهية من أصول الاستدلال، و هى - فى مفهوم الحوزات العلمية - دراسات نموذجية عليها يتمسك عليها طبقة ممتازة من ذوى الكفاءات العلمية، و القدرات العالية، من متفهمى الاجتهاد، من أمثال مؤلفنا هذا. و هذه الأبحاث الفقهية التي استوعبها و ضبطها هى النظريات و الابداعات التي انتهجها أستاذ الامام، و هو تلميذه النابه الذى توسم فيه ان يتسنى دست المرجعية فى الفتيا، و يتولى زمامها، و هو ممن خلّد بجهد هذا مدرسته الفكرية و أحيى منهجه فى الاجتهاد فيها اثر عنه من علوم الفقه، و الأصول، و التفسير، و الحديث، بل ظل نموذجا حيا لقدرة الامام على بناء أمثاله من الشخصيات العلمية فى العالم الإسلامى، و اطروحة فذة فى النبوغ و الألمعية العلمية التي جعلته فى مصاف العلماء و المحققين ممن تفخر بهم الأمة الإسلامية فى حاضرها و مستقبلها.

و قد استوعب فى كتابه «فقه الشيعة» دراسات أستاذ الامام الفقهية،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥

.....

و كتب تقريراته و محاضراته بدقة و تحقيق دل على عمقه و مراسه في العلم، كما دل على روعة أسلوبه و بلاغة بيانه، و دقة تعبيره. و قد اصدر الجزء الأول و الثاني من كتابه هذا، فاحتضنتهما الحوزات العلمية، و جعلتهما محورا لدراستها العلمية، و مدارا لوقوفها على آراء و مناهج الامام الفقيهية.

و دأب استاذنا الآية الباهرة السيد الخلخالي - دام ظله - على متابعة فصول هذه الموسوعة الفقيهية، و إخراج اجزائه كتابا بعد كتاب، لينتفع بجهده هذا طلاب العلم، و هواة التحقيق، و رواد الفقه و الاجتهاد. و الله الموفق للصواب، و الهادي إلى سواء السبيل.

طهران: غرة رمضان المبارك ١٣٩٣ هـ مرتضى الحكمي

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أرسل لعباده رسولا من أنفسهم، يبلغ رسالاته، و يصدع بأحكامه، و يقيم حدوده، و يحيي سننه، و يهديهم الى الصراط الأقوم.

و الصلاة و السلام على خير خلقه محمد و آله الأئمة الهداء، أمناء أهل الأرض، و سفن النجاة.

و بعد: يقول أقل خدام العلم المفتقر إلى رحمة ربه، الراجي تسديده، و توفيقه «محمد مهدي» خلف العلامة الفقيه الورع المغفور له «السيد فاضل الموسوي الخلخالي» طاب ثراه لَمَا وجدت الدروس الفقهية التي حضرتها على سماحة آية الله العظمى استاذنا الأكبر «السيد الخوئي» دام ظله العالي حقيقا بان ينتفع بها الفضلاء من طلاب العلم في الحوزات العلمية عقدت العزم - باذن الله تعالى - على مواصلة إعدادها و إنجازها.

و أحمدته تعالى على ما أولاني به من نعمة التوفيق في هذا السبيل، و أسأله جل و علا ان يضاعف في عوني و توفيقى لا كمال طبعها، و ان يجعلها سبيلا الى مرضاته، و ان تحظى بقبول وليه الغائب عجل الله تعالى فرجه الشريف، و ان تكون لى ذخرا و زادا يوم لا ينفع مال و لا بنون. و الله ولي التوفيق.

المؤلف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧

[تنمة كتاب الطهارة]

[تنمة فصل في النجاسات]

[تنمة فصل في تعداد النجاسات]

[الخامس الدم]

إشارة

نجاسة الدم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨

.....

الدم مما له نفس سائلة و ما لا نفس له.
الدم المتخلف في الذبيحة. دم العلقه و البيضة.
الدم المشكوك. الدم في الباطن. فروع و تطبيقات.
وقع تخريج روايات هذا المجلد على كتاب وسائل الشيعة طبع مؤسسه آل البيت عليهم السلام:
قم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩
«الخامس»: الدم (١) من كل ماله نفس سائلة، إنسانا أو غيره.

(١) لا خلاف و لا إشكال في نجاسة الدم في الجملة، بل هي مما اجمع عليه المسلمون أو كادت ان تكون من ضروريات الدين. و ان نسب «١» الخلاف في نجاسة بعض مصاديقه إلى بعض الأصحاب كابن جنيد، فإنه نسب إليه القول بطهارة ما دون الدرهم. و كذا نسب «٢» إلى الصدوق القول بطهارة ما كان أقل من الحمصة على ما يأتي الكلام فيهما. إلا ان أصل نجاسته في الجملة مما تسالم عليه المتشرعة بحيث لا مجال للتشكيك فيه، و معه لا حاجة بنا إلى الاستدلال بقوله تعالى:
«قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَيَّ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا، أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ.» «٣» بدعوى: ارادة النجس من الرجس، لإمكان المناقشة فيه بوجهين:

الأول: ان الرجس - لغة - هو الخبيث و الشيء الدني، المعبر عنه في الفارسية ب «پليد». و من هنا يطلق على الأفعال أيضا، كما في قوله تعالى:

إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ «٤»:

فان الميسر - و هو القمار - من الأفعال، و لا معنى لنجاسة الفعل.

فيحتمل ان يكون المراد ان أكل الميتة و الدم و لحم الخنزير من الأفعال الدنية، فمع صحة إطلاق الرجس على الذات و الفعل معا لا دليل على إرادة الأول في الآية الكريمة.

الثاني: انه لو سلم ارادة النجس من الرجس لكان الاستدلال بالآية

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٩ طبعه النجف الأشرف.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٤٣-٤٤ طبعه النجف الأشرف.

(٣) الانعام ٦: ١٤٥.

(٤) المائدة ٥: ٩٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠

.....

مبنيا على عود الضمير إلى كل واحد من المذكورات فيها. و لكنه لم يثبت، لاحتمال رجوعه إلى خصوص الأخير - و هو لحم الخنزير - لقربه لفظا. و كيف كان فلا ينبغي التشكيك في أصل نجاسة الدم في الجملة.

على انه قد دلت جملة من الروايات المتفرقة على نجاسة كثير من مصاديقه، كدم الحيض «١» و الرعاف «٢» و القروح و الجروح «٣» و ما يخرج عند قلع السن أو الثالول أو نتف بعض لحم الجرح «٤» و الدم الخارج عند حك الجلد «٥» و غير ذلك «٦» إلّا ان الكلام في عموم النجاسة لكل دم،

(١) لاحظ وسائل الشيعة ج ٢ ص ٢٧٥: الباب ٣ من أبواب الحيض و ج ٣ ص ٤٣٢ و ص ٤٤٩ و الباب ٢١ و ٢٨ من أبواب النجاسات ط مؤسسه آل البيت (ع) قم. إذ قد ورد في جملة من الروايات النهى عن الصلاة في الثوب الذي أصابه دم الحيض كما ورد فيها الأمر بغسل الثوب منه، و هما إرشاد في أمثال المقام إلى النجاسة.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٧: الباب ٢٤ من أبواب النجاسات و ج ١ ص ٢٦٤: الباب ٧ من أبواب و النواقض الباب ٢ ج ٧ ص ٢٣٨ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة و ج ١ ص ١٩٣: الباب ٢١ من أبواب المياه ففي جملة من الروايات الأمر بغسل دم الرعاف و قطع الصلاة ان لم يمكن الغسل أثناءها و الأمر في مثله إرشاد إلى النجاسة.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٩ و ص ٤٣٣: الباب ٢٠ و ٢٢ من أبواب النجاسات.

(٤) وسائل الشيعة ج ٧ ص ٢٤٢: الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ١٥ و ج ٧ ص ٢٨٤: الباب ٢٧ منها: الحديث ١.

(٥) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٠: الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

(٦) كالدّم الخارج من المجرى، كما عن حريز عن أبي عبد الله عليه السّلام انه قال: «إذا كان الرجل يقطر منه البول أو الدم إذا كان في الصلاة، اتخذ كيسا و جعل فيه قطنا ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه ثم صلى، يجمع بين الصلاتين» وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٩٧: الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث: ١، صحيحة و دم الحجامة، كما عن عبد الأعلى عن الصادق عليه السّلام قال: «سألته عن الحجامة، أ فيها وضوء؟ قال: لا و لا يغسل مكانها، لان الحجامة مؤتمن إذا كان ينظفه و لم يكن صبيا صغيرا» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٩: الباب ٥٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١. بناء على ارادة الغسل من التنظيف. مجهولة بعلى بن يعقوب الهاشمي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١

.....

و انه هل هناك في اخبار الباب إطلاقات تدل على نجاسة مطلق الدم، بحيث يلتزم بأصالة النجاسة في كل دم حتّى غير المنصوص على كدم العلقه، و البيضة، و ما في العروق، و تكون مرجعا عند الشك في نجاسة بعض الافراد، الا ان يدل دليل على طهارته، كالدّم المتخلف في الذبيحة، و دم ما لا نفس له، أو ان الأصل في الدماء الطهارة إلّا ما ثبت بالنص نجاسته؟ و الصحيح هو الأول: لطائفتين من الروايات في المقام يمكن الاستدلال بإطلاقهما على المطلوب.

الاولى: ما وردت لبيان حكم الدم في موارد خاصة، كالصلاة في الثوب الذي أصابه الدم، أو وقوعه في البثر، أو الماء القليل، أو غير ذلك مما يستفاد منها: ان المرتكز في أذهان المتشرعة نجاسة طبيعي الدم أينما تحقق، و انما كانوا يسألون عن حكمه في بعض الموارد الخاصة. و ذلك لعدم التقييد- في الأسئلة و الأجوبة- ببعض اقسامه، بإطلاق سؤال الرواة، و ترك استفصال الامام عليه السّلام في الجواب يدلان على صحة هذا الارتكاز و إمضائه لدى الشرع، و ان اشتملت تلك الروايات على أحكام آخر أيضا، و ذلك ك: صحيحة محمد بن مسلم قال: «قلت له الدم يكون في الثوب على و أنا في الصلاة قال: ان رأيته و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ في غيره، و ان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك و لا اعاده عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم.» «١».

و موثقة سماعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتّى يصلّي؟ قال: يعيد صلاته، كي يهتم بالشئ»

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٩: الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦. ط مؤسسة آل البيت (ع): قم
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢

.....

إذا كان في ثوبه، عقوبته لنسيانه. قلت: فكيف يصنع من لم يعلم، أ يعيد حين يرفعه؟ قال: لا، و لكن يستأنف» (١).
و موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ان أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه و هو لا يعلم فلا اعاده عليه، و ان هو علم
قبل ان يصلّى فنسى و صلّى فيه فعليه الإعادة» (٢).
و صحيحة ابن بزيع قال: «كُتبت إلى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البثر تكون في المنزل للوضوء، فيقطر فيها
قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة و نحوها، ما الّذى يطهرها حتّى يحلّ الوضوء منها للصلاة؟ فوقّع عليه
السلام بخطه في كتابي: ينزح دلاء منها» (٣).
و الأمر بالنزح فيها انما يكون من آثار وقوع النجس في البثر لا من آثار تنجسها، كما أوضحنا ذلك في بحث ماء البثر. فإذا لا منافاة
بين استحباب النزح و دلالة الصحيحة على مفروغية نجاسة الدم عند السائل.
و كموثقه سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرّة تسعمائة رطل من ماء تقع فيها أوقية من دم، اشرب منه و
أتوضأ؟ قال:
لا» (٤).

الى غير ذلك من الروايات الدالة على مغروسية نجاسة مطلق الدم في أذهان المتشرعة.

- (١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٩ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.
(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٤ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.
(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٢١.
(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٣ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٨.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣

.....

و يؤيد ذلك: انه لم يقع السؤال في بعض الروايات الا عن نجاسة بعض مصاديقه المشكوكة: كدم البق (١) و انه هل يكون مثل دم
البراغيث في جواز الصلاة فيه الثابت بالنص (٢) لدلالته على ان المرتكز في ذهن السائل نجاسة مطلق الدم، بحيث يحتاج في الخروج
عن ذلك الى دليل يدل على الطهارة و لو بمثل القياس.

الثانية: إطلاق لفظ الدم الوارد في كلام المعصوم عليه السلام في بعض الروايات: كموثقه عمار بن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سئل
عما تشرب منه الحمامة، فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره و اشرب، و عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال: كل شيء
من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دما، فإن رأيت في منقاره دما فلا تتوضأ منه و لا تشرب» (٣).
فإن إطلاق لفظ الدم في كلامه عليه السلام يشمل جميع افراده، و من آثار نجاسته منعه عليه السلام عن الوضوء أو شرب الماء الملاقي
للدّم الذي في منقار الطير.

و ربما يشكل على الاستدلال بالموثقة: بأنها ليست في مقام تشريع

(١) كما في مكاتبة محمد بن ريان قال: «كُتبت الى الرجل هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد ان يقيس بدم البق على البراغيث فيصلى فيه، و ان يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع عليه السلام: تجوز الصلاة، و الطهر أفضل» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٦ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٢) كصحيحة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب، هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه؟ قال: لا، و ان كثر.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣١ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣١ الباب ٤ من أبواب الاسئار، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤

.....

نجاسة الدم كى يتمسك بإطلاقها، لأنها في مقام جعل الحكم الظاهري عند الشك في وجود الدم- المفروغ عن نجاسته- على منقار الطير، و انه يحكم بطهارة الماء الملاقي لمنقاره إلا إذا علم بوجود الدم عليه.

و يدفعه: انه لا- تعرض في الموثقة لصورتى العلم و الجهل كى تكون واردة لبيان الحكم الظاهري، و انما فصل فيها بين فرض رؤية الدم على منقار الطير و عدمها، و ظاهرها لحاظ الرؤية على وجه الطريقة فيكون مفاد الرواية: انه ان كان في منقاره دم لا يتوضأ من سؤره و لا- يشرب منه، و ان لم يكن فيتوضأ منه و يشرب، فهي في مقام بيان الحكم الواقعي لا- الظاهري، فلا- مانع من التمسك بالإطلاق حينئذ.

و عليه تكون محتملات مفهوم الشرط فيها ثلاثة، إما طهارة بدن الحيوان بزوال عين النجس، كما هو المعروف. و إما عدم تنجسه رأساً بملاقاء النجس، كما هو أحد القولين في المسألة. و إما إلغاء استصحاب النجاسة في بدن الحيوان، بحيث لو علم بوجود النجس على بدنه ثم شك في بقاءه لحكم بطهارته تخصيصاً في دليل الاستصحاب كما احتمله بعض الأجلة «١» لأن عدم رؤية الدم في منقار الطير حين ملاقاته للماء يشمل بإطلاقه ما إذا علم بوجود النجس عليه سابقاً ثم شك في بقاءه، و هذا لا ينافي كونها في مقام بيان نجاسة الدم ايضاً. فتكون الرواية دالة على حكمن، أحدهما بالمطابقة، و هو أحد ما ذكر من الاحتمالات، و الثانى بالالتزام و هو نجاسة مطلق الدم، لأنها لو دلت على طهارة بدن الحيوان بزوال الدم- مثلاً- كانت دالة على نجاسة الدم بالالتزام.

(١) و هو الفقيه الجليل الميرزا محمد تقى الشيرازى (قده).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥

.....

بل مفاد منطوقها نجاسته كذلك من دون حاجة الى لحاظ الدلالة الالتزامية للمفهوم، فإن النهى عن الوضوء و الشرب عما شرب منه طير كان في منقاره الدم إرشاد إلى نجاسته على وجه الإطلاق، لعدم التقييد فيه بقسم خاص.

و بالجملة: المحتمل في الموثقة- بعد دلالتها على نجاسة الدم- أحد الوجوه الثلاثة المتقدمة، دون قاعدة الطهارة. و ليست من صغريات الكبرى المسلمة في محلها: من ان ثبوت الإطلاق من جهة لا يلازم ثبوته من جهة أخرى ما لم يكن المتكلم في مقام البيان من جميع الجهات، كما في قوله تعالى:

«فَكَلُّوا مِمَّا أُمْسَكْنَ» (١).

فإنه ليس في مقام البيان الا من ناحية جواز أكل صيد الكلب المعلم بما هو صيده، وان مات قبل إدراكه حيا فلا يمكن الاستدلال به على طهارة موضع عضه الكلب لعدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة، بل يجب تطهير موضع عضه بمقتضى دليل نجاسة الكلب من دون تناف في البين.

و ذلك لظهورها في ان وجوب الاجتناب عما شرب منه الطائر الذي كان في منقاره الدم انما هو من آثار نجاسة مطلق الدم لا خصوص بعض اقسامه، فلا مانع من التمسك بإطلاقها على جميع الاحتمالات الثلاثة لأنها في مقام بيان نجاسة الدم ايضا. فظهر مما ذكرناه: انه لو لم يكن عندنا دليل على نجاسة مطلق الدم لكفتنا هذه الموثقة في الحكم بنجاسة مطلقة، سواء أ كان من الدم المسفوح أم من المتخلف في الذبيحة، و سواء أ كان مما له نفس سائلة أم كان من غيره، إلى

(١) المائدة ٥: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦

.....

غير ذلك من الأقسام. الا ان يقوم دليل على طهارة بعضه، كالدّم المتخلف في الذبيحة، و دم ما لا نفس له. كما يأتي. و أما دعوى: انصراف الموثقة إلى خصوص دم الميتة، لغلبة تلوث منقار الطيور الجوارح - كالباز و الصقر و العقاب التي هي مورد السؤال في الموثقة - بدمها، لاعتيادها أكل الجيف، فليس لها إطلاق يشمل سائر الدماء: فمندفعة بمنع الغلبة بحيث يكون الفرد الآخر من النادر الملحق بالعدم، لجواز تلوث منقارها بدم السمك أو غيره مما لا نفس له، أو بالدّم المتخلف في الذبيحة، لإمكان أكلها الحيوان المذكى، فالغالب عدم العلم بان الدم الذي على منقارها من أى الأقسام، فحملها على صورة العلم بكونه دم الميتة حمل لها على الفرد النادر.

نعم: الغالب - كم ذكرناه - هو الشك في ان الدم الذي على منقار الطيور الجوارح هل هو من القسم النجس، كالدّم المسفوح، أو الطاهر، كدم مالا- نفس له. فالحكم بوجوب الاجتناب عنه مطلقا يدل على تقديم الظاهر على الأصل، لأن غلبة أكلها الميتة توجب الظن بنجاسة الدم الذى على منقارها، و هي أماره على النجاسة في خصوص المورد، اعنى الدم الذى على بدن جوارح الطيور، و ان كان مقتضى الأصل فيه الطهارة، لأن الشبهة موضوعية، كما في نظائر ما نحن فيه مما يشك في ان الدم من القسم الطاهر أو النجس، كالدّم على الثوب أو البدن.

ثم ان الإطلاق الذى ندّعيه في هذه الموثقة، بل عليه ارتكاز المتشعبة انما هو في خصوص الدم الخارج من بدن الحيوان، لأنه الذى يتلوث به منقار الطيور و يألفه الناس، فلا تشمل دم غير الحيوان، كالنازل من السماء آية، كما في زمان موسى عليه السلام أو المشاهد تحت الأحجار عند

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧

قليلا كان الدم أو كثيرا (١)

قتل سيد الشهداء عليه السلام.

بل يمكن منع الصدق الحقيقى على مثله، لقرب دعوى وضع لفظ الدم لما يجرى منه في عروق الحيوان، فإطلاقه على ما ذكر مبنى على المسامحة و المشابهة في اللون.

و كيف كان فلا تشمل الموثقة دم غير الحيوان، كما لا تشمل الدم الجارى فى العروق حال حياته، لان موردها الدم الخارج. والمتحصل من جميع ما ذكرنا: ان الأصل فى الدم الخارج من بدن الحيوان هو النجاسة إلا ما استثنى، كدم ما لا نفس له، و المتخلف فى الذبيحة.

(١) كما هو المشهور لإطلاق موثقة عمار المتقدمة «١»، و عموم ارتكاز المتشعبة على نجاسة الدم، من دون فرق بين القليل و الكثير، بل لو تنزلنا عن ذلك و قلنا بعدم ثبوت نجاسة الدم إلا فى الجملة فلا يفرق الحال بين قليله و كثيره فيما ثبتت نجاسته. و قد أشار المصنف «قده» بعدم الفرق بينهما إلى أقوال آخر فرقت بين القليل و الكثير.

أحدها: ما نسب الى الشيخ «قده» فى الاستبصار «٢» من ظهور كلامه فى طهارة ما لا يدركه الطرف من الدم، مستدلا على ذلك ب: صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن رجل رعف فامتخط، فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً، فأصاب إناءه، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: ان لم يكن شىء يستبين فى الماء فلا بأس، و ان كان شيئاً

(١) فى الصفحة ١٩.

(٢) ج ١ ص ٢٣ طبعة دار الكتب الإسلامية، فى ذيل الحديث ٥٧ قال «قدس سره» «الوجه فى هذا الخبر - يعنى صحيحة على بن جعفر - ان نحمله على أنه إذا كان ذلك الدم مثل رأس الإبرة التى لا تحس و لا تدرك فان مثل ذلك معفو عنه».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨

.....

بيننا فلا يتوضأ منه. «١».

و قد أوضحنا الجواب عن هذه الرواية فى بحث المياه «٢» بما لا مزيد عليه.

و خلاصته: ان هذه الرواية و ان كانت صحيحة السند الا ان دلالتها على المطلوب غير واضحة، لاحتمال ان يكون المراد من عدم الاستبانة عدم العلم بوقوع الدم داخل الإناء و اصابته للماء، فتكون مجرى قاعدة الطهارة.

و دعوى: ان مثل على بن جعفر لا- يسأل عن مثل ذلك مما هو من الأمور الواضحة. مندفعه: بأن مظنة إصابة الدم للماء و احتمال حجيتها أوجبت السؤال عنه، كما ورد نظيره فى رواية زرارة «٣» فى الاستصحاب، من السؤال عن حكم ما إذا حرّك فى جنبه شىء و لم يعلم به، حيث انه يكون مظنة النوم حينئذ. و لو سلم فنهاية ما هناك انها تدل على عدم انفعال الماء القليل بنحو هذا الدم، لا عدم نجاسته، كما هو محل الكلام.

ثانيها: ما نسب الى الصدوق من القول بطهارة ما دون الحمصة. قال فى الفقيه «٤» «و ان كان الدم دون حمصة فلا بأس بان لا يغسل، الا ان يكون دم الحيض، فإنه يجب غسل الثوب منه و من البول و المنى، قليلاً كان أو كثيراً، و تعاد منه الصلاة علم به أو لم يعلم».

و الظاهر: ان هذه العبارة مأخوذة من الفقه الرضوى بتغيير ما، على ما هو دأب الصدوق من نقل عباراته فى كتابه غالباً، فلعله استند - فى القول

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٠ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

(٢) ج ١ من هذا الكتاب ص ١٥٣-١٥٧ الطبعة الأولى و الثانية.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٦ الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.

(٤) ج ١ ص ٤٢ طبعة دار الكتب الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩

.....

بطهارة ما دون الحمصة من الدم- إلى ما في الفقه الرضوي «١» من قوله «و إن كان الدم حمصة فلا بأس لا تغسله إلا ان يكون الدم دم حيض، فاغسل ثوبك منه و من البول و المنى قلّ أو كثر، و أعد منه صلواتك، علمت به أم لم تعلم.»
و قال في الحقائق «٢»: «الظاهر ان لفظ «دون» سقط من النسخة- يعنى نسخة الفقه الرضوي- حيث ان الكتاب لا يخلو من الغلط إلا ان الموجود في البحار- حيث انه ينقل عبارة الكتاب المذكور- كما هنا».

و عليه لا بد من استناد الصدوق في هذه الفتوى اعنى فتواه بطهارة ما دون الحمصة من الدم في الفقيه «٣» إلى:
رواية مثني بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له إني حككت جلدي فخرج منه دم؟ فقال: ان اجتمع قدر حمصة فاغسله و إلا فلا» «٤».

لأنها تدل على وجوب غسل قدر الحمصة، و اما دونها فلا- يجب غسله، و كيف كان فلا يمكن الاعتماد على شيء من الروايتين لضعف سندهما.

بل لم يثبت كون الفقه الرضوي رواية، كما مر غير مرة. هذا مضافا إلى احتمال

(١) ص ٦، و كذا في جامع أحاديث الشيعة ج ١ ص ٥٥، «باب الدماء المعفوة في الصلاة» الحديث ٧.

(٢) ج ٥ ص ٤٤ طبعة النجف الأشرف.

(٣) ج ١ ص ٤٢، طبعة دار الكتب الإسلامية، الا ان الصدوق «قدس سره» لم يذكر رواية مثني بن عبد السلام في الفقيه و لم ينقل عن سائر كتبه أيضاً، و هذا مما يبعد استناده إليها في هذه الفتوى و ان قال في الحقائق- ج ٥ ص ٤٤- بتعين ذلك، فلا حظ.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٠ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ ضعيفة ب «مثني ابن عبد السلام» إذ لم تثبت وثاقته، بل و لا مدحه مدحاً يعتد به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠

و اما دم ما لا نفس له فظاهر (١). كبيراً كان أو صغيراً، كالسمك، و البق، و البرغوث.

ارادة العفو في الصلاة دون الطهارة، كما هو محتمل كلام الصدوق أيضاً، فإذا لا خلاف في المسألة.

ثالثها: ما عن ابن الجنيد من القول بطهارة ما دون الدرهم من الدم- بل غيره من النجاسات- إلا دم الحيض و المنى، لما حكى عنه في كتابه المختصر من قوله: «كل نجاسة وقعت على ثوب، و كانت عينها مجتمعاً أو منقسمة دون سعة الدرهم الذي يكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب بذلك. إلا ان تكون النجاسة دم حيض أو متياً، فان قليلهما و كثيرهما سواء»: و كأنه- اعتمد كما قيل- في استثناء الدم على النصوص الدالة على العفو عما دون الدرهم، و في غيره على القياس عليه. و لا استبعاد في عمله بالقياس، لموافقة جملة من فتاواه للعامّة.

و كيف كان: فإن أراد ما هو ظاهر عبارته من طهارة ما دون الدرهم من النجاسات، فلا دليل عليه، لا في الدم و لا في غيره. بل مقتضى إطلاق أدلة النجاسات ثبوت النجاسة و لو لأقل من الدرهم. و ان أراد العفو عما دونه في الصلاة فهو مختص بالدم، و لا يعم غيره من النجاسات.

(١) دم ما لا- نفس له كما هو المشهور، بل عن جملة من الأصحاب- كالسيد، و الشيخ، و ابن زهرة، و ابن إدريس، و المحقق، و

العلامة، و الشهيدين و غيرهم - دعوى الإجماع على الطهارة. نعم: عن الشيخ في المبسوط و الجمل و المراسم و الوسيلة ما يوهم نجاسته. و العفو عنه في الصلاة، كما دون الدرهم. و كيف كان فيستدل للمشهور بوجوده:

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١

.....

الأول: الإجماع. و فيه: ان الإجماع - على تقدير ثبوته - ليس من الإجماع التعديدي - كما في نظائر المقام - لاستدلال بعضهم على طهارته بمفهوم قوله تعالى «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» «١» و قد عرفت «٢» منع دلالة منطوقه على نجاسة الدم المسفوح فكيف بدلالة مفهومه على طهارة غيره. و من المحتمل استناد الآخرين إلى بعض الوجوه الآتية.

الثاني: الروايات النافية للبأس عن دم البق و البراغيث، و يقاس عليها غيرها مما لا نفس له، كالذباب و السمك، و نحوهما. منها: رواية الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب، هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه؟ قال: لا، و ان كثر. «٣».

و منها: مكاتبة محمد بن ريان «٤».

و منها: صحيحة عبد الله بن أبي يعفور قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في دم البراغيث؟ قال: ليس به بأس. قلت: انه يكثر و يتفاحش. قال: و ان كثر.» «٥».

و منها: موثقة غياث عن جعفر عن أبيه قال: «لا بأس بدم البراغيث، و البق، و بول الخشاشيف» «٦».

و الجواب عن هذه الروايات: انها لا تخلو من أحد إشكاليين على

(١) الأنعام ٦: ١٥٤.

(٢) في الصفحة ١٩.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣١ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧. ضعيفة بابن سنان، و هو محمد، بقرينة رواية أحمد بن محمد عنه، و روايته عن ابن مسكان.

(٤) تقدمت في تعليقه ص ١٨ ضعيفة بسهل بن زياد.

(٥) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٥ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٦) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٧ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥. و في الباب ١٠ منها، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢

.....

سبيل منع الخلو، لأنها إما ان تدل على خصوص العفو عن الصلاة في دم الحشرات دون طهارته، كما في رواية الحلبي، و مكاتبة محمد بن ريان. و إما ان تدل على طهارة خصوص دم ما لا يكون له لحم مما لا نفس له، كالبق و البرغوث، و أما ما فيه لحم كالسمك و الحية فخارج عن مورد النصوص المذكورة. و مجرد الاشتراك في عدم سيلان الدم لا يوجب الجزم بالاشتراك في الحكم، فلا يخلو ذلك عن القياس. نعم نهاية ما هناك إمكان التعدي إلى مثل الذباب و الزنبور مما ليس فيه لحم. و ذلك كما في صحيحة ابن أبي يعفور و موثقة غياث المتقدمتين، فإنهما و ان دلنا على طهارة دم البق و البرغوث، لنفى البأس عنه على وجه الإطلاق، إلا أنه لا يمكن التعدي عن موردهما إلى ما لا يصح قياسه عليه.

الثالث: رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذكرك يكون في الثوب فيصلى فيه الرجل يعنى: دم السمك» (١).

و الجواب عنها أولاً: انها مختصة بما فيه اللحم - كالسمك فلا تعم غيره، نعم: هذا مبنى على ان يكون التفسير بقوله «يعنى دم السمك» من أبي عبد الله عليه السلام لا- الراوى. و ثانياً: انها لا تدل إلا على العفو عن دم السمك فى الصلاة، و أما طهارته فهى قاصرة عن الدلالة عليها. هذا مع غض النظر عن الضعف فى سندها (٢).

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٦ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث، ٢.

(٢) يمكن تضعيفها بالنوفلى - و هو حسين بن زيد - فى طريقها، فإنه لم يوثق. و قد يقال بضعف السكوني - و هو إسماعيل بن ابى زياد - أيضاً، لتضعيف ابن الغضائرى له. و لكن فى تضعيفه له اشكال، بل منع. كما نبه عليه السيد الأستاذ دام ظله فى كتابه «معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٠٤» و الاظهر انه ثقة، لما عن الشيخ فى العدة من ان الأصحاب عملت برواياته، و ظاهره توثيقه و ان كان عامياً. و كيف كان فلا إشكال فى سند الرواية، لأن الرجلين - النوفلى و السكوني - وقعا فى اسناد كامل الزيارات «ب ٣٠ - ح ١ و ب ٢٥ - ح ٧» و قد ذهب الأستاذ دام ظله أخيراً إلى وثاقه جميع من وقع فى اسناد الكتاب المذكور اعتماداً على توثيق جعفر بن محمد بن قولويه - مؤلفه - لهم فى أول كتابه «ص ٤» فكل من وقع فى إسناده ثقة الا ان يبتلى بمعارض. و حيث انا قد نعر فى ضمن كتابنا هذا على مثل هذه الرواية فلا بأس بذكر ما افاده دام ظله فى هذا المقام تميماً للفائدة قال دام ظله - فى ج ١ من معجم رجال الحديث ص ٦٤ فى ضمن البحث عن التوثيق العام - «و بما ذكرناه نحكم بوثاقه جميع من وقع فى اسناد كامل الزيارات أيضاً، فإن جعفر بن قولويه قال فى أول كتابه: «و قد علمنا بأننا لا نحيط بجميع ما روى عنهم فى هذا المعنى و لا فى غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، و لا أخرجت فيه حديثاً روى عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث و العم.» فإنك ترى ان هذه العبارة واضحة الدلالة على انه لا يروى فى كتابه رواية عن المعصوم الا و قد وصلت اليه من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله. قال صاحب الوسائل - فى ج ٢٠ ص ٦٨ - بعد ما ذكر شهادة على بن إبراهيم بأن روايات تفسيره ثابتة و مروية عن الثقات من الأئمة عليهم السلام: «و كذلك جعفر بن محمد بن قولويه فإنه صرح بما هو أبلغ من ذلك فى أول مزاره» أقول: ان ما ذكره متين، فيحكم بوثاقه من شهد على بن إبراهيم، أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم الا ان يبتلى بمعارض. و قد زعم بعضهم اختصاص التوثيق بمشايخه فقط، و لكنه خلاف ظاهر عبارته كما لا يخفى». تنبيه: قد عدل سيدنا الأستاذ دام ظله عن توثيق رجال كامل الزيارات بما ذكره فلا بد من إحراز وثاقهم عن طريق آخر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣

.....

و الأولى: الاستدلال بالروايات الدالة على طهارة الماء - أو مائع آخر - الملقى لमितه ما لا نفس له، فإنها تشمل بإطلاقها صورة تفسخها و اصابة الدم الخارج منها للماء. و قد اعتمدنا على هذه الروايات فى الاستدلال على طهارة بولها و خرنها بمقتضى نفس الإطلاق - كما سبق (١) - و تلك:

كموثقه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال:

(١) فى الجزء الثانى من الكتاب ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤

و كذا (١) ما كان من غير الحيوان، كالموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء- أرواحنا فداه- ويستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحة (٢) بعد خروج المتعارف.

«لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة» (١).

و موثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الخنفساء، والدّباب، والجراد، والتملة، وما أشبه ذلك يموت في البثر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس» (٢).

و نحوهما غيرهما (٣) فإن إطلاق نفى البأس فيهما يشمل صورة تفسيخ ميتة ما لا نفس له و إصابة الدم الخارج منها الماء و الزيت و السمن. و كذلك البول و الخراء.

هذا كله بناء على ثبوت أصالة العموم في نجاسة الدماء، حيث نحتاج في الخروج عنها إلى دليل مخصص، و الا فالمرجع - كما زعم بعضهم- هي قاعدة الطهارة فيما شك في نجاسته من الدماء، لان الثابت بالإجماع نجاسة الدم المسفوح مما له نفس سائلة.

(١) لعدم وجود إطلاق في أدلة نجاسة الدم يشمل ذلك، و كذا الدم النازل من السماء آية لموسى عليه السلام، لأن غاية ما ثبت انما هو شمول الإطلاق لدم الحيوان. هذا مضافاً إلى إمكان منع كونه دماً حقيقياً.

(٢) الدم المتخلف في الذبيحة لا خلاف و لا إشكال في طهارة الدم المتخلف في الذبيحة في

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٤: الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٤: الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة في الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥

.....

الجملة، و انما الكلام فيما يمكن ان يستدل به لهذا الحكم، و ما ذكر له في كلمات الأصحاب وجوه. و ليعلم قبل ذلك أنه لا حاجة بنا إلى الاستدلال على طهارته لو قلنا بعدم وجود إطلاق في دليل نجاسة الدم يشمل جميع أفرادها، لأن القدر المتيقن في النجاسة إنما هو الدم المسفوح، فيرجع في المشكوك نجاسته- كالمتخلف في الذبيحة- إلى قاعدة الطهارة. و أما بناء على ما اخترناه من ثبوت الإطلاق فلا بد في الخروج عنه من إقامة دليل.

و استدلل له بوجوه:

الأول: الإجماع، كما عن جماعة، منهم: المختلف، و كثر العرفان و غيرهما، و في الحدائق «١» دعوى اتفاق الأصحاب على الطهارة و الحلية من غير خلاف ينقل.

و فيه: ما مر- عدّة مرّات- من ان ثبوت الإجماع التعبدى في أمثال هذه الموارد في غاية الإشكال، إذ يحتمل استناد المجمعين إلى سائر الوجوه المذكورة في المسألة.

الوجه الثاني: إطلاق ما دل على حلّية لحم المذكى. بيان ذلك: ان اللحم لا ينفك عن اشتماله على شيء من الدم، بل يتعذر غالباً تخليصه منه، إلّا ببعض المعالجات التي يعلم بالضرورة من الشرع عدم اعتبارها في حلّيته، إذ بعد المبالغة في غسله نجده يتقاطر منه مائع احمر. لا سيما من المذبح، و خصوصاً عند الطبخ، و تخليصه منه يتوقف إما على تقطيعه قطعاً صغيراً و غسلها منه، أو وضعه مدة طويلة في الماء بحيث يدخل في أعماقه، و نحو ذلك ما يقطع بعدم اعتباره في حلّيته، فكلمة دل على حلّية أكل اللحم بدون هذه

المبالغت يدل على حليته ما يتضمنه من الدم، فإذا كان حلالاً كان طاهراً أيضاً، لأن الحلية أخص من الطهارة، فإن النجس لا يجوز أكله.

(١) ج ٥ ص ٤٥ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦

سواء كان في العروق، أو في اللحم، أو في القلب، أو في الكبد، فإنه طاهر (١).

نعم إذا رجع دم المذبح الى الجوف - لرد النفس، أو لكون رأس

وفيه: أن غاية ما يدل عليه هذا الوجه طهارة خصوص الدم التابع للحم المستهلك فيه، الصادق على أكله أكل اللحم. واما مطلق الدم المتخلف حتى المستقل في الوجود و الاسم المذى يصدق على أكله أكل الدم - كالدّم الكثير الموجود في بطن الذبيحة، أو في قلبها، بحيث يعد جزء مستقلاً - فلا يجرى فيه هذا الدليل، لعدم شمول دليل حلية أكل الذبيحة لمثله.

الوجه الثالث: و هو العمدة في المقام - استقرار سيرة المتشرعة على عدم الاجتناب عن هذا الدم مطلقاً حتى المستقل بالوجود، مع اعتياد هم اليومى بذبائح البعير و البقر و الغنم، بحيث لو كان الدم المتخلف فيها نجساً لعرفه كل أحد من المسلمين، و هذا المقدار كاف في الخروج عن عموم دليل نجاسة مطلق الدم.

(١) هل يختص الحكم بطهارة الدم المتخلف في الذبيحة بالمتخلف في الاجزاء المحللة الأكل، أو يعم المتخلف في الاجزاء المحرمة، كالطحال، و النخاع، و الأنثيين، و المثانة، و غيرها من محرّمات الذبيحة؟ الظاهر هو الثاني، لعموم ما هو العمدة في المقام من السيرة المستمرة على عدم الاجتناب من مطلق الدم المتخلف في الذبيحة. فلا- ينبغي التأمل في المتخلف في الاجزاء المحرمة، فضلاً عن المحللة، كما نسب التردد إلى المدارك في المتخلف في القلب و الكبد.

نعم: لو كان المستند في الحكم بالطهارة الإجماع لكان للتشكيك في المتخلف في الاجزاء المحرمة مجال، لإمكان دعوى: ان القدر المتيقن من كلمات المجمعين هو المتخلف في الاجزاء المحللة. و كذلك لو كان الدليل على الحكم ما دل على حلية أكل الذبائح، إذ عدم شموله للاجزاء المحرمة واضح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧

الذبيحة في علو - كان نجسا (١).

(١) قد يرجع الدم بعد خروجه عن المذبح إلى جوف الذبيحة - إما لرد النفس، أو لكون رأس الذبيحة في العلو - فيكون نجساً، و منجساً لكل ما لاقاه من اللحم و غيره، و لا يعد من المتخلف في الذبيحة، لأنه عبارة عما تخلف في الذبيحة بعد خروج المتعارف، و أما ما تعارف خروجه، فيحكم بنجاسته، و تنجس ملاقيه، و ان رجع إلى جوف الذبيحة لعلّة خارجية، و أما رجوعه من الداخل إلى الداخل - كما قيل - فغير متصور في المقام، لان الدم الجارى في العروق إما ان يخرج بالذبح و قطع الوريدين، و إما ان يبقى في الباطن لضعف الدافع. و أما رجوعه إلى جوف الذبيحة قبل خروجه من الوريدين فغير صحيح.

نعم: هناك صورة أخرى، و هي منع الدم من الخروج بعد قطع الوريدين بطريقة ما، كوضع اليد على المذبح، أو كيه بالنار، أو خوف الحيوان الموجب لانجماد الدم في الباطن، و نحو ذلك. إلا ان هذا لا يكون من الرجوع إلى الداخل في شىء، بل هو عدم الخروج رأساً لمانع عن ذلك. و كيف كان فلا إشكال في نجاسته أيضاً، لا لأجل الحكم بنجاسة الدم في الداخل، بل لأجل صيرورة الحيوان حينئذ ميتة نجسة، لما حققناه في محله من أنه يعتبر في التذكية أمران: حركة الذبيحة بعد الذبح اختياراً و لو يسيراً، و خروج الدم

بالمقدار المتعارف، كما يقتضيه الجمع بين الأخبار، لما في بعضها «١» من اعتبار الأمر الأوّل خاصة، وفي بعضها الآخر «٢» اعتبار الأمر الثاني، فلا بد من الأخذ

(١) كما في صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «في كتاب علي عليه السلام: إذا طرفت العين، أو ركضت الرجل، أو تحرك الذنب فكل منه، فقد أدركت ذكاته» وسائل الشيعة ج ٢٤ ص ٢٣: الباب ١١ من أبواب الذبائح، الحديث: ٦.

(٢) كما في صحيحة زيد الشحام، فقد روى في حديث عن ابي عبد الله عليه السلام: «إذا قطع الحلقوم، و خرج الدم فلا بأس». وسائل الشيعة ج ٢٤ ص ٢٥: الباب ١٢ من أبواب الذبائح الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨

و يشترط في طهارة المتخلف ان يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط، فالمتخلف من غير المأكول نجس (١) على الأحوط.

بهما جمعا بين الطائفتين، فإذا انتفى أحد الأمرين صارت ميتة، فتكون نجسة بجميع اجزائها، و منها الدم الباقي فيها. نعم بناء على القول بكفاية أحد الأمرين، أو الحركة بعد الذبح فقط، تحصل التذكية و لو لم يخرج الدم بالمقدار المتعارف، و يجوز أكل اللحم، و يكون طاهرا ذاتا. إلما ان الدم المحبوس فيه يكون نجسا و منجسا لملاقية، لأن السيرة في عدم الاجتناب عن المتخلف انما تكون في الدم المتخلف بعد خروج المتعارف، فهي لا تشمل المورد، فيبقى تحت عموم ما دل على نجاسة الدم. نعم بناء على إنكار العموم فالمرجع قاعدة الطهارة، و لكنا قد أثبتناه.

(١) الدم المتخلف في غير المأكول نسب القول بنجاسته إلى المشهور، بل عن الذخيرة، و البحار، و شرح الدروس، و شرح المفاتيح: اتفاق الأصحاب عليه، و عن بعضهم - كصاحب كشف اللثام، و العلامة الطباطبائي «قده»- القول بطهارته. بل عن منظومته «١» نسبة القول بالطهارة إلى معظم الأصحاب.

و كيف كان فالصحيح هو الأوّل، لأنه مقتضى عموم نجاسة الدم، و لا مخرج عن هذا العموم - على وجه يمكن ان يعتمد عليه في استثناء الدم

(١) قال في منظومته على ما في الجواهر ج ٥ ص ٣٦٦ طبع النجف الأشرف:

و الدم في المأكول بعد قذف ما يقذف طهر قد أحل في الدماء

و الأقرب التطهير فيما يحرم من المذكي و عليه المعظم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩

[مسألة ١): العلقه المستحيلة من المنى نجسة]

(مسألة ١): العلقه المستحيلة من المنى نجسة، من انسان كان أو من غيره، حتى العلقه في البيض (١).

المتخلف في الذبيحة سوى سيرة المتشرعة. و القدر المتيقن منها هو الحيوان المحلل أكله، لقله الابتلاء بذبح مالا يؤكل، كالسباع، فلا يمكن إحراز سيرتهم على عدم التجنب عما يتخلف في ذبيحة غير المأكول، إلا أن يمنع العموم، فيكون مقتضى القاعدة طهارته، لان المتيقن في النجاسة إنما هو الدم المسفوح - و هو الخارج بالذبح - فيتساوى المأكول و غيره في الحكم بالطهارة، كما يساعده الذوق.

و لكن لا مجال للرجوع إلى الأصل مع وجود الدليل على خلافه.

كما انه لا يصح الاستدلال بالإجماع على طهارة المتخلف في الذبيحة، لأن القدر المتيقن منه الحيوان المحلل الأكل. و أيضا لا يمكن الاستناد إلى دليل حلية أكل الذبيحة بعد خروج الدم المتعارف، لان المفروض أنها محرمة الأكل. (١) دم العلقه و البيض.

ادعى الشيخ في الخلاف «١» الإجماع على نجاسة دم العلقه، و عن جماعة ممن تأخروا عنه أنهم أفتوا بذلك صريحا، كالقاضي، و الحلبي، و المحقق، و ابن سعد، و العلامة، و غيرهم، بل لم يعرف الجزم بطهارته إلا عن صاحب الحدائق «قده» «٢» و قد حكى عن جماعة: التردد في ذلك، كالشهيد في الذكرى، و الأردبيلي، و غيرهما.

(١) ج ١ ص ١٨٣ في المسألة ٢٣٢ من مسائل كتاب الصلاة حيث قال: «مسألة. العلقه نجسه، و به قال أبو حنيفة و أبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي، و هو المذهب عندهم و قال الصيرفي من أصحابه و غيره انها طاهر. دليلنا إجماع الفرقه، و أيضا ما دل على نجاسة الدم يدل على نجاسة العلقه، لأنه دم و دليل الاحتياط أيضا يدل على ذلك».

(٢) ج ٥ ص ٥٢ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠

و الأحوط الاجتناب عن النقطة من الدم الذي يوجد في البيض (١).

و كيف كان: فان قلنا بوجود إطلاق في دليل نجاسة الدم بحيث يشمل الموارد الثلاثة المذكورة في المتن - من علقه الحيوان، و علقه البيضه، و الدم الموجود فيها مما ليس بعلقه فيتعين الحكم بالنجاسة - كما هو المختار - فإن إطلاق موثقه عمارة المتقدمة «١» لا مانع من شموله للموارد المذكورة. و منع صدق الدم على الموجود في البيضه خلاف المفهوم المألوف عند العرف. و لو منعنا عن الإطلاق كان المرجح حينئذ قاعدة الطهارة لا محالة، لأن القدر المتيقن من دم الحيوان المحكوم بالنجاسة ما يكون جزء منه، و العلقه المستحيلة من المنى المتكون في الحيوان لا يكون جزء منه، بل الحيوان يكون ظرفا لها. و أما الإجماع المدعى في الخلاف على نجاسة العلقه فغير ثابت لدينا.

و على تقدير التسليم فالقدر المتيقن منه هو علقه الحيوان المستحيلة من المنى، فلا يشمل علقه البيضه و الدم الموجود فيها. و لو سلم العموم لكل ما هو مبدء نشوء الحيوان و لو المتكون في غيره كعلقه البيضه فلا يمكن تعميم الحكم بالنجاسة لدم البيضه، لخروجه عن معقد الإجماع المذكور جزما.

(١) وجه التردد هو التشكيك في شمول الإجماع أو إطلاق ما دل على نجاسة الدم لدم البيض، لانه ليس جزء من الحيوان، و لا متكونا فيه، و لا مبدء لنشوئه. و لكن الأظهر هو شمول إطلاق موثقه عمار له، كما تقدم.

(١) في الصفحة ٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١

لكن إذا كانت في الصفار و عليه جلد رقيقه لا ينجس معه البياض (١) إلا إذا تمزقت الجلده.

[مسألة ٢]: المتخلف في الذبيحة و ان كان طاهرا لكنه حرام]

(مسألة ٢): المتخلف في الذبيحة و ان كان طاهرا لكنه حرام (٢).

(١) لأن الجلد تمنع عن ملاقاته البياض لها. بل إذا احتمل تكوّن النقطة في باطن الجلد بحيث كانت هناك جلدة اخرى تمنع عن ملاقاتها للصفار، فالصفار أيضا محكوم بالطهارة، لعدم العلم بملاقاته لنقطة الدم.

(٢) حرمة الدم المتخلف في الذبيحة الدم المتخلف في الذبيحة إذا لم يكن تابعا للحم و مستهلكا فيه- بأن كان مستقلا في الوجود و الاسم، بحيث يصدق على أكله أكل الدم- فهو و ان كان طاهرا- كما سبق- إلا انه يحرم اكله، كالدّم الموجود في بطن الحيوان، و قلبه، و كبده، و نحو ذلك. و الدليل على ذلك: ما دل على حرمة أكل الدم، فمن الآيات قوله تعالى **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ** * «١».

و من الروايات ما عقد لها بابا في الوسائل، مما دلت على محرّمات الذبيحة و قد عدّ منها الدم «٢»، و مما دلت على حرمة مطلق الدم «٣». و حمل الدم- في الآية الكريمة و الروايات- على خصوص ما يخرج بالذبح خلاف الإطلاق، لا موجب للمصير إليه بغير دليل مخصص. و من الواضح عدم دلالة حلّ أكل الذبيحة على حلّية الدم المتخلف في مثل القلب و الكبد مما يمكن، تخليصه منه بسهولة. فلا مشقة في التخليص بحيث يقطع بعدم اعتبارها في حلّيتها.

(١) الانعام ٦: ١٤٥.

(٢) وسائل الشيعة كتاب الأطعمة و الأشربة: الباب ٣٠.

(٣) وسائل الشيعة كتاب الأطعمة و الأشربة الباب: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢

.....

و قد خالف في ذلك صاحب الحقائق «قده» «١» فذهب إلى القول بطهارة المتخلف في الذبيحة و حلّيته مطلقا. و استدل لذلك بوجوده:

الأول: اتفاق الأصحاب على كلا الحكمين- الطهارة و الحلّية- من غير خلاف يعرف.

و يدفعه: أن الأصحاب لم يصرحوا بحلّية الدم المتخلف، و انما صرحوا بطهارته، و هي أعم من الحلّية. بل عدّهم الدم من محرّمات الذبيحة يشمل المتخلف بإطلاقه. كيف و قد دلت الآية الكريمة و الروايات- التي تقدّمت الإشارة إليها- على حرمة الدم بإطلاقه. غاية ما هناك نخرج عن إطلاق الحرمة في خصوص المتخلف في الذبيحة إذا كان تابعا و مستهلكا في اللحم.

الوجه الثاني: حصر المحرمات في الآيات فيما لا يشمل الدم المتخلف في الذبيحة. و مراده «قده» من الآية الحاصرة قوله تعالى **قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا**. «٢»

بدعوى: ان مقتضى الحصر فيها حلّية غير المسفوح، و منه المتخلف في الذبيحة، و بها يقيد إطلاق آية التحريم المتقدمة.

و الجواب عنه: ان الاستدلال بها إما بمفهوم الحصر، أو بمفهوم الوصف، فإنه «قده» و ان لم يصرح بكيفية الاستدلال و لكن لا تخلو الحال من إرادة أحد الوجهين، و في كليهما نظر و إشكال.

أما مفهوم الحصر، فيرده أنه إضافي لا حقيقي، و إلا لزم تخصيص الأكثر المستهجن، فان المحرمات من الحيوانات البرية و البحرية كالسباع، و

(٢) الانعام ٦: ١٤٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣

.....

المسوخ، و غيرها، و كثير من المطعومات غير الحيوانات فوق حد الإحصاء، فلا بد من حمله إما على الحصر الإضافى بالنسبة إلى ما كانت العرب تحزّمه على أنفسها «١» افتراء على الله تعالى. أو على أنّ المحرم فى زمان نزول الآية لم يكن إلّا الأمور المذكورة فيها، فيكون الحصر حقيقيا بالنسبة إلى زمان خاص، ثم نزلت بقرينة المحرمات. تدريجا و على أىّ تقدير لا يثبت للآية مفهوم بالإضافة إلى مطلق الدم المذكور فى الآية الأخرى.

و أما مفهوم الوصف فى قوله تعالى أو دَمًا مَسْفُوحًا. مرادا به الدم المنصب من العروق كما فسره به «٢». فيه: أن المشهور و ان أنكروا مفهوم الوصف مطلقا، إلّا أنا حققنا فى

(١) لقد كانت العرب تحلل و تحرم أشياء على أنفسها افتراء على الله تعالى. و قد أشار فى الكتاب العزيز الى ذلك بقوله تعالى: وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مِنْتَهُ فُهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَّهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ الانعام ٦: ١٣٨-١٣٩.

و مما كانت تفتريه مشركو العرب: انهم كانوا يحرمون الانعام- من الإبل و البقر و الغنم- و الحرث الذين جعلوهما لآلهتهم و أوثانهم على الناس، و لا يطعمونها الا لمن قام بخدمة أصنامهم من الرجال دون النساء، كما انهم كانوا يحرمون ركوب بعضها و الحمل عليها، كالسائب، و البحيرة، و الحمام، و أيضا يحللون بعض الانعام بدون ذكر اسم الله عليها، و إذا ذكوها أهلوا عليها بأصنامهم افتراء عليه تعالى، و كانوا أيضا يحرمون ما فى بطون بعض الانعام من الأجنة على النساء إذا ولد حيا، و إذا ولد ميتا كان الذكور و الإناث فيه سواء «مجمع البيان ج ٣ و ٤ ص ٣٧٢-٣٧٣» هكذا كانت العرب تحرم و تحلل، و قد نزل فى زجرهم عن ذلك قوله تعالى قُلْ لَا أَجِدُ. الأنعام ٦: ١٤٥.

(٢) قال فى كتاب الحدائق ج ٥ ص ٤٤ طبعه النجف: «الأول: المسفوح، و هو لغة:

المصبوب، أى الذى انصب من العرق بكثرة يقال: سفح الرجل الدمع و الدم من باب منع صبه، و سفحت دمه إذا سفكته.»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤

.....

الأصول ثبوته فى الجملة، لا- بمعنى نفى الحكم عن غير المقيد بالوصف مطلقا، كما يقوله القائلون بالمفهوم، بل بمعنى دلالة القيد على عدم ثبوت الحكم لنفس الطبيعة من حيث هى، و إلّا كان التقييد لغوا، و ذلك لا ينافى ثبوت الحكم لها بضميمة قيد آخر. ففى مثل قولنا: «لا تكرم رجلا فاسقا» يدل التقييد بالفسق على عدم ثبوت الحرمة لطبيعى الرجل و إلا كان التقييد بالفاسق زائدا فى الكلام، و أما انحصار الحرمة فى الفاسق- كما توهم- فلا، لإمكان ثبوت الحرمة لسببى الخلق أيضا، و عليه فالآية الشريفة لا تدل على انحصار الحرمة فى الدم المسفوح و ان دل على عدم ثبوتها لطبيعى الدم بما هو، فلا تنافى ثبوت الحرمة للدم المتخلف غير التابع للحم، أو مطلق غير المسفوح، كالدم الخارج عند حك البدن، و الخارج من الجروح، و دم الحيض و غيره، مما يعترف صاحب الحدائق «قده» بنجاسته أيضا.

هذا مضافا الى إمكان دعوى: ان المسفوح هو الدم المراق، بمعنى المتجاوز عن محله، و لا اختصاص له بالدم الخارج من العروق بالذبح، فالدم الخارج من بطن الحيوان عند شقه حيا كان أو ميتا يصدق عليه انه من الدم المسفوح، فينحصر غير المسفوح بما يكون تابعا للحم، و يعد جزء منه.

الوجه الثالث: الروايات الدالة على عدّ محرّمات الذبيحة و لم تذكر الدم المتخلف منها، و ان كانت الدلالة لا تخلو من ضعف. و وجه الضعف: ان الروايات المذكورة لم ترد في مقام حصر محرّمات الذبيحة كى تكون دالة على حلية غير ما فيها من المحرمات، بل هي واردة لبيان حرمة الأمور المذكورة فيها، فلا تنافي وجود محرّم آخر و قد عدّت جملة من الروايات مطلق الدم من محرّمات الذبيحة، مضافا الى صراحة الآية الكريمة في ذلك، كما ذكرنا فالصحيح: هو ان الدم المتخلف إذا لم يكن تابعا و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥

الا ما كان في اللحم مما يعد جزء منه (١).

[مسألة ٣: الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس]

(مسألة ٣): الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس (٢)، كما في خبر فصد العسكرى - صلوات الله عليه - و كذا إذا صب عليه دواء غير لونه الى البياض.

جزء للحم يكون حراما، و ان كان طاهرا، و حينئذ لا تلازم بين الحكمين.

(١) مر آنفا انه لو كان الدم المتخلف تابعا للحم لزم الحكم بحليته مضافا الى طهارته، لما هو المعلوم من سيرة المشرعة من عدم التزامهم بتخليص اللحم منه.

(٢) أشار «قده» في هذه المسألة الى عدم مدخلية اللون في نجاسة الدم، فلو فرض وجود دم أبيض و صدق عليه عنوان الدم كان نجسا للإطلاق. و هكذا لو انقلب لونه الى البياض و نحوه بصّب دواء عليه بقى على نجاسته. و قد ورد في رواية فصد العسكرى - صلوات الله عليه - انه خرج منه دم أبيض كالمالح «١». و في اخرى: انه كاللبن «٢».

(١) الكليني «في أصول الكافي ج ١ ص ٥١٢ الحديث ٢٤: باب مولد أبي محمد الحسن بن علي» بإسناده عن بعض أصحابنا عن بعض فصادى العسكر من النصارى: «أن أبا محمد عليه السلام بعث الى يوما في وقت صلاة الظهر، فقال لى: أفصد هذا العرق. قال: و ناولنى عرقا لم أفهمه من العروق التى تفصد، فقلت فى نفسى: ما رأيت أمرا أعجب من هذا، يأمر لى ان أفصد فى وقت الظهر و ليس بوقت فصد، و الثانية عرق لا أفهمه ثم قال لى: انتظرو كن فى الدار، فلما أمسى دعانى. و قال لى: سرح الدم، فسرحت، ثم قال لى: أمسك، فأمسكت، ثم قال لى: كن فى الدار، فلما كان نصف الليل أرسل الى و قال لى: سرح الدم. قال: فتعجبت أكثر من عجبى الأول، و كرهت أن أسأله. قال: فسرحت، فخرج دم أبيض كأنه الملح، قال: ثم قال لى: احبس. قال: فحبست. قال: ثم قال: كن فى الدار، فلما أصبحت أمر قهرمانه أن يعطينى ثلاثة دنانير، فأخذتها و خرجت».

و فى وسائل الشيعة ١٧ ص ١٠٧ الباب: ١٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ١.

ضعيف بالإرسال، و الاشتمال على بعض المجاهيل، كابن مكفوف.

(٢) سفينة البحار ج ١ ص ٣٦٤ و فى البحار ج ٥٠ ص ٢٦٠ - ٢٦١ - طبعة الإسلامية. نقله عن الخرائج مرفوعا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦

[مسألة ٤: الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس]

(مسألة ٤): الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس (١) و منجس للبن.

[مسألة ٥): الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح]

(مسألة ٥): الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر (٢). ولكنه لا يخلو عن إشكال.

[مسألة ٦): الصيد الذي ذكاته بأله الصيد في طهارة]

(مسألة ٦): الصيد الذي ذكاته بأله الصيد في طهارة ما تخلف فيه بعد خروج روحه اشكال (٣)، و ان كان لا يخلو عن وجه، و أما ما خرج منه فلا إشكال في نجاسته.

(١) و الوجه فيه ظاهر، لانه من الدم المسفوح، كما أشرنا إليه، فيكون نجسا و منجسا لملاقيه.

(٢) دم الجنين.

ربما يستدل على طهارة الدم الخارج من الجنين المذكى بذكاه أمه بصدق الدم المتخلف في المذكى عليه، فيكون طاهرا. الا انه يشكل ذلك كما أشار إليه في المتن تبعا لصاحب الجواهر «قده» «١»: بأن عمدة الدليل على طهارة الدم المتخلف في الذبيحة انما هي السيرة، و القدر المتيقن منها انما هو المتخلف بعد خروج المتعارف بالذبح، فلا تشمل الدم الموجود في الجنين قبل ذبحه، و ان كان تابعا لأمه في التذكية. نعم لو ذبح مستقلا كان المتخلف فيه طاهرا، فالأقوى نجاسة دمه قبل الذبح. الا ان يمنع عن عموم نجاسة الدم، و يرجع الى قاعدة الطهارة، لكنه خلاف التحقيق، لوجود العموم، كما مر.

(٣) استشكل «قده» في طهارة الدم المتخلف في الصيد. و الأظهر

(١) ج ٥ ص ٣٦٥- طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧

[مسألة ٧): الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا]

(مسألة ٧): الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة (١).

عدم الإشكال فيه بخلاف دم الجنين لنفس ما تقدم في المتخلف في الذبيحة، إذ لا فرق فيه بين ما تخلف بعد الذبح و النحر أو آلة الصيد- من كلب، أو سهم، أو غيرهما- لخروج المتعارف بذلك كله، و ان اختلف ما تعارف في كل منها بحسبه، لقيام السيرة على الطهارة في جميع ذلك. و أما ما خرج منه بأله الصيد فلا مجال لتوهم الاشكال فيه، لانه من الدم المسفوح.

(١) الدم المشكوك بعد الفراغ عن نجاسة بعض الدماء و طهارة بعضها الأخر يقع الشك في موارد.

و الصور المذكورة في هذه المسألة خمسة، فتارة: يشك في كون شيء أحمر دما أولا. و اخرى: يعلم بكونه دما و لكن يشك في انه دم حيوان أو غيره، لاحتمال كونه آية نازلة من السماء أو من الموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء عليه السلام- مثلا- و الثالثة: يعلم بأنه دم حيوان و لكن يشك في كونه مما له نفس أولا، و هذا على قسمين لانه إما ان يشك في حال حيوان بخصوصه من جهة الشك في أن له نفسا سائلة أولا، كالحية و التمساح، و إما ان يشك في حال الدم نفسه، و انه من أي الحيوانات الشاة أو السمك

مثلاً- و من ذلك: الشك في الدّم المرثى في الثوب، و انه من البدن أو من البق أو البرغوث، فهذه أربع صور. و خامسة: يعلم بأنه دم حيوان ذى نفس إلا انه يشك في انه من القسم الطاهر منه و هو المتخلف فيه بعد الذبح أو النجس، كالدخل في الذبيحة بعد الخروج لردّ النفس، أو الباقي فيه قبل خروج المتعارف من جهة علو رأس الحيوان، أو نحو ذلك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨

.....

و الصور الأربعة المتقدمة كلّها محكومة بالطهارة، إما لقاعدتها. أو لاستصحاب العدم الأزلى في العنوان المترتب عليه النجاسة. ففي الصورة الأولى: يجرى استصحاب عدم كونه دماً، و لا يعارضه استصحاب عدم العنوان الأخر، لعدم ترتب أثر عليه. و فى الصورة الثانية: يجرى استصحاب عدم كونه دم حيوان و عموم نجاسة الدم لا يشمل دم غيره، كما تقدم. و فى الصورة الثالثة: يجرى استصحاب عدم كون الحيوان مما له نفس سائلة. و فى الصورة الرابعة: يجرى استصحاب عدم كون الدم من الحيوان الذى له نفس سائلة. و أما الصورة الخامسة فيأتى الكلام فيها.

ثمّ انه ربما يقال «١» بأن الأصل فى الدّم المشكوك الحكم بالنجاسة، ففي غير الصورة الأولى- التى لم يحرز كونه دماً- لا بد من الحكم بوجوب الاجتناب. و ذلك لقوله عليه السلام فى موثق عمار.

«فإن رأيت فى منقاره دماً فلا تتوضأ منه و لا تشرب» «٢».

فإنه بإطلاقه يعم الدّم المشكوك كما يشمل الدّم المعلوم كونه من أى الأقسام. بل الغالب هو الجهل بحال الدم الذى يرى فى منقار الطيور- و لا سيما السباع منها- بحيث يكون تخصيصه بصورة العلم بحال الدم حملاً له على الفرد النادر. و هذا نظير الحكم بالحضية على من رأت الدّم مع عدم علمها بكونه

(١) نسب هذا القول الى الشيخ وغيره- كما فى كتاب الطهارة لشيخنا الأنصارى «قده»- نقلاً عن شرح المفاتيح-

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣٠: الباب ٤ من أبواب الأستار، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩

.....

استحاضة، و بالجنابة على من رأى بللاً مشبهة قبل الاستبراء.

و قد أشكل عليه «١» بمعارضته بذيله فى رواية الشيخ له فى التهذيب و الاستبصار، و المروى فى الفقيه أيضاً- من قوله: «و سئل عن ماء شربت منه الدّجاجة قال: ان كان فى منقارها قدر لم يتوضأ منه و لم يشرب، و ان لم تعلم ان فى منقارها قدرًا توضأ منه و اشرب» «٢».

فإن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام: «و ان لم تعلم ان فى منقارها قدرًا» هو الحكم بطهارة الدم المشكوك للشك فى كونه قدرًا أولاً، و مقتضى صدر الرواية هو الحكم بالنجاسة كما تقدم، و حيث ان المعارضة بين الصدر و الذيل يكون بالعموم من وجه، و لا ترجيح لأحدهما على الآخر، إذ كما يمكن تخصيص الذيل بغير الدم من سائر النجاسات، كذلك يمكن تقييد الصدر بصورة العلم بنجاسة الدم، فيسقطان بالمعارضة فى الدّم المشكوك، و يكون المرجع قاعدة الطهارة التى هى الأصل المعتمد فى أمثال هذه الموارد. و يندفع: بلزوم إبقاء صدره على إطلاقه و تقديمه على الذيل. و ذلك لوجود القرينة على ذلك، و هى ما أشرنا إليه آنفاً: من ان

تخصيص الصدر بصورة العلم بحال الدّم حمل له على الفرد النادر، لأن الغالب هو عدم العلم بحال الدم الموجود على منقار الطيور السّباع، وانه من المذكى أو الميتة، أو مما له نفس أو من غيره، وهذا بخلاف ذيله، فان حمل القدر على غير الدم من سائر النجاسات لا محذور فيه، فلا معارضة بينهما.

هذا و لكن مع ذلك لا يمكن المساعدة على أصل الدعوى، أعني:

أصالة النجاسة في مطلق الدماء المشكوكة، بل غاية ما هناك هي دلالة الموثقة

(١) المستشكل هو الشيخ الأنصاري «قده» في كتاب الطهارة في أواخر بحث نجاسة الدم.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣١ الباب: ٤ من أبواب الأستار، الحديث ٣، ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠

كما أن الشيء الأحمر الذي يشك في أنه دم أم لا كذلك، وكذا إذا علم أنه من الحيوان الفلاني ولكن لا يعلم أنه مما له نفس أم لا كدم الحية و التمساح، وكذا إذا لم يعلم أنه دم شاة أو سمك، فإذا رأى في ثوبه دما لا يدري انه منه أو من البق أو البرغوث يحكم بالطهارة.

على ثبوت هذا الأصل في خصوص موردها و هو الدم الموجود على منقار الطيور الجوارح، كالباز، و الصقر، و العقاب من باب تقديم الظاهر على الأصل، لأن الغالب أكلها من فريستها أو الميتة، فيكون الدّم في منقارها أمانة معتبرة على نجاسته، و انه من القسم النجس، فلا- يرفع اليد بها عن عموم قاعدة الطهارة في غير موردها، كالدم المشكوك في الثوب و البدن، أو الموجود على منقار الطيور غير الجوارح، كالديك و الدّجاجة و غير ذلك.

و بالجملة: ان للموثقة دالتين، إحداهما: الدلالة على الحكم الواقعي، و هو نجاسة مطلق الدم. و قد تقدم: انها أحد المستندين فيما اخترناه من عموم نجاسته. الثانية: الدلالة على الحكم الظاهري، و هو نجاسة الدم المشكوك فيه، و وجوب الاجتناب عن ملاقيه. أما الدلالة الاولى: فلا يمكن التمسك بها في الدماء المشكوكة، لأنه من التمسك؟ بالعام في الشبهة المصدقية، فإن العموم المذكور مخصص بما دل على طهارة بعض الدماء، كالمتخلف في الذبيحة، و دم ما لا نفس له، و نحو ذلك، و من المحقق في محله عدم صحة التمسك بالعام المخصص في الشبهات المصدقية للخاص.

و أما الدلالة الثانية فلا مانع من التمسك بها في الدّم المشكوك. الا انها مختصة بموردها- من منقار الطيور الجوارح- تقديمًا للظاهر على الأصل فيها، فلا يمكن التعدي إلى مطلق الدماء المشكوكة. فلا أصل لأصالة نجاسة الدم المشكوك على وجه العموم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١

و اما الدم المتخلف في الذبيحة (١) إذا شك في انه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته- عملاً بالاستصحاب- و ان كان لا يخلو عن اشكال. و يحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لأصالة عدم الرد و بين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف.

(١) هذه هي الصورة الخامسة- للدم المشكوك من الصور المذكورة في المتن، و هي: ما إذا علم انه دم حيوان ذى نفس سائلة الا انه يشك في انه من القسم الطاهر منه أو النجس.

فقد استظهر المصنف «قده» أولاً الحكم بالنجاسة، عملاً بالاستصحاب و مراده: استصحاب نجاسة الدم حال كونه داخل الحيوان و في عروقه قبل التذكية، و لكنه «قده» استشكل في ذلك. و وجه الاشكال: انما هو عدم ثبوت الدليل على نجاسة الدم قبل خروجه من بدن

الحيوان، و القدر الثابت من الأدلة انما هو الدم الخارج، فلا حالة سابقة للنجاسة كى تستصحب.
ثم احتمال التفصيل بين ما إذا كان من جهة احتمال ردّ النفس فيحكم بالطهارة، لأصالة عدم الردّ، و بين ما إذا كان لأجل احتمال علوّ رأس الحيوان فيحكم بالنجاسة، لأصالة عدم خروج المقدار المتعارف.
و الحق هو التفصيل المذكور، و لكن لا لما ذكره فى المتن فى الصورة الاولى من أصالة عدم الردّ، لأنها لا تثبت كون المشكوك من الدّم المتخلف، إذ لا أثر لعدم الرد شرعا، و الملازمة بينه و بين كون المشكوك من المتخلف عقليّة لا شرعيّة، بل لاستصحاب عدم خروج الدم المشكوك حين الذبح، و يترتب عليه الطهارة بعد إحراز خروج المقدار المتعارف من الدم.
و بيان آخر: ان موضوع الحكم بطهارة دم الحيوان مركب من
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢

[مسألة ٨): إذا خرج من الجرح أو الدملى شيء أصفر]

(مسألة ٨): إذا خرج من الجرح أو الدملى شيء أصفر يشك فى أنه

أمرين، خروج المعتاد بالذبح، و بقاء مقدار منه داخل الحيوان، فإذا أحرز أحد جزئية- و هو خروج المعتاد- بالوجدان يجرى الاستصحاب فى الجزء الآخر، و يتم الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل. و لا نريد من استصحاب عدم خروج المشكوك إثبات عنوان المتخلف فى الذبيحة له كى يورد عليه بأنه يبتنى على الأصل المثبت، لانه عنوان وجودى مترتب على عدم الخروج، بل المراد إثبات نفس عدم الخروج و بقاء الدم داخل الحيوان، لعدم ترتب الطهارة على عنوان المتخلف فى الذبيحة فى لسان الأدلة الشرعيّة، بل غاية ما هناك قيام السيرة على طهارة الدم الباقى داخل الحيوان بعد خروج المعتاد بالذبح. فإذا شك فى دم انه من القسم الخارج أو الباقى فى الذبيحة فلا مانع من استصحاب عدم خروجه، و أثره الطهارة، بعد ضمه إلى مفروضية خروج المعتاد. و مع الغرض عن هذا الأصل فلا مانع من إجراء الأصل الحكمى، و هو استصحاب الطهارة أو قاعدتها.

و أما الصورة الثانية: و هى ما إذا كان منشأ الشك فى طهارة الدم المشكوك: الشك فى خروج الدم بالمقدار المعتاد، فيحكم فيها بالنجاسة، لاستصحاب عدم خروج المعتاد، و أثره الشرعى ارتفاع الطهارة بارتفاع موضوعها، لما ذكرناه آنفا: من تركيب موضوع الطهارة من أمرين: خروج الدم بالمقدار المعتاد، و بقاء الباقى فى الذبيحة، فإذا شك فى أحد جزئية فلا مانع من جريان استصحاب عدمه، بل لا مانع من التمسك بإطلاق ما دل على نجاسة الدم، لشموله للدم الباقى فى الحيوان قبل خروج المعتاد بالذبح، و باستصحاب عدم خروجه ينفتح موضوع العموم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣

دم أم لا محكوم بالطهارة (١)، و كذا إذا شك من جهة الظلمة انه دم أم قيح، و لا يجب الاستعلام (٢).

[مسألة ٩): إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك فى أنها دم أو ماء أصفر]

(مسألة ٩): إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك فى أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهارة (٣).

[مسألة ١٠): الماء الأصفر الذى ينجم على الجرح عند البرء طاهر]

(مسألة ١٠): الماء الأصفر الذى ينجم على الجرح عند البرء طاهر، إلا إذا علم كونه دما (٤) أو مخلوطا به فإنه نجس، إلا إذا استحال جلدا (٥).

[مسألة ١١: الدم المراق في الأمرار حال غليانها نجس منجس]

(مسألة ١١): الدم المراق في الأمرار حال غليانها نجس منجس، و ان كان قليلا مستهلكا، و القول بطهارته بالنار- لروايه ضعيفه- ضعيف (٤).

(١) لأن الشبهة موضوعية، و المرجع فيها قاعدة الطهارة، أو استصحاب عدم كونه دما، بناء على ما هو المختار من جريانه في الأعدام الأزلية، و كذا إذا كان الشك من جهة الظلمة.

(٢) لعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية، و ان أمكن بسهولة، لإطلاق أدلة الأصول الجارية فيها. و أما وجوب الفحص في بعض الموارد- فان تم- فلدليل خاص.

(٣) لما ذكرناه آنفا في المسألة السابقة.

(٤) فإن الانجماد لا يخرج عن صدق الدم عليه، فيشمله دليل نجاسته، كما ان اختلاطه بالدم يوجب نجاسته من دون فرق بين الملافة في الخارج أو الداخل إذ الاختلاط يوجب استمرار الملافة إلى الخارج.

(٥) فيحكم عليه بالطهارة لتبدل الموضوع بالاستحالة.

(٦) الدم المراق في الأمرار ينبغي ان تذكر هذه المسألة في بحث المطهرات- كما صنعه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤

.....

بعض الأصحاب- «١» لأن البحث فيها يكون عن مطهريّة النار و قد نسب «٢» القول بذلك إلى الشيخ في النهاية، و الاستبصار، و إلى ظاهر الفقيه، و المفيد في المقنعة.

و الصحيح: ان النار بنفسها لم يدل دليل على مطهريتها لشيء، و ان إحالته إلى شيء آخر فضلا عما إذا أوجبت فيه مجرد التجفيف أو الغليان، فالخشبة المتنجسة- مثلا- إذا استحالت بإحراق النار رمادا أو دخانا تطهر بالاستحالة لا بالنار، إذ لو كانت الاستحالة بغير النار لطهرت أيضا بل عدّ الاستحالة من المطهرات لا- يخلو عن المسامحة، لأن ارتفاع النجاسة حينئذ انما يكون بارتفاع موضوعها، و المستحال إليه يكون موضوعا آخر محكوما بالطهارة، لعدم تعدّي الأحكام الثابتة للموضوعات النجسة إلى غيرها. فمتى صارت العذرة رمادا لحقها حكم الرماد و ارتفع عنها حكم العذرة، إذ لا يعقل بقاء الحكم مع ارتفاع موضوعه، فالنار بنفسها لا ترفع نجاسة النجس و ان إحالته إلى شيء آخر، فضلا عما إذا جففته كخبز العجين المتنجس، أو أوجبت الغليان فيه، كطبخ المرق المتنجس بالدم، كما هو المبحوث عنه في هذه المسألة.

و كيف كان فالروايات التي تتوهم دلالتها على مطهريّة النار خمسة، اثنتان منها وردتا في خبز العجين الذي عجن بماء وقعت فيه الميتة، و ثلاثة منها في المرق الذي وقع فيه الدم. و لا يمكن الاعتماد على شيء منها لضعفها سندا أو دلاله.

(١) راجع الحدائق ج: ٥ ص ٤٦٥ طبعه النجف الأشرف. و الجواهر: ج ٦ ص ٢٧٣ طبعه النجف الأشرف. و مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٦٣٢.

(٢) كما في الجواهر: ج ٦ ص ٢٧٤ في كتاب الطهارة طبعه النجف الأشرف و أيضا في كتاب الأطلعمة و الأشربة في الأمر الثاني من المائعات المحرمة- و هو الدم-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥

.....

أما الأوليان: فأحدهما: مرسله ابن أبي عمير عن روه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في عججين عجن وخبز، ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة».

قال: لا بأس، أكلت النار ما فيه» (١).

وفيها أولاً: انها ضعيفة السند بالإرسال، و ان كان المرسل ابن أبي عمير الذي اشتهر: ان مراسيله كمسانيده، لما ذكرناه مرارا: من عدم الفرق بينه وبين غيره عندنا، لاحتمال وثاقه المروى عنه عنده دوننا.

و ثانيا: انها ضعيفة الدلالة، لأن تعليل الجواز بأكل النار ما في العجين انما يناسب كون السؤال عن حرمة أكله من جهة اشتماله على الماء الملاقى للميتة أو الممتزج بالاجزاء الدقيقة منها، دون نجاسته، وإلا لكان الأنسب أن يجب الامام عليه السلام بتطهير النار له، كما أجاب بذلك في صحيحة الحسن بن محبوب قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب إلي بخطه: ان الماء و النار قد طهراه» (٢).

فلا بد إما من حمل الماء على ما لا ينفعل بالملاقاة، كالبثر كما هو مفروض الرواية الثانية أو الكثير. أو حمل الميتة على ميتة ما لا نفس له، و يكون تعليل جواز أكل الخبز - الذي عجن بالماء الذي وقع فيه الميتة - لرفع الاستقذار، لا رفع النجاسة. و الثانية: رواية عبد الله بن زبير عن جده قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البثر تقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب، فتموت، فيعجن من مائها، أ يؤكل ذلك الخبز؟ قال: إذا أصابته النار فلا بأس بأكله» (٣).

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٥: الباب، ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١٨.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٨٦: الباب ١٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٥: الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦

.....

و يردّها أولاً: ضعف سندها، و لو بأحمد بن محمد بن عبد الله بن زبير الأسدي فإنه مهمل أو مجهول. و ثانيا: ضعف دلالتها، بابتناء الاستدلال بها على انفعال ماء البثر بملاقاة النجس، مع ان المحقق في محله عدم انفعاله، لدلالة جملة من الروايات على ذلك، و يمكن عدّ هذه الرواية من جملة تلك الروايات أيضا. نعم قد التزمنا بحدوث مرتبة من القذارة لا- يجب الاجتناب عنها، و يزيلها نزع المقدرات، فمن الجائر ان تكون اصابة النار أيضا كالنزع رافعة لتلك القذارة.

و لو سلّم دلالتها على مطهريّة النار، و ان مفروض السؤال فيهما تنجس الماء الذي عجن به بملاقاة الميتة لعارضتهما الروايات «١» - التي رواها ابن أبي عمير أيضا- الدالّة على بيع الخبز الذي عجن بالماء النجس على مستحل الميتة، أو انه يدفن و لا يباع، إذ لو كانت اصابة النار له- عند صيرورته خبزا- مطهرا له لم يأمر الإمام عليه السلام ببيعه من مستحل الميتة، أو دفنه. و مع التساقط بالمعارضة يرجع إلى عموم انفعال الماء بملاقاة النجس، أو استصحاب النجاسة، بناء على جريانه في الشبهات الحكمية.

و أما الروايات الواردة في المرق المراق فيه الدم:

فأحداها: رواية زكريا بن آدم قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير، و مرق

كثير؟ قال:

(١) عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، و ما أحسبه إلا عن حفص بن البختري، قال:

«قيل لأبي عبد الله عليه السلام: في العجين يعجن من الماء النجس، كيف يصنع به؟ قال: يباع ممن يستحل أكل الميتة» مرسله.

و عنه أيضا، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يدفن ولا يباع» و هي مرسله أيضا وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦٧

الباب ١١ من أبواب الأستار، الحديث: ١، ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧

.....

يهرق المرق، أو يطعمه أهل الذمّة، أو الكلب، و اللحم اغسله و كله. قلت:

فإنه قطر فيه الدم. قال: الدم تأكله النار إن شاء الله. «١».

و هي ضعيفة سنداً بآبن المبارك، سواء أ كان حسن - كما في طريق الشيخ - أو حسين - كما في طريق الكليني - فإن الأول مهمل، و

الثاني مجهول و ضعيفة دلالة: بما أوردناه على رواية ابن أبي عمير المتقدمة، من ان التعليل بأكل النار ما في القدر من الدم انما يناسب

كون السؤال عن حرمة أكل المرق المراق فيه الدم دون نجاسته بالملاقاة، و إلّا لكان الأنسب التعليل: بان النار مطهرة له. و عليه فلا بد

من حمل الدم الطاهر - كالمخلف في الذبيحة - أو دم ما لا- نفس له، و هو مع ذلك يحرم أكله و لو امتزج بشيء آخر، إلّا إذا

استهلك فيه بنفسه، أو بعلاج، كالغليان بالنار، فان المشاهد ان ما في القدر يتغير لونه بوقوع الدم فيه، لكنه يزول بالغليان، و ذلك

علامة استهلاكه فيه، و به تزول الحرمة لزوال موضوعها.

و توهم: ان مقتضى سياق الرواية أنها في مقام بيان حكم النجاسة، لأن السؤال في صدرها انما يكون عن حكم وقوع الخمر و النيذ

المسكر في المرق فأمر الإمام عليه السلام بإهراق المرق، أو إطعامه أهل الذمّة، أو الكلب، و أنه يغسل اللحم، ثم يأكله لا يكون إلا

للنجاسة.

مندفع: بإمكان حمل السؤال فيهما على الحرمة أيضا، لعدم ثبوت نجاستهما عند الجميع، و المسلم عند الكل انما هي الحرمة فيكون

الأمر بالاجتناب عن المرق حينئذ، مع استهلاك الخمر و النيذ فيه بالغليان لشدة الاهتمام بشأنهما، بخلاف الدم كما أنه يمكن حمل

الأمر بغسل اللحم على

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨. و في الباب ٢٦ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨

.....

تخليصه من آثار الخمر و النيذ. و لو كان لأجل التطهير لأمكن حمله على الإرشاد إلى النجاسة زائدا على ما هو محط نظر السائل، من

الحرمة.

و ثانيها: صحيحة سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها جزور، وقع فيها أوقية من دم، أ يؤكل؟ قال: نعم، فإن

النار تأكل الدم» «١».

ثالثها: ما عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن قدر فيها ألف رطل ماء، يطبخ فيها لحم، وقع فيها أوقية دم، هل يصلح

أكله؟

فقال: إذا طبخ فكل، فلا بأس» (٢).

و الجواب عن هاتين: هو ما ذكرناه عن الرواية الاولى، من قوة احتمال أن يكون السؤال عن حرمة أكل المرق المراق فيه الدم. لا سيما في هاتين، لان المفروض فيهما وقوع دم كثير في القدر لا يستهلك بمجرد وقوعه فيه إلا بالغليان بالنار، وهذا بخلاف مفروض الرواية الاولى من وقوع قطرة من الدم في القدر، فلا بد من حمله على الدم الطاهر.

فلو سلم صحة سند الروايات لم يمكن العمل بها، لضعف دلالتها على مطهرية النار للمرق المتنجس بالدم. و لو سلم تمامية دلالتها أيضا كانت معارضة بما دلّ على وجوب الاجتناب عن الماء الملاقي للدم، إذ مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين المطبوخ وغيره. و ذلك.

كصحيح على بن جعفر عن أخيه قال: «و سألته عن رجل رعف و هو يتوضأ، فتقطر قطرة في إنائه، هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا» (٣).

(١) وسائل الشيعة: الباب ٤٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة: الباب المتقدم، الحديث، ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٠ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١. ج ١ ص ١٦٩ الباب ١٣ منها، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩

[مسألة ١٢]: إذا غرز إبرة أو أدخل سكيناً، في بدنه

(مسألة ١٢): إذا غرز إبرة أو أدخل سكيناً، في بدنه، أو بدن حيوان، فإن لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فظاهر (١)، و ان علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب عنه (٢).

[مسألة ١٣]: إذا استهلك الدم الخارج من بيان الأسنان

(مسألة ١٣): إذا استهلك الدم الخارج من بيان الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته، بل جواز بلعه (٣). نعم لو دخل من الخارج دم في الفم

و كموثق عمار المتقدمة «١».

و تكون النسبة بينهما العموم من وجه، و مع التساقط في مورد المعارضة- و هو المرق المراق فيه الدم- يرجع إلى استصحاب النجاسة، لكنه مبني على جريانه في الشبهات الحكمية، و لا- نقول به، فيرجع إلى قاعدة الطهارة، و لكن العمدة في المقام هو ان الروايات المذكورة بين ما هي قاصرة السند أو الدلالة- كما عرفت- فلا تصل النوبة إلى المعارضة.

(١) لأصالة عدم ملاقاته للدم، أو استصحاب الطهارة، أو قاعدتها.

(٢) يبني هذا الاحتياط على أمرين، الأول: نجاسة الدم في الباطن.

الثاني: تأثير الملاقاة في الباطن في نجاسة الملاقي و كلاهما محل منع و إشكال، كما تقدم ذلك «٢» في مثل شيشة الاحتقان. فلا موجب للاحتياط المطلق، لكنه حسن على كل حال.

(٣) أما طهارة ماء الفم فلكونه من البواطن- كباطن الفم نفسه- فلا يتنجس بملاقاة النجس و لو كانت النجاسة خارجية. و أما مجرد

الملاقاة في الباطن فلا يمنع عن التنجيس بالنجاسة الخارجية- كالدم الخارج من بين الأسنان- فإن المراد من النجاسة الخارجية ما

خرج عن محله الأصلي و

(١) في الصفحة ٢٣.

(٢) في ج ٢ من هذا الكتاب ص ٢٨٠ في ذيل «مسألة ١» من مسائل نجاسة الغائط.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠

فاستهلك فالأحوط الاجتناب عنه (١). و الأولى غسل الفم بالمضمضة أو نحوها.

ظهر للحواس، كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في ذيل المسألة الأولى من مسائل نجاسة البول و الغائط فراجع «١».

و أما جواز بلعه فلاستهلاك الدم فيه على الفرض، فلا موضوع للنجس، أو الحرام.

(١) فرّق «قده» بين دم الأسنان و الدم الخارجى، فاحتاط لزوماً فى الثانى دون الأول.

و بيتنى ذلك على جعل دم الأسنان من النجاسات الداخلية، فلا يتنجس بملاقاته ماء الفم، بخلاف الدم الخارجى، فإنه يكون منجساً له

لكونه خارجياً. و لكن الصحيح: ان الدم الخارج من بين الأسنان أيضاً يكون من النجس الخارجى، و ان بقى فى داخل الفم، لان

المراد به ما خرج عن محله الأصلي و ظهر للحواس. إلا أنه مع ذلك لا يحكم بالنجاسة فى شىء من الصورتين، لأن الملاقى و هو ماء

الفم يعدّ من الأجزاء الداخلية، و لا دليل على تنجسها بملاقاة النجس، و ان كان من الخارج.

و يؤيد ذلك: ما دل من الروايات على طهارة بصاق شارب الخمر، مع ان الخمر من النجاسات الخارجيّة.

كرواية عبد الحميد بن أبى الديلم قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

رجل يشرب الخمر، فيبصق، فأصاب ثوبى من بصاقه؟ قال: ليس بشىء» (٢).

(١) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٢٧٥ ص ٢٨٠- الطبعة الأولى.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٣ الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

ضعيفة بابن أبى ديلم لانه مهمل أو مجهول لم يوثق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١

[مسألة ١٤: الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد]

(مسألة ١٤): الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس (١). فلو انخرق الجلد و

وصل الماء اليه تنجس، و يشكل معه الوضوء أو الغسل. فيجب إخراجة ان لم يكن حرج، و معه يجب ان يجعل عليه شيئاً مثل الجبيرة،

فيتوضأ أو يغتسل. هذا إذا علم أنه دم منجمد، و ان احتمال كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض - كما يكون كذلك غالباً (٢) - فهو

ظاهر.

و رواية الحسن بن موسى الحنّاط قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يشرب الخمر ثمّ يمّجه من فيه، فيصيب ثوبى؟ فقال:

لا بأس» (١).

و هى محمولة على ما فى الرواية الأولى من استهلاك الخمر فى البصاق.

(١) لانه الانجماد ليس من المطهرات. و مع بقائه تحت الجلد أو الظفر يصح الوضوء و الغسل، لطهارة الماء، و كفاية غسل ظاهر

البشرة.

و أما لو انخرق الجلد يتنجس الماء بملاقاته، و يبطل معه الوضوء و الغسل لنجاسة الماء. بل و يشكل من جهة كونه حاجبا عن وصول الماء إلى البشرة، فحينئذ يجب إخراجها ان لم يكن حرج، و معه يسقط الأمر بالإخراج. و هل ينتقل فرضه حينئذ إلى التيمم أو الجبيرة: فيه كلام يأتي في محله. و الأظهر لزوم التيمم و عدم كفاية الجبيرة، لعدم معلومية مشروعيّتها في أمثال هذا الفرض. و ان كان الأحوط ضمّها إلى التيمم.

(٢) كون الغالب كذلك غير معلوم، بل الغالب أنه دم منجمد.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٣ الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

بحسن بن موسى الحنط، فإنه لم يوثق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣

[السادس و السابع الكلب و الخنزير]

نجاسة الكلب و الخنزير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤

.....

نجاسة الكلب و الخنزير البريين. حكم البحرئين منهما. نجاسة ما لا تحلّ الحياة من الكلب و الخنزير. حكم المتولد منهما. المتولد من أحدهما و من حيوان طاهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥

«السادس، و السابع»: الكلب و الخنزير البريان (١).

(١) نجاسة الكلب و الخنزير البريين لا خلاف بيننا في نجاسة الكلب و الخنزير في الجملة، و هو الذي استقر عليه مذهب الشيعة «١». نعم خالف السيد المرتضى «قده» فيما لا تحلّ الحياة منهما، كالشعر، و العظم، و نحوهما. و عن الصدوق «قده»: القول بالفرق بين كلب الصيد و غيره، فقال بكفاية الرش في تطهير ملاقى الأول، و لزوم الغسل في ملاقى الثانى. و الصحيح نجاستهما مطلقا. نجاسة الكلب.

أما الكلب فقد استفاضت بل تواترت الروايات على نجاسته، على مضامين مختلفة ففي بعضها «٢» الأمر بغسل الثوب الملاقى له برطوبة و في

(١) و أما العامة فقد اختلفوا في نجاستهما فذهبت المالكية إلى القول بطهارتهما و الحنفية إلى القول بطهارة الكلب و نجاسة الخنزير و ذهبت الشافعية و الحنابلة إلى القول بنجاستهما.

قال في متن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١٦، الطبعة الخامسة:- «و منها- يعنى من النجاسات- الكلب و الخنزير، و ما تولد منهما أو من أحدهما و لو مع غيره. و قال في تعليقه- في بيان اختلاف المذاهب- المالكية قالوا: كل حي طاهر و لو كلبا أو

خزيرا، و وافقهم الحنفية على طهارة عين الكلب ما دام حيا على الراجح الا ان الحنفية قالوا بنجاسة لعابه حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته، فلو وقع في بئر و خرج حيا و لم. يصب فمه لم يفسد الماء و كذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه. و يلوح ثبوت الاختلاف في نجاستهما عندهم مما ذكره ابن رشد- في بداية المجتهد ج ١ ص ٧٨- حيث يقول ما محصله: «ان العلماء قد اتفقوا على نجاسة أربعة أشياء من أعيان النجاسات. الميتة، و لحم الخنزير، و الدم، و بول ابن آدم و رجيعة. و أما باقي أعيانها فقد اختلفوا في نجاستها» فراجع. و راجع أيضا كتاب خلاف الشيخ «قده» ج ١ ص ٤٧ م ١٣١ و كذا تذكرة العلامة ص ٧ طبعه مكتبة المرتضوية و في نقلهما لأقوال العامة اختلاف في الجملة.

(٢) كما في صحيح الفضل بن العباس. قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله.»- وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٥: الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث: ١.

و في ج ٣ ص ٤١٤: الباب ١٢ من النجاسات، الحديث: ١.

و عن خصال الصدوق- في الصحيح- بإسناده عن علي عليه السلام «في حديث الاربعمأة» قال: «تنزهوا عن قرب الكلاب، فمن أصاب الكلب و هو رطب فليغسله» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧ في الباب المتقدم، الحديث: ١١.

و كذا مرسله حريز و رواية قاسم عن علي عن أبي عبد الله عليه السلام المرويتان في الوسائل ج ٣ ص ٤٤١ في الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث: ٣، ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٦

.....

آخر «١»: أنه رجس نجس. و في ثالث «٢»: هو نجس، يقولها ثلاثا. و في رابع «٣»: لا و الله انه نجس، لا و الله انه نجس و في خامس «٤»: الأمر بغسل الإناء الذي يشرب منه.

و في سادس «٥»: النهي عن الشرب من سؤره. و في سابع «٦»:

(١) كما في صحيح أبي العباس «في حديث»: «انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب، فقال: رجس نجس، لا يتوضأ بفضله.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥: الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢، و في ج ٣ ص ٤١٣: الباب ١١ منها، الحديث: ١.

(٢) عن أبي سهل القرشي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحم الكلب، فقال: هو مسخ. قلت: أ هو حرام؟ قال: هو نجس، أعيدته (ها) عليه ثلاث مرات، كل ذلك يقول: هو نجس» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦: الباب ١٢ من النجاسات، الحديث: ١٠.

(٣) عن معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «انه سئل عن سؤر الكلب، يشرب منه، أو يتوضأ؟ قال: لا. قلت: أ ليس هو سبع؟ قال: لا و الله، انه نجس، لا و الله، انه نجس» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ في الباب المتقدم، الحديث: ٦.

(٤) كصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الكلب يشرب من الإناء. قال: اغسل الإناء.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥: الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٥) كموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «في حديث» قال: «لا يشرب سؤر الكلب، الا ان يكون حوضا كبيرا يستقي منه.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦: في الباب المتقدم، الحديث: ٧.

(٦) كصحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي.

فقال: إذا مسته فاغسل يدك و عنه عن أبي عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل؟ قال: يغسل المكان الذي أصابه.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ في الباب المتقدم، الحديث: ٩، ٨. صحيحة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٧

.....

الأمر بغسل اليد، أو الجسد عند مسه. وفي ثامن «١»: الأمر بصب فضله من الماء.

نعم: ورد في الأخبار ما ظاهره المنافاة للحكم المذكور. ك:

صحيحه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور، أو شرب منه جمل أو دابة، أو غير ذلك، أ يتوضأ منه، أو يغتسل قال: نعم. إلا ان تجد غيره فتنزّه عنه» «٢».

وقد يتوهم: ان مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار المتقدمة هو الحمل على التنزه، واستحباب غسل ملاقي الكلب برطوبة. كما حمل الأمر برش الملاقي له مع اليبوسة في بعض الأخبار «٣» على الاستحباب، بقريئة ما دل من الروايات «٤» على عدم تعدى النجاسة مع اليبوسة تقديمًا للنص على الظاهر.

(١) كصحيحه أبي العباس «في حديث»: انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب.

فقال: رجس نجس، لا يتوضأ بفضله، و اصيب ذلك الماء». وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ في الباب المتقدم، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٨: الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث: ٦.

(٣) كرواية الصدوق في الخصال «في حديث الأربعمائة»- في الصحيح- عن علي - عليه السلام- قال: «تنزهوا عن قرب الكلاب فمن أصاب الكلب- و هو رطب- فليغسله و ان كان جافا فلينضح ثوبه بالماء». وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧: الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١١.

و كصحيحه أبي العباس، المروية الوسائل ج ٣ ص ٤١٥ الباب المتقدم الحديث: ١، و صحيحه علي بن جعفر، و رواية قاسم عن علي عن أبي عبد الله عليه السلام و مرسله حريز عن أبي عبد الله- ع، المرويات في الوسائل ج ٣ ص ٤٤١ في الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧، ٤، ٣.

(٤) كالروايات المروية في وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤٣ في الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ١٦. و كقوله عليه السلام: «كل شيء يابس زكي» في موثقه عبد الله بن بكير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يبول، و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط. قال: كل شيء يابس زكي» المروية في وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٥١ في الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث: ٥. و هي من جهة مسح الذكر بالحائط محمولة اما على التقية، لأنه عادة المخالفين- كما قيل- أو على الجواز من جهة عدم تعدى النجاسة، و ان لم تحصل الطهارة. و كيف كان فلا يضر بالاستشهاد بقوله عليه السلام: «كل شيء يابس زكي» على المقصود.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٨

.....

أقول: بعد قيام ضرورة المذهب، و صراحة الروايات المتقدمة على النجاسة- و لا سيما مع يمين الامام عليه السلام على ذلك لا يصح الحمل على التنزه، و الاستحباب.

و عن الشيخ «قده»: دفع المعارضة بحمل صحيحه ابن مسكان على الماء الكثير البالغ حد الكر، مستشهدا له ب موثقه أبي بصير عن الصادق عليه السلام. و فيها: «لا يشرب من سؤر الكلب، إلا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه» «١».

و لم يستبعده المحقق الهمداني «قده» (٢)، لقوة احتمال ورودها في مياه الغدران التي تزيد غالبا عن الكر. كما استجوده صاحب الحدائق «قده» (٣)، قائلا: «ما ذكره الشيخ جتيد، فان ظاهر الخبر: أن هذا الماء من مياه الطرق المشاعة، وقد أوضحنا في بحث الماء القليل انها لا تنقص عن كره، فضلا عن كرور. و ما قدر الكره فإنه لا يأتي على شرب جمل، كما ذكر في الخبر.» و لا يخفى أنه - مع قطع النظر عن ضعف الجمع المذكور في نفسه، لأنه

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٦ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث: ٧.

(٢) في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٤٤.

(٣) ج ٥ ص ٢٠٦، ٢٠٧ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٩

.....

أشبه بالجمع التبرعى بين الأخبار، لو لا ملاحظة القرائن الداخلية في نفس الصحيحة - لا بد: أولا من تقييد إطلاق الصحيحة بما دل على انفعال الماء القليل بملاقاة الكلب، كالروايات «١» الإمرة بغسل الإناء الذي شرب منه الكلب، و الناهية «٢» عن الشرب من سوره - و كذا نفس رواية أبي بصير - فإن الأمر أو النهي في أمثال المقام يكون إرشادا إلى تنجس الملاقي، فمقتضى صناعة الجمع بين الأخبار هو حمل المطلق على المقيد، فبقريته الروايات الخاصة تحمل الصحيحة على الماء الكثير.

و ثانيا: أنه لو سلم ان مورد الصحيحة هو الماء القليل فلا نسلم معارضتها للروايات المتقدمة الدالة على نجاسة الكلب، إذ نهاية ما هناك دلالتها على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة الكلب، و ذلك لا ينافي ثبوت نجاسته بدليل آخر. فلتكن هذه الصحيحة من الروايات التي توهم دلالتها على عدم انفعال الماء القليل، التي تقدم الجواب عنها في بحث المياه «٣».

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: انه لا ينبغي التشكيك في نجاسة الكلب، و لا فرق بين كلب الصيد و غيره للإطلاق.

و ذهب الصدوق «قده» إلى القول بعدم وجوب غسل ملاقي كلب الصيد حيث انه فرّق بينه و بين غيره من الكلاب، و قال: «و من أصاب ثوبه كلب جاف فعليه أن يرششه بالماء، و ان كان رطبا فعليه أن يغسله. و ان كان كلب صيد، و كان جافا فليس عليه شيء، و ان كان رطبا فعليه ان يرششه بالماء.» «٤».

(١) المتقدمة في ص ٦٧ - ٦٦.

(٢) المتقدمة في ص ٦٧ - ٦٦.

(٣) راجع القسم الثاني من ج ١ من هذا الكتاب ص ١٢٧ - ١٣٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٤٣. طبعه دار الكتب الإسلامية. الطبعة الخامسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٠

.....

و هذا القول مما لم يظهر لنا وجهه، بل يدفعه أولا: إطلاق الروايات المتقدمة الدالة على نجاسة الكلب مطلقا. و ثانيا: خصوص. صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الكلب السلوقي. قال إذا مسسته فاغسل يدك» «١» هذا كله في الكلب. نجاسة الخنزير.

و أما الخنزير فيدل على نجاسته - بعد الإجماع، و تسالم الأصحاب - الروايات المستفيضة:

منها: صحیحہ علی بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر و هو في صلاته، كيف يصنع به؟ قال: ان كان دخل في صلاته فليمض، فان لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه. إلا ان يكون فيه أثر يغسله. قال: و سألته عن خنزير يشرب من إناء، كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرّات» (٢).

و منها: رواية خيران الخادم قال: «كُتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر، و لحم الخنزير، أ يصلّى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: فان الله انما حرّم شربها. و قال بعضهم: لا - تصل فيه. فكتب عليه السلام: لا تصل فيه، فإنه رجس.» (٣).

و منها: رواية سليمان الإسكاف قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ الباب ١٢ من أبواب النجاسات. الحديث: ٩.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

و لا بد من حمل قوله عليه السلام: «ان كان دخل في صلاته فليمض.» على صورة ما إذا كانت الإصابة بغير رطوبة بقرينة قوله عليه السلام: «الا ان يكون فيه اثر يغسله.»

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٨ في الباب المتقدم. الحديث: ٢. ضعيفة بسهل بن زياد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧١

دون البحرى منهما (١)

عن شعر الخنزير يخرز به. قال: لا بأس به، و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلّى» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار (٢) الدالة على نجاسته.

و هناك روايات ربما توهم الدلالة على عدم نجاسته، و نذكرها مع الجواب عنها بعيد هذا - إنشاء الله تعالى - عند البحث عمّا لا تحله الحياة من الكلب و الخنزير، ردا على ما حكى عن السيد المرتضى «قده» من القول بطهارته منهما،

(١) الكلب و الخنزير البحرّيان المشهور عند الأصحاب طهارة الكلب و الخنزير البحرّيين. و عن ابن إدريس القول بنجاستهما بدعوى: صدق الاسم عليهما فيشملهما أدلة النجاسة.

و الصحيح ما عليه المشهور. أما أولا: فلمنع صدق الاسم عليهما، و انما يطلق عليهما اللفظ مجازا لعلاقة المشابهة في بعض الوجوه، و ذلك لأن طبيعة الأسماك البحرّية مغايرة للماهيّة المعهودة المسمّاة باسم الكلب أو الخنزير، و نهاية ما هناك التشابه في الصورة، و هذا كما يقال للتمساح أسد البحر، و لبعض الأسماك بقر البحر، و لبعضها إنسان البحر، نظير إطلاق الأسد على العنكبوت، فيقال: إنه أسد الذباب، لأنه يفترس الذباب كما يفترس

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٨ في الباب المتقدم. الحديث: ٣. ضعيفة بسليمان الإسكاف، لأنه مجهول.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٩ في الباب: ١٥ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٣.

و ج ١ ص ٢٢٥ الباب: ١ من الأستار. الحديث: ٢. و ج ٣ ص ٤٤٢ الباب ٢٦ من النجاسات. الحديث:

٦. و ج ٣ ص ٤٥٨، ٣٢ منها. الحديث: ٣. و غير ذلك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٢

و كذا رطوباتهما و أجزاءهما (١) و ان كانت مما لا تحله الحياة،

الأسد باقى الحيوانات. فإذا لا يشملهما ما دلّ على نجاسة الكلب و الخنزير، لأنهما من قبيل الأسماك، فتكونان مغايرتين للبريين فى أصل الخلقة و الطبيعة.

نعم: يصدق عليهما الاسم - على وجه الحقيقة - مع الإضافة إلى البحر، و ذلك كماء الرمان، فان لفظ الماء بإطلاقه يكون مجازا فيه، لكنه مع الإضافة إلى الزمان يكون الإطلاق حقيقيا، إلّا ان ذلك لا يجدى فى شمول أحكام الماء له.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٧٢

و ثانيا: لو سلمنا صحة الإطلاق عليهما حقيقة فلا تخلو الحال من ان يكون على وجه الاشتراك اللفظى، أو المعنوى. و لا يتم المطلوب على كلا الاحتمالين.

أمّا الأول فلأن استعمال المشترك فى معنيين و إن كان ممكنا - على ما حققناه فى الأصول - و لكنه يحتاج إلى القرينة، و لا قرينة فى المقام، و القدر المتيقن ارادة البريين منهما.

و أمّا الثانى فلوجهين: الأول: ما قيل من الانصراف إلى البحرى:

و لكن عهده هذه الدعوى على مدّعيتها. و الثانى:

صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سأل أبا عبد الله عليه السّلام رجل و أنا عنده عن جلود الخنزير. فقال: ليس بها بأس. فقال الرجل. جعلت فداك. إنها علاجى (فى بلادى)، و انما هى كلاب تخرج من الماء. فقال أبو عبد الله عليه السّلام: إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء؟ فقال الرجل: لا. فقال: ليس به بأس» (١).

و فى التعليل إشارة إلى طهارة الخنزير البحرى ايضا.

(١) لشمول إطلاق الأدلة لهما.

(١) وسائل الشيعة ج ٤ ص ٣٦٢ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّى. الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٣

كالشعر، و العظم، و نحوهما (١).

(١) ما لا تحله الحياة من الكلب و الخنزير المشهور عند الأصحاب «قدس سرهم» نجاسة الكلب و الخنزير بجميع اجزائهما حتّى ما لا تحله الحياة - كالشعر و العظم و نحوهما - و ذلك لإطلاق أدلة نجاستهما، بل الغالب المماسسة باليد و البدن - التى هى كموضوع فى دليل النجاسة - مع شعرهما.

و لم ينقل «١» الخلاف فى ذلك إلّا عن السيّد المرتضى «قده» و جدّه فى المسائل الناصريّة و استدل على ذلك بالإجماع، و بنفى الجزئية حيث قال فى محكى «٢» كلامه «و ليس لأحد ان يقول انّ الشعر و الصوف من جملة الخنزير و الكلب، و هما نجسان و ذلك انه لا يكون من جملة الحى إلا ما تحله الحياة، و ما لا تحله الحياة ليس من جملته و ان كان متصلا به».

و من المعلوم فساد كلا الوجهين. أما الإجماع فمنعقد على خلافه، لما أشرنا إليه من عدم نسبة القول بالطهارة إلا إليهما. و أما نفى

الجزئية فهو خلاف اللغّة، و العرف، و الشرع، فالحكم المترتب على عنوان الكب أو الخنزير يعمّهما بجميع أجزائهما حتى الشعر و نحوه مما هو متصل بهما.

و قد نسب إليه «٣» الاستدلال على الطهارة بوجه ثالث، و هو قياس ما لا تحله الحياة منهما على ما لا تحله الحياة من الميتة، فكما لا نقول بالنجاسة فيها لا نقول بها فيهما. فان تمت النسبة ففساده ظاهر، لأن نجاسة الكلب و الخنزير ذاتية تشملهما بجميع أجزائهما حين أو ميتين، بخلاف الميتة، فإن النجاسة تعرضها بالموت، و هو لا يعم ما لا حياة فيه.

(١) في الحدائق ج ٥ ص ٢٠٨. طبعه النجف الأشرف.

(٢) في الحدائق ج ٥ ص ٢٠٨. طبعه النجف الأشرف.

(٣) كما عن المدارك. لا حظ الحدائق ج ٥ ص ٢٠٩. طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٤

.....

و كان الاولى به «قده» الاستدلال بروايات ربما توهم الدلالة على مطلوبه، فتكون وجها رابعا للقول بالطهارة. و هي عدّة روايات اشتملت على نفى البأس بالاستقاء بشعر الخنزير، أو جلده بضميمة عدم القول بالفصل بينه و بين الكلب، إلّا أنها أيضا مردودة بما ستعرف.

منها: صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير، يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟

قال: لا بأس» «١».

و لكن لا يمكن الاستدلال بهذه الصحيحة على طهارة شعر الخنزير.

أمّا أولا: فلاحتمال أن يكون السؤال فيها عن مجرد الانتفاع بشعر الخنزير المفروض نجاسته- و لا- سيما في مقدمات العبادة- كالوضوء- حتى مع فرض العلم بعدم ملاقاته لماء الدلو بفصل جبل آخر، أو غيره. أو عن حكم صورة الشك في ملاقاته له. و أمّا احتمال ان يكون السؤال عن حكم ماء البئر نفسه- كما قيل- «٢» فبعيد عن مساق الرواية.

و أمّا ثانيا فلأنّ نهاية ما هناك أنها تدل على عدم انفعال الماء القليل الذي في الدلو بملاقاة النجس لو فرض العلم بالملاقاة و لا تدل على عدم نجاسة الحبل المصنوع من شعر الخنزير، فتكون هذه الرواية في عداد الروايات الدالة على عدم انفعال الماء القليل و قد تقدم «٣» الجواب عنها. و بالجملة لا يصح الاستدلال بهذه الرواية على جميع الفروض الثلاثة و هي

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٢.

(٢) قاله صاحب الوسائل في ذيل الحديث و نص ما قال: «الظاهر ان المراد بذلك الماء البئر لا ماء الدلو».

(٣) ج ١ من هذا الكتاب في القسم الثاني ص ١٣٧- الطبعة الأولى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٥

.....

العلم بملاقاة ماء الدلو للحبل المذكور، و الشك فيها، و العلم بعدمها.

و منها: روايته الأخرى- الواردة في جلد الخنزير- قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن جلد الخنزير، يجعل دلوًا، يستقى به الماء. قال: لا بأس» (١).

و فيها أولاً: أنّها ظاهرة في السؤال عن حكم الانتفاع بجلد الخنزير من حيث أنّه نجس العين أو ميتة و قد يحتمل عدم جواز الانتفاع به من هذه الجهة فأجابه الإمام عليه السّلام بعدم البأس و يحتمل أيضاً أن يكون السؤال عن حكم البئر نفسها فتكون من أدلة عدم انفعال ماء البئر بملاقاة النجس.

و ثانياً: لو سلّم أنّ السؤال كان عن حكم ماء الدلو كان نفى البأس دالاً على عدم انفعاله بملاقاة جلد الخنزير، لا على طهارة نفس الجلد فتكون من أدلة عدم انفعال الماء القليل لا من أدلة طهارة جلد الخنزير أو شعره (٢).

و منها رواية حسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السّلام- في حديث- قال: «قلت له شعر الخنزير يعمل حبلاً، و يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها فقال: لا بأس به» (٣).

و هذه- مع ضعف سندها بحسين بن زرارة، لعدم توثيقه في الرجال، و مجرد دعاء الامام عليه السّلام في حقه لا يدل على وثاقته- قاصرة الدلالة

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ١٦.

(٢) أقول: لو تمت دلالة هذه الرواية على طهارة جلد الخنزير و أغمضنا النظر عما ذكر في الشرح كانت دالة على طهارة ما تحله الحياة منه- اعنى الجلد- و هذا مما لم يقل به أحد من أصحابنا حتى السيد المرتضى «قده» فإنه انما يقول بطهارة ما لا تحله الحياة من الخنزير و الكلب، فإذا تكون الرواية مطروحة عند الجميع، و يحتمل صدورهما تقيّة لذهاب جملة من العامة إلى طهارتهما- كما تقدم في تعليقه ص ٧٥.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧١ الباب: ١٤ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٦

و لو اجتمع أحدهما مع الآخر، أو مع آخر، فتولد منهما ولد، فان صدق عليه اسم أحدهما تبعه، و ان صدق عليه اسم أحد الحيوانات الأخرى، أو كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهراً (١).

ايضاً، لظهورها في كون السؤال عن حكم ماء البئر بعد ملاقاته لشعر الخنزير، بقرينة تأنيث الضمير و التوصيف بكلمة «التي». فلا تدل على طهارة شعره إن لم تكن دالة على نجاسته، لأنّ السؤال عن حكم ماء البئر، و بقائه على الطهارة إنّما يتجه مع نجاسة الملاقى له دون طهارته.

ثمّ أنّه حكى في الحدائق (١) رواية أخرى في المقام في جلد الخنزير، و عبّر عنها بموثقة حسين بن زياد عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت له جلد الخنزير يجعل دلوًا يستقى به من البئر التي يشرب منها، أو يتوضأ منها. قال:

لا بأس».

و قد أسندها المحقق الهمداني (٢) إلى حسين بن زرارة. لكننا لم نجد رواية بهذا السند و المتن في كتب الحديث. و لعلّ المحقق الهمداني «قده» اعتمد على نقل الحدائق مع إبدال زياد بزارة. و كيف كان فهي أيضاً قاصرة الدلالة، كسابقها.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا يتم ما ذهب إليه السيد «قده» بوجه، لعدم تمامية ما استدلل به هو «قده» أو استدلل له غيره على طهارة ما لا تحله الحياة من الكلب و الخنزير. بل قام الدليل على خلاف ما ذهب إليه.

(١) إذا صدق اسم خاص على المتولد من الكلب و الخنزير، أو من أحدهما و حيوان آخر تبعه حكمه تبع الحكم لموضوعه. من دون

فرق في

(١) ج ٥ ص ٢٠٧. طبعة النجف الأشرف.

(٢) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٤٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٧

و ان كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهرة (١).

ذلك بين ما إذا صدق عليه اسم أحدهما فيحكم بنجاسته، أو اسم حيوان آخر طاهر فيحكم بطهارته. فلو فرض صدق اسم الهرة- مثلا- على المتولد منهما يحكم بطهارته، لا طلاق دليل طهارتها، ولا عبرة بالأصل، إذا لا دليل على التبعية في المقام. كما هو الحال في عكس ذلك، كما إذا تولد كلب من شاتين.

و أما إذا لم يصدق عليه عنوان خاص - كما إذا لم يكن له مثل في الخارج- فالأقوى طهارته أيضا، لقاعدتها الجارية في كل ما شك في طهارته و نجاسته. هكذا أفاد في المتن، و عليه الأكثر.

و لكن لا بد من استثناء صورة واحدة، و هي ما إذا عدّ المتولد ملفقا منهما عرفا «١» كما إذا كان رأسه شبيها بالكلب، و بدنه شبيها بالخنزير- مثلا- لأن المركب من نجسين. أيضا محكوم بالنجاسة بمقتضى الفهم العرفي من أدلة نجاسة أجزائه. كما هو الحال في المركب من سائر النجاسات، كالمركب من البول و الدم- مثلا- إذا امتزج أحدهما بالآخر، و كذلك المركب من أجزاء محرّمين و ان لم يصدق على المركب عنوان أحد النجاسات أو المحرّمات.

فاستعمال الانية المصوغة من الذهب و الفضة يكون محرّما، لحرمة استعمال كل من اجزائها، و إن لم يصدق على المجموع اسم الذهب أو الفضة منفردا.

(١) قد عرفت- آنفا- أن الأقوى هو الحكم بالطهارة فيما إذا لم يصدق على المتولد منهما أو من أحدهما عنوان الكلب أو الخنزير. و لكن

(١) و من هنا جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» في المسألة: «و ان كان الأحوط الاجتناب». «بل الأظهر ذلك فيما إذا عد المتولد ملفقا منهما عرفا».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٨

.....

حكى عن الشهيدين في الذكري و الروض: الحكم بنجاسة المتولد من النجسين، و إن باينهما في الاسم. و المحكى عن المحقق الثاني موافقتهما على ذلك، إلّا فيما إذا صدق عليه اسم حيوان طاهر، و مال إلى ذلك شيخنا الأنصاري «قده» في كتاب الطهارة. و كيف كان فما يمكن أن يستدل به للقول بالنجاسة وجوه:

الوجه الأول: تبعية الولد لأبويه في النجاسة، حيث يلوح ذلك من كلام الشهيد في محكى الذكري. قال: «المتولد من الكلب و الخنزير نجس في الأقوى، لنجاسة أصلية».

و فيه: أنه لا دليل على هذه التبعية، و إنّما المتبع أدلة نجاسة الحيوانات بعناوينها و أسمائها، و مع عدمها يرجع إلى قاعدة الطهارة.

الوجه الثاني: استصحاب النجاسة الحاكم على قاعدة الطهارة. و تقرّبه من وجهين.

أحدهما: استصحاب نجاسته حال كونه علقه، لكونها دما، و الدّم نجس. و من المعلوم عدم اختصاص هذا الوجه بالمتولد من نجسين، بل يجرى أيضا فيما إذا كان أحدهما نجسا، و الآخر طاهرا. و قد اعتمد على هذا الوجه بعض من حكم بنجاسة أولاد الكفار. و كأنه أصل كلى يبنى عليه فيما إذا لم يكن دليل على طهارة حيوان بخصوصه.

و يدفعه أولا: أنه من الاستصحاب فى الشبهات الحكمية، و لا نقول به، كما مرّ غير مرّة و ثانيا: أنه يكون من إسراء حكم من موضوع إلى آخر، لانتفاء وحدة الموضوع المعتبرة فى صحة الاستصحاب، إذ الولد غير العلقه قطعا.

ثانيهما: استصحاب نجاسته حال كونه مضغّة أو جنينا فى بطن أمه قبل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٩

.....

و لوج الروح، لأنه جزء من أمه، فيكون محكوما بحكمها، فيحكم بنجاسته حتّى بعد و لوج الروح فيه.

و فيه: أولا: ما ذكرناه آنفا، من منع جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكمية.

و ثانيا: أنه يكفى فى ذلك نجاسة الأم وحدها، فلا يختص بالمتولد منهما.

و ثالثا: أن المضغّة أو الجنين ليست جزء من الأم كى تتبعها فى النجاسة، بل الام ظرف لها كما فى بيضة الدجاجة فنجاستها لا تقتضى نجاسة المظروف. و إنما قلنا بنجاسة المضغّة أو الجنين قبل و لوج الروح من جهة صدق الجيفة عليهما بعد الخروج، و إن كان الام طاهرا، و أما قبله فلا موجب للحكم بالنجاسة، كما تقدم ذلك فى بحث الميتة (١).

و رابعا: ما أوردناه على الوجه الأول من عدم بقاء الموضوع.

و دعوى: أن و لوج الروح لا- يوجب ارتفاعه عرفا، كما أن خروجه لا يوجب ذلك. و لذا لا يحتاج فى نجاسة الكلب بعد موته إلى أدلة نجاسة الميتة، و لا يستثنى منها ما لا تحله الحياة، كما عن شيخنا الأنصارى «قده» فى هذا البحث.

لا يمكن المساعدة عليها، لانه لو سلم تبعيّة الجنين لأمه فى النجاسة بدعوى الجزئية كان ذلك قبل و لوج الروح فيه و أما بعده و بعد استقلاله بالاسم و الحياة فلا يكون جزء لها قطعا، و يتعدد الموضوع بنظر العرف بلا إشكال، فلا يمكن إسراء حكم المضغّة، أو الجنين إلى الحيوان.

(١) ج ٢ من كتابنا ص ٤١٠-٤١٣ و ص ٤٢٥-الطبعة الأولى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٠

بل الأحوط الاجتناب (١) عن المتولد من أحدهما مع طاهر، إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر. فلو نرى كلب على شاة، أو خروف على كلبه، و لم يصدق على المتولد منهما اسم الشاة، فالأحوط الاجتناب عنه، و ان لم يصدق عليه اسم الكلب.

الوجه الثالث: ما ذكره «قده» أيضا من دعوى القطع بعدم خروجه عن أحدهما، و أن المباينة لهما صورية. و حينئذ فلا يقدر عدم صدق الاسم، لأن الأحكام إنما تدور مدار الأسماء لكشفها عن حقائق المسميات لا لأن للتسمية- بمجرد- دخلا فى الحكم.

و يدفعه: أن مجرد الاتحاد فى الحقيقة لا يكفى فى الاتحاد فى الحكم بعد اختلاف الصورة النوعية، و العبرة فى الأحكام بالثانى دون الأوّل. و لذا لا يحكم بنجاسة البخار المستحال من البول مع اتحادهما فى الحقيقة و الماهية.

الوجه الرابع: ما ذكره أيضا، من أنه سلّمنا أنه حقيقة ثالثة، إلا أن النجاسة إنما جاءت من تنقيح المناط، إذ لا فرق عند أهل الشرع فى النجاسة- و هى القدارة الذاتية- بين المتولد من كلبين، و بين المتولد من كلب و خنزير، فان كلّ حيوان حكم الشارع بنجاسته عينا

كان المفهوم منه عند أهل الشرع سراية النجاسة إلى ولده، و إن لم يصدق عليه عنوانه. و يدفعه: أنه إن رجع هذا البيان إلى ما ذكرنا من نجاسة الملقق منهما بحيث يعد المتولد منهما مركبا من الكلب و الخنزير فهو، و إلّا فلا قطع بالمناطق، و عهده دعواه على مدّعيه.

فتحصل: أن الأقوى عدم و جوب الاجتناب عن المتولد منهما إلّا إذا صدق عليه عنوان أحدهما، أو كان في نظر العرف ملفقا منهما بان كان بعض أجزائه شبيها بالكلب، و بعضها الآخر شبيها بالخنزير.

(١) لو كان أحدهما الام فيمكن الاستناد في النجاسة إلى استصحاب فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨١

.....

نجاسة المضغ أو الجنين، بدعوى جزئيتها للام، فيتبعانها في النجاسة. و لكن عرفت الإشكال فيه آنفا.

و أما لو كان أحدهما الأب فلا يجرى الاستصحاب المذكور. نعم قد يتوهم استصحاب نجاسة المنى أو العلقه، و فساده ظاهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٣

[الثامن الكافر]

إشارة

نجاسة الكافر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٤

أقسام الكافر. منكر الضروري. ولد الكافر.

لو كان أحد الأبوين مسلما. طهارة ولد الزنا.

حكم الغلاة و الخوارج و النواصب. و المجسّمه. و المجبّره. و القائلين بوحده الوجود.

فرق الشيعة. المشكوك إسلامه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٥

«الثامن» الكافر بأقسامه (١).

(١) نجاسة المشرك و من يلحق به.

على المشهور، بل لم يعرف الخلاف من أحد في غير الكتابي، فإنّ المشرك نجس بضرورة المذهب. و أولى منه بالنجاسة الملحد المنكر لوجود الصانع، فإنّ المشرك يعبد الأوثان تقربا إلى الله تعالى، و الملحد لا يقر بوجود الخالق رأسا، فهو أنجس منه. و قد اتفقت الخاصية، و تواترت رواياتهم على نجاسة الناصب لأهل البيت عليه السلام، و في بعضها «١»: أنه أنجس من الكلب، فهذه العناوين الثلاثة- المشرك، و الملحد، و الناصب- مما لا إشكال، و لا خلاف عند الشيعة في نجاستهم.

حكم أهل الكتاب.

و أما أهل الكتاب، كاليهود، و النصارى، و المجوس- بناء على وجود كتاب لهم- فالمشهور عندنا نجاستهم، بل عن جمع من الأعلام- كالمرتضى، و ابن زهرة، و العلامة في جملة من كتبه- دعوى الإجماع على نجاسة الكافر بجميع أنواعه.

و ضابطه: من خرج عن الإسلام و بائنة، أو انتحله و جحد ما يعلم بكونه من الدين ضرورة. و الأول شامل للكافر كفرا أصليا أو ارتداديا، كتابيا كان أو غير كتابي، و الثاني يعم مثل الغلاة و الخوارج و النواصب.
و لكن المحكى عن بعض القدماء- كابن الجنيد، و العمانى، و الشيخ فى النهاية القول بطهارة الكتابي، و تبعهم جماعة من متأخرى المتأخرين. هذا

(١) كما فى موثق ابن أبى يعفور: «فان الله تبارك لم يخلق خلقا أنجس من الكلب. و الناصب لنا أهل البيت لا نجس منه» وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٦

.....

مذهب الخاصة.

و أما العامة فذهب أكثرهم «١» إلى القول بعدم نجاسة الكافر حتى المشرك بل لم ينقل القول بنجاسة المشرك إلا عن قليل منهم «٢» و أما غيره من أصناف الكفار فجمهورهم على عدم القول بالنجاسة، حتى أن السيد المرتضى جعل القول بنجاسة الكافر من متفردات الإمامية.

و كيف كان فالمتبع هو الدليل، و العمدة هو البحث عن نجاسة أهل الكتاب و أما المشرك و الملحدا فلا ينبغي التأمل فى نجاستهما- كما عرفت.

الآية الكريمة و نجاسة أهل الكتاب.

فنقول: قد استدل على نجاسة الكافر مطلقا بقوله تعالى:

(١) فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١١ الطبعة الخامسة- فى عداد الأعيان الطاهرة قال: و منها- أى من الأعيان الطاهرة- ميتة الأدمى، و لو كان كافرا، لقوله تعالى:

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ تَكْرِمَهُمْ يَقْتَضِي طَهَارَتَهُمْ أَحْيَاءَ وَ أَمْوَاتًا. أما قوله تعالى إِنََّّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فالمراد نجاستهم المعنوية.

و فى المغنى ج ١ ص ٤٩: «الأدمى طاهر، و سوره طاهر، سواء كان مسلما، أو كافرا، عند عامة أهل العلم».

و فى عمدة القارئ للعيني الحنفى ج ٢ ص ٦٠: «الأدمى الحى ليس بنجس العين، و لا فرق بين الرجال و النساء».

لكن عن المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٨٣: «الصوف، و الوبر، و القرن، و السن من المؤمن طاهر، و من الكافر نجس، و نسب الشوكانى فى نيل الأوطار نجاسة الكافر الى مالك».

(٢) كالفخر الرازى فى تفسيره- ج ١٦ ص ٢٤ طبعة مصر عام ١٣٥٧- قال: «و اختلفوا فى تفسير كون المشرك نجسا، نقل صاحب الكشف عن ابن عباس أن أعيانهم نجسة، كالكلاب و الخنازير. و عن الحسن من صافح مشركا توضحا، و هذا قول الهادى من أئمة الزيدية. و أما الفقهاء فقد اتفقوا على طهارة أبدانهم. و اعلم أن ظاهر القرآن يدل على كونهم أنجاسا فلا يرجع عنه الا بدليل منفصل و لا يمكن ادعاء الإجماع فيه لما بينا أن الاختلاف فيه حاصل.» ثم أخذ فى مناقشة بقية الوجوه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٧

.....

إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. «١».

و الاستدلال بها يتبنى على أمرين:

الأول: من ناحية الموضوع، و هو ان يكون المراد من المشرك ما يعم أهل الكتاب. أما اليهود و النصارى فيدل على كونهم مشركين قوله تعالى:

وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ «٢»، فأطلق على عقيدتهم هذه الشرك. و أما المجوس - بناء على أنهم من أهل الكتاب - فقائلون بألوهية يزدان و أهرمن، و النور و الظلمة، فهم أيضا مشركون، كاليهود و النصارى.

هذا من ناحية الموضوع.

و الثانى: من ناحية الحكم، و هو أن النجس - بالفتح - سواء أ كان مصدرا حمل على الذات مبالغة أو وصفا كالنجس - بالكسر - يراد به ما هو المصطلح عند المتشرعة، و حقيقة عندهم فعلا، و هو ضد الطهارة الشرعية.

فالحقيقة الشرعية و ان لم تكن ثابتة، إلا أن الاستعمال الشرعى فى هذا المفهوم ثابت، و عليه جرت استعمالات المتشرعة حتى صارت حقيقة فى لسانهم. فيكون المفهوم عند المتشرعة هو المراد من اللفظ عند الشارع، كما فى باقى الألفاظ التى ثبت لها حقائق عندهم، كالصلاة، و الزكاة، و نحوهما.

و الصحيح فى الجواب أن يقال: إن كلا الأمرين محل منع و إشكال.

أما الأمر الأول فيرده: أن إطلاق المشرك على أهل الكتاب - و ان كان فى الكتاب العزيز - مما لا يخلو عن نحو من العناية و التجوز، لأن المتبادر من المشرك عباد الأوثان، لا مطلق من صح توصيفه بالشرك بنحو من

(١) التوبة ٩: ٢٨.

(٢) التوبة ٩: ٣٠ - ٣١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٨

.....

الاعتبار. و إلا فصدق المشرك على المرائى أولى من صدقه على أهل الكتاب، و قد أطلق عليه المشرك فى بعض الأخبار «١»، مع انه لا يعمه الإطلاق قطعا.

و إن شئت فقل: إن قرينة المقابلة و تخصيص كل منهما بحكم تدل على أن المراد بالمشرك فى الآية الكريمة غير اليهود و النصارى، فإنه عز من قائل قابل بين المشركين و بين أهل الكتاب فى الذكر، ثم خص الأول بتحريم اقترابهم من المسجد الحرام، و خص الثانى بإعطاء الجزية، حيث قال تعالى - بعد منع المشركين من اقتراب المسجد الحرام - قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ. إِلَى أَنْ قَالَ تَعَالَى مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ «٢». و بالجملة: لا وجه لتعميم المشرك لأهل الكتاب.

و أما الأمر الثانى ففيه: أنه لم يثبت إرادة المعنى المعهود - و هى النجاسة فى مقابل الطهارة - من الآية الشريفة، لاحتمال عدم معهوديتها فى زمان نزول الآية الكريمة، للتدرج فى الأحكام، و من المحتمل - قريبا - إرادة معنى آخر. و أنسب المعانى إلى معناه اللغوى - و هى القذاره - القذاره النفسانية، من جهة فساد العقيدة، لاقتضاء مناسبة الحكم و الموضوع لهذا المعنى، لأنه تعالى حرّم دخولهم فى المسجد الحرام الذى هو بيت التوحيد، فلا يباح دخوله لعدو الله المشرك و أما النجاسة المصطلحة فلا توجب حرمة

(١) كما في صحيحة زرارة، وحرمان عن أبي جعفر -ع- قال: «لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله ودار الآخرة، وادخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً».

وقال أبو عبد الله -ع: «من عمل للناس كان ثوابه على الناس. يا زارة كل رياء شرك».

وسائل الشيعة ج ١ ص ٦٧ الباب ١١ من أبواب مقدمة العبادات، الحديث: ١١. ونحوه الحديث: ١٣ و ١٦.
(٢) التوبة ٩: ٢٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٩

.....

الدخول في المسجد ما لم يكن موجبا للهتك أو السراية.

الاجبار ونجاسة أهل الكتاب و استدلال على نجاسة أهل الكتاب أيضا بالأخبار المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام و هي العمدة في المقام، و لكنها متعارضة، فلا بد من البحث عنها في مقامين: الأول في الأخبار التي استدلت بها على نجاستهم. و الثاني في الأخبار المعارضة لها، ثم النظر في العلاج جمعا أو طرحا.

أما المقام الأول، فالروايات الدالة على النجاسة متوفرة:

منها: حسنة سعيد الأعرج، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي و النصراني فقال: لا» (١).

و إطلاق النهي فيها يدل على عدم جواز استعمال سؤرهم في الأكل و الشرب، و هو أثر النجاسة. و المسؤول عنه إنما هو سؤرهم من حيث كونه سؤرا، فاحتمال كون النهي لأجل طرو نجاسة عرضية عليه - من جهة عدم اجتنابهم عن النجاسات كالخمر، و البول، و غيرهما فيتنجس سؤرهم بذلك لمباشرتهم له - خلاف الظاهر. كما أن حمل النهي على الكراهة كذلك. فهذه الرواية لا بأس بها سنداً و دلالة.

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل صافح رجلا مجوسيا. فقال: يغسل يده، و لا يتوضأ» (٢).

بدعوى: أن المتبادر من الأمر بغسل اليد الملاقيه للكتابي الإرشاد إلى النجاسة.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢١ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٠

.....

هذا، و لكن الأمر بغسلها في الرواية تدور حاله بين أحد أمرين، إما حملة على الاستحباب مطلقا، أو الوجوب مع فرض الرطوبة في اليد في دور الحال بين حمل الأمر على الاستحباب، أو التقييد بالمنفصل - اعني بما دل على ان «كل شيء يابس زكي» - (١).

و ليس الثاني بأولى من الأول، لولا العكس، لوجود القرينة الداخلية و الخارجية على ذلك - أي على الحمل على الاستحباب. أما القرينة الداخلية فلاستلزام الحمل على وجود الرطوبة في اليد الحمل على الفرد النادر، لغلبة عدمها في اليد و أما القرينة الخارجية فهي: رواية خالد القلانسي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى الدمى فيصافحني. قال: امسحها بالتراب و بالحائط. قلت: فالنصيب؟ قال:

اغسلها» (٢).

فإنها تدل على عدم نجاسة يد الكتائب، لأن المسح بالتراب أو بالحائط ليس من جملة المطهرات، فلا بد من حملة على الاستحباب. أو على رفع القذارة المتوهمة. نعم أمره عليه السلام في النَّاصب بغسل اليد يدل على نجاسته، فلو لا هذه الرواية لأمكن حمل الأمر بغسل اليد في الصحيحة على الإرشاد إلى النجاسة، وعلى صورة الملاقاة بالرطوبة، كما هو الحال في أمثاله، إلا أن هذه الرواية تصلح للقرينة. فهذه الصحيحة تقصر عن الدلالة على المطلوب أيضا.

ومنها: صحيحة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن

(١) تقدم ما يدل على ذلك في ص ٦٨-٦٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٤.

ضعيفة بعلي بن معمر، لأنه مجهول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩١

.....

آنية أهل الذمة و المجوس؟ فقال: لا تأكلوا في آنتهم، و لا من طعامهم الذي يطبخون، و لا في آنتهم التي يشربون فيها الخمر» (١). و قد رواها في الحدائق (٢) و مصباح الفقيه (٣) بإسقاط قوله عليه السلام: «لا- تأكلوا في آنتهم» و كيف كان فهي على خلاف المطلوب أدل.

أما أولا: فلقوة احتمال أن يكون المنع عن أكل طعامهم المطبوخ لأجل وجود الأشياء المحرمة فيه، كالميتة، و الدم، و لحم الخنزير، و شحمة. و نحو ذلك من المحرمات التي لا يحترزون عن أكلها.

و أما ثانيا: فلاحتمال أن يكون المنع عنه من جهة تنجس أوانيهم المعدة للطبخ بنحو ما ذكر من النجاسات. فلا دلالة فيها على ان المنع انما كان لأجل مباشرتهم لها برطوبة مسرية، فالتقييد بالطبخ يوجب قلب الظهور. و لا أقل من الإجمال.

و أوضح منه إشكالا: تقييد الأواني بالتي يشربون فيها الخمر دون ما يشربون فيها الماء و نحوه من الأشياء المحللة الطاهرة، فإن ظاهره انحصار وجه المنع في التنجس بالنجاسات الخارجية، دون مباشرتهم لها برطوبة مسرية. و أما الإطلاق في قوله عليه السلام: «لا تأكلوا في آنتهم» في صدر الجواب فمحمول على ذلك أيضا، بقرينه ما بعده. و بالجملة: ان هذه الرواية و ان كانت صحيحة السند، و لكنها قاصرة الدلالة، كسابققتها.

□
ومنها: موثقة الكاهلي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم مسلمين يأكلون و حضرهم رجل مجوسى، أ يدعونه إلى طعامهم؟ فقال: أما

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) ج ٥ ص ١٦٦، طبعه النجف الأشرف.

(٣) في كتاب الطهارة ص ٥٥٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٢

.....

أنا فلا أو أكل المجوسى، و أكره أن أحرم عليكم شيئا تصنعون في بلادكم» (١).

وهذه أيضا قاصرة الدلالة- وإن عدت في الروايات الدالة على نجاسة الكافر- لأن عدم مؤاكلة الإمام عليه السلام المجوسى أعم من نجاسته، لاحتمال أن يكون ذلك من جهة عدم تناسبها لمقام الإمامة و أما كراهته عليه السلام تحريم ما يصنعه في بلادهم فهي على الطهارة أدل.

و منها: موثقة أبي بصير عن أحدهما عليه السلام «في مصافحة المسلم اليهودى والنصرانى. قال: من وراء الثوب. فان صافحك يده فاغسل يديك» (٢).

وهذه أيضا قاصرة الدلالة، لأنهم لو كانوا أنجاسا لتنجس الثوب أيضا بمصافتهم- مع الرطوبة فيه، أو في يد الكافر- و وجب غسله، فجاوز المصافحة مع الثوب مطلقا و لو كان مع الرطوبة دال على طهارتهم، فلا- بد من حمل الأمر بغسل اليد إذا صافحهم بها على الاستحباب. فمدلول الرواية هو استحباب التجنب عنهم، و محبوبية الاستخفاف بهم، بالمصافحة معهم من وراء الثياب أو بغسل اليد إذا صافحهم بها، أو بمسحها بالتراب أو بالحائط، كما في رواية القلانسي المتقدمة (٣).

و منها: صحيحة على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى عليه السلام قال: «سألته عن مؤاكلة المجوسى فى قصعه واحدة، و أرقده معه على فراش واحد، و أضافه. قال: لا» (٤).

□

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٩ فى الباب المتقدم، الحديث، ٢. و الكاهلى- و هو عبد الله بن يحيى- قد مدحه النجاشى بل هو ثقة لأنه من رجال كامل الزيارات الذين وثقهم مؤلفه كما تقدم فى تعليقه ص ٣٣.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

(٣) فى الصفحة ٨٠.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٣

.....

وهذه- كسابقها أيضا- فى عدم الدلالة إلّا على كراهة الاختلاط مع الكافر، و ذلك بقرينة النهى عن الرقود معه فى جملة الأمور المنهى عنها، إذ لا محذور فيه من جهة النجاسة. هذا مضافا إلى أن فى إطلاق النهى عن المؤاكلة معه فى قصعه واحدة قرينة أخرى على عدم إناطة المنع بالنجاسة، إذ المؤاكلة الممنوع عنها من جهة النجاسة تختص بصورة رطوبة الطعام ليس غير.

و نحوها: صحيحة هارون بن خارجة قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنى أخاط المجوسى، فأكل من طعامهم، فقال: لا» (١).

و منها: صحيحة على بن جعفر: أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن النصرانى يغتسل مع المسلم فى الحمام. قال: إذا علم أنه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام. إلّا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل.

و سألته عن اليهودى و النصرانى يدخل يده فى الماء، أ يتوضأ منه للصلاة قال: لا إلّا أن يضطر إليه» (٢).

و لا يخفى أنه لا بأس بالاستدلال بصدورها على نجاستهم، لأن الأمر بالاغتسال بغير ماء الحمام الذى يغتسل منه النصرانى، و كذلك الأمر بغسل

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٧. و هى صحيحة. و المراد ب «محمد بن زياد»- فى طريقها- هو ابن أبى عمير بقرينة روايته عن هارون صريحا فى موارد أخر.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢١ فى الباب المتقدم. الحديث: ٩. و فى تعليقه الوسائل عن البحار ج ٤ ص ١٥٥ و زاد: «سألته عن

اليهودى و النصرانى يشرب من الدورق أ يشرب منه المسلم قال: لا بأس» و «الدورق»: مكيال للشرب، و الجرة ذات العروة، معرب «دوره»- بالفارسية ج «دوارق»- كذا فى أقرب الموارد- و فى المنجد: «الدورق» الإبريق الكبير له عروتان. أقول: لو تمت هذه الزيادة لكانت الصحيحة على الطهارة أدل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٤

.....

الحوض ثم الاغتسال منه إذا اغتسل المسلم وحده بعد اغتسال النصرانى منه، لا وجه له سوى نجاسة النصرانى ذاتا، لظهور السؤال فى كونه عن نفس العنوان- أعنى الكفر- دون النجاسة العرضية الحاصلة بملاقاة أبدانهم البول، أو المنى، أو غيرهما مما لا يختص بالكافر. و من المعلوم أنه لا بد من حمل ماء الحمام فى مفروض السؤال على الحياض الصغار عند انقطاع المادة عنها، و إلا فمع الاتصال بها لا وجه للاجتناب، و ان باشره الكافر. هذا ما يرجع إلى صدر الرواية.

و أما ذيلها فهى على الطهارة أدل، فإنه سأل ثانيا عن التوضؤ بماء أدخل اليهودى أو النصرانى يده فيه، فأجابه الإمام عليه السلام بالجواز مع الاضطرار، و هذا لا يلائم النجاسة، لأنه مع فرض انحصار الماء فى النجس ينتقل الفرض إلى التيمم، فالجواز فى هذه الحالة يلازم الطهارة. نعم يستحب التنزه عنه فى فرض عدم الانحصار. و حمل الاضطرار على التيقية- كما عن الشيخ «قده»- خلاف الظاهر لا موجب للمصير إليه، لأن ظاهرها الاضطرار إلى الوضوء منه لانحصار الماء فيه، لا الاضطرار إلى أن يتوضأ بالماء النجس تيقية. و منها: صحيحة أخرى لعلى بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن فراش اليهودى، و النصرانى ينام عليه. قال: لا بأس، و لا يصلى فى ثيابهما. و قال: لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعة واحدة، و لا يقعد على فراشه، و لا مسجده، و لا يصفحه. قال: و سألته عن رجل اشترى ثوبا من السوق للبس لا يدرى لمن كان، هل تصلح الصلاة فيه؟ قال: إن اشتراه من مسلم فليصل فيه، و إن اشتراه من نصرانى فلا يصلى فيه حتى يغسله» (١).

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢١ الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث: ١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٥

.....

و هذه أيضا لا تدل على النجاسة الذاتية لأهل الكتاب أما صدرها فعلى الطهارة أدل، لأن إطلاق نفي البأس عن النوم على فراش اليهودى و النصرانى يلازم الطهارة لعدم الخلو عن مسهم إياه برطوبة مسرية توجب تنجسه بملاقاة أبدانهم، فعدم البأس بنوم المسلم عليه مطلقا- و لو مع الرطوبة- دال على عدم نجاستهم. و أما النهى عن مؤاكلة المجوسى فى قصعة واحدة، و إقعاده على فراش المسلم، و مسجده، و المصافحة معه فلا بد من حمله على كراهة المخالطة معهم كذلك، و استحباب التباعد عنهم، إذ النهى التحريمى الدال على نجاستهم يختص بما إذا كان ذلك مع الرطوبة بالإطلاق لا يلائم إلا مع الكراهة و التنزه. و أما الصلاة فى ثياب اليهود و النصرانى المستعارة أو المشتراة منهم فصحيحة لا بد من حمل النهى عنها على الكراهة، و حمل الأمر بغسلها قبل الصلاة على الاستحباب. أو على توهم النجاسة العرضية من جهة عدم اجتنابهم عن النجاسات، كالخمر، و الميتة، و الدم. لما فى جملة من الأخبار (١) من جواز الصلاة فى الثوب المأخوذ منهم قبل الغسل.

و منها: رواية زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام «فى آنية المجوس. قال:

إذا اضطرتتم إليها فاغسلوها بالماء» (٢).

هذه وإن كانت تدل على نجاسة أوانيهم، لأن الأمر بغسلها بالماء إرشاد إلى ذلك، إلا أنها لا تدل على نجاستهم الذاتية، لاحتمال أن

(١) المروية في وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥١٨ و ٥٢١ في الباب ٧٣ و ٧٤ من أبواب النجاسات. فراجع.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٢ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ١٢.

ضعيفة بموسى ابن بكر، فإنه لم يوثق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٦

.....

يكون الأمر بالغسل من جهة تنجس الأواني بسائر النجاسات التي لا يجتنبون عنها في الأكل والشرب - من الميتة، و الدم، و لحم الخنزير، و الخمر - لا من جهة مباشرتهم لها، فهذه أيضا قاصرة الدلالة.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الروايات التي استدلت بها على نجاسة أهل الكتاب و إن كان بعضها قاصرا سندا، أو دلالة، إلا أن في البعض المعتبر سندا، و الظاهر دلالة غنى و كفاية «١». لكنها معارضة بجملة كثيرة من الروايات المعتبرة سندا و دلالة، فيقع الكلام في: المقام الثاني: و هو في ذكر الأخبار الدالة على طهارة أهل الكتاب التي استدلت بها القائلون بطهارتهم. و قد ذكرت في أبواب متفرقة جمعها في الحقائق «٢» فلا بد من النظر فيها، و العلاج بينها و بين الأخبار المتقدمة.

الاجبار و طهارة أهل الكتاب منها: ما دل على جواز مؤاكلة المسلم في طعامه لأهل الكتاب إذا توضأ ك:

صحيحه العيص بن قاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهود، و النصراني، و المجوسي، فقال: إذا كان من طعامك، و توضأ فلا بأس «٣».

فإن منطوقها و هو جواز المؤاكلة معهم إذا كان من طعام المسلم مع

(١) كالرواية الأولى، و هي حسنة سعيد الأعرج و صدر الثامنة، و هي صحيحه علي بن جعفر.

(٢) ج ٥ ص ١٦٩ - ١٧٠. طبعه النجف الأشرف.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٧ الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٧

.....

توضؤ الكتابي يدل على عدم نجاستهم الذاتية، و إلا فلا فرق بين طعامهم و طعام المسلم كما لا فرق بين التوضؤ - المراد به غسل اليد - و عدمه. و لا بد من حمل الطعام على الرطب، كالمرق و نحوه، و إلا فاليابس - كالخبز، و التمر، و نحوهما - لا يفرق فيه بين طعامهم و طعام المسلم أيضا، لعدم سراية النجاسة مع البيوسة. و مفهومها و إن كان عدم جواز مؤاكلتهم إذا كان من طعامهم، أو لم يتوضؤا، إلا أنه ليس إلما لأجل النجاسة العرضية، لعدم خلوه من النجاسات، نحو الدم، و الميتة، و لحم الخنزير التي توجب نجاسة أيديهم بمباشرتها، و عليها تحمل الأخبار الناهية عن الأكل من طعامهم، كما سبق.

و منها: صحيحه إبراهيم بن محمود قال: «قلت للرضا عليه السلام:

الجارية النصرانية تخدمك، و أنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ، و لا تغتسل من جنابة. قال: لا بأس تغسل يديها» (١).

وهذه كالصريحة في الطهارة، و أن الجارية النصرانية ليس فيها إلّا النجاسة العرضية المرتفعة بغسل يديها، كما ان ظاهر السؤال هو ذلك، وقد أقره الإمام عليه السلام على ذلك. ثم إنه لا فرق في الدلالة بين أن يكون السؤال عن القضية الشخصية الواقعة للإمام عليه السلام بان كانت عنده جارية نصرانية تخدمه، حيث أن الضمير فيها للخطاب- وإن كان بعيداً، لجلالة الراوي، إذ لا يحتمل في حقه أن يسأل عن فعل الإمام، كما لا يسأله عن قوله عليه السلام فان فعله كقوله حجة لنا- أو القضية الحقيقية الفرضية، لأن السائل قد يفرض المخاطب مبتلى بالمسئول عنه، وهو كثير في المحاورات

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٧ الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٨

.....

العرفية، و في الأسئلة من المجتهدين والعلماء كما أنه قد يفرض موضوع السؤال شخصاً غائباً، و اخرى يفرضه نفس المتكلم و على الأول تكون جملة: «تغسل يديها» خبرية. و على الثاني إنشائية، تدل على وجوب غسل يديها لرفع النجاسة العرضية. و منها: صحيحته الأخرى قال: «قلت للرضا عليه السلام: الخياط أو القصار يكون يهودياً أو نصرانياً، و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ، ما تقول في عمله؟ قال: لا بأس» (١).

و دلالتها ظاهرة، فان فرض عدم ملاقة بدن الخياط للثوب مع الرطوبة و ان كان ممكناً- على ما فيه من البعد- فيحمل السؤال على صورة عدم العلم بالملاقة. لكنه في القصار- و هو غاسل الثياب- فرض ممتنع عادة، فنفي البأس عن عمله كالصريح في طهارته. و منها: صحيحة إسماعيل بن جابر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: لا تأكله، ثم سكت هنيهة ثم قال: لا تأكله، ثم سكت هنيهة ثم قال: لا تأكله. و لا تتركه تقول: إنه حرام، و لكن تتركه تنزّه عنه، إن في آنتيهم الخمر، و لحم الخنزير» (٢).

و هذه صريحة في طهارة أهل الكتاب، بل تصلح لأن تكون شارحة لأخبار النجاسة و حاكمة عليها، بحمل النهي عن طعامهم فيها على التنزيه، من جهة عدم اجتنابهم من النجاسات، كالخمر، و لحم الخنزير.

و منها: رواية زكريا بن إبراهيم قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: إنى رجل من أهل الكتاب، و إنى أسلمت، و بقى أهلى كلهم على

(١) الوافى ج ١ ص ٣٢ م ٤.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٩

.....

النصرانية، و أنا معهم فى بيت واحد لم أفارقهم بعد، فأكل من طعامهم؟ فقال:

لى يأكلون الخنزير؟ فقلت: لا، و لكنهم يشربون الخمر، فقال لى: كل معهم، و اشرب» (١).

فإن الاستفادة منها: أن أهل الكتاب ليسوا أنجاساً بالذات، و إنما يمنع عن مؤاكلتهم ابتلاؤهم بالنجاسات العرضية، من جهة أكل لحم الخنزير و نحوه و الظاهر، أن وجه التفصيل بينه و بين شرب الخمر، هو انه على الأول يتنجس الأوانى- التى هى محل ابتلاء المسلم فى

أكله - بملاقاتها اللحم أو ما يلاقيه. و أما على الثاني فيما ان الخمر لها أو ان مخصوصة معدة لها يمكن الاجتناب عنها غالباً، أو انه عند شربها لا يتنجس سوى الشفتين، و هما يغسلان في كل يوم و لو مرة واحدة، فترتفع نجاستهما، و هذا بخلاف الطعام، لانه في معرض ملاقاته أكثر الأواني.

هذا، على ان غاية ما هناك دلالة الرواية على طهارة الخمر، فتكون هذه الفقرة منها في عداد الروايات الدالة على طهارتها، التي لا بد من علاجها جمعاً أو طرحاً، فلا ضير في الاستدلال على المطلوب بباقي الحديث.

و منها: موثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره إذا شرب منه على أنه يهودي؟

فقال: نعم. فقلت: من ذلك الماء الذي يشرب منه؟! قال: نعم» (٢).

و هذه من قوة الدلالة على الطهارة بمكان لا يقل عن التنصيص.

(١) وسائل الشيعة: الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث: ٥. و هي ضعيفة باشمالها على القاسم بن محمد، المررد بين الثقة و غير الثقة. و على عبد الرحمن بن حمزة، و زكريا بن إبراهيم المجهولين.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأستار، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٠

.....

و منها: ما ورد في ذيل صحيحة على بن جعفر المتقدمة (١) حينما سأل أخاه عليه السلام عن اليهودي و النصراني يدخل يده في الماء، من قوله عليه السلام: «لا، إلا أن يضطر إليه». فإن حمل الاضطرار على التقيّة كما عن الشيخ «قده» بعيد، لا موجب له، بل المراد عدم وجدان ماء غيره، و بذلك تكون الرواية دالة على طهارة أهل الكتاب، و إلماً فلا- فرق بين صورة الانحصار و عدمه في التنجس بالملاقاة، على تقدير النجاسة.

و منها: موثقة الكاهلي المتقدمة (٢).

هذه عمدة ما وقفنا عليه من الأخبار الدالة على طهارة الكتابي.

و لعلك تطالع على أكثر منها عند التتبع، و قد عرفت: أن دلالة جملها- لو لا الكل- كالصريح في الطهارة، و لا تعترها شائبة إشكال من ناحية الدلالة. و المناقشة فيها بحملها على محامل بعيدة مردودة بظهورها. أو صراحتها في المطلوب. كما أن أكثرها معتبرة سنداً، لما فيها من الصحاح، و الموثقات، بحيث يقطع بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام و عليه تستقر المعارضة بينها و بين أخبار النجاسة، و لا بد من علاجها على النحو المقرر في سائر الأخبار المتعارضة.

الجمع بين الاخبار.

فنقول: إن مقتضى القاعدة المتبعة في أبواب الفقه هو الجمع العرفي بين الطائفتين، و مقتضاه تقديم أخبار الطهارة، كما ذكرها صاحبنا المدارك و الذخيرة، و معه لا تصل النوبة إلى إعمال قواعد الترجيح السندي. و حيث

(١) في الصفحة ٩٣.

(٢) في الصفحة ٩١.

.....

أن أخبار الطهارة كالصريح في طهارة أهل الكتاب، ولا أقل من أظهريتها من أخبار النجاسة فتقدم عليها، فيحمل الأمر بالغسل الوارد في أخبار النجاسة - كما في صحيحة علي بن جعفر المتقدمة «١»، المتضمنة لقوله عليه السلام: «فيغسله ثم يغتسل» - على الاستحباب. و النهى عن سئورهم كما في موثقه سعيد الأعرج أو حسنته المتقدمة «٢» على الكراهة، جمعا بين الطائفتين. إلا أن الأصحاب - رضوان الله تعالى عليهم - لم يرتضوا ذلك في خصوص المقام، فقدموا أخبار النجاسة، و حملوا أخبار الطهارة على التقيّة لأنها موافقة للعامّة - كما عرفت - حتّى أن صاحب الحقائق «قده» «٣» شدّد النكير على صاحبي المدارك و الذخيرة، و حمل عليهما حملة قارصة، و أظهر التعجب مما تفردا به في كيفية الجمع، و مخالفة المشهور في المقام. و ذكر «قده» في وجه تقديم أخبار النجاسة، و حمل أخبار الطهارة على التقيّة ما عمدته أمران:

الأول: موافقة أخبار النجاسة للكتاب، و هو قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» «٤». و قد نطقت الأخبار «٥» العلاجية بعرض الخبرين المتعارضين على كتاب الله تعالى، و الأخذ بما وافق الكتاب، و طرح ما خالف.

و يدفعه: ما ذكرناه فيما تقدم «٦»، من عدم دلالة الآية الشريفة

(١) في الصفحة: ٩٣.

(٢) في الصفحة: ٨٩.

(٣) ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٤) التوبة ٩: ٢٨.

(٥) وسائل الشيعة: الباب ٩ من أبواب صفات القاضي.

(٦) في الصفحة ٨٨ - ٨٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٢

.....

على نجاسة المشركين - فضلا عن أهل الكتاب - لعدم معلومية إرادة النجاسة الشرعية منها، و إنما حكمنا بنجاسة المشرك من جهة قيام الإجماع و الضرورة. و على تقدير التسليم فأهل الكتاب ليسوا بمشركين.

الثاني: مخالفتها للعامّة، و موافقة أخبار الطهارة لمذهبهم بلا - خلاف و لا - إشكال، كما صرح به جملة من الأصحاب، حتّى أن المرتضى - كما قدمنا ذكره - جعل القول بالنجاسة هنا من متفردات الإمامية، و لا بد من الأخذ بما يخالف العامّة، لأن الرشد في خلافهم، كما في الأخبار العلاجية.

حتّى أن صاحب الحقائق «١» قال في وجه لزوم الأخذ بهذا المرجح - ردّا على ما ذهب إليه صاحبا المدارك و الذخيرة من حمل أخبار النجاسة على الكراهة و استحباب التنزه - ما لفظه:

«أنه اجتهاد محض في مقابلة النصوص، و جرأة تامة على أهل الخصوص، لما عرفت من أنهم عليه السلام قد قرروا قواعد لاختلاف الأخبار، و مهّدوا ضوابط في هذا المضمار، و من جملتها العرض على مذهب العامّة، و الأخذ بخلافه، و العامّة هنا - كما عرفت «٢» - متفقون على القول بالطهارة، أو هو مذهب المعظم منهم، بحيث لا - يعتد بخلاف غيرهم، و الأخبار المذكورة مختلفة باعترافهم. فعدولهم عما مهّده أئمتهم إلى ما أحدثوه بعقولهم، و اتخذوه قاعدة كلية في جميع أبواب الفقه بأرائهم، من غير دليل عليه من سنّة، و

لا كتاب جرأه واضحة لذوى الألباب. وليت شعري لمن وضع الأئمة عليهم السلام هذه القواعد المستفيضة في غير خير من أخبارهم، إذ كانوا في جميع أبواب الفقه إنما عكفوا في الجمع بين الأخبار في مقام الاختلاف على هذه القاعدة، و

(١) ج ٥ ص ١٧٣. طبعه النجف الأشرف.

(٢) تقدم في الصفحة ٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٣

.....

ألغوا العرض على الكتاب العزيز، و العرض على مذهب العامة كما عرفت هنا؟! و هل وضعت لغير هذه الشريعة؟! و أن المخاطب بها غير العلماء الشيعة؟ ما هذا إلا عجب عجاب من هؤلاء الفضلاء الأطيباء!.

أقول: لا- يخفى أنه لا بحث في أصل الكبرى، أعني الرجوع إلى المرجحات السندية عند التعارض، و لم يخالف صاحب المدارك و الذخيرة القوم في هذه القاعدة، وإنما الكلام في الصغرى، و أنه هل هناك تعارض بين أخبار النجاسة و نصوص الطهارة أم لا. و الحق هو الثاني، لأن المعارضة بينهما إنما هي من تعارض النص و الظاهر، و لا بد من حمل الظاهر على النص، كما هو النهج السارى في جميع أبواب الفقه، و قد عرفت أن أخبار الطهارة كالنص في استحباب التنزه و كراهة المخالطة مع أهل الكتاب، فلا يعارضها أخبار النجاسة التي غايتها ظهور النهي في التحريم، أو الأمر في الوجوب. و من المعلوم أنه مع الجمع الدلالي العرفي، و كون أحدهما قرينة على التصرف في الآخر، بحيث يرتفع التناقض بينهما عرفاً، لا موضوع للمعارضة و لا مورد لها. كما هو الحال في المتعارضين بالعموم و الخصوص، أو الإطلاق و التقييد. و على هذا جرت سيرة الأصحاب قديماً و حديثاً، و منهم صاحب الحدائق «قده» نفسه في كافة أبواب الفقه، و إنما لانسد باب الاستنباط. فإذا دل دليل على وجوب شيء، و دل آخر على إباحته، لا بد من حمل الأمر على الاستحباب، و النهي على الكراهة، لصراحة الثاني في جواز الترك، و ظهور الأول في عدمه.

و لا يكاد ينقضى عجبى من صاحب الحدائق «قده»، فإنه مع تضلعه في الأخبار، و تجرعه في الروايات، و تسلطه على كيفية الجمع بينها التي هي أساس الفقه، كيف ذهل عنه في المقام؟! و كيف شنع على العلمين صاحبى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٤

.....

المدارك و الذخيرة، شدد الاعتراض عليهما بما لا يليق به و لا بهما؟! لكن الاشتباه من الأساطين ليس بعزير، و إنما العصمة لأهلها. على أنه لا يسعنا حمل أخبار الطهارة على التقيية، لأن التقيية إما أن تكون في القول- بمعنى أن الإمام عليه السلام يتقى في مقام بيان الحكم- و إما أن تكون في مقام العمل- بمعنى أن الإمام عليه السلام يتقى في مقام بيان الحكم- و إما أن تكون في مقام العمل- بمعنى أنه عليه السلام يقصد أن يعمل السائلون على ما يوافق مذهب العامة، لئلا يصيبهم منهم سوء- و كلاهما بعيد غايته. أما الأول فلأنه من البعيد جداً أن يكون عندهم عليهم السلام في جميع موارد صدور هذه الأخبار- على كثرتها- من يتقون لأجله، و يخافون منه في حكمهم بنجاسة أهل الكتاب.

و أما الثاني فلأن ما تتضمنه تلك الأخبار لو كان مجرد حكم تكليفي محض لكان الأمر هيناً، لإمكان القول بأن وجوب الاجتناب عند الاضطرار من جهة الابتلاء بالعامة حرجى يرتفع بالتقية، لكن الأمر ليس كذلك، لوجود آثار و ضعية للنجاسة، لاستلزام نجاسة الكتابي تنجس من خالطه المستلزم لبطلان الوضوء و الغسل، المستلزم لبطلان الصلاة و الصوم، بل و سائر العبادات المتوقفة على الطهور، فمن

المستبعد جدا أن يأمر الإمام عليه السلام بمخالطتهم و مساورتهم من غير أن يبين لهم نجاستهم كي يتحفظوا عنها في طهورهم و صلاتهم، و لو بالتيمم بدلا من الوضوء و الغسل. مع أن العادة قاضية بقدرتهم على التيمم غالبا في بيوتهم من غير أن يترتب عليه مفسدة.

فالإنصاف انه لا يمكن الخدشة في أخبار الطهارة لا سندا، و لا دلالة، و لا جهة، و طرحها مخالف لموازين الفقاهة. فالذي تقتضيه القاعدة المتبعة هو ما ذكره صاحب المدارك و الذخيرة، من الجمع الدلالي العرفي بين الطائفتين،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٥

.....

و حمل أخبار النجاسة على التنزه و الاستحباب.

و يؤيد ذلك بل يدل عليه- إمعان النظر في أخبار الباب في كيفية الأسئلة فإنها أصدق شاهد على مغروسيه طهارة أهل الكتاب في أذهان الرواة، و خلو أذهانهم عن نجاستهم، و هم من عظماء الشيعة، و حملة الأحاديث، و قد أقرهم الإمام عليه السلام على ذلك، و البُدى أوقعهم في السؤال عن مخالطتهم إنما هو عدم اجتنابهم عن النجاسات- كالميتة، و لحم الخنزير، و الخمر، و البول، و المنى- فيكونوا بسبب ذلك في معرض النجاسة العرضية. و إليك نبذ منها و إن تقدم بعضها.

فمنها: صحيحنا إبراهيم بن أبي محمود المتقدمان «١» المشتملتان على قول السائل: «و أنت تعلم أنها نصرانية، لا تتوضأ، و لا تغتسل من جنابة»، و قوله في الأخرى: «و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ».

إذ من الواضح أنه لو كان الكتابي نجسا ذاتا لم يكن حاجة في السؤال عن استخدامه إلى إضافة فرض تنجسه بالمنى أو البول، و عدم غسله منهما، فلا حاجة إلى إضافة الجملتين في السؤال، بعد كفاية النجاسة الذاتية في السؤال عن حكم المخالطة معه.

و منها: صحيحة معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريّة يعملها المجوس، و هم أخباث (إجناب)، و هم يشربون الخمر، و نساؤهم على تلك الحال، ألبسها، و لا أغسلها، و أصلى فيها؟ قال:

نعم. قال معاوية: فقطعت له قميصا، و خططته، و فتلت له أزرارا و رداء من السابريّ، ثم بعثت بها إليه في يوم جمعة حين ارتفع النهار، فكأنه عرف ما

(١) في الصفحة: ٩٨-٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٦

.....

أريد، فخرج بها إلى الجمعة» (١).

فإن فرض تنجسهم بالجنابة أو الخمر يكون لغوا مع النجاسة الذاتية، فيكون ذلك دليلا- على ارتكاز طهارتهم الذاتية، و إنما وقع السؤال عن النجاسة العرضية. نعم في بعض النسخ: «و هم أخباث» بدل «إجناب».

و لكن الظاهر أن الصحيح هو الثاني، بقريته ذكر شرب الخمر الذي هو أيضا نجاسة عرضية.

و منها: صحيحة عبد الله بن سنان قال: «سأل أبا عبد الله عليه السلام و أنا حاضر أنى أعير الدّمي ثوبي، و أنا أعلم أنه يشرب الخمر، و يأكل لحم الخنزير، فيردّه على، فاغسله قبل أن أصلى فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام:

صلّ فيه، و لا- تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرتة إياه و هو طاهر، و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلّى فيه حتّى تستيقن أنه

نَجَسَهُ» (٢).

وهي كسابقتها في الدلالة على ارتكاز الطهارة، وأن منشأ السؤال هو احتمال النجاسة العرضية، وإلا لكان الأنسب في السؤال فرض احتمال إصابة عرق بدنه، أو يده مع الرطوبة للثوب.

ومنها: ما في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري:

«أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام: عندنا حاكه مجوس يأكلون الميتة، ولا يغتسلون من الجنابة، و ينسجون لنا ثيابا، فهل تجوز الصلاة فيها من قبل أن تغسل؟ فكتب إليه في الجواب: لا بأس بالصلاة فيها» (٣).

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥١٨ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٢١ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٢٠ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩. وقد رواها في الاحتجاج ج ٢ ص ٣٠٤ طبعه نجف الأشرف عام ١٣٨٦ مرسلا عن الحميري. ولكن في كتاب الغيبة للشيخ «قده» ص ٢٢٨ طبعه النجف عام ١٣٨٥: أنه أخبرنا جماعة عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود القمي، أنه وجد بخط أحمد بن إبراهيم النوبختي، وإملاء أبي القاسم الحسين بن روح توقيعا من جملته الجواب على هذا السؤال الذي ذكر نصه في ص ٢٣٣ من نفس الكتاب. و أبو الحسن ثقة، فإن حصل الاطمئنان بوثاقه، بعض تلك الجماعة - كما هو غير بعيد - فالرواية صحيحة، و الا فلا.

وقد ذكر أيضا في الوسائل ج ٢٠ ص ٣١ طبعه الإسلامية طريق الشيخ «قده» في كتاب الغيبة إلى الحميري. وهو ما ذكرناه آنفا فالرواية المذكورة عن طريق الشيخ مسندة لا بأس بسندها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٧

.....

ومنها: ما عن أبي جميلة عن أبا عبد الله عليه السلام: «أنه سأله عن ثوب المجوسى، ألبسه، وأصلى فيه؟ قال: نعم. قلت: يشربون الخمر. قال: نعم نحن نشترى الثياب السابريئة، فنلبسها، ولا نغسلها» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار الظاهرة في مغروسية الطهارة في أذهان أجلة الرواة وإلا كان التقييد بالنجاسة العرضية لغوا محضا، فيستفاد من مثل هذا السؤال أن احتمال النجاسة الذاتية لأهل الكتاب لم يكن قد طرق بعد أذهان السائلين إلى زمان الغيبة الصغرى، وإنما حدثت شهرة القول بالنجاسة في الأزمنة المتأخرة عن المعصومين عليهم السلام، حتى شاع وذاع بين العوام، و صار مغروسا في أذهانهم من جهة أتباع فتوى العلماء الأعلام، و مراجع التقليد بذلك، فلو تم في المقام دعوى سيرة المتشعبة على لزوم الاجتناب عنهم من جهة نجاستهم الذاتية فهو إلا انها منقطعة الأول لا يمكن إثبات اتصالها بزمان المعصوم، فالقول بالنجاسة في غاية الإشكال. لكن القول بالطهارة أشكل، لمخالفته لفتوى المشهور قديما و حديثا و انه يوحشنا الانفراد عنهم، فالأخذ بالاحتياط لزوما هو طريق النجاة. و الله العالم.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٢٠ في الباب المتقدم، الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٨

حتى المرتد بقسميه (١)، و اليهود، و النصرى، و المجوس (٢).

و كذا رطوباته و اجزاؤه، سواء كانت مما تحله الحياة أولا (٣).

(١) لا- ينبغي الإشكال في أن المرتد إذا دخل بارتداده في أحد العناوين المتقدمة، بأن صار يهوديا أو نصرانيا، أو مجوسيا يلحقه حكمه، لتبعية الحكم لموضوعه، سواء أ كان مرتدا فطريا أم ملتيا. و أما إذا ارتد عن الإسلام إلى سائر الأديان و انتحل بعض وجوه الكفر و الضلال غير ما ذكر من العناوين الثلاثة فلتأمل في نجاسته مجال، لأن الأدلة اللفظية لا تشمل غير العناوين الثلاثة المزبورة، لاختصاصها بها، فلا إطلاق لها بالنسبة إلى غيرها. و أما الإجماع المنقول، و الشهرة المحققة فالمتيقن منهما غير المرتد، لانصرافهما عنه. فان تم الإجماع و ثبت التسالم على العموم فلا كلام، و إلا فالحكم بالنجاسة مشكل.

(٢) تقدم الكلام في أهل الكتاب.

(٣) قال في الحقائق «١»: «الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في عموم النجاسة من الكافر لما تحله الحياة منه، و ما لا تحله الحياة». أقول: لو كان موضوع الأدلة نجاسة العناوين التالية، كاليهودي، و النصراني لزم الحكم بنجاسة جميع اجزائه حتى ما لا تحله الحياة منها، كالعظم، و الشعر، و نحوهما، لصدق العنوان على المجموع، فيشمله الإطلاق بجميع اجزائه. نعم مقتضى ما ذكره السيد «قده» «٢» من استثناء ما لا- تحله الحياة من نجس العين- كالكلب، و الخنزير- هو استثناءها من الكافر أيضا. إلا- أنه قد عرفت «٣» أن دليل استثناءها إنما يختص بالميتة، بمعنى أن الموت لا

(١) ج ٥ ص ١٧٤. طبعه النجف الأشرف.

(٢) الحقائق ج ٥ ص ١٧٤. طبعه النجف الأشرف.

(٣) في الصفحة ٧٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٩

و المراد بالكافر من كان مكررا للوهية، أو التوحيد، أو الرسالة (١).

يؤثر في نجاسة ما لا- حياة فيه، لا- أن كل حيوان نجس العين- كالكلب، و الكافر- يستثنى منه تلك الأجزاء. فلا وجه للاستثناء في شيء من الحيوانات النجسة.

هذا لو كان المحكوم بالنجاسة في لسان الدليل العناوين المذكورة. و أما إذا كان الممنوع منه هو مصافحة الكافر، أو مؤاكلته و مساورته كما هو مورد الأسئلة في الروايات فيشكل الحكم بنجاسة ما لا تحله الحياة منه، لأن المتيقن من الأدلة- حينئذ- نجاسته في الجملة، لعدم الملازمة بين نجاسة سوره و نجاسة نفسه إلا بهذا المقدار، أي بالمقدار الذي يباشره الأكل. فمثل شعر الكافر لا يمكن إثبات نجاسته بذلك، فالحكم بطهارته لا يخلو من قوة و لا استبعاد في ذلك بعد ثبوت نظيره في الشرع في الميتة، فدعوى: أن التفكيك في النجاسة الذاتية بين أجزاء الإنسان خلافا للمركز العرفي غير مسموعة. كما أن الاكتفاء في العموم بإطلاق معاهد الإجماع غير صحيح، لعدم ثبوت إجماع تعبدى، إذ ليس في المقام إلما المنقول منه، و هو ليس بحجة. نعم الشهرة الفتوائية على الإطلاق مما يمنعنا عن الإفتاء صريحا بطهارة ما لا تحله الحياة من الكافر، فحكمه حكم الكلب و الخنزير، لا الميتة، على الأحوط.

(١) ما يتحقق به الكفر يعتبر في حقيقة الإسلام الإيمان بأمر أربعة على وجه الموضوعية، بمعنى ان المنكر لها أو لبعضها يكون كافرا محكوما عليه بالنجاسة، و لو كان إنكاره هذا عن قصور، و غير معاقب عليه، فإنه مع ذلك يحكم عليه بالكفر، و يجرى في حقه أحكامه من حيث النجاسة، و عدم الإرث، و عدم وجوب التجهيز، و حرمة النكاح، و لو كان من المستضعفين، و هي

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٠

كالاتى.

الأول: الإقرار بوجود صانع لهذا العالم، فالملحد المنكر لوجود الخالق فى أعلى مراتب الكفر. وقد دل على ذلك الروايات «١» و الآيات، التى منها: قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ» * «٢».

الثانى: الإقرار بوحدانيته تعالى، وأنه لا شريك له، فالمشرك كافر، كما فى كثير من الأخبار «٣» والآيات التى منها: قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» «٤».

الثالث: الإقرار بالرسالة. وهو أيضا مدلول جملة وإفية من الأخبار، والآيات منها: قوله تعالى «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» «٥».

الرابع: الإقرار بالمعاد. وقد أهمل ذكره الأعلام فى عداد الأمور المعتره فى الإسلام، ولم يتضح لنا وجهه مع صراحة الآيات الكريمة فى اعتباره فى الإيمان كيف وقد قرن الإيمان به بالإيمان بالله سبحانه فى غير واحد من الموارد! منها: قوله تعالى «إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» * «٦»، وقوله تعالى «إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» «٧» وقوله

(١) أصول الكافى فى أبواب الايمان والكفر ج ٢ ص ٢٥. الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ مكتبة الصدوق. والوفى ج ١ ص ١٨-٢٦. م ٣.

(٢) النور ٢٤: ٦٢.

(٣) أصول الكافى فى أبواب الايمان والكفر ج ٢ ص ٢٥. الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ مكتبة الصدوق. والوفى ج ١ ص ١٨-٢٦. م ٣.

(٤) التوبة ٩: ٢٨.

(٥) البقرة: ٢: ٢٣ و ٢٤.

(٦) النساء: ٤: ٥٩.

(٧) البقرة: ٢: ٢٢٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١١

أو ضروريا من ضروريات الدين، مع الالتفات الى كونه ضروريا (١)، بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة؛ والأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقا، وان لم يكن ملتفتا الى كونه ضروريا.

تعالى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ * «١»، إلى غير ذلك من الآيات. فالمعاد يكون فى عداد الأمور الأخر معتبره فى الإسلام على وجه الموضوعية. وهل هناك أمر آخر يعتبر فى حقيقة الإسلام على هذا الوجه بحيث يكون منكره كافرا و لو كان عن قصور أم لا؟ فيه خلاف يأتى بعيد هذا فى البحث عن منكر الضرورى.

(١) منكر الضرورى هل يحكم بكفر منكر الضرورى مطلقا؟ أو فيما إذا التفت إلى كونه ضروريا، بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة؟ وعلى الأول يكون سببا مستقلا للكفر على وجه الموضوعية، وعلى الثانى يكون طريقا لإنكار الرسالة، ويتحقق الكفر بإنكارها لا بإنكاره أو يفضل بين الجاهل المقصير فيحكم بكفره مطلقا، والقاصر فلا يكون كافرا؟ كما عن شيخنا الأنصارى «قده»، فإنه بنى على كفر المقصير إذا أنكر بعض الأحكام الضرورية، عملا بإطلاق النصوص و الفتاوى فى كفر منكر الضرورى، وعلى عدم كفر القاصر، لعدم الدليل على سببته للكفر، مع فرض عدم التكليف بالتدين بذلك الحكم، ولا بالعمل بمقتضاه، كما هو المفروض، ويبعد أن لا يحرم على الشخص شرب الخمر، و يكفر بترك التدين بحرمة.

و المشهور هو الأول، كما في مفتاح الكرامة. لكن التحقيق هو الثاني، لعدم ثبوت دليل تعبدى على كفر منكر الضرورى مطلقا. نعم لو كان مرجعه

(١) البقرة: ٢: ١٧٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٢

.....

إلى إنكار الرسالة أوجب الكفر، و لا يكون ذلك إلا مع العلم و الالتفات إلى كونه ضروريا، كما أن لازمه كفر منكر الحكم المعلوم مطلقا، و لو لم يكن ضروريا.

و عمدة ما يستدل به المشهور هي الأخبار، و هي على طوائف ثلاثة، لا دلالة لشيء منها على المطلوب.

الأولى: ما دلت على أن إنكار مطلق الشيء - و لو كان أمرا تكوينيا - موجب للكفر إذا دان به.

كصحيحة بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن أدنى ما يكون العبد به مشركا. فقال: من قال للنواة أنها حصاة، و للحصاة هي نواة، ثم دان به» (١).

و لا يخفى أنه لا يمكن العمل بإطلاقها في الأحكام الشرعية - فضلا عن الأمور التكوينية - إذ مقتضاه الحكم بكفر من التزم بحليته ما كان حراما واقعا، و إن لم تكن حرمة ضرورية، أو معلومة، لصدق أنه تدبّر بغير الواقع، نعم غاية ما هناك أنه تشريع محرّم، لا أنه موجب للكفر. فإذا لا - بد من حمل مثل هذه الطائفة من الروايات على التوسعة في معنى الشرك، و أنه ذو مراتب أدناها أن يقول للحصاة أنها نواة، أو بالعكس، كما ورد «٢» ذلك في المرائي، فان الرياء لا يوجب الشرك بمعناه الخاص الذي هو موضوع لأحكام خاصة. نعم إنها تنافي الإخلاص في العبادة، فتكون مرتبة من مراتب الشرك موجبة للبعد من الله تعالى، و بطلان العبادة، و نحو ذلك من

(١) الوافي ج ١ ص ٤٢ م ٣. و قال في بيانه: يعنى اعتقد بقلبه، و جعله دينا. و الوجه في كونه شركا: انه يرجع الى متابعة الهوى، أو تقليد من يهوى، فصاحبه و ان عبد الله و أطاعه فقد أطاع هواه أو من يهواه مع الله، و أشركه معه.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٦٤ و ٧٠ الباب: ١١ و ١٢ من أبواب مقدمة العبادات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٣

.....

الآثار. فموضوع الأحكام الخاصة - كالنجاسة، و نحوها - إنما هو الشرك بمعناه الخاص، و هو إنكار الألوهية. و أما الشرك بمعناه العام - فهو أعم من الكفر، لصدقه على المرائي، و من تدبّر بخلاف الواقع، و لو في الأمور التكوينية، و منكر الضرورى من غير علم به يكون من مصاديقه بمعناه العام، لا الخاص.

الطائفة الثانية: ما دلت على أن جحد الفرائض، أو مطلق الحكم الشرعى يكون موجبا للكفر، ك؟:

رواية أبي الصباح الكناني عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قيل لأمير المؤمنين عليه السلام من شهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله كان مؤمنا؟ قال: فأين فرائض الله. إلى أن قال - ثم قال: فما بال من جحد الفرائض كان كافرا» (١).

و مكاتبة عبد الرحيم القصير عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: «الإسلام قبل الإيمان، و هو يشارك الإيمان، فإذا أتى

العبد بكبيرة من كبائر المعاصي، أو صغيرة من صغائر المعاصي التي نهى الله عنها كان خارجا من الإيمان، و ثابتا عليه اسم الإسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى الإيمان، و لم يخرج به إلى الكفر، و الجحود، و الاستحلال. و إذا قال للحلال هذا حرام، و للحرام هذا حلال، و دان بذلك، فعندها يكون خارجا من الإيمان و الإسلام إلى الكفر» (٢).
و يرد لها: أن ظاهرها هو الإنكار مع العلم، لظهور لفظ الجحد في

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٤ الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات الحديث: ١٣.

ضعيفة بمحمد بن الفضيل، المشترك بين الثقة و الضعيف، و لم يحصل التمييز.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٧ الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات. الحديث: ١٨ و في الباب ١٠ من أبواب حد المرتد. و هي ضعيفة بعبد الرحيم القصير لانه لم يوثق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٤

.....

ذلك، كما في قوله تعالى وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ. «١». فلا دلالة لها على أن مجرد إنكار الضروري موجب للكفر من حيث هو و إن لم يعلم بكونه ضروريا بل تدل على أن إنكار الحكم المعلوم مطلقا يوجب الكفر، و ليس ذلك إلّا من جهة استلزامه تكذيب النبي صلى الله عليه و آله. بل التعبير بالفرائض في الرواية الأولى - المراد بها الضروريات - لا يخلو من الدلالة على كونها معلومة، لعدم خفاء وجوبها على المسلمين.

الطائفة الثالثة: ما دلّت على كفر مرتكب الكبيرة بزعم أنها حلال، ك:

صحيح عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيرة، فيموت، هل يخرج ذلك من الإسلام، و ان عذب كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مدّة و انقطاع؟ فقال: من ارتكب كبيرة من الكبائر، فرعم أنها حلال أخرج ذلك من الإسلام، و عذب أشدّ العذاب، و إن كان معترفا أنه ذنب، و مات عليها أخرج من الإيمان، و لم يخرج من الإسلام، و كان عذابه به أهون من عذاب الأول» (٢). و نحوها غيرها «٣».

و هذه هي العمدة في المقام، و مقتضى إطلاقها الحكم بكفر منكر الضروري من حيث هو، و به يتم الاستدلال على المطلوب. و لكنه يشمل يشمل العالم، و الجاهل، مقصرا كان أو قاصرا، لصدق ارتكاب الحرام بزعم أنه حلال في جميع ذلك.

(١) النمل ٢٧: ١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٣ الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات، الحديث: ١٠.

(٣) كرواية مسعدة بن صدقة في نفس الباب، الحديث: ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٥

.....

و من هنا ربما يورد على الاستدلال بها - كما يلوح من كلام المحقق الهمداني و غيره - بعدم إمكان العمل بإطلاقها لشمولها للضروري و غيره حتّى في الجاهل القاصر، كجديد العهد بالإسلام، و المفتين المخطين، و مقلديهم فإنهم قد يفتون خطأ بحليّة ما هو حرام واقعا - أو بالعكس - لعدم قيام دليل عندهم على الواقع. فإذا لا بد من تقييدها إما بالضروري، أو بالعلم، حتّى يرجع إلى إنكار الرسالة،

و حيث أنه لا مرجح لأحد التقيدين على الآخر- إذ ليس الأول بأولى من الثاني، لو لا أولوية العكس، بقريته ما اشتمل منها في الطائفة الثانية على التعبير بالوجود المختص بالعلم- تصبح الرواية مجملة لا يمكن العمل بإطلاقها.

و يمكن دفعه: بان مقتضى القاعدة هو الأخذ بالإطلاق، إلّا فيما قام الدليل على خلافه، و الصحيحة- بإطلاقها- تشمل جميع الأقسام العالم بالحكم الضرورى و غيره و الجاهل به، قصورا أو تقصيرا، و يخرج منه بالإجماع الجاهل القاصر، كالمجتهد المخطئ، و مقلده، و نحوهما و يبقى الباقي تحت الإطلاق، و منه منكر الضرورى.

هذا، و لكن يرد على الاستدلال بها إشكال آخر، و هو منافاتها لما دل من الروايات صريحا على كفاية الشهادتين فى الحكم بالإسلام ظاهرا، من دون زيادة عليهما بشيء، فإنها قد صرحت بترتب أحكام الإسلام، من حقن الدماء، و حرمة المال، و جواز المناكحة بمجرد ذلك، مثل:

موثق سماعه المروى فى الكافى قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

أخبرنى عن الإسلام و الإيمان، أهما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام، و الإسلام لا يشارك الإيمان. فقلت: فصفهما لى، فقال الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، و التصديق برسول الله صلى الله عليه و آله،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٦

.....

به حقنت الدماء، و حرمت المناكح، و المواريث، و على ظاهره جماعة الناس.

و الإيمان: الهدى، و ما يثبت فى القلوب من صفة الإسلام. «١».

و نحوها رواية حمران بن أعين «٢» و غيرها «٣».

فإذا لا- بد من حمل مثل صحيحة بن سنان من الروايات الدالّة على كفر المعترف بالتوحيد و الرسالة إذا أخل بغيرهما من أحكام الإسلام كما إذا ارتكب الكبيرة «٤» أو كان منكرا للولاية «٥» أو تاركا للصلاة «٦» أو الزكاة «٧» أو الحج «٨» أو الصوم «٩» أو كان مرتكبا للزنا أو الكذب «١٠» بل مطلق المعاصى كما ورد ذلك فى تفسير قوله تعالى **إِمَّا شَاكِرًا** و **إِمَّا كَفُورًا** «١١» على بعض المراتب الضعيفة من الكفر مما لا يتنافى حقيقة

(١) أصول الكافى ج ٢ ص ٢٥. الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ. و الوافى ج ١ ص ١٨ م ٣.

باب أن الإيمان أخص من الإسلام.

(٢) أصول الكافى ج ٢ ص ٢٦. و الوافى ج ١ ص ١٨ م ٣.

(٣) يراجع المصادر المتقدمة آنفا.

(٤) وسائل الشيعة ج ١٥ ص ١٢٣ الباب ٤٦ من أبواب الجهاد، كالحديث ١٨.

(٥) وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد و فيه عدة روايات مصرحة بأن منكر الولاية يكون كافرا و لكن لا يتنافى ذلك ترتب آثار الإسلام الظاهرى عليه كما ذكر فى الشرح.

(٦) وسائل الشيعة ج ٤ ص ٤١ الباب: ١١ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

(٧) وسائل الشيعة ج ٩ ص ٣٢ الباب: ٤ من أبواب ما يجب فيه الزكاة. كالحديث ٣، ٥، ٧، ٨، ٩.

(٨) وسائل الشيعة ج ١١ ص ٢٩ الباب: ٧ من أبواب وجوب الحج.

(٩) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٣ الباب: ١ من أبواب مقدمة العبادات.

(١٠) الوافي ج ١ ص ٢٦. و ص ١٧٠ م ٣.

(١١) الإنسان: ٧٦: ٣. و في صحيح حمران بن أعين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عز و جل «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا». قال: «أما آخذ فهو شاكر، و إما تارك فهو كافر» وسائل الشيعة: ج ١ الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات. الحديث ٥ و نحوها: الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٧

.....

الإسلام الذي هو موضوع للآثار الشرعية. و لا بأس بأن نعتبر عن مثل هؤلاء الأشخاص بمسلمي الدنيا و كافر الآخرة إذ من المعلوم أن منكر الولاية، أو تارك الصلاة و الزكاة، أو الزاني و الكاذب، أو مطلق العاصي لا يكون كافرا بمعناه الأخص، الذي هو موضوع للآثار المعهودة من النجاسة، و غيرها. بل هو مقتضى الجمع بين الطائفتين من الروايات المذكورة.

و على الجملة: قد يراد من الكفر ما يقابل الإسلام، و هو الموضوع للآثار الشرعية، من النجاسة، و هدر الدماء و الأعراض و الأموال، و عدم جواز المناكحة و التوارث. و العبرة فيه: بإنكار ما يعتبر في حقيقة الإسلام، من الاعتراف بالشهادتين، و المعاد.

و قد يراد منه ما يقابل الإيمان، و هو محكوم بالطهارة، و سائر أحكام المسلمين، إلا أنه يجري مجرى الكفار في الآخرة، دون الدنيا. و قد يراد منه ما يقابل المطيع، لإطلاقه على العاصي، كما ورد في تفسير الآية الشريفة و غيرها كما أشرنا. و إطلاق الكافر عليه أيضا يكون بلحاظ الآخرة و يكون تعذيبه عذاب الكفار، أو أهون منه.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: أن موجب الكفر المصطلح إنما هو إنكار التوحيد، أو الرسالة، أو المعاد، أو ما يرجع إلى ذلك بإنكار حكم معلوم، سواء أ كان ضروريا أم لا، لأن إنكاره مع العلم تكذيب للنبي صلى الله عليه و آله.

و أما مع الجهل فلا- يوجب، و إن كان الحكم ضروريا في نفسه إذا اعترف بما يعتبر في الإسلام، لعدم ثبوت دليل على ان إنكار الضروري سبب مستقل للكفر في نفسه، و إن كان الأحوط الاجتناب عنه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٨

ولد الكافر يتبعه في النجاسة (١).

(١) ولد الكافر البحث في نجاسة ولد الكافر إنما هو بعد الفراغ عن نجاسة والديه.

نعم لا يتوقف ذلك على نجاسة أهل الكتاب، لكفاية نجاسة المشركين في فائدة هذا البحث.

ثم إن محلّ البحث في ولد الكافر إنما هو التبعية من حيث النجاسة دون سائر الأحكام، كالتبعية في جواز الاسترقاق، و التملك. إذ لا خلاف و لا إشكال ظاهرا في التبعية في الثاني، لقيام سيرة المسلمين على ذلك، فإنهم كانوا يأسرون الإباء مع أولادهم و يسترقونهم جميعا من دون نكير في ذلك.

إلا أنه لا ملازمة بين ثبوت التبعية فيه، و بين التبعية في النجاسة، فلا يصح الاستدلال بالسيرة المستمرة على التبعية في الأسر و التملك على التبعية في النجاسة، لإمكان التفكيك بينهما ثبوتا، و إثباتا.

كما أن محل الكلام إنما هو غير المميز العاقل، و أما هو فيستقل في الإسلام و الكفر، بإظهار ما هو المناط فيهما، من الإقرار بالشهادتين و المعاد، و إنكار ذلك. فإذا كان الولد عاقلا مميزا و أظهر الكفر فهو كافر بالاستقلال، لصدق أنه يهودي، أو نصراني، أو مشرك حقيقة، و إن لم يكن مكلفا بالفروع، و معاقبا على تركها، إذ لا منافاة بينه و بين ثبوت النجاسة التي هي من الأحكام الوضعية له، كالنجاسة العرضية. و حديث: «رفع القلم.» (١) لو سلم شموله للمقام فإنما هو رافع للتكليف دون الوضع، فالبحث إنما يكون في

الولد الصغير، رضيعا كان أو بعد الفطام، قبل كونه مميزا، بحيث لا اختيار له في الاعتقاد بشيء.

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٤٢ الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات، كالحديث ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٩

.....

و يستدل على نجاسته بوجوه:

الوجه الأول: أن التقابل بين الكفر والإسلام تقابل العدم والملكية، فعدم الإسلام يكفي في صدق الكفر. وفيه أولا: أن الظاهر من الأخبار التي تقدم بعضها «١» أن الإسلام والكفر إنما يكونان بالاعتراف والإظهار في مقام الإثبات، فالكفر وإن كان أمرا عدميا لأنه عبارة عن عدم الاعتقاد بالتوحيد والرسالة والمعاد إلا أنه عدم خاص وهو العدم المبرز، كما أن الإسلام هو الاعتقاد المبرز، فالإظهار والإبراز معتبر في حقيقة الإسلام والكفر.

و إن شئت فقل: إن التقابل بينهما تقابل الضدين، لاعتبار الإبراز الذي هو أمر وجودي في كل منهما، فمن لم يبرز شيئا لم يحكم عليه بالإسلام ولا الكفر، وحيث أن ولد الكافر لم يظهر منه شيء منهما فلا يمكن الحكم بكفره ولا إسلامه. و ثانيا: أنه لو تم ذلك لكان في المحل القابل، وهو الطفل المميز، و أما الرضيع. ونحوه فليس فيه ملكة الإسلام، ولا شأنية له لذلك، فهو كالحیوان.

الوجه الثاني: استصحاب نجاسته حال كونه دما أو علقه وهو في بطن أمه.

وفيه أولا: منع ظاهر، من جهة عدم بقاء الموضوع، فإن الإنسان غير الدم والعلقة. ثانيا: أنه من الاستصحاب في الشبهات الحكمية الذي لا نقول به.

الوجه الثالث: الروايات الدالة على تبعية أولاد الكفار لا بأيهم، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) في الصفحة: ١١٦. و يأتي في الصفحة: ١٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٠

.....

أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث. قال: كفار، والله أعلم بما كانوا عاملين، يدخلون مداخل آبائهم» «١».

و رواية وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال:

«قال على عليه السلام: أولاد المشركين مع آبائهم في النار، وأولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة» «٢».

و مرسل الكافي «٣»: «أما أطفال المؤمنين فإنهم يلحقون بآبائهم، وأولاد المشركين يلحقون بآبائهم، وهو قول الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الَّذِينَ ظَلَمُوا هُوَ يَصْلَىٰ مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُزِفُوا أَمْوَالَهُم بِالْحَقِّ يَتَابَعُونَ أُولَادَهُمْ أَتَابَعُوا وَالَّذِينَ يُزِفُوا أَمْوَالَهُم بِالْبُاطِلِ يَتَابَعُونَ أُولَادَهُمْ أَتَابَعُوا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» «٤».

وفيه أولا: أن هذه الروايات لا يمكن العمل بظاهرها، لأنها مخالفة لأصول العدالة، فإنه سبحانه وتعالى أجل من أن يعذب الأطفال الصغار من دون توجه تكليف إليهم في دار الدنيا. و مجرد علمه سبحانه وتعالى بما كانوا يعملون - لو بقوا أحياء - غير كاف في تعذيبهم، وإلا لبطل إرسال الرسل، و إنزال الكتب، و بطل التكليف و الخلق، لعلمه تعالى ألا بما يفعله العباد من الطاعة والعصيان، و

إنما خلقهم و كلفهم بالطاعة، ليهلك من هلك عن بينة، و يحيى من حي عن بينة، و لئلا يكون للناس على الله حجة، بل لله الحجة البالغة. فلا بد من تأويل مثل هذه الروايات، أورد علمها إلى أهلها.
بل في بعض الروايات (٥): أنه يؤجج للأطفال نار يوم القيمة، و

(١) الوافي ج ٣، ص ١٠٠ م ١٣. و الحث: الإثم و الذم، و بلغ الغلام الحث: أى المعصية، و الطاعة.

(٢) الوافي ج ٣. ص ١٠٠ م ١٣. ضعيفه بوهب بن وهب.

(٣) الوافي ج ٣. ص ١٠٠ م ١٣. ضعيف بالإرسال.

(٤) الطور ٥٢: ٢١.

(٥) كصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كان يوم القيمة احتج الله على سبعة، على الطفل، و الذى مات بين النبيين، و الشيخ الكبير الذى أدرك النبى و هو لا يعقل، و الأبله، و المجنون الذى لا يعقل، و الأصم، و الأبكم، كل واحد منهم يحتج على الله عز و جل. قال: فيبعث الله تعالى إليهم رسولا فيؤجج لهم ناراً، فيقول ان ربكم يأمركم أن ثبوا فيها، فمن وثب فيها كانت عليه بردا و سلاما، و من عصى سيق الى النار» الوافي ج ٣ ص ١٠٠ م ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢١

إلا إذا أسلم بعد البلوغ، أو قبله، مع فرض كونه عاقلاً مميزاً، و كان إسلامه عن بصيرة، على الأقوى (١).

يؤمنون بدخولها، فمن كان منهم من أهل الطاعة، و الانقياد، و الإيمان فى علم الله تعالى، بان كانت نفسه مفطورة على الخير- لو كان يبقى إلى البلوغ و الإدراك لأمن، و دخلها، و تكون عليه بردا و سلاما، و إن يكن الآخر يأبى و يهاب، فيمتنع من الدخول، فيؤمر به إلى النار.

و ثانياً: أنها خارجة عما نحن فيه، لأنها تتضمن بيان حكمهم فى الآخرة، مما يرجع إلى مسألة الثواب و العقاب، و بحثنا إنما يكون فى نجاستهم فى الدنيا. و لا- ملازمة بين الأمرين - كما هو ظاهر- إذ من الممكن أن يكونوا محكومين بالطهارة فى الدنيا، و لكنهم فى الآخرة يدخلون فى النار، و الأحكام الفقهيّة إنما ترجع إلى عالم الدنيا، و للاخرة أحكام أخرى.

الوجه الرابع: الإجماع كما حكى دعواه عن جماعة. و لكن تحصيل الإجماع المصطلح مشكل، و المنقول منه ليس بحجة. كما أن الشهرة المحققة، و قيام السيرة على التبعيّة فى الأسر و الاسترقاق لا يلازم التبعيّة فى النجاسة. و إن كان الأحوط الاجتناب، كما فى أصل نجاسة أهل الكتاب، خروجاً عن مخالفة المشهور، و الإجماع المنقول. هذا كله فى الولد الملحق بأبيه، و لو بنكاح صحيح عندهم.

(١) لإطلاق ما دل «١» على كفاية الإقرار بالشهادتين فى إسلام المقر

(١) كموثقة سماعه المتقدمة فى ص ١١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٢

.....

بهما فإنه يشمل لما قبل البلوغ، إذا كان ذلك عن تعقل للمعنى المراد منهما، كما يشمل بعد البلوغ، فيحكم بطهارتهما بلا فرق بينهما. و عدم إلزام الصبى غير البالغ بالإسلام بمقتضى حديث «١» رفع القلم لا ينافى صحته منه. و الإجماع على نجاسة ولد الكافر لو تم فإنما

هو في غير المميز المعترف بالإسلام.

ما يثبت به الكفر أو الإسلام بقى الكلام فيمن يحكم بكفره أو إسلامه ظاهرا. فنقول هل العبرة في الحكم بالإسلام بمجرد الاعتقاد القلبي و إن لم يبرزه باللسان؟ أو بالإقرار بالشهادتين و إن لم يعلم مطابقتها للاعتقاد، بل و إن علم الخلاف؟ أو المعتبر فيه كلا الأمرين معا؟ الصحيح هو التفصيل بين الإسلام التبعي و الاستقلالي، أى بين من ولد على الإسلام من أبوين مسلمين، أو من مسلم و كافر، و حكم بإسلامه تبعا لوالديه، أو أحدهما، و نشأ على ذلك، و بين من لم يكن كذلك، و لا بد من الحكم بإسلامه ابتداء و استقلالا، كالمولد من كافرين.

أما الأول فلا يعتبر في إسلامه شىء من الأمرين، فما لم يجحد، و لم يظهر الكفر يحكم بإسلامه. و يدل على ذلك السيرة المستمرة على معاملة الإسلام مع أولاد المسلمين من دون توقف على إلزامهم بالإقرار بالشهادتين عند البلوغ، بل يكتفى بمجرد نشوه من مسلمين، أو مسلم واحد، إلا أن يظهر الكفر، و الجحود. هذا مضافا إلى شهادة جملة من الروايات بذلك:

منها: صحيحة محمد بن مسلم قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالسا عن يساره، و زرارة عن يمينه، فدخل عليه أبو بصير، فقال: يا أبا

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٤٥ الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات، كالحديث: ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٣

.....

عبد الله، ما تقول فيمن شك في الله؟ فقال: كافر، يا أبا محمد. قال: فشك في رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: كافر. ثم التفت إلى زرارة، فقال: إنما يكفر إذا جحد» (١).

و منها: رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا و لم يجحدوا لم يكفروا» (٢).

إذا المراد بالعباد هم المعروفون بالإسلام بظاهر الحال إذا خطر في قلوبهم الشك، و عرضت لهم الشبهات الناشئة من جهالتهم، فهم لا يخرجون بذلك من زمرة المسلمين ما لم يجحدوا ذلك الشىء الذى شكوا فيه. و ذلك بقرينة قوله: «لم يكفروا»، إذ لا معنى له بالإضافة إلى غير المسلمين، فالمسلم التبعي لا يعتبر في الحكم بإسلامه شىء من الأمرين، و لو بعد البلوغ.

و أما الثانى - أى من كان كافرا و لو تبعا و أراد أن يسلم - فيكفى فيه مجرد الإقرار باللسان، و إن لم يكن عن اعتقاد قلبى. و يدل عليه: أولاد السيرة النبوية، فإنه صلى الله عليه و آله كان يكتفى فى الحروب و غيرها بمجرد الإقرار بالشهادتين، مع العلم بعدم اعتقاد أكثرهم - بل جميعهم - بهما، لقرب عهدهم بالإسلام. بل إن بعض المنافقين لم يؤمنوا بالله طرفه عين، و مع ذلك كانوا يظهرن الشهادتين باللسان، و هو صلى الله عليه و آله مع علمه بحالهم لم يحكم بكفرهم.

و ثانيا: الكتاب العزيز، حيث قال عز من قائل «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» (٣). مع أن النبى صلى الله عليه و آله كان يعامل معهم معاملة

(١) وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، الحديث: ٥٦.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٢ الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات، الحديث: ٨. ضعيفة بمحمد بن سنان.

(٣) المنافقون ٦٣: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٤

و لا فرق في نجاسته بين كونه من حلال، أو من الزنا، (١) و لو في مذهبه.

الإسلام في الطهارة و سائر الأحكام. و قال تعالى قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِنَّ قَوْلُوا اسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ. «١». فان مفاده كفاية الإقرار باللسان في حقيقة الإسلام، و إن لم يكن كافيا في حقيقة الإيمان.

و ثالثا: الأخبار الدالة على أن الإسلام ليس إلّا الشهادتين - كما تقدم في رواية الكافي عن سماعه «٢» بل ورد ذلك في بعض روايات العامة أيضا ففي صحيح البخاري «٣» عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، و أن محمدا رسول الله، و يقيموا الصلاة، و يؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم و أموالهم».

فتحصل: أنه يكفي في الإسلام الإقرار باللسان، و إن لم يكن عن اعتقاد قلبي. إلّا أن مثله مسلم الدنيا يترتب عليه فيها أحكامه، من الطهارة، و حقن الدماء، و احترام المال، و جواز النكاح، و لكنه يجري عليه في الآخرة أحكام الكافر، كما أشرنا إليه. (١) ولد الكافر من الزنا.

قد يتوهم عدم تبعية ولد الزنا لأبويه الكافرين في النجاسة، لنفي كونه ولدا لهما شرعا، فلا يتبعهما في الأحكام، و منها النجاسة، فيحكم بطهارته لا محالة.

(١) الحجرات ٤٩: ١٤.

(٢) في الصفحة ١١٦.

(٣) ج ١ ص ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٥

و لو كان أحد الأبوين مسلما فالولد تابع له إذا لم يكن عن زنا، بل مطلقا (١) على وجه مطابق لأصل الطهارة.

و يندفع: بان ولد الزنا ولد لأبويه لغه، و عرفا، بل و شرعا. أما العرف و اللغة فلأن المراد بالولد فيهما هو المخلوق من ماء الرجل أو المتكون في بطن الام. و أما شرعا فلانه لم يرد دليل شرعي على نفى الولدية في ولد الزنا، و إنما نفى عنه الإرث خاصة، و قد ورد نظيره في الولد القاتل لأبيه، أو من كان رقا، أو كافرا، حيث لا توارث بينهما في هذين الموردين أيضا، و نفى التوارث لا يلازم نفى الولدية من سائر الجهات. و أما قوله عليه السلام في عدة روايات:

«الولد للفراش و للعاهر الحجر» «١». فهو حكم ظاهري في مقام الشك في أن الولد من الزوج أو الزنا، لا حكم واقعي في مقام بيان الواقع. فلو تم إجماع على نجاسة ولد الكافر تبعا فمقتضى إطلاق معقده عدم الفرق بين الولد الحلال أو الحرام.

(١) قد عرفت أن المستند في النجاسة التبعية لولد الكافر إنما هو الإجماع، و القدر المتيقن منه إنما هو المتولد من كافرين، و أما المتولد من مسلم و كافر فلا يشمل الإجماع على النجاسة، لو لم يكن منعقدا على خلافه، كما عن بعض. و لا أقل من الشهرة على الطهارة. و هذا من دون فرق بين أن يكون عن زنا من الطرفين، أو من طرف واحد، سواء المسلم أو الكافر، لأن نفى الولد - كما عرفت - إنما يختص بالإرث، دون سائر الأحكام، فنفي ولديته عن المسلم الزاني بلحاظ الإرث لا يوجب نفى ولديته عنه بلحاظ آخر، و لا يلحقه بالكافر، فالمرجع فيه مطلقا قاعدة الطهارة.

(١) وسائل الشيعة ج ٢١ ص ١٧٣ الباب ٥٨ من أبواب نكاح العبيد و الإماء، الحديث: ٢، ٣، ٤، ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٦

[مسألة (١): الأقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين]

(مسألة ١): الأقوى طهارة ولد الزنا (١) من المسلمين، سواء كان من طرف أو طرفين، بل وإن كان أحد الأبوين مسلماً، كما مر.

(١) طهارة ولد الزنا قال في الحقائق «١»: «المشهور بين الأصحاب - سيما المتأخرين - القول بطهارة ولد الزنا، والحكم بإسلامه، و دخول الجنة. و عن ابن إدريس القول بكفره و نجاسته، و نقل عن العلامة في المختلف القول بالكفر عن المرتضى، و ابن إدريس، و نقل جملة منهم عن الصدوق أيضاً القول بالنجاسة و الكفر.»
و لا يخفى أنه قد استدل على نجاسة ولد الزنا بجملة من الروايات التي يأتي ذكرها. و أما القول بكفره فمبنى على دعوى الملازمة بين النجاسة و الكفر، بدعوى: أن المسلم لا يكون نجساً، و أنه لا واسطة بين الكفر و الإسلام. و في كلتا المقدمتين نظر، و إشكال.
و كيف كان فقد استدل على نجاسته بجملة من الروايات التي تقصر دلالة أو سنداً عن المطلوب، بحيث لا توجب الخروج عن أصالة الطهارة، و أصالة الإسلام، الدال عليهما حديث الفطرة، و الأخبار الكثيرة «٢» الدالة على صيرورة المكلف بإقراره بالشهادتين و تدينه بهما مسلماً، بل غايتها الدلالة على ثبوت القذارة المعنوية، و الخبائث الباطنية، و الشقاوة الذاتية.
فمنها: رسالة الوشاء عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه كره سئور ولد الزنا، و سئور اليهودي، و النصراني، و كل من خالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سئور الناصب» «٣».

(١) ج ٥ ص ١٠.

(٢) الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣ باب: أن الايمان أخص من الإسلام.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأستار، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٧

.....

و فيه: أن الكراهة أعم من النجاسة المصطلحة، فإن الكراهة في الأخبار و إن لم تكن ظاهرة في الكراهة المصطلحة، لكنها ليست ظاهرة في خصوص الحرمة فيمكن أن يكون الوجه فيه القذارة المعنوية. و ذكر ولد الزنا في سياق الأنجاس لا يصلح قرينه لإرادة النجاسة، لإمكان أن يكون الوجه في الجميع هو القذارة المعنوية، كما يشهد لذلك التصريح بأشدية سئور الناصب، فإنها هي القابلة للتشكيك دون النجاسة الظاهرية.

و منها: رواية ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسالة الحمام، فإن فيها غسالة ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غسالة الناصب، و هو شرهما. إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب، و أن الناصب أهون على الله من الكلب» «١».

و فيه: أن المراد الخبائث المعنوية، لأن النجاسة المصطلحة لا تتعدى عن ولد الزنا إلى أولاده، و أما القذارة المعنوية فيمكن فيها ذلك. و منها: غيرها من الروايات الدالة على المنع عن استعمال غسالة الحمام المجتمعة من غسالة ولد الزنا، و الجنب، و اليهود، و النصراني، ك:

رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «سألته - أو سأله غيري - عن الحمام. قال: أدخله بمئزر، و غصّ بصرك، و لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب، و ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم»

«٢».

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٤. و هي ضعيفة بإرسال الكافي، و بابن جمهور الواقع في طريقها- و هو محمد بن حسن بن جمهور و بمحمد بن القاسم المررد بين الثقة و غيره.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١. ضعيفة بحمزة ابن أحمد المجهول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٨

.....

و رواية علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام- في حديث- أنه قال: «لا تغتسل من غسالة ماء الحمام، فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (١). و نحوها غيرها. و هذه الروايات لا دلالة فيها على النجاسة المصطلحة، غايتها الدلالة على القذارة المعنوية، بقريته عطف الجنب، و الزاني، و غير ذلك الظاهر في مانعية نفس العنوان دون التنجس بالمنى.

و منها: غير ذلك من الأخبار التي تكون أضعف دلالة مما سبق، و إنما ذكرها من باب التأييد، و لا تأييد بها، ك:

موثقة زرارة، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا خير في ولد الزنا، و لا في بشره، و لا في شعره، و لا في لحمه، و لا في دمه، و لا في شيء منه، يعني ولد الزنا» (٢).

و عدم دلالتها على النجاسة المصطلحة ظاهرة. و عدم الخير في شيء منه إنما يناسب القذارة الذاتية المعنوية.

و كحسنه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لبن اليهودية، و النصرانية و المجوسية أحب إلى من ولد الزنا.» (٣).

و مرفوعة محمد بن سليمان الديلمي إلى الصادق عليه السلام قال: «يقول ولد الزنا يا ربّ فما ذنبي؟ فما كان لي في أمري صنع! قال: فيناديه مناد فيقول: أنت شر الثلاثة أذنّب والداك فتبت عليهما، و أنت رجس، و لن

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب المتقدم، الحديث: ٣. مرسله.

(٢) البحار ج ٥ ص ٢٨٥. الحديث: ٦ المطبوع عام ١٣٧٦ هـ.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢١ ص ٤٦٢ الباب ٧٥ من أبواب أحكام الأولاد. الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٩

[مسألة (٢) لا إشكال في نجاسة الغلاة]

(مسألة ٢) لا إشكال في نجاسة الغلاة (١).

يدخل الجنّة إلّا طاهر» (١).

و رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إن نوحا حمل في السفينة الكلب و الخنزير، و لم يحمل فيها ولد الزنا، و إن الناصب شر من ولد الزنا» (٢).

و الأخبار (٣) الدالة على مساواة ديتيه لدية اليهودي ثمانمائة درهم، إلى غير ذلك من الروايات التي تشترك مع ما مر في الضعف، و القصور، فالصحيح أن ولد الزنا محكوم بالطهارة و الإسلام، و لو كان أحد أبويه مسلما و الآخر كافرا- كما في المتن-

(١) نجاسة الغلاة لا بد أولاً من تحقيق مقالة الغلاة و النظر فيما يعتقدون ثم الحكم بكفرهم، و نجاستهم، أو عدمه.

و هم ينقسمون بحسب معتقدتهم، أو ما يحتمل في اعتقادهم إلى أقسام.

الأول: من يعتقد بالوهية أمير المؤمنين أو أحد الأئمة الأطهار عليهم السلام بمعنى أن الإمام عليه السلام رب مجسم نازل من السماء، و هو القديم الواجب. و هؤلاء إن أنكروا وجود صانع غيره فلا ريب في أنهم كفار بالذات إن كانوا عقلاء، و إلا فقد رفع عنهم القلم. و إن أثبتوا وجود خالق آخر معه

(١) البحار ج ٥ ص ٢٨٥. الحديث: ٥. المطبوع عام ١٣٧٦ هـ.

(٢) البحار ج ٥ ص ٢٨٧. الحديث: ١٣. المطبوع عام ١٣٧٦ هـ.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢٩ ص ٢٢٢ الباب ١٥ من أبواب ديات النفس من كتاب الديات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٠

.....

فهم مشركون، إذ لا فرق في ثبوت الكفر و الشرك بين إثبات الألوهية لمثل أمير المؤمنين، أو الأصنام، أو شخص آخر. و إن اعتقدوا بالحلول فقد كفروا من جهة إنكار الضرورى، لما استقل به العقل، و ثبت في الشرع ضرورة أن الله تعالى أجل، و أعظم من أن يحل في بشر يأكل و ينام، أو يفعل شيئاً آخر من أفعال خلقه. و الخلاصة أنه لو تمت نسبة هذه العقيدة إلى الغلاة فهم بين كافر بالله تعالى، أو مشرك، أو منكر للضرورى، و على كل تقدير فهم أنجاس بلا إشكال.

الثانى: من يعتقد بأن أمير المؤمنين عليه السلام أو الأئمة الأطهار عليهم السلام قد فوض الله إليهم أمر التشريع، و التكوين من الخلق و الرزق و الإحياء و الإماتة، و غير ذلك من الأمور التكوينية تفويضاً تاماً على نحو انزال البارى تعالى و تقدس عن الخلق انزالاً كاملاً بحيث يكون ذلك أشبه شىء بانعزال ملك عن ملكه، و تفويضه الأمور إلى وزيره، و هذا هو الاعتقاد بالتفويض و هو لا يوجب الكفر بالذات إلا أنه مخالف لضرورة الدين، لما ثبت في الشرع من أن أمر التشريع و التكوين مختص به تعالى، كما دل عليه الكتاب العزيز. كقوله تعالى **أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ بَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** (١) و قوله تعالى **قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** (٢) فالحكم بكفر هؤلاء مبنى على التفصيل المتقدم (٣) في كفر منكر الضرورى، لأن هذه العقيدة و إن كانت باطلة في نفسها إلا أنها لا توجب الكفر بالذات، بل إنما توجب بلحاظ إنكار الضرورى، فإن قلنا بأن إنكاره يوجب الكفر مطلقاً فهم كفار، و إن لم يلتفتوا إلى أنه إنكار للضرورة، و إن قلنا بأنه لا

(١) الأعراف ٧: ٥٤.

(٢) الرعد ١٣: ١٦.

(٣) فى الصفحة ١١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣١

.....

يوجبه إلا مع الاعتقاد بأنه خلاف الضرورة فلا يحكم بكفرهم لو كان ذلك عن جهل بالحال، أو لشبهة حاصلة من الكلام المأثور عنهم عليهم السلام فى بعض الروايات (١).

أو الأدعية «٢».

(١) منها: ما فى نهج البلاغة من كتاب أمير المؤمنين عليه السلام الى معاوية ذكر فيه فى مقام بيان فضائله عليه السلام: «إنا صنائع ربنا و الناس بعد صنائع لنا». - شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ج ١٥ ص ١٨٢- إذ قد يتوهم من هذه العبارة أن الناس مخلوقون لهم و هم مخلوقون لله تعالى.

و لكن يدفعه أولاً أن اللام فى قوله عليه السلام: «صنائع لنا» ظاهر فى التعليل لا التعديف فيكون المعنى ان الناس خلقوا لأجلنا. كما فى قوله تعالى خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً- البقرة: ٢٩- و من هنا لم يذكر اللام فى قوله عليه السلام «إنا صنائع ربنا» و ثانياً: لو سلم كونه للتعديف كان المراد ان الناس مصنوعون لهم فى الهداية و الرشاد، فإنهم الهادون للخلق، و مرشد و هم إلى الحق، فيكون المعنى ان الله تعالى هادينا، و نحن هادون للخلق. قال ابن أبى الحديد فى ج ١٥ ص ١٩٤ من شرحه: «هذا كلام عظيم عال على الكلام، و معناه عال على المعانى، و صنيعه الملك من يسطنعه الملك، و يرفع قدره، يقول: ليس لأحد من البشر علينا نعمة، بل الله تعالى هو الذى أنعم علينا، فليس بيننا و بينه واسطة، و الناس بأسرهم صنائعنا، فنحن الواسطة بينهم و بين الله تعالى، و هذا مقام جليل ظاهرة ما سمعت، و باطنه أنهم عبيد الله، و أن الناس عبيدهم».

و منها: ما عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً فى خصال الصدوق: «إياكم و الغلو فىنا قولوا:

إنا عبيد مربوبون، و قولوا فى فضلنا: ما شئتم»- البحار ج ٢٥، باب- ٩- نفى الغلو ص ٢٧٠ حديث ١٥ طبع دار الكتب الإسلامية- إذ لعله يتوهم منه: أن عموم قوله عليه السلام «قولوا فى فضلنا:

ما شئتم» يشمل التفويض. و لكن يدفعه أن نهيه عليه السلام عن الغلو فى حقهم و إثبات العبودية و المربوبية لهم عليهم السلام ينفى التفويض، كما هو واضح. فيكون المعنى قولوا فى فضلنا ما شئتم مما يناسب العبودية و المربوبية.

(٢) كما فى الدعاء المروى فى التوقيع الشريف من الناحية المقدسة برواية الشيخ «قده» فى مصباح المتعجب عن محمد بن عثمان بن سعيد رضى الله عنه فى شأن ولاة الأمر: انه يدعى به فى كل يوم من أيام رجب «اللهم إني أسألك بمعانى جميع ما يدعوك به ولاة أمرك. إلى قوله عليه السلام فجعلتهم معادن لكلماتك، و أركاناً لتوحيك و آياتك، و مقاماتك التى لا تعطيل لها فى كل مكان، يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك و بينها الا أنهم عبادك و خلقك، فتقها و رتقها بيدك».

إذ قد يتوهم من قوله عليه السلام «لا فرق بينك و بينها»: أنه لا فرق بينه تعالى و بين ولاة أمره فى ثبوت المقامات الإلهية لهم عليهم السلام سوى أنهم عباده و خلقه، فيدل على التفويض.

و يدفعه: أن هذا الدعاء مع إجمال عباراته و عدم ثبوت صحه سنده- لان الشيخ يرويه عن أحمد بن محمد بن عياش الجوهري و لم يثبت وثاقه- لا دلالة فيه على التفويض لان قوله عليه السلام:

«فتقها و رتقها بيدك.» ينفى التوهم المزبور لدلالته على أن كل ما يكون لهم عليهم السلام من الشئون و المقامات عطاء ربوبى، و مع ذلك فتقها و رتقها بيده تعالى، لأنهم عباده و خلقه. فلاحظ الدعاء بتمامه، و قد ذكره المحدث القمى فى مفاتيحه فى الأدعية الرجبية.

و رواه المجلسى فى البحار ج ٩٨ ص ٣٩٢-٣٩٣: طبعه الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٢

.....

و الزيارات «١» التى ظاهرها تفويض الأمر إليهم عليهم السلام فى تلك

(١) منها ما في زيارة الحسين عليه السلام المروية في الكافي - ج ٤ ص ٥٧٧ طبعه دار الكتب الإسلامية - عن الصادق عليه السلام: «إرادة الرب في مقادير أموره تهبط إليكم، وتصدر من بيوتكم، والصادر عما فصل من أحكام العباد.» إذ قد يتوهم: دلالة على أن الأئمة الأطهار عليهم السلام كما انهم مصادر للأحكام الشرعية والإرادة التشريعية الإلهية كذلك هم مصادر لمقدرات الأمور والإرادة التكوينية فيكون المعنى أنه قد فوض إليهم أمر التشريع والتكوين جميعاً، فيؤخذ منهم الأحكام الشرعية، ويتصرفون في الكون ما شاؤوا. ويندفع: بأنه لا معنى لهبوط إرادة الرب التكوينية إليهم عليهم السلام، لأن إرادته تعالى أحداثه وفعله، كما فسرها به الأئمة الأطهار عليهم السلام فيما روى عنهم - في أصول الكافي ج ١ ص ١٠٩ باب أن الإرادة من صفات الفعل - ولا معنى حينئذ لهبوطها إليهم. وتوهم:

إيكال الإرادة الإلهية إليهم عليهم السلام بمعنى أنهم إذا شاؤوا شاء الله تعالى خلاف ظاهر العبارة جداً، فلا محالة لا يخلو الحال من إرادة أحد أمرين. الأول: أن يكون المراد أنهم يعلمون بإرادة الله تعالى التكوينية أي بما يفعله تعالى في الأمور الكونية فيكون المعنى انه تعالى يطلعهم على ما قدره في خلقه وعباده من الأمور الغيبية، وهم يخبرون بها إذا شاؤوا.

و يؤيد ذلك ما ورد في جملة من الروايات - المروية في البحار ج ٢٦ باب ٦ ص ١٠٩ طبعه الإسلامية - من أنه لا يحجب عنهم علم السموات والأرض، فيهبط إليهم علم خلق الله تعالى، ويصدر من بيوتهم.

ومنه يعلم: أنه لو كانت الإرادة الإلهية من صفات الذات لا الفعل، كما عليه أكثر الحكماء، بمعنى أنها الابتهاج والرضا في مرحلة الذات المتحد مع العلم مصداقاً وان كان مغايراً له مفهوماً لاستقام المعنى أيضاً، لأن المراد حينئذ أنهم عليهم السلام يعلمون بها أي يطلعهم الله تعالى على إرادته ومشيته في مقدرات الأمور الكونية، وان شاؤوا أخبروا بها، ويكون حاصل المعنى: أنه تعالى يطلعهم على خلقه أو إرادته فيه وهذا من فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء انه ذو فضل عظيم.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ١٣٢

وقال تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظَلِّعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. - آل عمران ٣: ١٧٩ - أي فإذا اجتباها يطلعها على غيبه، كما أطلع النبي - صل الله عليه وآله - على حال المنافقين. وقال تعالى أَيْضاً عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ - الجن ٧٢: ٢٦ - ٢٧ - وهاتان الايتان يخصص بهما إطلاق الآيات الدالة على اختصاص الغيب به تعالى.

الثاني ان يكون المراد الإرادة التشريعية ونزول الأحكام الشرعية إليهم عليهم السلام ولو بواسطة الرسول الأكرم - صلى الله عليه وآله - فتكون الجملة الثانية «و الصادر عما فصل من أحكام العباد» كتوضيح أو تأكيد للجملة الاولى، وهذا هو الأنسب، لأن بيوتهم بيوت الوحي والتنزيل، ويكون قوله عليه السلام «و الصادر عما فصل» مبتدأ وخبره مقدر بقريته ما سبق، اي يصدر من بيوتكم.

ومنها: ما في الزيارة الجامعة الكبيرة المروية في الفقيه - ج ٢ ص ٣٧٠ طبعه دار الكتب الإسلامية - عن الإمام الهادي عليه السلام «بكم فتح الله، وبكم يختم، وبكم ينزل الغيث، وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض الا باذنه، وبكم ينفس الهم، ويكشف الضر» و قريب منها ما في الزيارة المتقدمة للحسين عليه السلام: «بكم تنبت الأرض أشجارها وبكم تخرج الأشجار أثمارها، وبكم تنزل السماء قطرها و رزقها.» المروية في الكافي ج ٤ ص ٥٧٦ - ٥٧٧ - ولكن الظاهر من هذه الفقرات ونحوها أن الأئمة الأطهار عليهم السلام وسائط للفيوضات الربانية لا-المباشرون لها، بمعنى انه تعالى بسبب وجودهم ينزل الغيث، ويمسك السماء وهكذا، لا أنه تعالى يستعين بهم في هذه الأمور.

و منها: ما فى الزيارة الجامعة أيضا: «و استرعاكم أمر خلقه» أى استحفظكم إياه، و ولى أمره إليكم. بتوهم: أن إطلاق الأمر يعم التشريعى و التكوينى كما أن إطلاق الخلق يعم غير الإنسان، فتدل هذه الجملة على إيكال مطلق أمر الخلق إليهم عليهم السلام. و يدفعه: انه لو سلم الإطلاق، و لم يحمل على خصوص التشريع، لاحتفاه بما يحتمل القرينية من قوله عليه السلام قبلها «فبحق من ائتمنكم على سره» و بعدها «و قرن طاعتكم بطاعته» لم يدل على إيكال الأمر إليهم عليهم السلام على نحو التفويض التام، بحيث يستلزم انزال البارى تعالى عن أمر خلقه بالمرء، كما لا- يخفى، فان رعايتهم لأمر الخلق انما يكون بعطاء من الرب، و الاعتقاد بذلك لا يوجب كفرا، و لا غلوا، كما ذكر فى الشرح فى القسم الثالث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٤

.....

الأمر (الثالث) من يعتقد بأن الأئمة عليهم السلام عباد مكرمون و هم أشرف المخلوقات على الإطلاق، و لذلك كرمهم الله تعالى، فجعلهم وسائط للفيض، فيسند إليهم أمور التشريع، و التكوين على ضرب من الإسناد، كما يسند الإمامة إلى ملك يسند الإمامة إلى ملك الموت «١» و الرزق إلى ميكائيل، و المطر إلى ملك المطر «٢» بل فى الكتاب العزيز إسناد الخلق و شفاء المرضى و إحياء الموتى إلى عيسى بن مريم عليهما السلام فى قوله تعالى أَنى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ. فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ أُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ وَ أُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ. «٣» فالاعتقاد بأنهم عليهم السلام رازقو الخلق، و محيوهم، و مميتوهم بهذا المعنى أى بمعنى قدرتهم على ذلك بإقذار من الله تعالى بحيث لا- يرجع إلى الاعتقاد بربوبيتهم، و لا بتفويض الأمر إليهم لا محذور فيه، و لا يوجب الكفر، بل هو من الغلو الحسن الذى لا بد من الالتزام به فى الجملة «٤» إذ لا تنافى بين

(١) كما فى قوله تعالى قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذى وُكِّلَ بِكُمْ السَّجْدَةَ ٣٢: ١١.

(٢) راجع سفينة البحار ج ٢ ص ٥٤٦ تهتدى الى أبواب البحار فى بيان أوصاف الملائكة، و أصنافهم، و ما أوكل إليهم من الأعمال.

(٣) آل عمران ٣: ٤٩.

(٤) أقول: ظاهر جملة من الآيات الكريمة صدور خوارق العادات من الأنبياء عليهم السلام صدور الفعل من فاعله، بحيث كانوا يتصرفون فى الأمور التكوينية بإرادتهم، الا ان ذلك كان بإقذار من الله العزيز الحكيم لهم على ذلك، و مما يدلنا على ذلك قوله تعالى فى شأن عيسى بن مريم - عليه السلام أَنى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ، فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَ أُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ وَ أُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ. - آل عمران ٣: ٤٩- فقد نسب عيسى عليه السلام خلق الطير و إبراء الأكمه و الأبرص و احياء الموتى الى نفسه، و ظاهر النسبة صدور هذه الأفعال منه عليه السلام الا أنه بإذن من الله تعالى، أى برخصته، تعالى فالفعل فعله لكنه بإقذار و اذن منه تعالى، و لا موجب للحمل على الإسناد المجازى- كما قيل فى بعض التفاسير- بعد إمكان الحمل على الحقيقة و عدم وجود قرينة على الخلاف، إذ لا- محذور فى إعطاء الله عز و جل قدرة خرق العادة، و التصرف فى الكون لبشر كما أقدره على الأفعال العادية، من الأكل، و الشرب، و نحوهما، فيتمكن من احياء الموتى، كما يتمكن من الأكل و الشرب قُلْ اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمُلْكُ تُوتَى الْمُلْكُ مَنْ تَشَاءُ، وَ تَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَ تَعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَ تُذَلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ- آل عمران ٣: ٢٦- إذ من جملة ما يكون ملكا له تعالى، و تعمه قدرته إقذار عبد من عباده الصالحين على فعل خارق للعادة- كإحياء الموتى- لعدم كونه من المحالات العقلية كى لا تتعلق به القدرة، و لا يكون ملكا له تعالى، و تكرار الاذن فى كلامه عليه السلام مما يشعر بإصراره على استناد الآيات المذكورة الى الله تعالى فى الحقيقة، لأنها بقدرته تعالى، و لما كان من المترقب ان يضل فيها الناس، فيعتقدوا بألوهيته استدلالا بالآيات المعجزة الصادرة عنه عليه السلام قيد كل آية يخبر بصدورها منه مما يمكن أن يضلوا بها كالخلق، و احياء الموتى

بإذن الله تعالى، ثم ختم الكلام بقوله إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِدْقًا مُسْتَقِيمًا آل عمران ٣: ٥١- و من الجائز أيضا أن يكون تكرار الاذن للإشارة إلى أن الأنبياء عليهم السلام لا يصدر منهم خرق العادات إلا بإذن خاص من الله تعالى في كل مورد بخصوصه، كما في الشفاعة، قال الله تعالى مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ- البقرة ٢: ٢٥٥- و من الآيات الظاهرة في صدور الفعل الخارق للعادة من الأنبياء قوله تعالى في شأن سليمان عليه السلام «فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ»- ص ٣٨: ٣٦- إذ هي دالة على أن الريح كانت تجري بأمره، و هو المجري لها الا انه بتسخير من الله العزيز للريح له بجعله تحت أمره، كما دل عليه قوله تعالى في مقام الامتنان عليه هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ- ص ٣٨: ٣٩- وقد ورد في تفسير دعاء سليمان عليه السلام رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي- ص ٣٨: ٣٥- ان الله تعالى سخر له الريح، و الشياطين، و علمه منطلق الطير، و مكن له في الأرض كي لا يشتهه على أحد أنه أخذ الملك ظلما، و هذا هو المراد من قوله عليه السلام ان يهب له ملكا لا ينبغي لأحد من بعده- لا حظ تفسير الصافي ج ٢ ص ٤٤٧. و عليه لا موجب لحمل الأمر في قوله تعالى:

«تَجْرِي بِأَمْرِهِ» على الدعاء، أى بدعائه. و من تلك الآيات قوله تعالى في آصف بن برخيا قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ.- النمل - ٢٧: ٤٠- لدلالته على أن آصف ابن برخيا الذي عنده علم من الكتاب كان متمكنا من إحضار عرش بلقيس من مكان بعيد بزمن أقصر من طرفه عين، و ظاهر الآية الكريمة إسناد الفعل إليه مباشرة، فكان ذلك من فعل آصف الا انه بإقدار من الله تعالى، و هذا تصرف في الكون بأمر خارق للعادة من دون أسباب ظاهرية، و هو المطلوب، و انما لم يفعل ذلك سليمان بنفسه مع انه كان نبيا لا علامة للناس أن آصف هو الوصى من بعده- كما ورد في الحديث المروي في ج ١٤ من البحار ص ١٢٤ طبعه الإسلامية.

و على الجملة ظاهر الآيات الكريمة المتقدمة صدور الأفعال المذكورة- كخلق الطير، و إبراء الأكمه و الأبرص، و احياء الموتى، و اجراء الريح، و الإتيان بعرش بلقيس- من الأنبياء عليهم السلام و لا ينافي ذلك ظهور جملة من الآيات الأخرى في أن معجزات الأنبياء كانت من أفعال الله تعالى، كقوله عز من قائل في قصة إبراهيم عليه السلام يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ- الأنبياء ٦٩: ٢١- لدلالته على أن صيرورة النار بردا و سلاما على إبراهيم عليه السلام كانت من أفعاله تعالى.

و هكذا قوله تعالى في ناقة ثمود وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ- الإسراء ١٧: ٥٩- و قوله تعالى في داود عليه السلام وَآتَيْنَاهُ الْحَدِيدَ- سبأ: ٣٤: ١٠- قوله تعالى في قصة عصا موسى عليه السلام قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى، فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى، قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى.- طه ٢٠: ٢١- لدلالته على أن اعادة الحية عصا كانت من فعله تعالى كأصل قلبها حية و ان فعل موسى عليه السلام كان مجرد إلقاء العصا الذي هو مقدمة لانقلابها حية.

وجه عدم المنافاة هو إمكان الالتزام بان معجزات الأنبياء كانت على نوعين «أحدهما» ما كان فعلا له تعالى و لكن على يد أنبيائه عليه السلام، كالقرآن الكريم المنزل على رسوله الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فإنه كلام الله عز و جل، و كتبريد النار على إبراهيم عليه السلام، و خلق ناقة ثمود، و تليين الحديد لداود عليه السلام، و قلب العصا حية لموسى عليه السلام، و «الثاني» ما كان فعلا للأنبياء عليهم السلام كالأفعال المتقدمة المحكية عن عيسى و سليمان و آصف بن برخيا عليهم السلام، و لا يوجب ذلك شركا و لا كفرا بعد الاعتراف بأنها سلطنة إلهية فإن ثبوت القدرة لهم على خوارق العادات بإذن من الله تعالى لا يلزم حصر صدورها بهم عليهم السلام، و انه تعالى لا يفعل شيئا من ذلك.

هذا كله في الأنبياء و قد ثبت بما ذكرنا ثبوت ولايتهم التكوينية على الكائنات و لاية إلهية اعطائية بإذن و رخصة منه تعالى و تقدس فيما اقتضتها المصلحة و الحكمة الربانية و أشرفهم و خاتمهم محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و قد تواترت الاخبار بصدور المعجزات عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بل قد دل عليه الكتاب العزيز في قوله تعالى اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ بناء على ما ورد في التفاسير و الروايات من انشقاق القمر بإشارته و أمره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

و أما الأئمة الأطهار فيدل على ثبوت الولاية التكوينية لهم على الوجه المذكور مضافا الى المعجزات المحكية عنهم عليهم السّلام التي تواترت بها الاخبار- و من جملتها ما رواه في البحار ج ٤٦ و ٤٧ في باب معجزات الباقر و الصادق- عليهما السّلام- و في بعضها قول الباقر عليه السّلام لجابر: «ان الله أقدرنا على ما نريد و لو شئنا ان نسوق الأرض بأزمته لسقناها»- البحار ج ٤٦ ص ٢٤٠ ح ٢٣- الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في البابين، و مضافا الى قاعدة اللطف المقتضية للزوم إعطاء هذه القدرة لهم عليهم السّلام كي يبرهنوا بها على إمامتهم إتماما للحجة متى اقتضته الحال- الأخبار الدالة على ان الله تعالى قد أعطاهم جميع ما أعطاهم سابقين كقول الصادق عليه السّلام في حديث- «كل نبي ورث علما أو غيره فقد انتهى الى آل محمد صلّى الله عليه و آله» راجع كتاب الكافي- ج ١ ص ٢٣ باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السّلام- فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان القول بثبوت الولاية التكوينية للأنبياء و الأئمة الأطهار عليهم السّلام بمعنى تمكنهم من التصرف في الكون باذن من الله تعالى لا محذور فيه أصلا، بل يساعده العقل، و يدل على تحققها الكتاب العزيز، و الاخبار البالغة فوق حد التواتر أعني بها الواردة في أبواب معجزات الأنبياء و الأئمة- كما أشرنا- فلا حظ و قد أطلنا الكلام في المقام دفعا لشبهة وقعت في الأوهام و من الله الاعتصام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٧

.....

النسبتين «١» أى نسبة الخلق و الرزق و الموت و الحياة إليه تعالى و تقدس، و إليهم عليهم السّلام بالمعنى المذكور، اعنى التوسيط فى الأمر لا الاستقلال فإن إثبات شىء من أوصاف البارى تعالى لبعض مخلوقاته لا يوجب الخروج عن حد الإسلام بعد الاعتراف بكون

(١) إذ لا بد من الجمع بين نسبة الإمامية- مثلا- اليه تعالى فى جملة من الآيات كقوله تعالى اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا- الزمر ٣٩: ٤٢- و قوله تعالى وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ- النحل ١٦: ٧٠- و بين نسبتها الى ملك الموت فى قوله تعالى قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ- السجدة ٣٢: ١١- أو الى رسل الله تعالى الذين هم أعوان ملك الموت فى قوله تعالى حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَ هُمْ لَا يُفْرطُونَ- الأنعام ٦: ٦١- فإن نسبة الموت اليه تعالى نسبة التسيب و الأقدار، و نسبتها الى ملك الموت نسبة المباشرة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٨

و الخوارج (١).

الموصوف بتلك الصفة من مخلوقاته تعالى، فان كان هذا معنى الغلو فليس تجاوزا عن الحد فى حق الأنبياء، أو الأئمة عليهم السّلام كما قد يفسر الغلو بذلك، فما حكى عن القميين من الطعن فى بعض الرجال برميهم بالغلو بمجرد ذلك، حتى أنه حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد انه قال: ان أول درجة الغلو نفى السهو عن النبى صلّى الله عليه و آله لا يمكننا المصير إليه.

(١) نجاسة الخوارج حكى عن جماعة دعوى الإجماع على نجاسة الخوارج، و لا حاجة إليه إن كان المراد بهم من يعتقد ما تعتقده الطائفة الملعونة التي خرجت على أمير المؤمنين عليه السّلام فى صفين، فاعتقدت كفره، و تقربت إلى الله تعالى ببغضه، و عداوته إلى أن انتهى أمرهم إلى قتله عليه السّلام إذ لا إشكال فى كفرهم، و نجاستهم، لأنه مرتبة عالية من النصب الذى هو بمعنى نصب العداوة لأمير المؤمنين عليه السّلام و أولاده المعصومين عليهم السّلام، و يأتى الحكم بكفرهم و يؤيده ما فى المرسل عن النبى صلّى الله عليه و آله فى وصفهم «أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» (١).

و عن الفضل أنه دخل على أبى جعفر عليه السّلام رجل محصور عظيم البطن، فجلس معه على سريره فحياه، و رحب به، فلما قام قال:

هذا من الخوارج كما هو قال: قلت مشرك؟ فقال: مشرك، و الله مشرك» (٢).

و أما لو أريد منهم مطلق من خرج على الإمام عليه السلام طمعا

(١) سفينة البحار ج ١ ص ٣٨٣.

(٢) سفينة البحار ج ١ ص ٣٨٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٩

و النواصب (١).

للرئاسة و الوصول إلى الأغراض الدنيوية من المال و الجاه، مع الاعتقاد بإمامته، و الاعتراف بسيادته- كما في خروج الحر على الحسين عليه السلام- فيشكل اندراجه في عنوان الناصب، إذ المراد بالنصب نصب العداوة و البغضاء، و هذا ليس من مصاديقه. و من هنا يحكم بإسلام الأولين الغاصبين لحق أمير المؤمنين عليه السلام إسلاما ظاهريا لعدم نصبهم- ظاهرا- عداوة أهل البيت، و إنما نازعهم في تحصيل المقام، و الرئاسة العامة، مع الاعتراف بما لهم من الشأن و المنزلة، و هذا و إن كان أشد من الكفر و الإلحاد حقيقة إلا أنه لا ينافي الإسلام الظاهري، و لا يوجب النجاسة المصطلحة.

(١) نجاسة النواصب لا خلاف في نجاستهم، بل ادعى الإجماع عليها في كلمات جمع من الأصحاب. و المراد بهم من نصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام كعوايئة، و يزيد لعنهما الله، و كثير ممن حضر لمقاتلة الحسين عليه السلام. و هذا من دون فرق بين خروجهم على الإمام و عدمه، فهم أعم من الخوارج.

و يدل على نجاستهم جملة من الروايات لعله تبلغ حد الاستفاضة أحسنها:

موثقة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام- في حديث- قال: «و إياك أن تغتسل من غسله الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودي، و النصراني، و المجوسي، و الناصب لنا أهل البيت، فهم شرهم، فإن الله تبارك و تعالي لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و أن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١). و نحوها غيرها، ك:

(١) وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٠

.....

رواية الكافي عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسله الحمام، فإن فيها غسله ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غسله الناصب، و هو شرهما. إن الله لم يخلق خلقا شرا من الكلب، و أن الناصب أهون على الله من الكلب» (١).

و رواية القلانسي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى الدمي، فيصافحني؟

قال: امسحها بالتراب، و بالحائط. قلت: فالناصب؟ قال: اغسلها» (٢).

و مرسله الوشاء عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه كره سور ولد الزنا، و سور اليهودي، و النصراني، و المشرك، و كل من خالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سور الناصب» (٣).

و رواية علي بن حكيم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام- في حديث- أنه قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحمام، فإنه يغتسل فيه

من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (٤).
فلا حاجة في الاستدلال على نجاستهم بالروايات الدالّة على كفر المخالف- الّذى هو أعم من الناصب- الّتى تأتي جملة منها بعيد هذا، لأن المراد بالكفر في تلك الأخبار ما يقابل الإيمان، لا ما يقابل الإسلام، كما فى الناصب.
و المناقشة فى دلالتها: بأن النجاسة القابلة للزيادة و النقيصة إنما هى النجاسة الباطنية بمعنى الخبائث المعنوية دون النجاسة المصطلحة.

- (١) وسائل الشيعة فى الباب المتقدم. الحديث: ٤. ضعيفه كما تقدم فى تعليقه ص ١٢٧.
(٢) وسائل الشيعة: الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٤. ضعيفه بعلى ابن معمر و هو مجهول و بخالد القلانسي المردد بين الثقة و غيره و ان كان المعروف هو الثقة.
(٣) وسائل الشيعة: الباب ٣ من أبواب الأستار. الحديث: ٢.
(٤) وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٢. و هى: مرسله.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤١
.....

مندفعة: بأن أشدّية نجاسة الناصب من الكلب لعلها من جهة أنه نجس ظاهرا و باطنا، لخبث باطنه، بخلاف الكلب، فإنه حيوان لم يكلف بشيء كى يعصى أو يطيع، فتتمحض نجاسته فى الظاهرية.
و أما المناقشة فى دلالة بعضها: بوقوع الناصب فى سياق المغتسل من الزنا، و ولد الزنا- كما فى رواية على بن حكم- و مقتضى وحدة السياق إرادة مجرد الخبائث الباطنية فى الجميع، لعدم نجاسة المغتسل من الزنا، أو ولد الزنا.
فمندفعة: بان سياق الموثقة- الّتى هى العمدة فى الاستدلال- على خلاف ذلك، لوقوع الناصب فيها فى سياق اليهود، و النصرارى، و المجوس.

و أما الإشكال فى الحكم بكفرهم و نجاستهم: بشيوع النصب فى دولة بنى أمية- لعنهم الله- و اختلاط أصحاب الأئمة عليهم السلام مع النصاب، و الخوارج، و لم يعرف تجنب الأئمة عليهم السلام و أصحابهم عنهم، بل الظاهر أنهم كانوا يعاملون معهم معاملة المسلمين من حيث المعاشرة و تنزيل هذه المعاشرة فى الأعصار الطويلة على التقيّة فى غاية البعد.

فالجواب عنه: هو ما تبه عليه شيخنا الأنصارى «قده»، من أن أغلب الأحكام الشرعية انتشرت فى عصر الصادقين عليهما السلام، فلا مانع من أن يكون كفر النواصب منها، بحيث لم يكن لأصحاب يعرفون ذلك قبل عصرهما، فأصحاب الأئمة الّذين كانوا يخالطون النواصب فى دولة بنى أمية لم يكونوا يعلمون هذا الحكم. و أما الأئمة عليهم السلام فلم يعلم حال معاشرتهم مع النواصب و الخوارج فى غير مورد التقيّة. و الصحيح هو ما أفاده «قده»، لأن كثرة النواصب إنما كانت فى عهد معاوية، و من بعده إلى عصر العباسيين، لأنه أمر الخطباء بسبب أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر فى البلاد الإسلامية، و هو أيضا كان مستمرا على فعل ذلك، حتى كثرت النواصب فى البلدان، لأن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٢

و أما المجسمة (١)،

الناس على دين ملوكهم. و لعل سكوت الأئمة عليهم السلام عن بيان كفرهم، و نجاستهم فى تلك الأعصار كان من أجل التقيّة، أو عدم التصييق على الشيعة، فتأخر بيان ذلك إلى عصر العباسيين، حيث أنهم كانوا يوالون الأئمة ظاهرا، إلّا قليلا منهم، فانقلب الناس عما

كانوا عليه، وارتفع المانع عن بيان الحكم الواقعي في زمن الصادقين عليهما السلام.

(١) حكم المجسمة و هم فرقتان، إحداهما: المجسمة حقيقة، و هم القائلون بأنه تعالى جسم كسائر الأجسام و ثانيتهما المجسمة اسما أى القائلون بأنه جسم لا كالأجسام، كما ورد: انه شيء لا كالأشياء «١».

و قد حكى فى الجواهر «٢» عن المنتهى، و الدروس، و ظاهر القواعد، و المبسوط و التحرير: نجاسة المجسمة مطلقا، و عن المسالك، و البيان. تقييد الحكم بالنجاسة بالفرقة الأولى.

فنقول: أما الطائفة الأولى فإن التزموا بلازم مقالتهم أيضا، من الحدوث، و الحاجة إلى الحيز و المكان، فلا إشكال فى كفرهم، و نجاستهم، لأنه فى الحقيقة إنكار لوجوده سبحانه. و أما إذا لم يلتزموا بذلك، و اعتقدوا بالقدم، و عدم الحاجة إلى الحيز فلا دليل على نجاستهم، إذ مجرد الملازمة الواقعية بين التجسم و بين الحدوث و التحيز، من دون التفات إليها، لا يوجب كفرا، لأن العبرة فى الكفر- بسبب إنكار الضرورى- إنما تكون بالعلم و

(١) الكافي ج ١ ص ٨٢-٨٥ الطبعة الحديثة. و الوافي ج ١ ص ٨٣.

(٢) ج ٦ ص ٥١ طبعة النجف الأشرف عام ١٣٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٣

.....

الالتفات، لا بمجرد اللزوم الواقعي، كما سبق.

و ربما يستدل على نجاستهم: بأن إثبات و صف الجسمية له تعالى فى نفسه مخالف للضرورة، و لو من دون التزام بلوازمها، من الحدوث، و التحيز.

و يندفع: بان عدم الجسمية ليس من الضروريات، و إنما هو حكم عقلى لا بد من الاستدلال عليه بالبراهين العقلية. كيف و قد يؤهم كثير من الآيات، و الأخبار ثبوت الجسمية له تعالى، مثل قوله عز من قائل الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى «١» و قوله تعالى ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى «٢»، و قوله تعالى يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ «٣»؟! و مما ذكرنا يظهر حكم الطائفة الثانية، فإن القول بأنه تعالى جسم بالتسمية، و جسم لا- كالأجسام، أنه ليس له مادة، و لا يكون حادثا و محتاجا إلى مكان لا يكون مخالفا للضرورة بطريق أولى. كيف و أكثر المسلمون- لقصور فهمهم- يعتقدون بأنه تعالى جسم جالس على عرشه، و من ثمة يتوجهون نحوه توجه جسم إلى جسم مثله، لا على نحو التوجه القلبى؟!.

بل ذهب صدر المتألهين إلى هذا القول، حيث ذهب إلى أنه جسم إلهى. قال فى شرحه على الكافي «٤» ما ملخصه: أن الأجسام على أربعة أقسام، (فمنها): جسم مادى، و هو كالأجسام الخارجية المشتملة على المادة لا محالة.

(ومنها): جسم مثالى، و هى الصورة الحاصلة للإنسان من الأجسام

(١) طه ٢٠: ٥.

(٢) النجم ٥٣: ٩.

(٣) الفتح ٤٨: ١٠.

(٤) فى الحديث الثامن من الباب الحادى عشر من كتاب التوحيد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٤

.....

الخارجية أى الصور الذهنية، وهى جسم لا مادة لها.

و (منها): جسم عقلى، و هو الكلى المتحقق فى الذهن. و هو أيضا مما لا مادة له، بل و عدم اشتماله عليها أظهر من سابقه.

و (منها): جسم إلهى، و هو فوق الأجسام بأقسامها، و عدم حاجته إلى المادة أظهر من عدم الحاجة إليها فى الجسم العقلى.

و قد صرح بان المقسم لهذه الأقسام الأربعة هو الجسم الذى له أبعاد ثلاثة، من الطول، و العرض، و العمق.

و هذا القول أيضا باطل، لأن ماله هذه الأبعاد الثلاثة كيف لا يشتمل على المادة، و لا يكون محتاجا، مع حاجة كل من الأبعاد الثلاثة

إلى الآخر؟! و لا- يكون مركبا، مع تركبه من هذه الأبعاد؟! إلا أن عدمه ليس ضروريا، كما ذكرنا. فالالتزام به لا يوجب الكفر، و

النجاسة.

و أما الاستدلال على نجاسة المجسمه مطلقا بما ورد فى الخبر، من قول الرضا عليه السلام: «من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر مشرك»

«١».

بناء على أن التجسيم نوع من التشبيه.

ضعيف، أما أولا: فلضعف سند الرواية «٢». و أما ثانيا: فلضعف دلالتها، لاحتمال إرادة التشبيه من حيث الحدوث، و المكان و

الحاجة، دون مجرد القول بالتجسيم، الذى قد عرفت أنه لا- يوجب الكفر. أو إرادة بعض مراتب الكفر أو الشرك الذى لا- ينافى

الإسلام الثابت بالشهادتين من دون اعتبار أمر آخر، كعدم القول بالتجسيم فى تحققه بهما. فىكون إطلاق الكافر أو

(١) وسائل الشيعة كتاب الحدود و التعزيرات: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد. الحديث:

٥.

(٢) بأحمد بن هارون، و على بن معبد، فإنهما مجهولان.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٥

و المجبرة (١)

المشرك عليه كإطلاقه على المرائى و أضرابه.

(١) حكم المجبرة حكى القول بنجاستهم عن المبسوط، و قواه كاشف اللثام، و عن جمع: التصريح بطهارتهم، بل فى الجواهر «١» أنه

لم يجد موافقا صريحا للشيخ على القول بالنجاسة.

و لا يخفى أن مجرد القول بالجبر- كالقول بالتجسيم- و إن كان باطلا، إلا أنه لا يوجب الكفر، لأن عدمه ليس من الضروريات، كيف

و ظواهر جملة من الآيات و الأخبار يؤيد هذا القول، و قد حار كثير من الأعظم الخائضين لجج بحار الجبر و التفويض، و لم يأت

أكثرهم بما يشفى العليل، و يروى الغليل. نعم لازم هذا القول هو بطلان الثواب و العقاب، بل بطلان الأحكام و النبوات، و هو مخالف

لضرورة الدين، فان كان القائل بالجبر ملتفتا إلى هذا اللازم، و ملتزما به أيضا فهو كافر، لإنكاره الضرورى باعتبار اللازم المذكور. و

أما إذا لم يكن ملتفتا إليه، و كان فى غفلة من هذا، أو لم يكن ملتزما به- كما هو كذلك فلا موجب للكفر و النجاسة، كما ذكرنا.

و المجبرة قد التزموا بصحة التكليف، و ترتب الثواب و العقاب على كسب العبد دون فعله، لخروجه عن اختياره و قدرته. مستشهدين

لذلك بجملة من الآيات التى اعتمدت على كسب العبد، كقوله تعالى «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا». «٢» و قوله عز من قائل:

(١) ج ٦ ص ٥٥: طبعه النجف الأشرف. عام ١٣٧٩.

(٢) الانعام: ٦: ١٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٦

.....

«لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ.» (١)، وقوله تعالى لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ لَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ* (٢)، وقوله تعالى كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ (٣). إلى غير ذلك من الآيات الكريمة.

فهم لا يعترفون باللازم وان كان يلزمهم ذلك واقعا، إلا أنه قد عرفت أن مجرد الاستلزام الواقعي لإنكار الضرورى لا يوجب الكفر، ما لم يكن ملتفا إليه، و ملتزما به.

و على الجملة: ان مقتضى عموم ما دل من الأخبار على تحقق الإسلام بالشهادتين - اللتين عليهما أكثر الناس - تحققه فى المجبرة أيضا. بمجرد الاعتراف بهما (٤). هذا مضافا إلى استبعاد نجاستهم و كفرهم - على كثرتهم - فإن القائل بهذا القول هم الأشاعرة، و هم أكثر من غيرهم، و لم ينقل عن الأئمة عليهم السلام و أصحابهم أو أحد الشيعة أنه كان يجتنب عن هؤلاء. هذا كله فى المجبرة.

(١) البقرة: ٢: ٢٨٦.

(٢) البقرة: ٢: ١٣٤.

(٣) الطور: ٥٢: ٢١.

(٤) و لا مخصص لهذه الاخبار سوى ما يتوهم من بعض الروايات الدالة على كفر المجبرة كقول الرضا عليه السلام: «من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر مشرك، و نحن منه برآء فى الدنيا و الآخرة». و كقوله عليه السلام: «القائل بالجبر كافر، و القائل بالتفويض مشرك». و قول الصادق عليه السلام: «ان الناس فى القدر على ثلاثة أوجه، رجل يزعم أن الله تعالى أجبر الناس على المعاصى، فهذا قد أظلم الله فى حكمه، فهو كافر، و رجل يزعم أن الأمر مفوض إليهم، فهذا قد أوهن الله فى سلطانه، فهو كافر». - المروية فى وسائل الشيعة: الباب ١٠ من حد المرتد الحديث: ٥، ٤، ١٠ - الا انه لا يمكن الالتزام بمضمونها، لقيام السيرة - المظنون، أو المعلوم، استمرارها الى زمن المعصوم عليه السلام على عدم اجتناب سئور المخالفين، و أكثرهم المجبرة، بل لعل غيرهم - كما قيل - قد انقض فى بعض الطبقات. فتتزل هذه الاخبار على بعض مراتب الكفر غير المنافية للإسلام. أو على ارادة الكفر الأخرى، أو على صورة الالتزام بلوازم مذهبهم، من إنكار الضرورى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٧

.....

حكم المفوضة و أما المفوضة - و هم القائلون بتفويض الأمر إلى العباد، و استقلالهم فى أفعالهم فى قبال المجبرة - فحكمهم حكم المجبرة، فإن لم يلتزموا بلانزم مذهبهم من الشرك بالله تعالى، و النقص فى سلطانه - كما هو كذلك فهم محكومون بالإسلام و الطهارة. و إن التزموا بذلك فيحكم بكفرهم و نجاستهم، فان هذه الطائفة إنما أرادت الفرار بذلك عما يلزم المجبرة من إسناد الظلم إلى الله سبحانه و تعالى، لأن العقاب على غير المقدور ظلم، و لكنهم وقعوا فى محذور آخر أشد، و هو جعل الشريك لله تعالى، و الوهن فى سلطانه، ففى كل من القولين محذور لا يمكن الالتزام به.

و من هنا ورد فى روايات الأئمة الأطهار عليهم السلام ما لا محذور فيه أصلا، من نفي كلا القولين، و إثبات الأمر بين الأمرين، و أنه لا

جبر ولا تفويض، بل منزلة بينهما «١». وذلك: لأن للفعل إسنادين، إسناد إلى الله سبحانه وتعالى، وهو إسناد الإفاضة والإقدار، وإسناد إلى العبد، وهو إسناد الصدور والإيجاد، وكلتا النسبتين حقيقتان لا مجاز في شيء منها - كما فصلنا الكلام في ذلك في الأصول - ولنعم ما افاده شيخنا الأستاذ «قده» في هذا المقام، من أن لهذه الأخبار الدلالة الواضحة على ولايتهم وإمامتهم، صلوات الله عليهم أجمعين، فإن الالتفات إلى هذه النكتة والدقيقة التي يقرها العقل السليم، والتي يتحفظ بها على عدالته تعالى وسلطانه معاً لا يكون إلّا

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين». وعنه عليه السلام: انه سئل عن الجبر والقدر فقال: لا- جبر ولا- قدر، ولكن منزلة بينهما، فيها الحق التي بينهما، لا- يعلمها الا العالم، أو من علمها إياه العالم». الوافي ج ١ ص ١٢٠ ونحوهما غيرهما في نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٨

و القائلون بوحدة الوجود من الصوفية (١) إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم

عن منشأ إلهي. وقد ذكر المحقق الهمداني «قده» ان تصور هذه الدقيقة والإذعان بها وإن كان صعباً لدى الالتفات التفصيلي، لكنه مغروس في أذهان عامة الناس.

فتحصّل: أن القول بالتفويض بمجرد لا يوجب الكفر والنجاسة. وأما ما في بعض الروايات «١»: من أن القائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك، فلا بد من تأويلها بإرادة بعض المراتب غير المنافية للإسلام، كشرك المرائي.

(١) حكم القائلين بوحدة الوجود الاحتمالات - أو الأقوال - في وحدة الوجود أربعة:

أحدها: وهو المسمّى عند الفلاسفة بالتوحيد العامي ان يقال بكثرة الوجود والموجود، بمعنى أن يكون للوجود حقيقة واحدة، بحيث لا تعدد في أصل حقيقته، فيطلق على الواجب والممكن على حدّ سواء، إلّا أن له مراتب مختلفة بالشدة والضعف، فالواجب في أعلى مراتب القوة والشدة، والممكن في أدنى مراتب الضعف، وإن كان كلاهما موجوداً حقيقةً، وأحدهما خالق والأخر مخلوق. وهذا القول لا يوجب الكفر والنجاسة، بل هو ما عليه أكثر الناس وعامتهم، بل مما اعتقده المسلمون، وأهل الكتاب وعليه ظاهر الآيات والأدعية، كما ورد في بعضها: «أنت الخالق وأنا المخلوق، وأنت الربّ وأنا المربوب.» «٢» إلى غير ذلك مما يدل على تعدد الواجب

و

(١) تقدم بعضها في تعليقه ص ١٤٦.

(٢) كما في مناجات أمير المؤمنين عليه السلام. ودعاء يستشير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٩

.....

الممكن وجوداً.

ثانيها: وهو المسمّى عندهم بتوحيد خاص الخاص أن يقال بوحدة الوجود والموجود في قبال القول الأوّل، أي ليس هناك إلّا موجود واحد، إلّا أن له أطواراً مختلفة، وشئونها متكررة، فهو في السماء سماء، وفي الأرض أرض، وفي الخالق خالق، وفي المخلوق مخلوق، وهكذا. وهذا القول نسبته صدر المتألهين إلى بعض جهلة الصوفية، حتّى قال: إنّه ليس في جنتي إلّا الله، وأنكر نسبته إلى

أكابر الصوفيّة. و هذا القول مما لا يساعده العقل السليم، بل لا ينبغي صدوره عن عاقل و كيف يلتزم بوحدة الخالق و المخلوق، و يقال باختلافهما اعتباراً؟! إذ يلزمه القول بأن الواجب و النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ أَحَدٌ غَيْرُهُمَا يَخْتَلِفَانِ بِالْإِعْتِبَارِ، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ أَبُو جَهْلٍ - مثلاً - كذلك. و هذا القول يوجب الكفر و الزندقه، لأنه إنكار للواجب حقيقة.

ثالثها: و هو توحيد خاصي أن يقال بوحدة الوجود و كثرة الموجود. و هو المنسوب إلى اذواق المتألهين، بزعمهم أنهم بلغوا أعلى مراتب التوحيد. و المراد به: ان الموجود بالوجود الاستقلالي و الحقيقي واحد، و هو الواجب سبحانه و تعالى، و إطلاق الموجود عليه إنما يكون من جهة أنه نفس مبدء الاشتقاق، انما التعدد في الموجود بالوجود الانتسابي، و هي الممكنات بأسرها، حيث أنها منتسبة إلى الموجود الحقيقي نحو انتساب، و ليست هي متصفة بالوجود حقيقة، لعدم قيام المبدء بها. فلا يكون إطلاق الموجود على الممكن نظير إطلاق العالم على زيد القائم به العلم حقيقة، بل ينسب إلى الموجود الحقيقي لقيام المبدء بغيره، كما في اللابن و التامر. ضرورة عدم قيام اللابن و التمر ببايعهما، غير أن البائع لما كان مسنداً و مضافاً إليهما نحو إسناد و إضافة من جهة كونه بايعاً لهما صح إطلاق اللابن و التامر على

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٠

.....

بايعهما، فكذلك الحال في إطلاق الموجود على الممكن. و قد إختار هذا القول بعض الأكابر ممن عاصرناهم «١». و كان مصرّاً عليه أشد الإصرار. مستشهداً له بجملة من الآيات و الأخبار و قد أطلق عليه تعالى في بعض الأدعية «٢» انه الموجود. و هذا القول و إن كان باطلاً في نفسه، لا بتناؤه على أصالة الماهية المقر في محله بطلانها، إلا أنه لا يوجب الكفر و النجاسة، لعدم كونه منافياً للتوحيد، أو إنكاراً للضروريّ الدين.

رابعها: و هو توحيد أخص الخواص. أن يقال بوحدة الوجود و الموجود في عين كثرتهما. و هذا إن أريد به الاختلاف بحسب المرتبة، و ان الموجود الحقيقي واحد، و هو الله سبحانه و تعالى، و باقى الموجودات المتكثرة ظهورات نوره، و شئون ذاته، لأنها رشحات وجودية ضعيفة منه تعالى و تقدس فهو راجع إلى القول الأول. و إن أريد به أن الوجود مع فرض وحدته الحقيقية متكثرت و متعدد بحسب المصاديق من دون رجوعه إلى اختلاف المراتب، فانا لم نتصوره إلى الآن، و لم نتحققه مع كمال الدقة و التأمل. و قد صاحبت بعض العرفاء و أردت منه توضيح هذه المقالة صحيحة كانت أو فاسدة فلم أتحصل منه معنى معقولاً، لأنه لا يخلو عن المناقضة.

و مع ذلك فقد اختاره و حققه صدر المتألهين، و نسبه إلى الأولياء و العرفاء من عظماء أهل الكشف و اليقين، مدّعياً: أن الآن حصص الحق، و اضمحلت الكثرة الوهمية، و ارتفعت الأوهام. و لكن قد أشرنا إلى حقيقة الأمر في ذلك، و أنه على تقدير يرجع إلى القول الأول، و على التقدير الأخر

(١) هو السيد احمد الكربلائي «قده».

(٢) كما في دعاء المجير «سبحانك يا معبود. تعاليت يا موجود أجرنا من النار يا مجير».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥١

[(مسألة ٣): غير الاثني عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين]

(مسألة ٣): غير الاثني عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمة و لا سايبين لهم طاهرون (١)

ليس له معنى محصل معقول. و كيف كان فهو لا يوجب الكفر، لعدم استلزامه إنكار الواجب تعالى و تقدس.

(١) حكم المخالفين. و باقى فرق الشيعة لا بأس بالتكلم فى مقامين. الأول: فى حكم المخالفين. الثانى: فى حكم غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة.

أما الأول: فقد وقع الكلام فيه بين الأعلام فى أن إنكار الولاية هل يكون كإنكار الرسالة موجبا للكفر و النجاسة، أو أنه لا يوجب إلا الخروج عن الإيمان مع الحكم بإسلامه و طهارته؟

قال صاحب الحدائق «١» «قده»: «إن المشهور بين متأخرى الأصحاب هو الحكم بإسلام المخالفين و طهارتهم، و خصوا الكفر و النجاسة بالنواصب، كما أشرنا إليه فى صدر الفصل. و هو عندهم من أظهر عداوة أهل البيت عليهم السلام و المشهور فى كلام أصحابنا المتقدمين هو الحكم بكفرهم و نصبهم و نجاستهم، و هو المؤيد بالروايات الإمامية.»

و قد أصرّ هو «قده» على اختيار هذا القول أشد الإصرار، و نسه إلى جمع من الأصحاب، كالسيد المرتضى «قده» و غيره من الأعلام. و ما يمكن أن يستدل به على كفرهم و نجاستهم وجوه ثلاثة:

الأول: الأخبار البالغة حد الاستفاضة أو التواتر، الدالة على كفر المخالفين، و قد حكى أكثرها فى الحدائق «٢».

(١) ج ٥ ص ١٧٥ طبعه النجف الأشرف.

(٢) ج ٥ ص ١٨١-١٨٣ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٢

.....

منها: ما رواه فى الكافى بسنده عن مولانا الباقر عليه السلام قال: «إن الله عزّ و جلّ نصب علينا عليه السلام علما بينه و بين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنا، و من أنكره كان كافرا، و من جهله كان ضالا، و من نصب معه شيئا كان مشركا، و من جاء بولايته دخل الجنة» «١». و منها: ما رواه عن أبى حمزة قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

إن علينا عليه السلام باب فتحه الله عزّ و جلّ، فمن دخله كان مؤمنا، و من خرج منه كان كافرا، و من لم يدخل فيه و لم يخرج منه كان فى الطبقة الذين قال الله تبارك و تعالى فيهم المشيئة» «٢». إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة.

هذا، و لكن يعارضها غير واحد من الروايات «٣» الدالة على تحقق الإسلام بمجرد الإقرار بالشهادتين - كما تقدم - «٤» و أنهما تكفيان فى تحقق الإسلام، و حقن الدماء، و التوارث، و جواز النكاح، و هى التى عليها أكثر الناس. فإذا لا- بد من حمل الكفر فى الأخبار المذكورة على أحد معنيين. إما الكفر الواقعى الذى لا- ينافى الإسلام الظاهرى، بمعنى أنهم فى حكم الكافر فى الآخرة، و يعذبون بعدابهم من الخلود فى النار. و إما الكفر فى مقابل الإيمان. و

(١) وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، الحديث: ٤٨.

(٢) الباب المتقدم، الحديث: ٤٩.

(٣) كموتق سماعه المتقدم ص ١١٦- و نحوه صحيح حمران بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام قال: «سمعتة يقول: الإيمان ما استقر فى القلب، و أفضى به الى الله، و صدقه العمل بالطاعة لله، و التسليم لأمر الله. و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل، و هو الذى عليه جماعة الناس من الفرق كلها، و به حققت الدماء، و عليه جرت الموارث، و جاز النكاح، و اجتمعوا على الصلاة و الزكاة و الصوم و

الحج، فخرجوا بذلك من الكفر، و أضيفوا الى الايمان.».

و نحوهما غيرهما من الروايات المذكورة في الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣. باب ان الايمان أخص من الإسلام.

(٤) في الصفحة ١١٦، ١٢٢-١٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٣

.....

يشهد للثاني قرينه المقابلة بينهما- أى الإيمان و الكفر- فى تلك الروايات فراجع.

إلّا أنه لا يبعد القول بإرادة المعنى الأول، بل هو الأظهر لما فى الروايات الكثيرة، من أن الإسلام بنى على خمس، و عدّ منها الولاية.

«١»

بل فى بعضها: أنه لم يناد أحد بشيء منها كما نودى بالولاية. «٢» فبانتفاء الولاية ينتفى الإسلام واقعا، و إن ثبت ظاهرا بمجرد الإقرار بالشهادتين، للأخبار المتقدمة.

على أن السيرة القطعية جارية على معاملة الأئمة الأطهار و أصحابهم و شيعتهم مع المخالفين معاملة الطهارة فى اللحوم المأخوذة منهم، و كذلك غيرها، من الجلود، و الجبن، و الألبان، و الأدهان، و غيرها من المائعات، و لم يسمع اجتنابهم عن شيء من هذه الأشياء المأخوذة منهم.

يكون من أفراد النواصب.

و ذلك كما فى مكاتبه محمد بن عيسى قال: «كتبت إليه- يعنى على بن محمد عليه السلام- أسأله عن الناصب، هل احتاج فى امتحانه إلى أكثر من

(١) كموثقة فضيل بن يسار عن أبى جعفر-ع-، قال: «بنى الإسلام على خمس، على الصلاة، و الزكاة، و الحج، و الصوم، و الولاية.»

وسائل الشيعة ج ١ ص ١٣ الباب ١ من أبواب مقدمة العبادات، الحديث: ١. و نحوها غيرها من نفس الباب.

(٢) عن أبى حمزة عن أبى جعفر عليه السلام قال: «بنى الإسلام على خمس، على الصلاة، و الزكاة، و الصوم، و الحج، و الولاية. و لم يناد بشيء ما نودى بالولاية.» الوسائل الباب المتقدم، الحديث:

١٠. و نحوها: ذيل رواية فضل المتقدمة، المقطعة فى الوسائل، المروية فى الكافي ج ٢ ص ١٨ باب دعائم الإسلام، الحديث: ٣. و

تمامه: «و لم يناد بشيء كما نودى بالولاية، فأخذ الناس بأربع و تركوا هذه- يعنى الولاية-» و نحوهما: الحديث ٨ من نفس الباب ص ٢١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٤

.....

تقديمه الجبت و الطاغوت، و اعتقاده بإمامتهما؟! فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب» «١».

و رواية معلى بن خنيس قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحدا يقول: أنا أبغض آل محمد، و لكن الناصب من نصب لكم، و هو يعلم أنكم تتولونا، و تبرؤون من أعدائنا. و قال: من أشبع عدوا لنا فقد قتل ولينا لنا» «٢».

و قريب منهما رواية عبد الله بن سنان «٣».

أقول: إن رجوع النصب للشيعة إلى النصب لأمير المؤمنين عليه السلام والأئمة المعصومين عليهم السلام - بان كان سبب العداوة مع الشيعة حبهم لأهل البيت عليهم السلام - كان ذلك من النصب الحقيقي، إذ هو عين النصب لهم عليهم السلام. و أما إن كان النصب للشيعة فقط، مع عدم النصب لولايتهم، بل ربما يجتمع مع حب أهل البيت، و إنما كانوا يبغضون الشيعة لعدم متابعتهم لمن يرونه خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله فلا دليل على نجاسة الناصبية بهذا المعنى و إنما دليل النجاسة يختص بناصب أهل البيت، كما سبق «٤» و لا يمكن

- (١) وسائل الشيعة ج ٩ ص ١٩ الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث: ١٤. و هي ضعيفة لجهالة محمد بن أحمد بن زياد، و موسى بن محمد. و كذا صاحب المسائل، و هو محمد بن علي بن عيسى.
- (٢) وسائل الشيعة ج ٢٩ ص ١٣٢ الباب ٦٨ من أبواب القصاص في النفس، الحديث: ٢. و هي ضعيفة بمحمد بن علي ماجيلويه، لعدم ثبوت وثاقته، و بمعلی بن خنيس، لتضعيف النجاشي له.
- (٣) وسائل الشيعة: الباب المتقدم، الحديث: ٣، و هي ضعيفة بإبراهيم بن إسحاق، لعدم ثبوت وثاقته. أو تردده بين الثقة و غيره. و بعد الله بن حماد، إذ ليس فيه الأقوال النجاشي: انه من شيوخ أصحابنا، و مجرد الشيوخ في الإجازة لا يجدي في ثبوت العدالة أو الوثاقة بل لا يجدي في ثبوت الحسن كما نبه على ذلك السيد الأستاذ دام ظله في معجم رجال الحديث ج ١ ص ٨٩.
- (٤) في الصفحة: ١٣٩ - ١٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٥

.....

التعدى عنها لما تقدم «١» من الروايات الدالة على طهارة من أقر بالشهادتين، و من السيرة القطعية على معاملة الطهارة مع المخالفين إذا لم يكونوا ناصبين لأهل البيت عليهم السلام «٢».

الوجه الثالث: أن المخالفين منكرون لضرورة الدين، لإنكارهم الولاية الثابتة بالضرورة، لما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله عند الفريقين، من إثبات الولاية لأهل البيت عليهم السلام.

أقول: الولاية بمعنى المحبة و إن كانت ثابتة بالضرورة إلا أن المخالفين لا ينكرونها، و أما الولاية بمعنى الخلافة و ولاية الأمر فهي من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين، لأن العامة يفسرون ما ورد في ولاية علي عليه السلام و أهل بيته بالحب دون الإمامة، و إنكار ضروريات المذهب لا يوجب الكفر. و أمر الولاية و إن كان حقا واقعا لمن أمعن النظر، و تجنب عن التكلف و التعصب. لكن قد ذكرنا: أن إنكار الضروريات لا يوجب الكفر إلا مع الالتفات، و أكثرهم غير ملتفتين إلى ذلك نعم من كان منهم في صدر الإسلام، و سمع النبي صلى الله عليه وآله يدعو إلى زعامته على عليه السلام و أهل بيته، و إلى إمامتهم و متابعة الناس لهم، و علموا بذلك و أنكروه كانوا كفرة فجرة.

و من هنا ورد: في الأخبار «٣» أنه ارتد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله و آلهم إلا ثلاث أو أربع. و لكن مع ذلك كان يعامل معهم معاملة الطهارة و الإسلام، للاضطرار و التقية.

(١) في الصفحة: ١١٦، ١٢٢ - ١٢٤.

(٢) على أن الروايات المذكورة - أعني المفسرة للناصب بما ذكر - ضعيفة كما أشرنا.

(٣) سفينة البحار ج ١ ص ٥١٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٦

.....

فتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا دليل على نجاسة المخالفين، وان كل ما قيل في وجه ذلك فهو ضعيف. فرق الشيعة المقام الثاني في حكم فرق الشيعة غير الاثني عشرية كالكيسانية «١». و الزيدية «٢»، و الفطحية «٣»، و

(١) و هي فرقة قالت بإمامة محمد بن الحنفية، لأنه صاحب راية أبيه يوم البصرة دون أخويه، فسموا «الكيسانية». و انما سموا بذلك لما قيل من أن المختار بن أبي عبيدة الثقفي كان رئيسهم، و كان يلقب بكيسان، و هو الذي طالب بدم الحسين بن علي صلوات الله عليهما. و اختلف في وجه تسميته بكيسان، قيل: انما لقب به لان صاحب شرطته- المكنى بأبي عمرة- كان اسمه كيسان. و قيل: انه سمي بكيسان مولى علي بن أبي طالب عليه السلام، و هو الذي حمل على المطالبة بدم الحسين عليه السلام، و دله على قتلته، و كان صاحب سره و مؤامرتة و الغالب على أمره.

هذا و لكن لم يثبت عنه قول الكيسانية قط، بل الأصح صحة عقيدة المختار، و ما نسب اليه من الانحراف فهو من مفتعلات أعدائه تشويها لسمعته. و لعل وجه نسبة الكيسانية إليه هو ما رواه ابن نما من خروجه بإذن الإمام زين العابدين، و محمد بن الحنفية، لا أنه كان يعتقد بإمامته، كما هو مذهب الكيسانية، فراجع: «كتاب فرق الشيعة المنسوب إلى النوبختي مع تعليقه ص ٢٣، طبعة النجف الأشرف عام ١٣٥٥. و تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ٢٠٣-٢٠٦ في حال المختار».

(٢) و هم يقولون: ان من دعا الى الله عز و جل من آل محمد صلى الله عليه و آله فهو امام مفترض الطاعة. و يقولون: كان علي بن أبي طالب عليه السلام إماما في وقت ما دعا الناس، و أظهر أمره ثم كان بعده الحسين عليه السلام اماما، عند خروجه و قبل ذلك، إذ كان مجانبا لمعاوية و يزيد حتى قتل، ثم زيد بن علي بن الحسين المقتول بالكوفة، ثم يحيى بن زيد بن علي المقتول بخراسان، ثم عيسى بن زيد بن علي، ثم محمد بن عبد الله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية، ثم من دعا إلى طاعة الله من آل محمد صلى الله عليه و آله فهو امام. و يسمون بالزيدية لانتسابهم الى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٥٨ طبعة النجف الأشرف عام ١٣٥٥. و الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٢٤٤ طبعة تبريز».

(٣) و هم القائلون بإمامة عبد الله الأفتح ابن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام لانه كان عند وفات الامام عليه السلام أكبر ولده سنا، و جلس مجلس أبيه و ادعى الإمامة و وصية أبيه اليه.

و استدلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «الإمامة في الأكبر من ولد الامام» فمال الناس الى عبد الله و القول بإمامته، الا من عرف الحق، فامتحنوا عبد الله بمسائل فلم يجدوا عنده علما. و قد رجع جماعة منهم في حياة عبد الله الى موسى بن جعفر عليهما السلام، ثم رجع عامتهم بعد وفاته عن القول به. و بقي بعضهم على القول بإمامته، ثم امامة موسى بن جعفر من بعده. و عاش عبد الله بن جعفر بعد أبيه سبعين يوما أو نحوه.

و انما سمي أصحابه بالفطحية لأن عبد الله كان أفتح الرأس أو أفتح الرجلين- أي عريضهما- راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٧٧. و الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٢٥٤».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٧

.....

الإسماعيلية «١»، و الواقفية «٢»، و غيرهم. و قد ظهر حكم هذه الفرق مما أسلفناه في المخالفين، من أن إنكار الولاية لا ينافي ثبوت

الإسلام الظاهري و الطهارة، إذ لا- فرق بين إنكار جميع الأئمة أو بعضهم، كما ورد: أن من أنكر واحدا منهم كان بحكم إنكار جميعهم «٣». وقد عرفت أن عمدة الوجه في الحكم بطهارة المخالفين

(١) هي فرقة زعمت ان الامام بعد جعفر بن محمد عليه السلام ابنه إسماعيل، و أنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه. و قالوا كان ذلك على جهة التلبيس من أبيه على الناس، لانه خاف عليه فغيبه عنهم. و زعموا أن إسماعيل لا- يموت حتى يملك الأرض يقوم بأمر الناس، و انه هو القائم. و منهم المباركية، و هم القائلون بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه. و الخطابية، و هم القائلون بنبوأة أبي الخطاب.

راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٦٧-٦٩. و الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٢٤١».

(٢) هي فرقة زعمت انقطاع الإمامة بموسى بن جعفر عليه السلام و لم يقولوا بإمامة من بعده، و لم يتجاوزوه الى غيره، و من ذلك سميت بالواقفة، لوقوفها على إمامته عليه السلام دون من بعده.

و قالوا: ان الرضا عليه السلام و من قام بعده ليسوا بأئمة. و لكنهم خلفاء واحدا بعد واحد، و على الناس القبول منهم، و الانتهاء إلى أمرهم. و قد زعموا: أن الامام موسى بن جعفر عليه السلام هو القائم الذي يملأ الأرض قسطا و عدلا، فبعضهم قال بغيبته، و قال بعض آخر انه مات و لكنه يرجع في وقت قيامه راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٨١. و الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٢٥٤».

(٣) كما في الروايات المروية في وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، كرواية أبي خالد- في حديث- «من أبغضنا وردنا أورد واحدا منا فهو كافر بالله و بآياته» الحديث: ٢٩. و نحوه الحديث: ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠ من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٨

.....

الأخبار الدالة على كفاية الشهادتين في تحقق الإسلام، و السيرة على المعاملة معهم معاملة الطهارة، و الوجهان آتيان في باقي فرق الشيعة أيضا.

فتلخص: ان الصحيح هو الحكم بإسلام جميع الفرق المخالفة للإمامية- السنة و غيرهم- و طهارتهم، و ان كانوا بحكم الكفار في الآخرة. إلّا إذا انطبق عليهم أحد العناوين النجسة «١».

(١) و هناك روايات دلت على ان الزيدية و الواقفية بمنزلة النصاب و قد اعتمد عليها صاحب الحقائق «قده»- في ج ٥ ص ١٨٩ طبعه النجف الأشرف- في الحكم بنجاسة سائر الفرق من الشيعة لما بنى عليه من نجاسة المخالفين بضميمة ان من أنكر واحدا منهم كان كمن أنكر الجميع.

مثل ما رواه الكشي عن ابن أبي عمير عن حدثه قال: «سألت محمد بن علي الرضا عليه السلام عن هذه الآية- وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة؟، قال: نزلت في النصاب و الزيدية و الواقفة من النصاب»- رجال الكشي طبعه دانشگاه مشهد ص ٢٢٩ ح ٤١١.

و ما وراه عن منصور عن الصادق علي بن محمد بن الرضا عليه السلام: «ان الزيدية و الواقفة و النصاب بمنزلة عنده سواء»- المصدر المتقدم ص ٢٢٩ ح ٤١٠- و ما رواه عن عمر بن يزيد قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فحدثني مليا في فضائل الشيعة، ثم قال: ان من الشيعة بعدنا من هم شر من النصاب. فقلت: جعلت فداك، أليس ينتحلون حبكم و يتولونكم و يتبرأون من عدوكم؟ قال: نعم. قلت: جعلت فداك، بين لنا نعرفهم، فلعلنا منهم. قال: كلا يا عمر ما أنت منهم، انما هم قوم يفتنون بزید، و يفتنون بموسى عليه السلام» المصدر المتقدم ص ٤٥٩ ح ٨٦٩.

وما رواه القطب الراوندى فى كتاب الخرائج عن أحمد بن محمد بن مطهر قال: «كتب بعض أصحابنا الى أبى محمد عليه السّلام من أهل الجبل يسأله عن وقف على أبى الحسن موسى عليه السّلام أتولاهم أم أتبرأ منهم؟ فكتب: لا تترحم على عمك لا رحم الله عمك و تبرأ منه، أنا الى الله برىء منهم فلا تتولهم، ولا تعد مرضاهم، ولا تشهد جنازتهم، ولا تُصلِّ على أحدٍ مِنْهُمْ ماتَ أبداً، من جحد اماما من الله تعالى، أو زاد اماما ليست إمامته من الله كان كمن قال ان الله ثالث ثلاثة. ان الجاحد أمر آخرنا جاحد أمر أولنا.» وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث: ٤٠- ولا بد من حمل هذه الروايات على تنزيل الفرق الضالة من الشيعة منزلة النصاب أو الكفار فى عذاب الآخرة، لما عرفت من دلالة الروايات الكثيرة على كفاية الإقرار بالشهادتين فى الإسلام، و الطهارة، مضافا الى السيرة على طهارتهم. على أن هذه الروايات كلها ضعاف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٩

و أما مع النصب، أو السب (١) للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم، فهم مثل سائر النواصب.

[مسألة (٤): من شك فى إسلامه و كفره طاهر]

(مسألة ٤): من شك فى إسلامه و كفره طاهر، و ان لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام (٢)

(١) قد تقدم الدليل على نجاسة الناصب. و أما الساب لهم عليهم السّلام فان كان عن نصب و عداوة فهو نجس، لكونه ناصباً حينئذ. و أما إذا لم يكن كذلك بل كان بداع آخر، سواء كان مالياً أو غير مبغض، فلا دليل على نجاسته. و إن وجب قتله، و وجوب القتل لا يلازم النجاسة، كما فى مرتكب الكبيرة فى المرة الثالثة أو الرابعة، و غيره. فالسب من حيث هو لا يوجب النجاسة.

(٢) المشكوك إسلامه المشكوك كفره و إسلامه إذا كان مسبقاً بالإسلام و لو تبعاً - كما إذا كان أحد أبويه أو كلاهما مسلماً - استصحب إسلامه، لما ذكرنا سابقاً من أن خروجه عن الإسلام - حينئذ - متوقف على الإنكار و الجحود، فما لم يعلم جحده فهو محكوم بالإسلام، و يترتب عليه آثاره، من الطهارة، و جواز النكاح، و الإرث و وجوب التجهيز، و غيرها. و إذا كان مسبقاً بالكفر - و لو تبعاً - كما إذا كان متولداً من كافرين و شك فى إسلامه استصحب كفره، لأن خروجه عن الكفر حينئذ يتوقف على الإقرار بالشهادتين - كما سبق - فما لم يعلم إقراره فهو محكوم بالكفر، و يترتب عليه آثاره، من النجاسة و غيرها.

و أما إذا لم تعلم حالته السابقة من الإسلام و الكفر - و لو التبعي - فلا يحكم بإسلامه و لا كفره. و أما بالنسبة إلى الأحكام فلا بد من التفصيل بين

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٠

.....

الطهارة و غيرها من أحكام الإسلام، فيحكم بطهارته، لقاعدتها، لا لكونه مسلماً. و أما سائر أحكام الإسلام، من الإرث، و جواز النكاح، و وجوب التجهيز، و نحوها فلا يجرى فى حقه، لعدم ثبوت موضوعها إذ لا دليل على إسلامه.

وقد يتوهم: أن مقتضى استصحاب عدم الإسلام ثبوت الكفر، بدعوى: ان التقابل بين الكفر و الإسلام تقابل العدم و الملكة، فالكفر عبارة عن عدم الإسلام ممن شأنه أن يكون مسلماً، فإذا أحرز قابلية المحل بالوجدان لكونه بالغاً عاقلاً فقد أحرز تمام الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل.

و يندفع: بان الكفر و إن كان من قبيل العدم و الملكة، إلا أنه ليس مركباً من أمرين، العدم و قابلية المحل - كما يوهمه ظاهر العبارة - حتى يقال بان العدم يحرز باستصحابه أزلاً، و قابلية المحل وجدانيةً فرضاً و بهما يحرز تمام الموضوع بل المراد انه عدم خاص - و هو

المقيد بقابلية المحل - و يكون من البسائط، و إنما يعبر عنه بالعدم و الملكة لضيق التعبير، كما هو الحال في جميع ما كان من هذا القبيل، كالعَمَى، فإنه عبارة عن عدم البصر في المحل القابل، و المراد أنه عدم خاص يكشف عنه التعبير بالعدم و الملكة، لا أنه مركب منهما، كى يجرى استصحاب عدم البصر أزلاً، و بضمه إلى القابلية المحرزة بالوجدان يحكم بكونه أعمى. و بالجملة: الكفر عبارة عن عدم خاص، فلا يجرى استصحاب عدمه الأزلى، لعدم وجود حالة سابقة له حينئذ. هذا إذا كان الكفر أمراً عدمياً، و أما إذا قلنا بأنه أمر وجودى فاستصحاب عدم الإسلام لإثباته يكون من أوضح أنحاء الأصل المثبت.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦١

.....

فتحصل: أن المشكوك إسلامه و كفره لا يكون محكوماً بأحدهما، و لم يترتب عليه آثار شىء منهما، سوى الطهارة، لقاعدتها، لا لكونه مسلماً.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٣

[التاسع الخمر]

إشارة

نجاسة الخمر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٤

.....

نجاسة الخمر. المسكر المائع. حكم الكحول.

(الكل) العصير العنبى. عصير التمر و الزبيب.

الزبيب و الكشمش و التمر فى الأماق و الطبخ. فروع و تطبيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٥

(التاسع) الخمر (١)

(١) نجاسة الخمر اختلف الأصحاب فى نجاسة الخمر، فالمشهور بين أكثر علمائنا - قديماً و حديثاً - هو القول بالنجاسة حتى أنه حكى عن المرتضى «قده» أنه قال: «لا خلاف بين المسلمين فى نجاسة الخمر إلا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم». و قد ذهب إلى القول بالطهارة بعض القدماء - كالصدوق و والده فى الرسالة، و الجعفى، و العمانى - بل يظهر من بعض الأخبار «١» وجود القول بالطهارة بين قدماء أصحابنا المعاصرين للأئمة عليهم السلام و قد ذهب جمع من المتأخرين كالمحقق الأردبيلي، و صاحب المدارك و الذخيرة، و المحقق الخوانسارى، إلى القول بالطهارة أيضاً مع تردد من بعضهم.

و منشأ الاختلاف إنما هو اختلاف الروايات، و طريق علاجها جمعاً أو طرحاً، و هى العمدة فى المقام. إذ الكتاب العزيز لا دليل فيه على النجاسة، لأن قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ «٢» لا دلالة له عليها، لأن المراد بالرجس ليس هو النجس بمعناه الشرعى المصطلح - كما نسب إلى بعض أهل اللغة - إذ لو سلم ذلك لما أمكن إرادته فى

خصوص الآية الكريمة، لأنه يقتضى نجاسة الميسر و ما بعده، لوقوعه خيرا عن الجميع، و لا معنى لنجاسة الميسر، لأنه من الأفعال، و لا معنى لنجاسة الفعل. كما أنه لا قائل بنجاسة الأنصاب و الأزلام و دعوى:

كونه خيرا عن خصوص الخمر مع الالتزام بتقدير شيء آخر بالنسبة إلى البقية لا شاهد عليها، لشهادة السياق باتحاد الجميع من حيث الحكم. فالمراد

(١) كصحيحه على بن مهزيار المرويه في وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

(٢) المائدة: ٥: ٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٦

.....

بالرجس هو القبيح، المعبر عنه بالفارسيه ب: «پليد و زشت». و المشهور بين أهل اللغة: ان الرجس هو المأثم، فالمراد بالاجتناب عن المذكورات ترك استعمالها بحسب ما هو المتعارف منها.

و أما الإجماع المستدل به في كلام بعضهم على النجاسة فالمنقول منه ليس بحجة، و المحصل غير حاصل. كيف! و قد ذهب جمع من أكابر الأصحاب القدماء - كالصدوق و غيره - و المتأخرين - كالأردبيلي و غيره - إلى القول بالطهارة، كما أشرنا إليه.

فالعمدة هي الروايات، و هي على طائفتين متعارضتين:

الطائفة الأولى: الروايات الدالة على نجاسة الخمر، و هي كثيرة (١) لعلها تبلغ حد الاستفاضة أو التواتر على أن فيها الصحاح و الموثقات، فلا مجال للمناقشة فيها سنداً أو دلاله، فإنه لا قصور في دلالتها على اختلاف مضامينها و إن اختلفت في مراتب القوة. ففي بعضها: الأمر بغسل الثوب الذي أصابه الخمر أو نبيذ مسكر (٢).

(١) و في الجواهر - ج ٦ ص ٧ طبعه النجف الأشرف - أنها تقرب من عشرين حديثاً.

(٢) كصحيح على بن مهزيار المرويه في وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢. و يأتي ذكرها في المتن.

و مرسله يونس عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ مسكر، فاغسله ان عرفت موضعه، و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله، فان صليت فيه فأعد صلاتك» الباب المتقدم، الحديث: ٣.

و رواية أبي جميله البصرى قال: «كنت مع يونس ببغداد، و انا أمشى في السوق، ففتح صاحب الفقاع فقاعه، فقفز، فأصاب ثوب يونس، فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس، فقلت له:

يا أبا محمد، ألا تصلى؟ قال: فقال لي: ليس أريد أن أصلى حتى أرجع الى البيت فاغسل هذا الخمر من ثوبي، فقلت له: هذا رأى رأيته، أو شيء ترويه؟ فقال: أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع. فقال: لا تشربه، فإنه خمر مجهول، و إذا أصاب ثوبك فاغسله». وسائل الشيعة: الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث ٨. روى قطعه منها. و رواها في الوافي ج ١ ص ٤٣٣. و هي ضعيفة بالإرسال و بابي جميله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٧

.....

و بغسل إناء الخمر مطلقا، أو ثلاث مرات «١»، أو سبع «٢». و الأمر في هذه إرشاد إلى النجاسة.
و في بعضها: النهى عن الصلاة في الثوب الذى أصابه خمر حتى يغسله «٣».
و الأمر بالإعادة إذا صلى فيه «٤».

(١) كموثق عمار عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل، أو ماء، أو كامخ، أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و عن الإبريق وغيره يكون فيه خمر، أي يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و قال في قدح، أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال: تغسله ثلاث مرات، و سئل أ يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتى يدلكه بيده، و يغسله ثلاث مرات. وسائل الشيعة: الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١. ج ٣ ص ٤٩٤ الباب ٥١ من النجاسات، الحديث: ١.
(٢) كموثق عمار عن الصادق عليه السلام «في الإناء يشرب فيه النبيذ؟ قال: تغسله سبع مرات»- وسائل الشيعة: الباب ٣٠ من الأشربة المحرمة الحديث ٢ و الباب ٣٥ منها الحديث ٢-

(٣) كموثق عمار عن الصادق عليه السلام في حديث «و لا تصل في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل»- وسائل الشيعة: الباب ٣٥ من الأشربة المحرمة. الحديث: ٢. و ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من النجاسات. الحديث: ٧.
و كرواية خيران الخادم المروية في الباب المتقدم. الحديث: ٤.

(٤) كما في صحيحة على بن مهزيار- في حديث- عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال:
«إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ- يعنى المسكر فاغسله ان عرفت موضعه، و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله، و ان صليت فيه فأعد صلاتك.»- وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٩ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات.
الحديث: ٢.

و مرسله يونس عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ مسكر فاغسله ان عرفت موضعه، و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله، فان صليت فيه فأعد صلاتك»- الباب المتقدم الحديث: ٣-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٨

.....

و في بعضها: الأمر بإراقة قدر قطرت فيه قطرة خمر أو نبيذ مسكر «١»، و إراقة قدح من مسكر إذا صب عليه الماء ليذهب عاديته «٢».
و الأمر بالإراقة إرشاد إلى النجاسة.

و في بعضها: النهى عن الأكل في آنية أهل الذمة و المجوس التي يشربون فيها الخمر «٣».
و في بعضها: تشبيهها بلحم الخنزير أو الميتة «٤».

و في بعضها: التصريح بنجاستها، و أن ما يبيل الميل ينجس حبا من الماء، يقولها ثلاثا «٥».

(١) كرواية زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير، و مرق كثير. قال: يهراق المرق، أو يطعمه أهل الذمة، أو الكلب، و اللحم اغسله و كله.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من النجاسات الحديث: ٨. ضعيفة بابن المبارك.

(٢) كرواية عمر بن حنظلة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره؟ قال، لا و الله، و لا قطرة قطرت في حب إلا أهرق ذلك الحب.» وسائل الشيعة: الباب ١٨ من أبواب الأشربة المحرمة.

الحديث: ١ في حكم الضعيف، لعدم ثبوت وثاقه عمر بن حنظلة.

(٣) كصحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة و المجوس. قال: لا تأكلوا في آنيتهم، ولا من

طعامهم الذي يطبخون، ولا في آنيتهم التي يشربون فيها الخمر». وسائل الشيعة: الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة الحديث: ٣.

(٤) كصحيحه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بالخمير. فقال:

لا- والله، ما أحب أن أنظر اليه، فكيف أتداوى به؟! انه بمنزلة شحم الخنزير، أو لحم الخنزير» وسائل الشيعة: الباب ٢٠ من أبواب

الأشربة المحرمة الحديث: ٤.

و رواية هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل اشتكى عينيه، فنعت له بكحل يعجن بالخمير. فقال: هو خبيث بمنزلة الميتة، فإن كان مضطرا فليكتحل به».

وسائل الشيعة: الباب ٢١ من الأشربة المحرمة. الحديث: ٥- ضعيفه، لعدم ثبوت وثاقه يزيد بن إسحاق الواقع في طريقها الا انه من رجال كامل الزيارات- ٧٩- ١ ص ١٩٤-

(٥) كرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام- في حديث النيذ- انه قال عليه السلام «ما يبيل الميل ينجس حبا من ماء يقولها

ثلاثا- وسائل الشيعة: الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٢. ضعيفه بالإرسال، و مجهوليه إبراهيم بن خالد الذي هو في

طريقها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٩

.....

و يدل على المطلوب أيضا: الأخبار «١» الواردة في نزح البثر من صب الخمر فيه.

إلى غير ذلك من الروايات التي يمكن للمتتبع العثور عليها.

و الطائفة الثانية: و هي الروايات الدالة على طهارة الخمر- في قبيل تلك الروايات- و هي أكثر عددا من الطائفة الأولى على أن فيها

الصحاح و الموثقات و هي كالصريح في الطهارة لما في بعضها «٢». من نفى البأس عن إصابتها الثوب، و في بعضها «٣» الأخر: نفى

البأس عن الصلاة في ثوب

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٩ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق.

(٢) كموثقة ابن بكير قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام و انا عنده عن المسكر و النيذ يصيب الثوب. قال: لا بأس». وسائل الشيعة

ج ٣ ص ٤٧١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات.

الحديث: ١١. و رواية حسين بن أبي سارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «انا نخالط اليهود، و النصراني، و المجوس، و ندخل

عليهم، و هم يأكلون و يشربون، فيمر ساقيتهم، و يصب على ثيابي الخمر.

فقال: لا بأس به. الا ان تشتهي أن تغسله لأثره». الوسائل ج ٣ ص ٤٧٢ الباب المتقدم الحديث: ١٢.

ضعيفه بصالح بن سيابة، و حسين بن أبي سارة، لعدم ثبوت وثاقتهما، الا ان الثاني من رجال كامل الزيارات- ٦٧٢ ص ١٨٠-

(٣) كصحيحه علي بن رئاب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر، و النيذ المسكر، يصيب ثوبي، فأغسله، أو أصلى فيه؟

قال: صل فيه. الا أن تقدره، فتغسل منه موضع الأثر. ان الله تعالى انما حرم شربها» الوسائل ج ٣ ص ٤٦٨ الباب المتقدم. الحديث: ١.

و مرسله الصدوق قال: «سئل أبو جعفر و أبو عبد الله عليه السلام فقيل لهما: انا نشترى ثيابا يصيبها الخمر، و ودك الخنزير عند

حاكتها، أنصلى فيها قبل ان نغسلها؟ فقالا: نعم، لا بأس. ان الله انما حرم أكله، و شربه، و لم يحرم لبسه، و مسه، و الصلاة فيه». و رواه

في العلل بطريق صحيح عن كبير.

الوسائل الباب المتقدم ج ٣ ص ٤٧٢ الحديث: ١٣. و صحیحة علی بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام- في حديث- «أنه سأله عن الرجل يمر في ماء المطر، و قد صب فيه خمر، فأصاب ثوبه، هل يصلی فيه قبل ان يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه، و لا رجله، و يصلی فيه، و لا بأس» الوسائل ج ١ ص ١٤٥ الباب ٦ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٠

.....

أصابته خمر، معللا في بعضها: بان الله انما حرم شربها. و في بعضها «١» التعليل: بان الثوب لا يسكر. الى غير ذلك من الروايات التي بضميمتها يحصل التواتر.

و هاتان الطائفتان متعارضتان، و لا بد من علاج ذلك جمعا أو طرحا و مقتضى القاعدة الأولى هو الجمع مهما أمكن. و قد يقال: بان مقتضاه حمل أخبار النجاسة على التنزه و الاستحباب، لصراحة أخبار الطهارة في عدم النجاسة. فأوامر الغسل الواردة في أخبار النجاسة تحمل على الاستحباب، كما هو الحال في أمثال المقام، فيحكم بطهارة الخمر، و استحباب التنزه عنها. هذا و لكن أخبار النجاسة آية عن الحمل على الاستحباب، لصراحة بعضها في النجاسة، لما فيها من عدم جواز الانتفاع بما وقع فيه الخمر حتى بالاكتحال منه، في غير صورة الضرورة «٢». و كذا عدم الانتفاع به و ان استهلكت فيه- بان قطر منها- مثلا قطرة في المرق الكثير- «٣». و ان

(١) كرواية حسين بن أبي سارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان أصاب ثوبي شيء من الخمر، أصلى فيه قبل أن اغسله؟ قال: لا بأس، ان الثوب لا يسكر». الوسائل ج ٣ ص ٤٧١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ١٠.
(٢) كصحیحة الحلبي، و رواية هارون بن حمزة الغنوي المتقدمان في تعليقه ص ١٥٤-١٥٥.
(٣) كرواية زكريا بن آدم المتقدمة في تعليقه ص ١٦٨.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧١

.....

ما يبل الميل ينجس حبا من الماء «١». و كذا مثل ما دل على كفيته غسل ما أصابته الخمر، من أنه لا يجزيه مجرد الصب، بل لا بد من الدلك باليد، و غسله ثلاث مرات «٢».

و نحو ذلك مما هو كالصریح في النجاسة، فإن هذه تأتي الحمل على التنزه و الاستحباب. و كأن المتوهم ظن انحصار دليل النجاسة فيما اشتمل على الأمر بغسل الثوب أو البدن- كما هو ظاهر محكى عبارة المدارك فحمل الأمر الظاهر في الوجوب على الاستحباب. لكن قد عرفت اشتمال بعض الأخبار على ما هو صريح أو كالصریح في النجاسة المصطلحة، فالجمع الدلالي غير ممكن في المقام، لابتنائها على عدم المناقضة فيما إذا القيا الى العرف معا، بحيث يرونها من باب القرينة و ذیها و هذا المعنى غير ممكن في أخبار الباب، لصراحة أخبار النجاسة في مدلولها، كأخبار الطهارة، فلا يمكن الجمع بين الطائفتين من حيث المدلول، فالمتعين هو الرجوع إلى المرجحات السندية.

و قد ذكرنا في باب التعادل و الترجيح: أن المرجحات السندية منحصرة في أمرين، موافقة الكتاب، و مخالفة العامة و شيء منهما لا

يجريان في المقام، أما موافقة الكتاب فلأنه ليس في الكتاب العزيز ما يدل على طهارة الخمر أو نجاسته، لما عرفت من المناقشة في دلالة الآية الكريمة على النجاسة، و أما مخالفة العامة فلأن كلا من الطائفتين مخالف للعامة من جهة، و موافق لهم من جهة أخرى. فإن العامة «٣» قد ذهبوا الى القول بنجاسة الخمر، و عليه لا بد من

(١) كرواية أبي بصير المتقدمة في تعليقه ص ١٦٨.

(٢) كموثق عمار المتقدمة في تعليقه ص ١٦٧.

(٣) ففي الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١٨- ما يدل على اتفاق المذاهب على النجاسة حيث قال في المتن: «و منها- يعنى من النجاسات- المسكر المائع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب، أو كان نقيع زبيب، أو نقيع تمر، أو غير ذلك، لان الله تعالى قد سمى الخمر رجساً، و الرجس في العرف النجس، أما كون كل مسكر مائع خمراً فلما رواه مسلم من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: كل مسكر خمرة و كل مسكر حرام. و انما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيراً، و تغليظاً، و زجراً عن الاقتراب منه».

و قال ابن رشد في بداية المجتهد- ج ١ ص ٧٨: «و أكثرهم على نجاسة الخمر، و في ذلك خلاف عن بعض المحدثين».

قال العلامة «قده» في التذكرة- ج ١ ص ٧: «الخمر نجسة ذهب إليه علمائنا اجمع إلا- ابن بابويه و ابن أبي عقيل. و قول عامة علماء العامة أيضاً إلا داود و ربيعة، و أحد قولي الشافعي».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٢

.....

ترجيح أخبار الطهارة لمخالفتها للعامة. إلا أن ربيعة الرأي- الذي هو أحد حكامهم و قضاتهم، و كان معاصراً للإمام الصادق عليه السلام- كان يقول بطهارة الخمر. مضافاً الى أن سلاطين ذلك الوقت كانوا يشربون الخمر، و لا يجتنبونها، فيمكن صدور أخبار الطهارة تقيية منهم «١»، لجريهم عملاً- على شربها، و الناس على دين ملوكهم فيمكن القول بأن أخبار الطهارة صدرت تقيية من عمل العامة، لعدم انحصار التقيية في القول بما يوافق علماءهم. بل قد يدعو لها إصرار جهالهم من أصحاب الشوكة على أمر و ولعهم به، فإن أكثر أمراء بني أمية و بني العباس و وزرائهم و أرباب الدولة كانوا مولعين بشرب الخمر و مزاولتها. كما أن أخبار النجاسة تكون تقيية من فتواهم بالنجاسة،

(١) قال في الوسائل ج ٣ ص ٤٧٢ في ذيل رواية حسين بن أبي سارة في الباب ٣٨ من النجاسات، الحديث: ١٢ «أقول حمل الشيخ هذه الاخبار- يعنى الأخبار الدالة على طهارة الخمر- على التقيية من سلاطين ذلك الوقت، و جمع من علماء العامة».

و يظهر منه ان القول بطهارة الخمر لا- يختص بربيعة الرأي، بل قال بها جمع من علماء العامة، و قد نسب الى داود القول بها، و لم يحضرني كتبهم كي احقق القائنين بالطهارة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٣

.....

فاحتمال التقيية و الترجيح بمخالفة العامة في كل من الطائفتين متكافئ مع احتمالها في الأخرى و معارض له، فإذا يكون مقتضى القاعدة التسايط و الرجوع إلى الأصول العملية، و مقتضاها الطهارة، لقاعدتها.

هذا و لكن في المقام رواية تكون حاكمة على كلتا الطائفتين، و هي بمنزلة الإخبار العلاجية في خصوص المقام، و مقتضاها الحكم

بالنجاسة و هي .

صحيحه على بن مهزيار قال: «قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام: «جعلت فداك، روى زرارة عن أبي جعفر، و أبي عبد الله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل، انهما قالا: لا بأس بأن تصلى فيه، إنما حرم شربها و روى عن (غير) زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ- يعنى المسكر- فاغسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف فاغسله كله، و ان صليت فأعد صلاتك، فأعلمنى ما آخذ به فوق عليه السلام بخطه و قرأته خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام» (١) .

وجه الاستدلال بهذه الصحيحة- لإثبات أن أخبار الطهارة وردت على وجه التقية- هو أن أبا الحسن عليه السلام قد أمر بالأخذ بالرواية عن أبي عبد الله عليه السلام وحده و هي رواية النجاسة و العدول عن الرواية عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام معا، الدالة على طهارة الخمر، فلو لا- أن قولهما عليهما السلام معا خرج مخرج التقية لكان الأخذ بقولهما معا أولى و أخرى و من هنا لم يقع السائل في الحيرة من حيث المعارضة بين قولى الصادق عليه السلام ليعيد السؤال ثانيا، و أنه بأيهما يأخذ، بل عرف أن المراد هو الأخذ برواية

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٤

.....

النجاسة عند عليه السلام منفردا.

و بهذا المضمون رواية أخرى عن خيران الخادم قال «كتبت الى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر، و لحم الخنزير، أ يصلى فيه أم لا- فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم: صلّ فيه، فان الله انما حرم شربها و قال بعضهم: لا تصل فيه فكتب عليه السلام: لا تصل فيه: فإنه رجس.» (١).

فان هذه الرواية و ان لم يفرض فيها تعارض الأخبار كما كان مفروضا في الصحيحة. لكن الظاهر أن اختلاف الأصحاب لم يكن الا من جهة اختلاف الروايات.

و لكن مع ذلك لا يمكن الاستدلال بها، لضعف سندها بسهل بن زياد، لعدم ثبوت وثاقته، فلا بأس بكونها مؤيدة للمطلوب.

و المتحصل من جميع ما ذكرناه هو: أن الاحتمالات في المسألة أربعة:

أحدها: تقديم أخبار الطهارة، جمعا بينها و بين أخبار النجاسة، بحملها على التنزه و الاستحباب، تقديم النص أو الأظهر على الظاهر، لصراحة نفي البأس في أخبار الطهارة في عدم النجاسة. و لن عرفت أن بعض أخبار النجاسة آية عن الحمل على التنزه.

ثانيها: تقديم أخبار الطهارة أيضا، لكن لا من باب الجمع العرفي، لعدم إمكانه بل من جهة مخالفتها للعامّة. و لكن قد عرفت أن أخبار النجاسة أيضا مخالفة لهم من جهة أخرى.

ثالثها: التوقف من جهة تطرق احتمال التقية في كلتا الطائفتين، لموافقة

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٩ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٥

بل كل مسكر مائع بالأصالة (١)

أخبار الطهارة للعامة عملاً، و موافقة أخبار النجاسة لهم فتوى، فمع التكافؤ - سندا و دلالة - لا بد من القول بالتخيير، الذي هو خلاف التحقيق عندنا. أو الرجوع الى قاعدة الطهارة بعد التساقط.

رابعها: تقديم أخبار النجاسة من جهة صحيحة على بن مهزيار. وهذا هو المتعين، و مقتضاها حمل أخبار الطهارة على التقيّة، لأن الصحيحة المذكورة لم تنف صدورها عن الصادقين، و انما دلت على لزوم الأخذ بما دل على نجاستها، فبذلك لا بد من حمل أخبار الطهارة على التقيّة. و قد ذكرنا إمكان صدورها تقيّة من أمراء الجور و حكامهم و تابعيهم. مضافا إلى فتوى ربيعة الرأي بالطهارة، و بذلك تندفع غائلة المعارضة في المقام و احتمال صدور الصحيحة بنفسها تقيّة. مندفع بظهورها في بيان الجدّ و الحكم الواقعي، و حكومتها على الأخبار المتعارضة، و بيان العلاج بينها. فتحصل: أن الأقوى ما هو المشهور المدعى عليه الإجماع من نجاسة الخمر.

(١) المسكر المائع لا إشكال بل لا خلاف «١» في إلحاق مطلق المسكرات المائعة بالأصالة بالخمر في الحرمة، لما ورد في جملة من الروايات من حرمة مطلق المسكر «٢».

(١) في الفقه على المذاهب الأربعة - ج ١ ص ١٨ ط الخامسة اتفاق المذاهب على حرمة المسكر المائع و نجاسته.

(٢) كصحيحة فضيل بن يسار قال: «ابتدأني أبو عبد الله عليه السلام يوما من غير أن أسأله، فقال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: كل مسكر حرام. قال قلت: أصلحك الله، كله؟ قال: نعم الجرعة منه حرام». و عنه أيضا عن ابي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: حرم الله الخمر بعينها، و حرم رسول الله - ص - المسكر من كل شراب، فأجاز الله له ذلك الى ان قال - فكثير المسكر من الأشرية نهاهم عنه نهى حرام، و لم يرخص فيه لأحد» و سائل الشيعة: الباب ١٥ من أبواب الأشرية المحرمة.

الحديث: ١، ٢. و نحوهما غيرهما من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٦

.....

هذا مضافا إلى التعليل الوارد في حرمة الخمر: بان الله لم يحرمها لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها «١». و في بعض الروايات: أنه حرمها لفعالها و فسادها «٢». و عموم التعليل يشمل مطلق المسكرات.

بل ورد في تفسير قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ «٣»: انه لم يوجد في المدينة حين نزول الآية الكريمة بالحرمة من الخمر المتخذ من العنب شيء، لأنه كان المتعارف عندهم يومئذ النبيذ و غيره من المسكرات التي اكفأها رسول الله صَلَّى الله عليه و آله «٤».

(١) كصحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال: «ان الله عز و جل لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر». و سائل الشيعة: الباب ١٩ من أبواب الأشرية المحرمة. الحديث: ١. و نحوها غيرها من نفس الباب و غيره.

(٢) كرواية مفضل بن عمر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لم حرم الله الخمر؟ قال:

حرم الله الخمر لفعالها و فسادها». و سائل الشيعة: الباب ٩ من الأشرية المحرمة. الحديث: ٢٥. ضعيفه، لعدم ثبوت وثاقه جملة من رجال سندها.

(٣) المائدة ٥: ٩٢.

(٤) على بن إبراهيم في تفسيره، عن ابي الجارود، عن ابي جعفر عليه السلام في قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ الاية: «اما الخمر فكل مسكر من الشراب إذا أخمِر فهو خمر، و ما أسكر كثيره فقليله حرام. و ذلك ان أبا بكر شرب قبل ان تحرم الخمر، فسكر. الى ان قال -

فانزل الله تحريمها بعد ذلك. و انما كانت الخمر يوم حرمت بالمدينة فضيخ البسر، و التمر، فلما نزل تحريمها خرج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فقعد في المسجد، ثم دعا بآتيهم التي كانوا يبنذون فيها، فأكفها كلها، و قال:

هذه كلها خمر حرمها الله فكان أكثر شيء (أكفى) في ذلك اليوم الفضيخ، و لم أعلم اكفىء يومئذ من خمر العنب شيء إلا إناء واحدا كان فيه زبيب و تمر جميعا. فاما عصير العنب فلم يكن منه يومئذ بالمدينة شيء. و حرم الله الخمر قليلها و كثيرها، و بيعها و شراءها، و الانتفاع بها. و سائل الشيعة: الباب ١ من الأشربة المحرمة. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٧

.....

فلا كلام في الحرمة، و انما الكلام كله في إلحاق باقى المسكرات بالخمر المتخذ من العنب فى النجاسة. و يستدل للإلحاق بوجوه: الوجه الأول: الإجماع المدعى فى كلام جمع على عدم الفرق بين الخمر و سائر المسكرات فى النجاسة. و فيه أولا: أن نجاسة نفس الخمر مما فيها، فلم يتحقق إجماع على نجاستها، فكيف بسائر المسكرات! و الإجماع التقديرى - بمعنى أن القائلين بطهارة الخمر لو كانوا قائلين بنجاستها لقالوا بنجاسة مطلق المسكرات - غير مفيد، إذ لم تعلم الملازمة التقديرية أيضا، إذ من الممكن القول بنجاسة الخمر دون سائر المسكرات. و ثانيا: أنه على تقدير إجماع فعلى لم يمكن إثبات كونه تعديا، لاحتمال استناد المجمعين إلى الأخبار الآتية، التى ستعرف المناقشة فى دلالتها.

الوجه الثانى: الأخبار الدالة على نجاسة مطلق المسكر، و هى روايتان أو ثلاث:

إحداها: موثقة عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا تصل فى بيت فيه خمر، و لا مسكر، لأن الملائكة لا تدخله. و لا تصل فى ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى تغسله» (١).

فإن النهى عن الصلاة فى ثوب أصابه المسكر حتى يغسل إرشاد إلى

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٨

.....

نجاسته.

الثانية: رواية عمر بن حنظلة قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته، و يذهب سكره. فقال: لا و الله، و لا قطرة قطرت فى حب إلا أهرق ذلك الحب» (١).

و الأمر بالإهراق أيضا إرشاد إلى نجاسة المهرق.

الثالثة: صحيحة على بن مهزيار المتقدمة (٢)، لما فيها من الأمر بالأخذ بقول أبى عبد الله عليه السلام و هو الأمر بغسل الثوب الذى أصابه النبيذ المسكر.

و الجواب عن هذه الأخبار: أما عن الموثقة فبأنها و إن كانت معتبرة السند و ظاهرة الدلالة، إلا انها معارضة بما دل على طهارة مطلق المسكر، و هو:

موتق ابن بكير قال: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب. قال: لا بأس» (٣).
و الترجيح بمخالفة العامة لا يوجب تقديم ما دل على طهارة المسكر، لاحتمال التقيّة في كلا الطرفين. فمقتضى القاعدة التساقط، و الرجوع إلى قاعدة الطهارة في المسكر المائع سوى الخمر. لا سيما في ما لا يتعارف شربه كـ «الكحول» المعروف بـ «إسبيرتو و ألكل» المتخذة من الأخشاب و نحوها لانصراف المسكر الى المتعارف شربه، و أما ما لا يتعارف شربه بين الناس، أو لم يمكن شربه - لكونه من السمومات و إن أوجب الإسكار على تقدير

(١) وسائل الشيعة: الباب ١٨ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ١. و في الباب ٢٦.

الحديث ٢٦.

(٢) في الصفحة: ١٧٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٩

.....

شربه في بعض الأمزجة المعتادة - فهو خارج عن إطلاق موثقة عمار، و لو لم يكن لها معارض، حتى أن شيخنا الأستاذ «قده» ادعى انصراف ما ورد من الروايات في المنع عن بيع الخمر و المسكر عن المادة المعروفة بـ «ألكل»، لاختصاصها بالمسكرات المتعارفة القابلة للشرب. و هذه الدعوى غير بعيدة، لا سيما بلحاظ المسكرات المستحدثة التي لم تكن موجودة في عصر التحريم. هذا كله مع ابتلاء ما دل على نجاسة المسكر بالمعارض.

و قد يتوهم: أن مقتضى صحيحة علي بن مهزيار هو تقديم ما دل على نجاسة المسكر - كما ذكرنا ذلك في الأخبار المتعارضة في الخمر - لحكومتها على جميع الأخبار المتعارضة في هذا الباب.

و يندفع: باختصاصها بعلاج الأخبار المتعارضة في الخمر، و تقديم الأخبار الدالة على نجاستها، و أما مطلق المسكرات المائعة فخارج عن موردها. و المسكر و إن كان مذكورا فيها أيضا إلا أنه مختص بالنبيذ المسكر «١»، فلا بد من الاقتصار عليه جمودا على النص، فلا يمكن التعدى إلى غير النبيذ كـ (الكحول) المتخذة من الخشب و غيره، مما لم يتعارف شربه.

بل و كذا المتخذ من الخمر إذا كان بنحو التصعيد و التبخير، لطهارته بالانقلاب.

و توضيح الحال: بان يقال: إن الأخبار الواردة في الخمر و المسكر على طوائف أربع:

(١) و هو المتخذ من التمر، ففي صحيح ابن الحجاج، عن علي بن إسحاق الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله: الخمر من خمسة، العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير، و النبيذ من التمر». وسائل الشيعة: الباب: ١ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٠

.....

الأولى: ما دلت على نجاسة الخمر. و الثانية: ما دلت على طهارتها الثالثة: ما دلت على نجاسة مطلق المسكر. و الرابعة: ما دلت على طهارته، كموثقة عمار، و موثقة ابن بكير المتقدمتين «١» و صحيحة علي بن مهزيار إنما دلت على العلاج في الأوليين دون الأخيرتين،

بل هما متعارضتان متكافئتان ساقطتان بالمعارضة، و المرجع قاعدة الطهارة، و احتمال التقيّة في كلا الطرفين ثابت، بل لا يعلم فتوى العامة في المسكرات غير المتعارفة.

فالأقوى طهارة المسكرات المائعة مطلقا إلا الخمر.

و مما ذكرنا ظهر الجواب عن الاستدلال بالصحيحة، لما عرفت من اختصاصها بالنبيذ المسكر، فلا تدل على نجاسة مطلق المسكرات و أما رواية عمر بن حنظلة فهي ضعيفة، لعدم ثبوت وثاقته، و ان عبّر عنها في بعض الكلمات بالصحيحة. نعم له رواية «٢» ذكرها في باب التعادل و الترجيح، تلقاها الأصحاب بالقبول، حتى أنهم عبروا عنها بمقبولة عمر بن حنظلة. إلا أن قبول روايته في مورد لا يدل على قبول جميع رواياته، لاحتمال وجود قرائن أوجبت القبول في ذاك المورد دون غيره، نعم هناك رواية ربما يستدل بها على توثيقه، و هي: رواية يزيد بن خليفة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا لا يكذب علينا» «٣».

فإنه توثيق له من الامام عليه السلام. إلا أنها أيضا غير نقيّة السند «٤».

(١) في الصفحة: ١٧٧-١٨٨.

(٢) وسائل الشيعة: الباب: ٩ من أبواب صفات القاضي و ما يجوز ان يقضى به، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٤ ص ١٣٣ الباب ٥ من أبواب المواقيت. الحديث: ٦.

(٤) لان يزيد بن خليفة واقفي لم تثبت وثاقته. على ان في سندها محمد بن عيسى عن يونس، و هو محل البحث في الرجال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨١

.....

الوجه الثالث: ما ذكره صاحب الحقائق «قده» «١» و حاصله: أن الخمر حقيقة شرعية، بل لغوية في مطلق المسكر. أما الأول فلما ورد في تفسير الآية الكريمة «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ» من أن المراد بالخمر فيها كل مسكر من الشراب «٢». بل ورد ذلك أيضا في كلام النبي صلى الله عليه و آله.

و أما الثاني فلما حكاه عن جمع من أهل اللغة- كصاحب القاموس و غيره- من أن الخمر إنما سميت بهذا الاسم لأنها تخمر العقل و تستره، و الوجه سار في جميع المسكرات.

و الجواب: أما عن كونها حقيقة شرعية في الأعم، فإنه لا يمكن إثبات ذلك بمجرد إرادة ذلك من الآية الكريمة، بقرينة الروايات الواردة في تفسيرها. على أنه قد عرفت عدم دلالة الآية الكريمة على نجاسة الخمر، فضلا عن مطلق المسكرات، بل غايتها الدلالة على الحرمة.

و أما كونها حقيقة لغوية في الأعم فبمنع الاطراد في وجه التسمية، و من هنا لا يصدق على البنج أنه خمر. و إن كان يخامر العقل و يستره.

على أن المنقول «٣» من كلام جماعة من أئمة اللغة: ان الخمر حقيقة في

(١) ج ٥ ص ١١٢-١١٥. طبعه النجف الأشرف.

(٢) كالرواية المروية في تفسير علي بن إبراهيم المتقدمة في تعليقه ص ١٧٦.

و ما رواه في مجمع البيان- ج ٣ ص ٢٣٩- عن ابن عباس في تفسير الآية الكريمة انه قال:

يريد بالخمير جميع الأشربة التي تسكر، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخمر من تسع من البتع - وهو العسل - و من العنب، و من الزبيب، و من التمر، و من الحنطة، و من الذرة، و من الشعير، و السلت. و هي ضعيفة بجهالة الطريق الى ابن عباس.

(٣) كما حكى ذلك عن صاحبى المعالم و المدارك و الذخيرة. راجع الحدائق ج ٥ ص ١١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٢

.....

المسكر من عصير العنب، مع مساعدة العرف لذلك أيضا.

الوجه الرابع: الأخبار الدالة على أن للخمير أقساما عديدة، و أنها لا تختص بالمتخذ من عصير العنب - و فى بعضها أنهاها إلى تسعة أقسام - كصحيحه عبد الرحمن ابى الحجاج، قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«الخمر من خمسة، العصور من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير، و النبيذ من التمر» (١).

و رواية على بن إسحاق الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخمر من خمسة.» (٢).

و رواية النعمان بن بشير قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يقول: أيها الناس، ان من العنب خمرا، و ان من الزبيب خمرا و ان من التمر خمرا و ان من الشعير خمرا ألا أيها الناس أنهاكم عن كل مسكر» (٣).

و نحوها غيرها (٤).

و الجواب عن هذه الأخبار هو: انه لا دلالة فى شىء منها على نجاسة

(١) وسائل الشيعة: الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث ١.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ١: من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٣، ضعيفة لجهالة على بن إسحاق الهاشمى فى طريقها و تقدمت فى تعليقه ص ١٧٩.

(٣) وسائل الشيعة: الباب ١: من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث ٤. ضعيفة بعدة مجاهيل فى طريقها منهم نعمان.

(٤) كرواية الحسن الحضرمى، عمن أخبره، عن على بن الحسين عليه السلام و رواية على بن إبراهيم فى تفسيره، عن أبى الجارود، عن أبى جعفر عليه السلام. و رواية العياشى فى تفسيره، عن عامر بن السمط، عن على بن الحسين عليه السلام. راجع الوسائل: الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٢، ٥، ٦.

و رواية مجمع البيان، عن ابن عباس، عن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم المتقدمة فى تعليقه ص ١٨١ و فيها: انه قال صلى الله عليه وآله و سلم: «الخمر من تسع.»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٣

.....

مطلق المسكر و ان لم يصدق عليه عنوان الخمر، كالمادة الكحولية المعروفة ب «الاسبيرتو و الكل». نعم ما صدق عليه عنوان الخمر و ان كان متخذاً من غير العنب - كما هو مفاد هذه الأخبار - فلا مانع من الالتزام بحرمته و نجاسته، بل لا يسعنا منع ذلك كيف و فى بعض الأخبار (١): انه لم يوجد فى زمن نزول آية التحريم شىء من الخمر المصنوع من العنب، بل كان المتعارف غيرها من أقسام الخمر، و قد أمر صلى الله عليه وآله و سلم بالاجتناب عنها، و أكفاء أوانها.

و مما ذكرنا يظهر الجواب عن الروايات الدالة على نجاسة النبيذ المسكر (٢) - و فى بعضها عطف النبيذ المسكر على الخمر (٣) - فان

هذه الأخبار أيضا قاصرة عن الدلالة على نجاسة مطلق المسكر، و ان لم يصدق عليه عنوان الخمر، أو لم يكن من النبيذ المسكر، لأن مدلولها إنما هو نجاسة الخمر و النبيذ المسكر خاصة، من دون فرق بين أن يكون النبيذ المسكر من مصاديق الخمر- و كان التخصيص بالذكر من بين سائر الأفراد لأجل التنبيه على الفرد الخفى- و بين أن يكون مباينا لها، و خارجا عن حقيقتها- كما لعله الصحيح- لظهور العطف فى المغايرة، و احتياج الخمر إلى عمليّة خاصة لا يكفى فيها مجرد إلقاء مقدار من التمر فى الماء، و مضى زمان عليه بحيث يوجب الإسكار، و إلا لتمكن من صنعها كل أحد.

و بالجملة: ان هذه الأخبار كسابقتها فى القصور عن الدلالة على

(١) المتقدم فى تعليقه ص ١٧٦ و هو ما رواه على بن إبراهيم فى تفسيره.

(٢) كموتقة عمار، و رواه أبى بصير المتقدمين فى تعليقه ص ١٦٧-١٦٨.

(٣) كصحيحه على بن مهزيار، المتقدمة فى ص ١٧٣ و مرسله يونس، و رواه زكريا بن آدم المتقدمتان فى تعليق ص ١٦٧ و ١٦٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٤

.....

نجاسة مطلق المسكر و إن لم يكن خمرا أو نبيذا مسكرا «١».

الوجه الخامس: الأخبار الدالة على تنزيل مطلق المسكر منزلة الخمر، و ان ما كان عاقبتها عاقبة الخمر فهو خمر «٢».

و الجواب عنه: أن الظاهر منها أن التنزيل إنما يكون بلحاظ الحرمة دون النجاسة، لانصراف التنزيل إلى أظهر الخواص، و من الظاهر أن النجاسة لم تكن من الآثار الظاهرة للخمر، كيف و قد وقع الخلاف فيها قديما و حديثا، بل لعلها لم تكن معلومة فى عصر النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و كذا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، كما يشهد بذلك اختلاف الروايات، بل النجاسة من الآثار الخفية التى لا يمكن حمل التنزيل بلحاظها. على أن فى نفس تلك الروايات ما يكون قرينه على التنزيل بلحاظ الحرمة.

(١) على أن الاخبار فى النبيذ المسكر أيضا متعارضة كالخمر، فإنه يدل على طهارته عدة من الروايات:

كموتقة ابن بكير، و صحيحه على بن رئاب المتقدمتان فى تعليقه ص ١٦٩ و رواية أبى بكر الحضرمى. قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أصاب ثوبى نبيذ، أصلى فيه؟ قال: نعم. قلت: قطرة من نبيذ قطر فى حب، أشرب منه؟ قال: نعم، ان النبيذ حلال، و ان أصل الخمر حرام»- الوسائل: ج ٣ ص ٤٧١: الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٩.

و مقتضى القاعدة بعد التساقط و ان كان هو الرجوع الى قاعدة الطهارة، الا ان مقتضى صحيحه على بن مهزيار المتقدمة فى ص ١٧٣ الموجبة لتقديم أخبار نجاسة الخمر- كما ذكر فى المتن- هو تقديم أخبارها فى النبيذ المسكر أيضا، لقول أبى عبد الله عليه السلام- بانفراده- فيها: «إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ- يعنى المسكر- فاغسله ان عرفت موضعه».

(٢) كصحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: «ان الله عز و جل لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر».

و عنه أيضا عن أبى إبراهيم عليه السلام قال: «ان الله عز و جل لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما فعل فعل الخمر فهو خمر»- الوسائل: الباب ١٩ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ١، ٢ و لا يبعد اتحاد الروايتين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٥

.....

نعم لا يبعد دعوى ظهور التنزيل بلحاظ النجاسة في:

رواية عطاء بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: كل مسكر حرام، و كل مسكر خمر» (١).

فان عطف الجملة الثانية أعنى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «كل مسكر خمر» على الجملة الأولى يقتضى أن يكون التنزيل من غير جهة الحرمة للتصريح بها في الجملة الأولى، وإلا لزم التكرار. إلا أن يكون ذلك من باب التأكيد، وهو على خلاف الأصل. والذى يهون الخطب أنها ضعيفة السند (٢) لا يمكن الاعتماد عليها.

فقد تحصل من جميع ما ذكرناه: أنه ليس هناك ما يدل على نجاسة المسكر بعنوانه على سبيل الإطلاق، فالمادة المعروفة ب «الكل» المتخذة من الأخشاب وغيرها لا يمكن الحكم بنجاستها: لعدم صدق عنوان الخمر عليها، وان قيل إنها مسكرة. كما أن المادة المتخذة من نفس الخمر بالتبخير التي تكون عرق الخمر في الحقيقة لا تكون محكومة بالنجاسة، لاستحالة الخمر إلى البخار، وهي تقتضى الطهارة- كما في بخار البول وغيره من النجاسات- فما لم يلاقيها الخمر أو نجس آخر تكون محكومة بالطهارة وإن كانت مسكرا.

هذا كله مقتضى القاعدة و الصناعة العلمية، إلا أن الإجماع التقديرى المتقدم، و الشهرة الفتوائية على نجاسة مطلق المسكرات المائعة يمنعنا عن الحكم بالطهارة في المسكرات التي يتعارف شربها، ونقول بالاحتياط اللازم فيها (٣). و أما التي لم يتعارف شربها كالاسبيرتو- فالحكم بطهارتها لا يخلو

(١) وسائل الشيعة: الباب: ١٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٥.

(٢) لان عطاء بن يسار- كما في جامع الرواة- أو عطاء بن مياد- كما في تنقيح المقال- مهمل. كما أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم الواقع في طريقها امامى مجهول، و كذا أبوه.

(٣) و من هنا ذكر دام ظله في تعليقه على قول المصنف «قده»- بل كل مسكر مائع بالأصالة»- فيه اشكال، و الاجتناب أحوط..

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٦

و ان صار جامدا بالعرض (١) لا الجامد (٢)- كالبنج- و ان صار مائعا بالعرض

عن قوة، لا سيما إذا شك في كونها مسكرة، و ان كان الاحتياط حسنا.

(١) إذا جف الخمر أو المسكر المائع بحيث زال و انعدم رأسا فلا موضوع كى يحكم بنجاسته، نعم يجب تطهير إنائهما، و هذا ظاهر. و أما إذا لم يوجب الجفاف زوال العين و صار ك «الرب» أو عرضه الانجماد كما ينجمد الماء ثلجا- فيبقى على النجاسة، لفرض بقاء الاسم، فيشملة الإطلاق، و معلومته عدم كون الجفاف أو الانجماد من المطهرات- كما في البول الجامد- و إن شئت فقل: إن مقتضى إطلاق الأدلة عدم اعتبار الميعان بقاء و إن اعتبر حدوثا.

و هذا من دون فرق بين بقاء الإسكار مع الانجماد أو الجفاف و عدمه، لأن زوال الإسكار أيضا لا يكون من المطهرات، فان المادة الباقية بعد زوال المادة «الكحلية» الموجبة للإسكار كانت جزء من النجس، فتبقى على نجاستها ما لم يعرض عليها مطهر شرعى. و لو فرض الشك في صدق الموضوع، أو انصراف الأدلة عما عرضه الانجماد أو زال عنه الإسكار، فلاستصحاب كاف في بقاء النجاسة، لبقاء الموضوع العرفى الذى هو المناط فى جريان الاستصحاب، و ان شك فى بقاء الموضوع بعنوانه المعلق عليه فى الأدلة الشرعية.

(٢) المسكر الجامد لا إشكال- كما لا خلاف- فى حرمة المسكر الجامد بالأصالة كالمسكر المائع، لما فى جملة من الروايات «١» من

أن الله سبحانه و تعالى لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرّمها لعاقبتها.

(١) وسائل الشيعة: الباب ١٩ من أبواب الأشربة المحرمة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٧

.....

و أما نجاسته فقد ادعى عدم الخلاف- بل الإجماع- على نفيها، كما هو الصحيح. و ذلك لأنه إن كان المستند في الحكم بنجاسة المسكرات المائعة الإجماعات المحكية فلا ريب في عدم شمولها للجوامد، كيف و قد حكى الإجماع على طهارتها، و لم ينقل القول بالنجاسة من أحد.

و إن كان المستند فيه دعوى صدق الخمر حقيقة على كل مسكر، إما حقيقة لغوية أو شرعية- كما ادعاها صاحب الحدائق «قده» بدعوى: أنها لا تختص بالمتخذ من العنب- فلا ريب في عدم صدق الخمر على المسكرات الجامدة، كالبنج و الحشيش، لانه على فرض التعميم لكل مسكر تختص بالمشروبات المسكرة، و لا- تعم المأكولة، و إن عرضها الميعان بالامتزاج بالماء و نحوه، لتفسير اللغويين للخمر بالشراب المسكر، كما هو المؤيد بالفهم العرفي، إذ لا يصح عندهم إطلاق الخمر على البنج و نحوه قطعاً. و إن كان المستند في نجاسة عموم المسكرات المائعة قوله عليه السلام:

«كل مسكر خمر» (١)، فقد يتوهم: أن مقتضى عموم التنزيل نجاسة مطلق المسكرات و إن كانت جامدة.

و لكنه يندفع أولاً: بضعف سند هذه الرواية، كما تقدم (٢). و ثانياً بإمكان إرادة التنزيل من حيث الحرمة التي هي أظهر أوصافها دون نجاستها التي كانت في عصر الصادقين عليهما السلام من أوصافها الخفية التي اختلفت فيها الروايات. و ثالثاً: أن مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع هو إرادة التنزيل في خصوص المسكرات المائعة، لبعده تنزيل الجامد منزلة المائع (٣).

(١) المتقدم- في ص ١٨٤- في رواية عطاء بن يسار.

(٢) في الصفحة: ١٨٠.

(٣) قد يقال: ان مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في موثق عمار: «و لا تصل في ثوب أصابه خمر، أو مسكر حتى يغسل» المتقدم في تعليقه ص ١٦٧، و كذا رواية عمر بن حنظلة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته، و يذهب سكره؟ فقال: لا و الله، و لا قطرة تقطر منه في حب إلا أهرق ذلك الحب». المتقدم في تعليقه ص ١٦٨ عدم الفرق بين المائع و الجامد.

لكنه يندفع: بمعارضتهما بما دل على طهارة المسكر بإطلاقه، كما وثق ابن بكير قال: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن المسكر و النبيذ يثيب الثوب؟ فقال: لا بأس به» المتقدم في تعليقه ص ١٦٩، و مع التسايط بالمعارضة يرجع الى قاعدة الطهارة، إلا فيما دل على نجاسة المسكرات المائعة غير هذه الروايات. على أن رواية ابن حنظلة ظاهرة في المسكر المائع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٨

[(مسألة ١): ألحق المشهور بالخمر العصير العنبي]

(مسألة ١): ألحق المشهور بالخمر العصير العنبي (١) إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه، و هو الأحوط، و ان كان الأقوى طهارته. نعم لا إشكال في حرمة.

(١) العصير العنبي أى فى الحرمة و النجاسة.

أما الحرمة فمما لا- اشكال و لا- خلاف فيها. و تتحقق الحرمة بمجرد الغليان، و لا يعتبر فيها الاشتداد بمعنى آخر غيره، كالثخن، و الإسكار، و ترتفع الحرمة بذهاب الثلثين، و لا كلام لنا فى المقام فى ذلك.

و أما النجاسة: فعن المستند- عند نقل الأقوال فى المسألة- ان المشهور بين الطبقة الثالثة- يعنى طبقة متأخرى المتأخرين، و مراده بهم الشهيد و من بعده- الطهارة، و بين الطبقة الثانية- أى المتأخرين- النجاسة، و أما الطبقة الأولى فالمصرح منهم بالنجاسة أما قليل أو معدوم، فالمسألة ذات قولين مشهورين.

و عليه فدعوى الإجماع على النجاسة- كما عن بعضهم- واضح المنع. كما أن دعوى الشهرة عليها على الإطلاق لا يخلو عن إشكال، لما حكى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٩

.....

من الاختلاف فيها بين الطبقات، و أن المشهور بين متأخرى المتأخرين الطهارة.

و مما يؤيد القول بالطهارة: ذكر أصحاب الحديث- كصاحبى الوافى و الوسائل- روايات العصير فى باب الأظعمة و الأشربة دون باب النجاسات، فلو كان العصير العنبي كالخمر من النجاسات لنقلوا رواياته فى أبوابها. و كيف كان فيكفى للحكم بالطهارة عدم الدليل على النجاسة، للرجوع إلى قاعدة الطهارة حينئذ، فلا بد للقائلين بالنجاسة من إقامة الدليل.

و استدلو على نجاسته بوجوه: الوجه الأول: الإجماع، كما حكى دعواه عن بعض، فإن المحكى من كلام كنز العرفان ان العصير من العنب قبل غليانه طاهر حلال، و بعد غليانه و اشتداده نجس حرام، و ذلك إجماع من فقهاءنا، أما بعد غليانه و قبل اشتداده فحرام إجماعا منا. و أما النجاسة، فعند بعضنا انه نجس، و عند آخرين أنه طاهر.

و فيه: ان الإجماع المنقول ليس بحجة، خصوصا فى أمثال المقام الظاهر فيه الخلاف، هذا أولا- و ثانيا: يحتمل ان يكون مراده بالاشتداد:

الشدّة المطربة، كما يدل عليه ما بعده من التفصيل بين الحرمة و النجاسة إذا غلى و لم يشد.

الوجه الثانى: ما دل من الروايات «١» على نجاسة مطلق المسكرات.

و فيه أولا- ان الغليان لا يستلزم الإسكار، فالدليل أخص من المدعى. و ثانيا: انه قد عرفت عدم تمامية الدليل على نجاسة مطلق المسكرات، نعم لا كلام فى حرمة بالغليان و ان لم يكن مسكرا، كما ذكرنا، إلّا

(١) المتقدمة فى صفحات ١٧٧-١٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٠

.....

أنها أجنبية عما نحن بصدد.

الوجه الثالث: ما دل من الروايات «١» على أنه لا خير فى العصير إذا غلى و لم يذهب ثلثاه، بدعوى: أنه لو كان طاهرا لكان فيه الخير.

و فيه: أن الظاهر منها هو نفى الخير المطلوب منه، و هو الشرب خاصة، إذ لم يعد العصير العنبي لغيره من الانتفاعات المشروطة

بالطهارة، كرفع الحدث و الخبث، فتدل على حرمة فقط، إذ يكفي في نفي الخير فيه من جهة الشرب مجرد الحرمة و إن لم يكن نجسا.

الوجه الرابع: ما دل من الروايات «٢» على مقاسمة إبليس عليه

(١) كرواية أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الطلاء فقال: ان طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال، و ما كان دون ذلك فليس فيه خير». الطلاء ما طبخ من عصير العنب، ضعيفه بعلى بن أبي حمزة. و مرسله محمد بن الهيثم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته، أ يشربه صاحبه؟ فقال: إذا تغير عن حاله، و غلا- فلا- خير فيه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه». الوسائل: الباب: ٢ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٦، ٧.

(٢) كرواية أبي الربيع الشامي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أصل الخمر، كيف كان بدء حلالها و حرامها، و متى اتخذ الخمر؟ فقال: ان آدم لما اهبط من الجنة اشتهى من ثمارها، فانزل الله عليه قضيبين من عنب فغرسهما، فلما أن أورقا و أثمرأ و بلغا جاء إبليس فحاط عليها حائطا، فقال آدم:

ما حالك يا ملعون؟ قال: فقال إبليس: إنهما لى، قال: كذبت، فرضيا بينهما بروح القدس، فلما انتهيا اليه قص آدم قصته، فأخذ روح القدس ضغثا من نار، فرمى به عليهما، و العنب فى أغصانها حتى ظن آدم انه لم يبق منه، و ظن إبليس مثل ذلك. قال: فدخلت النار حيث دخلت، و قد ذهب منهما ثلثاهما، و بقى الثلث، فقال الروح: اما ما ذهب منهما فحظ إبليس، و ما بقى فلك يا آدم». و هو فى حكم الضعيف، لعدم ثبوت وثاقه أبى الربيع، و كذلك خالد بن نافع الذى فى سندها.

و موثقة سعيد بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ان إبليس نازع نوحا فى الكرم فأتاه جبرئيل فقال له ان له حقا فأعطاه الثلث فلم يرض إبليس ثم أعطاه النصف، فلم يرض فطرح عليه جبرئيل نارا، فأحرق الثلثين، و بقى الثلث، فقال: ما أحرق النار فهو نصيبه، و ما بقى فهو لك يا نوح حلال».

الوسائل: الباب ٢١ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٢، ٥. و نحوهما الحديث: ٤، ١٠، ١١ الباب نفسه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩١

.....

اللجنة الكرم مع آدم و نوح عليهما السلام فى بدء الخلقة على الثلث و الثلثين، فكان حظ إبليس منه ثلثين، فلذا اعتبر ذهابهما إذا طبخ العصير العنبى.

وفيه: ان الاستدلال بمثل هذه الأدلة من المضحكات الغريبة، لأنها أجنبية عن الدلالة على النجاسة رأسا، و لا تدل عليها بوجه من وجوه الدلالات، بل غايتها الدلالة على الحرمة، كما هو ظاهر.

و مثلها فى الضعف: الاستدلال بما دل من الروايات «١» على صنع الخمر من عدة أمور منها العصير من الكرم، لأن مدلولها أن أصول الخمر يكون من هذه الأمور.

الوجه الخامس - و هو العمدة فى المقام - ما ورد فى موثقة معاوية بن عمار من إطلاق لفظ الخمر على العصير المطبوخ، المعبر عنه فيها بالبختج معرب «بخته» بدعوى: ان عموم التشبيه يدل على ثبوت جميع أحكامها، و منها النجاسة.

و هى ما رواه الشيخ فى التهذيب «٢» عن معاوية بن عمار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتينى

(١) كصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - الخمر من خمسة، العصير من الكرم، والنقيع من الزبيب، والبتع من العسل، والمزمر من الشعير، والنييد من التمر». الوسائل: الباب ١ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١. ونحوه غيره في نفس الباب.

(٢) ج ٩ ص ١٢٢ ح ٢٦١ طبعه الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٢

.....

بالبختج، ويقول: قد طبخ على الثلث، وأنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله، وهو يشربه على النصف؟ فقال: خمر لا تشربه. قلت:

فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، ولا يستحله على النصف، يخبرنا أن عنده بختجا على الثلث قد ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: نعم «١».

وقد اعترض صاحب الحقائق «٢» على نقل صاحبى الوافى «٣» و الوسائل «٤» هذه الرواية عن التهذيب من دون زيادة قوله عليه السلام:

«خمر» مقتصرين على قوله عليه السلام: «لا تشربه». ثم لا يخفى أنها دلت على عدم حجية مجرد إخبار ذى اليد من حيث الطهارة و النجاسة، وأنه يعتبر فيها مطابقة اعتقاده و عمله لإخباره، فإن كان مستحلا للعصير على النصف، و يشربه عليه، فلا يكون إخباره بذهاب الثلثين حجة، و أما إذا كان مستحلا له على الثلث، و يشربه عليه، فيكون إخباره بذلك حجة، و لا محذور فى الالتزام بهذا التفصيل فى خصوص المورد.

و كيف كان فقد نوقش فى دلالتها على النجاسة بوجوه:

أحدها: ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره «٥» من ان مدلولها أخص من المدعى، لأنها لا تدل إلا على نجاسة نوع خاص من العصير، و هو المسبوق بصيرورته مسكرا قبل الطبخ، فلا تدل على نجاسة مطلق العصير المطبوخ، و لو لم يصر مسكرا قبل الطبخ. و ذلك لما استظهره - و حكاه عن

(١) وسائل الشيعة: الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث: ٤.

(٢) ج ٥ ص ١٢٤ طبعه النجف الأشرف.

(٣) ج ٣ ص ٨٨ م ١١.

(٤) ج ٢٥ ص ٢٩٣ ح ٤، ط المؤسسة: قم.

(٥) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٥١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٣

.....

النهاية الأثيرية - من ان لفظ «البختج» فارسى معرب، و أصله بالفارسيه «مى پخته»، فهى عبارة أخرى عن الخمر المطبوخة. فان للعصير المطبوخ أنحاء مختلفة، منها: «الدبس» و منها: «الزب». و قال «قده»: و لعل هذا هو الذى كان يسمى بالبختج، دون الأول، أى الدبس. و

كيفية طبخه أن يبقى العصير أياما عديدة إلى أن يتغير تغيرا فاحشا، الى ان يبلغ حدّه المعروف عند اهله، ثم يطبخونه، فيصير هو في حد ذاته حلوا حامضا كالسكنجبين - من غير ان يوضع فيه الخل، فيحتمل قويا أن يكون هذا القسم من العصير قبل استكمال طبخه خمرا حقيقته، و ان تكون الحموضة الحاصلة فيه ناشئة من انقلاب ما فيه من الطبيعة الخمرية، هذا حاصل مناقشته «قده».

و يدفعها: أن ذيل الرواية يدفع هذا الاحتمال، لانه عليه السلام قد صرح بجواز شرب العصير المطبوخ على الثلث إذا أخذه ممن يشربه عليه، و من المقطوع به ان الخمر، بل كل مسكر - بناء على نجاسته - لا يطهر الا بالانقلاب، و صيرورته خلا، أو نحو ذلك، و مجرد ذهاب الثلث لا يكون من مطهرات الخمر و المسكر، مع بقاء الاسم السابق، فمجرد صيرورته ربّا - أي تخينا - و لو لهذا الحد لا يوجب الانقلاب، كما لا يخفى، بل هو عصير تخين مهما بلغ في التخانة، فهذا قرينة قطعية على عدم ارادة هذا القسم.

هذا مضافا إلى أن المظنون - و ان كان الظن لا يغني عن الحق شيئا - ان «البخنج» يكون معرّب «يختك» و الكاف في الفارسية علامة التصغير، فأبدل الكاف بالجيم في العربية، كما في أمثاله، و يكون المراد به في المقام الطبخ ناقص، فيأطلقه يشمل جميع أقسام العصير المطبوخ. و أما كونه معرّب «مي پخته» فغير مناسب، لاستلزامه إسقاط لفظ «مي» في المعرب حينئذ بلا موجب. و كيف كان فيكفي في دفع هذه المناقشة قرينة الذيل، كما ذكرنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٤

.....

ثانيها: أنها معارضة بنقل الكافي «١» لنفس هذه الرواية من دون لفظ: «خمر». مقتصرنا في الجواب على قوله عليه السلام: «لا تشربه»، و عليه لم تثبت الرواية بمتن التهذيب. نعم قد أشرنا إلى أن نقل الوافي و الوسائل الرواية عن التهذيب أيضا يكون خاليا عن هذه الزيادة. و من هنا قد تعجب منهما في الحقائق «٢» من جهة عدم تنبههما لوجود هذه الزيادة في التهذيب، و كأنهما تسامحا في النقل عنه، و كيف كان فرواية الكليني في الكافي خالية عن هذه الزيادة.

و دعوى: ان أصالة عدم الزيادة لا يعارضها أصالة عدم النقيصة، لقوة الأولى، لأن الغالب هو السقط من قلم الكاتب دون الزيادة - كما لا يخفى - فأصالة عدم الغفلة في طرف الزيادة تتقدم على أصالة عدمها في طرف النقيصة، لبناء العقلاء على ذلك، فيكون الترجيح لرواية التهذيب.

مدفوعة: بأن اضبطية الكافي تسقط هذه الكبرى في المقام، لان المشاهد لنا و غيرنا أن الكافي أضبط في نقل ألفاظ الروايات من التهذيب، فالوثوق بنقله دونه، فيكون الترجيح لرواية الكافي. أو تقع المعارضة بينهما فيرجع الى قاعدة الطهارة بعد تساقطهما.

هذا مضافا الى إمكان المناقشة في أصل الكبرى بأنها إنما تتم فيما إذا لم يكن الراوي للنقيصة نافية للزيادة، و راويا لعدمها، و إلا فتقع المعارضة بين الثقلين، و لا تقديم لأحد الأصلين على الآخر، لأن أحدهما يروى الزيادة، و الآخر يروى عدمها، و لا ترجيح. نعم إذا لم يكن الراوي للنقيصة راويا لعدم الزيادة، بان لا يكون في مقام بيان خصوصيات الموضوع، و كان هناك حكم

(١) ج ٦ ص ٤٢١ ح ٧. طبعة الإسلامية.

(٢) ج ٥ ص ١٢٤ طبعة النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٥

.....

آخر مسكوت عنه، فلا بأس بالأخذ بالزائد، كما إذا ورد حديث مشتمل على استحباب صلاة في يوم الجمعة، و حديث آخر على

استحبابها في يومها و ليلتها أيضا، فلا تنافي بينهما حينئذ لتعدد الموضوع، فيؤخذ برواية الزيادة، و هذا بخلاف ما إذا كان الموضوع واحدا، كالمقام، فإن التنافي ثابت حينئذ، و لا تقديم لأحد الأصلين على الآخر فيه «١».

هذا مضافا إلى عدم ثبوت الزيادة حتى في التهذيب، لأن رواية الوافي و الوسائل لها عن التهذيب بدونها تدل على ان نسخة التهذيب الموجودة عندهما لم تكن مشتملة على هذه الزيادة، فلا يرد عليهما اعتراض صاحب الحدائق «قده» لان ثبوتها في النسخة التي كانت عنده لا يلازم ثبوتها في جميع النسخ، فيستنتج من ذلك اختلاف نسخ التهذيب أيضا، فلا يكون المقام من باب تعارض الخبرين، بل من باب اشتباه الحجّة بغير الحجّة، لما ذكرناه في بحث التعادل و الترجيح، من أن اختلاف النسخ يوجب اشتباه الحجّة بغيرها، و لازمه سقوط الرواية عن الاعتبار، إذ لم يعلم حينئذ ان راوى الحديث - كالشيخ - يروى اى النسختين، و لا تثبت الحجّة إلا بعد ثبوت النقل فعليه لا يمكن الاعتماد على رواية الشيخ، لاختلاف متنها باختلاف نسخ التهذيب فتبقى رواية الكليني بلا معارض، و هى خالية عن زيادة قوله عليه السلام: «خمر».

هذا و لكن الأظهر هو صحة ما ذكره صاحب الحدائق «قده»، و ان نسخة التهذيب كانت مشتملة على الزيادة المذكورة، لأن النسخة المشتملة

(١) لا يخفى ان هذا هو محل كلام الأصحاب - كما صرح به دام ظلّه في غير مجلس الدرس - لثبوت احتمال الغفلة حتى مع كون المتكلم في مقام البيان، لكنه - دام ظلّه - لا يرى تقديم أصالة عدم الزيادة على أصالة عدم النقيصة، لأن غايته الظن الحاصل من الكثرة و لا دليل على حجّيته.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٦

سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه (١)

عليها لم تكن نادرة بحيث لم يعثر عليها صاحبا الوافي و الوسائل، كيف و قد اشتمل نقل أكثر العلماء للرواية عن التهذيب على هذه الزيادة، فلو كانت النسخ مختلفة لزمهما التنبه على ذلك، لا الاقتصار على نقل ما لا تشملها، فيظهر من ذلك عدم ضبطهما في النقل، و أنهما إنما تركا نقلها اشتباها لها برواية الكليني، فعليه يكون المقام من باب تعارض الخبرين، لمعارضه رواية الكليني برواية الشيخ، و مع التسايط يرجع الى قاعدة الطهارة.

ثالثها: انه لو سلم ثبوت الزيادة، و ان الرواية هكذا: «خمر لا تشربه» لكان ظاهرها - أو محتملها الموجب للإجمال - هو التشبيه من حيث الحرمة فقط، لان قوله عليه السلام: «لا تشربه» إما صفة للخمر، أو خبر بعد خبر، فينصرف التشبيه اليه، أو يوجب سقوط الظهور في العموم من جهة احتفاف الكلام بما يصلح للقرينية. هذا مع قطع النظر عن ظهور السياق في إرادة خصوص حرمة الشرب، فلا يصح دعوى ظهور التشبيه في عموم الآثار حتى النجاسة، نعم لو كان على وجه التفريع، مثل أن يقال: «خمر، فلا تشربه» لكان عموم التشبيه شاملا - لأثر النجاسة أيضا، و كان قوله: «فلا تشربه» من قبيل ذكر الخاص بعد العام، و تفريع بعض الأحكام و على الجملة الأقوى في النظر هو القول بالطهارة - كما في المتن - لعدم ثبوت دليل معتبر على النجاسة، و أما الحرمة فمما لا إشكال فيها كما ثبت في محله.

(١) لا فرق بين العصير الغالى بالنار أو بنفسه كما هو المشهور لإطلاق الروايات، كحسنة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» «١».

(١) وسائل الشيعة الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٧

.....

و خبره الآخر عنه عليه السلام قال: «سألته عن شرب العصير؟ قال: تشرب ما لم يغل، فإذا غلى فلا تشربه. قلت: أي شيء الغليان؟ قال: القلب» (١). فإن إطلاقها يشمل جميع الصور.

و عن ابن حمزة في الوسيلة: التفصيل بين ما إذا غلى العصير بنفسه أو بالنار، فخص النجاسة بالأول، و التحريم بالثاني، حيث صرح بأنه لو غلى بالنار حرم و لم ينجس، و يصير حلالاً بذهاب الثلثين، بخلاف الأول، فإنه يبقى على نجاسته، و ان ذهب ثلثاه.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ١٩٧

و قد أورد عليه المحقق الهمداني «قده» (٢) و غيره: بأنه لم يعلم مستنده.

و لكن انتصر له شيخنا المحقق الشريعة الأصفهانى «قده»- في رسالته: إفاضة القدير في أحكام العصير و اختار هذا القول و نسبه الى جمع منهم ابن إدريس و الشيخ في بعض كلماته- بما يرجع محصله الى وجوه ثلاثة. أحدها: صيرورة العصير الغالى بنفسه خمرا و مسكرا و لا يطهر حينئذ إلا بانقلابه خلًا، لان ذهاب الثلثين ليس من مطهرات الخمر. و مرجع هذا الوجه الى بحث صغروي.

و أما الوجهان الآخران فهما دلالة الاخبار على حصول النجاسة فيما إذا غلى العصير بنفسه، دون ما إذا غلى بالنار. و مرجع هذين الوجهين إلى بحث كبروى، فيقع البحث معه تارة- في الصغرى- و انه هل يصير العصير خمرا بالغليان بنفسه أولا- و أخرى- في الكبرى- أعنى دلالة الاخبار على حصول النجاسة في خصوص الفرض المزبور دون الغالى بالنار.

(١) الوسائل في الباب المتقدم: الحديث ٣.

(٢) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص: ٥٥٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٨

.....

فقول: أما الصغرى فعهدتها على مدّعيها، إذ ليست أمرا قابلا للنزاع، و حجة المتخصصين فيها التجربة، و الظاهر أنه لا يصير خمرا بذلك، و الا- لما احتاج المخمرون إلى العمليات الكثيرة لجعل العصير خمرا لا سيما و ان المراد بالغليان بنفسه هو ما يقابل الغليان بالنار، و لو كان بمعونه أمر خارجي ينضم الى اقتضاء ذاته للغليان- كالشمس و حرارة الهواء و نحو ذلك فكان المخمرون يصنعون ذلك خلال يوم أو يومين أو أكثر، فإنه بمجرد حصول النشيش و الغليان يصير خمرا و مسكرا. و الحاصل: انه لو كان يحصل الإسكار فيه بذلك لما خفى على أحد و لعرفه الذين يصنعون الخمر من دون ان يتكلفوا في تخميره. و لا أقل من ان يستغنوا به عن الخمر عند عدم قدرتهم على تحصيلها، نعم قد يتفق ذلك في العصير الذي يوضع للتخليل، لكنه ليس أمرا دائما يمكن الاعتماد عليه في الحكم بالنجاسة. و لو سلم ذلك لما احتجنا- فيما ادعاه المحقق المزبور- الى غير ما ذكرناه من الدليل على نجاسة الخمر و المسكر، و لم يكن مطهره- على هذا- هو الانقلاب. إلا أن الشأن- كل الشأن- في إثبات ذلك، و مع الشك يرجع إلى قاعدة الطهارة.

و أما الكبرى - أعني دلالة الاخبار على الفرق بين غليان العصير بنفسه أو بالنار - فقد أشرنا إلى أنه استدل بها من وجهين:
الأول: ان جميع الأخبار التي حدد فيها المنع بذهاب الثلثين مختصة بالغليان بالنار، و طبخ العصير بها «١»، و اما الغليان بقول مطلق كما
في بعض

(١) كصحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه». و
صحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث - «إذا أخذت عصيرا فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و
اشرب».

و رواية أبي بصير - المتقدمة في تعليقه ص ١٩٠ - و نحوها غيرها من الروايات المروية في الوسائل: الباب ٢ من أبواب الأشربة
المحرمة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٩

.....

الروايات «١» فلم يحدد النهي عن شربه بذهاب الثلثين، و إطلاقها يشمل حتى بعد ذهابهما و ظاهر الغليان المسند الى العصير هو الغليان
بنفسه: سواء أ كان بمعونة أمر خارجي كحرارة الشمس، و لهواء - أم لا.

و الحاصل: أن أخبار الباب تكون على طائفتين «إحدهما» ما دلت على حرمة العصير أو نجاسته - على القول بها - بالغليان و حليته و
طهارته بذهاب الثلثين، و لم ترد هذه إلا في خصوص الغليان بالنار «الثانية» ما دلت على المنع عنه مطلقا من دون جعله مغيبا بذهاب
الثلثين، و هذه واردة في الغليان بنفسه، فمقتضى لحاظ كلتا الطائفتين هو التفصيل بين الغليان بالنار، و بنفسه.

و فيه: أن عدم ذكر السبب في الطائفة الثانية لا يوجب التقييد بنفسه، بل غاية الإطلاق، كما هو الحال في أمثال المقام من الأمور التي
يمكن أن يكون لها أسباب عديدة، كما إذا قيل «لو مات زيد ورثه ابنه» فان عدم ذكر سبب الموت لا يوجب تقييده بما إذا كان حتف
أنفه، بل يشمل حتى ما إذا مات بسبب القتل و نحوه، و من هنا لم يقيد أدلة الإرث بموت المورث بلا سبب خارجي. بل لا يمكن
تحقق الغليان بدون السبب، فان سببه الحرارة - سواء حصلت بالنار، أم بالشمس، أم الهواء - بحيث لو وضع في مكان بارد أو على الثلج
لم يحصل فيه نشيش أصلا و لو بقي كذلك مدة طويلة، فعدم ذكر

(١) وسائل الشيعة: الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمة. و قد تقدمت في ص ١٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٠

.....

السبب يقتضى الإطلاق من حيث الأسباب، فالتقييد بسبب غير النار يحتاج إلى قرينة و هي مفقودة في المقام.

فمثل حسنة حماد - أو صحيحته - عن أبي عبد الله قال: «لا يحرم العصير حتى يغلي» «١».

و خبره الآخر عنه عليه السلام قال: سألته عن شرب العصير، قال:

تشرّب ما لم يغلي، فإذا غلي فلا تشربه. قلت: أي شيء الغليان؟ قال:

القلب «٢».

لا موجب لتقييدهما بما إذا كان الغليان بنفسه، بل إطلاقه فيهما يشمل الغليان بنفسه و بالغير.

نعم التقييد بالنار في جملة من الروايات لا يوجب حمل هذه المطلقات عليها، لعدم التنافي بينهما، فإذا لا بد من إقامة الدليل على ارتفاع النهي عن شرب الغالي بغير النار إذا ذهب ثلثاه.

و دعوى: عدم القول بالفصل بين ما إذا غلى بالنار و ما غلى بنفسه في ارتفاع الحرمة أو النجاسة فيهما بذهاب الثلثين. غير مسموعة: لأن الملازمة بينهما أول الكلام، فيبقى الإشكال بحاله، فللمحقق المزبور مطالبتنا بالدليل على ارتفاع الحرمة في الغالي بغير النار عند ذهاب ثلثيه.

و يمكن إقامة الدليل على ذلك: بأن الأخبار المغيأة بذهاب الثلثين و ان كانت مختصة بالغالي بالنار- كما ذكر- إلا أن مقتضى إطلاق العصير فيها

(١) وسائل الشيعة الباب: ٣ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة الباب: ٣ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٣. ضعيف بأبي يحيى الواسطي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠١

.....

شموله للغالي بنفسه قبل الطبخ، و من جملتها:

صحيحه عبد الله بن سنان- أو حسنته- عن أبي عبد الله قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه» (١). و مقتضى عمومها- أو إطلاقها- ان العصير إذا غلى بنفسه قبل الطبخ ثم طبخ حتى يذهب ثلثاه فعند ذلك يكون طاهرا و حلالا أيضا. بل هذا هو الغالب في العصير المعمول دبسا، فإنه يبقى العصير عندهم غالبا يوما أو أكثر ثم يطبخونه فيحصل فيه النشيش قبل الطبخ لا محالة، و بذلك يثبت عدم الفرق في العصير الغالي إذا ذهب ثلثاه بالطبخ بين ما غلى منه بنفسه قبل ذلك و بين ما لم يكن كذلك. الوجه الثاني: مفهوم قوله عليه السلام في الصحيحة- أو الحسنه- المذكورة: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه». بدعوى: أن مفهوم الوصف هو عدم ارتفاع الحرمة بذهاب الثلثين إذا غلى العصير بنفسه، و إلا كان لغوا، فهو حرام و ان ذهب ثلثاه، إذ مطلق الغليان يوجب الحرمة بلا خلاف، و أما الحرمة المغيأة بذهاب الثلثين فهي مختصة بما إذا غلى العصير بالنار.

و فيه: أن التحقيق- كما ذكرناه في الأصول- و إن كان ثبوت المفهوم للوصف، لكن لا- بالمعنى المعهود، أى الدلالة على انتفاء الحكم عن غير الموصوف، بل بمعنى عدم ثبوته للطبيعة بما هي، و إلا لكان التقييد لغوا. و الحمل على الغالب- كما في قوله تعالى وَ رَبَّائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ (٢)

(١) وسائل الشيعة: الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

و رواها بطريق آخر في الباب: ٣٢ من أبواب الأشربة المباحة، الحديث: ٢. عن الكافي أيضا مع اختلاف في المتن و السند. و يحتمل تعدد الرواية.

(٢) النساء ٤: ٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٢

.....

- خلاف الظاهر. و المفهوم بهذا المعنى لا ينافي ثبوت الحكم للطبيعة مقيدا بقيد آخر، و لخصه أخرى منها. مثلا: إذا قال المولى:

«أكرم رجلا- عالم» دل بمفهومه على أن طبيعة الرجولية لا- تكون موضوعا لوجوب الإكرام، وإلا لكان التقييد بالعالم لغوا، إلا أنه لا ينافي ذلك ان يكون وصف العدالة أيضا مقتضيا لوجوب الإكرام، فلا ينافي ذلك قوله ثانيا: «أكرم رجلا عادلا». و عليه فلا تدل هذه الرواية على عدم ارتفاع الحرمة عن الغالى بنفسه بذهاب ثلثيه، لأن ثبوت الحرمة المحدودة للغالى بالنار لا ينافي ثبوتها كذلك للغالى بسبب آخر غير النار، وقد عرفت أن مقتضى إطلاق العصير فيها هو شمول الغالى بنفسه قبل إصابته النار أيضا، فكأنه عليه السلام قال: كل عصير و لو غلى بنفسه إذا أصابته النار حرم حتى يذهب ثلثاه.

و هناك صحيحة- أو حسنة- أخرى لابن سنان، ربما يتوهم دلالتها على الدعوى المذكورة بمفهوم الشرط، و هي. انه قال ذكر أبو عبد الله عليه السلام: «أن العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه فهو حلال» (١).

بدعوى: دلالتها بالمفهوم على أنه إذا لم يطبخ بالنار و غلى بغيرها لا يصير حلالا، و ان ذهب ثلثاه.

و يدفعها: أن مفهوم الرواية هو أنه إذا لم يستند ذهاب الثلثين إلى الطبخ بالنار لا يصير حلالا، و إن ذهب ذلك بغيرها، كالشمس، و الهواء، و هذا المعنى لا محذور فى الالتزام به- كما سيأتى- لعدم الدليل على أن مطلق ذهاب الثلثين يوجب الحلية، لا أنه إذا غلى بغير النار لا يصير حلالا و إن ذهب ثلثاه بالنار، كما هو دعوى الخصم، لأن هذا داخل فى إطلاق المنطوق،

(١) وسائل الشيعة الباب: ٣٢ من أبواب الأشربة المباحة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٣

.....

كما ذكرنا فى الصحيحة الأولى.

ثم أنه لو سلم دلالة الروايات على التفصيل المذكور لكان غايتها الدلالة على التفصيل فى الحرمة بين الغالى بنفسه و الغالى بالنار. و أما التفصيل فى النجاسة- كما عن الوسيلة- فلا دليل عليه أصلا- كما ذكر المحقق الهمداني «قده» و غيره- لأن الروايات إما مشتملة على لفظ الحرمة، أو النهى عن الشرب، و لا دلالة فى شىء منهما على النجاسة، و قد ذكرنا عدم ثبوت الإسكار فى الغالى بنفسه.

و قد يستدل على هذا التفصيل بالفقه الرضوى: «فإن نش من غير ان تصيبه النار فدعه حتى يصير خلًا من ذاته» (١).

لظهورها فى أن اعتبار الانقلاب إلى الخل لا يكون إلا لرفع النجاسة، أو هى مع الحرمة. إلا أنه قد مر غير مرة: ان الفقه الرضوى لم يثبت كونه رواية فضلا عن ان يكون حجة.

و قد يستدل أيضا بما عبر عنه بموثقة عمار فى بعض الكلمات، قال:

«وصف لى أبو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالا، فقال لى عليه السلام: تأخذ ربا من زبيب، و تنقيه، ثم تصب عليه اثنى عشر رطلا من ماء، ثم تنقعه ليلة، فإذا كان أيام الصيف و خشيت ان ينش جعلته فى تنور سخن قليلا حتى لا ينش، ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره ثم تغليه حتى تذهب حلاوته. إلى ان قال- فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث.» (٢).

بتقريب: أن ظاهرها أن نشيش العصير بنفسه يوجب سقوطه عن الانتفاع به رأسا، إذ لو كان التحفظ على العصير من النشيش دفعا للحرمة

(١) فقه الرضا: ص ٣٨ السطر ١٣.

(٢) وسائل الشيعة: الباب: ٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٤

.....

فقط لا غنانا عنه الأمر بذهاب الثلثين بعد ذلك بالغليان، فلا بد ان يكون من جهة النجاسة التي لا ترتفع بذهاب الثلثين، بل لا بد في ارتفاعها من الانقلاب إلى الخل.

و الكلام في هذه الرواية يقع - تارة - في فقه الحديث، و - أخرى - في الاستدلال بها على التفصيل المذكور.

أما فقه الحديث فقد وقع الكلام في المراد من أمره عليه السلام بجعل العصير في التنور السخن قليلا، دفعا لنشيشه من قبل نفسه، مع ان جعله في مكان حار من معدات نشيشه، لا أنه مانع عنه. و ذكر شيخنا شيخ الشريعة «قده» في رسالته العصريّة: ان المراد بذلك جعل العصير في التنور السخن لأجل أن يغلى بالنار حتى لا ينش بنفسه.

و يبعده أولا: ان جعله في التنور السخن قليلا لا يوجب غليانه لقلّة حرارته. و ثانيا: انه لو كان مراده عليه السلام بذلك الغليان بالنار لعبر عنه بعبارة أخصر، كقوله: «فأغله بالنار» مثلا و ثالثا: ان ظاهر الرواية ارادة التحفظ على العصير لئلا ينش لا ان يغلى بذلك فالتوجيه المذكور لا يمكن المساعدة عليه.

و الصحيح ان يقال: ان العصير - أو غيره من الأشربة أو الأطعمة - قد يعرضه الفساد في الهواء الحار كالصيف، الا انه إذا بقي على النار، و عرضته الحرارة بدرجته واطئة لا توجب الغليان - كدرجة الستين - لم تعرضه الفساد، و يبقى سالما أياما و لو لم يغلى، لان الغليان انما يحصل ببلوغ الحرارة درجة المائة و هذا مما يشهد به التجربة في التحفظ على الأطعمة و الأشربة في أيام الصيف. و قد قال الخبراء في وجهه: ان حرارة النار بدرجته معينة تقتل الميكروبات الداخلة على الشراب و الطعام في الهواء الحار. و كيف كان

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٥

.....

فعرضه عليه السلام من الأمر بجعل العصير في تنور سخن قليلا، انما هو التحفظ عليه من الحموضة و الفساد من أجل حرارة الهواء في الصيف، لا أن يغلى العصير بذلك هذا كله في فقه الحديث.

و أما الاستدلال به على المدعى ففيه أولا: انها ضعيفة السند بالإرسال، لأنها مروية في الكافي «١» عن محمّد بن يحيى، عن علي بن الحسن، أو رجل عن علي بن الحسن عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار، فلم يعلم ان المروي عنه لمحمد بن يحيى هل هو علي بن الحسن بن فضال، أو رجل آخر يروي عن علي بن الحسن، فيحتمل وجود الواسطة بينهما و هو رجل مجهول الحال، فالتعبير عنها بالموثقة في بعض الكلمات لا يخلو عن المسامحة.

و ثانيا: انها ضعيفة الدلالة لاحتمال ان يكون الخوف من نشيشه لحرارة الصيف من جهة سقوطه بذلك عن الانتفاع به في الجهة المطلوبة منه كالعلاج و نحوه، لا من جهة تنجسه بذلك، و عدم جدوى ذهاب الثلثين في ارتفاعها. و ملاحظة الخصوصيات المذكورة في الحديث يكاد يشرفنا على القطع بان الامام عليه السلام انما كان في مقام بيان الخصوصيات الدخيلة في الانتفاع بالعصير في العلاج و نحوه، دون مجرد الحكم الشرعي الحرمة، أو النجاسة، و بذلك يسقط ظهور السؤال عن طبخ العصير حتى يصير حلالا فيما يعتبر في حليته.

فتحصل مما ذكرنا: ان الصحيح ما هو المشهور من عدم الفرق في العصير بين ان يغلى بنفسه أو بالنار، في زوال حرمة أو نجاسته بذهاب

(١) الفروع ج ٦ ص ٤٢٤ ح ١ «باب صفة الشراب الحلال».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٦

و إذا ذهب ثلثاه صار حلالا، سواء كان بالنار، أو بالشمس، أو بالهواء (١) «١».

الثالثين، لإطلاق الروايات.

(١) هل يكون ذهاب الثلثين - مطلقا - موجبا للحلية، أو يختص بما إذا كان بالنار؟ ربما يقال - كما في المتن - بالأول، و يعلل - كما في بعض الكلمات - بالإطلاق. و لا ندري أى إطلاق في المقام يشمل ذلك، فان جميع الروايات المحددة للحرمة بذهاب الثلثين واردة في الطبخ بالنار، فلا تدل على ان ذهاب الثلثين مطلقا - و لو كان بغير النار - رافع للحرمة. و دعوى ثبوت الإطلاق في مثل:

صحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل عصير اصابته النار فهو حرام، حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه» «٢».

لشمولها لذهاب الثلثين بالنار، أو بغيرها، أو بهما معا، لعدم التقييد بالذهاب بالنار.

مندفعة: بأنها خلاف ظهور الرواية، بقرينه ذكر الإصا به بالنار في غليان العصير. بل مقتضى مفهوم بعض الروايات عدم ارتفاع الحرمة بذهاب ثلثيه بمثل الشمس و الهواء، ك:

موثقة أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الطلاء، فقال: إن طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال» «٣».

(١) و في تعليقه دام ظله - على قول المصنف «قده»: «كان بالنار، أو بالشمس» - «في كفاية ذهاب الثلثين بغير النار اشكال. نعم إذا استند ذهاب الثلثين الى النار و الى حرارتها الباقية بعد إنزال القدر عنها - مثلا - كفى».

(٢) وسائل الشيعة، الباب: ٢ من أبواب الأشرية المحرمة. الحديث: ١.

(٣) الوسائل في الباب المتقدم، الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٧

.....

فان مفهومها انه إذا لم يطبخ حتى يذهب ثلثاه فلا يحل بل في بعض الروايات الواردة في بيان حكمه حلية العصير بذهاب الثلثين دلالة على ذلك، و هي المشتملة على قصة نزاع آدم أو نوح عليه السلام مع إبليس - لعنه الله - في الكرم، و تحاكمهما إلى جبرئيل، ك: موثقة سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ان إبليس نازع نوحا في الكرم فأتاه جبرئيل، فقال له: ان له حقا فأعطاه الثلث، فلم يرض إبليس، ثم أعطاه النصف، فلم يرض، فطرح جبرئيل نارا فأحرقت الثلثين و بقي الثلث، فقال: ما أحرق النار فهو نصيبه، و ما بقي فهو لك يا نوح - حلال» «١».

و نحوها غيرها، كرواية ابى الربيع الشامي «٢» الواردة في نزاع إبليس مع آدم عليه السلام.

فإنها تدل على ان الباقي بالإحراق بالنار يكون حلالا، فالباقي بغيره لا يكون حلالا، و ان كان بمقدار الثلث.

و الحاصل: انه لا إطلاق في الروايات، بل مقتضى بعضها التقييد بالنار. نعم إذا استند ذهاب الثلثين الى النار، و الى حرارتها الباقية بعد وضع القدر - مثلا - كفى، لصدق استناد الذهاب الى النار في ذلك ايضا، بل في بعض الروايات دلالة على ذلك، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «العصير إذا طبخ حتى يذهب منه ثلاثة دوانيق و نصف، ثم يترك حتى

يبرد، فقد ذهب ثلثاه، وبقى ثلثه» (٣).

(١) وسائل الشيعة، الباب: ٢ من أبواب الأشرطة المحرمة، الحديث: ٥.

(٢) في الباب المتقدم، الحديث: ٢. ضعيفه بأبي الربيع.

(٣) في الباب المتقدم، الحديث: ٧، وفي الوافي: ج ٣ ص ٨٨ م ١١. وقال في بيانها: «ان البرودة تذهب بتمام الثلثين».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٨

بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش (١) وان لم يصل الى حد الغليان

و الدائق هو السدس، فالثلثان أربعة دوايق، وقد دلت الرواية على انه إذا ذهب ثلاثة دوايق و نصف على النار، و نصف دائق بعد رفع القدر عن النار يصير حلالا و ذهاب الثلثين حيثنذ أيضا يكون مستندا الى النار، لبقاء حرارتها في العصير الى ان يبرد، فذهب المجموع يكون مستندا إليها، لا الى المجموع منها، و من الهواء.

على انه لو سلم دلالتها على كفاية الذهاب بالمجموع من حرارة النار و الهواء، لزم الاقتصار على مواردنا من ذهاب نصف الدائق بغير النار، بحيث إذا كان الباقي من الثلثين أزيد منه فلا نحكم بحليته. فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان مطلق الغليان - سواء أ كان بالنار أو بغيرها - يوجب حرمة العصير، و أما ذهاب الثلثين الراجع للحرمة فلا بد و ان يكون بالنار.

(١) لموثقة ذريح قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام: يقول إذا نش العصير، أو غلى، حرم» (١).

فان العطف ب «أو» ظاهره المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه، فيحمل النشيش على الرغوة الحاصلة في العصير قبل الغليان، بالنار أو بنفسه.

و لكن يعارضها: الروايات الصريحة في انه لا يوجب الحرمة إلا الغليان، ك:

حسنه حماد - أو صحيحته - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» (٢).

(١) وسائل الشيعة، الباب: ٣ من أبواب الأشرطة المحرمة. الحديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعة، الباب: ٣ من أبواب الأشرطة المحرمة. الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٩

.....

و روايته عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن شرب العصير.

قال: تشرب ما لم يغلى، فإذا غلا فلا تشربه. قلت: أي شيء الغليان؟ قال عليه السلام: القلب» (١). و نحوها غيرها.

فإنها تدل على انحصار سبب الحرمة في الغليان الذي هو عبارة عن القلب، و صيرورة أسفله أعلاه، و بالعكس.

و يمكن دفع المعارضة بما ذكره المحقق شيخ الشريعة الأصفهاني «قده» في رسالته العصرية، من ان العطف في النسخ المصححة للكافي في رواية ذريح ب «الواو» و ان كان الموجود في نسخ الوسائل، و الوافي، و نقل جملة من الاعلام العطف ب «أو»، الا ان المحقق المزبور ثقة يعتمد على نقله، و عليه يكون العطف تفسيريا. و المراد بالنشيش هو نفس الغليان، إذ لم يثبت أنه الرغوة الحاصلة للعصير قبل الغليان، أو الصوت قبله، فإنه فسر في كتاب «أقرب الموارد» الذي هو من الكتب المعتمدة في اللغة بالغليان، و حمل ما في القاموس من انه «صوت الغليان» على الصوت الحاصل قبله بلا- موجب، بل ظاهره الصوت الحاصل حينه، فيرجع إلى ما في أقرب

الموارد، فلا تنافى في البين.

و لو سلم ثبوت العطف ب «أو» أشكل حينئذ، لعدم المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه، بناء على ما ذكرناه من كون النشيش هو الغليان لا غير. الا انه يمكن دفعه: بان الغليان قد يكون بنفسه، وقد يكون بالنار، و يطلق على الأول النشيش أيضا، و به تتحقق المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه. كما انه ترتفع المعارضة بين الروايات، لعدم التنافى حينئذ بين

(١) وسائل الشيعة في الباب المتقدم الحديث: ٣ ضعيفه بأبي يحيى الواسطى. و هو سهيل بن زياد- لعدم ثبوت وثاقته و لكنه من رجال كامل الزيارات- ب ٩٥ ح ١ ص ٢٨٥-
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٠
و لا فرق بين العصير، و نفس العنب، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراما (١).

ما دل على عدم الحرمة إلا بالغليان و ما دل على حرمة بالنشيش، لأن هذه الموثقة تفسر تلك الروايات بعدم الفرق بين الغليان بالنار، أو بنفسه المسمى بالنشيش أيضا. و اما بناء على إرادة الرغوة و الصوت الحاصل قبل الغليان من النشيش، فربما يشكل العطف: بان التحريم بالنشيش قبل الغليان يوجب استدراك عطف الغليان عليه، لحصول التحريم قبله دائما، بل يكون تعليق التحريم على الغليان فى سائر الأخبار فى غير محله.

و يمكن دفعه: بإمكان فرض حصول الغليان بالنار من دون سبق النشيش بالمعنى المذكور، كما إذا فرض شدة حرارة النار مع قلة العصير، خصوصا إذا القى فى القدر المحمى على النار قبل ذلك، فلا موجب لحملها على خصوص النشيش بغير النار، و ان النشيش بالنار لا يكون موجبا للحرمة، كما لا يخفى. الا انه قد عرفت عدم ثبوت معنى آخر غير الغليان للنشيش، و التغير المعتبر فى العطف ب «أو» حاصل بحمل النشيش على الغليان بغير النار، فالنشيش بمعنى الصوت الحاصل قبل الغليان، و الرغوة الحاصلة فى العصير من جهة حرارة الهواء و نحوها، لا دليل على اقتضاءه الحرمة، و ان كان الأحوط حينئذ الاجتناب.

(١) لا يخفى ان موضوع الحرمة أو النجاسة- على القول بها- فى الروايات انما هو عنوان العصير لا العنب، و لا إشكال فى التعدى إلى مطلق الماء الخارج من العنب و لو بغير عصر، للقطع بعدم دخل العصر فى ذلك، فالماء الخارج من حبات العنب بنفسه، أو بالنار- كما إذا القى حبات العنب فى المرق و خرج مائها لشدة الحرارة- يحرم بالغليان، أو ينجس أيضا. و أما الماء الموجود داخل الحبات فهل يحرم بالغليان أم لا؟ الظاهر هو الثانى، أما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١١

و أما التمر، و الزبيب، و عصيرهما، فالأقوى عدم حرمتها أيضا بالغليان (١) و ان كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلا

أولاً: فلان الظاهر ان البحث فى ذلك بحث خيالى، لعدم وجود ماء داخل الحبات كبقية الفواكه كالبطيخ، و الخيار، و نحوهما فان الفواكه ليست كقرب الماء، و أوعيته، بل الموجود فيها رطوبة فى جسم الفاكهة تخرج بالعصر، و نحوه باختلاف مراتبها، فان رطوبة الرقى- مثلا- أكثر مما هو فى العنب، فلا ماء داخل الحبات حتى يبحث عن حرمة أو نجاسته بالغليان و عدمها، فالصغرى ممنوعة. و ثانيا: انه لو سلم ذلك فلا يشمل دليل الحرمة، لعدم صدق العصير على الماء الموجود داخل الحبات، لقوة احتمال اعتبار خروجه من العنب فى الحرمة، و لا وجه لقياس الماء الداخلى فى الحبة على الماء الخارج منه بغير عصر، نعم لو كان الموضوع نفس العنب لكان للقول بحرمة إذا غلى وجهه، كما فى المتن.

(١) قال فى الحدائق (١): «ان المستفاد من أخبار أهل العصمة عليهم السلام ان العصير فى عرفهم اسم لما يؤخذ من العنب خاصة، و ان

ما يؤخذ من التمر إنما يسمى بالنيبذ، و ما يؤخذ من الزبيب يسمى بالنقيع، و ربما أطلق النيبذ أيضا على ماء الزبيب و هذا هو الذى يساعده العرف أيضا، فإنه لا يخفى ان العصير انما يطلق على الأجسام التى فيها مائية، لاستخراج الماء منها كالعنب- مثلا- و الرمان، و البطيخ بنوعيه، و نحو ذلك. و أما الأجسام الصلبة التى فيها حلاوة، أو حموضة، و يراد استخراج حلاوتها، أو حموضتها بالماء، مثل التمر، و الزبيب، و السماق، و الزرشك، و نحوها فإنه إنما يستخرج ما فيها من الحلاوة، أو الحموضة، إما بنبذها فى الماء و نقعها فيه زمانا يخرج به

(١) ج ٥ ص ١٢٥. طبعة النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٢

.....

حلاوتها أو حموضتها، أو انها تمرس فى الماء من أول الأمر من غير نقع، أو انها تغلى بالنار لأجل ذلك، و المعمول عليه فى الصدر الأول انما هو النبذ فى الماء، و النقع فيه..

إذا عرفت ذلك فنقول: انه لا خلاف و لا إشكال فى حلية ما عدا عصير العنب، و الزبيب، و الرطب، و التمر، غلى أو لم يغلى، ما لم يكن مسكرا، كما انه لا خلاف فى حرمة عصير العنب بالغليان، بنفسه أو بالنار، ما لم يذهب ثلثاه. و انما الكلام فى موضعين، أحدهما فى نجاسة عصير العنب بالغليان ايضا، و قد تقدم الكلام فيه. و الثانى فى حرمة عصير الثلاثة الباقية بالغليان، و لو لم تكن مسكرا. العصير الزببى و لتقدم البحث عن عصير الزبيب لابتداء حرمة- على القول بها- على حرمة عصير العنب على أوجه الوجوه «١». قال فى الحدائق «٢»: «انى لم أقف على قائل بالنجاسة هنا، و بذلك صرح فى الذخيرة أيضا، فقال بعد الكلام فى نجاسة العصير العنبى: و هل يلحق به عصير الزبيب إذا غلى فى النجاسة؟ لا أعلم بذلك قائلا، و أما فى التحريم فالأكثر على عدمه..»

(١) و فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف: «فالأقوى عدم حرمتها»: «ان حرمة عصير الزبيب إذا نش أو غلى ان لم تكن أقوى فلا ريب انه أحوط» و ظاهره تقوية حرمة ابتداء و مع التنزل فهى الأحوط وجوبا الا انه- دام ظله- عدل عن ذلك كما صرح به و ستعرف وجه العدول مما سيمر عليك.

(٢) ج ٥ ص ١٢٥ طبعة النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٣

.....

هذا و لكن عن ابن حمزة القول بنجاسته إذا غلى بنفسه، و قواه شيخنا المحقق الشيخ الشريعة الأصفهاني «قده» فى رسالته العصرية. و هذا منهما مبنى على زعمهما صيرورته خمرا بذلك، و انه لا يطهر إلا بالانقلاب خلا. و قد تقدم الجواب عنه فى العصير العنبى، هذا من حيث النجاسة، و لا قائل بها، و لو كان فلا يعاب به.

و أما من حيث الحرمة إذا غلى و لم يذهب ثلثاه، ففى الحدائق «١»:

«المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كونه حلالا، و قيل بتحريمه، كما تقدمت الإشارة إليه فى كلام شيخنا الشهيد الثانى، و إليه مال من قدمنا ذكره من متأخري المتأخرين، و جملة من المعاصرين.» و حكى القول بالحرمة عن العلامة الطباطبائي «قده» فى مصابيح، ناسبا ذلك إلى الشهرة بين الأصحاب، و أنها بين القدماء كشهرة الحل بين المتأخرين.

و كيف كان فيستدل على الحرمة- أو النجاسة، على القول بها في عصير العنب- بالأصل العملي تارة، و بالروايات أخرى. أما الأصل العملي فهو الاستصحاب التعليقي، بتقريب: ان العنب كان يحرم عصيره- أو ينجس أيضا، على القول بها- إذا غلى، فيستصحب الحكم المزبور إلى حال الزبيبية.

و فيه وجوه من الإشكال: الأول: أنه من الأصل الجارى فى الشبهات الحكيمية و لا- نقول به- كما مر غير مرة- لمعارضته دائما باستصحاب عدم الجعل، حتى فى الأحكام المنجزة، فضلا عن المعلقة. الثانى: عدم وجود حالة سابقة للحكم المستصحب، و ذلك لأن

(١) ج ٥ ص ١٥٢ طبعة النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٤

.....

للحكم مرتبتين، إحداهما: مرتبة الجعل، و الأخرى: مرتبة المجمعول، و الشك فى الأولى انما يكون من جهة احتمال النسخ، و المفروض عدمه فى المقام و أما الثانية فلا تتحقق الا بتحقيق تمام اجزاء الموضوع، سواء أخذ فى لسان الدليل على نحو الموضوعية، أو الشرطية، لأن شرائط الحكم ترجع إلى قيود الموضوع لا محالة، بمعنى دخلها فى فعليه الحكم و عدم تحققها الا بها، فالحرمة الفعلية فى المقام لا- تتحقق إلا- بالغيان، و ان أخذ فى لسان الدليل على نحو الشرطية، كقولنا: العصير إذا غلى يحرم، فقبل تحققه لا حرمة حتى تستصحب إلى حال الزبيبية.

و هذا هو مراد شيخنا الأستاذ المحقق النائيني «قده» من الإشكال على هذا الاستصحاب بما ذكر، من عدم فعليه الحكم، لعدم فعليه موضوعه. و لا يتوقف ذلك على إرجاع شرط الحكم الى قيد الموضوع، و بالعكس، بحسب مفاد القضايا الشرعية، حتى يشكل عليه: بان ذلك مبنى على الدقة العقلية، و أن المعتبر فى صحة جريان الاستصحاب انما هو المتفاهم العرفى من القضايا الشرعية المستفادة من الأدلة، و عليه فلا بد من الفرق بين أن يكون مفاد الدليل: «العنب إذا غلى ينجس» و بين ان يكون «العنب الغالى ينجس» بجريان الاستصحاب فى الأول دون الثانى، لفعليه الموضوع فى الأول بفعليه العصير، و ان لم يغل، لان الغليان شرط للحكم، لا موضوع له بخلاف الثانى.

فإنه يندفع: بان ما ذكر و إن كان تاما بحسب الكبرى الكلية، فإن المدار فى صحة الاستصحاب على مفاد القضايا الشرعية، و عليه يدور البحث فى الأصل المثبت الا أن المراد فى المقام أن شرائط الحكم مما لها دخل فى فعليته، كنفس الموضوع، و بدونها لا فعليه للحكم جزما، و ان تحقق موضوعه، فمراده «قده» من إرجاع الشرائط إلى الموضوع، و بالعكس، هو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٥

.....

ما ذكرناه من عدم تحقق الحكم سابقا، و لو من جهة عدم شرطه، لا عدم تحقق ما هو موضوعه بحسب مفاد القضية الشرعية، لأن مراده «قده» من إرجاع أحدهما إلى الآخر فى أمثال المقام انما هو إثبات مجرد الدخل فى فعليه الحكم، لا الإشكال من ناحية عدم الموضوع، فالاستصحاب التعليقي لا أصل له، إذ ليس هناك حالة سابقة للحكم الشرعى.

نعم الحكم العقلي بالملازمة بين الغليان و الحرمة، أو سببته لها من أجل حكم الشارع بالحرمة عند تحققه و ان كان ثابتا، و أوجب توهم جريان الحكم التنجيزى فى المقام الا انه من الأحكام العقلية المنتزعة من الأحكام الشرعية، و لا مجرى للاستصحاب فيها، كما

حقوق ذلك في محله.

الثالث: عدم وجود الموضوع، لان موضوع الحرمة - كما أشرنا - انما هو ماء العنب و لو بملاحظة التعميم من العصير الى مطلق الماء الخارج منه، و لا ماء للزبيب بعد ييسه، فان عصيرة انما هو الماء الخارجى الذى يدخل فى جوفه بتلقيه فى الماء، أو جعله فى المرق، و نحو ذلك ثم يخرج منه بالعصر أو بنفسه، و هذا غير ماء العنب. و الحاصل: ان موضوع الحرمة أو النجاسة - بمقتضى الروايات - انما هو عصير العنب و لا يصدق ذلك على الزبيب جزما.

نعم لو كان الموضوع نفس العنب لأمكن إجراء الاستصحاب لأجل ترتيب اثاره عليه، لأن الرطوبة و الجفاف من الحالات الطارئة للموضوع، لا - من مقوماته، و من هنا لا - مانع من إجراء استصحاب ملكيته و نحوها مما كان مترتبا على نفس العنب، فلو سلم جريان الاستصحاب التعليقى فى نفسه لما أمكن ذلك فى خصوص المقام، فهو ممنوع كبرى، و صغرى.

و أما الروايات فعمدها: رواية الترسى و «زيد الزراد» كما عن بعض نسبتها إليه أيضا «١» و هى - حسبما اتفقت جملة من الكتب الفقهية

(١) كما فى الجواهر: ج ٦ ص ٣٤، و الحقائق: ج ٥ ص ١٥٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٦

.....

عليه، كالحقائق «١»، و الجواهر «٢»، و المصباح للمحقق الهمداني «٣»، و طهارة شيخنا الأنصارى «قدس»، و عن تعليقات الوحيد البهبهاني على شرح الإرشاد، و غيرهم - هكذا: روى زيد عن الصادق عليه السلام: «فى الزبيب يدق، و يلقى فى القدر، و يصب عليه الماء. فقال: حرام حتى يذهب الثلثان (الا ان يذهب ثلثاه).

قلت: الزبيب كما هو يلقى فى القدر؟ قال عليه السلام: هو كذلك، سواء إذا أدت الحلاوة إلى الماء فقد فسد. كل ما غلى بنفسه أو بالماء أو بالنار فقد حرم، حتى يذهب ثلثاه. (الا ان يذهب ثلثاه) «٤».

و الكلام فى هذه الرواية يقع - تارة - من حيث المتن و - أخرى - من حيث السند.

أما متنها فهى - على هذا المتن المنقول فى جملة من الكتب الفقهية - كما ذكرنا - صريحة الدلالة على الحرمة بالغليان و ارتفاعها بذهاب الثلثين من دون فرق بين الغليان بنفسه، أو بالنار.

هذا و لكن شيخنا شيخ الشريعة قد طعن «٥» فى هذا النقل، و شنع على ناقله، و أنكر عليهم ذلك أشد الإنكار حتى استرجع، و استعاذ بالله العاصم عن الوقوع فى الشبهة، لأن الرواية - على ما نقلوها - مشتملة على تحريفات عديدة بالزيادة و النقص، و قال «فده» انه ليس لهذه الكلية - يعنى

(١) المصدر المتقدم.

(٢) المصدر المتقدم.

(٣) كتاب الطهارة ص ٥٥٣.

(٤) المستدرک ج ١٧ ص ٣٨ ط المؤسسة، الباب: ٢ من الأشربة المحرمة، الحديث ١، بنقل من كتاب الطهارة للشيخ الأعظم تبعاً للجواهر.

(٥) في رسالته العصرية في المقالة الثالثة ص ٢٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٧

.....

كلية ارتفاع حرمة العصير الغالي مطلقا بنفسه أو بالنار بذهاب الثلثين، كما هو صريح قوله عليه السلام: «كل ما غلى بنفسه أو بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه» التي نقلوها في ذيلها- عين و لا أثر في شيء من نسخ أصل زيد النرسى، و لا في كتب الحديث المنقول فيها هذه الرواية، كأطعمة البحار. و قال «قده»:

ان متن الرواية على الوجه التالي:

زيد النرسى قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الزبيب يدق، و يلقي في القدر، ثم يصب عليه الماء، و يوقد تحته. فقال: لا تأكله حتى يذهب الثلثان، و يبقى الثلث، فان النار قد أصابته. قلت: فالزبيب كما هو يلقي في القدر، و يصب عليه الماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء؟ فقال: كذلك هو سواء، إذا أدت الحلاوة إلى الماء فصار حلوا بمنزلة العصير، ثم نش من غير أن يصيبه النار فقد حرم، و كذلك إذا أصابه النار، فأغلاه فقد فسد» (١).

و هذا المتن - كما ترى - يفترق عن المتن الأول من وجوه، و من هنا أُيِّد و أكد «قده» ما ذهب اليه من التفصيل بين الغالي بنفسه، فيبقى على حرمة، و إن ذهب ثلثاه، و بين الغالي بالنار فيرتفع حرمة بذهاب الثلثين بالرواية على النحو الذي نقله من أصل زيد. قال «قده»: «و هي كما ترى أيضا على طبق الضابط الآتية من تحديد المطبوخ، و إطلاق ما نش بنفسه. و أما الإطلاق الأخير - يعنى قوله عليه السلام:

«و كذلك إذا أصابه النار فأغلاه فقد فسد» - فلوضوح حكمه مما صرح به في الرواية مرتين» (٢).

و الظاهر هو صحة ما نقله «قده» لقوله: «و الذي نقلناه مطابق لجميع

(١) الرسالة العصرية لشيخ الشريعة في المقالة الثالثة ص ٢٣ و كذلك المستدرك ج ١٧ ص ٣٨.

(٢) ص ٢٣ من رسالته المذكورة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٨

.....

نسخ أصل زيد المصححة، الموجودة في عصرنا، المنتشرة في بلاد مختلفة، المنتهى كلها الى نسخة صحيحة عتيقة كانت بخط الشيخ منصور بن الحسن الابى، تاريخ كتابتها سنة أربع و سبعين و ثلاثمائة (٣٧٤)، ذكر انه كتبها من أصل محمد بن الحسن بن الحسين ابن أيوب القمى، الناقل عن خط الشيخ الأجل الجوال هارون بن موسى التلعكبرى، و تلك النسخة كانت عند شيخنا المجلسى «ره» - كما صرح به في أول البحار - و عند شيخنا الحر العاملى و منها انتشرت النسخ، و النسخة التي عندي منقولة بواسطة عن خط شيخنا الحر العاملى «قده». و قد أصاب في نقل هذه الرواية العلامة المجلسى في أطعمة البحار «١»، و العلامة الطباطبائى في المصباح، و المحقق المقدس الكاظمى في الوسائل، و العلامة النراقى في المستند، و رواها كلهم كما روينا، و نقلوها كما نقلنا: و أول من عثرت عليه ممن وقع في تلك الورطة الموحشة، و الهوة المظلمة، الشيخ الفاضل المتبحر الشيخ سليمان الماخورى البحرانى، فتبعه من تبعه ممن لا يرجع إلى أصل زيد، و لا البحار، كالذين سميناهم أولا، و سلم منه من راجعه، أو البحار، كالذين سميناهم أخيرا» (٢).

و كيف كان فدلالته على حرمة العصير الزيبى مما لا اشكال فيه، و ان اختلف متنها من حيث الدلالة على ارتفاعها بذهاب الثلثين و

عدمه، فيما إذا غلى بالنار أو بنفسه.

و أما سندها فقد رماه المتأخرون بالضعف من جهتين، إحداهما.

بجهالة الراوى «زيد النرسى»، لأنه لم ينص عليه علماء الرجال بمدح و لا قدح، و قد اختص بالرواية زيد النرسى، و ليس فى أصل «زيد الزراد» منها

(١) ج ٧٩ ص ١٧٧ طبعه الإسلاميه فى باب العصير من العنب و الزبيب، ح ٨.

(٢) فى رسالته ص ٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٩

.....

عين و لا أثر، كما نبه عليه الشيخ المحقق المذكور. الثانية: ان أصله موضوع لم يثبت نسبه اليه، وضعه محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسّمان، لما حكى شيخ الطائفة «١» فى الفهرست، من ان الصدوق محمد بن على بن بابويه لم يروه، كما لم يرو أصل زيد الزراد، و انه حكى انه لم يروه هما شيخه محمد بن الحسن بن الوليد أيضا، و كان يقول هما موضوعان. و كذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، و كان يقول وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسّمان.

و قد يجاب عن الجهة الأولى: بأن محمّد بن ابى عمير ممن قرع سمع كل أحد ان روايته عن شخص تدل على كمال الوثوق به، و ذكر الشيخ «قده» انه ممن لا- يروى و لا- يرسل الا عن ثقة، و الاستفادة من تتبع الحديث و كتب الرجال بلوغه الغاية فى الوثاقه، و العدالة، و الورع، و الضبط، و التحذر عن التخليط و الرواية عن الضعفاء، و المجاهيل، و لذا ترى الأصحاب يسكنون الى مراسيله، فروايتها عن زيد- سيما مع إكثاره عنه- تدل على وثاقته، و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

و فيه: ان غاية هذا الجواب هو إثبات وثاقه زيد عند ابن ابى عمير، و هذا المقدار لا يكفى فى وثاقته عندنا، بعد عدم تصريح له بمدح و لا ذم من علماء الرجال.

كما انه يجاب عن الجهة الثانية: بأن هذا الأصل مما صح عن ابن ابى عمير روايته له، و الأصل فى الطعن على الكتاب هو محمد بن الحسن بن الوليد، و تبعه تلميذه الصدوق «قده» لشدة وثوقه به فى الجرح و التعديل، و

(١) راجع معجم رجال الحديث للسيد الأستاذ دام ظله ج ٧ ص ٣٦٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٠

.....

اما غيرهما من أصحاب الحديث و الرجال فلم يلتفتوا الى ما قاله هذان الشيخان، كالشيخ «قده»، حيث انه بعد ما نقل عن الصدوق و شيخه ما نقلناه، قال: و كتاب زيد النرسى رواه ابن ابى عمير عنه «١». و نحوه غيره «٢».

و فيه: انه لو سلم ذلك فان غايته ثبوت أصل لزيد النرسى، يرويه ابن أبى عمير، الا ان ذلك لا يستلزم ان تكون النسخة التى كانت عند المجلسى- المتضمنة لهذه الرواية- التى هى الأصل لباقي النسخ التى منها ما عند الحر العاملى «قده»، و منها ما عند شيخنا الشريعة الأصفهاني «قده»، أو غيرهما هو الأصل المذكور، الذى رواه ابن عمير، لأن المجلسى «ره» لم يروه عنه حتى يتصل السند إليه، إذ ليس

له طريق الى هذا الكتاب و لم تكن نسبته الى زيد متواترة معروفة، كجملة من الكتب، كالكافي، و التهذيب، و أمثالهما، فمن اين يعلم ان هذا هو الأصل الذي كان يرويه ابن ابي عمير، و اعتمد عليه المتقدمون، بعد أن كان مهجورا طيلة هذه الأزمنة. و لم تنقل هذه الرواية في شيء من كتب الحديث، و إنما اعتمد العلامة المجلسي «ره» على تلك النسخة العتيقة، و نقل منها الرواية، و شاع نقلها بين من تأخر عنه، و من هنا لم ينقل عنها شيخنا الحر العاملي في الوسائل، مع وجود النسخة عنده - و هي بخطه - مع انه لم يترك النقل من الكتب المعتمدة، و ليس ذلك الا لعدم ثبوت صحة إسناد النسخة الى زيد.

هذا، و لكن شيخنا شيخ الشريعة «قده» قد أتعب نفسه الزكية في بيان

(١) راجع معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) كما حكى عن ابن الغضائري، و العلامة الطباطبائي في رجاله، و الوحيد البهبهاني في بعض حواشيه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢١

.....

موجبات الوثوق و الاطمئنان بأن هذه النسخة هي تلك الأصل، من تراكم الظنون، و توفر القرائن الكثيرة عنده.

(منها): كون النسخة عتيقة مكتوبة في حدود سنة الثلاثمائة من الهجرة.

(منها): ان كاتبها الشيخ منصور بن الحسن الابي.

(منها): نقل كثير من العلماء روايات كثيرة في أبواب متفرقة من الفقه عن أصل زيد، و كلها موجودة في هذه النسخة.

كجعفر بن قولويه في كامل الزيارات فقد روى بإسناده الى ابن أبي عمير، عن زيد النرسي، عن ابي الحسن موسى عليه السلام حديثا في فضل زيارة الرضا عليه السلام، و هو موجود في هذه النسخة.

و الصدوق في ثواب الأعمال بإسناده الى ابن ابي عمير، عن زيد النرسي، عن بعض أصحابه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يغسل رأسه بالسدر.» و هي موجودة فيها ايضا.

و ابن ابي فهد في عدة الداعي روى عن الأصل المذكور حديث معاوية بن وهب في الموقف.

و روى علي بن إبراهيم في تفسيره عن أبيه، عن ابن ابي عمير، عن زيد النرسي خبر فناء العالم، كما هو موجود في هذه النسخة.

أقول «١» انه «قده» و ان كان قد حصل له الاطمئنان من مجموع ما

(١) قال الشيخ محمد تقي التستري في كتاب قاموس الرجال ج ٤ ص ٢٤٩: انه وقف على أصل زيد الزراد، و أصل زيد النرسي في

مكتبة السيد الجزائري، و انه لا - حظهما، و وجد في أصل زيد النرسي روايات منكورة توجب بعد انتسابها اليه، ثم ذكر جملة من الروايات الموجودة في ذاك الأصل مشتملة على مضامين سخيفة لا يمكن صدورها من المعصومين عليهم السلام. فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٢

.....

ذكره من القرائن، و شنع على من لم يحصل له ذلك، إلا أنا نحتمل مع ذلك ان واضح هذه النسخة قد وضعها، و جمع فيها كل رواية عن زيد النرسي بعد تتبعه في الكتب المذكورة، و غيرها من كتب الحديث، و الزيارة، و التفسير، و الوعظ، و غيرها، و ضم إليها ما وضعها من عند نفسه، و نحتمل ان تكون هذه الرواية من تلك الروايات الموضوعية، و ليس هذا احتمالا بعيدا بعد عدم ثبوت سند

متصل الى ابن ابي عمير- في روايته هذا الأصل عن زيد- في شيء من كتب الحديث. و اطمئنانه «قده» بان هذه النسخة هي الأصل- كاطمئنان المجلسي- شخصي لا يجدي لغيرهما، فتدبر. فالمتحصل: هو ضعف «١» سند هذه الرواية، فلا يمكن الاعتماد عليها، و ان كانت دلالتها واضحة.

و هناك روايات أخر، قد يستدل بها على حرمة عصير الزبيب، و لكنها لا تخلو من المناقشة سندا أو دلالة:

منها: خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى أبي الحسن عليه السلام قال:

«سألت عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه، ثم يؤخذ الماء، فيطبخ حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، ثم يرفع فيشرب منه السنة؟ فقال: لا بأس به» «٢».

(١) و ذلك بلحاظ عدم ثبوت ان النسخة الموجودة عند المجلسي أو غيره هي أصل زيد النرسي، لاحتمال الوضع فيها، و إلا فزيد النرسي ثقة لوقوعه في أسناد كامل الزيارات ب ١٠١ ح ١٠ ص ٣٠٦ كما أشير في الشرح، و قد ذهب السيد الأستاذ دام ظله إلى وثاقه كل من وقع في أسناد الكتاب المذكور، كما ذكرنا في تعليقه ص ٣٣، كما انه دام ظله جزم بصحة نسبة كتابه إليه أيضا. فراجع معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٣٧٢ في ترجمة زيد النرسي و ص ٣٦٧-٣٦٨ في ترجمة زيد الزراد.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٢ ضعيف بسهل بن زياد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٣

.....

بتوهم: ان تحديد ذهاب الثلثين انما هو لأجل رفع حرمة بالغليان، و الا فلا وجه له غير ذلك.

و يندفع: بان ظاهر السؤال ارادة طبخ العصير على نحو يبقى مدة كثيرة- كالسنة- بحيث لا يطرد عليه الفساد، و يصير خمرا بالمكث، و النشيش، فيحتمل دخل ذهاب الثلثين في ذلك، فان المظنون وجود الكحول- اي المادة المسكرة بالقوة- في أقسام العصير بحيث إذا بقيت مدة توجب فسادها، و حموضتها بالنشيش، و لعلها تصير مسكرا بذلك، و اما إذا غلت حتى يذهب ثلثاه، و تحصل فيها الثخانة المطلوبة، و تصير كالدبس تزول عنها تلك المادة، و لا تفسد بالبقاء مدة، كالسنة و أكثر، و مع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بها.

و منها: روايتان لعمار، إحداهما موثقة، و هي: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الزبيب كيف يحل طبخه حتى يشرب حالاً قال: تأخذ ربعا من زبيب، فتغليه، ثم تطرح عليه اثني عشر رطلا من ماء، ثم تنقعه ليلة، فإذا كان من غد نزع سلافته، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره، ثم تغليه بالنار غليه، ثم تنزع ماءه، فتصبه على الأول، ثم تطرحه في إناء واحد، ثم توقد تحته النار حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، و تحته النار، ثم تأخذ رطل عسل، فتغليه بالنار غليه، و تنزع رغوته، ثم تطرحه على المطبوخ، ثم اضربه حتى يختلط به، و اطرح فيه ان شئت زعفرانا» «١».

و الثانية هي روايته المتقدمة «٢». و الظاهر أنهما رواية واحدة، لاتحاد الراوي عن مصدق بن صدقة، الذي يروي هو عن عمار- في كلتا

(١) وسائل الشيعة: الباب ٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٣.

(٢) في الصفحة: ٢٠٣-٢٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٤

.....

الروائتين- وهو عمرو بن سعيد و من البعيد تعدد السؤال من شخص واحد في مسألة واحدة بحيث يكون قد روى كلا من سؤاليه مستقلا. نعم يختلف الراوى عن عمرو، ففي الموثقة يروى عنه احمد بن الحسن، و أما فى الأخرى فيروى عنه على بن الحسن، أو رجل عن على بن الحسن فهي مرسله، كما تقدم «١». و كيف كان ففي دلالتهما- بعد الغض عن سندهما «٢»- نظر، لانه من المحتمل- لولا انه الظاهر- أن الأمر بإذهاب الثلثين انما هو للتحفظ من عروض الإسكار عليه إذا بقى مدّة، لا لتوقف الحلية عليه، فيكون دخيلا فى بقاءه على الحل، و شربه حالالا إلى الأخر، و عدم فساده بالنشيش، كما يشهد لذلك قوله عليه السّلام فى ذيل الرواية المتقدمة «٣»: «فإن أحببت أن يطول مكثه عندك فرّقه» أى صفّه.

و يؤيد ذلك أو يدل عليه- قوله عليه السّلام فى رواية على بن جعفر المتقدمة «٤»: «ثم يرفع فيشرب منه السنة». و كذلك قوله فى رواية إسماعيل بن الفضل الهاشمى: «و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقى ان شاء الله.» «٥»، فإنهما تدلان على أن الخصوصيات

(١) فى الصفحة: ٢٠٥.

(٢) إشارة الى ما اشتهر عن عمار من التشويش و التصحيف فى نقل الحديث كما نقل عن المجلسى انه كان ينقل بالمعنى، و لسوء فهمه كثيرا ما يقع منه الخلط، و الغلط فى الرواية، و قالوا: انه كثير التفرد بالغرائب، و يشهد لما ذكروا تشويش النقل فى هاتين الروائتين، و الظاهر أنهما رواية واحدة كما ذكرنا. فراجع.

(٣) فى الصفحة: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) فى الصفحة: ٢٢٣.

(٥) قال: «شكوت الى أبى عبد الله عليه السّلام قراقر تصيبني فى معدتي، و قلّه استمرائى الطعام، فقال لى: لم لا تتخذ نبيدا نشربه نحن، و هو يمرئ الطعام، و يذهب بالقراقر، و الرياح من البطن؟

قال: فقلت له: صفه لى جعلت فداك، قال: تأخذ صاعا من زبيب، فتنتقيه من حبه، و ما فيه، ثم تغسله بالماء غسلا جيدا، ثم تنقع فى مثله من الماء أو ما يغمره، ثم تتركه فى الشتاء ثلاثة أيام لياليها، و فى الصيف يوما و ليلة، فإذا أتى عليه ذلك القدر صفيته، و أخذت صفوته، و جعلته فى إناء، و أخذت مقداره بعود، ثم طبخته طبخا رقيقا حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، ثم تجعل عليه نصف رطل عسل، و تأخذ مقدار العسل، ثم تطبخه حتى تذهب الزيادة، ثم تأخذ زنجيلا- و خولنجان، و دارصيني، و زعفران و قرنفل و مصطكى، و تدقه و تجعله فى خرقة رقيقة، و تطرحه فيه، و تغليه معه غليه، ثم تنزله، فإذا برد صفيت، و أخذت منه على غداك، و عشائك. قال: ففعلت، فذهب عنى ما كنت أجده، و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقى ان شاء الله». وسائل الشيعة: الباب: ٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٤ ضعيفة بالإرسال، و بالسيارى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٥

.....

المذكورة فى الروائتين تكون دخلية فى بقاء العصير بلا- تغير مدّة من الزمان، و يحتمل ان يكون ذهاب الثلثين من الخصوصيات الدخيلة فى ذلك ايضا.

و منها: الروايات الدالة على حرمة العصير، بدعوى صدقه على ماء الزبيب، بتقريب: ان العصير فعيل من العصر، و هو استخراج ماء الجسم مطلقا، سواء كان عنبا أو غيره من الأجسام، و سواء كان ذاك الماء أصليا أم خارجيا، لانه- كغيره- من المشتقات الموضوعه للذات المبهمة المتصفة بالمبدء ك:

صحيحه عبد الله بن سنان - أو حسنته - قال: «ذكر أبو عبد الله عليه السلام ان العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه فهو حلال» (١).

و صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام، حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (٢).
و صحيحه حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يحرم العصير حتى يغلى» (٣).

(١) وسائل الشيعة: الباب ٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٥.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة: الباب ٣٢ من أبواب الأشربة المباحة، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٦

.....

و فيه أولاً: عدم صدق العصير - لغة و عرفاً - على مطلق الماء المستخرج من الأجسام، بل الظاهر اختصاصه بالماء الأصلي للفاكهة، كماء العنب، و ماء الرمان و البرتقال، و نحو ذلك. فلا يصدق على الماء الخارجى المستخرج من الجسم بعد نقه فيه، كالماء المستخرج من الزبيب بعد النقع فيه، و إلا لصدق على الماء المعتصر من الثوب، و اللحاف، و نحو ذلك: عصير الثوب، أو اللحاف، و نحو ذلك. و اعتذار بعض عن هذا النقض بعدم تعلق غرض فى إطلاق العصير على مثل ذلك لا يرجع الى معنى محصل.

و ثانياً: انه لو سلم العموم فى نفسه لم يكن ذلك مراداً من هذه الروايات - جزماً - لاستلزامه تخصيص الأكثر، لعدم حرمة كثير من أقسام العصير، و لو بعد الغليان، كعصير الرمان، و الحصرم، و التوت، و البطيخ، و السفرجل، و التفاح، و التين، و البرتقال، و نحو ذلك من الفواكه، فلا بد من ارادة قسم خاص. و الظاهر هو ارادة خصوص عصير العنب، لا - لما ذكره صاحب الحدائق «قده» (١)، من اختصاصه به - لغة و عرفاً - بل لانصرافه لى ذلك، الناشى من كثرة الاستعمال فيه، و لو منع الانصراف فالقدر المتيقن ارادة عصير العنب، و أما ارادة غيره أيضاً بحيث يعم نقيع الزبيب بتوهم ارادة كل عصير يكون معرضاً للخمرية - كعصير التمر، و الرطب، و الزبيب - فغير معلوم. و أما إطلاق الفقهاء العصير على نقيع الزبيب - كالمصنف و غيره - فمبنى على المسامحة، بل يطلق عليه النيذ - تارة - باعتبار ما نبذ من الزبيب فى الماء، و - أخرى - المريس باعتبار دلكه - و ثالثة - النقيع باعتبار نقع الزبيب فيه. و منها: بعض «٢» الروايات الدالة على حرمة النيذ الذى يجعل فيه

(١) فى ج ٥ ص ١٢٥ - ١٣٠.

(٢) كرواية إبراهيم بن أبى البلاد عن أبيه، قال: «كنت عند أبى جعفر عليه السلام فقلت: يا جارية اسقيني ماء، فقال لها: اسقيه من نيذى، فجاءت ببيذ مريس فى قدح من صفر، قلت: لكن أهل الكوفة لا يرضون بهذا، قال: فما نيذهم؟ قلت: يجعلون فيه القعوة، قال: و ما القعوة؟ قلت: الزازى (اللاذى) قال: و ما الزازى؟ قلت: ثفل التمر يضرى به الإناء حتى يهدر النيذ، فيغلى، ثم يسكن، فيشرب. قال: ذاك حرام».

وسائل الشيعة: الباب: ٢٤ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١. و هى ضعيفة بأبى البلاد يحيى بن مسلم، لأنه لم يوثق. و ثبوت إطلاق فيها مشكل، لظهورها فى نيذ التمر، بقربنة تفسير القعوة بثقله، و الثفل ما استقر تحت الشىء من كدره، و أما غيرها من روايات الباب فاخصاصها ببيذ التمر أظهر، كما لا يخفى على من لاحظها، فالأولى هو البحث عن هذه الروايات فى العصير التمرى كما يأتى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٧

.....

القعوة، و العكر، فيغلى، ثم يسكن، الشاملة بإطلاقها لنيبذ الزبيب. الا انها محمولة على حصول الإسكار بجعل ذلك فيه، لأن القعوة أو العكر و هي ثفل التمر يضرى به الإناء أى يلطخ به حتى يهدر النيبذ، فيغلى، ثم يسكن «١» أو انها حب يؤتى به من البصرة يلقى فى النيبذ حتى يغلى و يسكن «٢»، كما يدل على ذلك قوله عليه السلام فى: رواية الكلبي النسابة «٣» «شه شه تلك الخمره المنته» بعد قول السائل: «إنا ننبذه، فنطرح فيه العكر و ما سوى ذلك.» و صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «استأذنت لبعض أصحابنا على أبى عبد الله عليه السلام فسأله عن النيبذ، فقال: حلال، فقال: إنما سألتك عن النيبذ الذى يجعل فيه العكر، فيغلى، ثم يسكن. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل مسكر حرام» «٤».

(١) كما فى رواية إبراهيم بن أبى البلاد المتقدمه.

(٢) كما فى رواية إبراهيم بن أبى البلاد الأخرى المذكورة فى نفس الباب، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٠٢ الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعة: الباب: ١٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٨

.....

فلا يمكن الاستدلال بهذه الروايات على نقيع الزبيب إذا لم يكن مسكرا.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دليل على حرمة نقيع الزبيب، أو نجاسته، و ان كان الاحتياط حسنا على كل حال. العصير التمرى الأقوى حليته، و عدم نجاسته إذا غلى بنفسه، أو بالنار، ما لم يكن مسكرا، لعدم الدليل على خلاف ما هو مقتضى الأصل فيهما من الحل و الطهارة، بل ادعى الإجماع على طهارته، بل على عدم وجود القول بحرمة، الا من بعض المتأخرين من الأخباريين «١». و الأمر فى عصير التمر أسهل من عصير الزبيب، لورود روايات تدل، أو توهم الدلالة على حرمة الثانى بالغلين، كرواية زيد النرسى المتقدمه، و غيرها من الروايات التى قد عرفت الخدشه فيها سندا أو دلالة.

و اما ما دل على حرمة النيبذ، ك:

رواية إبراهيم بن أبى البلاد المتقدمه «٢».

و روايته الأخرى عنه عليه السلام - فى حديث - فقال: «و ما نيبذهم؟

قلت: يؤخذ التمر، فينقى، و تلقى عليه القعوة. قال: و ما القعوة؟ قلت: الدادى قال: و ما الدادى قلت: حب يؤتى به من البصرة «٣»، يلقى فى هذا النيبذ حتى

(١) كما فى رساله - إفاضه القدير فى أحكام العصير - لشيخ الشريعة الأصفهاني «قده» ص ١٣١.

(٢) المتقدمه فى تعليقه ص ٢٢٧.

(٣) فى تعليقه الوسائل ج ١٧ ص ٢٨٣، ط الإسلاميه: «قال فى لسان العرب: نبت. و قيل: هو شىء له عنقود مستطيل، و حبه على شكل حب الشعير، يوضع منه مقدار رطل فى الفرق، فتعقب رائحته، و وجود إسكاره. و فى القاموس: الدادى - بالمهملة، ثم المعجمه - شراب

للفساق، و الذاذى - بمعجمتين - نبت له عنقود».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٩

.....

يغلى، و يسكن، ثم يشرب. قال: ذاك حرام» (١).

فمحمول على صورة الإسكار، بقريته الروايات الدالة على إناطة حرمة به مثل:

صحيحة صفوان الجمال قال: «كنت مبتلى بالنيذ معجبا به، فقلت لأبى عبد الله عليه السلام: أصف لك النيذ؟ فقال: بل أنا أصفه

لك، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام.» (٢)، و:

صحيحة معاوية بن وهب قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ان رجلا من بنى عمى، و هو من صلحاء مواليك، يأمرنى أن أسئلك

عن النيذ، و أصفه لك. فقال: أنا أصف لك، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام.»

(٣).

و هما العمدة فى المقام. و نحوهما غيرهما، ك:

رواية محمد بن جعفر عن أبيه - فى حديث وفد اليمن - أنهم سألوا النبى صلى الله عليه وآله عن النيذ، فقال لهم: و ما النيذ؟ صفوه

لى، قال: يؤخذ التمر، فينبد فى الماء. الى ان قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا هذا، قد

(١) وسائل الشيعة ج ٢٥ ص ٣٥٤ الباب: ٢٤ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٣ ط المؤسسة.

(٢) وسائل الشيعة: الباب: ١٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة: الباب: ١٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٠

[مسألة ٢: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان]

«مسألة ٢: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة، و ان كان لحليته وجه (١) «١». و على هذا فإذا استلزم

ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى أن يصب عليه مقدار من الماء، فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال.

أكثرت على أ فيسكر؟ قال: نعم. فقال: كل مسكر حرام» (٢).

و صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمة (٣).

و دلالة هذه الروايات على حلية النيذ مع عدم الإسكار واضحة. و نحوها غيرها فالحرمة و النجاسة فى النيذ التمرى و الزبيبي تدوران

مدار الإسكار، و بدونه يحكم عليهما بالحلية و الطهارة، و ان كان الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصا فى الزبيبي إذا غلى و نش و لم

يذهب ثلثاه.

(١) ربما يتوهم: ان صيرورة العصير دبسا قبل ذهاب ثلثيه - كما يتفق ذلك فى العصير إذا غلظ، لشدة الحلاوة فى العنب - توجب حليته

لوجوه:

الأول: ان موضوع الحرمة فى الاخبار هو شرب العصير، كقوله عليه السلام: «تشرب ما لم يغل، فإذا غلا فلا تشربه» (٤). و الدبس ليس

مما يشرب، بل هو من المأكولات، فيخرج بذلك عن عموم، أو إطلاق ما دل على حرمة شرب العصير بالغليان.

وفيه: ان موضوع الحرمة في بعض الروايات و ان كان ذلك، الا ان

(١) في تعليقه- دام ظله- على قول المصنف «قده»: «و ان كان لحليته وجه. «لكنه ضعيف لا يلتفت إليه».

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٢٤ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٦.

(٣) في الصفحة: ٢٢٨.

(٤) المتقدم في الصفحة: ٢٠٩. في خبر حماد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣١

.....

في بعضها الآخر يكون الموضوع نفس العصير، من دون اضافة الشرب، فيشمل أكل الدبس، لصدق العصير عليه ايضاً، ك: صحیحہ عبد اللہ بن سنان- أو حسنته- المتقدمة «١».

الثاني: حصول الغرض من ذهاب الثلثين بصيرورته دبسا، فإذا حصل الغرض صار حلالاً.

وفيه: ان هذا رجم بالغيب، لعدم العلم بالغرض من ذهابها حتى نعرف حصوله بصيرورته دبسا، لأن الغليان موجب للحرمة تعبدًا- كما عرفت- لا لأجل صيرورته مسكراً، كى يقال بزواله بذهاب الثلثين، أو صيرورته دبسا، أو بالأمن من طوره عليه بعد ذلك، كما يؤمن من طوره إذا ذهب ثلثاه.

الثالث: الانقلاب- كما عن الشهيد الثاني في المسالك كانه انقلاب الخمر خلا، فكما أن الخمر يحل و يطهر بالانقلاب، كذلك العصير يحل و يطهر بانقلابه دبسا.

وفيه: ان الانقلاب غير الاستحالة، و تغير الحكم بالأول يحتاج الى النص، بخلاف الثاني، فإنه بمقتضى القاعدة. و هذا الوجه و ان ذكره الشهيد الثاني «قده» الا انه قد خلط بين المقامين.

و توضيحه: ان الاستحالة عبارة عن انعدام شيء و حدوث شيء آخر، عقلاً و عرفاً، أو عرفاً فقط، فتغير الحكم حينئذ انما يكون بتغير موضوعه، لأن الأحكام الشرعية إنما تترتب على الموضوعات العرفية، فبتبديلها يتبدل الحكم لا محالة. و من هنا قد ذكرنا في محله: انه لا يصح عدّ

(١) في الصفحة: ٢٢٥-٢٢٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٢

.....

الاستحالة من المطهرات. الا- على نحو من المسامحة، لأن زوال النجاسة حينئذ انما يكون بزوال موضوعها، لا مع بقاءه، و أما المادة المشتركة بين صورتين فلا حكم لها في الشريعة المقدسة، لأن شيئاً الشيء بصورته لا بمادته، و الصور النوعية- و لو بحسب النظر العرفي- هي الموضوع للأحكام الشرعية، فإن الملح غير الكلب واقعا. و أما الانقلاب فهو عبارة عن تغير وصف الشيء كاللحم المتنحس إذا طبخ، فان المطبوخ غير «التيء» أعنى غير المطبوخ، و لا يزول بذلك أحكامه السابقة، كالنجاسة، و غيرها. و قد يوجب تغير الاسم ايضاً، الا ان المتغير هو الأول في نظر العرف، و ان تغير وصفه، و اسمه، كالخمر المنقلب الى الخل، فإنه بزوال إسكاره لا يصير موضوعاً آخر، و ان تغير اسمه، و وصفه، بل هو بعينه، غاية الأمر قد زال وصفه، و موضوع النجاسة هو هذا الجسم الخاص، و هو

باق في كلتا الحالتين، و لا عموم يدل على مطهريه الانقلاب إلا في خصوص الخمر إذا انقلب خلا و اما انقلاب العصير دبسا فلم يقيم دليل على مطهريته، أو كونه محللا له.

و من هنا لا- نظن ان يلتزم الشهيد الثاني «قده» بطهارة الدبس إذا كان عصيره متنجسا بغير الغليان، كالمتنجس بالبول، و الدم، و نحوهما، بدعوى: مطهريه الانقلاب، نظير ما يلتزم به في الخشب المتنجس إذا استحال رمادا، فمقتضى عموم ما دل على حرمة العصير أو نجاسته بقاءه عليها و لو صار دبسا، فالأقوى بقاءه على الحرمة أو النجاسة لأن وجه الحلية في غاية الضعف.

و عليه فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى ان يصبّ عليه مقدار من الماء، فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال، لصدق العصير على المجموع، و قد ذهب ثلثاه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٣

[مسألة ٣ يجوز أكل الزبيب، و الكشمش، و التمر في الأمراق]

«مسألة ٣» يجوز أكل الزبيب، و الكشمش، و التمر في الأمراق، و الطبيخ و ان غلت، فيجوز أكلها بأى كيفية كانت على الأقوى (١)

(١) الزبيب و الكشمش في الأمراق و الطبيخ بعد الفراغ عن حلية عصير الزبيب و الكشمش و التمر، و ان غلى، ما لم يصر مسكرا، كما هو الأقوى- على ما تقدم- فحلية أنفسها في الأمراق، و الطبيخ و نحو ذلك، كالمحموس في الدهن و ان غلى ما فى القدر، تكون فى غاية الوضوح.

و أما لو قلنا بحرمة عصير الزبيب و أخواته بالغيلان- كعصير العنب- فلا بأس بالقول بحلية أكل أنفسها فى الأمراق و نحوها ايضا، لما ذكرنا فى المسألة الاولى من ان موضوع الحرمة هو العصير لا نفس الحبات، و ان فرض غليان ما فى جوف الحبات من الماء، مع ان وجود الماء فى الحبات ممنوع، فلا يشملها دليل الحرمة. و لو فرض خروج مقدار من مائها بواسطة غليان المرق، فهو مستهلك لا يحرم أكله، كما فى الدم المتخلف فى الذبيحة، فإنه و ان كان طاهرا الا انه يحرم أكله، لكن المقدار القليل الباقي فى اللحم فى الأمراق و نحوها يستهلك فى غيره. و لو فرض عدم الاستهلاك لكثرة الزبيب المجعول فى المرق يشكل الأكل، لأن المرق حينئذ مخلوط بما يحرم شربه. و الأشد اشكالا من ذلك هو ما لو قلنا بنجاسة عصير هذه الأشياء، فإنه ينجس المرق و ان كان الماء الخارج منها قليلا مستهلكا، لان استهلاك النجس فى الطاهر لا يرفع النجاسة، كما فى استهلاك قطرة من البول فى ماء كثير لا يبلغ الكر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٦

[العاشر الفقاع]

إشارة

الفقاع المتخذ من الشعير الفقاع المتخذ من غير الشعير، ماء الشعير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٧

«العاشر» الفقاع (١)

(١) حكم الفقاع يقع الكلام فيه فى موردين الأول فى حكمه و الثانى فى موضوعه.

أما المورد الأول: فالظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب- ممن قال بنجاسة الخمر- في ان حكم الفقاع حكم الخمر في الحرمة و النجاسة هذا مضافا الى دلالة الروايات المستفيضة على ذلك فان في بعضها «١»: إطلاق لفظ الخمر عليه، و في بعضها «٢»: إنه من الخمر، و في بعضها «٣»: هي خمره استصغرها الناس، و في بعضها «٤»: انه خمر مجهول، و

(١) كما عن ابن فضال قال: «كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الفقاع، فقال: هو الخمر، و فيه حد شارب الخمر».

و موثقه عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع، فقال: هو خمر».

و عن الوشاء قال: «كتبت إليه يعنى الرضا عليه السلام أسأله عن الفقاع. قال: فكتب: حرام، و هو خمر».

و عن محمد بن سنان قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع، فقال: هي الخمر بعينها».

وسائل الشيعة: الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٢، ٤، ١، ٧.

(٢) كما عن حسين القلانسي قال: «كتبت الى أبي الحسن الماضي عليه السلام أسأله عن الفقاع، فقال: لا- تقربه فإنه من الخمر».

المصدر. الحديث: ٦.

(٣) كما عن الوشاء- في حديث- و قال أبو الحسن الأخير عليه السلام: «حده حد شارب الخمر. و قال عليه السلام: هي خمره استصغرها الناس». الوسائل: الباب: ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

(٤) كما عن هشام بن الحكم «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع، فقال: لا تشربه، فإنه خمر مجهول، و إذا أصاب ثوبك فاغسله».

و عن الحسن بن جهم و ابن فضال جميعا، قالوا: «سألنا أبا الحسن عليه السلام عن الفقاع، فقال: هو خمر مجهول، و فيه حد شارب الخمر».

وسائل الشيعة: الباب: ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٨، ١١ و عن سليمان بن جعفر قال: «قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول في شرب الفقاع؟ فقال: هو خمر مجهول، يا سليمان، فلا تشربه».

الوسائل: الباب: ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٨

.....

في بعضها الآخر «١»: انها الخميرة.

و لا- فرق في ثبوت الحكمين- الحرمة و النجاسة- له بين ان يكون إطلاق الخمر عليه حقيقيا، أو من باب التنزيل و التشبيه، إذ على الأول يكون مصداقا للخمر حقيقة، و ان كان إسكاره خفيفا، كما يشعر بذلك ما في بعض الروايات المشار إليها من انها خمر استصغرها الناس، أو أنه خمر مجهول، أو التعبير عنه بالخميرة على وجه التصغير، و ليس ذلك الا لضعف إسكاره حتى ظنوا انه غير مسكر، فالكثير منه يكون مسكرا و ان لم يسكر قليله لقلته المادة المسكرة، اي المادة «الكحولية» فيه، فإنه قد ذكر بعض أهل الخبرة: إن كمية المادة المسكرة تختلف في المسكرات فما يقال له اليوم:

«العرق» يشتمل على المادة المسكرة بنسبة النصف، و هي في «الخمر» بأقسامه تكون بنسبة الخمس، و في «الفقاع» بنسبته الواحد الى خمسين، فهو أقل المسكرات سكرا، الا ان ذلك لا يخرج عن كونه مصداقا للخمر.

و أما على الثاني - أعنى ما إذا كان إطلاق الخمر على الفقاع من باب التزليل و التشبيه - فمقتضى الإطلاق ثبوت كلا الحكمين - الحرمة و النجاسة - له أيضا، لعدم الدليل على التخصيص بالحرمة، و يؤيد ذلك ما فى رواية هشام بن الحكم «٢» من الأمر بغسل الثوب إذا أصابه الفقاع، حيث انه إرشاد إلى

(١) كرواية زاذان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لو ان لى سلطانا على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخميرة، يعنى الفقاع». الوسائل: الباب: ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٩.
(٢) المقدمة فى تعليقه ص ٢٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٩
و هو شراب متخذ من الشعير (١) على وجه مخصوص. و يقال ان فيه سكرًا خفيا. و إذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمة و لا نجاسة إلا إذا كان مسكرا.

النجاسة. و كيف كان فلا- ينبغى التأمل و الاشكال فى حكم الفقاع، و يقع الكلام فى المورد الثانى، أعنى موضوعه، و اليه أشار فى المتن بقوله: «و هو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص.» و يأتى الكلام فيه.

(١) الفقاع من الشعير أو من غيره يقع الكلام فى المورد الثانى فى حقيقة الفقاع المحرم، و الكلام فيه من جهتين، الاولى فى إطلاق الفقاع على المتخذ من غير الشعير - كالأرز، و الذرة، و الزبيب، و التمر، و نحو ذلك و عدمه. الثانية فى اعتبار النشيش و الغليان أو الإسكار فى حرمة و نجاسته و عدمه.

أما الجهة الأولى فقد اختلفت فيها كلمات الأصحاب، و اللغويين، فقد خصّه بعضهم بالمتخذ من الشعير، كمجمع البحرين. قال: «الفقاع - كرمان - شىء يشرب يتخذ من ماء الشعير فقط، و ليس بمسكر، و لكن ورد النهى عنه.» و عن المدنيين «انه شراب معمول من الشعير.» و عن السيد المرتضى «قده»: انه نقل عن ابى هاشم الواسطى: «أن الفقاع نبيذ الشعير، فاذا نش فهو خمر.» و عن غيرهم نحو ذلك.

و عن بعضهم: عدم الاختصاص، كما عن السيد فى الانتصار، و الشهيدين، و كاشف الغطاء، و غيرهم، و قد حكى عن بعضهم: ان أهل بلاد الشام يعملونه من الشعير، و من الزبيب، و من الرمان، و من الدبس، و يسمون الجميع فقاعا. و قيل: ان ظاهر هذه العبارة حدوث الاصطلاح فى خصوص بلاد الشام، كما هو ليس ببعيد، و بعد هذا الاختلاف لا تتمكن من الوقوف على المعنى الحقيقى، و انه هل هو خصوص المتخذ من ماء الشعير، أو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٠

.....

الأعم من ذلك، فلا بد فى الخروج عن عموم أصالة الحل و الطهارة من الأخذ بالقدر المتيقن، و هو الأول، كما هو الحال فى جميع موارد الدوران بين الأقل و الأ-كثر فى التخصيص، إذ لم يثبت إرادة الأعم فى عصر ورود الروايات، فلو أطلق عليه لكان ذلك من الاصطلاح المستحدث فى غير زمانهم، و فى غير بلادهم. فلا يمكن الاستدلال بعموم أو إطلاق ما دل على حرمة الفقاع و نجاسته - كما توهم - بدعوى ورود النهى عنه معلقا على التسمية. إذ تسمية المتخذ من غير الشعير بالفقاع فى غير عصر الروايات، أو فى غير بلدتهم، لا يجدى فى التمسك بالعموم، لانه من الحادث بعد ورود الروايات. نعم لو حصل فيه الإسكار كان حراما و نجسا، لو تم ما استدل به على عموم نجاسة مطلق المسكر. الا انه خروج عما نحن بصدده من إثبات نجاسة مطلق ما يسمى بالفقاع و لو كان متخذًا من

غير الشعير و لو لم يسكر.

والحاصل: انه لم يثبت لدينا ان إطلاق الفقاع على المتخذ من الشعير من باب إطلاق الكلى على الفرد، كى يتمسك بالإطلاقات لإثبات الحكم فى غير هذا الفرد، لاحتمال اختصاص التسمية به، كما عن جملة من اللغويين و غيرهم، فالمرجع فى غيره أصالة الطهارة، و الحل.

الجهة الثانية فى اعتبار النشيش، و الغليان، أو الإسكار فى المتخذ من الشعير و عدمه. الظاهر اعتبار الأول دون الثانى، بمعنى، انه يعتبر فى حرمة و نجاسته النشيش أو الغليان دون الإسكار.

أما الأول فإنه إما لاعتباره فى مفهوم الفقاع، فلا يصدق إلا إذا نش و علاه الزيد لما ذكر وجه تسميته من ان الفقاع هو نفاحات الماء التى ترتفع عليه، كالقوارير المستديرة، فيكون إطلاق الفقاع عليه قبل ان يصير كذلك مجازاً، فلعل حكم الأصحاب بحرمة على وجه الإطلاق يكون من هذه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤١

.....

الجهة. و إما ل:

صحيحه محمد بن أبى عمير عن مرزم قال: كان يعمل لأبى الحسن عليه السلام الفقاع فى منزله. قال ابن أبى عمير: و لم يعمل فقاع يغلى» (١).

فإنه أخبر عن انه عليه السلام كان يشرب الفقاع غير الغالى فتخص الحرمة بغيره.

و أما الثانى أعنى عدم اعتبار الإسكار، فلعدم الدليل على اعتباره فى حرمة، بل صرح بعضهم: بأنه شراب غير مسكر، كما فى مجمع البحرين، و هو ظاهر كلام كل من جعله قسيماً للمسكر. نعم ربما يستشعر من الروايات: ان حرمة من جهة إسكاره، لكنه خفى بحيث جهله الناس، و استصغروه. و لم يعدوه من مراتب الإسكار كما أشرنا الى أن المادة المسكرة فيه تكون بنسبة الواحد الى خمسين، فإثبات هذه المرتبة من السكر فيه مما لا نتحاشا عنه «٢» و المنفى عنه هو مرتبة الإسكار الخمرى الظاهر لكل أحد. و بذلك يجمع بين الكلمات، فإنه يحمل كلام من يقول بعدم اعتباره فيه على المرتبة الشديدة، و من يقول باعتباره على المرتبة الخفيفة.

فتحصل مما ذكرنا: ان الفقاع المحرم و النجس انما هو الشراب المتخذ من الشعير على نحو خاص، إذا حصل فيه النشيش، أو الغليان، و ان لم يكن فيه سكر ظاهر، و أما إذا كان متخذاً من غير الشعير فلا حرمة فيه و لا

(١) وسائل الشيعة: الباب: ٣٩ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

(٢) ربما يتوهم: ان لازمه حرمة كل ما ثبت له هذه المرتبة من الإسكار و لو كان متخذاً من غير الشعير. و يندفع: بأن إطلاق الخمر فى الروايات على الفقاع المخصوص - اى المتخذ من الشعير - سواء كان على وجه التشبيه أو الحقيقة لا يستلزم ذلك، أما إذا كان على وجه التشبيه فظاهر، لانه مختص به، و أما إذا كان على وجه الحقيقة، فلاختصاص التشبيه - على كونه فرداً للخمر المحرم - بهذا الفقاع الخاص، فلا يشمل غيره، بعد ما كان أهل العرف لا يرونه مصداقاً له.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٢

[مسألة ٤: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم]

«مسألة ٤»: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع، فهو ظاهر حلال (١).

نجاسة، إلا إذا كان مسكرا.

(١) ماء الشعير لأن الفقاع هو ما يعمل على وجه مخصوص، يعرفه اهله، و أما ما يستعمله الأطباء في معالجاتهم فهو ماء يطبخ فيه الشعير، فيغلى، فيؤخذ ذلك ويشرب، ولا دليل على حرمة و نجاسته.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٤

[الحادى عشر عرق الجنب من الحرام]

إشارة

عرق الجنب من الحرام. أقسامه. عرقه حال الاغتسال. حكم التيمم بدل الغسل من جنابته. الصبى المجنب من الحرام. فروع و تطبيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٥

«الحادى عشر» عرق الجنب من الحرام (١) «١»

(١) عرق الجنب من الحرام فى نجاسة عرق الجنب من الحرام خلاف بين أصحابنا، فعن الصدوقين، و الإسكافى، و الشيخين فى المقنعة، و الخلاف، و النهاية، و القاضى القول بنجاسته، و ربما نسب الى المشهور بين المتقدمين، بل عن الخلاف «٢» دعوى الإجماع عليه، و عن الأمالى: نسبه الى دين الإمامية، و قيل: انه وافقهم جماعة من متأخري المتأخرين «٣» و قال الفقيه الهمداني «قده»: «لكن جملة ممن نسب إليهم القول بالنجاسة من القدماء لم يصرحوا بها، بل حكموا بحرمة الصلاة فى الثوب الذى أصابه العرق، فنسبة القول بالنجاسة إليهم مبنى على عدم القول بالفصل، كما هو الظاهر.» «٤».

و عن الحلّى، و الفاضلين، و جمهور من المتأخرين القول بطهارته، بل عن الحلّى: دعوى الإجماع على طهارته، مدعى ان من قال بنجاسته فى كتاب

(١) و فى تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنّف: «عرق الجنب من الحرام» - فى نجاسته اشكال، بل منع، و منه يظهر الحال فى الفروع الاتية. نعم لا تجوز الصلاة فيه فيما إذا كانت الحرمة ذاتية».

الا انه - دام ظلّه - قد عدل عن القول بالمانعية أيضا، كما يظهر مما حررناه.

(٢) قال الشيخ «قده» فى الخلاف - ج ١ ص ١٨٠ م ٢٢٧ - «عرق الجنب إذا كانت الجنابة من حرام يحرم الصلاة فيه و ان كانت من حلال فلا بأس بالصلاة فيه، و أجاز الفقهاء كلهم ذلك و لم يفصلوا. دليلنا إجماع الفرقه، و طريقه الاحتياط، و الاخبار التى ذكرناها فى الكتابين المقدم ذكرهما»:

و ظاهره الحرمة - أى المانعية - لا النجاسة ثم انه لم يتضح مراده «قده» من الاخبار التى ذكرها فى كتابه - التهذيب و الاستبصار - راجع الحدائق ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٧ حول كلام الشيخ «قده» فى الخلاف.

(٣) راجع الحدائق ج ٥ ص ٢١٤ - ٢١٥ و الجواهر ج ٦ ص ٧١ - ٧٢ فى نقل الأقوال المذكورة.

(٤) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٧١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٦

.....

رجع عنه في كتاب آخر.

و أنت ترى انه كيف ادعى الإجماع على الطرفين. و كيف كان فيستدل للقول بالنجاسة بروايات: منها: ما في البحار «١»، من كتاب المناقب لابن شهر آشوب، نقلا عن كتاب المعتمد في الأصول، قال: قال علي بن مهزيار: «وردت العسكر، و انا شاك في الإمامة، فرأيت السلطان قد خرج الى الصيد في يوم من الزبيع الا انه صائف، و الناس عليهم ثياب الصيف، و على ابي الحسن عليه السلام لبادء، و على فرسه تجفاف لبود، و قد عقد ذنب فرسه، و الناس يتعجبون منه، و يقولون: ألا ترون الى هذا المدني و ما قد فعل بنفسه! فقلت في نفسي: لو كان هذا إماما ما فعل هذا. فلما خرج الناس الى الصحراء لم يلبثوا الا ان ارتفعت سحابة عظيمة هطلت، فلم يبق أحد إلا ابتل حتى غرق بالمطر، و عاد عليه السلام و هو سالم من جميعه فقلت في نفسي: يوشك ان يكون هو الامام، ثم قلت: أريد أن أسأله عن الجنب إذا عرق في الثوب، فقلت في نفسي ان كشف وجهه فهو الامام، فلما قرب مني كشف وجهه، ثم قال: ان كان عرق الجنب في الثوب، و جنبته من حرام لا يجوز الصلاة فيه، و ان كان جنبته من حلال فلا بأس، فلم يبق في نفسي بعد ذلك شبهة».

و منها: ما عن الشهيد في «الذكري»، قال: روى محمد بن همام

(١) ج ٥٠ ص ١٧٣- طبعة المكتبة الإسلامية بطهران عام ١٣٨٥- الحديث: ٥٣ و أيضا في ص ١٨٧ من نفس المجلد، الحديث: ٦٥، عن الكتاب العتيق عن أبي الفتح غازي بن محمد الطرائفي، عن علي بن عبد الله الميموني، عن محمد بن علي بن معمر، عن علي بن يقطين بن موسى الأهوازي- في حديث- و قال: «ان كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال، و ان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٧

.....

بإسناده إلى إدريس بن داود- أو يزداد- الكفر ثوثي، انه كان يقول بالوقف، فدخل سر من رأى في عهد ابي الحسن عليه السلام، فأراد أن يسأله من الثوب الذي يعرق فيه الجنب، أ يصلى فيه؟ فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره، إذ حرّكه أبو الحسن عليه السلام بمقرعة، و قال مبتدأ: «ان كان من حلال فصلّ فيه، و ان كان من حرام فلا تصلّ فيه» «١».

و منها: ما في الفقه الرضوي «٢»: «إن عرقت في ثوبك و أنت جنب، و كانت الجنابة من الحلال، فتجوز الصلاة فيه، و ان كانت حراما فلا تجوز الصلاة فيه حتى يغسل».

و منها: مرسله على بن الحكم عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحمام، فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» «٣».

و منها: مرسله المبسوط حيث قال- في محكي كلامه- و ان كانت الجنابة من حرام و جب غسل ما عرق فيه، على ما رواه بعض أصحابنا».

هذه جملة الروايات التي وردت في المقام، و لا يمكن الاستدلال بشيء منها على الحكم المدعى سواء أ كان هي النجاسة أو المانع، لأنها بأجمعها ضعيفة السند، أما الاولى و الثانية فلعدم ذكر سندهما بتمامه. و أما الثالثة فلان الفقه الرضوي لم يثبت كونه رواية، فضلا عن ان تكون معتبرة. و أما الرابعة فهي مرسله، و الظاهر انها المراد بمرسله الشيخ «قده»، لأنه إذا

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤٧ الباب: ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٢.

(٢) ص ٤ السطر ١٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤٨ الباب: ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٣ و ج ١ ص ٢١٩ الباب: ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٨

.....

كانت هناك رواية أخرى لنقلها الشيخ في كتبه الحديثية، أو الاستدلالية كالمبسوط وغيره، و مع عدمه تظمن النفس بعدم وجود رواية أخرى غيرها. و بذلك يظهر الحال في الرواية الخامسة، أعني بها مرسله الشيخ «قده».

و دعوى انجبارها بالعمل، ممنوعة كبرى و صغرى، أما الكبرى فلما مر غير مرة: من عدم تمامية ما اشتهر من انجبار ضعف الروايات بعمل المشهور، كما ان اعراضهم لا يكون كاسرا لقوتها. و اما الصغرى فلان المراد بالشهرة الجارية انما هي في مقابل الندره، فإذا كان في مقابلها شهرة أخرى فلا يمكن ان تكون جابرة، كما في المقام. كيف و قد ادعى الحلبي - كما تقدم - الإجماع على طهارته! حتى قال: ان من قال بنجاسته في كتاب رجع عنه في كتاب آخر، فيعلم من ذلك انه لا شهرة على القول بالنجاسة حتى من القدماء، فلا يصح دعوى الانجبار بالشهرة رأسا.

هذا مضافا إلى ضعف دلالتها على النجاسة، و ذلك لان النهي عن الصلاة في الثوب الذي عرق فيه الجنب - كما في الرواية الاولى و الثانية - أعم من النجاسة، لاحتمال كونه مانعا عن الصلاة، كما في النهي عن الصلاة في أجزاء غير المأكول، لأن غايته الدلالة على المانعية فترفع ذلك بارتفاع موضوعها بإزالة العرق و لو بغير الغسل بالماء. نعم ما في الفقه الرضوي يدل على النجاسة، لتحديد عدم جواز الصلاة في الثوب فيه بالغسل، كمرسله المبسوط و التحديد به دال على نجاسة المغسول. الا- انه لا يمكن العمل بهما لضعف السند، بل عدم ثبوت الفقه الرضوي روايته، كما تقدم.

و توهم: ان إطلاق النهي عن الصلاة في الثوب المذكور يشمل حتى ما بعد الجفاف و لا يلائم ذلك الا مع نجاسة الثوب، و ارتفاعها بالغسل، بعد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٩

.....

عدم إمكان الالتزام بالمنع إلى الأبد.

مندفع: بعدم الإطلاق إلا مع بقاء موضوعه، فإذا زال العرق - و لو بالجفاف - ارتفع النهي أيضا، كما في قولنا: «لا تصل في الثوب الذي فيه اجزاء غير المأكول» فلا يشمل الإطلاق ما بعد الجفاف إلا إذا بقي أثره، بحيث يقال:

انه عرق جاف، كما يتفق ذلك في أيام الصيف، و اما إذا زال العرق، بحيث انعدم عرفا فلا نهى عن الصلاة في ذاك الثوب.

و اما مرسله على بن الحكم فهي انما تدل على نجاسة بدن الجنب من الحرام لا عرقه، و هذا مما لا يمكن الالتزام به، كما لا يمكن الالتزام بنجاسة ولد الزنا المذكور فيها ايضا، فلا بد من حملها على التنزه عن غسله الحمام لأجل الخبائة المعنوية الموجودة في هؤلاء، و في الناصب، و ان كان هذا الأخير نجسا، كما تقدم. فالإنصاف أن شيئا من هذه الروايات لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم بنجاسة عرق الجنب من الحرام، و لا مانعته عن الصلاة، لضعف السند، أو الدلالة.

و مما يبعد القول بنجاسة العرق المذكور: خفاء الحكم المزبور الى زمان الهادى عليه السلام، حيث انه لم يرد السؤال فى الروايات عن عرق الجنب من الحرام، بالخصوص بل سئل الراوى عن عرق مطلق الجنب، وهذا مما يكشف عدم معهودية نجاسته الى زمان العسكرى عليه السلام مع عموم الابتلاء به. لا سيما إذا عممنا الحكم للحرام العرضى كوطء الحائض و نحوه، مع انه قد شاع بيان الأحكام فى زمان الصادقين عليهما السلام.

هذا مضافا الى روايات كثيرة «١» تدل بإطلاقها- القريب من

(١) كما عن على بن حمزة قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام و انا حاضر، عن رجل أجنب فى ثوبه فيعرق فيه، فقال: ما ارى به بأسا. قال: انه يعرق حتى لو شاء ان يعصره عصره قال فقطب أبو عبد الله عليه السلام فى وجه الرجل، فقال: ان أبيتهم فشيء من ماء فانضح به» الوسائل ج ٣ ص ٤٤٥ الباب: ٢٧ من النجاسات، الحديث: ٤. و لا يخفى انه لو كان عرقه من جنابة الحرام نجسا لكان على الامام عليه السلام بيانه مع إطلاق السؤال، و لم تكن المبالغة من السائل فى سؤاله موجبة لانزجار الامام عليه السلام، بل كانت مقتضية لبيان الحكم على وجه التفصيل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٠

سواء خرج حين الجماع (١) أو بعده، من الرجل أو المرأة، سواء كان من زنا، أو غيره كوطء البهيمة، أو الاستمنا، أو نحوهما مما حرّمته ذاتية، بل

الصراحة- على عدم نجاسة عرق الجنب مطلقا و ان كان من حرام.

و منه يظهر استبعاد مانعيته عن الصلاة أيضا، إذ لم يعدّوا من موانع الصلاة هذا العرق، و لم يتعرضوا لرواياته فى ذاك الباب، كما لم يعرف ذلك أصحاب الأئمة السابقين على الإمام الهادى عليه السلام مع انه لم يرد- و لا رواية واحدة معتبرة فى ذلك عدا هذه الروايات التى مرجعها إلى رواية، أو روايتين، صادرتين عن الهادى عليه السلام فى مقام الاعجاز، و يحسن الحمل على أدنى فرق بين صورتين، بحمل النهى على الكراهة، فيكره الصلاة فى الثوب الذى فيه عرق الجنب من الحرام، دون الحلال.

فتحصل: انه لا يمكن الالتزام بالمانعية فضلا عن النجاسة، لعدم دليل يعتمد عليه سنداً أو دلالة، و ان كان الاجتناب عنه فى الصلاة أحوط، بناء على انجبار ضعف الروايات بعمل القدماء، إذ غايتها الدلالة على المانعية دون النجاسة.

(١) لتحقق الجنابة بمجرد التقاء الختانين، فلا يعتبر الإنزال فى تحقق موضوع النجاسة، على القول بها. و اما العرق قبل الجماع فخارج عن الموضوع رأسا، لأنه من السالبة بانتفاء الموضوع، إذ لا جنابة قبل الجماع، فلا يندرج فى موضوع النجاسة حتى يقال بخروجه عن الإطلاق، كما فى بعض

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥١

الأقوى ذلك (١) فى و طء الحائض، و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين، أو فى الظهار قبل التكفير.

الكلمات.

(١) أقسام الجنب من الحرام هل تختص النجاسة أو المانعية- على القول بهما- بعرق الجنب من الحرام الذاتى، كالزنا، و اللواط، و نحوهما و ان صار حلالا- بالعرض بإكراه، أو اضطرار، أو نحو ذلك، و يقابله الحلال الذاتى، و ان صار حراما بالعرض فلا يحكم بنجاسة عرق الجنب من و طء الحائض، و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين، و فى الظهار قبل التكفير، و نحو ذلك، لان الجنابة فى جميع هذه الموارد تكون مما يحل ذاتا و ان صار حراما بالعرض أو تعمان الحرام العرضى، بمعنى ان يكون المراد بالحرام ما هو

حرام بالفعل ولو لعارض خارجي، و يقابله الحلال كذلك، فيكون عرق الجنب بوطء الحائض، و في سائر الموارد المتقدم ذكرها نجسا، أو مانعا عن الصلاة، و لا يكون عرق الزاني - مثلا - نجسا، و لا مانعا عنها، لحرمة الأول بالفعل، و حلية الثاني كذلك و ان كانت الحرمة في الأول، و الحلية في الثاني لجهة عارضة.

ربما يدعى التعميم، تمسكا بإطلاق الحرام و الحلال - الواردين في روایتی علی ابن مهزيار و إدريس بن داود المتقدمتين «١» - كما قواه في المتن، و لكن الظاهر انصرفهما إلى الحرمة و الحلية الذاتيتين، لظهور إسناد الحرمة أو الحلية إلى فعل في كونه بنفسه حراما أو حلالا لا بسبب أمر خارج، فالزنا يكون حراما في نفسه، و اما و طء الحائض فهو حرام بالحیض، و هو عنوان

(١) في الصفحة: ٢٤٦ - ٢٤٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٢

[مسألة ١: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس]

«مسألة ١»: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس (١).

و على هذا فليغتسل في الماء البارد، و ان لم يتمكن فليترمس في الماء الحار، و ينوي الغسل حال الخروج، أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

طارئ. كما ان الزنا - مثلا - حرام في ذاته الا انه قد يطء عليه عنوان محلل، كالإكراه، و الاضطراب، و نحوهما و من هنا أطلق الحلية على زوجة الابن في قوله تعالى وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ. «١». الشامل بإطلاقه لزوجه حتى في حال الحيض. فالأظهر عدم النجاسة و المانعية لعرق الجنب بوطء الحائض و بقیة الموارد المذكورة في المتن

(١) العرق حال الاغتسال لبقائه على الجنابة إلى تمام الغسل، فالعرق الخارج في الأثناء يكون نجسا أيضا - بناء على القول بنجاسة عرق الجنب من الحرام - و عليه يشكل غسله بالماء الحار - بناء على اعتبار طهارة البدن قبل رفع الحدث بالغسل أو الوضوء كما هو خيرة المصنف «قده» «٢»، لانه كلما أراد تطهير البدن، بصب الماء الحار عليه أو رمسه في الكثير الحار يعرق ثانيا، فيتنجس بدنه، و هكذا، فلا يتمكن من الغسل.

و اما إذا قلنا بكفاية غسل واحد لرفع الخبث و الحدث، و عدم لزوم

(١) النساء: ٤: ٢٣.

(٢) كما نبه على ذلك في الشرط الثاني من شرائط الوضوء، و في المسألة الخامسة من «فصل ان غسل الجنابة مستحب نفسي و واجب غيري» الا - أن سيدنا الأستاذ - دام ظله قد فصل في تعليقه في المقامين بين الماء القليل و الكثير، و التزم بكفاية غسله واحدة لرفع الخبث و الحدث بالماء الكثير، لعدم انفعاله بملاقاة النجس بخلاف القليل، و مقتضى ذلك صحة الغسل الارتماسي في المقام أيضا، و ان كان الماء حارا، لان المفروض حصول الطهارتين برمسة واحدة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٣

.....

تقدم إزالة النجاسة على رفع الحدث زمانا فيكفي صبغة واحدة، أو ارتماسه واحدة في الماء للغسل و الغسل معا إذا نوى غسل الجنابة،

فلا محذور حينئذ في الغسل بالماء الحار سواء كان ترتيبيا، أم ارتماسيا. الا ان ذلك خلاف ما بنى عليه المصنف «قده» وغيره من عدم كفاية ذلك.

ثم ان المصنف «قده» حاول تصحيح الغسل الارتماسي في الماء الحار، بان يرتمس في الماء الحار، و ينوى الغسل حال الخروج، أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل، فيكون دخوله في الماء مطهرا لبدنه، و خروجه أو تحريك بدنه تحت الماء اغتسال من الجنابة. ويشكل ذلك و لو في غير المقام- بابتناؤه على كفاية إبقاء الارتماس في الماء و تحريك البدن بنية الغسل، تحت الماء، أو نيته حال الخروج، لكن الصحيح عدمها لان المستفاد من الروايات الواردة في بيان كيفية الغسل اعتبار أحد أمرين، إما صب الماء على البدن «١» و إما الارتماس فيه ارتماساً واحدة «٢»، و ظاهره لزوم إحداث الارتماس لا الأعم من إبقاءه، فالمعتبر في الغسل الارتماسي احداث الارتماس- اى إيجاداه مع سبق العدم- فلا يكفي إبقاءه مع النية. نعم لا نمنع صدق حدوث الارتماس بارتماس المقدار الباقي من

(١) كما عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن غسل الجنابة؟ فقال:

تبدأ بكفيك فتغسلهما، ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك ثلاثا، ثم تصب على سائر جسدك.».

الوسائل ج ٢ ص ٢٢٩ الباب: ٢٦ من أبواب الجنابة، الحديث: ١.

(٢) كما عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «و لو ان رجلا جنبا ارتمس في الماء ارتماساً واحدة أجزاء ذلك، و ان لم يدلك جسده.».

و نحوها ما عن الحلبي قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماساً واحدة أجزاء ذلك من غسله.».

الوسائل ج ٢ ص ٢٣٠ و ٢٣٢ الباب: ٢٦ من أبواب الجنابة، الحديث: ٥، ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٤

[مسألة ٢: إذا أجنب من حرام ثم من حلال]

«مسألة ٢: إذا أجنب من حرام ثم من حلال، أو من حلال ثم من حرام، فالظاهر نجاسة عرقه (١) ايضا، خصوصا في الصورة الأولى.

البدن خارج الماء، كالرأس، و الرقبة، لأنه به يصدق حدوث ارتماس جميع البدن، لكن هذا ايضا غير ممكن في حق من يعرق في الماء الحار، لانه قبل ارتماس المقدار الخارج من البدن في الماء يكون نجسا بالعرق، فلا بد من تطهيره، أولا، ثم العود الى الغسل، فإذا دخل الماء للتطهير و خرج يعرق ثانيا، و هكذا. الا ان يفرض سرعة ذلك بحيث لا يبقى مجال للعرق ثانيا. و بالجملة: لو فرض خروج العرق متصلا بحيث لا يتمكن من تخلل تطهير بدنه قبل الغسل يشكل لمثله الغسل بالصب، أو بالارتماس في الماء الحار- بناء على عدم كفاية غسله واحدة لرفع الخبث و الحدث- فلا بد اما من الغسل بالماء البارد إن أمكن، و الا فيتيمم.

(١) هل النجاسة و المانعية من آثار نفس الحرام الذي هو سبب الجنابة- كالزنا- فتكون الجنابة في الروايات عنوانا مشيرا اليه، أو من آثار الجنابة الحاصلة منه، بان تكون بما هي موضوعا للحكم.

و على الأول لا فرق بين الصورتين في الحكم بنجاسة العرق أو مانعيته، لتحقق السبب المحرم على اى حال، سواء تقدم على الحلال أو تأخر عنه، فالزاني يكون عرقه نجسا و لو تأخر زناه عن وطى زوجته، لصدق الموضوع- و هو الزنا- في الفرض، و ان لم يوجب جنابة جديدة.

و قد يتوهم- على هذا المبنى- وقوع المعارضة بين ما دل على نجاسة عرق الجنب من الحرام، و ما دل على طهارته إذا كان من حلال، لان مقتضى الأول نجاسته، أو مانعيته، كما ان مقتضى الثاني طهارته، أو عدم مانعيته، فيقع التعارض، و بعد التساقت- لعدم

الترجيح - يرجع الى قاعدة الطهارة، أو أصالة عدم المانعية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٥

[مسألة ٣: الجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل]

«مسألة ٣: الجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل، فالظاهر عدم نجاسة عرقه، «١» و ان كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم

ودفعه: ظاهر، لانه لا تعارض بين ماله الاقتضاء و ما لا اقتضاء له، لأن النهى عن الصلاة في عرق الجنب من الحرام دال على مانعيته عن الصلاة، كما ان نفى البأس عن الصلاة في عرق الحلال يدل على عدم مانعيته، و معناه انه لا اقتضاء فيه للمنع، لا انه يقتضى الصحة. و هذا نظير قولنا: «لا تصل في اجزاء ما لا يؤكل لحمه»، و «لا بأس بالصلاة في اجزاء المأكول» فإنه لا معنى للقول بوقوع المعارضة بين الدليلين إذا كان في لباس المصلى جزء من كل منهما، لان مدلول هذا الكلام هو أن اجزاء المأكول لا تقتضى البطلان بخلاف اجزاء غير المأكول فإنها مقتضية له، و هكذا الكلام من حيث الطهارة و النجاسة لو قلنا بدلالة الروايات على نجاسة عرق الجنب من الحرام، فان نفى البأس عن عرق الحلال يدل على طهارته، لا انه يكون مطهرا للبدن، فلا يعارض ما دل على نجاسة عرق الحرام. و الحاصل: انه لو قلنا بأن النجاسة أو المانعية من آثار سبب الجنابة فلا يفرق بين تقدم الحرام على الحلال و تأخره عنه، فى ترتب الأثر المذكور من دون وجود معارض فى البين.

و على الثانى - أى ترتب الأثر على الجنابة المسببة عن الحرام - فلا بد من القول بالفرق بين صورتين، ففى الصورة الأولى المفروضة فى المتن، و هى تقدم الحرام على الحلال، يحكم بترتب الأثر - النجاسة أو المانعية - لتحقق موضوعه، و هو الجنابة من الحرام، و لا أثر للجنابة من الحلال بعد ذلك. و أما

(١) و فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» - فالظاهر عدم نجاسة عرقه. - «الظاهر ان حكمه حكم العرق قبل التيمم» أى يكون نجسا. و الوجه فى ذلك كما يظهر مما حررناه - ان التيمم طهارة مبيحة، لا رافعة لحدث الجنابة. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٦ يغتسل (١).

الصورة الثانية - و هى عكس الاولى - فلا مجال فيها للأثر المذكور. لحصول الجنابة قبل فعل الحرام فلا تتحقق بفعله ثانيا، إذ لا معنى للجنابة بعد الجنابة «١».

(١) تيمم الجنب من الحرام الاحتمالات فى التيمم بدل غسل الجنابة ثلاثة. أحدها: ان يكون التيمم مبيحا محضاً، مع بقاء الجنابة على حالها، و عدم حصول الطهارة به. و عليه يكون عرقه نجسا، لبقاء الجنابة على الفرض.

و لكن يدفعه - و ان قال به بعضهم - انه خلاف صريح الكتاب و السنة لدلالتهما على حصول الطهارة به، أما الكتاب فقوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَدِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ. «٢» فان فى التعليل بإرادته سبحانه التطهير فى التيمم و ما سبقه من الوضوء و الغسل دلالة على ان الغاية من هذه الثلاثة - خصوصا التيمم الذى كان من الصعب على الاعراب المتكبرين لما فيه من مسح الوجه و اليدين بالتراب - الطهارة، لا الحرج و المشقة ليصعب عليهم ذلك، فالتيمم سبب للطهارة - كالوضوء و الغسل - بدلالة الآية الكريمة.

و أما السنة فقد ورد فى الأخبار ما يشتمل على «ان التراب أحد

(١) و هذا الاحتمال هو الأظهر، لأن موضوع النهي في الروايات هو الجنب أو الجنابة من الحرام، و ظاهره نفس الحدث، خصوصا بملاحظة كلمة: «من».

(٢) المائدة ٥: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٧

.....

الطهورين» (١) و في بعضها: «التيتم أحد الطهورين» (٢).

هذا مضافا الى انه لو قلنا بأنه مبيح - فقط - لزم تخصيص ما هو آب عنه، مما ورد في الأخبار من انه «لا صلاة إلا بطهور» (٣)، فان لازم هذا القول صحة الصلاة بلا طهور، مع ان سياق قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» آب عن التخصيص.

ثانيها: ان يكون التيمم رافعا لحدث الجنابة ما لم يجد الماء، لا بمعنى ان وجدان الماء يكون أحد أسباب الجنابة، بل بمعنى انه بالوجدان ينتهي أمد ارتفاعها الموقت، فيستند بقاءها الى السبب السابق من الوطء أو الانزال! و هذا و ان كان ممكنا، الا انه لا دليل عليه، لأن غاية مدلول الآية الشريفة، و الأخبار الدالة على طهورية التراب أو التيمم، و بدليتها عن الطهارة المائية ان طهارة الجنب الفاقد للماء هو التيمم، لا انه يرتفع به جنابته حقيقة، كما ترتفع بالغسل، فالتيمم طهارة الفاقد للماء، كما ان الوضوء أو الغسل يكونان طهارة الواجد، فيتعين من بين المحتملات:

ثالثها: و هو ان يكون طهارة مبيحة، مع بقاء الجنابة على حالها، فهو جنب متطهر، و لا محذور فيه، لأن الطهارة ليست هي بمعنى رفع الحدث، بل هي عنوان لنفس الوضوء و الغسل و ما هو بدل عنهما، اعنى التيمم، فلا مانع من اجتماعها مع الجنابة فيترتب عليه آثار كل من العنوانين، فيجوز له الدخول في الصلاة، و المسجد و مس كتابة القرآن، لاشتراط هذه الأمور بالطهارة، و قد حصلت، و ليست هي من المحرمات على الجنب مطلقا، كما أنه

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٨٥ الباب: ٢٣ من أبواب التيمم، الحديث: ١، ٢، ٦.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٨١ الباب: ٢١ من أبواب التيمم، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٢٠١ الباب: ١٤ من أبواب الجنابة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٨

و إذا وجد الماء و لم يغتسل بعد فعرقه نجس، لبطلان تيممه بالوجدان (١).

يحكم بنجاسة عرقه، لأنها من آثار الجنابة من الحرام، و هي باقية حتى بعد التيمم، لان المفروض ان التيمم ليس إلا طهارة مبيحة لا رافعة للحدث.

و بالجملة: ان قلنا بان التيمم طهارة رافعة للحدث في ظرف الفقدان كان عرق التيمم بدل الغسل طاهرا، لارتفاع جنابته من الحرام على الفرض، و ان قلنا بأنه طهارة مبيحة لا غير - كما تقتضيه ظواهر الأدلة - فالحكم هو النجاسة، لبقاء الجنابة. و هذه من جملة ثمرات القول بأحد الاحتمالين الأخيرين بعد سقوط الاحتمال الأول لمخالفته لنص الكتاب و السنة كما تظهر الثمرة بينهما في فروع آخر أيضا: منها: لزوم تجديد التيمم بدلا عن غسل الجنابة لمن أحدث بالأصغر بناء على الاحتمال الثالث، و عدمه و الاكتفاء بالوضوء على الاحتمال الثاني، لأنه ان قلنا ببقاء الجنابة، و حصول مجرد الطهارة المبيحة بالتيمم لزم التيمم ثانيا، لانتقاض الطهارة بالنوم، و ان قلنا

بارتفاعها به جرى عليه أحكام الغسل، فإذا نام لا يعود جنبته، و إنما يكون قد أحدث بالأصغر، فيجب عليه الوضوء للصلاة، كما إذا أحدث بالأصغر بعد الغسل.

و منها: وجوب غسل مس الميت إذا يمم - لفقدان الماء و نحوه - بناء على الاحتمال الثالث لعدم ارتفاع حدثه الحاصل بالموت، بل غايته اباحة دفنه بعد التيمم، و عدم وجوبه على الثاني، لارتفاع حدثه به، الى غير ذلك من الفروع، و تتمه الكلام في ان التيمم طهارة رافعة أو مبيحة في بحث التيمم ان شاء الله تعالى.

(١) نعم يبطل التيمم بوجدان الماء، الا انه قد عرفت مما ذكرناه آنفا عدم توقف نجاسة عرقه على بطلان تيممه، لأنها من آثار الجنابة، و هي باقية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٩

[مسألة ٢: الصبي غير البالغ إذا أجنب من حرام]

«مسألة ٤»: الصبي غير البالغ إذا أجنب من حرام ففي نجاسة عرقه اشكال، و الأحوط أمره بالغسل (١)

للمتيمم، لان التيمم مبيح لا رافع، كما عرفت.

(١) جنابة الصبي من الحرام يقع الكلام في هذه المسألة في مقامين. الأول: في نجاسة عرق الصبي إذا أجنب من حرام - واطيا كان أو موطوءا - و انه هل يكون كالبالغ أم لا؟ الثاني: في زوال جنبته بالغسل. فالبحث في المقام الأول في المقتضى، و في الثاني في الرفع. أما المقام الأول فالاحتمالان فيه مبنيان على ان المراد بالحرام في روايات الباب هل هو العمل المبعوض ذاتا، و ان لم يكن إلزام شرعى بتركه، فيكون الحرام عنوانا مشيرا الى الذوات المحرمة، كالزنا، و اللواط، و نحوهما؟ أو انه العمل المحرم بالفعل، و الملزم بتركه، المصحح للعقوبة، فيكون لعنوان الحرام دخل في ترتب الحكم؟ فعلى الأول يكون عرق الصبي أيضا نجسا، لصدق الجنابة من الحرام في حقه أيضا، فإن الزنا أو اللواط - مثلا - مبعوض حتى من الصبيان، و لذا ورد الأمر بضربهم و زجرهم عنه. و على الثاني - كما هو ظاهر كلمة الحرام، لظهوره فيما هو منهى عنه بالفعل و معاقب على ارتكابه - فلا يحكم بنجاسة عرقه، لانه لم يرتكب حراما و ان ارتكب ما هو مبعوض ذاتا.

و مما يؤكد ذلك: عدم حكمهم بنجاسة عرق الجنب بالوطى بالشبهة، إذ لا وجه له سوى عدم فعلية الحرمة في حقه، مع ان عمله مبعوض ذاتا فمن لم تكن الحرمة في حقه فعلية، إما لعدم أصل الخطاب - كالصبي لرفع القلم عنه، أو الغافل لعدم معقولية جعل الخطاب في حقه - أو لعدم فعليته - كالواطء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٠

.....

بشبهة - لا يحكم بنجاسة عرقه.

و أما المقام الثاني، و هو رفع جنابة الصبي بالغسل، بعد تسليم نجاسة عرقه إذا أجنب من حرام، فهو مبني على مشروعية عبادات الصبي. ذهب الأكثر الى ان عباداته صحيحة و مشروع، و في كلمات غير واحد منهم الاستدلال عليها بعموم أو إطلاق أدلة العبادات، فان كلمة «الناس» أو «المؤمنون» أو الموصولات ك «من، و الذى» و نحو ذلك تشمل الصبي أيضا، الا ان حديث رفع القلم يدل على رفع الإلزام عنه، لانه مقتضى الامتنان عليه، فيبقى أصل المطلوبية بحالها، فإذا قصد القرية بالعبادة صحت، لبقائها على أصل المحبوبة و ان زال الوجوب.

و يرد عليه ما أوضحناه في بحث الأصول: من ان الأحكام الشرعية اعتبارات بسيطة يدور أمرها بين الوجود و العدم، فليس الوجوب امرا مركبا من المحبوبة و اللزوم بحيث إذا ارتفع اللزوم بدليل بقيت المحبوبة، بل هو اعتبار الفعل على ذمة العبد- نظير الدين- فإذا دل الدليل على رفعه فقد دل على رفعه بتمامه، فحديث رفع القلم يدل على رفع الوجوب عن الصبي، فيحتاج ثبوت أصل المحبوبة إلى دليل و هذا نظير ما ذكرناه في بحث نسخ الوجوب، فإنه وقع النزاع هناك في انه إذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز أم لا. و قد أوضحنا الكلام في ذاك البحث أيضا، و قلنا: ان الوجوب ليس أمرا مركبا من جواز الفعل مع المنع من الترك، كي يقال: إذا ارتفع الثاني يبقى الأول، بل هو اعتبار بسيط، فإذا نسخ لم يبق شيء.

هذا مضافا الى ما ذكرناه في بحث الأصول أيضا: من ان الأحكام الإلزامية- من الوجوب و التحريم- ليست حكما شرعيا قابلا للوضع و الرفع، بل هي إرشاد من العقل الى استحقاق العقاب على المخالفة فيما إذا اعتبر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦١

إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى (١)

المولى وجود الفعل أو عدمه على عهد العبد، نظير الدين المالى الذى هو عبارة عن اعتبار المال فى ذمة المديون، فما يمكن ان يتعلق به الرفع هو نفس الجعل و الاعتبار الدائر أمره بين الوجود و العدم، و أما الوجوب فلا يناله يد التشريع رأسا، لا وضعاً و لا رفعاً، كي يقال: ان المرفوع منه اللزوم، فيبقى أصل المحبوبة، فلا بد فى إثبات أصل المحبوبة من إقامة دليل آخر.

و الذى ينبغى الاستدلال به لمشروعية عبادات الصبي انما هو ما ورد فى الروايات «١» من الأمر بأمر الصبيان بالعبادات، كالصلاة المتوقفة على مقدمات، منها الطهارة عن الحدث التى منها الغسل المبحوث عنه فى المقام، و كالحج، و الصوم، و غيرهما. و قد حقق فى الأصول: ان الأمر بالأمر بشيء أمر بذاك الشيء حقيقة، و حيث ان ظاهر الأمر المولوية فلا محالة تكون عبادات الصبي متعلقة للأمر و إن كان مرخصا فى تركه فتحصل: انه يصح منه الغسل، و يرتفع به جنابته، و يطهر عرقه أو يرتفع مانعته، لو قلنا بهما على وجه يعمان الصبي، و قد عرفت منعه.

(١) لما ذكرناه آنفا: من ان الصحة هى مقتضى ما ورد فى الروايات من الأمر بأمر الصبيان بالعبادات، لأن الأمر بالأمر بشيء أمر بذاك الشيء، و هو يقتضى المشروعية. و أما إطلاق أدلة التكليف فلا تصلح لذلك بعد تخصيصها بحديث رفع القلم عن الصبي، إذ لا دليل على المحبوبة أو الملاك بعد رفع اللزوم.

(١) كحسنه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: «انا نأمر صبياننا بالصلاة إذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاة إذا كانوا بنى سبع سنين.».

وسائل الشيعة ج ٤ ص ١٥ الباب: ٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٣

[الثانى عشر عرق الحيوان الجلال]

عرق الحيوان الجلال

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٤

.....

عرق الإبل الجلالة.

عرق الحيوان الجلال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٥

«الثاني عشر»: عرق الإبل الجلالة (١)

(١) عرق الإبل الجلالة كما عن الشيخين و جملة من القدماء، بل نسب الى المشهور بينهم، فعن بن زهرة: و ألحق أصحابنا بالنجاسات عرق الإبل الجلالة، و عن غير واحد من متأخري المتأخرين موافقتهم على ذلك.

و عن الحلبي و المحقق، و العلامة في كثير من كتبه، و عامة المتأخرين عدا قليل منهم - على ما حكى - القول بطهارته: هذا كله في خصوص عرق الإبل الجلالة.

و أما عرق مطلق الجلال و لو غير الإبل فلم ينسب القول بنجاسته إلا إلى نزهة ابن سعيد، فهو شاذ لا يعاب به في مقابلة الأصحاب. و كيف كان، فقد استدلل للقول بنجاسة عرق الإبل الجلالة ب:

حسنه حفص بن البختری - أو مصححه - عن الصادق عليه السلام قال: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة، و ان أصابك شيء من عرقها فاغسله» (١)، و صحيحة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: «لا تأكلوا اللحوم الجلالة، و ان أصابك من عرقها شيء فاغسله» (٢).

و إطلاق الرواية الثانية يشمل حتى غير الإبل، فهي تصلح مستندا لابن سعيد القائل بنجاسة عرق مطلق الجلال الا انه خلاف ما تسالم عليه الأصحاب من القول بطهارة عرق الجلال من غير الإبل، لما أشرنا إليه من شدوذ القول بنجاسته، و من هنا لم يلتزموا بظواهرها، فتارة حملوا اللام فيها

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٣ الباب ١٥ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٣ الباب ١٥ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٦

.....

على العهد بقرينة شهرة القدماء، فتتحد الروايتان في الدلالة على نجاسة عرق خصوص الإبل الجلالة، و أخرى حملوا الأمر فيها على الاستحباب، أو الجامع بينه و بين الوجوب بقرينة الشهرة المتأخرة، فلا تنافي الحسنة الدالة على وجوب الغسل في خصوص عرق الإبل الجلالة، و كلال- الحملين خلاف ظهور اللام في الجنس، و الأمر في الوجوب، بل الإرشاد إلى النجاسة في أمثال المقام كقوله عليه السلام: في حسنة عبد الله بن سنان «اغسل ثوبك من أبوال مالا يؤكل لحمه» (١) و لا- موجب للحملين سوى عدم التزام المشهور بظاهر الصحيحة، بل لا خلاف فيه سوى عن ابن سعيد.

و كيف كان فلا يصح الاستدلال بشيء من الروايتين على النجاسة، و ذلك لتعلق الأمر بالغسل فيها بنفس العرق دون الملاقي له من الثوب و البدن، و لا يكون ظهور الأول في الإرشاد إلى النجاسة بمثابة ظهور الثاني فيه. توضيح ذلك: ان متعلق الأمر بالغسل قد يكون الملاقي للنجس كقوله عليه السلام: «اغسل ثوبك من أبوال مالا- يؤكل لحمه» و ظهور هذا الأمر في الإرشاد إلى نجاسة الملاقي كالبول في المثال مما لا ينكر، لظهور الأمر بغسل الثوب الملاقي له في تأثره بملاقاته لا سيما بملاحظة كلمة «من» و لا تأثر الا بتنجسه

بها.

وقد يكون متعلق الأمر بالغسل نفس الملقى كقولنا: اغسل البول من ثوبك و كقوله عليه السّلام في الروايتين: «و ان أصابك شيء من عرقها فاغسله» اي العرق، فإنه لا- ظهور فيه بتلك المثابة في النجاسة، لاحتمال أن يكون الأمر بالغسل من جهة مانعية نفس المغسول- كالعرق- عن الصلاة، و ان كان

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٥ الباب ٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢. ١٥٨، فان مفهومه: إذا لم يكن قدر كر ينجسه النجس. و في اللغة: «نجسه و أنجسه جعله نجسا، و نجس- بالكسر- و نجس- بالضم- كان قدرا غير طاهر و لا نظيف، فهو نجس» لاحظ أقرب الموارد، و المنجد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٧

.....

طاهر العين إلا انه لا يبعد دعوى ظهوره في النجاسة أيضا، و لكنه فيما إذا لم يكن هناك قرينة، أو ما يصلح للقرينة على ارادة خلاف هذا الظهور، و في الروايتين قرينة أو ما يصلح للقرينة على الخلاف، و ذلك لدلالة قوله عليه السّلام في الحسنه: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة» على أن الجلل يوجب حرمة أكل الجلال عرضا، فيكون من مصاديق الحيوان المحرم أكله الذي لا تجوز الصلاة في شيء منه حتى فضلاته كريقه، و عرقه بناء على ما هو الصحيح المختار عندنا من عدم جواز الصلاة فيما يحرم أكله و لو بالعرض.

خلافًا لشيخنا الأستاذ «قده» حيث ذهب الى اختصاص المنع بالمحرم الذاتى فى رسالته فى اللباس المشكوك الا انه قال بالتعميم فى تعليقه على المتن، و كيف كان فالمختار عندنا هو التعميم، لإطلاق الحرام على المحرم بالعرض - كما سيأتى فى محله- و عليه يكون الأمر بغسل عرق الجلال محفوفا بما يحتمل كونه قرينة تدل على انه من جهة مانعيته عن الصلاة دون نجاسته، فقرينة الصدر- و هى النهى عن أكل لحمه، و شرب لبنه- مانعة عن انعقاد الظهور فى النجاسة، فيكون عرق الإبل الجلالة بل مطلق الجلال من مصاديق كبرى ما لا يجوز الصلاة فيه من الحيوان المحرم الأكل.

و من هنا كتبنا فى التعليقة: «ان الظاهر طهارة العرق من الإبل الجلالة، و لكن لا- تصح الصلاة فيه» بل لا مانع عن العمل بإطلاق الصحيحة فى المنع عن عرق مطلق الجلال و لو غير الإبل، إذ لا- قرينة على العهد كما ذكرنا، كما انه لا- موجب لحمل الأمر على الاستحباب، أو الجامع بينه و بين الوجوب، بل ظاهره الإرشاد إلى المانعية بقرينة الصدر، و لا يستلزم خلاف ما هو المتسالم عليه عند الأصحاب، لعدم القول بنجاسته على المختار أيضا.

و إن شئت فقل: ان مقتضى الأصل طهارة عرق مطلق الجلال، إذ لا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٨

بل مطلق الحيوان الجلال (١) على الأحوط.

دليل على نجاسته، أو نجاسة خصوص عرق الإبل الجلالة سوى الروايتين، و هما إما ظاهران فى المانعية بقرينة الصدر، أو لا ظهور لهما فى النجاسة لذلك، و القدر المتقين منهما بعد فرض إجمالهما للدلالة على المانعية عن الصلاة، لثبوتها على كلا التقديرين- النجاسة و عدمها-

(١) عرق الحيوان الجلال كما نسب إلى نزهة ابن سعيد، و لم ينقل القول به عن غيره، و يمكن الاستدلال له ب:

صحيحة هشام بن سالم المتقدمة «١» لقوله عليه السّلام فيها: «لا تأكلوا اللحوم الجلالة، و إن أصابك من عرقها شيء فاغسله».

إذ هي مطلقة تشمل غير الإبل، لكن لا قائل بهذا الإطلاق سواء، و من هنا لم يعمل بظاهاها- كما ذكرنا- فحملوا اللام على العهد- تارة- و الأمر على الاستحباب- أخرى- و الذي يهون الخطب انه قد عرفت آنفا عدم دلالتها على النجاسة رأسا، بل غاية الدلالة على المانعية- فراجع-

(١) في الصفحة: ٢٦٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٩

[فصل في أحكام النجاسات]

إشارة

المسوخات

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٠

.....

حكم الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفأر و غير ذلك من المسوخ. فروع الشك في الطهارة. الشبهة الحكمية. الشبهة الموضوعية.

الدم المشكوك. الرطوبات الخارجة قبل الاستبراء من البول أو المنى. غسله الحمام.

معابد أهل الكتاب. هل يجب الفحص عن حال المشكوك طهارته؟

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧١

[مسألة ١: الأحوط الاجتناب عن الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و العقرب، و الفأر]

«مسألة ١»: الأحوط الاجتناب عن الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و العقرب، و الفأر، بل مطلق المسوخات (١) «١»، و ان كان الأقوى طهارة الجميع.

(١) المسوخ قد عرفت فيما تقدم ان النجاسات العينية في الحيوانات منحصرة في الكلب، و الخنزير، و الكافر في بعض أقسامه، فما عدا ذلك من سائر صنوف الحيوانات محكومة بالطهارة. هذا هو المشهور، و لكن ذهب بعض قدماء الأصحاب إلى القول بنجاسة جملة من الحيوانات، استنادا إلى بعض الروايات التي لا تصلح لإثبات ذلك.

فعن الشيخ في النهاية: القول بنجاسة الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و الفأر، و قرنبا في هذا الحكم بالكلب، و الخنزير.

و عن ابن البراج: القول بنجاسة الثلاثة الأول، و كره الفأر.

و عن السيد أبي المكارم ابن زهرة، و أبي الصلاح: القول بنجاسة الأولين- الثعلب و الأرنب- و كذلك المحكى عن المقنعة في باب لباس المصلى و مكانه.

(١) قال في الجواهر ج ٦ ص ٨٢ ما حاصله: «ان المراد بالمسوخ هي حيوانات على صورة المسوخ الأصلية، و الا فهى لم تبق أكثر من ثلاثة أيام، و عددها المحصل من مجموع الروايات نيف و عشرون: الضب، و الفأرة، و القرد، و الخنازير، و الفيل، و الذئب، و الأرنب، و الوطواط، و الجريث، و العقرب، و الدب، و الوزغ، و الزنبور، و الطاوس، و الخفاش، و الزمير، و المارماهى، و الوبر، و الورس، و الدعموص، و العنكبوت، و القنفذ، و سهيل، و الزهرة».

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٢٧١

ثم نقل عن بعض الأصحاب زيادة الكلب، و الحية، و العضاء، و البعوض، و القملة، و العيفيقا، و الخنفساء، و النعام، و الثعلب، و اليربوع.

و ان شئت الاطلاع على رواياتها و سبب مسخها فراجع الوسائل ج ١٦ الصفحة: ٣٨٧، الباب الثانى من أبواب الأطعمة المحرمة، و كذلك المستدرک فى الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٢

.....

و عن المفيد - أيضا - فى موضوع آخر من المقنعة، و سأل: القول بنجاسة الأخيرين - الفأرة، و الوزغ - و عن ظاهر الصدوقين: القول بنجاسة الوزغ خاصة.

و عن ابن بابويه: القول بنجاسة الفأرة.

بل عن الشيخ فى صريح اطعمة الخلاف (١) و ظاهر بيعه (٢): القول بنجاسة المسوخ كلها، بل عن موضع من تهذيبه: القول بنجاسة كل ما لا يؤكل لحمه.

و الصحيح هو ما أشرنا إليه من طهارة الجميع - كما ستعرف - و عليها جمهور المتأخرين و متأخرى المتأخرين. فنقول: أما الثعلب و الأرنب فقد ورد فى نجاستها بل نجاسة عامة السباع:

مرسله يونس عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«سألته هل يحل أن يمس الثعلب و الأرنب، أو شيئا من السباع، حيا أو ميتا؟

قال: لا يضره، و لكن يغسل يده» (٣).

و لكنها ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها، و لا جابر لها، لأن الشهرة على خلافها، فالمرجع فيها قاعدة الطهارة. أو عموم:

صحيحة البقباق قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة، و

(١) ج ٢ ص ٥٣٨. المسألة ٢ من كتاب الأطعمة قال «قده» «مسألة ٢: الحيوان على ضربين طاهر و نجس، فالظاهر النعم بلا خلاف و ما

جرى مجراها من البهائم و الصيد. و النجس الكلب و الخنزير و المسوخ كلها. و قال الشافعى: الحيوان طاهر و نجس فالنجس الكلب و الخنزير فحسب، و الباقي كله طاهر. و قال أبو حنيفة: الحيوان على أربعة أضرب طاهر مطلق، و هو النعم و ما فى معناها، و نجس العين و هو الخنزير، و نجس يجرى مجرى ما ينجس بالمجاورة و هو الكلب و الذئب (الدب) و السباع كلها. و مشكوك فيه، و هو الحمار».

(٢) ج ١ ص ٥٨٧. المسألة ٣٠٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٢ الباب: ٣٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٣

.....

الشاة، و البقرة، و الإبل، و الحمار، و الخيل، و البغال، و الوحش، و السباع، فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه؟ فقال: لا بأس به، حتى انتهيت الى الكلب، فقال: رجس نجس.» (١).

لدلالاتها على طهارة جميع الحيوانات الا الكلب. و لا يقدح في التمسك بعمومها عدم تعرضها لذكر الخنزير، لثبوت نجاسته بدليل آخر، فيخصص به العموم، و لعله لم يكن مورد ابتلاء السائل، و لذا لم يسئل عنه.

و بالجملة: العام المخصص لم يسقط عن الحجية في الباقي، فيتمسك به في غير ما يثبت فيه التخصيص.

و أما الوزغ فيمكن الاستدلال على نجاسته ب رواية هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الفأرة، و العقرب، و أشباه ذلك، يقع في الماء، فيخرج حياً، هل يشرب من ذلك الماء، و يتوضأ به؟ (منه) قال: يسكب منه ثلاث مرات - و قليله و كثيره بمنزلة واحدة - ثم يشرب منه (و يتوضأ منه) غير الوزغ، فإنه لا ينتفع بما يقع فيه» (٢).

و بصحيفة معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة، و الوزغ، تقع في البئر؟ قال: ينزح منها ثلاث دلاء» (٣)، و هي ظاهرة في النجاسة، لظهور الأمر بالنزح في نجاسة ما يقع في البئر، و ان قلنا بعدم انفعالها بملاقاة النجس. هذا و لكن الأولى ضعيفة

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٦ الباب: ١ من أبواب الأستار الحديث: ٤ و ج ٣ ص ٤١٣ الباب: ١١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٠ الباب ٩ من أبواب الأستار. الحديث: ٤.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٨٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٤

.....

السند (١). على أنها و الصحيحة معارضان ب.

صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن الغطايء و الحية، و الوزغ، يقع في الماء فلا يموت، أ يتوضأ منه للصلاة، قال:

لا بأس به.» (٢).

فتحمل الاولى على كراهة الانتفاع بما وقع فيه الوزغ، و الثانية على استحباب النزح. و مع فرض عدم إمكان الجمع يرجع الى قاعدة الطهارة بعد تساقط المتعارضين.

و أما الفأرة فيدل على نجاستها.

صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء، فتمشى على الثياب، أ يصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضح بالماء» (٣).

و لكن بإزائها ثلاث روايات صحاح تدل على طهارة الفأرة، و هي:

صحيحته الأخرى عن أخيه موسى عليه السلام - في حديث. «و سألته عن فأرة وقعت في حب دهن، و أخرجت قبل ان تموت، أبيعها

من مسلم؟ قال: نعم، و يدهن به» (٤).

و صحیحہ سعید الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة و الكلب، يقع في السمن و الزيت، ثم يخرج منه حيا قال: لا بأس

(١) و لعل ضعفها بوقوع يزيد بن إسحاق في طريقها فإنه لم ثبت وثاقته، الا انه من رجال كامل الزيارات-ب- ٧٩ ح ١ ص ١٩٤- فالظاهر انه لا بأس بسندها.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٠ الباب ٣٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٠ الباب ٣٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٠ الباب ٣٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٥

.....

بأكله» (١).

و صحيح إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «ان أبا جعفر عليه السلام كان يقول: لا بأس بسؤر الفأرة- إذا شربت من الإناء- أن تشرب منه، و تتوضأ منه» (٢).

و مقتضى الجمع بين هذه الثلاثة و تلك الحمل على الاستحباب.

و أما العقرب فيدل على نجاسته:

موثقة أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الخنفساء تقع في الماء، أ يتوضأ به؟ قال: نعم، لا بأس به. قلت: فالعقرب، قال:

أرقه» (٣).

و ذيل موثق سماعة: «و إن كان عقربا فأرق الماء، و توضأ من ماء غيره» (٤).

و بإزائهما رواية هارون بن حمزة المتقدمة في الوزغ، لدلالة صدرها على طهارة العقرب. و لكنها لا تصلح لمعارضه الموثقتين، لأنها

ضعيفة السند، كما أشرنا و لكن يمكن المناقشة في دالتهما، باحتمال أن يكون الأمر بإراقة الماء الذي وقع فيه العقرب من جهة

احتمال تسممه به دون نجاسته، لأنه من الحيوانات السامة، فقرينة المورد يسقط ظهور الأمر في الإرشاد إلى النجاسة.

و مما يؤكد القول بطهارته: طهارة ميتته، لانه مما لا نفس له، فكيف يمكن الحكم بنجاسته حيا، و طهارته ميتا؟!

(١) وسائل الشيعة: الباب: ٤٥ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣٩ الباب ٩ من أبواب الأسئار، الحديث: ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٠ الباب ٩ من أبواب الأسئار، الحديث: ٥، ٦.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٠ الباب ٩ من أبواب الأسئار، الحديث: ٥، ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٦

«مسألة ٢»: كل مشكوك طاهر (١)، سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الأعيان النجسة، أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهرة.

و أما القول بنجاسة مطلق المسوخ - كما عن الشيخ في أطعمته الخلاف - وكذا القول بنجاسة كل ما لا يؤكل لحمه - كما عنه في التهذيب - فلم يعرف لهما مدرك أصلاً، ولا رواية واحدة حتى ولو كانت ضعيفة، ومقتضى الأصل، وعموم صحيحة البقباق المتقدمة (١)، طهارة جميع الحيوانات عدا ما ثبت نجاسته، من الكلب، والخنزير، وبعض أقسام الكافر، حتى انه قيل في توجيه كلامه: انه لعله أراد بنجاسة المسوخ أو غير المأكول غير معناها المصطلح، كما قد يستظهر من بعض عبارته.

(١) مشكوك الطهارة لقاعدة الطهارة، المسلمة عند الجميع، التي لم يختلف فيها اثنان فيما نعلم، المستفادة من الروايات الكثيرة (٢) التي.

منها: موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - «كل

(١) في الصفحة: ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) كرواية حفص بن غياث، عن جعفر عن أبيه، عن علي عليه السلام قال: «ما أبالي أبول أصابني، أو ماء إذا لم أعلم». وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٧ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

وموثق عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إناءه فاره، وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، وقد كانت الفأرة متسلخة. فقال: ان كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل، أو يتوضأ، أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه ان يغسل ثيابه، ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء، ويعيد الوضوء والصلاة. وان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمس من ذلك الماء شيئاً، وليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. ثم قال: لعله ان يكون انما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها». وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٧

و القول: بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسة. ضعيف (١) «١»

شيء نظيف حتى تعلم انه قدر، فإذا علمت فقد قدر، وما لم تعلم فليس عليك» (٢).

ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الشبهات الحكمية والموضوعية، وبين كون الشبهة لأجل احتمال كون المشكوك من الأعيان النجسة، أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهرة، كما لا فرق بين أنواع النجاسات. نعم إذا كان هناك دليل أو أصل حاكم على القاعدة بحيث يخرج المشكوك عن كونه كذلك يحكم عليه بالنجاسة بمقتضى الدليل الحاكم، ولا تجرى القاعدة المذكورة، لارتفاع موضوعها - وهو الشك على الفرض، كما إذا كان المشكوك النجاسة، أو قامت البيئة على نجاسته.

(١) الدم المشكوك كما تقدم في المسألة السابعة من نجاسة الدم، وقد ذكرنا هناك انه لا فرق بين الدم وغيره من النجاسات في الحكم بطهارة المشكوك منها. نعم يستثنى من ذلك كما تقدم أيضاً - خصوص الدم المرئي على منقار جوارح الطيور، فإن الأصل فيه النجاسة، لقوله عليه السلام في موثقة عمار: «فإن رأيت في مقارة دماً فلا توضح منه ولا تشرب» (٣). مع ان الدم الموجود في منقارها - غالباً - مشكوك الطهارة والنجاسة لاحتمال كونه من القسم الطاهر

(١) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده»: «ضعيف» «هذا في غير الدم المرئي في منقار جوارح الطيور».

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٧ الباب: ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣٠ الباب: ٤ من أبواب الأستار، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٨

نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط، أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول، فإنها - مع الشك - محكومة بالنجاسة (١).

[مسألة ٣: الأقوى طهارة غسله الحمام]

«مسألة ٣: الأقوى طهارة غسله الحمام (٢) و ان ظن نجاستها، لكن الأحوط الاجتناب عنها.

- كدم السمك و المذكي - أو النجس كدم الميتة لندرة العلم بكونه من القسم النجس. نعم ان غلبه الدم النجس خارجا مما جعلت أماره شرعية على النجاسة بمقتضى الموثقة في خصوص موردها، و لا محذور فراجع ما تقدم «١».

(١) البلل المشتبه بدعوى ظهور الروايات - الدالة على انتقاض الوضوء بالبلل المشتبه الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط، و على انتقاض الغسل بالبلل الخارجة بعد المنى و قبل الاستبراء بالبول في نجاسته تلك البلل، تقديمها للظاهر على الأصل الا انه يمكن المنع عن دلالتها على ذلك، لأن غايتها الدلالة على الانتقاض دون نجاسة الخارج، و انه بول أو منى. و توضيح الكلام في ذلك سيأتي في بحث الاستبراء إنشاء الله تعالى.

(٢) غسله الحمام لا - يخفى: أن مقتضى قاعدة الطهارة هو الحكم بطهارة غسله الحمام إذا شك في نجاستها - كبقية المياه المشكوكه - و ان ظن نجاستها بظن غير

(١) في الصفحة: ٤٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٩

.....

معتبر، لإطلاق القاعدة المذكورة. الا انه وقع الخلاف بين الأصحاب في خصوص غسله الحمام، فذهب بعضهم الى القول بنجاستها، استنادا الى روايات توهم دلالتها على ذلك، فتكون تخصيصا في قاعدة الطهارة، نظير البلل المشتبه الخارجة قبل الاستبراء تقديمها للظاهر على الأصل، حيث ان الغالب معرضيتها لملاقاة النجاسات، من البول، و المنى، و غيرهما.

فظهر ان محل الكلام من حيث الطهارة و النجاسة انما هو فيما إذا شك في ملاقاتها للنجس، و أما مع العلم بها أو بعدمها فلا خلاف من هذه الجهة، فإنه في الأول يحكم عليها بالنجاسة جزما، إذا لم يحتمل طهارتها من جهة اتصالها بالعاصم، و في الثاني بالطهارة، كما هو واضح.

و أما الأخبار التي ادعت دلالتها على نجاسة غسله الحمام - و هي مستند القائل بنجاستها - فهي جملة من الروايات التي ورد فيها النهي عن الاغتسال من غسله الحمام، أو من البثر التي يجتمع فيها ماء الحمام.

منها: رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام - في حديث - «و لا تغتسل من البثر التي يجتمع فيها ماء الحمام، فإنه

يسيل فيها ما يغتسل به الجنب، و ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت. و هو شرهم» (١).
و منها: مرسله الكليني عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تغتسل من البثر التي يجتمع فيها غسالة الحمام، فان فيها غسالة ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء و فيها غسالة الناصب و هو شرهما.» (٢).

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.
الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.
الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٠

.....

و منها: مرسله على بن الحكم عن رجل أبي الحسن عليه السلام- في حديث- قال «لا تغتسل من غسالة الحمام فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (١).

و منها: موثقه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام- في حديث- قال: و «إياك ان تغتسل من غسالة الحمام، ففيها تجتمع غسالة اليهودي، و النصراني، و المجوسي، و الناصب لنا أهل البيت، فهو شرهم، فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و أن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (٢).

و الحق أن هذه الروايات لا تدل على نجاسة الغسالة، لأن النهي عن الاغتسال بماء- سواء أريد به الاغتسال العبادي أو اللغوي- و ان كان لا يبعد دعوى ظهوره في الإرشاد إلى نجاسة ذاك الماء إلا أن القرينة في هذه الروايات تمنع عن انعقاد هذا الظهور، لان تعليل النهي فيها باغتسال الأشخاص الطاهرة أبدانهم في الحمام شاهد على ان علّة المنع ليست هي نجاسة الغسالة، لأنها لا تناسب التعليل بذلك، بل لا بد من تعليله بملاقاة النجس. كيف و قد علّل النهي فيها باغتسال الجنب، و ولد الزنا، و الزاني و الجنب من الحرام، و من الزنا، و هؤلاء ليسوا بأنجاس، حتى الجنب من الحرام، لأن بدنه طاهر اتفاقاً، و إنما الخلاف في نجاسة عرقه، كما تقدم. فعلة المنع عن الغسالة بسبب اغتسال هؤلاء في الحمام لا يمكن ان تكون هي نجاستها، لما

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.
الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٠ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.
الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨١

.....

ذكر، فلا بد ان تكون العلة شيئاً آخر، و ليست هي إلا القذارة المعنوية الحاصلة للغسالة بالمباشرة مع أبدان المذكورين في الرواية. و احتمال ان تكون العلة تنجس أبدانهم بالنجاسات العرضية غالباً، كالبول، و المنى، لعدم جريان العادة بإزالة النجاسات خارج الحمام منتف، لاستلزامه التعليل بها لا- بكون المغتسل جنباً، أو زانياً، أو ولد زنا، أو جنباً من الحرام، أو من الزنا. نعم قورن بهم في الروايات

المذكورة اغتسال الناصب. و في بعضها اغتسال اليهودى، و النصرانى، و المجوسى، و هم أنجاس - بناء على القول بنجاسة الكتابى كالناصب - الا ان هذه المقارنة أيضا لا تدل على ان علة المنع تنجس الغسالة، لأن النجاسة غير عامة للجميع - كما ذكرنا - فلا بد من ان تكون العلة ما هو جامع بين اغتسال الطاهر و النجس، و ليس ذلك إلا الخبائث المعنوية فى الغسالة. بل لو فرض تفرد هؤلاء بالتعليل لما تمت الدلالة على النجاسة أيضا، لاحتمال طهارتها من جهة احتمال اتصالها بمياه الحياض المتصلة بالمادة، فيسقط الاستدلال. و كذا الكلام من جهة النجاسات العرضية أيضا. و مما يؤكد ما ذكرنا: تعليل النهى فى رواية ابن ابى يعفور «١» بان ولد الزنا لا يطهر إلى سبعة آباء، و هذه قرينة قطعية على ان العلة ليست نجاسة الغسالة، لعدم نجاسة ولد الزنا، فضلا عن أبنائه إلى سبعة أبطن.

و نحوه فى التأكيد: ما ورد من النهى عن الاغتسال بماء اغتسل فيه غيره، و لو كان من أروع الناس، ففى:

رواية محمد بن على بن جعفر عن الرضا عليه السلام انه قال: «من اغتسل من الماء الذى قد اغتسل فيه فاصابه الجذام فلا يلومن إلا

(١) المتقدمة فى الصفحة: ٢٥٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٢

.....

نفسه «١».

فتحصل من جميع ما ذكرنا: عدم دلالة شىء من هذه الروايات على نجاسة الغسالة. على أنها معارضة بما تدل على طهارتها، ك: صحيحة محمد بن مسلم قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره، أغتسل من مائه قال: نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب، و لقد اغتسلت فيه، و جئت فغسلت رجلى، و ما غسلتهما الا بما لزق بهما من التراب» «٢»، و: صحيحته الأخرى قال: «رأيت أبا جعفر عليه السلام جاثيا من الحمام، و بينه و بين داره قدر، فقال: لو لا ما بينى و بين دارى ما غسلت رجلى، و لا يجنب (يخبث) ماء الحمام» «٣» و:

موثقة زرارة قال: «رأيت أبا جعفر عليه السلام يخرج من الحمام، فيمضى كما هو لا يغسل رجليه حتى يصلى» «٤».

و هذه الروايات تدل على أن الإمام عليه السلام لم يكن يجتنب عن غسالة الحمام التى أصابت رجليه، و إنما غسلهما لما لزق بهما من التراب، أو القدر، أو لم يغسلهما حتى صلى، مع ان الغسالة قد أصابتهما قطعاً، لدخوله عليه السلام الحمام، و مقتضى الجمع بين الطائفتين هو حمل النهى فى الطائفة الأولى على التنزه.

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٨ الباب: ٧ من الماء المطلق. الحديث: ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٨ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٣

[مسألة ٤: يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصرانى]

«مسألة ٤»: يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصارى (١)، مع الشك فى نجاستها، و ان كانت محكومة بالطهارة.

و مثلها فى الدلالة: مرسله أبى يحيى الواسطى عن بعض أصحابنا عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: «سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غسله الناس يصيب الثوب. قال: لا بأس» (١).

الا انها مرسله لا اعتماد عليها، و لا نحتاج إليها بعد دلالة الروايات المعتبرة المتقدمة على الطهارة. هذا كله مع قطع النظر عن أن مورد الروايات التى استدلت بها على النجاسة هو صورة العلم بملاقاة الغسالة للنجاسة، لأن المفروض فيها دخول الناصب، و اليهود، و النصارى، و المجوس الحمامات كما كان هو المتعارف فى عصر ورود الروايات. و اما مع الشك فى الملاقاة، كما إذا لم نعلم بدخولهم الحمام، أو علمنا بعدم دخول غير المسلم الطاهر، و لكن احتمال الملاقاة مع سائر النجاسات، كالبول، و المنى، فلا يمكن الحكم بنجاسة الغسالة حينئذ.

(١) قد ادعى «٢» التسالم على ذلك. و قد دل عليه الروايات، و فيها إضافة بيوت المجوس ايضا، ك:

صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الصلاة فى البيع، و الكنائس، و بيوت المجوس، فقال: رش و صل» (٣)، و:

روايته الأخرى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى البيع، و الكنائس، فقال: رش و صل. قال: و سألته عن بيوت المجوس، فقال:

رشها و صل» (٤) و:

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٩.

(٢) الحدائق ج ٧ ص ٢٣٢. طبعة النجف الأشرف. و الجواهر ج ٧ ص ٣٧٥ - ٣٧٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٣٨ الباب: ١٣ من أبواب مكان المصلى، الحديث: ٢، ٤.

(٤) وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٣٨ الباب: ١٣ من أبواب مكان المصلى، الحديث: ٢، ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٤

[مسألة ٥: فى الشك فى الطهارة و النجاسة لا يجب الفحص]

«مسألة ٥»: فى الشك فى الطهارة و النجاسة لا يجب الفحص (١)، بل يبنى على الطهارة، إذا لم يكن مسبوقا بالنجاسة، و لو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال.

صحيحه الحلبي - فى حديث - قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى بيوت المجوس، و هى ترش بالماء. قال: لا بأس به» (١).

ثم ان المصنف - كغيره قيد الحكم الاستحبابى بصورة الشك فى النجاسة، بل قد ادعى التسالم على التقييد المذكور. إلا أنا لا نجد وجها لذلك، لإطلاق النصوص المتقدمة، فإنها تشمل صورة العلم بالطهارة. و يمكن ان يقال: ان الحكمة فى رش الماء انها نوع تنزه عن هؤلاء، و إلا فالرش ما لم يصل الى حد الغسل يزيد فى سراية النجاسة إلى الأمكنة الطاهرة، و يوجب انتقالها إلى الملاقى من بدن

المصلى و لباسه فكيف يمكن ان تكون الحكمة فيه دفع توهم النجاسة؟!

(١) لا يجب الفحص عند الشك في الطهارة هذا إذا كانت الشبهة موضوعية، كما هو مراده «قده»، كما إذا شككنا في ان الدم الخاص هل هو من القسم الطاهر أو النجس، أو أن المائع المعين بول أو ماء، أو انه ماء طاهر أو نجس بعد العلم بالحكم الكلى، فتجرى قاعدة الطهارة كسائر الأصول الترخيضية- كقاعده الحل- لإطلاق أدلتها، كموثقة عمار المتقدمة (٢) و غيرها التي هي مدرك للقاعدة المذكورة. و هذا من دون فرق بين ان يحتاج الفحص إلى مؤنة زائدة و عدمه، كما إذا فرضنا

(١) وسائل الشيعة ج ٥ ص ١٤٠ الباب ١٤ من أبواب مكان المصلى، الحديث: ١.

(٢) في الصفحة: ٢٧٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٥

.....

إمكان حصول العلم بمجرد فتح العين و النظر الى المشكوك، للإطلاق المذكور، و عدم موجب للتقييد من عقل أو نقل و يؤيد ذلك: ما في بعض الروايات مما يدل على هذه التوسعة، كقوله عليه السلام: «ما أبالي أبول أصابني أو ماء إذا لم أعلم» (١) فإن مفاده عدم توقف جريان قاعدة الطهارة على الفحص في الشبهة الموضوعية. نعم لو كان المشتبه مسبقا بالنجاسة جرى استصحابها و هذا ظاهر. هذا كله في الشبهة الموضوعية.

و أما إذا كانت الشبهة حكمية- كما إذا شككنا في نجاسة الخمر، أو المسكر، أو عرق الجنب من الحرام، و نحو ذلك فلا بد من الفحص ثم الإفتاء بالطهارة إذا لم نجد دليلا معتبرا على النجاسة. و ذلك لأن أدلة الأصول و ان كانت مطلقة، الا انها لا بد من تقييده بذلك في الشبهة الحكمية بالعقل و النقل، بالتقريب المذكور في محله من بحث الأصول، كما هو واضح.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٧ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٧

[فصل طرق ثبوت النجاسة]

إشارة

طرق ثبوت النجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٨

.....

العلم الوجداني. البينة العادلة. العدل الواحد. قول صاحب اليد. الظن المطلق. علم الوسواسي. العلم الإجمالي. الشهادة بموجب النجاسة. اختلاف العدلين في مستند الشهادة.

أنواع الشهادة. اخبار الزوجة أو الخادمة بنجاسة شيء في البيت. حكم ما كان في يد شخصين. قول ذي اليد إذا كان فاسقا أو كافرا أو صبيا مراهقا. اخبار ذي اليد بعد الاستعمال أو بعد خروج الشيء من يده.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٩

فصل طريق ثبوت النجاسة أو التنجس: العلم الوجداني، أو البيئنة العادلة (١)

(١) فصل في طريق ثبوت النجاسة البيئنة العادلة قد أوضحنا الكلام في اعتبار البيئنة العادلة على النجاسة أو غيرها من الموضوعات الخارجية في مباحث المياه «١» بما لا مزيد عليه. وحاصل ما ذكرناه هناك واعتمدنا عليه، هو ان مقتضى إطلاق قوله صلى الله عليه وآله: «إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان.» «٢» انما هو حجيتها في مطلق الموضوعات الخارجية، لأن البيئنة في اللغة بمعنى ما يتبين ويتضح به الشيء، وحيث أنا قد علمنا من الخارج انه صلى الله عليه وآله قضى في المرافعات بشهادة عدلين، وطبق البيئنة عليها، ثبت لدينا انها كانت عنده صلى الله عليه وآله من مصاديق الحجّة، والتطبيق وان كان في مورد خاص - وهو القضاء - الا ان الظاهر عدم خصوصية للمورد، فلا مانع من التمسك بالإطلاق بهذا المعنى.

الا فيما ثبت الدليل على عدم اعتبارها فيه، كما في الزنا، والهلال على قول. وان شئت توضيح الحال فراجع ما ذكرناه هناك. و ذكرنا ايضا: ان الكلام في حجية البيئنة انما هو مع قطع النظر عن حجية خبر العدل والا فلا إشكال في حجيتها، لشمول أدلة حجيتها لها، لكن لا بعنوان انها بيئنة، بل بعنوان أنها خبر العدل، إذ لا فرق فيه بين أن يكون واحدا أو متعددا.

(١) ج ٢ ص ٥٤.

(٢) وسائل الشيعة، الباب: ٢ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعاوى، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٠

وفي كفاية العدل الواحد اشكال (١)، فلا يترك مراعاة الاحتياط.

(١) العدل الواحد لا إشكال في عدم اعتبار العدل الواحد في باب القضاء، لاعتبار البيئنة فيه جزما فإنه صلى الله عليه وآله وسلم يقض بخبر العدل الواحد، مع قوله صلى الله عليه وآله: «إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان.» وانما طبق البيئنة - التي هي بمعنى ما يتبين به الشيء، كما ذكرنا آنفا - على خصوص شهادة عدلين اى قضى بها فقط. كما لا إشكال في عدم اعتباره في الزنا لعدم الاكتفاء بأقل من أربعة شهود. وانما الكلام والخلاف في اعتباره في غير هذين الموردين من الموضوعات الخارجية - بعد التسالم على ثبوت الأحكام الكلية به - وانه هل يثبت به مطلق الموضوعات الخارجية، الا ان يمنع عن اعتباره دليل خاص، أو لا اعتبار به إلا فيما ثبت بدليل، وقد ذكرنا في بحث المياه «١» ان الأقوى اعتباره مطلقا الا ما خرج. والعمدة في ذلك هو ما دل على حجيتها في الأحكام الكلية، وهي السيرة العقلائية المستمرة على العمل بخبر الثقة في أمور معاشهم ومعادهم، في الموضوعات والأحكام، من دون ردع من الشارع. ثم ان السيرة قد استقرت على مجرد كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب، فلا - نعتبر العدالة في المخبر، ولا حصول الوثوق الفعلي من خبره، بل يكفي كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب وان لم يكن عدلا إماميا.

وقد يقال: بردع الشارع عن السيرة المذكورة بمفهوم الحصر الوارد في ذيل رواية مسعدة بن صدقة، حيث قال عليه السلام: «و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البيئنة» «٢» فإنه عليه السلام حصر

(١) ج ٢ ص ٦.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٧ ص ٨٩ الباب: ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩١

.....

ما يرفع به اليد عن قاعدة الحل بالعلم والبيئنة، وخبر العدل أو الثقة ليسا منها.

وقد أجبنا عنه فيما تقدم بضعف الرواية - سندا - بمسعدة، - ودلالة.

بأن البيئنة ليست بمعنى شهادة العدلين - كما هو مبنى التوهم - لأن البيئنة بالمعنى المذكور اصطلاح متأخر، بل هي بمعنى ما يتضح و يتبين به الشيء و يكون دليلا - عليه - كما هو معناها لغة - فيكون خبر العدل من مصاديقها أيضا. و من هنا لم تنحصر مثبتات الموضوعات الخارجية بالعلم و البيئنة المصطلحة، لثبوتها، بالاستصحاب، و حكم الحاكم، و الإقرار أيضا، فعليه يكون حاصل معنى الرواية: ان الأشياء كلها على هذا حتى يعلم حكمها، أو يدل عليه دليل معتبر، و من المعلوم صدق الدليل على خبر العدل، كصدقه على البيئنة المصطلحة، و حكم الحاكم، و الاستصحاب، و إقرار المقر، فلا تكون الرواية رادعة عن السيرة. و لأجل توهم الردع استشكل المصنف «قده» في العمل بخبر العدل، و قد عرفت دفعه. كيف و في بعض الروايات - مضافا الى ما ذكرناه في بحث المياه «١» - ما يؤيد السيرة المذكورة، كالنهي عن إعلام المصلى بنجاسة ثوبه بقوله عليه السلام: «لا يؤذنه حتى ينصرف» «٢». و كذا التويخ على اعلام المغتسل ببقاء لمعة في ظهره لم يصبها الماء، بقوله عليه السلام: «ما كان عليك لو سكت» «٣»، لدلالته على حجية اخبار العدل، أو الثقة، و

(١) ج ٢ ص ٦١.

(٢) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دما، و هو يصلي. قال: لا يؤذنه حتى ينصرف».

وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٨٧ الباب ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال «اغتسل أبي من الجنابة، فقبل له: قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللعة بيده».

وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٨٧ الباب: ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٢

و تثبت ايضا بقول صاحب اليد (١)، بملك، أو إجارة، أو إعاره، أو أمانة، بل أو غضب.

و لا- اعتبار بمطلق الظن (٢) و ان كان قويا. فالدهن، و اللبن، و الجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهارة و ان حصل الظن بنجاستها. بل قد

الا فلا وجه للمنع أو التويخ عن الإعلام.

(١) قول صاحب اليد قد أوضحنا الكلام في ذلك في بحث المياه «١» فلا نعيده تفصيلا و حاصل ما ذكرناه: هو ان العمدة في حجية قوله- و ان لم يكن عدلا أو ثقة- السيرة المستمرة، الممضأة بعدم الردع، القائمة على العمل بقول ذي اليد، مطلقا، سواء أ كان مالكا للعين، أو للمنفعة، أو للانتفاع، أو كان غاصبا. بل لا- يبعد قبول قول أمهات الأولاد، و مربياتهم، فيقبل إخبارهن بنجاسة ثيابهم، و أبدانهم، و طهارتها. و لعل السر فيها: هو ارتكاز ان المستولى على الشيء أعرف بحال ما في يده من غيره، فيقبل قوله بالطهارة، و ان

كان على خلاف استصحاب النجاسة، الجارى فى كثير من الموارد. و إن شئت الإحاطة بما قيل أو يقال فى المقام، فراجع ما ذكرناه هناك.

(٢) الظن المطلق ما لم يبلغ مرتبة الاطمئنان، و الا فهو حجة عقلائية، لم يردع عنها الشارع و أما إذا كان دونها فالأصل عدم حجيتها، فيكون المرجح استصحاب الطهارة، أو قاعدتها ان لم تكن له حالة سابقة- كما إذا شك فى انه من الأعيان

(١) ج ٢ ص ٦٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٣

يقال بعدم رجحان الاحتياط (١) بالاجتناب عنها، بل قد يكره أو يحرم إذا كان «١» فى معرض الوسواس.

النجسة أو غيرها- لأن موضوع الأصول أعم من الظن غير المعتبر، كما ثبت فى محله. خلافا لما عن الشيخ فى النهاية، و الحلبي، من القول بحجية مطلق الظن فى باب النجاسات، كما ذكرناه فى بحث المياه «٢»، مع جوابه.

(١) الاحتياط المؤدى إلى الوسواس لا- إشكال فى أن الاحتياط فى نفسه- اى بما هو احتياط- أمر راجح، لانه تحفظ على الواقع المحتمل، حذرا من الوقوع فى مفسدته، بترك محتمل الحرمة. أو جلبا لحصول مصلحته، بإتيان محتمل الوجوب. نعم قد يزاحمه عنوان آخر طارئ مساو له فى الأهمية، أو أرجح، فيوجب مرجوحته بالإضافة، أو حرمة، تبعاً لأهمية العنوان المزاحم، و هذا مما لا يختص بالاحتياط فى باب النجاسات، بل و لا باب الاحتياط، بل يجرى ذلك فى جميع العناوين الثانوية المزاحمة للعناوين الأولية فى الملاك، و هذا كما إذا كان عنده ماء مشكوك الطهارة حيث انه يحسن الاحتياط حينئذ بترك الوضوء أو الغسل منه إذا كان عنده ماء آخر معلوم الطهارة. و أما إذا كان الماء منحصرا به فلا- يجوز الاحتياط بتركه و الإتيان بالتميم، لعدم مشروعيته مع وجود ماء محكوم بالطهارة شرعا. و كما إذا فرضنا ان تحصيل الماء الطاهر يحتاج إلى صرف وقت يوجب تأخير الصلاة عن وقتها، فإنه يحرم الاحتياط حينئذ أيضا، و هكذا. و هذا واضح لا كلام فيه، و انما

(١) و فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «فده»:- أو يحرم إذا كان .. «فى إطلاقه إشكال، بل منع».

(٢) ج ٢ ص ٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٤

.....

الكلام فى أمرين آخرين، «أحدهما»: فى حرمة الاحتياط الناشئ عن الوسواس. «الثانى»: فى حرمة الاحتياط المؤدى إليه. أما الأول فنقول: ان نفس الوسوسة- و هى حالة نفسانية- مما لا إشكال فى مرجوحيتها، لأنها توجب تضييع الأوقات الغالية، كما هو المشاهد فى الأشخاص المبتلين بها. بل قد توجب اختلال النظام، أعاذنا الله منها. الا ان الكلام فى أن الاحتياط الناشئ من هذه الحالة- اى الجرى العملى على طبقها- هل يكون حراما أم لا؟ فإذا أعاد الوضوء، أو الصلاة، مرارا من جهة الوسوسة فى صحتها، فهل يحكم بفسقه لو فرض التفاته الى الحكم و الموضوع، كما فى بقية المحرمات الشرعية؟ الظاهر عدم الحرمة ما لم يستلزم تفويت واجب، أو ارتكاب حرام، و ان التزم بعضهم بحرمة العمل على طبق الوسواس بما هو، بل فى بعض الكلمات نفى الاشكال عن حرمة. و قد يستدل لها بروايات:

منها: ما ورد فيها النهى عن تعويد الشيطان نقض الصلاة، بقوله عليه السلام: «لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة» «١».

بدعوى: دلالتها على حرمة إعادة الصلاة إذا كانت عن وسوسة الشيطان.

و يندفع: بأن النهى قد تعلق بنقض الصلاة، دون إعادتها، فهو إرشاد إلى مرجوحية النقض، أو حرمة، كما عليها المشهور، فليس أمرا مولويا دالا

(١) كما عن زرارة و أبي بصير جميعا قالوا: «قلنا له: الرجل يشك كثيرا في صلاته حتى لا يدري كم صلى، و لا ما بقى عليه؟ فقال: يعيد. قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك، كلما أعاد شك. قال: يمضى فى شكه. ثم قال: لا تعودوا الخيث من أنفسكم نقض الصلاة، فتطمعوه، فان الشيطان خبيث معتاد لما عود، فليمض أحدكم فى الوهم، و لا يكثرن نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك. قال زرارة: ثم قال: انما يريد الخيث ان يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم».

الوسائل ج ٨ ص ٢٢٨ الباب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٥

.....

على حرمة الاحتياط بالإعادة. و يؤيده: تعليل النهى المذكور، بأنه: «انما يريد الخيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (١)، و التعليل المذكور قرينه صريحه على الإرشاد.

و منها: ما دلت على أن الوسوسة من عمل الشيطان، و ما كان كذلك فهو حرام، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان قال: «ذكرت لأبى عبد الله عليه السلام رجلا مبتلى بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبد الله عليه السلام:

و أى عقل له، و هو يطيع الشيطان. فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال:

سله هذا الذى يأتيه من أى شىء هو، فإنه يقول لك من عمل الشيطان» (٢).

و فيه: أن الصغرى - أعنى كون الوسوسة من عمل الشيطان - و ان كانت مسلمة، بل مطلق الشك و التردد يكون منه، و الوسواسى يطيعه. إلا أن الكبرى - و هى أن كل عمل شيطانى يكون حراما - غير ثابتة. كيف و أن ارتكاب المباح أو المكروه يعدّ من الشيطان جزما، لأن المؤمن الحقيقى لا يضيع أوقاته الثمينه بالاشتغال بالمباح أو المكروه؟ و قد حكى عن بعض:

أنه لم يرتكب طيلة حياته مباحا، فضلا عن المكروه. و هذا و ان كان صعبا، إلا انه أمر ممكن، بالإتيان بجميع أموره متقربا بها من الله تعالى، بإضافته إليه تعالى بنحو من الإضافة. فإذا كان ارتكاب غير محبوبه تعالى مع كونه اطاعة للشيطان حلالا، فليكن الوسواس أيضا من هذا القبيل.

و بالجملة: لا دليل على حرمة العمل على طبق الوسواس، بما هو،

(١) كما فى رواية زرارة و أبي بصير المتقدمة آنفا.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٦٣ الباب ١٠ من أبواب مقدمة العبادات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٦

[مسألة ١: لا اعتبار بعلم الوسواس]

«مسألة ١»: لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهارة و النجاسة (١) «١»

نعم لو استلزم عنوانا آخرًا محرما حرم لهذه الجهة، كما إذا استلزم نقض الصلاة المحرم على المشهور، أو ترك واجب، كتأخير الصلاة عن وقتها- كما حكى عن بعض المبتلين بالوسواس انه اتى نهرا للاغتسال قبل طلوع الشمس بساعة، و فرغ من اغتساله بعد الغروب- أو ترك الإنفاق على واجبى النفقة بواسطة صرف الوقت فى الوسوسة، أو استلزم اختلال النظام، أو الهلاك، أو الضرر على النفس، أو على الغير، الى غير ذلك من العناوين الطارئه المحرمة، ففى جميع هذه الفروض يحرم الاحتياط و لو لم يكن من جهة الوسواس. هذا كله فى الاحتياط الناشئ عن الوسوسة.

و أما الأمر الثانى، و هو الاحتياط المؤدى إلى الوسواس، فقد ظهر حكمه مما ذكرناه فى الأمر الأول، من عدم حرمة الوسواس، فالاحتياط المؤدى إليه لا يكون حراما بطريق أولى، لأن حرمة المقدمة متوقفة على حرمة ذيها، و المفروض عدم حرمة ذكروه فى المتن، من حرمة الاحتياط إذا كان فى معرض الوسواس غير صحيح، أما أولا: فلعدم حرمة الوسواس، فمقدمته غير محرمة أيضا. و أما ثانيا: فلان مجرد المعرضية لا يكفى فى حرمة المقدمة ما لم يبلغ ذيها مرتبة من الأهمية تستوجب الحذر من الوقوع فيه، و الوسوسة- لو سلم حرمتها- مما لم تبلغ هذه المرتبة.

(١) علم الوسواسى ينبغى التكلم فى جهات، «الأولى»: فى أنه هل يجب على

(١) و فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «فده»: «لا اعتبار بعلم الوسواسى».

«بمعنى انه لا يجب عليه تحصيل العلم بالطهارة، و لا يعتمد على اخباره بالنجاسة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٧

.....

الوسواسى تحصيل العلم بالواقع فى مقام الامتثال، أو يجوز له الاكتفاء باحتمال فراغ الذمة؟ لا ينبغى الإشكال فى تعيين الثانى، و جواز اكتفاء بالاحتمال، و ذلك لخروج شكه عما هو المتعارف عند العقلاء، لحصول الشك له من الأسباب غير المتعارفة، فلا يشمل موضوع الأصول العمليّة الشرعيّة، من استصحاب النجاسة و نحوه، لانصرافه عنه. بل لا يجرى فى حقه قاعدة الاشتغال العقلى، و ذلك للروايات «١» الدالة على عدم لزوم الاعتناء بشك كثير الشك، و انه لا يجب عليه تحصيل العلم بإتيان الأمور به إذا أتى بالعمل على النحو المتعارف، فيثبت الحكم فى الوسواسى- الذى أشد من كثرة الشك بطريق أولى.

الجهة الثانية فى حجية شهادته كما إذا شهد بنجاسة شىء مثلا.

الصحيح هو عدم الحجية، لحصول العلم له من الأسباب غير المتعارفة، فينصرف عنه أدلة اعتبارها كانصراف أدلة الأصول العمليّة عن شكه الحاصل له من الأسباب غير العادية، كما ذكرنا آنفا. و عن بعض الوسواسيين: انه كان يتوضأ على السطح، فاعتقد أن قطرة من ماء الوضوء قد نزت من أرض الدار، فأصابت رقبته، فصار ذلك سببا لتنبهه، و زوال وسوسته، إذ كيف يمكن صعود قطرة ماء من أرض الدار الى السطح، فتصيب رقبته. و عن بعضهم: انه كان يعتقد نجاسة جميع المساجد فى النجف الأشرف، من جهة انفعال الماء القليل بملاقاة الآلات و الأدوات المستعملة فى البناء. و أعجب من ذلك ما حكى عن بعض العوام من أهل الوسوسة انه كان يحلق لحيته لوصول الماء إلى بشرته فى الوضوء، لاعتقاده ان الشعر و لو خفيفه يمنع

(١) المذكورة فى الوسائل ج ٨ ص ٢٢٧ الباب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٨

.....

عن وصول الماء إلى البشرة. فأمثال هذه الاعتقادات الحاصلة من الأسباب غير المتعارفة لا يمكن دعوى شمول أدلة حجية الشهادة لها، مع انها لا توجب الظن - بل ولا الاحتمال - لغير الوسواسي.

الجهة الثالثة: في حجية علم الوسواسي بالنسبة إلى عمل نفسه، فإذا اعتقد نجاسة شيء - مثلاً - فهل يجب عليه الاجتناب عنه أو لا؟ و هكذا لو اعتقد بطلان عمله، من صلاة، أو وضوء، و نحوهما، من جهة علمه بفقد شرط، أو طرو مانع - كالحديث - فهل يكون اعتقاده في حقه حجة أو لا؟

الصحيح هو الحجية، و لزوم العمل على طبق علمه و اعتقاده. و ذلك لما حقق في محله: من أن حجية القطع ذاتية لا يمكن الردع عنه في نظر القاطع و ان كان مخالفا للواقع في نظر الزادع. نعم يمكن التصرف في متعلق قطعه، بان يقال: ما علم نجاسته من طريق الوسوسة لا يجب الاجتناب عنه، أو أن فقدان الشرط أو وجود المانع إنما يبطلان العمل إذا علم بهما من غير هذا الطريق. الا ان هذا تقييد في موضوعات الأحكام الواقعية من غير دليل، لأن مفادها ثبوت الأحكام للموضوعات الواقعية بما هي، فالنجاسة بما هي يجب الاجتناب عنها، كما أن الحديث - مثلاً - بما هو يبطل الصلاة، أو الوضوء، لا النجاسة المعلومة، أو الحدث المعلوم من طريق متعارف. و «دعوى»: ظهور الإجماع على ذلك «غير مسموعة» لأن المسألة لم تكن معنونة في كلمات الأصحاب كي يمكن تحصيل إجماع تعبدى في المقام.

و أما الروايات الدالة على النهي عن تعويد الخبيث من نفسه، أو أن الوسوسة من عمل الشيطان، أو أن من أطاعه لا عقل له - كما تقدمت «١» -

(١) في الصفحة: ٢٩٤-٢٩٥ في المتن و التعليق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٩

[مسألة ٢: العلم الإجمالي كالتفصيلي]

«مسألة ٢: العلم الإجمالي كالتفصيلي (١)، فإذا علم بنجاسة أحد الشئيين يجب الاجتناب عنهما، إلا إذا لم يكن أحدهما محلاً لابتلاءه (٢) فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضاً.

فمختصة بصورة الشك، و لا تعم العلم، كما لا يخفى على من لا حظها. و من هنا ورد النهي فيها عن نقض الصلاة، و هو أمر اختياري للمكلف، و كذا إطاعة الشيطان، و هذا من خواص الشك و التردد، و إلا فالعالم بالفساد تكون صلاته منتقضة في نفسها، كما أنه لا يرى البطلان إلا إطاعة الرحمن، لانه قاطع بالفساد، كما هو مفروض الكلام. فالصحيح يجب عليه العمل بعلمه.

(١) العلم الإجمالي بالنجاسة قد أوضحنا الكلام في ذلك في مباحث القطع من الأصول، فراجع.

(٢) لا- يخفى أن من شرائط تنجيز العلم الإجمالي فعلية التكليف على كل تقدير، بحيث لو فرض عدم فعليته - على تقدير ثبوته في بعض الأطراف - لانحل العلم الإجمالي، و لم يكن منجزاً للتكليف، و جرى الأصل النافي في الطرف الأخر، لأنه حينئذ يكون من موارد الشك في التكليف لا المكلف به.

و من هنا تعتبر القدرة على جميع الأطراف، لأنها من الشرائط العامة للتكاليف، فلو كان بعض الأطراف خارجا عن قدرة المكلف لم يكن العلم منجزا، كما إذا علم إجمالا بغصية أحد الإنائين و كان أحدهما في قعر البحر، فإنه لا يصح النهي عن الإناء الواقع في البحر على تقدير أنه المغصوب، لخروجه عن قدرة المكلف، فيرجع في الإناء الأخر الى الأصل. الا ان شيخنا الأنصاري «قده» و تبعه من تأخر عنه - زاد على ذلك في الشبهة التحريمية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٠

.....

اشتراط كون جميع الأطراف داخلا في محل الابتلاء. و المراد به كونها في معرض تصرف المكلف ليحسن التكليف بكل واحد منها، و هو أخص من القدرة، إذ المكلف قد يكون قادرا على شيء الا- انه لا داعي له الى ارتكابه، لخروجه عن معرض تصرفه، كما إذا فرضنا العلم الإجمالي بنجاسة إناء الملك أو إناء نفسه، فان الشرب في إناء الملك و ان كان مقدورا و لو باتعاب النفس، و توسط الوسائط، و التوسل بخدم السلطان مثلا، الا انه لا داعي له إلى ذلك. و الوجه في هذا الاشتراط: استهجان التكليف بما يكون خارجا عن محل الابتلاء، لانه يعد لغوا في نظر العرف.

و بعبارة أخرى: النهي عن شيء انما يكون في مرتبة المانع، و لا يستند عدم الشيء إلى المانع الا بعد فرض وجود المقتضى له، فإذا فرضنا عدم تعلق ارادة العبد بفعل شيء أبدا، فلم يكن المقتضى له موجودا، فلا محالة يستند عدمه الى عدم المقتضى، لا المانع. أقول: الصحيح هو عدم اعتبار هذا الشرط في التكاليف الشرعية زائدا على اعتبار القدرة، لأن الغرض من النواهي الشرعية ليس مجرد حصول الترك في الخارج و ان كانت توصلية- كما هو الحال في التكاليف العرفية- بل الغرض منها هو الترك مع إمكان حصول الكمال النفساني بالتقرب منه تعالى بالامتثال، و يكفي في حصول هذا الغرض مجرد القدرة على فعل الحرام و ان لم تعلق ارادة العبد بفعله- عادة- لصحة استناد الترك اليه اختيارا، امثالاً لنهي المولى، فمجرد إمكان الداعوية للنهي يكفي في حسنه و ان لم يكن داعيا بالفعل. و من هنا صح النهي عن نكاح المحارم، و أكل القاذورات، و الخبائث، و لحوم الإنسان و ان لم ترغب النفس فيها عادة.

و بالجملة: إذا كان الخروج عن محل الابتلاء ملازما للخروج عن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠١

[مسألة ٣: لا يعتبر في البيئة حصول الظن بصدقها]

«مسألة ٣»: لا يعتبر في البيئة حصول الظن بصدقها (١). نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها (٢).

[مسألة ٤: لا يعتبر في البيئة ذكر مستند الشهادة]

«مسألة ٤»: لا يعتبر في البيئة ذكر مستند الشهادة (٣). نعم لو ذكرا مستندها، و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة.

القدرة- كما هو الحال في أكثر الأمثلة التي ذكروها لذلك صح الاشتراط المذكور، الا انه في الحقيقة اشتراط للقدرة لا شيء آخر، و الا فلا دليل على اعتباره. و تفصيل الكلام في محله في الأصول.

(١) بل لا يضر الظن بخلافها، لإطلاق دليل حجيتها، فالبيئة حجة، سواء أظن بوافقها أم بخلافها أم لا.

(٢) لعدم إمكان شمول الدليل للمتعارضين لاستحالة التعبد بالنقيضين، أو الضدين و لا لأحدهما المعين لانه ترجيح بلا مرجح و لا لأحدهما لا بعينه، إذ لا مصداق له في الخارج، لان ما في الخارج كلها تعينات.

فلا بد من التساقت و الرجوع الى أصل أو غيره. الا ان يقوم دليل على الترجيح، أو التخيير، كما في الخبرين المتعارضين الواردين في الأحكام دون الموضوعات الخارجية.

(٣) ذكر مستند الشهادة هل تعتبر البيئة مطلقا و لو من دون ذكر مستند الشهادة، أو يفصل بين ما إذا اتحد الشاهد و المشهود عنده في سبب النجاسة فتكون حجة من غير ذكر السبب، و بين ما إذا كان خلاف بينهما فلا يكون حجة؟؟
الصحيح هو الثاني «١».

(١) كما أشار الى ذلك في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده»: «لا تعتبر في البيئة» بقوله: «إلا إذا كان بين البيئة و من قامت عنده خلاف في سبب النجاسة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٢

.....

توضيح المقال: هو انه لو ذكرت البيئة- القائمة على النجاسة مثلا- مستند الشهادة، و علمنا بخطأها فيه، لم يحكم بالنجاسة، كما أشار إليه بقوله «قده»: «نعم لو ذكرا». و ذلك لعدم حجية الأمانة مع العلم بالخلاف، سواء أ كان خطأها في الموضوع- كما إذا شهدت بوقوع الدم في الماء، و علمنا بعدم وقوعه فيه- أم كان في الحكم، كما إذا شهدت بنجاسة الثوب من جهة ملاقاته لعرق الجنب من الحرام، و لم نقل بنجاسته.

و توهم: بقاء حجيتها في الدلالة على أصل النجاسة و ان لم تكن حجة في السبب الخاص من جهة العلم بالخطأ فيه.
مندفع: بسقوط المدلول الالتزامي عن الحجية بعد سقوط المدلول المطابقي، فإن أصل النجاسة مدلول التزامي، لأخبارها عن النجاسة الخاصة المسببة عن سبب خاص، فإذا سقطت دلالتها على النجاسة الخاصة لم تكن حجة في الدلالة على أصل النجاسة.
و بعبارة أخرى: النجاسة المسببة عن ملاقات الدم- مثلا- منتفية يقينا للعلم بخطأها فيها، و النجاسة المسببة عن سبب آخر لم تحك عنها البيئة، لا بالمطابقة، و لا بالالتزام. هذا كله فيما ذكرت البيئة مستند الشهادة، و علمنا بخطأها فيه.

و أما إذا لم تذكر مستندها، فان علمنا باتحاد البيئة و المشهود عنده في أسباب النجاسة اجتهادا أو تقليدا كما هو الغالب كانت حجة حينئذ، لترتب الأثر- على هذا التقدير- على الشهادة عند المشهود عنده، فيشملها دليل الحجية. و أما إذا لم نعلم بالاتحاد، و احتملنا استنادها إلى شيء لا يكون سببا عند المشهود عنده، فالظاهر عدم الحجية في هذا الحال كما عليه العلامة «قده»، حيث قال في محكي كلامه في التذكرة: انه «لا تقبل الا بالسبب، لجواز

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٣

.....

ان يعتقد ان سؤر المسوخ نجس». و ذلك لعدم ثبوت اخباره عن ملاقات ما يؤثر في النجاسة عند المشهود عنده. و الوجه في ذلك: ان الاخبار عن نجاسة الثوب- مثلا- ينحل إلى أمرين، كبروي و صغروي. «أما الكبرى» فهي الاخبار عن ثبوت الحكم بالنجاسة في الشريعة المقدسة على نحو القضايا الحقيقية لشيء ما- كالبول، و الدم، و المنى- و منجسيته لملاقيه. «و اما الصغرى» فهي الاخبار عن ملاقات الثوب لذلك النجس.

أما الكبرى فلا- طريق الى ثبوتها سوى الكتاب، و السنة، أو فتوى المجتهد، لأنها من الشبهات الحكمية، و لا- حجة للبينة فيها، لاختصاص حجيتها بالموضوعات الخارجية، كما هو واضح.

و أما الصغرى- و هي الاخبار عن ملاقات الثوب مع النجس- فالبينة و ان كانت حجة فيها إلا أنها غير ثابتة، لجواز ان يكون الملاقى طاهرا عند المشهود عنده، لاحتمال خطأ هذا الشاهد في اعتقاده بنجاسته، فلا أثر لهذه الملاقاة في نظره، لأن الملاقاة مع جسم ما أعم من الطاهر و النجس لا- توجب نجاسة ملاقية، فالإخبار عن الملاقاة المؤثرة في نظر المشهود عنده غير ثابتة، و الإخبار عن طبعي الملاقاة مع جسم ما و ان كان ثابتا إلا أنه لا أثر له، فلا مانع حينئذ من الرجوع الى استصحاب عدم تحقق الملاقاة المؤثرة- كملاقاة البول، أو الدم- بعد قيام الأمانة على خلافه، و أثره الحكم بطهارة المشهود بنجاسته، و لا يعارضه استصحاب عدم الملاقاة مع غير المؤثر، لعدم ترتب أثر عليه.

و دعوى: قيام السيرة على العمل بخبر الشاهد حتى في هذا الحال، كما يعمل بخبره فيما إذا ذكر السبب الثابت سببته عند المشهود عنده. «غير مسموعة» لعدم ثبوتها عندنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٤

[مسألة ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى]

«مسألة ٥»: إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى، (١) و ان لم يكن موجبا عندهما، أو عند أحدهما، فلو قالوا: ان هذا الثوب لاقى عرق الجنب من حرام، أو ماء الغسالة: كفى عند من يقول بنجاستهما، و ان لم يكن من مذهبهما النجاسة.

[مسألة ٦: إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما]

«مسألة ٦»: إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى في ثبوتها (٢)

و بالجملة: المدار في حجية البينة، و ثبوت النجاسة بها انما هو على اخبارها بالملاقاة المؤثرة عند من قامت عنده لا في نظر الشاهد، و من هنا اكتفى المصنف «قده» في المسألة الالية بالشهادة بموجب النجاسة عند المشهود عنده، و لو لم يكن موجبا لها عند الشاهدين، أو عند أحدهما.

و ما ذكرناه يجرى في قول صاحب اليد ايضا، فلا يكون قوله حجة إلا مع توافقه مع الآخر في السبب، كما هو الغالب. فتحصل: انه لا بد في حجية البينة اما من العلم باتحادها مع المشهود عنده في الأسباب، أو ذكر سبب النجاسة.

(١) قد ظهر حال هذه المسألة مما ذكرناه في المسألة السابقة، من أن العبرة في الحجية بترتب الأثر عند المشهود عنده، و ان لم يكن له أثر عند البينة نفسها، كما هو الحال في جميع الأمارات: و معه لا مجال لاستصحاب عدم الملاقاة مع النجس، لقيام الأمانة الحاكمة على خلافه.

(٢) اختلاف مستند الشهادة حاصل ما ذكره المصنف «قده» في هذه المسألة هو التفصيل بين ما إذا نفى كل من الشاهدين قول الآخر، و بين ما إذا لم ينفه، ففي الأول لا يثبت القدر المشترك أعنى أصل النجاسة، كما لا تثبت الخصوصية، و في الثاني يثبت الجامع و ان لم تثبت الخصوصية، لوجود التنافي بين قوليهما في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٥

و ان لم تثبت الخصوصية، كما إذا قال أحدهما: ان هذا الشيء لاقى البول، و قال الآخر: أنه لاقى الدم، فيحكم بنجاسته، لكن لا تثبت النجاسة البولية، و لا الدمية، بل القدر المشترك بينهما. لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر، بأن اتفقا على أصل النجاسة، و أما إذا نفاه - كما إذا قال أحدهما:

انه لاقى البول، و قال الآخر: لا بل لاقى الدم - ففي الحكم بالنجاسة إشكال.

الأول دون الثاني. و الصحيح هو عدم الفرق بينهما، لأن النافي للخصوصية لا ينفي القدر المشترك، ففيها لا يستلزم نفى الجامع، فلو قلنا بثبوت القدر الجامع بمجرد الشهادة على خصوصيتين نقول به في كلتا صورتين، و الا فلا.

و تنقيح الكلام في المقام بحيث يتضح به حال صور اختلاف الشاهدين أن يقال: انه لا بد في حجية البيئنة من اتحاد مورد شهادة الشاهدين بحيث يتواردان على مورد واحد كي تتم البيئنة عليه، سواء كان ذاك المورد أمرا شخصيا أم كليا، و أما انتزاع قدر جامع من قولهما فيما إذا اختلف مورد قول كل منهما عن الآخر فلا أثر له، لعدم قيام البيئنة عليه، بل هو أمر انتزاعي من موردتين مختلفتين. نعم إذا كان نفس العنوان المذكور - اعنى الجامع الانتزاعي - موردا للشهادة، و كان ذا أثر شرعى، تكون البيئنة حجة أيضا.

و عليه فإذا شهد كل منهما ببيع زيد داره من عمرو و تمت البيئنة حينئذ على بيع شخصي، كما انه إذا شهدا ببيعها من أحد الشخصين عمرو أو بكر من دون تعيين أحدهما تمت البيئنة أيضا على بيع الدار من كلي أحدهما، و يترتب عليه الأثر، كانتفاء حق ورثة زيد في هذه الدار، و نحو ذلك، و ان لم يحكم بانتقالها الى خصوص عمرو، أو بكر. فمورد الشهادة في هذه الصورة هو الأمر الكلي، أى عنوان أحدهما، نظير متعلق العلم الإجمالى فيما إذا علمنا إجمالا ببيع داره من أحد هذين الشخصين، فكما ان العلم الإجمالى فيه يكون حجة فكذلك البيئنة، لو حدة المتعلق فى كلا الموردين. و أما إذا شهد أحدهما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٦

.....

بيع الدر من عمرو، و شهد الآخر ببيعها من بكر فلا أثر لهذه الشهادة، إذ يبيعها على كل من عمر و أبو بكر مما لم تقم عليه البيئنة، بل مجرد شهادة عدل واحد كما أن يبيعها من أحدهما على نحو العنوان الكلي لم تقم عليه البيئنة أيضا، غاية ما هناك إمكان انتزاع جامع أحدهما عما هو المورد لكل من الشهادتين، الذى هو المدلول الالتزامى لكل منهما، لأن الشهادة على بيع الدار من عمرو - مثلا - تدل بالالتزام على بيعها من أحدهما، لصدق هذا العنوان على عمرو الا - انه قد ذكرنا مرارا: أن الدلالة الالتزامية كما انها تتبع الدلالة المطابقية فى أصل وجودها، كذلك تتبعها فى الحجية، فلو سقطت الدلالة المطابقية عن الحجية سقطت الدلالة الالتزامية أيضا، و حيث انه لا اعتبار بشهادة عدل واحد فى مدلولها المطابقى لا اعتبار بها فى مدلولها الالتزامى أيضا، لعدم قبول شهادة عدل واحد فى باب المرافعات نعم إذا شهدا ابتداء بانتقال الدار إلى أحدهما تمت البيئنة على العنوان الكلي كما ذكرنا.

إذا عرفت ذلك فنقول: ان شهادة الشاهدين بالنجاسة قد يردان على وجود واحد، و اخرى على وجودين، فهنا قسمان:

أما القسم الأول، فان لم يكن فيه اختلاف أصلا حتى فى الخصوصيات فالأمر واضح، كما إذا شهدا بوقوع قطرة من البول فى الإناء المعين فى الزمان المعين، بلا اختلاف فى شىء من ذلك، فحينئذ تثبت النجاسة بها بلا كلام.

و أما إذا اختلفا فالاختلاف يكون - تارة - فى العوارض الشخصية - و اخرى فى الصنف، و ثالثه فى النوع، فالصور ثلاثة:

أما الصورة الأولى: فكما إذا شهدا بوقوع قطرة من البول فى الإناء، إلا أنهما اختلفا فى زمانه، فقال أحدهما: انه كان فى الليل، و قال الآخر: أنه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٧

.....

كان في النهار، بعد اتفاقهما على ان ما شهد به أحدهما هو عين ما شهد به الآخر. و لا إشكال في تمامية البيئته في هذه الصورة، لاتفاق الشاهدين على أمر واحد و ان اختلفا في خصوصياته، إذ لا يضر هذا الاختلاف في الحكم بالنجاسة المترتبة على طبيعي البول، من دون فرق بين إصابته للإناء في الليل أو في النهار، أو سائر الخصوصيات.

و أما الصورة الثانية: فكما إذا شهدا بوقوع الميته في الماء، و اختلفا في انها كانت ميته شاة أو هرة. و لا إشكال في ثبوت النجاسة في هذه الصورة أيضا، لتمامية البيئته على وقوع الميته التي هي موضوع الحكم بالنجاسة، و الاختلاف في الصنف لا يقدح في الحكم بالنجاسة المترتبة على طبيعي الميته بعد اتفاقهما على وحدة المشهود به وجودا، و ان ما شهد به أحدهما عين ما شهد به الآخر.

و أما الصورة الثالثة: فكما إذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من الدم في الإناء، و شهد الآخر بوقوع قطرة من البول، بحيث كانا متفقين أيضا في ملافاة قطرة واحدة فاتحد المشهود به بهذا المقدار، إلا أنهما اختلفا في ماهية هذه القطرة. و الظاهر عدم الحكم بالنجاسة في هذه الصورة، لأنهما و إن اتفقا على وحدة المشهود به، إلا أنهما اختلفا في نوعه، و الاختلاف في النوع مما له دخل في ثبوت النجاسة، بخلاف الاختلاف في الصنف، أو العوارض الشخصية، فإن الميته من ذى النفس السائلة نوع واحد محكوم عليه بالنجاسة، سواء أ كانت ميته هرة أم شاة مثلا و هذا بخلاف الدم و البول، فان كل واحد من هذين نوع مستقل محكوم عليه بالنجاسة- كسائر أنواع النجاسات- و لا جامع ما هويتا بينهما يكون هو المحكوم عليه بالنجاسة، و الجامع الانتزاعي- اعنى: عنوان أحدهما- لم يكن موضوعا للحكم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٨

.....

بالنجاسة، و لا مشهودا به. فالمدلول المطابقي لكل واحد من الشهادتين غير ثابت، لأنه مما أخبر به عدل واحد، و لا نقول بحجيته- فرضا- فلا يثبت المدلول الالتزامي لهما- و هو وقوع أحد هذين النجسين في الإناء- أيضا، لتبعيته للمدلول المطابقي وجودا، و حجية، و هذا من دون فرق بين نفى أحدهما للآخر و عدمه. نعم إذا شهدا بوقوع قطرة من أحدهما بحيث كان مصب الشهادة هو هذا الجامع- اعنى وقوع النجس المررد بين البول و الدم- فقد تمت البيئته، لاتفاق قولهما على مورد واحد و ان كان هو الجامع الانتزاعي.

و أما القسم الثاني- و هو ما إذا كان مورد شهادتهما وجودين مختلفين- فله أيضا صور ثلاثة، لأنهما قد يختلفان في الشخص، و اخرى في الصنف، و ثالثه في النوع أما «الأولى» فكما إذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من البول في الإناء صباحا، و شهد الآخر بوقوع قطرة أخرى منه فيه مساء.

و أما «الثانية» فكما إذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من دم الرعاف، و شهد الآخر بوقوع دم الذبيحة. و أما «الثالثة» فكما إذا شهد أحدهما بوقوع الدم و الآخر بوقوع البول. و فى شىء من هذه الصور الثلاثة لا- يحكم بالنجاسة، لعدم تمامية البيئته على شىء واحد، لأن المفروض تعدد مورد كل من الشهادتين، و ان المشهود به لأحدهما غير ما هو المشهود به للآخر.

و الفرق بين الاختلاف في هذا القسم و القسم الأول هو: انه فى هذا القسم قد يقع التنافى بين قوليهما، و قد لا يقع، لان المخبر عن وقوع قطرة من البول قد ينفى وقوع قطرة الدم فى الإناء من باب الاتفاق، و قد لا ينفيه، لعدم علمه بوقوع نجس آخر فيه و أما القسم الأول فالتنافى بين القولين ثابت فيه دائما، لفرض وحدة الوجود، فيمكن القول بثبوت النجاسة فى هذا القسم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٩

[مسألة ٧: الشهادة بالإجمال كافية أيضا]

«مسألة ٧: الشهادة بالإجمال كافية أيضا، كما إذا قال: أحد هذين نجس، فيجب الاجتناب عنهما. واما لو شهد أحدهما بالإجمال، و الآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما: أحد هذين نجس، و قال الآخر: هذا- معينا- نجس ففي المسألة وجوب الاجتناب عنهما، و وجوبه عن المعين فقط، و عدم الوجوب أصلا (١).

من جهة اخبار العدل الواحد- لو قلنا بحجيته في الموضوعات- لعدم التعارض بينهما، بخلاف القسم الأول، كما عرفت. فتفصيل المصنف «قده» بين وقوع التنافي و عدمه ان تم فهو انما يتم في القسم الثاني دون الأول، لوقوع التنافي فيه دائما. (١) الشهادة بالإجمال بعد ان ذكر «قده» حكم الشهادة بالتفصيل تعرض في هذه المسألة لحكم الشهادة بالإجمال و هي على نحوين، لأنهما قد يشهدان- معا- بالإجمال، و قد يشهد أحدهما بالتعيين، و الآخر بالإجمال.

أما الأول فإن كانت الواقعة فيه واحدة فلا إشكال في ثبوت النجاسة بها، كما إذا شهدا بوقوع قطرة من الدم في أحد الإنائين مع عدم علمهما بما وقع فيه بالخصوص لما ذكرنا من عدم الفرق في المشهود به بين ان يكون أمرا شخصيا أو كليا، لأن الشهادة بالإجمال في حكم العلم الإجمالي بنجاسة أحد الأمرين، فهي علم تعبدى و بمنزلة العلم الحقيقي. و أما إذا تعددت الواقعة، أو لم تحرز وحدتها، فلا يمكن إثبات نجاسة أحدهما بالبيئة، لما عرفت من لزوم وحدة المشهود به في حجيتها، فلو شهد أحد الشاهدين بوقوع قطرة من البول من أحد الإنائين، و شهد الآخر بوقوع قطرة من الدم في أحدهما، فلا يمكن إثبات نجاسة أحدهما عن طريق البيئة. نعم بناء على حجية خبر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٠

.....

العدل- كما هو المختار- تثبت نجاسة أحدهما.

و أما الثاني- و هو شهادة أحدهما بالتعيين و الآخر بالإجمال، كما إذا شهد أحدهما بوقوع قطرة من الدم في الإناء الصغير، و شهد الآخر بوقوع قطرة من البول في أحدهما- فإذا تعددت الواقعة فيه، و كان المشهود به لأحدهما غير المشهود به للآخر- كما في المثال- فلا حجية للبيئة حينئذ، كما ذكرنا. فلا يجب الاجتناب عن شئ منهما، الا على القول بحجية خبر العدل، إذ عليه يجب الاجتناب عن المعين، و اما الإناء الآخر فينتى الاجتناب عنه على سبق المعلوم بالإجمال زمانا على المعلوم بالتفصيل دون العكس.

و أما إذا اتحدت الواقعة، بأن اتفقا على وحدة المشهود به و ان اختلفا في التعيين و الإجمال- كما إذا أخبر أحدهما عن وقوع قطرة من الدم في أحد الإنائين، و الآخر عن وقوع تلك القطرة بعينها في الإناء الصغير مثلا،- ففيها وجوب، أشار إليها في المتن: أحدها: وجوب الاجتناب عنهما، بتوهم اتفاق الشهادتين في الشهادة بنجاسة الجامع فيجب الاحتياط، لأن الشهادة بالتعيين شهادة بالجامع أيضا، فإن المخبر بوقوع النجس في الإناء الصغير يخبر بوقوعه في أحدهما أيضا، فيتحد مورد الشهادتين و هو وقوع النجس في أحدهما. و عبارة أخرى. الشهادة في المعين ينحل إلى أمرين خصوصية التعيين و الجامع، و بما انها تنفرد في الخصوصية فلا أثر لها فيها، بناء على عدم حجية خبر العدل، بخلاف الجامع، فإنها تتحد فيه مع الثانية، فيكون الجامع مشهودا به لكليهما.

و فيه: ان الشاهد بالمعين لا شهادة له بالجامع إلا بالدلالة الالتزامية، و هي تابعة للمطابقة في الحجية، كما مر، و المفروض عدم حجيتها فيها. بل لا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١١

.....

شهادة له بالجامع أصلاً، لأن الشاهد بالمعین انما يشهد بوقوع النجس في المعین لا في المعین و اللامعین، كيف و هما ضدان؟ و بعبارة اخرى: انما يشهد شاهد التعین بوقوع النجس في الحصة الخاصة من الجامع - و هو الإناء الصغير - لا الجامع بينه و بين غيره، بل ينفي ذلك، فدعوى الانحلال غير تامة.

ثانيها: وجوب الاجتناب عن المعین فقط، بدعوى: اجتماع الشهادتين في الشهادة بوجوب الاجتناب عنه و ان لم يجتمعا في الشهادة بنجاسته لان لازم الشهادة بوقوع النجس في أحدهما لا بعينه هو الشهادة بوجوب الاجتناب عن الطرفين، المعین و الطرف الآخر، فإن مقتضى علم الشاهد بوقوع النجس في أحدهما هو وجوب الاجتناب عن كليهما و المفروض أن الشاهد بالتعین أيضا يشهد بوجوب الاجتناب عن المعین خاصة، فيتحد مورد الشهادتين في المعین دون الطرف الآخر. نعم لا يثبت بذلك نجاسته حتى يحكم بنجاسة ملاقيه، لان المشهود به وجوب الاجتناب عنه دون نجاسته، كما أشرنا.

و فيه: أن الشهادة بغير المعین انما تدل على وجوب الاجتناب عن الطرفين بالالتزام، و هي تابعة للمطابقة في الحجية، و المفروض عدم حجيتها في مدلولها المطابقي، لانفرادها فيه، فكذلك الالتزامى. بل لا استلزام في المقام، لأن وجوب الاجتناب عن أطراف العلم الإجمالى حكم عقلى لا- معنى للشهادة به، و إنما تعتبر في الأحكام الشرعية- كالنجاسة، و الملكية، و الزوجية، و نحوها- أو في موضوعاتها- كالخمر، و البول، و نحوها- فالصحيح هو:

الوجه الثالث و هو عدم وجوب الاجتناب أصلاً، لعدم قيام البيئته، لا على المعین و لا على غير المعین.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٢

[مسألة ٨: لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلاً، و الآخر بنجاسته سابقاً]

«مسألة ٨»: لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلاً، و الآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً، فالظاهر وجوب الاجتناب (١). و كذا إذا شهدا معا بالنجاسة السابقة، لجريان الاستصحاب.

هذا كله بناء على اعتبار خصوص البيئته في الموضوعات الخارجية، و أما بناء على حجية خبر العدل فيها- كما هو الأقوى- فيجب الاجتناب عن خصوص المعين «١» لقيام الحجة على نجاسته. و أما الطرف الآخر فيجوز فيه الأصل بلا معارض، فان مقتضى الأخبار بنجاسة أحدهما و ان كان هو الاحتياط، لانه علم تعبدى إجمالى، الا انه ينحل بالأخبار بنجاسة المعين الى علم تفصيلى بنجاسته و شك بدوى بنجاسة الطرف الآخر، كما في اجتماع العلم الإجمالى الحقيقى مع العلم التفصيلى فيما إذا اتحد متعلقهما، لان المفروض وحدة الوجود، فيتحد متعلق العلمين، و كذلك الخبرين. و لا يعتبر في ذلك رعاية سبق تاريخ أحد الخبرين على الآخر، و لحوقه به، أو مقارنة له، لأن العبرة بزمان المعلوم، و مع فرض وحدته لا مجال لهذه التفاصيل، كما هو واضح.

(١) اختلاف الشهود لا إشكال في ثبوت النجاسة فيما إذا اتحد الشاهدان في المشهود به وجوداً و زماناً- كما إذا شهدا معا بنجاسة شخصيه سابقة- فإنها تثبت حدوثاً بالبيئته، و بقاء بالاستصحاب، لأنها يقين تعبدى، و به يتم كلا ركنى الاستصحاب، و يكفى في جريانه ترتب الأثر بقاء، و به تتم حجية البيئته

(١) و في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»: «ففى المسألة وجوه»: «أوجهها أوسطها، بناء على ثبوت النجاسة باخبار العدل

الواحد، و الا فالوجه الأخير هو الأوجه».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٣

.....

أيضا، و لو لم يكن لها أثر آخر، كنجاسة الملاقي للنجس في الزمان السابق.

و إلى ذلك أشار المصنف «قده» بقوله: «و كذا إذا شهدا معا بالنجاسة السابقة».

كما انه لا إشكال في ثبوت النجاسة فيما إذا شهدا بنجاسة الشيء فعلا، على تفصيل تقدم في المسألة السابقة بين وحدة المشهود به و تعدده.

و أما إذا اختلفا في زمان المشهود به، فشهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلا، و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا، فان اختلفا في وجوده أيضا، بأن كان المشهود به لكل منهما غير المشهود به للآخر، كما إذا شهد أحدهما بإصابة الدم الإناء أول الليل، و شهد الآخر بإصابة البول إياه آخر الليل، لم تثبت النجاسة بالبيئة - كما ذكرنا في المسألة السابقة - لعدم اتحاد مورد الشهادتين، و الجامع الانتزاعي غير مشهود به، فلا تثبت بها النجاسة فيما لو اتفقا في زمان المشهود به، فضلا عما إذا اختلفا فيه. و الظاهر ان المصنف «قده» أيضا لا يريد هذه الصورة.

و أما إذا اتحدا في المشهود به وجودا، بان كان المشهود به لهما وجودا واحدا قد اختلف الشاهدان في زمانه من حيث السبق و اللحق، فأخبر أحدهما بوجوده أول الليل مثلا، و أخبر الآخر بوجوده آخره، فهل يحكم بثبوته فعلا أم لا؟ الحق هو التفصيل، لأن المسألة صورا ثلاثة:

الأولى: ما إذا علم المشهود عنده بعدم طرو مطهر في البيئ. لا سابقا، و لا لاحقا، بحيث يعلم ببقاء نجاسة الشيء فعلا على تقدير ثبوتها سابقا، و فيها يحكم بنجاسته فعلا من دون حاجة إلى الاستصحاب، لقيام البيئ عليها في الحال، مرددة بين حدوثها فعلا أو بقاءها من السابق، فان الاختلاف في الزمان لا يقدح في تحقق البيئ على الوجود الجامع بين الزمانين، كالاختلاف

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٤

.....

في سائر الخصوصيات، ككون الدم أحمر، أو أصفر. فيكون المقام نظير ما إذا شهدا معا بنجاسة الشيء سابقا، و علمنا ببقائها على تقدير ثبوتها في السابق، إذ فيه يحكم بنجاسته بالفعل من دون حاجة إلى الاستصحاب، للعلم بالملازمة بين البقاء و الحدوث فرضا. الثانية: ما إذا شك المشهود عنده في بقاء النجاسة على تقدير ثبوتها سابقا، بان احتمل طرو المطهر بين الزمانين، و فيها أيضا يحكم بالنجاسة، لا من جهة استصحاب النجاسة المحتملة سابقا كى يشكل عليه بعدم اليقين بالحدوث، بل لاستصحاب كلى النجاسة المرددة بين الزمانين الثابتة بالبيئ، فالشك انما هو في بقاء ما علم بحدوثه تعبدا، و هو من استصحاب الكلى من القسم الثاني، و قد حققنا في الأصول انه لا فرق في الكلى المستصحب بين أن يكون جامعا بين فردين. أو افراد - كالجامع المردد بين زيد و عمرو - و بين ان يكون جامعا بين زمانين لفرد واحد، فالخصوصية المشكوكه من جهة الزمان لا تمنع عن استصحاب الجامع بين افراده. فهو من استصحاب الكلى بحسب الزمان، و ليس ذلك من استصحاب الفرد المردد - كما حققناه في محله أيضا - لأن المستصحب هو الجامع القابل للانطباق على كل من الخصوصيتين بحسب الزمان، لا الخصوصية المرددة، كى يقال بعدم وجودها في الخارج. و ان شئت فاستصحب عدم طرو المطهر، لان مرجع الاستصحاب في الأحكام الجزئية إلى استصحاب موضوعاتها، وجودا أو عدما.

الثالثة: ما إذا علم بطرو المطهر بين الزمانين، بان علم بزوال النجاسة على تقدير ثبوتها سابقا، و ببقائها على تقدير حدوثها لاحقا، فيدور

أمرها بين مقطوع الارتفاع و مشكوك الحدوث، و فيها يجري استصحاب كلى النجاسة أيضا، و هو من استصحاب الكلى من القسم الثانى أيضا، كما فى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٥

[مسألة ٩: لو قال أحدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجسا و الان طاهرا]

«مسألة ٩»: لو قال أحدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجسا و الان طاهرا، فالظاهر عدم الكفاية، «١» و عدم الحكم بالنجاسة (١)

الصورة الثانية، كاستصحاب جامع الحيوان المردد بين البق و الفيل. الا انه معارض باستصحاب الطهارة المتخللة بين الزمانين، للعلم بحدوثها مع الشك فى ارتفاعها، و بعد التساقت يرجع الى قاعدة الطهارة فظهر انه لا بد من الحكم بالنجاسة فى الصورة الاولى و الثانية، و بالطهارة فى الصورة الثالثة.

و لكن كل ذلك مبنى على عدم حجىة خبر العدل، و الا فلا بد من الحكم بالنجاسة فى جميع الصور المتقدمة، لاخبار العدل بنجاسة الشىء بالفعل، و لا- يعارضه اخبار العدل الآخر بنجاسته سابقا الا فيما إذا اتحدت الواقعة المشهود بها، لان إخبار كل واحد منهما بوجودها فى أحد الزمانين ينفى الآخر بالالتزام. لاستحالة حدوث نجاسة واحدة فى زمانين، فمع التساقت بالمعارضة يرجع الى قاعدة الطهارة. ففما إذا اتحدت الواقعة لا بد من الحكم بالطهارة فى جميع الصور، و مع تعددها يحكم بالنجاسة.

(١) الفرق بين هذه المسألة و سابقتها هو: ان المفروض هنا أن الشاهد بالنجاسة السابقة يشهد ايضا بارتفاعها فى الحال، فله شهادتان، بخلاف المسألة السابقة. ثم ان الوجه فى حكم المصنف «قده» بعدم النجاسة هو انقطاع استصحاب النجاسة السابقة باخبار نفس الشاهد بالطهارة فى الحال فى هذه المسألة، بخلاف سابقتها، و كيف كان تفصيل الكلام هنا ان يقال: انا إذا قلنا بحجىة خبر العدل- كما هو الأصح- فإن كان المشهود به لكل من الشاهدين غير ما هو المشهود به للآخر- بان شهدا بوجودين من

(١) و فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف: «فالظاهر عدم الكفاية»: «بل الظاهر الكفاية فيما إذا كانت الواقعة واحدة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٦

.....

النجاسة أحدهما سابقا، و الآخر لاحقا وقعت المعارضة بين الخبرين بالنسبة إلى الزمان المتأخر- لأن أحدهما يشهد بنجاسة الشىء فعلا، و الآخر بطهارته، و مع التساقت يرجع الى الأصل، و لا- مانع من استصحاب النجاسة السابقة الثابتة باخبار أحدهما، فيحكم بالنجاسة.

و قد يتوهم: ان المخبر عن طهارته الفعلية يخبر عن ارتفاع النجاسة السابقة بالدلالة الالتزامية، و لا مجال للاستصحاب مع وجود الأمانة على الخلاف.

و يندفع: بأنه لا حجىة لهذه الدلالة مع عدم حجىة المطابقية المبتلاة بالمعارض لأن الدلالة الالتزامية تتبع المطابقية فى الوجود و الحجىة.

و ان كان المشهود به لهما وجودا واحدا، مع اختلافهما فى زمانه فهل يحكم بالنجاسة أم لا؟ ربما يقال بالثانى، لتعارض الخبرين فى مدلولهما الالتزامى، لأن المخبر عن وجودها فى الحال ينفى وجودها فى السابق- و كذلك العكس- و بعد التساقت يرجع إلى قاعدة

الطهارة. إلا- أن الأظهر هو الحكم بالنجاسة، لاستصحاب كلى النجاسة، المرددة بحسب الزمان، الثابتة بخبرهما معا- كما ذكرنا فى المسألة السابقة- دون النجاسة الشخصية السابقة الساقطة بالتعارض. و إخبار أحدهما بالطهارة الفعلية لا يصلح أمانة على ارتفاع الكلى، لابتلائه بالمعارض، فالشك فى بقاء الكلى على حاله. هذا كله بناء على حجية خبر العدل.

و أما بناء على عدم اعتباره- كما هو مبنى المصنف «قده»- فيجرب هنا ما ذكرناه فى المسألة السابقة، إذ لا أثر لإخبار أحدهما بالطهارة الفعلية، لأنه عدل واحد فان كان المشهود به لكليهما وجودا واحدا فيستصحب كلى النجاسة، و أما إذا كان وجودين فلا- أثر للشهادتين، لعدم اتحاد مركزهما، فلا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٧

[مسألة ١٠ إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما فى يدها]

«مسألة ١٠» إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى فى الحكم بالنجاسة. وكذا إذا أخبرت المربية للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسة ثيابه. بل وكذا لو أخبر المولى (١) «١» بنجاسة بدن العبد أو الجارية أو ثوبهما مع كونهما عنده أو فى بيته.

ثبتت النجاسة. فظهر انه لا- فرق فى الحكم بالنجاسة فيما إذا اتحد المشهود به بين ما إذا اعتبرنا خبر العدل و بين ما إذا قلنا باعتبار خصوص البيئنة، لجريان استصحاب كلى النجاسة على كلا التقديرين، و انما الفرق بينهما فيما إذا تعدد، فعلى الأول يحكم بالنجاسة دون الثانى.

(١) أخبار الزوجة أو الخادمة بنجاسة شىء فى البيت قد ذكرنا سابقا «٢» ان السيرة القطعية العقلانية قائمة على حجية اخبار ذى اليد فيما استولى عليه سواء أ كان ذلك استيلاء ملك أم غيره، و عليه يتم ما أفاده فى المتن من حجية إخبار هؤلاء بالنجاسة. إلا فى إخبار المولى عن نجاسة بدن العبد أو الجارية أو ثيابهما، فان العبد و الجارية و ان كانا مملوكين للمولى، و كانا تحت يده بحيث كان يضمهما إذا كانا مغصوبين، الا أنه لا يكفى هذا المقدار فى اليد التى تكون موضوعا لحجية إخبار ذى اليد بالنجاسة، فإنه يعتبر فيها- زائدا على الاستيلاء- ان لا- يكون لما تحت اليد استقلال فى التصرف أصلا، و هذا يتم فى غير الإنسان العاقل كالجمادات، و الحيوانات، و أما العبد و الجارية فهما يستقلان بالتصرف فى بدنهما و ثيابهما،

(١) و فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده»: «و كذا لو أخبر المولى»: «فيه اشكال، بل منع. نعم إذا كان ثوبهما مملوكا للمولى، أو فى حكمه، قبل اخباره بنجاسته».

(٢) ج ٢ ص ٦٣ و فى هذا المجلد ص ٢٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٨

[مسألة ١١ إذا كان الشىء بيد شخصين كالشريكين]

«مسألة ١١» إذا كان الشىء بيد شخصين - كالشريكين - يسمع قول كل منهما فى نجاسته. نعم لو قال أحدهما: انه طاهر، و قال الآخر: انه نجس، تساقطا (١) كما ان البيئنة تسقط مع التعارض (٢). و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه.

و ليسا تابعين للمولى تبعية محضة، كالثوب الذى على بدن المولى: نعم فى الطفل غير المميز، و المجنون يتم ذلك، لكونهما فى حكم الحيوان. و كذلك فى ثياب العبد و الجارية إذا كانت تحت يد المولى، كما إذا كانت فى صندوقه يعطيها لهما عند الحاجة، فلو أخبر بالنجاسة حينئذ كان خبره حجة، كما إذا أخبر بنجاسة ثوب نفسه. نعم الثياب التى لبسها العبد أو الجارية تخرج بعد اللبس عن يد المولى، و يكون خبرهما حجة فيها لا خبره. و الحاصل: انه ليس فى المقام دليل لفظى يتمسك بإطلاقه فى جميع هذه الموارد، و انما الدليل هى السيرة، و القدر المتيقن منها هو تحقق استيلاء ذى اليد، مع عدم إرادة استقلالية لما تحت اليد، و نتيجة ذلك هو ما ذكرناه. (١) أما سماع قول كل منهما، فلعدم الفرق بين اليد الاستقلالية و الضمنية فى حجية إخبار ذى اليد عما هو تحت يده، لقيام السيرة على كلتا صورتين. و أما تساقطهما بالمعارضة، فلأنه مقتضى حجية قول كل منهما. فى نفسه. نعم لو استند أحدهما إلى ما يرفع مستند الآخر - كما إذا استند أحدهما إلى العلم أو العلمى، و استند الآخر إلى الأصل - قدم الأول، لحكومة الأمارات مطلقا على الأصول، كما أوضحنا ذلك فيما سبق «١».

(٢) على تفصيل تقدم «٢» فيه و فى تعارض البيئتين مع قول صاحب

(١) فى الجزء الثانى من كتابنا ص ٦٩-٧٢ فى البحث عن تعارض البيئتين، أو تعارض البيئتين مع اليد، لوحدة الملاك.

(٢) فى الجزء الثانى ص ٦٩-٧٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٩

[مسألة ١٢: لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقا أو عادلا]

«مسألة ١٢»: لا فرق فى اعتبار (١) قول ذى اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقا أو عادلا، بل مسلما أو كافرا.

[مسألة ١٣: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال]

«مسألة ١٣»: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال (٢)، و ان كان لا يبعد إذا كان مراهقا.

اليد، من ان التساقط بالمعارضة فى البيئتين انما يتحقق مع تكافؤهما فى المستند، و أما إذا كان مستند إحداهما رافعا لمستند الأخرى فتقدم الاولى على الثانية. كما انه يشترط فى تقدم البيئتين على قول صاحب اليد ذلك أيضا، إذ معه لا سيرة على حجية قول ذى اليد عند معارضته مع البيئتين. الا ان يستند صاحب اليد إلى ما يكون حاكما على مستند البيئتين، فيقدم عليها.

(١) حجية قول ذى اليد و ان كان فاسقا أو كافرا لقيام السيرة فى جميع ذلك، و الاشكال فى الكافر لما فى بعض النصوص «١» الواردة فى البحتج من اعتبار الإسلام، بل الورع. مندفع:

بخروجها عن محل الكلام لان البحث هنا فى حجية قول ذى اليد بالنجاسة، و مورد النصوص هو الإخبار بالطهارة بعد النجاسة. و سيأتى الكلام فى ذلك فى بحث المطهرات إنشاء الله تعالى.

(٢) و الظاهر عدمه، لثبوت السيرة على حجية خبر الصبى إذا كان مميزا للطهارة و النجاسة و ان لم يكن مراهقا، فلا وجه للتقييد به، فاشتراط تكليفه بالبلوغ لا يلزم اشتراط قبول قوله به، و لا بكونه مراهقا. نعم لا عبرة بقول غير المميز.

(١) كموثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - انه سئل عن الرجل يأتي بالشراب، فيقول مطبوخ على الثلث؟ قال: ان كان مسلماً، ورعاً، مؤمناً (مأموناً) فلا بأس أن تشرب». الواسئل: الباب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٦. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٠

[مسألة ١٤: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال]

«مسألة ١٤»: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال (١) - كما قد يقال - فلو توضأ شخص بماء - مثلاً - وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم بطلان وضوئه و كذا لا يعتبر ان يكون ذلك حين كونه في يده، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم

(١) لقيام السيرة على قبول قوله و لو بعد الاستعمال الموجب لانعدام الموضوع إذا كان له أثر في هذا الحال، كما إذا أخبر بنجاسة الماء المستعمل في الوضوء، فإن أثره بطلان الوضوء، و نجاسة الأعضاء، و ان انعدم الماء بالاستعمال في الوضوء، و خرج بذلك عن يد المخبر. فلا يفرق الحال بين ان يكون اخباره قبل الاستعمال أو بعده، و لا بين بقاء العين بعد الاستعمال - كالثوب و نحوه - و بين انعدامه به - كالماء المستعمل في الوضوء - لأن العبرة بثبوت اليد حال الاستعمال لا حال الاخبار. نعم لو لم يكن له أثر بعد الاستعمال لم يقبل قوله، كما إذا أخبر بنجاسة ثوب المصلى بعد الصلاة فيه، فإنه لا يوجب البطلان، لأن الطهارة عن الخبث شرط علمي للصلاة - واقعي، بخلاف طهارة الماء المستعمل في الطهارة عن الحدث، فإنها شرط واقعي فيها، فعدم قبول قوله في المثال انما يكون من جهة عدم الأثر، لا من جهة انعدام الموضوع بالاستعمال، و خروجه عن تحت اليد. و يؤيد ذلك: صحيحة العيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أياما، ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلى فيه. قال: لا يعيد شيئاً من صلاته» (١). بناء على ان المانع عن الصلاة في الثوب هي النجاسة دون غيرها من الموانع.

(١) و سائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٥ الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢١. عليه بالنجاسة (١) «١» (١) في ذلك الزمان، و مع الشك في زوالها تستصح (٢).

فظهر: ان القول بعدم القبول بعد الاستعمال - كما عن التذكرة (٢) - ضعيف.

(١) فيه اشكال، لاستناد حجية قول ذي اليد إلى السيرة، و ثبوتها بعد خروج الشيء عن استيلائه غير معلوم، أو معلوم العدم، فإذا خرج عن استيلائه - بيع و نحوه - لا يصدق عليه انه صاحب اليد حينئذ، و لا يعتمد على اخباره بالنجاسة، لما ذكر. و هذا من دون فرق بين اليد البعيدة - كما إذا باع شيئاً ثم أخبر بعد سنه مثلاً بنجاسته - أو القريبة، كما لو دفع المبيع إلى المشتري ثم أخبر بنجاسته بلا فصل. و قد يقال: ان السيرة العملية و ان لم تكن ثابتة الا ان السيرة الارتكازية قائمة على العمل بخبره، و لا سيما في اليد القريبة. و لكنه ضعيف، لان قيامها في هذا الحال انما يكون بلحاظ حجية خبر الثقة لا قول ذي اليد، و من هنا لم يعتمد على قوله فيما إذا لم

تثبت وثاقته عند المشتري، كما إذا كان مورد اتهام استرجاع المبيع، و الندم على البيع، كيف و لا إشكال في عدم حجية قوله بعد البيع إذا أخبر عن كونه مغصوبا، أو وقفا، كما أحوط.

كان يعتبر قبله من باب حجية إقرار العقلاء على ما في يدهم. فظهر ان

(٢) هذا فيما تثبت حجية قول ذي اليد في حدوث النجاسة، و قد عرفت اعتبار بقاء الشيء تحت يده حال الاخبار في حجية قوله.

(١) و في تعليقه قدس سره على قول المصنف «قده»: «يحكم عليه بالنجاسة» «على الأحوط، و لا يبعد ان لا يحكم عليه بها».

(٢) كما في الجواهر ج ٦ ص ١٧٧-١٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٣

[فصل في كيفية تنجس المتنجسات]

إشارة

كيفية تنجس المتنجسات

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٤

.....

اشتراط سراية النجاسة بالرطوبة.

ملاقاة ميت الإنسان. تنجس المائعات. عدم تنجس العالي بملاقاة السافل. كيفية تنجس الجوامد. تنجس المتنجس. تنجيس المتنجس.

ملاقاة النجس في الباطن. فروع و تطبيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٥

فصل في كيفية تنجس المتنجسات يشترط (١) في تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو في أحدهما رطوبة مسرية، فإذا كانا جافين لم ينجس.

(١) فصل في كيفية تنجس المتنجسات اشتراط السراية بالرطوبة المسرية يشترط في تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس ان يكون فيهما أو في أحدهما رطوبة مسرية، فمع جفاف المتلاقيين لا تؤثر النجاسة.

و يدل على ذلك أمران:

الأول: الارتكاز العرفي على عدم السراية مع الجفاف، لان تنجس الشيء عندهم عبارة عن انتقال النجس اليه، و لا انتقال الا مع الرطوبة المسرية.

الثاني: الأخبار الدالة على عدم السراية مع اليوسه، ك:

حسنه محمد بن مسلم- في حديث- «ان أبا جعفر عليه السلام وطأ على عذرة يابسه، فأصاب ثوبه، فلما أخبره قال: أليس هي يابسه؟ فقال: بلى.

فقال: لا بأس» (١)، و ما عن:

عبد الله بن بكير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يبول، و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: كل شيء يابس زكي» (٢)، و:

صحيح البقباقي: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا أصاب ثوبك من

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤٤ الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٥١ الباب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٦

.....

الكلب رطوبة فاغسله، و إن مسه جافا فاصب عليه الماء.» (١)

و نحوها غيرها من الروايات (٢) الدالة على ذلك في موارد مختلفة غير ما ذكر، كالمني، و الخنزير، و الميتة.

هذا مضافا الى ظهور الروايات الإمرأة بغسل ما اصابه النجس في انتقاله الى المتنجس، لان الغسل عبارة عن إزالة الأثر، و لا يتأثر المتنجس الا مع الرطوبة. و ذلك ك:

صحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل؟ قال: تغسل المكان الذي اصابه» (٣)، و:

حسنته قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي، فقال:

إذا مسسته فاغسل يدك» (٤).

و نحوهما غيرهما (٥).

فإن الأمر بغسل المكان أو اليد بإصابة الكلب يكون ظاهرا في تأثر الملاقي بالكسر - من الملاقي - بالفتح - و لا تأثر مع الجفاف.

و أما الروايات الدالة على نجاسة ملاقي النجس، أو المتنجس، من غير تقييدها بالرطوبة فهي على نوعين:

الأول: ما ورد في ملاقات النجاسات المائعة، أو في ملاقات الماء القليل مع النجاسات أو ملاقات الماء المتنجس لغيره، و ذلك كالأخبار الإمرأة بغسل

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٩ الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤١ الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ الباب: ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ الباب: ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩.

(٥) في الباب المتقدم و غيره.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٧

و ان كان ملاقيا للميتة (١)، لكن الأحوط غسل ملاقي ميت الإنسان قبل الغسل و ان كانا جافين. و كذا لا ينجس إذا كان فيهما، أو في

ما اصابه البول (١) أو الدم (٢) أو المنى (٣) و الاخبار الدالة على وجوب الاجتناب عن الماء القليل إذا اصابه نجس (٤) و ما ورد فيه

الأمر بغسل كل ما اصابه الماء المتنجس، كموثقة عمار «٥». و الرطوبة في مثل هذه الاخبار مفروغ عنها لا محالة، و لا معنى لتقييد بها فيها، لانه لغو محض، فلا دلالة فيها على نفي اعتبار الرطوبة في السراية.

الثاني: ما ورد في ملاقاته النجاسات الجامدة، من دون تقييدها بما إذا كان في أحد المتلاقيين رطوبة، و ذلك كروايتي محمد بن مسلم المتقدمين «٦» الواردتين في الكلب. و نحوهما غيرهما «٧» مما ورد في ملاقاته الخنزير أو الميتة. و مقتضى إطلاقها و ان كان عدم اعتبار الرطوبة، الا انه لا بد من تقييدها بالارتكاز العرفي، أو بالروايات الدالة على اعتبارها. بل قد عرفت أن الأمر بالغسل بنفسه دال على اعتبار إزالة الأثر من المتنجس، و لا يكون ذلك الا مع الرطوبة.

(١) ملاقاته الميتة أو ميت الإنسان قد عرفت آنفا: أن مقتضى الارتكاز العرفي هو اعتبار الرطوبة

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٩٥ الباب: ١ من أبواب النجاسات.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٩ الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٨ الباب: ١٩ من أبواب النجاسات.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٨٠ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

(٥) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

(٦) في الصفحة: ٣٢٦.

(٧) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٨

أحدهما، رطوبة غير مسرية (١).

في سراية النجاسة، فتحمل الإطلاقات على ما هو المرتكز عندهم، و منها الإطلاقات الواردة في ملاقاته الميتة أو ميت الإنسان «١». و ان ذهب بعضهم الى القول بوجوب الغسل مطلقا- مع الرطوبة، أو عدمها- في ميت الإنسان، أو غيره، كالعلامة في النهاية، ناسبا له إلى الأصحاب، كما تقدم الكلام في ذلك في بحث نجاسة الميتة في ذيل المسألة العاشرة من مسائلها «٢»، فلا بد من تقييد رواياتها بما ذكر. أو الحمل على الاستحباب.

و احتاط المصنف هنا و في تلك المسألة، خصوصا في ميت الإنسان، لوجود القول بذلك لا سيما في الثاني، بل عن بعضهم: نسبه الى المعروف من المذهب، أو المشهور. فراجع ما ذكرناه هناك.

نعم لا- إشكال في وجوب الغسل بمس ميت الأدمي قبل الغسل و بعد البرد، الا- ان الكلام في المقام انما هو من حيث الخبث لا الحدث.

(١) الرطوبة غير المسرية الرطوبة التي يعتبر وجودها في السراية انما هي الرطوبة المسرية، و هي ما تستقل بالوجود بحيث تحمل النجاسة من جسم الى آخر، و أما الرطوبة غير المسرية، المعبر عنها بالنداوة، فهي بنظر العرف ليست من الأجسام القابلة للانتقال و ان سرت بنفسها من جسم الى آخر، فإنها في نظرهم من الاعراض المنتقلة كالألوان، و هي ليست من النجس، و لا موجبة لانتقال النجس إلى ملاقيه، و ان كانت بحسب الدقة الفلسفية جسما أيضا،

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦١ الباب: ٣٤ من أبواب النجاسات، كالحديث: ٣، ٢، ١.

(٢) راجع الجزء الثاني من كتابنا ص ٤٥٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٩

ثم ان كان الملاقي للنجس أو المتنجس مائعا تنجس كله (١)، كالماء القليل، و المضاف مطلقا، و الدهن المائع، و نحوه من المائعات. نعم لا ينجس العالى بملاقاة السافل، كالفوارة.

لاستحالة انتقال العرض بلا محل، حتى فى مثل صبغ الأجسام بالألوان فإن العرف يرون انتقال اللون من جسم الى آخر- كانتقال لون الحناء الى اليد- ممكنا، الا انه بحسب الدقة و البرهان العقلى يستحيل ذلك بدون انتقال الأجسام الصغار الحاملة للألوان الى جسم آخر.

و عليه فلو وضع شىء- كالملح و الفرش- فى محل متنجس مرطوب- كالسرداب و نحوه- فانتقلت الرطوبة منه الى ذاك الشىء لم يحكم بنجاسته. كما ان المصبوغ بالحناء المتنجس أو بالدم بعد زوال عينه محكوم بالطهارة.

و بالجملة: الرطوبة اما مسرية للنجاسة الى ملاقيها و اما سارية بنفسها، و الاولى توجب انتقال النجاسة، دون الثانية، لأنها تحمل النجاسة فى نظر العرف، فإنها فى نظرهم من قبيل الاعراض لا الأجسام: و يقابل الاولى الجفاف، كما انه يقابل الثانية اليوسة.

(١) تنجس المائعات الملاقي للنجس قد يكون مائعا، و اخرى يكون جامدا، و المائع قد يكون ماء مطلقا، و أخرى غيره، سواء أ كان ماء مضافا أم غيره، كالدهن المائع، و الزيت.

اما الماء فينجس كله بملاقاة النجس إذا كان أقل من الكر، سواء فيه موضع الملاقاة و غيره، و سواء فيه السطح العالى و السافل، لصدق الوحدة فى جميع ذلك. إلا إذا كان هناك جريان و دفع من العالى أو السافل كالماء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٠

.....

المنصب من الإبريق على اليد النجسة، و الفوارة، فإنه لا- ينجس العالى- فى الأول- بملاقاة السافل، و لا ينجس السافل- فى الثانى- بملاقاة العالى، لتعدد الماء فى نظر العرف حينئذ، كما تقدم تفصيله فى بحث المياه «١». و منه يظهر الحال فى غيره من المائعات، فيحكم بنجاسة كله بالملاقاة، سواء فيه الماء المضاف و غيره، كان بمقدار الكر أو أقل، لصدق الوحدة فى جميع ذلك! و الاعتصام بالكربة انما يختص بالماء المطلق دون غيره. و قد تقدم الكلام فى ذلك فى بحث المياه «٢» ايضا. و ما ذكرناه من عدم الانفعال فى صورة الدفع و الجريان مما لا يفرق فيه بين الماء و غيره من المائعات- كما أشار إليه فى المتن- لوحدة الملاك فى الجميع.

تنجس الجوامد و أما إذا كان الملاقي للنجس جامدا- كالثوب، و الأرض، و نحوهما- فلا يتنجس الا موضع الملاقاة منه، سواء أ كان باقى الجسم جافا، أم مرطوبا برطوبة سارية أو مسرية. اما فى الأولين فواضح، لاختصاص الملاقاة بموضع خاص، و لا موجب لسارية النجاسة منه الى مجاوره، و ان كان فيه رطوبة سارية- اى الندوة- لما عرفت من عدم كفايتها لنقل النجاسة و لو مع الملاقاة للنجس، فمقتضى القاعدة بقاء غير موضع الملاقاة على طهارته، و اختصاص النجاسة بموضعها.

على ان الاستفادة من النصوص ذلك ايضا، ك:

صحيحة زرارة قال: «قلت أصاب ثوبى دم رعاف، أو غيره، أو

(١) فى الجزء الأول فى القسم الثانى ص ٤١.

(٢) فى الجزء الأول فى القسم الثانى ص ٣٨.

من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المائعات وان كان الملقى جامدا اختصت النجاسة بموضع الملاقاة سواء كان يابساً- كالثوب اليابس إذا لاقى النجاسة جزأ منه- أو رطباً- كما في الثوب المرطوب، أو الأرض المرطوبه- فإنه إذا وصلت النجاسة إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به، وان كان فيه رطوبة مسرية، بل النجاسة مختصة بموضع الملاقاة. و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدان. نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاة منه، فالاتصال قبل الملاقاة لا يؤثر في النجاسة و السراية، بخلاف الاتصال بعد الملاقاة. و على ما ذكره فالبطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبة مسرية إذا لاقى النجاسة جزأ منها لا تتنجس البقية، بل يكفي غسل موضع الملاقاة. إلا إذا انفصل بعد الملاقاة ثم اتصل.

شئ من منى الى ان قلت: فاني قد علمت انه قد أصابه، و لم أدر أين هو فاعسله. قال: تغسل من ثوبك الناحية التي ترى انه قد أصابها. «١».

فإنها تدل على وجوب غسل خصوص الناحية التي أصابها الدم، أو المنى، دون غيرها، و هذا ظاهر. و أما في الثالث، أعني ما إذا كان في الجسم رطوبة مسرية- كالأرض الممطورة أو البطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبة مسرية- فهل تسرى النجاسة من موضع الملاقاة إلى غيره من اجزاء الجسم أم لا؟ قد يتوهم ذلك، نظرا الى اتصال اجزائه، و رطوبتها، فإذا تنجس جزء منه تنجس جزؤه المتصل به بملاقاته معه، و هو يلقى الجزء الثالث المتصل به فينجسه، و هكذا الى تمام الأجزاء.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٢ الباب: ٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢. و نحوها غيرها من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٢

.....

و يندفع: بان المستفاد من الروايات ان موضوع التنجس في غير المائعات انما هو الإصابة و الملاقاة مع النجس، و لا إصابة و لا ملاقاة إلا مع بعض الجامد، و اما اتصال الأجزاء الأخر بهذا البعض الحاصل قبل الملاقاة فلا يكفي في السراية، لعدم شمول الأدلة له، بل قام الدليل على عدمها، و هي الروايات الواردة في إصابة السمن و الزيت، و العسل «١» إذا كانت جامدة، الدالة على اختصاص النجاسة بموضع الملاقاة منها لا غير، مع ان في بعض مراتب الجمود رطوبة مسرية.

هذا مضافا الى انه لو كان الاتصال الحاصل قبل الملاقاة موجبا لسراية النجاسة مع وجود الرطوبة المسرية للزم الحكم بنجاسة جميع الراضى البلد الواحد المبتلة بنزول المطر، بمجرد ملاقاة جزء منها للنجاسة، و هذا مقطوع البطلان. هذا كله في الاتصال قبل الملاقاة. و أما الاتصال بعدها، كما لو انفصل جزء من الجسم المتنجس بعضه ثم اتصل به ثانيا- كالأمثلة المذكورة في المتن- فإنه يوجب تنجس موضع الملاقاة منه مع الجزء المتنجس أولا، لوجود الرطوبة المسرية على الفرض، و صدق الإصابة و الملاقاة في هذا الفرض، دون الفرض السابق. و الفارق بين الموردین- في تطبيق موضوع النجاسة على أحدهما دون الآخر- هو العرف. نعم لو كان الجسم مائعا- كالماء و نحوه- يتنجس جميعه بملاقاة بعضه، لصدق الوحدة في المائعات، فهو ماء واحد، أو دهن واحد- مثلا- فملاقاة بعضه مع النجاسة يساوق ملاقاة الكل.

(١) الوسائل: الباب: ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث: ٢. و نحوها غيرها من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٣

[مسألة ١: إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين]

«مسألة ١»: إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين، أو علم وجودها و شك في سرايتها، لم يحكم بالنجاسة (١) و أما إذا علم سبق وجود المسرية، و شك في بقائها فالأحوط الاجتناب، و ان كان الحكم بعدم النجاسة لا يخلو عن وجه «١» (٢).

(١) للشك في تحقق شرطها- و هو وجود الرطوبة المسرية- فيرجع إلى قاعدة الطهارة، كما هو الحال فيما إذا شك في أصل الملاقاة.
(٢) إذا علم سبق وجود رطوبة مسرية و شك في بقائها، فقد يتوهم:
لزوم الحكم بالنجاسة، بمقتضى استصحاب الرطوبة المسرية، إذ به يحرز شرط التنجس، و يتم موضوعه بضم الوجدان إلى الأصل، لأن الملاقاة محرزة بالوجدان، و الرطوبة المسرية تحرز بالأصل.
و يندفع بأنه لو كان موضوع التنجس مجرد ملاقاة الشيء مع النجس أو المتنجس، حال رطوبتهما، أو رطوبة أحدهما، لثم ما ذكر، لإحراز تمام الموضوع، بضم الوجدان إلى الأصل، كما ذكرنا و أما إذا كان موضوعه السراية الخارجية فلا يصح الحكم بالنجاسة، لأن استصحاب الرطوبة لا- يثبت تحقق السراية الفعلية من النجس إلى ملاقيه، الا- على القول بالأصل المثبت، و لا نقول به. و الثانى هو الأظهر لأنه المستفاد من الأدلة بمقتضى الارتكاز العرفى، فإن العرف لا يرون أن مجرد الملاقاة مع النجس كافى في تنجس الملاقى، ما لم تسر منه إلى ملاقيه، و يفعل به، و يتأثر بأثره، و لذلك اعتبرنا الرطوبة المسرية فى التنجس و قد أشرنا فى التعليقة إلى أن الأظهر هو الحكم بعدم النجاسة. و بذلك يظهر ان الحكم بالاحتياط فى المتن يكون

(١) و فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف «قده»: «لا يخلو عن وجه»: هذا الوجه هو الأظهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٤

[مسألة ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب]

«مسألة ٢»: الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص، و ان كان فيهما رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته (١) إذا لم يعلم مصاحبه لعين النجس. و مجرد وقوعه لا- يستلزم نجاسة رجله، لاحتمال كونها مما لا- تقبلها، و على فرضه فزوال العين يكفى فى طهارة الحيوانات.

استحبابيا.

(١) عدم النجاسة بملاقاة الذباب الواقع على النجس لقاعدة الطهارة لعدم العلم بمصاحبة الذباب لعين النجس. و أما رجله و ان وقع على النجس الرطب- كالعذرة و نحوها- الا انها محكومة بالطهارة، إما لاحتمال عدم انفعالها بملاقاة النجس، لاحتمال كونها مما لا يقبلها- كما قيل بذلك فى الزبيق و نحوه- و إما من جهة ان زوال العين يكفى فى طهارة بدن الحيوان و ان تأثر بالملاقاة. هذا لو علم بزوال العين، و أما لو شك فى زوالها مع سبق العلم بالتلوث بالنجاسة فلم يتعرض له المصنف «قده».

و تفصيل الحال فى المقام أن يقال: ان الشك فى تنجس ملاقى رجل الذباب الواقع على النجس قد يكون من جهة الشك فى بقاء الرطوبة المسرية فى رجله، و فيه لا يحكم بنجاسة الملاقى، لما عرفت فى المسألة السابقة من ان استصحاب الرطوبة لا يثبت السراية

الفعلية و هذا من دون فرق بين القول بتنجس بدن الحيوان و طهارته بزوال عين النجاسة، أو القول بعدم تنجسه رأسا، و بين العلم ببقاء عين النجس على رجله، أو العلم بعدمه، أو عدم العلم بهما، لأن السراية تكون شرطا للنجس على جميع التقادير، و مع الشك فيها لا يحكم بالنجاسة، لقصور الاستصحاب عن إثباتها.

و قد يكون من جهة الشك فى بقاء عين النجس على رجل مثل الذباب، مع العلم بوجود الرطوبة المسرية فى أحد المتلاقيين، كما إذا وقع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٥

.....

الذباب على الماء، أو الثوب المرطوب برطوبة مسرية، و الكلام فى هذه الصورة يكون- تارة- بلحاظ القاعدة الأولية- و أخرى- بلحاظ الروايات الواردة فيها.

أما القاعدة الأولية فمقتضاها التفصيل بين القول بعدم تنجس بدن الحيوان رأسا، و بين القول بتنجسه و طهارته بزوال العين، إذ على الأول لا- بد من الحكم بالطهارة لقاعدتها، و استصحاب عين النجس لا يثبت ملاقاتها مع الثوب إلا على القول بالأصل المثبت، فان التنجس من آثار الملاقاة مع النجس دون أصل وجوده، و الملاقاة مع رجل الذباب و إن كانت محرزة بالوجدان إلا انه لا أثر لها، لان المفروض عدم تنجسها بملاقاة النجس، و ماله الأثر- و هى الملاقاة مع عين النجس- غير ثابتة. و أما على الثانى، و هو القول بنجاسة بدن الحيوان و طهارته بزوال العين- كما هو الأقوى لعموم أدلة الانفعال. و قيام السيرة على الاكتفاء بزوال العين فى الحكم بطهارته، إذ من المقطوع به ملاقاة بدن الحيوان مع النجس و لو مرة واحدة، و لا أقل من دم الولادة، و مع ذلك لم يعهد الالتزام بغسله بالماء من أحد من المتشرعة، بل يكتفون بزوال عين النجاسة عن بدنه، و على ذلك جرت السيرة، و قد أمضاها الشارع. و سيأتى الكلام فى ذلك فى المطهرات ان شاء الله تعالى- فالصحيح هو الحكم بنجاسة الملقى مع العلم بوجود الرطوبة المسرية- كما هو المفروض- لاستصحاب نجاسة الرجل و لو كان لأجل الشك فى زوال العين عنها. و بعبارة واضحة: ان موضوع السراية هى الملاقاة مع النجس، و الجزء الأول محرز بالوجدان، و الثانى بالأصل، و بذلك يتم الموضوع، هذا هو المعروف بين الأصحاب.

و لكن ربما يقال: بعدم جريان استصحاب النجاسة على هذا القول

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٦

.....

أيضا، و ذلك لعدم ترتب أثر على المستصحب، و معه لا يجرى الأصل العملى.

بيان ذلك: ان نجاسة رجل الذباب- مثلا- لا أثر لها فى الفرض كى تستصحب، ضرورة عدم الحكم بنجاسة بدن الحيوان الا مع بقاء عين النجس عليه، فإذا لا يعقل ملاقاة شىء لبدن الحيوان إلا و قد لاقى عين النجس قبله و لو آنا ما، فيستند نجاسته إلى ملاقاة عين النجس دون بدن الحيوان، إذ مع تعدد العلل. و اختلافها فى الزمان يكون الأثر للسابق مستقلا، و المتنجس لا يتنجس ثانيا، فلا أثر لنجاسة العضو نفسه كى يجرى الاستصحاب لإثباتها.

و الجواب عن ذلك: انه إن أريد بعدم ترتب أثر على نجاسة عضو الحيوان انه لا- أثر لها فى تنجس الملقى فى صورة العلم بوجود العين على العضو. ففيه: ان النجاسة بنفسها من الأحكام الشرعية القابلة للجعل من دون توقف صحة جعلها على تأثيرها فى الملقى، نعم لا بد و ان لا يكون لغوا، و يكفى فى رفع اللغوية ترتب أحكام آخر عليها كحرمة الأكل، و البيع- بناء على حرمة بيع النجس- و غير ذلك من أحكام النجاسات، فإذا صح الجعل بذلك حدودا صح استصحابها ليرتب عليه الحكم بنجاسة الملقى بقاء، لما هو

الحق من كفاية ترتب الأثر بقاء في جريان الاستصحاب، تبعاً لصاحب الكفاية «قده».

والحاصل: ان نجاسة الملاقى و ان لم تكن من آثار حدوث نجاسة عضو الحيوان الا- انها تكون من آثار التعبد ببقائها في صورة الشك في زوال العين.

و إن أريد بذلك ان نجاسة الملاقى لا تكون من آثار نجاسة العضو حتى بقاء، فلا يمكن إثباتها باستصحاب نجاسة العضو، لان العين إذا كانت باقية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٧

.....

فنجاسة الملاقى تستند الى ملاقاتها، و ان لم تكن باقية فالعضو يكون طاهراً، و لا أثر لملاقاته. و بالجملة: انا نعلم وجدانا بعدم تأثير الملاقاة مع العضو في نجاسة الملاقى، فكيف يمكن الحكم به تعبدًا؟

و الجواب عن ذلك: ان النجاسة الواقعية في الملاقى و ان كانت كذلك، اى انه لا تأثير لملاقاة العضو فيها- كما ذكر- الا ان النجاسة الظاهرية تكون من آثار نجاسته بقاء، و ثابتة بثبوتها له تعبدًا، لتمامية موضوعها بضم الوجدان الى الأصل.

بيان ذلك: ان ترتب الحكم الشرعى على موضوعه ليس من باب ترتب المعلول على علته كى يجرى فيه قانون العلية، و يلحظ فيه سبق التأثير، فإنها اعتبارات خاصة لا تنشأ إلا من ارادة من بيده الاعتبار، و لا تأثير للتكويينيات فيها بوجه و عليه فلا مانع من الحكم بالنجاسة الظاهرية للملاقى من أجل استصحاب نجاسة عضو الحيوان، لتمامية موضوعه- و هى الملاقاة مع النجس- بضم الوجدان الى الأصل، و العلم بسبق النجاسة الواقعية على تقدير بقاء العين لا يمنع من الحكم بالنجاسة الفعلية الظاهرية، كما لا يخفى.

و نظير المقام ما إذا علمنا بنجاسة شىء بخصوصه، و بطهارة آخر كذلك، ثم علمنا إجمالاً بطهارة النجس أو نجاسة الطاهر، و عدم بقائهما- معا- على ما كانا عليه، فإنه لا إشكال في جريان استصحاب الحالة السابقة في كل منهما، و نتيجة ذلك هو الحكم بنجاسة مستصحب الطهارة إذا لاقى مستصحب النجاسة، مع انا نعلم وجدانا بعدم تأثير هذه الملاقاة واقعا، للعلم الإجمالى إما بنجاسة الملاقى أو طهارة الملاقى الا ان ذلك لا يمنع من الحكم بتأثيرها ظاهراً فى تنجس مستصحب الطهارة، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٨

.....

فتحصل من جميع ما ذكرنا: انه لو شك في زوال عين النجس عن مثل الذباب لزم التفصيل بين القول بعدم انفعال بدن الحيوان بملاقاة النجس، و بين القول بانفعاله به، فعلى الأول لا يجرى استصحاب النجاسة، بخلاف الثانى، و حيث ان الثانى هو الحق عندنا فلا بد من الحكم بنجاسة الملاقى فى هذه الصورة. هذا كله ما تقتضيه القاعدة الأولية.

و أما بالنظر الى الروايات الواردة فى هذا المقام فلا بد من الحكم بطهارة الملاقى مطلقاً و لو كان الشك من جهة زوال العين، و قلنا بنجاسة بدن الحيوان، ك:

موثقة عمار عن أبى عبد الله عليه السلام- فى حديث- قال: «كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى فى منقاره دماً فلا تتوضأ منه و لا تشرب» (١).

و صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب، أ يصلّى فيه؟ قال: لا بأس، إلا ان ترى فيه أثراً فتغسله» (٢).

فإنهما تدلان على طهارة ملاقى منقار الطير، و دود الكنيف، الا مع رؤية النجاسة عليهما، فمع عدمها لا يحكم بالنجاسة مطلقاً، كان مع

سبق العلم بالتلوث أو عدمه. بل الغالب في مورد هما سبق العلم به، لا سيما في الثاني. و ظاهر الرؤية - بعد إلغاء خصوصية الرؤية بالبصر جزماً - هو العلم الوجداني، فلا يقوم مقامه الاستصحاب لقيامه مقام العلم الطريقي دون ما إذا أخذ على نحو الصفتية، كما هو ظاهر الروايتين. بل قرينة المورد فيهما تمنع عن

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٢٧ الباب: ٨٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٢٦ الباب: ٨٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٩

.....

التعميم، و الا لزم حملهما على الفرد النادر، لقله مورد لم يعلم بسبق ملاقاته منقار جوارح الطيور لدم الميتة، أو لم يعلم سبق تلوث دود الكنيف بالنجاسة (١).

نعم لو قلنا بان المراد من الرؤية هو العلم الكاشف، اي الملحوظ على نحو الطريقية المحضه، كما في قاعدتي الحل، و الطهارة، فإن المراد من العلم في قوله عليه السلام: «كل ما كان فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٢)، و قوله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر» (٣) هو العلم الطريقي، مؤيداً ذلك بما ورد في بعض روايات المقام، من قوله عليه السلام: و ان لم يعلم أن في منقارها قدراً توضع منه و اشرب» (٤)، فيقوم مقامه الاستصحاب لزم الحكم بالنجاسة على كلا القولين، أي من دون فرق بين القول بتنجس بدن الحيوان أو عدمه، لان الاستفادة من الروايتين هو ان موضوع النجاسة مجرد ملاقاته الشيء لبدن الحيوان، بشرط العلم بوجود النجاسة عليه، فإذا علم بسبق وجود النجس على بدنه يستصحب، و به يتم موضوع النجاسة بضم الوجدان الى الأصل و لا يكون الأصل مثبتاً حينئذ، إذ ليس الموضوع - على هذا - ملاقاته النجس كي يقال بان استصحابه لا يثبتها لان الاستفادة من قوله عليه السلام: «فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه و لا تشرب» ان مجرد العلم بوجود الدم على

(١) و من هنا ذكر - دام ظله - في تعليقه على قول المصنف «قده»: - فزوال العين يكفي - «لا تبعد كفاية احتمال الزوال أيضاً، لا طلاق النص» فان المراد من النص هو ما ذكرناه من الروايتين، فإن إطلاقهما يعم مستصحب النجاسة، كما ذكرنا في الشرح.

(٢) وسائل الشيعة: الباب: ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة، الحديث: ١، ٧.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٦٧ الباب: ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣١ الباب: ٤ من أبواب الأستار، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٠

[مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأرة في الدهن أو الدبس الجامدين]

«مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأرة في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي القاء و إلقاء ما حوله، و لا يجب الاجتناب عن البقية (١). و كذا إذا مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله، إلا إذا كان وحلاً.

منقار الطير كاف في الحكم بنجاسة ما شرب منه، و الملاقاته محرزة بالوجدان، و وجود النجس على بدنه بالأصل.

هذا، و لكن الأظهر - كما ذكرنا - أن الرؤية ملحوظة على نحو الصفية، بمعنى العلم الوجداني، فلا يجري الاستصحاب مطلقاً، حتى على القول بتنجس بدن الحيوان. فالأقوى طهارة الملاقى مطلقاً، كما في المتن.

(١) بعد ان ذكر «قده» - في أول الفصل - حكم الجامد و المائع في التنجس بالملاقاة على الوجه الكلي تعرض لخصوص بعض الموارد، لورود النص فيها بالخصوص كما في السمن، و الزيت، و العسل، فقد ورد فيها روايات كثيرة «١» بتعابير مختلفة، ففي بعضها: التفصيل بين الشتاء و الصيف، و هو إشارة إلى الجمود و الميعان و في بعضها: التفصيل بين الذائب و الجامد، و في بعضها: التفصيل بين السمن و العسل و بين الزيت، فإنه يكون ذائباً دائماً، بخلاف السمن و العسل.

أما الأول: فكصحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة، و الدابة تقع في الطعام، و الشراب، فتموت فيه. فقال: إن كان سمناً، أو عسلاً، أو زيتاً فإنه ربما يكون بعض هذا، فان كان الشتاء فانزع ما حوله، و كله. و ان كان الصيف فارفعه حتى تسرح به، و ان كان برداً فاطرح الذي

(١) و هي تبلغ ثلاثة عشر رواية - كما نبه على ذلك دام ظلّه - ستة منها مروية في الوسائل: ج ١٧ ص ٩٧، الباب: ٦ من أبواب ما يكتسب به. و سبعة في ج ١٧ ص ٤٦١، الباب: ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤١

.....

كان عليه، و لا تترك طعامك من أجل دابة ماتت عليه» «١».

و لا إشكال في أن التعبير بالشتاء كناية عن الجمود. مضافاً الى قرينته قوله عليه السلام «فانزع ما حوله» على ذلك فان النزع عبارة عن القلع، و لا يكون ذلك إلا في الجامد. ثم ان في بعض النسخ المصححة: «تردا» بالثاء المثناة بدل: «بردا» و الظاهر انه هو الأصح، لأنه على تقدير كونه بالباء يكون تكراراً للسابق من دون وجه حسن. و الثرد هو الثريد من الخبز في ماء اللحم و نحوه، و هو في حكم الجامد من جهة عدم سراية النجاسة من الملاقى الى جميع الطعام، لعدم الميعان الموجب لها.

و أما الثاني فكحسنه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا وقعت الفأرة في السمن فماتت فيه، فان كان جامدا فألقها و ما يليها و كل ما بقى، و ان كان ذائباً فلا تأكله و استصبح به. و الزيت مثل ذلك» «٢».

و أما الثالث فكصحيح معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: جرد مات في زيت، أو سمن، أو عسل. فقال: أما السمن و العسل فيؤخذ الجرد و ما حوله، و الزيت يستصبح به» «٣».

وجه التفصيل بين السمن و العسل و بين الزيت انما هو حصول الذوبان في الزيت دائماً دون السمن و العسل، فإنهما قد ينجمدان و لا يتنجس إلا موضع الملاقاة منهما إذا الظاهر أن المراد من الزيت عند الإطلاق انما هو

(١) وسائل الشيعة: الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث: ٣. و قد أسندها شيخنا الأنصاري «قده» في المكاسب الى سعيد الأعرج، و هو سهو، كما نبه عليه دام ظلّه هناك و في المقام. و لعل منشأ السهو هو وقوع نظره «قده» على الرواية التي ذكرت بعد هذه الرواية في نفس الباب.

فلاحظ.

(٢) الوسائل في الباب المتقدم، الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: ج ١٧ ص ٩٧، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٢
و المناط في الجمود و الميعان (١) أنه لو أخذ منه شيء، فإن بقي

الزيت المتخذ من الزيتون، و ان أريد به غيره يضاف الى المتخذ منه و يقيده به، كزيت اللوز و الجوز و غيرهما، كما هو الحال في لفظ الماء، فإنه عند الإطلاق ينصرف إلى الماء المطلق، و عند التقييد يراد به غيره، كماء الرمان، و ماء الورد و نحوهما، من دون استلزامه التجوز، كما تقدم تفصيله في محله. فلا تكون الصحيحة تفصيلاً بين الزيت و غيره الا من جهة أن المتخذ من الزيتون مائع دائماً حتى في الشتاء و ان كان هو في الصيف أرقاً. و أصرح من ذلك في الدلالة على المطلوب:

رواية إسماعيل بن عبد الخالق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله سعيد الأعرج السيمان- و أنا حاضر- عن الزيت و السمن و العسل، تقع فيه الفأرة، فتموت، كيف يصنع به؟ قال: أما الزيت فلا تبعه الا لمن تبين له فيبتاع للسراج، و أما الأكل فلا. و أما السمن فان كان ذائبا فهو كذلك، و إن كان جامداً و الفأرة في أعلاه فيؤخذ ما تحتها و ما حولها ثم لا بأس به. و العسل كذلك إن كان جامداً» (١).

و على الجملة: هذه الروايات- على اختلافها- تشير إلى معنى واحد، و هو تنجس الجميع بملاقاة البعض في المائع دون الجامد. و من مصاديق ذلك هو ما أشار إليه في المتن أيضاً، من مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله إلا إذا كان وحلاً، فإنه إما ماء مضاف أو في حكم المضاف فيتنجس الجميع على أي تقدير، كما تقدم.

(١) انما لو حظ الذوبان و الجمود موضوعين للسراية و عدمها في

(١) الوسائل في الباب المتقدم، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٣
مكانه خاليا حين الأخذ- و ان امتلاء بعد ذلك- فهو جامد، و ان لم يبق خاليا أصلاً فهو مائع.

[مسألة ٤: إذا لاقى النجاسة جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى الى سائر أجزائه]

«مسألة ٤: إذا لاقى النجاسة جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى (١) الى سائر أجزائه، إلا مع جريان العرق.

[مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء من ماء على الأرض النجسة]

«مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء من ماء على الأرض النجسة و كان في أسفله ثقب يخرج منه الماء، فان كان لا يقف تحته بل ينفذ في الأرض أو يجري عليها فلا يتنجس ما في الإبريق (٢) من الماء،

بعض الروايات كحسنة زرارة المتقدمة «١». و هما من المفاهيم العرفية التي لا بد من الرجوع فيها الى العرف، كبقية المفاهيم، و من الظاهر ان المائع عندهم ما يجري بسرعة على وجه الأرض و الجامد ما ليس كذلك و ان انتشر ببطء، فليس المراد بالجامد ما يبلغ في الصلابة صلابة الحجر، فما ذكره في المتن في بيان المناط فيها هو الصحيح.

و تشهد لذلك: الروايات المفصلة بين الشتاء و الصيف، فان السمن و العسل لا يبلغان في الشتاء- غالباً- صلابة لا تقبل الانتشار و لو

بعد حين.

- (١) قد علم حكم هذه المسألة مما سبق في الاتصال مع الرطوبة قبل الملاقاة و بعدها و قد عرفت أن الاتصال قبل الملاقاة لا يوجب السراية. نعم مع فرض جريان العرق المتنجس يتنجس ما جرى عليه العرق، و هذا ظاهر.
- (٢) إذا كان في أسفل الإبريق الذي فيه الماء ثقب و وضع على الأرض النجسة، فإن كان يخرج الماء من الثقب بدفع و قوة- إما لجريان الماء على الأرض، أو لنفوذها فيها، كما في الأراضي الرملية- فلا يتنجس ما في الإبريق لما ذكرناه من عدم السراية حينئذ، لأن الدفع مانع عن صدق

(١) في الصفحة: ٣٤١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٤

و ان وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما في الإبريق بسبب الثقب تنجس. و هكذا الكوز، و الكأس، و الحب، و نحوها.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٣٤٤

[مسألة ٦: إذا خرج من أنفه نخاعة غليظة]

«مسألة ٦»: إذا خرج من أنفه نخاعة غليظة و كان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله (١) من سائر أجزائها، فإذا شك في ملاقاة تلك النقطة لظاهر الأنف لا يجب غسله. و كذا الحال في البلغم الخارج من الحلق.

[مسألة ٧: الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس]

«مسألة ٧»: الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه (٢) و لا يجب غسله و لا يضر احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن.

الوحدة. و ان لم يخرج كذلك، بان وقف الماء تحت الإبريق تحقق الاتصال بين الماء الداخل و الخارج بلا دفع، لأن اجتماع الماء تحت الإبريق مما يمنع عنه، و الاتصال بالنجس يوجب نجاسة الجميع في المائعات. و هذا هو مراد المصنف «قده» من فرض وقوف الماء على نحو يصدق اتحاده مع ما في الإبريق بسبب الثقب، لا الوقوف في مكان آخر بعيد عنه بحيث لا يمنع الخروج بدفع، فلا مجال للإشكال عليه بما إذا كان الخروج بقوة بواسطة الضغط الدافع، فإنه مانع من سراية النجاسة إلى ما في الإبريق. وجه الاندفاع: ان مفروض كلامه «قدمه» هو عدم الدفع لمنع الماء الواقف تحت الإبريق عنه، لا الأعم منه و مما فيه الدفع، كما هو ظاهر.

(١) لعدم السراية، فيبقى الباقي على طهارته

(٢) إذا تلطخ الثوب أو الفرش بالتراب النجس، أو بنفس النجس كالعذرة اليابسة و دخل غبارها فيهما فيكفي مجرد النفض، و لا يحتاج الى غسلهما لعدم تنجسهما به لفرض اليبوسة في المتلاقيين. و هذا الحكم على طبق القاعدة، مضافا الى ورود نص صحيح

بذلك، و هو:

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٥

.....

صحيح على بن جعفر في كتابه عن أخيه عليه السلام: «عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة، فتهبّ الريح، فتسفي عليه من العذرة، فيصيب ثوبه و رأسه، يصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: نعم، يفضه و يصلّي فلا بأس» (١).
ثم انه ينبغي التنبيه على أمرين: الأول: أنه لو قلنا بجواز حمل النجس في الصلاة لجاز الصلاة في مثل هذا الثوب قبل النفض، لانه من حمل النجس لا الصلاة في الثوب النجس. لكن الصحيحة المذكورة قد دلت على المنع حتى بناء على هذا القول و كأنه لجعله من الصلاة في النجس تعبداً، لإطلاق عدم جواز الصلاة قبل النفض، من حيث تنجس الثوب بالعذرة لوصل رطوبة اليه و عدمه، فالصلاة في مثل هذا الثوب الذي دخل التراب النجس في جوفه تكون من الصلاة في النجس - كالصلاة في الثوب المتنجس - لا من الصلاة في المحمول النجس، كحمل قارورة فيها العذرة في حال الصلاة. فلتترجم بعدم جواز الصلاة في المحمول النجس، الا انه لا بد من تخصيصه بمورد النص.

الأمر الثاني: انه إذا شك بعد النفض في بقاء مقدار من التراب النجس في الثوب كان ذلك على نحوين «أحدهما»: ان يكون منشأ الشك في أصل المقدار الداخل في الثوب. «الثاني»: أن يكون منشأ الشك في المقدار الخارج بعد العلم بالمقدار الداخل فيه، كما إذا علم بتلطيخ الثوب بمثقالين من التراب النجس - مثلاً - و شك في خروج تمام هذا المقدار.
أما الأوّل فلا- يجرى فيه الاستصحاب إلّا من القسم الثالث من أقسام الكلي، لأنه يعلم بخروج مثقال من التراب - مثلاً - و يشك في مقارنة مقدار آخر لذاك المقدار من الأوّل، فالمعلوم حدوته قد زال قطعاً، و

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤٣ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٦

[مسألة ٨: لا يكفي مجرد الميعان في التنجس]

«مسألة ٨»: لا- يكفي مجرد الميعان في التنجس (١) بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر. و بعبارة أخرى: يعتبر وجود الرطوبة في أحد المتلاقيين، فالزبيق إذا وضع في ظرف نجس لا رطوبة له لا ينجس و ان كان مائعاً. و كذا إذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات في بوتقة نجسة، أو صب بعد الذوب في ظرف نجس، لا ينجس، الا مع رطوبة الطرف، أو وصول رطوبة نجسة إليه من الخارج.

المشكوك فيه مما يشك في أصل حدوته من الأوّل، و قد ذكرنا في محله عدم حجية هذا القسم من الاستصحاب.
و أما الثاني فيجرى فيه الاستصحاب في نفسه، بمعنى تماميته أركانه، لأنه من الشك في بقاء شخص المقدار الداخل في الثوب. الا انه لا أثر له بالنسبة إلى نجاسة الثوب عند ملاقاته مع الرطوبة، لأن استصحاب وجود التراب النجس في الثوب لا يثبت ملاقاته مع الرطوبة، إلا- على القول بالأصل المثبت، لأن الملاقاء مع الثوب و ان كانت محرزة، إلا أن ملاقاتها مع التراب النجس مشكوك و استصحابه لا يثبت الملاقاء معه. نظير ما إذا شك في بقاء البول على الأرض التي أصابها الثوب - مثلاً - فان استصحاب وجود البول على الأرض و عدم يبوسته لا يثبت ملاقاء الثوب معه إلا بالملازمة العقلية، لأن المعلوم ملاقاء الثوب مع الأرض لا مع البول، فلا يجرى الاستصحاب

من هذه الجهة. نعم لا بأس بجريانه بلحاظ المنع عن الصلاة في الثوب، لما عرفت من دلالة النص على عدم جواز الصلاة فيه إذا كان فيه التراب النجس، فإذا ثبت بالاستصحاب بقاءه لا تجوز الصلاة فيه، و ان قلنا بجواز الصلاة في المحمول النجس في غير هذا المورد المنصوص عليه، كما عرفت.

(١) الميعان أعم من الرطوبة التي توجب السراية و تلوث الملاقى بالنجس، بالنظر الى الارتكاز العرفي، الذي هو المعيار في هذا الباب. فالمائع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٧

[مسألة ٩: المتنجس لا يتنجس ثانيا]

«مسألة ٩»: المتنجس لا يتنجس ثانيا (١) و لو بنجاسة أخرى، لكن إذا اختلف حكمهما يرتب كلاهما. فلو كان لملاقى البول حكم و لملاقى العذرة حكم آخر يجب ترتيبهما معا، و لذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين، و ان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم، و قلنا بكفاية المرة في الدم. و كذا إذا كان في إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره و ان لم يتنجس بالولوغ.

الجاف - كالزئبق - لا يتنجس بملاقاة النجس و إن كان ميعانه أكثر من الماء، بلحاظ عدم استقراره في محل إلا بصعوبة الا انه مع ذلك لا يتلوث بالنجس، و هكذا الحال في الفلزات المذابة، كالذهب، و الفضة. نعم إذا لاقها النجس برطوبة تنجست، و لا يمكن تطهيرها أبدا، لتداخل اجزائها بالغليان، و لا يطهر الا سطحها الظاهر، و أما جوفها فتبقى على النجاسة و ان كسرت و صارت اجزاء صغارا - كما إذا حكت بالمبرد - فان جوف تلك الأجزاء الصغار مما لا يدخله الماء فيبقى على نجاسته. و عليه يشكل الأمر في مصوغات اليهود و النصارى إذا علم بتنجس الذهب أو الفضة عندهم حال ذوبانها في البوتقة النجسة إذا لاقت مع الرطوبة. إلا أن لا يعلم إلا بنجاسة سطحها الظاهر. ثم ان الرطوبة لا تختص برطوبة الماء بل تعم مطلق ما ينتقل من أحد المتلاقيين إلى الآخر و يتأثر أحدهما بالآخر، كما في مثل رطوبة السمن، و الزيت، و العسل و نحوها من المائعات. و العبرة في هذا الباب بالارتكاز العرفي، كما أشرنا.

(١) تنجس المتنجس حاصل ما أفاده «قده»: ان الشيء إذا تنجس لا يتنجس ثانيا، سواء أ كانت الثانية من نوع الأولى أم غيرها، فلا فرق بين ملاقاته الدم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٨

.....

مرات عديدة، و بين ما إذا لاقاه الدم أولا - ثم لاقاه البول في عدم تنجسه ثانيا. نعم لو كان للنجاسة الثانية حكم آخر غير ما للأولى يترتب ذلك الحكم لا محالة، كالغسل مرتين في ملاقاته البول، و التعفير في ولوغ الكلب. و الظاهر ان ما ذكره مما لا خلاف فيه بين الأصحاب.

و لا يخفى عليك: ان هذا الحكم - اعني عدم تنجس المتنجس - غير مبني على التداخل في الأسباب. كما أن الحكم بعدم وجوب تعدد الغسل فيما إذا لم يختلف حكمهما لا يبتنى على التداخل في المسببات كي يقال بأنهما على خلاف الأصل كما زعم. و ذلك لان محل الكلام في تلك المسألة انما هو الأوامر المولوية دون الإرشادية التي هي المبحوث عنه في المقام، و ذلك لما يستظهر هناك من أمر المولى بطبيعة مشروطا بشرطين مختلفين - كما إذا قال: «ان ظاهرت فأعتق» و «ان أفطرت فأعتق». أو قال: «إذا أجنبت

فاغتسل» «و إذا مسست الميت فاغتسل»- ظاهر في إرادة فردين من الطبيعة، لظهور اشتراط الوجوب بشيء في سبب ذاك الشيء له مستقلا، فهناك سببان للحكم، فلا بد من تقييد متعلق كل منهما بغير ما تعلق به الآخر، والالتزام بوجوب فردين من العتق ووجوب غسلين في المثالين، لاستحالة تعلق البعث بشيء واحد مرتين. فمقتضى الأصل هو عدم التداخل في الأسباب و كذلك المسببات، فلا يكفي امتثال واحد، الا ان يدل دليل على خلافه. هذا في الأوامر المولوية.

و أما الأوامر الإرشادية، التي منها الأوامر الواردة في باب النجاسات- كالأمر بغسل الثوب الملقى للبول مثلا- فليست كذلك بل مقتضى الأصل فيها هو التداخل. و السر في ذلك هو انه ليس في الأوامر الإرشادية طلب و بعث نحو شيء، كي يقال باستحالة تعلق بعثين بشيء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٩

.....

واحد، و إنما هي بمنزلة الإخبار عن الشيء، و لا محذور في اجتماع إخبارات عديدة عن شيء واحد. توضيح ذلك: أن الأمر بغسل الثوب الملقى للبول مثلا- كقوله عليه السلام «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (١)- يكون إرشادا إلى أمرين «أحدهما»: تنجس الثوب بملاقاة البول. «الثاني» زوال نجاسته بالغسل بالماء. فإذا قال أيضا: اغسل ثوبك من الدم، كان إرشادا إلى تنجسه بالدم و زوال نجاسته بالغسل، و هكذا بقيت النجاسات. و النسبة بين هذه الأدلة العموم من وجه، لأنه قد يجتمع موردها في محل واحد، كما إذا لاقى الثوب الدم و البول معا، و قد يفترقان، كما في انفراد كل منهما بملاقاة الثوب.

الا انه لا ظهور عرفا لكل من الدليلين إلا في الإرشاد إلى زوال النجاسة بالغسل، و لا محذور في اجتماع إرشادين إلى نجاسة واحدة تزول بغسل واحد عند توارد ملاقاة نجسين على محل واحد، لأنهما بمنزلة إخبارين عن شيء واحد. و التعبير بسبب البول أو الدم للنجاسة إنما هو اصطلاح من العلماء، و ليس عنها عين و لا- أثر في لسان الشارع. و على الجملة: الظهور العرفي الثابت في الأوامر المولوية- عند تعددها- في مغايرة المتعلق غير ثابت هنا، فان حال المقام ليس إلا كالإخبار عن التقدر بالقدارة الخارجية، كما إذا قال المولى: نظف ثوبك من كثافة التراب، و قال أيضا: نظف ثوبك من كثافة الرماد، حيث لا- يتوهم أحد ان الثوب المتلوث بكلا الكثافتين لا بد من تنظيفه مرتين و انه لا تكفي المرة في ذلك.

فظهر مما ذكرنا: أن الإشكال- المشار إليه في المتن- في الحكم بعدم

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٤ الباب: ٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢ و نحوه الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٠

.....

تنجس المتنجس ليس هو مخالفته لأصله عدم التداخل- كما قيل- لأن الأصل في التنجيس هو التداخل لا عدمه، بل الإشكال المتوهم هو: انه لو قلنا بعدم التداخل في المقام و ان المتنجس لا يتنجس ثانيا فكيف يثبت له حكم الأشد؟ لأنه حينئذ يكون من ثبوت الحكم بلا- موضوع. فإذا ولغ الكلب في الإناء المتنجس بالدم- مثلا- كان الحكم بلزوم التعفير حينئذ بلا موجب، لعدم تنجس الإناء بولوجه على الفرض.

و الجواب عنه هو: أن مقتضى إطلاق ما دل على لزوم التعفير بولوج الكلب، أو تعدد الغسل بملاقاة البول، هو ثبوتهما و ان كان الشيء مسبوqa بملاقاة غيرهما من النجاسات، إذ لم يعتبر في دليلهما تنجس الملقى بهما. و بعبارة واضحة: ليس موضوع الحكم بوجوب

التعفير أو بوجوب تعدد الغسل التنجس بالولوغ أو بالبول بل هو نفس الولوج وإصابة البول، و هما ثابتان حتى مع سبق ملاقاته نجس آخر. و سببتهما للنجاسة مما لم يرد فيه نص، كى يقال بعدمها مع سبق التنجس بنجس آخر. هذا فيما إذا كان للنجس الثانى أثر زائد، و أما إذا لم يكن كذلك فلا إشكال فى كفاية الغسل مرة واحدة، سواء كان النجس الثانى متحدا مع الأول فى النوع- كما إذا لاقى الدم مرات عديدة- أو مختلفا معه نوعا، كما إذا لاقى الدم أولا ثم لاقى العذرة. و هذا مما لا إشكال و لا خلاف فيه بين الأصحاب. هذا كله فيما إذا لم تكن للنجاسة مراتب بحسب الشدة و الضعف، و أما إذا قلنا بها فيندفع الإشكال رأسا- كما أشار إليه فى المتن- إذ عليه يكون حكم الأشد ثابتا لثبوت موضوعه، فلا يبقى مجال للإشكال بعد ذلك.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه إن قلنا بعدم تنجس المتنجس فيمكن الإشكال عليه: بان مقتضاه عدم ثبوت حكم الأشد، لأنه حينئذ من ثبوت

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥١

و يحتمل أن يكون للنجاسة مراتب فى الشدة و الضعف، و عليه فيكون كل منهما مؤثرا، و لا إشكال (١)

[مسألة ١٠: إذا تنجس الثوب - مثلا - بالدم مما يكفى فيه غسله مرة]

«مسألة ١٠»: إذا تنجس الثوب - مثلا - بالدم مما يكفى فيه غسله مرة، و شك فى ملاقاته للبول أيضا مما يحتاج الى التعدد، يكتفى فيه بالمرّة، و يبنى على عدم ملاقاته للبول (٢).

الحكم بلا موضوع. و ان كان يدفعه: إطلاق الأدلة و ان موضوعه مجرد الملاقاة و الإصابة لا التنجس ثانيا. و أما إذا قلنا بان المتنجس يتنجس ثانيا، لا- بمعنى اجتماع نجاستين بحدّهما فى محل واحد لانه غير معقول بل بمعنى الاشتداد فى النجاسة، فيرتفع الإشكال المذكور من أصله.

(١) قد عرفت أن الإشكال المتوهم فى المقام انما هو فيما لو قلنا بعدم تنجس المتنجس ثانيا حيث كان ترتيب حكم كليهما- فيما لو اختلفا فيه- من ثبوت الحكم بلا موضوع. و هذا الإشكال انما يرد فيما إذا لم نقل باختلاف مراتب النجاسة فى الشدة و الضعف، و أما على القول به فيندفع الإشكال من أصله. لثبوت الحكم بثبوت موضوعه حينئذ، و إن تداخل فى حكم الضعيف.

(٢) الشك فى ملاقاته الثوب- مثلا- لنجاسة زائدة يكون على قسمين، لانه إما ان يعلم- أولا- بملاقاته لنجس معين- كالدّم- ثم يشك فى ملاقاته لنجاسة أشدّ، كالبول، و الولوج، فيكون الشك فى ملاقاته نجاسة زائدة بعد العلم التفصيلى بملاقاة أصل النجاسة. و إما أن يشك من الأول فى ملاقاته أحد النجسين المرادين بين الضعيف و الشديد، بمعنى حصول العلم الإجمالى بملاقاة أحدهما من دون علم تفصيلى بملاقاة الضعيف، كما إذا علم بتنجسه إما بالبول أو الدم، أو إما بالولوج أو بغيره من النجاسات.

أما القسم الأول: فيكفى فيه الغسل مرة واحدة من دون حاجة إلى التعدد أو التعفير، لاستصحاب عدم ملاقاته للنجس الزائد، و هو حاكم على

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٢

.....

استصحاب كلى النجاسة بعد الغسل مرة، فإنه لا مانع من استصحابها فى نفسه لانه من استصحاب الكلى القسم الثانى، لأن منشأ الشك فى بقائها هو تردد الفرد المعلوم تحققه بين ما هو مقطوع الارتفاع و ما هو مقطوع البقاء، لأن النجاسة الثانية على تقدير طروها لا تغاير

وجودا مع الاولى، لما ذكرناه في المسألة السابقة من ان التداخل في أسباب النجاسات انما هو بمقتضى القاعدة، لأن أدلتها تكون بمنزلة الإخبار عنها. ولو منع عن ذلك فغايته الالتزام بوجود مراتب للنجاسة في الشدة والضعف.

فعليه لا توجب النجاسة الثانية إلا تبدل الاولى من مرتبة ضعيفة إلى مرتبة شديدة، فيتردد حال الفرد الواحد بين مقطوع الارتفاع بعد الغسل مرة واحدة، على تقدير كونه نجاسة الدم مثلا، ومقطوع البقاء على تقدير تبدله بنجاسة أشد، كنجاسة البول أو الولوغ، فليس الشك في مقارنة نجاسة أخرى للنجاسة الأولى المعلوم ثبوتها كي يكون استصحابها من الكلي القسم الثالث.

و على الجملة: لا- مانع من استصحاب كلي النجاسة في المقام، لانه من الكلي القسم الثاني المحقق في محله جريانه فيه. الا انه في مفروض الكلام محكوم باستصحاب عدم تبدل الفرد المعلوم حدوثه الى فرد آخر مقطوع البقاء على تقدير حدوثه. و بعبارة واضحة: انما يتم استصحاب ذاك القسم فيما إذا كان حال الفرد مرددا من أول حدوثه بين الفرد القصير و الطويل، و أما إذا علمنا بحدوث فرد معين ثم شككنا في تبدله الى فرد آخر يبقى الكلي ببقائه، فمقتضى الأصل هو عدم التبدل، و معه لا مجال لاستصحاب النجاسة، لحكومته عليه.

و هذا نظير ما إذا كان محدثا بالأصغر يقينا، ثم شك في عروض حدث الجنابة لخروج بلل مشتبهة بين البول و المنى، فإنه لا مانع حينئذ من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٣

و كذا إذا علم نجاسة إناء و شك في انه ولغ فيه الكلب أيضا أم لا، لا يجب فيه التعفير و ينبنى على عدم تحقق الولوغ. نعم لو علم تنجسه اما بالبول أو الدم أو اما بالولوغ أو بغيره، يجب اجراء حكم الأشد (١)، من

استصحاب كلي الحدث بعد الوضوء من حيث هو لتمامية أركانه. إلا أنه محكوم باستصحاب عدم طرو الجنابة فيكتفى بالوضوء من دون حاجة الى الغسل، كما سيأتى التعرض لذلك في محله «١» إنشاء الله تعالى.

و أما القسم الثانى: فلا- يكفى فيه الغسل مرة واحدة، بل يجب التعدد فيما إذا كان طرف العلم الإجمالى البول، كما انه يجب التعفير فيما لو كان طرفه الولوغ فيجب اجراء حكم الأشد على كل تقدير، و ذلك لاستصحاب كلي النجاسة، و هو من القسم الثانى من استصحاب الكلي. هذا إذا لم نقل بجريان الاستصحاب فى الأعدام الأزلية، و إلا فعلى القول بجريانه فيها- كما هو المختار عندنا- فيجرى استصحاب عدم الأشد- كالبول و الولوغ- فيكتفى بالغسل مرة واحدة كالقسم الأول و لا يعارضه استصحاب عدم الطرف الآخر- كالدم- لعدم ترتب أثر عليه، لأن موضوع الحكم- اعنى وجوب الغسل- هو طبيعى النجاسة، و هى معلومة ثابتة، و الأثر الزائد- كالتعدد و التعفير- موضوعه الأشد، و هو منفى بالأصل، فيكتفى بالغسل مرة واحدة، لكفايته فى مطلق النجاسات إلا ما خرج بالدليل، لأن كل نجس لم يكن بولا أو ولوغا يكفى فيه الغسل مرة واحدة، و قد أحرز فى المقام بضم الوجدان الى الأصل «٢».

(١) لاستصحاب كلي النجاسة، و هو من القسم الثانى من

(١) فى فصل الاستبراء، المسألة ٨.

(٢) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «فده»:- «يجب اجراء حكم الأشد»- «لا تبعد كفاية اجراء حكم الأخف».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٤

التعدد فى البول، و التعفير فى الولوغ.

[مسألة ١١: الأقوى ان المتنجس منجس]

«مسألة ١١»: الأقوى ان المتنجس منجس (١) «١» كالتنجس

استصحاب الكلى إلا انه - على المختار - محكوم باستصحاب عدم الأشدّ عندما أزلنا كما أوضحناه آنفاً، فيكفى إجراء حكم الأخف من الغسل مرة واحدة، كالفرض الأول.

(١) تنجيس المتنجس المشهور هو سراية نجاسة المتنجس إلى ملاقيه و لو بوسائط كثيرة - بلغ ما بلغ - ما دون فرق بين المائعات و الجوامد المتنجسة إذا كانت الملاقاة مع الرطوبة المسرية، و لم ينسب الخلاف صريحا إلا إلى المحدث الكاشاني في مفاتيحه «٢»، و استظهر ذلك من الحلّي في محكي السرائر، و كذا عن السيد المرتضى «قده».

بل نسب إلى المحدث الكاشاني تبعاً للسيد «قدس سرهما»: القول بعدم السراية حتى في الأعيان النجسة، فيدور الحكم مدار عينها إلا في الموارد التي ثبت تعبداً وجوب غسل ملاقيها، كالثوب و البدن، دون سائر الأجسام. فلو فرضنا زوال عين النجس بغير الغسل بالماء كفى ذلك في طهارة الملاقي لها، فعدم تنجيسه لملاقيه إنما هو من باب السالبة بانتفاء الموضوع، و جعل ذلك وجهاً للحكم بطهارة بدن الحيوان و بواطن الإنسان بزوال العين لا لخصوصية فيها.

(١) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده»: «الأقوى ان المتنجس منجس»:

«في قوته على إطلاقه اشكال نعم هو أحوط».

(٢) لاحظ الحدائق ج ٢ ص ١٦ - ١٧ طبعه النجف الأشرف في نص عبارة المحدث الكاشاني و كذا الوافي ج ١ م ٤ ص ٢٤ في أواخر باب التطهير من البول إذا أصاب الجسد أو الثوب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٥

.....

الا انه يدفع هذا القول ما تقدم من الأدلة على اعتبار الغسل بالماء في زوال النجاسة، التي من جملتها قوله عليه السّلام في موثقه عمار «١» الواردة في الماء الذي وقعت فيه فأرة متسلخة: «يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» فإن الأمر بغسل الثوب و غيره مما أصابه ذلك الماء يدل على ان مجرد زوال عين النجس لا يكفي في الطهارة، لأن الثوب - و كذا غيره مما أصابه الماء المتنجس و لو كان غير الثوب و البدن - لم يكن فيه عين النجس، و مع ذلك أمر بغسله و هذا ظاهر لا ينبغي التأمل فيه.

فالعمدة هو البحث عن تنجيس المتنجس الخالي عن عين النجس، و قد ذكرنا ان المشهور هو التنجيس و لو كانت الوسائط كثيرة، من دون فرق بين المائعات و غيرها. و استدلل على ذلك بوجوه:

الأول: دعوى الضرورة على سراية المتنجس لملاقيه مطلقاً.

و فيه: أنه ان كان المراد بها ما هو معلوم من الشارع، بحيث يكون الملتفت إلى النبوة يلتفت إليه أيضاً، و يكون إنكاره موجبا لإنكار النبوة، كوجوب الصلاة و الصوم و الحج و نحو ذلك مما تداول في لسان الشارع، فواضح المنع جداً، لأن المسألة من المسائل النظرية المحتاجة إلى الاستنباط، و ليس في لسان الشارع تصريح بذلك، و الضرورة بهذا المعنى تنحصر في الأحكام الكثيرة الدوران في الكتاب و السنة القطعية: و ان أريد بها معلومية الحكم لدى المشرع و كونه من المسلّمات عندهم، فيدفعه: ان مجرد ذلك لا يوجب صيرورة الحكم من الضروريات الواضحات، بحيث يعلم صدوره من الشارع و ثبوته في الشريعة المقدّسة، إذا العوام يرجعون في تلقى الأحكام

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٦

.....

إلى مراجع تقليدهم، فإذا اتفقوا على فتوى و لو في العصور المتأخرة صار الحكم من المسلّمات عند الناس. الا ان هذا لا يقتضى صيرورة مثله حجة يعتمد عليها.

الوجه الثانى: الإجماع، لثبوت الاتفاق على الحكم بالتنجيس.

وفيه: انه ان كان مبتيا على قاعدة اللطف، كما هو مبنى السلف كالشيخ «قده» فى العدة وغيره، فحجتيه و ان كان ثابتا حتى بالنسبة إلى عصر من العصور لما قيل فى تقريبه: من ان اتفاهم يكشف عن رأى المعصوم، لأن إبقاء الأمة على الخطاء و لو فى عصر واحد و برهه من الزمن مناف للطف، فيدعى الملازمة العقلية بين اتفاهم و رأى المعصوم عليه السلام فيدفعه أولا: ما ذكرناه فى بحث الأصول، من عدم تمامية قاعدة اللطف فى نفسها، لأن هداية العباد يارسال الرسل و نصب الإمام تفضل منه تعالى لا واجب عليه و لو سلم كان الواجب نصب الامام و بيان الأحكام على النحو المتعارف الذى جرت عليه سيرة الأئمة عليهم السلام. هذا مضافا الى ان تأثير إلقاء الخلاف من جانب الامام عليه السلام انما يتوقف على ان يعرفه الناس، و هو خلاف ما استقر عليه المذهب من غيبته عليه السلام الى زمان معلوم، و مع عدم معرفة الناس له عليه السلام لا يعبا بقوله. و تمام الكلام فى محله. و ثانيا: لو سلم حجية الإجماع المبنى على قاعدة اللطف لم يتم فى المقام، لاحتمال استناد المجمعين الى الروايات التى توهم دلالتها على ذلك، بل كثير منهم استدل بها فى صريح كلامه.

و ان كان مبنيا على الحدس و ان اتفاق العلماء على شىء يلازم عادة موافقة المعصوم عليه السلام، كما هو مبنى المتأخرين.

ففيه: أن حجتيه على هذا القول مبنى على حصول القطع الشخصى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٧

.....

لكل من يرى الملازمة العادية بين اتفاق العلماء و رأى المعصوم عليه السلام، لعدم حجية الإجماع فى نفسه عقلا أو تعبدا، بل انما هو طريق و سبب للقطع بقول المعصوم عليه السلام. و من هنا اعتبروا فيه اتفاق العلماء أولا- فى جميع الأعصار و لم يكتفوا فيه باتفاق علماء عصر واحد. و لا شك ان الناظر فى هذه المسألة لا يحصل له القطع بذلك.

أما أولا: فلعدم حصول الاتفاق على هذا النحو، لمخالفة بعضهم، كالسيد و الحلى و الكاشانى وغيرهم، بل لم نجد من صرح من القدماء بذلك مع كثرة الابتلاء به، و لهذا كتب المرحوم الحاج آقا رضا الأصفهاني «قده» إلى العلامة البلاغى «قده» فى رسالته وجهها إليه ما مضمونه: ان لم أجد من القدماء من صرح بتنجيس المنتجس، فكيف ادعى الإجماع على ذلك فى منظومة العلامة الطباطبائى «قده» بقوله:

و الحكم بالتنجيس إجماع السلف و شدّ من خالفهم من الخلف

و طلب منه ان يفتش الأقوال و يوقفه على ما عثر عليه منها و إلّا فإنى - على حد تعبير العلامة الأصفهاني - أغير هذا البيت، و أقول:

و الحكم بالتنجيس إحداث الخلف و لم نجد قائله من السلف

فإذا كان هذا حال الإجماع المدعى فى المقام، فكيف يحصل القطع برأى المعصوم عليه السلام من نقله، لعدم ثبوت اتفاق القدماء

عليه.

و أما ثانيا: فلاحتمال استناد المجمعين الى الروايات التي يأتي ذكرها.

الوجه الثالث: الروايات، فمنها الروايات «١» الإمرة بغسل الإناء الذي شرب منه الكلب و الخنزير، لدالاتها على منجسيّة الماء المتنجس

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٥ الباب ١ من أبواب الأستار و ج ٣ ص ٤١٤ و الباب:

١٢ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٨

.....

بالولوغ لملاقيه و هو الإناء، لقضاء العادة بشربهما في الإناء من دون ملاقاتهما له، و لا وجه للأمر بالغسل أو التعفير إلا إزالة النجاسة. و منها: رواية العيص بن قاسم: قال: «سألته عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وضوء. فقال: ان كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه» (١).

لدالاتها على ان الغسالة المتنجسة بالبول أو القدر تكون منجسة لملاقيها، و الا لم يكن وجه للأمر بغسله. و منها: رواية معلى بن خنيس قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق، فيسيل منه الماء، أمرّ عليه حافيا؟

فقال: أليس ورائه شيء جاف؟ قلت: بلى. قال: فلا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضا» (٢).

فإنها تدل على نجاسة الرجل بالماء الملاقي لبدن الخنزير، و أنها تطهر بالمشي على الأرض الجافة.

و منها: موثقة عمار: «انه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل يجد في إناءه فارة، و قد توضع من ذلك الإناء مرارا، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت الفارة متسلخة. فقال: ان كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصّلاة. و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمسه من ذلك الماء شيئا و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. ثم قال: لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها» (٣).

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٥٧ الباب: ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٩

.....

فإنها تدل على تنجس كل ما أصابه ذاك الماء المتنجس بميته الفارة.

و الجواب عن جميع هذه الروايات- و نحوها مما وردت في تنجيس المائع المتنجس- هو خروجها عن محل الكلام، لاختصاصها بالمائع المتنجس، و الظاهر ان المحدث الكاشاني «قده» أيضا لا يقول بعدم التبرية فيه، إذ محل الكلام انما هو الجامد المتنجس إذا لاقى شيئا مع الرطوبة المسرية، كاليد المتنجسة بالبول- بعد جفافها و زوال العين- إذا لاقى الثوب المرطوب- مثلا- فالاستدلال بهذه

الروايات على تنجيس المنتجس غفلة عما هو محل الكلام. نعم يجدي ذلك في قبال من أنكر السراية مطلقا حتى في المائعات المنتجسة. و لم يعلم إنكارها- بهذا العموم- من أحد.

و منها: موثقة عمار: «قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البارية يبلى قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاة عليها؟ فقال: إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها» (١).

بدعوى: ان مفهومها ثبوت البأس بالصلاة على البارية إذا لم تجف، و ليس ذلك الا من جهة تنجس لباس المصلى أو بدنه بها. و يدفعها: انه ان كان المراد بالجفاف فيها خصوص الجفاف بالشمس كما حملها جماعة على ذلك، و استدلوها بها على مطهريه الشمس للحصر و البوارى، و حملوا الصلاة عليها على السجود على البارية، لأنها من النبات غير المأكول و الملبوس، فيصح السجود عليها لو لا نجاستها كانت الرواية أجنبية عما هو محل الكلام- من تنجيس المنتجس- رأسا، لورودها حينئذ في اعتبار طهارة المسجد، و حصولها بتجفيف الشمس فيها إذا كان المسجد من

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٥٣ الباب: ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٠

.....

الحصر و البوارى، دون ما إذا لم تجف، أو جفت بغير الشمس.

و ان كان المراد بالجفاف فيها مطلق الجفاف و لو بغير الشمس، كما هو الصحيح لعدم التقييد فيها بالشمس، و من هنا لا يسعنا الالتزام بدلالاتها على مطهريه الشمس للحصر و البوارى- كما يأتي في محله- كانت الرواية دالة على منجسيه المنتجس. الا انها مختصة بخصوص المائع المنتجس، لأن عدم الجفاف انما يكون ببقاء نفس الماء القذر على البارية، فيكون هو المنجس لملاقية، و قد ذكرنا آنفا: ان المائع المنتجس يكون في حكم نفس النجس، بلا خلاف ظاهر، فيكون سبيلها سبيل الروايات المتقدمة من جهة عدم تعرضها للجامد المنتجس بعد زوال العين. كما ان المراد بالصلاة عليها هو الصلاة فوقها، سواء سجد عليها أم لم يسجد، فليس المانع الا تنجس بدن المصلى أو ثيابه إذا صلى فوقها قبل الجفاف.

و منها: و هي العمدة في المقام، الروايات الكثيرة المتضمنة لكيفية تطهير الفراش «١» و الأواني المنتجسة بالخمر «٢» أو بموت الجرذ فيها «٣» أو بإصابة الخنزير «٤» أو ولوغ الكلب «٥» أو سائر النجاسات «٦» بال غسل بالماء، مع التعدد ثلاثا أو سبعا، و مع التعفير بالتراب أو بدونه، على اختلاف

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٠ الباب: ٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١، ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٤ الباب: ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٦ الباب: ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧ الباب: ١٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١، و ج ١ ص ٢٢٥ الباب: ١ من الأستار، كالحديث: ٢.

(٥) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥١٦ الباب: ٧٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١ و ج ١ ص ٢٢٦ الباب: ١ من الأستار، كالحديث: ٣، ٤.

(٦) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٦ الباب: ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦١

.....

النجاسات، كما يظهر من الروايات بتقريب: ان الغرض من تطهيرها ليس الا- الفرار من تنجس ملاقيها و سراية نجاستها إليه، لعدم استعمالها بنفسها فيما يشترط فيه الطهارة، من الأكل و الشرب، و اللبس في الصلاة، أو السجود عليها. كما انه لا يحتمل ان يكون تطهيرها واجبا نفسيا. فعليه يتعين حمل الأمر بالتطهير في هذه الروايات على الإرشاد إلى الفرار عن سراية النجاسة إلى ملاقيها، من الطعام و غيره.

وقد أورد المحقق الهمداني «قده» (١) على الاستدلال المذكور بأن غاية ما يمكن ان يستفاد من الأمر بغسل الأواني و نحوها بعد البناء على ظهورها في الوجوب الغيرى كما هو المتعين انما هو حرمة استعمالها- حال كونها متنجسة- في المأكول و المشروب، المطلوب فيها النظافة و الطهارة، في الجملة، و لو بالنسبة إلى المائعات التي يتنفر الطبع من شربها في إناء قدر، و أما تنجس ما فيها بها فلا يستفاد منها.

و هذا الجواب منه «قده»: «ينبغي ان يعدّ من الغرائب، لقيام الضرورة على عدم حرمة الأكل و الشرب من آنية متنجسة لو لا سراية نجاستها إلى ما فيها من الطعام و الشراب إذ لا حرمة في أكل خبز جاف من آنية متنجسة- مثلا- كما لا إشكال في عدم حرمة أكل ما في الإناء المتنجس إذا اتصل بالماء العاصم مع بقاء الإناء على النجاسة كما لو احتاج إلى التعفير أو التعدد في الغسل و نحو ذلك، و ليس الأكل في الأواني المتنجسة كالأكل في أواني الذهب و الفضة أو المغصوبة من حيث حرمة استعمالها في الأكل و الشرب. فالمتعين هو حمل الأمر بالغسل في هذه الروايات على الإرشاد إلى تنجس الملاقي بها

(١) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٢

.....

مع الرطوبة. كيف و عمومها يشمل الأواني التي لم تعد للأكل و الشرب منها، كالأواني الكبار المجعولة للخمر- كاللّدن و نحوه- فإنها تشملها الأخبار الواردة في كيفية تطهير الإناء، مع عدم احتمال ان يكون الأمر بالغسل فيها لرفع حرمة الأكل و الشرب منها. فما ورد في بعض الروايات «١»، من تعليق عدم البأس بجعل الخل و نحوه في اللّدن الذي كان فيه الخمر على الغسل ليس إلا من جهة عدم تنجس الملاقي به حينئذ، إذ لا- يتوهم ان يكون ثبوت البأس بدون الغسل لأجل حرمة الأكل أو الشرب منه قبل الغسل، لان ما في اللّدن لا يؤكل أو يشرب إلا بعد إخراجه منه و جعله في إناء آخر.

و ربما يجاب عن هذه الروايات: بان الغرض من الأمر بغسل الأواني فيها انما هو زوال عين النجاسة و أثرها عنها لا التحرز عن تنجس الملاقي بها، فان الشارع قد اهتم بإزالة أعيان النجاسات و التجنب عنها في الاستعمالات، و لا كلام في سراية نجاستها إلى ملاقيها، و كذا الحال في الفراش المتنجس.

وفيه: انه لو تم لا-ختص ببعض النجاسات، كما في الأواني المتنجسة بالخمر لبقاء أثرها في الإناء، و أما المتنجسة بما لا يبقى أثره في الإناء- كالمتنجس ببولغ الكلب- فلا يتم فيه ذلك، إذ لا أثر للماء المتنجس بالبولغ بعد إراقته و جفاف الإناء. هذا مع انه يكفي في إزالة العين الغسل مرة واحدة و لا حاجة إلى التعدد ثلاث مرات- كما في المتنجس بالخمر- أو سبع مرات- كما في الإناء الذي شرب منه الخنزير- و لا التعفير- كما في المتنجس ببولغ

(١) كموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل، أو ماء كامخ، أو

زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس». وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٤ الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٣

.....

الكلب- لزوال أثر النجاسة بالغسل مرة واحدة، بل يمكن إزالته بغير الماء.

فالأمر بغسلها على وجه مخصوص ليس إلا- لتطهيرها شرعاً، كى لا يتنجس ملاقئها من الطعام و الشراب. بل الأمر كذلك فى الأمر بغسل الفراش الذى اصابه البول، فان الفرش لا يستعمل فيما يشترط فيه الطهارة، من الأكل و الشرب و اللبس، فليس الغرض من غسله إلا التحرز عن تنجس ملاقئه- من بدن الإنسان و نحوه- إذا مسه برطوبة مسرية و لو بعد زوال عين النجاسة بالجفاف و نحوه، كما هو مقتضى إطلاق روايته (١).

فالإنصاف ان دلالة هذه الطائفة من الأخبار على تنجيس المتنجس مما لا ينبغى المناقشة فيها. إلا أنها لا تدل على أكثر من تنجيس الواسطة الأولى- أى المتنجس بعين النجس- فى الجوامد- كالفرش المتنجس بالبول- أو تنجيس الواسطة الثانية إذا كانت متنجسة بالمائع، كالإناء المتنجس بالماء المتنجس ببول الكلب، فإن المائع المتنجس فى حكم نفس النجس، و إنما الإشكال فى تنجيس الواسطة الثانية و ما فوقها فى الجوامد.

و مثل هذه الروايات- بل أوضح منها- الروايات الناهية عن إدخال اليد القذرة بإصابة المنى أو البول أو غيرهما من النجاسات فى الإناء إلا بعد الغسل، و فى بعضها: الأمر بإراقة الإناء إذا أصابته اليد القذرة، و ليس ذلك إلا لأجل عدم الانتفاع بالماء القليل المتنجس فى الشرب و الوضوء، إذ الانتفاع به فى غير ما يشترط فيه الطهارة- كسقى البستان و الدواب و نحو ذلك- فى حكم المعدوم، لفرض قلة الماء و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين بقاء العين و زوالها. و هى كثيرة.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٠ الباب: ٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١، ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٤

.....

منها: صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر: قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده فى الإناء و هى قذرة. قال: يكفى الإناء (١)».

و اليد القذرة هى المتنجسة، و إطلاقها يشمل صورة زوال العين.

و منها: صحيح علي بن جعفر عليه السلام عن أبي الحسن الأول عليه السلام: قال: سألته عن الرجل يصيب الماء فى ساقية أو مستنقع، أو يغتسل منه للجنابة، أو يتوضأ منه للصلاة، إذا كان لا يجد غيره، و الماء لا يبلغ صاعاً للجنابة و لا مدا للوضوء، و هو متفرق، فكيف يصنع، و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: ان كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة. (٢). و إطلاقها كسابقتها.

و منها: رواية أخرى له عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام- فى قرب الاسناد- قال: «سألته عن الرجل يتوضأ فى الكنيف بالماء، يدخل يده فيه، أو يتوضأ من فضله للصلاة؟ قال: إذا أدخل يده و هى نظيفة فلا بأس، و لست أحب ان يتعود ذلك إلا أن يغسل يده قبل ذلك» (٣).

و منها: موثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أصاب الرجل جنابة فأدخل يده فى الإناء فلا بأس، إذا لم يكن أصاب يده

شيء من المنى» (٤).

فإن مفهومها ثبوت البأس إذا أصاب المنى يده. بل صرح بنفس هذا المفهوم في موثقته الأخرى قال: «سألته عن رجل يمسه الطست أو الركوة، ثم

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٦ الباب: ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٦ الباب: ١٠ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٣ الباب: ١٤ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٣ الباب: ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٥

.....

يدخل يده في الإناء قبل ان يفرغ على كفيه. قال: يهريق من الماء ثلث جففات، و ان لم يفعل فلا بأس. و ان كانت أصابته جنباً فأدخل يده في الماء فلا بأس به، ان لم يكن أصاب يده شيء من المنى، و إن كان أصاب يده فأدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله» (١).

فان مفهوم قوله عليه السلام: «و ان لم يكن أصاب يده شيء من المنى» و ان كان هو ثبوت البأس إذا كان قد أصابها المنى، الا انه مع ذلك صرح عليه السلام بالمفهوم، بقوله «و ان أصاب يده». و تعليق اراقه الماء- التي هي كناية عن تنجسها- على اصابة المنى لليد و عدم إفراغ الماء عليها دليل على ان مجرد زوال العين لا يكفي في رفع النجاسة بل يتوقف على الغسل بالماء.

فيستفاد من الرواية: ان اليد المتنجسة بالمنى تنجس الماء و ان زال العين، فتوهم اعتبار بقاء العين في التنجيس مما لا مجال له. فالإنصاف ان دلالة هذه الاخبار و نحوها على تنجيس المتنجس و لو بعد زوال العين مما لا يقبل النقاش، فما عن بعض المتأخرين- كالحاج آقا رضا الأصفهاني- من إنكار وجود رواية تدل على ذلك، مبني على عدم الدقة و عدم ملاحظة الروايات المتقدمة و نحوها. و من الغريب ما عن صاحب الكفاية «قده» من إنكار دلالة هذه الاخبار على أزيد من تنجيس المتنجس بعين النجاسة، و أما المتنجس بالمتنجس فخارجة عن مدلولها. فلا تدل الا- على تنجيس الواسطة الاولى، و اما الثانية و الثالثة فما فوق و لو إلى ألف واسطة، فلا تدل هذه على تنجيسها، لاختصاصها بالفرش و الأواني و اليد و نحوها المتنجسة بعين النجاسات، فلا بد في التعميم من التماس دليل

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٦

.....

آخر، فان تم فهو، و الا فالمرجع قاعدة الطهارة:

و ربما يقال بالتعميم، و يستدل عليه: ب:

صحيحة البقباق: قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة، و الشاة، و البقرة و الإبل، و الحمار، و الخيل، و البغال، و الوحش، و السباع، فلم اترك شيئاً إلا سألته عنه. فقال: لا بأس به، حتى انتهيت الى الكلب.

فقال: رجس نجس، لا تتوضأ بفضلته، و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» (١).

و نحوها: رواية معاوية بن شريح: «قال: سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام - وأنا عنده - عن سؤر السنور، و الشاة، و البقرة، و البعير، و الحمار، و الفرس، و البغل، و السباع يشرب منه، أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم، اشرب منه، و توضأ منه، قال: قلت له الكلب؟ قال: لا. قلت: أ ليس هو سبع؟ قال:

لا و الله، إنه نجس» (٢).

و تقريب الاستدلال بهما هو: ان المستفاد من قوله عليه السلام في الأولى: «رجس نجس لا يتوضأ بفضلته»، و في الثانية: «لا و الله انه نجس» هو ان العلة في عدم جواز التوضؤ بسؤر الكلب و الشرب منه انما هي ملاقاته النجس، فيستفاد من ذلك كبرى كلية في التنجيس، و هي ان كل نجس ينجس ملاقيه، و النجس أعم من المتنجس لغته و عرفا. بل المستفاد من بعض الروايات (٣) إطلاقه على الأعم أيضا، فيتشكل القياس، و ينتج: ان

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣٦ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٦ الباب المتقدم، الحديث: ٦.

(٣) منها. قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء». الوسائل ج ١ ص

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٧

.....

كل متنجس منجس. فيقال: ان المتنجس نجس، و كل نجس منجس لملاقيه، فالمتنجس منجس لملاقيه.

و في الاستدلال بهما نظر، أما الأولى فلا ين إطلاق النجس على المتنجس و ان كان صحيحا الا انه لا يطلق عليه الرجس جزما، لأن المراد به هو النجس بالذات، المعبر عنه بالفارسية ب «پلید» و هو ما بلغ غاية الخبائث و القذاره. و قد أنيط الحكم بتنجس فضل الكلب و عدم جواز الوضوء به - في هذه الرواية - بالمجموع، اعنى كونه رجسا و نجسا، فالكبرى - على تقدير استفادها - مختصة بالنجاسات العينية.

هذا مضافا الى إمكان المنع عن دلالتها على التعليل - كما ادعى - و إلا لزم الحكم بوجود التعفير في مطلق النجاسات، مع انه مختص بولوج الكلب. فقوله عليه السلام: «و اغسله بالتراب أول مرة» قرينه على عدم إرادة عليّة النجاسة المطلقة لتنجس الملاقي، فالرواية لا تكون إلا في مقام بيان نجاسة الكلب بخصوصه و ما يترتب على نجاسته من الآثار.

و أما الرواية الثانية فلضعف سندها بمعاوية ابن شريح أولا، و لعدم كونها في مقام التعليل كالأولى ثانيا، بل هي في مقام بيان نجاسة خصوص الكلب أيضا، لأن الحصر في قوله عليه السلام: «لا و الله انه نجس» إضافي في مقابل تخيل السائل انه من السباع، و قد حكم الامام عليه السلام بجواز الشرب من سورها. فتبته عليه السلام بقوله ذلك على انه ليس كسائر السباع بل هو نجس، فلا يستفاد منها حكم مطلق ما يصدق عليه النجس.

و أحسن ما يستدل به على تنجيس المتنجس - و لو مع الواسطة - ما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٨

.....

دل من الروايات على عدم جواز إدخال اليد القذرة في الماء القليل إذا أراد الغسل أو الوضوء به، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين

المتقذر بعين النجس أو المتنجس به، لما عرفت من ثبوت السراية من الواسطة الاولى - اعني المتنجس بعين النجس - إلى ملاقيه، فتدل هذه الروايات على سراية النجاسة من الواسطة الثانية إلى ملاقيه. فلو كانت اليد متنجسة بالمتنجس بعين النجس سرت النجاسة منها إلى الماء القليل فلا يجوز الوضوء أو الغسل به، فيستفاد منها تنجيس المتنجس مطلقاً، لصدق القذر و غير الطاهر على المتنجس بواسطتين، وهكذا.

و من تلك الروايات: صحيحة زرارة أو حسنة الواردة في الوضوءات البيانية المشتملة على حكاية الإمام عليه السلام لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقلنا: بلى، فدعا بقعب فيه شيء من ماء، فوضعه بين يديه، ثم حسر عن ذراعيه، ثم غمس كفه اليمنى، ثم قال: هكذا إذا كانت الكف طاهرة. «(١)». فإن مفهوم قوله عليه السلام: «هكذا إذا كانت الكف طاهرة» هو عدم جواز غمس الكف في الماء القليل إذا لم تكن طاهرة، وليس ذلك إلا لأجل تنجس الماء بها، فلا يصح الوضوء به حيثئذ. و عدم الطاهر كما يصدق على اليد المتنجسة بعين النجاسة يصدق على المتنجس بالمتنجس بها، لما عرفت من ثبوت السراية من الواسطة الاولى إلى ملاقيها، فمقتضى إطلاقها عدم

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٨٧ الباب: ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث: ٢. و منها:

صحيح علي بن جعفر عليه السلام المتقدمة ص: ٣٦٤ لقوله عليه السلام فيها: «ان كانت يده نظيفة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٩

.....

الفرق بين ان تكون الكف متنجسة بلا- واسطة أو مع الواسطة الاولى. فيستفاد من ذلك ان المتنجس يكون منجسا مطلقا و لو غير الواسطة الاولى بلغ ما بلغ، إذ يصدق على الماء الذي أصابه ذلك الماء- المنفعل بملاقاة اليد المتنجسة بواسطتين - أنه أصابه ما ليس بطاهر، فلا يجوز التوضؤ به لتنجسه بها، فيكون متنجسا بالواسطة الثالثة، و يصدق عليه انه غير طاهر، فيسرى نجاسته إلى ماء ثالث، و هكذا. لعين الملاك، و هو اصابة ما ليس بطاهر الماء القليل الذي يراد استعماله في الوضوء أو الغسل.

و ربما يناقش في دلالتها: باحتمال «١» إرادة صيرورة الماء القليل بوضع اليد المتنجسة فيه غسله مستعملة في رفع الخبث، فلا يجوز استعماله في رفع الحدث و ان كان طاهرا، فيكون نظير ما تسالموا عليه من عدم جواز استعمال ماء الاستنجاء في رفع الحدث، مع البناء على طهارته، فتكون الرواية و ما أشبهها من أدلة عدم جواز استعمال الماء المستعمل في رفع الخبث في رفع الحدث، و ان كانت الغسالة طاهرة. فتكون هذه الرواية ك:

رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل. فقال: الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه.» «(٢)».

و مع هذا الاحتمال تصبح هذه الروايات مجملة لا يمكن الاستدلال بها

(١) لا يخفى ابتداء هذا الاحتمال على عدم اعتبار ورود الماء على المتنجس في إزالة نجاسته بالماء القليل. و على طهارة الغسالة. و قد تقدم إيراد هذه المناقشة في بحث انفعال الماء القليل في القسم الثاني من الجزء الأول ص ١٥١ الطبعة الثانية.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٥ الباب: ٩ من أبواب الماء المستعمل و المضاف، الحديث: ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٠

.....

على تنجيس المتنجس.

و يدفعها أولاً: ان هذا الاحتمال خلاف ظهور الروايات، لانه مقتضى الفهم العرفي من قوله عليه السلام: «هكذا إذا كانت الكف طاهرة» هو تقذر الماء إذا لم تكن طاهرة و سراية قذراتها إليه، فإن مقابل الطاهر هو القذر. و يتضح ذلك بملاحظة القذارات العرفية، فإذا قيل: لا تضع يدك الوسخة في الماء، يستفاد منه ان علة المنع هو توسخ الماء بها و سراية الوساخه منها الى الماء، و هذا ظاهر. و ثانياً: ان الموضوع في المفهوم هو اليد غير الطاهرة، و لها أفراد ثلاثة، اليد المتنجسة مع بقاء العين عليها، و اليد المتنجسة بالعين مع زوالها عنها، و اليد المتنجسة بالمتنجس بالعين، كما إذا أصابها ماء أصابه البول- مثلاً- و لا إشكال في تنجس الماء بالفرد الأول لإصابته عين النجس، بل و بالثاني لأن الواسطة الأولى منجسة لملاقية- كما تقدم- فيكون جهة المنع عن التوضؤ بالماء الملقى لليد غير الطاهرة في هذين الفرضين هي نجاسة الماء، فيختص المنع- من جهة صيرورة الماء مستعملاً في رفع الخبث مع البقاء على الطهارة- بالثالث. و اختصاص المفهوم به مع عدم القرينة لا موجب له، و ارادة جميع الأقسام- بإرادة كون المنع في الأولين من جهة تنجس الماء، و في الثالث من جهة الاستعمال في رفع الخبث- غير صحيح «١».

و ثالثاً: ان الأمر بإراقة الماء الذي أصابه القذر في بعض هذه

(١) لعله من جهة استعمال اللفظ في أكثر من معنى. و قد ذكر- دام ظله- في الأصول: أنه معقول، الا انه يحتاج إلى القرينة. على انه لا حاجة الى ذلك، لا- مكان تعلق النهي بالجميع و ان اختلف ملاك المنع في كل واحد منها، فيكون من قبيل استعمال اللفظ في المشترك المعنوي لا اللفظي. فالأولى في دفع المناقشة هو الوجه الأول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧١

.....

الروايات «١» ظاهر في سقوطه عن الانتفاع رأسا المساوق لنجاسته، إذ الغسالة الطاهرة لا تسقط عن الانتفاع بالمرّة، لجواز استعمالها في الشرب و في رفع الخبث و ان لم يجز استعماله في رفع الحدث. فالإنصاف أن دلالة هذه الروايات على تنجيس المتنجس و لو مع الواسطة مما لا ينبغي التأمل فيه، فما أوردناه على الاستدلال بها في بحث انفعال الماء القليل «٢» غير صحيح.

نعم يرد على الاستدلال بها: ان موردها الماء فلا يعم الجوامد، و لو أردنا التعميم لكان غايته التعدى إلى مطلق المائعات، و أما الجوامد فلا موجب للتعدى إليها، إذ لا استبعاد في الالتزام بسراية النجاسة في خصوص المائعات و لو بوسائط عديدة لمكان لطافتها فتسرى إليها النجاسة و لو بغير الواسطة الأولى، بخلاف الجوامد، فاهتم الشارع بحفظها من القذارات. هذا مضافاً الى ان السراية أمر ارتكازي، و ينقطع الارتكاز بكثرة الوسائط، كما في القذرات العرفية، فلو لا دعوى الإجماع على عدم الفرق بين المائعات و الجوامد لالتزمنا بعدم السراية في الثاني. فعموم الحكم بالسراية مبني على الاحتياط، كما أشرنا إليه في التعليقة «٣».

هذا كله في أدلة القائلين بتنجيس المتنجس مطلقاً.

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥١، ١٥٣ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٧، ٢.

لصدق القذر على ما أصابه المتنجس بالواسطة الأولى، و هكذا.

(٢) راجع القسم الثاني من الجزء الأول ص ١٥١ و قد ذكرنا هناك ما ناقش به- دام ظله- في الاستدلال بصحيفة زرارة أو حسنته المتقدمة في ص ٣٦٨. من الإجمال في الدلالة و لا يدفعه سوى الوجه الأول و الثالث من الوجوه الثلاثة المذكورة في المتن في دفعه،

لما عرفت في الوجه الثاني من انه لا مانع من اختلاف ملاك النهي في الافراد المنهى عنها.

(٣) في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: «الأقوى أن المتنجس منجس» - «في قوته على إطلاقه اشكال، نعم هو أحوط».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٢

.....

و أما القائلون بعدمه فاستدلوا له بوجوه:

الوجه الأول: ما ذكره المحقق الهمداني «قده» (١)، من انه لو كان المتنجس منجسا مطلقا - كما هو معقد إجماعتهم المحكية - للزم نجاسة جميع ما في أيدي المسلمين وأسواقهم، ولتعذر الخروج عن عهدة التكليف بالتجنب عن النجس، و التالى باطل - بشهادة العقل و النقل - فكذا المقدم. و قال «قده» في بيان وجه الملازمة ما حاصله - بتوضيح منا - انا نعلم ان كثيرا من الناس لا يتحرزون عن النجاسات، خصوصا الصبيان، و لا إشكال في أن هؤلاء يخالطون غيرهم في المآكل و المشارب و الحمامات الى غير ذلك، فيحصل العلم - بعد مضي برهة من الزمن - بتنجس جميع ما في الأسواق بل جميع ما في البيت من الأثاث و الفرش و اللباس و غير ذلك و كذا المحلات العامة كالسقايات التي يوضع فيها الماء ليشرب منه عامة الناس، و لا ينبغي التشكيك في حصول العلم بملاقة الماء ليد متنجسة من الأطفال أو غيرهم في طول مدة قليلة فيتنجس كل من شرب منه فيخالط غيره في المقاهي و سائر المحلات العامة كما يخالط أهل بيته في المآكل و المشرب، فشخص واحد ينجس عددا كثيرا من أهل البلد و كل واحد من هؤلاء أيضا يخالط غيره فيتنجس جميع ما في البلد و هكذا بقية البلدان خاصة في بلدان يعيش فيها غير المسلمين كبغداد مثلا. و من جملة ذلك آلات البنائين فان غالب هؤلاء بل جميعهم لا يتحرزون عن تنجيسها فيستعملونها في الإمكان النجسة كالكنائف و البالوعات، ثم يستعملونها في الأماكن الأخر فيتنجس جميع البيت بذلك و هكذا.

(١) في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٣

.....

ثم قال «قده»: و من زعم ان هذه الأسباب لا تؤثر في حصول القطع لكل أحد بابتلائه في طول عمره بنجاسة موجبة لتنجيس ما في بيته من الأثاث، مع إذعانه بان إجماع العلماء على حكم يوجب القطع بمقالة المعصوم لكونه سببا عاديا لذلك، فلا أراه إلا مقلدا محضا لا يقوى على استنتاج المطالب من المبادئ المحسوسة، فضلا عن ان يكون من أهل الاستدلال. انتهى بتوضيح و تلخيص.

أقول: الإنصاف ان ما افاده «قده» و ان كان لا يقبل الإنكار و من يقول باننا نحتمل عدم اصابة النجس أو المتنجس لما في أيدينا بالخصوص، و ان حصل لنا العلم الإجمالي بالنسبة اليه و الى غيره مما هو خارج عن ابتلائنا، مكابر مخالف للوجدان فاحتمال الطهارة انما هو من باب عدم تنجسه بإصابة المتنجس لا من جهة عدم العلم بإصابته له، الا انه مع ذلك لا يدل هذا الوجه على عدم السراية مطلقا حتى بالواسطة الاولى، بل غاية عدم السراية المطلقة و انها تنقطع في البين كما هو مقتضى الارتكاز العرفي في سراية القذارات العرفية، فإنهم يرون السراية إلى واسطة أو واسطتين أو أكثر مثلا و لو الى ألف واسطة فلا يلتزمون بها، فالالتزام بتنجس الواسطة الاولى أو التفصيل بين الجوامد و المائعات بما ذكرناه من عدم السراية في الجوامد الا من الواسطة الاولى و السراية مطلقا في المائعات كما قام عليه الدليل لا يستلزم تعذر الامتثال و لغوية الحكم بالسراية كما لا يخفى.

الوجه الثاني: استقرار سيرة المتشعبة خلفا عن سلف على عدم الاجتناب عن شيء مما في أيدي المسلمين الا مع العلم بنجاسته خاصة بحيث من يجتنب عن ذلك يطعن عليه جميع المشعبة بالوسواس و يرونه منحرفا عن الطريقة المعروفة عندهم في اجتناب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٤

.....

وقد ظهر جواب هذا الوجه مما ذكرناه في الوجه السابق، من ان تعذر الامتثال انما يتحقق فيما لو التزمنا بالسرية المطلقة، لا ما إذا خصصناها بالواسطة الأولى أو بالمائعات دون الجوامد، وكذا الحال في مخالفة السيرة.

وربما يقال: بان عدم الاجتناب - مع الالتزام بالنجاسة - انما هو لأجل أدلة نفي الحرج، لأن في الاجتناب عن جميع ما في البلد أو جميع ما في أيدي المسلمين حرجا عظيما فيرتفع التكليف بالاجتناب و ان كان نجسا، إذ لا مانع من الالتزام بكون ما في أيدينا نجسا معفوا عنه.

و يندفع: بأنه ان كان المراد الحرج الشخصي فلا بد من الالتزام بوجود الاجتناب لمن لا يصيبه الحرج، كما إذا كان مثيرا متمكنا من تحصيل جميع لوازمه أو بعضها من الطاهر، وفيما إذا كان في بيته من الدواب ما يتمكن معه من تحصيل الدهن و اللبن و الحليب و غير ذلك و كان متمكنا أيضا من طبخ الخبز في بيته - مثلا - الى غير ذلك من لوازمه في الإعاشة، فلا بد من القول بوجود الاجتناب على مثل هذا الشخص، و لا يجوز له شراء ما في أسواق المسلمين و استعمالها فيما يشترط فيه الطهارة من الأكل و الشرب، و غيرهما بل لا بد من وجوب تطهير ما يشتري من السوق بمقدار لا يكون فيه حرج، و لا أظن أن يلتزم به أحد. و ان كان المراد الحرج النوعي و انه يكفي في ارتفاع التكليف عن الجميع حتى عمن لا - يكون في حقه حرج كون الاجتناب حرجيا على الأغلب، فيدفعه: ان الحكم بالنجاسة حينئذ يكون لغوا لعدم ترتب أي أثر عليه في هذا الحال لجواز الشرب و الوضوء و الغسل و غير ذلك مما يشترط فيه الطهارة من الماء النجس، و النجاسة التي لا يترتب عليها أثر لا فائدة في جعلها فهذا دليل على عدم الحكم بالتنجيس لا على عدم ترتب الأثر عليه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٥

.....

بل الصحيح في الجواب هو ما ذكرناه: من عدم اقتضاء هذا الوجه و سابقه إلا عدم السرية المطلقة لا عدم السرية مطلقا إذ لم يثبت قيام السيرة و لا تعذر الامتثال في ملاقى المتنجس بلا واسطة.

الوجه الثالث: الأخبار و فيها المعبرات و عن المحدث الكاشاني الإشارة إليها في محكي كلامه، زاعما دلالتها على عدم السرية مطلقا «١» و نذكر أهمها.

منها: موثقة حنان بن سدير قال: سمعت رجلا سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إني ربما بلت فلا أقدر على الماء و يشتد ذلك علي؟ فقال: إذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك، فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك» «٢».

بدعوى دلالتها على عدم تنجس الريق الممسوح به المخرج المتنجس بالبول و الا لم يكن مسحه بالريق مخلصا للسائل عما اشد عليه و موجبا للشك في طهارة البلل المردد بين كونه بولا - أو ريقا، للزوم الحكم بنجاسته حينئذ على كل تقدير لتنجس الريق بملاقاة المخرج أيضا.

و تندفع: بأنه لا بد من ملاحظة وجه الاشتداد على السائل و انه من أي جهة كان يشتد عليه الأمر، كي يتم الاستدلال بكيفية التخلص على عدم تنجيس المتنجس فان كان مراد السائل الاشتداد من جهة خروج البلل المشتبه بالبول قبل الاستبراء لانه محكوم بالبولية

حينئذ، فيتنجس ثوبه و بدنه و ينتقض وضوءه فيشتد عليه الأمر لذلك فعلمه الامام عليه السلام عملاً يوجب الشك في ان ما خرج هل هو من البلل الخارج قبل الاستبراء كى

(١) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٨١.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٢٨٤ الباب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧:

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٦

.....

يحكم ببوليته أو من الريق الطاهر و ان كان ملاقياً لمخرج البول الا انه لم يتنجس به، لان المتنجس لا ينجس فيبقى طاهراً غير ناقض، و مع التردد يحكم بالطهارة و عدم الانتقاض. ففيه أولاً: انه لو كان التخلص من الشدة بمسح الذكر بالريق مبني على عدم تنجيس المتنجس، كان الاولى تعليمه الاستبراء الموجب للقطع بطهارة البلل الخارج بعده، لأن المفروض عدم تنجسه بالمخرج المتنجس بالبول و لا حاجة الى تباعد المسافة و تعليم طريقة تورث الشك و توجب الرجوع الى قاعدة الطهارة. و ثانياً: ان تقريب الاستدلال بهذا الوجه مبني على ارادة مسح خصوص مخرج البول بالريق، مع انه لا دليل في الرواية على هذا التقييد و من المتحمل ارادة غيره من بقية الذكر، و دعوى الخصم مبني على ارادة خصوص المخرج «١» و ثالثاً: ان الشدة من جهة خروج البلل المشتبهة قبل الاستبراء لا ترتبط بوجود الماء و عدمه للحكم بنجاسته سواء تمكن من الماء أو لم يتمكن، فارادة الشدة من هذه الجهة بعيدة. و ان كان المراد الاشتداد من أجل تنجس البلل الخارج بالمخرج و لو كان بعد الاستبراء - كما هو ظاهر الرواية - كانت الرواية أدل على تنجيس المتنجس، فلا بد حينئذ من حمل المسح على غير المخرج ليحصل الاشتباه و يتخلص السائل بذلك عن الشدة، لحصول الشك له حينئذ في ان البلل هل هو من الريق الطاهر أو الخارج المتنجس بالمخرج، فيرجع الى قاعدة الطهارة. و احتمال خروج البلل على نحو لا يلقى أطراف المخرج كى يكون الشدة من أجل نجاسة نفس البلل لكونه قبل الاستبراء - كما هو مقتضى الاحتمال الأول - لا من جهة تنجسه بالمخرج، في غاية البعد بل من

(١) يكفى في الاستدلال ترك الاستفصال و التمسك بالإطلاق الا ان يقال بلزوم تقييده حينئذ بما دل على تنجيس المتنجس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٧

.....

المحال العادى، لخروج البلل عادة بتناقل و بقاء فلا محالة يلقى أطراف المخرج، و لا يخفى ظهور الرواية في هذا المعنى - كما أشرنا - لكون الشدة حينئذ مستندة الى عدم القدرة على الماء، إذ لو كان عنده الماء و غسل المخرج لم يحكم بنجاسة البلل الخارج بملاقاته للمخرج و لو، منع من ذلك فلا أقل من الإجمال.

و منها: صحيحة حكم بن حكيم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له: أبول فلا أصيب الماء، و قد أصاب يدي شىء من البول فأمسحه بالحائط و بالتراب، ثم تعرق يدي فأمسح (فأمس) به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ قال: لا بأس به «١».

بدعوى: دلالتها على عدم تنجس الوجه أو بعض الجسد أو الثوب باليد المتنجسة بالبول مع الرطوبة المسرية.

و يدفعها: احتمال أن يكون الحكم بعدم النجاسة، إما من أجل عدم العلم بموضع النجاسة من اليد فيكون الوجه أو بعض الجسد من ملاقى أطراف الشبهة المحصورة المحكوم بالطهارة لعدم تعارف المسح بتمام الكف و عدم تعارف تعرقه كذلك، و إما من أجل

عدم العلم بملاقاة الوجه للموضع من اليد المعلوم النجاسة تفصيلا فيكون الشك في ملاقاة النجس فيحكم بطهارة الملاقى أيضا، إذ لا يخلو الحال من أحد الوجهين: العلم الإجمالي أو التفصيلي بموضوع النجاسة من اليد، فإذا جاء هذا الاحتمال لم يتعين كون الحكم بطهارة الوجه أو بعض الجسد و الثوب من أجل عدم تنجيس المتنجس.

و منها: رواية سماعة قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إني

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٠١ الباب: ٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٨

.....

أبول ثم أتمسح بالأحجار، فيجىء منى البلبل ما يفسد سراويلي؟
(بعد استبرائي) قال: ليس به بأس» (١).

بدعوى دلالتها على عدم تنجس البلبل بالمرجح المتنجس بالبول فتدل على عدم تنجيس المتنجس، إذ لا بد من تقييدها بما بعد الاستبراء لأن الخارج قبله محكوم بالنجاسة جزما على أن في نسخة التهذيب «٢» زيادة قول السائل: «بعد استبرائي» فيتمحض جهة السؤال في ملاقاته مع المخرج المتنجس بالبول فتدل الرواية على المطلوب.

و تندفع أولا: بضعف السند لان فيه «حكم بن مسكين» إذ لم ينص أحد بتوثيقه أو مدحه و مجرد عدم الطعن في حقه لا يكفي في العمل برواياته، فما عن الشهيد الأول «قده» «٣» من انه قال: «لما كان كثير الرواية و لم يرد فيه طعن فأنا عمل بروايته» غير مسموع كما اعترض عليه الشهيد الثاني «قده» بأنه لا يكفي عدم الجرح بل لا بد من التوثيق و في السند أيضا «هيثم بن أبي مسروق النهدي» الراوى عن حكم و هو أيضا كسابقه الا- انه ورد في حقه انه فاضل و قريب الأمر «٤» فلا يمكن الاعتماد على هذه الرواية لضعف سندها بما ذكر «٥».

و ثانيا: بضعف الدلالة لظهورها في كفاية الأحجار في الاستنجاء من

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٨٣ الباب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث: ٤.

(٢) ج ١ ص ٥١ من طبع النجف الأشرف.

(٣) تنقيح المقال للمامقاني ج ٢ ص ٣٦٠.

(٤) تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ٣٠٥.

(٥) هكذا أفاد- دام ظله- في البحث إلا انهما من رجال كامل الزيارات. أما الأول ففي ب ٢٨ ح ٢ ص ٨٩ و اما الثاني ففي ب ٧٠ ح ٣ ص ١٧٠. و قد اعتمد- دام ظله- أخيرا على من وقع في اسناد الكتاب المذكور كما ذكرنا في تعليقه ص ٣٣ فالرواية معتبرة من حيث السند.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٩

.....

البول- كما هو مذهب العامة- «١» فتحمل على التقية جمعا بينها و بين ما دل من الروايات «٢» على عدم كفاية غير الماء في الاستنجاء منه، بخلاف الغائط فإنه يتخير فيه بين الغسل بالماء و الاستنجاء بالأحجار، و لو منع عن ظهورها في ذلك فلا- أقل من تساوى

الاحتمالين فتكون مجملته غير قابلة للاستدلال. و أما احتمال ان يكون نفى البأس من جهة احتمال عدم ملاقاته البلل لحافة الذكر المتنجسة بالبول فضعيف غايته- كما ذكرنا في ذيل موثقة حنان- و منها: صحيحة العيص بن قاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه؟ قال: يغسل ذكره و فخذيه. و سألته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصابه ثوبه يغسل ثوبه؟ قال: لا» (٣).

بدعوى دلالة ذيلها على عدم تنجس الثوب باليد المتنجسة بالبول مع وجود العرق الموجب للسراية. و تندفع: بأنه لم يفرض تنجس اليد بالبول في السؤال الثاني، لأن مسح الذكر بها أعم من مسح المخرج، فمن المحتمل ارادة مسح غير المخرج و ان تكون جهة السؤال هي احتمال ان يكون مجرد مسحه موجبا لغسل اليد و ان لم يصبها البول، و لعل منشأ السؤال هو قول جملة

(١) كما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٣٨-٣٩ الطبعة الخامسة.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٣١٥ في الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ١ و ٦ و في الباب ٣٠، الحديث ٢ ص ٣٤٨ و في الباب ٣١، الحديث ٢، ص ٣٥٠.

(٣) ذكر في الوسائل صدر الحديث في ج ١ ص ٣٥٠ في الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ٢ و ذيله في ج ٣ ص ٤٠١ في الباب ٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ و صدره أيضا في الباب ٢٦ منها ص ٤٤١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٠

.....

من العامة أو كثير منهم «١» بان مس الذكر ينقض الوضوء فاحتمل السائل انه يوجب غسل اليد عندنا و ان لم يوجب الحدث كما زعمه العامة.

و لو نوقش في هذا الاحتمال و سلمنا الإطلاق بلحاظ ترك الاستفصال، أو إرادة مسح خصوص المخرج و تنجس اليد به، بقريته الصدر- اعني السؤال الأول- المفروض فيه مسح الذكر بالحجر، لان الممسوح فيه خصوص المخرج جزما تخلصا من عين البول الذي على المخرج، لكان هناك احتمال آخر و هو ان عدم تنجس الثوب باليد المتنجسة و لو مع وجود العرق الموجب للسراية يحتمل ان يكون لوجهين: إما من جهة كونه ملاقيا لأطراف الشبهة المحصورة لعدم العلم بموضع نجاسة اليد بالتفصيل. و إما من جهة عدم العلم بإصابته للموضع النجس من اليد المعلوم بالتفصيل- لو فرض العلم به- لا من جهة عدم تنجيس المتنجس، و قريته ذلك صدر الرواية حيث أمره الإمام عليه السلام بغسل الفخذ إذا عرق، لحصول العلم عادة بإصابة المخرج المتنجس بالبول لها في حال المشى و الجلوس و نحو ذلك، و هذا بخلاف الثوب الملاقي لليد المتنجسة بالبول- كما أشرنا- و بذلك يجمع بين الصدر و الذيل و يرتفع التنافي بينهما.

و أما حمل «٢» الصدر على صورة وجود العرق على الذكر حال البول بجعل الواو في قول السائل: «و قد عرق ذكره و فخذاه» حالية فيتنجس

(١) كما عن المالكية و الشافعية و الحنابلة المختلفين في شروط المس خلافا للحنفية فإنهم لم يلتزموا بذلك و قد حملوا ما رواه عن النبي صلى الله عليه و آله «من مس ذكره فليتوضأ» على الوضوء اللغوي و هو غسل اليدين. راجع (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٦٧-٦٨-٦٩ الطبعة الخامسة).

(٢) كما في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨١

.....

العرق الذى على المخرج بنفس البول لا بالمخرج المتنجس به، فتخرج الصدر عما هو محل الكلام من سراية النجاسة فى الجوامد، لاختصاصه حينئذ بالمائع الذى لا كلام فى سرايته و بذلك يرتفع التنافى بين الصدر و الذيل، ففى غاية البعد لعدم معهودية عرق المخرج، على ان فرض عرق الفخذ حينئذ يكون لغوا. مضافا الى أنه حمل على الفرد النادر لندرة الفرض على تقدير تحققه. فتحصل ان هذه الرواية من جهة إجمالها لا تجدى للخصم نفعاً.

و منها: رواية حفص الأور قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام الدنّ يكون فيه الخمر ثم يجفّف يجعل فيه الخلّ؟ قال: نعم. «١». بدعوى دلالتها على كفاية الجفاف فى عدم تنجس الخل بالدنّ المتنجس بالخمّر، فتكون دليلاً على عدم تنجيس المتنجس. و تندفع أولاً: بأن دلالتها على ذلك انما هى بالإطلاق و ترك الاستفصال، فلا بد من تقييدها بما دل من الروايات على لزوم غسل الإناء الذى جعل فيه الخمر - كما عن الشيخ «قده» - و يؤيد ذلك ان الاكتفاء بالجفاف انما ورد فى السؤال دون جواب الامام عليه السلام بقوله: «نعم»، فلا مانع من تقييده بما بعد الغسل بقريته سائر الروايات التى منها: موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الدنّ يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خلّ أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس.» «٢»

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٥ الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) فى الباب المذكور، الحديث ١ و نحوه الحديث ٤ و ٥ و ٦ المروى فى الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة و قد سماه فى الوسائل ب (باب جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها) ج ١٧ ص ٢٩٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٢

.....

و ثانياً: لو سلم دلالتها على كفاية الجفاف فى جعل الخل فى دنّ الخمر من دون حاجة الى الغسل لكانت هذه من جملة الروايات «١» الدالة على طهارة الخمر، لظهورها فى بقاء أجزاء خمريّة فى الدنّ و لو بعد الجفاف، لانه لا يذهب بالاجزاء المتخلفة فتكون ك: رواية حفص الأخرى قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام، إنى آخذ الرّكوة فيقال انه إذا جعل فيها الخمر و غسلت «٢» ثم جعل فيها البختج كان أطيب له فأخذ الرّكوة فنجعل فيها الخمر فنخضخضه ثم نصّبته فنجعل فيها البختج؟ قال: لا بأس به» «٣». فإنها ظاهرة بل صريحة فى بقاء اجزاء خمريّة فى الرّكوة بعد الخضّ و الصّب، و مع ذلك فقد جوّز الامام عليه السلام جعل البختج فيها، فلا بد من حملها على التقيّة كسائر الروايات الدالة على طهارة الخمر جمعاً بينها و بين ما دل على نجاستها «٤». و لو سلم عدم ظهورها فى بقاء الأجزاء الخمرية لكانت مجملّة، لاحتمال ان يكون الوجه فى نفى البأس طهارة الخمر فلم ينتجس الدنّ، كما يحتمل ان يكون الوجه فيه عدم تنجيس المتنجس، و مع الإجمال لا تصلح للاستدلال للخصم. و منها: صحيحة على بن مهزيار قال: كتب إليه سليمان بن رشيد

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٧١ من أبواب النجاسات، كالحديث: ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤.

(٢) اى بالخمّر بقريته الذيل.

(٣) وسائل الشيعة الباب ٣٠ من أبواب الأشرية المحرمة، الحديث ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، كالحديث: ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ وغيرها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٣

.....

يخبره أنه بال في ظلمة الليل و انه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه و لم يره، و أنه مسح بخرقه ثم نسي أن يغسله، و تمسح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و رأسه ثم توضأ وضوء الصلوة فصلّى؟ فأجابه بجواب قرأته بخطه، أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحقق، فان حققت ذلك كنت حقيقا أن تعيد الصلاة اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها، و ما فات وقتها فلا إعادة عليك لها، من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة إلا ما كان في وقت، و إذا كان جنبا أو صلى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته، لان الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك إن شاء الله» (١).

و تقريب الاستدلال بها هو أنها أفادت كبرى كئيّة قد فصلت فيها بين الحدث و الخبث، فمع نسيان الأول يجب الإعادة و القضاء، و مع نسيان الثاني لا تجب إلا الإعادة في الوقت دون القضاء، فتكون كغيرها من الروايات الدالة على هذه الكبرى الكئيّة. ثم انها طبقت هذه الكبرى على مفروض السؤال، و هو وضوء السائل مع نسيان البول الذي أصاب كفه، بوجوب الإعادة دون القضاء، و لا- يكون ذلك الا- مع صحه وضوئه و ارتفاع الحدث به، و لا- يتم ذلك الا- بناء على عدم تنجيس المتنجس و الا لبطل الوضوء بتنجس مائه بإصابه يده المتنجسه بالبول، و لازمه وجوب الإعادة و القضاء.

و أما ما يتوهم من لزوم بطلان الوضوء على كل تقدير، اى و لو لم نقل بتنجيس المتنجس لاعتبار طهارة أعضاء الوضوء كما يعتبر طهارة مائه،

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٩ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٤

.....

فلو لم يبطل من الجهه الثانيه لبطل من الجهه الاولى، لأن المفروض نجاسة كفه بالبول.

فيندفع: بأنه لا دليل على اعتبار طهارة الأعضاء بما هي إذ لم يرد و لا رواية واحدة تدل على ذلك، و انما اعتبر الأصحاب طهارتها تحفظا على طهارة ماء الوضوء بناء على تنجسه بملاقاة الأعضاء المتنجسه، و قد دلت الرواية على عدم تنجسه بها و الا لوجب القضاء أيضا لبطلان الوضوء.

و قد يتوهم أيضا: أن مقتضى تقييد وجوب الإعادة بذلك الوضوء بعينه هو بطلانه، حيث قال عليه السلام: «فان حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلاة اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه» و الا فلا موجب للتقييد به لوجوب الإعادة- مع نجاسة البدن- و لو توضأ ثانيا و ثالثا و هكذا، فتعليق الأمر بالإعادة في الوقت على ذاك الوضوء بعينه يدل على بطلانه فيجب القضاء أيضا، فكيف اقتصر فيها على الإعادة؟

و يندفع: بأن وجه التقييد به ليس بطلانه، بل هو اعتبار تعدد الغسل في المتنجس بالبول، إذ بالوضوء الأول لا يحصل الغسل الإمره واحده لكفاية الغسل الوضوئى فى غسل النجاسة. لتتحقق الجريان به، فبالوضوء الأول لا ترتفع النجاسة و ان صح- بناء على عدم

تنجيس المتنجس - فيجب الإعادة دون القضاء، فلو توضع ثانية ترتفع نجاسة لحصول التعدد فلا يجب حتى الإعادة، فالتقييد بذاك الوضوء بعينه يؤكد دلالتها على عدم تنجيس المتنجس.

فالإنصاف أن دلالتها على المطلوب مما لا - يحتمل النقاش، الا انه مع ذلك لا يمكن العمل بها لأنها مضمرة، و ليس المضممر ممن يطمأن بعدم إضماره عن غير الامام عليه السلام كزرارة و محمد بن مسلم و أضرابهما و ليس المضممر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٥

.....

في هذه الرواية على بن مهزيار الذي هو من الأجلء كى يستبعد سؤاله غير الامام عليه السلام، و انما المضممر سليمان بن رشيد و هو مجهول الحال، و يحتمل كونه عامياً سئل بعض علماء العامة، الا ان على بن مهزيار قد اطمأن أو ظن بطريق معتبر عنده أنه سئل الإمام عليه السلام، و هو لا يجدى لغيره.

و منها: الروايات الكثيرة الواردة في القطرات الناضحة من بدن الجنب أو من الأرض أو المغتسل الذى يبالي فيه، فى الإناء الذى يغتسل منه و كذا الواردة فيما ينتضح من الكنيف على الثوب، لما فيها من نفى البأس - الدال على الطهارة - عن تلك القطرات و مقتضى ترك الاستفصال فيها عدم الفرق بين الناضحة عن الأرض المتنجسة أو الطاهرة، فتدل على طهارة تلك القطرات مطلقاً و ان أصابت الأرض أو البدن المتنجسين.

أقول: هذه الروايات على طوائف ثلاث.

الاولى: الروايات «١» الواردة فى ان الجنب يغتسل فينضح من الأرض أو بدن الجنب فى الإناء، فقال عليه السلام: لا بأس. و لا دلالة لهذه الروايات على عدم تنجيس المتنجس، إذ لم يفرض فيها نجاسة الأرض أو بدن الجنب الملاقى للماء، فمن المحتمل ان تكون جهة السؤال توهم نجاسة بدن الجنب بما هو جنب كما عن بعض العامة «٢» أو توهم نجاسة الماء المستعمل فى

(١) عن فضيل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل فينضح من الأرض فى الإناء؟ فقال: لا بأس، هذا مما قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾».

و عن شهاب بن عبد ربه، عن أبى عبد الله عليه السلام: «انه قال فى الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده فى الإناء فينضح الماء من الأرض فيصير فى الإناء: انه لا بأس بهذا كله» وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١ و ٦.

(٢) قال العلامة فى التذكرة - ج ١ ص ٢٦ - «و قال أبو يوسف: ان ادخل يده - يعنى الجنب - لم يفسد الماء و ان ادخل رجله فسد، لان الجنب نجس و عفى عن يده للحاجة.»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٦

.....

الغسل أو الوضوء كما نسب الى أبى حنيفة «١» أو معرضية تنجس الماء بالمنى كمعرضية الأرض - كأرض الحمام - للنجاسة، فيكون نفى البأس فى هذه الأخبار من جهة عدم العلم بنجاسة الملاقى لا عدم تنجيسه للملاقى على فرض نجاسته، بل يمكن ان يقال: ان نفى البأس فيها انما هو لدفع توهم ان حكم القطرات الناضحة حكم الغسالة فى مانعيتها عن الاغتسال بها، فتكون هذه الروايات فى مقام بيان عدم مانعية تلك القطرات عن الاغتسال بالماء الذى وقعت فيه و ان حكم القطرات ليس كحكم نفس الغسالة، فتصبح هذه الأخبار أجنبية عما هو محل الكلام بالمره.

الثانية الروايات: الدالة على نفى البأس عن القطرات الناضحة من الكنيف أو من مغتسل يبال فيه في الإناء الذي يغتسل منه أو تقع على الثوب، و ظاهرها فرض نجاسة الأرض، و لا أقل من شمولها للأرض النجسة بمقتضى ترك الاستفصال- الذي هو دليل على العموم- في الجواب، فتدل هذه الروايات على طهارة تلك القطرات سواء نزلت عن أرض معلومة النجاسة أو معلومة الطهارة أو مشكوكتها، من دون فرق بين جفافها و رطوبتها. و ذلك ك:

رواية عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أغتسل في مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابة، فتقع في الإناء ما ينزو من الأرض؟

فقال: لا بأس به «٢».

الثالثة: و هي بمضمون الطائفة الثانية مع التقييد بالجفاف.

(١) قد تعرضنا لنسبة القول المذكور إليه- في ج ٢ ص ٨٩-٩١ من كتابنا- في بحث الماء المستعمل في الوضوء فراجع.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٢١٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٧

.....

كما عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألت عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب، ما حاله؟ قال عليه السلام: إذا كان جافاً فلا بأس «١».

و لا بد من تقييد سابقتها بهذه، لأن مفهومها ثبوت البأس إذا لم يكن الكنيف جافاً، و الظاهر ان المراد بالجفاف ما يقابل اليبوسة، و إطلاقها يشمل صورة العلم بنجاسة المحل- كما ذكرنا- فتدل على طهارة القطرات الناضحة من الأرض النجسة بشرط الجفاف. و ما قيل «٢» من احتمال أن يكون المراد من الكنيف الجاف ما لا يجتمع ما يقع فيه من قدر، في مقابل ما يجتمع فيه، فيلازم الشك في النجاسة لتوارد الحالتين من الطهارة و النجاسة، لأنه كما ينجس بملاقاة القدر كذلك يطهر بالماء المستعمل في الاستنجاء و نحوه من المياه الطاهرة، فيرجع فيه الى أصالة الطهارة و يحكم بطهارة ملاقيه لذلك.

غير سديد، لان الجفاف لا يلازم الشك في النجاسة إذ قد يكون مع العلم بها، و قد يكون مع العلم بالطهارة، و قد يجتمع مع الشك فيها، و مقتضى ترك الاستفصال عدم الفرق بين هذه الصور- كما أشرنا- و بالجملة نتيجة الجمع بين هاتين الطائفتين هو الحكم بعدم انفعال القطرات الناضحة من الكنيف المتنجس و لكن بشرط اليبوسة و لا نرى مانعا من الالتزام بعدم انفعال الماء القليل الوارد على المتنجس إذا لم يستقر معه، بمقتضى هذه الروايات فتكون مخصّصة لأدلة انفعال القليل، بل يمكن الالتزام بعدم التخصيص فيها، لأن الأخبار الدالة على انفعاله على طائفتين: «الأولى»

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٠١ الباب: ٦٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) كما في المستمسك ج ١ ص ٤٨٣، الطبعة الرابعة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٨

.....

مفهوم أخبار الكرو «الثانية» الروايات الواردة في الموارد المختلفة الدالة على تنجس الماء أو غيره بملاقاة النجس من الميتة و الدم و

غيرهما، ولا إطلاق في شيء منهما يدل على انفعال القليل الوارد على النجس وان لم يستقر معه.

«أما الأولى» فلأن مفهوم قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء» (١)، وهو انه إذا لم يكن قدر الكرم ينجسه شيء ماء، ولا إطلاق في هذا المفهوم كما حققناه في محلّه، لان نقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية، و يكفي في صدقها تنجس الماء القليل بعين النجس أو بالمتنجس مع الاستقرار معه، فيلتزم بانفعاله مطلقا ولو كان الماء واردا على النجس إلا أنه بشرط الاستقرار معه، خلافا للسيد المرتضى «قده» حيث انه فصل بين الوارد والمورد ولم يلتزم بالنجاسة في الأول مطلقا حتى مع الاستقرار، والحاصل انه لا إطلاق لهذا المفهوم لا من حيث الأفراد ولا من حيث كيفية التنجس.

«و أما الثانية» أعنى الروايات الواردة في الموارد المختلفة، فلان مورد جميعها استقرار النجس كالميتة والدم ونحوهما مع الماء، فلا تعم غير المستقر معه، فاللتزام بعدم انفعال القليل الوارد على النجس غير المستقر معه يكون من باب التخصص لا التخصيص في أدلة الانفعال، فيكون العمل بهذه الروايات أسهل.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: ان شيئا من هذه الأخبار لا يدل على عدم تنجيس المتنجس مطلقا، فالصحيح هو ما ذكرناه من ان المتنجس بلا واسطة - اي المتنجس بعين النجس - يكون منجسا لملاقيه من دون فرق

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٩

لكن لا يجرى عليه جميع أحكام النجس (١)

بين الجوامد والمائعات بلا اشكال و أما المتنجس مع الواسطة - أي المتنجس بالمتنجس الأول - فإن كان في المائعات فلا إشكال في تنجيسه لملاقيه أيضا، سواء أ كان الميعان في طرف الملاقي أو الملاقي فكما ان الثوب المتنجس باليد المتنجسة بالبول - مثلا - ينجس ما أصابه من الماء أو غيره من المائعات، كذلك الماء المتنجس باليد ينجس ملاقيه وان كان جامدا، بل قد عرفت (١) ان حكم الماء المتنجس حكم نفس النجس فالمتنجس بالمائع المتنجس ينجس ملاقيه وان كان جامدا كالإناء المتنجس بالولوغ - مثلا - ينجس الطعام المنصب فيه، وان كان المتلاقيان جامدين و كان الملاقي - وهو الإناء المتنجس بالماء المتنجس بالولوغ الكلب - من الواسطة الثانية و أما إذا كان في الجوامد فلا دليل لنا على السريانية في غير الواسطة الأولى فاليد المتنجسة بالبول تسرى نجاستها الى الثوب الملاقي لها و أما إذا لاقى الثوب جامدا آخر فيشكل القول بالسريانية لجمود المتلاقيين و عدم وجود إطلاق في أدلة السريانية تشمل الفرض الا ان المشهور قالوا بالسريانية أيضا و يكون مخالفتهم أشكل من الإفتاء بالعدم و لا ينبغي ترك الاحتياط (٢).

(١) بعد البناء على تنجيس المتنجس مطلقا أو في خصوص الواسطة الأولى، يقع الكلام في أنه هل يجرى على المتنجس بالمتنجس أحكام نفس النجس أي الأحكام المترتبة على المتنجس بعين النجس أم لا؟ الظاهر هو الثاني، لأن ثبوت الحكم تابع لثبوت موضوعه، فالأحكام المترتبة على اصابة البول كتعدد الغسل و على و لوغ الكلب كالتعفير لا تترتب على اصابة

(١) في ص ٣٦٤ في ذيل الروايات الدالة على كيفية تطهير الأواني و غيرها.

(٢) كما جاء في تعليقه - دام ظلّه - على المتن على ما أشرنا في ذيل ص: ٣٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٠

.....

المتنجس بالبول أو المتنجس بالولوغ و هكذا، لعدم تحقق موضوعها فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاة هذا الإناء أو صب ماء الولوغ فيه لا يجب تعفيره، و يكفي في الطهارة الغسل مرة واحدة، لإطلاقات أدلة الغسل الا ان يمنع الإطلاق، فلا بد من الرجوع الى استصحاب النجاسة لو قلنا بجريانه في الأحكام الكلية، فيجب الغسل مرتين بل التعفير لو احتملنا لزومه في المتنجس بماء الولوغ مطلقا، تحصيلا لليقين بالطهارة، الا ان الإطلاق ثابت و الاستصحاب المذكور ممنوع - كما مر غير مرة - و الحاصل: ان الخصوصية الزائدة على طبعي الغسل، من التعدد مرتين أو أكثر أو التعفير، تحتاج الى دليل خاص و لا يكون إلا في موارد خاصة نعم الاحتياط حسن غير لازم - كما في المتن - و قد يتوهم: لزوم تعفير الإناء الذي صب فيه ماء الولوغ من إناء آخر، بدعوى ظهور دليله في أن موضوعه الإناء الذي هو ظرف لماء الولوغ و ان لم يكن ظرفا لنفس الولوغ فيه، و يتحقق الموضوع في الإناء المنصب فيه ماء الولوغ.

و يندفع: بان الظاهر من صحيحة البقباق التي هي مستند الحكم بلزوم التعفير هو اختصاص الحكم بالإناء الذي ولغ فيه الكلب. قال - في حديث - انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب؟ فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله، و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» (١). فان مرجع الضمير في قوله عليه السلام: «و اغسله بالتراب» و ان لم

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ الباب: ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩١

.....

يذكر، الا ان مساق الكلام يدل على ان المرجع هو الإناء الذي يشرب منه الكلب و بقي فضله فيه، و الا فلا معنى للصب، و شمول الحكم لغيره يحتاج الى الدليل.

و لو نوقش في ذلك فلا أقل الإجمال، إذ المفروض انه لم يذكر مرجع الضمير لقوله عليه السلام: «اغسله» كي يتمسك بإطلاق الإناء الذي فيه فضله، بأنه أعم مما شرب منه أو صب فيه من إناء آخر، فيتردد الأمر بين كون المرجع هو خصوص الإناء الذي ولغ فيه الكلب أو الإناء الذي فيه فضله و لو لم يشرب منه، و القدر المتقين هو الأول، فالمرجع في غيره إطلاقات أدلة الغسل، فلا حظ و تأمل و يؤيد ما ذكرنا.

روايه حريز عمن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فصّبه» (١).

و ما عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال: اغسل الإناء» (٢).

فان لفظ «في و من» ظاهر في ترتب الحكم على الإناء الذي شرب فيه أو منه الكلب، و بعد تقييدهما بالرواية الأولى يجب فيه التعفير أيضا.

و دعوى القطع بالمناط و انه انتقال (الميكروبات) التي يحملها فم الكلب إلى الماء، و لا فرق في ذلك بين ما ولغ فيه الكلب أو صب فيه ماء الولوغ، عهدتها على مدّعيتها، لا - نجزم بها، و من هنا لا - يجب التعفير في غير الأواني كالثوب و اليد و غيرهما مما لاقاه ماء الولوغ مع انتقال (الميكروبات) إليها أيضا.

(١) في الباب المتقدم، الحديث: ٥.

(٢) في الباب المتقدم، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٢

فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاة هذا الإناء أو صب ماء الولوغ في إناء آخر لا يجب فيه التعفير (١) و ان كان الأحوط خصوصا في الفرض الثاني (٢) و كذا إذا تنجس الثوب بالبول و جب تعدد الغسل (٣)، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاة هذا الثوب لا يجب فيه التعدد، و كذا إذا تنجس شيء بغسالة البول - بناء على نجاسة الغسالة - لا يجب فيه التعدد.

[مسألة ١٢: قد مر أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره]

(مسألة ١٢): قد مر أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره (٤)، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة أصلا، كما إذا دهن على نحو إذا غمس في الإناء لا - يتبلل أصلا، يمكن ان يقال: انه لا - يتنجس بالملاقاة و لو مع الرطوبة المسرية، و يحتمل ان تكون رجل الزنبور و الذباب و البق من هذا القبيل.

(١) لاختصاص الأدلة بإناء الولوغ و لا تعم غيره و ان صب فيه ماء الولوغ.
(٢) و عن بعضهم تقوية هذا الاحتمال، بدعوى ان المناط في وجوب التعفير هو تنجس الإناء بماء الولوغ سواء ولغ فيه الكلب أيضا أم لا، و قد عرفت آنفا ان النجاسة و آثارها أحكام تعبدية لا بد فيها من الاقتصار على دلالة الدليل، و لا عموم في دليل التعفير يشمل غير إناء الولوغ و لا أقل من الإجمال - كما ذكرنا - فلا حظ صحيح الفضل و غيرها من الروايات المتقدمة.
(٣) كما سيأتي ان شاء الله. في فصل المطهرات في التطهير بالماء.
(٤) قد مر في أول هذا الفصل اشتراط السراية بالرطوبة، فلا بد من وجود رطوبة توجب انتقال النجاسة إلى الملاقى للنجس بمقتضى الارتكاز العرفي - كما مر - و هذه الكبرى مسلمة لا كلام فيها، الا ان الصغريات التي ذكرها في المتن ممنوعة لا يمكننا المساعدة عليها فان الدهن الذي على الجسم
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٣

[مسألة ١٣: الملاقاة في الباطن لا توجب التنجيس]

(مسألة ١٣): الملاقاة في الباطن لا توجب التنجيس (١) فالنخامة الخارجة من الأنف طاهرة و ان لاقت الدم في باطن الأنف. نعم لو ادخل فيه شيء من الخارج و لاقى الدم في الباطن فالأحوط فيه الاجتناب.

لا يمنع عن تنجسه لتأثر نفس الدهن بملاقاة الماء النجس فيتنجس الجسم بالدهن المتنجس لا محالة، فكيف يمكن دعوى عدم تأثر الجسم بالرطوبة المتنجسة. و هكذا رجل الذباب و نظيره - الزنبور و البق - تتأثر بملاقاة الرطوبة المسرية كما هو المشاهد بالوجدان فيما إذا طار الذباب من جسم رطب و وقع على اليد و الوجه و غيرهما من أعضاء بدن الإنسان، و من هنا ذكرنا في التعليقة ان ما أورده في المتن مجرد فرض لا واقع له.

(١) قد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الأولى من مسائل نجاسة البول و الغائط فراجع «١».

و قد وقع الفراغ بحمد الله و المنية من إعداد (الجزء الثالث) من هذا الكتاب دروس في فقه الشيعة في عاصمة العلم و الدين النجف الأشرف في جوار باب مدينة علم الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام على يد مؤلفه أقل

خدام العلم فى شهر ربيع الأول لسنة ١٣٧٩. الهجرية و تليها الأجزاء الأخرى بعون الله تبارك و تعالى، و منه أستمد التأييد و التسديد و ما توفيقى إلّا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

(١) راجع كتابنا ج ٢ ص ٢٧٥-٢٨٢. و فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف «قده» «فالأحوط فيه الاجتناب» «تقدم ان الأقوى فيه الحكم بالطهارة» وجه الأقوائية هو ما ذكرناه هناك من عدم وجود دليل على نجاسة الدم فى الباطن. نعم لو خرج الشئ و كان عليه دم يحكم بنجاسته لانه من الملاقاء فى الخارج بقاء و ان لم يكن كذلك حدوثا.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

الجزء الرابع

[تنمة كتاب الطهارة]

[تنمة فصل فى النجاسات]

[فصل فى اشتراط صحة الصلاة بإزالة النجاسة]

إشارة

فصل يشترط فى صحة الصلاة (١)

(١) فصل فى اشتراط صحة الصلاة بإزالة النجاسة لا خلاف فى اشتراط صحة الصلاة بإزالة النجاسة عن البدن و اللباس فى الجملة «١». و تدل عليه- مضافا إلى الإجماع- الروايات الكثيرة المتواترة، و لا فرق فى وجوب الإزالة بين أفراد النجس و لا بين مقداره عدا الدم- على ما سيجىء من استثناء مقدار الدرهم منه- إلّا أنّ الروايات «٢» المذكورة على كثرتها لم يرد فى شئ منها المنع عن الصلاة فى النجس بعنوانه العام، و إنّما وردت فى الموارد الخاصة كالبول و المنى و الخمر و العذرة و نحوها، فلا بدّ فى التعميم من دعوى القطع بعدم الفرق بين أفراد النجس- كما هو كذلك- لأنّ

(١) إشارة إلى الخلاف المحكى عن الإسكافى فيما كان أقلّ من الدرهم فى مطلق النجاسات من الدم و غيره، و المحكى عن السيد «قده» من العفو عن البول إذا ترشش عند الاستنجاء مثل رؤوس الإبر، راجع (الجواهر ج ٦ ص ٨٩-٩٠ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨٢).

(٢) المروية فى الأبواب المتفرقة، راجع وسائل الشيعة فى أبواب ١٨ إلى: ٢٢ و ٣٠ و ٣١ و من ٤٠ إلى ٤٧ و ٦١ من أبواب النجاسات و أبواب ٩ و ١٠ من أبواب أحكام الخلوة، و أبواب لباس المصلّى و مكانه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠

.....

المستفاد من مجموع الروايات، بعد ضم بعضها إلى بعض، أن المطلوب في الصلاة إنما هو طهارة البدن و اللباس من جميع النجاسات بلا فرق بينها.

بل يمكن استفادة العموم من بعض الروايات الواردة في هذا الباب أيضا.

منها: صحيحة زرارة قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره، أو شيء من منى فعلت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبت و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبي شيئا و صليت، ثم أتيت ذكرت بعد ذلك، قال: «تعيد الصلاة و تغسله.» (١).

بناء على قراءة «غيره» في قوله: «دم رعاف أو غيره» بالرفع ليكون عطفا على الدم فيراد به سائر النجاسات لا الجز حتى يكون عطفا على الرعاف فيراد به سائر أقسام الدم، كى تختص دلالتها بالمنع عن خصوص الدم و المنى.

و منها: ما دل على أنه لا صلاة إلا بطهورك:

صحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا صلاة إلا بطهور، و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار، و بذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه و آله و أما البول فإنه لا بد من غسله» (٢).

فإن الطهور بمعنى ما يتطهر به كالوقود بمعنى ما يتوقد به- كما تقدم في أول بحث المياه- فيعم الطهارة عن الخبث و الحدث و لا سيما بملاحظة قوله عليه السلام في ذيلها «و يجزيك من الاستنجاء.» فإنه بمنزلة الصغرى للكبرى المتقدمة

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٣، الباب: ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٢٢٢. الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ١ و في الباب: ١ من أبواب الوضوء الحديث: ١ ص ٢٥٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١

.....

في الصدر و التنبيه على حصول الطهارة في الاستنجاء بثلاثة أحجار، و أما في البول فلا بد من الغسل بالماء، فالمستفاد من إطلاق هذه الصحيحة أنه لا بد في حصول الطهارة للصلاة من إزالة جميع النجاسات عن البدن و اللباس، إذ مع تنجس البدن أو اللباس ببعضها لا تكون الصلاة مع الطهور.

و بذلك يمكن دعوى استفادة العموم من حديث «لا- تعاد» أيضا، فإن الطهور في قوله عليه السلام «لا تعاد الصلاة إلا من خمسة: الطهور، و الوقت، و القبلة، و الركوع، و السجود» (١) يعم الطهارة من الخبث أيضا، فتجب إعادة الصلاة بالإخلال بها كالأخلال بالطهارة عن الحدث.

هذا، و لكن الصحيح هو اختصاص الطهور في حديث «لا تعاد» بالطهارة عن الحدث كما يأتي توضيحه في البحث عن الصلاة في النجس عن جهل قصورى.

و منها: ما دل على استثناء ما لا تتم فيه الصلاة كالقلنسوة و التكة و الجورب و نحوها فإن في بعضها (٢) التعبير «إصابة القدر» و في بعضها (٣) الآخر «يكون عليه الشيء» المراد به النجس، و ذلك يعم جميع النجاسات

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٢٦٠، الباب: ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨ و ج ٤ ص ٦٨٣ في الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، الحديث ١٤ و غير ذلك من الأبواب المناسبة.

(٢) عن عبد الله بن سنان، عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز الصلاة فيه

وحده فلا بأس أن يصلى فيه وإن كان فيه قدر، مثل القلنسوة والتكة والكمرة والنعل والخفين وما أشبه ذلك». ونحوها رواية حماد، عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى في الخف الذي قد أصابه القدر فقال: «إذا كان مما لا تتم فيه الصلاة فلا بأس» الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ في الباب ٣١ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ و ٢ ونحوهما الحديث ٤. (٣) عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام قال: «كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشيء مثل القلنسوة والتكة والجورب» الوسائل في الباب المتقدم، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢

واجبة كانت أو مندوبة (١) إزالة النجاسة عن البدن حتى الظفر والشعر (٢)

فيستفاد منها اشتراط إزالة مطلق النجاسات عن اللباس إلا إذا كان مما لا تتم فيه الصلاة. وبالجملة: لا ينبغي التأمل في وجوب إزالة مطلق النجاسات عن البدن واللباس للصلاة، وتجب الإعادة والقضاء لو أخل بها عمدا بلا خلاف، وهكذا لو أخل بها نسيانا على المشهور، وإن ذهب بعضهم إلى التفصيل بين الوقت وخارجه فقالوا بالوجوب في الأول دون الثاني، وأما الجاهل فلا تجب عليه الإعادة ولا القضاء، كما سيأتي كل ذلك في الفصل الآتي.

(١) لإطلاق الأدلة من الروايات ومعاقدة الإجماعات المحكيّة، فإن الصلاة فيها تعم الواجب والمندوب.

(٢) تعتبر طهارة جميع أعضاء البدن ولو كانت من قبيل التوابع، كالظفر والشعر، والظاهر أنه لا خلاف في ذلك، وتخصيص المصنف «قده» لهما بالذكر لعله من باب التوضيح لا الإشارة إلى الخلاف فيهما. وكيف كان فيكفي في عموم الحكم لهما إطلاق الروايات، لما فيها من التعبير بإصابة البول للجسد «١» أو التعبير بأنه أصابه البول «٢» الظاهر في مطلق أجزاء البدن و

(١) كما في رواية حسن بن زياد قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب بعض جسده قدر نكتته من بوله فيصلى ثم يذكر بعد أنه لم يغسله؟ قال: يغسله ويعيد صلاته» الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٥ الباب: ١٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢، إلا أن النسخ فيها مختلفة فيها ففي بعضها «فخذه» مكان «جسده».

(٢) كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه فلا يستيقن، فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال ولا ينشف؟ قال:

«يغسل ما استبان أنه أصابه، وينضح ما يشك فيه من جسده أو ثيابه ويتنشف قبل أن يتوضأ» (الوسائل: ج ١ ص ٢٢٥ في الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث: ١) قال في الوسائل: قال صاحب المنتقى: «المراد بالتنشف هنا الاستبراء، وبالوضوء الاستنجاء».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣

واللباس ساترا كان أو غير ساتر (١). عدا ما سيجيء (٢). من مثل الجورب ونحوه مما لا تتم الصلاة فيه. وكذا يشترط في توابعها من صلاة الاحتياط (٣)

غير ذلك «١» مما يدل على العموم، بل يكفي إطلاق ما ذكرناه مما دل على اعتبار الطهور في الصلاة بناء على شموله للطهارة عن الخبث.

(١) ثوبا كان أو غيره من الملابس كالقرو والدرع ونحوهما، بل وإن كان قطنا أو صوفا غير منسوج ملفوفا على جسده مما لا يصدق عليه عنوان اللبس عرفا، لأن المناط في المنع هو صدق الصلاة في النجس مريدا التلبس به. ويدل على هذا التعميم ما دل على المنع عن الصلاة في النجس كما سيأتي في البحث عن المحمول النجس بل يمكن استفادة ذلك من الأخبار المستفيضة الدالة على

عدم البأس بما لا تتم فيه الصلاة، لظهورها في كتيبة المنع عن الصلاة في النجس، إلا ما كان من قبيل الجورب و الخف و القلنسوة و نحوها مما لا تتم فيه الصلاة وحده، فما وقع في جملة من الروايات أو الفتاوى من التعبير بالثوب محمول على الغالب.

(٢) في الأمر الرابع من فصل ما يعنى عنه في الصلاة.

(٣) اشتراط الطهارة في تواج الصلاة سواء أقلنا بأنها جزء من الصلاة السابقة أم هي صلاة مستقلة، لاعتبار الطهارة فيها على كل تقدير، لإطلاق الروايات الشاملة لمطلق الصلوات.

(١) كموثقة عمار لقوله عليه السلام فيها: «و إن كانت رجلك رطبة و جبهتك رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس.» (وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤

و قضاء التشهد و السجدة المنسيين (١). و كذا في سجدتي السهو على الأحوط (٢).

(١) أما اعتبار الطهارة في قضاء السجدة المنسية فيكفي فيه نفس الدليل الدال على اعتبارها في الصلاة، إذ لا معنى لاعتبارها فيها إلا كونها معتبرة في أجزائها، و هذه السجدة أيضا تكون جزء للصلاة إلا أنها وقعت في غير محلها، و التعبير عنها بالقضاء - كما في الروايات و الكلمات - ليس بمعناه المصطلح بمعنى الإتيان بالشئ خارج الوقت كي نحتاج في اعتبار الطهارة فيها إلى إقامة دليل مستقل، لعدم فوات وقت الصلاة بمجرد نسيان السجدة فيها، نعم قد فات محل الجزء المنسى، فالمراد بقضائها هو مجرد الإتيان بها - كما هو معناه اللغوي - بلحاظ وقوعها في غير محلها متأخرة عن الصلاة لا في أثنائها، و إلا فهي جزء للصلاة على كل تقدير تقدمت أو تأخرت، و من هنا لو لم يأت بالسجدة قضاء بطلت صلاته، فالقضاء هنا بمعنى الإتيان في غير المحل لا الإتيان خارج الوقت. و بالجملة تعتبر الطهارة في كل جزء ثبت وجوب القضاء فيه بنفس الدليل الدال على اعتبار الطهارة في الصلاة.

و أما التشهد المنسى فإن قلنا بوجوب قضائه فيجب فيه الطهارة أيضا لما ذكرناه، إلا أنه لم يثبت عندنا وجوب قضائه، كما يأتي في محله.

(٢) لا- دليل على اعتبار الطهارة فيهما، لأنهما ليستا من أجزاء الصلاة بل هما واجبتان مستقلتان كسجدة التلاوة، و من هنا لا تبطل الصلاة بتركهما، و إنما الحكمه في تشريعهما إرغام أنف الشيطان كما في بعض الروايات «١» و لا دلالة فيما دل على أنهما قبل الكلام على كونهما جزء من الصلاة كي يعتبر

(١) عن معاوية بن عمار قال: «سألته عن الرجل يسهو فيقوم في حال قعود أو يقعد في حال قيام قال: يسجد سجدة بعد التسليم و هما المرغمتان ترغمان الشيطان» (الوسائل ج ٥ ص ٣٤٦ في الباب ٣٢ من أبواب الخلل في الصلاة، الحديث: ١).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥

و لا يشترط فيما تقدمها من الأذان و الإقامة (١)

فيهما جميع ما يعتبر في الصلاة بل غايته الدلالة على وجوب أمر زائد مضافا إلى أصل وجوب السجدة، فالأظهر عدم اعتبار الطهارة فيهما «١».

(١) أما الأذان فلا إشكال في عدم اعتبار الطهارة فيه، لأنه مستحب مستقل خارج عن حقيقة الصلاة بل قد دلت الروايات «٢» على صحته مع الحدث و لو كانت الجنابة فصحة مع الخبث أولى، فلا يعتبر فيه شيء من الطهارتين الحديثية و الخبيثة.

و أما الإقامة فلا يعتبر فيها الطهارة عن الخبث أيضا لما ذكرناه في الأذان من خروجها عن حقيقة الصلاة فلا يعمها ما دلّ على اعتبار الطهارة في الصلاة.

و أما ما ورد في بعض الروايات «٣» من أنه إذا أقام فهو في الصلاة فهو من باب التوسعة و الاهتمام بشأنها في نظر الشارع، لا الدلالة على أنها جزء من الصلاة، كيف و قد ورد في جملة من الروايات «٤» أن الصلاة مفتاحها التكبير و ختامها التسليم أو أن تحريمها التكبير و تحليلها التسليم - على اختلاف المضامين الواردة في الروايات - و لم تعد الإقامة جزء من الصلاة

(١) و من هنا جاء في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف - قده -: «في سجدي السهو على الأحوط»: «و إن كان الأظهر عدم اعتبارها فيهما».

(٢) المروية في الوسائل ج ٤ ص ٦٢٧ في الباب ٩ من أبواب الأذان و الإقامة.

(٣) كما ورد ذلك فيما رواه الشيباني عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث - «إذا أقمت الصلاة فأقم مترسلا فإنك في الصلاة» و ما رواه سليمان بن صالح عنه عليه السلام في حديث - «و ليتمكن في الإقامة كما يتمكن في الصلاة فإنه إذا أخذ في الإقامة فهو في صلاة» (الوسائل ج ٤ ص ٦٣٥ في الباب ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة، الحديث ٩ و ١٢).

(٤) وسائل الشيعة ج ٤ ص ٧١٣ في الباب ١ من أبواب تكبير الإحرام و ص ١٠٠٣ في الباب ١ من أبواب التسليم و غيرهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦

و الأدعية التي قبل تكبير الإحرام (١) و لا في ما يتأخرها من التعقيب و يلحق باللباس - على الأحوط - اللحاف الذي يتغطى به المصلّي مضطجعا إيماء، سواء كان متسترا به أو لا، و إن كان الأقوى في صورة عدم التستر به - بأن كان ساتره غيره - عدم الاشتراط (٢).

مع أنها في مقام التحديد، و من هنا لا يعتبر فيها جملة مما يعتبر في الصلاة كالاستقبال و عدم التكلم و إن استحبت إعادتها لو تكلم بعدها «١» أو في أثنائها. نعم يعتبر فيها بعض ما يعتبر في الصلاة، كالطهارة من الحدث و القيام بدليل خاص من الروايات «٢» الدالة على اعتبارهما فيها، كما سيأتي في بحث الأذان و الإقامة، إن شاء الله تعالى.

(١) لعدم كونها جزء من الصلاة و كذا ما يتأخرها من التعقيب، كما أنه لم يدل دليل مستقل على اعتبارها فيهما.

(٢) هل يلحق اللحاف - الذي يتغطى به المصلّي مضطجعا - باللباس في اشتراط الطهارة مطلقا كما احتاط المصنف - قده - أو لا مطلقا، أو يفصل بين ما إذا تستر به المصلّي - كما إذا صلى تحته عاريا - فيقال باشتراط الطهارة فيه، و بين ما إذا لم يتستر به، بأن كان له ساتر غيره - فلا يشترط فيه الطهارة - كما قواه في المتن، أو يفصل بين ما إذا لبس اللحاف كما إذا لفه على بدنه و بين ما إذا لم يكن لابسا له فيعتبر في الأول دون الثاني كما هو الأقوى عندنا «٣» إذ العبرة بطهارة اللباس لا الساتر و إن لم يكن لباسا.

(١) كما سيأتي في الأمر الرابع من فصل مستحبات الأذان و الإقامة.

(٢) وسائل الشيعة ج ٤ في الباب ٩ و ١٣ من أبواب الأذان و الإقامة.

(٣) ففي تعليقه - دام ظله - على قول المصنف - قده - «كان متسترا به أو لا»: «التستر باللحاف لا - يجزى في صحة الصلاة و إن كان طاهرا لأنه لا - يخرج بذلك عن الصلاة عاريا - نعم إذا جعل اللحاف لباسا له أجزأ. إلا أن نجاسته حينئذ توجب بطلان الصلاة بلا إشكال».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧

فنقول- توضيحا للحال:- إنَّ الستر المعتبر في الصلاة أخص من الستر الواجب للعوورة، وذلك لأنَّ الواجب في ستر العورة إنّما هو حفظها عن الناظر المحترم بأى وجه حصل و بكل ما يمنع عن الرؤية، سواء أ كان من قبيل اللباس أو غيره كالظلمة و الدخول في الماء أو في الوحل أو الطين أو في غرفة أو حبّ أو نحو ذلك و لو بمثل وضع اليد و الحشيش على العورتين، لحصول الغرض بجميع ذلك و النتيجة أن هذا التستر يتحقق و لو مع العرى كما إذا تستر بمكان مظلم و كان عاريا عن اللباس. و أمّا التستر الواجب في الصلاة فلا بدّ و أن يكون بمثل اللباس فهو في مقابل الصلاة عاريا لما دلّ من الروايات «١» على أنّه لا بدّ للرجل من ثوب واحد في الصلاة و لا بدّ للمرأة من ثوبين- كما سيأتي في بحث لباس المصلّي إن شاء الله تعالى- فالصلاة عاريا تكون باطلّة و إن تستر المصلّي بمثل الظلمة و الدخول في غرفة و نحوها.

إذا عرفت ذلك فنقول: إن كان المصلّي تحت اللحاف عاريا بطلت صلاته و إن كان اللحاف طاهرا، لصدق الصلاة عاريا و إن تستر باللحاف لأنّه كاللستر بسقف البيت و جداره و نحو ذلك مما لا يعد من اللبس في شيء.

و أما إذا لم يكن عاريا- بأن كان لابسا لثوب طاهر- فتصح صلاته و إن كان اللحاف نجسا لحصول شرطية الطهارة في لباس المصلّي حينئذ، و عدم صدق اللبس على التغطية باللحاف على الوجه المتعارف فيه، بل يكون حينئذ من المحمول النجس الذي سيأتي البحث عن مانعيته للصلاة.

نعم لو لبس اللحاف- كما إذا لفّه على جسمه- بطلت صلاته إذا كان نجسا سواء أ كان له ساتر طاهر أم لا، لصدق لبس النجس حينئذ، إذ لا يعتبر

(١) لاحظ وسائل الشيعة ج ٣ في الباب ٢١ و ٢٢ و ٢٨ من أبواب لباس المصلّي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨

يشترط في صحة الصلاة أيضا إزالتها عن موضع السجود (١)

في اللبس كيفية خاصة فإنه كما يتحقق بلبس الثياب على النحو المتعارف- كذلك يتحقق بلفّ المثرر و الإزار و غيرهما كاللحاف و غيره، كما أنّه لا يختص بطلان الصلاة مع اللباس النجس بالساتر فمع تعدد الثياب لو كان غير الساتر منها نجسا تبطل الصلاة أيضا- كما تقدم في المتن- لصدق لبس النجس في كلتا صورتين.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: أنّه إن صدق لبس اللحاف النجس بطلت صلاته سواء أ كان له ساتر طاهر أم لا، و أما إذا لم يصدق اللبس فمجرد التغطّي به لا يوجب البطلان إلّا إذا صلّى تحته عاريا.

(١) اشتراط الطهارة في مسجد الجبهة المشهور- بل عن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع- على اعتبار طهارة خصوص مسجد الجبهة دون بقية مواضع السجود. و عن أبي الصلاح الحلبي: اعتبار طهارة مواضع الأعضاء السبعة. و عن السيد المرتضى «قده» اعتبار طهارة مطلق مكان المصلّي و لو غير المساجد السبعة كموضع القيام و الجلوس، فالأقوال ثلاثة.

و لا يخفى: أنّ محلّ الكلام إنّما هو الموضع المتنجس الجاف، و أمّا إذا كان مرطوبا برطوبة مسرية بحيث تسرى النجاسة إلى بدن المصلّي أو لباسه فلا خلاف في اعتبار إزالتها عن مكان المصلّي مطلقا. نعم إنّما الكلام في أن اعتبارها هل هو من أجل سراية النجاسة إلى بدن المصلّي أو لباسه- كما هو المشهور المدّعى عليه الإجماع- أو من أجل اعتبار الطهارة في نفس المكان بما هو- كما هو المحكي «١» عن ظاهر فخر المحققين من جعلها من شرائط

(١) كما في الجواهر ج ٨ ص ٣٣٤. وفي كتاب الصلاة من مصباح الفقيه ص ١٨٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩

.....

المكان من حيث هو، بل عن إيضاحه نقلا عن والده دعوى الإجماع على عدم صحة الصلاة في ذى التعدية وإن كانت معفوا عنها- و تظهر ثمرة الخلاف في سراية النجاسة المعفو عنها كقليل الدّم- أعنى الأقل من الدرهم- وفي سرايتها إلى ما لا تتم الصلاة فيه- كالجورب و التكة و نحوهما- إذ على المشهور لا تجب إزالتها للعفو عنها، و على القول المحكى عن الفخر تكون واجبة لاختصاص أدلة العفو بلباس المصلى و بدنه دون مكانه.

و الأقوى ما هو المشهور من اعتبار طهارة خصوص مسجد الجبهة، و الظاهر أنّ المسألة إجماعية لا خلاف فيها. و أما ما توهم من وجود القائل بعدم اعتبارها فيه أيضا كالمحقق في المعبر تبعا للزوائد و صاحب الوسيلة- حيث حكى «١» عنه أنّه نقل في المعبر عنهما القول بأنّ الأرض و البواري و الحصر إذا أصابها البول جففتها الشمس لا تطهر بذلك لكن يجوز السجود عليها، و استجوده. فمندفع بأنّ هؤلاء لم يخالفوا في أصل اعتبار الطهارة في مسجد الجبهة، و إنّما خلافهم في كيفية تأثير الشمس من أنّها هل توجب الطهارة أو العفو عن السجود عليها. و خلافهم هذا نظير الخلاف في ماء الاستنجاء من حيث أنّه طاهر- كما هو المشهور- أو نجس معفو عنه في الصلاة و غيرها- كما عن بعضهم- فخلافهم هذا لا ينافي الإجماع على عدم جواز السجود على النجس الذي لم يثبت العفو عنه. فما عن بعض متأخري المتأخرين «٢» من الميل إلى عدم اشتراط طهارة المكان مطلقا حتى بالنسبة إلى محل السجود، لزعمه عدم

(١) كما في الجواهر ج ٧ ص ٣٣١. وفي كتاب الصلاة من مصباح الفقيه ص ١٨٤.

(٢) كما في مصباح الفقيه كتاب الصلاة ص ١٨٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠

.....

انعقاد الإجماع عليه مستشهدا لذلك بمخالفة هؤلاء الأعلام في غير محله، فإنّ مخالفتهم في تلك المسألة على تقدير تحققها غير قادمة في انعقاد الإجماع على ما نحن فيه.

و يدل على اشتراط الطهارة فيه- مضافا إلى الإجماع- صحيح ابن محبوب، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص توقد عليه العذرة و عظام الموتى يجصص به المسجد أ يسجد عليه؟ فكتب إلي بخطه: إنّ الماء و النار قد طهّراه «١».

و دلالتها على المطلوب ظاهرة لتقرير الإمام عليه السلام ما في ذهن السائل من اعتبار طهارة مسجد الجبهة في جوابه عليه السلام بأنّ الماء و النار قد طهّراه، فإنّه يفهم منه أنّه لو لا- ذلك لم يجز السجود عليه- كما هو المغروس في ذهن السائل- فدلالته على ما هو محل الكلام لا إشكال فيها، بل يستفاد منها مسلمية الحكم عند السائل. و إنّما الكلام في فقه الحديث من حيث دلالتها على طهارة الجص المتنجس- بإيقاد العذرة و عظام الموتى عليها لا سيما بملاحظة خروج الدسومات من داخل العظام النجسة- بالماء و النار.

ربّما يقال: بإجمال الرواية و عدم إمكان فهمها من هذه الجهة و إن كانت ظاهرة الدلالة على المدعى- أعنى اشتراط الطهارة في مسجد الجبهة.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٩٩ في الباب ٨١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١ و ج ٣ ص ٦٠٢ في الباب ١٠ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث: ١.
 و قال في الحدائق ج ٥ ص ٢٩٢ معترضاً على الشهيد في الذكرى حيث علل الحكم في المقام بالنص: «و لم أفق على هذا النص و لا نقله ناقل فيما أعلم.» و قال أيضاً في ج ٧ ص ١٩٦ في بحث مكان المصلّى: «و لا أعرف لهم دليلاً على الحكم المذكور زيادةً على الإجماع» أقول: و مع إحاطته - قده - بالأخبار كأنه لم يلتفت إلى هذه الصحيحة الدالة على حكم المقام، أعني طهارة مسجد الجبهة.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١

.....

و قد يقال: إن المراد بالنار الشمس، و بالماء الرطوبة الحاصلة في الجص بصّب الماء عليه، كما هو المتعارف في التخصيص فيكون حاصل المعنى أن إشراق الشمس على الجص المرطوب يوجب طهارته. و فيه: أنه تأويل بلا- دليل لأنّ إرادة الشمس من النار و الرطوبة من الماء خلاف الظاهر لا- يمكن حمل الرواية عليها إلّا بدليل، هذا مضافاً إلى النقص بتخصيص المكان الذي لا تصيبه الشمس.

و الصحيح أن يقال: إن المراد من تطهير النار هو تطهيرها للعذرة و العظام باستحالتها رماداً، و سيأتي في محله عدّ الاستحالة من المطهرات، و أمّا الماء فيكون مطهراً لنفس الجص المنتجس برطوبة العذرة أو برطوبة الدسومات الخارجة من العظام بسبب الحرارة، و المراد بالماء هو الماء الذي يلقي على الجص لأجل التخصيص و البناء، و ذلك بعد البناء على أمور تقدم البحث عنها ضمن المباحث السابقة، من كفاية الغسل مرة واحدة في طهارة المنتجس من دون اعتبار التعدد، إلّا فيما قام الدليل عليه، لصدق الغسل بذلك، و من طهارة الغسالة المتعقبة بطهارة المحل، و من عدم اعتبار انفصالها عنه و كفاية مجرد انعدامها عرفاً، و إلّا لم يمكن تطهير الأراضي الرخوة كالأراضي الرملية، لعدم انفصال الغسالة عنها لتزول الماء فيها إلى جوف الأرض.

و النتيجة أنه لو ألقى الماء على الجص المنتجس طهر بذلك و لو لم تنفصل عنه الغسالة، بل يمكن أن يقال بطهارة الجص أيضاً لو ألقى الجص على الماء كما هو المتعارف اليوم من عمل البنائين، حيث أنهم يلقون الجص في إناء الماء، و ذلك بعد البناء على عدم اعتبار ورود الماء القليل على المنتجس و كفاية العكس في طهارته إلّا أنه من المحتمل أنه كان التخصيص في تلك
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢

دون المواضع الأخر (١) فلا بأس بنجاستها إلّا إذا كانت مسرية إلى بدنه أو لباسه

الأزمة بإلقاء الماء على الجص. و كيف كان، فدلالة هذه الصحيحة على المدعى في المقام - أعني اعتبار طهارة مسجد الجبهة - غير قاصرة، و القصور من ناحية أخرى لا يضر بالمقصود.

كما أنّها تدل صريحاً على جواز السجود على الجص، و من هنا نقول بجواز السجود عليه بل على النورة لأنهما من الأرض المطبوخة، و لا- يخرجهما الطبخ عن حقيقة الأرضية كسائر المطبوخات، فإنّ اللحم - مثلاً - لا يخرج عن اسم اللحم عليه بطبخه أو بشويه على النار و هكذا غيره من المطبوخات. و إطلاق اسم خاص عليه بعد الطبخ لا ينافي صدق العنوان السابق، فلا مانع عن السجود على الأرض المطبوخة كالجص و النورة و الآجر و الخزف و إنّ منع عنه المصنف «قده» كما يأتي في محله «١» إلّا أننا ذكرنا في التعليق أنّ الأظهر الجواز، لما ذكرناه.

(١) هل يشترط في السجود طهارة المساجد السبعة قد عرفت أنّ الأقوال في المقام ثلاثة. أحدها: المشهور و هو اعتبار طهارة خصوص مسجد الجبهة، - كما مرّ - و الثاني هو اعتبارها في موضع المساجد السبعة - كما عن الحلبي - و الثالث اعتبارها في مكان المصلّى

مطلقاً- كما عن المرتضى «قده»- و لم نجد دليلاً واضحاً لقول الحلبي بل قيل «٢» إنه: «لم نقف له على دليل و لم ينقلوا له دليلاً- و قائله أعرف به».

(١) في كتاب الصلاة في فصل مسجد الجبهة من مكان المصلّى «مسألة ١».

(٢) الحدائق ج ٧ ص ١٩٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣

.....

أقول: يمكن الاستدلال له بما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمِ النَّجَاسَةِ» (١).

بدعوى أَنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ يَفِيدُ الْعُمُومَ فَيَعْمُ الْمَسَاجِدَ السَّبْعَةَ وَ لَا يَخْتَصُّ بِمَسْجِدِ الْجَبْهَةِ.

و فيه أولاً: أَنَّهُ ضَعِيفُ السَّنَدِ لِأَنَّهُ نَبَوِيٌّ مَرْسَلٌ وَ الْإِنْجِبَارُ بِالْعَمَلِ - لو تم- فهو معلوم العدم في المقام، لذهاب المشهور إلى عدم اعتبار الطهارة في غير مسجد الجبهة.

و ثانياً: أَنَّ مِنَ الْمَحْتَمَلِ إِرَادَةَ بِيُوتِ اللَّهِ الْمَعْدَّةِ لِلْعِبَادَةِ وَ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ- إن لم يدل عليه- ما ورد من نفس التعبير في غيره من الروايات

مريداً به بيوت العبادة كقوله- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمِ صَبِيَانِكُمْ وَ مَجَانِينِكُمْ وَ شَرَائِكُمْ وَ بَيْعِكُمْ» (٢).

و ثالثاً: أَنَّهُ لو منع عن ذلك و ادّعى إرادة محل السجود كان القدر المتيقن إرادة مسجد الجبهة، بل لا يبعد دعوى ظهور النبوي

المذكور في ذلك للانصراف و التبادر، و التعبير بالجمع إنما هو بلحاظ المقابلة للجمع كما في قوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ

أَيْدِيَكُمْ (٣) فيكون التعدد بلحاظ أفراد المكلفين لا تعدد مساقط السجدة. فتحصل: أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٠٤ في الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢ رواه عن كتب الفقه لا الحديث.

(٢) عن عبد الحميد عن أبي إبراهيم عليه السّلام قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُم.» و مثله مرسل على بن

أسباط عن أبي عبد الله-ع-: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمِ الْبَيْعِ وَ الشَّرَاءِ وَ الْمَجَانِينِ وَ الصَّبِيَانِ وَ الْأَحْكَامِ وَ الضَّالَّةِ وَ الْحُدُودِ وَ رَفَعَ الصَّوْتِ»

الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٧ في الباب ٢٧ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢ و ١.

(٣) المائدة: ٥: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤

.....

هذا الحديث في القول باعتبار طهارة المساجد السبعة بوجه.

و أما صحيح ابن محبوب المتقدم «١» فهو و إن دلّ على اعتبار طهارة محل السجود إلّا أَنَّهُ لَا إِطْلَاقَ فِيهِ يَعْمُ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ السَّبْعَةَ بِلِ

القدر المتيقن منه خصوص مسجد الجبهة (كما عرفت).

و أما القول الثالث- و هو اعتبار طهارة مطلق مكان المصلّى و لو غير المساقط السبعة كمحل الجلوس و القيام و نحو ذلك سواء أ كان

أرضاً أم فراشاً أم سجادةً أو غير ذلك مما يصلّى عليه كما هو المحكى عن السيد المرتضى «قده»- فعن قائله أَنَّهُ احتجّ «٢» بما روى

«٣» من نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَجْزَرَةِ- و هي المواضع التي تذبج فيها الأنعام- و المزبلة و الحمّامات بدعوى:

أَنَّ مَلَائِكَةَ النَّهْيِ لَيْسَ إِلَّا نَجَاسَةٌ هَذِهِ الْمَوَاطِنُ فَتَكُونُ الطَّهَارَةُ مَعْتَبَرَةً.

وفيه: أن الظاهر أن نفس هذه العناوين بما هي تكون موضوعاً للنهي و دخيلة فيه، لأن النسبة بينها وبين نجاستها العموم من وجه، إذ يمكن تطهير أرض الحمام- مثلاً- و لو لأجل الصلاة عليه مع أنه لا يزول النهي بذلك، لظهوره في أن الصلاة في الحمام بما هي تكون منهيًا عنها و لا يزول هذا العنوان بالتطهير، و هكذا بقیة تلك العناوين.

و يؤيد ذلك وحدة السياق في النبوی المذكور، لأن من المواطن

(١) في الصفحة: ٢٠.

(٢) كما في الحدائق ج ٧ ص ١٩٤.

(٣) في بداية المجتهد ج ١ ص ١٢٠، روى أنه- عليه الصلاة و السلام- نهى أن يصلّي في سبعة مواطن: في المزلبة، و المجزرة، و المقبرة، و قارعة الطريق، و الحمام، و في معادن الإبل و فوق ظهر بيت الله و هكذا في صحيح الترمذی ج ٢ ص ١٤٤- الطبعة الأولى- و في تيسير الوصول ج ٢ ص ٢٥٠ عن الترمذی.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥

.....

السبعة المنهي عنها المقبرة و معادن الإبل و فوق ظهر بيت الله و هذه العناوين بما هي تكون منهيًا عنها- جزماً- فلا بدّ من حمل النهي في الحديث على الكراهة.

و لعلّ الوجه فيه عدم تناسب العبادة مع الأماكن المعدة للقدرات و الكثافات مثل المجزرة و المزلبة و الحمام، أو جهة أخرى لا تناسب العبادة في باقى العناوين المذكورة.

و لو سلّم دلالته على اعتبار الطهارة فلا يدلّ إلّا على اعتبارها في الجملة، و القدر المتيقن منها طهارة مسجد الجبهة إذ لا إطلاق فيه يعمّ جميع المواضع السبعة في السجود.

و قد استدلل «١» للقول المذكور بمؤقتين.

الأولى: موثقة ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاذكونه يصيبها الاحتلام أ يصلّي عليها؟ فقال: «لا» «٢».

و في اللغة: «الشاذكونه بالفارسية: الفراش الذى ينام عليه» «٣».

الثانية: موثقة عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام- في حديث- قال: سئل عن الموضع القدر يكون في البيت أو غيره فلا- تصيبه الشمس، و لكنّه قد يبس الموضع القدر؟ قال: «لا يصلّي عليه و أعلم موضعه حتى تغسله.» «٤».

و يمكن الاستدلال له مضافاً إلى ذلك بأخبار آخر ك:

(١) كصاحب الجواهر «قده» ج ٨ ص ٣٣٣ و الفقيه الهمداني في كتاب الصلاة من مصباح الفقيه ص ١٨٤.

(٢) وسائل الشيعة: الباب: ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

(٣) كذا في أقرب الموارد- ج ١ ص ٥٧٩- في مادة «شذكن» و فيه أيضاً أنه «ثياب غلاظ مضرية تعمل باليمن».

(٤) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤، ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦

.....

صحيحه زرارة و حديد بن حكيم الأزدي جميعا قالا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: السطح يصيبه البول أو يبال عليه، يصلّي في ذلك المكان؟

فقال: «إن كان تصيبه الشمس و الريح و كان جافاً فلا بأس به. إلا أن يكون يتخذ مبالاً.» (١)

فإن مفهومها ثبوت البأس إذا جفّ السطح بغير الشمس لبقائه حينئذ على النجاسة، فإنّ المعترف في المنطوق - أعني الحكم بعدم البأس - أمران: إصابة الشمس و الجفاف بها كي يطهر المكان بذلك، فإذا انتفى أحد الأمرين ينتفى الحكم لانتفائه و لو بانتفاء أحد جزئي موضوعه.

و صحيحته الأخرى قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلّي فيه؟ فقال: إذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر» (٢).

و هذه كسابقتها في تقريب الاستدلال، بل تكون أصرح لقوله عليه السلام في ذيلها «فهو طاهر» لتعليق الجواز على الطهارة صريحا. هذا، و لكن تعارضها روايات أخر تدل على جواز الصلاة في الأماكن النجسة مع عدم التعدى. و هي على طائفتين. الأولى: ما وردت في خصوص الشاذكونة أيضا، ك:

صحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الشاذكونة يكون عليها الجنابة، أ يصلّي عليها في المحمل؟ قال: «لا بأس» (٣) و في رواية

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤، ٢.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٣ في الباب ٣٠ من أبواب النجاسات الحديث ٣ و ذيله و ٤. و رواية ابن أبي عمير ضعيفة ب «صالح النيلي» ضعفه (صه. جش) كما في جامع الرواة ج ١ ص ٤٠٥. نعم هو من رجال كامل الزيارات - ب ٥٤ ح ١٦ ص ١٤٠ - و لكن لا يعتمد عليه مع المعارضة بتضعيفه من غيره.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧

.....

الصدوق «لا بأس بالصلاة عليها» (١).

و ما عن ابن أبي عمير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلى على الشاذكونة، و قد أصابها الجنابة؟ فقال: «لا بأس» (٢). و الجمع بين هاتين و بين موثقة ابن بكير المتقدمة (٣) الدالة على عدم جواز الصلاة على «الشاذكونة» المتنجسة بالاحتلام، إما بحمل الموثقة على الكراهة، أو بحملها على صورة وجود الرطوبة المسرية إلى بدن المصلّي و لباسه، و ذلك لأنّ النسبة بين الرويتين و الموثقة و إن كانت التباين لاتحاد موضوعهما - و هي الصلاة على الشاذكونة المصابة بالاحتلام - و اختلافهما في الحكم جوازا و منعا مطلقا في صورتى الرطوبة و عدمها، إلا أنه لا بدّ من تقييد الرويتين المجوّزتين بصورة الجفاف و عدم السراية بما دلّ من الروايات (٤) على اعتبار طهارة بدن المصلّي و لباسه و بما يأتي من الروايات المفصّلة في مكان المصلّي بين وجود الرطوبة و عدمها بالمنع في الأوّل و الجواز في الثانى، فتتقلب النسبة بين المتعارضين من التباين إلى العموم و الخصوص فتختص الروايتين المجوّزتين بصورة الجفاف فيقيّد بهما إطلاق الموثقة المانعة مطلقا، فتحمل على صورة وجود الرطوبة المتعدية - كما ذكرنا - هذا كلّه في الروايات الواردة في «الشاذكونة».

(١) راجع الحاشية الماضية.

(٢) راجع الحاشية الماضية.

(٣) في الصفحة: ٢٥.

(٤) المقدمة في أول الفصل في الصفحة: ٩، أشرنا إلى أبوابها في التعليق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨

.....

و أما الطائفة الثانية من الروايات المعارضة الدالة على الجواز فهي عدة روايات.

منها: صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام - في حديث - قال: سألت عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل؟ قال: «نعم، لا بأس» (١).

و منها: صحيحته الثانية عنه عليه السلام: عن البيت و الدار لا تصيبهما الشمس و يصيبهما البول و يغتسل فيهما من الجنابة، أ يصلّى فيهما إذا جفا؟

قال: «نعم» (٢).

و منها: صحيحته الثالثة عنه عليه السلام قال: سألت عن البوارى يبّل قصبها بماء قدر أ يصلّى عليه؟ قال: «إذا بيست فلا بأس» (٣).

و منها: موثقة عمار الساباطى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البارية يبّل قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاة عليها؟ فقال: «إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها» (٤).

و منها: ما رواه في قرب الإسناد عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى ابن جعفر عليه السلام قال: سألت عن رجل مرّ بمكان قد رشّ فيه خمر قد شربته الأرض و بقى نداوته، أ يصلّى فيه؟ قال: «إن أصاب مكانا غيره فليصلّ فيه و إن لم يصب فليصلّ و لا بأس» (٥).

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

(٤) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

(٥) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩

.....

و هذه الطائفة تعارض الروايات الثلاثة المتقدمة - موثقة عمار و صحيحة زرارة - الدالة على المنع عن الصلاة في المكان النجس و إن كان جافاً، و لا بدّ من الجمع بينها بحمل المانعة إمّا على الكراهة و إمّا بالحمل على إرادة مسجد الجبهة من مكان المصلّى، كما لا يبعد استظهاره من قوله عليه السلام في موثقة عمار: «لا يصلّى عليه» (١)، و إن كان يبعد استظهاره من قول السائل في صحيحة زرارة: «يصلّى في ذلك المكان» (٢) فإن أبيت عن هذا الوجه كان المتعين الوجه الأول لا محالة.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: أنّ الصحيح هو ما ذهب إليه المشهور من عدم اشتراط طهارة مكان المصلّى، و إن كره الصلاة في المكان النجس إذا لم يكن فيه رطوبة متعدية.

بقى شيء: وهو أن الروايات المذكورة قد دلت على عدم جواز الصلاة في المكان النجس مع وجود الرطوبة المسرية، فهل يكون هذا النهى بلحاظ مانعية نجاسة المكان من حيث هو؟ أو بلحاظ سراية النجاسة إلى بدن المصلي ولباسه؟ وتظهر الثمرة في النجاسة المعفو عنها كالدّم الأقل من الدرهم- وفي المسرية إلى ما لا تتم فيه الصلاة- كالجورب ونحوه- إذ على الأول تكون مانعة عن صحّة الصلاة بخلاف الثاني لاختصاص أدلته العفو باللباس و البدن دون المكان. وقد ذكرنا فيما سبق «٣» نسبة القول الأول إلى فخر المحققين، حاكيا في إيضاحه دعوى الإجماع عن والده على بطلان الصلاة في مكان نجس ذي رطوبة مسرية وإن كانت النجاسة معفوّا عنها. وهذا القول هو مقتضى إطلاق الروايات المذكورة.

(١) المتقدمة ص ٢٥.

(٢) المتقدمة ص ٢٦.

(٣) في الصفحة: ١٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠

[مسألة (١): إذا وضع جبهته على محلّ بعضه طاهر وبعضه نجس صحّ]

(مسألة ١): إذا وضع جبهته على محلّ بعضه طاهر وبعضه نجس صحّ إذا كان الطاهر بمقدار الواجب (١)، فلا يضرّ كون البعض الآخر نجسا.

ولكنّ الصحيح هو القول الثاني، لانصرافها إلى أنّ جهة المنع إنّما هي سراية النجاسة إلى البدن و اللباس، لمعهودية اشتراط الطهارة فيهما عند المشترعة، لا سيما مثل زرارة و عليّ بن جعفر ممن أحاط بالأحكام الشرعية، فهذه المعودية و الارتكاز يمنعان عن ظهور الكلام في اعتبار الطهارة في المكان بما هو، فلا يمكن التمسك بالإطلاق، بحيث لو سلم المنع عن الظهور في الخلاف- أي في كون جهة المنع اشتراط الطهارة في البدن و اللباس- لكانت الروايات مجملّة، و القدر المتيقن منها هو اعتبار خلوّ المكان عن نجاسة غير معفوّا عنها متعدية إلى ما تتم فيه الصلاة، و في غيرها يرجع إلى أصالة البراءة.

(١) بعد الفراغ عن اشتراط الطهارة في مسجد الجبهة- في الجملة- يقع الكلام في أنّ المعتبر هل هو طهارة مقدار يجب السجود عليه، فلو طهر منه بهذا المقدار و كان الباقي مما تقع عليه الجبهة متنجسا بنجاسة غير متعدية أو معفوّا عنها لم يضرّ و يصحّ السجود؟ أو أنّ المعتبر طهارة مجموع موضع الجبهة و لو كان زائدا على الواجب؟

و بيتنى ذلك على أنّ الطهارة هل هي شرط في السجود أو المسجد، إذ على الأول لو سجد على أرض بعضها طاهر و بعضها نجس يصدق أنّه سجد على أرض طاهرة إذا كان مقدار الواجب طاهرا، و به يتحقق شرط السجدة، كما يصدق أنّه سجد على أرض نجسة بوضع واحد، إلّا أنّ اقتران غير الواجب بالواجب لا يضرّ بحاله، إذ يكفي في تحقق المأمور به صدقه و لو انضمّ إليه غيره، فهذه السجدة الواحدة تجزى و تصحّ لتحقيق الشرط في المقدار الواجب منها، و اقتران السجدة على النجس بالسجدة على الطاهر لا يمنع عن تحقق المأمور به بالثاني. و هذا نظير ما لو وضع الجبهة على ما يصح

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١

.....

السجود عليه و ما لا يصح معا، إذ لا إشكال و لا خلاف في الصحة، مع فرض وقوع المقدار الواجب منه على ما يسجد عليه. و أما على الثاني - أعنى كون الطهارة شرطا في المسجد - فيعتبر طهارة المجموع، إذ لو قيل إنه يشترط أن يكون ما يقع عليه السجود طاهرا كان المتبادر منه طهارة مجموع المسجد لا خصوص المقدار الذي يتوقف عليه حقيقة السجود، لصدق النجس على جسم يكون بعضه نجسا و إن كان بعضه الآخر طاهرا، إذ لو تنجس بعض الثوب - مثلا - يقال: إنه متنجس، و معه لا يصدق السجود على جسم طاهر، فلا بدّ من طهارة تمام مسجد الجبهة.

و الصحيح هو الأوّل، كما في المتن، و نسب «١» إلى المحقق الثاني و غيره. و ذلك لأنّ القدر المتيقن مما دل على اعتبار طهارة مسجد الجبهة - و هي صحيحة ابن محبوب المتقدمة «٢» الواردة في السجدة على الجص المتنجس بإيقاد العذرة و عظام الموتى عليه - هو اعتبار الطهارة في مسجد الجبهة في الجملة، بلحاظ تقرير الإمام عليه السّلام ما في ذهن السائل من اشتراطها فيه، و أمّا أنّها معتبرة في السجدة أو المسجد فهي قاصرة عن إفادته، لعدم كونها في مقام البيان من هذه الجهة، و إن دلت على اعتبار أصل الطهارة - في الجملة - و أنّه لا يجوز السجود على الجص المتنجس بتمامه. فإذا لا بدّ من الأخذ بالقدر المتيقن - و هو اعتبار الطهارة في مسجد الجبهة بالمقدار الواجب - و يرجع في الزائد إلى الأصل هذا كله بحسب الدليل.

(١) كما في الجواهر ج ٧ ص ٣٣٨. و قد صرح بالجواز صاحب الحدائق «قده» في ج ٧ ص ١٩٨، في الفائدة الثالثة، و هو خيرة صاحب الجواهر «قده» أيضا ج ٧ ص ٣٣٨.

(٢) في الصفحة: ٢٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢

و إن كان الأحوط طهارة جميع ما يقع عليه (١).

و أما كلمات الأصحاب و معاهد الإجماعات المحكية - التي قيل «١» إنّها العمدة في مستند الحكم في المقام - فهي أيضا مجملة كالرواية المتقدمة، فإنّها إنّما تدل على اعتبار الطهارة في مسجد الجبهة، كما دلت على لزوم كونه مما يصح السجود عليه من أرض أو نبات، من دون فرق بين الشرطين في تعبيراتهم، مع أنّه لا إشكال و لا خلاف عندهم في كفاية المقدار الواجب في الثاني و أنّه لا يضر الزائد إذا كان ممّا لا يسجد عليه. و عليه لا مجال لدعوى «٢» أنّ المتبادر من إطلاق كلماتهم هو اعتبار طهارة المجموع، إذ لا إطلاق فيها لأنّها ليست في مقام البيان إلّا من جهة أصل الاشتراط دون خصوصياته، فيكون المقام نظير اشتراط ما يصح السجود عليه. كيف و عن جملة من الأصحاب التصريح بالعدم و أنّه يكفي طهارة المقدار الواجب؟

و يؤيد ذلك - بل يدل عليه - أنّه لا إشكال في صحة صلاته لو سجد على قطعة حجر كان بعضها نجسا إلّا أنّه وقع السجود على المقدار الطاهر منها زاندا على المقدار الواجب، مع عدم صدق الطاهر على مسجده بل يصدق عليه النجس لنجاسة بعضه - كما ذكرنا - فلو كانت الطهارة شرطا في المسجد لزم الحكم بالبطان لعدم حصول الشرط، و لا يظن بفقهاء الالتزام بذلك.

(١) وجه الاحتياط: توهم الإطلاق في كلمات الأصحاب و الإجماعات المحكية على اعتبار طهارة محل الجبهة، بل و كذا توهم الإطلاق في صحيحة ابن محبوب المتقدمة «٣» التي استند إليها في الاستدلال على اعتبارها. و لكن قد عرفنا أنّ دفع التوهم المزبور، و أنّه لا إطلاق في شيء

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلاة ص ١٨٥.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الصلاة ص ١٨٥.

(٣) في الصفحة: ٢٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣

و يكفي كون السطح الظاهر من المسجد طاهرا، و إن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجسا، فلو وضع التربة على محل نجس و كانت طاهرة و لو سطحها الظاهر صحت صلاته (١)

منها، و أن المقام نظير اشتراط كونه ممّا يصح السجود عليه في عدم لزوم الاستيعاب لتمام المسجد.

(١) لعدم الدليل على اشتراط طهارة غير السطح الظاهر من المسجد، إذ لا إطلاق في صحيحة ابن محبوب المتقدمة «١» الدالة على اعتبار الطهارة فيه، و القدر المتيقن منها طهارة السطح الظاهر، «٢» فإن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجسا صح السجود عليه.

(١) في الصفحة: ٢٠.

(٢) الجواهر ج ٨ ص ٣٣٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥

[فصل وجوب إزالة النجاسة عن المساجد]

إشارة

وجوب إزالة النجاسة عن المساجد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦

.....

وجوب إزالة النجاسة عن المساجد.

فوريّة الوجوب.

حرمة تنجيسها.

حكم إدخال أعيان النجاسات في المساجد.

حكم إدخال المتنجس فيها.

وجوب الإزالة كفايًّا.

وجوب المبادرة إلى الإزالة مقدّما على الصلاة في سعة الوقت.

ترك الإزالة و الاشتغال بالصلاة.

بحث الترتب.

إذا علم بالنجاسة بعد الصلاة أو في الأثناء.

- حكم تنجيس المحل المتنجس من المسجد و صورته.
لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه أو تخريبه.
حكم تطهير حصير المسجد و فرشته و سائر متعلقاته.
لو توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة.
إذا توقف تطهيره على بذل المال.
إذا تغير عنوان المسجد.
حكم الجنب و تطهير المسجد.
حكم تنجيس معابد غير المسلمين.
العلم الإجمالى بنجاسة أحد المسجدين.
إعلام الغير بنجاسة المسجد. من المسألة «٢» إلى المسألة «١٩».
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧

[مسألة ٢: تجب إزالة النجاسة عن المساجد]

(مسألة ٢): تجب إزالة النجاسة عن المساجد (١)، داخلها، و سقفها، و سطحها، و الطرف الداخلى من جدرانها.

وجوب إزالة النجاسة عن المساجد
(١) يقع الكلام فى هذه المسألة فى فروع ثلاثة.
الأول: فى وجوب إزالة النجاسة عن المساجد.
الثانى: فى حرمة تنجيسها.
الثالث: فى حرمة إدخال عين النجس فيها و لو مع عدم التنجيس و الهتك.
أما الأول و الثانى: فلا ينبغى التأمل فىهما، فإنَّ القدر المتيقن من الإجماعات المحكيّة عن كتب كثير من الأصحاب - كالخلاف، و السرائر، و غيرهما «١» - هو وجوب تجنّب المساجد عن النجاسات المتعدّية، بل عن السرائر: أنّه لا خلاف فى ذلك بين الأئمّة «٢»، فتحقق الإجماع فىهما قطعى مضافا إلى أن المرتكز فى أذهان المتشرعة التنافى بين التلوّث بالنجاسة و كون المكان معدّا للعبادة و التعظيم. و لم ينقل الخلاف فى ذلك من أحد، سوى ما عن صاحب المدارك من الميل إلى جواز التنجيس، و يظهر من صاحب الحدائق «٣» «قده» اختياره. إلّا أنّ خلافهما إن تم فهو لا يضر بتحقيق الإجماع لشذوذهما.
و العجب منه «قده» حيث أنّه بعد أن استظهر اتفاق الأصحاب على حرمة إدخال النجاسة المتعدّية فى المساجد خالفهم فى ذلك، و استدلى على جوازه مضافا إلى الأصل ب:

(١) لاحظ كتاب الحدائق ج ٥ ص ٢٩٣، و الجواهر ج ٦ ص ٩٣.

(٢) لاحظ كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٢٠٥-٢٠٦ الطبعة الخامسة.

(٣) ج ٥ ص ٢٩٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨

.....

موتفة عمار عن الصادق عليه السلام: قال: سألته عن الدمل يكون بالرجل فينفرج و هو في الصلاة. قال: «يمسحه، و يمسح يده بالحائط أو بالأرض، و لا يقطع الصلاة» (١).

بدعوى: أن إطلاقها شامل لما لو كانت الصلاة في المسجد، فيجوز مسح ما انفجر من الدمل بحائطه و أرضه كما يجوز في غيره. و العفو عن دم القروح و الدماميل إنما ثبت بالنسبة إلى المصلّي خاصة دون مكانه، فلو جاز مسح هذا الدم بحائط المسجد و أرضه جاز في غيره من الدماء و النجاسات.

هذا حاصل ما ذكره في تقريب الاستدلال بهذه الرواية بتوضيح منا.

و يدفعها: أن الأصل مقطوع بالإجماع القطعي، و بما سيأتي من الروايات الدالة على عدم الجواز. و أما الرواية فهي مسوقة لبيان حكم آخر، و هو أن انفتاح الدمل في الصلاة لا يوجب البطلان و إن خرج منه الدم، و أن مسح الحائط و الأرض بيده المتلوثة بما انفجر من الدمل لا يكون من الفعل الكثير الموجب لبطلان الصلاة. و من هنا لا يصح التمسك بإطلاقها لإثبات جواز تنجيس حائط الغير، كما لا يخفى.

و كيف كان فقد استدلل على وجوب التطهير أو حرمة التنجيس على سبيل منع الخلو - مضافا إلى الإجماع - بالآيات، و الروايات، و إن أمكن الخدشة في بعضها، أما الآيات فقوله تعالى وَ طَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢).

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨. و قد عبر عنها في الحدائق ج ٥ ص ٢٩٤ بالموثقة أيضا و لكن الظاهر أنها ضعيفة ب «علي بن خالد» في طريقها فإنه لم يوثق، و ما قيل في وجه كونه من الحسان غير حسن. راجع تنقيح المقال ج ١ ص ٢٨٧.

(٢) الحج ٢٢: ٢٦. و نحوها: قوله تعالى وَ عَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ. البقرة ٢: ١٢٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩

.....

بدعوى: إرادة التطهير من النجاسات، و عدم القول بالفصل بين البيت - أي المسجد الحرام - و غيره من المساجد لأن جميعها بيوت الله تعالى.

و يدفعها: أن الطهارة - بمعناها المصطلح عندنا في مقابل النجاسة - مما لم يثبت إرادتها من الآية الكريمة، لأن المخاطب بها إبراهيم الخليل عليه السلام، و لم يعلم بثبوت هذا المعنى في زمانه عليه السلام فلا بد من الحمل على معناها اللغوي ما لم يثبت الحقيقة الشرعية - و هي النظافة بمعناها العام - فيكون المراد التنظيف من مطلق القدرات العرفية و ان لم تكن نجسة، فلا بد من حمل الأمر فيها على الاستحباب، لعدم وجوب التنظيف منها، إلا إذا استلزم وجودها هتك المسجد.

و قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ! (١) بدعوى: أن ترتب النهي عن قرب المسجد الحرام على نجاسة المشركين يدل على أن الملاك هي النجاسة فتعم سائر النجاسات. كما أنه لا اختصاص للنهي بالمسجد الحرام، لعدم القول بالفصل بينه و بين سائر المساجد. و سيأتي الجواب عن الاستدلال بهذه الآية الكريمة في الفرع الثالث: أعني حرمة إدخال النجاسة في المسجد. و أما الروايات فمنها: النبوي: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَ كُمِ النَّجَاسَةَ» (٢).

و سيأتي الجواب عن هذه الرواية أيضا هناك.

و منها: صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: «قال:

(١) التوبة ٩: ٢٨.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب: ٢٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠

.....

سألته عن الدابة تبول فتصيب بولها المسجد أو حائطه، أ يصلّي فيه قبل أن يغسل؟ قال: إذا جفّ فلا بأس» (١).

و هي صحيحة السند، فقد رواها في الوسائل عن علي بن جعفر في كتابه، و طريقه إليه صحيح معتبر. نعم رواها عن عبد الله بن الحسن أيضا و لم تثبت وثاقته كما مرّ في طيّ المباحث السابقة. إلّا أنّ في الطريق الأول غنى و كفاية. و أما تقريب الاستدلال بها للمقام فهو: أنّ الاستفادة من السؤال و الجواب في الصحيحة مغروسيّة و جوب إزالة النجاسة عن المسجد في ذهن السائل - بعد بنائه على نجاسة أبواب الدواب - مع تقرير الإمام عليه السلام له على ذلك، فإنّ جهة السؤال فيها ليس هو أصل و جوب الإزالة بل هي مزاحمتها مع الصلاة في سعة الوقت، و أنّه هل يكون وجوبها على الفور كي يقدم على الصلاة، أم يجوز تأخيرها عنها؟ لقول السائل: «أ يصلّي فيه قبل أن يغسل» فسأل عن جواز تقديم الصلاة في المسجد على الإزالة دون أصل و جوبها، فأجاب الإمام عليه السلام بالتفصيل بين صورتى الجفاف و عدمه، فيجوز تقديم الصلاة في الأولى دون الثانية. و لعل وجه التفصيل بذلك هو استقدار الطبع له في صورة عدم الجفاف بخلاف ما لو جفّ البول، فإنّه لا قذارة فيه حينئذ. و كيف كان فدلالته على أصل و جوب الإزالة بالتقريب المتقدم واضحة، لأنّ السؤال إنّما هو عن مزاحمة الواجبين.

نعم لا يمكن الأخذ بها من حيث دلالتها على نجاسة بول الدواب، لدلالة الأخبار «٢» الكثيرة على طهارته، كما هو المشهور و المختار عندنا كما

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٨.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٩ الباب: ٩ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١

.....

سبق في محله «١». و قد حملنا الأخبار «٢» المعارضة على التقيّة لموافقتها للعامّة، كما تقدم الكلام في ذلك كله هناك. فلا بدّ من حمل هذه الصحيحة من هذه الجهة أيضا على التقيّة كتلك الأخبار. إلّا أنّ هذا لا يضر بالاستدلال بها على حكم الكبرى الكلية - أعني و جوب إزالة مطلق النجاسات عن المسجد - بلحاظ تقرير الإمام عليه السلام للسائل على ما اعتبره أمرا مفروغا عنه - و إن لم تنطبق على موردها إلّا من باب التقيّة. فالتقيّة في التطبيق لا تمنع عن الأخذ بالكبرى.

هذا، و لكن يمكن المناقشة في دلالتها و إن صحّ سندها كما أشرنا، باحتمال أن يكون السؤال عن مزاحمة المستحبين لا الواجبين. و ذلك لاحتمال أن يكون المغروس في ذهن السائل استحباب إزالة القذارات و لو العرفيّة عن المساجد، لأنّها مكان العبادة، فينبغي أن تكون نظيفة خالية عن الكثافات و الرائحة الكريهة، لا و جوب إزالة النجاسة الشرعيّة، فستل الإمام عليه السلام عن حكم معارضة هذا المستحب مع استحباب المسارعة إلى الصلاة في سعة الوقت، و مع هذا الاحتمال لا يتم الاستدلال و يقوى هذا الاحتمال لو لم يعينه

أمران.

أحدهما: استبعاد خفاء طهارة بول الدواب على مثل علي بن جعفر عليه السلام الذي هو من أجله الأصحاب و كثير الرواية عنهم عليه السلام. وقد عرفت أن تطبيق كبرى وجوب الإزالة على مورد الرواية يحتاج إلى تكلف ارتكاب التقيّة، بناء على زعم الراوى نجاسة بول الدواب و أما إذا قلنا بأن جهة السؤال إنّما

(١) لاحظ ج ٢ من كتابنا ص ٢٩٢-٢٩٨.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ الباب: ٨ و ٩ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢

.....

هى مزاحمة المستحيين المذكورين فلا حاجة إلى تكلف ارتكاب التقيّة، لأنّ قذاره أبوال الدواب و كراهه رائحها غير خفى على أحد لا حكم شرعى يمكن وقوع الخلاف فيه بين الفريقين، و لاقتضائها تنفر الطباع لا تناسب المسجد الذى هو محل للعبادة، فإزالتها تكون أولى من المبادرة إلى الصلاة.

ثانيهما: أنّه لو كان السؤال مبنيا على زعم الراوى نجاسة بول الدابة لم يكن ليقتنع بتعليق جواز الصلاة على مطلق الجفاف فى الجواب، إذ لا تزول نجاسة الأرض إلّا بالجفاف بالشمس دون مطلق الجفاف و لو بالهواء أو غيره «١»، فتجب إزالة النجاسة عن المسجد جفّت أم لم تجف، فكان من حق السائل أن يعترض على الإمام عليه السلام فى ذلك. و هذا بخلاف ما لو فرضنا السائل بانبا على طهارة بول الدابة و كانت جهة السؤال هى ما ذكرناه فإن قذارته العرفية و كراهه رائحته مما يزولان بمطلق اليبوسة، فمع بقاء قذارته يكون غسله أولى من تقديم الصلاة، بخلاف ما لو زالت قذارتها بالجفاف فإنّ المبادرة إلى الصلاة حينئذ لا تراحم بشىء. فتحصل: إنّ الأولى حمل الصحيحة على السؤال

(١) يمكن حمل الصحيحة على التقيّة من هذه الناحية أيضا كما حملت عليها من ناحية تطبيق الكبرى و زعم الراوى نجاسة بول الدابة، لأنّ بعض العامة- كالحنفية- ذهبوا إلى كفاية مطلق الجفاف فى تطهير الأرض، سواء أ كان بالشمس أم بالهواء. مستدلين بما رووه عن النبى صلّى الله عليه وآله «ذكاة الأرض يسهها». راجع كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٢٨- الطبعة الخامسة- و كتاب الخلاف للشيخ «قده» ج ١ ص ١٨٥، مسألة ٢٣٦، مع تأمل فى عبارته «قده» كما أشار إليه السيد الطباطبائى البروجردى «قده» فى التعليقة. نعم عن مالك، و أحمد، و الشافعى فى أحد قوليه كفاية الجفاف فى طهارة الأرض مطلقا، سواء أ كان بالشمس أم غيرها. و ذهب الإمامية إلى التفصيل بين الجفاف بالشمس أو غيرها، فيطهر فى الأول دون الثانى. فالأقوال ثلاثة: الطهارة بالجفاف مطلقا- كما عن الحنفية- و عدمها مطلقا- كما عن أكثر العامة- و التفصيل بين الشمس و غيرها، كما هو مذهب الإمامية.

لاحظ المصدرين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣

.....

السؤال عن تراحم المستحيين- إزالة القذاره العرفية عن المسجد، مع المبادرة إلى الصلاة فى سعة الوقت- و قد فصل الإمام عليه السلام فى الجواب فحكم بتقديم الأولى لو لم تجف و بتقديم الثانية عند الجفاف، فهى أجنبية عما هو محل الكلام. و لا أقل من

إجمالها.

ومنها: موثقة الحلبي: «قال: نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: أين نزلتم؟ فقلت: نزلنا في دار فلان.

فقال إن بينكم وبين المسجد زقاقا قدرا- أو قلنا له إن بيننا وبين المسجد زقاقا قدرا- فقال: لا بأس، إن الأرض تطهر بعضها بعضا.» (١).

ومثلها ما عنه بطريق آخر وهو ما رواه ابن إدريس في آخر السرائر، نقلا عن نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن المفضل بن عمر، عن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قلت له: إن طريقي إلى المسجد في زقاق يبال فيه، فربما مررت فيه و ليس عليّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته.

فقال: أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة؟ قلت: بلى، قال: فلا بأس، إن الأرض تطهر بعضها بعضا. قلت: فأطأ على الروث الرطب؟ قال: لا بأس، أنا والله ربما وطئت عليه ثم أصلي ولا أغسله» (٢).

بدعوى: دلالتها على إن المحذور في نجاسة الرجل بالقذارة أو بالبول إنما هو تنجيس المسجد، فأجاب الإمام عليه السلام بارتفاعه بالمشي على الأرض اليابسة لأنها مطهرة للرجل، فإن الأرض تطهر بعضها بعضا. وتندفع: بأن ذيل الثانية- أعني: قوله عليه السلام: «ثم أصلي ولا أغسله»-

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٧ في الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٨ في الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٤

.....

يكون قرينه واضحة على إن المحذور إنما هي نجاسة البدن في الصلاة لا تنجيس المسجد ولا أقل من الاحتمال.

ومنها: الأخبار «١» المستفيضة الدالة على جواز اتخاذ الكنيف مسجدا بعد تنظيفه أو طمه بالتراب، معللا في بعضها: بأن ذلك يطهره. ولا بأس بالاستدلال بهذه الروايات، لدلالاتها على أن المرتكز في ذهن السائل تنافي النجاسة مع المسجديّة فستل الإمام عليه السلام عن ارتفاع التنافي بذلك- أي بطم الكنيف بالتراب- فقرره الإمام عليه السلام على هذا الارتكاز و أمضى فعله هذا، معللا بحصول الطهارة المطلوبة في المسجد بذلك. والمفهوم منها عدم الفرق بين الحدوث والبقاء في حصول التنافي، فكما تجب إزالة النجاسة عن المسجد يحرم تنجيسه، لحصول التنافي بطبيعي النجاسة، سواء في ذلك ما كان منها في الآل الأول أو الثاني. والاستدلال بهذه الروايات على الحكمين المذكورين صحيح في محله.

نعم لا دلالة فيها على أكثر من اعتبار طهارة ظاهر المسجد دون باطنه،

(١) وهي عدة روايات صحيحة وغير صحيحة.

منها: صحيحة عبد الله بن سنان- في حديث-: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكان يكون حشا زمانا فينظف ويتخذ مسجدا. فقال: ألق عليه من التراب حتى يتواري، فإن ذلك يطهره إن شاء الله.»

ومنها: رواية عبيد الله بن علي الحلبي- في حديث-: أنه «قال لأبي عبد الله عليه السلام فيصلح المكان الذي كان حشا زمانا أن ينظف ويتخذ مسجدا؟ فقال: نعم، إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه، فإن ذلك ينظفه و يطهره.»

وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٠ في الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد. الحديث: ٤، ١. و نحوهما غيرهما من نفس الباب، و يبلغ المجموع سبعة أحاديث. و الحش هو الكنيف، و مواضع قضاء الحاجة. و في أقرب الموارد: «الحش بالثلاث: البستان، و قيل: النخل المجتمع، و يكنى به عن بيت الخلاء لما كان من عادتهم التغوط في البساتين، ج حشوش».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٥

.....

فلا تجب إزالة النجاسة عن باطنه، كما لا يحرم تنجيسه، و إلا لم يكن طم الكنيف و طرح التراب الموجب لقطع الريح كافيا في تجويز اتخاذه مسجدا، لعدم حصول الطهارة الشرعية بذلك، و إنما الطاهر هو ظاهر الأرض و سطح الكنيف المملو بالتراب دون باطنه. إلا أن صاحب الجواهر «قده» (١) قد جعل الحكم مختصا بمورد هذه الروايات - أعني الكنيف المتخذ مسجدا و ما يشبهه مما يتعذر إزالة النجاسة عنه - فأجاز جعله مسجدا بعد طمّه، بخلاف ما تيسر تطهيره، فلا يجوز عنده تنجيس باطن المسجد بل تجب إزالة النجاسة عن سطحه الظاهر و الباطن إن أمكن.

و فيه: أنه لا دليل على اعتبار طهارة باطن المسجد حتى يلتزم بالتخصيص فيه بهذه الروايات و يقتصر على موردها، لأن الدليل إن كان هو الإجماع و الارتكاز فالقدر المتيقن منهما أنما هو ظاهر المسجد دون باطنه، و إن كان صحيح على بن جعفر عليه السلام المتقدم - على تقدير تمامية دلالة على أصل المطلوب - فهو لا يدل على أكثر من وجوب الإزالة عن السطح الظاهر من أرض المسجد أو حائطه لأنه المصاب ببول الدائبة، و إن كان الدليل هذه الروايات فليس فيها ما يدل على اعتبار طهارة الباطن أصلا. بل يمكن دعوى دلالتها على عدم اعتبارها فيه، لأن باطن الكنيف لا يظهر بجعل التراب عليه - كما ذكرنا - و ذلك لعدم استحالة النجاسات الموجودة فيه ترابا بمجرد طمّه بالتراب، فيبقى باطن الأرض على نجاسته.

و هذا لا ينافي اشتمال بعض الأسئلة في تلك الروايات على التنظيف و

(١) في ج ١٤ ص ٩٩-١٠٠، في أحكام المساجد من كتاب الصلاة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٦

.....

الإصلاح، أو أجوبتها على الطهارة، لأن المراد بها المعنى اللغوي - جزما - فالأجزاء الترابية باقية على النجاسة بعد لعدم سببها مزج النجاسات بها للاستحالة، و لا - دلالة في الروايات المزبورة على أن المجمعول مسجدا أنما هو خصوص ظاهر الأرض و فوق الكنيف المملو بالتراب دون باطنها، بل هي ظاهرة في أن المسجد هو المجموع، و إن هذه الموارد و انقطاع الرائحة بالطم تكفي لجعل الأرض المزبورة - أعني الكنيف - بتمامها مسجدا، الظاهر و الباطن معا كسائر المساجد. كما أنها ظاهرة في أن هذا حكم على القاعدة لا لخصوصية في المورد، كما زعم صاحب الجواهر «قده».

فتحصل من جميع ما ذكرناه: إنه لا دليل على اعتبار طهارة باطن المسجد، و مقتضى الأصل عدمه. و عليه لو تنجس الباطن - كما إذا وضع حجر أو آجر متنجس في جوف الحائط حين البناء - لا - يجب إخراجه و لا - تطهيره و إن أمكن. كما أنه لا مانع من حفر بالوعة ابتداء في صحن المسجد لتجتمع النجاسة فيها من الكنيف و غيره.

و أما الأمر الثالث و هو إدخال عين النجاسة في المسجد و لو من غير تلويث، فالمنسوب إلى المشهور (١) القول بالحرمة.

أقول: لا كلام في الحرمة فيما لو استلزم الهتك، لأن المساجد من شعائر الله تعالى يجب تعظيمها، فلا يجوز جمع العذرة - و لو اليابسة

غير المتعدية- في المسجد لحملها منه إلى مكان آخر مثلاً، إلما أن عنوان الهتك لا- يختص بإدخال النجس، إذ قد يحصل بغيره، كجعل المسجد مزبلة و لو كانت الزبالة طاهرة. و محل الكلام إنَّما هو حرمة إدخال النجس في المسجد بما هو نجس من

(١) الجواهر ج ٦ ص ٩٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٧

.....

دون استلزامه الهتك، كما إذا كان في جيبه قارورة فيها دم أو غيره من النجاسات من دون سراية إلى أرض المسجد و ترتب عنوان آخر عليه.

و قد يستدل لحرمة بوجهين، الأول: قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ «١».

بدعوى: أن تعليق المنع على نجاسة المشركين يدل على عموم المنع لكل نجس، فتتحل الآية الكريمة إلى صغرى، و هي: المشركون نجس، و كبرى هي: كل نجس لا يدخل المسجد الحرام، و بضميمة عدم القول بالفصل بينه و بين سائر المساجد يحكم بحرمة إدخال مطلق النجس في جميع المساجد.

و فيه أولاً: إنه مبني على إرادة النجاسة المصطلحة التي لها أحكام خاصة كحرمة الأكل و الشرب، و المانعية في الصلاة، و السراية إلى الملاقى و غير ذلك من أحكام النجاسات، و لم يثبت المبني لعدم العلم بنزول الآية الكريمة في زمان اختصاص كلمة النجس بالمعنى المصطلح عليه في عصر الأئمة الأطهار إلى زماننا هذا. و عليه لا موجب لصرفها عن معناها اللغوي، و هو مطلق القدر الشامل بإطلاقه للقذارة المعنوية كالشرك. بل إن تعليق الحكم على صفة الشرك يقتضى إرادتها في خصوص الآية الكريمة لخبث باطنهم بالكفر، فيختص المنع بهم دون غيرهم، لأنهم في أعلى درجة القذارة المعنوية بالشرك.

و يؤكد ذلك: تنافي الشرك بالله و إنكاره تعالى و تقدس مع الدخول في محل معدّ لعبادته تعالى. و بالجملة: تعليق المنع على وصف الشرك و مناسبة الحكم و الموضوع يقتضيان اختصاص الحكم بالمشركين بلحاظ قذارتهم

(١) التوبة ٩: ٢٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٨

.....

المعنوية و عقيدتهم الفاسدة دون نجاستهم المصطلحة. فتكون الآية أجنبية عما نحن بصدده من حرمة إدخال النجس بما هو نجس في المسجد.

و ثانياً: لو سلّمنا إرادة النجاسة المصطلحة من «النجس» في الآية الكريمة لم يسعنا إثبات عموم المنع لمطلق النجاسة، بل لا بدّ من الاقتصار على موردها، و هي نجاسة الشرك التي هي أشدّ النجاسات، لاجتماع القذارة الظاهرية و الباطنية فيهم، لخبث أرواحهم من جهة فساد العقيدة، فلا عموم في العلة كي يتعدى إلى سائر النجاسات.

بيان ذلك: أن «النجس» بالفتح له إطلاقان، أحدهما: المعنى الاشتقاقي بمعنى الصفة المشبهة «١» و بهذا المعنى يطلق على الأعيان النجسة فيقال: البول نجس، أى حامل للنجاسة، أى إنه قدر بمعنى الصفة المشبهة. و النجس في الآية الكريمة إذا كانت بهذا المعنى أمكن التعدى عن موردها- أعنى المشركين- إلى سائر النجاسات بل المتنجسات، لإطلاقه عليها أيضاً في اللغة «٢» و الأخبار «٣» كما

عن جماعة أيضا. وذلك لعموم الملائك في الجميع، وهو صدق النجس. ثانيهما: المعنى المصدرى الحديثي «٤»، و بهذا

(١) قال في أقرب الموارد: «النجس و النجس و النجس و النجس و النجس: ضد الطاهر- أى بالفتح و الكسر في النون و سكون الجيم و بالفتح في النون و تثليث الحركات في الجيم- ج أنجاس. و قيل: النجس- بالتحريك- يكون للواحد و الاثنین و الجمع و المؤنث بلفظ واحد، يقال: رجل نجس، و رجلان نجس، و قوم نجس.».

(٢) كما يظهر من أقرب الموارد. لاحظ ما نقلناه عنه في التعليقه آنفا، فإنه قد وصف الرجل بأنه نجس.

(٣) كمكاتبه سليمان بن رشيد المتقدمة في ج ٣ الصفحة ٣٨٢ من كتابنا، لإطلاق النجس فيها على الثوب المتنجس في قوله: إذا كان ثوبه نجسا. و نحوها غيرها.

(٤) قال في أقرب الموارد: «نجس الشيء- ل- نجسا و نجس- ر- نجاسة: كان قدرا غير نظيف و خلاف طهر.».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٩

.....

المعنى لا يصح إطلاقه على الأعيان النجسة إلا بضرب من العناية و المبالغة، كما في قولنا: زيد عدل، فإذا صح إطلاق النجس على كلا المعنيين كانت الآية مجملة لا يمكن الاستدلال بها على العموم، لعدم العناية الخاصة في مطلق النجاسات، و إنما تخص المشركين لأنهم أنجاس ظاهرا و باطنا، و هذا يؤيد إرادة المعنى الثاني في الآية الكريمة على أنه يكفي في سقوط الاستدلال مجرد الإجمال و عدم تعيين أحد المعنيين.

الوجه الثاني: النبوي: «جئبوا مساجدكم النجاسة» «١».

بدعوى: أن إدخال النجاسة في المساجد ينافي التجنب المأمور به.

و فيه أولا: أنه نبوي مرسل لا- يمكن الاعتماد عليه، و لم يذكر في كتب الحديث، حتى أن صاحب الوسائل نقله عن الكتب الاستدلالية، عنه صلى الله عليه و آله. و انجباره بعمل الأصحاب غير معلوم و إن نسب إلى المشهور «٢» القول بعدم جواز إدخال النجاسة و لو غير المتعدية في المسجد، لعدم ثبوت الاستناد إليه، و مجرد الموافقة في الفتوى لا- يثبت الاستناد. بل يمكن دعوى معلومية عدم استنادهم إليه، لحمل كثير منهم هذه الرواية على تجنب مسجد الجبهة عن النجاسة.

و ثانيا: أن دلالة على المطلوب مبنى على إرادة الأعيان النجسة من لفظ «النجاسة» في الحديث المزبور و لم يثبت، لقوة احتمال إرادة المعنى المصدرى الذي هو ظاهر اللفظ، فإن إرادة المعنى الوصفى من المصدر تبتنى على المبالغة كما في زيد عدل، و لا يصار إليه إلا مع القرينة، و لا قرينة في

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث: ٢.

(٢) راجع الجواهر ج ٦ ص ٩٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٠

.....

الحديث على ذلك، فعليه تدل الرواية على حرمة تنجيس المسجد. و قد مر الكلام فيها و عرفت أنه لا إشكال في الحرمة.

فتحصل مما ذكرناه: أنه لا يتم شيء من الوجهين لإثبات حرمة إدخال النجاسة غير المتعدية ما لم يستلزم هتك المسجد. فالأقوى ما

ذهب إليه جمع من الأصحاب «١» بل ذهب إليه كثير من المتأخرين، بل لعله المشهور بينهم من اختصاص المنع بما يوجب التلوين و بدون التلوين لا حرمة فيه. و مما يؤيد ما ذكرناه: التزام الأصحاب بجواز إدخال النجاسة في المساجد في موارد: منها: جواز مرور الحائض و الجنب مجتازين في المساجد، مع أن الغالب مصاحبة بدنهما، لا سيما الحائض للنجاسة، كما دل على ذلك الأخبار «٢». فلا مجال لتوهم إن ورودها في مقام بيان الجواز من حيث حدثي الجنابة و الحيض مانع عن الاستدلال بها للجواز من حيث النجاسة، لغلبة استصحابهما النجاسة كما أشرنا.

و منها: جواز دخول المستحاضة في المسجد الحرام للطواف إذا عملت بوظيفتها و إن سأل منها الدم، كما في المستحاضة الكبيرة. و قد دلت على ذلك الأخبار «٣» أيضا و لا اختصاص لها أو لبعضها بالطواف الواجب كي يتوهم الاختصاص بحال الضرورة، بل مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين

(١) راجع الجواهر ج ٦ ص ٩٥، و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨٤.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٤٨٤ الباب ١٥ من أبواب الجنابة و ص ٤٩٠ في الباب: ١٧ منها و ج ٢ ص ٥٣٨ في الباب ٣٥ من أبواب الحيض.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٩ ص ٥٠٦ في الباب: ٩١ من أبواب الطواف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥١

بل و الطرف الخارج على الأحوط (١) «١»

الطواف الواجب و المستحب «٢».

و منها: جواز دخول ذوى القروح و الجروح في المساجد للجمعة أو الجماعة أو لأغراض آخر، كما استقرت عليه السيرة خلفا عن سلف، من دون ردع من المتشرعة. بل استقرت على عدم منع الصبيان من دخول المساجد مع العلم بنجاستهم غالبا، حيث أنهم لا يستنجون و لا يتطهرون من سائر النجاسات. و الالتزام بالتخصيص في هذه الموارد- للأدلة الخاصة من الأخبار أو السيرة كما عن بعض- «٣» بعيد. على أنه قد عرفت عدم ثبوت عام يدل على المنع.

(١) وجه عدم وجوب إزالة النجاسة عن الطرف الخارج من حائط المسجد هو عدم وجود إطلاق أو عموم يشمل الطرف الخارج، إذ غاية ما يستفاد من الروايات- التي أمكن الاستدلال بها على وجوب الإزالة و حرمة التنجيس- هو اعتبار الطهارة في الطرف الداخل من المسجد.

نعم إذا استلزم التلوين من الخارج هتك المسجد- كما إذا اتخذ مبالا، أو لطح بالقاذورات أو الدم الكثير و نحو ذلك- فلا إشكال في الحرمة و وجوب الإزالة.

هذا و لكن مقتضى إطلاق كلمات الأصحاب عدم الفرق بين الداخل و الخارج، و إن تردد فيه بعضهم «٤» بدعوى انصراف الأدلة.

(١) و في تعليقه- دام ظلّه- على قول المصنف «قده»- «و الطرف الخارج على الأحوط»:-

«لا بأس بتركه في غير ما كانت النجاسة موجبة للهتك».

(٢) كموتقة عبد الرحمن في الباب المتقدم.

(٣) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٩٦.

(٤) كالمحقق الهمداني «قده» في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٢

.....

أقول: الصحيح اختلاف الحكم باختلاف الأدلة المعتمدة في المقام، فإن كان الدليل على الحكمين هو الإجماع المدعى في المقام فلا إشكال في أن القدر المتيقن منه هو حرمة تنجيس القسم الداخل من المسجد ووجوب الإزالة عنه، وإن كان الروايات «١» الواردة في جواز اتخاذ الكنيف مسجدا بعد طمّه فكذلك لعدم ثبوت إطلاق فيها، فإنّها وإن دلت على لزوم الطهارة في المسجد، إلّا أنّها في مقام البيان من جهة حصولها بالطمّ بالتراب فقط، ومثله لا يعم الطرف الخارج من حيطان المسجد، بل غاية اعتبار الطهارة في السطح الظاهر من المسجد. نعم إذا كان الدليل صحيح على بن جعفر المتقدمة «٢» فلا بأس بالتمسك به على ثبوت الحكم مطلقا في الطرف الخارج والداخل، وذلك لترك الاستفصال في جوابه عليه السلام بين الطرف الخارج أو الداخل من حائط المسجد المفروض إصابة البول له في السؤال. قال: «و سألته عن الدابة تبول فتصيب بولها المسجد أو حائطه، أ يصلّى فيه قبل أن يغسل؟». فأجابه الإمام عليه السلام بقوله: «إذا جف فلا بأس»، من دون تفصيل بين خارج الحائط و داخله. بل الغالب إصابة بول الدابة خارج الحائط، لعدم تعاهد دخول الدواب المسجد، بل التقابل في السؤال بين المسجد و حائطه يقتضى تعيين إرادة الخارج من الحائط هذا. ولكن قد عرفت «٣» خروج هذه الصحيحة عن محل الكلام و عدم دلالتها على وجوب إزالة النجاسة عن المسجد رأسا، بل المحتمل - أو المتعين - كونها في مقام بيان حكم استحبابي.

فراجع ما تقدم. نعم لا يبعد دعوى الإطلاق في النبوي: «جئبوا مساجدكم النجاسة» «٤». إلّا أنّه قد عرفت ضعفه سندا و دلالة أيضا.

(١) المتقدمة في الصفحة: ٤٤.

(٢) في الصفحة: ٣٩.

(٣) في الصفحة: ٤٠ و ٤١.

(٤) في الصفحة: ٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٣

إلّا أن لا يجعلها الواقف جزء من المسجد. بل لو لم يجعل مكانا مخصوصا منها جزء لا يلحقه الحكم (١). و وجوب الإزالة فوري (٢) فلا يجوز التأخير بمقدار ينافي الفور العرفي.

فالأقوى عدم وجوب التطهير من الطرف الخارج، وإن كان الأحوط ذلك. و كذا في حرمة التنجيس.

(١) لعدم الدليل على وجوب الإزالة، فمقتضى الأصل عدم الوجوب.

(٢) فورية وجوب الإزالة لا خلاف فيه ظاهرا، بل عن المدارك و الذخيرة نسبتبه إلى الأصحاب. و الوجه في ذلك: هو ما يستظهر من الأدلة من مبغوضية نجاسة المسجد حدوثا و بقاء، لا مجرد لزوم إزالتها عن المسجد في زمان من الأزمنة الاستقباليّة فوجود النجاسة فيه مبغوض في كل آن، لأنّ وجوب الإزالة إنّما هو بملاك التعظيم و الاحترام للمسجد المعدّ لعبادة الله تعالى فيه، و هذا مما ينافيه النجاسة آنا فآنا.

و يدل على ما ذكرنا: صحيحة على بن جعفر المتقدمة «١»، لمّا فيها من عدم جواز الصلاة قبل جفاف البول، فتدل على فورية الإزالة قبل الصلاة. و لكن قد عرفت منع دلالتها على وجوب إزالة النجاسة رأسا، و إنّما دلت على حكم استحبابي و هو تقديم إزالة القذارة العرفية على الصلاة في أوّل وقتها. نعم لا بأس بالاستدلال للفورية بالروايات الدالة على جعل الكنيف مسجدا بعد الطمّ بالتراب، لمّا

فيها من تعليق الجواز على الطمّ بالتراب أولاً- ثم جعلها مسجداً، فلو انعكس ذلك لكان مخلاً بالفورية دون أصل التطهير، كما هو واضح.

ففي رواية مسعدة بن صدقة- بعد أن سئل عليه السلام: عن مكان حش أن

(١) في الصفحة: ٣٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٤

و يحرم تنجيسها أيضاً (١)، بل لا يجوز إدخال عين النجاسة فيها و إن لم تكن منجسة، إذا كانت موجبة لهتك حرمتها (٢) بل مطلقاً على

يتخذ مسجداً؟ قال عليه السلام: «إذا القى عليه من التراب ما يوارى ذلك و يقطع ريحه فلا بأس» (١).

و قال عليه السلام في رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام- بعد السؤال المزبور-: «إذا نظف و أصلح فلا بأس» (٢).

لدالتهما على نفى البأس بعد إلقاء التراب و التنظيف به. و كيف كان فلا إشكال في ثبوت الحكم. نعم الفورية المطلوبة إنما هي العرفية لا العقلية، لعدم دليل على الثانية، و يكفي في التعظيم الفورية العرفية.

(١) حرمة تنجيس المسجد كما سبق في أول المسألة عند البحث عن الأمر الأول و الثاني، و حاصله: تحقق الإجماع و الارتكاز على حرمة التنجيس كتحققه على وجوب الإزالة، لأنهما بملاك واحد، و هو تعظيم المساجد و تنافي النجاسة مع المكان المعد للعبادة، و هذا يعم الرفع و الدفع. بل المستفاد من الأدلة اللفظية- من الآيات و الروايات المتقدمة «٣» الدالة على وجوب التطهير- هو حرمة التنجيس، للملازمة العرفية بينهما.

(٢) لحرمة هتكها إجماعاً، سواء أ كانت يادخال النجاسات و لو غير المتعدية فيها- كجمع العذرة اليابسة فيها لحملها إلى مكان آخر مثلاً- أو بغيرها، كجعلها محلاً للقمامة.

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٩٠ في الباب: ١١. من أبواب أحكام المساجد، الحديث: ٥.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٩٠ في الباب: ١١. من أبواب أحكام المساجد، الحديث: ٧.

(٣) في الصفحة: ٣٨-٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٥

الأحوط (١) و أما إدخال المتنجس فلا بأس به (٢) ما لم يستلزم الهتك.

[مسألة (٣): وجوب إزالة النجاسات عن المساجد كفاً]

(مسألة ٣): وجوب إزالة النجاسات عن المساجد كفاً (٣). و لا اختصاص له بمن نجسها أو صار سبباً، فيجب على كل أحد.

(١) قد تقدم «١» الكلام في ذلك في الأمر الثالث، و قد عرفت عدم تامة ما استدل به على الحرمة مطلقاً، أي و لو لم يستلزم الهتك. نعم هو أحوط، لدعوى الشهرة على الحرمة، كما سبق.

(٢) إدخال المتنجس في المسجد لعدم الدليل على الحرمة، فمقتضى الأصل الجواز. وقد عرفت أن الاستدلال بقوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ. ممنوع، لأنَّ النجس وإن أطلق على المتنجس لغةً و عرفاً، بل قد عرفت إطلاقه عليه في الروايات أيضاً، إلا أنه مبني على إرادة المعنى الوصفي ولم تثبت في الآية الكريمة. بل قد أشرنا إلى ظهورها في المعنى المصدرى، فلا يصح تعميمه لسائر النجاسات غير المشركين، لابتناؤه على المبالغة كما في زيد عدل، فكيف بالمتنجسات؟
فراجع ما تقدم «٢».

(٣) إزالة النجاسة واجب كفائي بلا خلاف، بل لعله إجماعي كما عن بعض «٣». و الوجه في ذلك:
عموم الخطاب بمثل الآية الكريمة وغيرها للجميع، و مع الامتثال لا مجال للتكرار لزوال الموضوع، فيكون الوجوب كفائياً لا محالة.

(١) في الصفحة: ٤٦.

(٢) في الصفحة: ٤٦-٤٧.

(٣) كذا في الجواهر ج ٦ ص ٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٦

.....

و لم ينقل الخلاف في ذلك إلا عن الشهيد في الذكرى، فإنه ذهب إلى القول بوجوب الإزالة على خصوص من نجس المسجد تعييناً، و عن المدارك احتمالاً «١».

أقول: إن أراد بذلك سقوط التكليف عن الغير حتى فيما لو أخلَّ المنجس بالإزالة تقصيراً أو قصوراً فهو خلاف الإجماع و الارتكاز و غيرهما من الأدلة، إذ لا ينبغي التأمل في وجوب الإزالة حينئذ على سائر الناس، كما إذا استند التنجيس إلى غير الفاعل المختار، كما إذا بال الصبي في المسجد أو تنجس بفعل حيوان أو مجنون أو نحو ذلك، فكما تجب الإزالة في هذه الصورة على عامة المكلفين كذلك فيما نحن فيه لو أخلَّ الفاعل المختار بالإزالة.

و إن أراد بذلك وجوبه علينا على من نجسه و كفاية على غيره لو عصى نظير وجوب إنفاق الوالد على ولده الفقير، فإنه يجب على والده عينا و على غيره كفاية حفظاً للنفس المحترمة. و كما في وجوب تجهيز الميت على وليه عينا و على غيره كفاية فلا يسقط الوجوب عن سائر الناس بامتناع من يجب عليه - فهو و إن كان معقولا في نفسه، و لا محذور في الالتزام به، لحصول الإزالة المطلوبة على أي تقدير إلا أنه لا دليل على هذا التفصيل، لأنَّ الدليل على الحكم - من الإجماع و الارتكاز و الآية الكريمة - واحد بالنسبة إلى الجميع، و يتساوى فيه الكل من دون تعيين لبعض دون بعض و لو كان هو المنجس للمسجد. فالصحيح هو ما ذهب إليه المشهور المدعى عليه الإجماع من وجوب الإزالة كفاية بالنسبة إلى عامة المكلفين مطلقاً سواء حصلت النجاسة بفعل فاعل مختار أو غيره.

(١) كما في الجواهر ج ٦ ص ٩٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٧

[(مسألة ٤): إذا رأى نجاسة في المسجد و قد دخل وقت الصلاة]

(مسألة ٤): إذا رأى نجاسة في المسجد و قد دخل وقت الصلاة تجب المبادرة إلى إزالتها (١)، مقدماً على الصلاة مع سعة وقتها، و مع

الضيق قدمها. و لو ترك الإزالة مع السعة و اشتغل بالصلاة عصى لترك الإزالة، لكن في بطلان صلاته إشكال، و الأقوى الصحة (٢).

(١) إذا رأى نجاسة في المسجد و قد دخل وقت الصلاة تجب المبادرة إلى إزالتها في سعة الوقت، لفورية و جوبها- كما تقدم- فلا يزاحمها و جوب الصلاة في سعة الوقت. و مع الضيق يقدم الصلاة، لأنها أهم، فإنها عمود الدين - كما في الخبر «١»- فينعكس الأمر.

(٢) صحة الصلاة مع ترك الإزالة لو عصى و ترك الإزالة و اشتغل بالصلاة في سعة الوقت فهل تصح صلاته أو لا؟ فيه كلام بين الأعلام. ذهب المحققون إلى الصحة، و اختلفوا في وجهها.

فصحتها صاحب الكفاية «قده» بوجود الملاك و كفايته في قصد القرية، و إن لم تكن مأمورا بها للمزاحمة، لأن الأمر بالشئ و إن لم يقتض النهى عن ضده إلا أنه يقتضى عدم الأمر به لا محالة، لقبح التكليف بالضدين لعدم إمكان الامتثالين فليست الصلاة مأمورا بها إلا أن فيها المصلحة، لعدم الفرق بين هذا الفرد المزاحم بالأهم و غيره من الأفراد التي لا مزاحم لها في الملاك، و لم يلتزم بالترتب، بل قال: إنه غير معقول.

و لكن يرد عليه: إنه لا طريق لنا إلى كشف ملاكات الأحكام إلا الأمر بمتعلقاتها لعدم الإحاطة بالأمور الخفية و المصالح النفس الأمرية التي هي ملاكات الأحكام الشرعية، إذ من المحتمل اختصاصها بالصلاة غير المتبلاة

(١) وسائل الشيعة ج ٣ في الباب: ٦، ٨ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٨

.....

بالمزاحم، فمن أين يمكننا القطع بوجود الملاك في المتبلاة بها لو لا الأمر بها؟

و صححها شيخنا المحقق النائيني «قده» بوجود الأمر المتعلق بالصلاة على نحو الترتب، و قد أوضحه بما لا مزيد عليه في الأصول في بحث الضد. و نحن و ان وافقناه في إمكانه، بل قلنا إن تصوّره مساوق للتصديق به مع ملاحظة شرائطه المذكورة في محله إلا أنه لا حاجة لنا في الالتزام به في الواجبين الموسّعين أو فيما إذا كان أحدهما موسّعا و الآخر مضيقا، بل يختص لزوم الالتزام به في المضيقين، كما في مزاحمة إنقاذ الغريق مع الصلاة في آخر وقتها، كما أوضحناه في الأصول.

و مجمل الكلام في ذلك هو: إنه لا تراحم بين الأمر بالواجب المضيق و الأمر بالواجب الموسّع، كالأمر بالإزالة فوراً مع الأمر بالصلاة في سعة الوقت، و ذلك لتعلق الأمر بطبيعي الصلاة القابل للانطباق على الفرد المزاحم للإزالة- و هو الفرد المأتى به مقارنة لتركها- و غيره مما يمكن إتيانه بعد امتثال الأمر بها، فلا تنافي بين متعلقيهما، و لا مانع من تعلق الأمر بهما في عرض واحد من دون حاجة إلى الترتب، لأنّ المأمور به في الموسّع هي الطبيعة المطلقة على نحو رفض القيود- بمعنى عدم دخل شئ من الخصوصيات فيها- و لا تضاد بينها و بين الواجب المضيق بوجه، لا مكان امتثالهما من دون محذور. نعم إنما تكون المزاحمة بين المضيق و الفرد المزاحم له أى الفرد الواقع قبل الإزالة، إلا أن هذا الفرد غير مأمور به بخصوصه بل هو مصداق له، فلو عصى المكلف و ترك الإزالة و أتى بالصلاة بسوء اختياره فهو و إن استحق العقاب على مخالفته الفورية، إلا أنه تصح صلاته لو أتى بها بداعي الأمر المتعلق بالطبيعي الجامع بين هذا الفرد و بين غيره من أفراد الصلاة، و هذا المقدار كاف في صحة العبادة من دون حاجة إلى الأمر الترتبي الذي

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٩

هذا إذا أمكنه الإزالة، و أما مع عدم قدرته مطلقاً أو في ذلك الوقت فلا إشكال في صحة صلاته (١). و لا فرق في الأشكال في الصورة الأولى بين أن يصلّى في ذلك المسجد أو في مسجد آخر (٢).

أحاله بعضهم كصاحب الكفاية «قده» فالأقوى هو صحة الصلاة كما في المتن.

و أما القول بالبطلان فمبنى على القول باقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن ضده الخاص، فالفرد المزاحم للإزالة مما يكون منهيا عنه و خارجا عن إطلاق دليل الواجب المأمور به هذا. و لكننا حققنا فى الأصول فساد المبنى و أنه لا اقتضاء له كذلك و على تقديره فلا يوجب الفساد، لعدم صلاحية النهى الغيرى لذلك. على أنه يكفى فى الفساد عدم الأمر بالضد، لعدم كشف الملاك إلّا به، كما أشرنا. هذا إذا لم نقل بالترتب و إلّا فيصح تعلق الأمر الترتبى به و تكون صحيحة بداعى الأمر. إلّا أنه لا حاجة إليه إلّا فى الواجبين المضيقين و أما إذا كان أحدهما موسّعا فيصح بالأمر المتعلق بالطبيعى الجامع بين الفرد المزاحم و غيره، من دون حاجة إلى الأمر الترتبى، كما ذكرنا آنفا.

(١) لعدم الأمر بالإزالة حينئذ، للعجز المانع عن تعلق الأمر بها، فلا مزاحم للأمر بالصلاة، لأنّ النجاسة بوجودها الواقعى لا تزاحمه، و إنّما المزاحمة بين الأمر بهما معا. و هكذا الحال فيما لو تمكن من الإزالة حال الصلاة ما لم تستلزم الفعل الكثير، لإمكان الامتثالين فى عرض واحد، لأنّ المزاحمة بين الخطابين إنّما هى بلحاظ الامتثال، و المفروض التمكن من امتثالهما معا.

(٢) و هكذا لو صلّى فى مكان آخر - كالبيت و نحوه- للأمر بالإزالة المزاحم للأمر بالصلاة فى جميع ذلك، إذ لا خصوصية للمكان فى تعلق الخطاب بالإزالة، فإنّه يجب تطهير المسجد على عامة المكلفين و لو كانوا فى بيوتهم إذا علموا بالنجاسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٠

و إذا اشتغل غيره بالإزالة لا مانع من مبادرته إلى الصلاة قبل تحقق الإزالة (١).

[مسألة ٥): إذا صلّى ثم تبين له كون المسجد نجسا]

(مسألة ٥): إذا صلّى ثم تبين له كون المسجد نجسا كانت صلاته صحيحة و كذا إذا كان عالما بالنجاسة ثم غفل، و صلّى (٢).

(١) لكفاية اشتغال الغير بها فى عدم المنافاة للفورية المطلوبة فى الإزالة و إن لم تتحقق بعد، فلا تزاحمها الصلاة، كما لا تزاحمها سائر الأفعال من النوم و الجلوس فى المسجد و غيرهما، فكما يجوز فى هذه الحال تلك الأفعال كذا تجوز الصلاة أيضا. نعم لو كان الاشتغال بالصلاة منافيا للفورية بحيث كانت الإزالة محتاجة إلى المعاونة تحققت المزاحمة أيضا، كتحققها حال عدم اشتغال الغير بها، لوحدة الملاك و هو تضاد فورية الإزالة مع الصلاة. إلّا أنه قد عرفت اندفاع الإشكال فى صحة الصلاة من أصله.

(٢) صحة الصلاة حال الجهل بنجاسة المسجد لو صلّى ثم علم بنجاسة المسجد، أو كان عالما بها فنسيها أو غفل عنها صحت صلاته، أما بناء على ما هو المختار عندنا من صحة الخطاب بالصلاة فى سعة الوقت من دون حاجة إلى الترتب - عدم المزاحمة حينئذ - فالأمر ظاهر، لصحة الصلاة حينئذ حال العلم بالنجاسة، فضلا عن صورتى الجهل و الغفلة، و إن كان معاقبا على ترك الإزالة فى صورة العلم بالنجاسة.

و أما بناء على وجود المزاحمة حتى فى سعة الوقت، فإنّ قلنا بإمكان الأمر الترتبى - كما هو المختار - فالأمر كذلك أيضا، لصحتها فى حال العلم فضلا عن حال الجهل أو الغفلة لتعلق الأمر بالصلاة مترتبا على عصيان الأمر بالإزالة أو تركها. و أما إذا لم نقل بإمكانه و أحلناه - كما عليه صاحب الكفاية «قده» - فلا ينبغى التأمل فى البطلان فى صورة العلم، لا لأن الأمر بالشىء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦١

يقتضى النهى عن ضده بل لعدم الأمر بالصلاة عند المزاحمة، و لا كاشف للملاك فلا يصح التقرب بها، كما تقدم. كما أنه لا ينبغي الإشكال في القول بالصحة في صورة الغفلة بعد العلم بالنجاسة لعدم تعلق الخطاب بالغافل كالناسي، لاشتراط التكليف بالقدرة، و الغافل لعدم التفاته لا يقدر على الامتثال كالناسي، فلا يجب عليه الإزالة واقعا، فيتعلق الأمر بالصلاة من دون مزاحم و هكذا الحال في الجاهل بالنجاسة- بمعنى القاطع بعدمها- فيما لو صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا، فإنَّ صلاته أيضا صحيحة لما ذكر.

و أما الجاهل بالنجاسة، بمعنى الشاك و المتردد فيها، الذي يجرى في حقه أصالة الطهارة، بحيث صلى بانبا على الطهارة الظاهرية ثم انكشف له نجاسة المسجد حال الصلاة- كما إذ رأى رطوبة في المسجد و شك في أنها ماء أو بول فبنى على الطهارة الظاهرية فصلى ثم انكشف له أنها كانت بولا- فهل يحكم بصحة صلاته أو لا؟

يبتنى ذلك على أن بطلانها في صورة العلم هل هو من باب التزاحم أو التعارض، فيصح في صورة الجهل على الأول دون الثاني. بيان ذلك: هو أنه إن قلنا بأن الأمر بالإزالة لا يقتضى النهى عن الصلاة المضادة لها، إلا أنه يقتضى عدم الأمر بها للتزاحم بين امتثالهما و أهمية الإزالة، فلا بد من القول بالصحة في صورة الجهل، لعدم المزاحمة في هذه الحال، لعدم تنجز التكليف بالإزالة حينئذ، و الأمر بها بوجودها الواقعي لا تراحم الأمر بالصلاة، لأن المزاحمة إنما تتحقق في مقام الامتثال، و لا امتثال للأمر المشكوك المرخص في مخالفته بمقتضى الأصول الظاهرية، كأصالة الطهارة و نحوها فالصلاة مقدورة عقلا و شرعا، لعدم الأمر الفعلي بالأهم السالب لقدرة المكلف شرعا، فلا مانع من تعلق الأمر بها، فتصح للإطلاقات الشاملة لها كغيرها من أفراد الصلاة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٢

.....

و أما إذا قلنا بأن الأمر بالإزالة يقتضى النهى عن الصلاة كانت الصلاة باطلة في حال الجهل أيضا، و ذلك لاجتماع الأمر و النهى فيها مع لزوم تقديم جانب النهى لأهمية الإزالة، فيستلزم تقييدا في دليل الواجب فيخرج هذا الفرد عن إطلاق دليله. و ذلك لما أشرنا إليه آنفا: من دخول هذا الفرع على المبني المذكور في كبرى التعارض دون التزاحم. لاجتماع الأمر و النهى في محل واحد.

و من هنا قد ذكرنا في ذاك البحث أن الصحيح هو الحكم ببطلان الصلاة حتى في حال الجهل بغيبية المكان و عدم اختصاصه بصورة العلم بها، خلافا للمصنف «قده» و غيره حيث زعموا كفاية عدم تنجز النهى في الصحة، لأن النهى في حال الجهل و إن لم يكن منجزا إلا أن عدم تنجزه لا ينافي المبغوض الواقعي، و كفايتها في مانعية تعلق الأمر بالصلاة لعدم تعلق البعث نحو المبغوض الواقعي و لو مع الجهل، بناء على الامتناع و تقديم جانب النهى. فالتفصيل بين صورتى العلم و الجهل في ذاك البحث- كما اشتهر- مما لا أساس له. نعم تصح الصلاة في صورة الغفلة و النسيان لما أشرنا إليه آنفا من عدم تعلق النهى بالمغفول عنه أو المنسى واقعا، إذ لا يتمكن المكلف حينئذ من الامتثال و لو على وجه الاحتياط، بخلاف الجاهل فإنه يصح تعلق النهى بفعله لتمكنه من الامتثال و لو بالاحتياط و ترك ما يحتمل حرمة، لبقاء الالتفات إلى التكليف في صورة الشك.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه إن لم نقل بتعلق النهى الغيرى بالصلاة في حال نجاسة المسجد كانت المسألة من باب التزاحم بين وجوب الإزالة و وجوب الصلاة، و لا مزاحمة في صورة الجهل بالنجاسة كصورة الغفلة و النسيان، لأن المزاحمة إنما تكون في مقام الامتثال، و لا امتثال للتكليف غير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٣

و أما إذا علمها أو التفت إليها في أثناء الصلاة، فهل يجب إتمامها ثم الإزالة، أو إبطاله و المبادرة إلى الإزالة؟! وجهان، أو وجوه (١)، و الأقوى وجوب الإتمام.

المنجز بعد وجود الأصول المرخصة. و أما إذا قلنا بتعلق النهى بها كانت المسألة من باب التعارض، فلا بد من التفصيل بين صورتى الجهل و الغفلة، فتبطل الصلاة فى الأولى دون الثانية. و لا- يخفى أن ذلك كله مبنى على مبانى فاسدة لا نقول بها، إذ يكفى فى الصحة الالتزام بالترتب. بل لا نحتاج إليه أيضا فى سعة الوقت، فتصح الصلاة فى جميع الأحوال حتى فى حال العلم بالنجاسة، فضلا عن صورتى الجهل أو الغفلة. فلاحظ.

(١) إذا علم بنجاسة المسجد أثناء الصلاة ثلاثة، بل أربعة:

إحداها: وجوب الإتمام ثم الإزالة، و هو الذى قواه فى المتن. و الظاهر أن وجه الأقوائية عنده «قده» هو عدم منافاة إتمام الصلاة مع الفورية العرفية المعتبرة فى الإزالة، إذ غاية ما ثبت هو عدم جواز التراخى العرفى فى تطهير المسجد لا العقلى غير المنافى للتعظيم، فلا ينافىها إتمام الصلاة، كما لا ينافىها غيرها مما كان المكلف مشغلا به كالأكل و غيره مما يحتاج إليه، فوجوب الإزالة لا يزاحم حرمة قطع الصلاة.

ثانيها: وجوب إبطال الصلاة و المبادرة إلى الإزالة، بدعوى: قصور دليل حرمة قطع الصلاة- الذى هو الإجماع- عن مثل المقام مما يكون القطع فيه لأجل فعل واجب.

ثالثها: لحاظ ما هو أسبق زمانا منهما فى التنجز فيستصحب. و عليه لا بد من التفصيل بين ما إذا كان قد علم بنجاسة المسجد قبل الصلاة فنسيها

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٤

.....

فدخل فى الصلاة ثم تذكر فى الأثناء و بين ما إذا لم يعلم بها قبل الصلاة و علم فى الأثناء، أو حدثت النجاسة فى الأثناء- كما إذا بال الصبى فى المسجد حال اشتغاله بالصلاة- فيجب الإبطال و المبادرة إلى الإزالة فى الصورة الأولى، لسبق التكليف بها على الصلاة و يجب الإتمام ثم الإزالة فى الصورة الثانية، لسبق حرمة قطع الصلاة فيها و حدوث الأمر بالإزالة فى أثنائها، بمقتضى الاستصحاب فى كلتا صورتين.

رابعها: التخيير بين الإبطال و الإتمام، إما لقصور دليل كلا الحكمين عن شمول الفرض، أو لتراحمهما و الالتزام بالترتب من الجانبين، أو للالتزام بالوجوب التخييري بناء على استحالته. و هذا الوجه هو المختار عندنا كما أشرنا فى التعليق «١» لما سنبين من الخلل فى بقاء الوجه.

و توضيح الحال فى المقام بان يقال: إن الصور الممكنة بملاحظة كيفية الأدلة فى المقام أربعة، يختلف الحكم باختلافها:

الأولى: أن يكون دليل كل من فوريته و وجوب الإزالة و حرمة قطع الصلاة دليلا لفظيا، بحيث يشمل إطلاق كل منهما مفروض المقام و هو العلم بالنجاسة أثناء الصلاة، فلا محالة يقع التراحم بين الحكمين فى مقام الامتثال، لأن المفروض عدم إمكان الجمع بين الامتثالين و التطهير حال الصلاة، إما لاستلزامه الاستدبار، أو لكونه فعلا كثيرا منافيا للصلاة. و قد ادعى ذلك فى دليل الفورية، بدعوى: أن دليل الفورية هو نفس دليل وجوب الإزالة، لأن مرجع وجوبها إلى النهى عن وجود النجاسة فى المسجد بنحو الطبيعة السارية التى لا فرق فيها بين زمان و آخر، فإذا كان دليل الإزالة شاملا

(١) و فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف «قده»: «و الأقوى وجوب الإتمام.»- (بل الأقوى هو التخيير بين الأمرين).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٥

.....

للمقام كان دليلا على الفورية أيضا.

و هذا الوجه و إن ذكره بعض في المقام، إلا أنك ستعرف ضعفه. و كيف كان فلو كان دليل حرمة قطع الصلاة أيضا لفظيا و كان له إطلاق- كما قيل - لقوله عليه السلام في الصلاة: «تحريمها التكبير و تحليلها التسليم» «١»، بدعوى:

إرادة الحرمة و الحلية التكليفيتين، فبالتكبير يحرم فعل قواطع الصلاة- كالأستدبار، و التكلم، و الفقههه و البكاء، و نحو ذلك كإزالة النجاسة عن المسجد- و بالتسليم يحل جميع ذلك، فتقع المزامحة بين إطلاق دليل حرمة قطع الصلاة و دليل فورية و جوب الإزالة، فلا بد من إعمال قواعدها، من تقديم الأهم أو ما يحتمل أهميته لو كان، و إلا فمع احتمال التساوي أو أهميته كل منهما- كما في المقام- يتخير المصلى بين القطع و الإزالة أو الإتمام ثم الإزالة، إما بالالتزام بالترتب في كل من الحكمين- بناء على إمكانه- فيقيد كل منهما بعدم امتثال الآخر، بحيث يكون كل من جوب الإزالة و حرمة قطع الصلاة مشروطا بترك الآخر، و إما بالالتزام بالوجوب التخيري الشرعي بين القطع و الإتمام، بناء على استحالة الترتب.

و الثمرة بين الوجهين تظهر في تعدد العقاب و عدمه، فعلى القول بإمكان الترتب لا- بد من الالتزام بتعدد العقاب لو عصى كلا الحكمين- بأن قطع الصلاة و لم يطهر المسجد- لفعليته كل منها بفعليته شرطه و هو عدم امتثال الآخر، فيكون تاركا لواجب- و هو تطهير المسجد- و مرتكبا لحرام- و هو قطع الصلاة- مع فعليته كل منهما، و إن شئت فقل: إن هناك واجبين مشروطين، إتمام الصلاة، و تطهير المسجد و قد تحقق شرط كل منهما بعضيان

(١) وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٧١٥ في الباب ١ من أبواب تكبيرة الإحرام، الحديث: ١٠ و ص ١٠٠٣ في الباب ١ من أبواب التسليم. الحديث: ١، ٨ و غيرهما من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٦

.....

الآخر، فيعاقب على عصيان كل منهما. و هذا بخلاف ما إذا لم نقل بالترتب و التزمنا بالوجوب التخيري بينهما، فإنه لا عقاب إلا على ترك أحدهما.

الثانية: أن يكون دليل كل من الحكمين لييا- أعنى به الإجماع- كما هو الأظهر، لما ستعرف من المناقشة في الأدلة اللفظية و عليه يتخير المصلى بين القطع و الإتمام، لأن القدر المتيقن من الإجماع هو صورة عدم المزامحة لعدم تعيين أحدهما لا شرعا و لا عقلا. و هذا هو الأقوى عندنا كما سنبين.

الثالثة: أن يفرض دليل فورية الإزالة لفظيا و دليل حرمة قطع الصلاة لييا، و فيها لا بد من تقديم الإزالة للإطلاق من دون مزاحم، لأن القدر المتيقن من الإجماع على حرمة القطع هو غير صورة الابتلاء بالإزالة.

الرابعة: عكس الثالثة، فيعكس الحكم لا محالة و يحرم قطع الصلاة، فلا بد من الإتمام ثم الإزالة.

و قضية التحقيق: هي الصورة الثانية، و لازمها التخير بين القطع و الإتمام، لأن القدر المتيقن من الإجماع على كل من الحكمين إنما هو فيما إذا لم يكن تزاحم في البين، و ذلك لعدم وجود دليل لفظي يمكن الاعتماد على إطلاقه في شيء منهما.

أما دليل فورية الإزالة فقد عرفت أن عمدة الدليل فيها إنما هي الروايات الدالة على جواز اتخاذ الكنيف مسجدا بعد طمّه، و هي لا تدل على أكثر من الفورية العرفية التي لا تنافي إتمام الصلاة و نحوها، مما يشتغل به المكلف من تميم أكل لقمة أو شرب جرعة ماء

أو نحوهما، مما لا ينافي الاشتغال به للفورية في نظر العرف. ونحوها صحيحة على بن جعفر المتقدمة لو تمت دلالتها. وما ذكر يعلم الحال في بقية الأدلة اللفظية من الآيات والروايات فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٧

.....

المتقدمة «١» فإن الأمر بتطهير البيت في قوله تعالى وَطَهَّرْ بَيْتِي. وكذا النهي عن قرب المشركين للمسجد الحرام في قوله تعالى فلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ النِّجَاسَةَ» لا يدل شيء منها على الفورية العقلية المنافية لإتمام الصلاة، وإن رجعت إلى النهي عن وجود النجاسة في المسجد على نحو الطبيعة السارية التي لا فرق فيها بين زمان وآخر، فإن إطلاقها منزل على الفهم العرفي كما في سائر الواجبات الفورية. هذا مضافا إلى ما سبق من منع دلالتها على وجوب إزالة النجاسة عن المسجد.

و أما دليل حرمة قطع الصلاة فليس إلا الإجماع، والقدر المتيقن منه غير صورة ابتلاء الصلاة بالإزالة. و أما ما ورد من أن: «تحريمها التكبير و تحليلها التسليم» «٢» فالمراد به الحرمة و الحلية الوضعيتين لا التكليفتين - بمعنى مانعية مثل الكلام و القهقهة للصلاة بعد التكبير و عدمها بعد التسليم - بشهادة شمول إطلاق تلك الروايات للصلاة المندوبة، مع أنه لا إشكال في جواز قطع النافلة و من هنا ورد في بعض تلك الروايات «٣» من «أن مفتاح الصلاة التكبير» أو أنها «يفتح بالتكبير و يختم بالتسليم» الظاهرة في الحكم الوضعي. و نتيجة ما ذكر هو التخيير بين القطع و الإتمام كما أشرنا في التعليق، لعدم إطلاق في البين في شيء من الحكمين. ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا بين سبق وجوب الإزالة على الصلاة و عدمه، إذ لا أثر لاستصحابه - لو فرض مزاحمته بوجوب إتمام الصلاة مع

(١) في الصفحة: ٣٨ - ٤٣.

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في ص ٦٥.

(٣) في الباب المتقدم من تكبيرة الإحرام، الحديث ٧، و في الباب المتقدم من التسليم، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٨

[مسألة ٦: إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا]

(مسألة ٦): إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا (١) بما يوجب تلويثه، بل و كذا مع عدم التلويث إذا كانت الثانية أشد و أغلظ من الأولى، و إلا ففي تحريمه تأمل بل منع إذا لم يستلزم تنجيس ما يجاوره من الموضع الطاهر، لكنه أحوط.

فرض التساوي في الأهمية أو أهمية أحدهما دون الآخر - للزوم إجراء قواعد التراحم بقاء، فلا بد من ملاحظة الأهم و إلا فيتخير. و كذا الحال في العكس، كما لو حدثت النجاسة في الأثناء. فيما ذكرنا يظهر بطلان الوجه الثالث، كما ظهر بطلان الوجه الأول و الثاني. هذا كله بلحاظ الحكم التكليفي، و أما بلحاظ الحكم الوضعي فتصح صلاته على كل تقدير، أما بناء على عدم فورية الإزالة فالأمر واضح. و أما بناء على فوريته و لزوم تقديمها على الصلاة فلا يترتب على تأخيرها سوى الإثم، لصحة الصلاة بالأمر المتعلق بالطبيعة في سعة الوقت. و بالأمر الترتبي في الضيق، كما تقدم في المسألة السابقة.

(١) ذكر المصنف «قده» في هذه المسألة صوراً لتنجيس المسجد المتنجس:

الأولى: أن يكون التنجيس الثاني موجبا لتلويث المسجد وإن لم يستلزم اتساعاً في النجاسة ولا شدة فيها، كما إذا كان متنجساً بالبول فلوثة بالعدرة الرطبة وهي محرمة لاستلزامها الهتك.

الثانية: أن يكون التنجيس الثاني مستلزماً لشدة النجاسة - كما إذا كان الموضوع متنجساً بالدم فنَجَسه بالبول - للزوم تعدد الغسل في الثاني دون الأول - بناء على اعتبار التعدد في مطلق المتنجس بالبول - وهذه أيضاً محرمة، لمبغوضيته نجاسة المسجد بجميع مراتبها، فإنَّ وإن أحلنا تنجيس المتنجس ثانياً، لأنَّ النجاسة من الأحكام الاعتبارية، وهي لا تقبل التعدد
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٩

[(مسألة ٧): لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز]

(مسألة ٧): لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز، بل وجب (١)، وكذا لو توقف على تخريب شيء منه. ولا يجب طم الحفر و تعمير الخراب. نعم لو كان مثل الأجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب.

في محل واحد، لدوران أمرها بين الوجود والعدم، إلَّا أنَّه لا محذور في الالتزام بشدة المعتبر، بأنَّ يعتبر المولى نجاسة شديدة و كثافة مغلظة، كما يدل على ذلك ما في بعض الروايات، من قوله عليه السلام: «إن الله تبارك و تعالی لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب، و إنَّ النَّاصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١)، فإنَّه يدل على شدة في المعتبر لا في نفس الاعتبار، فيعتبر نجاسة مغلظة.

الثالثة: ما لو استلزم ذلك تنجيس ما يجاوره من الموضوع الطاهر و هذه أيضاً محرمة، لصدق تنجيس المسجد في المقدار الزائد. الرابعة: ما إذا لم يستلزم التنجيس الثاني شيئاً مما ذكر من التلويث أو الشدة أو الاتساع في النجاسة. و هذه الصورة غير محرمة، لعدم صدق التنجيس، لأنَّ المتنجس لا يتنجس ثانياً، كما سبق. و إن كان الاحتياط حسناً على كل حال.

(١) تعرض المصنف «قده» في هذه المسألة لفروع ثلاثة:

الأول: لو توقف تطهير المسجد على تخريبه أو حفر أرضه فهل يجب ذلك أو لا؟ ذكر «قده» في المتن: إنَّه يجوز الحفر أو التخريب بل يجب.

أقول: إذا كان الحفر أو التخريب غير مانعين عن الانتفاع بالمسجد و الصلاة و العبادة فيه - كتقشير حائطه و إزالة الجص الظاهر، أو حفر مقدار يسير من أرضه و نحو ذلك - فلا ينبغي الإشكال في جوازه بل وجوبه، لإطلاق ما دل على وجوب إزالة النجاسة عن المسجد الشامل لمثل ذلك. و

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ١٥٩ في الباب: ١١ من أبواب الماء المضاف الحديث ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٠

.....

أما إذا كان التخريب أو الحفر مانعين عن الانتفاع بالمسجد - لتخريب حيطانه أو سقفه، أو حفر أرضه بمقدار لا يمكن الصلاة فيه - فيشكل الوجوب بل الجواز. أما إذا كان مستند وجوب الإزالة هو الإجماع فلا نَّ القدر المتيقن منه غير هذه الصورة، أعني الصورة المتوقفة على التخريب المنافي للعبادة. و أما إذا كان مستنده الأدلة اللفظية - من الآيات و الروايات المتقدمة «١» على تقدير تمامية

دالاتها- فيكون المقام من صغريات باب التراحم لوقوع المزاحمة بين وجوب الإزالة و حرمة الإضرار بالمسجد، و لا بدّ من تقديم الأهم أو ما يحتمل أهميته. و الإضرار بالمسجد على الوجه المذكور إن لم يقطع بأهميته فلا أقل من احتمالها، فلا يجوز التخريب أو الحفر على النحو المنافي للانتفاع بالمسجد و إن بقي على النجاسة.

الفرع الثاني: هل يجب طمّ الحفر و تعميم الخراب في صورة الجواز أو لا؟ قال في المتن: لا يجب. و هو الصحيح، لا لما قيل من عدم شمول قاعدة الضمان بالإتلاف إذا كان لمصلحة ذى المال، و في المقام إنّما يكون الإتلاف لمصلحة المسجد فلا ضمان على المتلف إذ يدفعه إنّه لم تثبت كبرى عدم الضمان لو كان الإتلاف لمصلحة ذى المال، لأنّ إتلاف المال قد يوجب الضمان و إن كان الإتلاف لمصلحة صاحبه، و ذلك كما إذا توقف إنجاء نفس محترمة من الحرق- مثلاً- على تخريب داره، فإنّه لو لم يكن بإذنه، أو إذن الحاكم أو عدول المؤمنين حسبة- حيث أنّها من الأمور الحسينية التي يعلم برضاء الشارع بأمثالها- لكان موجبا للضمان، و القول بعدمه بدون الإذن مطلقاً في غاية الإشكال.

(١) في الصفحة: ٣٨-٤٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧١

.....

بل الوجه في عدم الضمان هو عدم كون المسجد من الأموال، بل ليس هو من قبيل باقى الموقوفات- كالوقف على الذرية و الطلاب و نحوهما- لأنّ وقف المسجد عبارة عن فكه عن الملك كفك الرقبة عن الملكية بالتحريم، و لا ضمان في غير الأموال فلا يشمل ما دل على أنّ إتلاف مال الغير يوجب الضمان. نعم لا- ينبغى الإشكال في ضمان ما كان وقفاً للمسجد من الآلات و الفرش و الحصر و الدكاكين و نحو ذلك، لأنّها إما ملك للمسلمين- بلحاظ إنّ الوقف يكون لانتفاعهم بها في المساجد، فتكون ملكاً لهم لا يجوز لهم بيعها و لا غيره من التصرفات المنافية للوقف عليهم- أو ملك للمسجد من باب الوقف على الجهة، و إن كان الأوّل أقرب إلى الأذهان في خصوص المقام، لتعلق حاجتهم بها دون نفس المسجد.

و كيف كان فإتلافها يوجب الضمان، لأنّها إما ملك للمسلمين أو للمسجد، فلو هدم الدكان الموقوف على المسجد- مثلاً- و جب تعمييره بخلاف تخريب نفس المسجد، لشمول قاعدة الضمان بالإتلاف للأوّل دون الثاني.

الفرع الثالث: لو أخرج مثل الآجر خارج المسجد لغرض التطهير و جب ردّه- كما في المتن- لأنّه إمّا جزء للمسجد، أو وقف له، أو للمسلمين كما في مثل الفرش و نحوه، و على أىّ تقدير لا يجوز التصرف فيه في غير جهة المسجد، فيجب ردّه إليه عملاً بالوقف. و من هنا يحرم التصرف في مثل الآجر و الحديد و غيرهما من أجزاء المسجد بعد خرابه، لبقائها على الوقفية بعد الخراب و عدم صيرورتها من المباحات الأصلية، فيجب إما صرفها في ذاك المسجد مع الحاجة، و إلّا فيصرف في مسجد آخر، تحفظاً على ما هو الأقرب بغرض الواقف.

و مما ذكرنا ظهر عدم الحاجة إلى الاستدلال لوجوب الردّ برواية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٢

[(مسألة ٨): إذا تنجس حصير المسجد و جب تطهيره]

(مسألة ٨): إذا تنجس حصير المسجد و جب تطهيره (١) أو قطع موضع النجس منه، إذا كان ذلك أصلح من إخراجه و تطهيره، كما

هو الغالب.

معاوية (١) «الأمرة برد الحصاة أو التراب المأخوذ من البيت الشريف كي يورد عليها: بأنَّ موردها الأخذ المحرّم بخلاف المقام، فإنّه للتطهير الواجب، لأنّ وجوب الرد إنّما هو على القاعدة من دون حاجة إلى التمسك فيه برواية خاصة.

(١) تطهير حصير المسجد و فرشته يقع الكلام فيه من جهتين، الأولى: في وجوب تطهير حصير المسجد أو فرشته أو غيرهما من آلاته و توابعه- كالمنبر و نحوه- لو تنجس.

المحكي عن كثير من الأصحاب القول بالوجوب، بل عن مجمع البرهان الإجماع عليه و كذا في المحكي عن المدارك (٢).
و الصحيح عدم وجوب التطهير لو لم يستلزم الهتك. و ذلك لعدم وجود دليل - بالخصوص - في توابع المسجد، و عدم شمول ما دل على وجوب تطهير نفس المسجد لتوابعه. أما الآية الكريمة و هي قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (٣) فَإِنْ تَمَّت دَلَالَتُهَا فَلَا تَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْمَنَعِ عَنِ قَرَبِ الْمَسْجِدِ نَفْسَهُ. هذا مضافاً إلى اختصاص منعها

(١) عن معاوية بن عمار: «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أخذت سكا من سكا المقام، و تراباً من تراب البيت، و سبغ حصيات. فقال: بئس ما صنعت، أما التراب و الحصى فردّه». و سائل الشيعة ج ٣ ص ٥٠٦ في الباب: ٢٦ من أبواب أحكام المساجد، الحديث: ٢.

(٢) كما في الجواهر ج ٦ ص ٩٧.

(٣) التوبة ٩: ٢٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٣

.....

بالمشركين دون سائر النجاسات، فضلا عن المتنجسات لما ذكرنا من إرادة المعنى الحدتي من النجس فيها، و لا بدّ في إطلاقه على الذات من عناية خاصة كشدة النجاسة، و لا عناية إلّا في المشركين دون سائر النجاسات فضلا عن المتنجسات.

و من ذلك يظهر الجواب عن النبوي: «جنبوا مساجدكم النجاسة» (١) فإنّ الأمور به فيه تجنب نفس المساجد. و لو سلّم العموم للتوابع لكفى في عدم الاعتماد عليه ضعف سنده. كما أنّه لو سلّم عموم المنع في الآية الكريمة لها لاخص ذلك بالمشركين.

و مما ذكرنا يعلم الحال في بقیة الروایات، كصحيحة علي بن جعفر، و روايات اتخاذ الكنيف مسجدا بعد طمّه بالتراب المتقدمة (٢) لاختصاص جميعها بالمسجد نفسه.

و لو كان المدرك في الحكم هو الإجماع فالقدر المتيقن منه أيضا ذلك، و لم يثبت إجماع في التوابع، و لا اعتماد على المنقول منه لو ثبت النقل (٣).

هذا كله في وجوب التطهير، و قد تحصل: أنّه لا دليل عليه، فعليه لا مانع من ترك التطهير لو لم يكن بقاء النجس هتكا للمسجد. نعم يحرم تنجيس حصير المسجد و فرشته لمنافاته لجهة الوقف، و هي الانتفاع بها للصلاة و سائر العبادات. فإنّ التنجيس ينافيها و يعدّ تصرفا مخالفا لها و

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٥٠٤ في الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد. الحديث: ٢.

(٢) في الصفحة: ٤٤.

(٣) إشارة إلى ما في الجواهر ج ٦ ص ٩٧: من دعوى أشعار عبارة مجمع البرهان و المدارك بالإجماع على وجوب تطهير توابع المسجد من الحصر و الفرش و نحوهما، لا النقل الصريح. فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٤

[مسألة ٩): إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع]

(مسألة ٩): إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع كما إذا كان الجص الذي عمر به نجسا، أو كان المباشر للبناء كافرا- فإن وجد متبرع بالتعمير بعد الخراب جاز، وإلا فمشكل (١).

يلحق بها ظاهر المنبر دون باطنه. و أما سائر آلات المسجد- كالقناديل، و الأسلاك الكهربائية، و غيرها مما لم توقف لأجل العبادة- فلا مانع من تنجيسها، لعدم منافاة ذلك مع الوقف.

الجهة الثانية: في أنه بعد البناء على وجوب التطهير، فهل يجب إخراج الفرش من المسجد و التطهير خارجه ثم رده إليه أو يقطع موضع النجس منه؟ و الصحيح أن يقال: إنه يدور الحكم في ذلك مدار الأصلاح، و لا ضابطه كلية له في المقام، فإن كان القطع أصلح تعين، كما إذا كان الحصر- مثلا- كبيرا بمقدار المسجد، و استلزم إخراج-ه- لأجل تطهير قصبه منه مثلا- تمزيقه بل تلفه، كما هو الغالب، لزم قطع القطعة المتنجسة تحفظا على الباقي من التلف.

و إن كان التطهير خارج المسجد أصلح بحال الوقف لزم ذلك، كما إذا كان المتنجس فرشاً ثميناً- كالسجاد القاشاني و نحوه- فإنه لا بدّ من إخراجة لعدم محذور فيه، بل قطع المتنجس من مثله يؤدي إلى إتلافه و سقوطه عن القيمة، و لا يجوز القطع حينئذ، بل يتعين التطهير خارج المسجد ثم الرد إليه أو في المسجد إذا أمكن ذلك من دون استلزامه تنجيس المسجد.

(١) إذا توقف تطهير المسجد على خرابه و إعدام موضوعه- كما إذا كان الجص الذي عمر به نجسا- فهل يجوز ذلك أو لا؟ فصل المصنف «قده» بين وجدان المتبرع للبناء ثانيا فيجوز و عدمه فلا يجوز، لتوقف التطهير على إعدام الموضوع، و لم يثبت عموم أدلته له. أقول: الصحيح عدم الجواز في كلتا صورتين. و ذلك لعدم شمول أدلة التطهير لمثل ذلك كما لعله هو منشأ إشكال المصنف «قده» في صورة عدم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٥

[مسألة ١٠): لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خرابا]

(مسألة ١٠): لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خرابا (١) و إن لم يصل فيه أحد، و يجب تطهيره إذا تنجس.

وجود المتبرع لتجديد البناء، كيف و هو إعدام للموضوع؟ و ملاك التطهير هو التعظيم و الاحترام و لا تعظيم في الخراب المطلق. بل قد عرفت «١» عدم جواز التخريب لو كان منافيا للانتفاع بالمسجد و إضرارا به.

و الحاصل: إن تخريب المسجد ينافي جهة الوقف و هي الانتفاع به في العبادات، و أدلة وجوب التطهير لا يعم مثله. و لهذا أمر متين، إلا أنه لا يختص بعدم وجدان المتبرع بل يأتي حتى فيما إذا وجد متبرع لتجديد البناء أيضا، فإن وجود المتبرع للبناء لا يجوز التخريب المنافي للوقف، و إلا لجاز تخريب المسجد و إن لم يكن محتاجا إلى التطهير. فالتخريب حرام على كل حال، و تجديد البناء لا يرفع

الحرمة السابقة. و من هنا أشرنا في التعليقة «٢» إلى أنه لا فرق في الإشكال بين وجود المتبرع و عدمه.

(١) خراب المسجد يكون على نحوين، أحدهما: ما يوجب تغيير عنوان المسجد عرفاً، كما إذا غصبه غاصب و جعله داراً أو حماماً أو نحو ذلك، أو صار جزءاً من الشارع العام - مثلاً - بحيث لا يصدق عليه عنوان المسجد بالفعل و إن صدق عليه ذلك فيما سبق، و أما الآن فهو دار أو حمام أو شارع. و سيأتى البحث عن حكم هذه الصورة في ذيل: (المسألة ١٣) تبعاً للمصنف «قده».

ثانيهما: ما لا يوجب تغيير عنوان المسجد لبقاء الصدق، غاية أنه مسجد خراب لوقوع حيطانه - مثلاً - و نحو ذلك، كدار خربة، أو حمام خراب. و هذه الصورة هي التي أشار إليها في هذه المسألة. و لا ينبغي

(١) في ذيل (مسألة ٧).

(٢) في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: «و إلاً فمشكل» (لا فرق في الإشكال بين وجود المتبرع و عدمه).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٦

[مسألة ١١] إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة

(مسألة ١١) إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة لا - مانع منه إن أمكن إزالته بعد ذلك (١)، كما إذا أراد تطهيره بصب الماء و استلزم ما ذكر.

[مسألة ١٢]: إذا توقف التطهير على بذل مال وجب، و هل يضمن من صار سبباً للتنجيس؟

(مسألة ١٢): إذا توقف التطهير على بذل مال وجب، و هل يضمن من صار سبباً للتنجيس؟ وجهان، لا يخلو ثانيهما من قوة (٢).

الإشكال في ترتب جميع آثار المسجدية عليه - و منها حرمة التنجيس، و وجوب التطهير - لعموم الأدلة السابقة، فإنها لا تختص بالمسجد العام.

(١) إذا توقف تطهير المسجد على تنجيس بعض المواضع الطاهرة، كما إذا توقف تطهيره على إصابته الغسالة - بناء على نجاسة الأولى منها - للموضع الطاهر المجاور للنجس، أو توقف على صب الماء لإزالة العين، لا مانع منه إن أمكن إزالته بعد ذلك، بل يجب. أما أولاً فللقصور أدلته حرمة التنجيس عن شمولها للمقام، لانصرافها عما إذا كان التنجيس بلحاظ التعظيم مقدماً لتطهير الموضع النجس، مع فرض إمكان تطهير الجميع.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٧٦

و أما ثانياً فلوقوع التزاحم بين حرمة تنجيس الزائد - بناء على شمولها للمقام - و بين وجوب تطهير الموضع النجس و إن استلزم تنجيس الزائد آناً، و لا بدّ من ترجيح الثاني لأنه أقلّ محذوراً من الأوّل، و ذلك لدوران الأمر بين بقاء المسجد على النجاسة إلى الأبد و بين تنجيس الزائد مدة قليلة ثمّ تطهير الجميع، و لا شبهة في أنّ الثاني أولى بالتعظيم الذي هو ملاك الحكم في المقام.

(٢) يقع الكلام في هذه المسألة في جهتين أشار إليهما في المتن، الأولى في وجوب صرف المال إذا توقف تطهير المسجد عليه، كما لو توقف على شراء ماء أو أجره أجبر للغسل و نحو ذلك، فهل يجب بذله مقدمه للواجب و إن كان التنجيس بفعل من لا ضمان عليه كالحيوان أو لا؟ الثانية في ضمان من
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٧

.....

صار سببا للتنجس إن كان ممن يصح ضمانه كالفاعل المختار.

أما الأولى: فتوضيح الحال فيها بأن يقال: لو كان للمسجد أموال موقوفة يصح صرفها في تطهيره - كالأموال الموقوفة لمطلق مصالحة - لزم صرفها فيه و إن كان المال كثيرا، مقدمه للواجب. و أما إذا لم تكن له موقوفة يجوز صرفها في التطهير و جب ذلك على المكلفين مقدمه للواجب عليهم. نعم إذا كان الصرف ضروريا أو حرجيا عليهم سقط الوجوب عنهم، لحكومة أدلتها على مطلق الأحكام الإلزامية و لا سيما إذا كان مستند الحكم في المقام الإجماع، فإنَّ القدر المتيقن منه غير صورة استلزامه الضرر أو الحرج. نعم لا بد من ملاحظة الضرر أو الحرج الشخصين - كما قررنا في محلّه - فيختلف الحال باختلاف الأشخاص، إذ قد يكون بذل دينار - مثلا - بالنسبة إلى شخص ضررا أو حرجا دون آخر فيسقط الوجوب عن الأوّل دون الثاني، لأنّه من الواجب الكفائي الذي لا يسقط بعجز بعض المكلفين. و في فرض الضرر أو الحرج على الجميع أو البعض لا - يجب تحملهما، لأنّ الواجب إنّما هو التطهير دون بذل المال لأجله.

فيكون المقام نظير ما ذكره جمع من الأصحاب، من أنّه إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن، و لم يكن من يجب عليه نفقته متمكنا من بذله لم يجب بذل الكفن على المسلمين، فيدفن عاريا، و إذا كان هناك من الزكاة من سهم سبيل الله صرف فيه معلّين ذلك: بأنّ الواجب الكفائي هو التكفين لا إعطاء الكفن. و هذا الحكم و إن كان قد يشكل عليه: بأنّه إذا و جب التكفين و جب بذل الكفن أيضا مقدمه للواجب. إلّا أنّه لا - يدفعه سوى حكومة قاعدة نفى الضرر على وجوب التكفين أو سائر تجهيزات الميت من الغسل و الدفن،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٨

.....

لو استلزم صرف المال و لم يكن متبرع و سيأتى الكلام في ذلك في محلّه «١» و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في سقوط وجوب تطهير المسجد إذا توقف على بذل مال ضررى أو حرجى، إذ ليس ذلك بأولى من وجوب تجهيز الميت و كفته لاهتمام الشارع بشأن الميت المؤمن أزيد من غيره.

و أمّا الجهة الثانية - و هى في ضمان من صار سببا لنجاسة المسجد - فلا بدّ من التكلم فيها أولا: في ضمان مؤنة تطهير ملك الغير لو صار سببا لنجاسته كى يتضح الحال في ضمان مؤنة تطهير المسجد. فنقول: الظاهر عدم الضمان على المسبب، و ذلك لاختصاص أدلته بالإتلاف، و إن عم إتلاف الوصف - سواء أ كان وصف صحة أم وصف كمال - فإنّه مضمون على المتلف، إلّا أنّه يضمن التفاوت بين الصحيح و المعيب أو بين الكامل و الناقص، دون إعادة وصف الصحة أو الكمال. فلو غضب دابة الغير - مثلا - و هزل عنده ضمن التفاوت بين قيمة السمين و الهازل، و أمّا مؤنة إعادتها سميئة فلا دليل على ضمانها. و عليه فلو نجس مال الغير ضمن النقص الحاصل فيه بالنجاسة.

بل قد يعدّ النجس تالفا، كما في الحليب المتنجس، فإنّ المطلوب منه ليس إلّا الشرب، و لا يجوز شرب الحليب النجس، فيضمن

حينئذ قيمة أصل الحليب.

والحاصل: أنّ المضمون إنّما هو التالف - عينا كان أو وصفا - دون مؤنة إعادة الوصف الزائل. ولا يخفى وضوح الفرق بين ضمان الوصف التالف و ضمان مؤنة إعادته، إذ قد يتساويان وقد يزيد أحدهما على الآخر، فلو نجس فروة الغير - مثلا - ضمن التفاوت بين قيمة الفروة الطاهرة و النجسة دون أجره تطهيرها و إعادتها إلى ما كانت هي عليه فإنّ التفاوت

(١) سيأتى التعرض لهذه المسألة في فصل تكفين الميت (مسألة ٢٢).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٩

[مسألة ١٣: إذا تغير عنوان المسجد بأن غصب و جعل دارا، أو صار خرابا]

(مسألة ١٣): إذا تغير عنوان المسجد - بأن غصب و جعل دارا، أو صار خرابا بحيث لا يمكن تعميره و لا الصلاة فيه - و قلنا بجواز جعله مكانا للزرع ففي جواز تنجيسه و عدم وجوب تطهيره - كما قيل - إشكال، و الأظهر عدم جواز الأول، بل وجوب الثانى أيضا (١).

بين القيمتين تكون أقل من مؤنة التطهير و الدباغة و سائر العمليات المحتاج إليها فى مثل الفروة حتى تعود إلى حالتها السابقة، إذ تزيد تلك بكثير على التفاوت بين القيمتين.

هذا كله فى الأموال الشخصية و أمّا فى غيرها مما لا يكون ملكا لأحد - كالمسجد - فعدم ضمان مؤنة التطهير فيه أظهر، إذ لا ضمان فى تخريبه أو حفر أرضه - كما عرفت - فضلا عن ضمان مؤنة تطهيره. و ذلك لعدم كونه ملكا لأحد، لأنّ وقفه إنّما هو تحريره عن الملكية - كما ذكرنا - خلافا لبقية الأوقاف التى هى بمعنى ملك غير طلق الموجب للضمان فيها أيضا - دون المسجد - عينا أو وصفا. فتحصل: إنّ من صار سببا لنجاسة المسجد لا يضمن مؤنة تطهيره و إن فعل حراما، و وجب عليه و على غيره كفاية تطهيره.

(١) حكم تغير عنوان المسجد لو غصب أحد مسجدا و غير عنوانه، كما إذا هدّمه و جعله دارا أو مقهى أو نحو ذلك، أو صار خرابا بحيث لا يمكن تعميره و لا الصلاة فيه، كما إذا مرّ عليه الشارع العامّ فصار جزء منه بحيث زال عنه عنوان المسجدية فلا يقال له بالفعل أنّه مسجد، بل كان مسجدا فى زمان و الآن هو دار أو مقهى أو شارع و نحو ذلك، فهل يبقى له أحكام المسجد - كحرمة التنجيس، و وجوب التطهير، و حرمة مكث الجنب و الحائض و نحو ذلك - أو لا؟ استظهر المصنف «قده» بقائها، كما و التزم فى المقام بحرمة التنجيس، بل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٠

.....

وجوب التطهير أيضا.

أقول: التحقيق عدم بقاء تلك الأحكام، فلا - يحرم تنجيسه، كما لا يجب تطهيره. لا لبطلان الوقف، بل لعدم شمول الأدلة اللفظية للمسجد المتغير عنوانه و عدم جريان استصحاب الأحكام السابقة.

توضيح ذلك: أما عدم بطلان الوقف فلعدم الموجب له مع بقاء الموضوع، فإنّ وقف المسجد إنّما هو تحرير أرضه و ما يتبعها من الأبنية و الآلات عن الملكية - كما ذكرنا - فلو صار خرابا أو تغير عنوانه و بنى دارا - مثلا - كانت أرضه باقية فتبقى على ما كانت عليه من الوقفية بالمعنى المذكور لبقاء موضوعها، و مجرد خراب أبنية المسجد لا يقتضى بطلان الوقفية و عود الملكية السابقة، و إلى من

تعود؟ و من يملكه بعد تحرره؟ و من هنا لم يجز تملك آلاته- كالحديد، و الآجر، و نحوهما- بالخراب، لبقائها على الوقفية السابقة. كما لا يحتاج إلى تجديد صيغة الوقف لو رفع الغاصب يده عنه و أعاده على ما كان عليه، و ذلك لأجل أن الغصبة إنما أوجبت تغير عنوان المسجد دون الوقفية.

و أما عدم شمول الأدلة اللفظية- كآلية الكريمة، و الروايات- فلا تـ موضوعها المسجد، و قد زال هذا العنوان فرضاً و صار داراً أو طريقاً أو نحو ذلك، فلا يشمل ما دل على ثبوت أحكام المسجد. و زوال عنوان المسجدية لا ينافي بقاء الوقفية، لأنها أخص منها، و موضوع الأحكام المذكورة إنما هي الأولى دون الثانية.

و مع التنزل و الشك في شمولها لما كان مسجداً سابقاً و إن لم يكن مسجداً بالفعل لم يمكن التمسك بها أيضاً، لأنه من التمسك بالعام المردد مفهومه بين الأقل و الأكثر، و في مثله لا إطلاق يمكن الاستناد إليه، فتصل النوبة إلى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨١

.....

الأصول العملية، فإن قلنا بجريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية- كما هو المشهور- من دون فرق بين التنجيز و التعليق كما عليه المصنف «قده» و غيره ثبت الحكمان أما حرمة التنجيس فلكونه من استصحاب الحكم المنجز لفعاليتها بفعليته موضوعها، و هو المكان المخصوص.

و أما وجوب التطهير فلا تـ من استصحاب الحكم التعليقي، إذ لو تنجس سابقاً و جب تطهيره و الآن كما كان. و عليه يتنى حكم المصنف «قده» بحرمة التنجيس و وجوب التطهير معاً.

و إن منعنا عن جريان الاستصحاب التعليقي- كما عليه شيخنا الأستاذ «قده»- فلا بد من التفصيل بين الحكمين، فيلتزم بحرمة التنجيس دون وجوب التطهير. و على ذلك يتنى تفصيله بينهما في تعليقه المباركة، لأن استصحاب وجوب التطهير تعليقي بخلاف حرمة التنجيس.

و إن منعنا عن جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية مطلقاً التعليقي منها و التنجيز فلا يجرى استصحاب شيء من الحكمين، فلا يحرم التنجيس فضلاً عن وجوب التطهير. و من هنا أشرنا في التعليق إلى ذلك و قلنا: إن الأحوط عدم جواز التنجيس، و الأظهر عدم وجوب التطهير، خروجاً عن خلاف المشهور القائمين بحرمة التنجيس، و إلا فلا دليل على الحرمة.

بقي أمران. أحدهما: أن ظاهر المصنف «قده» تعليق جواز التنجيس و عدم وجوب التطهير على القول بجواز جعل المسجد الخراب مكاناً للزرع، فكأنه يرى الملازمة بين الأمرين.

قلت: لا- ملازمة بينهما، إذ من الجائز التفكيك بين الموردين و الالتزام بأحدهما دون الآخر، و ذلك لابتناء بقاء الحكمين في المقام على جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية التعليقي و التنجيزي- كما عرفت- فيدور

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٢

[مسألة (١٤): إذا رأى الجنب نجاسة في المسجد]

(مسألة ١٤): إذا رأى الجنب نجاسة في المسجد، فإن أمكنه إزالتها بدون المكث في حال المرور و جب المبادرة إليها، و إلا فالظاهر وجوب التأخير إلى ما بعد الغسل، لكن يجب المبادرة إليه حفظاً للفورية بقدر الإمكان. و إن لم يكن التطهير إلا بالمكث جنباً فلا يبعد جوازه، بل وجوبه، و كذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة (١).

بقائهما مداره، سواء أ قلنا بجواز الانتفاع بالمسجد الخراب في الزرع أم لا. كما أن جواز هذا الانتفاع يدور مدار جواز التصرف في المسجد بما لا- ينافي جهة الوقف فيه من العبادات كالصلاة و نحوها، و من الجائز الالتزام به و المنع عن جريان الاستصحابيين المذكورين، فلا علاقة بين المسألتين، و لا يبتنى إحداهما على الأخرى، كما هو ظاهر.

الأمر الثاني: في أصل جواز جعل المسجد الخراب الساقط عن الانتفاع مزرعة. و الظاهر جوازه، لجواز الانتفاعات غير المنافية للعبادة في الجملة. و ذلك للسيرة القطعية على فعل ما لا- يزاحم العبادة فيه- كالأكل، و النوم، و الجلوس فيه للتكلم في أمور شخصية و كنزول المسافرين فيه إذا لم يكن ليزاحم العبادة و نحو ذلك مما قامت السيرة المستمرة على فعله في المساجد- و السير فيه: هو عدم منافاتها لجهة الوقف. و من ذلك جعل المسجد الخراب الواقع في محل لا تردد فيه مزرعة، لعين الملاك، و هو عدم المزاحمة في هذا الفرض و إن زاحمها في المسجد المعمور الواقع في البلاد المعمورة. نعم لا يجوز جعل المسجد مقهى أو ملعب و نحو ذلك مما لا يناسب عنوان المسجد، أمّا في المساجد المعمورة فللمزاحمة لجهة الوقف، و أمّا في الخبرة فللتنافي بين العنوانين بين المسجد و الملعب حسب ارتكاز المتشعة، و إن كان المسجد من الأوقاف المحررة التي لا يملكها أحد، كما ذكرنا.

(١) إذا رأى الجنب نجاسة في المسجد فإن أمكنه الإزالة في حال

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٣

.....

المروور و جبت المبادرة إليها، لتمكنه من امتثال كلا- الحكمين، حرمة المكث، و وجوب الإزالة. فإن لم يتمكن من ذلك إلما مع المكث، أو كان المسجد أحد الحرمين- حيث أنه يحرم المرور فيها جنباً- فتقع المزاحمة حينئذ بين التكليفين. و لها صور ثلاث أشار إليها في المتن:

الأولى: المزاحمة بين حرمة المكث و وجوب فورية الإزالة دون أصل وجوبها و ذلك فيما إذا كان المكلف متمكناً من الغسل فعلا ثم الإزالة متطهراً، إلّا أنه تتأخر الإزالة بمقدار زمان الغسل، فالمزاحمة بين وجوب الفورية و حرمة المكث لا بينها و بين وجوب أصل الإزالة، و فيها يجب التأخير إلى ما بعد الغسل، لأن دليل الفورية قاصر الشمول لمثلها، فإن غاية الفورية العرفية- سواء أ كان دليله الإجماع أو الروايات- فيكون الغسل كبقية مقدمات الإزالة من إحضار الماء و نحوه، فلاشتغال بالغسل لا ينافي الفورية المعتبرة في الإزالة. نعم لا يجوز التأخير بعد الغسل تحفظاً على الفورية المعتبرة.

و لا يجوز له التيمم بدلا عن الغسل و الدخول في المسجد متيمماً، لعدم مشروعيته في هذا الحال مع التمكن من الغسل، لعدم وجوب الفورية بهذا المقدار حتى يكون عذراً في ترك الغسل و فاقداً للماء شرعاً، فتكون حرمة المكث على الجنب بلا مزاحم، و لا يرفعها التيمم مع التمكن من الغسل.

الصورة الثانية: المزاحمة بين حرمة المكث و وجوب أصل الإزالة، بحيث يدور الأمر بين المكث المحرم أو ترك الإزالة رأساً، و ذلك فيما إذا لم يتمكن المكلف من الغسل في الحال، لفقدان الماء، أو لعذر آخر لا يتمكن من الاغتسال كما إذا فرضنا أنه رأى نجاسة في مسجد في طريق السفر، و لا يمكث الرفقة بمقدار يتمكن هذا الشخص من الغسل ثم تطهير المسجد، فإذا أراد الإزالة فلا بد من المكث في المسجد جنباً- فهل يجب التطهير، أو يجوز ذلك في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٤

.....

هذه الصورة بمعنى أنه يتخير بين الأمرين، أو لا؟

لم يستبعد المصنف «قده» القول بالجواز، بل الوجوب، وابتنى ذلك على دعوى أهمية تطهير المسجد - ولو احتمالاً - بالنسبة إلى حرمة المكث فيه جنباً، فيجب، ومع احتمال التساوى يجوز. لأن المقام من صغريات توقف الواجب على مقدمه محرمة ويتبع التقديم فيه أهمية كل من المقدمة وذيها. وفي نظره أن ذا المقدمة - وهو تطهير المسجد - أهمّ ولو احتمالاً، ولا أقل من تساوى الاحتمال في الطرفين.

أقول: الحكم بجواز التطهير في هذه الصورة - فضلاً عن وجوبه - لمن يحرم عليه المكث في المسجد في نفسه ممنوع جداً، كما أشرنا في التعليقة «١».

وذلك لأن الحال بعكس ما ذكرناه في توجيه كلام المصنف «قده» لأهمية حرمة المكث - ولو احتمالاً - بالإضافة إلى وجوب تطهير المسجد، ما لم يستلزم بقاء النجاسة فيه هتكا لحرمة - كما يأتي في الصورة الثالثة - حيث استفدنا أهمية حرمة المكث جنباً في المسجد من أدلتها، من الروايات «٢»، ومن قوله تعالى «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» «٣» المفسر في بعضها «٤» بالعبور من المساجد، فإن الاستفادة من جميع ذلك الاهتمام بحرمة

(١) وفي تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» - «فلا يبعد جوازه بل وجوبه» -:

«الحكم بجوازه فضلاً عن وجوبه لمن يحرم عليه المكث في المسجد في نفسه ممنوع جداً. نعم إذا استلزمت نجاسة المسجد هتكة جاز المكث فيه مقدمة للإزالة، ولزم التيمم حينئذ لها إن أمكن».

(٢) لاحظ الروايات المروية في الوسائل: ج ١ ص ٤٨٤ في الباب: ١٥ من أبواب الجنابة:

فإن الاستفادة منها تؤكد حرمة المكث جنباً في المسجد.

(٣) النساء ٤: ٤٣. قال الله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا».

(٤) عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلنا له: الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض والجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين، إن الله تبارك وتعالى يقول «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا». الوسائل: ج ١ ص ٤٨٦ في الباب: ١٥ من أبواب الجنابة، الحديث: ١٠.

وفي مجمع البيان عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ»: أن معناه:

لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد وأنتم جنب إلا مجتازين». الوسائل، الباب المتقدم، الحديث: ٢٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٥

.....

المكث جنباً فهي أهم من وجوب الإزالة ولو احتمالاً فيجب تقديمها عليه.

فيكون المقام من توقف الواجب على الحرام الذي هو أهم من ذي المقدمة، أو محتمل الأهمية، فلا يجوز له الدخول في المسجد.

ومما ذكرنا يظهر عدم جواز التيمم للمكث في المسجد، لعدم ثبوت مشروعيته في هذا الحال، كما في الصورة الأولى.

الصورة الثالثة: المزاحمة بين حرمة هتك المسجد بوجود النجاسة فيه وحرمة المكث فيه جنباً، وذلك فيما إذا كانت النجاسة كثيرة بحيث يكون بقائها في المسجد هتكا للحرمة. وفي هذه الصورة يجوز المكث بل يجب، لأهمية حرمة الهتك، لأن المسجد من حرمة الله تعالى التي أمرنا بتعظيمها ويجب رفع الهتك عنه فوراً. فتكون عكس الصورة الثانية، لأنها من باب توقف الواجب الأهم

على مقدمة محرمة، نظير توقف إنقاذ النفس المحترمة على توسط الأرض المغصوبة، أو على المكث في المسجد جنباً، لأنّ وجوب الإزالة بعنوانها الثانوي - أعني كونها رافعة لحرمة الهتك - أهم من حرمة المكث في المسجد جنباً. ومع التمكن يجب عليه التيمم في هذا الحال، لعدم القدرة على الغسل لمنافاته لفوريّة وجوب الإزالة، فينتقل فرضه إلى التيمم لحرمة المكث في المسجد من غير طهارة مائة ولا ترايبه، ويصح تيمم لغاية الإزالة الواجبة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٦

[مسألة ١٥]: في جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى إشكال]

(مسألة ١٥): في جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى إشكال «١»

(١). و أما مساجد المسلمين فلا فرق بين فرقهم.

[مسألة ١٦]: إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدران جزء من المسجد]

(مسألة ١٦): إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدران جزء من المسجد لا يلحقه الحكم، من وجوب التطهير، و حرمة التنجيس (٢).

المتوقفة على المكث في المسجد متطهرا و لو بالطهارة الترابية مع عدم التمكن من المائبة و لو لم يتمكن حتى من التيمم جاز له المكث جنباً لأهميته حرمة هتك المسجد.

(١) حكم تنجيس مساجد اليهود والنصارى لا ينبغي الإشكال في جواز تنجيس مساجد غير المسلمين كاليهود والنصارى، و لا في عدم وجوب إزالة النجاسة عنها. و ذلك لعدم شمول أدلتها لها، فإنّ الإجماع على الحكمين لا يعم بيع اليهود و كنائس النصارى، كما هو واضح. و مثله في الوضوح عدم شمول الروايات المتقدمة لها، كيف! و مما يقطع به تنجيسهم لمعايدهم بشرب الخمر فيها، أو بصب المياه المتنجسة الملاقية لأبدانهم و غير ذلك فيها، و لا نظنّ بأحد القول بوجوب تطهيرها على المسلمين و لو كانت في بلادهم، كبغداد و بيروت و نحوهما.

نعم لو صارت مساجد للمسلمين بعد أن كانت معايد لهم و جبت إزالة النجاسة عنها و لم يجز تنجيسها بعد ذلك، لأجل طرد عنوان المسجد عليها، لا لكونها معايد للكفار. و هذا ظاهر.

(٢) لانتفاء الحكم بانتفاء موضوعه، و الوقوف حسبما يقفها أهلها،

(١) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف - «قده»: «إشكال» - أنه (لا وجه للإشكال بعد عدم كونها مسجداً).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٧

بل و كذا لو شك «١» في ذلك (١)، و إن كان الأحوط للحوط.

[مسألة ١٧]: إذا علم إجمالا بنجاسة أحد المسجدين]

(مسألة ١٧): إذا علم إجمالاً بنجاسة أحد المسجدين، أو أحد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما (٢).

[مسألة ١٨): لا فرق بين كون المسجد عاماً أو خاصاً]

(مسألة ١٨): لا فرق بين كون المسجد عاماً أو خاصاً (٣)، و أما

فلا مانع من وقف بعض المكان مسجداً دون بعض، والاتصال لا يوجب سراية حكم أحد الموضوعين إلى الآخر، كما هو واضح. (١) لأصالة البراءة عن وجوب التطهير و حرمة التنجيس، لأنَّه من الشبهات الموضوعية التي تجرى فيها البراءة من دون خلاف بين الأخباريين و الأصوليين، فالاحتياط المذكور في المتن استجابي لحسنه عقلاً و شرعاً. هذا إذا لم تكن أمانة على المسجدي كالبينة أو إخبار الثقة، أو يد المسلمين على أنه مسجد، أو شاهد الحال بمعاملتهم معه معاملة المسجد كما هو الغالب، إذ لا يعلم بكون محلّ مسجداً - غالباً - إلّا بنحو ذلك من الأمارات، لا سيما في المساجد القديمة. (٢) للعلم الإجمالي بوجوب تطهير أحدهما، لأنَّ العلم بالموضوع يستدعي العلم بالحكم، و مقتضى العلم الإجمالي هو الاحتياط عقلاً، كما قرر في محله. (٣) المسجد العام و الخاص لا يخفى: أنه لا معنى لوقف المسجد لطائفة خاصة دون غيرها - كوقف الحسينيات و الوقف على الذرية و غير ذلك من الأوقاف الخاصة -

(١) و في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: - «و كذا لو شك»: - (هذا إذا لم يستكشف من ظاهر الحال أو من أمانة أخرى جزئيتها له).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٨

المكان الذي أعده للصلاة في داره فلا يلحقه الحكم (١).

لأنَّ وقف المسجد - كما عرفت «١» - إنما هو تحرير عن الملكية لله تعالى كتحرير الرقبة، و من هنا قد ذكرنا أنه لا ضمان على من قام بتخريبه، إذ ليس ملكاً لأحد، و لا لطائفة خاصة، و لا للمسلمين عامة، بل هو ملك لله تعالى و الناس فيه شرع سواء. فإذا لا معنى للمسجد الخاص - كما في المتن - بل جميع المساجد عامة لعموم المسلمين، و إن كانت قد تضاف إلى طائفة خاصة بأدنى مناسبة، كمسجد الشيعة أو السنة، أو المدرسه و نحو ذلك. و ليس ذلك إلّا كإضافتها إلى بناتها أو عمّارها أو المصلين فيها في عدم كونها بلحاظ الموقوف عليهم، بل لمناسبة أخرى، فالمساجد ليست ملكاً لأحد بخلاف سائر الأوقاف فإنّها تملك إما لأشخاص كالوقف على الذرية، أو لجهة خاصة كالوقف على المسجد، أو الطلاب، أو نحو ذلك، فيمكن فيه ملاحظة جهة خاصة أو أشخاص مخصوصين. و الحاصل: أنه لا معنى لتقسيم المساجد إلى العام و الخاص، كما في المتن و لو صح لم يكن فرق بينهما في جميع الأحكام كما أفاد «قده»، لإطلاق الأدلة. إلّا أنه من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه و إلى غيره، فثبوت الحكم في جميع المساجد مما لا كلام فيه، و إنما الكلام في أنّها على قسمين أو قسم واحد «٢».

(١) لعدم موضوعه، لاختصاص الأدلة بالمسجد بالمعنى المعهود - و هو الخارج عن الملكية تحريراً لله تعالى - فلا نعم المكان المتخذ مصلّى في البيت مع بقائه على ملك مالكه، و إن أطلق عليه المسجد لغّة. بل في بعض

(١) في الصفحة: ٧٩.

(٢) و من هنا جاء في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده»:- «عاما أو خاصا»:-

(صحة اعتبار الخصوصية في المسجد لا تخلو من إشكال).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٩

[مسألة (١٩): هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة؟]

(مسألة ١٩): هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة؟ الظاهر العدم (١) إذا كان مما لا يوجب الهتك، وإلا فهو الأحوط.

الروايات «١» جواز اتخاذه كنيفا، وهذا لا يتم مع إرادة المسجد بالمعنى المصطلح.

(١) هل يجب إعلام الغير بنجاسة المسجد إذا لم يتمكن من علم بنجاسة المسجد من تطهيره، فهل يجب عليه إعلام الغير بها أو لا؟ فضّل المصنف «قده» بين صورتى هتك المسجد ببقاء النجاسة فيه و عدمه، فاحتاط في الأوّل بوجوب الإعلام، و استظهر عدم الوجوب في الثانية. و الصحيح وجوب الإعلام في الأولى بلا إشكال، و هو الأحوط لزوما في الثانية «٢». و الحاصل: أنه لا يجوز ترك الإعلام في الصورتين.

و توضيح الحال في المقام بأن يقال: إنّه لا ينبغي الإشكال في وجوب إعلام الغير في الصورة الأولى و هى ما إذا استلزم بقاء النجاسة هتك المسجد، كما إذا تلوث أرضه أو حيطانه بنجاسات كثيرة و كان هو عاجزا عن الإزالة، للقطع بمبغوضيّة هتك المسجد و لزوم رفعه بأى نحو كان، سواء أ كان بالمباشرة أم التسيب. و هذا نظير إنقاذ النفس المحترمة من الغرق، فإنّه إذا

(١) عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: «سألته عن رجل كان له مسجد في بعض بيوته أو داره، هل يصلح أن يجعل كنيفا؟ قال: لا بأس».

و عن ابن إدريس (في آخر السرائر) نقلا عن كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر صاحب الرضا عليه السّلام قال: «سألته عن رجل كان له مسجد في بعض بيوته أو داره، هل يصلح له أن يجعله كنيفا؟

قال: لا بأس». وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٨٩ في الباب: ١٠ من أبواب أحكام المساجد، الحديث: ٤، ٦.

(٢) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده»:- «الظاهر العدم»:- (فيه إشكال، و أما في فرض الهتك فلا إشكال في وجوبه).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٠

.....

عجز عنه و جب عليه إعلام الغير به لعدم اعتبار المباشرة جزما. و هذا واضح لا إشكال فيه. فلا وجه لما يظهر من المصنف «قده» من التردد في المسألة في هذه الصورة، حتى أنه احتاط بوجوب الإعلام، إذ لا وجه لاحتمال الخلاف.

و أما الصورة الثانية - و هى ما إذا لم يستلزم بقاء النجس في المسجد هتكاً له كما إذا مسح بيده المتنجسة بالماء المتنجس على أرض المسجد أو حائطه و لم يتمكن هو من التطهير - فهل يجب عليه حينئذ إعلام الغير بها أم لا بحيث يكون كسائر الموارد التي لا يجب فيها إعلام الغير بالموضوعات، كما ورد في بعض الروايات «١»: أن أبا جعفر عليه السّلام كان يغتسل من الجنابة، فقيل له: «قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكت؟!». إلى غير ذلك من موضوعات الأحكام. استظهر المصنف «قده»

عدم الوجوب. و لكن الصحيح - كما أشرنا - هو الوجوب أيضا.

و لا بدّ من التكلم في ذلك أوّلا: بحسب الكبرى الكلية و الضابط العام في أمثال المقام، و ثانيا: بحسب صغرى المسألة - أعنى وجوب إعلام الغير بنجاسة المسجد.

أما الكبرى الكلية فالمحتمل فيها ثبوتها أحد أمرين، و إثباتها أحد أمور ثلاثة. أما بحسب مقام الثبوت فالمحتمل فيه إمّا هو اعتبار المباشرة في تحصيل غرض المولى بحيث لا- يحصل غرضه إلّا بإتيانه الفعل بنفسه، و فيه لا- فائدة في إعلام الغير فلا يجب إذا لم يتمكن من المباشرة و إمّا عدم اعتبارها بحيث يحصل الغرض و لو بإتيان الغير و فيه يجب ابتداء المباشرة لتوجه الخطاب إليه، و مع عدم التمكن من الامتثال لا بدّ له من إعلام الغير تحصيلًا

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٥٢٤ في الباب: ٤١ من أبواب الجنابة، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩١

.....

لغرض المولى، لأنّ المفروض حصوله بالجامع بين المباشرة و التسبيب.

و أما بلحاظ مقام الإثبات فلا يخلو الحال عن أحد وجوه ثلاثة، لأنّه إما أن يعلم باعتبار المباشرة، أو يعلم بعدم اعتبارها، أو يشك في ذلك. و الحكم في الأولين ظاهر، و أما في الثالث فالمرجع فيه أصالة البراءة عن لزوم تحصيل الغرض المترتب على فعل نفسه بالمباشرة، فإنّ تحصيل الغرض - أيضا - يكون واجبا بحكم العقل كتحصيل الأمور به، و مع الشك في سعة و ضيقه يرجع إلى أصالة البراءة. فعليه لا يجب تحصيل المقدمه لفعل الغير كالإعلام، لأنّ المرجع فيه أيضا البراءة. هذا كله بلحاظ الكبرى.

و أما بلحاظ صغرى المسألة - و هي إزالة النجاسة عن المسجد إذا لم يستلزم بقاؤها الهتك، كما هو مفروض البحث - فالمعلوم فيها عدم اعتبار المباشرة حتى في حال التمكن فضلا عن صورة العجز، لجواز الاستتابة في حال القدرة باستخدام الغير - كخادم المسجد أو غيره - بأجرة أو مجانا. و عليه فإذا عجز عن المباشرة و جب عليه إعلام الغير مقدمة للواجب الذي هو أعم من المباشرة. أو تحصيلًا لغرض المولى الحاصل بالتسبيب.

ثم إنّ المحتملات بلحاظ تأثير إعلام الغير - أيضا - ثلاثة، لأنّه إما أن يعلم بتأثير الإعلام و ترتب الإزالة عليه، و إمّا أن يعلم بعدمه - إما لعدم اعتناء من يعلمه بالشرع، أو لعدم وثاقته بالمخبر، أو لعدم حجّيته خبر الثقة عنده في الموضوعات أو نحو ذلك - و إمّا أن يشك في ذلك.

أما في الصورة الأولى فيجب الإعلام تحصيلًا لغرض المولى. كما أنّه لا- يجب في الثانية لأنّه لغو محض لعدم ترتب الغرض عليه، فرضا.

و أما في الصورة الثالثة فهل يجب الإعلام - لقاعدة الاشتغال - أو لا يجب للبراءة عن وجوبه؟ الصحيح هو الأوّل، لأنّ العقل كما يستقل بوجوب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٢

.....

إطاعة أمر المولى كذلك يستقل بلزوم تحصيل غرضه و قبح تفويته، و من هنا لو علم العبد بأنّ المولى سيعطش بعد ساعة يجب عليه حفظ الماء فعلا و إن لم يأمره المولى بذلك فلو أنّه صبّ الماء كي لا يأمره المولى بسقيه حين يعطش فقد ارتكب القبيح و استحق

العقاب. بل أنه كما يجب الاحتياط عقلا لو شك في الامتثال من جهة الشك في القدرة كذلك يجب الاحتياط لو شك في تحصيل الغرض الملزم من جهة الشك فيها تحفظا على غرض المولى - كما حققنا ذلك في بحث البراءة - فإنه بعد توجه الخطاب أو العلم بلزوم تحصيل الغرض الملزم يجب التصدي للامتثال و لو مع احتمال عدم القدرة، لاستقلال العقل بذلك.

و عليه فيجب على العالم بنجاسة المسجد إعلام الغير بها حتى و لو احتمال عدم إزالة الغير لها، لئلا يستند التفويت إليه، لأنه مع عدم إخباره الغير يستند بقاء النجاسة إليه فيكون هو المفوت لغرض المولى، و هذا بخلاف ما لو أخبره لاستناد التفويت حينئذ إلى الغير لو عجز المخبر عن الإزالة، فإنه بإخباره يتصدى لتحصيل غرض المولى و لو بهذا المقدار. و الحاصل أنه يستقل العقل بسد باب فوت غرض المولى من كل ناحية ممكنة، و منها إعلام الغير به في صورة عدم التمكن من استيفاءه بالمباشرة، فمع الشك في امتثال الغير أيضا يجب إعلامه سد باب العدم من ناحية نفسه و هذا جار في جميع موارد الشك في القدرة على الامتثال أو تحصيل الغرض الملزم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٣

[فصل وجوب إزالة النجاسة عن المشاهد المشرفة و المصحف الشريف]

إشارة

وجوب إزالة النجاسة عن المشاهد المشرفة و المصحف الشريف

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٤

.....

وجوب إزالة النجاسة عن المشاهد المشرفة.

عدم الفرق بين الضرائح و ما عليها من الثياب و سائر مواضعها إلّا في التأكد.

وجوب إزالتها عن خط المصحف الشريف و ورقه.

حرمة مسّ خطه أو ورقه بالعضو المتنجس مع الهتك.

حرمة كتابة القرآن بالمركب النجس.

حرمة إعطاء القرآن بيد الكافر.

حرمة وضع القرآن على النجس.

وجوب إزالة النجاسة عن التربة الحسينية.

حكم وقوع ورق القرآن في البالوعة.

تنجيس مصحف الغير يوجب الضمان.

وجوب تطهير المصحف كفائي.

توقف تطهير مصحف الغير على إذنه.

وجوب إزالة النجاسة على المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب.

حكم الانتفاع بالأعيان النجسة و المتنجسات.

حرمة التسيب لأكل الغير أو شربه النجس.

حرمة سقى الأطفال المسكرات.

حكم سقيهم المتنجسات.

حكم إعلام الضيف بنجاسة موضع من البيت أو الفرش أو غير ذلك.

إذا استعار ظرفاً أو فرشاً فتنجس عنده.

من المسألة «٢٠» إلى المسألة «٣٥»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٥

[مسألة ٢٠: المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس]

(مسألة ٢٠): المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس (١)، بل وجوب الإزالة إذا كان تركها هتكاً، بل مطلقاً على الأحوط، لكن الأقوى عدم وجوبها مع عدمه.

(١) حرمة تنجيس المشاهد المشرفة ألحق جماعة من الأعلام، كالشهيدين و المحقق الثاني و غيرهم - على ما حكى عنهم - «١» المشاهد المشرفة بالمساجد في وجوب إزالة النجاسة عنها و حرمة تنجيسها، و يظهر من المصنف «فده» التفصيل بين الحكمين، فالترم بحرمة التنجيس دون وجوب الإزالة، إلماً إذا كان تركها هتكاً. فيقع البحث في أنه هل هناك ملازمة بين الحكمين أم لا؟ و لتوضيح الحال لا بدّ من التكلم في مسائل ثلاث:

الأولى: فيما إذا استلزم التنجيس أو ترك الإزالة هتك المشاهد المشرفة، كما في تلويثها بنجاسات كثيرة. و لا إشكال حينئذ في حرمة التنجيس و وجوب الإزالة كالمساجد، لأنّ المشاهد المشرفة من شعائر الله تعالى «٢» و حرّماته «٣»، و لا إشكال في حرمة هتكها و لو لم يكن تعظيمها واجبا بجميع مراتبه، و كما أنّ التنجيس يكون هتكاً كذلك يكون إبقاء النجاسة فيها بترك إزالتها هتكاً، فلا بدّ من رفعه و دفعه. و من هنا يظهر: أنه لا يختص الحكم بالنجاسة، بل يعمّ غيرها و لو مثل القذارات العرفيّة - كالمخاط و نحوه - لوحدة الملاك في الجميع.

المسألة الثانية: فيما إذا لم يستلزم التنجيس أو بقاء النجاسة فيها هتك الحرمة كما إذا أصاب يده المتنجسة أرض الحرم أو حائطه من دون تلويث. و

(١) كما في الجواهر: ج ٦ ص ٩٨ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨٦.

(٢) و قد قال الله تعالى وَ مَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ الْحج: ٣٣.

(٣) و قد قال الله تعالى ذَلِكَ وَ مَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ. الْحج: ٣١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٦

.....

الأظهر حرمة التنجيس، لا لأجل الإلحاق بالمساجد، لعدم الدليل على الإلحاق تعبدًا، بل لكونه تصرفاً في الوقف الخاص - الذي هو

ملك للإمام عليه السّلام، للوقوف عليه لأنّ يزار فيه، أو للمسلمين من جهة الإمام عليه السّلام أى كان الوقف عليهم لأنّ يزوروا فيه الإمام عليه السّلام - تصرفا منافيا لجهة الوقف، لأنّ الرّواق أو الحرم الشريف معدّان للصلاة و العبادة فيهما، فتنجيسهما ينافى جهة الوقف لمعرضيتهما حيثنشد لتنجيس بدن المصلين أو لباسهم بالملاقاة مع الرطوبة. فالمشاهد المشرفة أولى بحرمة التنجيس من المساجد، لأنّ حرمة فيها إنّما تكون على القاعدة و لا - تحتاج إلى دليل خاص للحاظ الطهارة فى وقفها الخاص، و هذا بخلاف المساجد فإنّ الوقف فيها تحرير للملك عن ربة الملكية، فتكون نظير المباحات الأصليّة ليست ملكا لأحد حتى يحرم التصرف فيه فى غير الجهة المعدّة لها، فيحتاج الحكم فيها إلى ورود دليل خاص على حرمة تنجيسها. فحكم المشاهد المشرفة حكم فرش المسجد دون نفسه.

و من هنا يظهر الفرق بين حرمة التنجيس و وجوب الإزالة و أنّه لا ملازمة بينهما، فيمكن التفصيل بينهما، بالالتزام بالأول دون الثانى. فلو نجس الحرم الشريف طفل أو مجنون أو مكلف لا - يجب التطهير على الآخريين، لعدم تصرفهم فى الوقف، و لا دليل يدل على توجه التكليف إليهم تعبدا. و لأجله فصل المصنف «قده» بين الحكمين.

فظهر مما ذكرناه: أنّه ليس الوجه فى حرمة التنجيس هى المهانة حتّى يستشكل حرمة النجاسة اليسيرة لعدم حصول المهانة بها، بل الوجه فيها ما ذكرناه من كونه تصرفا فى الوقف الخاص على غير جهته. كما ظهر الفرق بين حرمة التنجيس و وجوب الإزالة، فلا وجه أيضا للاستشكال فيه بتوهم: أن ما يكون إحداثه مهانة يكون بقاءه كذلك، لعدم الفارق بين الحدوث و البقاء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٧

.....

وجه الاندفاع: هو أنّ المهانة ليست هى المستند لحرمة التنجيس - فى صورة عدم الهتك - بل هو التصرف فى الوقف الخاص، و هو مما يختص بالتنجيس، فلا موجب لوجوب الإزالة إذا كان المنجس غير هذا الشخص. و من هنا يتضح الحال فى: المسألة الثالثة، و هى فى وجوب الإزالة فيما إذا كان السبب لتنجيس الحرم الشريف غيره، كطفل أو غيره. فإنّ الأظهر فيها عدم الوجوب لعدم الدليل عليه، فإنّ دليل وجوب الإزالة عن المساجد لا يشملها، لا بعنوانها لعدم كونها مساجد، و لا بمناطها لعدم القطع بالمناطق بل غايته الظن و هو مما لا يغنى فى مقام الإفتاء شيئا لعدم العلم بملاكات الأحكام التعبديّة.

نعم قد يستدل لذلك بوجوب تعظيم شعائر الله تعالى. و الجواب عنه: أنّه لا دليل على وجوب تعظيمها بجميع مراتبها بل إنّ ذلك ممّا يتبع الدليل الخاص، كما ورد فى الصفا و المروة فقد قال الله تعالى **إِنَّ الصِّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا** (١) فلا يمكن التعدى إلى غير المورد إلّا بدليل. بل إنّنا نقطع بعدم وجوب بعض مراتبه ككنس القدرات العرفية من المشاهد المشرفة - لا سيما فى أيام الزيارات - إذ لا إشكال فى أنّها من تعظيم الشعائر، إلّا أنّها لا تجب قطعا. ككنس المسجد و نحو ذلك مما استقرت السيرة على عدم وجوبه.

فتحصل: أنّ الأظهر عدم وجوب الإزالة و صحّة القول بعدم الملازمة بين الحكمين فى المشاهد المشرفة، و إن كان الاحتياط حسنا وفاقا لجمع من و الأصحاب.

(١) البقرة: ١٥٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٨

لا فرق فيها بين الضرائح و ما عليها من الثياب و سائر مواضعها إلّا فى التأكيد و عدمه (١).

[مسألة ٢١: تجب الإزالة عن ورق المصحف الشريف و خطه]

(مسألة ٢١): تجب الإزالة عن ورق المصحف الشريف و خطه بل عن جلده و غلافه مع الهتك (٢)، كما أنه معه يحرم مس خطه أو ورقه بالعضو المتنجس و إن كان متطهرا من الحدث. و أما إذا كان أحد هذه بقصد الإهانة فلا إشكال في حرمة.

لا فرق فيما ذكرناه من التفصيل بين الحكمين في صورة عدم الهتك و ثبوتها في صورة الهتك بين الضرائح و ما عليها من الثياب و سائر مواضعها إلّا في التأكد و عدمه، لأنّ جميع ذلك من الموقوفات التي يحرم التصرف فيها بغير الجهة الموقوفة عليها. و أيضا من شعائر الله التي يحرم هتكها، و ما يكون أقرب يكون أولى بالتعظيم. فتعظيم الحرم الشريف أولى من الرواق، كما أنّ تعظيم الضريح أولى من الحرم، و تعظيم نفس القبر أولى من الضريح الموضوع عليه. و هذا ظاهر.

(٢) إزالة النجاسة عن المصحف الشريف لا بدّ من التكلم في مسائل ثلاث أشار إليها في المتن.

الأولى: فيما إذا استلزم تنجيس ورق المصحف الشريف أو خطه أو جلده أو غلافه هتك حرمة الكتاب العزيز، أو كان ترك الإزالة عن أحد المذكورات- و لو كان التنجيس بفعل الغير أو بأمر غير اختياري- موجبا لذلك. و لا إشكال في حرمة التنجيس في هذه الصورة و وجوب الإزالة، للقطع بحرمة هتك القرآن الكريم حدوثا و بقاء، فكما يحرم هتكه يجب رفع الهتك عنه جزما. بل لا يختص حرمة الهتك بالتنجيس فإنّه يعم كل ما يوجب الهتك و لو بمثل البصاق عليه أو تلويثه بالمخاط أو نحو ذلك، بل بعض مراتبه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٩

.....

يؤدى إلى الكفر «١»، و هذا كما إذا كان تنجيسه أو ترك الإزالة عنه بعنوان أنّه كتاب الله تعالى المنزل على نبيه صلى الله عليه و آله، استخفافا و استهانة بالدين لا بشخص هذا القرآن، و إلّا فيحرم فقط.

المسألة الثانية: فيما إذا لم يستلزم التنجيس أو ترك التطهير هتك القرآن، بل كان مجرد النجاسة فقط، كما إذا مسّ ورقه بيده المتنجس مع الرطوبة من دون تلويثه بشيء، فهل يحرم الأوّل و يجب الثاني أم لا؟ الظاهر العدم كما هو ظاهر المتن، حيث أنّه قيد وجوب الإزالة بصورة الهتك. و ذلك لعدم الدليل على شيء من الحكمين في خصوص المصحف الكريم بعنوانه الأوّل، و أما عنوان تعظيم الشعائر فلم يثبت وجوبه بجميع مراتبه، كما ذكرنا.

هذا كله في غير خط المصحف، من ورقه، أو جلده، أو غلافه. إذ لا دليل على حرمة التنجيس و وجوب الإزالة في شيء من ذلك و إن اكتسب الشرافة و الحرمة بإضافته إلى الكتاب العزيز، إلّا أنّ الأحوط ذلك خروجا عن خلاف من قال بإلحاقه بالمساجد في ثبوت الحكمين «٢».

و أما خطه فهل يلحق بورقه في عدم ثبوت الحكمين فيه أو لا؟

الظاهر هو الإلحاق، لعدم الدليل أيضا، إلّا أنّ المحكى عن شيخنا الأنصارى «قده» الاستدلال على وجوب الإزالة عنه بفحوى حرمة مسّ المحدث له، المدلول عليها بقوله تعالى [□] لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «٣»- و لو بمعونه ما روى

(١) و من هنا ذكر- دام ظلّه- في تعليقه على قول المصنف «قده»: «تجب الإزالة»- إنّ «المصحف- أو غيره مما ثبت احترامه في الشريعة المقدسة- لا ريب في حرمة هتكه مطلقا، بل لا يبعد أن يكون بعض مراتبه موجبا للكفر. و أما الأحكام المذكورة في المتن

فهى بإطلاقها عند عدم تحقق الهتك مبنية على الاحتياط».

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٩٨، و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٨٦.

(٣) الواقعة: ٨٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٠

.....

فى بعض الروايات «١» من الاستدلال على حرمة مسّ المحدث للمصحف بالآية الكريمة- بدعوى: أنه لو كان مسّ المحدث لخط المصحف الشريف حراما- مع فرض طهارة يده و عدم استلزامه تلويثه بشيء من النجاسات- كان تنجيسه حراما بالأولوية القطعية. بل و كذا وجوب الإزالة عنه لو تنجس.

و فيها أولًا: أنه لا- ملازمة بين حرمة مسّ المحدث لخط المصحف و حرمة تنجيس المتطهر له، إذ لا- علم لنا بملاكات الأحكام الشرعية، و من المحتمل وجود خصوصية فى المحدث تقتضى المنع فيه و لم تكن تلك الخصوصية فى المتطهر و إن أوجب مسّ به التنجيس. و بعبارة أخرى: أن المطهرون صفة للإنسان لا العضو من البدن، و ثبوت حرمة المسّ على الشخص المتصف بعدم الطهارة لا يلازم ثبوت حرمة مسّ العضو المتنجس من الشخص المتطهر و إن أوجب السراية، فضلا عن الأولوية.

و ثانيا: إنه لو تمت الأولوية بالتقريب المتقدم لمت فى خصوص حرمة التنجيس دون وجوب الإزالة لو كان التنجيس بفعل الغير، فكما يحرم مسّ المحدث لخط المصحف يحرم تنجيس خطه بالأولوية، و أين هذا من وجوب تطهيره لو تنجس؟ فلا بدّ من التفصيل بين الحكمين، فإنّ الاستدلال بالأولوية على الحكم الثانى غير تام. و بعبارة أخرى: إنّما يتم الفحوى على وجوب الإزالة، كما نسب إلى شيخنا الأنصارى «قده» لو دلت الآية الشريفة على وجوب حفظ المصحف عن أن يمسه غير المتطهر و إن لم يكن مكلفا-

(١) عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى الحسن عليه السلام قال: «المصحف لا تمسه على غير طهر، و لا جنباً، و لا تمس خطه، و لا تعلقه، إن الله تعالى يقول [□]لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ». الوسائل: ج ١ ص ٢٦٩ فى الباب: ١٢ من أبواب الوضوء. الحديث: ٣، و نحوه الحديث: ٥ فى نفس الباب. و هى رواية مجمع البيان.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠١

.....

لصغر، أو جنون، أو غفلة و نحو ذلك- بحيث كان يجب على المكلفين منع الغير عن مسّ المصحف على غير طهر، كما يحرم ذلك على المكلف نفسه، لجواز أن يقال حينئذ: إنه كما يجب حفظه عن مسّ غير المتطهر يجب حفظه عن النجاسة حدوثاً و بقاء بالأولوية القطعية، فكما يحرم تنجيسه يجب تطهيره لو تحققت النجاسة بفعل الغير. إلا أنه لا إطلاق للآية الكريمة على هذا الوجه، لترتب الحرمة فيها على غير المتطهر ترتب الحكم على موضوعه، فكل محدث يحرم عليه المسّ ما لم يتطهر. و أما وجوب منع الغير عن مسّه محدثاً فخارجة عن مدلول الآية الكريمة، كما أنه لم يثبت هذا الحكم من الخارج أيضاً.

فدعوى الفحوى بالنسبة إلى وجوب الإزالة عن المصحف بحرمة مسّ المحدث له مما لا شاهد عليها و لا دليل.

ثم إنّ الآية الكريمة- مع قطع النظر عن الروايات المفسرة لها بحرمة مسّ المحدث للكتاب العزيز- أجنبية عن حكم المقام رأساً، فضلاً عن دلالتها عليه بالأولوية. و ذلك لأنّ المذكور فيها: «المطهرون» بالتخفيف فى الطاء، و هو اسم مفعول من طهّره من باب التفعيل، فيكون المراد من طهّره الغير، مع أنّ المناسب لو كان المراد هو المغتسل من الحدث الأكبر و المتوضى من الحدث الأصغر التعبير ب

«المتطهرون» من باب التفعّل، أو «المطهرون» بالتشديد في الطاء، إدغاماً للتاء بعد تبديله طاء، مع أنّ القراءة هي التخفيف فيه. فإذا لا تدل الآية الكريمة- في نفسها- على حرمة مسّ المحدث الكتاب العزيز رأساً. بل هي في مقام بيان أمر آخر. ولعلّها تشير إلى قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ (١)

(١) الأحزاب: ٣٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٢

.....

فيكون المراد: أنّه لا- يعرف القرآن بماله من البواطن والخصوصيات إلّا أهل بيت العصمة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، فيكون المسّ كناية عن معرفة الكتاب العزيز بما له من الشؤون الظاهرية والباطنية وغير ذلك، وأنّ من سواهم لا يعرف إلّا ظاهره فقط إلّا بدلالة منهم عليه السلام.

و أما ما ورد في بعض الروايات «١» من الاستدلال فيها بالآية الكريمة على حرمة مسّ المحدث للقرآن العزيز- فمع الغرض عن سندها لا بدّ من حملها على التأويل دون التطبيق، لمخالفتها لظاهر الآية الكريمة- كما عرفت- فلا بدّ من الاقتصار على موردّها من حرمة مسّ المحدث دون مسّه بالعضو المتنجس و إن كان الماسّ متطهراً من الحدث، أي أنّه لا بدّ من تخصيص الآية بالطهارة من الحدث دون الخبث. و من ذلك يعلم الحال في:

المسألة الثالثة: و هي في حرمة مسّ كتابه القرآن بالعضو المتنجس من دون سراية إليها إذ لا دليل عليها سوى توهم عموم المنع في الآية بالنسبة إلى الطهارتين الحديثية و الخبيثة إلّا أنك قد عرفت منع العموم، إذ غاية ما هناك تطبيق الآية على الطهارة من الحدث بمعونة الروايات، مع ارتكاب خلاف الظهور فيها إذا لا يسعنا التعدي إلى الطهارة عن الخبث، فمقتضى القاعدة هو جواز المسّ بالعضو المتنجس. إلّا أنّ الأحوط تركه- كما في نظيرها- خروجاً عن خلاف القائلين بالحرمة.

هذا كلّه فيما إذا لم يكن أحد هذه الأمور بقصد الإهانة. و إلّا فلا إشكال في الحرمة فيما إذا قصد الإهانة بشخص هذا المصحف، بل لا إشكال في

(١) تقدمت في تعليقه ص ٨٩ و رواية إبراهيم ضعيفة بعلى بن محمد بن الزبير في طريق الشيخ إلى ابن فضال و بإهمال ذكر جعفر بن محمد بن أبي الصباح في كتب الرجال و بعدم توثيق لجعفر بن محمد بن حكيم إلّا أنّه من رجال كامل الزيارات ب ٨١ ح ٢ فتأمل، و رواية المجمع مرسله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٣

[مسألة (٢٢): يحرم كتابة القرآن بالمركب النجس]

(مسألة ٢٢): يحرم كتابة القرآن بالمركب النجس (١)، و لو كتب جهلاً- أو عمداً و جب محوه، كما أنّه إذا تنجس خطه و لم يمكن تطهيره يجب محوه.

[مسألة ٢٣: لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر]

(مسألة ٢٣): لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر (٢)، و ان كان في يده يجب الأخذ منه.

الكفر إذا كان من قصده إهانة الدين و لو بمسّ العضو المتنجس من دون سراية النجاسة أو بغير ذلك مما يوجب الإهانة. (١) قد عرفت مما ذكرناه في المسألة السابقة أنه لا- دليل على ذلك بخصوصه إلا إذا استلزم الهتك أو قصد الإهانة. و أما الآية الكريمة لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ «١» فقد ذكرنا «٢» أنها أجنبية عن اشتراط جواز المس بالطهارة بل هي في مقام بيان أمر آخر. نعم بملاحظة الروايات- التي استشهد فيها بها لذلك- يمكن الاستدلال بها لو تم سندها، إلا أن موردها الطهارة من الحدث فلا تعم الخبث. على أن مدلول الآية حرمة المس، و استفادة عموم الحكم لكتابة القرآن بالمركب النجس لا- يخلو من تكلف و إشكال. فتحصل:

أنه لا دليل على ما ذكره المصنف «قده» من حرمة كتابته به، و كذا باقى ما ذكره فى المتن، إلا أن الأحوط ذلك، خروجاً عن خلاف القائل بها.

(٢) إعطاء المصحف بيد الكافر حرمة إعطاء المصحف بيد الكافر، و كذا وجوب أخذه منه لو كان فى يده مما لم يرد فىهما دليل بالخصوص، نعم لو استلزم ذلك الهتك أو المهانة فى حق القرآن العظيم فلا إشكال فى الحكمين.

(١) الواقعة: ٨٠.

(٢) فى الصفحة: ١٠١-١٠٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٤

.....

و أما مع عدمهما فقد يتوهم: أن إعطاء المصحف بيد الكافر إعانة على الإثم، لأنه مظنة تنجيسه بيده أو مسه بعضو منه، فيحرم الإعطاء و إن كان فى يده يجب الأخذ منه دفعا للمنكر. و الحاصل: أن الإعطاء حرام لأنه إعانة على الإثم و الأخذ منه واجب لأنه دفع للمنكر. و يندفع ذلك: بمنع الصغرى و الكبرى، أما منع الصغرى فلعدم التنجيس أو المس منه دائماً، إذ قد يحصل العلم بعدم مباشرته له بيده النجسة، كما إذا أخذه الكافر للوضع فى مكتبته. بل قد يكون الإعطاء راجحاً، و ذلك فيما إذا كان الكافر بصدد الاهتداء و الاسترشاد بمعارف القرآن و الاطلاع على إعجازه، و لعله يكون موجبا لإسلامه- كما اتفق ذلك كثيرا- مع فرض العلم بأنه لا ينجسه أو لا يمسسه. و لا- أقل من الشك فى ذلك الموجب للشك فى الصغرى. و الحاصل: إنه لا علم بالتنجيس أو المس دائما كى يكون الإعطاء إعانة على الإثم و الأخذ دفعا للمنكر بل قد يعلم عدم نعم لو علم بالتنجيس أو المس فالصغرى محققة.

و أما منع الكبرى فلما ذكرناه فى محله «١» من عدم تحقق دليل على حرمة الإعانة على الإثم و إنما ثبت الدليل على حرمة التعاون فى الإثم. هذا بالنسبة إلى إعطاء المصحف للكافر، و أما بالنسبة إلى وجوب الأخذ منه لو كان فى يده فلائذ لا دليل أيضا على كبرى وجوب منع الكافر أو نهييه عن المنكر و لو قلنا بأنه مكلف بالفروع كالمسلم، لأن الكافر الذمى- أى الذى يعيش فى بلاد المسلمين- يقر على مذهبه، و ليس من مذهبه حرمة تنجيس القرآن أو مسه بالعضو النجس، و إلا لوجب أخذ سائر الكتب السماوية-

(١) فى بحث المكاسب المحرمة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٥

[مسألة (٢٤): يحرم وضع القرآن على العين النجسة]

(مسألة ٢٤): يحرم وضع القرآن على العين النجسة (١)، كما أنه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه و إن كانت يابسة.

[مسألة (٢٥): يجب إزالة النجاسة عن التربة الحسينية]

(مسألة ٢٥): يجب إزالة النجاسة عن التربة الحسينية (٢)، بل عن تربة الرسول و سائر الأئمة- صلوات الله عليهم- المأخوذة من القبر الشريف، أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبرك و الاستشفاء.

كالتوراة و الإنجيل، بل سائر الكتب المشتملة على أسماء الله تعالى و أسماء أنبياءه كنهج البلاغة و كتب الأحاديث و غير ذلك- منه لعدم جواز مسّ الأسماء على غير طهر و طهارة، مع أنه لم يلتزم أحد بذلك. كما أنهم لم يلتزموا بوجوب نهيه عن شرب الخمر لو لم يتجاهر به لعدم كونه منكراً عنده، و نحوه سائر المحرمات الإسلامية الجائزة في سائر الشرائع. فتحصل: أن حرمة إعطاء المصحف للكافر و وجوب أخذه منه لو كان في يده يدوران مدار الهتك و الإهانة، و مع عدمهما فلا محذور.

(١) لم يرد بهذا العنوان دليل أيضاً كما في المسألة السابقة. نعم لو استلزم ذلك هتك حرمة القرآن، كما إذا وضع على العذرة اليابسة- و العياد بالله- كان حراماً بلا إشكال، و أما مع عدمه- كما إذا وضعه على صندوق أو رحل مصنوع من جلد الميتة- فلا دليل على الحرمة، و إن كان الأحوط الترك. هذا إذا لم يستلزم التنجيس و إلّا ففيه الكلام المتقدم في (مسألة ٢١).

و لعل نظر المصنف «قده» في الحكم بالحرمة مبني على صورة الهتك و الإهانة.

(٢) حكم التربة الحسينية لا إشكال في أن التربة المأخوذة من قبور المعصومين عليه السلام بقصد التبرك أو الاستشفاء أو الصلاة عليها محترمة، و لا سيما تربة قبر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٦

و كذا السبحة و التربة المأخوذة بقصد التبرك لأجل الصلاة (١).

[مسألة (٢٦): إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترقات في بيت الخلاء]

(مسألة ٢٦): إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترقات في بيت الخلاء أو بالوعته و جب إخراجه (٢) و لو بأجرة (٣)، و إن لم يمكن فالأحوط و الأولى سد باب و ترك التخلي فيه إلى أن يضمحل (٤).

الحسين عليه السلام «١»، إلّا أنه لا دليل على حرمة تنجيسها، أو وجوب تطهيرها بعنوانها الأولى. نعم لو استلزم التنجيس هتك الحرمة حرم، و كذا لو استلزم ترك التطهير و جب إلّا أن الأحوط ذلك مطلقاً و إن لم يستلزم الهتك، خروجاً عن خلاف القائلين بذلك، و أما مع الهتك فلا يختص الحكم بالنجاسة بل يأتي في غيرها أيضاً مما يوجب. فحكم التربة حكم المشاهد المشرفة- بل المصحف

الشريف- في دوران الحرمة مدار الهتك.

هذا كله فيما إذا أخذت التربة بقصد الاحترام، و أما بدونه فلا محذور في تنجيسها، كما إذا أخذت بقصد جعلها آجراً أو خزفاً أو نحو ذلك.

(١) لاتحاد الملاك في الجميع، و هو الاحترام.

(٢) لوجوب رفع الهتك عنها كدفعه.

(٣) مقدمة للواجب، إلّا أن تكون حرجاً أو ضرراً.

(٤) المتيقن هو ذلك، و هو مما لا يحتمل الخلاف فيه كي يكون أحوط. و ذلك لحصول الهتك الجديد بإلقاء القاذورات عليها ثانياً و ثالثاً، و هكذا، و كل فرد من أفراد الهتك حرام مستقل، و ليس الملاك هو التنجيس كي يقال: إنّ المنتجس لا يتنجس ثانياً. و عليه فيجب سدّ باب الخلاء أو بالوعته إلى أن يضمحل ورق القرآن أو التربة أو غيرها من المحترقات.

(١) للأخبار المتواترة المروية في وسائل الشيعة: ج ١٠ في الباب ٧٢ ص ٤١٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٧

[مسألة ٢٧: تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره]

(مسألة ٢٧): تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره (١).

(١) تنجيس مصحف الغير ظاهر عبارة المصنف «قده» هو أنّ تنجيس مصحف الغير موجب ضمان النقص الحاصل بتطهيره، و هذا غير النقص الحاصل بالتنجيس، و غير ضمان أجره التطهير، كما لا يخفى.

توضيح ذلك: أنّ المحتمل ضمانه في المقام لا يخلو عن أحد أمور ثلاثة، أحدها: المال المصروف في تطهير المصحف. ثانيها: النقص الحاصل بالتطهير، فإنّ ورق المصحف إذا أصابه الماء ينقص قيمته، لا سيما إذا كان مكتوباً بجر الذهب فمحي بال غسل، ثالثها: النقص الحاصل بمجرد النجاسة قبل الغسل، فإنّ المصحف النجس الواجب تطهيره مما لا يسوى بقيمة المصحف الطاهر، لوجوب غسله الموجب لنقص قيمته. و النسبة بين كل من هذه الأمور الثلاثة مع الآخر هي العموم من وجه كما لا يخفى. أما بين المال المصروف في التطهير و النقص الحاصل به، فلاشئ قد يحتاج إلى صرف المال في تطهيره إلّا أنّه لا ينقص ماله بسبب التطهير، كما إذا كان القرآن مكتوباً على الإناء أو السجادة أو نحو ذلك مما لا يفسد بإصابة الماء إذ محل الكلام في التنجيس أعم من كتابة القرآن على الورق و من المعلوم أنّ غسل الآنية و السجادة لا يوجب نقصاً فيهما، إلّا أنّه قد يحتاج إلى مؤنة زائدة في التطهير، كما إذا كان الفرش كبيراً يحتاج حمله إلى محلّ التطهير إلى الأجره.

و قد ينعكس الأمر، بأن لا يحتاج في تطهيره إلى صرف المال إلّا أنّ غسله يوجب عيباً فيه و نقصاً في قيمته، كما إذا كان الورق من الكاغذ- و لا سيما إذا كان الورق مما يسمّى في اللغة الفارسيّة ب «ترمه»- و كانت الكتابة بالذهب، فإنّ الماء يفسد الكاغذ و يزيل حبره، إلّا أنّه قد لا يحتاج إلى صرف

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٨

.....

المال، إذا كان قريبا من الماء. وقد يجتمعان معا، كما إذا كان مكتوبا على الورق و احتاج في تطهيره إلى شراء الماء لقلته في المحل - مثلا- و هكذا النسبة بين المال المصروف في التطهير مع النقص الحاصل بمجرد النجاسة الواجب إزالتها، و كذلك النسبة بين النقصين الحاصلين بالنجاسة و التطهير، فإنهما قد يتساويان، و قد يزيد أحدهما على الآخر. هذه هي الأمور المحتملة ضمانها عند تنجيس مصحف الغير، هذا.

و لكن لا دليل على ضمان الأولين - أعنى أجره التطهير و النقص الحاصل به - لعدم استناد شيء منهما إلى من صدر منه التنجيس، بل هما يستندان إلى التكليف الشرعي بالتطهير على نحو الوجوب الكفائي على جميع المكلفين. نعم التنجيس أنما يكون موضوعا لهذا التكليف، إلما أن ذلك لا- يوجب الضمان، لأن إيجاد الموضوع لا- يوجب، فإن الفقير غير القادر على الإنفاق على أولاده- مثلا- لا يضمن لمن ينفق عليهم امتثالا لوجوب حفظ النفوس المحترمة عن الهلكة بمجرد أنه السبب لتعلق التكليف بغيره و الموجد لموضوعه. و كذا من ألقى مسلما في البحر فإنه لا يضمن أجره إخراجة لو أداها المسلمون امتثالا لوجوب إنقاذ النفس المحترمة عن الهلكة، و هكذا.

و الوجه في ذلك: أن الموجب للضمان- في غير المعاملات و الديون- أمران، الإلتلاف و اليد- أى الاستيلاء على مال الغير- و لم يتحقق شيء منهما فيما ذكر، فإن من نجس مصحف الغير لم يتلف شيئا و لم يستول على أجره التطهير أيضا و النقص الحاصل به مما لم يستند إليه. نعم إنما أوجد هو موضوعه- كما ذكرنا- و أما نفس النقص فقد حصل ذلك بفعل الغير، و هو المباشر للتطهير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٩

[مسألة ٢٨): وجوب تطهير المصحف كفائى]

(مسألة ٢٨): وجوب تطهير المصحف كفائى لا يختص بمن نجسه (١)، و لو استلزم صرف المال و جب (٢).

فالمضمون على المنجس ليس إلّا خصوص النقص الحاصل بالتنجيس بمقتضى قاعدة الضمان بالإلتلاف، لأنه كما يوجب ضمان العين التالفة كذلك يوجب ضمان الأوصاف التالفة، سواء كانت وصف صحة أو كمال. و الطهارة صفة كمالية في المصحف يزيد بها قيمته و قد أتلفها هذا الشخص بالتنجيس فيكون ضامنا للنقص الحاصل بزوالها. و عبارة المصنف «فده» لا نفى بذلك، بل ظاهرها هو ضمان النقص الحاصل بالتطهير، إلّا أن يؤول بوجوب التطهير المساوق للتنجيس الواجب رفعه.

نعم إذا باشر المنجس غسل مصحف الغير بدون إذنه ضمن النقص الحاصل به إذا كان أزيد من نقص التنجيس، لقاعدة الإلتلاف فى الأوصاف، كما ذكرنا.

(١) و الوجه فيه ظاهر، لأن التكليف عام لا يختص بمن نجسه، لأن مثل رفع المهانة و الهتك عن القرآن واجب على كل أحد. و ما قيل من اختصاص الوجوب بالمنجس - كما أشار المصنف «فده» إلى ذلك فى آخر المسألة- فيجبره الحاكم لو امتنع، أو يستأجر آخر و لكن يأخذ الأجر منه، لا وجه له، لأنه إن أراد القائل عدم الوجوب على الغير رأسا و إن عصى المنجس أو نسى، ففيه منع ظاهر، و لم يلتزم به أحد فيما نعلم، لوجوب رفع الهتك عن المصحف بلا إشكال. و إن أراد أنه يجب على الغير مشروطا بعصيان من نجسه فهو و إن كان ممكنا حيث لا إجماع على خلافه، إلّا أنه لا دليل على هذا الاشتراط، بل مقتضى إطلاق الأدلة شمول الوجوب بالنسبة إلى الجميع فى عرض واحد كسائر الواجبات الكفائية.

(٢) مقدمة للواجب، كما فى إزالة النجاسة عن المسجد، كما تقدم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٠

و لا يضمنه من نجسة إذا لم يكن لغيره (١) و إن صار هو السبب للتكليف بصرف المال. و كذا لو ألقاه في البالوعة، فإن مؤنة الإخراج

(١) أى كان المصحف لنفسه. و لا يخفى: إن عدم ضمان المال المصروف في التطهير لا يختص بما إذا كان المصحف لنفسه، و قد طهره الغير، فإنه إذا نجس مصحف الغير لا يضمن أجره التطهير أيضا، كما هو واضح. إلا أن ظاهر عبارة المصنف هو تخصيص عدم الضمان بالأول، حيث أنه قيده بما إذا لم يكن لغيره. هذا و لكن التأمل في كلامه يدلنا على عدم إرادته «قده» الاحتراز عن الثاني و أنه يضمن لو كان المصحف للغير لوضوح تساويهما في ضمان أجره التطهير إثباتا و نفيا- كما أشرنا- لدوران مدار جريان قاعدة التسبب بالنسبة إليهما و عدمه على حد سواء- كما يأتي توضيحه- بل الوجه في اختصاص مصحف نفسه بالذكر هنا إنما هو تقابله مع مفروض المسألة السابقة و هو مصحف الغير، لأن المبحوث عنه في تلك المسألة ضمان النقص الحاصل بالتطهير أو بالتنجيس - على الكلام المتقدم- و من المعلوم عدم احتمال ذلك في مصحف نفسه، فإن المالك لا يضمن نقص ماله إذا كان هو السبب له، و هذا بخلاف أجره التطهير، إذ قد يتوهم: أن يكون على المالك لو كان هو المنجس لمصحف نفسه، بناء على ثبوت الضمان بهذا النحو من التسبب. فأراد المصنف «قده» دفع هذا التوهم بعدم اقتضائه له. و النتيجة:

أنه كما لا يضمن نقص مصحفه لو كان هو المورد للنقص فيه، كذلك لا يضمن أجره تطهيره لو كان هو المنجس له. فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الحكم بضمان أجره التطهير يبنى على الضمان بالتسبب، فإن قلنا به يكون المنجس ضامنا لها سواء أ كان المصحف لنفسه أو لغيره، فإن كان للغير يكون الضمان عليه من جهتين، إحداهما: ضمان النقص الحاصل بالتطهير أو بالتنجيس - على كلام تقدم-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١١

الواجب على كل أحد ليس عليه، لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعى (١).

ثانيتها: أجره التطهير، فإن كان المطهر غيره يكون ضمان النقص للمالك و ضمان التطهير لمن طهره إلا أنك تعرف عدم صحة الضمان بالتسبب في أمثال المقام بعيد هذا.

(١) الضمان بالتسبب إذا توقف تطهير المصحف على صرف المال، فطهره غير من نجسه فهل يحكم بضمان من صدر منه التنجيس لمن تصدى للتطهير- بلحاظ أنه السبب في صرف هذا المال- أم لا؟ الصحيح عدم الضمان.

توضيح ذلك: أنه إذا اجتمع السبب و المباشر على فعل فلا يخلو الحال عن أحد وجوه ثلاثة، لأن المباشر إما أن يكون مسلوب الإرادة و الاختيار، أو مغلوبها أو يعمل بإرادته بأن يكون المباشر للعمل ذا إرادة و اختيار بالنسبة إلى فعله. و على الثاني إما أن يكون هناك تسبب إلى عمل المباشر من قبل المسبب أو يكون مجرد إيجاد الداعي إليه، و يختص الضمان بالأول دون الأخيرين. و الوجه في ذلك هو: أنه إذا كان المباشر مسلوب الإرادة و الاختيار- كالحيوان لو أرسله إلى زرع الغير فأفسده أو أكل منه- أو مغلوب الإرادة- كالصبي لو أمره بقتل نفس محترمة أو إتلاف مال- كان الفعل مستندا إلى السبب حقيقة، فيقال: زيد هو المتلف للزرع- مثلا- أو قاتل فلان، فيضمن المال التالف، و يقتص منه للمقتول، لصحة إسناد الفعل إليه حقيقة، كما ذكرنا. و المباشر في هذه الصورة حكمه حكم آلة القتل كالسكين و نحوه فكما لا يصح اعتذار القاتل بأنى لم أقتله و إنما قتله السكين كذلك في ما لو أمر الصبي بقتل نائم و نحوه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٢

و يحتمل ضمان المسبب كما قيل، بل قيل باختصاص الوجوب به. و يجبره الحاكم عليه لو امتنع، أو يستأجر آخر، و لكن يأخذ الأجرة منه.

و أما إذا لم يكن المباشر مسلوب الإرادة أو مغلوبها بل كان فعله عن إرادته واختياره وإنما كان صدور الأمر بذلك من الغير فلا إشكال في استناد الفعل إلى المباشر، لأن مجرد أمر الغير بذلك لا يوجب إسناد الفعل إليه إلا مجازاً. فلو أمر غيره بقتل نفس محترمة أو إتلاف ماله كان القاتل هو الذي يقتص منه و يحكم بضمائه لصدور الفعل منه حقيقة، و إذا نسب ذلك إلى الأمر فإنما هو بنحو من العناية و المجاز، و إلا فلا يجرى عليه أحكام القاتل من القصاص أو الدية و إنما يجرى ذلك في حق المباشر لتحقق النسبة إليه واقعا.

و أظهر من ذلك ما إذا لم يكن في البين تسيب بالأمر و نحوه رأساً، بل غاية ما هناك إيجاد الداعي للمباشر فقط، كما إذا كان للشخص عشيرة و أعوان بحيث لو أنه نازع أحدا لقتله عشيرته من دون حاجة إلى أمره إيّاهم بقتله، لظهور صحة إسناد الفعل إلى المباشر في هذه الصورة، لأن مجرد إيجاد الداعي لا يوجب صحة إسناد الفعل إلى غير المباشر، كما في المثال. نعم مع العلم بذلك كان من باب إيجاد الداعي إلى الحرام و هو حرام، إلا أنه لا يترتب عليه آثار نفس الحرام، كالاقتصاص و الضمان و نحوهما. و المقام - أعنى به: صرف المال لتطهير المصحف - إنما يكون من قبيل الثالث، لأن تنجيسه يكون من باب إيجاد الداعي للمكلفين إلى تطهيره، لوجوبه عليهم حينئذ كفاية، فلا موجب للضمان، لوضوح أن المطهر للمصحف هو الذي باشر إتلاف ماله، و المنجس إنما أوجد الداعي له إلى ذلك، و هو التكليف بصرف المال و هذا نظير إخبار السارق بوجود مال في دار شخص، فإن السارق هو الضامن دون المخبر لأنه لم يوجد له إلا الداعي على السرقة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٣

[مسألة ٢٩: إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال]

(مسألة ٢٩): إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال، إلا إذا كان تركه هتكا و لم يمكن الاستيذان منه، فإنه حينئذ لا يبعد وجوبه (١).

(١) لا بد من التكلم في مسألتين أشار إليهما في المتن.

إحدهما: ما إذا كان ترك تطهير مصحف الغير موجبا للهتك كما لو كان - و العياذ بالله - ملوثا بعين النجاسة.

الثانية: ما إذا لم يكن كذلك، كما إذا أصابه اليد المتنجسة بالماء المتنجس مثلا.

أما الأولى فلها صور ثلاث، لأنه إما أن لا يمكن استيذان المالك في التطهير على نحو لا ينافي فوريتها و جوب رفع الهتك أو يمكن ذلك. و على الثاني فإما أن يأذن المالك فيه لو استؤذن، أو يباشر هو التطهير بنفسه، أو أنه يأمر الغير به، و إما أن لا يفعل شيئا من ذلك، إما لعدم مبالته بالدين، أو لعدم تصديقه المخبر بالنجاسة.

و على الأول و الثالث يجب التطهير فورا و لو بدون إذن المالك، و ذلك لتزاحم الواجب الأهم مع الحرام، لتوقف التطهير الواجب على التصرف في مال الغير المحرم و بما أنه من المعلوم أهمية و جوب رفع الهتك عن حرمة الله تعالى - و منها المصحف الكريم - فيقدم ذلك على حرمة التصرف في مال الغير، نظير إنقاذ الغريق المتوقف على توسط الأرض المغصوبة. و منه يظهر حكم ما لو كان الماء للغير و لم يأذن في غسل المصحف المهتوك بالنجاسة به، فإنه لا يتوقف حينئذ على استيذانه أيضا.

فظهر بما ذكرناه: أنه لا ينبغي احتمال الخلاف في المسألة، كما يظهر من عبارة المصنف «قده»، حيث أنه لم يستبعد الوجوب في هذه الصورة، و هذا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٤

[مسألة ٣٠: يجب إزالة النجاسة عن المأكول]

(مسألة ٣٠): يجب إزالة النجاسة عن المأكول (١) و عن ظروف الأكل و الشرب إذا استلزم استعمالها تنجس المأكول و المشروب.

مما يدل على نحو تردد منه في الوجوب، مع أنه لا إشكال فيه «١» إذا كان الترك هتكا كما هو المفروض. و ذلك لأهميته رفع الهتك عن القرآن- الذي هو من أعظم حرمة الله تعالى- و بذلك يستكشف إذن الشارع في التطهير، و معه لا مجال لاحتمال اعتبار إذن المالك.

و على الثاني لا يجوز التطهير إلّا بإذنه، لعدم التزاحم بين الحكيمين، لإمكان امتثالهما كما هو المفروض. و أما الثانية فالصور فيها أيضا هي الثلاثة المذكورة، إلّا أنه لا يجوز التطهير بدون إذن المالك في فرض عدم الهتك بالنجاسة مطلقا و لو لم يمكن استيذانه، لأهميته حرمة التصرف في مال الغير، و لا أقل من احتمال الإضافة إلى وجوب إزالة النجاسة غير المستلزمة للهتك، فحرمة التصرف في مال الغير بلا إذنه هي المحكّمة. نعم مع اجتماع الشرائط يجب أمر المالك بالتطهير من باب وجوب الأمر بالمعروف، و لو بإجباره على ذلك بالضرب و نحوه، و هذا غير التصرف في ماله بدون إذنه.

ثم إن جواز تطهير مصحف الغير بدون إذنه لا- ينافي ثبوت ضمان النقص بالتطهير لقاعدة الإلتلاف، إذ لا تزاحم بينها و بين وجوب التطهير.

نظير أكل مال الغير في المخصصة. و كذا ضمان الماء المغسول به إذا كان للغير.

(١) إزالة النجاسة عن المأكول و المشروب و كذا المشروب. و المراد بالوجوب هنا هو الوجوب الشرطي،

(١) و من هنا جاء في تعليقه- دام ظله- على قول المصنف «قده»:- «و لا يبعد وجوبه»:-

(الظاهر أنه لا إشكال في الوجوب إذا كان الترك هتكا، كما هو المفروض).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٥

.....

بمعنى اشتراط جواز الأكل و الشرب بطهارة المأكول و المشروب، و كذلك طهارة ظروفهما لو استلزم استعمالها تنجسهما. و ذلك لعدم الدليل على الوجوب النفسى في المقام، بحيث يجب تطهير المأكول و لو لم يرد أكله، لأنّ الدليل إنّما دل على حرمة أكل المتنجس و شربه في كثير من الروايات الواردة في أبواب متفرقة- و لعلها تبلغ حد التواتر- مثل ما ورد «١» في اللحم المتنجس بوقوع فأرة أو قطرة خمر أو نبيذ مسكر في المرق و أنه يغسل اللحم ثم يؤكل و يهراق المرق، و كذا الخبز المعجون بالماء المتنجس «٢» و النهى عن أكله، و ما ورد «٣» في السيمن و الزيت و العسل من النهى عن أكله لو تنجس بموت الفأرة فيه، و أنه يلقي ما حوله لو كان جامدا، و يجتنب عن الجميع لو كان مائعا و ما ورد «٤» من النهى عن استعمال الماء القليل الملاقي للنجس فيما يشترط فيه الطهارة، إلى غير ذلك من الروايات «٥» الدالة على ما ذكرناه. هذا مضافا إلى أنّ الحكم ضرورى في نفسه لا حاجة إلى الاستدلال عليه.

(١) وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ٤٦٣ في الباب: ٤٤ من أبواب الأطعمة المحرمة: الحديث: ١ و ج ٢ ص ١٠٥٦ في الباب: ٣٨ من أبواب

النجاسات، الحديث: ٨.

- (٢) وسائل الشيعة: ج ١ ص ١٧٤ في الباب ١١ من أبواب الأستار. الحديث: ١، ٢.
- (٣) وسائل الشيعة: ج ١٦ ص ٤٦١ في الباب: ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة. و ج ١٢ ص ٦٦ في الباب: ٦ من أبواب ما يكتسب به.
- (٤) وسائل الشيعة: ج ١ ص ١١٢ في الباب: ٨ من أبواب الماء المطلق.
- (٥) راجع وسائل الشيعة: ج ١ ص ١٤٩ في الباب ٥ من أبواب الماء المضاف و المستعمل و الباب ٣ ص ١٠٢ و الباب ٨ ص ١١٢ و الباب ١٣ ص ١٢٥ من أبواب الماء المطلق و ج ١٦ ص ٤٦٣ في الباب ٤٤ من أبواب الأطعمة المحرمة و ج ١٧ في الباب ١٨ ص ٢٧٢ من أبواب الأشرطة المحرمة.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٦

[مسألة (٣١): الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسة]

(مسألة ٣١): الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسة (١)، خصوصا الميتة، بل و المتنجسة إذا لم تقبل التطهير، إلّا ما جرت السيرة عليه، من الانتفاع بالعدرات و غيرها للتسميد، و الاستصباح بالدهن المتنجس. لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع، حتى الميتة، مطلقا في غير ما يشترط فيه الطهارة.

(١) الانتفاع بالأعيان النجسة يقع الكلام في هذه المسألة في مقامين أشار إليهما في المتن، الأول في حرمة الانتفاع بالأعيان النجسة بل و المتنجسة و عدمها. الثاني في حرمة بيعها مطلقا أو بقصد استعمالها في الحرام. أما المقام الأول فقد قوى المصنف «قده» جواز الانتفاع بمطلق النجاسات حتى الميتة فضلا عن المتنجسات في غير ما يشترط فيه الطهارة.

نعم، احتاط بالترك، إلّا فيما جرت عليه السيرة، كالانتفاع بالماء المتنجس في تنظيف الثياب و البدن و غيرهما من القدرات، و في سقى الزرع و غير ذلك.

و كاستعمال الدهن المتنجس في الاستصباح و التدهين و نحو ذلك من الموارد التي قامت السيرة على الانتفاع بها. و وجه الاحتياط هو الخروج عن خلاف القائلين بالمنع.

أقول: قد ذكرنا في بحث المكاسب المحرمة أنّ مقتضى القاعدة الأولى هو جواز الانتفاع بكل شيء حتى أعيان النجاسات فضلا عن المتنجسات في غير ما يشترط فيه الطهارة، فيحتاج المنع عن ذلك إلى دليل يدل عليه. و ليس في المقام ما يتوهم دلالة على المنع سوى رواية تحف العقول (١) التي ورد النهي فيها عن الانتفاع بالنجاسات و جميع التقلبات فيها، الشاملة

(١) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٥٤ في الباب: ٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٧

نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم. و في بعضها لا يجوز بيعه مطلقا كالميتة و العذرات (١).

بإطلاقها جميع النجاسات بل المتنجسات، لصحة إطلاق النجس عليها أيضا، كما سبق. إلّا أنّها ضعيفة السند (١). مضافا إلى إعراض المشهور عنها في خصوص هذا الحكم، إذ لم يلتزم أحد بالحرمة على وجه الإطلاق. فليس هناك دليل عام يدل على المنع المطلق، فلا بد من ملاحظة الموارد الخاصّة التي دل الدليل على المنع فيها بالخصوص، كما ورد ذلك في الخمر و المسكر، فقد وردت

روايات كثيرة «٢» دلت على حرمة الانتفاع بها بأى وجه كان إلّا فى الضرورة، و أنه لا بدّ من إراقتها كما أكفأها النبى صلّى الله عليه و آله حين ما نزلت آية التحريم «٣». إلّا أنّها لا- تدل على أنّ ملاك المنع عن الانتفاع بها هى النجاسة حتى يسرى إلى غيرها من النجاسات، بل الملاك هو عنوان الخمر، فيجتمع ذلك حتى مع القول بطهارتها أيضا.

و أما فى غيرها من النجاسات فلم نجد دليلا- على حرمة الانتفاع بها فيجوز حتى فى الميتة. و قد فصلنا الكلام فى ذلك فى بحث المكاسب المحرمة.

هذا تمام كلامنا فى المقام الأوّل، و يأتى الكلام فى المقام الثانى بعيد هذا.

(١) بيع الأعيان النجسة قد ذكرنا أنّ البحث فى هذه المسألة يقع فى مقامين، و قد تقدم

(١) لأنّها مرسلّة فإنّ راويها- و هو أبو محمد الحسن بن على بن الحسين بن شعبة الحرانى أو الحلبي- و إن كان من أجله الأصحاب جليل القدر رفيع الشأن و قد اشتمل كتابه (تحف العقول) على مواعظ أهل البيت عليهم السّلام بما يغنى عن الاطراء و المدح إلّا أنّه لم يذكرها مسندة بل أرسلها عن الصادق عليه السّلام و مثلها لا تشملها أدلّة حجّية الخبر، و لم يثبت عندنا قرينة تدل على وثاقه الوسائط المحذوفة من السند، و انجبارها بعمل المشهور ممنوع صغرى و كبرى.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٧ فى الباب: ٢١ و ٣٤ من أبواب الأشربة المحرمة ص ٢٧٨، ٣٠٠.

(٣) وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٢٢١ فى الباب: ١ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٨

.....

الكلام فى المقام الأوّل، و قد كان فى حكم الانتفاع بأعيان النجاسات و المتنجسات.

و أما المقام الثانى ففى جواز بيعها وضعا و تكليفا. و الكلام فيه من جهتين أشار إليهما فى المتن، إحداهما فى بيعها فى نفسها مع قطع النظر عن قصد استعمالها فى الحرام، أى فيما يشترط فيه الطهارة. الثانية فى بيعها للاستعمال المحرم. أما الجهة الأولى فمقتضى العمومات و الإطلاقات فيها- كعموم أحلّ الله البيع و نحوه- هو الجواز وضعا و تكليفا، فيحتاج فى المنع إلى دليل مخصص، و لم يكن دليل فى المقام إلّا الشهرة على المنع، و هى ليست بحجّة. و قد يدعى الإجماع. مع أنّ المنقول منه ليس بحجّة، و المحصل غير حاصل و قد يستدل- أيضا- برواية تحف العقول «١» الدالّة على المنع. و قد أشرنا آنفا «٢» إلى أنّها ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها، و الشهرة لو كانت فهى ليست بجارية. فليس هناك نهى عام يشمل جميع النجاسات- فضلا عن المتنجسات- كى يخصص بها

عموم حلّ البيع، فإذا لا بدّ من تتبع الدليل فى كل من النجاسات بخصوصها، لنرى هل هناك دليل مخصص فى بعضها أو لا؟

و قد ورد النهى فى جملة منها كالخمر «٣» و إنّ ثمنها سحت و لا- ماليّة لها إلّا إذا كانت لأهل الذمّة. إلّا أنّه لم يثبت أنّ المنع فيها بملاك النجاسة كى يمكن التعدى إلى غيرها بل لعلّه بملاك إفسادها للعقل. و الكلب غير الصود، و فى بعضها: إنّ ثمنه سحت «٤»،

و كذا الخنزير و الميتة لما فى بعض

(١) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٥٤ فى الباب: ٢ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ١.

(٢) فى الصفحة: ١١٧.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٦١ فى الباب: ٥ و ص ١٦٤ فى الباب ٥٥ من أبواب ما يكتسب به.

(٤) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٨٢ فى الباب: ١٤ من أبواب ما يكتسب به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٩

.....

الروايات «١» من المنع عن بيعهما.

و في هذه الموارد نلتزم بالمنع، كما ذكرنا ذلك بوجه التفصيل في بحث المكاسب المحرمة، فلا يجوز بيعها بحال «٢». و أما العذرة فرواية المنع عن بيعها ضعيفة السند. على أنها معارضة بما تدل على الجواز «٣»، فبعد التسايط يرجع إلى عمومات حل البيع، فلا وجه لإلحاق العذرة بالميتة كما صنع في المتن. و أما غير هذه الموارد الممنوعة المشار إليها آنفا فقد ذكرنا أن مقتضى القاعدة فيها الجواز و الصحة.

و أما الجهة الثانية، و هي في بيع النجاسات أو المتنجسات بداعي استعمالها في الحرام، فإن كان ذلك على نحو الاشتراط - كما إذا باع النجس أو المتنجس مشروطا بالانتفاع به فيما يشترط فيه الطهارة - مثل أن يبيعه الماء المتنجس بشرط أن يشربه - فلا إشكال في بطلان هذا الشرط، لأنه خلاف الكتاب و السنة. إلا أن فساد البيع يبتنى على القول بأن الشرط الفاسد مفسد للعقد، و لكن قد حققنا في محله بطلان هذا القول، و أنه لا يسرى الفساد منه إلى العقد، فيصح البيع وضعا. و أما تكليفا فيبتنى القول بالحرمه على حرمه إيجاد الداعي إلى الحرام.

و أما إذا لم يكن على وجه الاشتراط بل غايته مجرد العلم بأن المشتري يستعمله فيما يشترط فيه الطهارة من دون اشتراط عليه في ذلك،

(١) وسائل الشيعة: ج ١٢ في الباب: ٥، ٧، ٥٧ من أبواب ما يكتسب به. ص ٦١، ٦٧، ١٦٧.

(٢) و من هنا جاء في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: - «كالميتة و العذرات» - إنه (لا يبعد جواز بيع العذرة للانتفاع بها منفعه محللة. نعم الكلب غير الصيود و الخنزير و الخمر و الميتة لا يجوز بيعها بحال). أقول: و ذلك لقيام الدليل الخاص في الموارد الأربعة دون غيرها.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٢٦ في الباب: ٤٠ من أبواب ما يكتسب به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٠

.....

فهذا لا إشكال في جوازه وضعا، لأن مجرد العلم بانتفاع المشتري بالمبيع منفعه محرمة لا يقدر في صحة البيع، و إلا لبطل كثير من المعاملات الدارجه بين المسلمين في كل يوم، فإن المالك يوجر داره أو دكانه - مثلا - و هو يعلم إجمالا بأن المستأجر يفعل فيها الحرام و لو بمثل الكذب و الغيبة و نحوهما، أو البائع يبيع السكين من شخص يعلم أنه يذبح به شاء مغصوبه - مثلا - و هكذا. نعم يحرم بيع مثل السكين ممن يعلم أنه يقتل به نفسا محترمه، لوجوب حفظها على كل أحد بأي وجه كان.

و الحاصل: أنه ليس بيع شيء ممن يعلم أنه يستعمله في الحرام باطلا وضعا. و أما الحرمة التكليفية فقد يتوهم تحققها بلحاظ أن هذا البيع تسبب إلى الحرام. و يدفعه: أن المشتري يفعله بسوء اختياره عالما عامدا، و ليس التسبب إلما في مورد الجهل، كما إذا باعه النجس من دون إعلامه بالنجاسة. و يأتي الكلام فيه في المسألة الآتية.

نعم يصدق عليه الإعانة على الإثم. إلا أنه لا دليل على حرمتها على وجه الإطلاق، إذ مجرد إيجاد مقدمه للحرام لا يكون مبعوضا، ما لم تكن علة تامه للفعل المحرم أو الجزء الأخير منها أو قام الدليل على مبعوضيه الإعانة عليه بأي وجه كان كقتل النفس المحترمة،

لوجوب حفظها على أى حال و إلما لحرم كثير من المعاملات- كالأمثلة المتقدمة- و كثير من الصناعات لترتب الحرام عليها و لو بوسائط عديدة كيف و أن الله تعالى هو الخالق لجميع المقدمات التى يستفاد بها فى المحرمات- كالقوة الشهوية، و آله الزنا، و وجود الخمر، و نحو ذلك- فالمبغوض إنما هو صدور الفعل المحرم عن المكلف اختيارا لا- مجرد إيجاد مقدمة مشتركة بين الحرام و الحلال. بل قد ورد النص «١»

(١) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٦٨ فى الباب: ٥٩ من أبواب ما يكتسب به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢١

[مسألة (٣٢): كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه]

(مسألة ٣٢): كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه (١) و كذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه الطهارة.

بجواز بيع العنب ممن يعلم أنه يصنعه خمرا. و فى بعضها «١» أسند الإمام عليه السلام ذلك إلى نفسه، و هو حكم على القاعدة لا يختص بمورد الرواية.

(١) التسبب لأكل النجس يقع الكلام فى هذه المسألة فى أمور ثلاثة إيضاحا للحال «الأول» فى إعانة الغير على أكل النجس. «الثانى» فى التسبب إليه، و هو بمعنى فعل السبب مع جهل المباشر بالحال مع القصد أو العلم بترتب المسبب عليه. «الثالث» فى وجوب إعلام الغير بالنجاسة و إن لم يكن هو السبب.

أما الأمر الأول، و هو إعانة الغير على أكل النجس أو شربه- كما إذا قَدَم الخبز النجس للعالم بنجاسته مع العلم بأنه يأكله و لا يبالي بالحرمة- فالصحيح جوازه لأنه من مصاديق الإعانة على الإثم، و قد قَدَمنا فى ذيل المسألة السابقة أنه لا دليل على حرمة على وجه الإطلاق إلما فيما علم من مذاق الشارع مبغوضية وقوعه بأى وجه كان و من كل أحد، كقتل النفس المحترمة، فإنه لا يجوز إعطاء السكين لمن يعلم من حاله أنه يريد قتل الغير، لوجوب حفظها على كل أحد، و عدم إعطاء السكين للمريد قتل النفس المحترمة من مصاديق الحفظ. و من الظاهر عدم إرادة المصنف «قده» هذه الصورة، إذ ليست من التسبب إلى الحرام فى شئ، لأن المفروض علمه بالموضوع و الحكم و فعله الحرام بسوء اختياره، و التسبب إنما يكون فى

(١) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٦٨ فى الباب: ٥٩ من أبواب ما يكتسب به، كرواية أبى كهمس. الحديث: ٦، و صحيح رفاعه، الحديث: ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٢

.....

صورة الجهل، كما إذا قدم للضيف طعاما نجسا، و لم يخبره بنجاسته، و ليس إعطاء النجس للعالم به من هذا القبيل، بل هو من قبيل إعطاء العنب لمن يعلم من حاله أنه يصنعه خمرا. و فى ذلك بحث طويل ذكرناه فى محله من المكاسب المحرمة، و الحق فى الجواز. و أما الأمر الثانى- و هو التسبب إلى أكل النجس و شربه أو استعماله فيما يشترط فيه الطهارة، كالوضوء و الغسل- فقد منع عنه

المصنف «قده» مطلقا. و لكن الحق فيه هو التفصيل «١» بين ما كان الشرط ذكريا- أى كان الأثر مترتبا على الأعم من الواقع و الظاهر- و بين ما كان واقعيًا، بأن كان مترتبا على خصوص الواقع فيجوز فى الأول دون الثانى.

أما الجواز فى الأول فظاهر، لعدم صدور مبغوض، لا من السبب و لا من المباشر، أما المباشر فلاشتمال عمله على الشرط، المفروض تحققة حتى فى حال الجهل. و أما السبب فلاّنه لم يتسبب إلّا إلى الحلال دون الحرام، فلا محذور فى هذا النحو من التسبب. و ذلك كما إذا أعاره ثوبا نجسا للصلاة، فإنّ الطهارة الخبيثة فى الثوب و البدن- التى هى شرط فى الصلاة- أعم من الطهارة الواقعية و الظاهرية. و إن شئت فقل: إن الطهارة الخبيثة فى الصلاة ذكرى لا واقعى. و عليه فيجوز الاقتداء بالمستعير المذكور من دون إشكال و خلاف.

و لا يبتنى ذلك على النزاع المعروف فى أنّ المدار فى جواز الاقتداء هل هو على الصحة الواقعية أو الصحة عند الإمام، لأنّ مورده ما إذا كان

(١) و من هنا جاء فى تعليقه- دام ظلّه العالى- على قول المصنف:- «و كذا التسبب لاستعماله»:- أنّه (لا بأس به إذا كان الشرط أعم من الطهارة الواقعية و الظاهرية، كما فى اشتراط الصلاة بطهارة الثوب و البدن).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٣

.....

الأثر مترتبا على الواقع دون الأعم منه و من الظاهر بحيث تكون الصلاة باطلة واقعا و إن كانت صحيحة عند الإمام ظاهرا. و ذلك مثل ما إذا صلّى الإمام فى ثوب مغصوب عن جهل أو إلى خلف القبلة باعتقاد أنّه القبلة، أو فى الثوب النجس نسيانا، لأنّ الشرط فى هذه الموارد واقعى لا أعم. و هذا بخلاف الصلاة فى الثوب النجس جاهلا، فإنّها واجدة للشرط واقعا كما أشرنا. فيكون المقام نظير الصلاة فى الثوب المتنجس بدم أقل من الدرهم، إذ لا مانع من إعارته للجاهل به، لعدم مانعيته حتى فى حال العلم فضلا عن صورة الجهل. هذا مضافا إلى دلالة موثقة ابن بكير «١»- المتضمنة للنهى عن إعلام المستعير إذا أعاره ثوبا لا يصلّى فيه- على الصحة و ذلك لصحة صلاة الجاهل بنجاسة الثوب واقعا لأنّ الشرط فى الصحة أعم من الطهارة الواقعية و الظاهرية.

و الحاصل: أنّه لا- ينبغى التأمّل فى الجواز إذا كان الشرط أعم من الواقع و الظاهر، لعدم صدور مبغوض، لا- من المباشر، و لا من السبب. و هذا ظاهر لا ينبغى التأمّل فيه.

و أما المنع فى الثانى- أعنى التسبب إلى الحرام فيما لو كان الشرط واقعيًا و كان الأثر مترتبا على الواقع، بحيث كان عمل المباشر الجاهل بالحرمة مبغوضا واقعا أو فاقدًا للشرط حقيقة و إن كان معذورا فى المخالفة- فلأنّ المستفاد من إطلاق أدلّة المحرمات- بمقتضى الفهم العرفى- حرمة العمل

(١) عن عبد الله بن بكير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل أعار رجلا ثوبا فصلّى فيه و هو لا يصلّى فيه؟ قال: لا يعلمه.» الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٩ فى الباب: ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٤

.....

على عامة المكلفين مباشرة أو تسببًا من دون حاجة إلى إقامة دليل خارجى على ذلك فإذا نهى المولى عبده عن أن يدخل عليه أحد

مثلا يفهم من ذلك مبغوضيته دخول أحدهم و أيضا مبغوضيته تسيبه لدخول آخر تغيرا به. فلو أن أحد عبده أدخل عليه من لم يصل إليه نهى المولى كان عمله هذا مبغوضا و مفوتا لغرض المولى و موجبا لاستحقاق العقوبة.

و السرفيه: هو ضعف إسناد الفعل إلى المباشر الجاهل بالمنع و قوة إسناده إلى السبب العالم به، فإنه الذى أوجد هذا العمل المبغوض و فوّت الغرض على المولى و لو على يد غيره تغيرا به. و الحاصل: أن المستفاد من إطلاق أدلة المحرمات مبغوضيته نسبة الفعل المحرم إلى المكلفين، سواء أ كانت نسبة مباشرة أم تسيبيه. و من هذا القبيل: إعطاء المأكل أو المشروب النجس - كلحم الميتة و الخمر - أو المتنجس - كالخبز و الماء المتنجسين - للضيف، بل إعطاء كل ما يحرم أكله و إن لم يكن نجسا كلحم الأرنب، و ميتة ما لا نفس له، و الطعام المغصوب و نحو ذلك. بل إعطاؤه النجس ليستعمله فى غير الأكل و الشرب مما يشترط فيه الطهارة، كالماء المتنجس للتطهير به من الحدث أو الخبث، إلى غير ذلك من المحرمات التى يكون الخطاب متوجها فيها إلى عامة المكلفين.

و بعبارة أخرى: إننا لا ندعى توجه الخطاب بترك الحرام إلى كل أحد كى يحتاج ذلك إلى قيام دليل غير دليل أصل الحرمة، ليقال أيضا: بأن لازمه وجوب إعلام الجاهل، بل وجوب دفع وقوعه على كل أحد و إن لم يكن على وجه التسيب تحفظا على غرض المولى، و إلا لاستند التفويت إليه، و هو حرام، و قبيح.

بل نقول: إن مقتضى إطلاق نفس أدلة المحرمات إنما هو حرمة استناد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٥

.....

الفعل إلى المكلف - سواء أ كان على نحو المباشرة أو التسيب - دون مطلق الوجود بأى وجه كان. و الأول أخص من الثانى - كما هو ظاهر - و لازمه حرمة التسيب فقط دون وجوب الإعلام، فضلا عن وجوب ردع العالم بالحرمة. إلا أن يقوم دليل خاص فى مورد اهتم الشارع بعدم وقوعه بأى وجه كان، كما ورد فى الدماء و الأعراض. فلو أراد أحد قتل مسلم زعما منه أنه كافر مهدور الدم يجب إعلامه بالحال و أنه مسلم محقون دمه، بل يجب ردعه و دفعه لو كان مقدما على قتله و لو مع العلم، و ذلك لوجوب حفظ النفس المحترمة. و هكذا لو أراد التزويج بامرأة زعما منه أنها أجنبية مع أنها كانت أخته من السبب أو الرضاع، و هو لا يدري بذلك، حيث يجب إعلامه بالأمر بل و كذلك يمنع الصبيان من الزنا و اللواط و شرب المسكرات، فإنهم و إن لم يكلفوا بشىء إلا أنه علم من الشرع عدم رضاه بوقوع هذه الأعمال منهم بأى وجه كان و أن تركها مطلوب من كل أحد.

و أما فى غير ذلك من المحرمات التى لم يقم فيها دليل خاص فليس مقتضى أدلتها سوى حرمة التسيب دون وجوب الإعلام أو الردع.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن حرمة التسيب إلى الحرام إنما هى مقتضى القاعدة الأولى. هذا مضافا إلى استفادة ذلك من الروايات، ك:

صحيح معاوية - الوارد فى بيع الزيت المتنجس - لما فيه من الأمر ببيان ذلك للمشتري ليستصبح به، حيث قال عليه السلام فيه «و يبينه لمن اشتراه ليستصبح به» «١»، فإن من المقطوع به عدم وجوب الاستصباح بالدهن

(١) وسائل الشيعة ج ١٦ ص ٤٦١ فى الباب: ٤٣ من أبواب الأطحمة المحرمة، الحديث: ١.

و نحوه غيره فى الباب نفسه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٦

.....

المتنجس، بل عدم رجحانه، فيجوز استعماله في غيره أيضا، كالتدهين ونحوه، وليس علة البيان إلّا لأجل ترك أكله، لأنّه المحرم دون غيره من الانتفاعات، و تخصيص الاستصباح بالذكر إنّما هو لغلبة استعماله فيه في تلك العصور. فبيع الدهن المتنجس من دون بيان نجاسته يكون من التسبب إلى أكل الحرام و هو حرام.

وقد يقال: إنّ غاية ما يستفاد من هذه الروايات هي حرمة التسبب إلى أكل النجس و شربه، و أما التسبب إلى استعماله في غيرهما مما يشترط فيه الطهارة كاللبس في الصلاة و نحوه، أو غير النجس من المحرمات و لو في الأكل و الشرب، فخارجة عن مدلولها و يشكل التعدي إليها.

و يدفعه: أنّ الروايات المذكورة إنّما تشير إلى ما هو المرتكز في أذهان العرف من حرمة التسبب إلى الحرام، من دون فرق في المحرمات بين النجس و غيره، استعمالا في الأكل و الشرب أو غيرهما، فالإشكال المذكور لا وقع له.

و أما موثق ابن بكير الدال على النهي عن إعلام المستعير للثوب بأنّه مما لا يصلّى فيه، فقد عرفت «١» أنّ مورده أعم مما يشترط فيه الطهارة الظاهرية، و محل الكلام إنّما هو فيما لو ترتب الأثر على الواقع دون الأعم، كما ذكرنا.

ثم إنّ المحرم إنّما هو التسبب إلى الحرام فلا حرمة في التسبب إلى الحلال و إن حرمت المباشرة، كإعطاء الطعام النجس للصبى أو المجنون. إذ لا حرمة عليهما فالتسبب إنّما هو إلى الحلال و إن حرم أكل النجس على المكلف

(١) في الصفحة: ١٢٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٧

.....

نفسه. نعم يلتزم بالحرمة فيما قام الدليل كسقى الأطفال المسكر على ما يأتي ذلك في المسألة الآتية إن شاء الله تعالى، بل لا يبعد القول بالجواز فيما لو انعكس الأمر فجازت المباشرة فهل يحرم التسبب أم لا؟ الظاهر هو الثاني.

و ذلك كإعطاء المرأة اللباس الحرير للرجل الجاهل به، إذ لا يحرم لبس الحرير على المرأة و إن حرم على الرجل، فلا يحرم تسبب المرأة لأن يلبس الرجل الحرير، فالمحرم إنّما هو التسبب فيما لو حرم على الجميع.

و أما الأمر الثالث - و هو في إعلام الجاهل بنجاسة مأكوله و مشروبه إذا لم يكن هو السبب في أكله و شربه - فالصحيح فيه عدم الوجوب كما في المتن. فلو رأى أنّ ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلّى فيه نجس لم يجب إعلامه، لعدم الدليل عليه بالخصوص، لأنّ الجاهل معذور و لم يكن من غيره تسبب إلى فعله. و لا - يشمله دليل وجوب التعليم، لأنّ المفروض علمه بالحكم و إنّما هو جاهل بالموضوع. و لا دليل النهي عن المنكر، لأنّه لا منكر مع الجهل، و الواجب إنّما هو النهي عن المنكر المنجز لا المنكر الواقعي. فلم يبق في البين إلّا إرشاد الجاهل بالموضوع و لا دليل على وجوبه، بل قد يكون مرجوحا أو حراما، كما إذا أوجب إلقاء الجاهل في العسر و الحرج، أو كان موجبا لإيذائه. و من هنا ورد في بعض الروايات أنّه عليه السّلام كان يغتسل من الجنابة. فقيل له: قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء. فقال:

«ما كان عليك لو سكت؟!» «١».

نعم لو أحرز اهتمام الشارع في مورد بحيث علمنا بإرادته تركه على أيّ وجه كان وجب الإعلام كما في الأعراس و النفوس.

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٥٢٤ في الباب: ٤١ من أبواب الجنابة، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٨

فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير يجب الإعلام بنجاسته (١).

و أما إذا لم يكن هو السبب في استعماله - بأن رأى أنّ ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلّي فيه نجس - فلا يجب إعلامه (٢).

[مسألة (٣٣): لا يجوز سقى المسكرات للأطفال]

(مسألة ٣٣): لا يجوز سقى المسكرات للأطفال (٣) بل يجب ردعهم.

و كذا سائر الأعيان النجسة إذا كانت مضرّة لهم (٤)،

(١) قد ذكرنا أنّ هذا إنّما يتم فيما لو كان الشرط الطهارة الواقعيّة كما في المأكول و المشروب، و أما إذا كان أعم من الطهارة الواقعيّة و الظاهريّة - كما في اشتراط الصلاة بطهارة الثوب و البدن - فلا محذور في التسيب. فراجع ما تقدم «١».

ثمّ إنّّه لا ينبغي التأمّل في أنّ تمكين البائع أو المعير المشتري أو المستعير من النجس مع عدم إخباره بنجاسته المبيع أو المستعار هو من مصاديق التسيب.

(٢) لعدم الدليل عليه. و أما صحيحة معاوية المتقدمة «٢» الدالّة على وجوب إعلام المشتري بنجاسة الدهن المبيع فلا تدل على وجوبه حتّى فيما يؤكل و يشرب - كما توهم - لاختصاصها بالتسيب، و محل الكلام إنّما هو وجوب الإعلام فيما إذا لم يكن تسيب.

(٣) لا - لأجل حرمة التسيب إلى الحرام، فإنّه لا حرمة على الأطفال كما ذكرنا في المسألة السابقة، بل لأجل النصوص «٣» الخاصّة الدالّة على المنع عن سقيهم لها.

بل يجب ردعهم عنها لعدم رضا الشارع بصدورها منهم بأي وجه كان.

(٤) لحرمة الإضرار بالمؤمنين و من في حكمهم من أولادهم، فلا يجوز

(١) في الصفحة: ١٢٢ - ١٢٤.

(٢) في الصفحة: ١٢٥.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١٧ ص ٢٤٥ في الباب: ١٠ من أبواب الأشربة المحرمة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٩

بل مطلقاً (١).

سقيهم للبول - مثلاً - لما فيه من السموم المضرّة. إلّا أنّ حرمة الإضرار بالغير لا يختص بالنجاسات بل يعم كل ما يضره، سواء أ كان من النجاسات أم غيرها، و سواء أ كان من المأكول و المشروب أم غيرهما، كما هو ظاهر. كما أنّه لا تختص الحرمة بالولي بل يعم غيره. هذا كله في الإضرار بهم، و أما ردعهم عما يضر بحالهم لو باشره بأنفسهم فيجب على الولي بلا إشكال لأنّه مقتضى ولايته عليهم، فإنّ عمدة شؤون الولاية حفظ الصبى في نفسه و ماله، و أما غير الولي فلا دليل على وجوب الردع عليه، و إن كان حسناً منه لحسن الإحسان شرعاً و عقلاً، فما يظهر من المصنف «قده» من تشبيه النجاسات المضرّة بالمسكرات في كلا الحكمين - أعنى حرمة السقى و وجوب الردع - غير تام على إطلاقه. نعم لو قام دليل خاص - كما في المسكرات - أو بلغ الضرر إلى حد الهلاكه و جب على الجميع لوجوب حفظ النفس المحترمة عنها، إلّا أنّ ذلك لا يختص بالصبى و لا بالنجاسات، فلو أراد الصبى السباحة في ماء يغرق فيه

يجب على الجميع منعه عن ذلك، و هكذا كل ما يوجب هلاكته.

(١) لا- دليل على هذا الإطلاق، و إنما ورد النص في خصوص المسكرات، فلا مانع من إعطائه النجس ليأكله أو يشربه إذا لم يضر بحاله، كما يجوز إعطاء المتنجس لهم، فحكم النجاسات حكم المتنجسات مع عدم الإضرار بهم «١» و لا- وجه للتفكيك بينهما، كما صنع في المتن، لأن التسيب في جميع ذلك تسيب إلى الحلال دون الحرام، لعدم حرمة أكلهم النجس أو المتنجس.

(١) و قد ذكر في تعليقه- دام ظلّه العالی- على قول المصنف «قده»:- «و كذا سائر الأعيان النجسة»- (الظاهر أن حكمها حكم المتنجسات).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٠

و أما المتنجسات فإن كان التنجس من جهة كون أيديهم نجسة فالظاهر عدم البأس به (١) و إن كان من جهة تنجس سابق فالأقوى جواز التسيب لأكلهم (٢) و إن كان الأحوط تركه (٣).
و أما ردعهم عن الأكل أو الشرب مع عدم التسيب فلا يجب من غير إشكال (٤).

[مسألة ٣٤: إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا فورد عليه ضيف و باشره]

(مسألة ٣٤): إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبة المسرية ففي وجوب إعلامه إشكال، و إن كان أحوط، بل لا يخلو عن قوة (٥).

(١) لعدم الدليل على الحرمة، بل قامت السيرة المستمرة على الجواز، لا- سيما فيما إذا كان التنجيس من قبل الأطفال كما هو المفروض.

(٢) لأنه تسيب إلى الحلال، إذ لا حرمة على غير المكلفين.

(٣) لعلة لما حكى عن بعضهم من القول بإجراء أحكام المكلفين عليهم، كما نسب إلى الأردبيلي «قده».

(٤) كما لا يجب ذلك بالنسبة إلى المكلفين أيضا كما تقدم، إذ لا دليل على وجوب إعلام المكلفين و ردعهم عن أكل النجس أو شربه كي يتوهم ذلك في حق الأطفال.

(٥) ذكر «قده» في هذه المسألة فروعا ثلاثة:

الأول: ما إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبة المسرية، فهل يجب إعلامه بالنجاسة أو لا؟ استشكل المصنف «قده» في الوجوب و احتاط بالإعلام، بل قال: إنه لا يخلو عن قوة «١». و وجهها: قوة احتمال أن يكون سكوت صاحب البيت و إذنه في

(١) و في تعليقه- دام ظلّه- على قول المصنف «قده»:- «لا يخلو عن قوة»- (هذا إذا كانت المباشرة بتسيب منه و إلّا لم يجب إعلامه) و يظهر وجهه مما ذكرناه في الشرح في الفرع الأول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣١

و كذا إذا أحضر عنده طعاما ثم علم بنجاسته، بل و كذا إذا كان الطعام للغير و جماعة مشغولون بالأكل فرأى واحد منهم فيه نجاسة، و إن كان عدم الوجوب في هذه الصورة لا يخلو عن قوة، لعدم كونه سببا لأكل الغير، بخلاف الصورة السابقة.

التصرف تسيباً إلى الحرام، فوجوب الإعلام و عدمه يدوران مدار صدق التسيب و عدمه. فالعمدة اعتبار ذلك، و يختلف باختلاف الموارد.

و الصحيح فى المقام هو التفصيل بين ما إذا كان الشئ النجس معداً للاستعمال بالرطوبة - كالمنديل، و إناء الماء، و نحو ذلك - و بين ما لا - يكون كذلك، فيجب الإعلام فى الأول، لصدق التسيب بسكوت صاحب البيت عن إعلام نجاسة المنديل أو الإناء المعروفين للاستعمال بالرطوبة، و هذا بخلاف الثانى، لعدم الصدق. فإذا كان حائط البيت أو سقفه - مثلاً - نجساً فباشره الضيف بالرطوبة فلا - يجب إعلامه، لأنّ السكوت عن مثله لا - يكون تسيباً. و الفرش و البيت المذكورين فى المتن من قبيل الثانى لا الأول، لعدم كونهما معدين للاستعمال بالرطوبة كى يسرى نجاستهما إلى الضيف.

الثانى: ما لو أحضر طعاماً عند الضيف ثم علم بنجاسته. و فيه يجب الإعلام بلا إشكال، إذ لا فرق فى حرمة التسيب إلى الحرام بين الحدوث و البقاء، فإنّ صاحب البيت و إن لم يكن مسبباً للحرام فى أول إحضاره الطعام إلّا أنّه لما علم بالنجاسة فى أثناء الأكل يكون بقاؤه على الإذن السابق تسيباً. و أما إذا لم يعلم بها إلّا بعد تمام الأكل، فإنّ كان الأكل موجباً لنجاسة يد الضيف أو فمه يجب الإعلام أيضاً بلحاظها لأنه أيضاً تسيب بقاء و لو باعتبار هذه النجاسة. و إن لم يوجب ذلك - كما إذا كان المتنجس خبزاً و لم يمسه برطوبة - فلا موجب للإعلام حينئذ لأنه معذور فى الأكل المحرّم و لا أثر للإعلام بعده. و مما ذكرنا ظهر الفرق بين ما ذكرناه فى الأمر الأول و فى هذا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٢

[مسألة (٣٥): إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده]

(مسألة ٣٥): إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده، هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟ فيه إشكال، و الأحوط الإعلام، بل لا يخلو عن قوة إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهارة (١).

الأمر فإنّه فى الأول لا - يصدق التسيب مطلقاً و إنّما يتم ذلك فى بعض الأحوال كما عرفت، بخلاف الثانى فإنّه تسيب مطلقاً و أما الصورة الثالثة الآتية فلا تسيب فيها كما ستعرف.

الأمر الثالث: إذا كان الطعام للغير و الجماعة مشغولون بالأكل فرأى واحداً منهم نجاسة فيه. و لا يجب الإعلام فى هذه الصورة - كما قواه فى المتن - لعدم التسيب من ناحية العالم بالنجاسة، فلا - يكون سكوته تسيباً بوجه، و لا دليل على وجوب الإعلام فى نفسه. و صحيح معاوية المتقدمة «١» لا تدل عليه، لاختصاصها بصورة التسيب، لأنّ بيع الدهن المتنجس - الذى هو مورد الصحة - من دون إعلام بنجاسته يكون تسيباً، بخلاف مفروض المقام، كما هو واضح.

(١) قد علم حكم هذه المسألة مما تقدم فى المسائل السابقة. و كأنّه «قده» أراد بذكرها التوضيح و الإشارة إلى عدم اختصاص التسيب المحرم بمالك الشئ بل يتأتى ذلك فى مالك المنفعة - أيضاً - كالمستأجر، فإنّه لو استأجر شيئاً - كالظرف - فتنجس عنده يجب الإعلام عند الرد إلى المالك. و كذا مالك الانتفاع، كما فى العارية المفروضة فى المتن. بل و كذا يتأتى ذلك فىمن أبيع له التصرف فى الشئ بل و فىمن استولى على العين غضباً، فلو غضب ظرفاً - مثلاً - و تنجس عنده ثم بدا له أن يردّه إلى المالك يجب عليه إعلامه بالنجاسة، و إلّا كان سكوته كالسكوت فى الموارد المتقدمة تسيباً منه

(١) في الصفحة: ١٢٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٣

.....

إلى الحرام. وهذا كله ظاهر لا إشكال فيه، كما لا إشكال في اختصاص ذلك بما لو كان الشيء مما يستعمل فيما يشترط فيه الطهارة مطلقاً، سواء أ كان مما يتعلق بالأكل و الشرب أم غيرهما كالمستعمل في رفع الحدث و الخبث كما تقدم «١».

(١) في الصفحة: ١٢٢-١٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٥

[فصل حكم من صلى في النجس]

إشارة

حكم من صلى في النجس

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٦

.....

لو صلى في النجس متعمداً.

لو صلى فيه جاهلاً بالحكم.

لو صلى فيه جاهلاً بالموضوع و صورته.

لو صلى فيه ناسياً للموضوع أو الحكم.

لو انحصر ثوبه في التنجس.

العلم الإجمالي بنجاسة أحد الثوبين.

العلم الإجمالي بنجاسة أحد الثلاثة و صورته.

إذا كان عنده ماء لا يكفي إلاً لطهارة بدنه أو ثوبه.

وجوب تقليل النجاسة أو تخفيفها للصلاة.

إذا كان عنده ماء لا يكفي إلاً لرفع الخبث أو الحدث.

الاضطرار إلى الصلاة في النجس.

السجود على الموضوع النجس جهلاً أو نسياناً.

فروع و تطبيقات في ١٣ مسألة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٧

فصل إذا صَلَّى في النجس فإن كان عن علم و عمد بطلت صلاته (١).

(١) فصل إذا صَلَّى في النجس لا إشكال ولا خلاف في اشتراط الصلاة بالطهارة في اللباس و البدن في الجملة - كما ذكرنا ذلك في أول الفصل السابق - عدا ما استثنى من النجاسات، كالدّم الأقل من الدرهم، أو المتنجسات كما في ما لا تتم فيه الصلاة، و يدل على ذلك - مضافا إلى معلوميّة الحكم، و ضروريته - الإجماع، و النصوص المتضافرة «١» التي سيأتي ذكر بعضها طى البحوث الآتية. فأصل الاشتراط مما لا حاجة إلى البحث عنه بعد كونه ضروريا و مما لا خلاف فيه. و إنما ينبغي البحث عما لو صَلَّى في النجس بصورها المختلفة الآتية المعقود لها هذا الفصل. و أولى تلك الصور هي ما لو صَلَّى في النجس عن علم بالحكم و الموضوع عمدا، و لا إشكال في بطلان الصلاة حينئذ، لأنه مقتضى الاشتراط. على أن الإخلال بالشرط المعلوم مما يخل بقصد القربة بالعبادة الفاقدة للشرط. هذا مضافا إلى أنّها القدر المتيقن من إطلاق الأخبار «٢» الدالة على بطلان الصلاة في النجس. و إلى بعض النصوص الخاصة الدالة - منطوقا أو مفهوما - على بطلان الصلاة في النجس، إذا علم به ك: صحیحہ عبد اللہ بن سنان: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم. قال: إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنابة أو دم

(١) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في تعليقه ص ٩.

(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادرها في تعليقه ص ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٨

و كذا إذا كان عن جهل بالنجاسة من حيث الحكم (١)، بأن لم يعلم أنّ الشيء الفلاني - مثل عرق الجنب من الحرام - نجس، أو عن جهل بشرطية الطهارة للصلاة.

قبل أن يصلي ثم صَلَّى فيه و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صَلَّى. «١».

و مصححه عبد الرحمن بن أبي عبد الله: قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي و في ثوبه عذرة من إنسان أو سنور أو كلب، أ يعيد صلاته؟

قال: إن كان لم يعلم فلا يعيد» «٢».

فإن مفهومها وجوب إعادة لو علم. بل يمكن الاستدلال للمطلوب بفحوى ما دل من الأخبار الآتية على بطلان الصلاة في النجس نسيانا، لأنه لو كان العلم السابق موجبا للبطلان كان العلم المقارن أولى باقتضائه البطلان.

(١) الصلاة في النجس جاهلا بالحكم قد تقع الصلاة في النجس عن علم و عمد، و أخرى عن جهل أو نسيان. و كل من الأخيرين إما أن يتعلقا بالحكم أو الموضوع، فهنا صور:

الأولى: الصلاة في النجس عالما عامدا.

الثانية: الصلاة فيه جاهلا بالحكم.

الثالثة: الصلاة فيه جاهلا بالموضوع.

الرابعة: الصلاة فيه ناسيا للحكم.

الخامسة: الصلاة فيه ناسيا للموضوع.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٩

.....

هذه مجموع الصور المشار إليها في المتن، إلا أنها تختلف من حيث الصحة و البطلان.

أما الصورة الأولى: فقد تقدم آنفا أنها باطلة بلا كلام.

و أما الصورة الثانية- و هي الجهل بالحكم- فلا يفرق الحال فيها بين أن يكون الحكم المجهول هو نجاسة الشيء- كعرق الجنب من الحرام و بول الخشاف و خرنه بناء على القول بنجاسته- و بين أن يكون المجهول هو اشتراط الصلاة بالطهارة عن الخبث، كما أشار في المتن، لوحدة الملاك فيهما.

إلا أنه لا بد من الفرق فيها بين الجاهل المقصر و القاصر، فيحكم ببطلان صلاة الأول دون الثاني.

فنقول: إذا كان الجهل بالحكم عن تقصير في تعلمه اجتهادا أو تقليدا فلا إشكال في بطلان صلاته. لعدم إتيانه بالمأمور به بمقتضى إطلاق ما دل على اشتراط الطهارة الخبيثة في الصلاة، فإن مقتضاه أن فاقد القيد لم يكن مأمورا به، فيجب عليه الإعادة في الوقت و القضاء خارجه.

و هذا من دون فرق بين الجاهل الملتفت إلى جهله- أعني الشاك المتردد في الصحة و البطلان- و الجاهل الغافل المعتقد بصحة عمله، أما الأول فواضح لحكومة العقل بأن الاشتغال اليقيني يقتضى البراءة اليقينية، فلا يسعه الاكتفاء بالمشكوك، لصحة توجه الخطاب إليه بالواقع و تنجزه مع احتمال. و أما الثاني- أعني الغافل عن الحكم المعتقد بصحة عمله- فتوجه الخطاب إليه حال الغفلة و إن كان قبيحا إلا أن ذلك لا يوجب صحة عمله الناقص، لعدم اقتضاء ذلك تعلق الأمر بالفاقد للقيد أو المقترن بالمانع. فإذا ارتفعت الغفلة في الوقت صح توجه التكليف بالواقع فوجب الإعادة في الوقت، و أما لو استمرت الغفلة إلى أن خرج الوقت و انكشف الحال بعد الوقت و جب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٠

.....

القضاء أيضا، لترتبه على الفوت الصادق مع تحقق التكليف في الوقت- كما في العاصي الملتفت- و عدمه، كما في النائم و نحوه.

و الحاصل: أن مقتضى الإطلاقات الأولية هو الحكم ببطلان صلاة الجاهل المقصر بكلا قسميه، و لا دليل يوجب الخروج عنها.

و لا مجال للحكم بصحة صلاة الجاهل المقصر بحديث «لا تعاد الصلاة.» «١»- بناء على أن المراد من الطهارة في المستثنى الطهارة الحديثة فقط دون الأعم منها و من الخبيثة- فإن إطلاقه في نفسه و إن كان يعم الجاهل المقصر إلا أنه مما لا يمكن الأخذ به لاستلزامه تخصيص أدلة المانعية بالفرد النادر بل المعدوم، فإن لازم عموم الحديث بالنسبة إلى الجاهل المقصر- مع فرض شموله للجاهل القاصر و الناسي، كما سيأتي- هو تخصيص أدلة مانعية النجاسة عن الصلاة بمن صلى في النجس عن علم و عمد، و هو من الفرد النادر بل المعدوم، لعدم إمكان الشروع في الصلاة مع نجاسة الساتر مثلا ممن يريد امتثال أمر المولى، لأن الملتفت إلى اشتراط الصلاة بالطهارة و نجاسة الشيء الفلاني كيف يتمشى منه قصد الامتثال، إلا إذا أراد اللعب و العبث بأمر المولى، أو التشريع المحرم.

هذا مضافا إلى الإجماع القطعي على بطلان عمل الجاهل المقصر و لو

(١) وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٦٨٣ في الباب: ١ من أبواب أفعال الصلاة الحديث: ١٤.

عن الصدوق في الخصال بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة: الطهور، و الوقت، و القبلة، و الركوع، و السجود. ثم قال عليه السلام: القراءة سنة، و التشهد سنة، و التكبير سنة، و لا تنقض السنة الفريضة». و روى صدره في الوسائل ج ١ ص ٢٦٠ في الباب ٣ من أبواب الوضوء. و غير ذلك من الأبواب المناسبة بأسانيد مختلفة. راجع تعليقه الوسائل ج ١ ص ٢٦٠ للاطلاع على مصادر الحديث المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤١

.....

كان معتقدا للصحة إلّا في موردين، كما هو المشهور، أحدهما: الإتمام في موضع القصر، الثاني: الجهر في موضع الإخفات و بالعكس، و هذا مانع آخر عن شمول الحديث المذكور الجاهل المقصر.

بل يمكن القول بعدم شمول الحديث له في نفسه مع قطع النظر عن المحذورين المتقدمين - أعنى الإجماع و لزوم تخصيص أدلة المانع بالفرد النادر أو المعدوم - و ذلك لأن المتفاهم عرفا من قوله عليه السلام «لا تعاد الصلاة».

إنّما هو بيان حكم الإعادة و تكرار العمل بعد الإتيان به أوّلا - و إنّه لا تجب إعادة الصلاة بعد تحققها إلّا في موارد خمسة، و من المعلوم أنّ الجاهل المتردد الملتفت الشاك في صحة عمله شرعا لا يشمل الحديث، لحكومة العقل ببطلانه بمقتضى قاعدة الاشتغال.

و بعبارة أخرى: المتفاهم عرفا من الحديث المذكور هو بيان حكم تكرار الصلاة و إعادتها بعد الإتيان بها باعتقاد الصحة، فالعالم بالبطلان وجدانا أو بحكم العقل - كما في الجاهل المتردد - لا يشمل الحديث و إن أمكن تحقق العمل منه رجاء في الصورة الثانية،

لاختصاص الحديث - حسب الفهم العرفي - بمن يعتقد صحة الصلاة حين الإتيان، و أما المعتقد ببطلانه شرعا أو عقلا - فلا يعمه الحديث. نعم لا مانع من هذه الجهة عن شموله للجاهل الغافل الذي هو أحد قسمي الجاهل المقصر إلّا أنّه قد عرفت تحقق الإجماع

على بطلان عمله أيضا. مضافا إلى استلزام شمول الحديث له تخصيص أدلة المانع بالفرد النادر أو المعدوم.

فحصل من جميع ما ذكرناه: أنّ مقتضى إطلاق أدلة مانعية النجاسة عن الصلاة هو بطلان صلاة الجاهل المقصر بكلا قسميه - الملتفت و الغافل - من دون مخصص في البين كحديث «لا تعاد» و لا غيره. هذا كله في الجاهل المقصر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٢

.....

و أما الجاهل القاصر المعذور في جهله - اجتهادا أو تقليدا - فيحكم بصحة صلاته في النجس بمقتضى «حديث لا تعاد» الحاكم على أدلة الأجزاء و الشرائط و الموانع سوى الأمور الخمسة التي استثنت في الحديث. و لا مانع من شموله له سوى ما قيل، أو يمكن أن يقال و هو أحد أمور ثلاثة:

أحدها: ما ذكره شيخنا الأستاذ «قده» من اختصاص الحديث بالناسي و نحوه، و عدم شموله للجاهل، مطلقا، مقصرا كان أو قاصرا. و ذلك لأنّ الحكم بعدم الإعادة إنّما يصح في مورد يكون له شائبة الإعادة و يكون قابلا لها، بحيث لولا الحديث المذكور لحكم

بوجوب الإعادة فيه، إلّا أن الشارع رفع الإلزام بها امتنانا و هذا إنّما يصح في مورد لا يمكن فيه الأمر بالواقع كما في الناسي، فإنّه لا يعقل خطابه بالجزء المنسى لعدم قدرته على الامتثال، فإذا ارتفع النسيان أمكن الأمر بإعادة الصلاة الفاقدة للجزء المنسى كالقراءة -

مثلا - إلّا أنّ الشارع لم يأمر بها امتنانا إلّا في الموارد الخمسة. و هذا بخلاف الجاهل فإنّه مأمور بنفس الواقع، لصحة توجه التكليف به بالنسبة إليه، فهو مأمور بالإتيان بالمركب الواجد للأجزاء و الشرائط الفاقدة للموانع، و لو كان بناءه على عدم وجوب جزء أو شرط أو

عدم مانعية شيء - اجتهادا أو تقليدا - و كان معذورا في المخالفة لجهله القصورى، إلا أن العذر لا يوجب سقوط التكليف الواقعى، و إن أوجب عدم العقاب على مخالفته. فإذا لا يصح فى حقه الأمر بالإعادة كى يرتفع امتنانا، لأنه مأمور بنفس الواقع - أعنى المركب الواجد للأجزاء و الشرائط الفاقدة للموانع - فلا يكون مشمولاً للحديث. و حينئذ فمقتضى إطلاق أدلة مانعية النجاسة عن الصلاة و جوب إعادتها لو صلّى فى النجس و لو كان عن جهل قصورى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٣

.....

و الجواب عن ذلك: أن ما ذكره «قده» إنما يتم فيما إذا لم يتجاوز المصلّى محل التدارك، كما إذا جهل بوجوب السورة - مثلا - اجتهادا أو تقليدا ثم التفت إلى وجوبها قبل الركوع فإنه فى هذا الحال يصح الخطاب بالقراءة و لا موجب لإعادة الصلاة و أما إذا علم بوجوبها بعد ما دخل فى الركوع كان قابلا للأمر بالإعادة و عدمها، لعدم إمكان تدارك الجزء المجهول حينئذ بدون الإعادة، غير أنه لم يؤمر بالإعادة امتنانا. فظهر أنه لا فرق بين النسيان و الجهل فى صحة تعلق الأمر بالإعادة بعد تجاوز محل المنسى أو المجهول، لوحدة الملاك و هو عدم إمكان الأمر بنفس الواقع المنسى أو المجهول، لعدم إمكان الامتثال و التدارك إلا بإعادة الصلاة بتمامها. فالتحقيق هو شمول حديث «لا تعاد» للجاهل القاصر، فمن صلّى فى النجس عن جهل قصورى صحت صلاته.

ثانيها: معارضة «حديث لا تعاد» ب «صحيحه عبد الله بن سنان» المتقدمة «١» فى خصوص المقام - أعنى الصلاة فى النجس جاهلا بالمانعية أو النجاسة - لوحدة اللسان فيهما، لدلالة الحسنه على وجوب الإعادة، و دلالة الحديث على عدمه، و النسبة بينهما إما أن تكون نسبة الخاص إلى العام فتقدم الحسنه لأنها أخص مطلقا من الحديث، لدلالاتها على وجوب الإعادة فيمن صلّى فى النجس بعد العلم بموضوعه جاهلا بالمانعية، أو النجاسة، لأن موردها من علم بإصابة الجنابة أو الدم ثوبه قبل الصلاة ثم صلّى فيه، و الحديث يدل على عدم وجوب الإعادة، أو نسبة العموم من وجه، لشمول الحسنه للعالم المتعمد بخلاف الحديث فإنه لا يعمه، و شمول الحديث لغير

(١) فى الصفحة: ١٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٤

.....

النجاسة من سائر الموانع أو الأجزاء و الشرائط بخلاف الحسنه، فإنها تختص بالنجاسة، فتقع المعارضة بينهما فى الجاهل بحكم النجاسة العالم بموضوعها، و مقتضى الحسنه و جوب الإعادة، و مقتضى الحديث عدمه، و بعد التساقت بالمعارضة لا بدّ من الرجوع إلى إطلاق أدلة مانعية النجاسة. فيحكم ببطلان صلاة الجاهل القاصر إذا صلّى فى النجس.

وفيه: أن الأمر بالإعادة فى الصحيحه ليس أمرا مولويا و إنما هو إرشاد إلى شرطية الطهارة للصلاة أو مانعية النجاسة عنها، كسائر أدلة الأجزاء و الشرائط و الموانع المشتملة إما على الأمر المتعلق بالجزء أو الشرط، أو النهى عن المانع، أو المشتملة على الأمر بإعادة الصلاة عند فقد جزء أو شرط أو الاقتران بمانع. و الفرق بين الطائفتين إنما هو فى الدلالة المطابقيه و الالتزامية، فإن الأمر بإعادة الصلاة المشتملة على وجود المانع يدل بالالتزام على مانعية ذاك الشيء كالحسنه.

و بالجملة: لا فرق بين هذه الحسنه و غيرها من أدلة الأجزاء و الشرائط و الموانع فى حكومه حديث «لا تعاد» عليها، و معها لا مجال لملاحظه النسبة و أنها هل تكون بالعموم المطلق أو من وجه. و لعل منشأ توهم المعارضة هو وحدة اللسان فى الحسنه و الحديث

بالإعادة و عدمها، مع أنك قد عرفت أن الأمر بالإعادة في الحسنه ليس هو إلّا للإرشاد إلى شرطية الطهارة أو مانعية النجاسة عن الصلاة، فيجرى عليها ما يجرى على سائر أدلة الأجزاء و الشرائط من محكوميتها بحديث «لا تعاد».

ثالثها: دعوى: أن الطهور في الحديث أعم من الطهارة الخبيثة، فيدل على وجوب الإعادة فيما إذا صلى في النجس جهلاً، و لا أقل من كون الطهور مجملاً بالإضافة إلى خصوص الطهارة الخبيثة، فلا يدل الحديث على عدم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٥

.....

الإعادة في الصورة المزبورة لسراية إجمال المستثنى إلى المستثنى منه، فلا يمكن التمسك بعموم «لا تعاد» و النتيجة: هي أن مقتضى أدلة مانعية النجاسة بطلان الصلاة. و لعل هذا أحسن الوجوه المذكورة في المقام.

و لكن يرد عليه: أن الأمر و إن كان كما ذكر من كون الطهور أعم من الطهارة الخبيثة، لما ذكرناه فيما سبق «١» من أن الطهور اسم لما يتطهر به كالوقود، و السحور، و الفطور، و غير ذلك، و هو بمعنى ما يحصل به المبدء، و الطهارة أعم من الحديثية و الخبيثة، إلّا أن القرينة تمنعنا عن الأخذ بهذا الإطلاق في خصوص حديث «لا تعاد» و لعله لأجلها خصّ الفقهاء الحديث بالطهارة الحديثية، و القرينة: هي ما في ذيل الحديث من أن القراءة، و التشهد، و التكبير من السنّة، فيدل على أن غير الخمسة المذكورة في المستثنى ليست من الأركان، فلا تعاد منها الصلاة بل إنّما تعاد من الأركان الخمسة المذكورة في المستثنى التي ذكرت في الكتاب العزيز، و ليس منها الطهارة من الخبث.

حيث أشار- عزّ من قائل- إلى الركوع بقوله تعالى وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ «٢» و بقوله تعالى يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَ اسْجُدِي وَ ارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ «٣» و غيرهما من الآيات.

و إلى السجود بقوله تعالى فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ كُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ «٤» و بقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا وَ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ. «٥» و غيرهما.

و إلى القبلة بقوله تعالى:

(١) ج ١ ص ١٣-١٤ من كتابنا.

(٢) البقرة ٢: ٤٤.

(٣) آل عمران ٣: ٤٤.

(٤) الحجر ١٥: ٩٩.

(٥) الحج ٢٢: ٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٦

.....

فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبَلَهُ تَرَاضًا فَوْلاً وَ جِهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١»، و بقوله تعالى وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ* «٢»، و غيرهما.

و إلى الوقت بقوله تعالى أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل، و قرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً «٣». و إلى الطهارة الحديثية- الوضوء و الغسل و التيمم- بقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَاتِقِ، وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. «٤».

والحاصل: أن تطابق الحديث مع الكتاب العزيز في ذكر الأركان الخمسة، وعدم ذكر الطهارة الخبيثة في القرآن الكريم، بضميمة ما في ذيل الحديث: من أن غيرها من السنة، يكون قرينه على عدم إرادتها من الحديث أيضا، فيكون المراد من الطهور فيه خصوص الطهارة الحديثية.

هذا مضافا إلى فهم المشهور اختصاصه بالطهارة الحديثية. ومضافا إلى دلالة الروايات «٥» الكثيرة على صحة الصلاة في النجس في الشبهات الموضوعية. بل في بعضها «٦» الدلالة على صحتها حتى مع العلم بالنجاسة، كموارد الاضطرار وعدم إمكان التطهير، و موارد القروح والجروح، و

(١) البقرة ٢: ١٤٥.

(٢) البقرة ٢: ١٥٠.

(٣) الإسراء ١٧: ٧٩.

(٤) المائدة ٥: ٧.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦١ في الباب: ٤١ من أبواب النجاسات.

(٦) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٦ في الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات. و ص ١٠٢٨ في الباب: ٢٢. و ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠. منها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٧

و أما إذا كان جاهلا بالموضوع (١) بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول- مثلا- فإن لم يلتفت أصلا، أو التفت بعد الفراغ من الصلاة صحت صلاته، ولا يجب عليه القضاء، بل ولا الإعادة في الوقت.

الأقل من الدرهم. فهذه القرائن تكون أقوى شاهد على عدم إرادة الطهارة الخبيثة من الحديث، فلا تكون كالطهارة الحديثية من مقومات الصلاة. فإذا لا مانع من القول بعموم المستثنى منه للجاهل القاصر، كالناسي، ولا وجه لتخصيصه بالثاني، فالأقوى صحة صلاته. هذا تمام الكلام في الصورة الأولى والثانية، و يأتي الكلام بعيد هذا في الصورة الثالثة، و هي الجهل بالموضوع.

(١) الصلاة في النجس جاهلا بالموضوع الصورة الثالثة من صور الصلاة في النجس هي الصلاة فيه جاهلا بموضوع النجاسة كما أشرنا فيما سبق «١».

والجاهل به إما أن يستمر جهله إلى أن يفرغ من الصلاة، وإما أن يلتفت في الأثناء. فيقع الكلام في مقامين:

أما الأول- وهو فيما لو استمر جهل المصلّي إلى أن يفرغ من الصلاة- ففيه أقوال «٢»:

أحدها- وهو الأشهر، بل المشهور- عدم وجوب الإعادة مطلقا، لا في الوقت، ولا في خارجه.

ثانيها: القول بوجوب الإعادة مطلقا. ولكن لم يتحقق قائله «٣». و على تقدير وجوده فهو مردود بما ستعرف.

(١) في الصفحة: ١٣٨.

(٢) لاحظها في الحقائق: ج ٥ ص ٤١٣. و في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه. ص ٦١٦.

(٣) الجواهر: ج ٦ ص ٢٠٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٨

.....

ثالثها: التفصيل بين الإعادة في الوقت و القضاء في خارجه فيجب الأول دون الثاني كما عن جملة من القدماء و المتأخرين، كالشيخ في مياه النهاية، و الغنية، و النافع، و القواعد، و ظاهر جامع المقاصد، و الروضة، و المسالك. و عن المبسوط و المهذب و نهاية الأحكام و المختلف، بل عن ظاهر الغنية الإجماع عليه «١».

رابعها: التفصيل بين من شك و لم يتفحص و بين غيره فيعيد الأول دون الثاني. و الصحيح هو القول الأول المشهور عند الأصحاب، لا لما قيل من أن أدلة اشتراط إزالة النجاسة لا تشمل صورة الجهل بالموضوع، لأن جَلَّها وردت بلفظ الأمر بالغسل، أو النهى عن الصلاة مع النجس، و لا يتنجز التكليف - بالفعل أو الترك - على الجاهل بالموضوع، بل لا يصح خطابه، فالشرطية المنتزعة عنهما تختص بمن تنجز في حقه التكليف و صح خطابه، و هو العالم به.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ١٤٨

إذ فيه أولاً: أن الأوامر المتعلقة بالأجزاء و الشرائط - كطهارة الثوب، أو البدن في الصلاة - إنما هي أوامر غيرية إرشادية، و كذلك النواهي المتعلقة بالموانع كالنجاسة، لا أوامر مولوية كى يتوهم عدم صحة توجهها إلى الجاهل، و من الواضح أن مقتضى إطلاق تلك الأوامر و النواهي عدم الفرق بين العالم و الجاهل لأنها بمنزلة الإخبار، إذ لا فرق بين قول القائل: الطهارة شرط في الصلاة، و بين قوله: اغسل ثوبك من النجاسة للصلاة، في استفادة الشرطية المشتركة بين العالم و الجاهل بمقتضى الإطلاق.

(١) الجواهر: ج ٦ ص ٢١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٩

.....

و ثانياً: أن هذا لو تم فإنما يتم في الغافل، و الجاهل المعتقد للخلاف، و الناسى لعدم صحة تكليف هؤلاء. و أما الجاهل البسيط - أعنى الشاك في النجاسة - فلا - محذور عقلا - في توجه التكليف إليه، غاية الأمر أنه معذور في المخالفة لو لا إيجاب الاحتياط الموجب لتجزه. و الفرق بين ثبوت التكليف و تجزئه غير خفى. و يكفى في البطالان مجرد الأول، فلا - موجب لتخصيص الأوامر المولوية بالعالمين بالموضوع.

و ثالثاً: أنه قد دلت الأخبار و قام الإجماع - بل الضرورة - على اشتراك العالمين و الجاهلين في الأحكام الشرعية.

بل الوجه في الصحة: هو حديث «لا تعاد» الشامل للجاهل المصلّى مع النجاسة، لما عرفت «١» من أن المراد بالطهور في المستثنى هو خصوص ما يتطهر به من الحدث فيبقى الطهارة الخبيثة تحت عموم المستثنى منه، و لا تعاد الصلاة بالإخلال بها، و مقتضى إطلاق الحديث عدم وجوب الإعادة لا في الوقت و لا في خارجه.

و يعضده: الأخبار الكثيرة الدالة على عدم وجوب الإعادة مطلقاً:

منها: صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلّى، و فى ثوبه عذرة من إنسان أو سنور أو كلب، أ يعيد صلاته؟ قال: إن كان لم يعلم فلا يعيد» «٢».

و منها: صحيح الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في الدم يكون في الثوب، إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، وإن كان أكثر من قدر

(١) في الصفحة: ١٤٠.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٠

.....

الدرهم و كان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته، و إن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة» (١).

و منها: صحيحتا زرارة (٢) و محمد بن مسلم (٣) الآيتين.

و منها: رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل يصلي و في ثوبه جنابة أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم. قال: قد مضت صلاته و لا شيء عليه» (٤).

و منها: رواية ابن سنان قال: «سألته أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم. قال: إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنابة أو دم قبل أن يصلي ثم صلى فيه و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى، و إن كان لم يعلم فليس عليه إعادة» (٥).

و نحوها غيرها و الفقهاء و إن اصطالحوا في لفظ الإعادة على كونها بمعنى الإتيان في الوقت، إلا أنها في لسان الروايات تكون أعم من القضاء، كما هو كذلك في اللغة بل بعضها يكون صريحا في عدم وجوب القضاء، ك:

صحيح العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل صلى في ثوب رجل أياما ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلي فيه؟ قال: لا يعيد شيئا من صلاته» (٦).

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٣ في الباب: ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١. و قد ذكرها أيضا في الباب ٤١، ٤٢، ٤٤ منها.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٩ في الباب: ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٥) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٦) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٩ في الباب: ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥١

.....

فإن الصلاة أياما في الثوب النجس لا تكون إعادتها إلا بقضائها.

فتحصل إلى هنا أن الأقوى عدم وجوب القضاء، بل و لا الإعادة في الوقت، كما في المتن.

القول بالتفصيل بين الإعادة و القضاء نسب إلى جمع (١) من القدماء و المتأخرين القول بالتفصيل بينهما فيجب الأول دون الثاني. و يستدل لهم بروايتين كان مقتضى إطلاقهما وجوب الإعادة مطلقا حتى في خارج الوقت. إلا أن نتيجة الجمع بينهما و بين غيرهما من الروايات هو التفصيل المذكور، كما سنبين.

و هما:

صحيح وهب بن عبد ربه عن الصادق عليه السلام: «في الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه، فيصلّي فيه، ثم يعلم بعد ذلك؟ قال: يعيد إذا لم يكن علم» (٢).
و موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل صلّى و في ثوبه بول أو جنابة. فقال: علم به أو لم يعلم، فعليه إعادة الصلاة إذا علم» (٣):

(١) كما في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٦١٦. و في الجواهر ج ٦ ص ٢١١: نسبه إلى الشيخ في مياه النهاية، و إلى الغنية، و النافع، و القواعد، و ظاهر جامع المقاصد، و الروض، و المسالك، و عن المبسوط، و المهذب، و نهاية الأحكام، و المختلف، بل في ظاهر الغنية الإجماع عليه كما تقدم في الشرح ص ١٣١.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٢

.....

و تقريب الاستدلال بهما على الدعوى المذكورة هو أن يقال: إن مقتضى إطلاقهما و إن كان وجوب إعادة مطلقا في الوقت و خارجه - كما أشرنا - إلا أنه لا بدّ من تقيدهما بما هو كالصريح في عدم وجوب القضاء، كصحيح عيص المتقدمة «١» فتقلب النسبة بينهما و بين النصوص النافية لإعادة مطلقا من التباين إلى العموم المطلق، و كان مقتضى الجمع بينهما و بين تلك هو التفصيل بين الوقت و خارجه حملا للمطلق على المقيد، فيلترم بوجوب إعادة في الوقت للروايتين، و بعدم وجوبها خارج الوقت للنصوص النافية. و بعبارة واضحة: النصوص الواردة في المقام تكون على ثلاثة طوائف:

الأولى: النصوص النافية لإعادة مطلقا في الوقت و خارجه، و هي الأخبار المتقدمة «٢».

الثانية: النصوص المثبتة لإعادة كذلك، و هي هاتان الروايتان.

الثالثة: النص النافي لوجوب القضاء، كصحيح عيص المتقدم.

و النسبة بين الأولى و الثانية و إن كانت التباين، إلا أنه بعد تقييد الثانية بالثالثة جمعا بين المطلق و المقيد المتناهيين تنقلب النسبة بين الأولى و الثانية من التباين إلى العموم المطلق، لاختصاص المثبتة حينئذ بالإعادة في الوقت، و كان مقتضى الجمع بينهما هو حمل الطائفة الأولى على عدم وجوب القضاء خارج الوقت، و الثانية على وجوب إعادة في الوقت.

و لا يخفى: أن مقتضى الجمع بين مجموع نصوص المقام و إن كان

(١) في الصفحة: ١٥٠.

(٢) في الصفحة: ١٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٣

.....

ما ذكر لصحة انقلاب النسبة عندنا، فلا إشكال «١» من هذه الجهة. إلا أنه لا يمكن الالتزام به هنا:

أما أولاً: فلما في متن الروايتين من الاضطراب و التشويش الموجب لعدم الاعتماد على ما يتراءى منهما من وجوب الإعادة أو رجحانها.

أما صحيحه وهب فهي و إن تمت سنداً إلا أنها قاصرة دلالة، و ذلك لعدم إمكان العمل بها، لظهورها في تعليق وجوب الإعادة على الجهل بالنجاسة، فلا تجب مع العلم، كما هو مقتضى الشرطية في قوله عليه السلام: «يعيد إذا لم يكن علم» منطوقاً و مفهوماً. و هذا مما لا يمكن صدوره من المعصوم عليه السلام لأنّ وجوب الإعادة مع العلم أولى - جزماً - فعليه لا بدّ من الالتزام بعدم إرادة المفهوم من الشرطية. و حينئذ كان الأنسب التعبير بأداة الوصل كـ «إن» الوصلية أو غيرها بأن يقول عليه السلام: «يعيد و إن لم يكن علم». أو: «حتّى إذا لم يكن علم» أو: «و لو لم يكن علم» و نحو ذلك فكانت تدل حينئذ على مطلوب الخصم. إلا أنّ الرواية ليست كذلك، إذ فيها التعبير بأداة الشرط التي لا يمكن العمل بظاهرها. و من هنا نظن - بل نطمئن - بسقوط كلمة في الرواية. و لعلها

(١) تعريض على ما في الجواهر - ج ٦ ص ٢١٢ - و أوضحه في مصباح الفقيه المحقق الهمداني - ص ٦١٧ - من استلزام الجمع المذكور التصرف في كل من الدليلين - الدليل النافي للإعادة مطلقاً، و الدليل المثبت لها كذلك - من دون شاهد خارجي في المقام. و مجرد كون الإعادة في الوقت متيقن الإرادة مما ورد فيه الأمر بالإعادة لا يصلح أن يكون شاهداً للجمع بين الأخبار المتنافية بظاهرها، و إلاّ لأمكن الجمع في جلّ الأخبار المتناقضة - بل كلها - بهذا الوجه.

و الجواب عن ذلك: هو وجود شاهد للجمع، و هو ما دل على نفى القضاء خاصة، أعنى الطائفة الثالثة من الأخبار. إذ بها تنقلب النسبة بين المتعارضين بالتنافي إلى العموم المطلق، و يكون الجمع المذكور على طبق القواعد، كما قربناه في الشرح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٤

.....

كلمة: «لا» و أنّ العبارة كانت هكذا: «لا يعيد إذا لم يكن علم» (١) كما هو مفروض السؤال فيها فإنّ مفروضها جهل المصلّي بنجاسة ثوبه. أو يحمل قوله عليه السلام «يعيد» على الاستفهام الإنكاري بحذف أداة الاستفهام (٢) و مرجعه إلى نفى وجوب الإعادة على الجاهل. و طرو هذه الاحتمالات أو غيرها (٣) في هذه الصحيحة مما يوجب إجمالها المسقط لها عن الحجية. هذه حال الصحيحة. و أما موثقة أبي بصير فهي أيضاً كالصحيحة مجملّة و ذلك لأنّ قوله عليه السلام: «فعليه إعادة الصلاة إذا علم» يحتمل معنيين.

أحدهما: أن تكون الشرطية لبيان تنجز التكليف بالإعادة، لأنها إنّما

(١) و قد جاءت الرواية في نسخ التهذيب المطبوع أخيراً - ج ٢ ص ٣٦٠. الحديث: ١٤٩١ طبعه دار الكتب الإسلامية - هكذا «قال: لا يعيد إذا لم يكن علم» و كذا في الاستبصار - ج ١ ص ١٨١، الحديث: ٦٣٥. طبعه دار الكتب الإسلامية - و لكن قد عرفت أنّ نقل صاحب الوسائل عنهما لا يشتمل على كلمة «لا» فيظهر أنّ نسخ الكتابين مختلفه، و لكن يظهر من تصدى الشيخ «قده» لحملها في كتابيه - التهذيب و الاستبصار - على عدم العلم بالنجاسة حال الصلاة و قد سبقه العلم بذلك قبلها - أي على النسيان - كما نشير إلى ذلك في التعليقة الآتية: أنّ روايته لها لا تشتمل على كلمة «لا» و إلاّ فعدم الإعادة إذا لم يعلم بالنجاسة أصلاً مما لا إشكال فيه.

(٢) كما احتمله صاحب الوسائل «قده» في ذيل رواية أبي بصير ج ٢ ص ١٠٦١ في ذيل الحديث: ٩.

(٣) و قد حملها الشيخ «قده» في التهذيب - ج ٢ ص ٣٦٠ - و في الاستبصار - ج ١ ص ١٨١ المطبوعين لدار الكتب الإسلامية - على أنّه إذا لم يعلم حال الصلاة و كان قد سبقه العلم بحصول النجاسة في الثوب - بمعنى أنّه نسي حتّى صلّى فيه - وجبت عليه الإعادة كما

ذكرنا آنفاً ولا يخفى بعده. و حملها بعضهم على الاستحباب. و احتمال الهمداني «قده»- في مصباح الفقيه ص ٦١٧- قويا كون الصحيحة مسوقة لبيان حكم الفرع المعنون في كلمات الفقهاء، و هو ما لو رأى الجنبه بثوبه المختص فقله عليه السلام: «يعيد إذا لم يكن علم» يعنى أن الشخص الذى فرضه السائل- و هو من أصاب ثوبه جنبه و لم يعلم بها، فصلّى فيه، ثم علم بذلك بعد الصلاة- يعيد صلاته إذا لم يكن علم بذلك من أصله، يعنى لم يكن عالما بأصل الجنبه، احترازا عما لو كان عالما بها مغتسلا منها فلا يعيد حينئذ و لا يخفى بعده أيضا لعدم دلالتها على أن المنى الذى أصاب الثوب كان منه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٥

.....

تكون بعد العلم بالخلل الذى هو شرط عقلى فى تنجز التكليف بها، فيكون بيانا لحكم عقلى- و هو اشتراط التنجز بالعلم- و هذا أمر واضح لا- ستره فيه. فعليه يكون قوله عليه السلام قبل ذلك: «علم به أو لم يعلم» لبيان التسوية بين صورتى العلم و الجهل فى وجوب الإعادة متى علم بالخلل، و حينئذ تكون الرواية مخالفة لمذهب المشهور و دليلا للخصم.

الثانى: أن تكون الشرطية لبيان تعليق الحكم الواقعى على العلم. و المعنى حينئذ: أنه تجب الإعادة إذا علم بالنجاسة قبل الصلاة، و يكون مفهومه: «عدم الوجوب إذا لم يعلم. فعليه يكون قوله عليه السلام: «علم به أو لم يعلم» لبيان التشقيق لا التسوية، و تكون الشرطية لبيان تخصيص الحكم بوجوب الإعادة بأحد الشقين بالمنطوق و عدم وجوبها فى الشق الآخر بالمفهوم، فلا تكون حينئذ منافية لسائر الأخبار الدالة على مذهب المشهور، من عدم وجوب الإعادة فى صورة الجهل بالنجاسة. إلا أنه لأجل ترددنا بين الاحتمالين- كون العلم شرطا لتنجز التكليف، و كونه شرطا للحكم الواقعى- تكون مجمله لا- يمكن الاعتماد عليها، لو لم نقل بظهورها فى الاحتمال الثانى الموافق للمشهور. و أما ثانيا: فلا ياء جملة من الأخبار النافية عن الحمل على خارج الوقت، لأنها كالنص فى الإطلاق، إذ: منها: رواية أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى رجل صلّى فى ثوب فيه جنبه ركعتين ثم علم به؟ قال: عليه أن يتدئ الصلاة. قال: و سألته عن رجل يصلّى و فى ثوبه جنبه أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم؟ قال: مضت صلاته و لا شىء عليه» (١).

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ فى الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢. و فى طريقها «محمّد بن عيسى اليقطينى» و قد اختلف العلماء فى شأنه و لكنّه ممن وقع فى أسناد كامل الزيارات ب ٣ ح ٩ ص ١٩. و ب ١٤ ح ١٠ ص ٥٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٦

.....

و هذه كالصريحة فى عدم وجوب الإعادة فى الوقت، لأن مفروض السؤال الثانى هو العلم بالنجاسة بعد الفراغ من الصلاة فى مقابل ما لو علم بها فى أثناء الصلاة، كما هو مفروض السؤال الأوّل، فكيف يمكن حملها على ما لو علم بالنجاسة بعد خروج الوقت؟ و منها- و هى أصرح من الأولى:-

صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يرى فى ثوب أخيه دما و هو يصلّى. قال: لا يؤذنه حتى ينصرف» (١).

فإن «حتى» غاية لعدم الإيدان، فإذا آذنه بعد الفراغ من الصلاة لا يجب عليه الإعادة و إلا فلا فرق بين الإيدان حال الصلاة أو بعدها فى الوجوب.

و منها: صحيحة زرارة، و هى أصرح من سابقتيها لما فيها من تعليل عدم الإعادة عند وجدان النجاسة بعد الصلاة مع كونه ظانا بإصابتها

حال الصلاة- باستصحاب الطهارة المشترك بين الوقت و خارجه، و إلّا تعيّن التعليل بخروج الوقت دونه. قال فيها: «قلت: فإنّ ظننت أنّه قد أصابه و لم أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر فيه شيئاً، ثم صلّيت فرأيت فيه؟ قال: تغسله، و لا تعيد الصلّاة. قلت: لم ذاك؟ قال: لأنّك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً.» (٢)

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ في الباب: ٤١ من أبواب النجاسات الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٧

.....

و يستفاد من التعليل المذكور أنّ الشرط الواقعي للصلاة إنّما هي الطهارة، أعم من كونها واقعيّة أو ظاهريّة، لا خصوص الطهارة الواقعيّة، و إلّا لم يكن الاستصحاب علته لعدم الإعادة، بل كان علته للدخول في الصلاة مع الشك لا لعدم الإعادة بعد انكشاف الخلاف. إلّا على القول بإجزاء الأمر الظاهري، و لا نقول به.

و الحاصل: أنّ المستفاد من تعليل عدم الإعادة باستصحاب الطهارة هو صحة الصلاة واقعا و لو انكشف الخلاف بعد ذلك، فلا مجال

لإعادتها، لا في الوقت و لا في خارجه، و معه كيف يمكن حملها على عدم الإعادة خارج الوقت؟

و عليه لا بدّ من حمل الروايتين - صحيحة و هب و موثقة أبي بصير - الأمرتين بالإعادة مطلقا على الاستصحاب، لوقوع التعارض بينهما و

بين هذه الروايات - و لا سيما صحيحة زرارة - بالتباين من دون إمكان حملها على خارج الوقت. و لعلّه لذلك احتاط المصنف «قده»

استصحاب بالإعادة في الوقت.

ثم أنّ هناك تفصيلا آخر «١» بين المتردد التارك للفحص، و بين غيره، فتجب الإعادة على الأوّل دون الثاني.

و يستدل له بروايات:

منها: ما في صحيحة زرارة المتقدمة: «قلت فإن ظننت أنّه أصابه و لم

(١) حكى ذلك عن المفيد في المقنعة، و عن ظاهر الشيخ في شرحه في التهذيب، و عن ظاهر الصدوق في الفقيه، و عن الذكرى

احتماله، و في الحدائق ج ٥ ص ٤١٦ الميل إليه راجع المجلد المذكور منه من ص ٤١٤-٤١٧ عند نقله أقوال الأعلام المشار إليهم. و

كذلك الجواهر ج ٦ ص ٢١٢-٢١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٨

.....

أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر شيئاً، ثم صلّيت فرأيت فيه. قال: تغسله، و لا تعيد الصلّاة» (١).

بدعوى: أنّ الحكم بعدم الإعادة إنّما ترتب فيه على ظن الإصابة مع النظر و عدم الرؤيّة، فيفهم منه وجوب الإعادة مع الظن المذكور و

عدم النظر (٢).

و يدفعها أولاً: أنّ فرض النظر و الفحص بعد الظن بالإصابة إنّما ورد في كلام السائل لا في جواب الإمام عليه السّلام فلا ينافي ذلك

ثبوت الحكم - أعنى عدم الإعادة - مطلقا حتى في صورة عدم النظر.

و ثانيا: أنّ تعليقه عليه السّلام الحكم بعدم الإعادة - بعد سؤال الزاوي عن العلة - باستصحاب الطهارة قرينة ظاهرة على عدم الاختصاص

بصورة الفحص، لجريانه حتى بدون الفحص. وقد قال الراوى: «قلت: لم ذاك؟» - يعنى عدم الإعادة - قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا» (٣). فإنّ التعليل المذكور دالّ على أنّ عدم الإعادة مسبب عن كونه متطهرا في مرحلة الظاهر حال الصلاة فهو بنفسه علّة لعدم الإعادة من غير أن يكون للفحص الذى فرضه السائل فى المورد دخل فى ذلك. و من المحقق فى محله: أنّ جريان استصحاب الطهارة فى الشبهات الموضوعية لا يتوقف على الفحص. و ثالثا: أنّ الصحيحة بنفسها قد صرّحت بعدم وجوب الفحص، لما فى ذيلها: «قلت: فهل علىّ إن شككت فى أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟»

- (١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ فى الباب: ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.
 (٢) وقد مال إلى الاستدلال به فى الحدائق ج ٥ ص ٤١٥.
 (٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ فى الباب: ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٩

.....

فقال: لا، و لكنك إنّما تريد أن تذهب الشكّ الذى وقع فى نفسك» (١).

لدلالة قوله عليه السّلام فى الجواب: «إنّما تريد». على انحصار فائدة الفحص فى ذهاب الشكّ الموجب للوسوسة و تشويش البال، فلو كان للفحص ثمرة أخرى، و هى عدم الإعادة عند انكشاف الخلاف - كما هو دعوى الخصم - لم تكن الثمرة منحصرة فى ذهاب الشكّ، بل كان التنبيه على هذه الفائدة الشرعية أولى من التنبيه على فائدة تكويته.

و بما ذكرنا يندفع توهم: أنّ عدم وجوب الفحص عند الشروع فى الصلاة لا ينافى وجوب الإعادة لو انكشف الخلاف بعد ذلك. وجه الاندفاع: هو ما ذكرناه من دلالة تعليقه عليه السّلام لعدم وجوب الإعادة باستصحاب الطهارة على كفاية الطهارة الظاهرية فى صحة الصلاة واقعا، فلا مجال للإعادة، لأنّ الطهارة الظاهرية توجب صحة الصلاة واقعا و هى متحققة فى المقام بلا حاجة إلى الفحص بنصّ هذه الصحيحة و غيرها لأنّها من الشبهات الموضوعية.

و منها: صحيحة حمّيد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «ذكر المنى فشده فجعله أشد من البول. ثم قال: إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاة فعليك إعادة الصلاة. و إن أنت نظرت فى ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك، فكذلك البول» (٢).

بدعوى: أنّ مفهوم اشتراط عدم الإعادة بالنظر فى الشرطية الثانية بقوله عليه السّلام: «و إن أنت نظرت». هو وجوب الإعادة على تقدير ترك النظر لو رأى النجاسة بعد الصلاة.

- (١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٣ فى الباب: ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.
 (٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ فى الباب: ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٠

.....

و يدفعها: أنّ المقابلة بين الشرطيتين قرينة على أنّ التعبير بالنظر ليس لخصوصية فيه بل لكونه مقدّمة للرؤية غالبا، فالمقصود بالشرطية

الثانية- على ما يشهد به سياق العبارة- هو بيان مفهوم القيود المذكورة في الشرطية الأولى. فكأنه قال عليه السلام: إن رأيت المنى قبل الصلاة أو في أثنائها فعليكَ الإعادة، وإن رأيتَه بعد الصلاة فلا- إعادة عليك. فالتعبير بالنظر إنَّما كان لأجل أنَّ المتردد في إصابة المنى أو نجاسة أخرى لثوبه ينظر إليه غالباً لتعرّف الحال و دفع الوسوسة عن نفسه.

و منها: رواية ميمون (منصور) الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قلت له: رجل أصابته جنابة بالليل فاغتسل، فلما أصبح نظر فإذا في ثوبه جنابة. فقال: الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلّا و له حدّ، إن كان حين قام نظر فلم ير شيئاً فلا إعادة عليه، وإن كان حين قام لم ينظر فعليه الإعادة» (١).

و نحوها مرسله الصدوق «قال: و قد روى في المنى أنّه إن كان الرجل حيث قام نظر و طلب فلم يجد شيئاً فلا شيء عليه، فإن كان لم ينظر و لم يطلب فعليه أن يغسله و يعيد صلاته» (٢).

و الظاهر اتحادها مع سابقتهما. و كيف كان فلا مجال للإشكال في دلالتهما على مطلوب الخصم، و هما العمدة في المقام. إلّا أنّه لا يمكن الاعتماد عليهما بوجه:

أما أولاً: فلضعفهما سنداً، أما المرسله فواضح، و أما سابقتهما فجهالة (ميمون الصيقل) و في الكافي نقل الرواية عن (منصور الصيقل) و الظاهر أنّه

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ في الباب: ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ في الباب: ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦١

.....

سهو، و ذلك بقرينة رواية سيف عن ميمون الصيقل كثيراً (١).

و كيف كان فلا فرق بينهما في الضعف لجهالة كليهما- ميمون و منصور- فلا أثر لتعيين الراوى.

و أمّا ثانياً: فلمعارضتهما بصحيفة زرارة المتقدمة (٢) حيث علل فيها عدم وجوب الإعادة باستصحاب الطهارة المشترك بين الفاحص عن النجاسة و غيره، و في هاتين قد علّق ذلك على النظر. هذا مضافاً إلى ما في الصحيفة من عدم وجوب النظر حيث سأل الراوى الإمام عليه السلام و قال: «فهل عليّ إن شككت في أنّه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ فقال عليه السلام: «لا» فمقتضى الجمع حينئذ هو أن يكون النظر طريقاً للرؤية لا أن له موضوعية في الحكم بعدم الإعادة، فلا يجب لو لم ير النجاسة قبل الصلاة أو في أثنائها، سواء نظر أم لم ينظر و لو كان عدم الإعادة ثمرة للنظر قبل الصلاة لكان المناسب الأمر به إرشاد إلى عدم الوقوع في كلفة الإعادة، كما أمر بالاستبراء لئلا يقع في كلفة إعادة الطهارة و غسل الثوب من البلل المشتبه الخارج بعد البول.

بل تعارضهما صحيفة محمد بن مسلم و أبي بصير المتقدمتين (٣)،

(١) روى هذا الخبر في التهذيب ج ٢ ص ٢٠٢ و ج ١ ص ٤٢٤ عن عبد الله بن جبلة عن سيف عن ميمون الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام و عن الاستبصار أنّه رواه عن عبد الله بن جبلة عن سعد عن ميمون الصيقل و لكن في الطبع الحديث ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ عن سيف عن منصور الصيقل.

و في الكافي ج ٣ ص ٤٠٦ رواه عن عبد الله بن جبلة عن سيف عن منصور الصيقل عنه عليه السلام.

و قال في جامع الرواة- ج ٢ ص ٢٨٦- في ترجمة «ميمون الصيقل»: «الظاهر أنّ «سعد» في الاستبصار سهو، و الصواب «سيف» لقرب

طبقت به - يعنى بميمون الصيقل - واتحاد الخبر، و رواية عبد الله بن جبله عنه و كذا «منصور الصيقل» فى الكافى سهو، و الصواب «ميمون» بقرينه اتحاد الخبر أيضا» و قد أشار إلى ذلك أيضا فى ترجمه «منصور الصيقل» ج ٢ ص ٢٦٨ فلاحظ.

(٢) فى الصفحة: ١٥٧.

(٣) فى الصفحة: ١٥٥-١٥٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٢

و إن كان أحوط (١). و إن التفت فى أثناء الصلاة فإن علم سبقها و إن بعض صلاته وقع مع النجاسة بطلت مع سعة الوقت للإعادة (٢).

لدلاتهما على عدم وجوب الإعادة لو علم بالنجاسة بعد الصلاة، فى مقابل ما إذا علم بها قبل الصلاة أو فى أثنائها. فهما - كما تدلان على عدم الإعادة لو علم بها بعد الصلاة سواء فى الوقت أو فى خارجه كذلك - تدلان عليه سواء فحص عن النجاسة قبل الصلاة أم لا «١» فتحصل: أن الأقوى هو ما عليه المشهور من عدم وجوب القضاء بل و لا الإعادة، من دون فرق بين سبق الفحص عن النجاسة قبل الصلاة و عدمه.

(١) خروجاً عن خلاف من ذهب إلى وجوبها، كما سبق «٢».

(٢) لو علم بالنجاسة أثناء الصلاة قد سبق الكلام فيما لو استمر الجهل بالنجاسة إلى تمام الصلاة.

و يقع الكلام هنا فيما لو التفت إليها فى الأثناء، و يكون ذلك على صور ثلاث أشار إليها فى المتن، لأنه إما أن يعلم بسبقها على الدخول فى الصلاة بإحدى القرائن و الأمارات الدالة على ذلك، كلبوسه النجاسة على بدنه - و إن كان حال دخوله فى الصلاة جاهلاً بها - أو يعلم بعروضها فى الأثناء، و على الثانى إما أن يعلم بعروضها قبل زمان الرؤية بحيث وقع بعض أجزاء الصلاة فى النجس، أو أنه لا يعلم بذلك إما بأن يعلم بطورها حين الالتفات إلى النجاسة أو يحتمل ذلك فيستصحب عدمها إلى زمان الالتفات. و النتيجة:

(١) و لا يخفى أن ما ذكر إنما هو مقتضى إطلاق هاتين الروايتين، و هو قابل للتقييد بما استدلل به للخصم، لأن مفهومه وجوب الإعادة إذا لم ينظر قبل الصلاة و لو علم بالنجاسة بعد الفراغ منها. إلا أن الذى يهون الخطب ضعف دليله سندا كما ذكر فى الشرح.

(٢) فى الصفحة: ١٥١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٣

.....

أنه يحرز عدم وقوع الأجزاء السابقة فى النجس إما وجدانا أو بالاستصحاب، فهذه صور ثلاث أشار إليها فى المتن.

الأولى: ما إذا علم بسبق النجاسة على الدخول فى الصلاة.

الثانية: ما إذا علم بسبقها فى بعض الأجزاء السابقة لا من أول الصلاة.

الثالثة: ما إذا علم أو احتمل طرورها حين الالتفات إلى النجاسة، بحيث يحرز عدم وقوع الأجزاء السابقة فى النجس إما وجدانا أو بالأصل.

و الظاهر أنه أشار «قده» إلى الأوليتين بقوله: «فإن علم سبقها و أن بعض صلاته وقع مع النجاسة». إذ الظاهر أن مراده من بعض الصلاة أعم من جميع الأجزاء السابقة على الالتفات أو بعضها. و إلى الثالثة بقوله: «و إن علم حدوثها فى الأثناء مع عدم إتيان شىء من أجزائها مع النجاسة». هذه صور المسألة. و أمّا حكمها فالمنسوبة «١» إلى المشهور أو الأكثر هو الحكم بالصحة فى جميع الصور

الثلاث. و عليه فإن أمكنه الإزالة أثناء الصلاة- بتطهير بدنه أو ثوبه أو إلقاءه إن كان عليه ثوب آخر أو استبداله و التستر بغيره على وجه لم يحصل منه إخلال بشرائط الصلاة من الستر و الاستقبال و نحوهما و لم يصدر ما ينافيها من الفعل الكثير و التكلم و نحوهما- وجبت الإزالة في الأثناء بأي وجه أمكن ما لم يستلزم إخلالا بالشرائط أو فعلا كثيرا ثم يتم الصلاة. نعم لو تعذر التجنب عن النجاسة إلّا بما يبطل الصلاة استأنف.

و استدلّ لهم، أمّا بالنسبة إلى الصورة الثالثة- و هي ما إذا علم أو احتمل طرؤ النجاسة حين الالتفات- فبالروايات «٢» الواردة في الرعاف،

(١) كما في الحدائق ج ٥ ص ٤٢٧ و الجواهر ج ٦ ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٤ ص ١٢٤٤ في الباب: ٢ من أبواب قواطع الصلاة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٤

.....

الدالة على صحة الصلاة مع إمكان التطهير في الأثناء. لأنّ موردها هو حدوث النجاسة في أثناء الصلاة من دون سبق علم بوجودها قبل زمان الالتفات، إذ تدل هذه الروايات على أنّ عروض النجاسة في الأثناء غير مانع عن الصلاة. و أما بالنسبة إلى الصورة الأولى و الثانية- و هما ما لو علم بوقوع الصلاة في النجس من أولها أو ببعض أجزائها السابقة- فهذه الروايات، بضميمة فحوى ما دل من الأخبار المتقدمة «١» على صحة الصلاة الواقعة في النجس لو علم بعد الفراغ.

و قد وافق المصنف «قده» المشهور في الحكم بالصحة في الصورة الثالثة فقط دون الأوليتين حيث حكم فيهما بالبطان في سعة الوقت و لو مع إمكان الإزالة في الأثناء. و المختار عندنا هو إلحاق الصورة الثانية بالثالثة في الحكم بالصحة، فلا تبطل الصلاة إلّا في الصورة الأولى.

و توضيح الحال في المقام يستدعي بسط الكلام في كلّ من الصور، و يقع البحث فيها تارة في سعة الوقت و أخرى في الضيق فنقول: أمّا الصورة الثالثة فالصحيح فيها هو ما عن المشهور حكما و دليلا، لأنّ الروايات المشار إليها- أعني ما وردت في الرعاف أثناء الصلاة- تكفي في الدلالة على الصحة، إذ موردها- بعد إلغاء خصوصيّة دم الرعاف- هو عروض النجاسة في الأثناء و تذّكره لها حين حصولها، كما هو مفروض الصورة الثالثة. و هي أخبار كثيرة فيها الصراح، و غيرها:

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سألته عن الرجل يصيبه الرعاف و هو في الصلاة؟ فقال: إن قدر على ماء عنده- يمينا، أو شمالا،

(١) في الصفحة: ١٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٥

.....

أو بين يديه- و هو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل ما بقي من صلاته، و إن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته» «١».

و الظاهر أنّ ذكر الاستدبار، و التكلم فيها من باب المثال، و إلّا فجميع الأفعال المنافية توجب البطان.

و منها: صحيحة معاوية بن وهب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرعاف أ ينقض الوضوء؟ قال: لو أن رجلا رعف في صلاته، و كان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فتناوله، فقال [فمال ظ] برأسه، فغسله، فليبن على صلاته و لا يقطعها» (٢).
و نحوهما غيرهما (٣)، و من جملتها ما في:

صحيحة زرارة المتقدمة- الواردة في دم الرعاف أيضا و كذلك المنى- من قوله عليه السلام فيها: «و إن لم تشك ثم رأيت رطبا قطعت و غسلته ثم بنيت على الصلاة، لأنك لا تدري لعلّ شيء أ وقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك أبدا» (٤).
لدلالته صريحا على أن عروض النجاسة في أثناء الصلاة لا توجب البطلان، سواء علم بعروضها حين الالتفات، أو احتمل ذلك، كما إذا كانت رطبة لا يحتمل عادة وجودها من قبل، فإنه حينئذ يستصحب عدمها إلى حين الالتفات إليها.
فإنّ قوله عليه السلام: «لعلّ شيء أ وقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين

(١) وسائل الشيعة: ج ٤ ص ١٢٤٥ في الباب: ٢ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث: ٦.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٤ ص ١٢٤٦ في الباب: ٢ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث: ١١.

(٣) في الباب المتقدم.

(٤) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٥ في الباب: ٤٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٦

.....

بالشك أبدا» كالصريح في أن طرو النجاسة في أثناء الصلاة لا- يوجب البطلان فيما إذا لم يقع شيء منها في النجس و لو بحكم الاستصحاب، لتحقق الشرط الذي هو أعم من الطهارة الواقعية و الظاهرية.
و المتحصل من هذه الروايات: عدم اعتبار الطهارة في الأ-كوان الصلاةية، أعنى الآنات المتخللة بين الأجزاء. و أما الأجزاء السابقة فالمفروض إحراز الطهارة فيها بالوجدان أو بالأصل. و أما الأجزاء اللاحقة فكذلك، لأنّ المفروض تحصيل الطهارة لها أيضا.
فما عليه المشهور- بل قيل (١) «إنه إجماعي- من الحكم بالصحة في هذه الصورة ممّا لا إشكال فيه حكما و دليلا في سعة الوقت فضلا عن الضيق.

و أما الصورة الأولى- و هي ما إذا علم في الأثناء بوجود النجاسة قبل الدخول في الصلاة- فقد أشرنا إلى أن المشهور فيها أيضا هو الحكم بالصحة كالصورة الثالثة فيزيل النجاسة لو أمكن و يمضى في صلاته من دون فرق بين سعة الوقت و ضيقه و يستدل له بوجهين.

أحدهما ما أشرنا إليه من ضم روايات الرعاف الدالة على عدم مانعية النجاسة عن الأكوان المتخللة بين الأجزاء لو أزيلت في الأثناء إلى فحوى الروايات المتقدمة الدالة على صحة الصلاة مع استمرار الجهل بالنجاسة إلى ما بعد الفراغ، فإنها لو دلت على الصحة في فرض استمرار الجهل لدلت بالأولية القطعية على صحتها فيما لو ارتفعت النجاسة في الأثناء و اقترنت باقى الأجزاء بالطهارة، فإنّ الصلاة الواقعة ببعضها في النجاسة المجهولة أولى بالصحة من الواقعة بتمامها فيها.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٢٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٧

.....

و منه يعلم وجه الاستدلال على الصحة في الصورة الثانية كما سبق أيضا «١»، لوقوع بعض الصلاة- في مفروضها- في النجس أيضا دون تمامها، بل هي أولى بالصحة كما لا يخفى. و النتيجة: أن المستفاد من تلك الروايات أن النجاسة الواقعية لا تمنع عن صحة الصلاة ما لم يعلم بها المصلي، سواء استمر جهله بها إلى أن فرغ من الصلاة أو علم بها في الأثناء و أزالها، لكفاية الطهارة الظاهرية في الصحة الواقعية كما سبق.

أقول: إن هذا الوجه تام لا بأس بالاستدلال به للصحة في صورتين- الأولى و الثانية كما تقتضيه قاعدة معذورية الجاهل بالنجاسة في الصلاة- هذا و لكن الظاهر من جملة من الأخبار بطلان الصلاة و وجوب استينافها فيما لو علم بسبق النجاسة على الصلاة، و لذا حكى «٢» عن جماعة من المتأخرين تقوية القول بالبطلان في هذه الصورة، خلافا للمشهور و لا محذور عقلا في الفرق بين استمرار الجهل إلى آخر الصلاة و بين الالتفات إلى النجاسة في الأثناء فيحكم بالصحة في الأول دون الثاني و إن أمكن الإزالة، لأن الأحكام الشرعية تعبدية لا طريق للعقل إلى كشفها، و هي عدة روايات:

منها: صحيحة زرارة المتقدمة آنفا، لما فيها من قوله: «قلت له: إن رأيت في ثوبي و أنا في الصلاة؟ قال: تنقض الصلاة و تعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت، و إن لم تشك ثم رأيت رطبا قطعت و غسلته ثم بنيت على الصلاة، لأنك لا تدري لعله شيء أوقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك أبدا» «٣».

(١) في الصفحة: ١٦٣.

(٢) كما في مصباح الفقيه للمحقق الهمداني كتاب الطهارة ص ٦٢٠.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٥ في الباب: ٤٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٨

.....

فإنها كالصريح في التفصيل بين ما لو وقعت الصلاة من أولها في الثوب النجس- كما لو كانت النجاسة يابسة لا يحتمل عروضها في الأثناء- و بين ما لو عرضت في الأثناء، و إنه يجب عليه نقض الصلاة و الإعادة بعد التطهير في الأول و البناء عليها بعد الغسل في الثاني، لقيام احتمال طرو النجاسة الرطبة في الأثناء، فيستصحب عدمها إلى حين الالتفات. هذا مضافا إلى أن مفهوم التعليل بقوله عليه السلام: «لأنك لا تدري لعله شيء أوقع عليك». هو بطلان الصلاة فيما إذا علم بوقوعها في النجس من أولها، لعدم جريان الاستصحاب مع العلم بالخلاف.

و منها: صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة «١»، الواردة في الرجل يرى في ثوب أخيه دما و هو يصلي؟ قال: «لا يؤذنه حتى ينصرف».

فإنها تدل على أن العلم بالنجاسة- الحاصل بإعلام الغير أثناء الصلاة- يوجب البطلان بخلاف ما إذا أخبر بها بعد الفراغ.

و منها: صحيحة الأخرى المتقدمة أيضا «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ذكر المنى فشدده فجعله أشد من البول. ثم قال: إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة، و إن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه، ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك، فكذلك البول».

فإنها أيضا تدل على البطلان لو التفت إلى النجاسة السابقة في الأثناء- كما هو مفروض الصورة الأولى في المقام- فإن ذكر المنى قرينة على سبق النجاسة على الصلاة، لبعد عروضه أثناء الصلاة- جدا- إذ ليس المنى كسائر النجاسات التي يحتمل وقوعها عليه أثناء الصلاة، كالدم و نحوه. نعم قد يعلم

(١) في الصفحة: ١٥٦.

(٢) في الصفحة: ١٥٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٩

.....

به قبل الصلاة و أخرى بعد الدخول فيها- كما هو مفروض الرواية- و في كلا الفرضين أمر عليه السلام بالإعادة «١». و منها: موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: في «رجل صلّى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم به. قال: عليه أن يتسدى الصلاة. قال: و سألته عن رجل يصلّى و في ثوبه جنابة أو دم حتّى فرغ من صلاته ثم علم. قال: مضت صلاته و لا شيء عليه» «٢». فإنّ المراد بالسؤال الأوّل- بقرينه المقابلة مع الثاني- هو حصول العلم بوجود الجنابة في الثوب أثناء الصلاة بعد أن صلّى ركعتين منها، و قد أمر عليه السلام باستيناف الصلاة. و من المعلوم أنّ الجنابة في الثوب من النجاسة السابقة على الدخول في الصلاة، فهي دالة «٣» على البطلان في مفروض الكلام

(١) و يمكن المناقشة في دلالة هذه الصحيحة على وجوب الإعادة في مفروض الكلام- كما أشار المحقق الهمداني «قده» في مصباح الفقيه ص ٦٢١- بظهورها في بيان حكم آخر، و هو بطلان صلاة من صلّى في النجس عامدا، و إنّ المراد بها هو انه إن رأى النجاسة قبل الصلاة ثم صلّى معها عامدا، أو رآها في الأثناء و أتمها كذلك فعليه الإعادة، و إن رآها بعد الفراغ فلا شيء عليه. فتكون من أدلة مانعية النجاسة المعلومة عن الصلاة فهي أجنبية عما نحن فيه من الجهل بالنجاسة حين الشروع و الالتفات إليها في الأثناء و إزالتها في الأجزاء الباقية. و يؤيده: التعبير بإعادة الصلاة الظاهر في الشروع بعد الإتمام بخلاف الاستيناف. و لا أقل من تساوى الاحتمالين الموجب للإجمال، و به تسقط عن الاستدلال. فالعمدة في المقام هي صحيحة زرارة المتقدمة.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٣) و قد ناقش المحقق الهمداني «قده»- في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٢١- في دلالتها بأن احتمال قويا أن يكون المقصود بالسؤال حكم من علم قبل الصلاة بأنّ الثوب فيه جنابة لكنّه غفل عن ذلك حين الدخول في الصلاة، أو نسيه أو اشتبه عليه فلم يعلم أنّ ما يصلّى فيه هو ذلك الثوب النجس، فلما صلّى ركعتين علم بذلك، لا- أنّه كان جاهلا بالجنابة رأسا و حصل له ابتداء العلم بوجودها في الثوب أثناء الصلاة، كما هو محل الكلام. و استبعد هذا الفرض، بل قال: ربّما ينصرف عنه وجه السؤال. و أيده بتذكير الضمير، الظاهر في رجوعه إلى الثوب. ثم أنّه تنزل عن قوة الاحتمال و التزم بتساوى الاحتمالين الموجب للإجمال، المسقط لها عن الاستدلال، كما في صحيحة محمد بن مسلم. (و يندفع): بأنّ ما ذكره «قده» في هذه الرواية أشبه بالتأويل المخالف للظهور، إذ لا مجال للمناقشة في ظهور قول السائل:

«ثم علم به» في حدوث العلم بوجود الجنابة في الثوب بعد أن صلّى ركعتين. و فرض سبق العلم بذلك قبل الصلاة ثم الغفلة عنه أو نسيانه أو اشتباه الثوب بغيره كلها فروض بعيدة لا إشارة إليها في الرواية فضلا عن الدلالة. و تذكير الضمير لا يؤيد ما ذكره، لإمكان رجوعه إلى الثوب الخاص، أي علم بأنّ الثوب فيه الجنابة. بل حمل العلم به في الأثناء على التذكر المسبوق بالعلم قبل الصلاة خلاف الظاهر جدا.

فالإنصاف أنّه لا مجال للمناقشة في دلالتها على المطلوب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٠

.....

كالروايات المتقدمة.

فتحصل إلى هنا: أن مقتضى الروايات هو بطلان الصلاة لو علم في أثنائها بسبق النجاسة على الدخول فيها، و معها لا مجال للاستدلال على الصحة هنا بالأولوية القطعية من الصحة في الصلاة الواقعة بتمامها في النجاسة المجهولة، إذ لا أولوية مع الدلالة على الخلاف، لأن الأحكام الشرعية تعبدية، فلا محذور في أن تكون الطهارة الظاهرية شرطا واقعا للصحة لو استمر الجهل إلى ما بعد الفراغ، دون ما إذا ارتفع في الأثناء، فلا يصح الاستدلال للمشهور بالأولوية القطعية.

الوجه الثاني هو عدّة روايات دلّت بإطلاقها على صحة الصلاة في النجاسة المجهولة لو رآها في الأثناء و لو كانت سابقة عليها. الأولى: موثقة داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يصلّي فأبصر في ثوبه دما؟ قال: يتم» (١). بدعوى دلالتها على صحة الصلاة و وجوب الإتمام، سواء أ كان الدّم المرئي في أثنائها سابقا على

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٥ في الباب: ٤٤ من النجاسات الصلاة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧١

.....

الدخول فيها- كما هو محل الكلام- أم كان في زمان الرؤية.

و يدفعها: أن الإطلاق المذكور و إن كان ثابتا لها إلّا أنّه قابل للتقييد بالروايات المتقدمة «١» الدالة على بطلان الصلاة في صورة سبق النجاسة عليها.

توضيح ذلك: أن لهذه الرواية إطلاقات من جهات ثلاث، الأولى:

إطلاق الإتمام بلحاظ كونه مع الإزالة و عدمها، و على الثاني إما أن يكون متمكنا منها أم لا.

الثانية: إطلاق الدّم بلحاظ كونه أقل من الدرهم أو أكثر، و على الأوّل كونه مما يعفى عنه في الصلاة أم لا، كالدماء الثلاثة، و دم ما لا يؤكل لحمه.

الثالثة: إطلاق الدّم أيضا بلحاظ كونه سابقا على الصلاة أم لا. و لا ينبغي التأمل في عدم إمكان الأخذ بإطلاقها من جميع الجهات المذكورة- للإجماع و غيره على بطلان الصلاة في النجس غير المعفو عن علم و عمد- فلا بدّ إما من تقييدها من الناحية الأولى و حملها على صورة الإتمام مع الإزالة. و إما من الناحية الثانية بحمل الدم على كونه أقل من الدرهم و من غير الدماء الثلاثة، كما عن الشيخ «٢»، و معه لا محذور في إبقاء الإطلاق من الناحية الأولى- بل الثالثة- إذ لا مانع من الإتمام في الدم المعفو عنه، سواء أ كان سابقا على الصلاة أم لا، إلّا أنّه لا يجدى المشهور، كما هو واضح. و أما إطلاقها من الناحية الثالثة- التي هي مستند المشهور في الاستدلال على

(١) في الصفحة: ١٦٧-١٦٩ و هي صحاح زرارة و محمّد بن مسلم و موثقة أبي بصير.

(٢) في التهذيب ج ١ ص ٤٢٣. طبعة دار الكتب الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٢

.....

الصحة، مع التقييد من الناحية الأولى بالحمل على الإتمام بعد الإزالة، لما دل على بطلان الصلاة في النجس عن علم و عمد - فهو وإن لم يكن على خلاف الإجماع والضرورة، بل نسب الالتزام به إلى المشهور، إلا أنه مع ذلك قابل للتقييد بما أشرنا إليه من الروايات المتقدمة الدالة على بطلان الصلاة التي التفت في أثنائها إلى نجاسة سابقة عليها، فلا تجدى الإزالة في الأثناء للأجزاء الباقية، لبطلانها بوقوع أجزائها المتقدمة في النجاسة المجهولة.

الثانية: ما رواه ابن إدريس في آخر السرائر. نقلا عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إن رأيت في ثوبك دما و أنت تصلّي و لم تكن رأيتة قبل ذلك فأتمّ صلاتك، فإذا انصرفت فاغسله. قال: و إن كنت رأيتة قبل أن تصلّي فلم تغسله، ثم رأيتة بعد و أنت في صلاتك فانصرف فاغسله و أعد صلاتك» (١).

ولا إشكال في سندها، لنقل ابن إدريس لها عن كتاب المشيخة لابن محبوب. و أما الاستدلال بها للمشهور فيكون كالاستدلال بالموثقة فإنها بإطلاقها تشمل رؤية الدم السابق على الصلاة و الطارى أثنائها. و الجواب عنها: هو ما ذكرناه في الموثقة أيضا، من قابلية هذا الإطلاق للتقييد بما سبق من الروايات (٢) الدالة على البطلان في صورة سبق النجاسة على الصلاة.

نعم، فرق بينها وبين الموثقة من ناحية أخرى، و هي إطلاق الدم بلحاظ كونه معفو عنه أم لا، إذ لا إطلاق فيها من هذه الجهة، فإنها تختص بغير المعفو و ذلك بقرينة أمره عليه السلام بالانصراف و الإعادة بعد الغسل متى صلّي

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٥ في الباب: ٤٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٢) و هي صحاح زرارة، و محمد بن مسلم، و موثقة أبي بصير المتقدّمات في الصفحة: ١٦٧ - ١٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٣

.....

في ثوبه ناسيا، و لا يكون ذلك إلّا في غير المعفو عنه، و إلّا لم يجز الانصراف عن الصلاة الصحيحة للإجماع على حرمة الإبطل عمدا. بل لعل أمره عليه السلام بالغسل بعد الانصراف من الصلاة - في صورة الجهل بوجود الدم على ثوبه و رؤيته أثناء الصلاة - قرينة على ذلك أيضا، لظهوره في الإرشاد إلى بطلان الصلوات الآتية في هذا الثوب بعد العلم بتنجسه به، و لا يكون ذلك إلّا فيما إذا كان أكثر من الدرهم، إذ لا يحتمل الأمر التعبدى و أما الإرشاد إلى غير ما ذكر من لوازم نجاسة الدم فلعله مما ينصرف عنه الأمر.

و أما إطلاقها من ناحية الإتمام بدون الإزالة مع الإمكان، فلا بدّ من تقييده (١) أيضا بما دل من الإجماع و الروايات الواردة في الرّعاف (٢) الدالة على وجوب الإزالة أثناء الصلاة مع الإمكان و الاستيناف بعد الإزالة مع عدمه، مضافا إلى الروايات (٣) العامة الدالة على بطلان الصلاة مع النجاسة عمدا. فلا بدّ من تقييد قوله عليه السلام: «فأتمّ صلاتك» بالإتمام بعد إزالة الدم.

و على الجملة: حال هذه الرواية كسابقتها من حيث الاستدلال للمشهور و ردّه.

الثالثة: حسنة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: قال قلت له: «الدم

(١) لا مجال لتقييدها من هذه الجهة، لما فيها من التصريح بكون الغسل بعد الانصراف، حيث قال عليه السلام: «فأتمّ صلاتك، فإذا انصرفت فاغسله»، و مع ذلك كيف يمكن تقييد الإتمام بما بعد الإزالة أثناء الصلاة؟ و حيث لم يعرف قائل بمضمونها من هذه

الجهة- أعنى الإتمام مع النجس عمدا- فهي تصبح من الأخبار الشاذة التي يجب رد علمها إلى أهله. إلا أن يقال: أن عدم إمكان العمل بها من هذه الجهة لا ينافى الأخذ بإطلاقها من ناحية سبق النجس على الصلاة استنادا للمشهور. فتأمل.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ١٦٤-١٦٥.

(٣) المتقدمة في الصفحة: ١٠-١١ و تقدمت الإشارة إلى مصادر كثير منها في تعليقه ص: ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٤

.....

يكون في الثوب على و أنا في الصلاة؟ قال: إن رأيتَه و عليك ثوب غيره فأطرحه و صلّ في غيره، و إن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك و لا إعادة عليك، ما لم يزد على مقدار الدرهم، فإن كان أقلّ من الدرهم فليس بشيء رأيتَه قبل أو لم تره. و إذا كنت قد رأيتَه و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيّعت غسله و صلّيت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه.» (١).

هكذا رواها الصدوق في الفقيه «٢»، و كذا الكليني في الكافي «٣».

إلا أن الشيخ رواها في التهذيب «٤» هكذا: «و لا إعادة عليك، و ما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء» بزيادة «الواو» و حذف جملة:

«فإن كان أقلّ من درهم».

و كيف كان فيستدل للمشهور بقوله عليه السلام- في صدرها:- «إن رأيتَه و عليك ثوب غيره فأطرحه و صلّ في غيره» لدلالته على أنه لو رأى النجاسة أثناء الصلاة، و أمكنه الإزالة و لو بطرح الثوب مع بقاءه مستورا، و جب عليه ذلك و صحت صلاته. و مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين النجاسة السابقة على الصلاة و غيره. أقول: لو سلّم إطلاق لهذه الرواية من الجهة المذكورة لكان حالها حال الروايتين السابقتين «٥» في وجوب تقييدها بما ذكرنا من الروايات «٦» الدالة على البطلان في صورة سبق النجاسة على الصلاة، إذ لا تزيد حالها على تلك.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

(٢) ج ١ ص ١٦١ طبعة دار الكتب الإسلامية مع اختلاف يسير.

(٣) ج ٣ ص ٥٩ طبعة دار الكتب الإسلامية مع اختلاف يسير.

(٤) ج ١ ص ٢٥٤ طبعة دار الكتب الإسلامية.

(٥) و هما موثقة داود بن سرحان و صحيحة ابن سنان المذكورتان في الصفحة: ١٧٠ و ١٧٢.

(٦) المتقدمة في الصفحة: ١٦٧-١٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٥

.....

بل يمكن دعوى كونها أجنبيّة عن مدّعى المشهور رأسا. و ذلك لأنّ المحتملات فيها ثلاثة:

أحدها: أن يكون القيد- و هو قوله عليه السلام: «ما لم يزد على مقدار الدرهم»- راجعا إلى كلا الحكمين المذكورين قبله «أحدهما» الحكم بصحة الصلاة مشروطا بطرح الثوب النجس مع الإمكان. المستفاد من الشرطية الأولى أعنى قوله عليه السلام: «إن رأيتَه و عليك ثوب غيره فأطرحه و صلّ في غيره.» «ثانيهما» الحكم بصحتها في الثوب النجس مع عدم إمكان الطرح المستفاد ذلك من قوله

عليه السلام: «وإن لم يكن عليك غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك» و النتيجة رجوع القيد إلى كلتا الجملتين السابقتين عليه، كما هو أحد المحتملات في الاستثناء المتعقب للجمل المتعددة، إذ المراد به مطلق القيود لا خصوص الاستثناء، و عليه يكون مورد كلا الحكمين الدم الأقل من الدرهم. و هذا مما لا إشكال ولا خلاف فيه، لصحة الصلاة في الدم المعفو عنه على كل حال و لو كان عن علم و عمد، كما هو صريح قوله عليه السلام في ذيل هذه الرواية أيضا: «فإن كان أقل من الدرهم فليس بشيء رأيتُه أو لم تره». و على هذا الاحتمال تكون الرواية أجيبه عن دعوى المشهور- و هي الصلاة في النجاسة المجهولة المانعة عن صحتها- رأسا، و لا بد حينئذ من حمل الأمر بطرح الثوب في الشرطي الأولى على الاستحباب كما هو واضح.

ثانيها: أن يكون القيد المذكور راجعا إلى خصوص الحكم الثاني دون الأول، بأن تقيّد به الجملة الثانية فقط دون الأولى- كما هو الصحيح في الاستثناء أو سائر القيود المتعقبه للجمل المتعددة موضوعا و حكما على ما ذكرنا ذلك في بحث الأصول (١)- و عليه يكون مقتضى إطلاق الجملة

(١) لاحظ كتاب أجود التقريرات ج ١ ص ٤٩٦ في المتن و التعليق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٦

.....

الأولى صحة الصلاة في الثوب المتنجس بالدم لو التفت إليه في الأثناء و طرح الثوب مع الإمكان و أتم الصلاة في غيره و هذا من دون فرق بين كون الدم أقل من الدرهم أو أكثر كما هو قضية الإطلاق، و على هذا الاحتمال يصح الاستدلال بها للمشهور، و يكون الأمر بالطرح للوجوب، للزوم تخصيصها حينئذ بالدم الكثير، لخروج الدم المعفو عنه عن موردها، لضرورة صحة الصلاة فيما دون الدرهم من الدم و لو كان عن علم و عمد.

هذا. و لكن لا يجدي الاستدلال بهذا الإطلاق للمشهور، للزوم تقييده بما سبق من الروايات الدالة على البطلان في صورة سبق النجاسة على الصلاة، كما ذكرنا.

و هناك احتمال ثالث، و هو إطلاق كلا الحكمين و عدم رجوع القيد إلى شيء من الجملتين السابقتين، بأن يكون قوله عليه السلام: «ما لم يزد على مقدار الدرهم» جملة مستأنفة.

و ذلك يبتنى على رواية الشيخ لها في التهذيب (١) و هي بإضافة «الواو» و إسقاط قوله عليه السلام: «فإن كان أقل من الدرهم» فتكون الرواية هكذا:

«و ما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس بشيء.».

و على هذا الاحتمال يصح الاستدلال بها للمشهور أيضا، لإطلاق الجملة الأولى التي هي مورد الاستشهاد لهم. لكن يجاب عنها: بما ذكرناه من الجواب عن الاحتمال الثاني، و هو لزوم تقييدها بما دل على التخصيص.

هذا مضافا إلى عدم ثبوت صحة رواية الشيخ لها في التهذيب على الوجه المذكور و ذلك لعدم إمكان العمل بإطلاق الجملة الثانية للأمر فيها

(١) ج ١ ص ٢٥٤ طبعة دار الكتب الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٧

.....

بالمضى فى الصلاة مع النجس حتى مع إمكان الاستيناف مع الثوب الطاهر و هذا مما لا يصح جزماً، فلا بدّ من حملها إما على صورة انحصار ثوبه فى الذى عليه، أو الماضى فى الصلاة مع تطهير الثوب أثناءها من دون استلزامه فعلاً كثيراً. و لا يخفى بعدهما عن ظهورها، و من هنا قيل «١»: لو صح ما فى التهذيب لوجب طرح هذه الفقرة من الرواية، لشذوذها و إعراض الأصحاب عن ظاهرها، حيث لم يقل أحد بوجوب الماضى فى الصلاة مع النجس. و هذا شاهد على وقوع الاشتباه فيه و عدم صحته الاعتماد عليه «٢»، و أنّ الصحيح هو ما فى الوسائل عن الكافى و الفقيه. فتحصل من جميع ما ذكرناه إلى هنا: أنّ هذه الروايات الثلاث - و هى روايات داود بن سرحان، و عبد الله بن سنان، و محمّد بن مسلم «٣» - و إن دلت بإطلاقها على مسلك المشهور، من صحة الصلاة فى النجاسة المجهولة لو رآها فى الأثناء و أزالها و لو كانت سابقة على الصلاة، إلّا أنّه يلزم تقييدها بما دل «٤» على بطلانها فيما لو كانت سابقة عليها. فالأقوى: هو البطلان فى هذه الصورة، و هى الصورة الأولى بحسب الترتيب الذى ذكرناه. هذا كله فى سعة الوقت حيث يتمكن المكلف من قطع الصلاة و الإزالة

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٢٠.

(٢) حتى أنّه قال فى الحدائق ج ٥ ص ٤٢٨ فى ذيل هذه الرواية: «الاعتماد على رواية الشيخين المذكورين (يعنى الصدوق و الكلينى) بل أحدهما لو لم يكن إلّا هو، إذ لا يخفى على من لاحظ التهذيب و ما وقع للشيخ فيه من التحريف و التغيير و الزيادة و النقصان فى متون الأخبار و أسانيدها ترجيح ما ذكره غيره من المحدثين، و لا ريب أنّ هذا من جملة ذلك.»

(٣) المتقدّمات فى الصفحة: ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣.

(٤) و هى الروايات المتقدمة فى الصفحة: ١٦٧ - ١٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٨

.....

ثم الاستيناف.

و أمّا مع ضيق الوقت عن تمام الصلاة، فإن تمكن من إدراك ركعة منها فى الوقت كان حكمها حكم سعة الوقت لتمامها، للروايات «١» الكثيرة - التى فيها المعتبرة - الدالة على أنّ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، فإنّه بعد هذا التنزيل يشملها الروايات المتقدمة الدالة على بطلان الصلاة فى صورة سبق النجاسة المجهولة عليها لو التفت فى الأثناء و كان متمكناً من الإزالة و الاستيناف. و النتيجة: أنّه لو تمكن من إدراك ركعة مع الطهارة الخبيثة لزم عليه الاستيناف لبطلان ما بيده.

و أمّا إذا لم يتمكن حتى من إدراك ركعة بحيث يؤدى تحصيل الطهارة إلى فوات الصلاة فى الوقت رأساً، فإن أمكن التبديل، أو التطهير من دون لزوم المنافى فعل ذلك و أتمّ صلاته، و إلّا فيدور أمره بين إتمام الصلاة فى النجس ساتراً كان أو غيره أو الإتمام عارياً بطرح الثوب النجس لو كان ساتراً، على الخلاف فى فاقد طهارة الساتر حيث ذهب المشهور فيه إلى وجوب الصلاة عارياً، و لكن الأقوى عندنا - وفاقاً لجماعة - هو وجوب الصلاة فيه، كما حرّرنا ذلك فى محلّه. و على الجملة: إذا لم يمكن التطهير أو التبديل فى الأثناء يجب عليه الإتمام فى النجس و لو كان ساتراً.

و الوجه فى ذلك كله: هو ما تقدم من أن مقتضى القاعدة الأولى هو صحة صلاة الجاهل بالنجاسة و إن التفت إليها فى الأثناء و أزالها مع الإمكان، لأنّها مقتضى الجمع بين فحوى الروايات الدالة على معذورية الجاهل المستمر

(١) المروية في وسائل الشيعة: ج ٣ ص ١٥٧ في الباب ٣٠ من أبواب المواقيت، منها ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: «فإن صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتمّ وقد جازت صلاته» الحديث: ١ في الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٩

.....

جهله إلى ما بعد الفراغ و منطوق الروايات الواردة في الرعاف الدالة على عدم بطلان الصلاة بعروض النجاسة في الأثناء لو أزالها بلا فعل المنافي. نعم لو لم يمكن الإزالة استأنف الصلاة في سعة الوقت، و أما مع الضيق فلا، لاستلزامه خروج الوقت الواجب رعايته على كل حال، فيدور أمره بين الصلاة في الوقت عاريا و بين الصلاة في الساتر النجس و الأقوى عندنا هو الثاني، كما أشرنا. و أما الروايات الدالة على بطلان الصلاة التي التفت في أثنائها إلى نجاسة سابقة - التي استندنا إليها في مخالفة المشهور القائلين بالصحة - فهي مختصة بسعة الوقت، و بها يخرج عن عموم القاعدة. و أما في الضيق فلا - تصلح لتخصيصها، و ذلك لظهور الأمر بالإعادة فيها في أن لا - تكون المعادة كالمبتدأة من حيث الوقوع في النجاسة التي كانت سببا للإعادة. بل يكون منصرفا إلى صورة التمكن منها في الوقت مع الطهارة، و في فرض ضيق الوقت لا تكون المعادة إلّا كالمبتدأة من حيث الوقوع في النجس، فتكون الإعادة لغوا، إلّا بخروج الوقت اللازم رعايته على كل حال لتقدمه على شرطية الطهارة الخبيثة بلا كلام، فالأقوى هو صحة الصلاة المفروضة في ضيق الوقت، على الوجه الذي ذكرناه، كما في المتن. هذا تمام الكلام في الصورة الأولى.

و أما الصورة الثانية، و هي ما إذا التفت في الأثناء إلى سبق النجاسة في بعض أجزاء الصلاة لا من أولها بحيث وقع بعض أجزائها في النجس، كما إذا علم في الركعة الرابعة بوقوع الدم عليه في الركعة الثالثة، فهل تلحق بالأولى في الحكم بالبطلان أو بالثالثة في الحكم بالصحة؟ ظاهر المصنف (قده) هو الأول، لما أشرنا إليه من ظهور قوله: «فإن علم سبقها و أن بعض صلاته وقع مع النجاسة بطلت مع

سعة الوقت» في الأعم مما كان السبق من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٠

.....

أول الصلاة أو في أثنائها قبل زمان الالتفات إلى النجاسة. كما و أن بعض الصلاة أعم مما كان جميع الأجزاء المتقدمة على الالتفات أو بعضها. و الظاهر أن الوجه عنده في البطلان هو وقوع بعض الصلاة في النجس، سواء أ كان من أولها أو لا. و لكن الظاهر هو الصحة، كما هو ظاهر الأصحاب، فتلحق بالصورة الثالثة. و ذلك لما عرفت من أن مقتضى القاعدة الأولية هو صحة الصلاة في جميع الصور الثلاث، لمعدورية الجاهل بالنجاسة مطلقا، كما هو المستفاد من نصوصها «١»، كما سبق و لا موجب للخروج عن إطلاقها إلّا فيما ثبت الدليل على التخصيص، و لم يثبت إلّا في الصورة الأولى، و هي ما إذا كانت النجاسة سابقة على الدخول في الصلاة، و أما الصورة الثانية - و هي عروض النجاسة في الأثناء قبل زمان الالتفات - فباقية تحت إطلاق أدلة الصحة كالصورة الثالثة - أعني بها صورة عروض النجاسة حين الالتفات - بل شمول التعليل بقوله عليه السلام في صحيحه زارة المتقدمة «لعله شيء أوقع عليك» إذا وقع عليه النجس أثناء الصلاة مع الاستمرار في بعض أجزائها - كما هو مفروض الصورة الثانية - أظهر منه مما إذا وقع ذلك حين الالتفات إليه كما في الصورة الثالثة. هذا في سعة الوقت. و أما في الضيق فالحكم بالصحة أظهر، لما ذكرناه في الصورة الأولى من عدم شمول دليل التخصيص الدال على البطلان لفرض ضيق الوقت مطلقا، سواء في ذلك هذه الصورة و غيرها، فيعمل فيها بمقتضى القاعدة الأولية على النحو الذي ذكرناه في الصورة الأولى، من أنه

(١) و هي النصوص الدالة على معذورية الجاهل بالنجاسة إذا التفت بعد الفراغ، فإنها تدل بالأولوية على معذورية الملتفت في الأثناء لو أزالها مع الإمكان، كما سبق في الصفحة ١٤٨-١٤٩ و كذا النصوص الدالة على الصحة في خصوص ما لو التفت في الأثناء، كموثقة داود بن سرحان، و صحيحة عبد الله بن سنان، و حسنة محمد بن مسلم، المتدمات في الصفحة: ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨١

و إن كان الأحوط الإتمام (١) ثم الإعادة. و مع ضيق الوقت إن أمكن التطهير أو التبديل - و هو في الصلاة، من غير لزوم المنافي - فليفعل ذلك، و يتم، و كانت صحيحة (٢).

لو أمكن التبديل أو التطهير في الأثناء فعل، و إلا استمر.

(١) قد عرفت أن المشهور هو الحكم بالصحة في جميع الصور الثلاث المتقدمة «١» فيجب عليه الإتمام مع إمكان الإزالة في الأثناء بلا لزوم المنافي، و إن لم يمكن استأنف الصلاة بعد الإزالة في سعة الوقت و مع الضيق يتم عاريا أو في الساتر النجس - على الخلاف في فاقد الساتر الطاهر - و إن كان المختار الصلاة فيه، هذا. و لكن قد عرفت أن الأقوى هو الحكم بالبطان فيما إذا كانت النجاسة سابقة على الدخول في الصلاة - كما هو مفروض الصورة الأولى من الصور المتقدمة - فيجب عليه الاستيناف لبطان ما بيده. و أمّا لو عرضت النجاسة في الأثناء قبل زمان الرؤية - كما هو مفروض الصورة الثانية - فالظاهر فيها الصحة، كما سبق و ظاهر المتن الحكم بالبطان في كلتا صورتين. و كيف كان فلاحياط بالإتمام إنما هو لاحتمال الصحة، و فاقا للمشهور القائلين بها و لازمه احتمال حرمة القطع، فيحتاط بالإتمام ثم الإعادة، لاحتمال البطان أيضا.

(٢) قد عرفت أن مقتضى القاعدة هو ما عليه المشهور من معذورية الجاهل بالنجاسة و إن علم بها أثناء الصلاة، فيتمها مع إمكان الإزالة في الأثناء، و لا - نخرج عنها إلا بالنصوص «٢» الدالة على البطان فيما إذا التفت في الأثناء. و لكنّها مختصة بسعة الوقت، لانصراف الأمر بالإعادة فيها إلى و

(١) في الصفحة: ١٦٣.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ١٦٧-١٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٢

إن لم يمكن أتمها و كانت صحيحة (١).

و إن علم حدوثها في الأثناء مع عدم إتيان شيء من أجزائها مع النجاسة، أو علم بها و شك في أنها كانت سابقا أو حدثت فعلا، فمع سعة الوقت و إمكان التطهير أو التبديل يتمها بعدهما، و مع عدم الإمكان يستأنف، و مع ضيق الوقت يتمها مع النجاسة و لا شيء عليه (٢).

و أما إذا كان ناسيا فالأقوى وجوب الإعادة (٣).

صورة التمكّن من الإعادة في الوقت مع الطهارة الخبيثة، كى تكون المعادة غير المبتدئة، و إلا فتكون الإعادة في النجس لغوا، إلا مع تحصيل الطهارة المتوقع على خروج الوقت على الفرض. و من المعلوم عدم جوازه، للزوم رعاية الوقت على كل حال، كما هو محزّر في محله. و قد سبق الكلام في ذلك كله بما لا مزيد عليه.

(١) أى مع النجس و إن كان ساترا، لما هو الأقوى - و فاقا لجماعة - من تقدم الصلاة في الساتر النجس على الصلاة عاريا، كما حزر في محله.

(٢) سبق الكلام في ذلك كله في الصورة الثالثة من الصور الثلاث المتقدمة، فراجع «١». وقد ذكرنا هناك أن الإنتمام في الساتر النجس في صورة الانحصار وعدم التمكن من التطهير مبنى على القول المختار في ذلك، و أما بناء على وجوب الصلاة عاريا فيتعين إلقاءه و الصلاة عاريا إن أمكن.

(٣) إذا صلى في النجس ناسيا إذا علم بالنجاسة قبل الصلاة فَنسيها و صلى و تذكر بعد الفراغ، فالأقوال فيه ثلاثة:

(١) الصفحة: ١٦٣-١٦٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٣

.....

أحدها: وجوب الإعادة في الوقت و القضاء خارجه، على الأشهر، بل المشهور بين الأصحاب، قديما و حديثا، بل عن السرائر: نفى الخلاف فيه، بل عن الغنية و شرح الجمل: الإجماع عليه «١».

ثانيها: عدم وجوب الإعادة لا- في الوقت و لا- في خارجه، كما عن الشيخ في بعض أقواله، و استحسنة المحقق في المعبر، بل عن المدارك الجزم به «٢»، بل حكى ذلك عن غير واحد من الأصحاب «٣».

ثالثها: التفصيل بين الإعادة في الوقت فتجب و القضاء خارجه فلا يجب، كما عن الشيخ في الاستبصار و الفاضل في بعض كتبه، بل نسب إلى المشهور بين المتأخرين «٤».

أقول: ربما يتوهم أن القول بعدم وجوب الإعادة مطلقا مقتضى القاعدة الأولى، و ذلك لوجهين:

الأول: أن الناسي حيث أنه لا يصح تكليفه بالمنسى- لاستحالة تكليف الغافل العاجز عن الامتثال- فلا بد في توجه الأمر إليه بالصلاة من تعلقه بغير الطهارة المنسية من سائر الأجزاء و الشرائط أمرا اضطراريا، لأن المفروض اضطراره إلى ترك الطهارة المنسية لعل النسيان. و هذا نظير تعلق الأمر بغير الجزء أو الشرط المضطر إلى تركه في موارد الاضطرار في الصلاة،

(١) راجع الحدائق: ج ٥ ص ٤١٨، و الجواهر: ج ٦ ص ٢١٥-٢١٦، و مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٦٢١.

(٢) كما في الحدائق: ج ٥ ص ٤١٩، ٤٢١، و الجواهر: ج ٦ ص ٢١٧.

(٣) كما في الحدائق: ج ٥ ص ٤٢٥، و مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٦٢١.

(٤) كما في الحدائق: ج ٥ ص ٤١٩، و الجواهر: ج ٦ ص ٢١٨، و مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٦٢١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٤

.....

كالاضطرار إلى ترك القيام و نحوه. هذا من حيث الصغرى، و أما من حيث الكبرى فقد تقرر أن الأمر الاضطراري يقتضى الإجزاء. الوجه الثاني: هو التمسك ب «حديث الرفع» لأن من جملة المرفوع فيه هو النسيان، و معنى رفعه هو رفع الجزئية أو الشرطية أو المانعية حال النسيان. فالطهارة المنسية لو كانت شرطا فهي مرفوعة، كما أنه لو كانت النجاسة مانعة فهي مرفوعة حال النسيان أيضا، فلا أمر إلا بغير المنسى.

و لا يخفى فساد كلا الوجهين، أما الأول فلأن الاضطرار إلى ترك جزء أو شرط في الصلاة إنما يقتضى عدم الأمر بالمركب منه و من غيره من الأجزاء و الشرائط، فيسقط الأمر بالمجموع المشتمل على ذاك الجزء أو الشرط لا محالة، و أما تعلقه بالباقي فيحتاج إلى دليل

مفقود في خصوص المقام، و إن ثبت في غيره من موارد الاضطرار في الصلاة.

و منه يعلم الجواب عن الوجه الثاني أيضا لعين ما ذكرناه، فإن «حديث الرفع» إنما يدل على رفع التكليف بالصلاة المركب من المنسى و من غيره، و أما تعلق الأمر بغير المنسى من باقى الأجزاء و الشرائط فخارج عن عهدة الحديث المذكور، إذ هو رافع للحكم لا مثبت له فلا بدّ في إثبات الأمر بغير ما رفعه من دليل آخر.

هذا كله فيما لو استمر النسيان إلى أن خرج وقت الصلاة، بأن استوعب تمامه و حاصل ما ذكرناه في هذا الفرض هو منع الصغرى - أعنى تعلق الأمر الاضطرارى بما عدا المنسى - لعدم الدليل و إلّا فالكبرى غير ممنوعة، لما قررناه في محلّه من أن الأمر الاضطرارى مجزى في صورة استيعاب الاضطرار لتمام الوقت. و أما لو ارتفع النسيان قبل خروج وقت الصلاة ففساد هذين الوجهين أوضح و ذلك لمنع الصغرى و الكبرى معا، أما منع

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٥

.....

الصغرى فلما ذكرناه من أنه ليس مقتضى رفع النسيان أو الاضطرار تعلق الأمر بغير المنسى أو المضطر إلى تركه من سائر الأجزاء و الشرائط. و أما منع الكبرى فلما حققنا في محلّه من أن النسيان أو الاضطرار في بعض الوقت لا يرفعان التكليف بالصلاة التامة الأجزاء و الشرائط، لتعلقه بالطبيعة السارية في تمام الوقت، و هى مقدورة للمكلف، و لا اضطرار إلى تركها، و لم يتعلق بها النسيان، فلا موجب لارتفاع التكليف عنها مع فرض تمكن المكلف منها و لو في بعض الوقت، إذا المفروض عدم تقيدها بوقت الاضطرار أو النسيان، بل الواجب إنما هو الإتيان بها في سعة من الوقت.

و على الجملة: المنسى أو المضطر إلى تركه إنما هو خصوص فرد من الصلاة - و هو ما يأتى به المكلف حال النسيان أو الاضطرار - و هذا مما لم يتعلق به الأمر به بخصوصه لأنّ المأمور به هى طبيعة الصلاة الجامعة بين هذا الفرد و غيره من الأفراد المقدورة، و لا موجب لرفع التكليف عنها، لأنّها مقدورة. فالمأمور به غير المنسى أو المضطر إليه فلا- يجرى فيه الحديث، كما أنه لم يتعلق به الأمر الاضطرارى، سواء في ذلك المقام و غيره من سائر موارد النسيان أو الاضطرار في بعض الوقت، كما حرّرناه في الأصول. فهذان الوجهان فاسدان في حدّ ذاتهما.

نعم هناك وجه ثالث لتطبيق عدم وجوب الإعادة مطلقا- في الوقت و خارجه- على القاعدة الأولى، و إن لزم الخروج عنها بمقتضى النصوص الخاصة الواردة في ناسى النجاسة. و هو التمسك ب حديث «لا تعاد.» (١)

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٢٥٩ فى الباب ٣ من أبواب الوضوء. الحديث: ٨ و ج ٤ ص ٦٧٣ فى الباب ١ من أفعال الصلاة. الحديث: ١٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٦

.....

لدلالته على عدم وجوب الإعادة إلّا من خمس، الطهور، و الوقت، و القبلة، و الركوع، و السجود. و قد ذكرنا فيما سبق «١»: أن المراد بالطهور فيه خصوص الطهارة من الحدث. فالطهارة من الخبث مما لا- تعاد الصلاة منه، لبقائه تحت عموم المستثنى منه. إلّا أن النصوص الخاصة في ناسى النجاسة تمنعنا عن العمل بالحديث المذكور - كما أشرنا- لدلالته على وجوب الإعادة مطلقا.

و هى عدة روايات، استند إليها المشهور، و فيها الصحاح و الموثقات، و فى بعضها أنه يجب عليه الإعادة عقوبة لنسيانه، كى يهتم

بالشيء.

منها: حسنة محمد بن مسلم المتقدمة الواردة في الدم، حيث قال عليه السلام فيها: «وإذا كنت قد رأيتَه و هو أكثر من مقدار الدرهم، فضيعة غسله، و صليت فيه صلاة كثيرة، فأعد ما صليت فيه» (٢).

و منها: موثقة سماعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلّي قال يعيد الصلاة كي يهتم بالشيء إذا كان في ثوبه عقوبة لسيانته.» (٣)

و منها: صحيحة زرارة المتقدمة قال فيها: «قلت له: أصاب ثوبي دم رعا ف أو غيره أو شيء من مني، فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء فأصبت.

و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبي شيئاً و صليت. ثم إنني ذكرت بعد ذلك.

قال: تعيد الصلاة، و تغسله.» (٤).

و منها: صحيحة عبد الله بن أبي يعفور- في حديث- قال: «قلت

(١) في الصفحة: ١٤٥-١٤٦.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث: ٦.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٤ في الباب: ٤٢ من أبواب النجاسات الحديث: ٥.

(٤) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٣ في الباب: ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٧

.....

لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به، ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلي، ثم يذكر بعد ما صلى، أ يعيد صلاته؟ قال: يغسله و لا يعيد صلاته. إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار (٢) الدالمة بإطلاقها على وجوب الإعادة في الوقت أو خارجه، لأن المراد ب «الإعادة» فيها هو معناها اللغوي الشامل للقضاء لا المعنى المصطلح عند الفقهاء.

نعم: بإزائها صحيحة العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه الشيء ينجسه فينسى أن يغسله فيصلي فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسله أ يعيد الصلاة؟ قال: لا يعيد، قد مضت الصلاة و كتبت له» (٣).

و ربما يتوهم: أن مقتضى الجمع العرفي بينها و بين الروايات المتقدمة هو حمل تلك على الاستحباب لصراحة هذه في عدم وجوب الإعادة، فتصلح قرينة لحمل الأمر الظاهر في الوجوب في تلك على الاستحباب و يكون الجمع المذكور هو مستند القائل بعدم وجوب الإعادة مطلقاً كما عن الشيخ في الاستبصار.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢ و ص ١٠٦٣ في الباب: ٤٢، الحديث ٤ و ٦. إلى غير ذلك من الأخبار أشار إليها في الوسائل ج ٢ ص ١٠٦٤ في ذيل الحديث: ٦.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٣ في الباب: ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣. و قد رواها عن العلاء و لكن في متن التهذيب ج ١ ص ٤٢٤ و ج ٢ ص ٣٦٠ طبع دار الكتب الإسلامية. و في الاستبصار ج ١ ص ١٨٣ في الطبعة المذكورة: «عن العلاء عن أبي عبد

الله عليه السلام» و على أى تقدير فالرواية صحيحة لأن الظاهر أن المراد من أبى العلاء هو محمد بن مسلم لأنه يكتفى به و قد صحبه علاء بن رزين راوى الحديث. راجع جامع الرواة ج ٢ ص ٤٠٢ ب الكنى و ج ١ ص ٥٤١ فى ترجمة علاء بن رزين فيمكن روايته عن أبى عبد الله عليه السلام بلا واسطة أو مع واسطة محمد بن مسلم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٨

.....

و يدفع ذلك أولاً: إن الجمع المذكور إنما يصح فى الأوامر المولوية لظهورها فى الوجوب فتحمل على الاستحباب لو قامت قرينة على عدمه جمعاً بين الظاهر و النص. و ذلك نظير ما إذا ورد الأمر بالدعاء عند رؤية الهلال، و دل دليل آخر على عدم البأس بتركه. و أما الأوامر الإرشادية فلا- يتم فيها ذلك، لأنها بمنزلة الإخبار، و لا معنى لحملها على الاستحباب. و المقام من هذا القبيل لأن الأمر بإعادة الصلاة لو أتى بها فى النجس يكون إرشاداً إلى شرطية الطهارة، أو مانعية النجاسة، كما أن نفي وجوب الإعادة يكون إرشاداً إلى عدم ذلك و صحة الصلاة مع النجس. و هذا حكم كل سار فى جميع المركبات الشرعية، كالصلاة و نحوها، فالأمر بالإعادة لخلل فى العبادة يدل على بطلانها، كما أن نفيها يدل على الصحة و لا- معنى لاستحباب البطلان بدعوى الجمع بين الدليلين، فالمعارضة ثابتة بينهما لا يمكن الجمع بينهما فى نظر العرف لأنهما بمنزلة الجمع بين المتناقضين.

و ثانياً: أن بعض الروايات المتقدمة لا تقبل الحمل على الاستحباب كموثقة سماعة المتقدمة «١» لما فيها من تعليل وجوب الإعادة بكونه عقوبة لنسيانه. و من المعلوم أنه لا عقوبة فى ترك المستحب. و كصحيحة وهب بن عبد ربه، و موثقة أبى بصير المتقدمتين «٢» لما فيها من التفصيل بين الجاهل و الناسى باختصاص الأمر بالإعادة بالثانى دون الأول، مع أن استحباب الإعادة ثابت للأول أيضاً، و هذا أظهر قرينة على إرادة الوجوب، و إلا لم يكن ثمة فرق بين الجاهل و الناسى فى الاستحباب، كما أشرنا إليه.

و صفوة القول: أنه لا جمع عرفياً بين الروايات المتعارضة فى المقام

(١) فى الصفحة: ١٨٦.

(٢) فى الصفحة: ١٥١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٩

.....

فلا بدّ من إعمال قواعد التعارض و الرجوع إلى المرجحات السندية، و مقتضاه هو ترجيح الروايات الدالة على وجوب الإعادة على الناسى و ذلك لوجهين.

الأول أنها أشهر فتكون صحيحة العلاء التى هى فى قبالتها من الشاذّ النادر الذى يجب طرحه، و مرادنا من الشهرة- فى المقام- هو وضوح الصدور، و لو بالنسبة إلى بعض تلك الروايات من المعصوم عليه السلام، لكثرتها، و لاعتبار سند جملة منها، و لموافقها لفتوى المشهور بحيث لم ينسب الخلاف إلا إلى الشيخ فى الاستبصار دون باقى كتبه حتى أنه صرح فى التهذيب «١» بشذوذ الصحيحة، و أنها لا تصلح لمعارضة الأخبار الدالة على وجوب الإعادة، فبذلك كله نطمئن بصدور هذه الأخبار فى الجملة عن الإمام عليه السلام، و تصح دعوى معلومية صدورهما عنهم عليه السلام، فىكون الترجيح بذلك موافقاً للقاعدة الأولية من دون حاجة إلى الأخبار العلاجية الدالة على الترجيح بالشهرة، و بذلك يندفع ما يتوهم فى المقام من أن ما دل منها على الترجيح بالشهرة يكون ضعيفاً كمرفوعة زرارة «٢» لضعفها بالإرسال، و كذا مقبولة عمر بن حنظلة «٣» لعدم ثبوت وثاقته و ضعف سند ما دل على توثيقه من

(١) ج ١ ص ٤٢٤ طبعه دار الكتب الإسلامية في باب تطهير البدن والثياب و ص ٣٦٠ في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس و المكان و ما لا- يجوز، و قال فيه بعد ذكر الصحيح: «فإنه خبر شاذ لا يعارض به الأخبار التي ذكرناها هاهنا، و فيما مضى من كتاب الطهارة».

(٢) مستدرک الوسائل في الباب: ٩ من أبواب صفات القاضى و فى الحدائق ج ١ ص ٩٣ و قد أشار إلى ضعفها فى ص ٩٩ منه كما و قد أشار إلى ضعفها أيضا فى كتاب مباني الاستنباط ج ٤ ص ٤٤٠-٤٤١ من تقارير السيد الأستاذ دام ظله.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٧٥ فى الباب: ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث: ١ و قد أشار إلى ضعفها فى كتاب مباني الاستنباط ج ٤ ص ٤٤٣-٤٤٤ من تقارير السيد الأستاذ دام ظله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٠

.....

قوله عليه السلام: «إنه لا يكذب علينا» (١) وجه الاندفاع: هو أن مرادنا من شهرة الروايات الدالة على وجوب الإعادة هو وضوح صدورها عنهم عليهم السلام بحيث يكون العمل بخلافها طرحا للسنة المعلومة مع أنه قد أمرنا بطرح ما يخالف الكتاب و السنة- لا كثرة عددها كما هو المصطلح عليه فى الشهرة المرجحة التى وردت فى بعض الأخبار العلاجية التى أشرنا إليها.

الوجه الثانى: أنها مخالفة للعامه، فتحمل الموافق لهم- و هى الصحيحة- على التقيء و قد ذكر العلامة فى «التذكرة» (٢) القول بعدم الوجوب عن أحمد بن حنبل (٣) و كذا الشيخ فى «الخلاف» (٤) القول به عن الأوزاعى، و عبيد الله بن عمر، و الشافعى فى أحد قوليه، و أبى حنيفة، فمشاهير علماء العامه (٥) قائلون بعدم الوجوب، فيقوى احتمال التقيء فى الصحيحة، فالمتعين هو الأخذ بالأخبار الدالة على لزوم الإعادة.

و بما ذكرنا يظهر الجواب عن التعارض الواقع بين أخبار الاستنجاء، فإنها أيضا على طائفتين.

(١) إشارة إلى ما رواه يزيد بن خليفة قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: «إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت. قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا لا يكذب علينا». فإنه ضعيف ب «يزيد بن خليفة» و يمكن تضعيفه بغيره أيضا. لاحظ جامع الرواه ج ١ ص ٦٣٣ فى ترجمه عمر بن حنظلة.

(٢) ج ١ ص ٩٧.

(٣) فى «المغنى» لابن قدامة الحنبلى ج ٢ ص ٦٥: «الصحيح إن مسألة الجهل بالنجاسة و نسيانها واحدة، فكما فى الجهل يعذر فى النسيان أولى، لورود النص بالعفو».

(٤) ج ١ ص ١٧٧-١٧٨ م ٢٢١.

(٥) فى شرح الزرقانى «فى فقه مالك» ج ١ ص ١٦٥: الطهارة من الخبث شرط فى الصحة فى حال الذكر و القدرة على المشهور ابتداء و دواما. و فى «الفقه على المذاهب الأربعة» ج ١ ص ٢٠ الطبعة الخامسة» بعد نقله عن المالكية قولين فى إزالة النجاسة قال: «فإن صلى بالنجاسة ناسيا أو عاجزا عن إزالتها فصلاته صحيحة على القولين».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩١

.....

الأولى: ما دلت على عدم وجوب الإعادة على من نسى الاستنجاء من الغائط أو البول فصلّى، و هي عدّة روايات قد ادعى «١» أنها مستفيضة.

منها: موثقة عمار، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لو أن رجلا نسى أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد الصلاة» «٢». و منها: ما عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: «سألته عن رجل ذكر و هو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء، قال: ينصرف و يستنجي من الخلاء و يعيد الصلاة، و إن ذكر و قد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك، و لا إعادة عليه» «٣». و نحوهما غيرهما «٤» حتى أن بعضهم احتمل الفرق بين ناسي الاستنجاء و غيره من موارد النسيان فيلتزم بصحة الصلاة في الأوّل دون الثاني «٥».

و يندفع أولاً: بعد احتمال الفرق بين النجاسات المنسيّة. و ثانياً:

بمعارضة هذه الروايات في خصوص موردها بالطائفة الثانية و هي روايات كثيرة قد ادعى «٦» استفاضتها أيضاً، و فيها المعترضة، حيث دلت على وجوب الإعادة في ناسي الاستنجاء.

(١) كالفقيه الهمداني في مصباح الفقيه - كتاب الطهارة ص ٦٢٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٣ في الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوّة. الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٣ في الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوّة. الحديث: ٤.

(٤) الوسائل في الباب المتقدم الحديث ٢، و في الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء ج ١ ص ٢٠٨ الحديث: ٦، و موردهما نسيان الاستنجاء من البول.

(٥) لاحظ الحقائق ج ٥ ص ٤١٩، و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٢٢.

(٦) ادعاها الفقيه الهمداني أيضاً - في مصباحه كتاب الطهارة ص ٦٢٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٢

.....

منها: صحيحة عمرو بن أبي نصير، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

أبول و أتوضأ و أنسى استنجائي، ثم أذكر بعد ما صلّيت؟ قال: اغسل ذكرك، و أعد صلاتك، و لا تعد وضوءك» «١».

و منها: صحيحة زرارة قال توضأت - يوماً - و لم أغسل ذكري، ثم صلّيت فسألت أبا عبد الله عليه السلام، فقال: اغسل ذكرك، و أعد صلاتك» «٢».

و نحوهما غيرهما «٣» فإذا تحققت المعارضة بين الطائفتين لا يمكن العمل بالطائفة الأولى لوجود المعارض، كما لا يمكن حمل الثانية على الاستحباب جمعا بينهما لما ذكرناه في الروايات السابقة المتعارضة في غير الاستنجاء، من أن الأوامر و النواهي في أمثال هذه الموارد إرشادية، لا تصلح للحمل المذكور، فلا بد من ترجيح إحدى الطائفتين. و الترجيح - في موردنا هذا - مع الأمرة بالإعادة سواء في ناسي الاستنجاء أم غيره، لما ذكرنا من موافقتها للشهرة - بالمعنى المتقدم - و مخالفتها للعامة.

فتحصل: أن الأقوى هو القول بوجوب الإعادة مطلقاً في الوقت أو خارجه سواء في الاستنجاء أم غيره، كما هو المشهور قديماً و حديثاً، و لم ينسب الخلاف إلّا إلى الشيخ في الاستبصار - كما سبق - و هو في غاية الضعف حتى أن صاحب الجواهر «قده» «٤» قد ناقش في صحة النسبة قائلاً: «فما عن الشيخ في بعض أقواله من القول بعدم الإعادة مطلقاً ضعيف جداً، مع أنه غير ثابت عنه بل الثابت خلافه».

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٠٨ في الباب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٠٨ في الباب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ٧.

(٣) لاحظ الوسائل في البابين المذكورين.

(٤) ج ٦ ص ٢١٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٣

.....

القول بالتفصيل بين الإعادة والقضاء وقد سبق نسبة هذا القول إلى المشهور بين المتأخرين «١» ويستدل له بوجهين. الأول دعوى: أن التفصيل المذكور هو مقتضى الجمع بين الروايات المتعارضة في المقام بأن تحمل الروايات الآمرة بالإعادة على الإعادة في الوقت، لأنها القدر المتيقن منها، والروايات النافية على نفى الإعادة خارج الوقت، لعين الوجه. وهذا نظير ما ذكره في وجه الجمع بين ما دل «٢» على أن «ثمن العذرة سحت» وما دل على أنه «لا بأس ببيع العذرة» بحمل الأول على عذرة غير مأكول اللحم، والثاني على عذرة ما يؤكل لحمه، حملا لكل من الدليلين على القدر المتيقن منه. وفيه: أن هذا - أعني الحمل على القدر المتيقن - جمع تبرعى لا شاهد عليه حتى في المثال المذكور فلا يمكن الاعتماد عليه من دون شاهد. نعم إذا كان هناك دليان كان أحدهما نصا في معنى وظاهرا في آخر، وكان الدليل الثاني على عكس ذلك يجمع بينهما بحمل الظاهر على النص، لأن نصوصيه كل منهما في شيء تكون قرينه على إرادة خلاف الظاهر من الدليل الثاني. وهذا كما إذا ورد في دليل الأمر بشيء وجاء في دليل آخر أنه لا بأس بتركه،

(١) نسبة إليهم في الحدائق ج ٥ ص ٤١٨ و ص ٤٢١ - ٤٢٢، ولكن صاحب الجواهر «قده» أنكر ذلك عليه أشد الإنكار، وجعل القول بذلك من متفردات الشيخ في الاستبصار الذي لم يعده للفتوى، وإلّا فالمحكي عنه في باقي كتبه موافقه المشهور، وتبعه الفاضل في بعض كتبه، وتعجب من صاحب الحدائق حيث حكاه عن شهرة المتأخرين، لاحظ كتاب الجواهر ج ٦ ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ١٢٦ في الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ١، ٢، ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٤

.....

فإنه يجمع بينهما بحمل الأمر على الاستحباب، لأن الأمر بشيء يكون نصا في رجحانه وظاهرا في وجوبه، كما أن نفى البأس عن تركه يكون نصا في جوازه بالمعنى الأعم وظاهرا في جوازه بالمعنى الأخص فيرفع اليد عن ظهور الأمر في الوجوب بنصوصيه نفى البأس في جواز الترك، فيحمل على الاستحباب - لا محالة - والروايات المتعارضة في المقام ليست من هذا القبيل، لأن التعارض بينها إنما يكون بالإطلاق، وحمل المطلق على القدر المتيقن منه ليس من الحمل العرفي.

هذا، مضافا إلى عدم تحمل بعض الروايات المتعارضة، لهذا الحمل لصراحة بعض ما دل على الوجوب في القضاء وصرحة بعض ما دل على عدمه في الإعادة في الوقت ومع كيف يصح الحمل المذكور.

ومن الأول صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن الرجل احتجم فأصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى إذا كان من الغد كيف يصنع؟ قال: إن كان رآه ولم يغسله فليقض جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلّى ولا ينقض منه شيء وإن كان رآه وقد صلّى فليعتد بتلك الصلاة ثم ليغسله» (١).

فإنها صريحة في وجوب قضاء ما فات، ولا سيما بلحاظ أن العلم بوقوع الصلاة في النجس كان في الغد. بل وكذا حسنة محمد بن مسلم المتقدمه «٢» لقوله فيها: «وإذا كنت قد رأيتَه - يعنى الدم- وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله و صلّيت

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٠.

(٢) في الصفحة ١٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٥

.....

فيه صلاة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه» لظهور قوله عليه السلام «صلاة كثيرة» في الفرائض اليومية لا الأعم من النوافل المتعددة، لبعده إرادة إعادة النوافل، فلا يتم ذلك إلّا بمعنى يوم أو أكثر فهي كالصريح في إرادة الأعم من الإعادة والقضاء «١». ومن الثانى موثقة عمار و ما عن على بن جعفر المتقدمين «٢» فى ناسى الاستنجاء حتّى يصلّى، فإنّهما كالصريح فى نفى الإعادة فى الوقت، فكيف يصح حملهما على نفى القضاء بعد وضوح عدم الفرق بين المسألتين، كما ذكرنا. فتحصل: أنّ هذا الوجه غير تام فى نفسه، مضافا إلى إباء جملة من نصوص الطرفين عن الحمل المذكور.

الوجه الثانى: الاستشهاد على التفصيل بين الأداء والقضاء بصحيحة على بن مهزيار، فتكون شاهد جمع للروايات المتعارضة فى المقام، فبها يخرج الجمع المذكور عن الجمع التبرعى، وهى:

ما رواه على بن مهزيار، قال: «كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنّه بال فى ظلمة الليل، و أنّه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنّه أصابه و لم يره و أنّه مسح بخرقه ثم نسى أن يغسله و تمسّح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و رأسه، ثمّ توضأ وضوء الصلاة فصلّى؟ فأجابه بجواب قرأته بخطه:

(١) ولا- يخفى أنّ الصحيحة، و إن كانت نسا فى القضاء و الحسنه فى الأعم منه و من الإعادة فى الوقت بالتقريب المذكور فى الشرح، إلّا أنّهما ليستا نسا فى الناسى، بل هما أعم من هذه الجهه، لشمولهما للعامد المفرد فى غسل النجاسة و من بحكمه- كالجاهل بالحكم- فلو تمّ الدليل على عدم وجوب القضاء على الناسى- كما زعم الخصم- أمكن تخصيص هاتين بالعامد و الجاهل بالحكم، لشمولهما للناسى بالإطلاق لا النصوبية، نعم لم يتم له دليل على عدم وجوب القضاء عليه لضعف الوجهين المذكورين فى الشرح- كما ذكرنا.

(٢) فى الصفحة: ١٩١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٦

.....

أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشىء إلّا ما تحقق، فإن حققت ذلك كنت حقيقا أن تعيد الصلوات اللواتى كنت صلّيتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن فى وقتها، و ما فات وقتها فلا إعادة عليك لها: من قبل أن الرّجل إذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة إلّا ما كان فى وقت، و إذا كان جنبا أو صلّى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتى فاتته، لأنّ الثوب خلاف الجسد، فاعمل على ذلك إن شاء الله «١».

و قد أشكل «٢» الأصحاب على هذه الرواية، «تارة» بتوهم اضطراب متنها و إجمال عبارتها حتى أنهم جعلوا «٣» ذلك موجبا لردّها، و «أخرى» بضعف سندها.

أما اضطراب متنها فلو جوه:

أما أولاً فلأجل التنافي بين التعليل و المعلل له، و ذلك لظهور قوله في صدر الرواية: «فإن حققت ذلك كنت حقيقاً إن تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها» في أنّ الخلل الواقع في الصلاة إنّما كان لأجل بطلان ذاك الوضوء و هذا ينافي تعليله بعد ذلك بقوله:

«إنّ الرجل إذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة إلّا ما كان في وقت» لصراحته في أنّ الخلل في الصلاة كان لأجل النجاسة لا بطلان الوضوء، فلا تلائم بين التعليل و المعلل له.

و أما ثانياً: فللمناقضة قضية بين الصدر و الذيل لدلالة صدرها على أنّ

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٣ في الباب: ٤٢ من أبواب النجاسات الحديث: ١ استشهد بها في الاستبصار ج ١ ص ١٨٤.

(٢) لاحظ الحدائق ج ٥ ص ٤٢٢-٤٢٤ و الجواهر ج ٦ ص ٢١٩.

(٣) لاحظ الحدائق ج ٥ ص ٤٢٢-٤٢٤ و الجواهر ج ٦ ص ٢١٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٧

.....

بطلان الوضوء لا يقتضى إلّا الإعادة في الوقت - كما ذكرنا - و دلالة ذيلها أعنى قوله: «و إذا كان جنباً أو صلّى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته» على وجوب الإعادة مطلقاً في الوقت أو خارجه لو صلّى من غير وضوء و هذان متناقضان. و ثالثاً: فلأنّ بطلان وضوئه لو كان لعلّة نجاسة يده بالبول لم يكن وجه لاختصاصه بالوضوء الأوّل بعينه، بل يعم البطلان الوضوء الثاني و الثالث، و هكذا لاشتراك العلّة - و هي نجاسة اليد - في الجميع.

أقول: قد بلغ بهم أمر اضطراب متن هذه الرواية إلى أن جعلوا ذلك موجبا لردّها - كما أشرنا - و لقد أطلوا الكلام في النقض و الإبرام في ذلك «١» حتى أنّ صاحب الحدائق «٢» استجود ما ذكره المحدث الكاشاني في رد هذا الحديث، قائلاً: «و لقد أجاد المحدث الكاشاني في الوافي «٣» حيث قال بعد نقل الرواية المذكورة: «معنى هذا الحديث غير واضح و ربما يوجه بتكلفات لا فائدة في إيرادها، و يشبه أن يكون قد وقع فيه غلط من النساخ».

و يندفع: أولاً: بأنّه لا إجمال في مورد الاستشهاد منها و هو قوله:

«إنّ الرجل إذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة إلّا ما كان في وقت» فإنّه صريح في الدلالة على التفصيل بين الوقت و خارجه من جهة نسيان النجاسة. و أما إجمال سائر الجملات أو عدم ملائمة بعضها مع بعض فلا يضر بالاستدلال بمورد الاستشهاد، كما هو مقتضى القاعدة الكلية في العمل بالأخبار.

و ثانياً: فبابتداء جميع الإيرادات المتوهمه في متنها على قاعدة تنجيس

(١) لاحظ الحدائق ج ٥ ص ٤٢٣-٤٢٤.

(٢) ج ٥ ص ٤٢٤.

(٣) ج ١ ص ٤ باب «ما إذا شك في إصابة البول أو نسي غسله أو تعمد الترك».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٨

.....

المتنجس، و بناء عليها لا بد من الحكم ببطلان وضوئه الأوّل لتنجس الماء بملاقاة اليد المتنجسة بالبول، إذ لا دليل على اعتبار طهارة أعضاء الوضوء إلّا تنجس الماء بإصابتها، و لا طهارة بالماء المتنجس. و عليه يكون الخلل في الصلاة مستندا إلى فقد الطهارة الحديثية، فلا يلائم تعليقه بعد ذلك بفقد الطهارة الخبيثة، كما أنّه يقع التناقض بين الصدر و الذيل و تعمّ علة البطلان الوضوآت اللاحقة، كما ذكرنا في الإيرادات الثلاثة.

و لكن قد ذكرنا في بحث تنجيس المتنجس «١» إنّ هذه الرواية تكون من أدلّة عدم التنجيس، و عليه فلا اضطراب في متنها بوجه، إذ لا دلالة فيها- حينئذ- على بطلان وضوئه الأوّل الذي وقع بعد تجفيف يده المتنجسة بالخرقة، بل غايته الدلالة على وجوب إعادة الصلوات اللواتي صلّاها بذلك الوضوء بعينه في الوقت لا غير.

و هذا يمكن ان يكون من جهة نجاسة بدنه كما يدل عليه التعليل بعد ذلك بقوله «إنّ الرجل إذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة إلّا ما كان في وقت» بعد وضوح عدم الفرق بين نجاسة الثوب و البدن من هذه الجهة، لا لبطلان وضوئه المبتنى على تنجيس المتنجس، بل يصح دعوى: دلالة قوله «فإنّ حققت ذلك كنت حقيقا أن تعيد الصلوات اللواتي كنت صلّيتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها» على إنّ سبب الإعادة إنّما هي النجاسة و ذلك لدلالته على حصر وجوب الإعادة في خصوص الصلوات اللواتي صلّاها بذلك الوضوء بعينه، أي ما اكتفى فيها بالوضوء مرة واحدة و هو الوضوء الأوّل، و أما لو توضحا تانيا و ثالثا فلا إعادة حتّى في الوقت، و ذلك

(١) ج ٣ من كتابنا في الصفحة: ٣٨٢-٣٨٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٩

.....

لحصول طهارة يده- بإجراء الماء عليه للوضوء الثاني لحصول تعدد الغسل المعتبر في المتنجس بالبول، كما هو مفروض الرواية- بمجموع الوضوء الأوّل و الثاني. و أما تنجس باقي أعضاء الوضوء بالتمسح بالدهن فمبني على تلك القاعدة أيضا، و هي ممنوعة في مفروض الرواية.

و على الجملة: لو قلنا بعدم تنجيس المتنجس يرتفع جميع الإيرادات المتوهمه عن متن هذه الرواية.

أما حصول التلاؤم بين التعليل و المعلّل له فظاهر- كما عرفت.

و أما اندفاع الإيراد الثاني فلاّنه لا مناقضة- حينئذ- بين الصدر و الذيل لدلالة صدرها على وجوب الإعادة في الوقت خاصية دون خارجه في صورة نسيان الطهارة الخبيثة، و دلالة ذيلها على وجوبها مطلقا في صورة نسيان الطهارة الحديثية.

كما أنّه يندفع الإيراد الثالث- و هو اشتراك علة بطلان الوضوء في غير الوضوء الأوّل بأنّ الأعضاء تطهر بالوضوء الثاني، لحصول التعدد المعتبر في طهارة المتنجس بالبول به- كما ذكرنا.

فتحصل: أنّه لا اضطراب و لا إجمال في متن هذه الرواية بوجه من الوجوه لابتناء توهمه على قاعدة تنجيس المتنجس، و هي ممنوعة في مفروض الرواية فتكون من أدلّة عدمه.

و أما الخدش في سندها بالضعف «١» فوارد، لجهالة الكاتب- و هو سليمان بن رشيد- إذ لم نعرف حاله و لعله من العامة و جهالة المكتوب إليه «٢» إذ لم يثبت أنّه المعصوم عليه السّلام.

(١) كما عن المدارك في نقل الحدائق ج ٥ ص ٤٢٢.

(٢) كما عن الروض في نقل الحدائق ج ٥ ص ٤٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٠

مطلقا سواء تذكر بعد الصلاة أو في اثنتاهما (١).

و الاعتذار «١» عن جهالة السائل، بأن الاعتماد إنما يكون على نقل علي بن مهزيار، وهو الثقة الجليل فإنه قرأ الكتاب و نقله إلينا بقوله:

«فأجابه بجواب قرأته بخطه» لا- السائل، و عن جهالة المكتوب إليه أيضا، بأن مثل علي بن مهزيار في جلالة شأنه لا ينسب مثل هذه العبارة إلى غير الإمام عليه السلام، بل و لا يعتمد على غيره في شيء من الأحكام غير مجد إذ لم يثبت بذلك اعتماد علي بن مهزيار على هذه الرواية و أنه عمل بها، فلا- يتم استظهار أن المكتوب إليه هو الإمام عليه السلام، ما لم يثبت أن السائل ممن لا يسأل إلا المعصوم عليه السلام، فمن الجائر- حينئذ- أن يكون المسؤول من فقهاء العامة ممن يستفتى منه، فرأى ابن مهزيار المكاتبه و نقلها إلينا و مجرد نقله لها في قضية خاصة لا يدل على اعتماده عليها. نعم تدوينها في الكتب المعتمدة- في سلك الأخبار المنقولة عن الأئمة عليهم السلام- لعله يوجب الظن بصدورها عن المعصوم عليه السلام، إلا أن الظن لا يغني عن الحق شيئا، ما لم يقدم دليل على اعتباره.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الأقوى ما هو المشهور من وجوب الإعادة على ناسي النجاسة مطلقا في الوقت أو خارجه.

(١) و يدل على ذلك نصوص خاصة كصحيح علي بن جعفر المتقدمه «٢» لقوله في صدره: «سألته عن رجل ذكر و هو في صلاته أنه لم يستنج من الخلاء قال: ينصرف و يستنجي من الخلاء و يعيد الصلاة.».

فتدل على وجوب الاستيناف لو تذكر أثناء الصلاة، و لو قلنا بعدم وجوب الإعادة لو تذكر بعد الفراغ كما هو مقتضى ذيلها، فضلا عما إذا لم نقل به.

(١) و المعتذر هو صاحب الحدائق «قده» ج ٥ ص ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) في الصفحة: ١٩١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠١

أمكن التطهير أو التبديل أم لا (١).

[مسألة ١) ناسي الحكم تكليفا أو وضعيا كجاهله]

(مسألة ١) ناسي الحكم تكليفا أو وضعيا كجاهله في وجوب الإعادة و القضاء (٢).

و صحيحة ابن سنان المتقدمة «١» الواردة في الدم لقوله عليه السلام فيها: «و إن كنت رأيتك قبل أن تصلّي فلم تغسله ثم رأيتك بعد و أنت في صلاتك فانصرف فاغسله و أعد صلاتك.».

بل يمكن استفادة ذلك من فحوى الأخبار المتقدمة «٢» الدالة على وجوب الاستيناف عند الجهل بالنجاسة السابقة لو علم بها في الأثناء، فإن النسيان هو الجهل بعينه مع زيادة سبق العلم، فالبطلان مع النسيان أولى منه مع الجهل، بل يمكن استفادة ذلك من نفس

الأخبار المتقدمة «٣» الدالّة على وجوب الإعادة على ناسى النجاسة لو تذكّر بعد الفراغ، لدالاتها على أنّ نسيان النجاسة لا يوجب ارتفاع الحكم الوضعي، أي شرطية الطهارة للصلاة، ولا سيما بلحاظ التعليل الوارد في بعضها بأنّ وجوب الإعادة يكون عقوبة لنسيانه، وهذا لا يفرق فيه بين التذكر بعد الفراغ أو في الأثناء.

(١) لإطلاق الأخبار المتقدمة «٤» الدالّة على أنّ ناسى النجاسة يعيد صلاته، إذ لم يفرق فيها بين إمكان التطهير أو التبديل و عدمه.
 (٢) ناسى حكم النجاسة و حاصل ما تقدم: أن الخلل في الصلاة من حيث النجاسة إما أن يكون عن جهل أو نسيان، و كل منهما: إما أن يتعلق بالحكم أو بالموضوع.

(١) في الصفحة: ١٧٢.

(٢) في الصفحة: ١٦٧ - ١٦٩.

(٣) في الصفحة: ١٨٦.

(٤) في الصفحة: ١٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٢

.....

أما الجاهل بالحكم فقد عرفت في أول الفصل: أنّه إذا كان قاصرا في جهله تصح صلاته، لحديث لا تعاد. و أما إذا كان مقصرا فلا يشمل الحديث المذكور، و مقتضى إطلاق أدلة الاشتراط بطلان صلاته.

و أما الجاهل بالموضوع، فإن استمر جهله إلى ما بعد الفراغ صحت صلاته للحديث المذكور، و للأخبار الخاصة كما تقدم «١» و أما لو التفت في الأثناء فيأتي فيه الصور الثلاث المتقدمة «٢» فإن كانت النجاسة سابقة على الصلاة بطلت للنصوص الخاصة، و إن عرضت حال الالتفات أو بعد الدخول في الصلاة صحت و تجب الإزالة في الأثناء إن أمكن.

و أما ناسى الموضوع فمقتضى حديث لا تعاد و إن كان صحة صلاته، إلّا أنّ النصوص الخاصة «٣» قد دلت على البطلان فتجب الإعادة أو القضاء.

و أما ناسى الحكم تكليفا أو وضعيا - كما هو مفروض هذه المسألة، كما إذا نسى نجاسة بول الخفاش، مثلا. أو اشتراط الصلاة بالطهارة - فهو كالجاهل بالحكم موضوعا و حكما أما موضوعا فظاهر، لأنّ الناسى هو الجاهل بعينه، لعدم انكشاف الواقع لديه حال النسيان و لا واسطة بين العالم و الجاهل و سبق العلم في زمان لا يوجب صدق العالم عليه حال النسيان. و أما حكما فلما عرفت من صحة شمول «حديث لا تعاد» للجاهل المعذور غير الناسى، فضلا عن الناسى الذي قيل «٤» باختصاص الحديث به كما سبق «٥» نعم لا يشمل الناسى غير المعذور كالجاهل كذلك، على ما

(١) في الصفحة: ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) في الصفحة: ١٦٣.

(٣) المتقدمة في الصفحة: ١٨٦.

(٤) كالمحقق النائيني «قده».

(٥) في الصفحة: ١٤١ - ١٤٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٣

[مسألة ٢) لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه]

(مسألة ٢) لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه، و بعد ذلك تبين له بقاء النجاسة، فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع (١) فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء.

عرفت في أول الفصل.

هذا مضافا إلى إمكان دعوى استفادة الصحة من التعليل الوارد في صحيحة زرارة «١» لصحة صلاة الجاهل المستمر جهله إلى ما بعد الفراغ بالاستصحاب، فإن التعليل بذلك مشعر أو دال على أن مطلق العذر كاف في الصحة، و لو كان مثل النسيان، إذ لا خصوصية للاستصحاب، فلاحظ.

(١) ذكر «قده» في هذه المسألة فروعا أراد التنبية على أنها من مصاديق الجاهل بالنجاسة دون الناسي، فلا تجب الإعادة أو القضاء في شيء منها.

الأول: ما لو غسل ثوبه النجس فاعتقد طهارته فصلى فيه ثم تبين له بعد ذلك بقاء نجاسته فهل يلحق بناسي النجاسة، بلحاظ تحقق علمه بها و اعتقاده عدمها حال الصلاة، فيكون كالناسي في سبق علمه بها ثم غفلته عنها، أو يلحق بالجاهل، لعدم علمه حال الصلاة، و إن سبقه العلم بها؟

الظاهر هو الثاني، كما أفاد في المتن، و ذلك لعدم صدق الناسي على مثله جزما، فيبقى تحت إطلاق ما دل على عدم وجوب الإعادة على الجاهل بالنجاسة حال الصلاة.

توضيح ذلك: هو أن المستفاد من الروايات «٢» الواردة في جاهل النجاسة كصحيحة زرارة المتقدمة «٣» المتضمنة لقوله: «قلت فإن ظننت أنه

(١) المتقدمة في الصفحة: ١٥٦.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ١٤٩ - ١٥٠.

(٣) في الصفحة: ١٥٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٤

.....

قد أصابه، و لم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر شيئا، ثم صليت فرأيت؟ قال:

تغسله و لا تعيد الصلاة.» هو أن العبرة في عدم وجوب الإعادة بعدم تنجز النجاسة حال الصلاة، و لو بعدم رؤيتها بعد الفحص جريا على استصحاب لطهارة و ك:

رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه، و هو لا يعلم فلا إعادة عليه، و إن هو علم قبل أن يصلّى فنسى، و صلى فيه فعليه الإعادة» «١».

لدلالته على أن مجرد عدم العلم بالنجاسة حال الصلاة - كما هو مفاد الجملة الحالية - مناط لعدم الوجوب و مقتضى إطلاق هذه الروايات عدم الفرق بين سبق العلم بها قبل الصلاة و عدمه، ما لم يتنجز حالها بالاستصحاب و نحوه، للعلم بارتفاعها أو عدم العلم

بحدوثها، فعدم تنجز النجاسة - حال الصلاة - كاف في الصحة، وهذا الإطلاق وإن كان يعم الناسي لما ذكرنا - في ذيل المسألة السابقة - من أن الناسي من مصاديق الجاهل، لعدم انكشاف الواقع لديه حال النسيان فهو جاهل حقيقة، إذ لا واسطة بين الجاهل والعالم، إلا أنه خرجنا عن إطلاق هذه الروايات بالنص «٢» الخاص الدال على وجوب الإعادة عليه عقوبة لنسيانه.

هذا مضافا إلى ورود النص الخاص في المقام، وهي:

حسنه ميسر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الجارية فتغسل ثوبي من المنى، فلا تبالغ في غسله، فأصلى فيه فإذا هو يابس. قال عليه السلام: أعد صلاتك.»

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٩ في الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث: ٧.

(٢) تقدم في الصفحة: ١٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٥

.....

أما إنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء» (١).

فإن قوله عليه السلام: - في ذيلها - «أما إنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء» صريح في أنه لو كان هو المتصدى لغسل ثوبه لم يكن عليه الإعادة، لأنه كان يبالغ في غسله فكان يحصل له العلم بزوالها حينئذ لا محالة، فلا يجب عليه الإعادة ولو انكشف له الخلاف بعد ذلك «٢».

ثم إن الأمر بالإعادة في صدر الحسنه - عند ما علم ببقاء النجاسة بعد غسل الجارية الثوب - ينافي أصالة الصحة في فعل الغير، المقتضية لتحقق الطهارة الظاهرية، التي تكفي هي في صحة الصلاة، لأن الشرط فيها هو الأعم من الطهارة الظاهرية، كما مر غير مرة. كما أنه ينافي - أيضا - إطلاق ما دل على عدم وجوب الإعادة على الجاهل. فلا بد من حمله على الاستحباب، أو الالتزام بتخصيص أصالة الصحة في خصوص المقام بقاء لا حدوثا، وإلا لم يجز له الشروع في الصلاة أيضا، لأن مقتضى الاستصحاب تنجز النجاسة. فيلتزم بجريان أصالة الصحة في فعل الغير بالنسبة إلى الصلاة الواقعة في النجس ما لم ينكشف الخلاف، فيجوز الدخول في الصلاة اعتمادا عليها. و أما إذا انكشف تجب الإعادة، كما دلت عليه الحسنه فتكون رادعة عن العمل بأصالة الصحة بقاء دون ما إذا علم بالطهارة، كما هو مفروض الفرع. هذا تمام الكلام في الفرع الأول المذكور في هذه المسألة. و يأتي الكلام

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٤ في الباب: ١٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) هذا إنما يتم لو جعل تصدى الغسل بنفسه طريقا إلى العلم بالزوال، بحيث تكون العبرة في عدم الإعادة به لا بزوال النجاسة واقعا. ولكن لا - يبعد دعوى ظهور الرواية في الثاني، لأن المستفاد منها: أن الجارية حيث أنها لم تبالغ في الغسل فلذلك بقيت النجاسة بحالها. وهذا بخلاف ما لو كان هو الغاسل للثوب، فإنه كان يزيل النجاسة لاعتنائه بغسل ثوبه، فعدم وجوب الإعادة إنما يكون لطهارة الثوب واقعا لا للاعتقاد بطهارته و عليه تكون الرواية أجنبية عن المقام. فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٦

و كذا لو شك في نجاسته ثم تبين بعد الصلاة أنه كان نجسا (١).

و كذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل في تطهيره بطهارته، أو شهدت اليئنة بتطهيره ثم تبين الخلاف (٢).

فى باقى الفروع المشار إليها فيها.

(١) هذا ثانى الفروع المذكورة فى هذه المسألة. و حكمه واضح، لأن الشاك فى النجاسة- من دون منجز لها بالاستصحاب و نحوه- من مصاديق من لا يعلم بها الذى هو موضوع الحكم بعدم الإعادة فى النصوص، فإن عدم العلم أعم من الشك و القطع بالخلاف. بل مورد صحيحة زرارة المتقدمة «١» هو الشاك فى النجاسة، فىكون هذا الفرع موردا لها بالخصوص.

قال فيها: «فإن ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر فيه شيئا، ثم صلّيت فرأيت فيه. قال: تغسله و لا تعيد الصلاة».

و أما الكلام فيها بلحاظ دلالتها على لزوم الفحص و عدمه فقد تقدم «٢».

(٢) هذا ثالث الفروع المذكورة فى هذه المسألة. فنقول: أما عدم وجوب الإعادة فى فرض شهادة البيّنة بالتطهير فلا إشكال فيه، لأنها حجة معتبرة على زوال النجاسة المعلومة، و بها تسقط النجاسة عن التنجيز، لعدم جريان الاستصحاب مع قيام الأمانة المعتبرة على خلافه. فىكون المورد من مصاديق الجهل بالنجاسة الذى لا تجب فيه الإعادة أو القضاء.

و أما عدم وجوبها فى فرض إخبار الوكيل بالتطهير فلا يصح على إطلاقه، لعدم ثبوت الدليل على صحة الوكالة الشرعية- التى هى من العقود-

(١) فى الصفحة: ١٥٦.

(٢) فى الصفحة: ١٥٧-١٥٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٧

و كذا لو وقعت قطرة بول أو دم- مثلا- و شك فى أنها وقعت على ثوبه أو على الأرض ثم تبين أنها وقعت على ثوبه (١).

إلا فى الأمور الاعتبارية، كالعقود و الإيقاعات. فىكون إخبار الوكيل بوقوع البيع و نحوه معتبرا بما هو وكيل.

و أما الأمور التكوينية- كالأكل و الغسل و الكنس و نحو ذلك- فلا تدخلها الوكالة الشرعية كى يكون إخبار الوكيل بوقوعها بما هو وكيل حجة معتبرة. نعم لا- نضايق فى إطلاق الوكالة- عرفا أو لغة- فيها، فىكون المراد منها إيكال الأمر و تفويضه إلى الغير كما هو المراد فى مثل قولنا: «توكلنا على الله» أو قولنا: «أو كلت أمر بناء الدار- مثلا- إلى فلان» و نحو ذلك.

إلا أن ذلك لا يجرى فى ترتب الآثار الشرعية التى منها حجية إخبار الوكيل بوقوع مورد الوكالة. و عليه لا يكون إخبار الوكيل بتطهير الثوب حجة. إلا أن يكون ثقة، بناء على القول بحجية خبر الثقة فى الموضوعات الخارجية. إلا أن النسبة بينه و بين خبر الوكيل العموم من وجه، لعدم اختصاص خبر الثقة بالوكيل، و كذلك العكس. أو يعلم بوقوع الغسل منه فىحمل فعله على الصحة، فىجوز معه الدخول فى الصلاة.

و أما لو انكشف الخلاف فتجب الإعادة، لحسنه ميسر المتقدمة، الرادعة عن العمل بها فى خصوص المقام بقاء، كما عرفت و أما حجية إخبار الوكيل فى التطهير من باب إخبار ذى اليد فممنوعة أيضا، لعدم الملازمة بين التوكيل و كون الثوب فى يده. هذا مضافا إلى عدم الدليل على حجية إخبار ذى اليد ما لم يكن مستوليا على الشىء استيلاء تاما، إذ عمدة دليله السيرة، و هى لم تثبت فى مثل المقام، ككون الثوب فى يده لمجرد الغسل.

(١) هذا رابع الفروع المذكورة فى هذه المسألة، و هو ما إذا علم إجمالا- بوقوع قطرة بول أو دم- مثلا- على ثوبه أو على الأرض، فصلّى فيه،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٨

و كذا لو رأى فى بدنه أو ثوبه دما، و قطع بأنه دم البق أو دم القروح المعفوف، أو أنه أقل من الدرهم، أو نحو ذلك، ثم تبين أنه مما لا

يجوز الصلاة

ثم تبين أنها إنما وقعت على الثوب. و ذلك لعدم تنجز العلم الإجمالي حينئذ، لخروج الأرض عن محل ابتلائه، فلا تكون النجاسة المعلومة بالإجمال منجزه كي تمنع عن الصحة.

وقد ذكرنا في أول المسألة: أن المستفاد من روايات المقام أن المانع عن الصلاة هو تنجز النجاسة حالها، فما لم تنتجز حال الصلاة لا تمنع عن الصحة بوجودها الواقعي، وإن علم بها إجمالاً - من غير تنجز. ولعلّ أصرح ما يدل على ذلك من روايات الباب هو تعليل عدم وجوب الإعادة في صحيحة زرارة باستصحاب الطهارة - الذي هو عذر من الأعدار الشرعية حال الصلاة وإن علم بالنجاسة بعد الفراغ - حيث قال عليه السلام: «تغسله و لا تعيد الصلاة. قلت: لم ذاك؟ قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً» (١).

فإن المستفاد من التعليل المذكور هو أن العبرة في الصحة بمطلق العذر حال الصلاة سواء الاستصحاب أم غيره. نعم خرجنا عن هذا الإطلاق في خصوص الناسي للنص الخاص فيه، فيبقى الباقي تحت الإطلاق و يترتب على هذه الكبرى الكليّة صحة الفروع المتقدمة و الآتية - التي ذكرت في هذه المسألة - و من جملتها هذا الفرع - أعنى صورة العلم الإجمالي بوقوع النجس على الثوب أو الأرض - إذ لا تنتجز النجاسة مع فرض خروج الأرض عن محل الابتلاء. فمجرد العلم بالنجاسة لا يمنع عن الصحة ما لم تنتجز نعم لو فرض تحقق الابتلاء حتى في الأرض

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦١ في الباب: ٤١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٩

فيه (١). و كذا لو شك في شيء من ذلك ثم تبين أنه مما لا يجوز (٢) فجميع

خرج الفرع المذكور عن صورة العذر. إلا أنه خلاف مفروض المتن، كما لا يخفى.

(١) هذا خامس الفروع المذكورة في هذه المسألة. و الوجه فيه ظاهر، لأن القطع بالخلاف عذر فلا تنتجز النجاسة الواقعية حال الصلاة لذلك. نظير الفرع الأول حيث اعتقد بطهارة الثوب بال غسل ثم تبين بقاء نجاسته. و قد عرفت أن المانع عن الصحة إنما هي النجاسة المنجزه لا الواقعية.

(٢) هذا سادس الفروع المشار إليها في هذه المسألة. و قد ظهر وجه الصحة فيه مما تقدم، لعدم تنجز النجاسة الممنوعة فيه، كالفروع المتقدمة. إذ لو شك في أن الدم الواقع على الثوب مما يجوز الصلاة فيه أولاً كان ذلك من مصاديق الجاهل بالنجاسة الممنوعة، و هو كالجاهل بأصل وقوع النجس على ثوبه.

ثم أن ما ذكره المصنف «قده» هنا من عدم وجوب الإعادة فيما لو شك في كون الدم مما يعفى عنه أم لا لو علم بعد الصلاة بكونه مما لا يعفى عنه، لا - ينافي ما سيأتي منه «قده» من الاحتياط اللزومي بعدم العفو فيما لو شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا (١). و كذا لو شك في أنه بقدر الدرهم أو أقل (٢). و قد وافقناه هناك في عدم الجواز. وجه عدم المنافاة: هو أن البحث في المقام في وجوب الإعادة أو القضاء - بعد انكشاف الخلاف - مبني على القول بجواز الشروع في الصلاة عند الشك في مصداق المعفو و أما بناء على القول بعدم الجواز - للشك في أنه من مصاديق الجاهل بالنجاسة - فلا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٢٠٩

- (١) كما يأتي في «المسألة ٦» من الفصل الآتي فيما يعنى عنه في الصلاة.
 (٢) كما يأتي في «المسألة ٣» من الأمر الثاني مما يعنى في الصلاة في الفصل الآتي أيضا.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٠
 هذه من الجهل بالنجاسة (١) لا يجب فيها الإعادة، أو القضاء.

[مسألة ٣: لو علم بنجاسة شيء، فنسى و لاقاه بالرطوبة و صلى]

(مسألة ٣): لو علم بنجاسة شيء، فنسى و لاقاه بالرطوبة و صلى، ثم تذكر أنه كان نجسا و أن يده تنجست بملاقاته، فالظاهر أنه أيضا من باب الجهل بالموضوع لا النسيان. لأنه لم يعلم نجاسة يده سابقا، و النسيان إنما هو في نجاسة شيء آخر غير ما صلى فيه (٢).

يبقى مجال للبحث عن الإعادة أو القضاء و عدمهما.

- (١) لأن المراد به عدم تنجز النجاسة، كما عرفت. و هذه الكبرى الكلية تنطبق على جميع الفروع الستة التي أشار إليها في المتن، كما أوضحنا الكلام فيه في ذيل كل فرع بخصوصه.
 (٢) لو علم بنجاسة شيء - كالإناء و نحوها - فنسى و لاقاه بيده أو ثوبه، برطوبة مسريه، و صلى، ثم تذكر نجاسة الملقى و أن يده أو ثوبه تنجست بالملاقاة حال النسيان، فهل يجرى عليه حكم الناسي - بلحاظ نسيان السبب - أو حكم الجاهل بلحاظ الجهل بالمسبب، فإن نجاسة يده مجهولة و إن كان نجاسة سببها منسية؟ الظاهر هو الثاني، لأن المستفاد من نصوص «١» النسيان هو بطلان الصلاة فيما إذا صلى في النجاسة المنسية، فلا تنطبق على المقام، لأن النجاسة المنسية و هي نجاسة الإناء - مثلا - مما لم يصل فيها، و ما صلى فيه - من الثوب أو البدن - لم يعلم بنجاسته، فهو من مصاديق من لا يعلم بالنجاسة حال الصلاة، لا الناسي لها.
 نعم ربما يتوهم عموم العلة المنصوصة في موثقة سماعه المتقدمة «٢» للمقام، لما فيها من تعليل وجوب الإعادة على الناسي، بأنه عقوبة على

(١) المتقدمة في الصفحة: ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) في الصفحة: ١٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١١
 نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهير يده و صلى كانت باطله من جهة بطلان وضوءه أو غسله (١).

[مسألة ٤: إذا انحصر ثوبه في نجس]

(مسألة ٤): إذا انحصر ثوبه في نجس، فإن لم يمكن نزع حال الصلاة - لبرد أو نحوه - صلى فيه (٢).

نسيانه كى يهتم بالنجاسة إذا كانت فى ثوبه. و حيث أنّ نجاسة المسبب فى المقام قد نشأ من عدم الاهتمام بنجاسة السبب، فتعمها العلة المذكورة، و الحكم يدور مدارها وجودا و عدما.

و يندفع: بأنّ هذا مجرد إشعار لا يبلغ حدّ الدلالة، و القدر المتيقن من التعليل المذكور هو نسيان النجاسة التى صلّى فيها، كما هو مورد الموثقة. و أما نسيان السبب فلا تعمه العلة.

(١) بناء على اعتبار طهارة أعضاء الوضوء و الغسل، على كلام يأتى فى محله. و هذا الفرع أجنبى عما نحن فيه من الصلاة فى النجاسة المجهولة، إذ لا كلام فى بطلانها من حيث بطلان الوضوء أو الغسل. إلّا أن المصنف «قده» تعرض له لمناسبة بينه و بين ما نحن فيه، و الأمر سهل.

(٢) إذا انحصر ثوبه فى النجس إذا انحصر ثوبه فى النجس و لم يكن عنده غيره، فتارة: لم يمكنه نزع حال الصلاة، لضرورة شرعية أو عرفية، و لو بأن يكون معه شخص يكون الصلاة بمحضره عاريا حرجا عليه. أو يكون ممن يجب التستر منه لكونه غير مماثل، أو ممن يطلع على عورته، أو غير ذلك من الضرورات المانعة، كالبرد و نحوه. و أخرى: يمكنه النزع لعدم ضرورة إلى لبسه. فيقع الكلام فى موردين.

أما الأول ففيما لو انحصر الثوب فى النجس مع الاضطرار إلى لبسه فى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٢

.....

الصلاة. لا إشكال و لا خلاف «١» فى جواز الصلاة فيه و يدل على ذلك - مضافا إلى الإجماع أو الضرورة القائمة على أنّ الصلاة لا تسقط بحال و الأخبار «٢» الواردة فى السلس و المبطون، الدالة على أنّ من لا يقدر على إزالة النجاسة لسلس أو بطن جاز له الصلاة فى النجس، لأنّ الله تعالى أولى بالعدر، و إنّ ذلك بلاء ابتلى به. إذ لا فرق فيما اضطر إليه من نجاسة البدن أو اللباس - الأخبار «٣» الآتية الدالة على جواز الصلاة فى الثوب النجس، لأنّ القدر المتيقن منها هى صورة الاضطرار. و إن كان الأصح هو فرض إطلاقها، فتشمل صورة غير الاضطرار أيضا، كما يأتى. إلّا أنّ التمسك بها للمقام لا إشكال فيه.

بل فى بعضها التنصيص بالاضطرار، كما فى ما:

عن محمد الحلبي، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى الثوب، أو يصيبه بول، و ليس معه ثوب غيره. قال: يصلّى فيه إذا اضطر إليه» «٤».

بناء على حمل الاضطرار فيها على ما نحن فيه أى الاضطرار إلى اللبس، لا بمعنى عدم وجود ثوب غيره - كما هو محل السؤال - كما احتمله بعضهم «٥».

(١) و فى الجواهر ج ٦ ص ٢٥٢: أنّه «صلّى فيه قولاً واحداً».

(٢) لاحظ وسائل الشيعة: ج ١ ص ٢١٠-١٨٧ فى الباب ١٩، ٧ من أبواب نواقض الوضوء كحسنة منصور و موثقة سماعه.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات.

(٤) فى الباب المتقدم، الحديث: ٧.

(٥) كصاحب الحدائق «قده» فى ج ٥ ص ٣٥٢. و لا يخفى بعده لاستلزامه تكرار ما فرضه السائل مع أنّ الظاهر منه التشقيق لمورد السؤال، إذ الانحصار قد يكون مع الاضطرار، و قد لا يكون معه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٣

و لا يجب عليه الإعادة أو القضاء (١).

و أما الاستدلال على الجواز: بأن الأدلة الدالّة على شرطية الطهارة من الخبث في الصلاة غير متناولة لحال الضرورة، فيبقى عموم الأوامر سالما عن معارضة ما يقتضى الاشتراط و التخصيص. و استجوده في الحدائق «١».

فغير صحيح، لإطلاق أدلة الاشتراط الشاملة لصورة الاضطرار، فإنّه من الأحكام الوضعية التي لا يفرق فيها بين الاضطرار و عدمه.

(١) بعد الفراغ عن جواز الصلاة في الثوب النجس مع الاضطرار يقع الكلام في وجوب الإعادة و القضاء لو تمكن من الثوب الطاهر في الوقت أو خارجه.

أما القضاء فلا إشكال - بل لا خلاف - في عدم وجوبه، حتى من الشيخ و من قيل بمتابعته له من القائلين بوجوب الإعادة، فإنّ موضوعه الفوت، و المفروض عدمه، لأنّه أتى بصلاة جامعة للأجزاء و الشرائط و فاقده للموانع بالنسبة إليه، لما ذكرنا من عدم مانعية النجاسة حال الاضطرار، لعدم اجتماع الأمر بالصلاة في النجس مع الاضطرار - كما هو المتيقن من الأخبار المشار إليها آنفا - «٢» مع مانعيته في هذا الحال فلا بد من الالتزام بالعفو.

و أما الإعادة، فالمشهور عدم وجوبها. و عن الشيخ في جملة من كتبه «٣» وجوبها، و كذا عن ابن الجنيد، حيث قال - في عبارته المحكية «٤» - «و الذي ليس معه إلّا ثوب واحد نجس يصلّى فيه، و يعيد في

(١) ج ٥ ص ٣٤٩.

(٢) في الصفحة ٢١١ و هي الأخبار الآمرة بالصلاة في الثوب النجس إذا لم يكن معه غيره.

(٣) التهذيب ج ٢ ص ٢٢٤ و الاستبصار ج ١ ص ١٦٩ طبعه دار الكتب الإسلامية.

(٤) حكاها في الحدائق ج ٥ ص ٣٥٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٤

.....

الوقت إذا وجد غيره. و لو أعاد إذا خرج الوقت كان أحب إلى.» و عن المدارك و الرياض نسبتها إلى جمع «١».

و يستدل لهم ب:

موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّه سئل عن رجل ليس عليه إلّا ثوب، و لا تحلّ الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله، كيف يصنع؟ قال: يتيمم و يصلّى فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة» «٢».

أقول: يقع الكلام - تارة - فيما هو مقتضى القواعد العامة و - أخرى - فيما تدل عليه الموثقة.

أما القواعد العامة فهي تقتضى عدم وجوب الإعادة في المقام. لا بلحاظ أنّ الأمر الاضطرارى يقتضى الإجزاء - لما ذكرناه في بحث الأصول من أنّ مجرد الاضطرار لا يقتضى الإجزاء ما لم يستوعب تمام الوقت - لأنّ الاضطرار في بعض الوقت لا يستدعى تحقق الأمر الاضطرارى كى يوجب امتثاله الإجزاء لبقاء الأمر الاختيارى مع التمكن من امتثاله و لو في بعض الوقت، لتعلقه بالطبيعة السارية القابلة للانطباق على جميع الأفراد العرضية و الطولية، فلا موجب لسقوطه إلّا مع العجز عن امتثاله في جميع الوقت.

و أما مع العجز عنه في أوّله فقط فلا موجب لسقوطه، لأنّ المفروض تحقق التمكن من امتثاله في الجملة و لو في آخر الوقت، و هذا المقدار يكفي في بقائه.

و لا إطلاق في أدلة البدئية يشمل الاضطرار الزائل في أثناء الوقت.

و يترتب على ذلك: عدم جواز البدار لذوى الأعذار إلاً بمجوز شرعى

(١) كما فى الجواهر ج ٦ ص ٢٥٢. و لكن أنكر عليهما ذلك أشد الإنكار. فراجع.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٦ فى الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٥

.....

و لو كان هو استصحاب بقاء العذر إلى آخر الوقت، أو عقلى كاعتقاد بقائه فلو بادر إلى الصلاة الاضطرارية مع المجوز ثم انكشف الخلاف بارتفاع الاضطرار أثناء الوقت كان مقتضى القاعدة وجوب الإعادة لانكشاف بقاء الأمر الاختيارى المتعلق بالصلاة الاختيارية و عليه لو علم بارتفاع العذر آخر الوقت لزم التأخير، كما يؤيد ذلك ما فى بعض النصوص «١» الواردة فى فاقد الماء من أنه «يطلبه ما دام فى الوقت فإذا خاف أن يفوته فليتميم و ليصل آخر الوقت» و ما ورد «٢» فى غرقت ثيابه و ليس معه ثوب من أنه «يؤخر صلاته إلى أن يجد ثوبا و لو فى آخر الوقت، و إلما فيصلّى عريانا» فى المقام لو تمكن أثناء الوقت من تطهير ثوبه أو تبديله كان مقتضى القاعدة وجوب الإعادة. فعدم وجوب الإعادة ليس لأجل اقتضاء الأمر الاضطرارى الإجزاء.

بل لشمول حديث «لا تعاد.» له لما ذكرناه «٣» من أن الأصح شموله للطهارة الخبيثة، و للجاهل، أيضا كالناسى. و المستصحب لبقاء النجاسة- أو المعتقد ببقائها إلى آخر الوقت- يكون جاهلا باشتراط صلاته بالطهارة، فكما أن الحديث يشمل الجهل بأصل النجاسة، كذلك يشمل الجهل بمانعيتها أو اشتراط عدمها فى الصلاة، كما فى المقام. و هو حاكم على أدلته الاشتراط، كما فى بقيّة موارد شموله.

فتحصل: أن مقتضى حديث «لا تعاد.» عدم وجوب الإعادة فيما إذا صلّى فى الثوب النجس مع الاضطرار إلى لبسه و إن تمكن من الماء أثناء

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ٩٨١ فى الباب ١٤ من أبواب التيمم. الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٣٢٨ فى الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلّى. الحديث: ١.

(٣) فى الصفحة: ١٤١-١٤٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٦

.....

الوقت كما عليه المشهور شهره عظيمة، إذ لم نتحقق الخلاف إلاً من الشيخ و ابن الجنيد.

و أما الموثقة فمن حيث دلالتها على وجوب الإعادة لو أصاب الماء فى الوقت تكون على طبق القاعدة، لما ذكرناه آنفا من عدم إجزاء الأمر الاضطرارى. إلاً أنها أجنبية عن المقام، و ذلك لأن المفروض فيها فقدان الماء حتى لأجل الطهارة المائية، بحيث أمره الإمام عليه السلام بالصلاة مع التيمم، فصلّى فاقد للطهارتين- الطهارة المائية الحديثية و الطهارة عن الخبث- لأنه صلّى فى الثوب النجس متيمما، و حينئذ إذا أصاب الماء تجب عليه الإعادة مع الطهارتين، لانكشاف بطلان صلاته الأولى المتوهم فيها تعلق الأمر الاضطرارى، لتمكنه من تحصيل الطهارة الحديثية و الخبيثة أثناء الوقت و حديث «لا تعاد.» لا يشمل فاقد الطهارة الحديثية لأنها من الخمسة المستثناة التى تعاد منها الصلاة.

فظهر بما ذكرنا: أن الاستدلال «١» بالموثقة على وجوب الإعادة في صورة فقد الطهارة الخبثية و حدّها- كما هو المبحوث عنه في المقام- غير صحيح، لاستناد الأمر بالإعادة فيها إلى فقد الطهارة الحديثة المائية، و لا أقل من احتمالها، الموجب للإجمال المسقط للاستدلال.

كما ظهر فساد حمل «٢» الأمر فيها بالإعادة على الاستحباب، إما بدعوى: أنه مقتضى الجمع بينها و بين الأخبار المشار إليها آنفا- أعنى الأخبار الدالة على جواز الصلاة في الثوب النجس- بتوهم دلالتها على

(١) كما عن بعض.

(٢) تعريض على الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٦٢٩، و على الجواهر ج ٦ ص ٤٥٢ و غيرهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٧

.....

الإجزاء من حيث سكوتها في مقام البيان و خلوها عن الأمر بالإعادة لو تمكن من الماء أثناء الوقت.

و إما بدعوى: قريية ما في جملة من النصوص «١» من الأمر بالإعادة لو صَلَّى مع التيمم المحمول على الاستحباب جمعا بينها و بين غيرها من النصوص الدالة على الإجزاء- كما عن المشهور.

و ذلك لاندفاع الدعوى الأولى بأنه لا تنافي بين الموثقة و بين شيء من النصوص الدالة على جواز الصلاة في الثوب النجس لأنّ مورد الموثقة هي الصلاة فيه مع التيمم أى فرض فقدان الطهارتين- الطهارة الخبثية و المائية- و مورد تلك النصوص هي الصلاة في النجس مع الوضوء فلا تنافي في البين كى يقتضى الجمع.

على أنّها في نفسها قاصرة عن الدلالة على الإجزاء لعدم ثبوت إطلاق لها من هذه الجهة على وجه يمكن الاعتماد عليه في الخروج عما عرفت من مقتضى القاعدة أعنى عدم إجزاء الأمر الاضطرارى إذا لم يستوعب الاضطرار تمام الوقت.

و ظهر بذلك أيضا اندفاع الدعوى الثانية لاختلاف موردها عما لعله المشهور من استحباب الإعادة لو صَلَّى بتيمم صحيح ثم زال العذر لأنّ مورده صورة العلم ببقاء العذر، أو اليأس عن زواله فأتى بالفريضة ثم زال العذر أثناء الوقت، فإنّه لا مانع من الالتزام باستحباب الإعادة، لصحة التيمم و الصلاة حينئذ. كما يأتي في محله «٢» إن شاء الله تعالى.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ٩٨١ في باب ١٤ من أبواب التيمم.

(٢) لاحظ فصل أحكام التيمم في «المسألة ٣ و ٨».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٨

و إن تمكن من نزعه، ففي وجوب الصلاة فيه، أو عاريا، أو التخيير، وجوه، الأقوى الأول، و الأحوط تكرار الصلاة (١).

و أين هذا عن مورد الموثقة الذى قلنا أنّ وجوب الإعادة فيه على طبق القاعدة- و هو عدم إجزاء الأمر الاضطرارى فيما إذا لم يستمر العذر إلى آخر الوقت- فظهر اختلاف موردها عن مورد ما دل من الأخبار على استحباب إعادة الصلاة التى صلّاها بتيمم صحيح لو وجد الماء أثناء الوقت، فلا تصادم في البين كى يقتضى الجمع بينهما بما ذكر.

فتحصل من جميع ما ذكرناه إلى هنا: أنّ مقتضى ما اخترناه من قاعدة عدم إجزاء الأمر الاضطرارى هو وجوب الإعادة في الوقت، سواء صَلَّى في النجس أو مع التيمم. إلّا أنّ حديث «لا- تعاد.» يشمل الأوّل دون الثانى. و الأمر بالإعادة في الموثقة ظاهر أو محمول على

الثاني، لاشتمال موردها عليه فالالتزام بالوجوب في موردها لا محذور فيه، إذ هو غير ما نحن فيه من الصلاة في الثوب النجس مع الوضوء التي يشملها حديث: «لا تعاد.» على المختار. هذا تمام الكلام في المورد الأول.

و يأتي الكلام في المورد الثاني - وهو ما إذا تمكن من نزع الثوب - بعيد هذا.

(١) أشرنا آنفاً إلى أن الكلام في المورد الثاني يقع فيما إذا تمكن من نزع الثوب النجس، لعدم مانع شرعي أو عرفي. وفيه وجوه، بل أقوال.

أحدها: وجوب الصلاة عارياً. وهو المشهور «١»، بل عن الرياض نسبته إلى الشهرة العظيمة، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه «٢».

(١) كما في الحدائق ج ٥ ص ٣٤٩.

(٢) كما في الجواهر ج ٦ ص ٢٤٨. وقال بعد ذلك: «و لكن قد يشكل بعدم تحقق الشهرة - أولاً - فضلاً عن الإجماع المحكي. مع احتمال إرادة حاكية الإجزاء لو صَلَّى عارياً لا الوجوب، وهو مما لا كلام فيه. بل في المنتهى أنه يجزى قولاً واحداً.» إلّا أنه «قده» قوى تحقق الشهرة - بل الإجماع - لعدالة حاكية. راجع الصفحة ٢٥٠ منه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٩

.....

ثانيها - وهو دون الأول قائلاً - التخيير بينه وبين الصلاة في الثوب النجس كما عن الفاضلين والشهيدين، وجماعة من المتأخرين، وكذا عن ابن الجنيد القول بذلك. إلّا أنه قال: إن أحب عنده الصلاة في الثوب النجس من الصلاة عارياً «١».

ثالثها - وهو دون الأولين قائلاً - وجوب الصلاة في الثوب النجس.

ومنشأ اختلاف الأقوال إنما هو اختلاف الروايات الواردة في المقام.

وهي على طائفتين، إحداهما: ما ورد فيها الأمر بالصلاة في الثوب النجس.

الثانية: ما ورد فيها الأمر بالصلاة عارياً. ورجح بعضهم الأولى لمرجح داخلي، أعنى صحة إسنادها وكثرتها، بحيث يطمأن ولو بصدور بعضها إجمالاً. ورجح بعضهم الثانية لمرجح خارجي، وهو مطابقتها لفتوى المشهور المدعى عليها الإجماع، كما عرفت. وجمع بعضهم بينهما بالحمل على التخيير، فلنذكر - أولاً - الروايات الواردة في هذه المسألة، ثم نذكر المختار فيها.

أما الطائفة الأولى: وهي الروايات الدالة على الصلاة في الثوب النجس فهي وإن لم تبلغ حد التواتر إلّا أن فيها الصحاح، بحيث يطمأن بصدور بعضها عن الإمام عليه السلام.

فمنها: صحيحة على بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاة، فأصاب ثوباً نصفه دم أو كَلَّه دم يصلي فيه

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٥٠ والجواهر ج ٦ ص ٢٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٠

.....

أو يصلي عرياناً؟ قال: إن وجد ماء غسله، وإن لم يجد ماء صَلَّى فيه ولم يصل عرياناً «١».

ومنها: صحيحة محمد بن علي الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول، لا يقدر على

غسله؟ قال: يصلّي فيه» (٢).

و منها: صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السّلام: «عن رجل أجنب في ثوبه، و ليس معه ثوب غيره (آخر)؟ قال: يصلّي فيه، فإذا وجد الماء غسله» (٣).

و منها صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله أنّه سأله أبا عبد الله عليه السّلام:

«عن الرجل يجنب في ثوبه، ليس معه غيره، و لا يقدر على غسله؟ قال:

يصلّي فيه» (٤).

و نحوها غيرها» (٥).

و أما الطائفة الثانية- و هي المعارضة للطائفة الأولى- فهي ثلاث روايات:

إحداها: مضمرة سماعه قال: «سألته عن رجل يكون في فلاة من الأرض، و ليس عليه إلّا ثوب واحد و أجنب فيه، و ليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: يتيمم و يصلّي عريانا، قاعدا يومى إيماء» (٦).

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٦ فى الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٦ فى الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٦ فى الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٦ فى الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٥) الباب المتقدم، الحديث: ٦، ٧.

(٦) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٨ فى الباب: ٤٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢١

.....

كذا فى الكافى «١» و التهذيب «٢».

ثانيتها: مضمرة الأخرى عن الاستبصار «٣» إلّا أنّ فيها: «و يصلّي عريانا قائما و يومى إيماء» (٤).

ثالثتها: رواية محمّد بن على الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: «فى رجل أصابته جنابة و هو بالفلاة، و ليس عليه إلّا ثوب واحد، و أصاب ثوبه منى؟

قال: يتيمم، و يطرح ثوبه، و يجلس مجتمعا، فيصلّي و يومى إيماء» (٥).

هذه هى الروايات الواردة فى المقام.

فنتقول: أما الثلاثة الأخيرة الدالّة على الصلاة عاريا فكلها ضعاف لا يمكن الاعتماد على شىء منها.

أما روايتا سماعه فلاضمامهما. و لم يبلغ هو فى الفضيلة مرتبة يحصل العلم أو الاطمئنان بأنّه لا يضمّر إلّا عن الإمام- نظير محمّد بن مسلم، و زرارة، و أضرابهما- حتّى لا يحتمل سؤاله غير الإمام عليه السّلام: فمن المحتمل أن يكون قد أضمر عن أحد فقهاء الشيعة. و

مما يؤيد ذلك اختلاف روايته من حيث الصلاة عاريا قاعدا- تارة- و قائما- أخرى- و أما رواية محمّد الحلبي فضعيفة بجهالة محمّد بن عبد الحميد فى طريقها، فإنّ أباه عبد الحميد و إن كان ثقة، و قد ورد فى صحيحه إسماعيل بن بزيع عن أبى جعفر عليه السّلام «إذا

كان القيم به

- (١) ج ٣ ص ٣٩٦ الحديث: ١٥ طبعه دار الكتب الإسلامية.
 (٢) ج ٢ ص ٢٢٣ الحديث: ٨٨١ طبعه دار الكتب الإسلامية.
 (٣) ج ١ ص ١٦٨ الحديث: ٥٨٢ طبعه دار الكتب الإسلامية.
 (٤) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٨ في الباب: ٤٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.
 (٥) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٨ في الباب: ٤٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٢

.....

مثلك أو مثل عبد الحميد فلا بأس» (١). إلا أن ابنه (محمّد) الواقع في سند الرواية لم يثبت وثاقته، فإن من وثقه من العلماء أنما تبع النجاشي في توثيقه. ولكن العبارة المحكية عنه غير وافية بتوثيق الرجل فقد قال في المحكي من عبارته «محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام، و كان ثقة من أصحابنا الكوفيين» (٢) وهذه العبارة وإن أوردها في ترجمته محمّد بن عبد الحميد إلا أن ظاهر الضمير في قوله «كان ثقة» هو الرجوع إلى أبيه عبد الحميد دون ابنه (محمّد). و لا أقل من الإجمال و كيف كان فلم تثبت وثاقته محمّد بن عبد الحميد (٣) و عليه لا يمكن الاعتماد على شيء من هذه الروايات - بناء على الاعتبار بوثاقه الراوي - فضلا عما إذا قلنا بكون الاعتبار بالعدالة، كما هو مسلك صاحب المدارك و بعض آخر، حيث أنهم يعتبرون كون الراوي إماميا عدلا. و من هنا طرحوا الطائفة الثانية و كيف كان فيتعين العمل بالطائفة الأولى الدالة على وجوب الصلاة في الثوب النجس عند الانحصار، إذ لا معارض لها يعتمد عليه على كلاً المسلكين.

و على فرض التنزل و ثبوت الاعتبار بالطائفتين فقد جمع الشيخ (٤) بينهما، بحمل الطائفة الأولى على صلاة الجنائز، و صحيحة علي بن جعفر على

- (١) وسائل الشيعة: ج ١٢ ص ٢٦٩ في الباب: ١٦ من أبواب عقد البيع و شروطه الحديث: ٢ و في ج ٢ من تنقيح المقال ص ١٣٥.
 (٢) جامع الرواة ج ٢ ص ١٣٦.
 (٣) و لكنّه ممن وقع في أسناد كامل الزيارات في الباب ١٧، الحديث: ٢ ص ٥٩. و قد وثقهم السيد الأستاذ دام ظلّه كما تقدم في تعليقه الجزء الثالث من كتابنا ص ٢٧ - ٢٨.
 (٤) لاحظ كتاب التهذيب ج ٢ ص ٢٢٣ طبعه دار الكتب الإسلامية في ذيل الحديث: ٨٨٥.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٣

.....

الدم المعفو عنه، كدم السمك و نحوه (١). و لا يخفى بعد ذلك، لعدم شاهد عليه.

و قد يجمع بينهما بحمل الطائفة الأولى على الضرورة، بشهادة:

رواية الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يجنب في الثوب، أو يصيبه بول، و ليس معه ثوب غيره. قال: يصلّي فيه إذا اضطر إليه» (٢).

بدعوى: ظهورها في إرادة الاضطرار إلى لبس الثوب، فتدل على جواز لبسه في هذه الصورة دون غيرها، فيقيّد بها إطلاق الطائفة الأولى. و هذا الجمع في نفسه و إن كان لا بأس به لو تمت شهادة هذه الرواية - إذ بها يخرج عن الجمع التبرعي - إلا أنه يبتنى على

تماميتها سندا و دلالة، و لا يتم شىء منهما، أما سندها فلضعفه ب «قاسم بن محمد» فإنه لم يوثق «٣». و أما دلالتها فغير تامة في نفسها، لابتنائها على إرادة الاضطرار إلى لبس الثوب مطلقا، و لو في غير الصلاة، لبرد و نحوه. إلا أنه يحتمل أن يكون المراد الاضطرار إلى اللبس في خصوص الصلاة، مبنيا على ما هو المرتكز في أذهان المشرعة من لزوم التستر في الصلاة، فيكون منشأ الاضطرار إنما هو وجوب الصلاة لا جهة أخرى من برد و نحوه. و عليه يكون محصل معنى الرواية: إنه يصلّى في الثوب النجس من جهة انحصار ثوبه فيه - كما هو مفروض السؤال - للاضطرار إلى الصلاة فيه لا لجهة أخرى. فيكون مفادها

(١) لاحظ التهذيب ج ٢ ص ٢٢٤ في ذيل الحديث ٨٨٦.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٦٦ في الباب: ٤٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

(٣) و هو قاسم بن محمد الجوهري. و لكنّه من رجال كامل الزيارات في الباب ٧٧، الحديث: ١ ص ١٨٩، و قد تقدم في الجزء الثالث ص ٣٢-٣٣ توثيقهم عن السيد الأستاذ دام ظله إلا أن ذلك لا يجدى شيئا لضعف دلالة الرواية كما يظهر من الشرح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٤

.....

مفاد باقى الروايات الدالة على جواز الصلاة في الثوب النجس، فلا تصلح شاهدا للجمع المذكور، إذ مفادها مفاد تلك بعينه من دون زيادة، هذا أولا.

و ثانيا: لو سلم إرادة الاضطرار إلى لبس الثوب النجس، لم تصلح لأن تكون قرينة لحمل بعض تلك النصوص على الاضطرار إليه، لصراحتها في عدمه.

و ذلك كصحيحه على بن جعفر المتقدم «١» فإن مورد السؤال فيها أن الرجل كان عريانا ثم أصاب ثوبا نجسا، فهل يصلّى فيه أو يصلّى عريانا؟

فأمره عليه السلام بالصلاة فيه. و دونها في الدلالة صحيحنا الحلبي و عبد الرحمن «٢» فإن مفروض السؤال فيهما عدم القدرة على غسل الثوب النجس، لا عدم القدرة على نزع و الصلاة عاريا، و ظاهره اختصاص عدم القدرة بالأول، دون الأعم أو خصوص الثانى، و إلا لكان الأنسب السؤال عنه أيضا.

فتحصل: إن الجمع المذكور - كسابقه - أيضا غير تام فإلى هنا تستقر المعارضة بين الطائفتين، و لا يمكن ترجيح الأولى - بلحاظ أصحّية أسنادها - لأن المفروض اعتبار الطائفة الثانية أيضا. كما أنه لا يمكن ترجيح الثانية بلحاظ عمل المشهور بها، لأن مجرد عمل الأصحاب لا يكون من المرجحات عندنا. مضافا إلى عمل جمع منهم بالطائفة الأولى أيضا، هذا.

و لكن الصحيح في المقام هو الالتزام بالتخيير بين الصلاة في الثوب النجس و الصلاة عاريا، جمعا بين الطائفتين جمعا عرفيا، و ذلك برفع اليد عن ظهور كل منهما بنص الأخرى، فإن الأمر بالصلاة عاريا نص في أصل الوجوب، و ظاهر - بمقتضى إطلاقه، و عدم ذكر العدل - في التعيين. و كذلك

(١) في الصفحة: ٢١٩-٢٢٠.

(٢) في الصفحة: ٢٢٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٥

.....

الأمر بالصلاة في الثوب النجس، فيرفع اليد عن ظهور كل منهما في التعيين بنصوصية الآخر في أصل الجواز، و تكون النتيجة هو الوجوب التخيري كما في نظائر المقام و قد اختار هذا الجمع جمع من محققى الأعلام.

و ربما يشكل على ذلك: بعدم معقولية التخيير في أمثال المقام مما يتردد الواجب بين ضدين لا ثالث لهما كالحركة و السكون، لعدم خلو المكلف عن أحدهما لا محالة، فيكون طلب أحدهما من طلب الحاصل. و قد نبه على هذا شيخنا الأستاذ «قده» في بحث الواجب التخييري و الترتب، و رتب على ذلك استحالة الأمر الترتبي فيه أيضا لما ذكر، فإن المكلف عند تركه لأحدهما يأتي بالآخر لا محالة، فلا مجال للأمر به فيدعى تطبيق ذلك على المقام، فإن مفروض الروايات إنما هو مفروغية وجوب الصلاة، لظهور السؤال الوارد فيها في السؤال عن خصوصية الصلاة في الثوب النجس أو عاريا. و من المعلوم أنه- بعد مفروغية وجوب الصلاة- لا يخلو الحال عن إحدى الخصوصيتين و لا ثالث لهما، لأن المصلّى إما أن يصلّى عاريا أو في الثوب النجس و لا واسطة في البين. نعم لو كان السؤال عن أصل وجوب الصلاة أمكن الوجوب التخيري، لوجود الواسطة، و هي ترك الصلاة.

و يندفع: بوجود الواسطة حتى في مفروض الروايات، أعني فرض تحقق الصلاة، و هي الصلاة عاريا مع الركوع و السجود التأمين، أو الصلاة في الثوب النجس مع الإيماء لهما. و بعبارة واضحة: يعتبر في كل من الصلاة عاريا و في الثوب النجس خصوصية غير ما يعتبر في الأخرى، إذ لا بدّ في الصلاة عاريا من الإيماء للركوع و السجود قائما أو قاعدا، لوجوب ستر العورة في الصلاة مع الإمكان. كما أنه لا بدّ من الركوع و السجود التأمين مع وجود الساتر. فإذا كان كل من هذين عدلا للتخيير فقد تحقق لهما ثالث، كما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٦

.....

ذكرنا. فليس التخيير في المقام بين الصلاة عاريا أو مستترا كى لا- يكون لهما ثالث، بل التخيير بين الصورتين المذكورتين، و لهما ثالث. فالسؤال في الروايات إنما هو عن اعتبار إحداها دون الأخرى، و لا محذور فيه.

و قد تحصل من جميع ما ذكرناه: إن القول بالتخيير هو الأوفق بقواعد الجمع العرفي في الطائفتين، بعد تسليم تكافؤ السند فيهما. لكن قد عرفت «١» عدم حجية الطائفة الثانية، أي الروايات الدالة على الصلاة عاريا. فالأقوى هو ما في المتن من وجوب الصلاة في الثوب النجس. كما لا ريب في أنه الأحوط، لدوران الأمر بين التعيين و التخيير، فالصلاة في الثوب النجس صحيحة قطعاً، إما لكونها واجبة تعييناً أو أحد فردى الواجب التخيري.

و أما النهي عن الصلاة عاريا في صحيحة علي بن جعفر عليه السلام «٢» حيث قال عليه السلام فيها: «و إن لم يجد ماء صلّى فيه و لم يصلّ عرباناً» فلا ينافي ما حملنا عليه الروايات من الوجوب التخيري، على تقدير القول بتكافؤ أسناد المتعارضات في المقام. و ذلك للزوم حملة على الكراهة بالمعنى المتصور في العبادات، بمعنى أفضلية الصلاة في الثوب النجس، و صرفه عن ظهوره في الإرشاد إلى فساد الصلاة عاريا إلى مرجوحية الصلاة كذلك، بقريته نصوصية الروايات الآمرة بالصلاة عاريا في الجواز.

(١) و قد عرفت في تعليقه الصفحة ٢٢٣ اعتبار سند رواية محمد بن علي الحلبي التي هي من الطائفة الثانية الدالة على وجوب الصلاة عاريا- بناء على ما سلكه دام ظلّه أخيراً من وثاقه من وقع في أسناد كامل الزيارات- فمقتضى القاعدة هو التخيير- كما ذهب إليه جمع من أعيان الأصحاب كما تقدم في الصفحة: ٢١٩- و إن كان الأحوط الصلاة في الثوب النجس لما ذكر في الشرح.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢١٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٧

[مسألة (٥): إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما يكرر الصلاة]

(مسألة ٥): إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما يكرر الصلاة (١).

(١) العلم الإجمالي بنجاسة أحد الثوبين إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة أحدهما، فإن تمكن من غسل أحدهما يغسله و يصلّي فيه، تحصيلًا للعلم بالطهارة مع التمكن، سواء صادف كون المغسول نجسًا، أو طاهرًا، واقعا. و أما إذا لم يتمكن من غسل شيء منهما، فالمشهور أنه يحتاط بتكرار الصلاة فيهما، تحصيلًا للقطع بفراغ الذمة عما اشتغلت به، و هو الصلاة في الثوب الطاهر. و في قبال المشهور ابنا إدريس و سعيد، حيث قالوا بوجوب الصلاة عاريا.

و ينبغي التكلم - أولًا - في ما هو مقتضى القاعدة، و ثانياً في ما هو مدلول النص في المقام. فيقع البحث في جهتين: أمّا الأولى ففيما تقتضيه القاعدة، فنقول: أن مقتضى العلم الإجمالي بوجوب الصلاة في الثوب الطاهر هو وجوب الاحتياط، بتكرار الصلاة، تحصيلًا للقطع بالفراغ - كما أشرنا - إذ لا يعتبر في صحة العبادة - كما مر غير مرة - سوى قصد القربة، التي يكفي فيها مجرد الإضافة إلى المولى، و لو رجاء لاحتمال المطلوبية. و هذا المعنى متحقق في كل من طرفي العلم الإجمالي بطهارة الثوب، فالعلم الإجمالي بنجاسة أحدهما لا يمنع عما هو معتبر في صحة العبادة، فإن احتمال مانعية النجاسة لا ينافي احتمال المطلوبية المتقوم باحتمال الطهارة، الذي يكفي في تحقق القربة بالمعنى المذكور. فتحصل: أن الاحتياط لا ينافي قصد القربة. كما أنه لا ينافي قصد الوجه أيضا بناء على اعتباره، إذ يكفي فيه الإتيان بالمأمور به الواقعي المراد بين أمرين أو أكثر، بقصد الوجوب غاية أو وصفا، بأن يأتي بالصلاة بداعي وجوبها أو وجوب الصلاة الأخرى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٨

.....

التي يأتي بها بعد هذه. أو بوصف أنه كذلك. أو بداعي احتمال وجوبها. أو احتمال أنه مصداق للواجب الواقعي. نعم إنما ينافي الاحتياط الجزم بالتيه و قصد التمييز، لعدم الجزم مع الاحتمال. و هذا ما استدل به ابنا إدريس و سعيد. و لتحصيله يجب إلغاء أحد الأمرين، إما مانعية النجاسة فيصلّي في أحد الثوبين و لو كان نجسًا واقعا. و إما شرطية الساتر فيصلّي عاريا. و الثاني أولى عندهما عند الدوران، بزعم شهادة وجوب الصلاة عاريا لو دار الأمر بينها و بين الصلاة في النجس، فلو ألغى اعتبار الساتر في هذا الحال يصلّي عاريا مع الجزم في النية.

و فيه أولًا: أنه لا دليل على اعتبار هذا الشرط رأسًا و لو تمكن منه، لعدم دليل عليه في الأخبار أو غيرها سوى الشهرة بين القدماء، و هي لا تكفي في الحجية. كيف و لو كان هناك دليل على اعتباره لوصل إلينا، لتوفر الدواعي على حفظه، كأدلة بقيّة الأجزاء و الشروط المعتمدة في الصلاة التي يبتلى بها في اليوم مرات.

و ثانياً: لو سلم اعتباره لكان ذلك في طول سائر الأجزاء و الشروط المعتمدة في ماهية العبادة، لأن الجزم بالتيه و قصد التمييز - سواء أ كان في التكليف، أم المكلف به، أم أجزاءه - إنما يعتبر مع الإمكان، فإذا لم يتمكن المكلف من التمييز كما هو مفروض المقام - لاشتباه الثوب الطاهر بالنجس - فلا مجال للالتزام باعتباره. و عليه لو دار الأمر بين سقوط هذا الشرط و غيره من الأجزاء و الشروط - كالساتر في المقام - تعين سقوط هذا الشرط المتأخر رتبة عن غيره من الأجزاء و الشروط. و عليه كان مقتضى القاعدة الاحتياط بتكرار الصلاة في كلا الثوبين، تحصيلًا للعلم بفراغ الذمة.

هذا كله بناء على أن تكون حرمة الصلاة في النجس تشريعية، لظهور

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٩

.....

النهي عن الصلاة في النجس في الإرشاد إلى مانعية النجاسة، لما مر غير مرّة من ظهور الأوامر - المتعلقة بأجزاء المركب أو شرائطه - في الإرشاد إلى الجزئية أو الشرطية، وكذا النواهي المتعلقة بالموانع في الإرشاد إلى مانعيتها.

فالحرمة في أمثال المقام وضعية، بمعنى بطلان الصلاة في النجس لا غير. كما أن الأمر بالصلاة في الثوب الطاهر إرشاد إلى شرطية الطهارة. ونتيجة ذلك: إنه لا تحرم الصلاة في النجس إلّا إذا قصد الأمر به تشريعاً. و أما لو قلنا بكون الحرمة في المقام ذاتية وقع التراحم بين الحكمين، حرمة الصلاة في النجس و وجوب الصلاة في الثوب الطاهر، لعدم إمكان امتثالهما معاً، و ذلك لحصول علمين اجماليين في المقام، أحدهما: العلم الإجمالي بوجوب الصلاة في الثوب الطاهر المعلوم بالإجمال، و الثاني: حرمة الصلاة في الثوب النجس المعلوم كذلك. و عليه، فهل تجب الصلاة عارياً تقديماً لجانب الحرمة؟ أو الاحتياط بتكرار الصلاة فيهما تقديماً لجانب الوجوب؟ أو الصلاة في أحدهما تحصيلاً للموافقة الاحتمالية لكليهما عند تعذر الموافقة القطعية لهما؟

و إن شئت فقل: إن الصلاة في كل من الثوبين المشتبهين يدور أمرها بين محذورين، لاحتمال الوجوب و الحرمة في كل منهما، و مقتضى القاعدة في أمثال ذلك هو: أنه إن أحرزت الأهمية في أحد الحكمين - أو كان محتمل الأهمية فلا بدّ من تقديمه على الآخر في مقام الامتثال و لو استلزم ذلك المخالفة القطعية للآخر فلا يجوز الاكتفاء حينئذ بالموافقة الاحتمالية لكليهما - بأن يصلّى في أحد الثوبين - لأنّ الموافقة الاحتمالية لكلا الحكمين قد تستلزم فوات الأهم المفروض عدم رضا الشارع بتركه و لو احتمالاً، فلا بدّ من ترجيح جانب الأهم على أي تقدير و عليه فإن علم أو احتمال أهمية وجوب الصلاة في الثوب الطاهر، فلا بدّ من الاحتياط بتكرار الصلاة فيهما، كما أنه لو كانت

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٠

.....

الحرمة أهم أو محتملة تجب الصلاة عارياً. نعم لو أحرز التساوي جاز له الصلاة في كل من الثوبين تحصيلاً للموافقة الاحتمالية عند تعذر الموافقة القطعية، هذا.

و لكن الصحيح في المقام هو تقديم جانب الحرمة و الصلاة عارياً، فلا يجوز الصلاة فيهما، و لا في أحدهما. و ذلك لأنّ القدرة المعترية في أجزاء الصلاة و شرائطها قدرة شرعية، لعدم مزاحمتها لشيء من الواجبات و المحرمات، فإنّه عند المزاحمة معها يسقط اعتبارها في الصلاة و ينتقل إلى المرتبة التالية، و لا يجوز الإتيان بالقيّد المعتر في الصلاة لو توقف على ترك واجب أو فعل حرام. و من هنا لو علم إجمالاً بغصبيّة أحد الثوبين لا يجوز له الصلاة - و لا في أحدهما - تحصيلاً للعلم بالصلاة في الساتر المباح و لو احتمالاً، بل وظيفته الصلاة عارياً، لسقوط شرطية الساتر حينئذ.

ففي المقام حيث يتوقف الصلاة في الساتر الطاهر على ارتكاب الحرام، و هو الصلاة في النجس على الفرض، يسقط اعتباره أيضاً، لأنّ القدرة المعترية فيه أيضاً شرعية، بخلاف حرمة الصلاة في النجس، فإنّ القدرة المعترية فيها عقلية، و قد تقرر في محله أنه عند تراحم الواجبين في مقام الامتثال يجب تقديم ما هو مشروط بالقدرة العقلية على ما هو مشروط بالقدرة الشرعية.

هذا و لكن قد عرفت فساد أصل المبني و أنّ الصلاة في النجس لا تحرم إلّا تشريعاً فمقتضى القاعدة هو ما ذكرناه من لزوم تكرار الصلاة في الثوبين تحصيلاً للعلم بفراغ الذمة. هذا تمام الكلام في الجهة الأولى.

و أما الجهة الثانية، و هي ما يقتضيه النص في المقام، و مقتضاه أيضا تكرار الصلاة ل:

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣١

و ان لم يتمكن إلا من صلاة واحدة يصلّى في أحدهما (١) لا عاريا.

حسنه صفوان بن يحيى: أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله: «عن الرجل معه ثوبان، فأصاب أحدهما بول و لم يدر أيهما هو، و حضرت الصلاة، و خاف فوتها، و ليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: يصلّى فيهما جميعا» (١).
و هي تطابق القاعدة الأولى، فخلافاً لبني إدريس و سعيد اجتهد منهما في مقابل النص و القاعدة العقلية.
و أما مرسله الشيخ في المبسوط (٢) حيث قال: «و روى أنه يتركهما و يصلّى عاريا».
فلا يعتمد عليهما، للإرسال، و إعراض المشهور عنها.

(١) قد عرفت آنفاً: أنه لو تمكن من الصلاة في كلا الثوبين و جب الاحتياط بتكرار الصلاة فيهما، طبقاً للقاعدة الأولى و الخبر المعتبر.
و أما إذا لم يتمكن إلا من صلاة واحدة - لضيق الوقت، أو التخلف عن الرفقة و نحو ذلك من الأعذار - فهل يصلّى في أحدهما؟ أو يصلّى عارياً؟

أو يتخير بينهما؟ وجوه، أقواها أولها، لما عرفت في المسألة السابقة من لزوم تقديم الصلاة في الثوب المقطوع النجاسة على الصلاة عارياً، فمشكوك النجاسة أولى بالجواز، كما هو واضح. فالوجه في وجوب الصلاة في مشكوك النجاسة هو الأولوية القطعية بالنسبة إلى الصلاة في الثوب المقطوع النجاسة - كما هو المختار في تلك المسألة - لما عرفت من أن شرطية الساتر أولى بالرعاية من مانعية النجاسة، للأخبار الدالة عليها، و ضعف ما يعارضها. هذا مضافاً

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٨٢ في الباب ٦٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) ج ١ ص ٣٩. طبعة المكتبة المرتضوية عام ١٣٨٧ في أواخر «فصل تطهير الثياب و الأبدان من النجاسات».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٢

.....

إلى أن الصلاة عارياً تستلزم ترك الركوع و السجود، لزوم الإيماء لهما حينئذ - إما قائماً أو قاعداً - و هما أولى بالرعاية من مانعية النجاسة. هذا كله بناء على لزوم تقديم الصلاة في الثوب المقطوع النجاسة على الصلاة عارياً.

و أما بناء على العكس و وجوب الصلاة عارياً عند الانحصار في مقطوع النجاسة فهل يصلّى عارياً في مفروض المقام - أعني الثوبين المشتهين - أيضاً، أو يصلّى في أحدهما، أو يتخير بين الأمرين؟

ربما يتوهم وجوب الصلاة عارياً في المقام أيضاً، بدعوى: عدم تمكنه في الفرض من إيقاع الصلاة في ثوب طاهر على وجه يقطع براءة ذمته فلا يتنجز عليه التكليف به، و لكنّه متمكن من إيقاع صلاته خالية عن المانع على وجه يقطع به فيجب عليه ذلك فهذا هو الوجه في لزوم الصلاة عارياً في محل الكلام.

و يندفع: بتحقيق الفارق بين المسألتين، و هو عدم التمكن من الصلاة في الثوب الطاهر هناك رأساً و تمكنه منها في المقام واقعا و إن كان لا يحصل له العلم بوقوعها فيه لعدم تمييز الطاهر من النجس، ففي المقام يحتمل إدراك الشرط لو صلّى في أحدهما، بخلاف تلك المسألة لانحصار الثوب فيها في مقطوع النجاسة. و النصوص الدالة على وجوب الصلاة عارياً فيها لا تشمل المقام لاختلاف الموردين و الفارق بين المسألتين. فلا بدّ في المقام من ملاحظة ما تقتضيه القاعدة، و هي لا تقتضي إلا الصلاة في أحد الثوبين

تحصيلاً للشرط المحتمل، لأن الموافقة الاحتمالية أولى من المخالفة القطعية، فإنه لو صَلَّى عارياً لعلم بفقدان الساتر، بل الركوع و السجود للزوم الإيماء لهما حينئذ. و العلم بفقدانها المانع - أعنى النجاسة - لا أثر له فيما لو اقترن ذلك بفقدانها الشرط، بل الجزء. لأن الموافقة الاحتمالية من كلتا الجهتين أولى في نظر العقل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٣

.....

من الموافقة القطعية من جهة و المخالفة القطعية من جهة أخرى.

فتحصّل: أنه بناء على وجوب الصلاة عارياً عند انحصار الثوب في مقطوع النجاسة لا يصح التعدي منه إلى مشكوك النجاسة، بل يتعين فيه الصلاة في أحد الثوبين تحصيلاً للموافقة الاحتمالية إن لم يتمكن من الاحتياط بالصلاة فيهما. و قد يتوهم التخيير بين الأمرين - الصلاة عارياً أو في أحد الثوبين المشتبهين - بدعوى: أن وجوب الصلاة في أحدهما لاحتمال طهارته معارض بحرمه الصلاة فيه لاحتمال نجاسته، و مقتضى الأصل في دوران الأمر بين المحذورين هو التخيير و هذا هو الوجه في التخيير بين الأمرين.

و يندفع بما عرفت «١» من أن حرمة الصلاة في النجس لا تكون إلّا وضعيّة كوجوب الصلاة في الطاهر، فعليه يدور الأمر بين احتمال اقتران الصلاة بوجود الشرط و خلوها عن المانع لو صَلَّى في أحد المشتبهين و بين الجزم بفقدانها الشرط بل الجزء و خلوها عن المانع لو صَلَّى عارياً. و قد ذكرنا: أن الأول أولى في نظر العقل، لتقدم الموافقة الاحتمالية على المخالفة القطعية و إن اقترنت بالموافقة القطعية من جهة أخرى و لو سلمنا الحرمة التكليفيّة لم تجر قاعدة التخيير في خصوص المقام و إن كان من الدوران بين المحذورين لما ذكرناه «٢» من أن القدرة المعترية في حرمة لبس النجس في الصلاة شرعية، بخلاف وجوب الستر فإن القدرة المعترية فيه عقليّة و هي تتقدم على الأولى عند التزاحم.

(١) في الصفحة: ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) في الصفحة: ٢٢٩ - ٢٣٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٤

و الأحوط القضاء «١» خارج الوقت (١) في الآخر أيضاً إن أمكن، و إلّا عارياً.

(١) قد تقدم آنفاً: إن وظيفة الواجد للثوبين المشتبهين مع التمكن هي الاحتياط بتكرار الصلاة في الوقت، و مع عدمه يصلى في أحدهما تحصيلاً للموافقة الاحتمالية عند تعذر الموافقة القطعية. و هل يجب عليه حينئذ القضاء خارج الوقت أيضاً في الثوب الآخر إن أمكن و إلّا فيصلّى عارياً كما في المتن، أو لا؟

ربما يتوهم ذلك. بدعوى: أن مقتضى العلم الإجمالي بطهارة أحد الثوبين - مع فرض عدم التمكن من الاحتياط في الوقت - هو الاحتياط بالصلاة في أحدهما في الوقت و في الآخر خارج الوقت، تحصيلاً للموافقة القطعية بهذا الوجه، للعلم الإجمالي بوجوب إحدى الصلاتين عليه. و إن شئت فقل: إنه مع الصلاة في أحدهما في الوقت لا يحرز امتثال الواجب لاحتمال وقوع الصلاة في النجس، فيجب الاحتياط بالقضاء خارج الوقت.

و يندفع: بأن القضاء حيث كان بأمر جديد، و موضوعه فوت الفريضة في الوقت، فلا بدّ من إحرازه. و استصحاب عدم الإتيان بالواجب في الوقت لا يثبت. بل يمكن دعوى عدم صدق الفوت مع فرض عمل المكلف بما هو وظيفته في الوقت كالصلاة في أحد الثوبين مع

عدم التمكن من الاحتياط، ومع الشك في الصدق لا يمكن إثباته بالاستصحاب المذكور. والحاصل: أن الأمر الأداء ساقط، بخروج وقته أو امتثاله. والأمر القضائي لم يثبت موضوعه، بل الثابت عدمه، فلا احتياط في القضاء إلا استحبابا ولو

(١) وفي تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده» «و الأحوط القضاء»: (و إن كان الأظهر عدم وجوبه في الفرض. و على تقدير وجوبه لا تصل النوبة إلى الصلاة عاريا إلا مع لزوم التعجيل في القضاء).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٥

[مسألة ٦: إذا كان عنده مع التوبين المشتبهين ثوب طاهر]

(مسألة ٦): إذا كان عنده مع التوبين المشتبهين ثوب طاهر لا يجوز أن يصلى فيهما «١» بالترار (١) بل يصلى فيه. نعم لو كان له غرض عقلائي في عدم الصلاة فيه لا بأس بها فيهما مكررا.

سلم وجوبه لزم الصلاة في الثوب الآخر الذي هو طرف للعلم الإجمالي، لحصول العلم بصحة إحدى الصلاتين حينئذ بوقوعها في الثوب الطاهر. هذا إذا أمكن ذلك و أما مع فرض عدم الإمكان فلا بد من تأخير القضاء إلى أن يتمكن من الثوب الطاهر لسعة وقته. و أما ما في المتن من الصلاة عاريا حينئذ فلم نعرف له وجها صحيحا، إلا الالتزام بالمضايقة و القول بوجوب فوريته القضاء، إذ عليه تجب المبادرة إلى الصلاة عاريا. إلا أن المبنى ضعيف، و لا يلتزم به المصنف «قده» أيضا «٢» بل يقول بالمواسعة ما دام العمر إذا لم ينجر ذلك إلى المسامحة.

(١) يبتنى ذلك على عدم جواز الاحتياط في العبادة إذا استلزم التكرار مع التمكن من الامتثال التفصيلي. و لكن قد حققنا في الأصول جواز ذلك، و أشرنا إليه في بعض «٣» فروع التقليد. لأن عمدة الوجه للمنع هو عدم الجزم بالتيه، و التمييز في الاحتياط. و لا دليل على اعتبارهما - عقلا، أو نقلا - سوى الشهرة بين القدماء، إذ لا دليل على اعتبار ما سوى قصد القرية في العبادة في قبال غيرها من الواجبات و يكفي في تحققها مجرد الإضافة إلى المولى تعالى و لو برجاء المطلوبية، المتحقق ذلك في كل من طرفي العلم

(١) و في تعليقه دام ظلّه - على قول المصنف «قده» «لا يجوز أن يصلى فيهما» - (على الأحوط، و الأظهر جوازها) و الوجه فيه جواز الاحتياط في العبادة و إن استلزم التكرار.

(٢) لاحظ (مسألة ٢٧) من فصل صلاة القضاء من الكتاب.

(٣) لاحظ ما حررناه في ذيل (مسألة ٢) من فروع التقليد ص ٣٥ و ذيل (مسألة ٤) ص ٤٠ منه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٦

[مسألة ٧: إذا كان أطراف الشبهة ثلاثة]

(مسألة ٧): إذا كان أطراف الشبهة ثلاثة، يكفي تكرار الصلاة في اثنين. سواء علم بنجاسة واحد و بطهارة الاثنین، أو علم بنجاسة واحد و شك في نجاسة الآخرين، أو في نجاسة أحدهما. لأن الزائد على المعلوم محكوم بالطهارة و إن لم يكن مميزا. و إن علم في الفرض بنجاسة الاثنين يجب التكرار بإتيان الثلاث. و إن علم بنجاسة الاثنين في أربع يكفي الثلاث. و المعيار - كما تقدم سابقا - التكرار إلى

حد يعلم وقوع أحدها في الطاهر (١).

[مسألة ٨: إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا]

(مسألة ٨): إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا، و لم يكن له من الماء إلّا ما يكفى أحدهما، فلا يبعد التخيير (٢).

الإجمالى. فلو فرض عدم وجود غرض عقلائي في ترك الصلاة في الثوب الطاهر جاز تكرار الصلاة في الثوبين المشتبهين، لأنّ المعبر في الصحة قصد القربة، و أما الخصوصيات الفردية فاختيارها بيد المكلف و إن لم يكن فيها غرض عقلائي أو شرعى. نعم الأحوط استحبابا ترك الاحتياط بالتكرار مع الإمكان، خروجاً عن خلاف المانعين.

(١) الوجه في ذلك كله ظاهر، لعدم إحراز الصلاة في الثوب الطاهر إلّا بإضافة عدد واحد على مقدار المعلوم بالإجمال.

(٢) أشار المصنف «قده» في هذه المسألة إلى أمور ثلاثة:

الأول: إنّه إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا، و لم يكن له من الماء إلّا ما يكفى لأحدهما يتخير في غسل أيهما شاء.

الثاني: أنّ الأحوط في هذا الحال تطهير البدن.

الثالث: إنّه لو كان أحدهما أكثر أو أشدّ يترجىح على الآخر. و الظاهر أنّ الاحتياط بتطهير البدن، و كذا الترجيح بالأشدية و الأكثرية، كلها مبنية على الترجيح بالأهمية أو احتمالها عند التراحم و عدم إمكان الجمع بين الأمرين. فإنّ الثوب خارج عن المصلى و مغاير معه، بخلاف بدنه، فيطهره

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٧

.....

لأنّه أهم، و يصلى في الثوب النجس. كما أنّ نجاسة أحدهما لو كانت أكثر أو أشدّ قدّم ذلك على الآخر و لو كان في الثوب، للأهمية أو احتمالها.

و لتوضيح الحال في المقام لا بأس ببسط الكلام في الجملة، لمعرفة الحال في جملة من الفروع الآتية هنا و في باب الصلاة. فنقول: ذهب المصنف «قده» و غيره من الأعلام - بل هو المشهور بينهم - إلى أنّ موارد الدوران بين أجزاء الصلاة، أو شرائطها أو موانعها أو بين جزء و شرط، أو جزء و مانع، كلها من باب التراحم بين تكليفين لا يمكن الجمع بينهما في مقام الامتثال. فإذا لم يتمكن المكلف من الإتيان بصلاة جامعة للأجزاء و الشرائط و فاقدة للموانع، و دار أمره بين ترك أحد الجزئين، أو الشرطين، أو جزء و شرط، أو بين ترك جزء و ارتكاب مانع، و هكذا. وقع التراحم بين حكمين. لوجوب كل من الجزئين أو الجزء و الشرط أو عدم المانع، فلا بدّ من ترجيح أحدهما بما تقرر في باب التراحم، من الترجيح بالأهمية أو الأسبقية في الزمان و إلّا فيتخير بين ترك أيهما شاء. و على ذلك بنوا هذا الفرع و الفروع الآتية في هذا الفصل، و في كتاب الصلاة من موارد الدوران بين الأجزاء و الشرائط فبيما نحن فيه تقع المزاخمة بين رفع أحد المانعين النجاسة في الثوب أو البدن، لعدم إمكان رفعهما معا لقلّة الماء فرضا، فيقدم تطهير البدن، أو ما هو أكثر نجاسة أو أشدّ، للأهميّة، هذا.

و لكن الصحيح - كما ذكرنا في الأصول في بحث الترتب - أنّ الموارد المذكورة ليست من صغريات التراحم بل هي من صغريات التعارض بين الدليلين المتكاذبين في مرحلة الجعل، فلا بدّ من إعمال قواعده دون قواعد التراحم.

بيان ذلك: أنّ التراحم إنّما يكون بين حكمين استقلاليين في مرحلة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٨

.....

الفعلية بلحاظ عدم قدرة المكلف على امتثالهما معا مع صحة جعل كل منهما على موضوعه على نحو القضية الحقيقية. فالتنافي بينهما إنما يكون في مرحلة الامتثال و فعلية الحكم- المشروطة بالقدرة عقلا، أو باقتضاء نفس الخطاب- لا في أصل الجعل مشروطا بالقدرة. وذلك كما في وجوب إنقاذ الغريقين إذا لم يتمكن المكلف من إنفاذهما معا، وفي وجوب الصلاة المزاحم بوجوب إزالة النجاسة عن المسجد، فإن جعل كل منهما مشروطا بالقدرة لا ينافي جعل الآخر كذلك فإذا عجز المكلف عن امتثالهما معا و صرف قدرته في أحدهما تخيرا أو ترجيحا، انتفى موضوع الآخر، لعدم القدرة على امتثاله حينئذ.

وهذا بخلاف التعارض، فإن ملاك التكاذب بين دليلين في مرحلة أصل الجعل لعدم صحة جعل حكيمين متناقضين أو ضدتين على موضوع واحد، كما إذا دل دليل على وجوب شيء و دل آخر على عدم وجوبه أو حرمة. من دون فرق في ذلك بين جعلهما لموضوع واحد- كما ذكرنا- أو لموضوعين يعلم بعدم صحة الجعل في أحدهما، كما إذا دل دليل على وجوب التمام في من سافر إلى أربعة فراسخ و لم يرد الرجوع ليومه، و دل آخر على وجوب القصر فيه، للعلم بعدم وجوب صلاتين في يوم واحد قصرا و تماما. فلا يفرق الحال في التعارض بين قدرة العبد على امتثالهما معا- كما في القصر و التمام- و بين عدمها، كما في جعل الحكيمين المتناقضين لموضوع واحد كما أنه لا يفرق الحال فيه بين القول بتبعية الأحكام للمصالح و المفسدات في متعلقاتها أو في أنفسها- كما ذهب إليه العدلية- و عدمها. إذا العبرة في التعارض بالتكاذب في مرحلة الجعل، كما ذكرنا.

فما ذكره في الكفاية من أن الفارق بين البابين- التعارض و التراحم-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٩

.....

هو وجود الملاك في أحد الحكيمين دون الآخر في الأول، و وجوده فيهما معا في الثاني، غير صحيح. إذا لا علم بملاكات الأحكام إلا مع وجود دليل معتبر على الحكم غير مبتلى بالمعارض، فإذا وقع التنافي بين الدليلين انعدم السبيل إلى إحراز الملاك حتى في أحدهما، لاحتمال عدم صحتهما معا. بل الفارق بين البابين هو التنافي في مرحلة الجعل في الأول، و في مرحلة الامتثال في الثاني. ثم أنه تفرق قواعد التراحم عن قواعد التعارض بالكلي، ففي التراحم لا بد- أولا- من ملاحظة ما هو أهم الحكيمين أو محتمل الأهمية فيقدم على الآخر، و إنما فيتخير بين امتثال أيهما شاء، لتامية الملاك في كل منهما. و في التعارض لا بد- أولا- من الجمع بين الدليلين جمعا عرفيا، فيقدم ما كان دليلا لفظيا على ما كان دليلا لإجماع و نحوه، للزوم الاقتصار على المتيقن من الأدلة اللبية و لزوم الأخذ بإطلاق أو عموم الأدلة اللفظية. و إذا كان كلاهما لفظيا فيقدم العموم على الإطلاق لصلاحية الأول للقربية على الثاني دون العكس. و مع تساويهما في الإطلاق أو العموم يرجع إلى الأصل العملي، لتساوقهما بالمعارضة إن لم يرجع إلى المرجحات السندية، و إلا فهي المرجح.

إذا عرفت ذلك فنقول: إن التراحم لا يتحقق إلا في التكاليف الاستقلالية كالأمثلة المتقدمة، و أما التكاليف الضميمة المتعلقة بأجزاء المركب و شرائطها الوجودية أو العدمية فلا- يعقل فيها التراحم. و ذلك لتعلق الأمر بالمركب الاعتباري الجامع للأجزاء و الشرائط و الفاقد للموانع، فإن الأمر بكل جزء من أجزاء المركب أو شرائطه يكون مقيدا بانضمام بقية الأجزاء و الشرائط السابقة أو اللاحقة إليه. فالأمر بالكوع- مثلا- في الصلاة يكون مقيدا بلحوق السجود به و بسبق القراءة عليه، و هكذا بقية الأجزاء السابقة و اللاحقة. فمرجع الأوامر الضميمة أمر واحد متعلق بمجموع الأجزاء و الشرائط

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٠

.....

بما هو مجموع. و مقتضى القاعدة في ذلك أنه إذا عجز المكلف عن بعض الأجزاء، أو الشرائط الوجودية أو العدمية سقط التكليف بالمركب، لانتفائه بانتفاء بعض أجزائه، لأن المفروض عدم القدرة على المجموع بما هو مجموع.

نعم قام الدليل - من الإجماع، والضرورة، و دل النص أيضا - على أن الصلاة لا تسقط بحال و النص «١» و إن ورد في خصوص المستحاضة، حيث دل على أنها «لا تدع الصلاة على حال» معللا بأن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: «الصلاة عماد دينكم» إلا أنه من المقطوع به عدم خصوصية للمورد، و إن عدم السقوط يعم جميع المكلفين. و حينئذ يحصل العلم الإجمالي بوجود صلاة فاقدة لهذا الجزء أو ذاك، أو فاقدة لجزء أو شرط، و هكذا. لأن المفروض عدم تمكنه من إتيان صلاة جامعة للأجزاء و الشرائط و فاقدة للموانع. فلو دار أمره بين ترك الطمأنينة أو الاستقبال - مثلا - لعدم تمكنه من الجمع بينهما، يعلم إجمالا بوجود صلاة، إما إلى القبلة فاقدة للطمأنينة، أو العكس أي فاقدة للطمأنينة مع وجود الاستقبال. و هذا هو معنى التعارض و التكاذب بين الدليلين، كما ذكرنا. فلا بد حينئذ من إعمال قواعد التعارض التي تقدمت الإشارة إليها آنفا «٢» فإن أمكن الجمع العرفي بين الدليلين بأحد الوجوه المتقدمة فهو، وإلما - كما إذا كان التعارض على وجه الإطلاق أو العموم في كل من الطرفين - لزم الرجوع - بعد تساقطهما بالمعارضة - إلى الأصل العملي. و مقتضاه التخيير، حيث أن الأمر دائر بين التخيير و التعيين في كل من من المحتملين، فيرجع إلى البراءة من التعيين، فيتخير.

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ٦٠٤ في الباب ١ من أبواب الاستحاضة، الحديث: ٥.

(٢) في الصفحة: ٢٣٨ - ٢٣٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤١

.....

فظهر مما ذكرناه: أنه لو دار الأمر بين تطهير الثوب أو البدن - كما هو مفروض المسألة - كان مقتضى القاعدة هو التخيير، و إن احتمل أهمية البدن.

إذ ليس المقام مقام الترجيح بالأهمية، لأن الترجيح بها إنما يتم في باب التزاحم الذي صح فيه جعل كلا الحكمين على نحو القضيئة الحقيقية، و المقام من مصاديق التعارض، للشك في أن المجعول هذا أو ذاك، و لا مجال للترجيح بالأهمية فيه. نعم لا بد من تقديم الأكثر نجاسة، كما يأتي وجهه.

كما ظهر فساد قياس المقام بالمسألة السابقة، أعنى ما إذا انحصر ثوبه في النجس و دار أمره بين الصلاة فيه أو عاريا فبناء على القول بوجود الصلاة عاريا في تلك المسألة لا - بد من القول بها في المقام أيضا. بدعوى: أنه إذا طهر بدنه و صلى عاريا لم يصل مع النجاسة، بخلاف ما لو طهر الثوب و صلى فيه لأنه صلى و بدنه نجس قطعا، و المفروض لزوم تقديم مانعية النجاسة على الستر.

وجه الفساد: أن القول بوجود الصلاة عاريا في تلك المسألة مبنى على النص الخاص الوارد هناك دون المقام، فلا مجال لقياس دوران الأمر بين أصل الساتر و مانعية النجاسة - الذي هو مورد النص - بالدوران بين مانعية النجاسة في كل من الساتر و البدن. فمن الجائز الالتزام بالصلاة عاريا في تلك المسألة للنص الخاص، و بالتخيير فيما نحن فيه عملا بمقتضى القاعدة - كما ذكرنا - لعدم نص فيه فالمقام أجنبي عن تلك المسألة بالمرّة. نعم لو كانت النجاسة في أحدهما أكثر لزم تطهيره، لانحلال مانعية النجاسة في كل من الثوب و البدن إلى أفراد متعددة، فلا بد من رفعها مهما أمكن، كما يأتي توضيحه.

ثم أنه لو سلم أن الفارق بين التراحم و التعارض هو وجود الملاك في كلا الحكمين في الأول و في أحدهما دون الآخر في الثاني - كما ذهب إليه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٢

.....

صاحب الكفاية «قده» - كان موارد الدوران بين قيود الصلاة من صغريات التعارض أيضا لا التراحم. و ذلك لأنّ الاحتمالات - في موارد دوران ترك أحد الجزئين، أو الشرطين، أو جزء و شرط، و غير ذلك - ثلاثة لا رابع لها، إما وجود الملاك في كليهما، أو في أحدهما أو لا - في هذا و لا ذاك. لا سبيل إلى الأول و الأخير، أما الأول فلان مقتضاه سقوط التكليف بالصلاة حينئذ، لعدم تمكن المكلف من إتيانهما معا، و المفروض تأثير كل منهما في الصحة و هذا خلاف العلم بعدم سقوط الصلاة بحال. و أما الأخير، فإنّ مقتضاه صحة الصلاة مع تركهما معا، و هذا خلاف العلم الإجمالي بوجوبها مقيدة بهذا أو ذاك، لأنّ عدم القدرة على الجمع بينهما لا يقتضى سقوط كليهما جزما. فيتعين أن يكون الملاك في أحدهما لا محالة، و هذا هو ميزان التعارض عنده «قده».

و النتيجة أنه لا فرق بين المسلكين في اندراج موارد الدوران في قيود الصلاة تحت كبرى التعارض دون التراحم.

و من الغريب ما ذهب إليه شيخنا الأستاذ «قده» في بحث الترتب «١» من أن موارد الدوران في قيود الصلاة من مصاديق التراحم، فلا بدّ فيها من إعمال قواعده، من الترجيح بالأهميّة أو الأسبقية في الزمان و نحو ذلك. مع أنه «قده» هو الذي أوضح الفرق بين البابين - أعنى بابي التراحم و التعارض - و شيد أركانها، و أتى بما لا مزيد عليه حتّى أنه أورد على القائل بأنّ الأصل عند الشك هو التعارض أو التراحم: بأنّ هذا ناشىء من الخلط بين البابين، إذ لا جامع بينهما. و هو يشبه القول: بأنّ الأصل في الأشياء هل هي الطهارة أو البطلان في البيع الفضولي، فإنّ الفرق بين البابين

(١) لاحظ أجود التقريرات الصفحة: ٢٨١ - ٢٨٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٣

.....

كبعد المشرقين فكيف يمكن إمكان تصادفهما على مورد واحد ليكون أحدهما هو الأصل دون الآخر؟ فإنّ باب التعارض يفترق عن باب التراحم، في مورد التصادم، و في الحاكم بالترجيح أو التخيير، و في جهة التقديم، و في كفيته «١». هذا و مع ذلك كله فقد جاءت دعواه كون موارد الدوران في قيود الصلاة من مصاديق التراحم غريبة جدا لما عرفت من أن الصحيح هو كونها من مصاديق التعارض دون التراحم.

ثم إنه «قده» ناقض حاشيته على المتن في مسألة واحدة، و هي فيما لو دار الأمر بين الصلاة قائما موميا للركوع و السجود، و بين الصلاة جالسا مع الركوع و السجود، لضيق المكانين كل من جهة. فإنّ المصنف «قده» قد تعرض لهذه المسألة في موردين أحدهما في فصل مكان المصلى «٢»، و الثاني في فصل القيام للصلاة «٣». و التزم - في كلا - الموردين - بتكرار الصلاة في سعة الوقت، و بالتخيير بين الأمرين في الضيق. و لكنّ الأستاذ «قده» رجح في بحث المكان الصلاة جالسا مع الركوع و السجود في صورة الضيق بلحاظ أهميتهما، حيث قال: «لا - يبعد تعين الثاني» و في بحث القيام رجح الصلاة قائما موميا لهما، تقديما للأسبق زمانا لسبق القيام عليهما، و قال: «الأحوط أن يختار الأول». و هذا من التناقض الواضح. و الصحيح - كما أشرنا في تعليقتنا على المتن «٤» هناك - أن مقتضى القاعدة هو التخيير مطلقا، سواء في سعة

- (١) لاحظ أجود التقريرات الصفحة: ٢٧٠-٢٨١.
- (٢) في الأمر السادس من شروط مكان المصلي من كتاب الصلاة.
- (٣) في (مسألة ١٧) من مسائل فصل القيام من كتاب الصلاة.
- (٤) لاحظها في ذيل الأمر السادس من شروط مكان المصلي من كتاب الصلاة، فإنه - دام ظله - قد أتى بما يوضح المراد. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٤ و الأحوط تطهير البدن (١).
و إن كانت نجاسة أحدهما أكثر أو أشد لا يبعد ترجيحه «١» (٢).

الوقت أو الضيق، لسقوط الأدلة اللفظية بالمعارضه، فتصل النوبه إلى الأصل العملي و مقتضاه التخيير، لدوران الأمر - في الفرض و نحوه - بين التخيير و تعيين كل من المحتملين، فيرجع إلى أصالة البراءة عن تعيين كل منهما، فيتخير. و لا - موجب للاحتياط بالجمع حتى في سعة الوقت.

فتحصل من جميع ما ذكرناه إلى هنا: أن موارد الدوران في قيود الصلاة من مصاديق التعارض لا التزاحم. و هذه قاعدة تبنى عليها فروع كثيرة، تأتي هنا و في باب الصلاة إن شاء الله تعالى.

(١) قد أشرنا إلى أن الوجه في تقديم تطهير البدن، هو احتمال أهميته بالنسبة إلى الثوب، لعدم خروجه عن ذات المصلي، بخلاف الثوب، فإنه خارج عنه. هذا، و لكن قد عرفت أنه لا مجال للتقديم بالأهمية أو احتمالها في موارد الدوران بين قيود الصلاة التي منها المقام، لأنها من باب التعارض لا التزاحم، و الترجيح بالأهمية إنما يتم في الثاني دون الأول. كما أنه قد عرفت أنه لا مجال لدعوى وجوب تطهير البدن و الصلاة عاريا - بناء على القول بها في مسألة انحصار الثوب في النجس - للنص الخاص في تلك المسألة، بخلاف المقام. فلا بدّ فيه من مراعاة ما تقتضيه القاعدة. و مقتضاها التخيير، كما ذكرنا، فراجع ما تقدم «٢».

(٢) بل الأظهر هو لزوم الترجيح بالأكثرية دون الأشدّية فيتخير فيها دونها و لا بدّ من بيان الفرق بينهما، فنقول: النواهي الاستقلالية المتعلقة

(١) و في تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده» «لا يبعد ترجيحه» - (بل هو الأظهر عند كون أحدهما أكثر).

(٢) في الصفحة: ٢٣٨ - ٢٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٥

.....

بالطباع تكون على نحوين، أحدهما: النهي الناشئ عن المفسدة القائمة بصرف الوجود، بحيث لو وجد فرد منها في الخارج - عصيانا، أو غفلة و نحو ذلك - لأخل بالعرض الداعي إلى النهي و تحققت المفسدة، بحيث أنه لا يترتب على الوجودات المتأخرة - كالفرد الثاني و الثالث و هكذا - مفسدة زائدة، فلا محالة يسقط النهي بالفرد الأول. و يعتبر عن هذا النوع: بأن المراد هو خلوّ صفحة الوجود عن المنهية عنه، و ذلك كما إذا نهى المولى عبده عن أن يدخل عليه أحدا، لاشتغاله بالمطالعة - مثلا - فإذا أدخل عليه أحدا أو دخل على المولى بغير اختياره فقد فات بذلك غرضه، و هو خلو الدار عن أي إنسان.

فلا أثر بعد ذلك للفرد الثاني و الثالث حينئذ، إذ وجود بقية الأفراد و عدمها سيان من هذه الجهة، لفوات الغرض بأول الوجودات. ثانيهما: النهي الناشئ عن ترتب المفسدة على مطلق الوجود، لترتبه على كل فرد من أفراد الطبيعة. فالنهي عن الطبيعة و إن كان واحدا صورة إلا أنه ينحل إلى نواهي متعددة بعدد أفراد الطبيعة. و ذلك كالنهي عن شرب الخمر، و الكذب، و الغيبة، و أغلب المحرمات، فإن في كل فرد من أفراد هذه الطوائف مفسدة مستقلة لا ترتبط بما هي في الفرد الآخر، فيكون متعلقا للنهي، و يتحقق المعصية بالإتيان بكل فرد منها. و هذا القسم هو الظاهر من النواهي، بمقتضى الفهم العرفي. و إرادة القسم الأول منها تحتاج إلى القرينة. هذا في النواهي الاستقلالية.

و كذلك الحال في النواهي الضمنية في باب المركبات الشرعية كالصلاة و نحوها، التي هي إرشاد إلى مانعية المنهي فإن النهي عن لبس غير المأكول أو المغصوب أو النجس و نحو ذلك في الصلاة قد يفرض على نحو صرف الوجود و أخرى على نحو مطلق الوجود. و لكن الثاني هو مقتضى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٦

.....

الفهم العرفي، فيدل على مانعية كل فرد فرد من أفراد الطبيعة.

فإذا اضطر إلى لبس ثوب نجس لا يجوز له لبس ثوب آخر نجس بتوهم: أن المانع إنما هو صرف الوجود و قد تحقق ذلك بالفرد الأول، فلا مانعية للفرد الثاني لأن المانعية انحلالية بعدد مصاديق النجس، فلا يجوز له ارتكاب ما زاد على مقدار الاضطرار. فعليه إذا تنجس ثوبه و بدنه، و لم يكن عنده من الماء ما يكفي لتطهير كليهما و كان يكفي لأحدهما، تخير في غسل أيهما شاء و إن احتمل أهمية البدن، بناء على ما ذكرناه من عدم ترتب الأثر على احتمال الأهمية في باب التعارض، الذي هو المرجع في دوران الأمر بين قيود الصلاة.

و أما إذا كان أحدهما أكثر من الآخر - كما إذا تنجس بدنه بمقدار درهم واحد، و تنجس ثوبه بمقدار درهمين - تعين - غسل الثاني، لما ذكرناه من الانحلال فإنه لا يضطر إلى أكثر من الصلاة في مقدار درهم واحد من النجس، و الزائد مانع مستقل يجب رفعه، سواء أ كان في البدن أو الثوب. و من هنا لو أمكنه غسل مقدار درهم من ثوبه و الدرهم الذي في بدنه كان له ذلك، لأنه لا فرق في بقاء الدرهم النجس بين الثوب و البدن.

ثم أنه لا فرق في الأكثرية بين أن تكون من قبيل الوجودات المتعددة خارجا، كما إذا تنجس مواضع من ثوبه أو بدنه، أو تكون على نحو وجود واحد متصل، كما إذا تنجس ثوبه بالدم بمقدار شبر متصلا، و كان على بدنه دم بمقدار درهم، فإنه يتعين عليه حينئذ غسل الأكثر أيضا، لانحلال النهي بعدد ما يمكن أن يفرض لهذا المتصل الواحد من الأجزاء و لو كان ذلك بلحاظ خيوط الثوب، دون ما لا يساعده النظر العرفي في باب التعدد فلا محالة تكون المانعية فيه أكثر بعدد الخيوط المفروضة في الثوب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٧

[مسألة ٩: إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتهما فلا يسقط الوجوب]

(مسألة ٩): إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتهما فلا يسقط الوجوب (١)، و يتخير، إنما مع الدوران بين الأقل و الأكثر، أو بين الأخف و الأشد، أو بين متحد العنوان و متعددة، فيتعين الثاني في الجميع.

و أما إذا كان أحدهما أشدّ، كما إذا تنجس الثوب - مثلاً - بالبول، و تنجس البدن بالدم، و قلنا بأشدّية نجاسة البول فقد رجح المصنف «قده» غسل الأشد كالأكثر.

و فيه: أنه لا- أثر للأشدّية في المانع، فإنّ النجاسة و إن كانت أشدّ، إلّا أنّ المانع إنّما هو جامع النجاسة المشترك بين الفردين الخفيف و الشديد، و لا انحلال للنهي باعتبار الأشد، لأنّه وجود واحد ذو مرتبة شديدة في مقابل الوجود الضعيف. و هذا نظير ما إذا اضطر الإنسان إلى التكلم في الصلاة، فإنّه لا فرق حينئذ بين التكلم بصوت عال أو صوت ضعيف، لأنّ الصوت بما هو صوت يكون مانعاً و لا- أثر لرفع الصوت و خفضه في ذلك أصلاً. نعم يتم ما ذكره على مبنى التراحم في أمثال المقام الذي بنى عليه المشهور و منهم المصنف «قده». و لكن قد عرفت فساد المبنى بما لا- مزيد عليه. و من هنا فصّلنا في تعليقتنا «١» على المتن بين الأكثرية و الأشدّية، حيث قلنا بلزوم تطهير الأوّل دون الثاني.

(١) الفرق بين فرض هذه المسألة و سابقتها هو: أنّ المفروض هنا نجاسة موضعين من بدنه أو ثوبه، و في تلك كان المفروض هو نجاسة البدن و الثوب. و لا فرق بين الفرضين، لانحلال المانع على كل تقدير، فلا يسقط الوجوب عما لا يضطر إليه كما سبق. ثمّ إنّ التزم بالتخيير، إلّا مع الدوران بين الأقل و الأكثر، أو بين

(١) المتقدمة في ذيل الصفحة: ٢٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٨

.....

الأخف و الأشد، أو بين متحد العنوان و متعددة، فإنّه في جميع ذلك يتعيّن الثاني.

أقول: تعيين ما ذكر مبنى على التراحم، و احتمال الأهمية أو العلم بها في الأمور المذكورة.

و أما بناء على ما هو الصحيح من أنّ الدوران بين قيود الصلاة من مصاديق التعارض - كما عرفت في المسألة السابقة على وجه التفصيل - فلا يتم ما أفيد في الأخف و الأشد، لتحقق المانع بمجرد النجاسة و لا أثر للأشدّية. و إن تم في الأقل و الأكثر، لانحلال المانع إلى أفراد عديدة، و لا اضطرار إلى المقدار الزائد.

و أما تعدد العنوان، فإنّ كان مراده تعدد المانع - كما إذا اجتمع عنوانان من العناوين المانعة على شيء واحد، كما إذا تنجس موضع من بدنه بدم غير المأكول كدم الهرة، فإنّ عنوان غير المأكول مانع مستقل غير عنوان النجاسة، إلّا أنّهما اجتماعاً في دم الهرة. و تنجس الموضع الآخر بدم المأكول كدم الشاة، إذ ليس فيه إلّا جهة مانعية النجس - صح ما ذكره «قده». للزوم غسل الأوّل، لعدم الاضطرار إلى الصلاة في غير المأكول فيجب رفعه، و إنّما اضطر إلى لبس النجس المشترك بين الدمين فيكون المقام نظير الدوران بين الأقل و الأ- أكثر، فلو صلّى في دم غير المأكول بطلت صلاته، فإنّ الضرورات إنّما تتقدر بقدرها. و إن كان مراده صدق أكثر من عنوان من عناوين النجاسات على شيء واحد - كما إذا تنجس موضع من بدنه بماء متنجس بعدة نجاسات كالبول و الدم و العذرة و نحو ذلك، فإنّه يصدق عليه أنّه متنجس بالبول، كما يصدق عليه أنّه متنجس بالدم، و هكذا. و تنجس موضع آخر من بدنه بماء متنجس بالدم فقط، أو تنجس موضع من بدنه بالدم و البول

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٩

بل إذا كان موضع النجس واحداً و أمكن تطهير بعضه لا يسقط الميسور (١).

بل إذا لم يمكن التطهير لكن يمكن إزالة العين وجبت (٢).

معا، و تنجس الموضع الآخر بالدم فقط- فلا يتم ما ذكره من لزوم الترجيح إذ لا أثر للتعدد حينئذ لما ذكرناه في النجاسة الشديدة من عدم تأثير للشدة في المانع فإنه لا يوجب شدة في المنع لأن المانع إنما هو جامع النجاسة لا عنوان البول و الدم و العذرة و غيرها من النجاسات أو المنتجات إلا أن يكون هناك انحلال و لا انحلال إلا مع تعدد الوجود و الأكثرية في المقدار الخارجى دون الشدة نعم بناء على التراحم فى قيود الصلاة كما هو مبنى المصنف «قده» و غيره يقدم متعدد العنوان مطلقا لاحتمال الأهمية إلا أن المبنى غير صحيح كما عرفت.

(١) يصح هذا بملاك الأكثرية كما عرفت لانحلال المانع بعدد ما يمكن أن يفرض لها من الأفراد- عرفا- كخيوط الثوب- مثلا- و أما وجوب تطهير البعض بملاك الأهمية فمبنى على التراحم، و قد عرفت فساد المبنى.

(٢) ما ذكره «قده» من وجوب إزالة العين مبنى على التراحم فى قيود الصلاة كالفروع المتقدمة.

فيجب إزالتها لدوران الأمر بين الصلاة فى المتنجس مع وجود عين النجاسة و فى المتنجس بدونها، فيتقدم الأول، أى يزال العين، للأهميته و أما بناء على ما هو الصحيح من تحقق التعارض فى أمثال المقام- كما عرفت- فلا تجب، لعدم تأثير الأهمية أو احتمالها حينئذ، إذ يشترك المتنجس مع بقاء العين و بدونها فى أصل المانعية و شمول الدليل لهما على حد سواء، و لا أثر لبقاء العين فى المانعية.

نعم بناء على المنع عن حمل النجس فى الصلاة- مضافا إلى اعتبار

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٠

بل إذا كانت محتاجة إلى تعدد الغسل و تمكن من غسله واحدة فالأحوط عدم تركها لأنها توجب خفة النجاسة (١). إلا أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهة أخرى، بأن استلزم وصول الغسالة إلى المحل الطاهر (٢).

طهارة الثوب و البدن- تجب الإزالة، لتعدد عنوان المانع حينئذ، و لا اضطرار إلا إلى أحدهما دون الآخر، فيجب التقليل مهما أمكن. إلا أنه سيأتى- إن شاء الله تعالى- الإشكال فى ذلك.

(١) التعليل بذلك مبنى على ما جرى عليه المصنف «قده» فى هذه الفروع من التراحم عند الدوران فى قيود الصلاة و يقدم الأهم، فيجب تخفيف النجاسة مهما أمكن- و لو بغسله واحدة- فيما يعتبر فيه التعدد كالمتنجس بالبول.

و أما بناء على ما سلكناه من التعارض فلا تجب، حيث أنه لا مسرح للأهمية فى هذا المجال.

(٢) الاحتياط بغسله واحدة فيما يعتبر فيه التعدد إنما يتم لو لم يستلزم تكثير النجاسة، كما إذا تنجس أطراف أصابعه بحيث لو صب عليها الماء انفصلت الغسالة من أطرافها بسرعة أو كان جميع الثوب نجسا و غسله بالماء مرة واحدة.

و أما إذا فرضنا وصول الغسالة إلى المحل الطاهر فلا يجوز- جزما- لتكثير النجاسة حينئذ، و انحلال المانعية. و دعوى: اعتبار انفصال الغسالة عن المحل فى نجاستها، فلا تكون نجسة قبله كى تستلزم تكثير النجاسة، إذ هى فى المحل طاهرة غير مسموعة، لأن الغسالة ماء قليل تتنجس بملاقاة النجس، فهى نجسة قبل الانفصال أيضا، و لا يحتمل أن يكون انفصالها موجبا للحكم بنجاستها. نعم الغسالة المتعقبه بطهارة المحل مما لا يحكم بنجاستها، سواء قبل الانفصال أو بعده، كما ذكرناه فى محله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥١

[(مسألة ١٠): إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفى إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث]

(مسألة ١٠): إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفى إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث من الثوب أو البدن، تعين رفع الخبث، و يتيمم بدلا

عن الوضوء أو الغسل (١).

(١) دوران الأمر بين الطهارة الحديثية و الخبيثة إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلّا لرفع الحدث أو الخبث، تعيين رفع الخبث، و يتيمم للصلاة على المشهور و المعروف بين الأصحاب.

و الوجه في ذلك- على ما صرحوا به، و منهم شيخنا الأستاذ «قده» كما أوضحه في بحث الترتب:- أن القدرة المعتمدة في الطهارة الحديثية إنما هي قدرة شرعية، بمعنى اعتبار عدم وجود ما يزاحمها في وجوبها. فلو كان هناك واجب آخر لا يمكن الجمع بينه و بين الطهارة المائية في الامتثال سقط وجوبها و انتقل إلى التيمم.

و يدل على ذلك- مضافا إلى ما استفاد من الروايات- الآية الكريمة وَ إِن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ*.

فإن ذكر المريض عدلا للمسافر دال على أن المراد من عدم الوجدان عدم التمكن من استعمال الماء- و لو لمرض و نحوه- لا عدم الوجود الخارجي، لأن المريض لا يكون فاقدا للماء غالبا، بخلاف المسافر الذي قد يفقد الماء، أو يكون الغالب فيه ذلك. لا سيما بالنسبة إلى الأزمنة السابقة لمن يقطع الفيافي و القفار فوجوب الغسل أو الوضوء مشروط بعدم واجب آخر يزاحمهما. و هذا بخلاف وجوب رفع الخبث، فإن مقتضى إطلاق أدلته وجوبه على كل تقدير، سواء أ كان هناك واجب آخر أم لا، فتكون القدرة المعتمدة فيه عقلية.

و قد حقق في محله: تقديم ما يعتبر فيه القدرة العقلية على ما يعتبر فيه القدرة شرعا، لارتفاع موضوعه بذلك. ففي المقام يجب رفع الخبث بالماء، و يتيمم للصلاة بدلا عن الطهارة المائية. و على ذلك بنوا فروعاً كثيرة، منها هذا الفرع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٢

.....

أقول: أما أصل الفرع فينبغي تقييده بما إذا لم يتمكن من صرف الماء في الغسل أو الوضوء و جمع الغسالة في إناء ثم رفع الخبث بها و إلّا تعيين ذلك «١»، للقدرة على رفعهما معا حينئذ فيجب. و لعل هذا الاستدراك مستدرَك بعد كون المفروض هو عدم كفاية الماء إلّا لأحدهما.

و كيف كان فردد الوجه المذكور أولا- ما عرفت «٢» من أن المقام و أمثاله- من موارد الدوران في قيود الصلاة- من مصاديق التعارض لا التراحم، فإنه- بعد سقوط الأمر بالصلاة المقترنة بالطهارتين الحديثية و الخبيثة- يعلم إجمالا بوجوب إحدى الصلاتين، أما الصلاة مع الطهارة المائية فاقدة للطهارة الخبيثة، فيصلّى مع الوضوء أو الغسل مع نجاسة بدنه أو ثوبه. و إما الصلاة مع الطهارة الخبيثة متيمما، فيطهر بدنه أو ثوبه بالماء و يتيمم للصلاة. لعدم سقوط الصلاة بحال فإذا لم يتمكن من الصلاة الجامعة للقيود المعتمدة فيها يتنزل إلى المراتب المتأخرة فيعلم إجمالا بوجوب الصلاة الفاقدة لهذا القيد أو ذاك. و مقتضى القاعدة حينئذ التخيير، لأصالة البراءة عن تعيين كل منهما. و لا أثر للمرجح المزبور في هذا الباب، لعدم العلم إلّا بإنشاء أحد التكليفين، و وجود البدل أو اعتبار القدرة العقلية في أحدهما دون الآخر مما لا أثر له حينئذ.

و ثانيا: لو سلّمنا كون المقام من صغريات التراحم كان مقتضى القاعدة التخيير أيضا و لا أثر للمرجح المذكور. و ذلك: لأن القدرة المعتمدة

(١) كما أشار إلى ذلك في تعليقه دام ظلّه- على قول المصنف «قده»: «تعيين رفع الخبث»- بقوله: (على الأحوط. و لو تمكن من جمع غسالة الوضوء أو الغسل- في إناء و نحوه- و رفع الخبث به تعيين ذلك).

(٢) في الصفحة: ٢٣٧-٢٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٣

.....

في رفع الخبث أيضا شرعيه، فإنَّ الأمر بإزالة النجاسة للصلاة ليس أمرا استقلاليا لعدم وجوبها نفسيا، جزما. كما هو الحال في الأمر بالوضوء أو الغسل للصلاة، فإنَّ الأمر بجميع قيود الصلاة يكون إرشاد إلى اعتبار القيد فيها سواء في ذلك الطهارة الخبثية و الحديثية و غيرهما من الشرائط أو الأجزاء. فالأمر الاستقلالي إنّما يتعلق بالصلاة المشروطة بطهارة خبثية. و هو أيضا مشروط بالقدرة عليها، لأنّه مع عدم التمكن منها تجب الصلاة عاريا- كما هو المشهور- أو في النجس على المختار كما سبق «١».

و على الجملة: إنّ الأمر بالصلاة عن طهارة مائية كما هو مشروط بالقدرة، إذ مع عدمها ينتقل إلى البدل فتجب الصلاة مع التيمم، كذلك الأمر بالصلاة عن طهارة خبثية يكون مشروطا بالقدرة أيضا، إذ مع عدم التمكن ينتقل إلى المرتبة النازلة فتجب الصلاة عاريا أو في النجس. فكلّ من الصلاتين لها بدل و تكون مشروطة بالقدرة عليها شرعا و الطهارة الخبثية و إن لم يكن لها بدل مستقل، إلّا أنّ الأمر بها حيث كان إرشاد إلى اشتراط الصلاة بها لزم لحاظ الأمر المتعلق بالصلاة المقترنة بها، و هي مما له البدل، و هي الصلاة عاريا أو في النجس. و مقتضى القاعدة عند تراحم الواجبين المشروطين بالقدرة الشرعية هو التخيير أيضا. و ذلك لدخول القدرة في ملاك كلّ منهما على الفرض، و حيث أنّه لا- قدرة للمكلف على كليهما فلا ملاك إلّا في أحدهما، فيكون كلّ منهما واجدا للملاك في ظرف عدم صرف القدرة في الآخر و إلّا فلا- ملاك فيه، فيحكم العقل حينئذ بالتخيير في صرف القدرة في أيهما شاء و إن كان أحدهما أهم، إذ لا أثر للأهميّة فيما يعتبر القدرة في ملاكه،

(١) في الصفحة: ٢٢٥-٢٢٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٤

و الأولى أنّ يستعمل في إزالة الخبث أولا، ثم التيمم، ليتحقق عدم الوجدان حينه (١).

لأنّه مع صرف القدرة فيه لا موجب له. عقلا و هذا بخلاف الواجبين المشروطين بالقدرة العقلية، فإنّه مع التراحم يجب تقديم الأهم لعدم دخل القدرة في ملاكه، فيكون ملاكه تاما و لو مع صرف القدرة في المهم، و لا يجوز بحكم العقل تفويت الملاك الأهم. هذا كلّه بلحاظ مقام الثبوت و أما بلحاظ مقام الإثبات فيستكشف الملاك و عدمه من إطلاق دليل الحكم و عدمه، كما أوضحنا الكلام في ذلك في بحث الترتب من الأصول.

و في المقام لا- إطلاق لشيء من الخطابين- أعني دليل الطهارة الحديثية و الخبثية- لوجوب الانتقال إلى البدل في كل منهما عند العجز، و هو دليل الاشتراط بالقدرة شرعا بالبيان المتقدم آنفا.

فتحصل: أنّ الأظهر- على المسلكين- هو التخيير بين صرف الماء في رفع الخبث أو تحصيل الطهارة المائية نعم الأحوط هو ما ذكره في المتن من تقديم الأول، لدوران الأمر بين التخيير- كما ذكرنا- و التعيين فيه- كما هو المعروف- و لا إشكال في حصول البراءة به على كلّ تقدير، و إن كان مقتضى الأصل عدمه. و أحوط من ذلك ما ذكر «قده» أيضا من صرف الماء أولا في رفع الخبث ثم التيمم للصلاة، لصيرورته حينئذ فاقدا للماء حقيقة و تكوينا، فيصح تيممه بلا شبهة.

(١) فإنَّ الأمر باستعمال الماء في إزالة الخبث و إن كان موجبا لتحقيق عدم الوجدان تشريعا، و هو كاف في سقوط الأمر بالطهارة المائية، إلّا أنّ امتثال الأمر المذكور باستعمال الماء في الإزالة يوجب تحقق عدم الوجدان تكوينا، فالأمر بالطهارة المائية حينئذ يكون

أولى بالسقوط - كما هو واضح - فينتقل إلى التيمم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٥

[مسألة (١١): إذا صَلَّى مع النجاسة اضطرارا لا يجب عليه إعادة بعد التمكن من التطهير]

(مسألة ١١): إذا صَلَّى مع النجاسة اضطرارا لا يجب عليه إعادة بعد التمكن من التطهير. نعم لو حصل التمكن في أثناء الصلاة استأنف في سعة الوقت (١). و الأحوط الإتمام وإعادة.

(١) إذا صَلَّى في النجس اضطرارا ثم تمكن من التطهير، فأما أن يتمكن منه بعد الصلاة، أو يتمكن منه في الأثناء. و في الثاني لا إشكال في بطلان الصلاة و وجوب الاستئناف، لأن الأجزاء اللاحقة تكون مشروطة بالطهارة كالأجزاء السابقة، و المفروض تمكنه من تحصيل الطهارة لها فتبطل بدونها. و حيث أن أجزاء الصلاة ارتباطية، يبطل الجميع ببطلان البعض. و هذا ظاهر. و أما في الأول - أعنى ارتفاع الاضطرار بعد الصلاة - فلا ينبغي الإشكال في الصحة و عدم وجوب إعادة، لو كان الاضطرار إلى الصلاة في النجس لأجل التقيّة، لأنّ الاستفادة من أخبارها صحة العمل واقعا و أنّه لا تجب إعادة و لو علم قبل الصلاة بارتفاع التقيّة في الوقت، كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

و أما إذا كان الاضطرار من غير جهة التقيّة - لفقدان الماء و نحوه - فالصور فيه ثلاثة، إحداها: أن يكون عالما بارتفاع العذر في الوقت قبل الشروع في الصلاة و فيها لا يشرع البدار، فضلا عن القول بالأجزاء لو صَلَّى.

و ذلك لتمكنه من الصلاة مع الطهارة و لو في بعض الوقت، و الأمور به إنّما هي الصلاة الجامعة للأجزاء و الشرائط، و لا اضطرار في تركها في تمام الوقت، لا علما و لا تعبدا لأنّ المفروض العلم بارتفاعه في الأثناء. نعم إنّما يضطر إلى النجس في بعض أفراد الصلاة، و هو مما لم يتعلق به الأمر. فما اضطر إليه لم يكن مأمورا به، و ما تعلق به الأمر لم يكن مضطرا إلى تركه و عليه فلا مسوغ للبدار، فضلا عن الأجزاء لو بادر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٦

.....

الثانية: عكس الأولى، و هو أن يعلم ببقاء العذر إلى آخر الوقت.

الثالثة: أن يشك في البقاء بحيث يكون مقتضى الاستصحاب بقاءه إلى آخر الوقت. و هاتان الصورتان هما محل البحث في أمثال المقام، من حيث البدار و الأجزاء لو بادر. و الأصحّ فيهما جواز البدار، للاعتقاد ببقاء العذر، كما في الأولى و لاستصحابه إلى آخر الوقت، كما في الثانية فيجوز الدخول في الصلاة، و لو انكشف الخلاف و ارتفع العذر بعد الصلاة، فهل تجب إعادة حينئذ أو لا؟ مقتضى القاعدة هو وجوب إعادة، لما ذكرناه آنفا:

من تعلق الأمر الاختياري بالطبيعي القابل للانطباق على جميع الأفراد الطولية في تمام الوقت من المبدء إلى المنتهى، و مع ارتفاع العذر في الأثناء يظهر بقاء الأمر على حاله، لانكشاف تمكن المكلف من امتثاله. و الأمر بالصلاة الاضطراري إنّما كان تخيليا، كما في الأولى. أو ظاهريا كما في الثانية. و لا يجزى شيء منهما عن المأمور به الواقعي و من هنا ذكرنا في الطبعة الأولى من حاشيتنا: «أنّ الأظهر وجوب إعادة» و لكن الأصحّ عدمه، لحديث: «لا تعاد». لشموله للجاهل بالاشتراط، و هذا من مصاديقه، كما سبق «١» و سبق «٢» أيضا: أنّ المراد بالظهور في المستثنى هي الطهارة الحديثة، فلا تعم الطهارة الخبيثة. كما أنّه لا إجمال فيه كي يشك في شموله

لها، بدعوى: سראية إجمال المستثنى إلى المستثنى منه. نعم لا بأس بالاحتياط بالإعادة، إلا أنها لا تجب.

(١) في الصفحة: ١٤١ - ١٤٢.

(٢) في الصفحة: ١٣٩ - ١٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٧

[مسألة (١٢): إذا اضطر إلى السجود على محل نجس]

(مسألة ١٢): إذا اضطر إلى السجود على محل نجس لا يجب إعادتها بعد التمكن من الطاهر (١).

(١) السجود على الموضع النجس اضطراراً قد ظهر حكم هذه المسألة مما ذكرناه آنفاً في المسألة السابقة، فإن مقتضى حديث «لا تعاد» أيضاً عدم وجوب الإعادة. وإن كانت القاعدة الأولى تقتضى وجوبها لكن نخرج عنها بالحديث المذكور. هذا، ولكن ربما يقال: إن العمدة في دليل اعتبار طهارة مسجد الجبهة الإجماع، والقدر المتيقن منه حال الاختيار - أى الاختيار حال الصلاة لا في مجموع الوقت، بدعوى: أن العبرة في الاختيار والاضطرار إنما هي بحال الصلاة - ففي حالة الاضطرار لا دليل على اعتبار الطهارة، فيرجع إلى أصالة البراءة، فتصح الصلاة. وتكون النتيجة أنه على تقدير القول بالبطلان في المسألة السابقة نقول بالصحة في هذه المسألة، لقصور الدليل على الاشتراط هنا.

وفيه أولاً: أن الدليل على اشتراط الطهارة في مسجد الجبهة لم ينحصر بالإجماع، بل يستفاد ذلك من بعض الروايات أيضاً، وهى: صحيحة حسن بن محبوب قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب إلى بخطه: «إن الماء و النار قد طهراه» (١). فإنها تدل على مفروغية اعتبار الطهارة في ذهن السائل و ارتكازه عنده، و لذلك سئل عن السجدة على الجص الذى يوقد عليه بالعدرة و قد

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٩٩ فى الباب: ٨١ من أبواب النجاسات الحديث: ١ و فى ج ٣ ص ٦٠٢ فى الباب: ١٠ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٨

.....

قرره الإمام عليه السلام على ارتكازه و لكن دله على كفيته تطهيره حيث بين عليه السلام له أن الجص المذكور مما يطهر بالماء و النار، فيصح السجود عليه. و قد تعرضنا لهذه الرواية فى بعض المباحث المتقدمة (١) أيضاً.

و الحاصل: أن الدليل غير منحصر بالإجماع، بل إن هذه الرواية يمكن عدّها من الأدلة اللفظية التى لا يبعد فيها دعوى الإطلاق. لدلالة السؤال فيها على مفروغية اعتبار الطهارة فى مسجد الجبهة واقعا، سواء تمكن منها المصلّى أم لم يتمكن.

و ثانياً: إنّه لو كان دليله منحصرًا بالإجماع لم تصح دعوى ثبوت القدر المتيقن له، لإطلاق معقد إجماعهم على الطهارة فى مسجد الجبهة، كما هو الحال فى اشتراطها فى بدن المصلّى و لباسه. و يشهد لذلك: اتفاقهم على عدم صحة صلاة من يعلم بارتفاع الاضطرار

في الوقت و سوف يتمكن من تطهير مسجد الجبهة قبل خروج الوقت. إذ لا يحتمل أن يفتى فقيه بجواز السجدة على المحل النجس مع فرض علم المصلّي بالتمكن من تطهيره في الوقت، و ليس ذلك إلّا لأجل اشتراط الطهارة في مسجد الجبهة مطلقاً على نحو اشتراطها في اللباس و المكان.

فتحصل: أنّه لا قصور في إطلاق دليل الاشتراط بالنسبة إلى حالتى الاضطرار و الاختيار. فإذا أخل بالشرط اعتماداً على استصحاب بقاء العذر أو الاعتقاد به ثمّ انكشف له الخلاف قبل خروج الوقت، كان مقتضى القاعدة و جوب الإعادة، كما ذكرنا في المسألة السابقة. فيحكم ببطلان الصلاة، حينئذ لإمكان دعوى عدم شمول حديث: «لا تعاد.» المورد و إن شمل فرض

(١) في الصفحة: ٢٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٩

[مسألة (١٣): إذا سجد على الموضع النجس جهلاً أو نسياناً لا يجب عليه الإعادة]

(مسألة ١٣): إذا سجد على الموضع النجس جهلاً أو نسياناً لا يجب عليه الإعادة (١) و إن كان أحوط.

المسألة السابقة. و ذلك لأنّ السجدة- في الحديث- من الخمسة المستثناة، التي تعاد منها الصلاة. و السجود الباطل بسبب فقد شرطه يكون بحكم عدمه، فيمكن القول بالبطلان هنا و بالصحة في المسألة السابقة على عكس ما قيل. هذا و لكن الصحيح- كما سيمر عليك في المسألة الآتية- هو شمول الحديث المذكور للفرض، لظهور المستثنى في ترك السجدة رأساً، فلا يشمل السجدة الباطلة. و النتيجة: أنّه لا مانع من شمول حديث: «لا تعاد.» لكنتا المسألتين هذه و سابقتها، فتصح الصلاة في مورد الاضطرار إلى ترك شرط آخر فيه، كما لو اضطر إلى السجود على ما لا يصح السجود عليه، أو على موضع مرتفع عن موضع قدميه بأربعة أصابع، فصلّى صلاة اضطرارية ثمّ ارتفع الاضطرار قبل خروج الوقت، فإنّه في جميع ذلك يحكم بصحة الصلاة و عدم وجوب الإعادة، لحديث: «لا تعاد.» لأنّ الفروض المذكورة تكون من مصاديق الجاهل بالاشتراط، و قد عرفت «١» شمول الحديث للجاهل كالناسي.

(١) السجود على الموضع النجس جهلاً- إذا سجد سجدة واحدة- و لو من كل ركعة- على الموضع النجس فلا- إشكال- بل لا خلاف- في عدم وجوب الإعادة، إذ لا تزيد السجدة الفاقدة للشرط- كطهارة المسجد أو كونه مما يصح السجود عليه أو غيرهما من الشروط- على ترك السجدة رأساً لا عن عمد، و لا تبطل الصلاة بتركها

(١) في الصفحة: ١٤١-١٤٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٠

.....

كذلك، و ذلك لحديث «لا تعاد.» «١» فإنّ المراد بالسجود- المذكور في الحديث في جملة المستثنى- إنّما هو السجود الركني، و هما السجدة الأولى، كسائر الأركان المذكورة فيه من الركوع، و الطهارة، و الوقت، و القبلة، أو للتخصيص «٢» في الحديث المذكور لو كان المراد به طبعي السجود. و كيف كان فلا يحتمل وجوب الإعادة بترك سجدة واحدة لا عن عمد و اختيار، و لو كان ذلك من جميع ركعات الصلاة فضلاً عما إذا كان من ركعة واحدة.

فلاحتياط المذكور في هذه الصورة ضعيف جدا «٣».

و أما إذا سجد على المحل النجس في كلتا السجدين فوجوب الإعادة و عدمه يبتنيان على شمول حديث: «لا تعاد.» للفرض و عدمه. إذ لو كان المراد من السجود في المستثنى السجود الشرعي المأمور به ضمن الأمر بالصلاة المشروطة بأمر و منها طهارة المسجد و جبت الإعادة، لأنه إذا سجد على النجس فقد كان تاركاً للسجدة المأمور بها، و قد دل الحديث على وجوب الإعادة بتركها. و أما إذا كان المراد من السجود في الحديث ذات السجدة و طبيعتها و لو كانت فاقدة للشرائط المعبرة فيها- بأن كان المراد الإخلال بالسجدة رأساً- لم تجب الإعادة، لأنه على الفرض قد أتى بالسجود، فيشملة المستثنى منه، و لا تجب الإعادة.

(١) تقدم في تعليقة الصفحة: ١٤٠.

(٢) لاحظ جملة من الروايات الدالة على عدم وجوب الإعادة بنسيان سجدة واحدة في (وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٩٦٨ في الباب: ١٤ من أبواب السجود).

(٣) و من هنا جاء في تعليقه دام ظلّه- على قول المصنف: «و إن كان أحوط»- (إذا كان السجود على الموضع النجس في سجدة واحدة من ركعة أو أكثر فالظاهر عدم وجوب الإعادة، و الاحتياط بالإعادة ضعيف جدا).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦١

.....

و الصحيح هو الثاني، أما أولاً: فلصدق السجود عرفاً و لغةً على الفاقدة للشرائط المعبرة فيه شرعاً، لأنه عبارة عن وضع الجبهة على الأرض بقصد التعظيم. و الظاهر أن الشارع لم يتصرف في مفهومه كمفاهيم سائر الألفاظ المستعملة في الأخبار، من الركوع، و القيام، و الوقت، و غيرها.

فليس لها حقائق شرعية، بل هي باقية على معانيها اللغوية، غاية الأمر زاد الشارع فيها قيوداً و شرائط، مثل طهارة المسجد، أو كونه مما يصح السجود عليه و نحو ذلك. فعليه لو أتى بذات السجدة و لو فاقده لشرطها- كطهارة المسجد- فقد أتى بالسجدة، فيشملة المستثنى منه في حديث «لا تعاد.» فلا تجب الإعادة. نعم لو لم يسجد رأساً و جبت الإعادة.

و أما ثانياً: فلا تفاهم على بطلان الصلاة بزيادة سجدة عمدية و لو كانت فاقدة للشرائط المعبرة، كما لو سجد على النجس أو ما لا يصح السجود عليه. و هذه قرينة على أن المراد منها في الأخبار معناها اللغوي.

فتحصل: أنه لا مانع من التمسك بحديث: «لا تعاد.» في الحكم بعدم وجوب الإعادة لو سجد سجدين من ركعة واحدة على النجس، أو على ما لا يصح السجود عليه، نسياناً أو جهلاً. هذا كله فيما إذا التفت إلى الخلل في السجدة بعد الصلاة.

و أما إذا التفت إليه في الأثناء، فربما يقال: إن لازم ما ذكر عدم وجوب تدارك السجدة أيضاً، لعموم الحديث. و فيه: أنه لا ملازمة بين الأمرين، لاختصاص الحديث بما إذا استلزم التدارك إعادة الصلاة من رأس، و أما إذا تمكن من تدارك الفائت أثناء الصلاة فلا يشمله الحديث. و عليه فلو أتى بسجدة واحدة غير واجدة للشرط، و كان محلها باقياً- كما إذا التفت إلى ذلك بعد رفع رأسه من السجدة-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٢

.....

و جب تداركها، فيسجد على الطاهر إن أمكن. و أما إذا أتى بسجدين كذلك فالتفت بعد رفع الرأس عنهما فيسجد على المحل

الطاهر للسجدة الثانية، و يقضى الأولى بعد الصلاة، لثلا يلزم زيادة الركن فى الصلاة. و بعبارة أخرى:
 يمكن تصحيح السجدة الأولى بحديث: «لا تعاد.» لأن تداركها يستلزم إعادة الصلاة لفوات محلها، بخلاف السجدة الثانية، فإن محلها
 باق، فيتداركها ما لم يدخل فى الركن الآخر.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٣

[فصل العفو عن بعض النجاسات]

إشارة

العفو عن بعض النجاسات فى الصلاة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٤

.....

يعنى فى الصلاة عن بعض النجاسات:

الأول: دم الجروح و القروح الثانى: الدم الأقل من الدرهم الثالث: نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة الرابع: المحمول المتنجس الخامس:
 نجاسة ثوب المرئية للصبى السادس: كل نجس حال الاضطرار
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٦

[الأول دم القروح و الجروح]

إشارة

«الأول» مما يعنى عنه فى الصلاة:

دم الجروح و القروح ما لم تبرأ.

حكم الجروح الجزئية.

تعدى الدم إلى البدن و اللباس على الوجه المتعارف.

القيح، و الدواء، و العرق المتنجس بدم الجروح، الرطوبة الخارجية.

تلوث اليد فى مقام العلاج.

دم البواسير.

القروح و الجروح الباطنية.

دم الرعاف.

الدم المشكوك.

القروح و الجروح المتعددة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٧

فصل فيما يعنى عنه فى الصلاة و هو أمور:

«الأول»: دم الجروح و القروح ما لم تبرأ (١)، فى الثوب أو البدن.

فصل فيما يعنى عنه فى الصلاة دم الجروح و القروح

(١) لا-خلاف و لا إشكال فى العفو عن دم الجروح و القروح فى الصلاة فى الجملة، و إنما اختلفت كلماتهم فى حدّ العفو و القيود

المعتبرة فيه، و أنه هل الحد فيه البرء؟ أو المشقة فى الإزالة؟ أو سيلان الدم؟ أو الأخيران معاً؟

نسب القول الأول- أعنى التحديد بالبرء- إلى ظاهر الصدوق، و صريح جملة من المتأخرين، بل أكثرهم، و اختاره المصنف «فده». و هو الصحيح، كما ستعرف استظهاره من الأخبار الآتية.

و نسب القول الثانى- أعنى التحديد بأحد القيدىن- إلى جملة من الأصحاب.

و ذهب إلى القول الثالث- أعنى اعتبار كلا القيدىن المشقة فى الإزالة، و دوام السيلان المراد به أن لا تكون هناك فترة تسع الصلاة- المحقق فى الشرائع و غيره. بل عن كاشف الغطاء: نسبة اعتبارهما- تارة- إلى الأكثر، و- أخرى- إلى المشهور. فىكون حال من به القروح أو الجروح حال صاحب السلس، و البطن، و المستحاضة، و دائم النجاسة.

أقول: لو كان المدار فى العفو على مشقة الإزالة كان العفو حينئذ مقتضى قاعدة نفي الحرج، من دون حاجة إلى دليل خاص. و لم تكن حينئذ أزية خصوصية للدمين تقتضى إفرادهما بالبحث، بل كان الحكم جارياً فى جميع النجاسات، بل المتنجسات التى تشق إزالتها، و مقتضى القاعدة حينئذ و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٨

.....

إن كان سقوط الصلاة- لعدم التمكن من رفع النجاسة، فلا يتمكن المكلف من تحصيل الطهارة الخبيثة التى هى شرط فى الصلاة، فلا بدّ من سقوط التكليف بها، لانتقاز المشروط بانتفاء شرطه- إلّا أنه قام الإجماع- بل الضرورة- على أن الصلاة لا تسقط بحال، فىكون حال من فى بدنه أو ثوبه الدمان حال المسلوس و المبطن و المستحاضة، فى اقتضاء قاعدة نفي الحرج عدم اعتبار الطهارة فيهم. و إن أمكن الفرق بين الموردين، بأنّه لو لا الدليل الخاص لزم الحكم بعدم وجوب الصلاة على المسلوس و المبطن، لعدم تمكنهما من الطهارة الحديثة، و لا صلاة إلّا بطهور. و هذا بخلاف الفاقد للطهارة الخبيثة، فإنّه متمكن من الطهارة من الحدث.

و على الجملة: لو كان حدّ العفو مشقة الإزالة أو السيلان الفعلى لم يكن وجه لأفراد هذين الدّمين بالذكر، عدا متابعة النصوص. مع أنّها ظاهرة فيما يعم قاعدة الحرج. فإذا لا بدّ من التصرف فى كلمات الأصحاب، بحمل المشقة فيها على المشقة العرفية الحاصلة من احتياجها- فى أغلب أوقات الصلاة- إلى التطهير، دون الحرج الرافع للتكليف. و بحمل السيلان فى كلماتهم على ما كان له استعداد الجريان على نحو يكثر فى الخارج و يتكرر تلبسه بالجريان الفعلى- كما هو الغالب فى أفراد الجروح و القروح- لا- ما كان جارياً بالفعل على نحو الاستمرار و الدوام، فإنّه من الأفراد النادرة فيها.

و كيف كان فالمتبع هو ما يفهم من أخبار الباب. و الذى يقوى فى النظر هو ورودها فى غير ما يكون سقوطه بمقتضى دليل نفي الحرج. و الاستفادة منها ثبوت العفو إلى حد البرء، فلا يعتبر شىء من القيدىن. و هى أخبار مستفيضة:

منها: موثقة أبى بصير، قال: «دخلت على أبى جعفر عليه السلام و هو يصلّى،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٩

.....

فقال لي قائدي: إن في ثوبه دما. فلما انصرف قلت له: إن قائدي أخبرني أن بثوبك دما. فقال لي: إن بي دماميل، و لست أغسل ثوبي حتى تبرأ» (١).

و مقتضى التحديد بالبرء في الجواب هو عدم وجوب الغسل قبله، سواء أ كان فيه مشقة أم لا، و سواء أ كان الدّم سائلا أم لا. و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يخرج به القروح فلا تزال تدمي، كيف يصلّي؟ فقال: يصلّي و إن كانت الدماء تسيل» (٢).

و كلمة: «إن» الوصلية تدل على أنه على تقدير عدم السيّلان أولى بالعمو. و كأنه بيان للفرد الخفي، لأن المتعارف عدم سيّلان الدم مستمرا على نحو لا تكون هناك فترة ينقطع فيها الدّم، ففرض الاستمرار في السؤال بقوله: «فلا تزال تدمي» لا ينافي إطلاق الجواب الذي هو المعيار في الاستدلال. مضافا إلى إمكان حمله على الإدما المتعارف.

و منها: صحيحة ليث المرادي، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل تكون به الدماميل و القروح، فجلده و ثيابه مملوءة دما و قيحا، و ثيابه بمنزلة جلده؟ فقال: يصلّي في ثيابه و لا يغسلها، و لا شيء عليه» (٣). و مقتضى ترك الاستفصال في الجواب بين السيّلان و عدمه، أو كون الغسل حرجيا أم لا هو العمو ما دام لم يبرء. و منها: موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الدمل يكون

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٠

.....

بالرجل فينفجر و هو في الصلاة؟ قال: يمسحه، و يمسح يده بالحائط أو بالأرض، و لا يقطع الصلاة» (١).

و هي - أيضا - كسابقتها في الإطلاق.

و منها: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه، فيسيل منه الدّم و القيح فيصيب ثوبي؟ فقال: دعه فلا يضرّك أن لا تغسله» (٢).

و هذه - أيضا - كسابقتها، لأن الظاهر من فرض السيّلان في كلام السائل هو كونه مقدّمة لإصابة الثوب كما هو المتعارف، لا خروج الدم مستمرا على نحو لا ينقطع أبدا، كما هو الفرد النادر. و عليه يكون عدم الاستفصال في الجواب بين المستمر و غيره دالا على إناطة الحكم بعدم البرء.

و أما الروايات التي يستدل بها على اعتبار السيّلان الفعلي:

فمنها: مرسلّة سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه، فلا يغسله حتى يبرأ و ينقطع الدّم» (٣).

بدعوى: دلالة مفهوم الشرط- في صدرها- على أنه لو لم يكن دم الجرح سائلا يغسله. مضافا إلى تحديد عدم وجوب الغسل- في ذيلها- بانقطاع الدم، فلو كان الحد هو البرء كان ذكر انقطاع الدم مستدركا. وهذا يكون قرينة على أن المراد بالبرء فيها هو البرء عن سيلان الدم، لا البرء الحقيقي بمعنى الاندمال.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧١

.....

و يدفعها أولا: أنها ضعيفة بالإرسال، فإن في طريقها محمّد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن سماعة. و لم يعلم من هو كما أنه لم يثبت عدم رواية ابن أبي عمير إلا عن الثقات بعد ما عثرنا عليه من روايته عن غير الثقة أيضا. فالرواية ضعيفة بالإرسال. فما في بعض الكلمات من التعبير عنها بالموثقة في غير محله.

و ثانيا: أنها قاصرة الدلالة على تحديد العفو بالسيلان. و ذلك، أما بلحاظ مفهوم الصدر فلعدم وجود مفهوم للشرط، لأن السيلان لم يكن شرطا بل هو قيد للشرط، فيكون مفهوم قوله عليه السلام: «إذا كان بالرجل جرح سائل.» أنه إذا لم يكن به جرح سائل فيغسله، فهو من باب السالبة بانتفاء الموضوع. و يكون المعنى: أنه يجب الغسل إذا لم يكن به جرح رأسا. نعم لو كانت العبارة هكذا: إذا سال الجرح فلا يغسله، كان مفهومها أنه إذا لم يسال يغسله. نعم لو كان هناك مفهوم لكان هو مفهوم الوصف و قد التزمنا بثبوتها في الجملة في محله.

إلّا أنّ ذلك إنّما يتم فيما إذا لم يكن فائدة لذكر القيد إلّا دخله في الحكم بحيث لو لاه لكان ذكره لغوا، و إلّا فلا مفهوم له. و ذكر السيلان في المقام إنّما يكون لإفادة إصابة الدم للثوب الذي هو لباس المصلّي، لظهور الكلام في العناية إلى تفهيم ذلك دون نجاسة البدن بالدم الخارج من الجرح و إن لم يصب ثوبه. و أما بلحاظ التحديد بالانقطاع في ذيلها، فلأن الظاهر أنّ المراد بالانقطاع عن برء أى الانقطاع بالمرّة، و إلّا لكان ذكر البرء قبله لغوا. فيكون عطف انقطاع الدم على البرء من باب عطف التفسير و البيان.

و منها: مضمرة سماعة، قال: «سألته عن الرجل به الجرح و القرحة فلا يستطيع أن يربطه و لا يغسل دمه؟ قال: يصلّي، و لا يغسل ثوبه كل يوم إلّا

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٢

.....

مرّة، فإنّه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة» (١).

بدعوى: أنّ قوله عليه السلام: «فإنّه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كلّ ساعة.»

علّة لعدم وجوب غسل الثوب في اليوم إلّا مرّة واحدة، و عدم استطاعة الغسل لا يكون إلّا مع استمرار الدم، و إلّا فمع الانقطاع يستطيع غسل الثوب في أوقات الصلوات، لأنّ المراد بكل ساعة إنّما هي ساعات الصلاة لا مطلق الساعات، إذ لا يحتمل وجوب غسله على هذا الوجه، لعدم كونه من الواجبات النفسية.

و يدفعها أولا: أنّ الرواية مضمرة لا يمكن الاعتماد عليها، إذ لم يثبت أن سماعة لا يضمّر إلّا عن الإمام عليه السلام.

و ثانيا: أنها قاصرة الدلالة على اعتبار السيلان في العفو، لأنه لو كان عدم استطاعة الغسل علة لعدم وجوبه - بحيث يدور الحكم مداره وجودا و عدما - للزم القول بوجوبه على من استطاعة من دون مشقة. أو بوجوب تبديل الثوب الذي هو بمنزلة الغسل لو تمكن منه، مع أنّ القائل باعتبار السيلان لم يلتزم بذلك.

بل لم يلتزم بوجوب غسل الثوب حتى مرة واحدة في كل يوم لو استمر الدم، و حمل الأمر به - في هذه الرواية و غيرها - على الاستحباب.

فإذا لا بدّ من حمل التعليل المذكور على بيان الحكمة للعفو تقريبا للذهن، فلا يدور الحكم مدارها وجودا و عدما، فيكون العفو ثابتا و لو تمكن من غسل ثوبه أو تبديله.

و لو سلم كونه علة للعفو، بحيث يدور الحكم مداره وجودا و عدما،

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب: ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٣

.....

لدلت الرواية على العفو ما لم يستطع الغسل عند أوقات الصلاة، سواء أ كان الجرح سائلا أم لا. لأنّ المراد من كل ساعة إنّما هي ساعات الصلاة التي يحتاج فيها إلى تطهير ثوبه دون مطلقها. و عليه فلو انقطع الدم في الأثناء و لكنّه خرج قبل الصلاة و كان في غسله مشقة على المصلّي، كان معفوا عنه و أين هذا من اعتبار السيلان المستمر في العفو، كما يقول به القائل المذكور؟ بل لا دلالة في الرواية على اختصاص العفو بصورة مشقة الغسل عند أوقات الصلاة أيضا، لأنّ الظاهر أنّ التعليل بعدم الاستطاعة يكون جاريا على طبق فرض السائل، فإنّ مفروض سؤاله عدم استطاعة ربط الجرح أو غسله، فجرى الإمام عليه السّلام في الجواب مجرى سؤال السائل في ذكر القيد المذكور. فإذا لا دلالة لها على اختصاص العفو بصورة مشقة الغسل عند أوقات الصلاة، بل غايته الدلالة على العفو في هذه الصورة، فلا تنافي ثبوته في غيرها أيضا بمناط آخر.

بل يمكن أن يقال: بعدم دلالتها حتى على كونه علة للعفو في صورة المشقة عند أوقات الصلاة، لظهور التعليل المذكور في كونه تعليلا لعدم وجوب الغسل إلّا مرة واحدة - أي للمجموع من حيث المجموع - فيكون في الحقيقة علة للأمر بغسل الثوب مرة واحدة في كل يوم، و هذا أمر آخر غير أصل العفو. و حيث أنّه لم ينقل عن أحد القول بوجوب الغسل مرة واحدة في كل يوم حتى في فرض السيلان، فلا بدّ من حمل الأمر به على الاستحباب، و تكون النتيجة حينئذ: أنّ التعليل بعدم الاستطاعة إنّما هو لحكم استحبابي، و هو استحباب الغسل مرة واحدة في كل يوم، و إلّا فالعفو عن أصل الدّم في الصلاة له علة أخرى غير المشقة في الغسل.

و منها: صحيحه محمد بن مسلم، المروية في السرائر عن كتاب البنظي،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٤

.....

قال: «قال: إنّ صاحب القرحة، التي لا يستطيع صاحبها ربطها، و لا حبس دمها، يصلّي، و لا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة» (١). بدعوى: دلالتها على اعتبار عدم استطاعة حبس الدم من جهة استمرار الجريان كما قيد به في كلام الإمام عليه السّلام. و لا يضرها الإضمار - كما قيل «٢» - لبعده إضمار محمد بن مسلم - مع جلالة شأنه - عن غير الإمام عليه السّلام، فلا مجال للمناقشة في سندها. نعم إنّما يناقش في دلالتها، أما أولا: فبأنّه لو قلنا بثبوت المفهوم للقيد المذكور لزم اعتبار عدم استطاعة ربط الجرح أيضا، و لم يلتزم به

أحد حتى القائلين باعتبار السيلان. و أما ثانيا: فبأن عدم استطاعة حبس الدم لا يلزم استمرار السيلان - كما في الحائض و نحوها - بل يصدق حتى مع الفترة في البين، كما لو أدمى الجرح كل أربع ساعات - مثلا - فالمراد من حبس الدم حبسه بالمرّة بحيث لا يصيب الثوب أصلا.

و منها: صحیحہ عبد الرحمن بن أبى عبد الله، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

الجرح يكون فى مكان لا يقدر على ربطه، فيسيل منه الدم و القيح فيصيب ثوبى؟ فقال: دعه، فلا يضر ك أن لا تغسله» (٣).

بدعوى: دلالتها على اعتبار السيلان المستمر فى العفو.

و يدفعها: أن القيد المذكور مأخوذ فى كلام السائل، فأجابه الإمام عليه السلام فى مفروض سؤاله: بأنه يدعه و لا يضره أن لا يغسله، و مثله لا يدل على

(١) كما فى هامش الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٩. و فى السرائر ص ٤٧٤.

(٢) كالمحقق الهمداني فى مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٥٨٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٨ فى الباب: ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٥

.....

اعتبار القيد فى موضوع الحكم دائما. بل لا دلالة للسؤال على الاستمرار، لأن ذكر سيلان الدم و القيح فيه لكونه مقدمة لإصابة الثوب، و هو مما يتحقق حتى مع الفترة فى الأثناء.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دليل على اعتبار شىء من القيدين - السيلان المستمر و المشقة فى الغسل - فى العفو عن دم الجروح و القروح، بل العبرة بعدم البرء كما ذكرناه، فما لم تبرأ يعنى عن دمها فى الصلاة مطلقا. سواء أ كان فيها إدماء أم لا، و سواء أ كان فى غسلها مشقة أم لا.

ثم إنه بقى الكلام فيما دل عليه صحیحہ محمد بن مسلم و مضمرة سماعه المتقدمتين «١» من الأمر بغسل الثوب فى كل يوم مرة، و ظاهرهما و إن كان الوجوب، فيقيد بهما إطلاق سائر الروايات. و لكن لا يمكن الأخذ بظاهرهما.

أما أولا: فلعدم إفتاء أحد من الأصحاب - فيما نعلم - بالوجوب و إن مال إليه صاحب الحدائق «٢» «قده» معترفا بعدم وجدان القائل به و هذا أقوى شاهد على عدم الوجوب. لا بمعنى أن أعراض المشهور عن روايته معتبرة يوجب قدحها، فإننا لم نلتزم بذلك فيه و لا فى عكسه، كما مرّ غير مرة.

بل بمعنى أن عدم إفتائهم بالوجوب فى مسألة يكثر الابتلاء بها لعامة الناس يكون شاهدا على عدمه، و إلّا لظهر و بان. نظير ما ذكرناه فى الإقامة من أنها لو كانت واجبة لم تكن ليخفى وجوبها على أحد، لكثرة الابتلاء بها يوميا، فالأمر الوارد فيها و فى المقام محمول على الاستحباب لا محالة.

(١) فى الصفحة: ٢٧١ و ٢٧٣.

(٢) ج ٥ ص ٣٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٦

قليلًا كان أو كثيرا، أمكن الإزالة أو التبديل بلا مشقة أم لا (١).

نعم يعتبر أن يكون مما فيه مشقة نوعيه (٢)، فإن كان مما لا مشقة في تطهيره، أو تبديله على نوع الناس فالأحوط إزالته أو تبديل الثوب. وكذا

و أما ثانيا: فلا ياء بعض المطلقات المتقدمة عن التقييد بذلك كموثقة أبي بصير.

فإن قوله عليه السلام فيها: «ولست أغسل ثوبي حتى تبرأ» (١) يأبى عن التقييد المذكور، لبعده عن تمكن الإمام عليه السلام من غسل ثوبه في اليوم ولو مرة واحدة. ونحوه قوله عليه السلام في مرسله سماعه: «لا يغسله حتى يبرء وينقطع الدم» (٢). وهذه قرينة أخرى على الحمل على الاستحباب، كما عن جمع التصريح به (٣).

(١) لإطلاق الروايات المتقدمة. وعدم صلاحية ما توهم دلالة على التقييد بالسيلان والمشقة في الإزالة لذلك، كما تقدم آنفاً.
(٢) الوجه في اعتبار المشقة النوعية - وكذا فيما ذكره بعد ذلك من كون الجرح مما يعتد به وله ثبات واستقرار - هو اختصاص نصوص العفو بذلك، أي بما كان فيه الأمان، فإن قوله عليه السلام في موثقة أبي بصير: «إن بي دمامل» (٤). وكذا فرض السائل في قوله في صحيحة محمد بن مسلم:

«سألته عن الرجل يخرج به القروح فلا تزال تدمي» (٥)، وقوله في صحيح ليث المرادي: «الرجل تكون به الدمامل والقروح فجده و ثيابه مملوءة دما

(١) المتقدمة في الصفحة: ٢٦٩.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٧٠.

(٣) كما في الحدائق ج ٥ ص ٣٠٤.

(٤) تقدم في الصفحة: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٥) تقدم في الصفحة: ٢٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٧

يعتبر أن يكون الجرح مما يعتد به وله ثبات واستقرار (١). فالجروح الجزئية يجب تطهير دمهها، ولا يجب فيما يعنى عنه منعه عن التنجيس (٢) نعم يجب شده إذا كان في موضع يتعارف شده (٣).

وقبحا (١) وغير ذلك من المضامين الواردة في روايات الباب، ظاهرة - بل صريحة - فيما يكون في تطهيره أو تبديله أوقات الصلاة مشقة نوعية، وإن فرض عدم المشقة على شخص خاص لموجب خارجي، كحرارة الهواء، أو تعدد ثيابه التي يراد تبديلها. كما أن موردها ليست من القروح والجروح الخفية التي تزول بال غسل بسهولة فمثلها باق تحت إطلاق أدلة المنع.

(١) فما لا ثبات له ولا استقرار - كالجروح، أو القروح الجزئية - يجب إزالتها، لإطلاق أدلة المنع، وعدم شمول نصوص العفو لها. لما ذكرناه آنفاً من اختصاصها بما لها ثبات واستقرار، ويكون في إزالتها مشقة نوعية.

(٢) لإطلاق روايات «٢» العفو. مع أنها في مقام بيان وظيفة المصلّي الذي يكون به قروح وجروح دامية، فلو كان المنع عن التنجيس معتبرا في العفو لزم بيانه.

(٣) حكى «٣» القول بوجود تعصيب الجرح عن بعضهم. ولكن عن الشيخ «قده» دعوى الإجماع على عدم وجوبه. وكذا تقليل الدم، بل يصلّي كيف كان وإن سال الدم وتفاحش إلى أن يبرء. وهو الصحيح، لعدم دليل يمكن الاعتماد عليه في وجوب الشد. ولم يظهر الفرق بينه وبين المنع عن

(١) تقدم في الصفحة: ٢٦٩.

(٢) وسائل الشيعة الباب: ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ١٠٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٨

.....

التنجيس، حيث قال المصنف «قده» بعدم وجوبه و وجوب الشد، مع أنه أحد مصاديق المنع، فإنه -تارة- يحصل به، -و أخرى- يحصل برفع الثوب عن البدن و نحو ذلك حال خروج الدم.

و كيف كان فلم يتضح لنا دليل على وجوب الشد، سوى مفهوم صحيحة محمد بن مسلم عن البرنطي. لقوله عليه السلام فيها: «إن صاحب القرحة- التي لا يستطيع صاحبها ربطها، و لا حبس دمها- يصل، و لا يغسل ثوبه.» (١).

فإن مفهوم التقييد بعدم استطاعة ربط القرحة هو عدم العفو لو استطاع ربطها. و هذا معنى ما ذكرناه في محله من ثبوت المفهوم للتقييد فيما لم يكن هناك فائدة أخرى للتقييد به تنافي ظهورها في المفهوم و عدم كفاية مجرد الطبيعة في ثبوت الحكم، لظهور القيد في كونه احترازيا، كما هو الأصل في القيود الكلامية.

هذا و لكن لا يمكن العمل بالمفهوم في هذه الصحيحة، أما أولا فلاستلزامه العمل بالتقييد الآخر أيضا، و هو حبس الدم. و هذا مما لم يلتزم به أحد حتى المصنف «قده»، حيث أنه يقل بالمنع عن التجسس- كما عرفت- فإن حبس الدم لا يراد به إلا ذلك، لأن الغرض منه ليس هو إلا عدم سرياء الدم إلى الثوب أو الأطراف، حيث لا يحتمل وجوبه تبعا و عليه فلا وجه للتفرقة بين القيدين:- الشد و الحبس- بعد ذكرهما معا في الصحيحة.

و أما ثانيا فلأن الأخذ بالمفهوم إنما يتم لو لم يكن هناك قرينة على الخلاف، و ذهاب المشهور- المدعى عليه الإجماع- إلى عدم وجوب تعصيب الجرح- كما تقدم عن الشيخ «قده»- يكون أقوى قرينة على عدم إرادة

(١) المتقدمة في الصفحة: ٢٧٣-٢٧٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٩

.....

المفهوم في هذه الصحيحة، فإن موردها دم القروح التي يبتلى بها أكثر الناس بحيث لو كان تعصبيها و شدّها واجبا لم يكن ليخفى ذلك على الفقهاء، بل على أحد من الناس. و لم يكن دليله منحصرًا برواية واحدة. أو مما يلتزم به بعض الأصحاب- على ما قيل- حتى يدعى الشيخ «قده» تحقق الإجماع على خلافه. و عليه فلا يمكن العمل بظاهر الصحيحة، لا لإعراض المشهور عنها كى يقال: إن أعراضهم لا يكون مانعا عن العمل بها بعد كونها صحيحة السند، كما هو خيرتنا في العمل بالروايات المعتمدة، بل لما أشرنا إليه آنفا من معلومية عدم الوجوب عند الأصحاب، بحيث أنه لو كان الحكم بخلاف ذلك لم يكن ليخفى ذلك في مثل هذه المسألة مما يكثر ابتلاء عامة الناس بها فإذا لا بدّ و إن يكون لذكر القيد في الصحيحة فائدة أخرى غير المفهوم، ككونه سببا لوصول الدم إلى الثوب، فإنه إذا لم يتمكن من شدّ القرحة و حبس دمها يسرى الدم إلى الثوب الذي يصيبها لا محالة. و لكن مع ذلك لا يجب غسله، و يكون مثل هذا الدم معفوًا عنه تسهيلا على العباد في عباداتهم. فيكون ذكر القيد لبيان تحقيق الموضوع لا للتنوع فيه. هذا كله في هذه

الصحيحة.

و أما موثقة عبد الرحمن التي ورد السؤال فيها: «عن الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه، فيسيل منه الدم و القيح، فيصيب ثوبي؟ فقال:

دعه فلا يضر ك أن لا تغسله» (١).

و كذا مضمرة سماعه قال: «سألته عن الرجل به الجرح و القرحة فلا يستطيع أن يربطه و لا يغسل دمه؟ قال: يصلّي. و لا يغسل ثوبه.» (٢).

(١) المتقدمتان في الصفحة: ٢٧٠، ٢٧٤.

خويي، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٢٧٩

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٧١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٠

و لا يختص العفو بما في محل الجرح، فلو تعدى عن البدن إلى اللباس أو إلى أطراف المحل كان مغفوا، لكن بالمقدار المتعارف في مثل ذلك الجرح (١). و يختلف ذلك باختلافها من حيث الكبر و الصغر، و من حيث المحل. فقد يكون في محل لازمه - بحسب المتعارف - التعدى إلى الأطراف كثيرا، أو في محل لا يمكن شده. فالمناطق المتعارف بحسب ذلك الجرح.

فالجواب عنهما ظاهر، لورود القيد فيهما في كلام السائل دون الإمام عليه السلام، فلا يمكن تخصيص الحكم بموردهما مع وجود المطلقات (١).

الواردة عنهم عليه السلام.

(١) و هذا ظاهر، لأن المتعارف هو تعدى الدم عن محل القروح و الجروح إلى الأطراف و اللباس. بل في بعض الروايات المتقدمة - كموثقة أبي بصير (٢) - التصريح بإصابة الدم للثوب. و ظاهرها التوسعة في أمره، فلا موجب للاقتصار على موارد الضرورة، كما عن بعض الأصحاب (٣) إذ مقتضى إطلاق الأخبار و خلوها عن الأمر بالتحفظ عن مثل هذا الدم هو العفو عما تعدى إلى الأطراف و اللباس بالمقدار المتعارف في مثل ذاك الجرح المعين، من دون اقتصار على مورد الضرورة.

و ما خرج عن المتعارف لا يشمل الأخبار. فلو كانت القرحة في رجله - مثلا - و أصاب دمها رأسه لا يكون مثله مغفوا عنه. و هكذا لا بدّ من تخصيص العفو بما إذا تعدى الدم بنفسه دون ما إذا عداه المكلف اختيارا - كما إذا وضع طرف ثوبه الطاهر عليه - لعدم وجود إطلاق في الروايات من هذه الجهة.

(١) تقدمت الإشارة إليها في الصفحة: ٢٧٧.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٣٠٥ و الجواهر ج ٦ ص ١٠٥ - ١٠٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨١

.....

نعم ربما يتوهم دلالة موثقة عمار على عدم اعتبار شيء من الأمرين - التحديد بالمتعارف و كون الإصابة لا عن عمد - فيسرى العفو إلى ما خرج عن المتعارف أيضا - كالمثال المتقدم - و إن كان التنجيس به اختياريا.
موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن الدملى يكون بالرجل فينفجر و هو فى الصلاة؟ قال: يمسحه، و يمسح يده بالحائط أو بالأرض، و لا يقطع الصلاة» (١).

حيث استظهر فى الحدائق (٢) دلالتها على التعميم المذكور، بتقريب:

أن مقتضى جواز مسح الدم باليد هو أمران، أحدهما: جواز التنجيس به اختياريا.

الثانى: عدم التخصيص بالمتعارف، حيث لم يتعارف إصابة دم القروح التى تكون فى البدن اليد.

و يندفع: بعدم دلالتها على شيء من الأمرين، لأن أصابه دم القروح و الجروح اليد لم تكن خارجة عن المتعارف، للزوم المباشرة بها فى وضع الدواء على القرحة و شداها و نحو ذلك لا سيما فى حال الضرورة التى هى مورد الموثقة، فإنه كان فى حال الصلاة، و لم يكن عنده شيء يمسح الدم به، إذ مسحه بالثوب يوجب تنجيسه اختياريا من دون موجب لذلك. و بما ذكرنا ظهر عدم دلالتها على العفو فى التنجيس الاختيارى، لاختصاص موردها بالاضطرار، و التعدى عنه إلى الاختيار يحتاج إلى دليل.

فتحصل: أن الصحيح هو ما ذكره فى المتن، من العفو عما يتعارف فيه التعدى إلى الأطراف و اللباس فى القروح و الجروح، من حيث محلها فى

(١) المقدمة فى الصفحة: ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) ج ٥ ص ٣٠٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٢

[(مسألة ١): كما يعفى عن دم الجرح، كذا يعفى عن القيح المتنجس الخارج مع]

(مسألة ١): كما يعفى عن دم الجرح، كذا يعفى عن القيح المتنجس الخارج معه، و الدواء المتنجس الموضوع عليه، و العرق المتصل به فى المتعارف. أما الرطوبة الخارجية إذا وصلت إليه و تعدت إلى الأطراف فالعفو عنها مشكل، فيجب غسلها إذا لم يكن فيه حرج (١).

البدن، و من حيث الكبر و الصغر. فالقولان الآخرا، و هما الاقتصار فى العفو على موارد الضرورة - كما عن بعضهم - و فى مقابله القول بالعفو عن مطلق دمها و لو كانت الإصابة بغير المتعارف و كان مع التعمد فى التنجيس - كما مال إليه فى الحدائق - هما على طرفى الإفراط و التفريط، لا دليل على شيء منهما أصلا.

(١) القيح المتنجس أما القيح فقد صرح بالعفو عنه فى صحيحة لىث المرادى و صحيحة عبد الرحمن المتقدمتين (١). هذا مضافا إلى كفاية إطلاق النصوص فى العفو عنه، للملازمة الغالبية بين الدم و القيح فى القروح و الجروح. و ندره خلّوها عنه، فتدل على العفو عنه بالالتزام لا محالة.

و أما الدواء المتنجس الموضوع عليه، و العرق المتصل به فى المتعارف، فقد ظهر وجه العفو عنهما مما ذكرناه آنفا، لتحقيق الملازمة الغالبية فيهما أيضا. و حمل النصوص على القروح و الجروح التى لا دواء عليها. أو التى لا تصلها عرق من بدن المبتلى بها. أو البلاد

الباردة. أو فصل الشتاء، كل ذلك حمل على الفرد النادر لا يصار إليه.

(١) في الصفحة: ٢٦٩ و ٢٧٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٣

[مسألة (٢): إذا تلوث يده في مقام العلاج]

(مسألة ٢): إذا تلوث يده في مقام العلاج يجب غسلها ولا عفو (١) كما أنه كذلك إذا كان الجرح مما لا يعتدى، فتلوث أطرافه بالمسح عليها بيده، أو بالخرقة الملوّثتين على خلاف المتعارف.

و أما الرطوبة الخارجية - كالماء إذا لاقى الجرح و سال إلى الأطراف - فقد يتوهم أولويّة العفو عنها، لعدم زيادة الفرع على الأصل، فإنّ الدم إذا كان معفوا عنه فالرطوبة المتنجسة به يعفى عنه بطريق أولى.

و يندفع: بأنّ هذا مجرد استحسان لا يوجب القطع بالحكم. فالمتبع في الأحكام الشرعيّة إنّما هو شمول الدليل أو دلالتة بالالتزام، و لم يثبت شيء منهما في الرطوبة الخارجيّة، كما هو واضح. فإذا يرجع إلى إطلاقات أدلة المنع عن الصلاة في النجس، فيجب غسل مثل هذه الرطوبة. إلّا إذا كان فيه حرج شخصي، فلا يجب لذلك، لا لأدلة العفو.

(١) تلوث اليد في مقام العلاج قد ظهر حكم هذه المسألة مما تقدم، فإنّا قد ذكرنا أنّ دليل العفو إنّما يشمل ما يتعارف إصابة الدم إيّاه بحسب الطبع، بحيث تكون من لوازمه العادية. فاليد مما لا يشملها العفو إذا تلوثت في مقام العلاج. و كذلك أطراف الجرح مما لا يتعدى دمه إليها في المتعارف و لكن إصابتها الدم بواسطة اليد أو الخرقة الملوّثة به و هذا لا ينافي ما أسلفناه من دلالة موثقة عمّار المتقدمة «١» على العفو عن نجاسة اليد الملوّثة بدم الدّم، لاختصاصها - كما عرفت - بمورد الاضطراب، و هو حال الصلاة، فيما إذا انفجر الدّمل أثناءها.

(١) في الصفحة: ٢٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٤

[مسألة (٣): يعفى عن دم البواسير]

(مسألة ٣): يعفى عن دم البواسير (١) خارجة كانت أو داخلية. و كذا كل قرح أو جرح باطنى خرج دمه إلى الظاهر.

دم البواسير

(١) لإطلاق الروايات، فإنّ البواسير قروح داخلية تكون في أطراف المخرج، قد تنفجر و يسيل دمه إلى الخارج، و يتعارف إصابتها اليد و اللباس. و في مقابلها النواسير التي هي قروح خارجية في أطراف المخرج. و لا مانع عن شمول الروايات لمطلق القروح و إن كانت باطنية، و لا موجب لتخصيصها بالخارجية منها. و دعوى الانصراف غير مسموعة، لأنّ من كان به البواسير يصدق عليه حقيقة: أنّ به قرحة، فيشمله أدلة العفو فيما يتعارف إصابتها الثوب و البدن من الدم فالصحيح هو ما في المتن من العفو عن دمها.

سائر القروح و الجروح الباطنية و أما سائر القروح و الجروح الباطنية كالقروح الرئويّة في المسلولين أو ما تكون منها في المعدة أو الكبد أو نحو ذلك - إذا خرج دمها من الفم أو المخرج - فهل يعفى عنه أم لا؟ لا - ننكر أنّه يصدق في حقهم: أنّ بهم قروحا أو

جروحاً- كما هو مورد نصوص الباب- فلا مانع من شمول الروايات لهم من هذه الجهة. و دعوى منع العموم، و اختصاص الروايات بالقرح أو الجرح الظاهر، قد عرفت منعها.

نعم يمكن دعوى عدم العفو عنها، بلحاظ اختصاص الروايات بالقروح و الجروح التي يتعارف إصابة دمها للبدن و اللباس، كما في القروح أو الجروح الخارجيّة أو الباطنيّة التي يتعارف فيها ذلك، كدم البواسير. و أما غيرها مما لا يتعارف فيها ذلك- كالأمثلة المتقدمة- فلا يشملها أدلة العفو من هذه الجهة، لعدم تعارف إصابة دمها للبدن و اللباس بحسب الطبع فلو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٥

[مسألة ٤): لا يعفى عن دم الرعاف]

(مسألة ٤): لا يعفى عن دم الرعاف (١) و لا يكون من الجروح.

خرج دمها إلى الظاهر لا يعفى عنه، خلافاً للمتن.

(١) دم الرعاف لا يخفى: أنّ دم الرعاف يكون على نحوين، أحدهما: أنّ يخرج بسبب انفجار العروق الشعريّة في الأنف، لحرارة الهواء. أو أكل شيء حار. أو ضغط الدم و نحو ذلك. و هذا غير مشمول لأدلة العفو، لعدم صدق الجرح على العرق المنفجر. و على تقديره لا يكون من الجروح المستقرة، لاندماله بسرعة.

و قد تقدم «١» اختصاص العفو بها، لعدم العفو عن هذا النوع من دم الرعاف إنّما يكون بمقتضى القاعدة. لعدم شمول نصوص العفو له، فتشمله أدلة المانع.

هذا مضافاً إلى دلالة جملة كثيرة من الأخبار «٢» على عدم جواز الصلاة معه، فإذا أمكن التطهير في الأثناء فهو، و إلّا يقطع الصلاة و يستأنفها بعد التطهير.

و على الجملة لا يعفى عن هذا النحو من دم الرعاف- و هو المتعارف فيه- إما تخصصاً أو تخصيصاً.

و أما النحو الثاني- هو أنّ يكون خروجه لجرح أو قرح مستقر داخل الأنف- فهل تشمله أدلة العفو- لصدق الجرح أو القرح عليه- أو لا؟

الظاهر عدمه، لما عرفت «٣» من اختصاص أدلة العفو بما إذا كانت إصابة دمها للبدن أو الثوب من المتعارف، كالقرحة في الرجل أو اليد أو نحو ذلك. و أما ما لا يتعارف فيه الإصابة- كدم الأنف- فلا تشمله الأدلة، فإنّ الأنف

(١) في الصفحة: ٢٧٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ٤ ص ١٢٤٤ في الباب: ٢ من أبواب قواطع الصلاة. و ج ١ ص ١٨٧ في الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء. و ج ٢ ص ١٠٦٣ في الباب ٤٢ من أبواب النجاسات.

(٣) في الصفحة: ٢٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٦

[مسألة ٥): يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه من دمهما]

(مسألة ٥): يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه من دمهما كلّ يوم مرة (١).

[مسألة ٦): إذا شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا]

(مسألة ٦): إذا شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا، فالأحوط عدم العفو عنه (٢).

واقع في الطرف الأعلى متقدما على البدن، و مقتضى الطبع عدم إصابة دمه البدن و اللباس. هذا مضافا إلى أن مقتضى إطلاق الأخبار الآمرة بتطهير دمه- المشار إليها آنفا- هو عدم العفو عن ذلك.

(١) كما هو مقتضى الجمع بين الأخبار الآمرة به و غيرها، الدالة على عدم وجوبه، كما تقدم «١». فالقول بوجوبه- كما في الحدائق «٢»- خلافا للمشهور، ضعيف.

(٢) الدم المشكوك إذا شك فيما يراه من الدم على ثوبه أو بدنه أنه من القروح أو الجروح أم لا، فالظاهر عدم العفو عنه، لما سلكناه في محله من جريان الاستصحاب في الأعدام الأزلية. ففي المقام يستصحب عدم كونه منهما أزلا.

نظير استصحاب عدم كون المرأة قرشية قبل وجودها، فإنها حين وجودها إما أن تكون قرشية أو لا، و كذلك الدم الخارج، فإنه من حين وجوده إما أن يكون دم قرح أو جرح أو لا، و حينئذ يرجع إلى عموم المنع، لأن الخارج إنما هو دم القرح أو الجرح، فيكون الباقي تحت العموم- بعد خروجهما- هو كل ما ليس بدم القرح أو الجرح، و هو عنوان عدمي يحرز بضم الوجدان إلى الأصل. فإن المشكوك فيه دم بالوجدان، و ليس من القرح أو الجرح

(١) في الصفحة: ٢٧٥.

(٢) ج ٥ ص ٣٠٤ طبع النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٧

.....

بالأصل. و لعل عدم جزم المصنف «قده» بعدم العفو هو عدم وضوح جريان الاستصحاب في العدم الأزلي عنده. و قد يتوهم: أن الأصل الجارى في المقام يكون من استصحاب العدم النعتي لا المحمولي كى يبتنى على حجية الاستصحاب في الأعدام الأزلية، بدعوى: أن كون الدم دم جرح أو قرح ليس هو من عوارض الوجود حال حدوثه، بل هو من عوارضه حال بقاءه، فإن الدم الموجود في البدن قبل خروجه لا يكون بدم قرح أو جرح و لا غيرهما، فان خرج من الجرح أو القرح كان دم الجرح أو القرح المعفو عنه و إنما فلا- فأصالة عدم الخروج منهما بلا- مانع، لأنه قبل خروجه من البدن لم يكن بدم قرح أو جرح، فإنه قد كان في العروق و لم يتصف بشيء منهما.

و يدفعه: أن موضوع الحكم بالعفو و عدمه ليس هو ذات الدم الموجود في الباطن، بشرط خروجه من القرح أو الجرح. أو بشرط الخروج من غيرهما، كى يجرى استصحاب عدم خروجه منهما عدما نعتيا. فإن الدم الموجود داخل العروق ليس موضوعا للحكم بالعفو و عدمه، بل و لا لغيرهما من الأحكام و إن قلنا بنجاسته. بل المقسم للعفو و عدمه- على ما هو ظاهر الروايات- إنما هو الدم الخارج، و هو الذى يحكم بنجاسته و عدم العفو عنه إذا خرج من غير القرح أو الجرح، و بالعفو عنه إذا خرج منهما، فقبل الخروج ليس له حالة سابقة كما في المرأة القرشية.

فتحصل: أنه لا يصح القول بجريان استصحاب العدم النعتي في المقام، و إنما يجرى فيه استصحاب العدم الأزلي لا غير، فإن قلنا به- كما هو المختار- حكم بعدم العفو. و إلا كان مقتضى أصالة البراءة جواز الصلاة فيه، لأن التمسك بعموم المنع يكون من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٨

[مسألة (٧): إذا كانت القروح أو الجروح المتعددة متقاربة]

(مسألة ٧): إذا كانت القروح أو الجروح المتعددة متقاربة بحيث تعدّ جرحاً واحداً عرفاً جرى عليه حكم الواحد، فلو برئ بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرأ الجميع (١). وإن كانت متباعدة لا يصدق عليها الوحدة العرفية فلكل حكم نفسه فلو برئ البعض وجب غسله ولا يعفى عنه إلى أن يبرأ الجميع.

(١) حكم تعدد القروح و الجروح إذا كانت القروح أو الجروح المتعددة متقاربة بحيث تعد جرحاً واحداً بنظر العرف و لكن ذات شعب متعددة- كما يتفق ذلك في الدماميل- فلا إشكال في العفو حتى يبرأ الجميع، لوحدة الموضوع- عرفاً- و أما إذا كانت غير متقاربة بحيث لم تعد جرحاً واحداً، كما إذا كان بعضها في اليد و البعض الآخر في الرجل- مثلاً- كان العفو مختصاً بالباقي، و أما الذي برئ فلا يعفى عنه، لأنّ لكلّ جرح أو قرح حكم يختص به، كما أفاد المصنف «قده».

و قد يتوهم: دلالة رواية أبي بصير المتقدمة «١» على العفو عن الجميع حتى تبرأ و لو كانت متعددة متباعدة، حيث قال فيها: «دخلت على أبي جعفر عليه السلام و هو يصلي، فقال لي قائدي: إن في ثوبه دما. فلما انصرف قلت له: إن قائدي أخبرني أن بثوبك دما. فقال لي: إن بي دمامل، و لست أغسل ثوبي حتى تبرأ».

فإن «دمامل» صيغة جمع، و إطلاقها يشمل ما إذا كانت مجتمعة أو متفرقة. و قد جعل عليه السلام الغاية لعدم الغسل برء الجميع. و فيه أولاً: أنّها ضعيفة السند بأبي بصير، فإنّه أبو بصير الأسدي

(١) في الصفحة: ٢٦٨-٢٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٩

.....

الكوفي المكفوف و لم يثبت وثاقته «١»، و هو غير أبي بصير ليث البختری الذي هو من أصحاب الصادقين عليهما السّلام، و ممن أجمع الأصحاب على العمل بروايته.

و ثانياً: لو سلمت صحة السند فدلالته ضعيفة، لأنّها تتضمن حكاية فعل عن الإمام عليه السلام و لا إطلاق في مثله، إذ من الممكن أنّ دمامله عليه السلام كانت مجتمعة، بحيث تعد واحداً. نعم لو كان السائل هو المبتلى بها، و قد كان سئل الإمام عليه السلام عن حكمها فأجابته عليه السّلام بقوله: لا تغسل ثوبك حتى يبرأ الجميع، لكان للتمسك بالإطلاق مجال، بلحاظ ترك الاستفصال بين المجتمعة و المتفرقة.

و ثالثاً: لو سلمت تمامية دلالتها على العفو مطلقاً، فهي معارضة بمرسلة ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا كان بالرجل جرح سائل، فأصاب ثوبه من دمه، فلا يغسله حتى يبرأ و ينقطع الدم» (٢).

و مراسيل ابن أبي عمير معتبرة عند المشهور كما أنّ دلالة المرسلة على وجوب غسل كلّ جرح في نفسه عند البرء واضحة، لصدق الجرح على كلّ واحد من الجروح المتفرقة في البدن، فيجب غسله إذا برئ، سواء برئ

(١) و هو يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم- الذى اتفقوا على أنه المكفوف حيث ذكروا له قائدا و قد اختلفت كلماتهم فيه موضوعا و حكما من اسم أبيه و كنية نفسه و فى وثاقته و عدمها- كما أوضح الكلام فى ذلك المامقانى «قده» فى تنقيح المقال ج ٣ ص ٣٠٨- إلما أن صاحب قاموس الرجال قد استظهر وثاقته و جلاله شأنه فى رسالته المختصة بالمكئين بأبى بصير، لاحظ جلد ١١ من رجاله ص ١٥٠.

(٢) المتقدمة فى الصفحة: ٢٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٠

.....

الآخر أم لا- و حيث أن التعارض بينها و بين رواية أبى بصير يكون بالإطلاق، فيتساقطان و يرجع إلى عموم مانعية الدم أو مطلق النجس عن الصلاة، اقتصارا على القدر المتيقن فى الخروج، و هو الجرح الواحد. فظهر أن الأقوى هو ما فى المتن.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٢

[الثانى الدم الأقل من الدرهم]

إشارة

«الثانى» مما يعنى عنه فى الصلاة:

الدم الأقل من الدرهم.

الدماء الثلاثة.

دم نجس العين و الميتة و غير المأكول.

حكم الدم المتفرق فى البدن، أو اللباس.

حدّ سعة الدرهم، أخصص الراحة.

عقد الإبهام، عقد الوسطى، عقد السبابة.

تفشى الدم من أحد طرفى الثوب إلى لآخر.

وصول الرطوبة إلى الدم.

الشك فى أن لدم من المستثنيات أو لا.

الشك فى أن الدم أقل من الدرهم أو لا.

حكم المتنجس بالدم.

حكم زوال عين الدم.

وقوع دمين على محل واحد.

الدم الغليظ.

وقوع نجس آخر على الدم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٣

«الثاني» مما يعنى عنه فى الصلاة: الدم الأقل من الدرهم (١)

(١) الدم الأقل من الدرهم يقع الكلام فى ذلك من جهات:

«الأولى» فى المقدار المعفو عنه. لا إشكال ولا خلاف «١» فى عدم العفو عما زاد عليه والعفو عما دونه نصا وفتوى «٢» وإنما الكلام فى المقدار المساوى له- بحيث لا يزيد ولا ينقص أصلا- وإحراز هذا الفرد وإن كان نادرا لأن الغالب زيادته أو نقصانه عنه بقليل إلا أنه مع ذلك وقع الكلام بينهم فى حكمه.

حكم الدم المساوى للدرهم ذهب المشهور «٣» إلى القول بعدم العفو عن قدر الدرهم، بل عن الخلاف «٤» دعوى الإجماع على عدم العفو، خلافا للمرتضى وسائر حيث

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٠٦، والجواهر ج ٦ ص ١٠٧.

(٢) وقد أشار فى الجواهر- ج ٦ ص ١٠٨-١٠٩- إلى خلاف حسن بن أبى عقيل العماني فى أصل العفو عن المقدار المخصوص، ثم رده بأنه مخالف للإجماع بقسميه، وللنصوص المستفيضة. ولكن الفقيه الهمداني قد منع استظهار خلاف العماني من عبارته المحكية عنه. فراجع مصباح الفقيه كتاب الطهارة الصفحة ٥٨٨-٥٨٩.

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٣٠٦ و ٣١٠ والجواهر ج ٦ ص ١١٠.

(٤) ج ١ ص ١٧٧ م ٢٢٠ من كتاب الصلاة لكن فى صحة نسبة الدعوى المذكورة إليه إشكال أشار إليه فى الجواهر- ج ٦ ص ١١٠ و ص ١١٢، ١١٣- لدلالة ذيل كلامه على إرادته العفو عن مقدار الدرهم.

ثم أنه حكى فى الخلاف عن الشافعى القول بعدم العفو عن جميع النجاسات قليلة كانت أو كثيرة إلا دم البق والبراغيث. وعن أبى حنيفة العفو عن مقدار الدرهم من جميع النجاسات، وعن مالك وأحمد التفصيل بين المتفاحش وغيره من الدم فلا يعفى فى الأول ويعفى فى الثانى.

ولاحظ أيضا كتاب الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ٢٠ الطبعة الخامسة- فى تفصيل المذاهب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٤

.....

أنهما ذهبا إلى العفو عنه كالأقل.

فلا بد من النظر فى روايات المقام، وهى مختلفة الدلالة من هذه الجهة حتى أنها صارت سببا لوقوع الإشكال واختلاف الأقوال فى محل البحث.

فبعضها تدل على عدم العفو عن مقدار الدرهم ك:

صحيحه إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام قال: «فى الدم يكون فى التوب إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، وإن كان أكثر من قدر الدرهم- وكان رآه فلم يغسل حتى صلى- فليعد صلاته، وإن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة» «١».

فإن مفهوم قوله عليه السلام فى صدر الرواية «إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد» أنه إن لم يكن أقل من الدرهم يعيد الصلاة، سواء كان بمقدار الدرهم أو أكثر، فيكون قوله عليه السلام «وإن كان أكثر من قدر الدرهم» بيانا لمفهوم الصدر فيكون المراد أنه تجب إعادة الصلاة لو كان الدم بمقدار الدرهم أو أكثر، فإن الظاهر أن صدر الكلام هو موضوع الحكم منطوقا ومفهوما، فيحمل عليه الدليل، فيكون المتحصل من هذه الرواية هو العفو عما دون الدرهم، وأما المساوى له والزائد فلا يعفى عنه، هذا.

و لو نوقش في ذلك بدعوى: أن مفهوم الذيل هو العفو عن مقدار

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٥

.....

الدرهم، لأن منطوقه أنه إذا كان أكثر منه يعيد الصلاة فمفهومه أنه إذا لم يكن أكثر منه لا يعيد، وهو أعم من المساوي و الأقل، فتقع المعارضة بين الصدر و الذيل.

أجبنا عن ذلك بأن المقدار المساوي للدرهم حيث أنه فرد نادر- لا يمكن تحصيل العلم به غالبا- فلا يبعد دعوى إهمال الرواية بالنسبة إليه رأسا، فلا يدخل في شيء من المفهومين- لا مفهوم الصدر و لا مفهوم الذيل- فلا بد حينئذ في معرفته حكمه من الرجوع إلى دليل آخر و ليس إلّا عمومات المنع عن مطلق النجاسات فلا يعفى عنه.

و لو سلم تعرض الرواية له، و دخوله في المفهوم وقعت المعارضة بالنسبة إليه بين المفهومين، فتكون الرواية مجملة من هذه الجهة، لاستحالة إرادته في كليهما فيسقطان بالمعارضة، لأنها بالإطلاق لا العموم، كي يرجع إلى المرجحات السندية، فبعد التساقت يكون المرجع عمومات المنع عن مطلق الدم أو النجس في الصلاة، لأن المعارضة بينهما يكون بالإطلاق.

فتحصل: أنه على جميع التقادير الثلاثة- كون الذيل بيانا لمفهوم الصدر، أو إهمال الرواية، أو إجمالها بالنسبة إلى المساوي للدرهم- يكون حكمه عدم العفو.

و بعضها يدل على العفو عن مقدار الدرهم و أن الممنوع إنما هو الزائد عليه ك:

صحيح محمد بن مسلم- مضمرا- في رواية الكليني- و مسندا- إلى أبي جعفر عليه السلام في رواية الصدوق قال: «قلت له: الدم يكون في الثوب على و أنا في الصلاة؟ قال: إن رأيت و عليك ثوب غيره فاطرحه و صل في غيره، و إن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك، و لا إعادة عليك ما لم يزد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٦

.....

على مقدار الدرهم، و ما كان أقل من ذلك فليس بشيء، رأيت قبل أو لم تره، و إذا كنت قد رأيت و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله، و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه» (١).

فإن إطلاق قوله عليه السلام: «ما لم يزد على مقدار الدرهم» يشمل نفس الدرهم، لأنه لا يزيد على مقدار الدرهم، كما يشمل الأقل منه، فحينئذ تدل على العفو عن نفس الدرهم، و يكون قوله عليه السلام في الذيل: «و هو أكثر من مقدار الدرهم» بيانا لمفهوم الصدر الظاهر في أنه الموضوع للحكم، و عليه يكون المشار إليه بقوله عليه السلام «و ما كان أقل من ذلك» هو الزائد على مقدار الدرهم، و الأقل من الزائد يعم المساوي و الأنقص.

و حينئذ تقع المعارضة بينها و بين صدر صحيحة الجعفي في مقدار الدرهم- بناء على شمول مفهومه لمقداره- و حيث أن المعارضة بينهما تكون بالإطلاق، لا العموم يسقطان بالمعارضة، و يرجع إلى عمومات المنع أيضا.

و لو سلم ثبوت المفهوم للذيل أيضا و دلالته على العفو عن المساوي جرى فيها ما ذكرناه في صحيحة الجعفي من المعارضة بين الصدر و الذيل أيضا، فبعد المعارضة يكون المرجع أيضا عمومات المنع، فتصبح هذه أيضا كالرواية المتقدمة إنا مهمله لحكم

المساوى، أو مجمله بالنسبة إليه، و على كل تقدير فهي معارضة لصدر تلك- كما أشرنا- إلا أن يجمع بينهما كما احتمله في الجواهر (٢) بحمل قوله عليه السلام: «و هو أكثر من مقدار الدرهم» على مقدار الدرهم و ما زاد نحو قوله تعالى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ (٣) لأن المراد

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

(٢) ج ٦ ص ١١١.

(٣) النساء ٤: ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٧

سواء كان في البدن أو اللباس (١)

اثنتين فما فوق لمعهودية نحو هذا الاستعمال، فترجع الإشارة في قوله عليه السلام: «ما كان أقل من ذلك» إلى نفس الدرهم، فيكون المراد من قوله عليه السلام: «ما لم يزد على مقدار الدرهم» خصوص ما كان أقل منه دون الأعم منه، و من المساوى. و كيف كان فلو لم يتم هذا المجمع فالمرجع بعد التساقت بالمعارضة عمومات المنع، هذا مضافا إلى التصريح بالمنع عن مقدار الدرهم في:

صحيحه ابن أبي يعفور- في حديث- قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به، ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلى، ثم يذكر بعد ما صلى أ يعيد صلاته؟ قال: يغسله و لا يعيد صلاته، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله و يعيد الصلاة» (١).

و يمكن جعلها شاهد جمع بين الروايات المتعارضة.

فتحصل: أن الأقوى هو العفو عن خصوص ما كان أقل من الدرهم، فلا يعفى عن المساوى، و الأكثر.

(١) عدم الفرق بين البدن و اللباس في العفو الجهة الثانية مما يبحث عنه في المقام: هو عدم اختصاص العفو بالثوب- و إن كان موردا للنصوص- بل يعم البدن أيضا على المشهور شهرة عظيمة حتى أنه قال في الحدائق (٢): «و ظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق على ضم البدن إليه يعنى إلى الثوب- أيضا» بل ادعى الإجماع في

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) ج ٥ ص ٣٠٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٨

.....

كلمات (١) جمع من الأصحاب صريحا أو ظاهرا على عدم الفرق بينهما في العفو، و لم ينقل الخلاف في ذلك من أحد. فعليه يكون تخصيص الثوب بالذكر في الروايات لأجل غلبة إصابة النجاسات- و منها الدم- له لأنه الساتر للبدن إلا دم القروح و الجروح فإنه يصيب البدن ابتداء، أو لكونه موردا للسؤال في النصوص، فالمستفاد منها بعد التأمل هو سلب مانعية الدم في الصلاة لو كان أقل من الدرهم سواء أ كان في الثوب أو في البدن- كما فهمه الأصحاب من دون خلاف يعرف (٢).

و أما رواية مثني بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له:

إني حككت جلدي فخرج منه دم؟ فقال: إن اجتمع قدر حمصة فاغسله و إلا فلا» (٣).

فقد يستدل «٤» بها على العفو في البدن أيضا بتقريب أن المراد بقدر الحمصة قدرها وزنا لا سعة و هي تقرب من سعة الدرهم.

أو يفصل بها بين الثوب و البدن فيلتزم بالعفو عما دون الدرهم في الثوب، و عما دون الحمصة في البدن.

(١) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ١٠٧ و الحدائق ج ٥ ص ٣٠٨.

(٢) نعم في الحدائق- ج ٥ ص ٣٠٨- و عن الرياض و كشف اللثام التشكيك في التعميم و لكنّه في غير محله، كما أشار في الجواهر

ج ٦ ص ١٠٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

(٤) كما في المدارك ص ١٠٥ في الأمر الأوّل من الأمور التي ذيل بها البحث في المقام، و حكاها عنه في الحدائق- ج ٥ ص ٣٠٨-

أيضا، و مال إلى تأييد الحكم بها في الجواهر- ج ٦ ص ١٠٨- و حكى عن الرياض: «احتمال قراءتها بالخاء المعجمة و هو سعة ما

انخفض من راحة الكف، كما عن بعض الأجلة تقدير الدرهم به سعة، لكن قال: أنه يتوقف على القرينة لهذه النسخة و هي مفقودة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٩

.....

و لكن يردّها أولا ضعف سندها ب «مثنى بن عبد السلام» فإنه لم يثبت وثاقته.

و ثانيا ضعف دلالتها لظهورها في عدم نجاسة ما دون الحمصة من الدم، لا العفو عنه في الصلاة، و ذلك لما مرّ غير مرّة من أن نجاسة

شيء إنما يستكشف من الأمر بغسله، و إلا فلا دليل على نجاسته و حيث أنه نفى وجوب الغسل عما دون الحمصة في الرواية بقوله

عليه السلام: «و إلا فلا» يستفاد منها عدم نجاسته لعدم تقييده بحال الصلاة، و هذا مما لم يقل به أحد.

نعم نسب إلى الصدوق القول بذلك، و لكنّه لم يثبت فتواه به، لاحتمال إرادته العفو في الصلاة، كما تقدّم في بحث نجاسة الدم. «١»

و كيف كان فلا يمكن الاعتماد على هذه الرواية لا في التفصيل بين الثوب و البدن- على النحو المتقدم- و لا في الاستدلال بها على

العفو عما دون الدرهم في البدن- بالتقريب المذكور- لأنّ وزن الحمصة من الدم يزيد على سعة الدرهم بكثير، فإذا لا عامل بظاهر

الرواية فهي مطروحة عند الجميع لا مجال لتوهم «٢» انجبار ضعفها بالعمل بعد التأويل المذكور أو غيره إلا أن يقال «٣» بتحقيق العمل

بها في أصل العفو عن البدن في الجملة دون التحديد بما دون الحمصة- الّذي هو مخالف للفتاوى و النصوص المتقدمة- و لكن

يدفعه أنه لم يثبت استنادهم إليها بهذا المقدار أيضا، لوجود روايات معتبرة في المقام تدل على العفو عما دون الدرهم- كما سبق-

فلا جابر لضعفها بوجه.

(١) ج ٣ من كتابنا الصفحة: ٢٨-٢٩.

(٢) إشارة إلى ما في الجواهر ج ٦ ص ١٠٨.

(٣) إشارة إلى ما ذكره الفقيه الهمداني «قده» في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٨٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٠

من نفسه أو غيره (١)

فالعمدة في التعميم هو الإجماع و الاستظهار من نفس الروايات المتقدمة.

(١) عدم الفرق بين دم نفسه و دم غيره الجهة الثالثة من الجهات التي يبحث عنها في المقام: هو أن المشهور بين الأصحاب عدم الفرق في العفو بين أن يكون الدم من نفسه أو من غيره بل ادعى «١» حصول الإجماع على ذلك و يدل عليه إطلاق الروايات المتقدمة. و لكن خالف في ذلك صاحب الحدائق «قده» «٢» حيث أنه ألحق دم الغير بدم الحيض في وجوب إزالة قليله و كثيره، و ذلك ل: مرفوعة البرقي عن الصادق عليه السلام قال: «دمك أنظف من دم غيرك، إذا كان في ثوبك شبه النضح من دمك فلا بأس، و إن كان دم غيرك قليلاً أو كثيراً فأغسله» «٣».

فإنها تدل على عدم العفو عن دم الغير مطلقاً و إن كان أقل من الدرهم. ثم قال: «و لم أقف على من تتبه و تبّه على هذا الكلام إلّا الأمين الأسترآبادي فإنه ذكره و اختاره و إلى هذه الرواية أشار أيضاً في كتاب الفقه الرضوي «٤» فقال: «و أروى أن دمك ليس مثل دم غيرك».

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٢٢.

(٢) ج ٥ ص ٣٢٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب: ٢١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٤) البحار ج ٨٠ ص ٨٧. الحديث: ٦ طبعة الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠١

عدا الدماء الثلاثة (١) من الحيض و النفاس و الاستحاضة.

و يدفعه: أن الرواية المذكورة ضعيفة بالإرسال و الهجر، إذ لا عامل بها من الأصحاب - كما يظهر من عبارة الحدائق نفسه أيضاً - فلا مجال لتوهم انجبار ضعفها بالعمل فإنه ممنوع صغرى، مضافاً إلى منعه عندنا كبرى أيضاً. نعم لا بأس بدلالاتها على عدم العفو عن دم الغير و إن كان قليلاً «١».

(١) فيما استثنى من الدم المعفو عنه الجهة الرابعة: فيما استثنى من الدم المعفو عنه و هي دماء «أحدها» الدماء الثلاثة «ثانيها» دم نجس العين «ثالثها» دم الميتة «رابعها» دم غير المأكول مما عدا الإنسان، و يأتي الكلام على كل واحد منها. الدماء الثلاثة أما الدماء الثلاثة - الحيض و النفاس و الاستحاضة - فالمشهور في الأول منها عدم العفو بل لم ينقل الخلاف فيه من أحد من الأصحاب «٢» بل

(١) و لا يخفى إن النسبة بينها و بين روايات العفو عما دون الدرهم العموم من وجه، لأنّ الدم القليل يعم ما دون الدرهم و غيره، كما أن ما دون الدرهم يعم دم نفسه و دم غيره، و يقع التعارض بينهما فيما دون الدرهم إذا كان من دم الغير، و حيث أن التعارض يكون بالإطلاق يتساقطان، فلا بدّ من الرجوع إلى عمومات المنع عن مطلق النجس في الصلاة، و تكون النتيجة هو ما ذهب إليه صاحب الحدائق «قده» من عدم العفو عن دم الغير و لو كان أقل من الدرهم. نعم لو قلنا بلزوم الرجوع إلى المرجحات السندية حتى في التعارض بالإطلاق كان الترجيح مع أخبار العفو للشهرة و شدوذ مرفوعة البرقي إلّا أن السيد الأستاذ دام ظله لا يلتزم بذلك - كما أشرنا في الشرح فيما تقدم - فإذا ينحصر دفع مقالة الحدائق بضعف مستنده سنداً، أو يقال بحكومة أخبار العفو على غيرها من الأخبار الدالة على وجوب الغسل في أقسام الدماء لأنها ناظرة إليها، فتأمل.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٣٢٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٢

.....

في الخلاف «١» و عن غيره «٢» دعوى الإجماع صريحا أو ظاهرا على استثنائه.
و أما دم النفاس و الاستحاضة فألحقا بدم الحيض في حكاية الإجماع على عدم العفو عنهما في الخلاف «٣» بل في غيره أيضا «٤».

(١) ج ١ ص ١٧٧ م ٢٢٠.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ١١٩.

(٣) ج ١ ص ١٧٧ م ٢٢٠.

(٤) قال في الجواهر- ج ٦ ص ١٢٠- «و يلحق به- يعني بدم الحيض- دم الاستحاضة و النفاس بلا خلاف فيه عندنا كما في السرائر، بل في الخلاف و الغنية الإجماع عليه، كظاهر نسبه إلى الأصحاب من غيرهما، بل قد يشعر به أيضا نسبة الخلاف إلى أحمد في التذكرة.».

نعم قال المحقق الهمداني «قده»- في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٥٩٢-: «إن نسبة المحقق في محكي المعتمد و النافع إلحاقهما بدم الحيض إلى الشيخ يشعر بعدم كون المسألة من المسلمات.

إلى أن قال: و لذا قوى في الحدائق دخولهما في عموم أخبار العفو.».

قال في الحدائق ج ٥ ص ٣٢٦: «و بالجملة فالحكم باستثناء دم الحيض من البين مما لا إشكال فيه، و إنما الإشكال فيما ألحق به- يعني دم الاستحاضة و النفاس- إلى أن قال في ص ٣٢٨: و الذي يقرب عندي في هذا المقام أما بالنسبة إلى دم الاستحاضة و النفاس فالظاهر دخولهما في عموم أخبار العفو.».

و فصل المحقق الهمداني بين دم النفاس و الاستحاضة حيث إنه جزم بعدم العفو في الأول بدعوى أنه كدم الحيض حكما بل موضوعا، و تردد في الثاني حيث لم يجزم بتحقيق إجماع فيه على عدم العفو و لا دليل آخر.

فالمتحصل أن الأقوال في الدماء الثلاثة أربعة «أحدها» عدم العفو عن الثلاثة- كما هو المشهور المدعى عليه الإجماع عن بعض و جنح إليه في الجواهر- ج ٦ ص ١٢٠- «ثانيها» عدم العفو عن خصوص دم الحيض و العفو عن الآخرين- كما ذهب إليه صاحب الحدائق على ما أشرنا آنفا- «ثالثها» عدم العفو عن دم الحيض و النفاس و العفو عن الاستحاضة- كما مال إليه المحقق الهمداني «قده»- «رابعها» العفو عن الثلاثة كما هو الصحيح لعدم دليل يعتمد عليه في شيء منها و قد مال إليه السيد الأستاذ دام ظله كما أشار إلى ذلك في تعليقه على المتن بقوله «على الأحوط في الاستحاضة، بل في النفاس و الحيض أيضا» و ذلك للخروج عن خلاف المشهور المدعى عليه الإجماع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٣

.....

و كيف كان فيستدل على عدم العفو عن دم الحيض ب:

رواية أبي بصير «لا تعاد الصلاة من دم لا تبصره «١» غير دم الحيض، فإن قليلا و كثيره في الثوب إن رآه أو لم يره سواء» «٢».

فإنها تدل على وجوب إعادة الصلاة عن دم الحيض و إن كان قليلا أقل من الدرهم.

و أما دم الاستحاضة، و النفاس فاستدل على إلحاق الأول بالحيض بأنه مشتق من الحيض «٣» و على إلحاق الثاني به بأنه حيض محتبس يخرج بالولادة، و بأنهما يوجبان الغسل، كالحيض فيستكشف أنهما من النجاسات المغلظة كالحيض فيجرى عليهما حكمه في

عدم العفو في الصلاة أيضا «٤».

أقول في هذا الاستثناء نظر في أصله و في الملحق به أما أصله - أعني دم الحيض - فلضعف رواية أبي بصير - التي هي المستند في استثناءه - سنداً ب:

«أبي سعيد المكارى» «٥» في طريقها، فإنه واقفى لم يوثق، بل له مكالمة مع الرضا عليه السلام رواها الكشي «٦» بحيث لو صحت لدلت على أنه كان معانداً و

(١) و في بعض النسخ «لم تبصره» و في بعضها بدون «لم» أى لقلته أو كان جاهلاً ثم علم. لاحظ فروع الكافي ج ٣ ص ٤٠٥.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٨ في الباب: ٢١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) كما عن ذكرى الشهيد - المستمسك ج ١٠ ص ٥٦٦، الطبعة الرابعة - و في الحدائق - ج ٥ ص ٣٢٨.

(٤) كما عن المعتمد - الحدائق ج ٥ ص ٣٢٦.

(٥) و هو هاشم بن حيان، و قيل هشام. و الأول هو الصواب - جامع الرواة ج ٢ ص ٣١٠ و ٣٨٩.

(٦) و قد أشار السيد الأستاذ دام ظلّه في معجم رجال الحديث - ج ٥ ص ١٨٣ - إلى ضعفها و قد وردت هذه الرواية و غيرها في شأن ابنه الحسين - كما سنشير في التعليقة الآتية - دون أبي سعيد نفسه، و كيف كان فلم يثبت وثاقته.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٤

.....

متعصبا في وقفه، حيث أنه أساء الأدب معه عليه السلام قائلا له عليه السلام: «فتحت بابك للناس و قعدت للناس تفتيهم و لم يكن أبوك يفعل هذا» فقال له الإمام عليه السلام:

«ليس على من هارون بأس». ثم دعا الإمام عليه و قال له «أطفأ الله نور قلبك و أدخل الله الفقر بيتك». فخرج من عنده فنزل به من الفقر و البلاء الله به عليم «١» نعم ابنه الحسين أو (الحسن) ثقة و ثقة النجاشي «٢» و إن كان واقفياً أيضاً بحيث كان هو و أبوه وجهين في الواقفة. و قد يستشكل «٣» في سندها بأنها موقوفة لأنّ أبا بصير لم يروها عن المعصوم عليه السلام و أوجب بأنّ عمل الأصحاب بها كاف في الحجية، أو أنّ نقل الكافي و التهذيب لها مما يابى ذلك لبعده نقلهما رواية عن غير الإمام عليه السلام فنقلهما تكون قرينة على ثبوت الإسناد إليه عليه السلام. و لكن هذا الجواب لا يجدى شيئاً أمّا عمل الأصحاب فلا يكون جابراً لضعف السند لا سيما في الرواية المقطوعة و أما نقل الكليني و الشيخ لها في كتابيهما فغايتها أنه اجتهاد منهما في صحة النسبة إلى المعصوم و

(١) كذا في تنقيح المقال ج ٣ ص ٢٨٧، و لكن في قاموس الرجال ج ٩ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ نبه على أنّ نسبة نقل هذه الرواية إلى الكشي في شأن أبي سعيد المكارى خبط لأنه رواها في شأن ابن أبي سعيد المكارى يعنى الحسين بن أبي سعيد دون الأب، و كذا يظهر ذلك مما ذكره السيد الأستاذ دام ظلّه في معجم رجال الحديث - ج ٥ ص ١٨٢ - في ترجمة حسين بن أبي سعيد، و على كل تقدير فأبو سعيد لم يكن ثقة سواء كانت الرواية في شأنه أو شأن ابنه.

(٢) معجم رجال الحديث ج ٥ ص ١٨٣.

(٣) هذا الاشكال و جوابه محكى عن المحقق في المعتمد و كذا في المدارك و عن المعالم - الحدائق ج ٥ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٥

.....

هو لا يكون حجة على الغير.

و الصحيح في الجواب عن هذا الإشكال هو أن الرواية المذكورة و إن كانت مقطوعة في بعض نسخ التهذيب «١» إلا أنها مروية في الكافي «٢» و بعض آخر من نسخ التهذيب «٣» مسنده إلى أبي عبد الله أو أبي جعفر صلوات الله عليهما - كما في الوسائل - فلا محذور من هذه الجهة.

إلما أنها ضعيفة ب «أبي سعيد المكارى» - كما ذكرنا - سواء أ كانت مسنده أو موقوفة على أبي بصير فلا يسعنا الاعتماد عليها في استثناء دم الحيض عن عموماً العفو.

و أما دم الاستحاضة فإلحاقه بدم الحيض بدعوى اشتقاقه منه، أو إيجابه للغسل كالحيض فيلحق به في عدم العفو أيضاً أشبه شيء بالقياس، و بناء الأحكام الشرعية على مثل هذه التعليقات العليلة مجازفة محضه، كما تبّه على ذلك صاحب الحدائق «٤» فإن الاشتقاق اللفظي لا - يجدى في ترتب الأحكام الشرعية لا سيما مع كونهما مختلفين موضوعاً و حكماً - و إن اشتركا في بعض الأحكام بدليل خاص كوجوب الغسل، و تبديل القطنه و نحوهما - فقد ورد في الحديث «٥» «أن دم الاستحاضة و الحيض ليس يخرجان من مكان واحد إن دم الاستحاضة بارد و إن دم الحيض حار» و اشتراكهما في

(١) ج ١ ص ٢٥٧ الحديث ٧٤٥ ع ٣٢ خ الطبعة الإسلامية و قد أشير في هذه الطبعة إلى اختلاف النسخ فلاحظ.

(٢) فروع الكافي ج ٣ ص ٤٠٥ الحديث: ٣ - الطبعة الإسلامية.

(٣) ج ١ ص ٢٥٧ الحديث ٧٤٥ ع ٣٢ خ الطبعة الإسلامية و قد أشير في هذه الطبعة إلى اختلاف النسخ فلاحظ.

(٤) ج ٥ ص ٣٢٨.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ٥٣٧ في الباب ٣ من أبواب الحيض، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٦

أو من نجس العين (١)

إيجاب الغسل لا يوجب الاشتراك في عدم العفو في الصلاة.

و أما دم النفاس فلو سلم أنه حيض محتبس لم يشمله دليل الاستثناء لاختصاصه بالحيض غير المحتبس و إسراء حكمه إلى المحتبس يكون قياساً لا نقول به.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دليل يعتمد عليه في استثناء دم الحيض عما عفى عنه من الدماء فضلاً عن الاستحاضة و النفاس و لكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط «١» بالاجتناب عنها لا سيما دم الحيض خروجاً عن خلاف المشهور المحكى عليه الإجماع.

(١) دم نجس العين حكى «٢» عن بعض القدماء و عن غير واحد من المتأخرين إلحاق دم الكلب و الخنزير بل مطلق نجس العين - أعم منهما و من الكافر -

(١) و من هنا جاء في تعليقه دام ظلّه - على قول المصنف «قده» «عدا الدماء الثلاثة» - (على الأحوط في الاستحاضة بل في النفاس و الحيض أيضاً).

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٣٢٧ و الجواهر ج ٦ ص ١٢١ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٣٩.

وقد خالف في هذا الاستثناء أشد المخالفة الحلبي في سرائره- ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٥- معترضا على الراوندى أشد اعتراض حيث قال: «وقد ذكر بعض أصحابنا المتأخرين من الأعاجم وهو الراوندى المكنى بالقطب أن دم الكلب والخنزير لا يجوز الصلاة في قلبه ولا كثيره مثل دم الحيض.

قال: لأنه دم نجس العين. وهذا خطأ عظيم وزلل فاحش لأن هذا هدم- خرق خ- لإجماع أصحابنا.. فكأنه «قده» يدعى الإجماع على شمول العفو له أيضا كسائر الدماء، ولكن ثبوت إجماع تعبدى فى أمثال المقام ممنوع، بل المسألة محل نظر وإشكال، وقد قام الدليل على صحة الاستثناء، وعدم العفو عنه- كما يظهر من الشرح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٧

.....

بدم الحيض فى الاستثناء عن العفو وإن كان أقل من الدرهم.

ويستدل له بوجوه لا يخلو بعضها عن المناقشة.

أحدها: انصراف إطلاق روايات العفو عن دم نجس العين لندرة الابتلاء به، إذ هى منصرفة إلى الأفراد الشائعة المعتادة المتكررة الوقوع من دم المسلم، أو الحيوانات التى يتعارف ذبحها، أو نحو ذلك دون الفروض النادرة التى ربما لا تقع فى مدة العمر ولو مرة واحدة «١» فيبقى دم نجس العين تحت عمومات الإزالة.

وفيه: أن ندرة الابتلاء بفرد إنما تمنع عن اختصاص المطلق به لا شموله له، وإلا لزم عدم العفو عن دم أغلب الحيوانات المحللة الأكل التى لم يتعارف ذبحها، أو لم يتمكن منها لكونها وحشية من الطيور أو غيرها، فإن الابتلاء بدم أمثالها نادرة أيضا، وهذا مما لم يلتزم به أحد، فالعبرة بصدق الدم ولو كان الابتلاء ببعض أفراد نادرا.

ثانيها: أن المعفو عنه إنما هو الدم لا- الملاقى لنجس العين، والدم الخارج من الكلب والخنزير والكافر يلقى أجسامها فتضعف نجاسته، ويكتسب بملاقاة الأجسام النجسة نجاسة أخرى غير نجاسة الدم، وتلك لم يعف عنها، كما لو أصاب الدم المعفو عنه نجاسة غير الدم، فإنه يجب إزالته مطلقا «٢».

وفيه: أن دم نجس العين هو أيضا من أجزائه ولا- يعقل انفعال أجزاء نجس واحد بعضها ببعض لو حده ملاك النجاسة فى الجميع فكما لا

(١) ذكر هذا الوجه، واعتمد عليه فى الحدائق- ج ٥ ص ٣٢٨.

(٢) وقد حكى هذا الوجه عن المحقق فى المعبر، والعلامة فى المختلف- الحدائق ج ٥ ص ٣٢٦-٣٢٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٨

.....

ينفعل أجزاء البول أو الغائط أو الدم بعضها ببعض كذلك لا ينفعل دم الكلب- مثلا- بملاقاة لحمه أو عظمه أو غيرها من أجزائه لأن الكلب بمجموع أجزائه نجس واحد، فلا- يكتسب دم الكلب بملاقاة لحمه- مثلا- نجاسة عرضية كى يتوهم عدم العفو عنه من هذه الجهة، فحاله حال الدم الأقل من الدرهم إذا انفصل عن الدم الكثير، ولا يقاس ذلك بملاقاته لنجس آخر كالبول- مثلا- لتعدد العنوان فى المثال دون المقام. وإن شئت فقل: إن عنوانى الدم والملاقى لنجس العين وإن كانا عنوانين صادقين على دم واحد، إلا أنه لا أثر للثنائى فى اشتداد النجاسة، أو المانعية عن الصلاة، لعدم انفعال الأجزاء المتماثلة بعضها ببعض كما ذكرنا، وعدم ورود دليل

على مانعية عنوان الملاقي للنجس، وإنما المانع هو نفس عناوين النجاسات، كالدم و البول و غيرهما، فلا يقاس المقام بملاقاة الدم لنجس آخر كالبول و نحوه.

ثالثها: صدق عنوان ما لا يؤكل لحمه على دم نجس العين و هو عنوان مستقل في المانعية «١» و إن لم يكن من أجزائه النجسة و دليل العفو إنما يدل على العفو عن الدم الأقل من الدرهم من حيث النجاسة دون حيثية كونه من أجزاء ما لا يحل أكله، فإذا اجتمع عنوانان على شيء واحد، فالعفو عن أحدهما لا يلزم العفو عن الآخر «٢».

وفيه: أنه أخص من المدعى، لعدم صدق محرم الأكل على الإنسان، لانصرافه عنه، و من هنا تصح الصلاة في شعره أو غيره من أجزائه الطاهرة،

(١) كما دل عليه موقوف ابن بكير الآتي في البحث عن استثناء دم غير المأكول المروي في الوسائل ج ٣ ص ٢٥٠ في الباب ٢ من أبواب لباس المصلي. الحديث: ١.

(٢) أشار إلى هذا الوجه في الجواهر- ج ٦ ص ١٢١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٩

.....

و لا سيما إذا كانت من نفس المصلي- كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى- فهذا الوجه لو تم فإنما يتم في الكلب و الخنزير دون الكافر.

رابعها: صدق عنوان نجس العين على دمه، و دليل العفو إنما يدل على العفو عنه من حيث أنه دم لا- من حيث أنه جزء من نجس العين، و هذان عنوانان مستقلان في المانعية، و العفو عن أحدهما لا يلزم العفو عن الآخر إذا تصادقا على محل واحد قدم الكلب- مثلا- يعفى عنه من حيث أنه دم، و لا- يعفى عنه من حيث كونه جزء من الكلب، فالعفو عنه بلحاظ حيثية لا- ينافي المنع عنه بلحاظ حيثية أخرى، فيكون المقام نظير وقوع نقطة من البول على الدم- الأقل من الدرهم- فإنه لا يعفى عن مثله لمانعية البول في نفسه «١».

أقول: لو تم عموم في أخبار العفو- بحيث كانت دالة على العفو عن عموم أفراد الدم الأقل من الدرهم سواء كان من طاهر العين أو نجسها بدعوى «٢» أنها مسوقة لبيان الحكم الفعلي الثابت لمصاديق الدم و جزئياته المتحققة في الخارج دون صرف الطبيعة من حيث هي مع قطع النظر عن عوارضها المشخصة- لم يتم هذا الوجه لاستثناء دم نجس العين أيضا، لشمول أخبار العفو له كسائر الدماء.

و لكن الظاهر عدم ثبوت إطلاق لها من هذه الجهة، بل القدر المتيقن منها هو العفو عن الدم- الأقل من الدرهم- من حيث أنه دم فلو كانت فيه جهة أخرى مانعة عن الصلاة لزم العمل بدليلها، و يلتزم بعدم العفو من ناحيتها.

(١) أشار إلى هذا الوجه الفقيه الهمداني «قده» في مصباح الفقيه كتاب الطهارة- ص ٥٩٣- و لكنه لم يرتضه.

(٢) ادعاها الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة- ص ٥٩٣-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٠

أو الميته (١).

توضيحه: أن المحتملات في أخبار العفو ثلاثة «أحدها» ما ذكرناه من العفو عن الدم من حيث أنه دم لا غير «ثانيها» العفو عنه من حيث أنه نجس و إن صدق عليه عنوان آخر من النجاسات و كان نجسا من جهتين، كما إذا كان دم الكلب «ثالثها» العفو عنه مطلقا و لو

صدق عليه عنوان آخر من الموانع غير النجاسات، ككونه جزء من غير المأكول، و دم الكلب - مثلا - يكون مجمعا للعناوين الثلاثة. و هل يعمه أخبار العفو بلحاظ جميع عناوينه الثلاثة أو بلحاظ العنوان الأول فقط أو هو مع الثاني؟ لا ينبغي التأمل في عدم إطلاقها بلحاظ الجميع، و إلا فكيف يمكن الالتزام بمانعية أجزاء ما لا يؤكل لحمه و إن كانت طاهرة، و عدم مانعية دمه و إن كان نجسا، بل القدر المتيقن منها هو العفو عن الدم من حيث كونه دما فلا تعمه لو صدق عليه عنوان آخر من النجاسات. و مما يؤكد ذلك استبعاد العفو عن دم نجس العين لو كان أقل من الدرهم، و لا يعفى عن سائر فضلاته كبصاقه و لعاب فمه و غير ذلك منه، و إن كان أقل منه.

فتحصل: أن الأقوى شمول أخبار مانعية الدم لدم نجس العين، لعدم ثبوت إطلاق في الدليل المخصص - أعني به أخبار العفو عما دون الدرهم منه.

(١) دم الميتة قد ظهر وجه استثنائه مما ذكرناه في دم نجس العين. و حاصله:

هو أن القدر المتيقن من أخبار العفو هو العفو عن الدم بما هو دم، و ذلك لا ينافي صدق عنوان من الموانع عليه سواء كان من عناوين النجاسات - كالميتة - أو غيرها، فإن العفو عن الأول لا يلازم العفو عن الثاني، هذا و

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١١

أو غير المأكول (١)

لا سيما لو قلنا بأن حمل الميتة بما هي ميتة يكون مانعا عن الصلاة - و إن كانت طاهرة - كما في غير المأكول، إذ جهة المنع حينئذ لا تختص باللبس، أو النجاسة، فيكون وجه المنع أظهر إلما أن الظاهر عدم ثبوت المانعية من هذه الجهة، كما سيأتي «١» إن شاء الله تعالى.

(١) دم غير المأكول كما هو خيرة كاشف الغطاء «٢» خلافا للمشهور بل لم ينقل فيه خلاف يعتد به «٣» و الظاهر هو عدم العفو - كما في المتن - و ذلك لما ذكرناه في دم نجس العين و الميتة من أن القدر المتيقن من أدلة العفو هو العفو عن مانعية الدم بما هو دم، و لا إطلاق فيها يعم سائر الموانع لو صدقت على الدم، لأن تلك العناوين - ككونه جزء أو فضله من غير المأكول - تقتضي المانعية مستقلة و أدلة العفو لا تقتضي إلا العفو عن نجاسة الدم بما هو دم، و لا معارضة بين المقتضى و اللامقتضى. و عنوان غير المأكول بما هو يكون مانعا عن الصلاة حملا أو لبسا، و إن لم يكن نجسا كما تدل عليه:

(١) في كتاب الصلاة في فصل شرائط لباس المصلي (المسألة ١١) فإن المصنف «قده» قد منع عن استحباب أجزاء الميتة في الصلاة،

و إن لم يكن ملبوسا إلا أن السيد الأستاذ دام ظله ذكر في تعليقه: إن هذا المنع مبنى على الاحتياط و للصحة وجه وجهه.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ١٢١-١٢٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٤ و هما أيضا رجحا العفو عن دم غير المأكول.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ١٢١-١٢٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٤ و هما أيضا رجحا العفو عن دم غير المأكول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٢

.....

موثقة ابن بكير قال: «سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبور، فأخرج كتابا زعم أنه إمام رسول الله صلى الله عليه و آله: أن الصلوة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلوة في وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كل شيء منه فاسدة، لا تقبل تلك الصلوة حتى يصلي في غيره مما أحل الله أكله» «١».

فإنها تدل على مانعية ما لا يؤكل لحمه - بأجزائه وفضلاته - في نفسه و لو لم يكن نجس العين أو ملبوسا حال الصلوة كالصلوة في روثه لصدق الصلوة فيه و إن كان محمولا غير موجب لنجاسة الثوب أو البدن، فدليل العفو عن الدم من حيث مانعية النجاسة لا يعارض الموثقة بوجه، لأن العفو إنما هو عن مانعية النجاسة الدموية لا مطلق المانع، إذ لا نظر لدليله إلى مانع آخر. و لو سلم وجود الإطلاق فيه من هذه الجهة أيضا، وقعت المعارضة بينه وبين الموثقة الدالة على مانعية ما لا يؤكل لحمه بالعموم من وجه، دلالة الموثقة على مانعية ما لا يؤكل لحمه إما كان أو غيره، و دلالة دليل العفو عن الدم الأقل من الدرهم سواء كان مما يؤكل لحمه أو غيره و تقدم الموثقة لدالتها على مانعية ما لا يؤكل بالعموم لقوله عليه السلام فيها: «و كل شيء منه». إذ عمومته يعم جميع أفراد أجزائه و يقدم العموم على الإطلاق كما حقق في محله. و لو سلم أن شمول الموثقة لأفراد الأجزاء أيضا يكون بالإطلاق - و العموم ناظر إلى الأجزاء و الفضلات التي لها نحو استقلال و عنوان في العرف كاللحم، و العظم، و الشحم، و الدم، و نحوها فمثل هذه الأشياء بعناوينها

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٢٥٠ في الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٣

.....

الإجمالية أفراد للعام، فاستفادة عدم جواز الصلوة في اللحم القليل، أو الدم القليل مثلا من هذه الرواية إنما هي بالإطلاق لا العموم - كما قيل (١).

كان مقتضى القاعدة التساقط و الرجوع إلى عموم ما دل على مانعية مطلق النجس، أو خصوص الدم، لابتلاء دليل العفو عما دون الدرهم بالمعارض في دم غير المأكول.

و من الغريب ما ذكره «٢» المحقق الهمداني «قده» في المقام من دعوى: أن الموثقة لا تشمل الدم رأسا حتى تكون حاكمة على روايات العفو، أو معارضة لها، و ذلك لضعف ظهورها في إرادة الدم من عموم «كل شيء» بل عدم ظهورها فيه، فإن سياقها يشهد بأن المراد بعموم «كل شيء» هو الأشياء التي يكون المنع من الصلاة فيها ناشيء من حرمة الأكل بحيث لو كان حلال الأكل لكانت الصلوة فيها جائزة، فمثل الدم و المنى خارج مما أريد بهذا العام، لأن الصلاة فيهما غير جائزة، و لو كانا من حلال الأكل، لنجاستهما، و هذا بخلاف الصوف و الوبر و الشعر و اللبن و الروث و البول من حلال الأكل، فإن الصلاة فيها جائزة بخلاف المحرم أكله.

و بعبارة واضحة: لا تكون الموثقة ناظرة إلى ما هو مشترك المنع في المحرم و المحلل أكله لأجل النجاسة - كالدّم و المنى - نفيا و إثباتا، لأن المقابلة بينهما لا تقتضى الفرق في المانعية بين ما يكون نجسا منهما، فإذا تبقى أدلة العفو عما دون الدرهم من الدم بلا معارض، و إطلاقها يشمل دم غير المأكول.

وجه الغرابة: أن المقابلة بينهما لا تقتضى خروج الدم عن مورد

(١) قاله الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٤.

(٢) في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٤. نقلنا مضمون كلامه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٤

.....

الموثقة، و إلا لزم القول بجواز الصلاة في الدم الطاهر مما لا يحل أكله، كالمختلف في ذبيحته بناء على طهارته منها، أو القول بالمنع فيه، والجواز في دمه النجس إذا كان أقل من الدرهم، وشيء منهما لا يمكن الالتزام به بل يلزم القول بجواز الصلاة في دمه النجس أيضا إذا كان محمولا، أو فيما لا تتم فيه الصلاة، لعدم المانعية من جهة النجاسة حينئذ، وهذا أيضا مما لا يحتمل الالتزام به، لأن ما لا يحل أكله مانع عن الصلاة حملا و لبسا مطلقا بجميع أجزائه و فضلاته الطاهرة أو النجسة.

توضيح المقام: أن في دم غير المأكول جهتين مانعتين عن الصلاة «إحدهما» نجاسته، و «الثانية» كونه جزء من غير المأكول، و لكل منها مانعية مستقلة لا ترتبط بالأخرى، و الموثقة تشملها بلحاظ الجهة الثانية- و إن كان طاهرا- دون الجهة الأولى.

و من هنا نلتم بمانعية دمه الطاهر كالمختلف في ذبيحته- بناء على القول بطهارته- لأن المانعية حينئذ ليست من جهة النجاسة، بل من جهة كونه جزء من غير المأكول، و لا نقول بمانعيته إذا كان من المأكول، لعدم النجاسة، و كذلك الحال في الدم المحمول منه، أو فيما لا تتم فيه الصلاة، فلو قلنا بخروج الدم عن عموم الموثقة لزم القول بجواز الصلاة في الدماء المذكورة منه، و هذا مما لا يلتزم به متفقاً فضلا عن فقيه مثله. و كيف يمكن القول بمنع الصلاة في سائر أجزاء غير المأكول و إن كانت طاهرة غير ملبوسة، كالصلاة في شعره و وبره و القول بجواز الصلاة في دمه النجس إذا كان أقل من الدرهم و لو كان في اللباس بدعوى: عموم أدلة العفو، فإنه مما لا نحتمله، أو القول بمنع الصلاة في دمه الطاهر و لو كان أقل من الدرهم، لعموم الموثقة، و الجواز في دمه النجس إذا كان أقل منه، فإن شيئا من ذلك لا يمكن القول به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٥

مما عدا الإنسان (١) على الأحوط بل لا يخلو عن قوة.

فتحصل: أن الأظهر عدم العفو عن دم غير المأكول إما لعدم معارضة روايات العفو لموثقة ابن بكير، لدلالاتها على العفو من حيث النجاسة، فلا تنافي ثبوت المنع من جهة أخرى، أو لزوم تقديم الموثقة لو سلم المعارضة للزوم تقديم العام على المطلق، و لو سلم ثبوت المعارضة و استقرارها بدعوى: أن التعارض بالإطلاق في الطرفين كان المرجح بعد تساوقهما عمومات أدلة مانعية النجاسة، أو الدم.

و ظهر بما ذكرناه أنه كان الأولى بالمصنف «قده» الجزم باستثناء دم غير المأكول من الدم المعفو، و الاحتياط في الدماء الثلاثة، لأقوائه دليل استثنائه بالإضافة إليها «١» كما عرفت مع أنه «قده» قد عكس الأمر حيث أتى به «بل» الإضرائية معقبا بقوله «على الأحوط» في دم غير المأكول مشيرا بذلك إلى نحو تردد منه في استثنائه، بخلاف ما سبقه من الدماء الثلاثة، و دم نجس العين و الميتة، مع أن هذه أولى بالتردد «٢».

(١) لانصراف ما دل على مانعية أجزاء غير المأكول كالموثقة المتقدمة «٣» عن الإنسان. و سيأتي توضيحه في محله إن شاء الله تعالى.

(١) تقدم الإشارة إلى ذلك في تعليقه دام ظلّه على المتن في الصفحة: ٣٠٦.

(٢) و لعل وجه جزم المصنف «قده» باستثناء الدماء الثلاثة دعوى الإجماع عليه من جمع- كما تقدم- و هذا بخلاف دم غير المأكول، فإنه قد ادعى الشهرة، بل الإجماع على العفو عنه كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الصفحة ٣١١ و راجع أيضا كتاب الجواهر ج ٦ ص ١٢١-١٢٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٤ تجد الدعاوى المذكورة من مدّعياها.

(٣) في الصفحة: ٣١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٦

و إذا كان متفرقا في البدن أو اللباس أو فيهما و كان المجموع بقدر الدرهم فالأحوط عدم العفو (١).

(١) الدم المتفرق إذا كان في الثوب أو البدن نقط من الدم متفرقة و بلغ المجموع بمقدار الدرهم فهل يعفى عنه بلحاظ أن كل نقطة تكون أقل من الدرهم، أو لا يعفى بلحاظ أن المجموع يبلغ الدرهم أو أكثر. فعلى الأول يعتبر في المنع أمران «أحدهما» أن يكون الدم بمقدار الدرهم أو أكثر «ثانيهما» أن يكون مجتمعا بالفعل، فتكون العبرة في المنع هو وجود واحد من الدم إذا بلغ بمقدار الدرهم و ما زاد. و على الثاني يكفي في المنع أمر واحد و هو كون الدم بمقدار الدرهم سواء كان مجتمعا أو متفرقا، لترتب الحكم على طبيعته من دون دخل لوصف الاجتماع. ذهب إلى كل من الاحتمالين فريق من الأعلام «١» و منشأ الاختلاف هو اختلافهم في الاستظهار من روايات العفو، فعليه لا بد من

(١) ذهب إلى القول باعتبار الاجتماع الفعلي في المانع، في المبسوط و السرائر و النافع و المدارك و الحقائق و الذخيرة و التلخيص و الكفاية و الأردبيلي و ابن سعيد، و في الذكرى: أنه المشهور. و إلى القول بكفاية الاجتماع التقديري، المراسم و الوسيلة و المنتهى و المختلف و القواعد و كشف الغطاء و البيان و الذكرى و التنقيح و جمع آخرون حتى أنه نسب إلى الشهرة أو إلى أكثر المتأخرين - الجواهر ج ٦ ص ١٢٥، ١٢٦ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٤- و اختار الأول كفاية الاجتماع التقديري، و مال الثاني إلى القول باعتبار الاجتماع الفعلي و إن لم يثق باستظهاره من الروايات بحيث يرفع اليد به عن عمومات المنع راجعه - في الصفحة ٥٩٥. و هناك قول ثالث: و هو التفصيل بين المتفاحش و غيره فيمنع في الأول دون الثاني. و في الحقائق - ج ٥ ص ٣١٩ - «إنهم اختلفوا في المراد بالمتفاحش - مع الاعتراف بأنه يريد به نص - فبعض قدره بالشبر، و بعض بما يفحش في القلب، و عن أبي حنيفة أنه ربع الثوب» و كيف كان فلا عبرة به، بعد فرض عدم ورود دليل فيه. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٧

.....

ملاحظتها من هذه الجهة أيضا، كي يتضح الحال، و الأظهر هو عدم اعتبار الاجتماع في المنع إذا بلغ المجموع بمقدار الدرهم، فالاجتماع التقديري كالفعلي كاف في المانع. فنقول من الروايات. صحیحة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون في الثوب، هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه؟ قال: لا، و ان كثر فلا بأس أيضا بشبهه من الرعاف ينضح و لا يغسله» «١». و قد يتوهم دلالة هذه الرواية على اعتبار الاجتماع في المانع. بدعوى: أن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام «فلا - بأس أيضا بشبهه من الرعاف» هو عدم البأس بنقط دم الرعاف و لو بلغ المجموع بمقدار الدرهم و ما زاد، كما هو الحال في دم البراغيث. و يندفع أولا: أنها منصرفه عما إذا بلغ دم الرعاف بمقدار الدرهم، لأن مقتضى التشبيه بدم البراغيث هو عدم بلوغه إلى هذا الحد، لعدم بلوغ دمها في المتعارف مهما بلغ من الكثرة إلى الحد المذكور، فيكون المشبه - أعنى دم الرعاف - أيضا كذلك. و ثانيا: لو سلم الإطلاق في هذه الصحيحة و فرض إمكان بلوغ دم البراغيث من الكثرة بمقدار الدرهم وقعت المعارضة بينها، و بين ما دل على المنع عن مقدار الدرهم و إن كان متفرقا.

كصحيحه محمد بن مسلم المتقدمه «٢» لما فيها من قوله عليه السلام: «و إذا

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٦ فى الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

(٢) فى الصفحة: ٢٩٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٨

.....

كنت قد رأيت، و هو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله و صليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه». فإن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام: «و هو أكثر من مقدار الدرهم» شموله لما إذا كان مجموع الدماء المتفرقة بهذا المقدار، إذ لم يقيد فيها بالاجتماع.

و مثلها صحيحه الجعفى «١» لما فيها «و إن كان أكثر من مقدار الدرهم و كان رآه فلم يغسل حتى صلى فليعد صلاته». و حيث أن المعارضة بينهما تكون بالإطلاق تسقطان بالمعارضة لما حققناه فى محلّه من عدم الرجوع إلى المرجحات السندية فى مثله، و بعد التساقت يرجع إلى عموم المنع عن النجس فى الصلاة، أو الروايات الدالة على مانعية الدم لعدم ثبوت المخصص فى الدم المتفرق إذا بلغ مجموعه الدرهم أو أكثر، و القدر المتيقن فى الخروج إنما هو ما كان أقل من الدرهم مجتمعاً أو متفرقاً. ثم إن هناك روايتين استدلت بهما لكل من الطرفين.

الأولى: صحيحه ابن أبى يعفور (فى حديث) قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: «الرجل يكون فى ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلّى ثم يذكر بعد ما صلى أ يعيد صلاته؟ قال: يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة» «٢».

الثانية: مرسله جميل عن بعض أصحابنا عن أبى جعفر عليه السلام و أبى عبد الله عليه السلام: أنّهما قالوا: «لا بأس أن يصلّى الرجل فى الثوب و فيه الدم

(١) المتقدمه فى الصفحة: ٢٩٤.

(٢) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ فى الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٩

.....

متفرقا شبه النضح، و إن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم» «١». و لا فرق بينهما إلا فى التقديم و التأخير بين قوله عليه السلام «مجتمعاً» و «قدر الدرهم» و لكن لا يعتمد على الثانية، لضعفها بالإرسال، فالعمدة هى الأولى.

و المحتملات فى قوله عليه السلام فيها: «إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً» أربعة.

أحدها: أن يكون قوله «مجتمعاً» خبراً ليكون، و اسمه مقدار الدرهم مرفوعاً، فتدل حينئذ على اعتبار الاجتماع فى المانعية، فالدم المتفرق لا تعاد الصلاة منه، و إن بلغ المجموع بمقدار الدرهم.

ثانيها: أن يكون «مجتمعاً» خبراً بعد خبر - نظير قولنا الرمان حلو حامض - و الخبر الأول هو مقدار الدرهم منصوباً و اسم يكون هو

الضمير العائد إلى الدم، وهذا كسابقه يقتضى دلالة الرواية على اعتبار وصف الاجتماع الفعلى دون التقديرى، لدلالاتها حينئذ على اعتبار أمرين «أحدهما» كون الدم بمقدار الدرهم «ثانيهما» كونه مجتمعا، لأنّ المعنى حينئذ: أن يكون الدم مقدار الدرهم و مجتمعا. ثالثها: أن يكون قوله «مجتمعا» حالا عن مقدار الدرهم، فيكون المعنى حينئذ: إلّا أن يكون الدم المتحقق فى ضمن النقط المفروضة فى الثوب مقدار الدرهم حال كون هذا المقدار مجتمعا، بأن يكون بعض النقط أو جميعا بمقدار سعة الدرهم فما زاد، و على هذا التقدير تدل أيضا على اعتبار الاجتماع الفعلى.

(١) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٦ فى الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٠

.....

رابعها: أن يكون حالا- أيضا و لكن عن ضمير راجع إلى الدم فيكون المعنى حينئذ، إلّا أن يكون الدم حال كونه مجتمعا- أى لو اجتمع- مقدار الدرهم، فتدل على كفاية فرض الاجتماع و لو لم يكن مجتمعا بالفعل، لرجوع الضمير إلى طبعى الدم بلحاظ تحققه فى الأفراد المفروضة فى الثوب، و هى نقط الدم.

و هذا الاحتمال الأخير هو أظهر الاحتمالات، لأنه على الاحتمالات الثلاثة الأولى يكون الاستثناء منقطعاً، لأنّ المستثنى منه فى كلتا الروايتين لا يكون مقدار الدرهم فيهما مجتمعا بالفعل، لأنّ مفروض السؤال فى الأولى هى نقط الدم و فى الثانية شبه النضح، فيكون استثناء مقدار الدرهم المجتمع بالفعل من النقط، و شبه النضح منقطعاً لا محالة، لعدم بلوغ النقطة الواحدة بمقدار الدرهم، و على الأخير يكون متصلاً، لأنّ فرض الاجتماع بمقدار الدرهم لا ينافى مفروض السؤال، و من الظاهر أولوية الاستثناء المتصل من المنقطع، فحينئذ تدل الرواية على كفاية الاجتماع التقديرى فى المانع، نعم لا بدّ من حمل الاجتماع على التقدير و الفرض، فيتصرف فى ظاهر «مجتمعا» بحمله على إرادة فرض الاجتماع، و لا محذور فيه بعد وجود القرينة على ذلك، و هى كون مفروض السؤال نقط الدم أو شبه النضح، إذ لا يكون مفروضه بمقدار الدرهم إلّا مع فرض الاجتماع دون الاجتماع الفعلى، و لعلّ هذا هو مراد من قال «١» باحتمال كونه من الحال المقدرة لا المحققة.

و لو منع عن الظهور المذكور كانت الاحتمالات متساوية فتكون الرواية مجملّة، و من المخصص المجمل الدائر أمره بين الأقل و الأكثر، و مقتضى

(١) كما عن المختلف- الحقائق ج ٥ ص ٣١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢١

.....

القاعدة فيه هو الأخذ بالقدر المتيقن فى التخصيص، و هو الأقل، و يرجع فى الزائد إلى عموم العام للشك فى التخصيص الزائد، و فى المقام يرجع إلى العمومات الدالة على مانعية مطلق النجس فى الصلاة، أو خصوص الدم و ذلك ك: صحیحة زرارة قال: «قلت له أصاب ثوبى دم رعاف، أو غيره، أو شىء من منى فعلت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبت و حضرت الصلاة و نسيت أن بثوبى شيئا و صلّيت، ثم إنى ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلاة و تغسله.» «١».

فإنها تدل على بطلان الصلاة، إذا كانت مع الدم، بل مطلق النجس، لدلالاتها على وجوب الإعادة حينئذ، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق

بين كون الدم بمقدار الدرهم أو أقل أو أكثر.

ولا ينافيها ما دلت على وجوب الإتمام لو علم بالنجاسة أثناء الصلاة للزوم حملها على صورة عدم العلم بوقوع الأجزاء السابقة في النجس، لاحتمال حدوثها في الأثناء، وذلك ك:

موثقة داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يصلّي فأبصر في ثوبه دما قال: يتم» «٢».

و مقتضى إطلاقها وإن كان عدم الفرق بين النجاسة السابقة والحادث في الأثناء بحيث كان مقتضى الجمع بينها، وبين صحیحته زارة هو التفصيل بين صورتى العلم بالنجاسة قبل الصلاة والعلم بها في الأثناء، فتجب

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٣ فى الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٥ فى الباب ٤٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٢

.....

الإعادة فى الأولى كما هو مقتضى الصحیح، ولا تجب فى الثانية كما هو مدلول الموثقة، وإن كان أصل النجاسة سابقا على الصلاة، فتصح الصلاة فى الصورة الثانية مطلقا سواء أ كانت النجاسة سابقة على الصلاة أو حدثت فى الأثناء.

ولكن ذيل صحیحته زارة المتقدمه تدل على وجوب الإعادة لو كانت النجاسة سابقة على الصلاة، ولو علم بها فى الأثناء، فيقيد بها إطلاق الموثقة جمعا بين المطلق والمقيد.

قال: «إن رأيت فى ثوبى وأنا فى الصلاة؟ قال: تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت فى موضع منه ثم رأيت، وإن لم تشك ثم رأيت رطبا قطعت و غسلته، ثم بنيت على الصلاة، لأنك لا تدري لعل شىء وقع عليك، فليس ينبغى أن تنقض اليقين بالشك أبدا» «١».

فيتحصل من الجمع بين الصحیح والموثقة: أنه لو وقع شىء من الصلاة فى النجس بطلت سواء أعلم بها قبل الصلاة ونسى و صلى فيه، أو علم بها فى الأثناء. وأما إذا لم يقع شىء منها فى النجس إما علما أو تعبدا بمقتضى الاستصحاب بحيث احتمل وقوع النجس عليه فى الأثناء صحّت و تجب إزالته لبقية الصلاة من دون مناف، و مقتضى إطلاق الصحیح عدم الفرق فى المانع بين كون الدم بقدر الدرهم أو أقل أو أكثر مجتمعا كان أو متفرقا، والقدر المتيقن فى الخروج هو ما كان أقل من الدرهم، فلا بد من الأخذ بإطلاق المنع فى غيره.

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٥ فى الباب ٤٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٣

.....

تمت: كان الكلام فى الدم المتفرق فى الثوب الواحد، وأما المتفرق فى الثياب المتعددة، أو فيها وفى البدن فهل الحكم فيها كذلك بمعنى تقدير جمع ما فيها أو لكل واحد من الثياب، و البدن حكم بانفراده، فلا يضم أحدهما إلى الآخر، ولا إلى البدن. ذهب إلى الأول بعض الأصحاب «١» و الصحیح هو الثانى لظهور الروايات «٢» فى أن مورد السؤال و الجواب فيها هو الثوب الواحد، لا الثياب المتعددة و لا الجنس الشامل لها فتدل الروايات على العفو عن كل ثوب كان الدم فيه أقل من الدرهم لأنه يصدق على كل واحد منها أنه ثوب يكون الدم فيه أقل من الدرهم، فلا بأس بالصلاة فيه، فضم بعض الأثواب إلى بعض و ملاحظه التقدير بالنسبة إلى الجميع

بدعوى (٣) إرادة جنس الثوب الشامل لمطلق الثياب الذي لبسه المصلّي مما لا شاهد عليه، بل في الروايات ما يدل على خلافه (٤) فلا يقاس المقام - أعنى الثياب المتعددة أو الثوب و البدن - على الثوب الواحد إذا كان مجموع الدم المتفرق فيه بمقدار

(١) كالمحقق في جامع المقاصد و الشهيد الثاني في المسالك و صاحب الجواهر، راجعه في ج ٦ ص ١٢٨ و كذا صاحب الحدائق ج ٥ ص ٣١٩ - ٣٢٠.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، لا سيما صحيح محمد بن مسلم. الحديث ٦ في نفس الباب حيث أنه عليه السلام قد فصل في الجواب بين ما إذا كان عليه ثوب طاهر غير المتنجس بالدم فيطرح المتنجس و يتم الصلاة في الطاهر و إن لم يكن عليه ثوب غيره فيمضى في صلاته ما لم يزد الدم على مقدار الدرهم. فراجع.

(٣) كما ادعاها في الحدائق ج ٥ ص ٣٢٠ تأييدا لما حكاه عن الشهيد الثاني في الروض من كفاية الضم.

(٤) كصحيح محمد بن مسلم راجع الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٦ في الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٦ كما أشرنا في التعليقة آنفا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٤

و المناط سعة الدرهم لا وزنه (١) وحده سعة أخصم الراحة (٢)

الدرهم، لاختلاف الموضوع في الموردين.

و أظهر من ذلك هو ما إذا كان التفرق في الثوب و البدن، لظهور التعدد فيهما، و لا أكثر من أن يكون البدن بحكم ثوب مستقل، فله حكم بانفراده، فإذا كان الدم فيه أقل من الدرهم يعفى عنه في الصلاة، لأنه ملحق بالثوب في العفو، و إن لم يرد فيه نص معتبر كما سبق (١).

(١) سعة الدرهم و لا - سمكه، لأن إرادة السعة هو الظاهر من التقدير في أمثال المقام من بيان أحكام النجاسات - العارضة للثوب و البدن - لأجل الصلاة أو غيرها بل من المقطوع به عدم إرادة الوزن أو السمك، لعدم إمكان وزن الدم المتفشي على الثوب أو البدن، أو تقدير سمكه، فلا يصح التقدير إلّا بسعة الدرهم. هذا مضافا إلى عدم الخلاف في ذلك (٢).

(٢) تحديد سعة الدرهم قد اشتملت الأخبار المتقدمة على تحديد الدم المعفو عنه في الصلاة ب «أقل من الدرهم» من غير بيان في

شيء منها (٣) لتعيين الدرهم

(١) في الصفحة: ٢٩٧.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ١١٦.

(٣) نعم في فقه الرضا تعيينه بالوفاي قال: «إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم واف، و الوفاي ما يكون وزنه درهما و ثلثا، و ما كان دون الدرهم الوفاي فلا - يجب عليك غسله، و لا بأس بالصلاة فيه» - جامع الأحاديث ج ١ ص ٥٥ و المستدرک الباب ١٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١ - إلّا أنه لم يثبت كونه رواية، و لا استناده إلى الرضا عليه السلام و لكن مع ذلك قد اعتمد عليه، و على الإجماعات المحكية في تعيين الدرهم في الحدائق - ج ٥ ص ٣٣٢ و ٣٣٣ - و كذا في الجواهر - ج ٦ ص ١١٤ و ١١٦ - مع أن الشائع في زمن الصادقين - ع - كان غيره كما يأتي في الشرح.

ثم أن المراد من أن وزن الدرهم الوفاي درهم و ثلث هو أن وزنه درهم إسلامي و ثلث، لأن الدرهم الإسلامي كان وزنه ستة دوانيق، فيكون ثلثه درهمين، فيكون المجموع ثمانية دوانيق، و هي وزن الدرهم الوفاي الذي كان في زمن الجاهلية، و بقي في زمن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ اسْتَمَرَّ إِلَى زَمَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الَّذِي ضَرَبَ الدَّرَاهِمَ الْإِسْلَامِيَّةَ عَلَى سِتَّةِ دَوَانِيقٍ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٥

.....

مع أنها كانت مختلفة «١» و لا لسعته فهي مجملة تعيينا و سعة.

فنقول: لا بد من البحث في مقامين «الأول» في تعيين المراد من الدرهم في الروايات «الثاني» في تحديد سعته.

أما المقام الأول: فأكثر الأصحاب قد عيّنوه بالدرهم الوافي «٢» بل ادّعى «٣» الإجماع على أنه المراد من الدرهم في الروايات، و عن الفاضلين

(١) قال في مجمع البحرين: «إنه كانت الدراهم في الجاهلية مختلفة، فكان بعضها خفافا و هي الطبرية، و بعضها ثقالا، كل درهم ثمانية دوانيق، و كانت تسمى العبدية، و قيل البغلية، نسبت إلى ملك يقال له رأس البغل، فجمع الخفيف و الثقيل، و جعله - درهمين متساويين، فجاء كل درهم ستة دوانيق، و يقال أن عمر هو الذي فعل ذلك، لأنه لما أراد جباية الخراج طلب بالوزن الثقيل، فصعب على الرعية، فجمع بين الوزنين و استخراجوا هذا الوزن» - مجمع البحرين كتاب الميم باب ما أوله الدال.

و يأتي في التعليق ص ٣٢٧-٣٢٨ أن عمر قد جرى في الضرب على السكة الكسروية، و أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة و السلام هو الذي ضرب أول سكة إسلامية، ثم تبعه علي ذلك عبد الملك.

(٢) سمي بذلك لكبره و سعته، كما يشير إلى ذلك ما في الخلاف - ج ١ ص ١٧٧ م ٢٢٠ - «و الدرهم هو البغلي الواسع» و ما في الجواهر - ج ٦ ص ١١٣ - عن الجامع «و قد عفى عن دم دون سعة الدرهم الكبير».

(٣) كما عن الانتصار و الخلاف و الغنية - الجواهر ج ٦ ص ١١٣ - و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٠ و في الحدائق - ج ٥ ص ٣٣١ - دعوى ظهور كلام الأصحاب في الاتفاق على أن المراد بالدرهم في الأخبار المذكورة هو الدرهم الوافي الذي وزنه درهم و ثلث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٦

.....

و من تأخر عنهما «١» تقييده بالبغلي «٢» - بإسكان الغين و تخفيف اللام، أو فتحه و تشديد اللام - و عن كشف الحق نسبة إرادة البغلي إلى مذهب الإمامية «٣». و هذا يؤيد بل يعين اتحاد الوافي و البغلي «٤» لدعوى الإجماع من كل من الطرفين على ما فسّره به، و عن أكثر كتب المتأخرين التصريح بأن المعفو هو الدرهم الوافي، و يسمى بالبغلي «٥» و وزنه ثمانية دوانيق «٦» و كان هناك درهم آخر يسمى ب «الطبري» «٧» وزنه أربعة دوانيق و كان

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٠.

(٢) و قد ذكروا في وجه تسميته بذلك وجوها «أحدها» ما ذكره ابن إدريس في السرائر:

من «أن الدرهم البغلي منسوب إلى مدينة قديمة يقال لها «بغل» قريبة من بابل بينها و بينها قريب من فرسخ، متصله ببلدة الجامعين.» «ثانيها» ما في السرائر أيضا عن بعض من عاصره، من أنه منسوب إلى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديما، و ضرب هذا الدرهم الواسع، فنسب إليه الدرهم البغلي، و لكن رده: بأن هذا غير صحيح، لأن الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول صلى الله عليه و آله قبل الكوفة - السرائر ص ٣٥ و الحدائق ج ٥ ص ٣٢٩ و الجواهر ج ٦ ص ١١٥. «ثالثها» ما في مجمع

البحرين من نسبته إلى ملك يقال له رأس البغل - كما تقدم في التعليقة ص ٢٩٥.

و راجع أيضا كتاب النقود الإسلامية في التعليقات على شذور العقود للمقريزي - ص ٤٧ - ٤٩ - و كتاب العقد المنير للسيد المازندراني ص ١١١ - ١١٣ و ص ١٤٩ و ١٤٤.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ١١٣.

(٤) لاحظ كتاب العقد المنير ص أيضا ١٤٤.

(٥) الجواهر ج ٦ ص ١١٣.

(٦) الدوانيق جمع دائق معرب «دانه» و الدائق وزنه ثمان حبات من أوسط حب الشعير كما نصت على ذلك كتب الفريقين - النقود الإسلامية ص ٩٧.

(٧) قيل في وجه تسميته بذلك: أنه كان يضرب في طبرستان و قيل إنه منسوب إلى طبرية من بلاد الشام حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية من تلك المدينة، أو كان يضرب في تلك المدينة - النقود الإسلامية ص ٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٧

.....

الوافي و الطبرى من الدراهم غير الإسلامية «١» ثم جمع بينهما و اتخذ منهما درهم وسط على وزن ستة دوانيق، و استقر أمر الإسلام عليه، و شاع في زمن عبد الملك بن مروان «٢».

(١) و لا ينافي ذلك تجديد عمر لضرب الدرهم في زمن خلافته سنة ١٨ من الهجرة كما ذكره المقريزي في شذور العقود - ص ٧ ط عام ١٣٨٧ في النجف الأشرف - لأنه ضربه بسكة كسروية و نقشها، و كانت تسمى بالكسروية قبل الإسلام، و بالبغلية بعدها - كما يأتي عن الشهيد في الذكرى.

(٢) قال الشهيد في الذكرى: «عفى عن الدم في الثوب و البدن عما نقص عن سعة الدرهم الوافي، و هو البغلي بإسكان الغين، و هو منسوب إلى رأس البغل ضربه للثاني في ولايته بسكة كسروية، و زنته ثمانية دوانيق و البغلية كانت تسمى قبل الإسلام الكسروية، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام، و الوزن بحاله، و جرت في المعاملة مع الطبرية، و هي أربعة دوانيق، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما و اتخذ الدرهم منهما و استقر أمر الإسلام على ستة دوانيق». الحدائق ج ٥ ص ٣٢٩، و النقود الإسلامية ص ١٢ - ١٣ ط - النجف الأشرف عام ١٣٨٧.

و لا بأس بذكر ما عثرنا عليه مما حرر في ضرب الدراهم و الدنانير الإسلامية و غيرها توضيحا للحال.

فنقول لا بأس بالإشارة إلى أمور:

«الأول» في أول من أمر بضرب السكة في الإسلام.

لا يخفى أنه قد اشتهر، بل كان من المسلم عند جماعة أن أول من ضرب السكة في الإسلام هو عبد الملك بن مروان خامس خلفاء الأمويين، و لكن الحفريات كشف عن سكوكة إسلامية أقدم من زمانه، و كذا صرح بذلك جمع من الباحثين المحققين في النقود الإسلامية، من المتقدمين و المتأخرين.

قال المقريزي - المتوفى سنة ٨٤٥ في رسالته (شذور العقود) - ما محصله: أنه قد جرى أمر الإسلام في بداية الأمر على المعاملة بالدراهم و الدنانير الفارسية و الرومية و كان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه و آله و استمر الأمر على ذلك إلى زمن عمر بن الخطاب، فأمر بضرب السكة في الإسلام سنة ١٨ من الهجرة في البصرة، لكن على نقش الكسروية، و يظهر منه: أنه أمر بتصغير الدرهم

عما كانت عليها من الوزن قبل الإسلام، إلا أنه زاد فيها نقوش إسلامية ففى بعضها «الحمد لله» و فى بعضها «محمد رسول الله» و فى بعضها «لا إله إلا الله» فلما بويج عثمان ضرب فى خلافته دراهم نقشها «الله أكبر» فلما تولى الأمر معاوية ضرب الدراهم السود الناقصة على ستة دوانيق سنة ٤١ هـ فهؤلاء قد استمروا على النقوش الكسروية- أعنى تصوير الملك و بيت النار و غيرها- (لاحظ كتاب النقود الإسلامية ط النجف الأشرف عام ١٣٨٧ ص ٧- ١٠ و العقد المنير للسيد المازندراني ص ٤٠- ٤٣ و حياة الحيوان للدميرى ج ١ ص ٦٢ ط- سنة ١٣٨٢ و التمدن فى الإسلام ج ١ ص ٩٨ و مجلة المقتطف ج ٤٩ ص ٥٨).

«الثانى» فى أول من أمر بضرب السكة الإسلامية.

ثم إن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام لما أراد محو آثار الشرك، و شعائر المجوسية و النصرانية عن السكك الإسلامية بالمرّة أمر بضرب الدراهم الإسلامية من دون نقوش كسروية، أو غيرها فى سنة ٤٠ هـ كما جاء ذلك فى دائرة المعارف البريطانية- ج ١٧ ص ٩٠٤ ط ٢٣ أو ١٣- أو سنة ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ كما عن تاريخ جودت باشا- ص ٢٧٦ فى مجلة المقتطف ج ٤٩ ص ٥٨. (لاحظ العقد المنير ص ٤٣- ٤٨ و النقود الإسلامية ص ٦٢- ٦٤ و هدية الأجاب للمحدث القمى ص ١١١ و أعيان الشيعة ج ٣ ص ٥٩٩ الطبعة الأولى).

و هو عليه السلام الجدير بذلك، فإنه أعلم الأمة بصلاحها و فسادها، و أولى الناس بإقامة الأمت و العوج، و سد الثلم، فما اشتهر من أن عبد الملك هو أول من صنع ذلك غير صحيح.

«الثالث» فى أول من أمر بضرب السكة الإسلامية بصورة رسمية عامة.

ثم أنه مع ذلك بقيت الدراهم و الدنانير غير الإسلامية جارية فى أيدي المسلمين أيضا لمسيس الحاجة إليها، و استمر الأمر على ذلك إلى زمن عبد الملك، و صعب عليه ذلك لعلمه ذكرها الدميرى فى حياة الحيوان ج ١ ص ٦٢- ٦٤ ط عام ١٣٨٣ فى أحوال عبد الملك عن البيهقى فى المحاسن- و هى أن ملك الروم هدده بنقش شتم النبى صلى الله عليه و آله و الإساءة إليه صلى الله عليه و آله على الدراهم و الدنانير الرومية التى يؤتى بها إلى البلاد الإسلامية من الروم، و ذلك لما منع عبد الملك من طراز القراطيس التى كانت تطرز بمصر بالطراز الرومية، إذ كانت تطرز عليها «أبا و ابنا و روحا»، و القراطيس هى برد تجعل ستورا و ثيابا أو صحف من الفلز تصنع منها الأوانى- كما فى أقرب الموارد- فشق على عبد الملك وجود الشعارات النصرانية على الأوانى و الثياب و الستور فى بلاد المسلمين، فمنع عنها أشد المنع فلما عرف منه ملك الروم ذلك هدده فى كتاب كتبه إليه بما ذكرناه من أنه سينقش شتم النبى صلى الله عليه و آله على الدراهم و الدنانير التى تضرب فى بلاد الروم، مقابلة بالمثل، فاستشار عبد الملك أعوانه و أصحابه فى ذلك فلم يجدوا له مخلصا، فالتجأ إلى الإمام زين العابدين عليه السلام و فى نقل آخر إلى الإمام الباقر عليه السلام فى ذلك، و أشخصه من المدينة إلى الشام مكرما، فأشار إليه الإمام عليه السلام بأن يأمر الناس بالإعراض عن السكك الرومية بالمرّة، و المعاقبة على العملة بها، و أن يضرب السكك الإسلامية بصورة عامة فى جميع البلاد، فأبطل عبد الملك النقود الكسروية و القيصرية و أماطها عن سوق المسلمين، فضرب الدنانير لأول مرة بسكة الإسلام سنة ٧٤ هـ- فنقش عليها طبقا لما نقش على بن أبى طالب عليه السلام على الدراهم بسورة التوحيد و رسالة النبى الأعظم صلى الله عليه و آله و كذا ضرب الدراهم. و قال بعض أرباب السير: و كان ذلك سنة ٧٦ هـ كما عن ابن أثير و الطبرى فى حوادث تلك السنة.

(لاحظ حياة الحيوان للدميرى ج ١ ص ٦٢- ٦٤ ط عام ١٣٨٣ و العقد المنير للسيد المازندراني ص ٤٩- ٥٠ و ص ٦٩- ٧٦).

و سيأتيك- إن شاء الله تعالى- صور الدراهم و الدنانير المضروبة فى الإسلام و قبله فى آخر الكتاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٩

.....

فتحصل مما ذكرناه أن الدرهم كانت على ثلاثة أنواع «الوافي»- المسمى بالبغلي- و «الطبري» و هذان كانا قبل الإسلام و استمرا إلى ما بعده و «الدرهم الإسلامي» المتوسط بينهما، و لكن لم يرد في شيء من الروايات المتقدمة تفسير الدرهم المعفو عنه بأحد المذكورات.

نعم حملها المشهور على الدرهم «الوافي» بقرينة الإجماعات المحكيّة «١» المتقدمة المعتمدة بالشهرة بين القدماء المؤيدة بالفقه الرضوي «٢».

و لكن لا يمكن الركون إلى شيء منها لعدم حجيتها و قد يقال «٣»

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩١ و الحدائق ج ٥ ص ٣٣١-٣٣٢ و الجواهر ج ٦ ص ١١٤.

(٢) المتقدم في تعليقه الصفحة: ٣٢٤.

(٣) المدارك ص ١٠٤، و حكاها عنه في الحدائق ج ٥ ص ٣٣٣، و الجواهر ج ٦ ص ١١٤-١١٥ و تبعه في المستمسك- ج ١ ص ٥٦٨- الطبعة الرابعة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٠

.....

بلزوم حمل الدرهم في نصوص المقام على الشائع المتعارف في زمن الصادقين عليهما السلام و هو «الدرهم الإسلامي» المضروب في زمن عبد الملك «١» الذي كان وزنه ستة دوانيق متوسطا بين «الوافي» و «الطبري» لأن الشيعاء قرينة التعيين، و فيه: أولًا: أنه لم يعلم هجر بقتية الدرهم في زمانهما عليهما السلام و لا سيما في زمن الإمام الباقر عليه السلام المحكى عنه عليه السلام بعض روايات المقام، فلعلها كانت مستعملة في المعاملات أيضا، على أن تركها فيها لا ينافي بقاءها فيما بأيدي الناس في الجملة، و معروفة التحديد بها.

و ثانيا: أن تعيين الدرهم في ذلك بقرينة الشيعاء لا يجدي في تحديد سعته، إذ اتخاذ وزنه وسطا بين الدراهم غير الإسلامية لا يلزم كون سعته أيضا وسطا بينها لاحتمال أن يكون سعته بمقدار الدراهم السابقة على الإسلام، و إن كان وزنه أقل منها فالشيعاء لا يجدي شيئا أيضا «٢».

و أما احتمال إرادة جميع الدراهم الموجودة في عصر صدور الروايات فغير صحيح، لأن لازمه الحكم بالعفو عن مقدار دم معين باعتبار أنه أقل من بعضها، و عدم العفو عنه باعتبار أنه أكثر من بعضها الآخر، و هذا من التناقض بمكان.

(١) كان موته سنة ست و ثمانين من الهجرة و كان قد ضرب الدرهم الإسلامي في سنة ٧٤ كما تقدم في التعليقة ص ٣٢٩ و كان وفاة الإمام أبي جعفر عليه السلام سنة ١١٤ و وفاة الإمام الصادق عليه السلام سنة ١٤٨ فكانت الدراهم الإسلامية مضروبة قبل وفاة الباقر عليه السلام ب ٣٨ سنة، و قبل وفاة الصادق عليه السلام ب ٦٢ سنة، و هذا المقدار كاف في تحقق الشيعاء لا سيما بملاحظة منع عبد الملك عن المعاملة بالدراهم غير الإسلامية- كما تقدم في تعليقه ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) لاحظ صور الدراهم في آخر الكتاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣١

.....

نعم لو أريد طبيعتها لزم الحمل على أقل المتعارف منها، كما ذكرنا نظيره في أخبار تحديد الكر بالأشبار، فإن لازمه الاكتفاء بأقل المتعارف، وهذا لا ينافي كون الروايات في مقام التحديد- كما هو واضح- لأن التحديد يكون بالدراهم المتعارفة.

نعم إرادة طبيعى الدرهم على نحو القضية الحقيقية بحيث يكون موضوع الحكم كل ما صدق عليه عنوان الدرهم و لو لم يكن موجودا في عصر ورود الروايات و حدث بعد ذلك كبيرا كان أو صغيرا كما في بقية القضايا الحقيقية- كما في قولنا الخمر حرام- حيث ثبتت الحرمة على طبيعى الخمر الموجود في كل عصر و زمان.

خلاف الظاهر لورودها في مقام التحديد فلا بدّ و أن يراد درهم معين كان موجودا في عصرهم عليهم السلام و لم يعلم المراد منه فهي مجملة من هذه الجهة.

و أما المقام الثانى- و هو في تحديد سعة الدرهم المعفو عنه- فقد اختلفت كلماتهم فيه.

أحدها: تحديدها بسعة أخصم الراحة- و هو ما انخفض من باطن الكف- نسب ذلك إلى أكثر عبائر الأصحاب و صرح به ابن إدريس.

ثانيها: تحديدها بعقد الإبهام الأعلى من اليد كما عن الإسكافى.

ثالثها: تحديدها بعقد الوسطى- كما عن بعض «١».

رابعها: تحديدها بعقد السبابة- كما حكاها في المتن عن بعض «٢».

(١) فى الجواهر ج ٦ ص ١١٨ إنّه لم يعرف قائله.

(٢) و هذا كسابقه لم يعرف قائله فيما لاحظناه.

و عن ابن أبى عقيل أنّه قدر الدم المعفو عنه بسعة الدينار من غير تعرض لكونه تحديد السعة الدرهم المعفو بالدينار- كما لعلّه يظهر من عبارة التذكرة فى الفصل الثانى فى أحكام النجاسات ج ١ ص ٨ فى الفرع الثانى حيث قال: «الثانى: الدرهم البغلى هو المضروب من درهم و ثلث منسوب إلى قرية بالجامعين و ابن أبى عقيل قدره بسعة الدينار و ابن الجنيد بأنملة الإبهام» أو لكون المناط فى العفو عنده سعة الدينار كما يظهر من خبر على بن جعفر- المروى فى الوسائل ج ٢ ص ١٠٢٦ فى الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٨- و لعلّه من عبارته المحكية فى الجواهر- ج ٦ ص ١٠٨، ١٠٩.

و لا يخفى أنّ سعة الدنانير أيضا كانت مختلفة، فإنّ سعة بعضها تبلغ (٢٥ مم) تقرب من سعة الدرهم المضروب فى زمن عبد الملك- كما تأتى صورها فى آخر الكتاب و لعلّه يشير إلى ذلك ما ذكره فى الوسائل فى ذيل روايه على بن جعفر. فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٢

.....

و الأخير أقل التحديدات المذكورة، و لكن لم يثبت مستند لشيء منها، لا من جهة كونها تحديد لسعة الدرهم الوافى- لا سيما مع عدم تعرض غير الأوّل لكونه تحديدا لسعته أو سعته غيره- و لا من جهة كونها تحديدا لسعة الدرهم المعفو عنه، و لو كان غير الوافى.

نعم الظاهر أنّ من حددها بسعة أخصم الراحة قد استند إلى ما ذكره ابن إدريس فى السرائر «١» من أنّه قد شاهد درهما من الدراهم التى كانت

(١) قال فيه: «فهذا الدم- أعنى التاسع من الدماء- نجس، إلّا أنّ الشارع عفى عن ثوب و بدن أصابه منه دون سعة «الدرهم الوافى» و هو المضروب من درهم و ثلث، و بعضهم يقولون دون قدر «الدرهم البغلى»، و هو منسوب إلى مدينة قديمة يقال لها «بغل» قريبة من

بابل بينها وبينها قريب من فرسخ متصله ببلدة الجامعين تجد فيها الحفرة والغسالون دراهم واسعة شاهدة درهما من تلك الدراهم، وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد تقرب سعته من سعة أخصم الراحة، وقال بعض من عاصرتهم ممن له علم بإخبار الناس والأنساب: إن المدينة والدراهم منسوبة إلى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديما و ضرب هذا الدرهم الواسع، فنسب إليه الدرهم البغلي، وهذا غير صحيح، لأن الدرهم البغلي كانت في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وقبل الكوفة السرائر ص ٣٥، الحدائق ج ٥ ص ٣٢٩، الجواهر ج ٦ ص ١١٥.

والظاهر أن قوله «و بعضهم يقولون دون الدرهم البغلي» من باب التريديد في العبارة لا المعنى أي بعضهم يسمي هذا الدرهم بالوافي وبعضهم بالبغلي، فإنه قد اعتمد على البغلي، وحدده بما ذكره من سعة أخصم الراحة، كما عرفت من عبارته.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٣

.....

تجدها الحفرة في بلدة قديمة يقال لها «بغل» قريبة من بابل كانت سعتها تقرب من سعة أخصم الراحة، وفيه: أولا: إن مقتضى ذلك هو التحديد بما يقرب من سعة الأخصم لا مساويا لها.

و ثانيا: إن قول الحلّي أو غيره إنَّما يقبل في أمثال المقام من باب الشهادة التي يعتبر فيها العدد فلا وجه للاعتماد على قوله منفردا، إذ باب الشهادة غير باب النقل والرواية حيث نكتفي فيه بالعدل الواحد، بل الثقة.

و ثالثا: إن تعيين الدرهم البغلي فيما رآه من الدرهم الذي استخرجه الحفرة من تلك البلدة القديمة اجتهاد منه لا يمكن الاعتماد عليه، إذ لعل الدرهم البغلي غيره: لأنهم اختلفوا في وجه تسميته بذلك، فبعضهم نسبه إلى المكان أعنى تلك البلدة القريبة من بابل كالحلّي، وبعضهم ينسبونه إلى رجل من كبار أهل الكوفة يسمى ابن أبي البغل، وبعضهم ينسبونه إلى ملك يسمى رأس البغل، فمع هذا الاختلاف كيف يمكن الوثوق بما ذكره من أن الدرهم البغلي هو ما كان في تلك البلدة التي يعثر الحفارون على دراهم فيها؟ إذ لعل البغلي غير تلك.

و على الجملة لو حصل لنا القطع أو الاطمئنان بما ذكره من مشاهدته درهما كانت سعته يقرب من سعة أخصم الراحة لم يحصل لنا الاطمئنان بأنه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٤

.....

الدرهم البغلي المعفو عنه، فهذا التحديد لم يستند إلى سند معتبر، وكذا التحديدات الأخر.

ولعل هذا الاختلاف في التحديد قد نشأ من الاختلاف في ضرب الدراهم ولو من ضارب واحد، وقد شهد كل بما رآه، لأن الدراهم كانت تسكها الصّاعه بالآلات يدويّة لم تكن منضبطة دقيقة - كمكائن الضرب الحديثة في هذه العصور - ومن هنا كانت القرانات الإيرانية على ما شاهدناها فيما قرب من عصرنا أيضا مختلفة السعة.

فتحصل من جميع ما ذكرناه، أنه لم يثبت لدينا تحديد لسعة الدرهم على وجه الدقة والضبط بحيث يمكننا الاعتماد عليه.

فعليه لا بدّ من العمل بالقواعد العامة، ومقتضاها في المقام هو المنع عن كل دم إلّا ما علم خروجه عن العموم تمسكا بعمومات المنع والأخذ بالقدر المتيقن في التخصيص بالمجمل الدائر أمره بين الأقل والأكثر، وأقل التقديرات هو الأخير - كما في المتن - وهو عقد السبابة «١» فلا بدّ من الاقتصار عليه في العفو دون الزائد، وتحديد الدراهم بالأوزان لا يجدينا

(١) لاحظ في آخر الكتاب صور الدراهم - التي كانت في عصر ورود الروايات و التي كانت سابقة عليها - فإن أقل ما فيها سعة كان قطرها (٢٥ مم) و هو الدرهم المضروب في عصر عبد الملك بن مروان سنة ٧٦ هـ و قد سبق وجود هذا الدرهم الشائع بين المسلمين وفاة الإمام الباقر عليه السلام ب ٣٨ سنة و وفاة الإمام الصادق عليه السلام ب ٦٢ سنة - كما ذكرنا في التعليقة ص ٣٣٠ - و لا مانع من حمل الروايات عليه و لو من باب القدر المتيقن في التخصيص، لأنه أصغر الدراهم.

و أما الدراهم المضروبة في الجاهلية و في عصر الخلفاء السابقين على عبد الملك كانت سعتها (٣٠ مم) كما تلاحظ في الصور الآتية في آخر الكتاب للدراهم المضروبة قبل الإسلام و المضروبة سنة ٤١ هـ و ما بعدها، فلو كان التحديد بعقد السبابة - كما في المتن - بلحاظ الطول كان مناسباً لأصغر الدراهم، و أما بلحاظ عرض العقد فيقل منه بكثير، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٥

و لما حده بعضهم بسعة عقد الإبهام من اليد (١) و آخر بعقد الوسطى و آخر بعقد السبابة (٢) فالأحوط الاقتصار على الأقل (٣) و هو الأخير.

[مسألة (١): إذا تفتشى من أحد طرفي الثوب إلى الآخر قدم واحد]

(مسألة ١): إذا تفتشى من أحد طرفي الثوب إلى الآخر قدم واحد، و المناط في ملاحظة الدرهم أوسع الطرفين. نعم لو كان الثوب طبقات تفتشى من طبقة إلى أخرى، فالظاهر التعدد، و إن كانتا من قبيل الطهارة و

شيئا، لأن الدراهم المضروبة في زمن عبد الملك الشائعة بين المسلمين في عصر ورود الروايات و إن كان وزنها وسطا بين الدراهم السابقة عليها، و كانت ستة دوانيق، و لكن يمكن أن لا تكون سعتها أيضا كذلك.

(١) كما عن ابن جنيد الإسكافي - على ما تقدم «١».

(٢) لم يعرف قائلهما «٢» كما أنه لم يعلم أن هذه التقادير الثلاثة كانت للدراهم الوافي - المسمى بالبغلي - لاحتمال أن يكون غرضهم تحديد الدرهم المعفو عنه، لعدم تعرضهم لذكر البغلي أو الوافي، فيمكن أن يكون منشأ اختلافهم في التحديد اختلافهم في تفسير الدرهم المعفو عنه بالبغلي أو غيره، و كيف كان فمقتضى القاعدة هو الاقتصار على أقل التحديدات - كما ذكرنا آنفا.

(٣) لإجمال المخصص الدائر أمره بين الأقل و الأ-كثر فيؤخذ بعموم المنع، إلما في المقدر المتيقن في الترخيص و هو الأقل - كما تقدم - و الإجماعات المحكية لا تصلح لتعيين الدرهم في الوافي، كما ذهب إليه المشهور، كما أن شياخ غيره في عصر ورود الروايات لا تصلح قرينة على الحمل، لما ذكرناه من عدم معلوميته هجر الوافي حينذاك، فراجع ما تقدم «٣».

(١) كما تقدم في الصفحة: ٣٣١ - ٣٣٢.

(٢) كما تقدم في الصفحة: ٣٣١ - ٣٣٢.

(٣) في الصفحة: ٣٢٩ - ٣٣٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٦

البطانة. كما أنه لو وصل إلى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفتشى يحكم عليه بالتعدد و إن لم يكن طبقتين (١) وصول رطوبة خارجية إلى الدم.

(١) تعرض المصنف «قده» في هذه المسألة لفروع.

أحدها: أنه لو تفسّى الدّم من أحد طرفى الثوب إلى الآخر كان ذلك دما واحدا، وهذا ظاهر لأنّ الدّم من الأجسام له سطحان أحدهما فوق الثوب، وهو المرئى دائما، و أما الآخر فيرى إن كان الثوب رقيقا و تفسّى من الطرف الآخر، وقد لا يرى كما إذا كان ثخيناً فيبقى فى باطن الثوب لم يتفشّ إلى الطرف الآخر فما عن بعضهم «١» من القول بالتعدد فى صورة التفسّى لا وجه له. نعم كانت العبرة فى العفو و عدمه بأوسع الطرفين، لصدق سعة الدم بهذا المقدار، فإذا كان بمقدار الدرهم أو أكثر تجب إزالته، وإلا فلا.

الفرع الثانى: أن يتفشّ الدم إلى الطرف الآخر فى ثوب ذى طبقات، و لو كانت من قبيل الظاهرة و البطانة، أو كان الثوب محشوا بالقطن و نحوه، ففى مثله يعد دمان لصدق التعدد- عرفا- الذى هو المعيار فى أمثال المقام، فلو كان المجموع بمقدار الدرهم أو أكثر تجب إزالته- بناء على ما هو الصحيح من كفاية الاجتماع التقديرى كما تقدم «٢».

الفرع الثالث: أن يصل إلى كل من الطرفين دم غير ما يصل إلى الطرف الآخر حكم المصنف «قده» فيه بالتعدد، و إن لم يكن الثوب طبقتين.

و لكن لا يتم هذا على إطلاقه، بل ينبغى الفرق بين ما إذا لم يتصل أحد الدمين بالآخر، و بين ما إذا اتصل أحدهما بالآخر، ففى الأوّل يحكم بالتعدد، لصدقه عرفا كما إذا كان الثوب ثخيناً، أو مانعا عن السراية من أحد

(١) كما عن الذكرى و البيان- الجواهر ج ٦ ص ١٢٥.

(٢) فى الصفحة: ٣١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٧

[مسألة ٢) الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبة من الخارج]

(مسألة ٢) الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبة من الخارج فصار المجموع بقدر الدرهم، أو أزيد لا إشكال فى عدم العفو عنه. و إن لم يبلغ الدرهم فإن لم يتنجس بها شىء من المحل بأن لم تتعد عن محل الدم، فالظاهر بقاء العفو، و إن تعدى عنه، و لكن لم يكن المجموع بقدر الدرهم ففيه إشكال و الأحوط عدم العفو (١).

طرفيه إلى الآخر كال «نايلون» المصنوع فى عصرنا الحاضر، و أما فى الثانى فالحكم بالتعدد مشكل، لصدق الوحدة عرفا، بل حقيقة، لأنّ الاتصال مساوق للوحدة، فيكون من قبيل وقوع قطرة من الدّم على الأخرى، و تنجس الثوب بمجموعهما، فإنهما بعد الامتراج تعدان دما واحدا «١».

(١) وصول رطوبة خارجية إلى الدم المذكور فى هذه المسألة أيضا فروع.

أحدها: أن تصل رطوبة خارجية إلى الدم- الذى أقل من الدرهم- فيصير المجموع بقدر الدرهم و ما زاد، و لا إشكال فى عدم العفو فى هذه الصورة- كما فى المتن- لاختصاص أدلة العفو بالمتنجس بالدم دون غيره- كالماء المتنجس بالدم.

و دعوى: أن الفرع لا يزيد على الأصل، فإذا كانت الرطوبة متنجسة بالدم الذى على الثوب لا بنجاسة خارجية- و كانت طاهرة فى نفسها- يشملها دليل العفو، لأنّ المتنجس بالدم يكون بحكم الدم.

ممنوعة فى نفسها بأوضح منع، لأنّها قياس ظاهر، مع أنّها لا تفيد فى خصوص الفرع، لبلوغ المجموع بمقدار الدرهم و ما زاد.

(١) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «يحكم عليه بالتعدد» (بشرط أن لا يتصل أحد الدمين بالآخر، و إلا

فالحكم بالتعدد لا يخلو من إشكال).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٨

.....

الفرع الثاني: هو مفروض الفرع السابق مع فرض عدم بلوغ المجمع بقدر الدرهم، و عدم تنجس شيء زائد من الثوب بالرطوبة العارضة بأن لم تتعد عن محلّ الدم، وهذا يكون على نحوين.

أحدهما: فرض زوال الرطوبة- بعد عروضها- باليوسة بعد ذلك، ولا ينبغي الإشكال في العفو حينئذ، لعدم تنجس الثوب إلّا بالدم المعفو، إذ الرطوبة المتنجسة به لا- تصلح لتنجيس الثوب ثانيا مع فرض تنجس نفس المحلّ بالدم، و أما نفس الرطوبة المتنجسة فالمفروض زوالها.

ثانيهما: فرض بقاء الرطوبة العارضة على الدم، و صحّة الصلاة في هذا الفرض تبتنى على جواز حمل النجس أو المتنجس في الصلاة، و يأتي- إن شاء الله تعالى- أن الأقوى جوازه لأنّ مانعيه الرطوبة حينئذ لو تمت لكانت من هذه الجهة، لعدم تنجس الثوب بها- كما ذكرنا آنفا- فالأصح في كلا الفرضين صحة الصلاة في الثوب المذكور.

الفرع الثالث: هو مفروض الفرع الثاني مع فرض تعدى الرطوبة عن محلّ الدم بحيث تنجس الثوب بتلك الرطوبة، و لكن لم يبلغ المجموع بقدر الدرهم، و قد استشكل الصنف «قده» في ذلك و احتاط بعدم العفو، و الأظهر هو ذلك، و لا ينبغي التأمل في العدم، لما ذكرنا آنفا من اختصاص دليل العفو بالدم، و إجراء حكمه على المتنجس به قياس ظاهر، و استحسان لا يحسن عندنا بوجه، فإذا فرض تعدى الرطوبة عن الدم، و تنجس الثوب بها لا يعفى عنها، و إن يبلغ المجموع بقدر الدرهم «١».

(١) و من هنا جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «و الأحوط عدم العفو» (بل الأظهر ذلك).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٩

[(مسألة ٣): إذا علم كون الدم أقل من الدرهم و شك في أنه من المستثنيات أم لا]

(مسألة ٣): إذا علم كون الدم أقل من الدرهم و شك في أنه من المستثنيات أم لا، يبني على العفو (١)

(١) شبهة موضوعية للدم المذكور في هذه المسألة فرعان.

الأول: في شبهة موضوعية للدم المستثنى من الدم المعفو- بمعنى أنه علم أن الدم أقل من الدرهم، و لكن شك في أنه من المستثنيات، كالحيض و نحوه أم لا- و فيه يبني على العفو- كما في المتن.

و يمكن الاستدلال له بوجوه لا يخلو بعضها عن الإشكال.

أحدها: التمسك بعموم أدلة العفو للشك في تخصيصه في الفرض.

وفيه: أن التحقيق- كما ذكرنا في محله- عدم جواز التمسك بالعام في الشبهة المصادقية للخاص، لتعنون العام بعد التخصيص و لو بالمنفصل بعدم ذاك الخاص، فيكون موضوعه في المقام كل دم أقل من الدرهم لم يكن بحيض و نحوه، فما لم يحرز تمام الموضوع لا يصح التمسك بالعموم.

ثانيها: ما ذكره المحقق الهمداني «قده» «١» من استصحاب جواز الصلاة في الثوب، لأنّه قبل إصابته هذا الدم المشكوك له كانت الصلاة فيه جائزة، فيستصحب الجواز إلى ما بعد الإصابة.

و فيه منع ظاهر، أما أولاً: فللشك، بل القطع بعدم بقاء الموضوع، و ذلك لأنّ موضوع جواز الصلاة إنّما كان هو الثوب الطاهر لا ذات الثوب، و قد ارتفعت الطهارة بعروض الدم. و بعبارة أخرى: إنّ مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع في المقام إنّما هو دخول الطهارة في جواز الصلاة في الثوب، و المفروض ارتفاعها و لا حالة سابقة للثوب المتنجس بالدم المشكوك.

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٠

.....

و أما ثانياً: فلأنّ الاستصحاب المذكور- على تقدير تماميته- إنّما هو أصل حكمي لا مجال له مع جريان أصل موضوعي حاكم عليه، و إن كانا متوافقين في النتيجة، و في المقام حيث يجري استصحاب عدم كون الدم من المستثنيات- كما هو الصحيح على ما يأتي في الوجه الثالث- لا مجال لجريان استصحاب جواز الصلاة في الثوب المذكور.

ثم إنّ «قده» قد أتبع كلامه بما هو أشكل مما تقدم حيث قال «١» «و لو لم يكن للثوب حالة سابقة معلومة أو منع من استصحابها مانع- كما لو كان من أطراف الشبهة المحصورة- وجبت إزالة الدم المشكوك لقاعدة الاشتغال». إذ يرد عليه: أنّ المرجع في أمثال المقام- من الشبهات الموضوعية- إنّما هي البراءة لا قاعدة الاشتغال، و ذلك بعد البناء على أمرين «أحدهما»:

انحلال المانع بعدد أفراد المانع- كما اعترف به «قده» أيضاً في البحث عن اللباس المشكوك فيه في الصلاة- فإنّه إذا نهى المولى عن لبس شيء في الصلاة، كغير المأكول أو الثوب المتنجس بالبول أو المنى أو الدّم تنحل المانع بعدد أفراد ذلك المانع، فيقيد الصلاة بعدم كل فرد منه «ثانيهما» جريان البراءة في الأقل و الأكثر و حيث أنّه في المقام يشك في تقييد الصلاة بعدم لبس الثوب المتنجس بالدم المشكوك فيه زائداً على ما علم تقييد الصلاة بتركه يجري فيه أصالة البراءة دون قاعدة الاشتغال بمقتضى الأمرين المذكورين، إلّا أن يكون الثوب طرفاً للعلم الإجمالي، فلا- يجري أصالة البراءة، للمعارضه- كما هو الحال في جميع موارد العلم الإجمالي.

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤١

و أما إذا شك في أنّه بقدر الدرهم أو أقل فالأحوط عدم العفو (١)

ثالثها: استصحاب عدم كون الدم من المستثنيات- كالحيض و نحوه- عندما أزلنا، لما بنينا عليه من صحة جريان الاستصحاب في الأعدام الأزلية في أمثال المقام، فإنّ اتصاف الدم بكونه دم حيض كأصل الدّم أمر حادث مسبق بالعدم فإذا وجد ذات الدّم و شك في اتصافه بكونه حيضاً مثلاً لا مانع من إجراء استصحاب عدم اتصافه به، كاستصحاب عدم القرشية في المرأة المشكوك كونها قرشية، و به ينقح موضوع عموم العفو، لأنّه عبارة عن كل دم ليس بحيض، أو غيره من المستثنيات، لأنّه بعد تقييد عموم العفو بعدمها يكون موضوع العموم هو كل دم ليس بذاك الخاص، فالدم المشكوك فيه دم بالوجدان، و ليس بذاك الخاص بالأصل، و به يتم موضوع عموم العفو بضم الوجدان إلى الأصل، فيحكم بجواز الصلاة فيه و العفو عنه.

هذا تمام الكلام في الفرع الأول و يأتي الكلام في الفرع الثاني.

(١) شبهة أخرى موضوعية للدم «الفرع الثاني» المذكور في هذه المسألة هو في شبهة موضوعية لأصل الدم المعفو بمعنى أنه يشك في أن الدم أقل من الدرهم أو لا احتاط المصنف «قده» بعدم العفو بل هو الأظهر «١» و ليس الوجه فيه هو التمسك بعموم المنع عن لبس مطلق النجس أو المتنجس بالدم في الصلاة، كي يورد عليه بأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصادقية بعد العلم بتخصيصه. و الشك في صدق الخاص عليه - كما ذكرنا في الفرع السابق.

(١) كما جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «فالأحوط عدم العفو» (بل هو الأظهر).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٢

.....

بل الوجه فيه هو ما ذكرناه في ذاك الفرع من استصحاب العدم الأزلي للخاص، ففي هذا الفرع يستصحب عدم كون الدم أقل من الدرهم، و به ينقح موضوع عموم المانع، لأنه كل دم ليس بأقل من الدرهم، لأن الخارج عن عموم مانعية الدم هو الدم الأقل من الدرهم الذي هو عنوان وجودي، و هو المعفو عنه بمقتضى أدلة العفو عن الأقل من الدرهم، فيقيد عموم المنع بعدمه - أي ما لا يكون بأقل من الدرهم - فبضم الوجدان إلى الأصل يتم موضوع عموم المنع، لأن الدم المشكوك دم بالوجدان، و ليس بأقل من الدرهم بالأصل، نعم لو كان التخصيص بأمر عدمي - بحيث كان موضوع العفو أمراً عدمياً، و هو ما لا يكون بمقدار الدرهم و ما زاد - كان موضوع عموم المنع مقيداً بنقيضه - أي الأمر الوجودي، و هو ما كان بقدر الدرهم و ما زاد - فإذا شك في دم أنه بمقدار الدرهم كان مقتضى الاستصحاب عدمه، و به يثبت موضوع العفو دون المنع، على العكس من الفرض الأول.

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٣٤٢

و على الجملة: العفو عن الدم المشكوك كونه بقدر الدرهم و عدمه يدوران مدار أن العنوان المعفو عنه الخارج عن عموم المنع هل هو أمر عدمي - و هو ما لا - يكون بقدر الدرهم - أو أمر وجودي - و هو ما كان أقل من الدرهم - إذ على الأول يكون مقتضى استصحاب العدم الأزلي ثبوت موضوع العفو بخلاف الثاني، إذ مقتضى تخصيص عموم المنع بكل منهما تقيد العام بنقيضه، و بذلك يفترق نتيجة الأصل المذكور، فلاحظ.

هذا، و لكن الاستفادة من روايات العفو هو الثاني - أعني كون المعفو أمراً وجودياً، و هو ما كان أقل من الدرهم - كما يؤيده فهم الأصحاب، فإنهم قد استثنوا من الدم ما كان أقل من الدرهم حيث عبروا بأمر وجودي طبقاً لما يظهر من الروايات فيكون المانع مقيداً بأمر عدمي لا محالة - و هو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٣

.....

عدم الخاص المعفو عنه.

و لا يخفى أن روايات العفو و إن كانت مختلفة التعبير لكن بعضها كالصريح في ما ذكرنا، و ذلك ك:

صحيحه الجعفي «١» لقوله عليه السلام في صدرها: «إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة» فإنه قد استثنى من الدم الذي يكون

في الثوب ما كان أقل من الدرهم، فالباقي تحت عموم المنع يكون مقيدا بأمر عدمي لا محالة- أى ما ليس بقدر الدرهم- و عليه يحمل قوله عليه السلام بعد ذلك: «و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه فلم يغسل حتى صلى فليعد صلاته» لأن الظاهر أن العناية إنما هو بصدر الكلام بحيث يكون الذيل محمولاً عليه، و إن أبيت فهي مشتملة على كلا التعبيرين، و تكون مجملة من هذه الجهة. و ك:

صحيحه محمد بن مسلم «٢» لقوله عليه السلام فيها: «و ما كان أقل من ذلك فليس بشيء» فإنه كصحيحه الجعفي في الدلالة على المطلوب، نعم قوله عليه السلام قبل ذلك: «و لا إعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم» يدل على أن المانع مقيد بأمر وجودي، و هو ما زاد على الدرهم، لدلالته على أن المعفو ما ليس بقدر الدرهم، و هو أمر عدمي يقيد عموم المنع بنقيضه، فهي أيضا مجملة، أو يكون حالها حال:

صحيحه ابن أبي يعفور «٣» الدالة على أن الممنوع هو أمر وجودي، و هو ما كان بمقدار الدرهم لقوله عليه السلام فيها: «يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله، و يعيد الصلاة».

(١) المتقدمة في الصفحة: ٢٩٤.

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) المتقدمة في الصفحة: ٢٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٤

إلا أن يكون مسبوقاً بالأقلية و شك في زيادته (١).

فالإنصاف أن لسان الروايات الواردة في المانعة مختلفة، لأن ظاهر بعضها تقيد المانع بأمر وجودي، و بعضها الآخر تقيده بأمر عدمي، أو مجملة، لورود كلا التعبيرين فيها، و لكن مناسبة الحكم و الموضوع تقتضى تقيد المانعة بأمر عدمي، لأن المانع هو الدم و يناسبه خروج ما كان أقل من الدرهم، و هذا هو الذى فهمه الأصحاب من الروايات فى المقام، حيث أنهم استثنوا من الدم ما كان أقل من الدرهم فالممنوع هو ما ليس بأقل، و عند الشك يمكن إجراء استصحاب العدم الأزل لاثباته- كما عرفت- و هذا أمر يحتاج إلى التفقه فى الأخبار.

و إن أبيت إلا عن إجمال النصوص و عدم اتضاح الأمر فلا يجدى الاستصحاب المذكور شيئاً لاثبات المانع، و لا المعفو عنه، لعدم إحراز شيء من الموضوعين، فلا بد إذا من الرجوع إلى أصالة البراءة عن مانعة الدم المشكوك- كما ذكرنا فى الفرع الأول فى هذه المسألة- و لا مجرى لاستصحاب جواز الصلاة، و لا لقاعدة الاشتغال كما زعم المحقق الهمداني- كما عرفت فى ذاك الفرع أيضاً- فإذا يتحد الفرعان فى الحكم بالعفو عن الدم المشكوك، فلا يفرق بين أن يكون المشكوك من المستثنيات، أو المستثنى منه.

(١) لاستصحاب عدم الزيادة أو كونه أقل من الدرهم. و ذلك كما إذا وقع على الثوب قطرة من الدم كانت أقل من الدرهم ثم شك فى وقوع قطرة أخرى عليه، و هكذا الكلام فى عكس ذلك، بأن كان الدم أكثر من الدرهم ثم شك فى عروض القلة- و لو بالقص من الثوب- فيستصحب الكثرة، و هذا واضح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٥

[(مسألة ٤) المتنجس بالدم ليس كالدّم فى العفو عنه]

(مسألة ٤) المتنجس بالدم ليس كالدّم فى العفو عنه إذا كان أقل من الدرهم (١).

[مسألة ٥) الدم الأقل إذا أزيل عنه]

(مسألة ٥) الدم الأقل إذا أزيل عنه فالظاهر بقاء حكمه (٢).

(١) المتنجس بالدم لاختصاص الدليل بالدم، فلا يمكن التعدى منه إلى المتنجس به.

و دعوى الأوليّة في العفو - كما عن بعض «١» لأنّ الفرع لا يزيد على الأصل غير مسموعه، كما تقدم «٢» فإنّها قاعدة استحسانية، لا دليل على اعتبارها.

(٢) حكم زوال عين الدم كما عن المدارك وغيره وهو الصحيح وليس الوجه فيه استصحاب العفو عنه الثابت له حال وجود الدم كى يورد عليه «٣» بأنّه من الاستصحاب التعليقى، أو أنّه لا يجوز الرجوع إليه مع عموم المنع، لأنّه من موارد دوران الأمر بين الرجوع إلى العام أو استصحاب حكم المخصص، والتحقيق الرجوع إلى العام مع كون التخصيص من أول الأمر - كما في المقام - وإن كان يندفع الأول بأن الاستصحاب تنجيزى لا تعليقى، لأنّ المستصحب هو جواز الصلاة في الثوب جوازا فعلياً، بمعنى عدم تقييد الصلاة بعدم هذا الثوب، فإنّ المانع كما تكون فعليّة، كذلك عدمها، وليس المستصحب صحة الصلاة لو صلّى في الثوب المذكور، كى يقال بأنّه تعليقى.

(١) كما عن الذكري وروض الجنان والمعالم والمدارك - المستمسك ج ١ ص ٥٧٧ الطبعة الرابعة.

(٢) فى الصفحة: ٣٣٧.

(٣) المستمسك ج ١ ص ٥٧٨ الطبعة الرابعة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٦

[مسألة ٦) الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل ولم يتعد عنه]

(مسألة ٦) الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل ولم يتعد عنه، أو تعدّى و كان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه (١).

[مسألة ٧) الدم الغليظ الذى سعتة أقل عفو]

(مسألة ٧) الدم الغليظ الذى سعتة أقل عفو، و إن كان بحيث لو كان رقيقاً صار بقدره أو أكثر (٢).

بل الوجه فى الصحة هو أمران آخران.

أحدهما: الأولوية القطعية - بمقتضى الفهم العرفى من دليل العفو - لأننا لا نحتمل أن يكون بقاء عين الدّم شرطاً فى العفو، لأنّ الاستفادة من دليله فى المقام هو عدم مانعيّة الدم الأقل من الدرهم فى الصلاة، لا شرطية عين الدم فى العفو كما هو واضح جداً، فنقطع بأولوية العفو عند زوال العين.

ثانيهما: إطلاق صحيحة ابن أبى يعفور المتقدمة «١» الشامل لصورة زوال العين و عدمه، لأنّ المفروض فيها هو ثوب تكون فيه نقط الدم قبل الصلاة لا يعلم به ثم يعلم بذلك فينسى أن يغسله فيصلّى ثم يتذكر بعد الصلاة، حيث قال فيها: «الرجل يكون فى ثوبه نقط الدم لا - يعلم به، ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلّى». فأجابه الإمام عليه السّلام بأنّه لا يعيد الصلاة إلّا إذا كان الدّم بمقدار الدرهم مجتمعاً، و هذا من دون تفصيل بين زوال العين قبل الصلاة بيبوسة و نحوها، و عدمه، و ترك الاستفصال دليل العموم.

نعم لا مجال للتمسك بروايات قد فرض فيها وجود الدم في الثوب حال الصلاة، كصحيحه محمد بن مسلم المتقدم «٢» و نحوها، فلاحظ.

(١) لأن العبرة بسعة الدرهم لا بوزنه كما تقدم «٣» فيشملة الإطلاق.

(٢) لأن العبرة بالسعة الفعلية، لا الأعم من التقديرية، لظهور

(١) في الصفحة: ٢٩٧.

(٢) في الصفحة: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) في الصفحة: ٣٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٧

[مسألة ٨: إذا وقعت نجاسة أخرى كقطرة من البول - مثلا - على الدم الأقل]

(مسألة ٨): إذا وقعت نجاسة أخرى كقطرة من البول - مثلا - على الدم الأقل بحيث لم تتعد عنه إلى المحل الطاهر، و لم يصل إلى الثوب أيضا هل يبقى العفو أم لا إشكال، فلا يترك الاحتياط (١).

الروايات في الأول، فلو كان الدم غليظا بحيث لو كان رقيقا لصار بقدر الدرهم يعفى عنه، لعدم السعة الفعلية.

(١) وقوع نجاسة أخرى على الدم توضيح المقال هو أنه لو وقعت نجاسة أخرى - كالبول - على الدم المعفو عنه كان لها صور ثلاث. «الأولى» حصول التوسعة بذلك بمقدار الدرهم و ما زاد بحيث تتسع النجاسة الطارئة، و تصير بمقدار الدرهم أو أكثر، و لا إشكال في عدم العفو حينئذ، و وجهه ظاهر، لعدم شمول دليل العفو لغير الدم من سائر النجاسات، فتبقى تحت عموم المنع. «الصورة الثانية» عدم حصول التوسعة عن الأقل من الدم، و لكن مع فرض نفوذ النجاسة الثانية - كالبول - إلى الثوب و في هذه الصورة الأقرب عدم العفو أيضا لإطلاق أدلة مانعية البول، أو غيره من النجاسات، لأن موضوعها إصابة النجس للثوب من دون فرق بين تنجسه به و عدمه، و الإصابة متحققه على الفرض، فلا يبتنى الحكم بعدم العفو على تنجس الدم بالنجاسة الطارئة كي يبتنى على تنجس المتنجس لفساد المبنى، فإن المتنجس بالدم لا يتنجس بالبول ثانيا و إن حكم عليه بلزوم ترتيب آثار النجاسة الثانية لو كان لها آثار خاصة كتعدد الغسل في الثوب الملاقى للبول إذا غسل بغير الماء الجارى - كما تقدم في تلك المسألة - و هاتان صورتان خارجتان عن مفروض كلام المصنف «قده».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٨

.....

«الصورة الثالثة» هي مفروض الصورة الثانية مع فرض عدم نفوذ النجاسة الثانية إلى الثوب - كما إذا فرضنا أن الدم كان غليظا بحيث صار مانعا عن وصول البول إلى الثوب، و هذه الصورة هي مفروض المتن، و لها صورتان «إحدهما» فرض زوال النجاسة الثانية باليوسة، و فيها لا ينبغي الإشكال في جواز الصلاة في الثوب، لأن المفروض عدم وصولها إلى الثوب، لمانعية الدم عنه و نفس النجس لا يتنجس ثانيا، فلا يتنجس الدم بالنجاسة الطارئة عليه، و أما نفس النجاسة الطارئة فالمفروض زوالها، فلا منع حتى من ناحية حمل النجس في الصلاة، و أمّا الدم فالمفروض أنه أقل من الدرهم و يعفى عنه «ثانيتهما» فرض بقاء عين النجاسة الطارئة على الدم، و الحكم بجواز الصلاة في الثوب حينئذ و عدمه يبتنيان على جواز حمل النجس في الصلاة و عدمه، و التحقيق جوازه «١» كما سيأتي.

و في حكم هذه الصورة السابقة بناء على القول بتنجس الدم بالبول - مثلاً - لدخولهما تحت عموم مانعيه حمل المتنجس في الصلاة، فلا يفرق بين فرض بيوسه النجاسة الطارئة و عدمها، لأنه على الأول تكون المانعيه بلحاظ حمل النجس، و على الثاني بلحاظ حمل المتنجس.

(١) فما جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» - «إشكال فلا يترك الاحتياط» - من أن «الأظهر عدم بقاء العفو» مبنى على مانعيه حمل النجس في الصلاة بدعوى صدق الصلاة في النجس، و سيأتي الكلام عليه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٠

[الثالث ما لا تتم فيه الصلاة]

«الثالث» مما يعفى عنه في الصلاة، ما لا تتم الصلاة فيه، كالجورب و نحوه.

لو كان ما لا تتم فيه الصلاة من الميتة أو نجس آخر.

المناطق في عدم تمامية الصلاة عدم إمكان الستر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥١

«الثالث» مما يعفى عنه: ما لا تتم فيه الصلاة (١) من الملابس، كالقلنسوة، و العرقجين، و التكة، و الجورب، و النعل، و الخاتم، و الخلخال، و نحوها.

(١) ما لا تتم فيه الصلاة يقع الكلام فيما لا تتم فيه الصلاة تارة في المتنجس بنجاسة عرضية - كما إذا تنجس العرقجين المنسوج من القطن بالبول و نحوه - و أخرى فيما إذا كان مصنوعاً من الأعيان النجسة - كالخف المتخذ من جلد الميتة و القلنسوة المنسوجة من شعر الكلب و الخنزير، و نحو ذلك.

أما الأول فلا خلاف «١» بين الأصحاب في جواز الصلاة فيه، بل عن بعض «٢» دعوى الإجماع عليه، و هذا من دون فرق بين أن يكون النجس معفوا عنه، أو لا.

و يشهد له - مضافاً إلى ذلك - عدّة روايات عمدتها و أصحابها سنداً موثقة زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: «كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده، فلا بأس بأن يكون عليه الشيء، مثل القلنسوة، و التكة، و الجورب» «٣».

فإن الظاهر من قوله عليه السلام «يكون عليه الشيء» هو النجس، - أي يكون عليه النجس - و عموم «كل ما كان» يعم كل ما لا تتم الصلاة فيه وحده، فالمذكور فيها - أعني القلنسوة و التكة و الجورب - يكون من باب المثال. و نحوها غيرها «٤» إلا أنها ضعاف لا يمكن الاعتماد عليها، و من هنا

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٣٤ و الجواهر ج ٦ ص ١٢٨.

(٢) كالانتصار و الخلاف، و السرائر، و التذكرة و غيرها - الجواهر ج ٦ ص ١٢٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٥ في الباب ٣١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٥ في الباب ٣١ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٢

بشرط أن لا يكون من الميتة (١)

لم يستند إليها بعض الأصحاب (١) حتى الموثقة المتقدمة بناء منهم على عدم حجتيه خبر الثقة، وإنما اعتمدوا في الحكم بالجواز على الأصل والإجماع، وأيدوا ذلك بهذه الأخبار، ولكن لا نجد مانعا عن الاستدلال بالموثقة، لحجتيه خبر الثقة عندنا، مؤيدا ذلك بالإجماعات المحكية، هذا كله في المتنفس، و أما الثاني - أعني المصنوع من عين النجس - فيأتي الكلام فيه.

(١) إذا كان ما لا تتم فيه الصلاة من الميتة ربما يستظهر (٢) من بعض، بل من المشهور إطلاق العفو عما لا تتم الصلاة فيه بحيث يعم ما كان متخذاً من أعيان النجاسات - كالخف المتخذ من جلد الميتة والقلنسوة المنسوجة من شعر الكلب أو الخنزير - والتحقيق هو المنع كما في المتن، وذلك لاختصاص دليل العفو بالمتنفس، فلا يشمل الأعيان النجسة، فإن موثقة زرارة المتقدمة (٣) كالصريح في النجاسة العرضية، لقوله فيها «يكون عليه الشيء» فإنه دال على عروض النجاسة عليه وأصرح منها خبره حيث قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن قلنسوتي وقعت في بول فأخذتها فوضعتها على رأسي ثم صليت؟ فقال: لا بأس» (٤). فالروايات الدالة على العفو لا تعم النجس الذاتي، فعموم المنع عن الصلاة في النجس يكون محكما.

(١) كالسيد في المدارك و الشيخ حسن في المعالم - الحدائق ج ٥ ص ٣٣٥.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٧.

(٣) في الصفحة: ٣٥١.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٥ في الباب ٣١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٣

.....

نعم هناك روايتان تدلان في نفسيهما على جواز الصلاة في النجس إذا كان مما لا يتم فيه الصلاة.

«إحدهما» رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه، مثل التكة الإبريسم، والقلنسوة، والخف، والزناز يكون في السراويل و يصلّى فيه» (١).

فإن اشتغالها على ذكر الإبريسم يكون قرينة على العفو عن مطلق المانع، إذا لم تتم فيه الصلاة ولو كان من الإبريسم، أو مانع آخر كنجس العين، كما إذا كان الخف - مثلاً - من الميتة مضافاً إلى إطلاقها في الأمثلة المذكورة فيها بالإضافة إلى المتنفس و النجس. «ثانيتهما» موثقة إسماعيل بن الفضل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الجلود، و الخفاف، و النعال، و الصّلاة فيها إذا لم تكن من أرض المصلين؟ فقال: أما النعال و الخفاف فلا بأس بهما» (٢).

فإن ظاهرها السؤال عن لبس الجلد المحكوم عليه بعدم التذكية بمقتضى الاستصحاب، لأنه من غير أرض المسلمين، فحكم الإمام عليه السلام بالجواز في النعال و الخفاف دون غيرهما، لأنهما مما لا تتم فيه الصلاة، لعدم احتمال خصوصية لهما، فيجوز الصلاة في مطلقه. فالتحصّل من هاتين الروايتين: جواز الصلاة في الميتة، بل مطلق النجس إذا كان مما لا تتم الصلاة فيه.

هذا، و لكن بإزائهما روايات كثيرة تدل على المنع عن الصلاة في

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٢٧٢ في الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣١٠ في الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّي، الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٤

.....

الميتة، و لو كانت مما لا تتم الصلاة فيه، فتقع المعارضة بين الطائفتين، فلا بدّ من العلاج، و هي عدّة روايات «١».

منها: صحيحه ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الميتة؟ قال: لا تصل في شيء منه، و لا في شبع» «٢».

فإنها تدل على المنع عن الصلاة في الميتة و لو فيما لا تتم الصلاة فيه كشسع النعل، و هي ليست مرسله، لأن ابن أبي عمير ينقلها عن غير واحد فكأنّ صدورهما عن المعصوم عليه السلام كان من المسلمات.

و منها: صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف لا يدرى أ ذكي هو أم لا ما تقول في الصّيلة فيه و هو لا يدرى، أ يصلّي فيه؟ قال: نعم، أنا أشتري الخف من السوق و يصنع لي، و أصلى فيه، و ليس عليكم المسألة» «٣».

فإنها تدل على أنّ المسألة قد تؤدي إلى حكم إلزامي، و هو عدم جواز الصّيلة في الخف إذا علم أنّ الخف - و هو ما لا - تتم فيه الصلاة - من الميتة لكن مع عدم السؤال يحكم عليه بالتذكية، لأنه من سوق المسلمين.

فلا بدّ من علاج المعارضة، و قد حمل روايات المنع جمع كثير على الكراهة بقريته روايتي الجواز.

و لكن لا يمكن المساعدة عليه، لأنّ رواية الحلبي - الدالة على الجواز - ضعيفة السند «أحمد بن هلال» الواقع في طريقها فقد رمى تارة

(١) لاحظها في الوسائل ج ٢ ص ١٠٧١ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات. و في ج ٣ في الباب ١ من أبواب لباس المصلّي.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ في الباب ١ من أبواب لباس المصلّي، الحديث: ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧١ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٥

.....

بالغلو و أخرى بالنصب حتى أنّه لا يبعد القول بأنّ الاستفادة مما ذكر في ترجمته أنّه لم يكن يتدين بشيء، و من ثمّ كان يظهر الغلو مرة، و النصب أخرى، فالرواية ضعيفة به «١».

هذا مضافا إلى إمكان الجمع بينها و بين روايات المنع بحملها على غير الميتة من الموانع، فإنّ النسبة بينها و بين تلك نسبة المطلق إلى المقيد.

فتبقى في المقام من روايتي الجواز موثقة إسماعيل بن فضل، و هي و إن كانت معتبرة من حيث السند و لكن قد يجمع بينها و بين روايات المنع بحملها على الجلود المتنجسة بنجاسة عرضية حملا للمطلق على المقيد.

و فيه منع ظاهر، لأنّ احتمال النجاسة العرضية لا يختص بالجلود حتى يقع السؤال عنها بالخصوص، بل مطلق اللباس المجلوب من غير أرض المصلين - أي المسلمين - يحتمل فيه ذلك، و لو كان من القطن أو الصوف، و تجرى فيه قاعدة الطهارة الواضح جريانها في مطلق محتمل النجاسة بحيث لا يحتاج إلى السؤال.

و من هنا فضل الإمام عليه السلام في الجواب بين الخف و النعال، و بين لباس الجلود، فأجاز الصلاة في الأوّلين، لأنهما مما لا تتم فيه

الصلاة، و لم يجرى في الأخير، و هذا يكون قرينة على عدم كون السؤال من حيث النجاسة العرضية، و إنما لجرى أصل الطهارة في الجميع.

هذا مضافا إلى أن تقييد الجلود بأرض غير المصلين قرينة على أن

(١) لا يخفى: أنه دام ظله ذهب أخيرا إلى توثيقه، لتوثيق النجاشي له بقوله «أنه صالح الرواية» مضافا إلى وقوعه في أسناد كامل الزيارات ب ٧٢ ص ١٧٩ ج ٢. و لا أثر لفساد عقيدته أو عمله في سقوط رواياته عن الحجية- لاحظ معجم رجال الحديث ج ٢ ص ٣٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٦

.....

جهة السؤال إنما هي احتمال عدم التذكية و النجاسة الذاتية.

و أما الجمع بينهما بحمل أخبار النهي على الكراهة كما عن كثير ففيه بعد أيضا لإبائه بعض نصوص المنع عن ذلك، كصحيح ابن أبي عمير «١» لأن فيه المنع حتى من شسع النعل و صحيح البنزلي «٢» للنهي فيه عن السؤال، و هو دال على أن السؤال قد يؤدي إلى الابتلاء بحكم إلزامي، و إلا فالحكم الغير الإلزامي لا محذور في السؤال عنه لجواز ارتكاب المكروه.

و الصحيح في الجمع أن يقال بتحقيق الفرق بين الميتة و غير المذكي في ترتب الأحكام، فلا تجوز الصلاة في الأول مطلقا، و لو كان مما لا- تتم فيه الصلاة، و يفصل في الثاني بين ما تتم، و ما لا تتم كما فرقنا بين العنوانين في الحكم بنجاسة الأول دون الثاني، و إن اشتركا في حرمة الأكل، و بطلان الصلوة، و اختلاف الأحكام الشرعية باختلاف العنوين غير عزيز، و إن كانت متلازمة في الوجود الخارجي كما تقدم «٣» في الدم الأقل من الدرهم، و أن المعفو عنه هل هو الدم الأقل من الدرهم، أو دم لا يكون بقدر الدرهم و ما زاد؟ و هذان العنوانان و إن كانا متلازمين في الخارج، إنما أن الأول عنوان وجودي و الآخر عنوان عدمي، و بذلك يفترق الحكم بالجواز و المنع في جريان الاستصحاب في الدم المشكوك كما تقدم «٤».

و في المقام أيضا يكون الحال كذلك، فإن عنوان الميتة أمر وجودي- و هو ما استند موته إلى سبب غير شرعي- و غير المذكي عنوان عدمي- و هو ما لم يستند موته إلى سبب شرعي- و الأول موضوع النجاسة دون الثاني

(١) المتقدم في الصفحة: ٣٥٤.

(٢) المتقدم في الصفحة: ٣٥٤.

(٣) في الصفحة: ٣٤١.

(٤) في الصفحة: ٣٤٢-٣٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٧

.....

- كما مر «١»- و من هنا قلنا إن استصحاب عدم التذكية لا يثبت النجاسة، لعدم ثبوت عنوان الميتة به. نعم يترتب عليه حرمة الأكل، و بطلان الصلاة.

و من ثمرات الفرق بين العنوانين في ترتب الأحكام هو إمكان الجمع بين روايات المقام من دون معارضة في البين و ذلك لاختلاف

موضوعها، فإن موضوع روايات المنع كصحيح ابن أبي عمير هو الميتة وكذلك صحيح البيهقي، لأنه بعد السؤال يظهر حال الخف و يعلم أنه ميتة، أو مذكي، و أما موضوع روايات الجواز كموثقة إسماعيل فهو الجدل المشكوك ذكاته، و مقتضى الاستصحاب فيه عدم التذكية، فلا تجوز الصلاة فيه أيضا إلا أنها قد دلت على الجواز لو لم تكن مما تتم فيه الصلاة، كالخف و النعل. فيحصل مما ذكرناه: أنه إذا علم أن الشيء الذي يراد الصلاة فيه من الميتة لا تجوز الصلاة فيه مطلقا سواء أ كان مما تتم فيه الصلاة، أم لا بمقتضى روايات المنع، و أما إذا شك في ذلك فيجوز فيما لا تتم فيه الصلاة، لأن مقتضى الاستصحاب عدم كونه من المذكي، لا ثبوت كونه من الميتة و هذا هو موضوع رواية الجواز.

و يشهد لما ذكرنا:

موثقة سماعة بن مهران «أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام في تقليد السيف في الصلاة و فيه الفراء و الكيمخت؟ فقال: لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة» (٢).

فعلق الجواز على عدم العلم بكونه ميتة، كما أنه علق المنع على العلم بكونه ميتة في ما رواه علي بن حمزة أن رجلا سئل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده:

(١) في ج ٢ ص ٤٢٤-٤٢٥ من كتابنا.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧١ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٨

.....

«عن الرجل يتقلد السيف و يصلّي فيه؟ قال: نعم، فقال الرجل: إن فيه الكيمخت؟ قال: و ما الكيمخت؟ قال: جلود دواب منه ما يكون ذكيا و منه ما يكون ميتة، فقال: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه» (١).

و لو منع عن هذا الجمع - الذي به ترتفع المعارضة بين الروايات - فإن أمكن القول بإطلاق الموثقة من حيث شمولها للميتة و المشكوك ذكاته فلا بد من تقييدها بصحيفة ابن أبي عمير الدالة على المنع عن خصوص الميتة.

و إن أبيت إلا عن تحقق الإطلاق في الطرفين - بدعوى عدم الفرق بين الميتة و غير المذكي فما دل على المنع عن الميتة يدل على المنع عن غير المذكي و لو كان ثبوته بمقتضى الاستصحاب - كانت المعارضة مستقرة، لعدم صحة حمل روايات المنع على الكراهة - كما ذكرنا - فيرجع بعد التساقط إلى عمومات المنع عن الصلاة في مطلق النجس الشاملة بإطلاقها لما لا - تتم الصلاة فيه، لابتلاء المخصص في خصوص الميتة بالمعارض، و تكون النتيجة هو المنع عن الصلاة في الميتة، و لو كان مما لا تتم فيه الصلاة - كما ذكر الماتن.

و حاصل ما ذكرناه في هذا المجال: هو أن مانعية الميتة عن الصلاة إنما تكون من حيث النجاسة، و لا دليل على العفو عنها، لأن موثقة زرارة الدالة على الجواز تكون مختصة بالمتنجس، فلا تشمل نجس العين - كالميتة - و أما غير المذكي فمانعيته إنما تكون بنفس هذا العنوان و إن لم يكن موضوعا للحكم بالنجاسة - كما عرفت - و لكن موثقة إسماعيل بن الفضل قد استثنت منه خصوص النعال و الخفاف - بلحاظ أنهما مما لا تتم فيه الصلاة - فتجوز

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧١ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٩

ولا من أجزاء نجس العين (١) كالكلب و أخويه.

الصَّلاة فيهما إذا شك في صنعهما من الميتة أو المذكي وإن كان مقتضى استحباب عدم التذكية عدم جواز الصلاة، إلا أنه نخرج عن مقتضاه في خصوص ما لا تتم فيه الصلاة بمقتضى الموثقة.

نعم لو أحرز عدم التذكية المساق لإحرازه لإحراز أنه ميتة فلا تجوز الصَّلاة فيه لمانعية الميتة من دون تحقق دليل على استثنائه، وبما ذكرنا ترتفع المعارضة بين ما دل على المنع عن الصَّلاة في الميتة ولو في شسع منها، وبين ما دل على الجواز فيما لا تتم فيه الصَّلاة من الجلود المجلوبة من أرض الكفار، فإذا لا حاجة إلى الجمع بوجوه بعيدة تقدمت الإشارة إليها.

(١) أجزاء نجس العين قد تقدم الكلام في الميتة، وأما غيرها من أعيان النجاسات - كالكلب و أخويه - فربما يستدل «١» على خروجها عما دل على العفو. عن نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة بصدق عنوان الميتة عليها، لعدم قبول نجس العين للتذكية. وفيه أولاً: أنه لا - يعتبر الموت في المنع عن أجزاء نجس العين، لأن الأجزاء المبانة من الحي - كالشعر - مثلاً - أيضاً يكون داخلاً في محل الكلام، فالدليل يكون أخص.

و ثانياً: أن الموت لا يؤثر في نجاسة الأجزاء التي لا تحلها الحياة حتى يكون المنع من حيث كونها ميتة، فالقنسوة المصنوعة من شعر الخنزير - مثلاً - تكون داخلة في محل الكلام أيضاً سواء أ كانت من الخنزير الحي، أو الميت.

(١) المستمسك ج ١ ص ٥٨١ - الطبعة الرابعة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٠

.....

بل الصحيح هو الاستدلال بإطلاق ما دل على مانعية النجس عن الصلاة، و دليل العفو عما لا تتم الصلاة فيه، كموثقة زرارة المتقدمة «١»، لا يشمل نجس العين، لظهور قوله عليه السلام فيها: «فلا بأس بأن يكون عليه الشيء» في النجاسة العرضية دون الذاتية بأن يكون على الثوب شيء طارئ من النجاسات، لا أن يكون بنفسه نجساً.

و يصح الاستدلال في خصوص الكلب و الخنزير بما دل على مانعية أجزاء غير المأكول و لو شعرة منه دون الكافر لانصراف عنوان غير المأكول عن الإنسان، و دليل العفو مختص بالنجس حتى لو كان شاملاً لنجس العين، و عليه لو كان موثقة زرارة - الدالة على العفو - شاملاً لنجس العين أيضاً وقعت المعارضة بينهما و بين موثقة ابن بكير المتقدمة «٢» الدالة على مانعية غير المأكول بالعموم من وجه، و لا - بد من الرجوع إلى عموم ما دل على مانعية النجس - بعد تساقطهما - لأن المعارضة في كل منهما بالعموم لاشتمال كل منهما على لفظة «كل» و هي من أداه العموم لقوله عليه السلام في موثقة زرارة «كل ما كان لا تجوز فيه الصَّلاة». و اشتمال موثقة ابن بكير عليها أيضاً، لقوله عليه السلام فيها «و كل شيء منه». و لا مجال للمرجحات السنية.

بقي شيء - كان على المصنف التعرض له - و هو أنه هل تصح الصلاة فيما لا تتم فيه الصلاة لو كان من سائر الموانع كالأبريسم أو غير المأكول و لو كان طاهر العين كما إذا كان من شعر الأرنب - مثلاً - أو لا؟ الظاهر هو الثاني، لقصور موثقة زرارة - الدالة على العفو عما لا تتم فيه الصلاة - عن شمول غير المتنجس، و ذلك لظهور قوله عليه السلام فيها «كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده

(١) في الصفحة: ٣٥١.

(٢) في الصفحة: ٣١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦١

و المناط عدم إمكان الستر بلا علاج (١) فإن تعمم أو تحزم بمثل الدستمال مما لا يستر العورة بلا علاج لكن يمكن الستر به بشدة بحبل أو بجعله خرقالاً مانعاً من الصلاة فيه.

فلا بأس بأن يكون عليه الشيء مثل القلنسوة» في عدم مانعيه اللباس من جهة عروض النجاسة له، لمكان قوله عليه السلام «فلا بأس بأن يكون عليه الشيء» فلا يشمل نجس العين - كما تقدم - كما لا يشمل ما إذا كانت المانعيه من جهة نفس ذاك العارض ولو لم يكن مؤثراً في اللباس، كأجزاء غير المأكول، فإنها مانعة عن الصلاة من حيث هي فالثوب الذي يقع عليه شعر من غير المأكول لا تكون المانعيه فيه من جهة لبس ذاك الثوب، بل تكون من جهة تلك الشعرة، كما يدل على ذلك قوله عليه السلام في موثقه ابن بكير «فالصلاة في وبره، وشعره، وجلده، وبوله، وروثه، وكل شيء منه فاسدة» (١) لصراحتها في أن أجزاء غير المأكول بنفسها تكون مانعة لا من جهة لبس ما عليه أجزائه بخلاف المتنجس فإن الممنوع هو لبس ما عرضته النجاسة كالثوب ونحوه، و دليل العفو يكون مخصصاً له فيما لا تتم فيه الصلاة.

و على الجملة لا تكون موثقه زرارة ناظرة إلى أدلة سائر الموانع، لاختصاصها بمانعيه النجاسة العارضة فقط دون غيرها، فلاحظ. (١) المناط في عدم إمكان الستر ولو مع تغيير هيأته، وذلك لظهور قوله عليه السلام في نصوص العفو «كل ما كان لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس.» في عدم إمكان الصلاة فيه بالفعل، ولو مع تغيير هيئته، كالدستمال المتعمم أو المتحزم به، فإنه لا يمكن

(١) المتقدمة في الصفحة: ٣١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٢

و أما مثل العمامة الملفوفة التي تستر العورة إذا فلت فلا يكون معفوا (١).

الستر به، و لو مع تغيير هيئته عن التعمم أو التحزم إلى فله و جعله ساتراً، فإنه لا يمكن الصلاة فيه بالفعل على أي حال، لصغره و إن أمكن بعلاج كشده بحبل أو جعله خرقالاً.

(١) قد ذكرنا آنفاً أن العبرة في العفو بعدم إمكان التستر بالشيء بالفعل، و لو مع تغيير في هيئته، فمثل العمامة الملفوفة لا يعفى عنها، لإمكان التستر بها بتغيير هيئتها بأن تفلت و تجعل إزاراً، فإنها من الثياب، و لا دخل لهيئتها في صدق الثوب عليها، فهي في حد ذاتها ثوب قابل لأن يلف على الرأس فيصدق عليه اسم العمامة، أو يشد على الوسط و يتستر به، فيصدق عليه اسم الإزار، فهو في حد نفسه ثوب تجوز الصلاة فيه وحده، بخلاف مثل الجورب و القلنسوة و التكة و نحوها، فيعفى عن هذه دونها.

و لكن عن الصدوق في الفقيه أنه قد عدّ العمامة في جملة المعفو عنه كالقلنسوة و التكة و الجورب و نحوها و نقله عن أبيه في الرسالة أيضاً «١» معللاً في جميع ذلك بأنه لا تتم الصلاة في شيء من هذا وحده.

و يمكن استناده إلى أحد أمرين، إما الفقه الرضوي «٢» قال فيه: «إن أصاب قلنسوتك و عمامتك أو التكة أو الجورب أو الخف مني أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه، و ذلك أن الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده» «٣».

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٣٦ و الجواهر ج ٦ ص ١٢٩.

(٢) الصفحة: ٦.

(٣) جامع أحاديث الشيعة ج ١ ص ٥٧ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٣

.....

و إما عموم قوله عليه السلام في موثقة زرارة أو غيرها «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يكون عليه الشيء» بدعوى شموله للعمامة كشموله للقلنسوة ونحوها.

و يرد الأول ضعف السند- بل لم يثبت كونه رواية- بل الدلالة لأنّ بقیة الأمثلة المذكورة فيه، و كذا التعليل بأنّ الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده تكون قرينه على أنّ المراد بالعمامة هي الصغيرة منها على نحو لا يمكن التستر بها كالعصابة، و منه يظهر: رد الوجه الثاني، لأنّ المستفاد من روايات العفو ان المستثنى منه هو الثوب فالمستثنى يكون أيضا ثوبا لا تتم الصلاة فيه و لا دخل لهيئة العمامة في صدق الثوب عليها- كما ذكرنا آنفا- إذا مع فلها أيضا يصدق عليها الثوب بخلاف القلنسوة و الجورب و نحوها، فإن صدق الثوب عليهما متوقف على عروض الهيئة الخاصة عليهما، فخيطة الجورب- مثلا- لا يكون ثوبا ما لم ينسج على هيئة الجورب، فمن هنا لو أمكن التستر بهما بعلاج لم يكن قادحا في العفو بخلاف العمامة. نعم: لو خيطة على نحو توقف صدق الثوب عليها على الخياطة الخاصّة، كالقلنسوة يعفى عن لبسها أيضا لو تنجست، فإنّه بذلك يخرج عن قابلية التستر بها بالفعل- عرفا- و قد عرفت أنّ العبرة في المنع و الجواز هو إمكان الستر و عدمه بالفعل، فالأقوى ما عليه المشهور من عدم جواز الصلاة في العمامة المتنجسة إذا كانت قابلة للتستر بها فعلا.

بقي أمران «أحدهما» أنّ الظاهر من روايات العفو إنّما هو العفو عن الثوب الذي لا تتم الصلاة فيه لصغره، و أما ما لا تتم فيه الصلاة لرقته بحيث يحكى ما تحته فلا يعفى عنه.

«ثانيهما» إنّ كان البحث فيما سبق عما إذا كان ما لا تتم فيه الصلاة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٤

إلّا إذا خيطة بعد اللف بحيث تصير مثل القلنسوة (١).

ملبوسا للمصلّي و أما إذا كان محمولا له فيأتي الكلام فيه في الأمر الرابع.

(١) فإنّه بذلك يخرج عن كونها مما يمكن التستر به بالفعل- عرفا- نعم الخياطة الجزئية لا تكون مانعة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٦

[الرابع المحمول المتنجس]

إشارة

«الرابع» مما يعفى عنه في الصلاة:

المحمول المتنجس إذا لم تتم فيه الصلاة.

المحمول المتنجس لو كان مما تتم فيه الصلاة.

حمل الأعيان النجسة في الصلاة.

الخيطة المتنجس إذا خيطة به الجرح أو اللباس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٧

«الرابع» المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة (١) مثل السكين، و الدرهم، و الدينار، و نحوها.

(١) المحمول المتنجس يقع الكلام في المحمول المتنجس من جهات:

الأولى: في المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة، سواء أ كان من الملبوس، كالقطنسوة، و الجورب، و نحوهما إذا حمله المصلّي في جيبه أو لم يكن، كالسكين و الدينار، و نحو ذلك.
و فيه قولان «١»: و الأظهر الجواز، للأصل، و عدم دليل على المنع، إذ النهى عن الصلاة في النجس لا يشملها لا على وجه الحقيقة، و لا المجاز.

توضيح ذلك: أنّ النهى عن الصلاة في النجس و إن كان ثابتاً و مستفاداً من مجموع الروايات الواردة في موارد مختلفة، فإنّه و إن لم يرد نص بهذا العنوان الكلى، و لكن الاستفادة من النهى الوارد في موارد خاصة، كالنهى عن الصلاة في الثوب الذي أصابه البول أو الدم أو المنى أو غير ذلك من النجاسات هو المنع عن الصلاة في مطلق النجس.

و يؤيد ذلك تعليل النهى عن الصلاة في الحديد بأنّه نجس كما في رواية موسى بن أكيل عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - «لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد فإنّه نجس.» «٢».

فإنّ النهى فيه و إن كان محمولاً على الكراهة إلّا أنّه معلّل بالنجاسة

(١) أحدهما: القول بالجواز - كما عن الذكري و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و المدارك و الذخيرة و غيرها، و نسبه في المدارك و غيره إلى المعبر، و ظاهر الشرائع.

الثاني: القول بالمنع - كما عن السرائر و النهاية و المنتهى و البيان و الموجز و نسب إلى ظاهر الأكثر - المستمسك ج ١ ص ٥٨٢ الطبعة الرابعة.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٠٣ في الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّي، الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٨

.....

المنطبقة على جميع أفرادها.

و على الجملة: لا إشكال في ثبوت النهى عن الصلاة في النجس إلّا أنّ الكلام كله في صدق هذا العنوان على المتنجس أو النجس في الصلاة، و الظاهر عدم الصدق لا حقيقة و لا مجازاً و ذلك، لأنّ الصلاة - كبقية الأفعال - لا بدّ فيها من ملاحظة المفاهيم العرفية، إذ لا خصوصية لها من هذه الجهة، و لا إشكال في أنّ كل فعل من الأفعال يحتاج إلى ظرفين ظرف زمان، و ظرف مكان، و لا ثالث لهما، فكما يقال أكلت في يوم الخميس في داري، كذلك يقال صلّيت في يوم الجمعة في المسجد، و لا يصدق شيء من هذين المعنيين حتّى على الصلاة في الثوب النجس، لأنّ الثوب لا يكون ظرفاً للصلاة لا ظرف مكان، و لا ظرف زمان.

نعم قد يتسامح العرف في جعل ظرف الفاعل ظرفاً لفعله، فاللباس يكون ظرفاً للفاعل، و لكن يجعله ظرفاً لفعله بالعناية و المجاز، فيقال: نام زيد في ثيابه، أو دخل على الأمير في ثياب سفره، فإنّ الثياب يكون ظرفاً لشخص النائم، لاشتمالها عليه و لكن يجعل ظرفاً للنوم بنحو من العناية و المجاز، و هذا استعمال شائع يساعده الذوق العرفي و لو كان مجازياً، و عليه لا يصدق الصلاة في النجس إلّا فيما إذا كان النجس لباساً لجميع بدن المصلّي - كالثوب - أو لبعضه - كالخاتم و الجورب إذا لبسهما - فلا يدل المنع عن الصلاة في

النجس إلّا على لبس النجس في الصلاة و لو مع العناية المذكورة- أعنى العلاقة بين الفعل و فاعله- و أما حملة في الصلاة فلا يكون داخلا تحت عموم هذا المنع، إذ لا علاقة مصححة للإطلاق، فلا بدّ فيه من التماس دليل آخر، إذ الدليل المذكور لا يجرى فيه، فكما لا يصدق أكلت في الدرهم و الدينار- إذا كانت الدراهم و الدينار في جيبه- كذلك لا يصدق الصلاة فيها في هذا فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٩

.....

الحال، و دعوى الصدق مكابرة محضه و بلا شاهد و برهان، و لم ينشأ إلّا عن مسلمية الحكم عند القائل ثم تطبيق الدليل على زعمه. نعم قد ثبت في بعض الموارد الخاصة استعمال كلمة «في» و إرادة «المعينة» لكن هذا لا يصار إليه إلّا في خصوص تلك الموارد، لعدم القرينة العامة على إرادته في جميع استعمالها في الروايات، و ذلك كما في النهي عن الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه كما في موثقة ابن بكير «أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره، و شعره، و جلده، و بوله، و روثه و كل شيء منه فاسدة.» (١).

فإن الصلاة في شعره و وبره و ان كان قابلا للحمل على إرادة لبس اللباس المصنوع منهما، بل و كذلك العظم، لا مكان جعله فصيا للخاتم- مثلا- فإنه يصدق عليه الملبوس و لكن لا- يمكن ذلك في الروث و البول، لعدم كونهما ظرفا للصلاة و لا المصلّي، فلا يصدق الظرفية لا حقيقة و لا مجازا، إذ لا علاقة مصححة للتجاوز في الظرفية فيما كان المعقول فيه مجرد المصاحبة، فلا بدّ من إرادة المعينة، أى لا يصح الصلاة مع مصاحبة أجزاء غير المأكول، و من هنا عبر الفقهاء بالمنع عن استصحاب أجزاء غير المأكول في الصلاة. و نحوه النهي الوارد «٢» عن الصلاة في السيف للإمام إلّا في الحرب و جواز الصلاة فيه إلّا أن يرى فيه دما «٣». فتحصل: أنه لا بدّ في أمثال هذه الموارد مما قامت قرينة على عدم صحة إرادة الظرفية لا للفاعل و لا لفعله من حمل «في» على معنى «مع» و أما

- (١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٢٥٠ في الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي، الحديث: ١.
 - (٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٣٤ في الباب ٥٧ من أبواب لباس المصلّي، الحديث ١.
 - (٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٣٤ في الباب ٥٧ من أبواب لباس المصلّي، الحديث ١.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٠

.....

إذا لم تقم قرينة على ذلك فلا بدّ من إبقاء الكلمة على معنى الظرفية الحقيقية أو المجازية. و أما دعوى: تصحيح الظرفية في النهي عن الصلاة في البول و الروث مما لا- يؤكل لحمه في الموثقة بأن ذلك إنّما يكون باعتبار تلوث اللباس بها الموجب لعدّها جزء منه، فتكون ظرفا للمصلّي، كاللباس. فلا- ترجع إلى معنى محصل، أما أولا: فلأن غاية ما هناك أن يكون الثوب ظرفا لمظروفين- الصلاة و ما على الثوب من أجزاء ما لا يؤكل لحمه- و هذا لا- يصح جعل أحد المظروفين ظرفا للآخر بأن يجعل البول أو الشعر مما لا يؤكل لحمه، إذ لا علاقة مصححة لهذا الاسناد و لو مجازا كما هو أوضح من أن يخفى. و أما ثانيا: فلاّنه لو تم فإنّما يتم في الثوب دون البدن، إذ لو تلوث البدن ببول أو روث ما لا يؤكل لحمه، أو وقع عليه شعر أو وبر منه فلا تصح فيه هذه العناية بوجه.

فتحصّل: أنّ دليل المنع عن الصلاة في النجس بنفسه قاصر الشمول عن حمل النجس في الصلاة، فلا نحتاج في إخراجها إلى دليل مخصص.

و ظهر مما ذكرنا: أنّه لا فرق في المحمول المتنجس بين أن يكون من نوع الملبوس، كالجورب و القلنسوة و التكة و نحوها مما لا تتم فيه الصلاة إذا حملها فيها و بين أن يكون من غيره كالسكين و نحوه، لعدم شمول المنع المذكور لكليهما، و مقتضى الأصل الجواز. هذا، مضافا إلى إمكان الاستدلال على الجواز ب:

موثقة زرارة المتقدمة «١» لقوله عليه السلام فيها: «كل ما كان لا تجوز فيه

(١) في الصفحة: ٣٥١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧١

و أما إذا كان مما تتم فيه الصلاة كما إذا جعل ثوبه المتنجس في جيبه - مثلا - ففيه إشكال (١) و الأحوط الاجتناب.

الصلاة وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشيء مثل القلنسوة و التكة و الجورب».

فإن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين أن يكون ما لا تتم فيه الصلاة محمولا أو ملبوسا بالفعل، و ذلك لتعلق نفى البأس بذات الشيء الذي من شأنه أن يلبس، لا - بلبسه بالفعل، ثمّ إنّ من المقطوع به عدم الفرق في الجواز بين الملبوس المحمول و غيره، كالدرهم و الدينار و غيرهما. و يؤكد ذلك:

مرسلة عبد الله بن سنان عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «كل ما كان على الإنسان أو معه ممّا لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلّي فيه و إن كان فيه قدر مثل القلنسوة و التكة و الكمره و النعل و الخفين و ما أشبه ذلك» «١».

فإنّها صريحة الدلالة على جواز حمل ما لا تتم الصلاة فيه إذا كانت متنجسة إلّا أنّها ضعيفة السند.

(١) الجهة الثانية: في أنّه هل يفرق بين المحمول إذا كان من نوع الملبوس بين ما لا تتم فيه الصلاة و ما تتم فيه - كما إذا جعل ثوبه المتنجس في جيبه، مثلا.

استشكل المصنف «قده» في الجواز و احتاط بالاجتناب، و لعلّ وجه الاحتياط عنده «قده» احتمال صدق الصلاة في النجس على ذلك، و لكن قد عرفت منعه إذ لا يصدق هذا العنوان إلّا على لبس النجس في الصلاة دون حمله، فالثوب المحمول في الصلاة و إن كان قابلا للستر إلّا أنّ ذلك لا يكفي في

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٥ في الباب: ٣١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٢

و كذا إذا كان من الأعيان النجسة (١) كالميتة، و الدم، و شعر الكلب، و الخنزير، فإنّ الأحوط اجتناب حملها في الصلاة.

صدق عنوان الصلاة فيه، إلّا إذا لبسه بالفعل، فمقتضى الأصل فيه الجواز «١» نعم لا - يمكن الاستدلال على جواز حمله بالموثقة المتقدمة «٢» لاختصاصها بما لا تتم فيه الصلاة.

(١) حمل النجس في الصلاة الجهة الثالثة: مما يبحث عنه في هذه المسألة هي حمل الأعيان النجسة في الصلاة كما إذا وضع قارورة فيها الدم في جيبه حال الصلاة، فهل يحكم بطلان الصلاة حينئذ أو لا؟ احتاط المصنف «قده» بالمنع و لكن أظهر الجواز للأصل، و عدم صدق الصلاة في النجس.

و لكن عن جمع من الأصحاب «٣» القول بالمنع و يمكن الاستدلال لهم بروايات.
منها: ما فى الصحيح عن عليّ بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: «و سألته عن الرجل يمرّ بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتسفى عليه من العذرة فيصيب ثوبه و رأسه يصلّى فيه قبل أن يغسله؟ قال: نعم. ينفضه، و يصلّى فلا بأس» «٤».
بدعوى: أنّ الأمر بالنفض ظاهر فى مانعيّة العذرة التي على بدنه و

(١) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «ففيه إشكال» أنّ «أظهره الجواز».

(٢) فى الصفحة: ٣٥١.

(٣) نسب القول بطلان الصلاة حال حمل النجس إلى السرائر و المبسوط و الجواهر و الإصباح و الجامع و جملة من كتب العلامة، الحدائق ج ٥ ص ٣٤٠، ٣٤١ و الجواهر ج ٦ ص ١٣٤.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٣٤ فى الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٣

.....

ثوبه عن الصلاة.

و يدفعها: أنّها خارجة عن محل الكلام، لأنّها إنّما تمنع عن الصلاة فى الثوب و البدن المتلوّثين بغبار العذرة التى نسفتها الريح عليه، و هذا من مصاديق الصلاة فى النجس دون حملها، إذ هو فى حكم تنجس البدن أو اللباس بالعذرة الرطبة من هذه الجهة.

و منها: صحيحة على بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يصلّى و معه دبة «١» من جلد حمار أو بغل؟ قال: لا يصلح أن يصلّى و هى معه إلّا أن يتخوف عليها ذهابها فلا بأس أن يصلّى و هى معه» «٢».

و قريب منه ما رواه الشيخ عنه قال: «و سألته عن الرجل صلّى و معه دبة من جلد حمار و عليه نعل من جلد حمار هل يجزيه صلاته أو عليه إعادة؟ قال: لا يصلح له أن يصلّى و هى معه إلّا أن يتخوف عليها ذهابها فلا بأس أن يصلّى و هى معه» «٣».

بدعوى حملها على الدبة المصنوعة من جلد الميتة، و ظهور المنع فى الحرمة إلّا فى حال الاضطرار، كالخوف عليها من السرقة.

و يدفعها أولاً: عدم ظهور «لا يصلح» فى الحرمة بل ظاهرها الكراهة، و لعلّها لعدم تناسب حمل الدبة فى الصلاة التى هى عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى.

(١) الدبة (بالفتح و التشديد): وعاء يوضع فيه الدهن و نحوه.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣٣٦ فى الباب ٦٠ من أبواب لباس المصلّى، الحديث: ٣ و الفقيه ج ١ ص ١٦٤، الحديث: ٧٧٥. طبعه الإسلامية.

(٣) الوسائل فى الباب المتقدم. الحديث: ٤. و فى التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣، الحديث ١٥٥٣ طبعه الإسلامية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٤

.....

و ثانياً: عدم تقييد الدبة بجلد الميتة من الحمار أو البغل و الحمل عليها بلا دليل، لا مكان أن يكون منشأ السؤال شيئاً آخر، و هو احتمال المنع عن حمل المصنوع عن جلد الحمار و البغل فى الصلاة، لأنهما من الممنوع أكله و إن كان المنع عندنا منع كراهة و عند

العامه (١) منع تحريم كما اختلفنا معهم في حكم ابوالدواب الثلاثة- الحمار و البغل و الخيل- من حيث الطهارة و النجاسة، فإن المشهور عندنا قديما و حديثا هو القول بطهارتها على كراهة، و لكن ذهب معظم العامة لا سيما المذاهب المعروفة و بالخصوص الحنفية إلى القول بنجاستها كما تقدم (٢).

و كيف كان فلا- موجب للحمل على كون الدبة مصنوعة من جلد الحمار الميت مع إمكان أن يكون منشأ السؤال كراهة أكل لحم الحمار أو حرمة.

و أما ما جاء في كتاب الطهارة لشيخنا العلامة الأنصاري «قده» من زيادة لفظ «ميت» و نقل الرواية هكذا «و معه دية من جلد حمار ميت.»

فهو سهو من قلمه الشريف، فإنها مروية بطرق ثلاثة- الصدوق و الشيخ و

(١) في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة- ج ٢ ص ٢، الطبعة الخامسة كتاب الحظر و الإباحة- «و يحرم من البهائم أكل الحمر الأهلية بخلاف حمر الوحش فإنها حلال، و كذا يحرم أكل البغل الذي أمه حمار، أما البغل الذي أمه بقرة أو أبوه حمار وحشى و أمه فرس فأكله حلال، لتولده من مأكولين.»

و في أدنى الصفحة قال: «المالكية- قالوا: في الحمر الأهلية و الخيل و البغال قولان: المشهور منهما التحريم، و الثانى الكراهة فى البغال و الحمير. و الكراهة و الإباحة فى الخيل.»

و فى البدائع- ج ٥ ص ٣٧ فى كتاب الذبائح- «لا تحل البغال و الحمير عند عامة العلماء و يكره لحم الخيل عند أبى حنيفة و عند أبى يوسف و محمّد لا يكره و به أخذ الشافعى.»

(٢) فى ج ٢ ص ٢٩٨ من كتابنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٥

.....

الحميرى فى قرب الإسناد- و ليس فى شىء منها هذه الزيادة أعنى لفظ «ميت» فراجع (١) و من البعيد جدا أنه «قده» قد عثر على رواية غير هذه الرواية المذكورة فى كتب الحديث.

و ثالثا: لو سلم ثبوت هذه الزيادة لزم الالتزام بالمنع فى خصوص الميتة و لا موجب للتعدى إلى سائر النجاسات، لأنه قياس، و لعله لأجل الاهتمام بالميتة دون غيرها من النجاسات، و من هنا ورد «٢» المنع عن الصلاة فى الميتة و لو فى شسع منها، فيفصل فى حمل النجاسات فى الصلاة بينها و بين غيرها كما فصلنا «٣» بذلك فيما لا تتم فيه الصلاة وحده.

بل ذكرنا أنه لا تجوز الصلاة فى أجزاء المشكوك ذكاته مما لا تتم فيه الصلاة و إن لم يحرز نجاسته إلا الخف و النعل للنص «٤» فراجع.

و منها: صحيحه عبد الله بن جعفر قال: «كتبت إليه يعنى أبا محمّد عليه السّلام يجوز للرجل أن يصلّى و معه فأرة المسك؟ فكتب: لا بأس به إذا كان ذكيا» «٥».

و ظاهرها السؤال عن نفس الفأرة لا المسك الموجود فيها لأنها

(١) راجع الوسائل فى الباب المتقدم، و الفقيه ج ١ ص ١٦٤، الحديث: ٧٧٥، و التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣، الحديث ١٥٥٣، طبعة

الإسلامية، و قرب الإسناد ص ٨٧ و ٨٨ بنقل تعليقه الوسائل ج ٣ ص ٣٣٧.

- (٢) كما روى ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام «في الميتة؟ قال: لا تصل في شيء منه ولا في شسع» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٢٤٩ في الباب ١ من أبواب لباس المصلي الحديث: ٢.
- (٣) في الصفحة: ٣٥٢-٣٥٣.
- (٤) وهو موثق إسماعيل بن الفضل المتقدم في الصفحة: ٣٥٣.
- (٥) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٣١٤ في الباب ٤١ من أبواب لباس المصلي، الحديث: ٢.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٦

[مسألة (١) الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول]

(مسألة ١) الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول (١) بخلاف ما خيط به الثوب، والقيطين، والزرور، والسفائف، فإنها تعد من أجزاء اللباس لا عفو عن نجاستها.

المسؤول عنها دونه وهي تدل بمفهومها على عدم جواز حمل غير المذكي في الصلاة. ولكن هذه كسابقتها إنما تختص بغير المذكي ولا- تعم جميع النجاسات ولا- بأس بالالتزام بالمنع في مورده، وفي حكمه الجلود المجلوبة من الخارج إذا كانت مشكوكه الذكاة لاستصحاب عدم التذكية فيها فيمنع عن الصلاة فيها كالمحرز موته. فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا مانع من حمل النجاسات في الصلاة إلا الميتة والمشكوك ذكاته إلا الخف والنعل للنص الخاص فيهما كما أشرنا آنفاً وسبق نعم لو كان المحمول النجس فيه مانع آخر كما إذا كان من أجزاء غير المأكول يمنع عنه في الصلاة لهذه الجهة دون جهة النجاسة.

(١) أما الخيط الذي يخاط به الثوب - كالأمثلة المذكورة في المتن - فيحكم بالمنع عن الصلاة فيه، وذلك بلحاظ أن الخيط في الثوب قد يكون أصلياً وهي الخيوط التي ينسج منها الثوب وقد يكون فرعيًا وهو ما يخاط به قطع الثوب وكلاهما يعدان جزء من اللباس، فيمنع عنهما في الصلاة إذا كانا نجسين، إذا لا فرق في صدق الصلاة في النجس بين أن يكون جميع اللباس نجسًا أو بعضه. وأما الخيط المذكي يخاط به الجرح فإنه يعد من المحمول المتنجس، فلا يمنع عن الصلاة فيه، ولا يعد جزء من بدن الإنسان، لأن أجزائها إما أن تحلها الحياة الحيوانية كاللحم والجلد، وإما أن تحلها الحياة النباتية كالعظم والشعر، والخيط الخارجي لا يكون شيئاً منهما، فيكون من المحمول في الصلاة لا محالة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٧

.....

فتجوز الصلاة فيه.

هذا إذا كان الخيط متنجسًا، وأما إذا كان من الأعيان النجسة كشعر الكلب أو الخنزير فبناء على القول بالمنع مطلقاً لا تجوز الصلاة فيه إلا مع الاضطرار، وفي خصوص ما اتخذ مما تحله الحياة من الميتة على المختار، لعدم جواز حملها بل حمل غير المذكي في الصلاة كما تقدم آنفاً.

نعم قد يكون المحمول المتنجس أو النجس مما يعد في نظر العرف من التالف، كما إذا شرب الماء المتنجس، أو أكل لحم الميتة، أو أجزائه كعظمه بعض حيوان نجس العين، فإن أمثال هذه الموارد لا يمنع عنها في الصلاة، لما ذكر، أو لصيرورته جزء من بدن المصلي عرفاً، وهكذا إذا كان ذلك من المغصوب أو غير المأكول فأكله.

و من هنا يظهر فساد ما التزم به بعض من عاصرناه من الأعلام من لزوم قىء المأكول المغصوب أو غير المأكول لثلاثا تقع الصلاة فيهما فتبطل، وجه الفساد أن المأكول يعدّ من التالف في نظر العرف و إن كان باقيا بعد في بطن الأكل بالدقة العقلية، فلا مجال لتوهم صدق التصرف فيه حينئذ كى يصدق الصلاة في المغصوب أو غير المأكول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٠

[الخامس ثوب المريية للصبى]

إشارة

«الخامس» مما يعفى عنه فى الصلاة:

ثوب المريية للصبى.

هل يختص العفو بما إذا كان الصبى ذكرا.

لزوم غسل الثوب كل يوم مرة.

اختصاص العفو بصورة انحصار الثوب فى واحد.

إذا تمكنت من تحصيل ثوب آخر.

هل يعفى عن نجاسة بدن المريية للصبى.

هل يلحق المربى بالمريية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨١

«الخامس» ثوب المريية للصبى (١).

(١) ثوب المريية للصبى يقع الكلام عن ثوب المريية للصبى «تارة» فى أصل العفو عن نجاسته فى الصلاة و «أخرى» فى خصوصياته.

فنقول: المشهور بل ادعى الإجماع- فى كلمات كثير من الأصحاب كصاحب الحدائق «١» و غيره «٢»- على العفو عن نجاسته إذا غسلته فى اليوم مرة، و لم يكن لها ثوب غيره.

و عن «٣» الدلائل: «أنه لا- خلاف فيه إلّا ممن لا- يعتد بخلافه فى إمكان تحصيل الإجماع، لخلل فى الطريقة، كصاحبى المعالم و المدارك و الذخيرة بعد اعتراف الأخيرين بأنّه مذهب الشيخ و عامة المتأخرين تبعاً لتوقف الأردبيلى فيه.»

و كيف كان فلا دليل على الحكم المزبور إلّا أمران.

أحدهما: الإجماع. و فيه: ما مرّ غير مرة من عدم ثبوت إجماع تعبدى فى أمثال المقام مما فيه مستند آخر للحكم لا سيما إذا استند إليه أكثرهم كما هنا لاستدلالهم بالرواية الآتية.

الثانى: رواية أبى حفص عن أبى عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن امرأة ليس لها إلّا قميص واحد و لها مولود، فيبول عليها كيف تصنع؟ قال: تغسل القميص فى اليوم مرة» «٤».

و هى ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها، لأنّ فى طريقها «محمّد بن

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٢٣١.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٢٣١.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٤ في الباب ٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٢

.....

يحيى المعاذي» فإنه لم يثبت وثاقته، بل ضعفه العلامة في الخلاصة «١».

و كذا «محمد بن خالد» فإنه مردد بين الطيالسي والأصم و كلاهما لم يوثقا في الرجال «٢».

و كذا أبو حفص، لاشتراكه بين الثقة والضعيف «٣» فلا يسعنا الاعتماد على هذه الرواية.

و دعوى: انجبار ضعفها بعمل المشهور و إن كانت مسلمة صغرى إذ لا دليل في المقام على الاستثناء سوى هذه الرواية، و قد صرح الأكثر

(١) و قد ضعفنا الرواية صاحب المدارك و المعالم به أيضا، و لكنّه من رجال كامل الزيارات- ب ٢٩ ح ٩ ص ٩٦- الذين قال بتوثيقهم السيد الأستاذ دام ظله و لم يعتمد على توثيق أو تضعيف المتأخرين للرواة- كالعلامة و ابن طاوس و نحوهما- لابتناء آرائهم على الاستنباط و الحدس، لاحظ معجم رجال الحديث للسيد الأستاذ دام ظله- ج ١ ص ٥٧- ٥٨ و ص ٦٣- ٦٤- فهو ثقة على ما سلكه دام ظله.

(٢) و لكنّ الطيالسي من رجال كامل الزيارات- ب ٧١ ح ٨ ص ١٧٤- فهو ثقة على ما سلكه الأستاذ دام ظله- كما أشرنا آنفا- و الظاهر أنّه الواقع في سند الرواية كما لعلّه يشير إلى ذلك في جامع الرواة ج ٢ ص ١١٠ فإنه أشار إلى روايته هذه في التهذيب في باب تطهير الثياب- ج ١ ص ٢٥٠ ح ٧١٩.

و لم يذكر ذلك في ترجمة الأصم ج ٢ ص ١٠٨ و كأنّه لرواية محمد بن يحيى المعاذي عن الطيالسي دون الأصم و إن كانا يرويان معا عن سيف بن عميرة فلاحظ.

(٣) كذا في المدارك و الظاهر أن المراد بالثقة هو أبو حفص الرّماني اسمه «عمر» و غير الثقة أبو حفص الكلبي حيث أنّه لم يوثق، و في تنقيح المقال- ج ٣ ص ١٣ من فصل الكنى- أنّه لم يقف على اسمه، و في جامع الرواة ج ٢ ص ٣٨٠ ما يدل على أنّه الواقع في سند الرواية حيث أنّه أسند رواية التهذيب في باب تطهير الثياب إليه، و لقبه بالكلبي من دون ذكر للصفة المذكورة في متن التهذيب ج ١ ص ٢٥٠ ح ٧١٩ فراجع.

فتحصل أنّ الرواية ضعيفة و لا أقل بهذا الرجل أعنى أبو حفص المشترك بين الثقة و غيره.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٣

.....

باستنادهم إليها، و لكن الكبرى ممنوعة- كما مر غير مرة- لأنّ مجرد عملهم برواية ضعيفة لا- يجدي شيئا ما لم يوجب الوثوق الشخصي بصحتها و صدورها عن المعصوم عليه السّلام و لم يوجب لاختلاف مشارب الأصحاب في العمل بالروايات، فإنّ بعضهم يرى صحة أخبار الكتب الأربعة، و يدعى القطع بصدورها عنهم عليهم السّلام أو يراها حجة معتبرة، و عهدة هذه الدعوى على مدّعياها، و بعضهم يرى أنّ عدالة الراوى ليست إلّا عبارة عن إظهار الإسلام، و عدم ظهور فسق منه، و بعضهم يفتى بمضمون الرواية لو قام

الإجماع أو الشهرة على طبقها، و شيء من ذلك لا يمكننا المساعدة عليه، كما هو واضح، بل العبرة في الحجية بوثاقه الراوى أو الوثوق بصدور الرواية عن المعصوم عليه السلام، و لو بقرائن خارجية، و لم يحصل شيء من الأمرين بمجرد عمل الأصحاب برواية ضعيفة.

فتحصل: أنه لا دليل - يعتمد عليه - على العفو عن نجاسة ثوب المربية للصبي، فلا بدّ إذا من رعاية القواعد العامة، و هي لا تقتضى العفو إلّا فى موارد الحرج الشخصى بدليل نفي الحرج، فلو لم يكن لها إلّا ثوب واحد و تنجس ببول الصبي يجب عليها غسله للصلاة فى اليوم و لو مرّات إلّا إذا استلزم الحرج «١».

هذا كله فى أصل العفو و المناقشة فيه، و أما خصوصياته على تقدير أصل ثبوته بالحديث فلا بدّ من البحث عنها، و هي عدة أمور أشار إليها المصنف «قده» فى المتن نذكرها تبعاً له.

(١) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»: «ثوب المربية للصبي» (الأحوط الاقتصار فى العفو على موارد الحرج الشخصى).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٤

أما كانت أو غيرها (١) متبرعة أو مستأجرة ذكرا كان الصبي أو

(١) هل يعتبر أن تكون المربية أمّاً للصبي الأمر الأوّل: فى أنّه هل يعتبر أن تكون المربية أمّاً للصبي، أو يكفى مجرد التصدى للتربية و لو كانت المربية أجنبية، ظاهر التعبير فى كلمات الأصحاب ب «المربية للصبي» هو الثانى، و فى الجواهر «١» دعوى القطع بعدم الفرق بين الأم و الأجنبية، و لكنّ القدر المتيقن هو الأم، إذ لا- دليل على التعميم، لظهور السؤال بقوله «و لها مولود» فى كون المولود ابناً للمرأة التى وقع السؤال عن حكمها، لأنّ اللأم للاختصاص المطلق- أى من جميع الجهات- و لا- يكون ذلك إلّا فى الأم، لا الاختصاص من جهة خاصة كالترية إلّا بقريته.

و دعوى أنّه لمطلق الاختصاص فى شمول الاختصاص بلحاظ الترية.

مندفعة بأنّه خلاف ظاهر الإطلاق و إن كان يصح استعماله فيه أيضاً، و دعوى القطع بعدم الفرق بين الأم و غيرها مجازفة لا يمكن المساعدة عليها.

بل لا- يمكن التعدى إلى الجدّة و إن كانت والدّة مع الواسطة، لظهور قوله «لها مولود» فى تولده منها من دون واسطة نعم لو كان التعبير فى الرواية بأنّ «لها ولد» أمكن دعوى الشمول للجدّة، و لكن وقع التعبير بالأوّل.

فتحصل: أنّ مدلول الرواية هو العفو عن ثوب الأم فقط، فلا تشمل الجدّة من أب كانت أو من أم فضلاً عن الأجنبية و لو كانت مربية «٢».

(١) ج ٦ ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «أما كانت أو غيرها»:

«ثبوت العفو فى غير الأم و فى غير الذكر من الصبي و فى غير المتنجس بالبول محل إشكال بل منع».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٥

أنثى (١) و إن كان الأحوال الاقتصار على الذكر. فنجاسته معفوة بشرط غسله فى كل يوم مرة (٢).

(١) هل يعمّ العفو للصبى و الصبيّة الأمر الثانى: فى أنه هل يعم العفو للصبى و الصبيّة أو يختص بالأول حكي «١» عن الشهيدى فى الذكرى و المسالك التصريح بالتعميم بل عن الذخيرة و المعالم نسبه إلى أكثر المتأخرين بل عن المدارك أنه ينبغى القطع به. و عن جمع «٢» آخرين القول باختصاصه بالصبى بل عن جامع المقاصد نسبه إلى فهم الأصحاب و هو الأقوى، لظهور «المولود» فى الذكر، فلا- يعم الأثنى، و إرادة الجنس الشامل لهما و إن كان ممكنا إلا أنه بالعناية، لأنّ الأثنى يصدق عليها «المولود» فالإطلاق منصرف إلى الأول، و لا أقل من الشك فى التعميم، فالقدر المتيقن هو العفو عن خصوص بول الذكر «٣» و دعوى القطع بعدم الفرق مجازفة.

(٢) الغسل فى كل يوم مرة الأمر الثالث: فى وجوب غسل الثوب كل يوم مرة، لا إشكال فى عدم كون غسل الثوب واجبا نفسيا بحيث يجب عليها غسله و إن لم تجب عليها الصلاة- كما إذا كانت حائضا- بل يجب مقدمه للصلاة، و حينئذ يقع الكلام فى أنه هل يكون شرطا لجميع صلواتها اليومية، أو يكون شرطا

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٣٤ و الحدائق ج ٥ ص ٣٤٦.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٢٣٤ و الحدائق ج ٥ ص ٣٤٦.

(٣) كما أشار دام ظله إلى ذلك فيما حكيناه من تعليقه دام ظله على المتن آنفا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٦

.....

لواحدة منها مخيرا، و على الأول هل يكون شرطا لها من باب الشرط المتقدم فيجب تقديمه على صلاة الفجر، أو يكون من قبيل الشرط المتأخر، فيجب تأخيره عن العشاء، أو يكون شرطا لها فى الجملة فيكون شرطا متقدما بالنسبة إلى ما تقع بعده من الصلاة و متأخرا بالنسبة إلى ما وقعت قبله، و على الثانى يكون من باب الشرط المقارن لواحدة منها مخيرا بينها، و سقوط الشرطية عن باقىها- أى يكون شرطا لخصوص الصلاة التى غسل الثوب لها لا غير.

و الصحيح هو الثانى، لأنّ الطهارة من الخبث تكون- كالطهارة من الحدث- من الشرائط المقارنة للصلاة، إذ من المقطوع به عدم كفاية غسل الثوب إن علمت بتنجسه قبل الصلاة، بل يجب عليها حينئذ تأخير الغسل إلى وقت تتمكن من المبادرة إلى الصلاة فى الثوب الطاهر، و لا يظن بفقهاء أن يلتزم بالجواز فى الفرض المزبور، فلو كان الغسل معتبرا على نحو الشرط المتقدم لجاز ذلك، لصدق الغسل مرة فى اليوم كما أنه لا يحتمل صحة الالتزام بأنّ غسل الثوب آخر النهار يكون لأجل تحصيل شرطية الطهارة لصلاة الفجر مع فرض وقوعها فى الثوب النجس، أو الالتزام بأنّ غسل الثوب أول النهار يكون شرطا لصلاة العشاء مع العلم بوقوعها فى النجس.

و على الجملة مقتضى الأدلة الأولية اشتراط الطهارة من الخبث لكل صلاة على نحو المقارنة، لاعتبار الطهارة حال الصلاة لا قبلها و لا بعدها، و الرواية المذكورة- الواردة فى حكم ثوب المريية للصبى التى ليس لها إلا قميص واحد- لم ترد لتأسيس حكم جديد فى الاشتراط بجعل الطهارة شرطا متقدما أو متأخرا، بل غايتها الدلالة على إسقاط الشرطية عن جميع الصلوات اليومية بالنسبة إلى المرأة المذكورة إلا بالمقدار الممكن لها، و هو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٧

مخيرة بين ساعاته (١) و إن كان الأولى غسله آخر النهار لتصلّى

الغسل فى كل يوم مرة، إرفاقا بها و تسهلا عليها، و عليه فلا بدّ و أن تبادر إلى الصلاة بعد الغسل تحصيلًا للشرط بقدر الإمكان، فإن

لم تتمكن إلا من صلاة واحدة تكتفى بها وإن تمكنت من أكثر فتجب أيضا. ومن هنا نلتزم بوجود الجمع عليها بين الظهرين والعشاءين لو تمكنت من إبقاء الطهارة لهما، ولا تدل الرواية على سقوط الطهارة عن العصر والعشاء مع فرض التمكن، إذ لا دلالة لها إلا على سقوط الشرطية عن جميع صلواتها اليومية. وأما البعض الممكن لها الطهارة فلا سقوط فتبقى تحت عمومات ما دل على الاشتراط. نعم لا يجب التأخير إلى آخر النهار لتصلّى الظهرين والعشاءين مع الطهارة، لعدم دخول وقت العشاءين قبل المغرب، وظهور الأمر بغسل الثوب مرة واحدة في اليوم في عدم اعتبار الطهارة لأكثر من صلاة واحدة ولو باعتبار وحدة الوقت، وإن كان الأولى ذلك إمّا لإتيان الأربع مع الطهارة، أو مع تخفيف النجاسة- كما في المتن.

(١) لإطلاق رواية أبي حفص المتقدمة «١» لقوله عليه السلام فيها: «تغسل القميص في اليوم مرة». فإن إطلاقه إنما يقتضى جواز إيجاد الغسل في أى جزء من أجزاء اليوم، نعم لما ثبت أن وجوبه وجوب مقدمى لزم تقديمه على بعض صلواتها كي يتصف بالمقدمية لا على جميعها. ودعوى: أن الأمر إنما تعلق بالغسل بلحاظ كون الطهارة الحاصلة منه شرطاً في الصلاة فلا يتبادر من الأمر به في كل يوم إلا إرادة إيجاده قبل

(١) فى الصفحة: ٣٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٨

الظهرين والعشاءين مع الطهارة أو خفة النجاسة (١).

و إن لم يغسل كل يوم مرة فالصلوات الواقعة فيه مع النجاسة باطلة (٢).

الأخذ فى الصلاة مطلقاً، فكما أن شرطية الطهارة للصلاة اقتضت صرف الإطلاق إلى إرادة إيجاد الغسل قبل شىء من صلواتها، كذلك شرطيتها لمطلق الصلاة مقتضية لصرفه إلى إرادة إيجاده فى كل يوم مقدمة لمطلق الصلوات الواقعة فى ذلك اليوم، فيجب تقديمها على الجميع.

مندفعة: بأن الإطلاق يدفع هذا الاحتمال، وإلا لزم تقييد الغسل بكونه أول النهار أو قبل الفجر مع أن الزوايه مطلقه، على أنه لا يحتمل أن يكون غسل الثوب قبل صلاة الفجر موجبا لتحصيل الطهارة لصلاة العشاء مع تنجس ثوبها أثناء النهار ببول الصبي، ومن هنا قلنا بلزوم الجمع بين الصلاتين لو أمكن إبقاء الطهارة لهما.

(١) و عن «١» التذكرة احتمال وجوب ذلك إلا أنه مناف لإطلاق النص المتقدم.

(٢) ولا يخفى: أن مقتضى ما ذكرناه آنفاً من دلالة الرواية على سقوط شرطية الطهارة- فى ثوب المربية للصبي- إلا عن صلاة واحدة هو عدم وجوب القضاء إلا لصلاة العشاء، لأن مقتضى الإطلاق هو اشتراط صلاة واحدة بالطهارة- كما ذكرنا- فإذا ترك التطهير فى أول النهار لصلاة الصبح، وكذلك الظهرين والمغرب تعين الاشتراط للعشاء، كما هو مقتضى القاعدة فى جميع الواجبات التخيرية إذا تعذر بقاء الأفراد إما لمضى وقتها أو لمانع آخر، كما إذا لم يتمكن فى خصال الكفارة إلا من إطعام ستين مسكينا.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٣٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٩

و يشترط انحصار ثوبها (١) فى واحد أو احتياجها إلى لبس جميع ما عندها و ان كان متعدداً.

نعم: لو قلنا باشتراط الطهارة لجميع الصلوات اليومية بحيث يكون الغسل مرة واحدة في كل يوم شرطاً للجميع و لو على نحو الشرط المتأخر صح ما ذكره في المتن، و لكن قد عرفت فساد المبني.

المراد من اليوم بقى الكلام: فى المراد من اليوم- الذى ورد فى النص- هل المراد به خصوص النهار أو ما يعم الليل فعلى الأول يجب الغسل نهارة بخلاف الثانى.

ربما يقال بالأول إما لظهور اليوم فى النهار، أو لإجماله فيحمل على المتيقن، كما أنه ربما يقال بالثانى بدعوى الظهور فى الأعم أو أن التعبير باليوم يكون باعتبار وقوع الغسل غالباً فى النهار، وإلا فلا خصوصية له.

و الصحيح أن يقال بكفاية الغسل ليلاً، و ذلك للقطع بجواز غسل الثوب للعشائين قبل المغرب بزمان يسع الغسل و ييوسه الثوب، فإذا دخل وقت المغرب صلّت فيه إذا لم تعرضه نجاسة، فإن مقتضى إطلاق النص جواز الغسل فى هذه الساعة من آخر النهار جزماً، فإذا جاز ذلك يقطع بعدم الفرق بينه و بين ما إذا غسلت الثوب بعد المغرب، و الحاصل: أنه لا فرق بين غسل الثوب للعشائين بين غسله نهارة أو ليلاً للقطع بذلك.

كما أنه لا فرق فى غسله فى اليوم الثانى و ما بعده بين غسله فى الساعة التى غسلته فى اليوم الأول، أو بعدها، أو قبلها، و ذلك لعدم الاشتراط إلا لصلاة واحدة كيفما تحقق.

(١) انحصار الثوب فى واحد.

الأمر الرابع: فى لزوم انحصار ثوبها فى واحد فلو كانت لها أثواب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٠

و لا فرق فى العفو (١) بين أن تكون متمكنة من تحصيل الثوب

متعددة لا يعفى عنها و ذلك لصراحة قول السائل فى النص المتقدم «١» «ليس لها إلا قميص واحد» فى عدم وجوب ثوب طاهر لها للصلاة، فلو كان لها قميصان أو أكثر و تتمكن من غسل إحداهما و الصلاة فيه لزمها ذلك، لتمكّنها من الصلاة فى ثوب طاهر، فمورد الرواية هو ما إذا كان الغسل موجبا لبقائها عريانة، لعدم وجود قميص آخر لها، فلا عفو فى صورة تعدد الثياب.

نعم: لو احتاجت إلى لبس جميعها لبرد أو نحوه، أو لم يكن الثوب الآخر ساتراً، أو كان فيه مانع آخر، كالغصية، أو كونه من غير المأكول، و نحو ذلك تكون فى حكم من لها قميص واحد، لأن الزائد حينئذ فى حكم العدم، فلا يجب عليها إلا الغسل مرة واحدة فى اليوم، لأن المستفاد من الرواية هو العفو عند عدم التمكن من التبديل و لو كان القميص متعدداً، لعدم الفرق بين القميص الواحد و المتعدد إذا كان النزاع و الغسل لكل صلاة فيه مشقة، إما لبقائها عريانة أو للاستبراد أو وجود مانع آخر.

(١) مقتضى إطلاق النص المتقدم «٢»- بعد الفراغ عن جواز الاستناد إليه و الغض عن ضعف سنده- هو عدم الفرق بين أن تكون متمكنة من تحصيل ثوب طاهر بشراء أو استيجار أو نحو ذلك أو لا، لأن مفروضه أنه ليس لها إلا ثوب واحد و ظاهر الكلام كون الثوب تحت تصرفها بالفعل لا مجرد التمكن منه، فموضوع العفو هو وحدة ثوب تتمكن من التصرف فيه بالفعل سواء أ كانت متمكنة من تحصيل ثوب آخر أم لا، هذا هو مقتضى إطلاق النص، إلما أن مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع فى المقام هو التقييد بعدم التمكن، لأن الظاهر من النص سؤالاً و جواباً هو أن ملاك العفو الحرج

(١) فى الصفحة: ٣٨١.

(٢) فى الصفحة: ٣٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩١

الطاهر بشراء، أو استيجار، أو استعارة أم لا، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورة عدم التمكن.

[مسألة (١) إلحاق بدنها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال]

(مسألة ١) إلحاق بدنها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال (١) وإن كان لا يخلو عن وجه.

النوعى وإن لم يكن حرجا شخصيا، ومن المعلوم ارتفاع الحرج بالتمكن من تحصيل ثوب طاهر بشراء ونحوه، إذ لا حرج حينئذ في الصلاة في ثوب طاهر، وإنما الحرج في تطهير هذا الثوب مع الانحصار، وهذا هو منشأ الاحتياط في المتن «١» هذا ولكن التقييد بصورة العجز عن ثوب آخر يوجب حمل النص على الفرد النادر، لأن الغالب هو التمكن من الصلاة في ثوب آخر، ولو بالاستعارة أو الشراء أو الاستيجار ونحو ذلك، فمقتضى إطلاق النص هو عدم الفرق في العفو بين أن تكون متمكنة من تحصيل ثوب طاهر أم لا. (١) هل يلحق البدن بالثوب الأمر الخامس: في أنه هل يلحق البدن بالثوب، فيه منع لاختصاص النص المتقدم «٢» بالثوب وإلحاق البدن به قياس لا يصار إليه، ومقتضى إطلاق أدلة مانعية النجاسة لزوم تطهير البدن وأما ما عن بعضهم «٣» من الإلحاق بدعوى غلبة التعدى من الثوب إلى البدن بل يشق التحرز عنه مع خلو النص عن الأمر بتطهيره لكل صلاة فممنوع، لجواز إيكال أمر البدن

(١) بل هو مقتضى ما ذكره السيد الأستاذ دام ظلّه في تعليقه من لزوم الاقتصار في العفو على موارد الحرج الشخصى كما تقدم في تعليقه في الصفحة: ٣٨٣ وذلك لعدم اعتبار النص المستند في المقام لضعف سنده فلا بدّ من الرجوع إلى القواعد العامة ومقتضاها هو ذلك.

(٢) في الصفحة: ٣٨١.

(٣) راجع الجواهر ج ٦ ص ٢٣٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٢

[مسألة (٢) في إلحاق المربى بالمريية إشكال]

(مسألة ٢) في إلحاق المربى بالمريية إشكال (١).

إلى عمومات مانعية النجاسة عن الصلاة، لاختصاص النص سؤالا و جوابا بالثوب، فلا يصح الإلحاق اعتمادا على هذا الوجه لأنه من الوجوه البعيدة «١».

(١) هل يلحق المربى بالمريية الأمر السادس: في أنه هل يلحق المربى بالمريية فيعفى عن نجاسة ثوب الرجل أيضا لو تصدى لتربية الصبي أو لا؟ فعن «٢» صريح جماعة و ظاهر آخرين، بل لعله ظاهر الأكثر عدم الإلحاق، خلافا للفاضل في قواعده و تذكرته و الشهيد الأول في بيانه و ذكره، و الثانى فى المسالك بدعوى القطع باشتراكهما فى علّة الحكم و هى المشقة من غير مدخلة للأثوثة. و يدفعها: أنه لا قطع بالعلّة، و إن كانت المشقة حكمة، بل غاية الظن بذلك، مع أن مورد النص سؤالا و جوابا إنما هى المربىة. و دعوى: اشتراك المكلفين فى الأحكام الشرعية فلا فرق بين الرجل و المرأة.

مندفعة: بأن ذلك إنما يتم فيما إذا لم نحتمل الفرق لخصوصية فى المرأة أو الرجل، و أما معه فلا قطع بالاشتراك، كيف و قد افترقا فى جملة من الأحكام فى الصلاة و الحج و غيرهما، فلا يمكن دعوى الاشتراك فى المقام مع احتمال الفرق بينهما «٣» نعم لو كان

المربّي رجلا و كان الغسل حرجا عليه يعفى عن

(١) و من هنا جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «و ان كان لا يخلو من وجه» (و لكنّه بعيد).

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣) و من هنا جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «في إلحاق المربّي بالمربّية إشكال» (أظهر عدم إلحاق، و كذا الحال فيمن تواتر بوله).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٣

.....

نجاسة ثوبه بل بدنه، لقاعده الحرج لا الاشتراك في الحكم، و لا بدّ حينئذ من لحاظ الحرج الشخصي.

هل يعم العفو للمولود المتعدد الأمر السابع- و لم يشر إليه المصنف «قده»- و هو أنّه هل يختص العفو بمن كان لها مولود واحد أو يعم المولود المتعدد؟ ذهب بعض الأصحاب «١»- كالشهيد في الذكري و الدروس- إلى التعميم للاشتراك في العلة، و هي المشقة و زيادة، فلا معنى لزوال العفو عند تعدد المولود.

و نوقش «٢» فيه بأنّه يمكن أن يكون التعدد- لكونه مقتضيا لكثرة النجاسة و قوتها- موجبا لاختصاص العفو بالقليل الضعيف منها دون الكثير القوى، فلا وجه للإلحاق المذكور.

أقول: الظاهر شمول نفس الرواية للمتعدد، لصدق لفظ «مولود» فيها على المتعدد كالمفرد، لظهوره في إرادة الجنس الصادق على الواحد و الكثير، إذ لا- يحتمل إرادة فرد واحد- في السؤال- و إن كان اللفظ نكرة في سياق الإثبات، لعدم احتمال دخل خصوصية الفردية في السؤال، فإذا لا حاجة إلى استنباط العلة كي يناقش فيها بما ذكر، فإنّ الدلالة حينئذ لفظية، لا عقلية.

هل يختص العفو بالبول أو يعم سائر النجاسات الأمر الثامن- و لم يشر إليه المصنف أيضا- و هو أنّه هل يختص العفو

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٤٧.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٣٤٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٤

و كذا من تواتر بوله (١).

بنجاسة البول أو يعم الغائط بل سائر النجاسات العارضة للصبي كالدم و نحوه؟

نسب «١» إلى متن الشرائع استشعار إلحاق مطلق نجاسة الصبي و لو دمه حيث قال: «و المربية للصبي إذا لم يكن لها إلّا ثوب واحد غسلته في كل يوم مرة» حيث لم يخص النجاسة بالبول و عن الشهيد «٢» القول بعدم الفرق بين البول و الغائط. بتقريب: أنّه ربّما يكتفى عن الغائط بالبول، كما هو قاعدة لسان العرب في ارتكاب الكناية فيما يستهجن التصريح به، و ربّما يستدل على التعميم باشتراك المشقة في التحرز عنهما.

أقول الظاهر هو اختصاص العفو بالبول لاختصاص النص المتقدم «٣» به، فلا- يعم الغائط فضلا عن سائر النجاسات، و الكناية به عن الغائط لا يصار إليها إلّا مع القرينة، فلا موجب لرفع اليد عما يتبادر من اللفظ لا سيما مع كثرة انفكاك البول عن الغائط خصوصا في الصبي، فلا ملازمة بينهما في الخارج، و أما الاشتراك في العلة فممنوع، لعدم القطع بها لا سيما مع أكثرية الابتلاء ببول الصبي لتكرره

دون الغائط.

(١) حكم من تواتر بوله ألحق جماعة من الأصحاب «٤» ثوب من تواتر بوله بالمربية للصبي في العفو، و عدم لزوم الغسل في اليوم إلّا مرة واحدة عند وحدة ثوبه،

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٣٣ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٢٣.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٣٤٦ و الجواهر ج ٦ ص ٢٤٣.

(٣) في الصفحة: ٣٨١.

(٤) كما عن الذخيرة- الجواهر ج ٦ ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٥

.....

و استدلووا على ذلك بوجهين:

الأول: نفى الحرج.

و فيه: أنه أخص من المدعى، لاختصاصه بما إذا استلزم الغسل أكثر من مرة الحرج، فلا يعم غيره.

الوجه الثاني: الروايات و هي:

ما رواه الشيخ في التهذيب «١» في الصحيح إلى سعدان بن مسلم عن عبد الرحيم القصير قال: «كُتبت إلى أبي الحسن عليه السلام في الخصى يبول، فيلقى من ذلك شدة فيرى البلل بعد البلل؟ قال: يتوضأ، و ينتضح في النهار مرة واحدة» «٢».

و رواية الكليني «٣» بإسناده عن سعدان بن عبد الرحمن قال:

«كُتبت إلى أبي الحسن عليه السلام و ذكر مثله» «٤».

و رواها الصدوق «٥» مرسلًا عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام إلّا أنه قال: «يتوضأ ثم ينتضح ثوبه في النهار مرة واحدة» «٦».

و الظاهر أنها ليست رواية أخرى غير الروايتين المتقدمتين.

و كيف كان فهذا الوجه أيضا ضعيف كسابقه لضعف الروايتين دلالة و سندا.

(١) ج ١ ص ٣٥٣، الحديث: ١٠٥١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٩٩ في الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث: ٨.

(٣) الكافي ج ٣ ص ١٩ في باب الاستبراء من البول، الحديث ٦.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٩٩ في الباب المتقدم.

(٥) الفقيه ج ١ ص ٣٩ في الباب ما ينجس الثوب و الجسد، الحديث: ٢٠.

(٦) وسائل الشيعة في الباب المتقدم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٦

.....

أما ضعف دلالتها فأولًا- باحتمال أن يكون البلل الذي أوقعه في الشدة لتكرره من البلل المشتبه المرددة بين البول و غيره، فهي

مشكوكه النجاسة لا تجب إزالتها، و من هنا أمره الإمام بالنضح دون الغسل إِمَّا تعبدا دفعا لتوهم النجاسة، أو دفعا لليقين بخروجها من الذكر، لاحتمال أنها من النضح، فيكون من قبيل الحيل الشرعية، كما ورد نظيره في بعض الروايات «١».

من الأمر بمسح الذكر بالريق - في من بال و لم يقدر على الماء و يشتد ذلك عليه - لغاية أنه لو وجد شيئاً يقول هذا من ذاك و اين هذا من العفو عن نجاسة البول المقطوع البوليه فيمن تواتر بوله؟ إذ يكون محصل معنى الرواية حينئذ: أنه إذا بال و كان يرى البلل المشتبه يتوضأ للبول ثم ينضح ثوبه أو بدنه بالماء دفعا لتوهم خروج البول الموجب لنقض الوضوء و نجاسة البدن.

و ثانياً بأنه لو سلم كون المراد من البلل هو البول لم تدل الرواية على المطلوب أيضاً، لعدم تقييد الثوب فيها بالوحدة، كما هو موضوع العفو في المقام، و عدم الأمر بغسله في اليوم مرة، و إنما ورد فيهما الأمر بالنضح دون الغسل، و حمله عليه بعيد جداً، كما أن تقييد الثوب بالوحدة لا وجه له، و حينئذ لا يسعنا العمل بمدلولها بوجه، بل لا بدّ من طرحها ورد علمها إلى أهله، لعدم كفاية الغسل مرة واحدة في سلس البول، بل له حكم آخر «٢».

(١) روى حنان بن سدير قال: «سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال إنني ربّما بلت فلا أقدر على الماء و يشتد ذلك علي؟ فقال: إذا بلت و تمسحت فأمسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك» وسائل الشيعة ج ١ ص ١٩٩ في الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث: ٧.

(٢) ذكره المصنف «قده» في فصل حكم دائم الحدث في (مسألة ٣) و هو وجوب التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه، و غسل الحشفة قبل كل صلاة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٧

[السادس العفو عن النجاسة حال الاضطرار]

«السادس» يعفى عن كل نجاسة في البدن أو الثوب في حال الاضطرار (١).

و أما ضعف سندهما فرواية الشيخ ضعيف ب «سعدان بن مسلم، و عبد الرحيم القصير» لعدم توثيق لهما «١» و رواية الكليني ب «سعدان بن عبد الرحمن» لجهالته.

و دعوى «٢» استفادة توثيق «عبد الرحيم و سعدان بن مسلم» باعتماد جماعة من أصحاب الإجماع - و منهم صفوان و محمد بن أبي عمير - على الأول منهما، و كثير من الأجلاء و الأعيان عليهما جميعاً، غير مسموعة، لأن رواية الأجله لا تثبت الوثاقه لنا - كما مرّ غير مرة.

فتحصل: أن الأقوى في ثوب من يتواتر بوله لو انحصر في واحد رعاية الحرج في العفو.

(١) العفو عن النجاسة حال الاضطرار بلا إشكال و لا خلاف «٣» و الوجه فيه ظاهر، لارتفاع التكليف بالاضطرار مع أن الصلاة لا تسقط بحال.

هذا تمام ما حررته في الجزء الرابع من كتاب «دروس في فقه الشيعة» و أحمدته تعالى على ما أكرمني به من التوفيق لخدمه فقه أهل بيت العصمة صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين، و أسأله تعالى التوفيق لإخراج بقية الأجزاء.

(١) إلّا أن سعدان بن مسلم من رجال كامل الزيارات في الباب ٧٩، الحديث ١٣ ص ٢١٦ و ٢١٩.

(٢) المستمسك ج ١ ص ٥٩٢، الطبعة الرابعة.

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٣٤٩.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

الجزء الخامس

إشارة

المطهّرات

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨

.....

المطهّرات هي:

١- الماء ٢- الأرض ٣- الشمس ٤- الاستحالة ٥- الانقلاب ٦- ذهاب الثلثين فى العصور ٧- الانتقال ٨- الإسلام ٩- التبعية ١٠- زوال عين النجس أو المتنجس عن بدن الحيوان ١١- استبراء الحيوان الجلال ١٢- حجر الاستنجا ١٣- خروج الدم من الذبيحة ١٤- نزع المقادير المخصوصة فى البئر - على القول بنجاستها - ١٥- تيمم الميّت بدلا عن الغسل ١٦- الاستبراء بالخرطاط ١٧- زوال التغير فى الجارى و البئر ١٨- غيبة المسلم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩

.....

المطهّر الأول الماء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠

.....

الماء أحد المطهّرات، الماء مطهّر لكل متنجس حتى المياه المتنجسة، تطهير الأجسام الجامدة، تطهير المياه.

شروط التطهير بالماء:

زوال العين، عدم تغير الماء، طهارة الماء، إطلاق الماء.

شروط التطهير بالقليل:

«التعدد، التعفير، العصر، الورود» التطهير من البول، التطهير من بول الرضيع، كفاية المزة فى المتنجس بغير البول، غسل الأوانى، غسل

آنية الولوغ، غسل ظروف الخمر، التعفير فى غير الظروف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١

[تنمة كتاب الطهارة]

[فصل في المطهّرات]

إشارة

فصل في المطهّرات و هي أمور

[(أحدها) الماء]

إشارة

(أحدها) الماء و هو عمدتها، لأن سائر المطهّرات مخصوصة بأشياء خاصة بخلافه، فإنه مطهّر لكل متنجس (١).

(١) المتنجس اما ان يكون جامدا أو مائعا، و المائع اما ان يكون ماء مطلقا أو مضافا، أو ما يلحق بالمضاف، كالحليب و نحوه، مما لا يصح إطلاق الماء عليه بوجه، و الماء يكون مطهّرا لجميع ذلك مع رعاية الشروط المقررة الآتية، و بشرط قابلية المحل - كما سنشير. تطهير الأجسام الجامدة بالماء اما الجوامد: فتطهر بالماء مطلقا، و ذلك لأمرين. (الأول) الاستقراء.

فيما ورد الأمر بتطهيره بالماء، فإنه قد ورد في الروايات الأمر بغسل جملة من الأشياء بالماء، كالثوب، و البدن، و الفرش، و الأواني، و غير ذلك مما أصابه شيء من النجاسات، حيث أنه يستفاد من ملاحظة تلك الموارد: انه لا- خصوصية لمتنجس دون آخر، «و بعبارة أخرى»: الاستقراء في الموارد الخاصة التي ورد الأمر بغسلها عن النجاسات بالماء تكشف عن كون الماء مطهّرا لها من دون خصوصية للمورد، إذ لا يحتمل خصوصية للثوب و البدن أو غيرهما مما ورد في النصوص، في حصول الطهارة لهما بالغسل بالماء، بل الماء يكون مطهّرا لكل جسم متنجس بالغسل به، و ان لم يكن مما ورد فيه النص بالخصوص، و قد ذكرنا فيما سبق ان الأمر بغسل شيء بالماء يرشد إلى أمرين (أحدهما) تنجسه بملاقاة النجس (ثانيهما) طهارته بالماء.

□
(الثاني) العموم المستفاد من موثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام «في رجل يجد في إنائه فأرة، و قد توضع من ذلك الإناء مرارا، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت فأرة متسلخه، فقال: ان كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ، أو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢

.....

يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه ان يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء.» (١)
فان المستفاد من عمومها اللفظي بقوله «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» شمول الحكم لكل متنجس أصابه ذاك الماء المتنجس، و لا يحتمل وجود خصوصية لميتة الفأرة، فالماء يكون مطهرا لكل متنجس سواء تنجس بميتة الفأرة أو غيرها من النجاسات. عدم قابلية بعض الأجسام للطهارة نعم بعض الأجسام لا تقبل الطهارة، لعدم نفوذ الماء فيه، فلا يمكن غسله، و ذلك كالدهن المائع إذا تنجس حال ميعانه، و الفلزات الذائبة من قبيل الذهب و الفضة و نحوهما إذا تنجست حال ذوبها، لأن الماء لا يدخل في باطن اجزائها، و ان أذيت بعد التنجس ثانيا، و ألقيت في الماء الكر أو غلت فيه، فما يأتي من المصنف (قده) في «المسألة ١٩» من هذا

الفصل من عدم استبعاده طهارة الدهن المنتجس إذا غلى في الكر زمانا- غير صحيح [١] كما أشرنا في التعليقة، لان الغليان لا يوجب نفوذ الماء في باطن اجزائه فتبقى على النجاسة كما يأتي في تلك المسألة، و أظهر من ذلك الفلزات المنتجسة كالذهب و الفضة، فلو فرض و لو بفرض بعيد انها غلت و ألقيت في الماء الكر لا- تطهر بواطنها، فلا يطهر منها الا السطح الظاهر كما يأتي «٢» هذا كله في الأجسام الجامدة.

تطهير المياه اما الماء المطلق المنتجس فيطهر بالاتصال بالعاصم، كالكر و الجارى

[١] بل يأتي من نفس المصنف (قده) في آخر فصل المطهرات في (المسألة ١) التصريح بأنه ليس من المطهرات مزج الدهن المنتجس بالكر الحار و إن قال به بعضهم، فكأنه ناقض كلامه في (المسألة ١٩).

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٦ باب ٤ من أبواب الماء المطلق ح: ١.

(٢) في (المسألة ٣١) من هذا الفصل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣

حتى الماء المضاف بالاستهلاك (١)

و المطر- كما هو المشهور المختار- أو بالمزج به على قول كما تقدم «١» في مباحث المياه.

و اما الماء المضاف المنتجس فقد تقدم «٢» انه لا طريق الى تطهيره مع بقاءه على عنوانه، فلا بد و ان يستهلك في العاصم- كالكر- فيطهر بذلك، نعم نسب «٣» إلى العلامة القول بكفاية اتصاله بالعاصم في حصول طهارته، و لكن لا يمكن المساعدة عليه، لعدم وجود دليل عليه، كما سبق «٤».

(١) قد يقال «٥» بأن العبارة لا تخلو عن حزاة، لأن الطهارة بالاستهلاك لا وجه لنسبتها الى الماء، بل لا يصح نسبتها الى الاستهلاك ايضا، لانعدامه به، و معه لا يتصف شيء بالطهارة أو النجاسة، لأن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثلث له. و يمكن دفعه بان المراد مطهريه الماء للمضاف بشرط استهلاكه فيه، فالمطهر في الحقيقة انما هو الماء مشروطا باستهلاك المضاف النجس فيه.

و اما دعوى: عدم صحة نسبة التطهير الى الاستهلاك- من جهة انعدام الموضوع به فيكون الاستهلاك موجبا لانعدام المضاف لا انه يكون مطهرا له- فيمكن دفعها أيضا بأن هذا و ان كان صحيحا بالنظر العرفي، الا انه لا يتم بالدقة العقلية، و ذلك من جهة ان اجزاء المضاف المستهلك في الماء الكر و ان كانت معدومة عرفا، الا انها باقية حقيقة، فتطهر جميع اجزائه بالملاقاة مع الكر بحيث لو فرض تبخير الماء و بقاء اجزاء المضاف و رجوعه الى عنوانه السابق يحكم عليه بالطهارة، لطهارة جميع اجزاء الكر المستهلك فيه المضاف، و منها اجزاء المضاف.

فتحصّل: انه يصح إسناد المطهريه بالاستهلاك الى الماء فيكون الماء

(١) راجع ج ١ من كتابنا ص ٧٨.

(٢) ج ١ ص ٤٨-٤٩.

(٣) راجع ج ١ ص ٤٩.

(٤) راجع ج ١ ص ٤٩.

(٥) مستمسك ج ٢ ص ٤ الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤

بل يطهر بعض الأعيان النجسة، كميت الإنسان، فإنه يطهر بتمام غسله (١).

و يشترط في التطهير به أمور، بعضها شرط في كل من القليل والكثير، وبعضها مختص بالتطهير بالقليل.

اما الأول (فمنها) زوال العين والأثر (٢) بمعنى الاجزاء الصغار منها، لا بمعنى اللون والطعم (٣) ونحوهما.

هو المطهر والاستهلاك يكون شرطا لمطهريته، بل لا- مانع من إسناده إلى نفس الاستهلاك أيضا ولا مجاز إلا بالنظر العرفي دون العقلي، فلاحظ.

(١) كما سيأتي في بحث غسل الميت شروط التطهير بالماء شروط التطهير بكل من الماء القليل والكثير الشرط الأول: زوال العين.

(٢) لا إشكال «١» في اعتبار زوال عين النجاسات وأثرها- أي الأجزاء الصغار التي يصدق عليها عنوان النجس عرفا- في حصول

الطهارة، إلا- أنه لا- ينبغي عد ذلك من الشروط، لأن زوال العين يكون مقوماً لمفهوم الغسل والإزالة، و محققاً لموضوعهما، لا انه

شرط فيهما بعد تحقق الموضوع، إذ بدونه لا يصدق الغسل والإزالة عرفا، وهكذا الحال فيما إذا بقي الأثر بمعنى الأجزاء الصغار، لانه

من بقاء العين، ففي عد زوال العين من الشروط مسامحة واضحة.

(٣) لا عبرة بزوال الأثر أثر النجاسة قد تكون من المراتب الضعيفة منها، بحيث يصدق عليها عناوين موضوعاتها- عرفا- كعنوان الدم

و العذرة وغيرهما من النجاسات،

(١) الجواهر ج ٦ ص ١٩٨ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥

.....

فلا إشكال حينئذ في ثبوت حكم النجاسة لها، و وجوب إزالتها، لعدم صدق الغسل و الإزالة مع بقاء تلك الآثار التي هي مرتبة من

الأعيان كما تقدم- آنفا- و قد تكون الأثر من الأعراض في نظر العرف بحيث لا يصدق عليها عناوين النجاسات، و انما يصدق عليها

عنوان الأثر، كلون الدم أو رائحة الجيفة و نحو ذلك، بحيث لا يكون وجود الأثر كاشفا عن بقاء عين النجس لدى العرف، فهل إزالة

مثل ذلك شرط في حصول الطهارة أم لا؟

لا ينبغي الإشكال في عدم الوجوب، بل لا خلاف فيه حتى انه ادعى الإجماع «١» على ذلك.

و عن العلامة [١] في المنتهى القول بوجوب إزالة الأثر مفسرا له باللون دون الرائحة، و عن نهايته القول بوجوب إزالة الرائحة دون

اللون- إذا كان عسرا- و عن قواعده ما ربما يستفاد منه القول بوجوب إزالتها فيما إذا لم تكن عسرا.

أقول: لا وجه لشيء من ذلك، لصدق الغسل- عرفا- و لو مع بقاء الأوصاف المذكورة إذا لم تكن كاشفة عن بقاء أجزاء النجاسة-

عرفا- فمقتضى إطلاق الأدلة الآمرة بالغسل هو عدم اعتبار إزالة أوصاف النجس، و لا دليل من الخارج على اعتبارها كى يصلح لتقييد

الإطلاقات.

بل مورد كثير من الروايات الآمرة بالغسل هي النجاسات التي يبقى أثرها بعد الغسل- غالبا- كالدّم، و المنى، و الميتة، و العذرة، فإن

بعض أقسام

[١] مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٦٨ و الجواهر ج ٦ ص ١٩٩ - ٢٠٠.

أقول يمكن توجيه كلام العلامة في كتبه المختلفة بأن يكون نزاعا في الصغرى بدعوى:

ان ازالة العين لا تتحقق عرفا مع بقاء اللون أو الرائحة القابلية للإزالة، وان كان فيها منع ظاهر، كما ذكرنا في الشرح، فالمدار في معرفة زوال العين هو العرف، لا عسر الإزالة، إذ قد يكون بعض الألوان المجردة عن ممازجة شيء من الأعيان سهلة الإزالة جدا، ومع ذلك لا- تجب إزالتها، لما ذكرناه في المتن من صدق الغسل المأمور به عند زوال العين عرفا، و ابن بقى الأثر، و إلا فعسر الإزالة لا يرفع النجاسة، و ان ارتفعت أحكامها الحرجية بدليل نفي الحرج، لو كان لها أحكام حرجية.

(١) كما عن المعتبر- الجواهر ج ٦ ص ١٩٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦

.....

الدم كدم الحيض الشديد اللون، و هكذا المنى يبقى لونهما في الثوب، و قد يبقى ريح الميتة في الظرف و نحوه، و مع ذلك لم يرد في شيء من الروايات دلالة أو إشارة إلى وجوب ازالة الآثار المذكورة.

بل ورد في بعض الروايات الأمر بصبغ الثوب الذي بقي فيه اثر لون دم الحيض بالمشق [١] لئلا يظهر للحس و يختلط بالصبغ.

كرواية علي بن حمزة عن العبد الصالح سألته أم ولد، جعلت فداك أنى أريد أن أسألك عن شيء، و أنا أستحي منه، قال سلى و لا تستحي، قالت: أصاب ثوبي دم الحيض فغسلته فلم يذهب أثره قال اصبغيه بمشق حتى يختلط و يذهب «٢».

و نحوها غيرها «٣».

و تقريب الاستدلال بذلك: انه لو كان بقاء اللون كاشفا عن وجود العين المانع عن تحقق الإزالة المعتبرة في التطهير، أو كان كاشفا عن عدم وجود شرط الطهارة و لو مع فرض زوال العين- لم يكن صبغه بالمشق مجديا الا لإخفاء لون النجاسة عن الحس، و هذا غير محتمل في الرواية، فالأمر به ليس الا لرفع النفرة الحاصلة من بقاء اللون غير المنافي للطهارة.

و قد يستشهد «٤» لذلك ايضا بما ورد في الاستنجاء من ان الريح لا ينظر إليها.

كحسنة ابن المغيرة عن ابي الحسن عليه السلام، قال: «قلت له: ان للاستنجاء حدا؟ قال: لا حتى ينقى ما ثمة، قلت: فإنه ينقى ما ثمة و يبقى الريح، قال: الريح لا ينظر إليها» «٥».

[١] المشق بالكسر: المغرة، و هو طين احمر، و منه ثوب ممشق اى مصبوغ به- مجمع البحرين.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٣٣ الباب ٢٥ من أبواب النجاسات، الحديث ١.

(٣) في الباب المتقدم ج ٣ و ٤.

(٤) الجواهر ج ٦ ص ١٩٩ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٣ و المستمسك ج ٢ ص ٥ الطبعة الثالثة.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٣٣- الباب ٢٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧

.....

و لكن يمكن المناقشة فيها باحتمال وجود خصوصية في باب الاستنجاء لم تلحظ في غيره، فإنه يكتفى بالتمسح بالأحجار، مع انه لم يعلم - غالباً - بزوال الأجزاء الصغار من النجاسة عن المحل، إذ يكتفى فيه بالنقاء العرفي الحاصل بالأحجار، و من المعلوم ان النقاء الحاصل بها غير النقاء الحاصل بالماء، إذ يمكن بقاء الأجزاء الصغار من العذرة عند التمسح بالأحجار، لعدم تيسر زوالها بها، فعليه لا يصح الاستشهاد بما ورد فيه، ثم قياس غيره عليه، لاختصاصه بأحكام لا تجرى في غيره.

و اما الاستدلال على اعتبار زوال آثار النجاسة - من اللون و الريح و الطعم - في حصول الطهارة، باستحالة انتقال العرض عن معروضه، فبقاء الأثر يكون كاشفا عن وجود العين، فلا تتحقق إزالة العين مع بقاء لونها أو ريحها [١].

فيدفعه: أولاً: انه لا عبرة ببقاء الأجزاء اللطيفة المستكشفة بالدقة الفلسفية، لأن الأحكام الشرعية تدور مدار عناوين موضوعاتها العرفية، فكل ما يصدق عليه العذرة أو الدم أو نحو ذلك من عناوين النجاسات يترتب عليه حكمه، و اما ما لا يصدق عليه الاسم عرفاً فلا يتبعه الحكم و ان صدق عليه الأثر، و استحالة انتقال العرض انما هو حكم عقلي لا عرفي.

و ثانياً: ان الشيء قد يتأثر بالمجاورة بحيث يحدث فيه الأثر ابتداء من دون انتقال شيء من أجزاء المجاور إليه، فإن الماء قد يتعفن و يتأثر بمجاورة الميته له، من دون مباشرة لها، أو تفترق اجزائها فيه، و هكذا بقيت النجاسات كالعذرة، فيمكن بقاء ريح الميته في الإناء أو في الثوب للمجاورة، لا لبقاء أجزاء النجس في المتنجس بهما، إذ لا ملازمة بين بقاء آثار النجس و وجود العين، و هذا قد يتضح بملاحظة غير النجاسات أيضاً، فإن إناء كبيراً من الحليب - مثلاً - يصنع لبنا بوضع شيء قليل منه فيه من دون مزج أجزاءه في الإناء، و ليس هذا الا للتأثر بالمجاورة من دون حاجة الى الامتزاج.

[١] و بذلك يستدل للقائل بلزوم زوال الأثر - كالعلامة - كما في الجواهر ج ٦ ص ١٩٨ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٣ و المستمسك ج ٢ ص ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨

(و منها) عدم تغيير الماء في أثناء الاستعمال (١)

الشرط الثاني: عدم تغيير الماء

(١) هل يشترط عدم تغيير الماء أثناء الاستعمال في حصول طهارة المغسول به - بحيث لو تغير الماء لا يحسب ذلك غسله من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد [١] - أم لا؟

اختار المصنف (قده) الاشرط و ربما ينسب [٢] الى ظاهر بعض كونه من المسلمات، و لكن لم يتم إجماع تعديدي في أمثال المقام مما يكون له وجه آخر يحتمل استنادهم اليه.

و الصحيح هو التفصيل [٣] بين الغسلة المتعقبه بطهارة المحل و غيرها فيعتبر في الأولى دون الثانية.

و توضيح ذلك: ان تغيير الماء حين الاستعمال في التطهير اما يكون بأوصاف النجس، أو المتنجس، و الأول اما ان يكون اثنا الغسلة المتعقبه

[١] كما يشير الى ذلك المصنف (قده) في (المسألة ٢).

[٢] المستمسك ج ٢ ص ٦. و قد صرح بالاشترط صاحب الجواهر (قده) في (رسالة نجاه العباد) في موردين (أحدهما) في مبحث الماء المستعمل في رفع الحدث أو الخبث قائلاً في (ص ٣٠ من تلك الرسالة): (و لو تغير المستعمل في التطهير باستعماله كان نجسا و لم يفد المحل طهارة).

(ثانيهما) في المقام اعنى مبحث مطهرية الماء قائلًا (في ص ٦٨ من تلك الرسالة):

«اما المتنجس بغير البول و لم يكن آنيةً فالأقوى الاجتزاء فيه بالمرء و ان حصلت بها الإزالة ما لم يتغير الماء قبل تحقق الغسل به و الا غسله مرة أخرى - كما أو مانا إليه في الماء المستعمل. و قد أشار الى ذلك في الجواهر ايضا ج ١ ص ٣٣٧ و ٣٤٩ و ج ٦ ص ٣٢٤ و قد تعرض لهذه المسألة في الحدائق ج ١ ص ٤٩٦ في الأمر التاسع.

و في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٧.

[٣] كما في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف (قده) «عدم تغير الماء»:

(لا يشترط عدم تغيره بأوصاف المتنجس بالاستعمال بل و لا بأوصاف النجس أيضا في غير الغسلة المتعقبة بطهارة المحل).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩

.....

بطهارة المحل، أو يكون في غيرها - كالغسلة الاولى فيما يعتبر فيه التعدد - فهنا ثلاث صور.

(الاولى): تغير الماء بأوصاف النجس في الغسلة المطهرة.

(الثانية): تغيره بذلك - في الغسلة غير المطهرة.

(الثالثة): تغيره بأوصاف المتنجس سواء في المطهرة أم غيرها.

(اما الاولى): فلا - ينبغى الإشكال في اشتراط عدم التغير فيها وفاقا للمصنف (قده) و ذلك لإطلاق ما دل على نجاسة الماء المتغير بالنجاسة، فلا - يصلح للتطهير به، اما لانه نجس لا يصلح لرفع النجاسة، أو لتنجس المغسول به ثانيا. بالملاقاة، و لا موجب في المقام للالتزام بالتخصيص في أدلة نجاسة الماء المتغير، كما انه لا موجب للالتزام به في أدلة تنجس الملقى له، فيكون مقتضى إطلاق أدلتها هو عدم إمكان التطهير بهذه الغسلة.

بيان ذلك: هو انه انا و ان ذكرنا في بحث الغسالة «١» انه إذا كانت الغسالة متعقبة بطهارة المحل فلا بد من الالتزام فيها بالتخصيص في أدلة انفعال الماء القليل في الجملة، على جميع الأقوال في الغسالة حتى على القول بنجاستها مطلقا - كما هو خيرة الماتن (قده) - إذا المقدار المتخلف منها في المغسول يكون محكوما بالطهارة لا محالة حتى على هذا القول، و إلا لاستحال التطهير، فضلا عما إذا قلنا بطهارتها مطلقا، أو بطهارة خصوص المتعقبة لطهارة المحل - كما هو المختار - إذ على جميع التقادير لا بد من الالتزام بطهارة المقدار المتخلف في المغسول بضرورة الدين و اتفاق المسلمين، إذ لو لاه للزم بقاء الشيء على النجاسة الى لا بد، أو لزوم انضمام التجفيف في المطهر، و كلا الأمرين خلاف الضرورة.

الا ان هذا كله انما يكون فيما إذا لم يتغير الماء في أثناء الغسل بالنجاسة.

و اما إذا تغير بها - كما هو مفروض الكلام هنا - فلا موجب للالتزام

(١) في الجزء الثاني صفحة ١٣٩ و ما بعدها - في (فصل الماء المستعمل) فراجع تفصيل الكلام هناك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠

.....

بالتخصيص في أدلة نجاسة الماء المتغير المقتضية لعدم إمكان التطهير به، إذ لا يلزم من القول بذلك المحذور المتقدم - و هو استحالة التطهير - لإمكان الغسل - بعد إزالة العين - بما لا يتغير بالنجاسة، و الحاصل: ان مقتضى إطلاق أدلة نجاسة الماء المتغير بالنجس هو

عدم حصول الطهارة به، و ان حصل التغيير حين الاستعمال، هذا و لكن.

قد يقال «١» ان مقتضى إطلاق أدلة مطهريّة الغسل هو عدم اعتبار الشرط المذكور، فان مقتضى إطلاق مثل قوله عليه السلام: «اغسله في المرنّ مرتين فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة» (٢)، هو حصول الطهارة للمغسول مطلقاً، و ان تغيير الماء بأوصاف النجس أثناء الغسل، إذ لا مانع من حصولها سوى توهم قاذبيّة نجاسته في ذلك، الا انه يندفع بان المانع عن التطهير انما هو النجاسة قبل الاستعمال في الغسل، لا النجاسة الحاصلة به.

و من هنا نقول بطهارة المغسول حتى بناء على نجاسة ماء الغسالة، و الوجه في ذلك هو ان المانع عن التطهير بالماء النجس انما هو نجاسته قبل الاستعمال في التطهير.

و اما النجاسة الحاصلة به فلا تكون مانعة عنه سواء تغيير الماء بها أم لا.

و يندفع: بأنه إن أريد بذلك دلالتها على حصول الطهارة من النجاسة الأصليّة فقط - كالبول مثلاً- و ان تنجس المحل ثانياً بالغسالة المتغيّرة به، تحفظاً على كلا الدليلين أعنى: إطلاق أدلة الغسل و إطلاق أدلة نجاسة الماء المتغيّر.

ففيه: ان هذا مخالف لظهور الأمر بالغسل في حصول الطهارة للمغسول بقول مطلق، إذ ظاهر هذه الأوامر في الموارد المختلفة هو حصول الطهارة الفعلية للمغسول، لا بالإضافة إلى نجاسة دون اخرى، و من هنا قد التزموا من دون خلاف و إشكال بطهارة الغسالة المتخلفة في المغسول، على

(١) المستمسك ج ٢ ص ٦.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ في الباب ٢ من أبواب النجاسات ج ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١

.....

جميع الأقوال في الغسالة، حتى على القول بنجاستها مطلقاً، لانه لو لاها لاستحال التطهير بالماء و الخلاف انما وقع في المنفصلة، لا المتخلفة «١» لكن كل ذلك فيما إذا لم تتغير بالنجاسة، و الا فلا ملزم للقول بطهارة المحل، و لا بطهارتها، لإمكان الغسل بما لا يتغير ثانياً- كما ذكرنا.

و ان أريد بذلك دلالتها على حصول الطهارة الفعلية للمحل و بقول مطلق، بان زالت نجاسته الأصليّة و لم يتنجس بملاقاة الغسالة المتغيّرة بها ثانياً، اما لعدم نجاستها أو لعدم تأثيرها في الملاقى.

ففيه أولاً: منع الشمول، لانصراف أدلة الغسل عن صورة تغيير الماء بالنجاسة في الغسلة المتعقبه لطهارة المحل، لان الماء المتقدّر بالنجاسة لا يصلح- في نظر العرف- للتطهير به.

و ثانياً: لو سلم الشمول و ثبت الإطلاق لها كانت معارضة بأدلة نجاسة الماء المتغيّر بالعموم من وجه، و في مثله لا ترجيح لأحد الطرفين، فان مقتضى إطلاق أدلة الغسل هو حصول الطهارة في المغسول، سواء حصل التغيير بالاستعمال أم لا، كما ان مقتضى إطلاق أدلة نجاسة الماء المتغيّر المانعة عن التطهير به- في نظر العرف- هو نجاسته به، سواء حصل فيه بالاستعمال في التطهير أو قبل ذلك، فتقع المعارضة بينهما في مورد الاجتماع- و هو الغسل بالماء المتغيّر أثناءه- [١] و مقتضى القاعدة في مثله هو التساقط، فلا بد من

[١]- يخفى ان تحقق المعارضة بين دليل الغسل و دليل نجاسة الماء المتغيّر في صورة التغيير بالاستعمال في الغسل انما يبتنى على أحد أمرين، إما الالتزام بعدم صلاحية الماء المتغيّر بالنجاسة لتطهير المحل، و إما الالتزام بسراية نجاسته اليه، و يمكن منع الأول بأن

النجاسة الحاصلة بال غسل لا يكون مانعا عن التطهير، و من هنا يلتزم القائلون بنجاسة الغسالة غير المتغيرة بطهارة المغسول، و السر فيه هو ان الغسالة تتحمل نجاسة المحل و ترفعها عنه، فلا مانع من حصول الطهارة بها فلا يقاس بالنجاسة قبل الغسل، فليكن صورة التغير ايضا كذلك، و يمكن منع الثاني أيضا بالالتزام بعدم السراية في المقام، كما لا تسرى نجاسة الغسالة غير المتغيرة الى المغسول بها، نعم لا- يمكن المنع في الغسالة المتغيرة المتخلفة في المغسول، للإجماع على نجاستها، فلا تقاس على المتخلفة غير المتغيرة المجمع على طهارتها.

(١) كما أشرنا في ص ١٩ و تقدم تفصيل الكلام في بحث الغسالة ج ٢ صفحة ١٣٩ و ما بعدها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢

.....

الرجوع الى عمومات الفوق ان تمت، و إلا فيرجع الى الأصل العملي.

و مقتضى العموم في المقام هو الحكم بالنجاسة الى ان يطرء عليه المطهر الشرعي، لإمكان الرجوع الى عموم ما دل على وجوب الاجتناب عما اصابه النجس في الصلاة و الأكل و الشرب و غيرهما، مما يشترط فيه الطهارة، لدلالته بالالتزام على نجاسة الملقى كما هو مفاد قوله عليه السلام في موثقه عمار (فإذا علمت فقد قدر) «١».

أو نرجع الى عموم ما دل على انفعال الماء القليل بملاقاة النجس المقتضى لنجاسة ملاقيه، إذ القدر المتيقن في الخروج عنه انما هو الغسالة غير المتغيرة بالنجاسة، و اما المتغيرة بها فيشك في خروجها عنه، لفرض الابتلاء بالمعارض، فيحكم بنجاسة المغسول بملاقاتها، أو عدم حصول الطهارة بها رأسا، و مع قطع النظر عن عمومات الفوق فهل يمكن الرجوع الى استصحاب النجاسة أم لا؟ بيتنى ذلك على القول بجريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، و عدمه، و على المختار لا يجري- كما أشرنا مرارا. هذا كله في الصورة الاولى.

و اما الصورة الثانية- و هي تغير الماء في غير الغسلة المتعقبه بطهارة المحل- فالصحيح انه لا يشترط فيها عدم التغير، خلافا للمصنف (قده) حيث انه لم يفرق بين الغسلات في اعتبار الشرط المزبور.

و ذلك لإطلاق أدلة الغسل، إذ لا دلالة لها على حصول الطهارة الفعلية في الغسلة الأولى، كى ينافى الإطلاق، فإن ما دل على اعتبار عدم التغير في الغسلة المتعقبه بالطهارة، انما كان عدم إمكان التطهير لو تغير الماء بالنجس، أو لتنجس المحل به ثانيا، لان المفروض ظهور الأمر بال غسل في الطهارة الفعلية بهذه الغسلة، و هذا غير جار في غير المتعقبه لطهارة المحل، لان المفروض بقاء المحل على النجاسة بعد.

و دعوى انصراف أدلة الغسل عن صورته تغير الغسالة، فلا تشمل ما

فلا بد من الغسل بما لا يتغير بلحاظ الغسالة المتخلفة، لا بلحاظ المنفصلة.

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٤- الباب ٣٧ من النجاسات ح: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣

و منها طهارة الماء (١).

نحن فيه أيضا.

ممنوعة، لأن ملاك الانصراف - عند العرف - انما هو عدم إمكان التطهير بالماء المتقذر، و المفروض عدم حصول الطهارة - بعد - للمحل في الغسله الأولى فيما يعتبر فيه التعدد، نعم يتم ذلك في الغسله المتعقبه للطهارة، كيف و الغالب في الغسله الأولى هو تغير الماء بالنجاسة في غسل أعيان النجاسات، لا سيما إذا كانت كثيرة، ككثير الدّم أو البول أو نحو ذلك، فلو قلنا بلزوم التعدد فيها مطلقا، أو في خصوص البول لزم إخراج الغسله الأولى عن العدد.

و اما الإجماع التعبدى على اعتبار عدم تغير الغسله مطلقا، فغير ثابت في أمثال المقام.

و اما الصورة الثالثة - و هى تغير الغسله بأوصاف المتنجس - فلا محذور فيها، حتى في الغسله المتعقبه بالطهارة، و ذلك لإطلاق أدلة الغسل و عدم تنجس الماء بأوصاف المتنجس «١» كى ينافى حصول الطهارة للمحل، و عليه لا اثر لتغير الغسله بذلك، ما لم يتقلب مضافا، لان وجوده كعدمه، فلا يضر حتى في الغسله المطهرة، و الظاهر ان المصنف (قده) ايضا لا يريد الاشتراط في هذه الصورة، لما عرفت، و يأتى «٢».

الشرط الثالث: طهارة الماء

(١) و الوجه فيه ظاهر، لان المرتكز في أذهان العرف هو أن حصول الطهارة للمغسول انما هو من آثار طهارة الماء، فمع فرض نجاسته لا يترتب عليه الأثر المطلوب فان النجس لا يكون مطهرا.

هذا مضافا الى إمكان الاستدلال على ذلك بالاستقراء فى الروايات الواردة فى أحكام المياه المتنجسة، حيث ان المستفاد منها ان الماء المتنجس

(١) كما تقدم تفصيل ذلك فى الجزء الأول ص ٦٥ و ما بعدها.

(٢) فى المسألة ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤

.....

لا يصلح للانتفاع به فى شىء، و من المعلوم ان من أظهر الانتفاعات هو استعماله فى التطهير. منها: ما ورد فيه الأمر بصب الإناء الذى ولغ فيه الكلب «١».

و منها: ما ورد فيه الأمر بإهراق الإنائين المشتهين إذا وقع فى أحدهما قدر لا يدرى به [١].

و منها: ما ورد فيه الأمر بإهراق الماء الذى أدخل فيه الإنسان يده المتنجسة بالبول أو المنى «٢» فإن الأمر بصب الماء و إهراقه إرشاد إلى سقوطه عن الانتفاع به فيما يرغب فيه الشرع، و منه استعماله فى تطهير النجاسات.

و نحوها الأخبار الناهية عن التوضؤ بالماء الذى قطرت فيه قطرة من دم الرعاف [٢].

و الناهية عن الشرب و التوضؤ مما وقع فيه الدم «٣» أو البول «٤».

و كذلك الأخبار الواردة فى الأستار كالأخبار الناهية عن الوضوء بالماء الذى دخل فيه دجاجة أو حمامة فى رجلها اثر العذرة [٣].

□

[١] كموثقة سماعة (قال سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل معه إناء آن فيهما ماء وقع فى أحدهما قدر لا يدرى أيهما هو، و ليس يقدر على ماء غيره، قال: يهريقهما جميعا و يتيمم) - الوسائل ج ١ ص ١١٣ فى الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٢ و ص ١٢٤ فى الباب ١٢ ح ١ و رواية عمار ج ١ ص ١١٦ باب ٨ ح ١٤.

[٢] كصحيحه على بن جعفر (في حديث) قال: «و سألته عن رجل رعف و هو يتوضأ فتقطر قطرة في إنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا»- الوسائل ج ١ ص ١١٢ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ج ١- و في ص ١٢٥ في الباب ١٣ منها ج ١.

[٣] كصحيحه على بن جعفر (ع) عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال:

- (١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٥- الباب ١٢ من النجاسات، الحديث: ١، و هي صحيحة البقباق، و نحوها غيرها، كالحديث: ٥.
- (٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١١٣ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ح ٤ و ص ١١٤ ح ٦ و ص ١١٥ ح ١٠ و ح ١١.
- (٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٢٥ في الباب ١٣ من الماء المطلق ج ٢ و ص ١١٤ في الباب ٨ منها ج ٨.
- (٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١١٦ في الباب ٨ من الماء المطلق ج ١٦.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥
- و لو في ظاهر الشرع (١) (و منها): إطلاقه (٢) بمعنى: عدم خروجه عن الإطلاق في أثناء الاستعمال.

و الناهية عن الشرب و الوضوء بالماء الذي شرب منه الطير الذي يرى في منقاره دم «١» أو الدجاجة التي على منقارها قدر «٢».

فإن المنهى فيها و ان كان الشرب أو التوضؤ بالماء المتنجس، الا ان الظاهر انهما من باب المثال لمطلق الانتفاعات المشروطة بالطهارة، فتعم رفع الحدث إذا كان بالغسل، كما يعم رفع الخبث و غسل النجاسات ايضاً، و المذكور فيها و ان كان بعض النجاسات الا انه من المقطوع به عدم اختصاص الحكم به فيعم جميعها.

(١) لاستصحاب الطهارة أو قاعدتها، و لكن أثرها- حينئذ- هو الحكم بالطهارة الظاهرية في المغسول، دون الطهارة الواقعية، إذ الأثر لا يزيد على المؤثر.

الشرط الرابع: إطلاق الماء

(٢) لعدم مطهرية المضاف، سواء كانت الإضافة قبل الاستعمال في الغسل أو حاصله به، لعدم صدق الغسل بالماء حينئذ، لأن الواجب هو الغسل بالماء المطلق، و لا يصدق الغسل به في صورة حصول الإضافة، و لو في أثناء الاستعمال.

و من هنا نقول باعتبار هذا الشرط- اعنى عدم الإضافة- في مطلق

«سألته عن الدجاجة و الحمامة و أشباههما تطأ العذرة، ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة؟»

قال: لا، الا ان يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء»- الوسائل ج ١ ص ١١٥ في الباب ٨ من الماء المطلق، ج ١٣ و ص ١١٧ في الباب ٩ منها ج ٤.

- (١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦٦ في الباب ٤ من الأستار، ح ٢ و ٤.
- (٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١١١ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ج ٦ و ص ١٦٦ في الباب ٤ من الأستار، ح ٣.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦
- (و اما الثاني) فالتعدد في بعض المتنجسات- كالمتنجس بالبول و كالظروف- (١).

الغسلات، سواء المتعقبه بطهارة المحل أو غيرها، بخلاف اشتراط عدم التغير بالنجاسة، فاعتبرناه في خصوص الغسله المطهره دون غيرها كما سبق «١».

شروط التطهير بالماء القليل الشرط الأول: التعدد في بعض المتنجسات

(١) لا- إشكال في اعتبار التعدد في الثوب المتنجس بالبول، إذا غسل بالماء القليل كما يأتي (في المسألة ٤) الا- ان الظاهر عدم اختصاص ذلك بالقليل، لإطلاق دليله- كما نذكر هناك- فلا بد من التعدد حتى في الكثير، وانما يكتفى بالمرء في خصوص الماء الجارى [١] لدليل يخصه و أما ما ذكره المصنف (قده) من اختصاص التعدد بالقليل فمبنى على إلحاق الكر بالجارى، و سيأتى منعه. نعم يلحق المطر بالجارى بناء على تمامية ما ورد «٣» «من ان كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر» و أما الأوانى فيأتى الكلام فيها فى (مسألة ٥ و ٦ و ٧).

[١] و من هنا جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف (قده) (كالمتنجس بالبول) (الظاهر اعتبار التعدد فى الثوب المتنجس بالبول، حتى فيما غسل بالماء الكثير، نعم لا يعتبر ذلك فى الجارى).

(١) فى الصفحة: ١٨

(٣) كما فى مرسله الكاهلى المرويه فى وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٩ فى الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧

و التعفير (١) كما فى المتنجس بولوغ الكلب.

و العصر فى مثل الثياب و الفرش و نحوها مما يقبله (٢).

الشرط الثانى: التعفير

(١) لا إشكال فى اشتراط التعفير فى الغسل بالماء القليل، الا ان الظاهر عدم الاختصاص به، بل يشترط ذلك حتى فى الكثير ايضا، بل المصنف (قده) ايضا التزم بذلك فى (المسألة ١٣) و كأنه ناقض ما هنا، و كيف كان فالصحيح هو عدم الاختصاص بالقليل [١] و انتظر تفصيل الكلام فيما يأتى «٢».

الشرط الثالث: العصر

(٢) بحيث لو جفف بالشمس أو الهواء و لم يعصر لم يطهر، و بقى على نجاسته، و اختصاص هذا الشرط بالماء القليل هو المشهور بين المتأخرين «٣» و ان كان إطلاق كلام غيرهم هو عدم الفرق بينه و بين الكثير، و على كل حال فاشتراطه فى الغسل بالماء القليل مما ادعى [٢] عدم الخلاف فيه.

و لا يخفى: انه لم يرد فى شىء من الروايات المعتمدة [٣] ما يدل على اعتبار العصر فى تطهير الثياب، و الفرش، و نحوها، لا فى الكثير، و لا فى القليل كى نلتزم به تعبدا، فلا بد من التماس دليل آخر، فان تم أو لم يتم فلا

[١] و قد جاء فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف (قده) (و التعفير) (سيجىء منه «قدس سره» اعتبار التعفير عند الغسل بالماء الكثير ايضا و هو الصحيح).

[٢] كما فى الحدائق ج ٥ ص ٣٦٥ و عن المعتمد نسبته إلى علمائنا- كما فى الجواهر ج ٦ ص ١٣٨ و ان ذهب هو (قده) الى عدم وجوبه، راجع ج ٦ منه ص ١٤٢.

[٣] نعم هناك روايات غير معتبرة دلت على ذلك، كرواية دعائم الإسلام، و الفقه الرضوى- كما يأتى فى الشرح.

(٢) في ذيل المسألة ٥ و ١٣.

(٣) كما في الحدائق ج ٥ ص ٣٦٨-٣٦٩ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨

.....

يفرق فيه بين القليل والكثير - كما أشرنا الى ذلك في التعليقه على المتن - [١].

فنقول: انه لا- ينبغى الشك في ان مقتضى الفهم العرفي هو تغاير مفهومى الغسل و الصب، بل في جملة من الروايات وقوع التقابل بينهما، حتى فيما يمكن عصره- كالثياب- و مقتضاه عدم حصول الغسل بمجرد صب الماء على المغسول.

ففي بعضها- بعد السؤال عن إصابة الكلب للثوب:- «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله، و ان مسه جافا فاصب عليه الماء.» [٢].

و في بعضها، بعد السؤال عن حكم بول الصبي قال عليه السلام:

«تصب عليه الماء، فان كان قد أكل فاغسله بالماء غسلًا.» [٣].

و في بعضها بعد السؤال عن حكم اصابة البول للجسد، قال عليه السلام: «صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء. و سألته عن الثوب يصيبه البول، قال: اغسله مرتين» [٤].

فان الاستفادة من هذه الروايات انه يعتبر في تحقق الغسل شىء زائد على مجرد الصب، الا- انه وقع الكلام بينهم في ان المعتبر في تحققه هل هو العصر، و نحوه، كالتغميز، و التثقيب، و كل ما يوجب تخلص المحل من الغسالة أو انه يكفي فيه مجرد استيلاء الماء على المغسول اما بإدخاله في الماء أو

[١] جاء في تعليقه- دام ظله- على قول المصنف (قده)، (و العصر): (إذا توقف صدق الغسل على العصر، أو ما يحكمه كالدلك، فلا بد من اعتباره و لو كان الغسل بالماء الكثير، و الا فلا وجه لاعتباره في الماء القليل أيضا).

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٥ في الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١ صحيح فضل ابى العباس.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٣ في الباب ٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢ مصححة الحلبي.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

حسنه حسين بن أبى العلاء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩

.....

بالصب عليه مع انفصال الغسالة عنه، سواء عصر أم لا، فلا بد من التكلم في مقامين (الأول) في اعتبار العصر في مفهوم الغسل (الثاني) في انه لو شك في اعتباره فيه، فهل يجب العصر ايضا تحصيلًا لليقين بالمطهر الشرعى أم لا.

أما المقام الأول: فالظاهر فيه هو ان مقتضى الفهم العرفي لزوم العصر في تحقق الغسل الموجب للنظافة، سواء في إزالة القذارات العرفية، أو الشرعية العينية أو الحكمية، بل و كذا القذارات الوهمية التي ليس لها حقيقة خارجية و لا شرعية، و من هنا لو أمر المولى عبده بغسل ثوب الا انه يتنفر طبعه عن لبسه بواسطة بعض الأمور المقتضية للنفرة- كما إذا لاقى ثوبه ثوب رجل مريض، أو غير

نظيف، أو نحو ذلك- فليس للعبد الاكتفاء في امتثاله بمجرد طرحه في الماء وإخراجه، لانصراف الأمر بالغسل عن مثل هذا الفعل، لعدم كونه مصداقا؟؟؟ للغسل عرفا، بل لا بد من عصره بعد إخراجه من الماء، لأن في استخراج ما يجذبه الثوب من الماء بالعصر و نحوه تأثيرا في النفس في رفع النفرة الحاصلة للطبع من نحو هذه القذارات التي ليس لها حقيقة متأصلة، وانما هي وهمية محضة فكيف بالقذارات العرفية المتأصلة، أو الشرعية العينية والحكمية، فإنه بعد حكم الشارع بنجاسة ملاقي النجس تحصل النفرة من المتنجس و لا- يزول الا- بما أمر الشارع بكونه رافعا لتنجسه و هو الغسل، و لا- يتحقق الغسل الموجب لارتفاع النفرة فيما يعصر الا بالعصر الموجب لخروج الغسالة الحاملة للقذارة عنه، وهذا لا يفرق بين الماء القليل و الكثير.

و اما المقام الثاني: ففي حكم الشك في اعتبار العصر في مفهوم الغسل، و التنزل عن دعوى اعتباره فيه.

فنقول: ان مقتضى إطلاق ما دل على تنجس الملاقي للنجاسات هو الحكم ببقاء نجاسته الى ان يعلم بطر و المطهر الشرعي عليه، و لا يقين بطروه الا بالعصر عند الغسل، و بدونه يحكم ببقاء نجاسته بمقتضى الإطلاق المزبور الثابت في مثل قوله عليه السلام في فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠

.....

موثقة عمار: «فإذا علمت فقد قدر» (١).

لأن الشبهة مفهومية و القدر المتيقن من تحققها انما هي صورة تحقق العصر عند الغسل. هذا مع قطع النظر عن جريان استصحاب النجاسة في الشبهات الحكمية- كما هو المشهور- و ان منعنا عنه في محله.

و مما يؤيد اشتراط العصر في حصول الطهارة الشرعية:

حسنه حسين بن ابي العلاء (في حديث قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصبي يبول على الثوب؟ قال: تصب عليه الماء قليلا ثم تعصره) (٢).

فإنها دلت على لزوم العصر بعد صب الماء، الا انها لا تصلح للاستدلال بها، لان المراد بالصبي- بقرينة صدر الرواية- هو الرضيع غير المتغذى بالطعام، و لا يجب في بوله الغسل- إجماعا- (٣) حتى يلزم فيه العصر، فالأمر به محمول على الاستحباب لا محالة. قال في صدر الحديث المذكور: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء. و سألت عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله مرتين» (٤).

فإن المقابلة في السؤال تقتضي المغايرة بين الموضوعين و لا يكون الا بفرض الصبي رضيعا لا يتغذى بالطعام، فلا بأس بجعل هذه الرواية مؤيدة لما ذكرناه.

كما يؤيده أيضا:

ما عن الفقه الرضوي: «و ان أصاب بول في ثوبك فاغسله من ماء جار مرة، و من ماء راكد مرتين ثم أعصره» (٥).

و ما عن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام) قال في المنى يصيب

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٤- ح: ٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٢ في الباب ٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) كما يأتي في المسألة ٤ و ١٧ من هذا الفصل.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٥) مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٥٩ في الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١

.....

الثوب: يغسل مكانه، فان لم يعرف مكانه و علم يقينا أصاب الثوب غسله كله ثلاث مرات، يفرك في كل مرة، و يغسل و يعصر» (١).
فإنهما أيضا تدلان على لزوم العصر في التطهير بالماء، و لكن لا يمكن الاستدلال بهما في المقام، لضعف سندهما أولا: بل لم يثبت كون الأولى رواية، فضلا عن اعتبارها، و الثانية مرسله، و لضعف دلالتها: ثانيا، فإنهما تدلان على لزوم العصر بعد الغسل و لا قائل به، فان محل الكلام انما هو لزوم العصر في تحقق مفهوم الغسل، لا في لزومه بعده.

و مما يؤكد ضعف الثانية اشتمالها على الأمر بتعدد الغسل من المنى ثلاث مرات، و الفرك بعد كل مرة، و هذا ايضا لا قائل به.
هل يختص اعتبار العصر بالماء القليل قد أشرنا في صدر الكلام الى ان المشهور بين المتأخرين هو الفرق بين المياه المعتصمة- كالمطر و الجارى و الكر- و الماء القليل حيث انهم خصوا اعتبار العصر بالماء القليل دون غيره، بدعوى ان عمدة الدليل على اعتبار العصر انما هو ارتكاز أذهان العرف على استقذار الماء الذى يغسل به الشئ، فلا بد من تخليص المغسول منه بالعصر و نحوه، و مع اعتصام الماء لا مجال لهذا الارتكاز، لحكم الشارع بعدم انفعاله- هذا.

و لكن الصحيح عدم الفرق بين أقسام المياه من هذه الجهة، و ذلك لتوقف مفهوم الغسل- المأمور به فى تطهير الأشياء عليه- إذ بدونه لا يصدق الغسل المقابل للصب، و هذا لا يفرق فيه بين القليل و غيره [١].
نعم ربما يستدل لعدم لزوم العصر فى المياه المعتصمة بوجوه آخر لا بأس بالتعرض لها فنقول:
أما المطر فقد يستدل لعدم وجوب العصر فيه.

[١] كما أشار (دام ظلّه) الى ذلك فى تعليقه كما تقدم فى ص ٢٨.

(١) مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٦٠ فى الباب ٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢

.....

بمرسلة الكاهلى، عن رجل، عن ابى عبد الله (عليه السلام) (فى حديث) (كل شئ يراه ماء المطر فقد طهر) «١».
لدلالاتها على كفاية أصابه ماء المطر فى تطهير الأشياء، من دون حاجة الى العصر، الا أنها لضعفها بالإرسال لا تصلح للاستدلال، و الانجبار بعمل الأصحاب غير مرضى عندنا- كما مر مرارا.
نعم لا بأس بالاستدلال له:

بصحیحة هشام بن سالم، انه سال أبا عبد الله (عليه السلام) عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء، فيكف فيصيب الثوب؟ فقال: لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه «٢».

فان مقتضى التعليل فيها هو كفاية مطلق أصابه المطر، و هى أعم من الغسل، لعدم توقف صدقها على انفصال الغسالة مما أصابه، فالثوب إذا أصابه المطر و نفذ فيه يطهر، سواء انفصل عنه الغسالة بعصر و نحوه أم لا، و قد تقدم الكلام فى ذلك فى بحث ماء المطر «٣».

و اما الماء الجارى: فقد ألحقه بالمطر بدعوى عدم القول بالفرق بينهما «٤» و لعله لاشتراكهما فى الجرى فالمطر يجرى من السماء

فيشبه الماء الجارى فيشتركان فى الحكم و قد يستفاد من بعض النصوص [١] تعليق الحكم بعدم انفعال المطر بملاقاة النجس، و كذا مطهريته للغير على الجرى على

[١] على بن جعفر فى كتابه عن أخيه موسى (ع) قال: «سألته عن المطر يجرى فى المكان فيه العذرة فيصيب الثوب أ يصلى فيه قبل ان يغسل؟ قال: إذا جرى به (فيه) المطر فلا بأس».

و عنه عن أخيه موسى (ع): قال: «سألته عن البيت يبال على ظهره و يغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر أ يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: إذا جرى فلا بأس به». وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٨ فى الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٩ و ٢.

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٨ فى الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٥.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٨ فى الباب ٦ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ١.

(٣) و اطلب ما يتضح به الحال فى ج ١ ص ٢٢٣ و ٢٢٤ من كتابنا.

(٤) مصباح الفقيه للمحقق الهمداني كتاب الطهارة ص ٦٠١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣

.....

الأرض، فيفهم من ذلك انهما متحدان فى جميع الأحكام حتى من جهة العصر و التعدد. و لا يخفى ان هذا أشبه بالقياس، إذ لم يثبت حكم الإصابة فى المطر بعنوان الجرى، كى يعم الجارى، بل انما ثبت فيه الحكم بعنوان المطر فلا يجرى فى الجارى.

و أما النصوص المشار إليها فهي انما تدل على إجراء أحكام الجارى على المطر، لا العكس، فإذا دل النص على عدم لزوم العصر فى التطهير بالمطر لا يصح التعدى منه الى الجارى.

و قد تقدم بعض الكلام فى ماء المطر «١» فالأحوط وجوب العصر فى الغسل بالجارى أيضا.

و أما الكر فعن أكثر المتأخرين [١] القول بعدم لزوم العصر فيه.

و ربما يستدل له بالمرسل المحكى عن المختلف عن ابن ابى عقيل قال:

«ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدخل على ابى جعفر محمد ابن على (عليهما السلام). و كان فى طريقه ماء فيه العذرة و الجيف، و كان يأمر الغلام يحمل كوزا من ماء يغسل به رجله إذا خاضه، فأبصر به يوما أبو جعفر (عليه السلام) فقال: ان هذا لا يصيب شيئا إلا طهره فلا تعد منه غسلا» «٢».

و لكن لضعفها بالإرسال لا يمكن الاعتماد عليها، مضافا الى عدم وجودها فى جوامع الاخبار.

فتحصّل: انه لا بد من العصر فى الغسل بمطلق المياه، إما لدخوله فى مفهوم الغسل، و إما للشك فى حصول الطهارة بدونه، بحيث يكون المرجع حينئذ عموم أو إطلاق ما دل على وجوب الاجتناب عما لاقاه النجس، نعم: لا

[١] الجواهر ج ٦ ص ١٤٣. حكاه عن الذخيرة بل قال: «لم نثر على مصرّح بخلافه».

(١) راجع ج ١، ص ٢١٦ و ٢١٧ من كتابنا.

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٧ فى الباب ٩ من أبواب المياه ح ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤

و الورود (١) اى ورود الماء على النجس، دون العكس.

يعتبر فى خصوص الجارى للدليل خاص - كما ذكرنا.

الشرط الرابع: الورود

(١) المشهور عند من تعرض لشرطية الورود هو القول باعتباره فى الغسل بالماء القليل، بل ربما يدعى [١] الإجماع عليه، نعم: حكى عن بعض «٢» التردد فيه، و عن الشهيد فى الذكرى الميلى الى منعه [٢] بل عن بعض الأصحاب نسبة عدم الاشتراط الى المشهور و قد تعجب صاحب الجواهر (قده) [٣] من هذه النسبة، الا ان الظاهر ابتنائها على عدم تعرضهم لهذا الشرط بدعوى: انه لو كان معتبرا عندهم لتعرضوا له.

و كيف كان فالمتبع هو الدليل، و يمكن الاستدلال لاشتراطه بوجوه لا يخلو أكثرها عن المناقشة.

(الأول): الأصل، و المراد به استصحاب نجاسة المتنجس بعد وروده على الماء، للشك فى بقاء نجاسته الا بورود الماء عليه.

(و فيه): انه - مضافا الى انه من الاستصحاب فى الشبهات الحكمية الذى لا نقول به - لا مجال للأصل مع وجود الدليل، إذ مقتضى إطلاق الروايات [٤] الدالة على غسل النجاسات عموما و خصوصا هو عدم اعتبار الورود، لصدق الغسل مطلقا، سواء ورد الماء على النجس أو بالعكس.

[١] كما استظهره فى الجواهر ج ٦ ص ١٥٦ عن السرائر ثم قال هو: (لم اعرف من جزم بخلافه مطلقا).

[٢] كما فى الجواهر ج ٦ ص ١٥٦ قائلا: «ان أول من ناقش فيه الشهيد فى الذكرى».

[٣] قال فى الجواهر ج ٦ ص ١٥٧ «فمن العجيب ما فى شرح المفاتيح للأستاذ الأكبر تبعا لما عن شرح الإرشاد من حكاية الشهرة على عدم اشتراط الورود».

[٤] و هى الروايات الآمرة بغسل النجاسات على وجه العموم و الخصوص، و سيأتى التعرض لها فى ذيل (مسألة ٤).

(٢) كما فى المستمسك ج ٢ ص ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥

.....

بل لو منع عن إطلاق أدلة الغسل بدعوى انصرافها إلى صورة ورود الماء على النجس - كما يأتى بيانه مع ضعفه فى الوجه الآتى - لا يصح الرجوع الى استصحاب النجاسة أيضا، و ذلك لإطلاق ما دل على نجاسة المتنجس الشامل لما بعد الغسل فى الماء القليل الوارد عليه النجس، فإن الأمر بالاجتناب عنه فى الصلاة، أو الاجتناب عن ملاقيه فى الأكل و الشرب الدال على تنجسه شامل بإطلاقه لما بعد غسله بوروده على الماء، إذ القدر المتيقن من خروجه عن الإطلاق المزبور انما هو صورة ورود الماء عليه دون العكس، فمع وجود الدليل لا مجال للأصل، و ان كان موافقا له، لورود الأدلة الاجتهادية على الأصول العملية مطلقا، سواء كانت مخالفة لها أو موافقة معها.

(الوجه الثانى): دعوى انصراف أدلة الغسل إلى صورة ورود الماء على النجس، إذا كان الغسل بالماء القليل، لأنها المتعارف عند

الناس في القذارات العرفية، فتحمل عليه الأدلة الشرعية، فإن العادة قد جرت بإيراد الماء عليها، لا العكس، فتحمل عليها الأدلة الشرعية الواردة في كيفية تطهير النجاسات، ولعل منشأ هذه العادة هو استقذارهم للماء الذي يرد عليه النجس، فلا يمكن إزالة القذارة به، وهكذا النجس الشرعي.

(و فيه): انه قد مرّ مرارا ان مجرد الغلبة الخارجية لا توجب الانصراف المستقر، إذا لم تصل إلى حد غلبة الاستعمال الموجب لأنس اللفظ بالمعنى الخاص المستعمل فيه، على انه لم تثبت الغلبة المذكورة حتى عند العرف، لتعارف عكس ذلك عندهم ايضا، نعم غاية ما هناك استقذار طباعهم عن الماء القليل إذا غسل فيه القذر- كما إذا أدخل يده الوسخة في إناء الماء طلبا لازالة وسخها- الا ان هذا المقدار لا يمنع عن حصول النظافة عندهم لليد، بل يستقذرون نفس الماء لانتقال قذارة اليد اليه، دون اليد، بل يرون، ان اليد قد صار نظيفا بذلك، فهذا الوجه لا يصلح لتقييد إطلاقات أدلة الغسل بالماء بصورة ورده على النجس، لأن الغلبة الوجودية لا تصلح لذلك و غلبة الاستعمال غير ثابت، بل لا غلبة في المقام.

(الوجه الثالث): دعوى ظهور الروايات الآمرة بصب الماء على البدن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦

.....

المتنجس بالبول أو الثوب المتنجس ببول الرضيع «١» في تعيين الورود، بدعوى: انها في مقام بيان كيفية تطهير المتنجس بالبول، وقد دلت على لزوم الصب المساق لورود الماء على النجس، فتكون هذه الروايات مقيدة لإطلاق أدلة الغسل- لو تمت في أنفسها- وهذه وان اختلفت بالبول إلا أنه من المعلوم عدم الفرق بينه وبين غيره من النجاسات.

(و فيه) انه ليس الأمر بالصب في هذه الروايات بعناية اعتبار الورود في التطهير، بل الظاهر منه انما هو الإشارة إلى سهولة زوال البول في مفروض الروايات، إما من جهة عدم رسوخ البول فيما اصابه- كالبدن- وإما من جهة خفة أصل نجاسته كبول الرضيع، فإنه في مثل ذلك يكتفى بالصب من دون حاجة الى الغسل المتوقف على عناية زائدة من الفك و الدلك، و العصر و نحو ذلك، و من هنا وقعت المقابلة في بعض تلك الروايات «٢» بين صب الماء على البدن المتنجس بالبول و بين غسل الثوب المتنجس به، معللا ذلك بان البول ماء، و يعنى بذلك انه إذا أصاب البول الجسد يزول بسرعة بصب الماء عليه، إذ لا حاجة في زواله عنه الى الغسل المتوقف على الفك و نحوه، لاین البدن مما لا- ينفذ فيه البول، و هذا بخلاف الثوب، فإنه لا بد من غسله، لنفوذ البول فيه، و الا لزم القول بالتفصيل بين البدن و الثوب باعتبار الورود في الأول للأمر فيه بالصب دون الثاني، لأن المأمور به فيه الغسل بإطلاقه، و هذا مما لم يقل به أحد، فشيء من هذه الوجوه لا يصح للاستدلال به على اعتبار الورود.

ثم انه قد يستدل «٣» عليه بوجوه آخر أضعف مما تقدم، كقوة الوارد على النجس في العمل، إذ الوارد عامل بخلاف العكس، و للنهي عن

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من النجاسات و ص ١٠٠٢ في الباب ٣ منها.

(٢) كصحيحه حسين بن ابى العلاء المتقدمة في الصفحة: ٣٠ و المروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من النجاسات ح ٤.

(٣) كما عن الشهيد في الذكري- بنقل الجواهر ج ٦ ص ١٥٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧

.....

إدخال اليد في الإناء قبل الغسل «١» و لسيرة المتشرعة على كيفية غسل النجاسات «٢».

و لا يخفى ما فى الجميع من الضعف.

هذا كله لمن حاول اشتراط الورود.

و قد يستدل «٣» للقول بعدم اعتباره- مضافا الى اطلاقات أدلة الغسل.

بصحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله فى المركز [١] مرتين، فان غسلته فى ماء جار فمرة واحدة» «٥».

بدعوى: دلالتها على جواز ورود الثوب النجس على ماء المركز، كما فى الغسل فى الماء الجارى، إذ وحدة السياق تدل على وحدة كيفية الغسل فيهما، فهى كالصريح فى عدم اشتراط ورود الماء.

و يمكن دفعه: بأنه لا- صراحة لها فى ذلك، بل غايتها الإطلاق، لأن الذى جاء فى متن الصحيحه هو التعبير (الغسل فى المركز) دون (الغسل فى ماء المركز) و الأول أعم، لأن الغسل فى المركز- و هو إناء يغسل فيه الثوب- قد يكون بوضع الثوب فيه أولا ثم صب الماء عليه، و اخرى يكون بالعكس أى يصب فيه الماء أولا ثم يوضع الثوب فيه، و هذا لا يفيد إلا الإطلاق، نعم:

لو كان التعبير هكذا «ان غسلته فى ماء المركز» لصح ما ذكر من ظهوره فى ورود الثوب على الماء، كما جاء التعبير بذلك فى الغسل بالماء الجارى، حيث قال (عليه السلام): «فان غسلته فى ماء جار».

و الحاصل: ان هذه الصحيحه حالها حال سائر الإطلاقات.

نعم: لا بد من تقييد هذه و تلك بقاعدة الانفعال المرتكزة فى أذهان

[١] المركز: الإجابة التى تغسل فيها الثياب.

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦٨ فى الباب ٧ من أبواب الأستار.

(٢) راجع الجواهر ج ٦ ص ١٥٨ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٥.

(٣) المستمسك ج ٢ ص ٨.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٢، الباب ٢ من أبواب النجاسات، ح: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨

.....

المتشرعة، التى دلت عليها الأخبار الدالة على انفعال الماء القليل [١] الا انه لا بد من تخصيص القاعدة المزبورة بصورة ورود النجس على الماء القليل دون العكس، و الا لانسد باب التطهير بالماء القليل و هو خلاف الضرورة و الإجماع، و من هنا قد التزموا إما بالقول بطهارة الغسالة مطلقا، أو خصوص المتعقبه لطهارة المحل- كما هو المختار- أو القول بطهارتها ما دامت فى المحل و نجاستها بالانفصال، أو القول بطهارة ما بقى فى المحل بعد خروج المقدار المتعارف، إذ لا بد- على أى تقدير- من الالتزام بطهارة المغسول بالماء القليل تحفظا على ما دل من الاخبار المتضاربة على إمكان التطهير به، و مقتضى ارتكازية انفعال الماء القليل بالملاقاة حمل الأخبار الدالة على صحة التطهير به على صورة وروده على النجس، لانه المتيقن فى كيفية التطهير به دون العكس.

نعم: انما نلتزم بذلك فى خصوص الغسلة المتعقبه لطهارة المحل، لحصول الطهارة بها و اما فى غيرها كالغسلة الاولى فى مثل المتنجس بالبول فلا- موجب لاعتبار الورود فيها، بل يكفى مجرد الغسل و ان ورد النجس على الماء القليل، لصدق الغسل بذلك

أيضا، إذ لا محذور في الالتزام بنجاسة الغسالة في الغسالة الأولى مطلقا، سواء ورد الماء على النجس أو بالعكس، لأنه مقتضى قاعدة الانفعال، ولا إجماع ولا ضرورة - في هذه الغسلة - على خلاف ذلك، لأن المفروض عدم طهارة المحل بعد، فتكون الغسلة الأولى كأنها مقدمة لحصول الطهارة للمحل بالغسلة الثانية، فإذا لا بد من التفصيل بين الغسلة المتعقبية لظاهرة المحل وغيرها، فيعتبر ورود في الأولى دون الثانية، ولم أجد من صرح بهذا التفصيل وان كان هو مقتضى الجمع بين الأدلة. وإن أبيت عما ذكرنا - مدعيا ثبوت الإطلاق في أدلة الغسل و منع انصرافها بمقتضى ارتكاز المشترعة - إلى صورة ورود الماء على النجس في فرض القلة - فلا بد ان نقول حينئذ بوقوع التعارض بينها وبين ما دل على انفعال المائع

[١] تقدم الكلام في ذلك في ج ١ ص ١٢٣ وقد ادعى ان الاخبار الدالة على انفعال الماء القليل يبلغ عددها الى (٣٠٠ حديث) راجع ما ذكرناه هناك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩
على الأحوط (١)

[مسألة ١) المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها]

(مسألة ١) المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها، فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى، الا ان يستكشف من بقائها بقاء الاجزاء الصغار أو يشك في بقائها، فلا يحكم حينئذ بالطهارة (٢).

القليل بالملاقاة بالعموم من وجه، وبعد التساقط في مورد المعارضة - وهو ورود المنتجس على الماء القليل - يرجع الى أدلة وجوب الاجتناب عن المنتجس، أو الى استصحاب النجاسة، و تكون النتيجة أيضا ما ذكرناه من اعتبار الورد في التطهير بالماء القليل في الغسلة المتعقبية لظاهرة المحل.

(١) ولكن الأظهر عدم اعتباره في غير الغسلة المتعقبية بطهارة المحل، لما ذكرناه عند البحث في اشتراط الورد في الماء القليل آنفا. وحاصله: ان الشرط المذكور مبني على ارتكازية انفعال الماء القليل بالملاقاة، حيث أنها تكون صارفة لإطلاقات أدلة الغسل إلى صورة ورود الماء القليل على المنتجس بعد فرض ضرورية إمكان التطهير به، ولكن هذا الانصراف الناشئ عن ارتكازية الانفعال لا تعم الغسلة التي لا تتبعها طهارة المحل - كالغسلة الأولى فيما يشترط فيه التعدد كالمنتجس بالبول - فإنه لا مانع من بقائها تحت إطلاقات أدلة الغسل وان لم يطهر بها المنتجس، فإنها تكون كالمقدمة الإعدادية لظاهرة المحل بالغسلة الثانية، ولو مع الحكم بنجاستها بالاستعمال في التطهير [١] من فروع اشتراط زوال العين

(٢) تقدم الكلام في ذلك عند ذكر شروط التطهير بمطلق المياه (القليل والكثير).

[١] و من هنا جاء في تعليقه دام ظلله على قول المصنف (قده) (على الأحوط).

(و ان كان الأظهر عدم اعتباره في غير الغسلة المتعقبية بطهارة المحل).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠

[مسألة ٢) انما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال]

(مسألة ٢) انما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال، فلا يضر تنجسه بالوصول الى المحل النجس، و أما الإطلاق فاعتباره انما هو قبل الاستعمال و حينه، فلو صار بعد الوصول الى المحل مضافا لم يكف - كما في الثوب المصبوغ - فإنه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاءه على الإطلاق حتى حال العصر، فما دام يخرج منه الماء الملون لا يطهر، إلا إذا كان اللون قليلا لم يصر الى حد الإضافة، و أما إذا غسل في الكثير فيكفي فيه نفوذ الماء في جميع اجزائه بوصف الإطلاق و ان صار بالعصر مضافا، بل الماء المعصور المضاف ايضا محكوم بالطهارة، و أما إذا كان بحيث يوجب إضافة الماء بمجرد وصوله اليه و لا ينفذ فيه إلا مضافا فلا يطهر ما دام كذلك، و الظاهر ان اشتراط عدم التغير ايضا كذلك (١).

هل يفرق بين شروط التطهير؟

(١) تصدى المصنف (قده) في هذه المسألة لبيان الفرق بين الشروط الثلاثة (طهارة الماء و إطلاقه و عدم تغيره) من حيث اعتبار هذه الشروط حدودا و بقاء، أو حدودا فقط، و من حيث الفرق بين الغسل بالماء القليل و الكثير - كما سيتضح.

١- كيفية اشتراط طهارة الماء أما طهارة الماء المغسول به المتنجس فقد ذكر المصنف (قده) أنها تعتبر قبل الاستعمال في الغسل لا حينه، اي يعتبر حدودا فقط، فلا مانع من تنجسه بالغسل بقاء، اي بسبب الوصول الى المحل، إذ لا محذور فيه، و إلا لأمتنع التطهير بالماء القليل، و هو خلاف الضرورة، فلا يعتبر إلا حدودا.

أقول: هذا انما يتم بناء على القول بنجاسة مطلق الغسالة - كما هو خيرة المصنف (قده) - و أما بناء على طهارتها مطلقا - كما ذهب اليه بعضهم - أو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١

.....

خصوص المتعقبه لطهارة المحل - كما هو المختار عندنا - فلا موجب للالتزام بنجاسته بالاستعمال، لما ذكرناه في بحث الغسالة «١» من لزوم تخصيص قاعدة انفعال الماء القليل بالملاقاة حينئذ، إما في مطلق الغسلات، أو في خصوص المتعقبه لطهارة المحل، فعليه يبقى الماء على طهارته قبل الاستعمال في الغسل و بعده.

٢- كيفية اشتراط إطلاق الماء و أما إطلاق الماء فقد فصل المصنف (قده) فيه بين الماء القليل و الكثير، و اشترط البقاء على الإطلاق في الماء القليل الى حين العصر، فهو شرط فيه حدودا و بقاء، فلو خرج الماء عن الإطلاق أثناء الغسل بسبب ملاقاته للمحل بحيث صار مضافا حين العصر لم يطهر النجس به، لان الواجب انما هو الغسل بالماء المطلق، فإذا انقلب إلى الإضافة حين العصر، اي خرج الماء عن المغسول مضافا، لم تحصل الطهارة، لأنه قبل العصر لم يتحقق عنوان الغسل، لتقوم مفهومه به، فقبل تمامية الغسل افتقد الشرط أعنى الإطلاق، فلا يحصل الطهارة به.

هذا كله فيما إذا غسل بالماء القليل.

و أما إذا غسل في الماء الكثير - كالكر و الجارى - فلا يعتبر فيه إطلاق الماء حينئذ إلا حدودا فقط، إذ يكفي في طهارة المتنجس مجرد نفوذ الماء الكثير في جوفه و استيلائه عليه بوصف الإطلاق من دون حاجة الى العصر، فلا مانع من انقلابه مضافا بالعصر.

أقول: ما ذكر (قده) مبنى على ما سلكه من عدم اعتبار العصر في تحقق الغسل بالماء الكثير، و انه يكفي فيه مجرد استيلاء الماء على اجزاء النجس، و لكن قد عرفت فيما تقدم انه لا فرق بين القليل و الكثير في اعتبار العصر في توقف مفهوم الغسل بهما، و لا أقل من الشك في اعتباره فيه، إذ معه لا يمكن!

(١) ج ٢ من كتابنا في الصفحة: ١٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٢

.....

التمسك بإطلاق أدلة الغسل بالماء، لأن الشبهة موضوعية من حيث سعة المفهوم و ضيقه، فيرجع الى استصحاب النجاسة، و على كل تقدير فلا- بد من العصر في الماء الكثير أيضا، لتوقف حصول الطهارة عليه، فعليه لا فرق في اعتبار بقاء الماء على الإطلاق إلى حين العصر في كل من الغسل بالقليل و الكثير [١].

و منه يظهر الحال في المعصور المضاف الذي حكم المصنف (قده) بطهارته لو كان الغسل في الكثير.

إذ لا موجب للحكم بطهارته الا توهم صدق الغسل بمجرد استيلاء الماء الكثير على اجزاء النجس، فيحكم بطهارته و طهارة غسلته، و ان صار مضافا بالملاقاة، إذ لا موجب لنجاسته الا الانقلاب إلى الإضافة، و هو لا يكون موجبا لها، لانه من الطاهر الى مثله فالمعصور المضاف يكون طاهرا فيما إذا غسل بالكثير، و لكن هذا لا يتم على ما سلكناه من اعتبار العصر حتى في الكثير، إذا العصر حينئذ يكون مقوما لمفهوم الغسل حتى إذا كان بالكثير، فإذا صار الماء مضافا حين العصر لم يتحقق الغسل حينئذ، فيكون الماء المعصور المضاف أيضا نجسا، كالمحل، فلا بد من تكرار الغسل في الكثير الى حد لا ينقلب الماء المعصور من الإطلاق إلى الإضافة.

هذا كله فيما إذا لم ينقلب نفس الماء الكثير إلى الإضافة بمجرد وصول النجس اليه.

و اما إذا كان المتنجس على نحو يوجب اضافة الماء الكثير بمجرد وصوله اليه، بحيث لا ينفذ فيه الماء الا بعد صيرورته مضافا، فلا كلام في عدم حصول الطهارة به، ما دام كذلك- كما أفاد في المتن- لأن المعتبر في حصول الطهارة هو الغسل بالماء المطلق، و لم يتحقق، لان المفروض نفوذ الماء في المغسول بعد انقلابه إلى الإضافة و ان كان تحقق هذا الفرض من الندره

[١] و من هنا جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف (قده) (فيكفي فيه نفوذ الماء): (لا فرق بين الماء الكثير و القليل في ذلك كما مر، و منه يظهر الحال في المعصور المضاف).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٣

.....

بمكان.

٣- كيفية اشتراط عدم التغير و أما اعتبار عدم التغير- اي بأوصاف النجس- فقد ذكر المصنف (قده) انه كالإطلاق، اي ان كان الغسل بالقليل فيعتبر بقاءه على عدم التغير الى حين العصر، و ان كان بالكثير فيكفي فيه نفوذ الماء و ان تغيّر بالعصر، و ذلك لتوقف صدق الغسل بالماء القليل على العصر، دون الكثير.

أقول: تقدم آنفا أن العصر مأخوذ في مفهوم الغسل مطلقا، و ان كان الغسل بالماء الكثير، فعليه لا بد من عدم التغير حتى في الغسل فيه الى حين العصر، الا- ان اشتراط عدم التغير لا- بد من اعتباره في خصوص الغسل المتعقبه لظهوره المحل، لانه لا بد من بقاء الماء المستعمل في هذه الغسله على الطهارة، و الا لما أمكن تطهير شيء بالماء، لتنجس المحل بها، و مع تغير الماء بأوصاف النجس يحكم بنجاسة الماء، و لا يمكن التطهير به و ان حصل التغير حين العصر.

و أما في غيرها فلا مانع من التغير بأوصاف المتنجس بل و لا النجس كما ذكرنا [١] لأنه لا مانع من شمول أدلة الغسل لهذه الغسله-

أى غير المتعقبية بطهارة المحل - و ان تغيّرت بأوصاف النجس كما لا مانع من شمول إطلاق أدلّة انفعال القليل بالملاقاة، و الوجه فى ذلك هو عدم حصول الطهارة بعد على الفرض، و هذا بخلاف الغسلة المتعقبية بطهارة المحل، فإنه لا يمكن شمول أدلّة الانفعال بالنسبة إليها، لعدم إمكان التطهير حينئذ.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: ان الصحيح هو ان يقال ان طهارة الماء

[١] كما تقدم فى بحث اشتراط عدم التغيّر فى أول الفصل ص و قد جاء فى تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف (قده) (و الظاهر - ان اشتراط): (مر حكم التغير آنفا) و يريد بما مر ما أوضحناه فى ذيل اشتراط عدم التغير فى أول الفصل، و محصّله هو ما أشرنا إليه فى الشرح هنا، و أشار - دام ظلّه - فى التعليقه هناك من عدم الاشتراط فى الغسلة غير المتعقبية لطهارة المحل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٤

فلو تغير بالاستعمال لم يكف ما دام كذلك (١) و لا يحسب غسلة من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد.

و كذا عدم تغيره بأوصاف النجس لا بد و ان يفرّق فيهما بين الغسلة المتعقبية بطهارة المحل و غيرها فيعتبر بقائهما إلى حين العصر فى الأولى دون الثانية، لصدق الغسل بالماء و لو صار متنجسا بالملاقاة أو متغيرا بأوصاف النجس، و هذا من دون فرق بين القليل و الكثير، لاعتبار العصر فى مفهوم الغسل بهما.

و أما إطلاق الماء فيعتبر حدوثا و بقاء الى حين العصر فى كلتا الغسلتين سواء فى القليل و الكثير ايضا، للزوم بقاء مفهوم الغسل الى تمام العصر، و مع الانقلاب إلى الإضافة فى الأثناء لا يتحقق مفهوم الغسل بالماء و لو لم يكن متعقبا للطهارة.

(١) أى متغيرا، و حاصل مراده (قده) ان عدم التغيّر بأوصاف النجس يكون كالإطلاق فيعتبر بقاءه الى استكمال الغسل بالماء القليل فيعتبر حدوثا و بقاء - أى إلى حين العصر - كما انه يعتبر نفوذ الماء من دون تغيير فى الغسل فى الكثير.

لكن قد ذكرنا: ان هذا انما يصح فى الغسلة المتعقبية بطهارة المحل، لاعتبار طهارة الماء حدوثا و بقاء فيها، دون غيرها من الغسلات، فلا يضر التغير فيها، لصدق الغسل بالماء و لو كان متغيرا، و لا دليل على اعتبار عدم التغير فيها، كما لا دليل على اعتبار عدم التنجس بالمحل فى الغسل بالماء، و الانصراف فى غير الغسلة المتعقبية بطهارة المحل ممنوع.

نعم لا يتم ذلك فى إطلاق الماء، لأنه بالإضافة يخرج عن كونه ماء، فلا يصدق الغسل بالماء، كما ذكرنا - فلا بد من الفرق بين شرطية الإطلاق و التغير بما ذكرنا.

ثم ان مراد المصنف (قده) من قوله (ما دام كذلك) هو ما أشرنا إليه من دوام تغيير الماء بالغسل، فلا بد من تكرار الغسلات الى حد لا يتغير الماء بالغسل، و يدل على ذلك قوله (قده) بعد ذلك «و لا يحسب غسلة من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٥

[مسألة ٣): يجوز استعمال غسالة الاستنجاء فى التطهير على الأقوى]

(مسألة ٣): يجوز استعمال غسالة الاستنجاء فى التطهير على الأقوى (١). و كذا غسالة سائر المتنجسات على القول بطهارتها.

و لكن قد يفسر «١» بان مراده (ما دام التغير باقيا) بحيث لو فرض ذهاب التغير بنفسه أو بعلاج - حين الاستعمال أو حال العصر - كان مطهرا، و كفى فى تحقق الغسلة، لإطلاق أدلّة المطهريّة.

أقول: أما مراد المصنف (قده) فقد اتضح مما ذكرناه بقرينه ما في ذيل كلامه من قوله (و لا يحسب غسلة).

و اما حكم نفس هذا الفرع- اعنى فرض زوال التغير حين الغسل فى غسلة واحدة- فهو عدم كفايته فى التطهير، لتنجس الماء بالتغير و مجرد زواله لا يكون مطهراً له، و المفروض عدم ورود مطهر خارجى عليه، فكيف يمكن التطهير به، و لا يشمل إطلاق أدلة المطهريه، للزوم تقييده بأدلة انفعال الماء بالتغير و لا يقاس المقام بما ذكرناه فى الغسلة المتعقبه لطهارة المحل من عدم شمول أدلة انفعال الماء بملاقاة النجس لها، إذ لو لا-الالتزام بذلك لما أمكن تطهير المتنجسات رأساً، و هذا بخلاف ما لو تغير الماء بأوصاف النجس، فلا يقاس نجاسة الماء بالتغير على الانفعال بالملاقاة.

و لو سلم ثبوت إطلاق فى أدلة المطهريه و شموله للمقام كانت معارضة بإطلاق أدلة انفعال الماء بالتغير المانع عن حصول الطهارة به، و لو زال التغير بقاء، و حيث ان النسبة بينهما العموم من وجه كان المرجع بعد التساقط- فى مورد المعارضة- عموم أدلة أحكام النجاسات من وجوب الاجتناب عنها و غيره، أو استصحاب النجاسة لو تم.

من فروع الماء المستعمل فى التطهير حكم ماء الاستنجاء

(١) تقدم «٢» الكلام فى ماء الاستنجاء فى مبحث الماء المستعمل

(١) مستمسك ج ٢ ص ١٠.

(٢) راجع تفصيل الكلام فى الجزء الثانى ص ١٢٦-١٣٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٦

و أما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا (١).

و ذكرنا: انه على القول بطهارته- كما هو الأصح- يجوز استعماله فى رفع الخبث و الحدث، لانه ماء طاهر فيشملة إطلاقات أدلة التطهير به فى رفع الخبث أو الحدث الا- ان يقوم دليل على المنع، كما قيل بقيامه فيه بالنسبة إلى رفع الحدث به من الإجماعات المحكيه و رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال: الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه و أشباهه، و اما الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف، فلا بأس ان يأخذه غيره و يتوضأ به» [١].

الا انه ناقشنا هناك فى ثبوت الإجماع التعبدى، كما انه ناقشنا فى سند هذه الرواية و دلالتها على المنع، فالقول به مبنى على الاحتياط الا ان يكون هناك احتياط على خلافه.

هذا بالنسبة إلى رفع الحدث به، و اما بالنسبة إلى رفع الخبث فحكمه حكم سائر الغسالات التى يأتى البحث عنها.

حكم غسالة سائر المتنجسات

(١) لا إشكال فى انه على القول بنجاستها مطلقاً، لا يجوز استعمالها فى ما يشترط فيه الطهارة من رفع الخبث أو الحدث أو غير ذلك، كالشرب، لانه ماء نجس لا يصح استعماله فى شىء مما يشترط فيه الطهارة.

و أما على القول بطهارتها مطلقاً، أو على القول [٢] بطهارة خصوص ما يتعقبه الطهارة كما هو المختار فمقتضى إطلاق أدلة التطهير [٣] جواز

[١] وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٥ فى الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، ح ١٣.

تقدم الكلام فى سندها و دلالتها فى ج ٢ ص ٩٧ و ما بعدها.

[٢] كما أشار دام ظلّه الى ذلك في تعليقه على قول المصنف (قده) (على القول بطهارتها) بقوله دام ظلّه (و هو الصحيح في الغسل المتعقبه بطهارة المحل).

[٣] كقوله (ع) في حسنة عبد الله بن سنان (اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه) -
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٧

.....

استعمالها في رفع الخبث بل الحدث، لانه ماء طاهر الا ان يقوم دليل على المنع.
وقيل «١» بالمنع و يستدل له بوجهين.

(الأول) استصحاب نجاسة المغسول بعد دعوى انصراف أدلة مطهريه الماء عن الغسالة المستعملة في التطهير.
ويرده: انه لا- موجب للانصراف بعد فرض صدق الماء الطاهر على الغسالة، ولا يعتبر في تحقق الغسل أكثر من ذلك، و هو حاكم على استصحاب النجاسة، فيجوز تكرار الغسل بها ما لم يحكم بنجاستها.
بدعوى: ان الأمر بإفراغ الماء المستعمل في تطهير الإناء دليل على عدم جواز الانتفاع به في شيء حتى الغسل به مرة ثانية، و الا لجاز ادارة نفس الماء المصبوب في الإناء مرة ثانية و ثالثة ليحصل الغسل به ثلاث مرّات و لا حاجة الى إفراغه من الإناء و صبّ ماء جديد فيه.

(الوجه الثاني) موثق عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سئل عن الكوز و الإناء يكون قدرا، كيف يغسل؟ و كم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات، يصب فيه الماء فيحرك فيه، ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه، ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه، ثم يفرغ منه و قد طهر. «٢»
و دفعه ظاهر، لأن الأمر بالإفراغ في المرّة الاولى و الثانية في الأواني يكون لأجل نجاسة الغسالة، لعدم تعقب الطهارة لهما، للزوم الغسل فيها ثلاث

الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ ح ٢ ب ٨ من أبواب النجاسات.

و قوله (ع) في صحيحة البنزطي (صبّ عليه الماء مرتين) - الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ ح ٧ ب ١ من أبواب النجاسات.
و قوله (ع): (اغسله في المكن مرتين) - الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ ح ١ ب ٢ من أبواب النجاسات و غيرها من الإطلاقات.

(١) حكى عن المبسوط و الذخيرة القول به - المستمسك ج ٢ ص ١١.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ ب ٥٣ من أبواب النجاسات ح: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٨

[مسألة ٤) يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل]

(مسألة ٤) يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرّتين (١).

مرّات إذا كان بالماء القليل «١» فينبغي ان تعدّ هذه الموثقة من أدلة نجاسة الغسالة، لا عدم جواز استعمالها في التطهير، و ان كانت

طاهرة، واما المرة الثالثة فلان الإفراغ محقق لمفهوم الغسل، إذ بدون انفصال الغسالة عن المغسول لا يصدق عنوان الغسل، فالغسالة الثالثة- وهي التي يتعقبها طاهرة المحل لأنها الأخيرة في تطهير الأواني- وان كانت طاهرة، ويمكن التطهير بها أيضا، الا ان الأمر بإفراغ الإناء منها انما يكون لتوقف صدق الغسل على افراغها من الإناء، لا لعدم جواز الانتفاع بها في شيء، و عليه فلا يصغى الى ما عن المبسوط و الوسيلة من القول بالمنع.

من فروع اشتراط التعدد في الغسل اشتراطه في بول غير الرضيع

(١) نسب في الحدائق «٢»- و المدارك الى المشهور: القول بوجوب الغسل مرتين في إزالة نجاسة البول عن الثوب و البدن في بول غير الرضيع- كما في المتن- بل استظهر دعوى الإجماع على ذلك عن المحقق في المعتبر حيث يقول فيه: «و هذا مذهب علمائنا». و في الجواهر «٣» تقييد الشهرة بالمتأخرين. و هناك أقوال أخر.

أحدها: القول: بكفاية المرة مطلقا.

نسب ذلك الى الشيخ في المبسوط «٤»- نسبة اليه الشهيد في الذكري- بعد ان اختار هو التثنية، الا انه تبع الشيخ في عدم اعتبار التعدد في

(١) كما يأتي في (المسألة ٥).

(٢) ج ٥ ص ٣٥٦.

(٣) ج ٦ ص ١٨٥.

(٤) ج ١ ص ٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٩

.....

البيان «١» و استظهر ذلك عن العلامة أيضا في جملة من كتبه «٢».

ثانيها، التفصيل بين جفاف البول (اي زوال عينه) فتكفي المرة، و الا فالتعدد، كما ذهب إليه العلامة في القواعد «٣».

ثالثها: التفصيل بين الثوب و البدن فيجب التعدد في الأول دون الثاني كما عن صاحبى المدارك و المعالم «٤» فمجموع الأقوال أربعة. أقوى الأقوال ما عليه المشهور من اعتبار التعدد مطلقا للأخبار الكثيرة المستفيضة- التي فيها الصحاح و الموثقات- و يقيد بها إطلاقات أدلة طهورية الماء، و كذا إطلاق ما دل على وجوب الغسل من البول الصادق على المرّة «٥».

منها: صحيحة ابن أبي يعفور قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الثوب قال اغسله مرتين» «٦».

و منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال:

سألته عن البول يصيب الثوب؟ قال: «اغسله مرتين» «٧».

و منها: صحيحة الأخرى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله في المركز مرتين، فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة [١].

و منها: صحيح أبي إسحاق النحوي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين» «٩».

[١] وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من أبواب النجاسات ح ١ (المركز) (بكسر الميم و إسكان الراء و فتح الكاف): الإجابة التي يغسل فيها الثياب.

(١) بنقل من الحدائق ج ٥ ص ٣٥٧.

(٢) بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٥٧.

(٣) كتاب القواعد ص ٨.

(٤) بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٥٨.

(٥) كصحيحة أو حسنة ابن سنان و موثقة سماعة المرويتان في الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٧ باب ٨ من أبواب النجاسات ح ٣ و ١.

(٦) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من أبواب النجاسات ح ٢ و ح ١.

(٧) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من أبواب النجاسات ح ٢ و ح ١.

(٩) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من أبواب النجاسات ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٠

.....

□
و منها: حسنة حسين بن أبي العلاء قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد؟ قال: صبّ عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء، و سألته عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله مرتين.» [١].

و منها: ما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر في الصحيح عن جامع البنزطي قال: «سألته عن البول يصيب الجسد؟ قال: صبّ عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء، و سألته عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله مرتين.» [٢].

و هذه هي روايات الباب و هي - كما ترى - صريحة في لزوم التعدد مطلقاً، و بذلك يظهر النظر في سائر الأقوال المحكية في المقام، و لا بد من التعرض لها و لما استند اليه فيها، و بيان ضعفها.

الأقوال المزيّفة أما القول الأول - و هو الاكتفاء بالمرّة مطلقاً كما عن ظاهر المبسوط و عن الشهيد في البيان و العلامة في جملة من كتبه - فلم يظهر له وجه سوى ما تقدم «٣» الإشارة إليه من إطلاقات أدلة طهورية الماء، و إطلاق ما دل على لزوم الغسل من البول الصادق على المرّة التي.

منها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن رجل يبول بالليل، فيحسب ان البول أصابه، فلا يستيقن فهل يجزيه ان يصب على ذكره إذا بال، و لا يستشف؟ قال: يغسل ما استبان أنه قد أصابه، و ينضح ما يشك فيه من جسده و ثيابه، و يتنشف قبل ان يتوضأ» [١].

[١] وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٣ في الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ٢، قال في الوافي (ج ١ م ٤ ص ٢٣) في بيان الحديث: «و لا

يتنشف يعني لا يجفف ذكره، و الموضع الذي

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من أبواب النجاسات ح ٤ و ص ١٠٠٢ ح ٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من أبواب النجاسات ح ٤ و ص ١٠٠٢ ح ٧.

(٣) صفحة: ٤٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥١

.....

بدعوى: ان الأمر بالغسل فيما استبان من البول يجزى فيه المرّة.

و يدفعها: ان الصحيحة ليست فى مقام بيان كيفية الغسل، و انه يكتفى فيها بالمرّة أولاً، بل هى فى مقام بيان أمر آخر، و هو الفرق بين صورتى اليقين بالإصابة فيغسل، و الشك فيها، فينضح بالماء.

و هذه ايضا حال سائر الروايات «١» المطلقة، إذ هى فى مقام بيان أصل وجوب الغسل، دون كيفيته.

و على تقدير التسليم فلا بد من تقييدها بالروايات الصريحة فى اعتبار التعدد.

فظهر: انه لا وجه يعتمد عليه فى هذا القول و ان نسب الى بعض الاعلام- كالشيخ، و الشهيد، و العلامة- و لعل مرادهم جواز الاكتفاء بالمرّة فى صورة الجفاف و زوال العين، لا مطلقاً، فلا يكون القول بالمرّة قولاً برأسه، بل يرجع الى:

القول الثانى- و هو التفصيل بين زوال العين بالجفاف و نحوه، فتكفى المرّة و بقائها، فيعتبر التعدد- كما ذكر العلامة فى القواعد «٢» قائلاً «و يغسل الثوب من النجاسات العينية حتى يزول العين، اما الحكمية كالبول اليابس فى الثوب فيكفى غسله مرّة».

و يمكن الاستدلال له بوجهين.

(الأول): دعوى أن المنساق الى الذهن من الأمر بصب الماء على البول أو غسله مرتين- بقرينة مناسبة الحكم و الموضوع- هو كون أوليهما لإزالة العين، و الثانية للتطهير، فالمرّة الاولى لا دخل لها فى التطهير و انما تكون تمهيدا و أعدادا لطهارة المحل بالغسل الثانية، فلا يعتبر فيها شرائط التطهير بالماء- من

يحسبه أنه اصابه البول، و هو كناية عن عدم مبالاته بتلك الإصابة، و لا بتعديها الى موضع آخر، و يتنشف قبل ان يتوضأ يعنى لا بد من تجفيف الذكر و الموضع قبل ان يغسل أو ينضح، ان كان يؤخر الغسل أو النضح كما كان دأبهم غالباً، لئلا يتعدى الى الثوب و غيره». جاء فى متن الوسائل «يستشف» و فى الوافى (يتنشف) و لا فرق بينهما فى المعنى.

(١) كالروايات التى مرت الإشارة إليها فى تعليقه صفحة: ٥٠.

(٢) كتاب القواعد ص ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٢

.....

الورود و الانفصال و نحوهما- بل و لا- كونها بالماء المطلق، فعليه إذا فرض زوال العين بالجفاف بالشمس أو الهواء و نحوه لكفت المرّة، فيختص التعدد بصورة بقاء العين و الحاصل: ان المرّة الأولى ليست جزء للمطهر، بل تكون للإزالة، فإذا زالت العين بالجفاف و نحوه تكفى الغسل مرّة واحدة.

وفيه، أولاً: ان هذا و ان كان محتملاً فى نفسه ثبوتاً، و يساعده الاعتبار و الاستحسان العقلى، الا انه مخالف لطواهر النصوص الدالة على اعتبار التعدد مطلقاً، زالت العين أم لا، و لا يبنى الفقه على الاستحسانات العقلية، و لو سلم لكان غاية ما هناك استظهار كون الحكمة فى تشريع الغسل الأولى إزالة العين، لا العلة التامة، إذ من المحتمل ان يكون للماء خصوصية فى إزالة العين لا نعرفها، فلا يمكن التعدى إلى مطلق المزيل حتى لو كان بتجفيف الشمس.

و بعبارة أخرى: لو سلم ظهور الروايات في اختصاص المطهر بالغسل الثانية، و أن الاولى لا تكون الا لمجرد زوال العين لا لتخفيف النجاسة، لما أمكن رفع اليد عن ظهورها في اختصاص المزيل بالماء، لقوة احتمال خصوصية فيه تكون أبلغ في إزالة العين، كما هو المشاهد.

و ثانيا: ان الغالب في المنتجس بالبول زوال العين قبل التطهير بالجفاف و المسح و نحوهما، فحمل روايات التعدد، مع كثرتها، على صورة بقاء العين يشبه الحمل على الفرد النادر، و لا أقل من اختصاصها بغير الغالب، و هذا خلاف الظاهر.

(الوجه الثاني): ما رواه الشهيد في الذكرى «١» عن الصادق (عليه السلام) في الثوب يصيبه البول؟ اغسله مرتين: الأولى للإزالة، و الثانية للإبقاء».

و قد سبقه في ذلك المحقق في المعبر «٢» و ذكر هذه الزيادة في

(١) في أحكام النجاسات ص: ١٥ رواها خالية عن السند و الصدر- كما أشرنا- و عنه كذلك في الحدائق ج ٥ ص ٣٥٩.

(٢) كتاب المعبر في مسائل أحكام النجاسات ص: ١٢١ و عنه في الحدائق ج ٥ ص ٣٥٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٣

.....

رواية حسين بن ابى العلاء المتقدمة «١» فقال بعد قوله: (و عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله مرتين، الأولى للإزالة، و الثانية للإبقاء). فتكون هذه الرواية مفسرة لجميع الروايات الدالة على التعدد، و شارحه لها.

وفيه: أولا: ان كتب الحديث خالية عن هذه الزيادة- كما اعترف به في الحدائق «٢» و حكى التصريح بذلك عن المعامل و انه قال بعد نقلها عن الذكرى و المعبر: «و لم أر لهذه الزيادة أثرا في كتب الحديث الموجودة الآن بعد التصريح بقدر الوسع، و لكنها موجودة في المعبر، و أحسبها من كلامه».

و من هنا يقوى في النظر ان تكون هذه الزيادة دراية من المحقق في المعبر حسب اجتهاده و تفسيره للخبر، لا انها رواية منه للحديث و تبعه الشهيد في الذكرى ظنا منه: انها من أصل الخبر.

و ثانيا: لو سلم ان نقل المعبر لها كان بعنوان الرواية، لا الدراية لما كان حجة، ايضا للاطمئنان بخطاه في النقل، لما ذكرناه من خلو كتب الحديث عن هذه الزيادة، فلا يشمل دليل حجية الخبر.

و ثالثا: لو أغمضنا عما ذكر لكان غاية ما هناك انها رواية مرسله لا يمكن الاعتماد عليها، فإن الرواية المسندة التي ذكرت في كتب الحديث لا تشمل على هذه الزيادة، فلا بد ان تكون رواية المعبر المشتملة عليها غير هذه، و هي مرسله.

و رابعا: ان لازم الأخذ برواية المعبر، حمل الروايات الكثيرة الدالة على اعتبار التعدد مطلقا على الفرد النادر، أو غير الغالب- و هو فرض بقاء العين- و لا يخفى بعده- كما- تقدم- فلا بد من حمل الإزالة في الرواية المذكورة،

(١) صفحة ٥٠ و في الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من النجاسات ح ٤ و ص ١٠٠٢ ح ٧.

(٢) ج ٥ ص ٣٥٩-٣٦٠ و المستمسك ج ٢ ص ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٤

.....

ان تمت، على إزالة المرتبة الشديدة، و حمل الإنقاء على إزالة المرتبة الضعيفة، فتحصل الطهارة التامة بمجموعهما، فترتفع المعارضة. و أما القول الثالث: و هو التفصيل بين الثوب و البدن، فيعتبر التعدد في الأول، دون الثاني، كما في المدارك [١] و محكى المعالم. فالوجه فيه هو استضعافهما الأخبار الدالة على اعتبار التعدد في البدن بناء على اصطلاحهما [٢] في حجية الخبر فيرجع الى الأصل أو إطلاق الأمر بالغسل الشامل للمرة الواحدة.

و لكن الأقوى قوة الاخبار المذكورة- كما أشار في الحدائق «١» إذ هي ثلاث روايات كما تقدم «٢»- (أحدها) ما عن جامع البنظي «٣» و لا ينبغي الشك في صحتها لجلالة شأن الناقل، و هو ابن إدريس، و ظاهره النقل عن نفس الجامع المذكور بلا واسطة، و هو من الأصول المعتمدة (ثانيها) رواية أبي إسحاق النحوي «٤» و هو ثعلبة بن ميمون «٥» و هو ثقة إمامي (ثالثها) رواية حسين بن أبي العلاء «٦» و هي أيضا صحيحة أو حسنة «٧» و بالجملة: ان الروايات الدالة على اعتبار التعدد في غسل البدن من البول كلها معتبرة متنا و سندا، فلا وجه للتأمل فيها، فهذا التفصيل يتلو سابقه في الضعف.

[١] قال في المدارك (ص ١٠٨- الطبع الحجري): «لو قيل باختصاص المرّتين بالثوب و الاكتفاء في غيره بالمرّة المزيلّة للعين كان وجهها قويا، للأصل، و حصول الغرض من الإزالة، و إطلاق الأمر بالغسل المتناول للمرّة، و ضعف الأخبار المتضمنة للمرّتين في غير الثوب».

[٢] و هو حجية خصوص الخبر الصحيح الاعلاني و هو ما كان كل من رواه عدلا مزكى بعدلين.

(١) في الصفحة: ٣٥٨ ج ٥.

(٢) في الصفحة: ٤٩-٥٠.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٢ في الباب ١ من النجاسات، ح ٧.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من النجاسات ح ٣.

(٥) راجع معجم رجال الحديث ج ٣ ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٦) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من النجاسات ح-٤.

(٧) و هو من رجال كامل الزيارات أيضا- معجم رجال الحديث ج ٥ ص ١٨٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٥

.....

فحصل: ان الأقوى هو اعتبار التعدد في المتنجس بالبول إذا غسل بالماء القليل مطلقا- سواء كان العين باقية أم لا، و سواء كان المتنجس هو الثوب أو البدن.

ثم انه يقع الكلام في جهات (الأولى) هل يختص التعدد بالثوب و البدن أو يعم غيرهما؟ هل يختص وجوب التعدد في الغسل بالثوب و البدن الذين هما مورد النص، أو يعم مطلق ما اصابه البول من الأجسام؟ وجهان، بل قولان اختار أولهما في الحدائق «١» و محكى الذخيرة، اقتصارا على مورد النص، و عملا بإطلاق الأمر بالغسل فيما عداه، و عن ظاهر جمع و صريح آخرين التعميم، و قيل: انه المشهور بين الأصحاب «٢» و ان تخصيص بعضهم الثوب و البدن بالذكر لا- يدل على ارادة اختصاص الحكم بهما، بل الظاهر جريهما مجرى التمثيل.

أقول: الأقوى عدم التعدد و الاقتصار على مورد النص (الثوب و البدن) و ذلك لوضوح الفرق بين بابي النجاسات و المطهّرات

فيمكن التعميم في الأول دون الثاني، بيان ذلك: ان المستفاد من دليل نجاسة شيء هو تنجس ملاقيه مطلقا، سواء كان مورد النص أم غيره، مثلا: إذا ورد في الحديث انه «اغسل ثوبك من أبوال ما لا- يؤكل لحمه» لا يفهم العرف من ذلك وجود خصوصية للثوب، توجب نجاسته بالبول، بل يرى ان ذكره يكون من باب المثال، للارتكاز العرفي على سراية النجاسة من نجس العين الى مطلق ملاقيه ثوبا كان أو غيره. و هذا بخلاف مزيلها، و ذلك لاختلاف الأشياء المتنجسة في عناية تطهيرها، و ازالة القذارة عنها، إذ رب شيء يهتم العرف و الشرع بنظافته و طهارته بما لا يهتم به في غيره، كأواني الأكل

(١) ج ٥ ص ٣٦٣.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ١٩٠ و مصباح الفقيه ص ٦١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٦

.....

و الشرب، فان العرف يعتنى اعتناء تاما بغسلها و تنظيفها أعدادا للأكل و الشرب فيها، و الشارع ايضا يهتم بها، و من هنا أوجب غسلها ثلاثا إذا كان بالماء القليل، بحيث لو فرض تغير هيئة الإناء إلى هيئة أخرى يكتفى فيها بالغسل مرة واحدة، أو مرتين، و ربما ينعكس الأمر فلا يهتم العرف و لا الشرع بكيفية تطهير شيء، بحيث يكتفى فيه بأقل مراتب التطهير، كما في الاستنجاء، فإنه يجتري في تطهير محل النجو بإزالة العين بكل جسم قالع يوجب زوال العين. فقط، و لا يعتبر في طهارته الغسل بالماء و لا يطرد ذلك في غيره، بل لا يجتري في نفس المورد بالاستنجاء إذا تنجس المحل بغير الغائط، كالدّم و نحوه، و بالجملة لا يصح قياس أحد الباين بالآخر، فان البول و ان كان مؤثرا في نجاسة مطلق ملاقيه- أعم من الثوب و البدن و غيرهما- الا انه من الممكن اختلاف بعضه مع بعض في كيفية التطهير، فالثوب و البدن يعتبر فيهما التعدد في الغسل، لشدة الاهتمام بهما في النظافة من جهة وقوع الصلاة فيهما و نحوه، بخلاف غيرهما فيكتفى فيه بالمرّة تمسكا بإطلاق أدلة الغسل، لعدم وجود العناية المذكورة فيه، فلا وجه للتعدى عن مورد النص لعدم العلم بعدم وجود الخصوصية فيه، هذا كله في التطهير بالماء القليل.

الثانية هل يختص التعدد بالماء القليل؟ هل يختص التعدد بالقليل [١] أو يعم المياه العاصمة ايضا؟ [٢]

[١] كما عن جماعة منهم الشهيدين و العلامة في التذكرة و النهاية و الشيخ على، و صاحب المدارك حيث قالوا بعدم وجوب التعدد في الجارى و الكر و استجوده في الحدائق- الحدائق- ج ٥ ص ٣٦٢ و الجواهر ج ٦ ص ١٩٦.

[٢] كما عن العلامة في المنتهى في أحكام الأواني و المحقق في المعبر و هو مقتضى إطلاق عبارته في الشرائع حيث قال: (و يغسل الثوب و البدن من البول مرتين) فإنه بإطلاقه يقتضى اعتبار التعدد في قليل كان أو كثير راكد أو جار.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٧

.....

و على الثانى هل يعم جميعها، أو يختص بغير الجارى [١] و على الثانى هل يجب التعدد في خصوص الثوب [٢] أو يعم البدن ايضا الظاهر عدم الاختصاص بالماء القليل، فيجب التعدد حتى في الكثير، دون الجارى، نعم يختص ذلك بالثوب دون البدن، و ذلك لإطلاق قوله (عليه السلام) في صحيحة ابن ابي يعفور و غيرها «٣»: «اغسله مرتين» في جواب السؤال عن كيفية تطهير الثوب الذى أصاب البول، فإنه بإطلاقه يشمل القليل و الكثير. و أما الروايات «٤» الواردة في الغسل بالماء القليل- التى أمر فيها بصب الماء على

البدن، أو غسل الثوب في المركز - فلا تنافي للإطلاق المذكور.

نعم لا يجب التعدد في الثوب المغسول في الجارى، لما في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة «٥» من الاكتفاء بالمرّة فيه.

الا- انه قد يتوهم التعميم لمطلق المياه العاصمة، كالكر و المطر، و ذلك لما فيها من التقابل بين الغسل في المركز، فمرتين، و الغسل في الماء الجارى، فمرّة واحدة.

قال (عليه السلام): «اغسله في المركز مرّتين، فان غسلته في ماء جار فمرّة واحدة» «٦».

بدعوى: ان قوله (عليه السلام) «فان غسلته في ماء جار فمرّة» بيان لمفهوم قوله (عليه السلام) «أولا» «اغسله في المركز مرّتين» بذكر أحد مصاديقه

[١] كما عن الشيخ نجيب الدين في الجامع حيث يقول بوجوب التعدد في الراكد دون الجارى - بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٦٢ و ٣٦٣.

[٢] كما هو الصحيح، لان ما دل بإطلاقه على وجوب التعدد في المتنجس بالبول مختص بالثوب كقوله (ع) (اغسله مرتين) في جواب

السؤال عن كيفية تطهير الثوب المتنجس بالبول، فيعم جميع المياه الا انه خرج عنها الجارى بدليل خاص، فيجب فيه التعدد إذا غسل في الكر، و أما البدن فدليل التعدد فيه يختص بالقليل، لما فيه من الأمر بصب الماء عليه المختص به فلا يجب التعدد فيه سواء غسل في

الكر أو الجارى.

(٣) تقدمت في الصفحة ٤٩ و بعدها.

(٤) تقدمت في الصفحة ٤٩ و بعدها.

(٥) في الصفحة: ٣٧.

(٦) في الصفحة: ٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٨

.....

الذى يكثر الابتلاء به (و هو الجارى) فإن مفهوم قوله (عليه السلام) «اغسله في المركز مرتين» هو عدم وجوب المرّتين في غير القليل و هو يعم مطلق ما ليس بقليل سواء الجارى أو الكر و المطر، اى مطلق المياه العاصمة و ذكر الجارى انما هو من جهة بيان أحد المصاديق، لا لاختصاص الحكم بكفاية المرّة به.

و يدفعه: ان هذا ليس بأولى من فرض عكسه [١] بان يقال ان قوله (عليه السلام) «اغسله في المركز مرتين» بيان لأحد مصاديق مفهوم قوله (عليه السلام) «فان غسلته في ماء جار فمرّة» لان مفهومه يعم كل ما ليس بجار، سواء أ كان ماء قليلا أم كثيرا، و مفهوم الشرط أقوى من الوصف، فتدل على اختصاص عدم التعدد بالجارى، و أما غيره فيعتبر فيه العدد و ان كان كثيرا، و يكون ذكر خصوص القليل من جهة عدم الابتلاء بالكر في بلد السائل، لعدم تعارف صنع الحياض الكبار في البيوت يوم ذاك، الا ما يجتمع في الغدران من مياه الأمطار في الصحارى و خارج البلدان، و اما الجارى فقد يتعارف وجوده في البلد.

هذا، و لكن الظاهر عدم التعرض في الصحيحة لغير القليل و الجارى و السكوت عن حكم غيرهما منطوقا و مفهوما، لما أشرنا إليه من عدم الابتلاء بغيرهما غالبا في تلك العصور فان الحياض الكبار قد أنشأت في البيوت متأخرا، فيرجع في الكثير الى المطلقات الدالة على اعتبار التعدد في التطهير من البول كما تقدم. «٢».

و ان نوقش في ذلك فلا- أقل من إجمال الصحيحة لتكافؤ الاحتمالين الذين ذكرنا هما فيكون المرجع أيضا للإطلاقات المذكورة

الدالة

[١] لا يخفى ان مقتضى ظهور سياق الكلام ان تكون الجملة الثانية- و هي قوله (ع) «فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة»- بيانا لمفهوم الجملة الاولى و هي قوله (ع) «اغسله في المرحن مرتين» لا العكس، لان المتكلم يفسر الجمل المتقدمة بالمتأخرة و يلحق بكلامه ما شاء، و يكون تفسيره لما أراد، فإن كان للجملة الاولى مفهوم فهو يعم مطلق المياه العاصمة سواء الجارى أم غيره، و ان كان الاحتياط هو التعدد في غير الجارى، و سيأتى بعض الكلام في (مسألة ١٣).

(٢) في الصفحة: ٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٩

.....

على التعدد في غسل الثوب من البول الشاملة للكثير أيضا إلا الجارى للصحيحة المذكورة [١] الدالة على كفاية المرة فيه هذا كله في الثوب.

و أما البدن فلا إطلاق في رواياته يشمل الكر لأن الأمر بالصب فيها مختص بالقليل، فيجوز فيه الاكتفاء بالمرة إذا غسل في الكر عملا بالإطلاقات فضلا عما إذا غسل في الجارى. و أما مرسله الكاهلي «٢» الدالة على أن كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر فلا يمكن الاعتماد عليها في شيء لضعفها بالإرسال، بل يمكن المناقشة في دلالتها أيضا كما أتى «٣».

(الجهة الثالثة) هل يكفي التقدير في الغسلتين؟ هل يكفي التقدير في الغسلتين بان يصب الماء بقدرهما، أو يجب تحققهما بالفعل، بان ينفصل كل منهما عن الأخرى عرفا.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٥٩

لا إشكال في أن مقتضى ظهور النصوص الآمرة بالغسل، أو الصب مرتين هو اعتبار التعدد الفعلى دون التقديرى، فيجب اتباعها فما عن الشهيد في الذكرى [٢] من كفاية صب الماء عليه بقدر الغسلتين ضعيف مخالف لظاهر النصوص و ان تبعه جماعة. وقد يوجه القول المذكور «٥» بأن الاتصال لو كان بقدر زمان الغسلتين و القطع، أمكن الاكتفاء بالمرة فيما لا يعتبر فيه تعدد العصر، فمثلا لو فرضنا ان زمان كل من الغسلتين يكون دقيقة واحدة، و زمان الفصل بينهما

[١] و من هنا جاء في تعليقه- دام ظله- على قول المصنف (قده) في أول الفصل (كالمتنجس بالبول): (الظاهر اعتبار التعدد في الثوب المتنجس بالبول حتى فيما إذا غسل بالماء الكثير نعم لا يعتبر ذلك في الجارى).

[٢] بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٦١، و نسب الى غيره أيضا كجامع المقاصد، بل حكى عن جماعة- كما فى الجواهر ج ٦ ص ١٩٠.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٩ فى الباب ٦ من الماء المطلق ح: ٥.

(٣) فى ذيل المسألة ١٣.

(٥) كما عن المدارك بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٦١ والجواهر ج ٦ ص ١٩٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٠

.....

تكون أيضا دقيقة واحدة، فيكون زمان مجموع الغسلتين و الفصل بينهما ثلاث دقائق، فإذا صب الماء مستمرا على المغسول بمقدار ثلاث دقائق كفت، لان اتصال الماء في زمان القطع لا يكون أضعف حكما من عدمه، إذ وصل الماء لو لم يكن أقوى في التأثير فليس بأقل من القطع و الفصل.

و يندفع بأن الأحكام الشرعية لا تجرى فيها الاستحسانات العقلية، فإنها تعبدية محضة لا نعلم ملاكاتها، بل يمكن ان يقال: ان العرف قد يرى ابلغية التعدد الفعلي المتوقع على انفصال الغسالة في تحقق النظافة، و هكذا نرى في الشرع الإلزام بالتعدد في أمور لا يمكن الاكتفاء فيها بالمرّة، بلغ ما بلغ في الاستمرار، كالأمر بالسجدين في الصلاة، و سجدتي السهو بعدها، فإنه لا تصح الصلاة مع سجدة واحدة في الركعة، و ان طال زمانها بمقدار سجدتين أو أكثر، و كذلك في الأوامر العرفية، فإن المولى العرفي لو أمر عبده برسم خطين طول كل واحد منها مترا واحدا- مثلا- لا يرى العرف جواز الاكتفاء برسم خط واحد طوله متران، و هكذا.

فتحصل: ان الأقوى هو القطع الحسى بين الغسلتين أو الصببتين لا التقديرى، إذ لا يكفى مجرد مغايرة الماء الذى يلاقيه فى الزمان الثانى مع ما يلاقيه فى الزمان الأول، بل لا بد من صدق المرتين.

(الجهة الرابعة) هل يختص التعدد ببول الإنسان؟ هل يختص وجوب التعدد ببول الإنسان، أو يعم بول غيره مما لا يؤكل لحمه [١] (أى مطلق الأبول النجسة) الظاهر من النصوص هو الأول لانصراف السؤال عن حكم البول فيها الى بول الأدمى، لأنه محل الابتلاء فى الثوب و البدن، لان الغالب انهم كانوا يبولون على وجه الأرض فيصيب أبدانهم و ثيابهم من ترشحاته فسألوا الإمام عليه السلام عن حكمه، و من هنا

[١] كما ذهب إليه فى الجواهر ج ٦ ص ١٨٨، بل هو مقتضى إطلاق الفتاوى و النصوص كما ذكر الفقيه الهمداني فى مصباح الفقيه ص ٦١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦١

.....

لم يستفصل فى الجواب بين بول ما يؤكل لحمه و ما لا يؤكل، لظاهرة الأول و نجاسة الثانى، إذ لا إطلاق فى البول المسئول عنه فى النصوص السائلة عن حكمه، لانصرافه الى خصوص بول الإنسان- كما ذكرنا- و عليه فيختص الحكم بالتعدد ببول الأدمى، و أما غيره من الأبول النجسة فتكفى فيها المرّة، اعتمادا على إطلاق قوله عليه السلام «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» [١] لصدق الطبيعة على المرّة.

(الجهة الخامسة) هل يختص التعدد بغير الاستنجاء؟ هل يختص التعدد فى الغسل بغير محل الاستنجاء اعنى مخرج البول أو يعمه، ظاهر النصوص هو الأول، لأن موضوع السؤال و الجواب فيها هو عنوان «الإصابة» و هذا العنوان انما يختص بالملاقاة الاتفاقيه و لا- يعم المستمرة- كما فى مخرج البول- فان خروج البول منه يكون على نحو الاستمرار لا- الإصابة، فعليه لا يعمه النصوص، و يبقى تحت إطلاق أدلة الغسل من النجاسات، فان كان هناك دليل خاص يدل على اعتبار التعدد فى مخرج البول أيضا فيؤخذ به، و الا فتكفى فيه المرّة، و تفصيل الكلام فى باب الاستنجاء.

(الجهة السادسة) هل تعتبر إزالة عين البول قبل الغسلتين؟ هل تعتبر إزالة عين البول قبل الغسلتين أو يكفي زوالها بالأولى و حصول الطهارة بالثانية، بمعنى ان تكون الأولى مزيلة و مؤثرة في الطهارة معا، و الثانية متممة لها، أو يكفي حصول الإزالة بأحدهما و لو كانت الثانية [١]

[١] نسبة في الجواهر الى المعبر و الذكرى و جامع المقاصد و غيره عملا بالإطلاق، لاحظ

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٨ باب ٨ من أبواب النجاسات ح ٢ حسنة عبد الله بن سنان.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٢

.....

أو بمجموعهما [١] وجوه أو أقوال؟

ربما يقال [٢] بالأول أى وجوب الإزالة قبل الغسلتين، بحيث لا تحسب الغسلة المزيلة من العدد، بدعوى: انه لا يمكن جعل المرّتين ضابطا للتطهير، لأن إزالة العين قد لا تحصل بهما، فضلا عن حصولها بالأولى، و لا يعقل الحكم بالكفاية مع بقاء العين، فلا بد من الإزالة قبلهما.

و يندفع: بان مقتضى إطلاق الأمر بالغسل أو الصب مرّتين في النصوص المتقدمة هو كفاية الغسل أو الصب مرّتين و ان زالت العين بالأولى، بل القدر المتيقن من تلك الأخبار إنما هو ارادة الغسل مرّتين عند وجود العين في الثوب و البدن، و انما قلنا باعتبارهما حتى مع الجفاف و زوال العين عملا بأصالة الإطلاق، بل مقتضى تعليل كفاية صب الماء على الجسد مرّتين بقوله عليه السلام في بعض النصوص المتقدمة [٣] بأنه (ماء) صريح في فرض وجود عين البول على الجسد و انه يزول بصب الماء عليه، لانه ماء ايضا، بل مقتضى مناسبة الحكم و الموضوع مشعر بذلك أيضا، لأن المرتكز في الأذهان هو أن الأولى للإزالة و الثانية للطهارة، بل نقلنا «٤» رواية ذلك عن المحقق في المعبر و ان لم يتم سنده، و كيف كان فالمعتمد عندنا في كفاية الأولى للإزالة انما هو الإطلاق المذكور. و أما فرض عدم زوال العين بهما فهو فرض نادر ينصرف عنه الإطلاقات، و لو فرض تحققه كان باقيا تحت إطلاقات أدلة وجوب الغسل من البول مرّتين، كما يأتي توضيحه في الرد على القول بكفاية الإزالة بمجموعهما من انه ما دامت العين باقية يشمله دليل وجوب الغسل من البول و ان جرى الماء عليه قبل ذلك. فان مجرد اجراء الماء على الشيء القدر مع بقاء القذارة فيه لا يكون مصداقا للغسل.

الجواهر ج ٦ ص ١٩٠-١٩١ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٢.

[١] كما صرح بذلك في الجواهر (ج ٦ ص ١٩١) عملا- بالإطلاق قائلا: بل هو- يعنى الإطلاق- قاض بذلك ايضا فيما لو حصلت الإزالة بهما أيضا).

[٢] نسبة في الجواهر (ج ٦ ص ١٩١) الى بعضهم و لم يسم قائله.

[٣] في الصفحة: ٥٠ كحسنة حسين بن ابى العلاء و صحيح البنزطى.

(٤) في الصفحة. ٥٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٣

.....

و ربما يقال [١] بالثالث: و هو كفاية الإزالة بمجموع الغسلتين، أو الثانية، تمسكا بإطلاق النصوص الدالة على حصول الطهارة بالغسل أو الصب مرتين و ان زالت العين بهما أو بالثانية، عملا بالإطلاق.

و فيه: ان الإطلاق لا يشمل ذلك و ان شمل ما إذا زالت العين بالأولى، و ذلك لانصراف النصوص عنه، لانه من الفرد النادر [٢] لا سيما بملاحظة ما ورد في نصوص الباب من تعليل الصب مرتين بأنه (ماء) فإنه يدل على سرعة زواله بالصب عليه، كما يزول الماء، ففرض عدم زواله حتى بعد الصب الأول بعيد عن مساق التعليل المذكور، نعم: الزوال بأولى الغسلتين، أو الصبتين هو الغالب، و لا دليل على لزوم إزالة العين قبلهما.

و يمكن تقرير المنع بوجه آخر، و هو انه لو فرض بقاء العين بعد الغسل الأولى، لصدق عليه بالفعل انه مصاب بالبول، فيشمله إطلاق ما دل على وجوب الغسل مرتين من البول، فلا بد من ثلاث غسلات حينئذ الأولى و الثانية لإزالة العين و الثالثة للطهارة، و موضوع النصوص و ان كان إصابة البول للبدن أو الثوب و ظاهره الحدوث، لا الأعم من البقاء، الا انه من المقطوع به ان العبرة بوجود البول في المحل، حدوثا و بقاء و لا عبرة بمجرد حدوثه، فإذا فرض بقاء البول في الثوب فبنفسه يكون علمه لوجوب الغسل مرتين، لانه يصدق عليه أنه شيء أصابه البول، فيندرج في موضوع الأخبار الآمرة بغسله مرتين، إذ مجرد إيصال الماء اليه ما لم يؤثر في إزالته عينه لا يخرج عن موضوع تلك الأخبار، بل لا يصدق عليه اسم الغسل من البول، لانه المفروض بقاؤه - كما ذكرنا - فظهر ان الأقوى هو القول الوسط، و هو كفاية الإزالة بالأولى دون الثانية، لا اعتبار الإزالة قبلهما، و لا كفاية الإزالة بمجموعهما، لظهور الأمر بالمرتين في كونهما معا مطهرين، فيعتبر فيهما شرائط

[١] كما صرح بذلك في الجواهر ج ٦ ص ١٩١ قائلًا - (بل هو «يعنى إطلاق الأدلة» قاض بذلك ايضا فيما لو حصلت الإزالة بهما ايضا).

[٢] لا مانع من شمول الإطلاق للفرد النادر، فلا موجب للانصراف عنه، نعم لا يصح الانصراف إليه، أي لا يمكن انحصار الإطلاق فيه. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٤ و اما بول الرضيع غير المتغذى بالطعام فيكفي صب الماء مرة (١).

التطهير من الإطلاق، و الورود، و انفصال الغسالة و ان حصلت الإزالة بالأولى أيضا، فلا يتوهم سقوط شرائط التطهير فيها. بول الرضيع

(١) يقع الكلام فيه من جهات [١].

(الأولى) كفاية الصب من غير غسل.

المشهور بل ادعى الإجماع [٢] على كفاية صب الماء على المتنجس ببول الرضيع غير المتغذى بالطعام من دون حاجة الى الغسل، و يدل عليه.

□
حسنه الحلبي أو صحيحته [٣] قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي؟ قال: تصب عليه الماء، فان كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا، و الغلام و الجارية (في ذلك) شرع سواء» [٤].

فإنها فضّلت بين بول الصبي غير المتغذى بالطعام، و المتغذى به، بكفاية مجرد صب الماء عليه في الأول و لزوم الغسل في الثاني، فلا يعتبر انفصال الغسالة بالعصر و نحوه، و لا - جريان الماء على الموضع النجس في بول الرضيع و ان اعتبر في بول غيره تحقيقا لمفهوم الغسل، لان الصب الذي يجزى

[١] سيتعرض المصنف (قده) الى هذه الجهات في (مسألة ١٧).

[٢] كما في الحدائق ج ٥ ص ٣٨٤ عن الشيخ في الخلاف، وكذا في الجواهر ج ٦ ص ١٦٠ عنه وعن غيره وفي مصباح الفقيه للفقير الهمداني ص ٦٠٦: (بلا خلاف فيه على الظاهر).

[٣] وجه التردد في التعبير انما هو وقوع (إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمي) في طريقها، لان علي بن إبراهيم يرويها عن أبيه (إبراهيم) والظاهر انه ثقة لا ينبغي التأمل فيه و ان تأمل فيه العلامة في الخلاصة، ولكن مع ذلك روي قبول روايته، ويعرف وثاقته مما افاده السيد الأستاذ دام ظله في معجم رجال الحديث ج ١ ص ٣٣٢-٣٣٤، فراجع.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٣ باب ٣ من أبواب النجاسات ح ٢، و التهذيب ج ١ ص ٢٤٩ ح ٧١٥ و الكافي ج ٣ ص ٥٦ ح ٦ و الاستبصار ج ١ ص ١٧٣ ح ٦٠٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٥

.....

في تطهير بول الرضيع قد يتخلف عن انفصال الغسالة و جريان الماء فيما إذا كان الشيء كالأرض الرخوة أو الثوب المحشو بقطن و نحوه مما يرسب فيه الماء.

نعم قد يتوهم معارضتها بما في ذيل حسنة حسين ابن ابي العلاء المتقدمة من قوله: «و سألته عن الصبي يبول على الثوب؟ قال: تصب عليه الماء قليلا ثم تعصره» (١).

بدعوى دلالتها على لزوم العصر المقوم لمفهوم الغسل، فلا فرق بين بول الرضيع و غيره من هذه الجهة أعنى لزوم الغسل. و يندفع: بأن صحيحة الحلبي تكون أقوى دلالة على كفاية الصب في بول الرضيع من دلالة الحسنه على عدمها، لما فيها من المقابلة بين بول الصبي غير المتغذي، و الأكل للطعام بكفاية الصب في الأول، و لزوم الغسل في الثاني، و التفصيل قاطع للشركة، فهي كالصريح في انه يكفي الصب في بول الرضيع من دون حاجة الى العصر المحقق لمفهوم الغسل، فعليه لا- بد من حمل الأمر به في الحسنه على أحد أمرين، إما على الأمر بما هو متعارف عند التطهير من العصر إنقاء للمحل من الماء الملاقى للقدر، و ان كان قد غلب عليه الماء، و استهلكه، و إما على الاستحباب، فليس الأمر بالعصر فيها من أجل كونه مقوما لمفهوم الغسل، كما يؤيد ذلك ما في نفس الحسنه من العطف ب (ثم) المشعر بعدم إرادة الغسل المعتبر في سائر النجاسات، و الا لكفى العصر حين الصب ايضا. و الحاصل: ان محتملات الأمر بالعصر في الحسنه تكون ثلاثة، لانه إما ان يكون لأجل كونه مقوما للغسل، أو لأجل إخراج الغسالة به دفعا للقدارة، أو لأجل الاستحباب، لا سبيل إلى الأول جزما، لصراحة الصحيحة في نفيه، فلا بد من حمله على أحد الأخيرين. ثم انه قد يتوهم لزوم العصر في بول الرضيع لا من جهة كونه مقوما للغسل، بل جهة لزوم إخراج الغسالة المتنجسة بملاقاة المحل. و يندفع: أولا بأن الغسالة المتعقبه لطهارة المحل، كما هو مفروض

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٢ في الباب ٣ من أبواب النجاسات، ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٦

.....

المقام، لا يحكم بنجاستها- كما هو المختار- فلا دليل على لزوم إخراجها.

و ثانيا بأنه لو صح القول بنجاستها مطلقا- كما عن المشهور- لم يجب إخراجها أيضا، لأنهم انما يقولون بنجاستها بعد الانفصال، و أما قبله فتكون تابعة للمحل بعدها فلو فرض طهارته بعدها كانت محكمة بالطهارة قبل انفصالها، فإذا لا موجب لإخراجها- بعصر و نحوه- من هذه الجهة أيضا. [١].

فتحصل: انه يكفى فى بول الرضيع صب الماء عليه، و ان لم ينفصل غسالته بمقتضى الصحيحة المذكورة، و لا استبعاد فى ذلك شرعا، لرقه بول الصبى المقتضى لغلبه الماء عليه بسرعة من دون فرق فى ذلك بين ما يمكن عصره، كالثوب و نحوه، و ما لا يمكن فيه العصر، كما لا فرق بين ما ترسب فيه الغسالة- كالارض و نحوه- و بين ما لا ترسب فيه.

(الجهة الثانية) هل يعتبر تعدد الصب فى بول الرضيع؟ المعروف بين الأصحاب «٢» هو كفاية الصب مرة واحدة، فى بوله خلافا لما عن كاشف الغطاء (قده) «٣» حيث انه اعتبر العدد فيه كما فى

[١] و قد يتوهم أيضا معارضة صحيحة الحلبي بموثقة سماعه المضمرة قال: «سألته عن بول الصبى يصيب الثوب؟ فقال: اغسله، قلت: فان لم أجد مكانه؟ قال: اغسل الثوب كله»- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٣ ح ٣- فإنها ظاهرة فى وجوب الغسل لكن لا بد من الخروج عن هذا الظهور لأقوائية صحيحة الحلبي فى كفاية الصب، فلا بد من حمل المضمرة إما على بيان أصل النجاسة فيكون المراد عن الغسل تطهيره، أو على ان المراد من الصبى من أكل الطعام، كما اوله بذلك الشيخ فى الاستبصار (ج ١ ص ١٧٤ ح ٦٠٤) أو على أن المراد ما يعمه و الغسل، فيكفى فى الرضيع مجرد الصب فإذا أكل فيغسل أو أن المراد به خصوص الغسل المقابل للصب، و كان تعلق الأمر به بالخصوص بلحاظ كونه مجزيا مطلقا سواء كان الصبى رضيعا أو غير رضيع، أو يكون الأمر للوجوب التخيري، لا التعيينى فيتخير بين أكمل الافراد و هو الغسل و ما دونه و هو الصب جمعا بين الأدلة، فتدبر.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ١٨٨.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ١٨٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٧

.....

بول الكبير، و ادعى ان الفرق بينهما انما هو فى الصب و الغسل دون العدد، فيجب فى بول الرضيع الصب مرتين، و فى بول الكبير الغسل مرتين، و فى الجواهر «١» انه لم يجد موافقا له.

أقول: الأقوى ما هو المعروف من كفاية الصبة الواحدة و ذلك:

لحسنه حسين بن أبى العلاء المتقدمة و قد أقطعها فى الوسائل فى:

بابين «٢»- و تمامها هكذا.

قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال:

صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء، و سألته عن الثوب يصيبه البول؟ قال:

اغسله مرتين، و سألته عن الصبى يبول على الثوب؟ قال: تصب عليه الماء قليلا ثم تعصره) «٣».

فإنها تدل- بقرينة المقابلة- على اعتبار العدد فى بول الكبير، دون الصبى، و التفصيل قاطع للشركة، كما أن صحيحة الحلبي المتقدمة دلت بقرينة المقابلة أيضا- على اعتبار- الغسل فى المتغذى و كفاية الصب فى الرضيع، فمقتضى الجمع بينهما هو كفاية صبة واحدة

فى بول الصبى إذا كان رضيعا لا يأكل الطعام، و أما إذا أكل فيغسل.

و أما كاشف الغطاء (قده) فالظاهر أنه قد استند فى اعتبار التعدد حتى فى بول الرضيع إلى إطلاق ما دل من الروايات [١] على اعتباره فى البول مطلقا.

و بها يقيد إطلاق الصب فى صحبحة الحلبي «٥» المتقدمة بالنسبة

[١] كصحبحة ابن ابى يعفور، و محمد بن مسلم، و ابى إسحاق النحوى، و البنزطى، لما فى جميعها من الأمر بالصّب أو الغسل مرتين فى مطلق البول- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ فى الباب ١ من النجاسات، ح ٢ و ١ و ٣ و ٧.

(١) ج ٦ ص ١٨٩.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من أبواب النجاسات ح ٤ و ص ١٠٠٢ باب ٣ منها ح ١.

(٣) الكافي ج ٣ ص ٥٥ ح ١ و التهذيب ج ١ ص ٢٤٩ باب ١٢ ح ١-٧١٤.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٣ باب ٣ من أبواب النجاسات ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٨

.....

الى بول الرضيع. كما انه يقيد بها ايضا ما فى ذيلها من إطلاق الغسل من بوله ان كان قد أكل الطعام، جمعا بين المطلق و المقيد، فان الروايات المذكورة تدل على انه لا بد فى تطهير البول من التعدد سواء كان بالصّب أو الغسل.

وفيه: ان هذا و ان كان صحيحا فى نفسه، الا انه لا بد من تقييد المطلقات المذكورة بحسنه ابن أبى العلاء الدالة بالوضوح على كفاية المرة فى بول الصبى - بقرينه المقابلة بين بوله و بول الكبير كما ذكرنا آنفا، فتدل على ان المراد بالبول الذى يعتبر فيه التعدد هو ما عدا بول الصبى و أما بوله فيكتفى فيه بصب الماء عليه مرة واحدة، فتكون شارحة للإطلاقات الدالة على اعتبار التعدد فى مطلق البول. و من هنا ذهب المشهور الى القول بكفاية المرة فى بول الرضيع استنادا إلى الحسنه المذكورة بل لم يعرف من وافق كاشف الغطاء فى ما ذهب اليه من اعتبار العدد فى بول الرضيع.

فتحصل: أن الأقوى هو الفرق بين بول الرضيع و غيره فى أمرين (أحدهما) الصب دون الغسل (الثانى) الاكتفاء بالمرة، دون المرتين. (الجهة الثالثه) هل يكفى النضح مكان الصب فى بول الرضيع؟ المراد من الصب هو غلبه الماء و قاهريته على المحل دفعه [١] و أما الرش و النضح فهما بمعنى إصابه الماء للمحل من دون غلبه عليه، و ان نفذ الماء الى المحل التى رسب فيه البول، المعروف بل المقطوع به من قول الأصحاب «٢» هو لزوم الصب فى بول الصبى، و حكى العلامة فى التذكرة [٢] قولنا بالاكْتفاء فيه بالرش، و لم يسم قائله.

[١] عن الصحاح انه قال: (النضح: الرش) و عن القاموس: (نضح البيت رشه) و أما الصب - لغة - فهو بمعنى الإراقة و السكب قال الله تعالى (أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا) - عبس: ٢٥- اى سكبناه سكباً إشارة إلى المطر، و يقال دم صيب اى كثير - بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٨٩.

[١] قال فى التذكرة (ج ١ ص ٩) «الثالث بول الصبى قبل ان يطعم يكفى فيه صب

(٢) بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٨٩ و الجواهر ج ٦ ص ١٦٢-١٦٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٩

.....

و الصحيح ما هو المشهور، لما في الروايات [١] من الأمر بالصب المغاير مع الرش مفهوما و لم يرد في رواياتنا عنوان نضح بول الصبي بالماء أو رشه به.

نعم قد ورد في روايات العامة الأمر بالنضح في بول الرضيع، لكن لا يمكن الاعتماد عليها لضعف إسنادهما عندنا. (منها): ما روى عنه (صلى الله عليه و آله) أنه قال: «بول الغلام ينضح عليه، و بول الجارية يغسل» قال قتادة: «هذا ما لم يطعما فإذا طعما غسل بولهما» [٢].

(و منها): ما عنه (صلى الله عليه و آله) ايضا، انه قال: «في الرضيع ينضح بول الغلام و يغسل بول الجارية» [٣].

(و منها) ما عن أم الفضل [٢] (في حديث) قالت: أتيت بالحسن عليه السلام - و هو طفل يرضع - الى رسول الله (ص) فأجلسه في حجره، فبال، فضربت بين كتفيه، فقال: ارفقي بابني رحمك الله، أو أصلحك الله، أو جعت ابني، قالت: قلت يا رسول الله (ص) اخلع إزارك و البس ثوبا غيره حتى اغسله، قال: انما يغسل بول الجارية، و ينضح بول الغلام» [٥].

الماء عليه و لا يجب غسله (الى ان قال) و قال الشافعي و احمد: يكفي الرش، و هو قول لنا، فيجب فيه التعميم فلا يكفي إصابة الرش بعض مورد النجاسة، و أكثر الشافعية على اشتراط الغلبة، و لم يكتفوا بالبل. و حكى عن أبي حنيفة و مالك القول بوجوب غسل الثوب من البول مطلقا، فبذلك يظهر: ان العامة قد اختلفوا في كيفية تطهير بول الصبي، فذهب هذان الى القول بوجوب الغسل، و اكتفى الشافعي و احمد بمجرد الرش، و مستندهم الروايات التي وردت من طرقهم تدل على كفايته، لما فيها من الأمر بالنضح في بول الصبي، كما ذكرناه في الشرح.

[١] كصحيح الحلبي و حسنة حسين بن ابى العلاء الواردين في بول الصبي.

[٢] «أم الفضل اسمها، لبابة، عدها الشيخ (ره) في رجاله بهذا العنوان من أصحاب رسول الله (ص) و هي لبابة بنت الحارث زوجة عباس بن عبد المطلب و والده فضل و عبد الله و معبد و عبيد الله و قثم و عبد الرحمن و غيرهم من بنى العباس، و هي أخت ميمونة زوجة النبي (ص)» - تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ و في الكنى و الألقاب ص ٧٣.

(٢) مسند احمد ج ١ ص ٧٦ و ٩٧ و ١٣٧.

(٣) مسند احمد ج ١ ص ٧٦ و ٩٧ و ١٣٧.

(٥) مسند احمد ج ٦ ص ٣٣٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٠

.....

و نحوها غيرها [١].

(الجهة الرابعة) هل يكفي الصب في بول الصبي؟ ظاهر كلام الأكثر هو اختصاص الاكتفاء بالصب ببول الصبي، و أما الصبي فيجب فيه الغسل من بولها مرتين، كالإنسان الكبير، و ذهب صاحب الحدائق [٢] و حكاها عن الصدوقين ايضا، الى القول بالتسوية بينهما في كفاية الصب مرة واحدة.

أقول: الأقوى ما عليه المشهور من وجوب الغسل مرتين عملاً بالإطلاقات الدالة على ذلك في مطلق البول و أما الروايات المتقدمة [٢] الدالة على كفاية الصب مرة واحدة، فتختص بالصبي، و هو ظاهر في الغلام، و لا أقل من انه القدر المتيقن منه لو سلم إطلاقه على الأعم، لعدم ثبوت وضعه للجامع بينهما (الغلام و الجارية) فيبقى بول الصبي تحت إطلاقات ما دل على لزوم الصب أو الغسل مرتين في مطلق البول، لان القدر المتيقن في تخصيصها، انما هو بول الصبي.

نعم ورد في ذيل صحيحة الحلبي (الغلام و الجارية في ذلك شرع سواء) [٣]. و قد اعتمد عليها صاحب الحدائق (قده) «٥» في القول

[١] كما في سنن ابى داود ج ١ ص ١٠٢ (باب بول الصبي يصيب الثوب) رقم الحديث من أصل الكتاب ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨. و كتاب التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، ج ١ ص ٨٦-٨٧ في الباب الثاني في أحكام المياه.

[٢] في الصفحات ٦٤ و ٦٥ كحسنة الحلبي و حسنة حسين بن ابى العلاء.

[٣] الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٣ في الباب ٣ من النجاسات، ح ٢ و في التهذيب ج ١ ص ٢٤٩ باب ١٢ تطهير الثياب و غيرها من النجاسات ٧١٥-٢ «و الغلام و الجارية شرع سواء» و كذلك في الاستبصار ج ١ ص ١٧٣ باب ١٠٤ بول الصبي ح ٢ الا انه في الكافي ج ٣ ص ٥٦ ح ٦ كما في الوسائل «الغلام و الجارية في ذلك شرع سواء».

(٢) ج ٥ ص ٣٨٥-٣٨٦.

(٥) ج ٥ ص ٣٨٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧١

.....

بالتسوية بينهما، و تعجب من الأصحاب حيث عدلوا عن ظاهر هذه الجملة، و ذهبوا الى التخصيص بالغلام، مع أنهم استندوا في أصل الحكم بكفاية الصب في بول الرضيع الى هذه الرواية.

و لا يخفى: أنه لا صراحة بل لا ظهور في عود الإشارة في هذه الجملة «الغلام و الجارية في ذلك شرع سواء» الى جميع ما تقدمها في الرواية المذكورة، لأن السابق عليها حكمان، أحدهما: «صب الماء على بول الصبي» ثانيهما «لزوم الغسل بالماء إذا أكل» و لم يثبت عود الإشارة بقوله عليه السلام (في ذلك) في الجملة المذكورة إلى كلا الحكمين، لاحتمال اختصاصها بالحكم الثاني الذي هو أقرب لفظاً، اعنى لزوم الغسل بالماء إذا أكل، و أما قبله فلا تعرض فيها لحكمه فيجربى فيه ما ذكرناه من بقاء بول الصبي تحت إطلاق أدلة لزوم الصب أو الغسل مرتين، لإجمال المخصص الدائر بين الأقل و الأكثر.

و الحاصل: أن سند الرواية المذكورة و ان كان معتبراً، الا أن دلالتها مجملة، و لعله لذلك لم يعتمد عليه الأكثر، و خصّوا كفاية الصب مرة واحدة بالغلام دون الجارية، فيجب فيها الغسل مرتين.

و يؤيد ما عليه المشهور من عدم التسوية بينهما و أنه يجب الغسل في بول الجارية دون الغلام ما في بعض الروايات من التفصيل بينهما بوجوب الغسل من بول الجارية دون الغلام الا ان بعضها من طرق العامة «١» أو تكون ضعيفة السند [١] إذا كانت من طريقنا.

[١] و هي رواية السكوني عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) ان علياً (عليه السلام) قال: «لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل ان يطعم، لان لبنها يخرج من مثانئها، و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا من بوله قبل ان يطعم، لان لبن الغلام يخرج من العضدين و المنكبين»- الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٣ باب ٣ من النجاسات، ح ٤.

و ربما يناقش في سندها بان راويها (السكوني) و هو (إسماعيل بن ابي زياد) و هو عامي لم يصرح بوثاقته- كما عن العلامة في الخلاصة- و لكنّه مع ذلك ذكر الشيخ في العدة ان الأصحاب عملت برواياته، و هو من رجال كامل الزيارات الذين و ثقهم جعفر بن محمد بن قولويه في أول

(١) كما تقدم بعضها في الصفحة: ٦٩-٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٢

.....

(الجهة الخامسة) من هو المراد من الرضيع لا يخفى: أنه لم يرد في شيء من الروايات المعتبرة عنوان (الرضيع)

كتابه، و طريق الشيخ اليه صحيح- هذه خلاصة ما ذكر في ترجمته في كتاب معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٠٥ الى ١٠٨ و قد صرح دام ظلّه فيه بان رواياته حجة بناء على عدم اعتبار العدالة في الراوي و انه يكفي وثاقته، و ان كان مخطئا في اعتقاده. و قد يناقش في سندها ايضا ب (النوفلي) و هو (حسين بن يزيد) الذي يروي عن (السكوني) الا انه ايضا من رجال كامل الزيارات الذين و ثقهم ابن قولويه- معجم رجال الحديث ج ٦ ص ١١٣-١١٤.

فلا ينبغي الإشكال في سندها من هذه الجهة، الا ان يناقش في شمول توثيقات ابن قولويه في كامل الزيارات لغير مشايخه، و اما طريق الشيخ إله النوفلي و ان كان ضعيفا ب (ابن بطه) و هو (محمد بن جعفر بن احمد بن بطه) و ب (أبو المفضل الشيباني) و هو (محمد بن عبد الله بن المطلب)- كما في معجم رجال الحديث ج ٦ ص ١١٤- الا ان هذا طريقه إليه في الفهرست في بعض طرقه اليه- كما في ص ١١٠ من الفهرست- و اما طريقه إليه في التهذيب صحيح- كما في جامع الرواة ج ٢ ص ٤٨٩- في بيان أسانيد الشيخ في كتابه التهذيب و الاستبصار.

فالظاهر انه لا ينبغي الإشكال في سند هذه الرواية و ان ضعّفها في مصباح الفقيه كتاب الطهارة في آخر صفحة ٦٠٦ و المستمسك ج ٢ ص ٤٧.

و اما دلالتها فقد يناقش فيها بأنها تدل على طهارة بول الصبي و نجاسة لبن الجارية و لم يقل بشيء منهما أحد من أصحابنا. و الجواب أما عن الأول فبان المنفى فيها وجوب الغسل، و لا ينافيه وجوب صب الماء عليه، جمعا بينها و بين صحیحة الحلبي الدالة على كيفية تطهيره بالصب، و اما عن الثاني فيمكن حمل الأمر بغسل الثوب منه على الاستحباب و التنزيه، كما يناسبه التعليل بان لبن الجارية يخرج من مثنائه أمها، فان تكون شيء في المحل النجس بل من النجس لا يستلزم نجاسة ذاك الشيء، فإن الإنسان نفسه متكون من الدم و المنى و يتكون في الرحم الذي هو محل لهما، و مع ذلك يكون طاهرا و عليه فلا- ينبغي التأمل في دلالتها على وجوب الغسل من بول الجارية و بها يقيد إطلاق قوله (ع) في ذيل صحیحة الحلبي «و الغلام و الجارية في ذلك شرع سواء» لو قلنا بعدم الإجمال فيها و شمولها لما قبل الأكل و بعده، فان مقتضى التقييد المذكور هو التساوي بينهما بعد الأكل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٣

و ان كان المرتان أحوط (١)

و ان وقع ذلك في كلمات الأصحاب و في الفقه الرضوي [١] و عن الحلبي في السرائر «٢» تحديده بمن لم يبلغ سنتين و لم يدل عليه دليل سوى توهم انهما حدّ للرضاع الشرعي.

و الصحيح أن يقال: أن الاستفادة من حسنة الحلبي أو صحيحته هو أن الموضوع الصبي الذي لم يتغذى بالطعام في مقابل المتغذى به، لقوله عليه السلام فيها «فان كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا» حيث أن مفهومه أنه إذا لم يأكل لم يجب الغسل، بل يكفي بالصب، و حيث أن الصبي الذي لم يتغذى بالطعام بعد لا ينفك عن كونه يتغذى باللبن فعبر عنه الأصحاب بالرضيع - كما في متن الشرائع وغيره - و عليه لا يفرق بين كونه في السنتين أو أكثر ما لم يتجاوز الحد المتعارف في الارتضاع باللبن، كما انه لو فرض تغذيه بالطعام قبل إتمام السنتين زال عنه الحكم، و وجب الغسل من بوله، فالعبرة بعدم التغذية بالطعام سواء كان في السنتين أو أكثر و لا يضره الأكل نادرا، أو دواء، لانصرافه إلى الأكل المتغذى به و أما الارتضاع بلبن غير الإنسان - كالبقر و المعز و نحوهما - فلا يضر بصدق العنوان أيضا، لأنه لم يأكل الطعام، غايته انه يرتضع بلبن غير الإنسان فهو رضيع أيضا.

(١) حكي في الجواهر (٣) القول بتعيينهما عن كاشف الغطاء (قده) مستندا إلى إطلاق ما دل على اعتبار العدد في مطلق البول بضميمة دعوى ظهور ما ورد في بول الصبي من الأمر بالصب في امتيازته عن بول غيره بالصب خاصة في مقابل الغسل، و أما العدد فيعتبر فيها، هذا. و لكن قد

[١] في فقه الرضا (عليه السلام) «و ان كان البول للغلام الرضيع فتصب عليه الماء صبًا، و ان كان قد أكل الطعام فاغسله، و الغلام و الجارية سواء» - مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٥٩ باب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.

(٢) بنقل الحدائق ج ٥ ص ٣٨٧.

(٣) ج ٦ ص ١٨٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٤

و أما المتنجس بسائر النجاسات عدا الولوغ (١) فالأقوى كفاية الغسل مرة (٢)

عرفت «١» ما فيه لدلالة «حسنة ابن أبي العلاء» على كفاية المرة في بول الرضيع، و بها تقييد المطلقات.

(١) لا-وجه لاستثناء خصوص آنية الولوغ، بل الصحيح استثناء مطلق الإناء، لأن المستثنى من سائر المتنجسات هو مطلق الإناء المتنجس، لاعتبار التعدد فيها جزما- كما سيأتي- و منها آنية الولوغ، نعم يختص الولوغ بالتعفير، و هذا غير المبحوث عنه في المقام من اعتبار التعدد في الغسل و عدمه.

و من هنا ذكرنا في التعليق على المتن ان «ذكر كلمة الولوغ من سهو القلم و الصحيح عدا الإناء» و لم أرى من تنبه لذلك من المعلقين على المتن.

هل يكفي الغسل مرة واحدة في المتنجس بغير البول؟

(٢) نسب «٢» إلى الأ-كثر بل المشهور القول بكفاية المرة في المتنجس بغير البول- كالمتنجس بالدم و المنى و غيرهما- و ذهب الشهيد [١] إلى القول باعتبار العدد في مطلق النجاسات البول و غيره، و عن بعضهم [٢] القول بالتفصيل بين ما كان النجس له قوام و ثخن - كالمنى - و غيره فيعتبر التعدد في الأول دون الثاني.

ثم انه بناء على القول بكفاية المرة فهل يجب أن تكون بعد إزالة العين

[١] كما في متن اللعة، و قال الشهيد الثاني في الشرح: «الاكتفاء بالمرة في غير البول أقوى عملا بإطلاق الأمر و هو اختيار المصنف في البيان جزما و في الذكرى و الدروس بضرب من التردد».

[٢] كالعامة في التحرير و المنتهى - بنقل الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٢.

(١) ص ٦١

(٢) كما في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٥

.....

كما عن بعض «١» - أم تكفي الغسلة المزيلة.

الأقوى ما هو المشهور من كفاية الغسل مرة واحدة، و ان حصلت بها الإزالة أيضا [١] لإطلاق الأمر بغسل النجاسات عموما و خصوصا السالم مما يصلح لتقييده إلا في البول و الأواني.

و توضيح المقام بأن يقال: ان الدليل على نجاسة شيء إما أن يكون هو الأمر بغسل ملاقيه، أو غيره من الأدلة الآتية. فإن كان الأول - كما هو الحال في أغلب النجاسات لو لا كلها، كما ستعرف - فالأمر فيه واضح، لما ذكرناه في طي المباحث السابقة من ان الاستفادة من الأمر بغسل ملاقي النجس أمران (أحدهما) نجاسته (ثانيهما) ان الغسل بالماء يكون مطهرا لملاقيه، و مقتضى إطلاق الأمر به هو كفاية الغسل مرة واحدة، لصدق الطبيعة على أول الأفراد، فالتعدد يحتاج الى دليل خاص - كما جاء في البول دون غيره من النجاسات - و دعوى: ان الأوامر المذكورة ليست في مقام بيان كيفية التطهير عن النجاسات، بل غايتها الدلالة على أصل مطهريه الماء لها.

مندفعة: بأن ظاهر تلك الأوامر هو بيان الوظيفة الفعلية بالنسبة إلى ملاقي النجس فيما يشترط فيه الطهارة، كالصلاة و نحوها، فلا مانع من التمسك بإطلاقها بالنسبة إلى كيفية التطهير أيضا، و مقتضاه الاكتفاء بالمره كما ذكرنا.

و ان كان الثاني بأن ن فرض عدم وجود أمر بالغسل في نجس من النجاسات و لكن علم نجاسته من طريق آخر، كالأمر بإعادة الصلاة التي وقعت فيه، أو قام الإجماع على نجاسته، أو كان الدليل على نجاسته أدلة السراية - كما في تنجيس المتنجس - أو فرضنا عدم وجود الإطلاق في الأمر بالغسل، فلا بد حينئذ من اقامة دليل آخر على كفاية المره.

[١] و قد جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف (قده): «مره بعد زوال العين»:

(الظاهر كفاية الغسلة المزيلة للعين).

(١) نفس المصدر ص ٦١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٦

.....

فنقول: اما إذا كانت نجاسة شيء من باب السراية، و قلنا بجواز الاكتفاء بالمره في أصل النجس ففي المتنجس بالمتنجس به كانت المره أولى بالكفاية، لأن الفرع لا يزيد على الأصل، فإن قلنا بكفاية المره في اليد المتنجس بالدم - مثلا - لقلنا بكفايتها في غسل الثوب المتنجس باليد الملاقي للدم بطريق أولى، و اما إذا لم يكن نجاسة شيء من جهة السراية، بل قام دليل آخر على نجاسته بالخصوص كالإجماع، أو الأمر بإعادة الصلاة منه، و نحو ذلك فيستدل لكفاية المره بوجه آخر غير إطلاق الأمر بالغسل، لفرض عدمه.

(الأول): الإجماع بدعوى عدم القول بالفصل بين ما ثبت نجاسته بالأمر بالغسل المقتضى للاكتفاء بالمرّة، و بين ما ثبت بغيره من الأدلة، و مرجعها الى دعوى الإجماع المركب [١] على كفاية المرّة في مطلق النجاسات، الا- ما ورد فيه دليل خاص على التعدد- كالبول و الأواني المتنجسة.

و فيه: أولا: منع تحقق الإجماع، لذهاب جمع من الأصحاب [٢] إلى القول بالتعدد في مطلق النجاسات و لا سيما جملة من متأخري المتأخرين [٣].

و ثانيا: انه لو سلم تحقق الاتفاق لما كان من الإجماع المصطلح، لاحتمال استنادهم الى الوجوه الأخر الآتية. (الوجه الثاني) إطلاق ما دل على مطهريّة الماء، كالنبوي الذي قال في السرائر، انه متفق على روايته، و هو قوله (صلى الله عليه و آله): «خلق

[١] كما حكاها في الجواهر ج ٦ ص ١٩٢-١٩٣ عن الذخيرة مستشهدا له بالتبع قائلا:

«انما يتم بالإجماع المركب المحكى ظاهرا في الذخيرة الذي يشهد له التبع، بل يمكن تحصيله على عدم الفرق بين النجاسات بذلك، و به ينقطع الاستصحاب حينئذ».

[٢] كصريح اللمعة، و جامع المقاصد في مطلق النجاسات البول و غيره في الثوب و البدن و غيرهما- كما في الحدائق ج ٥ ص ٣٦٣ و الجواهر ج ٦ ص ١٩٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٢.

[٣] كشيخنا الأنصاري و السيد الشيرازي و الميرزا محمد تقى الشيرازي (قدس أسرارهم)- كما حكاها السيد الأستاذ دام ظله العالی في مجلس الدرس.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٧

.....

□
الله الماء طهورا لا- ينجسه شيء إلا- ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» [١] بدعوى [٢] دلالته على مطهريّة الماء مطلقا، و لو بالغسل مرّة واحدة.

و فيه: أولا- أنه إنما يدل على أصل مطهريّة الماء دون كفيّة التطهير به، فيكون نظير قوله تعالى «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» [٣] فالحديث و الآية الكريمة انما يكونان من واد واحد، أى في مقام الامتنان على الناس بجعل الماء مطهرا و مزيلا للقدارات، فليستا في مقام البيان من جهة كفيّة التطهير به، و لا من جهة شموله لمطلق النجاسات [٢].

[١] وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠١ باب ١ من أبواب الماء المطلق ح ٩ عن المعبر و السرائر، و في المستدرک ج ١ ص ٢٦ باب ٣ من الماء ح ١٠ و في السرائر ص ٨، و في المعبر ص ٨ في مسألة انفعال الماء بالتغير قائلا: رواه الجمهور عن النبي (ص).

و هو الأصل في رواية هذا الحديث عن العامة إلا انا لم نجده بهذا المتن في كتبهم.

ففي سنن أبي داود (ج ١ ص ١٧ ح ٦٦) فيما رواه في التوضي بماء بثر بضاعه، و هكذا في مسند احمد (ج ٣ ص ١٦ س ١ و ص ٣١ س ٥ و ص ٨٦ س ١٤ و ج ٤ ص ١٧ س ٢٠) هكذا: «الماء طهور لا ينجسه شيء».

و لا يزيد عليه شيئا.

لاحظ المعجم المفهرس لأحاديث السنّة ج ٦ ص ٣٦١ في لفظ (نجس).

و في المعجم ايضا (ج ٣ ص ٥٥٠) في لفظ (طعم) نقلا عن سنن ابن ماجه كتاب الطهارة ص ٧٦ «ان الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب

على ريحه و طعمه و لونه».

من دون ذكر لفظ (الطهور) صفة للماء.

نعم يتم المطلوب أعني رواية مجموع الصدر و الذيل - عن طريق العامة - عن النبي (ص) بالجمع بين رواياتهم.

و كيف كان فمحل الاستدلال انما هو صدر الحديث و هو قوله (صلى الله عليه و آله) «الماء طهور لا ينجسه شيء» كما في الشرح.

[٢] كما اعترف به في الجواهر ج ٦ ص ١٩٣ مشيراً الى ذلك في طي كلامه، و توضيح الإشكال في الاستدلال بالحديث المذكور -

بعد فرض عدم كونها في مقام البيان الا من جهة أصل مطهريه الماء - يتم بأمرين:

(الأول) انه لا - إطلاق له حينئذ بالنسبة إلى المطهر - بالفتح - فلا - يدل على كون الماء مطهراً لمطلق النجاسات، إذ لا دافع لاحتمال

التخصيص ببعضها إلا الإطلاق من حيث المتعلق و إحدى

(٢) المستمسك ج ٢ ص ١٧.

(٣) الفرقان: ٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٨

.....

و ثانياً: انه قدّمنا في بحث الماء المتغير «١» ان الحديث المذكور ضعيف السند، لانه لم يذكر في شيء من كتب أحاديث الشيعة، و

إنما اختص بنقله العامة في كتبهم «٢» فلا يصغى الى ما قاله صاحب السرائر «٣» من انه متفق على روايته، نعم ذكره بعض فقهاءنا في

كتبهم

مقدمات الإطلاق ان يكون المتكلم في مقام البيان من الجهة الملحوظة، و المفروض عدمه.

(الثاني) انه على فرض ثبوت الإطلاق له من حيث المتعلق و مطهريته لكل نجس فلا دلالة له على كيفية التطهير و انه هل يكتفى بغسله

مرة واحدة، أم يحتاج الى التعدد، فدلالة الحديث على كفاية المرة في مطلق النجاسات يتوقف على ثبوت كلا الأمرين (عموم المتعلق

و بيان كيفية التطهير).

و قد ذهب السيد الحكيم (قده) في المستمسك ج ٢ ص ١٧ - ١٨ تبعاً لشيخنا الأنصاري (قده) الى ثبوت الإطلاق بدعوى: ان احتمال

عدم وروده في مقام البيان مندفع بالأصل، فيشمل جميع النجاسات، و أما كيفية التطهير به فمقتضى الإطلاق المقامى و عدم بيان كيفية

خاصة للتطهير هو الرجوع الى العرف في كفايته - كما حكاه عن الشيخ الأنصاري (قده) قائلاً و لا ريب في كفاية المرة في التطهير عند

العرف، فان الرجوع إليهم في كيفية إزالة القذارات التي عندهم شاهد بذلك، و حاصل ما افاده: هو ان الإطلاق اللفظي في الحديث

يشمل مطلق النجاسات، و الإطلاق المقامى فيه يدل على كيفية التطهير.

و لا - يخفى خفاء ما ذكره (قده) فإنه لا أصل عند العقلاء يثبت ان المتكلم في مقام البيان من جميع الجهات، إذ يكفي في تصحيح

كلامه كونه في مقام البيان و لو من جهة واحدة، و حيث ان الجهات المتصورة في مطهريه الماء ثلاثة (إحداها) أصل مطهريته (ثانيها)

شموله لمطلق المطهر - بالفتح - اي النجاسات التي تطهر بالماء (ثالثها) كيفية التطهير به فلا ملزم للمتكلم أيًا كان أن يكون في مقام

البيان من جميع هذه الجهات، إذ يكفي في خروج كلامه عن اللغوية خصوصاً إذا كان في مقام الامتنان، و التنبيه على فضيلة الشيء و

كونه من النعم الآلهية على العباد بيان الجهة الأولى دون سائر الجهات نظير قوله تعالى «وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ» - الحديد: ٢٥ -

و كقوله تعالى «فَدَأْنِزْنَا عَلَيْنَا لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ» - الأعراف: ٢٦ - و غير ذلك من الآيات التي وردت للإشارة إلى أنعم الله

تعالى على عباده بما خلقه لهم لينتفعوا بها في حياتهم، وليست هذه الآيات في مقام البيان من جميع الجهات قطعاً، فالحديث المذكور يكون من هذا القبيل أيضاً فلا يمكن الاستدلال به لا من جهة الإطلاق اللفظي ولا المقامي.

(١) ج ١ من كتابنا ص ٤١-٤٢.

(٢) كما أشرنا في التعليقة ص ٧٧

(٣) السرائر ص ٨ س ١٨ من الطبع القديم الحجري المطبوع سنة ١٢٧٠ هـ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٩

.....

الفقيه مرسلًا كنفس صاحب السرائر والمعتبر [١] فهو ضعيف سنداً و دلالةً.

(الوجه الثالث) إطلاق ما دل على وجوب الغسل في مطلق النجاسات فان مقتضاه جواز الاكتفاء بالمرء، لصدق الطبيعة بها- كما ذكرنا- وما عثرنا عليه [٢] هو ثلاث روايات.

(إحداها) صحيحة زرارة قال: قلت له: أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شيء من منى، فعلمت أثره الى أن أصيب له الماء، فأصبت و حضرت الصلاة و نسيت ان بثوبى شيئاً و صليت، ثم ذكرت بعد ذلك؟ قال: تعيد الصلاة و تغسله» [٣].

فان الظاهر منها ان السائل إنما سئل الإمام (عليه السلام) عن حكم مطلق النجاسات المنسيّة إذا وقعت فيها الصلاة من دون خصوصيّة لدم الرعاف أو المنى اما بناء على عطف (أو غيره) على (الدم). فواضح، و اما بناء على عطفه على (الرعاف) فكذلك، لان الظاهر من سياق الكلام سئوالاً و جواباً انما هو حكم مطلق النجس لا سيما بعد ملاحظة قوله: «نسيت ان بثوبى شيئاً» فإن الظاهر من كلمة (شيئاً) هو مطلق النجس، لا خصوص الدم، أو المنى.

فعليه يكون الأمر بالغسل في قوله (عليه السلام) (تغسله) شاملاً لمطلق النجاسات فيكفي في جميعها المرء الواحدة أخذاً بإطلاق الأمر بعد ثبوت الإطلاق في الموضوع (اي النجس) لا سيما بملاحظة قوله (عليه السلام) في ذيلها الذي هو دليل الاستصحاب «لأنك كنت على يقين من

[١] المعتبر في ص ٨ س ٥ في الطبع القديم الحجري معترفاً بأنه تفرد بروايته الجمهور عن النبي (ص).

[٢] قال في المستمسك ج ٢ ص ١٧ «انه لم يقف على هذه الإطلاقات و ان ادعاه غير واحد» و فيما ذكر في الشرح غنى و كفاية.

[٣] وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٣ باب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ٢ و الاستبصار ج ١ ص ١٨٣ ح ١٣ الطبعة الثالثة و التهذيب ج ١ ص ٤٢١ ح ٨ الطبعة الثالثة و هي مضمرة زرارة المعروفة التي تمسك الأصوليون بذيلها في بحث الاستصحاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٠

.....

طهارتك.» فان الاستفادة منها انما هو وجوب تحصيل الطهارة من أى نجس كان.

(ثانيها) موثقة عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «انه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب، و لا تحل الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله كيف يصنع؟ قال: يتيمم و يصلّى، فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة» [١].

فإنه يعلم من قوله: «و ليس يجد ماء يغسله» ان عدم حلّية الصلاة في الثوب انما كان من جهة نجاسته دون غيرها من الموانع، كالغصب

والحرير و حرمة الأكل وغيرها، و مقتضى إطلاق الأمر بالغسل كفاية المرة الواحدة- كما مر.
 (ثالثها) موثقة أخرى لعمّار أيضا عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل قصّ أظفاره بالحديد، أو جزّ من شعره، أو حلق قفاه فان عليه ان يمسحه بالماء قبل ان يصلّى، سئل فإن صلّى و لم يمسح من ذلك بالماء، قال: يعيد الصلاة، لأن الحديد نجس» «٢».
 فان قوله عليه السلام: «فان عليه ان يمسحه بالماء قبل ان يصلّى» ثم تعليله ذلك بنجاسة الحديد يدل على ثبوت الحكم في كل نجس، لعموم العلة، و مقتضى إطلاق الأمر بالمسح بالماء، كفاية المرة، نعم تطبيق (النجس) على الحديد في الحديث المذكور لا يخلو عن نوع توسعه في مفهوم النجس [١] لا سيما بملاحظة الأمر بالمسح دون الغسل، لأنّ المعتبر في النجاسة المصطلحة هو الغسل و لا يجوز الاكتفاء بالمسح بالماء، الا- انه مع ذلك كله لا ينبغي الإشكال في استفادة العموم منها بالنسبة الى جميع النجاسات، و الاكتفاء في تطهيرها بالمرة تمسكا بإطلاق المسح، و هو مطلوبنا في المقام.

[١] قال في الوسائل في ذيل الحديث المذكور ج ٢ ص ١١٠٢ «أقول: «النجاسة هنا بمعنى عدم الطهارة اللغوية أعنى النظافة، لما مر، و للاكتفاء بالمسح و عدم الأمر بالغسل، و لتعليل النجاسة بأنّه من لباس أهل النار و غير ذلك».

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٦٧ باب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٨.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١١٠٢ باب ٨٣ من أبواب النجاسات ح ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨١

.....

و هناك رواية أخرى مرسله، و هي ما رواه محمد بن إسماعيل عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام في طين المطر: انه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام، الا ان يعلم انه قد نجسه شيء بعد المطر، فإن أصابه بعد ثلاثة أيام فاغسله. «١».
 و رواه الصدوق مرسلا، و كذلك الشيخ، و ابن إدريس.

فإنها تدل على كفاية الغسل مرة في مطلق النجس، الا انه لا يمكن الأخذ بها لضعفها بالإرسال، بل يمكن المناقشة في دلالتها أيضا من جهة انه لا وجه للتفصيل بين ثلاثة أيام و ما بعدها، لأنه إذا علم بملاقاة الطين للنجس يجب غسله حتى قبل الثلاثة، و ان لم يعلم ذلك فلا يجب حتى بعدها.

(الوجه الرابع) الأصل العملي، و هو اما قاعدة الطهارة، بدعوى عدم العلم بنجاسة الشيء من أول الأمر بعد فرض غسله مرة واحدة. لأنّ القدر المتيقن من الحكم بنجاسته انما هو قبل الغسل رأسا. أو أصالة البراءة من وجوب غسله بعد المرة الأولى، لأن مرجع الشك في وجوب زوال النجاسة بعد الغسل مرة واحدة إلى الشك في أنه هل يجب غسله مقدمة للصلوات الواجبة و نحوها مما يشترط فيه الطهارة زائدا على المرة أو لا، فينفي الزائد بالأصل، لأنه من موارد الأقل و الأكثر.

و فيه: ان الرجوع الى الأصل النافي سواء كان أصالة الطهارة أو أصالة البراءة انما يتم فيما إذا لم يكن هناك أصل أو دليل حاكم عليه، و في المقام يجرى الأصل الحاكم، بل يمكن اقامة الدليل على بقاء النجاسة في بعض الموارد أما الأصل الحاكم فهو استصحاب النجاسة كما استند اليه من قال بالتعدد [١] لأن الحالة السابقة قبل الغسله الأولى هي النجاسة،

[١] كما في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٣ قائلا- «و من هنا يتجه القول بوجوب غسل ما تنجس بالمتنجس بالبول مرتين، إذ لا دليل على كفاية الواحدة فيه» و كذلك في كتاب طهارة شيخنا الأنصاري (قده) ص ٣٥٤ الطبعة القديمة الحجرية.

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٩٦ باب ٧٥ من النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٢

.....

فبعدها يحكم ببقائها. نعم: انما يتم ذلك، على مسلك المشهور من جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، و أما على المختار فلا يجرى، لما ذكرناه في بحث الأصول من انه يكون معارضا دائما بما يوجب سقوطه عن الحجية، و هو استصحاب عدم الجعل بالنسبة إلى الزمان المشكوك، لأن القدر المتيقن منه انما هو جعل الحكم قبله، ففي المقام يكون استصحاب النجاسة الى ما بعد الغسلة الأولى- الذي هو زمان الشك- معارضا باستصحاب عدم جعلها بالنسبة الى هذا الزمان، لان المتيقن انما هو جعل النجاسة قبل الغسل، و أما بعده و لو مرة واحدة فغير معلوم، فيقع التعارض بين الاستصحابين، المثبت و النافي، و بعد التساقط لا مانع من الرجوع الى قاعدة الطهارة من هذه الجهة، لعدم وجود أصل حاكم عليها، نعم يتم الاستصحاب المذكور على المشهور من جريانها حتى في الشبهات الحكمية- كما ذكرنا- و من هنا استند اليه القائل بأصالة التعدد في الغسل عند الشك، لاستصحاب النجاسة بعد الغسلة الاولى [١].

[١] و قد يورد على استصحاب النجاسة في المقام إشكالات أخرى. (الأول): ان الشك في بقاء النجاسة مسبب عن الشك في بقاء الأمر بالغسل بعد المرة الأولى، لأن النجاسة من الأحكام الوضعية المنتزعة من الأحكام التكليفية، كوجوب غسل الثوب من الدم المنتزع عنه تنجسه بملاقاته له، فإن النجاسة و ان كانت من المجعولات الشرعية، الا انها تكون من الأحكام الوضعية المنتزعة من الأحكام التكليفية كوجوب الغسل، نظير الجزئية و الشرطية المنتزعتين من الأمر بالمركب و المشروط، فتكون مجعولة بالتبع، بل بالعرض، و حيث ان الشك في وجوب الغسل الزائد على المرة يكون من موارد الشك في الأقل و الأكثر للشك في وجوب التعدد، فتجرى أصالة البراءة من الزائد، و يكتفى بالأقل، و الأصل الجارى في السبب يكون حاكما على الأصل الجارى في المسبب.

و (يندفع) بأن النجاسة و ان كانت من الأحكام الوضعية، الا ان الظاهر انها تكون مستقلة بالجعل، كالملكية و الزوجية فتكون موضوعا للأحكام التكليفية من وجوب الغسل، و حرمة الأكل و الشرب، و حرمة الصلاة و الطواف فيها، و نحو ذلك، فهي مقدمة على الأحكام التكليفية تقدم الموضوع على حكمه، فتكون النجاسة كالملكية- المنشأة بالاستقلال عند البيع و نحوه- التي هي موضوع لحرمة التصرف في الملك بدون اذن مالكة و الزوجية المجعولة استقلالا عند عقد الزواج التي هي موضوع لجواز الوطى و وجوب الإنفاق و غير ذلك من الأحكام التكليفية المرتبة على علاقة الزوجية بين الرجل و المرأة، فهي سابقة في الجعل على الأحكام، و تتقدم عليها تقدم الموضوع على الحكم، فلا تقاس النجاسة على الحكم الوضعي المنتزع من التكليف الذي هو على عكس المقام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٣

.....

الا انه مع ذلك لا يصح الرجوع الى قاعدة الطهارة، أو أصالة البراءة، لقيام الدليل الحاكم لو لم يكن هناك أصل حاكم، و هو إطلاق ما دل على نجاسة الشيء بالملاقاة الشامل لما بعد الغسلة الأولى، و ذلك فيما إذا فرض ثبوت نجاسة شيء من الأمر بإعادة الصلاة في الثوب الملقى له- مثلا- فإنه بإطلاقه شامل لما بعد الغسل مرة واحدة أيضا، فلا بد من الغسل ثانيا،

و مما يدل على استقلال النجاسة بالجعل التشريعي- نظير الملكية و الزوجية- ما ورد في الآية الكريمة من قوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ

نَجَسٌ فَلَا يُقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ- التوبة: ٢٨- فإن ظاهرها ان حرمة دخولهم في المسجد يكون مترتبا على نجاستهم، و ما ورد في الحديث من المنع عن الاغتسال بغسالة الحمام لنجاسة من يغتسل فيه معللا ذلك بقوله (ع): «فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و ان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه»- الوسائل ج ١ ص ١٥٩ في الباب ١١ من الماء المضاف ح ٥- فإنه يدل على مجعوليته النجاسة بالاستقلال، و انها موضوع للحكم التكليفي، كالمنع عن الاغتسال بغسالة الحمام، معللا ذلك بنجاسة من يغتسل فيه من اليهود و النصارى و المجوسى و الناصب- كما في الحديث المذكور.

و يدلنا على ما ذكرنا ايضا قوله (ع) «الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر»- الوسائل ج ١ ص ١٠٦ في الباب ٤ من الماء المطلق ح ٢. فان المراد القذارة الشرعية في مقابل الطهارة، فكما ان الطهارة مجعولة استقلالاً بمقتضى الحديث المذكور تكون النجاسة أيضا كذلك للمقابلة بينهما، بل لا يبعد استفادة ذلك من الروايات الدالة على طهورية الماء، بل الآيات الدالة على ذلك لمقابلتها للنجاسة فتكون مستقلة بالجعل أيضا بقرينة المقابلة، فيتلخص من جميع ما ذكرناه، انه ليس الشك في بقاء النجاسة مسببا عن الشك في وجوب الغسل ثانيا، بل الأمر بالعكس، لان وجوب الغسل مسبب عن النجاسة لو كانت باقية، فما ذكره الفقيه الهمداني (قده) في (كتاب الطهارة ص ٦١٣) من الاشكال على استصحاب النجاسة في المقام بأنه من الشك المسبب لا يمكن المساعدة عليه. و دعوى الفرق بين النجاسة الذاتية، كنجاسة الدم، و النجاسة الحكمية كنجاسة الملاقي له بالالتزام بالجعل الاستقلالي في الأول دون الثانى، و محل الكلام هو الثانى لا الأول.

غير مسموعة، لظهور الأوامر الواردة بغسل الثياب و نحوها من النجاسات في نجاسة الأعيان و سراية نجاستها الى ملاقيها، اى تنجسه بها، ثم طهارته بالغسل، لان نفس أعيان النجاسات لا تطهر بشيء، فالنجاسة الحاصلة للملاقي المعبر عنها بالنجاسة الحكمية تكون من آثار النجاسة العينية و موضوعا لوجوب الغسل، لا مترتبا عليه و معلولا له، كنجاسة نفس الأعيان.

و مما يدلنا على ذلك مضافا الى شمول قاعدة الطهارة لموارد الشك في النجاسة الحكمية- ما ورد من إطلاق الرجس على الثوب الذى أصابه الخمر أو لحم الخنزير، حيث جاء فى رواية خيران الخادم قال: كتبت الى الرجل (عليه السلام) أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلّى فيه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٤

.....

كى يخرج عن الإطلاق المذكور، فتكون النتيجة أيضا أصالة التعدد و لو استنادا إلى إطلاق دليل النجس. و الحاصل: انه لا مجال للأصل النافى مع وجود أصل حاكم يثبت النجاسة كاستصحاب النجاسة على المشهور، أو دليل حاكم يدل بإطلاقه كإطلاق الأمر بإعادة الصلاة التى صلّاها فى النجس الشامل لما بعد الغسل فى المرة الأولى. فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الضابط الكلى فى كيفية تطهير المتنجس فيما لم يقم دليل على وجوب التعدد فيه بالخصوص هو أن يلحظ أولا أدلة الغسل فى كل واحد واحد من النجاسات بالخصوص، فان كان لها

أم لا؟. الى ان قال: فكتب (عليه السلام) لا تصل فيه فإنه رجس»- الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٥، باب ٣٨ من النجاسات، ح ٤. فان الضمير فى قوله (ع) «فإنه رجس» راجع الى الثوب الملاقي للخمر و لحم الخنزير، و أطلق عليه (الرجس) الذى هو بمعنى النجاسة الحكمية فى الثوب و يترتب عليها عدم جواز الصلاة فيه، كما يترتب ذلك على عين النجس.

فتحصل: انه لا مانع من استصحاب النجاسة الحكمية، لأنها أيضا تكون مستقلة بالجعل و موضوعا للأحكام التكليفية، لا العكس. (الإشكال الثانى) هو ان استصحاب النجاسة بعد الغسل مرة واحدة يكون من استصحاب الفرد المررد بين القصير و الطويل الذى ثبت

في بحث الاستصحاب عدم جريانه، لدوران المشكوك بين مقطوع الارتفاع، و مشكوك الحدوث، فليس الشك في البقاء. وفيه: أولاً- أن المستصحب هو الكلي الجامع بين الفردين، و هو كلي النجاسة، و أثره وجوب الغسل، فإنه من آثار الكلي لا خصوص الافراد، فيكون من القسم الثاني من أقسام استصحاب الكلي الذي ثبتت صحته. و ثانياً: ان الشك في المقام في المزيل و الرفع للنجاسة، حتى لو فرض كون المستصحب هو الفرد لا الكلي، لأن المقام من قبيل الفرد المعين و كون التردد في رافعه، لأن النجاسة تبقى إلى الأبد لو لم يطرأ عليه المطهر سواء كان غسلًا واحداً، أو غسلات متعددة. (الإشكال الثالث): هو ان الشك في المقام في الحدوث لا البقاء للعلم بزوال بعض مراتب النجاسة بالمرّة الأولى، فيرجع الشك الى وجود مرتبة اخرى زائدة على تلك المرتبة و مقتضى الاستصحاب عدمها. و يندفع: بأن المرتبة الشديدة و الضعيفة يكون وجودا واحدا في نظر العرف، نظير السواد الضعيف المعدود من مراتب وجود السواد القوى فالشك في البقاء لا في الحدوث، هذا إذا قلنا بأن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٥

.....

إطلاق فيؤخذ به و يكتفى فيه بالمرّة، لصدق الطبيعة بها، و مع فرض عدمها للمناقشة فيها سنداً أو دلالة فلا بد من الرجوع الى إطلاقات ما دل على وجوب الغسل من مطلق النجاسات ان تمت دلالتها- كالروايات المتقدمة «١» و مقتضاها ايضا الاكتفاء بالمرّة، و مع فرض عدم ثبوت الإطلاق في أدلة الغسل عموماً و خصوصاً تصل النوبة في المرحلة الثانية إلى الأصول العملية، فعلى المشهور لا مانع من جريان استصحاب النجاسة بعد الغسل الأولى و مقتضاه التعدد، و من هنا قال جمع بأصالة التعدد في موارد الشك في حصول الطهارة بعد الغسل مرّة، للاستصحاب المذكور، و أما على المختار فلا يجرى، لأنه من الشبهة الحكمية، فلا بد من الرجوع الى قاعدة الطهارة و مقتضاها الاكتفاء بالمرّة الا ان الرجوع إليها انما يتم لو لم يكن هناك إطلاقاً لدليل النجس كما إذا ثبتت نجاسته بالإجماع، و الا فهو حاكم على قاعدة الطهارة، كما إذا فرضنا ان نجاسة شيء قد ثبتت من الأمر بإعادة الصلاة منه، فإن إطلاقه يشمل لما بعد الغسل مرّة واحدة، هذا، و لكن الذي يهون الخطب هو ان الظاهر ثبوت الإطلاق في دليل غسل كل واحد واحد من النجاسات، لما ورد فيها من الأمر بغسل الثوب أو البدن منها، و مقتضى إطلاقها كفاية المرّة- كما مر- فلا بد من ملاحظة دليل كل واحد واحد منها فنقول:

أما (البول): فقد ورد فيه عدة روايات تضمنت الأمر بغسل الثوب أو البدن منها. (منها): صحيحة عبد الله بن سنان قال: «قال أبو عبد الله (عليه السلام): اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» «٢». و عنه أيضا عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «اغسل ثوبك من

مجموع الغسلتين يكون مطهرا بحيث يكون كل واحدة منهما جزء للمطهر - كما هو ظاهر الأدلة- و أما لو قلنا بان المطهر هي الغسلّة الثانية و أما الأولى فهي من قبيل الشرط لتأثير الثانية فالجواب أوضح، لعدم زوال شيء من النجاسة الحكمية بالغسلّة الأولى.

(١) و هي ثلاث روايات تقدمت في الصفحة: ٧٩

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٨ باب ٨ من أبواب النجاسات ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٦

.....

بول كل ما لا يؤكل لحمه» (١).

فإن إطلاق الغسل فيها يصدق على المرة، نعم لا بد من تقييده بما دل على التعدد في بول الإنسان أو مطلق الحيوان - على الخلاف - إلا أنه لا ينافي ذلك وجود الإطلاق في هذه.

و أما (الغائط) فلا - دليل على نجاسته بالخصوص، صريحا، إلا الإجماع على الحاقه بالبول و يجري فيه إطلاقه. أو يقال بقصور أصل دليبه - و هو الإجماع عن شموله لما بعد الغسل مرة واحدة فيرجع الى قاعدة الطهارة بعده و أما استصحاب النجاسة فلا يصح عندنا - كما تقدم.

أما (الكلب) فقد ورد فيه صحيحة أبي العباس «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله» (٢).

و حسنة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب السلوقي قال: إذا مسسته فاغسل يدك» (٣).
نعم ورد الدليل الخاص على التعدد و التعفير في آنية الولوغ، لا غيرها.

و اما (الخنزير) فقد ورد فيه روايات.

(منها) صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) (في حديث) «إلا ان يكون فيه أثر يغسله» (٤).
و في حديث على بن رثاب عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قلت:

و ما على من قلب لحم الخنزير؟ قال «يغسل يده» (٥).

فإن إطلاقها كسابقتهما، و أما تقييدها بالتعدد أو التعفير في خصوص الإناء فبدليل خاص يخص الإناء، و لا يشمل غيرها.
و أما (الكافر) ففيه أيضا روايات.

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٨ باب ٨ من أبواب النجاسات ح ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٥ باب ١٢ من أبواب النجاسات ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٦ باب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٩.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٧ باب ١٣ من أبواب النجاسات ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٧ باب ١٣ من أبواب النجاسات ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٧

.....

(منها): موثقة أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام «في مصافحة المسلم اليهودي و النصراني؟ قال: من وراء الثوب، فان صافحك بيده فاغسل يدك» (١).

و أما (عرق الإبل الجلال) ففيه روايات.

(منها): حسنة حفص بن البختری عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة، و إن أصابك شيء من عرقها فاغسله» (٢).

و نحوها رواية هشام بن سالم (٣).

فان مقتضى إطلاقها كفاية الغسل مرة، و لكن ذكرنا في محله: انه يحتمل أن يكون الأمر بالغسل فيه من جهة مانعية اجزاء ما لا يؤكل لحمه في الصلاة، دون نجاسة الجلال.

و أما (المنى) ففيه روايات كثيرة.

(منها): صحیحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (في حديث) قال: «في المنى يصيب الثوب؟ قال: ان عرفت مكانه فاغسله و ان خفى عليك فاغسله كله» «٤».

و أما (الخمير) ففي صحیحة علي بن مهزيار الأمر بالأخذ بقول أبي عبد الله (عليه السلام) فيها، و هو قوله (عليه السلام): «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ - يعني المسكر - فاغسله إن عرفت موضعه و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله.» «٥».

نعم ورد التعدد في خصوص آنية الخمر.

و أما (الميت) فقد ورد فيه. □

حسنه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (في حديث) قال

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٩ باب ١٤ من أبواب النجاسات ح ٥.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢١ باب ١٥ من أبواب النجاسات، ح ٢ و ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢١ باب ١٥ من أبواب النجاسات، ح ٢ و ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢١ باب ١٦ من أبواب النجاسات ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٥ باب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٨

.....

«سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال: يغسل ما أصاب الثوب» «١».

و اما (الميتة): فقد ورد فيها «و كل شيء يفصل من الشاة و الدابة فهو ذكي، و ان أخذته منه بعد أن يموت فاغسله و صلّ فيه» «٢».

و اما (الدم) فقد ورد فيه روايات.

منها: رواية مثني بن عبد السلام عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: قلت له: إني حككت جلدي فخرج منه دم؟ فقال ان اجتمع قدر حمصة فاغسله.» «٣».

و عدم الغسل إذا كان أقل من الحمصة ليس لعدم النجاسة، بل للعفو عنه في الصلاة.

هذه جملة من الروايات الواردة في النجاسات، و هي - كما ترى - كافية للمقصود، إذ إطلاق الأمر بالغسل فيها محكمة، و فيها غنى في الدلالة على المرة و لو نوقش في دلالة بعضها بكونها في مقام البيان من جهات أخرى، لا الغسل ففي البعض الآخر غنى و كفاية، فلاحظ.

و اما المتنجس بالمتنجس بها فهل يكتفى فيه بالمرة أيضا أم لا - لا - ينبغي التأمل في الكفاية فيما لم يعتبر في أصل العين التعدد، كجميع النجاسات الا البول، للأولوية القطعية، إذا الفرع لا يزيد على الأصل، جزما، كما ذكرنا «٤» - و أما فيما يعتبر في أصله التعدد كالبول فلا جزم بالكفاية بالمرة فيه، كما في المتنجس بالمتنجس بالبول و لكن الصحيح فيه أيضا القول بالاكتفاء بالمرة و ذلك. لمعتبرة عيص بن القاسم المروية في المعبر [١].

[١] رواها المحقق في المعبر (الطبع الحجري ص ٢٢ س ٢٧) في كتاب الطهارة في مسألة نجاسة الغسالة الا انه ضعه حيث انه استدل

على نجاستها بقوله: «لنا، ماء قليل لاقى

- (١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٥٠ باب ٣٤ من أبواب النجاسات ح ٢.
 (٢) وسائل الشيعة ج ١٦ ص ٤٤٧ باب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة: ح ٣.
 (٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٢٧ باب ٢٠ من النجاسات ح ٥.
 (٤) في الصفحة:

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٩

.....

و الذكري [١].

قال: «سألته عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء؟ فقال: ان كان من بول، أو قدر فيغسل ما أصابه» [٢].

فإنها تدل على كفاية الغسل مرة في كل ما أصابه الماء المتنجس بالبول لصدق الطبيعي بأول افراده.

و ربما يناقش [٢] في سندها من جهتين (الأولى) بالإضمار و (الثانية) بالقطع و الإرسال، لعدم وجود الخبر المذكور في شيء من كتب الأخبار، و انما نقله الشيخ في الخلاف [٤] و جمع ممن تأخر عنه، و ان كان نفس الراوى و هو (عيسى بن القاسم) ثقة [٣].

□
 النجاسة فيجب ان ينحس و ما رواه العيص بن القاسم قال سألته عن رجل. ثم ذكر تمام الرواية و عطف عليها أيضا رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يتوضى به و أشباهه». ثم قال: «و هاتان الروايتان فيهما ضعف».

و كذلك الشهيد فى الذكري كما يأتى فى التعليقة الآتية.

[١] رواها الشهيد (قده) فى الذكري (الطبع الحجرى ص ٩ س ١٧) فى كتاب الصلاة فى بحث ماء الغسالة و الاجتناب عن ملاقيه فى الصلاة مستدلا على ذلك بقوله: «و لخبر العيص.» و ذكر متن الحديث، ثم عقبه بقوله (و هى مقطوع) فهو ايضا، كالمحقق فى المعبر، يقول بضعف الرواية، من جهة القطع و الإرسال - كما قدمنا فى التعليقة السابقة.

و قد أوضحنا الكلام فى سندها فى بحث الغسالة فى (ج ٢ ص ١٤٧ - ١٤٩ من كتابنا) بما لا مزيد عليه و قد جنح السيد الأستاذ دام ظله هناك الى القول بتضعيفها، الا - انه هنا قد مال الى تقويته و الصحيح هو الأول لأن الشهيد و المحقق ضعفاها مع انهما رواها فى كتابيهما (الذكري و المعبر) و الشيخ لم يذكرها فى كتب الحديث.

[٢] ناقش فى سندها صاحب الجواهر (قده) ج ١ ص ٣٤٧ فى بحث الغسالة. و قد سبقه فى الحقائق ج ١ ص ٤٧٨ فى حكاية المناقشة المذكورة عن بعض و لعله أراد بالبعض المحقق فى المعبر و الشهيد فى الذكري كما حكينا ذلك عنهما فى التعليقة السابقة.

قائلا: «و اما عن الثانى (يعنى هذه الرواية) فبضعف السند، لعدم وجود الخبر المذكور فى شيء ممن كتب الأخبار و انما نقله الشيخ فى الخلاف، و جمع من تأخر عنه مع كونه مضمرا».

[١] وثقه النجاشى و قال: انه ثقة، عين، و هو من رجال كامل الزيارات ايضا الذين وثقهم ابن قولويه، و قد عدّه الشيخ فى رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، و قد وقع فى اسناد

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٥٦ فى الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ١٤.

(٤) ج ١ ص ٤٩ فى (مسألة ١٣٥).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٠

.....

و يندفع أما (الجهة الأولى) فبأن جلالته شأن العيص [١] مانعه عن احتمال رجوعه في الأحكام الشرعية إلى غير المعصوم (عليه السلام) فالإضمار في حقه غير قادح [٢].

و اما (الجهة الثانية) في ضعف رواية العيص - وهي كونها مقطوعة و لم يعلم حال الواسطة. فيمكن الجواب عنها بان يقال: ان الأصل في نقل هذه الرواية هو الشيخ في الخلاف «٣» و ظاهره النقل عن أصله و جادة و بلا واسطة لظهور مثل قوله (روى، أو قال فلان) [٣] أو ما يقرب من هذا المضمون في انه

□

كثير من الروايات تبلغ (١٥٠) موردا، روى جميعها عن أبي عبد الله عليه السلام الا رواية واحدة عن يوسف بن إبراهيم بن داود - معجم رجال الحديث ج ١٣ ص ٢١٥ - ٢١٦ بتلخيص منا.

و أما طريق الشيخ اليه فصحيح في التهذيب - كما في جامع الرواة ج ٢ ص ٥٠٩.

[١] وثقه النجاشي و قال في حقه: «انه ثقة عين» - معجم رجال الحديث ج ١٣ ص ٢١٥ - و إطلاق العين عليه بعد توثيقه يدل على جلالته شأنه، لأنه من عيون الأصحاب، و وجهاتهم.

[٢] و قد أجاب صاحب الحدائق في ج ١ ص ٤٧٩ عن هذه المشكلة على الوجه الكلي في مطلق المضمرات لأرباب الأصول قائلا: «و أما الإضمار في أخبارنا فقد حقق غير واحد من أصحابنا انه غير قادح في الاعتماد على الخبر، فان الظاهر ان منشأ ذلك هو ان أصحاب الأصول لما كان من عادتهم ان يقول أحد في أول الكلام (سألت فلانا) و يسمى الإمام الذي روى عنه، ثم يقول: و سألته أو نحو ذلك، حتى تنتهي الأخبار التي رواها، كما يشهد به ملاحظة بعض الأصول الموجودة الآن، ككتاب علي بن جعفر، و كتاب قرب الاسناد، و غيرهما، و كان ما رواه عن ذلك الإمام (عليه السلام) أحكاما مختلفة، فبعضها يتعلق بالطهارة و بعض بالصلاة، و بعض بالنكاح، و هكذا، و المشايخ الثلاثة (رضوان الله عليهم) لما بؤبوا الاخبار و رتبوها، اقتطعوا كل حكم من تلك الأحكام و وضعوه في بابه بصورة ما هو مذكور في الأصل المنتزع منه، وقع الاشتباه على الناظر، فظن كون المسئول غير الامام (عليه السلام) و جعل هذا من جملة ما يطعن به في الاعتماد على الخبر».

[٣] جاء في تعبير الخلاف (قد روى العيص) و في تعبير الشهيد في الذكري ص ٩ س ١٧ (و لخبر العيص) و لكنه صرح بأنها مقطوعة - كما ذكرنا - و قريب منه ما في تعبير المحقق في المعبر ص ٢٢ س ٢٧ و هو ايضا ضعف رواية العيص كما ذكرنا في التعليق ص ٨٩ فلا يمكن الاعتماد عليها.

(٣) ج ١ ص ٤٩ في ذيل مسألة ١٣٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩١

بعد زوال العين، فلا تكفي الغسلة المزيله (١) لها الا ان يصب الماء مستمرا بعد زوالها، و الأحوط التعدد (٢) في سائر النجاسات أيضا، بل كونها غير الغسلة المزيله (٣).

إخبار حسى و انه ينقله من كتابه مباشرة من دون واسطة، و كذا الشهيد في الذكري و المحقق في المعبر لظهور تعبيرهما في النقل عن أصل العيص بلا واسطة، فتحصل: انه لا مانع من الاعتماد على هذه الرواية في القول بكفاية الغسل مرة في المتنجس.

هل تكفى الغسلة المزيله في التطهير؟

(١) كما عن جماعة «١» بدعوى عدم تأثير لذلك في اعتبار العدد المطهر، لعدم الاجتزاء بالمره التي يقارنها الإزالة، كعدم الاجتزاء بإزالة العين بغير الماء كالفرک، و نحوه.

و الصحيح هو الاكتفاء، لإطلاق الأمر بالغسل الشامل لنفس الغسلة المزيله أيضا، و لا دليل على لزوم الإزالة بغيرها، ماء كان أو غيره، فان الغرض من الغسل انما هو إزالة النجاسة من المحل بالماء، و لو بدفعه مشتمله على ماء كثير يزيلها، و الأمر بالتعدد في بعض النجاسات (كالبول) و ان حصلت الإزالة قبل تمام العدد انما هو تعبد شرعي، فلا ينافي ما ذكرناه.

(٢) بل اختاره جماعة «٢» مطلقا، و خصه بعضهم «٣» بما إذا كان له قوام و ثخن - كالمنى - و الأقوى هو الاكتفاء بالمره مطلقا، للإطلاق - كما مر.

(٣) بدعوى أن الغسلة المزيله للعين لا أثر لها. في التطهير، كما لا أثر

(١) الجواهر ج ٦ ص ١٩١.

(٢) كما عن الشهيد في اللمعة و الرسالة و المحقق في جامع المقاصد - الحدائق ج ٥ ص ٣٦٣ و الجواهر ج ٦ ص ١٩٢.

(٣) كالعلامة في المنتهى و التحرير - الحدائق ج ٥ ص ٣٦٤ و الجواهر ج ٦ ص ١٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٢

[مسألة ٥: يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوع الغسل ثلاث مرّات]

(مسألة ٥): يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوع الغسل ثلاث مرّات (١) في الماء القليل.

لإزالتها بغير الماء، كالفرک و نحوه - كما أشرنا آنفا - فلا بد ان تكون المزيله غير المطهّرة، و لكنها غير مسموعه، لإطلاق الأدلة الشاملة لها أيضا، فلو قلنا بالتعدد في مطلق النجاسات كانت المزيله من العدد.
غسل الأواني

(١) اختلفت كلمات الأصحاب في كفيته تطهير الأواني من مطلق النجاسات، غير الموارد الخاصة [١] على أقوال.

(أحدها): الغسل مره واحده و لا يجب الأكثر نسب إلى الأكثر، بل ادعى عليه الإجماع [٢] و ذهب إليه في الشرائع [٣] و حكى عن النافع، و أكثر كتب العلامة، و عن البيان و روض الجنان و المدارك «٤» و عن العلامة الطباطبائي في منظومته «٥».

(ثانيها): الغسل مرتين ذهب إليه الشهيد في اللمعة و حكى عن الألفية «٦».

(ثالثها): الغسل ثلاث مرّات ذهب إليه الشيخ (قده) في الخلاف و في سائر كتبه عدا المبسوط [٤]، و حكى عن الذكري، و الدروس،

[١] كولوغ الكلب و الخنزير و موت الجرذ فإنه يجب في الأول بعد التعفير الغسل مرتين، و في الأخيرين الغسل سبعا و الأحوط سبق التعفير، في الخنزير - كما يأتي.

[٢] الجواهر ج ٦ ص ٣٧٢ و مدعى الإجماع هو الحلبي في السرائر و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٦٢ و الحدائق ج ٥ ص ٤٩٧ - ٤٩٨.

[٣] قال فيه: «و يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا. الى ان قال و من غير ذلك مره واحده و الثلاث أحوط» - ج ١ ص ٥٦ ط منشورات

الاعلمى.

[٤] ج ١ ص ١٥ قال قده «و يغسل الإناء من سائر النجاسات ثلاث مرات، و لا

(٤) المستمسك ج ٢ ص ٢٢.

(٥) الجواهر ج ٦ ص ٣٧٢.

(٦) الجواهر ج ٦ ص ٣٧٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٣

.....

و جامع المقاصد، و اختاره في الحدائق، و ذهب اليه كثير من المتأخرين «١» و الأقوى هو الأخير- كما في المتن.
لموثقة عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل عن الكوز و الإناء يكون قدرا، كيف يغسل، و كم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء، فيحرك فيه ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه، ثم يفرغ منه و قد طهر.» «٢».
فإنها صريحة في التثليث، و موردها الماء القليل - كما هو محل الكلام- و عليه لا يصغى الى القولين الآخرين، لانه بها يقيد إطلاقات أدلة الغسل التي هي مستند القائلين بالمرّة [١] و ليس ذلك إلا لاستضعاف الموثقة بناء على عدم حجية الروايات غير الصحيحة أى ما يكون روايتها عدلا إماميا- كما هو مذهب صاحب المدارك (قده) [٢]- فعليه يجوز لهم الاستناد على الإطلاقات حينئذ. هذا، و لكن الصحيح هو حجية الموثقات أى كفاية كون الراوى ثقة و ان لم يكن عدلا أو إماميا كما ذكر في محله، فلا فرق بين

يراعى فيها التراب، و قد روى غسله مرة واحدة و الأول أحوط». فكأنه لذلك- أى لنوع ترديد منه فى ذلك حيث انه احتاط بالثلاث و لم يجزم- استثنوا كتاب المبسوط من سائر كتب الشيخ المشتمل على التثليث، فلاحظ.
[١] مثل صدر موثقة عمار الواردة فى غسل آنية الخمر بعد إلغاء خصوصية الخمر- راجع الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٤ ب ٥١ من أبواب النجاسات ح ١.

[٢] قال فى المدارك- فى بحث الأواني فى آخر كتاب الطهارة ص ١١٩، الطبع الحجرى:- «قال الشيخ فى الخلاف: يغسل الإناء من جميع النجاسات سوى الولوغ ثلاث مرات، و احتج عليه بطريقة الاحتياط، إذ مع الغسلات الثلاث يحصل الإجماع على طهارته. و بما رواه عمار الساباطى عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى الإناء يكون قدرا؟ قال: «يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء و يحرك و يفرغ».

و الجواب ان الاحتياط ليس بدليل شرعى و الرواية ضعيفة السند بجماعة من الفطحية، و مع ذلك فهى معارضة بما رواه عمار أيضا عن الصادق (عليه السلام) من الاكتفاء بالمرّة و هى

(١) الحدائق ج ٥ ص ٤٩٧-٤٩٨ و الجواهر ج ٦ ص ٣٧١.

و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٦٢ على اختلاف تعبيراتهم.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من أبواب النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٤

.....

الصحيح و الموثق في الحجية، فلا بد من تقييدها بها.

و أما القائل بالمرتين فلم يتضح مستنده سوى الاعتماد على ما دل على لزوم الغسل مرتين في الثوب و البدن من نجاسة البول، بإلغاء خصوصيتهما، و خصوصية البول. فينتج انه يجب الغسل مرتين عن مطلق النجاسات في مطلق ملاقيةها «١» و فساده أوضح من ان يخفى. هذا كله في الغسل بالماء القليل كما هو مورد الموثقة.

و أما الكر و الجارى فيكفى فيهما الغسل مرة واحدة، عملا بالإطلاقات أو رجوعا إلى قاعدة الطهارة للشك في الزائد عنها بعد سقوط استصحاب النجاسة عن الحجية عندنا - كما تقدم «٢».

أولى، لأنها مطابقة لمقتضى البراءة الأصلية».

فتراه لا يعتمد على الموثقة، لأن في رواه فطحية، و زاد على ذلك بكونها معارضة بما رواه عمار أيضا من الاكتفاء بالمرّة، و الظاهر ان مراده:

ما رواه عمار عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال إذا غسل فلا بأس».

فإنه بإطلاقه يدل على كفاية المرّة، الا أنه يردّه أنه ليس إلا في مقام بيان أصل وجوب الغسل دون كفيته، و يشهد لذلك ما في ذيلها حيث كرر السائل.

و قال: «في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال: تغسله ثلاث مرات، و سئل أ يجزيه ان يصب فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتى يدلّكه بيده، و يغسله ثلاث مرات» - الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٤ ب ٥١ ح ١.

فلا- معارض للموثقة الأولى، و أما التمسك بأصالة البراءة فلا مجال له أما أولا: فلأنها محكومة بالدليل، و أما ثانيا فلان المورد من موارد استصحاب النجاسة الى ان يعلم زوالها.

ثم انه قد يتوهم لزوم حمل الموثقة على الاستصحاب جمعها بينها و بين مرسلّة المبسوط (ج ١ ص ١٥) قائلا «و روى غسله واحدة» بضميمة دعوى انجبار ضعفها بموافقة المشهور.

و يندفع: بأن المرسلّة لا تكون حجة، و مجرد موافقة المشهور غير جابر لضعفها، بل قد مر مرارا في الشرح ان عمل المشهور برواية ضعيفة لا يصلح للانجبار فضلا عن مجرد موافقة فتوهم لها.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٧٣.

(٢) في الصفحة: ٨٤-٨٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٥

و إذا تنجست بالولوغ التعفير بالتراب مرة و بالماء بعده مرتين (١).

غسل الأواني من ولوغ الكلب

(١) اختلف الأصحاب في كيفية غسل آنية ولغ [١] فيه الكلب على أقوال: (أحدها): الغسل ثلاثا أولاها بالتراب.

ذهب إليه المشهور «١» و اختاره في المتن، و هو المختار.

(ثانيها): الغسل ثلاثا وسطاهن بالتراب ثم يجفف.

ذهب اليه المفيد في المقنعة (٢).

(ثالثها): الغسل ثلاثا، إحداهن بالتراب من دون تقييد بالأولى أو الوسطى.

ذهب اليه الشيخ في الخلاف (٣) و حكى عن السيد المرتضى في الانتصار و الصدوق في الفقيه (٤).

(رابعها): الغسل سبعا أولاهن بالتراب [٢].

[١] ولغ الكلب الإناء و في الإناء (ولوغا) بالضم: اى شرب ما فيه بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه و حركه، و (الولوغ) بفتح الواو اسم ما يولغ - الولغ: شرب السباع بألسنتها، ولغ السبع و الكلب، و كل ذى خطم، و ولغ فيها ولغا: شرب ماء أو دما. أقرب الموارد و المنجد و لسان العرب.

[٢] و هو مذهب بعض العامة أيضا، كالشافعى، و الأوزاعى - كما فى الخلاف ج ١ ص ٤٧ م ١٣٠.

و قال فى كتاب فقه السنة للسيد سابق (ج ١ ص ٢٩) الكلب نجس، و يجب غسل ما ولغ فيه سبع مرات أولاهن بالتراب، و روى ذلك عن أبى هريرة عن النبى (ص) انه قال: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب» و قال: رواه مسلم و احمد

(١) الحدائق ج ٥ ص ٤٧٤ و الجواهر ج ٦ ص ٣٥٥-٣٦١ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٧.

(٢) لاحظ متن التهذيب ج ١ ص ٢٢٤.

(٣) كتاب الخلاف ج ١ ص ٤٧ م ١٣٠.

(٤) الحدائق ج ٥ ص ٤٧٤ و مصباح الفقيه ص ٦٥٧ و غيرهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٦

.....

حكى عن الإسكافى ابن الجنيد فى مختصره (١).

و فى مقابل ذلك كله قول صاحب المدارك (قده) [١] حيث انه تردد حتى فى لزوم التلث - لو لا- الإجماع- و مال الى الاكتفاء بالمرّة تمسكا بإطلاقات الغسل، و سيأتى الكلام معه فى ذيل صحیحته بقباق.

أقول: الأقوى ما هو المشهور، لانه مقتضى الجمع بين الروايات المعترضة الواردة فى المقام، و قبل بيان ذلك لا بد من التنبه على ان محلّ الكلام انما هو الغسل بالماء القليل. و أما المياه العاصمة كالكر و الجارى فسيأتى الكلام فيها عند تعرض المصنف (قده) لها (٣).

أما الروايات الواردة فى المقام فهى:

١- ما تدل بإطلاقها على وجوب غسل آنية اللؤلؤ و لو مرة واحدة من دون اعتبار التعفير، و لا التعدد.

و هى صحیحته محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال:

«سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال اغسل الإناء.» (٤).

٢- ما تدل على لزوم التعفير فيها.

و هى صحیحته الفضل أبى العباس البقباق [٢] (فى حديث) «انه

و أبو داود و البيهقي.

و لكن في متن الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١ ص ١٦) وجوب الغسل سبعا من دون ذكر التعفير بالتراب مسندا ذلك الى حديث نبوي رواه مسلم، و في أدنى الصفحة ذكر خلاف المالكية في أصل نجاسة الكلب و الحنفية القائلون بنجاسة لعابه من دون ذكر الغسل، الا انه ذكر الشيخ في الخلاف (ج ١ ص ٤٧ م ١٣٠) عن أبي حنيفة انه قال بوجوب الغسل الى ان يغلب على الظن طهارته، و عن مالك انه يجب الغسل تبعا من دون تقييد بالعدد، لانه لم يقل بنجاسة الكلب.

[١] كتاب المدارك ص ١١٨ و قد ناقش في دلالة الصحيحة المذكورة على لزوم التثليث لعدم وجود لفظ (مرتين) فيها و يأتي نقل عبارته في التعليقة.

[٢] و هو فضل بن عبد الملك، أبو العباس البقباق - معجم رجال الحديث ج ١٣ ص ٢٧٩.

(١) الحدائق ج ٥ ص ٤٧٢، و غيره.

(٣) في (المسألة ١٣).

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٥ باب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٧

.....

سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكلب؟ فقال رجس نجس لا يتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» (١).

بناء على رواية غير (المعتبر) لها من كتب الحديث [١] من دون زيادة لفظ (مرتين) بعد قوله (بالماء). فإنها ان لم تدل على التثليث فلا إشكال في دلالتها على لزوم غسله بالتراب أول مرة، و هو المراد ب (التعفير) في كلمات الفقهاء - كما سيأتي توضيحه.

٣- ما تدل على لزوم التثليث في الغسلات.

و هي إما هذه الصحيحة (صحيحة بقباق) بناء على رواية المحقق لها في المعتبر [٢] و الشيخ في موضع من الخلاف «٤» مع إضافة لفظ (مرتين) بعد قوله (ع) «بالماء» فالأمر واضح، لصراحتها حينئذ في التعفير و التثليث

[١] فإنه رواها الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٢٥ رقم (٦٤٦-٢٩) و الاستبصار ج ١ ص ١٩ رقم (٤٠-٢) و عنه في الوسائل في الباب المتقدم و غيره من دون ذكر الزيادة المذكورة.

[٢] المعتبر ص ١٢٧ في المسألة الثانية من أحكام الأواني.

و كذا رواها في المستدرک ايضا ج ١ ص ١٦٧ في الباب ٤٣ من أبواب النجاسات ملحق حديث ٤ راويا لها عن (غوالي اللثالي). و قال في توجيه الرواية على النحو المذكور - بعد نقله كلاما للشيخ الأنصاري (قده) في كتاب الطهارة (ص ٣٥٤): «و العجب من صاحب الوسائل انه لم يلتفت الى نسخة المعتبر و الظاهر ان المحقق أخذ الخبر من كتاب الحسين بن سعيد، أو حماد أو حريز، و من وقف على ما في التهذيب من الخلل و التحريف في متون أكثر الاخبار، أو أسانيد علم ان ما في المعتبر أصح و أولى بالأخذ و الاعتماد، لاتقان صاحبه، و الله العالم».

و قال صاحب الجواهر (ج ٦ ص ٣٥٥) في تأييد نسخة المعتبر و من تبعه من الأعلام ما لفظه «و لعلهم عثروا عليه فيما عندهم من الأصول و خصوصا بالنسبة للمحقق، إذ هو غالبا يروى عن أصول ليس عندنا منها الا أسماؤها، بل يؤيده أيضا وجود ذلك في لسان

القدماء من الأصحاب، حتى ان الشيخ الذي روى الرواية بدون ذكر المرتين حكى الإجماع على وجوبهما، بل لم يفت أحد بالاكْتفاء بالمرّة.».

و نحوه ما فى الحدائق (ج ٥ ص ٤٧٧) فى تأييد رواية المعْتبر حاكياً ذلك ايضاً عن الشيخ البهائى (قده) فى حبل المتين أيضاً.

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠١٥ باب ١٢ من أبواب النجاسات ح ٢ و ج ١، ص ١٦٣ باب ١ من الأسئار ح ٤.

(٤) ج ١ ص ٤٧، م ١٣٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٨

.....

معا.

و اما لو نوقش فى ذلك، كما عن صاحب المدارك [١]- بحجة ان هذه الزيادة لم تذكر فى كتب الحديث - كالتهديين [٢] و انما ذكرها المحقق فى (المعْتبر) «٣» الذى هو من الكتب الفقهيّة و تبعه غيره [٣] من دون تدقيق فى ذلك، و لعلها وقعت من سهو قلم النساخ، فيستند فى الحكم بالتثليث إلى موثقة عمار المتقدمة لقوله (ع) فيها فى كيفية غسل الإناء القدر انه «يغسل ثلاث مرات» «٥». و بها تقيد إطلاق الأمر بغسلها، و تكون نتيجة الجمع بين الروايات الثلاث المتقدمة (صحيح ابن مسلم، و صحيح البقباق، و موثقة عمار) هى لزوم الغسل ثلاثاً أوليها بالتراب، كما لا يخفى.

و بذلك يندفع مناقشة صاحب المدارك (قده) فى ثبوت الزيادة المذكورة، إذ لا حاجة بنا إلى صحيحة البقباق فى الحكم بالتثليث، لكفاية الموثقة فى ذلك، نعم نعتد عليها فى لزوم التعفير، مضافاً الى إمكان الاعتماد على نسخة (المعْتبر) لقوة احتمال عثوره على أصول معتبرة لم تصل إلينا. [٤].

[١] قال فى المدارك ص ١١٨ بعد نقل الأقوال فى المسألة: «و المعتمد الأول (يعنى المشهور) لنا ما رواه أبو العباس الفضل فى الصحيح عن أبى عبد الله (ع) انه قال فى الكلب: «رجس نجس لا يتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» كذا وجدته فيما وقفت عليه من كتب الأحاديث، و نقله كذلك الشيخ فى مواضع من الخلاف و العلامة فى المختلف، الا ان المصنف فى المعْتبر نقله بزيادة لفظ (مرتين) بعد قوله «ثم بالماء» و قلّمه فى ذلك من تأخر عنه، و لا يبعد ان تكون الزيادة وقعت سهواً من قلم النساخ، و مقتضى إطلاق الأمر بالغسل الاكْتفاء بالمرّة الواحدة بعد التعفير، الا ان ظاهر المنتهى و صريح الذكرى انعقاد الإجماع على تعدد الغسل بالماء، فان تم فهو الحجة، و الا أمكن الاجتزاء بالمرّة لحصول الامتثال بها.».

[٢] التهذيب ج ١ ص ٢٢٥ و الاستبصار ج ١ ص ١٩ من دون هذه الزيادة، و كذا عن الخلاف فى غير موضع منه كما فى (ج ١ ص ٥٢ م ١٤٤) فاختلف نقلها فى كتاب الخلاف.

[٣] كالعلامة فى المنتهى، و التذكرة، و النهاية، و كذا عن جامع المقاصد، و شرح الإرشاد للفخر، و الروض - مستمسك ج ٢، ص ٢٣، و الجواهر ج ٦ ص ٣٥٥.

[٤] كما حكينا ذلك عن جل من تأخر عنه كصاحب الحدائق، و الجواهر، و المحدث

(٣) كتاب المعْتبر ص ١٢٧ فى المسألة الثانية من مسائل أحكام الأواني.

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٩

.....

هذا كله في الاستدلال على القول المختار.
و أما سائر الأقوال فلم يظهر لها مستند واضح.
أما قول المفيد في المقنعة «١» و هو كون الغسلة الوسطى بالتراب، فلم نعثر له على دليل، كما اعترف بذلك صاحب الحقائق «٢» و غيره [١].
و أما القول بكون إحداهن بالتراب من دون تقييد بالأولى أو الوسطى كما ذهب اليه الشيخ في الخلاف «٤»، و حكى عن السيد في الانتصار و غيره، فليس له مستند أيضا سوى ما في:
الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام: «ان وقع الكلب في الماء، أو شرب منه، أهريق الماء و غسل الإناء ثلاث مرات، مرة بالتراب و مرتين بالماء ثم يجفف» [٢].
و لكن ذكرنا غير مرة: انه لا يمكن الاستناد اليه لضعفه.
و أما من أفرط و قال بوجوب الغسل سبعا. أولا هن بالتراب، كابن جنيد، فيمكن ان يستند الى روايات لا يمكن الاعتماد على شيء منها سندا،

النورى في المستدرک، و غيرهم، و لعله عثر على نسخ من الأصول لم يعثر عليه الشيخ الطوسى (قده).

[١] مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٨.

الا انه في الجواهر (ج ٦ ص ٣٦١) نسبة رواية مرسله الى صاحب الوسيلة في ذلك حيث قال «فما في المقنعة من اعتبار كون الوسطى كذلك ضعيف لم نقف له على مأخذ- كما اعترف به غير واحد سوى ما في الوسيلة من نسبتها إلى الرواية، لكنها- كما ترى- مرسله بأضعف وجهى الإرسال قاصرة عن معارضة ما تقدم من وجوه».

و قال ابن حمزة في الوسيلة (في كتاب الجوامع الفقهية ص ٦٧٠ س ١١ و ١٢): «و الثانى من شىء واحد، و هو ولوغ الكلب فيه، فإنه يجب غسلها ثلاث مرات إحداهن بالتراب و روى وسطاهن».

[٢] الفقه الرضوي ص ٥ و مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٦٧ باب ٤٣ من أبواب النجاسات ح ١- و ليس فى ما حكاه عن فقه الرضا لفظ (ثم يجفف) و لم يحضرني الكتاب المذكور.

(١) التهذيب ج ١ ص ٢٢٤.

(٢) ج ٥ ص ٤٧٨.

(٤) ج ١ ص ٤٧ م ١٣٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٠

.....

أو دلالة، فإن بعضها من طرق العامة لا نعتبر سندها، و بعضها الآخر و ان كان من طرقنا، و لكن لا دلالة له على القول المذكور.
أما ما ورد من طرق العامة فهي.

ما عن النبي (ص) انه قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا أو لاهنً بالتراب» «١».

و هذه مع ضعفها سنداً، لأنها لم ترد من طرقنا معارضة بما روى، عنه (ص) مما يدل على عدم وجوب أكثر من ثلاث مرات، فيحمل الزائد على الاستحباب لا محالة، و هي روايتان من طرق العامة أيضاً.

(إحدهما) ما روى عنه (ص): «ان ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرات» «٢».

(ثانيتهما) ما روى عنه (ص) كذلك مع زيادة «خمسا أو سبعا» «٣».

فإن الأولى صريحه في كفاية الثلاث، لأنها مقتضى التحديد بها.

و أما الثانية و ان وقع فيها التخيير بينها و بين الخمس أو السبع الا- أنه لا- معنى للتخيير بين الأقل و الأكثر في التطهير، إذ لو حصلت الطهارة بالأقل كان الزائد غير مؤثر في حصول الطهارة فيحمل على الاستحباب لا محالة، فيكون مقتضى الجمع بين هذه الروايات الثلاثة هو كفاية الثلاث في التطهير، و أما الزائد على ذلك ففيه رجحان.

و أما ما ورد من طرقنا فهين:

موثقة عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «في الإناء الذي يشرب فيه النبيذ؟ قال تغسله سبع مرات، و كذلك الكلب» «٤».

(١) كنز العمال ج ٥ ص ٨٩- الرقم ١٨٨٨ و فقه السنة ج ١ ص ٢٩ قال: رواه مسلم و احمد و أبو داود و البيهقي عن أبي هريرة عن النبي (ص).

(٢) حاشية ابن مالك على صحيح مسلم ج ١، ص ١٦٢ و سنن البيهقي ج ١ ص ٢٤٠.

(٣) حاشية ابن مالك على صحيح مسلم ج ١، ص ١٦٢ و سنن البيهقي ج ١ ص ٢٤٠.

(٤) وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٢٩٤ الباب ٣ من الأشربة المحرمة ح ٢، و التهذيب ج ٩ ص ١١٦ ح ٢٣٧-٥٠٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠١

و الأولى أن يطرح [١] فيها التراب من غير ماء و يمسح به، ثم يجعل فيه شيء من الماء، و يمسح به.

و هذه و ان لم تدل على لزوم التعفير الا انه يمكن تقييدها بصحيحة البقاي من هذه الجهة، و لكن لا يمكن العمل بدلالاتها من حيث لزوم السبع في الغسلات، و ذلك لكفاية التثليث في النبيذ- كما يأتي- فالزائد محمول على الاستحباب. و كذلك الكلب الذي شبه به، لان المشبه لا يزيد على المشبه به.

هل يجب تجفيف آنية الولوغ صرح المفيد (قده) في المقنعة [٢] بلزوم تجفيف الإناء بعد الغسلات، و حكي عن الصدوقين التصريح بذلك، و عن جمع من المتأخرين و متأخريهم اختياره «١». و لا- دليل على ذلك سوى الفقه الرضوي المتقدم «٢» و لكن لا- يمكن الاعتماد عليه سنداً، بل و لا- دلالة، لاحتمال ان يكون المراد من الأمر بالتجفيف الإشارة الى ما هو المتعارف من تجفيف الإناء قبل الاستعمال، لا الإلزام به، فالأقوى ما هو المشهور من عدم وجوبه و كفاية الغسلات في طهارته، كما هو ظاهر الأخبار.

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف (قده): «و الأولى ان يطرح» هكذا:

«الأظهر أن يجعل في الإناء مقدار من التراب ثم يوضع فيه مقدار من الماء، فيمسح الإناء به، ثم يزال أثر التراب بالماء، ثم يغسل الإناء بالماء مرتين». ما ذكره دام ظله في كيفية التعفير هو الظاهر من قوله عليه السلام «اغسله بالتراب» و هو المتعارف في غسل الأواني بالتراب و نحوه، و به يتحفظ على أصالة الحقيقة في لفظي الغسل و التراب معاً، كما يجمع به الروايات الدالة على اعتبار التعدد ثلاثاً في غسل الأواني، و الدالة على لزوم غسله أولاً بالتراب، كما أوضحنا ذلك في الشرح.

[٢] قال في المقنعة: «إذا ولغ الكلب في الإناء وجب أن يهراق ما فيه و يغسل ثلاث مرات مرتين بالماء و مرة بالتراب يكون في أوسط الغسلات التراب ثم يجفف و يستعمل»- التهذيب ج ١ ص ٢٢٤.

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٨.

(٢) صفحة: ٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٢

.....

ما هو معنى التعفير لم يرد عنوان (التعفير) في شيء من الروايات، و انما عتبر به الفقهاء في كلماتهم و هو لغة المسح بالتراب [١]. و أما الروايات فقد ورد فيها «اغسله بالتراب» كما في صحيحة البقباق (٢). و غيرها (٣). و قد وقع الكلام بينهم في تفسير ذلك، لعدم إمكان الجمع بين مفهومى الغسل و التراب، لان الغسل انما يكون بالماء لا التراب، و أما التراب فيمسح به.

نسب «٤» الى المشهور التصرف في مفهوم الغسل، و أن المراد به (المسح) مجازا بجامع التنظيف و إزالة الوسخ بهما، فيكون لفظ التراب باق على حقيقته، و يكون التعبير عن المسح بالغسل من باب التغليب، للزوم الغسل بالماء القراح بعده، و مقتضى ذلك عدم اعتبار مزج التراب بالماء، و لازم ذلك ان يبده أولا بمسح الإناء بالتراب سواء امتزج بماء قليل أم لا، ثم يغسل بالماء ثلاث مرات، لان ذلك هو مقتضى الجمع بين الروايتين أعنى بهما صحيحة بقباق الآمرة بالغسل بالتراب، و موثقة عمّار «٥» الدالة على لزوم

[١] جاء في اللغة: «عَفَّرَه في التراب: مرَّغَه و دَسَّه فيه، و عَفَّرَت المرأة في الفطام:

مسحت ثديها بشيء من التراب تنفيرا للصبى، و العفَّر: التراب»- أقرب الموارد، و المنجد، و لسان العرب.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦٤ ح ٤.

(٣) كالفقه الرضوى- مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٦٧، باب ٤٣ من أبواب النجاسات ح ١- و غيرها من الروايات المذكورة في الباب المذكور.

(٤) الحدائق ج ٥ ص ٤٧٨ و الجواهر ج ٦ ص ٣٦١ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٩.

(٥) المتقدمة في الصفحة: ٩٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٣

.....

غسل الأواني ثلاثا، لأن المفروض عدم صدق الغسل على المسح بالتراب.

فيكون المجموع اربع مرات، الأولى المسح بالتراب، ثم الغسل بالماء ثلاثا.

و ذهب جمع «١» الى لزوم التحفظ على مفهوم الغسل بانبا على إجراء أصالة الحقيقة فيه، الا انه لا بد من مزج الماء بالتراب بمقدار لا يخرج عن مفهوم الغسل الذى هو عبارة عن جريان الماء على المحل، على نحو يكون غسل الأواني بالتراب نظير غسل الأموات بالسدر و الكافور، اى لا يخرج الامتزاج عن مفهوم الغسل.

وفيه: أنه إن أرادوا بذلك مزج الماء بتراب قليل، بحيث لا يخرج عن الإطلاق فهو غير مراد من الروايات جزماً، إذ لم يقصد من قوله (عليه السلام) «اغسله بالتراب» الغسل بالماء الغير الصافي المشتمل على بعض أجزاء ترابته، ولا يقاس المقام بغسل الميت بماء السدر والكافور لاعتبار صدق الغسل بماء فيه شيء من السدر أو الكافور هناك «٢» دون المقام، فإنه يعتبر فيه استعمال التراب و تنظيف الإناء به.

و إن أرادوا فوق هذه المرتبة بحيث يصدق عليه التنظيف بالتراب، كما إذا زاد التراب على وجه صار كالوحد فحينئذ لا يمكن التحفظ على مفهوم الغسل، لانه يكون من المسح بالوحد، و نحوه.

و الصحيح في المقام ان يقال: ان الباء في قوله عليه السلام «اغسله بالتراب» للاستعانة، فيحمل على ما هو المتعارف في غسل الأواني إذا أريد غسلها بالتراب، لازالة الأوساخ منها، و هو أن يجعل فيها شيء من التراب فيصب عليه قليل من الماء فيمسح الإناء به، ثم يغسل بالماء لإزالة أثر التراب، و يصدق على هذا المجموع الغسل بالتراب، و به يتحفظ على مفهوم كلا اللفظين (الغسل و التراب) فيكون نظير غسل الثوب بالصابون، و الرأس

(١) كما عن ابن إدريس و الراوندى و العلامة في المنتهى و كاشف اللثام - مصباح الفقيه ص ٤٥٩
(٢) لاحظ متن العروة في فصل كيفية غسل الميت (مسألة ٢) و سيأتى منا شرح ذلك أيضاً إنشاء الله تعالى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٤

و ان كان الأقوى كفاية الأول فقط، بل الثانى (١) أيضاً.

و لا بد من التراب (٢) فلا يكفى عنه الرماد و الأسنان و النورة.

و نحوها.

بالسدر - مثلاً - فان المتعارف فيه أيضاً هو صب شيء من الماء على الصابون، ثم مسح الثوب أو الرأس به، ثم غسل الأثر بالماء المزيل لأثر الصابون، و هكذا في غسل الرأس بالسدر، و هذا هو المراد من الروايات الواردة في ولوغ الكلب من قوله عليه السلام «اغسله بالتراب» حملاً - له على المتعارف من دون تكلف و هذا يعدّ غسله واحده، الا انها تكون باستعانة التراب، ثم يغسل بعدها مرتين، فيكون المجموع ثلاث غسلات، أوليهن بالتراب، و يصدق عليها التعفير أيضاً، لأن المراد به - كما في اللغة - هو المسح بالتراب.

(١) و هو الأظهر، الا انه لا بد من إضافة غسله مزيلة لأثر التراب بعد المسح بالتراب الممتزج بالماء، ليصدق على المجموع (الغسل بالتراب) الذى ورد في متن الحديث، كما أوضحنا ذلك في الشرح المتقدم.

لزوم التعفير بالتراب دون غيره.

(٢) لان الوارد في النص لفظ (التراب) كقوله عليه السلام «اغسله بالتراب» و مقتضى التعبد بظاهر الدليل عدم التعدى إلى غيره، فلا يكفى الرماد، و الأسنان، و النورة، و الصابون و نحو ذلك، لعدم الصدق.

و ربما يتوهم: ان بعض هذه الأشياء - كالنورة مثلاً - يكون أبلغ في إزالة الوسخ و أثر لعاب فم الكلب من التراب، فالغسل به يكون أولى.

و يندفع: بان هذا مجرد استحسان لا يوجب القطع بالحكم، إذ من المحتمل وجود خصوصية في التراب ترفع أثر لعاب الكلب لا توجد في غيره، و قد قيل: ان في لعاب الكلب جراثيم لا يقتلها إلا التراب و هذا و ان لم نعتمد عليه أيضاً، الا انه يكفينا الاحتمال في عدم جواز رفع اليد عن ظهور النص. نعم لا فرق بين أقسام التراب - كما ذكر في المتن - كالتراب الأحمر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٥

نعم يكفى الرمل (١) و لا فرق بين أقسام التراب (٢) و المراد من الولوج شربه الماء، أو مائعا آخر بطرف لسانه (٣).

و الأبيض و طين الأرمني و نحو ذلك- لصدق المفهوم على الجميع.

و أما الرمل فقد ذكر في المتن كفايته أيضا، و لكن الأظهر عدم الكفاية [١] لعدم صدق مفهوم التراب عليه أيضا، و لعل وجه توهم الاكتفاء به هو صحة التيمم به، و لكنه قياس مع الفارق، لأن موضوع التيمم إنما هو (الصعيد) الصادق على مطلق وجه الأرض، فالموضوع فيه أعم من التراب.

(١) قد ذكرنا انه لا يكفى، لعدم صدق التراب عليه، و متن الحديث انما هو الغسل بالتراب- كما تقدم.

(٢) لصدق المفهوم (مفهوم التراب) على الجميع.

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ١٠٥

ما هو المراد من الولوج؟ يقع الكلام فى جهات:

(الأولى):

هل يختص الولوج بالماء أو يعم مطلق المائعات؟

(٣) قال فى الجواهر «٢»: «ينبغى القطع بعدم الفرق بين الماء و غيره من سائر المائعات فى صدق الولوج، أو الإلحاق به».

و هذا هو الصحيح، لبعد احتمال اختصاص الحكم بخصوص الماء، لان الولوج لغه هو شرب الكلب من الإناء سواء كان ما شربه ماء أو

[١] كما جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف (قده): «نعم يكفى الرمل»: (الظاهر انه لا يكفى).

(٢) ج ٦ ص ٣٥٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٦

.....

غيره «١». هذا مضافا الى ان موضوع الحكم فى صحيحه بقباق «٢» التى هى المعتمد فى المقام هو عنوان «فضل الكلب» لا الولوج و إطلاقه يشمل مطلق المائعات، لأن «الفضل» هو ما يتبقى من الطعام أو الشراب.

و أما قوله (عليه السلام) فى ذيلها «٣»: «لا تتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء» و ان كان مختصا بالماء، الا انه لا يدل على اختصاص أصل المنع به، بل منع الوضوء مختص بالماء.

(الجهة الثانية) مفهوم الولوج أشار المصنف (قده) إلى انه لا فرق فى كون ما يلغ فيه الكلب أن يكون ماء أو مائعا آخر، و ذلك لإطلاق صحيحه بقباق المتقدمة- كما ذكرنا.

و أما نفس الولوج فهل هو عبارة عن شرب الكلب من الإناء، و لو كرعا، بان يشرب الماء بفيه و لو من دون تحريك لسانه، كما إذا كان مقطوع اللسان، أو كان به آفة، أو نحو ذلك، أو خصوص الشرب بطرف لسانه أو بإضافة تحريك لسانه فى الماء، على اختلاف

أهل اللغة [١] فى

[١] قال في مصباح المنير: «ولغ الكلب يلغ ولغا من باب نفع و ولوغا: شرب».

وقال في لسان العرب: «الولغ: شرب السباع بألسنتها، ولغ السبع و الكلب و كل ذى خطم، و ولغ يلغ فيهما ولغا: شرب ماء أو دما (الى ان قال) ولغ الكلب فى الإناء يلغ ولوغا: اى شرب فيه بأطراف لسانه».

وقال فى مجمع البحرين: «فى الحديث (من لا يحضر ج ١ ص ٨) سئل عن الإناء يلغ فيه الكلاب هو من ولغ فى الإناء، كوهب، و ورث، و وجل، ولوغا: إذا شرب فيه بأطراف لسانه، و يقال الولوغ: شرب الكلب من الإناء بلسانه أو لطحه له، و أكثر ما يكون فى السباع».

قال فى المنجد: «ولغ يلغ، و ولغ يلغ ولوغا الكلب الإناء و فى الإناء: شرب ما فيه بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه و حركه «الولوغ»: اسم ما يولغ».

(١) راجع التعليقة ص ٩٥ فى تفسير الولوغ فى اللغة.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦٣ ح ٤.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٦٣ ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٧.

و يقوى إلحاق لطحه [١] فى الإناء بشربه (١).

تفسيره، و لعل إضافة الشرب باللسان، أو تحريكه فى الماء تفسير بالغالب، و كيف كان فلا يهمننا ذلك، لانه لم يرد عنوان (الولوغ) فى المقام اعنى وجوب تعفير الإناء فى رواية معتبرة، كى نبحت عن معناه لغة و ان وردت فى روايات «٢» ضعيفة لا يمكن الاستناد إليها، سواء كانت من طرقنا، أو من طرق العامة.

و أما ما استندنا إليه فى المقام فكان هو صحيح البقباق المتقدمة «٣» و قد ورد فيه عنوان (فضل الكلب) و هو المتبقى من شربه فى الإناء، و هو أعم من الولوغ لو اعتبرنا فيه الشرب باللسان أو تحريكه فى الماء، فيعم الحكم مطلق الشرب و لو كرعا. (الجهة الثالثة).

حكم لطح الكلب فى الإناء

(١) إذا لطح الكلب [٢] الإناء- اى لحسه بلسانه- فهل يجب فيه التعفير أيضا أولا-؟ نسب الى بعضهم بل الى المشهور [٣] القول بالوجوب لأولوية اللطح من الولوغ.

و هكذا فى أقرب الموارد و هكذا عن القاموس- كما فى الجواهر ج ٦ ص ٣٥٦.

[١] جاء فى تعليقه دام ظلله على قول المصنف (قده): «و يقوى إلحاق لطحه»: (فى القوة اشكال نعم هو أحوط) وجه الاشكال انما هو عدم صدق فضل الكلب على الإناء الملطوع، و وجه الاحتياط دعوى الشهرة على وجوب التعفير و احتمال وحدة الملاك.

[٢] فى المنجد: «لطح- و لطح- لطحا الشىء بلسانه لحسه».

[٣] قال فى الجواهر (ج ٦ ص ٣٥٧) «بل ينبغى القطع به فى مثل اللطح و الشرب كرعا لمقطوع اللسان و نحوه، بل فى الروض و شرح المفاتيح و جامع المقاصد انه- اى اللطح- اولى من الولوغ».

و فى مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٩ حكاية القول بالشهرة عن صاحب المعالم قائلا

(٢) ذكرها في المستدرک ج ١ ص ١٦٧ في الباب ٤٣ من أبواب النجاسات.

(٣) في الصفحة: ٩٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٨

.....

بدعوى: ان النجاسة سارية حينئذ من فم الكلب إلى الإناء مباشرة فتكون أولى بالتعفير عما إذا وصلت إليه بواسطة الماء، و احتمال اختصاص الحكم بالنجاسة السارية إلى الإناء بتوسط المائع مما لا ينبغي دعواه.

و عن آخرين [١] منع ذلك و قصر الحكم على الولوغ خاصة، و هذا هو الصحيح، لعدم الجزم بملاكات الأحكام الشرعية، إذ من المحتمل ان يكون للولوغ خصوصية توجب سرياء النجاسة على نحو لا تزول الا بالتعفير، و ليس كذلك اللطع باللسان، و دعوى عدم الفرق و الجزم بوحدة الملاك أو أولويته تكون عهدتها على مدعيها [٢] و ان كان الاحتياط حسنا، على كل حال.

«قال في محكى المعالم: و المشهور بين الأصحاب قصر الحكم على الولوغ و ما فى معناه و هو اللطع».

و مال اليه صاحب الحدائق (قده) (ج ٥ ص ٤٧٥) و نسبه الى صاحب المدارك ايضا كما مال اليه الفقيه الهمداني فى مصباح الفقيه ص ٦٥٩ و اختاره فى المستمسك ايضا (ج ٢ ص ٢٧).

[١] الجواهر ج ٦ ص ٣٥٦ نسبه الى مجمع البرهان حيث قال: «بل فى مجمع البرهان و لا إلى مباشرة لسانه بما لا تسمى ولوغا حتى اللطع» اى لا يتعدى الحكم بلزوم التعفير.

و كذا عن الأردبيلي (قده) منعه، كما فى مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٩.

[٢] و هناك وجه آخر، و هو دعوى التمسك بإطلاق عنوان (فضل الكلب) الذى هو موضوع الحكم، و قد ذكرنا فى الشرح انه أعم من الولوغ، لصدق هذا العنوان على بقية الملتوح و المأكول و المشروب، و نحوها، فىكون من التمسك بإطلاق الدليل، لا الأولوية القطعية، كى يمنع عنه.

و يندفع: بان عنوان (الفضل) و ان كان يعم مطلق ما تبقى منه و لو باللطع فى الإناء، الا ان ظاهر السؤال فى الصحيحة انما هو عن فضل الماء الذى شرب منه حيث قال (ع) «لا تتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» أو فضل مطلق ما تبقى من شربه و هذا لا يعم مطلق فضلاته و لو كان بقية الملتوح و نحن و ان قلنا بان الموضوع أعم من الولوغ فيشمل الشرب كرها، و لكن هذا تعميم بالنسبة إلى مطلق فضل شربه و لو لم يكن على طريق الولوغ الا ان ذلك لا يستلزم تعميمه بالنسبة إلى مطلق ما يتبقى منه و لو كان بقية لطفه هذا، و لكن مال فى (الجواهر ج ٦ ص ٣٥٦-٣٥٧) الى التعميم المطلق حتى انه أسرى الحكم الى مطلق مباشرة الكلب الإناء حتى بإصابة رجله فيه، بدعوى: صدق عنوان (فضل الكلب) على الجميع و ان المراد به (مطلق السؤر) الذى هو بمعنى المباشرة. و لكنه خلاف المشهور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٩

و اما وقوع لعاب فمه فالأقوى فيه عدم اللحوق (١) و ان كان أحوط.

(الجهة الرابعة).

حكم لعاب فم الكلب

(١) هل يلحق لعاب فم الكلب بولوغه فيجب التعفير، أو لا؟

و هذا أوضح إشكالا من إلحاق اللطع بالولوغ، لان موضوع الحكم- كما ذكرنا- انما هو عنوان (الولوغ) أو (فضل الكلب) و شىء منهما لا يصدق على لعابه الواقع فى الإناء فلا يشمله دليل التعفير.

نعم ربما يدعى الجزم بالمناط- كما عن العلامة فى النهاية «١».

بدعوى ان المقصود قلع لعاب فم الكلب من الإناء بالتعفير من غير اعتبار السبب، فلا يفرق بين ما كان سبب وصول لعابه إلى الإناء، الولوغ أو غيره.

أو دعوى «٢» ان اللعاب لا يقصر عن سائر المائعات فى سراية الأثر بواسطته من الفم أو اللسان إلى الإناء، فإلحاق المائعات بالماء دون اللعاب غير ظاهر، فإذا تأثر الإناء بنجاسة فم الكلب- بأى سبب كان و لو بوقوع لعابه فيه- يجب التعفير.

و يندفع بان مقتضى الجمود على النص هو قصر الحكم على موضوعه و هو فى المقام عنوان (الفضل) أو (الولوغ) و قد ذكرنا أن شيئا منهما لا يصدق على اللطع، فضلا عن اللعاب الواقع فى الإناء.

و دعوى: ان المناط قلع اللعاب ممنوعه، إذ قد لا يحصل لزوجه فى الإناء بواسطة شرب الكلب منه، مع انه يجب التعفير، كما ان دعوى ان المناط وصول نجاسة فم الكلب أو لسانه بواسطة مائع إلى الإناء سواء. أ كان

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٥٧ و مصباح الفقيه ص ٦٥٩.

(٢) مستمسك ج ٢ ص ٢٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٠

بل الأحوط إجراء الحكم المذكور فى مطلق مباشرته، و لو كان بغير اللسان من سائر الأعضاء حتى وقوع شعره، أو عرقه فى الإناء (١).

ماء، أو مائعا آخر، أو لعاب فمه، غير مقطوع بها ما لم يصدق عليه عنوان الموضوع المتوقف على حصول نوع امتزاج بين مائع، و بين لعاب فمه، و لعلّه يكون لذلك دخل فى لزوم التعفير، فان مناطات الأحكام التعبدية غير معلومة لنا، و الحاصل ان مقتضى الجمود على النص هو تخصيص وجوب التعفير بشرب الكلب من الإناء، و أما لطفه أو لعاب فمه فلا يجب فيهما التعفير، و ان كان أحوط. (الجهة الخامسة).

حكم مباشرة الكلب للإناء بغير لسانه

(١) إذا وقع الكلب فى الإناء أو باشره ببعض اجزاء بدنه هل يجب فيه التعفير كالولوغ أم لا؟ المشهور «١» عدم الوجوب، لقصرهم الحكم على الولوغ، فلا يتعدى منه الى غيره من مباشرة باقى أعضائه.

و عن الصدوقين «٢» و غيرهما [١] القول بتساوى الولوغ مع مباشرة باقى أعضاء الكلب للإناء فى الحكم بلزوم التعفير.

و الأقوى ما هو المشهور، لعدم صدق عنوان الموضوع، و هو (الولوغ) و (الفضل) على مباشرة باقى أعضاء جسده لما فى الإناء من المائعات، لأن المعبر فى صدقهما هو شربه من الماء، و المفروض عدمه، و تنقيح المناط غير صحيح عندنا.

نعم فى عبارة الفقه الرضوى المتقدم «٤» «ان وقع الكلب فى الماء

[١] كالمفيد و النراقى و عن الرياض الميل اليه- الجواهر ج ٦ ص ٣٥٧- و مال إليه فى الحدائق أيضا، و مستنده الفقه الرضوى الذى لا نقول باعتباره.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٥٦.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣٥٧ و الحدائق ج ٥ ص ٤٧٦.

(٤) في الصفحة: ٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١١

[مسألة ٦) يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرّات]

(مسألة ٦) يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرّات (١).

أو شرب منه أهريق الماء و غسل الإناء ثلاث مرات، مرة بالتراب، و مرتين بالماء. «١».

و هو صريح في التساوى بين وقوع الكلب في الإناء و ولوغه فيه.

و لكن لا يمكن الاعتماد عليه، لضعف سنده لا سيما في المقام لذهاب الشهرة إلى خلافه، و خصوصا في وقوع مثل شعره أو عرقه،

لعدم صدق وقوع الكلب في الإناء على مثل ذلك من اجزائه المنفصلة، أو فضلات بدنه.

و ما عن العلامة في النهاية من الاستدلال على ذلك بان فمه أنظف من باقى أعضائه، و لهذا كانت نكهته أطيب من غيره من

الحيوانات، لكثرة لهثه، فيكون باقى أعضائه أولى بالحكم المذكور. لا يمكن الالتزام به، لأنه أشبه بالاستحسان.

ولوغ الخنزير

(١) كما هو المشهور بين المتأخرين «٢» و قال الشيخ في الخلاف «٣» ان حكمه حكم الكلب في أنه لا- يجب أكثر من غسل الإناء

ثلاث مرات. و قال: إن دليلنا أمران، «أحدهما»: أن الخنزير يسمّى كلبا في اللّغة، فينبغى أن يتناوله الأخبار الواردة في ولوغ الكلب.

«الثاني»: إن حكمه حكم سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاث مرات.

و يرد الأول: منع الصدق حقيقة، فلا يحمل عليه اللفظ من دون قرينة.

(١) المستدرک ج ١ ص ١٦٧ باب ٤٣ من أبواب النجاسات.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٤٩٢.

(٣) الخلاف ج ١ ص ٥٢ م ١٤٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٢

.....

مضافا إلى أنه يقتضى وجوب التعفير فيه أيضا، مع أنه لا يقول به.

كما انه يرد الثانى: ما استند إليه من قال بالسبع، كالعلامة، و من تأخر عنه «١» و به تقييد المطلقات، و هو صحيح.

على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (فى حديث) قال:

«سألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به قال: يغسل سبع مرات» «٢».

و به يقيّد ما دلّ على وجوب التثليث فى غسل مطلق الإناء.

نعم: حملة المحقق فى المعتبر «٣» على الاستحباب، و لا- موجب له، سوى ما قيل: من عدم وجود قائل به من المتقدمين قبله، و هو

كثيرا ما يراعى ذلك «٤».

وهو كما ترى، إذ مع صحة سنده، وقوة دلالة لا يمنعنا ذلك من العمل به، ومن هنا انعقدت شهرة المتأخرين على القول بوجوب السبع فيه.

وقد يقال «٥» لعل منشأ إعراض أكثر القدماء عن ظاهرها - وهو وجوب الغسل سبعا - هو ما فيه من الاستبعاد الناشئ مما ورد في صدر الصحيحة من كفاية مطلق الغسل في الثوب من أثر نجاسة الخنزير من دون تكرار، مع أن الثوب أحوج إلى تكرار الغسل في تنظيفه من الإناء، مع وضوح عدم كون الغسل تعبديا محضا، وإنما هو لإزالة أثر النجاسة، فيدل ذلك على عدم إرادة الوجوب من السبع في الإناء، وإن كان أرجح.

فإنه قد ورد في صدر الصحيح المذكور هكذا: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر، وهو في صلاته كيف يصنع به؟ قال:

إن كان دخل في صلاته فليمض، فإن لم يكن دخل في صلاته فليضح ما

(١) الحدائق ج ٥ ص ٤٩٣.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٦٢ باب ١ من أبواب الأستراح: ٢ وج ٢ ص ١٠١٧ باب ١٣ من أبواب النجاسات ح ١ أورده بتمامه.

(٣) ص ١٢٧ - ١٢٨ الفرع الرابع من فروع مسألة الولوغ.

(٤) الحدائق ج ٥ ص ٤٩٣.

(٥) مصباح الفقيه ص ٦٦١ «الأمر الثامن».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٣

و كذا في موت الجرذ (١) وهو الكبير من الفأرة.

أصاب من ثوبه، إلا أن يكون فيه أثر فيغسله» «١».

فهذا الاستبعاد مانع من تقييد المطلقات الدالة على كفاية الغسل ثلاثا من مطلق النجاسات.

ولا يخفى: أن هذا النحو من الاستبعادات الاحتمالية أو الظنّية لا يمكن الاتكاء عليها في استنباط الأحكام الشرعية المبتنية على الظهورات اللفظية، فالعمل بظاهر الصحيحة في وجوب السبع - كما هو المشهور بين المتأخرين - هو المتعين، ويمكن دفع الاستبعاد المذكور بأن الأواني حيث أنها أعدت للأكل والشرب فيها، فلا بدّ من الاهتمام بشأنها أكثر من الملابس، لأن انتقال «الميكروبات» من طريق الأكل والشرب إلى البدن يكون أشدّ وأكثر من اللمس الخارجى عن طريق لبس المتنجسات، كما لا يخفى. فالنتيجة: إنّه يجب الغسل سبعا في ولوغ الخنزير، وهو أشدّ من الكلب من هذه الجهة، وإن كان أضعف منه، من حيث عدم وجوب التعفير، لعدم الدليل فيه، واختصاصه بالكلب.

نعم وجوب التعدد في الخنزير يجرى حتى في الماء الكثير، لإطلاق الصحيحة المذكورة، بخلاف الكلب، فإن التعدد فيه مختص بالقليل، لاختصاص موثقه عمار «٢». الشاملة بإطلاقها لولوغ الكلب بالقليل.

غسل الآنية من موت الجرذ فيها

(١) كما عن المشهور «٣» لموثقه عمار (في حديث) اغسل الإناء الذى تصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات «٤».

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠١٧ باب ١٣ من أبواب النجاسات ج ١.

(٢) المتقدمة ص ٩٣.

(٣) مصباح الفقيه ص ٦٦٢.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٤

البرية [١] و الأحوط في الخنزير التعفير قبل السبع أيضا.

و هناك قولان آخران، «أحدهما»: الاكتفاء بالمرّة،- كما عن المحقق في المعبر و العلامة في المختلف و غيرهما «٢»- تمسكا بما دل على وجوب غسل الإناء من مطلق النجاسات، و منها ميتة الجرذ و يحصل الامتثال بمرّة واحدة.

و «الآخر» القول بوجوب التلث- كما في الشرائع و غيره- مستندا الى ما دل [٢] على كفاية الغسل ثلاثا في الأواني عن مطلق النجاسات.

و كلاهما ضعيفان «٤» لا يمكن الركون إليهما، لدلالة الوثيقة المتقدمة على وجوب السبع في موت الجرذ في الإناء، إذ بها يقيد باقى المطلقات،.

و مقتضى إطلاقها عدم الفرق فيه بين القليل، و الكثير، و ان اختص التعدد في الظروف المنتجسة بسائر النجاسات بالقليل.

[١] قال في الجواهر (ج ٦ ص ٣٦٨) «الجرذ و هو بضم الجيم، و فتح الراء، كعمر و رطب: الذكر من الفأر كما في مصباح المنير عن ابن الأبارى، و الأزهرى.

و في كشف اللثام عن العين و المحيط، بل، و النهاية الأثيرية و ان وصف الذكر بالكبير، بل لعله يرجع إليه ما فيه عن الصحاح، و المغرب و المعرب من أنه ضرب من الفأر.

نعم عن ابن سيده- ضرب منها أعظم من اليربوع، أكدر، في ذنبه سواد، و الجاحظ: ان الفرق بين الجرذ و الفأر، كفرق ما بين الجاموس و البقر، و البخاتي و العرب، و في المصباح عن بعضهم أنه الضخم من الفيران، يكون في الفلوات و لا- يألّف البيوت- قد يظهر منه خلاف ذلك و أنه نوع آخر من الفأر فيه الذكر و الأنثى، لكنه لا صراحة فيه، بل يمكن ان يرجع لذلك عند التأمل، و لعله الموافق لعرفنا الآن».

و في أقرب الموارد: «الجرذ: و هو بضمّ الجيم و فتح الراء، كصرد، هو ضرب من الفأر جمعه جرذان». و الظاهر من المتن أن المراد به ما يقال له في الفارسيّة: «موش صحرائي».

[٢] و هو موثق عمار أيضا المروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ في الباب ٥٣ من النجاسات ح ١.

(٢) كما في الجواهر ج ٦ ص ٣٧١.

(٤) راجع تفصيل الأقوال: في الحدائق ج ٥ ص ٤٩٦، و الجواهر ج ٦ ص ٣٦٨، و مصباح الفقيه ص ٦٦٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٥

لكن الأقوى عدم وجوبه. (١)

[(مسألة ٧): يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا]

(مسألة ٧): يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا (٢) و الأقوى كونها كسائر الظروف في كفاية الثلاث.

هل يجب التعفير في ولوغ الخنزير

(١) لا- دليل على وجوب التعفير في ولوغ الخنزير سوى دعوى الشيخ في الخلاف «١» من تسميته كلبا لغه، فيشملة ما دلّ على لزوم التعفير و كفاية الغسل ثلاثا- كما تقدم.

و يدفعها ما ذكرناه سابقا من أن الاستعمال المذكور مجازى لا يصار إليه إلا مع القرينة إذ هما: (الكلب و الخنزير) نوعان من الحيوان في العرف، بل اللغه، لا يصح إطلاق اسم أحدهما على الآخر الا مجازا، كما في سائر الأنواع.

فالنتيجة: إن مقتضى التعبد بالنص هو الفرق بين الكلب و الخنزير بلزوم التعفير في الكلب دون الخنزير، و زيادة العدد بالغسل سبعا في الخنزير، و كفاية الثلاث في الكلب و إن كان الأحوط التعفير فيه أيضا، للاحتمال المذكور.

غسل ظروف الخمر

(٢) ذكر المصنف (قده) في هذه المسألة أمرين.

(الأول): استحباب غسل ظروف الخمر سبعا.

(الثاني): كفاية الثلاث قياسا على سائر الظروف.

(أما الأول): فهو الصحيح، لانه مقتضى الجمع بين الأخبار الواردة في ظروف الخمر [١].

[١] الأقوال- المحكيه في كفيته غسل ظروف الخمر- أربعة:

(١) ج ١ ص ٥٢ م ١٤٣ و ذكر ولوغ الكلب في ص ٤٨ م ١٣٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٦

.....

و هي موثقة عمار عن الصادق عليه السلام (في حديث): أنه سأله عن الإناء يشرب فيه النبيذ، فقال: «تغسله سبع مرّات، و كذلك الكلب.» «١».

و موثقة الأخرى عنه عليه السلام في قدح، أو إناء يشرب فيه الخمر؟

«الأول»: القول بوجوب السبع، ذهب اليه المفيد و سلّار، و الشهيد في أكثر كتبه، و المحقق الكركي، و الشيخ في (المبسوط)، (و الجمل)، و جمع من المتأخرين.

«الثاني»: القول بوجوب الثلاث، ذهب اليه المحقق في غير المعبر و العلامة في بعض كتبه، و إليه ذهب الشيخ في (الخلاف) (ج ١ ص ٥٠ مسألة ١٣٨) و حكى عن نهايته و تهذيبه.

«الثالث»: القول بالمرتين، ذهب إليه الشهيد في (اللمعة).

«الرابع»: القول بالمرّة، ذهب إليه المحقق في (المعبر) و العلامة في أكثر كتبه و الشهيد الثاني في (الروض)، و بعضهم قيده بكونها بعد إزالة العين.

- كما في الحدائق ج ٥ ص ٤٩٣-٤٩٤.

وإستدل من اكتفى بالمرّة بإطلاق ما دل على وجوب غسل آنية الخمر من دون اعتبار العدد مطلقا، كصدر موثقة عمار عن أبي عبد الله (ع) قال سألته عن الدّن. [١] يكون، فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء كامخ [٢] أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و عن الإبريق وغيره يكون فيه خمر، أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس. - الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٤ باب ٥١ من النجاسات، ح ١.

و لكن فيه أولا: إنها ليست في مقام بيان كيفية الغسل و إنما هي في مقام بيان أصل النجاسة و إزالتها بالماء. و ثانيا: لو سلم الإطلاق لزم تقييده بما دل على اعتبار العدد، كذيل نفس الموثقة المذكورة في الشرح، و تضعيف سندها غير مسموع. و أما القول بالمرتين فلم يظهر له وجه - كما في الحقائق: ج ٥ ص ٤٩٥ - إلا ان يقال بأن الأولى لإزالة العين و الثانية للتطهير. و أما القول بالثلاث فيظهر مستنده من الشرح، كما أن القائل بالسبع استند إلى موثقة عمار الدال عليه، إلا أن مقتضى الجمع بين روايات العدد هو وجوب الأقل، و حمل الأكثر على الاستحباب.

[١] الدّن: بالفتح: الراقود العظيم لا يقعد إلا أن يحضر له ج: دنان (و هو معرّب) و يقال له بالفارسية «خمره».

[٢] الماء الكامخ: بفتح الميم و ربما كسرت إدام يؤتدم به، و خصّه بعضهم بالمخلات التي تستعمل لتشهي الطعام ج: كوامخ (و الكلمة من الدخيل) و يقال له بالفارسية «ترشى».

(١) التهذيب ج ٩ ص ١١٦ ح ٥٠٢ و ٢٣٧ الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٤ باب ٣٠ من الأشربة المحرّمة ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٧

.....

قال: تغسله ثلاث مرّات، سئل: أ يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال: «لا يجزيه حتى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرّات» (١). و مقتضى الجمع العرفي بين هاتين الموثقتين هو حمل الأقل على الوجوب و الزائد على الاستحباب، و هذا بخلاف تقييد ما دلّ على الثلاث بما دلّ على السبع، بأن يكون المعتبر الثلاث مع إضافة أربعة أخرى إليها، لعدم وجود خصوصية في ذكر الثلاث حينئذ، إذ يمكن اعتبار اثنين مع إضافة خمسة إليهما، أو أربع مع إضافة ثلاثة أخرى إليها، و هكذا، فمن هنا يعلم أن خصوصية الثلاث إنما تكون بلحاظ كفايتها في حصول الطهارة، و أما الزائد فهو أرجح يوجب زيادة النقاء.

و بعبارة أخرى: ليس دلالة الموثقة الثانية على كفاية الثلاث بمقتضى مفهوم العدد، كى يقال بإمكان تقييدها بما دلّ على السبع، بل إنما هي بالمنطوق شبه النص لا يمكن التأويل فيه، لا سيما بملاحظة صدرها الدال على لزوم أصل التطهير، و نجاسة الخمر من دون دلالة على كفيته، و بها تحمل رواية السبع على الاستحباب، كما انه بها يقيد ما دلّ على مطلق الغسل في الأواني النجسة لو سلم ثبوت الإطلاق فيها.

(أما الأمر الثاني): فقد ذكر المصنف (قده): «و الأقوى كونها كسائر الظروف في كفايته الثلاث» [١] يعنى في الغسل بالماء القليل دون الكر و الجارى و فيه إشكال، لوجوب الثلاث في ظروف الخمر حتى إذا غسل بالماء الكثير، لإطلاق موثقة عمار المتقدمة، فإن قوله عليه السلام فيها: «تغسله ثلاث مرّات» يشمل الغسل بالكثير أيضا، فالمقيد لإطلاقات غسل الأواني يكون مطلقا من هذه الجهة في خصوص ظروف الخمر.

نعم: لا إطلاق فيما ورد في الأواني المتنجسة بسائر النجاسات،

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «كسائر الظروف»: (و لكنها تمتاز عنها بلزوم غسلها ثلاث مرّات حتى في الماء

الجارى و الكر).

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٤ ب ٥١ من النجاسات ح ١ و ج ١٧ ص ٢٩٤ ب ٣٠ من الأشربة المحرمة ح ١.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٨

[مسألة ٨) التراب الذى يعفّر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال]

(مسألة ٨) التراب الذى يعفّر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال (١) [١].

لاختصاص دليل التعدد فيها بالماء القليل، إذ هو:

موثق عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الكوز و الإناء يكون قذرا كيف يغسل؟ و كم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء، فيحرك فيه ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر، فيحرك فيه، ثم يفرغ منه و قد طهر.» [٢].

و هذه صريحة فى الماء القليل، فتبقى الإطلاقات الدالة على كفاية الغسل مرة واحدة فى الأوانى المتنجسة على حالها بالنسبة إلى الماء الكثير.

فتحصل: أن آية الخمر ليست كسائر الأوانى النجسة، بل يجب غسلها ثلاثا فى مطلق المياه القليلة و الكثيرة، بخلاف الظروف المتنجسة بسائر النجاسات، فإنه يكفى فيها المرة فى الغسل فى الماء الجارى و الكر.

هل يعتبر طهارة تراب التعفير؟

(١) نسب «٣» الى المشهور القول بوجود طهارة التراب الذى يستعمل فى التعفير قبل الاستعمال، إما لدعوى انصراف النص كقوله عليه السلام «اغسله بالتراب أول مرة» إلى الطاهر، و إما لدعوى أن التراب يكون مطهرا فى التعفير، كالماء، و المرتكز فى الأذهان أن فاقد الشيء لا يكون معطيا له حتى فى أمثال المقام من الأمور الاعتبارية أعنى الطهارة و النجاسة و فى كليهما نظر، لمنع الانصراف، و إمكان الأخذ بإطلاق النص المزبور، و عدم

[١] جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «يجب أن يكون طاهرا» إنه: (على الأحوط).

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٤ باب ٥٣ من النجاسات ح ١.

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٤٨٠، الجواهر ج ٦ ص ٣٦٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٩

.....

ثبوت كون التراب مطهرا فى التعفير، بل هو من شرائطه.

توضيح المقام بأن يقال: انه ان كان المراد من قوله عليه السلام:

«اغسله بالتراب» هو المسح به بان يكون التراب مطهرا للإناء - كالماء - سواء امتزج بماء أم لا، أمكن القول باشتراط طهارة التراب، إما

لأجل قاعدة اشتراط طهارة المطهر - كما أشرنا آنفاً - و إنما لأجل ما دل على «أن التراب أحد الطهورين» (١).

و الطهور ما كان طاهراً في نفسه و مطهراً لغيره.

و هذان الوجهان و إن أمكن المناقشة فيهما.

أما (الأول) فبإمكان منع جريان القاعدة المذكورة في الأمور الاعتبارية، خصوصاً فيما لم يتعقبه طهارة المحل، كالتعفير في المقام، لإمكان القول بحصول تخفيف في نجاسة الولوج و لو بالتراب المتنجس.

و أما الثاني فلا يمكن دعوى انصرافه إلى الطهارة الحديثة إلا أنه مع ذلك كله يمكن توجيه القول باشتراط طهارة تراب التعفير بهما بناء على القول بمطهرية التراب.

و أما إذا كان المراد من قوله عليه السلام «اغسله بالتراب هو الغسل باستعانة التراب - كما اخترناه - كان المطهر هو الماء، و لكن باستعانة التراب، بحيث يكون التراب من الشرائط الخارجية لتأثير الماء في الطهارة، كالورود و الإطلاق، و نحوهما من شرائط مطهرية الماء، فعليه لا دليل على اشتراط طهارته، فالغسله الأولى التي تكون بالتراب لا بد من طهارة الماء فيها لا التراب، و لا الماء الذي يمتزج به، فإنه قد أوضحنا فيما تقدم: إنه لا بد و أن تكون الغسله الأولى في التعفير هكذا: بأن يجعل في الإناء مقدار من التراب ثم يوضع فيه مقدار من الماء فيمسح الإناء به، ثم يزال أثر التراب بالماء، ثم يغسل الإناء بالماء مرتين، فإن الماء الأول المزيج لأثر التراب لا بد و أن يكون طاهراً، دون نفس التراب و دون ما يوضع في الإناء من الماء لأجل المسح بالتراب، لأن هذه العمليّة (المسح بالتراب) تكون من مقدمات التطهير

(١) الوسائل ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم، ح ١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٠

[مسألة ٩) إذا كان الإناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب]

(مسألة ٩) إذا كان الإناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفاية جعل التراب [١] فيه، و تحريكه إلى أن يصل إلى جميع أطرافه (١).

بالماء، و ليست جزءاً للمطهر، و من هنا ذكرنا في التعليقة إن وجوب طهارة التراب مبني على الاحتياط.

لو تعذر التعفير

(١) الإناء المتنجس بالولوج قد يكون ضيق الفم إلا أنه مع ذلك يمكن جعل التراب فيه و تحريكه بعنف و شدة و ان تعذر مسحه، و اخرى لا يمكن فيه هذا المقدار أيضاً، كما لا يمكن مسحه باليد و نحوه.

أما الأول فلا بد من تعفيره بجعل التراب فيه و صب مقدار من الماء عليه، ثم تحريكه بعنف إلى أن يصل إلى جميع أطرافه، لكفاية هذه العمليّة في صدق «التعفير بالتراب» إذ لم يرد في شيء من الروايات عنوان المسح باليد، بل و لا عنوان أصل المسح، و لو غير اليد، و إنما ورد «عنوان الغسل بالتراب» و هذا يتحقق بما ذكرناه من الكفاية سواء مسحه بشيء يادخال خشبته و نحوها في الإناء أم لا. و التعبير بالمسح بالتراب في كلمات الأصحاب، و منهم: المصنف (قده) «٢» مبني على الغالب.

و أما الثاني: و هو ما لا يمكن جعل التراب فيه إنما لضيق فمه، أو لرقته، أو كونه مما يفسده التراب، و نحو ذلك، فهل يسقط التعفير فيه؟

و يكتفى فيه بال غسل بالماء، أم يبقى على نجاسته إلى الأبد.
الظاهر هو الثاني - كما في المتن - لأن التعفير شرط في حصول طهارة

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «الظاهر كفاية جعل التراب»: (مع إضافة مقدار من الماء إليه كما تقدم) و الوجه فيه هو: لزومه في صدق «الغسل بالتراب» أي باستعانتها - كما تقدم.

(٢) كما في مسألة ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢١

.....

آنية الولوغ، و بتعذر الشرط يتعذر المشروط أيضا، فيكون حال التعفير فيها كحال الماء في تطهير مطلق النجاسات إذا تعذر حيث أنّ فقدان الماء لا يوجب سقوط الغسل في النجاسات، و حصول الطهارة بدونه.
و دعوى لزوم تعطيل الإناء، و هو مشقة و ضرر فينفيه أدلة نفى الحرج و الضرر مندفة.
أولا: بالنقض بما لو تعذر غسله بالماء، إذ لا يقول أحد بصيرورته طاهرا بدونه.
و ثانيا: إن أدلة الحرج أو الضرر لا ترفع النجاسة التي هي من الأحكام الوضعيّة، و إنّما تدل على نفى الأحكام الإلزاميّة الحرجية أو الضرورية المترتبة عليها: كحرمة الشرب أو الأكل في الأواني التي يتحقق الحرج في ترك استعمالها لو فرض لندرة فرض مشقة الاستغناء عن خصوص الإناء، مع أنه حرج شخصي لا نوعي.
و بعبارة واضحة: إن الأوامر الواردة في كفيته تطهير الأواني النجسة من الأمر بال غسل بالماء أو التعفير بالتراب ليست أوامر تكليفية حتى تسقط بالتعذر، بل هي أوامر إرشادية مسوقة لبيان نجاسة أمور خاصّة، و اشتراط طهارة ملاقيها بال غسل أو به و بالتعفير معا، فلا يختص موردها بصورة التمكّن من تحصيل الشرط، إذ هي بمنزلة الأخبار عن أن طهارة الإناء المتنجس بالولوغ - مثلا - مشروطة بالتعفير مطلقا سواء أمكن تحصيل الشرط أم لا.
نعم قد مال الاعلام [١] منهم المحقق الهمداني (قده) «٢» إلى دعوى انصراف ما دل من الروايات على اعتبار التعفير عن شمول مثل الفرض - أي الأواني التي يتعذر فيها التعفير، لا لعارض خارجي - كفقده التراب - بل يتعذر فيه ذلك من جهة أصل وضع الإناء كما في الأواني النفيسة جدا التي يفسدها التعفير، أو الإناء الضيق الفم الذي يفسد بكسره، فيدعى ظهور

[١] كصاحب الجواهر (قده) (ج ٦ ص ٣٦٤) و حكاها عن أستاذه كاشف الغطاء و غيره في (ص ٣٦٥) و كشيخنا الأعظم الأنصاري (قده) في كتاب الطهارة ص ٣٥٥.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٦٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٢

و اما إذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاؤها على النجاسة أبدا (١).

الا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير (٢)

النص في إرادة الأواني الممكنة التعفير لا- متعذرة في نفسها، فتبقى حينئذ على حكم الأواني المتنجسة بغير الولوج، أو غير الأواني المتنجسة بالولوج من كفاية الغسل، ولا يفرق في دعوى الانصراف بين كون الأوامر نفسية أو إرشادية. وهذه الدعوى لم يتضح لنا وجهها، إذ عدم إمكان التطهير- سواء كان لعارض خارجي، كفقد التراب، أو داخلي، كضيق فم الإناء، لا يوجب صرف الإطلاق في الأحكام الوضعية- كالنجاسة و الطهارة- التي هي بمنزلة العوارض الخارجية، فالأقوى ما ذكره في المتن من بقائها على النجاسة إلى الأبد، وإن سقطت عن الفائدة.

(١) هذا مجرد فرض لا- واقع له، إذ مع عدم إمكان جعل التراب فيه، كيف يمكن ولوغ الكلب بإدخال لسانه فيه، نعم لو قلنا بإلحاق اللعاب بالولوج أمكن ورود لعاب فمه دون التراب، إلّا أنه لا نقول، ولا يقول هو أيضا بذلك، كما ان فرض سعة فم الإناء عند الولوج ثم طرو ضيقه يكون من الفروض النادرة و كيف كان فالحكم هو ما ذكره «قده» من بقائه على النجاسة لو فرض تحقق المفروض- كما تقدم.

(٢) قد سبق [١] من المصنف (قده) ان التعفير في إناء الولوج يكون من شرائط الغسل بالماء القليل، و يظهر من هذه العبارة أنه يقول بلزومه حتى في الكثير حيث ينسب السقوط بمن يقول بذلك، و كأنه غيره، و هذا يشبه التنافي، الا انه «قده» يحتاط بلزومه حتى في الكثير، كما يأتي «٢» فيرفع التنافي بذلك.

[١] في أول الفصل عند قوله (قده) «و أما الثاني فالتعدد.» و في مسألة ٥.

(٢) في المسألة ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٣

[مسألة ١٠] لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب

(مسألة ١٠) لا- يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغه أو بلطعه، نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب التعفير حتى مثل الدلو لو شرب الكلب منه، بل و القربة و المطهرة و ما أشبه ذلك (١).

هل يجب التعفير في غير الظروف

(١) يقع الكلام في موردين أشار إليهما في المتن.

«الأول»: في أنه هل يجرى حكم التعفير في غير الظروف أو لا؟

«الثاني»: على القول بعدم الجريان في غيرها هل يختص الحكم بالظروف المعدة للأكل و الشرب المسماء ب «الآنية» أو يعم مطلق الظروف، كالدلو، و القربة، و المطهرة، و نحوها؟

الظاهر هو اختصاص وجوب التعفير بما يسمى في العرف ب «الإناء» و هو ما أعدّ للأكل و الشرب فيه، فلا يعم مطلق الظروف فضلا عن مطلق ما تنجس بماء ولغ فيه الكلب أو بلطعه له، من البدن و الثوب و نحوهما، فلا يجب التعفير في مثل الدلو المعدّ لنزح الماء به، و القربة المعدة لحرز الماء فيه، و نحوهما من الظروف التي لم تعد للأكل و الشرب، كما لا يجب فيما لو شرب الكلب من كف إنسان- مثلا- أو من ماء موضوع في ثوب و نحوه، لعدم كونهما من الظروف فضلا عما إذا طلع الكلب بدن إنسان أو ثوبه، و نحوهما، أو أصابهما ماء ولوغه. و ذلك، لان العمدة في المقام هو.

صحيحة البقباق (١) المتقدمة حيث قال فيها: «سألته عن الكلب فقال: رجس نجس، لا يتوضأ بفضله، و أصيب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أول مرة.».

فإن الموضوع فيها و إن كان عنوان فضل الكلب، و هو ما يتبقى من

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ١٦٣ فى الباب ١ من الأسئرح ٤ و ج ٢ ص ١٠١٥ ب ١٢ من النجاسات ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٤

.....

شربه، فتدل على نجاسة مطلق ملاقيه سواء كان ظرفاً أو غيره و سواء كان الظرف إناء أم لا و لزم تطهير كل ذلك بالتعفير، الا ان مرجع الضمير فى قوله عليه السلام «اغسله بالتراب» يكون مجملاً و القدر المتيقن منه هو الإناء المعد للشراب.

توضيح ذلك: ان المحتمل بدوا فى مرجع الضمير فى قوله: «اغسله» أمور ثلاثة.

(الأول): مطلق ملاقى فضل الكلب، حتى مثل الثوب و البدن و نحوهما، مما لم يقل أحد بلزوم التعفير فيه لو اصابه فضل الكلب، مضافا الى انه ينافيه قوله (ع) و اصعب ذلك الماء الدال على ان موردها الظرف الذى يكون فيه ماء الولوج.

(الثانى): مطلق الظرف الذى يمكن جعل الماء فيه و لو لم يعد للأكل و الشرب فيه، كالدلو، و القربة، و المطهرة، و غير ذلك، و يؤيد هذا الاحتمال التعبير بصب الماء أى إفراغه منه، لانه لا يكون ذلك إلا فى الظروف.

(الثالث): خصوص الظرف المعد للأكل و الشرب، المسمى ب «الإناء» دون مطلق الظروف.

الظاهر هو الأخير [١] لجريان العادة على شرب الكلب أو أكله من الأوانى المعدة لوضع الشراب و الطعام فيها فى البيوت فيختص مورد الرواية

[١] و استظهر هذا الاحتمال فى الجواهر و ان تنظر فيه (ج ٦ ص ٣٥٩) و الأقوى هو الاحتمال الثانى أى عموم الحكم لمطلق الظروف، لان شرب الكلب من مثل الدلو و نحوه ليس خارجاً عن المتعارف، لا سيما فى الأزمنة السابقة حيث كان المتعارف استعمالها، و كذا القربة و المطهرة و أمثال ذلك فى الشرب منها، و ان لم يستعمل فى الشرب بها كالتدور الكبار و الصوانى و نحوها المستعملة فى الأكل و ان لم يؤكل فيها أو بها، نعم لا- يمكن تعميم الحكم لمطلق ما اصابه فضل الكلب، كالثوب و البدن و نحوهما، لان مورد الصحيحة المذكورة هو ظرف ماء الولوج الذى أمر بصبه، أى تخليته الظرف من فضله، و هذا لا يصدق على مثل الثوب و البدن، بل و لا على الكف أو الثوب إذا جعل فيهما الماء و شرب الكلب منهما، لعدم كونهما من الظروف المتعارفة، نعم لا بأس بالتعميم بالنسبة إلى مطلق الإناء الذى اصابه الولوج فلو فرض اراقه ماء الولوج من الإناء الأول فى إناء آخر لزم التعفير لصدق نجاسته بفضله الكلب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٥

[مسألة (١١) لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج من كلب واحد]

(مسألة ١١) لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج من كلب واحد أو أزيد، بل يكفى التعفير مرة واحدة (١).

بذلك، و ان أبيت عن الظهور المذكور فلا أقل من الإجمال و القدر المتيقن هو ما ذكرناه.

و عليه فلا- يجب التعفير في مطلق ملاقى فضل الكلب، كالثوب و البدن و نحوهما، بل و لا فى مطلق الظروف الغير المعدّة للأكل و الشرب فيها، كالقربة و الدلو، فضلا عن مثل الكف و الثوب إذا جعل فيهما الماء و ولوغ الكلب فيهما، لان القدر المتيقن من النص هو الإناء.

كما يؤيد ذلك ما ورد فى النبويات «١» و الفقه الرضوى «٢» المتقدمه من التعبير ب «الإناء» و ان كانت ضعيفه الاسناد. نعم إسرائ الحكم الى ما لا- يصدق عليه الإناء من الظروف يكون أحوط كما أشرنا فى التعليقه [١] لاحتمال شمول النص لمطلق الظروف.

هل يتكرر التعفير بتكرار الولوج

(١) لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج من كلب واحد أو كلاب متعدده، متعاقبا أو مرة واحدة، كما لا يتكرر الغسل فى مطلق النجاسات، إذا تكرر ملاقاتها لشيء، بل يكفى التطهير مرة واحدة فى الجميع، و ذلك كما ذكرنا غير مرة من أن الأمر بتطهير ملاقى النجاسات لا يكون حكما تكليفيا، بل هو إرشاد إلى نجاسة النجس و طهارة ملاقيها بالغسل بالماء وحده أو بضميمة التعفير- كما فى آنية الولوج-، و لا فرق فى ذلك بين ملاقاء النجس مرة واحدة أو مرات عديدة، إذ ليست هناك تكليف مولوى، كى يتوهم: ان مقتضى الأصل فيها عدم التداخل فى الأسباب و لا المسببات، فيقال: ان

[١] جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «حتى مثل الدلو»: (إسراء الحكم الى ما لا يصدق عليه الإناء مبنى على الاحتياط).

(١) المستدرک ج ١ ص ١٦٧ فى الباب ٤٣ من النجاسات ح ٣ و ٤ و ١.

(٢) المستدرک ج ١ ص ١٦٧ فى الباب ٤٣ من النجاسات ح ٣ و ٤ و ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٦

.....

كل مرة من مرّات ملاقاء الشيء للنجس تكون سببا لوجوب الغسل أو التعفير، فلا بد من تكراره بتكرار الملاقاء، كما نقول بذلك فى الأوامر المولوية، كالأمر بالكفارة إذا جامع فى نهار رمضان، أو أتى بمفطر آخر مرات عديدة، فإن مقتضى القاعدة فيها تكرر الكفارة بتكرار الجماع أو المفطر [١] إلا أن يقوم دليل على التداخل، و السرّ فى ذلك هو انه قد ذكرنا فى بحث الأصول [٢] ان هذا انما يتم فى الأوامر المولوية، لان تكرر الموضوع فيها يكون مقتضيا لتكرار الحكم، و هذا بخلاف الأوامر الإرشادية التى هى بمنزلة الإخبار عن شيء كتحقق النجاسة، أو طهارة ملاقيه بالغسل وحده، أو مع التعفير، فان مقتضى الفهم العرفى فيها هو عدم تكرار النجاسة بتكرار سببها فى محل واحد لان النجس لا- يتنجس ثانيا، و الطاهر لا يتطهر مرة أخرى، بل مقتضى إطلاق الأمر بالتطهير بالغسل أو التعفير كفاية المرة الواحدة و ان تكرر السبب للنجاسة مرات عديدة.

هذا مضافا الى ان موضوع الحكم فى المقام- اعنى التعفير بالتراب- انما هو عنوان «فضل الكلب» كما فى «صحيحه البقباق» و هو اسم جنس لا يفرق فيه بين تعدد الشرب منه و عدمه.

و مما ذكرنا ظهر انه ليس الوجه فى عدم التكرار فى المقام هو الإجماع، كما قيل [٣] بل هو مقتضى القاعدة الأولوية فى الأوامر الإرشادية [٤].

[١] بناء على ان المفطر عنوان مشير الى نفس الفعل كالأكل و الشرب.

[٢] في أول بحث المفاهيم في الأصول عند البحث عن مفهوم الشرط.

[٣] كما في المستمسك (ج ٢ ص ٣١) في ذيل المسألة و كأنه أخذه من صاحب الجواهر (قده) (ج ٦ ص ٣٦٠) حيث انه علل الحكم بكفاية المرة بعدم الخلاف و الاشكال، و ان استدل بالإطلاق أيضا و كذا الشيخ في الخلاف (ج ١ ص ٤٨ م ١٣٢) حيث قال: «إذا ولغ كلبان أو كلاب في إناء واحد كان حكمهما حكم الكلب الواحد في انه لا يجب أكثر من غسل الإناء ثلاث مرات، و هو مذهب الجميع، الا ان بعض أصحاب الشافعي حكى انه قال: يغسل بعد كل كلب سبع مرات.».

ثم استدل «قده» على كفاية المرة بإطلاق الروايات التي منها «صحيحه البقباق» على نحو ما ذكرناه في الشرح، فراجع.

[٤] و قد تقدم بعض الكلام في ذلك في ذيل (مسألة ٩) من فصل كيفية تنجيس

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٧

[(مسألة ١٢) يجب تقديم التعفير على الغسلتين فلو عكس لم يطهر]

(مسألة ١٢) يجب تقديم التعفير على الغسلتين (١) فلو عكس لم يطهر.

[(مسألة ١٣) إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث]

(مسألة ١٣) إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث، بل يكفي مرة واحدة (٢).

وجوب تقديم التعفير على الغسل

(١) كما هو المشهور و يدل عليه صحيحه البقباق المتقدمة حيث يقول فيها «اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» فلا تخيير كما يظهر من عبارة الشيخ في الخلاف [١] و عن محكي السيد و يمكن توجيه ذلك بما في الفقه الرضوي «٢» لما فيه «و غسل الإناء ثلاث مرات، مرة بالتراب و مرتين بالماء» و لكن لضعفه لا يمكن الاعتماد عليه، و أما القول بتعين الوسط للتعفير - كما عن المفيد في المقنعة - فلم يظهر وجهه، كما تقدم «٣».

هل يعتبر التعدد في غسل الإناء بالماء الكثير؟

(٢) ذكر المصنف «قده» انه لا- يعتبر التعدد في غسل الإناء بالماء الكثير، و يبتنى ذلك على عدم وجود إطلاق في أدلة العدد و اختصاصها بالماء القليل، فيرجع في غيره إلى إطلاق أدلة غسل الإناء «٤» أو غسل مطلق النجس «٥» أو مطهريه الماء، فإنها تقتضى الاكتفاء بالمرة، و أما إذا ثبت

المتنجس في (ج ٣ من كتابنا ص ٣١٩-٣٢٢).

[١] ج ١ ص ٤٦ م ١٣٠ حيث قال فيه: «إذا ولغ الكلب في الإناء وجب اهراق ما فيه و غسل الإناء ثلاث مرات إحداهن بالتراب.».

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٩٩

(٣) في الصفحة: ٩٩

(٤) كما تقدم الإشارة إليه في الصفحة: ٩٤

(٥) كما تقدم ذكره في الصفحة: ٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٨

.....

إطلاق في أدلة العدد كان هو المرجح، لأنها أخص من تلك، و إطلاق الخاص يكون مقدا على عموم العام أو إطلاق المطلق - كما هو واضح - فيجب التعدد حتى في الغسل بالماء الكثير و هذا من دون فرق بين الأواني و غيرها مما يعتبر فيه العدد، كالمتنجس بالبول. و تفصيل الكلام في المقام يقتضى البحث في موردين.

(الأول): في حكم مطلق ما يشترط فيه التعدد سواء الآنية، أو غيرها.

(الثاني): في حكم خصوص آنية الولوغ لخصوصية فيها - كما سيأتى. □

أما المورد الأول: ففي الحدائق «١»: «المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) سقوط التعدد في الغسل إذا وقع الإناء في الماء الكثير، و هكذا كل متنجس يحتاج الى العدد، الا انه لا بد من تقديم التعفير في إناء الولوغ».

و في ذكرى «٢» الشهيد انه: «لا ريب في عدم اعتبار العدد في الجارى و الكثير في غير الولوغ».

و ذكر قبل ذلك بأسطر «٣» انه لا يعتبر ذلك حتى في آنية الولوغ.

خلافاً لآخرين كالشيخ في الخلاف «٤» و عن مبسوطه «٥» و كذا عن المختلف و المعبر و غيرهما «٦» فذهبوا الى القول بوجوب التعدد حتى في الغسل بالكثير.

أقول: الذى ينبغى ان يعتمد عليه في مسألة التعدد في الغسلات سواء الأواني أم غيرها انما هو ملاحظة دليل اعتباره في كل مورد بخصوصه، فان كان له إطلاق يشمل الكثير يؤخذ به، فيحكم بوجوب العدد حتى في

(١) ج ٥ ص ٤٨٩.

(٢) في الصفحة: ١٥ في البحث الثالث - الطبع الحجرى.

(٣) في الصفحة: ١٥ في البحث الثالث - الطبع الحجرى.

(٤) ج ١ ص ٤٨ م ١٣٤.

(٥) الحدائق ج ٥ ص ٤٨٩.

(٦) كما في المستمسك ج ٢ ص ٣٣ و فى الجواهر ج ٦ ص ٣٦٧ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٦١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٩

.....

الكثير، و معه لا مجال للرجوع إلى إطلاقات أدلة الغسل، لتقدم إطلاق الخاص على عموم العام أو إطلاقه - كما أشرنا - و ان لم يكن له إطلاق يشمل الكثير فيجرب فى القليل دون الكثير لجواز الرجوع الى إطلاقات أدلة الغسل حينئذ.

و من هنا قد التزمنا بوجوب التعدد حتى في الغسل بالكثير فيما يلى، لإطلاق دليله.

١- الثوب المتنجس بالبول إلا إذا غسل في الجارى «١».

٢- آنية الخمر «٢».

٣- آنية ولوغ الخنزير «٣».

٤- آنية ماتت فيها الجرد «٤».

و مجموع هذه الموارد ترجع الى موردين «أحدهما» المتنجس بالبول و «الثاني» الإناء المتنجس.

أما (الأول) فلما تقدم «٥» من ان دليل التعدد فيه إذا كان المتنجس غير الثوب فهو مختص بالقليل «٦».

نعم إذا كان المتنجس به ثوبا فيجب فيه التعدد حتى في الكثير، لإطلاق دليله «٧» إلا- إذا غسل في الماء الجارى، فإنه يكفي فيه المرة، لصحيحة محمد بن مسلم «٨».

و أما (المورد الثاني) فلما تقدم «٩» أيضا من ان الإناء القدر يجب فيه

(١) كما تقدم في ذيل (مسألة ٤)

(٢) كما تقدم في ذيل (مسألة ٧)

(٣) كما تقدم في ذيل (مسألة ٦)

(٤) كما تقدم في ذيل (مسألة ٦)

(٥) في الصفحة: ٥٠

(٦) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من النجاسات ح ٣ و ٧.

(٧) كما تقدم في الصفحة: ٥٧ و لاحظ رواياته في الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ في الباب ١ من أبواب النجاسات ح ١ و ٢ و ٤ و ٦ الا في الجارى كما في ح ١ باب ٢ منها.

(٨) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من النجاسات ح ١.

(٩) في الصفحة: ٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٠

.....

التعدد إذا غسل بالقليل، لاختصاص دليله به، و هي موثقة عمار «١» فإذا غسل بالكثير تكفى المرة، لإطلاق أدلة الغسل، إلا إذا كانت قذارته من الخمر، أو ولوغ الخنزير أو موت الجرد فيها، لإطلاق دليل العدد في هذه الموارد كما تقدم «٢».

هذا، و لكن قد يناقش في إطلاقات أدلة العدد في الموارد المذكورة بوجوه لا يمكن المساعدة على شىء منها.

أحدها: دعوى «٣» انصرافها الى القليل، لغلبة وجوده في عصر صدور الروايات، فيرجع في غيره إلى إطلاقات الغسل أو التطهير بالماء. و تندفع: بأن غلبة الوجود لا يوجب الانصراف لا سيما إذا كان الغسل بالمياه العاصمة- كمياه الأمطار و الجارى و الغدران- أيضا كثيرا في نفسه، كما في سكنة البوادي، بل غيرهم، نعم لو كان الانصراف ناشئا من غلبة الاستعمال لثم ما ذكر، و لكن الصغرى ممنوعة.

(الوجه الثاني): مرسله العلامة في المختلف [١] حيث قال: «ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدخل إلى أبي جعفر محمد بن على عليه السلام و كان في طريقه ماء فيه العذرة و الجيف كان يأمر الغلام يحمل كوزا من ماء يغسل رجله إذا أصابه فأبصره يوما أبو جعفر عليه السلام فقال: ان هذا لا يصيب شيئا الا طهره فلا تعد منه غسلا».

[١] ص ٣ في الماء القليل في المسألة الاولى و المستدرك ج ١ ص ٢٧ باب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ٨ و ذكر في المستدرك

هكذا: «العلامة في المختلف عن ابن ابى عقيل قال ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة.» و نسبتها الى ابن ابى عقيل ايضا لا تخرجها عن الإرسال كما هو واضح.

ثم انه لا- بد من حمل الماء المذكور فيها على الكر أو أكثر جمعا بينها و بين ما دل على انفعال القليل، و من هنا أشار شيخنا الأعظم الأنصارى (قده) في كتاب الطهارة الى ان الإشارة فيها تكون الى غدير الماء، مع انه ليس في الرواية ذكر للغدير، و كذلك الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٦١.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من النجاسات، ح ١.

(٢) في الصفحة:

(٣) كما عن صاحب المعالم - بنقل الحدائق ج ٥ ص ٤٨٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣١

.....

بدعوى دلالتها على أن مجرد إصابة الكر كافية في طهارة ما أصابه فلا يحتاج الى الغسل فضلا عن تعدده، و كأنه لها نحو حكومة على ما دل على اعتبار الغسل أو تعدده في المتنجسات، فتكون مفسّرة لها بان ذلك انما يكون في التطهير بالماء القليل، و أما في غيره فيكفي فيه المرّة.

و يدفعها: ضعفها بالإرسال، و لا- يمكن دعوى انجبارها بعمل المشهور، لانفراد العلامة بنقلها في كتاب المختلف الذي هو كتاب فقهى، و ليس من جوامع الأخبار و لم ينقلها غيره في شيء من كتب الأحاديث كى يعلم العمل بها أو عدمه فالصغرى ممنوعة. مضافا الى منع أصل الكبرى- كما مر غير مرّة.

(الوجه الثالث): مرسله الكاهلى عن رجل عن ابى عبد الله عليه السلام (في حديث) «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» «١». فإنها تدل على ان مجرد اصابه المطر كاف في طهارة الشيء، من دون حاجة الى التعدد و بضميمة عدم القول بالفصل يتم ذلك في الجارى و الكر.

و فيه، أولا: انها ضعيفة بالإرسال.

و ثانيا: انها مختصة بالمطر، و دعوى عدم القول بالفصل بينه، و بين غيره من المياه العاصمة غير مسموعة، لأنها لا تزيد على الإجماع المنقول، مضافا الى معلومية الفرق بينه و بين سائر المياه فى مسألة اشتراط العصر فيما يمكن عصره حيث انهم التزموا بعدم وجوب العصر فيه، فيمكن ان يكون عدم التعدد مثله فى الاختصاص بالمطر.

نعم يمكن إلحاق الجارى به- دون الكر- لما قيل من ان المطر كالجارى فيجرى الحكم فى العكس أيضا أى يكون الجارى كالمطر أيضا من حيث سراية حكم كل منهما الى الآخر، و أما الكثير فلا.

(الوجه الرابع): صحيحة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله فى الممرن مرتين، فان غسلته

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٩ باب ٦ من الماء المطلق ح ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٢

.....

فى ماء جار فمرة واحدة» [١].

بدعوى: ان مفهوم قوله عليه السلام «اغسله في المرحن مرتين» الذي هو عبارة عن الغسل بالماء القليل هو كفاية المرة في الغسل بغير القليل مطلقا، سواء أ كان ماء جاريا أم غيره، كالكر و المطر، و انما خص الجارى بالذكر في قوله عليه السلام «فان غسلته في ماء جار فمرة» لكثرة الابتلاء به في عصر صدور الرواية، و الا فلا يختص المرة بالجارى، بل يعم مطلق المياه العاصمة حتى الكر و المطر. و يدفعها: ان ما ذكر ليس بأولى من العكس بان يقال: ان مفهوم قوله عليه السلام «فان غسلته في ماء جار فمرة» هو عدم كفاية المرة في غير الجارى مطلقا سواء أ كان ماء قليلا أم كثيرا، و انما خص القليل بالذكر، لكثرة الابتلاء به في مقابل الكر و المطر، إذ الكر لا يوجد غالبا في عصر صدور الروايات، إلا في الغدران في خارج البلدان بسبب اجتماع مياه الأمطار فيها، فإنه لم يتعارف في تلك الأزمنة صناعة الحياض في البيوت، كما هو اليوم، فلم يتعرض له في الحديث.

(الخامس): صحيحة داود بن سرحان، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجارى» (٢). و تقريب الاستدلال بها هو ان يقال: ان مياه الحياض الصغار مع انها ماء قليل انما نزلت منزلة الجارى، لاعتصامها بمادتها، و هى الماء الموجود في الخزائن، و هو ماء كثير، إذا فنفس المادة التي هى الماء الكثير تكون أولى بأن تنزل منزلة الجارى، فتدل الصحيحة على ان الماء الكثير يكون كالجارى في ترتب أحكامه عليه، فتكون مثله في كفاية الغسل مرة واحدة. و فيه: ان التشبيه في الصحيحة انما هو من جهة الاعتصام و عدم الانفعال بملاقاة النجس، دون جميع الأحكام.

[١] وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من النجاسات، ح ١ تقدم الكلام في هذه الصحيحة في البحث عن اعتبار التعدد في الثوب المتنجس بالبول إذا غسل بالماء الكثير.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ١١١ باب ٧ من الماء المطلق، ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٣

.....

توضيح ذلك: ان المياه الموجودة في الحياض الصغار في الحمامات حيث انها ماء قليل، ينفع بملاقاة النجس لا محالة، و مجرد اتصالها بالخزانة بواسطة الثقوب الجارية عليها لا يوجب اعتصامها لدى العرف، لان المرتكز عندهم عدم تقوى السافل بالعالي، كما أنه لا تسرى النجاسة من السافل الى العالي، لأنهما ماءان متغايران في نظر العرف، فعليه يكون مقتضى القاعدة انفعال مياه الحياض الصغار بملاقاة النجس، و من هنا وقع السؤال عنها في الروايات، و انها هل تنفع بالملاقاة أولا، فأجابوا (عليهم السلام) بأنها معتصمة، لاتصالها بالمادة، فالسؤال عن حكمها انما هو من جهة ان اعتصامها يكون على خلاف القاعدة و المرتكز في أذهان العرف، فيكون التشبيه بالجارى في كلامهم (عليهم السلام) منزلا على خصوص الاعتصام، دفعا للتوهم المذكور، لا ان حكمها حكم الجارى مطلقا حتى في الاكتفاء بالمرة في الغسل به، فالصحيح أنه لا فرق فيما يعتبر فيه التعدد بين القليل و الكثير، إلا في الجارى حيث انه يكتفى فيه بالمرة، لقوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) «فإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة».

(السادس): إطلاق أدلة التطهير بالماء - كالأيات و الروايات المتقدمة الدالة على طهوية الماء - و كذا إطلاق ما دل على وجوب غسل المتنجس بالماء من دون تقييده بمرتين أو أكثر - كما تقدم في البحث عن اعتبار التعدد في البول - و مقتضاه هو الاكتفاء بالمرة. و فيه: ان هذا انما يتم لو لم يكن هناك إطلاق في أدلة لزوم العدد في الغسل بالماء، و الا فيقيد به إطلاقات تلك الأدلة، لأن العبرة بإطلاق دليل المقيد - كما ذكرنا.

فتحصل انه لا- وجه يمكن الاعتماد عليه في القول باختصاص العدد بالماء القليل مطلقا، بل لا بد من ملاحظة دليله في كل مورد

بخصوصه، فان كان فيه إطلاق يعم الكر يؤخذ به، و الا فيختص العدد بالقليل - كما مر.
هذا تمام الكلام فى المورد الأول.

(١) فى الصفحة: ١٣١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٤

حتى فى إناء الولوغ (١).

نعم الأحوط عدم سقوط التعفير فيه، بل لا يخلو عن قوة (٢).

و أما المورد الثانى أعنى آنية الولوغ فىأتى الكلام فيه بعيد هذا.

(١) قد ذكرنا «١» انه نتكلم تارة فى حكم مطلق ما يشترط فيه التعدد سواء الآنية أو غيرها، و أخرى فى خصوص آنية الولوغ، أما المورد الأول فقد تقدم الكلام فيه على وجه التفصيل.

و أما (المورد الثانى) - أعنى آنية الولوغ - فيكفى فيها الغسل مرة واحدة إذا غسل بالماء الكثير، لإطلاق أدلة الغسل الشاملة لها، و أما ما دل على اعتبار التعدد فى مطلق الأواني - و هو موثق عمار المتقدم «٢» فيختص بالقليل و أما صحيحة البقباق «٣» الواردة فى خصوص آنية الولوغ فهى مطلقة أيضا، لأن القدر الثابت منها هو قوله عليه السلام «اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» و أما رواية «مرتين» بعد قوله عليه السلام «بالماء» فلم تثبت كما تقدم «٤» و أصالة عدم الزيادة فيما لو دار الأمر. بينها و بين النقيضة - نظرا الى ان احتمال الغفلة فى طرف الزيادة أضعف و أهون من احتمالها فى طرف النقيضة، لأن الناقل قد يغفل فيترك شيئا و ينقصه، و أما أنه يغفل فيزيد فهو احتمال ضعيف - فلو تمت فإنما هى فى الموارد التى كان احتمال الغفلة فى طرف الزيادة أضعف و أهون، و أما إذا كان أقوى - كما فى هذه الرواية - لتفرد المحقق برواية الزيادة فى المعبر فلا - وجه لتعين الأخذ بالزيادة بوجه، و المحقق «قده» و ان كان من أجلاء الأصحاب، الا ان تفرد فى نقل هذه الزيادة يؤكد احتمال الغفلة فى نقلها، و عليه لا دليل على اعتبار التعدد فى غسل آنية الولوغ فيما لو غسلت بالمياه العاصمة - كالكر - فيكتفى فيها بالمرة.

(٢) لإطلاق دليله الشامل للكثير أيضا و هو صحيحة البقباق

(١) فى الصفحة: ٧٤ و ٩٢

(٢) فى الصفحة: ٩٣.

(٣) تقدمت فى الصفحة: ٩٦

(٤) فى الصفحة: ٩٧ - ٩٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٥

.....

المتقدمة «١» فيها «و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء» و هو يعم القليل و الكثير، بل يعم مطلق المياه العاصمة حتى الجارى و المطر.
نعم قد يتوهم عدم لزومه فى التطهير بالمطر.

لمرسلة الكاهلى: «كل شيء يراه المطر فقد طهر» «٢».

بدعوى دلالتها على كفاية اصابة المطر فى حصول الطهارة للمتنجس، سواء كان إناء أم غيره، فلا يجب التعفير فى الإناء الذى أصابه

المطر.

و أما صحيحة البقباق و ان كان مقتضى إطلاقها لزوم التعفير حتى في التطهير بالمطر، الا ان النسبة بينهما حيث كانت العموم من وجه فيسقطان في مورد المعارضة، و هو إناء الولوغ فيرجع فيه الى الأصل، أو يقدم المرسله، لأن دلالتها تكون بالعموم و دلالة الصحيحة تكون بالإطلاق، و العموم مقدم على الإطلاق.

هذا غاية ما يمكن ان يوجه به القول بعدم لزوم التعفير في المطر.

و لكن يرد عليه، أولاً: ان الرواية المذكورة ضعيفة بالإرسال.

و ثانياً: ان الظاهر انها تكون في مقام البيان من جهة خاصة غير ما نحن فيه، و هي كفاية مجرد إصابة المطر في طهارة ما اصابه من دون حاجة الى الغسل المعبر فيه انفصال الغسالة أو العصر، و أنه لا يعتبر شيء من ذلك و لا غيره من شروط التطهير، كالورود و التعدد فيه، و ليست في مقام بيان سقوط مطهر آخر، كالتعفير فيما يعتبر في طهارته ذلك، كأنية الولوغ، فإنه يعتبر في طهارتها أمران، الغسل بالماء، و التعفير بالتراب. فإذا المرجع في المقام يكون انما هو إطلاق صحيحة البقباق في لزوم التعفير حتى في المطر. و لا يخفى ان المصنف «قده» قد ناقض ما قواه هنا مع ما ذكره في أول الفصل حيث انه عدّ التعفير هناك من شرائط التطهير بالماء القليل، و الصحيح

(١) في الصفحة: ٩٦

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٩ باب ٦ من أبواب الماء المطلق ح ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٦

و الأحوط التثليث حتى في الكثير (١).

[مسألة (١٤): في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه]

(مسألة ١٤): في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه، و إدارته إلى أطرافه، ثم صبّه على الأرض ثلاث مرات (٢) كما يكفي ان يملأه ماء ثم يفرغه ثلاث مرات (٣).

هو ما افاده هنا، كما أشرنا فيما سبق.

(١) حملاً لموثق عمار الدال على التعدد في خصوص الماء القليل على الغالب، و الا فالكثير مثله.

(٢) كما ورد في موثقة عمار- المتقدمة- عن الصادق عليه السلام قال:

«سئل عن الكوز و الإناء يكون قدرا، كيف يغسل؟ و كم مرّة يغسل؟»

قال: يغسل ثلاث مرات، يصبّ فيه الماء، فيحرك فيه، ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه، ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر. «١».

(٣) قال في الحدائق «٢»: «صرح جمع من الأصحاب بأنه لو ملأ الإناء ماء كفى إفراغه منه عن تحريكه، و أنه يكفي في التفريغ مطلقا وقوعه باله، لكن يشترط عدم إعادتها قبل تطهيرها، و قيده بعضهم يكون الإناء مثبتا بحيث يشق عليه.»

و لكن استشكل فيه في الجواهر «٣» قائلا: «و ظاهر الموثق السابق- يعني موثق عمار- يقتضى عدم الاكتفاء في التطهير بملأ الإناء ثم إفراغه، و ان حكاها في الحدائق عن تصريح جماعة من الأصحاب، فتأمل و انه لا يخلو من اشكال.»

أقول: لا- ينبغي الإشكال فيما أفاده في الحدائق من كفاية ملأ- الإناء ثم إفراغه، لان المتفاهم عرفا من الأمر بتحريك الماء في الإناء كقوله عليه السلام

(١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من النجاسات، ح ١.

(٢) ج ٥ ص ٤٩٨.

(٣) ج ٦ ص ٣٧٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٧

[مسألة ١٥] إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات

(مسألة ١٥) إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات، أو غيره حتى يكفى فيه المرة، فالظاهر كفاية المرة (١).

في الموثقة «يصب فيه الماء فيحرك فيه، ثم يفرغ منه» انما هو إيصال الماء الى جميع أطرافه و عدم الاكتفاء بمجرد الصب في قعره، لا لخصوصية تعديته في تحريك الماء فيه، و الا لما أمكن تطهير الإناء المثقوب في قعره، لعدم استقرار الماء فيه، و ان أوصلنا ألما إلى أطرافه، فعليه لا- وقع لتأمل صاحب الجواهر «فده» في المقام، إذ هو مبني على الجمود على ظاهر النص بلا موجب، كيف و ملأ الإناء ماء لا ينقص عن تحريك الغسالة فيه.

الشك في كون متنجس من الظروف

(١) الشك في متنجس انه من الظروف أم لا يكون على نحوين.

(الأول): ان يكون الشك من جهة الشبهة المفهومية، لتردد مفهوم الإناء بين الأقل و الأكثر- كما إذا شك في أن الطست، مثلا، هل يطلق عليه الإناء- عرفا- أو لا؟ لعدم كونه معدا للأكل و الشرب.

(الثاني): ان يكون الشك من جهة الشبهة الموضوعية لظلمة أو عمى و نحوهما.

أما الأول: فلا ينبغي الشك في الاكتفاء فيه بالمرة، تمسكا بإطلاق أو عموم ما دل على كفاية الغسل الصادق على المرة، كقوله عليه السلام في موثقة عمار المتقدمة «و اغسل كل ما اصابه ذلك الماء» (١) و ذلك لان القدر المتيقن في تقييده انما هو ما صدق عليه الإناء جزما، و أما الفرد المشكوك فيه فلم يقيم دليل على خروجه عن الإطلاق فيبقى تحته.

و ذلك لما ذكرناه في محله من ان تخصيص العام أو تقييد المطلق و ان كان موجبا لتعنون العام المخصيص بعنوان عدمي، أي عدم ذاك الخاص، فيما إذا كان المأخوذ في دليل الخاص عنوانا وجوديا، لاستحالة الإهمال في مقام الثبوت،

(١) الوسائل ج ١ ص ١٠٦ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٨

.....

لان الموضوع في دليل العام بالإضافة إلى الخاص لا يخلو عن احتمالات ثلاثة، إما أن يكون مطلقا بالإضافة إليه أو مقيدا بوجوده أو

بعدمه، لا- سبيل إلى الأولين- كما هو واضح- لان المفروض تخصيص العام به، فيتعين الثالث، اى يكون موضوع العام مقيدا بعدم ذاك الخاص لا- محالة، من دون فرق فى ذلك بين العمومات اللفظية أو غيرها، إذ البحث انما هو فى مقام الثبوت الذى لا يمكن الإهمال فيه، الا ان هذا التعنون بالعنوان العدمى بالدليل المنفصل انما يكون بالمقدار الذى قامت الحجة عليه على خلاف حجية العام المنعقد ظهوره فى العموم، و أما الزائد المشكوك فيه فحيث لم تقم حجة بالنسبة اليه على خلاف العام، فيبقى العام على حجيته فيه- كما هو الحال فى جميع موارد الشبهة المفهومية للخاص- فان ما قامت عليه الحجة على خلاف حجية العام انما هو فى المقدار المتيقن من الخاص دون الأعم.

و أما الثانى- أعنى الشبهة المصدقية- فيكتفى فيه بالغسل مرة واحدة أيضا، تمسكا بإطلاق ما دلّ على كفاية الغسل مرة واحدة الا انه ليس من جهة صحة التمسك بالعام فى الشبهات المصدقية، لما منعه فى محله من جهة تردد الفرد بين حجّتين، بل من جهة تنقيح موضوعه ببركة الاستصحاب، فإن الشئ المصنوع إناء لا بد فيه من حالة سابقة تكون مادة الإناء، كالطين، و المعدن- كالحديد و الصفر و نحوها- فان الإنائية تحصل من الصورة العارضة لهذه المواد، و الأصل عدم عروضها عليها، و عليه لا حاجة الى التمسك باستصحاب العدم الأزلى لتحقيق العدم النعتى فى أمثال المقام و ان قلنا بحجّيته.

و مما ذكرنا ظهر فساد احتمال الرجوع الى استصحاب النجاسة بعد الغسل مرة، و ذلك لإطلاق أدلة الغسل بعد إحراز موضوعها بالأصل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٩

[مسألة ١٦] يشترط فى الغسل بالماء القليل انفصال الغسالة [

(مسألة ١٦) يشترط فى الغسل بالماء القليل انفصال الغسالة على المتعارف (١).

لزوم انفصال الغسالة فى الغسل بالماء القليل

(١) يقع الكلام فى هذه المسألة تارة فى الغسل بالماء القليل و أخرى بالماء الكثير، فالبحث يكون فى مقامين.

(الأول): فى الغسل بالقليل، قال فى المتن: انه يشترط فيه انفصال الغسالة على النحو المتعارف، و هذا هو المشهور، بل ربما يدعى «١» عليه الإجماع، و عن جماعة من المتأخرين التردد فيه، و عن بعضهم الجزم بالعدم. و الوجه فى ذلك هو توقف مفهوم الغسل عليه، و لا يكفى فى صدقه مجرد صبّ الماء على المتنجس إذا لم ينفصل عنه ماء الغسالة- كما إذا صب الماء فى كفه المتنجس و لم ينفصل عنه الماء- و أما ما ورد فى بعض الروايات [١] من الأمر بصب الماء على المتنجس- كالجسد- فإنما هو من أجل كونه مصداقا للغسل فى مورده، فان المغسول إذا كان مما لا ينفذ فيه الماء- كالبدن- تنفصل عنه الغسالة بنفسها من دون حاجة الى علاج، كالعصر و نحوه، و من هنا قبله- فى الحديث المذكور- فى الثوب بالغسل، لعدم تحقق مفهومه فيه إلا بالعصر.

و بعبارة أخرى: لم يعتبر الشارع فى إزالة القذارات الشرعية أمرا زائدا على ما هو المرتكز فى أذهان العرف بالنسبة إلى إزالة القذارات العرفية، نعم قد كشف عن قذارات لم يكشف عنها العرف، الا انه لم يزد شيئا على ما هو المرتكز عندهم فى كيفية إزالتها، إلا فى موارد خاصة، كالتعدد فى البول، و التعفير فى الولوغ، و العرف انما يعتبر انفصال الغسالة لتحملها قذارة المغسول.

و ان شئت فقل: ان المتبادر- عرفا- من الأمر بالغسل انما هو تخليص

[١] كحسنه حسين أبي العلاء قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد، قال: صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء، و سألته عن الثوب يصيبه البول، قال: اغسله مرتين.» الوسائل ج ٢ ص ١٠٠١ باب ١ من النجاسات، ح ٤.

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٠

ففى مثل البدن و نحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفى صب الماء عليه، و انفصال معظم الماء، و فى مثل الثياب و الفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره (١)

الشيء و تنزيهه عن القذارات الحقيقية أو الحكيمية، و لا يتحقق ذلك الا بانفصال الغسالة، لأنها تحمل القذارة عن المغسول و تزيلها عنه، فلا بد من انفصالها بنفسها كما فى الأجسام التى لا يرسب فيها الماء - كبدن الإنسان - أو بعلاج - كالعصر و الدق و نحوهما - فيما يرسب فيه الماء - كالثوب و الفرش و نحوهما - فلا يكفى التجفيف بالشمس و الهواء و نحوهما فى الغسل. لزوم العصر فيما يقبل العصر

(١) توضيح المقام بان يقال: ان المغسول بالماء يكون على ثلاثة أقسام.

(الأول): ما لا ينفذ فيه الماء - كالبدن و الحجر و الفلزات و نحوها.

(الثانى): ما ينفذ فيه الماء و يمكن إخرجه بالعصر - كالثوب و الفرش و نحوه.

(الثالث): ما ينفذ فيه الماء، و لا يمكن إخرجه بالعصر - كالصابون و الطين و الفواكه و الحبوبات و نحوها.

وقع الكلام فى كيفية تطهير هذه الأقسام من جهة لزوم انفصال الغسالة عنها و عدمه.

اما (الأول): فيكفى فى تطهيره صب الماء عليه، لانفصاله عنه بطبعه و يكفى فيه هذا المقدار - كما تقدم - و هذا ظاهر.

و أما (الثانى): فلا بد فيه من إخراج الغسالة بالعصر و نحوه، و ذلك إما لتقوم مفهوم الغسل به - لغه و عرفاً - و إما لعدم حصول الغاية منه الا بذلك بمعنى انه لو لم نقل بدخوله فى مفهومه و قلنا بكفاية مجرد غلبه الماء فى صدق مفهوم الغسل لوجب انفصال الغسالة أيضاً، لعدم حصول الغاية منه الا بذلك، لان غسل النجاسات الشرعية لا ينقص عن إزالة القذارات العرفية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤١

أو ما يقوم مقامه، كما إذا دسّه برجله أو غمزه بكفه، أو نحو

فى عدم حصول الغرض منهما، الا بانفصال الغسالة، لأن الغاية من الغسل انما هى النظافة و لا تحصل فى المغسول الا بانفصال الغسالة عنه، لأنها تحمل القذارة الموجودة فيه، فلا بد من إخراجها عنه، كى يصير نظيفاً.

فعليه يكون اعتبار العصر فيما يعصر هو مقتضى القاعدة الأولية من دون حاجة الى تعبد شرعى.

و هذا مما ينبغى ان لا يفرق فيه بين الغسل بالماء القليل أو الكثير، لأن الأمور به فيهما انما هو الغسل، و لا يتحقق ذلك الا بانفصال الغسالة، إما لتقوم مفهومه به و إما لعدم حصول الغاية منه الا بذلك، و هذا عام يشمل الكثير.

الا انه مع ذلك فقد يتوهم «١» وجوبه تعبداً للنص الخاص، و هو.

حسنه حسين بن أبى العلاء (فى حديث) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصبي يبول على الثوب؟ قال: تصب عليه الماء قليلاً، ثم تعصره» «٢».

و لكن يندفع بأنها و ان كانت حسنة السند، الا أنها ممنوعة الدلالة، لأن موردها بول الصبي، و هو مما يكفى فيه مجرد الصب إجماعاً

و نساء، فلا بد من حمل الأمر بالعصر فيها على الاستحباب، أو على أمر عرفي، و هو ما يتعارف في غسل الثياب من العصر بعد صبّ الماء مقدمةً لتجفيفها.

هذا تمام الكلام في القسم الثاني، و أما القسم الثالث فيأتي الكلام فيه.

(١) حكي الاستدلال بالرواية المذكورة عن العلامة في المنتهى - بنقل مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٩٩.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٣ من أبواب النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٢

ذلك (١) و لا يلزم انفصال تمام الماء (٢) و لا يلزم الفرق و الدّلك إلا إذا كان فيه عين النجس أو المتنجس (٣).

(١) لوحدة الملاك في الجميع، و هو انفصال الغسالة عن المغسول في جميع الفروض، إذ لا موجب للعصر سوى ذلك.

(٢) لصدق الغسل عرفاً و لو مع بقاء شيء من الماء في المغسول فيتبع المحل في الطهارة.

هل يعتبر الفرق و الدّلك؟

(٣) حكي «١» عن العلامة في النهاية و التحرير [١] انه اعتبر في طهارة الجسد و نحوه من الأجسام الصلبة الدلك [٢] مستدلاً على

ذلك - في المنتهى - بما ورد في:

موثقة عمار - الواردة في آنية الخمر - عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن الدّن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل. الى ان قال: في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال: تغسله ثلاث مرات،

و سئل أجزيه أن يصبّ فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتى يدلّكه بيده، و يغسله ثلاث مرات» [٤].

فان موردها و ان كان قدح الخمر الا انه يتعدى عنه الى مطلق المتنجس بإلغاء خصوصيّة المورد في النجس و ملاقيه.

و فيه: أنه ليس ذكر الدّلك في الموثقة لتعبد فيه، بل إنما أمر به لأجل إزالة رسوبات الخمر من الإناء، لا سيما في الأواني المصنوعة

من الخزف

[١] ص ٢٤ قال فيه «لا بد من عصر الثوب و ذلك الجسد و يكفى الدق و التقليب فيما يعسر عصره و لو أخل بالعصر لم يظهر الثوب».

[٢] ذلك الشيء بيده دلّكا: مرسه و غمره و فركه. أقرب الموارد - و فرق الثوب فركا: دلّكه - أقرب الموارد - فهما بمعنى واحد، و هو

في الفارسية بمعنى «سائدين».

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٦٩.

(٤) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٧٤ باب ٥١ من النجاسات، ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٣

و في مثل الصابون و الطين و نحوهما مما ينفذ فيه الماء و لا يمكن عصره فيطهر ظاهره بإجراء الماء عليه (١) و لا يضره بقاء نجاسة

الباطن على فرض نفوذها فيه.

أو الخشب - كما هو الغالب في عصر صدور الروايات - إذ لا تزول الا بالدّلك، فهو لإزالة عين النجس، و نحن لا ننكر اعتبارها في

التطهير و انما الكلام في شرائط التطهير بعد زوال العين من دون فرق بين الأواني و غيرها، و الظاهر ان العلامة أيضا لا يريد أزيد من

ذلك.

و مما يدل على كفاية مجرد زوال العين بأى وجه أمكن ما فى:

حسنه الحسين بن أبى العلاء حيث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء. (١).

فإنه علل عليه السلام كفاية الصب فى التطهير عن البول بأنه ماء، أى لا يحتاج فى إزالته إلى علاج آخر، و يكفى فيها مجرد الصب، و من هنا لم يرد فى شىء من الروايات الدالة على تطهير المتنجسات ما يدل على كيفية خاصة لازالة أعيان النجاسات عنها. تطهير ما يرسب فيه الرطوبة و لا يعصر

(١) القسم الثالث من الأجسام المتنجسة هو ما يرسب فيه الماء و لا يقبل العصر، فلا يمكن إخراج الغسالة منه - كالصابون و الطين و الخرف، و الخشب، و الحبوب و الخبز و الجبن و اللحم و الفواكه و نحوها. و قد وقع الإشكال فى تطهيرها، تارة، من جهة تعذر تحقق الغسل بالنسبة إلى أجزاءها الباطنية لاشتراطه بغلبة الماء و جريانه، بل انفصاله عن المغسول، و لا يتحقق شىء من ذلك بالنسبة إلى باطن هذه الأشياء، لأن ما

(١) تقدمت ص ٦٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٤

.....

ينفذ فيها ليس ماء، بل هى رطوبة مائية.

و اخرى: من جهة بقاء الغسالة فى باطنها، لعدم قبولها للعصر حتى تخرج الغسالة.

و لتوضيح الحال لا بد من التكم فى مقامين (الأول) فى التطهير بالماء القليل و (الثانى) فى التطهير بالكثير.

أما الأول فيقع البحث فيه عن جهات ثلاث:

(الأولى) فيما إذا لم يتنجس الا السطح الظاهر من هذه الأشياء من دون نفوذ النجس أو المتنجس فى باطنها، فهل يطهر بالغسل بالقليل أو لا؟

فنقول لا ينبغى الإشكال فى حصول طهارته بصب الماء عليه على حد سائر الأجسام الصلبة غير القابلة للعصر، لصدق غسل ظاهرها بذلك.

نعم قد يقال [١] بالعدم، لاشتراط الطهارة بالقليل بانفصال الغسالة و هو غير متحقق فى المقام، لنفوذ مقدار منها أو جميعها فى باطن الجسم [٢].

و فيه: انه يكفى فى تحقق انفصال الغسالة انفصالها عن المحل المغسول، و ان انتقلت الى سطح آخر من الجسم، أو نفذت فى جوفه، و لا

[١] قال فى الجواهر ج ٦ ص ١٥٠: «أما غسلها بالقليل (يعنى غسل هذه الأجسام فيما إذا لم تنفذ النجاسة فى أعماقها) فصريح جماعة من المتأخرين كظاهر آخرين عدم حصول الطهارة به، بل فى اللوامع نسبتة لأكثر معتبرى العصر، كما فى المعالم الى المعروف بين متأخرى الأصحاب، لنجاسة الغسالة، و توقف صدق مسمى الغسل بالقليل على العصر و ما يقوم مقامه، أو على الانفصال الممتاز به عن الصب».

و قريب منه في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٣.

[٢] وقد تردد في الجواهر (ج ٦ ص ١٥٢) في مراد القائمين بالمنع بين ان يكون مرادهم عدم قبول الطهارة حتى السطح الظاهري الذي جرى عليه الماء، أو ان المراد طهارة ذلك السطح و ان تنجس الباطن بالغسالة؟ قال (قده): «وجهان ينشآن من احتمال اشتراط الطهارة بالانفصال المتعذر هنا باعتبار كونه في الباطن و عدمه، و لعل الأقوى الثاني، فتأمل» و لعل وجه التأمل هو ان ما ذكر دليلاً للمنع يقتضى عدم حصول الطهارة حتى للسطح الظاهر، فراجع ما ذكر «قده» دليلاً للمنع في ص ١٥٠ من الجواهر ج ٦، و عمدته ما أشرنا إليه في المتن و ذكر وجهين آخرين أحدهما:

نجاسة الغسالة النافذة في باطن الجسم، الثاني: اشتراط العصر في مفهوم الغسل و هو غير ممكن في المقام و فيهما منع ظاهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٥

.....

يعتبر انفصالها عن الجسم بتمامه، و من هنا لو تنجس ذراعه و صبّ الماء عليه يطهر ذراعه، و ان اجتمعت الغسالة في كفه، و هكذا إذا تنجس قطعة من الأرض يطهر بصبّ الماء عليها و ان انتقلت الغسالة إلى قطعة أخرى منها، أو نفذت في باطنها، كما في الأرض الرخوة و نحوها، و أما تنجس الباطن بالغسالة- على القول بنجاستها- فكلام آخر يأتي البحث عنه في الجهة الثانية، و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في طهارة ظاهرها بالماء القليل.

(الجهة الثانية) في انه هل يتنجس باطن الأجسام المذكورة بنفوذ الغسالة فيها أم لا.

ربما يتوهم: تنجسها بها أما على القول بنجاسة الغسالة مطلقاً فظاهر، و أما على القول بنجاسة خصوص ما لا يتعقبها طهارة المحل فيفرض الكلام فيها بالخصوص، فإذا كان مثل الحنطة و نحوها لا يجوز أكلها، و ان طهر ظاهرها بالغسل.

و يندفع: بأن الأجزاء المائية الراسخة في المغسول تكون كالغسالة المتخلفة في الثوب بعد عصره في الحكم بتبعيتها للمحل في الطهارة و النجاسة بعد انفصال معظم الغسالة عنه، و قد تقدم في بحث الغسالة أن الغسالة المتخلفة محكومة بالطهارة و الحكم المذكور ليس تعدياً محضاً، بل هو أمر يشهد به العرف في تنظيف القذارات العرفية، إذ بقاء المتخلف، أو نفوذ مقدار من الغسالة في المغسول يكون من لوازم التطهير، و الا- لتعذر أو تعسر، مع ورود الأمر بغسل المتنجسات و دلالة الروايات على حصول الطهارة لها بذلك، و هذا يكون نظير سراية مقدار من الغسالة إلى أطراف المحل المغسول، كالثوب و نحوه في أنها من لوازم التطهير، و لا بد من الحكم بطهارته تبعاً للمحل، و كانتقال غسالة بعض أجزاء الثوب إلى بعضها الآخر عند عصره، فإنه لا يمكن عادة إخراج الغسالة من جميع أجزائه، بل تنتقل غسالة بعضه إلى البعض الآخر بالعصر، و يخرج معظم من معظم الثوب، و يبقى مقدار منها في الثوب و ان عصر، و هذا هو المتخلف المحكوم بالطهارة شرعاً، و بالنظافة عرفاً،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٦

.....

و كذلك المقام [١].

(الجهة الثالثة) في إمكان تطهير بواطن الأجسام المذكورة- مثل الصابون و الحبوب و نحوها- لو نفذ الماء النجس إليها. الظاهر إمكانه و لو كان الغسل بالماء القليل، و ذلك لكفاية نفوذ الماء الظاهر إلى باطن الصابون- مثلاً- و استيلائه على الأجزاء المائية الموجودة في الباطن، و هذا المقدار كاف في شمول إطلاق أدلة الغسل [٢] لان المتفاهم- عرفاً- من قوله «اغسله» هو طهارة المغسول بتمام اجزائه الخارجية و الداخلية باستيلاء الماء على ظاهره و نفوذه في الباطن مستولياً على الاجزاء المائية النجسة، و هذا هو المرتكز

في أذهان العرف في غسل القذارات العرفية- كالوسخ و نحوه.

نعم قال جمع «٣» بعدم حصول الطهارة لبواطن هذه الأجسام إذا غسلت بالماء القليل، و ذلك لتعذر تحقق مفهوم الغسل بالنسبة الى الاجزاء الباطنية، لاشتراطه بغلبة الماء و جريانه، بل انفصاله عنها و لا يتحقق شيء من ذلك بالنسبة إلى الأجزاء الباطنية في الأجسام المذكورة، لا سيما إذا كانت الرطوبة النجسة باقية فيها، فإنها تمنع عن رسول الماء الطاهر فيها. و هذا غاية الإشكال في المقام [٣]. و يندفع: بان الحاكم في تحقق مفهوم الغسل و عدمه في الأشياء إنما

[١] نعم لو فرض نفوذ تمام الغسالة النجسة إلى داخل المغسول- كما في الأرض الرخوة و نحوها- يتنجس باطن الجسم بها و ان ظهر ظاهره.

[٢] قد يتوهم: عدم وجود إطلاق أو عموم في أدلة الغسل بالماء القليل، لورودها في موارد خاصة، كالثوب و البدن و نحوهما، فلا يشمل المقام.

و يندفع بان مقتضى القاعدة الكلية المستنبطة من استقراء الموارد الخاصة هو طهارة كل متنجس إذا غسل على الوجه المعتبر شرعا، و الا- لاحتجنا الى الدليل في كل متنجس بخصوصه، و السر فيه هو ان إزالة القذارات بالغسل أمر عرفي أمضاه الشارع مع شروط و إضافات كالتعدد و التعفير في بعض الموارد، و قد تبّه ايضا على قذارات لم يتنبه لها العرف، لا أكثر، فلم يشرّع أمرا زائدا في كيفية أصل التطهير.

[٣] و قد استند اليه جمع من الأصحاب تقدم ذكرهم في تعليقه الصفحة: ١٤٤.

(٣) قد تقدم ذكرهم في تعليقه ص ١٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٧

.....

هو العرف، فلا- بد من أتباعه إذا لم يرد دليل على الردع، و هو لا يحكم بأزيد من استيلاء الماء الطاهر على ظاهر الجسم و النفوذ في أعماقه في حصول النظافة العرفية و الطهارة الشرعية للمجموع، اعنى مجموع الظاهر و الباطن، و لا يعتبر العرف جريان الماء الا بالنسبة إلى الجزء المغسول استقلالا- كالسطح الظاهر في الأجسام المذكورة، و أما ما لا يتعلق به الغسل استقلالا- كالأجزاء الباطنية في الأجسام المفروضة- فيكتفى فيه بنفوذ الأجزاء المائية إليها من السطح الظاهر فيحكم بطهارتها بذلك، و هذا نظير العصر المعتبر في تحقق مفهوم الغسل فيما يمكن عصره كالثياب، فان العرف لا يعتبر تحقق مفهومه إلا في مجموع الثوب، دون كل جزء جزء منه، لان كثيرا من أجزائه- لا سيما إذا كان الثوب كبيرا- لا يتأثر بالعصر جزما، الا بعلاج شديد غير معتبر، بل يكتفى بعصر المجموع من حيث المجموع في صدق مفهومه.

و الحاصل: ان الغسل بالماء و ان كان معتبرا في حصول الطهارة، الا انه يختلف مصاديقه باختلاف الموارد، فتارة: يكتفى في تحقق مفهومه بصب الماء على الشيء و انفصال الغسالة عنه، كما في القسم الأول من الأجسام، و هو ما لا يرسب فيه الماء و لا يقبل العصر، كالفلزات و بدن الإنسان، و أخرى: يعتبر فيه العصر، و انفصال الغسالة به، كما في القسم الثاني من الأجسام، و هو ما يرسب فيه الماء و يقبل العصر، كالثياب، و الفرش و نحوها، و ثالثة: لا- يعتبر فيه العصر و يكتفى باستيلاء الماء القاهر عليه و نفوذه في باطنه، كما في القسم الثالث، و هو ما لا- يقبل العصر و لكن يقبل نفوذ الماء في باطنه، كما هو مفروض الكلام- كالحبوب و الصابون و نحوها- فيظهر ظاهرها بصب الماء عليه استقلالا كما يظهر باطنها ايضا بنفوذ الماء الطاهر فيه، و يؤيد ذلك مساعدة العرف عليه في رفع

القذارات العرفية، فتحمل عليه الأوامر الشرعية في النجاسات، لأنها منزلة على المفاهيم العرفية، الا ان يدل دليل خاص على اعتبار قيود أزيد مما يعتبره العرف، كالتعدد، والتعفير، و الورد و غير ذلك في بعض الموارد، إذ لم يرد في هذا الباب (اعنى باب تطهير المتنجسات) تعبد خاص في أصل مفهوم الغسل و ان ورد في شرائطه، نعم لا بد من التجفيف أولا فيما إذا كانت الرطوبة المتنجسة باقية في باطن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٨

.....

الأجسام المذكورة ثم غسلها بالماء القليل، لئلا تمنع من نفوذ الماء الطاهر في أعماقها، أو ادامة صب الماء عليه إلى أن يطمأن بنفوذ الماء الطاهر الى باطنه [١].

ثم انه قد يستدل «١» لكفاية غسل هذه الأجسام - أعنى ما ينفذ فيها النجس كالصابون و الحبوبات - بالماء القليل بدليل نفي الضرر و الحرج.

و أجب «٢» عنه بان الحرج و الضرر لو فرض تحققهما في مورد، فإنما ينفيان التكليف، فلا يعمان الوضع، كالنجاسة. و في كليهما نظر: أما الجواب فلعدم دليل على اختصاصهما بالأحكام التكليفية، بعد شمول عموم دليلهما لكلا الحكمين التكليفي و الوضعي، و من هنا استدال الشيخ (قده) و غيره بحديث نفي الضرر، لنفي لزوم المعاملة الغبية، مع انه حكم وضعي، و لم يستشكل عليهم أحد بأن دليل نفي الضرر لا يعم الحكم الوضعي. و أما أصل الاستدلال فيه: ان دليل نفي الضرر أو الحرج إنما ينفى

[١] كما أشار «دام ظلّه» الى ذلك في تعليقه الآتية على قول المصنف (قده) (و لا يلزم تجفيفه) بقوله: (الظاهر انه تعتبر في صدق الغسل تجفيفه أو ما يقوم مقامه من التحريك في الماء، أو إبقائه فيه بمقدار يعلم بخروج الأجزاء المائية النجسة من باطنه). و هذا و ان كان بالنسبة إلى الماء الكثير الا ان وحدة الملاك يقتضى إجرائه في القليل ايضا، و لا بد في القليل من ورود الماء على المتنجس بإدامة الصب عليه، و معنى ذلك بعدم تبعية الباطن للظاهر - كما قيل «٣» - بأن يكتفى بما فيه من النداءة عن إيصال الماء المستعمل في تطهيره الى ما في أعماقه بدعوى ان الاتصال كاف في طهارتها، لاذ الماء لا يرسب فيها مع اشتغالها على الرطوبة الشاغلة لها و لا أقل من تعذر بتحصيل العلم بالوصول، و من هنا قال دام ظلّه في (مسألة ٤٢٠) من المنهاج ج ١ ص ١٢٦ في مسألة تطهير الصابون و نحوه «و في طهارة باطنه تبعا للظاهر اشكال و ان كان لا يبعد حصول الطهارة للباطن بنفوذ الماء الطاهر فيه على نحو يصل الى ما وصل اليه النجس فيغلب على المحل.» فلاحظ و سيأتي تنمة توضيح في الطهارة التبعية للباطن في ذيل مسألة ٢٢.

(١) المحقق الهمداني في كتاب الطهارة ص ٦٠٤ مستظها ذلك من رواية زكريا ابن آدم الواردة في غسل اللحم المتنجس و يأتي ذكرها في الشرح في ذيل (مسألة ٢٢).

(٢) كما عن المدارك - الحدائق ج ٥ ص ٣٧٢.

(٣) المستمسك ج ٢ ص ٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٩

و اما في الغسل بالماء الكثير (١).

الحكم الضررى أو الحرجى، لا عدمه، لان عدم الحكم ليس من المجعولات الشرعية كى يرفع امتنانا، و فى المقام انما ينشأ الضرر أو الحرج- على فرض تحققها فى مورد- من عدم حكم الشارع بطهارة بواطن هذه الأجسام بالغسل بالقليل، و عدم الحكم ليس من المجعولات الشرعية، نعم لو قلنا بان الحكم بالنجاسة بقاء (اى بعد الغسل) يكون ضروريا أو حرجيا كان له وجه، الا انه من المقطوع به حكم الشارع بالنجاسة فى أمثال المقام مما لا يمكن تطهيره و لو استلزم منه الضرر أو الحرج كالحكم بنجاسة الدهن و الزيت و المرق و نحوها مما لا يقبل التطهير، و كالحكم بإراقه الإنائين المشتبهين و انتقال الفرض الى التيمم، فان الحكم بالنجاسة فى هذه الموارد يكون ضروريا أو حرجيا الا انه من المقطوع به ثبوته [١]. هذا تمام الكلام فى غسل الأجسام المذكورة بالماء القليل، و أما الكلام فى غسلها بالماء الكثير فيأتى فى المقام الثانى.

الغسل بالماء الكثير و انفصال الغسالة

(١) الكلام فى المقام الثانى و هو الغسل بالماء الكثير.

المغسول بالماء الكثير أيضا يكون على ثلاثة أقسام.

(الأول): الأجسام التى لا ينفذ فيها الماء- كالفلزات و الأوانى المصنوعة منها، و بدن الإنسان و نحو ذلك- فقد ذكر فى المتن أنها تطهر بمجرد غمسها فى الماء بعد زوال العين، اى لا يحتاج الى انفصال الغسالة.

و هو الصحيح، لصدق الغسل بذلك عرفا فيما لا يرسب فيه الماء و لا

[١] و لا يخفى ان الضرر و الحرج انما ينشآن من التكليف بالاجتناب عن النجس فى الأكل أو الشرب، كما إذا كان الماء منحصرا به، و لم يكن عنده ماء آخر و هو عطشان، و لا إشكال فى انه يجوز شرب الماء النجس فى الفرض المزبور، إذ الحكم بالاجتناب يكون ضررا أو حرجا و أما نفس النجاسة فلا ضرر و لا حرج فيه ما لم يستلزم المنع عن الاستعمال، و لعل هذا هو مراد المجيب المذكور القائل بأن الحرج و الضرر لو فرضا فإنما ينفيان التكليف، و لا يصلحان لإثبات التطهير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٠

.....

حاجه الى انفصال الغسالة فى مثل ذلك، لكفاية مجرد استيلاء الماء القاهر فى صدق مفهوم الغسل فى المورد المذكور.

(القسم الثانى): ما ينفذ فيه الماء و يقبل العصر- كالثياب- و قد ذكر فى المتن انه لا يعتبر فيه العصر و لا التعدد أقول: أما التعدد فقد تقدم «١» الكلام فيه و يأتى الإشارة إليه أيضا.

و أما العصر فالصحيح اعتباره [١] و لو كان الغسل بالماء الكثير، و ذلك اما لعدم تحقق مفهوم الغسل بدونه أو لعدم حصول الغاية منه عرفا الا بذلك فى مفروض الكلام- اى ما ينفذ فيه الماء- فلا بد من عصره أو ما بحكمه مما يوجب خروج الغسالة عنه، كالفرك و الدلك و نحوهما.

و بعبارة اخرى: انه لو سلمنا عدم اعتبار العصر و لا انفصال الغسالة فى مفهوم الغسل- بدعوى كفاية مجرد استيلاء الماء فى صدقه، و من هنا قلنا بكفاية وضع الأجسام التى لا ينفذ فيه النجس فى الكثير فى حصول الطهارة لها، و ان لم يخرج بعد من الماء، لكن لا بد و ان نسلم ان المتفاهم عرفا من الأمر بالغسل ليس إلا إرادة تخليص المغسول و تنظيفه من القذارات الشرعية العينية أو الحكيمية، كما هو الحال فى غسل القذارات العرفية، إذ العرف لا يرى حصول الغرض من الغسل- و هى النظافة- الا بانفصال الغسالة الحاملة للقذارة عن المغسول الذى نفذ النجس أو المتنجس فى باطنه، فاعتبار عصر مثل الثوب ليس لأمر تعبدى، و لا لدخوله فى مفهوم الغسل، بل انما هو لإخراج الغسالة الحاملة للقذارة من المغسول الموجب لتحقيق النظافة التى هى الغرض من الغسل، فالعصر يكون مقدمة لإخراج

الغسالة، و خروجها يكون

[١] و من هنا جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنّف (قده) (و لا العصر و لا التعدد):
«الظاهر اعتبار العصر، أو ما بحكمه في غسل الثياب و نحوها بالماء الكثير أيضا، و قد مر حكم التعدد و غيره».
أقول: قد مر حكم التعدد في المتنّجس بالبول في أول الفصل في الصفحة.
و في الأواني في ذيل مسألة ٧ و قد مر أيضا ان التعفير لا يختص بالماء القليل في أول الفصل أيضا في الصفحة.

(١) في ذيل (مسألة ١٣).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥١

.....

مقدمه لحصول النظافة التي هي المطلوبه في المقام.

فظهر مما ذكرنا: انه لا وجه لتخصيص اعتبار العصر بالماء القليل، بل يعتبر في الغسل بالكثير أيضا.
(القسم الثالث) من الأجسام هو ما ينفذ فيه الماء و لكن لا يقبل العصر كي تخرج الغسالة منه - كالصابون و نحوه - و قد تقدم الكلام في غسله بالماء القليل.

و أما غسله بالماء الكثير - الذي هو محل الكلام هنا - فقد ذكر في المتن: انه ان وصلت النجاسة إلى أعماقه يكفي في طهارتها مجرد نفوذ الماء الطاهر الكثير فيها، و لا يلزم تجفيفه أولا، نعم لو كان النافذ فيه عين النجس - كالبول - مع بقائه فيه يعتبر تجفيفه، لازالة العين، بمعنى عدم بقاء مائته فيه، بخلاف الماء النجس الموجود فيه، فإنه بالاتصال بالكثير يطهر، فلا حاجة الى التجفيف ففرّق «قده» بين عين النجس و المتنّجس إذا نفذ فيه، هذا.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ١٥١

و لكن الظاهر لزوم التجفيف أو ما بحكمه مما يوجب نفوذ الماء الطاهر في باطن الأجسام المذكورة كالتحريك في الماء، أو إبقائه فيه بمقدار يعلم بخروج الأجزاء المائية النجسة من باطنه حتى في المتنّجس - كما ذكرنا في التعليق [١] - و ذلك لعدم كفاية مجرد اتصال الرطوبة الداخلية بالكر في طهارتها، كما لا يوجب ملاقاته سطحه الظاهر للنجس نجاسة باطنها، بل لا بد من غلبة الماء الطاهر و نفوذه في داخل الجسم المذكور، و لا يتحقق ذلك الا بالتجفيف، أو ما بحكمه.

و بعبارة أخرى: ان ما دل على حصول الطهارة بالاتصال - كصحيحه ابن بزيع «٢» و غيرها - انما هو في مورد اتصال الماء العاصم بالماء المتنّجس

[١] و قد جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنّف (قده) «و لا يلزم تجفيفه»:

(الظاهر انه تعتبر في صدق الغسل تجفيفه، أو ما يقوم مقامه من التحريك في الماء، أو إبقائه فيه بمقدار يعلم بخروج الأجزاء المائية النجسة من باطنه).

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٥، الباب ٣ من الماء المطلق ح ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٢

.....

و أما مجرد الرطوبة فلا دليل على طهارتها بمجرد الاتصال بالعاصم - كالكر و الجارى - فإنها لا يصدق عليها الماء، و انما هي رطوبة محضة حصلت من نفوذ الماء فى باطن الجسم، و من هنا لا يلتزم أحد بحصول الطهارة للجسم المنتجس المرطوب إذا اتصل بعض أطرافه بالكر، كما انه لا ينتجس جميعه إذا لاقى بعض أطرافه النجس - كما فى الثوب المرطوب برطوبة غير مسريه - و عليه فلا بد فى تطهير باطن الأجسام المذكورة من تجفيفها أولاً، ثم وضعها فى الكر، كى ينفذ فيها الماء الطاهر [١] أو يجعل فى الماء مدة طويلة، أو يحرك فيه

و تقدم الكلام فى تقريب الاستدلال بها و غيرها من الروايات على حصول الطهارة للماء المنتجس بالاتصال بالكر فى (ج ١ ص ٦٠ من الكتاب).

[١] لا- يخفى: ان ما افاده (دام ظله) فى المقام انما هو من جهة رفع المانع عن نفوذ الماء الطاهر الى باطن الأجسام المذكورة، فلا بد من تجفيفها أو ما بحكمه، و لكن الاشكال بعد فى أصل المقتضى، و انه هل يظهر باطن الأجسام المذكور - كالصابون و الحبوب و الطين و نحوها - بمجرد نفوذ الماء الطاهر الى باطنها أم لا للشك فى صدق الغسل بل القطع بعدمه بمجرد نفوذ الرطوبة إلى داخلها، فإنه لا يتحقق الغسل الا بالماء، و الرطوبة ليست بماء، و هذا لا يفرق فيه بين الغسل بالكثير أو القليل. و الحاصل: انه على تقدير نفوذ الماء العاصم فى باطن الأجسام المذكورة - بعد رفع المانع عن داخلها - لا دليل على كونه مطهرا لها - كما عن شيخنا المرتضى (قده) «١» - حيث انه «قده» أظهر نوع تردد فى قبول مثل الصابون و الحنطة و السمسم و غيرها للتطهير بالكثير أيضا لما ذكرناه من التردد بل قوة احتمال عدم صدق الماء على الاجزاء المائية النافذة داخل الأجسام المذكورة كى يتحقق بها غسل الداخل، هذا مضاف الى عدم صدق اتصالها بالكر الخارج و ان كان محيطا بالجسم المذكور، لعدم صدقه الا فى اتصال ماء بماء، فلا دليل على طهارة الباطن بما يشك فى كونه ماء، بل يشك فى اتصاله بالماء أيضا.

و يندفع: بان المطهر لباطن الأجسام المذكورة ليس هو غسل الباطن كى يشك فى صدق الماء على الرطوبات الداخلية، و فى اتصالها بالكر أو الجارى، بل المقطوع به عدم صدق الماء عليها، و من هنا لا توجب انتقال النجاسة أو الطهارة فى غير ما نحن فيه.

بل المطهر لها هو مجرد نفوذ الماء الطاهر فى أعماقها و غلبه الأجزاء المائية النافذة فى أجزاء الجسم الباطنية، و ليس الدليل على ذلك عمومات أدلة الغسل كى يشك أو يقطع بعدم صدق الغسل بالنسبة إلى الباطن، بل الدليل عليه الأخبار الدالة على مطهريه الماء العاصم فى أمثال المقام كالمطر «٢» المطهر لظاهر الطين و باطنه، و كذا السطح الذى يبال عليه، لان نفوذ ماء المطر فى الطين أو السطح ليس الا - بطريق السرايه، و لا - يطلق على ما ينفذ فى باطنهما من الأجزاء المائية عند ملاحظتها من حيث هي اسم الماء، و مع ذلك دلت الأخبار المذكورة على طهارتها حتى انها حكمت بطهارة القطرات النازلة من السقف، و نحوها الأخبار «٣» الدالة على تطهير اللحم المطبوخ فى القدر الذى كان فيه الفأرة بالغسل بالماء، و جواز أكل اللحم المذكور بعد الغسل، مع سرايه الرطوبة النجسة إلى باطنه، و لا - مطهر له سوى نفوذ الماء الطاهر الى باطنه، لأن المراد من غسل اللحم غسل ما يتعارف منه مما يصل اليه الماء و هو سطحه الظاهر مع نفوذه الى باطنه طبعاً الا ان يناقش فى سند هذه الروايات أو دلالتها كما سيأتى فى ذيل (مسألة ٢٢). فتحصل: ان حصول الطهارة لباطن الأجسام المذكورة لا - يكون على طبق القاعدة الأولية، أعنى بها مطهريه الغسل، بل هي مبنى على القاعدة

الثانوية المستفادة من الأخبار الدالة على مطهريه نفوذ الماء الطاهر، و غلبته على باطن الجسم المنتجس.

نعم: لا- يمكن الجزم بطهارة مثل الصابون، لاحتمال انقلاب الماء النافذ فيه الى الإضافة، فينفذ فيه مضافا، فلا يكون مطهرا و مورد الروايات الواردة في المطر النافذ من السقف و كذا روايات اللحم لا- يشمل مثل الصابون، و هكذا الروايات «٤» الواردة في غسل الأواني المصنوعة من الخزف أو الخشب، لعدم انقلاب الماء النافذ في هذه الموارد الى جوف المغسول إلى الإضافة، كما لا يخفى، فلا يصح قياس مثل الصابون على الموارد الثلاثة المتقدمة التي ورد فيها النص.

(١) مصباح الفقيه للمحقق الهمداني (قده) ص ٦٠٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٠٨، الباب ٦ من الماء المطلق.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٥٠، الباب ٥ من الماء المطلق، ح ٣.

(٤) الوسائل ج ٢ في الباب ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٣

فلا يعتبر انفصال الغسالة (١).

كى ينفذ الماء العاصم فيها، و يستهلك الماء المنتجس، فالصحيح عدم الفرق بين نفوذ الماء المنتجس، أو عين النجس فى الجسم، خلافا لما ذكره فى المتن.

(١) اى فيما لا- يمكن عصره، كبدن الإنسان و الفلزات و نحوها، و هو القسم الأول من الأقسام الثلاثة المتقدمة، و الوجه فيه صدق الغسل بمجرد إحاطة الماء العاصم بالجسم المذكور- كما إذا وضع يده فى الكر أو الجارى- و لا يعتبر انفصال الغسالة فى مفهوم الغسل، و لا يتوقف حصول النظافة عليه فيما لو كان الماء عاصما، لحكم الشارع بعدم انفعال الماء العاصم، بملاقاة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٤

و لا العصر (١) و لا التعدد (٢).

النجس، نعم لو كان الماء قليلا لا تحصل الطهارة إلا بانفصال الغسالة المحكومة بالنجاسة شرعا، أو بالقذارة عرفا كما فى الغسالة غير المتعقبة لطهارة المحل، أو المتعقبة بها.

(١) اى فيما يمكن عصره- كالثياب و نحوها- و هو القسم الثانى من الأقسام الثلاثة المتقدمة.

بدعوى: ان العصر انما يكون مقدمة لانفصال الغسالة، فإذا فرضنا عدم اعتباره- كما تقدم فى القسم الأول- فلا يعتبر ما هو مقدمه له فى هذا القسم أيضا.

هذا، و لكن قد تقدم الكلام فى لزومه فى هذا القسم من دون فرق بين القليل و الكثير، لعدم حصول النظافة التى هى الداعية للغسل شرعا بنظر العرف الا بانفصال الغسالة الداخلة فى باطن ما يقبل العصر- كالثياب- فلا يقاس بما لا يمكن عصره، فلاحظ ما قدمنا [١].

(٢) قد مر حكم التعدد [٢] و حاصل ما تقدم هو أن مقتضى إطلاق أدلة مطهريه الماء و غسل المنتجسات هو كفاية المرة، الا ان يرد دليل على التعدد فى مورد خاص فيؤخذ به، فان كان مختصا بالماء القليل فيقيد الإطلاقات بمقداره، اى بالماء القليل فيعتبر التعدد فيه، دون غيره، و ان كان الدليل الخاص مطلقا من حيث القليل و الكثير فيؤخذ بإطلاقه و يقيد به إطلاقات أدلة الغسل فى القليل و الكثير، لأن إطلاق الخاص مقدم على إطلاق العام.

و قد ورد الدليل على لزوم التعدد فى موردين.

[١] فى الصفحة ١٥٠ و من هنا جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «و لا العصر و لا التعدد»: (الظاهر اعتبار العصر أو ما بحكمه فى غسل الثياب و نحوها بالماء الكثير، و قد مر حكم التعدد و غيره).

[٢] فى أوائل الفصل و فى ذيل مسألة ١٣ ص. و ذيل مسألة ٤ ص. و ص.

على وجه التفصيل و بيان الوجوه المذكورة فى المقام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٥

و غيره (١) بل بمجرد غمسه فى الماء بعد زوال العين يطهر.

أحدهما: فى المتنجس بالبول.

ثانيهما: فى الأوانى.

أما (الأول): فىم القليل و الكثير، لإطلاق دليله، كما تقدم «١» و قد ذكرنا ان ما فى المتن من اختصاص التعدد فى المتنجس بالبول بالقليل ليس على ما ينبغى [١] نعم لا يجب التعدد إذا غسل بالجارى، كما تقدم «٣» أيضا لدليل خاص.

و أما (الثانى) (الأوانى) فىختص دليل التعدد فيه بالقليل، فإن موثقة عمار المتقدمة «٤» الدالة على اعتبار التعدد فى الأوانى تختص بالقليل أيضا.

نعم يستثنى من ذلك خصوص آنية الخمر و ولوغ الخنزير، و موت الجرذ فيها، لأن دليل التعدد فى هذه الموارد الثلاثة أيضا مطلق يشمل القليل و الكثير فى آنية الخمر الغسل ثلاث مرات مطلقا قليلا كان الماء أو كثيرا، كما تقدم «٥» و فى آنية ولوغ الخنزير سبع مرّات كذلك أيضا كما سبق «٦» و ان لم يجب فيها التعفير «٧» و كذلك فى آنية مات الجرذ فيها- كما عرفت- «٨».

(١) كالتعفير، و الورود، و لكن قد تقدم «٩» منا أنه لا بد من التعفير حتى فى الماء الكثير، بل الجارى و المطر.

[١] كما تقدم أيضا فى تعليقه «دام ظله» فى أول الفصل عند قول المصنف «قده» «كالمتنجس بالبول» قائلا: «الظاهر اعتبار التعدد فى الثوب المتنجس بالبول حتى فيما غسل بالماء الكثير غير الجارى» و قد تقدم توضيح ذلك.

(١) فى ذيل مسألة ٤.

(٣) فى ص ٥٧.

(٤) فى ص ٩٣

(٥) ص ١١٧

(٦) ص ١١٣-١١٤

(٧) ص ١١٣-١١٤

(٨) ص ١١٤

(٩) فى ص ١٣٤ و فى ذيل مسألة ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٦

و يكفى فى طهارة أعماقه- إن وصلت النجاسة إليها- نفوذ الماء الطاهر فيه فى الكثير، و لا يلزم تجفيفه (١) [١] أولا.

نعم لو نفذ عين البول- مثلا- مع بقائه فيه يعتبر تجفيفه، بمعنى عدم بقاء مائته فيه، بخلاف الماء النجس الموجود فيه، فإنه بالاتصال

يطهر فلا حاجة الى التجفيف (٢).

[مسألة (١٧) لا يعتبر العصر ونحوه فيما تنجس ببول الرضيع]

(مسألة ١٧) لا- يعتبر العصر ونحوه فيما تنجس ببول الرضيع، وان كان مثل الثوب والفرش ونحوهما، بل يكفي صب الماء عليه مرة على وجه يشمل جميع اجزائه (٣) وان كان الأحوط مرتين. لكن يشترط ان

(١) قد تقدم «٢» الكلام في ذلك و ذكرنا أنه لا- بد من التجفيف أو ما يحكمه من التحريك في الماء أو إبقائه فيه بمقدار يعلم بخروج الأجزاء المائية النجسة من باطنه من دون فرق بين النجس و المتنجس.

(٢) بل إليه الحاجة مقدمه لنفوذ الماء الطاهر الى باطنه، وإلا فهي أعنى الأجزاء المائية المتنجسة تمنع عن نفوذ الماء الطاهر، ولا يكفي اتصاله بها في حصول الطهارة لها، لأن العبرة بالاتصال بالماء، لا الرطوبة، نعم: لا نضايق عن نفوذ الماء الطاهر الى باطن الجسم بنحو آخر، بحيث يغلب على الأجزاء المائية النجسة من إبقاء الجسم تحت الماء بمقدار يعلم بخروج تلك، أو تحريكه تحت الماء لذلك- كما أشرنا آنفا.

الغسل من بول الرضيع و شروطه

(٣) قد تقدم الكلام في المسألة الرابعة «٣» في كيفية التطهير من

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «و لا يلزم تجفيفه»: «الظاهر انه يعتبر في صدق الغسل تجفيفه أو ما يقوم مقامه من التحريك في الماء أو إبقائه فيه بمقدار يعلم بخروج الأجزاء المائية النجسة من باطنه».

(٢) في ص ١٥١

(٣) في ص ٤٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٧

لا- يكون متغذيا. معتادا بالغذاء، و لا- يضر تغذيته اتفاقا نادرا، وان يكون ذكرا، لا أنثى على الأحوط، و لا يشترط فيه أن يكون في الحولين، بل هو كذلك ما دام بعد رضيعا غير متغذ، و ان كان بعدهما، كما أنه لو صار معتادا بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور، بل هو كسائر الأبول.

و كذا يشترط (١) في لحوق الحكم ان يكون اللبن من المسلمة، فلو كان من الكافرة لم يلحقه و كذا لو كان من الخنزيرة.

بول الرضيع و شروطه، و يأتي الكلام في شرط آخر ذكره في هذه المسألة و هو إسلام المرضعة.

(١) ربما يقال «١» بلزوم اشتراط كون المرضعة مسلمة، فلو كان الولد يتغذى بلبن الكافرة و ان كان ولد مسلم لا يكفي في التطهير من بوله مجرد الصب، بل لا بد من الغسل، و كذا إذا كان متغذيا بلبن الخنزيرة.

و يستدل «٢» على ذلك بفحوى رواية السكوني.

و هي ما تقدم من روايته عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام): «أن عليا عليه السلام قال: لبن الجارية و بولها يغسل منه الثوب قبل ان تطعم، لان لبنها يخرج من مثانة أمها، و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب، و لا من بوله قبل أن يطعم، لان لبن الغلام يخرج من العضدين

و المنكبين» (٣).

فإنها تدل على نجاسة لبن الجارية، لخروجه من محل نجس، و هي مثناة أمها، و مقتضى التعليل المذكور هو أولوية وجوب الغسل في بول كل رضيع يرتضع من لبن نجس العين، كالكافرة، و الخنزيرة، و الكلبة.
و فيه، أولاً: ان لازمه وجوب الغسل من بول الغلام إذا ارتضع من لبن امرأة ولدت جارية، لخروج لبنها من مثناتها، كما انه ينعكس الأمر في الجارية إذا ارتضعت من لبن امرأة ولدت غلاماً، لخروج لبنها من منكيها،

(١) الجواهر ج ٦ ص ١٦٦.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ١٦٦ المستمسك ج ٢ ص ٤٧.

(٣) وسائل الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٣ في الباب ٣ من النجاسات، ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٨

.....

فيكتفى فيه بالصّب، و هذا مما لم يقل به أحد من أصحابنا.

و ثانياً: ان التفصيل المذكور في الرواية بين مخرج لبن الغلام، و لبن الجارية مما نقطع ببطلانه، لاتحاد طبائع النساء حين الولادة من هذه الجهة، سواء ولدن ذكراً أو أنثى، فإذا سقط التعليل المذكور عن الاعتبار يسقط الحكم المترتب عليه جزماً.
و دعوى: أن سقوط الرواية في الدلالة على الأمور التكوينية التي هي مدلولها المطابق لا يلزم سقوطها عن الحجية في الأحكام الشرعية التي هي مدلولها الالتزامي، و هذا ليس بعزيز في الفقه، فانا قد نلتزم بالتبعيض في الدلالة في جملة من الروايات المشتملة على أحكام متعددة لا يمكن الالتزام ببعضها.

مندفعة: بما ذكرناه مراراً من أن الدلالة الالتزامية تكون تابعة للدلالة المطابقية ثبوتاً و حجيةً، لتفرع الأولى على الثانية في كلتا المرحلتين - كما أوضحناه في الأصول - فإذا سقط الأصل يسقط الفرع أيضاً، بل المقام أشد محذوراً من ذاك الباب، لان تفرع التفصيل بين حكميهما (الغلام و الجارية) على التفصيل بين مخرج لبنيهما هو صريح الرواية المذكورة، فإذا ثبت بطلان الأصل فكيف يمكن الأخذ بما يتفرع عليه، لانتفاء المعلول بانتفاء علته، و لا يقاس بالتبعيض في دلالة بعض الروايات المشتملة على أحكام متعددة نقطع ببطلان بعضها، لان المقام من الدلالة التبعيية، لا العرضية.

و ثالثاً: لو سلمنا خروج لبن الجارية من مثناة أمها فلا نسلم نجاسته بذلك [١] لان مجرد الخروج من المثناة لا يوجب النجاسة، كما في المذى و الوذى، فإنهما يخرجان منها و مع ذلك لم يحكم بنجاستهما، فالحكم بالنجاسة يحتاج الى دليل خاص، كما في البول و المنى الخارجين من المثناة أيضاً. و لم يقل أحد بنجاسة لبن الجارية، فلا يمكن تطبيق التعليل المذكور على نفس

[١] لا يبتنى الاستدلال بالرواية المذكورة على الحكم بنجاسة لبن الجارية، بل يبتنى على خروج لبنها من مكان قدر، كالمثناة، فإذا كان خارجاً من مكان نجس كبدن الكافرة و الخنزيرة، فيكون بول المتغذى به اولى بالغسل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٩

[(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون]

(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه بنى على عدمه (١) كما انه إذا شك بعد العلم بنفوذ في نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه فيحكم ببقاء الطهارة في الأول، و بقاء النجاسة في الثاني.

[مسألة ١٩) قد يقال بطهارة، الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار]

(مسألة ١٩) قد يقال (٢) بطهارة، الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه، ثم أخذ من فوقه بعد برودته، لكنّه مشكل، لعدم حصول العلم بوصول الماء الى جميع أجزائه، و ان كان غير بعيد (٣) إذا غلى الماء مقداراً من الزمان.

موردها فضلاً عن غيرها.

و رابعاً: و هو أهم ما في الباب أن الرواية المذكورة ضعيفة السند، لأن في طريقها النوفلى عن السكونى، و هو ضعيف لا يعتمد على روايته «١».

(١) للأصل فيه و فيما بعده، و هو استصحاب الحالة السابقة.

هل يمكن تطهير الدهن المتنجس؟

(٢) القائل هو العلامة في التذكرة [١] و المنتهى و النهاية.

(٣) بل هو بعيد جداً [٢] و ذلك لان السطح الظاهر من اجزاء

[١] قال في التذكرة ج ١ ص ٩ أواخر الصفحة: «فلو طرح الدهن في ماء كثير حتى تخلل أجزاء الدهن بأسرها طهر، و للشافعى فيه قولان، و كذا العجين النجس إذا مرج به حتى صار رقيقاً و تخلل الماء جميع أجزائه».

و قال في الجواهر ج ٦ ص ١٤٧: «في المنتهى و عن التذكرة و النهاية انه يطهر الدهن النجس بصبه في كرماء و مازجت اجزاء الماء اجزاءه، و استظهر على ذلك بالتطويل بحيث يعلم بوصول الماء الى جميع اجزائه و هو جيد على فرض تحققه، لكنه بعيد، بل ممتنع، ضرورة عدم حصول العلم بذلك مع بقاء الدهن على مسماه بحيث يمكن الانتفاع به للأكل و نحوه بعد ذلك».

[٢] كما جاء في تعليقه دام ظله على المتن.

(١) تقدم الكلام في سندها في التعليقة ص ٧١-٧٢ في ذيل (المسألة ٤).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٠

[مسألة ٢٠) إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله]

(مسألة ٢٠) إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله و يغمس في الكر، و ان نفذ فيه الماء النجس يصبر حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر الى المقدار الذى نفذ فيه الماء النجس، بل لا يبعد تطهيره

الدهن، و ان كان يطهر بملاقاة الكر، الا انه بالغليان ينقلب الى الداخل، فيتنجس ثانياً بملاقاة السطح الداخل للأجزاء، و هكذا يستمر ذلك بالغليان، فكلما يطهر السطح الظاهر من تلك الأجزاء المغلية يتنجس ثانياً بالغليان، لانقلابه الى الداخل، فلا يمكن إحاطة الماء

لجميع سطوح تلك الأجزاء في آن واحد [١].

نعم لو كان الدهن من القلة إلى حد يعدّ من العوارض الطارئة على الماء عرفا، بحيث لا يكون له جوهر مستقل في نظر العرف يظهر لنفوذ الماء فيه و ان كان بالدقة العقلية من الجواهر، وقابلا للانقسام - بناء على استحالة الجزء الذي لا يتجزأ - الا ان هذه الدقة العقلية لا أثر لها في نظر العرف، فيكون كالدسومة التي على البدن أو اللحم أو نحوهما، فإنها لا تمنع عن نفوذ الماء فيها و وصوله الى البدن، و من هنا تطهر بالماء القليل والكثير، فالدهن المغلى إذا كان قليلا - بحيث عد من عوارض الماء و لم يكن له جرم مستقل - عرفا - يطهر، إلا ان هذا خارج عن محل الكلام، فما هو محل الكلام في المقام إنما هو ما كان له جسم مستقل عرفا، و هذا لا يمكن تطهيره بالغليان، كما ذكرنا.

نعم يمكن تطهيره بوجه آخر أشار إليه المصنف «قده» أيضا في (مسألة ٢٤) و هو ان يجعل في العجين، فيطبخ خبزا، ثم يوضع الخبز المطبوخ في الكر حتى يصل الماء الى جميع اجزائه، فيطهر بذلك، لان الدهن حينئذ يعد من عوارض الخبز، و الدسومات الطارئة عليه، و ليس له جسم مستقل في نظر العرف، فيكون كدسومة اليد و اللحم في كونها قابلة للتطهير.

[١] و من هنا صرح المصنف «قده» أيضا في (مسألة ١) من آخر فصل المطهرات انه ليس من المطهرات مزج الدهن النجس بالكر الحار.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦١

بالقليل، بان يجعل في ظرف و يصبّ عليه، ثم يراق غسلته (١).

و يطهر الظرف أيضا بالتبع (٢)

كيفية تطهير الأرز المتنجس و نحوه

(١) تقدم الكلام في تطهير أمثال ذلك من الأجسام التي ينفذ فيه الماء المتنجس و لا يمكن عصره، كالأرز و الماش و نحوهما في (مسألة ١٦) و أما اعتبار الصبّ في الماء القليل فهو مبنى على ما تقدم من اعتبار الورد في الماء القليل الا ان المصنف «قده» أضاف هنا طهارة الظرف المغسول فيه تبعا - كما يأتي.

هل يطهر الظرف بالتبع

(٢) ذكر المصنف «قده» انه يمكن تطهير الأرز و نحوه من الحبوبيات بالماء القليل - بان يجعل في ظرف و يصبّ الماء عليه و يراق غسلته - فيطهر الأرز بالاستقلال و الظرف بالتبع من دون حاجة الى التلث في الظرف، هذا إذا لم يتنجس الظرف بنجاسة خارجية غير غسل الأرز المتنجس، و الا لوجب التلث فيه، كما في مطلق الأواني المتنجسة، لإطلاق موثقة عمار «١» الدالة على التلث في مطلق الإناء إذا لا وجه للتبع في هذه الصورة.

أما الصورة الأولى (اعني عدم التنجس من الخارج) فالوجه في حصول الطهارة التبعية فيها للظرف بعد فرض نجاسته بالغسالة قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم «اغسله في المرحن مرتين» «٢» (يعنى الثوب) فإنها تدل بالالتزام على طهارة المرحن أيضا بالتبع، و الا لتنجس الثوب بملاقاته، إذ لو فرض التفكيك - بين الثوب و المرحن المغسول فيه

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ في الباب ٥٣ من النجاسات ح ١.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ باب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٢

فلا حاجة الى التثليث فيه (١) [١] وان كان هو الأحوط.

بطهارة الثوب، وبقاء المرن على النجاسة ولزوم الغسل الثالث فيه باعتبار كونه من الأواني - لوجب بيانه، وحيث لم يتب على ذلك يعلم بحصول الطهارة له بالتبع، ولا فرق بين الثوب المغسول في الظرف أو غيره، كالأرز المتنجس، هذا غاية ما يمكن تقريب ما في المتن و يأتي الإشكال عليه.

(١) قد ذكرنا: أن الوجه في عدم الحاجة الى التثليث - في غسل الظرف المغسول فيه الأرز المتنجس ونحوه - هو دلالة صحيح محمد بن مسلم على طهارة المرن - المغسول فيه الثوب - بالتبع فيتعدى الى غيره.

ولكن يشكل التعدى منه الى مطلق الظروف وان كان إناء، وذلك من جهة ان مورد الصحيحة هو «المرن» وهو «الطشت» وهو المعد لغسل الثياب فيه، فلا يشمل الأواني المعدة للأكل والشرب، فالتعدى منه الى مطلق الظروف وان كان «إناء» مشكل، فعليه لو غسل الأرز في الإناء أى كان ظرفه المغسول فيه مما يعد للأكل والشرب وجب التثليث مطلقا، سواء أ كان الإناء متنجسا سابقا أم لا [٢] لإطلاق موثقة

[١] جاء في تعليقه «دام ظله» المطبوعة أخيرا «الطبعة الرابعة» سنة ١٤٠٠ على قول المصنف «قده» (فلا حاجة الى التثليث): (بل الحاجة إليه هو الأظهر إذا كان إناء).

وفي التعليقات على كتاب العروة جاء تعليقه «دام ظله» على قول المصنف «هو الأحوط» (هذا الاحتياط لا يترك) والأوجه هو ما في التعليق الجديد من الإشارة إلى التفصيل بين أن يكون الظرف المغسول فيه إناء أو ظرفا آخر، فان كان الأول يجب التثليث، وان كان الثاني كالطشت لم يجب، بل يكتفى بالمرّة إلا إذا كان المغسول فيه متنجسا بالبول، كما صرح دام ظله بذلك في (المنهاج ج ١ ص ١٢٩ م ٤٤٠) ويظهر وجه التفصيل مما حررناه في الشرح، هذا ولكن وجوب التثليث في الإناء إذا لم يكن المتنجس مما يعتبر فيه التعدد - كالثوب المتنجس بالبول - مبنى على القول بنجاسة الغسالة مطلقا وإلا فلا موجب للتثليث في الإناء، لعدم تنجسها بالغسالة، أما على القول بطهارتها مطلقا فواضح، وأما على القول بطهارة خصوص ما يتعقبها طهارة المحل - كما يقول بها السيد الأستاذ دام ظله - فلعدم اعتبار التعدد في غير الثوب المتنجس بالبول، فتكون الغسالة الأولى مطهرة وغسالتها تكون طاهرة أيضا، فلاحظ.

[٢] لا يخفى: أن الالتزام بوجوب التثليث في الإناء إذا لم تكن متنجسة قبل الغسل فيه مبنى على القول بنجاسة الغسالة مطلقا، وإلا فلا موجب لنجاسته كى يعتبر فيه العدد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٣

نعم لو كان الظرف أيضا نجسا فلا بد من التثليث (١).

عمار [١] الدالة على وجوب غسل مطلق الأواني ثلاث مرات وأما صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة «٢» فلا - تصلح لأن تكون مخصّصة لها، لعدم صدق الإناء على المرن لتغايرها موضوعا، ولا أقل من الشك فان لفظ «الظرف» وان كان أعم منهما لكن ليس هو موضوعا للدليل، لان الدليل انما دل على لزوم التثليث في خصوص «الإناء» الذى هو بعض مصاديق الظرف، لانه المعد للأكل والشرب، وما دل على التبعيّة يكون موضوعه «المرن» وهو أيضا قسم من الظرف، وهو المعد لغسل الثياب فيه.

فعليه لو طهرنا الأرز ونحوه فى مثل الطشت يكفى فيه الغسل مرة واحدة مطلقا، سواء كان الظرف المذكور متنجسا قبل ذلك أم لا، لعدم وجوب التثليث إلا فى خصوص «الإناء».

نعم لو كان المغسول فيه مما يعتبر فيه العدد - كالثوب المتنجس بالبول - يجب فيه التعدد مرتين، و يطهر الظرف بالتبع، لدلالة صحيحة

محمد ابن مسلم - كما تقدم.

و أما لو أردنا تطهير الأرز و نحوه في «الإناء» فيجب التثليث مطلقا أيضا، لعدم الدليل على التبعيئة فيه [٢]- كما ذكرنا.

(١) لعدم شمول دليل التبعيئة لذلك، لأنه مختص بنجاسة التبعيئة- و هي الحاصلة من ملافاة الغسالة بالغسل فيه- فلا تعم النجاسة المستقلة، فيشملها دليل اعتبار العدد في غسل الأواني، و هو موثق عمار المتقدم «٤».

□

[١] قال: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الكوز و الإناء يكون قدرا كيف يغسل؟ و كم مرة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرات.»- الوسائل ج ٢

ص ١٠٧٦ في الباب ٥٣ من النجاسات ح ١.

[٢] هذا مبني على القول بنجاسة الغسالة مطلقا، و أما على القول بطهارتها كذلك، أو طهارة ما يتعقبها طهارة المحل فلا يجب العدد في الإناء لعدم تنجسها حينئذ بالغسالة، نعم لو كانت نجاسته خارجية لزم ذلك- كما ذكرنا.

(٢) في الصفحة: ٤٩.

(٤) في الصفحة: ٩٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٤

[مسألة ٢١) الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت]

(مسألة ٢١) الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه (١) ثم عصره، و إخراج غسالته، و كذا اللحم النجس، و يكفى المرة في غير البول، و المرّتان فيه، إذا لم يكن الطشت نجسا قبل صبّ الماء، و الا فلا بد من الثلاث و الأحوط التثليث مطلقا.

هذا و لكن قد عرفت ان هذا انما يتم فيما إذا كان الظرف المغسول فيه إناء لوجوب التثليث فيه، و أما غيره من الظروف فلا دليل على التثليث فيه، فيكتفى فيه بالمرّة، لعدم الدليل على وجوب التعدد في مطلق الظروف.

نعم لا بأس بالاحتياط [١].

تطهير الثوب المتنجس في الطشت

(١) هذه المسألة كسابقها من جهة فرض تطهير الشيء المتنجس في الظرف بصب الماء عليه الا ان المفروض فيها هو غسل الثوب و اللحم، و فرض المغسول فيه هو الطشت، لا الإناء، و من هنا يسهل الأمر في الطهارة التبعيئة بالنسبة إلى الطشت، لانطبق مورد صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة «٢» (و هو المركز) عليه، دون الإناء المعتبر فيه التثليث كما دلت عليه موثقة عمار المتقدمة «٣» و عليه فلا دليل على اعتبار التعدد في مثل الطشت الذي لا يصدق عليه الإناء الذي هو معد للأكل و الشرب، فالتثليث فيه مبني على الاحتياط، و ان كان نجسا قبل صبّ الماء فيه [٢].

[١] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظلّه) أخيرا على قول المصنف «قده» «و الا فلا بد من الثلاث» أنه (على الأحوط)- في مسألة ٢٠.

[٢] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «و الا فلا بد من الثلاث»: (على الأحوط) مع أنه (دام ظلّه) التزم بلزوم التثليث في المسألة السابقة إذا كان الظرف المغسول فيه إناء حتى في النجاسة التبعيئة الحاصلة بملاقاة الغسالة فضلا عن النجاسة المستقلة و منشأ الفرق بين الموردين انما هو الفرق بين الإناء و المركز حيث ان الأول مورد للموثقة الدالة على اعتبار

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٤٩

(٣) المتقدمة في الصفحة: ٩٣

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٥

[مسألة ٢٢) اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره]

(مسألة ٢٢) اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير، بل و القليل إذا صب عليه الماء، و نفذ فيه الى المقدار الذي وصل اليه الماء النجس (١).

تطهير اللحم المطبوخ بالماء النجس

(١) إذا تنجس ظاهر اللحم المطبوخ من دون ان تسرى النجاسة إلى باطنه فلا اشكال و لا خلاف في إمكان تطهير ظاهره بالماء الكثير و القليل.

و أما إذا نفذ الماء النجس الى باطنه فهل يطهر باطنه تبعاً لغسل ظاهره أم لا بد من نفوذ الماء الطاهر في جوفه قليلاً كان أو كثيراً، و هذان الاحتمالان يجريان في جميع الأجسام التي ينفذ فيها الماء النجس و لا يكون قابلاً للعصر.

و منشأ الاحتمالين، بل القولين [١] هو ورود روايتين في كيفية تطهير اللحم المتنجس بالمرق الذي وقع فيه قطرة خمر أو ميتة فاره و نفذت النجاسة في جوفه.

(إحدهما): رواية زكريا بن آدم، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير؟ قال يهراق المرق، أو يطعمه أهل الذمة أو الكلب و اللحم اغسله

التعدد في الأواني و الثاني مورد لصحيحة محمد بن مسلم الدالة على حصول الطهارة التبعية للمركن كما أوضحنا ذلك في ذيل (مسألة ٢٠) فلاحظ.

[١] حكى عن المشهور، بل عن ظاهر الأصحاب من غير خلاف يعرف القول بكفاية غسل ظاهر اللحم، و حصول الطهارة لباطنه تبعاً، من غير حاجة الى نفوذ الماء الى باطنه، و ذهب آخرون، منهم المصنف «قده» الى القول بعدم التبعية و لزوم إحراز نفوذ الماء الطاهر الى باطنه راجع الحدائق ج ٥ ص ٣٧٣-٣٧٥ و الجواهر ج ٦ ص ١٥٣.

و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٤ و علة منع القول الأول عدم ثبوت دليل يعتمد عليه في القول بالطهارة التبعية في أمثال المقام مما ينفذ الماء النجس داخل الجسم الذي لا يقبل العصر، إما من جهة الشك في أصل نفوذ الماء و ان النافذ هي الرطوبة لا الماء و إما من جهة الشك في بقاءه على الإطلاق في مثل الصابون و الطين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٦

.....

و كله. «١».

(الثانية): رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: ان عليا عليه السلام سئل عن قدر طبخت و إذا في القدر فاره؟ قال: «يهرق

مرقها، و يغسل اللحم، و يؤكل» [٢].

فإنه قد يستدل [١] بإطلاقهما على كفاية غسل ظاهر اللحم، و ان نفذ الماء المتنجس في باطنه- كما هو الظاهر من الروايتين لا سيما الثانية، لظهورها في وجود الفأرة في القدر حال الطبخ- فتدل الروايتان على كفاية غسل ظاهر اللحم- كما هو المتعارف فيه عادة- سواء نفذ الماء الطاهر في باطنه أيضا أم لا، فعليه يحكم بطهارة الباطن تبعا للظاهر و يستكشف من ذلك قاعدة كلية في جميع الأجسام التي تكون من هذا القبيل من جهة تبعية بواطنها للظاهر في الطهارة. و فيه أولا: ان ضعف سند الروايتين [٢] يمنع عن العمل بهما.

[١] استدل بذلك المشهور، كما في الحدائق ج ٥ ص ٣٧٤ بل قال انه لا يعرف فيه خلافا، و ان استشكل هو في ذلك.

كما استشكل فيه أيضا في الجواهر ج ٦ ص ١٥٣، بل ادعى اتفاق الأصحاب على خلافه من اعتبار نفوذ الماء الى كل ما نفذت فيه النجاسة من الأجسام، اللحم أو غيره، نعم قد أصرَّ على ثبوت الإطلاق المذكور الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٤، و كأنه مال إلى ذلك في المستمسك ج ٢ ص ٥٠ في ذيل المسألة أيضا، فلاحظ.

[٢] كما أشار إليه في الجواهر ج ٦ ص ١٥٣ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٤.

أما رواية زكريا بن آدم فلائذ في طريقها «حسن ابن مبارك» و لم يوثق.

و أما رواية السكوني و هو «إسماعيل بن أبي زياد». و هو و ان كان عاميا و من هنا ضعفه بعضهم، الا انه وثقه السيد الأستاذ دام ظله في (معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٠٥) لوقوعه في اسناد كامل الزيارات، و لا ينافي ذلك فساد عقيدته، كما لا يخفى، و قد وقع في طريقها «النوفلي» و هو «حسين بن يزيد» و الأظهر انه ثقة أيضا، كما ذكر الأستاذ دام ظله في (معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٠٧) في ترجمة السكوني المتقدم ذكره، و كذا في (ج ٦ ص ١١٤) لانه من رجال كامل الزيارات ايضا، فلا ضعف في الرواية من جهتهما.

و طريق الشيخ إلى السكوني صحيح و ان وقع فيه النوفلي، لانه ثقة على الأظهر كما- أشرنا-

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٥٦ في الباب ٣٨ من النجاسات، ح ٨.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٥٠ في الباب ٥ من أبواب الماء المضاف ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٧

[مسألة ٢٣) الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر]

(مسألة ٢٣) الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر، و نفوذ الماء إلى أعماقه، و مع عدم النفوذ يطهر ظاهره، فالقطرات التي تقطر منه بعد الإخراج من الماء طاهرة، و كذا الطين اللاصق بالنعل، بل يطهر ظاهره بالماء القليل أيضا، بل إذا وصل إلى باطنه بان

و دعوى «١» انجبار ضعفهما بعمل الأصحاب أما ممنوعة صغرى أو كبرى.

و ثانيا: إمكان المناقشة في دلالتهما على الطهارة التبعية.

أما رواية زكريا، فليس فيها فرض نفوذ الماء النجس الى باطن اللحم، لان مجرد وقوع قطرة من المسكر في القدر لا يلزم نفوذ المرق

النجس في باطن اللحم، فعليه لا- دلالة في الرواية على نجاسة باطن اللحم الذي في القدر المذكور، كي يبحث عن كيفية تطهيره بالماء.

و أما رواية السكوني فتوهم دلالتها على نفوذ الماء النجس الى باطن اللحم المطبوخ في القدر- يبتنى على توهم نفوذ الماء الى باطن اللحم بالطبخ والغليان. و هو توهم فاسد، لأن طبخ اللحم لا يوجب نفوذ الماء الى باطنه، ان لم يوجب خروج ما فيه من الرطوبات، لانه ينكمش بواسطة الحرارة، فيمتنع نفوذ الماء الى باطنه، نعم يمكن تصور ذلك في اللحم اليابس الجاف إذا وضع في القدر، فإنه ينفذ الماء بالغليان في باطنه، لكنه فرض نادر لا يمكن حمل الرواية عليه.

و الحاصل: انه لا دلالة للروايتين على تنجس باطن اللحم المفروض فيهما، كي يصح الاستدلال بإطلاقهما على حصول الطهارة التبعية له بمجرد غسل ظاهره، فالصحيح هو ما ذكره في المتن.

و قد أشار الى ذلك دام ظله في (المعجم المذكور ج ٣ ص ١٠٧) فلاحظ.

و أما تضعيفه الرواية المذكورة في الدرس فهو سابق على كتابته- دام ظله- لمعجم الرجال

(١) لاحظ مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٨

كان رخوا- طهر باطنه أيضا به (١).

[مسألة ٢٤: الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا]

(مسألة ٢٤): الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا، ثم وضعه في الكر حتى يصل الماء الى جميع أجزائه (٢).

تطهير الطين النجس

(١) يعرف حكم هذه المسألة مما ذكرناه في سابقتها و غيرها من انه لا- بد في طهارة باطن الأجسام التي لا تقبل العصر- كالطين المفروض في هذه المسألة- من نفوذ الماء الطاهر في جوفها، سواء القليل أو الكثير، و يختلف ذلك باختلاف الموارد، فإذا كان الطين جافا ينفذ الماء فيه بسرعة، و أما إذا كان رطبا فلا بد فيه من ادامه وضعه في الكر، أو ادامه صبّ القليل عليه حتى يعلم بنفوذ الماء الى باطنه و الا فلا يطهر الا ظاهره [١].

تطهير العجين النجس

(٢) قد ذكرنا ان العبرة في طهارة بواطن الأجسام انما تكون بنفوذ الماء الطاهر فيها و العجين النجس- حيث انه لا ينفذ فيه الماء لوجود الرطوبة المانعة فيه- لا يمكن تطهيره، نعم لو جعل خبزا أمكن نفوذ الماء فيه، فيطهر بجعله في الكر حتى يصل الماء الى جميع أجزائه، و كذلك الحال في الطحين النجس، فإنه يعجن ثم يطبخ خبزا، و هذا طريق التوصل الى تطهيرهما، و يمكن تطهيرهما بالقليل ايضا بإدامه الصب حتى ينفذ الماء فيه.

[١] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف في المتن (يطهر بغمسه في الكر): «في حصول الطهارة بذلك قبل تجفيفه اشكال، و ان كان لا يبعد حصول الطهارة للباطن بنفوذ الماء فيه، و أولى منه بالإشكال طهارته بالماء القليل، نعم لا إشكال في طهارة

ظاهره بالغسل بالماء القليل أو الكثير».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٩

و كذا الحليب (١) النجس بجعله جبنا و وضعه في الماء كذلك.

[مسألة ٢٥] إذا تنجس التَّنور يطهر بصبّ الماء في أطرافه من فوق الى تحت

(مسألة ٢٥) إذا تنجس التَّنور يطهر بصبّ الماء في أطرافه من فوق الى تحت، و لا حاجة فيه الى التثليث، لعدم كونه من الظروف،

تطهير الجبن

(١) لا إشكال في ان الحليب- بما هو حليب- من دون جعله جبنا لا يقبل التطهير، و الاشكال فيه هو الإشكال في الدهن المتنجس و غيره من المائعات المضافة أو الدّسمة، سواء قلنا بوجود الجزء الذي لا يتجزء أو باستحالته، لعدم نفوذ الماء في جوفه على كل تقدير، و لا دليل على كفاية الاتصال بالعاصم في حصول الطهارة إلا في المياه- كما تقدم في محله- إلا إذا استهلك النجس في العاصم. الا ان المصنف (قده) لم يرد تطهير الحليب- بما هو حليب- جزما كي يشكل «١» عليه بعدم إمكانه، لصراحة عبارته في جعله جبنا، ثم وضعه في الماء، فكأنه قلب للموضوع الى شىء آخر، فيكون التعبير بتطهير الحليب غير خال عن المسامحة، لأن المراد تطهير الجبن المصنوع من الحليب النجس، لإمكان نفوذ الماء فيه حينئذ، لا سيما إذا جفّف في الجملة، و لا يكون أشد محذورا من الصابون، حيث قلنا بإمكان تطهيره ظاهرا و باطنا، لكفاية نفوذ الماء الى الاجزاء الصغار في حصول طهارتها، كما تنجس بنفوذ الماء النجس إليها، إذ لا- فرق بين الماء الطاهر المطهر لها، و بين الماء النجس المنجس لها، فإذا أمكن نجاستها بوصول الماء النجس إليها، أمكن طهارتها بوصول الماء الطاهر إليها أيضا.

(١) المستمسك ج ٢ ص ٥١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٠

فيكفي المرّة في غير البول، و المرّتان فيه (١) و الأولى ان يحفر فيه حفيرة يجتمع الغسالة فيها و طمها بعد ذلك بالطين الطاهر (٢).

[مسألة ٢٦]: الأرض الصلبة أو المفروشة بالآجر و الحجر تطهر بالماء القليل

(مسألة ٢٦): الأرض الصلبة أو المفروشة بالآجر و الحجر تطهر بالماء القليل إذا جرى عليها، لكن مجمع الغسالة يبقى نجسا [١] (٣)

تطهير التَّنور النجس

(١) لا يعتبر التعدد في تطهير التَّنور و ان قلنا به في الأواني أو مطلق الظروف لعدم صدق الآنية و لا الظرف عليه، و هذا واضح، نعم لو كان النجس مما يعتبر فيه العدد مطلقا- كالبول- لو قلنا بلزوم العدد في مطلق ملاقيه يلزم التعدد في المقام أيضا، إلا انه ليس من جهة المتنجس، بل هذا حكم أصل النجاسة.

(٢) هذا مبنّى على نجاسة الغسالة مطلقا و لو المتعقبة لطهارة المحل، و لكن قد تقدم مّا انها لو تعقبت بطهارة المحل فهي أيضا محكومة بالطهارة، نعم لو قلنا بنجاستها مطلقا أو كانت الغسالة غير متعقبة لطهارة المحل، و تنجس بها أرض التَّنور لزم إخراجها و طم

الحفيرة بالطين الطاهر فيطهر ظاهره و يبقى باطنه على النجاسة.

تطهير الأرض النجسة

(٣) أقسام الأراضي - التي أشار إليها المصنف «قده» في هذه المسألة - ثلاثة.

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» (يبقى نجسا): (بناء على نجاسة الغسالة و قد مر الكلام فيها).

أقول: قد مر أن الغسالة المتعقبه لطهارة المحل لا تكون نجسة، ففيما لا يعتبر فيه التعدد تكون الغسالة الأولى طاهرة، لتعقبها لطهارة المحل، و حيث ان الأرض لا يعتبر فيها التعدد و ان تنجست بالبول لا اعتبره في خصوص الثوب و البدن المتنجس به، فتكون الأولى طاهرة مطلقا، و ان كانت

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧١

و لو أريد تطهير بيت أو سكة فإن أمكن إخراج ماء الغسالة - بأن كان هناك طريق لخروجه - فهو، و الا يحفر حفيرة ليجمع فيها، ثم يجعل فيها الطين الطاهر، كما ذكر في التنوير، و ان كانت الأرض رخوة، بحيث لا يمكن اجراء الماء عليها، فلا تطهر إلا بإلقاء الكر أو المطر أو الشمس،

(أحدها): أن تكون الأرض صلبة أو مفروشة بالصلب، كالأجر و الحجر و القير و نحو ذلك، و هذه تطهر بإجراء الماء القليل عليها، لانفصال الغسالة عنها بالجري، لكن مجمع الغسالة يبقى نجسا، الا ان هذا مبني على القول بنجاسة الغسالة - كما هو مذهب المصنف «قده» - و أما على المختار من طهارة الغسالة المتعقبه لطهارة المحل، فلا يتنجس بها مجمع الغسالة فيما لو كان النجس مما تكفي المرة في التطهير منه، نعم لو اعتبرنا التعدد مطلقا تنجس المجمع بها لا محالة - كما في المتن - و لا بد فيه مما ذكره في المتن.

(ثانيهما): ان تكون الأرض رخوة و لكن لا على نحو يرسب فيها الماء بل يبقى في المحل، و يقول المصنف «قده» ان هذا القسم من الأراضي لا يمكن تطهيرها بالماء القليل، لعدم انفصال الغسالة المعتر في التطهير بالقليل، فلا بد في تطهيرها من الغسل بالمياه العاصمة - كالمطر و الكر أو الاتصال بالأنايب المتصلة بالكر كما هو المتعارف في زماننا أو التجفيف بالشمس بعد صب القليل عليها - و لكنه - كما ترى - مبني على القول بنجاسة الغسالة.

(ثالثها): ان تكون الأرض رخوة بحيث ينفذ فيها الماء و يرسب فيها، كالأراضي الرملية، و هذه يمكن تطهير ظاهرها بالقليل، لانفصال الغسالة عن ظاهرها بالرسوب الى الباطن، نعم يتنجس الباطن بملاقاة الغسالة - بناء على نجاستها - و الا فعلى المختار لا يتنجس الباطن إلا - إذا لم تكن متعقبه لطهارة المحل، كالغسلة الأولى فيما يعتبر فيه التعدد، كالممتنجس بالبول، لو قلنا بتعميم التعدد في غير الثوب المتنجس به أيضا.

مزيله للعين، لما سيأتى (في مسألة ٢٩) من ان الغسلة المزيله تكون مطهرة أيضا، و عليه تطهر ظاهر الأرض و ان رسبت الغسالة في باطنها من دون استلزامها لنجاسة الباطن، فلا - مانع من تطهير أرض المسجد بالماء القليل، سواء كانت أرضه صلبة أو رخوة و ان تنجست بالبول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٢

نعم إذا كانت رملا يمكن تطهير ظاهرها بصب الماء عليها، و رسوبه في الرمل، فيبقى الباطن نجسا بماء الغسالة (١) و ان كان لا يخلو عن اشكال (٢) من جهة احتمال عدم صدق انفصال الغسالة.

[مسألة ٢٧] إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر

(مسألة ٢٧) إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر، نعم إذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكبر، أو الغسل بالماء القليل، بخلاف ما إذا صبغ بالنيل النجس، فإنه إذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الإطلاق يطهر وإن صار مضافاً أو متلوياً بعد العصر - كما مر سابقاً - (٣) [١].

(١) بناء على نجاسة الغسالة، و لكن قد ذكرنا أنها إذا كانت متعقبه لطهارة المحل فلا تكون نجسة. كالغسالة الأولى فيما لا يعتبر فيه التعدد، و حيث انا لا نقول بالتعدد في الأراضي المتنجسة، فلا يتنجس باطن الأرض.

(٢) و هو ضعيف، لان المعبر انفصال الغسالة عن المحل النجس، لا عن كل الجسم بالمرّة، و الا لما أمكن تطهير شيء من الأراضي حتى الصلبة، لعدم انفصال الغسالة فيها عن كل جسم الأرض، و كذا البدن إذا تنجس بعضه و سرت الغسالة إلى بعض آخر من بدنه. ففي المقام يكفي انفصال الغسالة عن ظاهر الأرض، و ان رسبت في باطنها [٢].

(٣) ذكر المصنف «قده» في هذه المسألة أمرين تقدم الكلام عنهما في أول الفصل.

(أحدهما): اشتراط عدم تغير الماء بأوصاف النجس و مثل له في المقام بغسل الثوب المصبوغ بالدم، و قال: انه لا يطهر ما دام يخرج منه الماء

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «يطهر و ان صار مضافاً»:

(تقدم الكلام فيه و فيما قبله) يعنى في اشتراط عدم الإضافة و عدم التغير بالنجاسة، و ذلك في أول الفصل و في المسألة ٢.

[٢] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «احتمال عدم صدق»: (المعتبر في تحقق مفهوم الغسل هو انفصال الغسالة عن المحل المغسول، لا انفصالها عن المغسول نفسه، و قد مر حكم الغسالة).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٣

[مسألة ٢٨] فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين

(مسألة ٢٨) فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين، أو الغسلات، فلو غسل مرة في يوم، و مرة أخرى في يوم آخر كفى. نعم يعتبر في العصر الفورية (١) [١] بعد صب الماء على الشيء المتنجس.

الأحمر لتغيره حينئذ بأوصاف النجس، فلا يمكن التطهير به لنجاسته.

و لكن قد مرّ منا سابقاً انه لا دليل على اعتباره - اعنى اعتبار عدم التغير - في غير الغسلة المتعقبه لطهارة المحل، سواء أ كان التغير بأوصاف المتنجس، أو النجس، ففي الغسلة الأولى فيما يعتبر فيه التعدد لا مانع من التغير مطلقاً، لإطلاق أدلة الغسل الشامل للغسلة الأولى. فإنه يصدق عليها انها غسل بالماء و إن تغير و نلتزم بنجاسة غسالتها ايضاً تمسكاً بإطلاق أدلة الانفعال و لا محذور، و أما إذا كانت متعقبه لطهارة المحل - كالغسلة الثانية فيما يعتبر فيه التعدد أو الأولى فيما لا يعتبر فيه ذلك - فلا بد من اشتراط عدم التغير - كما سبق - و ذلك لتنجس الماء المتغير و لو بالاستعمال في الغسل. فلا يصلح للتطهير به، إما لكونه نجساً لا يمكن رفع النجاسة به، أو لكونه موجبا لنجاسة المحل بالملاقاة، و لا دليل في المقام على تخصيص أدلة انفعال الماء بالتغير، و لا على عدم انفعال الملقى له.

لا يعتبر التوالى بين الغسلات

(١) المذكور فى هذه المسألة أمران.

(أحدهما): انه هل يعتبر التوالى بين الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد أم لا؟

الظاهر عدم اعتباره- كما أفاد فى المتن.

و ذلك لإطلاق ما دل على اعتبار التعدد، فإنه يشمل ما إذا كان بينهما فصل، و لو كان طويلا، كالיום و أكثر.

[١] جاء فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» (يعتبر فى العصر الفورية):

«الظاهر عدم اعتبارها».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٤

[مسألة ٢٩) الغسل المزيل للعين بحيث لا يبقى بعدها شىء تعد من الغسلات]

(مسألة ٢٩) الغسل المزيل للعين بحيث لا يبقى بعدها شىء تعد من الغسلات (١) فيما يعتبر فيه التعدد، فتحسب مرة، بخلاف ما إذا بقى بعدها شىء من أجزاء العين، فإنها لا تحسب، و على هذا فإن أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرتان كفى غسله مرة أخرى، و ان أزالها

الفورية فى العصر (الثانى): هل تعتبر الفورية فى العصر أم لا؟

ذكر المصنف «قده» انه يعتبر فيه ذلك، و لكن الظاهر عدم اعتبارها- كما أشرنا فى التعليق- لعدم الدليل عليها، لما ذكرناه سابقا من أنه لا دليل على اعتبار العصر تعبدا، و انما ورد الأمر به فى خصوص حسنة حسين ابن ابى العلاء «١» و قد ذكرنا هناك انه لا بد من حمله إما على الاستحباب و إما على الغالب المتعارف لورودها فى بول الصبى، و لا يعتبر فيه الغسل، إذ يكفى فيه مجرد الصب فضلا عن اعتبار العصر فيه، بل الدليل على اعتبار العصر انما هو اعتباره فى مفهوم الغسل - كما تقدم «٢»- و لا يضر بالصدق تخلف العصر عن صب الماء على المغسول، أو وضعه فى الكر قليلا ثم إخرجه منه، بحيث لا- يوجب التأخير الجفاف، نعم إذا أوجبه لا يصدق الغسل.

حكم الغسل المزيل

(١) تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة الرابعة و تقدم منه «قده» هناك عدم كفاية الغسل الا ان يصب الماء مستمرا بعد زوال النجاسة، و لعل مراده «قده» من الكفاية هنا هو ما اعتبره هناك من استمرار الصب، و كيف كان فالصحيح هو كفاية الغسل المزيل فى عدها من العدد المعبر، لإطلاق أدلة الغسل الشامل لها و لغيرها- كما ذكرنا هناك- و لا

(١) ص ٦٧.

(٢) ص ٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٥

بماء مضاف يجب بعده مرتان أخريان (١).

[مسألة ٣٠: النعل المتنجس تطهر بغمسها في الماء الكثير]

(مسألة ٣٠): النعل المتنجس تطهر بغمسها في الماء الكثير ولا حاجة فيها الى العصر لا من طرف جلدها، ولا من طرف خيوطها، وكذا البارية، بل في الغسل بالماء القليل أيضا كذلك، لان الجلد والخيط ليسا مما يعصر، وكذا الحزام من الجلد، كان فيه خيط، أو لم يكن (٢).

دليل على وجوب إزالة العين قبل الغسل، نعم لو فرض بقاء شيء من أجزاء العين، فإنها لا تحسب، لعدم صدق الغسل من النجاسة حينئذ، لتقوم مفهومه بزوال العين.

(١) لوجوب الغسل مرتين بالماء المطلق فلا يعد الغسل بالماء المضاف من العدد.

حكم غسل النعل

(٢) تقدم سابقا: انه انما يعتبر العصر في الغسل لدخله في مفهومه المتقوم بانفصال الغسالة، فلا موضوعية له في نفسه، ومن هنا لم نقل باعتباره الا- فيما يتوقف خروج الغسالة منه على العصر- كالثياب ونحوها- واما إذا تفصل من دون حاجة الى العصر، فيكفي في طهارة المغسول مجرد انفصالها، كما في كل ما لا يقبل العصر، كالجلد والنعل أو الحزام المصنوع منه، وكذا الخيوط التابعة لهما، لأنها جزء من المغسول الذي لا يقبل العصر.

ولا- يفرق فيما ذكرنا من لزوم انفصال الغسالة عن المغسول في صدق الغسل بين الغسل في الماء الكثير أو بالقليل - كما تقدم «١»- سواء ذلك فيما يعصر أو لا يعصر.

(١) في ص ١٤٩ م ١٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٦

[مسألة ٣١: الذهب المذاب ونحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا]

(مسألة ٣١): الذهب المذاب ونحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره (١) [١].

تطهير الفلزات المتنجسة

(١) يقع الكلام في هذه المسألة في فروع:

(الأول): هل يتنجس باطن الفلزات المذابة بملاقاة النجس لظاهرها أم لا؟

ذكر المصنف «قده» انه ينجس ظاهرها وباطنها بذلك، فإذا صبّ الذهب المذاب في الماء النجس، أو كان متنجسا فأذيب، ينجس ظاهره وباطنه، لوصول النجاسة الى جميع أجزائه الداخليّة والخارجيّة. ويمكن الاستدلال على ذلك بوجهين.

(الأول): ان الذوبان في الفلزات يوجب الحكم بنجاسة جميع أجزاء الذائب الداخليّة والخارجيّة بمجرد ملاقاة جزء منها- ولو الظاهرية- مع النجس كما هو الحال في الماء المضاف والحليب والدّهن المذاب، ونحوها، فالذوبان في الفلزات تكون كالميعان في غيرها توجب الحكم بنجاسة الجميع بملاقاة البعض.

(و فيه): أنه قياس مع الفارق، لقيام الدليل في المقيس عليه دون المقيس، فإن النصوص المتقدمة «٢» في بحث الماء المضاف لا تعم مثل الفلزات الذائبة وإنما يكون موردها الماء المضاف و الدهن المائع و نحوها، و لا إطلاق فيها يشمل مطلق المواد الذائبة حتى مثل الفلزات و الزئبق مما لا ينفذ

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»: «ظاهرة و باطنه»: (بل ينجس ظاهره فقط إذا صب في الماء النجس) و يظهر وجهه مما نذكره في الشرح، و أما صورة ما إذا كان ظاهره نجسا فأذيب فيحصل العلم الإجمالي بنجاسة الباطن أو الظاهر كما سنذكر ذلك في الفرع الثاني، و من هنا خصّ في التعليقة صورة الحكم بنجاسة الظاهر بما إذا صبّ في الماء النجس، فلاحظ.

(٢) ج ١ ص ٣٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٧

.....

الملاقى إلى باطنها، لاختلاف نوع الذوبان فيهما- كما يأتي.
(الوجه الثاني): دعوى سراية النجاسة الى جميع أجزائها الداخلية و الخارجية بمجرد الذوبان، فإن الماء النجس ينفذ داخل الفلزات الذائبة، كما ينفذ في غيرها من المائعات، فلا حاجة الى التبعد بالنص.

(و فيه): أولاً: ان الفلز المذاب إذا صب في الماء- كما هو مفروض المتن- أو ألقى عليه الماء تنجمد فوراً، فكيف ينفذ فيه الماء النجس، لاتحاد زمان الملاقاة و الانجماد.

و ثانياً: ان ذوبان الفلزات لو سلم بقائها حتى بعد وصول الماء إليها لا يكون موجبا لنفوذ شيء إلى داخلها- كالماء النجس أو غيره- لشدة تماسك أجزائها، و عدم وجود رطوبة مائية فيها كي توجب انتقال النجاسة إلى داخلها- كما في مثل المضاف و نحوه- و ممّا يشهد بذلك ما نشاهده في الزئبق، فإنه مع ميعانه لا يتأثر اليد أو الإناء بوضعه فيها، و هذا مما يدلنا على عدم السراية في الفلزات فعلاً و انفعالاً.

و عليه لا- دليل على الالتزام بنجاسة باطن الفلزات المذابة بمجرد ملاقاتها لظاهرها للنجس- ماء كان أو غيره- بل القدر المتيقن انما هو نجاسة السطح الظاهر إذا لاقى النجاسة كل السطح و الا فالمقدار الملاقى له.

و مما ذكرنا يظهر حكم ما إذا كان الفلز متنجساً قبل الإذابة، فإنه لا تسرى النجاسة إلى باطنه و لا يتنجس الجميع- كما زعم في المتن- بل تختلط السطوح الطاهرة و النجسة فيحصل العلم الإجمالي بنجاسة الباطن أو الظاهر كما يأتي في:

(الفرع الثاني) و هو ما إذا كان ظاهر الفلز متنجساً قبل الذوبان فأذيب، فهل يتنجس باطنه ايضاً حينئذ أم لا؟

ذهب في المتن الى القول بنجاسته ظاهراً و باطناً، و قد عرفت في الفرع الأول عدم وجود دليل على ذلك، سوى دعوى السراية قياساً على سائر المائعات و المياه المضافة، و قد عرفت منعها، و أن الذوبان في الفلزات لا- تقاس على الميعان في غيرها، و حينئذ تبقى

الأجزاء الباطنية على طهارتها، الا انه بالذوبان تنقلب السطوح، فينقلب الخارج داخلاً و بالعكس، فيحصل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٨

.....

العلم الإجمالي بنجاسة إما السطح الظاهر بعد الذوبان أو السطح الداخل، و مقتضى ذلك هو وجوب الاجتناب عن الظاهر للعلم

الإجمالى المذكور، خلافا لما ذكره فى المتن حيث يقول: «نعم لو احتمل عدم وصول النجاسة الى جميع أجزائه- أى بعد الذوبان ثانيا- و ان ما ظهر منه بعد الذوبان الاجزاء الطاهرة- يحكم بطهارته» و هذا خلاف العلم الإجمالى المذكور [١] نعم لا يحكم بنجاسة ملاقيه، لما حققناه فى الأصول من أن ملاقى أطراف الشبهة المحصورة محكوم بالطهارة، لجريان أصالة الطهارة أو استصحابها فيه من دون معارض، فإن الأصل الجارى فى الطرف الآخر معارض بالأصل الجارى فى الملاقى بالفتح، و بعبارة أخرى حصول العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى بالكسر و الطرف الآخر و ان كان مما لا ينكر الا انه لا أثر لهذا العلم بعد تنجس التكليف فى بعض أطرافه فى مرتبة سابقة، و التفصيل فى محله.

و بالجملة لا يمكن الحكم بطهارة نفس السطح الظاهر الذى هو أحد طرفى العلم الإجمالى الأول، خلافا للمصنف «قده». نعم لو قلنا بخروج باطن الفلز عن قدرة استعماله فيما يشترط فيه الطهارة، أو بخروجه عن محل الابتلاء نظير ما ذكره الشيخ الأنصارى «قده» بالنسبة إلى خارج الإناء التى علمنا بإصابة النجاسة إما لداخلها أو خارجها [٢] أمكن الحكم بطهارة السطح الظاهر، لقاعدتها، و لكن فيه تأمل ظاهر.

(الفرع الثالث): لو فرضنا حصول العلم بنجاسة جميع أجزاء الفلز الظاهريه و الباطنيه و لو بإذابته مرات كثيرة و إلقائه فى كل مرة على الماء المنتجس أو فى الإناء النجس لا يمكن إلا طهارة سطحه الظاهر، لعدم نفوذ الماء الظاهر الى جوفه جزما، فلو كان مثل القدر من الصفر و نحوه أمكن تطهير

[١] و من هنا جاء فى تعليقه دام ظلله على قول المصنف «قده» «يحكم بطهارته»:

(الحكم بطهارته لا يخلو من اشكال ظاهر نعم لا ينجس ملاقيه على الأظهر).

[٢] كما هو مورد صحيحة على بن جعفر (ع) قال: «سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعا صغارا فأصاب إناءه هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال ان لم يكن شيئا يستين فى الماء فلا بأس». الوسائل ج ١ ص ١١٢ باب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٩

.....

ظاهرة فقط و استعماله فيما يشترط فيه الطهارة، كالأكل و الشرب و نحوهما- كما أشار فى المتن- إلا انه قد يشك فى ظهور باطنه بكثرة الاستعمال و ان السطح الموجود هل هو السطح المغسول أم السطح الظاهر بعد الاستعمال الباقي على النجاسة، فيحصل العلم الإجمالى بأنه من الفرد الطاهر أو النجس، فهل يحكم بطهارته لقاعدتها أو يستصحب نجاسته.

يبتنى ذلك على ما ذكر فى بحث الاستصحاب من أنه إذا علم بانتقاض الحالة السابقة فى بعض الأفراد و بقاء بعضها الآخر على حالتها السابقة و شك فى فرد انه من المنتقض حالته السابقة، أو الباقي على حاله، فهل يجرى فيه استصحاب الحالة السابقة أم لا؟

منع شيخنا الأستاذ «قده» عن ذلك بدعوى انه يكون من الشبهة المصدقية بالنسبة إلى عموم دليل الاستصحاب، و لا يجوز الأخذ بالعموم فى مثله، للعلم بارتفاع الحكم عن بعض الأفراد، فنحن ان يكون هذا الفرد مما علمنا بارتفاع الحالة السابقة عنه، فلا يجرى فيه استصحاب الحالة السابقة، لاحتمال ان يكون رفع اليد عن الحالة السابقة فيه نقضا لليقين باليقين، لا نقضا له بالشك.

و تندفع الدعوى المذكورة- كما ذكرنا فى محله- بان اليقين و الشك يكونان من الأوصاف الوجدانية للنفس لا يمكن التردد فيهما، إذ لا معنى لأن يشك الإنسان فى انه على يقين من شىء أم لا، أو يشك فى انه على شك منه أم لا، بل هو إما على يقين أو على شك، و يجد ذلك من نفسه وجدانا و عليه فلا يعقل تحقق الشبهة المصدقية للاستصحاب، فإنه إما أن يجرى قطعا أو لا يجرى كذلك، ففى المقام حيث يتم أركان الاستصحاب- و ان علمنا بانتقاض الحالة السابقة فى بعض الافراد- لا مانع من جريانه، لأن

السطح المشكوك انه من الظاهر أولاً أو بعد الاستعمال يعلم بنجاسته قبل ذلك جزماً و يشك في ارتفاعها عنه بالتطهير فيجرب فيه الاستصحاب.

و هذا يكون نظير دم الذبيحة المتردد بين كونه من الدم المتخلف أو المسفوح، فإنه يحكم بنجاسته بمقتضى الاستصحاب، و ان علمنا بتخلف مقدار من الدم في الذبيحة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٠

و باطنه (١) و لا يقبل التطهير الا ظاهره (٢) فإذا اذيب ثانياً بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانياً (٣).

نعم لو احتمل عدم وصول النجاسة الى جميع اجزائه، و أن ما ظهر منه بعد الذوبان الأجزاء الطاهرة يحكم بطهارته (٤). و على أى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله و ان كان مثل القدر من الصفر (٥).

[مسألة ٣٢: الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة]

(مسألة ٣٢): الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته (٦) و مع العلم بها يجب غسله (٧) و يطهر

(١) لا دليل على تنجس باطنه - كما ذكرنا.

(٢) لعدم نفوذ الماء الطاهر الى جوفه.

(٣) لا بسبب سراية النجاسة من باطنه الى الظاهر بالذوبان - كما هو مبنى المصنف - بل لظهور اجزائه الداخلية الباقية على النجاسة فلاحظ ما تقدم فى صدر المسألة.

(٤) لقاءتها، هذا و لكن تقدم فى الفرع الثانى «١» ان الحكم بطهارته لا يخلو من اشكال ظاهر، لحصول العلم الإجمالى بنجاسته أو بنجاسة السطح الداخلى الى الجوف بالغليان فيجب الاجتناب عنه.

(٥) تقدم فى الفرع الثالث: انه لو احتمل ظهور الباطن بتوسط الاستعمال جرى فيه استصحاب النجاسة، و ان تردد الأمر بين كونه من الفرد الطاهر أو النجس، خلافاً لشيخنا الأستاذ «قده» حيث منع عن جريانه فى مثله بدعوى انه من الشبهة المصدقية للاستصحاب و لكن قد عرفت ما فيه.

(٦) لقاعدة الطهارة أو استصحابها.

(٧) اى فيما يتوقف استعماله على الطهارة.

(١) ص ١٧٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨١

ظاهره، و ان بقى باطنه (١) على النجاسة إذا كان متنجساً قبل الإذابة.

[مسألة ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير]

(مسألة ٣٣) النبات المتنجس (٢) يطهر بالغمس فى الكثير، بل و الغسل بالقليل إذا علم جريان الماء عليه بوصف الإطلاق (٣) [١] و

كذا قطعة الملح، نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس أو انجمد الملح بعد تنجسه مائعاً لا يكون حينئذ قابلاً للتطهير (٤).

[مسألة ٣٤) الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر]

(مسألة ٣٤) الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل و باطنه أيضا (٥) إذا وضع فى الكثير فنفذ الماء فى أعماقه.

(١) قد عرفت الكلام فى سراية النجاسة إلى الباطن فى ذيل المسألة السابقة.

تطهير النبات و الملح المتنجس

(٢) يعنى إذا تنجس ظاهره لمقابلته مع ما يأتى فى كلامه من حكم النبات المصنوع من السكر المتنجس.

(٣) و هكذا إذا شك فى بقاءه على الإطلاق للاستصحاب.

(٤) لان نفوذ الماء الى جوفه يوجب صيرورته مضافا لا يمكن التطهير به، فالباقي على النجاسة انما هو باطن النبات المصنوع من السكر المتنجس، و أما ظاهره فلا مانع من تطهيره، كالتنجس ظاهره، و هكذا الملح.

تطهير الكوز النجس

(٥) تقدم الكلام فى مثل ذلك فى ذيل (المسألة ١٦) و فى كفيته تطهير ما لا يعصر من الأجسام إذا تنجس ظاهره و باطنه، كالصابون و الطين

[١] جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «إذا علم جريان»: (و المرجع عند الشك فى بقاء الإطلاق هو الاستصحاب).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٢

[مسألة ٣٥): اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير و القليل]

(مسألة ٣٥): اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير و القليل، إذا لم يكن لدسومتها جرم (١) و الا فلا بد من إزالته أولاً، و كذا اللحم الدسم، و الألية فهذا المقدار من الدسومة لا يمنع من وصول الماء.

[مسألة ٣٦): الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها - كالحب المثبت فى الأرض]

(مسألة ٣٦): الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها- كالحب المثبت فى الأرض و نحوه- إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه (٢).

(أحدها): أن تملأ ماء ثم تفرغ، ثلاث مرات.

(الثانى): ان يجعل فيها الماء، ثم يدار إلى أطرافها بإعانة اليد أو غيرها، ثم يخرج منها ماء الغسالة ثلاث مرات.

و نحوهما و يجرى ذلك فى الكوز المصنوع من الطين المتنجس و نحوه، و ذكرنا هناك: أنه لا- بد فى تطهير باطنه من نفوذ الماء الطاهر فى جوفه بعد تجفيفه.

تطهير اليد الدسمة

(١) لأن الدسومة القليلة تعد من الأعراض في نظر العرف، كالألوان، فلا تمنع من وصول الماء الى نفس اليد.

تطهير الظروف الكبار

(٢) يمكن استفادته هذه الوجوه من موثقة عمار المتقدمة [١].

نعم لم يذكر فيها صورة ملاً الإناء ماء ثم إفراغه منها، و من هنا استشكل في الجواهر «٢» في جواز الاكتفاء بذلك - كما تقدم - «٣» في ذيل

[١] في ذيل (المسألة الخامسة ص ٩٣) وهي مروية في الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من النجاسات، ح ١.

(٢) ج ٦ ص ٣٧٦.

(٣) ص ١٣٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٣

(الثالث): ان يدار الماء إلى أطرافها، مبتدأ بالأسفل، إلى الأعلى، ثم يخرج الغسالة المجتمع، ثلاث مرات.

(الرابع): أن يدار كذلك لكن من أعلاها إلى الأسفل، ثم يخرج، ثلاث مرات، ولا يشكل بان الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغسالة في أسفلها قبل أن يغسل، و مع اجتماعها لا يمكن إدارة الماء في أسفلها، و ذلك لأن المجموع يعد غسلًا واحدًا، فالماء الذي ينزل من الأعلى يغسل كل ما جرى عليه إلى الأسفل، و بعد الاجتماع يعد المجموع غسلًا، و لا يلزم تطهير (١) آلة إخراج الغسالة كل مرة و ان كان أحوط، و يلزم المبادرة إلى إخراجها عرفًا في كل غسله، لكن لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث (٢).

(المسألة ١٤) و لكن قد أجبنا عنه بان المذكور في الموثقة و ان كان ادارة الماء في الإناء و تحريكه فيه، الا ان الاستفادة منها هو طريقته الى وصول الماء الى جميع سطح الإناء و لا موضوعية لتحريك الماء من حيث هو، فيكفي ملاً الإناء ماء من دون إدارته فيها. (١) بل يلزم ذلك إلا إذا غسلت الآلة مع الظروف أيضا و يأتي وجه ذلك بعيد هذا [١].

(٢) قد ذكرنا: ان الوجوه الأربعة المذكورة في المتن يمكن استفادتها من موثقة عمار «٢» الا ان المصنف «قده» قد أشار الى أمور لا بأس بالتعرض لها.

(الأول): ما ذكره من الإشكال في الوجه الرابع من بقاء أسفل الإناء على النجاسة، لأنه لو فرض صب الماء من الأعلى إلى الأسفل - كما هو مفروض الوجه الرابع - لأوجب ذلك اجتماع الغسالة في أسفل الإناء، فلا يمكن إدارة الماء في أسفلها، فتبقى على النجاسة.

[١] في الأمر الثاني من الأمور التي نذكرها في التعليقة الآتية.

(٢) ص ٩٣

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٤

.....

و أجب عنه المصنف «قده» بأنه يكفي في طهارة الأسفل جريان الماء عليه من الأعلى فيطهر قبل أن يجتمع فيه الغسالة و بعد الاجتماع يعد المجموع غسلًا، و لا يتنجس الأسفل بماء الغسالة ثانياً، لعدم تنجس المغسول بماء غسلته، و إلا لما أمكن تطهيره - كما يأتي.

(الأمر الثاني): هل يلزم تطهير آلة إخراج الغسالة كل مرة أم لا؟

ذكر المصنف «قده» أنه لا يلزم ذلك، ويمكن الاستدلال له بأحد وجهين.

(الأول): إطلاق موثقة عمار «١» المتقدمة «٢» الدالة على طهارة الظروف بغسلها ثلاث مرات من دون تقييدها بتطهير الآلات المستعملة لإخراج الغسالة.

وفيه: انها ليست في مقام بيان هذه الجهة و انما وردت. لبيان كيفية تطهير الأواني ثلاث مرات، و أنه لا بد من إفراغ الغسالة في كل مرة، سواء أ كان بآلة أم لا، و من هنا ذكر في الجواهر «٣» ان الإطلاق في الموثقة غير مسوقة لذلك.

(الوجه الثاني): ما أشار إليه في الجواهر «٤» أيضا من عدم تنجس المغسول بماء غسالته و الا لكان مقتضاه النجاسة لو فرض التقاطر من تلك الآلة في الإناء.

(و يندفع) بما ذكره في الجواهر «٥» من منع القول بعدم تنجس المغسول بغسالته مطلقا حتى بعد الانفصال عنه، و انما نقول بذلك حال الاتصال، حذرا من عدم إمكان تطهير المتنجسات، و أما بعد الانفصال فلا محذور فيه قضاء للقواعد و عليه فإذا انفصلت الغسالة عن المغسول بآلة أو غيرها ثم عادت اليه و لو بواسطة تلوث آلة إخراج الغسالة- من خرقة أو ظرف أو نحو ذلك- بها لأوجبت تنجس المحل بملاقاتها ثانيا، فلا بد من تطهير الآلة

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من النجاسات ح ١.

(٢) ص ٩٣

(٣) ج ٦ ص ٣٧٤.

(٤) ج ٦ ص ٣٧٥.

(٥) ج ٦ ص ٣٧٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٥

.....

قبل العود سواء في الغسلة الواحدة أو الغسلتين لوحدة الملاك، نعم الغسلة المتعقبه لظاهرة المحل، و هي الغسلة الثالثة في الأواني لا يعتبر فيها ذلك، لعدم نجاسة الغسالة حينئذ، حتى حال وجودها في المحل، فتحصل: أنه يلزم تطهير آلة إخراج الغسالة، إلا إذا غسلت مع الظرف أيضا [١].

(الأمر الثالث): هل يلزم المبادرة إلى إخراج الغسالة عرفا في كل غسلة؟

ذكر المصنف «قده» انه يلزم ذلك، هذا و ما ذكره- في المسألة ٢٨- من اعتبار فورية العصر فيما يعصر يرتضعان من ثدى واحد، و هو اعتبار انفصال الغسالة عن الجسم المغسول فورا، لتوهم اعتباره في مفهوم الغسل، الا- انه قدمنا هناك ان الفصل بمقدار لا يوجب الجفاف لا يضر بصدق مفهوم الغسل عرفا- كما هو واضح- و يساعده إطلاق موثقة عمار «٢» المتقدمة «٣» الواردة في كيفية غسل الإناء.

نعم لا بأس بالفورية احتياطا استجابيا أخذا بالأولوية [٢].

(الأمر الرابع): لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث- كما أفاد في المتن- و قد تقدم الكلام أيضا- في المسألة ٢٨- لصدق الغسل ثلاثا و لو مع التراخي بينها.

(الأمر الخامس): ذكر في المتن: انه لا بأس بالقطرات التي تقطر من الغسالة في الإناء.

و فيه إشكال، لأن الغسالة المحكومة بالنجاسة إذا انفصلت عن المغسول فعودها ثانيا إليه يوجب نجاسته - كما هو مقتضى القاعدة الأولى في الملاقاة مع النجس - وإنما لا نقول بذلك، ما دامت متصلة بالجسم حذرا من

- [١] كما جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «و لا يلزم تطهير»: (بل يلزم ذلك إلا إذا غسلت مع الظرف أيضا).
[٢] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «و يلزم المبادرة إلى إخراجها»: (على الأحوط الأولى).

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٥٣ من النجاسات، ح ١.
(٣) ص ٩٣

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٦
و القطرات التي تقطر من الغسالة فيها لا بأس بها (١) و هذه الوجوه تجرى في الظروف غير المثبتة أيضا، و تزيد بإمكان غمسها في الكر أيضا، و مما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض أيضا بالماء القليل (٢).

[مسألة ٣٧: في تطهير شعر المرأة و لحية الرجل لا حاجة إلى العصر]

(مسألة ٣٧): في تطهير شعر المرأة و لحية الرجل لا حاجة إلى العصر، و ان غسلا بالقليل، لانفصال معظم الماء بدون العصر (٣).

[مسألة ٣٨: إذا غسل ثوبه المتنجس، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين]

(مسألة ٣٨): إذا غسل ثوبه المتنجس، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين، أو من دقاق الأشنان الذي كان متنجسا لا يضر ذلك

عدم إمكان التطهير لولا - كما تقدم - و الا - لتسلسل و استحال التطهير، و أما مع فرض انفصالها عن المغسول فلا يلزم من الحكم بنجاسة ملاقيتها أي محذور سواء في ذلك المغسول أو غيره، فلا بد من مراعاة ذلك حين إخراج الغسالة من الظرف الكبير بخرقة كان أو غيرها مما يستعمل في إخراجها، فلاحظ.

و دعوى «١» القطع بنفى البأس بها - لأنها لازم غالبا بحيث لو بنى على قدحها لزم تعذر تطهير الأواني المثبتة أو الكبيرة التي يتعذر إفراغ الماء منها بغير آلة مدعيا وجود الفرق بذلك بين القطرات المذكورة، و آلة إخراج الغسالة طاهرة - عهدتها على مدعيها.

(١) بل فيها بأس، كما تقدم «٢» في الأمر الخامس من الأمور التي ذكرناها في التعليقة المتقدمة.

(٢) كما قواه في الجواهر «٣» فان لفظ الإناء الوارد في موثقة عمار «٤» و ان كان لا يشملها إلا انها تشبهها في الصورة، و لا فرق في نظر العرف بين الآنية الكبيرة المثبتة في الأرض، و الحوض في أحكام التطهير.

(٣) إلا إذا كان الشعر كثيفا لا تنفصل الغسالة عنه الا بالعصر، لأن العبرة بانفصال الغسالة بأى وجه اتفق بنفسه أو بالعصر.

(١) كما في المستمسك ج ٢ ص ٥٨ في ذيل المسألة.

(٢) ص ١٨٥

(٣) ج ٦ ص ٣٧٦.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦ باب ٣٥ من أبواب النجاسات، ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٧

بتطهيره (١) بل يحكم بطهارته أيضا لانغساله بغسل الثوب (٢) [١].

[(مسألة ٣٩): في حال اجراء الماء على المحل النجس، من البدن أو الثوب]

(مسألة ٣٩): في حال اجراء الماء على المحل النجس، من البدن أو الثوب، إذا وصل ذلك الماء الى ما اتصل به من المحل الطاهر - على ما هو المتعارف - لا يلحقه حكم ملاقى الغسالة (٣) [٢] حتى

(١) الطين، أو الأشنان، أو نحوهما مما يرسب فيه الماء إذا تنجس بواطنها بنفوذ الماء النجس يشكل الحكم بطهارة تلك البواطن من دون جفاف - كما تقدم في ذيل مسألة ١٦ - لأن الرطوبة النجسة الموجودة فيها لا تطهر بالاتصال بالكثير أو بصب القليل، لان دليل مطهريه الاتصال مختص بالماء، و النافذ في باطن الجسم لا يصدق عليه الماء، بل هي رطوبة محضة، فلا بد من تجفيفه أولا ثم غسله بالماء، أو استيلاء الماء الطاهر على باطنه على نحو يوجب خروج الرطوبة المذكورة، فيطهر بذلك، نعم لا - يضر بقاء باطنها على النجاسة بطهارة الثوب المغسول لحصول طهارة ظاهرها بمجرد غسل الثوب.

(٢) بل لا - يحكم إلا - بطهارة ظاهر تلك الأشياء - كالطين و الأشنان - لعدم حصول طهارة بواطنها الا بالتجفيف، أو بالبقاء في الكثير مدة يعلم بنفوذ الماء الطاهر الى جوفها - كما تقدم آنفا.

حكم تعدى الغسالة من المحل النجس الى المحل الطاهر

(٣) حاصل ما ذكره «قده» في هذه المسألة هو انه لو جرى الماء من المحل المغسول الى المحل الطاهر المتصل به لا يتنجس المحل الطاهر بوصول

[١] جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «بل يحكم بطهارته»: (مرّ الإشكال في طهارة باطن الطين من دون تجفيف).

[٢] جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «لا - يلحقه حكم ملاقى الغسالة»: (الظاهر انه يلحقه حكم ملاقيها فإذا كانت الغسالة نجسة يحكم بنجاسته).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٨

.....

الغسالة إليه - إذا كان مما يتعارف وصول الماء إليه - لوحده المغسول عرفا، سواء أ كانت الوحدة حقيقية - كما في مثال الثوب و البدن - إذا غسل بعضا من كل منهما و جرى الماء الى البعض الآخر، أو كانت انضمامية (اي ضم النجس الى الطاهر) - كما في مثال ضم الإصبع النجس إلى بقيته الأصابع و جرى الماء من الإصبع النجس إلى بقيته الأصابع.

و فرع على ذلك الحكم بنجاسة الملاقى للغسالة في موردين:

(أحدهما): ما إذا انفصلت الغسالة من المحل المتنجس بطفرة و نحوها و لاقت شيئا، فإنه يحكم بنجاسته.

(ثانيهما): ما إذا جرى الماء من المحل المتنجس الى محل طاهر منفصل عن المغسول فينجس أيضا، لدعوى أن المعبر في عدم الانفعال أمران عدم انفصال الغسالة عن المغسول، و وحدته.

و الصحيح في المقام ان يقال: انه لا كلام بناء على طهارة الغسالة مطلقا و هذا ظاهر لا يريد المصنف «قده» أيضا.
و أما بناء على القول بنجاستها مطلقا- كما التزم به جماعة و منهم المصنف «قده» أو القول بخصوص ما لا يتعقبها طهارة المحل-
كالغسلة الاولى- فلا بد من القول بعدم تنجس الملاقي للغسالة الأخيرة- حتى على القول بنجاستها- مما تعارف و جرت العادة على
وصول الغسالة إليه من أطراف المحل المغسول لا- أكثر، و ذلك للسيرة القطعية على عدم تطهير ما وصل إليه الغسالة مما تعارف
وصولها اليه من أطراف المحل المغسول، و الا لما أمكن تطهير الأجسام الكبيرة، كما لا يمكن حينئذ تطهير شيء من الأرض، لو وصل
الغسالة إلى الأطراف طبعاً، فلو قلنا بتنجسها لزم التسلسل في الغسل.

هذا مضاف الى إمكان الاستدلال على المطلوب بدلالة الاقتضاء في الروايات الآمرة بصب الماء على ما أصابه البول من البدن مرتين، و
الآمرة بغسل الناحية التي علم بنجاستها من الثوب مع قضاء العادة بوصول الغسالة من محل الصب و الغسل إلى الأطراف، إذ يستحيل
عادة الاقتصار على الموضع النجس من دون زيادة أو نقصان، فان لازم الصب و الغسل هو جريان الماء من المحل النجس الى المحل
الطاهر من الأطراف المتصلة به، فإذا كان ذلك

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٩

.....

موجباً لنجاستها كان الأمر بالغسل لغوا، لعدم إمكان رفع النجاسة عن الجسم المغسول، لأن تطهير بعض منه يستلزم تنجس البعض
الآخر، و هكذا، الا ان نلتزم بلزوم طهارة جميعه بحيث إذا تنجس بعض من البدن لزم غسل جميعه، و هذا مما لم يقل به أحد، فصولنا
للكلام عن اللغوية نلتزم بدلالته على عدم تنجيس ما تعارف من الإصاغة حين الغسل.

بل الإطلاقات المقامية فيما دل على كفيّة التطهير بالماء تدل على ذلك، لأنه لو كانت الغسالة منجسة لأطراف المحل المغسول لزم
بيانه، لشدة الابتلاء بها، فالسكوت عن ذلك يدل على عدم النجاسة.

نعم لا بد ان يحدد المقام- كما أشرنا- بما تعارف وصول الغسالة إليه، لأن السيرة و دلالة الاقتضاء و الإطلاقات المقامية كلها أدلة لينة
ليس لها إطلاق، كإطلاق الأدلة اللفظية، كى يتمسك بها عند الشك في حكم فرد من الأفراد، بل لا بد من الاقتصار على القدر
المتيقن، إذ ليس في المقام إطلاق لفظي- كما أشرنا.

و المقدار المتيقن هو ما تعارف وصول الغسالة إليه من الأطراف المتصلة بالمحل حقيقة، كالجسم الواحد.

و أما الأجسام المتعددة إذا ضم النجس منها الى الطاهر و صب الماء على النجس منها و جرى الماء منه الى الطاهر منها فلا دليل على
عدم انفعاله بتلك الغسالة، لعدم ثبوت السيرة، و لا دلالة الاقتضاء، أو الإطلاق المقامى فيها، لعدم العادة بذلك.

فمن هنا تظهر المناقشة فيما ذكره المصنف «قده» من الحكم بعدم تنجس الأصابع إذا ضمها إلى الإصبع النجس و أجرى الماء منه
عليها، لأن وصول غسالة أحد الأصابع إلى البقية لا يكون من لوازمه العادية، لإمكان غسل الإصبع النجس منفرداً، و هذا يكون نظير
وضع الإصبع النجس على رأسه و صب الماء عليه، فيجرى على الرأس مثلاً، فلاحظ.

هذا كله في الغسلة المتعقبه لطهارة المحل حتى على القول بنجاستها، كما هو خيرة الماتن «قده».

و أما غيرها كالغسلة الأولى فيما يعتبر فيه التعدد فلا نلتزم بعدم انفعال

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٠

يجب غسله ثانياً، بل يطهر المحل النجس بتلك الغسلة، و كذا إذا كان جزء من الثوب نجسا فغسل مجموعه، فلا يقال: ان المقدار
الطاهر تنجس بهذه الغسلة، فلا تكفيه، بل الحال كذلك إذا ضم مع المتنجس شيئاً آخر طاهراً، و صب الماء على المجموع (١)، فلو
كان واحد من أصابعه نجسا، فضم إليه البقية، و أجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها إلى البقية، ثم انفصل

تطهر بطهره، و كذا إذا كان زنده نجسا، فأجرى الماء عليه، فجرى على كفه ثم انفصل، فلا- يحتاج إلى غسل الكف، لوصول ماء الغسالة إليها، وهكذا.

نعم لو طفر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده، أو ثوبه يجب غسله بناء على نجاسة الغسالة- و كذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحل إلى طاهر منفصل (٢) و الفرق: إن المتصل بالمحل

ملاقيها على القول بنجاستها، لعدم جريان الأدلة المتقدمة من السيرة و دلالة الاقتضاء و الإطلاق المقامى فيها، إذ لا مانع من الالتزام بتنجس أطراف المحل المغسول بالغسالة الأولى، ثم صب الماء على الجميع مرة ثانية، فيطهر الكل، أما المحل المتنجس فلتحقق تعدد الغسل بالنسبة إليه، و أما أطرافه المتنجسة بالغسالة الأولى فللكفاية الغسل مرة واحدة في غير ما ورد النص بلزوم التعدد فيه، و لا يلزم من ذلك أى محذور، إذ لا- مخالفة للسيرة و لا- يلزم اللغوئية في كلام الأمر بالغسل، و ليس هناك إطلاق مقامى، لاقتضاء القاعدة الأولية لزوم تطهير المتنجسات، و منها ما نحن فيه، أعنى ملاقى الغسالة النجسة [١].

(١) قد عرفت الإشكال في ذلك، و إن الوحدة الانضمامية غير كافية في الحكم بعدم الانفعال بالغسالة النجسة، و لو كانت الغسالة متعقبه لطهارة المحل، لعدم مقتضى القول بعدم الانفعال فيه.

(٢) لا حاجة الى شيء من القيدين- اعنى انفصال الغسالة عن المحل

[١] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «لا يلحقه حكم ملاقى الغسالة»: «الظاهر أنه يلحقه حكم ملاقيها فإذا كانت الغسالة نجسة يحكم بنجاسته) و ما ذكره (دام ظله) إنما يتم في غير الغسالة المتعقبه لطهارة المحل، كما عرفت في الشرح. فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩١

النجس يعد معه مغسولا واحدا، بخلاف المنفصل.

[مسألة ٤٠: إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته]

(مسألة ٤٠): إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته، و يطهر بالمضمضة (١) [١] و أما إذا كان الطعام طاهرا فخرج دم من بين أسنانه، فان لم يلاقه لا يتنجس و إن تبلل بالريق الملاقى للدم، لأن الريق لا يتنجس بذلك الدم (٢) و إن لاقاه ففي الحكم بنجاسته إشكال، من حيث أنه لا يقى النجس في الباطن (٣)، لكن الأحوط الاجتناب عنه، لأن القدر المعلوم أن النجس في الباطن

و انفصال الجسم الطاهر عنه- إذا لم تجر العادة على الملاقاة، لأن الغسالة تكون موجبة لنجاسة ملاقيها- إذا لم تجر العادة على الملاقاة- و لو كانت باقية في المحل، أو كان المتصل بالمحل مما لم يتعارف وصول الغسالة إليه، إذ العبرة في عدم الحكم بنجاسة ملاقى الغسالة إنما تكون بما يتعارف إصابتها له حين الغسل، لا انفصالها عن المحل، و لا اتصال الملاقى به، فلعل ذكر القيد كان من سهو القلم.

حكم ما يبقى في الأسنان عند أكل النجس

(١) بشرط صدق الغسل، أى استيلاء الماء على تمام سطحه الظاهر، و نفوذه في باطنه.

(٢) لأن الملاقاة مع الأجزاء الباطنية- كالريق في مفروض الكلام- لا توجب سריئة النجاسة- كما أوضحنا ذلك في بحث النجاسات-

.«٢».

(٣) قد ذكرنا في بحث النجاسات «٣» أنه لو كان الملقى خارجيًا

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده»: «و يطهر بالمضمضة»: (بشرط صدق الغسل).

(٢) راجع ج ٢ من كتابنا ص ٢٧٥ في ذيل (مسألة ١) من مسائل نجاسة البول و الغائط في صور الملاقاة في الباطن.

(٣) ج ٢ ص ٢٨٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٢

لا- ينجس ملاقيه، مما كان في الباطن، لا ما دخل إليه من الخارج، فلو كان في أنفه نقطة دم لا يحكم بتنجس باطن أنفه، و لا بتنجس رطوبته، بخلاف ما إذا أدخل إصبعه فلاقته، فإن الأحوط غسله.

[مسألة (٤١): آلات التطهير - كاليد، و الظرف الذي يغسل فيه - تطهر بالتبع]

(مسألة ٤١): آلات التطهير- كاليد، و الظرف الذي يغسل فيه- تطهر بالتبع (١) [١] فلا حاجة إلى غسلها، و في الظرف لا يجب

و التّجس داخليًا لا دليل على الحكم بسراية النجاسة، لأنّ مورد الأدلّة الدالة على سراية النجاسة إنّما هو النجس الخارجى، كالدّم المسفوح و دم القروح و الجروح و البول و الغائط الخارجيين، و أما إذا كان النجس داخليًا فلا دليل على السراية و ان كان الملقى خارجيًا، كشيئه الاحتقان الملاقيه للغائط في الباطن إذا خرجت غير ملوثة به، و المقام أيضا من هذا القبيل، لأنّ الطّعام و إن كان خارجيًا إلّا أنّ النّجس- و هو الدّم الخارج من الأسنان- يكون من الباطن [٢] ما دام في الفم، فلا تسرى النجاسة منه الى الطّعام الداخل في الفم، فلا يفرق بين ما إذا كان الملقى باطنيا أيضا- كما في الدّم الملقى لباطن الأنف، أو خارجيًا، كما في الإصبع الملقى للدّم في باطن الأنف إذا خرج نظيفا، فالاحتياط المذكور في المتن غير واجب.

الطهارة التبعية في آلات التطهير

(١) لا دليل على الطهارة التبعية في آلات التطهير- كاليد، و حجر

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «تطهر بالتبع»: (إذا غسلت مع المغسول).

[٢] يمكن المناقشة في عدّ الدّم الخارج من الأسنان من النجاسات الباطنية لخروجه عن محله، و هو عروق اللثة، فيكون المقام من مصاديق المتلاقيين الخارجيين و إن كان الملاقاة في الباطن فيحكم بالسراية- كما أوضحنا ذلك في ج ٢ ص ٢٧٨- إلّا أنّ يقال لا يكفي في صدق النجاسة الخارجيه هذا المقدار، اى مجرد الخروج عن محلها الطبيعي ما دامت في باطن البدن، و إن كان الباطن مثل الفم، كما في الدّم الخارج من عروق اللّثات مع بقائه في الفم بعد، بل لا بد من الخروج إلى خارج البدن، إذ هو القدر المتيقن في السراية من أدلّة النجاسات بعد عدم وجود إطلاق شامل للنجاسات الداخليه، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٣

.....

غسله ثلاث مرات (١) [١] بخلاف ما إذا كان نجسا قبل الاستعمال في التطهير، فإنه يجب غسله ثلاث مرات - كما مر. التثقيب، و خشبة الدق و نحوها.

و ما يقال من ثبوت السيرة، و الارتكاز العرفي و الإطلاق المقامي لأدلة التطهير المتضمنة للأمر بالغسل.

غير تام، لان المتعارف هو غسل آلات التطهير بنفسها أيضا بصب الماء عليها، و على المغسول معاً، فيستقل كل منهما بالتطهير، و في مثله لا- يمكن إثبات استناد طهارة الآلات إلى التبعيئة المحضة، فلا يمكن الحكم بطهارتها إذا لم تغسل مع المغسول، و ثبوت السيرة على عدم غسلها و إن كان مما لا ينكر إلا أنه لم يثبت استنادها إلى التبعيئة لغلبة غسلها مستقلاً- كما أشرنا- و لم يثبت الارتكاز العرفي على مجرد التبعيئة، و لا الإطلاق المقامي في المورد المذكور بعد ثبوت الغلبة التي يمكن الاتكاء عليه في مقام البيان.

(١) تقدم «٢» الكلام في طهارة الإناء بالتبع و قلنا هناك: أنه لا بدّ من الفرق بين المرنك و الإناء، لأن مورد صحيحة محمد بن مسلم «٣» الدالة على الطهارة التبعيئة للظرف الذي يغسل فيه الثوب بالإطلاق المقامي إنما هو المرنك (الطشت) فلا- يشمل الأواني، بل مقتضى القاعدة فيها هو التثليث، كما دل على ذلك موثقة عمار «٤».

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده»: «لا يجب غسله ثلاث مرات»: (تقدم الكلام فيه) و يقصد بذلك ما ذكره في تعليقه (دام ظله) على (مسألة ٢٠) من الحاجة إلى التثليث إذا كان إناء نعم لا يعتبر ذلك في المرنك (الطشت) كما أشار في تعليقه على (مسألة ٢١) من كونه مبني على الاحتياط فلاحظ الفرق بين الإناء و الطشت و يأتي الكلام على وجه التفصيل في الطهارة التبعيئة في «المطهر التاسع».

(٢) في ذيل المسألة ٢٠ و ٢١.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٠٢ في الباب ٢ من النجاسات ح ١.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٧٦-الباب ٥٣ من النجاسات، ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٥

.....

المطهر الثاني الأرض

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٦

.....

المطهر الثاني: الأرض الأرض تطهر باطن القدم و النعل، اشتراط زوال عين النجاسة، أقسام الأرض، اشتراط طهارة الأرض، المشى بالركبتين و اليدين، حكم نعل الدابة و كعب العصي، عدم طهارة باطن النعل، المسح على الحائط، الشك في طهارة الأرض، الشك في جفافها، المشى على ما يشك كونه أرضاً، حكم رقعة النعل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٧

[الثاني: من المطهرات الأرض]

«الثاني»: من المَطْهَرَاتِ الأَرْضُ (١): و هي تطهّر باطن القدم، و النعل.

الثاني من المَطْهَرَاتِ الأَرْضِ

(١) لا خلاف عندنا [١] في أصل مطهريّة الأرض - في الجملة - لباطن القدم و النعل و الخف، و الاقتصار على هذه الثلاثة هو المشهور بل عن المدارك أنه مقطوع به في كلام الأصحاب و عن جامع المقاصد «٢» دعوى الإجماع عليه و عن بعضهم التعميم لكل ما يوطأ به و لو كخشبة الأقطع «٣».

و كيف كان فلا- خلاف في أصل الحكم (اعنى التطهير بالأرض) في الجملة، عدا ما يتوهم من عبارة الشيخ «قده» في الخلاف [٢] حيث قال فيه: «إذا أصاب أسفل الخف نجاسة فدلّكه بالأرض حتى زالت تجوز الصلاة فيه عندنا (ثم استدل على ذلك بعد نقل أقوال المخالفين بقوله): دليلنا أنا بيننا فيما تقدم: أن ما لا تتم الصلاة فيه بانفراده جازت الصلاة فيه، و إن كانت فيه نجاسة. و الخف لا تتم الصلاة فيه بانفراده، و عليه إجماع الفرقة».

فإن استدلاله «قده» على جواز الصلاة في الخف المذكور بكونه مما لا تتم فيه الصلاة ظاهر في بقاء الخف على النجاسة، غايته العفو عن نجاسته في الصلاة، كسائر ما لا تتم فيه الصلاة، و هذا مخالف لصريح الفتاوى و ظاهر

[١] قال في الحدائق (ج ٥ ص ٤٥١) «المسألة الثانية من المَطْهَرَاتِ أيضا الأرض الا ان كلام الأصحاب أيضا في الباب لا يخلو من اختلاف و اضطراب، فإنهم بين من خصّ ما يطهر بها بالخف و النعل و القدم خاصة، و بين من لم يذكر القدم، و بين من عدى ذلك الى مثل النعل من خشب كالبقبا، و آخرون الى كل ما يوطأ به و لو كخشبة الأقطع».

[٢] ج ١ ص ٦٦ مسألة ١٨٥ قال: «إذا أصاب أسفل الخف نجاسة فدلّكه بالأرض حتى زالت تجوز الصلاة فيه عندنا، و به قال الشافعي قديما، و قال: عفى له عن ذلك مع بقاء النجاسة، و به قال أبو حنيفة و عامة أصحاب الحديث و قال الشافعي في الجديد- و هو الذي صححه أصحابه- انه لا يجوز، دليلنا:».

(٢) مفتاح الكرامة كتاب الطهارة ص ١٨٧.

(٣) الحدائق ج ١ ص ٤٥١-٤٥٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٨

.....

أكثر النصوص الدالة على الطهارة، و من هنا لم يرتض جملة من المتأخرين الذين تعرّضوا لنقل قوله بنسبته إليه، فأولوا كلامه إلى ما ينافي المشهور «١».

حتى أنه حكى «٢» عن المحقق البهبهاني في حاشية المدارك «٣» أنه تأمل في ظهور كلامه فيما ذكر، و قال: «بل الظاهر ان استدلاله فيه غفلة منه فتأمل جدا».

و الصحيح هو ما ذكره «قده» من حمل الاستدلال المذكور في كلام الشيخ (أعنى كون الخف مما لا تتم الصلاة فيه) على الاشتباه، و الغفلة فإنه مع جلالة قدره (قدس الله نفسه الزكية) لا يكون معصوما عن الخطاء، و مما يؤكد ذلك أخذه القيود المذكورة لتحديد الموضوع، فإنه «قده» قيّد أولا- النجاسة بأسفل الخف، مع أنه لو كان الحكم فيه من جهة العفو عن الصلاة لم يفرق فيه بين أسفل

الخفّ و أعلاه، فيظهر من ذلك أن التقييد بالأسفل إنّما يكون لأجل حصول طهارته بالمشى على الأرض و قيده ثانياً: بالذّلك بالأرض، مع أنه لا خصوصيّة لها في العفو، إذ لو دلّكه بغيرها من خرقة أو خشبة أو غيرها لكفى، ثم قيده ثالثاً بزوال العين، مع أنه لا يعتبر زوال العين في العفو [١] كما ذكر في محله بخلاف التطهير بالأرض فأخذه هذه القيود في موضوع الحكم يكون أقوى شاهد على أنّ مراده «قده» حصول الطهارة لأسفل الخف بالمشى على الأرض، أو بالذّلك بها، و إلا لكان اعتبارها لغوا محضاً، لعدم اعتبار شيء منها في العفو عن نجاسة ما لا تتم الصلاة فيه، فالاستدلال بذلك يكون سهواً جزماً.

□

[١] كما يدل على ذلك رواية زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله -ع- إن قلنسوتي وقعت في بول فأخذتها فوضعتها على رأسي ثم صليت فقال: لا بأس»- الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٦- في الباب ٣١ من أبواب النجاسات، ح ٣- فإنها بإطلاقها تدل على العفو عن القلنسة المذكورة و إن كان عين النجس باقية عليه و أصرح منها موثقة في نفس الباب ح ١.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٠٣ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٤٦٢.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٤٦٢.

(٣) المدارك في ص ١١٥ الطبع الحجري.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٩

.....

و كيف كان فلا ينبغي التأمّل في مطهريّة الأرض لباطن النعل و الخفّ و القدم، و غيرها مما يتعارف المشى به- في الجملة- فلا بد من سرد الروايات الواردة في هذا الباب، و ظاهر جملة منها و ان كان طهارة خصوص القدم أعني نفس العضو الخاص، إلا أنه لا بد من التعدّي عنه لمطلق ما يتعارف المشى به، لما يأتي من الوجوه.

و أما الأخبار التي وردت في المقام فإليك نصها، و بعضها يختص بالقدم- كما ستعرف.

(منها): صحيحة زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها، أ ينقض ذلك وضوءه؟ و هل يجب عليه غسلها؟ فقال: «لا يغسلها إلا أن يقدرها، و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلّي» «١».

فإنها معتبرة السند، و ظاهرة الدلالة إلا أنها تختص بالرجل، و ظاهرها نفس العضو، فلا تعم ما يلبس، كالخفّ و النعل.

(و منها): رواية معلى بن خنيس، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء، فيمرّ على الطريق، فيسيل منه الماء، أمرّ عليه حافياً؟ فقال: أ ليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى، قال: فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً» «٢».

و هذه صريحة في القدم، لأن الزاوي قد فرض في سؤاله، المشى حافياً.

(و منها): رواية محمد بن إدريس في (آخر السرائر) نقلاً عن نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المفضل بن عمر، عن محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إن طريقي إلى المسجد في زقاق بيال فيه، فربّما مررت فيه و ليس عليّ حذاء، فيلصق برجلي من نداوته، فقال: أ ليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة؟ قلت: بلى، قال: لا بأس إن الأرض تطهر

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٨- في الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، ح: ٧.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٧- الباب ٣٢ من النجاسات ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٠

.....

□

بعضها بعضا، قلت: فأطأ على الزوث الرطب، قال: «لا بأس، أنا والله ربما وطئت عليه ثم أصلى ولا أغسله» (١).
و هذه كسابقتها في الدلالة على الاختصاص بالقدم، إذ المفروض فيها انه ليس على السائل (و هو محمد الحلبي) حذاء فكان يمشى حافيا.

نعم للحلبي رواية أخرى «موثقة» تدل بإطلاقها على ما يعم الخفّ و النعل رواه عنه (إسحاق بن عمار) أنه قال: نزلنا في مكان بيننا و بين المسجد زقاق قدر، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: أين نزلتم؟
فقلت: نزلنا في دار فلان، فقال: إن بينكم و بين المسجد زقاقا قدرا، أو قلنا له: إن بيننا و بين المسجد زقاقا قدرا، فقال: لا بأس إن الأرض تطهر بعضها بعضا، قلت: و السرقين [١] الرطب أطأ عليه، فقال: لا يضرك مثله» (٣).

و هذا كما تراها لم تكن مقيدة بالقدم و إطلاقها يعم النعل و الخفّ بل كل ما يمشى به، فبناء على كونهما روايتين، و فرض تعدد السؤال فيهما - كما ليس ببعيد - إذ يؤيده قوله في أوليهما «فربما مررت فيه و ليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته». الظاهر في كونه قضيه اتفاقيه، لأن المشى حافيا خصوصا من مثل «الحلبي» لم تجر العادة به، فيكون سئواله هذا عما يحدث صدفة فيمتاز مضمونه عن السؤال في رواية «السرائر» فإنه وقع عن المرور - في الزقاق القدر - إلى المسجد، و هو يعم مطلق ما يمشى به، فيمكن الاستدلال بها على مطهريه الأرض لمطلق ما يمشى به.

و أما بناء على وحدة السؤال و اتحاد الرواية عن المعصوم عليه السلام و لكن نشأ الاختلاف من نفس الراوي أعني «الحلبي» فنقله إلى المفضل بن عمر مرة، و إلى «إسحاق بن عمار» أخرى مع تغيير فيما لا يضر بالمعنى بزعمه، فإنه نقله تارة مطلقه، و اخرى مقيدة بالمشى حافيا، فلا يمكن الاستدلال بها

[١] السرقين: معزب سرگین و هي فضله الدواب.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٨ - الباب ٣٢ من النجاسات، ح ٩.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٧ - الباب ٣٢ من النجاسات، ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠١

.....

للعوم، لعدم العلم بما هو الصادر عن المعصوم عليه السلام فلا بد من الاقتصار على الأخص مضمونا، لأنه القدر المتيقن - و هو: الاختصاص بالقدم.

نعم يمكن الاستدلال على عدم الاختصاص بالقدم و التعدي إلى مطلق ما يتعارف المشى به بوجوه:

(الأول): رواية حفص بن أبي عيسى قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن (اني خ) وطأت على عذرة بخفي و مسحته حتى لم أر فيه شيئا، ما تقول في الصلاة فيه؟ فقال: «لا بأس» (١).

و هذه قد تضمنت الخفّ فلا يختص الحكم بالقدم، و الظاهر ان السؤال و الجواب فيها ناظران إلى جهة النجاسة، و ارتفاعها بالمسح على الأرض، و لو من أجل مرجوحية الصلاة في المتنجس إذا كان مما لا تتم الصلاة فيه - كالخفّ - لا من أجل العفو عما لا تتم الصلاة فيه (٢) إذ لا فرق فيه بين وجود العين و عدمه - كما تقدم.

و بعبارة أخرى: إن الامام عليه السلام قد أقر ما أعتقده السائل من ثبوت البأس في الخفّ المتنجس و لو من أجل كراهية الصلاة في المتنجس المزبور، فيظهر ان المسح يكون لأجل رفع النجاسة، و انتفاء البأس المطلق حتى على نحو الكراهة، فيدل على حصول طهارة الخفّ به، فلا موقع للإشكال في دلالتها كما عن بعضهم «٣».

نعم لا يمكن الاعتماد عليها سندا، لأن راويها و هو «حفص بن ابى عيسى» مجهول «٤».

- (١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٧- الباب ٣٢ من النجاسات، ح ٦ و التهذيب ج ١ ص ٢٤٧ باب تطهير الثياب و غيرها من النجاسات ح ٩٥.
- (٢) كما عن الذخيرة تبعا لصاحب المعالم- بنقل الحدائق ج ٥ ص ٤٥٤ و الجواهر ج ٦ ص ٣٠٤.
- (٣) كصاحب الذخيرة تبعا لصاحب المعالم- بنقل الحدائق ج ٥ ص ٤٥٤ و الجواهر ج ٦ ص ٣٠٤.
- (٤) تنقيح المقال للمامقاني ج ٢ ص ٣٥١ و معجم رجال الحديث ج ٦ ص ١٣٢.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٢

.....

(الوجه الثاني): صحيحة الأحول عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكانا نظيفا؟ قال:
«لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعا، أو نحو ذلك» «١».

فإن الوطى على الأرض مطلق يعم الحافى و غيره، فيشمل كل ما يوطأ به من خفّ أو نعل أو غيرهما.

و إعراض المشهور عن العمل بذيلها أعنى التحديد ب «خمس عشرة ذراعا»- لأن العبرة بزوال العين، سواء أ كان بأقل من ذلك أو أكثر- لا يسقطها عن الحجية، فإن أمكن حملها على الاستحباب، أو على أن التحديد بذلك يكون مبتئا على الغالب، المتعارف من زوال العين بذلك- كما يؤيده قوله عليه السلام عطفًا على العدد المذكور: «أو نحو ذلك» فهو و الا وجب العمل به تعبدا، و لو زال العين قبل ذلك، لصحة سندها، و ظهور دلالتها على التحديد، و إعراض المشهور عن التحديد المذكور فيها- لا يسقطها عن الحجية- كما مرّ مرارا- على أن الإعراض لو تم فهو في التحديد، لا أصل مطهريّة الأرض.

(الوجه الثالث): عموم التعليل الوارد في موثقة الحلبي و غيرها من روايات الباب [١] بقوله عليه السلام «ان الأرض يطهر بعضها بعضا» فإن الظاهر ان المراد من البعض الثاني هو النجاسة الواصلة إلى الرجل، أو النعل، و نحوه من الأرض، أى بسبب ملاقاته لها، و تسمية النجاسة الحاصلة في الرجل و نحوه بالأرض إنما تكون لتبعيتها لها في الاسم فيما هو مفروض الروايات من انتقال النجاسة الى الرجل بسبب الملاقاة مع الأرض بعناية تسمية المسبب باسم السبب، مجازا لحصول النجاسة في الرجل لسبب ملاقاته

[١] تقدم في روايتي الحلبي ص ١٩٢ و رواية معلى بن خنيس المتقدمة ص ١٩٢ و حسنة محمد بن مسلم الآتية، فهذه الجملة ذكرت في أربع روايات من مجموع الروايات الواردة في هذا الباب و هي ثمانية و عدها في الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٦. باب ٣٢ من النجاسات عشرة، و لكن في دلالة بعضها على مطهريّة الأرض تأمل، فلاحظ.

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٦- الباب ٣٢ من النجاسات ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٣

.....

للأرض النجسة، فيكون معنى هذه الجملة: إن بعض الأرض يطهر النجاسة الحاصلة ببعض الأخر منها، أى: إن أسفل القدم أو النعل إذا تنجس بملاقاة بعض الأرض النجسة - كما هو مورد الروايات المتقدمة - يطهره البعض الطاهر بالمشى عليه فالمطهر - بالفتح - فى الحقيقة ما يتنجس ببعض الأرض و إنما عبر عنه بالأرض مجازاً.

فعليه يكون المراد من تطهير النجاسة الحاصلة للقدم أما إزالة نفسها بحيث لا يبقى لها أثر، أو إزالة أثرها أى النجاسة الحاصلة من ملاقاتها فيكون على وزن قولنا: الماء يطهر البول - فإنه يستعمل فى كلا المعنيين، و إلا فنفس البول لا يقبل التطهير. و هذا هو المتراءى من أمثال هذه الجملة، و هو المتبادر منها عرفاً.

و مقتضى إطلاق التعليل المذكور هو عموم الحكم لكل ما يتعارف المشى به، و ان كان لا يعم غيره مما تنجس بالأرض - كالثوب و نحوه - جزماً إلا - أن القدر المتيقن منه هو مطلق ما يمشى به فى العرف الغالب، كالنعل و الحذاء، و الخف [١] دون مطلق ما تنجس بالأرض.

و هذا المعنى الذى ذكرناه هو الظاهر من الجملة المذكورة فى التعليل و عليه لا - يصغى إلى الاحتمالات الأخر التى ذكرت فى تفسيرها.

كاحتمال أن يكون المراد منه إن بعض الأرض يطهر البعض الآخر منها المماس و الملتصق لأسفل القدم و النعل، فيكون المطهر - بالكسر - و المطهر - بالفتح - كلاهما من الأرض، إلا ان المراد من البعض الثانى هو الملتصق بالرجل بسبب المشى عليه، فتدل على طهارته ذاتاً، و على طهارة القدم بالتبع.

و فيه: أنه بعيد فى نفسه، لظهور الجملة المذكورة فى التعليل لطهارة نفس الرجل أصالة لا تبعاً لطهارة أثر الأرض الملتصق بالرجل بعلاقة المجاورة و المناسبة المقتضية للمشاركة فى الحكم.

هذا مضافاً الى أنه غير مطرد كما لا يخفى، إذ كثيراً ما يتنجس الرجل بالمشى على الأرض النجسة من دون لصوق شىء من تراب الأرض به، كما

[١] الخف واحد الخفاف التى تلبس فى الرجل، سمي به لخفته «كفش سبك».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٤

.....

فى الأراضى الحجرية، و نحوها.

و قد يحتمل أيضاً أن يكون المراد من التطهير فيه انتقال القذارة من الموضع النجس إلى موضع آخر، مرة بعد أخرى، حتى لا يبقى منها شىء، أى تزول القذارة بالمشى على الأرض، لأنه تنتقل القذارة من الموضع المتنجس من الأرض إلى الموضع الآخر منها بوضع القدم و رفعها حتى لا يبقى على الأرض شىء من النجاسة - كما عن الوافى [١] - و عليه لا - يبقى مجال للتمسك بإطلاقه على مطهريّة الأرض لمطلق ما ينتقل به.

و فيه: إن هذا أمر عرفى ليس من وظيفة الشارع التعرض له، فحمل الكلام الذى ظاهره بيان الحكم شرعى - الذى هو مراد السائل - إلى غيره خلاف الظاهر، من دون فائدة مترتبة عليه.

و قد يحتمل أيضاً ان يكون المراد من البعض الأول - المذكور فى التعليل - هو البعض الطاهر من الأرض و البعض الثانى شيئاً مبهماً، فيكون المعنى: أن الأرض الطاهرة تطهر بعض المتنجسات الذى من جملته مورد السؤال - أى الرجل.

و نسب هذا الاحتمال إلى الوحيد البهبهاني «٢» و عليه لا- يمكن الاستدلال بإطلاقه بالنسبة إلى مطلق ما يمشى به لإبهام المطهر- بالفتح- حينئذ، فإن معناه حينئذ إن الأرض يطهر بعض الأشياء و إن قلنا ان من جملته الرجل الذي ورد في السؤال، لانه نكرة في سياق الإثبات فلا تفيد العموم.

و لكن يدفعه: أنه أبعد من الاحتمال السابق، و لا ينبغي الالتفات إليه في مقابل الظهور العرفي الذي ذكرناه، و هو أن يكون المراد من البعض

[١] قال في الوافي (ج ١ ص ٣٥ م ٤)- في ذيل رواية الكافي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام حيث قال في آخرها «ان الأرض يطهر بعضها بعضا»:- «بيان: يعنى: يظهره بالإزالة و الإحالة و التجفيف» و ذكر في الحاشية: «الوجه في هذا التطهير انتقال النجاسة بالوطى عليها من موضع الى آخر مرة بعد أخرى حتى يستحيل و لا يبقى منه شىء».

(٢) المستمسك ج ٢ ص ٦٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٥

أو المسح بها (١) بشرط زوال عين النجاسة.

الثانى ما تنجس بملاقاته للأرض، و القدر المتيقن منه هو مطلق ما يمشى به- كما ذكرنا.

نعم: لا- يستقيم التعليل المذكور فى بعض الروايات بالنسبة إلى الحكم المعلل فيها، الا أن إجمالها لا يوجب سقوطه عن الاعتبار فى سائر الروايات الظاهرة فى تطابق العلة مع ذبيها.

و هى صحيحة محمد بن مسلم. قال: «كنت مع أبى جعفر عليه السلام إذ مرّ على عذرة يابسة فوطأ عليها فأصاب ثوبه، فقلت: جعلت فداك قد وطئت على عذرة فأصاب ثوبك؟! فقال: أليس هى يابسة؟»

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٢٠٥

فقلت: بلى، قال: ان الأرض يطهر بعضها بعضا» (١).

وجه الإجمال فى هذه هو أن عدم تنجس ثوبه عليه السلام من جهة ملاقاته مع العذرة اليابسة لا يناسبه التعليل بأن الأرض يطهر بعضها بعضا، فتكون مجملة من هذه الجهة، الا ان ذلك لا ينافى ظهور التعليل فى سائر الروايات فيما ذكرناه لوضوح تناسب العلة و المعلول فيها- كما عرفت- فإن طهارة الرجل المتنجس بالأرض يناسبها التعليل بأن الأرض يطهر بعضها بعضا، لأن الأرض يطهر الرجل المتنجس بالأرض النجسة بالمشى على الأرض الطاهرة، فلا مانع من التمسك بإطلاقه بالنسبة إلى مطلق ما يمشى به فى العرف، و العادة.

كفاية المسح

(١) و يدل على كفاية المسح بالأرض.

صحيحة زرارة المتقدمة «٢» لما ورد فيها من الأمر بالمسح حتى يذهب أثر النجاسة قال عليه السلام فيها «يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلى».

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٧ باب ٣٢ من النجاسات ح ٢.

(٢) في الصفحة: ١٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٦

ان كانت (١).

و نحوها رواية حفص المتقدمة «١» و حكي «٢» ذلك عن جمع من الأصحاب، و هو الصحيح - كما عرفت - فما عن بعضهم «٣» من القول بعدم كفايته غير ظاهر.

اشتراط زوال عين النجاسة يقع الكلام في جهات بعضها في النجاسة المزالة، و بعضها في المس، و بعض في الممسوس، و آخر في الماس.

الأولى: اشتراط زوال العين.

(١) لا ينبغي التأمل في اشتراط زوال عين النجس من الرجل و النعل، بل مطلق ما يمشى به.

و الوجه في ذلك، أما أولاً فهو الارتكاز العرفي على عدم حصول الطهارة إلا بزوال علة النجاسة، فلا يزيد الأرض على الماء حيث اعتبرنا زوال العين في مطهريته.

و ثانياً: تصريح بعض روايات المقام بذلك.

كصحيحه زرارة المتقدمة «٤» لقوله عليه السلام فيها «و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلّي» لظهوره في اشتراط زوال العين و الأثر الدال على بقائها.

و كرواية حفص المتقدمة «٥» التي فرض السائل فيها زوال العين

(١) في الصفحة: ٢٠١

(٢) المستمسك ج ٢ ص ٦٥.

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٤٥٦ و المستمسك ج ٢ ص ٦٥ و هو الشيخ في الخلاف ج ١ ص ٦٦ م ١٨٥ و ابن الجنيد على ما في الحدائق ج ٥ ص ٤٥٦.

(٤) ص ١٩٩

(٥) ص ٢٠١

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٧

و الأحوط الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة (١) دون ما حصل من الخارج.

من خفه، ثم حكم عليه السلام بطهارته، حيث قال: «ان وطئت على عذرة بخفى و مسحته حتى لم أر فيه شيئاً ما تقول في الصلاة فيه؟ فقال: لا بأس».

فعليه لو انجمدت النجاسة في أسفل القدم - كالدّم الملتصق به أو غيره - لا يظهر بمجرد المشي على الأرض مهما بلغ ما لم تزل عين النجس.

الجهة الثانية هل يختص الحكم بالنجاسة الحاصلة بالمشي.

(١) وقع الكلام في أنه هل يختص الحكم بمطهرية الأرض بما إذا كانت النجاسة الحاصلة في الرجل بالمشي على الأرض النجسة، أو يعم النجاسة الحاصلة من الخارج - كما إذا تنجس رجله بقرحة فيه أو بمسح الدم عليه بيده، أو نحو ذلك - ربما يقال «١» ان ظاهر الفتوى أو صريحها هو العموم، هذا.

و لكن الأحوط، بل الأظهر هو الاختصار على مورد الروايات و هي النجاسة الحاصلة من المشي على الأرض، لأن مورد السؤال فيها إنما هو الوطى على العذرة أو المرور على الطريق المتنجس بالبول، أو بالماء المتقاطر من بدن الخنزير، أو نحو ذلك، و هذه الموارد التي وقعت تحت السؤال تختص بالنجاسة الحاصلة بالمشي، و لا إطلاق فيها يعم غيرها.

فلا بد في تطهير النجاسة الخارجية من الرجوع الى إطلاقات أدلة الغسل، أو مطهريه الماء من مطلق النجاسات، لان القدر المتيقن من التخصيص فيها انما هو النجاسة الحاصلة من المشي ففي المقدار الزائد يرجع الى عموم العام. و يؤيد ذلك ما ذكرناه في تفسير التعليل المذكور من ان المراد من

(١) الفقيه الهمداني في كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص ٦٤٣ - الطبع الحجري.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٨

.....

قوله عليه السلام «ان الأرض يطهر بعضها بعضا» هو أن الأرض يطهر النجاسة الحاصلة من الأرض، و من هنا صح ان يقال ان بعض الأرض يكون مطهرا للبعض الآخر منها، هذا.

و لكن مع ذلك كله ربما يقال: بعدم دخل كفيته تنجس الرجل في مطهريه الأرض له قياسا على المنتجسات التي تطهر بالماء، حيث أنه لا دخل لكفيته تنجسها في حصول الطهارة لها بالماء، فعليه لو تنجس الرجل بنجاسة خارجيه يطهر بالمشي على الأرض. و يستدل له بأمرين.

(الأول): إطلاق صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله، و يجوز أن يمسح رجليه، و لا يغسلهما» «١».

بدعوى: أن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام «يجوز ان يمسح رجليه و لا يغسلهما» كفاية المسح على الأرض في التطهير عن النجاسة مطلقا، و لو كانت حاصلة من غير المشي على الأرض، كما قد يحصل عند التخلي.

و فيه: انه من المحتمل قويا ان يكون المراد مسح الرجل بالماء في الوضوء لا مسحه بالأرض في التطهير، فيكون تعريضا على العامة حيث أنهم يعتبرون غسلهما في الوضوء، فيكون المعنى أنه يكفي مسح العجان بالأجمار في الاستنجاء، و مسح الرجلين بالماء في الوضوء، و لا يحتاج في شئ منهما الى الغسل، و التعبير بالجواز في الوضوء انما هو في مقابل العامة تقيية، و الا فلا إشكال في وجوبه عندنا هذا أولا.

و ثانيا: لو سلم أن المراد في الصحيحة مسح الرجل عند تطهيره من النجاسة، ليكون مما نحن فيه، فلا إشكال في إجماله، و عدم إمكان التمسك بإطلاقه، لعدم ذكر الممسوح، و مقتضى عموم حذف المتعلق إفادة الجواز لمطلق ما يسمح به، سواء الأرض أو الخرقه أو الخشبة، أو نحوهما، و هذا مما لم

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٨ في الباب ٣٢ من النجاسات ح ١٠ و ج ١ ص ٢٤٦ في الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٩

.....

يلتزم به أحد، بخلاف ارادة المسح في الوضوء، لأن المراد به المسح بالماء، و هو مفهوم من ذكر الغسل في الرواية حيث قال عليه السلام: «يمسح العجان و لا يغسله و يجوز ان يمسح رجله و لا يغسلهما» [١].

(الأمر الثاني) ما ذكره الفقيه الهمداني «قده» «٢» و حاصله: أن مقتضى الفهم العرفي هو عدم دخل كفيته وصول النجاسة الى الرجل - كالوطئ عليها، أو وجودها على الأرض - في عموم الحكم، و لذا لا يتوهم أحد فرقا بين كفيته الوصول، و لا بين ان تكون العذرة التي يطأها برجله مطروحة على الأرض أو على الفرش و نحوه، فان مثل هذه الخصوصيات لا توجب تخصيصا في الحكم بنظر العرف، نظير سائر الموارد التي وقع فيها السؤال عن أحكام النجاسات، مع أن المفروض في موضوعها وصول النجاسة إلى الثوب و البدن بكفيته خاصة.

و الحاصل: ان مطهريّة الأرض تكون على وزن مطهريّة الماء في عدم دخل كفيته تنجس المتنجسات في مطهرته، و ان اختصت مطهريّة الأرض بالرجل أو مطلق ما يمشى به، و أيد ذلك بفهم الأصحاب عدم دخل

[١] لا يخفى بعد التأويل بالحمل على المسح في الوضوء لظهور الصحيحة في ان الغائط الواصل الى الرجل عند الاستنجاء - كما لعله الكثير أو الغالب لا - سيما عند التغوط على الأرض كما كان متعارفا في عصر صدور الروايات - لا يحتاج فيه إلى الغسل، و يجوز الاكتفاء فيه بالمسح على الأرض، كما يكتفى في نقاء العجان بالأحجار، و لا يجب الغسل، و يؤيده التعبير بالجواز.

و الا - فالمسح في الوضوء واجب عندنا، و غير مجزئ عند العامة، فأى معنى للتعبير بالجواز، و أما عدم ذكر الأرض فإنما هو من باب الإيكال إلى معروفة ان الأرض تكون مطهرة للرجل خصوصا عند مثل زرارة، و لو نوقش في ذلك كان مقتضى الجمع بينها و بين ما دل على اعتبار كون المسح بالأرض هو الحمل على المسح به، كما انه يلزم ذلك في بعض اخبار الباب - كصحيحة زرارة و رواية حفص - أيضا، هذا و لكن مع ذلك كله لا يمكن الاستدلال بإطلاقها بالنسبة إلى النجاسة الحاصلة من غير المشى - الذي هو محل الكلام - لعدم كونها إلا في مقام البيان بالنسبة إلى مطهريّة الأرض في الجملة في مقابل لزوم الغسل بالماء، لا أكثر، الا ان يقال ان موردها و هو التغوط على الأرض يكون قرينه على الشمول حيث ان النجاسة الواصلة الى الرجل في الحال المذكور يكون غير المشى، فتأمل.

(٢) كتاب الطهارة مصباح الفقيه ص ٦٤٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٠

.....

الخصوصيات التي ورد السؤال عنها في الروايات في مطهريّة الماء أو الأرض فتكون هذه الروايات بعد عدم التفات العرف الى خصوصيات مواردنا بمنزلة أخبار مطلقه لا يرفع اليد عنها إلا بدلالة معتبرة، إذ لو كان لمثل هذه الخصوصيات دخل في الموضوع و جب التنبيه عليه عند الجواب في مثل هذا الحكم العام الابتلاء.

و فيه: انه بعد ملاحظة روايات الباب و اختصاص جميعها بالنجاسة الواصلة الى الرجل بالمشى على الأرض لا يمكننا دعوى الجزم بعدم دخل هذه الخصوصية في مطهريّة الأرض له، كما يؤيد ذلك ما ذكرناه في التعليل من أن المراد من البعض الثاني فيه هو ما تنجس بالمشى على الأرض، فتكون مطهريّة الأرض نظير مطهريّة أحجار الاستنجاء المختصة بالعذرة في المحل، فلا - تعم مطلق

النجاسات في المحل أو غيره، بل لا تشمل العذرة الواصلة إلى المحل من الخارج، ونحوها ماء الاستنجاء المختص بأحكام خاصة من حيث شرائط النجاسة، و المحل المغسول به.

و بالجملة: لا ملازمة بين القطع بعدم دخل بعض الكيفيات في تنجس المتنجسات، كتنجس الثوب و البدن بالنجس، و بين القطع بعدم دخلها مطلقا، مع ورود ذلك في الشرع أيضا- كما ذكرنا.

و أما النقض بما إذا كانت العذرة على الفرش و نحوه فغير صحيح، لان محلّ الكلام انما هو اعتبار تنجس الرجل بالمشى على الأرض، سواء أ كانت النجاسة على الأرض أو على شيء آخر، كالفرش و الخرقه و الخشب، و ما شاكل ذلك مما يقع تحت الرجل عند المشى في مقابل وصول النجاسة الى الرجل من دون مشى على الأرض رأسا، كما إذا مسح الدم و العذرة برجله. و الحاصل: انه لا نعتبر عدم الفاصل بين الرجل و الأرض، بل نعتبر المشى في مقابل التنجس بغيره، و يؤيد ما ذكرناه. صحيحة زرارة «١» حيث أنه ورد فيها «فساخت رجله فيها» أي في العذرة فإن ذلك لا يتحقق الا مع فاصل مع الأرض، لكثرتها.

(١) تقدمت في الصفحة ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١١

و يكفي مسمى المشى أو المسح (١) و ان كان الأحوط المشى خمس عشرة خطوة.

و بتعبير آخر: لا- يمكننا رفع اليد عن إطلاقات ما دل على لزوم الغسل بالماء في رفع النجاسات الا بدليل قطعي، و لا قطع في مطهريّة الأرض الا إذا تنجس الرجل بخصوص المشى، فالأظهر هو ما ذكره في المتن من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشى على الأرض النجسة دون ما حصل من الخارج.

الجهة الثالثة هل يعتبر مقدار معين في المشى أو المسح.

(١) الظاهر كفاية مسمى المشى أو المسح الى أن يزول الأثر، و يحصل النقاء، و ذلك لإطلاق النصوص المتقدمة، بل ظهور بعضها، أو صراحتها في كفاية زوال الأثر، كقوله عليه السلام في صحيحة زرارة المتقدمة «١» «يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلّي» و كفرض السائل في رواية حفص عند السؤال عن حكم خففه إذا مسحه حتى انه لم يرفيه شيئا قائلا «انى وطأت عذرة بخفى و مسحته حتى لم أر فيه شيئا ما تقول في الصلاة فيه؟ فقال: لا بأس».

فإنه ظاهر في كفاية النقاء، فلو كان مقدرا بقدر خاص لزم البيان، و لا يفرق في ذلك بين المسح و المشى لاتحاد الملاك فيهما، بل هو مقتضى إطلاق المشى في بعض الروايات المتقدمة «٢» و هذا هو المشهور «٣».

إذ لم يحكى الخلاف في ذلك الا عن ابن جنيد «٤» فإنه نسب اليه القول بأنه يشترط في المشى ان يكون خمسة عشر ذراعا. و يمكن الاستدلال له.

(١) في الصفحة: ١٩٩.

(٢) كرواية الحلبي المتقدمة ص ١٩٩

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٤٥٦ و الجواهر ج ٦ ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٤) الحدائق ج ٥ ص ٤٥٦ و الجواهر ج ٦ ص ٣٠٦ و مصباح الفقيه ص ٦٤٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٢

خطوة (١)

بصحيحة الأحوال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في الرجل يطاء على الموضوع الذي ليس بنظيف ثم يطاء بعده مكانا نظيفا؟ قال: لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعا، أو نحو ذلك» (١).

بدعوى ظهورها في التحديد بالمقدار المذكور و عدم كفاية مسمى المشى المزيل للأثر هذا، و لكن الأظهر هو القول المشهور. أما أولا: فلان قوله عليه السلام في الصحيحة «أو نحو ذلك» يكون قرينة على عدم ارادة التحديد الخاص من قوله عليه السلام «خمس عشر ذراعا» فيحمل على ما يحصل به النقاء غالبا.

و ثانيا: انه لو سلم ظهورها في التعبد بالتحديد المذكور لزم صرفها عن هذا الظهور و حملها على ما ذكر، أو على الاستحباب، لأقوائية ظهور غيرها من الروايات في كفاية زوال العين فان قوله عليه السلام في صحيحة زرارة (٢) «و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها» كالصريح في كفاية زوال العين، و نحوه قال السائل في رواية حفص (٣) «و مسحته - اي الخف - حتى لم أر فيه شيئا» فأجاب عليه السلام بأنه «لا بأس بالصلاة فيه» و مقتضى الجمع بينهما هو ما ذكرناه من حمل رواية حفص على الأغلب أو الاستحباب، و الا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، نعم: لا بأس بالاحتياط بعدم الاكتفاء بالأقل من خمسة عشر ذراعا.

(١) لم يرد في النص عنوان الخطوة، و إنما ورد في صحيحة الأحوال المتقدمة (٤) «خمس عشر ذراعا» و هو أقل من الخطوة بثلاث فتحصل بعشر خطوات تقريبا، كما نبهنا على ذلك في التعليقة على المتن [١] و لعل

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «خمس عشرة خطوة»: (بل خمسة

(١) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٦ في الباب ٣٢ من النجاسات، ح ١.

(٢) المتقدمة في ص ١٩٩

(٣) في ص ٢٠١.

(٤) في الصفحة ٢٠٢

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٣

و في كفاية مجرد المماسه من دون مسح أو مشى اشكال (١)

ما جاء في المتن من سهو القلم.

الجهة الرابعة هل يكفي مجرد المماسه مع الأرض.

(١) استشكل المصنف «قده» في كفاية مجرد المماسه من دون مسح أو مشى، و هو في محله، لعدم الدليل على كفاية مجرد ذلك، و لو كان بعد زوال العين، و ذلك لاختصاص روايات الباب بالمشى أو المسح، فإن رواية الحلبي المتقدمة (١) «قد دلت على لزوم المشى من وجهين.

«أحدهما» قوله عليه السلام «أليس تمشى بعد ذلك في أرض يابسه؟ قلت بلى» فإنه يدل على لزوم المشى، لأنه في مقام التحديد و بيان مطهرية الأرض. و اكتفى بالمشى.

«ثانيهما» الشرط المحذوف في الكلام المدلول عليه بقوله (ع) «فلا بأس» فإن تقديره هكذا: «ان كنت تمشى في أرض يابسه فلا بأس» فيكون مفهوم الشرط هو لزوم المشى، و عدم كفاية غيره، نعم نخرج من إطلاقه بما دل صريحا على كفاية المسح، و هو صحيح زرارة (٢) لقوله عليه السلام «و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها» و قوله عليه السلام في رواية حفص المتقدمة (٣) «لا بأس» في جواب ما

فرضه السائل بقوله «وطأت

عشر ذراعا و هي تحصل بعشر خطوات تقريبا).

جاء في اللّغة: الخطوة- بالفتح و الضم- جمعه خطوات و خطأ، مثل زكوات، و زكاه، و في المساحة ست اقدم- أقرب الموارد و المنجد.

و جاء في تفسير الذراع بأنه «من طرف المرفق الى طرف الإصبع الوسطى»- أقرب الموارد و المنجد- و عليه يكون كل خطوة ثلاثة أذرع، لأن كل ذراع يساوي قدمين و لازمه الاكتفاء بخمسة خطوات، فلاحظ.

(١) في الصفحة ١٩٩

(٢) المتقدمة في ص ١٩٩

(٣) في ص ٢٠١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٤

و كذا في مسح التراب عليها (١).

على عذرة بخفي و مسحته حتى لم أر فيه شيئا ما تقول في الصلاة فيه؟ فقال:
لا بأس».

فإنه يدل على جواز الاكتفاء بالمسح أيضا لو اعتبرنا سندها.

فتحصل: انه لا دليل على كفاية مجرد المماسه.

نعم قد يتوهم شمول إطلاق التعليل بقوله عليه السلام «إن الأرض يطهر بعضها بعضا» لمجرد المماسه، و لكنّه مندفع بأنه لا يكون في مقام بيان كفاية التطهير حتى يتمسك بإطلاقه، و انما يدل على مطهريه الأرض في الجملة لا غير، فالأخذ بظهور الروايات المذكورة متعين.

الجهة الخامسة هل يكفي المسح بالأجزاء المنفصلة عن الأرض.

(١) استشكل المصنف «قده» في كفاية مسح التراب بالرجل، و ظاهره أن محل الإشكال انما هو ممسوحية الرجل، بحيث لو كان الممسوح الأرض أو التراب فلا- إشكال في حصول الطهارة، بخلاف ما إذا كان الممسوح الرجل- كما إذا أخذ حفنة من تراب أو قطعة حجر بيده و مسحها على رجله فيشكل طهارة الرجل بذلك.

هذا، و لكن الصحيح أن مورد الإشكال أعم من ذلك، و هو اعتبار اتصال الممسوح بالأرض و عدمه، بمعنى انه إذا انفصل الممسوح أعني جزء الأرض من الأرض فهل يكون مطهر أم لا، سواء أ كان هو الممسوح أو كان الممسوح الرجل، فالإشكال يكون من ناحية الاتصال و الانفصال لا- الممسوح و الماسح، و الظاهر هو اعتبار الاتصال، لعدم صدق عنوان الأرض على الأجزاء المنفصلة منها، كالقطعة المبانة من الأحجار الموضوعة على الفرش، و نحوه- مثلا- أو المأخوذة في يده، سواء مسح الرجل بها أو مسحها بالرجل، فإنه لا يصدق على شيء من ذلك عنوان الأرض الذي هو موضوع الروايات

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٥

و لا فرق في الأرض بين التراب و الرمل و الحجر الأصلي (١).

بل الظاهر كفاية المفروشة بالحجر، بل بالآجر، و الجص و النورة (٢).

و يدل على ذلك أيضا التعليل الوارد في بعض الروايات المتقدمة «١» بأن الأرض يطهر بعضها بعضا، فإنه يدل على مطهريه الأرض مع بقاء عنوانه.

الجهة السادسة هل يختص الحكم بالتراب.

(١) لا ينبغي التأمل في عموم الحكم لمطلق الأجزاء الأصلية للأرض، سواء التراب، أو الرمل أو الحجر إذا كانت في محالها الأصلية، وذلك، لإطلاق الروايات المتضمنة لعنوان الأرض، أو المكان، أو الشيء الشاملة لذلك كله، فما جاء في تعبير الشرائع و حكي عن غيرها «٢» من الاقتصار على ذكر التراب، فهو من باب المثال أو إرادة مطلق وجه الأرض، وهذا مما لا ينبغي التأمل فيه، وإنما الكلام فيما يأتي في حكم الاجزاء الغير الأصلية.

الجهة السابعة هل يختص الحكم بالأجزاء الأصلية للأرض.

(٢) هل يشترط في مطهريه الأرض ان تكون أجزائها باقية في محالها الأصلية، أو تكفى الأجزاء المنتقلة من محل الى آخر، كالأرض المفروشة بالحجر، أو الآجر، أو الجص أو نحو ذلك، الظاهر عدم الفرق بينهما، لصدق عنوان الأرض على الجميع، و لا دليل على اعتبار كونها من الأجزاء الأصلية على نحو تكون ثابتة في محالها الطبيعية الأولية، لأن نقلها من مكان الى آخر

(١) ص ١٩٩

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣٠٣ حكي ذلك عن المقنعة و التحرير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٦

.....

كما هو الغالب في الأراضي الرملية أو الترابية، فإن الرمل و التراب تنتقل بمرور الزمان من مكان الى آخر بسبب عوارض هب الرياح، أو نزول الأمطار، و غير ذلك، بل لا مانع من طبخها، و نصبها على الأرض - كما في الآجر و الجص - فإن ذلك لا يخرجها عن صدق عنوان الأرض عليها بعد فرض اتصالها ثانيا كما في الأرض المفروشة بها، بل هذا هو الغالب في الأزقة و الطرقات لا سيما في البلدان، فإطلاق الأرض عليها مما لا ينبغي التأمل فيه خصوصا في المقام أعنى مطهريه الأرض لباطن القدم و النعل.

ثم انه ربما يقال «١» انه لو فرضنا عدم صدق الأرض على ما ذكر كان مقتضى الأصل هو الحكم بحصول الطهارة بالمشى عليها، و ذلك لاستصحاب مطهريتها قبل الانفصال، و لو قلنا بأنه من الاستصحاب التعليق و هو معارض باستصحاب تنجيزي على خلافه - دائما - كاستصحاب نجاسة الرجل في المقام - كما في العصير الزبيبي - فإن استصحاب النجاسة فيه على تقدير الغليان حال العينية يكون معارضا باستصحاب طهارته قبله - كان المرجع في المقام بعد تساقطهما قاعدة الطهارة في الرجل بعد المشى على الأرض المذكورة.

و فيه: انه - مضافا الى عدم صحة القول بجريان الاستصحاب التعليق في نفسه و على تقديره لا يعارضه الاستصحاب التنجيزي كما ذكرنا في محله «٢»، مضافا الى انه من استصحاب الأحكام الكلية الذي لا نقول بجريانه، كما أوضحنا الكلام فيه «٣» في بحث الأصول، و منه استصحاب النجاسة في المقام - لو سلم جميع ذلك فلا - تصل النوبة في المقام إلى قاعدة الطهارة، لان مقتضى العمومات و الإطلاقات الواردة في تطهير المتنجسات هو اعتبار الغسل بالماء و عدم جواز الاكتفاء بغيره - كما تقدم في بحث المياه - خرجنا عنها في خصوص الأرض بشرائطها الخاصة، فإذا شك في مطهريتها في

(١) المستمسك ج ٢ ص ٦٧.

(٢) لاحظ كتاب مباني الاستنباط ج ٤ ص ١٣٥ و ١٣٨.

(٣) نفس المصدر ص ٦٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٧

نعم يشكل كفاية المطلى بالقيرو أو المفروش باللوح من الخشب (١) مما لا يصدق عليه.

مورد لاحتمال اعتبار شرط كان المرجع عمومات لزوم الغسل بالماء، لانه من الشك في التخصيص الزائد.

هذا، و لكن قد عرفت أنه لا مانع من التمسك بالمخصّص، لصدق عنوان الأرض على الأراضي المفروشة بالأجزاء الأرضية، كالحجر و الآجر و نحوها، فتكون مطهرة. فتحصل: أن الأظهر هو ما ذكره المصنف «قده» من كفاية الأراضي المذكورة في التطهير. الجهة الثامنة هل يكفي المشى على الأرض المفروشة بمواد غير أرضية.

(١) مجموع أقسام الأراضي التي يمكن تصورها في المقام هو ما أشار إليها المصنف «قده» في المتن، و هي ثلاثة أقسام.

(الأول): الأراضي الطبيعية المشتملة على الأجزاء الأصلية، كالأراضي الحجرية، أو الترابية، أو الرملية مع فرض بقاء أجزائها في محالها الأصلية، و هذا مما لا إشكال في مطهرتها بالمشى عليها.

(الثاني): الأراضي المفروشة بالأجزاء الأرضية، كالمفروشة بالأحجار و الجص. و هذه أيضا كسابقتها في المطهرية، و قد تقدم الكلام فيه، لصدق الأرض عليها من دون عناية.

(الثالث): الأراضي المفروشة بما لا يصدق عليه عنوان الأرض المسامحة، كالأرض المفروشة بالقيرو، أو اللوح من الخشب أو النحاس، أو نحو ذلك، و هذا هو الذي تعرض له المصنف «قده» في المتن هنا و استشكل في الحكم بمطهرته، و الظاهر أن توقفه عن الحكم بالعدم انما هو احتمال كفاية الصدق المسامحي - كما أشرنا - و لكن الصحيح انه لا يكفي ذلك، لان المعتبر في المطهرية هو عنوان الأرض حقيقة لا مسامحة، كما في سائر العناوين التي تكون موضوعا للأحكام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٨

.....

نعم قد يتوهم: أن موضوع الحكم أعم من الأرض، بل هو مطلق ما يصدق عليه «المكان النظيف»، أو «شيء جاف» و ذلك، لدلالة صحيحة الأحوال المتقدمة «١» على ان مطلق المكان النظيف كاف في المطهرية بالمشى عليه لقول السائل فيها «ثم يطاء بعد ذلك مكانا نظيفا» فأجاب عليه السلام بأنه «لا بأس» و في رواية معلى بن خنيس قوله عليه السلام: «أليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى، قال: فلا بأس.» «٢» و من الواضح صدق عنوان «المكان النظيف» و «الشيء الجاف» على الأرض المفروشة بالقيرو و نحوه، و هكذا إطلاق المسح في صحيحة زرارة المتقدمة «٣» لقوله عليه السلام فيها «و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها».

و من هنا نسب إلى ابن جنيد [١] و اختاره في المستند [٢] القول بالاجتزاء بالمشى و لو في غير الأرض حتى المشى على مثل الحصير، خلافا للمشهور «٦».

و يندفع: بان مقتضى الجمع بين الإطلاق المذكور، و بين ما دل على اعتبار خصوصية للأرض في المطهرية هو حمل المطلق على المقيد، لاخصاص أغلب أخبار الباب بالأرض، لا سيما مع في جملة منها من التعليل «بأن الأرض يطهر بعضها بعضا» و منها نفس رواية معلى بن خنيس المتقدمة «٧» لما فيها من قوله «فقال: أليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى، قال: فلا بأس، إن

[١] الحدائق ج ٥ ص ٤٥٨ حيث قال: «الخامس ربما أشعرت صحيحة زرارة الأولى من حيث إطلاق المسح فيها بالاكتفاء بالمسح و لو بخشب أو نحوه، و هو منقول عن ابن الجنيد، و هو ظاهر إطلاق عبارته المتقدمة» و يقصد بعبارته ابن الجنيد ما حكاه عنه في ص ٤٥٢، فلاحظ.

[٢] قال في (ج ١ ص ٥٩ س ٨ و ٩ الطبع الحجري) «و أقرب منه الاجتزاء بالمشى في غير الأرض، كالأجر و الحصير و النبات و الخشب، لما ذكر و لقوله في صحيحة الأحول» «ثم يطاء مكانا نظيفا، و مع ذلك فعدم الاجتزاء أحوط».

(١) في الصفحة ٢٠٢

(٢) المتقدمة في الصفحة ١٩٩

(٣) في الصفحة ١٩٩

(٤) الحدائق ج ٥ ص ٤٥٨ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٤ «التنبيه الثاني».

(٥) في الصفحة ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٩

اسم الأرض، و لا إشكال في عدم كفاية المشى على الفرش، و الحصير، و البواري، و على الزرع و النبات (١).

الأرض يطهر بعضها بعضا» فان مثله يوجب صرف إطلاق «شيء جاف» إلى الأرض لا محالة [١].
و يؤيد ما ذكرنا موردا و تعليلا رواية الحلبي لقوله فيها «ليس تمشى بعد ذلك في أرض يابسة؟ قلت: بلى، قال فلا بأس ان الأرض يطهر بعضها بعضا» [٢].

فإنها تدل على خصوصية للأرض في المطهريّة لا سيما مع ملاحظة التعليل المذكور فيها.
فتلخص: ان ما هو المشهور من عدم كفاية غير الأرض و ان كانت الأرض مفروشة به هو الأظهر فلا تكفي الأرض المفروشة بالقيير (التبليط) أو الخشب، أو نحوهما.

و مما ذكرنا يظهر حال المشى على الفرش و الحصير و البواري المنفصلة عن الأرض، و على الزرع و النبات مما لا يصدق عليه عنوان الأرض حتى مسامحة، فإنه لا يكفي ذلك في الطهارة جزما، لعدم الصدق، و قد عرفت في القسم الثالث حال الإطلاقات التي توهم [٢] ان مقتضاها جواز الاكتفاء بالمشى على كل مكان نظيف، و ان مقتضى الجمع بينهما، و بين غيرها هو تخصيص المطهريّة بالأرض، لا غير.

(١) كما تقدم آنفا، و الوجه فيه ظاهر، لعدم صدق عنوان الأرض على مثل الفرش، و الحصير، و نحوهما، و ما ورد في المقام من الإطلاقات لزم تقييدها بها - كما عرفت.

[١] و يمكن المناقشة في كلا الوجهين أما اختصاص مورد جملة من الروايات بالأرض فلا يوجب التقييد، و أما التعليل فلا يدل على الاختصاص، بل غاية الاشعار.

[٢] كما نسب الى ابن جنيد و اختاره في المستند - كما ذكرنا.

(٢) المتقدمة ص ١٩٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٠

إلا أن يكون النبات قليلا (١) بحيث لا يمنع عن صدق المشى على الأرض، ولا يعتبر ان تكون في القدم أو النعل رطوبة (٢).
ولا زوال العين بالمسح أو بالمشى و ان كان أحوط (٣).

(١) فيشملة إطلاق المشى على الأرض، هذا مضافا إلى أن المتعارف في الأرض التي يمشى عليها- لا سيما في البلدان- وجود الخليط بها من نحو اجزاء الحطب و الحشاشة و أجزاء الرماد، و نحو ذلك مما يطرح في الطرق و الأزقة- لا سيما في الأزمنة السابقة- بحيث يستلزم تخصيص الأخبار بالخالصة من الخليط الحمل على الفرد النادر، أو غير الغالب.

الجهة التاسعة هل يعتبر ان تكون في القدم و النعل رطوبة.

(٢) لا تعتبر الرطوبة في الماسح أعنى القدم، أو النعل، لإطلاق الروايات، فإنها تشمل ما إذا كانا يابسين.

الجهة العاشرة هل يعتبر أن يكون زوال العين بالمسح، أو المشى.

(٣) لا- إشكال في أصل اعتبار زوال العين في حصول الطهارة- كما تقدم «١»- و إنما الكلام هنا في أنه هل يعتبر أن يكون ذلك بنفس المشى أو المسح، أو يكفي زوالها بغيرهما- كما إذا أزيل العين بخرقه، و نحوها- قبل ذلك.

الظاهر عدم اعتبار ذلك أما في المشى فلا إطلاق رواياته، كقوله عليه السلام في رواياته الحلبي «٢» «أليس تمشى بعد ذلك في أرض يابسة». فإنه بإطلاقه يعم ما إذا كان زوال العين قبل المشى.

و أما في المسح فلا أنه بمنزلة المشى في المطهريه، فكما لا يعتبر في الأصل

(١) في الصفحة ٢٠٦

(٢) المتقدمة في الصفحة ١٩٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢١

و يشترط طهارة الأرض (١).

فكذلك الفرع، و بعبارة أخرى ان المستفاد من الروايات هو مطهريه المشى الذى هو عبارة عن الانتقال من مكان الى آخر بوضع الأقدام و رفعها، الا انه يكتفى بالمسح بدلا عنه، كما دل عليه صحيحه زرارة المتقدمة «١» قال فيها:

«فقال: لا يغسلها إلا أن يقدرها، و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلح» فان مقتضى إطلاقها و إن كان جواز الاكتفاء و لو بالمسح بغير الأرض الا أنه لا بد من تقيدها بها جمعا- كما تقدم- و أما دلالتها على لزوم إزالة العين به ايضا- لقوله عليه السلام فيها «يمسحها حتى يذهب أثرها» فلا يكتفى بزوالها بغيره، فلا بد أن يكون المسح المطهر هو المزيل للعين أيضا- فممنوعه، لأن تحديد المسح فيها بالإزالة، انما يكون لأجل ان موردها وجود العين المعبر زوالها جزما، فلا تدل على عدم الاكتفاء بالمسح إذا كانت العين مزالة بشيء آخر قبل ذلك، فعليه لا مانع من التمسك بإطلاق ما دل على كفاية المشى مطلقا الشامل للمسح بعد فرض تنزله بمنزلة المشى [١].

الجهة الحادية عشر هل يشترط طهارة الأرض.

(١) اختلف الأصحاب «٣» في اشتراط طهارة الأرض فصرح جمع بالاشتراط- كما عن الشهيد فى الذكرى و الإسكافى و المحقق الكركى- و ذهب جماعة الى عدم الاشتراط- كما عن الشهيد الثانى فى الروض، و عن الرياض

[١] لم يتضح مراده (دام ظله) من هذا التنزيل مع ان لكل من المشى و المسح دليل مستقل ليس فيه اشعار بالتنزيل المذكور كى يجرى حكم المشى على المسح من هذه الجهة، و لا يخفى أن مقتضى ظهور صحيحه زرارة الدالة على مطهريه المسح هو لزوم كون

زوال العين به ولا موجب لرفع اليد عنه سوى دعوى عدم القول بالفصل بينه وبين المشى وهو غير ثابت، فلا يترك الاحتياط - كما أشار في المتن.

(١) فى الصفحة ١٩٩

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٤٥٦.

و الجواهر ج ٦ ص ٣٠٨ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٢

.....

و عن الأول دعوى: انه مقتضى إطلاق النص و الفتوى لعدم تقييدها بالأرض الطاهرة و قد استدل على الاشتراط بوجوده عديدة «١». ١- منها: الأصل - و هو استصحاب النجاسة فى الرجل إذا مشى على أرض نجسة، بعد فرض قصور فى إطلاق الروايات الدالة على مطهريّة الأرض، لعدم كونها فى مقام البيان من هذه الجهة [١]. ٢- و منها قول النبى الأكرم صلى الله عليه و آله: «جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا» «٣» فان معنى الطهور هو الطاهر فى نفسه و المطهر لغيره.

و هو أعم من أن يكون مطهرا من الحدث و الخبث [٢].

٣- و منها: أن الاستقراء لموارد التطهير بالماء حدثا و خبثا، و بالأرض حدثا، بل خبثا كحجر الاستنجاء يوجب قوة الظن بالاشتراط، لاشتراط الطهارة فى الموارد المذكورة، فليكن مطهريّة الأرض من الخبث عند المشى عليها أيضا كذلك. و لكنّه يندفع بان الاستقراء المذكور لا يفيد إلا الظن و كيف كان

[١] و يندفع - كما قيل - بأنه معارض باستصحاب مطهريّة الأرض قبل تنجسها الا انه من الاستصحاب التعليقى الذى لا نقول بجريانه، بل لا يجرى أصل استصحاب النجاسة لأنه من الشبهة الحكمية، و على تقديره لا تصل التوبة الى الأصل مع وجود الإطلاقات، و دعوى انصرافها إلى الأرض الطاهرة أو عدم وجود إطلاق لها من جهة الطهارة و النجاسة غير مسموعة، إلا أن ترجع الى ما ذكره فى الشرح من أن ارتكاز المتشعبة على أن المطهر يجب أن يكون طاهرا فى نفسه موجب لصرف الإطلاقات إلى الأرض الطاهرة.

[٢] و قد استدل بذلك فى الحدائق (ج ٥ ص ٤٥٧) و أصر على ذلك أشد الإصرار، و قد تعجب من القوم (قدس أسرارهم) أنهم كيف غفلوا من الاستدلال بهذا الحديث، و استندوا الى وجوه آخر مع أنه يدل بوضوح على أن الأرض يكون مطهرا من الحدث و الخبث، و معنى الطهور هو الطاهر فى نفسه و المطهر لغيره و فيه: أولا يمكن دعوى اختصاصه برفع الحدث بقربنة المسجد، على أن الطهارة الخبثية اصطلاح متأخر عند المتشعبة فلا يشملها الإطلاق، و ثانيا: انه لا يدل على اشتراط الطهارة فى مطهريتها بل غاية الدلالة على ان الله جعل الأرض فى حد ذاتها كالماء طهورا، و هذا لا يدل على ارتفاع وصف مطهريتها عند عروض النجاسة لها بسبب خارجي.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٠٨.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ٩٦٩ فى الباب ٧ من أبواب التيمم فى عدة روايات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٣

.....

فالصحيح هو ما اختاره في المتن، و ذهب اليه جمع ممن تعرض لهذه المسألة من اشتراط الطهارة. و ذلك لوجهين.

أحدهما: ارتكاز المتشعبة على اعتبار الطهارة في كل مطهر سواء الماء أو غيره، فإنهم لا يرون أن النجس يكون مطهراً، و لا سيما بملاحظة ما هو مرتكز عند العقلاء من أن الفاقد لا يعطى، و لا نرى أى مانع من التمسك بهذا الارتكاز، و إن كان قد يناقش فيه «١» بأنه لا ارتكاز للعرف في التطهير بالأرض، و إذا كان تعدياً محضاً لا مجال لإعمال مرتكزاتهم فيه. □
 لاندفاعه: بان التعبد إنما يكون في مطهريّة الأرض، و حالها من هذه الجهة تكون كالماء الذى ورد فيه «ان الله تعالى جعل الماء طهوراً لا ينجسه شيء، الا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه» و بعد الفراغ عن جعلهما مطهراً شرعاً يتبادر الى ذهن المتشعبة لزوم طهارتهما في أنفسهما، لأن فاقد الطهارة لا يعطيهما غيره، و هذا هو الموجب لانصراف الإطلاقات في المقام إلى الأرض الطاهرة.
 الوجه الثانى: صحيحة الأحوال المتقدمة «٢» في الرجل يأتى على الموضوع الذى ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً؟ قال: «لا بأس، إذا كان خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك».

فان نفى البأس عن خصوص ما فرضه السائل من وطى المكان النظيف يكون بمنزلة أخذ القيد المذكور في كلام الإمام عليه السلام فيدل على الاشتراط و المراد من النظافة هي الطهارة الشرعية.
 هذا مضافاً إلى ان عود الضمير في قوله عليه السلام «إذا كان خمسة عشر ذراعاً» الى المكان النظيف معلقاً على كونه مقدار خمسة عشر ذراعاً المراد به زوال العين لا التحديد الخاص. يدل على الاشتراط أيضاً [١].

[١] لم يتضح شيء من الوجهين، لأن أخذ القيد في كلام السائل و كذا رجوع الضمير إليه في قوله «كان» لا يقتضيان جعل القيد المذكور (أعنى النظافة) من مقومات موضوع الحكم

(١) المستمسك ج ٢ ص ٦٩.

(٢) في الصفحة ١٩٥

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٤

و جفافها (١) نعم الرطوبة غير المسرية غير مضرّة. [١]

لجهة الثانية عشر هل يشترط جفاف الأرض.

(١) اختلفوا «٢» في هذا الشرط، فذهب بعضهم الى عدم الاشتراط بمقتضى إطلاق الروايات الدالة على مطهريّة الأرض، فلا يضر عنده حتى الرطوبة المسرية.

و فيه: ان الإطلاقات المذكورة لا يمكن الالتزام بشمولها لما إذا كانت الرطوبة مسرية، لتنجسها بملاقاة الرجل النجسه حينئذ فتسرى النجاسة منها إلى الأرض، فلا تصلح ان تكون مطهرة، بل تؤدي نجاستها إلى ما يراد تطهيره من القدم.

و دعوى: ان هذه النجاسة لا تضر في الأرض، لأنها حاصلة بنفس الاستعمال في التطهير كما هو الحال في الماء المستعمل في التطهير بناء على القول بنجاسة الغسالة فإنه مطهر و لا يتنجس به المحل، كما يستفاد من أدلة التطهير بالماء، فليكن التطهير بالأرض كذلك و إنما المضرّ هو النجاسة الخارجيّة.

مندفعة بأن هذه النجاسة الحاصلة بملاقاة الرطوبة النجسة أيضا تكون خارجية لا يتوقف عليها التطهير بالأرض، إذ أقصى ما يمكن الالتزام به في المقام هو عدم ضرر نجاسة نفس الأرض بالمشى عليها، نظير حجر الاستنجاء

بوجه، و دعوى رجوعه إلى أخذ القيد المذكور في كلام الإمام عليه السلام بلا دليل، و مفهوم الشرط انما هو انتفاء الحكم عند عدمه، و الشرط انما هو التحديد بالأذرع أو زوال العين، و لا- ربط لهذا بمفهوم الوصف المأخوذ في كلام السائل أعنى قوله «مكانا نظيفا» فلاحظ.

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه العالی علی قول المصنف «غيره مضرّة»: (إذا صدق معها الجفاف و اليوسه).

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٤٥٨.

و الجواهر ج ٦ ص ٣٠٩ و مصباح الفقيه ص ٦٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٥

.....

المتنجس بإزالة النجس به، و أما الرطوبة الموجودة في الأرض من ماء و نحوه، فهي أمر خارجي لو تنجست بملاقاة الرجل و لو بالمشى عليها تسرى نجاستها إلى الأرض فتفقد شرط الطهارة، بل تسرى النجاسة منها إلى الرجل ثانيا.

نعم لا- بأس بدعوى شمول الإطلاقات بالإضافة إلى الرطوبة غير المسرية، و لكن مقتضى روايتين في المقام هو اعتبار الجفاف و اليوسه [١] «إحدهما» رواية معلى بن خنيس لقوله عليه السلام فيها «أليس وراءه شيء جاف» [٢].

«ثانيتهما» رواية الحلبي لقوله عليه السلام فيها «أليس تمشى بعد ذلك في أرض يابسة» [٣].

فإنهما تدلان على اشتراط الجفاف و اليوسه في مطهريّة الأرض، و بهما تقييد المطلقات، فلا بد من صدق اليوسه عرفا، نعم لا تضر الرطوبة القليلة في الصدق المزبور، و لعلّ هذا هو مراد المصنف «فده» أيضا [٢].

و لكن قد يناقش في سند الرويتين تارة «٥» و في دلالتهما اخرى «٦» فلا- ينهضان لتقييد المطلقات أما السند فلأن في طريق رواية الحلبي «مفضل بن عمر» و قد اختلفوا في مذهبه و روايته، فلا يمكن الاعتماد عليه.

و أما رواية معلى بن خنيس فضعفها به لتضعيف النجاشي له.

[١] ربما يقال اليوسه أخص من الجفاف فيجب تقييد ما دل على الثاني بما دل على الأول- المستمسك ج ٢ ص ٧٠.

[٢] قد يقال ان النزاع في البين يكون لفظيا- كما ذكر في الجواهر ج ٦ ص ٣١٠- بان يقال ان من لم يعتبر الجفاف يريد الاكتفاء بالأرض الرطبة رطوبة غير متعدية لا المتعدية، و من اعتبر الجفاف يريد بذلك عدم التعدى، لا عدم النداءة أصلا، فالطهارة في هذا

الفرض (عدم التعدى) يكون متفق عليه بين الفريقين كما عن الروض، هذا و لكن الإنصاف ان مقتضى الجمود على النص هو اعتبار اليوسه عرفا، و هو أخص مما ليس فيه رطوبة متعدية.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٧- الباب ٣٢ من النجاسات ح ٣ تقدمت ص ١٩٩.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٨- الباب ٣٢ من النجاسات ح ٩ تقدمت ص ١٩٩

(٥) كما عن الرياض- الجواهر ج ٦ ص ٣٠٩.

(٦) كما أشار الى ذلك في مصباح الفقيه ص ٦٤٤ و المستمسك ج ٢ ص ٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٦

و يلحق بباطن القدم و النعل حواشيها بالمقدار المتعارف مما يلتزق بهما من الطين و التراب حال المشى (١).

و أما المناقشة في دلالتها فبأن يقال: انه يحتمل ان يكون المراد بالجفاف في رواية «معلى بن خنيس» ما لا يصل اليه البلبل الذي يسيل من الخنزير الذي مَرَّ في الطريق، لا- الجفاف في مقابل الرطب، كما انه يحتمل أن يكون المراد من اليبوسة في رواية الحلبي الأرض الخالية من نداوة البول، بل قد يدعى «١» دلالة السياق على ذلك.

و لكنها مندفعة بأن ظاهر الخبرين هو اعتبار الجفاف و اليبوسة شرطاً في التطهير بالأرض، لا المفهوم السلبي في مقابل ما يسيل من بدن الخنزير، أو نداوة البول، إذ لا مانع من بيان ما هو الشرط واقعا، مع فرض عدم المانع من إسالة الماء النجس من بدن الخنزير، أو نداوة البول.

فالإنصاف: أنه لا مانع من الأخذ بالروايتين الا سنداً لا دلالة، فلا يعتبر الجفاف و اليبوسة في مطهريه الأرض، الا إذا كانت فيها رطوبة مسرية.

الجهة الثالثة عشر حكم حواشى القدم و النعل

(١) و يلحق بباطن القدم و النعل و ما جرى مجراها حواشيها التي يتعارف إصابه النجس إليها حال المشى، لإطلاق الروايات، فإن طهارة باطن المذكورات يلازم طهارة حواشيها بالمقدار المتعارف، لعدم الانفكاك في التنجس غالباً، بل صحيح زرارة «٢» التي فرض السؤال فيها عما إذا ساخت رجله في العذرة كالصريح في ذلك، فان رسوخ الرجل في العذرة لا يتحقق الا بذلك، و مع ذلك حكم بطهارته بالمشى [١]، نعم إذا زاد على المتعارف لم

[١] و ظاهر إطلاق المتن عدم اعتبار مسح الحواشى بالأرض، و هذا هو الذى استظهره

(١) المستمسك ج ٢ ص ٧٠.

(٢) المتقدمة في الصفحة ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٧

و في إلحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما إذا كان يمشى بهما لاعوجاج في رجله وجه قوى (١) و ان كان لا يخلو من اشكال (٢).

تشمله الأدلة.

الجهة الرابعة عشر حكم ظاهر القدم و النعل إذا مشى بهما.

(١) إذا مشى على ظاهر قدمه أو نعله، لاعوجاج في رجله فهل يلحق بباطنهما، قال المصنف «قده» ان في الإلحاق وجهاً قوياً، و ان استشكل بعد ذلك، و الحق هو الإلحاق من دون تأمل، لإطلاق الروايات، لصدق عنوان المشى على الأرض «١» أو وطئها «٢» أو المرور على الطريق «٣» مما ورد في الروايات المتقدمة- على المشى بظاهرها، و ليس الاعوجاج في الرجل من الأفراد النادرة كى يتوهم انصراف الإطلاقات عنه، فان مشى كل أحد يكون بحسب حاله، فلا فرق بين ظاهر القدم و باطنه و كذا النعل في صدق المشى بالرجل.

(٢) لعله لدعوى انصراف الروايات عن ظاهر القدم و النعل و ان تحقق المشى به، و لكنه قد عرفت انها بلا دليل، لانه ليس من الفرد

النادر، بل لو سلم كونه فردا نادرا لم ينصرف الإطلاق إليه، لا أنه ينصرف عنه الإطلاق، فلا مانع من شموله له على أى تقدير.

فى الجواهر (ج ٦ ص ٣٠٨) عن أستاذه كاشف الغطاء، واستجوده لو لا مطلوبية الاحتياط و التوقف فى أمثال المقام، و لا يخفى أنه لو تم الإلحاق فإنما يتم فى فرض زوال العين، و الا لزم المسح جزما.

(١) كما جاء التعبير بذلك فى رواية الحلبي المتقدمة ص ١٩٩

(٢) كما جاء التعبير بذلك فى صحيحة زرارة المتقدمة ص ١٩٩ و رواية حفص المتقدمة ص ٢٠١.

(٣) كما جاء فى تعبير رواية معلى بن خنيس و رواية الحلبي المتقدمتان ص ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٨

كما ان إلحاق الركبتين و اليدين بالنسبة الى من يمشى عليهما ايضا مشكل (١).

حكم المشى على الركبتين و اليدين.

(١) هل يلحق ركبتى من يمشى عليهما، و على يديه، أو فخذى المقعد، و ما يجرى مجرى ذلك، و كذا ما يوقى به هذه المواضع بالمشى على الاقدام [١] أم لا.

الظاهر هو عدم الإلحاق، لاختصاص أكثر روايات الباب - سؤالا و جوابا - بالمشى بالرجل [٢] فلا تشمل المشى بغيره مما ذكر.

نعم ربما يتوهم التعميم بوجه آخر.

«أحدها»: تنقيح المناط الذى يساعده الاعتبار.

وفيه: أن الأحكام الشرعية لا تناط بالاستحسانات و الاعتبارات.

«ثانيها»: عموم التعليل فى قوله عليه السلام «إن الأرض يطهر بعضها بعضا» بدعوى شموله لكل ما يمشى به، و لو كان غير الرجل، لأن

معناه - كما تقدم «٣» - ان الأرض تكون مطهرة لكل ما ينتجس بها بالمشى عليها.

وفيه: انه لا- عموم فيه بالنسبة الى كل ما تنجس بالأرض - كما تقدم و إلا لزم تخصيص الأكثر، بل هو فى مقام بيان أصل مطهريه الأرض فى الجملة، و أنه لا ينحصر المطهر بالماء.

[١] و قد مال الى ذلك فى الجواهر ج ٦ ص ٣٠٩.

[٢] و قد جاء فى تعبير رواية معلى بن خنيس «أمر عليه حافيا». الظاهر فى المرور بالرجل الحافى.

وفى رواية حفص: «وطئت على عذرة بخفى».

وفى صحيحة زرارة: «وطأ على عذرة فساخت رجله فيها».

وفى رواية الحلبي: «فرما مررت فيه و ليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته».

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٦ فى الباب ٣٢ من النجاسات ح ٢ و ٦ و ٧ و ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٩

و كذا نعل الدابة، و كعب عصا الأعرج و خشبة الأقطع (١).

«ثالثها»: إطلاق صحيحة الأحول، لما ورد فيها من السؤال عن حكم الوطء على الأرض، و هو شامل لكل ما يوطأ به سواء الرجل أو الركبتيين و اليدين. و لم يفرض فيها السؤال عن المشى بالرجل، كما في سائر الروايات.

و فيه: أن الظاهر عدم صدق الوطء الا بالرجل، فلا يعم الركبتيين فضلا عن اليدين و الفخذين، و إنما يصدق في موارد الوطء، دون الوطء، و مما ذكرنا يظهر حكم ما يلصق بها من الخشب و نحوه. حكم نعل الدابة و عصا الأعرج و نحوهما.

(١) لا وجه لإلحاق ما ذكره بباطن المقدم، أو النعل أما نعل الدابة فواضح، لأن مورد الروايات - سؤالا و جوابا - مختص بمشى الإنسان على الأرض فلا تشمل الحيوانات بوجه، نعم نفس رجل الدابة يظهر بزوال العين عنها، كما في سائر أعضاء بدنها، لطهارة بدن الحيوان بمجرد زوال عين النجاسة، و أما نعلها فلا يظهر بذلك، لأنه أمر خارجي ملصق ببدنها، فلا بد في تطهيره من الغسل بالماء. و أما كعب عصا الأعرج، أو الأعمى، و خشبة الأقطع إذا استعان بها في المشى، فلا تشملها الروايات أيضا، لاختصاصها بالمشى بالرجل حافيا، أو مع الخف، بل لا يصدق عليها عنوان الوطء على الأرض لما ذكرنا من اختصاص مفهومه بالوطء بالرجل، فلا يعم غيرها، كالعصا، و خشبة الأقطع و نحوهما فعليه لا يمكن توجيه الإلحاق إلا بعموم التعليل «بأن الأرض يطهر بعضها بعضا» و قد عرفت ضعفه أيضا، لعدم كونه في مقام البيان الا من جهة أصل مطهريه الأرض، فالقول [١] بطهارة ما ذكر بالمشى بها أو بالاستعانة بها في المشى أشكال مما تقدم.

[١] قال في مصباح الفقيه (ص ٦٤٣) «و حكى عن بعض إحقاق كلف ما يستعان به على المشى، كاسفل العكاز، و عصى الأعمى، و أسفل العربات، و التخوت، و نعل الدابة، و هو في غاية الإشكال و الله العالم».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٠

و لا فرق في النعل بين أقسامها من المصنوع من الجلود، و القطن و الخشب. و نحوها مما هو متعارف (١). و في الجورب إشكال إلا إذا تعارف لبسه [١] بدلا عن النعل (٢).

حكم أقسام النعل.

(١) لإطلاق الروايات بالنسبة الى ما تعارف لبسه، فان لفظ النعل و ان لم يرد في رواية إلا أن حذف المتعلق في مثل قوله في صحيحة الأحول «ثم يطاء بعده مكانا نظيفا» يفيد العموم بالنسبة الى ما يوطأ به فيعم مطلق ما تعارف المشى به من النعال، و لو صنع من الموارد المستحدثة، إذ لبس النعال كان متعارفا في زمن صدور الروايات، و لا يحتمل دخل خصوصية ما يصنع منه النعل في الحكم، و عليه فيشمل مثل القبايق، و هو النعل المصنوع من الخشب، و نحوه.

(٢) فصل المصنّف «قده» في الجورب بين ما كان متعارفا وغيره، فقال بطهارة الأول بالمشى، و استشكل في الثاني.

و لكن الصحيح المنع عنه مطلقا، و ذلك لان الروايات الواردة في هذا الباب انما تدل على حكم ما تعارف لبسه في زمن صدور من الخف و النعل، أو المشى حافيا، و ليس فيها عموم أو إطلاق يشمل كل ما يوقى به الرجل، و لو لم يكن متعارفا في ذاك الزمان، و إن تعارف بعد ذلك، و الوجه فيه: ان الروايات المذكورة انما دلت على بيان الحكم على نحو القضية الخارجية دون الحقيقية، أى تشير الى حكم ما تعارف لبسه في زمن الصدور، لا- كل ما يمكن تعارف لبسه في أى زمان بحيث يعم جميع مصاديق ما يوقى به الرجل المستجدة و غيرها، كى تشمل مثل الجورب و نحوه، و لو كان مثل إصاق خشبة بالرجل أو شد خرقة بها- مثلا.

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنّف «قده» «إلا إذا تعارف لبسه» (في فرض التعارف ايضا لا يخلو من إشكال).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣١

و يكفى فى حصول الطهارة زوال عين النجاسة و ان بقى أثرها من اللون و الرائحة، بل و كذا الأجزاء الصغار التى لا تتميز (١).

و الحاصل: أن الروايات- سئوالا و جوابا- انما تكون ناظرة الى ما كان متعارفا فى زمن الصدور من المشى حافيا أو متنعلا، أو مع الخف على نحو القضية الخارجيه، أى تنظر الى ما كان معمولا و متعارفا فى تلك العصور، فلا يجدى تعارف لبس شىء بعد ذلك، و ليست على نحو القضية الحقيقية كى تشمل الجميع، و إلا- فلا- وجه للتقييد بالمتعارف، لا- فى كلام المصنف «قده» و لا غيره من الأصحاب.

و من هنا أشرنا فى التعليقه إلى انه فى فرض تعارف لبس الجورب أيضا لا يخلو من إشكال.

يكفى فى حصول الطهارة زوال العين و ان بقى الأثر.

(١) قد ذكرنا فيما تقدم «١» انه يشترط زوال العين فى حصول الطهارة و نقول هنا أن ذلك كاف و لا يشترط زوال الأثر، و يطلق الأثر على معنيين.

«أحدهما» الأثر بمعنى اللون و الرائحة.

«الثانى» الأجزاء الصغار التى لا تتميز عرفا، اى لا ترى عادة.

اما عدم اعتبار زواله بالمعنى الأول فواضح، لما ذكرناه فى الغسل بالماء من عدم صدق عنوان النجس على اللون و الرائحة، فمع زوال العين يظهر المحل بتحقيق الغسل و ان بقى اللون أو رائحة النجس، و كذلك الحال فى الأرض، لصدق المشى المطهر بالمشى عليها بعد زوال العين، فيشملة الإطلاقات، بل التطهير بالأرض أولى بذلك، لابتناء أمره على التسهيل، و لا دليل على المبالغة لا فى الغسل بالماء، و لا فى المشى على الأرض أو المسح بالتراب حتى يزول الأثر المذكور، بل لا يمكن ذلك فى المقام الامع نوع من المشقة و الحرج، لانسحاق جلد القدم بإكثار المسح على الأرض حتى يذهب

(١) ص. ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٢

.....

أثر النجس عنه و هذا مما لا يعتبر جزءا.

بل مقتضى صحيحه الأحوال «١» التى ورد فيها تحديد المشى بخمسة عشر ذراعا و نحوها عدم الإكثار فى المشى، مع انه من الواضح ان نحو هذا المقدار من المشى لا يوجب إزالة الأثر المذكور (اللون و الرائحة) غالبا.

و أما ما فى رواية حفص «٢» من قول السائل «و مسحته حتى لم أر فيه شيئا» فان الظاهر ان المراد من الشىء هو عين النجس التى و طء عليها، على أنه وارد فى كلام السائل، لا الامام عليه السلام فلا يدل على اعتبار القيد.

و أما قوله عليه السلام فى صحيحه زارة «٣» «و لكنّه يمسحها حتى يذهب أثرها» فالمراد من لفظ «الأثر» فيه هو مرتبة خفيفة من العين بحيث تسمى فى العرف أثرا، و لكن مع ذلك لا- يصح سلب الاسم عنها بالمره، و هذا هو مقتضى الجمع بينها و بين غيرها من الروايات على ما يأتى فى الأثر بالمعنى الثانى، فليس المراد منه الأثر بمعنى اللون و الرائحة جزءا، كيف و الغالب بقائه بهذا المعنى فى التطهير بالمسح أو المشى على الأرض، فلعلّ حمله على الأثر بهذا المعنى يوجب الحمل على الفرد النادر.

بل الغالب بقاء الأجزاء الصغار التى لا تتميز أى لا ترى فى نظر العرف.

و من هنا ظهر حكم الأثر بالمعنى الثانى أيضا، و هو الأجزاء الصغار غير المتميزة، لأن الغالب فى المشى على الأرض أو المسح بالتراب بقائها، فلا يمكن صرف الإطلاقات عنها لاستلزامه الحمل على النادر أيضا، فيكون مقتضى الجمع بينها و بين صحیحه زرارة هو حمل لفظ «الأثر» فيها على مرتبة خفيفة من العين بحيث لا ينافى الصدق عرفا- كما أشرنا- فلا بد من إزالته حيثئذ، و أما إذا بلغت فى الضعف إلى حد عدم التمييز فى نظر العرف، فلا

(١) المتقدمة ص ٢٠٢

(٢) المتقدمة ص ٢٠١

(٣) المتقدمة ص ١٩٩

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٣

كما فى الاستنجاء بالأحجار (١) لكن الأحوط اعتبار زوالها (٢).

كما أن الأحوط زوال الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل و القدم، و ان كان لا يبعد طهارتها أيضا (٣).

مانع من بقائها.

و بهذا يمتاز التطهير بالأرض عن التطهير بالماء، فإن الأجزاء الصغار من النجاسة لا بد من إزالتها فى التطهير بالماء، بخلاف التطهير بالأرض، لأن اشتراط زوالها فى الماء لا يوجب حمل إطلاقاته على الفرد النادر، بخلاف التطهير بالأرض فيكون التطهير بالأرض أو التراب كالتطهير بأحجار الاستنجاء فى أن بقاء الأثر بمعنى الأجزاء الصغار من النجاسة لا يكون مانعا عن حصول الطهارة- كما يأتى [١].

(١) و فى بعض نسخ الكتاب «كما فى ماء الاستنجاء» و الظاهر أنه من سهو القلم، أو من غلط النسخ- كما أشرنا فى التعليق- لأن محل الكلام انما هو عدم مانعية بقاء الأجزاء الصغار من النجاسة فى المحل، و هذا هو الحال فى التطهير بأحجار الاستنجاء، فإنها لا تكون قالة للأجزاء الصغار من المحل، فيكون التطهير بالأرض مثلها فى عدم القالعية، و أما الاستنجاء بالماء فليس الحال فيه كذلك، للزوم النقاء فيه.

(٢) و عن جامع المقاصد و منظومة الطباطبائي «٢» القول بوجود إزالة الأثر بمعنى الأجزاء الصغار التى تبقى ملتصقة من عين النجاسة، خلافا لكاشف الغطاء، و لكن قد عرفت انها إذا كانت غير متميزة فلا تجب إزالتها.

حكم الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل

(٣) الظاهر أن مراد المصنف «قده» هو الأجزاء الأرضية الملتصقة بالقدم أو النعل قبل الملاقاة مع النجس، فتتنجس معهما بملاقاته، فهى تطهر

[١] فى أحكام التخلّى فى فصل الاستنجاء.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٤

[مسألة ١] إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى

(مسألة ١) إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى (١) بل في طهارة باطن جلدها إذا نفذت فيه إشكال، و إن قيل بطهارته بالتبع.

بالمشى، كما يطهر نفس القدم أو النعل، و ذلك لتعارف التصاقها بالنعل و القدم بهذا المقدار، لان الطرق - غالباً - فيها شىء من التراب يلصق بما يشمى به من النعل و القدم، و إن أمكن فرض المشى على ما ليس فيه تراب أصلاً، كالأراضى الصخرية، إلا أن العمومات لا يختص به، بل لا بد من شمولها للأفراد المتعارفة قطعاً، كما تشمل غيرها، فليس المراد الأجزاء التى تلصق بالنعل و القدم بالمشى المطهر، إذ لا يحتمل المنع عنها، لأنها تكون طاهرة جزماً، فلا حاجة إلى الاستدلال «١» على طهارتها بالدلالة الالتزامية، فيكون نظير الدليل الدال على طهارة المتنجس بالغسل الدال بالالتزام على طهارة المتخلف من البلل، إذ المحتمل بقاء الأجزاء الأرضية السابقة على النجاسة، لا حدوث النجاسة فى الأجزاء الأرضية فى المشى المطهر.

عدم طهارة داخل النعل

(١) إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا يطهر بالمشى، و كذا استشكل فى المتن فى طهارة باطن جلدها إذا نفذت فيه النجاسة. و الوجه فى ذلك هو أن الظاهر من روايات الباب التى منها صحيحة الأحوال «٢» الدالة على طهارة النعل بالمشى هو طهارة ما يمس الأرض بالمشى أو المسح، فيعتبر فى مطهرتها حصول المماس، و لا مماسة إلا مع السطح الظاهر من أسفل القدم أو النعل، فلا يزيد الأرض على الماء، فكما لا يطهر المتنجس بجميع أجزائه إلا - بوصول الماء إليه، فكذلك الأرض لا يكون مطهراً إلا بالمباشرة، و حصول التماس، و لا دليل على الطهارة التبعية

(١) تعريض على ما فى المستمسك ج ٢ ص ٧٢-٧٣.

(٢) المتقدمة ص ٢٠٢

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٥

[مسألة ٢) فى طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال]

(مسألة ٢) فى طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال (١).

فى المقام بالنسبة إلى داخل النعل أو باطن الجلد، فيكون حالهما حال ظاهر القدم و النعل إذا أصابه النجس فى عدم حصول الطهارة التبعية لها.

طهارة ما بين الأصابع

(١) منشأ الإشكال هو ما ذكرناه بالنسبة إلى داخل النعل و باطن جلدها من عدم شمول الإطلاقات لها، لاختصاصها بما يمس الأرض بالمشى عليها، و لا يتحقق ذلك بالنسبة لما بين الأصابع كما لا يتحقق بالنسبة إلى ما ذكر، و لا دليل على الطهارة التبعية.

هذا، و لكن الصحيح أنه لا ينبغى الإشكال فى المقام، كما أشرنا فى التعليق [١] و ذلك لدلالة.

صحيحة زرارة المتقدمة «٢» على طهارته قال فيها «رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها، أ ينقض ذلك وضوئه؟ و هل يجب عليه غسلها؟

فقال: لا يغسلها الا أن يقدرها، و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها و يصلّي».

و من الظاهر أن الرجل التي تسيخ في العذرة تصل العذرة إلى ما بين أصابها غالبا أو دائما، و مع ذلك حكم الإمام عليه السلام بطهارة جميع الرجل (أسفلها و ما بين أصابعها) بالمسح.

نعم لا بد من تحقق المماسه مع الأرض حتى بالنسبة الى ما بين الأصابع على نحو يصدق زوال العين بالمشى أو المسح، لأن حصول الطهارة له ليست تبعيئة، بل بالاستقلال، اي بنفس المشى أو المسح.

و من هنا لا يبعد صحة دعوى دلالة الصحيحة المذكورة على جواز مسح ما بين الأصابع بالأجزاء المنفصلة عن الأرض، كقطعه حجر أو مدر، و نحو ذلك، لعدم سهولة المماسه لما بين الأصابع بالاجزاء المتصلة بالأرض،

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «أصابع الرجل اشكال»: (لا ينبغي الإشكال فيما تعارف تنجسه بالمشى، فيظهر بزوال العين به أو بالمسح).

(٢) في الصفحة ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٦

و أما أخصم القدم فان وصل الى الأرض يظهر، و الا فلا (١) فاللزام وصول تمام الأجزاء النجسه إلى الأرض، فلو كان تمام باطن القدم نجسا، و مشى على بعضه لا يظهر الجميع، بل خصوص ما وصل إلى الأرض.

[مسألة ٣) الظاهر كفاية المسح على الحائط]

(مسألة ٣) الظاهر كفاية المسح على الحائط، و ان كان لا يخلو عن إشكال (٢).

أعني الأرض المسطحة التي لا تقع المماسه معها لما بين الأصابع، و هذا و ان منعنا عنه فيما سبق «١» إلا أنه كان المنع بالنسبة إلى أسفل القدم و النعل مما يتعارف تماسه بالأرض بسهولة.

طهارة أخصم القدم

(١) لظهور الأخبار في لزوم حصول المماسه مع الأرض، و هذا هو الشأن في مطهريه الماء أيضا، و لا يزيد التراب على الماء، إذ لا تحصل الطهارة بال غسل الا بوصول الماء إلى جميع أجزاء المغسول، و عليه لا بد في تطهير أخصم القدم من السعى في إيصاله إلى الأرض، و يسهل ذلك في الأراضي غير المسطحة، و الحاصل: أن حال أخصم القدم كحال باقي أجزاءه في لزوم وصوله إلى الأرض. فلو كان تمام باطن القدم نجسا و مشى على بعضه لا يظهر الجميع - كما ذكر في المتن.

المسح على الحائط

(٢) استشكل المصنف «قده» في الجواز بعد الفتوى به، و لعلّ لدعوى انصراف صحیحه زراة الواردة في المسح عنه، و لكن الصحيح عدم الانصراف و شمولها للحائط أيضا، لصدق الأرض عليه، لأن غاية ما اعتبرناه في مطهريه الأرض انما هو اتصال الأجزاء الأرضية بعضها ببعض، و هذا متحقق في الحائط أيضا، غاية أنه يكون اتصالا جعليا فيكون حاله حال

(١) في الصفحة ١٩٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٧

[مسألة ٤) إذا شك في طهارة الأرض بينى على طهارتها]

(مسألة ٤) إذا شك في طهارة الأرض بينى على طهارتها (١) فتكون مطهرة إلا- إذا كانت الحالة السابقة نجاستها، وإذا شك في جفافها لا تكون مطهرة (٢) إلا مع سبق الجفاف فيستصحب.

[مسألة ٥) إذا علم وجود عين النجاسة، أو المتنجس، لا بد من العلم بزوالها]

(مسألة ٥) إذا علم وجود عين النجاسة، أو المتنجس، لا بد من العلم بزوالها، وأما إذا شك في وجودها فالظاهر كفاية المشى و ان لم

ييجاد علو في الأرض بتجميع التراب وجعله كومة والحاصل: أن حال العلو الجعلي في الأرض كما في الحائط و كومة التراب يكون كحال العلو الطبيعي فيها، كالأراضى الجليئة ونحوها، وإلا فلا يطهر الرجل بالمشى على ثخن الحائط، مع أنه لا إشكال في مطهرته، فلا فرق بين المسح و المشى.

الشك في طهارة الأرض

(١) إذا شك في طهارة الأرض بينى على طهارتها، و من آثارها انها تكون مطهرة.

و البناء على الطهارة إما أن يكون لاستصحابها، لأن كل جزء من أجزاء الأرض يكون مسبوفا بالطهارة، وإما لقاعدتها كما إذا فرض عدم جريان الاستصحاب لتوارد الحالتين، إلا ان تكون الحالة السابقة النجاسة، فتستصحب.

الشك في جفاف الأرض

(٢) لأن الجفاف أمر وجودى فيستصحب عدمه، و بعبارة أخرى: ان الجفاف يكون شرطاً في مطهريه الأرض - كما تقدم «١» - فلا بد من إحرازه، فمع الشك فيه يشك في المشروط أيضاً، و مقتضى الأصل عدمه.

(١) في الصفحة ٢٢٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٨

يعلم بزوالها على فرض الوجود (١).

[مسألة ٦) إذا كان في الظلمة، و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض]

(مسألة ٦) إذا كان في الظلمة، و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض، أو شيء آخر من فرش و نحوه لا يكفى المشى عليه، فلا بد من العلم

الشك في وجود عين النجاسة

(١) قدّمنا «١» انه لا بد من زوال عين النجاسة في حصول الطهارة بالمشى أو المسح، فان علم بوجودها فلا بد و أن يعلم بزوالها أيضاً،

إذ مع الشك في البقاء فالأصل البقاء، فلا يمكن الحكم بالطهارة لعدم إحراز الشرط.

و أما إذا شك في أصل وجودها لاحتمال عدم تلوث الرجل بها رأساً فقال المصنف «قده» أن الظاهر كفاية المشى، و إن لم يعلم بزوالها على فرض الوجود، و ذلك لاستصحاب عدم وجود العين.

و فيه: أنه لا أثر للمستصحب في نفسه، لاشتراط الطهارة بالمماسه مع الأرض كما تقدم [١] و هو لا يثبت، فمجرد احتمال وجود العين المانع عن وصول القدم أو النعل إلى الأرض يكفي في الحكم بالنجاسة، لاستصحابها فيكون المقام نظير الشك في وجود المانع عند الغسل بالماء، فان استصحاب عدمه لا- يثبت تحقق الغسل، إذ هو عبارة عن وصول الماء الى جميع أجزاء المغسول، و لا- يثبت الاستصحاب المذكور.

و من هنا كتبنا في التعليقة على المتن: ان الظاهر عدم كفايته ما لم يعلم بزوال العين على فرض الوجود.

[١] و قد جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «يشكل الحكم بمطهريته»: (الظاهر أن لا يحكم بالمطهرية).

(١) في الصفحة ٢٠٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٩
بكونه أرضاً (١).

بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه يشكل الحكم بمطهريته أيضاً (٢).

إذا شك في أنه أرض أو فرش

(١) الشك في أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه يكون على نحوين أشار إليهما في المتن.

(الأول) الشك البدوي من دون فرض علم بالحالة السابقة. و فيه لا يكفي المشى عليه، لعدم إحراز الشرط الذي هو عبارة عن أرضية ما يمشى عليه، إذ لا يكفي مجرد المشى و لو كان على غير الأرض، و الشك في الشرط ملازم للشك في المشروط نظير ما ذكرناه في الشك في الجفاف فيستصحب نجاسة القدم.

(الثاني) الشك المقرون بالعلم بالحالة السابقة بأن يشك في حدوث الفرش في محل بعد العلم بأنه لم يكن مفروشا سابقا.

استشكل المصنف «قده» في الحكم بالطهارة حينئذ، و الوجه فيه هو ما ذكرناه في المسألة السابقة من أن استصحاب عدم المانع لا يثبت تحقق الشرط أي المشى على الأرض و الفرش من الموانع فاستصحب عدمه لا- يثبت تحقق مماسه القدم مع الأرض، كما- ذكرنا- في مانعية عين النجس من المماسه.

و أوضح إشكالا ما إذا كان المحل موردا لتوارد الحالتين بان كان مفروشا في زمان و غير مفروشا في زمان آخر، و شك في المتقدم و المتأخر منهما، ففي مثله لا يجرى استصحاب الحالة السابقة، أو يسقطان بالمعارضة، فليس هناك استصحاب يوجب توهم كفاية المشى على المشكوك.

(٢) قد عرفت الوجه فيه آنفاً، و هو أن استصحاب عدم المانع لا يثبت تحقق الشرط، فالصحيح أنه لا يحكم بالمطهرية، كما أشرنا في التعليقة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٠

[مسألة (٧) إذا رقع نعله بوصلة طاهرة، فتنجست، تطهر بالمشى]

(مسألة ٧) إذا رقع نعله بوصلة طاهرة، فتنجست، تطهر بالمشى (١) و أما إذا رقعها بوصلة متنجسة، ففي طهارتها اشكال (٢) لما مر من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشى على الأرض النجسة.

حكم رقع النعل

(١) لإطلاق النص الشامل للنعل المرقع.

(٢) إذا كانت الرقعة متنجسة قبل التوقيع بها فهل تطهر بالمشى أو لا؟ ذكر المصنّف «قده» أن في طهارتها إشكالا، و بنى ذلك على ما تقدم من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشى على الأرض النجسة، و لكن الصحيح عدم ابتناؤه على ذلك، بل لا يحكم بطهارتها بالمشى و لو قلنا بعدم اعتبار كون النجاسة من الأرض، و ذلك لأن موضوع الحكم - على كل تقدير - هو النعل أجزؤه، و أما الرقعة الخارجية قبل اتصالها بالنعل فليست داخله في موضوع الحكم رأسا، و لو قلنا بعدم اعتبار النجاسة الواصلة من الأرض، و من هنا كتبنا في التعليق: «ينبغي الجزم بعدم طهارتها حتى على القول بعدم الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشى، إذ المفروض نجاسة الوصلة قبل كونها جزء من النعل».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤١

.....

المطهر الثالث الشمس

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٢

.....

المطهر الثالث: الشمس تطهر الأرض و كل ما لا ينقل بإشراق الشمس عليها، عموم الحكم لمطلق النجاسات، حكم الحصر و البواري، حكم السيفن و نحوها، شروط التطهير بالشمس، رطوبة المحل، تجفيفها بالشمس، زوال العين، حكم إشراق الشمس في المرآت، حكم باطن الأرض، حكم الحصى و التراب و الأحجار الواقعة على الأرض، حكم الشك في حصول الشروط، فروع و تطبيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٣

[الثالث من المطهرات الشمس]

إشارة

(الثالث) من المطهرات الشمس، و هي تطهر الأرض (١).

(١) وقع الكلام في مطهريّة الشمس عن جهات.

«الأولى» في أن الشمس هل تكون مطهرة لما أصابته من الأرض نظير الماء، أو انها لا تؤثر إلا العفو عن النجاسة في بعض آثارها-

كالتيمم على الأرض أو السجود عليها إذا جففته الشمس، بحيث لو لاقها شيء مع الرطوبة تنجس.
«الثانية» في موضوع الحكم، بمعنى أن الشمس هل تكون مطهرة لخصوص الأرض، أو تعم غيرها، و على الثاني هل تختص بغير المنقولات، أو تعم غيرها، كالحصر و البوارى.
«الثالثة» فى النجاسة التى تطهرها الشمس بمعنى أنها هل تكون مطهرة لخصوص نجاسة البول، أو لكل نجس أو متنجس يكون كالبول فى عدم بقاء عينه بعد الجفاف - كالماء المتنجس.
الجهة الأولى فى مطهريه الشمس.
فالمشهور بين الأصحاب هو القول بالمطهريه بل عن بعضهم دعوى الإجماع عليه «١» و عن كشف الحق «٢» انه معقد مذهب الإمامية «٣» و عن القطب الزاوندى القول بالعفو خاصة فلا تطهر الأرض بالشمس، بل يكون حكمها حكم الطاهر فى جواز السجود عليها، ما لم تصر رطبة، و لم يكن الجبين رطبا، و تبعه على ذلك جمع من الأصحاب [١]

[١] كصاحب الوسيلة، و المحقق فى المعتبر و الشيخ أبو القاسم بن سعيد، و المحدث الكاشانى و توقف فى ذلك صاحب المدارك - بنقل الحدائق ج ٥ ص ٤٣٧ - و استجود صاحب الحدائق ما ذهب اليه صاحب المدارك من التوقف فى المسألة، لاختلاف الأخبار - نفس المدرك ذيل ص ٤٣٧، و ٤٣٨ - و ان كان فى نسبة ذلك الى بعض من ذكر تأمل كما أشار الى ذلك فى الجواهر ج ٦ ص ٢٥٨، فراجع.

(١) الحدائق ج ٥ ص ٤٣٩ - ٤٤٠ و الجواهر ج ٦ ص ٢٥٣.

(٢) بنقل الجواهر ج ٦ ص ٢٥٣.

(٣) سيأتى التعرض لمذاهب العامة فى الصفحة: ٢٥٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٤

.....

من القدماء و المتأخرين.

و استدلل للمشهور بعدة روايات [١].

(الأولى): صحيحة زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح، أو فى المكان الذى يصلى فيه؟ فقال: إذا جففته الشمس فصل عليه، فهو طاهر» «٢».

و هذه أظهر رواية دلت على مطهريه الشمس، لظهور قوله عليه السلام فى ذيلها «فهو طاهر» فى الطهارة الشرعية المصطلحة، فىكون الصلاة على المكان أو السطح الذى جففته الشمس من آثار حصول الطهارة له لا من أجل العفو عن الصلاة على المكان المذكور، لأن «الفاء» فى قوله عليه السلام «فهو طاهر» للتفريع، أو للعتية.

و قد يناقش [٢] فى دلالتها على ذلك باحتمال إرادة الطهارة اللغوية أى «النظافة»، لعدم ثبوت الحقيقة الشرعية، فىكون نظير قوله عليه السلام «كل شيء يابس زكى» «٤».

و يندفع: بأنه لو سلمنا عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فى عصر النبى الأكرم صلى الله عليه و آله فلا نسلم عدمها فى لسان الصادقين (عليهما السلام) لكثرة استعمال لفظ «الطهارة» فى المعنى الشرعى لا سيما فى عصرهما (عليهما السلام)، فهى حقيقة متشرعية لا بد من حمل اللفظ عليها فى لسانهما (عليهما السلام)، فلا مجال لهذه المناقشة بوجه، فدلالتها على المطلوب ظاهرة.

و معه لا حاجة بنا إلى الاستدلال بقوله عليه السلام فيها: «فصل عليه» مبتيا على ظهوره في السجود على السطح أو المكان المذكور، بضميمة

[١] و مجموعها على ثلاثة أقسام «أحدها» ما هو ظاهر في مطهريه الشمس «ثانيها» ما هو ظاهر في العدم «ثالثها» ما هو مجمل لا يدل على شيء من الأمرين، و قابل للمحل على كل من المطهريه و العفو.
[٢] حكى ذلك عن المحدث الكاشاني في الوافي - الحدائق ج ٥ ص ٤٣٨.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من النجاسات، الحديث: ١.
(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٨ في الباب ٣١ من أحكام الخلوة ح ٥.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٥

.....

الإجماع على اعتبار الطهارة في مسجد الجبهة، فيدل بالالتزام على حصول الطهارة للمكان، كي يناقش فيه باحتمال إرادة الصلاة في المكان، و لا- يعتبر الطهارة في مكان المصلي كما أنه قد يستعمل في ذلك، ما لم تسر نجاسته إلى بدنه أو لباسه، كما إذا جف بالشمس، أو غيرها.

نعم لا بأس بالاستدلال بإطلاق الأمر في قوله عليه السلام «فصل عليه» الدال على جواز الصلاة في المكان الذي جففته الشمس سواء كان حال الصلاة رطبا أو يابسا، بمعنى انه متى جف بالشمس جازت الصلاة عليه رطبا كان أو يابسا، لحصول الطهارة بالتجفيف الحاصل بالشمس.

و الحاصل: أن دلالة هذه الرواية من جهة توصيف المكان بالطهارة بعد التجفيف بالشمس، و من جهة إطلاق الأمر بالصلاة على المكان المذكور مما لا ينبغي التأمل فيها [١].

(الثانية): صحيحة زرارة، و حديد بن حكيم الأزدي جميعا، قال:

قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: السطح يصيبه البول، أو يبال عليه يصلّي في ذلك المكان؟ فقال: «ان كان تصيبه الشمس، و الريح و كان جافا فلا بأس به، الا ان يكون يتخذ مبالا» [٢].

و استدل بهذه الصحيحة للمشهور أيضا بدعوى: أن المسئول عنه فيها انما هو مانعية النجاسة عن الصلاة في المكان، فأجاب عليه السلام بعدم البأس عنه إذا جف بالشمس و الريح فتدل على رفع المانع (أى النجاسة) بذلك، فالمراد من البأس المنفى هو النجاسة فكأن الامام عليه السلام قرّر ما في ذهن السائل من مانعيتها في مكان المصلي و أجاب بأنه ترتفع بإشراق الشمس.

و أما ذكر الريح عطفًا على الشمس - مع عدم مدخليتها في التطهير إجماعا، و كذا عدم كونها بنفسها سببا مستقلا حتى تكون من قبيل عطف أحد السببين على الآخر.

[١] قد أشرنا إلى ثلاثة وجوه للاستدلال بهذه الصحيحة.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٦

.....

فمحمول على الغالب من هبّ الرياح اليسيرة من دون استناد التجفيف إليها، كما يأتي [١] فلا إشكال في الاستدلال بها من هذه الجهة. نعم: يمكن المناقشة فيها.

أولاً: بأن السؤال فيها انما وقع عن الصلاة في المكان المتنجس بالبول، لا الصلاة عليه الظاهر في السجدة على المكان، و جواز الصلاة في المكان الذي جففته الشمس لا يدل على طهارته، لعدم اشتراط الطهارة في مكان المصلّي، ما دام جافاً لا تسرى نجاسته إلى بدنه أو لباسه، بل غايته الدلالة على صحة الصلاة في المكان المذكور إذا كان جافاً، لعدم السراية حينئذ، فيكون معفواً عنه ما دام كذلك. و يؤيّده قوله عليه السلام في ذيلها «الا ان يكون يتخذ مبالاً» فإنه يكره الصلاة فيما يتخذ كنيفاً، و مبالاً، فالجواب ناظر إلى حكم مكان المصلّي، لا إلى مطهريه الشمس.

و هذا بخلاف الصحيحة الأولى، فإن السؤال و الجواب فيها كانا عن الصلاة على المكان الظاهر في السجود عليه، فجواز السجود عليه بعد التجفيف بالشمس يدل على طهارته، لا اشتراط الطهارة في مسجد الجبهة، دون مكان المصلّي.

و بعبارة واضحة: ان التعبير به كلمة «في» إنما يأتي في مورد الصلاة في المكان و ان وقع السجود على غيره، كما في قولنا الصلاة في المسجد، أو في الدار، و نحوه، و لا يقال الصلاة على المسجد، أو على الدار، و هذا بخلاف ما لو أريد السجود عليه، فإنه يقال مثلاً الصلاة على الحصير، أو على الفرش، أو على المكان، و نحو ذلك، فإذا جاء السؤال مع التعبير ب «في» يكون ناشئاً عن احتمال اعتبار شرط في المكان، و إذا جاء مع التعبير ب «على» يكون دالاً على احتمال اعتبار شرط في مسجد الجبهة، و ان كان قد يستعمل في خلافه أيضاً. إلا أن الظاهر هو ذلك، و عليه: إذا كان السؤال عن حكم المكان

[١] سيأتي في المتن: «ان الرياح اليسير على وجه يستند التجفيف الى الشمس و إشراقها لا يضر».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٧

.....

النجس من جهة الصلاة فيه، فلا يدل الجواب بعدم البأس الدال على مجرد الجواز على حصول الطهارة له، إذا جفّ بالشمس، إذ مجرد الجواز أعم من الطهارة، نعم: لو دلّ الدليل من الخارج على اعتبار الطهارة فيه، كما في مسجد الجبهة و لو كان جافاً لكان الجواز مساوقاً لحصول الشرط، و إلا فلا.

و مكان المصلّي الذي هو مورد السؤال و الجواب في هذه الصحيحة، لا يشترط فيه الطهارة و لو نوقش فيما ذكرنا فيرد عليه.

ثانياً: أن قوله عليه السلام «و كان جافاً» ظاهر في لزوم جفاف المكان حال الصلاة، لظهوره في لزوم بقاء الجفاف حينها، و مقتضى إطلاقه عدم كفاية الجفاف قبلها، و ان حصل بالشمس و هذا مما ينافي طهارة المكان، لانه لو طهر بالشمس فلا يعتبر بقاءه على الجفاف حال الصلاة، إذ لا تضر الرطوبة الطاهرة و ان كانت مسرية، بعد فرض حصول طهارة المكان بالشمس، و عليه لو قلنا بدلالة هذه الصحيحة على عدم المطهريه لم نكن مجازفين إذ لا تدل حينئذ الا على الجواز إذا كان المكان جافاً حال الصلاة، فيدل على العفو حينها مع الجفاف، بل يكون دالاً على عدم كفاية الجفاف قبلها و ان كان بالشمس، و هذا بخلاف الصحيحة الأولى حيث دلّت على كفاية الجفاف بالشمس قبل الصلاة، لقوله عليه السلام فيها «إذا جففته الشمس فصلّ عليه» لظهور الفعل الماضي في كفاية تحقق المبدأ، و لو كان قبل الصلاة، و قد ذكرنا: أن مقتضى إطلاقه جواز الصلاة و إن حصلت رطوبة جديدة في المكان حالها، لأنها طاهرة لا تضر بالصلاة، و لا يقاس ذلك بقوله عليه السلام في هذه الصحيحة «و كان جافاً» الظاهر في الحالئية.

ثم ان استفادة هذا المعنى - أعني اعتبار جفاف المكان المنتجس حال الصلاة - من هذه الصحيحة لا يفرق فيها بين تقييد إطلاق قوله عليه السلام «و كان جافا» بما إذا كان الجفاف بالشمس أو الريح و بين ما إذا كان باقيا على إطلاقه بأن يكون ذكر الشمس و الريح من باب المثال، لأنهما الأعم الأغلب في حصول الجفاف في الأشياء، دون غيرهما، كما هو الظاهر، لأن ذكر الريح يكون قرينة على أنه سبب مستقل في الجفاف، أو لا أقل من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٨

.....

كونه جزء له، و حمله على الريح اليسير غير المانع عن استناد الجفاف الى الشمس - كما صنعنا - بعيد عن ظاهر الكلام لا موجب للالتزام به، فذكر الريح عطفًا على الشمس يكون قرينة على أن العبرة بالجفاف من أي سبب حصل.

و الحاصل: انه لا يفرق فيما ذكرناه من عدم دلالة الصحيحة على مطهريه الشمس و ان غايتها الدلالة على جواز الصلاة في المكان الذي أصابته الشمس لو كان جافا بين أن نقول بدلالتها على اعتبار أن يكون الجفاف بالشمس - بناء على القيدية - أو لم نقل بذلك - بناء على عدمها - لأن العبرة - على كل حال - تكون بالجفاف، لا الطهارة، فتحصل أن هذه الصحيحة لا دلالة لها على مطهريه الشمس، لو لم نقل بدلالتها على عدمها.

□
(الثالثة) موثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: سئل عن الموضع القدر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس، و لكنّه قد يبس الموضع القدر قال: لا يصلّي عليه، و أعلم موضعه حتى تغسله.

و عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال: إذا كان الموضع قدرا من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس، ثم يبس الموضع، فالصلاة على الموضع جائزة، و ان أصابته الشمس و لم يبس الموضع القدر و كان رطبا فلا يجوز الصلاة حتى يبس، و ان كانت رطبة، و جبهتك رطبة، أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر، فلا تصل على ذلك الموضع، حتى يبس، و ان كان غير الشمس أصابه حتى يبس، فإنه لا يجوز ذلك» [١].

توضيح الاستدلال بها ان هذه الموثقة قد اشتملت على سؤالين.

«الأول» عن طهارة المكان القدر بالبيوسه بغير الشمس، فأجاب

[١] وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٣ في الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، ح ٤.

و التهذيب ج ١ ص ٢٧٣ ح رقم ٨٠٢ - ٨٩.

و ج ٢ باب الزيادات ص ٣٧٢ ح رقم ١٥٤٨ - ٨٠.

و الاستبصار ج ١ ص ١٩٣ ح رقم ١، باب ١١٤ - مع اختلاف في النسخ.

و الوافي ج ١ ص ٣٦ م ٤ مع موافقته لنسخه من التهذيب، كما سيوافيك في الشرح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٩

.....

الإمام عليه السلام بعدم طهارته بذلك، و انه لا بد في تطهيره من الغسل بالماء بعد إعلام الموضع، و انه لا يصلّي عليه حتى يغسل.

و «السؤال الثاني» قد جاء عن مطهريه الشمس للأرض، فأجاب عليه السلام بأنه إذا أصابته الشمس و يبس الموضع بها يجوز الصلاة عليه، و جواز الصلاة على الموضع يدل على طهارته، لا شرطها في مسجد الجبهة إجماعا.

هذا مضافا إلى أن لزوم مطابقتة الجواب للسؤال يدل على ذلك أيضا، حيث أن السؤال إنما كان عن طهارة الموضع بالشمس، فأجاب عليه السلام بجواز الصلاة عليه إذا جفّ بها، فبدلّ بالالتزام على حصول الطهارة بها [١] و إلا لم يطابق الجواب مع السؤال. على أن سياق الكلام في صدر الحديث - سئولا و جوابا - يدل على أن المطلوب للسائل إنما هو معرفة كيفية تطهير المكان القدر، حيث قال عليه السلام في جواب السؤال الأول «و أعلم موضعه حتى تغسله» فإنه يدل على أن المطلوب للسائل معرفة كيفية تطهير المكان، فأجابه عليه السلام بأنه لا يطهر بمجرد اليبوسة من دون إصابة الشمس، و انه لا بد من غسله، فالمطهر إما هو الشمس أو الماء. هذا كله من حيث دلالة صدرها من المنطوق.

و يدل على المطلوب أيضا ما أوضحت من المفهوم في ذيلها بقوله عليه السلام «و ان أصابته الشمس و لم يبيس الموضع. إلخ» و ذلك لما اعتبرته في المنطوق من لزوم أمرين في الطهارة بالشمس «أحدهما» إصابة الشمس و «الثاني» حصول اليبوسة بها فمع انتفاء كل من الأمرين لا تحصل

[١] بل عن العلامة في المختلف ان السؤال في الرواية وقع عن الطهارة فلو لم يكن في الجواب ما يفهم منه السائل الطهارة «أو عدمها» لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة».

و أما ما أورده عليه في الحدائق (ج ٥ ص ٤٤٦) بأن اللّمازم تأخير البيان عن وقت الخطاب و لا مانع منه، إذ كون الوقت وقت الحاجة ممنوع.

فمندفع بما ذكره في الجواهر (ج ٦ ص ٢٥٦) بان الغالب هو وقت الحاجة عند السؤال.

فتأمل.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٠

.....

الطهارة، فإن أصابته الشمس و لم تحصل اليبوسة، و بقي على الرطوبة، فلا يطهر حتى يبيس بالشمس، كما أنه إذا يبيس من دون إصابة الشمس بأن كان الجفاف غيرها، كالزّيح، فلا يطهر أيضا، و هذا هو الذي ذكرته الموثقة في بيان مفهوم ما اعتبرته في المنطوق من اعتبار شرطين في طهارة الموضع بالشمس أما «الأول» فأشار إليه بقوله عليه السلام: «و إن أصابته الشمس. الى قوله عليه السلام «فلا تصلّ على ذلك الموضع حتى يبيس» فان الظاهر أن المراد من اليبوسة في كلا الموردین اللذين أجاز الصلاة فيهما هو يبوسة الموضع بالشمس حتى يطهر بذلك فيجوز الصلاة عليه، و ذلك بقريته المقابلة مع قوله عليه السلام في ذيلها «و إن كان غير الشمس أصابه حتى يبيس فإنه لا يجوز ذلك» فأجاز في الأول دون الثاني.

فيكون حاصل المعنى إلى هنا: أنه لا بد في صحة الصلاة من جفاف الموضع بالشمس، و أنه إذا كان بعض أعضاء المصلّي رطبا - كرجله أو جبهته - فلا يجوز له الصلاة على الموضع القدر، إلا أن يطهر باليبوسة بالشمس.

و أما الثاني - أعنى انتفاء إصابة الشمس و ان حصلت اليبوسة غيرها و أنه لا يكفي ذلك في صحة الصلاة على الأرض أيضا - فأشار إليه بقوله عليه السلام «و ان كان غير الشمس أصابه حتى يبيس فإنه لا يجوز ذلك» اي لا يجوز الصلاة عليه.

فتحصل: أنه لا ينبغي التأمّل في دلالة هذه الموثقة على مطهريّة الشمس للموضع القدر - كما أوضحنا.

إلا أنه قد يناقش «١» فيها من جهتين «إحدهما» من جهة اختلاف النسخة و «الثانية» من جهة عدم دلالة جواز الصلاة على الموضع الذي أصابته الشمس على طهارته.

أما (الأولى) فيما ذكره في الوافي «٢» و أصر عليه و حكى «٣»

(١) الحدائق ج ١ ص ٤٤٥-٤٤٦ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٠.

(٢) ج ١ ص ٣٦ م ٤.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٢٥٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥١

.....

ذلك عن حبل المتين أيضا، من أن النسخ الموثوق بها هكذا «و ان كان عين الشمس أصابه» بالعين المهملة و النون و يكون كلمة «إن» وصلية لا شرطية، و على هذا يكون نصا في الدلالة على عدم مطهريه الشمس، فيكون قوله عليه السلام «فإنه لا يجوز ذلك» تأكيدا لقوله عليه السلام «فلا تصل على ذلك الموضع» لا جوابا للشرط، لأن كلمة «إن» حينئذ تكون وصلية، لا شرطية. حتى أن صاحب الوافي قال: ان ما يوجد في بعض نسخ التهذيب من قوله عليه السلام «غير الشمس أصابه» بالغين و الراء كأنه تصحيف.

هذا، و لكن مما يبعد نسخة الوافي أعنى «عين الشمس» أمور- كما عن غير واحد الاعتراف به [١] أيضا.

«أحدها»: أن لازم ما ذكره هو رجوع الضمير في قوله عليه السلام «فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس» الى الرجل و الجبهة، و هاتان إحداهما مؤنث سماعي، و الأخرى لفظي، فلا بد من تأنيث الضمير في قوله «يبس» [٢] و هذا بخلاف النسخة المعروفة، لرجوعه حينئذ إلى الموضع، اي حتى يبس بالشمس، لا غيرها.

«ثانيها»: تذكير الضمير في قوله عليه السلام «أصابه» فإنه لو كانت

[١] و في الجواهر ج ٦ ص ٢٥٦ حكاية ذلك عن الذخيرة في بحث مطهريه الشمس، و كشف اللثام ج ١ ص ٥٥، و نقله العلامة و غيره على نسخة «غير الشمس» و فاقا لما في الاستبصار ج ١ ص ١٩٣.

[٢] ليس في نسخة الوافي (ج ١ ص ٣٦ م ٤) هذه الجملة: «حتى يبس» حتى يكون الضمير فيها مذكرا أو مؤنثا، فإن العبارة في الوافي هكذا «فلا تصل على ذلك الموضع و ان كان عين الشمس اصابته».

و هكذا في التهذيب (ج ١ ص ٢٧٣ ط إسلامية) ص ٦٩١.

و الاستبصار (ج ١ ص ١٩٣ ط إسلامية).

و الحدائق (ج ٥ ص ٤٤٥).

فلو كانت النسخة «عين الشمس» فتصح العبارة، لأن مفادها حينئذ انه لا تجوز الصلاة على الموضع القدر مع رطوبة الرجل أو الجبهة، و ان يبس بالشمس و قد رواها الشيخ في التهذيب في باب الزيادات من دون هذه الجملة رأسا، راجع التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ ح رقم

١٥٤٨-٨٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٢

.....

العبارة «عين الشمس» لزم التأنيث، لأن الضمير المتأخر في المؤنثات السماعية لا بد من تأنيثه و ان صح نسبة الفعل إليها على الوجهين، فيصح ان يقال طلع الشمس أو طلعت الشمس، و لا يصح أن يقال: الشمس طلعت [١].

«ثالثها»: التعبير بالفعل المضارع فى قوله عليه السلام «وإن كان غير الشمس اصابه حتى يبس» فإنه المناسب ل «ان» الشرطية إذ يجوز فيه الوجهين أعنى التعبير بالمضارع و الماضى، و هذا بخلاف ما إذا كانت وصليته، كما هو لازم كون النسخة عين الشمس، و لا بد حينئذ من التعبير بالماضى بأن يقول «حتى يبس» اى حتى يبس الموضع لأنه يؤتى بها فى الأمور المفروضة التحقق، لكى يكون المعنى حينئذ، أن عين الشمس لا يوجب طهارة الموضع و إن أصابته حتى يبس [٢].

«رابعها»: أنه لا معنى لاصابة عين الشمس لشيء، فإن الذى يصيب الأشياء انما هو نور الشمس و ضوئها لا نفسها و عينها، فلا يحتمل إطابة عينها الشيء حتى يوتى بها للتأكيد، فلا بد من فرضها زائدة أو إرادة الضوء منها، و كلاهما خلاف الظاهر، و لا محذور فى كون العبارة «غير الشمس» كما هو ظاهر [٣].

[١] لا يخفى: أن المذكور فى نسخة الوافى (ج ١ ص ٣٦ م ٤) تأنيث الضمير، لأن العبارة هكذا «و ان كان عين الشمس اصابته» فلا مجال لهذا الاشكال على الوافى.

نعم فى نسخة التهذيب (ج ١ ص ٢٧٣) «و ان كان عين الشمس اصابه». و كذا فى الحقائق (ج ٥ ص ٤٤٥).

و أما فى الاستبصار (ج ١ ص ١٩٣) فهكذا «و ان غير الشمس اصابه».

[٢] لا- يخفى: أن الموجود فى نسخة الوافى قوله «حتى يبس» و هكذا فى نسخة التهذيب فلا مجال لهذا الإشكال أيضا، فراجعهما: الوافى (ج ١ ص ٣٦ م ٤) و التهذيب (ج ١ ص ٢٧٣).

[٣] يمكن ان يقال ان المراد من الشمس بقرينة الإصابتة ضوئها لا- جرمها، فعليه يمكن ان يكون ذكر العين للتأكيد بأن يراد نفس الضوء فى مقابل حرارته اى لا تؤثر فى التطهير اصابة نفس الضوء فضلا عن حرارته بالمجاورة كما إذا كان الموضع فى الفىء و اصابه حرارة ضوء الشمس هذا، و لكن الشيخ «قده» رواها فى باب الزيادات من التهذيب من دون هذه الجملة رأسا راجع التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ حديث رقم ١٥٤٨- ٨٠ ط الإسلاميه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٣

.....

هذا كله، مع أن الشيخ «قده» الذى هو راوى الحديث قد استدل [١] بهذه الزوايه على مطهريه الشمس، فكيف يمكن روايتها على نسخة «عين الشمس».

هذا كله فى المناقشة الأولى فى هذه الموثقة و هى التى أثارها صاحب الوافى - كما أشرنا.

«المناقشة الثانية» فيها هى ما ذكره بعضهم «٢» من أن عدوله عليه السلام عن الجواب الصريح بكون الموضع طاهرا بالمشى إلى الجواب بجواز الصلاة عليه ربما أشعر بعدم الطهارة و ان جازت الصلاة عليه.

و يدفعها: ما أشرنا إليه من أن قرينة السياق فى كلا السؤالين تدل على أن المطلوب هو معرفة كيفية تطهير الموضع القدر، فأجاب الإمام عليه السلام عن السؤال الأول و هو عما إذا كان الموضع لا تصيبه الشمس بأنه لا بد من غسله، فيكون هذا أقوى شاهد على أن المراد فى الجواب عن السؤال الثانى هو حصول الطهارة له إذا أصابته الشمس، فيكون المطهر أحد الأمرين، الماء، أو الشمس، فلا موقع لهذه المناقشة أيضا، فالصحيح هو تمامية هذه الموثقة سندا، و دلالة.

(الرابعة): رواية أبى بكر الحضرمى عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«يا أبا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر» (٣).

و في رواية أخرى بهذا الإسناد قال عليه السلام: «كل ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر» (٤).

[١] استدل بها في التهذيب ج ١ ص ٢٧٢-٢٧٣ لقول المفيد «قده» في المتن «و الأرض إذا وقع عليها البول ثم طلعت عليها الشمس فجففتمتها طهرت بذلك، و كذلك البوارى و الحصر».

□

ثم قال الشيخ «قده» في الشرح: و يدل عليه ما أخبرني به الشيخ «أيده الله تعالى» عن أبي جعفر محمد بن علي. و ذكر موثقة عمار، هذه.

(٢) كصاحب الحدائق ج ٥ ص ٤٤٦.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٣ في الباب ٢٩ من النجاسات ح ٥ و ٦.

و التهذيب ج ١ ص ٢٧٣ ح رقم ٨٠٤-٩١ و ج ٢ باب الزيادات ص ٣٧٧ ح رقم ١٥٧٢-١٠٤.

(٤) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٣ في الباب ٢٩ من النجاسات ح ٥ و ٦.

و التهذيب ج ١ ص ٢٧٣ ح رقم ٨٠٤-٩١ و ج ٢ باب الزيادات ص ٣٧٧ ح رقم ١٥٧٢-١٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٤

.....

و الظاهر أنهما رواية واحدة، تكون الثانية أشبه بالتفسير للأولى، لما فيها من التعبير ب لفظ «كل» تفسيراً «لما أشرقت» و لفظ «طاهر» تفسيراً لقوله عليه السلام «فقد طهر».

و كيف كان فهي واضحة الدلالة على مطهريه الشمس.

الا انه قد يناقش [١] في دلالتها تارة، و في سندها اخرى، أما الأول فبأنها متروكة، إذ لا عامل بعمومها، فإنه لا يقول أحد بمطهريه الشمس لكل ما تصيبه و لو كان من غير المنقول، و أما السند فلضعف بعض رواياتها- كما يأتي.

و يندفع الأول بأنه لا بد من تقييدها من جهتين.

«إحداهما» من جهة اشتراط اليوسه بقرينه صحيحه زرارة المتقدمه «٢» الداله على اعتبار حصول الجفاف بالشمس.

«ثانيتهما» من جهة اشتراط كون المتنحس مما لا ينقل، كالأرض و نحوها، فان المنقول كالثوب و البدن و نحوهما، لا يطهر بالشمس، إجماعاً فلا بد من تقييدها من هذه الجهة أيضاً، لو لم نقل بانصرافها في نفسها إلى ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس من الأماكن التي أصابها شيء من النجاسات في مقابل ما من شأنه أن يوضع فيها تارة و ينحى أخرى.

هذا مضافاً الى إمكان تقييدها بما دل من الروايات على تطهير الثياب و البدن و نحوهما من المنقولات بالماء، فإنها إرشاد إلى انحصار مطهريها فيه، فتكون مقيدة لإطلاق، أو عموم هذه الرواية فيلتزم بالتعيين بالغسل بالماء في المنقول و بالتخير بينه و بين التجفيف بالشمس في غير المنقول جمعاً بين الروايات.

و يؤيد ذلك ما في الفقه الرضوي عليه السلام: من قوله «ما وقعت الشمس

[١] ناقش فيها بما ذكرنا صاحب المدارك (قده) قائلاً: «و اما رواية أبي بكر فضيفة السند جدا، لان من جملة رجالها عثمان بن عبد الملك و لم يذكره أحد من علماء الرجال فيما اعلم و مع ذلك فهي متروكة الظاهر» و أشار الى ذلك في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٠ ايضاً و ان تصدى لدفعه.

(٢) في ص ٢٤٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٥

.....

عليه من الأماكن التي أصابها شيء من النجاسة مثل البول وغيرها طهرتها و أما الثياب فلا يتطهر إلا بال غسل « (١) ». فإنها صريحة في الدلالة على التفصيل بين المنقول وغيره في انحصار مطهر الأول بالماء بخلاف الثاني، فإنه يطهر بالشمس أيضا. فتحصل: انه لا ينبغي التأمل في دلالتها بعد التقييد فليست متروكة الدلالة - كما قيل [١].

و أما الثاني أعني المناقشة في سندها فلان فيه عثمان بن عبد الله [٢] و هو مهمل أو مجهول، و كذا أبو بكر الحضرمي فإنه مجهول أيضا [٣] فهي ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها.

و دعوى انجبارها بعمل المشهور مندفة بما قد مر مرارا من أن عملهم لا يجبر الضعف، فضلا عما إذا شك في استنادهم إلى رواية و ان طبقت مع مذهبهم.

و قد يقال « (٥) » ان في رواية الأساطين لهذه الرواية - كالمفيد و محمد بن يحيى، و سعد، و أحمد بن محمد - الظاهر انه ابن عيسى الأشعري - و علي بن

[١] و هو صاحب المدارك كما أشرنا في التعليقة المتقدمة.

[٢] كذا في نسخة الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٣ و لكن في نسخة التهذيب ج ١ ص ٢٧٣ ح ٨٠٤ - ٩١ و ج ٢ ص ٣٣٧ ح ١٥٧٢ - ١٠٤ عثمان بن عبد الملك « و قد أشار السيد الأستاذ «دام ظلّه» في معجم الرجال ج ١١ ص ١١٤ في ترجمة عثمان بن عبد الملك انه هو الصحيح بقرينة سائر الروايات، و لكنه مع ذلك مهمل لم يذكر في كتب الرجال - كما في المدارك أيضا حيث أنه ضعف سندها بعثمان بن عبد الملك.

[٣] هكذا ذكر «دام ظلّه» في مجلس الدرر الا انه جاء فيما صنفه «دام ظلّه» متأخرا من كتاب معجم رجال الحديث توثيقه حيث قال «دام ظلّه» في ج ١٠ ص ٢٩٩ في ترجمة «عبد الله بن محمد أبي بكر الحضرمي» «و ملخص الكلام ان أبا بكر الحضرمي و ان كان جليلا - ثقة على ما عرفت، الا انه لم يرد فيه توثيق لا من الكشي، و لا من النجاشي» فإنه «دام ظلّه» مع اعترافه بعدم ورود توثيق له من الكشي و النجاشي وثقه، اعتمادا على وقوعه في اسناد كامل الزيارات، الا ان ذلك لا يجدي أيضا في صحة سند هذه الرواية، لضعفها بعثمان بن عبد الملك أو ابن عبد الله.

(١) مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٦٣ في الباب ٢٢ من النجاسات ح ٥.

(٥) المستمسك ج ٢ ص ٧٩ الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٦

.....

الحكم - نوع اعتماد عليها، و لا سيما أحمد الذي أخرج البرقي من «قم» لأنه أكثر الزوايا عن الضعفاء، و اعتمد المراسيل، فكيف يعتمد على من لا ينبغي الاعتماد عليه، و لذا قيل إن في روايته عن شخص نوع شهادة بوثاقته و كذا في رواية الشيخ لها في الخلاف

[١] و التهذيب «٢» مستدلا بها.

و هذا الكلام ايضا لا يجدى فى اعتبار الرواية المذكورة.

أما رواية الأكاير فلا تدل على التوثيق، لأنهم يروون عن الضعاف أيضا حتى أن مثل ابن أبى عمير الذى قيل فى حقه ان مراسيله فى حكم المسانيد، وجدنا روايته عن الضعاف - كما ذكرنا فى محله - فرواية الأكاير عن شخص لا يكون توثيقا له، و إلا لزم الاعتماد على جميع ما يروونه فى كتبهم من دون حاجة إلى ملاحظة إسنادها، و هذا مما لم يلتزم به أحد.

و أما قضية إخراج أحمد بن عيسى، البرقى من «قم» فإنما كان لإكثاره الرواية عن الضعاف و المراسيل بحيث كان متعودا على ذلك، و أين هذا من رواية واحدة أو أكثر من غير الثقات، فلتكن هذه الرواية من تلك الموارد أيضا، و هذا المقدار لا يوجب قدحا فى الزاوى، و إن كان من الأكاير، فلا مانع من رواية مثل «أحمد بن عيسى» عن «عثمان» و «ابى بكر الحضرمى» و ان كانا ضعيفين، و إلا لزم القدح فى أكثر الزواة الأجلء بل كلهم، لأنه لا يكاد يوجد راو لم يرو عن الضعيف و لو فى مورد أو موردين.

و أما استدلال الشيخ فى التهذيب و الخلاف فإنما يقع غالبا بعدة روايات فيها الصحاح و الضعاف، و إلا لزم تصحيح جميع الروايات التى جاء فى التهذيب، حيث انه «قده» يذكر عدة روايات فى كل مسألة فقهية يتعرض لها المفيد فى المتن، و لا إشكال فى ضعف بعضها.

[١] قد تعرض الشيخ (قده) لمطهرية الشمس فى الخلاف (ج ١ ص ١٨٥) فى كتاب الصلاة (مسألة ٢٣٦) و لم يستدل بهذه الرواية، و إنما استدلال بالاجماع و بغير هذه من الروايات، فراجع. و لعله تعرض لهذه الرواية فى محل آخر منه، و لم أجده عاجلا.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٢٥٦

(٢) ج ١ ص ٢٧٣ ح ٨٠٤ - ٩١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٧

.....

فتحصل: أنه لا يمكن الاستناد إلى هذه الرواية لضعفها سندا، و إن تمت دلالة، الا أنه يكفينا فى المقام صحيحة زرارة، و موثقة عمار المتقدمتين.

إلا أنه قد يقال [١] بمعارضتهما مع.

صحيحة إسماعيل بن بزيع قال: سألته عن الأرض و السطح يصيبه البول و ما أشبهه، هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: «كيف تطهر من غير ماء» «٢».

بدعوى أن الاستفهام الإنكارى فى الجواب دال على نفى مطهرية الشمس، و أن المطهر انما هو الماء لا غير، بل قد استدل [٢] من منع عن مطهرية الشمس بهذه الصحيحة، و جنح إلى التأويل فى الروايات الدالة على مطهريتها.

هذا، و لكن الصحيح أنه لا معارضة فى البين، لأن مفاد هذه الصحيحة هو اشتراط الماء فى مطهرية الشمس، لا نفى أصل المطهرية عنها، فيكون مفادها أنه لا بد من استناد التجفيف الى الشمس، لأن مجرد إشراقها على شىء لا يجدى إذا كان يابسا، فالتطهير بالشمس

يكون مشروطا بالرطوبة، كى يستند الجفاف إليها حتى تكون هي المؤثرة في طهارته.

بل لو كان المراد من ضميمه الماء هو الغسل به لكان السؤال عن مطهريه الشمس لغوا، فيعلم من ذلك أن أصل مطهريه الشمس كان مرتكزا في ذهن السائل، و مفروغا عنها عنده، و أمضاه الإمام عليه السلام أيضا الا أنه

[١] قال بها صاحب الحدائق «قده» (ج ٥ ص ٤٤٣ و ٤٤٧) و كأنه استقرت عنده المعارضة، و لم يتمكن من الجمع، أو طرح أحد الطرفين إلى أن اختار التوقف، و احتاط في المسألة لذلك و نسبه الى المدارك أيضا- فلاحظ.

[٢] كما في الحدائق ج ٥ ص ٤٣٩ نقلا- عن العلامة (قده) حيث استدل بها للمانعين و قال في ص ٤٤٣ أنه اعتمد عليها المحدث الكاشاني في القول بالعفو، و أول الأخبار المعارضة لها، و راجع الوافي (ج ١ ص ٣٦ م ٤) تجد صحة ما ذكره «قده» فإنه يأول الخبر المصرح بمطهريه الشمس بالطهارة اللغوية بمعنى النظافة كما في قوله (ع) «كل يابس زكي» ذكر ذلك في بيان روايه الحضرمي.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٣ في الباب ٢٩ من النجاسات، ح: ٧ و التهذيب ج ١ ص ٢٧٣ ح ٨٠٥-٩٢، و الاستبصار ج ١ ص ١٩٣ ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٨

.....

مع شرط آخر، و هو ضم الماء إذا كان المكان جافا، فليس المراد من الماء المنضم إلى إشراق الشمس بمقدار يتحقق به الغسل، بل يكفي الرش الموجب لرطوبة الأرض، فلا- تنافي بين هذه الصحيحة، و بين صحة زرارة و موثقة عمار بوجه، لاتحاد الموضوع و الحكم في الطرفين، لدلالة هذه على اعتبار مجرد الرطوبة كى يستند التجفيف الى الشمس، كتلك.

و لو سلم الإطلاق في هذه الصحيحة بأن يقال: إنها دالة على اشتراط صب الماء على المكان، سواء أ كان يابسا أم لا كان مقتضى الجمع بينها و بين صحة زرارة المتقدمة هو حملها على صورة يوسه المكان، لأن النسبة بينهما العموم المطلق، فتخرج المكان الرطب عن إطلاقها فيكون الباقي تحتها الأرض اليابسة، و لا كلام في لزوم رشه بالماء حينئذ لكي يستند الجفاف إلى الشمس.

ثم إنه لو سلم المعارضة بأن يقال إن صحة ابن بزيع تدل على نفي مطهريه الشمس كان اللأزم ترجيح تلك أعني صحة زرارة، و موثقة عمار لشهرتهما، و عمل المشهور بهما و مخالفتها لمذهب أكثر العامة [١] و هي العمدة في حل المعارضة لو تمت و قد ذكر في الوسائل [٢] ان القول بعدم مطهريه

[١] اتفق المالكية و الحنابلة على أن الأرض لا تطهر بالشمس و لا بالهواء، بل لا بد من صب الماء عليها.

- الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٢٩ و ٣٠ ط ٥- و كذا الشافعي في الأم.

- نفس المصدر ص ٣١ و كتاب الأم ج ١ ص ٥٢ و الخلاف للشيخ الطوسي ج ١ ص ١٨٥ م ٢٣٦.

لكنه عنه في (القديم) انه يطهر المكان بالجفاف مطلقا سواء أ كان بالشمس أم غيرها.

و عنه في (كتاب الإملاء) التفصيل بين الشمس و الهواء و بين الجفاف بغيرهما كما إذا كان في الظل فالأقوال المحكية عنه ثلاثة.

- الخلاف ج ١ ص ١٨٦ م ٢٣٦.

و أما الحنفية فذهبوا الى ان مجرد الجفاف يكون مطهرا سواء أ كان بالشمس، أو غيرها.

- الخلاف ج ١ ص ١٨٦ م ٢٣٦ و الفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٨ ط ٥.

فالمذاهب الثلاثة على عدم الطهارة.

[٢] ج ٢ ص ١٠٤٣ في ذيل صحيحة ابن بزيع قائلا: «و لا يمكن أن يراد بالماء رطوبة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٩

و هي تطهر الأرض و غيرها (١) من كل ما لا ينقل، كالأبنية و الحيطان، و ما يتصل بها من الأبواب، و الأخشاب، و الأوتاد، و الأشجار، و ما عليها من الأوراق.

الشمس ذهب إليه جماعة من العامة.

هذا تمام الكلام في الجهة الأولى.

الجهة الثانية: في موضوع الحكم

(١) هذه هي الجهة الثانية من الجهات الثلاثة التي أشار إليها المصنف «قده» و هي في تعيين موضوع الحكم بمعنى أنه هل يختص الحكم بالتطهير بالأرض، أو يعم كل ما لا ينقل كالأمتلئة المذكورة في المتن.

اختلفت الأقوال في هذا المجال.

فذهب بعضهم «١» الى القول بتخصيص الحكم من غير المنقول بالأرض، و من المنقول بالحصر و البوارى فلا يتعدى عن هذه الثلاثة، و لو كان مما لا ينقل.

و عن بعضهم [١] تخصيص الحكم بالحصر و البوارى، دون الأرض.

هذا، و لكن المشهور «٣» هو شمول الحكم لغير المنقول مطلقا أرضا كان أو غيرها، كالأبنية و أبوابها، و الحيطان، و ما يتصل بها حتى الوتد في الحائط، بل الأشجار و ثمارها، و كل ما لا ينقل، و من المنقول الحصر و البوارى لا غير.

وجه الأرض إشارة الى عدم طهارته إذا طلعت عليه الشمس جافا، و اشتراط رش الماء مع عدم الرطوبة وقت الإشراق، و يحتمل الحمل على التقيّة، لأنه قول جماعة من العامة.

[١] الجواهر ج ٦ ص ٢٦١ نقلا عن المهذب من النص على عدم طهارة غير البوارى و الحصر، و لا يخفى ضعفه، لأنه خلاف الإجماع و النص للاتفاق على مطهريتها للأرض، و شمول لفظ المكان في النص لها.

(١) الحدائق ج ٥ ص ٤٣٧ نقلا عن المحقق في النافع و الشيخ في الخلاف، و المفيد في المقنعة، و عن سلار و القطب الزاوندى.

(٣) الحدائق ج ٥ ص ٤٣٦-٤٣٧ و الجواهر ج ٦ ص ٢٦٢-٢٦٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٠

.....

و هذا هو الصحيح، و يدلّ عليه الروايتان المتقدمتان أعنى صحيحة زرارة «١» و موثقة عمار «٢» لأن السؤال في الأولى وقع عن «المكان الذى يصلّى فيه» و فى الثانية عن «الموضع القدر الذى يصلّى فيه» و إطلاقهما يشمل مطلق المكان أو الموضع و ان لم يكونا من جنس الأرض و التراب، لصدق المكان على المحل المصنوع من مثل الخشب و الحديد، و نحوهما المثبتة فى الأرض، أو المفروشة عليها، فإذا ثبت مطهرية الشمس لمطلق المكان الذى يمكن الصلاة عليه، و لو لم يصدق عليه عنوان الأرض بمقتضى النص يتعدى إلى غيره مما لا يمكن الصلاة عليه كالأشجار، و الأبواب، و الأخشاب الموضوعه على الجدار و غير ذلك مما لا ينقل، لعدم

القول بالفصل القطعي بين ما يمكن الصلاة عليه من الأمكنة و ما لا يمكن [١] إذ لا- يحتمل دخل إمكان الصلاة على الموضع في مطهريه الشمس له و من هنا لم يستشكل أحد في مطهريه الشمس لدكه أو قطعة صغيرة من الأرض إذا لم يمكن الصلاة عليها لصغرها.

و الحاصل: ان المعتمد في الاستدلال على العموم هو هذا التقريب، أى دلالة الزوايتين على مطهريه المكان فى الجملة (أى ما يمكن الصلاة عليه) و لو لم يصدق عليه الأرض، ثم بضميمة عدم القول بالفصل يتعدى الى مطلق ما لا ينقل، سواء أمكن الصلاة عليه، أو لم يمكن على نحو الموجبة الكليّة.

و قد يعتمد [٢] على الاستدلال بعموم رواية الحضرمى

[١] نعم لا يحتمل الفرق بين ما يمكن الصلاة عليه و ما لا يمكن من الأمكنة و المواضع، الا ان عدم الفرق بينهما لا يلزم عدم الفرق بين الأمكنة و المواضع و بين غيرها، كالأشجار و الثمار التى عليها أو مثل الود أو الخشب فى الحيطان، لعدم صدق المكان و الموضع على مثل ذلك عرفا و ان لم نقل بدخل القابلية للصلاة عليهما فى الحكم، فالقول بالفصل بين مطلق المكان، و بين غيره من الأشجار و الثمار التى عليها، و النبات، و الأوتاد فى الحيطان، و نحوها ممكن، بل واقع، لأن الظاهر من القائلين باختصاصها بالأرض مطلق المكان، لا خصوص التراب، لأنه مناف للنصوص المتقدمة.

[٢] و قد ذكر فى الجواهر (ج ٦ ص ٢٦٣ سطر ١) انه يبعد احتمال ان يكون مدرك المشهور فى التعميم لكل ما لا ينقل غير رواية الحضرمى، و من هنا ضعفها و قد اعتمد عليها أيضا

(١) تقدمت فى الصفحة: ٢٤٤

(٢) تقدمت فى الصفحة: ٢٤٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦١

.....

المتقدمة «١» لقوله عليه السلام فيها «كل ما أشرق عليه الشمس فهو طاهر» أو إطلاق روايته الأخرى «ما أشرق عليه الشمس». نعم نخرج عن العموم أو الإطلاق فيها بدليل خارج قام على لزوم تطهير المنقولات، كالثياب و الأواني بالماء لا غير، من الإجماع و الضرورة، بل الروايات الظاهرة فى انحصار المطهر لها فى الماء، فيبقى الباقي تحت العموم المذكورة.

هذا، و لكن قد ذكرنا «٢» أنه لا يمكن الاعتماد على سندها، و إن تمت دلالتها و دعوى [١] انجبار ضعفها بعمل المشهور قابل للمنع صغرى و كبرى، كما لا يمكن إثبات وثاقه راويها بطريق آخر كما تقدم «٤».

كما أن دعوى «٥» انصرافها إلى غير المنقول بان يكون المراد منها:

ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس، لثباته، مقابل ما من شأنه أن يوضع فيها تارة و تنحى عنها اخرى، فلا يحتاج فى تخصيصها بغير المنقول الى دليل خارج من إجماع أو روايات- كما ذكرنا.

غير مسموعة أيضا، لأن فعلية إشراق الشمس على شىء و ان كانت متوقفة على قابلية ذاك الشىء للإشراق عليه، إلا أن القابلية ثابتة فى مطلق الأجسام المنقولة و غيرها، فلا وجه لاختصاصها بالثابتات، نعم قد يمنع عن فعلية الإشراق مانع خارجى، كالسقف و نحوه، و هذا أيضا يعم المنقول و غيره، فعليه لا وجه للانصراف إلى ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس لثباته [٢] فى مقابل ما ليس كذلك.

السيد الحكيم «قده» في العموم المذكور و لم يتم عنده دليل آخر، فلاحظ المستمسك (ج ٢ ص ٧٨ و ٧٩ الطبعة الثالثة).

[١] كما أصر عليه السيد الحكيم (قده) في المستمسك ج ٢ ص ٧٩ الطبعة الثالثة.

[٢] لا يخفى ان مراد القائل إنما الشائية من قبل الثبات لا مطلقا، و الا فلا معنى لتوهم

(١) في الصفحة: ٢٥٣

(٢) في الصفحة: ٢٥٤

(٤) في الصفحة: ٢٥٥

(٥) الجواهر ج ٦ ص ٢٦٢ و المستمسك ج ٢ ص ٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٢

و الثمار (١) و الخضروات و النباتات، ما لم تقطع و إن بلغ أوان قطعها، بل و ان صارت يابسة، ما دامت متصلة بالأرض أو الأشجار، و كذا الظروف المثبتة في الأرض أو الحائط و كذا ما على الحائط و الأبنية مما طلى عليها من جص و قير، و نحوهما. من نجاسة البول، بل سائر النجاسات و المتنجسات (٢).

فتحصل: أن الأولى بالاستدلال هو ما ذكرناه و مفاده هو ما عليه المشهور من طهارة كل ما لا ينقل بإشراق الشمس عليه حتى الوتد في الحائط.

و أما المنقول فيختص الحكم فيه بالحصر و البواري على إشكال يأتي.

(١) حكى «١» عن جماعة- كابن فهد و جامع المقاصد و الروض- النص عليها، بل في الروضة «و إن حان قطافها».

خلافًا لما عن العلامة في النهاية من المنع عن التطهير فيها مطلقا، و عن الذخيرة و المعالم التفصيل بين ما إذا حان أوان القطع، فلا يطهر، و إلا فيطهر، و احتاط في الجواهر «٢».

لكن قد عرفت ان مقتضى الدليل المتقدم هو العموم في جميع ذلك.

الجهة الثالثة: في عدم اختصاص النجاسة بالبول

(٢) هذه هي الجهة الثالثة من الجهات المتقدمة، و هي في أنه هل يختص الحكم بخصوص البول أو يعم مطلق النجاسات أو المتنجسات التي تشبهه في عدم بقاء العين بعد الجفاف.

نسب «٣» إلى بعض الأصحاب القول باختصاصه بالبول، و عن

اختصاص الشائية المطلقة (اي الذاتية) بغير المنقول، فالظاهر ان مراد القائل هو ان يكون الشيء بحيث تأتيه الشمس لثباته، كالأرض و الأبنية، لا أن يؤتى به الى الشمس كالثياب و الأواني و غيرهما من المنقولات، فان من شأنها النقل من مكان الى آخر بخلاف الثابتات، فإنه يؤتى إليها.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٦٣ و الحدائق ج ٥ ص ٤٤٩.

(٢) ج ٦ ص ٢٦٣.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٢٥٩-٢٦٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٣

و لا تطهر من المنقولات إلا الحصر و البوارى (١) فإنها تطهرهما أيضا على الأقوى. [١]

المنتهى «١» التصريح بذلك.

و لكن المشهور، بل فى الجواهر «٢» أنه لا- يعرف خلافا من غير المنتهى تعميم الحكم لكل نجس أو متنجس لا- يبقى له عين بعد الجفاف- كالدّم و نحوه.

و يدل عليه موثقة عمار المتقدمة «٣» لما فيها من طهارة الموضع القدر بالشمس و القدر يعم البول و غيره.

و كذا صحيحة ابن بزيع «٤» لما فيها من «إصابة الشمس للسطح الذى يصيبه البول أو ما أشبهه» و شبه البول هو كل نجس لا يبقى عينه بعد الجفاف، سواء المتنجسات، كالماء المتنجس أو النجاسات.

و لا يعارضهما صحيحة زرارة [١] الدالة على مطهريّة الشمس للبول خاصة، لأن السؤال فيها انما وقع عن هذا النجس بالخصوص، و لا ينافى ذلك مطهريّة الشمس لغيره أيضا مما لا يقع تحت السؤال فيها.

هل تطهر الحصر و البوارى بالشمس

(١) لا إشكال و لا خلاف فى عدم مطهريّة الشمس لجملة من المنقولات- كالأوانى و الثياب و نحوها- و إنما وقع الكلام فى بعضها بالخصوص «٥».

[١] المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٤ جاء فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «فإنها تطهرهما أيضا»: (فيه إشكال بل عدم تطهيرها لهما أقرب، و كذا الحال فى «الكارى و الجلابية و القفة»).

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٥٩

(٢) ج ٦ ص ٢٦.

(٣) ٢٤٨ و ٢٥٧

(٤) ٢٤٨ و ٢٥٧

(٥) لاحظ الأقوال فى الجواهر ج ٦ ص ٢٦١-٢٦٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٤

.....

(منها) الحصر و البوارى [١] المشهور طهارتهما بالجفاف بالشمس «١».

و يستدل على ذلك بوجوه.

(الأول) رواية أبى بكر الحضرمى المتقدمة «٢» لشمول إطلاقها أو عمومها لكل ما أشرقت عليه الشمس، سواء أ كان منقولا أو غير منقول، نعم نخرج عن عمومها بالإجماع و الضرورة أو بالروايات الخاصة بالنسبة إلى غير الحصر و البوارى حتى الفرش المصنوع من القطن أو الصوف، و كذا الأوانى و الثياب، و نحوهما.

و فيه: ما تقدم «٣» من أنها ضعيفة السند لا يمكن الاستناد إليها.

و أما دعوى ضعف دلالتها بأنها منصرفة إلى ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس من الثابتات فلا تشمل المنقولات رأسا فقد عرفت منعها «٤».

(الثاني) الروايات الواردة في الصلاة على البواري، و هي.

صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (في حديث) قال:

«سألته عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل؟ قال: نعم لا بأس» «٥».

و صحيحته الأخرى عنه عليه السلام قال: «سألته عن البواري يبّل قصبها بماء قدر أ يصلّي عليه؟ قال: إذا بيست فلا بأس» «٦».

[١] جاء في اللغة- الحصير: البساط الصغير من النبات و البردي: نبات، كالقصب تصنع منه الحصر. فتكون الباريه مصنوعا من خصوص القصب، فالحصير أعم منها لصنعه من مطلق التّبات كورق النخل وغيره، و الذي ورد في النصوص إنما هو خصوص البواري، و كأنّهم جعلوها من باب المثال، لعدم احتمال خصوصية للقصب من بين سائر النباتات.

(١) كما في الحدائق ج ٥ ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) في الصفحة: ٢٥٣

(٣) في الصفحة: ٢٥٥

(٤) في الصفحة: ٢٥٣

(٥) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٢ في الباب ٢٩ من النجاسات، الحديث ٣.

(٦) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٤ في الباب ٣٠ من النجاسات، الحديث ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٥

.....

و موثقه عمار قال «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الباريه يبّل قصبها بماء قدر هل تجوز الصلاة عليها؟ فقال: إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها» «١».

و هذه الروايات و ان لم تنصّ على الجفاف بالشمس، الا أنه لا بد من تقييدها بذلك للإجماع على عدم الطهارة بمجرد اليوسة إذا كانت بغير الشمس.

ثم إنّه لا- بد في تقريب الاستدلال بها من دعوى أن المراد بالصلاة عليها هو السجود على البواري، لاشتراط الطهارة في موضع السجود، فتدلّ على حصول الطهارة لها بالشمس.

و لكن يمكن دفعها بمنع الدلالة على ذلك، و غايته الإشعار، و لا يمكن الاستناد إليه، لصحة استعمال كلمة «على» في الصلاة على الشيء، و إن وقع السجود على غيره، كما إذا قام على الفرش، و لكن سجد على الأرض التي بجنبه، أو على التربة الموضوعه عليه، فإنّه يصح أن يقال حينئذ:

إنّه صلى على الفرش من دون أي مسامحه، و الوجه في ذلك أن لفظه «على» يراد بها الاستعلاء، و هو صادق على مجرد الصلاة على الشيء، و إن لم يسجد عليه، فيصح أن يقال صلى على السطح، أو على الأرض، كما يصح أن يقال صلى في السطح أو في الأرض.

و مما يشهد على ذلك هو ما ورد في الروايات من السؤال عن الصلاة على الشيء من دون إرادة السجود عليه.

كصحيحه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الشاذ گونه [١] يكون عليها الجنابه، أ يصلّي عليها في المحمل؟ قال: «لا بأس» «٢».

و رواية ابن أبي عمير «٣» بهذا المضمون أيضا.

[١] دشك

- (١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٤ في الباب ٣٠ من النجاسات، الحديث: ٥.
- (٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٤ في الباب ٣٠ من النجاسات، الحديث: ٣ و ٤.
- (٣) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٤ في الباب ٣٠ من النجاسات، الحديث: ٣ و ٤.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٦
-

فإنه ليس المراد من الصلاة على الشاذ گونه السجود عليها، لعدم جوازه و لو لم تكن نجسة، فإنها ليست مما يصح السجود عليها، فيكون السؤال عن مجرد اتخاذها محلًا للصلاة إذا كانت نجسة، و لو وقع السجود على غيرها مما يصح السجود عليه.

و عليه يمكن أن يكون المراد من روايات الصلاة على البارية النجسة بعد الجفاف هو ذلك أيضا، أى اتخاذها مكانا للصلاة، لا السجود عليها، فلا موجب لتقيدها بالجفاف بالشمس، بل يبقى على إطلاقها من مجرد الجفاف، و لو حصل بغير الشمس، فتدل على صحة الصلاة على البارية النجسة إذا جفت، لعدم سريّة النجاسة حينئذ إلى بدن المصلّي، و لباسه.

فتكون هذه الروايات نظير ما ورد في حكم البيت و الدار المتنجسة بالبول إذا جفتا بغير الشمس في أن المراد اتخاذها مكانا للمصلّي، دون السجود عليهما.

و هي صحيحة ثالثة لعلى بن جعفر عليه السلام عن البيت و الدار لا تصيبهما الشمس، و يصيبهما البول، و يغتسل فيهما من الجنابة أ يصلّي فيهما إذا جفا؟ قال: «نعم» (١).

فإنها تدل على جواز الصلاة على المكان النجس الجاف.

(الثالث) الاستصحاب التعليق أى استصحاب مطهريّة الشمس للحصر و البوارى حال كونها نباتا فى الأرض، و هي مما لا ينقل، فتجرى تلك الحالة بعد الانفصال و صيرورتها حصيرا، و مما ينقل.

فان قيل إنها معارضة بالاستصحاب التنجيزى أى استصحاب نجاسة الحصر قبل إشراق الشمس و كان المرجع بعد التساقط قاعدة الطهارة، فتكون النتيجة أيضا طهارة البوارى بإشراق الشمس.

و فيه: أولا انه قد ذكرنا فى بحث الاستصحاب أنه لا أصل لهذا الأصل أعنى الاستصحاب التعليق، و لا نقول بجريانه.

و ثانيا: انه لو سلم جريانه فى نفسه لا يجرى فى أمثال المقام مما يكون

- (١) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٤٣ فى الباب ٣٠ من النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٧

و الظاهر أن السفينة و الطرّادة من غير المنقول (١) و فى «الكارى» و نحوه إشكال.

من الشبهة الحكمية.

و ثالثا: لو سلم جريانه مطلقا سواء الشبهة الموضوعية أو الحكمية، فلا يعارضه استصحاب النجاسة لأنه من الأصل فى الشبهة الحكمية.

و رابعا: لو سلم المعارضة، فليس المرجع بعد التساقط قاعدة الطهارة فى أمثال المقام مما يكون هناك دليل اجتهادى يدل على

الحكم، و في المقام لا بد من الرجوع إلى عمومات أو إطلاقات ما دل على وجوب تطهير المتنجسات بالماء، و معها لا مجال للرجوع إلى الأصل العملي.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دليل يعتمد عليه في مطهريّة الشمس للحصر و البوارى، فلا بد من تطهيرها بالماء، كسائر الفرش المصنوعة من القطن أو الصوف [١].

حكم السفينة و الطرّادة [٢]

(١) أى حكما إذ لم يرد فى شىء من النصوص عنوان غير المنقول، أو المنقول فى مطهريّة الشمس للأول دون الثانى، و إنما ورد فيها عنوان «المكان الذى يصلّى فيه» كما فى صحيحة زرارة «٣» أو «الموضع القذر» الذى يراد الصلاة فيه، كما فى موثقة عمار «٤» أو «السطح» الذى يراد أن يصلّى عليه، كما فى صحيحة زرارة «٥» أيضا و هذه العناوين صادقة على أرض السفينة و الطرّادة كما أنه يصدق «السطح» على سطح البيوت المصنوعة فيهما،

[١] و من هنا منع التطهير بالشمس بالنسبة إليهما فى تعليقه «دام ظله» - كما أشرنا فيما تقدم.

[٢] السفينة: مركب بحرى كبير و الطرّادة مركب بحرى صغير يستعمل غالبا فى الشطوط و الأنهار.

(٣) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٤

(٤) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٨

(٥) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٨

و كذا مثل «الجلابية» و «القفة» (١).

و إن كانتا متحركتين فى الماء و تنتقلان من مكان الى آخر، فلا ينبغى التأمل فى طهارتهما بالشمس، لأنهما من الأمكنة المعدة للصلاة عليها فى العرف العام لجريان العادة على الصلاة فى السفن و الطرّادات المعدة للسير الطويل فى المياه و الأنهار. و أما رواية أبى بكر الحضرمى و إن كانت عامة تشمل جميع ذلك، لما فيها من قوله عليه السلام «كل ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر» الا أنه قد عرفت أنها ضعيفة السند.

حكم الكارى و الجلابية و القفة [١].

(١) هذه الثلاثة و نحوها من الناقلات البرية و البحرية كالسيارات فى عصرنا، و نحوها، فقد استشكل المصنف «قده» فى طهارتها بالشمس للاستشكال فى كونها من غير المنقول، و هو فى محلّه، لما ذكرناه آنفا من أن موضوع الحكم فى الروايات إنما هو المكان الذى يتخذ للصلاة أى جرت العادة بالصلاة فيه، كالأرض و السطح و السفينة و الطرّادة و نحوهما من المراكب البحرية، و ليس الحال كذلك فى مثل الكارى، و الجلابية، و القفة، لأنها صغيرة الحجم ضيقة المكان لم يتعارف اتخاذها محلا للصلاة، فلا يصدق عليها عنوان «المكان الذى يصلّى فيه».

و هذا لا ينافى ما ذكرناه سابقا من عموم الحكم لمطلق الثوابت و ان لم يمكن الصلاة عليها، كالحيطان و الأبواب و توابعها حتى مثل الأخشاب المنصوبة عليها، و ذلك لما ذكرناه هناك من الإجماع و عدم القول

[١] «الكارى»: عربة صغيرة يتخذ لحمل المسافرين فى البر و «الجلابية» مركب صغير يستعمل فى الأنهار لصيد السمك و «القفة»

يستعمل لحمل الأثقال فيها و هي صغيرة الحجم أيضا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٩

و يشترط في تطهيرها [١] أن يكون في المذكورات رطوبة مسرية (١) و ان تجففها بالإشراق.

بالفصل بين ما يمكن و ما لا يمكن الصلاة عليه من الثواب، مثلا: لو فرضنا ان الأرض كانت مفروشة بالخشب و أمكن الصلاة عليها شمله الدليل لفظا، فلو فرضنا أنه أثبت في الحيطان شمله الإجماع على عدم الفرق [٢] و هذا لا يتم في المنقولات كالغارى و نحوه، لعدم الإجماع على عدم الفرق.

نعم يمكن الاستدلال بعموم أو إطلاق رواية الحضرمي، الا أنه قد مرّ أنها ضعيفة السند.

شروط التطهير بالشمس

(١) ذكر «قده» أن من جملة الشروط أن تكون في الأرض و نحوها رطوبة مسرية و ان تجففها الشمس بالإشراق عليها فهذه شروط ثلاثة.

«الأول»: وجود الرطوبة المسرية في الأرض و نحوها.

«الثاني»: إشراق الشمس على الأرض، فلا يكفي الجفاف بحرارة الشمس بالمجاورة.

«الثالث»: استقلال الشمس في التجفيف من دون معونة خارجية، كالريح.

أما الشرط الأول فلا دليل عليه، لان المعتبر - بمقتضى دلالة الروايات - إنما هو الجفاف بالشمس و يصدق مع مطلق الرطوبة و ان لم تكن

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «و يشترط في تطهيرها»:

(لا يشترط ذلك و انما يشترط أن لا تكون الأرض جافة).

[٢] قد أشرنا هناك الى أن الإجماع لو تم فإنها يتم فيما يصدق عليه المكان و الموضع، و إن لم يمكن الصلاة عليه لصغره، لعدم القول بالفصل بين ما يمكن و ما لا يمكن، لكنه محدود بما إذا صدق عليه المكان و الموضع اللذان هما موضوع الحكم في الروايات، و اين هذا من الأشجار و ما عليها من الأوراق و الثمار و الخضروات و النبات، و نحوها، نعم لا بأس بالتعميم بالنسبة إلى توابع الأرض، كالخشب المنسوب فيها و الودد، و أمثال ذلك مما يكون تابعا للأرض، أو البناء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٠

.....

مسرية، أى يكفي في صدقه مجرد النداءة.

و ذلك لأن مورد صحيحة زرارة (١) و ان كان البول على السطح، أو المكان الذى يصلى فيه، فيكون فيه رطوبة مسرية لا محالة، إلا أن هذا مفروض السؤال، و أما في الجواب فقال عليه السلام: «إذا جففته الشمس فصل عليه» و الجفاف يصدق مع مطلق الرطوبة، فمقتضى إطلاقها عدم اعتبار المسرية، فتكفى مجرد النداءة.

و على ذلك يحمل ما فى صحيحة ابن بزيع (٢) من قوله عليه السلام «كيف يطهر من غير ماء» لدلالة صحيحة زرارة على كفاية مجرد الرطوبة.

نعم قد يقال «٣» إن مقتضى موثقة عمار (٤) و ان كان اعتبار اليبوسة، لقوله عليه السلام فيها «فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة

على الموضوع جائزة» و يكفي في صدقها مجرد النداءة، و أما الجفاف فلا يتحقق الا مع وجود الرطوبة المسرية و حيث أن النسبة بينهما تكون العموم من وجه، لتوقف الجفاف على الرطوبة المسرية، و صدقه على ذهابها، و لو مع بقاء النداءة في الجملة، كما أنه يكفي في اليوسة مجرد النداءة في الجملة، و لا تصدق الا مع ذهاب جميعها- كان مقتضى الجمع بين الصحيح و الموتق هو الاكتفاء بأحد الأمرين، فإن كان في الموضوع رطوبة مسرية فذهبت بالشمس، طهر و لو مع بقاء النداءة، و ان كانت غير مسرية طهر بذهابها، لصدق الجفاف في الأول، و اليبس في الثاني.

و لكن يمكن منعه، لأنه لا فرق- بحسب اللغة و العرف- بين الجفاف و اليوسة، بل هما لفظان مترادفان، فإن أهل اللغة [١] يفسرون كلا منهما

[١] قال في المصباح: في باب «جفّ» جف الثوب يجفّ من باب ضرب. ييس». و قال أيضا في باب «يبس» «يبس ييبس من باب تعب. إذا جف بعد رطوبته فهو

(١) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٤

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٥٧

(٣) المستمسك ج ٢ ص ٨٢- الطبعة الثالثة.

(٤) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧١

.....

بالآخر، و من هنا إذا كان في الثوب نداءة لا يقال «انه جاف» كما لا يقال: «يابس».

فتحصّل: أنه لا دليل على اعتبار وجود الرطوبة المسرية في الشيء، فلو كانت فلا بد و أن تزول إلى أن ييبس و يجفّ المحل بحيث لو بقيت فيه نداءة من النجاسة، كالبول، لا يكون طاهرا، لعدم حصول اليوسة أو الجفاف.

و أما الشرط الثاني و هو اعتبار إشراق الشمس (أى أشعتها) على الشيء، فلا يكفي مجرد حرارتها بالمجاورة أو من وراء حجاب على الشيء، أو على الشمس- كالغيم- فيدل عليه ظهور الروايات في ذلك، كقوله عليه السلام في موثقة عمار «١» «فأصابته الشمس» لعدم صدق الإصابة مع وجود الحجاب على أحد الطرفين، و نحوها صحيحة زرارة، و حديد «٢» لما فيها من التعبير «بإصابة الشمس» أيضا، و أصرح من الكل قوله عليه السلام في رواية أبي بكر الحضرمي «٣» «ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر» للتصريح فيها بالإشراق- كما ورد التعبير به في المتن الظاهر في أخذه منها الدال على اعتماد الماتن عليها- لكن قد عرفت أنها ضعيفة السند لا يمكن الاستناد إليها و لكن في غيرها غنى و كفاية.

و أما الشرط الثالث- و هو أن يكون تمام الاستناد الى الشمس فلو شاركها غيرها في التجفيف، كالريح و نحوه، فلا يطهر المحل- فيدل عليه قوله عليه السلام في صحيحة زرارة «٤» «إذا جففته الشمس فصلّ عليه» لظهوره في التجفيف بها وحدها، لا غيرها، و لا مع غيرها، لظهور استناد فعل إلى شيء في استقلاله فيه، و تفرد به، كما يقال قتل زيد فلانا الدال على انفراده بقتله.

يابس.

هذا، و لكن يظهر من الجواهر أن اليبس أخص من الجفاف، و أن مقتضى استصحاب النجاسة هو اشتراط اليوسة لاحظ ج ٦ ص ٢٦٦

منه.

(١) تقدمتا في الصفحة ٢٤٨ و ٢٤٥

(٢) تقدمتا في الصفحة ٢٤٨ و ٢٤٥

(٣) المتقدمة في الصفحة: ٢٥٣

(٤) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٢

.....

نعم لا- تدل هذه الصحيحة على اشتراط إشراق الشمس على الشيء مستقيماً، لصدق التجفيف بالشمس على التجفيف بحرارتها بالمجاورة، فهي مطلقة من هذه الجهة.

لكن يجب تقيدها بما دل على اشتراط الإصابة، كموثقة عمار، لقوله عليه السلام فيها «فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة» فمقتضى الجمع بين الصحيحة، و الموثقة هو اعتبار الاستقلال و الإصابة معاً، هذا.

و لكن قد يقال «١» إنه يكفي في الجفاف بالشمس مجرد الاستناد إليها و لو مع مشاركة غيرها معها في التجفيف، كالريح و النار، و نحوهما، فلا يشترط الاستقلال، بل يكفي الاشتراك مع غيرها.

و يدفعه: أنه إذا كان المجموع سبباً للجفاف لا يصح إسناد التجفيف إلى أحد جزئيه، كما هو الحال في كل علّة مركبة من أجزاء، لأنه جزء العلة لإتمامها، نعم: إذا كان طبيعي العمل صادراً من شخصين أو أكثر صح إسناده إلى كل منهما مستقلاً، كما إذا أكل كل من زيد و عمرو، فإنه يصح إسناد الأكل إلى كل منهما، و أما إذا كان الفعل واحداً شخصياً، و كانت علته مركبة من جزئين، فلا يصح إسناده إلى كل جزء مستقلاً، و ما نحن فيه من هذا القبيل، لأن جفاف شيء بالشمس واحد شخصي، لا نوعي.

نعم إذا كان الريح بالمقدار المتعارف العادي فلا يضر باستناد التجفيف إلى الشمس عرفاً، و إلا لزم حمل الروايات على الفرد النادر، بل المعدوم، إذ لا تخلو آفات الزمان من جريان الرياح لا سيما في الأماكن المرتفعة- كالسطح الذي هو مورد بعض الروايات- فلا محالة يكون الريح مؤثراً في الجفاف بالدقة العقلية، إلا أنه لا يضر ذلك في الاستناد إلى الشمس عرفاً، و هذا المقدار يكفي في ثبوت الحكم، إلا أن يزداد هب الرياح على المتعارف بحيث يستند الجفاف إلى المجموع- عرفاً- لم يكف ذلك، لعدم صدق نسبة

(١) كما عن المدارك و جماعة- المستمسك ج ٢ ص ٨٣- و الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٣

.....

تمام الجفاف إلى الشمس.

هذا، و لكن قد يتوهم: أن مقتضى القاعدة في اسناد الواحد الشخصي إلى شيء و إن كان الاستقلال في التأثير كما هو مدلول الصحيحة المتقدمة «١» لزرارة، إلا أن مقتضى دلالة بعض الروايات في المقام هو إلغاء هذا الشرط.

(أحدها) صحيحة أخرى لزرارة «٢» لقوله عليه السلام فيها: «إن كان تصيبه الشمس و الريح و كان جافاً فلا بأس به.» لدلالة العطف على كفاية الجمع و اشتراك الريح مع الشمس في حصول الجفاف، بل قد يتوهم ان (الواو) هنا بمعنى (أو) فتدل على كفاية الريح

مستقلاً.

و لكن قد ذكرنا فيما تقدم «٣» أن هذه الصحيحة أجنبية عن مطهريه الشمس، و إنما تدل على كفاية الجفاف - بأى سبب حصل - فى جواز الصلاة على المحلّ النجس، لعدم سرايته حيثئذ إلى بدن المصلى أو لباسه، و الشاهد عليه قوله عليه السلام فيها «و كان جافاً» لظهوره فى كفاية مطلق الجفاف، و لو كان بغير الشمس أو الريح، و من الظاهر أن مطلق الجفاف لا يكون مطهراً عندنا، و ان كفى فى جواز الصلاة على المحلّ النجس.

هذا مضافاً إلى ما ذكرناه فيما تقدم «٤» من إمكان حمل عطف الريح فيها على الشمس على المتعارف من هبّ الريح معها، لا سيما فى مثل السطح الذى هو مورد السؤال فى هذه الصحيحة، و من الظاهر أن هذا المقدار لا يضرّ بإسناد الجفاف إلى الشمس عرفاً - كما ذكرنا.

(ثانيها) موثقة عمار «٥» لقوله عليه السلام فيها: «فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة» فإنه يدل على كفاية مجرد إصابة

(١) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٤

(٢) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٥

(٣) فى الصفحة: ٢٤٦

(٤) فى الصفحة: ٢٤٦

(٥) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٤

عليها (١) بلا حجاب عليها - كالغيم و نحوه - و لا على المذكورات فلو جفّت بها من دون إشراقها - و لو بإشراقها على ما يجاورها - أو لم تجف.

أو كان الجفاف بمعونة الريح (٢) لم تطهر.

الشمس و إن حصلت اليبوسة بإعانة غيرها لمكان العطف به «ثم» فى قوله عليه السلام «ثم يبس الموضع».

هذا، و لكن لا يسعنا العمل بهذا الظهور إذ مقتضاه كفاية مجرد إصابة الشمس و إن حصلت اليبوسة بغيرها بعد زمان، لمكان العطف ب «ثم»، لأن مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين حصول اليبوسة بالشمس وحدها، أو بمعونة غيرها، أو باستقلال الغير فيها، و عدم دخل الشمس فيها و إن أصابته، و هذا مما لم نلتزم به، إذ مقتضاه كفاية الجفاف بغير الشمس، كالريح، و هو خلاف الإجماع [١]. فلا بد من رفع اليد عن إطلاقها بما دلّ على لزوم استناد الجفاف الى الشمس تماماً، كصحيحة زرارة «٢» لقوله عليه السلام فيها «إذا جفّته الشمس فصلّ عليه» لدلالته بالمفهوم على الانحصار بالشمس، كما تقدم.

(١) هذا هو الشرط الثانى الذى تقدم بيانه، و هو إشراق الشمس فلا يكفى مجرد حرارتها.

(٢) هذا إشارة إلى الشرط الثالث و هو استقلال الشمس فى التجفيف كما تقدم بيانه.

[١] حكى فى مفتاح الكرامة (ج ١ ص ١٨٥) عن الشيخ فى المبسوط القول بأنه إذا جفّت الأرض بالريح طهرت، و كذا عن موضع من الخلاف و عن المنتهى و النهاية حكاية الإجماع على خلافه، هذا، و لكن لم أجد عاجلاً فيما لاحظت من كتاب المبسوط (ج ١) فى باب المطهّرات (ص ٣٨) و فى كتاب الصلاة فى فصل ما يجوز السجود عليه (ص ٩٠) و فى فصل حكم الثوب و البدن و الأرض إذا

أصابته النجاسة (ص ٩٣) إلا التصريح منه بعدم مطهريه غير الشمس حتى الريح (فلاحظ) و في الحدائق ج ٥ ص ٤٤٨ احتمال رجوع الشيخ «قده» في الخلاف عن كلامه الأول الدال على الطهارة بالريح الى كلامه الثاني الدال على عدمه (المذكور في ج ١ من الخلاف كتاب الصلاة ص ١٨٥ م ٢٣٦).

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٥

نعم الظاهر ان الغيم الرقيق أو الريح اليسير، على وجه يستند التجفيف الى الشمس و إشراقها لا يضر (١).
و في كفاية إشراقها على المرأة مع وقوع عكسه على الأرض إشكال (٢) [١].

(١) لكفاية الصدق العرفي، و لا يضر تأثير غيرها بالتدقيق العقلي.

كما تقدم في توضيح الشرط الثالث.

إشراق الشمس بسبب المرأة

(٢) أظهره عدم الكفاية، لعدم صدق الإصابة المعتبرة في التطهير بالشمس، كما هو مقتضى مفهوم قوله عليه السلام في موثقة عمار «٢»
«إذا كان الموضع قدرا من البول أو غير ذلك، فأصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة».
فإن مقتضى مفهوم الشرط عدم كفاية غير الإصابة الظاهرة في إشراق الشمس بلا واسطة.

فظهر مما ذكرنا أنه ليس منشأ الإشكال هو احتمال عدم صدق «الإشراق» على عكس المرآت، لظهوره في وقوع نفس الضوء «٣» في مقابل احتمال ارادة ما يعم الانعكاس، لأن هذا العنوان إنما ورد في رواية الحضرمي، و لا نقول باعتبارها، هذا أولا: و ثانيا لو سلم اعتبارها سنداً، و ظهورها في وقوع نفس الضوء أمكن الاستدلال للجواز بإطلاق صحيحة زرارة «٤» لدالتها على كفاية مجرد الجفاف بالشمس، لقوله عليه السلام فيها

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «على الأرض إشكال»: (أظهر عدم الكفاية).

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٨

(٣) كما في المستمسك ج ٢ ص ٨٤.

(٤) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٦

[مسألة (١) كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل]

(مسألة ١) كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها (١) المتصل

«إذا جففت الشمس فصل عليه فهو طاهر» و يكفي في صدق الجفاف بالشمس الجفاف بحرارتها بالمجاورة، فضلا عما إذا كان بعكس المرأة، أو من وراء زجاج، لاستناد الجفاف في جميع هذه الصور إلى الشمس، إلا أنه لا يسعنا العمل بإطلاقها، و لا بإطلاق رواية

الحضرمى لما أشرنا إليه من دلالة مفهوم موثقة عمار على عدم كفاية غير الإصابة، فمقتضى الجمع بينها وبين الروايتين المذكورتين هو حصول الإشراق والجفاف بإصابة الشمس لا غير، فلا يكفى عكس المرآت، ولا الإشراق من وراء الزجاج، ونحوه. والحاصل: أن العناوين الواردة في مجموع روايات التطهير بالشمس ثلاثة (الجفاف والإشراق والإصابة) ومقتضى الجمع بينها وإن كان كفاية كل واحد منها، ولو مع عدم صدق الغير، إلا أن مقتضى مفهوم الشرط في رواية التجفيف «١» هو عدم كفاية التجفيف بغير الشمس - كالهواء ونحوه - كما أن مقتضى مفهوم الشرط في رواية الإصابة «٢» عدم كفاية التجفيف بغير إصابة الشمس و مباشرتها مستقيماً، فلا بد من تقييد إطلاق رواية الحضرمى الدالة على الطهارة بالإشراق بما إذا كان الإشراق موجبا للجفاف وأن يكون بإصابة الشمس مستقيماً، ومن هنا ذكرنا في التعليقة: أن الأظهر عدم كفاية الإشراق على المرأة، و وقوع عكسها على الأرض. طهارة باطن الأرض

(١) إذا سرت النجاسة إلى باطن الأرض فلا إشكال في طهارة مقدار منه الملازم - عادة - للقلب و الانقلاب بالصلاة عليها، كما في الأراضي الرملية أو الترابية، فإن الحركة عليها بالمشى أو الصلاة و نحوهما تلازم - فى العادة - تحرك مقدار من الرمل أو التراب، و تبدل أجزائها الداخلية إلى الخارج و بالعكس، ففى هذا المقدار لا بد من الالتزام بطهارة الباطن إذا جف

(١) و هى صحيحة زرارة المتقدمة ص ٢٤٤

(٢) و هى موثقة عمار المتقدمة ص ٢٤٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٧

.....

بالشمس، فإنه بحكم الظاهر، و إنما الكلام فى المقدار الزائد على ذلك، كما إذا تنجس الباطن بمقدار شبر و نحوه، فهل يطهر حينئذ بإشراق الشمس على السطح الظاهر أم لا؟

ربما يقال «١» باختصاص الطهارة بالسطح الظاهر، فلا يطهر الباطن.

و يمكن الاستدلال له بان ظاهر الأخبار هو طهارة الظاهر فقط، لأن مورد السؤال و الجواب فى جملة منها «٢» انما هو السطح الذى يبالي عليه، أو المكان الذى يصلى فيه، و من الظاهر اختصاصهما بالظاهر لوقوع الصلاة على الظاهر من الأرض أو السطح دون باطنهما، و كذلك البول فإنه يبالي على السطح الظاهر دون الباطن و ان كان البول يسرى إليه أيضا.

و الحاصل: أنه يكفى فى جواز الصلاة على الأرض أو السطح طهارة ظاهرهما و لا تدلّ الروايات على أكثر من ذلك.

هذا و لكن الاستفادة من جملة أخرى من الروايات هو أعمية الموضوع، و عدم اختصاص الحكم بالظاهر، لأن موضوع الحكم فيها هو «الموضع القدر» أو «الأرض الذى يصيبها البول» و هذان يشملان الظاهر و الباطن معا، فان الباطن يصدق عليه عنوان «الموضع» و كذلك يصدق عليه عنوان «الأرض».

و ذلك كما فى موثقة عمار «٣» لقوله عليه السلام فيها «إذا كان الموضع قدرا من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس».

و صحيحة ابن بزيع قال فيها «سألته عن الأرض و السطح يصيبه البول و ما أشبهه.» «٤».

(١) كما عن المنتهى على ما فى المستمسك ج ٢ ص ٨٥ و فى الحدائق ج ٥ ص ٤٥١ و الجواهر ج ٦ ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) كما فى صحيحى زرارة المتقدمتين فى الصفحة: ٢٤٤ و ٢٤٥ الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٢ ح ١ و ٢.

(٣) المتقدمة فى الصفحة: ٢٤٨

(٤) المتقدمة في الصفحة: ٢٥٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٨

بالظاهر النجس بإشراقها عليه، و جفافه بذلك (١) بخلاف ما إذا كان

و أظهر منهما رواية الحضرمي لقوله عليه السلام فيها: «كل ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر» (١).

لصدق الإشراق على الباطن بالإشراق على الظاهر لوحدتهما في نظر العرف - كما يأتي.

نعم لا يمكن الاعتماد عليها سندا، إلا أنه في الصحيحتين غنى و كفاية، بل يمكن أن يقال بدلالة صحيحة زرارة (٢) على طهارة الباطن أيضا بدعوى رجوع الضمير في قوله عليه السلام فيها «فهو طاهر» الى تمام ما جففته الشمس سواء الظاهر أو الباطن، لا خصوص ما يصلى عليه من السطح الظاهر، و ان كان السؤال إنما يكون عن الصلاة على السطح أو المكان، إلا انه لا يخلو عن خفاء.

فتحصل أن الأقوى هو طهارة الباطن بإشراق الشمس على ظاهر الأرض [١] بشروط يأتي ذكرها تبعا للمتن.

شروط تطهير باطن الأرض

(١) أشار المصنف «قده» بذلك إلى شروط تطهير الباطن المنساقه من الروايات و هي:

١- وحدة الظاهر و الباطن.

٢- وحدة النجاسة بأن تسرى من الظاهر إلى الباطن، أى يكون المجموع نجسا واحدا.

[١] وهذا هو المنسوب إلى جماعة من الأعلام في كتبهم - كالتذكرة و المهذب، و جامع المقاصد، و شرح الموجز، و الروض، و المسالك بشرط اتحاد الاسم، بل عن ظاهر البحار الإجماع عليه، - كما في مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٨٦ و الجواهر ج ٦ ص ٢٦١.

(١) المتقدمة في الصفحة: ٢٥٣

(٢) المتقدمة في الصفحة: ٢٤٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٩

.....

٣- وحدة إشراق الشمس على النجس المذكور.

٤- وحدة الجفاف بها.

فان مجمع هذه الوحدات هو مورد نصوص الباب الدالة على مطهريه الشمس، فلو تخلف بعضها لم يحكم بطهارة الباطن - كما أشار في المتن.

فعليه لو تخلف الشرط الأول بأن لم يكن الباطن متصلا بالظاهر - بان يكون بينهما فصل بهواء أو بمقدار طاهر - لم يحكم بطهارة الباطن، لعدم صدق الوحدة حينئذ، فلا دليل على طهارته في حال مغايته مع الظاهر، و لو بما ذكر، لعدم شمول الروايات لمثله، لأن طهارة أحد الشئين لا تلازم طهارة الآخر.

كما انه لو تخلف الشرط الثاني و هو سرايه النجاسة من الظاهر إلى الباطن، بان كان الباطن فقط نجسا، فلا يطهر بإشراق الشمس على الظاهر، لعدم شمول الروايات لمثله أيضا، لأن الجفاف حينئذ ليس بإشراق الشمس، بل بحرارته الحاصلة بالمجاورة، و هذا بخلاف ما إذا كان الظاهر أيضا نجسا نجاسة ساريه منه إلى الباطن، لصدق الإشراق على المجموع حينئذ، لمكان وحدة النجاسة.

كما أنه لو تخلف الشرط الثالث- وهو وحدة الإشراق- لم يطهر، أى لا بد وأن يكون الإشراق مستمرا في زمان واحد مستمر عرفا، كى يصدق التجفيف الواحد بإشراق الشمس، فلو حصل هناك فصل بين تجفيفها للظاهر و تجفيفها للباطن، كأن يكون أحدهما في يوم و الآخر في يوم آخر لا يطهر الباطن، لعدم صدق إصابة الشمس للباطن في هذا الفرض، لأن انفصال الظاهر عنه و لو بمحكوميته بالطهارة في اليوم الأول يكون مانعا عن صدق ذلك، لأن الاختلاف في الطهارة و النجاسة بين الظاهر و الباطن أوجب التعدد في الموضوع في نظر العرف.

و هكذا الكلام في ما إذا تخلف الشرط الرابع- وهو وحدة الجفاف- بان لم يجف الباطن رأسا، أو جف بغير الإشراق على الظاهر، أى كان بسبب آخر، فإنه لا يطهر أيضا، أما في فرض عدم الجفاف فظاهر، و أما في صورة فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٠

الباطن فقط نجسا (١) أو لم يكن متصلا بالظاهر (٢) بان يكون بينهما فصل بهواء، أو بمقدار طاهر، أو لم يجف، أو جف بغير الإشراق على الظاهر (٣) أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر، و تجفيفها للباطن (٤) كأن يكون أحدهما في يوم و الآخر في يوم آخر، فإنه لا يطهر في هذه الصور (٥).

[مسألة ٢) إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس]

(مسألة ٢) إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر، أو النجس، أو غيره (٦) مما يورث الرطوبة فيها حتى تجففها.

الجفاف بغير الشمس فكذلك، لعدم كفاية مطلق الجفاف في الطهارة.

(١) هذا إشارة إلى تخلف الشرط الثاني- على حسب الترتيب الذى ذكرناه.

(٢) إشارة إلى تخلف الشرط الأول- كما تقدم.

(٣) إشارة إلى تخلف الشرط الرابع و هو وحدة الجفاف- على حسب الترتيب الذى ذكرناه.

(٤) إشارة إلى تخلف الشرط الثالث و هو وحدة الإشراق- كما ذكرنا.

(٥) و هى أربعة على الترتيب الذى ذكرناه فى الشروط الأربعة، فلاحظ.

كيفية تطهير الأرض الجافة

(٦) أى غير الماء من المائعات الموجبة لرطوبة الأرض، و الوجه فى لزوم صب الماء و نحوه على الأرض الجافة هو ما تقدم من لزوم حصول الجفاف بالشمس أى استناده إليها، و لا- يتحقق ذلك الا مع وجود الرطوبة فى الأرض حين إشراق الشمس عليها، سواء أ كانت أصلية أى حاصلة من أصل النجس أو عرضية، و بذلك فسرنا قوله عليه السلام فى صحیحته بن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨١

[مسألة ٣) ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل]

(مسألة ٣) ألحق بعض العلماء البيدر [١] الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل (١).

[مسألة (٤) الحصى و التراب و الطين و الأحجار، و نحوها]

(مسألة ٤) الحصى و التراب و الطين و الأحجار، و نحوها

بزيغ [٢] «كيف يطهر من غير ماء».

حكم البيدر

(١) و الإشكال في محله، لعدم صحته إلحاقه بغير المنقول، لأن ما ورد في الروايات إنما هو عنوان «المكان الذي يصلى فيه»، أو «المكان»، أو «الأرض القدره» و لا يصدق شيء من ذلك على البيدر، لعدم إمكان اتخاذها محلًا للصلاة، و إنما ألحقنا به غير المنقول بالإجماع القطعي - كما تقدم «٣»-، و هو لا يشمل مثل «البيدر».

نعم لو قلنا بصحة رواية الحضرمي كان الإلحاق وجيها، للعموم أو الإطلاق المدلول عليه بالنسبة إلى كل ما أشرقت عليه الشمس و إن خرجنا عنه في المقدار المعلوم خروجه، كالأواني و الثياب و نحوها، و ليس منه «البيدر». إلا أنه قد عرفت ضعفها من جهة السند، فلا رافع للإشكال.

[١] بيدر الحنطة: كؤمها- المنجد- فالبيدر الكبير هي الكومة (المجموعة) الكبيرة من الحنطة و نحوها من الطعام، و وجه الإلحاق هو أن مجموع الأجزاء لكثرتها يكون لها نحو ثبات به تعدد من غير المنقول و من هنا ألحق بها في المستمسك (ج ٢ ص ٨٦) الكثير المجتمع من الحطب، و التمر، و الأواني، و الظروف، و غيرها مما كان له نحو ثبات، إلا ان الحكم في الأصل و في الملحق به مبنى على العمل بعموم رواية الحضرمي، و لا نقول به، لضعف سندها، بل دلالتها.

[٢] المتقدمة في الصفحة: ٢٥٧ و هذا هو المشهور- كما في الحدائق ج ٥ ص ٤٥٠ و حكاها عن الذخيرة أيضا، و في الجواهر أيضا ج ٦ ص ٢٥٩، و لا يخفى ان الحكم المذكور مبنى على تعميم الحكم لغير البول- كما هو الصحيح.

(٣) تقدم في الصفحة: ٢٦٠

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٢

ما دامت واقعة على الأرض في حكمها (١) و إن أخذت منها لحقت بالمنقولات، و إن أعيدت عاد حكمها، و كذا المسمار الثابت في الأرض، أو البناء، ما دام ثابتا يلحقه الحكم، و إذا قلع يلحقه حكم المنقول. و إذا ثبت ثانيا يعود حكمه الأول، و هكذا فيما يشبه ذلك.

[مسألة (٥): يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة إن كان لها عين]

(مسألة ٥): يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة (٢) إن كان لها عين.

حكم الحصى و الأحجار

(١) قد تكون الحصى أو الأحجار و كذلك التراب الواقعة على الأرض تعدد من الأوساخ التي يلزم إزالتها- في نظر العرف- و هذا خارج عن محل الكلام، إذ لا إشكال في عدم طهرها بالشمس، لأنها من المنقول، و لا تعد جزء من الأرض. فكأنها أجنبيّة عنها و أما

إذا كانت الأرض من الحصاة أو الحجر أو التراب عدت تلك الأجزاء منها، و تطهر بإشراق الشمس عليها، لأنها تكون جزء من الأرض حينئذ، نعم لو أخذت منها بعد تنجسها لم تطهر، لصيرورتها من المنقول حينئذ، كما أنه لو أخذت من الأرض طاهرة فتنجست بعد أخذها منها ثم أعيدت إلى الأرض تطهر بالإشراق عليها، لأنها تصير جزء من الأرض في هذه الحالة، و لم تدل الروايات على لزوم تنجسها حال كونها جزء من الأرض.

و هكذا حكم المسمار و الأخشاب في الأبواب، و كل شيء يكون جزء من البناء اتصالاً، و انفصالاً.

اشتراط زوال عين النجاسة

(٢) إذا كان للنجاسة عين - كالعذرة و الدم و نحوهما - يجب إزالتها عن المحل، و ذاك للارتكاز العرفي [١] على اعتبارها، كما هو الحال في

[١] بل في الحدائق ج ٥ ص ٤٥١ «ان الحكم لا خلاف ولا إشكال فيه» و عن المستند

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٣

.....

التطهير بالماء، فان الشمس لا- تزيد عليه في المطهريه، إذ غاية ما يستفاد من الروايات إنما هي التوسعة في المطهر في خصوص الأرض، و انه لا ينحصر مطهرها في الماء، فلا تزيد عليه في المطهريه ارتكازاً، فلو كان هناك إطلاق في بعض الروايات لكفى ذلك في تقييده لو تم الإطلاق المذكور.

و مما ذكرنا يظهر: اندفاع ما قد يتوهم من أن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في موثقة عمار المتقدمة «١» «إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس.».

هو عدم اعتبار زوال العين سواء أ كان بولاً- أم غيره من النجاسات التي تبقى لها عين بعد الجفاف، كالخمر، و الدم، و العذرة، و نحوها، لعمومها بالنسبة الى غير البول.

وجه الاندفاع هو أولاً: لزوم تقييد إطلاقه- لو تم- بالارتكاز المذكور إذ ليس عموم هذه الرواية إلا كعموم قوله عليه السلام «كل ما يراه ماء المطر فقد طهر» فكما لا- يفهم من هذه الرواية طهارة ما يراه ماء المطر الا على تقدير زوال عين النجاسة، فكذلك هذه الموثقة.

و ثانياً: عدم صدق إصابة الشمس للموضع القدر إذا كانت عين النجس باقية عليه، فإنه مانع عن صدق إصابة الشمس للموضع- كما هو الحال في سائر الموانع و إن كانت طاهرة فضلاً عما إذا كانت نجسة.

نعم لو زال العين بالجفاف، كالبول- إذا بيس- الذي هو مورد أكثر روايات الباب- سئوالاً و جواباً- كفى ذلك، إلا أن محل الكلام أعم من ذلك، فيشمل ما إذا بقيت العين بعده.

فما جاء في صحيحة زرارة المتقدمة «٢» من الاكتفاء بجفاف البول- الذي كان على السطح أو في مكان الصلاة- بالشمس و طهارة المحل بها، فإنما هو من جهة زوال عين البول- غالباً- بالجفاف.

و المدارك و اللوامع دعوى الإجماع عليه- كما في المستمسك ج ٢ ص ٨٦.

(٢) في الصفحة: ٢٤٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٤

[مسألة (٦) إذا شك في رطوبة الأرض حين الإشراق]

(مسألة ٦) إذا شك في رطوبة الأرض حين الإشراق، أو في زوال العين بعد العلم بوجودها، أو في حصول الجفاف، أو في كونه بالشمس، أو بغيرها أو بمعونته الغير لا يحكم بالطهارة (١).

نعم إذا تكرر و زاد على المرة بحيث بقي له جرم بعد الجفاف، كما في الكنائف و نحوها، فإنه حينئذ لا يكتفى بمجرد جفافه، بل لا بد من إزالة عينه، و لكن الصحيحة لا تشمل ذلك، لانصرافها عن مثل الكنيف.

هذا، و لكن قد يتوهم «١» أيضا أن مقتضى عموم أو إطلاق قوله عليه السلام في رواية الحضرمي «٢» «كل ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر» عدم اعتبار هذا الشرط.

و يندفع أولا: بأن هذه الرواية لا تزيد على الموثقة بشيء، فإنه لو تم لها إطلاق فيقيد بالارتكاز العرفي على لزوم زوال العين فهو قرينة على التقييد- كما ذكرنا في الموثقة.

و ثانيا: إنه لا يصدق الإشراق على الشيء مع مانعية عين النجس إذا كان لها جرم، كما لا تصدق الإصابة.

هذا كله مع ضعف سندها- كما تقدم.

فتحصل: أنه يجب إزالة عين النجاسة في التطهير بالشمس، كالتطهير بالماء.

الشك في تحقق الشروط

(١) قد تحصل مما تقدم في المسائل السابقة انه يعتبر في مطهريه الشمس أمور.

«أحدها»: رطوبة الأرض.

«ثانيها»: زوال العين.

(١) كما أشار إليه في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣١.

(٢) المتقدمة في ص ٢٥٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٥

و إذا شك في حدوث المانع عن الإشراق من ستر و نحوه يبنى على عدمه على إشكال (١) تقدم (٢) نظيره في مطهريه الأرض.

[مسألة (٧): الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر]

(مسألة ٧): الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر (٣).

«ثالثها»: حصول الجفاف.

«رابعها»: كون الجفاف بالشمس وحدها.

فلو شك في تحقق هذه الشروط، أو في بعضها لم يحكم بالطهارة، لاستصحاب عدمها كلا أو بعضا، فيحكم ببقاء النجاسة. هذا حكم الشروط، و أما إذا شك في وجود المانع عن الإشراق من ستر و نحوه كالغيم، فهل يبني على عدمه بمقتضى الاستصحاب فيحكم بالطهارة أولا، الصحيح عدم جريانه، لأن استصحاب عدم وجود المانع لا أثر له في نفسه، كما أنه لا يثبت إصابة الشمس إلا بالملازمة العقلية، فتكون من الأصول المثبتة التي لا نقول بحجيتها، كما تقدم نظيره في مطهريه الأرض، ففي هذه الصورة الأقوى هو الحكم بالنجاسة أيضا كالصور المتقدمة.

(١) و هو أن استصحاب عدم المانع لا أثر له شرعا، و لا يثبت ما هو موضوع للأثر، فاستصحاب عدم المانع عن إشراق الشمس لا أثر له في نفسه، كما أنه لا يثبت إشراق الشمس و إصابتها للأرض - كما تقدم آنفا - فالأقوى عدم الحكم بالطهارة أيضا.

(٢) في المسألة ٦ من مسائل مطهريه الأرض.

طهارة الطرف الآخر من الحصر و الجدار

(٣) لظهور روايته في حصول الطهارة لكلا طرفيه و لو بإشراق الشمس على أحدهما، و ذلك لان المسئول عنه فيها هو حكم البارية المبتلة بالماء القدر، فأجاب الإمام عليه السلام بجواز الصلاة عليها إذا جفت بالشمس، و ظاهر السؤال هو بلة البارية بكلا طرفيها - كما هو المتعارف فيها

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٦

و أما إذا كانت الأرض تحته نجسة فلا تطهر بتبعيته (١) و ان جفت بعد كونها رطبة.

و كذا إذا كان تحته حصر آخر (٢) إلا إذا خيط به على وجه يعدان معا شيئا واحدا.

و أما الجدار المتنجس إذا أشرقت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد طهارة جانبه الآخر إذا جفت به (٣).

بصب الماء و نحوه عليها - فالحكم بطهارتها بالشمس يعم كلا طرفيها المفروضتين في السؤال، و لو بإشراق الشمس على أحدهما، و حصول الجفاف لهما بذلك يكون نظير ما ذكرناه في طهارة الباطن تبعاً للظاهر، و ان كان المقام أوضح، لظهور السؤال في أنه عن حكم كل البارية بتمامها لقد جاء في موثقة عمار انه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البارية يبلّ قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاة عليها؟ فقال: إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها «(١)».

فان السؤال فيها قد جاء عن البارية المبتل قصبها بالماء القدر، و من المعلوم أن البلل فيها يسرى إلى كلا طرفيها فأجاب بجواز الصلاة عليها إذا جفت، و إطلاقها يشمل كلا طرفيها فيجوز الصلاة على كل واحد منهما بعد الجفاف نعم ناقشنا في أصل دلالة هذه الروايات على طهارة البوارى بإشراق الشمس، لأن جواز الصلاة عليها أعم من الطهارة.

(١) لعدم الاتحاد الموجب لصدق الإشراق أو إصابة الشمس على الجميع.

(٢) لما ذكرنا آنفا من عدم الاتحاد إلا إذا خيط أحدهما بالآخر كما في المتن.

(٣) للاتحاد عرفا، فيصدق إصابة الشمس للمجموع بالإشراق على أحد جانبيه إذا لم يكن بينهما فصل زمانى أى جفت الجانب الآخر بنفس

(١) تقدمت في الصفحة: ٢٤٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٧

و ان كان لا يخلو من إشكال (١) و أما إذا أشرقت على جانبه الآخر أيضا فلا إشكال.

الإشراق على الجانب المواجه للشمس، كما هو الحال في جفاف الباطن - كما تقدم - فيشملة الروايات المتقدمة كما تشمل باطن الأرض، و يكون المقام نظير ما إذا وضعت لبنه طين في الشمس فجفت كلها بإشراقها على سطحها المواجه للشمس، فإنه يصدق حينئذ أن جفاف باطنها و كذا سطحها الموضوع على الأرض مستند إلى إشراق الشمس على سطحها المواجه للشمس، و هذا المقدار يكفي في شمول الروايات للمجموع.

(١) ينشأ من دعوى انصراف روايات مطهريه الشمس إلى ما تصيبه الشمس مباشرة أو بالتبع، و التبعية إنما تختص بما لا يمكن إشراق الشمس عليه الا بالتبع، كالباطن [١] و أما السطح الآخر للجدار فهو مما يمكن الإشراق عليه، فلا دليل على التبعية فيه [٢]. و تندفع: بما ذكرناه آنفا من صدق إصابة الشمس للمجموع من السطح الظاهر و الباطن و الطرف الآخر مع الإصابة لأحد طرفي الجدار، فيصدق جفاف المجموع بإصابة الشمس و إشراقها - عرفاً - لا بحرارتها، فقط. و الحاصل: أن مقتضى الإطلاق في صحيحة زرارة و موثقة عمار «٣» هو شمول المكان الذي تصيبه الشمس لجميع سطوحه الداخليه و الخارجيّه سواء الطرف المسامت للشمس أم غيره و بهذا يظهر الفرق بين الحصر و البوارى و الجدار حيث جزم المصنّف «قده» بطهارة الطرف الآخر فيها، و استشكل في الطرف الآخر للجدار وجه الفرق هو أن شمول الطرف الآخر في روايات الباريه يكون بالنصوصيه بخلاف الجدار، فإنه يكون

[١] و ان ناقش فيه بعضهم - كما تقدم.

[١] كما استجوده جمله من أفاضل المتأخرين و اختاره في الحدائق (ج ٥ ص ٤٥٠ - ٤٥١) و كذا الفقيه الهمداني «قده» في كتاب الطهارة ص ٦٣١ في التنبيه الثالث.

(٣) المتقدمتان في الصفحة: ٢٤٨ الوسائل ج ٢ ص ١٠٤٣ ح ٤ و ١ ب ٢٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٨

.....

بالإطلاق، فيمكن دعوى انصرافه إلى الطرف المواجه للشمس، و ان كانت ممنوعه - كما عرفت.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٩

.....

المطهر الرابع الاستحالة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٠

.....

المطهر الرابع: الاستحالة ما هي الاستحالة، تبدل الأوصاف، و تفرق الأجزاء، صيرورة الخشب فحماً، الشك في الاستحالة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩١

[الرابع (الاستحالة)]

(الرابع) الاستحالة: وهي تبديل حقيقة الشيء و صورته النوعية إلى صورة أخرى (١).

ما هي الاستحالة

(١) عد [١] الفقهاء الاستحالة من المطهرات، وهي عبارة عن تبدل حقيقة الشيء، و صورته النوعية إلى صورة أخرى و لو عرفنا - كما أشار في المتن.

توضيح المقام: و أنواع التبدلات.

إن التبدلات الحاصلة في الأشياء - التي تستدعي تبدل أسمائها - تكون على ثلاثة أنواع، و بعضها توجب تغيير الحكم أيضا، دون بعض، و ذلك من جهة تبدل الحقيقة - و لو العرفية - إلى حقيقة أخرى مقارنا مع تبدل الاسم في بعض الموارد، دون بعض، و يظهر ذلك بملاحظة هذه الأنواع، فنقول:

(الأول) تبدل الأشياء في أوصافها - الشخصية أو النوعية - مع بقائها على حقائقها الذاتية العرفية.

و هذا كتبدل الحنطة إلى الطحين، و منه إلى العجين، و منه إلى

[١] الجواهر ج ٦ ص ٢٧٨ و حكي «قده» عن حواشي الشهيد على القواعد أنها عند (الفقهاء عبارة عن «تغيير الأجزاء و انقلابها من حال إلى حال» و عنه (في ص ٢٨١) انها عند الأصوليين عبارة عن «تغيير الصورة النوعية».

و قال «قده» (في ص ٢٧٨) انه «لا حاجة إلى التعريف بعد ظهور معناها العرفي الذي هو المدار، دون التدقيق الحكمي المبني على انقلاب الطبائع بعضها إلى بعض و عدمه».

أقول لم يرد في شيء من الأدلة الشرعية ان الاستحالة من المطهرات كي يحمل على معناها العرفي أو غيره، كما هو الشأن في جميع الألفاظ الواردة في الأدلة، و انما عدّها الفقهاء من المطهرات باعتبار تحقق الإجماع على طهارة المحال إليه في بعض الموارد كإحالة الأعيان النجسة إلى الرماد بالنار - كما أشار إليه (في ص ٢٦٦) -، و نحوها من الموارد و من هنا جعلوها قاعدة كلية، فالواجب علينا إنما هو ملاحظة كيفية التبدلات الحاصلة في الأشياء، و أن أيا منها تستدعي الحكم بطهارة المتبدل إليه دون أخرى من دون حاجة إلى التدقيق في مفهوم الاستحالة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٢

.....

الخبز، و الحليب إلى الجبن أو اللبن، و تبدل القطن إلى الثوب، و نحو ذلك، و هذه التبدلات و إن كانت مغيرة للأسماء، إلا أنها لا توجب تبدلا في حقيقة الشيء و ماهيته، حتى في نظر العرف.

و مثله لا يوجب تغيرا في الحكم، لعدم دخل الأوصاف - الشخصية أو النوعية - في ترتب الأحكام الشرعية، كالطهارة و النجاسة، فإذا تنجست الحنطة ثم جعلت طحينا أو خبزا لا - يحكم بطهارته، لعدم دخل الأوصاف - كتماسك الأجزاء - في الحكم بالنجاسة بنظر العرف، و مثله خارج عن الاستحالة المعدة من المطهرات.

(الثاني) تبدل الأشياء في ماهيتها النوعية عقلا، و ذلك بتبدل الصورة النوعية إلى صورة أخرى حقيقة، و هو في مقابل النوع الأول تماما.

و هذا كما في تبدل الدم أو النطفة إلى الحيوان، و صيرورة العذرة دودا أو ترابا، و الكلب ملحا، و نحو ذلك مما يكون تبدل الاسم مقارنا لتبدل الصورة النوعية حقيقة.

و هذا مما لا- إشكال في كونه موجبا لتبديل الحكم، بتبديل موضوعه واقعا، فان كان المحال اليه مما ثبتت طهارته بدليل اجتهادي، فيحكم بطهارته، لشمول ذلك الدليل له، فلو استحال المنى إلى شاة، أو إنسان، و الكلب الى الملح- و نحو ذلك مما ثبتت طهارته بالدليل - يحكم بطهارته واقعا.

و أما إذا لم تثبت طهارة المحال اليه بدليل اجتهادي بحيث شككنا في طهارته فالمرجع حينئذ تكون قاعدة الطهارة، لأنه من الشبهة الحكمية في المشكوك طهارته و نجاسته، فتكون مجرى للقاعدة المذكورة، و لا يجرى استصحاب النجاسة، لعدم بقاء الموضوع، لأن المفروض تغيير الصورة النوعية حقيقة، و من هنا لو كان المحال اليه من الأعيان النجسة يحكم بنجاسته أيضا بمقتضى عموم دليله، كما في استحالة الدم إلى المنى ثم إلى الكلب- مثلا.

و بالجملة: المحال اليه إما أن يكون معلوم الطهارة أو معلوم النجاسة أو مشكوكها، ففي الأول يحكم بالطهارة الواقعية، و في الثاني يحكم بنجاسته

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٣

.....

واقعا، و في الثالث يحكم بالطهارة الظاهرية.

و السرّ في ذلك كله هو أن المحال اليه يكون موضوعا جديدا يستتبع حكما جديدا، و لو كان هو النجاسة، كما في تبدل الدم إلى المنى أو الكلب، فان نجاسته نجاسة جديدة غير نجاسة المحال منه، و قد تختلف أحكام النجاسة الأولى عن الثانية، كما في استحالة الماء المتنجس الى بول ما لا يؤكل لحمه، لكفاية الغسل مرة واحدة في الأول، دون الثاني، فإنه يجب فيه التعدد- كما مر. و ظهر مما ذكرنا: أن عدّ الاستحالة من المطهّرات- كما في الموارد المذكورة و نحوها مما يأتي في النوع الثالث- فيه مسامحة واضحة، لأن الاستحالة لا تكون مطهّرة للمحال منه حقيقة، لانعدامه على الفرض، فتكون رافعة لموضوع النجاسة و محققة لموضوع جديد، يستدعي حكما جديدا، و لو كان الحكم الجديد النجاسة.

فالنتيجة: أن عمدة الدليل- و ان ادعى الإجماع في بعض الموارد [١]- في الحكم بطهارة المحال اليه إنما هو عدم تعدّي الأحكام الثابتة للموضوعات النجسة عن موضوعاتها، فمتى صارت «العذرة» «رمادا» لحقها حكم «الرماد» و ارتفع حكم «العذرة»، إذ لا يعقل بقاء الحكم بعد ارتفاع موضوعه، و قد دل الدليل على نجاسة «العذرة» و «الرماد» ليس ب «عذرة» فلا يعمّ الدليل، و لو شك في نجاسته، و لم يكن لنا دليل يدل على طهارة «الرماد» مطلقا- بحيث يعم الفرض- حكم بطهارته للأصل، و لا يجرى استصحاب النجاسة بعد فرض الاستحالة، لأن بقاء الموضوع شرط في الاستصحاب.

(الثالث) تبدل الأشياء في حقائقها العرفية، و ان كانت باقية على حقيقتها الذاتية.

و هذا كما في تبدل الخمر خلّا، و تبدل دم الإنسان إلى دم البق بامتصاصه من بدن الإنسان.

[١] كما في الاستحالة بالنار- كما ذكرنا في التعليقة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٤

فإنها تطهر النجس (١)

و يلحق هذا بالنوع الثاني في تبدل الحكم بتبديل موضوعه، لأن موضوعات الأحكام الشرعية إنما هي الحقائق العرفية، سواء طبقت الواقعية أولا، فإن الخمر و الخل في نظر العرف موضوعان متغايران، لا مانع عندهم من الحكم بنجاسة الأول و طهارة الثاني، و ان

اتحدا في حقيقتهما النوعية لدى العقل و النظر الفلسفي.

و على الجملة: لو كان التبدل في الصورة النوعية العرفية، و كان المتبدل اليه محكوما بالطهارة الواقعية أو الظاهرية كفى ذلك في الحكم بالطهارة، و ان لم يتبدل في صورته النوعية بنظر العقل، و أما تبدل الشيء من هيئته وصفته خاصة فلا يوجب الطهارة و ان أوجب تغير الاسم، لبقاء الموضوع السابق.

هل تكون الاستحالة مطهرة للنجس

(١) ظاهر عبارة المتن، بل صريحه، هو أن الاستحالة تكون من المطهرات [١]، و لكن قد عرفت أنها تكون مغيرة للموضوع و رافعة له، فتكون السالبة بانتفاء الموضوع، لا المحمول، لعدم بقاء موضوع النجاسة مع الاستحالة، فان المحال إليه موضوع جديد مغاير للأول، و يتبعه حكمه.

و السر في ذلك هو أن الحكم بالنجاسة في أعيان النجاسات تترتب على الصور النوعية، كعنوان «الدم» و «المني» و «البول» و نحو ذلك من عناوين النجاسات، فإذا تبدلت زالت النجاسة، لانتفاء موضوعها، فإذا استحال الدم فيلحظ المحال إليه كعنوان «التراب» أو «الإنسان» أو شيء آخر و يحكم بحكمه، و ان بقيت المادة الأصلية المشتركة، كعنوان الجسم - في كلتا الصورتين - فإنها ليست موضوعا للنجاسة [٢] في نظر العرف، فالنتيجة:

[١] كما جاء في تعبيرات غيره منهم صاحب الحدائق ج ٥ ص ٤٧١.

[٢] و هكذا سائر الأحكام، كالحرمه فان الدم يحرم أكله و لكن لو أكله حيوان محلل الأكل و صار جزء من لحمه جاز أكله، نعم ربما لا يكون للعناوين الخاصة دخل في ثبوت الحكم
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٥
بل المتنجس (١) كالعذرة تصير ترابا، و الخشبة المتنجسة إذا صارت رمادا، و البول أو الماء المتنجس بخارا، و الكلب ملحا، و هكذا، كالنطفة تصير حيوانا، و الطعام النجس جزءا من الحيوان.

ان شأن الاستحالة هو تغيير الموضوع، دون الحكم فليست كالماء يطهر المغسول به مع بقاءه على حاله، فالتعبير عنها بالمطهر لا يخلو عن مسامحة واضحة - كما ذكرنا.

استحالة المتنجس

(١) لنفس ما ذكرناه في استحالة الأعيان النجسة من تبدل الموضوع، فيزول حكم الأول و يجري حكم الثاني، بل ربما يقال «١» بأولويته منها، فان الرماد المستحال من الخشبة المتنجسة بالنار يكون أولى بالطهارة من رماد العذرة.

هذا و لكن مع ذلك حكى شيخنا الأنصاري «قده» [١] عن بعض المتأخرين القول بالتفصيل بين النجس و المتنجس ففرق بين استحالة عين النجس و المتنجس فحكم بطهارة الأول بها لزوال الموضوع دون الثاني، لبقائه على حاله، فيبقى على حكمه.

توضيحه: أن موضوع الحكم بالنجاسة في المتنجسات ليست العناوين الخاصة - كعنوان الخشب مثلا - و إنما هو الجسم الملاقي للنجس، و لم يزل بالاستحالة، فيحكم بنجاسته، بنفس الدليل على نجاسة الأول، و لا أقل من استصحاب النجاسة، لبقاء الموضوع، لأن الموضوع في المتنجسات هو عنوان

كالملكية فان الخشبة المتنجسة لو أحرقت بالنار و صارت رمادا لا تزول ملكية مالكة، لان موضوعها في نظر العرف نفس الجسم و ان تحول من صورة نوعية إلى أخرى، كتحويل الحنطة المتنجسة زرعاً، و النواة المتنجسة شجراً، فإن النجاسة تزول عنها، و لا تزول

الملكية، فلا بد من تشخيص موضوعات الأحكام من طريق الشرع أو العرف.

[١] وقد سبقه في النقل في الجواهر ج ٦ ص ٢٧٠ قائلا أن في المسألة وجهين بل قولين و ان قوى القول بالطهارة.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٧٠ س ١ و ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٦

.....

الملاقى للنجس، لا- أكثر و هو الجسم، و هذا بخلاف أعيان النجاسات، فان الموضوع فيها- كما هو ظاهر أدلتها- هي العناوين الخاصة، كالعذرة، و البول، و الدّم، و الكلب، و نحوها، فإذا زالت بالاستحالة زال حكمها أيضا.

و قد أجاب عنه شيخنا الأنصارى «قده» بما حاصله: أن المتنجسات كالنجاسات في ترتب الحكم على عناوينها الخاصة أيضا، كالثوب و البدن و الخشب و نحوها، و ردت في أسئلة الروايات، فلم يثبت ترتب الحكم بالنجاسة في المتنجسات على الصورة الجنسية، أى «مطلق الجسم» و ان اشتهر في الفتاوى و معاهد الإجماعات «ان كل جسم لاقى نجسا مع رطوبة أحدهما فهو نجس» الا أنه لا يخفى على المتأمل أن التعبير بالجسم لأداء عموم الحكم لجميع الأجسام من حيث سببية الملاقاة، فهو عنوان انتزعه عن الموضوعات الخاصة، لا أنه بنفسه موضوع للحكم الشرعى، فيكون نظير قول القائل «ان كل جسم له خاصية و تأثير» مع كون الخواص و التأثيرات من عوارض الأنواع، لا الجنس.

فالتيجة: أن حال المتنجسات تكون كالنجاسات العينية في تبدلها بالاستحالة الى موضوعات جديدة تستتبع حكما جديدا، لترتب الحكم بالنجاسة في كليهما على العناوين، الخاصية، كالخشب و الثوب و البدن و الماء و نحو ذلك، و ان جمعها عنوان واحد كعنوان الجسم الملاقى للنجس، و نحو ذلك.

أقول: انه «قده» و إن أطال الكلام و أتعب نفسه الزكية في إثبات أن المتنجس هو العناوين الخاصة دون كلى الجسم الملاقى للنجس الا أنه غير مجد في دفع الإشكال، أما أولا: فلما يظهر منه من تسليمه دعوى الخصم لو كانت الكليّة التي ادعى عليها الإجماع مضمون دليل معتبر، و لم تكن عنوانا انتزاعيا من العناوين الخاصة، مع أنه قد ورد دليل معتبر على هذه الكليّة و هي ما فى.

موثقة عمار الواردة فى ماء وقعت فيه فأرة متسلخة من قوله

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٧

.....

عليه السلام «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» «١».

فإنه يدل على تنجس كل جسم لاقاه الماء المتنجس بميته الفأرة، من دون دخل للعناوين الخاصة، كالثوب و البدن و الخشب- مثلا- فى التنجس، فإذا ثبت ذلك تم دعوى الفرق بين النجس و المتنجس على زعمه «قده» لشمول الإطلاقات للمتنجس المحال اليه كما يشمل المحال منه، لانه جسم لاقى النجس و لو تبدل من الخشب الى الرماد- مثلا- و لو نوقش فى الإطلاق كفى استصحاب نجاسته، لبقاء الموضوع، و هو الجسم الملاقى للنجس، مع أننا لا نسلم دعوى الفرق بين النجس و المتنجس فى مطهريّة الاستحالة لهما، و ان سلّمنا كليّة العنوان فى المتنجسات، دون النجاسات.

و ثانيا: ان الظاهر عدم دخل عناوين المتنجسات- كالثوب، و البدن، و الماء، و الخشب، و الأرض، و نحو ذلك، مما يلاقيه النجس- فى الحكم بالتنجس، فإنّه مقتضى الفهم العرفى، و المرتكز عند المتشرعة، فإن الموضوع عندهم هو الجسم الملاقى للنجس، و لا

يحتمل - في نظرهم - دخالة عنوان الثوب، أو البدن، و نحوهما في التأثير بملاقاة النجس، و هذا بخلاف عناوين النجاسات العينية، كالدم، و العذرة، و البول، فان كلا منها نوع من النجاسات الموجبة للاجتناب عنها مستقلا. فهذا الجواب غير تام، فلا بد من جواب آخر.

و الصحيح أن يقال: ان موضوع تشريع الحكم بالنجاسة في المتنجسات و ان كان هو الكلي و هو عنوان «الملاقى للنجس» إلا- أن النجاسة الخارجيّة لا تعرض إلا على الأفراد الخارجيّة، لا المفاهيم الكليّة، كما هو الحال في خواص الأشياء، كخواص الأدوية، فكل فرد من أفراد الخشب المتنجسة لها نجاسة تخصه، سواء أ كانت النجاسة من آثار كلي الجسم الملاقى للنجس، أو الخشب الملاقى له، فإذا تحول هذا الفرد إلى شيء آخر بالاستحالة يزول حكمه لا محالة، لتغاير الموجودات الخارجيّة، فإن وجود الخشب يغير وجود

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٠٦ في الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٨

.....

الرماد، و ان تحوّل منه إليه نظير تحوّل التراب أو النطفة إلى الإنسان، فالتراب المتنجس إذا تحوّل إلى النبات و صار تّفاحا- مثلا- لا يعقل فيه بقاء الحكم السابق، إذ لا يعقل بقاء نجاسة فرد متبدّل الى فرد آخر من نوعه أو نوع آخر، لاستحالة انتقال العرض. فإذا لا- مجال للتمسك بإطلاق دليل المتنجس، كما لا مجال لاستصحاب النجاسة، للقطع بانتفاء الفرد الأول، و تجدّد فرد آخر لا يسرى إليه حكم الأول، بل لا بدّ له من حكم جديد من طهارة أو نجاسة، فالمرجع حينئذ قاعدة الطهارة، أو عموم دليل المحال إليه. و من هنا لو فرضنا أن حيوانا غير مأكول اللحم تغدّى بعذرة الإنسان فعذرته أيضا محكومة بالنجاسة، و لكن لا لبقاء حكم المأكول، بل للاكل حكم مستقل، و هو نجاسة عذرته، لأنه غير مأكول اللحم فرضا. نعم لو كان التبدّل في أوصاف الفرد و عوارضه، دون ذاته بقي على النجاسة لإطلاق دليله، و لو نوقش فيه كفى استصحاب النجاسة، لبقاء موضوعها، و هذا كما في تبدل الحنطة المتنجسة طحينا أو خبزا، و القطن المتنجس ثوبا، و الخشب المتنجس سريرا، و نحو ذلك، و الوجه ظاهر، لبقاء الفرد الأول و إن تبدل حاله و صفته.

فتحصل: أن الاستحالة في المتنجسات تكون كالأستحالة في أعيان النجاسات موجبة لتبدل الموضوع، و لو عرفا، فيكون المحال اليه محكوما بالطهارة، كما أفاد في المتن، بل ادعى «١» عليه الإجماع.

و يؤيد ذلك ما جرت عليه سيرة المشرعة من عدم اجتنابهم من لحم الحيوانات المأكولة اللحم إذا أكلت أو شربت شيئا متنجسا، فإياكلون لحم الدّجاجة- مثلا- و إن شربت ماء متنجسا، أو أكلت خبزا متنجسا، و ليس ذلك إلا لاستحالة الماء أو الخبز المتنجس الى جزء من بدنهما، كما لا يجتنبون عن فضولاتها، و ذرقها.

(١) راجع الأقوال في الجواهر ج ٦ ص ٢٧٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٩

.....

و على الجملة إذا تحققت الاستحالة في المتنجس يحكم بطهارة المحال اليه إما لعموم أو لإطلاق دليله، كما في مثل لحم الشاة و البقر و البعير و الطيور لو أكلت غذاء متنجسا، أو لقاعدة الطهارة لو لم يتم الإطلاق المذكور في مورد.

و قد يستدل [١] على مطهريه الاستحالة في المتنجسات ب.

صحيحه حسن بن محبوب قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الجص يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد أ يسجد عليه؟

فكتب بخطه: إن الماء و النار قد طهراه» [٢].

بتقريب: أن الجص الذي يوقد عليه بالعدرة، و عظام الموتى يتنجس لا محالة بما يصيبه من دسومات العذرة و العظام المفروض كونها من نجس العين لا- سيما عند إيقادهما بالنار الموجب لخروج الدسومات منهما، و مع ذلك قد دلت الصحيحة على طهارة الجص بالنار، و لا يتم ذلك إلا باستحالة التراب جصا بالاحتراق بها.

و فيه: أولا، أنه لا دلالة في الرواية على تحقق الاستحالة في الجص بالنار، و غاية ما هناك أنه يطبخ بها، كطبخ الآجر و الخزف و لا يكون طبخ تراب الجص الا كطبخ اللحم و الخبز غير موجب للاستحالة- كما يأتي- فلو تمت دلالتها لدلت على ان النار تكون مطهرة للجص من دون استحالة.

و ثانيا: لو سلمنا ذلك فما معنى ضم الماء إلى النار بعد فرض طهارة الجص بالاستحالة و من هنا حمله بعضهم [٣] على نحو من المجاز، أو الاستحباب، إذ المراد به الماء الذي يوضع عليه للبناء، فيكون كرش الثوب و المكان و نحوهما المحتمل نجاستهما استحبابا أو رفعا للنفرة.

و حمله بعض آخر [٤] على ارادة ماء المطر، إذ ليس في الرواية كون

[١] كما عن الشيخ في الخلاف- بنقل الحدائق ج ٥ ص ٤٦٣ في البحث عن طهارة الطين المتنجس إذا طبخ بالنار حتى صار خزفا و آجرا، فلاحظ.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢ ص ١٠٩٩ في الباب ٨١ من النجاسات ح ١ و ج ٣ ص ٦٠٣ في الباب ١٠ من أبواب ما يسجد عليه ح ١.

(٣) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٢٦٧.

(٤) كما عن الذخيرة بنقل الجواهر ج ٦ ص ٢٦٧ س ١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٠

.....

المسجد مسقفا فيراد المعنى الحقيقي من الطهارة حينئذ فيهما (الماء و النار) و ان كان يرد عليه أيضا أنه لا حاجة الى المطر بعد فرض طهارة الجص بالنار مسبقا.

و توجيه ذلك [١]- بإرادة تطهير الجص بماء المطر- من نجاسة عرضية تعرضه بإيقاد العذرة و عظام الموتى عليه، لما فيهما من الدسومة الملاقية للجص، و تطهير نفس تلك الأجزاء الدسمة بإحالة النار لها رمادا، فيتم اسناد الطهارة الحقيقية إلى كليهما، فماء المطر يكون مطهرا للجص المتنجس بملاقاة الدسومة النجسة، و النار تكون مطهرة لنفس الدسومة بالاستحالة- توجيه لا دليل عليه، بل هو تأويل لتخريج الرواية عن مشكلة الإجمال.

و قد تعرضنا لها في بحث المياه.

و قلنا: الظاهر أن المراد هو الماء المستعمل عند إرادة البناء، لأن المتعارف عند تجصيصه هو وضع الجص في إناء ماء، و قد دلت الرواية على طهارته به، و هو مبنى على أمرين «أحدهما» عدم تنجس الغسالة و «ثانيهما» عدم اعتبار ورود الماء على المتنجس، فيكون

المراد بمطهرية النار هو مطهريتها للعدرة و عظام الموتى بجعلهما رمادا طاهرا بالاستحالة، و لا بأس منهما على الجص حينئذ، و إن امتزج برمادهما فلو تم هذا التوجيه فهو المطلوب، و ان كان أجنبيا عما نحن فيه من استحالة المتنجس، و الا فهي رواية مجملة لا يمكن الاستناد إليها في شيء، و من هنا تصدى الأصحاب إلى تأويلات فيها و تفسيرات لا دليل ظاهر على شيء منها «٢» و قد أشرنا إلى بعضها.

و كيف كان فلا حاجة الى هذه الرواية فيما نحن بصدده من مطهريه الاستحالة في المتنجسات، و يكفي ما ذكرناه من صدق تبدل الموضوع فيها كالأعيان النجسة.

(١) كما في الجواهر ج ٦ ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) لاحظ الحدائق ج ٥ ص ٢٦٧-٢٦٨ و الجواهر ج ٦ ص ٤٥٩-٤٦٢ و المستمسك ج ٢ ص ٨٩ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠١

و أما تبدل الأوصاف و تفرق الأجزاء فلا اعتبار بهما (١) كالحنطة إذا صارت طحينا، أو عجينا، أو خبزا، و الحليب إذا صار جبنا، و في صدق الاستحالة على صيرورة الخشب فحما تأمل، و كذا في صيرورة الطين خزفا أو آجرا (٢)

تبدل الأوصاف لا توجب الاستحالة

(١) لا تتحقق الاستحالة بتبدل أوصاف النجس، أو تفرق أجزائه، لعدم تبدل الموضوع عقلا و لا عرفا- كالأمثلة المذكورة في المتن- فلا- يتبدل حكمه كما تقدم في «النوع الأول» من أنواع التبدلات و هذا بخلاف التبدل في ذات الشيء و لو عرفا، فإنه المحقق للاستحالة، كما سبق، لأن الميزان الكلي في الاستحالة المطهرة هو أن يكون التبدل موجبا لتعدد الموضوع و لو عرفا، بحيث يكون المحال إليه أمرا مغايرا للمحال منه في نظر العرف، و ان تولد منه، و هذا غير متحقق في تبدل الأوصاف، و تفرق الأجزاء لبقاء المتبدل منه على حاله حينئذ، و ان تغيرت أوصافه أو تفرقت اجزاءه، فيشمله إطلاق دليل النجاسة، و مع عدمه أو الشك فيه يكفي استصحاب النجاسة، لبقاء الموضوع عرفا، و هو الجسم الملاقى للنجس.

حكم الفحم و الخزف و الآجر

(٢) اختلفت الفتاوى في صدق الاستحالة في بعض الموارد، كصيرورة الخشب فحما بالإحراق، و صيرورة الطين خزفا أو آجرا بالطبخ، و هو من موارد صدق عنوان الخشب على الفحم، و كذا الطين على الخزف و الآجر، و سنتكلم في موارد الشبهات الموضوعية و الحكمية، و كيف كان فمنهم «١» من جزم بتحقق الاستحالة فيما ذكر و حكم بالطهارة، و رتب

(١) كما عن الشيخ في الخلاف و العلامة في النهاية و جمع آخر من الفقهاء- الجواهر ج ٦ ص ٢٧١ و الحدائق ج ٥ ص ٤٦٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٢

.....

عليه عدم جواز التيمم و السجود على الخزف و الآجر، لخروجهما عن حقيقة ما يصح التيمم و السجود عليه من التراب، و الأرض، و الصعيد.

و لكن الصحيح هو القول ببقائهما على النجاسة كما عن جمع «١» و كذلك الفحم، لعدم تحقق الاستحالة [١] بالتبدلات المذكورة،

للتحفظ على وحدة الموضوع في المتبدّل منه، و المتبدّل إليه في نظر العرف، لأن طبخ الطين و صيرورته خزفاً أو آجراً لا يزيد على طبخ اللحم، و صيرورته كباباً- مثلاً- أو طبخ العجين و صيرورته خبزاً و مجرد تغيير الاسم بعد الطبخ لا يلازم تغيير الحقيقة، و هكذا الفج، فإنه خشب محروق، لا أكثر، و إن كان له اسم آخر بعد الإحراق، و كم له من نظير. و يترتب على ذلك جواز السجود و التيمم على الخزف و الآجر، لبقاء العناوين السابقة، فإن الآجر طين أو أرض مطبوخ، و كذلك الخزف.

و لو فرضنا حصول الشك في تحقق الاستحالة «٢» بذلك كفى استصحاب النجاسة لبقاء الموضوع عرفاً، لما ذكرنا من عدم دخل عناوين المنتجسات في عروض النجاسة، فإن موضوعها «الجسم الملاقى للنجس» و هو باق على حاله، و لا نحتاج الى بقاء عنوان الطين و الخشب و نحوهما في إجراء استصحاب النجاسة.

نعم لا يجرى استصحاب جواز التيمم، و السجود حينئذ لدخل عنوان التراب، و وجه الأرض، و الصعيد في جوازهما، فإذا شكنا في صدق هذه العناوين على الآجر و الخزف و الجصّ لشبهه مفهوميّة- كما هو المفروض- لا يجوز التيمم و السجود عليهما، لعدم إحراز ما يصح وقوعهما عليه، فلا بد من الرجوع الى قاعدة الاشتغال في أمثال ذلك، فلا ملازمة بين استصحاب

[١] كما جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «على صيرورة الخشب فحماً تأمل»: (الظاهر عدم تحقق الاستحالة فيه و فيما بعده).

(١) نسب إلى جمع من المتأخرين- الحقائق ج ٥ ص ٤٦٣ و الجواهر ج ٦ ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) كما عن المحقق في المعبر و العلامة في موضع من المنتهى، و صاحب المدارك- الحقائق ج ٥ ص ٤٦٣ س ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٣

و مع الشك في الاستحالة لا يحكم بالطهارة (١) [١].

النجاسة في المقام و استصحاب جواز السجود و التيمم، لإحراز موضوع الأول، و هو «الجسم»، و عدم إحراز موضوع الثاني، و هو «الأرض و التراب» و سيأتي: أنه لا يصح الاستصحاب في موارد الشبهات المفهوميّة، كما لا يمكن التمسك بالعمومات، لأنهما من التمسك بالعام في الشبهة المصدّاقية لدليل الاستصحاب، و عموم العام.

و أما الاستدلال «٢» على تحقق الاستحالة في أمثال هذه الموارد بصحيفة ابن محبوب «٣» المتقدمة الواردة في الجص الموقد عليه بالعدرة، و عظام الموتى فقد عرفت «٤» ما فيه من عدم دلالة على تحقق الاستحالة في الجص، فكيف بغيره.

الشك في الاستحالة

(١) الشك في الاستحالة يتحقق في موردين.

(الأول) في أعيان النجاسات.

(الثاني) في المنتجسات.

الشك في استحالة الأعيان النجسة أما المورد الأول فالشك فيه قد يكون لشبهه موضوعيّة، و أخرى لشبهه حكميّة مفهوميّة فلا بد من التكلم في كلا الفرضين، و لا بد من التفصيل بينهما.

(الفرض الأول).

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «لا يحكم بالطهارة» (هذا فيما إذا كانت الشبهة موضوعية و أما إذا كانت مفهومية فالأظهر هو الحكم بالطهارة) و يعنى بذلك الشبهة المفهومية في أعيان النجاسات، دون المتنجات، كما يظهر في الشرح.

(٢) كما عن الشيخ في الخلاف- الحقائق ج ٥ ص ٤٦٣.

(٣) وسائل ج ١ ص ١٠٩٩ في الباب ٨١ من النجاسات ح ١.

(٤) في ص ٢٩٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٤

.....

الشبهة الموضوعية لأعيان النجاسات و هي كما إذا وقع كلب- مثلا- في مملحة، ثم شك- بعد أيام- في استحالته ملحاً، لأمر خارجي، مثل كفاية هذا المقدار من الزمان في تحقق الاستحالة، أو لظلمة مانعة عن الرؤية و نحو ذلك، و فيها يجرى الاستصحاب الموضوعي و يترتب عليه الحكم بالنجاسة، فيقال- مثلا- إن هذا الجسم كان كلباً قبل أيام، و الآن كما كان، فتستصحب نفس الصورة النوعية التي كانت سابقاً فيحكم بنجاستها، و هذا استصحاب موضوعي يترتب عليه الحكم بالنجاسة.

و قد يستشكل في ذلك بتوهم عدم إحراز الموضوع في الاستصحاب المذكور لتردده- على الفرض- بين الكلب و الملح- مثلا- فإن الموجود الخارجي لو كان كلباً لكان محكوماً بالنجاسة، لا للاستصحاب، بل لعموم الدليل الاجتهادي الدال على نجاسة الكلب، و ان كان ملحاً فهو ظاهر لدليله أيضاً، فمع الشك في الاستحالة لا نحرز موضوع النجاسة كي يجرى الاستصحاب، فلا بد حينئذ من الرجوع الى قاعدة الطهارة.

و هذا الإشكال ظاهر الاندفاع، لأن الاستصحاب المذكور موضوعي، و موضوعه هو الهولاء المشتركة بين الصورتين (الكلب و الملح) و هو باق على حاله، فيستصحب بقاء الصورة الأولى لها.

توضيحه: أنه يعتبر في الاستصحاب اتحاد القضية المتيقنة و المشكوكه موضوعاً و محمولاً بمعنى تعلق الشك بنفس ما تعلق به اليقين من النسبة بينهما، إلا أنه يختلف الموضوع باختلاف الموارد، و ليس على نسق واحد إذ.

١- قد يكون الموضوع الماهية الكلية أو الشخصية المجردة عن الوجود و العدم، و هذا كما في استصحاب وجود شيء شك في بقاءه، كما إذا شك في حيوة زيد- مثلا- فإن المستصحب هو وجوده، و الموضوع هي الماهية الشخصية المشتركة بين الوجود و العدم، و لا يمكن أن يكون الموضوع في ذلك هو الوجود، لانه يقابل العدم تقابل السلب و الإيجاب، فلا يتصف أحدهما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٥

.....

بالآخر، ليشك في أن الوجود- مثلا- هل صار عدماً في الزمان اللاحق أولاً، و كذلك العكس، أي صار العدم وجوداً، و إنما القابل للاتصاف بهما هي الماهية على سبيل التعاقب، فتتصف الماهية بالعدم بعد أن كانت متصفة بالوجود في الآن السابق، أو العكس فالموضوع الباقي في الحالتين انما هي الماهية لا غيرها.

٢- و قد يكون الموضوع نفس الوجود الخاص، و هذا في استصحاب العوارض كما إذا شك في صفة من صفات زيد كعدالته، فإن زيد الموجود يتصف بالعدالة تارة و بعدمها أخرى فالموضوع الباقي في الحالتين هو زيد الموجود أو وجود زيد.

٣- و قد يكون موضوعه الهولاء المشتركة بين الصور النوعية، و ذلك كما في موارد الشك في الاستحالة و تبدل الصورة النوعية إلى

صورة أخرى، كما في تبدل التراب إلى النبات، ونحوه، -مثلا- لما ثبت في محله و يساعده العرف أيضا من أن هناك أمرا مشتركا و ثابتا في تبدل الصور النوعية يسمى بالهيولاء، فإنها تخلع صورة، و تلبس أخرى، فإن الإنسان -مثلا- كان ترابا، ثم تحول إلى الدم، ثم إلى النطفة، ثم إلى العلقه، ثم إلى المضغ، ثم إلى العظام و اللحم، ثم تحول إلى الإنسان، كما أشار ذلك في الكتاب العزيز، بقوله تعالى «أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنِي» [١] فيصح لنا أن نقول ان هذا الشيء كان متيا و الآن هو انسان، و لا نقول انه منى في الحال، فعليه لو شككنا في مورد أنه هل تبدلت صورته النوعية أولا صح لنا أن نقول «الآن كما كان» للاستصحاب، و هذا مما لا إشكال فيه، و واضح جدا، ففي المثال لا مانع من استصحاب الصورة الكلية للهيولاء و الجسم المشترك، و عدم تبدلها إلى الصورة الملحية. فتحصل: أن موضوع الاستصحاب قد يكون ماهية الشيء، و هذا كما في استصحاب وجوده، و أخرى يكون وجوده، و هذا في استصحاب صفاته، و ثالثة يكون الهيولاء، و الجسم المشترك، و هذا في استصحاب الصور النوعية

(١) القيامة ٧٥: ٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٦

.....

للشيء.

هذا تمام الكلام في الشبهة الموضوعية لأعيان النجاسات.

(الفرض الثاني).

الشبهة المفهومية لأعيان النجاسات و المراد بها الشك في بقاء الحكم لشبهه في مفهوم اللفظ سعة و ضيقا، كما إذا شك في ان لفظ «الميتة» -مثلا- هل وضع لخصوص ميتة الحيوان مع بقاءه على حاله من اللحم و العظم، أو للأعم منه و مما إذا تبدل الى الفحم بالا-حترق، و تظهر الثمرة في الحكم بنجاستها فيما إذا تحولت الى الفحم على الثاني و عدمه على الأول فهل يجرى الاستصحاب (أى استصحاب النجاسة) لو شك في ذلك أولا؟

الصحيح عدم جريانه فيرجع إلى قاعدة الطهارة [١] كما لا يصح التمسك بعموم الدليل الاجتهادي، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية للشك في صدق الميتة على ما تبدل منها الى الفحم.

و أما الاستصحاب فقد يقرر تارة على نحو الاستصحاب الموضوعي و اخرى على نحو الاستصحاب الحكمي و لا يجرى شيء منهما في الشبهة المفهومية، كما حققنا ذلك في الأصول.

أما الاستصحاب الموضوعي فالمراد به جريانه في ذات الموضوع أو وصفه أما استصحاب ذات الموضوع فممنوع لعدم تعلق الشك بالموجود الخارجي، لأن المفروض العلم بأنه فحم متبدل من الميتة -مثلا- و هذا لا ترديد فيه و إنما الترديد و الشك في صدق مفهوم «الميتة» على هذا الفحم الخاص، فلا مجال للاستصحاب مع فقد أعظم أركانه و هو الشك في البقاء.

و أما استصحاب وصف الموضوعية للفحم -مثلا- فغير جار أيضا لرجوعه الى استصحاب الحكم، لأنهما أمران متضايقان، إذ لا معنى لعنوان الموضوعية إلا ترتب الحكم عليه.

[١] كما جاء في تعليقه (دام ظله) على ما تقدم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٧

.....

و أما استصحاب حكم النجاسة للفحم فلا- يجرى أيضا، لعدم إحراز موضوعه، لأن عنوان الميته لو كان شاملا- للفحم المتحول فالموضوع باق و أما لو كان مختصا باللحم و العظم فهو غير باق، و مع الشك في ذلك يشك في بقاء الموضوع، فلا- يجرى استصحاب النجاسة، فيرجع إلى قاعدة الطهارة لا محالة.

هذا مضافا إلى عدم جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية الكلية على المختار، كما مرّ غير مرة.

و ما ذكرناه من المنع يجرى في جميع موارد الشبهات المفهومية- كما ذكرنا في الأصول- و منها النزاع في بحث المشتق حيث أنه وقع البحث هناك في سعة مفهومه و ضيقه باعتبار وضعه للأعم ممن انقضى عنه المبدء، أو لمخصوص المتلبس به فيشك- مثلا- في أن لفظ «العالم» هل وضع للأعم ممن كان عالما فعرضه النسيان أو يختص بمن هو عالم بالفعل، و قد ذكرنا هناك أنه لا يمكن التمسك بعموم مثل «أكرم العالم» لإثبات وجوب إكرام من عرضه النسيان، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، كما أنه لا يجرى استصحاب وجوب إكرامه للشك في بقاء موضوعه فيكون من موارد الشبهة المصدقية لدليل الاستصحاب أيضا، و هكذا لا يجرى الاستصحاب الموضوعي في «العالم» سواء الذاتي أو الوصفي، لما ذكرناه آنفا، فإذا لا بد من الرجوع إلى الأصول العملية الأخرى في كل مورد بحسبه.

هذا كله مع غرض النظر عما بنينا عليه من عدم جريان الاستصحاب في الأحكام الكلية.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا بد من التفصيل بين الشبهة الموضوعية و الحكمية لأعيان النجاسات المشكوك استحالتها، فلا يحكم بالطهارة في الأولى، لاستصحاب النجاسة، بخلاف الثانية، فإنها محكومة بالطهارة، لعدم إمكان استصحاب النجاسة فيها، فيرجع إلى قاعدة الطهارة لا محالة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٨

.....

الشك في استحالة المتنجسات اما المورد الثاني و هو الشك في استحالة المتنجسات، فالكلام فيه أيضا يقع في فرضين و لا بد من الحكم بالنجاسة في كليهما.

(الفرض الأول) الشبهة الموضوعية للمتنجس و هي كما لو شك في استحالة اللحم المتنجس الواقع في المملحة ملحاً، أو الخشب المتنجس رمادا، و أمثال ذلك، و الكلام فيها هو الكلام في أعيان النجاسات بعينه، لان مقتضى الاستصحاب بقاء العنوان السابق، و الإشكال المتوهم بعدم إحراز الموضوع مندفع بما ذكرناه من أن موضوعه هو الهولاء و الجسم المشترك بين صورتين (المحال و المحال إليه) و هو محرز بالوجدان فنقول- مثلا- هذا الجسم كان خشبا و الآن كما كان، فيحكم بنجاسته.

(الفرض الثاني) الشبهة المفهومية للمتنجسات هل يتصور هذه الشبهة في المتنجسات؟ الصحيح عدم تصورهما فيها، فلا تقاس من هذه الجهة بأعيان النجاسات.

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ایران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٣٠٨

فلو استحال الخشب المتنجس فحما بالإحراق أو الطين إلى الخزف و الآجر و نحو ذلك بحيث شككنا في صدق عنوان الخشب على الفحم- مثلا- فلا- نشك في مفهوم موضوع النجاسة، لأن الموضوع في المتنجسات عبارة عن الجسم الملاقي للنجس، و هو باق على

كل حال لأن الخشب إذا تبدل الى الفحم بالإحراق فهو جسم أيضا، فلا مانع من استصحاب نجاسته، فيجوز الاستصحاب الحكمى بلا محذور، وهذا بخلاف الأعيان النجسة، فإن موضوع الحكم فيها هي العناوين الخاصة، كعنوان الدم، والبول، والعدرة والميتة، ونحو ذلك، و أما المتنجسات فالموضوع فيها هو الجامع المشترك الباقي في جميع التحولات الطارئة على الجسم المذكور، إذ ليس لعنوان الثوب و البدن

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٩

.....

و الخشب و نحو ذلك دخل فى الحكم بالتنجس فيها، فيكون الشك فى الحكم محضاً مع إحراز موضوعه، فيستصحب نجاسة الخشب المتبدل فحماً، نعم قد عرفت «١» انه لا- يترتب على الاستصحاب المذكور غير النجاسة من الأحكام المترتبة على العناوين الخاصة، كجواز السجدة، و التيمم المترتب على عنوان الأرض و التراب، فلا يصح استصحابه لو تحول الطين الى الآجر و الخزف و نحوهما، لتبدل العنوان، و عدم بقاء الموضوع.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا بد من الحكم بالنجاسة عند الشك فى استحالة المتنجسات سواء فى الشبهات الموضوعية أو الحكمية (المفهومية) لو تصورناها فيها، و أما أعيان النجاسات فلا بد فيها من التفصيل بين الشبهات الموضوعية و الحكمية (المفهومية) فيحكم بالنجاسة فى الأولى، دون الثانية، فيرجع فيها إلى قاعدة الطهارة، فلا تغفل.

تتمه قد جاء فى كلمات الأصحاب [١] عدّ النار من المطهّرات فى قبالة الاستحالة.

و الصحيح أن النار ليست فى نفسها من المطهّرات - كالأرض و الشمس و نحوهما- و الزوايات [٢] التى يستدل بها على ذلك غير تامه، كما تقدم نعم هى سبب للاستحالة، و هى المطهّرة حقيقة، و لكن قد عرفت: أن الاستحالة أيضاً لا تكون من المطهّرات، و إنما ترتفع النجاسة بارتفاع موضوعها، فإطلاق المطهّر على النار يكون مسامحةً فى مسامحة. و الأمر سهل بعد معلومية الحال.

[١] كما فى متن الشرائع- الجواهر ج ٦ ص ٢٦٦- و فى الحدائق ج ٥ ص ٤٥٩ فى المسألة الثالثة نسبتة إلى المشهور ثم عدّ «الاستحالة» فى المسألة الرابعة من المطهّرات فى ص ٤٧١ فى قبالة «النار».

[٢] كصحيحه ابن محبوب الواردة فى الجص الذى يوقد عليه بالعدرة و عظام الموتى المتقدمة فى ص ٢٩٩.

(١) ص ٢٩٣

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١١

.....

المطهّر الخامس الانقلاب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٢

.....

المطهّر الخامس: الانقلاب انقلاب الخمر خلماً، انقلاب العنب المتنجس خلماً، بخار البول، استهلاك قطرة من الخمر فى حبّ الخل، تنجس العصير بالخمر و انقلابه خمراً، تفرق الأجزاء غير الاستحالة، نجاسة كل مسكر، الشك فى الانقلاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٣

[(الخامس) الانقلاب]

إشارة

(الخامس) الانقلاب، كالخمر ينقلب خلًا، فإنه يطهر (١).

تخليخ الخمر

(١) لا يخفى أن الانقلاب يكون من مصاديق الاستحالة، لما ذكرنا من أن الاستحالة الموجبة لتغيير الحكم أعم من الاستحالة العقلية بتبدل الصورة النوعية إلى أخرى، كتبدل النطفة إنسانا، والكلب ملحًا، ومن الاستحالة العرفية، كتبدل الخمر أو العصير خلًا، حيث أن ذات الموضوع باق في الحالتين، إلا أنه يزول وصفه كالإسكار بالانقلاب، وهذا المقدار وان لم يكن تبدلًا حقيقيًا إلا أنه تبدل عرفي يكتفى به في الخطابات الشرعية المنزلة على المفاهيم العرفية.

وقد ذكرنا: أن المستفاد- عرفا- من أدلة النجاسات العينية: أن موضوع النجاسة فيها هو العنوان الخاص، كالبول، والدم، والخمر، و نحو ذلك، فإذا زال العنوان زالت النجاسة، والخمر المنقلب خلًا يكون كذلك، لزوال ما هو موضوع النجاسة- عرفا- وهو عنوان الخمرية، فلا عبرة بالمداقة العقلية، وهذا بخلاف المتنجسات، فإنه لا مدخل للعناوين الخاصة في حكمها، لان موضوعه فيها الجسم الملاقي للنجس كما تقدم.

و كيف كان فلا إشكال في أصل الحكم إجماعا [١] و نصاب، فإنهم عدوا انقلاب الخمر خلًا مما اتفق الكل على أنه موجب للطهارة، و قد وردت روايات تدل على ذلك أيضا.

لما ذا أفردوا الانقلاب بالذكر و إنما أفردوا الانقلاب بالذكر، و جعلوه في عداد المطهرات في قبال الاستحالة مع أنه مع مصاديقها العرفية- جزما- لأمرين يجمعهما توهم تنجس

[١] الحدائق ج ٥ ص ٤٧١ و الجواهر ج ٦ ص ٢٨٥ و عن المنتهى نسبة الحكم فيه إلى علماء الإسلام و في مجمع البرهان إلى إجماع الأصحاب، بل المسلمین - مستمسك العروة ج ٢ ص ٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٤

.....

الخل المستحيل من الخمر بنجاسة عرضية، فتكون مانعة عن الطهارة الفعلية، و السبب في ذلك أمران.

الأمر الأول (الأول) توهم تنجس الخل بملاقاة الإناء، فإن الانقلاب و ان أوجبت زوال النجاسة الذاتية، و لكن تعرضه النجاسة ثانيا بملاقاة الإناء المتنجس بالخمر قبل الانقلاب، فلا أثر للانقلاب في الطهارة الفعلية، و من هنا نحتاج الى دليل آخر في عدم تنجسه بملاقاة الإناء، و ليس ذلك إلا التعبد بالأخبار الواردة في المقام الدالة على الطهارة الفعلية، و جواز الشرب بعد الانقلاب، فإنها تدل- لا محالة- بالالتزام على طهارة الإناء تبعا.

الأمر الثاني (الثاني) توهم تنجسه بما يتبقى مما يعالج به في التخليخ من الملح، أو ما يتخلف منه من الزمل و التراب، و نحو ذلك، فإنه

لا يذوب ولا يستهلك في الخمر، بل يبقى و يتنجس به لا محالة، فيتنجس الخل المستحل إليه بملاقاته، و من المعلوم أن طهارة مثل ذلك تبعاً أيضاً يحتاج إلى تعبد خاص، كما كان في الإناء، و لا دليل على ذلك إلا الروايات الخاصة الدالة على الطهارة و الحلية الفعليتين و لو كان بعلاج بنحو ذلك و لا يتم ذلك إلا بطهارة ما يعالج به في التخليل تبعاً، فالدلالة الالتزامية تستقر من هذه الجهة أيضاً.

و من هنا نتعبد بخصوص موردها، و هو انقلاب الخمر خللاً، و لا يمكننا التعبد إلى غيره - كما ستعرف. فتحصل: أن الانقلاب و ان كان من مصاديق الاستحالة - عرفاً - إلا أنه لا يجدى إلا في زوال النجاسة الذاتية في الخمر المنقلب خللاً، و لكن عدم انفعال الخل المستحل اليه بملاقاة الإناء أو العلاج يحتاج الى دليل خاص، و إن شئت فقل: إن طهارة إناء الخمر، أو ما يعالج به في التخليل تبعاً، يحتاج الى تعبد خاص لا ربط له بالاستحالة، و لا تعبد إلا في انقلاب الخمر خللاً، و سيأتي ذكر أخباره.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٥

سواء كان بنفسه أو بعلاج، كإلقاء شيء من الخل أو الملح فيه (١).

تخليل الخمر بالعلاج

(١) الأخبار الواردة في انقلاب الخمر خللاً تكون على ثلاث طوائف.

(الأولى) ما تدل بإطلاقها على طهارته بالانقلاب سواء كان بنفسه أو بعلاج.

كصحيحه على بن جعفر (عليه السلام): في كتابه عن أخيه (عليه السلام) قال: «سألته عن الخمر يكون أوله خمراً ثم يصير خللاً؟ قال: إذا ذهب سكره فلا بأس.» (١).

و نحوها غيرها، و في بعضها ان الخل المستحل من الخمر تقتل دواب البطن و يشد الفم (٢) و في بعضها أنه يشد اللثة و العقل (٣).

(الثانية) ما تكون صريحة أو ظاهرة في مطهريّة الانقلاب بالعلاج. □

(منها) ما عن السرائر عن جامع البزنطي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الخمر تعالج بالملح، و غيره لتحول خللاً؟

قال: لا بأس بمعالجتها.» (٤).

فإنها صريحة في جواز علاج الخمر بالملح أو غيره، لتحوّل خلا.

(و نحوها) صحيح عبد العزيز بن المهدي قال: كتبت إلى الرضا (عليه السلام): جعلت فداك العصير يصير خمراً، فيصب عليه الخل و

شيء يغيره حتى يصير خللاً؟ قال: (عليه السلام) لا بأس به.» (٥).

(و منها) حسنة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٦ في الباب ٣١ من الأشربة المحرمة ح: ٩.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٦٩ في الباب ٤٥ من الأطحمة المباحة، ح ١ و ٢.

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٦٩ في الباب ٤٥ من الأطحمة المباحة، ح ١ و ٢.

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٨ ب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة: ح ١١.

(٥) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٧ ب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة: ح: ٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٦

الخمير العتيقة تجعل خلا قال لا بأس» (١).

فإنها ظاهرة في الجعل بالعلاج في قبال الصيرورة بنفسه.

(و نحوها) موثقة عبيد بن زراراً عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال في الرجل إذا باع عصيراً فحبسه السلطان حتى صار خمراً، فجعله صاحبه خلا؟

فقال: إذا تحوّل عن اسم الخمير فلا بأس به» (٢).

فإنها أيضاً ظاهرة في الجعل بالعلاج في مقابل الصيرورة بنفسه.

(الثالثة) ما تدل على المنع عن العلاج بشيء، فلا يحلّ المنقلب بالعلاج ولا يطهر، فتكون معارضة للطائفة الثانية.

(منها) موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل عن الخمير يجعل فيها الخل؟ فقال: لا، إلا ما جاء من قبل نفسه» (٣).

(و منها) موثقة الأخرى قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخمير يصنع فيها الشيء حتى تحمض قال: إن كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس به» (٤).

و نحوها غيرها (٥).

وهذه تعارض الطائفة الثانية، كما أشرنا، إلا أن مقتضى الجمع العرفي بينهما هو حمل النهي في الثالثة على الكراهة، لصراحة الثانية في الجواز وبها يخرج عن ظهور المنع في الحرمة، وعدم تأثير الانقلاب بالعلاج في الطهارة والحليّة، فالصحيح هو ما ذكره في المتن المدعى عليه بالإجماع [١].

[١] الجواهر ج ٦ ص ٢٨٦ خلافاً لما عن الشهيد من التوقف في أصل العلاج بالأجسام، وقد رد عليه في الجواهر بأنه مسبوق بالإجماع و مخلوق به.

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٦ ب ٣١ من الأشربة المحرمة ح: ١.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٦ ب ٣١ من الأشربة المحرمة، ح: ٥.

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٦ ب ٣١ من الأشربة المحرمة، ح: ٧.

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٦ ب ٣١ من الأشربة المحرمة، ح: ٢ و ج ٢ ص ١٠٩٨ ب ٧٧ من النجاسات، ح: ٤.

(٥) في الباب المتقدم، ح: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٧

سواء استهلك أو بقي على حاله (١).

حكم ما يبقى بعد التخليل

(١) لا- يخفى: أن الذي تقتضيه القواعد هو طهارة الخمير المنقلب خلماً بنفسه، أو بعلاج غير الأجسام، أو بأجسام مستهلكة فيه قبل التخليل، أو المنقلب قبله خلا- أو معه، بناء على طهارة المتنجس بالاستحالة الشاملة لمثل ذلك، دون ما إذا كان التخليل بأجسام باقية بعد الانقلاب- كالزمل الباقي من الملح المختلط به، أو التراب المتبقى منه، ونحو ذلك من الأجسام- لتنجس الخل حينئذ بتلك الأجسام الباقية، ولا يجدي استحالتها خلماً بعد ذلك، لسبق نجاسة الخل المستحيلة من الخمير بها، هذا كله ما تقتضيه القواعد الأولية. و لكن بالنظر إلى إطلاق الأخبار المتقدمة فلا بد من الالتزام بطهارتها تبعاً، لدلالاتها على جواز التخليل بالعلاج، صراحة أو ظهوراً، و

مقتضى إطلاقها أو ترك الاستفصال فيها عدم الفرق بين ما لو بقي فيها عين ما عولجت به بعد صيرورتها خلًا أو استهلكت فيها قبل التخلّل، لا- سيما مع كثرة ما يتخلف من الملح و نحوه من الرّمل و التراب، و من المعلوم أن حصول الطهارة و الحليّة الفعليّتين للخلّ المذكور لا يمكن الا بحصول الطهارة التبعيّة للمتبقى مما يعالج به الخمر لأجل التخليل، و إلا لم يكن الخلّ المذكور حلالا و طاهرا، لتنجسه بالمتبقى ثانيا، و هذا خلاف ظهور الأخبار المتقدمة جزما.

فما عن بعض [١] من التفصيل بينهما، و اختصاص الطهارة بما إذا لم تبق العين بعد الانقلاب نظرا إلى أن نجاسة العين الباقية مانعة من الطهارة، و لا- دليل على طهارتها بالتبع مما لا ينبغي الالتفات إليه، لدلالة الأخبار المذكورة على حصول الطهارة التبعيّة لمثل ذلك أيضا، كالإناء.

[١] كما في مصباح الفقيه كتاب الطهارة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٨

و يشترط في طهارة الخمر بالانقلاب عدم وصول نجاسة خارجيّة إليه، فلو وقع فيه- حال كونه خمرا- شيء من البول، أو غيره، أو لاقى نجسا لم يطهر بالانقلاب. (١) [١].

حكم النجاسة الخارجيّة في التخليل

(١) قد يقال «٢» إنه لو وصلت نجاسة خارجيّة إلى الخمر ثم انقلب خلا لم يطهر، كما إذا وقعت فيه قطرة بول أو دم، ثم انقلب خلًا. و هذا مبنيّ على تضاعف النجاسة بذلك، فيقتصر فيما خالف الأصل على القدر المتيقّن، لدلالة أخبار الانقلاب على حصول الطهارة من النجاسة الخمريّة، دون غيرها من النجاسات، بل لو أحيل الخمر بمتنجس لم يطهر أيضا، كما إذا وضع فيه ملح متنجس- مثلا- لعين الملاك، و الحاصل:

أن غيرها على حالها، لاختصاص الدليل بتخليل الخمر، لا أكثر.

و يدفعه أولا: أن النجاسة من الأحكام الشرعيّة و الأمور الاعتباريّة غير قابلة للشدّة و الضعف، فلا يشتدّ نجاسة الخمر بوقوع الدّم- مثلا- عليه، و كان نظير وقوع خمر على خمر، فليس هناك إلا- نجاسة واحدة و هي النجاسة الخمريّة، نعم لا- بد من استهلاك النجس الخارجى في الخمر ثم ينقلب خلا و أما إذا لم يستهلك فيه، أو تنجّس الإناء به لم يطهر، لعروض النجاسة على الخلّ بملاقاة النجس الخارجى بعد الانقلاب.

و ثانيا: لو سلّمنا حصول الاشتداد في نجاسة الخمر و لو استهلك النجس الخارجى فيه كان مقتضى إطلاق أخبار التخليل حصول الطهارة له بالانقلاب أيضا، لشمولها لمثله، لا سيما مع ملاحظة أن الخمر المأخوذ للتخليل كثيرا ما كان مأخوذا من غير المسلمين، كاليهود و النصرى،- كما لا يبعد

[١] جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «لم يطهر بالانقلاب» (الظاهر حصول الطهارة به إذا استهلك النجس و لم يتنجس الإناء به).

(٢) كصاحب الجواهر «قده» لاحظ ج ٦ منه ص ٢٩٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٩

[مسألة (١) العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر]

(مسألة ١) العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر (١).

دعوى الإشارة إلى ذلك في بعض الأخبار [١]- و الغالب أن صنّاع الخمر يباشرونه بأيديهم، أو بألة تلاقى أيديهم مع الرطوبة، نعم: إذا لم يستهلك النجس الخارجى، أو كان الإناء متنجسًا به أو بنجاسة أخرى قبل وضع الخمر فيه، أو تنجس بها بعده، أو بقى من العلاج بالمتنجس شىء فى الإناء إلى ما بعد الانقلاب تنجس الخلّ بذلك كله، كما ذكرنا، لاختصاص الأدلة بحصول الطهارة التبعية للإناء و لما يعالج به الخمر إذا كان متنجسًا بالخمر، لا بغيره من النجاسات.

و بعبارة أخرى: ان نجاسة الإناء بغير الخمر أو نجاسة ما به العلاج إذا بقى بعد الانقلاب تكون نجاسة باقية تلاقى الخلّ بعد الانقلاب فيتنجس به، و هذا غير المبحوث عنه فى المقام من اشتراط عدم وصول نجاسة خارجيّة إلى الخمر.

انقلاب العصير المتنجس خمرا

(١) لو تنجس العصير- العنبى أو التمرى- ثم انقلب خلًا لم يطهر، لاختصاص مطهريّة الانقلاب بأعيان النجاسات، كالخمر لو انقلب خلا، فإنها موضوع للنجاسة فبتبديلها يتبدل الحكم، و هذا بخلاف المتنجسات، فإنه لا تطهر بتبدل عناوينها الخاصة، كالعصير المتنجس و نحوه إذا صار خلا- أو غيره، لما ذكرنا من أن موضوع النجاسة فيها إنما هو ذات الجسم الباقى فى الحاليتين لا- العنوان الخاص، كعنوان العصير و نحوه.

هذا كله فيما إذا لم ينقلب إلى الخمرية فى الأثناء، و أما إذا انقلب كذلك فأتى الكلام فيه.

□

[١] كموثقة عبيد بن زرارة قال «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلًا قال لا بأس»- الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٦ فى الباب ٣١ من الأشربة المحرمة ج ٣ فإن أخذ الخمر يكون ممن يستحله من غير المسلمين، لأن المسلم لا يصنع الخمر، و ان أمكن.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٠

و كذا إذا صار خمرا (١) ثم انقلب خلًا.

(١) لو صار العصير المتنجس خمرا فى الأثناء، ثم انقلب خمرا، فهل يطهر بذلك أولا؟ ذكر الماتن «قده» انه لم يطهر، كالفرع السابق، أعنى صورة عدم صيرورته خمرا فى الأثناء، و هذا مبنى على ما تقدم منه «قده» من اعتبار عدم وصول نجاسة خارجيّة إلى الخمر، لاختصاص روايات التخليل بارتفاع النجاسة الخمرية، دون غيرها، و المفروض فى المقام وجود نجاسة زائدة.

و لكن قد عرفت: أن النجاسة لا تكون قابلة للشدة و الضعف، فإذا تبدل العصير المتنجس خمرا لا تكون هناك إلا النجاسة الخمرية، و لا- أثر لتنجس العصير بعد صيرورته خمرا، فيكون المقام نظير وقوع قطرة من البول فى الخمر المنقلب خلا- كما سبق- بل أولى بالطهارة، لأن نجاسة العصير تكون عرضية فإذا لا مانع من شمول أخبار التخليل لمثله، فلا مجال لاستصحاب النجاسة «١» بعد عموم الأخبار.

هذا مضافا إلى ما ذكرناه من شمول النصوص المذكورة بصورة مباشرة الخمور المخللة ليد الكفرة الصانعين لها حزما، و لا يمكن تخصيصها بغيرها مع كثرة الابتلاء بها فى زمن صدور الروايات المذكورة.

نعم: لا- بد من إفراغ الخمر المذكور فى إناء آخر قبل صيرورته خلًا، و ذلك لتنجس الإناء الأول بملاقاة العصير المتنجس، فيتنجس

الخلّ المحال من الخمر بملاقاته، و لا دليل على التبعيّة في طهارة الإناء فيما إذا كان الإناء متنجسا بغير الخمر [١].

[١] وقد جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «ثم انقلب خلا»: (الظاهر أنه يطهر بذلك بشرط إخراج حال خمريته عن ظرفه المتنجس سابقا).

(١) كما أفاد في المستمسك ج ٢ ص ١٠٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢١

[مسألة ٢: إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر]

(مسألة ٢): إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر، و بقي على حرمة (١).

حكم زوال سكر الخمر بالامتزاج

(١) لا- يخفى: أن زوال سكر الخمر يكون بأحد أمرين «أحدهما» انقلابه إلى حقيقة أخرى كالخل أو غيره «ثانيهما» امتزاجه بغيره- كالماء- و الأول مطهر له، دون الثاني، فهنا فرعان ربما يختلط «١» أحدهما بالآخر. و المصنف «قده» انما أراد الثاني دون الأول، فتكلم في الفرعين توضيحا للحال. أما «الأول» ففي زوال سكر الخمر بانقلابه الى غير الخلّ، كما لو انقلب ماء- مثلا- فهل يحكم بطهارته و حليته في هذه الحالة كما يحكم بهما في حالة انقلابه خلا. و هذا مبنى على عموم مطهريّة الانقلاب.

ربما يقال «٢»: ان القدر المتيقن من مخالفة القواعد هو تخصيص مطهريّة الانقلاب بانقلاب الخمر خلا، لا غير، لاختصاص الروايات المتقدمة بذلك، و من هنا اختصت كلمات الأصحاب به أيضا، بدعوى «٣» بنائهم على تخصيص طهارة الخمر بالانقلاب خلا، لا غير، فهناك تحديد من الناحيتين المنقلب عنه و المنقلب إليه، و ان هذا هو الذي يقتضيه ظاهر كلامهم في مطهريّة الانقلاب في التخليل. أقول: إن مطهريّة الانقلاب حكم كلي تنطبق على القواعد الأوليّة من دون حاجة الى الروايات و ذلك، لان الانقلاب عبارة عن تبدل موضوع أعيان النجاسات إلى غيرها، فتبدلها يتبدل الحكم لا محالة، فإذا انقلبت الى عين طاهرة حكم بطهارتها مهما كانت المنقلب إليها، فلا خصوصية للمنقلب

(١) لعله إشارة إلى ما وقع في المستمسك ج ٢ ص ١٠٠.

(٢) كما في الجواهر ج ٦ ص ٢٩٠ س ٩- ١٠.

(٣) المستمسك ج ٢ ص ١٠٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٢

.....

عنه، و لا- للمنقلب إليه، فالخمر إذا انقلب خلا- أو الى طاهر آخر حكم بطهارته، كما أنه لو انقلب البول- مثلا- الى الماء حكم

بطهارته.

نعم يفرق بين الانقلاب والاستحالة من ناحية أخرى، و هي اختصاص الأول بأعيان النجاسات و عموم الثاني للمتنجسات- كما يأتي الإشارة إليها من المصنف «قده» أيضا في «المسألة ٥»- و الوجه في ذلك هو ما تقدم «١» و يأتي من أن موضوع الحكم في النجاسات هي العناوين الخاصة، كعنوان الدم، و البول، و الخمر، و هي تزول بالانقلاب فيزول حكم النجاسة.

و هذا بخلاف المتنجسات، فان موضوع النجاسة فيما هو ذات الجسم، و هو باق في كلتا الحالتين، فلا تأثير لانقلاب العنوان فيها، كما لو تبدلت الحنطة المتنجسة خبزا نعم تؤثر فيها الاستحالة فقط، لأنها عبارة عن تبدل الحقيقة النوعية، كما يأتي توضيحه في ذيل المسألة الخامسة.

فتحصل: أن مطهريه الانقلاب لا تختص بانقلاب الخمر خلا، بل لا تختص بالخمر فتعم مطلق النجاسات، و هذا حكم على القاعدة لا نحتاج فيه الى تعبد شرعي و إنما احتجنا إليه من جهة أخرى، و هي الطهارة التبعيية لإناء الخمر، نعم هي تختص بالخمر، لاختصاص الروايات بتخليل الخمر، و لولاها كان مقتضى القاعدة تنجس الخل بملاقاة إناء الخمر، و لكن لما دلت على حصول الطهارة الفعلية للخل، و لم يمكن ذلك إلا- مع طهارة الإناء تبعاً- كما سبق- حكماًنا بحصول الطهارة التبعيية لإنائه إلا أنه لا يمكن التعدي الى غير الخمر من النجاسات، لمنع القياس، و عدم العموم و من المعلوم أن النجاسة الطارئة تكون حينئذ عرضية، لا ذاتية، و كلامنا في تأثير الانقلاب في زوال النجاسة الذاتية بحيث لو لم نقل بنجاسة الخمر لم نحتاج الى التعييد بالروايات فيها أيضا، و اكتفينا بزوال الحرمة بالانقلاب.

هذا كله ما تقتضيه القاعدة الكلية في مطهريه الانقلاب عن النجاسة الذاتية.

(١) في ص ٢٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٣

.....

و أما الروايات الواردة في التخليل فبعضها و إن اختصت بانقلاب الخمر خلا، سؤالا و جوابا،- كما قيل- إلا أن بعضها تعم انقلابه الى مطلق مائع آخر، و لو لم يكن خلا.

كموثقه عبيد بن زرارة المتقدمه لقوله (عليه السلام) فيها: «إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس» «١».

فإن السؤال فيها و ان كان عن جعل الخمر خلا، إلا- أن جوابه (عليه السلام) دال على كفاية مطلق التحول عن الخمرية، و لو كان المتحول اليه غير الخل.

و كصحيحه على بن جعفر المروية في كتابه في جواب السؤال عن صيرورة الخمر خلا، لقوله (عليه السلام) فيها «إذا ذهب سكره فلا بأس به» «٢».

لدلالته على كفاية زوال السكر الملازم لزوال عنوان الخمرية، و لو انقلب الى غير الخل، و هذه تدل على مطهريه الانقلاب في مطلق المسكرات، و لو غير الخمر المراد به المتخذ من العنب خاصة، لدلالته على أن ملاك الحرمة و النجاسة إنما هو السكر، فإذا زال زال حكمه، و صار حلالا و طاهرا.

فتحصل مما ذكرناه: أن مقتضى إطلاق بعض روايات الانقلاب هو مطهريه انقلاب الخمر، بل مطلق المسكرات الى مطلق الأعيان الطاهرة و لو كانت غير الخل و لا مانع من العمل بهذه الإطلاقات و أما ما استظهر من عدم عمل الأصحاب بهذه الظواهر، و بناتهم على تخصيص طهارة الخمر بالانقلاب خلا- لا- غير، فلا- يمكن المساعدة عليه بوجه، لعدم دليل على ذلك، بل الظاهر من كلماتهم هو

التعميم، سواء في المنقلب عنه، أو المنقلب اليه.

و مما يشهد بذلك عدّهم الانقلاب من المطهّرات على وجه الإطلاق، و إنما يذكرون «انقلاب الخمر خلا» من باب المثال، تبعاً للروايات، و للغالب في انقلاب الخمر، فإنه ينقلب إلى الخل غالباً و منهم المصنّف

(١) تقدمت ص ٣١٩

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٩٧ ج ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٤

.....

«قده» حيث أنه عدّ «الخامس» من المطهّرات «الانقلاب» و مثّل له بانقلاب الخمر خلا- كما سبق- و كذلك يأتي منه «قده» في «المسألة الخامسة» جعل الانقلاب في مقابل الاستحالة، و قال باختصاص الأول بالنجاسات، و عموم الثاني للمتنجسات أيضاً. و كيف كان فالأمر سهل بعد عموم القاعدة و الروايات في معرفة حكم الانقلاب.

هذا كله في «الفرع الأول»، إلا أن المصنّف «قده» لم يردها في هذه المسألة- كما توهم «١».

و أما «الفرع الثاني» ففي زوال سكر الخمر بامتزاجه في غيره بأن صارت طبيعةً ثالثة لا يصدق عليه عنوان الخمر، و لا الممتزج به، أو استهلك فيهِ، و صدق على المجموع عنوان المستهلك فيهِ، فهل يطهر بذلك و يحكم بحليته أولاً.

و هذا هو الذي أراده المصنّف «قده» في هذه المسألة، و الصحيح هو ما ذكره من عدم الطهارة و البقاء على الحرمة حينئذ.

و الوجه فيه ظاهر لعدم تحقق الانقلاب كى ينقلب حكمه الى الطهارة- في هذا الفرض- غاية الأمر حصول امتزاج الخمر بغيره، أو استهلاكه فيهِ، فيتنجس الممتزج به أو المستهلك فيهِ بملاقاته لا محالة، فيحرم شربه من جهة النجاسة العرضية، و إن لم يصدق عليه عنوان الخمر، فالخمر ممتزج أو مستهلك في الشيء النجس.

و من الظاهر أن الانقلاب غير الامتزاج أو الاستهلاك، لأن الأول عبارة عن تبدل الشيء و زواله حقيقية، فيزول حكمه لا محالة و كان هذا هو مفروض كلامنا في «الفرع الأول» و أما «الفرع الثاني» فالمفروض فيه امتزاج الخمر بغيره أو استهلاكه فيهِ، و هذان لا يوجبان الا تفرق أجزاء النجس- كالخمر- في غيره، مع غلبة الغير عليه تارة و عدمها اخرى، و لو صدق عنوان ثالث على المجموع، و لكن مع ذلك يبقى الخمر على حقيقته، لا سيما في

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٠٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٥

.....

صورة الامتزاج، فيحرم شرب المجموع للنجاسة العرضية حتى لو صدق عليه الخمر، لأن المفروض زوال سكره، و إذا زال سكره زالت نجاسته، لأن العبرة في حرمة و نجاسته بإسكاره، لا باسمه، كما دل عليه النص «١» من أن الله تعالى لم يحرم الخمر لاسمه و إنما حرّمه لإسكاره.

هذا كله فيما تقتضيه القاعدة في هذا الفرع، و مقتضاها عدم الحكم بالطهارة في الخمر الزائل سكره بالامتزاج أو الاستهلاك فيبقى على الحرمة.

و يؤكد جملة من الروايات أيضا. □
 (منها) رواية عمر بن حنظلة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ما ترى في قدح من مسكر يصيب عليه الماء حتى تذهب عاديته، و يذهب سكره؟ فقال: «لا والله ولا قطرة قطرت في حب إلا أهريق ذلك الحب» «٢».
 فان السؤال فيها و ان كان عن امتزاج الخمر بالماء، إلا أن الإمام (عليه السلام) أجاب بالمنع و أمر بإهراقه حتى في صورة استهلاكه في غيره، كاستهلاك القطرة في الحب.
 و (منها) رواية ذكرها بن آدم قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قطرة خمر، أو نبيذ مسكر، قطرت في قدر فيها لحم كثير، و مرق كثير قال:
 فقال: «يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة.» «٣».
 و هذه كسابقتها في الدلالة على المنع في صورة الاستهلاك.
 و (منها) رواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «ما يبيل الميل ينجس حبا من ماء يقولها ثلاثا» «٤».
 تحصل من جميع ما ذكرناه في هذا المقام انه لو زال سكر الخمر بالانقلاب يطهر، و يحل سواء انقلب إلى الخل أو غيره و أما إذا زال سكره

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٤٢ في الباب ٩ من الأشربة المحرمة ح ١٦.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٧٢ في الباب ١٨ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١ و الباب ٢٦ ح ٢ ص ٢٨٧.

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٢٨٦ في الباب ٢٦ من أبواب الأشربة المحرمة ح ١.

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٢٧٥ في الباب ٢٠ من الأشربة المحرمة ح ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٦

[مسألة ٣) بخار البول أو الماء المتنجس طاهر]

(مسألة ٣) بخار البول أو الماء المتنجس طاهر (١) فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام إلا مع العلم. بنجاسة السقف.

بامتزاجه بغيره أو الاستهلاك فيه بقي على النجاسة و الحرمة، و الظاهر أن مراد المصنف «قده» في هذه المسألة هو الفرض الثاني دون الأول- كما ذكرنا.

حكم بخار البول

(١) ما ذكر في المتن يكون من مصاديق الانقلاب، بل الاستحالة، لتبدل الصورة النوعية فيهما، لمغايرة البخار مع البول أو الماء المتنجس- في نظر العرف- فالماء المتحصل من بخارهما- كالقطرات النازلة من سقف الحمام- يكون ماء جديدا طاهر لا محالة، لحصوله من طاهر و هو البخار، إلا إذا عرضته النجاسة بملاقاة نجس آخر، كسقف الحمام لو علمنا بنجاسته، و مغايرة البخار لمنشأه يكون أوضح من مغايرة الغبار لمنشأه، كما أن المغايرة بين البول و الماء المتحصل من بخاره أظهر من المغايرة بين الماء المتنجس، و الماء المتحصل من بخاره، إذ لعله يتوهم اتحاد المائين في الفرض الثاني و ان توسطهما حالة البخارية، و هذا التوهم و إن كان فاسدا في نفسه، لما ذكرناه من تحقق المغايرة بين الماء و بخاره، إلا أنه لا يجري في الماء المتحصل من بخار البول، لوضوح مغايرة البول مع الماء المتقاطر من بخاره، و يكون نظير الماء المتقاطر من بخار ماء الزمان- مثلا- و قد تقدم الكلام في هذه المسألة «١».

(١) ج ١- ص ٤٤-٤٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٧

[مسألة ٤) إذا وقعت قطرة خمر في حب خلّ]

(مسألة ٤) إذا وقعت قطرة خمر في حب خلّ، و استهلكت فيه لم يطهر و تنجس الخلّ إلا إذا علم انقلابها خلا بمجرد الوقوع فيه (١).

استهلاك قطرة من الخمر في حبّ الخلّ

(١) إذا وقعت قطرة خمر في حبّ من الخلّ و استهلكت فيه تنجس الحبّ لا- محالة، لملاقاته مع الخمر، و لا- دليل على مطهريّة الاستهلاك.

و أما لو انقلبت بوقوعها فيه فهل يطهر أولاً؟ فصل المصنف «قده» بين ما إذا انقلبت خلّاً بمجرد الوقوع فيه، و ما إذا انقلبت بعده فحكم في الفرض الأول بالطهارة دون الثاني، و لعله «لتوهم» أن زمان الملاقاة في الأول هو زمان الانقلاب، فلا ملاقاة مع النجس، و هذا بخلاف ما إذا انقلبت بعد الوقوع فيه، لتحقق الملاقاة مع النجس حينئذ في زمان سابق فيتنجس الخلّ لا محالة «و يدفعه»: أن الملاقاة كما تكون سبباً للانقلاب، و مقارناً معها زماناً و ان تأخر عنها رتبة كذلك تكون علّة لتنجس ملاقيه، و هو الخلّ و ان تأخر عنها رتبة أيضاً، فيتنجس الخلّ لا محالة، أيضاً و لو انقلبت قطرة الخمر بملاقاته، و بمجرد الوقوع فيه الى الخلّ، هذا هو مقتضى قاعدة الملاقاة.

و أما الأخبار المتقدمة الدالة على مطهريّة الانقلاب و لو بالعلاج بالخلّ، فلا تشمل المقام، لاختصاصها بما إذا كان الخلّ الموجب للانقلاب تابعا للخمر، و عدّ من تخليل الخمر بالخلّ كما إذا صبّ في حب الخمر مقدار قليل من الخلّ، لا العكس كما هو مفروض الكلام هنا، لأن القطرة من الخمر تعد من توابع حب الخلّ الذي وقعت فيه فالصحيح هو الحكم بنجاسة حب الخلّ سواء استهلكت قطرة الخمر بوقوعها فيه، أو انقلبت الى الخلّ بعد وقوعها فيه بزمان أو حينه، و الوجه في الكل هو تنجس الخلّ بملاقاة الخمر «١».

(١) و من هنا جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده»: «إلا إذا علم انقلابها خلا بمجرد الوقوع فيه» (بل حتى إذا علم ذلك)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٨

[مسألة ٥) الانقلاب غير الاستحالة]

(مسألة ٥) الانقلاب غير الاستحالة، إذ لا تتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها، و لذا لا تطهر المتنجسات به، و تطهر بها (١).

نعم: لو فرض - بفرض بعيد- تحقق الانقلاب قبل وصول القطرة إلى الحب، بحيث كان الهواء المجاور للخلّ مثلاً- مؤثراً في انقلابه لا يتنجس الحبّ، و الوجه ظاهر، لطهارة القطرة بالانقلاب قبل الوصول إلى الحب.

فما عن الشيخ و غيره من «الحكم بطهارة الخلّ الواقع فيه شيء من الخمر بعد أن يصير ذلك الخمر خلا» لا يمكن المساعدة عليه، لانه مخالف للقواعد المقررة في سراية النجاسة بالملاقاة- سواء أراد الاستهلاك أو الانقلاب- كما أورد عليه المتأخرون «١».

الفرق بين الانقلاب و الاستحالة

(١) لا فرق بينهما لغة، فإنه يفسر كل منهما بالآخر و هما بمعنى تحوّل الشيء من حال الى حال و تغييره من صفة إلى أخرى [١] و لم يرد في الروايات عنوان «الاستحالة» و لكن فرق بينهما في اصطلاح الفقهاء- كما أشار في المتن- بان الاستحالة عبارة عن تبدل الحقيقة النوعية- كتبدل الكلب ملحاً و العذرة تراباً و النطفة إنساناً- كما تقدم أيضاً- و هذا بخلاف الانقلاب، فان المراد به تبدل الوصف العنواني الذي هو موضوع للنجاسة و ان بقى ذات الجسم على حقيقته، كتبدل الخمر خلافاً فان الحقيقة النوعية لا- تزول بذلك، و ان زوال وصفها العنواني أعنى عنوان «الخمر» إلا أنه مع ذلك يكفي في الطهارة، لأن موضوع النجاسة في الأعيان النجسة هو الوصف العنواني، دون ذوات الأجسام.

[١] جاء في «أقرب الموارد» حال الشيء: تحول من حال الى حال و قال أيضاً «حال: انقلب» و قال «استحال الشيء استحالة: تحول من حال الى آخر» و قال الحوالم: كسحاب الانقلاب و التغيير.

(١) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٢٨٧- ٢٩٠ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة في البحث عن مطهريه الانقلاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٩

.....

و ثمرة الفرق المذكور بينهما هو ما أشار إليه في المتن من أن الاستحالة تكون مطهرة للمتنجسات أيضاً، كأعيان النجاسات، فلو تبدلت الصورة، النوعية في متنجس يحكم بطهارته أيضاً، كما إذا تبدل الماء المتنجس الى جسم النبات بالسقي، أو الخبز المتنجس الى لحم حيوان مأكول اللحم بالأكل، و نحو ذلك، لان موضوع النجاسة في المتنجسات و ان كان ذات الجسم، دون وصفه العنواني، كعنوان «الماء» أو «الخبز» الا أنه مع ذلك لو زالت صورتها النوعية و تبدلت إلى أخرى تغاير الأولى حقيقة- كما في المثالين- تزول حكمها أيضاً، دون ما إذا زالت عناوينها الخاصة، كما إذا اطحت الحنطة المتنجسة أو طبخت خبزاً و هذا بخلاف الانقلاب، فإنه لا يكون مطهراً إلا- لأعيان النجاسات، لأن موضوع الحكم فيها هو الوصف العنواني، كعنوان البول و الدم و الخمر و نحو ذلك فإذا زال بالانقلاب يزول حكمه، و ان كان ذات الجسم باقياً، و لم تبدل الصورة النوعية، كالخمر ينقلب خلافاً فمطهريه الاستحالة تكون أعم من الانقلاب، و هذا حكم جار في جميع أعيان النجاسات، و لا يختص بالخمر المنقلب خلافاً- كما هو واضح- و هذا اصطلاح جرى عليه الفقهاء تمييزاً بين النجاسات و المتنجسات من ناحية اختلاف موضوع حكمهما، و لا مشاحة، و لو شئنا لعكسنا التعبير، و عبرنا عن تبدل موضوع النجاسات العينية بالاستحالة و عن تبدله في المتنجسات بالانقلاب، لما عرفت من اتحاد اللفظين- لغة- و من هنا ترى كثيراً ما يعبرون عن موارد الانقلاب بالاستحالة في أعيان النجاسات.

و كيف كان فالأمر سهل بعد وضوح المراد، و هو زوال الحكم بزوال موضوعه، سواء في النجاسات و المتنجسات، فيطهر الشيء إذا تبدل عن الموضوع النجس الى الموضوع الطاهر.

و ظهر بما أوضحناه: أنه لا مجال لاستصحاب النجاسة في شيء من موارد النجاسات لو انقلبت إلى حقيقة أخرى- بالمعنى المذكور- اى زال وصفها العنواني الذي هو موضوع للحكم بالنجاسة فيها، سواء الخمر يتبدل خلافاً أو البول- مثلاً- يتبدل ماء، و نحو ذلك، لزوال الموضوع عرفاً، فلا مجال

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٠

[مسألة ٦] إذا تنجس العصير بالخمر، ثم انقلب خمراً و بعد ذلك انقلب خلافاً

(مسألة ٦) إذا تنجس العصير بالخمير، ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب خلا، لا يبعد طهارته، لأن النجاسة العرضية صارت ذاتية بصيرورته خمرا، لأنها هي النجاسة الخمرية (١) بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات، فإن الانقلاب الى الخمر لا يزيلها، ولا يصيرها ذاتية، فأثرها باق بعد الانقلاب أيضا.

للاستصحاب، و لم يتضح لنا وجه لما قيل «١» في المقام من جريان الاستصحاب فيما عدا الخمر من النجاسات. حكم تنجس العصير قبل الانقلاب

(١) لو تنجس العصير قبل صيرورته خمرا فهل يطهر بانقلابه خلا بعد ذلك؟

فصل المصنف «قده» بين ما إذا تنجس العصير بالخمير، أو غيره، فقال في الأول أنه يطهر بانقلابه خلا، دون الثاني.

وقال في توجيه ذلك إن النجاسة العرضية في الفرض الأول تصير ذاتية، لاتحادهما في النوع، و هو نجاسة الخمر، فتضمحل الأولى في الثانية، ثم تزول بالانقلاب، و هذا بخلاف الفرض الثاني، لاختلاف نوع النجاسة فيه، كما إذا تنجس العصير أولا بالدم - مثلا - ثم صار خمرا، فإن نجاسة الدم لا تضمحل في نجاسة الخمر فيبقى أثرها بعد الانقلاب أيضا، فلا يحكم فيه بالطهارة. أقول: قد تقدم في صدر البحث أن وصول نجاسة خارجية إلى الخمر لا يمنع عن مطهريه الانقلاب مطلقا، سواء كانت من نوعه أم لا، لما ذكرناه من زوال أثر النجاسات الملاقية للعصير، أو الخمر، أو المستهلكة فيه مطلقا، لعدم إمكان الشدة و الضعف في النجاسة، إذا لم تكن أعيانها موجودة في محل واحد، و استهلكت بعضها في بعض، لأنها حكم شرعى يدور أمرها بين

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٠٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣١

.....

الوجود و العدم شرعت على موضوعاتها الخاصة، فلا تقبل الشدة و الضعف في محل واحد و عليه لو صار العصير المتنجس خمرا يكون نجسا لخمريته، لانه خمر حينئذ، و ليس هناك الا- هذا العنوان، و لا- أثر لملاقاته للنجس سابقا، لزوال موضوعه و اتحاده مع الخمر وجودا سواء أ كان متنجسا بالخمير أو غيره، لاتحاد الجنس مع النوع في الوجود.

و إن شئت فقل: إن العرف لا يرى في أمثال المقام مما لم يجتمع فيه عين النجاستين و استهلكت إحداهما في الأخرى أو لاقتها فقط وجود نجاستين إحداهما عرضية قائمة بالجنس أعني «جسم الخمر» لملاقاته مع النجس، حيث أن موضوع النجاسة في المتنجسات هو ذات الجسم و الثانية نجاسة ذاتية قائمة بالنوع أعني عنوان الخمر، لاتحاد وجودهما حينئذ، لتحقق الجنس في ضمن النوع و وحدة وجودهما خارجا، فلا يكون قابلا لعروض نجاستين تزول إحداهما بالانقلاب، و تبقى الأخرى- كما يزعم المصنف «قده»- بل لا يرى العرف في مثله إلا نجاسة واحدة و هي نجاسة الخمر و هي تزول بانقلابه خلا.

هذا مضافا الى ما ذكرناه أيضا من شمول إطلاق روايات التخليل لما إذا تنجس العصير أو التمر أو العنب بنجاسة خارجية، و لو كانت غير الخمر، كيد الكافر و نحوه، مما لا يبالي الخمارون بملاقاته للتمر و العنب و العصير.

هذا كله مبني على ما ذكرناه من ان النجاسة الخمرية تزيل أثر سائر النجاسات سواء أ كانت بالملاقاة أو الاستهلاك، فلو انقلب الخمر خلا يطهر مطلقا سواء تنجس بعصيرة بالخمير أو بغيره من النجاسات.

و أما بناء على مسلك المصنف «قده» من عدم زوال أثر سائر النجاسات بالانقلاب- كما هو صريح عبارته في هذه المسألة و قبلها-

فلا- وجه للتفصيل بين تنجس العصير بالخمير أو غيره من النجاسات لوحده ملاك المنع و هو إمكان فرض تعدد النجاسة في كلا الفرضين لقيام النجاسة العرضية بجسم الخمر، سواء أ كانت خمريّة أو غيرها، و قيام النجاسة الذاتية بعنوان الخمر، و حقيقته النوعية و الحاصل: أنه لو قلنا بتعدد موضوع النجاستين (العرضية و الذاتية) و عدم اندكاك إحداهما في الأخرى - كما هو مذهب فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٢

[(مسألة ٧) تفرّق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة]

(مسألة ٧) تفرّق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة (١) و لذا لو وقع مقدار من الدّم في الكر و استهلك فيه يحكم بطهارته، لكن لو أخرج الدم من الماء بآلة من الآلات المعدة لمثل ذلك عاد إلى النجاسة، بخلاف الاستحالة، فإنه إذا صار البول بخارا ثم ماء لا يحكم بنجاسته، لأنه صار حقيقة أخرى، نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعد ما صار ماء [١].

المصنف «قده» - فلا- ينبغي أن يفرق بين تنجس العصير بالخمير أو غيره أيضا، فلا بد من الحكم بالطهارة فلا كلا الفرضين لإطلاق روايات الانقلاب كما عرفت [٢].

الفرق بين الاستهلاك و الاستحالة

(١) أما الفرق الموضوعي بينهما فظاهر، لأن الاستهلاك عبارة عن تفرق أجزاء الشيء في غيره على نحو انعدامه فيه - عرفا- و ان بقي على حقيقته واقعا، فإنه مأخوذ من الهلاك، و هو بمعنى زوال الشيء و انعدامه. و هذا كقطرة دم وقعت في كّر من الماء، فإنها تزول و ينعدم - عرفا- و بانعدامها يزول حكمها من باب السالبة بانتفاء الموضوع، و أما الاستحالة فهي عبارة عن تبدل الصورة النوعية و تحوّلها من صورة إلى أخرى، فتزول الأولى، و تحدث الثانية، و ان بقيت المادة المشتركة بينهما، لاتحاد أصل الوجود في الصورتين، و إنما التبدّل في مراتبه - كما قرر في محله- فعند تبدل الصورة النوعية - كتبدل الدم إلى النطفة، و منها إلى الإنسان - مثلا- بحيث يصح أن يقال إن الإنسان

[١] لا ينبغي الحكم بنجاسته لاختصاص النجاسة ببول الحيوان، و أما البول المحال من البخار أو الماء فلا دليل على نجاسته فهو مغاير للبول المحال الى البخار، و يكون نظير الدّم المخلوق ساعة و الموجود تحت الأحجار حيث حكم بطهارته.

[٢] و أشار «دام ظلّه» في التعليقة أيضا الى ذلك حيث علّق على قول المصنف «قده» «بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات» (مر حكم ذلك آنفا) و يقصد بذلك ما ذكره دام ظلّه في التعاليق السابقة من عدم أثر للنجاسات الخارجية الملاقية للخمير، أو المستهلكة فيه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٣

و من ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسة أو المحرّمة، مثل عرق لحم الخنزير، أو عرق العذرة، أو نحوهما، فإنه إن صدق عليه الاسم السابق، و كان فيه آثار ذلك الشيء و خواصه يحكم بنجاسته، أو حرّمته، و إن لم يصدق عليه ذلك الاسم، بل عدّ حقيقة أخرى ذات أثر و خاصية أخرى، يكون طاهرا و حلالا، و أما نجاسة عرق الخمر فمن جهة أنه مسكر مائع، و كل مسكر نجس.

كان ترابا ثم صار نطفة ثم صار إنسانا، كما أشير إليه في قوله تعالى «أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُُمْنَى» (١).

و هذا هو الفرق بينهما موضوعا و أما الفرق الحكمي بينهما فهو ما أشار إليه في المتن من عود حكم النجاسة إذا عاد المستهلك،

لإعادة الحكم بإعادة موضوعه، و عدم عوده لو عاد المستحال عنه، لأن الثانية غير الأولى.
 فمن باب المثال: لو استهلكت قطرة الدم في الكر، ثم أخرجت عنه بآلة معدة لذلك يحكم بنجاستها، لأنها نفس القطرة السابقة
 أخذت من الماء و يعودها يعود حكمها، و أما لو أحييت الى الماء- مثلا- ثم انقلبت دما لم يحكم بنجاستها، لاختصاص النجاسة بدم
 الحيوان، و هذا الدم ليس بدم الحيوان، و إنما هو دم محال من الماء، و يكون كالدّم المترشح من الأشجار أو الموجود تحت الأحجار
 فهو غير الدم الأول، فيحكم بطهارته، و ان كان الأول محكوما بالنجاسة لتغيرهما حقيقة.
 و من هنا يظهر المناقشة في مثال ذكره المصنف «قده» من استحالة البول بخارا، ثم ماء فان هذا الماء و ان لم يحكم بنجاسته أيضا-
 كما أفاد- إلا أنه ليس بإعادة للبول السابق و لا يصدق عليه عنوان البول، كى يتوهم [١] عروض النجاسة عليه.

[١] و إن أمكن دفعه بأنه لا- يحكم بنجاسته أيضا، و ان صدق عليه عنوان البول، لأن النجس بول الحيوان دون أى بول و ان كان
 مصنوعا من الماء و نحوه، فيكون نظير الدّم المترشح من الأشجار أو الموجود تحت الأحجار، و نحو ذلك.

(١) سورة ٧٥ الآية: ٣٥

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٤

[مسألة ٨: إذا شك في الانقلاب بقى على النجاسة]

(مسألة ٨): إذا شك في الانقلاب بقى على النجاسة (١).

الشك في الانقلاب

(١) و الوجه ظاهر، لاستصحاب عدم الانقلاب، أو وجود العنوان السابق أو استصحاب النجاسة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٥

.....

المطهر السادس ذهاب الثلثين في العصير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٦

.....

المطهر السادس: ذهاب الثلثين ذهاب الثلثين في العصير العنبى، الغليان توجب الحرمة دون النجاسة، تقدير الثلث و الثلثين، الطهارة
 التبعية على القول بالنجاسة، استهلاك حبة العنب في الحصرم، امتزاج العصيرين، العصير التمرى و الزبيبي، الشك في الغليان، جعل
 الباذنجان و نحوه في حبّ التخليل، فساد الخلّ، السيلان.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٧

[السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبى]

إشارة

(السادس): ذهاب الثلثين في العصير العنبي، على القول بنجاسته بالغليان، لكن قد عرفت أن المختار عدم نجاسته، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه، فعلى المختار فائدة ذهاب الثلثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة، وأما بالنسبة إلى النجاسة فتفيد عدم الإشكال. ولا فرق بين أن يكون الذهاب بالنار أو بالشمس أو بالهواء [١] كما لا فرق في الغليان الموجب للنجاسة- على القول بها- بين المذكورات، كما أن في الحرمة بالغليان التي لا إشكال فيها، والحلية بعد الذهاب كذلك، أي لا فرق بين المذكورات (١).

(١) يقع الكلام في مطهرية ذهاب الثلثين في العصير في جهات تقدم البحث عنها «٢» في نجاسة الخمر، وقد أشار المصنف «قده» إليها هنا أيضا، ونقتفى أثره على وجه الإجمال والإشارة إلى ما سبق.

(الأولى): في أن مطهرية ذهاب ثلثي العصير مبيته على القول بنجاسته بالغليان، ولكن قد تقدم منه «قده» و منّا: أن الأقوى عدم نجاسته بذلك، ولا يؤثر إلا الحرمة.

(الثانية): في أن الغليان مطلقا يوجب الحرمة أو هي مع النجاسة- على القول بها- سواء أ كان بنفسه أو بالنار أو بالشمس أو غيرهما وأنه لا وجه للتفصيل بين الغليان بنفسه فينجس و بالنار فيحرم فقط كما عن ابن حمزة في الوسيلة «٣» و أما الحرمة بمجرد النشيش و إن لم يصل إلى حد الغليان فقد تقدم «٤» منعها و إن كان أحوط.

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «و لا فرق بين أن يكون»: (قد مر الإشكال في ذهاب الثلثين بغير النار) و يعنى ما مرّ منه (دام ظله) في تعليقه (دام ظله) على المسألة الأولى من مسائل نجاسة الخمر المختصة بأحكام العصير، لاحظ ج ٣ من كتابنا ص ١٩٠.

(٢) في المسألة الأولى من مبحث نجاسة الخمر ج ٣ من هذا الكتاب ص ١٤٧ و ما بعدها.
(٣) تقدم الكلام في ذلك في ج ٣ ص ١٨٢ في ذيل المسألة الأولى من مسائل نجاسة الخمر.
(٤) في ج ٣ من كتابنا ص ١٩٢-١٩٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٨
و تقدير الثلث و الثلثين إما بالوزن [١] أو بالكيل، أو بالمساحة (١).

(الثالثة): في أن المحلل أو المطهر يختص بذهاب الثلثين بالنار فقط، و لا يعمان التثليث بغيرها، كالشمس و الهواء، أو بنفسه، خلافا للمصنف «قده» حيث عممهما لمطلق التثليث، و لو كان بغير النار [٢].

تقدير الثلث

(١) هذه «جهة رابعة» تعرض لها المصنف «قده» في مطهرية تثليث العصير، و هي في كيفية الحصول على ذلك، و قال «قده» إنه يقدر بأحد أمور ثلاثة، إما الوزن، أو الكيل، أو المساحة، و كأنه تبع في ذلك ما في الجواهر «٣» حيث قال «والمعتبر صدق ذهاب الثلثين من غير فرق بين الوزن و الكيل و المساحة و إن كان الأحوط الأولين، بل قيل الأول» فالعبرة بالصدق بالجميع - كما أشار إليه «قده». و لكن يرد عليه أنه لا بد في صحة التخيير بين أمرين، أو أمور من كون النسبة بينها العموم من وجه كي يمكن تحقق أحدها دون الآخر، و أما إذا كانت النسبة بينها التساوي أو العموم و الخصوص المطلق فلا معنى للتخيير، أما في صورة التساوي فواضح، لعدم

انفكاك أحدهما عن الآخر، فكلما تحقق هذا تحقق ذاك فلا- معنى للتخيير، الا- من حيث التعبير و اللفظ، و أما في صورة العموم المطلق فلكفاية تحقق العام و ان لم يتحقق الخاص، فلو تقدم زمان حصول العام على الخاص كفى في حصول الغرض، و لم يكن حاجة الى حصول الخاص حينئذ، و كان لغوا في حصول الغرض، لأنه من تحصيل

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «إما بالوزن»: (لا عبرة به، و انما العبرة بالكيل و المساحة و يرجع أحدهما إلى الآخر).

[٢] و من هنا جاء في تعليقه على قول المصنف «قده» «و لا فرق بين أن يكون»: (قد مرّ الإشكال في ذهاب الثلثين بغير النار).

(٣) ج ٦ ص ٢٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٩

.....

الحاصل و الأمور الثلاثة المذكورة في المتن - لتقدير «الثلث» في الغليان - يكون من هذا القبيل. توضيحه: أن النسبة بين المساحة و الكيل هي التساوي، لعدم انفكاك أحدهما عن الآخر، فكلما تحقق هذا تحقق ذاك، كما لا يخفى على من جرب ذلك [١] فيكون مرجعهما إلى شيء واحد و هو التقدير ب «الكم» فلا معنى للتخيير بينهما، لرجوع أحدهما إلى الآخر. فإذا بقي التخيير بين أمرين «الوزن و الكم» و حيث ان النسبة بين هذين العموم المطلق، فلا يعقل التخيير بينهما أيضا، لتحقق التقدير ب «الكم» قبل التقدير ب «الوزن» دائما بمعنى ان ذهاب الثلثين بحسب «الكم» يتقدم زمانا على ذهابهما بحسب «الوزن» فلا حاجة إلى الثاني بعد حصول الأول، و يكون من تحصيل الحاصل، فلا يعقل التخيير بينهما، بل لا بد من تعيين أحدهما في التقدير. و أما السبب في تقدم التقدير الكمي على التقدير الوزني فهو ان الأجسام كلما تزداد ثقلا تقل مساحة بالإضافة إلى الجسم الأخف لو اتحدا وزنا، فمثلا- ال «كيلو من الحديد» تقل مساحته عن ال «كيلو من الخشب» كما هو المشاهد، كما أنه لو اتحدت مساحتهما كان الأثقل أكثر وزنا من الأخف، فان مترا مكعبا من الحديد- يكون أكثر وزنا بكثير من متر مكعب من الخشب، و هكذا سائر الأجسام تجري على هذا المنهج.

و منها العصير، فان العصير الغالي يقل مساحته عن العصير غير الغالي لو اتحدا في الوزن، لثخنه و غلظته، لذهاب الأجزاء المائية اللطيفة بالنار أو غيرها، و عليه يكون ذهاب الثلثين بحسب الكم متقدما دائما على ذهابهما بحسب الثقل، لان الثلث الباقي بحسب الكم يتقدم على الثلث الباقي بحسب

[١] مثلا لو كان عندنا قدر كبير و كان كل من أبعاده الثلاثة «٣ أشبار» يبلغ مجموع مساحته «٢٧ شبرا» و كان عندنا أيضا مكيال كان كل من أبعاده الثلاثة «شبرا واحدا» كان مجموع مساحة القدر مساويا مع «٢٧ مكيال» بالكيل المذكور و بالعكس كما أن ثلث القدر المذكور يكون «٩ أشبار» فإن ثلث «٢٧ مكيال بالشبر» يكون «٩ مكاييل شبرا».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٠

.....

الوزن زمانا، لأنه أخف لامتزاجه بالأجزاء المائية فيشغل مكانا أوسع، فعند الغليان يصل العصير إلى الثلث الكمي قبل أن يصل إلى حد

الثلث الوزني، فلا مجال للحد الثاني بعد حصول الحد الأول.

فتحصل: أنه لا معنى للتخيير بين «الكم و الوزن» لتقدم الأول على الثاني دائماً، فلا بد من اعتبار أحدهما بالخصوص، ولا بد من تحقيق الحال في ذلك.

يقع الكلام في ذلك تارة بحسب الدليل الاجتهادي، و أخرى بحسب الأصل العملي - لو لم يتم الدليل الاجتهادي - فلا بد من التكلم في مقامين.

أما المقام الأول ففيما يستفاد من الروايات من أن العبرة في تثليث العصير هل هو الوزن أو الكم.

قد يقال إن مقتضى الدليل الاجتهادي هو أن العبرة بالوزن و يقرب ذلك بوجهين.

(الوجه الأول) هو ان ذلك مقتضى الجمع بين الروايات المطلقة الدالة على نجاسة العصير بالغليان و الروايات الدالة على طهارته و حليته بالتثليث، لأنها مجملة و القدر المتيقن منها هو التثليث بالوزن لأنه أخص من التثليث بالكم، لحصوله به، دون العكس كما تقدم، فان المخصّص إذا كان مجملاً، و دار أمره بين الأقل و الأكثر في التخصيص لا بد من الأخذ بالمتيقن، و هو التخصيص بالأقل، و في المقام يكون القدر المتيقن في الخارج عن عموم نجاسة العصير و حرمة هو ما ذهب ثلثاه بالوزن، و لا يكفي الكم. و إليك نص بعض تلك المطلقات.

(منها) رواية حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن شرب العصير؟ قال: تشرب ما لم يغل فإذا غلى فلا تشربه» (١).

(و منها) حسنته عنه (عليه السلام) قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» (٢).

(و منها) موثقة ذريح قال: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٩ في الباب ٣ من الأشربة المحرمة، ح ٣ و ح ١.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٩ في الباب ٣ من الأشربة المحرمة، ح ٣ و ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤١

.....

إذا نش العصير أو غلى حرم» (١).

و أما المخصصات المجملة التي تقدم الإشارة إليها فهي ما دل من الروايات على حصول الحل و الطهارة بذهاب الثلثين من دون تعيين و تقدير بشيء من الكم و الوزن.

كصحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه» (٢).

و ما عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) «و سئل عن الطلاء فقال: ان طبخ حتى يذهب اثنان و يبقى واحد فهو حلال، و ما كان دون ذلك فليس فيه خير» [١].

و نحوها غيرها، و في بعضها وقوع النزاع بين آدم (عليه السلام) و الشيطان في «الكرم» و تقسيم جبرئيل بينهما ذلك على الثلث (٤).

و على الجملة حاصل الوجه الأول هو أن مقتضى الجمع بين تلك المطلقات، و هذه المخصصات المجملة هو حمل الثلث على المتيقن، و هو «الوزن» لأنه أخص من «الكم» فيقتصر عليه في التقييد.

و الجواب عنه: انه لا ينبغي التأمل في شمول الروايات الدالة على لزوم التثليث في العصير للتقدير ب «الكم» لأنه المتعارف في الشراب المطبوخة في البيوت عند غالب الناس، و يتعسر عليهم الاختبار بالوزن غالباً، لعدم وجود ميزان في البيوت يزنون به الأشياء المصنوعة في البيت، بل يختبرون مقادير «كم» الشراب إما بالكيل، أو بعود، و نحوه مما يجعلونه في القدر، فإذا قيل لأحد اشرب ثلث هذا الإناء

فلا يتبادر إلى ذهنه الا الثلث بحسب المساحة، دون الوزن، لا أقول إنه يختص تقادير المائعات و منها

[١] فى الباب المتقدم ح ٦ «و الطلاء: العصير إذا لم يطبخ و ترك حتى تخمر.» تعليقه الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٧.

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٩ فى الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٤.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٣، فى الباب ٢ من الأشربة المحرمة، ح ١.

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٣ فى الباب ٢ من الأشربة المحرمة، كالحديث ٢ و ٣، و غيرهما فى نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٢

.....

المشروبات بالمساحة فقط، بل أقول إن تقديرها بالمساحة هو الغالب، لا سيما فى ما هو محل الكلام من العصير العنبى المصنوع فى بيوت لا ميزان فيها لتوزين الأشياء.

و على الجملة لا بد- فى كل ما يقدر عند الناس- ما هو المتعارف فى تقديره، ففى بعضها تكون العبرة بالعدد كما فى الحيوان و الإنسان، و فى بعضها تكون بالوزن، كالحنطة و الأرز و سائر الحبوب، و فى بعضها بالمساحة، كالأرض و نحوه، و العصير و نحوه مما يصنع غالباً فى البيوت تقدر بالمساحة، و الطريق إليها «الكيل» أو الاختبار يعود يدخل فى القدر و نحوه، و النتيجة:

أنه لا يمكن دعوى الإجمال فى روايات التثليث بعد الجزم بشمولها للتقدير ب «الكم» فلا عبرة بالوزن، لحصوله قبله كما عرفت، و إلا لزم بيانه، لعدم تعارفه فى مثله، و لا سيما فى مثل القرى مما لا يتييسر فيها وسائل التوزين لغالب الساكنين.

و مما يؤيد ذلك وقوع التصريح بالكيل فى روايتى عمار «١» الواردتين فى كيفية نقيع الزبيب المتقدمتين فى مبحث نجاسة العصير لقوله (عليه السلام) فيها «ثم تكيله كله، فتنظر كم الماء ثم تكيل ثلثه فتطرحة فى الإناء.» و لكن قد عرفت هناك «٢» قصورهما عن إفادة كون القيود المذكورة فيهما و منها التثليث لزوال التحريم، فلا يمكن الاستدلال بهما على المدعى، فراجع ما هناك.

(الوجه الثانى) الأخبار الخاصة الدالة على اعتبار «الوزن» فى تحليل العصير بالتثليث.

(منها) رواية ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا زاد الطلاء على الثلث أوقية فهو حرام» [١] فإنها صريحة فى اعتبار الوزن

[١] وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٢٢٧ باب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ٩.

الطلاء: ما يطبخ من العصير حتى يثخن فيصير كشيء يطفى به، أى تلتطخ به و يسميه العجم ب «مبيختج» يعنى «مى پخته» أى الخمر المطبوخ لما فيه من مادة الإسكار، و يعبر عنه

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٠ فى الباب ٥ من الأشربة المحرمة، ح ١ و ٢.

(٢) ج ٣ من كتابنا ص ٢٠٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٣

.....

لتحديد الزائد على الثلث ب «الأوقية» و هي من أسماء الأوزان، فلا بد أن تكون العبرة في المزيد عليه، و هو «الثلث» بالوزن أيضا. و هذه و ان كانت واضحة الدلالة، الا أنها مرسله لا يعتمد عليها، لأن الكليني رواها عن بعض أصحابنا من دون تعيين لاسمه. نعم روى أخرى «١» مسنده، و صحيحة السند، إلا انه ليس فيها لفظ «الأوقية». (و منها) رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

العصير إذا طبخ حتى يذهب منه ثلاثة دوانيق و نصف، ثم يترك حتى يبرد فقد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه «٢». و توجيه الدلالة على اعتبار التقدير ب «الوزن» هو ان يقال ان «الدائق» معرب «دانگ» و هو سدس الشيء، فإذا ذهب منه ثلاثة دوانيق و نصف بالطبخ و ترك حتى يبرد يذهب نصفه دائق آخر بعد رفعه من على النار لا محالة، فيكون مجموع الذاهب أربعة دوانيق، و هي ثلثا ستة دوانيق، فيكون الباقي دانقان، و هو الثلث.

و فيه: ان الدائق و ان كان عبارة عن سدس الشيء الا انه أعم من سدس الوزن و المساحة، فكما يطلق على سدس الموزون يطلق على سدس الممسوح أيضا، فيقال «دائق من الأرض» أو «الدار» -مثلا- و الأعم لا يدل على الأخص. على أن في سندها ضعف ب «منصور بن العباس» الواقع في طريقها، و لم يوثق «٣» و فيها من الضعاف أيضا. (و منها) رواية عقبه بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل أخذ عشرة أرطال من عصير العنب فصب عليه عشرين رطلا، ثم طبخهما حتى

ب «بختج» أيضا، فالطلا و البختج و العصير كلها شيء واحد و هو عصير العنب إذا طبخ، و قد يطبخ على الثلث فهو حلال، و الا فيكون حراما.

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٧ في الباب المتقدم، ح ٨.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٢ في الباب ٥ من الأشربة المحرمة، ح ٧.

(٣) الا انه من رجال كامل الزيارات ص ٢٧٢ ب ٨٩ ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٤

.....

ذهب منه عشرين رطلا و بقي عشرة أرطال أ يصلح شرب تلك العشرة أم لا؟ فقال: «ما طبخ على الثلث فهو حلال» «١».

فإنها صريحة في التقدير بالوزن و لكن للمناقشة فيها مجال أما أولا:

فبضعفها سندا ب «عقبه بن خالد» «٢» لأنه لم يوثق و ب «محمد بن عبد الله» ان كان «محمد بن عبد الله بن هلال» [١] كما هو الظاهر. و ثانيا: فبضعفها دلالة لأن التقدير بالوزن مذکور في كلام السائل - و قد فرضه هكذا - لا الإمام (عليه السلام) و لا عبرة بالقيود المأخوذة في كلام غير المعصوم (عليه السلام) بل يمكن الأخذ بإطلاق جواب الإمام (عليه السلام) حيث قال (عليه السلام): «ما طبخ على الثلث فهو حلال» فإنه أعم من التثليث ب «الوزن» أو «الكم».

فتحصل: أن الروايات التي قد يستدل بها على اعتبار «الوزن» فهي إما ضعيفة السند، أو هي مع ضعف الدلالة، فلا يمكن الاعتماد على الوجه الثاني كما انه لم يمكن الاعتماد على الوجه الأول - كما عرفت. فإذا تصل النبوة الى الأصل العملي، لعدم تمامية الدليل الاجتهادي.

فنقول: قد يتوهم «٤» ان مقتضى الاستصحاب هو الحكم ببقاء الحرمة و النجاسة إلى أن يحصل التثليث ب «الوزن» لما عرفت من أنه أخص من التثليث ب «الكم».

و يندفع: بان المقام من موارد الشبهات المفهومية التي لا يجرى فيها الاستصحاب الموضوعي، و لا الحكمي - كما مر غير مرّة- لأن منشأ الشك في البقاء انما هو الشك في المراد من ذهاب الثلثين، و أن المراد به هل هو التقدير ب «الكم» أو «الوزن»، و هو من الدوران بين الأقل و الأكثر في المفهوم، و لا يجرى فيه شيء من الاستصحابين.

[١] و لكنه من رجال كامل الزيارات ص ٢٣ ب ٥ ح ٢، و الظاهر أنه لا بأس بالسند.

(١) وسائل الشيعة ج ١٧ ص ٢٣٦ في الباب ٨ من الأشربة المحرمة، ح ١.

(٢) الا انه من رجال كامل الزيارات ص ٢٦ ب ٦ ح ٥.

(٤) المستمسك ج ٢ ص ١٠٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٥

و يثبت بالعلم، و بالبينّة، و لا يكفي الظن (١) و في خبر العدل الواحد إشكال (٢) إلا- أن يكون في يده و يخبر بطهارته و حليته، و حينئذ يقبل

أما الموضوعي فلعدم الشك في الأمور الخارجيّة لليقين بزوال ثلثي العصير «كما» و عدم زوالهما «وزنا».

و أما الحكمي - أعنى الحرمة و النجاسة- فلأجل الشك في موضوعه لتردده بين ما هو زائل يقينا و ما هو غير زائل يقينا- كما ذكرنا- هذا مضافا إلى أنه من الاستصحاب في الشبهة الحكميّة الذي لا نقول به- كما مرّ غير مرّة- و عليه لا مانع من الرجوع إلى قاعدة الحلّ و الطهارة، و مقتضاهما هو الاكتفاء بذهاب الثلثين «كمّا» (الكيل و المساحة) و لا حاجة إلى التقدير ب «الوزن» المتأخر زمانا عن التقدير ب «الكم».

(١) تقدم الكلام «١» في اعتبار العلم عقلا- و البينّة شرعا و عدم اعتبار مطلق الظن، لعدم دليل على اعتباره في البحث عما يثبت به النجاسة و لا حاجة الى الإعادة بعد ما أوضحنا الكلام في ذلك عند البحث عن طرق ثبوت مطلق النجاسات «٢».

خبر العدل الواحد في العصير

(٢) قد مرّ غير مرّة: أنه لا- ينبغى الإشكال في حجّيّة خبر العدل الواحد في الموضوعات كما هو حجة في الأحكام، لإطلاق أدلّة اعتباره، إلا أن يرد دليل خاص على اعتبار التعدد في مورد خاص، كما في الزنا و الخصومات، بل لا يشترط عدالة المخبر، و يكفي بوثاقته لقيام السيرة عليه، و ان لم يكن العصير في يده [١].

[١] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «الا ان يكون في يده»: (لا يبعد قبول خبر العدل الواحد و ان لم يكن العصير في يده، بل لا يبعد قبول قول الثقة، و ان لم يكن عدلا).

(١) ج ٣ ص ٢٦٧.

(٢) ج ٣ ص ٢٦٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٦

قوله (١) و ان لم يكن عدلا،

اخبار ذى اليد بطهارة العصير

(١) قد ذكرنا: أنه يجوز الاكتفاء بخبر الثقة و إن لم يكن العصير في يده، و بقى الكلام في اعتبار قول ذى اليد بطهارة العصير أو حلته، و أنه هل يختص بما إذا كان مسلماً عارفاً- كما جاء في بعض الروايات- أو مسلماً ورعاً مؤمناً- كما في بعضها الآخر، أو لا يقيد بشيء- كما هو الصحيح- إلا- أن يكون في موضع الاتهام بما إذا كان ممن يستحله قبل ذهاب الثلثين- كما في المتن- أو لم يكن ممن يشربه كذلك، و إن لم يستحله، كما هو الصحيح المنصوص، فإذا لا بد من ملاحظة الروايات الواردة حول ذلك فان بعضها يدل على اعتبار الإسلام و الإيمان و الورع.

موثقة عمار في حديث عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الرجل يأتي بالشراب، فيقول: هذا مطبوخ على الثلث، قال (عليه السلام):

«إن كان مسلماً ورعاً مؤمناً (مأموناً خ ل) فلا بأس أن يشرب» (١).

و صحيحة على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى إلى القبلة لا يوثق به، أتى بشراب يزعم أنه على الثلث فيحلب شربه؟ قال: لا يصدق إلا أن يكون مسلماً عارفاً» (٢).

و لكن يعارضهما ما هو صريح في قبول قول ذى اليد، و إن لم يكن من أهل المعرفة، و كان مجهول الحال، و مقتضى الجمع هو حمل القيود المذكورة في تلك على الرجحان.

كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث- قلت فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، و لا يستحله على النصف يخبرنا أن عنده بختجا على الثلث، قد ذهب ثلثاه، و بقى ثلثه يشرب منه؟ قال: نعم» (٣).

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٥ في الباب ٧ من الأشربة المحرمة ح ٦، ح ٧.

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٥ في الباب ٧ من الأشربة المحرمة ح ٦، ح ٧.

(٣) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٤ في الباب ٧ من الأشربة المحرمة ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٧

إذا لم يكن ممن يستحله (١) قبل ذهاب الثلثين.

[مسألة ١): بناء على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان]

(مسألة ١): بناء على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه، أو بذهاب ثلثيه بناء على ما ذكرنا من عدم الفرق بين أن يكون بالنار أو بالهواء، و على هذا فالآلات المستعملة في طبخه تطهر بالجفاف و إن لم يذهب الثلثان مما في القدر، و لا يحتاج إلى إجراء حكم التبعية، و لكن لا يخلو عن إشكال من حيث أن المحل إذا تنجس به أولاً لا ينفعه جفاف تلك القطرة، أو

فإن فرض السائل بقوله «ممن لا نعرفه» يدل على ان المراد أنه لا يعرفه من حيث العدالة و الوثاقفة، فهو مجهول الحال، و مع ذلك أجابه (عليه السلام) بجواز قبول قوله بان ما في يده من العصير مطبوخ على الثلث، فلا يشترط الإيمان، و لا العدالة، و الوثاقفة.

نعم جاء في الصحيح المذكور قيد آخر، وهو أن لا يكون ممن يشربه على النصف [١] وإن أخبر أنه طبخ على الثلث، لمعرضيته خبره حينئذ للكذب.

قال في صدر الحديث: «انه سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج، ويقول: قد طبخ على الثلث، وأنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله، وهو يشربه على النصف؟ فقال لا تشربه.» [٢].
فالتيجة: أنه لا بد في حجية قول ذي اليد في طهارة العصير وحثيته من عدم كونه ممن يشربه على النصف. وان لم يكن مستحلا له، سواء أ كان عدلا أو ثقة أم لا.

(١) و لم يكن ممن يشربه، وإن لم يستحله كما جاء في صحيح معاوية بن عمار، على ما تقدم آنفا.

[١] و جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «قده» «إذا لم يكن ممن يستحله قبل ذهاب الثلثين»: (و لم يكن ممن يشربه و ان لم يستحله).

(٢) الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٤ ح ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٨

ذهاب ثلثيها، و القدر المتيقن من الطهر بالتبعية المحل المعد للطبخ، مثل القدر، و الآلات، لأكل محل، كالثوب و البدن و نحوهما (١).

حكم قطرات العصير على الثوب

(١) لو بنينا على أمرين «الأول» نجاسة العصير بالغليان «الثاني» طهارته بذهاب ثلثيه مطلقا و لو بغير النار يفتح المجال للبحث عن طهارة الثوب أو البدن إذا قطرت عليهما قطرة من العصير بعد الغليان، ثم جفت، أو ذهب ثلثيها من حيث أنه هل يحكم بطهارتهما تبعا لطهارة تلك القطرة الجافة أو الذاهب ثلثاها من دون حاجة الى التبعية لما في القدر أو لا؟

و أما بناء على عدم طهارة العصير الغالي إلا بذهاب ثلثيه بالنار فلا مجال للبحث عن طهارة تلك القطرات الجافة، أو الذاهب ثلثاها بغير النار، و لا عن طهارة الثوب أو البدن المتنجس بها تبعا لطهارتها- كما هو واضح- إلا أن المصنف «قده»- حيث أنه يقول بكفاية ذهاب الثلثين و لو بغير النار- إختار أولا طهارة الثوب و البدن تبعا لطهارة تلك القطرات بالجفاف، أو ذهاب ثلثيها، و لكنه استشكل ثانيا في ذلك، نظرا إلى أن المحل لو تنجس بها أولا- لا ينفعه جفاف تلك القطرة، أو ذهاب ثلثيها، لعدم قيام الدليل على الطهارة التبعية في مطلق المحل، و إنما يختص بالمحل المعد للطبخ، مثل القدر و الآلات، دون الثوب و البدن، و الأمر كما أفاد.

توضيح ذلك: إن الحكم بالطهارة التبعية لشيء لا يتم إلا بقيام دليل عليها، و ما يمكن أن يستدل به على ذلك أمور ثلاثة لا يجرى شيء منها في إثبات الطهارة في الثوب و البدن تبعا لطهارة القطرة الغالية بالجفاف و ان أمكن إجراء بعضها لإثباتها فيهما تبعا لطهارة ما في القدر من العصير [١]

[١] و من هنا جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «يطهر بجفافه أو بذهاب»: فيه منع، نعم: القول بطهارته بالتبع لا يخلو عن وجه قوى، و سهل الخطب أنه لا ينجس بالغليان، كما مر).

يقصد بذلك التبعية لطهارة ما في القدر بذهاب ثلثيه، و هذا كما في ثوب الطباخ و بدنه، لأنه مما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٩

.....

بذهاب ثلثيه، كما يأتي.

(أحدها): الإجماع أو سيرة المسلمين على عدم الاجتناب عن التابع، كالمتبوع، كما في مثل القدر و آلات طبخ العصير. وهذا لا يتم فيما نحن بصدده، لأن السيرة و الإجماع من الأدلة اللبئية، و القدر المتيقن منهما هو ثبوت الطهارة التبعية في خصوص اللوازم العادية لطبخ العصير، كالقدر و آلات الطبخ و نحوها، دون مثل الثوب و البدن بتبع طهارة القطرات الناضحة عليهما بجفافها أو ذهاب ثلثيها.

(ثانيها): الإطلاق المقامي، و هو السكوت عما يغفل عنه في مقام البيان، فيستدل بإطلاق الروايات الدالة على طهارة العصير بذهاب ثلثيه على طهارة محله تبعاً، إذ لو كان باقياً على النجاسة لزم بيانه، لتنجس العصير بملاقاته، فلا بد من الحكم بطهارة محل القطرات الجافة على الثوب أو البدن، و إلا لزم بيان نجاسته المغفول عنها لو لا البيان عليها.

و هذا أيضاً لا يتم فيما نحن بصدده- من الحكم بطهارة الثوب و البدن تبعاً لطهارة القطرات الواقعة عليها- لاختصاص الروايات ببيان حكم نفس العصير الغالي، و أنه يظهر بذهاب ثلثيه من دون نظر لها إلى القطرات الناضحة منه على الثوب و البدن، و مثلها لا تشمل إلا اللوازم العادية في مزاوله العصير للطبخ، كالقدر و نحوه، و لا إطلاق لها بالنسبة إلى غيرها كالثوب و البدن، إلا إذا كانا من لوازمها، كثوب الطباخ و يده، فإنه يباشرهما حال الطبخ عادة فيدخلان في محل الابتلاء، و يجب بيان حكمهما فيشملمهما الإطلاق المقامي حينئذ، دون غيرهما.

(ثالثها): استلزام اللغوية لو لا الطهارة التبعية، و هذا كما في الحكم بطهارة العصير الغالي في القدر بعد ذهاب ثلثيه، فإنه لو لا الحكم بطهارة القدر تبعاً لزم لغوية الحكم بطهارة نفس العصير لتنجسه به ثانياً.

تجرى العادة بتقاطر العصير من القدر على ثوبه و بدنه لمزاولته له في الطبخ، فيكون حكمه حكم القدر و آلات الطبخ، فلا يجرى الحكم في غير الطباخ، كالمار في الطريق- مثلاً- لو أصاب ثوبه قطرة العصير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٠

.....

و هذا الوجه أيضاً لا- يجرى في القطرات، و ذلك لما ذكرناه آنفاً من ورود الروايات لبيان حكم نفس العصير الغالي، دون القطرات الناضحة على الثوب و البدن، و لا يشملها إلا بإطلاق لصدق العصير عليها أيضاً إلا أن شمولها لها تحتاج إلى مؤنة زائدة، و هي الحكم بطهارة محلها، و لا- دليل على ذلك إلا الإطلاق المذكور، و هو لا يكفي في إثبات حكم اللّازم، لاحتياجه إلى القرينة، على تبعية المحل و هي مفقودة في المقام، و قرينة اللغوية تتدارك غيرها، و هذا بخلاف نفس العصير الغالي في القدر و نحوه، فإنه مورد للروايات و لا مناص من دلالتها على طهارة مثل القدر و آلات الطبخ، و الا لزم لغوية الحكم بطهارة العصير.

و هذه قاعدة كلية تجرى في جميع الإطلاقات التي تحتاج في شمولها لبعض الأفراد إلى مؤنة زائدة، و قرينة خارجية، و مع عدمها لزم خروجها عن المطلق.

و من هنا لا نقول بحجية الأصول المثبتة- كما ذكرنا في الأصول- فإن شمول أدلة الأصول للأفراد التي يحتاج في ثبوت الحكم لها إلى مؤنة زائدة ممنوع فمثل دليل الاستصحاب- كقوله عليه السلام- «لا تقض اليقين بالشك» لا يشمل إلا ما كان المستصحب أثراً شرعياً أو ذا أثر شرعي دون ما إذا كان الأثر مع واسطة غير شرعية، لاحتياج الحكم بثبوت الواسطة المذكورة إلى قرينة زائدة، لأنها

ليست بنفسها موردا للاستصحاب و إنما يراد إثباتها من باب لغوية الحكم في ملزومها لو لا إثبات لازمها، و لكنه ممنوع لمنع شمول الإطلاق له، فيختص بما إذا كان مجرى الأصل بنفسه حكما شرعيا أو ذا أثر شرعي.

فتحصّل: أنه لا بد من التفكيك «١» بين أفراد العصير من ناحية الدلالة على الطهارة التبعية [١] في بعضها دون بعض، بان نلتزم بها في الأفراد التي هي مورد الروايات كعصير القدر و نحوه، فنقول بطهارة ظرفه تبعاً، إذ

[١] أي تبعية المحل للعصير الذي فيه.

(١) تعريض على المستمسك ج ٢ ص ١١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥١

[مسألة ٢: إذا كان في الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر]

(مسألة ٢): إذا كان في الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس، و لا يحرم بالغليان (١) أما إذا وقعت تلك الحبة

لو لاها كان الحكم بطهارة عصير القدر لغوا، و هذا المقدار يكفي في رفع اللغوية عن الحكم الوارد في النصوص، و لا نلتزم بالطهارة التبعية في بعضها الآخر، كعصير الثوب و نحوه، لأنها ليست موردا للروايات، و لا يشملها إلا الإطلاق مع الحاجة إلى تكلف زائد، و هو الالتزام بطهارة محله من الثوب و البدن تبعاً لطهارة العصير الواقع عليهما، و هذا مما يحتاج إلى القرينة، و قرينة اللغوية لا تأتي فيه، لان دفاعها بغيره من أفراد العصير التي هي مورد النصوص، كعصير القدر، فتدبر.

نعم هناك طريق آخر للحكم بطهارة الثوب و البدن، و هو تبعيتهما لطهارة عصير القدر [١] دون القطرات الواقعة عليهما، فإذا ذهب ثلثا ما في القدر يطهر و يطهر بتبعه كل ما جرت العادة بإصابة قطرات من القدر له، كثوب الطباخ أو يده، و يكون حاله حال آلات الطبخ، كالمعلقة، و الإناء التي توضع فيها، و نحو ذلك، دون لباس عابر السبيل و نحو ذلك من الأشياء الخارجة عن مزاوله العصير.

إلا أن الذي يسهل الخطب هو أنه أنا لا نقول بنجاسة العصير بالغليان، بل غايته حرمة شربه، فلو قلنا بها لا يطهر إلا بالغليان بالنار، فلا تنفع جفاف القطرات الواقعة على الثوب و البدن لا في طهارتها و لا في طهارة الثوب و البدن، و لا طريق للحكم بطهارتها، إلا بتبعية نفس العصير الذي تقاطرت منه هذه القطرات فيها، و في محالها المتعارفة، فلاحظ.

استهلاك العنب في الحصرم

(١) لانعدام موضوع النجاسة و الحرمة بالاستهلاك، و هو عصير العنب، و لا أثر لغليان عصير الحصرم، و هذا ظاهر، إلا أن الحكم لا يختص بذلك، بل

[١] كما أشار (دام ظلّه العالی) في تعليقه كما تقدم في أول البحث.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٢

في القدر من المرق أو غيره، فعلى يصير حراماً و نجساً (١) على القول بالنجاسة

[مسألة ٣: إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه]

(مسألة ٣): إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه يشكل طهارته (٢) و إن ذهب ثلثا المجموع، نعم لو كان قبل ذهاب ثلثيه و إن كان ذهابه قريبا فلا بأس به.

يجرى في كل مورد لا يصدق عليه عصير العنب، و لو لم يصدق عليه عصير الحصرم، كما لو امتزج مقدار من كل من العصيرين بالآخر، بحيث لا يصدق على المجموع عصير العنب، لانتفاء موضوع الحرمة و النجاسة حينئذ أيضا، و هو عصير العنب، و هذا المقدار يكفي في نفي الحرمة و النجاسة.

(١) لبقاء موضوعهما صور امتزاج العصيرين

(٢) أشار المصنف «قده» الى صور ثلاث [١] لامتزاج أحد العصيرين بالآخر، لأنهما إما أن يكونا نجسين بالغليان أو يكون أحدهما طاهرا و الآخر نجسا، و الطاهر إما ان يكون بعد ذهاب ثلثيه أو قبل الغليان رأسا فتكون الصور المفروضة على ترتيب المتن هكذا.

١- امتزاج عصير نجس بالغليان قبل أن يذهب ثلثاه بعصير طاهر بعد ذهابهما، ثم يذهب ثلثا المجموع.

٢- امتزاج عصيرين نجسين بالغليان، قبل ذهاب ثلثيهما، ثم يذهب ثلثا المجموع.

٣- امتزاج عصير طاهر لم يغل رأسا بعصير متنجس بالغليان، ثم يذهب ثلثا المجموع.

أما الصورة الأولى - و هي كما لو صبّ العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه ثم غلى المجموع حتى ذهب ثلثاه. فقد استشكل المصنف «قده» في طهارته، بل الأقوى عدم طهارته

[١] ذكرناها على ترتيب المتن.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٣

.....

بناء على نجاسة العصير بالغليان [١] و ذلك لتنجس الطاهر الذي ذهب ثلثاه بملاقاته للعصير النجس، و ذهاب ثلثي المجموع مرة أخرى لا يجدى في رفع هذه النجاسة الطارئة الحاصلة بملاقاة عصير نجس، لأن ذهاب الثلثين إنما يرفع النجاسة الذاتية الحاصلة بالغليان دون العارضة من الخارج، و المفروض تحقق التثليث في العصير الموجود في القدر قبل تنجسه بملاقاة العصير النجس، و الحاصل: إن تنجس العصير الطاهر بملاقاة عصير نجس يكون كتنجسه بملاقاة نجس آخر في عدم طهارته بالتثليث، و هذا ظاهر لا ينبغي التأمل فيه.

أما الصورة الثانية - و هي كما لو صبّ عصير نجس بالغليان على مثله - فلا إشكال في طهارة المجموع بذهاب ثلثيه - كما في المتن - لتنجسه بالغليان لا غير، و ذهاب الثلثين يكون مطهرا له، و هذا ظاهر أيضا و أما الصورة الثالثة - و هي كما لو صبّ عصير طاهر لم يغل رأسا على عصير تنجس بالغليان و لم يذهب ثلثاه بعد - فهل يحكم بطهارة المجموع لو ذهب ثلثاه أولا؟

استظهر المصنف «قده» ابتداء طهارته بذلك، و نفى الإشكال عنه، و لكنه تأمل فيه بعد ذلك، و استشكل في الفرق بينها و بين الصورة الأولى، و كأنه مال إلى الحكم بنجاستها، كتلك، و لا يخفى: أن الفرق الموضوعي بينهما إنما هو أن العصير الطاهر في الصورة الأولى مفروضة بعد التثليث، و في الثالثة مفروضة قبل الغليان رأسا، و إن اشتركا في الطهارة قبل الملاقاة للعصير النجس المنصب عليه.

و منشأ الإشكال في الحكم بطهارة هذه الصورة هو عدم شمول أخبار التثليث لها، لما ذكرناه من اختصاصها بما إذا كانت نجاسة العصير ذاتية حاصلة بالغليان، دون ما إذا كانت عرضية حاصلة بملاقاته لنجس آخر، و من هنا لا يحكم بطهارة العصير المتنجس

بنجاسة خارجية كالبول و الدم و غيرهما و إن ذهب ثلثاه جزماً، فالعصير المتنجس بملاقاة عصير نجس يكون

[١] كما جاء في تعليقه دام ظلّه على المتن.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٤

.....

حكمه كذلك أيضاً، كما ذكرنا في الصورة الأولى.

و دعوى: صيرورة النجاسة العرضية- الحاصلة بملاقاة النجس- نجاسة ذاتية حاصلة بالغلان، لاندكاكها فيها- كما أشار في المتن. غير مجدّية، لأن الاندكاك و إن كانت حاصلة، لعدم وجود نجاستين في محل واحد، إلا أن الكلام في شمول أدلّة مطهّرية التثليث بالغلان لمثل هذه النجاسة في العصير الغالي،- اي المجتمع من نجاستين ذاتية و عرضية- لما ذكرناه آنفاً من ظهور اختصاصها بالنجاسة الذاتية الحاصلة بالغلان فقط، دون ما إذا اجتمع فيه سببان للنجاسة أحدهما الغلان و الآخر ملاقاته لنجس آخر، كالبول و نحوه، و إن صار المجموع نجاسة واحدة بالاندكاك.

و لا يقاس [١] مطهّرية تثليث العصير الغالي بمطهّرية انقلابه خلا إذا تنجس قبل الانقلاب- كما ذكرنا هناك [٢] للفرق بينهما بعدم وجود إطلاق في أخبار التثليث يشمل هذه الصورة، و وجودها في أخبار الانقلاب، لما ذكرنا هناك من أنه لا بد من الالتزام بشمولها للخل المأخوذ من يد الكافر و نحوه ممن يتنجس بمباشرته العصير قبل صيرورته خمراً، لغلبة ذلك في عصر صدور الروايات. هذا، و لكن الصحيح طهارة العصير في هذه الصورة لشمول روايات التثليث لها، دون الأولى، و إن كان ذلك لا يخلو عن دقة، بيان ذلك: إن الغاب هو حصول هذه الحالة- اعنى تنجس بعض العصير المغلى بملاقاة بعضه الآخر في التطهير بذهاب الثلثين، بل يستحيل خلافه عادة، أو غير واقع في الخارج، و ذلك لان المتعارف في القدور المغلية عصيراً كان أو غيره هو حصول الغلان في جزء منها ثم يحصل الغلان في الباقي تدريجاً، لأن النار تقرب لأسفل الإناء فيغلي الجزء الذي في الأسفل ثم تتدرج الحرارة إلى الأجزاء التي في وسط القدر أو أعلاه، ففي أول آتات الغلان يتنجس بعض القدر بالغلان، و بعضه الآخر بملاقاة الغالي، فيتنجس

[١] تعريض على ما في المستمسك ج ٣، ص ١١١.

[٢] في المسألة السادسة من مطهّرية الانقلاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٥

و الفرق أن في الصورة الأولى ورد العصير النجس على ما صار طاهراً فيكون منجساً له (١) بخلاف الثانية، فإنه لم يصر بعد طاهراً فورد نجس على مثله، هذا

المجموع هكذا، خصوصاً في القدور الكبيرة، فإن الغالي ابتداءً انما هو الجزء الذي في أسفل القدر، ثم يحصل الغلان في السطوح الفوقانية تدريجاً، فإذا كان هذا مشمولاً للروايات جزماً، لأنه الغالب المتعارف، بل غيره يكون من النادر كانت الصورة المبحوث عنها أيضاً مشمولاً لها، لعدم الفرق- في نظر العرف- بين حصول الملاقاة بين الغالي و غير الغالي قبل الغلان أو بعده، فإنهم يرون أن نجاسة المجموع تكون مسببة عن الغلان، فتظهر بذهاب الثلثين، فان العصير الطاهر إذا صب في العصير الغالي النجس كان حاله حال الأجزاء الفوقانية في القدر الغالي أسفله في أن العرف يرى استناد نجاسة المجموع إلى الغلان، فيشملة الروايات الدالة على حصول الطهارة بالتثليث.

و مما ذكرنا ظهر الفرق بين هذه الصورة و الصورة الأولى، فإن تنجس العصير الطاهر فى الصورة الأولى إنما يكون بعد ذهاب ثلثيه، فلا يشملها الروايات بخلاف الصورة الثالثة، فإنه يتنجس قبل الغليان رأساً، فيكون كالأجزاء المتصلة من الأول، فيشملها الروايات - كما ذكرنا - فلا وجه لتأمل المصنف «قده» فى وجود الفرق بينهما، لوضوح الفرق بين الصورتين.

ثم لا يخفى إن البحث فى هذه الفروض مبنيّ على القول بنجاسة العصير بالغليان، و أما إذا لم نقل إلا بالحرمة - كما هو الأقوى - فلا ينبغى التأمل فى حصول الحليّة بذهاب الثلثين فى جميع هذه الفروض، لصيرورة الحرام حالاً بذهاب ثلثيه بأى وجه اتفق سواء أ كان بالاستقلال، أو فى ضمن عصير آخر، فلا تقاس الحرمة بالنجاسة.

(١) و ذهاب الثلثين لا يرفع النجاسة العرضية الحاصلة بالملاقاة لاختصاص رافعيته بالنجاسة الذاتية الحاصلة بالغليان فقط، و اندكاك العرضية فى الذاتية لا يجدى فى رفع النجاسة المضاعفة - كما ذكرنا -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٦

و لو صبّ العصير الذى لم يغل على الذى غلى فالظاهر عدم الإشكال فيه، و لعل السرّ فيه أن النجاسة العرضية صارت ذاتية (١) و إن كان الفرق بين و بين الأولى لا يخلو عن إشكال و محتاج إلى التأمل (٢).

[مسألة ٤: إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى بعد ذلك]

(مسألة ٤): إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى بعد ذلك. (٣) [١]

(١) مراده من النجاسة العرضية هى النجاسة العارضة للعصير الطاهر الذى لم يغل بملاقاة العصير النجس الغالى، و بالذاتية ما يحصل لها بالغليان و لكن قد عرفت: أن مجرد ذلك لا يجدى فى حصول الطهارة بذهاب الثلثين، لعدم شمول الروايات للنجاسة المضاعفة التى تحصل بملاقاة العصير للنجاسات الخارجيّة.

(٢) قد عرفت: أن مقتضى التأمل هو الحكم بطهارة هذه الصورة دون الأولى، لشمول روايات التثليث لها دونها، لاستناد النجاستين - العرضية و الذاتية - فى هذه الصورة إلى الغليان عرفاً - كما هو المتعارف فى القدر المغليّة تدريجاً - بخلاف الأولى لاستنادهما إلى سببين مستقلّين أحدهما الملاقاة مع العصير النجس، و الآخر غليان العصير الملاقى - بالفتح - فراجع ما تقدم.

الغليان بعد ذهاب ثلثي العصير

(٣) لا يتم ذلك على إطلاقه، بل لا بد من التفصيل بين ما إذا صدق عليه عنوان العصير بعد ذهاب ثلثيه بنفسه، و ما إذا لم يصدق عليه ذلك، فإنه على الأول لا بد من الحكم بنجاسته أو حرمة بالغليان، لشمول أدلة الغليان له، لصدق عنوان العصير عليه، و إن ذهب ثلثاه قبل ذلك، إذ مجرد ذهابهما قبله لا يمنع عن شمول الروايات له، لأن المفروض صدق العصير عليه بعد.

نعم يتم ذلك على الفرض الثانى و هو فرض عدم صدق العصير عليه

[١] جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده» «لا ينجس إذا غلى بعد ذلك»: (إذا صدق عليه العصير ترتب عليه ما يترتب على غليانه من الحرمة، أو هى مع النجاسة على القول بها، و لا أثر لذهاب ثلثيه قبل الغليان).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٧

[مسألة ٥: العصير التمرى أو الزببى لا يحرم و لا ينجس بالغليان]

(مسألة ٥): العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم ولا ينجس (١) بالغليان على الأقوى، بل مناط الحرمة و النجاسة فيهما هو الإسكار

[(مسألة ٦): إذا شك في الغليان بينى على عدمه]

(مسألة ٦): إذا شك في الغليان بينى على عدمه (٢) كما أنه لو شك في ذهاب الثلثين بينى على عدمه (٣)

[(مسألة ٧): إذا شك في أنه حصرم]

(مسألة ٧): إذا شك في أنه حصرم أو عنب بينى على أنه حصرم (٤)

[(مسألة ٨): لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار، أو نحو ذلك]

(مسألة ٨): لا بأس بجعل (٥) [١] الباذنجان أو الخيار، أو نحو ذلك

بعد ذلك للثخن الحاصل فيه، كما إذا صار دبسا، لأن غليان الدبس - على تقديره - لا يوجب الحرمة أو النجاسة، هذا و لكن الظاهر عدم إرادة المصنف «قده» هذه الصورة، لتحفظه على صدق عنوان العصير على الغالى بعد ذهاب ثلثيه بنفسه. عصير التمر و الزبيب

(١) تقدم الكلام فيهما في بحث النجاسات «٢» كما يأتي الإشارة إلى حكم عصير التمر في (المسألة ١٠) تبعا للمصنف (قده) و نذكر أنه لا بأس به إلا إذا كان مسكرا
(٢) لاستصحاب عدم الغليان
(٣) لاستصحاب عدم ذهاب الثلثين
(٤) لاستصحاب أنه حصرم
جعل الباذنجان و الخيار في حب عصير العنب
(٥) لو قلنا بعدم تنجس العصير العنبى بالغليان - كما هو المختار - صح ما ذكره

[١] جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده» «لا بأس بجعل الباذنجان»: (هذا فيما إذا لم نقل بنجاسة العصير بالغليان و إلا ففيه بأس).

(٢) ج ٣ ص ١٩٥ - ٢١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٨

فى الحبّ مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلّا، أو بعد ذلك قبل أن يصير خلّا و إن كان بعد غليانه أو قبله و علم بحصوله بعد ذلك.

[مسألة ٩: إذا زالت حموضة الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به]

(مسألة ٩): إذا زالت حموضة الخل العنبي (١) و صار مثل الماء لا بأس به إلا إذا غلى (٢) [١] فإنه لا بد حينئذ من ذهاب ثلثيه أو انقلابه خلًا ثانيًا

في المتن من عدم البأس بجعل الباذنجان و الخيار، و نحوهما في حب عصير العنب، أو التمر، لأن غاية ما يوجب الغليان هي الحرمة، دون النجاسة، و ملاقى الحرام لا يصير حراما، فإذا انقلب خلا، أو ذهب ثلثاه جاز أكل الجميع في جميع الصور المذكورة في المتن. و أما لو قلنا بنجاسة العصير العنبي بالغليان يشكل الحكم بالطهارة في أمثال ذلك مما لم تجر العادة بوجوده في تخليل العنب، أو التمر و إن كانت تجعل في الحب في بعض البلدان، لعدم الدليل على الطهارة التبعية في أمثال ذلك، فتبقى على نجاستها، و يتنجس بها الخل بعد الانقلاب أو التثليث ثانيا، نعم لا بأس بالالتزام بالطهارة التبعية فيما تجرى العادة بوجوده عند التخليل كنواة التمر و العنب و قشورهما و نحو ذلك مما لا ينفك التخليل عنها غالبا، فلا محذور في الالتزام بالتفكيك بين الموردین [٢] أعنى المتعارف و غيره. حكم الخل الفاسد

(١) التقييد بالعنبي إنما هو احتراز عن الزبيبي و التمري، لعدم حرمتها بالغليان

(٢) إذا فسد الخل و صار كالماء المضاف، فهل يحرم أو يتنجس بالغليان حتى يحتاج في حليته أو طهارته إلى التثليث أو الانقلاب خلا، أو لا

[١] جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف (قده) «إذا غلى» (بل و إن غلى إذ لا أثر للغليان للخل الفاسد).

[٢] و قد مال في الجواهر ج ٦ ص ٢٩١ الى عدم التفكيك بين مطلق الأجسام المطروحة في الخمر المنقلب خلا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٩

.....

الصحيح عدم تأثيره في شيء منهما، بل يبقى على الحلّ و الطهارة و لا حاجة إلى شيء من المطهرين (التثليث أو الانقلاب) حتى لو فرض صدق عنوان العصير العنبي عليه بعد الفساد، و لا بد من التكلم في مسألتين توضيحا للحال (الأولى) في أن الخل الفاسد هل يحرم أو يتنجس بالغليان أولا- ح (الثانية) في أن العصير العنبي- لو غلى- هل يطهر بالانقلاب خلا- كالخمر- أو ينحصر مطهره في التثليث و هذه المسألة و إن كانت أجنبية عما نحن فيه من مطهريّة ذهاب الثلثين، إلا أنه لا بد من التعرض لها تبعا للمتن، حيث أنه التزم به حيث إنه جعل المطهر للخلّ الفاسد الغالي أحد الأمرين إما التثليث أو الانقلاب خلا، و هذا مبني على زعم عود عنوان العصير العنبي على الخلّ الفاسد.

غليان الخل الفاسد فنقول: أما المسألة الأولى- و هي في حكم الخلّ الفاسد إذا غلى- فالصحيح أنه لا أثر للغليان المذكور في شيء من حرمة أو نجاسته، كى يحتاج إلى التثليث أو الانقلاب إلى الخلّ ثانيا- خلافا للمصنف (قده)- و ذلك لأن الموجب للحرمة أو هي مع النجاسة إنما هو حدوث الغليان- على نحو صرف الوجود الصادق على أول الوجودات- في عصير العنب فإذا طهر العصير بعد الغليان إما بالتثليث، أو بالانقلاب خلا، فلا أثر للغليان الثاني فيه أصلا، لعدم الدليل على تأثير الغليان بعد الغليان الأول، هذا في نفس العصير و اما الخل فلا أثر لغليانه أيضا لحصول الغليان فيه قبل صيرورة خلا، و قد زال أثره من الحرمة و النجاسة بالانقلاب خلا، فلا أثر للغليان الثاني على أنه لا- يصدق عليه عنوان العصير و الغليان الموجب للحرمة و النجاسة تختص بالعصير العنبي فلا يعم الخل

العنبي.

و أما الخل الفاسد الذي هو محل الكلام في هذه المسألة فلا أثر للغليان فيه أيضاً، لعدم صدق العصير عليه و لو زالت حموضته، فإنه خلّ فاسد،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٠

.....

أو ماء مضاف، و لا أثر لغليانه، و عود عنوان العصير العنبي عليه مجرد فرض لا واقع له، على أنه غليان ثانوي بعد تحقق رافع الحرمة، و النجاسة الحاصلة بالغليان الأول.

انقلاب العصير الغالي خلًا و أما المسألة الثانية- و هي في مطهريّة انقلاب العصير العنبي خلًا بعد الغليان، كي يكون كالخمر إذا انقلب خلا في زوال حرمة و نجاسته- فيستدل عليها بوجوه لا تخلو عن المناقشة (الأول): الإجماع بقسميه عليه «١» فيكون العصير كالخمر في طهارته بالخلية- بناء على نجاسته بالغليان- و يزداد عليه بطهارته بذهاب ثلثيه (وفيه): إن الإجماع المنقول ليس بحجة و المحصّل غير حاصل لنا، لا سيّما مع وجود وجوه آخر ذكرت في المقام يحتمل أو يظن استناد المجمعين إليها، و سبيل الإجماع في هذه يكون كسبيله في أكثر المسائل الفقهيّة في عدم حصول القطع بالإجماع التبعدي.

(الوجه الثاني): الأولوية القطعيّة، بدعوى: إن الخمر يكون أشد نجاسة من العصير الغالي، فلو كان الانقلاب إلى الخلية مطهرا للخمر كان العصير أولى بذلك لو انقلب خلًا (وفيه): ما لا يخفى أما أولاً فلأنه قياس لا نقول به و لا قطع بالأولوية.

و ثانياً: إنه مع الفارق لما ذكرناه من الفرق بين استحالة النجاسات و المنتجسات من أن موضوع النجاسات العينيّة إنما هو العنوان الخاص- كالبول و الدم و العذرة- و نحو ذلك، فإذا زال العنوان يزول الحكم لا محالة، فإذا استحال العذرة ترابا- مثلاً- فقد زال العنوان النجس و حدث عنوان آخر، و هو التراب، و هو طاهر في نفسه، و من هنا قلنا: إن مطهريّة الاستحالة لا تحتاج إلى دليل خاص، و إنما هي حكم على القاعدة الأوليّة، و إنما مسّت

(١) كما في الجواهر ج ٦ ص ٢٩١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦١

.....

الحاجة في انقلاب الخمر خلًا بالنسبة إلى الطهارة التبعيّة للإناء و إلا لتنجس الخلّ بها ثانياً.

و الحاصل: إن طهارة الخمر بالانقلاب خلًا إنما هو من باب زوال عنوان النجس العين، و حدوث عنوان طاهر، و هو الخلّ.

و لا يمكن قياس العصير الغالي لو انقلب خلًا عليه، لأن موضوع النجاسة في العصير إنما هو الجسم المنتجس بالغليان، و هو باق حتى بعد زوال وصف العصيريّة، و صيرورته خلًا، فان ذات الجسم باق في كلتا الحالتين، و ليس عنوان العصير الغالي من عناوين النجاسات العينيّة، كي يزول حكمه بزواله، بل يجري عليه حكم المنتجسات.

فتلخص: إن قياس العصير الغالي المنقلب خلا على الخمر المنقلب إليه قياس مع الفارق، و هو فارق الأعيان النجسة عن المنتجسات، فلاحظ.

(الوجه الثالث): صحيحة معاوية بن عمار لقوله (عليه السلام) فيها «خمر لا تشربه» بناء على رواية التهذيب «١» يعني «العصير الغالي خمر لا تشربه».

بدعوى عموم التنزيل في جميع الآثار التي منها طهارة الخمر بالانقلاب خلًا، فالعصير الغالي أيضا كالخمر في هذا الأثر. (و فيه): أولا إن لفظة «خمر» لم تكن في رواية الكافي «٢» كما تقدم «٣».

و ثانيا: إنه لو سلم وجود لفظ «خمر» في الرواية فلا تدل على عموم التنزيل أما أولا: فلظهور قوله: «خمر لا تشربه» في التنزيل من حيث الحرمة فقط، دون سائر الآثار، إذ فرق بين قولنا «خمر لا تشربه» و قولنا «خمر فلا تشربه» فإن الثاني حيث أنه مشتمل على «فاء» التفريع يمكن دعوى دلالة على عموم التنزيل بخلاف الأول، لظهوره في اختصاص التشبيه بالحرمة.

(١) التهذيب ج ٩ ص ١٢٢ ح ٢٤١.

(٢) الكافي ج ٦ ص ٤٢١ ح ٧.

و كذا في الوسائل ج ١٧ ص ٢٣٤ ح ٤ عنه

(٣) ج ٣ ص ١٧٧ من كتابنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٢

[مسألة ١٠: السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر]

(مسألة ١٠): السيلان- و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر- لا مانع من جعله في الأمراق، و لا يلزم ذهاب ثلثيه،

و أما ثانيا فلانصراف إطلاق التنزيل إلى أظهر الخواص و هو في الخمر، الحرمة و النجاسة، فلا يعم الطهارة بالانقلاب إلى الخل. و الصحيح في الاستدلال على طهارة العصير الغالي بالانقلاب خلا- هو التمسك بإطلاق الروايات «١» الدالة على طهارة الخل، و الترغيب في جعله في البيوت ليتخذ إداما، و ينتفع بخواصه و آثاره، و هي روايات كثيرة تدل على حلّ الخلّ و طهارته، فإنها بإطلاقها تشمل ما كان غاليا قبل صيرورته خلًا، بل لا يوجد خلّ إلا و أن يكون فيه نشيش و غليان قبل صيرورته خلًا، في جميع أقسام الخلّ، سواء كان من عصير العنب أو التمر أو غيرهما، و مقتضى الإطلاق المذكور ثبوت الحلّ و الطهارة للخلّ، بعد النشيش فضلا عن الغليان بأسباب خارجيّة، كالنار، إذ الحرمة أو النجاسة أولى بالنشيش الذاتي من الغليان الحاصل بسبب خارجي فتحصل من جميع ما ذكرناه: ١- إن الخلّ الفاسد لا يحرم و لا يتنجس بالغليان، خلافا للمصنف (قده) ٢- لو فرض حرمة أو نجاسته بذلك فيحلّ و يطهر بالتثليث أو الانقلاب خلا ثانيا و يكفينا في الحكم الثاني إطلاق روايات حلية مطلق الخلّ - كما عرفت-

(١) و هي مروية في الوسائل ج ١٧ كتاب الأطعمة و الأشربة ص ٦٣ ب ٤٣ (باب أكل الخل و الزيت) و ص ٦٥ ب ٤٤ (باب استحباب أكل الخل و عدم خلو البيت منه) و ص ٤٥ ب ٤٥ (باب أكل خل الخمر) و ص ٢٩٦ ب ٣١ (باب عدم تحريم الخل و ان الخمر إذا انقلب خلا حلت)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٣

كنفس التمر (١)

حكم السيلان

(١) و ذلك لاختصاص أدلة الحرمة، أو هي مع النجاسة بالعصير العنبي الغالي، و أما العصير التمرى «١» فخارج عن تلك الأدلة، فلا

دليل على حرمة أو نجاسته بالغليان، بل قد عرفت «٢» في بحث النجاسات: أن العصير الزبيبي أيضا لا تشمله أدلة العصير العنبي، إلا أن نلتزم بالاحتياط فيه - كما تقدم «٣» نعم العصير التمري يحرم و ينتجس لو صار مسكرا بالغليان، كما دل عليه جملة من الروايات «٤» و في بعضها عن النبي الأكرم (صلى الله عليه و آله) حيث أنه سئل و فد اليمن عن حكم العصير التمري، و قد أكثر السائل في الكلام، فقال (ص):

«يا هذا قد أكثرت عليّ، أفيسكر؟ قال: «نعم، فقال: كل مسكر حرام» «٥»

(١) كما تقدم في ج ٣ ص ٢١٠.

(٢) ج ٣ ص ١٩٦.

(٣) ج ٣ ص ١٩٦.

(٤) الوسائل ج ١٨ ص ٢٨٢ باب ٢٤ من أبواب الأشربة المحرمة.

(٥) في الباب المتقدم ج ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٥

.....

المطهر السابع الانتقال

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٦

.....

المطهر السابع الانتقال، تعريف الانتقال، الفرق بين الانتقال و الاستحالة، أقسام الانتقال، صور تعارض الأدلة، الأصل العملي بعد تساقط الأدلة، صور الشك في الإضافة و انقلاب النسبة، الشبهة المفهومية، الشبهة المصدقية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٧

[(السابع): الانتقال]

إشارة

(السابع): الانتقال (١) كانتقال دم الإنسان أو غيره مما له نفس إلى جوف ما لا نفس له، كالبق و القمل.

تعريف الانتقال

(١) المراد بالانتقال [١] هو حلول النجس في محل آخر حكم الشارع بطهارته عند إضافته إلى ذلك المحل على نحو يعدّ جزء له - عرفا - من دون سلب عنوانه السابق و هذا كانتقال دم ذى النفس - كالإنسان - إلى غير ذى النفس - كالقمل و البق و السمك و نحوها - فان عنوان الدم لا بد و أن يكون محفوظا في كلتا الحالتين، إلا أنه في الحالة الأولى كان دم إنسان و جزءا من بدنه، و في الحالة الثانية صار دم البق - مثلا - و جزءا له - عرفا - من دون استحالته إلى أجزائه أو دمه، و إلا كان من الاستحالة و هذا موجب لطهارته، لشمول

[٢] ما دل على طهارة دم البق لمثله، و إن لم يكن دما طبيعياً له، فإن دم ما لا نفس له طاهر، و إن أضيف إليه على نحو الانتقال إلى

[١] أما الأقوال في مطهريّة الانتقال فعن المستند استظهار نفى الخلاف عنها، و عن الجواهر، نفى وجدان الخلاف فيه و الإشكال، و عن الحدائق صريح الإجماع عليه، و السيرة، - المستمسك ج ٢ ص ١١٤ - إلا- أن الكلام كله في تطبيق ذلك على القواعد اللفظية. من حيث الصدق، و الأصول العملية من حيث تحقّق المجرى - كما ستعرف توضيح ذلك في الشرح عند بسط الكلام في صور الانتقال و أقسامه - و الا لم يرد دليل خاص على مطهريّة الانتقال بخصوصه.

[٢] و قد وردت في عدة روايات نفى البأس عن دم البراغيث و البق و أشباههما مما لا نفس له (منها) صحيحة ابن أبي يعفور «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ما تقول في دم البراغيث؟ قال ليس به بأس، قلت إنه يكثر و يتفاحش؟ قال و إن كثر.»
- الوسائل ج ٢ ص ١٠٣٠ في الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، ح ١- و منها صحيحة الحلبي قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دم البراغيث في الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاة؟ قال: لا و ان كثر- الوسائل في الباب المتقدم ح ٤- (و منها) مكاتبه محمد بن الريان قال: كتبت إلى الرجل هل يجرى دم البق مجرى دم
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٨

.....

بدنه، و أما الدّم النجس فهو خصوص دم حيوان له نفس سائله، و هذا الدم ليس له حينئذ، أي حين انتقاله إلى ما لا نفسه له، - كالبق و القمل و البرغوث و السمك.

و قد مثل المصنف ((قده)) للانتقال أيضا بانتقال البول إلى الثبات و الشجر و نحوهما و لا يخفى ما في هذا المثال من الخلط بين الانتقال و الاستحالة و لعله جرى من قلمه الشريف سهواً، و لا بأس بتوضيح الحال من هذه الناحية الفرق بين الانتقال و الاستحالة لا يخفى: أن الانتقال قد يكون موجبا لانقلاب الموضوع و استحالته حقيقة، كما في مثال البول إذا سقى به النبات أو الشجر، إذ المنتقل إلى النبات ليس البول بعنوانه، بل يستحيل إلى أجزاء مائية، ثم ينتقل إلى النبات و الشجر، فلا يكون بولا حينئذ، و إنّما هو ماء الزمان - مثلاً - فهو من موارد الاستحالة، إذ لو عصر النبات أو فاكهه الشجرة المسقية بالبول لا يخرج منه البول، و إنّما يخرج منه ماء النبات، أو الفاكهه، كالزمان، فالمثال المذكور في المتن يكون من موارد الاستحالة [١] لا الانتقال الذي هو قسيم له نعم لو

البراغيث، و هل يجوز لأحد أن يقيس دم البق على البراغيث فيصلّى فيه، و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوَقَّع (عليه السلام) يجوز الصلاة و الطهر أفضل)) - الوسائل في الباب المتقدم ح ٣-

[١] و من هذا القبيل ما لو تغذى حيوان مما لا نفس له بدم إنسان أو غيره من النجاسات، و تصرف فيه معدته، و إحالته إلى أجزائه أو فضلاته حقيقة، كما لو شربت سمكة من دم إنسان و تغذت به، و تحوّل الدّم إلى لحمها أو دمها الطبيعي بتصرف من معدتها فيه، فإن هذا و نحوه أيضا من مصاديق الاستحالة، لا الانتقال الذي هو قسيم لها، فإن الانتقال عبارة عن حلول النجس في محلّ محكوم بالطهارة بحيث يكفي في الحكم بطهارته مجرد الانتقال المصحح للإضافة إلى المحل المنتقل إليه عرفاً، فيقال دم البق أو السمك من دون أيّ تحول في حقيقته و توضيح الحال في المقام هو ان يقال: إن «الانتقال» الذي يعدّ من المطهّرات و يكون قسيما للاستحالة، لا قسيما لها فإنما هو أمر متوسط بين مجرد الظرفية، كالدم الذي تمصّه المحجمة أو العلقه من بدن الإنسان ثم تقدّفه، و بين الاستحالة بتحوّل النجس إلى الأجزاء الطبيعية للحيوان المنتقل إليه، كالدم الذي تشربه السمكة، و تصرف فيه معدتها، فيتحوّل إلى دمها حقيقة، و يمثّل
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٩

.....

فرض رسوب البول في النبات أو الشجر بحيث أمكن إخراجة بعصر و نحوه لم يكن من الاستحالة، و كان البول باقيا على حقيقته الأولى، إلا- أنه لم يكن من الانتقال المطهر أيضا، كما هو ظاهر، و كأن الأنسب أن يمتثل بانتقال الماء المتنجس إلى النبات و الشجر، لبقاء عنوان الماء في كلتا الحالتين [١]

لانتقال بالدم الذي يمضه البق أو القمل و البرغوث من بدن الإنسان قبل أن يتحول إلى دمها حقيقة. و عليه يكفي فيه التعدد العرفي مع دم الإنسان، من دون حاجة إلى التعدد الحقيقي المتوقف على الاستحالة، و يدل على طهارة إطلاق الروايات و السيرة كما هو المشاهد في دم البق و البرغوث الذي يوجد على الثياب، لجريان السيرة على عدم الاجتناب عنه، و إن تفاحش.

و مما ذكرنا يظهر أنه لو حصل التعدد العرفي بين دم المنتقل عنه و دم المنتقل إليه بالانتقال كفي و كان مقتضى القاعدة الحكم بالطهارة، إما لقاعدتها، أو لإطلاق ما دل على طهارة دم ما لا نفس له، مضافا إلى السيرة المحققة و أما إذا لم يحصل التعدد كان مقتضى القاعدة الحكم بالنجاسة، لعموم أدلة نجاسة دم المنتقل عنه إلا أن يعارضه ما هو أقوى منه في الدلالة على الطهارة، و لا ينبغي الشك في أن القدر المتيقن مما دل على طهارة دم البق و البرغوث هو الدم المنتقل اليه من الإنسان، مضافا إلى السيرة على عدم الاجتناب، فيختلف ما هو مقتضى القاعدة بحسب الموارد أو الأقوال في حصول التعدد بالانتقال و عدمه.

و بذلك يظهر ضعف ما ذكره الفقيه الهمداني (قده) في مصباح الفقيه (ص ٦٣٨ س ٢٥-٢٦) من «أن مقتضى القاعدة بقاء المنتقل على ما كان عليه من الطهارة و النجاسة و الحليّة و الحرمة ما لم تتحقق الاستحالة».

وجه الضعف هو أنه تختلف القاعدة بتعدد الدّمين و عدمه- عرفا- و إن اتحدا حقيقة، لكفاية الصدق العرفي في شمول العام، فان قلنا بحصول التعدد العرفي بالانتقال كان مقتضى القاعدة طهارة الدم، لقاعدتها، و عدم جريان الاستصحاب، لتعدد الموضوع، و لو عرفا، و أما إذا لم نقل بذلك يحكم بنجاسته، لعموم دليل نجاسة دم المنتقل عنه، أو إطلاقه، إلا أن يعارضه ما يسقطه بالمعارضة، أو ما يكون أقوى منه في الدلالة على الطهارة بحيث يكون مخصّصا له، كالسيرة على عدم الاجتناب، كما في البق و البرغوث، أو كونه القدر المتيقن من الروايات الدالة على طهارته.

[١] يخفى عدم صحة هذا المثال أيضا، لأنّ المراد صيرورة الماء المتنجس جزء من النبات و الشجر عرفا، لا مجرد رسوبه فيهما بحيث أمكن إخراجة بعصر و نحوه، فان الماء الذي يسقى به النبات و الشجر يستحيل إلى حقيقة أخرى من ماء النبات أو الشجر، أو الفاكهة، فهو من مصاديق الاستحالة أيضا، إذ لا فرق بين الماء و البول من ناحية سقى النبات بهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٠

و كانتقال البول إلى النبات و الشجر و نحوهما (١) و لا بد من كونه على وجه لا يسند إلى المنتقل عنه، و إلا لم يظهر كدم العلق بعد مضه من الإنسان (٢)

(١) قد عرفت المناقشة في هذا المثال و أنه من مصاديق الاستحالة، لا الانتقال الذي هو قسيم له أقسام الانتقال

(٢) تفصيل الكلام في أقسام الانتقال أن يقال: إن الانتقال- كانتقال دم الإنسان إلى بدن حيوان لا نفس له،- كالبق و القمل و السمك و نحوه- يكون في التقسيم البدائي على نحوين- كما أشرنا- الف: الانتقال المستلزم للاستحالة (الأول) أن يكون الانتقال موجبا لصيرورة الشيء جزء حقيقيا و طبيعيا من غير ذى النفس من لحمه أو عظمه أو دمه الطبيعي، كما إذا تصرف فيه معدته و حوّله إلى

أجزائه الحقيقية و هذا النحو من الانتقال يكون من أقسام الاستحالة- كما ذكرنا- و هي توجب الطهارة بلا كلام، لأنها من تبدل الموضوع حقيقة من دون فرق بين مواردها.

ب: الانتقال المجرد (الثاني) أن لا يكون الانتقال موجبا للاستحالة بحيث يبقى الشيء المنقول على حقيقته الأصلية و هذا النحو يمكن أن تقسم على ثلاثة أقسام، لأن الانتقال قد لا تؤثر شيئا و تبقى الإضافة إلى المنتقل عنه باقية على حالها، و أخرى يكون موجبا لسلب الإضافة عن المنتقل عنه، و تنقلب النسبة إلى المنتقل إليه، تماما، و ثالثة تبقى الأولى مع حصول الثانية فتجتمعان في محل واحد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧١

.....

بقاء الإضافة الأولى أما القسم الأول- و هو انتقال النجس مع بقاء الإضافة إلى المنتقل عنه (أى الإضافة الأولى) من دون حصول أى إضافة إلى المنتقل اليه فيقال- مثلا- إنه دم إنسان لا غير، بحيث لا يضاف إلى ما لا نفس له إلا على نحو الظرفية، فقط.

غايته أن الظرف حينئذ يكون باطن حيوان آخر، مع بقاء المظروف على إضافته الأولية، و هذا كالدّم الذى تمصه العلقه من بدن الإنسان ثم قذفه، فان الدّم المذكور و إن انتقل إلى جوف العلقه إلا أن هذا الانتقال لا تؤثر شيئا، لعدم انقطاع النسبة عن الإنسان بوجه، و عدم حصول أى إضافة عرفية إلى العلقه، و يكون هذا الديم أشبه شىء بالدّم الذى تمصه المحجمة من بدن الإنسان، و مثله ما لو فرض أن السمك شرب دم الإنسان ثم قذفه من دون أى تصرف فيه- عرفا- فحكم هذا القسم هو البقاء على نجاسته، لعموم أو إطلاق ما دل على نجاسة دم الإنسان، من دون أى معارض كما أن عكسه محكوم بالطهارة، كما لو فرضنا أن إنسانا أخذ دم السمكة فى فمه ثم قذفه، فان هذا محكوم بالطهارة، لأنه مما لا نفس له، و إن تبدل ظرفه و دخل فى جوف حيوان له نفس سائله، كالإنسان.

انقطاع الإضافة الأولى و أما القسم الثانى فهو عكس الأول و ذلك بأن يكون الانتقال موجبا لانقطاع الإضافة عن المنتقل عنه تماما، و انقلاب النسبة الإضافية إلى المنتقل إليه، و هذا كما إذا عدى فى نظر العرف جزء له على حدّ يسلب عن المنتقل عنه، فلا يقال له إنه دم إنسان- مثلا- بل يقال له إنه دم البق و البرغوث- عرفا- و إن لم تتحقق هناك استحالة و كان الدم باقيا على حقيقته الأصلية- كما هو المفروض فى الانتقال- و هذا النحو من الانتقال يستدعى الحكم بطهارة النجس، لعموم أو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٢

.....

إطلاق أدلة طهارة دم ما لا نفس له من دون معارض فإنها تشمل هذا النحو من دمه أيضا، لصدق أنه دم البق أو البرغوث- مثلا- و إن كان مسبوqa بأنه دم إنسان و نحوه، لأن العبرة بالعنوان الفعلى، فتعمه الأدلة من دون معارضة دليل المنتقل عنه، لأن المفروض خروجه عنه لسلب الإضافة الأولية، بحيث لو أضيف إلى المنتقل عنه كان مجازا- عرفا- فلا يقال لمثله أنه دم إنسان إلا بالعناية، و بعلاقة ما كان، فيخرج الدّم المفروض عن عموم أدلة نجاسة دم الإنسان، و يدخل فى عموم أدلة طهارة دم ما لا- نفس له بالانتقال تحقق الإضافتين و أما القسم الثالث فهو أن يوجب الانتقال حصول الإضافة إلى المنتقل إليه مع بقاء الإضافة الأولية على حالها بحيث يصح نسبة الدم- مثلا- إلى المنتقل عنه أيضا، فيقال: إنه دم إنسان باعتبار أنه كان منه و يقال أيضا إنه دم البق- مثلا- باعتبار أنه صار جزء منه- عرفا- و يمكن تحقق هذا القسم أيضا، لصحة نسبة شىء واحد إلى أمرين بلحاظين [١] و هذا كما فى الدّم حال مصّ البق من بدن الإنسان، فيكون مجمعا للإضافتين حينئذ.

فهل يحكم بطهارته فى هذا الفرض أم لا.

فيه كلام ينشأ من وقوع المعارضة بين دليل كل من الطرفين، إذ مقتضى عموم دليل نجاسة دم الإنسان هو الحكم بنجاسته فى هذا

الفرض، كما أن مقتضى عموم طهارة دم البق طهارته، فتحصل مشكلة التعارض بين الأدلة ولا بد من حلها بتحليل صور المعارضة بين الدليلين، و يختلف الحكم لا

[١] وقد يقرب ذلك بتمثيل وضع عظم إنسان في بناء حائط، فإنه يصدق عليه أنه عظم الإنسان، كما يصدق عليه أيضا أنه جزء للحائط حقيقة من دون عناية و مجاز، لصدق النسبتين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٣

.....

محالة باختلاف الفروض الآتية في تعارض الأدلة صور التعارض بين الأدلة فنقول: إن صور التعارض بين الدليلين تكون على أنحاء ثلاثة، لأنهما إما أن يكونا دليلين لئيين، أو يكون أحدهما لفظيا و الآخر لئيا، أو يكونا معا لفظيين.

خوي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٣٧٣

١- الصورة الأولى و الأصل العملي أما الصورة الأولى- و هي ثبوت كل من النجاسة و الطهارة لقسمى الدم بدليل لئبي - كالإجماع و السيرة- فلا بد فيها من الرجوع إلى الأصل العملي من استصحاب النجاسة أو قاعدة الطهارة على ما يأتي توضيحه، لأن القدر المتيقن من دليل كل منها حينئذ هو غير صورة المعارضة و عدم صدق العنوانين، على دم واحد، و هذا ظاهر ٢- الصورة الثانية و تقدم الدليل اللفظي و أما الصورة الثانية- و هي أن يكون أحد الدليلين لفظيا و الآخر لئيا- فلا بد فيها من تقديم الدليل اللفظي من إطلاق أو عموم، لما ذكرناه في الصورة الأولى من أن القدر المتيقن من الدليل اللئبي هو غير مورد صدق العنوانين على دم واحد، فالحكم بالطهارة أو النجاسة يتبع الدليل الموجود ٣- الصورة الثالثة و تعارض الأدلة و أما الصورة الثالثة- و هي وقوع التعارض بين دليلين لفظيين- فلا بد فيها من الرجوع إلى قواعد معارضة الأدلة اللفظية فنقول: إن كان أحدهما أظهر من الآخر قدم عليه، كما إذا كان دلالة أحدهما على مورد المعارضة بالعموم اللفظي و الآخر بالإطلاق، يقدم الأول على الثاني- كما حرّر في محلّه- لأنه أظهر فيكون الحكم تابعا له سواء

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٤

.....

الطهارة أو النجاسة و إن كان دلالة كليهما بالإطلاق فيسقطان بالمعارضة، و لا بد من الرجوع إلى الأصل العملي، لعدم شمول أدلة التراجيح للتعارض بالإطلاق- كما قرّرنا في محلّه- و إن كان دلالة كليهما بالعموم الوضعي فلا بد أولا من الرجوع إلى المرجحات السندية التي دلت عليها الأخبار العلاجية، من موافقة الكتاب، و مخالفة العامة، فان لم يكن هناك مرجح في البين فالمشهور هو التخيير بين الدليلين، و المختار هو التساقت، لعدم تمامية أخبار التخيير عندنا- كما ذكرنا في باب التعادل و التراجيح- فلا بد حينئذ من الرجوع إلى الأصل العملي.

الأصل العملي بعد تساقت الأدلة إذا وصلت النوبة إلى الأصل العملي في المقام من جهة تساقت الأدلة المتعارضة- كما ذكرنا آنفا- فعلى مسلك المشهور يرجع إلى استصحاب النجاسة، لأن الدم المذكور قبل انتقاله إلى بدن حيوان آخر كان محكوما بالنجاسة، فبعد

الانتقال تستصحب نجاسته، لاتحاد الموضوع فرضاً، لصدق كلا- الدمين عليه- كما هو المفروض- فإنه دم إنسان و دم بق في آن واحد، لصحة كلتا الإضافتين، كما هو مفروض الكلام، فلا إشكال من ناحية وحدة الموضوع نعم هناك شبهة أخرى تجرى في جميع الشبهات الحكمية على مسلكنا- كما ذكرنا مراراً- و هي تعارض استصحاب الحكم المجعول باستصحاب عدم الجعل بالإضافة إلى القدر الزائد على المتيقن، و هو ما قبل حصول الإضافة الثانية في مفروض الكلام، فبعد حصول الإضافة تقع المعارضة بين الاستصحابين فيتساقطان لا محالة، فيرجع الى قاعدة الطهارة فتحصل: أن في صورة التعارض بين الدليلين يختلف الحكم بالطهارة و النجاسة لاختلاف أنحاء المعارضة هذا كله في حكم صور العلم بحصول الإضافتين معا أو إحداها أما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٥

.....

الأولى دون الثانية أو بالعكس.

و أما لو شك في تحقق الإضافة من ناحية بقاء الإضافة الأولى، أو حدوث الثانية فلها كفيات ثلاث.

صور الشك في الإضافة و انقلاب النسبة قد عرفت الكلام فيما إذا علمنا بحصول كيفية الإضافة، و انقلاب النسبة من الأولى إلى الثانية، أو عدم الانقلاب رأساً، أو حصول النسبتين و بقاء الأولى بضميمة الثانية إلا أنه، ربما نشك في كيفية الانقلاب، و بقاء الإضافة الأولى، فما هو حكم هذه الحالة فنقول: إن لها أنحاء ثلاث لا بد من تفصيلها، لأنه إما أن نجزم بحدوث الثانية مع الشك في زوال الأولى أو نعلم بعدم زوال الأولى و نشك في حدوث الثانية، و إما أن نشك في تحقق كلتا الإضافتين ١- العلم بحدوث الإضافة الثانية مع الشك في زوال الأولى أما كيفية الأولى للشك و هي ما لو علم بحصول الإضافة إلى المنتقل إليه و لكن شك في زوال الإضافة عن المنتقل عنه فيقال: إنه دم البق- مثلاً- و لكن لا يعلم ببقاء صدق- دم الإنسان عليه بعد- فتكون على نحوين.

الشبهة المفهومية للدم النجس و الحكم بالطهارة (الأول): أن تكون الشبهة مفهومية من ناحية الدم النجس بان يشك- مثلاً- في مفهوم دم الإنسان سعة و ضيقاً و أنه هل يصدق- مثلاً- على الدم حال انتقاله إلى باطن البق بالمص من بدن الإنسان و عدم صدقه عليه، مع العلم بصدق دم البق عليه حينئذ و فيها يحكم بالطهارة، إذ لا مانع من التمسك بعموم أو إطلاق ما دل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٦

.....

على طهارة دم ما لا نفس له، كالبق في المثال.

و لا يعارضه دليل نجاسة دم الإنسان، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصادقية للشك في صدق دم الإنسان عليه، للشك في سعة مفهومه و ضيقه- كما هو المفروض- كما لا يجرى استصحاب النجاسة، لعدم جريانه في الشبهات المفهومية- كما مر غير مرة- لا الحكمي كاستصحاب النجاسة في المقام، لعدم إحراز موضوعه- و هو دم الإنسان- و لا الموضوعي، لعدم الشك في حدوث شيء أو ارتفاعه في الخارج.

الشبهة المصادقية للدم النجس و تعارض الأدلة (الثاني) أن تكون الشبهة مصادقية له مثالها: ما لو فرضنا وقوع الشك في دم بق أصاب البدن هل أصابه حال مصه من البدن بان قتل في تلك الحالة، و بنينا على صدق دم الإنسان على الدم المذكور أيضاً و أنه نجس، مع فرض صدق دم البق عليه أيضاً، أو كانت الإصابة بعد انقطاع المص الموجب لزوال النسبة عن الإنسان حينئذ و أنه ظاهر بلا معارض ففيها يجرى الاستصحاب الموضوعي و أنه باق على ما كان من كونه دم الإنسان، فيشمله عموم أو إطلاق دليل نجاسة دمه و حينئذ تقع المعارضة بين دليله و بين دليل طهارة دم ما لا نفس له لأن المفروض صدقهما عليه، و يجرى فيه جميع ما ذكرناه في القسم الثالث

من أقسام الانتقال، لصيرورته بمعونة الاستصحاب المذكور من موارد لتتقح موضوعه به و بعد المعارضةً يجرى فيه ما تقدم من لزوم ملاحظة العموم و الإطلاق أولاً، ثم مع التساوى فإن كانا بالعموم يرجع الى المرجحات السندية، و إن كانا بالإطلاق - كما هو الغالب - فى أمثال المقام يرجع إلى الأصل، و هو فى المقام قاعدة الطهارة بناء على عدم جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكمية - كما هو المختار - و لا ينبغى توهم استلزام ذلك وقوع المعارضةً بين استصحاب كونه فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٧

.....

دم الإنسان مع الدليل الدال على طهارة دم ما لا نفس له، مع أن الأصل لا يعارض الدليل و ذلك لأن الاستصحاب المذكور ينقح به موضوع الدليل فتقع المعارضةً بين الدليلين لا بين الأصل و الدليل ٢ - العلم ببقاء الإضافة الأولى مع الشك فى حدوث الثانية و أما الكيفية الثانية للشك - و هى فرض العلم ببقاء الإضافة الأولى، فيقال إنه دم الإنسان - مثلاً - و لكن يشك فى حدوث الإضافة الثانية أى لا نعلم بصدق دم البق عليه - مثلاً - فهى على نحوين أيضاً.

الشبهة المفهومية للدم الطاهر (الأول): أن تكون الشبهة مفهومية من ناحية الدم الطاهر مع العلم بصدق الدم النجس عليه، نظير ما ذكرناه فى الدم النجس و الحكم فيها النجاسة تمسكاً بعموم أو إطلاق دليل نجاسة دم المنتقل عنه، كدم الإنسان.

و لا يعارضه دليل طهارة دم المنتقل اليه، كدم البق للشك فى موضوعه الإنسان.

و لا يعارضه دليل طهارة دم المنتقل اليه، كدم البق للشك فى موضوعه من ناحية أن الشبهة مفهومية له - على الفرض - الشبهة المصادقية للدم الطاهر (الثانى) أن تكون الشبهة مصادقية للدم الطاهر، مع العلم بأنها مصداق للنجس و الحكم فيها أيضاً النجاسة، لعموم أو طلاق ما دل على نجاسة دم المنتقل عنه - كما تقدم فى الشبهة المفهومية للدم الطاهر - و لا يعارضه دليل دم المنتقل إليه، لأن الشبهة مصادقية له مضافاً إلى استصحاب عدم حدوث الإضافة الثانوية، و صيرورته فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٨

.....

دم البق - مثلاً - [١] ٣ - الشك فى كلتا الإضافتين و أما الكيفية الثالثة للشك فهى التردد فى أنه دم الإنسان أو البق - مثلاً - فلا نعلم بشىء من الإضافتين، و لا يخلو أيضاً من فرضين الشبهة المفهومية (الأول) الشبهة المفهومية من كلتا الناحيتين سعةً و ضيقاً، و المرجع فيها قاعدة الطهارة، لعدم إمكان التمسك بشىء من الدليلين للشك فى موضوعهما و لا يجرى الاستصحاب [٢] فى الشبهات المفهومية أيضاً - كما مرّ غير مرة - لا الحكمى، و لا الموضوعى، فيبقى الشك فى الطهارة على حاله، فيرجع إلى قاعدتها [٣] الشبهة المصادقية (الفرض الثانى) هو الشبهة المصادقية بان لا نعلم - مثلاً - أن هذا الدم من الإنسان أو من البق و الحكم فيها الطهارة أيضاً، لعدم إمكان التمسك بدليل شىء من الدمين، لأن الشبهة مصادقية لكليهما نعم لو علمنا بالحالة السابقة و أنه كان دم إنسان فى زمان و شككنا فى صيرورته دم البق، لاحتمال مصّه من بدن انسان لا مانع من استصحابه

[١] و مثاله: ما لو علمنا أن نقطة دم هى للإنسان، و لكن شككنا فى أنه هل صارت دم البق عن طريق مصه لها ثم قذفه إياها أم لا، فإن الشبهة حينئذ تكون موضوعية بالإضافة إلى الدم الطاهر، مع العلم بأنها مصداق للدم النجس.

[٢] كاستصحاب نجاسة الدم المنتقل إلى جوف البق حال المص.

[٣] و هذا كما لو شككنا ان دم البق - مثلاً - حال مصّه من بدن الإنسان هل هو دم الإنسان أو دم البق، للشك فى سعة مفهوم كل

منهما، فيحكم بطهارته، لقاعدتها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٩

[(مسألة ١) إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله، و خرج منه الدم]

(مسألة ١) إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله، و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته، إلا إذا علم أنه هو الذي مصّه من جسده بحيث أسند إليه، لا إلى البق (١) فحينئذ يكون كدم العلق

و الحكم بالنجاسة، إلا أن الشأن في تحقق ذلك الفرض.

هذا كله بحسب الكبرى الكليّة و فروض المسألة و لم يتعرض المصنف (قده) إلا لصورة واحدة في (المسألة ١) و يأتي الكلام فيها (١) لإشكال في الحكم بالطهارة فيما إذا علم أنه دم البق، بل و هكذا لو شك في ذلك بأن تردد في صدق أى الدمين عليه، هل يصدق عليه دم الإنسان أو دم البق، للزوم الرجوع حينئذ إلى قاعدة الطهارة، لعدم إمكان التمسك بعموم أو إطلاق نجاسة دم الإنسان، لأن الشبهة مفهوميّة، فلا يصح التمسك بالعموم أو الإطلاق، للشك في موضوعهما، كما لا يجرى استصحاب النجاسة أيضا في تلك الموارد لا الحكمي و لا الموضوعي - كما تقدم الكلام في «الكيفية الثالثة» من صور الشك في الإضافة و أما ما فرضه المصنف (قده) أخيرا- من فرض العلم بأن الدّم الذى مصّه البق من جسد الشخص هو دم الإنسان لا غير، بحيث لا يسند إلى البق - فالحكم بنجاسته و إن كان تاما، لأن المفروض صدق دم الإنسان عليه، لا غير إلا أن الكلام في تحقق الفرض المزبور، و أنه هل يمكن حصول العلم بأن الدّم الذى مصّه البق هو دم الإنسان لا غير من دون صدق دم البق عليه، و لو جمعا بين الصديقين و الصحيح عدم تحقق هذا الفرض أما أولا: فلأن المنصرف إليه مما ورد في الروايات «١» من عدم البأس بدم البق و البراغيث و إن تفاحش هو هذا الدم الذى تمصّه هذه الحشرات

(١) تقدمت ص ٣٦٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٠

.....

من بدن الإنسان ثم يخرج منها بقتلها، و يؤيد بل يؤكد ذلك أن هذه الحشرات ليس لها دم طبيعي، حسب خلقها الأصليّة و إنما تمصّ دماء الآخرين من الحيوانات التي لها دم كالإنسان، و بذلك تنقطع الإضافة الأولى، فهو دم البق لا غير، فكيف يعلم بأنه دم الإنسان حتى بعد انتقاله إلى باطن البق، و ليس ذلك إلا مجرد الفرض فيكون المورد المذكور في المتن من صغريات القسم الأول من أقسام الانتقال المتقدم ذكرها- و هو ما علم بانقطاع الإضافة الأولى و تبدّلها إلى الإضافة الثانويّة- فلا يحكم إلا بطهارته.

و ثانيا: لو سلّم عدم العلم بانقطاع الإضافة الأولى كان غاية ما هناك هو الشك في الانقطاع، لا العلم بالعدم، فيكون المورد من صغريات الصورة الأولى من كفيّيات الشك في الإضافة، و هى صورة العلم بحدوث الثانية، مع الشك في زوال الأولى و قد ذكرنا هناك أنه إن كانت الشبهة مفهوميّة لدليل الدم النجس سقط عن الاعتبار، لعدم إمكان التمسك به، فيرجع إلى عموم دليل طهارة دم ما لا نفس له أو إطلاقه بلا معارض، و لا يجرى الاستصحاب في الشبهات المفهوميّة- كما مر غير مرّة- و إن كانت الشبهة مصداقية يجرى الاستصحاب، لسبق كونه دم الإنسان، و حينئذ تقع المعارضه بين دم المنتقل عنه و المنتقل إليه، و يرجع في الأخير إلى قاعدة

الطهارة لأن التعارض في المقام إنما هو بالإطلاق، كما هو المشاهد في دليل نجاسة دم ما له نفس و طهارة دم ما لا نفس له، فلاحظ الروايات «١» و ثالثاً: لو سلم العلم ببقاء الإسناد إلى الإنسان- وهذا غاية ما يمكن قبوله في المورد- إلا أنه لا نسلم عدم إسناده إلى البق بوجه، لما ذكرناه آنفاً من عدم وجود دم لهذه الحشرات إلا الدم الذي تمصه من الحيوانات الأخرى، فلا يصح سلبه منها بعد مصها، فالإسناد إليها قطعي، فحينئذ يكون

(١) تقدم بعضها في ص ٣٦٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨١

.....

الدم- و لو كان حال المصّ - مورداً لكلتا الإضافتين، لعدم التنافي بينها- كما تقدم- فيكون المقام من مصاديق القسم الثالث من أقسام الانتقال، فيحكم بطهارته أيضاً، و إن بقيت الإضافة إلى حيوان له نفس سائله، و ذلك للرجوع إلى قاعدة الطهارة، لسقوط دليل الطرفين بالمعارضة، لأنها بالإطلاق- كما أشرنا آنفاً- و تقدم حكمها في شرح القسم الثالث. هذا تمام ما حررته في الجزء الخامس من كتاب «دروس في فقه الشيعة» من تقريرات بحث سيدنا الأستاذ- دام ظله العالی- و كان ذلك في جوار باب مدينة علم الرسول الأعظم (صلّى الله عليه و آله) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) و كان ذلك سنة ١٣٨٠ الهجرية، و أستمدته تبارك و تعالی، و أسئله التوفيق لطبع بقية أجزاء هذا الكتاب، و أحمدته تعالی على نعمائه و الآية.

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ایران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

الجزء السادس

[تنمة كتاب الطهارة]

كلمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله تعالى على نعمه و آلائه، و الصلاة و السلام على محمد سيد رسله و أنبيائه و آله الطيبين الطاهرين خير برّيته. و بعد إنى أضع بين يدي طلاب العلوم الدينيّة في الحوزات العلميّة «الجزء السادس» من «دروس في فقه الشيعة» معتذراً من تأخير طبعه مع كثرة المراجعين من الطلاب و العلماء الأعظم لمتابعة طبع مجلدات هذا الكتاب، و لكن العوائق تحول دون ذلك، و أسأله تعالی ان يوفقني الى إعداد بقية أجزاء هذه الموسوعة، و لا يخفى على إخواننا ان هذه الدراسات هي حصيلة الحوزة العلميّة في النجف الأشرف التي كانت و لا تزال معقلاً للإلهام العلمي منذ زمن طويل زهاء ألف سنة، و توالى عليها العلماء الأعلام تدعيماً و تعليماً في آفاقها الرحبة مستمدين من بركة سيدنا و مولانا أبي الأئمة الأطهار باب مدينة علم الرسول الأعظم صلّى الله عليه و آله و سلم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام و كان ذلك خير عون لهم في تشييد و استمرار هذه المدرسة العلميّة و في تركيز منهاجها القويمة، فلقد أثبتت هذه المدرسة الشامخة طيلة هذه القرون أنها محط أنظار المسلمين و موئل طلاب الفضيلة و الكمال و تستلهم منها

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨

.....

المدارس العلمية المنتشرة في البلاد الإسلامية مستعينة من متخرجيها ما يدعم مركزها، و خير دليل لقولنا هذا الحجم الكبير من مؤلفات رجال العلم في العلوم الإسلامية الفقه والأصول والتفسير ومعاجم الرجال والحديث و علم الكلام التي منها الموسوعات العلمية من دراسات سيدنا الأستاذ قدس سره التي حررها تلاميذه، أو كانت من مؤلفاته القيمة في الأصول والتفسير، و الموسوعة العامة في معجم رجال الحديث.

و لكن مع الأسف الشديد إن أصابت الحوزة العلمية في النجف الأشرف في الآونة الأخيرة نكسة عظيمة كادت تقضى عليها، لا سيما بعد وفاة سيدنا الأستاذ قدس سره حتى أنه هاجرها كثير من العلماء الأبرار لما ورد عليهم من الضغوط و الشدائد السياسيّة و أصبحت المدرسة العلمية يأسف عليها من فقد علمائها و زعمائها الدينيين.

و لكن مدرسة الإمام الصادق عليه السلام قائمة في كل قطر من الأقطار الإسلامية تمارس واجباتها و مسؤولياتها و قيادتها للمسلمين برعاية سيدنا و مولانا بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) و جعلنا من أعوانه و أنصاره «بَقِيَّتُ اللَّهُ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» و نسأله تعالى كشف هذه الغمة عن هذه الأمة.

و في الختام أسأله تعالى ان يغمد سيدنا الأستاذ قدس سره برحمته الواسعة و ان يوفقني لنشر ما بقي من دروسه القيمة في الفقه و الأصول انه ولي التوفيق.

محمد مهدي الموسى الخلخالي محرم الحرام ١٤٢١

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠

[تتمه فصل في المطهرات]

إشارة

في هذا المجلد من المطهرات ٨- الإسلام ٩- التبعية ١٠- زوال عين النجاسة ١١- استبراء الحيوان الجلال ١٢- حجر الاستنجاء ١٣- خروج الدم من الذبيحة ١٤- نزع المقادير المنصوصة من البئر على القول بتنجسها بملاقاة النجس ١٥- تيمم الميت بدلا عن الغسل ١٦- الاستبراء ١٧- زوال تغير الماء بالنجاسة ١٨- غياب المسلم عن النظر أقوال مردودة في المطهرات ١- الغسل بالماء المضاف ٢- مسح النجاسة عن الجسم الصيقل ٣- ازالة الدم بالبصاق ٤- غليان الدم في المرق ٥- خبز العجين النجس ٦- مزج الدهن النجس بالماء الحار ٧- دبغ جلد الميتة فصل: في طرق ثبوت الطهارة فصل: في أحكام الأواني

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١

.....

المطهر الثامن الإسلام

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢

.....

المطهر الثامن: الإسلام، الإسلام مطهر للنجاسة الكفرية، حكم النجاسات الخارجية، حكم المرتد الملى و الفطرى بعد التوبة، تملك المرتد الفطرى، قبل التوبة و بعدها، رجوعه بزوجه بعقد جديد، ما يتحقق به الإسلام، إسلام الصبى المميز، كفر الصبى المميز، لا يجب على المرتد الفطرى - بعد التوبة - تعريض نفسه للقتل
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣

[الثامن: الإسلام]

إشارة

(الثامن): الإسلام و هو مطهر لبدن الكافر (١) و رطوباته المتصلة به من بصاقه و عرقه و نخامته و الوسخ الكائن على بدنه (٢) و أما النجاسة الخارجية التى زالت عنها ففى طهارته منها إشكال، و ان كان هو الأقوى «١» (٣)

(١) المطهر الثامن): الإسلام الإسلام مطهر لبدن الكافر عن النجاسة الكفرية، و هذا مما لا خلاف و لا إشكال فيه، و ذلك لتبدل موضوع النجاسة - و هو الكافر - الى موضوع الطهارة - و هو المسلم - و يزول الحكم بزوال موضوعه لا محالة كالخمر يتبدل خلا، و الكلب يستحيل ملحاً أو تراباً، و لا حاجة إلى دليل آخر.

(٢) طهارة أجزاء و فضلات بدن الكافر تبعاً لا إشكال أيضاً فى طهارة أجزاء بدن الكافر بإسلامه، كشعره و ظفره، أو فضلات بدنه من بصاقه و عرقه، و نخامته، و الوسخ الكائن على بدنه إذا بقيت عليه. الى أن أسلم، و ذلك، لأن نجاستها تكون تبعية، فإذا زال السبب يزول المسبب، فان شعره - مثلاً - كان نجساً، لأنه شعر الكافر - لا بسبب آخر - فإذا زالت الإضافة إلى الكافر و أضيف إلى المسلم بقاء تزول عنه النجاسة التبعية، و يخلفها الطهارة التبعية، لصيرورته شعراً للمسلم.

هل يطهر بدن الكافر عن النجاسات الخارجية بإسلامه

(٣) إنا نعلم بجرىان العادة بملاقاة بدن الكافر للنجاسات الخارجية فإنهم لا يجتوبون عن البول و الدم و غيرهما من النجاسات، و من هنا وقع السؤال عن أن إسلامهم هل يكون مطهراً لأبدانهم عن النجاسات الخارجية كما

(١) جاء فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «هو الأقوى» «فى القوة إشكال و الأحوط عدم الطهارة».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤

.....

كان مطهراً لهم عن النجاسة - الكفرية - فلا يحتاجون الى التطهير عنها بالماء، إذا أسلموا استشكل المصنف قدس سره أو لا فى ذلك ثم مال الى القول بطهارتهم عنها بالإسلام و لكن الأقوى عدم الطهارة، و لا أقل من الاحتياط اللأزم، و ذلك لأن ما يستدل به فى كلماتهم «١» على القول بالطهارة أمران لا يتم شىء منهما:

(الأول): دعوى سيرة المسلمين على عدم الاجتناب من الكفار إذا أسلموا، و ان لم يغتسلوا من النجاسات العرضية التى لاقت أبدانهم حال الكفر.

(ثانيهما) خلو السنّة عن الأمر بتطهيرهم عنها، وبتعبير آخر سكوت الرسول الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والأئمة المعصومين عليهم السّلام عن أمر الكفار الذين كانوا يسلمون على أيديهم بتطهير أبدانهم، أو الثياب التي عليهم كاشف عن طهارتها عنها، إذ لم نجد في الأخبار والسنّة وجود أمر بذلك، ولو كان لبان.

وفيها نظر و تأمل لأن القدر الثابت من الأدلة إنّما هو طهارة الكفار بالإسلام عن النجاسة الذاتية، وهي نجاسة الكفر. و أما النجاسات العارضة عليهم بملاقاة أبدانهم لسائر النجاسات فلم يثبت طهارتهم عنها بالإسلام، بل لا بد من المطهر الشرعي، وهو الغسل بالماء.

و أما السيرة على عدم الاجتناب عنهم فيما هو مشروط بالطهارة، و لو قبل تطهير أيديهم و أبدانهم - كالمصافحة معهم و لو مع الرطوبة المسرية - فغير ثابتة.

و أما خلو السنّة فان كان المراد بها سنّة النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فلعلّه كان

(١) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٢٩٩، و المستمسك ج ٢ ص ١١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥

.....

لعدم تشريع أحكام النجاسات الخارجيّة حين ذاك الزمان، لأن تشريع الأحكام كانت تدريجيّة، و منها النجاسات بالمعنى المصطلح. و من هنا قلنا في بحث مطهريّة الماء «١» أنه لا موجب لحمل الآية الكريمة قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا «٢» على الطهارة الشرعيّة بمعناها الاصطلاحية، لعدم ثبوتها في عصر النبي الأعظم، أي في عصر نزول الآية الشريفة.

و أما إذا كان المراد منها سنّة الأئمة بمعنى خلوّ رواياتهم عليهم السّلام عن أمر الكفار بغسل أبدانهم عن النجاسات إذا أسلموا، فيمكن أن يجاب عنه بأن أحكام النجاسات تكون كسائر الأحكام الشرعيّة لا بد و أن يتعلمها المسلمون كافة، سواء الذين كانوا مسبوقين بالكفر أم لا، نظير أحكام الصلاة و الصوم و غير ذلك، و لقد بين الأئمة عليهم السّلام تلك الأحكام، و منها أحكام النجاسات، فيجب على الكافر إذا أسلم أن يتعلمها بنفسه، فسكوت الإمام عليه السّلام عن حكم النجاسة الخارجيّة على بدن الكافر يكون كسكوته عليه السّلام عن سائر أحكام الشريعة من أحكام الصلاة و الصوم و غيرهما، فيجب أن يتعلمه الكافر - بعد أن أسلم - و ليس السكوت في مثل ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة.

فتحصّل: أنه لا تصلح دعوى السيرة، و كذا خلوّ السنّة عن الأمر بتطهير أبدانهم للاستدلال على زوال النجاسات العرضية عن أبدانهم بالإسلام.

فمقتضى القاعدة هو إزالة تلك النجاسات بالغسل بالماء، لصدق الملاقاة مع البول و الدم و نحو ذلك على ملاقاتها لبدن الكافر، فيشمله العمومات و

(١) ج ٢ ص ١١.

(٢) الفرقان: ٢٥: ٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦

.....

الإطلاقات، و لعلّ بعض الكفار الذين أسلموا في الأزمنة المتأخرة على أيدي المسلمين في زمن المعصومين عليهم السّلام كانوا يعلمون بوجوب التطهير عن النجاسات عند المسلمين لإشاعة ذلك بينهم في تلك الأوان.

ثم إن هذا لا ينافي استحالة تنجس النجس، فان النجس لا يتنجس بملاقاة نجس آخر، كالدّم إذا لاقى البول، لأن النجاسة حكم شرعى لا تقبل الشدّة والضعف، و أمره دائر بين الوجود والعدم، فلا معنى لتنجس النجس فلا يتنجس بدن الكافر بملاقاة البول و الدّم - مثلاً:-

وجه عدم المنافاة هو ان المراد ثبوت أحكام الملاقاة مع النجس - من الغسل بالماء و وجوب الاجتناب عنه و عدم جواز الدخول في الصلاة و نحو ذلك - لا تنجس النجس ثانياً، فلا محذور في شمول إطلاقات وجوب غسل ملاقى البول - مثلاً - لبدن الكافر إذا لاقاه البول، فان حدوث الملاقاة كاف في ثبوت الحكم حدوثاً و بقاء و ان زالت عين النجاسة، كما في سائر موارد الملاقاة مع النجس. «١»

(١) لا يخفى أن الأمر بالغسل عن النجاسات انما هو لأجل التطهير عنها، لا التبعيد المحض، فلو التزمنا بعدم قبول النجاسات للتنجس بملاقاة بعضها مع بعض فلا وجه للالتزام بشمول الأمر بالتطهير عنها، نعم يتم ذلك فيما إذا كان ذا أثر خاص، كالبول لو أصاب بدن الكافر، لا اعتبار التعدد فيه. و قد راجعناه (دام ظله) بعد الدرس، و كأنه وافق على ذلك.

و أما الالتزام بوجوب التطهير على الكافر على نحو الشرط المتأخر و هو إسلامه بعد الملاقاة للنجس فتشمله الإطلاق على هذا النحو، فبعيد عن الأذهان العرفية، الا ان يلتزم بتكليف الكفار بالفروع حال كفرهم بالفعل و ان لم يلتزموا بالعمل به.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧

نعم ثيابه التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الأحوط، بل هو الأقوى فيما لم يكن على بدنه فعلاً (١)

(١) حكم ملاقى بدن الكافر إذا أسلم وقع السؤال عن أن بدن الكافر يلقى أشياء تمس بحياته اليومية فيتنجس بملاقاته لها مع الرطوبة فهل تطهر تلك الأشياء إذا أسلم.

و الجواب عن ذلك ان هذه تكون على نوعين:

(الأول) ما تكون منفصلة عن بدنة تماماً، كالأواني يستعملها فى الأكل و الشرب، و الفراش ينام عليها، و الفرش يجلس عليه، و أمثال ذلك من الأشياء التي تستعمل عادة يومياً.

لا ينبغى التأمل فى عدم طهارة هذه الأشياء بإسلامه، لأنها أجنبيّة عنه بالمرّة، و قد تنجست بملاقاته لها، كما هو الحال فى بقية النجاسات، إذا لاقى شيئاً ثم استحالت الى طاهر، كالكلب إذا شرب من إناء ثم مات و استحال تراباً فلا تطهر الأنية التي شرب منها الكلب، و الوجه فى ذلك ظاهر و هو ان سبب تنجس الملاقى - بالكسر - انما هو حدوث الملاقاة مع النجس، و ان انعدم الملاقى - بالفتح - فلا تزول النجاسة عن الملاقى الا بمطهر آخر كالغسل بالماء و هذا ظاهر.

(النوع الثانى) ثيابه التي لبسها حال كفره ثم أسلم، و هذه لها نوع صلة به و قد يرجح «١» حصول الطهارة لها تبعاً - كما فى أجزاء بدنه من الشعر و الظفر أو فضلاته، كعرق بدنه - لعين الوجه الذى ذكرناه فى طهارة بدنه عن النجاسات الخارجية من قيام السيرة على عدم الاجتناب و خلو السنّة عن الأمر بالتطهير.

(١) المستمسك ج ٢ ص ١١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨

[مسألة (١) لا فرق في الكافر بين الأصلي، والمرتد الملى]

(مسألة ١) لا فرق في الكافر بين الأصلي، والمرتد الملى، بل الفطرى (١) أيضا على الأقوى، من قبول توبته باطنا و ظاهرا أيضا، فتقبل عباداته و يطهر بدنه.

و الجواب هو نفس الجواب، لعدم ثبوت السيرة و عدم دلالة خلو السنّة عن الأمر بالتطهير على حصول الطهارة، لأنه ليس من موارد تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإذا كانت النجاسة بالملاقاة فلا بد في إزالتها من التطهير بالماء، و لا يكفى التبعي، و لا يقاس بتوابع البدن، كالشعر و نحوه، لأنه مع الفارق، لأن نجاسة تلك تكون بالتبع فتطهر بالتبع أيضا، و أما نجاسة هذه فتكون بالملاقاة، فلا بد من الغسل بالماء. فما يظهر من المصنف قدس سرّه من نوع ترديد في ذلك مبنى على التبعي في الطهارة، و لا أساس له، لا سيما في ثيابه التي لم تكن على بدنه فعلا.

(١) أقسام الكفار و طهارتهم بالإسلام الأقوى أن الإسلام يكون مطهرا للكافر بجميع أقسامه الثلاثة- و هى الكافر الأصلي، و المرتد الملى، و الفطرى.

أما الكافر الأصلي- و المراد به من ولد من أبوين كافرين، و بقى على كفره إلى أن بلغ- فلا إشكال في طهارته بالإسلام، و قام عليه الإجماع و الضرورة، بل هو القدر المتيقن مما دل على طهارة الكافر بالإسلام.

و أما المرتد- و المراد به من خرج عن دين الإسلام بعد أن حكم بإسلامه- فهو على قسمين.

القسم الأول: المرتد الملى و هو من خرج عن دين الإسلام بعد أن أسلم عن كفر، و لم يكن أحد أبويه مسلما حال انعقاده.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩

.....

و هذا يستتاب و تقبل توبته باطنا و ظاهرا بلا خلاف، فإذا تاب و أسلم فلا عقاب عليه فى الآخرة، و يقبل إسلامه و يحكم بطهارته، و يرتفع عنه القتل، و يرجع إليه أمواله، و يرجع الى زوجته لو كانت فى العدة، فحكمه حكم الكافر الأصلي فى طهارته بالإسلام ثانيا بلا إشكال و لا خلاف.

القسم الثانى: المرتد الفطرى و هو الذى خرج عن الإسلام بعد أن ولد عليه، بأن ولد من أبوين مسلمين، أو من أبوين أحدهما مسلم، فان هذا محكوم بالإسلام من أول ولادته، لأن إسلام أحد الأبوين يجرى على الولد فيكون كفره خروجاً عن الإسلام و يكون مرتدا فطريا «١».

و اختلفوا فى قبول توبه هذا و إسلامه على أقوال:

(أحدها) ما نسب «٢» الى المشهور من عدم قبول توبته و إسلامه مطلقا لا واقعا، و لا ظاهرا، و معنى ذلك خلوده فى النار و ان تاب، و بقاءه على النجاسة و ان أسلم، مضافا إلى إجراء الأحكام الثلاثة فى حقه (وجوب قتله، و بينونة زوجته، و تقسيم أمواله على ورثته). و لكنه فى النسبة إلى المشهور نظر، و لعل مرادهم ما نختاره- كما يأتى.

(و ثانيها) مقابل الأول، و هو قبول توبته مطلقا باطنا و ظاهرا حتى بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة، فلا يقتل و يرجع اليه زوجته، و لا يقسم أمواله و لا عقاب عليه، و يحكم بطهارته، فلا فرق بينه و بين المرتد الملى.

نسب «٣» هذا القول الى ابن الجنيد، و إلى العامة، إلا أنه خلاف

- (١) مباني تكمله المنهاج ج ١ ص ٣٢٤-٣٢٥ بتلخيص.
 (٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٨ الطبع الحجري.
 (٣) المستمسك ج ٢ ص ١٢٠ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٩ س ١٨- الطبع الحجري.
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠

.....

الروايات «١» الواردة عن المعصومين عليهم السلام لدلالاتها على إجراء الأحكام الثلاثة المذكورة عليه، وان تاب و أسلم - كما سيأتي. (ثالثها) قبول توبته واقعا، لا ظاهرا فيغفر الله تعالى له و لا يعاقب في الآخرة، و لكن مع ذلك يبقى على أحكام الكفر في الدنيا، فيبقى على نجاسته، و تجرى في حقه الأحكام الثلاثة المذكورة آنفا.
 (رابعها) قبول توبته واقعا و ظاهرا، إلا بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة المذكورة و هذا ما ذهب إليه جملة من محققي المتأخرين، منهم المصنف قدس سره في المتن، و هو الصحيح لأنه مطابق للجمع بين الأدلة.
 و هناك أقوال آخر «٢» لا يهمننا التعرض لها، لعدم استنادها إلى دليل

(١) الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٣ في الباب ١ من أبواب حدّ المرتد ط: م- قم.

(٢) ١- القول بالتفصيل بين إنكار الشهادتين أو أحدهما، و بين إنكار شيء من الضروريات فلا يقبل في الأول، و يقبل في الثاني.
 ٢- القول بالتفصيل بين ما يتعلق بعمل نفسه و بين ما يتعلق بالغير فيعامل مع نفسه معاملة المسلم فيبني على طهارة بدنه فيتوضأ و يغتسل و يصلي و يصوم و أما بالنسبة إلى الغير فهو نجس يجتنبون عنه- راجع مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٨ الطبع الحجري.
 و يستدل للأول بأن القدر المتيقن من الأخبار الدالة على عدم قبول توبة المرتد الفطري هو المرتد عن الشهادتين و أما شمولها للمرتد عن الضروري كوجوب الصلاة- مثلا- فمشكوك لا- يمكن التمسك بإطلاقها بالنسبة إليه فتكون عمومات التوبة شاملة له بلا مخصص.

و فيه: أولا ان الأخبار المذكورة لا تدل الأعلى على عدم قبول التوبة من ناحية الأحكام الثلاثة (قتله و بينونه زوجته و تقسيم أمواله) كما ستعرف دون غيرها من الأحكام.

و ثانيا: لو سلم دلالتها على عدم قبول توبته فلا يفرق بين موجبات كفره الارتدادى بين إنكار الشهادتين أو الضروري فتأمل.
 و يستدل للثاني بأن مقتضى تكليف الفطري- بعد إسلامه- بالعبادات تحقق الإسلام منه بالنسبة إلى صحة صلاته، و كذا طهارته بالنسبة إلى نفسه دون الإسلام المطلق الموجب للطهارة المطلقة.

و فيه: ان ما دل على اشتراط الصلاة و الصوم بالإسلام و الطهارة إنما دل على اعتبار مطلقهما لا الإضافى منهما، فان التزما بصحة عباداته مع بقاءه على الكفر فلا بد من الالتزام بسقوط الاشتراط، لا حصول الشرط بالإضافة، و هو كما ترى أيضا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١

.....

واثق.

و الصحيح: ما اخترناه من القول الرابع- كما أشرنا آنفا- و هو قبول توبته و إسلامه الا من جهة الأحكام الثلاثة، و لعل مراد المشهور أيضا، إذ لا غرابة في قبول توبته عند الله تعالى، و صيرورته مسلما ظاهرا تصح عباداته المشروطة بالطهارة، و في نفس الوقت يجب

قتله، و تبين زوجته، و يقسم أمواله بين تركته، عقوبة على ارتداده السابق، و لا يعفى عن خصوص هذه الأحكام الثلاثة، و كم له نظير في باب الحدود، و ان تاب من عليه الحد، كما في حد اللائط و الزانى و إن تابا بعد قيام البينة، فإنه لا يسقط عنهما الحد المقرّر، و فى سقوطه عنهما قبل البينة كلام و ان ذهب المشهور إلى الأول.

و بعبارة أخرى لا محذور عقلا، و لا شرعا فى التفكيك بين إسلامه، فتقبل مطلقا أى يحكم له بتمام أحكام المسلمين كطهارة البدن، و صحة العبادات المشروطة بها، و جواز الترويح بالمسلمة و تملك المال الى غير ذلك، لصدق المسلم عليه بعد التوبة و بين توبته عن معصية كفره السابق فيقتل من جهه، دون جهه، أما الجهة المقبولة فهى القبول عند الله تعالى واقعا فلا يعاقب، و أما الجهة التى لا تقبل ظاهرا فهى بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة المذكور فقط دون غيرها، كالطهارة و نحوها و لا بأس بالبحث فى مرحلتين توضيحا للحال.

(الأولى) فى قبول توبة المرتد الفطرى نسبيا.

(الثانية) فى قبول إسلامه مطلقا.

اما المرحلة الاولى: فحيث ان التوبة ندامة و رجوع عن الذنب السابق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢

.....

(الارتداد) كان مقتضى الآيات الكريمة قبولها مطلقا، لأن التائب، و لو كان مرتدا تشمله الآيات الواردة فى التوبة، إذ لسانها آية عن التخصيص، كقوله تعالى «قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا» (١).

و لا يعارض عمومها الا ما توهم من دلالة بعض الأخبار الخاصة على عدم قبول توبة المرتد الفطرى، و لكنه توهم فاسد، لأن الوارد فى تلك الأخبار تعبيران «أحدهما» ان الفطرى «لا يستتاب» كما فى بعض الروايات. (٢).

(الثانى) انه «لا توبة له» كما فى بعضها الآخر. (٣).

(١) سورة الزمر - ٥٣ / ٣٩.

(٢) كصحيحه على بن جعفر عليه السلام عن أخيه أبى الحسين عليه السلام قال: سألته عن مسلم تنصّر قال: يقتل و لا يستتاب، قلت: فنصرانى أسلم ثم ارتدّ قال: يستتاب، فان رجع، و إلا قتل.

فإنها فضّلت بين الفطرى و الملى بعدم استتابة الأول، دون الثانى، و بها يقيّد إطلاق الروايات الدالة على القبول مطلقا أو عدم قبولها كذلك.

و صحيحه حسين بن سعيد قال: قرأت بخط رجل الى أبى الحسن الرضا عليه السلام: رجل ولد على الإسلام ثم كفر، و أشرك، و خرج عن الإسلام، هل يستتاب أو يقتل و لا يستتاب؟ فكتب عليه السلام: يقتل.

و موثقه عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كل مسلم بين مسلمين ارتدّ عن الإسلام و جحد محمد صلى الله عليه و آله و سلم نبوته، و كذبه فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه و امرأته بانته منه يوم ارتدّ، و يقسم ماله على ورثته، و تعتد امرأته عدّة المتوفى عنها زوجها، و على الإمام أن يقتله، و لا يستتبه.

- الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٣ فى الباب أمن أبواب حد المرتد ح ٥ و ٦ و ٣- ط: م- قم.

(٣) كصحيحه محمد ابن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد؟ فقال: من رغب عن الإسلام، و كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه و آله و سلم فلا توبة له، و قد وجب قتله، و بانت منه امرأته، و يقسم ما ترك على ولده.

- الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٣ فى الباب أمن أبواب حد المرتد، ح: ٢- و هذه و ان كانت مطلقة تعم المرتد الملى أيضا، و لكنها تقيّد بما

دل على استنابته كصحيحة على بن جعفر عليه السلام الدالة على التفصيل بين الملى، و الفطرى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣

.....

و هذا بخلاف «المرتد الملى» فإنه يستتاب فان تاب تقبل توبته، و يعفى عنه، فلا يقتل، و إن امتنع عن التوبة فيقتل، فتوهم دلالة هاتين الجملتين على عدم قبول توبة المرتد الفطرى مطلقا، لا- واقعا و لا ظاهرا، حتى بالنسبة الى غير الأحكام الثلاثة فى حين انه لا دلالة لشيء منهما على ذلك.

أما التعبير الأول- و هو قوله عليه السلام- «لا يستتاب» فلا يدل الا على انه لا يجب على الحاكم ان يطلب منه ان يتوب، و هذا لا يدل على عدم قبول توبته عند الله و فيما بينه و بين ربه إذا تاب من قبل نفسه، فتقبل توبته واقعا بمقتضى عمومات قبول التوبة عند الله تعالى، هذا بالنسبة إلى قبول توبته واقعا، و أما بالنسبة إلى قبولها ظاهرا فلا تدل هذه الروايات إلا على عدم قبولها بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة، لاقتران النفي بالأحكام الثلاثة فتكون قرينة أو يصلح لذلك فإنها قرنت عدم الاستتابة بإجراء حكم القتل و بينونة الزوجة و تقسيم أمواله على ورثته، كما لا يخفى على من لا خطها. (١)

و أما التعبير الثانى و هو قوله عليه السلام «لا توبة له» كما فى الطائفة الثانية من الأخبار (٢) فنفى الجنس فيه و ان كان يومهم عدم قبول التوبة منه لا واقعا و لا ظاهرا، إلا اقترانه أيضا فى نفس الروايات بإجراء الأحكام الثلاثة فى حقه و لو تاب تكون قرينة على عدم القبول من هذه الجهة فقط، دون سائر الجهات، و لا أقل من كونه يصلح للقريبية، فتكون مجملته تسقط عن الاستدلال بإطلاقها. هذا مضافا الى ان عدم قبول التوبة عن معصية الارتداد لا دلالة له على عدم قبول إسلامه فلو تاب و أسلم، أى ندم عن معصيته، و أظهر الشهادتين

(١) لاحظ رواياتها المتقدمة فى التعليقة ص ٢٢.

(٢) تقدمت فى تعليقه ص ٢٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤

.....

لم يقبل الأول، و يقبل الثانى فهو مسلم طاهر و لكنه محكوم بإجراء الحدّ عليه فيقتل، و لا غرابة فى ذلك كما فى نظائره فى أبواب الحدود كما فى اللائط و الزانى بعد ثبوتها بالبينه، فإنه لا تقبل توبتهما بالنسبة إلى الحد و ان كانا مسلمين- كما ذكرنا- و لا بأس بتوضيح المقام من ناحية آثار المعاصى فنقول: ان المعصية، تكون على قسمين.

(الأول) معصية يترتب عليها أثرها حدوثا، و بقاء بمعنى أنه لو زالت تلك المعصية يزول ذاك الأثر أيضا، و هذا كما فى جملة من أحكام الكافر، حيث أنه محكوم بالنجاسة، و المنع عن تزويج المسلمة، و الإرث من المسلم، و نحو ذلك، لكن لو أسلم و خرج عن معصيته الكفر تزول هذه الأحكام أيضا، و يترتب عليه أحكام المسلم فيكون طاهرا، و يزوّج من المسلمة، و يرث منهم إلى سائر الأحكام الثابتة للمسلم.

و السرّ فى ذلك هو أن الآثار المذكورة تترتب على عنوان الكافر، فإذا زال هذا العنوان و تبدل الى عنوان المسلم تزول أحكام الكفر، لزوال المعلول بزوال علته، و يتشرف بأحكام المسلم، لأنه أصبح منهم.

ثم إن تترتب أحكام المسلم عليه لا يرتبط بقبول توبته عند الله عن معصية كفره السابق، و العفو عن عقابه عليها و عدمه، و كذا بالنسبة

إلى قضاء صلواته و صومه و نحو ذلك مما فاته حال الكفر، فإن الأول يحتاج الى عموم دليل على قبول التوبة، كما أن الثاني يتوقف على تمامية حديث الجب فإن الإسلام يجب عما قبله، و هذا أمر آخر لا يرتبط بانتفاء الأحكام الظاهرية للكفر عنه، و ترتب أحكام المسلمين عليه من حين إسلامه.

(القسم الثاني) معصية يترتب الأثر على حدوثها و ان زالت بحيث لو انتفت تلك المعصية بقاء لا يزول أثرها الخاص و يكون باقيا، و هذا كما في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥

.....

جملة من العقوبات في أبواب الحدود- مثلا- السارق يقطع يده بمجرد حدوث السرقة منه، و الزاني يجري عليه الحد بصدور الزنا منه، و القاتل يقتص منه بمجرد تحقق القتل منه، و لا يعتبر في شيء من ذلك الاستمرار و البقاء على تلك المعصية، فلا حاجة الى استمرار السرقة، أو الزنا، أو القتل، فان حدوث الجناية كافية في الحكم عليه بالعقوبة، إلا أن يقوم دليل على العفو عنها إذا تاب. ثم إن أثر المعصية قد تكون تكوينية كالعقوبة في الآخرة و قد تكون تشريعية كوجوب قتل العاصي و جواز تقسيم ماله و نحو ذلك. و معصية الارتداد تكون من قبيل القسم الثاني، بمعنى أن حدوث الارتداد من شخص يكفى في الحكم عليه بالقتل، و الفراق عن زوجته، و الخروج عن أمواله، كما في نظائره من المعاصي التي تستعقب إجراء الحد على العاصي - كما أشرنا- و ان تاب. نعم أدلة التوبة كالأيات الكريمة تدل على العفو عن المعصية مطلقا فإن «التائب من الذنب كمن لا ذنب» (١) لكن لو قام دليل خاص على استثناء بعض الآثار نأخذ به، كما ورد في المرتد الفطري - كما تقدم- فإنه و ان عفى عن عقوبته في الآخرة، و لكن لا يعفى عن إجراء حد القتل عليه كما في نظائره ممن يجري عليه الحد و ان تاب- كما أشرنا- بخلاف المرتد الملى فإنه يستتاب، و لا يقتل إن تاب.

هذا كله بالنسبة إلى قبول توبة المرتد الفطري و عدمه بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة.

و أما النجاسة فترتفع عنه جزما لأنها من قبيل القسم الأول، أى تترتب

(١) الوسائل ج ١٦ ص ٧١ في الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس حديث ٨ ط م: قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦

.....

على معصية الكفر حدوثا و بقاء، و هذا مسلم، فيكون طاهرا لقبول إسلامه، و ان لم تقبل توبته عن معصية الارتداد بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة فيقع الكلام حينئذ في:

المرحلة الثانية و هي قبول إسلام المرتد الفطري، فنقول:

بعد الفراغ عن قبول توبته عن الارتداد السابق واقعا، و ظاهرا إلا بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة يقع الكلام في قبول إسلامه و عدمه، و أنه هل يحكم عليه بأحكام المسلم التي منها طهارة بدنه- كما هو المبحوث عنه في المقام- أم لا.

و الصحيح قبول إسلامه، و لا ينبغي التردد في ذلك إذ لا يرتبط ذلك بإجراء الحد عليه- كما أشرنا- و يدل على ذلك أمران.

(الأول) صدق المسلم عليه بعد أن أسلم، و آمن بالله و برسوله، و صدق رسوله صلى الله عليه و آله و سلم في جميع ما أنزل عليه معترفا بالمعاد فهو مسلم لغة و عرفا، و شرعا أما الأولان فظاهر و أما الأخير فلما ورد في الأخبار من تعريف الإيمان بما أشرنا إليه من

أنه الإيمان بالله وبالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبما أنزل عليه.

ولا ينافي ذلك إلا ما توهم من دلالة بعض الأخبار «١» على عدم قبول توبة المرتد الفطرى.

وقد تقدم الجواب عنها أولا: بأنها لا تدل الا على نفي قبول توبته بالنسبة إلى خصوص الأحكام الثلاثة، لا أكثر من ذلك، و ثانيا: ان عدم قبول التوبة عن معصية الارتداد واقعا لا ينافي قبول إسلامه وإجراء أحكام المسلم عليه التي منها طهارة بدنه و ان لم يغفر له عن المعصية السابقة فرضا.

(١) تقدمت في تعليقه ص ٢٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧

.....

(الأمر الثانى): انه لا ينبغي التأمل فى كونه مكلفا بالإسلام و بأحكامه التى من جملتها العبادات المشروطة بالطهارة كالصلاة و الصوم و نحو ذلك و هذا مما يدل بوضوح على كونه متمكنا من الإسلام، و من امثال تكاليفه المشروطة بالطهارة كالصلاة و الا كان تكليفا بغير المقدور.

فان قلت: إن الامتناع كان باختياره و الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار، فلا مانع من التكليف بغير المقدور إذا كان عدم القدرة بسوء اختياره.

قلت قد تحقق فى محلّه أن الامتناع بالاختيار لا- ينافى الاختيار عقابا و لكن ينافيه خطابا، إذ لا يعقل توجه الخطاب الى العاجز و ان كان عجزه باختياره، فتوجه الخطاب كاشف عن القدرة على الامتثال.

فان قلت نلتزم بعدم تكليفه بالإسلام و لا بشرائعه، كالصلاة و الصوم و نحوهما، فكأنه من الأموات الذين لا تكليف لهم.

قلت: لا يمكن الالتزام بذلك و لا نحتمل ان يلتزم به فقيه كيف يمكن الالتزام بان حكم المرتد الفطرى حكم البهائم لا يكلف بشيء و ان تاب و أسلم «١» بحيث يكون مرفوع القلم، نعم وقع الكلام فى تكليف الكفار بالفروع حال كفرهم و هذا أمر آخر لا- يرتبط بالمقام.

فان قلت سلمنا توجه الخطابات إليه إلا أنه حيث لا يقدر على امتثالها لعدم قبول توبته و إسلامه كانت خطابات صورية لا واقعته، و أثرها

(١) يقول الفقيه الهمدانى قدّس سرّه كيف يمكن الالتزام بعدم محبوبة الإسلام و التوبة عن المرتد الفطرى «مع أن من الأمور الواضحة أن من أكبر مقاصد الأمير و الحسين عليهما السلام فى حروبهم و غيرها استتابة المرتدين من الخوارج، و النواصب، و الغلاة الذين اعترفوا بالهية أمير المؤمنين عليه السلام و أنهم كانوا يقبلون توبة من رجع منهم، و يعاملون معه معاملة المسلم، و توهم كون ذلك من باب المماشاء لبعض المصالح فى غاية الضعف»- مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٠ الطبع الحجرى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨

.....

تسجيل العقوبات عليه، فقط، فلا تكشف عن تمكنه من الإسلام.

قلت: هذا الاحتمال كسابقه أيضا فى غاية الضعف، لأن الخطاب التسجيلى انما يعقل فيما إذا كان المأمور به فى حد ذاته مقدورا

للمكلف، و لكن نعلم بأنه لا- يمثل ذلك اختياراً، و حينئذ يمكن تصور الخطاب اليه مع العلم بأنه لا يمثل إتماماً للحجة، و إثباتاً للعقوبة، و من هنا لو ندم العبد و عزم على الامتثال يأتي بالعمل بقصد امتثال الأمر من دون أى مانع، و أما لو فرض فى المقام عدم قبول توبته و إسلامه لم يكن هناك تعقل للخطاب الصورى بالإسلام و العبادة المشروطة به.

فان قلت سلمنا توجه الخطابات اليه الا انه نلتزم بسقوط اشتراطها بالإسلام و الطهارة بالنسبة إلى المرتد الفطرى فتصح صلاته و لو من دون إسلام و طهارة و وضوء أو غسل جمعاً بين أدلة التكاليف المشروطة، و عموم نفي قبول توبه المرتد الفطرى.

قلت هذا الاحتمال أيضا ضعيف إلى الغاية، أما أولاً فلعدم الموجب لسقوط الشرائط إلا توهم العموم فى أدلة نفي قبول توبته و قد عرفت بما لا مزيد عليه انه لا عموم فيها و اختصاصها بنفي العفو عن خصوص الأحكام الثلاثة.

و ثانياً: ان سقوط الشرائط المذكورة عن عبادات المرتد مخالف لارتكاز عرف المتشعبة من توقف صحة العبادات على الإسلام و الطهارة من الخبث و الحدث فكيف يلتزم بصحة عبادة كافر نجس العين من دون طهارة.

و الحاصل: انه بعد فرض شمول الخطابات الشرعية المشروطة بالإسلام و الطهارة للمرتد الفطرى من جهة، و من جهة أخرى نلاحظ ورود الدليل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩

نعم يجب قتله إن أمكن و تبين زوجته، و تعدد عدة الوفاة، و تنتقل أمواله الموجودة حال الارتداد إلى ورثته، و لا تسقط هذه الأحكام بالتوبة (١)

على عدم قبول توبته مطلقاً فرضاً يدور الأمر بين اثنين على سبيل منع الخلو لا محالة، إما الالتزام بعدم اشتراط الإسلام و الطهارة فى صحة عباداته و إجراء سائر أحكام الإسلام عليه، كالإيرث، و الزواج و نحوهما فلا- يشترط فى حقه بحيث نلتزم بتخصيص أدلة الاشتراط بالنسبة اليه، و إما الالتزام بتخصيص أدلة نفي قبول توبته بالأحكام الثلاثة، و لا- ينبغى التأمل فى أولية الثانى تعييناً، لأنه الموافق لارتكاز المتشعبة، و ان كان مقتضى الصناعة الأولية تقييد أدلة الاشتراط لأن النسبة بينهما نسبة العام و الخاص فإن أدلة الاشتراط عام تخصص بأدلة نفي قبول توبه المرتد مطلقاً لو تم مع فرض توجه الخطاب بالعبادات إليه أيضا.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الحق هو قبول توبه المرتد الفطرى واقعا و ظاهراً إلا بالنسبة إلى الأحكام الثلاثة، لعموم أدلة قبول التوبه من كل تائب من دون مخصص بالنسبة اليه إلا- فى تلك الأحكام، و هكذا يقبل إسلامه فيكون كسائر المسلمين فى ثبوت أحكام الإسلام له و عليه، لصدق عنوان المسلم عليه إذا أقر بالشهادتين و المعاد و بما جاء به الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله و سلم و لتوجه الخطابات الشرعية المشروطة أمثالها بالإسلام و الطهارة إليه أيضا، كسائر أفراد المسلمين، و محبوبة الإسلام منه جز ما كسائر أفراد البشر، فإذا أقبل و تاب، و أسلم فهو مسلم طاهر.

(١) كما تقدم، و يدل على ذلك النصوص «منها» موثقة عمار الدالة على ثبوت هذه الأحكام الثلاثة بالنسبة إليه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠

لكن يملك ما أكتسبه بعد التوبة (١) «١»

قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام و جحد محمداً صلى الله عليه و آله و سلم نبوته، و كذبه، فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه، و امرأته بائنة منه يوم ارتد، و يقسم ماله على ورثته، و تعدد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها و على الإمام أن يقتله و لا يستتبهه». «٢»

و نحوها غيرها فراجع ما تقدم. «٣».

(١) المرتد الفطرى يملك ما اكتسبه بعد التوبة لصورته مسلماً بالتوبة، فيجرى فى حقه ما يجرى فى حق سائر المسلمين، فيشمله عموم أو إطلاق أدلة نفوذ المعاملات، كقوله تعالى «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» (٤) و «تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» (٥) و نحو ذلك، لعدم الشك فى قابليته للتملك بعد التوبة.

إنما الكلام فيما يكتسبه بعد الارتداد و قبل التوبة، فهل يملكها و يبقى فى ملكه، أو ينتقل إلى ورثته، أو لا يملكها رأساً. الصحيح هو صحة تملكه و البقاء فى ملكه، لعموم أو إطلاق أدلة نفوذ المعاملات الشاملة لكل إنسان سواء كان كافراً أو مسلماً، إلا أن يقوم دليل على اشتراط الإسلام، و أما انتقال ما يملكه المرتد إلى ورثته فهو حكم على خلاف القاعدة يحتاج إلى دليل خاص، و الدليل الوارد فى المرتد إنما يختص

(١) جاء فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف «فده» «بعد توبته» (و كذا ما اكتسبه بعد كفره قبل توبته).

(٢) الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٣ فى الباب ١ من أبواب حد المرتد ح: ٣.

(٣) صفحة ٢٢ فى التعليق.

(٤) البقرة- ٢٧٥ / ٢.

(٥) النساء- ٢٩ / ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١

.....

بما ملكه قبل الارتداد، لا بعده.

و قد يشكل «١» فى شمول أدلة المعاملات للمرتد قبل التوبة للشك فى قابليته للتملك، لأن الشارع قد ألغى مالكيته، لأنه حكم بتقسيم أمواله على ورثته، و بينونة زوجته، و وجوب قتله، فكأنه ميّت شرعاً، لموت روحه بالكفر، فهو ميّت الأحياء، لا يملك شيئاً، و عموم صحة السبب لا تحرز القابلية- كما حرّر فى محله- و يندفع بان ما دل من الروايات على إلغاء مالكيته و انتقال أمواله إلى ورثته يختص بما ملكه قبل الارتداد، فلا تعم ما بعده، و بعبارة أخرى لا موجب لرفع اليد عن عموم أدلة نفوذ المعاملات بالنسبة إليه بمجرد سلب مالكيته عن أموال خاصة و هى ما كان ملكاً قبل الارتداد، فيملك ما اكتسبه قبل التوبة، و لا ينتقل إلى ورثته، لعدم الدليل على ذلك، لاختصاص الروايات بما ملكه قبل الارتداد، فلا مانع من شمول الأدلة لهذه الحالة، و لا مجال للتشكيك فى قابليته للتملك بالنسبة إليها بمجرد إلغاء قابليته بلحاظ حالة أخرى، فلا تقاس الأموال الجديدة بالأموال السابقة.

و هذا الفرع مما يتلى به فى أمثال عصرنا مما كثر فيه المرتدين عن فطرة، كالشيعية، و البهائية، و أمثالهم مما استحوذ عليهم الشيطان، فأنساهم ذكر الله، و العياذ بالله، فأمثال هؤلاء الضالين يملكون ما اكتسبوه بعد الردة، إذا بقوا على حالهم، و لم يتوبوا، و لم ينتقل ما ملكوه إلى ورثتهم، فحالهم حال غيرهم من هذه الناحية، فلا إشكال فى معاملات الكسبة معهم، و إلا كانت الأموال المأخوذة منهم يحرم التصرف فيها، لأنها أموال الناس بناء على القول بسقوطهم عن قابليته للتملك، أو تكون العقود الواقعة عليها فضولياً لو

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٢٠

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢

و يصح الرجوع إلى زوجته بعقد جديد (١) حتى قبل خروج العدة على الأقوى

قلنا بملكهم لها، وانتقالها إلى ورثتهم، والصحيح أنه لم يكن شيء من ذلك، و تصح ملكيتهم لما يكتسبون من الأموال بعد الردة، و لو كان قبل التوبة، هذا من ناحية الحكم الوضعي لصحة المعاملات معهم.

و أما من ناحية الحكم التكليفي فإن كان هناك عنوان ثانوي توجب الحرمة فيتبع، فتحرم المعاملة معهم، كما لو فرضنا أن الشراء منهم أو البيع عليهم و التجارة معهم تستدعي ترويح مذهبهم الباطل، كما إذا علمنا بصرف أموالهم في سبيل تبليغ ما هم عليه من المذهب الباطل، فلا بد من الامتناع من البيع و الشراء معهم، لأنه محرم حينئذ تكليفاً، بل لو فرضنا أن ترك البيع و الشراء معهم يستدعي اضمحلالهم و جب مقدمه للواجب

(١) المرتد التائب له الرجوع الى زوجته بعقد جديد قد عرفت أنه إذا تاب المرتد رجع مسلماً يجرى عليه أحكام سائر المسلمين، و لا يبقى عليه إلا الأحكام الثلاثة المتقدمة التي منها بينونة زوجته، لكن هذا لا ينافي التزويج معها جديداً بعد التوبة، لأنه مسلم حينئذ، يجوز له تزويج المسلمة و إن كانت زوجته السابقة، و هذا نظير ما قلناه في ملكيته للأموال بعد التوبة، و الخروج عن زوجيته بالارتداد لا ينافي التزويج معها بعقد جديد بعد التوبة، لعدم زوال قابليته عن التزويج مع المسلمة، إلا بلحاظ ما كان له قبل الارتداد، لا بعده، كما في الأموال هذا بالنسبة إلى أصل تجديد عقد الزواج مع زوجته السابقة، و أما جوازه قبل خروجها عن العدة فلأن الأمر بالاعتداد إنما هو بالنسبة إلى غيره من الأزواج، لا بالإضافة إليه، نعم لا يكفي مجرد الرجوع، بل لا بد من عقد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣

[مسألة (٢): يكفى في الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين]

(مسألة ٢): يكفى في الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين، و إن لم يعلم موافقة قلبه للسان (١)

جديد لحصول البينونة بينهما بالارتداد كما في النصوص «١»

(١) ما يتحقق به الإسلام يكفى في الحكم بإسلام الكافر مجرد إظهاره الشهادتين، و الإقرار بالمعاد كما تقدم «٢» و ان لم يعلم بعقد قلبه على مضمون الشهادتين فضلاً عن اليقين بهما و يدل على ذلك الكتاب، و الاخبار، و السيرة النبوية أما الكتاب فقوله تعالى رداً على الاعراب المدعين للإيمان «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» «٣».

فإن إثبات الإسلام لهم و إن لم يؤمنوا يدل بوضوح على أن الإسلام هو مجرد إظهار الشهادتين، و إن لم يكن معه اعتقاد، أو عقد قلبي، كما يؤيد ذلك قوله تعالى في الآية التي بعد هذه الآية «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَزُواْ» «٤» و يدل عليه أيضاً قوله تعالى «وَ اللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» «٥» مع أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يعامل معهم معاملة المسلمين في الطهارة و سائر الأحكام الإسلامية

(١) كما تقدمت في التعاليق السابقة ص ٢٢.

(٢) في البحث عن نجاسة الكفار في ج ٣ ص ٩٧ ص ٩٨ و ص ١٠٩ - ١١١ من كتابنا

(٣) الحجرات: ٤٩: ١٤.

(٤) الحجرات: ٤٩: ١٠.

(٥) المنافقون: ٦٣: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤

.....

و أما الأخبار «١» فهي كثيرة، وهي تدل على ان الإسلام الذي يحقن به الدماء، و يجرى عليه المواريث، و يجوز معه النكاح فإنما هو عبارة عن مجرد إظهار الشهادتين و ان لم يكن معتقدا بذلك ١- (منها): موثقة سماعة المروية في الكافي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن الإسلام و الإيمان، أهما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام، و الإسلام لا يشارك الإيمان، فقلت: فصفهما لي، فقال الإسلام:

شهادة أن لا إله إلا الله، و التصديق برسول الله صلى الله عليه و آله و سلم به حققت الدماء، و حرمت المناكح، و المواريث، و على ظاهره جماعة الناس، و الإيمان الهدى، و ما يثبت في القلوب من صفة الإسلام. «٢».

٢- (و منها) رواية حمران بن أعين عن ابي جعفر عليه السلام- في حديث.

«الإيمان ما استقر في القلب و افضى به إلى الله تعالى و صدقه العمل بالطاعة له، و التسليم لأمر الله، و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل، و هو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها، و به حققت الدماء، و عليه جرت المواريث و جاز النكاح.» «٣».

و أما السيرة النبوية فلا ينبغي الشك في ثبوتها عنه صلى الله عليه و آله و سلم فإنه كان يقبل

(١) لاحظ الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣- الطبع الحجري، باب أن الإيمان أخص من الإسلام، و ج ٤ ص ٧٧ منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أصفهان عام ١٤١٢ هـ. ق و الوسائل ج ١ في الباب ١ من أبواب مقدمة العبادات بل ورد ذلك في روايات العامة أيضا، لاحظ صحيح مسلم ج ١ ص ٣٩ و البخارى ج ١ ص ١٠-١٣ و كنز العمال ج ١ ص ٢٣ و ذكرنا بعضها في ج ٣ ص ١١١ من كتابنا.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٢٥ الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ ق و الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣ باب ان الإيمان أخص من الإسلام- الطبع الحجري- و ج ٤ ص ٧٧- رقم الحديث ١٦٧٦ ط منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أصفهان- عام ١٤١٢ هـ ق.

(٣) أصول الكافي ج ٢ ص ٢٦ و الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣ في الباب المتقدم- الطبع الحجري- و ج ٤ ص ٧٧ رقم الحديث ١٦٧٧- ط منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع) أصفهان.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥

.....

إسلام الكفار بمجرد إظهارهم الشهادتين مع العلم بعدم اعتقادهم بالإسلام، إذ من البعيد جدا حصول العقيدة لهم بمجرد غلبة المسلمين عليهم إلا نادرا، كما يحكى ذلك عن «عقيل» «١» و بالجمله كان النبي الأكرم صلى الله عليه و آله و سلم يقاتل الكفار على مجرد أن يقولوا بالشهادتين و لم يظهروا الكفر، و لو لم يعتقدوا بالإسلام، هذا كله في تحقق الإسلام.

و أما الإيمان في اصطلاح الكتاب العزيز فهو أخص من الإسلام، إذ هو عبارة عن الاعتقاد القلبي بالله تعالى، و بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم و بالمعاد، كما دلت على ذلك الآية الكريمة «٢» المتقدمة، حيث نفت الإيمان عن الأعراب، و إن أثبتت لهم الإسلام، و تقول «وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» فالإيمان أمر قلبي و قد حاول الكتاب العزيز الاستدلال «٣» على التوحيد، و الرسالة، و المعاد في جملة كثيرة من الآيات الكريمة التي لا تخفى على أحد، مريدا بذلك جلب الإيمان و الاعتقاد القلبي للكفار بذلك لان الفلاح الحقيقي إنما هو للمؤمنين

(١) فإنه قد حكى عنه إنه قال دخلت في الإسلام مؤمناً بالله و بالرسول لما رأيت من أخى على بن أبى طالب (عليه السلام) حيث أقدم على قتلى إن لم أسلم، مع علمى بحنانه و رأفته، و ما ذاك إلا أنه على الحق.

(٢) الحجرات ٤٩: ١٤ و كذا قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ الْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَيَّ رَسُولِهِ وَ الْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ. النساء: ١٣٦ و قوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذِ ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَ إِذِ انبَلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَ عَلَيَّ رَبَّهُمْ يَتَوَكَّلُونَ». الأنفال: ٢

(٣) أما التوحيد فقد استدل تعالى عليه بآيات (منها) قوله تعالى «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»- الأنبياء ٢١: ٢٢.

و قوله تعالى: «إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَ لَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَيَّ بَعْضٌ»- المؤمنون ٢٣: ٩١.

و استدل على النبوة بقوله تعالى: «وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَيَّ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ، وَ ادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»- البقرة ٢: ٢٣ و ٢٤.

و على المعاد بقوله تعالى قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَ هُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ»- يس: ٣٦: ٧٩ و نحوها غيرها من الآيات الكريمة فى المجالات الثلاثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦

لا مع العلم بالمخالفة (١)

خاصية، و أما المنافقون فليسوا على طريق النجاة، و قد أصاب الإسلام و المسلمين منهم ما أصاب، فان العقيدة هى التى تسوق نحو العمل، و الإناء ينضح بما فيه.

و هناك معنى آخر للإيمان فى اصطلاح الأئمة المعصومين عليهم السلام و المراد به الإيمان بولاية أهل البيت عليهم السلام «١» مضافا إلى الإيمان بالرسالة فهو أخص من الإيمان فى اصطلاح القرآن الكريم، و إذا عبرنا عن الإسلام بالإيمان بالمعنى الأعم، و عن الاعتقاد القلبي بالشهادتين بالإيمان بالمعنى الخاص، و عن الإيمان بالولاية بأخص الخاص، فلا مشاحة فى ذلك، هذا كله فيما إذا لم نعلم بمخالفة اعتقاده لما يظهر من الشهادتين و احتمالنا التطابق بينهما، و أما إذا عملنا بالمخالفة فهل يكفى مجرد إظهار الشهادتين باللسان أم لا فىأتى الكلام فيه.

(١) اعتبر المصنف قدس سره فى الحكم بالإسلام عدم العلم بمخالفة اعتقاده القلبي لما يظهر من الشهادتين و لكن ذكرنا فى التعليقة انه «لا تبعد الكفاية معه أيضا إذا كان المظهر للشهادتين جاريا على طبق الإسلام».

(١) ورد ذلك فى جملة من الروايات، منها: ما رواه فى الوسائل ج ٢٨ فى الباب ١٠ من أبواب حد المرتد ص ٣٣٩ ط: م- قم.

كرواية مفضل بن عمر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام ان الله جعل عليا عليه السلام علما بينه و بين خلقه، ليس بينه و بينهم علم غيره، فمن تبعه كان مؤمنا، و من جحدته كان كافرا، و من شك فيه كان مشركا، و رواه البرقى فى المحاسن ص ٨٩ ح ٣٤ الوسائل فى الباب المتقدم، ح ١٣ و نحوه ح ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٣ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و غيرها، فراجع و راجع كتاب الوافى ج ٤ ص ٨٨ (باب حدود الإيمان و الإسلام و دعائهما)- ط منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أصفهان.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧

.....

و يدل على قبول إسلامه حتى مع العلم بالمخالفة ١- الكتاب العزيز قوله تعالى: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ

لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» (١).

فإنه يدل بوضوح على ان عدم الإيمان القلبي لا يضر بإسلامهم الظاهري وان كان معلوما. وقوله تعالى: «إِذْ جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَأَفِّقِينَ لَكَاذِبُونَ» (٢) فإنه يدل على قبول إسلامهم مع العلم بكذبهم، وانهم لا يعتقدون بالرسالة، ولكن مع ذلك كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعامل معهم معاملة المسلمين.

٢- إطلاق الأخبار (٣) الواردة في تعريف الإسلام والإيمان وان الإسلام عبارة عن مجرد إظهار الشهادتين، ويعم ما إذا علمنا بالمخالفة، وهذا في مقابل الإيمان الذي هو الاعتقاد القلبي، وقد تقدم (٤) بعضها كموثقة سماعه ورواية حمران ونحوهما غيرهما (٥).

٣- السيرة النبوية فإنها قد جرت على قبول إسلام المنافقين وان كان يعلم صلى الله عليه وآله وسلم بكذبهم، وانهم لا يعتقدون بالتوحيد والنبوة، كما دلت على ذلك صراحة الآية المتقدمة قوله تعالى «إِذْ جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ» فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل إسلام مثل أبي سفيان، وغيره، من أصحابه بمجرد إظهارهم

(١) الحجرات ٤٩: ١٥

(٢) المنافقون: ٦٣- ١

(٣) لاحظها في الوافي ج ١ ص ١٨ في الباب ١ من أبواب تفسير الإيمان والإسلام وفي الوسائل ج ١ في الباب ١ من أبواب مقدمة العبادات.

(٤) ص ٣٤.

(٥) لاحظ الوافي ج ٤ ص ٧٧ أصفهان عام ١٤١٢ هـ ق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨

.....

الإسلام مع العلم بكذبهم، وانهم لم يسلموا إلا خوفا أو طعما فتحصل: أنه يكفي في تحقق الإسلام مجرد إظهار الشهادتين ولو مع العلم بالخلاف نعم لا بد من عدم الجحود، والإنكار باللسان، فإنه يناقض الإظهار بالشهادتين، وينفيه. وقد دل على ذلك جملة من الروايات أيضا.

١- (منها) صحيحة محمد بن مسلم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالسا عن يساره، وزرارة عن يمينه، فدخل أبو بصير فقال: يا أبا عبد الله ما تقول فيمن شك في الله تعالى قال عليه السلام كافر يا أبا محمد، فقال: فشك في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام: كافر، ثم التفت إلى زرارة فقال: انما يكفر إذا جحد» (١) «٢- (و منها) رواية عبد الرحيم القصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال فيه:

الإسلام قبل الإيمان، وهو يشارك الإيمان. الى ان قال عليه السلام ولا يخرج الى الكفر إلا الجحود والاستحلال أن يقول للحلال هذا حرام، وللحرام هذا حلال، و دان بذلك فعندها يكون خارجا من الإسلام والإيمان و داخل في الكفر» (٢)

٣- (و منها): رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يجحدوا لم يكفروا» [١]

[١] الوسائل ج ١ ص ٣٢ في الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات ح: ٨ ط: م- قم و يتحصل من مجموع الروايات ان الأصل في الحكم

بالكفر انما هو الجحود و الإنكار باللسان، و أما مجرد الشك في الله تعالى أو في الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ إذا لم يظهر الإنكار لم يكن كافرا و ان كان الشك مستقرا، كالمناقين فإنهم محكومون بالإسلام في الظاهر، و إذا استيقنوا و آمنوا صاروا مؤمنين، و قد يكون الشك في برهه الفحص الذي قد يحصل لطالب الدليل، و كان غرضه تحقيق الحق فلا يكون شكه ما دام متفحصا موجبا لكفره و ارتداده بشرط ان لا يظهر الإنكار بلسانه و قد يكون الشك في ضروري من ضروريات الإسلام لشبهه المصلحة الزميمة، كما تحصل في جملة من الناس في أمثال عصرنا في بعض الأحكام، و يزعمون انها لا تناسب هذا الزمان، و لا بد من تغييرها كي تناسب مقتضى العصر، و يتوهمون ان للمجتهد تغيير تلك الأحكام المنصوصة، مع ان حلال محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ حلال الى يوم القيمة و حرامه حرام فان الشك في أمثال ذلك مما ينشأ عن شبهة انه من الدين في الوقت الحاضر أم لا و هذا لا يوجب الكفر أيضا ما لم يجحد باللسان فتحصل: ان الكفر المصطلح الموجب للارتداد الموجب للنجاسة كفر خاص، و هو الكفر بالله تعالى أو برسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أو بالمعاد. أو إنكار الضروري الراجع إلى إنكار الرسالة إذا أظهر و جحد بلسانه ثم ان «الكفر» قد يطلق في الكتاب العزيز و السنة على معان أخر لا توجب الارتداد و القتل جزما «٣»

(١) الوسائل ج ٢٨ ص ٣٥٦ باب: ١٠ من أبواب حد المرتد ح: ٥٦ ط: م-م قم

(٢) في الباب المتقدم ح: ٥٠

(٣) لاحظ الوافي ج ٤ ص ١٨٠ باب ١٦ وجوه الكفر ط منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أصفهان عام ١٤١٢ هـ ق و لاحظ مصباح الفقيه للفقيه الهمداني قدس سره كتاب الطهارة- الطبع الحجري ص ٥٦٣ و ما بعدها في شرح ما يثبت به الكفر، و قد أوضح المقال في ذلك بما لا مزيد عليه
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩

[مسألة ٣: الأقوى قبول إسلام الصبي المميز]

(مسألة ٣): الأقوى قبول إسلام الصبي المميز (١) إذا كان عن بصيرة

(١) إسلام الصبي المميز ولد الكافر تابع لأبويه في الحكم بكفره كما تقدم «١» في بحث نجاسة الكافر، فلو أسلم قبل البلوغ و كان صبيا مميزا ذات بصيرة فهل يقبل إسلامه؟ الأقوى القبول لعموم أو إطلاق ما دل من الروايات «٢» على حصول الإسلام بإظهار الشهادتين و ان لم يكن بالغاً حد التكليف «٣» و

(١) ج ٣ ص ١٠٥-١٠٧.

(٢) الوسائل ج ١ في الباب ٢ من أبواب مقدمة العبادات- ط: م-م قم و الوافي ج ٤ ص ٧٧ في الباب ٥ من أبواب تفسير الإيمان و الإسلام ط منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أصفهان عام ١٤١٢ هـ ق.

(٣) لاحظ الوسائل ج ١ في الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات ط: م-م قم في شرائط التكليف من السنن، و الإنبات، و الاحتلام

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠

.....

ثمرته إجراء أحكام الإسلام في حقه من الطهارة، و جواز تزويجه بالمسلمة، وارثه من المسلم وغير ذلك من أحكام المسلمين. و أما دليل تبعيته لوالديه الكافرين فقاصر الشمول عن الفرض، لما ذكرناه في بحث «١» نجاسة الكافر من أنه الإجماع و لو تم في نفسه فمقصود على ما إذا لم يستقل بإظهار الإسلام عن علم و بصيرة، و أما لو استقل بذلك فلا إجماع على التبعية فيكون مسلماً مستقلاً ثم إن هنا حديثين ربما يتوهم دلالتهما على عدم قبول إسلام الصبي (الأول) حديث رفع القلم قد يتوهم دلالة حديث «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم» «٢» على منع شمول العمومات له بدعوى: دلالته على أن القلم مرفوع عنه مطلقاً فلا يكتب له و لا عليه شيء فإسلامه كعدمه و تندفع بان ظاهر الحديث رفع قلم المؤاخذه، و الإلزام، لا رفع الرأفة و المداراة، لظهوره في مقام الامتنان، و لا امتنان على الصبي في رد إسلامه، نعم لا يؤخذ بتركه، كما لا يؤخذ بترك الواجبات و الإتيان بالمحرمات لو أسلم.

(الثاني) حديث عمد الصبي خطأ و قد يتوهم أيضاً دلالة هذا الحديث «٣» على أن إسلام الصبي و لو كان

(١) ج ٣ ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) عن أبي ضبيان قال: أتى عمر بامرأة مجنونة قد زنت، فأمر برجمها، فقال على عليه السلام: أما علمت ان القلم يرفع عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم، و عن المجنون حتى يفيق، و عن النائم حتى يستيقظ- الوسائل ج ١ ص ٤٥ في الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات ح: ١١ ط م قم و ج ٢٩ ص ٩٠ ط م قم في الباب ٣٦ من أبواب القصص ح: ٢.

(٣) الوسائل ج ٢٩ ص ٤٠٠ في الباب ١١ من أبواب العاقلة: ح: ٢ ط: م- قم- و هو صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «عمد الصبي و خطاه واحد»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١

.....

عن اختيار و عمد أنه لا أثر له، لأنه بمنزلة الخطأ عند الشارع و فيه: أولاً: أنه مجمل لا يمكن الأخذ بإطلاقه، و من هنا لم يلتزم أحد من الفقهاء بصحة صلاة الصبي - بناء على مشروعية عباداته - لو أكل أو شرب، أو تكلم عمداً في صلاته، بتوهم انه بمنزلة الخطأ و السهو، أو أكل في صومه عمداً فيقال بصحته، لأنه بمنزلة الخطأ تمسكاً بإطلاق هذا الحديث و قد ذكرنا في بحث المكاسب رداً على من زعم بطلان عقد الصبي - مستدلاً بهذا الحديث - أنه لا إطلاق له يشمل بيعه أو سائر عقود، كالزواج، و نحوه فيتوهم بطلانها بحجة عموم الحديث المذكور.

و عليه يكون مجملاً لا يصلح للاستدلال بإطلاقه، فيحمل على موارد القصص، و الديات بقرينة ما ورد في رواية أخرى «١» من أن «عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة» لا من جهة حمل المطلق على المقيد، كى يورد علينا بأنهما مثبتان لا موجب للحمل، بل لأجل تفسير المجمل بالمبين، أو حمل القضية المهملة على القدر المتيقن بقرينة الرواية الثانية.

و ثانياً: ان هذا الحديث بهذا التعبير ظاهراً في ثبوت حكم لخطأ البالغ أخف مما يثبت في عمدته، و يثبت ذاك الحكم لعمد الصبي إرفاقاً به، و هذا مختص باب الديات، و حينئذ لا حاجة إلى قرينة خارجية للحمل على باب

(١) و هي معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «ان علياً عليه السلام كان يقول عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة»- الوسائل ج ٢٩ ص ٤٠٠ ط م قم في الباب ١١ من أبواب العاقلة ح ٣- و في رواية أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام: «إنه كان يقول في المجنون، و المعتوه الذي لا يفيق، و الصبي الذي لم يبلغ عمدهما خطأ تحمله العاقلة، و قد رفع عنهما القلم»- الوسائل ج ٢٩ ص ٩٠ في الباب ٣٦ من أبواب القصص في النفس ح ٢- ط: م- قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢

.....

الديات، بل نفس الحديث كاف في الدلالة على ذلك، نعم لو كان التعبير هكذا «عمد الصبي كلا عمدا» لم يدل على ثبوت حكم لصورة الخطأ في البالغ، و كنا نحتاج إلى قرينه خارجي تدل على ذلك.

فتحصل: أن الأقوى قبول إسلام الصبي المميز للإطلاقات من دون مقيد ارتداد الصبي المميز لا كلام في تبعية ولد المسلم لأبويه المسلمين أو أحدهما المسلم إلى ان يبلغ، و لو ارتد قبل ذلك، و هو مميز، فهل يكون كافرا بالارتداد أولا، قد ظهر حكم هذا أيضا مما ذكرناه في ولد الكافر لو أسلم، و هو أن التبعية سواء كان في الكفر، أو الإسلام انما تتم فيما إذا لم يستقل التابع بإظهار أحدهما عن تمييز و شعور، فهذا يحكم بكفره، كما قلنا بأنه يحكم بإسلام ولد الكافر لو أسلم عن تمييز و شعور نعم مقتضى حديث «رفع القلم عن الصبي» عدم العقوبة عليه فلا يقتل، و لا يقسم ماله على ورثته لو كان له مال، و لا ينفصل عن زوجته لو كان له زوجة، و لا يعاقب في الآخرة بمقتضى الحديث المذكور، إلا أن يستمر على كفره فيبلغ كافرا، فحينئذ يستتاب، فان تاب و الا فيقتل «١» فيكون حاله قبل البلوغ حال المرتد الملى في قبول توبته، و عدم إجراء الأحكام الثلاثة عليه، و أما نجاسته قبله فلا تشملها حديث رفع القلم، لأنها في الحقيقة إلزام للآخرين بالاجتناب عنه، فلا ضيق على الصبي من هذه الناحية كي يكون مقتضى الامتنان رفعه عنه، بل هو تضيق على الآخرين بالاجتناب عنه فالصحيح هو التفصيل بين ثبوت الحكم بنجاسة الصبي المرتد، و عدم

(١) كما في الروايات راجع الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٦ ط م قم (باب ان الطفل إذا كان أحد أبويه مسلما فاختر الشرك عند البلوغ أجب على الإسلام فإن قبل و الاقتل بعد البلوغ) ب ٢ من أبواب حد المرتد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٣

.....

ثبوت الأحكام الثلاثة الثابتة على المرتد عقوبة «١»

(١) الإسلام إما حقيقي أو حكمي (تبعي) أما الأول فهو عبارة عن إظهار الشهادتين - كما دلت عليه جملة كثيرة من الروايات (راجع الوافي ج ٤ ص ٧٧ ط قم عام ١٤١٢ و قد تقدم بعضها في ص ٣٠) و هذا مما لا كلام فيه سواء أ كان بعد البلوغ أو قبله مع التمييز.

و أما الثاني فهو عبارة عن الولادة على الإسلام بأن يتولد و كلا أبويه أو أحدهما يكون مسلما، كما دل عليه جملة من الروايات أيضا.

١- (منها) صحيحة حسين بن سعيد قال: «قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الإسلام، ثم كفر و أشرك و خرج عن الإسلام، هل يستتاب أو يقتل، و لا يستتاب فكتب عليه السلام يقتل» (الوسائل ج ٢٨ ص ٣٥٢ ح ٦ ط: م- قم) ٢-

و (منها) معتبرة عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبي يختار الشرك، و هو بين أبويه؟ قال:

«لا يترك و ذاك إذا كان أحد أبويه نصرانيا» (الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٦ ط م قم في الباب ٢ من أبواب حد المرتد: ح: ١).

٣- و منها صحيحة أبان - على رواية الصدوق - عن أبي عبد الله عليه السلام «في الصبي إذا شب فاختر النصرانية و أحد أبويه نصراني أو مسلمين؟ قال: لا يترك. و لكن يضرب على الإسلام» (الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٦ ط م قم في الباب ٢ من أبواب حد المرتد: ح: ٢ و عنوان الباب في الوسائل هو باب ان الطفل إذا كان أحد أبويه مسلما فاختر الشرك عند البلوغ جبر على الإسلام، فإن قبل و الاقتل بعد البلوغ) فان هذه الروايات تدل على تبعية الولد لأبويه أو أحدهما في الإسلام من حين ولادته و لأجل ذلك لا يترك، و يضرب

على الإسلام بعد البلوغ، فان قبل و الاقتل بل يحكم بإسلام الولد من حين إسلام أحد أبويه بعد ولادته، كما يدل على ذلك رواية حفص بن غياث، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك فقال: إسلامه إسلام لنفسه، و لولده الصغار، و هم أحرار.» (الوسائل ج ١٥ ص ١١٦ ط م قم في الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو، ح: ١) و نحوها مرسله الصدوق قال: «قال على عليه السلام: إذا أسلم الأب جرّ الولد إلى الإسلام، فمن أدرك من ولده دعى إلى الإسلام، فان أبى قتل.» (الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٩ ط م قم في الباب ٣ من أبواب حد المرتد، ح: ٧).

بل إذا انعقد الولد واحد أبويه كان مسلماً كفى في الحكم بإسلامه التبعية و ان كفرا بعد ذلك قال سيدنا الأستاذ في (مباني تكملة المنهاج، ج ١ ص ٣٣٠) «لو ولد للمرتد ولد بعد رده كان الولد. محكوماً بالإسلام أيضاً، إذا كان انعقاد نطقه حال إسلام أحد أبويه فإنه يكفي في ترتب أحكام الإسلام انعقاد نطقه حال كون أحد أبويه مسلماً، و ان ارتد بعد ذلك» و يدل على ذلك مضافاً الى تسالم الأصحاب ما دل على ان الرجل المسلم إذا مات، و كانت زوجته حاملاً يعزل ميراث الحمل، فينتظر به حتى يولد حياً، و هذا بضميمة ان وارث المسلم يعتبر فيه الإسلام يثبت ان الحمل محكوم بالإسلام فمن حين انعقاده و بالجملة الإسلام الحكمي (التبعية) ثابت للولد إذا كان أحد أبويه مسلماً إما حين انعقاد نطقه- و ان كفرا بعد ذلك- أو أسلماً أو أحدهما قبل ولادته، أو بعدها، فما لم يصل الى حد البلوغ فهو محكوم بالإسلام تبعاً لأشرف أبويه، و لو حين انعقاد نطقه، هذا من ناحية الإسلام الحكمي ثم إنه لا خلاف و لا إشكال في أن الولد المحكوم بالإسلام إذا بلغ، و أظهر الشهادتين، ثم ارتد فهو مرتد فطري يجري عليه أحكامه، فإنه كان مسلماً حكماً قبل البلوغ، ثم أسلم حقيقة بعده ثم ارتد عن الإسلام الحكمي و الحقيقي معاً و أما إذا بلغ كافراً أي اختار الكفر من دون أن يسلم فهل يكون مرتداً فطرياً أم لا، و معنى ذلك أن يكون الإسلام الحكمي بمنزلة الإسلام الحقيقي من هذه الجهة أيضاً أم لا- المحكى في (المستمسك ج ٢ ص ١٢١) عن جماعة منهم الشيخ و العلامة، و صاحب كشف اللثام التصريح بان من بلغ من ولد المسلمين فوصف الكفر لا يجري عليه حكم المرتد الفطري، بل يستتاب، فان تاب، و إلا قتل، فأجروا عليه حكم المرتد الملى، لا الفطري.

هذا، و لكن أشكل السيد الحكيم قدس سره في المستمسك (ج ٢ ص ١٢١) على ذلك ب «ان الظاهر من النصوص (لاحظها ج ٢٨ ص ٣٢٣ و ص ٣٢٧ ط م قم) انه يعتبر في تحقق الارتداد مطلقاً أن يصف الإسلام بعد البلوغ ثم يكفر» فيعتبر في أصل الارتداد سواء الملى أو الفطري أمران (أحدهما): الإسلام الحقيقي- و هو إظهار الشهادتين- فلا يكفي الإسلام الحكمي (الثاني): أن يكون ذلك بعد البلوغ لا- قبله و عليه إذا بلغ الصبي فاختار الكفر لا- يجري عليه حكم الارتداد مطلقاً لا الفطري و لا الملى، لعدم تحقق الإسلام الحقيقي منه قبل ذلك فرضاً، فلا ردة منه للإسلام، و مجرد كونه مسلماً حكماً قبل البلوغ من حين الولادة لا يكفي في صدق الارتداد المصطلح، الذي هو موضوع لأحكام خاصة، لقصور دليل الإسلام الحكمي عن النظر الى مثل ذلك، بل غايته الإلحاق إلى والديه في الطهارة و نحوها من الأحكام، كالملكية، و النكاح، و الإرث، دون إجراء حكم القتل لو ارتد عنه، سواء أسستب أم لا، و عليه كان مقتضى القاعدة عدم إجراء حد القتل عليه و لو لم يتب، لعدم تحقق شرط الارتداد الحقيقي بالنسبة إليه، سواء الفطري أو الملى هذا هو مقتضى القاعدة، كما أفيد، الا انه قد دلت النصوص المتقدمة (و هي معتبرة عبيد بن زرارة، و صحيحة أبان، و مرسله الصدوق و تقدمت في صفحة ٤٣) بأنه يستتاب، فان تاب و الاقتل فيجري عليه حكم المرتد الملى، دون الفطري، و الظاهر ان القائلين بذلك استندوا إليها، و الا- فلو كان الإسلام الحكمي بمنزلة الحقيقي حتى في الارتداد عنه لزم إجراء حكم المرتد الفطري في حقه، فلا يستتاب، لانه ولد على الإسلام، و بلغ مرتداً فيكون مرتداً فطرياً كمن بلغ مسلماً ثم ارتد، و لكن لم يلتزموا بذلك. فلاحظ و تأمل.

[مسألة (٤): لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبة تعريض نفسه للقتل]

(مسألة ٤): لا يجب (١) على المرتد الفطرى بعد التوبة تعريض نفسه للقتل «١» بل يجوز له الممانعة منه، وإن وجب قتله على غيره

(١) حكم امتناع المرتد عن القتل لا ينبغي الإشكال فى أنه إذا لم يثبت ارتداد الشخص عند الحاكم، و لم يصدر منه الحكم بقتله لا يجب عليه تعريض نفسه للقتل، بالإقرار عند الحاكم أو بغير ذلك، بل يجب حفظ نفسه عن القتل و لو بالإنكار و ردّ الشهود مهما أمكن بل لو توقف على الفرار و جب، و إن تاب عن ارتداده، لأن وجوب قتل المرتد «٢» حكم لغيره فلا يعم نفسه كى يعرضها للقتل، على أن إظهار الارتداد- و لو مع التوبة بعده- إظهار للمعصية و فضيحة لنفسه، فيكون حراما.

و أما إذا ثبت ارتداده عند الحاكم و حكم بقتله- فلا يبعد القول بوجوب تعريض نفسه للقتل تنفيذا لحكم الحاكم، لأن الامتناع حينئذ يكون ردا على الحاكم، إذ لا فرق بين الرد القولى و العملى، و الرد عليه كالراد على الأئمة عليهم السلام و هو على حدّ الشرك بالله تعالى.

و الظاهر أن المصنف «فده» أراد الفرض الأول، أعنى فرض عدم صدور

(١) و فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «لا يجب.» (لا يبعد الوجوب بعد حكم الحاكم بلزوم قتله) قد ذكرت المسألة هنا عفوا، لأن محلها أبواب الحدود، لا المطهرات.

(٢) و قد تقدم فى التعليقة ص ٢٢ ما يدل على ذلك كقوله عليه السلام فى صحيحة محمد بن مسلم «فلا توبة له و قد وجب قتله.» و فى موثقة عمار «فان دمه مباح لمن سمع منه ذلك» و نحوهما غيرهما و راجع الوسائل ج ٢٨ ص ٣٢٣ ط م قم فى الباب ١ من أبواب حد المرتد ح ٢ و ٣

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٦

.....

الحكم، لجواز قتله على من سمع منه الارتداد، من دون حاجة إلى صدور الحكم من الحاكم إذا لم يترتب عليه مفسدة، لأن الامتناع، و الفرار من القتل حينئذ لا يكون رداً على الحاكم، لأنه من السالبة بانتفاء الموضوع، فلا مانع منه شرعا، بل يحرم التعريض فى هذه الحالة- كما ذكرنا- لوجوب حفظ النفس، و حكم القتل متوجه الى غيره و كل يعمل بوظيفته، و تفصيل الكلام فى كتاب الحدود.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٧

.....

المطهر التاسع التبعية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٨

.....

الطهارة التبعية تكون فى موارد ١- فضلات بدن الكافر إذا أسلم ٢- ولد الكافر لو أسلم أبويه ٣- الطفل الأسير منفردا ٤- ظرف الخمر لو انقلب خلا ٥- آلات تغسيل الميت ٦- آلات نزع البئر لو تنجس ٧- آلات طبخ العصير.

٨- يد الغاسل، و آلات الغسل ٩- ما يجعل مع العنب و التمر للتخليل

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٩

[التاسع: التبعية]

إشارة

«التاسع»: التبعية، و هي فى موارد

[(أحدها): تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه]

(أحدها): تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه، - كما مر- (١).

[(الثانى): تبعية ولد الكافر له فى الإسلام]

(الثانى): تبعية ولد الكافر «١» له فى الإسلام أبا كان أو جدا، أمّا أو جدّة (٢).

(١) (المطهر التاسع): التبعية ١- تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه لو أسلم.

و قد مر «٢» وجهه، و هو أن نجاسة فضلاته- كشره و بصاقه و الوسخ الذى على بدنه- كانت بحكم التبعية للكافر، فإذا زال عنه الكفر و أسلم انقلبت النسبة و صارت تبعا للمسلم، فيحكم بطهارتها لا محالة، لصدق شعر المسلم- مثلا- على شعره حينئذ، فلا موجب للحكم بالنجاسة، ٢- تبعية الولد لأشرف الأبوين فى الإسلام
(٢) لو أسلم أحد الأبوين- قبل ولادته أو بعدها- تبعه الولد الصغير فى الإسلام، و هذا مما لا خلاف فيه ظاهرا «٣» و هذه القاعدة المعروفة من لحوق الولد بأشرف أبويه «٤»

(١) جاء فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدّس سرّه «تبعية ولد الكافر»: (بشرط أن لا يكون الولد مظهرا للكفر مع تمييزه، و كذا الحال فى تبعية الأسير للمسلم الذى أسره).

(٢) ص ٩.

(٣) كما فى الجواهر ج ٢١ ص ١٣٥ كتاب الجهاد، حيث يقول من جامع متن الشرائع «و حكم الطفل المسبى حكم أبويه المسيبين معه، فإن أسلما أو أسلم أحدهما تبعه الولد بلا خلاف أجده فيه»

(٤) قال فى الجواهر ج ٢١ ص ١٣٦: «القاعدة إن الإسلام يعلو و لا يعلى عليه (كنز العمال ج ١ ص ١٧ الرقم ٢٤٦ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣) و لحوق الولد بأشرف أبويه فى الحرية، ففى الإسلام أولى»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٠

.....

و قد يستدل «١» على ذلك ب رواية حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب، فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك، فقال: إسلامه إسلام لنفسه، و لولده الصغار، و هم إحرار و ماله و متاعه و رقيقه له، فأما الولد الكبار فهم فيء للمسلمين إلا ان يكونوا أسلموا قبل ذلك.» «٢»

و قد يناقش «٣» في دلالتها بقصورها عن شمول الأم و الجدّة لاختصاصها بالرجل و ولده، و ان يشمل الأب و الجد و أما الأم و الجدّة فلا تشملها الرواية.

أقول: لا حاجة في التعميم لهما الى الاستدلال بهذه الرواية كى يورد عليها بما ذكر، مضافا الى ضعف سندها ب «قاسم بن محمد» «٤» و «علي بن محمد القاساني» «٥» الضعيف بقرينة رواية الصفار عنه، بل يكفيها في الحكم بطهارة الولد إذا أسلم أحد أبويه عدم الدليل على النجاسة لما تقدم «٦» في بحث نجاسة ولد الكافر تبعا لوالديه من ان الدليل على التبعية في النجاسة لهما إنما هو الإجماع، و السيرة «٧» و القدر المتيقن منهما ما إذا بقيا على كفرهما و لم يسلم أحدهما، و أما إذا أسلم أحدهما أبا كان أو جدًا، أما كان أو جدّة فلا دليل على النجاسة التبعية من إجماع أو سيرة بل كان مقتضى الأصل هو

(١) الجواهر ج ٢١ ص ١٣٥ و المستمسك ج ٢ ص ١٢٦

(٢) الوسائل ج ١٥ ص ١١٦ في الباب ٤٣ ح ١ ط م قم.

(٣) المستمسك ج ٢ ص ١٢٦

(٤) فإنه مشترك

(٥) فإنه ضعيف

(٦) ج ٣ الطبعة الثالثة.

(٧) لاحظ مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٦٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥١

[الثالث: تبعية الأسير للمسلم الذي أسره]

(الثالث): تبعية الأسير للمسلم الذي أسره، إذا كان غير بالغ، و لم يكن معه أبوه أو جدّه (١)

الحكم بالطهارة، لأن النجاسة على خلاف الأصل، فإن النجاسة الكفرية غير متحققه له، لأن المفروض عدم إظهاره للكفر، و الحكمية لا دليل عليه، فيرجع إلى الأصل، و أما بالنسبة إلى سائر الأحكام الثابتة للمسلمين كجواز نكاحه للمسلم، و وجوب تجهيزه لو مات و الصلاة عليه و نحو ذلك فالظاهر تسالم الأصحاب «١» على ذلك أيضا

(١) ٣- تبعية الطفل الأسير منفردا للمسلم.

لو أسر ولد الكافر مع أبويه تبعهما في الإسلام، و الكفر، و ما يتبعهما من الأحكام كالطهارة و النجاسة و غيرها- و هذا مما لا خلاف فيه «٢» و أما لو أسر منفردا، فان كان مميزا و أظهر الإسلام أو الكفر فلا إشكال في حكمه أيضا فإنه مسلم، أو كافر، حسب ما أظهره، لما تقدم من شمول أدلة الإسلام، و الكفر لكل من أظهرهما عن تمييز و إدراك للمعنى، و هذا ظاهر.

و أما إذا أسر منفردا، و لم يكن مميزا أو لم يظهر الإسلام، أو الكفر فلا- يكون مسلما، و لا كافرا بالاستقلال، بل يجرى عليه أحكام

التبعية، فحينئذ يقع السؤال عن أنه هل يتبع المسلمون الذين هو في أسرهم مطلقاً في جميع الأحكام، أو يتبع أبويه الكافرين المنفصلين عنه، أي هل العبرة فيه بالتبعية الخارجية للمسلمين، أو التبعية النسبية لأبويه الصحيح هو التفصيل في الأحكام بان يقال أما من حيث الطهارة فهو

- (١) الجواهر ج ٢١ ص ١٣٥ كتاب الجهاد و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٦٢ الطبع الحجري
 (٢) الجواهر ج ٢١ ص ١٣٤-١٣٥ كتاب الجهاد و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٦٢-٥٦٣ الطبع الحجري
 فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٢

.....

تابع للسبب المسلم، لأن القدر المتيقن من الإجماع أو السيرة على تبعية ولد الكافر له في الحكم بالنجاسة إنما هو فيما إذا كان تبعا لهم في الخارج أيضا بحيث يكون معدودا في عداد الكفار و في جمعهم، و أما إذا انفصل عنهم خارجا و لحق بدار الإسلام و صار في جميع المسلمين فلا دليل على تأثير التبعية النسبية في هذه الحالة، و كان مقتضى الأصل طهارته - كما هو المشهور - و ان لم يصدق عليه عنوان المسلم بل ادعى «١» الإجماع و السيرة على المعاملة مع السبايا معاملة المسلمين و كيف كان فيكفينا الأصل بعد عدم ثبوت التبعية النسبية لأبويه في حال أسره عند المسلمين.

و أما من حيث سائر الأحكام كتزويجه للمسلم، و وجوب تجهيزه، و الصلاة عليه بعد موته فلا دليل على الحاقه بالمسلمين، و مقتضى الأصل عدمه ما لم يثبت اندراجه في زمرة المسلمين حقيقة أو حكما و الحاصل: ان الطفل الأسير منفردا يتبع السبب المسلم في الطهارة دون الإسلام بمقتضى الأصل في كل منهما، و ان حكى «٢» عن بعض تبعيته للسبب المسلم في الإسلام و لا دليل عليه - كما أشرنا - و تفصيل الكلام في محله «٣» و المتحصل مما ذكرناه: ان الطفل الأسير منفردا يحكم بطهارته تبعا للسبب المسلم دون سائر الأحكام بشروط ثلاثة ١- عدم البلوغ، و أما إذا بلغ فيكلف بالإسلام ٢- لم يكن معه أبواه الكافرين، و الا كان تابعا لهما

(١) كما حكاه في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٦٣ ج ٦.

(٢) راجع الجواهر ج ٢١ ص ١٣٦ كتاب الجهاد.

(٣) راجع كتاب الجهاد من الكتب الفقهية، كالجواهر ج ٢١ ص ١٣٦

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٣

[الرابع: تبعية ظرف الخمر له]

(الرابع): تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلا (١)

٣- لم يظهر الكفر إذا كان مميزا كما ذكرنا في التعليق «١» و الا كان كافرا ٤- تبعية ظرف الخمر له إذا انقلب خلا (١) لا إشكال في ذلك، لما ذكرناه في بحث مطهرية الانقلاب من ثبوت الملازمة العقلية بين الحكم بطهارة الخمر المنقلب خلا، و بين الحكم بطهارة إنائه، و إلا كان الحكم بطهارة الخلل وحده لغوا، لتنجسه - بملاقاة الإناء - ثانيا، و هذا ظاهر. و عن بعض المتقدمين ممن عاصرناهم القول بثبوت الملازمة في خصوص المقدار الملقى للخل من الإناء، و أما الزائد على ذلك، و

هي الأجزاء الفوقانية من الإناء فلا ملازمة بين طهارتها و طهارة الخل الموجود في الإناء، لعدم التماس، و لا محذور في الالتزام بنجاستها على ما كانت عليه قبل الانقلاب، لعدم ملاقاتها للخل، كى يتنجس ثانيا، فان الغالب هو نقص كمية الخمر الموجود في الإناء بالانقلاب، لتصرف الهواء و الحرارة فيه، و كان ملتزما بهذا القول و يقول بلزوم كسر الإناء، أو ثقبه من تحت، و إخراج الخل بهذا النحو، لثلا يتنجس بملاقاة الأجزاء الفوقانية للإناء.

و لا يخفى: أنه لا يمكن المساعدة على هذا القول بوجه للسيرة القطعية على خلافه من الصدر الأول إلى اليوم، إذ لم نر و لم نسمع أن أحدا من المسلمين فعل ذلك بأواني الخل المنقلب عن الخمر، بل كانوا يأخذون منها الخل على النحو المتعارف في سائر الأواني من إفراغ ما فيه من الماء أو سائر المائعات من دون كسر أو ثقب و بالجملة لا ينبغي التشكيك في ذلك

(١) تقدمت في تعليقه ص ٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٤

[(الخامس): آلات تغسيل الميت]

(الخامس): آلات تغسيل الميت (١) من السدة و الثوب الذى يغسل فيه، و يد الغاسل، دون ثيابه، بل الأولى و الأحوط الاقتصار على يد الغاسل

(١) ٥- تبعية آلات تغسيل الميت له إذا تم غسل الميت فقد طهر بدنه و يطهر بتبعه آلات تغسيه، و هى كل ما يستعمل فى تغسيه على النحو المتعارف ك «السدة» و هى عبارة عما يغسل عليه الميت من خشبة و نحوها و الثوب الذى قد يغسل فيه الميت، و يد الغاسل و «الكيس» الذى قد يمسح به بدنه لإزالة الوسخ و نحوه لقيام السيرة على عدم تطهير شىء من ذلك مستقلا، إذ لم يعهد عصر ثوب الميت و لو كان نجسا لزمه ذلك، لتوقف طهارته على إخراج الغسالة منه بالعصر، بل فى بعض الروايات «١» النص على جواز تغسيل الميت فى ثيابه و مناقشة الشيخ الأعظم «٢» فيما عدا اليد من الآلات غير مسموعة نعم: الأشياء الخارجة التى لم تعد من آلات الغسل - كثياب الغاسل - لم تطهر بالتبع، لعدم السيرة، فلو أصابها الماء النجس لزم تطهيرها

(١) راجع الوسائل ج ٢ ص ٥١٦ ب ٢٠ و ص ٥٢٦ ب ٢٣ و ص ٥٢٨ ب ٢٤ من أبواب غسل الميت ط: م قم.

(٢) المستمسك ج ٢ ص ١٢٨

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٥

[(السادس): تبعية أطراف البئر]

(السادس): تبعية أطراف البئر، و الدلو، و العدة، و ثياب النازح (١) على القول بنجاسة البئر

(١) ٦- تبعية أطراف البئر له لا إشكال فى قيام السيرة على عدم تطهير أطراف البئر، و الدلو، و الرشاء، و ثياب النازح بعد تمام النزح- المأمور به فى الروايات «١» عند وقوع النجس أو موت الحيوانات فى البئر- و لكن هل ذلك من باب السالبة بانتفاء الموضوع، أى

عدم تنجس ماء البئر بملاقاة النجس أو لطهارتها يتبع طهارة ماء البئر على القول بالتنجس. الصحيح هو الأول لما حقق في بحث المياه من عدم تنجس ماء البئر بالملاقاة، فالأمر بالنزح محمول على الاستحباب و التنزه، أو الوجوب تبعا على قول ضعيف، فلا يتنجس ماء البئر إلا بالتغير بالنجاسة كما دل على ذلك صحيحه ابن بزيع «٢». و أما على القول بنجاسة ماء البئر بالملاقاة فيكون النزح مطهرا له فحينئذ نلتزم بطهارة الدلو و الرشاء تبعا لا محالة لسكوت الروايات عن التعرض لتطهيرها مستقلا مع الغفلة عنه فيكون قرينه على الطهارة تبعا و هكذا الكلام في ثياب النازح و أطراف البئر للسيرة على عدم التطهير.

(١) الوسائل ج ١ في الباب ١٤ و ١٥ و ١٦ الى ٢٣ من أبواب المياه

(٢) عن محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام قال: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه، أو طعمه، فينزح حتى يذهب الريح، و يطيب طعمه، لأن له مادة»- الوسائل ج ١ ص ١٧٢ في الباب ١٤ من المياه ح ١ و ٧- ط: م قم
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٦
لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير، و معه أيضا يشكل جريان حكم التبعية (١)

(١) لعدم ثبوت السيرة على عدم التطهير- مستقلا- في فرض التغير، لقلته وقوعه، و ندرته تحققة، و في مثله لا- يمكن إحراز السيرة، فمقتضى القاعدة بقاء أطراف البئر، و آلات النزح على النجاسة، إذ المطهر لها إما الغسل و إما التبعية، و إذا لم يثبت الثاني فأدلة الأول هي المحكمة.

و مما ذكرنا يظهر عدم الفرق «١» بين القول بان المطهر للبئر المتغير هل هو النزح بنفسه أو زوال التغير و النزح مقدمه له، لعدم ثبوت السيرة على عدم التطهير على كل تقدير، سواء قلنا ان المطهر هو النزح أو زوال التغير، و إن كان الثاني هو الأصح، لظهور قوله عليه السلام في صحيحه ابن بزيع «فينزح» حتى يذهب الريح و يطيب طعمه «٢» في أن ذهاب الريح و طيب الطعم هو المطهر، و من هذا التزمنا في بحث المياه «٣» بكفاية إلقاء الكر، أو نزول المطر في زوال تغيره من دون حاجة إلى النزح، بل يكفي زوال التغير بنفسه، لاتصاله بالمادة، و عليه لا مجال لقياس النزح المزيل للتغير على النزح الراجع للنجاسة بالملاقاة، لعدم ثبوت السيرة على التبعية في الأول لندرته و ثبوتها في الثاني، لشيوعه.

(١) تعريض على المستمسك ج ٢ ص ١٢٩.

(٢) تقدمت في تعليقه ص ٥٥.

(٣) ج ٢ ص ٥٤ (مسألة ١) من مسائل ماء البئر- الطبعة الثالثة-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٧

[(السابع): تبعية الآلات المعمولة في طبخ العصير]

(السابع): تبعية الآلات المعمولة في طبخ العصير (١) على القول بنجاسته، فإنها تطهر تبعا له بعد ذهاب الثلثين.

[(الثامن): يد الغاسل، و آلات الغسل في تطهير النجاسات]

(الثامن): يد الغاسل، و آلات «١» الغسل في تطهير النجاسات، و بقیة الغسالة الباقية في المحل بعد انفصالها (٢)

(١) ٧- تبعية آلات طبخ العصير له لقيام السيرة على عدم تطهيرها بعد ذهاب الثلثين، إذ لم يعهد غسل مثل الملعقة المستعملة في طبخ العصير بعد ذهاب ثلثيه، و لو قلنا بنجاسته بالغليان، مضافا الى ان الحكم بطهارة العصير دون الإناء الذي يطبخ فيه لغو محض، كما في أواني الخمر إذا انقلب خلا، لئلا ينجسه بملاقاة الإناء ثانيا

(٢) ٨- تبعية يد الغاسل و آلات الغسل أما طهارة يد الغاسل و آلات الغسل كالإناء في تطهير المتنجسات و إن كان ثابتة فلا تناقض فيها، و لكن الكلام في سبب الطهارة فيها، هل هو التبعية، أو الغسل بالتبع، الظاهر هو الثاني، لانغسالها تبعا لغسل المتنجسات في الماء الكثير كالكر أو الجارى، أو بصب الماء القليل عليها.

و أما بقیة الغسالة في الشىء المغسول - كالثوب و نحوه - فهي أيضا محكومة بالطهارة، و لكن ليست تبعية أيضا، بل لطهارة الغسالة المتعقبه لطهارة المحل بذاتها كما تقدم «٢» في بحث الغسالة، و أشرنا في التعليقة

(١) و في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «يد الغاسل و آلات الغسل»: (الحكم بطهارتها إنما هو لأجل غسلها بالتبع، و أما بقیة الغسالة فقد مر أنها طاهرة في نفسها)

(٢) ج ٢ ص ١٦٧

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٨

[(التاسع): تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل كالخيار]

(التاسع): تبعية ما يجعل «١» مع العنب أو التمر للتخليل (١) كالخيار، و الباذنجان، و نحوهما، كالخشب و العود، فإنها تنجس تبعا له عند غليانه - على القول بها - و تطهر تبعا له، بعد صيرورته خلا

(١) ٩- تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل إذا قلنا بعدم نجاسة العصير مطلقا «٢» بالغليان - كما هو الصحيح على ما تقدم «٣» - فيسهل الأمر في مفروض المسألة لعدم تنجس شىء من ذلك حتى يحتاج الى التطهير، كما أشرنا في التعليقة. و أما لو قلنا بنجاسة العصير بالغليان فيشكل الأمر، بل يمنع عن طهارة ما يجعل معهما من الأشياء الخارجية، كالخيار و الباذنجان، و نحو ذلك مما لم تجر العادة بوجودها مع التمر أو العنب، فإنها أمور زائدة يضاف إليهما حسب اختلاف الرغبات في التخليل، و ذلك لعدم الدليل على طهارتها التبعية حينئذ، بل مقتضى القاعدة تنجس العصير بها ثانيا بالملاقاة حين ينقلب خلا، إذ لا دليل على الطهارة التبعية في مثل ذلك إلا السيرة و لم تثبت في مثل هذه الأشياء الخارجية الزائدة و هكذا الكلام فيما يجعل في العصير علاجا للتخليل مما لم تجر العادة به.

نعم لو كان الشىء مما جرت العادة به كنواة التمر و عود العنب فلا بأس بالالتزام بطهارته التبعية للملازمة العادية بكونه معهما و قيام السيرة على عدم الاجتناب عن خلّ التمر، أو العنب إذا كان فيه شىء من هذا القبيل، و

(١) جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف «قده» «تبعية ما يجعل مع العنب»: (في تبعيته في الطهارة إشكال، بل منع، و الذى

يسهل الخطب ما مرّ من أن العصير لا ينجس بالغليان).

(٢) اي سواء العصير العنبي، أو التمرى أو الزبيبي، وقد تقدم الكلام (في ج ٣ ص ١٧٤ م ١ الطبعة الأولى) في أقسام العصير و ان الأقوى عدم النجاسة في مطلق العصير و ان قال بالتفصيل بعض
(٣) ج ٣ ص ١٧٤- الطبعة الأولى في بحث نجاسة الخمر
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٩

.....

شمول الأخبار الدالة على الطهارة الخمر المنقلب عن الخمر إذا كان فيه شيء مما تعارف وضعه فيه للتخليل، كالمح. فتحصل: أنه لا بد من القول بالتفصيل بين ما جرت العادة بوجوده مع التمر و العنب، كالنواة و العود و بين ما لا يكون كذلك، كالخيار، و الباذنجان و نحوهما من الأشياء الإضافية و هذا على القول بنجاسة العصير بالغليان، و لكن الذي يسهل الخطب هو ما ذكرناه فيما سبق «١» من عدم تنجسه به، بل غاية ما هناك حرمة، و هي ترتفع بالتثليث، أو الانقلاب خلا، و لا محذور في ملاقى الحرام، و انما الإشكال في ملاقى النجس و قد تقدم بعض الكلام هناك.

(١) راجع ج ٣ ص ١٧٤ ذيل (مسألة ١) من مسائل نجاسة الخمر في عدم النجاسة بالغليان- الطبعة الأولى.
و راجع ج ٥ ص ٣٥٧ ذيل (مسألة ٨) فيما يجعل مع العنب و التمر في بحث مطهريه ذهاب الثلثين.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦١

.....

المطهر العاشر زوال عين النجاسة عن بدن الحيوانات و عن مواطن الإنسان
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٢

.....

زوال عين النجاسة عن جسد الحيوان، زوالها عن باطن الإنسان، الشك في كون شيء من الباطن أو الظاهر، حكم مطبق الشفتين و مطبق الجفنين.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٣

[العاشر) من المطهرات: زوال عين النجاسة، أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان]

إشارة

(العاشر) من المطهرات: زوال عين النجاسة، أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان، بأي وجه كان، سواء كان بمزيل، أو من قبل نفسه، فمقتار الدجاجة إذا تلوث بالعدرة يظهر بزوال عينها و جفاف رطوبتها، و كذا ظهر الدابة المجروح إذا زال دمه بأي وجه، و كذا ولد الحيوانات الملوّث بالدم عند التولد الي غير ذلك (١).

(١) (المطهر العاشر): زوال عين النجاسة عن بدن الحيوان لا ينبغي الإشكال في طهارة بدن الحيوان بزوال عين النجس أو المتنجس عنه، وقد حكى «١» عن المشهور طهارة فم الهرة بمجرد زوال عين النجاسة سواء غابت عن العين أم لا كما عن جمع التصريح بذلك، و الحق جملة من المتأخرين بها كل حيوان غير الآدمي، و نسب الى المشهور بل

(١) قال في الحقائق ج ١ ص ٤٣٣: «المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) طهارة فم الهرة بمجرد زوال عين النجاسة سواء غابت عن العين أم لا، صرح بذلك الشيخ و المحقق و العلامة و غيرهم، و الحق جملة من المتأخرين بها كل حيوان غير الآدمي، و استحسنة في المدارك و قيل بالنجاسة لأصالة البقاء عليها، و قيل بالطهارة بالغيب، ذهب إليه العلامة في النهاية.» أقول: و يأتي عبارة النهاية في الشرح في الاحتمال الثالث من وجوه الاحتمالات في روايات السؤر و لاحظ الجواهر ج ١ ص ٣٧٧.

و كذا مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٧١-٧٢ في بحث الأستار و ص ٦٤٠ في بحث المطهرات في نقل الأقوال في المسألة و هي ١- القول بطهارة بدن الحيوان بمجرد زوال عين النجس أو المتنجس ذهب اليه المشهور، و ادعى عليه الإجماع.
٢- القول بعدم تنجسه رأساً- كما مال اليه المصنف قدس سره و ربما يظهر من بعض كلمات الجواهر ٣- القول ببقائه على النجاسة كسائر المتنجسات إلى ان يغسل ذهب اليه بعض، حكاه في الحقائق (ج ١ ص ٤٣٣) و لم يسم قائله، و هو شاذ ٤- القول بطهارته بالغيب مع احتمال غسله بالماء فهو طاهر ظاهراً ذهب إليه العلامة في النهاية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٤

.....

ادعى عدم الخلاف فيه. «١»

أقول: قامت السيرة القطعية من المتشعبة خلفاً عن سلف على عدم الاجتناب عن مطلق الحيوانات- سواء الهرة أم غيرها- بعد زوال عين النجس أو المتنجس عن أبدانها و المعاملة معها معاملة الطاهر مع العلم بسبق تلوثها بالنجاسة، لا أقل من دم الولادة، أو غيرها من النجاسات عند أكلها النجس أو المتنجس، أو الشرب منه، فيعاملون معها معاملة الطهارة مع العلم بعدم ورود مطهر عليها من كثر أو مطر و نحو ذلك، و لا تصح هذه السيرة إلا بالالتزام بطهارة بدن الحيوانات بمجرد زوال العين من دون حاجة إلى مطهر آخر- كالغسل بالماء- و هذا من الواضح بمكان.

روايات السؤر و قد يستدل على ذلك بإطلاق الروايات الدالة على طهارة سؤر الحيوانات و الطيور الجوارح مع العلم بتلوثها، أو تلوث منقارها بالنجاسات غالباً من دون ورود مطهر عليها.

(منها) ما دلت على طهارة سؤر الهرة «٢» مع العلم بنجاسة فمها عادة بأكل فأرة، أو ميتة، أو طعام متنجس، أو شربها من ماء متنجس و نحو ذلك، و لو وقتاً ما.

(و منها) ما دلت على طهارة ماء شرب منه جوارح الطيور «٣» كالباز، و

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٧١ س ٣٣ بحث الأستار و ص ٧٢ س ١ و ٢.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٢٢٧ في الباب ٢ من أبواب الأستار ط: م قم.

(٣) الوسائل ج ١ ص ٢٣٠ في الباب ٤ منها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٥

.....

الصقر، والعقاب، ونحوها، وكذلك الوحش و السباع مما يكثر تلوثها بالنجاسات، بأكلها الميتة و الدم، فان السباع و الجوارح تأكل غالباً مما تصيدها من الحيوانات الأخر، و دلالة هذه الروايات على طهارة سُور هذه الحيوانات لا تتم إلا بطهارتها بزوال العين، ما لم ير في منقارها دم «١» (و منها) ما دلت «٢» على طهارة الدّهن أو الماء الذي وقعت فيه الفأرة، و أخرجت قبل أن تموت، بتقريب أن الحكم بطهارة الدّهن يدل على طهارة موضع بول الفأرة، و بعرفها بزوال العين.

و الحاصل: أن دلالة هذه الروايات على طهارة أسنار «٣» الحيوانات الطاهرة العين بالفعل في قبال الحيوانات النجسة العين كالكلب و الخنزير «٤» لا- يتم إلا بالالتزام بطهارة أبدانها بعد زوال عين النجس منها من دون حاجة الى الغسل بالماء، فإنها و إن كانت في مقام بيان الطهارة الذاتية في قبال الحيوانات النجسة العين كالكلب و الخنزير، إلا أن عدم تعرضها للتنبية على تخصيص الحكم بالطهارة بصورة عدم تلوثها بالنجاسة وقتاً ما مع غلبة التلوث بها دليل قطعي على الطهارة، و لو في صورة التلوث إذا زال عين النجس، بل أكثر أخبار السور تأتي عن الحمل على خصوص

(١) كما في موثقة عمار المروية في الوسائل ج ١ ص ٢٣٠ في الباب ٤ من أبواب الأسنار ح ٢ روى عمار بن موسى، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عما شرب منه الحمامة، فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره، و اشرب، و عن ماء شرب منه باز، أو صقر، أو عقاب، فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما شرب منه، إلا- أن ترى في منقاره دما، فإن رأيت في منقاره دما فلا توضأ منه، و لا تشرب».

و نحوها غيرها في نفس الباب ح ١ و ٣ و ٤.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٢٣٨ في الباب ٩ من أبواب الأسنار ح: ١ و ح: ٤ ص ٢٤٠- ط: م قم.

(٣) المراد من السور مطلق ما باشر جسم الحيوان، كما تقدم في بحث الأسنار ج ٢ ص ٢٣٢- الطبعة الاولى.

(٤) الوسائل ج ١ ص ٢٢٥ باب ١ من أبواب الأسنار، نجاسة سور الكلب و الخنزير ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٦

.....

الطهارة الذاتية، فإنها كالصريح في كونها مسوقة للحكم الفعلي- أي الطهارة الفعلية- لا الذاتية فقط، كرواية عمار «١» التي تقدمت الإشارة إليها فإنه قد استثنى فيها خصوص ما إذا رأى في منقار الطير دما فلا يتوضأ من سوره و لا يشرب منه حينئذ، و أما إذا لم ير ذلك فلا بأس به، و لا يتم ذلك إلا بالطهارة الفعلية بعد زوال العين، هذا.

المناقشة في دلالة روايات السور ربما يناقش في دلالة روايات السور على طهارة بدن الحيوانات بزوال العين بوجوه.

(الأول) عدم تنجيس المتنجس الجامد كبدن الحيوان و هذا ما ذكره المحقق الهمداني قدس سرّه «٢» في بحث المطهرات من احتمال أن يكون الحكم بطهارة سُور هذه الحيوانات مبني على عدم تنجسها بملاقاة المتنجس الجامد، كغم الهرة، و منقار الطير، و لو كان متنجساً بملاقاة النجس،

(١) تقدمت في تعليقه ص ٦٥.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٠ قال قدس سرّه «تنبية: عد بعض الأصحاب من جملة المطهرات غيبة الإنسان، و زوال العين

من باطنه، و من بدن الحيوان، أقول: أما طهارة بدن الحيوان بعد زوال العين فقد عرفت في مبحث الأستار أنه مما لا ينبغي الاستشكال فيه، لكن لو منعنا سراية النجاسة من المتنجسات الجامدة الخالية من العين، كما نفينا عنه البعد عند التكلم في مسألة السراية أشكال استفادة طهارة الحيوان من الأدلة المتقدمة في ذلك المبحث، فإنها لا- تدل إلا- على طهارة السور التي لا ينفياها بقاء الحيوان على نجاسته على هذا التقدير، فليس حكم الحيوان حينئذ مخالفا لحكم سائر المتنجسات، و مقتضى الأصل انفعاله بالملاقاة، و بقاء نجاسته إلى أن يغسل، فلا يجوز اتخاذ جلده أو صوفه ثوبا للمصلى ما لم يغسل» أقول: حكى في الحدائق (ج ١ ص ٤٣٣) القول بنجاسة بدن الحيوان حتى بعد زوال العين، لأصالة البقاء عليها، و لم يسم قائله.

و لا حظ الجواهر ج ١ ص ٣٧٤ في هذا المجال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٧

.....

كما مال إليه في بحث «السراية» (١) و عليه يشكل استفادة طهارة بدن الحيوان من الروايات المشار إليها، لأنها لا تدل إلا على طهارة السور، و هي لا تنافي بقاء الحيوان على نجاسته، بل غاية ما هناك أنه لم تسر نجاسته إلى ملاقيه، لأنه من المتنجس الجامد، و عليه لا يكون حكم الحيوان حينئذ مخالفا لحكم سائر المتنجسات، و مقتضى الأصل انفعاله بالملاقاة، و بقاء نجاسته إلى أن يغسل. ثمرة هذا القول ثم أشار إلى ان الثمرة بين الاحتمالين تظهر في اتخاذ جلده أو صوفه ثوبا للمصلى ما لم يغسل، إذ على الاحتمال الأول و هو ما ذكرناه من طهارة بدن الحيوان بمجرد زوال العين يجوز الصلاة فيهما و على الثاني لا- يجوز، لبقائهما على النجاسة ما لم يغسلا.

(ثانيها) عدم انفعال بدن الحيوان بملاقاة النجس و هذا أيضا ذكره المحقق المذكور قدس سره (٢) في بحث الأستار- و هو في مقابل الأول- من احتمال عدم انفعال بدن الحيوان بالنجس رأسا كالبواطن التي لا تنفعل بملاقاة النجس، فلم يتنجس كي يطهر بزوال العين، و ملاقى الطاهر طاهر، فإذا لم يكن على منقار الطير، أو فم الهرة عين الدم، و شربا من الماء كان طاهرا، لعدم تنجس الطير أو الهرة من الأول.

و هذا الاحتمال هو الذى استقر به فى المتن حيث يقول «و لكن يمكن أن

(١) لاحظ مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٧٧.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٧٢ س ٢٠-٢٣ قال قدس سره «فالحكم- يعنى بطهارة سئور الحيوانات الطاهرة العين- من الوضوح بمكان لا يحوم حوله الارتباب و انما الإشكال فى أنه هل يتنجس بدن الحيوان عند تلوته بالنجاسة فيطهر بزوال العين أو لا ينفعل أصلا، كالبواطن التي لا تتأثر بما فيها من النجاسات.»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٨

.....

يقال بعدم تنجسها أصلا، و إنما النجس هو العين الموجودة فى الباطن، أو على جسد الحيوان، و على هذا فلا وجه لعدّه من المطهرات و هذا الوجه قريب جدا» و وجه تقريب هذا الاحتمال هو دعوى عدم وجود إطلاق أو عموم فى أدلة سراية النجاسة بالملاقاة تدل على نجاسة الملاقى مطلقا، و لو كان بدن الحيوان، لأن ما دلّ على السراية إنما هى أدلة وردت فى موارد خاصة، كملاقاة النجس للثوب، أو بدن الإنسان، أو الإناء، و نحو ذلك من الموارد الخاصة، فلا عموم هناك إلا عموم ما تداول فى كلمات الأعلام من أن كل ما

لاقى نجسا يتنجس، و ليس هذا بدليل شرعى، إذ لا- يبتنى إلا- على دعوى عدم الفرق بين هذه الموارد الخاصة التى وردت فى الروايات و غيرها مما لم يرد فيه نص خاص، و عهدة هذه الدعوى على مدعيها، فلا يمكن الالتزام بها. و عليه يكون مقتضى القاعدة هو الحكم بعدم تنجس بدن الحيوان بملاقاة النجس و كأنه بنى على ذاك المصنف قدس سره فى المتن.

ثمرة القول بعدم الانفعال و ثمرة هذا القول هى أنه لو ذبح حيوان، و كانت على بدنه أو صوفه نجاسة يابسة- كالعذرة- لا يحكم بنجاسة بدنه أو صوفه حينئذ، لأنه فى حال حياته لم يتنجس بدنه على الفرض و بعد الذبح لم تكن فى النجاسة رطوبة مسرية كى تسرى إلى بدن الحيوان، أو صوفه و هذا بخلاف ما إذا قلنا بانفعال بدن الحيوان بملاقاة النجس، فإنه يبقى على النجاسة، لعدم زوال العين فى حال حيوته، فلا بد و أن يغسل بعد ذبحه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٩

.....

(ثالثها) الطهارة بالغيبه ذهب إليه العلامة قدس سره فى النهاية حيث قال: «لو نجس فم الهرة بسبب كأكل الفارة و شبهه، ثم و لغت فى ماء قليل، و نحن نتيقن نجاسة فمها فالأقوى النجاسة، لأنه ماء قليل لاقى نجاسة، و الاحتراز يعسر عن مطلق الولوغ لا عن الولوغ بعد تيقن نجاسة الفم، و لو غابت عن العين، و احتمال ولوغها فى ماء كثير أو جار لم ينجس، لأن الإناء معلوم الطهارة فلا يحكم بنجاسته بالشك» «١» و مفاد هذا المقال هو الرجوع الى استصحاب طهارة الإناء أو قاعدة الطهارة فيها، لاحتمال طهارة بدن الحيوان بالغسل، و معنى ذلك سقوط استصحاب نجاسة بدن الحيوان فيحكم بطهارته لقاعدتها، فيحكم بطهارة ملاقيه لا محالة.

فتلخص إلى هنا: ان مجموع الاحتمالات المطروحة فى تفسير روايات السؤر مع العلم بملاقاة بدن الحيوان للنجاسة- عادة- أربعة:

١- عدم تنجس السؤر، على أساس عدم تنجيس المتنجس الجامد، كبدن الحيوان فى مورد البحث لو سلم تنجسه بالملاقاة.

٢- عدم نجاسة بدن الحيوان بملاقاة النجس رأسا كما استقر به فى المتن.

٣- الطهارة الظاهرية بالغيبه فيما إذا احتمل طهارة بدن الحيوان بالغسل بالماء، تخصيصا فى أدلة الاستصحاب، فان مقتضاه و ان كان استصحاب النجاسة عند الشك فى بقائها على بدن الحيوان و لكن دلت روايات السؤر على الطهارة فى هذه الحال أيضا.

٤- طهارة بدن الحيوان بزوال العين طهارة واقعية- كما هو المشهور- و

(١) بنقل الحدائق ج ١ ص ٤٣٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٠

.....

هو الصحيح، إذ لا يمكن المساعدة على الثلاثة الباقية.

أما الاحتمال الأول الذى ذكره المحقق الهمداني قدس سره ففيه:

أولاً: أنه قد ذكرنا فى بحث تنجيس المتنجس «١» أن المتنجس الأول- أى ما لا- يكون له واسطة- يكون منجسا لملاقيه و ان كان جامدا، لإطلاق جملة من الروايات.

(منها) قوله عليه السلام فى موثقة سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب الرجل جنبه، فأدخل يده فى الإناء فلا بأس به إذا لم يكن أصاب يده شىء من المنى «٢» فإن مفهومه أنه لو أصاب يده شىء من المنى فأدخل يده فى الماء ففيه بأس، فينجس

الماء، كما صرح بذلك في روايته الثانية (٣) و اليد من المتنجس الجامد، كبدن الحيوان ينجس ملاقيه. و ثانيا: انه لو تم هذا الاحتمال في الروايات فلا- يتم في السيرة القطعية من المتشعبة خلفا عن سلف فإنهم لا- يجتنبون من نفس الحيوانات مع قطع النظر عن أسئارها بعد زوال العين عن بدنها من دون غسل، إذ لا- أقل من تلوثها بدم الولادة، مضافا إلى جريان العادة بتنجس أبدانها بسائر النجاسات- غالبا- كدم القروح و الجروح، أو تنجس فمها بأكل طعام نجس، أو شرب ماء نجس، أو تنجس بدنها بالمنى الخارج منها حين اللقاح، إلى غير ذلك من الفروض، و الأمثلة و لم يعهد من أحد من المتشعبة غسل فم هرة البيت لو أكلت فأرة، أو أكلت طعاما نجسا أو شربت ماء نجسا، مع

(١) ج ٣ ص ٣٥٥- الطبعة الاولى.

(٢) الوسائل ج ١ ص ١٥٣ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ح: ٩ ط: م قم.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٥٤ في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، ح: ١٠ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧١

.....

العلم بأنها تباشر ما في البيت من الطعام و غيره. و الحاصل: أنه لا ينبغي التأمل في قيام السيرة المستمرة من كافة المتشعبة على عدم التحرز من بدن الحيوانات، و لا من أصوافها و أوبارها التي يعلم بنجاستها- بنحو من الأنحاء- لو زالت عنها عين النجس من دون تطهير بالماء، فيستعملون أصوافها في ما يشترط فيه الطهارة، كالثوب في الصلاة، و هذا مع قطع النظر عن حكم أسئارها التي دلت الروايات على طهارتها. و احتمال حصول غسل أبدانها بالمطر و نحوه من المياه التي تصيب بدن الحيوان قهرا، كالشطوط و الأنهار التي يدخلها الحيوان و يسبح فيها فلو تم فإنما يتم في بعض الأمكنة التي يوجد فيها المياه بكثرة، و أما في غيرها لا سيما في مثل الحجاز الذي هو مصدر الروايات من أهل البيت عليهم السلام فلا يتأتى فيه هذا الاحتمال مضافا إلى ان المطر لا يصيب- غالبا- الأظهر الحيوان دون بطنه، و نحوه من الأعضاء السفلى، و الحاصل: انهم لا- يجتنبون عن بدن الحيوانات حتى مع العلم بسبق تلوثها بالنجس من دون حاجة إلى غسل بالماء إذا زالت النجاسة عن بدنها.

و أما الاحتمال الثالث- و هو الرجوع إلى قاعدة الطهارة أو استصحاب طهارة الملاقى كما عن نهاية العلامة فمبنى على احتمال غسل الحيوان بالماء إذا غاب عن العين- فلا يمكن المساعدة عليه أيضا بوجه، لما ذكرناه في رد الاحتمال الأول من قيام السيرة القطعية على عدم الاجتناب من نفس الحيوان الملاقى للنجس بعد زوال العين حتى مع العلم بعدم ورود مطهر عليه، و من هنا ذكرنا مثال هرة البيوتات إذا أكلت فأرة و نحوها- مثلا- أو تنجس فمها بأكل طعام نجس، و بشرب ماء نجس، فإنه لا يغسل فمها

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٢

.....

صاحب البيت، بل لو فعل ذلك لغرض حصول الطهارة عدّ من أهل الوسواس، و الجنون فان هذا و أمثاله من موارد السيرة القطعية يدلنا على عدم الحاجة إلى الغسل بالماء، في طهارة بدن الحيوان بعد زوال عين النجس عنه.

فيبقى الاحتمال الثاني- و هو عدم تنجس بدن الحيوان بملاقاة النجس رأسا- كما استقر به في المتن و أشار إليه الفقيه الهمداني قدس سرّه أيضا كما تقدم.

و لكن يرده انه مبني على عدم عموم فيما دل على تنجس مطلق ملاقى النجس، و لو كان بدن الحيوان، و لكن الصحيح ثبوت هذا العموم، و هو ما أشرنا إليه مرارا في الأبحاث السابقة من كفاية عموم موثقة عمار في الدلالة على ذلك، حيث أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن حكم ملاقى الماء المتنجس بوقوع ميتة الفأرة فيه، فقال عليه السلام: «يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة». (١) فإن عموم «كل ما أصابه ذلك الماء» يشمل بدن الحيوان أيضا، فيتنجس بملاقاة النجس، كما هو الحال في سائر ما يلاقى النجس، إلا أنه لا يحتاج في طهارته إلى الغسل بالماء، بل يظهر بمجرد زوال العين، و هذا تخصيص فيما ذكرناه مرارا فيما مر من الأبحاث من أن الأمر بغسل الملاقى للنجس يدل على أمرين.

(١) روى عمار بن موسى الساباطى انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إنائه فأرة، و قد توضع من ذلك الإناء مرارا، و اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت الفأرة متسلخة؟ فقال: ان كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ، أو يغسل ثيابه، ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة، و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من ذلك الماء شيئا و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه، ثم قال: لعله أن يكون انما سقطت فيه في تلك الساعة التي رآها.

الوسائل ج ١ ص ١٤٢ في الباب ٤ من أبواب الماء المطلق: ح ١ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٣

.....

(الأول) تنجس الملاقى - كالثوب و البدن - بملاقاة ذاك النجس، كالبول، مثلا.

(الثاني) عدم حصول الطهارة للملاقى، إلا بالغسل.

و لكن قد دلت السيرة القطعية على عدم الاجتناب عن خصوص بدن الحيوان بمجرد زوال العين - كما عرفت - فيكون المطهر لبدن الحيوان زوال العين من دون حاجة الى الغسل بالماء و هذا بخلاف سائر المتنجسات، فإنها لا تطهر إلا بالغسل بالماء.

فتحصل: ان مقتضى الجمع بين الموثقة، و السيرة هو الالتزام بتنجس بدن الحيوان بملاقاة النجس أولا، ثم يظهر بزواله، لأن عموم الموثقة تدل على انفعال مطلق الملاقى للنجس، و لو كان بدن الحيوان، و هذا بضميمة قيام السيرة القطعية على عدم الاجتناب من الحيوانات بمجرد زوال عين النجس عنها ينتج كفاية زوالها في الطهارة - كما هو المشهور - فالأوفق بالجمع بين الأدلة هو القول بتنجس بدن الحيوان بملاقاة النجس و طهره بزواله، ثم القول بعدم تنجسه رأسا، و أما القولان الآخريان، و هما عدم سراية نجاسته إلى الملاقى، أو الطهارة الظاهرية مشروطا بالغبية و احتمال غسل الحيوان فيمن الضعف بمكان كما عرفت.

الثمره بين القولين بقى الكلام فى الثمره بين القولين (طهارة بدن الحيوان بزوال العين، أو عدم تنجسه رأسا) ١- تظهر الثمره فى بقاء عين النجس على بدن الحيوان الى ما بعد الذبح، فان قلنا بتنجس بدنه - كما هو المختار - يجب غسله حينئذ، إذ لا يكفى مجرد زوال عين النجس عن جسمه فى هذه الحال بفرك و نحوه، لبقاء النجاسة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٤

.....

على بدنه من حال حياته، فان زوالها مطهر للحيوان بما هو حيوان حي، و المفروض عدمه، و أما بعد الذبح فليس بحيوان، بل هو لحم و عظم و جلد فلا بد من غسله بالماء لتنجس بدنه من الأول و لم يزل باقيا على النجاسة، و أما إذا قلنا بعدم تنجسه من الأول - كما

رجحه في المتن - فلا يجب غسله إذا كانت النجاسة يابسة، لأنه حال حياته لم يتنجس بدنه، وان كانت النجاسة رطبة، و بعد الذبح لم تكن فيها رطوبة مسرية، لان المفروض يبوستها على بدنه من حال حياته.

٢- وقد يقال بوجود ثمره أخرى أشار إليها الفقيه الهمداني قدس سره «١» و شيخنا الأستاذ قدس سره في بحث الأصول. و هي تظهر في حكم الملاقي لبدن الحيوان فيما لو شك في بقاء عين النجس على بدنه، فإنه على القول بعدم تنجس بدنه بملاقاة النجس لا يمكن الحكم بنجاسة ملاقيه الا على القول بالأصل المثبت، و لا نقول به. لأن استصحاب النجس على بدنه لا يثبت الملاقاء معه، إذ هي ليس بأثر شرعي، بل أمر عادي و ان كان يترتب عليه نجاسة الملاقي الا انه مع الواسطة العادية، و أما الملاقاء مع نفس بدن الحيوان لا اثر لها لان المفروض هو القول بعدم تنجس بدن الحيوان، و أما إذا قلنا بتنجس بدنه بملاقاة النجس فيحكم بنجاسة ملاقيه عند الشك في بقاء النجس على بدنه، لاستصحاب نجاسته، و الملاقاء معه وجدانية فيحكم بنجاسة الملاقي لا محالة بضم الوجدان إلى الأصل من دون أي محذور، و السر في الفرق بين القولين هو ان الشك على القول بعدم تنجس بدن الحيوان انما هو في موضوع الاستصحاب، و هو النجس على بدنه، و لم يحرز، و أما على القول بتنجسه فالموضوع محرز، و هو بدن الحيوان

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٧٢ س ٢٢ بحث الأسائر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٥

.....

الذي علم بنجاسته سابقا فيستصحب حكمه و ان كان منشأ الشك هو بقاء العين على بدنه. فتحصل: أنه على القول بعدم انفعال بدن الحيوان لا يحكم بنجاسة ملاقيه عند الشك في بقاء العين، بخلافه على القول بانفعاله فيحكم بنجاسته، فمقتضى القاعدة هو التفصيل بين القولين، و التمسك بقاعدة الطهارة على الأول، دون الثاني، هذا هو مقتضى القواعد الأصولية و لكن قد دل بعض الروايات في خصوص الطيور على الحكم بالطهارة مطلقا و ان علم بنجاستها سابقا، الا ان يعلم بوجود النجس على بدنهما بالفعل، فتكون مخصصة لأدلة الاستصحاب عند الشك في بقاء النجاسة على بدن الحيوان، و لو كانت مسبوقه بالعلم بوجودها، و هذه كموثقة عمار الواردة في الطيور الجوارح، بل مطلق الطير، أو الدجاجة حيث انها دلت على جواز الشرب و الوضوء من اسنارها إلا ان يرى في منقارها دما، أو قدرا فان الاستفادة منها إناطة الحكم بالاجتناب عن سئورها بالعلم بوجود القذر على منقارها بالفعل، فلا مجال لاستصحاب النجاسة فيها.

و هي الرواية المتقدمة «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عما شرب منه الحمامة؟ فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره، و اشرب، و عن ماء شرب منه باز، أو صقر، أو عقاب فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى في منقاره دما، فإن رأيت في منقاره دما فلا توضأ منه، و لا تشرب» «٢» فان مفادها لزوم العلم بوجود النجس على منقار الطير في الحكم

(١) ص ٦٥ في التعليقة.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٢٣٠ في الباب ٤ من أبواب الأسائر ح: ٢ و نحوها ح ٣ و ٤ عنه أيضا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٦

و كذا زوال عين النجاسة، أو المتنجس عن بواطن الإنسان كفمه، و أنفه، و أذنه، فإذا أكل طعاما نجسا يظهر فمه بمجرد بلعه (١)

بنجاسة سؤره، فتكون الموثقة مخصصة لأدلة الاستصحاب في خصوص المورد.

نعم هذه الموثقة وردت في خصوص الطيور، وقد ورد النص في الفأرة أيضا حيث دل على طهارة ما وقعت فيه الفأرة من الدهن أو الماء، إذا خرجت حيية، مع ان مقتضى الاستصحاب بقاء محل خريتها و بولها على النجاسة فينجس ملاقيه، الا انه لا أثر له في المقام للحكم بطهارة ما يلاقيه من الدهن أو الماء بمقتضى النص «١» المشار اليه، فحتاج في شمول الحكم لغير مورد النص الى العلم بعدم الفرق بين الحيوانات من هذه الجهة، كما لا يبعد ذلك، و الا فيقتصر على مورد النص و هو الطير مطلقا الجوارح و غيرها، و يلحق بها الفأرة، و في باقى الحيوانات يجرى استصحاب النجاسة لو علم بتنجسها و شك في زوال العين عن بدنها.

(١) طهارة البواطن بزوال العين لا إشكال و لا خلاف «٢» ظاهرا في طهارة بواطن الإنسان بعد زوال العين من دون حاجة الى الغسل، سواء أ كانت النجاسة داخلية كدم الرعاف يصيب باطن الأنف أو خارجية، كما إذا استنشق ماء نجسا و هذا مما لا ينبغي التأمل فيه، و انما الإشكال في أنه هل يتنجس البواطن بوصول النجاسة، فيكون زوالها مطهرا لها، أم لا تنجس من أصلها «٣» فيكون حينئذ عدّ

(١) الوسائل ج ١ ص ٢٣٨ و ٢٤٠ في الباب ٩ من أبواب الأستار، ح: ١ و ٤.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٢٩٧.

(٣) قد يتوهم وجود الثمرة بين الاحتمالين بأنه لو قلنا بأن طهارة باطن البدن أيضا شرط في صحة- الصلاة، كطهارة ظاهره، فيجوز الصلاة قبل زوال العين على القول بعدم انفعال الباطن، و لا يجوز على القول بالانفعال ما لم يعلم بزوالها، و هذا كما إذا تنجس باطن الأنف بدم الرعاف أو غيره و لم يزل الدم باقيا داخل الأنف نعم لو قلنا بان حمل النجس موجب للبطلان بطلت الصلاة حتى على القول بعدم الانفعال، هذا و لكن أصل المبنى فاسد، لعدم الدليل على اشتراط طهارة باطن البدن في الصلاة و لو كان من قبيل باطن الأنف أو الفم أو الأذن فضلا عن سائر بواطنه الداخلية أى ما دون الحلق.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٧

.....

زوال العين من جملة المطهرات مبنيا على المسامحة، فالكلام في بواطن الإنسان هو الكلام في ظاهر الحيوان بعينه.

فنقول توضيحا للمقام: إن البواطن تكون على قسمين «الأول» ما دون الحلق و «الثاني» ما فوق الحلق.

أما (القسم الأول)- و هو مما لا- يمكن غسله بالماء- فلا ينبغي التأمل في عدم الحكم بتنجسه بملاقاة النجس، أو المتنجس، لعدم الدليل على ذلك، لأن العموم المستفاد من موثقة عمار المتقدمة «١» منصرف عن بواطن الإنسان، للقطع بعدم شمول الأمر بالغسل لهذا القسم من البواطن التي لا يمكن غسلها.

بل لا ثمره للبحث عن تنجسها، لضرورة صحة صلاة من لاقى النجس بواطنه الداخلية، سواء كان النجس من النجاسات المتكونة في الباطن، كالعذرة، و البول، و الدم، أو الخارجية كما إذا شرب الخمر، أو الماء المتنجس، أو أكل لحم الخنزير، أو الميتة، و كانت باقية في جوفه، فلا ثمره في الحكم بتنجس البواطن ما دون الحلق أصلا، لصحة الصلاة على كل تقدير، و ليس له أثر آخر.

و أما (القسم الثاني) و هو البواطن ما فوق الحلق، كباطن الفم، و الأنف،

(١) ص ٧٢ تقدمت في تعليقه.

الوسائل ج ١ ص ١٤٢ في الباب ٤ من أبواب الماء المطلق: ح ١ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٨

.....

و الأذن- مما يمكن غسله بالماء- فالملاقى له إما أن تكون نجاسة داخلية كدم الرعاف الملاقى لباطن الأنف أو الدم الخارج من الأذن، أو الدم الخارج من اللثة الملاقى لباطن الفم، و الأسنان، أو نجاسة خارجية كما إذا شرب الماء النجس أو استنشق به و نحوذ ذلك.

أما الأول أى الملاقاة مع النجس الداخلى فلا دليل على نجاسة الباطن بملاقاته و لو أمكن غسله، لعدم الدليل على ذلك، بل ورد فى موثقة عمار الساباطى الأمر بالاكْتفاء بغسل ظاهر الأنف من دم الرعاف، من دون حاجة إلى غسل باطنه.
قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل يسيل من أنفه الدم، هل عليه أن يغسل باطنه، يعنى جوف الأنف فقال: انما عليه أن يغسل ما ظهر منه» «١» فان الحصر ب «انما» يدل على أن الباطن لا يجب غسله، فإذا لا دليل على تنجسه، لما مر مرارا من أن الدليل على تنجس شيء بملاقاة النجس انما هو الأمر بغسله الدال إرشادا على تنجس الملاقى للنجس، و أن المطهر له هو الغسل بالماء.
و عليه تكون هذه الموثقة مخصصة للعموم المستفاد من موثقة الأخرى المتقدمة «٢» الدالة على وجوب غسل كل ما يلقى الماء المتنجس بميته الفأرة، بعد إلغاء خصوصية الماء المتنجس و استفادة العموم لكل نجس أو متنجس، لو لم نقل بانصرافها عن غسل البواطن رأسا و الحاصل: انه لا دليل على تنجس البواطن بالنجاسة الداخلية، لقصور فى العموم أو لتخصيصه، فالمرجع قاعدة الطهارة، هذا كله فى الباطن الممكن غسله إذا

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٣٨ فى الباب ٢٤ من أبواب النجاسات ح: ٥ ط: م قم.

(٢) ص ٧٢ فى التعليقة و الوسائل ج ١ ص ١٤٢ ح ١ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٩

.....

لاقى نجاسة داخلية.

و أما الثانى و هو ملاقاته للنجس الخارجى كما إذا أكل أو شرب نجسا، أو استنشق بالماء المتنجس فهل يتنجس ريقه، و داخل فمه، أو أنفه بذلك أو لا؟

لا مانع من الالتزام بتنجسها بالنجاسة الخارجيه لشمول، موثقة عمار المتقدمة له من دون وجه للانصراف إذا كانت النجاسة خارجيه، و لم يرد مخصص لها فى ذلك، فان المخصص، و هو موثقة «١» أيضا وردت فى دم الرعاف، و هو نجاسة داخلية- كما عرفت- فالدليل على تنجس الباطن ما فوق الحلق مما يمكن غسله هو الدليل الذى اعتمدنا عليه فى الحكم بتنجس ظاهر بدن الحيوان بملاقاة النجس، و هو عموم موثقة عمار المتقدمة. «٢»

نعم قامت السيرة القطعية على كفاية زوال العين فى الحكم بطهارتهما سواء ظاهر الحيوان، أو باطن الإنسان من دون حاجة الى الغسل، و أما ما ذكرناه آنفا- و فى بحث نجاسة البول و الغائط من عدم الحكم بنجاسة البواطن بملاقاة النجس مطلقا داخلية كانت أو خارجيه- فإنما هو فى القسم الأول منها، أعنى هو فى القسم الأول منها، أعنى ما دون الحلق الذى لا يمكن غسله.

و مما يؤيد ما ذكرناه من كفاية زوال العين فى الحكم بطهارة الباطن ما فوق الحلق بعد تنجسه بملاقاة النجس الخارجى ما ورد فى الحديث من طهارة بصاق شارب الخمر و هى:

رواية عبد الحميد أبى ديلم، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل يشرب

(١) تقدمت ص ٧٨ وسائل ج ٣ ص ٤٣٨ ط: م قم.

(٢) تقدمت ص ٧٢ وسائل ج ١ ص ١٤٢ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٠

.....

الخمير فيصق، فأصاب ثوبى من بصاقه؟ قال: ليس بشيء» (١) ورواية الحسن بن موسى الحنات قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمجه من فيه فيصيب ثوبى؟ فقال: لا بأس» (٢) والحاصل: أن مقتضى للحكم بنجاسة القسم الثانى من باطن الإنسان - وهو ما فوق الحلق - بملاقاة النجاسة الخارجية موجود، وهو عموم موثق عمار الدال على سراية النجاسة من النجس إلى ملاقيه مطلقا من دون فرق بين أقسام الملاقي نعم يطهر البواطن بمجرد زوال العين من دون حاجة إلى الغسل، لقيام السيرة القطعية. وتظهر الثمرة بين القولين (القول بتنجس الباطن والقول بعدمه) ما ذكره فى المتن من أنه لو كان فى فمه شيء من الدم، فريقه نجس ما دام الدم موجودا فى الفم على الأول، فإذا لاقى شيئا نجسه، بخلافه على الثانى - أى عدم تنجس الباطن - فان الريق طاهر، و النجس هو الدم فقط، فإن أدخل إصبه - مثلا - فى فمه، و لم يلاق الدم لم ينجس، وإن لاقى الريق فتحصل: ان القسم الأول من البواطن و هو ما لا يمكن غسله بالماء، كما دون الحلق، لا دليل على تنجسه بالنجس، و أما القسم الثانى و هو ما يمكن غسله به كما فوق الحلق فيتنجس بالملاقاة لعموم الموثقة الا انه يظهر بزوال العين، للسيرة القطعية على الاكتفاء به من دون غسل.

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٧٣ ط: م قم فى الباب ٣٩ من النجاسات ح: ١.

(٢) فى الباب المتقدم ح: ٢ و هذا محمول على ما يوافق الحديث الأول.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨١

هذا إذا قلنا إن البواطن تتنجس بملاقاة النجاسة، وكذا جسد الحيوان، ولكن يمكن أن يقال بعدم تنجسها أصلا، وإنما النجس هو العين الموجودة فى الباطن، أو على جسد الحيوان، وعلى هذا فلا وجه لعدّه من المظهرات، وهذا الوجه قريب جدا (١) (١)

كما ذكرنا فى ظاهر بدن الحيوان بعينه.

(١) بل هو بعيد، لما عرفت فى طى البحث فى هذه المسألة من أن مقتضى عموم موثقة عمار المتقدمة (٢) سراية النجاسة إلى مطلق ملاقى النجس، سواء أ كان من الأجسام الخارجية، كالثوب و نحوه، أو كان بدن الحيوان، أو بدن الإنسان ظاهره أو باطنه الممكن غسله، لعموم لفظة «كل» فى قوله عليه السلام فى الموثقة المذكورة: «يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» لكل شيء أصابه الماء النجس، سواء أ كان بدن الحيوان أو الإنسان ظاهره أو باطنه، نعم قامت السيرة القطعية على الاكتفاء بزوال العين النجس من الباطن فى الحكم بطهارته، و لو أمكن غسله كباطن الأنف و الفم و نحوه، مضافا الى دلالة موثقة الأخرى (٣) على كفاية غسل ظاهر الأنف من دم الرعاف من دون حاجة الى غسل باطنه و إن أمكن.

(١) جاء فى تعليقه «دام ظله» على قول المصنف «قده» «قريب جدا» (بل هو بعيد، نعم هو قريب بالإضافة إلى ما دون الحلق)

(٢) فى ص ٧٢ وسائل ج ١ ص ١٤٢ ح ١ ط: م قم.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٤٣٨ فى الباب ٢٤ من أبواب النجاسات، ح: ٥ ط: م - قم و تقدمت ص ٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٢

و مما يترتب على الوجهين أنه لو كان في فمه شيء من الدم فريقه نجس ما دام الدم موجودا على الوجه الأول، فإذا لاقى شيئا نجسه بخلافه على الوجه الثاني، فإن الريق طاهر، و النجس هو الدم فقط، فإن أدخل إصبعه - مثلا - في فمه، و لم يلاق الدم لم ينجس، و إن لاقى الدم ينجس إذا قلنا بأن ملاقاته النجس في الباطن أيضا موجبة للنجس، و إلا فلا ينجس أصلا، إلا إذا أخرجه، و هو ملوث بالدم.

[مسألة (١): إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر]

(مسألة ١): إذا شك في كون شيء «١» من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الأول من الوجهين، و يبنى على طهارته على الوجه الثاني، لأن الشك عليه يرجع إلى الشك في أصل التنجس (١)

(١) الشك في كون شيء من الباطن أو الظاهر ذكره «قده» أنه إذا شك في جزء من البدن هل هو من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الأول، أي على الحكم بتنجس الباطن، و ذلك لاستصحاب النجاسة، للعلم بتنجسه على كل حال، سواء أ كان من الظاهر أو الباطن - على الفرض - و إنما نشك في طهارته بزوال العين من دون حاجة إلى الغسل، لاحتمال كونه من الباطن، و مقتضى الاستصحاب بقاءه على النجاسة.

و أما إذا قلنا بالوجه الثاني - و هو عدم تنجس الباطن - فيحكم بطهارته بعد زوال العين، لرجوع الشك حينئذ إلى الشك في أصل تنجسه، لاحتمال أن يكون من الباطن، و لم يتنجس - على هذا الوجه - رأسا، فيرجع

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٨٢

(١) جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف قدس سرّه «إذا شك في كون شيء»: (المشكوك فيه يحكم بعدم كونه من الباطن، و عليه فلا أثر للوجهين المذكورين)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٣

.....

إلى قاعدة الطهارة، هذا ما أفاده في المتن.

أقول: إذا كانت النجاسة من الخارج - كما هو ظاهر المتن - فيحكم ببقائه على النجاسة على كلا الوجهين أما على الوجه الأول فلما ذكرنا من الاستصحاب الحكمي أعنى استصحاب النجاسة و أما على الوجه الثاني فللاستصحاب الموضوعي و به ينقح موضوع عموم دليل تنجس الشيء بملاقاة النجس، و هو استصحاب عدم كون المشكوك من الباطن، عندما أزيل، فيشمله عموم دليل وجوب الغسل، إذ لا يكفي مجرد زوال العين إلا في الباطن، و المفروض عدمه.

توضيح المقام: إن النجاسة الملاقيه للشيء المشكوك كونه من الباطن أو الظاهر قد تكون نجاسة خارجية، و أخرى تكون نجاسة داخلية فهنا فرضان.

أما (الفرض الأول) إما أن يكون لشبهة مفهومية، أو موضوعية.

أما الشبهة المفهومية فلا- بد فيها من الرجوع إلى عموم أو إطلاق ما دل على تنجس ملاقى النجس، لأن الشك حينئذ يكون فى التخصيص الزائد بيان ذلك: إن مقتضى عموم قوله عليه السّلام فى موثقة عمار «١» «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» هو الحكم بنجاسة مطلق ما أصابه ذلك الماء النجس، سواء أ كان باطن البدن أو ظاهره، أو غيرهما و أنه لا يظهر إلا بالغسل بالماء، و لكن خرجنا عن هذا العموم فى خصوص الباطن بعدم وجوب غسله، إما لعدم تنجسه رأساً، أو لظهوره بزوال العين، و أما المقدار الزائد على ذلك، و هو الجزء المشكوك أنه من الظاهر أو الباطن للشبهة فى سعة مفهوم الباطن و

(١) الوسائل ج ١ ص ١٤٢ ح ١ ط: م قم و قد تقدمت فى ص ٧٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٤

.....

ضيقه. فلا بد من الحكم بتنجسه، و عدم كفاية زوال العين فى طهارته، لأنه من الشك فى التخصيص الزائد، و من موارد دوران الأمر بين الأقل و الأكثر فى التخصيص، فيرجع الى عموم نجاسة ملاقى النجس الى أن يغسل و أما إذا كانت الشبهة مصداقية للباطن- لظلمة و نحوها- فلا يجوز التمسك فيها بعموم العام ابتداءً، لأنه من التمسك بالعام فى الشبهة المصداقية، و لكن لا مانع من التمسك به بعد تنقيح موضوعه باستصحاب عدم الخاص، حيث ان عنوان الباطن الخارج عن عموم السراية هو عنوان وجودى، فيجرى فيه استصحاب عدم الأزلى، و به ينقح موضوع عموم الموثقة المذكورة، و هو كل ما ليس بباطن الإنسان، فيحكم بنجاسته أيضاً، كالشبهة المفهومية. و هذا من دون فرق بين الوجهين، أى سواء قلنا بتنجس الباطن، أو لم نقل به لأن المشكوك فيه يحكم بعدم كونه من الباطن- كما عرفت- سواء فى الشبهة الموضوعية لاستصحاب عدم كونه من الباطن، أو فى الشبهة المفهومية، لأنه من الشك فى التخصيص الزائد، فيبقى تحت عموم وجوب الغسل، و عليه فلا أثر للوجهين المذكورين- كما أشرنا فى التعليقة- هذا كله فيما لو أصابته النجاسة من الخارج.

و أما (الفرض الثانى) و هو إصابة النجس للجزء المشكوك من الداخل، كدم الرعاف، و البواسير، و نحوه إذا خرج و أصاب البدن فيكون الحكم فيه على عكس الفرض الأول، أى يحكم بطهارة المشكوك- كونه من الباطن حينئذ إذا زالت عين النجس منه- و ذلك للعموم المستفاد من موثقة عمار «١» الدالة على الاكتفاء بغسل ظاهر الأنف من دم الرعاف، بعد إلغاء

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٣٨ من أبواب النجاسات: ح ٥ و تقدمت ص ٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٥

.....

خصوصية المورد، فلا يجب الغسل من النجاسة الداخلية إلا إذا أصابت ظاهر البدن، لقوله عليه السّلام فى هذه الموثقة «إنما يغسل ظاهره» أى يغسل من دم الرعاف ما أصاب ظاهر الأنف، ففى هذا الفرض إذا كانت الشبهة مفهومية لأجل الشك فى مفهوم الظاهر سعة و ضيقاً بحيث يشمل المشكوك أو لا- يكون المرجع عموم الموثقة المذكورة الدالة على عدم وجوب الغسل من النجاسة الداخلية، إلا إذا أصابت ظاهر البدن، لان الشك حينئذ يكون فى التخصيص الزائد أيضاً، و أما إذا كانت الشبهة مصداقية فيرجع إلى العموم المذكور أيضاً بعد تنقيح موضوعه باستصحاب عدم كون الجزء المشكوك فيه من الظاهر، عدماً أزلياً، فلا يجب غسله من النجاسة الداخلية لشمول عموم النجاسة الداخلية هذا إذا قلنا بان مفاد قوله عليه السّلام «و إنما يغسل ظاهره» هو حكم واحد و هو

وجوب غسل الظاهر، فاستصحاب عدم كون المشكوك من الظاهر يكون بلا معارض، و أما إذا قلنا بان مفاده إثبات حكمين، أحدهما إيجابى و هو ما ذكرنا، و الآخر حكم سلبي، و هو عدم وجوب غسل الباطن من النجس الداخلى، فيكون موضوعه الباطن، و هو أيضا عنوان وجودى، لا عدم الظاهر، حتى يكون مفهوما سلبيًا، فاستصحاب عدم كونه من الظاهر يعارضه استصحاب عدم كونه من الباطن، فيتعارضان، فيرجع إلى قاعدة الطهارة: فالمرجع فى هذا الفرض إما قاعدة الطهارة أو استصحاب عدم كون المشكوك من الظاهر.

فتلخص: أنه لا- فرق بين الوجهين سواء كانت النجاسة من الخارج- كما هو مفروض المتن- أو من الداخل، إذ لا- بد فى النجاسة الداخلية من الحكم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٦

.....

بالطهارة على الوجهين، و فى النجاسة الخارجية يحكم بالنجاسة و وجوب الغسل بالماء كذلك، و السر فى ذلك هو أن الملاقى للنجس الخارجى يجب غسله مطلقًا، كما هو مفاد قوله عليه السلام فى موثقه عمار «١» «يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» و قد خرج عن هذا العموم ظاهر الحيوان و باطن الإنسان بالسيرة و الإجماع، فمع الشك فى صدق عنوان الباطن على شىء لشبهه مفهوميًا، أو كونه مصداقًا له لشبهه موضوعية يرجع إلى عموم وجوب الغسل، للشك فى التخصيص الزائد فى الأول و استصحاب عدم المخصص فى الثانى، و هذه قاعدة كلية فيما أصابه النجس من الخارج، و هى «عموم وجوب الغسل عنه الا الباطن» و أما إذا أصابه النجس من داخل البدن، فتعكس القاعدة لدلالة موثقه عمار الواردة فى دم الرعاف على أنه لا يجب الغسل من النجس الداخلى إلا ما ظهر، ففى مورد الشك فى مفهوم الظاهر أو مصداقه يرجع إلى عموم قاعدة عدم وجوب الغسل من النجاسة الداخلية إلا ما ظهر على البدن، لأنه فى الأول يكون الشك فى التخصيص الزائد، و فى الثانى يستصحب عدم كونه من الظاهر عدما أزليا، فيشمله عموم عدم وجوب الغسل من النجاسة الداخلية. و بالجملة قاعدتان «الأولى» وجوب الغسل من كل نجس خارجى إلا ما أصاب باطن الإنسان و «الثانية» عدم وجوب الغسل عن أى نجس داخلى، إلا- إذا أصاب ظاهر البدن، فتكون النتيجة ما ذكرناه من التفصيل، ففى الأول يحكم بالنجاسة، و فى الثانى بالطهارة على كلا القولين فى نجاسة البواطن و عدمها.

(١) تقدمت فى ص ٧٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٧

[مسألة ٢: مطبق الشفتين من الباطن]

(مسألة ٢): مطبق الشفتين من الباطن، و كذا مطبق الجفنين، فالمناطق فى الظاهر فيهما ما يظهر منهما بعد التطبيق (١)

(١) يقع الكلام فيهما تارة فى غسلهما فى رفع الحدث فى الوضوء و الغسل و أخرى فى غسلهما فى رفع الخبث أما الطهارة الحديثة فلا إشكال فى أن مطبق الشفتين و الجفنين فيها من الباطن، لعدم وجوب غسل المطبقتين، لا فى الوضوء، و لا فى الغسل، لأن الواجب فى الوضوء إنما هو غسل الوجه، كما فى الآية الكريمة «١» و الروايات «٢» و ظاهر لفظ «الوجه» هو ما يواجه الإنسان، و ليس المطبقات مما يواجه الإنسان و أما الغسل فيدل على عدم وجوب غسلهما فيه ما دل على كفاية الارتماس فى الماء كقوله عليه السلام «لو أن رجلا- ارتمس فى الماء ارتماساً واحدة أجزاء ذلك» «٣» لجريان العادة على إطباق الشفتين، و الجفنين داخل الماء، و هذا مما لا

خلاف، و لا إشكال فيه و أما الطهارة الخبثية فالصحيح أنهما فيها يعدان من الباطن أيضا، فلا يجب غسلهما لو تنجسا، بل يكفي فيهما زوال العين، فيلحق مطبق الشفتين بالفم، و مطبق الجفنين بالعين، و يدل على ذلك سيرة المتشرعة على عدم غسلهما عند غسل الفم و العين إذا تنجس تمام الوجه، أو جميع البدن كما هو المشاهدة في الحمامات و يؤيد ذلك ما ورد في طهارة بصاق شارب الخمر من رواية عبد الحميد،

(١) قوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ».

(٢) الوسائل ج ١ ص ٣٨٧ ط: م قم في الباب ١٥ من أبواب الوضوء.

(٣) كما في صحيحة زرارة المروية في الوسائل ج ٢ ص ٢٠٣ في الباب ٢٦ من أبواب الجنابة ح ٥ ط:

م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٨

.....

و الحسن بن موسى الحنط المتقدمتان «١» مع أن البصاق يلاقي مطبق الشفتين - غالبا - فحكمه عليه السلام بطهارته يدل على عدم نجاسة مطبقهما إما رأسا، أو بعد زوال العين، لأنه من الباطن، إذ لو كان من الظاهر لبقى على النجاسة، و تنجس البصاق بملاقاته، و لو زال العين (عين الخمر) عنه، و بعدم القول بالفصل يحكم بان مطبق الجفنين أيضا من الباطن فظهر مما ذكرناه أن الحكم في الطهارة الخبثية لم يستند إلى ما رُود في الرعاف من وجوب غسل ظاهر الأنف - كموثقة عمار «٢» - و ما ورد في الاستنجاء «٣» من وجوب غسل ما ظهر من المقعدة، دون باطنهما.

كى يورد عليهما بما أورده شيخنا الأعظم الأنصارى قدس سره من اختصاصهما بالأنف و المقعدة، و التعدى إلى غيرهما غير ظاهر، مضافا إلى اختصاصهما بالنجاسة الداخلية، و قد عرفت أنه لا دليل على تنجس البواطن بها، و الكلام في النجاسة الخارجية التي تنجس البواطن على الأصح، و إن كانت تظهر بزوال العين، فتلخص: أن الصحيح ما ذكره في المتن من أن مطبق الشفتين و الجفنين من البواطن، و لا يجب غسلهما، للسيرة على الاكتفاء بزوال النجس عنهما.

(١) في ص ٧٩ - ٨٠ وسائل ج ٣ ص ٤٧٣ في الباب ٣٩ من النجاسات ط: م قم.

(٢) المتقدمة ص ٧٨.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٤٣٧ في الباب ٢٤ من النجاسات و ج ١ ص ٣٤٧ في الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة ح ٢. ط: م - قم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٩

.....

المطهر الحادى عشر استبراء الحيوان الجلال

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٠

.....

حرمة لحم الجلال، نجاسة روثه و بوله، تعريف الجلال، مدّة ما يحصل به الجلل، استبراء الجلال، كيفية استبرائه، القواعد العامة عند

الشك في الجلل حدوثا أو بقاء، الاستبراء بالأيام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩١

[(الحادى عشر): استبراء الحيوان الجلل]

(الحادى عشر): استبراء الحيوان الجلل (١) فإنه مطهر لبوله و روثه، و المراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتادة بتغذى العذرة، و هى غائط الإنسان.

(١) (المطهر الحادى عشر) استبراء الحيوان الجلل يقع الكلام فى الحيوان الجلل من جهات (الأولى): فى حرمة لحمه (الثانية): فى نجاسة روثه و بوله (الثالثة): فى المراد من الجلل (الرابعة): فى كيفية استبرائه حرمة لحم الحيوان الجلل أما الجهة الأولى فالمشهور شهرة عظيمة حرمة لحمه لدلالة جملة من الروايات عليها (منها): ما ورد فى حرمة مطلق الحيوان الجلل كصحيحة هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا لحوم الجلالات و إن أصابك من عرقها شىء فاغسله. «١». و (منها) ما ورد فى خصوص الإبل الجلالة «٢» أو غيرها من الحيوانات «٣» و تفصيل ذلك موكول إلى كتاب الأطعمة و الأشربة «٤»

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٢٣ ط: م قم فى الباب ١٥ من النجاسات، ح: ١.

(٢) الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٧ ط: م قم فى الباب ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح: ٣.

(٣) الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٦-١٦٨ فى الباب ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح: ١ و ٢ و ٥ و ٦.

(٤) راجع الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧١ و ما بعدها كتاب الأطعمة و الأشربة و حكى عن الإسكافى و الشيخ القول بكراهة لحمه و قد حمل قولهما على أكثرية علف الدابة بالعذرة لا الذى لا علف له غيرها الذى لا محيص عن القول بالحرمة للروايات، فراجع فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٢

.....

نجاسة بول الحيوان الجلل و روثه و أما الجهة الثانية ففى نجاسة روث الحيوان الجلل و بوله و يدل عليها إطلاق ما ورد من الأمر بغسل الثوب من أبوال ما لا يؤكل لحمه.

كحسنة عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» «١» فإن الأمر بالغسل عن شىء إرشاد إلى نجاسته - كما مر غير مرة- و إطلاق حرمة اللحم فى هذه الحسنة، و غيرها تشمل المحرم الذاتى، و العرضى، كعروض الجلل، و الحسنه و ان اختصت بالبول، إلا أنه لا كلام فى الملازمة بين نجاسته و نجاسة روث الحيوان، و هكذا طهارتهما فالنتيجة: أن الاستفادة من الحسنه و نحوها: أنه لا فرق فى الحيوان المحرم أكله بين المحرم الذاتى و العرضى، لصدق المحرم على المحرم بالعرض أيضا، فلا وجه لدعوى انصرافه إلى خصوص المحرم بالذات و جعل العنوان مشيرا إلى السباع.

نعم: لا ينبغى توهم شمول الحكم بالنجاسة فى الحرمة العرضية للعناوين العرضية المختصة ببعض الأفراد، دون بعض، كعنوان الضرر، أو الغصب، أو النذر، و نحو ذلك، فإن حرمة أكل اللحم المضرر انما تختص بمن يحرم عليه لمرض و نحوه، و هكذا حرمة أكل اللحم المغصوب مختصة بالغاصب، و لا تعم المالك أو المأذون من قبله، و ذلك لظهور العنوان أعنى «الحيوان المحرم

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٠٥ ط: م قم فى الباب ٨ من النجاسات ح: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٣

.....

الأكل» أو «ما لا يؤكل لحمه» في ما كان كذلك بحسب طبعه، و بالنسبة إلى جميع المكلفين، سواء أ كانت الحرمة ذاتية أو عرضية، كما أن الأمر في المحلل الأكل أيضا كذلك، فان هذا العنوان لا يعم من حل له أكل لحم السباع بالاضطرار أو التداوى، أو الإكراه، و نحو ذلك و بالجملة: حيث أن حرمة لحم الحيوان الجلال لا تختص ببعض دون بعض، فتشمله الحسنه و غيرها، فيحكم بنجاسة بوله و روثه و قد تقدم الكلام في ذلك في بحث نجاسة البول «١» و نجاسة الإبل الجلالة «٢» تعريف الحيوان الجلال و شموله لمطلق الحيوانات و أما الجهة الثالثة ففي تعريف الحيوان الجلال و بيان مفهوم الجلال، فنقول أما من ناحية الأكل:

فالصحيح أن الجلال يعم مطلق الحيوان المحلل الأكل لو اعتاد بتغذى العذرة، فلا يختص بالبقرة، كما ربما يظهر من بعض أهل اللغة «٣» لتفسيرهم إياه بالبقرة المعتادة لأكل النجاسات، و الظاهر أنها من باب التفسير بالمثل، لا التحديد بالبقرة خاصة.

و ذلك لما ورد في روايات عديدة «٤» من إطلاق الجلال على سائر

(١) ج ٢ ص ٢٤٢- الطبعة الأولى.

(٢) ج ٣ ص ٢٤٥- الطبعة الأولى.

(٣) قال في أقرب الموارد «الجلالة: البقرة تتبع النجاسات.» و في الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧١ عن المصباح.

(٤) (منها) رواية مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها، و لا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوما، و البقرة الجلالة لا يؤكل لحمها، و لا يشرب لبنها حتى تغذى ثلاثين يوما، و الشاة الجلالة لا يؤكل لحمها، و لا يشرب لبنها حتى تغذى عشرة أيام، و البطة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربي خمسة أيام، و الدجاجة ثلاثة أيام» الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٦ في الباب ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٢، ط: م قم.

و نحوها غيرها في نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٤

.....

الحيوانات من الطيور، كالدجاجة و البطة، و من الأنعام كالناقة و الشاة، فالمفهوم من حيث الأكل يعم جميع الحيوانات المحللة الأكل. اختصاص غذائه بعذرة الإنسان و أما من حيث المأكول فهل يعم مطلق النجاسات سواء العذرة أو غيرها كالميتة، أو الدم، أو يختص بعذرة الإنسان فقط، دون غيرها، و لو كانت عذرة حيوان آخر.

القول بعموم النجاسات.

ربما يقال «١» بعموم مأكوله لسائر النجاسات، و لكن الصحيح هو اختصاص هذا المفهوم بأكل عذرة الإنسان فقط، و ذلك لعدم صدق مفهوم الجلال على الحيوان الأكل لسائر النجاسات، فلا يطلق على الهرة لو أكلت الميتة حتى لو اعتادت على ذلك، بل لا يطلق على السباع، كالأسد و نحوه أنه الجلال، مع أنها لا تأكل إلا الميتة، و كذلك الطيور الجوارح المعتادة على ذلك.

و لو شك في الصدق- في هذه الحالة- كان المرجع عموم أو إطلاق ما دل على حلية لحم الحيوان لأنه من الشك في التخصيص الزائدة، لدوران مفهوم المخصص بين الأقل و الأكثر، و القدر المتيقن من التخصيص هو الأقل، فيبقى الباقي تحت عموم العام، كما هو الحال في نظائر المقام.

هذا من ناحية عموم المفهوم (أعني مفهوم الجلال) بالإضافة إلى أكل سائر النجاسات - كالميتة و الدم و غيرها - و قلنا بعدم العموم بالنسبة إليها،

(١) كما عن الحلبي إلحاق سائر النجاسات بعذرة الإنسان - الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧١ كتاب الأطعمة و الأشربة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٥

.....

فتختص بالعذرة فقط.

و أما بالإضافة إلى تعميم تحققه بالإضافة إلى عذرة غير الإنسان من الخرز النجس كخرز الكلب، أو الهرة، و نحوهما فالصحيح هو الاختصاص بعذرة الإنسان، و ذلك لعدم معهودية أكل الحيوان عذرة غير الإنسان، كعذرة الكلب و الهرة و نحوهما، فإن الدجاجة أو الشاة أو البقرة في البيوت و غيرها لم تر منها أكل خرز سائر الحيوانات التي تعيش معها، كالهرة و الكلب، و إنما المشاهد منها أكل عذرة الإنسان فقط، و مع الشك في الصدق من هذه الناحية أيضا كان المرجع عموم حلّ أكل لحكم الحيوان، لأن الشك في التخصيص الزائد - كما عرفت - و ما ذكرناه من التخصيص بعذرة الإنسان هو المشهور، و قد يستدل «١» له بمرسل موسى بن أكيل عن بعض أصحابه عن أبي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولا، ثم ذبحت قال: فقال عليه السلام: يغسل ما في جوفها، ثم لا بأس به، و كذلك إذا اعتلفت العذرة، ما لم تكن الجلالة، و الجلالة التي يكون ذلك غذائها «٢».

بدعوى انصرافها الى عذرة الإنسان و فيه: أولا أنها ضعيفة السند بالإرسال و ثانيا: منع الانصراف المذكور لإطلاق لفظ «العذرة» على الرجيع التنن من أي حيوان و لو كان غير الإنسان، بل في بعض الروايات إطلاقها على رجيع الكلب و السنور «٣»

(١) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧١ كتاب الأطعمة و الأشربة و المستمسك ج ٢ ص ١٣٣.

(٢) الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٠ ط: م قم في الباب ٢٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح: ٢.

(٣) روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى، و في ثوبه عذرة من إنسان أو سنور،

أو كلب، أ يعيد صلاته؟ قال: ان كان لم يعلم فلا يعيد» الوسائل ج ٣ ص ٤٧٥ ط: م قم في الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٦

.....

فدلينا على التخصيص بعذرة الإنسان بالخصوص إنما هو عدم معهودية أكل الحيوان من عذرة غير الإنسان كالكلب و الهرة و نحوهما، و لو شك في ذلك كان المرجع عموم ما دل على حلية أكل لحكم الحيوان، لأن الشك في التخصيص الزائد أيضا، فالحيوان الآكل يعم مطلق الحيوانات، إلا أن مأكوله لا يكون مطلق النجاسات، بل يختص بعذرة الإنسان و هذا هو معنى الجلال في الاصطلاح الفقهي.

تعيين المدة التي يحصل فيها الجلل ثم انه وقع الكلام في تعيين المدة التي يحصل فيه للحيوان، عنوان الجلال، و الصحيح أن المرجع في أمثال المقام انما هو العرف، لعدم ورود نص في تعيين المدة التي يحصل فيه هذا العنوان و ان وردت روايات في مدة الاستبراء كما يأتي، فما قيل «١» أو احتمال لا يعتمد شيء منها سوى على الحدس و الاستحسان من قبيل تعيينها ١- بمدة استبراء ذاك الحيوان قياسا عليها ٢- تقديرها بنمو بدنه من أكل العذرة ٣- أو بيوم و ليلة، كما في الرضاع المحرم ٤- أو بظهور التنن في لحمه و جلده،

يعنى رائحة النجاسة التي اغتذى

(١) قال فى الجواهر ج ٣٦ ص ٣٧٤ كتاب الأعممة والأشربة «فقد ذكر غير واحد: ان النصوص و الفتاوى المعتمدة خالية عن تعيين المدة التي يحصل فيها الجلل، و غاية ما يستفاد من المرسل الأول (الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٠ فى الباب ٢٤ من الأعممة المحرمة ح: ٢) اعتبار كون العذرة غذاؤه، و من الثانى (نفس المصدر فى الباب ٢٧ منها ح ٣) عدم البأس بأكله مع الخلط، و كل منهما بالإضافة إليها مجملته، و احتمال استفادتها من مدة الاستبراء - باعتبار دعوى اقتضاء ارتفاعه بها بحسبه عنها تحققه بتغذيه فيها - لم نجد له أثرا فى كلام الأصحاب، و لعله لوضوح منع الاقتضاء المزبور، و عن بعضهم تقديرها بأن ينمو ذلك فى بدنه و يصير جزءا منه، و آخر بيوم و ليلة، و استقر به الكركى، قال: «و يرجع فى كونه جلالا إلى العرف، و قدره بعض المحققين بيوم و ليلة، و هو قريب، كما فى الرضاع المحرم، لأنه أقصر زمان الاستبراء، و ثالث بأن يظهر التنت فى المحققين بيوم و ليلة و هو قريب، كما فى الرضاع المحرم، لأنه أقصر زمان الاستبراء، و ثالث بأن يظهر التنت فى لحمه، و جلده، يعنى رائحة النجاسة التي اغتذت بها، و الجميع كما ترى - و ان مال فى المسالك إلى الأخير - لا دليل عليه سوى اعتبارات لا تصلح دليلا، و من هنا جعل بعضهم المدار على ما يسمى جلالا عرفا».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٧

و المراد بالاستبراء منعه من ذلك و اغتذاؤه بالعلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلل (١) و الأحوط مع زوال الاسم مضى المدة المنصوصة فى كل حيوان بهذا التفصيل

الحيوان بها، و لا دليل على شىء منها، فليس المرجع حينئذ إلا الصدق العرفى - كما أشرنا - فلو شك فى تحققه حدوثا، أو بقاء لا بد من الرجوع الى القواعد الكلية - كما يأتى -

(١) استبراء الحيوانات الجلالة الجهة الرابعة فى المدة التي يحصل فيها استبراء الحيوان عن الجلل كى يحل لحمه، و يطهر بوله و روثه، و فيها وجوه، أو أقوال (أحدها): ما فى المتن - و هو الصحيح - من زوال عنوان الجلل عنه بمنعه عن أكل العذرة، و اغتذائه بالعلف الطاهر، حتى يزول العنوان المذكور، فيزول أحكامه، لتبدل الحكم بتبدل موضوعه لا محالة، كما فى نظائر المقام فان الحكم يدور مدار موضوعه حدوثا و بقاء، و هذا ظاهر. و لا مجال لاستصحاب الأحكام السابقة بعد زوال العنوان، كحرمة اللحم، و نجاسة البول و الروث، لانقضاء موضوعه، و هو الجلل لظهور النصوص فى انه الموضوع للأحكام المذكورة، مضافا إلى أنه من الاستصحاب فى الشبهة الحكمية، و لا نقول به.

(الثانى) ما عن المشهور «١» - لو صحت النسبة - من كون المدار على الاستبراء فى الأيام المنصوصة فى الروايات، سواء زال العنوان قبلها، أو بقى إلى ما بعدها، فالعبرة بالمدة المنصوصة و ان بقى على وصف اسم الجلل، كما انه قبل انقضاء المدة لا يحل، و إن زال عنه الاسم و ذلك لإطلاق تلك

(١) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٦ متن الشرائع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٨

.....

النصوص، هذا فى المنصوص، و أما إذا لم يرد فيه نص فيكتفى فيه بزوال العنوان. و فيه: أولا: أن أخبار الأيام «١» كلها ضعاف، لأنها بين مراسيل، أو ضعاف، أو مضمرات، لا اعتماد عليها، و عمل المشهور بها لو ثبت

لا يجبر ضعفها- كما مر غير مرة.

و ثانيا: منع إطلاقها بالنسبة إلى زوال العنوان، لظهورها في اعتبار العدد تعبدا، مضافا إلى زوال العنوان، سواء سبق العدد أو تأخر عنه، فيعتبر في رجوع حلية لحمه و طهارة بوله و روثه أمران زوال عنوان الجلل، و مضى الأيام المنصوصة، فلا يكفي مجرد انقضاء تلك الأيام إذا بقي العنوان، لان معنى ذلك ان تكون روايات العدد تخصيصا في أدلة المنع، اي استثناء من حكم الجلال دون موضوعه و هذا مخالف لما هو المرتكر في أذهان العرف من أن الجلل سبب للحرمة و لا بد من زواله، نعم يعتبر مضافا الى ذلك انقضاء الأيام المنصوصة لو تمت أسناد رواياتها تعبدا، فالبعير الجلال لا يرتفع حرمة لحمه، إلا بزوال عنوان الجلل عنه مع انقضاء أربعين يوما عن منعه عن أكل النجس، و يكون المقام نظير ما ورد في التطهير من النجاسات و الاستنجاء من الغائط و نحو ذلك فان سياق الروايات الواردة في المقام سياق تلك الروايات الواردة في نظائره، كغسل الثوب مرتين إذا تنجس بالبول «٢» أو صب الماء على البدن كذلك «٣»- مثلا- أو الاستنجاء بثلاثة أحجار «٤»

(١) راجع الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٠ ط: م قم من أبواب الأطعمة المحرمة.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٣٩٥ ط: م قم في الباب ١ من النجاسات ح ١ و ٢.

(٣) الوسائل في الباب المتقدم: ح ٣ و ٤

(٤) الوسائل ج ١ ص ٣٤٨ ب: ٣٠ من أحكام الخلوة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٩

.....

فإنه لا- إشكال في ظهورها في اعتبار العدد مع زوال العين، إذ لا- يحتمل طهارة المحل مع بقاء عين النجس و إن صب الماء عليه مرتين، أو أكثر، أو استنجى بثلاثة أحجار، مع بقاء الغائط في المحل، بحيث تكون أدلة الغسل و الاستنجاء تخصيصا في أدلة نجاسة البول و الغائط، و رافعا للحكم دون الموضوع بمعنى انه يجب الاجتناب عن البول و الغائط، إلا إذا صب عليه الماء هذا مما لا يحتمل القول به.

فتحصل: ان الاكتفاء بعدد الأيام المنصوصة غير صحيح، و إن نسب الى المشهور، إذ لو تم إسنادها لزم الجمع بين الأمرين (زوال العنوان و انقضاء الأيام)، فإن زال العنوان قبل عدد الأيام ينتظر انقضائها، و إن انقضت الأيام و لم يزل عنوان الجلل لزم انتظار زواله، كي يتم الأمران و لعل هذا هو ما يأتي عن الشهيد الثاني قدس سره و جماعه.

(الثالث) ما عن الشهيد الثاني قدس سره «١» و جماعه من اعتبار أكثر الأمرين من عدد الأيام المنصوصة، و ما يزول به اسم الجلل، و لعل مرادهم ما ذكرناه آنفا من أن مقتضى الجمع بين ما دل على سببية الجلل للحرمة و النجاسة، و اعتبار الأيام المنصوصة هو اعتبار الأمرين (زوال العنوان و مضى الأيام) معا، فلا- يكفي انقضاء الأيام قبل زوال العنوان، إلا أن هذا القول مبنى على اعتبار الروايات العددية، و لا نقول به.

(الرابع) ما في الجواهر «٢» من الأخذ بمقدار الأيام، إلا أن يعلم ببقاء اسم

(١) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٨٠.

(٢) ج ٣٦ ص ٢٧٦ قال قده: «بقي شيء و هو انه قد يظهر من غير واحد أن ماله تقدير معتبر شرعا يعود إلى الحل، و إن بقي على وصف اسم الجلل، لإطلاق الدليل، لكن قد يناقش بانصرافه إلى ما هو المعتاد من زوال الاسم بذلك، و لا أقل من أن يكون به محل

الشك، لا- ما علم بقاء وصف الجلل فيه، حتى يكون مستثنى حينئذ من حكم الجلال لا موضوعه، وان كان محتملا، إلا أن الأظهر خلافه، والله العالم»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٠

.....

الجلل، فيحرم، ولو مع انقضاء المدة، لانصراف نصوص التقدير إلى ما هو المعتاد من زوال الاسم بانقضائه، دون ما إذا علم ببقاء وصف الجلل فيه وقد أورد «١» عليه بأنه إن أراد أن التقدير حجة في مقام الشك فالحكم معه ظاهري فهو خلاف ظاهر الأدلة، و لازمة الحكم بالحلل مع العلم بانتفاء وصف الجلل، و لو قبل حصول المقدار، و إن أراد أنه شرط في الحل واقعا، فالانصراف إلى صورة عدم حصول العلم ببقاء الجلل ممنوع.

و حاصل الإيراد هو أنه لو كان التقدير بالعدد أمانة على زوال العنوان لزم الاكتفاء بزوال العنوان لو علم به قبل العدد، و هو خلاف ظاهر الأدلة، و ان كان شرطا واقعا للحلية فلا معنى لدعوى انصرافها إلى صورة عدم حصول العلم ببقاء الجلل، فإنه لا بد من تحقق العدد و زوال العنوان بعده و يمكن دفعه باحتمال ان يكون مراده قدس سره ما ذكرناه من أن اعتبار المدة المنصوصة يكون تعبدا و لو علم بزوال العنوان قبل ذلك، إلا- أنه مع ذلك تكون أمانة على زوال العنوان عند الشك في بقاءه، لأن أغلب الناس لا معرفة لهم بزواله، و لا- طريق لهم إليه، فتكون انقضاء الأيام المنصوصة أمانة لهم على ذلك، و في نفس الوقت لا بد من حصولها تعبدا، ففي المدة جهتان تعبد في العدد، و أمانة على زوال العنوان عند الشك، فعليه لو علم ببقاء العنوان بعد انقضاء الأيام لزم الصبر الى زواله.

فظهر مما ذكرناه انه يمكن دعوى اتحاد مراد المشهور، و الشهيد الثاني، و صاحب الجواهر (قدس) جميعا، و هو لزوم انقضاء الأيام المنصوصة

(١) المستمسك ج ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠١

.....

بضميمة زوال عنوان الجلل مقارنا معها، أو قبلها، أو بعدها، كما في نظائر المقام، نعم عند الشك في زواله يكتفى بالأيام أمانة عليه، و لكن هذا كله مبنى على اعتبار روايات العدد، و قد عرفت منعه، فتحمل الأيام على الاستحباب لا محالة تسامحا، فالأقوى ما في المتن من اعتبار زوال الاسم بالاستبراء فإذا لا بد من المشى على القواعد الكلية لو شك في حصول الجلل للحيوان حدوثا أو بقاء.

القواعد العامة عند الشك في تحقق الجلل حدوثا أو بقاء حيث انتهى بناء الكلام إلى حصول التردد في تحقق عنوان الجلل للحيوان حدوثا أو بقاء، و لم يكن نص معتبر يرجع إليه في ذلك.

فلا بد من الرجوع الى القواعد العامة، إذ من المعلوم ان المرجع في أمثال المقام من المفاهيم العرفية ابتداء انما هو العرف الا انه قد يشك في الصدق العرفي أيضا، فحينئذ لا بد من الرجوع الى القواعد الكلية و نتكلم في موردين (الحدوث و البقاء) الأول: الشك في حدوث الجلل للحيوان أقول: لم تتعرض النصوص لتعيين مدة لحصول الجلل في الحيوان لو اعتاد بالتغذى بالعدرة، و ان تعرضت في نصوص غير معتبرة لمدة الاستبراء منه في جملة من الحيوانات- كما أشرنا و يأتي- و هذا مما اعترف به غير واحد من الأصحاب «١» و عليه لا يمكن الالتزام بما عن بعض من تقدير مدة حصوله بيوم و ليلة، أو تقديرها بما يظهر التثني في لحمه و جلده، كما عن آخرين.

(١) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٤ و قد تقدم نقل كلامه قدس سره في تعليقه ص ٩٦ فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٢

.....

و عن ثالث بأنه ما ينمو ذلك في بدنه، و يصير جزءاً منه، لعدم استناد هذه الأقوال إلى دليل - كما أشرنا - فإذا لا بد من الرجوع إلى القواعد العامة إذا شك في حدوثه، فنقول: الشك في حدوث الجلل للحيوان قد يكون لشبهه مفهومية، و أخرى لشبهه موضوعية، و على كلا التقديرين يكون المرجع عمومات الحلّ، و الطهارة ما لم يعلم بتحقيق عنوان الجلل أما في الشبهه المفهومية - فواضح - سواء قلنا بجريان الاستصحاب الحكمي في الشبهات المفهومية، كاستصحاب حل لحم الحيوان و طهارة روثه و بوله في المقام أم لا، لأنه على تقدير جريانه فهو يوافق العمومات و الإطلاقات الدالة على الحل، و كيف كان فحيث أن مرجع الشك في الشبهه المفهومية للخاص من حيث السعة و الضيق يرجع الى التخصيص الزائد لأنه من الشك في الأقل و الأكثر كان المرجع العموم و هذا كما إذا شك في حصول الجلل بالتغذى بالعدرة يوماً و ليلة، أو لا بد من ثلاثة أيام مثلاً فيرجع إلى عموم أو إطلاق ما دل على حلية لحم البقرة، أو الشاة، أو الدجاجة - مثلاً - و طهارة بولها أو روثها، في الزائد على المتيقن لأن الشك حينئذ في التخصيص الزائد، فيؤخذ بالقدر المتيقن من الخاص - كما في نظائر المقام كما مرّ غير مرة - فإن إجمال المخصص المنفصل الدائر بين الأقل و الأكثر لا يسرى الى عموم العام، فلا بد في مفروض المثال من تغذى الحيوان ثلاثة أيام - مثلاً - كي يحصل العلم بالجلل و أما إذا كانت الشبهه مصداقية للشك في الأمور الخارجية من دون شك في أصل المفهوم، كما إذا شككنا في تغذى الحيوان ثلاثة أيام أو يومين - مثلاً - مع فرض حصول الجلل في الثلاثة ففيها لا يرجع الى العموم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٣

.....

ابتداءً، لأنه يكون من التمسك بالعام في الشبهه المصدقية، بل يرجع أولاً إلى استصحاب عدم حدوث الجلل عندما أزيلاً، بل نعتياً، لأنه وجد الحيوان و لم يكن جلالاً، فيستصحب عدم جلله، و به يتفح موضوع عمومات الحلّ، و الطهارة فيرجع إليها، لأنه حيوان غير جلال بضم الوجدان إلى الأصل، هذا كله في حدوث الجلل.

الشك في بقاء الجلل لو علمنا بحصول عنوان الجلل للحيوان بمضى زمان صدق فيه اعتياده بالتغذى بالعدرة، ثم منع في زمان فشك في زواله عنه فحينئذ يكون الشك أيضاً تارة لشبهه مفهومية للجلل سعة و ضيقاً، و أخرى يكون موضوعية أما الشبهه المفهومية كما إذا شك في زوال عنوان الجلل بالاستبراء في ثلاثة أيام - مثلاً - فإن قلنا باعتبار الأيام المنصوصة - كما نسب إلى المشهور - فلا مجال لبقاء الشك حينئذ لأن العبرة بمضى تلك الأيام فهي الراجعة للجلل تعبداً، إلا فيما لا نص فيه، و أما إذا لم نقل به - كما هو المختار - و قلنا إن العبرة بزوال العنوان ففي الشبهه المفهومية يرجع الى عموم الحلّ و الطهارة كما في الشك في الحدوث، لأن الشك حينئذ أيضاً يكون في التخصيص الزائد، لأن القدر المتيقن في الخروج عن عمومات الحل هو الأقل، - و هو ما لم يستبرء، و لو يوماً واحداً، مثلاً - و أما لو استبرء بثلاثة أيام - مثلاً - فيشك في خروجه عن عموم الحل، فلا مانع من التمسك به، و لا مجال حينئذ للاستصحاب الحكمي، أي أحكام الجلل من حرمة اللحم و نجاسة البول و الروث لعدم إحراز موضوعها، و هو عنوان الجلل، لأن هذه أحكام الجلال، لا الحيوان بما هو حيوان و لم يحرز بقاء الوصف فرضاً، و هذا كما ذكرناه غير مرة من عدم جواز الرجوع الى الاستصحاب الحكمي في

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٤

.....

الشبهات المفهومية للخاص، بل حققنا في الأصول انه لو دار الأمر بين الرجوع الى عموم العام أو استصحاب حكم المخصص لزوم الرجوع الى العموم، سواء أ كان الزمان قيد للخاص كى يمنع عن الاستصحاب أو ظرفا له كى يجرى، لتقدم العموم أو الإطلاق على الأصل مطلقا، و لو منع عن الرجوع الى العموم أيضا كما فى الكفاية «١» فى بعض فروض المسألة كان المرجع سائر الأصول كقاعدة الحل فى لحم الحيوان فيحكم بطهارة بوله و روثه تبعا لحلية لحمه، و لو نوقش فى ذلك و قيل بأن طهارة بوله و روثه من أحكام الحل الواقعى، و لم يثبت بالقاعدة المفروضة سوى الحلية الظاهرية، كفانا الرجوع الى قاعدة الطهارة، فتحصل: انه لو شك فى بقاء الجلل لشبهة مفهومية سعة و ضيقا فى هذا المفهوم كان المرجع عموم حل لحم الحيوان الذى وقع تحت الشك فيحل لحمه، و يحكم بطهارة بوله و روثه، إما واقعا، أو ظاهرا، هذا كله فى الشبهة المفهومية، من دون شك فيما جرى على الحيوان فى الخارج من منعه عن التغذية بالعدرة فى يوم، أو يومين، أو أقل أو أكثر - مثلا - و أما إذا كان الشك فى الشبهة الموضوعية و ان الحيوان المعين هل استبرأ فى يوم واحد، أو ثلاثة أيام - مثلا - مع العلم بأنه لا يزول عنه الجلل الا بالاستبراء ثلاثة أيام فلا مانع من الاستصحاب الموضوعى فى بقاء عنوان الجلل لأنه موضوع للأحكام الخاصة، كحرمة اللحم، و نجاسة البول و الروث، فتحصل: أنه لو شك فى البقاء لشبهة موضوعية جرى استصحاب الجلل، و حكم فيها بأحكامها، لأن منشأ الشك الأمور الخارجية، لا المفهوم و ان كان لشبهة مفهومية يرجع الى عموم الحل و الطهارة، لأنه من الشك فى

(١) فى التنبيه الثالث عشر من تنبيهات الاستصحاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٥

فى الإبل إلى أربعين يوما (١)

التخصيص الزائد.

(١) استبراء الجلال فى الأيام المنصوصة قد أشرنا إلى انه لا اعتبار بنصوص الأيام، لضعفها سنداً إلا أنه مع ذلك لا بأس بالعمل بها احتياطاً كما عن المشهور مدّة استبراء البعير أربعون يوماً أما فى البعير فعن المشهور بل فى الجواهر «١» انه لا خلاف فيه، بل عن الخلاف و الغنية الإجماع عليه، سواء كان بعيراً أو ناقه، بل مطلق الإبل و ان كان صغيراً انه يستبرأ بأربعين يوماً و هو الذى نص عليه خير السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام: الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثة أيام، و البطة الجلالة بخمسة أيام، و الشاة الجلالة عشرة أيام، و البقرة الجلالة عشرين يوماً، و الناقة الجلالة أربعين يوماً «٢» و نحوها رواية مسمع و فيها «. الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها و لا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوماً.» «٣» و نحوها خبر البسام الصيرفى و فيها «فى الإبل الجلالة؟ قال: لا يؤكل لحمها و لا تترك أربعين يوماً» «٤» و نحوها غيرها «٥»

(١) ج ٣٦ ص ٣٧٦ كتاب الأطعمة و الأشربة.

(٢) الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٦ ط: م قم فى الباب ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة ح: ١.

(٣) فى الباب المتقدم: ح ٢.

(٤) فى الباب المتقدم ح: ٣.

(٥) راجع الباب المتقدم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٦

و في البقر إلى ثلاثين (١)

(١) مدّة استبراء البقرة ثلاثون يوماً أى جنس البقرة سواء الذكر أو الأنثى، و الصغير أو الكبير - كما فى الجواهر (١) - فعن الصدوق و الإسكافى (٢) التقدير بثلاثين يوماً كما فى المتن.

لخبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام - فى حديث - .

و البقرة الجلالة لا يؤكل لحمها، و لا يشرب لبنها حتى تغذى ثلاثين يوماً. (٣) و نحوها: خبر يونس (٤) و مرفوعة يعقوب بن يزيد (٥) و غيرها إلا ان هناك قولين آخرين فى استبراء البقرة.

(أحدهما) ما عن المشهور - كما فى الشرائع - بل عن الخلاف و الغنية الإجماع عليه (٦) انها تستبرأ بعشرين يوماً.

لخبر السكونى المتقدم (٧) عن أبى عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام - فى حديث - . و البقرة الجلالة عشرين يوماً. (٨)

و خبر مسمع فى التهذيب عن الكافى (٩)

(١) ج ٣٦ ص ٣٧٧.

(٢) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٨.

(٣) الوسائل فى الباب المتقدم ح ٢.

(٤) نفس المصدر: ح ٥.

(٥) نفس المصدر: ح ٤.

(٦) الجواهر ج ٣٦ ص ٣٧٧.

(٧) ص ١٠٥.

(٨) الوسائل فى الباب المتقدم: ح ١.

(٩) فى الباب المتقدم ذيل ح ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٧

و فى الغنم عشرة أيام (١)

(ثانيهما): ما عن القاضى و الشيخ فى المبسوط (١) انها تستبرأ بأربعين يوماً، كالناقة.

لخبر مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام على ما فى التهذيب و الاستبصار عن الكافى فى بعض نسخة المنافى لما هو الموجود الآن فى نسخ الكافى - كما اعترف به غير واحد - من الثلاثين - كما نبه فى الجواهر (٢) فالأقوال فى البقرة ثلاثة (ثلاثين، و عشرين، و أربعين يوماً) و مقتضى القاعدة هو الاكتفاء بالأقل، و هو عشرين (٣) و حمل الزائد على الرجحان، و لكن المستند فى الجميع ضعيف، و الاحتياط واضح

(١) مدّة استبراء الغنم: عشرة أيام كما عن المشهور (٤) بل عن الخلاف و الغنية الإجماع عليه لخبر السكونى و مسمع و مرفوع يعقوب

(٥) و هناك أقوال آخر لا تستند الى دليل واضح ١ - سبعة أيام - كما عن الشيخ فى المبسوط و قال فى الجواهر (٦) «و لم نجد له دليلاً

على ذلك، إلا ما فى كشف اللثام من أنه مروى فى بعض

(١) الجواهر ج ٣٦ ص ٣٧٧ عن متن الشرائع مع شرحه قدس سره.

(٢) ج ٣٦ ص ٣٧٧.

و كذا في تعليقه الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٧ ط: م-م-قم.

(٣) جاء في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف قدس سره «و في البقرة إلى ثلاثين»: (بل الظاهر كفاية العشرين).

(٤) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٩.

(٥) الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٦ و ١٦٧ ط: م قم في الباب ٢٨ من الأئمة المحرمة: ح ١ و ٢ و ٤.

(٦) ج ٣٦ ص ٢٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٨

و في البطء إلى خمسة أو سبعة (١)

الكتب «١» عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ٢- عشرين يوما- كما عن الصدوق، و لم يعرف له دليل «٢».

٣- أربعة عشر يوما- كما عن الإسكافي لخبر يونس عن الرضا عليه السلام في حديث- «و الشاة أربعة عشر يوما.» «٣»

و هو شاذ أعرض عنه المشهور

(١) مدة استبراء البطء خمسة أو سبعة أيام أما استبرائها بخمسة أيام فهو المشهور بل عن الغنية الإجماع عليه «٤» لخبر السكوني «٥» و

مسمع «٦» و أما سبعة أيام فقد حكى «٧» عن الشيخ في الخلاف لخبر يونس المتقدم الإشارة إليها، و كأنه أعرض عنه الأصحاب.

(١) المستدرک في الباب ٢٨ من أبواب الأئمة المحرمة ملحق حديث ٣ و رأوه في الاستبصار في باب كراهية الجلالات: ح ٢.

(٢) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٩.

(٣) الوسائل ج ٢٤ ص ١٦٧ في الباب ٢٨ من أبواب الأئمة المحرمة ح ٥ ط: م-م-قم.

(٤) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٩.

(٥) الوسائل ج ٢٤ باب ٢٨ ص ١٦٦ ط: م قم، ح ١.

(٦) الوسائل ج ٢٤ باب ٢٨ ص ١٦٦ ح ٢ ط: م قم.

(٧) الجواهر ج ٣٦ ص ٢٧٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٩

و في الدجاجة إلى ثلاثة أيام (١) و في غيرها يكفى زوال الاسم (٢)

(١) مدة استبراء الدجاجة ثلاثة أيام كما عن المشهور، بل عن الخلاف الإجماع عليه لخبر السكوني «١» و مسمع «٢» و يونس «٣» و

غيرها «٤»

(٢) استبراء ما لا نص فيه أي في غير ما ذكر من الحيوانات التي لا نص فيها، فتكون العبرة في استبرائها بزوال الاسم، فيزول حكمه لا

محالة لأن الأحكام تابعة لموضوعاتها. فإذا زال الموضوع زال حكمه بالضرورة، إلا ان الكلام في معرفة ذلك و تقدم «٥» الكلام في

ذلك

(١) الوسائل في الباب المتقدم ح ١.

(٢) الوسائل في الباب المتقدم ح ٢.

(٣) الوسائل في الباب المتقدم ح ٦.

(٤) الوسائل في الباب المتقدم.

(٥) ص ١٠٣

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١١

.....

المطهر الثاني عشر حجر الاستنجاء المطهر الثالث عشر خروج الدم من الذبيحة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٢

.....

حجر الاستنجاء خروج الدم من الذبيحة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٣

[الثاني عشر: حجر الاستنجاء، على التفصيل الآتي]

(الثاني عشر): حجر الاستنجاء، على التفصيل الآتي (١)

[الثالث عشر: خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف]

(الثالث عشر): خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف، فإنه مطهر لما بقي منه في الجوف (٢)

(١) (المطهر الثاني عشر): حجر الاستنجاء و سيأتي الكلام في شرائطه في الفصل الثاني من فصول أحكام التخلي
 (٢) (المطهر الثالث عشر): خروج الدم من الذبيحة تقدم الكلام في بحث نجاسة الدم أن الدم المتخلف في الذبيحة محكوم بالطهارة،
 وهذا مما لا خلاف فيه «١» إلا أن جعل خروج المقدار المتعارف مطهراً له مبني على القول بنجاسة الدم في الباطن، و لكن تقدم في
 ذاك البحث انه لا دليل على ذلك، و انما النجس هو الدم المسفوح، أي الخارج من العروق، و عليه يكون خروج الدم المتعارف من
 الذبيحة دافعاً لنجاسة الدم المتخلف، لا- رافعاً عنها، لأنه لم يتنجس حتى يطهر، بل بقي على طهارته الأصلية، و إطلاق المطهر على
 المانع عن النجاسة إطلاق صحيح، و يكون ذلك من قبيل قوله تعالى «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً»
 «٢» إذ لم تنجسهم الجاهلية بأنجاسها

(١) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٤١- الطبع الحجري.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٥

.....

المطهر الرابع عشر منزوحات البئر المطهر الخامس عشر تيمم الميت
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٦

.....

منزوحات البئر تيمم الميت
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٧

[الرابع عشر: نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة في البئر على القول بنجاستها، و وجوب نزحها]

(الرابع عشر): نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة في البئر على القول بنجاستها، و وجوب نزحها (١)

[الخامس عشر: تيمم الميت بدلا عن الأغسال عند فقد الماء]

(الخامس عشر): تيمم الميت بدلا عن الأغسال عند فقد الماء فإنه مطهر لبدنه، على الأقوى (٢)

(١) المطهر الرابع عشر: منزوحات البئر نزح المقادير المنصوصة انما يكون مطهرا لماء البئر بناء على القول بتنجسه بملاقاة النجس - كما أشار في المتن - لظهور الأمر بالنزح حينئذ في الإرشاد إلى مطهريه النزح كالأمر بغسل الثوب المتنجس بالماء، و أما على المختار من عدم انفعاله بالنجس كان الأمر بالنزح محمولا على الاستحباب و التنزه، أو التعبد المحض، و هذا ظاهر

(٢) (المطهر الخامس عشر): تيمم الميت سيأتي «١» انه إذا كان الميت مجروحا، أو محروقا، أو مجدورا أو نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده يميم أيضا كما في صورة فقد الماء، و هذا مما لا كلام فيه، و قد دلت عليه الرواية «٢» فلا اختصاص لبديلة التيمم عن الغسل بالأحياء، و انما الكلام في رافعيته لنجاسة بدن الميت، كما يرفع عنه الحدث، فان الموت يؤثر فيه الحدث «٣» و النجاسة «٤» و يرتفعان عنه بالغسل بلا إشكال، و هل يرتفعان عنه بالتيمم بدلا عنه، أو يكون التيمم رافعا لحدثه، دون نجاسته، يبتنى الجواب على استفادة العموم من

(١) في فصل كيفية غسل الميت م ٨.

(٢) الوسائل ج ٢ ص ٥١٣ في الباب ١٦ من أبواب غسل الميت: ح ٣، ط: م قم.

(٣) الوسائل ج ٢ ص ٤٨٦ في الباب ٣ من أبواب غسل الميت، ط: م قم.

(٤) الوسائل ج ٣ ص ٤٦١ في الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، ط: م قم.

وقد أشار الى ذلك المصنف قدس سره في مسألة ٢٠ من فصل غسل مس الميت.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٨

.....

أدلة «١» بدلية التيمم عن الغسل بالنسبة إلى الميت، و هو مشكل، فان القدر المتيقن منها بدليته عنه في رفع حدثه، دون نجاسته، كما في الأحياء، إذ لا- إطلاق في أدلة البدلية، وليست نجاسته بدنه من آثار حدثه كي ترتفع بارتفاعه، لثبوتها له بدليل مستقل، فرفع أحدهما ببديل لا يلزم رفع الآخر به، والحاصل: أن رافعية التيمم لنجاسة بدن الميت يبتنى على أحد أمرين إما إثبات الإطلاق لأدلة البدلية، وإما كون النجاسة من آثار الحدث، و كلاهما مشكل، فالأقرب بقاء بدنه على النجاسة ما لم يغسل، كما أشرنا في التعليقة «٢» فالقول «٣» بترتب جميع الآثار حتى طهارة البدن ما دامت الضرورة ضعيف، و تفصيل الكلام في بحث غسل الميت «٤».

(١) لاحظ رواياتها العامة في الوسائل ج ٣ ص ٣٤٩ في الباب ٧ من أبواب التيمم و ص ٣٨٥ في الباب ٢٣ منها و في خصوص الميت في ص ٧٠٢ في الباب ١٦ من أبواب غسل الميت.

(٢) جاء في تعليقه دام ظله على قول المصنف قدس سره «فإنه مطهر لبدنه»: (فيه إشكال و الأقرب بقاء بدنه على النجاسة ما لم يغسل) (٣) كما ذهب إليه الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٣٨٥ س ٢٩ - ٣٠- الطبع الحجري في بحث أحكام الأموات (٤) مسألة ٦ و ٧ و ٨ من مسائل (فصل في كيفية غسل الميت)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٩

.....

المطهر السادس عشر الاستبراء المطهر السابع عشر زوال التغير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٠

[(السادس عشر): الاستبراء بالخرطاط بعد البول و بالبول بعد خروج المنى]

(السادس عشر): الاستبراء بالخرطاط بعد البول (١) و بالبول بعد خروج المنى، فإنه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشتبهة، لكن لا يخفى: أن عد هذا من المطهرات من باب المسامحة، و الافى الحقيقة مانع عن الحكم بالنجاسة أصلا

[(السابع عشر): زوال التغير في الجارى، و البئر]

(السابع عشر): زوال التغير في الجارى، و البئر، بل مطلق النابع بأى وجه كان، و فى عد هذا منها أيضا مسامحة، و الافى الحقيقة المطهر هو الماء الموجود فى المادة (٢)

(المطهر السادس عشر): الاستبراء بعد البول و بعد خروج المنى

(١) الكلام فيه هو الكلام بعينه فى خروج دم الذبيحة من حيث أنه لا يكون رافعا للنجاسة و مزيلا لها، بل دافع للحكم بنجاسة البلل المشتبهة، لعدم دليل على نجاسة البول أو المنى قبل الخروج، فالخارج بعد الاستبراء طاهر فى نفسه، و غير محكوم بالنجاسة رأسا (المطهر السابع عشر): زوال التغير

(٢) فى عد زوال التغير من المطهرات أيضا مسامحة كما أشار فى المتن، لأن المطهر فى الحقيقة هو الماء المتصل بالمادة، دون زوال التغير و من هنا لا- نقول بمطهرته فى الكر و القليل إذا لم يتصلا بالماء العاصم، فالتغير مانع عن تأثير المادة، فإذا زال تؤثر المادة فى التطهير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢١

.....

المطهر الثامن عشر غياب المسلم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٢

.....

هل العبرة في المسلم بظاهر الحال أو مطلق الاحتمال، البناء على عدم تنجيس المتنجس، شروط مطهريّة غياب المسلم عن النظر ١- علمه بالملاقاة ٢- علمه بنجاسة الملاقي (بالفتح) ٣- استعماله الملاقي فيما يشترط فيه الطهارة ٤- علمه باشتراط الطهارة ٥- احتمال تطهيره للملاقي عدم اشتراط البلوغ، حكم ولى الطفل، إلحاق الظلمة و العمى بالغيبة، مطهريّة الغياب حكم ظاهري فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٣

[الثامن عشر: غيبة المسلم]

(الثامن عشر): غيبة المسلم، فإنها مطهرة (١) لبدنه، أو لباسه، أو فرشه، أو ظرفه

(١) (المطهر الثامن عشر): غيبة المسلم لا يخفى: أنه لو تنجس بدن المسلم أو ما يلحق به كان مقتضى الاستصحاب بقائه على النجاسة إلى أن تقوم أماره على طهارته «١» حكى الإجماع «٢» بل قامت السيرة على أن غيبة المسلم توجب الحكم بطهارة بدنه، بل ما يلحق به مما ذكر في المتن في الجملة، ولا يخفى ان عد هذا من المطهرات لا يخلو عن مسامحة واضحة كما أشار في المتن ص ١٣١ لأن الغيبة بما هي لا تكون مطهرة لشيء، كالماء مثلا، بل هي طريق، أو قاعدة لإثبات الطهارة، و أما الواقع فهو على ما هو عليه من النجاسة أو الطهارة الواقعية، و كان ينبغي عدّ الغيبة من الأمارات كالبينة، أو خبر العدل، أو الثقة، أو ذى اليد و نحو ذلك هل العبرة بظاهر الحال أو مطلق الاحتمال بعد الاتفاق على الاعتماد على الغيبة في الحكم بالطهارة فقد وقع الكلام «٣» في أنها هل تكون أماره على الطهارة و كاشفة عنها- من باب

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٠١ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤١.

(٢) في الجواهر ج ٦ ص ٣٠١-٣٠٢ حكاية الإجماع عن بعض شراح منظومة الطباطبائي قدس سرّه لهاتين البيتين

(و احكم على الإنسان بالطهارة مع غيبة تحتمل الطهارة

و هكذا ثيابه و ما معه لسيرة ماضية متبعة.)

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٣٠١-٣٠٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤١ بتصرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٤

.....

حمل فعل المسلم على الصحة كى يلزم فيها رعاية الشروط المذكورة في المتن - أو تكون أصلا عمليا مخصصا الدليل استصحاب النجاسة فيرجع الى قاعدة الطهارة و لا يعتبر فيها إلا احتمال التطهير، فيقتصر على اعتبار الشرط الأخير فقط، و بعبارة أخرى هل يكون

الاعتماد على الغيبة من باب تقديم الظاهر على الأصل - أى ظهور حال المسلم فى رعاية الطهارة فيما تشترط فيه تقديمًا على استصحاب النجاسة العارضة على بدنه، أو ثيابه وقتًا ما قطعًا - أو يكفى مجرد احتمال تطهيره و لو اتفقا الناشئ من الغيبة، و لو لم يكن ظاهر حاله ذلك، أو لا يعتقد بنجاسة الملاقي لبدنه، أو ثيابه اجتهادًا أو تقليدًا، كالعامَّة فى بعض النجاسات «١» أو لا يعلم بالملاقاة و اعتقد بنجاسته، أو لا يكون مباليا للطهارة و النجاسة، فيرجع الى قاعدة الطهارة فى جميع ذلك و بالجملة هل يعتمد على ظاهر الحال، أو يكفى مجرد الاحتمال و جهان بل قولان القول بالاعتماد على ظاهر الحال ذهب شيخنا الأنصارى قدس سره «٢» إلى الأول، أى كونها أماراً على الطهارة بدعوى: انه القدر المتيقن من السيرة العملية الجارية بين المسلمين، و من هنا يعتبر فى أمارتها أن يكون عالماً بملاقاة ثوبه للنجس، و هذا ينحل الى شرطين العلم بنجاسة الملاقي - بالفتح - و العلم بالملاقاة كما أشار إليهما فى

(١) كالميتة بعد الدباغة، و مخرج البول بعد المسح بالحائط.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤١ بتصرف بل هو المعروف بين الأصحاب ممن تعرض لذلك، بل عن التمهيد «انه المستفاد من تعليل الأصحاب حيث قالوا: يحكم بالطهارة عملاً بظاهر حال المسلم، لأنه مما ينتزه عن النجاسة» الجواهر ج ٦ ص ٣٠٢ و لكن اختار هو القول الآخر عملاً بالسيرة فلا حظ نفس المصدر و ان احتاط بما ذكر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٥

.....

المتن (الأول و الثانى) و أن يخبر عن طهارته عملاً، بأن يستعمله فيما يشترط فيه الطهارة مع العلم بالاشتراط - كما إذا صلى فى ثوبه، أو أكل بيده التى كانت متنجسة - و هذا ينحل الى شرطين أيضاً، العلم بالاشتراط، و استعماله فيما يشترط فيه الطهارة - كما أشار فى المتن أيضاً (الثالث و الرابع) فهذه أربعة شروط أو اثنان، و الشرط الثالث هو احتمال التطهير، و إلا فمع العلم بعدمه لا يحكم بطهارته جزماً، بل لو علم من حاله أنه لا يبالي بالنجاسة، و ان الطاهر و النجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته، لعدم ظهور حاله فى مراعاة الطهارة حينئذ، و المفروض ان أمارية الغيبة تبنى على ظهور حال المسلم فى رعايته أحكام الإسلام، و لم يتحقق فى غير المبالين بالشرع و بالجملة: اعتبار هذه الشروط الثلاثة أو الخمسة، انما يتم بناء على القول بأن الغيبة تكون أماراً على الطهارة، بدعوى انه القدر المتيقن من السيرة العملية بين المسلمين، كما عن الشيخ الأنصارى قدس سره و لا يخفى: انه لو تم هذا القول فلا يعتبر فى الشرط الرابع المذكور فى المتن العلم بعلمه باشتراط الطهارة فيما يستعمله فيه بل، و يكفى مجرد الاحتمال كما أشرنا فى التعليقة «١» إذا كما أن ظاهر حال المسلم هو أنه لا يستعمله فيما يشترط فيه الطهارة إلا بعد التطهير، كذلك ظاهره انه يتعلم الأحكام الشرعية، فيكفيها ان نحتمل فى حقه ذلك، و أيضاً لا يعتبر أن يكون اعتقاده باعتبار الطهارة فى شىء ان يعم الغير أيضاً، بل يكفى اعتقاد نفسه، كما إذا اعتقد - مثلاً - أنه يعتبر فى دخول الحرم، فانا نحكم بطهارته أيضاً فتحصل:

انه بناء على القول بالأمارية تكون الغيبة موجبة للحكم بالطهارة من باب

(١) جاء فى تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «الرابع علمه باشتراط»: (لا تبعد كفاية احتمال العلم أيضاً)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٦

.....

ظهور حاله فى ذلك، و هذا و ان لم يترتب عليه الأثر بالنسبة إلى الغير فى غير هذا المورد (الغيبة) الا أنه فيه لا بد من ترتيب الأثر فى

الطهارة، كما عليه السيرة القطعية بلا خلاف و لا اشكال، هذا القول بالاعتماد على مطلق الاحتمال أقول: لا يخفى: أن القول بالأمارية اعتمادا على ظهور حال المسلم في التنزه عن النجاسات و ان كان موافقا للاحتياط الا أنه لا يبعد، بل نجزم بقيام السيرة على الأعم من ذلك، و أنه يكفي في الحكم بالطهارة مجرد احتمال تحققها منه و لو اتفاقا، لا التزاما فلا يشترط الا مجرد احتمال التطهير فقط، إلا أن يعلم بالعدم، و يدل على ذلك استقرار سيرة المتشرعة من صدر الإسلام، بل الأئمة الأطهار عليهم السلام على المعاملة مع المسلمين و ما يتعلق بهم من الثياب و الفراش و المأكول، و الأواني و غير ذلك معاملة الطاهر ممن يظهر من حاله التجنب عن النجاسة أو يظهر عدمه، أو يشبهه علمهم بالنجاسة و عدمه، و لا بين كون من يعامل معه معاملة الطاهر ممن يظهر من حاله التجنب عن النجاسة أو يظهر عدمه، أو يشبهه حاله، فان الظاهر من حال العامة و كثير من الخاصة أنهم لا يجتنبون عن كثير من النجاسات، بل ربما يعتقدون طهارتها، كطهارة الميتة بالدباغة، أو الاستبراء من البول بالمسح بالحائط، مع أنه لم يعهد التجنب عنهم، و لا عما عليهم من اللباس، كما أنه لم يعهد التجنب عما في أيديهم و أسواقهم من الجلود و غيرها من الأشياء التي مقتضى الاستصحاب فيها النجاسة لملاقاتها للنجس في وقت ما، و لو كالدوم حين ذبح الحيوان و غير ذلك، فظهر أن ملاحظة حال المتشرعة مع عامة المسلمين بل جريان سيرة الأئمة الأطهار عليهم السلام مع عامة الناس ترشدنا الى ان البناء العملي معهم يكون

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٧

.....

على الطهارة في مساورتهم و مباشرتهم اليومية، و لو مع سبق العلم بالنجاسة كما هو الغالب، و لو عن طريق مخالطتهم مع الكفار المحكومون بالنجاسة و لو من باب عدم اجتنابهم عن النجاسات فالنتيجة انه يكفي في الغيبة احتمال تطهير المسلم بدنه أو ثيابه و ما يتعلق به، بل لو لا ذلك لزم العسر و الحرج، فان البناء على استصحاب النجاسة قد يستدعي الاحتياط التام من كل أحد و الاجتناب عن المؤاكله معهم و المخالطة بهم، و هذا كما ترى حرج عظيم البناء على عدم تنجيس المتنجس نعم ربما يقال «١» بان الاستشهاد بالسيرة و نفى الحرج لإثبات المدعى يتنى على ما هو المشهور من كون المتنجس منجسا على الإطلاق، و الا فلا يخلو الاستدلال بهما عن النظر فيكون المتجه هو القول بكون الغيبة أمانة على الطهارة فيعتبر فيها الشروط المذكورة و فيه: انه يمكن دعوى ثبوت السيرة حتى في الملاقى لنفس النجس مباشرة من دون أي واسطة كالجلود الملاقية للدم، أو أيديهم أو لباسهم الملاقية لنفس النجس كالبول و غيره، فإن المتشرعة يعاملون مع هذه كله أيضا معاملة الطهارة بمجرد احتمال طرو المطهر، فإنهم يستعملونها فيما يشترط فيه كالصلاة في الجلود المأخوذة من المسلم فتحصل: أن الأقوى و الأظهر هو ثبوت السيرة على المعاملة مع ما في أيدي المسلمين معاملة الطهارة مطلقا الا مع العلم ببقائها على النجاسة، فغيبه المسلم أصل في طهارته عند الاحتمال

(١) كالفقيه الهمداني قدس سره في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤١ س ٢٩-٣٠ و عن بعض الأصحاب، كما في الجواهر ج ٦ ص ٣٠١ آخر الصفحة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٨

أو غير ذلك مما في يده (١) بشروط خمسة (الأول): أن يكون عالما بملاقاة المذكورات للنجس الفلاني (الثاني): علمه بكون ذلك الشيء نجسا أو متنجسا اجتهدا أو تقليدا (٢) (الثالث): استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة، على وجه يكون أمانة نوعية على طهارته، من باب حمل فعل المسلم على الصحة (٣)

(١) كما في الجواهر «١» لقيام السيرة على ذلك كله، فلا-وجه لما عن مجمع البرهان و عن المدارك من التأمل في ذلك، و قيام

السيرة مع رعاية الشروط المذكورة لا- ينبغي التأمل فيه، بل مع عدمها احتمال الطهارة سواء في البدن أو غيره مما يتعلق به، فما عن الموجز «٢» من الالتزام بذلك في البدن خاصة لا وجه له، فالأقوى عدم اعتبار شيء منها سوى الأخير، وهو احتمال التطهير و لو من باب الاتفاق، لقيام السيرة على البناء على الطهارة عند الشك، لا من باب حمل فعل المسلم على الصحة، كي تلحظ تلحظ الشروط، بل من باب قاعدة ظاهرية.

(٢) قد أشرنا إلى رجوع هذا الشرط و ما قبله الى شرط واحد، وهو اشتراط علمه بنجاسة بدنه أو ثوبه، أو غيرهما.
(٣) قد ذكرنا أن الأقوى كون الغيبة سببا للحكم بالطهارة من باب قاعدة ظاهرية، لا حمل فعل المسلم على الصحة، فلا يعتبر استعماله فيما يشترط فيه الطهارة، بل يكفي مجرد احتمال الطهارة و لو من باب الاتفاق.

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٠٢ فلاحظ.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣٠٢ فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٩

(الرابع): علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض (١) (الخامس): أن يكون تطهيره لذلك الشيء محتملا، و الاعم العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته (٢) بل لو علم من حاله أنه لا يبالي بالنجاسة و ان الطاهر و النجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته (٣) و ان كان تطهيره محتملا و في اشتراط كونه بالغا، أو يكفي و لو كان صبييا مميزا وجهان (٤) و الأحوط ذلك «١»

(١) بل يكفي احتمال علمه بذلك حملا له على الصحة كما أشرنا في التعليقة «٢» ثم ان هذا الشرط و ما قبله يرجع الى شرط واحد و هو استعماله فيما يعلم باشتراط الطهارة فيه.

(٢) سواء أ كانت الغيبة أماره، أو قاعدة ظاهرية لحجبتيهما في صورة الشك، دون العلم بالخلاف
(٣) إذا لا مجال حينئذ لحمل فعله على الصحة، لعدم ظهور حاله في هذه الصورة في مراعاة الطهارة، و لكن قد عرفت: أن الغيبة قاعدة ظاهرية للطهارة، لا- أماره كاشفة عن الطهارة الواقعية، لقيام السيرة على ذلك مطلقا، فلا يفرق الحال بين الأفراد و ان كان الاحتياط حسنا.

(٤) هل يشترط البلوغ أو يكفي التمييز بل قولان حيث حكى «٣» عن بعضهم اعتباره، و الصحيح عدم اعتباره، و كفاية التمييز، بحيث كان من شأنه الاجتناب عن النجس، لعموم

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «و لو كان صبييا مميزا وجهان»: (لا يبعد عدم اعتبار البلوغ).

(٢) تقدمت في الصفحة ١٢٥.

(٣) كما في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤١ أو آخر الصفحة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٠

نعم لو رأينا أن وليه- مع علمه بنجاسة بدنه أو ثوبه- يجرى عليه بعد غيبته آثار الطهارة لا يبعد البناء عليها (١) و الظاهر إلحاق الظلمة و العمى بالغيبة مع تحقق الشروط المذكورة (٢)

السيرة لكل من يحتمل في حقه التطهير عن شعور و إدراك، و أما غير المميز و لو لعدم العقل فلم يكن موردا لهذا الأصل، لعدم ثبوت السيرة بهذا العموم، فلا- يشمل من لا يشعر التطهير بحيث يكون احتمال الطهارة فيه من باب الصدفة، و الاتفاق كنزول المطر

عليه، أو غسل انسان له، أو لثيابه صدفةً، وهذا مما لم يثبت فيه السيرة، ولا- يعتنى باحتمال طهارته المتشعبة إذا علموا فيه بسبق النجاسة، هذا فيما إذا كان مستقلاً في تصرفاته و أما إذا كان تحت رعاية الولي، أو مسلم آخر بحيث عد من توابعه و تحت يده فلا مانع من الحكم بطهارته كسائر متعلقاته من ثوبه و فراشه و نحو ذلك مما في يده باعتبار أنه من توابع المسلم لا باستقلاله فتأمل (١) كما تقدم آنفاً، لعدّه حينئذ من توابعه، و ظاهر حاله رعاية الطهارة في توابعه كما يراعى لنفسه، كما إذا رأينا أنه يأكل معه في إناء واحد، أو يشرب من الماء الذي باشره الطفل، أو يمسح بيده مع الرطوبة ثياب الطفل، أو بدنه ثم يصلى من غير ان يغسل يده، و نحو ذلك

(٢) هل يلحق الظلمة بالغيبة قال في الجواهر «١» «ينبغي القطع بعدم مساواة الظلمة، أو العمى، أو حبس البصر للغيبة، للأصل السالم عن معارضة السيرة، و نحوها، إذ ليس المدار على احتمال الطهارة»

(١) ج ٦ ص ٣١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣١

ثم لا يخفى: أن مطهريه الغيبة إنما هي في الظاهر، و الا فالواقع على حاله (١) و كذا المطهر السابق و هو الاستبراء بخلاف سائر الأمور المذكورة فعد الغيبة من المطهرات من باب المسامحة، و الا فهي في الحقيقة من طرق إثبات التطهير (٢)

أقول: إذا كانت الغيبة حجة على الطهارة من باب حمل فعل المسلم على الصحة جرى المناط في الظلمة و العمى أيضاً مع رعاية الشروط المذكورة المؤدية إلى ظهور حال المسلم في رعاية الطهارة، إذ لا فرق حينئذ بين الغيبة الموجبة للحمل على الصحة، أو الظلمة الموجبة لذلك، كما إذا فرضنا أنه تخلى في الظلمة، لثلا يراه أحد، ثم رجع و باشر بيده ما يشترط فيه الطهارة، فإنه يحكم بطهارة يده و لو مع العلم بسبق نجاسته عند التخلي، لظهور حاله في التطهير، و هذا ظاهر، و أما إذا قلنا بأن الغيبة أصل ظاهري للحكم بالطهارة بمجرد احتمالها في حق المسلم، لقيام السيرة على ذلك كان الأمر كذلك أيضاً، لوحدة الملاك في الغيبة و الظلمة، أو العمى و حبس البصر إذا صارت منشأ لاحتمال التطهير، إذا المناط حينئذ مجرد الاحتمال من دون دخل للخصوصية الموجبة له، سواء أ كانت الغيبة، أو الظلمة، فالأقوى هو الإلحاق الا ان يعلم ببقاء النجاسة

(١) كما تقدم في أول البحث عن هذا المطهر

(٢) بناء على كونها أماره على الطهارة الواقعية، و أما إذا قلنا بان الاعتماد على مجرد احتمال الطهارة كانت الغيبة أصلاً ظاهرياً تجري في موردها قاعدة الطهارة في مقابل استصحاب النجاسة- كما أوضحنا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٢

أقوال آخر مردودة في المطهرات

إشارة

١- الغسل بالماء المضاف- المفيد و السيد المرتضى قدس سرهما ٢- مسح النجاسة عن الجسم الصيقل- السيد المرتضى و المحدث الكاشاني ٣- إزالة الدم بالبصاق- السيد المرتضى قدس سره ٤- غليان الدم في المرق- الشيخ قدس سره و غيره ٥- خبز العجين النجس- الشيخ قدس سره في النهاية ٦- مزج الدهن النجس بالكر الحار- العلامة في التذكرة.

٧- ديع جلد الميتة- ابن جنيد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٣

[مسألة (١) ليس (١) من المظهورات الغسل بالماء المضاف]

(مسألة ١) ليس (١) من المظهورات الغسل بالماء المضاف (٢) ولا مسح النجاسة عن الجسم الصيقل (٣) كالشيشة ولا إزالة الدم بالبصاق (٤)

(١) ذكر المصنف قدس سره في هذه المسألة عدة أمور قيل بمطهريتها، ولكنها لم تستند الى دليل معتمد ومن هنا نفى عنها المظهرية وان قال بكل منها قائل، أو وردت بها رواية ضعيفة وهي

(٢) ١- الغسل بالماء المضاف حكى عن المفيد والسيد المرتضى (قدس سرهما) وقد تقدم في بحث الماء المضاف ما استدل به على ذلك كما تقدم الجواب عنه فراجع «١»

(٣) ٢- مسح النجاسة عن الجسم الصيقل كما عن السيد المرتضى قدس سره وتبعه المحدث الكاشاني في مفاتيحه- كما تقدم «٢» في بحث الماء المضاف ولكن يردده إطلاق الأمر بالغسل بالماء في الأخبار لمطلق الأجسام المتنجسة ولو كانت صيقلية كموثقه عمار «٣» «و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» فان العموم فيها يشمل كل الأجسام

(٤) ٣- إزالة الدم بالبصاق نسب «٤» الى السيد قدس سره القول به حيث انه حكى عنه الاستدلال برواية غياث على كفاية الغسل بالماء المضاف، وهي ما رواه غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قال: لا بأس أن يغسل

(١) راجع ج ١ ص ٣٦- الطبعة الثالثة.

(٢) في ج ١ ص ٢٩- الطبعة الثالثة.

(٣) الوسائل ج ١ ص ١٤٢ في الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، ح: ١.

(٤) راجع مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٥- ٥٦ و ج ١ ص ٣٦ من كتابنا- القسم الثاني- الطبعة الأولى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٤

ولا غليان الدم في المرق (١) ولا خبز العجين النجس (٢)

الدم بالبصاق «١» بدعوى عدم الفرق بين البصاق وغيره ولكنها ضعيفة بغياث لا- يمكن الاعتماد عليها بوجه، ولم يعمل بها الأصحاب، وقد تقدم البحث عنها في رافعية المضاف للخبث، فراجع «٢» ٤- غليان الدم في المرق

(١) نسب «٣» القول بذلك الى الشيخ قدس سره في النهاية والاستبصار، والى ظاهر الفقيه، والمفيد في المقنعة، وقد تقدم البحث عنه على وجه التفصيل في نجاسة الدم «٤» و به رواية ضعيفة «٥» لا يعمل بها ٥- خبز العجين النجس

(٢) تقدمت الإشارة الى ذلك في مطهريه الماء «٦» و في مطهريه الاستحالة «٧» فان خبز العجين بالنار لا يوجب الاستحالة، بل غايته اليبوسة كما في تجفيف الثوب بالنار، ولا دليل على مطهريه النار الا ما أحالته- كما في متن الشرائع «٨» بحيث يتبدل الموضوع، وهذا

هو المشهور، بل

(١) الوسائل ج ١ ص ٢٠٥ الباب ٤ من أبواب الماء المضاف: ح ٢ ط: م قم.

- (٢) ج ١ ص ٣٦ الطبعة الثالثة.
- (٣) كما في الجواهر ج ٦ ص ٢٧٤ في كتاب الطهارة.
- (٤) في ذيل (مسألة ١١) في مسائل نجاسة الدم، راجع ج ٣ ص ٤٧ من كتابنا الطبعة الأولى.
- (٥) و هي رواية زكريا ابن آدم عن ابي الحسن عليه السلام و فيها « . قلت: قطر فيه (اي في المرق) الدم؟ قال: الدم تأكله النار إن شاء الله. » الوسائل ج ٣ ص ٤٧٠ في الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٨، ط: م قم.
- (٦) في ذيل مسألة ٢٤ من مسائل أول المطهرات (الماء) راجع ج ٥ ص ١٦٨.
- (٧) لاحظ ج ٥ ص ٣٠١ رابع المطهرات (الاستحالة)
- (٨) راجع الجواهر ج ٦ ص ٢٦٦ في بحث المطهرات.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٥
- المجمع عليه إذ لم يسند الخلاف إلا إلى الشيخ قدس سره في النهاية (١)

(١) قال في الجواهر ج ٦ ص ٢٧٣ في ذيل البحث عن مطهريه النار ما أحالته: «و من هنا (أى من حيث أن النار لا توجب الاستحالة في مثل الخبز) كان المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا على عدم طهر العجين ذاتا أو عرضا بالخبز شهرة كادت تكون إجماعا، كما اعترف به بعضهم، بل هي كذلك، إذ لم نعرف فيه خلافا الا من الشيخ في نهايته، فلم ير بأسا بأكل الخبز المعجون بماء نجس معللا له بأن النار قد طهرته، و عن استبصاره و ظاهر الفقيه، و المقنع، مع أن النهاية ليست من كتبه التي أعدها للفتوى، بل هي متون أخبار، كما لا يخفى على الخبير الممارس، كما أن الاستبصار من الكتب المعدة لمجرد الجمع بين الأخبار.» و راجع أيضا مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٣٥ في بحث مطهريه النار و مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٣٥ و أما الروايات في العجين النجس المخبوز بالنار فهي متعارضة مضافا الى ان ما دلت على الجواز ضعيفة في نفسها و هي مرسله محمد بن أبي عمير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في عجين عجن و خبز، ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة، قال: لا بأس أكلت النار ما فيه»- الوسائل ج ١ ص ١٧٥ في الباب ١٤ من الماء المطلق، ح: ١٨ ط: م قم- و قد حمل الماء فيها على ماء البئر حيث لم ينجس بقريته رواية أخرى دلت على الجواز، و هي رواية أحمد بن محمد بن عبد الله بن زبير عن جدّه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر يقع فيها الفأرة، أو غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها أو يؤكل ذلك الخبز؟ قال: إذا أصابته النار فلا بأس بأكله»- في الباب المتقدم ح ١٧- مع انها معارضة بروايات دلت على بقاءه على النجاسة كمرسله ابن ابي عمير عن بعض أصحابه أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام في العجين من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل أكل الميتة» و مرسلته الأخرى، و فيها « . يذفن و لا يباع»- الوسائل ج ١ ص ٢٤٢ في الباب ١١ من أبواب الأسرار ح: ١ و ٢- ط: م- قم.

و رواية زكريا ابن آدم قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر، أو نبيذ مسكر قطرات في قدر فيه لحم. إلى أن قال: قلت: فخمّر أو نبيذ قطرت في عجين، أو دم؟ قال: فقال: فسد، قلت: أبيع من اليهودى و النصرانى و أبيع لهم قال: نعم، فإنهم يستحلون شربه.»- الوسائل ج ٣ ص ٤٧٠ في الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح: ٨- ط: م قم فان هذه الروايات قد دلت على ان المسلم لا- يمكنه الانتفاع بالعجين النجس فلو كان طبخه خبزا رافعا لنجاسته كان أسهل الطرق للانتفاع به، و لا حاجة الى بيعه ممن يستحل النجس أو دفنه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٦

و لا مزج الدهن النجس بالكر الحار (١) و لا دبغ جلد الميتة (٢) و إن قال بكل قائل

حيث انه لم ير بأساً بأكل الخبز المعجون بماء نجس معللاً له بان النار قد طهرته، و لكن حكى عنه الرجوع عن ذلك في المبسوط، و التهذيب مع اختلاف كلامه في نفس النهاية «١» أيضاً.

٦- مزج الدهن النجس بالكر الحار

(١) تقدم الكلام في ذلك في بحث مطهريه الماء «٢» و قد ذكرنا أن القائل به هو العلامة في التذكرة أما المصنف قدس سره فقد استشكل في ذلك هناك أيضاً، و لم يرتض بهذا القول، نعم لم يستبعد القول بذلك في صورة واحدة، و هي ما إذا غلى الماء مقدارا من الزمان بحيث علم بوصول الماء إلى جميع أجزائه، فلا يكفي مجرد المزج بالكر الحار، بل لا بد من الغليان إلى الحد المذكور، فلا مناقضة في محل النفي و الإثبات، الا أنه مع ذلك قلنا هناك انه لا يكفي ذلك حتى إذا غلى الماء، لعدم نفوذ الماء في أجزاء الدهن حتى إذا غلى، لانقلاب الظاهر إلى الباطن فيتنجس ثانياً، وهكذا، فراجع ما ذكرناه هناك في ذيل (المسألة ١٩) من مطهريه الماء ٧- دبع جلد الميتة

(٢) حكى القول به عن ابن جنيد فأفتى بالطهارة بالدبع، و قد تقدم «٣»

(١) راجع مفتاح الكرامة ج ١ ص ١٣٥ بحيث المياه و الجواهر ج ٦ ص ٢٧٤.

(٢) راجع ج ٥ ص ١٥٩ من كتابنا في (مسألة ١٩) و قال العلامة في التذكرة: «لو طرح الدهن في ماء كثير، و حركه حتى تخلل الماء أجزاء الدهن بأسرها طهر و للشافعية قولان» و راجع الجواهر ج ٥ ص ١٤٧.

(٣) في ج ٢ ص ٤٠٤ في المسألة ٨ من مسائل نجاسة الميتة - الطبعة الثانية -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٧

.....

الكلام في ذلك على وجه التفصيل في بحث نجاسة الميتة، و قلنا هناك ان هذا القول مخالف للمشهور، بل الإجماع و ان ذهب إليه العامة و أما الروايات «١» الواردة في هذا الشأن فقد ذكرنا: ان ما دل منها على الطهارة بالدبع ضعيفة السند في نفسها غير قابلة للاعتماد عليها، على أنها معارضة بما هو أقوى سندا، و أوضح دلالة، فترجح على تلك لموافقته للسنة، و مخالفتها للعامة، فتحمل روايات الطهارة على التقيء، و مع الغض عن ذلك

(١) أما ما دل على الطهارة بالدبع فهي ١- مرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام: انه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و الماء و السمن ما ترى فيه؟ فقال لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء، أو لبن، أو سمن، و تتوضأ منه، و تشرب و لكن لا تصل فيه»- الوسائل ج ٣ ص ٤٦٣ ط: م قم في الباب ٣٤ من أبواب النجاسات: ح ٥ ضعيفة بالإرسال ٢- الفقه الرضوي: «و ذكاة الحيوان ذبحه، و ذكاة الجلود الميتة دباغها» (الفقه الرضوي ص ٤١) و لم يثبت كونه رواية فضلا عن اعتباره سندا ٣- رواية الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في جلد شاء ميتة يدبع، فيصب فيه اللبن، أو الماء فأشرب منه، و أتوضأ؟ قال: نعم، و قال يدبع، فينتفع به، و لا يصلح فيه»- الوسائل ج ٢٤ ص ١٨٦ في الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٧- و هي ضعيفة بحسين بن زرارة فإنه لم يوثق و أما ما دل على عدم طهارته بالدبع فهي كثيرة مستفيضة منها ١- صحيحة على بن أبي المغيرة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال: لا، قلت بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مر بشاة ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاة إذا لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها (بجلدها خ ل)؟ فقال: تلك شاة كانت لسودة بنت زمعة زوجة النبي صلى الله عليه و آله و سلم و كانت شاة مهزولة لا ينتفع بلحمها، فتركوها حتى ماتت، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ما كان على أهلها إذا لم ينتفعوا بلحمها. أن

ينتفعوا بإهابها، أى تذكى» الوسائل ج ٣ ص ٥٠٢ فى الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٢- ونحوها غيرها فراجع الوسائل ج ٣ ص ٥٠١ الى ص ٥٠٣ فى الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٥ و ١ و ٣ و ص ٤٨٩ فى الباب ٤٩ منها ح ٢.
وان أردت تفصيل الكلام فراجع كتاب مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٢٣-٥٢٤ بحث نجاسة الميتة.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٨

[مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكية]

(مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكية، و لو فيما يشترط فيه الطهارة و ان لم يدبغ على الأقوى (١)

و تسليم التكافؤ كان المرجح - بعد تسايط الطرفين - إطلاق ما دل على نجاسة الميتة حتى بعد الدبغ، فمذهب الإمامية هو المؤيد المنصور بالأدلة.

استعمال جلد غير المأكول بعد التذكية

(١) قد يفرض الكلام فى الميتة من غير المأكول، و أخرى فى المذكى منه - بناء على قبوله للتذكية كما هو الأظهر «١» - أما الميتة فقد تقدم «٢» الكلام عنها فى بحث نجاسة الميتة تبعاً للمتن، و قلنا هناك: إن الأظهر جواز الانتفاع بالميتة فيما لا يشترط فيه الطهارة، و لا يفرق الحال فى ذلك بين المأكول و غير المأكول، نعم يحرم بيعها - كما ذهب اليه الماتن أيضاً - جمعا بين الأخبار، و تفصيل الكلام يطلب فى بحث المكاسب المحرمة، و هذا الفرض لم يتعرض لها المصنف (قده) هنا إلا إشارة بقوله: بعد التذكية، و كأنه اكتفى بما سبق منه فى بحث نجاسة الميتة و أما المذكى منه - بناء على قبول غير المأكول للتذكية - كما أشرنا - فهل يشترط فى جواز الانتفاع بجلده فيما يشترط فيه الطهارة دباغة جلده، مضافا الى تذكيته أم لا؟ فيه قولان «٣»

(١) الجواهر ج ٣٦ ص ١٩٩ كتاب الصيد و الذبابة.

(٢) ج ٢ من كتابنا ص ٤٣٠ فى المسألة ١٩ من مسائل نجاسة الميتة.

(٣) كالسباع كالأسد و النمر و الفهد و الثعلب و نحوها و قال فى الجواهر ج ٣٦ ص ٢٠١ مزجا مع متن الشرائع: «و تطهر - (أى السباع) بالتذكية - عند المشهور بالأصل، و إطلاق الموثقين (الوسائل ج ٢٤ ص ١٨٥ فى الباب ٣٤ من الأطعمة المحرمة ج ٤ و الباب ٣ منها: ح ٤ ص ١١٤ ط: م قم. يأتى ذكرها فى الشرح و هما موثقتا سماعه) و قيل و القائل الشيخان و المرتضى لا تستعمل جلده مع الذكاة حتى تدبغ»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٩

.....

(الأول): القول بالمنع من استعمال جلد ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ إما منعا تكليفيا أو وضعيا بمعنى اشتراطه فى طهارته مضافا الى التذكية نسب الأول «١» إلى الشيخ فى المبسوط و الخلاف، و عن السيد المرتضى فى المصباح، و عن كشف اللثام نسبة القول بحرمه استعماله قبل الدبغ إلى الأكثر، و عن الذكرى نسبته الى المشهور و أما الثانى فقد يستظهر من بعضهم القول بتوقف طهارته على الدبغ بعد التذكية، فى مقابل القول بحرمته من باب التعبد فيتوقف طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه على أمرين، التذكية و الدباغة و ربما يستدل للمنع - كما عن الشيخ قدس سره «٢» فى الخلاف - بأن الإجماع إنما قام على جواز الانتفاع بجلده بعد التذكية، و لا دليل قبلها و فيه: أنه لا حاجة الى الإجماع، لعدم انحصار الأدلة فيه، بل يكفينا دليلا على جواز الانتفاع به تكليفا و طهارته وضعا - وقوع التذكية عليه

فرضا، أصالة الإباحة و الطهارة، مضافا الى إطلاق ما دل من الروايات الآتية، و لا دليل على الحرمة التعبدية، و لا على بقاء النجاسة بعد التذكية فى الحيوان غير المأكول فإذا لا مجال لتوهم توقف طهارته على الدبغ وضعا «٣» و لا حرمة استعماله

(١) راجع مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦- الطبع الحجرى.

و الجواهر ج ٦ ص ٣٥٠- ٣٥١ كتاب الطهارة، و ج ٣٦ ص ٢٠١ كتاب الصيد و الذبابة.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣٥١ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦.

(٣) و قد يستدل (مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦) لذلك بالمرسل المروى فى كشف اللثام عن بعض الكتب عن الرضا عليه السلام ان «دباغة الجلد طهارته» و فيه: أنه لا يختص بغير المأكول فلا بد من حمله إما على الميتة و طهارة جلدها بالدبغ و هذا مما لا نلتزم به مضافا الى معارضتها بالروايات المعتبرة الدالة على ان جلد الميتة لا يطهر و ان دبغ سبعين مرة مضافا الى ضعفها فى نفسها لعدم ثبوت كونها رواية أو يراد من الطهارة زوال الزهومات و العفونات بالدبغ لا الطهارة فى مقابل النجاسة و كيف كان فلا تكون المرسله قابلة للاستدلال على شىء و يستدل (الجواهر ج ٣٦ ص ٢٠١) له أيضا برواية أبى مخرم عن أبى عبد الله عليه السلام انه سأله عليه السلام رجل سراج و قال: انى أبيع جلود النمر؟ فقال عليه السلام: مدبوغة هى؟ قال: نعم، قال: ليس به بأس» (الوسائل ج ١٧ ص ١٧٢ ط: م قم فى الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به ح: ١). بدعوى دلالتها على المنع بدون الدباغة، و لكنها رواية ضعيفة، و يمكن حملها على التقيئة لو كانت من الميتة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٠

.....

تعبدا، لعدم الدليل على شىء منهما، و كفاية وقوع التذكية فى الحكم بالطهارة و حلية الانتفاع بجلد المذكى (الثانى) القول بالجواز- و هو الصحيح- لاذن المفروض وقوع التذكية عليه فتكفى فى طهارة جلده و جواز استعماله فيما يشترط فيه الطهارة، و لا دليل على المنع تعبدا، فيرجع الى الأصل- كما أشرنا- هذا مضافا الى إطلاق الروايات الدالة على جواز الانتفاع بجلده من دون حاجة الى الدباغة.

١- كموثقة سماعة قال: سألته عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: إذا رميت و سميت فانتفع بجلده و أما الميتة فلا» «١» ٢- و موثقة الأخرى قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن جلود السباع؟

فقال: اركبوها، و لا تلبسوا شيئا منها تصلون فيه» «٢» و نحوها غيرهما «٣»

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٨٩ فى الباب ٤٩ من النجاسات ح ٢ ط: م قم.

(٢) الوسائل ج ٤ ص ٣٥٤ فى الباب ٥ من أبواب لباس المصلى: ح: ٦ ط: م قم.

(٣) الوسائل فى الأبواب المذكورة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤١

نعم يستحب ان لا يستعمل مطلقا (١) الا بعد الدبغ (٢)

و مقتضى إطلاقهما جواز الانتفاع بجلود السباع المذكاه، و لو بدون الدباغة.

(١) أى سواء فيما لا يشترط فيه الطهارة، أو يشترط

(٢) قال في الشرائع «و يستحب اجتناب جلد ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكاته» (١) و هكذا عن القواعد و غيره، و عن المعبر و المختلف التعبير بكراهة الاستعمال قبل الدبغ (٢) و كيف كان فلا- دليل لا- على استحباب الاجتناب قبل الدباغة، و لا على كراهة استعماله قبلها، إلا الخروج عن شبهة الخلاف، كما عن المعبر (٣) و هذا أشبه بالاحتياط و الا فلا دليل على شيء من الحكمين (٤) فتحصل من جميع ما ذكرناه في هذه المسألة ١- يجوز استعمال جلد الحيوان غير المأكول إذا ذكى من دون اشتراط بالدباغة ٢- يظهر بالتذكية من دون حاجة الى الدباغة ٣- عدم استحباب الاجتناب قبل الدباغة، لعدم الدليل ٤- عدم كراهة الاستعمال قبلها، لعدم الدليل

(١) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٣٤٩- ٣٥٠ كتاب الطهارة و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦.

(٢) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٣٤٩- ٣٥٠ كتاب الطهارة و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦.

(٣) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦.

(٤) قال الفقيه الهمداني قدس سره ان مرجع الاستدلال المذكور الى الاحتياط في شبهة التحريم الذي دل على رجحانه العقل و النقل، فالاعتراض عليه- بان الاستحباب حكم شرعي يتوقف إثباته على الدليل، و الخروج عن شبهة الخلاف لا يصلح أن يكون دليلا عليه، و لو على القول بالمسامحة في دليله- في غير محله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٢

[مسألة ٣) ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية]

(مسألة ٣) ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية (١) و ان كانوا ممن يقول بطهارة جلد الميتة بالدبغ

الجلود المأخوذة من أيدي المسلمين أو من أسواقهم

(١) لما اشترط- في المسألة السابقة- التذكية في جواز استعمال الجلود فيما يشترط فيه الطهارة أشار هنا إلى أنه لا بد من إحراز التذكية بأمانة معتبرة، منها يد المسلمين و سوقهم، و هكذا الكلام في إباحة أكل اللحوم و الشحوم، فان مقتضى الأصل عدم التذكية، فلا بد من إحرازها إما بالعلم أو بأمانة معتبرة شرعا، كالبيئنة، و إخبار ذى اليد، أو يد المسلم، أو سوقهم، و قد تقدم الكلام في ذلك على وجه التفصيل في بحث نجاسة الميتة (١) و كيف كان فقد دلت الروايات (٢) المستفيضة على طهارة اللحم و الجلد المأخوذين من أسواق المسلمين أو من أيديهم و ان كانوا يعتقدون طهارة جلد الميتة بالدبغ، أو لا يراعون في الذبيحة ما يلزم عندنا من الشروط، كالمخالفين، و في بعضها شراء نفس الإمام عليه السلام من سوق المسلمين حيث يقول عليه السلام و الله إنى لأعترض السوق فاشترى بها اللحم و السمن و الجبن، و الله ما أظن كلهم يسمون و هذه البربر، و هذه السودان (٣) و في بعضها المنع عن السؤال كرواية إسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل أيسئل عن ذكاته، إذا كان البائع مسلما غير عارف؟ قال: عليكم

(١) لاحظ ج ٢ ص ٤٣٤ ذيل مسألة ٦- الطبعة الثالثة.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٤٩٠ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات و ج ٢٤ ص ٧٠ في الباب ٢٩ من أبواب الذبائح ط: م قم.

(٣) الوسائل ج ٢٥ ص ١١٩ في الباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة: ح ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٣

[مسألة ٤) ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية]

(مسألة ٤) ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية (١) فجلده و لحمه طاهر بعد التذكية

أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، و إذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه» (١) و بالجمله قد دلت الروايات و قامت السيرة على معاملة المذكي مع الجلود و اللحوم المأخوذة من أسواق المسلمين و أيديهم و لو المخالفين بلا تأمل. نعم إذا أخذ من يد الكافر و لم يكن هناك أماره على التذكية يجرى استصحاب عدم التذكية فلا يجوز أكل اللحم، و لا الصلاة في الجلد المشكوك، لأن موضوعهما الحيوان المذكي، و الأصل عدم التذكية كما أشرنا و أما النجاسة فلا تثبت بهذا الأصل، لأن موضوعها الميتة و هي عنوان وجودي، الا على القول بالأصل المثبت، و لا نقول به، و ان شئت تفصيل الكلام من هذه الجهة فراجع ما ذكرناه في بحث نجاسة الميتة (٢)

(١) كل حيوان قابل للتذكية إلا ما خرج لا إشكال و لا خلاف في أن الأصل في ما أكل اللحم هو التذكية، لأنه مقتضى كونه مأكولا مضافا إلى الإجماع و النصوص المتواترة الواردة في الصيود و الذبائح و آية التذكية، و التسمية الا انه وقع الكلام (٣) في أن

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٩٢ في الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٧ ط: م قم.

(٢) لاحظ ج ٢ ص ٤٢٥ ذيل (المسألة ٥) الطبعة الثالثة و راجع مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٢-٦٥٤ و الجواهر ج ٦ ص ٣٤٦-٣٤٨.

(٣) لاحظ الجواهر ج ٣٦ ص ١٩٢ و ما بعدها كتاب الصيد و الذبائح و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦ أواخر الصفحة. آية التذكية قوله تعالى «. إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ.» المائدة: ٣/٥ و آية التسمية قوله تعالى «فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» الأنعام: ١١٨/٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٤

.....

الأصل فيما لا- يؤكل لحمه كالسباع و المسوخ هل هو قبوله للتذكية إلا ما استثني - كالكلب و الخنزير- أو عكس ذلك بمعنى ان الأصل عدم قبوله لها الا ما دل الدليل على القبول و جهان أو قولان «١» و قد تقدم «٢» الكلام في ذلك في البحث عن نجاسة بول حيوان شك في كونه مأكول اللحم، و قلنا هناك إن الأصل هو قبول كل حيوان للتذكية إلا نجس العين كالكلب و الخنزير، و ذكرنا هناك انه لا مجال لاستصحاب عدم التذكية في الشبهات الحكمية، بلحاظ الشك في قابلية الحيوان لها، لانه ليس في الروايات عن حديث القابلية للتذكية عين و لا أثر- بأن تكون القابلية من شرائط التذكية أو جزا لمفهومها، بل غاية ما هناك أنه قد حكم الشارع بحل أكل لحم بعض الحيوانات و بقاءه على طهارته عند ذبحه الشرعي، و لم يحكم بذلك في البعض الآخر، و لو ذبح كذلك، فلو عبرنا في المقام- أحيانا- بالشك في القابلية كان ذلك جريا على اصطلاح الفقهاء، و الا فلا نريد بذلك إلا حكم الشارع بحل الحيوان و طهارته عند وقوع الذبح الشرعي عليه، فبعد إلغاء هذا الحديث نقول: ان التذكية- لغه و شرعا- ليس إلا عبارة عن ذبح الحيوان إلا- أن الشارع اعتبر فيها قيودا و شروطا كالتسمية و الاستقبال و نحو ذلك مما تقرر في محله فلو فرضنا وقوعها على حيوان على النحو المقرر فلا- مجال لاستصحاب عدمها للعلم بحصولها وجدانا فلا- يبقى لنا الا- الشك في طهارة الحيوان بقاء و مقتضى الاستصحاب أو قاعدة الطهارة الحكم

(١) لاحظ الجواهر ج ٣٦ ص ١٩٢ و ما بعدها كتاب الصيد و الذبابة و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦ أو آخر الصفحة.

(٢) راجع ج ٢ ص ٤١٩ في ذيل مسألة ٣- الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٥

[مسألة ٥) يستحب غسل الملاقي في جملة من الموارد]

(مسألة ٥) يستحب غسل الملاقي في جملة من الموارد (١) مع عدم تنجسه - كملاقاة البدن، أو الثوب، لبول الفرس، و البغل و الحمار (٢) و ملاقاته الفأرة الحية

بطهارته و اما حلية اللحم فالمفروض عدمها في محل الكلام لان البحث في وقوع التذكية على الحيوان المحرم الأكل، فتحصل: أن ما في المتن من قبول كل حيوان لا- يؤكل لحمه التذكية، فيحكم بطهارة لحمه و جلده بعد التذكية هو الصحيح و ان أردت تفصيل الكلام فراجع ما تقدم «١» في بحث نجاسة البول.

استحباب الغسل أو الرش بالماء أو المسح بالتراب

(١) ذكر المصنف قدس سره في هذه المسألة عناوين ثلاثة مستحبة (أحدهما):

الغسل بالماء (الثاني) الرش بالماء (الثالث) المسح بالتراب، و كل من هذه الثلاثة يستحب في عدة موارد، و رد النص بها، أو ادعى الشهرة أو الإجماع عليها، أو أفتى بها بعض الفقهاء و يجمعها الاستحباب جمعا بين الأدلة، أو عملا بأدلة التسامح في السنن «٢» و التفصيل يكون على النحو التالي

(٢) استحباب الغسل في عدة موارد أحدها: غسل البدن، أو الثوب الملاقي لبول الفرس و البغل و الحمار و ذلك للأمر بغسلهما في جملة من الأخبار المحمولة على الاستحباب جمعا

(١) ج ٢ ص ٣٣٩ ذيل مسألة ٣ الطبعة الثالثة.

(٢) راجع الجواهر ج ٦ ص ٢٠٢-٢٠٧ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٤-٦١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٦

.....

بينها، و بين ما دل «١» صراحة على عدم وجوب الغسل من أبوالها كما تقدم «٢» في بحث نجاسة البول، و يمكن المناقشة في دلالة هذه الروايات الآمرة بالغسل بحملها على التقيّة، لذهاب أكثر العامة «٣» إلى القول بنجاسة بول الحيوانات المكروهة اللحم كما تقدم «٤» في ذاك البحث، و عليه لا- موجب للحمل على الاستحباب و كيف كان ففي عدة من الروايات و رد الأمر بالغسل منها سواء حملت على الاستحباب، أو التقيّة (منها): صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أبوال الخيل و البغال؟ فقال: اغسل ما أصابك منه «٥» (و منها) موثقة عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يمسسه بعض أبوال البهائم أي يغسله أم لا؟ قال: يغسل بول الحمار، و الفرس و البغل «٦» (و منها) حسنة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال: و سألت عن أبواب الدواب، و البغال، و الحمير؟ فقال: اغسله، فان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فان شككت فانضحه «٧» و الأمر بالغسل فيها محمول على الاستحباب بقريته ما دل على طهارة أبوالها

- (١) الوسائل ج ٣ ص ٤٠٧ و ٤١٠ ط: م قم في الباب ٩ من أبواب النجاسات ج ٢ و ١٤ ط: م قم.
- (٢) ج ٢ ص ٢٩٣ من كتابنا الطبعة الثالثة.
- (٣) راجع كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (ج ١ ص ١٦ الطبعة الخامسة)
- (٤) ج ٢ ص ٢٩٨ من كتابنا الطبعة الثالثة.
- (٥) الوسائل ج ٣ ص ٤٠٩ في الباب ٩ من أبواب النجاسات ج ١١ ط: م قم.
- (٦) في الباب المتقدم ح ٩.
- (٧) الوسائل في الباب المتقدم ح: ٥ ذيله.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٧
- و ملاقاته الفأرة الحية- مع الرطوبة- مع ظهور أثرها (١) و المصافحة مع الناصبي (٢) بلا رطوبة

(١) المورد الثاني: غسل ما يلاقي من الثياب للفأرة الحية- مع الرطوبة- مع ظهور أثرها للأمر بغسلها في صحيحة علي بن جعفر قال: سألته عن الفأرة الرطبة فقد وقعت في الماء، فتمشى على الثياب أ يصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضحه بالماء. «١»

و يحمل الأمر فيها على الاستحباب للأخبار «٢» الدالة على طهارة الفأرة، و عدم وجوب غسل ملاقيها

(٢) المورد الثالث: مصافحة الناصبي بلا رطوبة و يدل عليه رواية خالد القلانسي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى الدمى فيصافحني؟ قال: امسحها بالتراب، و بالحائط، قلت: فالناصب؟ قال عليه السلام:

اغسلها «٣» و لا- بد من حملها على صورة الجفاف، و إلا- لزم الغسل في الدمى أيضا، فالأمر محمول على الاستحباب فيهما، و هي ضعيفة السند (علي بن معمر) فالاستحباب مبني على التسامح في أدلة السنن

- (١) الوسائل ج ٣ ص ٤٦٠ ط: م قم في الباب ٣٣ من أبواب النجاسات، ح: ٢.
- (٢) الوسائل ج ٣ ص ٤٦٠ ط: م قم ح: ١ و ما ورد في الأستار راجع الوسائل ج ١ ص ٢٣٨ في الباب ٩ من الأستار ط: م قم.
- (٣) الوسائل ج ٣ ص ٤٢٠ ط: م قم في الباب ١٤ من أبواب النجاسات، ح: ٤.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٨
- و يستحبّ النضح- أي الرش بالماء- في موارد، كملافة الكلب (١) و الخنزير (٢)

(١) استحباب النضح بالماء (الرش) ورد النص بذلك في عدة موارد ١- أحدها ملاقي الكلب مع الجفاف، كما عن المشهور «١» و يدل عليه صحيحة الفضل أبي العباس البقاي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاعسله، و إن مسه جافا فاصب عليه الماء. «٢»

و حديث الأربعمائه (في الخصال) عن علي عليه السلام قال تنزهوا عن قرب الكلاب فمن أصاب الكلب، و هو رطب فليغسله، و إن كان جافا فلينضح ثوبه بالماء «٣» و نحوهما غيرهما «٤» و لا إشكال في حمل الأمر بالصب أو الرش بالماء فيها على الاستحباب، للقطع بعدم سراية النجاسة مع الجفاف، لما ثبت من ان كل يابس زكي كما في الموثق «٥» و الوجوب التعبدى مقطوع العدم

(٢) المورد الثاني للرش ملاقي الخنزير كما عن المشهور «٦» و يدل عليه صحيحة علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير، فلم يغسله، فذكر، و هو في صلته كيف يصنع به؟ قال: ان كان

- (١) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٢.
- (٢) الوسائل ج ٣ ص ٤٤١ ط: م قم في الباب ٢٦ من النجاسات ح: ٢.
- (٣) الوسائل ج ٣ ص ٤١٧ ط: م قم في الباب ١٢ من النجاسات ح: ١١.
- (٤) لاحظ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات.
- (٥) الوسائل ج ١ ص ٣٥١ ط- م: قم في الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة- ح: ٥.
- (٦) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٢.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٩
- و الكافر (١) بلا رطوبة و عرق الجنب من الحلال (٢)

دخل في صلاته فليمض، فان لم يكن دخل في صلاته فليضح ما أصاب من ثوبه، إلا ان يكون فيه أثر فليغسله،» (١) و نحوها غيرها (٢)

- (١) المورد الثالث: ملاقى الكافر بلا رطوبة كما عن المشهور (٣) كما فى صحيحة الحلبي: قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى ثوب المجوسى؟
- فقال: يرش بالماء (٤) و يحمل الأمر فيها على الاستحباب فيما إذا لم يعلم بملاقاة الثوب له مع الرطوبة، لأصالة الطهارة، و لا فرق بين المجوسى، و غيره من الكفار من هذه الجهة
- (٢) المورد الرابع للرش: ملاقى عرق الجنب من الحلال لموثقه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القميص يعرق فيه الرجل، و هو جنب حتى يتل القميص، فقال: لا بأس و إن أحب أن يرشه بالماء فليفعل (٥) هذا فى العرق من الحلال، و أما الجنب من الحرام فقد تقدم الكلام فيه فى بحث النجاسات (٦)

- (١) الوسائل ج ٣ ص ٤١٧ ط: م قم فى الباب ١٣ من أبواب النجاسات، ح: ١.
- (٢) الوسائل ج ٣ ص ٤٤٢ ط: م قم فى الباب ٢٦ من النجاسات ح: ٦.
- (٣) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٢.
- (٤) الوسائل ج ٣ ص ٥١٩ ط: م قم فى الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، ح: ٣.
- (٥) الوسائل ج ٣ ص ٤٤٦ ط: م قم فى الباب ٢٧ من النجاسات، ح: ٨.
- (٦) راجع ج ٣ ص ٢٢٧- الطبعة الثانية.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٠

و ملاقاء ما شك فى ملاقاته لبول الفرس، و البغل، و الحمار (١) و ملاقاء الفأرة الحية مع الرطوبة إذا لم يظهر أثرها (٢) و ما شك فى ملاقاته للبول (٣) أو الدم، أو المنى

- (١) المورد الخامس للرش، ما فى المتن لقوله عليه السلام فى حسنة محمد بن مسلم المتقدمة (١) «فإن شككت فانضح» (٢) الواردة فى أبواب الدواب المذكورة
- (٢) المورد السادس للرش ما فى المتن و يدل عليه قوله عليه السلام فى صحيحة على بن جعفر المتقدمة (٣) «و ما لم تره انضح»

بالماء» (٤)

(٣) المورد السابع للرش ما في المتن و يدل عليه أما في البول فصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه، فلا يستيقن، فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال ولا يستنشف؟ قال: يغسل ما استبان أنه قد أصابه، وينضح ما يشك فيه من جسده، و ثيابه و يتنشف قبل أن يتوضأ» (٥) و أما في الدم و المنى فيدل عليه حسنة عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم؟ قال: إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنابة، أو دم قبل أن

(١) ص ١٤٦.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٤٠٨ في الباب ٩ ذيل ح ٥ ط: م قم.

(٣) ص ١٤٧.

(٤) الوسائل ج ٣ ص ٤٦٠ ط: م قم الباب ٣٣ من أبواب النجاسات ح: ٢.

(٥) الوسائل ج ٣ ص ٤٦٦ ط: م قم في الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، ح ٢ قال في الوسائل:

«المراد بالتنشف الاستبراء، و بالوضوء الاستنجاء»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥١

و ملاقاته الصفرة الخارجة من دبر صاحب البواسير (١) و معبد اليهود و النصراني و المجوس إذا أراد أن يصلي فيه (٢)

يصلي، ثم صلى فيه، و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى، و إن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة، و إن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجزأه أن ينضحه بالماء» (١)

(١) المورد الثامن للرش ما في المتن و يدل عليه رواية صفوان قال: سألت رجل أبا الحسن عليه السلام و أنا حاضر فقال: إن لي جرحاً في مقعدتي فأتوضأ ثم أستنجي، ثم أجد بعد ذلك الندى و الصفرة تخرج من المقعدة فأعيد الوضوء؟ قال: قد أيقنت؟ قال: نعم، قال:

لا، و لكن رشه بالماء، و لا تعد الوضوء» (٢) و نحوها صحيحة البزنطي (٣) و الجرح يعم البواسير و غيرها
(٢) المورد التاسع: ما في المتن و يدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته

(١) الوسائل ج ٣ ص ٤٧٥ في الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، ح: ٣، ط: م قم.

قال في المستمسك ج ٢ ص ١٤٧ في ذيل الرواية و الاقتصار في الجواب على ذكر الجنابة كأنه من باب المثال، و الا يلزم إهمال الجواب عن حكم الدم و لا يخفى: ان في متن الوسائل ط: م قم. لفظ «الدم» مذكور في الجواب، كما ذكرنا، و كذا في التهذيب ج ١ ص ٢٣٩. نعم غير موجود في الكافي ج ٣ ص ٤٠٦ ح ٩ راجع المصادر

(٢) الوسائل ج ١ ص ٢٩٢ في الباب ١٦ من أبواب نواقض الوضوء، ح: ٣ ط: م قم.

(٣) في الباب المتقدم ح: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٢

و يستحب المسح بالتراب أو بالحائط في موارد، كمصافحة الكتابي بلا رطوبة (١) و مس الكلب و الخنزير بلا رطوبة و مس الثعلب و الأرنب (٢)

عن الصلاة في البيع و الكنائس و بيوت المجوس؟ فقال: رش، و صلّ» (١) و نحوها غيرها (٢) و قد تقدم الكلام في ذلك في ذيل تعداد النجاسات في المسألة الرابعة (٣) و المذكور في متن هذه الصحيحة و غيرها عنوان «بيوت المجوس» لا «معابدهم» كما عنون في الوسائل (٤)

(١) استحباب المسح بالتراب و يستحب مسح خصوص البدن أو اليد- دون الثوب- بالتراب أو بالحائط في عدة موارد (أحدها): مصافحة الكتابي بلا رطوبة و يدل عليه رواية القلانسي المتقدمة (٥) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ألقى الذمي فيصافحني؟ قال: امسحها بالتراب و بالحائط.» (٦)

و يلغى خصوص الذمي، و كذا خصوص المصافحة فيعم الحكم مطلق الكافر، و مطلق أعضاء البدن (٢) قيل بالمسح بالتراب في عدة موارد أخرى غير الكافر من دون دليل صريح

(١) الوسائل ج ٥ ص ١٣٨ ط: م قم في الباب ١٣ من أبواب مكان المصلي ح: ٢.

(٢) في الباب المذكور ح: ٤، و في الباب ١٤ ح: ١.

(٣) لاحظ ج ٣ ص ٢٦١-٢٦٢ ط عام ١٣٩٣ ه ق الطبعة الثانية.

(٤) باب ١٤ من أبواب مكان المصلي الوسائل ج ٥ ص ١٤٠ ط: م- قم.

(٥) ص ١٤٧.

(٦) الوسائل ج ٢ ص ٤٢٠ ط: م قم في الباب ١٤ من أبواب النجاسات ح: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٣

.....

١- مس الكلب و الخنزير بلا رطوبة إلحاقا لهما بالكافر الذي هو مورد خبر القلانسي المتقدمة آنفا، و عن بعض (١) القول بوجوبه، و لا- دليل على استحبابه فضلا عن وجوبه- كما اعترف به جماعة (٢) «٢» ٢- مس ما ذكر من الثلاثة (الكافر و الكلب و الخنزير) بزيادة الثعلب و الأرنب و الفأرة و الوزغة، كما عن الوسيلة و النهاية (٣) «٣» ٣- ما ذكر من الثلاثة بزيادة الفأرة و الوزغة فقط كما عن المقنعة (٤) «٤» ٤- استحباب ذلك من كل نجاسة يابسة كما عن المبسوط (٥) «٥» و لا- دليل على شيء من ذلك- كما في الجواهر (٦) «٦»- و حكى الاعتراف بذلك عن جماعة، و ليس في البين سوى فتوى بعض أعظم العلماء- كما أشرنا- فيكتفى بها تسامحا في أدلة السنن، فلا يبعد الالتزام باستحبابه في الموارد المذكورة مسامحة اعتمادا على فتوى هؤلاء الأعظم الذين لا يظن بهم صدور مثل هذا الحكم منهم، لا- عن مستند، إذ ليس النص الواصل إلينا إلا- رواية القلانسي في المسح بالتراب في خصوص الذمي- كما عرفت- و كان المصنف قدس سره اعتمد على الفتاوى أيضا، و كان عليه زيادة الفأرة و الوزغة، لذكرهما في الكتب الثلاثة (الوسيلة و النهاية و المقنعة)

(١) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٦.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٦.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٦ و كذا مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٥.

(٤) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٦ و كذا مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٥.

(٥) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٦ و كذا مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٥.

(٦) الجواهر ج ٦ ص ٢٠٦ و كذا مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٥

[فصل طرق ثبوت الطهارة]

إشارة

فصل طرق ثبوت الطهارة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٦

.....

فصل: فى طرق ثبوت الطهارة ١- العلم الوجدانى ٢- شهادة العدلين ٣- إخبار ذى اليد ٤- غياب المسلم ٥- إخبار الوكيل فى التطهير

٦- غسل المسلم بعنوان التطهير ٧- إخبار العدل الواحد

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٧

فصل إذا علم نجاسة شىء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره (١)

[و طريق الثبوت أمور]

إشارة

و طريق الثبوت أمور:

[(الأول) العلم الوجدانى]

(الأول) العلم الوجدانى (٢)

[(الثانى) شهادة العدلين]

(الثانى) شهادة العدلين (٣)

(١) فصل فى طرق ثبوت الطهارة، و هى سبعة للاستصحاب الأول: العلم

(٢) لأنه أقوى الحجج استقل به العقل الثانى: شهادة العدلين

(٣) قد تقدم «١» تفصيل الكلام فى شمول أدلة حجية البيئة لمطلق الموضوعات سواء القضائىة أو غيرها و هو المشهور، إذ لم ينقل

الخلافاً في ذلك إلا عن بعض «٢» وقلنا هناك أن الصحيح هو شمول لفظ (البينة) الوارد في الكتاب و السنة كقوله صلى الله عليه و آله و سلم «إنما أفضى بينكم بالبينات و الايمان» «٣» لمطلق ما يتبين به الشيء و يظهر - أى بالحجج و الايمان، و

(١) تعرض المصنف قدس سره لطرق ثبوت نجاسة الماء في (المسألة ٦ من مسائل فصل ماء البثر) و ذكر هناك بعض هذه الطرق، راجع ج ٢ ص ٥٨ من كتابنا الطبعة الثالثة و تعرض أيضاً في فصل مستقل لطرق ثبوت النجاسة في مطلق الأشياء، و ذكر هناك أيضاً جملة من هذه على وجه التفصيل، و عقبها بمسائل تعود إليها، فراجع ج ٣ ص ٢٦٧ و ما بعدها من كتابنا - الطبعة الثانية و هنا عنوان الفصل طريق ثبوت الطهارة في مستصحب النجاسة

(٢) راجع الجواهر ج ٦ ص ١٧٧ و ما بعدها و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٩ - الطبع الحجري - حول عموم حجية البينة، و القول بالنفي.

(٣) الوسائل ج ٢٧ ص ٢٣٢ في الباب ٢ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى ح ١ صحيحة هشام بن الحكم ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٨

بالطهارة أو بسبب الطهارة (١) و إن لم يكن مطهراً عندهما، أو عند أحدهما، كما إذا أخبرنا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا يكفى عندهما في التطهير مع كونه كافياً عنده، أو أخبرنا بغسل الشيء بما يعتقدان أنه مضاف، و هو عالم بأنه ماء مطلق، و هكذا

القضاء بشهادة العدلين يكون من باب التطبيق، فنعرف بذلك أنها إحدى الحجج، و الطرق إلى إثبات الموضوعات الخارجية، و لو لم تكن قضائية، كالطهارة و النجاسة و نحوهما، هذا إجمال ما يرجع إلى عموم حجية البينة بالنسبة إلى مطلق الموضوعات، منها الطهارة و النجاسة، و التفصيل ما تقدم

(١) الشهادة بالتطهير، أو بسبب الطهارة تقدم «١» الكلام في مثل ذلك في الشهادة بالنجاسة أو بموجبها، و لا فرق بين المقامين، ثم إن اختلاف الشاهدين مع المشهود عنده قد يكون في الشبهة الحكمية، كالمثال الأول، فإن كفاية نزول المطر على الماء النجس من دون مزج و عدمها تكون من الشبهات الحكمية، و قد يكون في الشبهة الموضوعية، كالمثال الثاني، فإن الاعتقاد بإضافة ماء، أو إطلاقه يكون في الماء الخارجي بلحاظ كثرة ما اختلط به - مثلاً - في اعتقاد أحدهما، دون الآخر الشهادة بالسبب و كيف كان فإذا شهد العدلان بسبب الطهارة يثبت المسبب أى (الطهارة) بالدلالة الالتزامية لدى المشهود عنده فيما إذا كان معتقداً بالسببية، سواء أ كانت البينة تعتقد بذلك أيضاً أم لا، لأن العبرة بترتب الأثر لدى المشهود

(١) في المسألة ٥ من مسائل (فصل في طريق ثبوت النجاسة) راجع ج ٣ ص ٢٧٨ و ٢٨٠ من كتابنا ذيل مسألة ٤ و ٥ الطبعة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٩

.....

عنده - كما في المثالين المذكورين في المتن - و لا عبرة باعتقاد الشهود فيما هو خارج عن مصب شهادتها - من حيث الشبهة الحكمية أو الموضوعية - و مصبها في المثال الأول هو نزول المطر على الماء النجس، و يكفى هذا المقدار في طهارة الماء النجس لدى المشهود عنده، و في الثاني يكون مصبها غسل الشيء بماء يعتقدان انه مضاف، و لكنه مطلق في اعتقاد المشهود عنده فرضاً، و أما لو انعكس الأمر و كان الأثر ثابتاً عند البينة، دون المشهود عنده فلا أثر للبينة حينئذ للعلم بخطائها، إما في الحكم أو الموضوع، كما إذا فرض عدم اعتقاد المشهود عنده بكفاية مجرد إصابة المطر في طهارة الماء النجس، أو اعتقد إضافة الماء الذي غسل به الشيء و ان

اعتقد الشاهدان الكفاية و الإطلاق، و هذا ظاهر.

الشهادة بالمسبب و أما إذا شهد العدلان بالمسبب (أى بنفس الطهارة) فهل تكون حجة، أو لا بد من ذكر السبب، و قد تقدم «١» هذا البحث فى الشهادة بالنجاسة دون سببها، و قال المصنف قدس سره هناك انه لا يعتبر فى البيئـة على النجاسة ذكر مستند الشهادة، و لكن قلنا انه انما يتم ذلك فيما إذا اتحدا فى الاعتقاد بالسببية تقليدا أو اجتهادا، و الا لزم ذكر السبب و السر فى ذلك هو ان الشهادة بالسبب تكون من الشهادة على أمر حسى- كنزول المطر و الغسل بالماء و نحو ذلك- فتكون حجة فى مصبها من هذه الجهة، إلا أنه لا بد فى ترتب الأثر من اعتقاد السببية لدى المشهود عنده، و أما إذا شهدت البيئـة على المسبب اى نفس الطهارة أو النجاسة فلا يصح

(١) لاحظ ج ٣ ص ٢٧٨ ذيل مسألة ٤ و ٥ من مسائل (فصل فى طرق ثبوت النجاسة) الطبعة الثانية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٠

الثالث: إخبار ذى اليد

الثالث: إخبار ذى اليد (١) و ان لم يكن عادلا

الأخذ بها إلا إذا ذكر السبب، لأن الطهارة، و النجاسة، و نحوهما من الأحكام لا تكون أمرا محسوسا مشاهدا لدى البيئـة، بل هى من الأمور النظرية و الحدسية تبنى ثبوتها على الاجتهاد أو التقليد فى الشبهات الحكيمية و على الاعتقاد التطبيقي فى الموضوعات الخارجية و لعل الشاهد يستند فى شهادته بطهارة شىء إلى نظره الاجتهادى، أو التقليدى بمطهرية شىء- كنزول المطر- و لا يعتقد به المشهود عنده، و هكذا فى شهادته بطهارة ثوب غسل بماء يعتقد إطلاقه، و يكون مضافا لدى المشهود عنده، و هكذا فى سائر الموارد التى تستند البيئـة فى شهادتها بالطهارة أو النجاسة أو غيرهما من الأحكام الوضعية الى ما تعتقد به فى الشبهة الحكيمية، أو الموضوعية بما يخالف اعتقاد المشهود عنده فلا يمكن الاستناد إليها و بالجملة لا تكون البيئـة حجة إلا إذا اتفقت فى السببية مع المشهود عنده فلا بد من ذكر السبب كى يعرف حالها، فلا تكون حجة على المسبب إلا بذكر السبب، و الا تكون مجهولة الحال، لا يعمل بها، و أما توهم قيام السيرة على العمل بها مطلقا و ان لم تذكر السبب فممنوع، و من هنا ذهب العلامة قدس سره فى التذكرة إلى عدم حجيتها إلا بذكر السبب كما تقدم «١»

(١) الثالث: إخبار ذى اليد تقدم الكلام «٢» فى حجة إخبار ذى اليد بنجاسة ما يكون تحت يده، أو طهارته، و عمدة الدليل على حجة إخباره- بعد دعوى الشهرة بل

(١) ج ٣ ص ٢٧٩ ذيل مسألة ٤ من فصل طرق ثبوت النجاسة الطبعة الثانية.

(٢) ج ٢ ص ٧٣ ذيل (مسألة ٦) من مسائل ماء البئر و فى ج ٣ ص ٢٦٩ و ص ٢٩١ فى طرق ثبوت النجاسة الطبعة الثانية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦١

.....

الاتفاق «١» هى ما ذكروه من السيرة القطعية، و استقرار طريقة العقلاء على استكشاف حال الأشياء، و تمييز موضوعاتها بالرجوع إلى من كان مستوليا عليها متصرفا فيها، سواء أ كان استيلائه بالملك أو بالإجارة أو الوديعة و نحوهما، بل بالغصب، بل لا يبعد أن يقال

كما قيل «٢» أن يكون هذا هو مدرّك القاعدة المعروفة التي ادعى عليها الإجماع من أن «من ملك شيئاً ملك الإقرار به» فإن الظاهر أن المراد من الملكية الاستيلاء على الشيء متصرفاً فيه، فيكون قوله نافذاً بالنسبة إليه، وكيف كان فالعمدة هي السيرة المستمرة التي لولاها لاختل نظام المعاملات في الأسواق بمجرد الاحتمالات من حيث الملكية و الطهارة و النجاسة، نعم لا يبعد الالتزام بعدم كونه متهماً في إخبار بالطهارة و النجاسة، فإن دعوى السيرة في ذلك لا تخلو عن تأمل، بل منع.

و الحاصل: ان المراد من ذى اليد هو كل من استولى على عين «٣» لملك،

(١) راجع الحدائق ج ٥ ص ٢٥٢ ط النجف الأشرف عام ١٣٧٨ و الجواهر ج ٦ ص ١٧٦ و ص ١٨٠.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦١٠.

(٣) قال في الجواهر (ج ٦ ص ١٨١) ما حاصله: «انه قد يتجه الإشكال في موضوع اليد من جهة سعته و ضيقه حتى أن بعضهم خصه باليد المالكه دون سائر أنحاء الاستيلاء، و لذا حكى عن الأمين الأسترآبادي، و السيد نعمه الله الجزائري: أنهما حكيا عن جملة من علماء عصرهم أنهم كانوا إذا أرادوا إعطاء ثيابهم للقصارين لتطهيرها يهبونها إياهم، أو يبيعونها، ثم يستردونها منهم بنحو ذلك تخلصاً من شبهة استصحاب النجاسة، لتوقف انقطاعه على العلم، أو ما يقوم مقامه من البيئه أو خبر العدل على إشكال فيه، أو إزالة المالك نفسه مع عدم ثبوت قيام خبر مطلق الوكيل، و ان لم يكن عدلاً مقامه، لعدم ثبوت كونه من ذوى اليد المقبولة إخبارهم، إذا المعلوم منها المالك» أقول: يندفع الاشكال المذكور بقيام السيرة على قبول خبر ذى اليد مطلقاً، و لو كان استيلائه بالأمانة أو العارية بل الغصب، نعم مجرد الوكالة من دون استيلاء خارجي لا يكفي، كما ذكرنا في الشرح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٢

[الرابع: غيبة المسلم]

(الرابع): غيبة المسلم على التفصيل الذي سبق (١)

[الخامس: إخبار الوكيل في التطهير بطهارته]

(الخامس): إخبار الوكيل في التطهير بطهارته (٢) «١»

أو وكالة، أو إجارة أو أمانة، أو ولاية، و نحوها، بل تقدم: أنه يقبل أخبار ذى اليد و ان كان غاصباً، لمكان تسلطه و تصرفه في المغصوب الذي في يده، نحو ثياب الظلمة و عمالهم، و أوانيهم، و دورهم، و فرشهم و نحوها، و ان كان أصل استيلائهم عليها بغصب منهم أو آبائهم لها، أو لأثمانها، ضرورة عدم دخالة الملك، أو السلطة الشرعية في قبول إخبار ذى اليد بنجاسة ما في يده، أو طهارته، لقيام السيرة على ذلك، إلا إذا كان متهماً بعدم المبالاة في الطهارة و النجاسة، فلا يعتبر عدالة ذى اليد، كما في المتن

(١) الرابع: غيبة المسلم و قد تقدم الكلام في ذلك قريبا في المطهرات (المطهر الثامن عشر) و اعتبر المصنف قدس سره فيها شروطاً خمسة، بناء على كونها أمانة على الطهارة، و لكن قد عرفت أن الأقوى أنها أصل عملي يكفي فيها مجرد الاحتمال، فراجع ما تقدم

(٢) الخامس: إخبار الوكيل ربما يدعى «٢» قيام السيرة على اعتبار إخبار الوكيل في التطهير، و

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «الخامس اخبار الوكيل»: «في ثبوت الطهارة باخباره إذا لم يكن الشيء في يده إشكال، بل منع»

(٢) قال في الجواهر (ج ٦ ص ١٨١) انه قامت السيرة القطعية في سائر الأعصار و الأمصار المأخوذة يداعن يد في تطهير الجوارى و النساء و نحوهم ثياب ساداتهن، و رجالهن بل لعل ذلك من الضروريات التي هي بمعزل عن نحو هذه التشكيكات، مضافا الى ان تتبع الأخبار بعين الإنصاف و الاعتبار يورث القطع بالاكْتفاء بنحو ذلك، و بان كل ذى عمل مؤتمن على عمله، كالأخبار الواردة في القصارين (الوافى باب التطهير من مس الحيوانات من أبواب الطهارة-) و الجزارين (الوسائل ج ٢٤ ص ٧٠ في الباب ٢٩ من أبواب الذبائح، ح ١ كتاب الصيد و الذبائح) و الجارية (الوسائل ج ٣ ص ٤٢٨ في الباب ١٨ من أبواب النجاسات، ح: ١) المأمورة بتطهير ثوب سيدها، و ان الحجام مؤتمن في تطهير موضع الحجام (الوسائل ج ٣ ص ٤٩٩ في الباب ٥٦ من أبواب النجاسات، ح: ١) و نحو ذلك، فضلا عن عموم أدلة الوكالة و تصديق الوكيل فيما و كل فيه، فحينئذ لا حاجة للحكم بالتطهير في الحكم المذكور إلى دعوى الدخول في ذى اليد» أقول: ان الاستشهاد بالموارد المذكورة لحجية خبر الوكيل غير تام، لاحتمال ان يكون الاعتماد عليها من باب حمل فعل المسلم على الصحة، أو الاعتماد على خبر الثقة، و أما أدلة الوكالة فلا تدل الا على نفوذ عمله في مورد الوكالة، لا حجية إخباره عن وقوعها، و أما تصديقه فيما و كل فيه فلا دليل عليه في غير المعاملات، و الحاصل: انه لا دلالة في هذه الموارد على حجية خبر الوكيل بما هو وكيل، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٣

[(السادس): غسل المسلم له بعنوان التطهير]

(السادس): غسل المسلم له بعنوان التطهير، و ان لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعى أم لا، حملا لفعله على الصحة (١)

لكن يشكل إثباتها في غير العقود و الإيقاعات كالبيع و الطلاق و نحوهما- إلا إذا كان الشيء تحت يده، فيكون خبره حجة حينئذ لكن بعنوان ذى اليد، لا الوكالة إذ يكفي في صدق اليد مجرد الاستيلاء، و لو كان أمانة عنده- كما أشرنا آنفا- و تظهر الثمرة فيما إذا كان الشيء خارج عن يده، لعدم الدليل- على حجية خبره في الأفعال الخارجية- كالتطهير و نحوه- بمجرد الوكالة فيها، إلا إذا كان ثقة، أو عدلا، أو كان الشيء في يده

(١) السادس: غسل المسلم بعنوان التطهير كما في سائر أفعاله المحمولة على الصحة، سواء العبادات أو المعاملات بالمعنى الأخص، أو الأعم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٤

[(السابع): إخبار العدل الواحد عند بعضهم]

(السابع): إخبار العدل الواحد عند بعضهم لكنه مشكل (١) «١»

(١) السابع: إخبار العدل كما استشكل في الجواهر «٢» للمناقشة في أدلة حجتيه، و حكى «٣» عن المشهور القول بالعدم، و عن بعض القول بالثبوت، و هذا هو الأقوى لاستقرار السيرة على قبول قوله في الأحكام الشرعية التي هي أهم من الموضوعات الخارجية، فيتحد

ملا-ك الحجية- و هي السيرة- فيهما، بل يقبل قول مطلق الثقة و ان لم يكن عدلا، فيكفي كون المخبر ثقة مأمونا عن الكذب، لاستقرار سيرة العقلاء على الاعتماد على الثقات فيما يتعلق بمعاشهم و معادهم إذا أخبروهم بالحسيات التي لا يتطرق فيها احتمال الخطأ احتمالا يعتد به، كالتطهير، و يؤيده الأخبار الواردة في الأبواب المتفرقة «٤» الدالة

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «لكنه مشكل»: (مرانه لا يبعد ثبوت الطهارة بأخبار العدل الواحد، بل مطلق الثقة)

(٢) ج ٦ ص ١٧٢ حيث انه بعد ذكره أدلة الإثبات قال قدس سره «إلا ان الإنصاف بقاء المسألة في حيز الإشكال لإمكان التأمل و النظر في سائر ما تقدم من المقال بمنع بعضه، و عدم ثبوت المطلوب بالآخر» أقول: يرتفع الاشكال بقيام السيرة على القبول كما في اخباره عن الأحكام الشرعية التي هي أهم خطرا من الموضوعات الخارجية.

(٣) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٠٩ و يلوح من الجواهر أيضا لاحظ ج ٦ ص ١٧١.

(٤) (منها) ما ورد في ثبوت عزل الوكيل بخبر الثقة، كما يثبت بالمشافهة التي توجب العلم كرواية هشام بن سالم عن أبي عبد الله (في حديث) «قال فيه: ان الوكيل إذا وكل ثم قام عن المجلس فأمره ماض أبدا، و الوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة أو يشافهه العزل عن الوكالة»- الوسائل ج ١٩ ص ١٦٢ الباب ٢ من أبواب الوكالة ح: ١ ط: م قم (و منها) ما دل على ثبوت الوصية بخبر الثقة لاحظ خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) في الوسائل ج ١٩ ص ٤٣٣ في الباب ٩٧ من أبواب الوصية ط: م قم (و منها) ما دل على جواز الاعتماد في دخول الوقت على أذان الثقة العارف بالوقت لاحظ الوسائل ج ٥ ص ٣٧٨ في الباب ٣ من أبواب الأذان و الإقامة من كتاب الصلاة ط: م قم.

(و منها) ما دل على قبول خبر البائع باستبراء الأمة إذا كان عدلا لاحظ الوسائل ج ٢١ ص ٨٩ في الباب ٦ من أبواب نكاح العبيد و الإمام كتاب النكاح ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٥

[مسألة ١): إذا تعارض البيتان، أو إخبار صاحبى اليد في التطهير و عدمه تساقطا]

(مسألة ١): إذا تعارض البيتان، أو إخبار صاحبى اليد في التطهير و عدمه تساقطا (١) و يحكم ببقاء النجاسة

على قبول قول الثقة و قد يتوهم دلالة رواية مسعدة بن صدقة «١» على الردع عن السيرة المذكورة، و يندفع بأنها ضعيفة السند، و الدلالة، فلا تصلح للردعية كما تقدم في بحث المياه «٢» و في بحث طرق ثبوت النجاسة «٣» فتحصل: أن الأظهر حجية خبر العدل، بل الثقة في مطلق الموضوعات الخارجية التي منها تطهير الشيء المتنجس

(١) تعارض الطرق إذا تعارضت الطرق، كما إذا قامت بينة على تطهير ثوب- مثلا- و أخرى على عدم تطهيره، أو كان إناء في يد شخصين فأخبر أحدهما بتطهيره و الآخر بعدمه تساقطا لأن الأصل في الطرق المتعارضة هو التساقط، كما قرر في محله، لاستحالة شمول أدلة اعتبارها للمتعارضين معا، لاستلزامه الجمع بين النقيضين أو الضدين، و لا لأحدهما دون الآخر، لاستلزامه الترجيح بلا مرجح فيتساقطان، و يرجع الى الحالة السابقة، و هكذا الحال

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٨٩ في الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، ح: ٤ ط: م قم.

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ١٦٥

(٢) ج ٢ ص ٦٤ من كتابنا.

(٣) ج ٣ ص ٢٦٨ الطبعة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٦

و إذا تعارض البيئـة مع أحد الطرق المتقدمة- ما عدا العلم الوجدانى- تقدم البيئـة (١)

[مسألة ٢: إذا علم بنجاسة شيئين، فقامت البيئـة على تطهير أحدهما غير المعين]

(مسألة ٢): إذا علم بنجاسة شيئين، فقامت البيئـة على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين و اشتبه عنده، أو طهر هو أحدهما ثم اشتبه عليه، حكم عليهما بالنجاسة، عملاً بالاستصحاب (٢)

فيما إذا تعارض كل من الطرق مع طريق آخر كما إذا تعارض خبر العدل مع قول ذى اليد أو نحوه مما يتكافأ في الاعتبار، إلا البيئـة، فإنها أقوى الطرق

(١) لأن عمدة الدليل على حجية المعارض كاخبار ذى اليد، أو الثقة هي السيرة و القدر المتقن منها هو صورة عدم المعارضـة مع البيئـة، نعم في باب القضاء يقدم عليها الإقرار لدليل خاص، و قد تقدم الكلام في شرط تقدم البيئـة على غيرها في بحث المياه «١»
(٢) استصحاب النجاسة في أطراف العلم الإجمالى اى استصحاب النجاسة في كل منهما، لأن العلم الإجمالى بطهارة أحدهما لا يمنع عن جريانها، لما ذكرناه في بحث الأصول «٢» من أن العلم الإجمالى بنفسه لا- يمنع عن جريان الأصول في أطرافه ما لم يستلزم مخالفة عملية قطعية، كما في المقام، فان استصحاب النجاسة في كل من الطرفين لا يستلزم مخالفة عملية للإجمال، لأن العلم بطهارة أحدهما لا يقتضى تكليفاً، ليلزم من جريانها مخالفة عملية، بخلاف العكس، كما إذا

(١) راجع ج ٢ ص ٨٠ الطبعة الثالثة ذيل مسألة ٧ من فصل ماء البئر عند البحث عن طرق ثبوت نجاسة الماء، و قال (دام ظلّه) في تعليقه هناك عند تقديم البيئـة على خبر ذى اليد: «هذا إذا علم أو احتمل استناد البيئـة إلى العلم (خ الى الحس أو ما بحكمه) و الالم تكن حجة بما هي بيئـة، و حينئذ يقدم اخبار ذى اليد عليها، و بذلك يظهر الحال في بقية المسألة»
(٢) في بحث حجية القطع و العلم الإجمالى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٧

.....

علم بنجاسة أحد الشيئين المعلوم طهارتهما، فان استصحاب الطهارة في كل منهما يقتضى جواز استعمال كل منهما في مشروط الطهارة، فيلزم مخالفة عملية للتكليف المعلوم بالإجمال، و هو وجوب الاجتناب عن النجس منهما، و عدم جواز استعماله في مشروط الطهارة و بالجملة: لا- مانع من جريان استصحاب النجاسة في كلا الطرفين في المقام، و ان علم بطهارة أحدهما، و لازم ذلك هو الحكم بنجاسة ملاقى كل منهما، لأنه محكوم بالنجاسة تبعداً بمقتضى الاستصحاب، كما أفيد في المتن مناقشة شيخنا الأعظم الأنصارى قدس سرّه لا يخفى: انه قدس سرّه قد التزم في مبحث القطع عند البحث عن المخالفة الالتزامية بما ذكرناه من أن المانع عن

جريان الأصل في أطراف العلم الإجمالي انما هو المخالفة القطعية العملية للتكليف المعلوم بالإجمال و الا فلا مانع عن إجرائه، و هذا يرجع الى المانع في مقام الجعل و الثبوت، لانه لا يعقل جعل ما يؤدي الى المخالفة القطعية- كما ذكرناه- و أما المخالفة الالتزامية فلا تمنع عن جريان الأصول في الأطراف ما لم يكن هناك مخالفة عملية، و لكن عدل عن ذلك في بحث الاستصحاب «١» لا لما ذكر من المخالفة الالتزامية، بل للتناقض بين الصدر و الذيل في دليل الاستصحاب و محصل ما أفاده قدس سره هو أن مقتضى إطلاق الشك في قوله عليه السلام في صحيحة زرارة «٢» «و لا تنقض اليقين أبدا بالشك و انما تنقضه بيقين

(١) فرائد الأصول (الرسائل) ص ٤٢٩ خاتمة الاستصحاب القسم الثاني من تعارض الاستصحابيين عند قوله «بل لأن العلم الإجمالي هنا بانتقاض أحد الضدين يوجب خروجهما عن مدلول لا تنقض».

(٢) الوسائل ج ١ ص ٢٤٥ في الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء ح ١ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٨

.....

آخر» هو شموله للشك البدوي، و المقرون بالعلم الإجمالي، و مقتضى ذلك جريان الأصل في أطراف العلم الإجمالي كما يجري في الشبهات البدوية، و لكن مقتضى إطلاق اليقين في ذيله «و انما ينقضه بيقين آخر» هو النقض باليقين الإجمالي، فيقع التناقض بين الذيل و الصدر مناقضة الإيجاب الجزئي للسلب الكلي، فتصبح الرواية مجملة، فلا يمكن الأخذ بإطلاقها بالنسبة إلى أطراف العلم الإجمالي فلا يجري الأصل في أطرافه سواء استلزم مخالفة عملية أو لا، لمانع إثباتي، لا ثبوتي، لأن المانع إجمال دليل الاستصحاب بالإضافة إلى أطراف العلم الإجمالي و بالجملة: قد اختلفت كلماته قدس سره في بيان المانع هل هو جهة الثبوت اى الترخيص في المخالفة العملية، أو المناقضة في الدلالة في الأصول العملية التي منها الاستصحاب و على كل تقدير فان كان الأول فهو الحق، و أما لو كان الثاني فيرد عليه ما أورده في الكفاية بما يأتي.

الجواب عنها و قد أجاب صاحب الكفاية قدس سره «١» عن شبهة المناقضة في دلالة الدليل بأن الإجمال في بعض أخبار الباب لا يسرى إلى البعض الآخر من الأخبار «٢» التي لا يكون فيها هذا الدليل، فتشمل أطراف العلم الإجمالي بلا

(١) ص ٤٣٢ ط م قم- في خاتمة الاستصحاب.

(٢) كصحيحة أخرى لزراعة، قال عليه السلام فيها: «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا» الوسائل ج ٣ ص ٤٦٦ في الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ١ ط: م قم و ص ٤٧٧ في الباب ٤١ من النجاسات: ح ١ قطعة من الرواية و ص ٤٧٩ في الباب ٤٢ منها: ح ٢ قطعة منها و نحوها رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام «قال قال أمير المؤمنين عليه السلام «من كان على يقين فشك فليمض على يقينه، فان الشك لا ينقض اليقين» الوسائل ج ١ ص ٢٤٦ في الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء: ح ٦ عن الخصال ط: م قم و مكاتبه على بن محمد القاساني قال: «كتبت اليه و أنا بالمدينة أسأله عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يصام أم لا؟

فكتب عليه السلام اليقين لا يدخله الشك، صم للرؤية و أظفر للرؤية» الوسائل ج ١٠ ص ٢٥٥ في الباب ٣ من أحكام شهر رمضان: ح ١٣- ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٩

.....

مانع، لأن إجمال بعض الأدلة لا يسرى الى غيره من الأدلة المبيّنة بالإطلاق أو العموم، هذا أولاً و ثانياً: أن مقتضى المقابلة بين الصدر و الذيل في الصحيحة المذكورة هو لزوم اتحاد اليقين السابق و اللاحق من حيث الإجمال و التفصيل، و من المعلوم عدم اتحادهما في المقام لأن اليقين بنجاسة كل من طرفي العلم الإجمالي بخصوصه يقين تفصيلي و أما اليقين بطهارة أحدهما فهو يقين إجمالي، فلا يتحد اليقين الناقض و المنقوض، و بعبارة أخرى: إن المعلوم بالتفصيل - و هو نجاسة كل من الأطراف بخصوصه مغاير مع المعلوم بالإجمال - و هو أحد الأطراف لا بعينه - مع انه لا بد من اتحادهما بمقتضى المقابلة بين الصدر و الذيل، فلا محذور في جريان الاستصحاب في الأطراف من هذه الجهة مناقشة المحقق النائيني قدس سرّه و قد منع شيخنا الأستاذ قدس سرّه عن جريان الاستصحاب في أطراف العلم الإجمالي أيضاً، كالشيخ قدس سرّه، لكن لا لما أفاده قدس سرّه من المانع الإثباتي، أي التناقض في الأدلة صدرا و ذيلا، لما عرفت آنفاً من منع المناقضة، بل لمانع ثبوتى في خصوص الأصول التنزيلية المحرزة للواقع تعبدًا، كالاستصحاب، و هو استحالة الجمع بين الإحراز التعبدى للواقع في جميع الأطراف مع العلم الوجدانى بالخلاف في بعضها بيان ذلك: ان المجعول في الأصول التنزيلية

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٠

.....

كالاستصحاب انما هو البناء العملى و الأخذ بأحد طرفي الشك على أنه هو الواقع، و إلقاء الطرف الآخر، و جعل الشك كالعدم في عالم التشريع، فكأنه عالم بالواقع، فان الظاهر من قوله عليه السلام في أخبار الاستصحاب «لا تنقض اليقين بالشك» هو البناء العملى على بقاء المتيقن، و تنزيل حال الشك منزلة حال اليقين و الإحراز، و هذا بخلاف الأصول الغير التنزيلية، فإن المجعول فيها هو مجرد الجرى العملى و تطبيق العمل على أحد طرفي الشك، لا على أنه هو الواقع، كأصالة الإباحة في مشكوك الحلية، أو الاحتياط في باب الدماء و الفروج و الأموال.

و بالجملة لا مانع في جعل الإحراز التعبدى في الشبهات البدوية الغير المقرونة بالعلم الإجمالى و كذا المقرونة بالعلم الإجمالى لكن بالنسبة الى بعض أطرافه، و أما بالنسبة الى جميع الأطراف فلا يمكن مثل هذا الجعل، للعلم بانتقاض الحالة السابقة في بعض الأطراف، و انقلاب الإحراز السابق الذى كان في جميع الأطراف الى إحراز آخر يضاده، و معه كيف يمكن الحكم ببقاء الإحراز السابق في جميع الأطراف و لو تعبدًا، فان الإحراز التعبدى لا يجتمع مع الإحراز الوجدانى بالخلاف، و هذا من دون فرق بين أن يلزم من جريان الاستصحاب في جميع أطراف العلم الإجمالى المخالفة العملية، كما إذا علم بنجاسة أحد الإنائين الطاهرين سابقًا، أو لا يستلزم ذلك، كما إذا علم بطهارة أحد الإنائين النجسين سابقًا، فان استصحاب الطهارة في كل من الإنائين فى المثال الأول يقتضى جواز استعمال كل منهما فى مشروط الطهارة، فيلزم مخالفة عملية للتكليف المعلوم فى اليبين، و هو وجوب الاجتناب عن النجس، و هذا بخلاف استصحاب النجاسة فى كل منهما فى المثال الثانى، فإنه لا يلزم من استصحاب نجاسة كل منهما مخالفة عملية، لأن العلم بطهارة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧١

.....

أحدهما لا يقتضى تكليفاً، يلزم من جريانهما مخالفة عملية، و يترتب على ذلك عدم نجاسة الملاقي لأحد الإنائين فى المثال الثانى، لعدم جريان استصحاب النجاسة فى كل منهما بالخصوص، ليحكم بنجاسة الملاقي له، نعم إذا لاقى كليهما يحكم بنجاسته للعلم الإجمالى ببقاء أحدهما على النجاسة السابقة «١» هذا كله فى الأصل المحرز للواقع كالاستصحاب لو أريد جريانه فى أطراف العلم الإجمالى على خلافه، كما فى مفروض البحث و أما الأصل الغير المحرز كأصالة الاحتياط فى باب الدماء و الفروج و الأموال على

خلافه فلا مانع عن جريانه في أطراف العلم بالإجمالى لعدم المنافاة من حيث الجعل، كما إذا علم بحرمة النظر إلى إحدى المرأتين، و حلية الأخرى، كما إذا اشتبهت أخته بإحدهما، فإنه لا مانع من إجراء أصالة الحرمة بالنسبة إلى كل منهما، و الامتناع من النظر، مع العلم بجواز النظر إلى إحدهما، التى هى أخته، لأن أصالة الاحتياط لا تستلزم مخالفة عملية، و لا تكون كاشفة عن الواقع و محرزا له، و انما هى عبارة عن لزوم العمل بأحد طرفى الشك تحفظا على الواقع، لا- على انه هو الواقع، و بذلك يظهر الفرق بين الأصول المحرزة كالاستصحاب، و غيرها كالاختياط، فيمنع الأول دون الثانى.

فما قيل «٢» من انه لو تم الإشكال فى الأصول المحرزة لزم المنع من

(١) و من هنا جاء فى تعليقه المحقق النائى قدس سره على قول المصنف قدس سره «حكم عليهما بالنجاسة»: (بل لا يحكم إلا بنجاسة أحدهما المردد، دون كل واحد منهما، و لا ينجس الملاقى إلا إذا لاقاهما جميعا، دون أحدهما، و لو علم بطهارة أحدهما المعين، أو قامت البينة عليها ثم اشتبه فسقوط استصحاب النجاسة السابقة أوضح)

(٢) المستمسك ج ٢ ص ١٥٢- أواخر الصفحة قال قدس سره: «كيف و لازم ما ذكره قدس سره المنع من جريان- الأصول حتى لو لم تكن محرزة.»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٢

.....

جريانها حتى لو لم تكن محرزة، لعين ما ذكره فى وجه المنع فى المحرزة غير سديد، لوضوح الفرق بينهما، فان المجمعول فى الأصل المحرز هو لزوم البناء على أحد طرفى الشك على انه هو الواقع، كما هو ظاهر أدلة الاستصحاب، و هذا بخلاف الأصل غير المحرز، فإنه لا- نظر فيه إلى إحراز الواقع و الكشف عنه و لو فى الجملة بحيث لو فرض أن المجمعول فى مستصحب النجاسة كان أصالة الاحتياط لم يلزم إشكال التنافى بين المجمعول و العلم بخلافه هذا ما أورده قدس سره فى جميع الفروض الثلاثة المذكورة فى المتن و هى ما إذا قامت البينة على ١- طهارة أحدهما غير المعين ٢- أو المعين ثم اشتبه عنده ٣- أو طهر هو أحدهما، ثم اشتبه عليه التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية للاستصحاب و له قدس سره مناقشة أخرى فى خصوص الفرضين الأخيرين زائدا على المناقشة السابقة «١» و هى لزوم التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية فيهما، و ذلك للعلم بانتقاض الحالة السابقة أحدهما المعين، و هو ما قامت البينة على طهارته بالخصوص، ثم اشتبه عليه، أو طهره هو ثم اشتبه، و نتيجة ذلك هو اشتباه ما انتقض فيه الحالة، و سقط عنه الاستصحاب بغيره، فلا يجرى الاستصحاب فى شىء منهما، لأنه من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية له

(١) و قد أشار إليها فى تعليقه المتقدمة بقوله «و لو علم بطهارة أحدهما المعين، أو قامت البينة عليها ثم اشتبه فسقوط استصحاب النجاسة السابقة أوضح»

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٣

.....

الجواب عنها أما المناقشة الأولى و هى استحالة الجمع بين التعبد بإحراز الواقع فى جميع أطراف العلم الإجمالى، و العلم بخلافه فى بعض أطرافه فيردها أنها انما تتم فيما إذا كان دليل الاستصحاب شاملا لمجموع الطرفين بما هو مجموع بحيث كان لحيثية الاجتماع دخل فى الأثر، و شمول الدليل، بان يكون المجموع مجرى لاستصحاب واحد، كما لو فرضنا ان لبس الثوبين المعلوم طهارة أحدهما

محرم و موجب لبطلان الصلاة، إذ لا يصح حينئذ الجمع بينه، و بين العلم بانتفاض الحالة السابقة في أحدهما، لأن التعبد بإحراز الحالة السابقة في المجموع ينافي العلم الوجداني بانتقاضها في أحد جزئية لوحدة المتعلق، و لكن ليس مفروض المقام على هذا النحو، بل المفروض إجراء الاستصحاب في كل واحد من الطرفين بخصوصه، و مستقلا عن الطرف الآخر، لتامية أركان الاستصحاب في كل منهما على حده، مع قطع النظر عن الآخر فهناك استصحابان، لا استصحاب واحد، نعم نعم بمخالفة أحدهما للواقع، و هو لا يمنع عن جريانه في كل واحد منهما بخصوصه، لتعلق العلم بالجامع على نحو المنفصلة مانعة الخلو، و تعلق الشك بكل منهما بخصوصه، لأن النجاسة في كل منهما مشكوكة بالخصوص، فلا يتحد متعلق الشك و اليقين بالخلاف فالإحراز التعبدى في كل منهما بالخصوص لا ينافي العلم الوجداني بالخلاف في أحدهما غير المعين، لتغاير المتعلق، و لا يلزم إلا المخالفة الالتزامية، و لا محذور فيها ما لم يقترن بالمخالفة القطعية العملية - كما قررنا في الأصول «١»

(١) لو كان التعبد بالعلم في المجموع باستصحاب واحد منافيا للعلم الوجداني على خلافه كان التعبد - به في الجميع أيضا كذلك، لأن الموجبة الكلية يناقض السلب الجزئي، بل الصحيح في الجواب أن يقال إن مجرد التعبد بالعلم لا ينافي العلم بخلافه إجمالا، إذ ليس معناه الا ترتيب آثار الواقع، و هو لا ينافي العلم بخلاف أحدهما إجمالا إذا لم يستلزم مخالفة عملية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٤

.....

و أما المناقشة الثانية فيردها أنه لا معنى للشبهة المصداقية للأصول العملية، لعدم تصور ذلك فيما كان موضوعه الحالة النفسانية و ان أمكن في الموضوعات التكوينية و حيث ان موضوع الاستصحاب هو الحالة النفسانية (اليقين بالحدوث و الشك في البقاء) فيدور امره بين الوجود و العدم، إذ لا معنى للشك في الحالة النفسانية، لأن الإنسان إما شاك في شيء أو لا، و بما أن الشك في الطهارة في كل من طرفي العلم الإجمالي أمر وجداني مع العلم بالنجاسة السابقة فيه، فلا محالة يتحقق موضوع الاستصحاب في كل منهما وجدانا، فيجربى الاستصحاب بلا مانع، و أما العلم في زمان ما بانتقاض الحالة السابقة في أحدهما المعين فقد كان طاراً و زال، و مجرد حدوثه في زمان لا - يمنع عن فعلية موضوع الأصل بعد زواله، فيكون المقام نظير الشك السارى، كما إذا علم بفسق زيد ثم قطع بعدالته ثم حصل له الشك في عدالته السابقة على نحو الشك السارى، إذ لا مانع من استصحاب فسقه حينئذ، لزوال العلم المانع عنه و كذلك المقام.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان الصحيح هو جريان استصحاب النجاسة في كل من الطرفين مطلقا، أى في جميع الفروض الثلاثة المذكورة في المتن، و أثره الحكم بنجاسة الملاقى لكل واحد من الأطراف، نعم يصح الصلاة في الثوبين المعلوم نجاسة أحدهما بتكرار الصلاة فيهما، لوقوعها في الثوب الطاهر، و هذا لا مانع منه حتى مع التمكن من الصلاة في الثوب

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٥

بل يحكم بنجاسة ملاقى كل منهما (١) لكن إذا كانا ثوبين و كرر الصلاة فيهما صحت (٢)

[مسألة (٣) إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهارة، في أنه هل أزال العين أم لا؟]

(مسألة ٣) إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهارة، في أنه هل أزال العين أم لا؟ أو أنه طهره على الوجه الشرعى أم لا؟ يبنى على الطهارة (٣)

المعلوم طهارته، بناء على ما هو الصحيح من صحة العبادة بالامتثال الإجمالي، و لو مع التمكن من الامتثال التفصيلي، فما افاده المصنف قدس سره في المتن هو الصحيح الموافق للأدلة في جميع فروضه الثلاثة و الأثر المذكور

(١) لنجاسة كل منهما بالاستصحاب فينجس ملاقيه

(٢) للعلم بوقوع الصلاة في الثوب الطاهر، و التكرار في العبادة لا- يضر بها، و لو مع التمكن من الامتثال التفصيلي، كما قرر في الأصول.

الشك في صحة التطهير

(٣) لقاعدة الفراغ المعبر عنها بأصالة الصحة الثابتة بالسيرة القطعية و الروايات الواردة كقوله عليه السلام «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (١) و نحوه و قد ذكرنا في محله أنها تجرى في العبادات و المعاملات بمعناها الأخص - كالعقود و الإيقاعات- و الأعم الشامل لمثل المقام، كالتطهير و نحوه و قد ذكرنا في محله أيضا ان أصالة الصحة لو أجريت في عمل الغير فتعم حال العمل، و بعد الفراغ منه، و أما لو أجريت بالنسبة إلى عمل نفسه - كالمقام - حيث أنه يشك في صحة عمل نفسه على نحو الشك الساري فيختص بعد العمل دون حينه و كيف كان فقد بنى المصنف قدس سره في المتن على الطهارة، سواء أ كان الشك في

(١) الوسائل ج ٨ ص ٢٣٧ في الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة ح ٣ ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٦

.....

زوال العين، أو في شرائط التطهير، كالتعدد، و ورود الماء على النجس، أو العصر- بناء على اعتباره تعبدا- و نحو ذلك من شرائط التطهير، و لم يفرق بين الموردین، هذا و لكن الصحيح هو التفصيل بين الموردین «١» لأن الشك إذا كان في زوال العين كان مساوقا للشك في أصل تحقق الغسل، لتقوم مفهومه به عرفا، فإنه مع بقاء عين النجس لم يتحقق الغسل منها، سواء أ كانت مانعة عن وصول الماء الى المغسول أم لا، فالتطهير من النجس لا يتحقق إلا بزوال عينه فيكون الشك في زواله مساوقا للشك في أصل العلم، و في مثله لا معنى لجريان أصالة الصحة، لأنها تختص بالشك في صحة العمل بعد الفراغ عن تحقق أصله الجامع بين الصحيح و الفاسد، كما هو الحال في العقود و الإيقاعات، فإنه لا معنى لجريان أصالة الصحة في عقد البيع لو شك في أصل وقوعه، و هذا بخلاف ما إذا وقع البيع، و شك في أنه أوقعه صحيحا أو فاسدا، فإنه يجري فيه أصل الصحة حينئذ، و هكذا لو شك في أصل وقوع الصلاة أو غيرها من العبادات و بالجملة لو شك في زوال العين فلا بد من الفحص كي يحصل العلم بزوالها حين الغسل، و الا فيجب تجديد الغسل ثانيا بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها، لاستصحاب النجاسة من دون جريان أصالة الصحة الحاكم عليه، و من هنا ذكرنا في التعليقة أنه «إذا كان الشك في زوال العين، فالأقرب أنه لا- يبنى على الطهارة» أي و لو لم ير فيه عين النجاسة، للاستصحاب- كما ذكرنا-

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره (يبنى على الطهارة): (إذا كان الشك في زوال العين فالأقرب أنه لا يبنى على الطهارة و منه يظهر الحال فيما إذا شك في كون النجاسة سابقة أو طارئة) اي لا بد من التفصيل بين الشك في زوال العين و الشك في كيفية التطهير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٧

إلا أن يرى فيه عين النجاسة (١) و لو رأى فيه نجاسة، و شك في أنها هي السابقة، أو أخرى طارئة بنى على أنها طارئة (٢)

[مسألة (٤): إذا علم بنجاسة شيء، و شك في أن لها عينا أم لا؟]

(مسألة ٤): إذا علم بنجاسة شيء، و شك في أن لها عينا أم لا؟ له ان يبنى

و أما إذا شك في أنه هل طهره على الوجه الشرعي أم لا مع العلم بزوال العين فلا مانع من إجراء أصالة الصحة، لأنه حينئذ يكون من الشك في شرائط التطهير دون أصله، كما لو شك في ورود الماء القليل على النجس أو العكس، أو شك في تعدد الغسل بما يعتبر فيه ذلك، كالمغسول من الويل، و نحو ذلك مما هو خارج عن حقيقة الغسل و مفهومه، إلا أنه شرط في تأثيره في الطهارة شرعا، فيبنى على الطهارة، لأصالة الصحة في عمل نفسه الحاكمة على استصحاب النجاسة فلتخص: أنه لو كان الشك في زوال العين يبنى على النجاسة، و أما لو كان الشك في كيفية التطهير يبنى على الطهارة، لعدم جريان أصالة الصحة في الأول و جريانها في الثاني.

(١) أى السابقة، و أنها لم تنزل باقية، و لكن قد عرفت ان الأقرب عدم البناء على الطهارة حتى في صورة الشك في زوالها، لعدم جريان أصالة الصحة، لأنه من الشك في أصل العمل أيضا لا في صحته و فساده، فلا بد حينئذ من الفحص تحصيلا للعلم بالزوال، أو تجديد الغسل ثانيا بمقدار يعلم بزوالها على تقدير وجودها

(٢) لو رأى نجاسة في الشيء - بعد التطهير - و شك في أنها هي السابقة فلم تطهر، أو أخرى طارئة فطهر ثم تنجس ثانيا فذكر المصنف قدس سره أنه يبنى على أنها طارئة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٨

على عدم عين (١) فلا يلزم الغسل «١» بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها، و إن كان أحوط

و الوجه في ذلك هو جريان أصالة الصحة في التطهير - كالفرع السابق المذكور في هذه المسألة - و لازمه أن تكون طارئة و لكن قد عرفت مما ذكرناه في ذاك الفرع أن الشك في زوال العين لا يكون موردا لأصالة الصحة، لأنه مساوق للشك في أصل التطهير، لاحتتمال بقاء عين النجاسة من الأول، فلا يكون الغسل متحققا على هذا التقدير، و من هنا ذكرنا في التعليق أن الأقرب عدم البناء على الطهارة في هذا الفرع أيضا، لجريان استصحاب النجاسة، من دون جريان الأصل الحاكم

(١) الشك في وجود عين النجاسة البناء على عدم عين النجاسة في المحل يستند الى أحد أمرين يمكن المناقشة فيهما (الأول) استصحاب عدمها، فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوالها على تقدير وجودها، بل يكفي أقل ما يتحقق به الغسل.

(و فيه) ان المعتبر تحقق الغسل و لا بد فيه من زوال العين، و استصحاب عدم العين لا يثبت تحقق الغسل المعتبر شرعا، لأن حصول الغسل لازم عقلي لعدم العين في المحل، فيكون من أوضح أنحاء الأصل المثبت، و لا يفرق في ذلك «٢» بين أن تكون العين مانعة عن وصول الماء الى المحل المتنجس على تقدير وجودها، أولا، لعدم تحقق الغسل المعتبر شرعا إلا بزوال العين،

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «فلا يلزم الغسل»: (بل يلزم ذلك على الأظهر)

(٢) تعريض على ما في المستمسك ج ٩ ص ١٥٣، فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٩

[مسألة (٥): الوسواسي يرجع في التطهير الى المتعارف]

(مسألة ٥): الوسواسي يرجع في التطهير الى المتعارف، و لا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسة (١)

و لا يكفى فيه مجرد نفوذ الماء إذا كانت العين باقية، و استصحاب عدم العين لا يثبت تحقق الغسل المعتبر شرعا- كما ذكرنا- و ان أحرزنا نفوذ الماء فى النجس، لعدم كفايته فى التطهير إذا كانت العين باقية، و بالجملة لا مجال لجريان الاستصحاب فى المقام، لعدم ترتب أثر شرعى عليه، فيجرب استصحاب نجاسة المحل حتى يغسل بمقدار يزول به العين على تقدير وجودها (الأمر الثانى) دعوى قيام السيرة على عدم الاعتناء باحتمال الحاجب فى الطهارة الحديثة كالغسل و الوضوء، فإن المتشعبة يغتسلون من الجنابة و غيرها من الأحداث من دون اعتناء باحتمال وجود الحاجب على بدنهم، كى يفحصون عنه، و هكذا فى الوضوء، بل لا يعتنون به فى الطهارة عن الخبث أيضا فى غسل مخرج البول، مع احتمال خروج بلل لذجة تمنع عن وصول الماء إلى البشرة (و فيه) أولا: أنه لم تثبت السيرة المذكورة، و أما العمل الخارجى فمبنى إما على الغفلة، أو الاطمئنان بعدم الحاجب، و ثانيا: لو سلم ذلك كانت مختصة بموردها المذكور، و لا نسلم ثبوتها فى الطهارة الخبيثة مطلقا فتحصل: ان الأظهر لزوم الغسل بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها، و لا يكتفى بالأقل.

الوسواسى يرجع الى المتعارف

(١) لو شك الوسواسى على النحو المتعارف- صدفة- فيعتنى بشكه، و يستصحب النجاسة فيما كان مسبوقا بها، و أما لو خرج شكه عن المتعارف،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٠

.....

و زاد، كما إذا طهر يده- مثلا- مرات عديدة و بقى على الشك و احتمل بقاء النجاسة احتمالا- خارجا عن المتعارف فلا يجرب استصحاب النجاسة فى حقه، لانصراف الشك فى مثل قوله عليه السلام «لا- تنقض اليقين بالشك» عن شكه، فإنه محمول على المتعارف، فيرجع الى قاعدة الطهارة، لعدم حكومة الاستصحاب عليها، أو يبنى على الطهارة عملا كيف و بعض أقسام الوسواس يعد من الجنون و عمل الشيطان كما ورد فى صحيحة عبد الله بن سنان قال: ذكرت لأبى عبد الله عليه السلام رجلا مبتلا بالوضوء و الصلاة، و قلت:

هو رجل عاقل، فقال أبو عبد الله عليه السلام: و أى عقل له و هو يطيع الشيطان، فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال: سله هذا الذى يأتيه من أى شىء هو؟ فإنه يقول لك: من عمل الشيطان «١» و حكى عن بعض الوسواسين انه كان يشكل فى طلوع الفجر، و يستمر شكه إلى أن يشك فى طلوع الشمس، فلا يدرى انه يأتي بصلاته أداء أو قضاء، أو ليس هذا من عمل الجنون و الشيطان و نستجير بالله تعالى

(١) الوسائل ج ١ ص ٦٣ فى الباب ١٠ من أبواب مقدمة العبادات، ح ١ و هو باب عدم جواز الوسوسة فى النية و العبادة ط: م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨١

[فصل فى حكم الأوانى]

إشارة

فصل في حكم الأواني

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٢

.....

فصل في حكم الأواني الظروف المعمولة من جلد نجس العين، و الميتة، الانتفاع بالميتة، الظروف المغصوبة و الوضوء منها، حكم أواني المشركين و سائر الكفار، حكم غير الظروف مما في أيديهم مما يحتاج إلى التذكية، حكم المشكوك أنه من جلد الحيوان أم لا، حكم أواني الخمر، أواني الذهب و الفضة، حكم الإناء الملبس بهما، حكم المفصض و المذهب، حكم غير الأواني من الذهب و الفضة، ما هي الآنية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٣

فصل في حكم الأواني

[مسألة ١) لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين، أو الميتة]

(مسألة ١) لا- يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين، أو الميتة فيما يشترط فيه الطهارة (١) من الأكل و الشرب، و الوضوء و الغسل.

(١) فصل في حكم الأواني الظروف المصنوعة من جلد نجس العين لا إشكال في عدم جواز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين - كالكلب و الخنزير - أو الميتة من طاهر العين - كميته الغنم - فيما يشترط فيه الطهارة، كالأكل و الشرب و الوضوء و الغسل، و الوجه ظاهر، لتنجس ما في تلك الظروف من المأكول و المشروب و المياه بالملاقاة، و لا يجوز أكل المتنجس، أو شربه، كما لا يجوز استعمال الماء المتنجس في الوضوء أو الغسل، و يكون باطلا لاشتراط الطهارة في الماء المستعمل فيهما، و هذا ظاهر، لا كلام فيه.

و إنما الكلام فيما احتياط فيه المصنف قدس سره من عدم جواز استعمال هذه الظروف - المعمولة من جلد نجس العين أو الميتة - في غير ما يشترط فيه الطهارة، أو استعمال غير الظروف - كالثوب و الحذاء المصنوعين من جلدهما - بل احتياط بترك جميع الانتفاعات منهما، و لو لم تكن من الاستعمال كتطعيم الميتة للحيوانات، أو جعلها في المصيدة للاصطياد و نحو ذلك مما لا يعد استعمالاً للميتة، أو جلدها عرفاً، و ظاهره الاحتياط الوجوبي، لعدم مسبقته بالفتوى بالجواز، و لا ملزم لهذا الاحتياط في شيء من ذلك كما سنشير.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٤

بل الأحوط عدم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة أيضا (١)

(١) حكم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة احتياط المصنف قدس سره بعدم استعمال الظروف المصنوعة من جلد نجس العين، أو الميتة في غير ما يشترط فيه الطهارة - كسقى الأشجار بالدلو المصنوع من جلد الميتة مثلا - و نحو ذلك، و ظاهره الاحتياط الوجوبي لعدم مسبقته أو ملحقته بالفتوى بالجواز، و هذا يناهض ما تقدم منه قدس سره من الحكم بالجواز في بحث نجاسة الميتة (١) و في فصل أحكام النجاسات (٢) و الصحيح هو ما ذكره هناك، لأنه مقتضى الجمع بين الروايات الناهية (٣) عن الانتفاع بالميتة و الروايات الدالة على الجواز (٤) فلا بد من حمل الناهية إما على ما يشترط فيه الطهارة، أو على الكراهة كما أوضحنا الكلام في ذلك في بحث نجاسة الميتة. (٥)

و الحق أن يقال إنه لا- دليل على الحرمة الذاتية في استعمال جلود الميتة أو نجس العين حتى فيما يشترط فيه الطهارة كالأكل و الشرب، فان مجرد وضع الطعام أو الماء في الأواني المصنوعة منها لا يكون حراما.
نعم لا- يجوز أكل الطعام أو الشراب النجس سواء تنجس بالإتاء المصنوع من جلد الميتة أو غيرها، كما لا يحرم الوضوء أو الغسل بالماء النجس تكليفا، بل غاية ما هناك بطلانهما وضعاً، لاشرط الطهارة في الماء

(١) في المسألة ١٩ من مسائل نجاسة الميتة في فصل النجاسات.

(٢) في المسألة ٣١ من فصل ما يشترط في صحة الصلاة.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٢ في الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٢، و ص ٤٨٩ في الباب ٤٩ منها ح ١ و غيرها مما أشرنا إليها في ج ٢ من هذا الكتاب ص ٤٧٤- الطبعة الثالثة.

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٩٨ في الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٦، ط م قم.

(٥) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٤٧٤- م ١٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٥

و كذا غير الظروف من جلدهما (١) بل و كذا سائر الانتفاعات غير الاستعمال (٢) فإن الأحوط ترك (١) جميع الانتفاعات منهما.

و أما ميتة ما لا نفس له- كالسمك و نحوه- فحرمة استعمال جلده غير معلوم (٣) و إن كان أحوط

المستعمل في الوضوء و الغسل، فليس الحكم بالحرمة في المقام من باب التعبد، بل هو حكم على القاعدة.

(١) حكم بالانتفاع بجلد الميتة كالثياب و الأحذية المصنوعة من جلد نجس العين أو الميتة فاحتاط قدس سره بعدم جواز استعمالها أيضاً، كلبس الحذاء المصنوع من جلد الميتة و قد ذكرنا آنفاً أنه لا ملزم لهذا الاحتياط، جمعا بين الروايات المانعة و المجوزة للانتفاع بالميتة في غير ما يشترط فيه الطهارة.

(٢) كتطعيم الميتة للحيوانات أو جعلها في المصيدة، و نحو ذلك مما لا يعد عرفاً من مصاديق الاستعمال، و هذا مبني على المنع عن جميع الانتفاعات بالميتة، و لكن الصحيح هو الجواز إلا- فيما يشترط فيه الطهارة، جمعا بين الروايات المانعة و المجوزة- كما ذكرنا مرارا.

(٣) استعمال جلود ميتة ما لا نفس له فزق المصنف قدس سره بين جلد ميتة ما لا نفس له- كالسمك و نحوه- و بين جلد ميتة ما له نفس فحكم بجواز استعمال الأول و بحرمة الثاني- فرقا بين الميتة الطاهرة و النجسة.

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره بل الأحوط ترك جميع الانتفاعات منهما: «مر منه قدس سره تقوية جواز الانتفاع بهما و هو الأطهر» يعني مرفى (المسألة ١٩) من مسائل نجاسة الميتة في بحث النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٦

.....

و الصحيح هو الجواز فيهما، أو الحرمة كذلك، و لا وجه للفرق بين الميتة الطاهرة و النجسة.

و ذلك لإطلاق الروايات الدالة على المنع عن الانتفاع بالميتة- لو عملنا بها- كصحيحة علي بن أبي مغيرة قال: «قلت: لأبي عبد الله

عليه السلام الميتة ينتفع منها بشيء قال: لا.» (١)

و نحوها غيرها. «٢»

فإنها بإطلاقها تشمل الميتة الطاهرة كميته السمك.

و دعوى انصرافها إلى الميتة النجسة غير مسموعة، لعدم الدليل عليها.

فان كان المستند في المنع مثل هذه الصحيحة فلا وجه للفرق بين ميتة ما له نفس، و ما لا نفس له.

إلا- أنه لا- يمكن العمل بظاهر النهي أو النفي فيها، لمعارضتها بما دل على الجواز صريحا فلا بد من حملها على الكراهة جمعا، كما

ذكرنا في بحث «٣» نجاسة الميتة و ذلك كصحيحة البرنطى قال: «سألته عن الرجل تكون له الغنم يقطع من ألياتها و هي أحياء أ يصلح

له أن ينتفع بما قطع؟ قال: نعم. يذبيها و يسرج بها، و لا يأكلها و لا يبيعهها». «٤»

(١) الوسائل ج ٢٤ ص ١٨٤ في الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ١. و ج ٣ ص ٥٠٢ في الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٢، ط م قم.

(٢) كموثقة سماعة قال: سألته عن جلود السباع أ ينتفع بها فقال: إذا رميت و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا» الوسائل ج ٣ ص ٤٨٩ في الباب ٤٩ من أبواب النجاسات ح ٢، ط م قم.

(٣) ج ٢ ص ٤٣٤-٤٣٦.

(٤) الوسائل ج ١٧ ص ٩٨ في الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٦، ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٧

.....

و نحوها غيرها. «١»

فإنها تدل على الجواز في الميتة النجسة فضلا عن الطاهرة.

و لا يمكن التخلص الا بالجمع بحمل تلك على الكراهة مطلقا، أو الحمل على ما يشترط فيه الطهارة كالأكل، لصراحة هذه في الجواز مطلقا.

نعم لو أغمضنا النظر عن هذه الروايات المطلقة جوازا و منعا، و اعتمدنا على الروايات الخاصة الدالة على المنع في خصوص الميتة النجسة لصح ما أفاده قدس سره من التفصيل بين ميتة ما لا نفس له و ما له نفس، لاختصاصها بالثانية، فتبقى الأولى على الجواز.

و هي: كرواية الوشاء، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت إن أهل الجبل تنقل عندهم أليات الغنم، فيقطعونها؟ قال: هي حرام، قلت: فتستصبح بها؟

فقال: أما تعلم أنه يصيب اليد و الثوب، و هو حرام». «٢»

و رواية تحف العقول: «أو شئ من وجوه النجس، فهذا كله حرام و محرم، لأن ذلك كله منهي عن أكله و شربه و لبسه و ملكه و إمساكه و التقلب فيه، فجميع تقلبه في ذلك حرام». «٣»

فان هذه الروايات تختص بالمنع عن ميتة ماله نفس سائله، و لا تشمل ميتة ما لا نفس له، كميته السمك، الا انه قد ذكرنا في بحث المكاسب المحرمة انه لا يمكن الاستناد إليها سندا.

هذا مضافا إلى أن هناك روايات صحيحة تدل على المنع مطلقا كما

(١) كرواية على بن جعفر- الوسائل ج ١٧ ص ٩٦ ح ١٧.

- (٢) الوسائل ج ٢٤ ص ١٧٨ فى الباب ٣٢ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ١ و الباب ٣٠ من أبواب الذبائح ج ٢٤ ص ٧١ ح ٢، ط م قم.
- (٣) الوسائل ج ١٧ ص ٨٣ فى الباب ٢ من أبواب ما يكتسب به ح ١ ط م قم.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٨
و كذا لا يجوز استعمال الظروف المغصوبة مطلقا (١)

عرفت، و لا تنافى بين الخاص و العام المتوافقين فى المنع.
و لكن الصحيح هو ما ذكرناه آنفا من القول بالكراهة مطلقا، أو حمل المانع على ما يشترط فيه الطهارة جمعا بينها و بين ما دل على الجواز المطلق.

(١) حرمة استعمال الظروف المغصوبة أى بأى نحو من أنحاء الاستعمال سواء فى الوضوء و الغسل، أو الأكل و الشرب، أو غير ذلك، و الوجه فيه ظاهر، لحرمة التصرف فى مال الغير، لأن حرمة مال المسلم كحرمة دمه، فلا يجوز التصرف فيه إلا بطيب نفسه كما فى موثقة سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام (فى حديث) إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال:
«من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرء مسلم، و لا ماله إلا بطيبه نفسه.» (١)
و هذا الحكم مما لا خلاف و لا إشكال فيه.

- (١) الوسائل ج ٥ ص ١٢٠ فى الباب ٣ من أبواب مكان المصلى ح ١ و ج ٢٩ ص ١٠ فى الباب ١ من أبواب القصاص فى النفس ح ٣ ط م قم.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٩
و الوضوء و الغسل منها- مع العلم- باطل (١) مع الانحصار، بل مطلقا «١»

(١) حكم الوضوء و الغسل من الأواني المغصوبة حكم المصنف قدس سره ببطلان الوضوء و الغسل من الأواني المغصوبة «٢»- إذا علم بغصبيتها- فى صورة الانحصار بل مطلقا، و ظاهر التعبير بقوله قدس سره (منها) هو أخذ الماء من الآنية بالاعتراف منها شيئا فشيئا، دون الوضوء و الغسل فيها ارتماسا، كما أنه قد يفرض ذلك فى الأواني الكبيرة، فإن هذه الصورة خارجة عن مصب كلامه قدس سره و ستتكم فيها، أيضا، فهنا صورتان. «٣»
أما الصورة الأولى- و هى الوضوء أو الغسل بالاعتراف من الآنية المغصوبة- فيقع الكلام فيها فى موردين:

- (١) جاء فى تعليقه على قول المصنف قدس سره «بل مطلقا» (الحكم بالصحة مع عدم الانحصار بل مطلقا هو الأظهر).
و الوجه فى الأول هو الأمر بالوضوء، و لا ينافى ذلك الامتثال بمقدمة محرمة بسوء الاختيار، و فى الثانى هو الأمر الترتبى، أى المترتب على عصيان المقدمة المحرمة، و هى الاعتراف من الإناء الغصبى. و اطلب توضيح ذلك من الشرح.
- (٢) و فى التوقيع المروى عن الاحتجاج و إكمال الدين «لا يحل لأحد أن يتصرف فى مال غيره بغير إذنه».
- الوسائل ج ٦ ص ٣٣٧ فى باب ٣ من أبواب الأنفال ح: ٦ فى ضمن التوقيع الشريف الى محمد بن عثمان العمرى.
- (٣) و هناك صورة ثالثة، و هى أن يكون بنحو الصب على الأعضاء، كما إذا كان الماء فى إبريق يصبه على أعضاءه، و الكلام فيه هو الكلام فيما لو كان بنحو الاعتراف منه، فان الوضوء حينئذ ليس تصرفا فى الإناء ليكون محرما، و إنما التصرف فى حمله و إفراغه من الماء بصبه على أعضائه، فالتصرف المذكور يكون مقدمة محرمة للوضوء، لا- نفسه، فيمكن تصحيح الوضوء بالأمر الترتبى، أى

المرتب على عصيان النهى عن المقدمة المذكورة، لا بالملاك لعدم إحرازه- كما أوضحنا ذلك في الشرح.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٠

.....

(الأول) فيما لو انحصر الماء في الإناء المغصوب.

(الثاني) فيما إذا لم ينحصر، لوجود ماء مباح، في إناء مباح.

لو انحصر الماء في الإناء المغصوب وجب التيمم أما المورد الأول- وهو فرض الانحصار- فلا خلاف، ولا إشكال في أن وظيفة المكلف حينئذ هي التيمم للصلاة، وغيرها مما يشترط فيه الطهارة، لتوقف وضوئه- في الفرض- على ارتكاب المحرم، وهو التصرف في الإناء المغصوب، فيكون فاقدا للماء تشريعا. وإن وجده تكوينيا، إلا أن موضوع التيمم أعم من فقدان التكويني والتشريعي. كما يدل على ذلك ذكر المرضى في آية التيمم «١» في سياق المسافرين ممن لا يجدون الماء، مع أن الغالب وجود الماء تكوينيا عند المريض، إلا أنه لا يجده تشريعا، لأن المقصود المريض الذي يتضرر بالماء نعم الغالب في المسافرين- لا سيما في البراري والقفار- عدم وجدانهم للماء حقيقة.

والحاصل: أنه لا إشكال في أن الوظيفة الأولية عند انحصار الماء في الإناء المغصوب هي التيمم، وإن كان نفس الماء الموجود في الإناء مباحا، أو ملكا للمتوضىء، إلا أن اغترافه من الإناء المغصوب لئلا كان حراما، فلا يكون قادرا على الماء شرعا، وهذا مما لا كلام فيه، إلا أن الكلام فيه أنه:

هل يصح الوضوء من الإناء المغصوب بمعنى أنه لو أقدم المكلف على ارتكاب المقدمة المحرمة و اغترف الماء من الإناء المغصوب، فهل يصح وضوءه في هذه الحالة أو لا؟

(١) و هي قوله تعالى «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صِيحَابًا طَيِّبًا.»- النساء: آية ٤٣ و المائدة: آية ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩١

.....

تصحيح الوضوء بقصد التقرب بالملاك قد يقال «١» بالصحة، بدعوى وجود الملاك في الوضوء من الآنية المغصوبة وإن لم يتعلق به الأمر، لأنه يكفي في صحة العبادة قصد التقرب بالملاك الموجود فيها، ولا حاجة إلى فعلية الأمر.

أقول: إن كبرى كفاية الملاك في قصد التقرب وإن كانت مسلمة، إلا أن الكلام في إحرازه في المقام، لأنه لا طريق لدينا للوصول إلى ملاكات الأحكام الشرعية إلا تعلق الأمر بمتعلقاتها، وحيث أنه لا أمر بالوضوء المتوقف على مقدمة محرمة، لصدق عدم وجدان الماء حينئذ تشريعا، فلا- كاشف لدينا عن الملا-ك في الوضوء المتوقف على مقدمة محرمة كي نتقرب به، إلا- عن طريق العلم بالمغيبات، وقد أوضحنا الكلام في ذلك في الأصول في «بحث الترتب».

بل نزيد في المقام: أن مقتضى إطلاق الأمر بالتيمم- في آية التيمم- «٢» هو عدم وجود الملا-ك في الوضوء أو الغسل عند عدم وجدان الماء، لأن ظاهر الأمر بالتيمم في هذه الحالة هو الوجوب التعييني- كما هو ظاهر جميع الأوامر عند الإطلاق كما ذكرنا في الأصول- و مقتضى وجوب التيمم تعيينا هو تقييد الصلاة به، فلا تصح بدونه، فإذا صلى مع الوضوء كانت صلته فاقدة للشرط، وبهذا يستكشف عدم وجود الملاك فيها.

و إلى هذا يؤول ما أفاده شيخنا الأستاذ قدس سرّه من أن التفصيل - في الآية الشريفة بين الواجد و الفاقد للماء - قاطع للشركة، و أن كلا منهما مكلف بغير ما كلف به الآخر، كما في القصر و التمام، فان تكليف المسافر هو القصر،

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٥٩.

(٢) النساء: ٤٣ و المائة: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٢

.....

و لا يصح منه التمام، كما أن تكليف الفاقد للماء هو التيمم، فلا يصح منه الوضوء. و على تقدير النزول عن ظهور الآية الكريمة في عدم الملاك يكفينا الشك في وجوده، إذ مقتضى قاعدة الاشتغال حينئذ هو الحكم ببطلان الصلاة مع الوضوء من الآنية المغصوبة، فلا بد من الإتيان بالتيمم تحصيلاً للقطع بالفراغ. و قد تقرب «١» دعوى وجود الملاك في الوضوء من الإناء المغصوب بأن إطلاق الأمر به في آية الوضوء «٢» يقتضى كون وجوبه مطلقاً غير مشروط بالوجدان، فيكون ملاكاً كذلك، مستشهداً على ذلك بالإجماع المحكى على حرمة إراقة الماء بعد الوقت، فالملاك يكون مطلقاً غير مقيد بالتمكن من الماء. و أما تقييد الأمر بالوضوء بوجدان الماء من جهة الجمع العرفي بين آية الوضوء، و آية التيمم «٣» الدالة على مشروعية التيمم عند عدم وجدان الماء فلا يلازم تقييد ملاك الوضوء بالوجدان أيضاً، لأنه تقييد اضطرارى لا يدل إلا على بدئية التيمم عن الوضوء، و مثله لا يدل على تقييد الملاك بالاختيار.

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٥٩.

(٢) و هي قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

(٣) و هي قوله تعالى في سورة النساء آية ٤٣ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

و ذيل آية ٦ في سورة النساء، و هي آية الوضوء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٣

.....

فيكون المقام نظير قول القائل «إذا جاءك زيد فقدم له تمرا، فان لم تجد فماء باردا» فإنه لا يدل على أن حسن تقديم التمر مشروط بوجدانه و ان كان الأمر به مشروطاً بالوجدان، بل ملاكاً يكون مطلقاً، إلا أنه يفوت المكلف عند عدم الوجدان، و إن كان معذوراً في ذلك.

و تندفع بأنه لا بد من تقييد الأمر بالوضوء بوجدان الماء، و إلا كان من التكليف بغير المقدور، فدعوى الإطلاق في الأمر به لا تخلو من غرابه، و أما الاستشهاد على ذلك بحرمة إراقة الماء بعد دخول الوقت فغير صحيح لاستناد الحرمة هناك إلى قبح تعجيز المكلف

نفسه عن الامتثال - كالعصيان - بعد فعلية التكليف و تنجزه، و هذا أجنبي عن المقام من سقوط التكليف، لعدم القدرة على امتثاله من جهة توقفه على الحرام.

و أما دعوى الفرق بين القيود الاضطرارية - كعدم وجدان الماء في مشروعية التيمم و العجز عن القيام في مشروعية الجلوس في الصلاة و نحو ذلك - و القيود الاختيارية - كالسفر في وجوب القصر، و الحضر في وجوب الصلاة تماما - من جهة وجود الملاك في العمل المضطر الى تركه كالوضوء عند عدم وجدان الماء و القيام في الصلاة عند العجز عنه، و عدم وجوده في فاقد القيد الاختياري، كالسفر و الحضر، فغير مسموعه - كما ذكرنا - (١) لا ابتناء الأحكام الشرعية على حكم و مصالح و ملاكات لا طريق لنا إلى كشفها إلا أمر الشارع بمتعلقاتها، و المفروض عدم تعلق الأمر بالوضوء إذا توقف استعمال الماء على مقدمه محرمة، كغصب الإناء الذي فيه ماء الوضوء منحصرًا، فمن أين نطمئن بوجود الملاك.

(١) في ص ١٩١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٤

.....

فتحصل من جميع ما ذكرناه إلى هنا: أن تصحيح الوضوء من الآنية المغصوبة متقربا بالملاك غير صحيح، لعدم دليل على وجود الملاك فيه في هذه الحالة إن لم يكن دليل على عدمه.

ابتناء البطلان على اعتبار القدرة الفعلية على أجزاء المركب لا يخفى أن ما ذكرناه إلى هنا من عدم صحة الوضوء بالاغتراف التدريجي من الإناء المغصوب مبنى على اعتبار القدرة الفعلية على جميع أجزاء الواجبات المركبة من أول الشروع في العمل، إذ عليه لا بد أن يكون المكلف قادرا - تكوينًا و تشريعًا - على تمام أجزاء الوضوء من الابتداء، فلا بد و أن يكون عنده من الماء المباح بمقدار يكفي لغسل تمام أعضاء الوضوء، و على هذا المبنى لا يصح الوضوء بالاغتراف التدريجي من الآنية المغصوبة، لعدم قدرته على الأجزاء اللاحقة حينما يغترف من الماء بمقدار غسل الوجه، لأن المفروض توقف كل من الأجزاء اللاحقة، كغسل اليد اليمنى ثم اليسرى، على اغتراف جديد، و هو حرام، فيصدق أنه فاقد للماء تشريعًا، فلا يتمكن من قصد التقرب بغسل وجهه بعنوان الوضوء.

و أما إذا قلنا بكفاية القدرة التدريجية في تعلق التكليف بالواجبات المركبة طبقًا لتدرج العمل فيمكن تصحيح الوضوء - بالاغتراف من الإناء المغصوب تدريجًا - بالأمر الترتبي على نحو الشرط المتأخر بأن يكون الأمر بالأجزاء السابقة مترتبًا على العصيان المتأخر في الأجزاء اللاحقة.

تصحيح الوضوء من الإناء المغصوب بالأمر الترتبي لا يخفى: أن تصحيح الوضوء أو الغسل بالاغتراف من الآنية المغصوبة تدريجًا عند الانحصار يبنى على أمور ثلاثة.

(أحدها) كفاية القدرة التدريجية في التكليف بالواجبات المركبة من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٥

.....

أجزاء تدريجية كالوضوء و الصلاة و نحوهما.

(الثاني) تصحيح الشرط المتأخر بأن تكون القدرة على الجزء اللاحق كافية لتعلق التكليف بالجزء السابق تحفظًا على ارتباطية الإجزاء في الواجبات المركبة.

(الثالثة) تصحيح الأمر بالمهم مترتباً على عصيان الأمر بالأهم و نتيجة تطبيق هذه الأمور على مفروض المقام هو صحة الوضوء و الغسل بالاغتراف تدريجاً من الإناء المغصوب.

توضيح ذلك: أنه لا ينبغي التأمل في أن العبرة- عقلاً و شرعاً- ليست إلا بالقدرة على كل عمل في ظرفه، و أما قبل ذلك فلا موجب لاعتبارها بوجه.

فمثلاً: إذا لم يتمكن المصلّي من الركوع أول الشروع في الصلاة لوجع في ظهره- مثلاً- و لكن يعلم بارتفاعه بعد التكبير و القراءة يجب عليه الركوع عن قيام من أول الشروع، لأن المفروض تمكنه من الركوع عن قيام في ظرفه، و لو متأخراً.

و هكذا إذا علم المكلف أنه يحصل له الماء تدريجاً يجب عليه الوضوء، كما لو فرضنا أنه كان عنده من الماء بمقدار غسل وجهه، لا أكثر، و لكن علم أنه ينزل عليه المطر تدريجاً، أو يذوب الثلج كذلك، أو يأذن له المالك شيئاً فشيئاً يجب عليه صرف هذا المقدار الموجود عنده من الماء في غسل وجهه بتيئة الوضوء، ثم يغسل يديه بالماء المتجدد، و لا يجوز له إراقة هذا المقدار من الماء و إن لم يكف لجميع أجزاء الوضوء.

و السرّ في ذلك هو كفاية القدرة التدريجية في الواجبات المركبة من الأجزاء التدريجية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٦

.....

و عليه تكون القدرة على الأجزاء اللاحقة شرطاً لوجوب الأجزاء السابقة على نحو الشرط المتأخر لارتباط أجزاء المركب بعضها ببعض. و هذا معنى تصحيح الشرط المتأخر في المركبات الارتباطية.

ثم إن القدرة على الأجزاء اللاحقة في الوضوء لما كانت متوقفة على عصيان النهي عن غضب الإناء كان الأمر بالأجزاء السابقة من الوضوء مترتباً على عصيان النهي عن الغضب متأخراً، و قد التزمنا بصحة الترتب في بحث الأصول، فإذا علم المكلف من حاله أنه يستمر على العصيان بأخذ الماء من الإناء شيئاً فشيئاً صح أن يؤمر بالوضوء من الأول مترتباً على عصيان النهي عن الغضب التدريجي بالاغتراف متدرجاً، لئلا يصرف الماء في شيء آخر، كالرش على الأرض، لأنه بعد عصيانه و أخذه الماء من الإناء المغصوب يمكنه صرف الماء فيما يشاء، فيأمره المولى حينئذ بالوضوء، لئلا يصرفه في غيره، اهتماماً بالوضوء، و قد ذكرنا في بحث الترتب أن الأمر بالمهم مترتباً على عصيان الأمر بالأهم يكون على طبق القاعدة العقلية، لعدم موجب لرفع اليد عن إطلاق الأمر به إلا عند امتثال الأهم، و أما في فرض عصيان الأهم فلا- موجب لرفع اليد عنه و لا- نحتاج فيه إلى دليل خاص، فلا- بد من الالتزام به في كل حكمين متزامين، كالأمر بإزالة النجاسة عن المسجد المزاحم للأمر بالصلاة، و كالتصريح في الإناء المغصوب المزاحم للأمر بالوضوء أو الغسل، فإنه مع فرض عصيان الأمر بالإزالة، و النهي عن الغضب في المثاليين لا بد من الالتزام بالأمر بالصلاة في الأول و الوضوء في الثاني مترتباً على عصيان التكليف المزاحم له. فلتزم بالصحة سواء في الصلاة أو الوضوء في المثاليين فان الالتزام بالترتب في كلا الموردین يكون على نحو واحد من دون فرق بينهما أصلاً، لأن المكلف إذا علم من

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٧

.....

حاله أنه يستمر على ترك الإزالة عصياناً إلى آخر الصلاة جاز له الدخول في الصلاة للقدرة على الأجزاء اللاحقة- كالقراءة و الركوع و السجود- و لو بالعصيان التدريجي للأمر بالإزالة، لعدم سقوط الأمر بها بمجرد الدخول في الصلاة، بل يبقى إلى أن تزال النجاسة عن المسجد، فيكون المكلف مستمراً في العصيان. هذا كله في حكم الوضوء من الإناء المغصوب من حيث الحكم الوضعي، و التزمنا

بالصحة فيه بالأمر الترتبي، دون الملاك الاحتمالي.

و أما من حيث الحكم التكليفي فلا ينبغي للمسلم أن يرتكب الحرام، و لو أمر بالواجب على تقدير العصيان، لأنه كما يمثل الواجب من جهة يرتكب الحرام من جهة أخرى، فينبغي له أن يكتفى بالتيمة و إن صح وضوئه لو عصى و أخذ الماء من الإناء المغصوب مناقشة المحقق النائيني قدس سره و الجواب عنها و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره في بحث الترتب - و عقد له تنبيهها «١» مستقلا- من أن الترتب إنما يصح فيما اعتبرت فيه القدرة العقلية، لإحراز الملاك في المهم حينئذ فيأمر به المولى مرتبا على عصيان الأهم تحفظا على الملاك في المهم، كما في إنقاذ الغريقين أحدهما أهم من الآخر، و كما في الصلاة إذا ابتلى المكلف بإزالة النجاسة عن المسجد حين إرادته الصلاة في المسجد.

و أما إذا كانت القدرة المعتبرة في المهم شرعية بأن قيد الواجب في لسان الدليل بالقدرة عليه فلا يتم فيه الترتب، لعدم وجود الملاك في المهم عند عصيان الأهم كى يأمر به المولى مرتبا على عصيان الأهم، و بما أن الوضوء أو الغسل مشروطان بالقدرة الشرعية، لأخذ اعتبار وجدان الماء في لسان

(١) أجود التقريرات ج ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٨

.....

الدليل «١» فلا يصح فيهما الأمر الترتبي و لو عصى المكلف في تحصيل الماء.

فقد أجبنا عنه في الأصول «٢» بأنه لا فرق بين القدرة العقلية و الشرعية إلا من ناحية أخذ القدرة في لسان الدليل فتكون شرعية، و اعتبارها بحكم العقل فتكون عقلية، و أما من ناحية إمكان تعلق الأمر بالمهم مرتبا على عصيان الأهم فلا فرق بينهما، لعدم إمكان كشف الملاك إلا من ناحية الأمر، فلا يمكن دعوى وجود الملاك فيما كانت القدرة فيه عقلية، لاحتمال دخلها في الملاك أيضا، فلا مانع من الالتزام بصحة الوضوء أو الغسل بالأمر الترتبي لو عصى المكلف و أخذ الماء من الإناء المغصوب - كما هو مفروض الكلام - و بعبارة واضحة: ان مجرد حرمة المقدمة لا يلزم سقوط الأمر بذبيها مطلقا، حتى في فرض العصيان و ارتكاب ذاك المحرم، و إن أمكن ذلك ثبوتا - بحيث يكون نفس النهي عن المقدمة معجز للعبد، و لو لم يمتثل - إلا أنه لا دليل عليه في أمثال المقام، مما أخذ التمكّن و القدرة في لسان الدليل - مثل أن يقول المولى «إذا تمكنت فجتني بالتمر و الا فجتني بماء بارد» - فان مجرد ذلك لا يكفي في الدلالة على المطلوب، و إن كانت القدرة أعم من العقلية و الشرعية، كالأمر بالوضوء المشروط بالتمكّن من الماء تكويناً و تشريعا، و قد تحقق في الوضوء أو الغسل فرضا.

فإذا لا محذور في الأمر بالوضوء مرتبا على عصيان النهي عن التصرف في الإناء المغصوب، كما في سائر موارد الترتب.

و بعبارة أخرى إنا لا ندعى أن الأمر بالوضوء لا يكون مشروطا

(١) فان مفهوم قوله تعالى و إن كُنتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. - سورة المائدة: ٦ و سورة النساء: ٤. هو تقييد الأمر بالوضوء بوجود الماء.

(٢) أجود التقريرات ج ١ ص ٣٠٩ - ٣١٠ و المحاضرات في الأصول ج ٣ ص ٩٥ - ٩٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٩

.....

بوجدان الماء تكوينا و تشريعا، فان هذا مما لا إشكال و لا خلاف فيه، فإنه لا يجب الوضوء لو توقف على الغصب إلا أنه لو تجرى المكلف و أخذ الماء من الإناء المغصوب و توضأ به صح وضوءه للأمر الترتيبي أى الأمر بالوضوء مترتبا على عصيان فى مقدمته. هذا كله فيما لو انحصر الماء فى الإناء المغصوب.

إذا لم ينحصر الماء فى الإناء المغصوب و جب الوضوء و أما المورد الثانى - و هو فيما إذا لم ينحصر الماء فى الإناء المغصوب بأن كان هناك إنا آن أحدهما مباح و الآخر مغصوب - فهل يصح الوضوء حينئذ من الإناء المغصوب أو لا؟

لا إشكال فى وجوب الوضوء حينئذ لوجدان الماء تكوينا و تشريعا، و إمكان امتثاله بالوضوء من الآنية المباحة.

إلا أن الكلام فيما لو عصى المكلف و اغترف الماء من الإناء المغصوب بسوء اختياره فهل يصح الوضوء به أو لا؟

الظاهر هو الصحة، بل لا ينبغى الإشكال فيها، لتعلق الأمر بالوضوء فى هذا الحال، لما ذكرنا من أنه واجد للماء تكوينا و تشريعا، إلا أنه بسوء اختياره اغترف الماء من الآنية المغصوبة، فامتثل الواجب بارتكاب مقدمة محرمة من دون توقفه عليها بوجه، و المفروض إباحة نفس الماء، فلا مانع من التقرب بالوضوء به، فالقول بالصحة فى هذا المورد أظهر منه من المورد الأول.

القول ببطلان الوضوء فى كلا الموردين نعم قد يقال «١» ببطلان الوضوء فى كلا الموردين، بدعى: أن الوضوء

(١) راجع الجواهر ج ٦ ص ٣٣٤ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٠ س ٦ فى نقل هذا القول عن بعض أعلام المتأخرين، خلافا للمشهور القائتين بالصحة فى صورة عدم الانحصار.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٠

.....

من الآنية المغصوبة يعدّ تصرفا من الإناء عرفا، فهو مصداق للغصب بنفسه، فلا يمكن التقرب به.

و يكون المقام نظير الأكل و الشرب من أوانى الذهب و الفضة فى تعلق الحرمة بنفس الأكل و الشرب من الإناء.

و عليه فلا يفرق بين صورتى الانحصار و عدمه، لتعلق النهى بنفس الوضوء فيهما.

و لعلّ نظر المصنف قدس سرّه و من أفتره على ذلك فى الحكم بالبطلان مطلقا إلى هذا الوجه.

و فيه: أن الوضوء تصرف فى الماء، لا الإناء، حتى عرفا، فضلا عن الدقة العقلية، لأن الوضوء عبارة عن غسل الوجه و اليدين و مسح

الرأس و الرجلين، و ليس شىء من ذلك تصرفا فى الإناء، بل هو تصرف فى الماء أو البدن، و لو أطلق عليه أنه تصرف فى الإناء فلا

يكون إلا من باب المسامحة و المجاز، و من المعلوم ان الإطلاقات المجازية لا تصلح للاستناد فى الأحكام الشرعية، و أما العرف فلا

يراده مصداقا للتصرف فى الإناء - كما أشرنا.

و أما الأكل و الشرب من آنية الذهب و الفضة فقد ورد «١» النهى عنه صريحا و هذا بخلاف الوضوء من الآنية المغصوبة، فإنه لم يرد

فيه نهى بعنوانه، و إنما وقع البحث فيه من ناحية توقفه على مقدمة محرمة، أو أنه بنفسه تصرف فى الإناء المغصوب، و قد عرفت أن

الأول و إن كان صحيحا إلا أنه لا يمنع عن الأمر الترتيبي، و إن منع عن الأمر الابتدائى، لعدم وجدانه الماء تشريعا و إن وجدته تكوينا

فلا مجال لقياس ما نحن فيه على الأكل و

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٥ و ص ٥٠٩ فى الباب ٦٥ و ٦٦ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠١

.....

الشرب من إناء الذهب و الفضة.

هذا كله فيما لو أخذ الماء من الإناء تدريجاً و بنحو الاغتراف و أما إذا صبّ الماء من الآنية المغصوبة في إناء مباح دفعة واحدة بمقدار يكفي لتمام الوضوء، فلا إشكال في الصحة، بل وجوب الوضوء عليه حينئذ، لأنه واجد للماء حقيقة و شرعاً، لأن المفروض أن نفس الماء ملك له أو مباح، و إن ارتكب الحرام في الحصول عليه، إلا أنه بعد الاستيلاء عليه، و جب صرفه في الوضوء، و لا يصح التيمم. هذا تمام الكلام في الصورة الأولى، و هي الوضوء من الإناء المغصوب على نحو الاغتراف منه تدريجاً، و هي مورد كلام المصنف قدس سره - كما أشرنا - و الغسل حكمه الوضوء.

الصورة الثانية أما الصورة الثانية - و هي الوضوء في الإناء المغصوب على نحو الارتماس بغمس الوجه و اليدين فيه بقصد الوضوء - فالظاهر فيها البطلان مطلقاً، سواء استلزم تموجاً على السطح الداخلة للإناء - كما هو الغالب - أم لم يوجب ذلك - نادراً - لصدق التصرف في الإناء على ارتماس اليد أو الوجه فيه و إن لم يستلزم تموجاً في الماء، فلا ينبغي التشكيك «١» في الصدق في صورة عدم استلزامه التموج.

و عليه فلا يمكن التقرب بهذا الوضوء، لأنه مصداق للحرام بنفسه، و لا يمكن الامتثال بالحرام، و هذا من دون فرق بين الانحصار و عدمه - كما هو ظاهر - و حكم الغسل حكم الوضوء.

(١) كما في المستمسك ج ٢ ص ١٥٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٢

.....

بقي شيء و هو أنه لو أذن المالك بتفريغ إنائه عن الماء و جب مقدمة للوضوء الواجب فهل يصح حينئذ الوضوء بالاغتراف منه أو لا؟ فنقول:

أما على القول ببطلان الوضوء من الآنية المغصوبة فالظاهر هو البطلان أيضاً، و إن أذن المالك بتفريغ الإناء، و ذلك لعدم تعلق إذنه بتفريغ بعض الإناء و ترك الباقي مشغولاً بالماء، و بعبارة أخرى إن المأذون فيه هو تخلية الإناء رأساً، و أما الاغتراف منه بمقدار الوضوء، لا بشرط، أو بشرط لا، أي بترك الباقي على حاله مشغولاً بالماء فلم يأذن فيه، فيكون الوضوء به باطلاً، كما إذا لم يأذن رأساً. نعم لو أذن المالك في مطلق التفريغ و لو لمقدار من الإناء لا التفريغ المطلق صح الوضوء بالاغتراف منه حينئذ، لأنه تفريغ للإناء في الجملة، إلا أن هذا خارج عن محل الكلام - و هو الإذن في تخلية الإناء رأساً.

و ظهر بما ذكرناه: أنه ليس الوجه في الإشكال في صحة الوضوء حينئذ هو عدم وجوب الاغتراف إذا كان بقصد الوضوء، لا بقصد التفريغ كي يجاب «١» عنه بان ملاك الوجوب الغيرى لا يتوقف على قصد ذى المقدمه، بل الوجه عدم إذن المالك بمطلق التفريغ، و لو لبعض الإناء، لا عدم وجوب الاغتراف مقدمه للواجب.

هذا كله بناء على القول ببطلان الوضوء من الإناء المغصوب.

و أما على القول بالصحة بالأمر الترتيبى - كما هو المختار - فيصح الوضوء في هذا الفرض أيضاً، بل هو أولى بالصحة، لتحقق الإذن في الجملة و لو بتفريغ الإناء.

.....

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٥٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٣

نعم لو صب الماء منها في ظرف مباح فتوضأ أو اغتسل صح (١) وإن كان عاصيا من جهة تصرفه في المغصوب

[مسألة ٢) أواني المشركين و سائر الكفار محكومة بالطهارة]

(مسألة ٢) أواني المشركين و سائر الكفار محكومة بالطهارة ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبة المسرية، بشرط أن لا تكون من الجلود (٢)

(١) وهذا من دون فرق بين صورتى الانحصار و عدمه، و الوجه فيه ظاهر لأن الوضوء حينئذ يكون من الإناء المباح، لا المغصوب، و إن ارتكب الحرام بالصب منه في الإناء المباح إلا أن الصب ليس جزء من الوضوء.

(٢) حكم أواني الكفار يقع الكلام في أواني المشركين و سائر الكفار في قسمين (الأول) في الأواني المصنوعة من الحديد و الصفر و نحو ذلك مما لا تكون من جلود الحيوانات (الثاني) في الأواني المصنوعة من الجلود.

أما القسم الأول فيقع الكلام فيه أولا من حيث القواعد الأولية، و ثانيا بلحاظ الروايات الواردة في حكم أواني الكفار. و محل الكلام إنما هو صورة الشك في تنجيسهم لها، و أما إذا علم ذلك، أو علم بالطهارة فلا كلام فيه القواعد الأولية فنقول: أما حكمها بحسب القواعد الأولية فهي الطهارة «١» عند الشك كما في غيرها مما يشك في طهارته، و ذلك لقاعدتين (الأولى): استصحاب

(١) كما هو المعروف المدعى عليه الإجماع - كما في الجواهر ج ٦ ص ٣٤٤، و في الحدائق ج ٥ ص ٥٠٣ دعوى الشهرة، و حكي عن الشيخ قدس سره في الخلاف عدم جواز استعمال أواني المشركين في صورة الشك، و أورد عليه في الجواهر (ج ٦ ص ٣٤٤) «ان كلام الشيخ قدس سره يكون في غير ما نحن فيه من البحث مع العامة في نجاستها بمباشرتهم أو لا بد من نجاسة أخرى غيرها و الا فلا خلاف فيما نحن فيه بيننا» فالكلام في الطهارة الظاهرية، لا الواقعية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٤

.....

الطهارة فيما علم فيه الحالة السابقة، كما هو الغالب لعدم نجاستها حين صنعها و يؤيد ذلك، بل يدل عليه في المقام. صحيحة ابن سنان الواردة في الثوب الذي استعاره الذمي، ثم رده على صاحبه حيث حكم الامام عليه السلام بطهارته بمقتضى الاستصحاب.

قال: «سأل أبي أبا عبد الله، و أنا حاضر، إنى أعير الذمي ثوبي و أنا أعلم أنه يشرب الخمر، و يأكل لحم الخنزير، فيرده عليّ، فأغسله قبل أن أصلى فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام صلّ فيه، و لا تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرتة إياه، و هو طاهر، و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجسه». «١»

فإنها تدل على أن الثوب المذكور في السؤال محكوم بالطهارة الظاهرية بمقتضى الاستصحاب، لأنه أعاره للذمي و هو طاهر، و لم يعلم أنه نجسه، و مقتضى عموم تعليل عدم وجوب الغسل - بقوله «فإنك أعرتة إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه» شمول الحكم لأواني الكفار المسبوقه بالعلم بالطهارة أيضا - إذا لم يعلم بأنهم نجسوها، إذ لا خصوصية في الثوب الذي يكون في يد الكافر، بل يعم التعليل لكل ما كان في أيديهم من اللباس و الأواني و الفرش و غيرها، إذا كانت مسبوقه بالعلم بالطهارة، فيحكم بطهارتها عند الشك

فى بقائها على ما كانت عليه من الطهارة، نعم لا نضايق

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٢١ فى الباب ٧٤ من النجاسات ح ١ و مثلها فى الدلالة على الحكم بالطهارة الظاهرية عند الشك ما أشار إليه فى الجواهر (ج ٦ ص ٣٤٤) «ما ورد من الروايات فى الثياب السابرية التى يعملها المجوسى، بل و ثوب المجوسى نفسه، و ما يعمله الخياط و القصار اليهودى و النصرانى» فلاحظ الروايات فى الوسائل ج ٣ ص ٥١٩ ب ٧٣ من النجاسات ح ١ و ٢ و ٧ و ٩ و الوافى ج ١ م ٤ ص ٣١ (باب التطهير من مس الحيوانات) من أبواب الطهارة عن الخبث و مورد هذه الروايات و ان كان ثيابهم الا انه لا قائل بالفرق بينها، و بين أوانبهم المشكوك طهارتها جزما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٥

.....

فى الاكتفاء على دلالتها على الاستصحاب فى خصوص باب الطهارة، إلا أنها تعم الثوب الذى أعاره الذى، أو كان فى يده لجهة أخرى، و كذلك تعم الإناء، أو غيرها مما تكون فى يده، و يحتمل عروض النجاسة لها، إذ لا خصوصية فى الثوب، و لا فى إعارته. هذا كله فيما إذا كان الإناء مسبوقا بالطهارة، و يعلم الحكم فيما كان مسبوقا بالنجاسة، فإن مقتضى الاستصحاب هو الحكم بنجاسته. و أما إذا لم يعلم حالته السابقة، أو كان مما علم بتوارد الحالتين (الطهارة و النجاسة) عليه، و شككنا فى السبق و اللحق، فتصل النوبة حينئذ إلى (القاعدة الثانية) و هى قاعدة الطهارة، كما هو الحال فى كل مشكوك الطهارة و النجاسة إذا لم نعلم بحالته السابقة هذا كله بحسب القواعد الأولية.

الروايات و أما الروايات الواردة فى حكم أوانى الكفار فقد يتوهم دلالتها على الحكم بنجاستها عند الشك تقديمها للظاهر على الأصل، لأن الظاهر من حالهم أنهم لا يجتنبون عن النجاسات، كلحم الخنزير، و الميتة، فإكلونها فى أوانبهم غالبا، فيحكم بنجاستها عند الشك لذلك، و إن كانت القاعدة الأولية تقتضى الطهارة، إلا أن النهى عن الأكل و الشرب فيها، أو الأمر بغسلها- كما فى بعضها- يكون إرشادا إلى نجاستها، و لزوم الاجتناب عنها، و مقتضى إطلاقها شمول صورة الشك أيضا، فتكون محكومة بالنجاسة الظاهرية، و بها نخرج عن عموم قاعدة الطهارة، أو استصحابها تقديمها للظاهر على الأصل فتكون قاطعة للأصول المرخصة و لكن يندفع هذا التوهم بأنه لا دلالة فى شىء منها على النجاسة الظاهرية فى أوانبهم عند الشك- كما هو محل الكلام- لأنها فى مقام بيان الحكم الواقعى من حيث

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٦

.....

الطهارة و النجاسة، فإن الروايات الواردة فى حكم أوانى الكفار- على ما وجدنا- تكون على النحو التالى:

١- (منها) ما دلت «١» على النهى عن الأكل و الشرب فى آنية الكفار مطلقا، من دون تقييد بشىء، أى سواء استعملوها فى أكل أو شرب النجس، أولا، و هذه تدل على نجاسة أهل الكتاب، لشمولها لمطلق استعمالهم لها و لو بمجرد مباشرتهم لها بالرطوبة، من دون نجاسة خارجية لأنه، من المعلوم ان مجرد ملكيتهم لها لا توجب الاجتناب جزما.

٢- (و منها) ما تدل «٢» على النهى عن أوانبهم مشروطا أو مقيدا بتنجيسهم لها بنجاسة خارجية، كالميتة، و الدم، و لحم الخنزير، و هذه تدل بالمفهوم لا سيما مفهوم الشرط على عدم وجوب الاجتناب عنها إذا لم ينجسوها بنجاسة خارجية، و لو باسروها بأيديهم، و بها تقييد الطائفة الأولى فتدل على طهارة أهل الكتاب ذاتا، لدلائلها على أن سبب النهى هو

- (١) كرواية إسماعيل بن جابر قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام «لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في آنتهم- يعنى أهل الكتاب-».
- الوسائل ج ٣ ص ٥١٨ فى الباب ٧٢ من أبواب النجاسات: ح ٣ ط م: قم.
- و رواية إسماعيل بن جابر و عبد الله بن طلحة قالان: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تأكل من ذبيحة أهل الكتاب ولا تأكل فى آنتهم».
- الوسائل ج ٢٤ ص ٢١٠ و ٢١٢ فى الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح ٤ و ٧ ط م قم.
- و صدر صحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة و المجوسى؟ فقال: لا تأكلوا فى آنتهم، و لا من طعامهم الذى يطبخون.»- الوسائل فى الباب المتقدم ح ٣- ط م قم.
- (٢) كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن آنية أهل الكتاب، فقال: لا تأكل فى آنتهم إذا كانوا يأكلون فيها الميتة، و الدم و لحم الخنزير.»- الوسائل ج ٢٤ ص ٢١١ فى الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ٦- ط م قم.
- و كذيل صحيحته الأخرى «و لا فى آنتهم التى يشربون فيها الخمر» الوسائل فى الباب المتقدم ح ٣.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٧
-

تنجس أوانيهم بالنجاسة الخارجية كالخمر، و لحم الخنزير، لا مجرد أكلهم فيها، و مباشرتهم لها بأيديهم و لو بأكل ما يكون طاهرا فى نفسه فتكون هذه الروايات مقيدة لإطلاق الطائفة الأولى، و دالة على طهارة أهل الكتاب ذاتا.

٣- (و منها) ما دلت «١» على الأمر بغسل أوانيهم إذا اضطروا إليها.

٤- (و منها) ما تدل [١] على أن النهى عن الأكل فى آنتهم نهى تنزيهى، لا تحريمى.

و هذه ايضا تدل على طهارة أهل الكتاب ذاتا، لدلالتها على أن سبب النهى و لو تنزيها إنما هو النجاسة العرضية فى أوانيهم، لأنهم يأكلون فيها لحم الخنزير أو يشربون فيها الخمر، لا مجرد مباشرتهم لها بأيديهم.

و قد ذكرنا فى بحث نجاسة أهل الكتاب أن مقتضى الجمع بين الروايات الواردة فى ذلك هو القول بطهارتهم، لو لا الشهرة و ارتكاز المتشرعة على خلاف ذلك.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن مقتضى القاعدة هو الحكم بطهارة أواني الكفار عند الشك- كما فى المتن- إلا أن يعلم بنجاستها، إما لملاقاتهم لها مع

[١] كصحيحه إسماعيل بن جابر قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما تقول فى طعام أهل الكتاب؟ فقال: لا تأكل، ثم سكت هنيهة، ثم قال: لا- تأكله، ثم سكت هنيهة، ثم قال: لا- تأكله، و لا تتركه تقول: إنه حرام، و لكن تتركه تنزّه عنه، إن فى آنتهم الخمر، و لحم الخنزير- الوسائل ج ٢٤ ص ٢١٠ فى الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة ح ٤- ط م قم «٢».

(١) كصحيحه زرارة عن الصادق عليه السلام انه قال: «فى آنية المجوسى إذا اضطرتتم إليها فاعسلوها بالماء.»

الوسائل ج ٢٤ ص ٢١٠ فى الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، ح: ٢ و ص ٢١٢ ح ٨ ط م قم.

(٢) ج ٣ من هذا الكتاب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٨

بشرط أن لا تكون من الجلود، و إلا فمحكومة بالنجاسة (١) إلا إذا علم تذكية حيوانها،

الرطوبة المسرية- بناء على نجاسة أهل الكتاب- أو لملاقاتها مع النجاسات الخارجية، كالميتة و لحم الخنزير و الخمر و نحو ذلك و مع الشك في تنجسها بملاقاتهم لها، أو ملاقاته النجاسة الخارجية لا يمكن التمسك بهذه الروايات للحكم بالنجاسة، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، لأن هذه الروايات الناهية عن الأكل في أوانيهم، أو الأمر بغسلها لو اضطر إليها فغير صالحة لتخصيص القاعدة عند الشك لأنها في مقام بيان الحكم الواقعي سواء نجاسة أهل الكتاب أو طهارتهم، و لا تعرض لها لحكم صورة الشك التي هي محل الكلام، فلا حظ.

(١) و أما القسم الثاني من أواني الكفار فهي المصنوعة من جلد الحيوانات، و قد حكم المصنف قدس سره بنجاستها عند الشك، و الوجه فيه هو استصحاب عدم تذكية الحيوان الذي أخذ منه الجلد و هكذا الكلام في سائر أجزاءه من اللحم و الشحم و الألية فإنها أيضا محكومة بالنجاسة، إلا مع العلم بالتذكية أو سبق يد المسلم عليه. أقول قد ذكرنا في بحث نجاسة الميتة «١» أن موضوع النجاسة في الأدلة إنما هو عنوان الميتة، و هو مفهوم وجودي لا يثبت بأصالة عدم التذكية، لأن الملازمة بين عدم التذكية و عنوان الميتة عقلي لا شرعي، و لا نقول بحجية الأصل الميث، فلا يحكم بنجاسة الجلود و اللحوم المشكوكه التذكية. نعم لا تجوز الصلاة في تلك الجلود، و لا يجوز أكل اللحوم و الشحوم

(١) ج ٢ من هذا الكتاب ص ٤٢٩-٤٣١- الطبعة الثالثة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٩

أو علم سبق يد المسلم عليها (١) و كذا غير الجلود و غير الظروف مما في أيديهم، مما يحتاج إلى التذكية، كاللحم، و الشحم، و الألية، فإنها محكومة بالنجاسة «١» (٢) إلا مع العلم بالتذكية، أو سبق يد المسلم عليه.

المشكوكه التذكية، لترتب جواز الأكل «٢» و الصلاة «٣» على المذكي، و استصحاب عدم التذكية ينفي موضوع الجواز، و قد تقدم تفصيل الكلام في بحث نجاسة الميتة. «٤»

(١) يد المسلم أماره التذكية من جملة أمارات التذكية يد المسلم، و قد تقدم تفصيل الكلام في ذلك أيضا في بحث نجاسة الميتة «٥» فإذا كان يد الكافر مسبقا بيد المسلم- ببقوده المذكورة هناك- حكم بالتذكية و هكذا الحال بالنسبة إلى سوق المسلمين. «٦» (٢) قد تقدم آنفا أنه لا مجال للحكم بنجاسة مشكوك التذكية، سواء الجلود، أو اللحوم و الشحوم، نعم لا- يجوز لبس الجلود المشكوكه في الصلاة، كما لا يجوز أكل اللحوم و الشحوم المشكوكه التذكية.

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «محكومة بالنجاسة»: (فيه و في الحكم بنجاسة الجلود مع الشك في وقوع التذكية على حيوانها إشكال، بل منع و قد تقدم التفصيل في بحث نجاسة الميتة).

(٢) كما في قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ. إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ- المائدة:

٥ و ٣.

(٣) الوسائل ج ٤ ص ٣٤٥ في الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، ح ١.

(٤) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٤٢٩-٤٣٠- الطبعة الثالثة.

(٥) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٦) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٤٣٦ - ٤٣٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٠

و أما ما لا يحتاج إلى التذكية فمحكوم بالطهارة، إلا مع العلم بالنجاسة و لا يكفي الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبة (١).
و المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من شحمه أو أليته محكوم بعدم كونه منه (٢) فيحكم عليه بالطهارة و إن أخذ من الكافر

(١) لعدم الدليل على حجية مطلق الظن.

(٢) حكم المشكوك كونه من الجلد.

إذا شككنا في شيء أنه من جلد الحيوان أو من «اللاستيك» -مثلا- أو أنه من شحم الحيوان -مثلا- أو لا، فيحكم بطهارته و بجواز أكله لو كان مما يؤكل، و هذا مما لا إشكال فيه، و إن أخذ من يد الكافر.

و إنما الكلام في مدرك هذا الحكم، ظاهر عبارة المصنف قدس سره «محكوم بعدم كونه منه» هو عدم كونه من جلد الحيوان موضوعا، لا حكما «١» و هذا مبني على القول بجريان الاستصحاب في الأعدام الأزلية، كما هو المختار، و ظاهره اختيار هذا القول أيضا، و تقريبه في المقام بان يقال كون هذا المشكوك جزءا من الحيوان مسبق بالعدم، و لا نعلم بصيرورته جزء منه حال حدوثه، و الأصل عدمها، فيكون طاهرا، و يجوز أكله، هذا بناء على القول بجريان الاستصحاب في العدم الأزلي.

و أما بناء على عدمه فيرجع إلى قاعدة الطهارة، و أصالة الحل فيحكم بطهارته و بجواز أكله لو كان من المأكول المردد بين كونه لحما، أو شيئا آخر، و إن أخذ من الكافر.

(١) تعريض على المستمسك ج ٢ ص ١٦٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١١

[مسألة ٣: يجوز استعمال أواني الخمر بعد غسلها]

(مسألة ٣): يجوز (١) استعمال أواني الخمر بعد غسلها، و إن كانت من الخشب، أو القرع، أو الخزف الغير المصلى بالقيز، أو نحوه

(١) حكم أواني الخمر لا إشكال في جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها بالماء إذا كانت صلبة تمنع عن نفوذ الخمر إجماعا «١» لطهارتها بالغسل، و هذا ظاهر و أما إذا كانت مما ينفذ فيه الخمر، كالإناء من الخشب، أو القرع «٢» أو الخزف و نحوها مما أشار إليها في المتن فالمشهور الجواز أيضا إذا غسل بالماء، و لكن عن «٣» الشيخ في النهاية، و ابن الجنيد و ابن البراج القول بالمنع في هذا القسم غسل، أم لم يغسل، بدعوى بقائها على النجاسة، و لا يمكن تطهيرها.

و الصحيح هو ما ذهب إليه المشهور من إمكان تطهيرها لعموم أدلة الغسل بالماء، كسائر الموارد إذ غاية ما يمكن أن يستدل به للمنع أمران.

(الأول) «٤» نفوذ الأجزاء الخمرية في باطن هذه الأواني، فيتنجس بها، و لا- يمكن تطهيرها، لأن للخمر حدة و نفوذا في الأجسام الملاقية له، فإذا لم تكن الآنية صلبة دخلت أجزاء الخمر في باطنها، و لا ينالها الماء.

و أوجب: أولًا- أن هذا لا- يختص بالخمر، لأنه لو تم لعم جميع النجاسات، كالبول و الماء المتنجس، و غير ذلك مما ينفذ في جوف الإناء، فلا يختص بالإشكال بالخمر.

و ثانيا: إنه كثيرا ما نقطع بنفوذ الماء الطاهر إلى جوف الإناء، و في جميع

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٢٥.

(٢) إناء يصنع من اليقطين (كوزه كدوئي) - اللغء.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٣٥٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٦.

(٤) كما في الجواهر ج ٦ ص ٣٥٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٧ و غيرهما من الكتب الفقهية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٢

.....

المنافذ التي وصل إليها الخمر، خصوصا إذا وضعت الآنية في الكر و الجارى إلى أن ارتوت من الماء، فينفذ الماء في الداخل، كما ينفذ الخمر فيه، و لعله أشد نفوذا.

و ثالثا: ان الباطن يطهر بغسل الظاهر تبعا، و ان لم يصدق الغسل على خصوص الباطن في مثل ذلك، لكفاية نفوذ الماء في الباطن من دون غسل، لصدق الغسل على المجموع حينئذ، كما أوضحنا الكلام في ذلك في بحث التطهير بالماء في تطهير مثل الصابون مما ينفذ فيه الماء النجس، نعم إذا اعتبر فيه التعدد، كالمتنجس بالبول يجب غسله مرتين.

و رابعا: لو سلم بقاء باطن الإناء على النجاسة فلا يمنع ذلك من القول بطهارة ظاهره بالغسل، و لا يوجب نجاسة ما يصب فيه من الماء و غيره، و إن وصلت إليها نداوته لعدم كفاية مجرد النداءة في سراية النجاسة، كما تقدم في بحث السراية.

نعم: إنما تقتضى نجاسة ما يترشح من الإناء أى القطرات الناضحة من ظهر الإناء، فإنها تلاقى الجوف فتنجس بها.

(الوجه الثانى) الروايات الناهية عن أوانى الخمر و هى:

١- صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: (فى حديث) و سألته عن الظروف فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الدباء «١» و المزفت، و زدتم أنتم الحنتم «٢» يعنى الغضار، و المزفت «٣» يعنى الزفت الذى يكون فى

(١) الدباء القرع: و هو اليقطين (كوزه كدوئي) بضم الدال، و تشديد الباء، مقصورا و ممدودا.

(٢) الحنتم: الجرة الخضراء.

(٣) المزفت: الإناء المطلى بالزفت و هو نوع من القير، أو ما يشبهه قد يؤخذ من الشجر يمنع عن نفوذ الماء.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٣

.....

الزق «١» و يصب فى الخوابى «٢» ليكون أجود للخمر، قال: و سألته عن الجرار الخضر و الرصاص؟ «٣» فقال: لا بأس بها. «٤»

٢- رواية أبى الربيع الشامى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن كل مسكر، فكل مسكر حرام، قلت فالظروف التى يصنع فيها منه؟ قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن الدباء، و المزفت، و الحنتم، و النقير،

قلت: و ما ذلك؟ قال: الدباء: القرع، و المزفت: الدنان «٥»، و الحنتم: جرار خضر، و النقير: خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف ينبذون فيها. «٦»

و هاتان الروايتان هما مستند المنع عن استعمال أوانى الخمر التى ينفذ فيها الخمر.

و فيه: انهما مضافا الى ضعف سند الثانية ب (أبي الربيع) لعدم ثبوت وثاقته، و ان كان من الشيعة (٧). لا دلالة لهما على مقصودهم من عدم قبولها

(١) الزق بالكسر: السقاء- (مشك) و قيل مطلق الإناء.

(٢) الخوابي جمع خابية: الحب: الجرّة الضخمة.

(٣) لعل المراد به الإناء المرصوص، أى المطلى بالرصاص، أو المراد به الإناء الملتصق اجزائه ببعضه ببعض، لاستحكامه المانع عن النفوذ.

(٤) الوسائل ج ٣ ص ٤٩٥ فى الباب ٥٢ من أبواب النجاسات ح ١. و تمام الحديث فى الوسائل ج ٢٥ ص ٣٥٧ فى الباب ٢٥ من الأشربة المحرمة، ح ١ ط م قم.

و فى تعليقه الوسائل فى ذيل الحديث «الدباء: بضم الدال و تشديد الباء مقصورا و ممدودا، و حكى عن النهاية انهم كانوا ينبذون فيها فتسرع الشدة (أى الإسكار) فى الشراب.»

(٥) الدن- بالفتح-: الراقود العظيم لا يقعد إلا أن يحفر له، ج: دنان- أقرب الموارد- و هو الحب- بالضم-: و يقال له الخابية فارسى معرب خمرة.

(٦) الوسائل ج ٣ ص ٤٩٦ فى الباب ٥٢ من النجاسات، ح ٢ ط م قم.

(٧) و قد وثقه سيدنا الأستاذ قدس سره أخيرا، لاحظ معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٧٦ ط سنة ١٤١٣، الطبعة الخامسة- فى ترجمة «خليد ابن أوفى» اسم الرجل و ذكره أيضا فى ج ٢٢ ص ١٦٨ تحت رقم ١٤٢٨٥ فى الكنى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٤

.....

التطهير، لعدم ذكر سبب النهى فيهما، هل هو ما قيل من عدم قبولها للتطهير بعد استعمالها فى المسكرات و لو مرة، فلا تستعمل فى شىء و ان غسلت لبقائها على النجاسة، أو ان سبب النهى عنها شىء آخر، ككونها مما يتخلف فيها- غالبا- أجزاء الخمر فيمتزج مع ما يصب فيها، أو انها تتأثر بالخمر على وجه تؤثر فى فساد ما يصب فيها بالنشيش و الغليان و انقلابه خمرا ان كان نبيذا و نحوه مما يتأثر بإنائه، أو غير ذلك من الاحتمالات، و بالجملة لم تصرح بوجه المنع و انه عدم قبولها للطهارة- كما زعمه المستدل- فتكون جملة من هذه الجهة، هذا أولا.

و ثانيا: ان «المزفت» الممنوع عنه فى الروايتين ليست مما ينفذ فيه الخمر لأنها- كما فى اللغة- عبارة عن الإناء المطلى بالزفت (١) الذى هو من أقسام القير أو شبهه مما لا خلاف و لا كلام فى قبوله للتطهير و جواز استعماله بعد الغسل، لعدم نفوذ شىء من المائعات فى جوفه و لا ينافى ذلك تفسيره فى الثانية ب «الدنان» لاحتمال ان يكون المراد به خصوص «الدن» المزفت، أى الخابية، و هى الحب و كذلك «الحنتم» (٢) المنهى عنه فى الرواية الثانية، فإنه قد فسّر بالأوانى التى لا ينفذ فيها الماء، بل ظاهر الصحيحه ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لم ينه عن «الحنتم» فيتحقق التنافى بين الروايتين فى هذه الفقرة (٣)

(١) الزفت- بالكسر: القار، و دواء- أقرب الموارد.

(٢) بالحاء المهملة و النون الساكنة و التاء المثناة الفوقانية.

(٣) و عن النهاية: انه قال: «الحنتم: جرار خضر مدهونة كانت يحمل فيها الخمر إلى المدينة، ثم اتسع فقيل للخزف كله حنتم واحدة»

حتمة، و انما نهى عن الانتباز فيها لأجل دهنها، و قيل انها تعمل من طين - يعجن بالدم و الشعر، فنهى عنها ليمتنع من عملها انتهى». - مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٥

.....

و الأمر سهل لضعف الثانية.

فتحصل: إن مفاد الروايتين هو المنع عن ظروف أربعة لو تمت الثانية سندا و هي «الدباء و النقيير و هاتان مما يمكن نفوذ الخمر فيهما، لأن الدباء هو القرع و هو نوع من اليقطين يتخذ ظرفا، و النقيير خشب منقور، و أما المزفت و الحنتم فليسا مما ينفذ فيهما الخمر أو الماء - كما ذكرنا - مضافا الى عدم ثبوت المنع في «الحنتم» لتعارض الروايتين فيه، فيعلم من ذلك كله انه ليس سبب نهى الرسول صلى الله عليه و آله و سلم عن هذه الأواني عدم قبولها للطهارة - كما قيل - بل لعل السبب أمر آخر - كما ذكرنا - لأن قسما من هذه الأواني غير قابلة للنفوذ فلا بد من جامع آخر يكون هو الملاك للنهي.

و ثالثا: إنها معارضة بالروايات المصرحة بالجواز بعد الغسل الذي هو إرشاد إلى مطهرته لها (منها) موثقة عمار عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح ان يكون فيه خل، أو ماء كامخ (خ ل أو كامخ) «١» أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و عن الإبريق و غيره يكون فيه الخمر، أ يصلح ان يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و قال في قدح، أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: تغسله ثلاث مرات، و سئل أ يجزيه أن يصب في الماء؟ قال: لا يجزيه حتى يدلكه بيده و يغسله ثلاث مرات». «٢»

و نحوها غيرها من الروايات «٣» الدالة على طهارة أواني الخمر بالغسل،

(١) الكامخ: ما يؤدم به: معرّب.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٤٩٤ في الباب ٥١ من أبواب النجاسات ح ١ ط م قم.

(٣) راجع الوسائل ج ٣ ص ٤٩٥ في الباب ٥١ من أبواب النجاسات، ح: ٢، ط م قم. و ج ١٧ ص ٢٩٤ في الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة، ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ (باب جواز استعمال أواني الخمر بعد غسلها).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٦

و لا يضر نجاسة باطنها (١) بعد تطهير ظاهرها داخلا و خارجا بل داخلا فقط

و قد صرح فيها بجواز استعمال «الدن» فيها بعد الغسل فتعارض رواية أبي الربيع الشامي فيه بالخصوص.

و مقتضى الجمع بين هذه الروايات و ما تقدم من الأخبار الناهية هو حمل النهى في تلك على الكراهة في خصوص موارد «١» تعبدا - دون غيرها من الأواني المستعملة في الخمر - من دون إناطة الكراهة بكون الآنية رخوة أو صلبة، لعموم النهى للصلبة أيضا - كما عرفت.

بل لا مانع من الالتزام بالقول بالكراهة في مطلق الأواني التي يرسب فيها الخمر - سواء الموارد المذكورة، أو غيرها - خروجاً عن شبهة الخلاف، لفتوى بعض الأعلام بها - كما عرفت - مع احتمال ان يكون سبب النهى في الصحيحة عن بعضها مما يرسب فيه الخمر كالدين هو نفوذ الخمر في جوفها، و الله العالم.

(١) بل يمكن القول بطهارة باطنها أيضا تبعا للظاهر، كما أوضحنا ذلك في بحث التطهير بالماء، و أشرنا إليه آنفا، و ذلك لصدق

الغسل على المجموع إذا غسل الظاهر، ورسب الماء في الباطن، بل يطهر الباطن بنفوذ الماء إليه كما إذا ارتوى الإناء بالماء بالوضع في الكر أو الجارى، كما أشرنا.

(١) وهى «الدباء، والمزفت» كما فى صحيحه ابن مسلم بإضافة «الحتم والنقير» كما فى رواية أبى الربيع الشامى من باب التسامح لضعفها سندا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٧

نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر إلى باطنه (١) إلا إذا غسل على وجه يطهر باطنه أيضا (٢)

(١) لا دليل على العموم سوى فتوى بعض الأعلام «١» فيبتنى على أدلة التسامح.

و أما الروايتان المتقدمتان فيمكن دعوى كون النهى فيهما إرشادا إلى سرعة الفساد الى ما ينبذ فى تلك الأوانى المذكورة فيهما، هذا أولا، و ثانيا لو سلم دلالتهما على الكراهة و لو جمعا بينهما و بين الروايات المجوزة لاختص المنع بخصوص موردهما «٢» تعبدا، دون مطلق الظروف، و من هنا قال المحقق الهمداني قدس سره «انه لا يبعد الالتزام بكراهة مطلق الأوانى التى يرسب فيه الخمر للخروج عن شبهة الخلاف الذى مرجعه إلى الاحتياط، مع قوة احتمال أن يكون هذا هو المناط فى تعلق النهى ببعض الأمثلة المذكورة فى الروايتين» فلاحظ.

(٢) كما إذا وضع فى الكر، أو الجارى حتى إذا ارتوى من الماء، و نفذ فى جوفه.

(١) و هم الشيخ فى النهاية، و ابن البراج و ابن الجنيد.

(٢) و هو «الدبا و المزفت» كما فى صحيح محمد بن مسلم، أو بإضافة «الحتم و النقير» كما فى رواية أبى الربيع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٨

[مسألة ٤) يحرم استعمال أوانى الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب]

(مسألة ٤) يحرم استعمال أوانى الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب (١)

(١) أوانى الذهب و الفضة يقع الكلام فى أوانى الذهب و الفضة فى مقامين (الأول) فى حكمها من حيث الحرمة و الكراهة (الثانى) فى موضوعها هل هو الأكل و الشرب فقط، أو مطلق الاستعمال كالوضوء، أو مطلق الانتفاع و لو بالترتين، أو مطلق الاقتناء و لو من غير تزيين و كل مرحلة تكون أعم مما قبلها ثم انه يقع الكلام فى مقام ثالث و هو فى حكم المعاملات الواقعة عليها من البيع و الشراء و كذلك صنعها و أخذ الأجرة عليها، و حكم نفس الأجرة هل هو حرام أولا.

حرمة الأكل و الشرب فى أوانى الذهب و الفضة أما المقام الأول- و هو فى حكم هذه الأوانى- فلا إشكال و لا خلاف «١» فى حرمة الأكل و الشرب منهما، و فى الجواهر «٢» «إجماعا منا، بل و عن كل من يحفظ عنه العلم عدا داود فحرم الشرب خاصة، محصّلا، و منقولاً مستفيضا ان لم يكن متواترا كالنصوص من الطرفين».

و أما النصوص فى ذلك فهى على حد الاستفاضه من طرق الخاصة و العامة كما فى الحدائق «٣» قال: و روى الجمهور عنه صلى الله عليه و آله و سلم انه قال:

«لا تشربوا فى آنية الذهب و الفضة، و لا تأكلوا فى صحافها، فإنها لهم فى

(١) وحكى عن الشيخ في الخلاف ما يوهم الخلاف ولكنه مأول إلى الوفاق، راجع الجواهر ج ٦ ص ٣٢٩.

(٢) ج ٦ ص ٣٢٨.

(٣) ج ٥ ص ٥٠٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٩

.....

الدنيا ولكم في الآخرة» (١) وقال «و عن علي عليه السلام» انه قال: «الذى يشرب في آنية الذهب و الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم».

أى يلقي في جوفه، وهذا وعيد يقتضى التحريم.

ولكن في تعليقه (٢) انه لم نجد هذه الرواية عن علي عليه السلام بل رووها عن ابن ماجه في السنن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. (٣)

وكيف كان فلا خلاف في أصل المنع بيننا، بل وأكثر العامة لو لا جلهم (٤) فما عن الشيخ قدس سره (٥) في الخلاف انه قال يكره استعمالها في الأكل و الشرب محمول على إرادة الحرمة بقريته دعواه الإجماع على الحكم، و لا إجماع إلا على الحرمة، و بتصريحه في الخلاف (٦) في باب الزكاة بالحرمة، و

(١) صحيح البخارى ٧: ٩٩ و ١٤٦ و صحيح مسلم، ٣: ١٦٣٨ / ٢٠٦٧ و سنن الترمذى ٤: ٢٩٩ / ١٨٧٨ و غيرهما- بنقل عن تعليقه تذكرة

الفقهاء ج ٢ ص ٢٢٦ ط المؤسسة: قم- أو ما يقرب من هذا المضمون راجع تعليقه الحدائق ج ٥ ص ٥٠٤.

(٢) ج ٥ ص ٥٠٤.

(٣) صحيح مسلم ٣: ١٦٣٤ / ٢٠٦٥، سنن ابن ماجه ٢: ١١٣ / ٣٤١٣، سنن الدارمى ٢: ١٢١.

(٤) قال العلامة في التذكرة ج ٢ ص ٢٢٥ ط المؤسسة: «و يحرم استعمال المتخذ من الذهب و الفضة في أكل و شرب و غيرهما عند علمائنا أجمع، و به قال أبو حنيفة، و مالك، و أحمد، و عامة العلماء، و الشافعى في الجديد، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الذى يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم» معناه يلقي في جوفه، و هذا وعيد يقتضى التحريم، و قول الصادق عليه السلام «لا تأكل في آنية الذهب و الفضة» و النهى للتحريم، و لاشتماله على الفخر، و الخيلاء، و كسر قلوب الفقراء و قال الشافعى في القديم انه مكروه غير محرم، و النهى فيه نهى تنزيه، لأن الغرض ترك التشبه بالأعاجم و الخيلاء، و إغاظه الفقراء، و ذلك لا يقتضى التحريم، و ليس بجيد لاشتمال الحديث عليه»

(٥) الحدائق ج ٥ ص ٥٠٤ و الجواهر ج ٦ ص ٣٢٩ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٢٨.

(٦) و فى الوسائل ج ٣ ص ٥٠٨ ط م قم فى ذيل ح ١١ من باب ٦٥ من أبواب النجاسات «و اعلم ان أكثر الأصحاب على تحريم آنية الذهب و الفضة، و هو المعتمد، و قد نقلوا عن جماعة من العامة عدم التحريم، فيمكن حمل ما تضمن على الكراهة على التقية أو على التحريم».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٠

.....

لعله تبع في التعبير بالكراهة المراد بها الحرمة، أو الجامع بينها وبين الكراهة المصطلحة - بعض الروايات الواردة من طرقنا و هي على مظامين مختلفة نقسمها على ثلاث طوائف.

(الأولى): ما اشتملت على النهي عن الأكل و الشرب فيها بصيغة النهي، أو مادته، و هذه ظاهرة في الحرمة بلا كلام.

١- (منها) مصححة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تأكل في آنية ذهب و لا فضة». «١»

٢- (و منها) حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تأكل في آنية من فضة، و لا في آنية مفضضة». «٢»

٣- (و منها) مصححة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام انه نهى عن آنية الذهب و الفضة». «٣»

٤- (و منها) ما في حديث المناهي قال عليه السلام: «نهى رسول الله عن الشرب في آنية الذهب و الفضة» «٤» و هذه الطائفة تدل على الحرمة لأن النهي حقيقة فيها و لا يجوز الخروج عنها إلا بقرينة، و لم تتم - كما ستعرف.

الطائفة الثانية: ما تضمنت التعبير بلفظ «الكراهة» و هي عدة روايات.

١- (منها) صحيحة ابن بزيع قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب و الفضة؟ فكرههما الحديث. «٥»

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٨ في الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح: ٧ ط م قم.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٩ في الباب ٦٦ من أبواب النجاسات، ح: ١ ط م قم.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٩ في الباب ٦٥ منها ح: ٣ ط م قم.

(٤) في الباب المتقدم، ح: ٨ و ١١.

(٥) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٥ في الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح: ١ ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢١

.....

٢- و موثقة بريد عن أبي عبد الله عليه السلام انه كره الشرب في الفضة، و في القدرح المفصض، و كذلك أن يدهن في مدهن مفصض و المشطه كذلك. «١»

٣- (و منها) صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه كره آنية الذهب و الفضة و الآنية المفصضة». «٢»

قد يقال «٣» «انه لا- ظهور للفظ «الكراهة» إلا- في المرجوحية المطلقة اي المصطلح الغير المنافية للحرمة، أو الكراهة فإن الكراهة المستعملة في كلمات الأئمة عليهم السلام بحسب الظاهر ليست مستعملة إلا في معناها اللغوي و العرفي، لا الكراهة المصطلحة عند المتشرعة، و هي بمقتضى معناها العرفي تجامع الحرمة و الكراهة فلا منافاة بين هذه الأخبار و بين الأخبار الدالة بظواهرها على الحرمة، كما قد يتوهم».

و حاصل ما قيل هو أن هذه الطائفة تدل على الأعم من الحرمة و المرجوحية فلا تنافي الطائفة الأولى كى تكون صارفة للنهي فيها عن الحرمة، لأنها أعم فلا تنافي الأخص المثبت الموافق له في الدلالة فلا تكون قرينة للعدول عن ظهورها في الحرمة.

أقول: لا- حاجة إلى هذا التوجيه بل ينبغي أن تعد هذه الطائفة دالة على الحرمة أيضا، كالأولى، لا مجرد عدم المنافاة معها، لأن الكراهة- لغة «٤» و عرفا- بمعنى المبعوضيئة في مقابل الحب، و انما اصطلح الفقهاء فيها في مقابل الحرمة، لتقسيمهم الأحكام إلى الخمسة، و هذا اصطلاح متأخر لم يكن في

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٩ في الباب ٦٦ من النجاسات، ح: ٢.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٨ في الباب المتقدم، ح: ١٠ ط م قم.

(٣) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٨ س ٢٦-٢٧، الطبع الحجري.

(٤) كره الشيء ل كرها و كرها و كراهة: ضدّ أحبه، فهو كاره، و الشيء مكروه - أقرب الموارد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٢

.....

زمن صدور الرواية، و مع الشك تكون الروايات المذكورة مجملة من هذه الجهة فلا تصلح قرينة للعدول عن ظهور النهي - في الطائفة الأولى - في الحرمة أيضا، لعدم سراية أحد الدليلين إلى الآخر.

و بتعبير آخر ان الحب و البغض هما المنشئان للوجوب و الحرمة فقد يعبر بهما كناية عن الحكم الذي ينشأ منهما و من المعلوم ان مقتضى إطلاق كل منهما هو الحب المطلق و البغض المطلق و لا يخرج عن إطلاقهما إلا بقريته تدل على ضعف كل منهما فمقتضى إطلاق الكراهة هو المبعوضيّة المطلقة من دون ضم الجواز إليها و هو المنشأ لتشريع الحرمة.

و يؤيد ما ذكرناه ما ورد في بعض روايات الربا: ان عليا عليه السلام «لم يكن يكره الحلال» (١) و هذا مما يدل على ان «الكراهة» لم يطلق لغة إلا على الحرمة.

بل يؤيد ذلك ما في بعض روايات المقام أيضا و هي:

صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة؟ قال: نعم، انما يكره استعمال ما يشرب به. (٢)

فان المراد ب «الكراهة» فيها الحرمة و ذلك بقرينتين «الأولى» مقابلتها لما في السؤال من التعبير ب «هل يصلح» فان المراد بها عدم الصلاح، و هو معنى الحرمة، فان عدم صلاح ما يشرب به ليس الا المنع عنه شرعا «الثانية» حصر الكراهة فيما يستعمل في الشرب بقوله عليه السلام «انما يكره استعمال ما يشرب به» مع ان الكراهة - بمعناها المصطلح - تعم غير الأواني أيضا

(١) الوسائل ج ١٨ ص ١٥١ في الباب ١٥ من أبواب الرباح ١ ط م قم.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٥١١ في الباب ٦٧ من النجاسات، ح: ٥ ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٣

.....

كالمشطّة، و المدهن، و غيرهما، فالمراد من «الكراهة» المنحصرة في الأواني يراد بها الحرمة لا محالة.

فتحصل مما ذكرناه: أولا: أن لفظ «الكراهة» في هذه الطائفة ظاهر في الحرمة لغة و عرفا، و ثانيا: لو سلم إرادة الأعم من الكراهة المصطلحة فلا تنافي الطائفة الأولى لأن الأعم لا ينافي الأخص، و ثالثا لو شك في انتقالها إلى الكراهة المصطلحة كانت مجملة و لا تصلح قرينة للعدول عن ظاهر النهي في الحرمة.

(الطائفة الثالثة): ما وردت بلفظ «لا ينبغي» و هي موثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينبغي الشرب في آنية الذهب، و الفضة. (١)

قد يقال «٢» بظهور كلمة «لا- ينبغي» في الكراهة المصطلحة - و ان جاز استعمالها على سبيل الحقيقة في المحرّمات لكن الشائع المتعارف استعمالها في الأمور الغير المناسبة، لا الحرمة - فلها ظهور عرفي في الكراهة، لكن لا على وجه يصلح لصرف الأخبار الدالة

على الحرمة عن ظاهرها خصوصا مع استفاضة تلك الأخبار.

و حاصل ما قيل هو تسليم ظهور لفظ: «لا ينبغي» في الأمر الغير المناسب، أى الكراهة، لكن ظهوره فى ذلك يكون أضعف من ظهور لفظ «النهي» فى الحرمة فلا تصلح للعدول عن تلك، اى لا تكون قرينة للصرف عن ظهور النهى فى الحرمة.

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٧ فى الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح: ٥ ط م قم.

(٢) مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٤٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٤

.....

نعم فى بعض الكلمات «١» ان حمل لفظ «لا ينبغي» على التحريم بعيد، و حمل النهى على الكراهة أقرب منه، بحيث قد يستحسن القول بالكراهة، لو لا الإجماع على الحرمة.

أقول: لا ينبغي التأمل فى دلالة لفظ «لا ينبغي» فى الرواية على الحرمة أيضا، فيصح دعوى دلالة هذه الطائفة أيضا على المدعى، و هو الحرمة، و ذلك لدلالة هذا اللفظ لغة و عرفا على الحرمة أيضا، و ارادة الكراهة تكون اصطلاح متأخر، لا يصار إليها إلا بالقرينة، أو العلم بالانتقال الى المعنى المصطلح فى زمان صدور الرواية، و ذلك لأن الانبغاء فى اللغة «٢» التيسر و التسهل فمعنى قوله عليه السلام: «لا ينبغي الشرب فى آنية الذهب و الفضة» أى لا يتيسر و لا يتسهل و من المعلوم ان معنى عدم التيسر شرعا هو المنع و الحرمة، لا عدم التيسر خارجا و تكويننا، كما هو ظاهر.

و يؤيد ذلك ما ورد فى حديث الاستصحاب «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك ابدأ» «٣» فان المراد بعدم الانبغاء فيه عدم الجواز بلا إشكال لعدم جواز نقض الحالة السابقة.

و قد ورد فى الآيات الكريمة بمعنى عدم التيسر خارجا.

كقوله تعالى لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ «٤» اى لا يتيسر لها درك القمر، و قال تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٦٥.

(٢) (انبغي): اى تيسر و تسهل تقول «لا-ينبغي لك أن تفعل» اى لا يتيسر، و ماضيه لا يكاد يستعمل لكونه غريبا و حشيا- أقرب الموارد.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٤٧٧ فى الباب ٤١ ح ١ و الباب ٤٤ ح ١ ص ٤٨٢ من أبواب النجاسات ط م قم.

(٤) يس: ٣٦، ٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٥

.....

«قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ هَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي» «١» أى لا يتيسر لأحد حتى يكون فضلا له، دون غيره و قال تعالى قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ. «٢»

و هذا بمعنى عدم التيسر تشريعا أيضا فإنه لا يجوز لهم لا عقلا و لا شرعا أن يتخذ و أمن دون الله تعالى أولياء إلى غير ذلك من الآيات، و الروايات.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في دلالة هذه الكلمة «لا ينبغي» على الحرمة لغه، فان الحرام غير ميسور للمكلف شرعا، و لو سلم ظهوره في الكراهة في لسان المشرع أي الأمر غير المناسب، فلا يوجب ذلك حمل الطائفة الأولى الدالة على الحرمة على الكراهة للشك في الانتقال الى المعنى المصطلح في زمن صدور الرواية، بل غايته الإجمال و المجمل لا يصلح قرينه للعدول عن ظاهر النهي خصوصا مع انحصار ذلك في رواية واحدة في مقابل الروايات الكثيرة.

فتحصل: أن الأقوى هو حرمة الأكل و الشرب في آنية الذهب و الفضة، أو منهما. «٣»

تمتة ان مقتضى ظاهر الروايات المتقدمة هو حرمة نفس الأكل و الشرب لا مجرد تناول الطعام أو الشراب من الإناء و ان كان مقدمة لهما إلا- أن يتم دليل على حرمة استعمال الإناء بما هو استعمال له مطلقا، فإنه يحرم أيضا، لكن لا دليل على ذلك- كما يأتي- فالمحرم ليس الا نفس الفعلين من حيث ذاتهما

(١) ص: ٣٨، ٣٥.

(٢) الفرقان: ٣٥، ١٨.

(٣) كما يأتي في (المسألة ١٠) من حيث التعميم للأكل فيهما أو منهما.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٦

و الوضوء و الغسل و تطهير النجاسات و غيرها من سائر الاستعمالات (١)

فالتيجة: أن إيصال ما في الآنية من المأكول أو المشروب إلى الجوف- على وجه يصدق عليه عرفا الأكل أو الشرب في الآنية أو منها بالازدراء في الحلق- يكون محرّما، و ان لم يصدق عليه بنفسه استعمال الآنية، و ان توقف عليه، ان المدار- بمقتضى الفهم العرفي من الروايات الناهية- على صدق الأكل و الشرب في الآنية، كما في أكثر الروايات، أو منها، كما في بعضها صدق عليه الاستعمال أو لا، بحيث لو تناول من الآنية و وضع الطعام في فمه بقصد الأكل فمنعه مانع من الازدراء، كما إذا كان مرّا أو مالحا و نحو ذلك فأخرجه من فمه لم يصدر منه إلا التجري، لعدم تحقق الأكل لتوقفه على الازدراء و بلع الطعام و لم يكن فرضا.

(١) حكم استعمال أواني الذهب و الفضة في غير الأكل و الشرب قد عرفت انه لا اشكال، بل لم يظهر خلاف بيننا في حرمة الأكل و الشرب في آنية الذهب و الفضة، سواء صدق عليهما استعمال الآنية أم لا، للنصوص الخاصة كما تقدم. و أما سائر الاستعمالات كالوضوء و الغسل و نحوهما فهل يكون محرّما أيضا أم لا.

المشهور هو الحرمة، بل عن جمع عدم الخلاف فيه، بل عن التذكرة دعوى الإجماع على ذلك «١» حتى انه حمل التعبير بحرمة خصوص الأكل و الشرب في بعض الكلمات على المثال و القول بالحرمة هو المحكى عن العامة

(١) راجع الجواهر ج ٦ ص ٣٣٠ في نقل الأقوال.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٧

.....

أيضا. «١»

و كيف كان فلا- يمكن إثبات الحكم في المقام بالإجماع لعدم الجزم بحصوله، و احتمال استناد القائمين بالوجه الآتي و هو إطلاق الروايات.

و العمدة هو الاستدلال «٢» على الحرمة بإطلاق بعض الروايات، و لكن لم يثبت أيضا كالإجماع.
 (منها) رواية موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال: آنية الذهب و الفضة متاع الذين لا يوقنون. «٣»
 بدعوى: ان المراد من المتاع هو ما يتمتع به اى يستفاد منه فى اى استعمال شاء، كالإناء يشرب منه أو يتوضأ به و نحو ذلك فإطلاق
 المتاع يعم جميع الاستماعات.

و يدفعها أولا: ضعف سندها أما عن طريق الكليني فب «سهل بن زياد و موسى بن بكر» و أما على رواية البرقي فبخصوص «موسى».
 و ثانيا: ضعف الدلالة، لأن لفظ «المتاع» و إن كان عاما يطلق على مطلق الاستماعات بشيء الا انه ينصرف الى ما يناسب الموضوع،
 كالثوب للبس، و الفراش للنوم، و الخبز للأكل، و التمتع بالآنية انما هو استعمالها فى الأكل أو الشرب فيها، فينصرف اللفظ إليه لا
 محالة، و بالجملة يشكل دعوى الإطلاق مع وجود قرينة الانصراف.
 (و منها) و لعلها العمدة فى المقام «٤» صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة عن

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٣٠.

(٢) كما فى الجواهر (ج ٦ ص ٣٣٠) تبعا لمتن الشرائع و قد جرى عليه غيره كالسيد الحكيم قدس سره فى المستمسك ج ٢ ص ١٦٦.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٧ فى الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح ٤ ط م قم.

(٤) كما يظهر من مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٥٤٩ س ٤ - الطبع الحجرى.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٨

.....

أبى جعفر عليه السلام «انه نهى عن آنية الذهب و الفضة». «١»

بدعوى: أن حذف المتعلق يفيد العموم، فإنه لم يبين المنهى عنه فى الصحيحة، فيعم الأكل و الشرب و غيرهما من الاستعمالات بعد
 فرض عدم صحة تعلق النهى التشريعى بذات الآنية، إذ لا بد و ان يكون المنهى عنه فعلا من أفعال المكلفين، و مع عدم ذكر فعل
 خاص يحمل على العموم، سواء الأكل أو الشرب، أو غيرهما من أنحاء استعمالات الأواني كالوضوء و التطهير و نحوهما.
 و يدفعها: ما ذكرناه آنفا من انصراف الإطلاق الى ما يناسب الموضوع فان المناسب للآنية هو كون المحذوف الأكل و الشرب فيها
 لأنهما أظهر المنافع فيها فيكون منهيها عنه.

(و منها) صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام سألته عن آنية الذهب و الفضة فكرههما. «٢»

و نحوها حسنة الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام انه كره آنية الذهب و الفضة. «٣»

بدعوى: دلالتها على أن المكروه عنده عليه السلام مطلق استعمالاتهما و لو غير الأكل و الشرب، لحذف المتعلق المفيد للعموم، فان
 المراد الكراهة التشريعية (الحرمة) التى لا بد و ان تتعلق بفعل المكلف، لانه لا يعقل تعلقها بذوات الأشياء، أى الموضوعات الخارجية،
 كالإناء، و نحوه، كما فى حرمة الميتة أو الخمر و نحوهما فان المراد حرمة الأكل فى الأول و الشرب فى الثانى و ان

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٦ فى الباب ٦٥ من النجاسات ح ٣ ط م قم.

(٢) الوسائل فى الباب المتقدم ح ١.

(٣) فى الباب المتقدم، ح: ١٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٩

حتى وضعها على الرفوف للتزيين، بل يحرم تزيين المساجد و المشاهد المشرفة بها (١)،

كانت الكراهة النفسية بمعنى البغض يمكن تعلقها بالموضوع الخارجي، إلا أن المراد في أمثال المقام مما يكون في مقام بيان الأحكام إنما هو الحكم التشريعي، وقد ذكرنا أن معنى الكراهة لغو هو البغض و شرعا هو الحرمة، و ان أطلق على الكراهة الفقهية اصطلاحا، إلا أن الروايات تحمل على المعنى اللغوي ما لم يكن قرينة على المعنى الاصطلاحى، وبالجملة تدل هذه الصحيحة على حرمة مطلق الاستعمالات كما ادعت لحذف المتعلق.

(و فيه): ما ذكرناه في الرواية السابقة من أن قرينة مناسبة الحكم و الموضوع توجب صرفها إلى الأكل و الشرب فتحصل الى هنا: أن دعوى الإطلاق في هذه الروايات، و نحوها غير ثابتة و الإجماع غير معلوم فالأظهر عدم حرمة سائر الاستعمالات بقاء على أصالة الحل و من هنا ذكرنا في التعليق: أن الحكم بالحرمة في غير الأكل و الشرب مبنى على الاحتياط للشهرة، و لدعوى الإجماع عن بعض (١) حكم التزيين بأواني الذهب و الفضة بعد الفراغ عن حرمة الأكل و الشرب في آنية الذهب و الفضة وقع الكلام «١» في المراحل الآتية.

١- استعمالها في غير الأكل و الشرب كالوضوء و التطهير بها. و نحو ذلك و قد تقدم ان المشهور هو الحرمة و لكن لا دليل على ذلك يعتمد عليه سوى توهم الإطلاق.

٢- الانتفاع بها، و لو بغير الاستعمال كالتزيين بها على الرفوف.

(١) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٣٤٢ و متن الشرائع و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٠

.....

٣- اقتنائها، و لو من غير انتفاع كوضعها في صندوق للدخ.

و هذه المراحل كلها مترتبة، و كل واحدة منها تكون أعم مما قبلها، و من هنا نرى المصنف قدس سره يعطف كل واحدة منها على ما قبلها ب «بل» الإضرابية، و يبنى التعميم بمراتبه على استفادة سعة العموم من حذف المتعلق في الروايات المطلقة التي ورد النهى فيها عن آنية الذهب و الفضة فإن الاحتمالات فيها تكون على النحو التالي.

(الأول) إرادة النهى عن خصوص الأكل و الشرب- كما هو صريح جملة أخرى من الروايات «١» الواردة في المقام- كما تقدم فتكون المطلقات على وزان تلك في اختصاص المنع بالأكل و الشرب، و هذا أوجه الاحتمالات فيها لما ذكرنا من انصراف إطلاق الروايات المذكورة بقرينة مناسبة الحكم و الموضوع، فان المناسب للأواني إنما هو استعمالها في الأكل و الشرب، فإنه أظهر الانتفاعات بها، و يكون المقام نظير ما يقال: يحرم الأم على ابنها، فان الظاهر منه نكاحها، أو يقال يحرم الحرير على الرجال أى لبسه، أو يقال تحرم الميتة أى أكلها، و هكذا، كما عرفت. فهذا هو أظهر الاحتمالات ثم بعد ذلك قد يقال ب (الاحتمال الثانى) و هو إرادة مطلق الاستعمالات سواء الأكل و الشرب أو غيرهما كاستعمال الآنية في رش الماء، و الإبريق في الوضوء و أخذ الماء منه، و نحو ذلك و هذا هو المشهور المدعى عليه الإجماع «٢» كما تقدم، و لكن قد عرفت منع الإجماع التعبدى في المقام، و انصراف الروايات إلى أظهر

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٦ فى الباب ٦٥ من النجاسات كالحديث ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و ١١ و فى الباب ٦٦ ص ٥٠٩- ح ١ و ٢ ط م قم.

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣٣٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣١

.....

الانتفاعات و هو الأكل و الشرب و لو سلّم التعميم هذا المقدار فلا نسلم حرمة الوضوء أو الغسل من هذه الأواني «١» و لا يكون باطلا، إذا المحرم استعمال نفس الأواني، لا الفعل المترتب على استعمالها، كالوضوء أو الغسل، نعم أخذ الماء منها يكون محرّما، على هذا الاحتمال، و هذا غير الفعل المترتب عليه، فإذا لم يكن الإناء منحصرا في الذهب و الفضة فلا إشكال في صحة الطهارة المائية لعدم انحصار المقدمة في الحرام حينئذ، و أما إذا انحصر فينقل فرضه إلى التيمم، و يبتنى تصحيح وضوئه أو غسله على الأمر الترتبي، كما ذكرنا في الإناء المغصوب، و هو الأصح، ثم إن هذا الاحتمال لا ينافي جواز التزيين بها، من دون أي استعمال، لعدم صدق الاستعمال حينئذ، فإنه إذا وضع الإناء الذهبي على الرف - مثلا - صح أن يقال ما استعمله و انما تركه و وضعه على الرف فهو متروك لا يستعمل، فعلى هذا الاحتمال لا يحرم التزيين بها، و يجوز أخذ الأجره عليه، لوجود منفعة محللة له، كالتزيين.

(الاحتمال الثالث) تعميم متعلق النهي أو الكراهة في الروايات المطلقة لمطلق الانتفاعات حتى التزيين «٢» و ان لم يصدق عليه الاستعمال، نعم لا- يكون مجرد الاقتناء و لو للذخر حراما حينئذ، لأن الاقتناء ليس من الانتفاع في شيء و يكون أخذ الأجره حينئذ حلالا- أيضا لبقاء الفعل المحلل فيه، و هو الاقتناء و لكن هذا الاحتمال في التعميم ضعيف كسابقه، للانصراف المذكور و لا يشملته حتى مثل قوله عليه السلام «آنية الذهب و الفضة متاع الذين لا يوقنون» «٣» لانصرافه الى التمتع المناسب للأواني و هو الأكل و الشرب

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٣٢ فيه بحث.

(٢) كما عن العلامة في القواعد و غيره راجع الجواهر ج ٦ ص ٣٤٣.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٧ في الباب ٦٥ من أبواب النجاسات، ح: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٢

.....

- كما تقدم.

(الاحتمال الرابع) تعميم متعلق النهي أو الكراهة في تلك المطلقات، لمطلق الفعل، أي فعل كان و لو كالاقتناء في صندوق للذخر بحيث يكون أصل وجود أواني الذهب و الفضة ممنوعا محرّما، و هذا أضعف الاحتمالات و ان ذهب اليه المصنف قدّس سرّه تبعا لصاحب الجواهر قدّس سرّه «١» حيث انه اختاره و نسبه الى المشهور بل قال: «لا أجد فيه خلافا الا من المختلف». «٢» فتحصل من جميع ما ذكرناه الى هنا أن الروايات الواردة في أواني الذهب و الفضة تكون على طائفتين: (الأولى) ما دلت على النهي عن خصوص الأكل و الشرب منها، و هذه لا تدل على حرمة غيرهما توقفا على ظاهر النص. (الثانية) الروايات المطلقة الناهية عن نفس آنية الذهب و الفضة من دون ذكر لمتعلق النهي.

و قلنا: ان ظاهر النهي فيها هو النهي عن أظهر الانتفاعات بها، و هو الأكل و الشرب كما في نظائر المقام و أما بقية الاحتمالات الثلاثة و هي «الاستعمال و الانتفاع و الاقتناء» كلها خلاف ظهور مناسبة الحكم و الموضوع، و في نفس الوقت تكون مترتبة، فإن احتمال كل واحدة منها يكون أضعف من الاحتمال السابق، و من هنا ترقى المصنف قدّس سرّه في كلامه ب «بل» الإضرابية فالظاهر اقتصار الحرمة بالأكل و الشرب، و الباقي جائز و ان كان أحوط كما أشرنا في التعليق. «٣»

(١) الجواهر ج ٦ ص ٣٤٣.

(٢) نفس المصدر.

(٣) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «يحرم استعمال أواني الذهب»: (الحكم بالحرمة في غير الأكل و الشرب مبنى على الاحتياط).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٣

بل يحرم اقتنائها من غير استعمال (١)

ثم انه لو قلنا بحرمة التزيين فلا يفرق الحال بين المساجد و المشاهد و غيرها لان تعظيم الشعائر لا يتحقق بالحرام.

(١) اقتناء أواني الذهب و الفضة استدل «١» للمنع بإطلاق جملة من الروايات المتقدمة المتضمنة للنهي، أو كراهة أواني الذهب و الفضة فيكون أصل وجودها ممنوعاً محرماً فلا يجوز اقتنائها و لو للذخر من غير أى استعمال، أو انتفاع حتى التزيين بها على الرفوف، و القول بالمنع المطلق منسوب «٢» إلى المشهور، بل إلى عدم الخلاف، و قال فى متن الشرائع «و فى جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردد و الأظهر المنع» «٣» و قد أصرّ صاحب الجواهر قدس سره «٤» على ظهور الأدلة فى العموم الى ان قال «٥» «فحيث ظهر حرمة الأواني استعمالاً، و قية و غيرها كانت حينئذ كباقي الآلات المحرمة الهيئة المملوكة المادّة، فيجرى فيها حينئذ بالنسبة إلى وجوب كسرها و عدم ضمان الأرش، و عدم جواز بيعها، أو بشرط الكسر فوراً، أو العلم به مع وثاقه المشترى أو مطلقاً، بل سائر أنواع نقلها، بل رهنها و عاريتها و غير ذلك ما يجرى فى تلك فتأمل».

هذا، و لكن قد عرفت منع إطلاق الروايات، و انصرافه إلى أظهر المنافع، فيختص المنع لا محالة بالأكل و الشرب، لا أكثر، و ان كان الأحوط التعميم،

(١) لاحظ الحدائق ج ٥ ص ٥٠٩ - ٥١٠.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٥٠٩ و الجواهر ج ٦ ص ٣٤٣.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٣٤٣.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

خوبى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٢٣٤

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٤

و يحرم بيعها و شرائها (١)

كما ذكرنا فى التعليقه. «١»

(١) حكم بيع أواني الذهب و الفضة إذا قلنا بحرمة خصوص الأكل و الشرب فى آنية الذهب و الفضة، دون سائر الاستعمالات، - كما

هو الأصح - فيجوز (٢) بيعها، و شرائها، و صياغتها و أخذ الأجره عليها، لأن لها منافع محللة مقصودة تقتضى صحة المعاملة و أخذ الأجره.

و أما إذا قلنا بمقالة المصنف قدس سره من حرمة مطلق الأفعال المتعلقة بها حتى الاقتناء بحيث يكون وجودها مبعوضا عند الشارع فلا منفعة لها محللة.

فيقع الكلام حينئذ في المعاملات الواقعة عليها فنقول: أما صياغتها و أخذ الأجره عليها فتكون ممنوعة - بناء على هذا القول - و استدلاله في المتن بما روى من أنه «إذا حرم الله شيئا حرم ثمنه».

و هذا الاستدلال ضعيف لما ذكرنا في بحث المكاسب المحرمة من أن هذه الرواية ضعيفة سنداً، و متناً، أما السند فلأنها من طرق العامة، و لم تثبت من طرقنا، و أما المتن فلروايتهم لها في كتبهم هكذا «إن الله إذا حرم أكل شيء حرم ثمنه» بإضافة لفظ «أكل» فتكون أجنبية عما نحن فيه، لأن المحرم استعمال الآنية.

بل الصحيح في الاستدلال على حرمة الإجارة و الأجره هو عدم شمول أدلة الوفاء بالعقود للعمل المحرم، لأن الوفاء بالعقد تسليم ما عقد عليه،

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «حتى وضعها على الرفوف» (الحكم بحرمة و حرمة ما ذكر بعده محل إشكال بل منع، نعم الاجتناب أحوط، و أولى).

(٢) كما أشار (دام ظله) في التعليقة المتقدمة آنفاً.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٥

.....

كصياغة الإناء في المقام، و المفروض حرمتها، للمنع عن أصل وجود الآنية فرضاً، و أدلة الوفاء لا يشمل العمل المحرم، كالكذب، و الغيبة، و قتل النفس، و نحوها إذا استأجر عليها، فعليه تكون الأجره أيضاً حراماً، لأنها أكل للمال بالباطل، و هذا ظاهر.

و أما بيعها فان كان المبيع نفس المادّة - أى الذهب، و الفضّة - لا بما هي آنية فلا إشكال في صحته، لأن المبيع ليس إلا الذهب أو الفضّة، لا الآنية بما هي آنية، و لا إشكال في صحة بيع الذهب و الفضّة، و بعبارة أخرى: ان الصور و الأشكال التي تكون من قبيل

الأعراض في نظر العرف، ككون الذهب آنية أو خاتماً، أو نحو ذلك، لا تكون جزءاً للمبيع، و لا يقع بإزائها شيء من الثمن، و إنما توجب زيادة قيمة المادّة، بخلاف الصور النوعية ككونه ذهباً أو فضةً و نحوهما فإنه مقومة للمبيع، و عليه فان كان المبيع نفس المادّة

بما هي - بأن لا تكون للصورة العارضة بما هي آنية دخلاً في زيادة قيمة المبيع أصلاً، فكأن صورة الإناء لم تكن - فلا إشكال في صحة البيع حينئذ، بل ذكر شيخنا الأنصاري قدس سره في بحث المكاسب انه يصح بيع الصنم و الصليب على هذا النحو، كأن يبيع

الصنم بما هي خشبة، أو حديد و ان كان على شكل الصنم، و أما إذا كان المبيع هو الآنية بما هي آنية بحيث تكون الصورة العرضية أى الصورة الإنائية دخليّة في زيادة قيمة المادّة فعدم جواز بيعها حينئذ مبنى على القول باعتبار المالىة في المبيع، فان قلنا به فلا تصح

حينئذ، لأن الهيئة الإنائية لا مالىة لها شرعاً، و تكون كباقي الأشياء المحرمة الهيئة، كالصنم و الصليب و نحوهما، يجب كسرها، و لا توجب ضمان الأرض لو أتلّف الهيئة المذكورة متلف، كما إذا كسر الصنم أو الإناء الذهبى - مثلاً - من دون إتلاف أصل المادّة و الا

فيضمن المادّة لأنها مملوكة كما إذا أحرق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٦

.....

الصفحة الخشبية و بالجملة فإن قلنا باعتبار المالية في المبيع بطل البيع، لان المفروض زيادة قيمة الإناء باعتبار هيئتها المحرمة، و المفروض إلغائها شرعا، لعدم وجود منفعة محللة فيها فرضا، كهئية الصنم، و أما إذا لم نقل بذلك - كما هو الصحيح - لأن حقيقة البيع عبارة عن المعاوضة و المبادلة بين الملكين، لا المالين، إذ قد يتعلق غرض العقلاء بشراء شيء لم يكن له ماله عرفية - كما ذكرنا في بحث البيع - فيصح بيع أواني الذهب و الفضة و لو بعنوان الآنية، لعدم دليل على منع البيع حيثئذ و ان منع عن الانتفاع بها، بل عن اقتنائها، كما هو المفروض، هذا ما تقتضيه القواعد، و الأخذ بعمومات حل البيع و التجارة.

و أما الاستدلال على المنع ببعض العمومات الدالة على حرمة المعاملات فيما إذا لم يكن للشئ منفعة محللة فممنوع، لعدم صحتها سندا.

كالنبوي المتقدم «إذا حرم الله شيئا حرم ثمنه» فإنه على القول بحرمة اقتنائها تكون محرمة مطلقا، فيحرم ثمنها، و لكن قد عرفت ضعفها سندا، و عدم ثبوت ثمنها بهذه الكيفية، لما رويت بإضافة «الأكل» و كرواية تحف العقول «و كل شيء يجيء منه الفساد محضا يحرم بيعه، و جميع التقلبات فيه». و هذه ضعيفة السند أيضا.

فتلخص: انه يصح بيع أواني الذهب و الفضة، و لو قلنا بحرمة اقتنائها لعمومات الوفاء بالعقود، و حل البيع، لصدق البيع، فالمقتضى ثابت، و لم يثبت مانع شرعي، و ما يعرض للمنع ممنوع الاعتبار

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٧

[مسألة ٥: الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله]

(مسألة ٥): الصفر «١» أو غيره (١) الملبس بأحدهما يحرم استعماله إذا كان على وجه لو انفصل كان إناء مستقلا

(١) الإناء الملبس بالذهب أو الفضة يقع الكلام في بقية الأواني التي لها نوع علقه بأواني الذهب و الفضة تعرض المصنف قدس سره لبعضها «٢» في ضمن مسائل منها: الإناء الملبس

(١) الصفر - بالضم - النحاس الأصفر.

(٢) يمكن بيان أقسام أواني الذهب و الفضة على النحو التالي:

١- الآنية المصنوعة من الذهب و الفضة.

و هذه يحرم الأكل و الشرب فيها و أما باقى الاستعمالات فالأحوط استحبابا المنع.

٢- الآنية الملبسة بالذهب أو الفضة على نحو يكون الكاسى إناء مستقلا كالمكسى.

و هذه حرام أيضا لشمول الإطلاق لها.

٣- الإناء المفصّض، أعنى المرصع بالفضة، لغرض الزينة، كما إذا ألصق بها قطعاً من فضة، كشكل ورد، و نحوه بحيث إذا عرض على النار تنفصل منه قطعاً الفضة، و هذا مكروه و يجب الاجتناب عن موضع الفضة كما في المتن.

٤- الإناء المذهب على النحو المذكور في المفصّض، أى المرصع بقطع من الذهب.

و هذا ملحق بالمفصّض في الحرمة على المشهور لاختصاص النص بالمفصّض، و فيه تأمل كما ذكرنا في الشرح و الأحوط الاجتناب.

٥- الإناء المطلى، أى المموه بماء الذهب أو الفضة، أى الملطخ بمائهما، و قد يعبر عنه بالمذهب و المفصّض أيضا، و إذا عرض على النار لا ينفصل عنه شيء.

و هذا يجوز استعماله مطلقا، و يحتمل الكراهة لاحتمال شمول أخبار المفَضُّص له أيضا كما قيل، و فيه تأمل بل منع.

٦- الإناء الممتزج من أحدهما و غيرهما كالممتزج من الذهب و النحاس - مثلا.

و هذا يتبع الاسم في الحليَّة، و الحرمة، فإن كان المزيج مستهلكا في الذهب، أو الفضة فحرام لصدق إناء الذهب، أو الفضة، بل هذا هو المتعارف في الصياغات في الحلِّي و الأواني، و ان كان العكس أي استهلك النقدان في المزيج فيحل، لصدق الخلاف، فإنه إناء نحاس - مثلا.

٧- الإناء المغشوش و هذا ما إذا كان المزيج بمقدار لم يستهلك في الذهب أو الفضة، و في نفس الوقت لا يمنع عن صدق أحدهما على الإناء، نظير الدنانير و الدراهم المغشوشة، فهو ذهب ردي أو فضة رديَّة كالدينار و الدرهم المغشوشين. و هذا أيضا حرام، لصدق إناء الذهب و الفضة، و ان كان رديا غير جيِّد، كما في نظائره من الدنانير و الدراهم المغشوشة، و تكون أرخص لا محالة.

٨- الإناء المنقوش بأحدهما و هذا كما إذا نوقش الصفر أو غيره كالخزف بماء الذهب أو الفضة، بحيث لا يصدق عليه لا المفَضُّص و لا المطلي، إذ ليس فيه إلا النقوش الذهبية أو من الفضة، كما ينقش صفحات القرآن الكريم أو السقوف، و الجدران و نحو ذلك بماء الذهب و هذا جائز لا حرمة فيه بوجه، لعدم شمول أدلة التحريم، و لا الكراهة له بوجه، كما أشرنا آنفا، لعدم الصدق.

٩- الإناء المخلوط منهما أي من الذهب و الفضة اختلاطا بالامتزاج و هذا حرمة في المتن تبعا لغيره بالأولوية القطعية، أو للعلم بحرمة الجامع، و أشكل في ذلك السيد الطباطبائي الحكيم قدس سره في المستمسك ج ٢ ص ١٧٠-١٧١ و الأحوط لزوما هو الترك، لقوة استظهار الحرمة في المركب منهما من نفس أدلة تحريم كل واحد منهما مستقلا، كما في نظائر المقام، كالممتزج من لحم الميتة و الدم، أو الممتزج من لحم الخنزير و الكلب، و نحو ذلك فإنه لم يصدق عليه عنوان أحدهما، و لكن لا يمكن القول بالحلية جزما، فتأمل.

١٠- الإناء المركب منهما و هذا كما إذا كان بعضه ذهبا و بعضه فضة متميزا كل منهما عن الآخر.

و حكمه ما سبق في الإناء الممتزج فحكم المصنف قدس سره فيه بالحرمة لما ذكر، و هو الصحيح.

١١- الإناء الذي يكون فيه حلقة أو سلسلة، أو صبة ذهبية أو من الفضة و هذا لا إشكال في جوازه للأصل و عدم الدليل على الحرمة.

١٢- الإناء المركب بعضه من أحد النقيدين، و البعض الآخر من النحاس - مثلا - متميزا كل منهما عن الآخر، كما كان مركبا من نفس النقيدين.

و الظاهر جوازه، لعدم صدق آنية الذهب، أو الفضة على مثله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٨

.....

بأحدهما، بحيث لو انفصل كان إناء مستقلا، و هذا لا إشكال في حرمة لصدق الإناء على الكاسي مستقلا، و هذا ظاهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٩

و أما إذا لم يكن كذلك فلا يحرم (١) كما إذا كان الذهب أو الفضة قطعاً منفصلاً لبس بهما الإناء من الصفر داخلا أو خارجا

[مسألة (٦): لا بأس بالمفَضُّص و المطلي و المموّه بأحدهما]

(مسألة ٦): لا بأس بالمفَضُّص و المطلي و المموّه بأحدهما، نعم يكره المفَضُّص (٢)

(١) لعدم صدق إناء الذهب أو الفضة على ذلك، بل هو إناء صفر رصع بقطع من الذهب، أو الفضة، ولا دليل على حرمة، نعم يكره استعماله كما يأتي في المسألة الآتية.

(٢) الإناء المفضض والمطلى بماء الفضة المراد من الإناء المفضض ما زين بالفضة كما إذا ألصق به قطع منها، لغرض التزيين، كما ذكرنا آنفاً وقد يعبر عنه بالمرصع «١» وأما المطلى فهو ما لطح بماء الفضة كلاً أو بعضاً فيكون ممّوها أى موجبا للتمويه والشبهه، لما عليه من ماء الفضة، أو الذهب فيقال له: المموه.

أما المفضض وهو المرصع بالفضة فلا دليل على حرمة، كما ذكرنا في المسألة السابقة، نعم يكره استعماله في الأكل والشرب و يجب الاجتناب عن موضع الفضة خاصة.

أما كراهة استعماله فهي مقتضى الجمع بين الأخبار الناهية والمجوزة وقال في الجواهر «٢» أنها «المشهور بين الأصحاب نقلاً، و تحصيلاً، بل في الحدائق «٣» عليه عامة المتأخرين، و متأخريهم، بل لا أجد فيه خلافاً إلا

(١) رصّعه به: ركبّه به، رصّع الصائغ الذهب بالجواهر: نزلها فيه يقال تاج مرصع بالجواهر و سيف مرصع - أقرب الموارد - و قد يرصّع إناء الصفر بالفضة، و الذهب و هو المراد هنا.

(٢) ج ٦ ص ٣٤٠.

(٣) ج ٥ ص ٥١٠ «الرابع».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٠

.....

ما حكى عن الخلاف حيث سوى بينه وبين أواني الذهب و الفضة في الكراهة التي صرح غير واحد من الأصحاب بإرادته الحرمة منها هناك».

و كيف كان فمقتضى الجمع بين الروايات هو القول بالكراهة، لأنها وردت على طائفتين.

(الأولى) ما دلت على الجواز كصحيحه عبد الله بن سنان أو حسنته «١» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن يشرب الرجل في القدر المفضض، و اعزل فمك عن موضع الفضة. «٢»

و صحيحه معاوية بن وهب قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الشرب في القدر فيه ضبّة من فضة، قال: لا بأس إلا أن تركه الفضة فتنزعها. «٣»

و هاتان الروايتان تدلان على الجواز صراحة.

(الثانية) ما دلت على المنع و هي حسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

لا تأكل في آنية من فضة و لا في آنية مفضضة. «٤»

و كان مقتضى الجمع هو حمل النهي فيها على الكراهة، و لا - محذور في الجمع بين الحرام و المكروه فيها، لتغاير المعطوف و المعطوف عليه، و قيام القرنية في الأول دون الثاني، لأنه قد ذكرنا في محله أن مدلول النهي إنما هو اعتبار الزجر عن الفعل، كما أن مدلول الأمر هو اعتبار الفعل على ذمة المكلف، و إذا لم يقترنا بالجواز حكم العقل في النهي بلزوم الامتناع، و في

(١) بالوشاء في طريقها لاحظ المعجم.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٥١٠ في الباب ٦٦ من أبواب النجاسات، ح ٥ - ط: م قم.

(٣) في الباب المتقدم: ح ٤.

(٤) في الباب المتقدم: ح ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤١

بل يحرم الشرب منه إذا وضع فمه على موضع الفضة (١)

الأمر بلزوم الإتيان، فليس مدلول النهي الحرمة، ولا مدلول الأمر الوجوب بالدلالة الوضعية اللفظية، بل هما حكم العقل بذلك، وعليه لو قامت قرينة خاصة على الجواز في بعض المنهى عنه - كما في مورد الرواية - لا يستلزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى فيلزم بالحرمة في آنية الفضة، وبالكرهية في المفوض هذا تمام الكلام بالنسبة إلى كراهة استعماله، وأما حرمة الشرب من موضع الفضة فيأتي البحث عنها.

(١) حرمة الشرب عن موضع الفضة وذلك لقوله عليه السلام في حسنة عبد الله بن سنان المتقدمة «١» «و اعزل فمك عن موضع الفضة» و ظاهر الأمر الوجوب، فإذا وجب العزل حرم الشرب لا محالة و لو على نحو من المسامحة في التعبير، ذهب الى ذلك الشيخ قدس سره في المبسوط وغيره «٢» و في الجواهر «٣» «بل لا خلاف أجده فيه بين القدماء والمتأخرين».

ولكن عن المحقق في المعتمد، وعن المدارك، والذخيرة، والسيد الطباطبائي قدس سره «٤» القول باستحباب الاجتناب عن موضع الفضة، وذلك بقريته.

صحيحة معاوية المتقدمة لقوله عليه السلام فيها «لا بأس» بعد السؤال «عن الشرب في القدح فيه ضبة من فضة» من دون استفصال في الشرب بين

(١) ص ٢٤٠.

(٢) كما في الحدائق ج ٥ ص ٥١٣.

(٣) ج ٦ ص ٣٤١.

(٤) نفس المصدر.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٢

.....

موضوع الفضة، وغيره فيحمل الأمر بالعزل في الحسنه على الاستحباب.

وفيه: ان نسبة صحيحة معاوية بالإضافة الى حسنة ابن سنان تكون نسبة الإطلاق و التقييد من هذه الجهة لاختصاص المنع في الحسنه بموضع الفضة فيقيد بها إطلاق الصحيحة، و معه لا موجب لحمل الأمر بالاجتناب عن خصوص موضع الفضة على الاستحباب بعد إمكان التقييد، كما في سائر الموارد.

تتمه في الإناء المذهب خلت النصوص عن ذكر المذهب لاختصاصها بالمفوض سؤالا و جوابا و من هنا وقع الكلام في إلحاقه به في الكراهة، و وجوب عزل الفم عن موضع الذهب، و عدمه قال في الجواهر «١» «و يلحق بالإناء المفوض الإناء المذهب في جميع ما تقدم، و إن خلت عنه النصوص، و أكثر الفتاوى، كما اعترف به في المنتهى. الى ان قال: و يمكن ان يدعى أولوبته من المفوض أو مساواته، بل هو كذلك».

و قال صاحب الحدائق «٢» «و هل يكون الإناء المذهب أيضا كذلك؟

الظاهر نعم ان لم يكن أولى بالمنع لاشتراكهما في أصل الحكم».

أقول يستدل للإلحاق بوجهين لا نعتمد على شيء منهما:

(الأول) «٣»: أولوية المذهب عن المفضض في الكراهة و المنع، لأنه أعلى درجة منه، مع اشتراكهما في أصل حرمة الإناء منهما.

(١) ج ٦ ص ٣٤٢ ونحوه في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥١ أواخر الصفحة- الطبع الحجري- الا انه مال الى الجواز.

(٢) ج ٥ ص ٥١٣.

(٣) كما أشار في الجواهر ج ٦ ص ٣٤٢ و كذا في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥١- أواخر الصفحة، و إن أورد عليه بعدم قبول الأولوية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٣

.....

وفيه: ان الجزم بذلك غير صحيح، إذ لم يعلم ان ملاك المنع لدى الشارع مجرد علو درجة النقيدين في أعين الناس، و غلاء ثمنهما، و لذا لا نلتزم بحرمة الأواني المرصعة بالجواهرات الثمينة التي هي أعلى درجة منهما، فلعلّ المفسدة الموجبة للمنع من الفضة أقوى من الذهب، فقياس المذهب على المفضض لاشتراك آنية الذهب و الفضة في الحرمة قياس مستنبط العلة، لا نقول به في الشرعيات، و الأولوية الظنية لا يعول عليها، لأن الظن لا يغني عن الحق شيئاً، فالإقتصار على مورد النص هو مقتضى القواعد الشرعية في الأحكام التعبدية، و ليس المقام من موارد التسامح في أدلة السنن، لوضوح دليل القائل بالمساواة، لا سيما مع الحكم بوجود عزل الفم عن موضع الذهب، فإنه حكم إلزامي لا يشمل أدلة التسامح، و ان كان الاحتياط حسناً.

(الوجه الثاني) «١»: رواية فضيل بن يسار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السرير فيه الذهب، أ يصلح إمساكه في البيت؟ فقال: إن كان ذهباً فلا، و ان كان ماء الذهب فلا بأس.» «٢»

فإن المراد من «السرير فيه الذهب» هو المذهب، أي المرصع به، أي بقطع ذهبية للزينة- كما هو محل الكلام- و تقريب الاستدلال بها هو أن الاستفادة منها مفروغية المنع عن إمساك الأواني المذهبة و نحوها و انه يكون مخالفاً للصالح، فتكون ممنوعة و من هنا سئل عن السرير المذهب، أو يقال:

(١) أشار إليه في الجواهر ج ٦ ص ٣٤٢ بعنوان «خبر السرير» و كذا الفقيه الهمداني قدس سره في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٢ قال قدس سره «نعم لا يبعد دعوى استفادة كراهة مطلق الآلات المذهبة من الإناء و غيره من رواية فضيل بن يسار.» فراجع.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٥١٠ في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات، ح ١ ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٤

.....

ان الاستفادة منها كراهة مطلق الآلات المذهبة من الإناء و غيره.

وفيه: أولاً أنها ضعيفة السند ب «محمد بن سنان، و ربيعي» في طريقها. «١»

و ثانياً: منع دلالتها على ما نحن فيه، لأن السؤال و الجواب فيها، عن السرير المذهب، فلا دلالة لها، بل لا إشعار فيها بالنسبة إلى حكم غير مورد السؤال، كالأواني نفاياً أو إثباتاً، و دعوى استفادة عموم المنع بالنسبة إلى مطلق الآلات المذهبة غير مسموعة، هذا مضافاً إلى

بدهاءه عدم حرمة مجرد إمساك سرير الذهب للإجماع على عدم حرمة إمساك غير الأواني الذهبية، وليس من كثر الذهب الممنوع في قوله تعالى وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ. «٢» لو أخرج المكلف زكاة ماله إذا كان مما يتعلق به الزكاة، فالمنع فيها لا يدل على الحرمة جزماً، نعم لا- يبعد دعوى استشعار المنع عن إمساك مطلق الأشياء المذهبة سواء الأواني أو غيرها، ولكن ليس دليلاً على ذلك.

فتحصل: أنه لا- دليل على حرمة الشرب أو الأكل من الأواني المذهبة، سواء من موضع الذهب أو غيره، وإنما الدليل يختص بالمفوض على تفصيل تقدم، أي الحرمة في موضع الفضة و الكراهة في غيره.

و مما ذكرنا يظهر ضعف القول بحرمة المذهب مطلقاً و لو في غير الأواني كما عن الموجز «٣» لما عرفت من عدم قيام دليل يعتمد عليه على الكراهة، فضلاً عن الحرمة، و كذا القول بإلحاق الإناء المذهب بالمفوض في الكراهة، و وجوب عزل الفم عن موضع الذهب كما عن الحدائق «٤» و الجواهر. «٥»

(١) معجم رجال الحديث.

(٢) التوبة ٩: ٣٤.

(٣) كما في مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥٢ س ١٢.

(٤) الحدائق ج ٥ ص ٥١٣.

(٥) الجواهر ج ٦ ص ٣٤٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٥

بل الأحوط ذلك في المطلى أيضا (١) «١»

الإناء المطلى بماء الذهب أو الفضة لا دليل على حرمة استعمال الإناء المطلى بأحدهما، أو الأكل و الشرب فيه، لاختصاص المنع بآنية الذهب أو الفضة، و أما إناء النحاس و الملتخ بماء الذهب، أو الفضة، فلا يشمل دليل المنع فهو باق على أصالة الحل، لعدم الصدق و دليل المنع عن المفوض لا- يشمل المطلى، لانصراف «المفوض» إلى المرصع بالفضة، أي ما كانت الفضة فيه جرماً مستقلاً قد ألصقت قطعات منها بالإناء للزينة، فلا يشمل ما كان لونا و عرضاً، كما في المطلى، كلاً أو بعضاً.

(١) احتياط المصنف قدس سره في المنع عن موضع المطلى بماء الفضة إذا كان بعض الإناء مطلياً دون بعضه، و وجه الاحتياط هو احتمال شمول لفظ «المفوض» الوارد في النص للمطلى أيضاً، كما يشمل المرصع بالفضة «٢» و حكى «٣» ذلك عن كاشف الغطاء قدس سره حيث قال «ان منه اي من المفوض المموه».

و فيه: أن الظاهر اختصاص أو انصراف لفظ «المفوض» بالمرصع بالفضة، أي ما زين بقطع منها، فلا يشمل المطلى، و من هنا علقنا على المتن بأن الأظهر عدم البأس.

(١) و في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «بل الأحوط ذلك في المطلى»: و ان كان الأظهر انه لا بأس به.

(٢) في أقرب الموارد «المفوض المموه بالفضة، أو المرصع بها».

(٣) بنقل الجواهر ج ٦ ص ٣٤٠ و قد تنظر صاحب الجواهر قدس سره في عموم اللفظ للمطلى، فراجع.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٦

[مسألة ٧: لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما]

(مسألة ٧): لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما إذا لم يكن بحيث يصدق عليه أحدهما (١)

[مسألة ٨: يحرم ما كان ممتزجا منهما]

(مسألة ٨): يحرم ما كان ممتزجا منهما وإن لم يصدق عليه اسم أحدهما (٢)

(١) الإناء الممتزج بغير النقدين إذا امتزج إناء الذهب، أو الفضة بغيرهما من الفلزات، كالنحاس أو غيره، فإن كان المزيج كثيرا بحيث يمنع عن صدق الذهب أو الفضة، فلا حرمة، للأصل، لاختصاص أدلة المنع بالصدق، و أما إذا قل المزيج بحيث لا يمنع عن الصدق فيحرم لشمول النص، و عدم دليل على اعتبار الخلوص.

(٢) الإناء الممتزج من النقدين إذا كان الامتزاج موجبا لاستهلاك أحدهما في الآخر كما إذا استهلكت الفضة في الذهب لفلتها، كالخمس في المائة، فلا إشكال في الحرمة، لصدق عنوان الذهب بل هذا هو المتعارف في الصياغات الذهبية، سواء في الحلى و الدنانير، و الأواني و غيرها.

و أما إذا كان المزيج بنسبة كثيرة، كالنصف، فلا يستهلك أحدهما في الآخر، و فى نفس الوقت لا يصدق على الممتزج أحد العنوين، لا الذهب، و لا الفضة، فهل يحرم حينئذ أولا، مقتضى الجمود على ظاهر النصوص هو عدم الحرمة، لعدم صدق الذهب، أو الفضة، و قد يقال «١» إنه ينحصر وجه الحرمة حينئذ فى القطع بالمساواة، أو دعوى: ان موضوع الحكم هو القدر المشترك بينهما، و كلاهما محل تأمل، إذ من المحتمل اعتبار الخلوص، و لا خلوص فى الممتزج منهما.

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٧

بل و كذا ما كان مركبا منهما، بأن كان قطعة منه من ذهب و قطعة منه من فضة (١)

[مسألة ٩: لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما]

(مسألة ٩): لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما (٢) كاللوح، من الذهب، أو الفضة، و الحلى، كالخلخال، و ان كان مجوفا بل و غلاف السيف.

أقول: إن مقتضى الفهم العرفى فى أمثال المقام مما هو مركب من أجزاء محرمة هو الحرمة، و من هنا لا إشكال فى حرمة معجون مركب من أجزاء محرمة، و إن لم تكن نجسة كالممتزج من ميتة السمك و الدم المتخلف فى الذبيحة، أو الممتزج من النخاع و التراب، و نحو ذلك.

(١) الإناء المركب من النقدين يجرى فيه ما جرى فى الإناء الممتزج نفيًا و إثباتًا، و قد عرفت أن الأظهر هو الحرمة بمقتضى الفهم العرفى.

(٢) حكم غير الأواني من الذهب و الفضة المشهور هو الجواز فى غير الأواني، بل فى الجواهر «١» «نص عليه الفاضلان و غيرهما، بل لا أجد فيه خلافا، بل فى اللوامع الظاهر وفاقهم عليه».

أقول: يكفيننا الأصل، وعمومات الحل، لاختصاص روايات المنع بالأواني، فلا تعم غيرها، بل هناك روايات تدل على الجواز عموماً، أو في موارد خاصة، ولا فرق بينها وبين غيرها جزماً.
أما العموم فمفهوم قوله عليه السلام في:
صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام «إنما يكره استعمال ما يشرب

(١) ج ٦ ص ٣٣٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٨
و السكين و امامة الشطب، بل و مثل القنديل و كذا

به. (١).

فإنه يدل على عدم الكراهة في غير الأواني.

الروايات المجوزة و أما الروايات الخاصة الدالة على الجواز فهي عديدة.

١- (منها) ما ورد في المرأة لها حلقة من فضة كصدر صحيحه على بن جعفر قال: «سألته عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة؟

قال: نعم.» (٢).

٢- (و منها) ما ورد في جملة مما يتعلق برسول الله صلى الله عليه وآله و سلم كدرعه المسماة ب (ذات الفضول) كان لها حلقات من فضة، ثلاث أو أربع (٣) و سيفه صلى الله عليه وآله و سلم ذى الفقار انه كان له حلقة من فضة (٤) و في خبر آخر (٥) ان حلية سيف رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم كانت فضة كلها قائمته، و قبيعته.

و روى ان «برة» (٦) «ناقدة رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم كانت من فضة.» (٧)

و ما روى من انه كان للنبي صلى الله عليه وآله و سلم قصعة فيها حلقة من فضة، أو

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥١١ في الباب ٦٧ من النجاسات ح ٥ و ٦ ط م قم.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٥١١ في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات، ح ٤ و ٧ ط م قم.

(٤) نفس المصدر، ح ٣ و ٨.

(٥) الوسائل ج ٥ ص ١٠٥ في الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس ح ٢ و ٤ كتاب الصلاة ط م قم.

(٦) البرة بالضم، و خفة الراء: الحلقة التي توضع في أنف البعير و هي الخزامة (مجمع البحرين).

(٧) الوسائل ج ١١ ص ٩٨ في الباب ٢١ من أبواب أحكام الدواب في السفر و غيره، ح ٢ كتاب الحج.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٩

نقش الكتب و السقوف و الجدران بهما

ضبتها (١) كانت فضة.

٣- (و منها) ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله صلى الله عليه وآله قال: «ليس بتحلية السيف بأس بالذهب و الفضة.» (٢)

- ٤- (و منها) ما رواه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن التعويد يعلق على الحائض؟ فقال: نعم إذا كان في جلد، أو فضة، أو قصبه حديد.» (٣)
- ٥- (و منها) ما ورد في جواز تحلية المصاحف و السيوف بالذهب. (٤)
- كما روى عن الصادق عليه السلام في القرآن المعشّر بالذهب، و في آخره سورة مكتوبة بالذهب فلم يعب سوى كتابة القرآن بالذهب، و قال: «لا يعجبني أن يكتب القرآن الا بالسواد كما كتب أول مرّة.» (٥)
- هذه جملة من النصوص الدالة على جواز استعمال الذهب و الفضة في غير الأواني مضافا الى الأصل.
- لكن هناك روايات ربما توهم المنع (٦) و من هنا جمع بينهما في الحدائق (٧) بالكرهه في الآلات، و إن تفاوتت شدة و ضعفا في مواردها،

- (١) الحدائق ج ٥ ص ٥١٤.
- (٢) الوسائل ج ٥ ص ١٠٤ في الباب ٦٤ من أحكام الملابس ح ١ ط م قم.
- (٣) الوسائل ج ٣ ص ٥١١ في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات ح ٢ ط م قم.
- (٤) الوسائل ج ٥ ص ١٠٤ في الباب ٦٤ من أحكام الملابس ح ١ ط م قم.
- (٥) الوسائل ج ١٧ ص ١٦٢ في الباب ٣٢ من أبواب ما يكتسب به، ح ٢ ط م قم.
- (٦) راجع الوسائل ج ٣ ص ٥١٠ في الباب ٦٧ من النجاسات كتاب الطهارة. و ج ٥ ص ١٠٤ في الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس كتاب الصلاة كما أشار الى ذلك في الجواهر ج ٦ ص ٣٣٨-٣٣٩.
- (٧) ج ٥ ص ٥١٥ و في الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩ عنه.
- فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٠
-

- بل حكى (١) عن العلامة القول بحرمة المموه بالذهب أو الفضة إذا انفصل منه شيء في العرض على النار و لكنه خلاف الإجماع المحكى، و عن المدارك القول بحرمة زخرفة الحيطان و السقوف بهما (٢) و لكنه خلاف الأصل و عمومات الحل و السيرة في المشاهد، بل و غيرها كما في الجواهر (٣) هذه إشارة إلى الأقوال في المسألة.
- و أما الروايات المانعة.
- فهى بين ضعيفة السند، أو الدلالة، أو المحمولة على الكراهة جمعا مع روايات الجواز.
- ١- (منها) رواية فضيل بن يسار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السرير فيه الذهب، أ يصلح إمساكه في البيت؟ فقال: إن كان ذهباً فلا، و ان كان ماء الذهب فلا بأس.» (٤)
- بدعوى دلالتها على حرمة إمساك السرير فيه الذهب.
- و يدفعها: أولاً ضعف السند كما تقدم (٥) و ثانياً: ضعف الدلالة للإجماع على عدم حرمة مجرد إمساك الذهب سواء أ كان لوحاً أو غيره و انما الكلام في حرمة استعمال غير الأواني بعد الاتفاق على حرمة استعمال الأواني في الأكل و الشرب، فلا بد من حملها على الكراهة، لأن إمساك السرير المذهب في البيت يكون من أظهر أنحاء الترف و الإقبال على الدنيا.
- ٢- (و منها): صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام المروية بأسانيد

(١) بنقل الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩.

(٢) بنقل الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩.

(٣) نفس المصدر.

(٤) الوسائل ج ٣ ص ٥١٠ في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات ح ١ ط م قم.

(٥) صفحة ٢٤٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥١

.....

متعددة (في حديث تقدم صدره في المرأة) قال: «و سألت عن السرج، و اللجام فيه الفضة أ يركب به؟ قال: ان كان ممّوها لا يقدر على نزعه فلا بأس، و إلا فلا يركب به.» (١)

بدعوى دلالتها على حرمة الركوب على السرج المفصّض، أو اتخاذ اللجام منه، الا إذا لم يكن قادرا على نزعه.

و فيه مضافا الى ما ذكرناه في رواية فضيل من الاتفاق «٢» على عدم الحرمة في مورد الرواية: أن في متن الرواية قرينة على الكراهة، إذا لو كان الركوب بالسرج أو اللجام المقصّض حراما لا يفرق في الحرمة بين إمكان النزع «٣» و عدمه، فإنه إذا لم يتمكن من النزع فيتمكن من تبديل السرج، أو المركب، أو المشى راجلا- فمجرد عدم القدرة على النزع لا يكون مجوزا للركوب إلا إذا اضطر الى الركوب على المركب الذي عليه سرج، أو لجام مفصّض خاصة، و هذا لم يفرض في الرواية، فنفس الرواية قاصرة عن الدلالة على الحرمة «٤» و كيف كان فلو سلم دلالتها على المنع التزم به في موردها خاصة و هو السرج و اللجام.

٣- (و منها) صحيحة ابن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن آنية الذهب، و

(١) الوسائل في الباب المتقدم ح ٥ و ٦.

(٢) كما في الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩.

(٣) سواء أريد نزع الفضة من السرج أو اللجام أو نزع السرج أو اللجام من المركوب.

(٤) لا يخفى: ان ظاهر الصحيحة هو الفرق بين الممّوه (اي المطلق) و المفصّض، أى ان كان السرج أو اللجام مطليا بماء الفضة الغير المقذور على نزعه، لأنه ملطخ به فلا- بأس، و إلا أى إذا لم يكن ممّوها بان كان فيه نفس الفضة- كما هو مفروض السؤال- بحيث كان قادرا على نزعه من السرج أو اللجام فلا يركب به فتكون الرواية دالة على الفرق بين الممّوه بماء الفضة، و المرصع بقطع الفضة فيجوز الركوب في الأول دون الثاني، و شأن الأول أنه لا يمكن نزعه بخلاف الثاني، فإن عين الفضة قابلة للنزع، إلا أنه مع ذلك لم يعمل بها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٢

.....

الفضة فكرههما، فقلت قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن مرآة ملتبسة من فضة؟ فقال: لا، و الحمد لله «و في نسخة لا و الله» إنما كانت لها حلقة من فضة، و هي عندي، ثم قال: إن العباس «١» حين عذر «٢» عمل له قضيب ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان تكون فضة نحو من عشرة دراهم فأمر به أبو الحسن فكسر.» (٣)

و قد تقدم صدرها في تحريم أواني الذهب و الفضة، و كأن السائل توهم وحدة الحكم في الأواني و غيرها كالمراة، فأعاد السؤال

على صورة النقض، و كيف كان فقد يستدل بها للمنع عن غير الأواني أيضا، لإنكار الإمام عليه السلام وجود مرآة ملبسة من فضة لأبي الحسن عليه السلام قائلا إنما كان لها حلقة من فضة، كيف وقد أمر عليه السلام بكسر القضيب الملبس بالفضة، وهذا دليل على المنع.

وفيه منع ظاهر، لأن غايته الدلالة على إنكار ما في الخارج من وجود مرآة مفضضة لأبي الحسن الكاظم عليه السلام لا إنكار الجواز، بل هو إنكار لصحة روايته بعض الأصحاب، إذ لا يناسب مقام الإمام عليه السلام لدلالة مثل ذلك على الإقبال على الدنيا، ومن هنا أمر عليه السلام بكسر القضيب المفضض أيضا.

٤- (و منها) ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي حلال لأنثاهم «٤» مشيرا إلى الذهب والحريير.

(١) هو من أولاد الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، و عن كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام القدرح فيه، لقله معرفته بإمام زمانه الرضا عليه السلام.

(٢) العذر: بالعين المهملة، ثم الذال المعجمة بمعنى الاختتان، و عذر الغلام اختتانه - الحدائق ج ٥ ص ٥٠٥ - و لسان العرب.

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٥٠٥ في الباب ٦٥ من أبواب النجاسات ح ١ ط م قم.

(٤) مروى في كتب العامة كسنن النسائي ج ٢ ص ٢٨٥ و سنن أبي داود ج ٤ ص ٥٠ و مسند أحمد - ج ١ ص ٩٦ (ط ١) روه عن أبي زرير الغافقي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٣

.....

(و فيه): منع ظاهر أما أولا فلأنه مروى عن غير طرقنا، و ثانيا: اختصاصها بالذهب والحريير، و بالرجال، دون النساء مع أن محل الكلام أعم، و ثالثا: ظهورها في اللبس خاصة بقريضة ذكر الحريير، فإنه لا يحرم على الرجال إلا لبسه، دون غيره من الاستعمالات.

٥- و هناك بعض الروايات أيضا قد يتوهم دلالتها على المنع، و لكنها قاصرة الدلالة، أو لم يعمل بمضمونها. «١»

و قد يحكى «٢» الاستدلال للمنع بوجوه استحسانية، ككون الذهب و الفضة في غير الأواني تضييع للمال، و صرف له في غير الأغراض الصحيحة، فيكون إسرافا، أو فيه كسر قلوب الفقراء، و إظهار الجبروت و الخيلاء.

وفيه: ما أورد «٣» عليه من أن التلذذ في الملابس و المساكن و نحوها من أعظم الأغراض الصحيحة، هذا مضافا إلى انه قد يترتب عليه مقاصد عظيمة، كتعظيم شعائر الدين، و إرغام أنف أعدائه، و نحو ذلك، كما لعله كان هو الغرض مما ذكرناه في الأشياء المتعلقة بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم المذكورة في روايات الجواز من وجود الفضة في درعه صلى الله عليه وآله وسلم أو سيفه و نحو ذلك، فلا إسراف و لا تضييع، و أما ما يقال من أن فيه كسر قلوب الفقراء و إظهار العظمة و الخيلاء فممنوع أيضا و من هنا لم يلتزموا بحرم استعمال الجواهر الثمينة، كالألماس، و الياقوت، و نحوهما، و الأعمال يتبع الأغراض. و بالجملة الأدلة الاستحسانية، كالوجوه المذكورة، لا نعتد عليها، فالأقوى الجواز كما ادعى عليه الإجماع.

(١) لاحظ الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩ كرواية عمرو بن ابي مقدم (الوسائل ج ٣ ص ٥١٠ ب ٦٦ من النجاسات ح ٦) و رواية بريد

(الوسائل في الباب المذكور ح ٢)

(٢) الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩.

(٣) الجواهر ج ٦ ص ٣٣٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٤

[مسألة ١٠: الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس، والكوز]

(مسألة ١٠): الظاهر أن المراد من الأواني (١) ما يكون من قبيل الكأس، والكوز، والصيني، والقدرة، والسماور، والفنجان، وما يطبخ فيه القهوة وأمثال ذلك مثل كوز القليان «١» بل والمصفاة، والمشقاب، والنعلبكي

(١) تعريف الآنية من المفاهيم الجملة المرددة بين الأقل والأكثر الموجب للشك في الصدق إنما هو مفهوم «الإناء» ولذا نرى المصنف قدس سره وغيره «٢» يترددون في تعريفه، و اكتفى في المتن بذكر المثال من دون تعريف للإناء، فجعل ما كان من قبيل الكأس والكوز والصيني والقدرة ونحو ذلك كالنعلبكي مصداقا قطعاً للإناء، وتردد في قسم من الظروف، كراس القليان، ورأس الشطب، ونحو ذلك مما ذكره من الأمثلة، وقال صدق الإناء على مثل ذلك غير معلوم، وإن كانت ظروفها، وجعل قسماً منها خارجاً عن مفهوم الإناء قطعاً، كبيت التعويد إلى أن قال ومع الشك يرجع إلى البراءة أي عن حرمة الاستعمال. أقول: الصحيح هو ما ذكره، لأن الرجوع إلى أقوال اللغويين في معرفة مفاهيم الألفاظ لا يجدي التحديد القطعي، لأنهم لا يعرفون إلا موارد الاستعمال ولا يذكرون في كتبهم إلا جملة منها، لا أكثر، ويعسر غالباً استنباط مفهوم محدد للفظ من الألفاظ، فليس المرجع في مثل ذلك إلا العرف - كما صرح به غير واحد - وقد يشك في الصدق العرفي أيضاً. وكيف كان فقد يعرف الإناء - كما عن المصباح - بأنه «كالوعاء والأوعية»

(١) في تعليقه (دام ظلّه) «في كونه من الإناء إشكال» وجه الإشكال هو ما أفاده (دام ظلّه) في الشرح من كون الإناء عبارة عما يعد للأكل والشرب فيه أو منه، وكوز القليان ليس كذلك.

(٢) كصاحب الجواهر في ج ٦ ص ٣٣٤ - ٣٣٦، ومصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٥

.....

وزنا ومعنى» ومن الظاهر أنه تفسير بالأعم، لإطلاق الوعاء على مثل الصندوق، ونحو ذلك، ولا يطلق عليه الإناء، فإن الإناء وعاء خاص، لا مطلقه، بل هو تفسير بالمباين، لأن أطلق الوعاء على الإناء إنما هو بلحاظ ما يوضع فيه، فيقال - مثلاً - وعاء الماء، وعاء السمن ونحو ذلك، كما يقال موضع السمن ومقره، ومكانه، ولا يطلق عليه الوعاء إذا لوحظ الظرف في حد ذاته شيئاً مستقلاً، بخلاف الإناء فإنه يطلق عليه بلحاظ نفسه.

فلا بد في المقام من الأخذ بالقدر المتيقن، وما علم صدق الإناء عليه، وفي الزائد يرجع إلى أصالة البراءة عن حرمة استعماله، لأن الشبهة تحريمية، وبعد الفحص يكون المرجع البراءة.

والظاهر: أن المراد من الإناء عرفاً إنما هو الظروف المعدة للأكل والشرب فيها أو منها بلا واسطة أو معها، كالقدر والكأس والصيني والمشقاب ونحو ذلك، بل الحب، فإنه يستعمل فيما يشرب من الماء أو غيره، ولو مع الواسطة، كما يستعمل القدر في الأكل بواسطة الكأس، والمشقاب بواسطة الملعقة، والصيني بواسطة وضع آنية أخرى فيها، وإن كان هناك ما يستعمل بلا واسطة أيضاً، كالكأس

يشرب منه الماء بلا واسطة، بل يصدق الإناء على مثل السماور و المصفاة و القاشق و نحو ذلك، نعم نمنع عن صدقه على كوز القليان و رأسه و المجرمة و رأس الشطب، و غلاف السيف، و السكين و نحو ذلك مما لا يعد للأكل و الشرب فيها أو منها، و لو مع الواسطة، و هكذا نمنع عن صدقه على وعاء الحرز، و التعويذات، و الرقي، فإنها لا تعد آنية في العرف، كما يؤيده. صحیحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن التعويذ يعلق على الحائض؟ فقال: نعم، إذا كان في جلد، أو فضة، أو قصبه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٦

.....

حديث. (١)

فإنه لو كان وعاء الفضة إناء لم يجز استعماله، و لو بوضع التعويذ فيه، و حملها على عدم صدق الإناء على الوعاء المذكور أولى من الحمل على الخروج الحكمي، مع الصدق الموضوعي، كما لا يخفى. و لا يبعد أن يقال باختصاص المنع بآنية الشرب فقط، دون الأكل و ذلك ل صحیحة علي بن جعفر المتقدمة عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة؟ قال: نعم، إنما يكره استعمال ما يشرب به». (٢) فإنها تدل على حصر المكروه فيما يشرب به، و قد سبق أن المراد من الكراهة هو الحرمة، فتختص الحرمة بمثل الكأس، بل القدر و الحب، لصدق الشرب منها، و لو مع الواسطة، بخلاف مثل الصيني و المشقاب، و نحوهما، إلا أن الأحوط هو المنع مطلقاً، كما هو المشهور، بل المدعى عليه الإجماع، كما تقدم.

(١) الوسائل ج ٣ ص ٥١١ في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات ح ٢ ط م قم.

(٢) الوسائل ج ٣ ص ٥١١ في الباب ٦٧ من أبواب النجاسات ح ٥ و ٦ ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٧

دون مطلق ما يكون ظرفاً، فشمولها لمثل رأس القليان، و رأس الشطب، و قراب السيف، و الخنجر، و السكين، و قاب الساعة، و ظرف الغالية و الكحل، و العنبر و المعجون، و الترياك، و نحو ذلك غير معلوم، و ان كان ظرفاً، إذا الموجود في الأخبار «١» لفظ الآنية، و كونها مرادفاً للظرف «٢» غير معلوم، بل معلوم العدم، و ان كان الأحوط في جملة من المذكورات الاجتناب نعم لا بأس بما يصنع بيتا للتعويذ إذا كان من الفضة (١) بل الذهب أيضاً، و بالجملة فالمناط صدق الآنية، و مع الشك فيه محكوم بالبراءة (٢)

(١) كما تقدم النص على جوازه و هو صحيح منصور ابن حازم المتقدمة «٣» و أشكل في الجواهر «٤» في التعدي إلى الذهب.

(٢) لأنها من الشبهة الحكمية التحريمية الناشئة من الشبهة المفهومية في سعة مفهوم الإناء و ضيقه فيرجع إلى البراءة بعد الفحص، و يرجع المقلد إلى مجتهده في مثل ذلك دون الشبهات الموضوعية.

(١) تقدمت جملة منها في ص ٢٢٠-٢٢٣.

(٢) فلا يصح تعريفها بالظرف و لا بالوعاء كما تقدم، لأنها أعم من الإناء.

(٣) ص ٢٥٥.

(٤) ج ٦ ص ٣٣٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٨

[مسألة (١١): لا فرق في حرمة الأكل والشرب من آنية الذهب، والفضة]

(مسألة ١١): لا فرق في حرمة الأكل والشرب من آنية الذهب، والفضة بين مباشرتهما لفمه، أو أخذ اللقمة منهما، ووضعها في الفم، بل وكذا إذا وضع ظرف الطعام في الصيني، من أحدهما وكذا إذا وضع الفنجان في النعلبكي من أحدهما، وكذا لو فرغ ما في الإناء من أحدهما في ظرف آخر لأجل الأكل والشرب، لا- لأجل نفس التفرغ، فان الظاهر حرمة الأكل والشرب، لأن هذا يعدد أيضا استعمالهما فيهما، بل لا يبعد حرمة شرب الجاي في مورد يكون (السماور) من أحدهما، وان كان جميع الأدوات ما عداه من غيرهما، والحاصل أن في المذكورات كما أن الاستعمال حرام كذلك الأكل والشرب أيضا حرام (١)

(١) الأكل والشرب بلا واسطة أو معها الغرض من بيان الأقسام المذكورة في المتن هو أنه لا فرق في حرمة استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب بين أن يكونا بلا واسطة أو معها، وذلك لإطلاق النص وشموله لجميع الأقسام المذكورة في المتن، نعم مجرد الاستعمال من دون أكل وشرب لا يحرم على المختار، وان كان محرما على مبناه قدس سره ولكن الأكل والشرب منها حرام مطلقا، فإن الأكل من القدر إنما هو الأكل منه بواسطة إناء آخر، كالمعلقة والمشقاب والكأس ونحو ذلك، وهكذا المشقاب، فإن المتعارف فيه هو الأكل منه باليد، أو المعلقة، والحاصل: أن صدق الأكل والشرب من كل إناء إنما هو بحسبه، والمتعارف فيه، ولا يعتبر في صدقهما المباشرة بالفم، فإنه لو تم دعوى الانصراف، ولم يتم، فإنما هو في الماء يشرب بالفم، وأما الأكل فلا، لأن الغالب المتعارف فيه هو الأكل من الإناء، لا أقل من توسط اليد، إذ ليس شأن الإنسان كالحيوان حيث يأكل العلوقة بفمه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٩

نعم المأكول والمشروب لا يصير حراما (١) (١)

ولو نوقش في إطلاق ما دل على حرمة الأكل والشرب من أواني الذهب والفضة فيكفينا ما دل من روايات المقام على الكراهة، أو النهي عن نفس أواني الذهب والفضة فإن حذف المتعلق فيها وان كان منصرفا إلى حرمة الأكل والشرب على المختار، دون مطلق الاستعمال، كما ذهب المصنف قدس سره وغيره، إلا أنه مع ذلك لا بد من الالتزام بالإطلاق بالنسبة إلى نفس الأكل والشرب بلا واسطة أو معها، تبعا للصدق العرفي، وهذا ظاهر.

(١) هل تسرى الحرمة إلى المأكول والمشروب وقع الكلام (٢) بينهم في اختصاص الحرمة بالأكل والشرب من الآيتين، أي نفس الفعلين، دون المأكول والمشروب، المشهور هو الأول، وعن المفيد حرمة المأكول والمشروب أيضا، وربما يظهر من الحدائق (٣) الميل إلى ذلك تبعا للمفيد قدس سره القائل بالحرمة حيث حاول توجيه كلامه، ويرتب على ذلك أنه لو أفطر في نهار رمضان كان من الإفطار على الحرام، وتجب عليه كفارة الجمع أقول: لا وقع لهذا النزاع أصلا لعدم معقولية حرمة ذوات الأشياء، وإنما الحرام هو الفعل المتعلق بها في جميع الموارد التي تنسب الحرمة إلى الذات- كما هو ظاهر- فيقدر العمل المناسب للشيء.

فإذا قيل تحرم الميتة يراد أكلها، ويحرم الخمر، أي شربه، وتحرم الأم أي

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سره «والمشروب لا- يصير حراما»: «لا وقع لهذا الكلام إذ لا معنى لحرمة المأكول والمشروب إلا حرمة أكله وشربه، نعم الأكل من الآنية المغصوبة لا يكون من الإفطار على الحرام، والفرق بين الموردين ظاهر».

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٥٠٧ و الجواهر ج ٦ ص ٣٣١-٣٣٢ و مصباح الفقيه كتاب الطهارة ص ٦٤٩.

(٣) ج ٥ ص ٥٠٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٠

.....

نكاحها، و نحو ذلك، نعم غاية ما هناك انه قد تكون الحرمة ذاتية كما في حرمة أكل الميتة و أخرى عرضية، أى بالعنوان الثانوى كحرمة الغضب، و المضر و الموطوء و نحو ذلك.

ففى المقام يكون المحرم انما هو أكل ما فى آنية الذهب أو الفضة، أو شربه، لصراحة جملة من النصوص بذلك، كما تقدم، فإنها نهت عن الأكل و الشرب منها أو فيها، و أما الكارهة أو الناهية عن تلك الأواني، فإن النهى فيها و ان تعلق بالذات الا أنه لا بد من تقدير الفعل هذا ما يرجع الى تحقيق المحرم فيما نحن فيه.

و أما مسألة الإفطار بالحرام و عدمه لو أكل أو شرب من هذه الأواني فترجع الى ما ذكر فى تلك المسألة فى كتاب الصوم من أنه هل تختص الأدلة بالحرمة الذاتية، كحرمة أكل الميتة و النجس، و لحم الخنزير، و الزنا و نحو ذلك من المفطرات، أو يعم الحرام العرضى بالعنوان الثانوى، كأكل المغصوب، أو وطى الحائض، و نحو ذلك من المفطرات إذا كانت محرمة بالعرض، و الأظهر هو التعميم، لإطلاق النصوص الدالة على لزوم كفارة الجمع لو أفطر بالحرام، كما ذكرنا هناك، و مقامنا من هذا القبيل، أى الحرمة العرضية، لما عرفت من أن المحرم إنما هو الأكل و الشرب مما فى الآنية، فيحرم بالعنوان الثانوى، و يكون من الإفطار على الحرام، و لا يقاس ذلك بالأكل أو الشرب من الآنية المغصوبة إذا كان المأكول أو المشروب مباحا فى نفسه، كما إذا كان ملكا له، لأن المحرم فيه إنما هو استعمال الإناء المغصوب، لا المأكول أو المشروب، بخلاف المقام فان المحرم هو نفس الأكل و الشرب إذا كان من آنية الذهب، أو الفضة فظهر بما ذكرنا وجه الفرق بين الأكل و الشرب من، أو فى آنية الذهب، و الفضة، و بين الأكل من الإناء المغصوب، فان المحرم فى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦١

فلو كان فى نهار رمضان لا يصدق أنه أفطر على حرام (١) و ان صدق ان فعل الإفطار حرام و كذلك فى الأكل و الشرب من الظرف الغصبى (٢)

الأول نفس الأكل و الشرب، بمعنى المضغ و الازدراد، بخلاف الثانى، فإنه لا يحرم نفس الأكل و الشرب، بل المحرم انما هو تناول و الأخذ من الآنية، أى التصرف فيها، و أما الأكل و الشرب بعد الأخذ من الآنية المغصوبة لا حرمة فيهما، فإن المقدمة تكون محرمة لا ذيتها، فلا يصح ما فى المتن من القياس على الأكل و الشرب من الظروف الغصبى، كما أشرنا فى التعليقة. «١»

نعم يصح قياسه على أكل المغصوب لانه محرم بالعنوان الثانوى كالأكل من إناء الذهب و الفضة.

(١) بل يصدق، لأنه أعم من الحرام الذاتى، كأكل الميتة، و العرضى كأكل المغصوب، و الأكل من آنية الذهب و الفضة- كما حرّر فى كتاب الصوم.

(٢) لا إشكال فى صدق الإفطار على الحرام على الأكل و الشرب من آنية الذهب و الفضة، لحرمة بالعنوان الثانوى، و قد أشرنا آنفا إلى ان الإفطار على الحرام يعم الحرام الذاتى و العرضى و أما الأكل من الإناء المغصوب فلا يكون من الإفطار على الحرام، لعدم حرمة نفس الأكل و الشرب بمعناه المذكور، أى المضغ و الازدراد، نعم المحرم فيه انما هو مقدمته أى الأخذ من الإناء، و تناول منه، لأنه تصرف فى الغضب، فيكون الحرام مقدمة للأكل لا- نفسه، فظهر الفرق بين الموردين كما أشرنا فى التعليقة «٢» نعم أكل

المغصوب يكون كالأكل من آنية الذهب و الفضة لحرمة بالعنوان

(١) تقدمت ص ٢٥٩.

(٢) تقدمت ص ٢٥٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٢

[مسألة (١٢): حكم الشرب من القوري الذهبي]

(مسألة ١٢): ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصبّ الجاي من (القوري) من الذهب أو الفضة في (الفنجان الفرفوري) و أعطاه شخصاً آخر، فشرّب، فكما أن الخادم و الأمر عاصيان، كذلك الشارب لا يبعد «١» أن يكون عاصياً، و يعدّ هذا منه استعمالاً لهما (١)

الثانوي - كما ذكرنا.

(١) هذا مبني على حرمة مطلق استعمال أواني الذهب و الفضة و لو في غير الأكل و الشرب، فعليه يحرم أما فعل الخادم فلأنه قد استعمل القوري من الذهب أو الفضة بصب الشاي منه في الفنجان و ان لم يشرب، و أما الأمر فقد فعل الحرام أيضاً لتسببه إليه بالأمر بالصب.

و أما الشارب فقد يتوهم انه قد استعمل القوري الذهبي أيضاً، لأنه شرب من الفنجان الفرفوري بعد صب الخادم الشاي فيه من القوري.

و يندفع بان الشارب في الفرض لا يعدّ مستعملاً عرفاً، فان الروايات الناهية بين ما تدل على حرمة الأكل و الشرب منهما، و ما تدل على النهي عنهما، أو كراهتهما كما تقدم و لا يشمل شيء منهما لشرب الشارب الشاي في المقام، لعدم الصدق بعد صبّ الخادم الشاي في الفنجان، فان الشارب لا يكون مستعملاً للقوري الذهبي و لو مع الواسطة، و انما استعمله الخادم فقط بالصبّ، و ان لم يشرب، فما ذكره في المتن من عدم الاستبعاد في صدق الاستعمال على شرب الشارب بعيد جداً، كما أشرنا في التعليقة.

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدّس سرّه «لا يبعد»: (بل هو بعيد).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٣

[مسألة (١٣): إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما]

(مسألة ١٣): إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما ففرّغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به (١) و لا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا

(١) إفراغ الإناء بقصد التخلص إنما يتم ذلك فيما إذا لم يصدق عليه استعمال الآنية في الأكل و الشرب، و إلا فلا أثر للقصد في صدق الاستعمال و عدمه، لأن العبرة في ذلك بالصدق العرفي، دون القصد الشخصي.

و الوجه في ذلك هو اختلاف الأواني في كيفية الاستعمال حسب المتعارف عند الناس، فان بعضها يستعمل في الأكل أو الشرب بلا

واسطة، كالكأس يشرب منه الماء بالفم، وبعضها لا يستعمل إلا مع الواسطة، كالقدر يطبخ فيه الطعام، ثم يؤكل منه بعد الصب في المشقاب أو الصينى، أو الكأس، ونحو ذلك، فيؤكل، إذ لم يتعارف الأكل من القدر مباشرة، ومثله السماور، فإنه لا يشرب منه الا بواسطة الفنجان و القورى، وبعضها يستعمل على كلا النحويين، كالمشقاب قد يؤكل منه بواسطة القاشوقه، وقد يؤكل منه باليد ان لم تعد من الواسطة، ولا- أثر فى شىء من ذلك لقصد الإفراغ والتخلص من الحرام، فلو قصد تفرغ المشقاب أو الكأس من الطعام بالأكل باليد منهما أو بالقاشوقه و القدر من المأكول و المشروب بواسطة المشقاب أو الكأس و الصينى لا ترتفع الحرمة فى شىء من ذلك، لو قصد الإفراغ والتخلص، إذا أكل الطعام و شرب الشراب منها بما هو المتعارف فيها من الوسائط كالمشقاب فى القدر و القاشوقه فى إفراغ المشقاب.

نعم قد يكون الإفراغ إعراضاً عن الإناء الأول عرفاً، لا استعمالاً له، كما إذا أفرغ الطعام من قدر الى قدر، أو من مشقاب الى مشقاب آخر فيما إذا لم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٤

[مسألة ١٤]: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل فى إحدى الآيتين

(مسألة ١٤): إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل فى إحدى الآيتين، فإن أمكن تفرغته فى ظرف آخر وجب، و الا سقط وجوب الوضوء أو الغسل و وجب التيمم (١)

يتعارف فيه ذلك، فإنه لا- يصدق على الإناء الأول انه استعمله فى الأكل، بل أعرض عنه، و أفرغ الطعام منه إلى آخر، و هذا ليس بحرام، و ان كان المفترغ ذهباً أو فضة، و لا يدور ذلك مدار القصد أيضاً، فلو قصد العكس أى الاستعمال لا يحرم أيضاً، لأن العبرة بصدق استعمال الإناء فى الأكل و الشرب، و لا يصدق فيما فرضنا و إن قصد، و لعل هذا هو مراد المصنف قدس سره من نفى الحرمة، إذا قصد التخلص من الحرام، اى فيما إذا لم يصدق الاستعمال.

(١) الوضوء أو الغسل من آنية الذهب أو الفضة تقدم الكلام فى مثلها فى الوضوء أو الغسل من الإناء المغصوب، و أما الآيتان، فان قلنا بانحصار الحرمة فى الأكل و الشرب منهما فقط- كما هو الأظهر عندنا- فلا مجال لطرح هذه المسألة، لعدم المنع عن استعمالهما فى الوضوء و الغسل، و أما بناء على ما ذهب اليه المصنف قدس سره و غيره «١» من حرمة مطلق استعمالهما، و لو فى غير الأكل و الشرب فيقع الكلام فيها فى صورتين:

الصورة الأولى فى انحصار الماء (الأولى) صورة انحصار الماء و الإناء فيهما بحيث ليس هناك ماء آخر، و لا إناء آخر، و لو كان لم يتمكن من إفراغ الماء فيه على نحو لا يعد استعمالاً لآنيتهما.

لا إشكال فى أن فرضه فى هذه الصورة هو التيمم- كما سبق فى الآنية

(١) فى الحدائق ج ٥ ص ٥٠٨ طرحت هذه المسألة.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٥

.....

المغصوبة- لتوقف الوضوء حينئذ على الحرام، فيقع الكلام فى تصحيح الوضوء لو عصى و تخلف.

فنقول لو كان الوضوء على نحو الارتماس فى الإناء أو صبه على الوجه و اليدين بطل، لصدق استعمال الآنية حينئذ على نفس الوضوء،

فيكون محرّماً، ولا يمكن التقرب بالحرام، و يكون من مصاديق اجتماع الأمر و النهى، و تقديم جانب الحرمة. و أما إذا كان بنحو الاعتراف ثم التوضؤ بالماء المغترف فالأقوى الصحة، لتعلق الأمر الترتبى به، لأن الوضوء حينئذ لا يكون مصداقاً للحرام، و ان توقف عليه، لأن الوضوء عبارة عن غسل الوجه و اليدين و لا يصدق عليه استعمال الإناء و إن توقف على الاعتراف منه، فاستعمال الآنية يكون مقدمة للوضوء، فلو عصى و اغترف كان واجدا للماء تكويناً فيكون مأموراً بالوضوء حينئذ، و أما ما عن شيخنا الأستاذ قدس سرّه من منع الأمر الترتبى فيما يعتبر فيه القدرة الشرعية، كالوضوء و الغسل، فقد تقدم الجواب عنه فى البحث عن الوضوء من الإناء المغضوب بأنه لا مانع من الالتزام به حتى فيما اعتبرت فيه القدرة الشرعية، لتحقق موضوع الأمر بعصيان المترتب عليه، و لو تدريجاً، لكفاية ذلك فى صحة الأمر الترتبى من دون حاجة إلى كشف الملاك قبل الأمر إذ لا كاشف عنه إلا الأمر، من دون فرق بين المشروط بالقدرة العقلية، و الشرعية، إلا- أخذ اعتبار القدرة فى لسان الدليل فى الثانى دون الأول، و النهى عن المقدمة- أى استعمال الآنية الذهبية- و ان كان رافعا للقدرة و تعجيزاً مولوياً، إلا أنه بعد عصيانه و ارتكاب المحرم يتحقق موضوع الأمر بالوضوء قهراً، لأنه واجد للماء حقيقة و لو تدريجاً بالاعتراف التدريجى، لأن المفروض استمراره فى العصيان بأخذ الماء غرفة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٦

و إن توضأ أو اغتسل منهما بطل (١) سواء أخذ الماء منهما بيده، أو صب على محل الوضوء، أو ارتمس فيهما

بعد غرفة، و تكفى القدرة التدريجية فى الأمر بالمركات التدريجية كما تقدم، و لا حاجة الى كشف الملاك قبل الأمر الترتبى، كما أفاد قدس سرّه بل الأمر الترتبى هو الكاشف عنه، و تحققة بتحقق موضوعه هو مقتضى القاعدة من دون حاجة إلى دليل خاص،- كما تقرر فى بحث الأصول.

(١) هذا مبنى على حرمة مطلق استعمال آنية الذهب و الفضة، ثم دعوى صدق الاستعمال على التوضؤ و الاغتسال فى الصورة الثلاث فيكونان مصداقاً للحرام فلا يمكن التقرب بهما حينئذ و فيه: أنه إنما يتم ذلك فى صورتى الارتماس و الصب على الأعضاء بهما و أما فى صورة الاعتراف من الإناء فالأقوى الصحة «١» لعدم اتحاد الوضوء مع استعمال الإناء فيها، لأن الاعتراف و أخذ الماء من الإناء ليس جزء من الطهارة، و لا يحصل الشروع فيها إلا بعده، لأن الوضوء عبارة عن غسل الوجه و اليدين بعد أخذ الماء من الإناء، نعم يتوقف عليه توقف الواجب على مقدمة محرّمة، و قد عرفت صحته بالأمر الترتبى لو عصى و ارتكب الحرام بالاعتراف فإنه واجد للماء حينئذ تكويناً فيؤمر بالوضوء أو الغسل، لتحقق موضوعهما و ان عوقب على ارتكاب الحرام.

(١) كما أشار (دام ظلّه) فى التعليقة على ما يأتى فى الصورة الثانية.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٧

و إن كان له ماء آخر، أو أمكن التفريغ فى ظرف آخر- و مع ذلك توضأ أو اغتسل منهما- فالأقوى أيضاً البطلان (١) «١» لأنه و ان لم يكن مأموراً بالتيمم الا ان الوضوء و الغسل حينئذ يعد استعمالاً لهما عرفاً فيكون منهما عنه «٢»

(١) الصورة الثانية عدم انحصار الماء الصورة الثانية هى فرض عدم انحصار الماء فى الآيتين، بأن كان له ماء آخر، فى إناء آخر، أو أمكن التفريغ فى إناء آخر على نحو لا يعد استعمالاً لهما عرفاً فهل يصح وضوءه أو غسله من الماء الموجود فيهما أو لا؟ لا إشكال فى أن فرضه حينئذ هو الوضوء أو الغسل، لأنه واجد للماء حقيقة، إلا أنه لو تخلف، و توضأ أو اغتسل من نفس الماء الموجود فى الآيتين بسوء اختياره فلا- إشكال فى بطلانها فى صورتى الارتماس و الصب على المحل، لاتحادهما مع الحرام حينئذ، لتحققهما بنفس الاستعمال كما تقدم.

و أما لو كان على نحو الاعتراف فالأقوى الصحة من دون حاجة الى الأمر الترتيبي - كما في الصورة الأولى - لأنه واجد للماء حقيقة من دون توقف على حرام، إلا انه بسوء اختياره قد اختار المقدمة المحرمة، كما إذا توسط أرضا مغصوبة للوصول الى ماء مباح مع وجود طريق آخر مباح للوصول اليه، و مما ذكرنا يظهر عدم صحة ما في المتن من تعليله البطلان في هذه الصورة بصدق استعمالهما على الوضوء و الغسل، فيكونان منهيًا عنهما، وجه الفساد هو عدم الصدق في صورة الاعتراف، بل هو مقدمة لهما اختاره

(١) جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف قدّس سرّه «فالأقوى أيضا البطلان»: «بل الأقوى الصحة في غير صورة الارتماس و لا يبعد الحكم بالصحة مع الانحصار أيضا».

(٢) على الأحوط كما في تعليقه (دام ظلّه)

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٨

بل الأمر كذلك «١» لو جعلهما محلًا لغسالة الوضوء لما ذكر من أن توضؤه حينئذ يحسب في العرف استعمالهما (١)

عصيانا مع تمكنه من اختيار المباح بسهولة على الفرض، لأن التوضؤ أو الاغتسال بعد الاعتراف فعل آخر زائدا على المقدمة كما إذا أخذ الماء من الأنينة و رشه على الأرض، أو شربه، أو نحو ذلك، فالأقوى أيضا الصحة إلا أنه في صورة الانحصار بالأمر الترتيبي، و في صورة عدمها بالأمر الأول، و لعلّ هذا هو السر في ذهاب المشهور إلى القول بالصحة في صورة عدم الانحصار.

(١) جعل الإناء محلًا- لغسالة الوضوء يفرض الكلام تارة فيما إذا كان جمع الغسالة في الإناء مقصودا للمتوضئ، و أخرى في فرض عدم القصد، و انما صار الإناء مجعًا للغسالة من باب الاتفاق، فهنا صورتان أشار إليهما في المتن.

أما الصورة الأولى فلا إشكال في حرمة الصب حينئذ، لأنه ادخار للماء، و هو نحو استعمال للإناء، لأنه عبارة عن إعمال الشيء فيما عدله، و ادخار الماء في الإناء استعمال، فيحرم بناء على حرمة مطلق استعمال الآيتين - كما هو مختار المصنف قدّس سرّه.

و أما الوضوء أو الغسل فهل يبطلان حينئذ أم لا؟ الأقوى هو الصحة كما أشرنا في التعليقة لعدم مقتضى للبطلان.

و دعوى صدق الاستعمال على نفس التوضؤ حينئذ عرفا - كما في المتن - فيبطل لحرمة في غاية الضعف، لعدم كون التوضؤ - بنفسه - استعمالا

(١) جاء في تعليقه (دام ظلّه) على قول المصنف قدّس سرّه «بل الأمر كذلك»: (استعمالهما في ذلك و ان فرض انه كان حراما إلا أن الأظهر عدم بطلان الوضوء به).

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٩

.....

للإناء، لأن الوضوء عبارة عن غسل الوجه و اليدين، و هو مغاير وجودا مع جمع الغسالة في الإناء، كما هو ظاهر، و حسبان العرف لا قيمة له في مثل ذلك.

و ربما يقال «١» في تقرير البطلان - بعد تسليم عدم الاتحاد مصداقا - بأنه علة للحرام، إذا الوضوء حينئذ سبب للصب في الإناء الذي هو استعمال محرّم - على الفرض - و علة الحرام حرام، فيحرم الوضوء و يفسد.

و فيه: منع ذلك صغرى و كبرى أما الصغرى فبوجهين.

(الأول) ان الوضوء لا يكون مقدمة للصب فضلا عن العلية، و ذلك لعدم الملازمة بينهما، إذا الواجب في الوضوء إنما هو إمرار الماء

على الأعضاء، لا أكثر (أى غسلها) و من الواضح أن هذا المقدار لا يستلزم أن يكون له غسالة تنفصل عنها فتصب في الإناء، نعم قد تكون هناك قطرات يسيرة ربما تنفصل عن الأعضاء بنحو الترشح التي لا شك في عدم كونها مصداقا للاستعمال و على الجملة: ما هو مأمور به في الوضوء أو الغسل إنما هو مجرد غسل الأعضاء، و هذا قد يقترن مع انفصال الغسالة و اجتماعها في الإناء فيما إذا كثر الصب و أصبغ الوضوء، و قد لا يقترن كما إذا اكتفى بمجرد غسل الأعضاء من دون انفصال الغسالة، و النتيجة: أن الصب في الإناء و اجتماع الغسالة فيه يكون معلولا- لكثرة صب الماء على الأعضاء الذي هو أجنبي عن حقيقة الوضوء أو الغسل- كما عرفت- و لا مساس له بالوضوء أو الغسل في نفسها.

(الثاني): أنه لو سلم الاستلزام فهو جزء العلة لا تمامها، فان اجتماع الغسالة في الإناء يكون معلولا لأمرين (أحدهما) وضع الإناء في

(١) المستمسك ج ٢ ص ١٨١ و في بعض تعاليق الكتاب الميل الى ذلك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٠

نعم لو لم يقصد جعلهما مصبا للغسالة لكن استلزم توضحه ذلك أمكن أن يقال إنه لا يعدّ الوضوء استعمالا لهما، بل لا يبعد أن يقال: ان هذا الصب أيضا لا يعد استعمالا فضلا عن الوضوء كذلك (١)

المحل الخاص (الثاني) صب الغسالة فيه، و كلاهما فعلا اختياريان للمكلف، فالتوضؤ يكون إحدى المقدمتين للتوصل الى الحرام، و لا دليل على حرمة مقدمة الحرام و لو على القول بوجود مقدمة الواجب- كما قررنا في محله. و أما منع الكبرى فلما ذكرناه في ذاك البحث من عدم الدليل على حرمة العلة التامة، و إن كان المعلول حراما، لتغاير وجودهما خارجا، و لا دليل على السراية، و ما اشتهر من أن علة الحرام حرام لا يمكن المساعدة عليه، و تمام الكلام في بحث مقدمة الواجب. فتحصل: انه لا موجب للقول ببطان الوضوء أو الغسل، و إن قصد جمع الغسالة في الآيتين فالأظهر الصحة، لمنع العيية و العلية هذا في الصورة الأولى، و يأتي الكلام في الصورة الثانية.

(١) أما الصورة الثانية- و هي اجتماع الغسالة في الآيتين من دون قصد- فلم يستبعد المصنف قدس سره عدم صدق الاستعمال على الصب حيثنذ فضلا عن الوضوء المستلزم لذلك و تكون النتيجة صحة الوضوء و الصحيح هو ما ذكره قدس سره لوضوح عدم صدق الاستعمال على الصب من غير قصد، لما عرفت من تقومه بالقصد، فإنه عبارة عن إعمال الشيء فيما أعد له، و لا شك في أن هذا غير صادق في فرض الخلو عن القصد، فلا- يقال انه ادخر الماء في الإناء، أو استعمله فيما إذا اجتمع الماء فيه أحيانا، و من دون قصد، و إرادة من المتوضئ، و إن كان من لوازم فعله الاختياري.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧١

.....

و دعوى «١» ان جمع الماء في الإناء أوضح في صدق الاستعمال عليه من الوضوء من مائه الذي تقدم من المصنف قدس سره انه استعمال للإناء، و إذا صدق على صب الماء في الإناء إنه استعمال له، فإذا كان الوضوء علة له كان حراما، لأن علة الحرام حرام. غير مسموعة في صورة عدم القصد جزما، كما في هذه الصورة، و إن صحت في الصورة الأولى، و لا يقاس المقام بالصب في الإناء المغصوب المحرم قطعاً، حتى فيما إذا لم يكن من قصده جمع الماء فيه، للفرق الواضح بين الموردین، فان المحرم في الغصب عنوان التصرف في مال الغير بدون إذنه و لا ريب في صدقه حتى مع عدم القصد بخلاف الاستعمال، فإنه لا يتحقق من دون قصد- كما عرفت.

و أما حديث العلية فقد عرفت الجواب عنه في الصورة الأولى فالأقوى هو ما أفاده في المتن من نفى صدق الاستعمال على الصب في صورة عدم القصد فضلا عن عدم صدقه على الوضوء المستلزم لذلك.

(١) كما في المستمسك ج ٢ ص ١٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٢

[مسألة ١٥]: لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منها و الردي و المعدني و المصنوعي]

(مسألة ١٥): لا فرق في الذهب و الفضة (١) بين الجيد منها و الردي و المعدني و المصنوعي، و المغشوش و الخالص إذا لم يكن الغش إلى حد يخرجهما عن صدق الإسلام، و ان لم يصدق الخلوص، و ما ذكره بعض العلماء من أنه يعتبر الخلوص، و ان المغشوش ليس محرّما، و ان لم يناف صدق الاسم،- كما في الحرير المحرم على الرجال حيث يتوقف على كونه خالصا- لا وجه له، و الفرق بين الحرير و المقام أن الحرمة هناك معلقة في الأخبار (٢) على الحرير المحض، بخلاف المقام، فإنها معلقة على صدق الاسم

[مسألة ١٦]: إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم]

(مسألة ١٦): إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم، أو الموضوع صح (٣) «١» عدم الفرق بين أقسام الذهب و الفضة

(١) لإطلاق الأدلة، لأن العبرة بصدق الاسم، و هو صادق على الأقسام المذكورة في المتن حتى المغشوش إذا لم يكن الغش بمقدار يمنع عن صدق الاسم، بل هو المتعارف في صياغة الحلّي و الأواني و النقود.
(٢) لا- يقاس الذهب و الفضة في المنع عن استعمال أو إنيهما بالحرير، لتعلق الحرمة في المقام على العنوان، و هناك على الخلوص، كما في الأخبار. «٢»
(٣) حكم وضوء الجاهل بالحكم أو الموضوع توضيح المقال: إن التوضؤ أو الاغتسال- عند الجهل- قد يفرض على نحو الارتماس في الإناء- بحيث يتحد الوضوء و الغسل مع استعمال

(١) جاء في تعليقه (دام ظله) على قول المصنف قدس سرّه «صح»: (إذا فرض بطلان الوضوء أو الغسل مع العلم بالحكم بالصحة في فرض الجهل انما هو مع كونه عذرا شرعيا).

(٢) الوسائل ج ٤ ص ٣٧٣ في الباب ١٣ من أبواب لباس المصلي ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٣

.....

الإناء مصداقا- و أخرى على نحو الاعتراف- فيكون الوضوء أو الغسل متوقفا على الحرام من باب المقدمية- و لا ينبغي التأمل في الصحة في الصورة الثانية لو قلنا بها في فرض العلم بناء على الترتب- كما تقدم- فإن صورة الجهل لا تزيد على صورة العلم. و أما على القول بالبطلان في جميع الصور، و إنكار الترتب فهل يمكن الالتزام بالصحة أولا.

أما في الصورة الأولى- وهي صورة وحدة الوضوء والاستعمال كما في الارتماس- فالتحقيق هو القول بالبطلان، لأن الوضوء بنفسه يكون مصداقا للحرام في هذه الصورة، فيسقط عن صلاحية التقرب به، ولا يكون الجهل مؤثرا في رفع المبعوضة الواقعية، والمبعوض الواقعي غير صالح لتعلق الأمر به، و جهل المكلف لا يغير الواقع عما هو عليه، ولو كان عن قصور كما في الشبهات الحكمية بعد الفحص أو الموضوعية، غاية أنه عذر للمكلف في ارتكاب الحرام.

و مما ذكرنا يظهر أن ما ينسب الى المشهور من ذهابهم الى القول بالامتناع في بحث اجتماع الأمر والنهي، مع التزامهم بصحة العبادة في صورة الجهل غير سديد- كما حققنا الكلام في ذلك في بحث اجتماع الأمر والنهي.

و أما الصورة الثانية- وهي مغايرة الوضوء مع الاستعمال وان توقف عليه، فالأقوى الصحة، لعدم كون الوضوء بنفسه مصداقا للاستعمال المحرّم، وانما يكون الاعتراف منه مقدمة له، فيكون من باب تراحم الواجب والحرام، لكن لا يترتب عليه إلا البطلان- على القول به- في فرض العلم لسدّ الطريق حيثئذ عن الماء شرعا، والمانع الشرعي كالعقلي، فهو فاقد للماء شرعا، وفرضه التيمم، ولا يجرى هذا في الجاهل، إذا الحرمة الواقعية الغير

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٤

[مسألة (١٧): الأواني من غير الجنسين لا مانع منها]

(مسألة ١٧): الأواني من غير الجنسين لا مانع منها (١) وإن كانت أعلى، وأعلى حتى إذا كانت من الجواهر الغالية كالياقوت، و الفيروزج

[مسألة (١٨): الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس]

(مسألة ١٨): الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه (٢) لأنه في الحقيقة ليس ذهبا، وكذا الفضة المسماة بالورشو، فإنها ليست فضة، بل هي صفر أبيض

المعلومة لا تصلح مانعا عن الوضوء أو الغسل فيصدق عليه أنه واجدا للماء ولو ظاهرا، نعم لا بد من فرض ذلك في الجاهل القاصر- كما في الشبهات الحكمية بعد الفحص- أو الشبهات الموضوعية، وأما الجاهل المقصر- كما في الشبهة الحكمية قبل الفحص- فليس بمعذور لكفاية الاحتمال في وجوب الاحتياط بالاجتناب عقلا، فهو عاجز عن الماء بحكم الاحتياط العقلي فلا يصح وضوءه أو غسله، بناء على البطلان في صورة العلم، مع قطع النظر عن الترتب، وأما بناء عليه فيصح في صورة العلم فضلا عن الجهل كما أشرنا في التعليقة (١).

(١) الأواني الغالية لأن موضوع النهي إنما هو آنية الذهب والفضة، ولا علم لنا بملاكات الأحكام الإلهية كي نقول بأولوية ما كان أعلى منها ثمنا بالحرمة، فمقتضى التبعيد والجمود على النص هو عدم التعدى إلى غير مورد النص ولو كان أعلى وأعلى، كالإناء من الياقوت ونحوه، فما حكى «٢» عن الشافعي من القول بالحرمة في أحد قوليه ليس بشيء.

(٢) والوجه ظاهر- كما أشار المصنف قدس سره- وهو عدم صدق موضوع

(١) تقدمت في أول المسألة.

(٢) عن مفتاح الكرامة بنقل المستمسك ج ٢ ص ١٨٢ و أشار إليه في الجواهر ج ٦ ص ٣٤٤ أيضا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٥

[مسألة ١٩: إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة]

(مسألة ١٩): إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل والشرب وغيرهما جاز، وكذا في غيرهما من الاستعمالات (١) نعم لا يجوز التوضؤ والغتسال منهما (٢) بل ينتقل إلى التيمم

النهى على ذلك، فلا يشمل دليل الحرمة.

(١) حكم الاضطرار إلى استعمال الآنتين لو اضطر إلى استعمال آنية الذهب والفضة في الأكل والشرب، أو أكره عليه، جاز له ذلك لحديث «١» الرفع وقوله عليه السلام: «ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه» (٢) وهكذا الحال لو اضطر إلى غيرهما من الاستعمالات بناء على حرمة مطلق الاستعمال.

(٢) الوضوء والغتسال عند الاضطرار لعدم الاضطرار إليه، فيكون أخذ الماء من الإناء باقياً على حرمة، و ينتقل فرضه إلى التيمم، لتوقف الطهارة المائية على مقدمه محرمة فهو فاقد للماء شرعاً، فلا تصح إلا على القول بالترتب - كما عرفت. نعم لو اضطر إلى الوضوء أو الغسل من الإناء كما لو أكره على ذلك صح، لرفع الحرمة، بالاضطرار ولو إلى صورة الوضوء، كغسل الوجه واليدين، و

(١) الوسائل ج ٨ ص ٢٤٩ في الباب ٣٠ من أبواب الخلل في الصلاة و ج ١٥ ص ٣٦٩ في الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ١، و هو ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من «انه قال وضع عن أمتي تسعة أشياء. إلى ان قال: وما اضطر وإليه.» ط م قم. و ج ٢٣ ص ٢٣٧ في الباب ١٦ من أبواب كتاب الايمان ح ٣ ط م قم و هو ما روى عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال «وضع عن هذه الأمة ست خصال إلى ان قال: وما اضطر وإليه».

وقد عتبر عنهما بالصحيحة، فراجع السند و ان نوقش في سند الأولى.

(٢) الوسائل ج ٥ ص ٤٨٢ في الباب ١ من أبواب القيام ح ٦ و ج ٢٣ ص ٢٢٨ في الباب ١٢ من كتاب الايمان ح ١٨ ط م قم.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٦

[مسألة ٢٠: إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما]

(مسألة ٢٠): إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمال الغصبي قدهما (١)

مسح الرأس والرجلين، لعدم تحقق الاضطرار أو الإكراه على قصد القرية فيقصد به القرية لزوماً، لعدم منافاته لما اضطر إليه، بل لو اضطر إلى الجامع بين الوضوء والغسل، وغيرهما - كما لو أجبر على الاعتراف من الإناء تدريجاً - وجب عليه الوضوء أو الغسل بالماء حينئذ، لجواز الاعتراف بالاضطرار، فبعده يكون واجداً للماء تكويناً، فيجب صرفه في الوضوء أو الغسل، ولا يشرع له التيمم في هاتين الصورتين أي الاضطرار ولو إلى صورة الطهارة المائية بخصوصها أو الجامع بينها وبين غيرها، لرفع الحرمة على كل تقدير.

(١) دوران الأمر بين استعمالهما واستعمال الغصبي لو اضطر إلى استعمال الإناء المغصوب، أو استعمال آنية الذهب والفضة قدهما، وليس الوجه في ذلك «١» أقوائية أدلة الغضب، لما في بعض أدلته من اقتران حرمة مال المسلم بحرمة دمه «٢» أو بتعبير آخر كقوله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «لا يحل لمؤمن مال أخيه إلا عن طيب نفس منه» (٣) أو قوله عليه السَّلام «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه». (٤)
فان التعبير «لا يحل» صريح في الحرمة، بخلاف أدلة حرمة استعمال أواني الذهب و الفضة لاشتمال أدلتها على التعبير «الكراهة» أو

- (١) قد يلوح ذلك من المستمسك ج ٢ ص ١٨٣، الا ان يقال ان مراده الكشف عن أهمية الملاك.
(٢) الوسائل ج ١٢ ص ٢٩٧ في الباب ١٥٨ من أبواب أحكام العشرة ح ٣ كتاب الحج ط: م-م. قم.
(٣) الوسائل ج ٥ ص ١٢٠ في الباب ٣ من أبواب مكان المصلى، ح ٣ ط م قم.
(٤) الوسائل ج ٩ ص ٥٤١ في الباب ٣ من أبواب الأنفال، ح ٧.
فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٧

.....

ب «لا ينبغي».

أما أولاً: فلما في بعض روايات «١» المقام من النهي عن الأواني المذكورة، و هو ظاهر في الحرمة، هذا مضافاً إلى ما ذكرناه من عدم قصور لفظ «الكراهة» أو «لا ينبغي» في الدلالة على الحرمة عن لفظ «النهي» مادةً و صيغةً، فلا يبعد دعوى التكافؤ في الدلالة، و لو سلم الأقوائية في أدلة حرمة الغضب فيشكل.

ثانياً: بان التقديم بأقوائية الدلالة، أو السند إنما يكون في مورد التعارض في الأدلة، لا التزاحم في مقام الامتثال - كما حققناه في الأصول في بحث الترتب - و مقامنا من قبيل الثاني، لعدم التكاذب بين دليل حرمة الغضب و حرمة استعمال أواني الذهب و الفضة، و إنما وقع التزاحم في مقام امتثال الخطابين، بسبب عدم قدرة العبد على امتثالهما معاً، لأن المفروض تحقق الاضطرار إلى مخالفة أحدهما، و فيه يقدم الأهم و لو كان أضعف دلالةً، و سنداً.

بل الوجه في تقدم استعمال الإنائين على الغصبي إنما هو أهمية ملاك حرمة الغضب، لأن فيه حقين حق الله، و حق الناس، حق الله بالنهي الشرعي، و حق الناس بالملكية الشرعية، و هذا بخلاف أواني الذهب و الفضة، إذ ليس فيها إلا حق واحد، و هو حق النهي الشرعي، و لو شك في الأهمية قدم أيضاً، لأن احتمال الأهمية كالقطع بها في لزوم التقديم - كما حرر في الأصول.

(١) لاحظ ما تقدم من رواياتها ص ٢٢٠ و ما بعدها.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٨

[مسألة (٢١): يحرم اجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما]

(مسألة ٢١): يحرم اجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما، و أجرته أيضاً حرام - كما مر - (١)

[مسألة (٢٢): يجب على صاحبهما كسرهما]

(مسألة ٢٢): يجب على صاحبهما كسرهما (٢) و أما غيره فان علم ان صاحبهما يقلد من يحرم اقتنائهما أيضاً و أنهما من الافراد

المعلومة

(١) حرمة الإجارة على صياغتها تقدم «١» الكلام في ذلك، والحكم بالحرمة مبنى على ما تقدم منه قدس سره «٢» من حرمة جميع التقلبات في أواني الذهب والفضة حتى الاقتناء، دون خصوص الأكل والشرب - كما هو المختار عندنا - و عليه فلا يجوز الإجارة لصياغة الأواني المذكورة، لمبغوضية هيئتها، فيكون من الإجارة على الحرام، فلا يشملها أدلة وجوب الوفاء بالعقود، فتكون باطلة فيحرم الأجرة، لأنها أكل المال بالباطل، و أما بناء على ما قويناه فيصح العقد، و تكون الأجرة محللة، لوجود المنفعة المحللة، كسائر الاستعمالات، أو التريين، أو الاقتناء، كما أشرنا هناك. «٣»

(٢) كسر أواني الذهب والفضة.

تعرض (قدس سره) أولاً لوظيفة نفس المالك، و ثانياً: لوظيفة غيره في قبال أواني الذهب والفضة.

أما نفس المالك فقال قدس سره انه يجب عليه كسرها، و ذلك لما بنى عليه قدس سره من حرمة التصرفات حتى اقتنائها، فتكون الهيئة الإنائية في الذهب والفضة مبغوضة عند الشارع، كهيئة الصنم والوثن، و آلات القمار فيجب إزالتها.

(١) في المسألة الرابعة.

(٢) في المسألة الرابعة.

(٣) و كذا في تعليقه (دام ظله) في المسألة الرابعة، و في ذيل هذه المسألة أيضاً.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٩

في الحرمة (١) يجب عليه نهيه و ان توقف على الكسر يجوز له كسرهما (٢)

و أما على المختار فلا موجب للكسر لجواز الاقتناء، بل سائر الاستعمالات كما سبق. «١»

و أما وظيفة غيره فتدخل في باب النهي عن المنكر، فان تمت شرائطه حكماً و موضوعاً يجب أولاً نهى المالك عن إبقائها، أو يأمره بالكسر كي يباشره بنفسه، لعدم جواز التصرف في مال الغير بغير رضاه مهما أمكن و المادة ملك له، فان امتنع يجوز له أن يكسرها، و لا يضمن قيمة صياغتها، لعدم حرمتها شرعاً، و أما التصرف في أصل المادة حينئذ بهذا المقدار فجائز، لأن المالك قد أسقط احترام ماله بامتناعه مباشرة الكسر، فيجوز لغيره الكسر، و لو استلزم تصرفاً في مادة الإناء، فيكون المقام نظير ما ذكرناه في المصحف الشريف لو تنجس، فإنه إذا امتنع المالك عن تطهيره جاز بل وجب على غيره تطهيره، و لو لم يرض بذلك، و لا ضمان عليه لو استلزم نقصاً في قيمة المصحف. نعم لا يجوز له إتلاف الأصل، - كالإلقاء في البحر، أو إحراقه، و نحو ذلك - و يضمن قيمته، لبقاء احترام أصل المادة على حاله.

(١) كي يتم مقدمات النهي عن المنكر، كما إذا كان الإناء كأساً يؤكل فيه و يشرب منه، و علم انه يعتقد حرمة تقليداً، أو اجتهاداً.

(٢) لمبغوضية الهيئة الإنائية في الذهب والفضة، كمبغوضية هيئة الصنم و آلات القمار، و هذا مبنى على مختاره قدس سره من حرمة الأواني حتى اقتنائها، و الا

(١) كما أشار (دام ظله) في تعليقه على (مسألة ٢١) حيث قال (تقدم الكلام في هذه و ما بعدها) يعني ما ذكره في ذيل المسألة الرابعة من الجواز.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٠

و لا يضمن قيمة صياغتهما (١) نعم لو تلف الأصل ضمن (٢) و ان احتمال أن يكون صاحبهما ممن يقلد من يرى جواز الاقتناء أو كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آنية أم لا، لا يجوز له التعرض له (٣)

فلا يجوز.

(١) لسقوط الهيئة عن المالية شرعا، كما هو مختاره قدس سره.

(٢) لعدم سقوط أصل الذهب و الفضة عن المالية شرعا، فيضمن، كما لو ألقى الإناء في البحر، أو أحرقه بالمرّة، و لا ينافي ذلك وجوب إتلاف الهيئة، لعدم الملازمة، فإنه يمكن الاقتصار على الكسر بدون إتلاف المادة، فإن إزالة الهيئة لا تتوقف على إتلاف المادة، فلو أتلّفها ضمن، لقاعدة الإتلاف، نعم لو فرض توقف إتلاف الهيئة على إتلاف المادة أيضا بحيث لا يمكن التفكيك بينهما في مورد كان وجوب الكسر حينئذ ضروريا يمكن الالتزام بعدمه.

(٣) لعدم تامة شرائط النهي عن المنكر حينئذ، إذ مجرد احتمال فعله على الصحة كاف في عدم جواز التعرض له، سواء أ كان ذلك من ناحية الشبهة الحكمية، كما إذا احتمل أن صاحب الآنية ممن يعتقد جواز الاقتناء اجتهادا، أو تقليدا، أو لشبهة موضوعية كما إذا كان الظرف المذكور مما اختلفوا في كونه آنية، أم لا، كالإبريق، و كوز القليان، و نحو ذلك- مثلا- و احتمال: أن صاحب الظرف أيضا شاك في صدق الإناء عليه، نظير سائر الشبهات الموضوعية مما يحتمل وجود الشبهة للمرتكب فلا موضوع للنهي عن المنكر حينئذ، لعدم كونه منكرا عنده، و ان كان منكرا عند الناظر اجتهادا أو تقليدا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨١

[مسألة (٢٣): إذا شك في آنية أنها من أحدهما أم لا،]

(مسألة ٢٣): إذا شك في آنية أنها من أحدهما أم لا، أو شك في كون شيء مما يصدق عليه الآنية أم لا، لا مانع من استعمالها (١)

(١) جواز استعمال الإناء المشكوك الشك في الإناء يكون تارة من حيث الهيئة، و أخرى من حيث المادة، و كل منهما إما ان يكون لشبهة موضوعية، أو لشبهة حكمية، فهنا صور أربع.

الصورة الأولى الشبهة الموضوعية من حيث هيئة الإناء، كما لو شك في ظرف أنه كأس أو صندوق، لظلمة أو عمى أو نحو ذلك، فيجرى فيها استصحاب عدم كونه إناء عدما نعتيا، لأن الهيئة الإنائية تكون عارضة على المادة بالصياغة فتكون مسبوقه بالعدم لا محالة، و مع قطع النظر عن ذلك فلا مانع من إجراء أصالة البراءة عن استعمالها، كما في سائر موارد الشبهات الموضوعية التحريمية.

الصورة الثانية الشبهة الحكمية في هيئة الإناء كما إذا شك في شمول مفهوم الإناء للإبريق المعدل للاستنجاء- مثلا- فيجب عليه الفحص أولا في اللغة أو العرف، و يرجع المقلد الى مقلده، كما في سائر الموضوعات المستنبطة، ثم بعد الفحص و عدم العثور على مفهوم الإناء سعة و ضيقا لا مانع من الرجوع الى استصحاب عدم جعل الحرمة لمورد الشك، فإن الأحكام الشرعية مجعولة مسبوقه بالعدم الأزلي، لأن مرجع الشك في سعة المفهوم و ضيقه إلى الشك في جعل الحرمة للمشكوك، و لو نوقش في الاستصحاب المذكور كان المرجع أصالة البراءة عقلا و شرعا أيضا.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٢

.....

الصورة الثالثة الشبهة الموضوعية للمادة- كما هو الغالب- كما إذا شك في آنية أنها ذهب أو نحاس- مثلا- أو انها فضة أو ورشو، فلا

مانع من استصحاب عدم كونها ذهباً أو فضةً عندما أزيلاً، كما هو الصحيح المختار عندنا، و مع قطع النظر عنه فيجرب فيها أصالة البراءة الصورة الرابعة الشبهة الحكمية للمادة، وهذه كما إذا شك في شمول مفهوم الذهب أو الفضة للمخلوط منهما بشيء مستهلك فيهما أم لا، أي هل يعتبر الخلوص فيهما أم لا، و يجري فيها ما ذكرناه في الشبهة الحكمية للهيئة بلا فرق بينهما هذا آخر ما أردنا تحريره في هذا الجزء و يتلوه الجزء السابع ان شاء الله تعالى

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرّي الحاسوبي - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرّي الأدقّ للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلّاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريّة، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع أخرى

(هـ) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعىة و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسة " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بين شارع "پنج رمضان " و"مفترق" و"فائى"/ "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً مترائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

